

General Organization Of the Alexan-
dia Library (GOAL)
مركز تنظيم مكتبة الإسكندرية



المحاماة

مَجَلَّةُ قَضَائِيَّةٍ شَهْرِيَّةٍ

تصدرها نقابة المحامين

العدد

العدد

العدد السادسة والثلاثون

سبتمبر

سنة ١٩٥٥

اتَّقُوا الظُّلْمَ، فَإِنَّ الظُّلْمَ ظَلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ . وَاتَّقُوا
الشُّجَّ فَإِنَّ الشُّجَّ أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ ، وَحَمَلَهُمْ عَلَى
أَنْ يَفْكُوا دِمَاءَهُمْ وَاسْتَعْمَلُوا تَحَارِيثَهُمْ .
« رَوَاهُ مُسْلِمٌ »

جميع المقالات سواء أ كانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان
إدارة مجلة المحاماة وتحررها بدار النقابة بشارع النهضة رقم ٥١ بالقاهرة

مطبعة حجازي

بيان

نشرنا في هذا العدد الأحكام والأبحاث والقوانين والقرارات الآتية :

عدد	حكما صادراً من قضاء محكمة النقض المدنية
١٧	حكم صادر من قضاء محاكم الاستئناف
١	حكمين صادرين من قضاء المحاكم الكلية
٢	حكمين صادرين من قضاء المحاكم الجزئية
(القضاء المدني)	
(القضاء التجاري)	
(القضاء المدني)	

الفسخ الإرادى لعقد العمل الفردى للسيد الأستاذ فتحى عبد الصبور القاضى بمحكمة القاهرة الابتدائية .

التحديد القانونى لمسئولية الناقل البحرى وعن شروط الدفع على أساس الذهب طبقاً لمعاهدة سندات الشحن (معاهدة بروكسل) سنة ١٩٢٤ للسيد الأستاذ مدوح زكى المحامى .
الموظف العمومى والتكليف القانونى لعلاقته بالدولة للسيد الأستاذ محمد السيد عاشور المحامى .

قانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى . ص ١
قانون رقم ٣١٢ لسنة ١٩٥٥ بتعديل المادة (٤٥) من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة . ص ١٧

قانون رقم ٣١٤ لسنة ١٩٥٥ بتقرير حكم وقضى من بعض أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة . ص ١٨

قانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٥ بمدد وقف العمل بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٤ بحظر ذبح الأغنام قبل جزها . ص ١٩
قرار بشأن وثائق السفر المصرية . ص ٢٠
قرار بشأن التأشيرات . ص ٣٠

لجنة التحرير

محمد مصطفى القلى — عيسى ابن زبير — نصيفه نكي — احمد شوقي — احمد مختار قطب

قضاء محكمة النقض المدنية

(رئاسة وعضوية السادة الاساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وسليمان ثابت وكيل المحكمة
ومحمد نجيب أحمد وأحمد العروسي ومحمد فؤاد جابر المستشارين) .

٢ ديسمبر سنة ١٩٥٤

١ — وارث . اتخذه لإجراء لمصلحة التركة . اعتباره
نائبا عن باقي الورثة . مثال في استرداد المبيع وقائيا .
ب — وفاة . عرض وإيداع . رفض قبول الدين
المعروض عرضا قانونيا بلا مسوغ . خصم رسم الإيداع
من الدين . لا خطأ .

ج — بيع . بيع وفاء . دائن . حق استرداد العين
المبيعة . هذا الحق يخول البائع ولورثته ولن يقوم مقامهم
كالدائن الذي التزم له الورثة بنقل ملكية هذه العين .

د — دعوى . رسم الدعوى . خصم متدخل في
الدعوى . متى يكون ملزما بسداد الرسوم .

هـ — أهلية . قاصر . اجازة . حكم . تسببه .
اجازة القاصر بعد بلوغه تصرفا أجراه الوصى . النعى
بأن الوصى باشره وهو لا يملكه . نعى غير منتج .

و — بيع . بيع وفاء . المصروفات التي يصرفها
المشتري وفاء والتي يلزم بها البائع . هي المصروفات
الضرورية لحفظ المبيع والمصروفات التي تزيد في قيمته
بشرط أن لا تكون فاحشة .

المبادئ القانونية

١ — إذا اتخذ أحد الورثة إجراء لمصلحة
التركة يحفظ به حق باقي الشركاء فيها من السقوط

فهو يقوم في هذا الشأن مقامهم ويعتبر في اتخاذ
هذا الإجراء نائبا عنهم . وإذن فمضى كان الثابت
من الحكم أن عرض ثمن المبيع وقائيا
والملاحقات على المشتري وإن كان موجهة من
أحد الورثة إلا أنه قد نص في محضر الإيداع
الذي تم قبل انقضاء المدة المحددة للاسترداد
على أن المبلغ السابق عرضه هو من مال
الورثة جميعا وأن الوارث الذي قام بالعرض
قد باشره نيابة عنهم وكان المبلغ المودع يفي
بما يجب أدائه من الثمن ورسم التسجيل .
فإن لإجراءات استرداد العين المبيعة وقائيا
تكون قد تمت صحيحة من جميع الورثة
ويكون الحكم إذ قضى بصحة هذه الإجراءات
قد أقام قضاءه على أساس يكفي لحله
ولا يعيبه ما استورد إليه تزيد من أنه
ليس ما يمنع قانونا انفراد بعض ورثة البائع
وقائيا باسترداد كامل العين المبيعة .

الاسترداد باسم القاصر وهو لا يملك هذا الحق إذ في موافقة القاصر على الحكم اجازة لعمل الوصى .

٦ — البائع وفائيا لا يلزم وفقا لنص المادة ٣٤٤ من القانون المدني القديم إلا بالمصروفات الضرورية التي صرفها المشتري لحفظ المبيع من التلف أو الهلاك وكذلك بالمصروفات التي تزيد في قيمة المبيع بقدر ما زاد من قيمته بشرط أن لا تكون فاحشة، وأما المصروفات التي ينفقها المشتري لاستغلال المبيع وفائيا فلا يلزم بها البائع ؛ متى كان اتفاقا في مقابل استغلاله لهذا المبيع وقبض ثمراته .

المحكمة

« من حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ، ومن سائر الأوراق، تتحصل في أن محمد إبراهيم باع إلى محمد علي صالح ٣٧ فدان بزمام زاوية الجداى مركز مغاغة بيما وفائيا نظير مبلغ ١١١٠ جنيها وذلك بموجب العقد المحرر في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٢ والمسجل في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ برقم ٣٤٤٢، وقد احتفظ البائع لنفسه بحق استرداد العقار المبيع في خلال سنتين تنهيان في ٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ ، فإذا لم يستعمل حقه في المدة المحددة أصبح البيع نهائيا . وبعقد مؤرخ في ١١ من أكتوبر سنة ١٩٤٣ ومسجل في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ حول المشتري وفائيا محمد علي صالح عقد البيع المشار اليه الى الطاعنين لقاء قبض الثمن ومقداره ١١١٠ جنيها ، ونص في البند

٢ — متى كان المشتري وفائيا قد رفض قبول عرض الثمن والملحقات بغير مسوغ قانوني فان قيام ورثة البائع بخصم رسم الإيداع من المبلغ المعروض لا يؤثر على صحة العرض والإيداع .

٣ — لما كان حق استرداد العين المبيعة وفائيا مخولا أصلا للبائع ولورثته ، فانه يجوز استعماله لمن يقوم مقام الورثة وهو الدائن لهم والملتزمون قبله بنقل ملكية العين محل الاسترداد إليه . وإذن فمتى كان ورثة البائع وفائيا قد باعوا العين إلى شخص ورفعوا الدعوى بطلب استرداد هذه العين من المشتري وفائيا ثم تنازل بعض الورثة عن طلب الاسترداد محتفظين بحقوقهم في الثمن المودع ؛ فان الحكم إذ قبل تدخل المشتري من الورثة منضمنا إلى باقي المدعين في طلب الاسترداد لا يكون قد خالف القانون .

٤ — إذا كان الخصم المتدخل في الدعوى ليس له طلبات مستقلة وإنما انضم إلى المدعى فيها فلا يكون ملزما بإداء رسم الدعوى إلا إذا لم يكن هذا الرسم قد حصل من المدعى .

٥ — متى كان القاصر بعد أن بلغ سن الرشد قدم مذكرة تتضمن موافقته على الحكم الابتدائي القاضي برد العين المبيعة وفائيا اليه وإلى باقي الورثة وبطلب تأييده فانه يكون غير منتج التمسك بأن الوصى قد طلب

الثامن من مشاركة التحويل بأن للبائع وفائياً الحق في استعمال ما جاء بالبند السابع من عقد البيع الوفاي ، وله الحق في استرداد العقارات المباعة وفائياً في ظرف سنة تنتهي في ٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ . وفي ٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ وجه محمد محمد إبراهيم - المطعون عليه الأول - وهو أحد ورثة البائع إندار إلى المشتري محمد علي صالح وإلى الطاعنين أبدى فيه رغبته في استرداد العين المباعة وعرض الثمن ومقداره ١١١٠ جنيهاً ، ومبلغ ٤٠ جنيهاً و ٨٥٠ مليم مقابل المصروفات ، فلم يقبل الطاعنان هذا العرض وأجابا المحضر بأنه عرض ناقص إذ أن المورث مدين لهما في مبالغ تزيد عن ٨٠٠٠ ج وفي ٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ أودع المطعون عليه الأول المبلغ المعروض بخزانة المحكمة ، وقرر أنه من مال ورثة البائع محمد إبراهيم . وأقام ورثة البائع وهم الطاعن الأول عن نفسه وبصفته وصياً على أخيه المطعون عليه الثاني عويس محمد إبراهيم وهيبه على عبد الصمد وروحية محمد إبراهيم وزكية محمد إبراهيم الدعوى رقم ١٠٧ سنة ١٩٤٥ المنيا الابتدائية على الطاعنين ومحمد علي صالح مورث المطعون عليهم من السابع إلى الأخير ، وطلبوا فيها الحكم بأحقيتهم بصفتهم ورثة محمد إبراهيم في استرداد الـ ٣٧ فدان المبيدة الحدود بصحيفة الدعوى ومحو التسجيلات الموقعة عليها . ثم نزل المدعون عن محاصمة محمد علي صالح ، وفي ٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ أثبتت المحكمة ذلك . فتدخل هذا الأخير في الدعوى مؤيداً طلبات المدعين فيها ، فانسحبت وهيبة وروحية من الدعوى وقدم الطاعنان اقراراً منهما بأن محضرى العرض

والإيداع غير صحيحة . ثم رفع محمد علي صالح مورث المطعون عليهم من السابع إلى الأخير الدعوى رقم ١٦٤ سنة ١٩٤٥ المنيا الابتدائية على الطاعنين والمطعون عليهم الأربعة الأولين وطلب فيها الحكم بصحة التعاقد الصادر من المدعى عليهم ببيع ٤٦ فدان الموضحة الحدود بصحيفة الدعوى بثمن مقداره ٢٣٠٠ جنيهاً بمقتضى عقد البيع المؤرخ في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٤١ - فدفع الطاعنان بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان ؛ كما دفعا بصورة عقد البيع المذكور . فقررت المحكمة ضم هذه الدعوى إلى الدعوى رقم ١٠٧ سنة ١٩٤٥ . وفي ٣٠ من أبريل سنة ١٩٤٦ قضت أولاً : في الدعوى رقم ١٠٧ سنة ١٩٤٥ بأحقية المدعين فيها بصفتهم ورثة محمد إبراهيم علي في استرداد الأطنان المباعة بمقتضى العقد المؤرخ في ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ ومحو التسجيلات الموقعة عليها واعتبارها كأن لم تكن . وثانياً : في القضية رقم ١٦٤ سنة ١٩٤٥ بصحة التعاقد الحاصل بين محمد علي صالح والمطعون عليهم الأربعة الأولين في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ والصادر من المطعون عليهم المذكورين ببيع ٤٦ فداناً المبيدة الحدود بصحيفة الدعوى بثمن مقداره ٢٣٠٠ ج فاستأنف الطاعنان هذا الحكم وقيد استئنافهما برقم ٧٩١ سنة ٦٣ ق القاهرة ، وفي ٢٣ من يناير سنة ١٩٥١ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وفي موضوعه برفضه وبتأييد الحكم المستأنف . فقررت الطاعنان الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

د ومن حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب : يتحصل السبب الأول في أن الحكم

الذين نزلنا عن الدعوى . فكان يتعين عليه وقد أقام نفسه مدعياً أن يدفع الرسم عن دعواه حتى تعتبر قائمة ويمكن الفصل فيها . خامساً : لأنه فضلاً عن أن المبلغ أودع ناقصاً رسم الإيداع ودمغة الايصال فإنه أودع ناقصاً أيضاً رسم التسجيل وما صرف في العين موضوع بيع الوفاء .

ومن حيث إن هذا السبب بجميع أوجهه مردود بما أورده الحكم المطعون فيه الذي قرر في خصوص تدخل محمد على صالح في الدعوى رقم ١٠٧ سنة ١٩٤٥ وانضمامه إلى باقي المدعين في طلباتهم الخاصة بالاسترداد أنه كان بناء على ما له من استئصال حقوق السيدتين اللتين نزلتا عن الدعوى باعتبارهما مدينتين له بما على البائع من التزام بنقل ملكية العين المباعة وتسليمها للمشتري ، وقد دل نزولهما على سوء نيتهما لإضراراً به ونقضا منهما لما تعهدتا به مع باقي الورثة بالتضامن فليس لنزول السيدتين المذكورتين عن الاسترداد تأثير على طلب الاسترداد الحاصل من محمد محمد إبراهيم في الميعاد المحدد له . وأما فيما يختص بالقاصر المطعون عليه الثاني فقد قرر الحكم بأنه بعد بلوغه سن الرشد قدم مذكرة موقفاً عليها منه تفيد أنه لاطعن له على الحكم الابتدائي وأنه موافق عليه ، وفي ذلك اجازة منه لطلب استرداد البيع وفائياً — وأما القول بأن العرض الحاصل في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ إنما صدر من المطعون عليه الأول وحده شخصياً دون باقي الورثة وأن المبلغ الذي عرض شم أودع لا يفي بما يجب أدائه للمشتري وفائياً فردود بما تقدم بيانه وبما ورد في محضر الإيداع من أن المبلغ السابق عرضه هو من مال الورثة

المطعون فيه إذ قضى بأحقية المدعين في الدعوى رقم ١٠٧ سنة ١٩٤٥ في استرداد العين المباعة ومقدارها ٢٧ فدانا مقابل المبلغ المودع في خزانة المحكمة بتاريخ ٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ ومقداره ١١٣٩ جنيهاً و ٤٤٥ ملياً فقد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله ، ذلك أولاً : لأن العرض حصل من محمد محمد إبراهيم المطعون عليه الأول بصفته الشخصية ، والإيداع حصل لحساب ورثة محمد إبراهيم جميعاً طبقاً لأنصبتهم الشرعية . ثانياً : لأن المبلغ المودع لا يفي بالثمن والملحقات كما تقضى بذلك المادة ٣٤٤ من القانون المدني القديم ، وأما ما تقوله محكمة ثاني درجة من أن العرض وإن كان قد حصل بصفة والإيداع حصل بصفة أخرى فلا ضرر من ذلك ، مادام أن الإيداع حصل قبل المدة المحددة للاسترداد ، هذا القول مردود بأنه متى كان العرض حصل خاطئاً من المطعون عليهم فكان يجب على الورثة إيداع الثمن والملحقات كاملة ، إلا أنهم خصموا بمبلغ ١١ جنيهاً و ٤٠٥ ملياً رسم الإيداع ودمغة الإيصال ، مع أن خطأهم في العرض يحملهم قانوناً هذه المصروفات . ثالثاً : لأن السيدتين وهيبة وروحية نزلتا عن الدعوى واحتفظتا بحقوقهما في المبلغ المودع ، كما أن الوصي لا يحق له قانوناً الاسترداد باسم القاصر . وكان يتعين على من يريد الاسترداد باسمه من باقي الورثة أن يفي بنصيب الباقيين في قيمة الثمن والملحقات . رابعاً : لأن المحكمة اعتبرت محمد على صالح خصماً ثالثاً في الدعوى الأولى ، مع أنه قدم طلبات إيجابية وطلب الحكم له بالاسترداد بدلاً من السيدتين

جميعاً وأن المطعون عليه الأول قام بعرضه نيابة عنهم . وأن المبلغ المودع يني بأصل الثمن ورسم تسجيل عقد البيع الوفاي ، ولا شأن للمسترد بالحوالة الحاصلة من المشتري . وأما فيما يختص بالمصروفات التي زعم المستأنفان (الطاعنان) أنهما أنفقتهما لاستغلال الأطيان موضوع البيع الوفاي المحول لها فقد نص في عقد تحويل البيع الوفاي على أنهما مسئولان عن رد الأطيان المبعة إلى البائع وفائياً إذا رد إليهما مبلغ ١١٠ جنيها قيمة التحويل ، كما نص في عقد البيع الوفاي على أن البائع يحتفظ لنفسه بالحق في أثناء مدة السنتين في استرداد العقارات المبعة وفائياً نظير رد الثمن ، فلا محل لتمسك المستأنفين بعدم تناول العرض والإيداع قيمة هذه المصروفات لأن هذا الطلب خارج عن نطاق الدعوى إذ ليست هي من قبيل المصروفات اللازمة التي نص عليها القانون وجميع هذا الذي انتهى إليه الحكم لا يخالفه فيه للقانون . ذلك أنه متى كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن عرض الثمن والملحقات على الطاعنين وإن كان موجهاً من المطعون عليه الأول ، إلا أنه قد نص في محضر الإيداع المؤرخ في ٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ الذي تم قبل انقضاء المدة المحددة للاسترداد على أن المبلغ السابق عرضه هو من مال الورثة جميعاً ، وأن المطعون عليه الأول قام بعرضه نيابة عنهم وأن المبلغ المودع يني بما يجب أدائه من الثمن ورسم تسجيل عقد البيع الوفاي ، وكان الورثة شركاء في عقد البيع الوفاي المؤرخ ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ والمسجل في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ برقم ٣٤٤٢ كل بحسب نصيه باعتبارهم ورثة البائع وفائياً ، فإنه إذا اتخذ إجراء

لمصلحة الشركة يحفظ به حق باقي الشركاء فيها من السقوط فهو يقوم في هذا الشأن مقامهم ويعتبر في اتخاذ هذا الإجراء نائباً عنهم ، وقد تأيدت هذه النيابة بما ورد في محضر الإيداع المؤرخ ٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ من أن المبلغ المودع من مال الورثة جميعاً ، وأن المطعون عليه الأول إذا قام بعرضه في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ فإنما كان بصفته بائعاً عنهم . ومن ثم تعتبر إجراءات طلب استرداد العين المبعة وفائياً قد تمت من الورثة جميعاً في الميعاد المتفق عليه في عقد البيع المشار إليه . لما كان ذلك يكون غير منتج البحث فيما ينعاه الطاعنان على الحكم بالخطأ في القانون إذ قرر أنه ليس ما يمنع قانوناً لإنفراد بعض ورثة البائع وفائياً باسترداد كامل العين المبعة تأسيساً على أن حق الاسترداد غير قابل للتجزئة ، فلا يصح لأحد الورثة أن ينفرد باسترداد جزء من المبيع ، ذلك أنه متى كان الحكم المطعون فيه قد خلاص من واقع الدعوى أن ورثة البائع وفائياً قد تمسكوا جميعاً بحقوقهم في استرداد العين المبعة وأن المطعون عليه الأول إنما عرض نيابة عن باقي الورثة كامل الثمن والملحقات ، وأن هذا العرض قد تم صحيحاً ومنتجاً لأثره ، فلما امتنع الطاعنان عن تسلم المبلغ المعروض أودع المطعون عليه الأول نيابة عن الورثة ومن ملهم مبلغ ١١٣٩ جنيها و ٤٤٥ ملياً وهو عبارة عن الثمن ورسم التسجيل بعد خصم ١١ جنيها و ٤٠٥ ملياً قيمة رسم الإيداع ودمغة الإيصال لأن امتناع الطاعنين عن تسلم المبلغ المعروض عليهما لا مبرر له . ولما كان هذا الذي قرره الحكم يكفي وحده لإقامته في هذا الخصوص ، فإن ما أورده الحكم بعد ذلك هو تزيد لا جدوى من التعرض له . وأما القول بأن

السيدتين وهيبة وروحية قد نزلتا عن الدعوى واحتفظتا بحقوقهما في المبلغ المودع ، وأن الوصى لا يجوز له قانونا الاسترداد باسم القاصر فردود بما أورده الحكم المطعون فيه من أن السيدتين المذكورتين قد تصرفتا مع باقى الورثة ببيع ٤٦ فدانا إلى محمد على صالح بمقتضى عقد البيع المؤرخ ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ ، وأن العين المباعة تشمل ٣٧ فدانا الواردة بعقد تحويل البيع الوفاى المؤرخ ١١ من أكتوبر سنة ١٩٤٣ والمسجل فى ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ وقد أقام المشتري محمد على صالح الدعوى رقم ١٦٤ لسنة ١٩٤٥ وطلب صحة التعاقد عن عقد البيع الصادر له من ورثة محمد ابراهيم ، كما تدخل فى الدعوى رقم ١٠٧ سنة ١٩٤٥ منضما إلى باقى المدعين فى طلباتهم الخاصة بالاسترداد بناء على ما له من استعمال حقوق السيدتين المذكورتين باعتبارهما مدينتين له إذ هما ملتزمتان بالتضامن مع باقى الورثة بنقل ملكية العين المباعة وتسليمها له ، وأن نزولهما عن الدعوى هو نكوص منهما عما تعهدتا به فى عقد البيع قصد منه الإضرار بالمشتري . ولما كان حق الاسترداد مخولا أصلا للبائع ولورثته من بعده ، فإنه يجوز استعماله لمن يقوم مقام الورثة . وهو الدائن لهم والملتزمون قبله بنقل ملكية العين محل الاسترداد إليه . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه لم يخالف القانون إذ قبل تدخل محمد على صالح فى الدعوى لوجود مصلحة له فى الإفصاح إلى المدعين فى طلب الاسترداد . ولا يؤثر فى هذا النظر أن المحكمة وقد اعتبرت محمد على صالح خصما ثالثا فى الدعوى لم تحصل الرسم منه مع أنه قدم طلبات إجبارية ، ذلك أن المادة الثامنة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية

ورسوم التوثيق فى المواد المدنية تنص على فرض رسم الدعوى على المتدخل منضما إلى المدعى أو من فى حكمه إذا لم يكن الرسم قد حصل ، أو كانت له طلبات مستقلة استحق الرسم عن هذه الطلبات . ولما كان محمد على صالح قد تدخل فى الدعوى منضما إلى المدعين فيها ، ولم تكن له طلبات مستقلة فلا يكون ملزما بأداء رسم الدعوى إلا إذا لم يكن هذا الرسم قد حصل من المدعين فيها وهو ما لم يقل به الطاعنان وأما القول بأن الوصى وهو المطعون عليه الأول لا يجوز له طلب الاسترداد باسم القاصر وهو المطعون عليه الثانى فهو غير مجد ، ذلك أن الثابت من الحكم المطعون فيه أن هذا الأخير أجاز هذا التصرف بعد بلوغه سن الرشد بأن قدم مذكرة فى ٢١ من فبراير سنة ١٩٤٩ تتضمن أن لاطعن له على الحكم الابتدائى وأنه يوافق عليه ويطلب تأييده . وأما ما ينعاه الطاعنان على الحكم من أن المبلغ المودع لا يبنى بالثمن وملحقاته إذ ينقصه رسم التسجيل وما صرف فى العين موضوع بيع الوفاء . فردود بأنه متى كان العرض الحاصل فى ٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ قد اعتبرته المحكمة صحيحا للأسباب السابق الإشارة إليها وقد شمل مبلغ الدين وقدره ١١١٠ جنيهات ورسم التسجيل ومقداره ٤٠ جنيها و ٨٥٠ مليا فلما امتنع الطاعنان عن تسليه أودع هذا المبلغ خزانة المحكمة بعد خصم ١١ جنيها و ٤٠٥ مليات قيمة رسم الإيداع ودفعة الإيصال لامتناع الطاعنين عن تسلم المبلغ المعروض عليهما بغير وجه حق كما سبق بيانه . ولا محل لإلزام ورثة البائع وفائيا برسم تسجيل عقد التحويل الصادر لهما من محمد على صالح فى ١١ من أكتوبر سنة ١٩٤٣ إذ أن

المورث لم يكن طرفاً في هذا العقد ولا شأن للورثة فيه . وأما عن المصروفات التي يقول الطاعنان إنها أنفقها على العين موضوع النزاع فإن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن هذا الطلب خارج عن نطاق الدعوى وأنها ليست من المصروفات اللازمة التي نص عليها القانون ، لم يخالف القانون ، ذلك أن الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤٤ من القانون المدني القديم الذي يحكم النزاع نصت على أنه لا يجوز للبائع بيع وفاء أن يفسخ البيع إلا إذا عرض على المشتري في الميعاد المعين أن يؤدي له المصاريف اللازمة التي صرفها المشتري غير ما صرفه لصيانة المبيع ، ثم يؤدي أيضاً ما زاد في قيمة المبيع بسبب المصاريف الأخرى التي صرفها المشتري بشرط أن لا تكون فاحشة ، ومؤدى هذا النص أن البائع يلزم بالمصروفات الضرورية التي صرفها المشتري لحفظ المبيع من التلف أو الهلاك ، وكذلك بالمصروفات التي تزيد في قيمة المبيع بقدر ما زاد من قيمته بشرط أن لا تكون فاحشة وأما المصروفات التي ينفقها المشتري لاستغلال الأطنان المبيعة له وفائياً فلا يلزم بها البائع ، متى كان إنفاقها في مقابل استغلاله لها وقبض ثمراتها ، ولما كانت المصروفات التي يقول الطاعنان إنها أنفقها كانت لاستغلال الأطنان محل عقد البيع الوفاي فإنها لا تعتبر من المصروفات اللازمة التي نص القانون على إلزام البائع بردها .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ اتخذ من سحب محمد علي صاخر مبلغاً من النقود من البنك الأهلي قبل محضر العرض قرينة على صحة العقد المؤرخ في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ ، وإذ رفض طلب

الطاعنين إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات صورية العقد ، أو أنه شرط وفائي يخفي رهناً ، قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك لأن هذه القرينة غير قاطعة ، وليس بالأوراق ما يستفاد منه أن المبلغ المنصرف من البنك دخل كله أو جزء منه في المبلغ المعروض . وسواء كان المبلغ الوارد بعقد البيع المذكور هو حقيقة الثمن أو أقل أو أكثر منه فإن الطعن على العقد ينصب على أنه شرط وفائي يخفي رهناً وأن هناك ورقة ضد تتضمن أنه لو دفع المبلغ في ميعاد غايته أكتوبر سنة ١٩٤٦ كان محمد علي صالح ملزماً برد الأطنان ، ولو ثبت ذلك لاعتبر العقد باطلا لا يرتب إلا التزاماً بدين عادي . ولما كان الطاعنان من الغير فلهما أن يثبتا هذه الواقعة بكافة طرق الإثبات . والمحكمة إذ رفضت إحالة الدعوى على التحقيق فقد خالفت القانون وأخلت بحق الطاعنين في الدفاع .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم المطعون فيه إذ نفي الصورية عن عقد البيع المؤرخ ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ محل دعوى صحة التعاقد رقم ١٦٤ سنة ١٩٤٥ ، ورفض إحالة الدعوى على التحقيق ، أقام قضاءه على أن هذه الصورية تنفيها قرائن الأحوال وأخصها اشتراط المشتري على البائعين أن يدفعوا للمستأنفين (الطاعنين) مبلغ ١١١٠ جنيهات مقابل استرداد الـ ٣٧٧ السابق بيعها إليه وفائياً من مورثهم بعقد البيع الوفاي الذي حوله هو إلى المستأنفين ، وذلك في الموعد المحدد للاسترداد ، وأن المستأنف عليه الأول (المطعون عليه الأول) قام فعلاً بتنفيذ ذلك بالعرض والإيداع السالف الذكر ، كما أودع خزنة المحكمة — عن نفسه وبصفته نائباً عن باقي ورثة

إلى التحقيق لإثبات الصورية ما دام قد توفر لديها من العناصر ما يكفي لتكوين عقيدتها للفصل فيها .

د ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور ، ذلك أنه ثابت في محضر جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٥٠ أن المحكمة لاحظت أن عقد البيع المؤرخ ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ موضوع القضية رقم ١٦٤ سنة ١٩٤٥ قد شمل نصيب القاصر عويس محمد إبراهيم الشهير بقرني مع أنه ليس موقعا عليه منه أو من وصيه كما لم يقره بعد بلوغه سن الرشد ، وثابت أن الطاعنين قدما لإقرارا مؤرخا أول سبتمبر سنة ١٩٤٨ موقعا عليه منه يتضمن نزوله عن حصته للطاعنين وإقراره بصورية هذا العقد ، وبوجود ورقة ضد تحت يد أخيه محمد محمد إبراهيم المطعون عليه الأول وبتمهده بالطعن بهذه الصورية أمام المحكمة . إلا أن المحكمة لم تشر إلى هذا الإقرار واكتفت بالقول بأن القاصر قدم مذكرة تفيد أن لامطعن له على الحكم ، مع أن الطاعنين لفتا نظر المحكمة إلى توأطئه مع باقي المطعون عليهم وأن المذكرة لاحقة للإقرار فلا قيمة لها . يضاف إلى ذلك أنه لم يعن بالرد على دفاع الطاعنين من عدم قبول طلبات محمد علي صالح كخصم ثالث وعدم أحقيته المطعون عليهم في خصم رشم الإيداع والدمغة ووجوب إثبات نزول السيدتين وهيبه وروحية عن الدعوى ، إلا أن المحكمة لم تشر إلى هذا الدفاع مع إعسار التركة .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود أولا بأن الطاعنين لم يقدموا صورة رسمية من محضر جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٥٠ والمقول

والده في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ ١١٨٩ ج و ٣٣٠ م على ذمة المستأنف الثاني وفاة للدين الذي وجه إليهم من أجله تنبيه نزع الملكية في أول مارس سنة ١٩٤٤ وأن مجموع المبلغين المودعين يساوي الثمن الوارد بالعقد المؤرخ ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ وهو ٣٣٠٠ ج ، وكان هذا الإيداع بعد تاريخ هذا العقد بفترة وجيزة مما يشير إلى أن البيع المذكور هو مصدر هذين المبلغين . وقد قدم محمد علي صالح لمحكمة أول درجة بجلطة ١٧ من يناير سنة ١٩٤٥ تعزيزا لذلك فسميت صرف باسمه من فرع البنك الأهلي ببني سويف لإحداها بمبلغ ٢٠٠٠ ج في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٤ والآخرى بمبلغ ١٠٠٠ ج في ٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ وكلا التاريخين سابق على تاريخ عقد البيع المذكور بأيام قليلة ، وأن هذه القرائن مجتمعة تنفي ادعاء المستأنفين صورية العقد صورية مطلقة أو على الصورة التي عينها وهي أنه قد حررت ورقة ضد وسلمت للمستأنف عليه الأول تتضمن أنه إذا قام بدفع مبلغ ١٠٠٠ ج إلى محمد علي صالح في ميعاد سنتين كان هذا الأخير ملزما برد المبيع . ولا ترى المحكمة مع ما تقدم محلا لما طلبه المستأنفان (الطاعنان) من إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات الصورية بالمعنى الذي قال به المستأنفان وهو أنه عقد رهن حرر في صورة عقد بيع وفائي . وهذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه مستمدا من واقع الدعوى والمستندات المقدمة فيها يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، ومتى كان استخلاص الحكم المطعون فيه من القرائن السابق بيانها هو استخلاص سليم ، فلا تريب على المحكمة بعد ذلك إذ هي رأت أن لا محل لإجابة الطاعنين إلى طلب إحالة الدعوى

الطاعنين على مورثهم بعد المبلغين المودعين خزانة المحكمة والسابق الإشارة إليهما أو أن هناك ديونا أخرى على المورث لأشخاص آخرين لا يني الباقي من التركة للوفاء بها ، وهذا الذي قرره الحكم سائغ يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، ويكفي لعله في هذا الخصوص .
ومن حيث إنه بما تقدم يكون الطعن على غير أساس مما يستوجب رفضه .

(القضية رقم ١٢٣ سنة ٢١ ق)

٢

٢ ديسمبر سنة ١٩٥٤

١ - نقض . طعن . حكم صادر من محكمة الاستئناف الوطنية بتصحيح حكم صدر من المحاكم المختلطة . الطعن فيه بطريق النقض . غير جائز . المادة ٣٦٥ مرافعات .

ب - التماس إعادة النظر . سبب التماس هو أن الحكم الملتمس فيه بني على أوراق مزورة . بشرط لقبوله ثبوت التزوير باقرار أو حكم قبل رفع التماس . الادعاء بتزوير الأوراق بعد رفع التماس . غير جائز . المادة ٤٢٤ مرافعات مختلطة المقابلة للمادة ٣٧٢/٢ مرافعات .

ج - محكمة الموضوع . تزوير . عدم استعمال المحكمة حقها في القضاء من تلقاء نفسها برد وعلان الورقة المدعى بتزويرها . لا خطأ .

المبادئ القانونية

١ - لا يجوز الطعن بطريق النقض في الحكم أو القرار الصادر بتصحيح حكم صدر من محكمة الاستئناف المختلطة ، ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف المختلطة لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض تأسيسا على أن قانون المرافعات المختلط لم يكن يجيز هذا الطعن ، ولما كانت المادة ٣٦٥ من قانون المرافعات الجديد تميز الطعن في القرار

بأن المحكمة لاحظت فيه أن عقد البيع المؤرخ في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ موضوع القضية رقم ١٦٤ سنة ١٩٤٥ قد شمل نصيب القاصر مع أنه ليس موقعا عليه منه أو من وصيه أو أنهما قدما إلى محكمة الموضوع بالإقرار المؤرخ في أول سبتمبر سنة ١٩٤٨ المتضمن نزول المطعون عليه الثاني عن حصته للطاعنين واقاراره بصورية عقد البيع المشار اليه ، أو أنهما تحديا بهذا الدفاع أمام المحكمة . فضلا عن ذلك فإن الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه الثاني - وهو صاحب الشأن في ذلك - قدم مذكرة بعد بلوغه سن الرشد لمحكمة ثاني درجة قرر فيها أنه لا مطعن له على الحكم الابتدائي ، وطلب تأييده ، وكان هذا الحكم قد قضى بصحة التعاقد عن عقد البيع المؤرخ ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ فهو بذلك يكون قد أجاز هذا التصرف . ومردود ثانيا بأن الحكم المطعون فيه قد رد على ما ورد بدفاع الطاعنين في خصوص طلبات محمد على صالح ، وعدم أحقية المطعون عليهم في خصم رسم الإيداع والدمغة ، ونزول السيدتين وهيبه وروحية عن الدعوى وقرر أن محمد على صالح تدخل في الدعوى منضما إلى باقي المدعين ، وأبان أن عرض الثمن على الطاعنين كان صحيحا وأن مؤدى ذلك أن لا يلزم ورثة البائع برسم الإيداع ودمغة الإيصال ، متى ثبت أن الطاعنين لم يكونا محقين في رفض العرض ، واستخلص الحكم من واقع الدعوى أن نزول السيدتين وهيبه وروحية عنها كان بسوء نية لإضرار محمد على صالح فلا تأثير له على الدعوى ، وأنه لم يقدّم دليل على أنه قد ترتب على عقد البيع المؤرخ ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ الإعسار الورثة عن الوفاء من باقي التركة يساق ديون

الصادر بالتصحيح بطرق الطعن الجائزة في الحكم موضوع التصحيح امتنع الطعن على القرار أو الحكم الصادر بالتصحيح بطريق النقض تبعا إذا كان الحكم المصحح قد صدر من محكمة الاستئناف المختلطة .

٢ — يشترط لقبول التماس إعادة النظر وفقا لنص المادة ٤٢٤ من قانون المرافعات المختلط المطابقة للمادة ٣٧٢ / ٢ من قانون المرافعات القديم ثبوت تزوير الورقة التي كانت أساسا للحكم إما باعتراف الخصم وإما بالقضاء بتزويرها بعد الحكم على أن يكون ذلك قبل رفع التماس ، ولهذا يكون التماس غاية لإصلاح حكم بني على ورقة مزورة لا وسيلة لإثبات التزوير ، فلا يجوز رفع التماس والادعاء بالتزوير في دعوى التماس في ورقة بني عليها الحكم الملتبس فيه .

٣ — لا على محكمة الموضوع إن هي لم تشأ أن تتعاطى رخصة خولها لها القانون . وإذن فلا يعيب الحكم عدم استعمال المحكمة حقها في أن تقضى من تلقاء نفسها برد وبطلان الورقة المدعى بتزويرها

المحكمة

د من حيث إن وقائع الدعوى تحصل حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق هذا الطعن والطعن رقم ١٨٤ سنة ٢١ ق في أن الطاعن، دسلون بوليكار، — كان يعمل ممثلا لشركة يونيون جنيف في الشرق الأوسط وكان عند بدء عمله قد أودع لديها مائة سهم من سهام هذه الشركة من ذلك ثمانون سهما من سهام

التأمين على الحياة وعشرون سهما من سهام عموم التأمينات — وكان من بين نصوص الاتفاقات التي أبرمت بين الطرفين أن تعوضه الشركة عن خدماته بعمولة نسبية تختلف قيمتها في فروع التأمين المختلفة كالحياة والحريق والمسئولية المدنية وأن تطلق يده في اختيار معاونه وأن يأخذ على عاتقه كافة مصاريف الإدارة والإنتاج ما عدا الرسوم التي تفرضها الحكومة على الشركة ثم كان أن أبرم اتفاق لاحق في ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٣٥ بين الطرفين ألغى نظام الامتياز السابق وحدد للطاعن مرتبا شهريا قدره ١٣٠ جنيتها يضاف اليه بدل انتقال مع الانتفاع بعمولة نسبية وأتعاب خاصة مقابل القيام بمهمات معينة وقد فسخت الشركة هذا العقد في وقت غير لائق وفي ظروف مخالفة للقانون تستوجب تعويضه تعويضا مناسبا فأقام الدعوى رقم ١٠٠٢٢ سنة ١١ ق أمام محكمة مصر الابتدائية المختلطة بصحيفة أعلنت بتاريخ ٢٧ يونيه سنة ١٩٣٦ ذكر فيها الوقائع المشار إليها وأضاف إليها أن الشركة أتت بتصرفات كيدية إذ احتلت مكاتب الشركة بدون مبرر وحجبت مكافأته عن شهور يونيه ويوليه وأغسطس سنة ١٩٣٦ استنادا إلى دين مزعوم وطلب في ختام عريضته الحكم بإلزام الشركة بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه مع الفوائد القانونية على سبيل التعويض مع إلزامها بتقديم حسابات كاملة لغاية سنة ١٩٣٦ مبين بها حصته في النسب المبينة بقانون الشركة وعمولاته المختلفة عن الأقساط الجارية والعمليات التي أعيدت وعمولة الادخار وأرباح الوفيات وفوائد الرهون ومصاريف الدعاية وغيرها كما طلب كذلك إلزام الشركة برد السهام التي كان قد أودعها لديها على سبيل التأمين وقدرها

ورفضت دعواه بصفته مساهما لأنها سابقة لأوانها — استأنف الطاعن هذا الحكم ، كما استأنفته الشركة وقيد الاستئناف برقم ٢٤٠ سنة ٦٥ ق بجدول محكمة الاستئناف المختلطة — وفي أثناء نظر هذين الاستئنافين ندبت المحكمة بموافقه طرفي الخصومة أحد مستشاريها لتحضير الدعوى وأذنته في الاستعانة بخبير يختاره من « بيت هيوارت بريدستون ونيوبي للحاسبة » وقد أصدر المستشار المنتدب قرارات متتالية بامتداد مهمة الخبير وقد باشر الخبير مأموريته وقدم تقريره وظهر منه أن الطاعن كان في اليوم الذي حدد للتصفية دائئا للشركة في مبالغ ضخمة نجاء محاميا الطاعن وحددا — على ضوء تقرير الخبير — طلباتهما ومن بين ما ثبت على لسانهما في محضر جلسة ١٦/٣/١٩٤٩ في خصوص طلب رد السهام أنهما طلبا الحكم للطاعن بالزام الشركة بأن ترد له مائة سهم من سهام شركة يونيون جنيف على أن يكون الرد عينا وإلا دفعت الشركة إليه قيمتها وقدرها ٢٥٨٤ جنيتها و ٨٥ مليا . وبتاريخ ٤ من مايو سنة ١٩٤٩ حكمت محكمة الاستئناف المختلطة حضوريا بإلغاء الحكم المستأنف وباعتماد تقرير الخبير المودع وبالزام شركة يونيون جنيف بأن تدفع للطاعن مبلغ ١٩٧٣٤ جنيتها و ١٢٩ مليا مع الفوائد بواقع ٦ ٪ اعتبارا من ٢٧ من يونيو سنة ١٩٣٦ حتى تمام السداد وبالزام الشركة بتسليم بوالص التأمين الجديدة أرقامها وإلا ألزمت بتعويض يومي قدره عشرة جنيهات وبالزام الشركة كذلك بتسليم الطاعن مائة سهم « يونيون جنيف » التي قدمها كضمان وذلك في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ إعلان الحكم وإلا ألزمت بدفع مقابلها وقدره ٢٥٨٤ جنيتها و ٨٠٠ مليا والفوائد ٦ ٪ من ٢٧ من

مائة سهم وظروف تصفية شركة يونيون جنيف التي تمت في آخر سنة ١٩٣٥ ثم اندماجا في شركة هليفيشيا في التأمين على الحياة في سنة ١٩٣٧ أثناء سير الدعوى بشرط أن يؤخذ كل حاصل على سهمين من سهام شركة يونيون جنيف للتأمين على الحياة مقابلا لذلك سهما واحدا من سهام شركة هليفيشيا في فقد اضطر الطاعن للنزول على مقتضى هذا الوضع وطلب بمذكراته في خصوص هذا الطلب الحكم على وجه أصلي برد سهامه عينا على اعتبار أنها ودیعة والودیعة لا ترد إلا عينا وعلى وجه احتياطي الحكم له بتعويض قدره ٤٠٠٠ جنيهه لحبس الشركة عنه هذه السهام بعد عزله ولو أنها سلبت إليه في حينها لباعها قبل أن يدركها الحبس . وقد شطبت دعوى الطاعن فعاد إلى تجديد جلساته ١٨ من فبراير سنة ١٩٣٧ وصمم على الطلبات المشار إليها وطلب إلى جانب ذلك إجراء خبرة حسابية لتصفية الأفلام التي أشار إليها والحكم له بجميع المبالغ المطلوبة وما تظهره الخبرة مع فوائد ٧ ٪ . وقد طلبت الشركة رفض الدعوى موضوعا بعد أن تنازلت عن دفعها بعدم اختصاص المحكمة كما طلبت هي لنفسها بعض طلبات فرعية وبجلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٤٠ قضت محكمة مصر الابتدائية المختلطة في الدعوى بتجديد يونيون الشركة قبل الطاعن بمبالغ معينة وبصمات مختلفة بينها في حكمها مع الفوائد ٦ ٪ من ١٤ من يناير سنة ١٩٣٩ حتى السداد بعد خصم مبالغ معينة حددها الحكم كما قضت للطاعن بأحققيته في عمولة ٢ ٪ عن المبالغ المقبوضة من التأمينات السابقة ابتداء من أول سبتمبر سنة ١٩٣٦ الخ ... وأحالت المحكمة الطاعن في خصوص الطلبات التي قدمها بوصفه مؤمنا — إلى المحكمة التي يراها

قائلة إن ما ورد بمحضر جلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ لا يتفق مع الواقع إذ أن الشركة لم تقبل تعيين خبير أصلا وأن ذلك كان بناء على اقتراح رئيس الجلسة كأداة سهلة لتحضير النزاع هذا فضلا عن بطلان هذا الاجراء لعدم صدور حكم بنذب الخبير وأما عن محضر جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٤٩ فإن الطلبات الواردة به لم تذكر بالجلسة على لسان المحامين عن الملتمس ضده وقامت الشركة بإعلان شواهد التزوير وطلبت في نهايتها استبعاد العبارات المطعون عليها بالمحضرين وما ثبت منها بالحكم الملتمس فيه واحتياطيا لإثبات بالبينة . وبعد إحالة هذا الطعن إلى محكمة استئناف القاهرة لاختصاصها قررت بجلسته ٨ من مارس سنة ١٩٥٠ ضم الاتماسين لبعضهما كما ضمت إليهما دعوى التزوير بجلسته ٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ لتصدر فيها حكما واحدا . وقد تمت المرافعة أمامها . وبعد أن ناقشت المحكمة الخبير فيما رأتته حجت القضية للحكم بجلسته ٨ من مارس سنة ١٩٥١ وفيها قضت المحكمة أولا — باثبات تنازل الشركة الملتزمة عن الطعن بالتزوير في محضر جلسة ١٧ من ديسمبر ١٩٤٧ . ثانيا — بعدم قبول دعوى التزوير عن محضر جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٤٩ . ثالثا — عدم قبول الاتماس والزمّت الشركة بغرامة قدرها ٤٠٠ جنيه . رابعا — قبول الطلب الاحتياطي المقدم من الشركة بخصوص تصحيح ما ورد في الحكم الملتمس فيه عن القلم رقم ٣١ من أقلام الحساب الخاص برد التأمينات والقضاء بأن عدد الأسهم التي يحق للملتمس ضده المطالبة بردها هو خمسة وأربعون سهما فقط من أسهم شركة هيليفيشيا في المودع بخزينة المحكمة

يؤنيه سنة ١٩٣٦ حتى تمام السداد وبالزام الشركة بدفع تعويض قدره ١٠٠٠ جنيه مع الفوائد ٦٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد والزمّتها بالمصاريف ومنها أتعاب الخبرة وذلك عن الدرجتين — لم تشأ الشركة تنفيذ هذا الحكم على وجهه فجاءت وأودعت مائة سهم من سهامها هي على اعتبار أن شركة يونيون جنيف اندجنت فيها ولم يعد لها وجود وعلى أساس هذا الإيداع الناقص رفعت الشركة إشكالا في تنفيذ الحكم قضى برفضه لما تبين للقاضي المستعجل أن السهام التي أودعت غير السهام المقضى بها — ورغم هذا فلم تقف الشركة عند حد الامتثال لهذه الأحكام القضائية فرفعت التماسا عن هذا الحكم لاعادة النظر فيه بعريضة أعلنت في ٢٨ من مايو سنة ١٩٤٩ طالبة إلغاء الحكم الملتمس فيه بكامل أجزائه وبإعادة الحالة بين الطرفين إلى ما كانت عليه قبل صدوره وقيد التماسها بمجدول محكمة الاستئناف المختلطة تحت رقم ٥٧٨ سنة ٧٤ ق التي قررت بجلسته ٨ من يونيو سنة ١٩٤٩ إحالة الدعوى إلى محكمة استئناف القاهرة لمناسبة زوال النظام القضائي المختلط وقيدت بمجدولها تحت رقم ١٠١٧ سنة ٦٦ ق . وبتاريخ ١١ من يونيو سنة ١٩٤٩ أعادت الشركة إعلان الاتماس مع إضافة أوجه جديدة وطلبت ضمها للأوجه السابق إعلانها وانتهت منها إلى طلب إلغاء الحكم الملتمس فيه بكامل أجزائه وقيد هذا الاتماس الأخير بمجدول المحكمة تحت رقم ٨٩٠ سنة ٦٦ ق . وبمحضر تاريخه ١٤ من يونيو سنة ١٩٤٩ طعنت شركة يونيون جنيف ، بالتزوير لدى قلم كتاب محكمة الاستئناف المختلطة في محضر جلستى ١٧ من ديسمبر ١٩٤٧ و ١٦ من مارس سنة ١٩٤٩

تداركاً لخطأ معنوي تصوره الحكم المطعون فيه فأخذ نفسه باصلاحه فتمضى في الدعوى قضاء جديداً يغير قضاءه السابق وهو ما يمتنع على محكمة التصحيح لإجراؤه لخروجها بذلك على احترام قاعدة أساسية وهي انتهاء ولاية المحكمة على الدعوى بالحكم فيها ولمساس هذا التصحيح بحجية الشيء المقضى فيه وهو ما يوجب نقض الحكم المطعون فيه ورفض دعوى التصحيح مع إلزام الشركة المطعون عليها بالمصاريف .

« ومن حيث إن النيابة دفعت في مذكرتها المقدمة بعدم جواز الطعن لوروده على حكم لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض لأن التصحيح ورد على حكم صادر من المحاكم المختلطة وأحكامها لا تقبل الطعن بطريق النقض .

« ومن حيث إن هذا الدفع في محله وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف المختلطة لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض على أساس أن قانون المرافعات المختلط وهو الذي يحدد ما إذا كان الحكم الذي صدر في ظله يجوز الطعن فيه بطريق النقض أم لا — لم يكن يجيز الطعن بالنقض في الأحكام المدنية الصادرة من المحاكم المختلطة . ولما كانت المادة ٣٦٥ من قانون المرافعات الجديد تجيز الطعن في القرار الصادر بالتصحيح بطرق الطعن الجائزة في الحكم موضوع التصحيح امتنع الطعن على القرار أو الحكم الصادر بالتصحيح بطريق النقض تبعاً إذا كان الحكم المصحح قد صدر من محكمة الاستئناف المختلطة كما هو الشأن في الدعوى ولا مجال للاجتهاد في موطن نص صريح لا يحتمل تأويلاً ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة بذلك في شأن الأحكام التي

مع إلزامه برد مبلغ الـ ٢٥٨٤ جنيهها و ٨٠٠ مليم وفوائده ٦ ٪ من تاريخ ٧ من يونيو سنة ١٩٣٦ حتى تاريخ قبض هذا المبلغ إلى الملتزمة ... وقد طعن كل من سلون دبوليكاً — وشركة هيليفيشيا في هذا الحكم بطريق النقض وقيد طعن الأول بجدول هذه المحكمة برقم ١٦٢ سنة ٢١ ق و طعن الثانية برقم ١٨٤ سنة ٢١ ق وقد قررت المحكمة بجلسة المرافعة في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بضم الطعن رقم ١٨٤ سنة ٢١ ق إلى الطعن رقم ١٦٢ سنة ٢١ ق ليصدر فيهما حكم واحد .

(عن الطعن رقم ١٦٢ سنة ٢١ ق)

« من حيث إن الطاعن في هذا الطعن بنى طعنه على أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه إذ قضى بتصحيح الحكم الملتزم فيه مشيراً في أسبابه إلى أن نية المحكمة في حكمها الملتزم فيه قد انصرفت إلى إعادة التأمينات للطاعن على أساس أنها أصبحت خمسة وأربعين سهماً من سهام شركة هيليفيشيا في وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه لا يسوغ تصحيحاً ولا تفسيراً لأنه مقطوع الصلة بالحكم المصحح إذا أفقده ذاتيته وبذل به قضاء جديداً ولأن التصحيح الذي أجازته القانون هو ما كان خطأً مادى بحث ذلك التي يشوب مبنى الحكم لا فكرته فإذا تجاوز التصحيح ذلك كما جاء بالحكم المطعون فيه وتبين أن المحكمة قد أجهدت نفسها في إيراد الدلائل على أن حقيقة عدد السهام الواجب ردها للطاعن هي خمسة وأربعون سهماً بدلاً من مائة سهم الذي أثبتتها الحكم المطعون فيه سموا واستخلصت مراد المحكمة من استعراض الوقائع ومن الرجوع إلى دفاع الخصوم واستقصائه في مذكراتهم في مراحل الدعوى ، كان ذلك منها

تصدر بتفسير حكم صادر من المحكمة المختلطة وذلك إعمالاً لنص المادة ٣٦٧ مرافعات التي تماثل في حكمها المادة ٣٦٥ (الحكم الصادر في ١١ من فبراير سنة ١٩٥٤ في الطعن رقم ١٨٥ سنة ٢٢ ق) ومن ثم يكون الدفع في محله ويتعين الحكم بعدم جواز الطعن

(عن الطعن رقم ١٨٤ سنة ٢١ ق)

د من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

د ومن حيث إن الطاعة بنت هذا الطعن على سببين : يتحصل أولهما في أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون إذ أقام قضاءه على ورقة مزورة د محضر جلسة ١٦/٣/١٩٤٩، تضمنت طلبات للطعون عليه مغايرة لتلك التي أوردها في صحيفة استئنائه ومذكرته المعلقة للطاعة فطعن في المحضر المذكور بالتزوير باعتباره تابعا لدعوى الالتماس وعنصرها من عناصرها ولو صح لتبين منه غش الخصم المبرر لقبول الالتماس فلم تقبل المحكمة هذا الطعن بالتزوير كما لم تر استعمال حقها في رد وبطلان ذلك المحضر المطعون فيه دون حاجة إلى السير في إجراءات التزوير اعتمادا منها على أن التزوير الذي يحيز قبول الالتماس يجب ثبوته ثبوتاً نهائياً قبل رفع الالتماس ولأن المحضر المطعون فيه ليس فيه ما يسمح باستعمال هذا الحق لأن العرف جرى أمام القضاء المختلط بأن تقدم الطلبات الختامية مكتوبة من الخصم ويثبتها كاتب الجلسة بمحضره كما لو كانت تليت فعلا — ومتى ثبت أن طلبات المطعون عليه الواردة بمذكرته غير المدونة بالمحضر المطعون فيه وثبت أن الطاعة لم تعلن بهذه الطلبات وثبت عدم

تلاوتها بالجلسة كان ذلك غشا مجيزا لقبول الالتماس وإغفال الحكم المطعون فيه ذلك بخالف للقانون وتقول الطاعة زيادة على ذلك إنها قد أضافت إلى أسباب الالتماس سببا آخر هو اعتماد الحكم المطعون فيه لتقرير الحبير الذي جاء وليد خديعة وحيل دبرها المطعون عليه وهي من قبيل الغش المبرر لقبول الالتماس ولكن الحكم المطعون فيه أعرض عن مناقشة أدلتها لجاء مشوبا بالقصور الموجب لنقضه .

د ومن حيث إن المادة ٢٤٤ مرافعات مختلط المطابقة للمادة ٣٧٢/٣ من قانون المرافعات القديم صريحة في جواز الالتماس إذا حصل بعد الحكم لإقرار بتزوير الأوراق التي ترتب عليها الحكم أو حكم بتزويرها ، ومفاد هذا النص اشتراط ثبوت تزوير الورقة التي كانت أساسا للحكم إما باعتراف الخصم وإما بالقضاء بتزويرها بعد الحكم على أن يكون ذلك قبل رفع الالتماس يؤكد ذلك أن المادة ٢٦٤ مرافعات مختلط المقابلة للمادة ٣٧٤ من قانون المرافعات القديم نصت على أن يبدأ ميعاد الالتماس في هذه الحالة من تاريخ الإقرار بالتزوير أو الحكم به وعلى ذلك يكون الالتماس غاية لإصلاح حكم مبني على ورقة مزورة لا وسيلة لإثبات التزوير فلا يجوز رفع التماس والادعاء بالتزوير في دعوى الالتماس في ورقة بني عليها الحكم الملتمس فيه ومتى كان الأمر كذلك كان في غير محله النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون لعدم قبوله الادعاء بالتزوير في محضر جلسة ١٦/٣/١٩٤٩ . أما ما اتعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه من عدم استعمال المحكمة سلطتها للقضاء برد وبطلان محضر ١٦/٣/١٩٤٩ اعتمادا على عرف ادعت

له من كشف فأي ن إذن الغش الذى وقعت فيه المحكمة وإذا كان الخير قد أخطأ أو القاضى قد أخطأ فليس فى هذا الخطأ ما يمكن أن يفيد غشاً لأن جميع المستندات كانت بين أيدي الخصوم وتحت بصرهم ولم يتم خصم المتهم بأى طرق احتيالية كان من أثرها حصول الغش ... وهو قول من جانب المحكمة ينفي وجود الغش المدعى به بأسباب سائغة تؤدي إلى النتيجة التى انتهى إليها الحكم المطعون فيه وهو يعد مجرد جدل موضوعى لا شأن لمحكمة النقض به .

« ومن حيث إن السبب الثانى يتحصل أولاً فيما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه من أنه لم يعن بالرد على ما أخذته على الحكم المتمس فيه من أنه لم يفصل فى طلبات صريحة كانت موضوع استئنافها الأصيل كما لم يفصل فى دفع دفعات تقدمت بها كالدفع بعدم قبول استئناف المطعون عليه لسبق تنازله أمام المحكمة الابتدائية عن الطلبات التى تضمنها أو بعدم قبول طلبات أبادها المطعون عليه لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية . وثانياً : فيما تدعيه الطاعنة من أن هناك مبالغ قضى بها عليها مرتين فى حين أنها طلبت مرة واحدة وهو قضاء بأكثر من الطلب بما كان يحيز قبول الالتماس الذى رفضه الحكم المطعون فيه .

« ومن حيث إن هذا النعى فمضلاع عن غموضه وعدم تحديده إذ لم تبين الطاعنة نوع هذه الطلبات التى طلبتها أو الدفع التى تمسكت بها كي تحدد مرماها من الطعن وتعرف المحكمة على مقصودها بما تعيبه على الحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص فإنه مردود بما أورده الحكم

المحكمة وجوده أمام القضاء المختلط دون أن يكون له وجود فردود بأنه لا على محكمة الموضوع إن هى لم تشأ أن تعاطى رخصة خولها لها القانون وبأنه إذا كانت المحكمة قد تحدثت عن هذا العرف الذى جرى أمام المحاكم المختلطة بشأن تقديم طلبات الخصوم بالجلسة فإنها لم تكن تتصد إهدار نص المادة ٢٨٣/٣٢٤ مرافعات قديم بل كان همها التدليل على أن تحرير المحضر المطعون فيه على النحو الذى حرر به هو أمر جرى بحرى العرف المتبع فى هذا الشأن مما لا يسمح بالقضاء بتزويره وهو قول لا مخالفة فيه للقانون بما يمين اطراحه . وأما ما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه من قصور إذ لم يتناول بالبحث وقائع ساقتهما إليه لتستدل بها على أن تقرير الخير الذى اعتمده الحكم المتمس فيه كان وليد غش وخديعة موجهين لقبول الالتماس فردود بأنه فضلاً عن غموضه وعدم تحديده فإن الطاعنة لم تبين تلك الوقائع التى ساقتهما للتدليل على الغش المستفاد من تقرير الخير ومع هذا فإن الحكم المطعون فيه قد تحدث عن تقرير الخير وناوش أقلامه تفصيلاً على ضوء ملاحظات طرفى الخصومة وانتهى إلى القول بأن « كل ذلك يقطع بأنه لم يكن هناك غش بل استعراض كامل وشامل لجميع مستندات الخصوم ووجهات نظرهم » إلى أن قال « إن كل هذه الدفع والمستندات والطلبات كانت تحت نظر المحكمة وبصرها فهى إذن لم تكن فريسة طرق احتيالية اتخذها خصمها للتغير بالمحكمة ونجح فى ذلك بل كان دفاعها مكرراً واضحاً مسطوراً فى مذكراتها العديدة يتناول كل قلم من الأقلام وهى أمام الهيئة الحالية حين تفند كل قلم تشير إلى ما ذكرته أمام المحكمة الاستئنافية من حجج وما قررتها للخير وما قدمته

المطعون فيه في خصوصه بقوله « إن محكمة الاستئناف قد تناولت هذا الدفع فذكرت تفنيدها له أن حظر إبداء طلبات جديدة في الاستئناف لا يطبق في حالة دعاوى تصفية الحساب التي يكون كل طرف فيها مدعيا ومدعى عليه إذ يكون الطلب الجديد مجرد وجه من أوجه الدفاع ... » وأما عن إغفال الحكم المطعون فيه الرد على الدفع بعدم قبول طلبات سبق التنازل عنها فقد أجاب الحكم عنها بما ذكره من : « أن ما جاء على لسان المطعون ضده لا يفيد التنازل عن طلباته بلا قيد ولا شرط لأنه قيد هذا التنازل بشرط أن تكون القيود التي في دفاتر الشركة صحيحة كما أنه قد حصل الاتفاق بين طرفي الخصومة أمام مستشار التحضير الذي ألغى كل أثر لهذا التنازل - إن كان ثمة تنازل ... » وظاهر أن الحكم قد اعتمد في قضائه على هذا الاتفاق اللاحق للتنازل المدعى به وحسب الحكم ما أورده في هذا الخصوص ردا على ما أثارته الطاعنة مما يجعل نعيمها في هذا الوجه الأول على غير أساس متعينا رفضه وأما ما ورد بالوجه الثاني من السبب الثاني وهو الخاص بقضاء الحكم الملتزم فيه على الطاعنة بأكثر من الطلب فردود كذلك بأن مناط البحث في هذا الوجه أمام محكمة الالتماس كان يدور حول التحقق من ادعاء الطاعنة وهل ألزمت بأكثر مما طولبت به وقد نفى الحكم المطعون فيه هذا الادعاء كما نفى تكرار طلب المطعون عليه بقوله « وليس في ما قضى به تكرار لما طلب بوليكار بل هو قضاء لبوليكار بما طلب فقط مضافا إليه ما سبق أن حسب له من جانب الشركة ... الخ مما يتبين منه بكل جلاء عدم صحة ما تدعيه الملتزمة في هذا الشأن ، فإذا

كان ذلك وكان الواضح مما أورده الحكم أن محكمة الالتماس إذ أثبتت أمامها الادعاء بالقضاء للمطعون عليه بأكثر مما طلب قد واجهت هذا البحث الواقعي وفندته وخلصت منه إلى النتيجة التي انتهت إليها بمحولة على أسباب مقبولة - كان هذا النعي موضوعا ولا شأن لمحكمة النقض به مما يستوجب معه رفض هذا الوجه . »

(القضيان رقم ١٦٢ و ١٨٤ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وسليمان ثابت وكيل المحكمة وأحمد الروسى ومحمود عياد ومحمد فؤاد جابر المستشارين) .

٣

٢ ديسمبر سنة ١٩٥٤

انكار التوقيع . تزوير . انكار التوقيع بالختم مع الاعتراف بصحة البصمة . وجوب اعتبار الورقة صحيحة حتى يطعن فيها المنكر بالتزوير .

المبدأ القانوني

استقر قضاء محكمة النقض على أنه لا يجوز تكليف المتمسك بالورقة أن يثبت توقيع خصمه عليها في صورة اعتراف ذلك الخصم ببصمة ختمه ، بل في هذه الحالة يجب اعتبار الورقة صحيحة حتى يطعن فيها بالتزوير .

الحكمة

« من حيث إن الوقائع تتحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٥٤٥ سنة ١٩٤٦ أمام محكمة مصر الابتدائية على الطاعنين والسيد اسماعيل الزيني طالبة الحكم بإلزامهم بدفع مبلغ ١٦٠٠ جنيه وذلك بموجب سند صادر لها من مورث الطرفين المرحوم حسن اسماعيل الزيني موقع عليه بختمه ومؤرخ في

١٩٣٩/٤/٨ ومستحق السداد في ١٩٤٠/٥/٣ وثابت التاريخ في ١٩٤٣/٦/١٧ وقد قضى للمدعية بطلانها ، فاستأنفته الطاعتان أمام محكمة استئناف مصر وقيد الاستئناف برقم ٩٠٥ سنة ٦٣ ق وبنى الاستئناف على بطلان الحكم لأن مورث بعض المستأنف عليهن السيد إسماعيل الزيني كان قد توفي قبل صدور الحكم كما أن السند المحكوم بمقتضاه لاسبب له فضلا عن أنه كتب بدون علم المورث حسن إسماعيل الزيني فقضت في ١٩٤٧/١/٥ برفض الدفع ببطلان الحكم المستأنف وبعدم قبول الطعن بإنكار التوقيع لأن المستأنفين الطاعتين لم تنكرا الختم ولكن أنكرتا التوقيع به ، وفي ١٩٤٧/١/١١ قرر المستأنفتان بالطعن بالتزوير في السند وفي ١٩٤٧/١/١٣ أوقفت الدعوى الأصلية حتى يفصل في دعوى التزوير وقد أعلنت أدلة التزوير ، وفي ١٩٤٩/٦/٥ قضت المحكمة بقبول الدليلين الأولين وإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ونفي أن المدعى عليها سرقت ختم المورث وقامت بتحرير السند موضوع الدعوى أو جعلت غيرها يقوم بتحريره وبصمت هي بختم المورث على السند موضوع الدعوى وذلك بغير إذنه ولا موافقته وأن المدعى عليها — المطعون عليها — أقرت واعترفت أمام آخرين بأنها زورت فعلا السند المذكور وبعد أن نفذ الحكم وسمعت المحكمة أقوال شهود الطرفين قضت في ١٩٥١/٣/٣١ برفض دعوى التزوير وبصححة السند فقررت الطاعتان بالطعن في هذا الحكم وفي الحكم الصادر قبله في ١٩٤٧/١/٥ بعدم قبول الطعن بإنكار التوقيع .

ومن حيث إن الطعن بني على أربعة أسباب

تنمى الطاعتان بالأول منها على الحكم الصادر في ١٩٤٧/١/٥ الخطأ في تطبيق القانون إذ رفض طريق الطعن بإنكار التوقيع لأن قانون المرافعات سن طريقين لإثبات التوقيع وهما (أولا) طريق إنكار الإمضاء أو الختم وفي هذه الحالة يكون المكلف بالإثبات هو المتمسك بالورقة (ثانياً) طريق الإدعاء بالتزوير وفي هذه الحالة يكون المكلف بالتزوير هو من يدعيه ، ولكن هناك حالة خاصة بالتوقيع بالختم وهي أن يعترف المتمسك قبله ببصمة الختم ولكنه ينكر حصول التوقيع بها من قبل صاحب الختم نفسه وفي هذه الحالة الأخيرة وإن اختلفت فيها الآراء في أى الطريقين يمكن سلوكه ، إلا أنه بما لا شك فيه أنه إذا تقدم منكر التوقيع بالقرائن الدالة على تمكن المتمسك بالورقة من الحصول على الختم وكان من السهل عليه والحالة هذه التوقيع به على ما يشاء من الأوراق كان في وسع المتمسك ضده بالورقة أن يكتفى بالإنكار ويكون عبء إثبات التوقيع في هذه الصورة على المتمسك بها .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بما استقر عليه قضاء هذه المحكمة من أنه من الخطأ تكليف المتمسك بالورقة أن يثبت توقيع خصمه عليها في صورة اعتراف ذلك الخصم ببصمة ختمه بل في هذه الحالة يجب اعتبار الورقة صحيحة حتى يطعن فيها بالتزوير وبطريقة القانون .

ومن حيث إن الطاعتين تنميان بالسبب الثاني على الحكم الصادر في ١٩٥١/٣/٢١ القصور في التسييب لأنهما تمسكتا لدى محكمة الموضوع بأن المورث كان مريضا وطريح الفراش وأن المطعون عليها تمسكت من

الاستحواذ على ختمه والتوقيع به على السند موضوع النزاع كما وقعت على سنيين آخرين باسم إحدى الطاعنتين عزيزة حسن إسماعيل ، وقد قدمت الطاعتان أدلة عديدة مثبتة لكل هذه الوقائع ولكن محكمة الموضوع لم تتحدث عن شيء من ذلك مع أن فيه الدليل القاطع على صحة دعواهما من أن السند مزور وفي إغفال الحتكم. التحدث عن هذه الأدلة المرتبطة بواقعة التزوير المؤدية إلى الاقتناع بحصوله قصور في الحكم يهيبه :

« ومن حيث إن الطاعنتين تنعيان بالسبب الثالث على الحكم بالقصور لعدم رده على مستند تمسكتا به لدى قاضي الموضوع وهو أن المطعون عليها حررت لها إقرارا مؤرخا في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٥ تشرکہما فيه في السند الذي تطالب بقيمته وكان قصدهما من ذلك تغطية التزوير الحاصل منها في السند .

« ومن حيث إن الطاعنتين تنعيان بالسبب الرابع على الحكم بالقصور لأنهما تقدمتا لقاضي الموضوع بالصور الفوتوغرافية للشيكات المتعددة التي وقعت عليها بمبالغ كثيرة فإنه يكفي الإطلاع عليها وطريقة صرفها للتحقق من أن ختم المورث كانت تعبث به المطعون عليها كيف شاءت دون علم من المورث لفائدتها وفائدة زوجها . ومع أهمية هذا الدفاع أغفلت المحكمة الرد عليه .

« ومن حيث إن هذه الأسباب مردودة جميعا بأن محكمة ثاني درجة التي حصل أمامها الطعن بالتزوير بعد أن أحالت الدعوى على التحقيق لإثبات ونفي ما ادعته الطاعتان من سرقة المظعون عليها الختم المورث وبصمها بهذا الختم على السند

المطعون فيه بالتزوير بغير إذنه ولا موافقته وأن المطعون عليها اعترفت أمام آخرين بتزويرها السند وسماعها أقوال شهود الطرفين قضت بتزوير السند لأن أقوال الشاهد الأول من شهود الإثبات — شهود الطاعنتين — سماعية أما باقي شهودهما فإن المحكمة لا تثق بأقوالهم لأنهم يمتنون إلى المدعية الأولى — الطاعنة الأولى — بصلة القرابة ولهم مصلحة محقة في إثبات تزوير السند المطعون فيه وأنه فضلا عن ذلك فإنه ثبت من أقوال شهود المطعون عليها صحة توقيع المورث على السند المطعون فيه . ثم تحدثت عما ذهبت إليه الطاعتان من مرض المورث قبل وفاته بثلاث سنين مرضاً كان لا يعي معه شيئاً وانتهاز المطعون عليها هذه الفرصة للحصول على ختمه بأنه « رغما عن أن مرض المورث لم يكن محل بحث وتحقيق هذه الدعوى إلا أن الثابت من عقود البيع المتداولة التي صدرت عن المورث بتاريخ ٦ أبريل سنة ١٩٤٤ و ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٤ و ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٤ و ١٩ يونيو سنة ١٩٤٥ أن المورث وقع بنفسه على هذه العقود وجميع تواريخها لاحقة للتاريخ الثابت للسند وهو ١٧ فبراير سنة ١٩٤٣ . ويبين من هذا الذي أنف ذكره أنه ثبت للمحكمة صحة توقيع المورث على السند المطعون فيه من أقوال شهود المطعون عليها التي اطمأنت إليها خلافا لأقوال شهود الطاعنتين التي لم تطمئن إليها وزادت على ذلك ردا على ما زعمته الطاعتان من أن المورث كان مريضا بحيث لا يعي شيئاً مما مكن للمطعون عليها من الاستحواذ على ختمه والتوقيع به على السند المطعون فيه بأن هذا المورث وقع بنفسه على عقود بيع لاحقة ، ومن ثم يكون النعي بالقصور بهذا الخصوص غير صحيح وقد

التي كانت في الحقيقة مرهونة لهذا البائع والثانية أن هذه الأطيان لم تكن في وضع يد هذا البائع أو المرتهن بل استمرت في وضع يد البائع وفائيا حتى وفاته ، وكان من شأن هاتين القرينتين أن تفيدا قيام الشك لدى المتمسك بالتقادم الخمسي وقت صدور البيع إليه من والده في ملكية هذا البائع مما ينتق معه حسن النية كما قرر المحكم ، ولما كان هذا التقرير مما يستقل به قاضي الموضوع دون رقابة عليه من محكمة النقض طالما كان استخلاصه سائغا . لما كان ذلك فإنه يتكون على غير أساس النعي على الحكم في هذا الخصوص بالقصور أو مخالفة القانون .

المحكمة

« من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن تحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ١٦٨ سنة ١٩٤٧ مدنى كلى المنيا على الطاعن وعلى باقى إخوته الذين لم يختصموا فى الطعن وطلبت فيها الحكم بثبوت ملكيتها إلى ثلاثة أفدنة مبنية حدودها ومعالها بصحيفة افتتاح الدعوى قائلة إن ملكية هذه الأطيان قد آلت إليها بالميراث عن مورثها المرحوم أمين أبو زيد على الذى كان قد تملكها بوضع اليد المدة الطويلة المكسب للملكية - وفى ٥ من يونيه سنة ١٩٤٧ حكمت محكمة الدرجة الأولى تمهيداً بإحالة الدعوى على التحقيق لثبوت المطعون عليها بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة أنها هى ومورثها من قبلها وضعا اليد على الأطيان المذكورة وضع يد قانونى هادى مستمر ظاهر بقصد التملك المدة الطويلة وبعد

اطمأنت المحكمة إلى صحة السند فلا عليها إن هى لم تتابع الطاعتين فى كل ما أثارته من دفاع . فالشيكات المتعددة الصادرة للمطعون عليها وزوجها والتي تقول الطاعتان إنها هى التي وقعت عليها بختم المورث قبيل وفاته لاتدل على التزوير فى السند المطعون عليه وليس من شأنها أن تثنى المحكمة عما ثبت لها من صحة توقيع المورث عليه كما أنف بيانه . أما عن الورقة التي تقول الطاعتان بصورها من المطعون عليها فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٥ لمصلحتهم تغطية للتزوير فلم يقدمها إلى هذه المحكمة ومن ثم يكون التحدى بها عاريا عن الدليل ولذلك يتعين رفض هذه الأسباب حيث لا قصور فى الحكم يعيبه . »

(القضية رقم ٢٥٣ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وسليمان ثابت وكيل المحكمة وعبد العزيز سليمان واحمد العروسى ومحمد فؤاد جابر المستشارين) .

٤

٢ ديسمبر سنة ١٩٥٤

تقادم . تقادم خمسى . حسن النية . تعريفه . مثال .

المبدأ القانونى

حسن النية الذى يقتضيه التملك بالتقادم الخمسى هو اعتقاد المتصرف إليه اعتقادا سليما تاما حين التصرف أن المتصرف مالك لما يتصرف فيه فإن شاب هذا الاعتقاد أدنى شك امتنع حسن النية . وإذن فتى كان الحكم قد استدلل على نفي حسن نية مدعى التملك بالتقادم الخمسى بقرينتين أولهما صلة البنوة بينه وبين من باع إليه الأطيان

سماع أقوال شهود الطرفين حكمت للمطعون عليها بطلانها في ٢٩ من أبريل سنة ١٩٤٨ مؤسسة حكمها على مايلي : أولا — أن التحقيق كشف عن واقعة هامة هي أن الأطيان المشار إليها كانت ملكا خالصا لمورث المطعون عليها . وفي ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٢٣ صدر منه ومن أخيه توفيق أبو زيد على عقد في صورة بيع وفائي إلى المرحوم علي محمد حمد مورث الطاعن حداً أجل الاسترداد فيه بميعاد سنتين نهايتها ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ — وأن الأخير باعها ضمن أطيان أخرى إلى ابنه الطاعن بمقد مسجل في ٢ من يونيه سنة ١٩٣٥ فدفعت المطعون عليها بطلان عقد البيع الوفاي الصادر إلى مورث الطاعن لأنه كان يستر رهنا مستندة في الدفع بالبطلان إلى بخس الثمن وإلى أن الأطيان استمرت في حيازة مورثها من تاريخ عقد البيع الوفاي حتى تاريخ وفاة هذا المورث واستدلت على استمرار هذه الحيازة بعقد إيجار عن هذه الأطيان صادر من مورث الطاعن إلى مورثها لمدة سنتين نهايتهما آخر ما يوسنة ١٩٢٩ ثانياً — أن شهود المطعون عليها — ولم يطعن عليهم بمطعن مقبول — شهدوا بأن مورث المطعون عليها قد رهن الأطيان إلى مورث الطاعن الذي لم يضع يده عليها واستمرار الراهن واضعاً يده إلى أن توفي وترك من خلفه ذرية ضعفا لم يستطيعوا زراعتها فوضع مورث الطاعن يده عليها ثم باعها إلى ابنه الطاعن، وأنها — أي المحكمة — لا نظمئن إلى ما شهد به شهود الطاعن هو وإخوته ، ثالثاً — أنه وقد تبين لها — للمحكمة — أن عقد البيع الوفاي هو عقد باطل بطلانا مطلقا فإن العقد الصادر إلى الطاعن من مورثه ببيع هذه الأطيان يكون باطلا أيضا ، رابعاً وأخيراً — أنه عما دفع به

المدعى عليه الأول — الطاعن — من أن الأطيان كانت مملوكة لمورث المطعون عليها هو وأخيه توفيق أبو زيد على فقد ردت المدعية — المطعون عليها — بأن الأطيان كانت مملوكة لمورثها وحده وبأن صدور عقد البيع الوفاي منه ومن أخيه إنما كان مجرد أن الأطيان كانت مكلفة باسمهما معا فضلا عن أن هذه المسألة إنما تخص توفيق أبو زيد على وورثة أخيه فلا شأن للطاعن بها ، استأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه في جدول محكمة استئناف القاهرة برقم ٨٦٦ سنة ٦٥ ق — دفعت المطعون عليها بعدم قبول الاستئناف شكلا ، وفي ١٣ من فبراير سنة ١٩٥١ حكمت المحكمة المذكورة برفض هذا الدفع وبقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وبثبوت ملكية المطعون عليها إلى فدان ونصف فدان شيوعا في الثلاثة أفدنة المدينة بورقة افتتاح الدعوى ، فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطاعن بنى على سببين : يتحصل السبب الأول منهما في أن الحكم إذا استند إلى أن عقد البيع الوفاي الصادر إلى مورث الطاعن كان يستر رهنا ورتب على ذلك أن عقد البيع الصادر إلى الطاعن من والده — المشتري وفائيا — لا يصلح أيضا أساسا للتملك قائلا إن الطاعن لا يجهل العيب المذكور في سند ملكية البائع له بوصفه والده ولا تخفى عليه حقيقة تصرفات والده وأن التصرف كان مقرونا أو مشفوعا بوضع يد أمين أبو زيد — البائع وفائيا — كما دلت على ذلك شهادة شهود لامطعن على شهادتهم ، إذا استند الحكم إلى ذلك قد شابهته في هذا الخصوص عيوب ثلاثة :

فيما يتصرف فيه وأنه لا خلاف في حالة الدعوى على قيام السبب الصحيح ولا خلاف كذلك على وضع يد الطاعن بعد تاريخ سنة ١٩٣٥ السابق لوفاته مورث المطعون عليها ولهذا كله يكون مخالفا للقانون ما قرره الحكم المطعون فيه من أنه لا يصح للطاعن أن يستند إلى عقد البيع السالف ذكره الصادر إليه من المشتري وفائيا . ثالثا — أن الحكم قد استند في عدم الاعتداد بالعقد الصادر إلى الطاعن وتقرير عدم صلاحيته إلى مجرد القول بأن المشتري — الطاعن — لا يجمل العيب المذكور في سند ملكية والده ولا تخفى عليه تصرفاته وذلك دون أن يشير — الحكم — إلى مرجع هذا العلم بالعيب الوارد في سند الملك إذ ليس من الوقائع المقررة أن الولد يعلم بعيوب عقد والده هذا فضلا عن أن عقد هذا الوالد ليس في ظاهره ما يدل على وجود عيب فيه إذ كل ما ورد فيه أنه عقد بيع وفائي ينقضي أجل الاسترداد فيه ويصبح نهائيا بعدم رد الثمن في أكتوبر سنة ١٩٢٥ ولهذا يكون ما قرره الحكم في هذا الخصوص مشوبا بالقصور فضلا عن مخالفته للقانون .

ومن حيث إن هذا النعي مردود في شقه الأول بأن الحكم إذ قرر أن التصرف كان مشفوعا بوضع يد أمين أبو زيد — مورث المطعون عليهم — إنما قصد بذلك عقد البيع الوفاقي الصادر من هذا المورث إلى والد الطاعن لا عقد البيع الصادر إلى الطاعن من والده كما نوهم الطاعن ذلك خطأ وبني على ذلك هذا الوجه من أوجه الطعن وهذا واضح من صريح ما ورد بالحكم إذ قال وهو — الطاعن — لا يجمل هذا العيب الجوهرى في سند ملكية البائع له بوصفه والده ولا تخفى عليه حقيقة تصرفاته

مخالفة الواقع ومخالفة القانون وقصور في التسييب ذلك : أولا — أن ما أورده الحكم المستأنف والحكم المطعون فيه نفسه تقلاعن شهادة الشهود الذين أشارت المحكمة إلى أقوالهم وقالت أنه لا مطعن على شهادتهم يبين منه أن وضع يد أمين أبو زيد قد انقطع بوفاته وأن وفاته كانت من حوالى عشرة إلى اثني عشر سنة سابقا على شهادة هؤلاء الشهود أى أن وضع اليد المشار إليه قد انقطع حوالى سنة ١٩٣٥ أو سنة ١٩٣٦ كما بين من وقائع الحكم المطعون فيه أن التصرف إلى الطاعن من والده قد صدر في يونيه سنة ١٩٣٥ أى في وقت معاصر لوفاته أمين أبو زيد ولهذا يكون مخالفا للواقع ما قرره الحكم استنادا إلى أقوال الشهود من أن التصرف الحاصل إلى الطاعن كان مقترنا أو مشفوعا بوضع يد أمين أبو زيد على العين موضوع النزاع ، ثانيا — أن عقد البيع الذى يتمسك به الطاعن والصادر إليه من والده هو سبب صحيح قانونا وهو في ظاهره عقد ينقل الملك متى صدر من مالك وهو عقد يجوز التملك بمقتضاه بالتقادم الخسئى ويكفى أن يكون لدى الحائز الذى يتمسك بهذا النوع من التقادم سبب صحيح لمصلحته هو ولا يلتزم بأن يثبت وجود سبب صحيح لمصلحة من تلقى الحق عنه وأنه إذا تقرر بطلان عقد البيع الوفاقي الذى يستر رهنا فإن تصرف المشتري وفائيا إلى الغير يكون تصرفا صادرا من غير مالك والتصرف من غير مالك تصرف تلحقه الإجازة لأن البطلان فيه بطلان نسبي ولهذا يجوز في شأنه التملك بوضع اليد المدة القصيرة عند توفر السبب الصحيح ويكفى عند قيام السبب الصحيح أن يعتقد المتصرف له أن من يتلقى الحق عنه يملك هذا التصرف أو أن المتصرف هو صاحب الحق

وقد كان سند ملكية هذا الوالد — مشفوعا بوضع يد أمين أبوزيد كما دلت على ذلك شهادة شهود لا مطعن على شهادتهم، ولهذا لا يكون الحكم قد شاب في هذا الخصوص خطأ في الإسناد أو مخالفة للوقائع ومردود في شقيه الثاني والثالث. أولا بأن الحكم لم يقل إن الطاعن لا يجمل هذا العيب المذكور في سند ملكية البائع له وإنما قال إن الطعن الجوهري في سند الملكية المشار إليه والفرق بين التعبيرين ظاهر إذ العيب الجوهري قد يكون في بعض الأحوال واضحا من نصوص العقد ذاته وقد يستفاد في أحوال أخرى من ظروف تحرير العقد وملا بساته ولو كانت نصوصه لا تكشف عن أى عيب فيه ومردود ثانياً — بأن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن عقد البيع الوفاي الذي تقرر بطلانه لأنه يستر رهنا لا يصلح أساسا للتملك بالتقادم الخسئ لم يؤسس قضاءه على عدم اعتبار هذا العقد سببا صحيحا *juste titre* وإنما بنى قضاءه في هذا الخصوص على ما ثبت لديه من عدم توافر حسن النية لدى الطاعن وهو المتمسك بالتملك بالتقادم الخسئ وهو شرط لازم لجواز التمسك بهذا النوع من التقادم ومردود أخيرا بأن حسن النية الذي يقتضيه التملك بالتقادم الخسئ هو اعتقاد المنصرف إليه اعتقادا سليما تاما حين التصرف أن المتصرف مالك لما يتصرف فيه فإن كان يشوب هذا الاعتقاد أدنى شك امتنع حسن النية ولما كان الحكم المطعون فيه قد استدل على نقي حسن نية الطاعن بقرينتين أولاهما صلة البتوة بينه وبين من باع إليه الأطيان التي كانت في الحقيقة مرهونة لهذا البائع والثانية أن الأطيان لم تكن في وضع يد هذا البائع أو المرتن بل استمرت في وضع

يد البائع وفائيا — وهو مورث المطعون عليهم — حتى وفاته وكان من شأن هاتين القرينتين أن تفيدا قيام الشك لدى الطاعن وقت صدور البيع إليه من والده في ملكية البائع إليه مما يتفق معه حسن النية كما قرر ذلك الحكم المطعون فيه — ولما كان هذا التقدير مما يستقل به قاضي الموضوع دون رقابة عليه من هذه المحكمة طالما كان استخلاصه سائغا — لما كان ذلك فإنه يكون على غير أساس ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الخصوص من قصور أو مخالفة للقانون.

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم قد خالف القانون فيما يتعلق بقواعد الإثبات ويقول الطاعن في بيان ذلك أن الحكم التمهيدي الذي صدر من محكمة الدرجة الأولى قضى بإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ونفي واقعة قانونية محددة هي وضع يد المطعون عليها هي ومورثها المكسب للملك بمضى المدة الطويلة بشروطه القانونية وهذه الواقعة هي التي كان يمكن أن يتاح للخصوم مناقشتها فلما ظهر من التحقيق أن الخلاف الحقيقي بين طرفي الخصومة إنما كان على حقيقة التصرف الصادر من مورث المطعون عليها إلى مورث الطاعن وما إذا كان هذا التصرف بيعا وفائيا حقيقيا انتقلت بموجبه الملكية بعد انقضاء أجل الوفاء أم بيعا وفائيا يخفى رهنا . لما ظهر هذا الخلاف طلب الطاعن من محكمة الدرجة الأولى أن تأمر بإحالة الدعوى على التحقيق من جديد لإثبات صحة البيع الوفاي وتوفير أركانه أو أن تسمح له بإعادة مناقشة الذين سمعت أقوالهم فلم تجب المحكمة هذا الطلب وكان النعي على ذلك من الأسباب التي استند إليها الطاعن في استئنافه ولكن المحكمة الاستئنافية هي الأخرى رفضت الطلب السابق بيانه قائلا

أن التحقيق الذي قامت بإجرائه محكمة الدرجة الأولى يغني عن العودة إلى هذا البحث لأنه تناول وضع اليد بجميع مظاهره وشروطه المكتسبة للملكية . وإن وجه الخطأ في هذا الذي قرره الحكم المطعون فيه أنه وإن كان للمحكمة أن تستند في ثبوت أمر ما إلى تحقيق سابق قامت هي بإجرائه طالما كان هذا الأمر جائزا اثباته بالبينة إلا أنه لا يجوز للقاضي أن يحصل فهم الواقع من دليل يقدمه أحد الخصوم دون أن تتاح لخصمه فرصة مناقشة هذا الدليل ونفيه . الأمر الذي لم يتيسر للطاعن لأن الحكم التمهيدى كان قد نفذ بسماع شهادة شهود الطرفين قبل إثارة الخلاف بشأن حقيقة عقد البيع الوفاى بما لا تنهى معه للطاعن فرصة مناقشة الشهود في هذا الخصوص .

ومن حيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه جاء بالحكم في هذا الخصوص : د وحيث إن القول بأن المستأنف عليها الأولى (المطعون عليها) أنارت نزاعا جديدا يختلف اختلافا تاما عن الموضوع الذي تناوله التحقيق ، هذا القول يحتاج إلى إيضاح فقد اعتمدت المستأنف عليها المذكورة في طلب الملكية على وضع يد مورثها المدة المكتسبة للملكية وجرى التحقيق حول هذا الطلب فشهد شهودها بأن مورثها هو المالك للأطيان وواضع اليد عليها بهذه الصفة ولكنه رهنها لعل محمد حمد واستمر واضعا يده بطريق الإيجار إلى أن توفي فمجزت زوجته المستأنف عليها عن زواجها ووضع المرتن يده على أثر وفاته . هذا بينما شهد شهود المستأنف بأن وضع اليد كان لوالده بدون انقطاع إلى أن اشترى المستأنف

الأطيان من والده فحل محله في وضع اليد وقد كانت إشارة الشهود إلى حصول الرهن سببا في انجلاء الحقيقة فتبين أن مورث المستأنف عليها باع هو وأخوه الثلاثة أفدته بيعا وفائيا لعل محمد حمد بعقد مسجل في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٢٣ مدته سنتان وتقدمت صورة رسمية من هذا العقد وثبت من عقد البيع الذي يتمسك به المستأنف أن البائع له وهو والده يملك الأطيان المباعة بموجب عقد البيع الوفاى هذا وبانقضاء المهلة المحددة فيه وصيرورته بيعا نهائيا وعلى هذا النحو أصبحت واقعة البيع الوفاى حقيقة معترفا بها من الجانبين وبقي أن يعرف هل التصرف الحاصل من أمين وتوفيق أبو زيد كان ينطوى على بيع يراد منه نقل الملكية تحت شرط فاسخ أو يخفى رهنا ولما كان القانون يسمح بإثبات عكس ما في العقد بدون إلتهاف إلى نصوصه كان من حق المستأنف ضدها أن تستند في دفاعها إلى البينة والقرائن ولم تكن المحكمة في سبيل تحقيق هذا الدفاع في حاجة إلى إحالة الدعوى على التحقيق من جديد في خصوص وضع اليد لأن تحقيقها السابق فيه غنى عن العودة إلى هذا البحث فقد تناول وضع اليد في جميع مظاهره وشروطه المكتسبة للملكية وشهد شهود الطرفين بما يتفق ودعوى من استشهد بهم فما الذي يبغيه المستأنف من تحقيق آخر أقصى ما يرجوه من ورائه أن يثبت أنه هو والبائع له من قبله وضعا اليد بصفتها مالكين وهو عين ما أجمع عليه شهوده وإذا كان شهود خصمه شهدوا بما ينقض دعواه وذكروا واقعة الرهن عرضا في بيان شهادتهم فقد ثبت من مستنداته أن ما شهدوا به صحيح على خلاف في التقدير إن كان الأمر يتضمن

رهنا أو بيعا وفائيا — وحيث إن محكمة الدرجة الأولى قد عولت على شهادة شهود المستأنف ضدها بناء على استخلاص صحيح لشهادتهم وكانت على حق في ترجيح أقوالهم على شهادة غيرهم ولعل أقوى سند في هذا الترجيح عقد الاجارة الذي دل على أن مورث المستأنف ضدها استأجر الأرض المبيعة من يونيو سنة ١٩٢٧ إلى مايو سنة ١٩٢٩ وهي مدة لاحقة على السنتين المنصوص عنهما في عقد البيع وكان طبيعيا بعد هذه المقدمات أن تنتهي المحكمة إلى نتيجة لامعدى عنها وهي التي تضمنها حكمها لحكمت بطلان العقد تأسيسا على أنه في الواقع يخفى رهنا ... ويبين من هذا الذي أورده الجنحكم أن محكمة الدرجة الأولى بعد أن سمعت شهود الطرفين قدمت إليها صورة رسمية من عقد البيع الوفاي الصادر من مورث المطعون عليها إلى والد الطاعن كما قدم إليها عقد البيع الصادر إلى الطاعن من والده قدفعت المطعون عليها بأن عقد البيع الوفاي المشار إليه يسترهنا واستدلت على ذلك ببقاء العين المبيعة وفائيا من مورثها في حياته حتى وفاته مستندة في ثبوت هذه الواقعة إلى ما شهد به شهودها في التحقيق — إذ قرروا أن مورثها تصرف في الأتيان بالرهن واستمر مع ذلك واضعا يده عليها حتى وفاته — وإلى عقد الايجار الصادر إلى مورثها من والد الطاعن عن المدة من يونيو سنة ١٩٢٧ إلى مايو سنة ١٩٢٩ وتمسك الطاعن بما قرره شهوده من أن والده كان هو الواضح اليد على الأتيان وبصفته مالكا كما تمسك بما ورد في عقده هو من أن البيع الوفاي أصبح نهائيا بمضى أجل الوفاء فرجحت المحكمة ما شهد به شهود المطعون عليها

مؤيدة هذا الترجيح بأن مورث الطاعن قد أجر الأتيان إلى مورث المطعون عليها بعد انقضاء أجل الوفاء المحدد في عقد البيع الوفاي — والمستفاد من ذلك أن الطاعن لم يفاجأ بالدفاع الذي تمسكت به المطعون عليها بشأن هذا العقد — وأن دليلها على صحة هذا الدفاع كان مطروحا للمناقشة عند نظر الدعوى ورد عليه الطاعن بما سبق بيانه ولهذا يكون غير صحيح ما ورد في سبب الطعن من أن محكمة الموضوع قد حصلت فهم الواقع من دليل قدمته المطعون عليها دون أن تتاح للطاعن مناقشته — أما ما ينعاه الطاعن من أنه لم تتح له فرصة مناقشة الشهود بشأن حقيقة عقد البيع الوفاي فردود بما جاء بالحكم المطعون فيه إذ قرر أن كل ما يبغيه الطاعن من هذه المناقشة هو إثبات أنه كان هو ووالده المشتري وفائيا واضعى اليد على الأتيان بصفتهما مالكين وهو عين ما أجمع عليه شهوده .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(القضية رقم ٢٦٣ سنة ٢١ ق رئاسة وعنوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد نجيب احمد وعبد العزيز سليمان ومحمود عباد ومحمد أمين زكي المستشارين) .

٥

٢ ديسمبر سنة ١٩٥٤

١ — تزوير . شواهد التزوير . حق المحكمة في القضاء برد وطلان المحرر على غير الشواهد التي أمرت بتحقيقها .

ب — تزوير . حكم . تسييه . النعى على المحكمة بأنها قضت بالتزوير استنادا على أدلة غير متبجة . موضوعي .

ج — تزوير . حكم . تسييه . القضاء بتزوير المحرر دون بيان الطريقة التي وقع بها التزوير . لا يوجب الحكم .

المبادئ القانونية

١ - لمحكمة الموضوع أن تقضى بتزوير المحرر على غير شواهد التزوير التي أمرت بتحقيقها .

٢ - النعى على محكمة الموضوع بأنها إذ قضت بتزوير المحرر قد استندت على أدلة غير منتجة في إثباته هو جدل موضوعي في تقدير الدليل ولا رقابة عليها لمحكمة النقض متى كان تقديرها سائغا .

٣ - لا يعيب الحكم عدم تصدى المحكمة إلى الطريقة التي وقع بها التزوير ولا هي ملزمة ببيان هذه الطريقة إذ يكفي لإقامة حكمها أن يثبت لديها أن السند المطعون فيه لم يصدر من نسب إليه لتقضى بتزوير .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع - حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليهن أقرن الدعوى رقم ٥٠١ سنة ١٩٤٦ كلى أسيوط على الطاعن طلبن الحكم فيها بثبوت ملكيتهن إلى ٤ فدادين و ١٢ قيراطا تأسيسا على أنه يخص الأولى منهن النصف في الأطنان باعتبارها بنت المورثة ويخص الثانية والثالثة النصف الآخر بصفتهما أختي المتوفاة - وأن الطاعن نازعهن في الملكية بحجة صدور عقد من المورثة ببيع ٥ فدادين و ٥ أسهم ضمن عقد بيع مؤرخ في ٥ من يناير سنة ١٩١٤ ومسجل في ٢٩ من يونيو سنة ١٩٤٣ وأن هذا العقد مزور إذ كانت المورثة واضحة يدها على

الأطيان لغاية وفاتها - ودفع الطاعن الدعوى بأنه يملك القدر المتنازع عليه بموجب عقد البيع المشار إليه فيما سبق وأنه مودع بمحكمة مصر المختلطة بمحضر إيداع في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٢ فأمرت المحكمة بإيداع العقد المذكور . ثم طعن المطعون عليهن فيه بالتزوير في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ فقررت المحكمة إيقاف السير في الدعوى حتى يفصل نهائيا في دعوى التزوير - وبعد أن قامت المطعون عليهن بإعلان أدلة التزوير للطاعن - وسمعت دفاع الطرفين قضت في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ بقبول الدليل الأول من أدلة التزوير ومضمونه أن مورثة المطعون عليهن لم توقع على العقد المطعون فيه كما أن الخاتم الموقع به على هذا العقد ليس خاتمها - وبإحالة القضية إلى التحقيق لتثبت المطعون عليهن بكافة طرق الإثبات القانونية ومنها البيئة وقرائن الأحوال والوقائع التي تضمنها ذلك الدليل والطاعن النفي بذات الطرق - وبعد أن سمعت المحكمة أقوال الشهود قضت في ٣١ من مايو سنة ١٩٥٠ برد وبطلان العقد المطعون فيه - استأنف الطاعن الحكم لدى محكمة استئناف أسيوط . قيد بالجدول العمومي برقم ٢٨٧ سنة ٢٥ قضائية - وفي ٤ من أبريل سنة ١٩٥١ قضت بتأييد الحكم لأسبابه . ولما أضافت إليه من أسباب . فقرر الطاعن الطعن فيه بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على سببين يتحصل الأول منهما في أن الحكم مشوب بالقصور من ثلاثة وجوه الأول - أن دليل التزوير الذي قبلته المحكمة - وأمرت بإثباته بالتحقيق هو أن البائعة لم توقع على هذا العقد المطعون فيه وأن الخاتم الموقع به ليس خاتمها - ومع

فذلك فإن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه لا على ثبوت هاتين الواقعتين - بل أقامه على أسباب أخرى لا تنصل بهما ذلك أنه أقيم على أن البائعة هي التي كانت واضحة اليد دون الطاعن .

وعلى أن الطاعن قرر بأنه لم يزور على البائعة عقوداً وأنها لم تملك وقت إقراره سوى ٤ أفدنة نقل منها لاسم الطاعن ٤ أفدنة و ١٢ قيراطاً وأن سن الطاعن كانت أربع سنوات وقت البيع وعلى أن التكليف في وقت البيع (سنة ١٩١٤) كان باسم جد البائعة وليس باسمها واسم والدها كما جاء بالعقد المطعون فيه وأنه لم ينقل لاسمها إلا في سنة ١٩٣٦ بعد العقد المطعون فيه بسنوات عديدة - وهذه الأسباب التي أقامت المحكمة عليها قضاءها مشوبة بالقصور ذلك أنه متى صدور حكم بتحقيق مسألة معينة رأيت المحكمة أنها منوط الفصل في الدعوى - وأسفر التحقيق الذي باشرته عن عدم ثبوتها فانه كان متعيناً عليها أن تعتبر المكلف باثباتها عاجزاً عن الإثبات ونقضى برفض دعواه لا أن تغفلها بوقوع حكمها بالتزوير على أدلة غير منتهجة لإثبات هذا الإدعاء - والوجه الثاني - يتحصل في أنه تمسك أنه المطعون عليه عجز عن إثبات طعنهم وذلك لأنهم لم يوضحوا في دفاعهم كيف وقع التزوير فكان رد الحكم المطعون فيه على ذلك وإن شهادة شهود المستأنف عليهم (المطعون عليهم) في دعوى التزوير قد رجحت قولهم من أن العقد لم يصدر من مورثتين للمرحومة أمينة أحمد حسنين طبقاً لدليل التزوير المقدم منهن - فلا محل لما أثاره المستأنف من الإشارة إلى كيفية وصول ختم المورثة إلى يده وعدم وصوله - مع أن هذا الرد قاصر إذ هو

لا يصلح رداً على ما أثاره من دفاع على أنه من ناحية أخرى فإن الثابت من محضر التحقيق أن أول شاهد من شهود الإثبات شهد بأن العقد مزور استنتاجاً من صغر سن الطاعن وقت الشراء واستنتاجاً مما قرره الطاعن في البواليس من أنه لا يداين البائعة . وشهد ثاني الشهود بأن العقد مزور حسبما يسمع - وهذه الأقوال لا تؤدي إلى ترجيح أقوال شهود المطعون عليهم على شهود الطاعن في القول بأن العقد مزور - والوجه الثالث - يتحصل في أن الطاعن استند في نفى مزاعم المطعون عليهم بأن العقد مزور إلى أمرين : الأول - أنه تصرف في بعض المقادير التي تدخل ضمن العقد المطعون فيه وأن تكليفها قد نقل إلى المتصرف إليهم في حياة البائعة واستند في ذلك إلى الكشف الرسمية المقدمة منه . والثاني - أن أخ البائعة قد تصرف في جزء من الأطنان الموضحة بعقد البيع المطعون فيه ولم يطمع ورثة البائعة بأي مطن على هذا التصرف - تمسك الطاعن بهذا الدفاع ومع ذلك فإن الحكم لم يرد عليه كما أنه بين لمحكمة الاستئناف خطأ القرينة التي استندت إليها محكمة أول درجة في إثبات التزوير ومحصلها أن البائعة لم تكن تملك غير الأطنان موضوع التصرف وكذلك تمسك لديها بأن إقراره بعدم التعرض لها في أطنانها إنما ينصرف إلى غير الأطنان موضوع العقد - وأن الشكوى لأصلها لها بالأطنان محل العقد المطعون فيه - بل كانت تملك أطناناً أخرى تصرفت فيها بالبيع إذ باعت في ٣٠ من مارس سنة ١٩٤٢ فدانين وقيراط إلى ابن أخيها وصدر حكم في القضية رقم ١٧٩٧ سنة ١٩٤٨ مدني جزئي أبو تيج

بإثبات صحة هذا التعاقد - كما باعت إلى عرنوس سيد أحمد أحد شاهدي الإثبات ١٨ قيراطا بمقتضى عقد قدم صورته بملف الدعوى . تمسك الطاعن بهذا الدفاع إلا أن المحكمة أهدرته مع أنه ينفي القرينة التي استندت إليها المحكمة في قضائها بتزوير العقد .

« ومن حيث إن هذا السبب بجميع وجوهه مردود أولا - بأن لمحكمة الموضوع أن تقضى بتزوير المحرر على غير شواهد التزوير التي أمرت بتحقيقها - ثانياً - أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه ، إذ قضى برد وبطلان العقد المنسوب صدوره إلى مورثة المطعون عليه - أقام قضائه على أن : « المرحومة أمينة أحمد كانت تملك خمسة أفدنة بناحيتي العوايزة - وكوم أسفحت وشهد شهود المدعيات بأنها ظلت واضعة اليد عليها إلى أن توفيت في سنة ١٩٤٥ وأن المسدعي عليه (الطاعن) لم يضع اليد على شيء من هذه الأرض حال حياتها وقد أقر بالإقرارين السابق الإشارة إليهما وأحدهما في سنة ١٩٣٥ والآخر في سنة ١٩٤٥ بأنه لا يتعرض للورثة المذكورة فيما تملك بالناحيتين وأنه لم يزور عليها عقود بيع وفي ذلك الوقت لم تكن تملك غير هذه الخمسة أفدنة وهي التي نقل تكليف أفدنة ١٢ قيراطا منها إلى اسمه في سنة ١٩٤٣ ولو كان حقيقة يملكها لاحتاط للأمر وذكر ذلك في الإقرارين المذكورين ، كما أنه ثابت من المستخرج الرسمي الخاص بتاريخ ميلاده أن سنة ١٩١٤ كان لا يتجاوز الأربع سنوات وهو من لا يسمح له بالتعاقد ، وأضاف الحكم للمطعون فيه إلى ذلك : « أن شهادة شهود

المستأنف عليهم في تحقيق دعوى التزوير قد رجعت قولهم من أن العقد المطعون فيه لم يصدر من مورثتين أمينة أحمد حسيين طبقا لدليل التزوير المقدم منهن فلا محل لما أثاره المستأنف من الإشارة إلى كيفية وصول ختم المورثة إلى يده وعدم وصوله ، ويبين من هذا الذي أورده الحكم وأقام عليه قضائه أنه استخلص - في حدود سلطته التقديرية - أن العقد المطعون فيه لم يصدر من مورثة المطعون عليه - استنادا إلى ما ثبت لديه من أقوال الشهود وما قدم في الدعوى من مستندات وما استنبطه من قرائن مستفادة من الوقائع الثابتة في الدعوى - ولما كان مفاد ما انتهى إليه الحكم أن المورثة لم توقع على العقد المطعون فيه - وتبعاً أنه غير صادر منها سواء أكان الختم المنسوب إليها هو ختمها الصحيح أم لا ، كان النعمى عليه بأنه لم يقم قضائه على المسألة التي كانت مناط الفصل في الدعوى - على غير أساس - هذا أما كون الأدلة التي استند إليها الحكم في القضاء بتزوير العقد غير منتجة في إثباته فهو جدل موضوعي في تقدير الدليل ولا رقابة عليها لمحكمة النقض متى كان تقديرها سائما كما هو الحال في الدعوى ، ومن ثم يكون الوجه الأول من هذا السبب مردودا ، أما الوجه الثاني فردود بأنه لا يعيب الحكم عدم تصدي المحكمة إلى الطريقة التي وقع بها التزوير ولا هي ملزمة ببيان هذه الطريقة إذ يكفي لإقامة حكمها أن يثبت لديها أن السند المطعون فيه لم يصدر من نسب إليه لتقضى بتزويره أما بقية ما أورده في هذا الوجه فهو مردود بأن لقاضي الموضوع السلطان المطلق في تقدير الدليل ولا رقابة عليه

في ذلك مادام الدليل الذي أخذ به — كما هو الحال في الدعوى — مقبولا . ومردود في وجهه الثالث بأن محكمة الموضوع ليست ملزمة بأن ترد بأسباب خاصة على كل ما يثيره الخصوم من أوجه الدفاع مادام حكمها قائما — كما هو الحال في الدعوى — على أسباب تكفي لحله . وثانياً بأن الحكم مقام على جملة أدلة فصلها يكمل بعضها بعضا وهي في مجموعها تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها فإن الجدل فيما استخلصه الحكم منها يكون على غير أساس .

د ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم خطأ في الإسناد إذ قال إن الطاعن أقرا مرتين مرة في سنة ١٩٣٥ ومرة في سنة ١٩٤٥ بما يفيد أن العقد مزور — في حين أن إقرار سنة ١٩٣٥ — طبقا لما قاله الحكم تحت ثانياً . — إقرار تاريخه ١٠ / ٥ / ١٩٣٥ وموقع عليه بإمضاء المدعى عليه (الطاعن) الذي يقر فيه أنه اعتزل وكالته عن أمينة أحمد ويتمهد لها بالأيتعرض لها ولا لأطيانها الموروثة لها عن والدها وعن بنتها قفيسة وأنه إذا ظهر بيده أوراق ضدها تكون لاغية كما إذا ظهرت إجارة منه للغير تكون لاغية أيضا — أما إقرار سنة ١٩٤٥ مع أن صحته أنه في سنة ١٩٤٠ على غير ما ذهب إليه الحكم — ففي الشكوى رقم ٣٨٣ إداري أبوتيج سنة ١٩٤٠ وقد لحص الحكم مضمونه فقال عنه « إقرار المستأنف في التحقيق . الحاصل بتاريخ ١١ / ٤ / ١٩٤٤ عن هذه الشكوى من أنه لم يحصل منه تزوير أي عقود سواء في الأطيان موضوع الشكوى بناحية أسفحت أو غيرها ، وقد تمسك الطاعن بأن الإقرار الأول يتناول

مابعد سنة ١٩٣٥ وينصب على الأطيان التي وردت في القضية التي كانت منضمة والتي أقامها أحد شاهدي الإتهات عرنوس سيدة أحمد بعيدة عن الأطيان موضوع العقد كما أن الإقرار الثاني يتناول أطيانا كائنة بأحواض أخرى خلاف ما هو وارد في العقد المطعون فيه إذ الشكوى خاصة بحوض بنات البحر الذي لم يكن شيء منه مما ورد بالعقد — تمسك الطاعن بهذا الدفاع فكان رد الحكم عليه أن إقراره يشمل عدم وجود العقد حسب مناقشته بالجلسة دون أن تثبت هذه المناقشة ومع أن الثابت بالمحضر المذكور أن الطاعن قرر أن الأرض الواردة بعقده لا تدخل في الأرض التي تناولتها الشكوى ، وإذ قرر الحكم ذلك فإنه يكون قد خالف الثابت بالأوراق — خصوصا وأن الشكوى كانت سنة ١٩٤٠ لاسنة ١٩٤٥ كما أن الثابت أن المورثة كانت تملك في سنة ١٩٤٠ أكثر من الأفدنة الخمسة إذ باعت في سنة ١٩٤٢ فدانين وقيراطا لأحمد حسن النجدي وأنه لما كانت الأدلة التي ساقها الحكم والقرائن التي اعتمد عليها متشابهة بعضها في بعض — وكان قد ثبت فساد بعضها بحيث لا يعرف رأى المحكمة إذا ما استبعد هذا الدليل المعيب فإن الحكم يكون متعين النقض .

د ومن حيث إن الحكم الابتسائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قال في هذا الخصوص : د ومن حيث إن المدعيات قدمن في قضية الموضوع ثلاث حوافظ ٦ و ٧ و ١٠ بداخلها مستنداتهن من ضمنها أولا — كشف رسمي عن المدة من سنة ١٩٤٠ لغاية ٢٨ / ١ / ١٩٤٦ ثابت فيه أن أمينة أحمد حسنين كانت تملك

يحصل منه تزوير أى عقود سواء عن الأطيان موضوع الشكوى بناحية كوم أسفحت أو غيرها ، وأنه إذا ظهرت عقود تضر بمصلحة المشتكية المرحومة أمينة حمد فتكون لاغية ولا شك أن هذا الإقرار يشمل عدم وجود العقد المطعون فيه وهو خاص بأطيان بجهة كوم أسفحت والفرايزة كما ظهر من مناقشة المستأنف بالجلسة وليس عن أطيان أخرى كما يدعى ، وفضلا عن ذلك فإن الثابت فى هذا العقد المؤرخ ١٩١٤ / ١ / ٥ أن الأطيان المبيعة مكلفة باسم البائعة واسم والدها فى حين أن التكليف كان باسم جددها ولم ينقل إلى اسمها إلا بعد إجراء القسمة بينهما وبين باقى الورثة فى سنة ١٩٣٦ أى فى تاريخ لاحق بعدة سنوات لتاريخ العقد المطعون فيه مما يؤيد تزوير العقد وقد أقر المستأنف بالوقائع المذكورة فى المحكمة ، وهذا الذى أورده الحكم لا يخالف الثابت بالأوراق ولا يشوبه خطأ فى الإسناد . ذلك أن المحكمة استخلصت من الكشف الرسمية التى ذكرتها ومن بقاء التكليف على اسم جد البائعة ووالدها إلى سنة ١٩٣٦ - وأن هذا التكليف لم ينقل إلى اسم البائعة إلا بعد حصول القسمة بينها وبين الورثة ولا نزاع فى ثبوت كل هذه المسائل . ثم أعملت سلطتها فى تحديد مدى مدلول إقرار الطاعن فى سنة ١٩٣٥ ، ومضمون ماورد على لسانه فى التحقيق الذى بوشر بناء على شكوى مورثة المطعون عليهم ، واستخلصت من كل ذلك قرينة مضافة إلى القرائن الأخرى التى أوردتها - على ما سبق بيانه - أن الإقرارين المشار إليهما يتضمنان نفي حصول أى تصرف إلى الطاعن فى الأطيان التى كانت مملوكة لورثة المطعون عليهم

بناحية الفرايزة فدانين و٢٢ قيراطا و١٢ سهما وبناحية كوم أسفحت فدانين و١٢ قيراطا. نقل تكليفها جميعها إلى اسم المدعى عليه (الطاعن) فى سنة ١٩٤٧ عدا ١٢ قيراطا نقل تكليفها إلى اسم حسن على محمود - ثانياً - إقرار تاريخه ١٩٣٥ / ١٠ / ٥ وموقع عليه بإمضاء المدعى عليه (الطاعن) الذى يقر فيه بأنه اعتزل وكالته عن أمينة أحمد ويتعهد لها بالأيتعرض لها ولا لأطيانها الموروثة لها عن والدها وعن بنتها نفيسة وإذا ماظهر بيده أوراق ضدها تكون لاغية كما إذا ظهرت لإجارة منه تكون لاغية - ثالثاً - مستخرج رسمى ثابت به أن سن المدعى عليه (الطاعن) فى ٤ يناير سنة ١٩١٤ وهو تاريخ العقد المطعون فيه بالتزوير كان أربع سنوات . رابعاً . - صورة رسمية طبق الأصل من الشكوى رقم ٣٨٣ سنة ١٩٤٥ إدارى أبوتيج المقدمة من أمينة حمد حسنين ضد الطاعن تهمه فيها بأنه ترمى إلى سمعها بأنه زور عليها عقد بيع بموجبه باعت له بعض أطيانها ولما سئل فيما جاء بهذه الشكوى قرر بأنه لم يحصل منه تزوير عقود على الشاكية سواء أكان عن الأطيان التى تقول عنها بناحية أسفحت أو عن غيرها ولم يحصل منه تعرض لمستأجرها وأن ما سمعته وتدعى به غير حقيقى ثم أقر على نفسه بأنه إذا ظهرت عقود تضر بصالحها تعتبر لاغية - وأضاف الحكم المطعون فيه إلى ذلك ، كما أنه مما يؤيد عدم صدور العقد المطعون فيه من مورثة المستأنف عليهم (المطعون عليهم) ماورد فى الشكوى رقم ٣٨٣ إدارى أبوتيج سنة ١٩٤٥ من إقرار المستأنف فى التحقيق الحاصل بتاريخ ١٩٤٤ / ١١ / ٤ عن هذه الشكوى من أنه لم

سواء أكانت هذه الأطنان بناحية أسفحت أو غيرها وسواء أكان هذا التصرف سابقا على سنة ١٩٣٥ أو لاحقا له لغاية سنة ١٩٤٥ ولا تريب على المحكمة في ذلك . إذ استنباط القرينة من خالص حقها هي بعد قرائن مؤدية لما انتهت إليه — أما ما يزعمه الطاعن من أن الشكوى المشار إليها كانت في سنة ١٩٤٠ لاسنة ١٩٤٥ — كما ذكر الحكم — فهو زعم فاسد ، إذ يبين من مطالعة الشكوى المشار إليها والمقدمة صورتها الرسمية إلى هذه المحكمة من المطعون عليهن أنها قيدت برقم ٣٨٣ سنة ١٩٤٥ لإدارى أبو تيج - وهو ذات الرقم والتاريخ الثابت بالحكم .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعين الرفض .

(القضية رقم ٢٧١ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

٦

٩ ديسمبر سنة ١٩٥٤

١ — وفاء . حكم . تسيية . تمهد الدين بوفاء الدين بالجنيه المصرى في تاريخ معين بحسب السعر الرسمي لليرة الإيطالية في بورصة روما . تحديده الحكم سعر الصرف في تاريخ الاستحقاق لاني تاريخ المطالبة . لاختا .

ب — وفاء . مكان الوفاء . هو محل الدين إلا إذا اتفق على خلاف ذلك . الاتفاق على الوفاء في محل الدين بمصر . تعذر الوفاء بسبب قطع العلاقات بين مصر وإيطاليا . عدم قيام الدائن بالمطالبة في فترة قضى العلاقات . لا يعتبر تقصيرا . واجب الدين هو القيام بالوفاء بعد عودة العلاقات .

المبادئ القانونية

١ — إذا اتفق في العقد على وفاء الدين في

تاريخ معين (نهاية شهر مارس سنة ١٩٤٠)

بالجنيه المصرى طبقا لسعر الليرة الرسمي في بورصة روما يوم الوفاء وكان الحكم إذ قضى للدائن بقيمة الدين قد حدده بحسب سعر الصرف في تاريخ الاستحقاق لاني تاريخ المطالبة (١٩٤٨/٨/٣١) كما أراد المدين ، فإنه يكون غير صحيح ، النعى على هذا الحكم بأنه أغفل لإرادة الطرفين الظاهرة إذ ليس في تفسير الحكم لميعاد الدفع بأنه ميعاد الاستحقاق مخالف لنية الطرفين بل هو التفسير الصحيح لما لأن جعل ميعاد الوفاء غير خاضع لإرادة أحد الطرفين هو أمر يفترض حمل قصدهما عليه .

٢ — لما كان الأصل في تنفيذ الالتزام أن يكون دفع الدين في محل المدين إلا إذا اتفق على خلاف ذلك ، وكان الطرفان قد اتفقا على أن يكون الدفع في محل الدائن بمصر ، وكان قد تعذر على المدين أن يقوم بالوفاء بسبب قطع العلاقات بين مصر وإيطاليا ولم يكن كذلك من المجدى أن يقدم الدائن سند الدين إلى الحارس العام في ذلك الوقت إذ لم يكن في مقدور هذا الحارس المطالبة به لأن الدين لم يكن ثابتا بالفرع الذى يملكه المدين في مصر — لما كان ذلك ، فإنه لا يمكن نسبة أى خطأ إلى الدائن في عدم المطالبة بالدين أثناء قطع العلاقات ، أما بعد عودة العلاقات فإن من واجب المدين أن يقوم بالدفع في محل الدائن وفقا لنص العقد . أما وهو لم يفعل فلا يجوز له التحدى بقيام أى خطأ في جانب الدائن .

المحكمة

« من حيث إن الوقائع تتحصل كما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي أوراق الطعن في أنه في ١٨ من مارس سنة ١٩٤٠ تمت محاسبة بين الطاعة والمطعون عليه التزمت الطاعة بمقتضاها أن تدفع إلى المطعون عليه خمسين ألف ليرة إيطالية بالقاهرة بالجنيهات المصرية حسب السعر الرسمي لبورصة روما في تاريخ الدفع وذلك على خمسة أقساط كل منها عشرة آلاف ليرة مستحقة الدفع على التوالي في آخر شهر مارس وأبريل ومايو ويونيه ويوليه سنة ١٩٤٠ . وقامت الطاعة بالوفاء بأقساط مارس وأبريل ومايو في مواعيد استحقاقها ولم تدفع قسطي يونيو ويوليو ، فأقام المطعون عليه عليها الدعوى رقم ٢٨٨١ سنة ٧٣ ق في ١٩٤٨/٨/٣١ أمام محكمة مصر المختلطة وطلب الحكم بالزامها بأن تدفع له ٣٢٥ جنيها والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة إلى الوفاء باعتبار أن هذا المبلغ هو قيمة قسطي يوتيو ويوليو بالجنيهات المصرية وقت استحقاقهما . ودفعت الطاعة الدعوى بأن قيمة هذا المبلغ يجب أن تحتسب بالسعر الرسمي لبورصة روما في تاريخ المطالبة وأن هذه القيمة توازي ١٠ جنيهاً و ٥٧ ملياً عرضتها على المطعون عليه عرضاً رسمياً . وفي ١٨ من يونيه سنة ١٩٤٩ حكمت محكمة مصر المختلطة باعتبار العرض الرسمي الحاصل من الطاعة إلى المطعون عليه بتقديم شيك بمبلغ ١٠ جنيهاً و ٥٧ ملياً عرضاً غير كاف وغير مبرىء للذمة وبالزام الطاعة بأن تدفع إلى المطعون عليه ٢٧٦ جنيهاً و ٨٧٧ ملياً مع الفوائد القانونية بواقع ٥٪ ابتداء من المطالبة الرسمية لغاية الوفاء . وأسست حكمها على أن الواضح من سند الدين أن قصد الطرفين

كان احتساب مقابل قيمة الدين في تاريخ استحقاق كل قسط وأن هذا السند لا يتضمن أي التزام على المطعون عليه في أن يقوم بالمطالبة وقت استحقاق كل قسط وأن تنفيذ الالتزامات يجب أن يكون وفقاً لقصد الطرفان . فاستأنفت الطاعة هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ٩٧٠ سنة ٦٦ ق استئناف القاهرة . وفي ٥ من يونيه سنة ١٩٥١ حكمت محكمة استئناف القاهرة بتأييد الحكم المستأنف واتخذت أسباب الحكم المذكور أسباباً لها وأضافت إليها أن ما تنسبه الطاعة إلى المطعون عليه من مخالفة الأمر العسكري رقم ١٥٨ الذي يلزم كل إيطالي له دين باخطار الحارس العام على أموال الإيطاليين هو أمر لا يخص الطاعة . وأن عدم قيام المطعون عليه بإعداد الطاعة لا يؤثر على الحق ذاته وهو اقتضاء الدين بحسب سعر القطع يوم الاستحقاق وأن أثر الإعداد ينحصر في اقتضاء التعويض أي الفوائد من تاريخ حصوله . فقررت الطاعة بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن الطعن بني على سببين يتحصل أولهما في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذ فسر إرادة المتعاقدين على خلاف ما قصداه بأن قرر أن هذه الإرادة اتجهت إلى اتخاذ ميعاد الاستحقاق أساساً لتعيين سعر الصرف — مع مخالفة ذلك لصريح نص الاتفاق الذي جاء به ما ترجمته عن الإيطالية « ولكامل تصفية حقوقكم ورصيدنا الناشئ » عن انتهاء تعويضكم سابق الذكر ندفع لكم مبلغ ٥٠ ألف ليرة إيطالية في مصر بحسب الجنيه المصري محولاً بسعر الليرة الرسمي في بورصة روما يوم الدفع ، ومع ما في ذلك من

الخطأ في تطبيق المادة ١٩٩ مختلط التي تحكم النزاع ومخالفة سلطان الإرادة بترك المعنى الواضح الذي عبر عنه الملتزم إلى معنى آخر يناقضه ، ومع ما فيه من الخطأ في تطبيق المادة ٢٠١/١٤٠ مدني قديم التي توجب أن يكون التفسير بما فيه الفائدة للبتعهد إذا شاب التعبير عن الإرادة شك .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بما جاء بالحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه من « أنه من المعترف به من المدعى عليها (الطاعنة) أنها تعهدت بموجب خطاب ٨ من مارس سنة ١٩٤٠ بأن تدفع إلى المدعى (المطعون عليه) مبلغ خمسين ألف ليرة بالقاهرة بالجنيهات المصرية حسب السعر الرسمي لبورصة روما في تاريخ الدفع — وذلك على خمسة أقساط كل منها عشرة آلاف ليرة في أشهر مارس وأبريل ومايو ويونيه ويوليه سنة ١٩٤٠ . وأنه من الواضح أن قصد الطرفين انصب على احتساب مقابل قيمة الدين في تاريخ استحقاق كل قسط وأن الاعتراف بالدين لا يتضمن أى التزام من جانب المدعى بأن يقوم بالمطالبة قبل استحقاق كل قسط ، وأن تنفيذ الالتزامات يجب أن يكون وفقاً لما حدده الطرفان ، وهو في القضية الحالية أن مقابل قيمة العشرين ألف ليرة يحتسب بالسعر الرسمي لبورصة روما في تواريخ استحقاق الأقساط أى في ٣٠ يونيه ، ٣١ يوليه سنة ١٩٤٠ ، وهذا الذي جاء بالحكم لخطأ فيه ذلك بأن نص سند الدين هو : « نشيتا لاتفاقنا يبقى معلوما صراحة ما يأتي : ١ — أن التفويض المعطى لكم بموجب الخطاب المؤرخ ٦ من مارس سنة ١٩٣٧ لجميع عقود التأمين على الحياة لحساب

المعهد بمصر بطل مفعوله ابتداء من ٩ فبراير سنة ١٩٤٠ ، ٢ — ولكامل تصفية حقوقكم عن انتهاء تفويضكم السالف الذكر فإن المعهد يدفع اليكم بالقاهرة رصيدهم البالغ خمسين ألف ليرة إيطالية بالجنيه المصري طبقاً لسعر الليرة الرسمي في بورصة روما يوم الوفاء وذلك على خمسة أقساط بواقع عشرة آلاف ليرة إيطالية لكل قسط وبدون فائدة وفي نهاية الأشهر مارس وأبريل ومايو ويونيه ويوليه سنة ١٩٤٠ ، ولما كان يبين من هذا النص أن عبارة « يوم الوفاء » الواردة به حدده الطرفان بأنه نهاية الأشهر مارس وأبريل ومايو ويونيه ويوليه سنة ١٩٤٠ — وكانت المحكمة في تفسيرها للاتفاق قد اعتمدت هذا النص الظاهر — فإنه يكون غير صحيح ماورد في هذا السبب من أن المحكمة أغفلت إرادة الطرفين الظاهرة ، على أنه مما يؤكد هذه النية الواضحة أن تفسير ميعاد الدفع بأنه هو ميعاد الاستحقاق يجعل ميعاد الوفاء غير خاضع لإرادة أحد الطرفين وهو ما يعترض حمل قصدهما عليه .

« ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بأن الوفاء يجب أن يتم على أساس سعر القطع يوم الاستحقاق لا يوم الدفع مع مخالفة ذلك لنص المادة ٢٣١ مدني مختلط الذي يقضى بأنه « يجب أن يكون الوفاء على الوجه المتفق عليه بين المتعاقدين وأن يحصل في الوقت والمحل المعينين » . وقد تأخر وقت الوفاء بخطأ المطعون عليه الذي أخفى سند الدين ولم يقدمه للحارس العام ليتولى المطالبة بقيمته ولم يطالب به إلا بعد بضئ ثمانى سنوات وبعد أن تدهور سعر الليرة الإيطالية

للمسؤولية التقصيرية دون اللجوء إلى قانون إصابات العمل .

ج — عمل . مسئولية . الخطأ الفاحش والخطأ الجسيم . لافرق بينهما . المادة ٤ من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٤ .

المبادئ القانونية

١ — إن المادة الثالثة من قانون إصابات العمل رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ إذ نصت على أن لكل عامل أصيب بسبب العمل وفي أثناء تأديته الحق في الحصول من صاحب العمل على تعويض عن إصابته قد نجاها نصها عاما شاملا لأي من الحوادث يقع فيصيب العامل بسبب العمل وأثناء تأديته . وإذن فتى كان الحكم المطعون فيه قد قرر أن تطبيق هذه المادة والقضاء بالتعويض للعامل بموجبهامقصود على الحوادث التي تنشأ عن آلات العمل وأدواته ، فإن هذا الذي قرره غير صحيح في القانون .

٢ — إذا كان خطأ رب العمل الذي نشأ عنه الحادث فاحشا فإنه يجوز للعامل المضروب منه التذرع بالقواعد العامة للمسؤولية التقصيرية دون تقييده باللجوء إلى قانون إصابات العمل رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ وذلك عملا بالمادة الرابعة منه . وإذن فإن الحكم وإن كان قد أخطأ في فهم قانون إصابات العمل بما قرره من وجوب أن يكون الحادث قد نشأ عن آلات العمل وأدواته إلا أن النعي عليه بهذا الفهم الخاطيء يكون غير مستجوبي كان قد أقام قضاؤه على دعامة يستقيم بها وهي وقوع خطأ فاحش من جانب

فلا يصح أن تتحمل الطاعنة نتائج هذا التدهور وهي لم ترتكب خطأ .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الأصل في تنفيذ الالتزام أن يكون دفع الدين في محل الدين إلا إذا اتفق على خلاف ذلك وقد اتفق الطرفان في هذه الدعوى كما سبق البيان على أن يكون الدفع بالقاهرة — أي في محل الدائن — فإذا كان قد تعذر على الطاعنة أن تقوم بالوفاء بسبب قطع العلاقات بين مصر وإيطاليا فإنه لم يكن كذلك من المجدي أن يقدم المطعون عليه سند الدين إلى الحارس العام في ذلك الوقت إذ لم يكن في مقدور الحارس العام المطالبة به إذ الطاعنة تقرر بأن الدين لم يكن ثابتا بفرعها في مصر ، ومن ثم فلا يمكن نسبة أي خطأ إلى الدائن في عدم المطالبة به وقت قطع العلاقات . أما بعد عودة العلاقات فقد كان من واجب الطاعنة أن تقوم هي بالدفع في محل الدائن وفقا لنص العقد ، أما وهي لم تفعل فلا يجوز لها التحدى بوجود أي خطأ في جانب المطعون عليه .

« ومن حيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس مما يتعين رفضه » .

(القضية رقم ٢٤١ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وسليمان ثابت وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وحمد العروسي ومحمد فؤاد جابر المستشارين)

٧

٩ ديسمبر سنة ١٩٥٤

١ — عمل . إصابات العمل . المادة ٣ من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ . مجال تطبيقها .

ب — عمل . مسئولية . وقوع الحادث بسبب خطأ فاحش من رب العمل . جواز التمسك بالقواعد العامة

رب العمل يسوغ للعامل طلب تطبيق القواعد العامة للمسئولية التقصيرية .

٣ — لا يبين من المادة الرابعة من قانون إصابات العمل رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ ولا من المذكرة التفسيرية أن الشارع عندما أجاز تطبيق قانون آخر خلاف قانون إصابات العمل قد ميز بين الخطأ الفاحش والخطأ الجسيم بما يدل على أن مؤداهما في هذا الخصوص واحد وأن معنهما يتضمن وقوع الخطأ بدرجة غير يسيرة ولا يشترط أن يكون هذا الخطأ متعمدا .

الحكم

« من حيث إن الوقائع حسبا يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الآنسة اسميتي أبوستولو ديبلاسي المطعون عليها الأولى أقامت على الشركة الطاعنة وشركة التأمين الأهلية المطعون عليها الثانية الدعوى رقم ٢٠١٦ لسنة ٧٢ ق محكمة مصر المختلطة والمحولة لمحكمة عابدين الجزئية لاختصاصها فقيدت أمامها برقم ٣٧١٣ لسنة ١٩٤٩ وطلبت فيها المدعية الحكم بإلزام المدعى عليهما بأن تدفعا لهما متضامتين مبلغ ألف جنيه والفوائد القانونية تعويضا عن حادث وقع لها من أحد تابعي الشركة الطاعنة وأسست دعواها على القواعد العامة للمسئولية التقصيرية وعلى أن الطاعنة أمنت لدى المطعون عليها الثانية ضد نتائج المسئولية المدنية في حالة وقوع خطأ منها وقالت المدعية إنها منذ سنة ١٩٤٢ كانت تشتغل حائكة في مشغل لحلات ريفولي الذي تملكه الطاعنة . وفي ١٠/٢/١٩٤٧ بينما كان العامل

عبد الغنى مبروك يحمل قطعة من الخشب لنقلها من مخزن المشغل ووضعها في واجهة المحل فإذا بها قد سقطت من علو على المدعية فأحدثت بها كسرا في عظام الأنف بما ينقص من قوة التنفس ويسبب لها آلاما في الرأس يمنعها من العمل . ودفعت الشركة الطاعنة الدعوى بأن الحادث الذي وقع للبصاة يعتبر من حوادث إصابات العمل وينطبق عليه القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ ولا تنطبق عليه أحكام القانون العام . وفي ١٢ من أبريل سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة حضوريا : أولا — بإلزام الشركة الطاعنة بأن تدفع إلى المطعون عليها الأولى مبلغ ٥٠٠ ج والفوائد بنسبة ٥ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ٢٦/٥/١٩٤٨ حتى ١٥/١٠/١٩٤٩ وبنسبة مقدارها ٤ ٪ عن المدة اللاحقة حتى السداد والمصروفات المناسبة و١٥٠ ج مقابل أنعاب الحماية . ثانيا — بإخراج شركة التأمين الأهلية (المطعون عليها الثانية) من الدعوى بلا مصروفات استنادا إلى أن الحادث المتنازع على تكييفه تنطبق عليه القواعد العامة للمسئولية التقصيرية ولا يندرج تحت أحكام قانون إصابات العمل وإلى أنه لا وجه لإقامة الدعوى على شركة التأمين التي أمنت لديها الشركة الطاعنة ضد حوادث العمل تطبيقا للقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ كما هو ظاهر من عقد التأمين وملحقه . استأنفت الطاعنة هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ٦٩٧ لسنة ١٩٥٠ مدني مستأنف محكمة القاهرة الابتدائية وقالت في صحيفة استئنافها إنه في حالة تطبيق النص الاستثنائي من المادة ٤ من قانون إصابات العمل رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ كان يجب على محكمة أول درجة بالرغم من التقرير بأن هناك خطأ فاحشا

أن تلزم شركة التأمين بأن تدفع هي لا الشركة المستأنفة ما يحكم به في حدود الـ ٥٠٠ ج وطلبت في مذكرتها المقدمة إلى محكمة الدرجة الثانية الحكم على شركة التأمين بما قد يحكم به عليها . وفي ٢١ من إبريل سنة ١٩٥١ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وألزمت الشركة المستأنفة (الطاعنة) بالمصروفات وأتعاب المحاماة . فقررت الطاعنة بالظعن في هذا الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن الظعن بني في خصوص ما قضى به الحكم المطعون فيه على الشركة الطاعنة من إلزامها بالتعويض على ما ورد في الشق الأول من السبب الأول على ما ذكر في الوجهين الأول والثاني من السبب الثاني من أسباب الظعن الثلاثة . ويتحصل الشق الأول من السبب الأول في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق المادة الثالثة من قانون إصابات العمل رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ إذ قرر أن الحادث الذي وقع للطعون عليها الأولى لا يعتبر من حوادث العمل مع أن هذا الحادث وقع بسبب العمل أثناء تأديته مما كان يجب معه تطبيق المادة الثالثة الآتية ذكرها والتي تنص على أنه لكل عامل أصيب بسبب العمل وأثناء تأديته الحق في الحصول من صاحب العمل على تعويض وفقاً للقواعد المقررة في البابين الثالث والرابع غير أن الحكم الابتدائي الذي أخذ به الحكم المطعون فيه رأى أن هذا الحادث لا يدرج تحت أحكام قانون إصابات العمل بمقولة إن صياغة المادة الثالثة منه تقطع في أن المشرع لم يدخل في هذا التشريع كافة ما يصيب العامل من أخطار وأضرار إنما تخير من بينها ما يتصل اتصالاً وثيقاً بأدوات العمل التي يسخرها صاحب العمل

فيصيب منها مغرم ويصيب العامل منها مغرماً ، وهذا التفسير الذي ذهب إليه الحكم هو تفسير خاطيء ليس في قانون إصابات العمل ، والمادة الثالثة منه ما يدل على الأخذ به — هذا فضلاً عن أن الحكم قد شابه خطأ آخر إذ وهو بسبيل التدليل على قصر التعويض عن إصابات العمل عن الحوادث التي تنشأ عن آلاته وأدواته قد قرر أنه لا يسوغ الاسترشاد بما جرى عليه التشريع في فرنسا لاختلاف صياغة المادة الثالثة من القانون المصري رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ عن صياغة المادة الأولى من القانون الفرنسي الصادر في سنة ١٨٩٨ وهي تعتبر من حوادث إصابات العمل ما يقع بسببه أو مناسبته وهذا الوجه من النظر الذي قرره الحكم غير سديد لأن اختلاف النصين لم يقصد منه في التشريع المصري قصر التعويض عن إصابات العمل على الحوادث التي تنشأ من آلاته وأدواته لأنه عندما رفض الأخذ بالنص الفرنسي بين في المذكرة التفسيرية للقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ أن سبب استبدال عبارة «أو بمناسبة العمل» التي نص عليها الشارع الفرنسي بعبارة «أثناء تأديته» التي نص عليها الشارع المصري هو استبعاد الحوادث التي لا توجد بينها وبين العمل علاقة كافية لا الحوادث التي تقع بسبب العمل وأثناء تأديته ولو كانت قد وقعت من غير آلاته وأدواته ، وقد ترتب على خطأ الحكم بعدم تطبيقه قانون إصابات العمل رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ أنه لم يقدر التعويض في الحدود التي بينها هذا القانون وأنه لم يقبل الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد القانوني .

« ومن حيث إنه جاء بالحكم الابتدائي الذي أخذ به الحكم المطعون فيه أن الحادث الذي وقع للطعون عليها الأولى لا يدرج تحت نص المادة

الثالثة من قانون إصابات العمل رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ بمقولة إن تطبيقها والقضاء بالتعويض للعامل بموجبها مقصور على الحوادث التي تنشأ عن آلات العمل وأدواته ، وهذا الذي قرره الحكم وإن كان غير صحيح في القانون لأنه لا سند له في قانون إصابات العمل لأن المادة الثالثة منه إذ نصت على أن « لكل عامل أصيب بسبب العمل وفي أثناء تأديته الحق في الحصول من صاحب العمل على تعويض عن إصابته ، قد جاء نصها عاما شاملا لأي من الحوادث يقع فيصيب العامل بسبب العمل وأثناء تأديته . والحكم المطعون فيه وإن كان قد أخطأ في فهم قانون إصابات العمل بما قرره من وجوب أن يكون الحادث قد نشأ عن آلات العمل إلا أن النعي على الحكم بهذا الفهم الخاطئ غير منتج إذ يبين منه أنه قد أقام قضاءه على دعامة يستقيم بها وهي وقوع خطأ فاحش من جانب رب العمل يسوغ للطعون عليها طلب تطبيق القواعد العامة للمسئولية التقصيرية عملا بالمادة الرابعة من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ التي تنص على أنه لا يجوز للعامل فيما يتعلق بحوادث العمل أن يتمسك ضد صاحب العمل بأحكام أى قانون آخر ما لم يكن الحادث قد نشأ عن خطأ فاحش من جانب صاحب العمل — وقد قررت المحكمة « أنها ترى الخطأ الفاحش واضحا من المعاينة التي أجراها محقق البوليس وأبرز فيها أن الخزن الذي تودع فيه المهمات التي سقطت إحداها على وجه المدعية (المطعون عليها الأولى) كان غير موضوع على نهايته حاجز يمنع سقوط المهمات الكثيرة الموجودة بداخله وأنه في حالة أخذ شيء من هذه المهمات فمن السهل سقوط القطعة

الخشبية على العمال الذين يعملون في الغرفة أسفله وفي ذلك ما يكشف عن خطأ جسيم من جانب المدعى عليها الأولى (الطاعنة) التي كان يقتضيها واجب المحافظة على العمال أن تبادر إلى وضع الحاجز وهو خطأ أحست به عند وقوع الحادث وبادرت إلى إصلاحه بوضع الحاجز حسبما قرر مديرها في تحقيقات البوليس بل أن في أقوال عبدالغنى مبروك في التحقيقات ما يصور ذلك الخطأ في صورته الصحيحة قولا منه بأن الخزن مكسب بالمهمات وأنه لم يكديحرك إحداها حتى انزلت قطعة الخشب وسقطت على المدعية . ثم رتب الحكم على ذلك قوله « إن المدعى عليها الأولى (الطاعنة) مأخوذة بأحكام المادة ٢١٤ مدني محتلط وهو نص واجب التطبيق لا يوهن من تطبيقه أن تكون المدعية قد سلكت منذ وقوع الحادث التحدث عن أحكام القانون ٦٤ لسنة ١٩٣٦ لأن العبرة بالأساس القانوني الذي بنت عليه دعواها في صحيفةها ومذكراتها . وأن الشركة المدعى عليها الأولى مسؤولة عن « خطأ تابعيها » وترى هذه المحكمة في هذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه صواب ما انتهى إليه الحكم من اعتبار الخطأ الذي نشأ عنه الحادث فاحشا وعلى ذلك يجوز للضرور منه التذرع بالقواعد العامة للمسئولية التقصيرية دون تقيده باللجوء إلى قانون إصابات العمل عملا بالمادة الرابعة منه ومن ثم يكون النعي بما ورد في هذا السبب لا محل له .

« ومن حيث إن الطاعنة تنعى في الوجهين الأول والثاني من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه خطأه في تطبيق وتأويل المادة الرابعة من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ ذلك :

أولاً — لأن الحكم الابتدائي الذي أخذ به الحكم المطعون فيه قد اعتبر عدم وضع حاجز في نهاية الخزن المودعة به مهمات المحل خطأ جسيماً من جانب الطاعنة بما يجوز معه للطعون عليها الأولى الاستناد إلى أحكام القانون العام لقانون إصابات العمل مع أن الخطأ الذي يمنع تطبيق هذا القانون هو الخطأ الفاحش وهو الخطأ المتعمد الذي يعمله ويدركه مرتكبه لا الخطأ الجسيم الغير متعمد الذي قال عنه الحكم أنه وقع من الطاعنة وثانياً — لأن ما وقع من الطاعنة وما نسب إليها لا يعتبر خطأ جسيماً أو فاحشاً يجوز بمقتضاه تطبيق القانون العام دون قانون إصابات العمل .

ومن حيث إن هذا النعى بوجهيه مردود أولاً — بأنه لا يبين من المادة الرابعة من قانون إصابات العمل رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ المنطبق على واقعة الدعوى ولا من المذكرة التفسيرية أن الشارع عند ما أجاز تطبيق أحكام أى قانون آخر خلاف قانون إصابات العمل قد ميز بين الخطأ الفاحش والخطأ الجسيم بما يدل على أن مؤداهما في هذا الخصوص واحد وأن معناهما يتضمن وقوع الخطأ بدرجة غير يسيرة ولا يشترط أن يكون هذا الخطأ متعمداً ، ومردود ثانياً — بأن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه بعد أن تحدث عن المادة الرابعة من قانون إصابات العمل رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ وقال إنه لا يجوز بمقتضاها للعامل أن يتمسك ضد صاحب العمل بأحكام أى قانون آخر ما لم يكن الحادث قد نشأ عن خطأ فاحش جاء به أن الخطأ الفاحش متوافر بما تراه المحكمة واضحا من وقائع الدعوى السابق بيانها — وترى هذه

المحكمة أن تقدير محكمة الموضوع للخطأ الذي ترتب عليه الحادث ووصفه بأنه خطأ فاحش لا غبار عليه .

ومن حيث إن بما تنعاه الطاعنة في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه في خصوص قضائه بإخراج شركة التأمين المطعون عليها الثانية من الدعوى بلا مصروفات أن الحكم قد شابه القصور إذ طلبت الطاعنة في صحيفة استئنافها وأمام محكمة ثاني درجة أن تلزم شركة التأمين بأن تدفع إلى محلات ريفولي « الطاعنة » ما يحكم به عليها في حدود مبلغ ٥٠٠ جنيه فلم يلق الحكم المطعون فيه بالا إلى هذا الطلب ولم يحقق دفاع الطاعنة في خصوصه .

ومن حيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه يبين من الأوراق أنه بعد أن « قضى الحكم الابتدائي بإخراج شركة التأمين من الدعوى تأسيساً على أن دعوى المطعون عليها الأولى قبلها واجبة الرفض استأنفت الطاعنة هذا الحكم موجهة استئنافها ضد المطعون عليهما الأولى والثانية (شركة التأمين) وطلبت من محكمة ثاني درجة حكماً هو ظاهر من عريضة استئنافها ومذكرتها المودعة صورتها الرسميتان ضمن أوراق الطعن أن يحكم لها على شركة التأمين بأن تدفع إليها ما عساه يحكم به عليها وهو طلب على ما يبدو من الأوراق أنه لم يسبق عرضه على محكمة الدرجة الأولى وقد أسست طلبها هذا على أن شركة التأمين بحسب العقد المبرم بين الطرفين قد التزمت بدفع التأمين إلى الطاعنة حتى في حالة الخطأ الفاحش الموجب للمسئولية التقصيرية غير أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الاستئناف دون أن يبين أسباب رفض هذا الطلب وهو إذ

إذ هذا الوصف لا يغير من حقيقة الأساس الذي أقام عليه قضاءه .

المحكمة

« من حيث إن المطعون عليهما الأولى والثانية دفعتا ببطلان الطعن تأسيساً على خلو تقرير الطعن من الأسباب .

« ومن حيث إن هذا الدفع على غير أساس إذ يبين من مطالعة التقرير أن الأسباب وإن وردت مختلطة بالموضوع إلا أنه يمكن استخلاصها وتحديدتها على وجه واضح .

« ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

« ومن حيث إن الوقائع كما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي أوراق الطعن تتحصل في أن توحيداً على فريد المطعون عليها الأولى عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر سعيد ودولت ونادية ووفاء أولاد المرحوم الحاج علي محمود أحمد ثابت ، ثم آيات يوسف المطعون عليها الثانية عن نفسها وبصفتها وصية على ولدها القاصر فتحى ابن المرحوم الحاج علي محمود ثابت أقامت الدعوى رقم ٢٩٤٩ سنة ١٩٤٧ مدنى كلى القاهرة على ورثة هذا المتوفى وهم أولاده الطاعنون وزوجته قدرية أبو العينين وعزيزة نحر بصفتها وصية على ولدها سيد ومحمد ولدى المرحوم علي محمود أحمد ثابت المطعون عليهما الثالثة والرابعة وطلبنا الحكم أولاً بتثبيت ملكيتهما عن نفسيهما وبصفتيهما إلى حصة قدرها ٨ قرارىط و ٤ أسهم في جميع الأطنان والعقارات المبينة تفصيلاً بصحيفة الدعوى والكشف الرسمى الصادر من مصلحة

فعل ذلك يكون قد عاره قصور يطله ويستوجب نقضه في هذا الخصوص دون حاجة للتعرض لبحث بقية أسباب الطعن في خصوص ما قضى به الحكم المطعون فيه من رفض الاستئناف عن حكم محكمة أول درجة الذى قضى بإخراج شركة التأمين من الدعوى بلا مصروفات .

(القضية رقم ٢٦٥ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد نجيب احمد وعبد العزيز سليمان ومحمود عياد ومحمد أمين زكى المستشارين) .

٨

٩ ديسمبر سنة ١٩٥٤

أهلية . عقد . ثبوت أن المتصرف كان في حالة من ضعف الإرادة لا تتوافر معها صحة الرضا بالمقد الصادر منه ، بطلان المتصرف .

المبدأ القانوني

إذا كان الواقع في الدعوى هو أنه تقدم طلب للجلسات الحسبي بتوقيع الحجر على شخص للعتة وضعف الارادة وفقدان الاهلية ولم يصدر المجلس قراره بسبب وفاته أثناء تحقيق الطلب فرفع بعض ورثته الدعوى بطلب بطلان التصرفات الصادرة منه إلى بقية الورثة ، وكان الحكم إذ قضى ببطلان هذه التصرفات قد أثبت بالأدلة السائغة التي أوردها أن هذا الشخص كان في حالة من ضعف الارادة لا تتوافر معها صحة الرضا بالعقود الصادرة منه وهو ما جعله أساساً لبطلاتها ، فإن النعى على الحكم بمخالفة القانون في هذا الخصوص يكون على غير أساس ولا يعيبه أن يكون قد وصف هذه الحالة بالغفلة

الشهر العقاري الوارد بذييل الصحيفة المذكورة عن المنزل الموقوف وكف المنازعة وبطلان التصرفات الصادرة من المرحوم الحاج على محمود أحمد ثابت للدعى عليهم فيها وشطب كافة القيود والتسجيلات الموقعة لصالحهم أو بعضهم عليها أو على بعضها وإلزامهم بتسليم هذه الأعيان والعقارات إلى المطعون عليهما الأولين . ثانياً : بإلزام المدعى عليهم المذكورين بأن يقدموا لها حساباً تفصيلياً مشفوعاً بالمستندات المؤيدة له عن إدارتهم جميع الأعيان المذكورة في المدة من يونيو سنة ١٩٤٥ لغاية يوم تقديم الحساب حتى إذا ما قدم الحساب أو حكم بتعيين خبير في الدعوى يحكم بإلزامهم بأن يدفعوا للمطعون عليهما الأولين ما عساه يظهر في ذمتهم من رصيد هذا الحساب . ثالثاً : بإلزام المدعى عليهم بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وأقام الطاعنون الدعوى رقم ١٤٥٦ سنة ١٩٤٧ لدى كلى القاهرة على المطعون عليهم وطلبوا الحكم بصحة توقيع مورثهم المرحوم الحاج على محمود أحمد ثابت على عقد البيع الابتدائي المؤرخ ٧ من يونيو سنة ١٩٤٥ الصادر للطاعنين والمتضمن بيعه لهم ١٢ قيراط على الشيوع في كامل أرض وبناء العقار المبين بهذا العقد وبصحيفة الدعوى . وبصحيفة ثالثة معلنة في أغسطس وسبتمبر وأكتوبر سنة ١٩٤٧ أقام الطاعن الأول بصفته مديراً لشركة الحاج محمود على ثابت وشركاه للتجارة في مواد العطارة الدعوى رقم ٢٧٢٤ سنة ١٩٤٧ لدى كلى القاهرة على وزير المالية بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الضرائب وعلى المطعون عليهم وباقي الخصوم وطلب الحكم بتثبيت ملكية شركة الحاج محمود على ثابت وشركاه للبضائع المحجوز عليها بناء على طلب وزير المالية بصفته المذكورة والمحدد لبيعها يوم ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٤٧ وفاة المبلغ ١٠٩٢ جنيتها و ٨٥٧ ملياً المطالب بسدادها كل من المطعون عليهما الأولين وباقي الخصوم عدا الطاعن الأول بصفتهم ورثة المتوفى المذكور وبطلان الحجز الموقع عليها . وقررت المحكمة بضم هذه القضايا جميعاً ليصدر فيها حكم واحد . وفى ٣١ من مارس سنة ١٩٤٩ حكمت محكمة مصر الابتدائية الوطنية، أولاً فى الدعوى رقم ٢٩٤٩ سنة ١٩٤٧ ، ١ — برفض الدفع الفرعى بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة وبقبولها ، ٢ — وبطلان جميع التصرفات الصادرة من المرحوم الحاج محمود على أحمد ثابت للدعى عليهم فى الدعوى المذكورة على العقارات والمحال التجارية سألقة الذكر، وشطب ومحو كافة التسجيلات والقيود الموقعة لصالح المدعى عليهم عليها واعتبارها كأن لم تكن ٣ — وتثبيت ملكية المدعيتين (المطعون عليهما الأولين) عن نفسيهما وبصفتهما المبينة بصحيفة الدعوى إلى ٨ قراريط و ٨ أسهم من ٢٤ قيراطاً شائعة فى جميع الأعيان والعقارات المبينة بذييل صحيفة الدعوى طبقاً لبيان مصلحة الشهر العقاري المؤرخ ١ / ٤ / ١٩٤٧ وتثبيت ملكيتهما كذلك فى جميع المحال التجارية المبينة بصحيفة الدعوى وكف منازعة المدعى عليهم للمدعيتين فى هذا القدر جميعه وإلزام المدعى عليهم بتسليمه إليهما ، ٤ — ألزمت المدعى عليهم بالمصروفات المناسبة لما قضى به وألغى قرش مقابل أتعاب المحاماة ، ٥ — بإلزام المدعى عليهم بأن يقدموا حساباً تفصيلياً مؤيداً

الشهر العقاري الوارد بذييل الصحيفة المذكورة عن المنزل الموقوف وكف المنازعة وبطلان التصرفات الصادرة من المرحوم الحاج على محمود أحمد ثابت للدعى عليهم فيها وشطب كافة القيود والتسجيلات الموقعة لصالحهم أو بعضهم عليها أو على بعضها وإلزامهم بتسليم هذه الأعيان والعقارات إلى المطعون عليهما الأولين . ثانياً : بإلزام المدعى عليهم المذكورين بأن يقدموا لها حساباً تفصيلياً مشفوعاً بالمستندات المؤيدة له عن إدارتهم جميع الأعيان المذكورة في المدة من يونيو سنة ١٩٤٥ لغاية يوم تقديم الحساب حتى إذا ما قدم الحساب أو حكم بتعيين خبير في الدعوى يحكم بإلزامهم بأن يدفعوا للمطعون عليهما الأولين ما عساه يظهر في ذمتهم من رصيد هذا الحساب . ثالثاً : بإلزام المدعى عليهم بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وأقام الطاعنون الدعوى رقم ١٤٥٦ سنة ١٩٤٧ لدى كلى القاهرة على المطعون عليهم وطلبوا الحكم بصحة توقيع مورثهم المرحوم الحاج على محمود أحمد ثابت على عقد البيع الابتدائي المؤرخ ٧ من يونيو سنة ١٩٤٥ الصادر للطاعنين والمتضمن بيعه لهم ١٢ قيراط على الشيوع في كامل أرض وبناء العقار المبين بهذا العقد وبصحيفة الدعوى . وبصحيفة ثالثة معلنة في أغسطس وسبتمبر وأكتوبر سنة ١٩٤٧ أقام الطاعن الأول بصفته مديراً لشركة الحاج محمود على ثابت وشركاه للتجارة في مواد العطارة الدعوى رقم ٢٧٢٤ سنة ١٩٤٧ لدى كلى القاهرة على وزير المالية بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الضرائب وعلى المطعون عليهم وباقي الخصوم وطلب الحكم بتثبيت ملكية شركة الحاج محمود على ثابت وشركاه

بالمستندات عن ريع ومصروفات تلك الأعيان والمحال التجارية في المدة من تاريخ وفاة المورث في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ إلى تاريخ تقديمه ... ثالثاً في الدعوى رقم ٢٧٢٤ سنة ١٩٤٧ برفضها ... ثانياً في الدعوى رقم ١٤٥٦ سنة ١٩٤٧ بقبول الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء المصلحة وبعدم قبول الدعوى ... فاستأنف الحاج محمود على ثابت بصفته الشخصية وبصفته مديراً لشركة الحاج محمود على ثابت وباقي الطاعنين وقيد استئنافهم برقم ٨٦٩ سنة ٦٦ ق محكمة استئناف القاهرة . وفي ٢٢ من أبريل سنة ١٩٥١ حكمت محكمة استئناف القاهرة بقبول الاستئناف شكلاً وتأيد الحكم المستأنف بكامل أجزائه وألزمت المستأنفين بمصاريف الاستئناف وألف قرش مقابل أتعاب المحاماة عنه فقرر الطاعنون بالظعن في هذا الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن الطعن بني على سببين يتحصلان في أن الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى المؤيد لأسبابه أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور والفساد في الاستدلال إذ خلص من الوقائع إلى نتيجة أوردها هي « أن مورث المطعون عليهما الأولى والثانية وقد تقدم في شيخوخته وأناخ عليه المرض واشتد حتى شعر بدنو أجله انحلت إرادته فسهل التسلط عليه من أولاده البالغين وبخاصة من ابنه الأكبر . كما ضعف إدراك هذا المورث وتبصره في تصرفاته فاستغصى عليه التمييز بين نعمها وغشها ، وبذلك أصبح في حالة غفلة استغلها فيه أولئك الأولاد فاستكتبوه تلك العقود ببيعهم إياهم الأعيان المبيئة آنفاً وبشمن لم يقبضه » — مع أن هذه

الوقائع لو صحت — والمحكمة لم تتحقق من صحتها — تدل على أن التصرفات تمت في مرض الموت وهي لا تبطل وإنما تعتبر مادام أنها بغير مقابل وصية عملاً بالمادة ٩١٦ من القانون المدني — وكان على المحكمة وقد اتجه نظرها إلى ذلك أن تحقق هذه الوقائع وأن تتمكن الطاعنين — إذا ما ثبت لديها أن التصرفات صدرت في مرض الموت من أن يثبتوا أنهم لم تكن تبرعاً — أما أوجه القصور والفساد في الاستدلال فهي أن مآلاته المحكمة من أن المورث كان في حالة غفلة هو استنتاج بغير دليل — وأن ما ورد في الحكم من أنه « ولو أن المجلس الحسي لم يصدر قراره بتوقيع الحجر لوفاة المطلوب الحجر عليه أثناء إجراءات تحقيق طلب الحجر إلا أن المجلس المذكور أذن للدعيتين (المطعون عليهما الأولى والثانية) برفع الدعوى بطلب بطلان تصرفات مورثهما وفي ذلك أبلغ دليل على اقتناع المجلس بصحة طلب الحجر ولو أنه عاش لصدر القرار بالحجر عليه للغفلة » — هذا الذي ورد بالحكم لا تؤدي إليه وقائع الدعوى ومنها مناقشة المجلس للمطوب الحجر عليه فإنها دلت على أنه لم يكن به غفلة . وقد ندب المجلس مكتب الخبراء الحاسبين لفحص دفاتر المورث ولم يتم هذا الفحص لوفاته — وإذا قرر الحكم أن المتصرف لهم كانوا يعلمون بحالة المورث من الغفلة وفقد الإرادة وبإجراءات الحجر المتخذة ضده دون أن يبين من أين استقى هذا العلم .

« ومن حيث إن هذا النعي بكافة وجوهه مردود بأن الحكمين الابتدائي والاستئنافي بعد أن ذكرا وقائع الدعوى وهي تلخص في أنه قبل وفاة المورث بستة شهور اشتد عليه المرض

فانتزعه ولده الأكبر محمود على ثابت الطاعن الأول من بيته حيث كان يقيم مع أولاده الصغار الخمسة وأسكنه داره وزوجه بالسيدة قدرية المطعون عليها الثالثة وهي شابة وحمله على تطليق زوجته المطعون عليهما الأولى والثانية واستسكتبه عقودا متلاحقة تمت جميعها في شهر يونيه سنة ١٩٤٥ جرده فيها من محله التجاري ومعظم أملاكه بضمن لم يقبضه؛ فتقدمت المطعون عليهما الأولى والثانية بطلب الحجر عليه للعتة وفقد الأهلية. ولما ناقش المجلس الحسبي المورث عن قيمة البضائع الموجودة بالمحل وأنها تبلغ ١٨٠٠٠ جنيه قرر بأنه لا يعرف قيمتها وأنه لابنه محمود مقابل خمسة آلاف من الجنيهات تركها له ليوفي بها الديون، وقرر المجلس في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ في القضية رقم ١٦٧ سنة ١٩٤٦ الدرب الأحمر التصريح للمطعون عليهما الأولين برفع دعوى بطلب بطلان تصرفات المورث وبوضع أملاكه تحت الحراسة القضائية وخلص الحكم الاستثنائي من ذلك إلى أن هذه التصرفات جميعا من بيع وطلاق، وقد صدرت من المورث متتابعة متلاحقة في فترة لا تتجاوز العشرين يوما، بل لقد صدر منها ثلاثة في يوم واحد لا يمكن أن يكون الباعث عليها شيئا عاديا أو أن يكون نتيجة حالة طبيعية فالتابت أن المورث لم يعيش بعد هذه التصرفات إلا نحو ستة شهور، وأنه كان عند صدورها يناهز الثامنة والستين من عمره على ما يقول المستأثنون (الطاعنون)، وقد تقدمت المستأنف عليهما الأولى والثانية (المطعون عليهما الأولى والثانية بتاريخ ٢٠ من يونيه على أثر علمهما بهذه التصرفات بطلب إلى مجلس حسبي مصر للحجر عليه للعتة وضعف الإرادة وفقدان الأهلية

وتعيين مدير مؤقت بصفة مستعجلة لإدارة محلاته التجارية والتحفظ على دفاتره وأوراقه خشية زيادة التلاعب فيها، وخلص الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه إلى أن المورث وقد تقدم في شيخوخته وأناخ عليه المرض واشتد حتى شعر بدنو أجله انجلت إرادته فسهل التسايط عليه من أولاده فاستسكتبوه العقود بضمن لم يقبضه وأنه ولو أن المجلس الحسبي لم يصدر قراره بتوقيع الحجر لوفاة المطلوب الحجر عليه أثناء إجراءات تحقيق طلب الحجر إلا أن المجلس أذن للدعيتين برفع هذه الدعوى بطلب تصرفات مورثهما وفي ذلك أبلغ دليل على اقتناع المجلس حينئذ بصحة طلب الحجر عليه، وأشار الحكمان إلى تقرير مفتش التحقيقات الذي أحال عليه المجلس الحسبي طلب الحجر وما ورد فيه من أنه لاحظ أن المطلوب الحجر عليه متقدم في السن ضعيف البنية يتكلم ببطء وضعف وفي حالة تعب وإعياء حتى أنه طلب إمهاله أثناء الإجابة غير مرة لشعوره بتعب، وأنه وقع على المحضر بصعوبة ويد مرتعشة... وأن المطلوب الحجر عليه لا يستطيع أن يحسن إدارة أمواله، وأنه في حالة يسهل معها التأثير عليه من الغير في تصرفاته، ومؤدى ما خُص إليه الحكمان من أن المورث — وقد كان مطلوبا الحجر عليه للعتة على ما أثبتته الحكم — انجلت إرادته ولم يكن في حالة طبيعية وأن المجلس الحسبي إذ صرح للمطعون عليهما الأولى والثانية برفع هذه الدعوى كان مقتنعا بصحة طلب الحجر المبني على السبب المذكور — مؤدى ذلك أن المورث كان في حالة من ضعف الإرادة لا تتوافر معها صحة الرضا بالعقود الصادرة منه وهو ما جعله الحكمان أساسا لبطلانها، أما وصفهما هذه

البطلان المنصوص عليه في المادة ٤٣١ من قانون المرافعات إنما هو عدم حصول إعلان الطعن في خمسة عشر يوما التالية للتقرير به فكلما تحقق أن هذا الإعلان تم في الواقع في ميعاده مشتملا على البيانات الواجب استيفائها طبقا للمادة العاشرة من قانون المرافعات فهو مقبول شكلا ولا يبطله خلو الصورة المعلنة من بيان رقم الطعن وتاريخ التقرير به واسم الموظف المختص الذي حصل أمامه .

٢ — متى كانت أسباب الطعن كما وردت في التقرير وإن كانت موجزة غير أنها جاءت بعبارة واضحة محددة كافية للكشف عن المقصود ، فإنه يكون في غير محله . الدفع بعدم قبول الطعن شكلا لغموض أسبابه .

٣ — إذا كانت محكمة النقض قد نقضت حكما قاصرا في التسبيب لعدوله عن المعنى الظاهر لأحد مستندهات الدعوى كشرط وفائي اعتبره وعدا بالبيع دون أن يورد في أسبابه ما يبرر هذا العدول ، فإنه ليس في هذا الذي نقض الحكم من أجله ما يمنع المحكمة المحالة إليها الدعوى من العودة إلى بحث الموضوع من جديد ويكون الدفع بعدم قبول الطعن لسبق الفصل فيه على غير أساس .

٤ — لما كان الحكم التمهيدى الصادر بحالة الدعوى على التحقيق هو حكم واجب التنفيذ حتما بنص القانون دون توقف على رضا الخصوم فإن تنفيذه في هذه الحالة لا يمنع من الطعن فيه .

الحالة بالغفلة فإنه لا يغير من حقيقة هذا الأساس ، وما خلاص إليه الحسبان من ذلك تؤدي إليه وقائع الدعوى كما سبق بيانها ولا يشوبه قصور أو فساد في الاستدلال . أما ما ورد في النعي من أن الحكم الابتدائي أبطل التصرفات لحصولها في مرض الموت فقير صحيح إذ يبين من الحكم أنه لم يبين البطلان على هذا السبب ولذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(القضية رقم ٣١٣ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وسليمان ثابت وكيل المحكمة ومصطفى فاضل واحد العروسي ومحمد فؤاد جابر المستشارين) .

٩

١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٤

أ — نقض . طعن . إعلان . مناط بطلان النقص هو عدم حصول الإعلان في الميعاد . ثبوت تمام الإعلان في الميعاد مشتملا على البيانات التي نصت عليها المادة ١٠ مرافعات . خلو الصورة المعلنة من بيان رقم الطعن وتاريخ التقرير به واسم الموظف الذي حصل أمامه . لا بطلان . المادة ٤٣١ مرافعات .

ب — نقض . طعن . بيان الأسباب . أسباب الطعن وإن كانت موجزة إلا أنها واضحة محددة . لا بطلان .

ج — نقض . الحكم لقصور في تسيبه . لا يمنع المحكمة المحالة إليها الدعوى من إعادة بحث الموضوع من جديد . الدفع بعدم قبول الطعن الثاني لسبق الفصل فيه . على غير أساس .

د — حكم . القبول المانع من الطعن . حكم تمهيدى بالإحالة على التحقيق . تنفيذه . لا يمنع من الطعن فيه . علة ذلك .

هـ — بيع . بيع وفاء . مجرد تأخير كتابة شرط الاسترداد . لا ينشئ عنه هذه الصفة .

المبادئ القانونية

١ — استقر قضاء هذه المحكمة على أن مناط

هـ — مجرد تأخير كتابة شرط الاسترداد ليس من شأنه أن ينفي عنه هذه الصفة .

المحكمة

و حيث إن الوقائع تتحصل حسبما يبين من الحكمين المطعون فيهما وباقي أوراق الطعن في أن مورث المطعون عليهم أقام هذه الدعوى ضد مورث الطاعنين وطلب فيها تثبيت ملكيته للفدانين الموضحين بصحيفتها وبطلان عقد البيع الصادر منه لمورث الطاعنين في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٣١ ومحو التسجيلات المترتبة عليه وإلزام مورث الطاعنين بكف المنازعة والتسليم وبني دعواه على أن العقد المذكور لم يكن عقد بيع بات بل كان عقد بيع وفائي قصد به إخفاء رهن - فقضت محكمة سوهاج الابتدائية في ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٣ برفض الدعوى استنادا إلى أن مورث المطعون عليهم لم يقدم ورقة ضد معاصرة لعقد البيع وأن الورقة التي قدمها والمؤرخة في ٤ من أكتوبر سنة ١٩٣٤ إنما هي وعد بالبيع انتضى بانقضاء أجله .

فرجع مورث المطعون عليهم استئناف عن هذا الحكم طالب فيه إلغاء الحكم المستأنف والقضاء له بطلباته الابتدائية ، فقضت محكمة استئناف أسيوط في ١٠ من مارس سنة ١٩٤٥ قبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت مورث المطعون عليهم بكافة الطرق بما فيها البينة أن عقد البيع المؤرخ في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٢١ والمفرغ في قالب بيع بات لم يكن إلا عقد بيع وفائي سترهنا وأن ورقتي ضد حررتا قبل الورقة المؤرخة في ٤ من أكتوبر سنة ١٩٣٤ وكانت أولاهما معاصرة لعقد البيع والأخرى بعدها بستين حفظ فيهما

حق مورث المطعون عليهم في استرداد العين المبيعة مقابل رد الثمن وأنه ظل واضح اليد على العين حتى انتهى الميعاد المبين في ورقة ٤ أكتوبر سنة ١٩٣٤ ، وبعد أن تم التحقيق قضت محكمة استئناف أسيوط في ١٠ من يناير سنة ١٩٤٦ في موضوع الاستئناف برفضه وتأيد الحكم المستأنف وبنت حكمها على أنها لا ترى صحة ما ذهب إليه شهود مورث المطعون عليهم في قيام ورقة ضد معاصرة للبيع وأنه على فرض تحرير ورقة ضد معاصرة لتاريخ العقد منفصلة عنه فإنها تكون في حالة هذه الدعوى بالذات وعدا جديدا من المشتري ببيع العين ثانية إلى البائع إذا تيسرت حاله ودفع الثمن ولم يكن الغرض منها أن يصبح عقد البيع المنجز بيعا وفائيا سائرا لرهن لأن الرهن على هذه العين كان قائما من قبل مستوفيا لسائر شروطه فما كان الدائن بحاجة إلى أن يضيف أو يفسد أو يزيل كل تأمين بهذه الطريقة التي يدعيها مورث المطعون عليهم ولذلك ولأسباب الحكم الابتدائي التي أخذت بها قضت بتأييده . وبتاريخ ٢٣ من أبريل سنة ١٩٤٦ رفع مورث المطعون عليهم نقضا عن هذا الحكم قضى فيه في ٢٧ من مارس سنة ١٩٤٧ بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة استئناف أسيوط وقالت محكمة النقض في حكمها أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه مؤسس على أن الورقة المؤرخة في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٣٤ وهي وعد صادر من المشتري ببيع مستأنف مستقل عن البيع الصادر من البائع وليست بالشرط الوفائي الذي يقول البائع أنه أخذه على المشتري باسترداد المبيع ثم قالت محكمة النقض أنه لما كان الظاهر لعبارة هذه الورقة

وأوردت نصها هو أنها شرط وفائي حفظ به البائع لنفسه حق استرداد العين المبيعة بعقد ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٣١ مقابل رد الثمن لا وعد صادر إليه من المشتري يبيع مستأنف، وأنه لما كان الواجب على المحكمة إذ هي عدلت عن المعنى الظاهر لمستندات الدعوى إلى معنى غيره أن تورد في أسباب حكمها ما يبرر هذا العدول وكانت المحكمة إذ عدلت عن ذلك المعنى الظاهر للورقة المؤرخة ٤ من أكتوبر سنة ١٩٣٤ واعتبرتها وعدا يبيع لم تقم ذلك إلا على تأخير تحريرها عن عقد البيع، ولما كان مجرد تأخير كتابة شرط الاسترداد ليس من شأنه أن ينفي كونه شرط استرداد فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور في التسييب متعينا نقضه بلا حاجة إلى التعرض لباقي أسباب الطعن — وبعد ذلك قضت محكمة استئناف أسيوط في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ بإلغاء الحكم المستأنف وحكمت للطعون عليهم بطلبات مورثهم وألزمت الطاعنين بمصروفات الدرجتين وخمسة عشر جنيهاً أتعاب المحاماة. وبنت حكمها على أنه تبين من التحقيق الذي تم نقاذا للحكم التمهيدي الصادر في ١٠ من مارس سنة ١٩٤٥ أن العقد المسجل في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٣١ لم يكن عقداً يبيع بات كما يدل عليه ظاهره وإنما حقيقته بيع وفاء إخفاء لرهن سابق وأنه تحررت ورقة معاصرة للعقد تبين للبائع حق استرداد العقار إذا قام بسداد الدين في مدى سنتين، ولما انتقضت ولم يتمكن من الوفاء امتد الميعاد سنة بورقة أخرى ثم امتد أخيراً بعد رجاء من المدين وتوسط الغير إلى ميعاد آخر هو المنصوص عليه في الورقة المؤرخة في ٤ من أكتوبر سنة ١٩٣٤ وأنه تبين من

التحقيق أيضاً بقاء العين المبيعة تحت يد البائع وهو مورث المطعون عليهم وأنه وقد انتفت عن العقد صفة البيع البات كما سبق بيانه فإن استمرار البائع في وضع يده على العين المبيعة يكون كافياً وحده لبطلان العقد عملاً بالمادة ٣٣٩ من القانون المدني القديم فقرر الطاعنون الطعن بالنقض في هذا الحكم وفي الحكم التمهيدي الصادر في ١٠ من مارس سنة ١٩٤٥ بالإحالة على التحقيق.

د وحيث إن المطعون عليهم الأولين دفعا بعدم قبول الطعن شكلاً : أولاً — لبطلان إعلانه إذ خلت الصورة المسجلة لإيهما من بيان تاريخه ورقه واسم الموظف المختص الذي حصل التقرير أمامه، وثانياً — للغموض الذي يحيط بأسبابه كما وردت في التقرير، وثالثاً — لسبق الفصل فيه من هذه المحكمة بحكمها الصادر في ٢٧ من مارس سنة ١٩٤٧ في الطعن رقم ٥٩ لسنة ١٦ ق، ورابعاً — بعدم قبوله عن الحكم التمهيدي الصادر في ١٠ من مارس سنة ١٩٤٥ بالإحالة على التحقيق لتنفيذ الطاعنين له بدون اعتراض أو تحفظ.

د وحيث إن هذه الدفوع جميعها مردودة : أولاً — بما استقر عليه قضاء هذه المحكمة من أن مناط البطلان المنصوص عليه في المادة ٤٣١ من قانون المرافعات إنما هو عدم حصول إعلان الطعن في خمسة عشر يوماً التالية للتقرير به فكلما تحقق أن هذا الإعلان تم في الواقع في ميعاده مشتملاً على البيانات الواجب استيفائها طبقاً للبادء العاشرة من قانون المرافعات فهو مقبول شكلاً ولا يبطله خلو الصورة المعلنة من بيان رقم الطعن وتاريخ التقرير به واسم الموظف المختص الذي حصل أمامه — ولما كان الواقع

في تطبيق القانون إذا أجاز الإثبات بالبيينة على خلاف مقتضى المواد ٢١٧ و ٢١٨ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ من القانون المدني القديم الذي كان يحكم واقعة الدعوى فأجاز البيينة لإثبات أن عقد البيع المنجز والمسجل في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٣١ والذي لا يحوى شرط استرداد هو عقد بيع وفائي — يخفى رهنا وذلك بناء على قرائن وعلى الورقة المؤرخة في ٤ من أكتوبر سنة ١٩٣٤ وهي لا تصلح مبدأ ثبوت بالكتابة

وحيث إن هذا السبب مردود بأن المادة ٣٣٩ من القانون المدني الملغى المعدلة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٣ كانت تنص صراحة على أنه يجوز للبائع أن يثبت بكافة الطرق ومنها البيينة والقرائن أن العقد لم يكن بيعا باتا وإنما هو على خلاف نصوصه يستر رهنا ومن ثم فلا محل للنهي على الحكمين في هذا الشأن .

وحيث إن السبب الثاني من أسباب الطعن يتحصل في أن الحكمين المطعون فيهما أخطأ — في تطبيق القانون إذا اعتبر — الورقة المؤرخة في ٤ من أكتوبر سنة ١٩٣٤ شرط استرداد وفائي على خلاف مقتضى المادة ٣٤٤ من القانون المدني القديم التي تنص على أن الاسترداد يكون مقابل دفع الثمن ومصاريف البيع الأول في حين أن المشتري قبل في هذه الورقة أن يرد العين مقابل رد الثمن دون مصاريف التسجيل الأمر الذي يؤيد قول الطاعنين بأن هذه الورقة هي وعد بالبيع على عكس ما استنتجه الحكمان المطعون فيهما .

وحيث إن هذه الأسباب مردودة بما ذكر ردا على السبب السابق من أن القانون يحيز

في خصوص هذا الطعن أن التقرير به حصل في قلم الكتاب في ٤ من أبريل سنة ١٩٥١ وأعلن إلى المطعون عليهم في ٥ من أبريل سنة ١٩٥١ أي في خمسة عشرة يوما التالية لتاريخ التقرير بقلم الكتاب فإن هذا الدفع يكون في غير محله . ومردود ، ثانيا — بأنه يبين من مراجعة أسباب الطعن كما وردت في التقرير أنها وإن كانت موجزة غير أنها جاءت بعبارة واضحة محددة كافية للكشف عن المقصود ومردودة ، ثالثا — بأنه يبين من مراجعة حكم النقض المشار إليه أنه إنما نقض الحكم السابق صدوره من محكمة استئناف أسيوط في ١٠ من يناير سنة ١٩٤٦ لقصوره في التسبيب إذ عدل عن المعنى الظاهر لأحد مستندات الدعوى كشرط وفائي واعتبره وعدا بالبيع دون أن يورد في أسبابه ما يبرر هذا العدول وليس في هذا الذي نقض ذلك الحكم من أجله ما كان يمنع محكمة الموضوع من العودة إلى بحث الموضوع من جديد ومردودة ، رابعا — بأن الحكم التمهيدي الذي أصدرته محكمة استئناف أسيوط في ١٠ من مارس سنة ١٩٤٥ بالإحالة على التحقيق رغم معارضة الطاعنين كان واجب التنفيذ حتما بنص القانون بدون توقف على رضائهم وإذن فلا يكون تنفيذ الحكم في هذه الحالة بمانع من الطعن .

وحيث إنه لما تقدم تكون الدفوع جميعها في غير محلها ويتعين رفضها .

وحيث إن الطعن قد استوفى إجراءاته الشكلية .

وحيث إن الطعن بني على أسباب أربعة حاصل أولها أن الحكمين المطعون فيهما أخطأ

المرتبة على عقد البيع المسجل في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٣١ والذي لم يكن يتضمن شرط الاسترداد وقد وقف مورث الطاعنين الأطيان موضوع هذا العقد ضمن أطيان أخرى بأشهار مسجل وإنشأ الوقف على نفسه مدة حياته ثم على أولاده وهم الطاعنون ، ويقول الطاعنون إنهم يعتبرون من الغير فيما يختص بحقهم هذا الذي استمده رأساً من كتاب الوقف فلا يجوز أن يس حكم بطلان البيع بالتسجيلات التي ترتبت للوقف على الأطيان موضوع الدعوى ويقول الطاعنون أيضاً إن هذا وإن كانوا لم يتقدموا به أمام محكمة الموضوع غير أنه يدخل في عموم دفاعهم .

« وحيث إن هذا السبب مردود بأنه عار عن الدليل ذلك أن الطاعنين لم يقدموا لهذه المحكمة ما يدل على إثارتهم له أمام محكمة الموضوع أو تقدمهم لها بكتاب الوقف الذي يستندون إليه في هذا السبب وهو دفاع يختلط فيه الواقع بالقانون مما لا يجوز إثارته لأول مرة أمام هذه المحكمة .

« وحيث لما تقدم جميعه يكون هذا الطعن على غير أساس صحيح متعيناً رفضه . »

(القضية رقم ١٢٢ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد نجيب احمد وعبد العزيز سليمان واحمد الروسى وعمود عياد ومحمد أمين زكي المستشارين) .

١٠

١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٤

١ — مسئولية . الخطأ الموجب المسؤولية وقع من الموظف ولم تشاركه فيه الحكومة . مسئولية الحكومة في هذه الحالة هي مسئولية المتبوع عن عمل تابعه . تعتبر متضامنة مع الموظف قبل المضرور في التعويض . في

الاثبات بكافة الطرق على أن البيع كان في حقيقته بيعاً وفائياً وأنه اتفق على شرط الاسترداد بورقة مستقلة عند تحرير العقد المسجل في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٣١ ثم امتد ميعاد الاسترداد باتفاق المشتري وهو مورث الطاعنين مدة أخرى بورقة ثانية ثم امتد أخيراً مدة ثالثة بالورقة المؤرخة في ٤ من أكتوبر سنة ١٩٣٤ — هذا ولما كان اشتراط استرداد المبيع عند البيع هو الذي يجعل البيع وقائياً وثبت حصول هذا الاشتراط كما سبق بيانه وليس في القانون ما يمنع الاتفاق مع المشتري على أن يكون الاسترداد مقابل رد البائع للثمن وحده دون المصاريف فإن هذا السبب يكون في غير محله .

« وحيث إن السبب الثالث من أسباب الطعن يتحصل في أن الحكم النهائي المطعون فيه شابه البطلان لقصور أسبابه إذ لم يرد على دفاع مورث الطاعنين بأن معاملته مع مورث المطعون عليهم كانت مضمونه برهن صحيح مسجل فكيف يستبدل به عقد بيع وفائي يخفى رهناً فيكون باطلاً مضيعة لحقوقه المضمونة من قبل .

« وحيث إن هذا السبب مردود بأن محكمة الموضوع ليست ملزمة بأن تقند بأسباب خاصة كل ما يثيره الخصوم أمامها من أوجه الدفاع متى أوردت في حكمها الحقيقة التي اقتنعت بها وأقامت عليها قضاءها مستندة إلى الأدلة الساتعة التي أوردتها كما هو الحال في هذه الدعوى على ما سبق بيانه .

« وحيث إن السبب الرابع من أسباب الطعن يتحصل في أن الحكم النهائي المطعون فيه أخطأ في القانون إذ قضى بمحو التسجيلات

بطريق التضامن مع هؤلاء الموظفين على اعتبار أنها مسئولة عنهم مسئولية المتبوع عن تابعه وليست مسئولة معهم عن خطأ شخصي وقع منها ساهم في ارتكاب هذه الجريمة — فانها بهذا الوصف تعتبر في حكم الكفيل المتضامن. كفالة ليس مصدرها العقد، وإنما مصدرها القانون، فإذا دفعت التعويض المحكوم به على موظفيها باعتبارهم مسئولين عن إحداث الضرر الذي كان أساساً للتعويض تنفيذاً للحكم الجنائي الصادر في الدعوى المدنية فإن لها بهذا الوصف أن تحمل محل الدائن المحكوم له بالتعويض في حقوقه ويكون لها الحق في الرجوع على أي من المدينين المتضامنين بجميع ما أدته وفقاً للمادة ٥٠٥ من القانون المدني القديم.

٣ — الحكم الذي قرره المادة ١٦٩ من القانون المدني الجديد المقابلة للمادة ١٥٠ وما بعدها من القانون المدني القديم والتي تنص على أنه إذا تعدد المسئولين عن عمل ضار كانوا متضامنين في إلزامهم بتعويض الضرر، وتكون المسئولية فيما بينهم بالتساوي إلا إذا عين الفاضل نصيب كل منهم، هذا الحكم لا يرد إلا عند تحديد مسئولية كل شخص من محدثي الضرر المتضامنين، وذلك فيما بين مرتكبي الفعل الضار أنفسهم. وإذن فتي كانت الحكومة لم ترتكب خطأ شخصياً من جانبها وأن مسئوليتها بالنسبة للخطأ الذي اقترفه الموظفون التابعون لها هي مسئولية المتبوع عن عمل تابعه فانها لا تعتبر

علاقتها مع الموظف لا تعتبر مدنية بصفة أصلية. المادة ١٥٢ مدني قديم.

ب — مسئولية. اقرار موظفين. جريمة. إلزامهم مع الحكومة بالتعويض متضامنين للضرر. عدم نبوت وقوع خطأ شخصي من جانب الحكومة ساهم في وقوع الجريمة. وجوب اعتبار الحكومة في مركز الكفيل المتضامن للمدين المتضامن. قيامها بدفع التعويض للضرر. لها أن ترجع بجميع ما أدته على أي من هؤلاء الموظفين. المادة ٥٠٥ مدني قديم.

ج — مسئولية. مجال تطبيق المادة ١٦٩ من القانون المدني الجديد المقابلة للمادة ١٥٠ وما بعدها مدني قديم. هو بين مرتكبي الفعل الضار أنفسهم. عدم جواز تطبيقها على من لم يساهم في الخطأ وكانت مسئوليته مجرد مسئولية متبوع عن عمل تابعه.

المبادئ القانونية

١ — متى كان الثابت أن الموظف قد ارتكب الخطأ الموجب لمسئوليته حال تأدية عمله واعتماداً على سلطة وظيفته ولم يقع خطأ شخصي من جانب الحكومة عند مقارفة الموظف لهذا الخطأ الذي أقيم عليه الحكم بالتعويض المدني، فتكون مسئولية الحكومة بهذا الوصف هي مسئولية المتبوع عن تابعه فهي ليست مسئولية ذاتية عن خطأ شخصي وقع منها وإنما تقوم مسئوليتها على أساس الخطأ الحاصل من الغير وهو الموظف التابع لها وبذلك تكون متضامنة مع تابعها ومسئولة قبل الضرر عن أفعاله غير المشروعة وفقاً للسلادة ١٥٢ من القانون المدني القديم وليست مسئولة معه بصفته مدنية.

٢ — متى كان الحكم الجنائي قد قضى بإلزام الموظفين المقترفين للجريمة متضامنين بالتعويض المدني كما قضى بإلزام الحكومة بهذا التعويض

بالنسبة لهؤلاء الموظفين مدينة أصلا ولا تتحمل شيئا من التعويض المحكوم به .

المحكمة

« من حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر الأوراق — تتحصل في أن النيابة العامة اتهمت الطاعن وآخرين في قضية الجنائية رقم ١٣٢٦ سنة ٢٦ أجا — بأنهم في المدة بين ٤ و ٩ من شهر مايو سنة ١٩٢٥ قبضوا على أبو شوشه وآخرين وأودعهم نقطة البوليس باخطاب وحبسهم بها بغير وجه حق مددا تتراوح بين يوم وأربعة أيام وعذبوهم التعذيبات البدنية التي ورد وصفها بقرار الاتهام ، كما اتهم الطاعن باستعمال القسوة مع أحمد أحمد النحاس وآخرين بأن ضربهم وأحدث آلاما وجروحا بأبدانهم ونشأ عن ضربه لأولهم إصابات استوجبت مرضه وعجزه عن أعماله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما — وفي ٨ من يونيو سنة ١٩٢٧ قرر قاضي الإحالة إحالة المتهمين إلى محكمة جنائيات المنصورة . وأثناء نظر الدعوى الجنائية تدخل محمود الأتربي وآخرون مدعين بحقوق مدنية وطلب كل من محمود الأتربي ومحمود عبد النبي الحكم لهما على المتهمين والحكومة متضامين وطلب الأول الحكم له بعشرة آلاف من الجنيهات وللثاني ألفي جنيه ، وذلك على سبيل التعويض نظير ما لحقهما من ضرر ، وطلب أحمد أحمد النحاس وفاطمة البلتاجي الحكم لكل منهما بمبلغ خمسين جنيها تعويضا على المتهم الأول والحكومة متضامين ، كما طلب باقي المدعين بالحق المدني لهم بمبلغ مائة جنيه على المتهمين جميعا والحكومة متضامين وفي ١٥ من يناير سنة ١٩٣٠ قضت محكمة جنائيات المنصورة

بمعاقة الطاعن بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وبحبس خمسة متهمين آخرين ستة شهور لكل منهم وبالزام جميع المحكوم عليهم بالعقوبة والحكومة بالتضامن بأن يدفعوا مبلغ ألفي جنيه لمحمود الأتربي ومبلغ خمسمائة جنيه لمحمود عبد النبي . وبالزام الطاعن ومحمد مبروك والحكومة متضامين بأن يدفعوا لأحمد النوساني مبلغ ألف قرش وبالزام الطاعن ومحمد مبروك ويس عبد الكريم والحكومة متضامين بأن يدفعوا للمحمد مندور مبلغ ألف قرش . وبالزام الطاعن ومحمد عثمان وعلى كريم والحكومة متضامين بأن يدفعوا لاسماعيل بلال ألف قرش ، وبالزام الطاعن ومحمد عثمان ومحمد مبروك والحكومة متضامين بأن يدفعوا إلى محمود محمد عوض ألفا وخمسمائة قرش . وبصحيفة معلنة في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٤٠ أقامت المطعون عليها الدعوى رقم ١٣٩ سنة ١٩٤١ القاهرة الابتدائية على الطاعن وقالت بيانا لها إنها بناء على الحكم الصادر من محكمة جنائيات المنصورة دفعت مبلغ ٢٦٨٩ جنيها و ٦٠٠ ملجم قيمة المحكوم عليها به للمدعين بالحق المدني باعتبارها ضامنة ومستولة عن أعمال الطاعن فيحق لها الرجوع عليه بما دفعته ، وطلبت الحكم لها بالزام الطاعن بهذا المبلغ مع الفوائد والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . فطلب الطاعن أصليا الحكم برفض الدعوى ، واحتياطيا لإلزامه بدفع سبع المبلغ المطلوب الحكم عليه به ، لأن الحكومة أحد المحكوم عليهم فيجب عند رجوع الضامين بعضهم على بعض أن يقسم المبلغ على عدد الرؤوس عند عدم تحديد نسبة أخرى في الحكم الجنائي القاضي بالتعويض . وفي ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٥ قضت المحكمة بالزام الطاعن بمبلغ ٢٦٨٩ جنيها و ٦٠٠ ملجم والفوائد بواقع ٥٪

مشوياً من تاريخ المطالبة الرسمية في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٤٠ حتى الوفاء ، مع المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ١٥٢ سنة ٦٤ ق القاهرة تأسيساً على أن مسؤولية الحكومة في القضية الجنائية ليست مسؤولية تبعية بوصفها ضامنة له وللباق المحكوم عليهم . ولكنها مسؤولية أصلية ، لأن الأفعال التي عوقب المتهمون عنها إنما كانت من وحي الحكومة وبأمرها وبتحريرها ، فهي شريكة معه في الخطأ ، بل هي المخطئة الأولى . وفي ٧ من يناير سنة ١٩٥١ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً ، ورفضه موضوعاً وبأن يبدل الحكم المستأنف بقرار الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على أربعة أسباب يتحصل السيدان الأول والثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون من وجهيه الأول - أن الحكم الابتدائي سلم بأن مسؤولية المطعون عليها بالنسبة للتعويض المقضى به تقوم على أساس المادة ١٥٢ من القانون المدني التي تجعل السيد ملزماً بتعويض الضرر الناشئ للغير عن أعمال خدمه ، متى كان واقفاً منهم أثناء تادية وظائفهم . إلا أنه أخطأ في تفهم طبيعة هذه المسؤولية إذ اعتبرها مسؤولية الكفيل المتضامن ، ورتب على ذلك الحق لوزارة الداخلية في الرجوع على الطاعن وحده بكامل التعويض المقضى به تطبيقاً للمادة ٥٥ من القانون المدني القديم . في حين أن مسؤولية المتبوع عن تابعه إنما هي مسؤولية أصلية تقوم على افتراض الخطأ في الرقابة والتوجيه بمعنى أن لكل من مسؤولية التابع ومسؤولية المتبوع

أساساً قانونياً مستقلاً عن الآخر . فمسؤولية التابع تنجم عن ارتكابه الفعل الضار طبقاً للقواعد العامة ، أما مسؤولية المتبوع فصدرها افتراض الخطأ في الرقابة والتوجيه والاختيار . وقول الحكم الابتدائي المؤيد في الحكم المطعون فيه إن مسؤولية السيد عن خادمه تقوم على مجرد الضمان والكفالة مردود بأن الكفالة تقوم على عقد ولا تثبت إلا بالكتابة ، وهي بذلك أبعد ما تكون عن مسؤولية السيد عن خادمه التي وردت في باب المسؤولية عن الغير ، ومن ثم يتعين أن تقام هذه المسؤولية على أساس المادة ١٦٩ من القانون المدني الجديد التي تنص على أنه إذا تعدد المسؤولون عن عمل ضار كانوا متضامنين في التزامهم بتعويض الضرر ، وتكون المسؤولية فيما بينهم بالتساوي إلا إذا عين القاضى نصيب كل منهم ، والوجه الثاني أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه إذ اعتبر حق المطعون عليها في الرجوع بكامل التعويض مستنداً في ذلك إلى المادة ١٦٢ من القانون المدني القديم ، وإذا اعتبر الحكم الابتدائي والاستئنافي أن التضامن المقضى به من قبيل التأمينات التي تضمنتها المادة المذكورة قد أخطأ في تطبيق القانون . ذلك أن هذه المادة لم تقصد لإلزام التأمينات الخاصة التي اتفق عليها الطرفان فيما بينهما ، وليس من بينها التضامن الاتفاقى أو القانونى . وليس أدل على ذلك من أن المادة ٢٩٧ من القانون المدني الجديد نصت على أنه إذا وفي أحد المدعين المتضامنين كل الدين ، فلا يجوز أن يرجع على الباقيين إلا بقدر حصته في الدين ، ولو كان بماله من حق الحاول قد رجع بدعوى على الدائن .

مشوياً من تاريخ المطالبة الرسمية في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٤٠ حتى الوفاء ، مع المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ١٥٢ سنة ٦٤ ق القاهرة تأسيساً على أن مسؤولية الحكومة في القضية الجنائية ليست مسؤولية تبعية بوصفها ضامنة له وللباق المحكوم عليهم . ولكنها مسؤولية أصلية ، لأن الأفعال التي عوقب المتهمون عنها إنما كانت من وحي الحكومة وبأمرها وبتحريرها ، فهي شريكة معه في الخطأ ، بل هي المخطئة الأولى . وفي ٧ من يناير سنة ١٩٥١ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً ، ورفضه موضوعاً وبأن يبدل الحكم المستأنف بقرار الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على أربعة أسباب يتحصل السيدان الأول والثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون من وجهيه الأول - أن الحكم الابتدائي سلم بأن مسؤولية المطعون عليها بالنسبة للتعويض المقضى به تقوم على أساس المادة ١٥٢ من القانون المدني التي تجعل السيد ملزماً بتعويض الضرر الناشئ للغير عن أعمال خدمه ، متى كان واقفاً منهم أثناء تادية وظائفهم . إلا أنه أخطأ في تفهم طبيعة هذه المسؤولية إذ اعتبرها مسؤولية الكفيل المتضامن ، ورتب على ذلك الحق لوزارة الداخلية في الرجوع على الطاعن وحده بكامل التعويض المقضى به تطبيقاً للمادة ٥٥ من القانون المدني القديم . في حين أن مسؤولية المتبوع عن تابعه إنما هي مسؤولية أصلية تقوم على افتراض الخطأ في الرقابة والتوجيه بمعنى أن لكل من مسؤولية التابع ومسؤولية المتبوع

ومن حيث إن هذين السببين مردودان أولا بأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه في هذا الخصوص بالحكم المطعون فيه إذ قضى بإلزام الطاعن بالمبالغ المحكوم به للطعون عليها قد أسس قضاءه على أن الحكم الصادر من محكمة جنائيات المنصورة اعتبر أن الفعل الموجب للتعويض ، وهو الفعل الجنائي إنما وقع من المتهمين أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم وسببها ، وأنه لم يصدر من الحكومة أمر بارتكاب ما وقع وأن مجرد فعله لمطابقة هوى من الحكومة القائمة وقتئذ ليس من شأنه أن يجعل هذا بمثابة أمر حكومي بارتكاب الفعل المحكوم من أجله بالعقوبة والتعويض . ولذلك يكون ما جاء بهذا الحكم عن قيام المتهمين بفعل يسترضون به الحكومة القائمة بالأمر ، واتصال هذا الفعل بسلطة الوظيفة هو تأسيس مسئولية الحكومة وفقا للمادة ١٥٢ من القانون المدني القديم لجعلها مسئولة عن تعويض الضرر ، وليس لجعلها مدينة أصلية شأنها في ذلك شأن المتهمين . وعلى أن الحكم الجنائي قطع في تحديد نوع التضامن إذ ورد فيه أن دعوى الضمان بالتضامن الموجهة إلى الحكومة تابعة للدعوى الأصلية ، وهذا التحديد الذي ورد في أسباب هذا الحكم الخاصة بالدعوى المدنية مرتبط بمنطوقه القاضي بالتضامن ، وهذا التكييف الذي ورد بالحكم الجنائي هو الذي يجب أن تقوم عليه دعوى الرجوع ، وهو تكييف مطابق للقواعد القانونية المستمدة من الضمان القانوني الذي على السيد للخادم وفقا للمادة ١٥٢ من القانون المدني القديم . وأما في خصوص طلب الطاعن تقسيم المبلغ المحكوم به على عدد الرؤوس لعدم وجود نسبة أخرى في الحكم فإن الحكومة

ضامنة متضامنة والمدينون المتضامنون في المسئولية هم المتهمون فإذا أدت الحكومة التعويض المحكوم به فإنها ترجع على أي من المدينين المتضامين بجميع ما حكم به وفقا للمادة ٥٠٥ من القانون المدني القديم . وأضاف الحكم الاستثنائي أن الحكم الجنائي وهو أساس دعوى الرجوع حدد نوع المسئولية التي ألغها على عاتق الحكومة لجعلها مسئولة باعتبارها ضامنة متضامنة مع المتهمين لا مدينة معهم ، على أساس أن الطاعن ومن معه قد قارفوا الجرائم التي عوقبوا من أجلها في محل الحكومة الرسمي واعتمادا على سلطة وظائفهم ، وأن الحكومة مسئولة عن موظفيها كما يسأل الخدم عن خادمه ، ولا يغير من طبيعة هذه المسئولية قول المستأنف (الطاعن) أنه فيما وقع منه إنما كان يصدر بأمر رؤسائه وتنفيذا لتعليماتهم ، فإن هذا القول إن صح لا يزيد عن أن يجعل من هؤلاء الموظفين شركاء له في المسئولية بصفة أصلية ، وتبقى مسئولية الحكومة كما هي مسئولة تبعية . وهذا الذي قرره الحكم لا خطأ فيه ، ذلك أنه يبين من الحكم الصادر من محكمة جنائيات المنصورة في ١٥ من يناير سنة ١٩٣٠ أنه إذ قضى في الدعوى المدنية بالتعويض للبدعين بالحق المدني ، أقام قضاءه بإلزام الحكومة باعتبارها ضامنة متضامنة مع المحكوم عليهم بالعقوبة على أساس أن الطاعن ومن معه ممن ثبتت التهمة عليهم قد قارفوا الجرائم التي حكم عليهم بالعقوبة من أجلها حال تأدية عملهم واعتمادا على سلطة وظائفهم فهي لذلك مسئولة عنهم مسئولية المتبوع عن تابعه وفقا للمادة ١٥٢ من القانون المدني القديم والحكم المطعون فيه إذ قضى بحق المطعون عليها في الرجوع على الطاعن بما

دفعته إلى المحكوم لهم بالتعويض ومقداره ٢٦٨٩ جنيها و ٢٠٠ مليم قد استند في ذلك إلى ما ورد بأسباب الحكم الجنائي . ولما كانت مسئولية المطعون عليها بهذا الوصف هي مسئولية المتبوع عن تابعه ، فهي ليست مسئولية ذاتية عن خطأ شخصي وقع منها ، وإنما تقوم مسئوليتها على أساس الخطأ الحاصل من الغير وهم الموظفون التابعون لها . وبذلك تكون متضامنة مع تابعيها ومسئولة قبل المضرورين عن أفعالهم الغير مشروعة وفقا للمادة ١٥٢ المشار إليها ، وليست مسئولة معهم بصفتها مدينة معهم متى كان الحكم المطعون فيه استنادا إلى الأسباب السليمة التي أوردها والسابق بيانها قد نفى حصول خطأ شخصي وقع منها عند مقارنة الطاعن ومن معه للجرائم التي عوقبوا من أجلها والتي كانت أساسا للتعويض المدني . ولا يعتبر من هذا النظر ما ورد بالحكم المطعون فيه من أن الطاعن قد ارتكب هذه الجرائم اعتقادا منه أن ذلك يصادف هوى في نفس الحكومة القائمة بالأمر وقتئذ إذ أن الثابت من هذا الحكم أن المطعون عليها لم يصدر من جانبها أمر إلى الطاعن بارتكاب الجرائم التي حكم عليه بالعقوبة من أجلها وكانت أساسا للحكم بالنعوض المدني . ومردود ثانياً بأنه متى كان الحكم الجنائي قد قضى بإلزام الطاعن مع باقي المحكوم عليهم بالعقوبة متضامنين بالتعويض المدني كما قضى بإلزام المطعون عليها بهذا التعويض بطريق التضامن مع المحكوم عليهم بالعقوبة وبالتعويض المدني على اعتبار أنها مسئولة عنهم مسئولية المتبوع عن تابعه ، وليست مسئولة معهم عن خطأ شخصي وقع منها ساهم في ارتكاب هذه الجرائم ، فإنها بهذا الوصف تعتبر في

حكم الكفيل المتضامن كفالة ليس مصدرها العقد ، وإنما مصدرها القانون . فإذا كانت المطعون عليها — كما هو الشأن في هذه الدعوى — قد دفعت المبلغ المحكوم به على الطاعن ومن معه باعتبارهم مسئولين عن إحداث الضرر الذي كان أساساً للتعويض تنفيذاً للحكم الجنائي الصادر في الدعوى المدنية فلها بهذا الوصف أن تحمل محل الدائنين المحكوم لهم بالتعويض في حقوقهم ، ويكون لها الحق في الرجوع على أي من المدينين المتضامنين بجميع ما أدته وفقاً للمادة ٥٠٥ من القانون المدني القديم . وأما استناد الطاعن إلى حكم المادة ١٦٩ من القانون المدني الجديد التي تنص على أنه إذا تعدد المسئولون عن عمل ضار كانوا متضامنين في التزامهم بتعويض الضرر ، وتكون المسئولية فيما بينهم بالتساوي إلا إذا عين القاضي نصيب كل منهم ، فردود بأن حكم هذه المادة وهي المقابلة للمادة ١٥٠ وما بعدها من القانون المدني القديم ، إنما يرد عند تحديد مسئولية كل شخص من محدثي الضرر المتضامنين في إلزامهم وذلك فيما بين مرتكبي الفعل الضار أنفسهم والمطعون عليها ليست مسئولة مع الطاعن ومن معه عن فعل شخصي وقع من جانبها حتى تعتبر مدينة أصلاً وتحمل قسطاً من مبلغ التعويض المحكوم به ، وإنما هي مسئولة فقط عن الخطأ الذي وقع من تابعيها وكان سبباً لهذا التعويض .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه إذ قرر أن المحكوم لهم بالتعويض قد اختصموا وزارة الداخلية باعتبارها مجرد ضامنة وكفيلة ، قد خالف الثابت في هذا الحكم . ذلك أن الحكم

الجناي أورد في أسبابه أن المجنى عليهم طلبوا الحكم على المتهمين والحكومة متضامنين بالتعويض وقد صدر الحكم بالزام المحكوم عليهم بالعقوبة والحكومة بالتضامن يؤيد ذلك أن وزارة الداخلية كانت قد طعنت في حكم محكمة الجنايات بالنقض بالنسبة للدعوى المدنية، وظاهر من مذكرتها ومذكرة المجنى عليهم في هذا الصدد أن الدعوى المدنية وجهت من الأخيرين على أساس المادة ١٥٢ من القانون المدني القديم . وكانت المطعون عليها تطالب تأسيسها على حكم المادة ١٥١ من هذا القانون، ولاوجه للتحدى بما أورده الحكم الجنائي ردا على دفاع المطعون عليها من أن الدعوى المدنية بمثابة دعوى الضمان بالتضامن من حيث تبعيتها للدعوى الأصلية الموجهة إلى المتهمين ، لأن الحكم لم يقصد بذلك تغيير الأساس الذي قامت عليه مشاركة الحكومة ، وإنما هي عبارة انساب بها القلم في مجال الرد على الدفع الفرعى مسaire خطأ دارج حيث تستعمل كلمة الضمان في مقام الإلزام أحيانا .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه في هذا الخصوص بعد أن استعرض واقعة الدعوى ، واستظهر أوجه دفاع طرفي الخصومة قرر أن أساس دعوى الرجوع في تحديد طبيعة مسئولية الحكومة هو الحكم النهائي الصادر في القضية الجنائية لبيان ما إذا كانت مسئولة بصفتها مدينة أم بصفتها ضامنة . وقد أقام الحكم الجنائي قضاءه بمسئولية المطعون عليها على أساس أن المتهمين استعملوا في ارتكاب جريمتهم سلطة وظائفهم واعتقلوا المجنى عليهم وعذبوهم بمحل الحكومة الرسمي ، ولم يكونوا في عملهم هذا مدفوعين بعامل شخصي كبغض أو كراهية أو

انتقام ... بل كانوا مدفوعين بعامل الرغبة في إرضاء الحكومة القائمة في ذلك الحين لما أنسوه من رغبته في الخط من كرامة المدعين بالحق المدني الأولين وإسقاطهما في الانتخابات لأنهما من الحزب المعارض لسياستها . ومع ثبوت أن المتهمين قد أتوا ما أتوه تحت تأثير هذه الرغبة ونزوعا إلى تحقيقها ، فتكون الحكومة مسئولة بالتضامن مع موظفيها العموميين (المتهمين) عن تعويض ذلك الضرر ، وإن ضمان الموظف شخصياً لا يعفى الحكومة من ضمانها قبل الشخص الذي أصابه ضرر من جراء سوء سير الأعمال في مصلحة عامة . ولا محل لما دفعت به الحكومة من أن هذه المطالبة لا تكون إلا أمام المحاكم المدنية ، لأن الدعوى المدنية الموجهة للمتهمين تابعة للدعوى الجنائية ، ودعوى الضمان بالتضامن الموجهة إلى الحكومة تابعة للدعوى المدنية وعلى ذلك يكون الحكم المطعون عليه إذ اعتبر المطعون عليها مسئولة عن التعويض بوصف كونها ضامنة متضامنة مع المتهمين ، وليس باعتبارها مدينة متضامنة معهم تأسيساً على أسباب الحكم الجنائي المذكور فإن ما أورده في هذا الخصوص من أسباب سبق الإشارة إليها يتأدى من مفهوم هذا الحكم ، ولا يخالف الثابت فيه .

ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الطاعن دفع بعدم مسئوليته عن دفع أى جزء في التعويض المتقاضى به للبدعين بالحق المدني إزاء وزارة الداخلية على أساس أنه فيما عزى إليه إنما كان منفذا لرغبات الحكومة القائمة وقتئذ . وقد أبرزت محكمة الجنايات هذه الحقيقة وسجلتها في موضعين بشكل لا يحتمل لبساً ولا تأويلاً . إذ قررت أنه ثبت من التحقيقات وخصوصاً من أقوال محمود الأتربي ومحمد عبد النبي

الحكومة القائمة في هذا الحين . هذا القول لا يفيد أن الطاعن قد ارتكب جريمة بتجريض أو إيعاز من المطعون عليها . وارتكاب الطاعن الجرائم التي حكم عليه من أجهال من تلقاء نفسه اعتقاداً منه أن هذا الفعل يطابق هوى لدى الحكومة القائمة فلا يفيد وقوع خطأ شخصي وقع من جانب الحكومة ساهمت به في ارتكاب الجريمة . وأما النعى على ماورد بالحكم الابتدائي من أن الشخص المعنوي لا يمكن قانوناً ولا يتصور أن يكون مسئولاً كمدني في الدعوى المدنية الناشئة عن الدعوى العمومية ، فهو غير منتج ، ذلك لأن الحكم المطعون فيه مقام في أساسه على أن الطاعن وباقي من حكم عليهم بالعقوبة هم الذين ارتكبوا الفعل غير المشروع والذي تولد عنه حق المدعيين بالحق المدني في التعويض ، وأن المطعون عليها لم تكن مسئولة عن هذا التعويض لخطأ من جانبها ، وإنما هي مسئولة باعتبار مرتكب هذا الفعل موظفين بالحكومة ونابعين لها . وهذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه يكفي وحده لجملة ، ومن ثم يكون غير منتج البحث فيما أورده بعد ذلك تزيد منه في صدد الرد على دفاع الطاعن .

ومن حيث إنه بما تقدم يكون الطعن على غير أساس مما يستوجب رفضه .

(القضية رقم ٢١٧ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبدالغزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد نجيب احمد واحمد العروسي ومحمد أمين زكي ومحمد فزاد جابر المستشارين) .

١١

١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٤

١ - دعوى منع التعرض . تكليف المحكمة لها بأنها دعوى استرداد حيازة . لا خطأ . علة ذلك .
ب - دعوى . اعتبار المحكمة دعوى منع التعرض

إن هذه الفظائع ارتكبت تمهيداً للانتخابات التي كان مقرراً إجراؤها لیسلة ٢٣ مايو سنة ١٩٢٥ ... وإذ قررت أن المتهمين استعملوا في ارتكاب جريمتهم سلطة وظائفهم . ولم يكونوا في عملهم هذا مدفوعين بعامل شخصي ... بل كانوا مدفوعين بكامل الرغبة في إرضاء الحكومة القائمة في ذلك الحين وفي هذا من الدلالة ما يفهم منه أن محكمة الجنايات بنت قضاءها بالعقوبة وبالتعويض على أساس أن الحكومة القائمة وقتئذ هي التي أوجت إلى المتهمين باستعمال العنف والشدة . ولكن الحكم المطعون فيه لم يخضع لهذه الحقيقة وأسس قضاءه على أنه لم يثبت صدور أمر كتابي من الحكومة إلى الطاعن ومن معه باستعمال الشدة والعنف وزاد بأنه لا يمكن تصور أن تكون الحكومة باعتبارها شخصاً معنوياً مسئولة كمدينة في هذا الشأن وإلا لأمكن رفع الدعوى الجنائية عليها وهو أمر غير جائز في حين أنه ليس من المستساغ أن يسمح بالحرص على ارتكاب جريمة أن يطالب مرتكبها بمقاسمته في التعويض المقضى به ما دام هو صاحب المصلحة في الجريمة ، ولم يكن الفاعل إلا أداة منفذة له .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الثابت من الحكم الصادر من محكمة جنايات المنصورة أن الفعل الجنائي حصل من الطاعن والمحكوم عليهم الخمسة الآخرين بالعقوبة ، وأن هذا الفعل وقع حال تأدية وظائفهم وبسببها ، وأنه لم يثبت صدور أمر من الحكومة بارتكاب هذا الفعل ، وأن هذا الحكم ينسب إلى المطعون عليها الاشتراك في هذا الحادث ، وأما ما ورد بهذا الحكم من أن المتهمين كانوا مدفوعين في ارتكاب جرائمهم بكامل الرغبة في إرضاء

ما تزيد به بعد ذلك في بحث الدعوى على اعتبارها منع تعرض مهما جاء فيه من خطأ .

٤ — للمالك على الشيوع أن يدفع تعرض الشركاء له صونا لحيازته . وإذن فمضى كان الثابت أن المدعى هو الذى استلم الأطنان موضوع الدعوى واستمر حائزا لها حيازة هادئة ظاهرة وزرعها بواسطة مستأجره حتى نازعه المدعى عليه في حيازتها بعد شرائه نصيب شركائه ، فانه يكون للمدعى أن يدفع تعرض المدعى عليه له وأن يرفع دعوى اليد ضده حماية لحيازته .

٥ — مجرد رفع طالب الحيازة دعوى بالشفعة ضد من سلب حيازته أثناء نظر دعواه بالحيازة أو قبلها أو بعدها لا يعتبر جمعا بين دعوى اليد ودعوى الملك بما يسقط حقه في الادعاء بالحيازة ، ذلك أن الشفعة وإن كانت من أسباب التملك ، غير أن السند القانونى للمشقة للملكية فيها هو الحكم الذى يصدر لمصلحة الشفيع الذى لا يمكن أن يكون مالكا أو يدعى ثبوت الملك قبل صدور الحكم له بأحقية تملك العقار المبيع .

المحكمة

« حيث إن الوقائع تتحصل كما يستفاد من أوراق الطعن في أن الحكومة وزعت في شهر سبتمبر سنة ١٩٤٧ أراضى طرح ببحر على الملاك المجاورين بزمam المنشأة بمديرية جرجا وكان من هذه الأراضى القطعة رقم ٤ بمحوض الجزيرة المستجدة البالغة مساحتها ١٢ فدانا و ١٢ قيراطا

أنها دعوى باسترداد الحيازة . لا يجب حكمها أن تكون قد قضت في منطوقها بمنع التعرض وتسليم العين .

ج — دعوى منع التعرض . حكم . تسيبه . تكيف المحكمة دعوى منع التعرض بأنها دعوى استرداد حيازة . شرط الحيازة لمدة سنة . غير لازم . نحدد الحكم عن هذا الشرط . تزيد لا يبيى الخطأ فيه .

د — ملكية شائعة . حيازة . للمالك على الشيوع حماية حيازته قبل شركائه بدعوى اليد .

هـ — دعوى . دعوى اليد . شفعة . رفع دعوى بالشفعة ضد من سلب الحيازة أثناء نظر دعوى اليد أو قبلها أو بعدها . لا يعتبر جمعا بين دعوى اليد ودعوى الملكية بما يسقط حقه في الادعاء بالحيازة .

المبادئ القانونية

١ — لا تريب على المحكمة أثناء نظر دعوى منع التعرض أن تعتبرها دعوى استرداد حيازة وتحكم فيها على هذا الأساس متى تبينت توافر شروطها ، ذلك أنه لا تنافر ولا تعارض بين الدعويين لأن أساسهما واحد هو الحيازة المادية بشروطها القانونية والغرض منهما واحد هو حماية تلك الحيازة من الاعتداء عليها .

٢ — لا يعيب الحكم أن تكون المحكمة إذ اعتبرت دعوى منع التعرض دعوى استرداد حيازة قد قضت في منطوقها بمنع التعرض وتسليم العين للمحكوم له إذ أن ما قضى به يتفق مع ما يصح أن يطلب ويقضى به في مثل هذه الدعوى ولا يتعارض مع اعتبارها دعوى استرداد حيازة .

٣ — متى كان الحكم قد كيف دعوى منع التعرض بأنها دعوى استرداد حيازة وهى لا يشترط فيها توافر الحيازة لمدة سنة فانه لا يعيبه

سمعت المحكمة شهود الطرفين واطلعت على الشكوى الإدارية رقم ١٧٠٥ لسنة ١٩٤٨ لإدارى المنشأة حكمت في ١٧ من يناير سنة ١٩٥١ بمنع تعرض الطاعن وتسليم المطعون عليه التسعة أفدنة المذكورة ، وبنت حكمها على ما ثبت لها من شهادة شاهدي المطعون عليه أنهما زرعاه هذه الأرض في سنة ١٩٤٨ الزرعيتين الشتوية والصيفية كستأجرين من المطعون عليه . وردت على دفاع الطاعن الخاص بعدم توافر نية الملك لدى المطعون عليه في وضع يده لمدة سنة كاملة وقالت إنه مع التسليم جدلا بأنه كان يضع يده على العين موضوع النزاع بصفته ممثلا لباقي الورثة فهو بهذه الصفة يكون قد وضع يده بنية الملك لنفسه ولبن يمثلهم . فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة سوهاج الابتدائية بصحيفة معلنه في ٢٢ من يناير سنة ١٩٥١ طلب فيه إلغاء وقف التنفيذ ورفض دعوى المطعون عليه ، وبني استئنافه على سببين : الأول - أن الدعوى غير مقبولة وفقا للبادة ٤٨ / ١ من قانون المرافعات إذ جمع المطعون عليه بين الادعاء بالحيازة والمطالبة بالملك بأن وجه للطاعن دعاوى شفعة ، والثاني - أن الحكم المستأنف لم يعن يبحث أركان الدعوى ومنها ثبوت وضع يد المطعون عليه بنية الملك سنة كاملة قبل التعرض وأن الثابت من الشكوى الإدارية أن المطعون عليه وضع يده لا بصفته مالكا بل بصفته نائباً عن شركائه وأن وضع يده لم يستكمل السنة ، فقضت محكمة سوهاج الابتدائية في ٢٥ من مايو سنة ١٩٥١ برفض الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف وبنت حكمها على أن الدعوى تعتبر في حقيقتها رد

و٤ أسهم خص فيها الطاعن فدانان و٣ قراريط و١٤ سهما واختص ورثة المرحوم محمد بك حمادى ومنهم المطعون عليه بباقي القطعة واستلم المطعون عليه نصيبه ونصيب باقى ورثة محمد بك حمادى وأجره في الزرعيتين الشتوية والصيفية واشترى الطاعن من عدا المطعون عليه من الورثة نصيبهم في هذه الأرض بعقود صادرة له في فبراير وأبريل ويونيه سنة ١٩٤٨ فأقام المطعون عليه دعاوى شفعة طلب فيها أخذ ما اشتراه الطاعن بالشفعة باعتباره شريكا على الشيوع فيها وفي ٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ تقدم مستأجر المطعون عليه بشكوى لمأمور مركز المنشأة قيدت برقم ١٧٠٥ لسنة ١٩٤٨ لإدارى شكافها تعرض الطاعن له في ٨ أفدنة من ملك المطعون عليه وفي وضع يده على هذه الأرض وانتهى التحقيق فيها بقرار من نيابة المنشأة في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ بمنع تعرض الطاعن فتظلم الطاعن لرئيس النيابة الذى أصدر في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ قرارا بتسليم الطاعن الأرض التى اشتراها من شركاء المطعون عليه وبمنع تعرض المطعون عليه له في حيازته وتنفيذ هذا القرار بالتسليم فأقام المطعون عليه هذه الدعوى أمام محكمة المنشأة الجزئية بصحيفة معلنه في ١٢ من مارس سنة ١٩٤٩ قال فيها إنه يمتلك ويضع اليد على ٩ أفدنة الموضحة بها وأن الطاعن تعرض له فيها وطلب الحكم بمنع تعرضه وتسليمها له ، فقضت المحكمة في ٣٠ من مارس سنة ١٩٤٩ بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليه وضع يده بنية التملك وبشروط وضع اليد القانونية مدة سنة كاملة لحين التعرض . وأنه أقام هذه الدعوى قبل مضي سنة من حصوله ، وبعد أن

حيازة انتهت طلبات المطعون عليه فيها بإعادة وضع يده على ماتسلم منه قهرا استكانة لقرار النيابة ، وأن الدعوى بهذا الوصف لا تتطلب شرائط دعوى منع التعرض بل يكفي لقبولها مجرد الحيازة بشروطها القانونية وأنه لا يقدح في ذلك أن المطعون عليه وصفها بأنها دعوى منع تعرض ثم قالت إنها ترى من جهة أخرى أن الدعوى مستكملة أركانها القانونية بوصفها دعوى منع تعرض لحيازة المطعون عليه للأرض المتنازع عليها سنة كاملة قبل التعرض وبنية الملك وتوجيهه الدعوى خلال سنة من تاريخ حصوله ، ثم ردت على الدفع الخاص بعدم قبول الدعوى لجمع المطعون عليه بين الحيازة والحق وقالت إن المطعون عليه لم يطلب القضاء له بالملك وأن المنازعة القائمة حول حقه في الاستشفاع فيما بيع من العين المتنازع عليها في دعوى اليد ليس مؤداه طلب القضاء له بملكيتها وإنما هي استعمال لرخصة في القانون تجوز له الحل محل مشترى العين المباعة إذا توافرت لديه شرائط الأخذ بالشفعة ، وانتهت بأنه لا محل لبحث استئناف الوصف بعد أن قضى نهائيا في الموضوع ، فطعن الطاعن بالنقض في هذا الحكم .

وحيث إن الطعن بني على ستة أسباب :
حاصل أولها — بطلان الحكم المطعون فيه لتناقض أسبابه إذ أقيم على أساسين متنافرين متعارضين ولا يمكن أن يفهم منه ما إذا كانت المحكمة أقامت قضاءها على اعتبار الدعوى استرداد حيازة أو منع تعرض وقد جاء الحكم في منطوقه مؤيدا لمنع التعرض .

وحيث إن هذا السبب مردود بما قرره الحكم

المطعون فيه بعد أن فصل وقائع الدعوى من أن حقيقتها دعوى رد حيازة انتهت طلبات المطعون عليه فيها بإعادة وضع يده على ماتسلم منه قهرا استكانة لقرار النيابة وأنها بهذا الوصف لا تتطلب توافر شروط دعوى منع التعرض ويكفي لقبولها مجرد الحيازة بشروطها القانونية وبأية صفة كانت وكائنة ما كانت مدة هذه الحيازة مادام سلبها من محتازها كان قسرا وأن ذلك كما يكون بفعل المعتدى قوة وعنفاء كذلك يكون إذا حصل تنفيذا لحكم أو قرار لا حجية له على من سلب حيازته وأنه لا يقدح في صحة ماحصلته المحكمة من وقائع الدعوى ووصفها أن المطعون عليه وصفها بأنها دعوى منع تعرض إذ أن من حق المحكمة أن تستشف حقيقة أمرها ومرماها دون تقيد بالألفاظ مادامت لا تستهدف في قضائها غير الطلبات المطلوبة فيها وهي ليست غير ما يطلب في دعوى استرداد الحيازة من تسليم ما اغتصب ، وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون إذ لا تنافر ولا تعارض بين دعوى استرداد الحيازة ودعوى منع التعرض لأن أساسهما واحد وهو الحيازة المادية بشروطها القانونية والغرض منهما واحد وهو حماية تلك الحيازة من الإعتداء عليها وليس ما يمنع المحكمة أثناء نظرها دعوى منع التعرض أن تعتبرها دعوى استرداد حيازة وتحكم فيها على هذا الأساس متى تبين توافر شروطها كما أن قضاءها في المنطوق بمنع تعرض الطاعن وبتسليم الأرض للطعون عليه تأييدا لما قضى به الحكم الابتدائي يتفق مع ما يصح أن يطلب ويقضى به في مثل هذه الدعوى ولا يتعارض مع اعتبارها دعوى استرداد حيازة .

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في أن

الحكم المطعون فيه شبه البطلان لقصور أسبابه على اعتبار الدعوى استرداد حيازة وذلك من وجهين : الأول — الخطأ في فهم قرار رئيس النيابة الصادر في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ إذ اعتقدت المحكمة خطأ أن حيازة المطعون عليه سلبت منه بهذا القرار في حين أن الشكوى من جانب مستأجره صريحة في أن حيازته بفرض وجودها سلبت في تاريخ سابق على ٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ وأن قرار رئيس النيابة لم يسلب حيازة المطعون عليه بل ألغى قرار وكيل النيابة الصادر في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ الذي سلب حيازة الطاعن وأعاد الحال لما كانت عليه في يوم الشكوى بإبقاء الأطيان في حيازة الطاعن ، والوجه الثاني — قصور الحكم في بحث حقيقة التعرض الذي زعم الخصم حصوله في ٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ وما سبقه وصفته وهل توافرت فيه الشروط اللازمة لرفع دعوى استرداد الحيازة وما إذا كان سلب الحيازة بقوة أو إكراه وما إذا كان قرار وكيل النيابة في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ تنفذ بتسليم الأطيان إلى مستأجر المطعون عليه وهل وضع يده عليها في المدة من ٨ إلى ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ حتى يمكن اعتباره وضع يد هاديء ظاهر بما يتطلبه القانون لرفع دعوى استرداد الحيازة .

وحيث إن هذا السبب مردود بوجهيه بما أورده الحكم المطعون فيه في أسبابه من أن المنازعة حول وضع اليد بدأت بالشكوى رقم ١٧٠٥ لسنة ١٩٤٨ إداري المنشأة التي قدم بلاغها بتاريخ ٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ من محمد بكري عثمان لمأمور مركز المنشأة يشكو فيها تعرض الطاعن له في ثمانية أفدنة من ملك المطعون عليه

ووضع يده ، وقد انتهى التحقيق فيها بتاريخ ٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ بقرار من وكيل نيابة المنشأة بمنع تعرض الطاعن الذي تظلم من هذا القرار وبعد تحقيق آخر صدر قرار مغاير من رئيس النيابة في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ بتسليم الطاعن الأرض التي اشتراها وبمنع تعرض المطعون عليه في حيازته لها وتنفيذ هذا القرار بالتسليم وما أفلح المطعون عليه في تظلمه للنائب العام ولذلك اضطر لرفع هذه الدعوى في ١٢ من مارس سنة ١٩٤٩ طالبا منع تعرض الطاعن ورد ما استلمه كما سلف بيانه ، ومردود أيضا بما أورده الحكم بعد ذلك من أنه : قد تبدى أنه لا الطاعن ولا من اتباع منهم قد وضعوا يدهم على الأرض المتنازع عليها من تاريخ استلامها في سبتمبر سنة ١٩٤٧ من الحكومة حين التعرض وأن المطعون عليه وحده هو الذي استلمها وقتئذ كما شهد معاون المالية ودلال المساحة وبقيت في حيازته حين تسلمها نفاذا لقرار النيابة بتاريخ ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ كما شهد من سلف ذكرهم ، وبما جاء بالحكم الابتدائي من أنه ثبت من شهادة شاهدي الإثبات اللذين سمعتهما تلك المحكمة أن المطعون عليه زرع الأرض موضوع النزاع بواسطة مستأجره في سنة ١٩٤٨ زرعين شتوية وصيفية — ويستفاد بوضوح مما سبق إيراد أن محكمة الموضوع أثبتت في حكمها أن حيازة المطعون عليه للأرض موضوع الدعوى بدأت من وقت استلامه لها من الحكومة في سبتمبر سنة ١٩٤٧ وأن حيازته كانت هادئة ظاهرة إذ زرع الأرض بواسطة مستأجره زرعين شتوية وصيفية وأن منازعة

الطاعن له في حيازته وتعكيره عليه فيها بدأ في ٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ عندما قدم أحد مستأجريه شكواه ضد الطاعن وأن حيازة المطعون عليه لم تسلب منه إذ ذاك بل بقيت الأرض تحت يده رغم منازعة الطاعن له وأن النيابة أيدت حيازته بقرارها الصادر في ٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ بمنع تعرض الطاعن له فيها وأن المطعون عليه استمر في حيازته لهذه الأطنان حتى صدر قرار مغاير من رئيس النيابة في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ بتسليمها للطاعن بناء على شرائه لها وتنفيذ هذا القرار فعلا بسلب حيازته وتسليم الأرض للطاعن فاضطر المطعون عليه لرفع هذه الدعوى في ١٢ من مارس سنة ١٩٤٩ بعد أن رفض النائب العام تطلبه - وهذا الذي أثبتته الحكم المطعون فيه هو استخلاص يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها على اعتبار الدعوى من دعاوى الحيازة .

وحيث إن السبب الثالث من أسباب الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه شابه البطلان لقصور أسبابه على اعتبار الدعوى منع تعرض إذ استند في إنباته وضع يد المطعون عليه مدة ستة سابقة على التعرض إلى شهود دون ذكر ما قالوه ودون بيان إن كان يؤدي إلى ذلك أم لا وأنه استنتج تمام مرور السنة من أقوال الدلال ومعاون الإدارة بتسليم الأطنان للمطعون عليه في شهر سبتمبر سنة ١٩٤٧ في حين أن يوم التسليم لم يحدد كما أن الحكم أشار إلى تخلف الطاعن عن إثبات ما يدعيه وكل هذا خطأ واضح في الواقع والقانون .

وحيث إن هذا السبب مردود بأنه نفي على الحكم في اعتباره الدعوى منع تعرض وقد أصبح هذا النفي غير ذي موضوع بعد ما ذكر

ردا على السبب السابق من أن ما أورده الحكم المطعون فيه في أسبابه كاف لحمل قضائه الذي انتهى فيه إلى اعتبار الدعوى استرداد حيازة وهي لا يشترط فيها الحيازة لمدة سنة وبأن تزيد الحكم بعد ذلك في بحث الدعوى على اعتبارها منع تعرض مهما جاء فيه من خطأ لا يجيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم المطعون فيه شابه البطلان لخطئه في الإسناد إذ أسند لصالح المطعون عليه واقعة لا دليل عليها وهي تعليل وضع يده على الأرض المتنازع عليها كلها بأنه كان نتيجة اتفاق بينه وبين شركائه فيها مقابل وضع يدهم على نصيبه في أطنان أخرى إلى أن تم القسمة كما استند الحكم في التدليل على توافر نية الملك إلى كشفين رسميين مقدمين في قضية الشفعة المنضمة وهما لا يفيدان ما خلصت إليه المحكمة .

وحيث إن هذا السبب مردود كسابقه بأنه أصبح نفيًا غير منتج لما سبق بيانه ردا على السبب الثاني من أن حيازة المطعون عليه التي بدأت منذ تسليم الأطنان موضوع الدعوى من الحكومة في سبتمبر سنة ١٩٤٧ كانت حيازة هادئة ظاهرة إذ زرع الأرض بواسطة مستأجريه زرعين شتوية وصيفية وهذا كاف في دعوى استرداد الحيازة دون حاجة إلى بحث توافر نية الملك عند الحائز .

وحيث إن السبب الخامس يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون فيما يتعلق بحيازة الشريك على الشيوع إذ قال بأنه له أن يدفع تعرض الشركاء له صونا لحيازته ولحين القسمة في حين أن المفهوم بدهامة أن

طلب القضاء له بملكيتها ، وهذا الذى قرره الحكم صحيح فى القانون ذلك أن الشفعة وإن كانت من أسباب التملك غير أن السند القانونى المنشئ للملكية فيها هو الحكم الذى يصدر لمصلحة الشفيع وهو لا يمكن أن يكون مالكا أو يدعى ثبوت الملك قبل صدور الحكم له بأحقية تملك العقار المبيع وإذن فإن مجرد رفع المطعون عليه دعاوى الشفعة ضد الطاعن أثناء دعواه بالحيازة أو قبلها أو بعدها لا يعتبر جمعا بين دعوى اليد ودعوى الملك بما يسقط حقه فى الادعاء بالحيازة « وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون الطعن على غير أساس صحيح متعينا رفضه » .

(القضية رقم ٢٢٤ سنة ٢١ فى رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد نجيب احمد وعبد العزيز سليمان ومحمود عياد ومحمد أمين زكى المستشارين) .

١٢

١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٤

١ — نقض . طعن . ميعاد الطعن . وجوب إضافة ميعاد مسافة إليه . المادة ١٤ من قانون إنشاء محكمة النقض .

ب — تقادم . بيع . حكم . تسببه . استخلاص الحكم لأسباب سائفة أن حقيقة الدعوى هى المطالبة بتعويض بسبب عدم تنفيذ عقد البيع وتسليم المبيع وليست مطالبة برد ودية . تقريره أن هذا الحق يخضع للتقادم كسائر الحقوق . لا مخالفة فى ذلك للقانون .

ج — تقادم . وقف التقادم . الدعوى التى يرفعها الغير باستحقاق المبيع . عدم جواز اعتبارها سببا من أسباب وقف تقادم حق المشتري فى المطالبة بالتعويض لعدم تنفيذ البيع .

المبادئ القانونية .

١ — جرى قضاء هذه المحكمة بأن للطاعن بطريق النقض الحق فى أن يضيف على ميعاد

هذا الحق إنما يكون للشريك إذا ما أراد أن يحصى مقدارا من العين الشائعة بمقدار نصيبه . أما إذا تعدى هذا إلى العين جميعها وأنصبة بقية الشركاء فهو لا يمكن أن يرفع دعوى منع التعرض لتعارض ذلك مع اختصاصه بنصيب معين لم يعارضه فيه أحد .

« وحيث إن هذا السبب مردود بأن ماقرره الحكم المطعون فيه من أن للمالك على الشيوع أن يدفع تعرض الشركاء له صونا لحيازته صحيح فى القانون وما دام الثابت من الحكم أن المطعون عليه هو الذى استلم الأطنان موضوع الدعوى واستمر حائزا لها حيازة هادئة ظاهرة وزرعها بواسطة مستأجره حتى نازعه الطاعن فى حيازتها بعد شرائه نصيب شركائه فإنه يكون للمطعون عليه أن يدفع تعرض الطاعن له وأن يرفع دعوى اليد ضده حماية لحيازته .

« وحيث إن السبب السادس من أسباب الطعن يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق المادة ٢٩ من قانون المرافعات القديم الذى يحكم الدعوى إذ دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى لرفع المطعون عليه أربع دعاوى شفعة قبل رفعه هذه الدعوى ، وأنه لما كانت دعوى الأحقية بالشفعة هى بلا شك دعوى بثبوت الملك جبرا على المشتري نظير أدائه الثمن فهى مسقطه لحق المطعون عليه فى دعوى اليد بلا حاجة إلى دلالة أخرى .

« وحيث إن هذا السبب مردود بما أورده الحكم المطعون فيه من أن المطعون عليه لم يطلب فى دعواه القضاء له فى حق الملكية وأن المنازعة القائمة حول حقه فى الاستشفاع فيما بيع من العين المتنازع عليها فى دعوى السيد ليس معناه

وأن القيمة قيدت لحساب المدين بدفاتر المورث خريستو كاسيمس . أما القدر الباقي وهو ٨٧ بالة بعد استبعاد أربع بالات اعتبرت مستهلكة وغير صالحة — فقد ظلت في مخازن مورث المطعون عليهم على سبيل الوديعة حتى يفصل في دعوى استرداد رفعت بمن يدعى جورجانداس بشأن ملكية هذه الكمية المودعة لدى مورث المطعون عليهم وظلت تلك الدعوى بضع سنوات حتى انتهت بالرفض بموجب حكم صادر من محكمة النقض بأينا — ولما كانت قيمة الـ ٨٧ بالة حسب سعر السوق ٥٨٠ جنيتها يضاف إليها مبلغ ٢٨ جنيتها و ٩٨٤ مليا قيمة مصاريف دعوى الاسترداد المذكورة التي ألزم بها جورجانداس وحصلها منه مورث المطعون عليهم لحساب الطاعن لأنه هو الذي كان قد تولى صرفها على الدعوى من ماله الخاص — فقد طلب الطاعن في الدعوى الحكم بالزام المطعون عليهم بمبلغ ٦٠٨ جنيتها و ٩٨٤ مليا مع الفوائد القانونية وكافة المصاريف — دفع المطعون عليهم الدعوى أمام محكمة أول درجة بسقوطها بمضى المدة الطويلة إذ أن التنازل أو البيع المزعوم عن صفقة الدخان حصل في نوفمبر سنة ١٩٢١ ولم يرفع الدعوى إلا في ٤ أكتوبر سنة ١٩٣٨ — كما طلبوا احتياطيا رفض الدعوى لمنازعتهم في واقعة البيع أو التنازل المنسوب لمورثهم بشأن الدخان موضوع النزاع ، وبتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٤٨ قضت محكمة اسكندرية الابتدائية بسقوط دعوى الطاعن ضد ورثة المرحوم خريستو كاسيمس . فيما يتعلق بمبلغ الـ ٥٨٠ ج و ٤٦ م ويلزام هؤلاء الورثة بأن يدفعوا متضامين إلى المدعى ، الطاعن مبلغ ٢٨ ج

الثلاثين يوما المقررة بالمادة ١٤ من قانون إنشاء محكمة النقض للتقرير بالطعن في قلم الكتاب ميعاد مسافة بين محل إقامته الذي أعلن إليه فيه الحكم المطعون فيه وبين محل محكمة النقض .

٢ — متى كان الحكم قد استخلص بالأدلة الساتفة التي أوردها أن حقيقة الدعوى هي المطالبة بالتعويضات مقابل ما فات المشتري من ربح بسبب عدم تنفيذ عقد البيع وتسليم المبيع وليست مطالبة برد وديعة وأن الحق محل الدعوى بما يخضع للتقادم المسقط شأن سائر الحقوق العادية وأن هذا التقادم قد تم فإنه يكون في غير محله النعى على هذا الحكم بمخالفة القانون .

٣ — الدعوى التي يرفعها الغير بطلب استرداد الشيء المبيع لا تعتبر سببا قانونيا لوقف التقادم الخاص بحق المشتري في التضمينات مقابل ما فاتته من ربح بسبب عدم تنفيذ عقد البيع .

المحكمة

١ من حيث إن واقعة الدعوى — على ما ظهر من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤٧٠٩ سنة ٦٣ ق أمام محكمة اسكندرية الابتدائية المختلطة ضد المطعون عليهم بصفتهم ورثة المرحوم خريستو كاسيمس وذلك بصحيفة أعلنت في ١١/١٠/١٩٣٨ ذكر فيها أن المرحوم خريستو كاسيمس كان قد تنازل له عن مقدار ١٩١ بالة من الدخان الروسي ماركة H.D.E وأن الطاعن باع عشر بالات منها لمحل سالوم

و ٩٨٤ م مع الفوائد بواقع ٥ ٪ سنوياً ابتداء من ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٨ حتى تمام الوفاء وألزم المدعى « الطاعن » بمصاريف الدعوى بما فيها أتعاب محامى المدعى عليهم « المطعون عليهم » المقدرة بمبلغ ١٨ ج ، وأسست المحكمة قضاءها على أن الطاعن مقرر بأنه ليس لديه دليل كتابي على التنازل له عن الصفقة من كاسميس ولا أى دليل على دفعه الثمن إلى كاسميس ولكنه يدعى لإثبات التنازل بقرائن يريد أن يستمدّها من جملة وقائع بينها ، وأن ما يريد لإثباته بالقرائن لا ينصب على حقيقة التنازل الذى يستند إليه ولكنها قرائن قصد منها لإثبات أن حيابة كاسميس لصفقة الدخان بعد التنازل عنها لا تجعله مالكا بل مجرد مودع لديه وأن المطعون عليهم يقررون أن مورثهم لم يتنازل مطلقاً عن الدخان للطاعن بل بقي مالكا له ، وأن أساس دفعهم للدعوى هو التقادم المسقط الذى ينهى دعوى الطاعن لا التقادم المكسب كما توهم الطاعن إذ هم فى غير حاجة إليه ما دام مستند تمليكهم للدخان ثابت بشراء مورثهم له من الجرك ومن اتفاقهم مع ليفانوس وهى مستندات لا ينازع فيها الطاعن ولا فى المبدأ القائل بأن الحيابة فى المنقول سند الملكية ، وقد اجتهد الطاعن فى إثبات حقه فى ملكية الدخان بما ساقه من قرائن ظنا منه أن الأمر متعلق باسترداد الدخان وفاته أنه يقاضى المطعون عليهم بالتعويض المدنى عن عدم قيامهم بتنفيذ بيع مزعوم وهذه التعويضات لا تمثل قيمة الدخان وإنما تمثل الأرباح الضائعة على أثر عدم تسليم الدخان إليه ودعوى كهذه تعتبر بلا شك خاضعة للسقوط بمضى ١٥ سنة . وأشارت المحكمة كذلك إلى أن الطاعن امتنع عن التدخل فى دعوى الاسترداد رغم إدعائه

ملكية الدخان مكتفياً بحفظ حقه فى خطاب مؤرخ فى مايو سنة ١٩٣٠ وفى مذكرة قدمها فى دعوى أخرى كانت بينه وبين المورث ولكنه لم يقيم بإجراء قاطع للسقوط قبل رفع الدعوى الحالية وأما عن مصاريف دعوى الاسترداد المطلوبة فقرر الحكم أن المطعون عليهم امتنعوا عن مناقشة هذا الطلب فكان متعيناً تسليمها أو سدادها للطاعن . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة الاستئناف المختلطة طالباً للأسباب الواردة بصحيفة استئنافه المعلنه بتاريخ ٢٤/٨/١٩٤٨ طالباً بالحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من سقوط الدعوى بالتقادم وإلزام المستأنف عليهم « المطعون عليهم » بالمصاريف والأتعاب عن الدرجتين وقد قيد هذا الاستئناف برقم ٧٧٥ سنة ٧٣ ق ثم أحيل إلى محكمة استئناف اسكندرية وقيد بمجلد لها رقم ١٩٧ سنة ٥ ق ، وقد رفع المطعون عليهم استئنافاً فرعياً قيد برقم ٧٥ سنة ٦ ق طلبوا فيه إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إلزامهم بدفع مبلغ ٢٨ ج و ٩٨٤ م مع إلزام المستأنف الأصيل « الطاعن » بالمصاريف والأتعاب عن الدرجتين وبتاريخ ٩/١/١٩٥١ قضت المحكمة فى الاستئناف الفرعى بعدم جوازه لقلة النصاب وفى الاستئناف الأصيل برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزم كل مستأنف بمصاريف استئنافه وأمرت بالمقاصة فى أتعاب المحاماة متخذة من أسباب الحكم المستأنف أسباباً لها لأن المستأنف لم يأت بمجديد خلاف ما ورد أمام محكمة أول درجة التى تولت الرد عليه بما فيه الكفاية . وقد قرر الطاعن بالطعن بطريق النقض فى هذا الحكم لمخالفة الحكم المطعون فيه للقانون ولقصور أسبابه ، وقد دفع المطعون

عليهم بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه بعد الميعاد .

د ومن حيث إن المطعون عليهم دفعوا بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه بعد الميعاد بمقولة إن الحكم المطعون فيه أعلن للطاعن بتاريخ ٨/٥/١٩٥١ فكان آخر ميعاد للتقرير بالطعن بالنقض هو يوم ٧/٦/١٩٥١ إلا أنه لم يقرر بالطعن إلا في ٩/٦/١٩٥١ أى بعد الميعاد بيومين وبذلك يكون الطعن غير مقبول شكلا .

د ومن حيث إن الطاعن لم ير الرد على هذا الدفع إكتفاء بالإشارة في تقرير طعنه إلى وجوب إضافة ميعاد مسافة لأنه أعلن بالحكم المطعون فيه بالاسكندرية .

د ومن حيث إنه يبين من صورة الحكم المطعون فيه أنها أعلنت للطاعن في ٨/٥/١٩٥١ بموطنه بالاسكندرية فقرر بالطعن فيه بتاريخ ٩/٦/١٩٥١ وكان ميعاد الثلاثين يوما المقررة للطعن في المادة ٤٣٨ مراقعات ينتهى في ٧/٦/١٩٥١ .

د ومن حيث إنه لا شبهة في أن للطاعن على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة — الحق في أن يضيف على ميعاد الثلاثين يوما المقررة بالمادة ١٤ من قانون إنشاء محكمة النقض للتقرير بالطعن في قلم الكتاب — ميعاد مسافة بين محل إقامته الذى أعلن إليه فيه الحكم المطعون فيه وبين محل محكمة النقض — ولما كانت المسافة بين الاسكندرية مكان إعلان الطاعن بالحكم المطعون فيه وبين القاهرة مقر محكمة النقض تزيد على مائتى كيلومترا وجب أن يزداد على ميعاد الطعن يوم لكل مسافة مقدارها خمسون كيلومترا بحيث لا يجوز بأية حال أن يتجاوز ميعاد

المسافة أربعة أيام وفقا لنص المادة ٢١ مراقعات وبحسبان هذه المسافة على ضوء هذه النصوص الصريحة يبين أن الطاعن إذ قرر بطعنه في ٩ من مايو سنة ١٩٥١ قد قرر في حدود الميعاد القانوني مضافا إليه ميعاد المسافة طبقا لنص المادتين ٢٨ و ٢١ مراقعات ومن ثم يكون الدفع في غير محله ويتعين رفضه .

د ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه فهو مقبول شكلا .

د ومن حيث إن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه في سبب الطعن الأولين مخالفته للقانون وخطأه في تطبيقه وفي الثالث منها بطلان جوهرى في الحكم بسبب سقوط واقعة جوهرية منه .

د ومن حيث إن النعمى الوارد في السببين الأولين يتحصل — كما يقول الطاعن في أن الظاهر من الحكم المطعون فيه أن الدعوى قامت على أساس أن الدخان موضوع النزاع اشتراه الطاعن من مورث المطعون عليهم ولكنه ظل في حيازة المورث لحساب الطاعن أى أنه أصبح وديعة ومتى تقرر ذلك فلا سقوط أبدا مهما طال الزمن وأنه حتى مع التسليم جدلا بتكليف المحكمة لدعواه بأنها ليست مطالبة بالدخان ولا بشئ منه وإنما هى مطالبة بالتضمينات عما كان يحصل عليه الطاعن من ربح عند بيعه ومثل هذه الدعوى تخضع للسقوط بمضى المدة فإن هذا التكليف كان يقتضى حتما بيان الوقت الذى حصل فيه تغيير نوع اليد الموضوعة على الدخان وظاهر من نفس الحكم المطعون فيه هذا التغيير لم يحصل قطعا قبل فبراير سنة ١٩٢٩ بسبب قيام قضية الاسترداد من جورجانداس ومن شأن

هذه الدعوى أن تقطع التقادم بالنسبة له وأما الإكتفاء بتحديد تاريخ مشتري الدخان في نوفمبر سنة ١٩٢١ وجعله مبدأ لسريان مدة السقوط فهو خطأ قانوني واضح لأن هذا التاريخ هو بداية عقد الوديعة التي لا تسقط بالتقادم مهما طال الزمن . ويتحصل السبب الثالث في قول الطاعن لأنه مع التسليم جدلاً بإمكان الدفع بالسقوط في مثل صورة هذه الدعوى — فإن الظاهر من نفس الحكم المطعون فيه أن سريان التقادم كان موقوفاً بسبب قضية الاسترداد التي رفعت من جورجانداس عن كمية الدخان المتنازع عليه حيث انتهى النزاع فيها في سنة ١٩٢٩ كما سجل ذلك الحكم المطعون فيه — وما كان يمكن للطاعن والدعوى قائمة لحسابه أن يطالب بتسليم الدخان سيما وأن المورث نفسه لم يكن لينكر عليه هذه الملكية أو ينازعه فيها . ومتى كان ذلك وكان الطاعن في حالة تعجزه عن المطالبة أو اتخاذ أى إجراء لحفظ حقه من السقوط وجب إيقاف سريان التقادم في حقه وإعمال حكمه بالنسبة إليه أخذاً بالقاعدة القانونية التي تقرر عدم سريان التقادم على من لا يستطيع اتخاذ الإجراءات لحفظ حقه وهي قاعدة تقرها الشريعة الإسلامية ويقرها القانون .

ومن حيث إن هذا النعى مردود بما أورده الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه في هذا الخصوص بقوله : « يوافق المدعى على أنه لا يجوز كتابة بتحويل هذه الصفقة من كاسميس إلى المدعى ولا أى دليل على دفعه ثمن التحويل إلى كاسميس ... » ولكنه يدعى إثبات التحويل بقرائن يريد أن يستعملها من عدة وقائع بينها بنفسه وما يريد اسمائيس لإثباته

بالقرائن التي عددها لا ينصب مباشرة على حقيقة أو عدم حقيقة عقد التحويل الذي يستند إليه ولكنها قرائن قصد بها إنبات أن كاسميس في حيازته اللاحقة للدخان المذكور كان لا يعتبر نفسه مالكاً له بل مجرد مودع لديه لحساب الغير ، ثم استطرد الحكم إلى القول : « ومع ذلك فإن اسمائيس لم يدرك تماماً المدى القانوني الذي بيديه المدعى عليهم إذ يقررون بأن كاسميس لم يحول قط الدخان إلى اسمائيس وأنه بقي مالكاً له . ثم أن المدعى عليهم لا يثيرون التقادم المكسب لأنهم غير محتاجين إليه دفاعاً عن مستند ملكيتهم للدخان المذكور لأنه يكفي أن يستندوا إلى شرائهم من الجرك واتفاقهم مع ليفانوس وهي مستندات لا ينازع فيها اسمائيس ولا في مبدأ الحيازة في المنقول تعتبر سند الملكية ، وأما ما يثيره المدعى عليهم فهو التقادم المسقط الذي ينهى دعوى اسمائيس ، إلى أن قال الحكم المطعون فيه أن الطاعن ينسى أنه يقاضى المدعى عليهم بالتعويض المدني لعدم قيامهم بتنفيذ بيع مزعوم لتحويل الدخان وهذه التعويضات لا تمثل قيمة الدخان ... بل تمثل الأرباح الضائعة على أثر عدم تسليم الدخان إليه ودعوى كهذه تعتبر بلا شك خاضعة للسقوط بمضى ١٥ سنة . » وبين من هذا الذي قرره الحكم المطعون فيه ومن باقى الأسباب أن الحكم وإن كان قد فصل في الدفع بسقوط الحق بمضى المدة الطويلة إلا أنه مع ذلك عرض لدليل الدعوى ومحصه ، وبين بما قرره أنه لم يخطئ إذ قرأن حقيقة الدعوى — على ما حصله من فهم وقائعها وتكييفها — أنها ليست دعوى محلها رد وديعة بل دعوى

المطعون عليهم هذه الاعترافات في مذكرتهم وكان هذا كله جديدا على محكمة الاستئناف ولكنها لم تقل شيئا عن ذلك في أسباب حكمها فأغفال الرد على هذه الدلائل مما يعيب الحكم ويجعله قاصر البيان مستوجبا نقضه .

« وحيث إن هذا النعى مردود بما أورده الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه بقوله « إن هذه الإقرارات المزعومة لا تنصب على واقعة التنازل وهي محور النزاع الحالي وإنما تتجه إلى إثبات أن كاسميس كان يحوز الدخان بصفته مودعا لديه ... » ومن هذا يبين أن الحكم المطعون فيه عرض لهذا الإقرار ولم يغفل الرد عليه ورأى بحق أن واقعة التنازل عن الدخان هي الأساس الذي يجب أن يكون محل بحثها لإقامة الحكم على نتيجة وعلى ذلك يكون كل قول أو إقرار لا يتعلق بهذه الواقعة لا يعول عليه .

« وحيث إنه لذلك يكون الطعن في غير محله ويتعين رفضه » .

(القضية رقم ٢٣٠ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وسليمان ثابت وكيل المحكمة واحمد المروسي ومحمود عياد ومحمد فؤاد جابر المستشارين) .

١٣

١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٤

أ — طرح البحر . ملكية الدولة بمجرد ظهوره . هذه الملكية غير مقيدة بأي شرط واقف أو فاسخ . ليس على الدولة لإمراة القانون في توزيعه . القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٢ .

ب — طرح البحر . توزيعه . الضمانات التي وضعها القانون لتقرير عدالة التوزيع .

ج — طرح البحر . قرار وزير المالية بتوزيعه .

موضوعهما المطالبة بمبلغ هو قيمة ما يدعى الطاعن أنه مستحق له قبل المدعى عليهم من تضمينات عما فاتته من ربح — فقد انتهى الحكم إلى ذلك بأدلة سائغة بعد أن قرر تقريراً ليس محل نعى الطاعن أن الطاعن لم يدفع ثمناً للصفقة المدعى بحصول التنازل عنها وأنه متى كان الحق محل الدعوى هو ما فات الطاعن من ربح كان هذا الحق مما يخضع للتقادم المسقط شأن سائر الحقوق العادية وأن هذا التقادم قد تم ، لأن التنازل المزعوم حدث في سنة ١٩٢١ والدعوى رفعت في سنة ١٩٣٨ ، إذ الطاعن لم يقم بأي إجراء لقطع التقادم ولم يكن ثمة ما يوجب وقفه لأن رفع دعوى الاسترداد لا تعتبر في واقعة الدعوى سبباً قانونياً للوقف . أما الادعاء بأن محل الدعوى وديعة فردود بأن مفهوم قضاء الحكم المطعون فيه . إذ عرض لدليل الدعوى نفي حصول البيع أو التنازل وهو بالضرورة نفي للوديعة المدعى بها والتي يرتبها الطاعن على البيع أو التنازل المزعوم .

« وحيث إنه لما كانت تقارير الحكم في هذا الخصوص مما تفيد ظروف الدعوى وكان ما انتهى إليه الحكم هو استخلاص سائغ لا مخالفة فيه للقانون تكون الأوجه التي تضمنتها الأسباب الثلاث من أسباب الطعن لا محل لها ويتعين رفضها .

« ومن حيث إن الطاعن يؤسس السبب الرابع على القصور في التسييب وحاصله أنه عرض على محكمة الاستئناف عدة وقائع تعتبر اعترافات صريحة أو ضمنية صدرت من مورث المطعون عليهم وتعتبر قاطعة للتقادم وقد ناقش

هو من القرارات الإدارية التي لا يجوز للمحاكم أن تنالها .
القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٢ والمادة ١٨ من قانون
نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ والمادة ١٥ من
لائحة ترتيب المحاكم الأهلية .

د — طرح البحر . قرار وزير المالية بتوزيعه .
القول بأنه إذا كان مخالفا للقانون وجب عدم الاعتداد
به لخالفته للمادة ٩ من الدستور التي لا تميز نزع ملكية
أحد إلا لمنفعة عامة وبشرط دفع تعويض عادل . على غير
أساس . غلة ذلك .

المبادئ القانونية

١ — إنه وفقا لأحكام القانون رقم ٤٨
لسنة ١٩٣٢ تعتبر أطيان طرح البحر بمجرد
ظهورها ملكا للدولة وأنه يتعين عليها أن تراعى
أحكام القانون في توزيع ما يجوز توزيعه من
هذه الأطيان ، فهي تملك أطيان طرح البحر
ابتداء بمجرد ظهورها ثم تملك ما يجوز توزيعه
منها على أرباب أكل البحر وملكيتها لهذا الطرح
هي ملكية محررة من أي شرط واقف أو فاسخ
ولنما عليها أن تراعى في توزيعها الشروط المبينة
في القانون .

٢ — إنه وإن كان القانون رقم ٤٨ لسنة
١٩٣٢ قد نص في مادته العاشرة على أن يكون
قرار وزير المالية بتوزيع طرح البحر نهائيا
لا معارضة فيه رغم خلو نصوصه من تقرير حق
أرباب أكل البحر في الاعتراض على الإجراءات
التي تسبق صدور هذا القرار إلا أن الواقع أن
القانون قد خولهم هذا الحق ، إذا نصت المادة
الثالثة منه على وجوب النشر والإعلان عن عملية
مساحة طرح البحر قبل البدء فيها بخمسة عشر يوما

على الأقل — الأمر الذي قصد به ضمان علم
أصحاب الشأن بهذه العملية لتقديم ما قد يبدو لهم
من اعتراضات بشأنها وتحقيقا لهذا الغرض
أصدر وزير المالية في ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٣٢
لائحة تنفيذية تقضى بأن تقوم كل مديرية
بتخصيص أطيان طرح البحر على أرباب أكل
البحر بنسبة المقيد لكل مالك بدفاتها وبأن
تقوم بتوزيع أطيان الطرح لجنة مؤلفة من أحد
معاوني الإدارة ومعه مندوب المساحة ومن
العمدة واثنين من مشايخ البلدة ومندوب المركز
بمجلس المديرية وبحضور أصحاب الشأن بعد
إعلانهم جميعا قبل البدء في العمل على أن يوقع هؤلاء
الآخرين على قوائم التوزيع حتى إذا كان لأحد
منهم اعتراض على كيفية التوزيع قدم شكواه
إلى المديرية وهي بعد تحقيق هذا الاعتراض ترفعه
إلى وزارة المالية برأيها فيه لتعيد النظر في
الشكوى ولتفصل فيها ، وبعد ذلك يصدر وزير
المالية قراره النهائي وعلى مقتضى ذلك يعتبر
تسليم طرح البحر لأربابه كل بمقدار ما خصه في
كشف التوزيع الذي يوقع عليه أرباب الشأن —
وقد كان اشتراط صدور هذه اللائحة ملحوظا
عند وضع مشروع القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٢
ولهذا خلت نصوصه من بيان الأحكام التي تضمنتها
اللائحة ، ويبين من هذا أن القانون قد وضع
الضمانات الكافية لأرباب أكل البحر بعد
ظهور الطرح والشروع في توزيعه .

٣ — قرار وزير المالية بتوزيع أطيان طرح

المحكمة

د من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام على الطاعنين وعلى المطعون عليها الثانية والثالثة وعلى آخرين لم يختصموا في الطعن دعوى لدى محكمة قضا الابتدائية قيدت في جدولها برقم ٧٨ سنة ١٩٤٥ كلى طلب فيها الحكم . أولا — وبصفة مسعجلة بتعيين حارس على الاطيان الميمنة حدودها ومعالمها بصحيفة افتتاح الدعوى ومقدارها ٦ أفدنة و ١٠ قرار يربط لإدارتها وإيداع صافي ريعها خزانة المحكمة . ثانيا — بثبوت ملكيته إلى الاطيان المذكورة وتسليمها إليه مع إلزام من عدا المطعون عليهما الثانية والثالثة من خصومه بالمصاريف وأتعاب المحاماة واحتياطيا بالزام المطعون عليهما المذكورتين الأولى من مالها الخاص وكليهما من تركه مورثهما المرحوم محمد المهندي الأدريسى بصفته ضامنا متضامنا بأن يدفعوا إلى المطعون عليه الأول مبلغ ٧٢١ جنيتها و ٩٥٠ مليام مع المصروفات وأتعاب المحاماة . وقال في بيان دعواه أنه اشترى الاطيان المذكورة — السكائنة بزمام جزيرة مطيرة مركز قوص بحوض الساحل رقم ٩ طرح بحر مستجد — من المطعون عليها الثانية بتوكيل ابنها المرحوم السيد محمد المهندي مورثها هي والمطعون عليها الثالثة بضمانة . ضمان تضامن بصفته الشخصية وذلك بمقتضى عقد بيع مؤرخ في ٢٠ من مارس سنة ١٩٤٤ ومسجل في ٨ من يوليو سنة ١٩٤٤ . وأن هذه الاطيان قد آلت ملكيتها إلى البائعة عن طريق التسليم من الحكومة بدل أكل بحر بمقتضى قراراتين وزاريتين صادر أولهما في ٣ من فبراير

البحر هو من القرارات الإدارية التي لا يجوز للمحاكم العادية إلغاؤها عملا بنص المادة ١٨ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ المقابلة للبادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية . وإذن فتنى كانت محكمة الموضوع قد قررت أن قرار وزير المالية بتوزيع طرح البحر موضوع النزاع على أحد خصوم الدعوى هو سند ملكيته لهذه الاطيان مما يمتنع معه البحث في أسباب الملكية التي استند إليها القرار المشار إليه فانها لا تكون قد خالفت القانون ولا يعيب حكمها أن تكون قد وصفت هذا القرار خطأ بأنه عمل من أعمال السيادة ما دامت قد انتهت إلى نتيجة صحيحة .

٤ — القول بأنه إذا صدر قرار من وزير المالية بتوزيع طرح البحر مخالف لنصوص القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٢ وجب على المحاكم عدم الاعتداد به لمخالفته نص المادة التاسعة من الدستور التي تقضى بأن لا ينزع من أحد ملكه إلا للنفعة العامة وبشرط تعويضه عنه تعويضا عادلا . هذا القول مردود بأن الاطيان التي يطغى عليها البحر تزول ملكيتها قانونا بمجرد أكل البحر وبأن اطيان طرح البحر لا تعتبر مملوكة لمن أكل البحر من اطيانهم إلا بعد توزيعها عليهم من الدولة التي تعتبر المالكة قانونا لاطيان الطرح بمجرد ظهورها وعلى ذلك لا يكون قرار وزير المالية بالتوزيع متضمنا نزع ملكية أى شخص من ملكه (١) .

(١) صدر حكم مماثل من هذه المحكمة بنفس الجلسة في الطعنين رقمي ٢٧٢ و ٢٧٣ سنة ٢١ القضائية .

« ومن حيث إن النيابة العامة دفعت بعدم قبول الطعن شكلاً بالنسبة إلى الطاعن السابق لأنه لم يصدر منه توكيل إلى محاميه الذي قرر بالطعن .
« ومن حيث إن هذا الدفع في محله . ذلك أنه يبين من مراجعة الأوراق أن التوكيلات التي قدمت بملف الدعوى وقت التقرير بالطعن قد صدرت من الطاعنين عدا السابق ولم يقدم بعد ذلك بملف الطعن ما يدل على أن المحامي الذي قرر بالطعن كان موكلاً عن هذا الطاعن قبل التقرير بالطعن — ولما كانت المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات توجب أن يكون المحامي المتردد للطعن موكلاً عن الطاعن وترتب البطلان جزاءً على مخالفة ذلك فانه يتعين قبول الدفع .

« ومن حيث إنه بالنسبة إلى باقي الطاعنين فقد استوفى الطاعن أوضاعه الشكلية .

« ومن حيث إنه بقي على ثلاثة أسباب :
يتحصل الأول منها في تعيب الحكم بقصور أسبابه — ويقول الطاعنون في بيان ذلك .
أولاً — ان إدعاء المطعون عليه الأول ملكيته للأطيان موضوع النزاع كان يقوم على أنه اشتراها من المطعون عليها الثانية وعلى أن البائعة إليه تملك ما باعته عن طريق توزيعه عليها من وزارة المالية لطرح بحر وعلى أن ملكيتها لما أكله البحر من أطيانها ترجع إلى عقد بيع صدر لها من ابنها محمد المهندي في سنة ١٩٣٤ وعلى أن ملكية الأخير لما باعه إليها بهذا العقد نابتة من عقد بيع عرفي صدر له من آخرين في سنة ١٩٢١ ولم يسجل إلا في سنة ١٩٣٤ قبل صدور البيع منه إلى والدته المطعون عليها الثانية يومين اثنين ولكنه ثابت التاريخ رسمياً بوفاء أحد الشهود الموقعين عليه —

سنة ١٩٢٦ رقم ٣٩ والثاني في سنة ١٩٤٢ رقم ٤٤ — وفي ١٠ من أبريل سنة ١٩٤٥ حكمت المحكمة برفض الطلب الخاص بوضع الأطيان تحت الحراسة — وفي ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ حكمت تمهيداً وقبل الفصل في موضوع الطلبات الأخرى بئدب خير زراعي لتطبيق المستندات المقدمة من طرفي الخصومة على الطبيعة لمعرفة ما إذا كانت الأطيان موضوع النزاع تدخل في ملكية الطاعنين ومن عداهم من لم يختصموا في الطعن وبحث سند ملكية كل من الخصوم وعلى الآخر أساس تمليك البائعة إلى المطعون عليه الأول وهل صدر قراران وزاريان بتمليك البائعة المذكورة الأطيان موضوع النزاع بالذات أم أنه على فرض صدورهما تناولا أطياناً أخرى وبيان السبب في ملكية البائعة عن طريق عقد البيع الصادر لها من ابنها ووكيلها السيد محمد المهندي والمؤرخ في ٢٥ من يولييه سنة ١٩٣٤ وأساس هذا البيع إذا سلم بأن القرارين الوزاريين لم يكونا قد صدرا وقت حصول البيع وتحقيق وضع اليد ومدته — وبعد أن قدم الخبير تقريره أعيدت إليه المأمورية فقدم ملحقاً للتقرير — وفي ٢٣ من مارس سنة ١٩٤٨ حكمت المحكمة للمطعون عليه الأول بطلبه الأصلي وهو ثبوت ملكيته للأطيان موضوع النزاع . فرفع الطاعنون استئنافاً عن هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسبوط قيد في جدولها برقم ١٦٠ سنة ٢٣ ق وفي ٢١ من أبريل سنة ١٩٥١ حكمت المحكمة المذكورة بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف . فقرر الطاعنون بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

تقريره الأول تحت عنوان نتيجة المعاينة وبحث القضية، إن من الأطيان الواردة في عقد المطعون عليه الأول قطعتين تخالف حدودهما في الطبيعة الحدود الواردة في العقد ثم قال في تقريره الثاني بعدم انطباق عقد ١٠ من أبريل سنة ١٩٢١ على الطبيعة، ولكنه عاد وناقض نفسه في نتيجة هذا التقرير الثاني إذ قرر أن حدود القطعتين المشار إليهما تنطبق على قواعد التسليم وعلى أرض النزاع — تمسك الطاعنون بهذا النعى وقدموا إلى محكمة الاستئناف مستندات ملكيتهم وهي الكشوف الرسمية ولكن الحكم المطعون فيه لم يعرض لبحث ملكية المطعون عليها الثانية إلا فيما قاله عن الكشوف الرسمية وتقرير الخبير وقانون طرح البحر بما يعد كله نافلة ولا يصح حمل الحكم عليه — كما أن الحكم إذ تحدث عن الكشوف الرسمية المقدمة من الطاعنين قال إنها لا تصلح للتطبيق ولا تؤدي إلى إثبات ملكية الطاعنين لشيء من أرض النزاع التي يعتد فيها باعتبارها أراضي طرح بحر بالتسليم بمقتضى قرار وزير المالية — وهذا الذي قاله الحكم فضلاً عن قصوره لعدم تمحيصه أصل ملكية الطاعنين لا يصلح رداً على دفاع الطاعنين في خصوص مسألة التطبيق لسببين أولهما أن الحكم إذ قال إن الاعتداد في مثل أرض النزاع هو بقرار وزير المالية قد أغفل ما أثبتته الخبير في تقريره الأول من أنه اطلع على القرارات الوزارية اللذين تسلمت بموجبهما المطعون عليها الثانية أرض النزاع وأن القرارات الوزارية لا تحدد تسليم طرح البحر لأشخاص معينين ولكنها تقرر تسليم أرباب أكل البحر كل أراضي طرح البحر ثم تقوم المديرية بناء على هذه القرارات بعملية التقسيم والتوزيع. والسبب الثاني أن الحكم قد

تمسك الطاعنون بصورية العقد الصادر في سنة ١٩٣٤ من محمد المهندي إلى والدته مستدلين على ذلك بأن محمد المهندي هذا قد باشر العقد بصفته بائعاً وبصفته وكيلًا عن المشتري كما تمسكوا بصورية العقد المؤرخ في سنة ١٩٢١ وبزويره مستدلين على صوريته بأنه من غير المعقول أن يجمع المشتري بهذا العقد البائعين إليه على كثرتهم في صعيد واحد ليبيعوا له الأطيان المبينة في العقد ومقدارها ٣٤ فداناً وبسر الفدان جنينها واحداً — وعلى الزوير بأن العقد يحمل توقيعات لأشخاص توفوا قبل تاريخ صدوره كما يحمل توقيعات لأشخاص باعتبارهم من ورثة من كلفت بأسمائهم الأطيان المبينة منهم في حين أنه لم تكن لهم صلة بأرباب المكلفات المذكورة ولم يكونوا من ورثتهم — وأبدى الطاعنون استعدادهم للطعن في هذا العقد الأخير بالتزوير وطلبوا من محكمة الاستئناف أن تأمر بضبط هذا العقد الأخير وإحضاره تمهيداً للطعن فيه بالتزوير ولكن المحكمة المشار إليها أهدرت هذا الدفاع ورفضت تحقيقه تأسيساً على أن الطعن على هذا العقد بالصورية تارة وبالتزوير تارة أخرى هما دفاعان متناقضان مع أنه ليس صحيحاً في القانون أن الغير الأجنبي عن العقد لا يستطيع أن يجمع في طعنه عليه بين الصورية والتزوير معاً ثانياً — أن الطاعنين عند ما رفعوا استئنافهم نكروا على الخبير الذي ندبته محكمة الدرجة الأولى أنه لم يمنحهم (الطاعنين) مهلة لتقديم مستنداتهم حتى يمكن تطبيقها على الطبيعة تنفيذاً للحكم التمهيدي وأنه لم يعن يبحث أصل ملكية المطعون عليها الثانية تنفيذاً لهذا الحكم كما طعنوا على تقريره هذا الخبير بالتناقض إذ قال في

رفض بحث ملكية الطاعنين والمؤسسة على الكشف الرسمية التي قدموها بمقولة أنها لاتصلح لإثبات ملكيتهم لأرض النزاع بالذات — وفي الوقت ذاته قبل نفس الدليل بالنسبة إلى المطعون عليها الثانية وهو الكشف الرسمية عن الاطيان المكلفة باسمها مع أن هذه الكشف لاتصلح هي أيضا للتطبيق . ثالثاً — أن الطاعنين تمسكوا في صحيفة الاستئناف بأن أرض النزاع كانت قبل أن يأكلها البحر مكلفة على آبائهم كما تمسكوا بأن ملكيتهم لها قد اقترنت بوضع اليد مدة طويلة بغير منازع وبأن محكمة الدرجة الأولى قالت في الحكم الصادر برفض دعوى الحراسة وأنه يثبت لديها أن البائعة — المطعون عليها الثانية لم تضع اليد إطلاقاً على أرض النزاع وتمسكوا أيضاً بأن وضع يدهم هذا ثابت من تقرير الخبير ومن صحيفة اقتراح الدعوى ولكن الحكم المطعون فيه أساء فهم هذا الدفاع ونعى على الطاعنين أنهم لم يقدموا ما يدل على توافر شروط وضع اليد المكسب وأنهم لم يدعوا بذلك واقتصروا على القول بأنهم واضعوا اليد دون تحديد أى مدة لوضع اليد وادعوا أنهم استلوا أرض النزاع بمقتضى قراراتين وزارين دون أن يذكر تاريخ التسليم حتى يمكن تحديد بدء مدة وضع اليد وانتهى الحكم من هذا إلى أن التجهيل لا يمكن أن يفسر إلا بعدم جدية إدعاء الطاعنين ، مع أن الحق هو غير ما فهم الحكم ذلك لأن الطاعنين لم يتمسكوا به كدليل على هذه الملكية ومظهر لها ولهذا قرروا غير مرة أن ملكيتهم قد اقترنت بوضع اليد ولم يقولوا أنها نشأت منه ولم يكن البحث دائراً قط حول كسب الملكية بالتقادم — ويتحصل السبب الثاني في

النعي بعدم قيام الحكم المطعون فيه على أساس قانوني لأنه هو والحكم المستأنف يقومان على أسباب متشابهة لاتصلح أساساً للقضاء بملكية المطعون عليه الأول للأطيان موضوع النزاع ولا يوجد منها سبب واحد يصح حمل الحكم عليه ، ويقول الطاعنون في بيان ذلك : أولاً أن محكمة الموضوع قد اتخذت من انعدام دليل ملكية الطاعنين الأرض موضوع النزاع دليلاً إيجابياً على ملكية المطعون عليها الثانية مع أن هذا خطأ واضح لأن غياب المدعى عليه لا يعنى المحكمة من لخص أدلة المدعى على صحة دعواه وتحقيقها حتى إذا رأت قصورها عن إثبات الدعوى حكمت برفضها ثانياً — أن المحكمة قد اتخذت من إقرار بعض الخصوم بمن لم يختصموا في الطعن بعدم منازعة المطعون عليه الأول في ملكية الأطيان موضوع الدعوى حجة على الطاعنين وأسندت إلى بعض الطاعنين أنهم أقرروا أيضاً بعدم منازعة المطعون عليه الأول في الملكية واعتبرت هذا الإقرار من بعض الطاعنين حجة على باقيهم مع أن الإقرار حجة على المقر وحده ولا يتعداه إلى غيره . ثالثاً — أن الحكم إذا استند في أسبابه إلى إقرار الطاعنين الأول والثالث والرابع والخامس بعدم منازعة المطعون عليه الأول في الملكية ولا في وضع اليد قد شابه خطأ في الإسناد ومسوخ لما هو ثابت في الأوراق ذلك أن الحكم قال أن الطاعن الأول قد اعترف بعدم المنازعة في إقرار موقع عليه منه ومرفق بملاحق تقرير الخبير وفي مذكرة مقدمة منه إلى محكمة الدرجة الأولى لجلسة ٢٧ من مارس سنة ١٩٤٥ كما أنه وقع باعتباره شيخاً للبلد على القوائم التي سلمت بموجها الأطيان موضوع النزاع إلى

المطعون عليها الثانية في حين أن الطاعن المذكور لم يوقع على هذه القوائم ولا سند في الأوراق لما قرره الحكم في هذا الخصوص كما أن هذا الطاعن لم يوقع على الإقرار المرفق بملحق تقرير الخبير وأن ما ورد في المذكرة المشار إليها لا يعدو قول هذا الطاعن وغيره من مقدمي المذكرة أنهم غير مالكين لشيء من الأطنان بل هي في وضع اليد بقية المدعى عليهم، وغيرهم ولا يعتبر الإقرار الصادر على هذا النحو إقراراً بعدم منازعة المطعون عليه الأول في الملكية. أما بالنسبة إلى الطاعنين الثالث والرابع والخامس فقد استند الحكم إلى أقوال لأولهم في محضر جلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٤٦ وإلى أقوال للثاني والثالث في محضر أعمال الخبير لا تؤدي إلى القول بأنهم جميعاً قد أقروها بعدم المنازعة كما صور ذلك الحكم المطعون فيه. رابعاً — أن الحكم الابتدائي قد اعتبر المطعون عليها الثانية مالكة لأطنان طرح البحر المكلفة باسمها وأقرها على ذلك الحكم المطعون فيه مع أنه رفض بحث كشف المكلفة المقدمة من الطاعنين بمقولة أنها لا تصلح للتطبيق وأن الطاعنين طعنوا على كشف الأطنان المكلفة باسم المطعون عليها الثانية بأن هذه الكشف لا تحدد لها ملكية في أرض النزاع وعلى ذلك يعتبر الحكم متناقضاً إذا اعتبر الدليل الواحد منتجاً بالنسبة للطاعنين، خامساً — إن استناد الحكم إلى تقرير الخبير على ما بهما من عيوب فصلت في الوجه الثاني من السبب الأول من أسباب الطعن هو استدلال يعيب الحكم ويفسده، هذا فضلاً عن أن الخبير المذكور عند ما تعرض لبحث واقعة وضع اليد قال إنه ثبت له من بحث

القضية أن الطاعن الأول هو وآخرين قد استأجروا الأطنان موضوع النزاع من محمد المهندي بصفته وكيلًا عن المطعون عليها الثانية في سنة ١٩٤٢ — ١٩٤٣ الزراعية واعتمد الحكم ما قرره الخبير دون بحث أو تمحيص، مع أنه بالرجوع إلى محضر الأعمال الذي استخلص منه الخبير نتيجة بحثه في هذا الخصوص يبين أن الطاعن الأول عند ما سئل عن واقعة استئجاره الأطنان قال إن محمد المهندي المذكور أوهم هو ومن وقعوا معه على عقد الإيجار بأن له أطناناً فلما حاولوا وضع يدهم لم يتمكنوا من ذلك فأندروا هذا المؤجر رسمياً ورفع هو عليهم دعوى بطلب قيمة الإيجار حكم برفضها سادساً — أن الحكمين الابتدائي والاستئنافي قد اعتبر إقرار وزير المالية بتوزيع أطنان البحر سنداً بملكية المطعون عليها الثانية وخلع عليه الحكم الاستئنافي حجة أقوى فوصفه بأنه من أعمال السيادة وقال إنه لم يطعن على هذا القرار بالخطأ في تطبيق القانون — مع أن الطاعنين كانوا قد أفاضوا في بيان هذا الخطأ في مذكرتهم المقدمة إلى محكمة الاستئناف ويتحصل السبب الثالث من أسباب الطعن في النهي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون وتفسيره وتأصيله من وجوه ثلاثة أولها تقريره أنه لا يجوز للطاعنين الجمع بين الطعن بالصورية والطعن بالتزوير بالنسبة لعقد ١٠ من أبريل سنة ١٩٢١ والثاني مخالفة قواعد الإثبات إذ اتخذت محكمة الموضوع من ثبوت ملكية الطاعنين الأطنان موضوع النزاع دليلاً على ثبوت ملكيتها للمطعون عليه الأول وإذا اعتبر الإقرار الصادر من بعض الخصوم حجة على باقيهم وإذا تعرضت لبحث الشروط القانونية لقيام الحيابة

الملكية للملكية في غير موطن البحث ونعت على الطاعنين عجزهم عن إثبات توافر هذه الشروط في حيازتهم مع أنهم لم يستندوا إلى الحيازة كسبب منشئ للملكية وإنما استندوا إليهم ما كظهر من مظاهر الملكية مترتب عليها والوجه الثالث — إن الحكيم الابتدائي والاستئناف قد خالفا القانون إذ قالوا إن قرار وزير المالية بتوزيع أطيان طرح البحر يعتبر في حد ذاته سنداً بالملكية لمن توزع عليهم أطيان طرح البحر التي تقرر توزيعها ويغنى عن تقصى أصل ملكية من يتناولهم التوزيع لما أكله البحر من أطيانهم ، وإذ قرر الحكم المطعون فيه أن عملية توزيع طرح البحر هي من أعمال السيادة التي يمتنع على المحاكم النظر فيها عملاً بنص المادة ١٨ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ وأنه لم يطعن على قرارى وزير المالية الصادرين بتوزيع الأطيان التي خصصت المطعون عليها بجزء منها لم يطعن على هذا القرار بأنه قد شابه سوء استعمال السلطة أو بالخطأ في تطبيق قانون طرح البحر رقم ٤٨ سنة ١٩٣٢ على وجهه الصحيح ووجه المخالفة في هذا الذي قرره الحكم المطعون فيه أن قرار وزير المالية بتوزيع أطيان طرح البحر لا يعتبر من أعمال السيادة وإنما يعتبر أمراً إدارياً ينبغى لاحترامه أن يكون قد صدر وفقاً لأحكام القانون ، وأن الطاعنين قد أوشحوا في مذكرتهم المقدمة إلى محكمة الاستئناف مطاعنهم على القرارين الصادرين بتوزيع الأطيان على المطعون عليها الثانية ومخالفتهما لأحكام القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٣٢ ، أما وجه المخالفة لهذا القانون الأخير فحصله أنه وإن كانت المادة الثانية منه

قد نصت على أن طرح البحر يعد من أملاك الدولة ونصت المادة العاشرة منه على أن التوزيع يكون نهائياً لا تجوز المعارضة فيه ويكون سنداً للملك إلا أن هذا الذي نصت عليه هاتان المادتان مفيد بما ورد في المادة الثانية ذاتها من أن طرح البحر يكون من أملاك الدولة طبقاً للشروط المدونة في أحكام هذا القانون وبما ورد في المادة الخامسة من أن طرح البحر يوزع في زمام كل بلد أو مدينة على أصحاب أكل البحر في هذا الزمام بنسبة ما فقدوه وبما ورد في المادة التاسعة من أن طرح البحر الذي يظهر في موقع أرض سبق إن أكلها البحر يخص لتعويض صاحب هذه الأرض بمقدار ما فقدوه وهذه النصوص الأخيرة يستفاد منها أن طرح البحر لا يجوز توزيعه إلا على من أكل من أطيانهم ، فإذا أخطأ وزير المالية ووزع أطيان طرح البحر على من لم تكن له أطيان طغى عليها البحر فإن هذا القرار يعتبر غصباً لا يجيزه القانون ومخالفة لنص المادة التاسعة من الدستور التي قضت بأن لا ينزع من أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة وبشرط تعويضه عنه تعويضاً عادلاً .

ومن حيث إنه يبين من الحكم الابتدائي أنه أقام قضاءه بملكية المطعون عليه الأول للأطيان موضوع النزاع على ما يأتي : أولاً — أن المطعون عليه الأول قد اشترى هذه الأطيان من المطعون عليها الثانية بالعقد المؤرخ في ٢٠ من مارس سنة ١٩٤٤ والمسجل في ٨ من يولييه سنة ١٩٤٤ : ثانياً — على أن المطعون عليها الثانية قد وزعت عليها الأطيان المذكورة بمقتضى قرارى وزير المالية رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٦ ، ٤٤ لسنة ١٩٤٢ وتبين من كشوف المسكفة

ان كان مكلفا باسمها أطيان أكل بحر بناحية جزيرة مطهرة مركز قوص ثم اضيفت الأطيان موضوع النزاع ضمن ١٦ فدانا و ٢٣ قيراطا و ١٦ سهما من أطيان طرح البحر على مكلفتها بناء على القرارات المذكورين ثم استنزل تكليف الأطيان جميعها من تكليفها بناء على عقود البيع الصادرة منها إلى المطعون عليه الأول هو وعبد الحميد إبراهيم مينا ونصاري عبدالكريم - وأما ما بيع منها إليهم لا يزيد على ما كان مكلفا باسمها : ثالثا - على ما ثبت من تقارير الخبراء في الدعاوى الثلاث التي أقامها المشترون من أن الحكومة سلبت السيدة فضيلة عبد الهادي المطعون عليها الثانية - الأطيان موضوع النزاع وهي أطيان طرح بحر بمقتضى قرارين وزارين وأنه بتطبيق المستندات المقدمة من المديرية وهي عبارة عن قوائم التسليم وخرط المساحة وتطبيق العقود المقدمة من المدعين ثبت أن أرض النزاع هي بذاتها التي سلبتها الحكومة إلى السيدة فضيلة وليست غيرها وأنها هي بذاتها التي باعها السيدة فضيلة للمدعين - وأن السيد المهندس بن السيدة فضيلة ووكيلها قد سبق له أن أجر هذه الأطيان للمدعى عليهما الأول والثالث . وهو الطاعن الأول وشخص آخر لزراعتها عن سنة ١٩٤٢ الداخلة في سنة ١٩٤٣ الزراعية . رابعا - على أن كل طرح بحر يكون من أملاك الدولة ويوزع بقرار من وزير المالية ويكون هذا التوزيع نهائياً لا معارضة فيه ويكون ذلك القرار سنداً بالملك - المادتان ٢ و ١٠ من القانون رقم ٤٨ ١٩٣٢ الخاص بطرح البحر وأكله . خامسا - على إقرار بعض الخصوم الميينة أسماؤهم في الحكم الابتدائي - بعدم المنازعة في الأطيان . سادسا -

على أن « المدعى عليهم » ومنهم الطاعنون لم يقدموا ما يدل على أن الحكومة سلبتهم أرضا رغم تحدى « المدعين » لهم بذلك - كما يبين من الحكم المطعون فيه أنه أخذ بهذه الأسباب جميعها وأضاف إليها أسبابا أخرى مستدلا بها على عدم جدية منازعة الطاعنين - منها أن الطاعنين تمسكوا في دفاعهم بأن كشوف المكلفة باسم البائنة إلى المطعون عليه الأول عن المدة من سنة ١٩٢٧ إلى سنة ١٩٣٩ لا تدل في ذاتها على ملكية البائنة المذكورة لشيء من الأطيان الواردة في هذه الكشوف واستدلوا في الوقت ذاته على ملكيتهم بكشوف المكلفة المقدمة منهم مع أنها لا تصلح للتطبيق ولا تؤدي إلى ثبوت ملكيتهم لشيء من أرض النزاع التي يعتد فيها باعتبارها أراضي طرح بحر بالتسليم بمقتضى قرار وزير المالية ومنها أن الطاعنين طعنوا على عقد ١٠ أبريل سنة ١٩٢١ تارة بالتزوير وتارة بالصورية وهما دفاعان متناقضان ومنها أنهم - أي الطاعنين - ادعوا وضع يدهم على الأطيان موضوع النزاع ابتداء من تاريخ تسليم الأطيان إليهم بناء على قرارات صادرين من وزير المالية ولم يقدموا هذين القرارين ولم يقدموا ما يدل على توافر وضع اليد المكسب للملكية بمضى المدة بل ولم يدعوا بذلك ولم يحددوا بدء مدة وضع يدهم وهذا تجهيل منهم يؤيد عدم جدية منازعتهم ومنها أن المستأنف الأول - الطاعن الأول - وهو من مشايخ البلدة قد وقع على انقوائهم التي سلبت بموجبها الأطيان موضوع النزاع من وزارة المالية إلى فضيلة عبد الهادي - المطعون عليها الثانية - ولو كان مالكا لهذه الأطيان لامتنع عن التوقيع وبادر بالتظلم من التسليم ومنها لإقرارات بعض الخصوم - ومنهم

الطاعنون الأول والثالث والرابع والخامس — بعدم المنازعة في الأطنان — هذه الإقرارات الوارد بعضها في محاضر جلسات محكمة الدرجة الأولى وبعضها في المذكرات المقدمة إلى تلك المحكمة وباقيها في محاضر أعمال الخبير — ثم قال : الحكم المطعون فيه . . . وحيث إنه بالرغم من عدم جدية نزاع المستأنفين لما تقدم فإنه فضلا عن ذلك بمقتضى المادة ١٨ من ق رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء ليس للمحاكم أن تنظر في أعمال السيادة ولا جدال بين الخصوم جميعا في أن الأراضي من طرح البحر وبذلك فهي مملوكة للحكومة طبقاً للادة ٩٢١ مدني والقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٢ والتنازل عن أملاك الدولة وتوزيعها هو من أعمال السيادة وقد تم في حدود السلطة التي يخولها القانون لوزير المالية وفي حدود اختصاصه ولم يطعن أحد على أنه أساء استعمال السلطة أو أنه لم يطبق القانون على وجه الصحيح وبذلك يكون التسليم الحاصل لفضيلة عبد الهادي بمقتضى القرارات الوزارية رقم ٣٩ سنة ١٩٣٦ و ٤٤ سنة ١٩٤٢ نهائيا لا معارضة فيه ويعتبر سندا للملكيتها وله قوة العقد الرسمي — مادة ١٠ من ق رقم ٤٨ سنة ١٩٣٢ . .

د ومن حيث إن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر أن القرارات الصادرين من وزير المالية بتسليم المطعون عليها الثانية بعض أطنان طرح للبحر هما سندان بملكيتها للأطنان المسلمة إليها لنكل منهما قوة العقد الرسمي — لم يخالف القانون — ذلك أن المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٢ الخاص بطرح البحر وأكله قد نصت على أن . . كل طرح بحر يكون من

أملاك الدولة طبقا للشروط المبينة بأحكام هذا القانون ، ونصت المادة الثالثة على وجوب حصر مقادير طرح البحر وأكله سنويا بعد عمل المساحة وعلى وجوب النشر في الجريدة الرسمية والإعلان في القرى بواسطة الصد قبل البدء في عملية المساحة بخمسة عشر يوما على الأقل — ونصت المادة الخامسة منه على القواعد التي يتعين مراعاتها عند توزيع طرح البحر غير المتصل براسي المعادى المقررة أو بمواقع الموارد — ونصت المادة العاشرة على أنه . . يوزع الطرح بقرار من وزير المالية ويكون ذلك التوزيع نهائيا لا معارضة فيه . . . ويكون (القرار) سندا للملك وله قوة العقد الرسمي ويؤش به في تكليف كل من أرباب الأملاك أصحاب الشأن . . ومؤدى هذه النصوص أن أطنان طرح البحر تعتبر بمجرد ظهورها ملكا للدولة وأنه يتعين عليها أن تراعى أحكام القانون في توزيع ما يجوز توزيعه من هذه الأطنان فهي تملك أطنان الطرح ابتداء بمجرد ظهورها ثم تملك ما يجوز توزيعه منها على أرباب أكل البحر في حدود الأحكام المقررة بالقانون — وليس في عبارة د بالشروط المبينة بأحكام هذا القانون الواردة في المادة الثانية المشار إليها ما يفيد أن ملكية الدولة لأطنان طرح البحر معلقة على وجوب مراعاة ما نص عليه القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٢ في خصوص قواعد التوزيع ويتضح المراد بهذه العبارة من مراجعة الأعمال التحضيرية لهذا القانون فقد كانت المادة الثانية من المشروع المقدم من الحكومة إلى البرلمان خالية من العبارة المشار إليها وقاصرة على تقرير أن د طرح البحر يعتبر ملكا للدولة . فلما توشق هذا المشروع في

لجنة الخفائية بمجلس الشيوخ عرض بعض أعضائها أن يزداد على النص الأصلي لمشروع المادة الثانية عبارة بمعنى العبارة المذكورة التي أضيفت ورأت أغلبية اللجنة أن التعديل المقترح هو من تحصيل الحاصل لأن القانون يبين في المواد التالية وفي الجزء الأساسي لهذا المشروع — طريقة التوزيع ، ولكن اللجنة رأت بعد أن اتصلت باللجنة الاستشارية التشريعية أن من الأفضل لصياغة فقط — لا للزيادة أو النقص — أن تعاف إلى المادة الثانية عبارة « طبقا للشروط المبينة في أحكام هذا القانون » (مناقشات مجلس الشيوخ بجلسته ٢٥ من مايو سنة ١٩٣٢ عن مشروع القانون) — وإذن يتبين من نصوص القانون أن ملكية الدولة لطرح البحر هي ملكية محردة من أي شرط واقف أو فاسخ وإنما على الدولة أن تراعى في توزيعها الشروط المبينة في القانون — وقد يبدو غريبا أن ينص القانون في المادة العاشرة منه على أن يكون قرار وزير المالية بالتوزيع نهائيا لا معارضة فيه رغم تعلق نصوص هذا القانون من تقرير حق أرباب أكل البحر في الاعتراض على الإجراءات التي تسبق صدور هذا القرار — ولكن الواقع أن القانون قد خولهم هذا الحق إذ نصت المادة الثالثة منه على وجوب النشر والإعلان عن عملية مشاحة طرح البحر قبل البدء فيها بخمسة عشرة يوما على الأقل — الأمر الذي يفيد به ضمان علم أصحاب الشأن بهذه العملية لتقديم ما قد يبدو لهم من اعتراضات بشأنها وتحقيقا لهذا الغرض أصدر وزير المالية في ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٣٢ لائحة تنفيذية تقضى بأن تقوم كل مديرية بتخصيص أطيان طرح البحر على أرباب أكل البحر بنسبة المقيد لكل مالك

بدفاتها وبأن تقوم بتوزيع أطيان الطرح لجنة مؤلفة من أحد معاوني الإدارة ومعه « ركاب المساحة » ومن العمدة واثنين من مشايخ البلدة ومندوب المركز بمجلس المديرية وبحضور أصحاب الشأن بعد إعلانهم جميعا قبل البدء في العمل على أن يوقع هؤلاء الأخيرون على قوائم التوزيع حتى إذا كان لأحد منهم اعتراض على كيفية التوزيع قدم شكواه إلى المديرية وهي بعد تحقيقها ترفعه إلى وزارة المالية برأيها فيه لتعيد النظر في الشكوى وتنفصل فيها وبعد ذلك يصدر وزير المالية قراره النهائي — وعلى مقتضى ذلك يصير تسليم طرح البحر لأربابه كل بمقدار ما خصه في كشف التوزيع بقوائم يوقع عليها أرباب الشأن — وقد كان اشتراط صدور هذه اللائحة ملحوظا عند وضع مشروع القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٢ ولهذا خلت نصوصه من بيان الأحكام التي تضمنتها اللائحة (خطاب وزير المالية إلى رئيس اللجنة المالية بمجلس الشيوخ في ٢٧ من يناير سنة ١٩٣٢) — ويبين من هذا أن القانون قد وضع الضمانات الكافية لأرباب أكل البحر بعد ظهور الطرح والشروع في توزيعه — كما يبين منه أن وزير المالية لا يصدر قراره النهائي بالتسليم — وهو القرار المنصوص عليه في المادة العاشرة من القانون — إلا بعد إعلان أصحاب الشأن — وهم أرباب أكل البحر — وتخصيص كل منهم بنسبة ما فقده وتوزيع ما يخصص على مستحقه وبعد تحقيق كافة الاعتراضات التي تقدم من أصحاب الشأن في هذا الخصوص — ويبين منه كذلك أنه لا صحة لما ورد في أسباب الطعن من أن وزير المالية يصدر قراره النهائي بتوزيع

أطيان طرح البحر جملة دون تعيين أشخاص
أرباب أكل البحر المقتضى توزيع الأطيان
عليهم أو تحديد المقادير التي توزع على كل
منهم وأن المديرية هي التي تقوم بهذه الإجراءات
بعد صدور قرار وزير المالية .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه وإن
كان قد أخطأ إذ وصف قرار وزير المالية
المشار إليه بأنه من أعمال السيادة — إلا أنه
لم يخطئ في النتيجة التي انتهى إليها وهي أن
المحاكم لا يجوز لها التعرض لهذا القرار بالإلغاء
عملا بنص المادة ١٨ من القانون رقم ١٤٧
لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء — ذلك لأن
القرار المشار إليه هو من القرارات الإدارية التي
لا يجوز للمحاكم العادية إلغاؤها عملا بنص المادة
المشار إليها ونص المادة ١ من لائحة ترتيب المحاكم
الأهلية الذي كان ساريا وقت صدور القرار —
أما ما يقول به الطاعنون من أنه إذا صدر القرار
من وزير المالية بالتوزيع مخالفًا لنصوص القانون
رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٢ وجب على المحاكم عدم الاعتداد
به لمخالفته نص المادة التاسعة من الدستور التي
تقضي بأن لا ينزع من أحد ملكه إلا للنفعة العامة
وبشرط تعويضه عنه تعويضا عادلا — هذا
القول مردود بأن الأطيان التي يطغى عليها البحر
تزول ملكيتها قانونا بمجرد أكل البحر وبأن
أطيان طرح البحر لا تعتبر — كما سبق بيانه —
بملوكة لمن أكل البحر من أطيانهم إلا بعد توزيعها
عليهم من الدولة التي تعتبر قانونا مالكة لأطيان
الطرح بمجرد ظهورها وعلى ذلك لا يكون قرار
وزير المالية بالتوزيع متضمنا نزع ملكية أي
شخص من ملكه .

ومن حيث إن واقع الأمر فيما نراه

الطاعنون من تناقض الخبر إذ قال في تقريره
الأول بعدم انطباق حدود قطعتين من الأطيان
المبيعة من المطعون عليها الثانية إلى المطعون
عليه الأول على طبيعة الأطيان موضوع النزاع
ثم عاد في تقريره الثاني فقرر بانطباقها — واقع
الأمر في ذلك على ما استفاد من التقريرين
المذكورين المقدمة صورتاهما بملف هذا الطعن
هو أن الخبر كان قد أثبت في تقريره الأول أن
الحدود الهندسية للمقدارين تخالف ما جاء بعقد
المطعون عليه الأول وبخريطة المساحة وقوائم
التسليم — فلما أعيدت إليه المأمورية قام بالمعاينة
بمحضر مهندس الجزائر وأرشدته هذا إلى موقع
« الثوابت » فتسنى للخبير بناء على هذا الإرشاد
أن يحدد موقع هذين المقدارين بالضبط وانتهى
إلى أن حدودهما في الطبيعة مطابقة لما ورد
بعقد المطعون عليه الأول وبخريطة المساحة وقوائم
التسليم فإذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد استندت
في أسباب حكمها إلى أنه ثبت من تقارير الخبراء
في الدجوى الثلاث التي أقامها المشترون من
المطعون عليها الثانية أن الأطيان موضوع النزاع
بذاتها هي الأطيان التي سبق توزيعها وتسليمها إلى
البائنة بناء على قرارات وزير المالية وأنها هي
بذاتها الأطيان المباعة إلى هؤلاء المشتريين وكانت
محكمة الاستئناف قد أخذت بهذه الأسباب فإن
مؤدى ذلك أن محكمة الموضوع قد أخذت في هذا
الخصوص بنتيجة معاينة الخبر حسبما ورد في
تقريره الثاني — وما قررتها المحكمة في هذا
الخصوص يحمل الرد الضمني على تعيب الطاعنين
لأعمال الخبر وهو بعد تقرير موضوعي لا معقب
فيه على محكمة الموضوع ولا تجوز إثارة الجدل
فيه أمام هذه المحكمة .

ومن حيث إنه يتضح مما سبق بيانه أن

جدى . عدم إيقافها دعوى الريع حتى يفصل في النزاع على الملكية . لا خطأ .

د — تقادم . وضع يد . سبب صحيح . الإرث لا يصلح لأن يكون سببا صحيحا .

هـ — رهن . دعوى حساب . إجابة المدعى الدائن في تحصيل ريع العين . النعى على الحكم بالخطأ فيما قرره من أن الرهن التأميني قد انقلب إلى رهن حيازى . غير مستج .

و — دفاع . إجراءات . استكمال المحكمة دفاع الخصوم ثم منحهم أجلا كافيا لتقديم مذكرات ومستندات . عدم إجابتهما طلب الخصوم مد أجل الحكم لتقديم مذكرات . لا إخلال بحق الدفاع .

المبادئ القانونية

١ — متى كان الحكم إذ قضى بئدب خبير لتصفية الحساب وإجراء عملية الإستهلاك قد فصل بملزومية المدعى عليه بتقديم الحساب عن ريع تأسيسا على نفي ملكيته للعين المطالب برميها ومنتهيا من بحثه إلى أن هذه العين ملك المدعى وأن يد المدعى عليه هي يد عارضة خلافا لما كان يدعيه من أنها يد مالك لا يصح أن يسأل فيها عن تقديم الحساب ، فإن هذا الحكم يعتبر حكما قطعيا من هذه الناحية ومنهيا لجزء من الخصومة مما يجوز معه الطعن فيه استقلالا عملا بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات .

٢ — حيازة الدائن المرتهن للعين المرهونة هي حيازة عارضة لا تنتقل بها الملكية مهما طال الزمن .

٣ — لا تريب على المحكمة إن هي لم توقف دعوى حساب عن ريع عين من الأعيان يدعى المدعى عليه فيها أن العين ملكه وأنه لا وجه لإلزامه بتقديم الحساب متى كانت قد رأت

محكمة الموضوع لم تخالف القانون إذ قالت إن قرارى وزير المالية بتوزيع الأطنان موضوع النزاع على المطعون عليها الثانية هما سندان بملكيتها لهذه الأطنان بما يتمتع معه البحث في أسباب ملكيتها التي استند إليها قرار وزير المالية ، ولم تخالف الواقع إذ قررت أن الأطنان موضوع النزاع هي بذاتها الأطنان التي سلت إلى المطعون عليها الثانية وأنها هي بذاتها الأطنان التي باعتهما إلى المطعون عليه الاول — ولما كان هذا الذى قرره المحكمة كافيا لحل قضائها فانه لا تكون ثمت جدوى مانعاه الطاعنون في باقى أسباب الطعن على ما استلزم إليه الحكم المطعون فيه تزييدا ولا يعيب الحكم ما يكون قد شابه في هذا الخصوص من قصور أو خطأ في الإستناد أو مخالفة للقانون .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتمين رفضه .

(القضية رقم ٢٧٤ سنة ٢١ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد نجيب احمد وعبد العزيز سليمان ومحمود عياد ومحمد أمين زكى المستشارين) .

١٤

١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٤

١ — نفى . طعن . حكم بئدب خبير لتصفية الحساب بين الطرفين . فصله في أساس النزاع بأن اعتبر العين المطالب برميها مملوكة للمدعى وأن ادعاء المدعى عليه ملكيتها هو ادعاء غير جدى . جواز الطعن فيه بتريق النقص على استقلال . المادة ٣٧٨ مرافعات .

ب — تقادم . وضع يد . حيازة الدائن المرتهن . هي حيازة عارضة . لا تنتقل بها الملكية مهما طال الزمن . ج — دعوى . ريع . ادعاء ملكية العين المطالب برميها . استظهار المحكمة أن الادعاء بالملكية غير

على الطاعن بصفته أحد ورثة المرحوم إبراهيم بك سليم الدعوى رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٤٤ مدنى كلى مصر المعلقة صحيفتها فى ١٧ / ١١ سنة ١٩٤٣ - وقالوا فيها إن مورثهم اقترض من مورث الطاعن مبلغ ١٢٥٠ جنيها بموجب عقد رهن محرر بقلم الرهون بمحكمة مصر المختلطة فى ٢٩ مايو ١٩١٧ ونص فيه على الفوائد بواقع ٩٪ وعلى أن المدين رهن للدائن منزلا كائنا فى مدينة أشمون تأمينا لمبلغ الدين الذى اتفق الطرفان على دفعه هو وفوائده من إيجار المنزل على أقساط سنوية تنتهى فى ١٥ مايو سنة ١٩٢١ وفى نظير ذلك نزل الراهن للرتين عن أجرة العقار واشترط أنه ليس للمدين حق النزول عن هذه الأجرة لاحد إلا باتفاق مع الدائن وأنه بموجب هذا الاتفاق وضع مورث الطاعن يده على العقار المرهون إلى أن توفى سنة ١٩٢٩ ومن بعده وضع الطاعن يده على المنزل ، وتأسيساً على ذلك طلب المدعون الحكم بإلزام الطاعن بتقديم حساب مؤيد بالمستندات ، وفى مذكرتهم الختامية طلبوا نذب خبير لتصفية الحساب وإجراء عملية استهلاك الدين استنادا إلى أن الطاعن ومن قبله مورثه وضعوا اليد بصفتهما مرتين للمنزل رهنا حيازيا - ودفع الطاعن الدعوى بأن المنزل المدعى برهنه مملوك له وقد انتقلت إليه ملكيته عن والده دون علمه بأن العقار مرهون كما أن المنزل مكلف باسم مورثه الذى ظهر بمظهر المالك وجابه مدينه بذلك فلم يعارض أو ينازع فى هذه الملكية ومن ثم يكون وضع يد الدائن المرتين قد انقلب من مرتين حائز إلى مالك ظاهر ، وقد كسب ولده الطاعن من بعده الملكية بوضع يده ووضع يد مورثه من قبله على المنزل بالتقادم بمضى المدة

بأسباب سائغة أن الإدعاء بالملكية على غير أساس وأنه بذلك لا يصلح أن يكون سببا لوقف دعوى الحساب أو رفضها .

٤ - لا يصلح الإرث أن يكون سببا صحيحا للتملك بالتقادم الخسئ .

٥ - النعى على الحكم بالخطأ فيما قرره من أن الرهن التأمينى انقلب إلى رهن حيازى هو نعى غير منتج فى دعوى الحساب التى تقوم على أساس ما هو ثابت من أن المدين أناب الدائن فى تحصيل ريع العين المرهونة ، والدائن بوصفه نائبا ملزم بتقديم حساب عما أنيب فيه ولا جدوى بعد هذا من البحث فى أثر هذا الاتفاق على الرهن التأمينى وهل يحيله إلى رهن حيازى أو لا يحيله .

٦ - متى كانت المحكمة قد استكملت فى الدعوى دفاع الخصوم ثم منجتهم أجلا كافيا لتقديم المذكرات والمستندات فإنها لا تكون ملزمة بعد ذلك بإجابة تأجيل النطق بالحكم مرة أخرى لتقديم مذكرات متى كانت قد كونت عقيدتها بما أبدى فى الدعوى وما قدم فيها من أوراق ويكون فى غير محله النعى عليها بالإخلال بحق الدفاع .

الحكم

من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون عليهم عدا المطعون عليه السادس أقاموا بصفتهم ورثة المرحوم محمد بك خليل

الطويلة ابتداء من سنة ١٩١٧ حتى تاريخ رفع الدعوى وفي الأول من مايو سنة ١٩٤٤ قضت المحكمة بنذب خبير هندسى لتصفية المنزل المرهون ولإجراء عملية الاستهلاك وبعد أن استعرضت المحكمة شروط عقد الرهن حسبما سبق بيانه قالت إن وضع يد الطاعن ومورثه على المنزل كان بصفة كل منهما سفوضا بالتأجير وهي صفة يستحيل معها أن يتقلب وضع يدهما بنية التملك وأنه لا محل بعد ذلك لبحث ما قاله الطاعن من أنه تملك العقار بوضع اليد عليه بمضى المدة . استأنف الطاعن وقيد استئنافه برقم ١٠٥٥ لسنة ٦١ ق محكمة استئناف القاهرة وبجلسة ٢٣ أبريل سنة ١٩٤٩ طلب المطعون عليه السادس دخوله خصما ثالثا في الاستئناف منضما للاستأنف في طلباته . وفي ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥١ قضت المحكمة بقبول الخصم الثالث وتأييد الحكم المستأنف . فقرر الطاعن بالطعن في الحكم الاستئنافى بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة إلى المطعون عليهم الخمسة الأولين ، أما بالنسبة للمطعون عليهم السادس محمد لبيب سليم الخصم الثالث فقد أغفل الطاعن إعلانه بتقرير الطعن مع أنه كان محتصا أمام محكمة الاستئناف وقبل تدخله ومن ثم يترتب على عدم إعلانه عملا بالمادة ٤٣١ مرافعات بطلان الطعن وعدم قبوله شكلا بالنسبة إليه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه وإن كان قد قضى بنذب خبير لتصفية الحساب وإجراء عملية الاستهلاك إلا أنه قد فصل بملزومية الطاعن بتقديم الحساب عن الربيع تأسيسا على نفي

ملكية الطاعن للمنزل المطالب بريعه ومنتها من بحثه إلى أن المنزل ملك للمطعون عليهم عدا السادس وأن يد الطاعن ومورثه من قبل هي يد حارضة خلافا لما كان يزعم الطاعن من أنها يد مالك لا يصح أن يسأل فيها عن تقديم الحساب وعلى ذلك يعتبر حكما قطعيا من هذه الناحية ومنهيا لجزء من الخصومة بما يجوز معه الطعن استقلالا عملا بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات .

ومن حيث إن الطعن بنى على سببين ينمى الطاعن في أولها على الحكم المطعون فيه خطاه في تطبيق القانون من وجهين . محصل أولها ، أن المطعون عليهم عدا الأخير أقاموا الدعوى بمطالبة الطاعن بحساب المنزل وكان أساسها خلل ملكيته من أى نزاع ، ولما نازع الطاعن جديا في هذه الملكية لم تأخذ المحكمة بأوجه دفاعه وقضت ضمنا في الملكية مع أنه كان يضمن حتما وقف دعوى الحساب حتى يفصل في الملكية بدعوى مستقلة لأن الفصل بين الدعويين أمر واجب قانونا ولا يصح الجمع بينهما في دعوى واحدة لم يطلب فيها الطاعن القضاء في الملكية بل جاء بعض قوله في دعوى المحاسبة عن أوجه لم يرد بها الفصل في الملكية وإنما أراد أن يعرضها لبيان مبلغ الجدد في الادعاء بها — وأما تلك الأوجه التي نازع بها الطاعن فعديدة منها دفعه بتملك العقار بوضع اليد على المنزل بمضى المدة القصيرة المكسبة للملكية بالسبب الصحيح وحسن النية غير أن ما ذهبت إليه المحكمة يتعارض مع هذا الدفع ويتحصل الوجه الثانى في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون إذ خلط بين الرهن العقاري والرهن الحيازى وقال بجواز تحويل الأول إلى الثانى مع أن ذلك غير جائز قانونا .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود في وجهه الأول (أولاً) بأن الطاعن دفع الدعوى بادعائه ملكية المنزل المطلوب تقديم الحساب عنه بمقولة أنه وضع يده عليه هو ومورثه من قبله المدة الطويلة المكتسبة للملكية فرفض الحكم المطعون فيه هذا الدفع استناداً إلى أن حيازة الطاعن للمنزل هو ومورثه كانت حيازة عارضة لا تنتقل بها الملكية مهما طال الزمن ، وهذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه هو تقرير سليم لا مخالفة فيه للقانون . ولا على المحكمة إن هي لم توقف دعوى حساب عن ريع عين من اعيان يدعى المدعى عليه فيها أن العين ملكة فلا وجه لإلزامه بتقديم الحساب متى كانت قد رأت بأسباب سائغة — كما هو الشأن في الدعوى الحالية — أن الادعاء بالملكية لا أساس له وأنه بذلك لا يصلح أن يكون سبباً لوقف دعوى الحساب أو رفضها . ومردود (ثانياً) بأن ما أثاره الطاعن في نعيه من أنه كسب ملكية المنزل بالتقادم الخسئ بالسبب الصحيح وحسن النية عار عن الدليل إذ لم يثبت أنه تمسك بهذا النعي أمام محكمة الموضوع ، فضلاً عن أن السبب الصحيح منعدم في الدعوى إذ ليس ثمة عقد بيد الطاعن من شأنه نقل الملك لو أنه صدر من المالك الأصلي والميراث الذي يتمسك به الطاعن كسبب لا يصلح أن يكون سبباً صحيحاً كما أنه ظاهر أن الطاعن لا يستطيع التحدى بحسن النية حتى لو كان يجهل عيب سند مورثه الذي كانت يده يدا عارضة . ومردود في وجهه الثاني — بأن النعي على الحكم المطعون فيه بأنه أخطأ إذ قرر أن الرهن التأميني انقلب إلى رهن حيازي

هو نعي غير منتج في دعوى الحساب التي تقوم على أساس ما هو ثابت من أن المدين أناب الدائن في تحصيل ريع العين المرهونة فالدائن بوصفه نائباً ملزم بتقديم حساب عما أنيب فيه ولا جدوى بعد هذا من البحث في أثر هذا الاتفاق على الرهن التأميني وهل يحيله إلى رهن حيازي أولاً يحيله .

« ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أدخل بحق الطاعن في الدفاع ذلك أنه رفض في أسبابه طلب تأجيل النطق بالحكم مدة أخرى لتقديم مذكرة بدفاعه اكتفاء بما أبداه بمحاضر جلسات ٢٣ من أبريل سنة ١٩٤٩ و ١٩ و ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ و ٦ من يناير سنة ١٩٥١ المودعة صورها الرسمية ضمن أوراق الطعن مع أنه يتضح منها أن الطاعن دفع في النزاع على الملكية بدفع هو التججيل في تركه مورثه وطلب تقديم مذكرة في هذا الخصوص غير أن المحكمة لم تجبه إلى طلبه .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه يبين من محاضر جلسات ٢٣ أبريل سنة ١٩٤٩ و ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ و ٦ يناير سنة ١٩٥١ المودعة صورها الرسمية ضمن أوراق الطعن أن الخصوم بعد أن شرحوا دفاعهم بجلسة ٢٣ أبريل سنة ١٩٤٩ أجلت الدعوى إلى ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٤٩ كطلب الطرفين لتقديم مذكرات ، ثم أجلت لجلسة ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ لجلسة ٦ يناير سنة ١٩٥١ وهي آخر جلسة نظرت فيها القضية للرافعة وفيها وفي الجلسة السابقة عليها أبدى كل من طرفي الخصومة دفاعه وضم الطاعن بجلسة ٦ يناير سنة ١٩٥١ على طلباته وطلب خصومه تأييد الحكم المستأنف ثم حجرت الدعوى للحكم

برضاء الطرفين هو من المسائل الموضوعية التي يترك الفصل فيها لقاضي الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك مادام قد أقام قضاءه على دليل مقبول مستمد من وقائع الدعوى وأوراقها .

٢ — إذا كانت المحكمة قد استخلصت من مناقشة المستأجر بالجلسة من أنه دفع للوَجَر مبلغا من إيجار السنة التالية بالإضافة إلى القرائن الأخرى التي أوردتها أن تحت يد المستأجر وصلا بهذا المبلغ وأن في امتناعه عن تقديمه يجعل واقعة تجديد عقد الإيجار المدعى بها قربة الاحتمال بما يجوز معه إثباتها بكافة الطرق القانونية بما فيها القرائن ، فإن هذا الذي ذهبت إليه المحكمة وأقامت عليه قضاها لا يعتبر تجزئة للاعتراف ومن ثم لا تكون قد أخطأت في القانون .

المحكمة

« من حيث إن الوقائع حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون عليهما أقاما الدعويين ٧٦٩ سنة ١٩٤٨ و ٢٨١٥ سنة ١٩٤٨ لدى محكمة منوف المدنية على الطاعن طلبا في أولاهما إلزامه بأن يدفع لهما مبلغ ١٤٤ جنيها و ٧٥٠ مليا الباق من إيجار سنة ١٩٤٧ ، وفي الثانية منهما بأن يدفع لهما مبلغ ٣٢٨ جنيها و ٧٥٠ مليا قيمة إيجار سنة ١٩٤٨ واستند في ذلك إلى عقد إيجار استأجر الطاعن منهما بمقتضاه ١٥ فدانا و ٦ قراريط ، ودفع الطاعن الدعويين بأن

بجلسة ٢٥ فبراير سنة ١٩٥١ مع الإذن بمذكرات ومستندات . وبعد أن أصدرت المحكمة الحكم المطعون فيه جاء بأسبابه أن المحكمة لا ترى محلا لإجابة طلب التأجيل ليقدم المستأنف « الطاعن » والخصم الثالث ، المطعون عليه الأخير ، مذكرة بدفاعهما بعد تأجيل القضية مرارا لتقديم مذكرات ، وبعد أن أبدى مرافعهما بجلسات ٢٣ أبريل سنة ١٩٤٩ و ١٩ و نوفمبر سنة ١٩٥٠ و ٦ يناير سنة ١٩٥١ ، ويبين من هذا الذي سلف ذكره أن المحكمة وقد استكملت في الدعوى دفاع الطاعن ثم منحه هو وخصومه أجلا كافيا لتقديم المذكرات والمستندات لا تكون قد أخلت بحقه في الدفاع ولا تكون ملزمة بعد ذلك بإجابة تأجيل النطق بالحكم مرة أخرى متى كانت قد كونت عقيدتها بما أبدى في الدعوى وبما قدم فيها من أوراق .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه » .

(القضية رقم ٢٧٧ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمد أمين زكي ومحمد فؤاد جابر المستشارين) .

١٥

١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٤

أ — إجارة . تجديد ضمني . حكم . تسبيه . ثبوت تجديد الإجارة ضمنا . مسألة موضوعية .
ب — إجارة . ثبوت تجديد الإجارة ضمنا . إثبات . حكم . تسبيه . مبدأ ثبوت بالكتابة . عدم تجزئة الاعتراف . مثال .

المبادئ القانونية

١ — ثبوت تجديد الإجارة تجديدًا ضمنا

الأطيان التي يطالب المطعون عليهما بإيجارها هي ضمن ٣٥ فدانا تركها مورثهما ، وأن الورثة عاشوا في وئام من وقت وفاة المورث في ١٢ من أبريل سنة ١٩٣٧ حتى سنة ١٩٤٥ إذ أقام المطعون عليهما الدعوى رقم ٣٨٣٤ سنة ١٩٤٥ مدني منوف بطلب فرز وتجنيد نصيبهما في تركه مورثهما كما طلبا الحكم بصفة مستعجلة بتعيين حارس قضائي لإدارة أعيان التركة واستغلالها إلى أن يقضى نهائيا في الدعوى . وبمجلس ٢١ من يونيه سنة ١٩٤٥ تنازل المطعون عليهما عن مخاصمة من عدا الطاعن وقدر نصيب مؤقت للمطعون عليهما بنسبة ١٠ قراريط و ١٦ سهما من ٢٤ قيراطا من التركة حتى يفصل نهائيا في دعوى القسمة التي ندب لها باتفاق الطرفين خبير زراعي — وكان نصيب المطعون عليهما طبقا لهذا التقسيم المؤقت ١٥ فدانا و ٦ قراريط وأنه قد استأجر هذا القدر بعقد لمدة سنة تبدأ من أول نوفمبر سنة ١٩٤٥ وتنتهي آخر أكتوبر سنة ١٩٤٦ بإيجار سنوي قدره ٢٢٨ جنيها و ٧٥٠ مليما بحق النصف لكل من المطعون عليهما . وفي ٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ صدر الحكم في دعوى القسمة بفرز وتجنيد نصيب المطعون عليهما بعد اعتماد تقرير الخبير الذي قام بعملية القسمة — وأنه في هذا التاريخ وضع كل من الورثة يده على نصيبه وأنه كان من نصيب المطعون عليهما ١٤ فدانا و ١٣ قيراطا و ٣ أسهم — ومن ثم يكون عقد الإيجار قد استنفذ الغرض منه . وفي ٢ من يناير سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بنذب خبير لتطبيق حدود الأطيان المستأجرة بموجب عقد الإيجار الصادر من المطعون عليهما إلى الطاعن على الطبيعة وبيان

ما إذا كان القدر الوارد به قد وقع في نصيب المطعون عليهما بعد حكم القسمة — وليبيان في أي وقت قام الورثة بتنفيذ حكم القسمة بوضع يد كل منهم على نصيبه وإذا كان القدر موضوع عقد الإيجار لم يقع في نصيب المطعون عليهما فيبين إذا كانت قيمة الإيجار قد تسددت من الطاعن للمطعون عليهما عن المدة السابقة لتنفيذ حكم القسمة وبعد أن قدم الخبير تقريره — قضت في ٢٩ من مايو سنة ١٩٤٩ بطلبات المطعون عليهما . استأنف الطاعن الحكيم لدى محكمة شبين الكوم الابتدائية ، وقيد الاستئناف برقمي ٢٩٩ و ٣٠٠ سنة ١٩٤٩ . وفي ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بإحالة الدعويين إلى التحقيق . وبمجلس ١٤ من يناير سنة ١٩٥١ قررت ضم الاستئناف ٣٠٠ سنة ١٩٤٩ شبين الكوم إلى الاستئناف رقم ٢٩٩ سنة ١٩٤٩ . وفي ١٣ من مايو سنة ١٩٥١ قضت في موضوعهما برفضهما وتأيد الحكيم المستأنفين ، فقرر الطاعن فيهما بطريق النقض .

ومن حيث إن الطعن بني على أربعة أسباب حاصل أولها — خطأ الحكم المطعون فيه بمخالفة أثر التعاقد الحاصل بين الطرفين — ذلك — أن المطعون عليهما أقاما الدعوى رقم ٢٨٣٤ سنة ١٩٤٥ منوف الجزئية طلبا فيها وضع الأطيان المتروكة عن مورثهم أحمد حسن شرشر تحت الحراسة القضائية حتى يفصل نهائيا في دعوى القسمة كما طلبا قسمة وفرز نصيبهما في الأطيان المذكورة — وانتهت دعوى الحراسة بصلح تصدق عليه من المحكمة المذكورة في ٢٨ من يونيو سنة ١٩٤٥ تنازل بمقتضاه المطعون عليهما عن دعوى الحراسة في نظير قبول الطاعن تسليمهما ما يوازي

بدفع إيجار عن أطيان أصبحت مملوكة له وأخرى تخلى عنها بحجة أن عقدا لإيجار قد تجدد قد خالف القانون .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه إذ قرر بأن عقد الإيجار المبرم بين الطاعن والمطعون عليهما قد تجدد تجديداً ضمنياً بنفس الشروط التي انعقد بها الإيجار القديم قال : وحيث إن المحكمة بعد استظهار الحقائق الثابتة في هذه الدعوى والمستندات المقدمة فيها ومناقشة المستأنف (الطاعن) شخصياً بجلسته ١٩٥١/٤/٨ ترى ألا تعول في حكمها على شهادة شهود طرفي الدعوى كإيهما ، — وبعد أن أوضح علة عدم أخذه بأقوال الشهود قال : وحيث إن المحكمة ترى تأييد الحكم المستأنف وحسبها لاستجلاء وجه الحق في الدعوى ما جاء به من أسباب يضاف إليها أولاً أن الثابت في هذه الدعوى أن المستأنف دفع ٥٢ جنيهاً — وقد ذكر في جلسته ١٩٥١/٤/٨ أنه دفعه في سبتمبر سنة ١٩٤٦ من مقدم إيجار سنة ١٩٤٧ ولما كانت المعاملة بين طرفي الدعوى بالكتابة دائماً بسبب تعدد المنازعات والدد في الخصومة بينهما الذي بلغ حد إنكار المستأنف لورثة المستأنف عليهما (المطعون عليهما) في والدهم ، ولما كان ذلك فإن منطق الأمور يقضي بأن يحرم إيصال بهذا المبلغ يذكر فيه استلام المستأنف عليهما المبلغ المذكور وتجديد الإيجار لسنة أخرى . ولكن المستأنف أنكر تحرير الإيصال رغم اعترافه بأن المبلغ المدفوع منه كان مقدم إيجار عن سنة ١٩٤٧ — ولا ترى المحكمة محلاً لإنكاره — ولو أن ما ذهب إليه من أنه لم يضع يده على الأرض موضوع الدعوى في سنة ١٩٤٧ وما بعدها لحين

نصيبهما الشرعي في تركة والدهما وقدر مؤقتاً ١٥ فدانا و ٦ قرار يبط بزمم سرس اللبان حددت في عقد الصلح على أن يجرى تبينها في أول أكتوبر سنة ١٩٤٥ ونص في البند الخامس على أن يستمر وضع اليد على الأطيان موضوع الصلح حتى يفصل نهائياً في دعوى القسمة فينتقل وضع يده إلى الأطيان التي وقعت في نصيبه بالحكم الصادر في دعوى القسمة . وفي ٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ استأجر الطاعن الأطيان من المطعون عليهما لمدة سنة زراعية من أول نوفمبر سنة ١٩٤٥ لغاية آخر أكتوبر سنة ١٩٤٦ . وفي ٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ صدقت محكمة منوف على فرز وتجنيد حصة المطعون عليهما في الأطيان الموروثة وقد اختص الطاعن مع باقي الورثة عسداً المطعون عليهما بمقتضى هذا الحكم بـ ٩ أفدنة و ١٤ قيراطاً و ١٨ سهماً من الأطيان المؤجرة إليه أصلاً ووضع يده هو وباقي الورثة المذكورين بصفتهم مالكيين لها نهائياً بمقتضى حكم القسمة — كما تخلى للمطعون عليهما عن وضع يده على ٥ أفدنة و ١٥ قيراطاً و ٦ أسهم وهي التي وقعت في نصيبهما من الأطيان التي أجرت له بعقد ٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ إذ لم يعد له شأن بها — وانتهى بذلك وضع يده سواء بمقتضى محضر الصلح أو عقد الإيجار لإنهاء مفعولها بالقسمة وقبل انتهاء مدة العقد في آخر أكتوبر سنة ١٩٤٦ ولم يعد من حق المطعون عليهما الإدعاء بأن عقد الإيجار قد تجدد على أطيان لم يصبح بعضها مملوكاً لهما والبعض الآخر لا يمكن مطالبة بإيجاره بعد أن تخلى فعلاً للمطعون عليهما مالكيه — ومن ثم يكون الحكم إذ ألزم الطاعن

محضر التسليم في ١٧/١٠/١٩٤٨ لبادر بالمطالبة باسترداد المبلغ الذي دفعه — ثانياً — ليس في أوراق الدعوى ما يثبت أن المستأنف عليهما استلبا فعلا أرضهما قبل محضر التسليم المؤرخ ١١ أكتوبر سنة ١٩٤٨ وبما يؤيد أن المستأنف كان واضح اليد عليهما حتى ذلك الحين أن المستأنف عليهما قررا صراحة في ذلك المحضر أن الزراعة الموجودة بالعين ملك للمستأنف ولولم يكن صحيحاً لاستولى المستأنف عليهما على هذه الزراعة ثالثاً — كما وأن في قبول المستأنف تأجير أرض المستأنف عليهما بمقتضى عقد الإيجار المؤرخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٥ وقيامه بدفع مبلغ ٥٩ جنيهها من إيجار سنة ١٩٤٧ أبلغ دليل على أن المستأنف عليهما لم يتسلبا نصيبهما كما أظهرته القسمة النهائية إلا بعد أن أعيتهما الحيل مع أخيهما المستأنف الأمر الذي اضطرهما إلى تسليم أطيانهما موضوع الدعوى على يد محضر بتاريخ ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٨ ولو أن عقد الإيجار المحرر بين طرفي الدعوى لم يمتد إلى ذلك التاريخ لأنذرهما المستأنف بانتهائه وتسليم أطيانهما ولكنه ظل مستمرا في وضع يده حتى تسليم المستأنف عليهما منه أرضهما على يد محضر

ومن حيث إنه لما كان تجديد الإجارة تجديداً ضمنياً برضاء الطرفين من المسائل الموضوعية التي يترك الفصل فيها لقاضي الموضوع ولإرقابة محكمة النقض عليه في ذلك مادام قد أقام قضاءه كما هو الحال في الدعوى — على دليل مقبول مستمد من وقائعها وأوراقها وكانت المحكمة قد استخلصت من أوراق الدعوى أن المطعون عليهما لم يتسلبا نصيبهما كما أظهرته القسمة النهائية إلا بعد أن أعيتهما الحيل مع الطاعن الأمر

الذي اضطرهما إلى تسليم أطيانهما موضوع الدعوى على يد محضر في ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ ، مما يستفاد منه — أنها جعلت لتنفيذ حكم القسمة بوضع يد كل من الطرفين على ما اختص به — لا الحكم بها — الاعتبار الأول في إعطاء كل شريك نصيبه المفروض وكان هذا الذي أخذت به المحكمة لا مخالفة فيه لصريح نص البند الخامس من عقد الصلح المبرم بين الطرفين المتعاقدين في ٢٨ من يونيو سنة ١٩٤٥ إذ ورد به « قبل الطرفان أن يستمر وضع يد كل منهما على الأطيان الحاصل التراضي عنها بموجب هذا المحضر حتى يفصل نهائياً في دعوى القسمة فينتقل وضع يده إلى الأطيان التي وقعت في نصيبه بالحكم الصادر في دعوى القسمة » وكان الحكم قد أثبت أن الطاعن بوصفه مستأجر استمر واضح اليد على العين المؤجرة حتى تسلبا المطعون عليهما في ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ من الطاعن مما يتعين معه إلزامه بالأجرة — كان النعي على الحكم بكل ماورد في هذا السبب لا مبرر له .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم شابه البطلان لاضطرابه وتناقض أسبابه ذلك أن محكمة أول درجة أصدرت حكماً تمهيداً بنسب خبر زراعي الانتقال إلى مكان النزاع لتطبيق حدود الأطيان المستأجرة بموجب عقد الإيجار على الطبيعة وبيان ما إذا كان القدر الوارد به قد وقع في نصيب المطعون عليهما بعد حكم القسمة وفي أي وقت قام الورثة بتنفيذ هذا الحكم بوضع يد كل منهم على نصيبه ؛ وله في سبيل ذلك اتخاذ كافة الوسائل لتحقيق النزاع وسماع الشهود — وبعد أن قدم الخبير تقريره

قضت المحكمة بما قضت به تأسيساً على هذا التقرير ، فلما استأنف الطاعن الحكمين قضت محكمة الاستئناف في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ بإحالة الدعويين إلى التحقيق لمعرفة من الواضع اليد على الأطيان موضوع النزاع في سنة ١٩٤٧ و ١٩٤٨ وسبب وضع اليد ومدته وذكرت في أسباب حكمها أن التحقيق الذي أجرى بمعرفة الخبير غير واف ولا تراتح المحكمة للأخذ بهذا التقرير فيما اعتمد عليه من شهادة الشهود وبعد أن تنفذ الحُكْم التمهيديان وسمعت المحكمة أقوال الشهود لإثباتا ونقيا قضت في الموضوع بحكمها المطعون فيه الذي يبين من أسبابه أنها استبعدت إصالة من نظرها شهادة شهود طرفي الدعوى كليهما عملاً بنصر المادة ١٦٥ مرافعات بمقولة «إنها لا تظمن إلى الأخذ بشهادة أي شاهد منهم جميعاً بسبب تأثرهم بالطرفين أو تحمسهم لها ، ثم رأت من قبل بحكمها التمهيديين الصادرين في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ عدم الأخذ بهما وطرحهما جانباً وفي هذا ما فيه من تناقض واضطراب مبطل للحكم .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم المطعون فيه أورد أسباباً جديدة لقضائه استدل بها على أن عقد الإيجار تجدد تجديدًا ضمنيًا برضاء الطرفين وهي أسباب كافية لحله فإذا ما قرر بعد ذلك أنه يأخذ بأسباب الحكم الابتدائي ففاد هذا بداهة أنه يأخذ بها فيما لم يصححه منه بأسبابه الجديدة في ذات الخصوص وتبعاً يكون الحكم قد استبعد كل مارتبة الخبير على أقوال الشهود .

« ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في الحكم المطعون فيه إذ اعتبر قول المطعون عليهما

بأن الطاعن دفع لها مبلغ ٥٩ جنيهاً في سبتمبر سنة ١٩٤٦ من إيجار سنة ١٩٤٧ التي لم تكن قد بدأت بعد ذلك على تجديد عقد الإيجار مع أنه ثبتت بجلسة المناقشة الحاصلة في ١٩٥١/٤/٨ أن الطاعن اعترف بدفع المبلغ بغير إيصال على أساس أن القسمة لم تتم من قبل بدء السنة الزراعية وأنه متى كانت القسمة قد اتهمت قبل بدايتها فإنه يكون قد دفعه بغير مقتض ويحق له استرداده ، إذ اعتبر الحكم هذا القول دليلاً على التجديد فإنه يكون قد خالف القانون بتجزئة اعتراف الطاعن .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن المحكمة إذ استخلصت بما أدلى به الطاعن في محضر جلسة ١٩٥١/٤/٨ من أنه دفع للمطعون عليهما مبلغ ٥٩ جنيهاً من إيجار سنة ١٩٤٧ بالإضافة إلى القرائن الأخرى التي أوردتها في حكمها ومنها تصرفات الطاعن مع أخويه المطعون عليهما بإنكار ورائتهما وتعدد أوجه المنازعات استخلصت من كل ذلك أن تحت يد الطاعن وصولاً بهذا المبلغ وأن في امتناعه عن تقديمه — على ما أثبتته الحكم — يجعل الواقعة المدعى بها — وهي واقعة تجديد عقد الإيجار — قريبة الاحتمال بما يجوز معه إثباتها بكافة الطرق القانونية بما فيها القرائن — وهذا الذي ذهبت إليه المحكمة وأقامت عليه قضاءها لا يعتبر تجزئة للاعتراف ومن ثم لا تكون المحكمة قد أخطأت في القانون .

« ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم إذ اعتبر استلام المطعون عليهما الأطيان على يد محضر في ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ دليلاً على امتداد عقد الإيجار المبرم بين الطرفين — وإذا اتخذت من ذلك قرينة على أن

١٦

١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٤

تنفيذ عقارى . توزيع . حلول دائن مرتين محل دائن آخر . تقدم عليه في الدرجة بموجب عقد حلول . طلب الدائن المرتين تخصيصه بدينه في مرتبة الرهن . وجوب اعتباره قد طلب المرتبة التي تخولها إياه مستنداته . إغفال قاضى التوزيع هذا الطلب . مناقضة الدائن في التوزيع . القضاء بعدم قبول المناقضة شكلا . في غير محله .

المبدأ القانونى

متى كان الواقع هو أن بائع العقار قد نزل عن أسبقيته في الامتياز إلى دائن مرتين متأخر عنه في الدرجة بموجب عقد حلول مؤشربه في السجلات العقارية على هامش تسجيل عقد الرهن وكان الدائن المرتين إذ طلب تخصيصه بدينه في مرتبة الرهن قد طلب المرتبة التي تخولها إياه المستندات المقدمة منه وهى اعتباره حالا محل البائع في امتياز ، وكان قاضى التوزيع قد أغفل شأن هذه المستندات المقدمة ، فإذا ناقض الدائن المرتين وطلب الدرجة التي يستحقها فلا يصح أن يعترض عليه — وفقا لما كان يقرره قانون المرافعات المختلط — بأنه يطلب درجة لم يطلبها من قاضى التوزيع متى كانت هذه الدرجة ثابتة من المستندات التي سبق تقديمها في الميعاد قبل تحرير قائمة التوزيع المؤقتة .

المحكمة

« من حيث إن الوقائع تتحصل حسب ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر اوراق الطعن في أن من يدعى وفا سليم عليان اشترى أطيانا من ما كسى قام دوس مورث المطعون عليهم من

الطاعن كان واضح اليد حتى تاريخ التسليم مع أن الوضع الصحيح أنه بانهاء القسمة قانونا أصبح كل متقاسم مالكا للحصة التي آلت له منذ أن تملك في الشيوع وفقا لنص المادة ٨٤٣ مدنى — بما لا يمكن معه افتراض تجديد عقد إيجار انتهت مدته بانهاء مفعوله . وبالتالي لا يمكن افتراض أن وضع يد الطاعن على هذه الأطيان وقد أصبح مالكا لها ووضع اليد عليها بهذه الصفة يؤدي إلى التزامه بإيجار لا يمكن أن يترتب في ذمته .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه ليس إلا ترديد للسبب الأول وقد سبق الرد عليه .

« ومن حيث إن المطعون عليهما طلبا في مذكرتهما الحكم بإلزام الطاعن بأن يدفع لهما مبلغ خمسين جنيها على سبيل التعويض استنادا إلى أن الطاعن لم يقصد إلا السكيد لهما ليطيل أمد التقاضى مرة أخرى بعد أن عطل دعواهم بالإيجار ما يقرب من الأربع سنوات بغير مبرر أو ضرورة .

« ومن حيث إن المحكمة لا ترى من ظروف الدعوى ما يدل على أن الطعن قصد به السكيد ، فيتعين رفض هذا الطلب .

« ومن حيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .»

(القضية رقم ٢٨٥ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد نجيب احمد وعبد العزيز سليمان ومحمود عياد ومحمد أمين زكى المستشارين) .

البنك في ٣١ ديسمبر ١٩٤٥ المستندات المثبتة لما يدعيه وهي عقد القرض وقائمة قيد الرهن وشهادتين رسميتين تتضمنان التأشير الهامشي الذي يقول به الطاعن . وبعد انقضاء مواعيد التقديم ودعوة الدائنين لتقديم مستنداتهم أصدر قاضى التوزيع بمحكمة المنصورة المختلطة في ٢٦ يولييه ١٩٤٧ قائمة التوزيع المؤقتة وفيها خصص بدرجة الامتياز ما كسى فام دوس مورث المطعون عليهم من الثانى إلى الرابعة كما خصص الدكتور عوض برسوم المطعون عليه الأول وبقية المطعون عليهم عدا المطعون عليه الأخير بديونهم مع جعل المرتبة الأولى بدرجة الامتياز فيما بينهم لما كسى فام دوس ثم خصص بعدهم بدرجة الرهن البنك العقارى الزراعى المصرى . وفى ١٢ مارس سنة ١٩٤٧ قرر البنك بالمناقضة فى هذه القائمة . وطلب فى مناقضته الحكم بقبولها شكلا وفى الموضوع بتخصيصه بالأسبقية على الدائنين المذكورين فى قائمة التوزيع قبله وأسس الطاعن مناقضته على أن ما كسى فام وخلفائه قد تخصصوا قبله بدرجة الامتياز على ٢٣ فدانا فى حين أنه كان يجب تخصيصهم فى مرتبتهم بعد مرتبة المناقض لأن ما كسى فام دوس نزل بمقد رسمى محرر أمام محكمة مصر المختلطة فى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٢ برقم ٣٠٥٦ عن أسبقيته فى درجة الامتياز قابلا أن يكون امتياز البائع المحفوظ لصالحه بتسجيل عقد البيع المسجل فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٢١ مسبقا بالقيد المأخوذ فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٢ برقم ١٤١٥٩ لصالح شركة الرهن العقارى المصرى التى حل محلها البنك الطاعن . وقدم البنك فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٧ أثناء

الثانى إلى الرابعة بموجب عقد بيع مسجل فى ٢٢ / ١٠ / ١٩٢١ نص فيه على امتياز البائع على الأطيان المبيعة وبمقد رهن رسمى محرر فى ٧ / ٩ / ١٩٢٢ ومقيد فى ١١ / ٩ / ١٩٢٢ رهن وفا سليم عليان تلك الأطيان إلى شركة الرهن العقارى المصرى التى حل محلها البنك الطاعن بالمرسوم رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٥ . وبموجب عقد رسمى محرر فى ٢٧ / ١٠ / ١٩٢٢ نزل ما كسى فام دوس إلى الدائنة المرتبة عن الأسبقية التى كانت له بدرجة امتياز البائع قبل درجة الرهن وأشر بهذا النزول فى السجلات العقارية وعلى هامش تسجيل عقدى البيع والرهن الآنفى الذكر . ونظرا لأن البائع وفا سليم عليان لم يدفع ماعليه من ثمن الأطيان التى اشتراها اتخذ البائع ما كسى فام دوس إجراءات التنفيذ العقارية ضد مدينه على الأطيان المحملة بحق امتياز البائع والرهن . ولما أن رسا مراد تلك الأطيان على صولون كوليتوس المطعون عليه الثانى عشر وأودع الثمن ومقداره ٤٠٠٠ جنيه بخزانة محكمة المنصورة الابتدائية المختلطة فتمت إجراءات التوزيع أمام المحكمة المذكورة وقيدت برقم ٦ لسنة ٧١ ق وقدم طالب التنفيذ والدائنون الآخرون طلباتهم فى التوزيع بتخصيصهم بديونهم . وفى ٢٩ / ١٢ / ١٩٤٥ قدم البنك العقارى الزراعى المصرى (الطاعن) طلبا للتوزيع بتخصيصه بدينه بمبلغ ١٥٦٥ جنيها و ٥٥٧ مليا و ٣٩٤ جنيها و ٦٤ مليا بدرجة الرهن الذى له بموجب العقد الرسمى المقيد فى ١١ سبتمبر ١٩٢٢ والمحرز بين المدين وشركة الرهن العقارى المصرى التى حل محلها البنك الطاعن . وقد قدم

الاعلان الخطوات التي سبقت تسليم الصورة إلى شيخ البلدة .

« ومن حيث إن هذا النعمى في محله ذلك أنه يبين من ورقة إعلان الطعن إلى المطعون عليه الثانى عشر والمعلنة فى ١٤/٨/١٩٥١ أن المحضر اكتفى بأن يثبت فى محضره أنه أعلن المطلوب إعلانه فى مواجهة شيخ البلدة لغيابه وعدم وجود من يستلم عنه قانونا ولما كانت المادة ٤٣١ مرافعات توجب على الطاعن أن يعلن الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم فى الخمسة عشر يوما التالية لتقرير الطعن على أن يكون هذا الإعلان بورقة من أوراق المحضرين وبالأوضاع العادية وإلا كان الطعن باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها بإطلانه وكانت المادة ١٢ مرافعات توجب على المحضر قبل أن يسلم صورة الإعلان إلى شيخ البلدة أن يكون قد انتقل إلى محل إقامة المعلن إليه وتحقق من غيابه هو ومن عساه يكون مقيما معه أو نائبا عنه فى استلام الإعلان وكان المحضر لم يثبت شيئا من ذلك فى محضره فان هذا الاعلان يكون باطلا وللحكمة أن تحكم بإطلانه من تلقاء نفسها فى غيبة المطعون عليه الثانى عشر وبالتالي يكون الطعن غير مقبول شكلا بالنسبة إليه لعدم إعلانه فى الميعاد عملا بالمواد ١٢ ، ٩٥ ، ٤٣١ مرافعات .

« ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن فى السبب الأول على الحكم المطعون فيه خطأ فى تطبيق المادتين ٥٧٩ ، ٥٨٠ مرافعات محتلط إذ أن الحكم الابتدائى الذى أخذ به الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول مناقضته شكلا استنادا إلى أن الطاعن طلب من قاضى التوزيع تخصيصه بدينه

مناقضته شهادتين رسميتين من مصلحة الشهر العقارى ومن قلم رهون محكمة مصر المختلطة تتضمنان النزول السالف بيانه والتأشير به فى السجلات العقارية وعلى هامشى تسجيل عقدى البيع والرهن ودفع الدكتور عوض برسوم المطعون عليه الأول دعوى المناقضة بأنه يدين ما كسى قام دوس بمبلغ ٢٧٦ جنيا منذ سنة ١٩٢١ ولهذا طلب تخصيصه بدينه من المبلغ الذى خصص به ما كسى قام فى مرتبة الامتياز وأن البنك العقارى الزراعى المصرى قد سقط حقه فى مناقضته لأنه يطلب لأول مرة تغيير درجته وتخصيصه بالأفضلية على ما كسى قام دوس . وبعد أن حولت القضية لمحكمة المنصورة الابتدائية الوطنية لاختصاصها قيدت أمامها برقم ٢٦٢ لسنة ١٩٤٩ مدنى كلى وقضت فيها حذوريا بعدم قبول مناقضة البنك العقارى الزراعى المصرى شكلا وبالزامه بالمصروفات وأتعاب المحاماة . استأنف الطاعن وقيد استئنافه برقم ١١٧ لسنة ٢ ق محكمة استئناف المنصورة التى قضت فى ٥ من يونيه سنة ١٩٥١ بتأييد الحكم المستأنف فقرر الطاعن بالطعن فى الحكم الاستئنافى بطريق النقض .

« ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة إلى المطعون عليهم من الأول إلى الحادى عشر .

« ومن حيث إن النيابة دفعت بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة إلى المطعون عليه الأخير « الثانى عشر » استنادا إلى أن تقرير الطعن المعلن إليه قد أعلن فى مواجهة شيخ البلدة لغياب المعلن إليه ولم يثبت المحضر فى ورقة

في مرتبة معينة وهي بدرجة الرهن ولا يجوز له بعد انقضاء ميعاد طلبات التقديم في التوزيع أن يطلب لنفسه في المناقضة درجة في الامتياز أسبق من المرتبة التي سبق أن طلبها مع أن الطاعن طلب أحقيته في تخصيصه بدينه بدرجة الرهن في المبالغ المودع بخزانة المحكمة ومع أن حقه في أسبقيته بدرجة الرهن قبل درجة الامتياز الذي للبائع ما كسى فام دوس بموجب عقد البيع المسجل في ١٩٢١/١٠/٢٢ هو حق ثابت من عقد النزول الرسمي المحرر في ١٩٢٢/١٠/٢٧ والذي نزل فيه البائع المذكور عن أسبقيته في درجة الامتياز لشركة الرهن العقاري المصري التي حل محلها الطاعن ثم حصل التأشير بهذا النزول على هامش السجلات العقارية بما كان يجب معه على الحكم المطعون فيه أن يقضى بقبول مناقضة الطاعن شكلا وبتخصيصه بكامل دينه في المبلغ المودع .

ومن حيث إنه جاء بالحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ، أن المحكمة ترى أن البنك العقاري الزراعي المصري (الطاعن) وقد سبق أن طلب تخصيصه بدينه في مرتبة معينة لا يجوز له بعد انقضاء ميعاد الطلب أن ينازع في هذا التخصيص وأن يطلب لنفسه درجة أسبق من المرتبة التي طلبها لأن ذلك يلحق الضرر بالدائنين الآخرين ويجعل من الممتنع عليهم أن ينازعوا في هذا الطلب الأخير بطريق المناقضة ، وجاء بالحكم المطعون فيه أنه لا يجوز للاستأنف (الطاعن) وقد تخصص في المرتبة التي طلبها ولم يصحح طلبه أو يكمله في مدة الثلاثين يوما التي نص عليها القانون أن يصحح خطأه ، ثم رتب الحكم على ذلك قضاءه بعدم قبول مناقضة الطاعن

شكلا لسقوط حقه في مناقضته . وهذا الذي انتهى إليه الحكم مخالف للقانون . ذلك أنه لما كانت المادة ٥٧٩ مرافعات مختلط توجب على طالب التقديم في القسمة بين الغرماء أن يقدم طلبه إلى قاضي التوزيع خلال شهر من إعلان قلم الكتاب الدائنين لتقديم طلباتهم ومعهما مستنداتهم وكانت المادة ٥٨٠ مرافعات من نفس القانون قد نصت على أنه بعد انقضاء هذا الميعاد لا يقبل أى طلب آخر ويحرر قاضي التوزيع القائمة المؤقتة وفقا للنصوص التالية وكانت المواد الواردة في الباب الخاص بتوزيع ثمن البيع على حسب درجات الدائنين لم تستبعد النصين السالف بيانهما في خصوص ميعاد تقديم الطلبات والمستندات المثبتة لها — لما كان ذلك وكان يبين من الأوراق المقدمة من الطاعن إلى قاضي التوزيع عند تقديم طلبه وقبل تحرير القائمة . أنه قدم في ١٩٤٥/١٢/٢٩ طلبا بتخصيصه بدينه بمبلغ ١٥٦٥ جنيهها و ٥٥٧ م و ٣٩٤ ج و ٦٤ م في درجة الرهن من مبلغ ٤٠٠٠ جنيه المتحصل من ثمن البيع والمودع بخزانة محكمة المنصورة المختلطة وأنه قدم في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٥ عقد القرض المضمون بالرهن المسجل في ١٩٢٢/٩/١١ والمؤشر على هامش تسجيله بنزول البائع ما كسى فام دوس عن أسبقيته في الامتياز إلى شركة الرهن العقاري المصري التي حل محلها الطاعن وهو ما يبين من الشهادتين الرسميتين المقدمتين مع عقد الرهن وتضمنان النزول السالف الذكر والتأشير به في السجلات العقارية وعلى هامش تسجيل عقد الرهن وعقد البيع الصادر من ما كسى فام دوس إلى المدين المزوعة ملكيته

والمسجل في ١٩٢١/١٠/٢٢ لما كان ذلك يكون الطاعن بطلبه تخصيصه يديته في مرتبة الرهن قد طلب المرتبة التي تخولها إياه المستندات المقدمة منه وهي اعتباره حالا محل ما كسى قام دوس في امتيازها فإذا كان قاضي التوزيع قد أغفل شأن هذه المستندات المقدمة ثم ناقض البنك وطلب الدرجة التي يستحقها فلا يصح أن يعترض عليه بأنه يطلب درجة لم يطلبها من قاضي التوزيع متى كانت هذه الدرجة ثابتة من المستندات التي سبق تقديمها في الميعاد قبل تحرير القائمة المؤقتة ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول المناقضة شكلا لسقوط حق الطاعن في مناقضته قد خالف القانون مخالفة تستوجب نقضه دون حاجة للتعرض لبحث باقي أسباب الطعن .

(القضية رقم ٣٤١ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمود عياد ومحمد أمين زكي المستشارين) .

١٧

١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٤

١ — موطن . تعريفه القانوني . تحديد موطن الشخص . مسألة موضوعية : المادة ٤٠ من القانون المدني .

ب — أحوال شخصية . ثبوت أن المدعى عليه الانجليزي الجنسية متوطن في مصر . تطبيق القانون المصري واعتبار حكم الطلاق الصادر ضده من المحكمة العليا البريطانية قد صدر من محكمة غير مختصة . لا خطأ . المادة ٢٢ مدني والمادتان ٨٥٩، ٨٦١ مرافعات .

ج — أحوال شخصية . حكم . تسييه . إثبات أن المدعى عليه الانجليزي متوطن في مصر وأن حكم الطلاق الصادر ضده من المحكمة الانجليزية قد صدر من محكمة غير مختصة . عدم تمدد الحكم المصري عن أسباب الحكم الأجنبي . لا خطأ .

د — أحوال شخصية . اختصاص المحاكم الانجليزية بدعوى طلاق الانجليزي المتوطن في مصر . هو اختصاص متعلق بالنظام العام . لا يصححه قبوله من المدعى عليه . ه — أحوال شخصية . اختصاص . اختصاص المحاكم القنصلية في مصر . ليس اختصاصا محليا بالنسبة لاختصاص المحاكم الأجنبية بل هو اختصاص متعلق بالولاية . أحكام المحاكم القنصلية . هي أحكام مصرية وليست أجنبية .

و — أحوال شخصية . اختصاص . الموطن في القانون الانجليزي . هو الذي يبين الاختصاص في مسائل الأحوال الشخصية .

ز — أحوال شخصية . اختصاص . عدم اختصاص المحاكم الانجليزية بالنسبة للانجليزي المتوطن في الخارج . لا يصححه وجود الانجليزي في إنجلترا عند رفع الدعوى . الاختصاص هو للمحاكم المصرية . المادة ٢٢ من القانون المدني .

ح — أحوال شخصية . تنفيذ الحكم الأجنبي . شرط تطبيق المادة ٤٩٣ مرافعات .

ط — أحوال شخصية . اختصاص المحاكم الابتدائية بدعوى النفقة . شرطه . المادتان ٩٢٠ و ٩٢١ مرافعات .

المبادئ القانونية

١ — حددت المادة ٤ من القانون المدني

الموطن بأنه هو المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة ، وهو تصوير واقعي لفكرة الموطن يرتكز على الإقامة الفعلية على نحو من الاستقرار يبلغ أن يكون عادة مع قيام النية على ذلك وهو أمر مستقل بتقديره قاضي الموضوع .

٢ — متى كانت المحكمة قد أثبتت بالأدلة

السائغة التي أوردتها أن المدعى عليه الانجليزي الجنسية متوطن في مصر فإنها تكون قد أصابت إذ طبقت القانون المصري على واقعة الدعوى

التي رفعت أمامها واعتبرت الحكم الصادر من المحكمة الإنجليزية بتطبيق المدعية الإنجليزية الجنسية من المدعى عليه قد صدر من محكمة غير مختصة ذلك أن المادة ٢٢ من القانون المدني المصري تنص على أنه يسرى على قواعد الاختصاص وجميع المسائل الخاصة بالإجراءات قانون البلد الذي تقام فيه الدعوى أو تباشر فيه الدعوى أو تباشر فيه الإجراءات وأنه بمقتضى المادة ٨٥٩ والفقرة الأولى من المادة ٨٦١ مرافعات . تختص المحاكم المصرية بقضايا الأحوال الشخصية للأجانب المتوطنين في مصر .

٣ - متى كان قد ثبت لمحكمة الموضوع أن المدعى عليه متوطن في مصر قبل بدء النزاع مع زوجته بزمان طويل بما رتبت عليه أن حكم المحكمة العليا الإنجليزية الصادر بالتطبيق إنما صدر من محكمة غير مختصة فلا تثريب عليها إذ هي لم تتحدث عن أسباب هذا الحكم الأجنبي أو التحقيقات الخاصة به .

٤ - عدم اختصاص المحاكم الإنجليزية بتطبيق المدعى عليه المتوطن في مصر من المدعية هو أمر متعلق بالنظام العام فلا يصححه قبول المدعى عليه هذا الحكم وعدم استئنافه في بلده ثم حضوره في دعوى النفقة أمام محكمة بلده دون أن يدفع بعدم اختصاصها وتنفيذه أحد أحكام النفقة من تلقاء نفسه معترفاً بحكم التطبيق .

٥ - أحكام المحاكم القنصلية في مصر لم

تكن معتبرة أحكاماً أجنبية رغم صدورها باسم سلطان أجنبي فهي ليست صادرة في الخارج بل صادرة في مصر بطريق الإنابة من الحاكم الشرعي للبلاد ، وقد توضح ذلك بجلاء في أحكام معاهدة مونثرو سنة ١٩٣٧ . وينبني على ذلك أن اختصاص المحكمة القنصلية البريطانية بمصر لا تعتبر بالنسبة للحاكم الإنجليزية اختصاصاً محلياً بل خاصاً بالولاية فلا يصحح حكم المحكمة العليا البريطانية قبوله من المحكوم عليه على أساس أنه اختصاص محلي بالنسبة للمحكمة القنصلية البريطانية في مصر .

٦ - الموطن في إنجلترا هو الذي يبين في مسائل الأحوال الشخصية فالبريطاني المتوطن في بلد أجنبي وإن كان يتمتع بجنسيته البريطانية إلا أنه خاضع في أحواله الشخصية إلى اختصاص البلد الذي توطن فيه .

٧ - إذا كانت المحكمة العليا بلندن غير مختصة بدعوى التطليق وفقاً لأحكام المانون المصري بسبب توطن الزوج في مصر فإنه لا يصحح حكمها أن يكون القانون الإنجليزي قد خولها الاختصاص بسبب وجود الزوج في إنجلترا وقت رفع الدعوى ويكون الاختصاص بدعوى التطليق وما تفرع عنها للحاكم المصرية وفقاً للمادة ٢٢ من المانون المدني المصري .

٨ - مناط تطبيق المادة ٤٩٣ من قانون المرافعات أن يكون ثمة أمر تنفيذ مطلوب لحكم أجنبي وأول شرط يجب تحقيقه بمقتضى

الفقرة الأولى من المادة المذكورة هو أن يكون الحكم صادرا من هيئة قضائية مختصة . وإذن ففى كان قد ثبت لمحكمة الموضوع أن الحكم الأجنبى قد صدر من محكمة غير مختصة فلا جدوى من التحدث عن الشروط التى اشترطتها باقى فقرات المادة المنار إليها .

٩ - اختصاص المحكمة الابتدائية بدعوى النفقة وفقا لنص المادة ٩٢٠ من قانون المرافعات إنما يكون عند طرح دعوى النفقة فى أثناء نظر دعوى التطلاق أو الطلاق أو التفريق الجسمانى ولا يصح تأسيس هذا الاختصاص على المادة ٩٢١ إلا عندما يكون الحكم القاضى بالتطلاق أو التطلاق أو التفريق الجسمانى صادرا من إحدى المحاكم المصرية .

المسألة

من حيث إن الوقائع تتحصل فى أن الطرفين وهما بريطانيان الجنسية عقد زواجهما فى ٩ / ١٢ / ١٩١٥ بالقنصلية البريطانية بالقاهرة . وقد دب بينهما الخلاف بعد ذلك فأقامت الطاعنة الدعوى على المطعون عليه فى سنة ١٩٣٨ أمام المحكمة العليا بلندن طالبة الطلاق . فدفع المطعون عليه بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى على أساس أنه متوطن فى مصر . وقد رفضت المحكمة هذا الدفع وقضت فى الجلسة المنعقدة فى ٢٥ و ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ بحل عقد الزواج بسبب معاملة المدعى عليه للبدعية بالقسوة منذ عقد الزواج وذلك ما لم يتقدم بسبب كاف لهذه المحكمة خلال ستة أسابيع كى لا يجعل هذا

الحكم نهائيا ، ولما لم يقدم أسبابا صار هذا الحكم نهائيا فى ١٦ / ٢ / ١٩٤٩ . وبعد ذلك أقامت الطاعنة دعوى أمام المحكمة ذاتها طالبة تقرير نفقة لها فقررت المحكمة مبلغ ٧٠٠ جنيه نفقة سنوية لها وكلفت المطعون عليه أن يقدم إقرارا بممتلكاته ولما لم يقدم هذا الإقرار قررت المحكمة أن المدعى عليه يلزم بأن يدفع للطالبة ابتداء من ١٣ أبريل سنة ١٩٤٩ نفقة مؤقتة لنفسها طوال حياتها المشتركة حتى يصدر حكم جديد قدرها ٢٠٠٠ جنيه استرلينى سنويا لا يستنزل منها ضرائب . أقامت بعد ذلك المطعون عليها أمام محكمة القاهرة الابتدائية الدعوى الرقيمة ١٧٤١ سنة ١٩٥٢ (٦٠ سنة ١٩٥٢ أحوال شخصية) طالبة وضع الأمر بالتنفيذ على حكم النفقة الأجنبى سالف الذكر غير أن طلبها رفض فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٢ . وقد جاء بأسباب الحكم عن فتوى المستشار القانونى للسفارة الإنجليزية تنفيذا لهذا القرار أجابت السلطات الإنجليزية بفتواها المؤرخة فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٥٢ بما محصله أن الحكم الذى تطلب المدعية الأمر بتنفيذه لا يعتبر طبقاً لأحكام القانون الانجليزى حكماً نهائياً قاطعاً وإنما هو مجرد أمر بنفقة مؤقتة لحكم الطلاق هناك الحق فى إلغائه أو تغييره وبالتالى فإنه لا يعتبر حكماً حائزاً القوة الشئ المحكوم به . وكذلك بما محصله أنه لو فرض وأصدرت محكمة مصرية أمراً فى عبارات مماثلة وكانت تملك طبقاً للقانون المصرى ، سلطة إلغاء أمرها الذى أصدرته أو تغييره فى أى وقت فإن مثل هذا الأمر لا ينفذ بدعوى يرفعها الطالب على المدعى عليه أمام المحاكم الانجليزية ثم بما محصله أيضا أنه ليس ثمة بين مصر

وإنجلترا أى اتفاق بالتعاقد على التبادل فى المعاملة فى شئون كل منهما الداخلية . ولذلك أقامت الطاعة هذه الدعوى أمام محكمة القاهرة الابتدائية طالبة الحكم لها بنفقة سنوية قدرها ٣٠٠٠ جنيه على أن يؤمر لها مؤقتاً حتى يفصل فى الدعوى بمبلغ صافى قدره ٢٠٠٠ جنيه . فدفع المطعون عليه بعدم اختصاص المحاكم المصرية بنظرها كما دفع بعدم جوازها لسابقة الفصل فيها . فقضت المحكمة فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٣ برفض الدفعين وحددت لنظر الموضوع جلسة أخرى وفيها دفع المطعون عليه بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان ، فأخذت المحكمة بهذا الدفع تأسيساً على ما انتهت إليه من أن الحكم الصادر بالتطبيق من المحكمة الانجليزية والذي تستند إليه المدعية فى طلبها النفقة فى الدعوى الراهنة لا حجج له أمام المحاكم المصرية ويتعين من أجل ذلك قبول الدفع . فاستأنفت الطاعة هذا الحكم وقيد الاستئناف برقم ٢٧٦ سنة ٧١ ق أمام محكمة استئناف القاهرة التى قضت فى ١٦ يونيه سنة ١٩٥٤ بالتأييد .

ومن حيث إن الطاعة قررت بالطعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقد بنى الطعن على ستة أسباب : تنعى الطاعة بالأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسييب إذ قضى الحكم الابتدائى بعدم قبول دعوى الطاعة لرفعها قبل الأوان على أساس أن الحكم الصادر من المحكمة العليا البريطانية فى ١١/٢٦/١٩٤٨ والمثبت فى ١٦ فبراير سنة ١٩٤٩ لا حجج له فى مصر لصدوره من محكمة غير مختصة وقد أيدى الحكم المطعون فيه

لأسبابه وهذا قول خاطئ . إذ تنص المادة ١/٤٩٣ مرافعات والمادة ٢٢ مدنى على أن القانون الواجب التطبيق هو القانون الانجليزى لأنه متى كان الموطن أساساً للاختصاص فإن قانون البلد الأجنبى هو الذى يسرى عليه تطبيقاً لقاعدة سريان قانون القاضى على الموطن ومن ثم كان لزاماً تطبيق القانون الانجليزى على الموطن فى الدعوى التى كانت معروضة على المحكمة البريطانية وذلك تطبيقاً للمادة ١/٤٩٣ مرافعات ، ثم مضت الطاعة تقول إن الموطن بحسب القانون الانجليزى يختلف اختلافاً جوهرياً عن الموطن فى البلاد اللاتينية وفى التشريع المصرى . فوطن الشخص حسب القانون الانجليزى هو البلد الذى يعتبره مقره الدائم والمقر الدائم يتكون من عنصرين أحدهما مادى وهو الإقامة والآخر معنوى وهو نية البقاء أو الاستمرار سواء أخذت هذه النية صورة إيجابية هى نية الإقامة الدائمة فى البلد أو الإقامة غير محدودة المدة أم أخذت صورة سلبية وهى عدم توافر النية فى مغادرة البلد نهائياً . ولما كان الحكم الابتدائى قد قضى بعدم حجج الحكم الانجليزى على أساس أن المطعون عليه عند بدء إجراءات دعوى الطلاق فى سنة ١٩٣٨ لم يكن متوطناً فى إنجلترا . وقد أحالت محكمة أول درجة فى حكمها الذى أصدرته قبله فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥٣ القاضى برفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم المصرية بنظر الدعوى تأسيساً على أن المطعون عليه قد اتخذ من مصر موطناً له ليس فقط من سنة ١٩٥٣ بل من عهد يرجع إلى ما قبل سنة ١٩٣٨ وهى السنة التى رفعت عليه

فيها دعوى الطلاق . لما كان ذلك وكانت الطاعنة قد قدمت إلى محكمة الاستئناف مذكرتين أثبتت فيهما أن الحكم المستأنف أخطأ في تطبيق القانون الإنجليزي الخاص بالمواطن إذ أغفل نية التوطن والبقاء وهي الشرط الأساسي في التوطن بحسب القانون الإنجليزي فلم يعن الحكم ببحثها وتمحيصها كما أن الطاعنة قدمت أمام محكمة ثاني درجة أسباب حكم المحكمة العليا البريطانية وقد أثبتت فيها هذه المحكمة أن المطعون عليه كان متوطنا بإنجلترا في تاريخ رفع الدعوى . كما قدمت الطاعنة لأول مرة أمام محكمة الاستئناف صورة رسمية للتحقيق الذي أجرته المحكمة العليا بشأن موطن المطعون عليه في تاريخ رفع الدعوى بالتطبيق كما تمسكت الطاعنة بأن المطعون عليه نفسه قد أقر في إحدى مذكراته المقدمة إلى محكمة أول درجة بأن لديه دائمية الرجوع إلى إنجلترا وهو ما يفيد أنه كان وما زال متوطنا بإنجلترا باعترافه إلا أن الحكم المطعون فيه قد أغفل التحدث عن كل ذلك ، لذا يكون مشوبا بالقصور في التسيب فضلا عن الخطأ في القانون .

د ومن حيث إنه جاء بحكم محكمة أول درجة المؤيد لأسبابه عن الحكم المطعون فيه بهذا الخصوص د فإنه يتعين بحث ما إذا كان للدعي عليه (المطعون عليه) في الدعوى الراهنة موطن في مصر ، ومن ثم تكون المحاكم المختصة بنظرها أم أنه ليس له موطن في مصر ، ومن ثم لا تكون المحاكم المصرية المختصة بنظرها .

د وحيث إنه يبين من مطالعة المذكرات المقدمة من المدعي عليه في القضية المنضمة وقت أن كانت مقيدة تحت رقم ١٧٤١ لسنة ١٩٥١ مدني كلي القاهرة أنه قد أورد في إحداها ما يأتي:

فالحكم الأجنبي المراد تنفيذه هو حكم باطل لأنه صادر من محكمة غير مختصة حسب القانون الدولي . فالخواجة فورسيث (المدعى عليه) انجليزي الأصل حضر إلى مصر قبل سنة ١٩١٤ وتوظف بالحكومة المصرية كمهندس ميكانيكي . ثم طاب له العيش في مصر فاستقال من الحكومة المصرية وافتتح له محلا حرا لبيع وتصليح السيارات وقد قدمت شهادة من شركة مصر الجديدة تاريخها ١٩٥١/٢/١٠ تثبت أن المدعى عليه يقطن في مصر الجديدة من أول ديسمبر سنة ١٩١٤ لغاية مارس سنة ١٩٣٠ بشارع كلوتسي ومن أبريل سنة ١٩٣٠ لغاية الآن في شارع عفيس والمنزل الذي يقطن فيه هو ملكه خاصة من سنة ١٩٣٠ وطول هذا الزمن أي حوالي ٣٨ سنة يقطن ويشغل في مصر وليس له أي موطن بخلاف مصر — حقيقة كان في بعض الأوقات يسافر إلى أوروبا وإنجلترا لشراء بعض السيارات ثم يرجع إلى موطنه وعمل شغله مصر فلا يستغرق غيابه عنها إلا شهرين أو ثلاثة فلا شك مطلقا أن موطن المدعى عليه هو مصر — وليس له أي موطن آخر . وفي مصر أيضا تعرف مقدمة بالمدعية — الطاعنة — وهي انجليزية كذلك . وفي مصر أيضا وبالضبط في ١٩١٥/١/٩ تزوج بالمدعية في القنصلية البريطانية في القاهرة وذلك ثابت من الشهادة الصادرة من القنصلية البريطانية بالقاهرة وفي مصر أيضا أنجب منها ابنة وبنتيه وعاش معها في مصر الجديدة ، ولكن الست المدعية كانت دائما تلح على زوجها أنها لا تطيق المعيشة في مصر وتريد الرجوع إلى بلدها وكم أبح مقدمه عليها بأن في مصر انفتح رزقه وازدهرت أعماله وتعرف بأكثر الناس فيها فلا يملك التخل عنها ولكن الست المدعية انتهزت فرض تعليم

أن يكون عادة مع قيام النية على ذلك وتقدير ذلك بما يستعمل به قاضي الموضوع وقصد ساق الأسباب المؤدية إلى ما انتهى إليه منها . وقد أصابت المحكمة إذ طبقت القانون المصري على واقعة الدعوى لأن الدعوى رفعت أمامها ، والمادة ٢٢ مدني تنص على أنه يسرى على قواعد الاختصاص وجميع المسائل الخاصة بالإجراءات قانون البلد الذي تقام فيه الدعوى أو تباشر فيه الإجراءات كما أنه بمقتضى المادة ٨٥٩ والفقرة الأولى من المادة ٨٦١ مرافعات تختص المحاكم المصرية بقضايا الأحوال الشخصية الأجانب المتوطنين في مصر .

د وحيث إنه يبين بما سلف أن النعي على الحكم في هذا السبب بمخالفة القانون على غير أساس وكذلك النعي عليه بالقصور إذ يتحدث عن نية المطعون عليه في الإقامة بمصر وإهدار ماله المطعون عليه خلاف ذلك على ما سبق إيراده ، كما أنه وقد ثبت لمحكمة الموضوع أن المطعون عليه متوطن بمصر من قبل بدء النزاع في سنة ١٩٣٨ بزم طويل مما ثبتت عليه أن حكم المحكمة العليا الصادر بالتطبيق إنما صدر من محكمة غير مختصة فلا تريب عليها إذ هي لم تتحدث عن أسباب حكم أجنبي أو التحقيقات الخاصة به بعد إذ ثبت لديها من الوقائع السابقة ما حدا بها إلى اعتبار هذا الحكم صادرا من محكمة غير مختصة ومن ثم يتعين رفض ما جاء بهذا السبب .

د ومن حيث إن الطاعة تنمى بالسبب الثاني على الحكم الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب إذ قدمت الطاعة إلى محكمة ثاني درجة دفاعا جديدا مؤداه أنه حتى إذا فرض وكان المطعون عليه متوطنا في مصر في يناير سنة ١٩٣٩

الأطفال وطلبت وألحت على تعليمهم في إنجلترا وكم طلب مقدمه تعليم أولاده في المدارس الانجليزية بمصر دون فائدة وأخيرا ذهبت الست المدعية هي وأولاده إلى إنجلترا وبقي في مصر بياشرا أعماله ... وقد كبرت الأولاد فطلب من زوجته أن ترجع إليه في موطنه في مصر فلم تقبل ثم تحدث عن دعوى الطلاق التي أقامتها زوجته عليه وأنه دفع فيها بعدم الاختصاص وأمر حضرة القاضي بنظر دعوى الطلاق . ويبين من هذا الذي أنف بسطه أن المحكمة إذ اعتبرت مصر موطن المطعون عليه قد استندت إلى الوقائع الثابتة في أقواله في القضية السابق الإشارة إليها من أن إقامته في مصر من قبل سنة ١٩١٤ وثبتت سكناه بمصر الجديدة لغاية مارس سنة ١٩٣١ ثم سكناه في منزل يملك له بها حتى تاريخ صدور الحكم في ١٦/١٢/١٩٥٢ أي حوالي ٣٨ سنة تزوج فيها من الطاعة في القنصلية البريطانية بمصر وقد كان موظفا بالحكومة المصرية فاستقال وافتتح محلا لبيع السيارات فانفتح رزقه وازدهرت أعماله وتعرف بأكثر الناس فيها وجمع أملاكه في مصر التي اتخذها وطنا له د وتوافرت لديه نية التوطن فيها وقد اعترف بذلك في أكثر من موضع في المذكرتين السابقتين ومن ثم لا يحق له أن ينكره في الدعوى الراهنة . وهذا الحشد من الوقائع الثابتة المتلاحقة كاف للاستدلال منه على أن المطعون عليه اتخذ مصر موطنه وصحت نيته على الإقامة فيها بما تنطبق عليه الفقرة الأولى من المادة ٤ مدني التي طبقها المحكمة وتنص على أن الموطن هو المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة وهو تصوير واقعي لفكرة الموطن يرتكز على الإقامة الفعلية على نحو من الاستقرار يبلغ

أى فى تاريخ رفع دعوى التظليق فإن المحكمة المختصة بنظر الدعوى تكون فى هذه الحالة الافتراضية المحكمة القنصلية البريطانية بالقاهرة عملاً بالمادة (٩) من اتفاقية مونتريه المبرمة فى سنة ١٩٣٧ وقد احتفظت إنجلترا بمحاكمها القنصلية بمصر إلى أن انتهت فترة الانتقال فى ٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ والمحكمة القنصلية محكمة بريطانية تصدر أحكامها باسم ملك إنجلترا أمرة بالمحكمة العليا البريطانية ، فالخلاف على موطن المطعون عليه لا يؤدى إلى اختلاف فى الاختصاص الدولى لأن المحكمة المختصة محكمة بريطانية سواء اعتبر المطعون عليه متوطناً فى إنجلترا أم متوطناً فى مصر ركل ما فى الأمر أن الاختصاص المحلى هو الذى يتأثر فى ظروف هذه الدعوى تبعاً لما يتقرر بشأنه موطن المطعون عليه ، ومن القواعد المتفق عليها أن الأحكام الأجنبية لها حجيتها إلا فى حالة مخالفتها لقواعد الاختصاص الدولى وهو ما أخذ به الحكم الابتدائى الذى أيدى الحكم المطعون فيه ، أما مخالفة قواعد الاختصاص المحلى فلا أثر لها فى هذه الناحية هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن المطعون عليه قد ارتضى الحكم الصادر من المحكمة البريطانية كما تدل على ذلك الوقائع الآتية : أولاً — لم يستأنف الحكم المذكور بعد صدوره ثانياً — حضر بعد صدور الحكم فى دعوى النفقة المرفوعة أمام المحكمة العليا البريطانية ولم يدفع بعدم اختصاصها : ثالثاً — قرر المستأنف عليه أنه نفذ بعض القرارات التى أصدرتها المحكمة العليا البريطانية بالزامه بدفع نفقة على أساس حكم التظليق وقدم الايصالات الدالة على ذلك . رابعاً — تمسك المستأنف عليه نفسه بحكم التظليق

فى دعوى أقامها أمام محكمة عابدين الشرعية — ويخلص من ذلك أن المطعون عليه ارتضى حكم التظليق وقبله ونفذه راضياً ، كما نفذ بعض القرارات الصادرة على أساسه ، وإذا كان عيب هذا الحكم على سبيل الجدل مخالفته لقواعد الاختصاص المحلى وهى ليست من النظام العام فإن قبول المطعون عليه للحكم يزيل هذا العيب بحيث لا يجوز له المنازعة فى الحكم بعد ذلك .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه إنما يقوم على افتراض أن المطعون عليه كان متوطناً فى مصر عند رفع دعوى التظليق ، وإن كانت الطاعة متمسكة بأن موطنه وقتئذ كان فى إنجلترا — وأن المحكمة المختصة فى هذه الحالة الافتراضية هى المحكمة القنصلية البريطانية بمصر — وإن لم تكن الطاعة قد أقامت دعوى التظليق على المطعون عليه فى مصر حتى إلغاء المحاكم القنصلية فى ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ ولا بعدها — ولكن الأحكام لا تؤسس على ما يعين لأطراف الدعوى من فروض وإنما على الواقع فعلاً ، والواقع أن دعوى التظليق رفعت أمام محكمة فى إنجلترا وثبتت لمحكمة الموضوع لأنها لم تكن مختصة لأن المطعون عليه كان وقتئذ متوطناً بمصر ، والاختصاص فى هذه الحالة من النظام العام فلا يصححه قبول المطعون عليه للحكم — إن صح أنه قبله — لأن أحكام المحاكم القنصلية لا تعتبر أحكاماً أجنبية رغم صدورهما باسم سلطان أجنبى فهى ليست صادرة فى الخارج بل صادرة فى مصر بطريق الإجابة من الحاكم الشرعى للبلاد وقد توضح ذلك بجلاء فى أحكام معاهدة مونتريه فى سنة ١٩٣٧ وينبنى على اعتبار

أن أحكام المحاكم القنصلية بمصر ليست أحكاماً أجنبية وأن اختصاص المحكمة القنصلية البريطانية بمصر لا يعتبر بالنسبة للمحاكم البريطانية اختصاصاً محلياً بل خاصاً بالولاية ومن ثم لا تأثير على قاضي الموضوع إذ سكت على تأثير هذا الدفاع الذي يضطرب في عديد من الفروض المتراكبة ومن ثم يتعين رفض هذا السبب .

« ومن حيث إن الطاعة تنهى بالسبب الثالث على الحكم الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب إذ تمسكت لدى محكمة الموضوع بدرجتها بأن الأحكام الصادرة في مسائل الحالة والأهلية ومنها أحكام الطلاق نافذة في جميع البلاد بشرط أن يكون الحكم خاصاً بأحد رعايا الدولة الصادر الحكم من محاكمها وتطبيقاً لهذا المبدأ فإنه يكفي في أحكام الطلاق التأكد من صدورهما من إحدى محاكم الدول التي يتبعها الزوجان دون التعرض للشروط الواجب توافرها في الأحكام الأجنبية المطلوب تنفيذها في مصر ، فإذا ما أضيف إلى ذلك أن الزوج قبل هذا الحكم في بلده ولم يستأنفه وحضر في دعوى النفقة المرفوعة أمام محكمة بلده على أساسه دون أن يدفع بعدم اختصاصها ثم نفذ حكماً من أحكام النفقة المذكورة في مصر من تلقاء نفسه واعترف بحكم التخليق واستند إليه في دعوى أقامها على مطلقة فإن المنازعة من جانب هذا الزوج في حجية الحكم القاضي بالتخليق تعتبر غير مقبولة على الإطلاق وإذا كان المطعون عليه قد رد على ذلك بقوله أن مثل تلك الأحكام لا تكون نافذة إلا بالنسبة للأشخاص دون الأموال فإن حكم التخليق

الصادر على المطعون عليه لم يلزمه بما لم تقدمه الطاعنة إلى المحاكم المصرية إلا كدليل على الطلاق وهو المعتبر نافذاً في مصر من تلقاء نفسه لصدوره من محكمة بريطانية بين زوجين بريطانيين دون حاجة للبحث في شروط المادة ٤٩٣ مرافعات غير أن الحكم المطعون فيه لم يعن بالرد على ذلك ولهذا جاء حكمه مخالفاً للقانون مشوباً في أسبابه بالقصور .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بما نصت عليه المادة ٨٥٩ مرافعات المعدل بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ من أن اختصاص المحاكم المدنية المصرية بمسائل الأحوال الشخصية الأجانب وفقاً لما جاء في المواد التالية كما نصت المادة ٨٦١ من ذات القانون على اختصاص هذه المحاكم بالدعوى إذا كان للدعى عليه موطن في مصر وقد وضع المشرع هذه النصوص تمشياً مع ما نص عليه في المادة ٢٢ من القانون المدني من وجوب سريان قانون البلد الذي تقام فيه الدعوى أو تباشر فيه الإجراءات على قواعد الاختصاص وجميع المسائل الخاصة بالإجراءات ومن ثم يكون حكم محكمة أول درجة المؤيد بالحكم المطعون فيه لم يخالف القانون إذ قضى باختصاص المحكمة بنظر الدعوى بناء على ما ثبت لها من توطن المطعون عليه في مصر وإذ ذهب إلى أن الحكم الصادر من المحكمة الانجليزية قد صدر من محكمة غير مختصة لأنه أسس على توطن المطعون عليه في إنجلترا ، وقد جاء بالحكم رداً على ما تمسك به الطاعنة من أن حكم التخليق الصادر من المحكمة الانجليزية نافذاً في جميع البلاد « أن استناد المدعية في القول باختصاص المحكمة الانجليزية باصدار الحكم القاضي بالتخليق على أن المحكمة

المحاكم الإنجليزية في نظر جميع الدعاوى والمنازعات التي تعرض عليه متى كان المطعون عليه مقيما لا متوطنا في إنجلترا بل يكفي أن يكون أعلن فيها بصحيفة افتتاح الدعوى ويستثنى من هذه القاعدة العامة دعاوى التطلاق التي يشترط فيها توطن المدعى عليه في إنجلترا ولما كانت المنازعة بشأن الموطن من المنازعات العادية التي تسرى عليها القاعدة العامة لاختصاص المحاكم الإنجليزية وكان المطعون عليه مقيما في إنجلترا عند رفع الدعوى وأعلن فيها بصحيفة افتتاح الدعوى فضلا عن أن المطعون عليه نفسه هو الذي أثار هذه المنازعة لدى المحكمة العليا فانها تكون مختصة بلا جدال في الفصل فيها ولا يجوز إعادة الجدل بشأن حجية حكم الطلاق البريطاني الصادر منها باعتبارها محكمة ذات ولاية وهذا ما تمسكت به الطاعنة أمام محكمة الموضوع بدرجتها ولكن الحكم المطعون فيه لم يرد عليه . كما انه ليس في حكم محكمة أول درجة ما يعتبر ردا على هذا الدفاع وكانت النتيجة التي خلص إليها الحكم المطعون فيه مخالفة القانون فوق ما شاب الحكم من قصور في التسييب .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الدعوى التي رفعت أمام المحاكم الإنجليزية هي دعوى تطلاق لا تختص بنظرها إلا إذا كان المطعون عليه متوطنا في إنجلترا . أما وقد ثبت أن المطعون عليه متوطن في مصر تكون المحاكم المصرية هي وحدها المختصة في دعوى التطلاق وما تفرع عنها من نزاع على التوطن تطبيقا للمادة ٢٢ مدني على ما سبق بيانه .

د ومن حيث إنه لذلك يكون هذا السبب على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه .

المذكورة هي التي يتبعها الزوجان بحسب جنسيتهما باعتبار أنهما بريطانيان هو استناد في غير محله لأن العبرة في هذا الخصوص في إنجلترا ليست هي بجنسية المدعى عليه وإنما هو بموطنه وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون فان الموطن هو الذي يبين الاختصاص في إنجلترا في مسائل الأحوال الشخصية فالبريطاني المتوطن في بلد أجنبي وإن كان يتمتع بجنسيته البريطانية إلا أنه خاضع في أحواله الشخصية إلى اختصاص هذا البلد الذي توطن فيه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن حكم المحكمة العليا البريطانية صدر من محكمة غير مختصة دوليا وأنه بذلك يكون قد خرج على قواعد الاختصاص المتصلة بالنظام العام بمصر، ومن ثم لم تكن المحكمة في حاجة للرد على ما استندت إليه الطاعنة من أن الزوج قد قبل ذلك الحكم في بلده ولم يستأنفه ثم حضر في دعوى النفقة أمام محكمة بلده دون أن يدفع بعدم اختصاصها ثم نفذ أحد أحكام النفقة المذكورة من تلقاء نفسه معترفا بحكم التطلاق وما قاله المطعون عليه ردا على ذلك لأنه على فرض أن هذا الذي تقوله الطاعنة يعتبر قبولا لحكم التطلاق فانه لا يجعل لهذا الحكم حجية في مصر ومن ثم يتعين رفض هذا السبب .

د ومن حيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الرابع على الحكم الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب إذ تمسكت في دفاعها أمام قاضي الموضوع بأن قضاء المحكمة العليا البريطانية فيما يتعلق بموطن المطعون عليه في تاريخ رفع دعوى التطلاق قد أصبح بمنأى عن كل نزاع وذلك لان القانون الإنجليزي يقضى باختصاص

وحيث إن السبب الخامس تنعى به الطاعة على الحكم بنائه على أساس خاطيء إذ تحدث حكم محكمة أول درجة المؤيد لأسبابه بإسهاب عما تصورته المحكمة من تعارض بين الحكم القاضى بالتطبيق والحكم الأول الذى أصدرته فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٣ ومحل التعارض بحسب ما يستخلص من الحكم هو أن الحكم الإنجليزى قضى بتوطن المطعون عليه بالجنس فى حين أن الحكم الابتدائى الأول صدر على أساس توطنه بمصر وقد تمسكت الطاعة لدى محكمة الاستئناف بأن هذا التعارض المزعوم غير منتج فضلا عن أنه منعدم فى صورة هذه الدعوى لما (أولا) أن التعارض لا يودى إلى إهدار حجية الحكم الأجنبى إلا إذا كان الحكم المصرى سابقا له فى تاريخ صدوره ، ٣/٤٩٣ مرافعات ، والحال غير ذلك . (ثانيا) البحث فى التعارض يقتضى أن يكون الحكمان نهائين إلا أن الحكم الذى أصدرته محكمة أول درجة فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٣ غير نهائى بل أن الاستئناف الحالى يشمل به حكم القانون ، المادة ٤٠٤ مرافعات ، (ثالثا) إن العبرة فى حجية قضاء المحاكم هى بمنطوق الأحكام وبما ترتبط بهذا المنطوق ارتباطا وثيقا ، وإذا كان الفصل فى الدفع بعدم اختصاص المحاكم المصرية بنظر الدعوى فى الحكم الأول يقتضى البحث فى الموطن بحسب القانون المصرى فإن ما جاء بالحكم متعلقا بهذا التعبير للموطن بالذات هو الذى يجوز حجية الأحكام دون سواء فإذا كانت صياغة الأسباب تودى إلى أكثر من ذلك وكانت الوقائع الواردة فيها تصلح أساسا للفصل فى الموطن سواء انصرف إليه ذهن المحكمة أم لم ينصرف وحتى إذا قضت

به قضاء صريحا فى الأسباب لعدم ارتباطه بالمنطوق . (رابعا) أن هناك اختلافا آخر بين الحكمين فالحكم المصرى كان موضوعه فصل فى الموطن فى تاريخ رفع دعوى التطبيق فى سنة ١٩٥٣ فى حين أن الحكم البريطانى فصل فى الموطن فى تاريخ رفع دعوى التطبيق فى سنة ١٩٣٨ . وإذا كان التعارض لا وجود له فيكون ما تحدث عنه الحكم الابتدائى الصادر فى ٩ فبراير سنة ١٩٥٤ قائما على أساس خاطيء .

ومن حيث إنه جاء بحكم محكمة أول درجة الصادر فى ٩ فبراير سنة ١٩٥٤ وقد أيده الحكم المطعون فيه لأسبابه بهذا الخصوص : د أن ما تقوله المدعية من أنه لا تعارض بين الحكم الإنجليزى القاضى بالتطبيق وبين الحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٣ إذ الحكم الإنجليزى قد اعتبر أن المدعى عليه متوطن فى إنجلترا عند بدء إجراءات التطبيق فى سنة ١٩٣٨ بينما بحثت هذه المحكمة فى حكم ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٣ أمر موطن المدعى عليه فى وقت رفع الدعوى الراهنة فى سنة ١٩٥٣ فإنه مردود بأنه وإن كانت هذه المحكمة لم يكن يهمها حقيقة عند إصدار ذلك الحكم إلا أن تبحث عن موطن المدعى عليه فى سنة ١٩٥٣ ، عند ما أقيمت أمامها الدعوى الراهنة إلا أن القرائن التى أوردتها فى حكمها وأسست عليها قضاءها باعتبار أن المدعى عليه قد اتخذ فى مصر موطنه لا يدل على أن المدعى عليه لم يتخذ من مصر موطنه إلا فى سنة ١٩٥٣ فقط وإنما هى تدل على أن اتخذ المدعى عليه من مصر موطنه هو أمر يرجع عهده إلى سنة ١٩٣٨ أيضا وقت أن رفعت عليه دعوى التطبيق بل

إذ قضى بعدم قبول دعوى النفقة وهذا بمثابة رفض لما طلبته من تقدير نفقة مؤقتة لها قدرتها بمبلغ ألفين من الجنيهات سنوياً تستحقها قبل المطعون عليه سواء أخذت المحكمة بحجية الحكم القاضي بالطلاق أو اعتبرته صادراً من محكمة غير مختصة فإن حق المصلحة في أن تنقض من مطلقها ثابت في القانون الإنجليزي وهو الواجب التطبيق في هذه الحالة، وأحقية الزوجة في النفقة على زوجها أمر متفق عليه في جميع القوانين والشرائع، أما ما تدرع به الحكم من أن أمر النفقة الوقفية للزوجة تختص به المحكمة المختصة التي تنظر دعوى نفقة الزوجة، فإذا كان يقصد بهذا القول المحكمة الجزئية عملاً بالمادة ٩١٩ مرافعات فإن المادة المذكورة لا تحول دون اختصاص المحكمة الكلية بالفصل في مثل هذا الطلب الوقفي ولا سيما أنه متفرع من دعوى مطروحة أمامها عملاً بالمادة ٥٢ مرافعات وكان من واجب المحكمة عملاً بالقانون ومراعاة للمدالة أن تقضى بالنفقة المؤقتة على كل حال إسعافاً للطاعنة المستحقة لهذه النفقة مطلقاً كانت أم زوجة، أما والحكم لم يقض بذلك فإنه يكون قد خالف القانون.

ومن حيث إنه جاء بحكم محكمة أول درجة المؤيد لأسبابه في هذا الخصوص: «حيث إنه فيما يتعلق بما إذا كانت المحكمة الابتدائية هي المختصة بنظر هذه الدعوى فإنه لا يصح تأسيس اختصاصها بنظرها على المادة ٩٢٠ من قانون المرافعات وذلك لأن محل تطبيق هذه المادة وبالتالي لأن اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر دعوى النفقة استناداً على حكم هذه المادة إنما يكون كما سبق القول عند طرح طلب النفقة في

ويرجع عهده إلى قبل سنة ١٩٣٨ بكثير ولهذا فإن المدعى عليه عند ما رفعت ضده دعوى التطلاق أمام المحكمة الإنجليزية في سنة ١٩٣٨ دفع أمامها بعدم الاختصاص كما سبق القول استناداً إلى أنه لم يعد متوطناً في إنجلترا وعلى أنه قد اتخذ مصر موطناً له، . وبين من هذا الذي بالحكم أن المحكمة وهي بسبيل بحث موطن المطعون عليه في الدعوى الراهنة ثبت لها . والموطن في أساسه أمر واقعي — إن المطعون عليه اتخذ مصر موطناً له من زمن بعيد يرجع إلى ما قبل سنة ١٩٣٨ بكثير ولذلك دفع المطعون عليه أمام المحكمة الإنجليزية بعدم اختصاصها بنظر دعوى التطلاق في سنة ١٩٣٨ فإذا كانت المحكمة المذكورة قد قضت بالتطلاق فإن حكمها يكون صادراً من محكمة غير مختصة ولا يجوز قوة الشيء المقضي في الدعوى الراهنة، أما تمسك الطاعنة بتطبيق المادة ٩٣٤ مرافعات على ما جاء بهذا السبب فلا محل له لأن مناط تطبيقها أن يكون ثمة أمر تنفيذ مطلوب وحكم أجنبي، ومع ذلك فإن أول شرط يجب تحقيقه بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ٩٣٤ هو أن يكون الحكم صادراً من هيئة قضائية مختصة أما وقد ثبت لقاضي الموضوع أن المحكمة العليا الإنجليزية لم تكن مختصة بإصدار حكم التطلاق فإن استرسال الطاعنة في التحدث عن الفقرات التالية للمادة المذكورة خصوصاً عن التعارض الوارد بها في الفقرة الثالثة — لم يكن له محل حتى إذا كان نطاق الدعوى يقتضي تطبيق المادة ٩٣٤، ومن ثم يتعين رفض هذا السبب.

ومن حيث إن السبب السادس تنعى به الطاعنة على الحكم الخطأ في تطبيق القانون

وهذا الذي جاء بالحكم عن عدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى صحيح في القانون وفيه الرد على ما جاء بهذا السبب .

« ومن حيث إنه لذلك يتعين رفض هذا الطعن » .

(القضية رقم ٤ سنة ٢٤ ق « أحوال شخصية » رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وسليمان ثابت وكيل المحكمة وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي ومحمد فؤاد جابر المستشارين) .

أثناء نظر دعوى التطليق أو الطلاق أو التفريق الجثمانى وهو الأمر الغير متوافر فى الدعوى الراهنة ، كذلك يجب أن يلاحظ أنه لا يصح أيضا تأسيس اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر هذه الدعوى على المادة ٩٢١ مرافعات لأن نص هذه المادة لا يكون تطبيقه إلا عندما يكون الحكم القاضى بالطلاق أو التطليق أو التفريق الجثمانى صادرا من إحدى المحاكم المصرية وهو الأمر الغير متوافر أيضا فى الدعوى الراهنة ،

قضاء محكمات الاستئناف

القضاء المدنى

تأخر عن القيام بالتعجيل فى بحر هذه المدة وهى السنة .

وفى الحالة الثانية يتعين على المدعى عليه أو المستأنف عليه أن يعلن ورثة المدعى أو المستأنف أو من فى حكمهم بوجود الخصومة بينه وبين مورثهم ومن فى حكمه . ولا تسرى مدة السقوط إذا لم يتم هذا الإعلان . ولا تسقط الخصومة فى هذه الحالة إلا بمضى خمس عشرة سنة تبدأ من تاريخ الانقطاع . أما إذا قام بالإعلان فتسرى مدة السنة من تاريخ هذا الإعلان .

٢ — إن جمل المدعى أو المستأنف بورثة خصمه لا يعد عذرا مانعا من إسقاط الخصومة إذ عليه أن يعلنهم فى آخر موطن للتوفى ومن فى حكمه ثم يوالى إجراءاتها فى مواجهمتهم .

١٨

محكمة استئناف المنصورة

١٠ أبريل سنة ١٩٥٥

انقطاع الخصومة . متى يكون التعجيل لازما فى بحر مدة سنة .

المبادئ القانونية

١ — يجب التفرقة فى حال انقطاع الخصومة بين حالتين :

الأولى — إذا كان انقطاع الخصومة منشؤه يتعلق بالمدعى عليه أو بالمستأنف عليه .

الثانية — إذا كان سببه يتعلق بالمدعى أو بالمستأنف .

ففى الحالة الأولى يجب على المدعى أو المستأنف تعجيل السير فى الدعوى قبل انقضاء مدة سقوط الخصومة ولا عذر له فى حالة ما إذا

٣ — يقدم طلب الحكم بسقوط الخصومة إلى المحكمة المقامة أمامها الخصومة المطلوب إسقاطها بالأوضاع المعتادة لرفع الدعاوى ويكون تقديمه ضد جميع المدعين أو المستأنفين .

المحكمة

د من حيث إن المدعية أقامت هذه الدعوى تطلب فيها سقوط الخصومة في الاستئناف رقم ١١ سنة ٤ قضائية المنصورة المرفوع من المدعى عليه مع إلزامه بالمصاريف ومقابل الاتعاب عن الدرجتين وقالت شرحا لدعواها أن المدعى عليه أقام الاستئناف المشار إليه ضدها وآخرين طلب فيه الحكم بقبوله شكلا وفي الموضوع إلغاء الحكم الصادر في الدعوى رقم ٤٣٣ سنة ١٩٥١ كلى المنصورة بكامل أجزائه والحكم بقبول مناقضته شكلا وإلغاء القائمة المؤقتة المؤرخة في ١٤ فبراير سنة ١٩٥١ وإيقاف التوزيع رقم ١ سنة ١٩٥٠ كلى المنصورة حين الفصل في القضية رقم ٥٦٨ سنة ٩٥١ مدنى كلى الزقازيق وإلزام المعارضين له بالمصاريف والاتعاب عن الدرجتين — وبعد أن تداولت الدعوى الاستئنافية عدة جلسات قررت المحكمة فيها بجلسة ٩ فبراير سنة ٩٥٤ بائققطاع سير الخصومة لوفاة ميشيل أيوب ولم يقم المستأنف بتعجيل استئنافه في الميعاد القانونى فأقامت هذه الدعوى وارتكبت على نص المادة ٣٠١ مرافعات .

د وحيث إنه بالاطلاع على الاستئناف رقم ١١ سنة ٤ قضائية المنصورة تبين إنه بجلسة ٩ فبراير سنة ١٩٥٤ طلب الحاضر عن المستأنف الحكم بائققطاع سير الخصومة لوفاة المستأنف ضده الخامس جورج ميشيل أيوب فقررت

المحكمة بائققطاع سير الخصومة ولم يعجله المستأنف بعد .

د وحيث إن المادة ٣٠١ مرافعات نصت على أن د لكل ذى مصلحة من الخصوم فى حالة عدم السير فى الدعوى بفعل المدعى أو امتناعه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة متى انقضت سنة من آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضى .

كما نصت المادة ٣٠٢ مرافعات على أن يقدم طلب الحكم بسقوط الخصومة إلى المحكمة المقامة أمامها الخصومة المطلوب إسقاطها بالأوضاع المعتادة لرفع الدعاوى ...

د وحيث إنه يجب التفرقة فى حالة انقطاع سير الخصومة بين حالتين :

الأولى — إذا كان انقطاع سير الخصومة لسبب يقوم بالمدعى عليه أو بالمستأنف .

الثانية — إذا كان انقطاعها لسبب يتعلق بالمدعى أو بالمستأنف .

ففى الحالة الأولى يجب على المدعى أو المستأنف أن يعجل السير فى دعواه قبل انقضاء مدة سقوط الخصومة ولا عذر له إن تأخر عن التعجيل فى بحر هذه المدة .

أما فى الحالة الثانية فيتعين على المدعى عليه أو المستأنف عليه أن يعلن ورثة المدعى أو المستأنف أو من فى حكمهم بوجود الخصومة بينه وبين مورثهم ومن فى حكمه إذ قد يحملون قيام الخصومة فإذا لم يتم الاعلان فلا تسرى مدة السقوط ولا تسقط الخصومة إلا بمضى خمس عشرة سنة تبدأ من تاريخ الانقطاع. وقد كان هذا رأى محكمة النقض فى حكمها المؤرخ أول مايو سنة ١٩٤١ بمجموعة القواعد القانونية ٣ ص ٣٥٨ بالنسبة للحالة الأولى كما كان رأى المرخوم

أبو هيف في كتابه المرافعات طبعة ثانية نبذة ١١٣٢ وما كتبه من مقالات في هذا العدد مشار إليها في مؤلفه وكذلك رأى الأستاذ عبد الفتاح السيد في كتاب الوجيز رقم ٧١٧ .

« وحيث إن القانون الجديد جاء على هذا النحو فنصت المادة ٣٠٢ مرافعات على أنه « لا تبدى مدة سقوط الخصومة في حالات الانقطاع إلا من اليوم الذى قام فيه من يطلب الحكم بسقوط الخصومة بإعلان ورقة خصمه الذى توفى أو من قام مقام من فقد أهليته للخصومة أو مقام من زالت صفته بوجود الدعوى بينه وبين خصمه الاصلى (الدكتور أحمد أبو الوفا في كتاب انقضاء الخصومة ص ٣٢ و ٣٣ طبعة أولى والشرقاوى بند ٣٤١ ص ٤٨٠ وما بعدها) .

« وحيث إنه تقريرا على ذلك إذا توفى المدعى أو المستأنف أو فقد أهلية الخصومة أو زالت صفة من يباشر عنهما الدعوى فلا تسرى مدة السقوط في جميع هذه الأحوال إلا من اليوم الذى يعلن فيه المدعى عليه ورثة المدعى أو المستأنف ومن في حكمهما بوجود الخصومة بينه وبين خصمه الاصلى فاذا لم يتم هذا الاعلان فلا تسرى مدة السقوط ولو كان الورثة ومن في حكمهم على علم بقيام الخصومة . أما إذا اعتري المدعى عليه أو المستأنف عليه سبب الانقطاع فلا تكون الخصومة في حماية من السقوط ولا يعتبر جهل المدعى أو المستأنف بورثة خصمه عذرا مانعا من اسقاط الخصومة إذ عليه أن يعلنهم في آخر موطن المتوفى فيجب عليه إعلان الورثة ومن في حكمهم بقيام الخصومة بينه وبين المتوفى ومن في حكمه ويوالى

إجراءاتها في مواجهتهم (الدكتور أبو الوفا ص ٢٣ و ٣٤) وذلك لأن المدعى أو المستأنف هو المسئول عن دعواه وهو المطالب باستئناف السير في إجراءاتها . وهذا هو المستفاد من نص المادة ٣٠٢ مرافعات لأن الخصومة هنا قائمة بين المستأنف والمستأنف عليهم لا بين هؤلاء الآخرين بعضهم مع البعض الآخر إذ ورد نصها « لا تبدى مدة سقوط الخصومة في حالات الانقطاع إلا من اليوم الذى قام فيه من يطلب الحكم بسقوط الخصومة بإعلان ورثة خصمه الذى توفى أو من قام مقام من فقد أهليته للخصومة أو مقام من زالت صفته بوجود الدعوى بينه وبين خصمه الاصلى » .

« وحيث إن المتوفى هنا في الدعوى الحالية هو أحد المستأنف عليهم فالمستأنف هو الذى يجب عليه أن يحصى دعواه من السقوط وكان الواجب عليه أن يعلن ورثته في خلال السنة المنصوص عنها قانونا .

« وحيث إن طاب الحكم بسقوط الخصومة يقدم إلى المحكمة المقامة أمامها الخصومة المطلوب إسقاطها بالأوضاع المعتادة لرفع الدعوى ويكون تقديمه ضد جميع المدعين أو المستأنفين (المادة ٣٠٣ مرافعات) .

« وحيث إن انقطاع سير الخصومة في الاستئناف المقيد برقم ١١ سنة قضائية المنصورة حدث بتاريخ ٩ / ٢ / ١٩٥٤ فكان الواجب على المستأنف تعجيل استئنافه بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩٥٥ لكنه لم يعجله ومضت المدة القانونية .

« وحيث إن الحكم بسقوط الخصومة الوارد في المادة ٣٠١ مرافعات هو جزاء للمدعى أو المستأنف المهمل باعتبار أنه قد تنازل عن

« وحيث إنه لذلك يتعين الحكم بسقوط الخصومة وإلزام المدعى عليه الشيخ أحمد صالح المصروفات إعمالاً لحكم المادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ مرافعات بما في ذلك مقابل الأتعاب » .

(استئناف الست جيانه حسناوى ضد الشيخ احمد صالح يعقوب رقم ٩١ سنة ٧ قرئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد صادق رئيس المحكمة وعبد الحميد متولى وعبد الستار خليفه المستشارين) .

الخصومة دلالة أو أنه رغب عن السير فيها فضلاً عما تقتضيه المصلحة العامة من وجوب التخلص من القضايا التي طال عليها العهد دون الوصول إلى نهايتها الطبيعية وهو الحكم في موضوعها ومن وجوب إنهاء الخصومات واستقرار الحقوق بالاطمئنان عليها ومنع النزاع فيها » الدكتور محمد حامد فهمى بند ٤٩٩ .

قضاء المحاكم الكلية

القضاء التجارى

المحكمة

« من حيث إن المحكمة بهيئة سابقة قد بسطت ببيان مستفيض واقعة الدعوى رقم ٨٧٢ سنة ١٩٤٦ ثم ناقشت مستندات طرفيها فيها و انتهت الى نذب مكتب الخبراء الحاسبين لأداء المأمورية المدونة بمنطوق الحكم الصادر في ١١ من شهر يناير سنة ١٩٤٩ (١٢ ملف الدعوى) .

« وحيث إن الطلبات في الدعوى قد حضرها مورث المدعين المرحوم « اسكندر أفرينو » بصفته مديراً لشركة أفرينو اخوان بصحيفة الطلب المعلنة للبدعى عليه في ١٣ من شهر مايو سنة ١٩٤٦ بمحل إقامته بشارع ولسون رقم ٥٥ محطة رشدى باشا الرمل وخطوب فيها مع ابنته « اليس ازمرليان » وجاء بيان تلك الطلبات محدداً في :

(١) فسخ العقود المؤرخين ١٣ فبراير سنة

١٩

محكمة القاهرة الابتدائية

٤ مايو سنة ١٩٥٤

بيع . اختيار المشتري . فسقه لنقص قيمة المبيع بالتلف الذى أصابه ولخالفته للوصفات وشروط البيع . جأز . مسئولية التسبب فى الفسخ عن التضمينات .

المبدأ القانونى

إذا اختار المشتري فسخ عقد البيع لنقص قيمة المبيع بالتلف الذى أصابه ولخالفته للوصفات وشروط البيع ، فمن حقه ذلك طبقاً للمادة ٤٣٨ مدنى لتقصير البائع فيما التزم به بالتعاقد . وفى هذه الحالة يكون قد استحال تنفيذ البيع بفعل البائع فيفسخ العقد حتماً ، ويترتب على الفسخ العود للمتعاقدين إلى ما كانا عليه قبل التعاقد ويتحمل المتسبب فى الفسخ — مع أداء ما تسلمه — بالتضمينات .

المعلنة للمدعى عليه بمحله المختار إلى تعديل الطلبات على الوجه الآتي :

(١) فسخ العقود المؤرخين ١٣ فبراير و ٢١ فبراير سنة ١٩٤٦ على التوالي واعتبارهما لاغيين .

(٢) إلزام المدعى عليه أن يدفع لها فرق الثمن المدفوع منها بعد تصفية رسائلي الجلود وقدره ١٥٠ م ٢١١١٥ ج والفوائد من تاريخ المطالبة الرسمية للسداد .

(٣) إلزامه قيمة مصروفات التخزين والنقل والتأمين والحجر الصحي وقيمتها مبلغ ٢٣٥ م ٥١٣٨ ج والفوائد من تاريخ أداء المبلغ للسداد .

(٤) إلزامه أداء مبلغ ٣٥٠ م ١٧٨٣٣ ج على سبيل التعويض ومصروفات الدعوى والدعاوى المستعجلة ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة .

« وحيث إن موجز واقعة الدعوى حسبما تضمنته ورقى الاعلان ومذكرة المدعين حاصلها أنه بتاريخ ١٣ من فبراير سنة ١٩٤٦ تعاقد المدعى عليه مع الشركة المدعية على أن يبيع لها ٥٠ طنا من الجلود بسعر الطن ٣٣٥ جنيه على أن تكون الجلود من النوع الحبشى المجفف بالهواء كالصنف المتعارف عليه تجاريا وأن تزن كل قطعة من الجلد ما بين أربعة وخمسة كيلو ولا يقل الوزن في المتوسط عن ٤ كيلو جرام (بند ٣ من العقد) ويعقد آخر أبرم في ٢١ من فبراير سنة ١٩٤٦ تم التعاقد على أن يبيع المدعى عليه للمدعية ٦٧ طنا أخرى من الجلود من ذات الصنف الأول نوعا ووصفا ووزنا بسعر الطن ٣٤٠ جنيه واشترط أن يكون تسليم

١٩٤٦ و ٢١ فبراير سنة ١٩٤٦ على التوالي واعتبارهما لاغيين .

(٢) إلزام المدعى عليه برد المبالغ التي قبضها من قيمة العقود ومجموعهما ٩٢٥ م ٣٧٦٠٥ ج والفوائد التجارية من تاريخ المطالبة الرسمية حتى تمام السداد .

(٣) إلزامه المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبلا كفالة مع حفظ كافة حقوقه ومنها الحق في طلب التعويض للضرر الذي لحق به بسبب الفسخ إلى أن يظهر أمره بتقرير الخبير المعين بدعوى إثبات الحالة .

وقد تداولت الدعوى بالجلسات على أساس تلك الطلبات ولوفاة المدعى أوقفت بجلسة ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ وعجلها المدعيان « أمير واشيل أفريينو » بصفتهم مديريين لشركة اسكندر أفريينو بإعلان مؤرخ في ٢٣/٢٤ من شهر ديسمبر سنة ١٩٤٧ ولغلق محل المدعى عليه « بذات العنوان السابق » سلبت الصورة للضابط المختص بقسم البواليس وانحصرت طلبات المدعيين بإعلان التعجيل في الطلبات :

(١) فسخ العقود المؤرخين ١٣ / ٢١ من فبراير سنة ١٩٤٦ على التوالي واعتبارهما لاغيين .

(٢) إلزام المدعى عليه أن يدفع للشركة المدعية مبلغ ٣٠ م ٣٥٠٩٤ ج والفوائد التجارية من تاريخ المطالبة الرسمية للسداد .

(٣) إلزامه أداء مبلغ ٣٥٠ م ١٧٨٢٣ ج على سبيل التعويض مع المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة والنفاذ المعجل بلا كفالة ثم عاد المدعيان بمذكرتهما ١٠ ملف الدعوى

الجلود المتعاقد عليها بالعقدين بمرافاً السويس وقامت الشركة المدعية بأداء ثمن صفقة الجلود بالعقد الأول وسددت من ثمنها بالعقد الثاني ٥٠ ألف ج ولا تضمنه عقد البيع من أن الجلود المباعة بمرافاً جده وتسليمها يتم بالسويس فقد شحنها المدعى عليه من جده للسويس وعقب وصولها عاينتها الشركة المدعية وتبين لها أن الجلود معيبة ولا تتفق في المواصفات والشروط المتعاقد عليها وتوقفت عن دفع باقى الثمن وأخطرت المدعى عليه بذلك ورد عليها بكتابة المؤرخ فى ٢٥ من مارس سنة ١٩٤٦ (مستند رقم ٣ حافظة ١٧ ملف) بطلب باقى الثمن وأجاز لها فى ظرف ثلاثة أيام أن تبسط كتابة ما تشكو منه على أن يندب بعض الخبراء الاختصاصيين فى الجلود لمعاينتها وكتابة تقرير عنها وردت عليه المدعية بكتابتها المؤرخ فى ٢٧ من مارس سنة ١٩٤٦ (مستند / ٤ حافظة ١٧ ملف) حددت فيه يوم ٣١ من مارس سنة ١٩٤٦ لاعادة فحص الجلود بحضور مندوب المدعى عليه ولما لم يحضر قامت هى بالفحص الذى ثبت منه أن الجلود غير مطابقة للواصفات المتفق عليها بالعقدين وأرسلت له خطابا فى أول أبريل سنة ١٩٤٦ (مستند ٥ حافظة ١٧ ملف) ذكرت فيه سندها فى ذلك وأعلته ببرقيتها فى عدم قبول الصفقة ومطالبته برد المبالغ التى استلمها من الثمن وأردفت كتابها المذكور بكتاب آخر بذات المعنى (مستند ٦ حافظة ١٧ ملف) ورد عليها المدعى عليه فى ٣ من أبريل سنة ١٩٤٦ ينكر على المدعية ادعاءها ويطلب منها أداء باقى الثمن وقدره ٣٥٠ مليم و ٣١٥٠ جنيه وإزاء الخلاف بين المتعاقدين على المبيع أقامت المدعية الدعوى رقم ١٨٥١ سنة ١٩٤٦ مستعجل مصر

وأعلنت المدعى عليه بمحل إقامته المسطر بصحيفة الطلب بالدعوى الاصلية (٨٧٢ سنة ١٩٤٦) وخو ط ب مع ابنته واستلمت الإعلان وتضمنت الطلبات فى الدعوى المستعجلة ندب خبير لإثبات حالة الجلود وبيان مطابقتها لما تعاقد عليه طرفا العقدين وندب الخبير أحمد سرور لأداء المأمورية المدونة بالحكم الصادر فى ٦ من شهر يولى سنة ١٩٤٦ وبأشر المأمورية وقدم تقريره ودون فى خلاصته بعد الفحص والمعاينة أن الجلود تختلف عن النوع المتعاقد عليه وغير مطابقة له إذ تبين له أن بعض الجلود قد أصيب بحشرة « البقيرة » نتيجة لعدم كفاية وضع مادة « النفتالين » بها وأن بعضها الآخر به بلل من آثار الماء وقال الخبير عن نزع الشعر من الجلد أنه دليل على تلفه قبل حزمه ثم بسط الخبير أسانيد الفنية عن كل حالة من الحالات وأشار إلى مخالفة فى الأوزان المتفق عليها .

ولم يقف الخلاف بين طرفى الدعوى عند ذلك الحد بل تعداه لأمر آخر هو ما استبان لمكتب الحجر الصحى من أن الجلود مصابة ببزاعات الجرمة الخبيثة وأنه لا يمكن الإفراج عنها وأخطر المكتب الشركة المدعية بتلك الحالة وطالبها إما بإعادة تصديرها لخارج مصر أو إعدامها وقد أخطرت المدعية المدعى عليه بتلك الحالة وبمسئوليته عنها وتبادلا فى شأن ذلك مكاتبات أودعت ملف الدعوى وأخيرا قامت المدعية برفع دعوى مستعجلة قيدت برقم ٣١١٨ سنة ١٩٤٦ طلبت فيها بيع الجلود بأكملها بالمزاد العلنى على أن يسلم إليها صافى الثمن بعد المصروفات وندب فى الدعوى الخبير أحمد سرور للبيع وبأشره وبيعت الرسالة الأولى من العقد الأول

بالمزاد العلني وبيان الأوجه التي انفتحت فيها هذه المصروفات وعلاقتها بالجلود وهل كانت لازمة لها كل على حدة وبحسب تاريخ دفعه والسند المؤيد له ثم تقدير جملة المصروفات .

٣ - بيان مقدار صافي كمية الجلود المشتراه بالعقدين بالكيلوجرامات .

٤ - بيان عدد الأحذية التي يمكن صنعها من مثل وزن الكمية المتعاقد على شرائها مستأنسا في ذلك بما ورد بخطاب وزارة التجارة والصناعة المقدمة صورته الفوتوغرافية تحت رقم ٩ من حافظة مستندات المدعين وبيان ما يمكن أن تدره هذه الكمية من الربح طبقا لقرارات وزارة التجارة والصناعة المحددة للأرباح والمرفق صورته بحافظة المدعين رقم ٨ وأسعار السوق .

وقد باشر مكتب الخبراء المأمورية وقدم التقرير ١٥ ملف الدعوى وتضمن الأسانيد التي ركن إليها في أداء المأمورية وانتهى في النتيجة النهائية إلى ما يأتي : -

١ - أن الثمن الفعلي للجلود المتعاقد عليها هو مبلغ ٤٨٥ م و ١٠٩ ج ٤٠ .

٢ - أن ما دفعه المدعيان من الصفقة هو مبلغ ٩٢٥ م و ٢٧٩٠٥ ج ٠

٣ - إن الجلود بيعت بالمزاد العلني بمبلغ ٧٧٥ م و ١٦٤٩٠ ج ٠

٤ - أن الباقي بذمة المدعى عليه بعد خصم ما قبضه المدعيان مبلغ ١٥٠ م و ٢١١١٥ ج ٠

٥ - إن المصاريف التي صرفت على البضاعة مؤيدة بمستندات بلغت ٣٧٠ م و ٦٤٨٤ ج ٠

بسعر الطن ١١٥ جنيه وبشمن ٤٩٥ ملجم و ٥٩٨١ جنيه تسدد للدعية كاملا وبيعت الرسالة الثانية بسعر الطن ١٦٠ جنيه وجملة الثمن ٢٨٠ ملجم و ١٠٥٠٩ جنيه أخذت منه المدعية مبلغ ٢٨٠ ملجم و ٨٥٠٩ جنيه وحجز باقي الثمن لمصروفات التخزين وفرق الوزن .

د وحيث إن المحكمة بهيئتها السابقة بعد أن ناقشت واقعة الدعوى ومستندات طرفيها فيها وما تم في الدعويين المستعجلتين قالت في أسباب حكمها الصادر بتاريخ ١١ من يناير سنة ١٩٤٩ أن المدعين طلبا فسخ عقدي الشراء واسترداد الثمن المدفوع والمصاريف التي تكبدها منذ وصول الجلود إلى ميناء السويس حتى تمام بيعها بالمزاد العلني فضلا عن حقها في المطالبة بتعويض نظير ما لحقهما من خسارة وما فاتهما من ربح لو كانت الجلود مطابقة للفرض الذي اشترياه من أجله ورأت تنويرا للدعوى ندب مكتب الخبراء المحكميين الحسابيين للفحص ومراجعة العمليات الحسابية وبيان الآتي : -

١ - الثمن الفعلي للجلود المتعاقد على شرائها بالعقدين المؤرخين ١٣ و ٢١ فبراير سنة ١٩٤٦ وبيان ما دفعه المدعيان من الثمن للدعى عليه ثم بيان الثمن الذي بيعت به الجلود بالمزاد العلني تنفيذًا للحكم الصادر في الدعوى المستعجلة رقم ٢١١٨ سنة ١٩٤٦ مستعجل مصر وخصم ما قبضه المدعيان من الثمن الذي بيعت به الجلود بالمزاد من الثمن الذي دفعاه للدعى عليه وبيان الباقي بذمة الأخير .

٢ - فحص الكشوف والمستندات المقدمة من المدعين والتي يقولان أنهما انفتحا على الجلود منذ وصولها لميناء السويس حتى بيعها

٦ - إن جملة المبالغ التي في ذمة المدعى عليه بلغت ٤٢٠ م و ٢٧٥٩٩ .

٧ - إن صافي كمية الجلود بالكيلو جرامات ١١٧٦٩٦ ك . ج وتصنع ١١٧٦٩٦ حذاء وأن ما يمكن أن تدره هذه الكمية من ربح طبقا لقرار وزارة التجارة هو مبلغ ٥٦٧ م و ٦٩٩٦ ج .

وحيث إن المدعى عليه بعد أن قدم الخبر تقريره بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٠ اختصم الشركة المدعية في الدعوى الأولى وأقام ضدها الدعوى رقم ٢٧٥٣ سنة ١٩٥٠ وأعلنت صحيفتها للمدعى عليهما أو بير وأشيل أفيرينو بصفتهم مديري شركة أفيرينو بتاريخ ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ وطلب فيها الزامهما أن يدفعوا بصفتهم وعلى وجه التضامن مبلغ ٣٥٠ م ٢١٥٠ والفوائد القانونية بواقع ٥ ٪ من تاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٤٦ لغاية تمام السداد والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماه والنفاذ المعجل بلا كفالة وتضمنت صحيفة الدعوى الأسس التي بنى عليها طلباته وحاصلها أن البيع انعقد صحيحا مستوفيا لشرائطه القانونية بالعقدين المؤرخين ١٣ فبراير و ٢١ فبراير سنة ١٩٤٦ وأن البضاعة وصلت وما ادعاه المدعى عليهما من أنها غير مطابقة لشروط العقد فقد طلب المدعى الاحتكام بشأن ذلك للغرفة التجارية المصرية لندب خبراء غرفة نقابه صناعة الجلود المصرية ولم يفعل بل لجأ المدعيان لرفع الدعوى رقم ٨٧٢ سنة ١٩٤٦ ثم الدعوى المستعجلة رقم ١٨٥١ سنة ١٩٤٦ ثم الدعوى المستعجلة رقم ٣١١٨ سنة ١٩٤٦ بطلب بيع الجلود ثم ناقش المدعى الدعويين المستعجلتين وعرج على الدعوى رقم ٨٧٢

سنة ١٩٤٦ بالقول أنها بعد أن أوقفت ب وفاة مورث المدعى عليهما عجلها الأخيران بإعلان باطل لا يدري عنه شيئا ذلك ليخلو لهما الجو وقد تمكنا بذلك من أن يستصدرا في غيبته ودون أن يتمكن من إبداء دفاعه - حكما تحضيريا - بندب مكتب الخبراء الحسابيين لفحص ومراجعة مستنداتهما وأنه لما كان ذلك الحكم قد بنى على إجراء تعجيل باطل وبذلك يكون قد صدر في غير خصومة قائمة أو صحيحة فهو لا يوافق عليه ويتمسك ببطلانه وفي موضوع دعواه (رقم ٢٧٥٣ سنة ١٩٥٠) طلب أن يقضى له بطلباته فيها وقد تضمنت دعواه للدعوى الأولى رقم ٨٧٢ سنة ١٩٤٦ للارتباط وليقضى فيهما بحكم واحد .

وحيث إن المدعى عليه نعى على الحكم الصادر في الدعوى رقم ٨٧٢ سنة ١٩٤٦ بندب مكتب الخبراء بأنه صدر بناء على إجراءات خاطئه في الإعلان ومتى كانت تلك الإجراءات السابقة به باطله فإن الحكم يبطل تبعاً لها وفسر المدعى عليه وجه البطلان في إعلان التعجيل بعد وقف الدعوى ب وفاة مدير الشركة المدعية بأن الاعلان باطل لعدم اتباع المدعين الطريق القانوني بشأنه إذا أنهما أعلنانه في غير محل إقامة وفي غير محله المختار وتم لهما ما شاء بأن صدر حكم تمهيدى بندب مكتب الخبراء بناء على إجراءات باطلة في الدعوى .

وحيث إن التداعى بين الطرفين المتنازعين بدأ بالدعوى رقم ٨٧٢ سنة ١٩٤٦ وأعلنت صحيفتها للمدعى عليه (الطاعن بالبطلان) ساركيس ازمرليان بمحل إقامته الكائن بشارع الجزائر ولسن رقم ٥٤ محطة رشدى باشا الرمل

يجد خادمه ولا أحداً من أقاربه ساكناً معه ووجد محله مغلقاً أن يسلم الصورة على ما تقتضيه الحال إما لحاكم البلدة الكائن فيها محل الخصم أو لشيخها الكائن بدائرته محل هذا الخصم — ومخالفة ذلك الإجراء من تتبع خطواته المتتالية يجعل الاعلان باطلاً وهذا ما استقر عليه الفقه والقضاء في التفسير والتطبيق — وعلى ضوء ما تقدم فإن تم الاعلان وفق حكم القانون كان صحيحاً وما ترتب عليه من إجراءات لاحقة تكون صحيحة وإن وقع باطلاً بطل ما تلاه من إجراءات .

« وحيث أن المحضر حسب الوصف سالف البيان في إعلان تعجيل الدعوى من الوقوف قد تتبع الخطوات التي رسمها له القانون في الاعلان وتمت جميعها صحيحة ومستوفاة فلا تريب بعد ذلك على عدم صحة الاعلان — والقول من جانب المدعى عليه أن المدعين أعلناء في غير محل إقامته وانهما عمداً إلى ذلك لتجهيله بإجراءات التقاضي المستقبلية فهو قول مردود إذ أن اعلان طلب التعجيل تم في ذات المكان (وهو محل إقامة المدعى عليه) الذي أعلن فيه المدعى عليه إعلاناً قانونياً صحيحاً في الدعوى المستعجلة رقم ١٨٥١ سنة ١٩٤٦ وفي الدعوى المستعجلة رقم ٣١١٨ سنة ١٩٤٦ وفي إعلان المعارضة من الخبير أحمد ليب سرور وأخيراً في ذات دعوى الموضوع رقم ٨٧٢ سنة ١٩٤٦ ومن ثم يتعين اطراح قول المدعى عليه بأن إعلان التعجيل مشوب بالبطلان ومتى كان ذلك كذلك فإن الاجراءات التالية للإعلان الصحيح تكون صحيحة وبالتالي يكون الحكم الصادر بنسب

وتم الاعلان صحيحاً بمخاطبة المعلن اليه مع ابنته (اليس) بتاريخ ١٣ مايو سنة ١٩٤٦ وفي ذات التاريخ أعلن المدعى عليه بمحل إقامته المذكور بذات الوصف والبيان بطلبات شركة أفرينو في الدعوى المستعجلة رقم ١٨٥١ سنة ١٩٤٦ وتم الاعلان صحيحاً مخاطباً مع ابنة المدعى عليه « اليس » كما أعلن في ٤ من مايو سنة ١٩٤٧ في نفس محل الإقامة مع ابنته في المعارضة التي أقامها الدكتور أحمد ليب سرور خبير دعوى إثبات الحالة (تراجع صحف الدعاوى الثلاث) وأخيراً وبعد وقف الدعوى رقم ٨٧٢ سنة ١٩٤٦ قام المدعيان بتعجيلها وجرى إعلان المدعى عليه في طلب التعجيل المؤرخ في ٢٣/٢٤ من شهر ديسمبر سنة ١٩٤٧ على الوجه الآتي :

« انتقل المحضر في تاريخه إلى محل إقامة الخواجه ساركيس ازمرليان التاجر بالخرطوم وأسمره ومقيم بشارع الجزائر ولسن ٤٥ محطة رشدي باشا الرمل مخاطباً مع ، .

وقرر المحضر الذي باشر الاعلان الخطوات الآتية :

- ١ — المعلن اليه محله مغلق وقت الإعلان .
- ٢ — ترك صورة الإعلان مع الضابط النوبتجي بالقسم لغلق محله .

تلك هي الخطوات التي اتبعها المحضر في إعلان طلب التعجيل وبمطابقتها على حكم القانون بالتطبيق لأحكام قانون المرافعات الملغى لسريان أحكامه على الدعوى في ذلك الاجراء لوقوعه في ظله بين أن المادة التي تضبط تلك الواقعة هي المادة السابعة مرافعات ويؤخذ منها أنه يجب إذا توجه المحضر إلى محل الخصم ولم يجده ولم

مكتب الخبراء تم صحيحاً لتأسيسه على إجراءات سليمة سابقة عليه .

« عن طلب الفسخ »

« وحيث إن البيع لصفقة الجلود بالعقدين المؤرخين في ٢١ و ١٣ من شهر فبراير سنة ١٩٤٦ قد انعقد صحيحاً وتم بإيجاب وقبول من طرفيه وقامت المدعية بوفاء التزامها في العقدين بأن دفعت ثمن المبيع بالعقد الأول كاملاً (مستند/١ حافظة ١٧ ملف) وأدت الجانب الأكبر من ثمن الصفقة الثانية إلا أنه عند إخطارها بورود الجلود بمحطة الوصول « السويس » تبين لها أن الجلود معيبة وتختلف عن النوع المبيع في شروطه ووزنه ومواصفاته وليست من النوع الحبشي وتوقفت عن الاستلام ودفع باقي الثمن وأخطرت المدعى عليه بذلك ورد عليها بطلب باقي الثمن بالكتاب المؤرخ ٢٥ مارس سنة ١٩٤٦ ولعرض أمر ما تشكو منه على الشركة التجارية بالاسكندرية لتندب من يعاين الجلود وحددت المدعية بكتابها المؤرخ ٢٧ مارس سنة ١٩٤٦ يوم ٣١ مارس لاعادة فحص الجلود بحضور مندوب المدعى عليه إلا أنه لم يحضر وقامت المدعية بالفحص واتضح لها ما ذهبت إليه من أن الجلود غير مطابقة للعقدين وارسلت كتاباً للمدعى عليه بصفته في أول إبريل سنة ١٩٤٦ بمضمون ذلك وأعلنت رغبتها في عدم قبول البيع وطلب رد الثمن المدفوع واعتبرت ذلك بمثابة أعذار بالطلبات (مستند/٥ حافظة ١٧ ملف) وبعد تبادل المذكرات أقامت المدعية الدعوى المستعجلة رقم ١٨٥١ سنة ١٩٤٦ وثبت من تقرير الخبير المودع بها أن الجلود معيبة لوجود ماء ورطوبة ببعضها وآثار لحشرة

« البقيرة » وهي حشرة تصيب الجلود بتلف وان ما بالجلود من مادة النفتالين لا يكفي لحفظها لقلتها وأن أوزان الجلود مختلفة عن المتعاقد عليه بالعقدين وأن ما بالجلود من شعر يسهل نزعها وهذا دليل على تلفه قبل حزمه نتيجة لعدم حفظه جيداً في المبدأ أو لما ناله من رطوبة ولهذا العوامل مجتمعة ولما ثبت لمكتب الحجر الصحي أن الجلود مصابة بآفات الحميرة الحبيثة فإن المكتب أخطر المدعية بأنه لا يمكن الإفراج عن الجلود لما في ذلك من خطر على الصحة العامة وطالبها بإعادة تصديرها للخارج أو إعدامها وأخطرت المدعية المدعى عليه بذلك وتبادلاً أيضاً بشأن ذلك عدة مكاتبات ولم ينته أمرها إلا برفع الأمر أمام القضاء ببيع الجلود بالمزاد العلني وبيعت في الدعوى رقم ٣١١٨ سنة ١٩٤٦ مستعجل مصر وخصم من الثمن المصروفات وباقيه استلبه المدعيان .

« وحيث إنه وقد ثبت للحكمة من كشف مندوب الغرفة التجارية ومن تقرير الخبير في دعوى إثبات الحالة رقم ١٨٥١ سنة ١٩٤٦ ومن كتاب مكتب الحجر الصحي أن البيع وقت التسليم لم تتوافر فيه الشروط التي كفّل البائع للمشتري وجودها فيه إذ به عيب ينقص من قيمته ومن فقعه بحسب الغاية المقصودة منه والمستفادة من عقدي البيع والظاهر من طبيعته أنه لا يصلح للغرض الذي أعد له ومتى كان الأمر كذلك فإن البائع ملزم بالضمان م ٤٤٧ مدني متى أخطره المشتري بالعيب في الوقت الملائم وقد أخطر المدعيان المدعى عليه بالعيب فور وصول البضاعة وعقب معاينتها (م ٤٥٠ مدني) .

وحيث إن المدعين اختارا فسخ عقدي البيع لنقص قيمة المبيع بالتلف الذي أصابه والمخالفته — لدواصفات وشروط البيع فإن لهما ذلك الحق بالتطبيق المادة ٣٨ مدني لتقصير المدعى عليه بصفته فيما التزم به بالتعاقد (نقض ١٩٣٢/١٢/٨ في القضية رقم ٥٦ سنة ٢ ق أحكام النقض محمود عمر جزء أول ص ١٥٢ — استئناف مختلط ١٩ يناير سنة ١٩٠٥).

وحيث إن البيع وقد استحال تنفيذه بفعل البائع فإنه يفسخ حتما (نقض في القضية رقم ٤٠ سنة ٨ ق مجموعة أحكام النقض جزء ٢ محمود عمر ص ٤٤٢ قاعدة ١٤٨) ومن ثم يكون طلب الفسخ في محله وتقضى به المحكمة لاستيفاء شروطه بإعذار المدعى عليه بكتاب أول أبريل سنة ١٩٤٦.

وحيث إنه يترتب على الفسخ العود للمتعاقدين إلى ما كانا عليه قبل التعاقد ولما كان سبب الفسخ هو بتقصير البائع فعليه أداء ما استلمه من الشركة المدعية من ثمن المبيع مع التضمينات التي هي عبارة عن تعويضها عن الضرر الذي لحق بها نتيجة عدم اتمام الصفقة وعن الضرر المحتمل لما فاتها من ربح محقق لو تمت الصفقة المبيعة.

وحيث أن المحكمة في سبيل تحديد مسئولية المدعى عليه فيما استلمه من ثمن وتقدير قيمة التعويضات الحالية والمحتملة قد ندبت مكتب الخبراء الحاسبين لتصفية النزاع بين الطرفين فيما حدده الحكم في الميعاد وجاء تقرير الخبير في ذلك موضعا ما عهد إليه به وسبق بيانه بالأسباب.

وحيث إن المدعين لم يعترضوا على التقرير بأي وجه من أوجه الاعتراضات أما المدعى عليه

فإن يمثله أمام الخبير قد أحجم عن إبداء دفاعه أمامه رغم افساح الخبير له الوقت الكافي لسرد دفاعه ولكنه لم يفعل بحجة بطلان الإجراءات ولاحق له في ذلك وعليه تبعة إحجامه وتقاعسه في إبداء دفاعه أما ما أبداه بعد ذلك من دفاع في موضوع الدعوى من تطابق البيع للتعاقد عليه بالعقدين والأسانيد التي ركن إليها في مذكراته الأخيرة فإنه قول مردود بما ثبت من تقرير خبير لإثبات الحالة وكتاب مكتب الخبير الصحي وخلافه بما سبق أن أشير إليه في الأسباب الأمر الذي يجعل دفاع المدعى عليه فيما أراد أن يدفع به دعوى المدعين لا أساس له من الصحة ومن ثم فإن المحكمة تأخذ بتقرير الخبير المحاسب في مسائل المدعى عليه عما ورد به وذلك للأسانيد التي اتخذها مكتب الخبراء رائدا له في تقريره الذي تعتمده المحكمة.

وحيث إن مادفعه المدعيان من ثمن الجلود هو مبلغ ٩٢٥ م و ٣٧٦٠٥ ج يستنزل منه ما استلمه بالمزاد العلني من ثمن ما بيعت به الجلود بمقدار ٧٧٥ م و ١٦٤٩٠ ج فيكون الباقي بذمة المدعى عليه بصفته للبدعين بصفتهما مبلغ ٢١١٥ ج و ١٥٠ م يضاف له ما صرفه المدعيان على البضاعة من مصروفات وخلافه وهي مبلغ ٦٤٨٤ ج و ٢٧٠ م فيكون جملة ما يجب على المدعى عليه دفعه هو مبلغ ٤٢٠ م و ٢٧٥٩٩ ج عبارة عما دفعاه من الثمن وملحقاته من مصروفات.

وحيث إن المدعين طلبا تعويضا حالا وعن كسب محتمل لو تمت الصفقة وقدره بمبلغ ٣٥٠ م و ١٧٨٣٣ ج ولا تأخذ المحكمة بذلك المبلغ في التقدير وإن كان لهما حق في التعويض على ذلك الأساس للأسانيد التي وردت بتقرير الخبير

هو طلب إلزام المدعى عليهما بصفتهما أداء باقي ثمن الجلود المباعة بالعقدين المؤرخين في ٢١ و ١٣ من شهر فبراير سنة ١٩٤٦ .

د وحيث إنه وقد ثبت للمحكمة من الدعوى الأصلية أن التقصير جاء من جانب المدعى (البائع) ولذلك قضت بمسألته عن تصرفاته بالقضاء عليه بفسخ عقدي البيع لتقصيره ومخالفة المبيع شروطه ومواصفاته ومن ثم فلا حق له في طلب باقي الثمن لاقتفاء السبب القانوني الذي يعلق عليه طلبه في دعواه وسبق بيان ذلك في الدعوى الأولى رقم ٨٧٢ سنة ١٩٤٦ ومن ثم تكون دعواه على غير أساس ويتعين رفضها وإلزامه بمصروفاتها عملاً بالمادة ١/٣٥٧ مرافعات .

(قضية الخواجه اسكندر افريتو بصفته ضد الخواجة سر كيس ازمرليان رقم ٧٨٢ سنة ١٩٤٦ تجارى كلى رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد الحميد السيد عبد الوهاب والدكتور حافظ ابراهيم وفؤاد حافظ القضاة) .

٢٠

محكمة القاهرة الابتدائية

١٣ مايو سنة ١٩٥٤

١ — شركة . أمانة المصنئ . امتناع طرفي الدعوى عن رفضها . تكليف المحكمة المصنئ بإجراء التصفية على أن يتقاضى أجره من مال الشركة . جائز .

ب — مصنئ . تعيينه في حالة انحلال الشركات أو انقضاءها أمر وجوبى . سلطته كوكيل . مستمدة من حكم تعيينه . ومحدده فيه إذا لم يكن متفقاً عليه بالمعقد أو بأغلبية الشركاء .

ج — مصنف . اختلافه عن السنديك في بعض النواحي القانونية منها أنه يعتبر وكيلاً عن الشركة دون الشركاء ودون دائي الشركة .

ولكن المحكمة تنزل بالمبلغ إلى الحد الذي انتهى إليه مكتب الخبراء في قيمة ذلك التعويض والمقدرة بمبلغ ٥٦٧ م و ٦٩٩٦ ج ويلزم المدعى به .

د وحيث إنه لما تقدم من بيان تكون ذمة المدعى عليه مدينة للدعيتين بصفتهما في :

١٥٠ م ٢١١١٥ ج زائد ٢٧٠ م ٦٤٨٤ ج زائد ٥٦٧ م ٦٩٩٦ ج = ٩٨٧ م ٣٤٥٩٥ ج .

د وحيث إن المدعى عليه وقد خسر الدعوى فعليه أداء المصروفات المناسبة لما قضى عليه به بالتطبيق للمادة ١/٣٥٧ مرافعات .

د وحيث إن المدعين بصفتهما طلبا أن يقضى لهما ضد المدعى عليه بمصروفات الدعويين — المستعجلتين ولهما ما طلبا إذ أنهما كانتا سبيلة للوصول إلى حقه الذي حكم له به وقيمة تلك المصروفات بما فيها أتعاب الخبراء مبلغ ٢٨٨ ج .

د وحيث إن المدعين طلبا أن يقضى لهما بالفوائد التجارية لكل مبلغ يقضى لهما به ولا ترى المحكمة مسوغاً لإجابة ذلك الطلب وفيما قضى لهما به من تعويض ما يحل محل الفائدة ولذلك يتعين اطراح ذلك الطلب وعدم اجابتهما إليه .

د وحيث إن المادة تجارية وطلب النفاذ المعجل وبشرط الكفالة واجب بقوة القانون فالتطبيق للمادة ٦٧٤ مرافعات ولا ترى المحكمة في الدعوى ما يبرر إعفاء المدعين من قيد الكفالة .

عن الدعوى رقم ٢٧٥٣ سنة ١٩٥٠

د وحيث إن قوام هذه الدعوى — وهى التى أقامها المدعى عليه (سر كيس) ضد المدعين

المبادئ القانونية

١ — إذا حكمت المحكمة بحل شركة وبتعيين مصف طبقاً للمادة ٥٣٤ مدني وقدرت له أمانة يدفعها المدعى ، ثم أحجم طرفاً الدعوى عن دفع الأمانة ، فإن ذلك لا يحول دون أن تسير المحكمة في تنفيذ حكمها بإجراء التصفية وتكليف المصفي مباشرة عمله في الحدود التي رسمها له الحكم على أن يتقاضى أجره من مال الشركة بالقدر المعين له في الحكم أو بما يزيد عنه حسب قيامه بعمله وتقدير المحكمة له مستقبلاً .

٢ — تعيين المصفي في حالة انحلال الشركات أو انقضاؤها أمر وجوبي ويعتبر المصفي في هذه الحالة وكيلًا عن الشركة بأجر وساطته كوكيل محددة في حكم تعيينه إن لم يكن متفقاً على المصفي بالعقد أو بأغلبية الشركاء .

٣ — حكم المصفي في مباشرة عمله كحكم السنديك وإن اختلف عنه في بعض النواحي القانونية منها أن السنديك يمثل الدائن والمدين ويعتبر وكيلًا عنها بخلاف المصفي فإنه يعتبر وكيلًا عن الشركة دون الشركاء ودون دائي الشركة .

٤ — لا تقاس حالة المصفي على المادة ٢٢٧ مرافعات من أنه إذا لم تودع أمانة الخبير من الخصم المسكف بإيداعها ولا من غيره من الخصوم فلا يلزم الخبير بأداء ما موريته للخلاف الكبير بين عمل الخبير العادي والمصفي .

المحكمة

د من حيث إن المحكمة انتهت في قضائها

إلى اعتبار العقد المبرم بين طرفي الدعوى بتاريخ ١٧/١١/١٩٤٤ هـ وعقد شركة وحكمت في الطلب الأول من طلبات المدعى وبتاريخ ١٤/١/١٩٥٤ قضت المحكمة بحل الشركة المعقودة بين المدعى والمدعى عليه وقبل الفصل في باقي الطلبات قضت المحكمة بتعيين الأستاذ محمد المغلاوي مصفياً للشركة ومباشرة أموريته في حدود ما عهدت إليه المحكمة في منطوق الحكم وقدرت له أمانة مبالغ ١٠ جنيه يدفعها المدعى خزانة المحكمة إلى آخر الحكم .

د وحيث إن المدعى لم يدفع أمانة المصفي لعدم ارتضاة الحكم ومنعاً من تأخير الفصل في الدعوى حملت المحكمة المدعى عليه أمانة الخبير المصفي ما دام أن أمرها سيدخل في حساب التصفية إلا أن المدعى عليه لم يدفعها وطلب الحاضر عن المدعى الفصل في الدعوى بحالتها .

د وحيث إن المحكمة وقد قضت بحل الشركة المعقودة بين الطرفين في ١٧ / ١١ / ١٩٤٤ والقضاء بحل الشركة يترتب عليه حتماً انقضاؤها ، وانقضاؤها يوجب إجراء تصفيتها ، والتصفية معناها إجراء كل العمليات الضرورية لجعل موجوداتها صالحة للقسمة بين الشركاء وإجراء التصفية يستلزم القانون تعيين مصف ، والمصفي إما أن يتفق عليه الشركاء في عقد الشركة والاتفاق عليه يقتضي تعيينه بالذات وفي حالة عدم النص فتعين المصفي يسكون بأغلبية آراء الشركاء أو بواسطة المحكمة ولما كان طرفاً الدعوى لم يتفقا على مصف فإن المحكمة قد نذبت الخبير المصفي وهي في سلوكها ذلك الطريق إنما قررت حكم القانون فيما أشار إليه في المادة ٥٣٤ مدني ولما كان تعيين المصفي أمر وجوبي في حالة انحلال الشركات أو انقضاها لأي سبب من أسباب الحل أو الانقضاء فإن المصفي في تلك الحالة يعتبر

وكيلا عن الشركة ووكالته عنها بأجر وسلطته كوكيل محدد في حكم تعيينه من القاضي إن لم يكن تعيينه متفقاً عليه بالعقد أو بأغلبية الشركاء وما دام أنه وكيل بأجر فسواء دفع له ذلك الأجر من أحد أطراف الدعوى أو لم يدفع — فإن الامتناع عن أداء أمانته المقررة لا يحول دون مباشرته لعمله في القضية وفي حدود ما أمرت به المحكمة لأنه وهو وكيل عن الشركة له أن يحصل من مالها أتعابه أثناء قيامه بأعمال التصفية وحكمه في مباشرة عمله بحكم السنديك وإن اختلف عنه في بعض النواحي القانية منها أن السنديك يمثل الدائن والمدين ويعتبر وكيلاً عنهما بخلاف المصنف فإنه يعتبر وكيلاً عن الشركة فعلاً دون الشركاء ودائى الشركة ومتى كانت صفة المصنف على وجه التحديد هي أنه وكيل عن الشركة وقد ندبته المحكمة لإجراء أعمال التصفية فإن إحجام طرفي الدعوى عن دفع أمانته وبمعنى آخر فإن عدم دفع أجره لا يحول دون قيامه بالمأمورية التي نيّطت به بحكم تعيينه ولا يقاس على حالته ما نصت عليه المادة ٢٢٧ من أفعات في أنه إذا لم نودع الأمانة من الخصم المكلف بإيداعها

ولا من غيره من الخصوم فإن الخيار غير ملزم بأداء المأمورية — إلى آخر المادة وذلك للخلاف الكبير بين عمل الخيار العادى — والمصنف والآخر تحت يده بحكم تعيينه مال الشركة وله أن يقتضى منه أجره وأتعابه المقدرة .

وحيث إنه لما سبق بيانه فإن عدول المدعى عن عدم دفع الأمانة لعدم ارتضائه حكم الحل وعدم دفع المدعى عليه أمانة المصنف لتخلفه عن حضور الجلسة الأخيرة كل ذلك لا يحول دون أن تسير المحكمة في تنفيذ حكمها بإجراء التصفية وبتكليف المصنف مباشرة عمله في حدود ما رسمه له الحكم على أن يتقاضى أجره من مال الشركة بالقدر المعين له بالحكم أو بما يزيد عنه حسب قيامه بعمله وتقدير المحكمة له مستقبلاً ولهذا فإن المحكمة تسير في تنفيذ الحكم الصادر بتاريخ ١٤/١/١٩٥٤ وعلى الوجه الوارد بمنطوقه وتكليف قلم الكتاب إخطار الخيار المصنف الاستاذ مجدى المغلاوى بمباشرة مأموريته حسب منطوق حكم ندبه وتقديم تقريره للجلسة المحددة بالقرار .

(قضية احمد صالح امام ضد عباس الشنى رقم ٩٠٥ سنة ١٩٤٦ تجارى سلى بالهيئة السابقة) .

قضاء المحاكم الجزئية

القضاء المدني

٢١

٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٤

محكمة ديرب نجم الجزئية

أ - حراسة . حجية الحكم الصادر فيها . عدم جواز عرضه على قاضي الحراسة مرة ثانية إلا إذا تغيرت الظروف وجد عليها من الأسباب ما يستوجب تعديله .

ب - المنازعات المتعلقة بالموضوع . جديتها . مانعة من اختصاص القضاء المستعجل . مثال في حالة طلب وضع عين مؤجرة تحت الحراسة .

المبادئ القانونية

١ - الحكم الصادر من القضاء المستعجل في دعوى الحراسة ولو أنه حكم وقتي يصدر بإجراء تحفظي إلا أنه حكم قطعي ملزم بما يقضى به بين الخصوم وله حجيته أمام القاضي الذي أصدره طالما لم تتغير الظروف التي قام عليها هذا الحكم فهي حجية نسبية إذ يتحسس القاضي المستعجل ما يبدو للنظرة الأولى أن يكون وجه الصواب في خصوص الإجراء المطلوب مع بقاء أصل الحق سليما يتناضل فيه ذوو الشأن . وهي حجية مؤقتة لأنها لا تستمر ولا تدوم إلا طالما بقيت الظروف التي بني عليها الحكم قائمة ومن ثم فلا يجوز أن يعرض على قاضي الحراسة حكم مرة ثانية إلا إذا تغير المركز السابق للخصوم سواء من ناحية الرافع أو ناحية الفانون فاذا

ما تغيرت الظروف وجد عليها ما يستوجب تعديل حكم الحراسة في هذه الحالة فقط تزول الحجية التي كانت لحكم الحراسة .

٢ - لا يشترط في المنازعات المتعلقة بالموضوع أن يكون قد تم الاتفاق بشأنها وبخصوص الشروط المنهية لها بين الطرفين بل يكفي لاعتبارها مانعة من الاختصاص أن تكون جدية ظاهرها الجد والاساس الصحيح حتى ولو كانت متعلقة أو مصحوبة بشروط معينة وعلى ذلك فالنزاع بين الطرفين جديا بخصوص تاريخ انتهاء التعاقد وعدم اتفاق الطرفين على ميعاد معين له يكفي لمنع الولاية وكذلك الحال إذا كانت هناك محادثات جدية بين الطرفين بخصوص امتداد الإجارة أو تجديدها وليس للقاضي المستعجل البحث في هذه الحالة فيما إذا كان قد حصل الوفاء بكل أو بعض الشروط من عدمه لخروج ذلك عن وظيفته لاختصاص قاضي الموضوع وحده بها ويسكفيه فيه ثبوت وجود ذلك

المحكم

د من حيث إن المدعى عليهم عدا الأول والخامس لم يحضروا رغم إعلانهم قانونا فيجوز

الحكم في غيبتهم ولا محل لأعذارهم إذ الحكم الصادر في هذه الدعوى لا يتجاوز المعارضة فيه عملاً بالمادة ٣٨٦ مرافعات .

ومن حيث إن واقعات الدعوى تتحصل حسب استبان من مطالعة أوراقها ومذكرات طرفي الخصوم والمستندات المقدمة منهم ومن القضية المضمومة رقم ٨٤ سنة ١٩٤٦ مدني مستأنف المنصورة في أن المدعين أقاموها بآديء الأمر بصحيفة إفتتاحية أعلنت للدعى عليهم بتاريخ ٢٢ من فبراير و ٥ من مارس سنة ١٩٥١ طلبوا فيها الحكم بصفة مستعجلة وبنسخة الحكم الأصلية بتعيين المدعى الأول بصفته حارساً قضائياً على سوق ديرب نجم الموضح بصحيفة الدعوى لإدارته واستغلاله بطريق التأجير للغير وإيداع صافي حاصله بعد دفع الأموال الأميرية خزنة المحسكة حتى يفصل نهائياً في الدعوى رقم ٢٠٥ سنة ١٩٤٧ مدني كلى المنصورة مع إلزام المدعى عليهم المصروفات ومقابل أتماب المحاماة بحكم مشمول بالإنفاذ المعجل وبلا كفالة مقررين شرحاً لدعواهم أن من بين مآثره المرحوم الشيخ السيد الشافعي الكفراوي قطعة أرض فضاء موضحة الحدود والمواقع بصحيفة الدعوى مقام عليها سوق ديرب نجم وبتاريخ ٢٢ يوليو سنة ١٩٣٥ استأجر مورث المدعى عليهم المرحوم الشيخ أمام السيد الكفراوي هذا السوق بموجب عقد رسمي صدر له من والده المرحوم الشيخ السيد الكفراوي لمدة ثلاثة سنوات تبدأ من أول يوليو سنة ١٩٣٥ وتنتهي في ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٨ بإيجار سنوي قدره خمسمائة جنيه وفيه تعهد المستأجر بدفع ذلك الإيجار لبنيك التسليف الزراعي خصماً من دين

لبنيك المذكور على المالك المؤجر الذي وجد بتاريخ ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٣٥ خطاباً للمستأجر ضريح له فيه بقبوله تجديد ذلك العقد لمدة ثلاث سنوات بنفس الشروط وهكذا ما دام المستأجر قائماً بالتزامه وبأنه إذا ماسد المستأجر شيئاً من ديون المؤجر الأخرى المنوه عنها في الملحق المذكور فإن للمستأجر الحق في وضع يده على السوق المذكور بصفته مستأجراً وببنفس شروط عقد الإيجار حتى يستوفي كل ما قام بسداده نيابة عنه . ثم حدث أن توفي المالك المؤجر بتاريخ ٣ من نوفمبر سنة ١٩٣٥ واستمر المستأجر واضعاً يده على أعيان التركة بأكملها ومن بينها ذلك السوق وإذ تنازع الورثة فقد أقام مورث المدعى عليهم الدعوى رقم ٦٠٠ سنة ١٩٤١ مدني السنبلاوين طالباً بوضع أعيان التركة تحت حراسته ليسدد ما عليها من الديون دون أن يدخل السوق صحيفة الدعوى ضمن ما طلب وضعه تحت الحراسة ثم عاد بصحيفة مستقلة وأدخل السوق ضمن أعيان الحراسة مع اشتراط احترام عقد الإيجار الصادر له فقضت محكمة السنبلاوين في تلك الدعوى بتاريخ ٢٠ من أبريل سنة ١٩٤١ بتعيين المرحوم الشيخ أمام السيد الكفراوي مورث المدعى عليهم حارساً قضائياً على أعيان التركة ومن بينها السوق مثار النزاع لإدارتها واستغلالها بطريق التأجير للغير وتسليم أموال المورث وتحصيل ديونه وأحكامه وسداد ديون التركة من الأيراد الناتج وتوزيع الباقي على الورثة كل بقدر نصيبه الشرعي في التركة حتى يتم اقتسام أعيانها ونقد الحارس المعين ذلك الحكم واستمر واضعاً يده على أعيان التركة

جميعها إلى أن توفي عام سنة ١٩٤٣ فاستولى المدعى عليه الأول بعد وفاة والده على مستندات التركة التي أدارها لحسابه الخاص حتى أقام بعض الورثة الدعوى رقم ٧١٣ سنة ١٩٤٥ مدنى السنبلاوين يطلب استبدال آخر بالذى توفي فقطت تلك المحكمة بتعين الشيخ محمد فرج الدسوقي حارسا بدلا منه ليقوم بتنفيذ ما نص عليه الحكم رقم ٦٠٠ سنة ١٩٤١ مدنى السنبلاوين وإذ لم يقبل ذلك الحارس الجديد الحراسة فقد اضطر الورثة إلى إقامة الدعوى رقم ١٥٥٧ سنة ١٩٤٥ مدنى السنبلاوين طالبين استبداله أيضا فقطت المحكمة بتعيين الحاج محمود مرسى عمار حارسا لأداء نفس المأمورية ونفذ ذلك الحارس الأخير الحكم واستلم أعيان التركة ومن بينها السوق بمقتضى محضر تسليم مؤرخ ٢٨ من مايو سنة ١٩٤٥ ولاعتراض المدعى عليهم عند التسليم ونشوء نزاع بينهم والحارس عرض الأمر على النيابة فرأت هذه الأخيرة بقاء الحالة على ما هي عليه واستمرار المدعى عليه الأول في وضع يده فأقام الحارس الحاج محمود مرسى عمار الدعوى رقم ٢٢١٣ سنة ١٩٤٥ مدنى السنبلاوين طالبا الحكم بطرد المدعى عليهم من السوق المذكور فقطت المحكمة بطلبات الحارس وقد استأنف المدعى عليهم ذلك الحكم بالاستئناف رقم ٨٤ سنة ١٩٤٦ مدنى مستأنف المنصورة فقد قضت الهيئة الاستئنافية بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الحارس فأقام هذا الأخير الدعوى رقم ٢٠٥ سنة ١٩٤٧ مدنى كلى المنصورة ضد المدعى عليهم طالب فيها بالحكم باعتبار عقد الإيجار المؤرخ ٢٢ يوليو سنة ١٩٣٥ منتهيا من ٢٠ أبريل سنة ١٩٤١ مع تسليمه السوق موضوع

النزاع كما أقام الدعوى رقم ٤٥١ سنة ١٩٤٧ مدنى كلى المنصورة مطالبا المدعى عليهم بتقديم حساب عن مدة حراسة والدهم المرحوم الشيخ إمام الكفراوى وعن مدة استيلاء المدعى عليه الأول على التركة وقد ضمت تلك الدعويين ولم يفصل فيها بعد واستطرد المدعون قائلين أن المدعى عليهم يضعون اليد على السوق منذ أكثر من ستة عشر عاما وأن على فرض أن إيجاره السنوى طبقا لنص العقد ٥٠٠ جنيه مع أن إيجاره فى العشر سنوات الأخيرة ابتداء من عام سنة ١٩٤١ يربو على ١٥٠٠ جنيه والتي أقيمت بالمطالبة بها الدعوى رقم ١٠١١ سنة ١٩٤٧ مدنى كلى المنصورة فإنه على الفرض الأول يرى المدعون أن لورثة المرحوم الشيخ السيد الكفراوى وهم من بينهم مبلغ ٨٠٠٠ جنيه لم يدفع منها شيئا وأنه لما كان بقاء السوق تحت يد المدعى عليه على هذا النحو وإطالته أجل النزاع فى دعوى الفسخ ابتدائيا واستثنافيا خطورة بالغة بحقوق المدعين وأنه لما كانت المحكمة من التأجير وهى سداد الديون أصبحت غير قائمة بقبول تركة المرحوم الشيخ السيد الكفراوى فى التسوية العقارية بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٤٦ بما لم يعد فيه مجال للقول بامتداد عقد الإيجار وأنه لما كان المدعى الأول قد عين بتاريخ ١٤ يونيو سنة ١٩٤٩ حارسا قضائيا على أعيان التركة ومن بينها السوق بدلا من الحاج محمود مرسى عمار ولقيام ذلك الحارس الجديد بسداد أكثر الديون التى لم يبق منها إلا القليل ومن بينها الدين الذى اشتراه المدعى عليه الأول نتيجة استيلائه على أعيان التركة فضلا عن سبق انذار الحارس السابق

للمدعى عليهم عام ١٩٤٥ باخلاء السوق ولوجود النزاع حول تجديد عقد الإيجار القديم والريع ولقيام الحظر والمصلحة ولأن سبب الحراسة الأولى هو قيام حالة الشيوع والمدعى عليهم يستأثرون بوضع يدهم دون المدعين الثالث والرابع وهما من ورثة المرحوم الشيخ أمام الكفراوى فلكل هذه الأسباب الجمعية اضطار المدعون إلى رفع دعواهم الراهنة.

ومن حيث إنه نظرا ل وفاة المرحوم محمد جمال أمام الكفراوى أحد القصر المشمولين بوصاية المدعى عليه الأول فقد قضت المحكمة بتاريخ ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٥١ بأقطاء سير الخصومة لوفاته فقام المدعون بتعجيل دعواهم ضد المدعى عليهم عن أنفسهم وبصفتهم ورثة ذلك المتوفى :

ومن حيث أنه قد تبين للهيئة السابقة بعد ذلك أن محمود رأفت الكفراوى قد حجر عليه فقد تنازل المدعون عن مخاصمته فقضت المحكمة بجلسة ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ باثبات هذا التنازل .

ومن حيث إن المدعين ركنوا في أثبات دعواهم بالإضافة إلى ما سلف تبيانه ما قدموه بحوافظ مستنداتهم الحاوية لصورة رسمية من خطاب المراقبة العامة للتسوية العقارية يتضمن أن لجنة تسوية الديون العقارية قررت بتاريخ ١٢ يونيو سنة ١٩٤٦ قبول الطلب رقم ٢٠٣٢ باسم ورثة السيد الشافعى الكفراوى موضوعا ونهايا وتحديد ثمن أملاك الدين وبينها ١٣ س ٢ ط - ١٣٧ ف مرهونة لبنك الأراضى المصرى ودائنين آخرين بمبلغ ١٣ م ١٤٢٥٩ ج وتخفيض التزامات إلى

مبلغ ٣٠٩ م ، ٩٩٨١ ج وهو الحد المعادل إلى ٧٠ ٪ من هذه القيمة وقد صدقت اللجنة بجلسة ١٣ مايو سنة ١٩٥٢ على التوزيع نهائيا كما قدموا شهادتين من ملفى الدعويين رقم ٤٥١ سنة ١٩٤٥ ورقم ٢٠٥ سنة ١٩٤٧ مدنى كلى المنصورة تتضمنان دفعهما من المورث ضد المدعى عليهم بطلب كشف حساب عن مدة الحراسة باعتبار عقد الإيجار الصادر لمورث المدعى عليهم منتهيا وكذا خطاب مؤرخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٢ من بنك الأراضى المصرى يتضمن سداد طرفى الخصوم وآخرين بعض .. الأقساط المستحقة للبنك ثم خطاب مؤرخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٤ من البنك العقارى المصرى يتضمن سداد القرضين باسم ورثة السيد الكفراوى بالكامل وستة كشوف تفصيلية لقرض البنك العقارى الزراعى المصرى الأراضى المصرى :

ومن حيث إن المدعى عليه الأول دفع بإسنان الحاضر عنه بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى الدعوى رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٤١ مدنى السنبلوين بمقولة أن ذلك الحكم قد أدخل السوق المتنازع عليه ضمن أعيان التركة الموضوعة تحت الحراسة القضائية كما دفع بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى استنادا إلى أن الفصل فيها يستلزم التعرض لسريان عقد الإيجار وملحقة وتخالص ورثة المالك بالإيجار وانتهاء ذلك العقد الأمر الخارج عن ولاية القاضى المستعجل وركن فى إثبات هذا الدفاع إلى ما تضمنته مذكراته والذي يجعل فى أن السوق مثار النزاع إنما قضى بوضعه تحت الحراسة القضائية فعلا فتكون

الدعويان متحدثين سببا وموضوعا وخصوما ولأن عقد الأيجار لا زال النزاع حول أتهائه معروضا أمام محكمة الموضوع وأنه قام بسداد مبالغ يجب في مجموعها قيمة الأيجار المستحق في تلك المدة عن ذلك السوق وقدم تأسيسا لذلك حوافظ مستنداته التي حوت إيصالات بقيمة المدفوع للبنك العقاري الزراعى المصرى وبنك الاراضى المصرى وصورة فوتواغرافية للملحق عقد الإيجار المؤرخ ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٣٥ وصورة رسمية من محاضر جلسات الدعاوى رقم ٤٥١ لسنة ١٩٤٥ ورقم ٢٠٥ و ١٠١١ سنة ١٩٤٧ مدنى كلى المنصورة والتي لم يفصل فيها بعد وصورة من تقرير الخبير المنتدب من قبل مجلس حسبى الدقهلية بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٤٥ لفحص حساب شركة المرحوم السيد الكفراوى وصورة رسمية من صحيفة دعوى محدد لنظرها جلسة ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٤ مرفوعة من المدعى الأول بصفته ضد المدعى عليهم بطلب مبالغ ٩٥٠٠ ج وفسخ عقد الأيجار وتسليم السوق وشهادة عقارية مؤرخة ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٣ من مصلحة الشهر العقارى تفيد وجود تسعة وعشرون قيدا على عقارات المرحوم الشيخ السيد الكفراوى حتى ذلك التاريخ وخطاب صادر من المدعى الأول بصفته للمدعى عليه الخامس مرفقا به صورة كشف حساب بخط المدعى الأول يتضمن سداد مورث المدعى عليهم وورثته من بعد مبالغ لحساب البنك العقاري الزراعى المصرى .

د ومن حيث إن المدعين طلبوا بمذكراتهم رفض هذين المدعين استنادا إلى أن دعوى

الحراسة الأولى تختلف عن الدعوى المالية سببا وموضوعا وخصوما وبمقتضى أن القاعدة العامة في اختصاص قاض الأور المستعجلة للقضاء بالحراسة اختصاص مطلق لا يقيد فيه متى قدر جدية الأسباب التي تبرر الحراسة إذا دعت لها ضرورة المحافظة على الحق وأن الحراسة القضائية تحرر على علاقة المؤجر بالمستأجر فيجوز كوسيلة تحفظية تأقت بانتهاء النزاع الموضوعى حول تجديد الإجارة ضمنيا أو امتدادها وأنه بذلك لا تمس المراكز القانونية للطرفين .

د ومن حيث إنه للفصل في الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فيتعين البحث في مدى حجية حكم الحراسة وأثر ذلك الحكم .

د ومن حيث إن أحكام الحراسة قد ثار البحث حول حجيتها فانجهت بعض الأحكام إن أن حكم الحراسة لا يحوز قوة الشيء المقضى به ولكن هذه الأحكام قد جانبها الصواب فيما اتجهت إليه من عدم الاعتراف بحجية الأحكام الصادرة من القضاء المستعجل في دعوى الحراسة لأن الحكم الصادر فيها ولو أنه حكم وقى يصدر بإجراء تحفظى إلا أنه حكم قطعى ملزم بما يقضى به بين الخصوم وله حجيته أمام القاضى الذى أصدره طالما لم تتغير الظروف التي قام عليها هذا الحكم فهمى حجية نسبية إذ يتحسس القاضى المستعجل ما يبدو للنظرة الأولى أن يكون وجه الصواب في خصوص الاجراء المطلوب مع بقاء أصل الحق سليما يتفاعل فيه ذو الشأن وهى حجية مؤقتة لأنها لا تستمر ولا تدوم إلا لما بقيت الظروف التي بنى عليها الحكم قائمة ومن ثم

فلا يجوز أن يعرض على قاضي الحراسة حكم حراسة مرة ثانية إلا إذا تغير المركز السابق للخصوم سواء من ناحية الواقع أو ناحية القانون فإذا ما تغيرت الظروف وجد عليها ما يستوجب تعديل حكم الحراسة ففي هذه الحالة فقط تزول الحجية التي كانت لحكم الحراسة (الحراسة القضائية للدكتور عبد الحكيم فراج ص ٣١٧ و ص ٣١٨) .

د وحيث إنه فضلاً عما تقدم فانه وإن كان من المسلم به فقها وقضاء أن أحكام قاضي الأمور المستعجلة تقيّد من أصدرها وتبقى لها قوتها بين الخصوم ويحتاج بها في مواجهتهم بالنسبة للأجراء المؤقت إلا إذا جد تغير في ظروف الأحوال أو وجد من الأسباب ما يستدعي العدول عنها أو تعديلها أو الحد من أثرها (جلاسون طبعة ثانية جزء ١ فقرة ٤١٧) .

د وحيث إنه تتعين بالتطبيق على ذلك الذي استقرت عليه آراء الفقهاء وأيدته أحكام المحاكم بحيث ما إذا كانت ظروف الدعوى الراهنة قد غايرت تلك التي رفعت على أساسها دعوى الحراسة رقم ٦٠٠ سنة ١٩٤١ .

د ومن حيث إنه واضح من مطالعة الأوراق أن الذي كان مطلوباً من القاضي المستعجل الحكم فيه في الدعوى رقم ٦٠٠ سنة ١٩٤١ مدني السبلاوين هو أن تشمل الحراسة أعيان التركة جميعاً ما كان فيها مؤجراً لبعض الورثة وما لم يكن كذلك حتى يستطيع الحارس أن يتصرف في صافي الغلة وفقاً لحكم القانون على أساس شيوع التركة بينما المطروح على المحكمة حالياً للنظر فيه هو وضع السوق تحت الحراسة القضائية لانتفاء الحكمة من تأجيله لمورث

المدعى عليهم لسداد الديون وانتهاء عقد الإيجار ومن ثم فقد اختلفت الدعويان سبباً وخصوماً يؤيد ذلك أن المدعى عليه الأول لم يكن خصماً في حكم الحراسة باعتباره مستأجراً إذ عقد الإيجار لم يكن مطروحاً أمام القاضي إنما كان خصماً فيه باعتباره يمثل المرحوم الشيخ إمام الكفراوي أحد ورثة المرحوم الشيخ السيد الشافعي الكفراوي بعكس الوضع في الدعوى الراهنة التي عرض فيها المدعون للنزاع حول عقد الإيجار الصادر لمورث المدعى عليهم .

د ومن حيث إنه يؤخذ من مجموع ما تقدم أن دعوى الحراسة السابقة لا تتحد مع دعوى الحراسة المطروحة على بساط البحث حالياً ومن ثم فيكون الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها على غير أساس قويم وتعين رفضه .

د ومن حيث إنه يتعين قبل التطرق إلى موضوع الدعوى بحث مدى اختصاص القضاء المستعجل بنظر دعوى الحراسة ثم تبين حكم القانون بالنسبة لوضع الأعيان المؤجرة تحت الحراسة عند النزاع .

د ومن حيث إن المدعين أقاموا دعواهم كما هو مستبان من تصفح صحيفة الافتتاحية ومذكراتهم على أساس انتهاء الحكمة التي تم التعاقد عليها بين المالك المؤجر ومورث المدعى عليهم وانتهاء عقد الإيجار .

د ومن حيث إنه يشترط لاختصاص قاضي الأمور المستعجلة للنظر في القضايا لانتهاء التعاقد توافر شرطين أولهما الاستعجال وثانيهما عدم المساس بالموضوع .

د ومن حيث إنه من المستقر عليه فقها

فقط ثبوت وجود ذلك (المحيط في القضاء المستعجل للاستاذ محمود عاصم ومارنيك جزء ثان بند ٣٣٣ نبذة ٧٧ فقره أخيرة)

« ومن حيث انه من المجمع عليه بين الفقهاء والذي استقرت عليه أحكام القضاء العالى انه يحق لقاضى الأمور المستعجلة بحث مستندات الطرفين وحقوقهما واستظهار مظهر الجدل فيها وتقدير كل ذلك لا للفصل فيها فهذا خارج عن ولايته لمساس حكمه بالموضوع بل لمعرفة أى الطرفين أحق بالحماية المؤقتة بل له بحث المنازعات القانونية التى تثار أمامه من الطرفين للوصول إلى النتائج الصحيحة فى قراره ومنح حمايته المؤقتة لمن يستحقها منهما (الأمور المستعجلة للاستاذ محمد على رشدى بند ٦٣٣ والاستاذ محمد على راتب بندى ١١١٥ و ١١١٦) .

« ومن حيث إنه واضح من استقراء مستندات الطرفين ان مورث المدعى عليهم المرحوم الشيخ امام الكفراوى قد استأجر من والده المرحوم الشيخ السيد الشافعى الكفراوى سوق ديرب السوق مزار النزاع بموجب عقد إيجار رسمى ابتداء من أول يولييه سنة ١٩٣٥ لمدة ثلاثة سنوات لقاء إيجار قدره ٥٠٠ جنيه سنويا تعهد المستأجر بدفعها للبنك العقارى المصرى خصما عما هو مستحق له قبل المؤجر ثم حرر هذا الأخير بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٥ ملحقا بعقد الإيجار سالف البيان تضمن أنه (إلحاقا لعقد الإيجار الصادر منا لكم بتأجير السوق المملوك لنا والسكان بديرب نجم على أن تقوموا بدفع الإيجار إلى البنك العقارى الزراعى المصرى خصما من الدين المطلوب له منا وبما انه مغلوب منا ديون الآخرين بعضها

وقضاء ان الاستعجال يكون فى هذه الحالة إذا ما لحق الخطر حق المؤجر فى الانتفاع بالعين المؤجرة عن المدة اللاحقة لانتهاه الإيجار وكان فى ترك المستأجر منتفعا بالعين بعد ذلك إضرارا بالمؤجر وحقوقه عليه ومسؤوليته قبل الغير أما عدم المساس بالموضوع فمعناه عدم الفصل فى المناعازت الجديدة التى تقوم بشأن التأجير ومدته وانتهائه من عدمه وتاريخ هذا الانتهاء . أما الصعوبات الأخرى التى يقحمها المستأجر فى سبيل دعوى المؤجر ولا تلبس ثوبا صحيحا من الجدل فلا تقف حجر عثرة فى الاختصاص بل يدخل فى ولاية القاضى المستعجل تدليلها من الفصل فيها وان سوء نية الخصام وتدليسهم لا يمكن أن يكون حائلا للقضاء فى احقاق الحق وتوزيع العدالة بين الناس وتطبيق القانون على وجهه الصحيح .

« ومن حيث إنه لا جدال أيضا فى أنه لا يشترط فى المنازعات المتعلقة بالموضوع ان يكون قد تم الاتفاق بشأنها وبخصوص الشروط المهنية لها بين الطرفين بل يكفى لاعتبارها مانعه من الاختصاص ان تكون جدية ظاهرها الجدو الاساس الصحيح حتى ولو كانت متعلقة أو مصحوبة بشروط معينة وعلى ذلك فالنزاع بين الطرفين جديا بخصوص تاريخ انتهاء التعاقد وعدم اتفاق الطرفين على قضاء معين له يكفى لمنع الولاية وكذلك الحال إذا كانت هناك محادثات جديه بين الطرفين بخصوص امتداد الاجاره أو تجديدها وائس للقاضى المستعجل البحث فى هذه الحالة فيما إذا كان قد حصل الوفاء بكل أو بعض الشروط من عدمه لخروج ذلك عن وظيفته لاختصاص قاضى الموضوع وحده بها ويكفى

بضاماتكم وبعضها بغير ضاماتكم فهذا اقرر بأنكم لو سددتم شيئاً من هذه الديون لكم الحق في الاستمرار في وضع اليد على السوق بعد نهاية مدة الإيجار بنفس شروط عقد الإيجار حتى تستولوا على كل ما تقوموا بسداده عنا بما يلحق ذلك من الفوائد وأصرح لكم من الآن بتغيير رخصه السوق من اسمي لإسمكم حتى لا يقوم أى اعتراض لكم في المنفعة بالسوق سواء كان المدة المذكورة بعقد الإيجار أو المدد التي تجدد لها حتى تستوفون كامل ما تسدد عنا من الديون وفوائدها .

« ومن حيث إنه واضح أيضاً من صورة تقرير الخبير المعين بإفادة الأحوال الشخصية الخاصة بفحص حسابات تركه المرحوم الشيخ السيد الكفراوى أن هناك ديوناً سددت وانتهى الخبير في تقريره إلى بيان المبالغ التي أسفر عنها الفحص من أن تلك التركة تدين بعض الورثة عدا المدعى عليهم .

« ومن حيث أن المدعين قدموا خطاباً صادراً من البنك العقاري الزراعى المصرى مؤرخاً ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٥٤ متضمناً استيفائه كامل دينه وليس في هذا الخطاب ما يعنى سداد المدعى الأول وحده كامل قرض البنك إذ جاء ذلك الخطاب خلوا من بيان مسدد القرضين من الورثة يؤيد ذلك أن مفردات كشوف الحساب المقدمة من المدعين بحفاظتهم الأخيره والمنوّه عنها بمذكرتهم تنبئ بأن المدعى عليه الأول ومورثه من قبل قد ساهما في سداد غالبية الأقساط المستحقة لذلك البنك يضاف إلى ذلك أن ديون التركة لا تنحصر في دين البنك العقاري الزراعى المصرى وحده وإنما هناك

ديوناً لبنك الأراضى المصرى واتحاد أقطان الاسكندرية التي حل محلها المدعى عليهما الرابع والخامس ودينى المدعى عليه الأول وآخرين كما هو ثابت بالشهادة العقارية المؤرخة ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٣ .

« ومن حيث أن المدعين ذكروا ضمن دفاعهم أن القرار الصادر من لجنة تسوية الديون العقارية يحدد علاقة المدين الذى قبل طلبه بدائنيه جميعاً فتتخفص ديون هؤلاء الآخرين وما عداها فتبرأ منها ذمة المدين وخلصوا من ذلك إلى أن ذمة التركة قد برئت من الديون التي يكون مورث المدعى عليهم قد سددتها وبالتالي فيسقط من هذا الأخير في المطالبة بها .

« ومن حيث إن هذا الذى ذهب إليه المدعون فضلاً عن أن التطرق إلى بحثه يستدعى بيان ما إذا كانت الديون قد ظلت قائمة في ذمة التركة ويكون وفاؤها بطريق المقاصة القانونية مع الأجرة السنوية للسوق فيظل عقد الإيجار ممتداً حتى يتم الوفاء أو أن الدين قد انقضى بحكم القانون فإن هذا البحث وإن كان يتمين للفصل فيه بحث مفردات الحساب بالتفصيل وبيان ما إذا كان السوق موضوع النزاع ضمن العقارات التي شملها قرار لجنة التسوية العقارية الأمر المنوط ببحثه لقاضى الموضوع ، فإنه رغم هذا فإن المشرع بعد أن نص في المادة ١٤ من قانون تسوية الديون العقارية رقم ١٢ سنة ١٩٤٢ على أن الديون المضمومة بكفيل محلاً للتخفيض عقب على ذلك بقوله « إن هذا التخفيض لا يحول دون رجوع الدائن على الكفيل » الأمر الذى يدل على أن المدعى عليهم بوصفهم ورثة لكفيل المؤجر المدين الذى خفضت ديونه ملزمين أمام الدائنين

بسداد الديون التي تقرر تخفيضها

« ومن حيث إنه بالإضافة إلى ما سلف فقد استبان من استقراء مستندات المدعى عليه الأول أن الحارس السابق محمود عمار قد أقام الدعوى رقم ٢٠٥ سنة ١٩٤٧ مدنى كلى المنصورة ضد المدعى عليهم طلب فيها الحكم باعتبار عقد الإيجار الرسمى المؤرخ ٢٢ يوليو سنة ١٩٣٥ منتهيا من ٢٠ أبريل سنة ١٩٤١ تاريخ صدور حكم الحراسة رقم ٦٠٠ سنة ١٩٤١ مدنى السنبلاوين وتسليم السوق بكافة ملحقاته ومشمولاته للحارس القضائى على التركة وقد تقرر ضم تلك الدعوى للدعوى رقم ٤٥١ سنة ١٩٤٥ مدنى كلى المنصورة والتي تبين أنها أقيمت من بعض الورثة ضد المدعى عليهم لتقصيد كشف حساب تفصيلى عن إيرادات ومضروفات التركة من أطيان وعقارات والسوق وغيرها مدة إدارة مورثهم إياها كما أقام الحارس السابق محمود عمار الدعوى رقم ١٠١١ سنة ١٩٤٧ مدنى المنصورة ضد المدعى عليهم لمطالبتهم بأن يدفعوا له بصفته مبلغ ٤٥٨٣ ج ٣٣٤ م وقد تقرر بضمها للدعوى السابقة رقم ٤٥١ سنة ١٩٤٥ مدنى كلى المنصورة .

« ومن حيث أن المدعى الأول قام يرفع دعوى جديدة ضد المدعى عليهم بصحيفة افتتاحية أعلنت لهم بتاريخ ١٨ من فبراير سنة ١٩٥٤ حدد لنظرها أمام محكمة المنصورة الابتدائية جلسة ١٧ مارس سنة ١٩٥٤ تحضير وإذ لم تقيد فقد أعاد إعلانها لجلسة ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٤ طلب فيها الحكم بإلزام المدعى عليهم متضامين بأن يدفعوا له بصفته مبلغ ٩٥٠٠ ج وفسخ عقد الإيجار الرقم ٢٢ يوليو سنة ١٩٣٥ وتسليم السوق للمدعى بصفته استنادا إلى أن

المدعى عليهم قد تقاعدوا عن سداد الإيجار بما يعد إخلال بشروط العقد مستوجبا لفسخه . « ومن حيث إنه يستشف من مطالعة ظاهر المستندات سالفه البيان أن النزاع بين الطرفين قائم على أشده فيما إذا كان المدعى عليهم ومورثهم من قبل قد سدّدوا الديون المستحقة على المؤجر شخصيا أو بضمانة مورثهم بما يجب قيمة الإيجار المستحق عليهم أو ما يتناسب معه وما إذا كان عقد الإيجار يعتبر على هذا الأساس منتهيا من عدمه وإن ذلك النزاع وإن قيل على لسان المدعين أن الدعوى رقم ٤٥١ سنة ١٩٤٥ مدنى كلى المنصورة وما ضم إليها من دعاوى قد سوت الفصل فيها بفعل المدعى عليهم فإن الدعوى الجديدة التى أقامها المدعى الأول والمحدد لنظرها جلسة ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٤ قاطعه الدلالة فى إنه إنما يقر بوضع يد المدعى عليه الأول على السوق موضوع النزاع استنادا إلى عقد الإيجار الصادر لمورثه بدليل مطالبة وباقي الورثة بالإيجار المقال باستحقاقه عن تلك المسدة بأكملها وأنه ينازع المدعى عليهم حول حقهم فى استمرار وضع يدهم لإخلالهم بشروط التعاقد والتأخر عن دفع الإيجار الأمر الذى من أجله طلب فسخ ذلك العقد وتسليم السوق إليه .

« ومن حيث إنه ظاهر من جماع ما تقدم أن دعوى الحراسة قد أقيمت على أساس انتهاء عقد الإيجار وسداد المدعى الأول بصفته الديون التى صدر ملحق عقد الإيجار بسببها الأمر الذى ينكره المدعى عليهما الأول والخامس راكنين إلى المستندات السالف بيانها ما تتم عنه والفصل فى ذلك يتعين على المحكمة التطرق

المبدأ القانوني

إن الفقه والقضاء قد استقرا على أن إعلان الحجز وعريضة حجز ما للمدين لدى الغير التي تبدأ بها إجراءات الحجز يجب أن تشمل فضلا عن البيانات الواجب اشتغال أوراق المحضرين عليها على بيانات خاصة هي: (١) صورة الحكم أو السند التنفيذي أو امر القاضي . (٢) بيان أصل المبلغ المحجوز من أجله وفوائده والمصاريف ولا يغنى عن هذا البيان بيان المبلغ المحكوم به في الحكم أو المبلغ الثابت بالسند التنفيذي . (٣) فهي المحجوز لديه عن الوفاء بما في ذمته إلى المحجوز عليه أو تسليمه ما في يده إن كان عينا وهذا النهي هو الغرض المباشر من الحجز (٤) بيان موطن مختار للحاجز في البلدة التي بها مقر محكمة المواد الجزئية التابع لها المحجوز لديه (م ٥٤٨ / ١ مرافعات) . (٥) تكليف المحجوز لديه بالتقرير بما في ذمته للمدين المحجوز عليه خلال ١٥ يوما ورتب الشراح على ذلك أن البيانات المقدمة ببيانات واجبة فإذا لم يشتمل ورقة الحجز عليها كان الحجز باطلا وجاز لكل ذي شأن أن يتمسك ببطالانه كالمحجوز لديه إذ أن له مصلحة في الحكم ببطالان الحجز يتحلل من الواجبات التي يفرضها عليه قيام الحجز وهذا بالنسبة للبيانات الخمسة السالفة الذكر عدا البيان الرابع فأغفاله يجوز إعلان الأوراق المتعلقة بالحجز إلى الحاجز في قلم

إلى بحث ما إذا كان المدعى عليهم ومنورهم من قبل قد قاموا بسداد ديون المؤجر حسبما قدموه من مستندات بما يوازي قيمة الإيجار المستحق عليهم عن تلك السنوات أم أنهم قعدوا عن ذلك فأخلوا بشروط التعاقد مما يبيح للدعوى فسخ ذلك العقد ويصبح وضع يد المدعى عليهم بلا سبب قانوني وكل هذه الأبحاث على عكس ما ذهب إليه المدعون إنما هي في صميم الموضوع وتحتاج إلى تمحيص الأمر الممنوع على القاضي المستعجل التغفل فيه خشية المساس بأصل الحق بل هو من اختصاص قاضي الموضوع وهو ما لجأ إليه المدعى الأول بإقامته أخيرا دعوى الإيجار والفسخ والتسليم .

ومن حيث إنه بالبناء على ما تقدم يكون اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر دعوى الحراسة على وضعها الراهن قد فقد أحد ركنيه الأساسيين وهو شرط عدم المساس بأصل الحق ومن ثم فيكون الدفع بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى على أساس سليم من القانون .

ومن حيث إن مصروفات الدعوى شاملة مقابل أتعاب المحاماة تلزم الخصم المحكوم عليه فيها عملا بالمادة ٣٥٧ مرافعات .

(قضية السيد محمد حمودة الديب بصفته وآخرين ضد السيد محمد توفيق الكفراوي وآخرين مدني رئاسة السيد الأستاذ محمد خطاب القاضي) .

٢٢

٢٦ يناير سنة ١٩٥٥

محكمة الوايلي الجزئية

حجز ما للمدين لدى الغير . إعلان عريضة الحجز . البيانات الواجب توفرها في الإعلان حتى لا يكون باطلا .

الكتاب عملاً بالقاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ١٢ مرافعات .

المحكمة

« حيث إن المدعى الأستاذ الدكتور محمد هاشم الحامى أقام هذه الدعوى بعريضة طلب فيها الحكم بتكليف المدعى عليه الأول الأستاذ على عبد الرازق بصفته قياً على المحجوز عليه محمد بحيرى حلاوه بالتقرير بما فى ذمته للمدعى عليه الثانى حسن محمد نصار فى الأجل الذى تقرره المحكمة مع إلزام المدعى عليه الأول بالمصاريف المدنية ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبلا كفالة وقال شرحاً لدعواه أنه بتاريخ ٢٥ من مارس سنة ١٩٥١ أوقع المدعى حجز ما للدين لدى الغير التنفيذى على ما للمدعى عليه الثانى تحت يد المدعى عليه الأول من أموال وحقوق استيفاء لما للمدعى قبل المدعى عليه الثانى من حق محكوم به فى القضية ١٤٢٦ سنة ١٩٥٢ تجارى القاهرة الابتدائية والباقي قدره ٤٨٨ م و ٤٠٨١ ج وقال المدعى أن نص المادة ٥٦١ مرافعات يوجب على المحجوز لديه أن يقرر بما فى ذمته فى خلال ١٥ يوماً التالية لإعلانه بالحجز فى قلم كتاب المحكمة الجزئية التابع هو لها وأضاف المدعى أنه استخرج شهادة من قلم كتاب محكمة الوايل الجزئية التابع لها المحجوز لديه ثابت منها أن المدعى عليه الأول لم يقرر بما فى ذمته خلال الثلاثة أشهر التالية لإعلانه بالحجز واستطرد أن المادة ٥٦٥ مرافعات تنص على حق الحاجز أن يطلب من محكمة المواد الجزئية التابع لها المحجوز لديه بتكليف المحجوز لديه بالتقرير بما فى ذمته فى

الميعاد الذى تحدده المحكمة بشرط لا يتجاوز ١٥ يوماً وإلا حكمت المحكمة بتغريم المحجوز عليه بغرامة لا تتجاوز ربع المبلغ المحجوز من أجله تمنح كلها أو بعضها للحاجز على سبيل التعويض وذكر المدعى أخيراً فى عريضة الدعوى مانصت عليه المادة ٥٦٦ مرافعات وهذه الخاصة بإلزام الشخص المحجوز عليه بدفع المبلغ المحجوز من أجله .

« وحيث إن المدعى قدم حافظة بمستنداته مشتملة على : (١) النسخة التنفيذية للحكم ١٤٢٦ سنة ١٩٥٢ تجارى كلى القاهرة الابتدائية المرفوعة من المدعى ضد حسن محمد نصار وعلى حسن محمد نصار وإبراهيم جبرة الله وعبد المؤمن إبراهيم جبرة الله والسيد وزير المعارف وحسن السيد سالم وعبد الحميد حسن خليل وعبد المنعم مرسى الشرقاوى وعبد الله عبد القادر الجارحى وأحمد حسن عمار والسيد بسيم اسماعيل وعبد يوسف أحمد والسيد وكيل فرع بنك مصر بالقاهرة وقضى الحكم بإلزام المدعى عليهم الأربعة الأول متضامنين بأن يدفعوا للمدعى مبلغ ٣٢٠ م و ٣٧١٥ ج والفوائد القانونية بواقع ٥ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة فى ١ أكتوبر سنة ١٩٥٢ حتى السداد وثبت الحجز التحفظى المتوقع تحت يد باقى المدعى عليهم فى ١٢ و ١٦ أغسطس سنة ١٩٥٢ وجعله تنفيذياً وإلزام المدعى عليهم الأربعة الأول بالمصاريف و ١٠ ج مقابل أتعاب محاماة وشملت الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة . (٢) شهادة رسمية مؤرخة ٢٣ يونيه سنة ١٩٥٤ مستخرجة من قلم كتاب محكمة الوايل تفيد أن المدعى عليه الأول لم يقرر بما فى ذمته للمدعى عليه الثانى فى

المدة من ١٨ مارس إلى ١٧ يونيو سنة ١٩٥٤ .

د وحيث إن المدعى عليه الأول قدم حافظة
مشملة على صورة رسمية من تقريره بما في ذمته
في قلم كتاب السيدة زينب الجزئية وقد حصل
التقرير في ١٠ أبريل سنة ١٩٥٤ .

د وحيث إن المدعى عليه الأول دفع
ببطلان الحجز المتوقع تحت يده في ٢٥ مارس
سنة ١٩٥٤ واعتباره كان لم يكن وطلب في
الموضوع رفض الدعوى وقال شرحا لذلك أن
المدعى أعلنه مع آخرين بحجز ما للدين لدى
الغير في ٢٥/٣/١٩٥٤ وذكر في عريضة الاعلان
أنه يدين المدين بموجب الحكم رقم ١٤٢٦ سنة
١٩٥٢ تجارى كلى القاهرة الصادر في ١٣ يناير
سنة ١٩٥٣ المرافق لهذا الاعلان . والمدعى
عليه الأول ينكر وصول صورة الحكم مع
الاعلان وأضاف أن المدعى أشار إلى عريضة
الحجز إلى أن هناك مبالغ محبوسة تحت يد
المدعى عليه الأول مع أن هذا الأخير لم يكن
ممثلا في الدعوى وقال المدعى عليه الأول أن
القول بأن صورة الحكم مرفقة مع الاعلان
والقول بأن هناك مبالغ محبوسة تحت يده
لا يتفقان مع الواقع واستطرد أن القانون
أوجب أن تكون صورة السند الذى بمقتضاه
حجز المدعى تحت يد المدعى عليه الأول أوجب
أن تكون صورة السند مرفقة مع الاعلان
الأمر الذى لم يحصل ومن ثم تكون حجز
ما للدين لدى المدعى عليه الأول وقع باطلا
لخالفته القانون وأردف المدعى عليه الأول
أن القانون يشترط أيضا أن ينبه الحاجز على
المحجوز عليه ويحذره من الوفاء للدين وعريضة
إعلان الحجز خالية من هذا التحذير الذى أوجبه

القانون أيضا ومن ثم يكون الحجز قد وقع
باطلا وختم المدعى عليه الأول مذكرته بالقول
أنه رغم تمسكه ببطلان الحجز فإنه قد قام بواجب
التقرير بما في ذمته أمام محكمة السيدة زينب
الجزئية وفقا للشهادة المقدمة منه بحافظته . .

د وحيث إن المدعى طلب رفض هذا الدفع
على أساس أن المذكور بعريضة الحجز أن صورة
الحكم مرفقة به وقد تم الإعلان على يد محضر
ولاسبيل إلى انكار وجود الصورة مع العريضة
إلا بالطعن بالتزوير هذا فضلا عن أن منطوق
الحكم الذى توقع الحجز بموجبه مذكور في
العريضة وقال المدعى أن عريضة الحجز ثابت
بها تكليف المحجوز لديه بحجز ما للمدعى عليه
الثاني قبله من مبالغ وديون وعروض
ومنقولات وفاء للدين المنفذ به وأن يؤدي
ما حجز عليه إلى المدعى ورتب على ذلك أن
جميع الشروط المنصوص عليها في المادة ٥٤٧
مرافعات قد توافرت وطلب رفض الدفع
ببطلان الحجز وأضاف المدعى أن المحجوز عليه
كان عليه أن يقوم بمواجبة التقرير في قلم
كتاب محكمة الوايل التابع هو لها وفقا لنص
المادة ٥٦١ مرافعات ومن ثم يكون قيام المحجوز
لديه بواجب التقرير أمام محكمة السيدة زينب
الجزئية وهى ليست المحكمة التابع لها المحجوز
عليه لإجراء باطل عملا بالمادة ٣٥ مرافعات
وختم المدعى مذكرته بالمنازعة في صحة التقرير
الذى قام به المدعى عليه الأول أمام محكمة السيدة
لعدم مطابقته الحقيقة وطلب الحكم أصليا
بالطلبات الواردة بعريضة الدعوى واحتياطيا
فتح باب المرافعة ليعدل طلباته إلى المنازعة في
صحة التقرير الذى أجراه المدعى عليه أمام محكمة

السيدة زينب الجزئية في ١٠/٤/١٩٥٤ وأرفق المدعى بمذكرته صورة رسمية من الحكم ١٢٦٩ كلى مصر الذى قضى بالزام المحجوز لديه أن يدفع للمحجوز عليه الدين مبلغ ١٠٠٠ جنيه والحكم مشمول بالنفاذ المعجل .

د وحيث إن نص المادة ٥٤٧ مرافعات يقول يحصل الحجز بدون حاجة إلى إعلان سابق إلى المدين به وجب ورقة من أوراق المحضرين تعلن إلى المحجوز لديه المشتمل على البيانات الآتية وإلا كان الحجز باطلا : (١) صورة الحكم أو السند الرسمى الذى يوقع الحجز بمقتضاه أو إذن القاضى بالحجز أو امره بتقرير الدين . (٢) بيان أصل المبلغ المحجوز من أجله وفوائده والمصاريف . (٣) نهى المحجوز لديه عن الوفاء بما فى يده إلى المحجوز عليه أو تسليمه إياه .

د وحيث إن الفقه والقضاء قد استقرا على أن إعلان الحجز (عريضة حجز ما للمدين لدى الغير التى تبدأ بها إجراءات الحجز يجب أن تشتمل فضلا عن البيانات الواجب اشتمال أوراق المحضرين عليها على بيانات خاصة هي : (١) صورة الحكم أو السند التنفيذى أو امر القاضى . (٢) بيان أصل المبلغ المحجوز من أجله وفوائده والمصاريف ولا يغنى عن هذا البيان بيان المبلغ المحكوم به فى الحكم أو المبلغ الثابت بالسند التنفيذى . (٣) نهى المحجوز لديه عن الوفاء بما فى ذمته إلى المحجوز عليه أو تسليمه ما فى يده إن كان عينا وهذا النهى هو الغرض المباشر من الحجز . (٤) بيان موطن مختار للحاجز فى البلدة التى بها مقر محكمة المواد الجزئية التابع لها المحجوز لديه (١/٥٤٨)

مرافعات . (٥) تكليف المحجوز لديه بالتقرير بما فى ذمته للمدين المحجوز عليه خلال ١٥ يوما ورتب الشراح على ذلك أن البيانات المتقدمة بيانات واجبة فاذا لم يشتمل ورقة الحجز عليها كان الحجز باطلا وجاز لكل ذى شأن أن يتمسك ببطلانه كالمحجوز لديه إذ أن له مصلحة فى الحكم ببطلان الحجز ليتحلل من الواجبات التى يفرضها عليه قيام الحجز وهذا بالنسبة للبيانات الخمسة السالفة الذكر عدا البيان الرابع فأغفاله يجوز إعلان الأوراق المتعلقة بالحجز إلى الحاجز فى قلم الكتاب عملا بالقاعدة العامة المنصوص عليها فى المادة ١٢ مرافعات (قواعد تنفيذ الأحكام والعقود الرسمية فى قانونية التزامات المدين للدكتور رمزى سيف الطبعة الأولى سنة ١٩٥٠ ص ٢٠٣ — ٢٠٥ بند ٢٢٠) .

د وحيث إن المدعى لم يقدم أصل عريضة إعلان الحجز لتستطيع المحكمة بحث دفاعه الخاص باستلام المحجوز لديه صورة السند (الحكم) الذى أوقع الحجز بمقتضاه وقدم المحجوز لديه صورة إعلان الحجز أن المحضر انتقل إليه وأوقع حجز ما للمدين لديه على ما للمدين قبله من مبالغ وديون وعروض ومنقولات وفاء للمبلغ السالف الذكر وكلفه بالتقرير بما فى ذمته خلال أسبوعين أمام قلم كتاب محكمة الوايل الجزئية التابع لها المحجوز لديه وإعلان الحجز وإن مشتملا على منطوق الحكم المستنفذ به إلا أنه غير مشتمل على صورة هذا الحكم رقم ١٤٢٦ سنة ١٩٥٢ تجارى كلى مصر الأمر الذى يستفاد منه عدم توافر الشرط الأول المنصوص عليه

البيانات التي نص عليها القانون ويتعين لذلك قبول الدفع بطلانها والحكم بطلان إعلان الحجز مع إلزام المدعى بمصاريف الدعوى المدنية عملاً بالمادتين ٣٥٦ ، ٣٥٧ مرافعات

« وحيث إنه متى بان هذا النظر فلا محل بعد ذلك لمبحث باقى أوجه الدفاع » .

(قضية السيد الأستاذ محمد هاشم المحامى ضد الأستاذ على عبد الرازق بصفته وآخر رقم ١٢٧٠ سنة ١٩٥٤ رئاسة السيد الأستاذ طه دنانة القاضي) .

فى المادة ٥٤٧ مرافعات هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن إعلان الحجز غير مشتمل أيضاً على نهى المحجوز لديه عن الوفاء بما فى ذمته إلى المحجوز عليه أو تسليمه إياه الأمر الذى يستفاد منه أيضاً عدم توافر الشرط الثالث المنصوص عليه فى المادة ٥٤٧ مرافعات السالفة الذكر .

وحيث إنه متى استبان هذا النظر كانت عريضة إعلان الحجز باطلة لعدم اشتغالها على

الفسخ الإرادى لعقد العمل الفردى

للسيد الأستاذ فتحى عبد الصبور
القاضى بمحكمة القاهرة الابتدائية

- ٢ -

حالات الفسخ بالارادة المنفردة

٢٤ — رأينا فى المقال السابق ان الشارع قد جعل لآى من طرفى عقد العمل غير المحدد المدة الحق فى إنهاء العقد وفسخه بأرادته المنفردة (م ٢/٦٩٤ مدنى و ٣٦ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢) فى حين لم يجعل لطرفى عقد العمل المحدد المدة الحق فى فسخه قبل نهاية مدته بالارادة المنفردة إلا أن المشرع فى القانون المدنى وقانون عقد العمل الفردى قد حدد حالات اجاز فيها للعامل أو لرب العمل فسخ العقد بأرادته المنفردة دون أن يسأل عن تعويض ما قد يترتب على الفسخ من اضرار للطرف الآخر (م ٤٠ و ٤١ و ٤٤ ق ٣١٧ سنة ٥٢ و م ٢/٦٧٨ مدنى) وذلك سواء فى العقد محدد المدة أو غير محدد المدة . وعلى ذلك فترى ان نفرد لبيان حالات الفسخ بالإرادة المنفردة مباحث ثلاث أولها فى العقد غير المحدد المدة وثانيها فى العقد المحدد المدة وثالثها فى حالات الفسخ الجائزة قانونا فى العقد المحدد وغير المحدد المدة

١ — فى العقد غير المحدد المدة

٢٥ — حق مقيد : وإذا كان لكل من طرفى عقد العمل غير المحدد المدة الحق قانونا فى فسخه بأرادته المنفردة فتنتهى بذلك علاقته بالطرف الآخر إلا أن هذا الحق مقيد بما نصت عليه المادتان ٤ و ٥ مدنى من وجوب استعمال الحق استعمالا مشروعاً دون أن يقصد به الاضرار بالغير أو تحقيق مصالح غير مشروعة أو قليلة الأهمية بحيث لا تتناسب البتة مع ما يصيب الغير من أضرار بسببها . ولذلك قضت المادة ٢/٦٩٥ من القانون المدنى بأنه إذا فسخ العقد غير المحدد المدة بتعسف من أحد عاقيه كان للتعاقد الآخر الحق فى تعويض ما أصابه من ضرر بسبب فسخ العقد فسخا تعسفيا ، كما نصت المادة ٣٩ من قانون عقد العمل الفردى رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ على أنه : إذا فسخ العقد بلا مبرر كان للطرف الذى أصابه ضرر من هذا الفسخ الحق فى تعويض تقدره المحكمة .

٢٦ — الفسخ التعسفى وبلا مبرر : ويعد الفسخ تعسفيا إذا وقع بلا مبرر مشروع أو لمبرر غير كاف ذلك لأن استعماله لا يكون مشروعاً فى الصور الثلاث التى عدتها المادة الخامسة من القانون المدنى وهى :

(١) إذا لم يقصد باستعمال حق الفسخ سوى الاضرار بالغير . وقد جرى القضاء على استخلاص نية الاضرار من انتفاء كل مصلحة من استعمال الحق استعمالا يلحق الضرر بالغير متى كان صاحب الحق على بيّنة من ذلك . على أن هذه النية تتوافر كذلك ولو أفضى استعمال الحق إلى تحصيل منفعة لصاحبه .

(٢) وإذا كانت المصلحة التي يرمى صاحب الحق إلى تحقيقها غير مشروعة بأن كانت تخالف أحكام القانون أو كان تحقيقها يتعارض مع النظام العام والآداب .

(٣) وإذا كانت المصالح التي يرمى صاحب الحق إلى تحقيقها قليلة الأهمية بحيث لا تتناسب أبته مع ما يصيب الغير من الضرر بسببها . على أن تفاهة المصلحة قد تتخذ قرينة على توافر نية الاضرار لدى صاحب الحق في استعماله له (راجع مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدنى الجزء الأول ص ٢١٠) .

٢٧ — ولا محل للفرقة بين الفسخ التعسفى والفسخ بلا مبرر أو لسبب غير مشروع كما تميل إلى ذلك بعض الآراء — وذلك لأن هذه العبارات جميعا تدرج تحت معنى واحد هو استعمال حق الفسخ استعمالا غير مشروع . فالفسخ بلا مبرر صورة من صور الفسخ التعسفى لأن استعمال حق الفسخ فى حالة انعدام المبرر إنما يستفاد منه نية الاضرار بالغير وفى حالة المبرر غير الكثاف تكون المصلحة التى قصد إلى تحقيقها قليلة الأهمية بحيث لا تتناسب مع الضرر المترتب على استعمال الحق . والفسخ بسبب غير مشروع تكون فيه المصلحة التى قصد إلى تحقيقها غير مشروعة لمخالفتها للقانون أو النظام العام أو الآداب . وقد قضت محكمة النقض بأنه « لما كان الحكم المطعون فيه إذ نفى عن البنك (رب العمل) تعسفه فى فصل الطاعن (العامل) من خدمته وقرر أن الفصل كان له ما يبرره ... وكان ما ينمى عليه الطاعن من خلط بين الفصل التعسفى والفصل بغير مبرر على غير أساس ... » (نقض ١٨/٦/١٩٥٣ المحاماة س ٣٥ ص ٦٦٦) .

٢٨ — أحكام القضاء : « أ ، اعتبرت المحاكم فسخا مشروعا وبمبرر فصل العامل لتعطل الآلة التى كان يعمل عليها بحيث لم يعد له عمل يستوجب بقاءه . على أن المحاكم قد قضت مع ذلك بأن تغيير نظام العمل بمؤسسة رب العمل بإدخال نظم جديدة فى إدارتها لا يبرر فصل العامل بحجة جبره بهذه النظم إذ أنه يقع على عاتق رب العمل واجب التمديد للعامل سبيل الالمام بالنظم الجديدة والتمرن عليها ما دام أنه كان قائما بعمله الأصيل باتقان واخلاص ولأن حق رب العمل فى التنظيم والإدارة مقيد بعدم مساسه بالحقوق الأساسية التى قررها التشريع العمالى للعامل (استثناء القاهرة - هيئة تحكيم - ١٩٥٣/٢/٥ المحاماة س ٣٣ ص ١٢٨٠) .

« ب ، وحكم بأنه لا يعد فسخا تعسفيا فصل العامل بسبب الرغبة فى خفض المصروفات بعد أن تحققت خسارة رب العمل . فإذا فصلت شركة مستخدما لديها لإجراءات اقتصادية اضطررتها إلى إلغاء وظائف ليس هناك مبرر لاستمرار وجودها فلا يمكن اعتبار الفصل فى هذه الحالة تعسفيا الغرض منه الاضرار .

وقد اتجهت بعض الأحكام إلى أن خسائر رب العمل لا تؤثر في حق العامل في مواصلة عمله ما لم يثبت أن المؤسسة التي يعمل بها قد أصبحت فعلا غير قادرة على مباشرة نشاطها وأنها اتخذت الطريق المرسوم لإنهاء ذلك النشاط واعتبرت أنه طالما أن خسائر صاحب العمل لم تهدد مشروعه بالانحيار فإنه لا يكون لفصل العامل مبرر قوى .

على أننا نرى أنه يكفي لقيام المبرر لفصل العامل مجرد ثبوت خسارة مؤسسة رب العمل خسارة حقيقية راجعة إلى عوامل اقتصادية أو إلى كثرة المصروفات كثرة زائدة بالنسبة لإيرادات المؤسسة بحيث يخشى من استمرار وجود هذه الخسائر على حسن سير العمل ونجاح مشروع رب العمل ولا يلزم لتبرير الفصل أن تكون هذه الخسائر قد أدت فعلا إلى إفلاس المؤسسة أو انحيارها .

د جـ ، كما قضى بأن فصل العامل لانعدام الثقة فيه بناء على أسباب مشروعة لا يعد فصلا غير مشروع ولا يكون موجبا للتعويض (استئناف مختلط ١١ مارس سنة ١٩٣٦ المحاماة س ١٧ ص ٧٩٩) ، فاذا استراب رب العمل لأسباب جدية في أمانة العامل الذي يعمل لديه حق له أن يفصله دون أن يعرضه عن ذلك (عابدين ١٤/٢/١٩٥٠ المحاماة س ٣٠ ص ٥٢٧ واستئناف مصر ٨/٣/١٩٣٩ المحاماة س ٢٠ ص ٣١١) .

د د ، واتجه قليل من الأحكام إلى أن لرب العمل الحق في فسخ العقد إذا ما تبين له عدم لياقة العامل للعمل الذي نصب فيه ولو كان قد مضى على خدمته أكثر من ستة شهور بحجة أنه إذا كان لصاحب العمل فصل العامل خلال مدة الستة شهور (في عقد الاختبار) إذا لم يحز رضاه فيكون له كذلك أن يفصله إذا اكتشف عدم لياقته بعد مضى مدة أطول من ذلك .

ولسكننا نرى أنه ليس لصاحب العمل الحق في فصل العامل إذا لم يكن تعيين العامل تحت الاختبار لمدة محددة في ذات عقد العمل بحجة عدم كفاءته أو عدم لياقته للعمل الذي أسند إليه ما لم يكن قد ارتكب خطأ يبرر فصله وفقا لنص المادة ٤٠ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ — كما سنبين — ذلك لأن عدم تحديد مدة اختبار بالعقد قرينة على كفاءة العامل ولياقته للعمل المتفق عليه لا يكفي لهدارها مجرد ادعاء صاحب العمل عدم اللياقة دون صدور خطأ من العامل ، أما إذا حدد في عقد العمل مدة الاختبار فإنه يحق لرب العمل خلال هذه المدة فصل العامل دون تعويض (م ٤٠ / ٢ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢) .

هـ ، وقد حكم كذلك بأن عدم افصاح رب العمل عن سبب فصله العامل عند تحقيق المحكمة لظروف الفسخ يعد فصلا تعسفيا وبلا مبرر ما لم يثبت وجود تقصير أو إخلال من العامل بواجباته (القاهرة الابتدائية ١٧ / ٢ / ١٩٥٣ محاماة س ٣٣ رقم ٢٥٦) . كما اتجه القضاء المختلط إلى أن رفض العامل العودة إلى عمله بعد منازعة رب العمل في حصول الفصل من جانبه وعرضه على العامل استلام عمله يعد فسخا من العامل للعقد في وقت غير لائق ويكون موجبا لمساءلته عن التعويض . على أننا نرى أن العبرة ليست بمنازعة رب العمل في حصول الفصل بل العبرة هي بما تستخلصه

المحكمة المعروض عليها موضوع فصل العامل من وقائع الدعوى من حصول الفصل فعلا من عدمه فاذا كان الفصل قد وقع فعلا فقد انتهى العقد ولا قيمة لعرض رب العمل على العامل العودة إلى العمل .

و، وقد اعتبرت المحاكم فصلا تعسفيا فصل العامل لرفضه استلام إنذار لم يثبت حصوله وفقا للائحة الجزاءات أو لرفضه الشهادة زورا في قضية طلاق مخدومه أو بسبب طلبه أجازة مرضية قصيرة أو لرفضه التوقيع على دفتر المنصرف من مكتب العمل أو لرفضه طلب صاحب العمل لإحداث تزوير في دفاتر الحسابات أو لتطوعه في الحرس الوطني أو لإقامته جنحة مباشرة بدعوى البلاغ الكاذب ضد رب العمل الذي اتهمه أولا بسرقة ثبتت براءته منها أو لتبليغه ضد رب العمل باعتدائه عليه .

ز، وقضت محكمة النقض بأنه « متى كان فصل العامل مستندا إلى ما تقتضيه المادة الخامسة من القانون ١٣٨ سنة ١٩٤٧ الخاص بالشركات المساهمة التي توجب ألا يتل عدد المستخدمين من المصريين عن ٧٠ ٪ من مجموع المستخدمين ولم يقدم الطاعن ما يثبت أن فصله من الخدمة كان بغير مبرر حتى يحق له التعويض عن هذا الفصل فيكون ما يعيبه الطاعن على الحكم المطعون فيه على غير أساس (نقض ١٨/٦/١٩٥٣ بمجموعة المكتب الفني لأحكام النقض المدني س ٤ ص ١١٤٢) .

٢٩ — الفسخ في وقت غير لائق : كانت المادة ٤٠٤ من القانون المدني القديم تنص على أنه « إذا لم تعين مدة الإيجار في العقد (عقد إيجار الأشخاص) جاز لكل من المتعاقدين فسخ العقد في أي وقت بشرط أن يكون في وقت لائق للفسخ ، وكان الفقه والقضاء قد استقرا في تفسير هذا النص على أنه إذا كان الفسخ من أحد طرفي العقد في وقت غير لائق فلا يكون للطرف الآخر إلا حق المطالبة بالتعويض وأن أساس التعويض في هذه الحالة خطأ المتعاقد الذي يفسخ العقد دون أن يخطر الطرف الآخر قبل الفسخ بمدة كافية يتمكن فيها من البحث عن عمل آخر أو سوء استعماله لهذا الحق إذا كان الفصل بغير سبب معقول (استئناف مصر ٨ مارس سنة ١٩٢٩ بحاماة س ٢٠ ص ٣١١ واسكندرية الابتدائية ٣٠/١/١٩٣٧ بحاماة س ١٨ ص ١٦٣) . واضطرت أحكام المحاكم في ظل ذلك النص على أن الفصل الفجائي الذي لا يسبقه تنبيه من الخدم للعامل قبل فصله موجب للتعويض كما أنه يمكن أن يشمل الفصل الفجائي أيضا الفصل بدون سبب والفسخ غير العادل فيكون أساس التعويض في الحالة الأولى إساءة استعمال الحق من جانب الخدم وفي الحالة الثانية قواعد العدل التي تملأها ظروف الدعوى (راجع استئناف مصر ٢٨/١٢/١٩٣١ بحاماة س ١٢ ص ٩٧٧ والمحلة الجزئية ٢٨/١/١٩٤٠ بحاماة س ٢٠ ص ٦٨٩) .

وقد قضت محكمة الاستئناف المختلطة بأنه « فيما عدا حالة التعسف في استعمال الحق في ذاته يكون الخدم ملزما إذا رقت المستخدم بغير حق أن يعلنه قبلها بميعاد كاف ليتمكن من إيجاد عمل آخر له (استئناف مختلط أول فبراير سنة ١٩٣٣ بحاماة س ١٤ قسم ثان ص ٦٦٦) كما اعتبرت المحاكم الفرنسية الفسخ المفاجيء لعقد العمل غير المحدد المدة وبعد مدة قصيرة من تنفيذه مجردا عن المبرر القانوني (نقض فرنسي ٣ ديسمبر سنة ١٩٣٤ دالوز ١٩٣٥ / ١ / ٢٩) .

٣٠ — وخلاصة قضاء المحاكم قبل صدور قوانين العمل وفي ظل القانون المدنى القديم انها لم تكن تعتبر فسخا فى وقت غير لائق ، فصل المستخدم دون إعطائه مهلة كافية من الوقت لبحث له عن عمل آخر فحسب بل كانت تعتبر فصل المستخدم بلا سبب معقول فصلا فى وقت غير لائق موجبا للتعويض للتعسف فى استعمال حق الفسخ فى هذه الحالة وان مجرد اعطاء مهلة للعامل لترك العمل لا ينفى أن يكون فسخ العقد قد وقع فى وقت غير لائق كأن يفصل رب العمل العامل لغير خطأ منه وبعد فوات مدة طويلة على خدمته (راجع استئناف مختلط ٨ ديسمبر سنة ١٩٣١ محاماة س ١٣ ص ٦١١ ومصر الابتدائية ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣١ محاماة س ١٢ ص ١٠١٧) .

٣١ — وقد راعى التقنين المصرى الجديد المبادئ السابقة التى استقر عليها القضاء واضطرد فنص على أنه إذا لم تعين مدة عقد العمل بالاتفاق أو بنوع العمل أو بالغرض منه جاز لكل من المتعاقدين أن يضع حدا لعلاقته مع المتعاقد الآخر ويجب فى استعمال هذا الحق أن يسبقه اخطار تبين القوانين الخاصة مدته وطريقته كما نص على أنه إذا فسخ عقد العمل غير المحدد المدة من أحد عاقيه دون مراعاة لميعاد الاخطار أو قبل انقضاء هذا الميعاد لزم أن يعرض المتعاقد الآخر عن مدة هذا الميعاد أو عن المدة الباقية منه وإذا كان الفسخ بتعسف أحد المتعاقدين كان للآخر إلى جانب التعويض الذى يكون مستحقا له بسبب عدم مراعاة ميعاد الاخطار الحق فى تعويض ما أصابه من ضرر بسبب فسخ العقد فسخا تعسفيا (م ٢/٦٩٤ و ٦٩٥ من القانون المدنى) . ثم جاءت المادة ٣٦ من قانون عقد العمل الفردى رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ قاضية بأنه إذا كان العقد غير محدد المدة جاز فسخه لكل من طرفيه بعد اعلان الطرف الآخر كتابة قبل الفسخ بثلاثين يوما بالنسبة إلى العمال المعيّنين بأجر شهرى وسبعة أيام بالنسبة إلى العمال الآخرين وبأنه إذا فسخ العقد بغير مراعاة هذه المهلة التزم من فسخ العقد أن يؤدي إلى الطرف الآخر تعويضا مساويا لأجر العامل عن مدة المهلة أو الجزء الباقى منها ثم نصت المادة ٣٩ من القانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ على أنه إذا فسخ العقد بلا مبرر كان للطرف الذى أصابه ضرر من هذا الفسخ الحق فى تعويض تقدره المحكمة .

٣٢ — وحاصل هذه النصوص أن حق أى من طرفى عقد العمل غير المحدد المدة فى فسخ العقد بإرادته المنفردة مقيد بمقيدين :

أولا — مقيد بمراعاة مدة الإخطار أو المهلة المحددة قانونا فى المادة ٣٦ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ بحيث لا يخل بهذا الميعاد وجبت مساءلته عن تعويض مساو لمدة المهلة . وأساس هذا القيد وجوب أن يمنح العامل قبل فسخه مهلة معقولة حددها القانون يستطيع العامل فيها قبل فصله البحث عن عمل آخر كما يكون لرب العمل خلالها ان يجد عاملا آخر بدلا من العامل الذى فسخ عقده حتى لا يتأذى سير العمل بمؤسسته .

ثانيا — ومقيد ألا يكون استعماله مشوبا بالتعسف بحيث يكون له ما يبرره تبريرا مشروعاً وأنه لا يكفي مراعاة المهلة التى يجب أن تمضى بين الاخطار والفسخ بل يجب توافر قيام مبرر للفسخ (نقض مدنى ١١/٢/١٩٥٤ مجموعة المكاتب الفنى لأحكام النقض السنة الخامسة ص ٥٩٦) .

٣٣ — ويكفي أن نشير هنا إلى اختلاف مسئولية رب العمل عن عدم مراعاته ميعاد الاختار قبل استعماله حق الفسخ ومسئوليته عن استعماله هذا الحق استعمالاً غير مشروع ذلك لأن الأساس في الحالة الأولى هو عقد العمل ذاته وأساس المسئولية في الحالة الثانية المسئولية التقصيرية كما سنبين في موضعه من هذا البحث .

وغنى عن البيان أن الفسخ في وقت غير لائق لم يعد في تطبيق القانون المدني الجديد وقانون عقد العمل الفردى فصلاً تعسفياً ما لم يكن مجرداً عن المبرر المشروع كما أن الفسخ في وقت غير لائق في ذاته إنما يقابل فسخ العقد دون مراعاة مدة المهلة المقررة قانوناً قبل الفسخ .

٣٤ — الفسخ غير العادل : وقد ذهبت بعض الأحكام إلى أن الفسخ إذا كان مخالفاً لمبادئ العدالة فإنه يتعين الحكم للضرور من الفسخ بتعويض عما ناله من ضرر فقضت بالتعويض للمستخدم إذا فصل في سن متقدمة بعد أن كان قد خدم رب العمل سنوات طويلة ثم استغنى عن خدماته بعد أن قل إنتاجه وذلك على أساس أنه يصعب على مثل هذا العامل أن يعثر على عمل جديد فتسوء بذلك حالته المعيشية وعلى أساس أن التعويض الذي يقضى به في هذه الحالة إنما هو بمثابة مكافأة عن حسن القيام بأداء الخدمة في خلال مدة الخدمة الطويلة (شرح الإيجار للدكتور حامد زكي ص ١٢٥ طبعة ١٩٤١) .

ولكننا نرى أنه وقد فرض القانون للعامل حقاً في الحصول على مكافأة عن مدة خدمته من رب العمل عند فصله (فيما عدا الحالات التي قررها القانون لحرمان العامل من المكافأة فيما) فإنه يعد مبرراً لفصل العامل قلة إنتاجه لتقدم سنه بعد خدمة طويلة لدى رب العمل بحيث تكون قلة إنتاجه ضارة بالمؤسسة فعلاً ولا تتناسب مع الأجر الذي يتقاضاه . أما إذا فصل العامل بعد خدمة طويلة وهو في حالة من السن والتخصص في عمله دون أن يصدر خطأ منه يحق معه لرب العمل أن يفصله . فإن الفصل في هذه الحالة يعد خالياً من المبرر وموجباً للتعويض (استئناف مختلط ٥ مايو سنة ١٩٣١ بحاماة س ١٢ ص ٩٠٨) .

ولا يكفي لاعتبار الفسخ بسبب غير مشروع قضاء العامل مدة طويلة في خدمة رب العمل ما لم يكن الفسخ مجرداً عن المبرر السكاف المشروع .

٣٥ — تقدير مشروعية الفسخ : على أن تقدير مشروعية وقيام تعسف من رب العمل في استعماله حق فسخ عقد العمل غير المحدد المدة إنما هو تقدير موضوعي لا معقب عليه من محكمة النقض متى أقام قاضى الموضوع قضاءه على استخلاص سائغ (نقض ١١ مارس سنة ١٩٥٤ بحاماه س ٣٥ ص ١١٣٨ و نقض ١٠/٢٨/١٩٥٤ بحاماه س ٣٥ ص ١٦٧٨) وعلى ذلك فلا يكون لمحكمة النقض إلا مراقبة الوصف القانوني للوقائع فلها أن تراقب ما إذا كانت الوقائع التي استدلت بها محكمة الموضوع مكوفة لخطأ أو تعسف من جانب رب العمل أو العامل أم لا .

صور الفسخ التعسفي في القانون

٢٦ — وقد صرح الشارع ببعض صور الفسخ التعسفي فاعتبر فصل العامل بسبب بعض نواحي النشاط النقابي فصلاً تعسفياً (م ٢٣ ق ٣١٩ سنة ٥٢) كما اعتبر كذلك فصل العامل أثناء مرضه وعدم إعادته العامل إلى عمله بعد ثبوت براءته من اتهام أسند إليه (م ٣٠ و ٤٥ فقرة أخيرة ق ٣١٧ سنة ٥٢). واعتبر القانون المدني الفصل تعسفياً إذا وقع بسبب حجوز توقعت تحت يد رب العمل أو بسبب ديون يكون العامل قد التزم بها للغير (م ٢/٦٩٥ مدني) وكذلك دفع رب العمل العامل بتصرفاته وبمعاملته الجائرة أو مخالفة شروط العقد إلى أن يكون العامل في الظاهر هو الذي ينهي العقد وكذلك نقل العامل إلى مركز أقل ميزة أو ملائمة من المركز الذي يشغله لغير ما ذنب جناه إذا كان الغرض منه الإساءة للعامل دون أن تقتضيه مصلحة العمل (م ٦٩٦ مدني). كما أوجبت المادة الثالثة من ق ٢٢٦ سنة ٥١ على رب العمل إعادة العامل الذي سبق تيجيده أثناء سريان عقد العمل.

وسننصل فيما يلي صور الفسخ التعسفي التي أوردها المشرع بشيء من الإيضاح.

٢٧ — الصورة الأولى — النشاط النقابي: نصت المادة ٢٣ ق ٣١٩ سنة ٥٢ الخاص بنقابات العمال على أنه « يعاقب بغرامة ... كل صاحب عمل أو من يقوم مقامه فصل أحد العمال أو وقع عليه أية عقوبة لإرغامه على الانضمام إلى النقابة أو عدم الانضمام إليها أو الانسحاب منها أو بسبب قيامه بعمل من أعمال النقابة أو تنفيذ قراراتها المشروعة، ثم نصت المادة ٣٩ مكرر المضافة لقانون عقد العمل الفردي بالفانون ١٦٥ سنة ٥٣ على أنه « يجوز للمحكمة أن تقضي بإعادة العامل المنصول إلى عمله إذا كان فعله مكوّنًا للجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣ ق ٣١٩ سنة ٥٢، ومؤدى هذين النصين :

١ — فصل العامل في هذه الصورة يعد فصلاً تعسفياً لأن الشارع حماية للنقابات والنشاط الذي تبأمره لصالح العمال افترض وجود خطأ من رب العمل وتعسف عند فصله العامل لنشاطه النقابي الموضح بالمادة ٢٣ سالفة الذكر ويكفي أن يثبت العامل علاقة السببية بين فصله وذلك النشاط النقابي.

على أنه لا مراء في أنه وإن امتنع على رب العمل فصل العامل في صورة النشاط النقابي فانه إذا صاحب هذا النشاط خطأ من العامل ينطبق عليه نص المادة ٤٠ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ فان لرب العمل أن يستعمل حقه في فسخ العقد في هذه الحالة دون تعويض مستنداً إلى المادة ٤٠ كما إذا صاحب النشاط النقابي اعتداء من العامل على رب العمل أو مدير العمل المسئول أو ارتكب العامل خطأ كبد رب العمل خسائر جسيمة مادية فان فصل العامل في هذه الظروف لا يكون تعسفياً ولا يوجب التعويض عنه.

٣٨ — ولما كان نص المادة ٢٣ ق ٣١٩ سنة ٥٢ نص أمرتعلقه بالنظام العام فلا يمكن القياس.

على أوجه النشاط النقابي الواردة بها على سبيل الحصر ويتعين لذلك الاقتصار على مدلول عبارتها دون التوسع في تفسيرها وعلى ذلك فقد لا يكون فصلاً تعسفياً فصل العامل لأسباب لا تدخل ضمن أوجه النشاط النقابي التي حددتها المادة ٢٣ في ثلاثة وجوه: (١) الانضمام أو عدم الانضمام إلى نقابة أو الانسحاب منها. (٢) قيام العامل بعمل من أعمال النقابة. (٣) تنفيذ قرار من قراراتها المشروعة.

٣٩ — فلا يسوغ لرب العمل فسخ العقد لإرغام العامل على الانضمام إلى النقابة أو عدم الانضمام لها أو الانسحاب منها وإلا عد فصله العامل لهذا النشاط تعسفاً غير مشروع لأن رب العمل يكون قد هدف في هذه الحالة إلى تحقيق فائدة غير مشروعة وهي التأثير في حق العمال في تكوين النقابات التي ترعى مصالحهم وتدافع عن حقوقهم وتعمل على تحسين حالتهم المادية والاجتماعية. ذلك الحق الذي كفلته المادة الثانية من ق ٣١٩ سنة ١٩٥٢ دون أن ينازع العمال أحد في هذا الحق.

٤٠ — ولا يجوز كذلك لرب العمل أن يفصل العامل لقيامه بعمل من أعمال النقابة المحددة في القانون وهي الحق في إنشاء صناديق الإيداع والجمعيات التعاونية والنوادي الرياضية والثقافية وإبرام اتفاقات للتأمين الاجتماعي وتوفير الخدمات الاجتماعية والصحية (م ١٧ ق ٣١٩ سنة ١٩٥٢) وحق تكوين الاتحادات مع نقابات أخرى (م ٢٨ ق ٣١٩ سنة ١٩٥٢) وحق التقدم لمكتب العمل بطلب تسوية كل نزاع جماعي بين أصحاب الأعمال والعمال حول العمل وشروطه (م ٣ ق ٣١٨ سنة ١٩٥٢) ويمثل نقابة العمل في لجنة التوفيق مندوب عنها كما يحضر عنها مندوب عند نظر النزاع لدى لجنة التحكيم (م ٧ و ١١ ق ٣١٨ سنة ١٩٥٢). كما أن من أعمال النقابات العمالية واتحاداتها رفع جميع الدعاوى الناشئة عن الإخلال بعقد العمل المشترك الذي تبرمه مع أصحاب الأعمال وذلك لمصلحة أى عضو من أعضائها دون حاجة إلى توكيل منه بذلك (م ١٦/١ ق ٩٧ سنة ١٩٥٠). فإذا ما ثبت أن فصل العامل يرجع في أساسه إلى قيام العامل نائباً عن النقابة بأحد هذه الأعمال فإن الفصل في هذه الظروف يكون تعسفياً موجبا للتعويض.

٤١ — ولا يحق كذلك لرب العمل فسخ العقد بسبب تنفيذ العامل لقرار من قرارات النقابة المشروعة في أعمالها الجائزة قانوناً.

على أنه يحدث أن تلجأ النقابة إلى المطالبة بتحسين أجور العمال مثلاً مع التقرير باللجوء إلى الإضراب عن العمل في حالة عدم إجابة مطالها في ميعاد معين — فهل يجوز لصاحب العمل فصل العامل لقيامه بتنفيذ قرار النقابة بالإضراب أو لتحريضه على الإضراب أم لا ؟

استقر القضاء في عهد القانون المدني المصري القديم وقبل صدور قوانين العمل على أن إضراب العامل لا يعد فسخاً للعقد من جانبه إلا في حالة الإضراب الذي يمتد بحيث يظهر منه بجلاء أن العامل قد اعتبر عقده مفسوخاً وأنه قد انصرف نهائياً عن العمل أما الإضراب الذي لا يتعدى مظهر الاعلان بالتذمر من شروط عقد العمل بحيث تكون لدى العامل نية الرجوع إلى العمل إذا تبين للعامل عزم صاحب العمل على فصله فلا يعتبر الإضراب في هذه الحالة مسوغاً شرعياً لفسخ العقد

يل ويعتبر موقفاً للعقد لحسب (الأزبكية الجزئية ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٦ محاماة س ١٠ ص ٩١٤ ومصر السككية ٢٠ مايو سنة ١٩٣٧ محاماة س ١٨ ص ١٨١) .

٤٢ — وقد نص قانون العقوبات المصرى الذى بدأ العمل به منذ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ فى المادة ٣٧٤ منه على أن التوقف عن العمل من العمال أو بعضهم بكيفية تعطل معها سير العمل يعتبر غير مشروع قانوناً مكوناً لجريمة إذا لم تخطر جهة الادارة قبل التوقف بخمسة عشر يوماً وإلا فيعاقب العمال المضربين المحرضين لهم على ذلك التوقف بالعقوبات المبينة بالمادة ٣٧٤ ع سالفه الذكر ، ثم استعرض قانون عقد العمل الفردى ما استقر عليه القضاء من المبادئ السابقة فقضى بأنه إذا نسب إلى العامل ارتكاب جنحة إضراب غير مشروع أو التحريض عليه جاز لصاحب العمل أن يقفه من تاريخ إبلاغ الحادث إلى السلطة المختصة لحين صدور قرار منها فى شأنه حتى إذا مارأت عدم تقديم العامل للحاكم أو قدمته وقضى ببراءته وجب على رب العمل إعادته إلى عمله وإلا اعتبر ذلك فصلاً تعسفياً (م ٣٠ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢) كما جاءت المادة ٢١ من المرسوم بقانون ٣١٨ سنة ١٩٥٢ تقضى بحظر الاضراب أو الامتناع عن العمل فى حالات ثلاث :

(أ) حالة تقديم طلب التوفيق بشأن المنازعة التى تثار فكرة الإضراب بشأنها .

(ب) وأثناء السير فى إجراءات هذا الطلب أمام مكتب العمل أو لجنة التوفيق أو هيئة التحكيم .

(ج) وفى حالة صدور قرار لجنة التوفيق أو التحكيم .

ومؤدى هذه النصوص جميعاً أن الاضراب فى ذاته غير فاسخ للعقد بل موقف له وإن صاحب العمل ليس له أن يفصل العامل لقيامه بالاضراب أو التحريض عليه حتى ولو كان الاضراب غير مشروع كما لو كان الاضراب بعد تقديم طلب التوفيق أو أثناء السير فى إجراءاته أو بعد صدور قرار فيه أو كان الاضراب مكوناً لجريمة المادة ٣٧٤ عقوبات ذلك لأن كل ماأجازه القانون لرب العمل فى حالة الإضراب المكون للجريمة هو وقف العامل عن عمله دون فصله (م ٣٠ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٣) ، ومن باب أولى فإنه لا يجوز لرب العمل فصل العامل إذا لم يكن الاضراب مكوناً للجريمة .

٤٣ — الصورة الثانية — عدم إعادة العامل لعمله بعد تبرئته من اتهام : إذا نسب إلى العامل ارتكاب جنائية أو جنحة إضراب غير مشروع أو التحريض عليه أو ارتكابه أية جنائية أو جنحة داخل دائرة العمل جاز لصاحب العمل أن يقفه من تاريخ إبلاغ الحادث إلى السلطة المختصة لحين صدور قرار منها فى شأنه فإذا رأت عدم تقديم العامل للحاكم أو قضى ببراءته وجبت إعادته إلى العمل وإلا اعتبر عدم إعادته فصلاً تعسفياً (م ٣٠ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢) ، ولا مجال لتطبيق نص المادة ٣٠ سالف الذكر حسبما تدل عليه عبارته — إلا أن يكون صاحب العمل قد أوقف العامل فعلاً عن

عمله بعد اتهامه بارتكاب أحد الجرائم المنوه عنها بالنص المذكور . أما إذا لم يكن قد قرر وقفه لهذا الاتهام بل قام بفصله مباشرة دون انتظار لنتيجة الحكم في الاتهام المنسوب للعامل إذا كان قد أبلغ عن ذلك الاتهام أو فصله دون تبليغ عنه فلا مجال لتطبيق م ٣٠ وإنما يدور البحث في هاتين الحالتين حول الانطباق وعدم انطباق القواعد العامة في فسخ عقد العمل غير المحدد المدة لمعرفة ما إذا كان هناك مبرر مشروع لفصل العامل فيها أم لا .

٤٤ — وقد ذهب بعض الباحثين إلى أنه لا يجوز لرب العمل فصل العامل مستندا إلى المادة ٤٠ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ لخطئه إذا لم يكن قد أبلغ عن الاتهام المنسوب إليه مادام أنه يكون جريمة على أساس أن المادة ٣٠ قد أجازت وقف العامل فقط حتى يصدر قرار الجهة المختصة في الاتهام أو يصدر حكم فيه .

ولكننا نرى أن من حق رب العمل أن يفصل العامل في حالة المادة ٤٠ إذا كانت الأفعال المنسوبة إليه تعد إخلالا بالتزاماته الجوهرية المترتبة على عقد العمل دون أن ينال من هذا الحق عدم التبليغ عن هذه الأفعال دون أن يلتزم رب العمل بالانتظار لنتيجة الفصل في الاتهام المسند للعامل وذلك لأن الفصل في هذه الحالة إنما يكون مستندا إلى ما تحتويه أفعال الاتهام من إخلال العامل بالتزاماته الجوهرية دون أن يستند إلى ذات الاتهام أو اثبوت ارتكاب العامل لجريمة كما أن تقدير ما إذا كانت أفعال العامل تعد إخلالا بالتزاماته الجوهرية مرجعه إلى تقدير القضاء في دعوى التعويض عن الفسخ . أما إذا لم تكن أفعال الاتهام تتضمن إخلالا بالتزامات العامل الجوهرية فإن فصل العامل دون انتظار لنتيجة الحكم في الاتهام المنسوب إليه أو دون التبليغ عنه يعد عاطلا عن المبرر القانوني (استئناف اسكندرية ٢٤ يناير سنة ١٩٥٢ في القضية ٢٤٨٥ سنة ١٩٤٩) .

٤٥ — على أننا نرى أنه يجوز لصاحب العمل مع ذلك أن يفصل العامل رغم صدور الحكم ببراءته في الاتهام الذي نسب إليه إذا قام لديه شك مبنى على أسباب جديدة تبعث الريبة لديه في قيام العامل بعمله على الوجه الذي يطمئن إليه رب العمل . كما إذا اتهم رب العمل العامل في سرقة فقضت المحكمة الجنائية براءته لأسباب وإن كانت تصلح لعدم توقيع العقاب إلا أنها لا تنفي عن العامل الاتهام نفيًا باتا (راجع عابدين الجزئية ١٧ يناير سنة ١٩٥٠ محاماة ص ٣٢ ص ١٠٤) ولا ينال من هذا الرأي ما قال به بعض الباحثين من أنه لا يجوز لصاحب العمل أن يستند إلى وقائع قال عنها القضاء الجنائي كلمته ببراءة العامل منها — ذلك لأن فصل رب العمل العامل في هذه الحالة رغم صدور حكم البراءة لا يكون مستندا إلى ذات التهمة التي برى عنها العامل وإنما يكون مستندا إلى قيام مبرر قانوني هو تولد الريبة لديه لأسباب جديدة — تكون محل تقدير القضاء — بالنسبة لأداء العامل عمله على خير وجه مما تنفي معها صفة التعسف عن استعمال رب العمل حقه في فسخ عقد العمل غير المحدد المدة .

٤٦ — وخلاصة القول إن لرب العمل أن يفصل العامل الذي نسب إليه اتهام سواء أبلغ عنه أم لم يبلغ ودون انتظار الحكم في هذا الاتهام إذا كان مانسب إلى العامل يعد إخلالا بالتزاماته

الجوهرية وفقا لنص المادة ٤٠ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ فيحرم العامل في هذه الحالة من التعويض ومكافأة نهاية الخدمة كما أن لرب العمل أن يفصل العامل ولو مع الحكم ببراءته من الاتهام المستند إليه على أساس تولد الريبة لأسباب جدية في أدائه العمل المنوط به بما يعد مبررا للفصل وفقا لنص م ٣٩ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ فيحرم العامل من التعويض دون المكافأة عن مدة الخدمة ذلك لأن الفصل في حالة المادة ٤٠ في رأينا فصل تأديبي في حين أن الفصل المستند إلى المادة ٣٩ استعمال لحق لإنهاء العقد بالارادة المنفردة ولا يمت لقواعد التأديب بصلة . وسنفصل ذلك عند بحث حالات الفسخ المنصوص عليها في المادة ٤٠ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢) .

٤٧ — ويلتزم رب العمل قانونا باعادة العامل إلى عمله إذا لم تر السلطة المختصة تقديمه للحاكمه عن الاتهام المنسوب له أو إذا كانت قد قدمته للحاكمه وقضى ببراءته وإلا فقد اعتبر القانون عدم إعادة العامل إلى عمله في هذه الحالة بمثابة فصل تعسفي موجب للتعويض . ولا يشترط — كما ذهب لذلك بعض الباحثين — أن يكون الحكم القاضي بالبراءة نهائيا أو أن يكون قرار السلطة المختصة بعدم تقديم العامل للحاكمه نهائيا لا مظعن عليه وذلك لأن المادة ٣٠ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ لم تشترط نهائية القرار أو الحكم الصادر في الاتهام . ولا نرى لذلك أن لصاحب العمل الامتناع عن إعادة العامل إلى عمله بعد أن قضت محكمة أول درجة ببراءته من الاتهام المستند إليه وخصوصا فانه ان يلحقه ضرر من اعادة العامل لأنه لو قضى بادانته من محكمة الدرجة الثانية في حالة استئناف حكم البراءة فانه يكون لرب العمل في هذه الحالة الحق في فسخ العقد دون تعويض أو مكافأة وفقا لنص م ٨/٤٠ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ إذا كانت الجريمة المحكوم فيها على العامل جنائية أو جنحة ماسة بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق وقد حكم بأن « قضاء محكمة أول درجة ببراءة العامل وعدم استئناف النيابة لهذا الحكم يجعله نهائيا ويجب حينئذ إعادة العامل إلى عمله دون انتظار للفصل في الدعوى المدنية المستأنفة ويكون عدم إعادته لذلك فصلا تعسفيا (ميت غمر الجزئية ١٢/٩/١٩٥٤ بحاماة س ٣٥ ص ٩٦٧) .

٤٨ — الصورة الثالثة — الفصل حال مرض العامل : ولا يجوز لصاحب العمل استعمال حق الفسخ المخول له بمقتضى المادة ٣٦ ق ٣١٧ سنة ٥٢ اثناء مدة المرض (١) المشار إليها في المادة ٤٥/١ من القانون التي تنص على أنه « ينتهى عقد العمل بوقاة العامل أو بعجزه عن تأدية عمله أو بمرضه مرضا استوجب انقطاعه عن العمل مدة متصلة لا تقل عن تسعين يوما أو مددا متفرقة تزيد في مجملها على مائة وعشرين يوما خلال سنة واحدة وتخفض هذه المدة إلى النصف بالنسبة إلى عمال المياومة والعمال المعينين بأجر أسبوعي أو بالساعة أو بالقطعة وذلك مع عدم الاخلال بأحكام القانون ١١٧ سنة ١٩٥٠ بشأن التعويض عن أمراض المهنة » .

فقبل انتهاء مدة المرض آتفة الذكر لا يجوز فصل العامل بفسخ عقد العمل غير المحدد المدة طبقا لنص المادة ٣٦ وإلا عد الفصل خلال مدة المرض المذكورة تعسفيا موجبا للتعويض — (وهو حكم المادة ٥٥ فقرة أخيرة) — ذلك لأن مرض العامل في ذاته لا يعد مبررا قانونيا لفسخ

العقد وإن كان موافقا لتنفيذه فحسب . وإذا عاد العامل إلى عمله قبل انقضاء مدة المرض المذكورة بالمادة ١/٤٥ فليس لرب العمل أن يمتنع عن إعادة العامل إلى عمله وإلا عد ذلك فصلا تعسفيا لأن العقد مدة المرض كان قد توقف ولم يكن قد انتهى بعد .

٤٩ — وإذا كان استعمال رب العمل حقه في فسخ العقد وفقا لنص المادة ٣٦ محظورا أثناء مدة مرض العامل فإنه ليس محظورا عليه أن يفسخ العقد بفصل العامل تأديبيا لحالة من حالات المادة ٤٠ ق ٣١٧ سنة ٥٢ لما تدل عليه بوضوح الفقرة الأخيرة من المادة ٤٥ بقولها ولا يجوز لصاحب العمل استعمال حق الفسخ المخول له في المادة ٣٦ أثناء مدة المرض المشار إليها في الفقرة الأولى .

فليس صحيحا إذن الرأي الذي ذهب إلى أن حظر فسخ العقد أثناء المرض لا يسرى بالنسبة لحق الفسخ المخول بالمادة ٣٦ فحسب بل يسرى كذلك بالنسبة لحق الفسخ بمقتضى المادة ٤٠ لتوافر حكمه الحظر وهي عدم التجاء صاحب العمل إلى فصل العامل أثناء المرض للهرب من التزاماته الاجتماعية كالعلاج الطبي أو الأجر الجزئي مدة الإجازة المرضية .

ولكننا نرى أنه لا مجال لقياس حالة الفصل التأديبي (م ٤٠) على حالة الفسخ المخول بالمادة ٣٦ وذلك لصراحة نص المادة ٤٥ فقرة أخيرة التي لم تمنع فسخ العقد أثناء المرض إلا في حالة المادة ٣٦ وإن طبيعة الفصل التأديبي المخول بالمادة ٤٠ الذي يقدم على خطأ العامل تجعل العامل غير أهل لبطلان حق رب العمل في توقيع الفصل التأديبي كعقوبة حرصا على صالح العمل الذي تتأثر به المصالح الاقتصادية في البلاد وهو ما نعتقد أن الشارع قد حرص عليه في تشريعه المادة ١/٤٥ سألقة الذكر وجعله حظر فسخ العقد قاصرا على حالة الفسخ المخول بالمادة ٣٦ دون حالات الفصل التأديبي المخول بالمادة ٤٠ .

٥٠ — ويجب أن نبادر إلى الإشارة بأن حالة غياب العامل التي أجازت م ١/٤٥ لرب العمل فصل العامل دون تعويض أو مكافأه لا يمكن تحقيقها إذا كان الغياب بسبب المرض لأنها قد اشترطت لتحقيق حكمها أن يكون التغيب بدون سبب مشروع كما سنبين في موضعه إن شاء الله .

٥١ — أما إذا انقطع العامل مدة المرض الميئة بالمادة ١/٤٥ انقطاعا فعليا فإن عقد العمل ينتهي بقوة القانون لما عبرت به المادة ١/٤٥ بقولها وينتهي عقد العمل بوفاة العامل ... أو بمرضه مرضا استوجب انقطاعه عن العمل ... بمادل على أن انتهاء العقد تلقائيا وبقوة القانون أثر مباشر لانقضاء مدة المرض مع الانقطاع عن العمل . فليس صحيحا إذن ذلك الرأي الذي ذهب إلى أن العقد لا ينتهي بقوة القانون بمجرد مضي مدة المرض لان الانتهاء المنصوص عليه ليس عقوبة وأنه إنما تقرر لعدم إكراه أحد طرفي العقد على الانتظار الطويل وأنه يمتنع على رب العمل إنهاء العقد بسبب مضي مدة المرض أو أزيد فيها إذا عاد العامل إلى عمله بعد إبلاغه من مرضه .

أما نحن فأننا نرى أنه إذا عاد العامل إلى العمل بعد انقضاء مدة المرض المحددة في المادة ١/٤٥ ورفض رب العمل أعادته فإنه لا يمكن اعتبار ذلك فصلاً تعسفياً لأن عقدة العقد قد انتهت بحكم القانون بمضى مدة المرض المذكورة مع انقطاع العامل عن العمل بسببها ، أما إذا قبل رب العمل إعادته إلى العمل بعد انقضاء مدة المرض المشار إليها فإن العامل يكون قد عاذ بعقد جديد ثم بإيجاب وقبول جديدين بين رب العمل والعامل . .

على أن انتهاء العقد بمضى مدة المرض المحددة بالمادة ١/٤٥ لا يكون في حالة المرض المهني الذي نظمت أحكامه بالقانون ١١٧ سنة ١٩٥٠ ولا في حالة انقطاع العامل بسبب إصابته أثناء تأدية العمل وبسببه الذي رسمت قواعده في القانون ٨٩ سنة ١٩٥٠ وذلك ما لم يؤدي المرض المهني أو إصابة العمل إلى وفاة العامل أو عجزه عن أداء العمل فينتهى العقد بقوة القانون كذلك وفقاً لنص م ١/٤٥ آنف الذكر

وإلى المقال القادم فنبين باقى حالات التعسف فى فسخ العقد بالإرادة المنفردة فى القانون إن شاء الله

(يتبع)

التحديد القانوني لمسئولية الناقل البحري

وعن شروط الدفع على أساس الذهب طبقا لمعاهدة سندات الشحن

(معاهدة بروكسل) سنة ١٩٢٤

للسيد الأستاذ مدوح زكي المحامى

استكمالا للبحث القيم الذى نشره الأستاذ الدكتور على جمال الدين عوض فى العدد الماضى من مجلة المحاماة بشأن تحديد مسئولية الناقل البحري على أساس الجنيه الاسترلى الذهب مقوما بالعملة الورقية المصرية .

تنص المادة التاسعة من معاهدة سندات الشحن بروكسل ، التى انضمت إليها مصر والتى ووفق عليها بالقانون رقم ١٨/١٩٤٠ وأودعت وثيقة انضمام مصر إليها محفوظات الحكومة البلجيكية بلندن فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٣ والتى بدء العمل بها ابتداء من ٢٩ مايو سنة ١٩٤٤ على ما يأتى :

يراد بالوحدات النقدية الواردة بهذه المعاهدة القيمة الذهبية :

وقد اتفق جميع الفقهاء سواء فى فرنسا أم فى مصر على ان المقصود بذلك هو القيمة الذهبية للمائة جنيه انجليزى مقومة بالعملة الورقية المصرية .

ذهبت بعض المحاكم إلى أن المادة التاسعة من معاهدة بروكسل وإن نصت على اعتبار القيمة الذهبية فى احتساب الوحدات النقدية — إلا أنه يتبين من الغرض الأساسى للاتفاقية هو توحيد قيمة التعويض فأتخذ الجنيه الانجليزى أساسا لهذا التعويض باعتباره العملة التى يسهل على الدول تحويل عملتها على أساس سعر صرفها وأنه بخروج انجلترا عن قاعدة الذهب فى عام ١٩٣١ انتهت العلاقة القائمة بين سعر الذهب والجنيه الاسترلى الذى احتفظ بقيمة ثابتة وأسعار صرف معينة . فانهدمت القاعدة المنصوص عنها فى المادة التاسعة من المعاهدة . ولأنه بخروج انجلترا والدول الأخرى الموقعة على المعاهدة على قاعدة الذهب وتعاملها على قاعدة الاسترلى الورق فى معاملاتها التجارية أصبح نص المادة التاسعة معطلا من الوجهة العملية ولذلك حددت معظم الدول فى تشريعاتها اللاحقة للمعاهدة مسئولية الشاحن بمبلغ نقدى يقرب من قيمة المائة جنيه استرلى . والواقع ان هذا القول مردود عليه فى شقيه .

ذلك ان خروج انجلترا عن قاعدة الذهب لا يمكن ان يعطل أو يهدم نص المادة ٩ من معاهدة بروكسل بالنسبة لساير الدول الأخرى . لأن خروج انجلترا عن قاعدة الذهب عام ١٩٣١ وإعطائها

للجنيه الاسترليني سعرا ملزما لا يتعدى حدود سيادة بريطانيا القانونية في داخل بلادها . وقد قررت محكمة اسكندرية التجارية الجزئية بحق في حكمها الصادر في ١٩٥١/٩/٢٦ في القضية رقم ٣١/١٩٥٠ ما يأتي :

« ومادامت نصوص المعاهدة (معاهدة بروكسل) مطبقة في مصر بحسبانها تشريعا داخليا وما دامت المعاهدة المذكورة قد وضعت نصوصها لتتلافى تضارب الأحكام عند تنازع القوانين فيكون مؤدى هذا ان قواعد المعاهدة في هذا المقام أمره بحيث لا يجوز القول باتفاق الطرفين (وكلاهما ينتمى إلى دولة موقعة على المعاهدة) على تطبيق قانون آخر تخلصا من الأحكام الصريحة التي تقرها المعاهدة فالزعم من جانب المدعى عليها بأن نصوص القانون الإنجليزي هو الواجب التطبيق هو زعم مردود عليه مبدئيا بالحجة سالفة الذكر فضلا عن إنه مردود عليه بما يأتي » :

« أولا — إنه ليس من المقطوع به في إنجلترا ان المادة التاسعة التي تنص على التقويم بقيمة الذهب قد عدلت بالقانون الذي صدر عندهم في ١٩٣١/٩/٢١ إذ هو الذي محل جدل عندهم وليس مستقرا عليه » .

« راجع مؤلف سكراتون في مشارطات الإيجار وسندات الشحن الطبعة ١٥ ص ٧٦ طبعة ١٩٤٨ تالية على المادة التاسعة من القانون » .

والحقيقة أن اتفاق الدول في معاهدة بروكسل على توحيد قيمة التعويض ينصب أساسا على قاعدتين :

١ — الجنيه الاسترليني كوحدة .

٢ — تحديد سعر الجنيه بقيمة ذهبيا .

ومن ثم لا محل للقول بأن الجنيه الإنجليزي وحده هو أساس التعويض . خصوصا إذا علمنا أنه عند إبرام المعاهدة في عام ١٩٢٤ لم تكن الدول في حاجة إلى أن تحرص على أن تقرر أن سعر الجنيه الاسترليني يكون مقوما بالذهب لأن الجنيه الاسترليني في ذلك الوقت كان مرتبطا بسعر الذهب فإن إنجلترا لم تكن قد خرجت بعد من نظام الذهب الكامل . ولو كان المراد ان يتخذ الجنيه الاسترليني كوحدة أساسية للتعويض لما كانت الدول في حاجة إلى أن تحدد الوحدة النقدية بقيمة الذهب في المادة التاسعة .

ويلاحظ أن مبلغ المسائة جنيه استرليني مقومة بالذهب قصد به اختيار حد أقصى للتعويض من جهة وتحديد سعر ثابت دون القيمة الفعلية للبضاعة . وكان يتوخى هذا التحديد ان سعر الذهب هو مثل القوة الشرائية وبالتالي أقرب ما يكون ممثلا لقيمة البضاعة وعلى ذلك استقر الرأي عند إبرام المعاهدة بين شركات الملاحة والشاحنين على متوسط القيمة التقريبية لكل طرد . فإذا استحق الشاحن ١٠٠ ج عن كل طرد فهو يستحق القيمة الحقيقية على وجه التقريب للبضاعة المفقودة أو على متوسط هذه القيمة .

وبعد خروج إنجلترا عن قاعدة الذهب في عام ١٩٣١ انخفض الاسترليني بواقع ٤٠٪ تقريباً من قيمته مما يترتب عليه أن التعويض بمبلغ ١٠٠ ج في داخل حدود انجلترا أصبح لا يمثل ٦٠٪ من القيمة التقريبية للطرود . وفي عام ١٩٤٩ خفض سعر الجنيه الانكليزي مرة أخرى مما ترتب عليه ان الناقل أصبح غير ملزم إلا بتعويض قدره ١٠٠ جنيه استرليني فقدت معظم قيمتها بالنسبة لقيمة البضاعة الحقيقية . وذلك في الوقت الذي زادت فيه شركات الملاحة رسم الشحن ليعوضها ذلك عن انخفاض العملة .

ومن أجل هذا توصل الناقلون البحريون وشركات التأمين في إنجلترا إلى اتفاق في أول أغسطس سنة ١٩٥٠ وهو عبارة عن Gentlement agreement لتحديد مبلغ معين لأقصى حد للتعويض عن فقد طرد كامل أو جزء من الطرد لا يتجاوز ٢٠٠ جنيه استرليني . وكان الباعث على ذلك هو الرغبة في تحديد مبلغ معين وفقاً لتقلبات أسعار الذهب بالنسبة للعملة الاسترلينية الورقية . وفي مقابل هذا زادت المادة المقررة لسقوط الحق في إقامة دعوى المسؤولية على الناقل إلى سنتين بدلاً من السنة المنصوص عنها في الفقرة الثالثة من المعاهدة .

هذا هو الوضع في داخل إنجلترا . أما في العلاقات التي تتنازع عليها القوانين وهي التي توجب تطبيق أحكام المعاهدة فإن الأمر يختلف كل الاختلاف ولا محل عندئذ لتطبيق النظام السائد في إنجلترا بمقولة أن الجنيه الاسترليني هو أساس وحدة التعويض دون ارتباط بالذهب .

ولبيان وجه الحق في هذا الموضوع نذكر أن المادة ٩ من معاهدة بروكسل التي ادخلها المشرع المصري بالقانون رقم ١٨/١٩٤٠ ضمن التشريعات الداخلية وصدر مرسوم إصدارها في عام ١٩٤٤ تنص على أنه :

« يراد بالوحدات النقدية الواردة في هذه المعاهدة القيمة الذهبية وتحتفظ الدول المتعاقدة والتي لا يستعمل فيها الجنيه الاسترليني كوحدة نقدية بحق تحويل المبالغ المبينة بالجنيه في هذا الاتفاق إلى أرقام صحيحة طبقاً لنظامها النقدي .

ويمكن للقوانين الوطنية الاحتفاظ للمدين بحق الوفاء بالنقود الوطنية طبقاً لسعر القطع يوم وصول السفينة إلى ميناء تفريغ البضائع المقصوده .

ويخلص من هذا النص ما يأتي :

- ١ — أن الوحدة النقدية المتخذة أساساً للتعويض ينبغي تقويمها بسعر الذهب .
 - ٢ — أنه يجوز للدول الموقعة على المعاهدة ان تحدد التعويض على أساس نظامها النقدي .
 - ٣ — يجوز للدولة المتعاقدة ان تسمح بالوفاء بعماتها الوطنية بسعر القطع يوم وصول السفينة .
- وطبقاً للحق الخول للدول بمقتضى الفقرة الثانية من النص حددت بعض الدول تعويضاً يتفق مع نظامها النقدي وضمته تشريعاتها الداخلية ففي بلجيكا حدد أقصى تعويض عن طرد بمبلغ ٥٠٠ و ١٧ ألف فرنك بلجيكي وفي فرنسا تحدد هذا التعويض بمبلغ ٨٠٠٠ فرنك فرنسي

بموجب القانون الصادر في أبريل سنة ١٩٢٦ ثم عدل إلى ٥٠ ألف فرنك بالقانون ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ ثم عدل مرة ثالثة إلى ١٠٠ ألف فرنك في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٥٣ وفي أمريكا حدد هذا التعويض بمبلغ ٥٠٠ دولار.

ويجب التفرقة بين أمرين الأول أن هذا التحديد قاصر على العلاقات داخل الدولة التي أصدرت تشريعاتها أما العلاقات التي تتنازع فيها القوانين فإن العبرة عندئذ بتطبيق أحكام المعاهدة دون هذه التشريعات — فيجب لذلك التزام نص الفقرة الأولى من المادة التاسعة التي تحدد التعويض على أساس سعر الذهب. ومن ثم لم يكن تحديد الدول المختلفة سعر آخر للتعويض مبعثه خروج إنجلترا عن قاعدة الذهب وانهدام القاعدة القائلة بأن يكون أساس التعويض وحسدة الأسترليني مقومة بالذهب وإنما كان أساسا لاستعمال الحق المخول لهذه الدول بمقتضى الفقرة الثانية من نفس النص وهي التي تجيز تحديد التعويض بعملة الدولة الخاصة في علاقاتها الداخلية.

وقد سار القضاء الفرنسي على التفرقة بين العلاقات الداخلية وبين العلاقات التي يسودها تنازع القوانين ففي الحالة الأولى يطبق التعويض على أساس القانون الصادر في عام ١٩٣٦ وفي الحالة الثانية يطبق أحكام المادة التاسعة من معاهدة بروكسل بتحديد التعويض على أساس ١٠٠ جنيه أسترليني مقومة بالذهب.

فقد قضت محكمة استئناف باريس في حكمها الصادر في ٦ يونيو ١٩٥٢ المنشور بمجلة القانون البحري الفرنسي في عدد أغسطس ١٩٥٢ ص ٤٢١.

"S'agissant d'un transport maritime effectué de Marseille à Shanghai par navire français pour le compte d'un expéditeur étranger et à destination d'une firme étrangère, la limitation de la responsabilité à 8000 frcs par colis (aujourd'hui 50000 frcs) prévue par l'art. 5 de la loi du 2.4.1936 ne peut être appliquée, le transport litigieux ayant le caractère d'un transport international et se trouvant soumis à la convention de Bruxelles du 25 août 1924, aux termes de laquelle, la responsabilité du transporteur est limitée à 100 ...or".

(Arrêt Cour. D'appel de Paris au 6.6.1952, D M.F. No 44 du mois d'Août 1952, page 421).

وهذا الحكم قاطع الدلالة في أعمال نص المادة التاسعة من المعاهدة في حالة تنازع القوانين.

ويعلق الأستاذ Francis sauvage على هذا الحكم يقول.

"La décision rapportée ci-dessus est conforme à l'ensemble de la doctrine et de la jurisprudence, d'après lesquelles, il y a lieu à application de la Convention Internationale et non pas de la loi interne, toutes les fois qu'il existe au contrat, différentes parties, étant une nationalité différente".

(Dans ce sens : Georges Riport : Droit Maritime 4^e édition, tome II No 1350, Aubrun : Commentaire de la loi du 2.4.1936, D. 1937, 4, 8. Francis Sauvage: La législation nouvelle sur les transports maritimes de marchandises No 157, Le Havre : 3.11.1950 et 12.1.1951, Droit maritime Français, Revue D.M.F. 1951, pages 211 et 235).

وعلى هذا جرى قضاء المحاكم الفرنسية ونذكر منها :

" Le transport maritime revêt un caractère international, lorsque le transporteur et le chargeur sont de nationalité différente et il est régi par la Convention de Bruxelles de 1924, lorsque le connaissement est émis par un ressortissant d'un état signataire de la dite convention".

" Dans ces conditions, la limitation légale de responsabilité du transporteur maritime est celle prévue par la Convention, soit 100 livres-or".

(Voir jugement du Tribunal de Dunkerque du 23.7 1951 D.M.F. No 36 de Février 1952, page 97) .

وتقرر محكمة مرسيليا بأن اللجنة التحضيرية لمعاهدة بروكسل وضعت أساس الذهب بالنظر الى اختلاف قيمة العملة في بلد عنها في الأخرى :

" Attendu que l'art.9 de la Convention de Bruxelles précise que les unités monétaires isées, s'entendent valeur-or, que cette disposition avait été précisément, adoptée par la commission de 1923 en raison de la variation de la valeur de la monnaie dans plusieurs Etats, que la doctrine et les travaux préparatoires s'accordent pour faire admettre que nonobstant toutes modifications dans la valeur de la livre et le fait que la livre-papier ne serait plus convertie en or, depuis 1931, la valeur ordoit être sur le plan international, la seule susceptible d'être prise en considération. qu'en décider autrement, aboutirait à méconnaître les préoccupations des rédacteurs contre d'éventuelles modifications et manipulations des monnaies nationales".

(Voir jugement du Tribunal de Commerce de Marseille du 7.3. 1951. D.M.F. No 35 de Novembre 1951. page 524).

وواضح من هذه الأحكام وخاصة الحكم الأخير أن تطبيق القانون الداخلي إعمالاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٩ من معاهدة بروكسل — يسرى على المعاملات الداخلية أما حيث تختلف جنسية الناقل والشاحن فتتنازع القوانين فإن معاهدة بروكسل هي الواجبة التطبيق ومن ثم يطبق نص الفقرة الأولى من المادة التاسعة من المعاهدة وأن هذا النص الأخير قد وصفته الدول كما يستفاد ذلك من أقوال الفقه والأعمال التحضيرية للمعاهدة بسبب التغيرات التي تطرأ على قيمة النقد في الدول المختلفة وأنه إذا كان يجوز تحويل الجنيه الورق إلى ذهب فإن المعول عليه في المعاملات الدولية هو القيمة الذهبية .

ويخلص من كل ما تقدم إن الوحدة النقدية التي اتفق عاينها في معاهدة بروكسل هي الجنيه الاسترليني بسعر الذهب ولا يمنع خروج إنجلترا والدول الأخرى الموقعة على المعاهدة على قاعدة الذهب من أعمال الوحدة المتفق عليها بسعر الذهب إذا كانت العلاقة تتطلب أعمال قواعد القانون الدولي الخاص . أما حيث تكون العلاقات داخلية فإن التشريعات الداخلية هي التي تحدد ومنها القوانين التي صدرت في فرنسا وبلجيكا وأمريكا كما أشرنا إليه وهذه التشريعات تحدد أقصى تعويض بمثلها استناداً إلى الفقرة الثانية من المادة ٤/٥ من معاهدة بروكسل التي أجازت للدولة المنضمة للمعاهدة أن تحدد التعويض على أساس عملتها الخاصة .

أما في مصر فقد صدر مرسوم ٢ أغسطس ١٩١٦ ليقرر أن الدفع بالورق يعد مبرئاً للذمة شأنه شأن الدفع بالذهب . ويعد هذا المرسوم ملزماً لقبول أوراق البنكنوت وكان الجنيه الورق عندئذ يساوي جنيهاً من الذهب . فلما خفضت قيمة الجنيه الورق بعد ذلك أثبتت مسألة شرط الوفاء بالعملة الذهبية دون الورقية وفي هذا الصدد جرت أحكام القضاء في مصر على التفرقة بين العلاقات الداخلية والعلاقات الخارجية ف فيما يتعلق بالعقود الداخلية أي المتعلقة بدائنين ومدينين في مصر جرى القضاء على إبطال الدفع بالذهب احتراماً للمرسوم ٢ أغسطس ١٩١٦ الذي أعطى للورق سعراً ملزماً لتعلقه بالنظام العام . أما في العقود ذات الصبغة الدولية فقد أخذ القضاء بصحة الدفع على أساس الذهب ومن ثم صدر المرسوم بقانون رقم ١٩٣٥/٤٥ مقررًا لإبطال شرط الذهب في العقود الدولية وأشير في مذكرته الإيضاحية إلى أحكام القضاء الخاصة باحترام شرط الدفع بالذهب في العقود ذات الصبغة الدولية ومع ذلك فقد استثنى هذا المرسوم بقانون الالتزام بالوفاء بمقتضى المعاهدات والاتفاقات الخاصة بالبريد أو التلغراف أو التليفون .

وقد ذهبت بعض المحاكم على أن هذا الاستثناء ينصب على المعاهدات ذات الصبغة الدولية لتنظيم علاقات الدول وليس في المعاهدات التي تنظم علاقات أفرادها . لأن مثل هذه العلاقات لا يصح أن تتعارض مع قوانين إحدى الدول المتعاقدة والمعتبرة من النظام العام يؤيد ذلك في نظر المحكمة أن الدول المنضمة للمعاهدة لها حق العدول عنها انفراداً طبقاً للأوضاع المبينة في المعاهدة كما أن البروتوكول الموقع عليه أن تنفذ المعاهدة بإعطائها قوة القانون أو بإدخال قواعدها في

التشريع الوطنى وبالشكل الذى يتناسب مع هذا التشريع واستنبطت المحكمة من ذلك أن أحكام المعاهدة لا تعطل نصا تشريعياً معتبراً من النظام العام .

والواقع إن هذا القول محل نظر . فالمرسوم بقانون ٤٥ لسنة ١٩٣٥ بتحريم شرط الدفع بالذهب فى العلاقات الدولية صدر فى عام ١٩٣٥ — أما معاهدة سندات الشحن فقد أقرها المشرع بالقانون رقم ١٨/١٩٤٠ وصدر مرسوم إصدارها والعمل بها فى عام ١٩٤٤ وكان يعلم ولا شك أن شرط الدفع بالذهب باطل وأن أحكام معاهدة بروكسل تيجز شرط الذهب فى الوحدات النقدية الواردة بها ، ومع ذلك فقد انضم إلى المعاهدة بقانون وافر نص الفقرة الثامنة من المادة ٣ من المعاهدة التى تقضى بأن كل اتفاق أو تعاقد يعنى الناقل من المسؤولية أو يخفف من المسؤولية على الوجه الوارد بالمعاهدة يعتبر باطلاً بطلاناً مطلقاً وكأنه لم يكن . وليس إهمال تقويم الحد الأقصى للذهب طبقاً للمادة ٩ من المعاهدة إلا من قبيل تخفيف مسؤولية الناقل وهو أمر أقر المشرع بطلانه .

أضف إلى ذلك أن المشرع المصرى لم يستعمل حقه المخول له فى تعديل المادة ٩ ولم يشأ فى ذلك الوقت أن يعدل من المرسوم بقانون ٤٥ - ١٩٣٥ .

ويخلص من ذلك أنه أراد ولا شك أن يستثنى من المرسوم بقانون ٤٥ - ١٩٣٥ أحكام معاهدة بروكسل كما سبق أن استثنى فى صلب القانون المعاهدات المتعلقة بالتليفون والتلغراف والبريد — حقيقة إن هذه الأخيرة تتعلق بتنظيم علاقات الدول بها ولكن هذا لا يمنع من وقف الاستثناء بالنسبة للمعاهدات التى تنظم علاقات أفرادها خصوصاً وإن خدمة التلغراف والتليفون والبريد تسند فى بعض الدول لشركات شأنها شأن الأفراد .

والقاعدة العامة إن التشريع اللاحق ينسخ التشريع السابق مادام من قوته وكلا من القانون المحدد للسعر الإلزامى والقانون المبطل لشرط الذهب كلاهما سابق على القانون الذى أقر معاهدة بروكسل — وأقر فى هذه المعاهدة بالفقرة الثانية من المادة ٣ أن كل شرط أو اتفاق يعنى الناقل من المسؤولية يعتبر باطلاً بطلاناً مطلقاً ومن ثم كانت هذه القاعدة أمرة متعلقة بالنظام العام . والمشرع يملك بتشريع لاحق يتعلق بنص أمر أن يعدل فى تشريع سابق من قوته وإلى هذا أشارت بحق محكمة الاسكندرية التجارية الجزئية بحكمها الصادر فى القضية ٣٢ - ١٩٥٠ .

والحقيقة إن مجال تطبيق المادة ٤ فقرة ٥ من معاهدة بروكسل لا يختلف كل الاختلاف عن مجال تطبيق المرسوم بقانون ٤٥ - ١٩٣٥ . لأن تحريم شرط الذهب كما ورد بمذكرة هذا القانون الإيضاحية يختلف كل الاختلاف عن الغرض من أحكام معاهدة بروكسل فى نصها المحدد الخاص بأقصى تعويض يمكن الوفاء به فتحريم شرط الذهب بمقتضى القانون ٤٥ - ١٩٣٥ مقتضاه إلزام الدائن الأجنبى فى العلاقة الخارجية بقبول العملة ومن ثم كان الغرض من التشريع حماية العملة الوطنية والمدين المصرى . وبمعنى أوضح حماية الاقتصاد الوطنى . أما معاهدة بروكسل فان الأمر على عكس ذلك . فانخفاض العملة الورقية لن يضار به إلا الدائن ولن يستفيد منه إلا المدين الأجنبى .

ذلك أن معظم الناقلين من عنصر أجنبي — والمستورد في مصر يمثل الشاحن في الخارج الذي تحولت إليه كافة حقوق هذا الأخير . ومطالبة المستورد للناقل إذا كان أساسها الوفاء بالعملة الورقية منفصلة عن سعر الذهب فإنما يضار المستورد بها في مصر . أما أعمال نص المادة ٢ من معاهدة بروكسل ففيها حماية المستورد في مصر وبالتالي حماية الاقتصاد الوطني .

ولعل هذا ما جعل المشرع يقر أحكام المعاهدة دون أن يعدل فيها مع أنه يملك التعديل في نطاق سعر العملة . وبما يؤيد ذلك أن مشروع تعديل القانون البحري قد أشير فيه إلى تعيين حد أقصى . ثم أرجىء المشروع إلى وقت آخر .

وقد ذهب جمهرة الفقهاء سواء في فرنسا أم في مصر إلى أن تحديد المسئولية يكون على أساس الجنية الاسترليني الذهب .

وإلى هذا ذهب الفقيه جورج ريبير .

كما ذهب الأستاذ الدكتور مصطفى كمال طه أستاذ القانون البحري بجامعة الاسكندرية في مؤلفه عن القانون البحري .

والدكتور علي يونس و ... الخ

وما من فقيه خالف النص والتفسير الصحيح له .

والخلاصة من كل ما تقدم :

إن التحديد القانوني لمسئولية الناقل الواردة بمعاهدة بروكسل يجب أن يفسر على ضوء ماسلف بيانه وأن التحديد يكون على أساس قيمة الجنية الانجليزي ذهبا لا ورقا . ثم تقوم هذه القيمة إلى الجنية المصري الورق .

الموظف العمومى والتكليف القانونى لعلاقته بالدولة

للسيد الأستاذ محمد السيد عاشور المحامى

تمهيد :

يجدر بنا قبل أن نتعرض لبحث علاقة الموظف العمومى بالدولة أن نعرف من هو الموظف العمومى وما هى الشروط الواجب توافرها فى الشخص حتى يكتسب هذه الصفة .

١ — تعريف الموظف العمومى : الموظف العمومى هو الشخص الذى يكلف من قبل السلطة الإدارية بالقيام بخدمة دائمة فى مرفق عام أو مصلحة عمومية .

٢ — عناصر التعريف : ويتضح من هذا التعريف أنه يجب أن يكون الشخص موظفاً عمومياً أن يتوافر فيه شرطان :

الأول : أن يعمل فى خدمة مرفق عام أو مصلحة عمومية .

والثانى : أن يكون هذا العمل له صفة الدوام والاستمرار .

٣ — وجوب العمل فى خدمة مرفق عام أو مصلحة عمومية : (١) فيعتبر موظفاً عمومياً كل

شخص يقوم بخدمة مرفق عام من مرافق الدولة أو مصلحة عمومية سواء كان هذا المرفق من المرافق التى تديرها السلطة الإدارية — المركزية أو المحلية — مباشرة أى بطريق الريبجى ، أو كان من المرافق التى تدار بواسطة هيئات إدارية مستقلة كالمؤسسات العامة .

(١) وعلى ذلك فموظفو وزارة الأوقاف والجامعة الأزهرية يعتبرون موظفين عموميين وقد أورد القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة نصاً صريحاً يقضى بذلك فنص فى الفقرة الثانية من المادة الأولى منه على أنه : « وتسرى أحكامه على موظفى وزارة الأوقاف والجامع الأزهر والمعاهد الدينية ، » .

(ب) وكذلك موظفوا الجامعات المصرية (جامعات القاهرة وعين شمس والإسكندرية وأسيوط) وموظفو مجالس المديرىات والمجالس البلدية يعتبرون موظفين عموميين (تراجع أحكام مجلس الدولة المصرى التى استقرت على ذلك ونذكر منها حكم ١٥ / ١٠ سنة ١٩٤٧ المحاماة س ٢٩ ص ٢٠ رقم ٨ . وحكم ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٧ المحاماة س ٣٠ ص ٢٧٠ رقم ١٨١ . وحكم ١ / ٦ سنة ١٩٤٨ المحاماة س ٣٠ ص ٣٥٠ رقم ٣٥٠) .

(ج) وموظفو البرلمان هم أيضا من موظفي الدولة العموميين فالسلطة التشريعية ليست إلا إحدى الهيئات الثلاث المسيرة للدولة وهي السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ولا يقدح في ذلك استقلال كل من المجلسين بوضع لائحته الداخلية وما يتضمنه ذلك من استقلاله بشئون موظفيه إذ أن هذا الاستقلال إنما هو حكم اقتضاه مبدأ فصل السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية ولا تأثير له في المركز القانوني لموظفي البرلمان فالمركز القانوني للموظف العمومي هو حالة قانونية تقوم عند توافر شروط معينة ولا يؤثر فيها استقلال سلطة معينة بشئون موظفيها . فضلا عن ذلك فإن استقلال كل مجلس بميزانيته وحساباته لا يؤثر في طبيعة هذه الميزانية وفي أنها تدخل ضمن ميزانية الدولة . (مجموعة أحكام مجلس الدولة المصري لعاصم — المجموعة الثالثة والرابعة — حكم أول ديسمبر سنة ١٩٤٨ ص ١ قاعدة رقم ١) .

(د) ورجال القضاء أيضا موظفون عموميون بالرغم من أن لهم كادراً خاصاً بقانون خاص . أما إذا كان الشخص لا يعمل في خدمة مرفق عام فلا يعتبر موظفاً عمومياً كالأشخاص الذين يعملون في خدمة المؤسسات الخاصة والشركات والبنوك الأهلية والمستشفيات والملاجئ الخاصة وهؤلاء الذين يعملون لدى الأفراد كالتجار والزراع وإن تشابه نوع العمل وطبيعته في الحالين ، فنأظر المدرسة الحرة (الخاصة) وهيئة إدارتها والقائمون بالتعليم فيها لا يعتبرون موظفين عموميين وبذلك قضى مجلس الدولة المصري حيث قال : لا يعتبر موظفاً عمومياً إلا من كانت تربطه بالدولة صلة وظيفية ويجرى على راتبه الاستقطاع للمعاش ولا جدال في أن المدعى (أى ناظر المدرسة) لا يتوافر فيه هذا الحكم مادامت علاقته بالدولة ليست علاقة وظيفية بالمعنى الصحيح وإنما هو ناظر مدرسة حرة ولا يغير من الأمر شيئاً كونه يخضع لإشراف وزارة المعارف العمومية بمقتضى أحكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٣٤ الذي أجازت المادة ١٢ منه توقيع جزاءات تأديبية على القائمين بإدارة المدارس الحرة أو نظارها أو بوظائف التعليم أو الضبط فيها — ذلك لأن خضوعه للتأديب لا يضفي عليه صفة الموظف إذ يخضع لهذا النظام الموظفون وغيرهم من أرباب المهن الحرة . (مجلس الدولة المصري في الحكم الصادر بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٤٨ المحاماة س ٢٩ ص ٢٨٠ رقم ١٣٨ والحكم الصادر بتاريخ ٢٧ أبريل سنة ١٩٤٨ المحاماة س ٣٠ ص ٦٤٣ رقم ٣١٣) .

وواضح أن المدرسة الخاصة ليست مرفقاً عاماً إذ أن المرفق العام غايته الصالح العام لا الكسب المادي وإذا كانت بعض المرافق العامة — على خلاف هذا الأصل — تبغى الكسب كمرفق السكك الحديدية والجمارك مثلاً — فإن هذا الكسب مشرب بروح المصلحة العامة والاستعانة به في إشباع الحاجات العامة لصيانة الأمن وحفظ الصحة العامة وغيرها . في حين أن المدرسة الخاصة وإن كانت ذات نفع عام لأنها تساعد على انتشار التعليم إلا أنها تبغى الربح الشخصي فهي غرضها الأساسي والذي من أجله نشأت فلا يمكن والحالة هذه اعتبارها أكثر من مرفق خاص ذو نفع عام . ولما كان من الواجب اعتبار الشخص موظفاً عمومياً أن يعمل في خدمة مرفق عام فإن ناظر المدرسة

الخاصة والقائمين بإدارتها أو بوظائف التعليم أو الضبط فيها لا يعتبرون موظفين عموميين .

٤ - وجوب القيام بعمل له صفة الدوام والاستمرار (٢) : لا يكفي أن يلتحق الشخص بمرفق عام أو مصلحة عمومية لاعتباره موظفاً عمومياً بل لابد أن يكون قائماً بعمل له صفة الدوام والاستمرار وينبني على ذلك أن الأشخاص الذين يكلفون بالقيام بخدمات وقتية عارضة ولأجل محدود لا يعتبرون موظفين عموميين كالجنود والمخلفين والمقاولين ومتعهدوا التوريدات والعمال الذين يتقاضون أجوراً يومية على اعتماد مؤقت للقيام بمشروع من مشروعات الحكومة - والملتزم وهو كما عرفه الدكتور زهير جرانة في مؤلفه القانون الإداري ص ٢٢٠ طبعة سنة ١٩٤٤ والشخص الذي يكلف من قبل الحكومة للقيام بمشروع ذو نفع عام ولمدة محدودة طبقاً للشروط التي تحددها الإدارة في دفتر المشارطات مقابل الأجر الذي يحق للالتزم تحصيله من المستفيدين . هذا الملتزم لا يعتبر موظفاً عمومياً لأن عمله محدود بمدة معينة في قائمة الشروط في حين أن العمل الذي يقوم به الموظف يجب أن تكون له صفة الدوام وغير محدود بأجل معلوم .

والعبرة في ذلك بطبيعة العمل الذي يعهد إلى الشخص وما إذا كان بذاته يعتبر دائماً أم غير دائم سواء طالّت المدة التي باشر فيها الشخص هذا العمل أم قصرت . فقضى مجلس الدولة المصري في حكمه الصادر في ١٣ يناير سنة ١٩٤٧ بأن « العلاقة التي نشأت بين المدعى ومشايخ الأزهر بنده طبيباً لعيادة مطلبة معهد طنطا الديني ليست علاقة وظيفية تخضع لقوانين التوظيف ولوائحه وإنما هي علاقة ناشئة عن عقد عمل يقوم المدعى فيها بما يكلف به نظير أجر مقرر له وليس أدل على ذلك من أن ندهبه موقوت بالعام الدراسي ومن أن المرسوم الصادر في ٨ أبريل سنة ١٩٣١ بشأن لائحة استخدام المدرسين والموظفين بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية لا يتضمن أحكاماً لتنظيم هذه العلاقة وبيان أوضاعها وآثارها » .

« ومن حيث إنه لا يغير من الأمر شيئاً أن تكون هذه العلاقة بين المدعى ومشايخ الأزهر بنده طبيباً للمعهد قد استدامت منذ سنة ١٩٣٠ حتى سنة ١٩٤٧ تاريخ إلغاء هذا النذب لأن العبرة بطبيعة هذه العلاقة وماهيتها وهي لا تعتبر علاقة وظيفية كما تقدم قصرت مدتها أم طالّت » .
مجموعة أحكام مجلس الدولة المصري - المجموعة الأولى لعاصم ص ٢٢٦ .

٥ - القيد على إحدى درجات الكادر العام (٣) : ويضيف بعض الشراح إلى الشرطين السابقين الواجب توافرها لاعتبار الشخص موظفاً عمومياً شرطاً ثالثاً مقتضاه أن يكون مقيداً على إحدى درجات الكادر العام .

وهذا الشرط وإن كان متوفراً في أغلب الأحيان في الموظفين العموميين إلا أنه يوجد موظفون ليسوا مقيدين على درجة من درجات الكادر ومع ذلك لا خلاف في اعتبارهم موظفين عموميين كالعمد وشيخ القسم وشيخ البلد وشيخ الحارة وقد قضى مجلس الدولة المصري بأن « قضاء هذه المحسنة قد استقر على اعتبار شيخ البلد موظفاً عمومياً دائماً وأن الراتب الذي يجري عليه حكم

الاستقطاع ليس شرطاً أساسياً لاعتبار الشخص موظفاً عمومياً بل العبرة بأن يكون قائماً بعمل دائم وأن يكون هذا العمل في خدمة مرفق عام أو مصلحة عامة . (حكم ٢١ يونيو سنة ١٩٤٩ المحاماة س ٣٢ ص ١٣٧٧ رقم ٤٣٤) .

فالوظيفة قد توجد دون درجة وإن كان العكس غير صحيح وذلك على التفصيل الآتي :

٦ — الوظيفة العمومية والدرجة : يمكن تعريف الوظيفة العامة بأنها كل اشتراك منظم ومستمر في خدمة مرفق عام (الأستاذ مصطفى الصادق في مؤلفه في القانون الإداري ص ٧٨) أما الدرجة فهي ما يتقاضاه الموظف نظير القيام بهذه الخدمة .

ومن ذلك يتضح الفرق بين الوظيفة والدرجة فالمعنى في الأولى ينصرف إلى العمل والولاية وفي الثانية إلى الأجر أو المقابل المالي .

والدرجة متلازمة مع الوظيفة ذات الراتب لا تنفك عنها ولا يمكن انتزاعها منها بحيث لا يجوز تعيين موظف في وظيفة وترقية آخر إلى درجتها المالية إذ لا توجد درجة مستقلة عن وظيفة وإن جاز أن توجد وظيفة من غير درجة إذا لم تكن الوظيفة من ذوات الرواتب كوظيفة العمدة والمأذون .

وليس صحيحاً ما يقال من أن هناك وظائف فوق الدرجات .

وقد تحمل العبارة الواحدة — بحسب الاصطلاح المالي والإداري — أحد معنيين ، فأحياناً يقصد بها الوظيفة وأحياناً يقصد بها الدرجة . ومن أمثلة ذلك :

(أ) وكالة الوزارة : فقد يكون المقصود منها وظيفة وكيل الوزارة التي تقوم إلى جانب الوزير في الديوان العام يعاونه فيما يعهد به إليه من الإشراف على مصالح الوزارة كلها أو بعضها .

وقد يكون المقصود منها درجة وكيل وزارة المالية وقد ترتب لوظائف رئيسية في المصالح دون أن يكون شاغلوها وكلاء وزارة بالوظيفة بالمعنى الأول ، إذ أن هذا الترتيب لا يغير من كنه وظائفهم . فمحافظ القاهرة أو الاسكندرية والمدير العام لمصلحة السكك الحديدية والمدير العام لمجلس بلدى القاهرة ، هم موظفون يقومون على رأس مصالح حكومية لا وكلاء وزارات بالوظيفة ولكن درجاتهم المالية مرتبة كدرجات وكلاء وزارات .

(ب) وكيل الوزارة المساعد : فمدير عام مصلحة الجمارك ومدير الطب الشرعي ووكيل المدير

العام لمجلس بلدى الاسكندرية موظفون درجاتهم المالية معادلة لدرجة وكيل وزارة مساعد . ولا شك في أنه لم يقصد بذلك أن يكون ثمة وكيل وزارة مساعد بالوظيفة وإنما قصد أن تكون الدرجة المالية لوكيل الوزارة في تلك الإدارات من الدرجة المالية لوكيل وزارة مساعد . وليس هناك مانع من الوجهة النظامية من أن يكون رئيس مصلحة بالدرجة المالية لوكيل وزارة أى براتبه ومع ذلك يخضع في السلم الإداري لإشراف وكيل وزارة بالوظيفة . (يرجع في كل ذلك حكم مجلس

الدولة المصرى الصادر فى ٢٢ يونيو سنة ١٩٤٩ بمجموعة احكام مجلس الدولة المصرى المجموعة الثالثة والرابعة ص ٤٨٢ وما بعدها) .

٧ — والخلاصة : أنه يشترط لاعتبار الشخص موظفاً عمومياً أن يكون قائماً بعمل له صفة الدوام والاستمرار وأن يكون هذا العمل فى خدمة مرفق عام أو مصلحة عمومية ولا يهم بعد ذلك نوع العمل الذى يعهد إلى الموظف سواء كان عملاً فنياً يقتضى بذل مجهود عقلى خاص أو عملاً كتابياً أو مادياً فالقاضى والطبيب والمهندس كلهم موظفون عموميون ، كما أن الكتبة والسكرتيرين بمختلف الوزارات وسعاة البريد والتلغراف هم أيضاً موظفون عموميون . ولا عبرة كذلك بكيفية الإلتحاق بالخدمة فقد تكون بالتعيين أو الانتخاب كالعمد ، ولا يهم أخيراً إذا كان الموظف يتقاضى مرتباً أو يعمل بدون مقابل كالعمد والمأذونين ومشايخ الأقسام .

٨ — منهج البحث : تباينت الآراء وتعددت المذاهب فى تحديد الطبيعة القانونية لعلاقة الموظف بالدولة وماهيتها القانونية مما يمكن إرجاعها إلى فكرتين أساسيتين : (١) النظريات التعاقدية : وهى التى تقوم فى مجموعها على اعتبار أن العلاقة بين الموظف والحكومة علاقة تعاقدية . (٢) النظريات الحديثة : وهى التى ترى أن علاقة الموظف بالدولة علاقة تنظيمية وليست تعاقدية .

وسن تناول كل من هاتين الفكرتين بالشرح على التفصيل الآتى :
الفصل الأول — التكييف التعاقدى لرابطة التوظيف . وينقسم هذا الفصل إلى المباحث الآتية : —

المبحث الأول : رابطة التوظيف عقد من عقود القانون الخاص .
المبحث الثانى : رابطة التوظيف عقد من عقود القانون العام .
المبحث الثالث : نظرية التفرقة بين الموظف والمستخدم .
المبحث الرابع : تقدير النظريات التعاقدية بوجه عام .
الفصل الثانى — النظريات الحديثة : التكييف التنظيمى أو اللاتمى لرابطة التوظيف والنتائج العملية المترتبة على هذا التكييف .

الفصل الأول النظريات التعاقدية

٩ — يجمع هذه النظريات اعتبارها أن الموظف مرتبط بالحكومة بعقد يكون الموظف أحد طرفيه والإدارة الطرف الآخر . وقد ذهب أنصار هذه الفكرة فى تكييف هذا العقد عدة مذاهب .

فقد كان رأى السائد فى فرنسا إلى ما بعد منتصف القرن التاسع عشر بقليل أن هذه الرابطة

تنطوي على عقد من عقود القانون الخاص . ويتطور القانون الإداري وظهور معاملة الأساسية حاول بعض الشراح وصف هذه الرابطة بأنها رابطة تعاقدية من روابط القانون العام في حين رأى البعض الآخر وجوب التفرقة بين الموظف والمستخدم .

وستتناول بيان هذه الأفكار المختلفة ثم تفرد مبحثا خاصا بتقدير النظريات التعاقدية بصفة عامة .

المبحث الأول

رابطة التوظيف عقد من عقود القانون الخاص

١٠ — كان الشراح قديما يعتقدون أن العلاقة بين الموظف والحكومة تنطوي على عقد من عقود القانون الخاص وكانوا يصفونه بأنه عقد إجارة أشخاص إذا كان العمل الموكول للموظف عملا ماديا وبأنه عقد وكالة إذا كان الموظف يقوم بعمل قانوني .

١١ — وإخضاع رابطة التوظيف لأحكام القانون الخاص من شأنه أن يتيح للسلطة الإدارية الحرية الكاملة في تحديد كافة شروط الخدمة كوضع شروط التعيين وتحديد مرتبات الموظفين بالمساومة والاتفاق وتحديد مدة خدمتهم وأجالاتهم وشروط الإحالة على المعاش أو الاستعفاء من الخدمة إلى غير ذلك من الشروط التي تختلف باختلاف ظروف الأفراد وحالاتهم الخاصة . وذلك بعكس الحال في القانون العام الذي يضع تنظيمًا عاما يسرى على جميع الموظفين أو على أفراد كل طائفة منهم بحيث لا يمكن أن تراعى فيه مقتضيات الحالات الفردية . (المؤتمر الدولي الخامس للعلوم الإدارية المنعقد بفينا سنة ١٩٣٣ مجلة القانون والاقتصاد سنة ١٩٣٤) .

١٢ — وقد صادفت هذه النظرية نجاحا لدى القضاء المصري حينما من الزمن فقضت محكمة النقض الجنائية وهي بصدد الفصل في قضية العمد الذين توافقوا على الاستقالة من مناصبهم وكانت النيابة قد قدمت للحكمة بتهمة التوقف عن أداء عملهم مطالبة معاقبتهم بالمادة ١٠٨ مكررة (التي صارت المادة ١٢٤ في قانون عقوبات سنة ١٩٣٧) فقضت محكمة النقض بأن النيابة تدعى أيضا أن عدم قبول الاستقالة يجعل الموظف في حكم الباقي في الوظيفة فيعاقب على تركه العمل فيها وهذا الادعاء لا يمكن الأخذ به كذلك : أولا لأن النصوص القانونية الخاصة بإجارة الأشخاص السابق الإشارة إليها في التمانون المدني تعطي لكل من المستخدم والمخدوم حق فسخ العقد في أي وقت شاء بمحض إرادته وبدون توقف على رضا الطرف الآخر . وبناء على ذلك يصبح العقد بمجرد تقديم الاستقالة مفسوخا من نفسه ولا يبقى لمن لحقه ضرر من الفسخ إلا حق التعويض المدني إن كان .

(نقض ٢ مارس سنة ١٩٢٦ المجموعة الرسمية السنة ٢٧ عدد ٦٦) وبهذا المعنى حكم محكمة مصر الأهلية في ٥ مايو سنة ١٩٠٦ منشور برسالة د ضمانات الموظفين ، للدكتور إسماعيل زكي ص ٤٠) .

١٣ — على أن هذه النظرية لا سند لها من الواقع أو القانون ، فالموظف كما يقول الأستاذ قالين ، ليس موكلًا في معنى القانون المدني ولا يرتبط بالدولة بعقد إجارة خدمات كما يتضح ذلك من المجموعة المدنية . فاختيار الموظف لا يكون بحرية كما يختار الأصيل وكيله ، ولكن وفقًا للقواعد القانونية واللائحية التي لا يمكن للسلطة الإدارية استبعادها دون زيادة في السلطة المخولة لها . فليس هناك مناقشة في شروط العمل الذي سيؤديه ولا يستطيع أن يطالب بشروط خاصة للاحتياج بالخدمة وكل مخالفة للقواعد المحددة بالقوانين واللوائح لكل الموظفين الذين من نفس المرتبة تكون عديمة القيمة القانونية ، (قالين — القانون الإداري ص ٣٥٢ وما بعدها) .

ومن ناحية أخرى فإن تشبيه الموظفين بأجراء الصناعة والتجارة لا يستند على أساس من الواقع فالأجراء كما يقول هريو د أناس ليس لهم أي اشتراك في المشروع الذي أنشأه رب العمل وليسوا أعضاء فيه . وعلى العكس من ذلك نجد أن الموظفين أعضاء ومشترون في مشروع الإدارة العامة فالإدارة والموظف ليسا متضادين بل هما كل لا يتجزأ ، .

١٤ — وفضلاً عن ذلك فإن اعتبار رابطة التوظيف عقد من عقود القانون الخاص يترتب عليه نتائج وخيمة لا يمكن التسليم بها :

فأولاً : القانون الخاص لا يضمن استمرار سير العمل في المصالح العمومية فلوسلنا بجدلاً بأن رابطة التوظيف يحكمها عقد الوكالة أو عقد إجارة الأشخاص — لوجب تطبيق قواعد القانون المدني الخاصة بهذين العقدين ، ومقتضى هذه القواعد أن هذين العقدين إن كانا محدودى المدة وجب على كل من الطرفين إلزام المدة المتفق عليها في هذا العقد . فإذا أخل أحد الطرفين بهذا الإلزام كان مسئولاً عن ذلك مسئولية تعاقدية أما إذا كان هذان العقدان غير محدودى المدة ، فوفقاً لأحكام القانون المدني يجوز لأى من الطرفين فسخ العقد وإنما يشترط أن يكون الفسخ في وقت مناسب فإن فسخ أى الطرفين العقد فلا مسئولية عليه إن كان الوقت مناسباً وينفسخ العقد ولكن يكون مسئولاً تعاقدياً عن الفسخ إذا جاء في وقت غير مناسب .

ثانياً : إن القانون الخاص يعطى للموظفين الحق في الإضراب وهذا ما يحرمه القانون العام .

ثالثاً : لا يلتزم الموظف إلا بأداء العمل الذي تعهد بإنجازه ولا يلتزم بالطاعة لرؤسائه والأمانة المطلقة وكلاهما ضرورى لاستقامة العمل في المصالح العمومية ، وإذا أخل الموظف بتعهداته فإنه لا يخشى الإجراءات التأديبية (المؤتمر الدولى الخامس للعلوم الإدارية) .

وهذه النتائج الثلاث لا يخفى تهديدها للصالح العام كما لا يخفى عدم تشبها مع مقتضيات الحياة الإدارية والمبادئ المسلم بها في القانون الإداري وفي مقدمتها وجوب سير العمل بالمرفق العام بانتظام واضطراد . فحق الفسخ وحق الإضراب وعدم التزام الطاعة والأمانة المطلقة كل ذلك من شأنه تعطيل مصالح الجمهور واضطراب المرافق العامة وما يترتب على ذلك من آثار خطيرة تهدد النشاط الفردى والعام على السواء .

رابعاً : ان القانون العام دون عقد الوكالة أو عقد إجازة الأشخاص هو وحده الذى ينظم مسئولية الدولة قبل الموظف ومسئولية الموظف قبل الدولة وقبل الأفراد التنظيم الملائم للصالح العام .

وقد أدت العوامل السابقة إلى إندثار هذه النظرية واتجه الفقه للبحث عن أساس جديد يتفادون به المثالب الخطيرة التى أخنت على نظرية عقد القانون الخاص فذهب بعضهم إلى اعتبار علاقة الموظف بالإدارة عقد من عقود القانون العام .

المبحث الثانى

رابطة التوظيف عقد من عقود القانون العام

١٥ — ويرجع تمسك أنصار هذه النظرية باعتبار علاقة الموظف بالدولة رابطة تعاقدية إلى أنه فيما يتعلق بمسئولية الدولة كان من المقرر فى فرنسا فى القرن التاسع عشر أن الدولة غير مسئولة عن أعمالها الآمرة التى تصدر منها باعتبارها صاحبة السلطة العامة مما يترتب عليه عدم مسئولية الإدارة عن القرارات التى تصدرها بفصل موظفيها ولو ثبت عدم مشروعيتها إذا كانت رابطة التوظيف ليست تعاقدية بل رابطة نظامية تحكمها القوانين واللوائح .

ولهذا قال هؤلاء الفقهاء بأن رابطة التوظيف عقد من عقود القانون العام وقصدوا بذلك — أولاً : الإبقاء على الأساس التعاقدى حتى يمكن إلزام الإدارة بالتعويض فى حالة فصل الموظف بسبب غير مشروع أو فى وقت غير مناسب تأسيساً على أن هذا العمل يعتبر إخلالاً بالرابطة التعاقدية التى تربط بين الموظف والإدارة .

وقصدوا ثانياً : الاستفادة من لفظ قانون غام وذلك لإمكان إدخال بعض القيود على هذه الرابطة التعاقدية فى أصلها كتنقييد حق الفسخ وحق الاضراب كما يمكن للإدارة أن تعدل من أحكام الوظيفة العامة دون توقف على رضا الطرف الآخر .

١٦ — وقد وجدت هذه النظرية قبولا لدى بعض المحاكم المصرية فقضت محكمة استئناف مصر الأهلية فى ١٢ يونيو سنة ١٩٣٢ د بأن الموظف وإن كان فى علاقته مع الحكومة من وقت دخوله الخدمة إنما يتعاقد تعاقدًا خاصاً ، إلا أن هذا العقد له خصائصه بالرجوع إلى القانون العام ، ولا يعد تعاقدًا مدنياً خاضعاً لأحكام القانون المدنى الصرف (هذا الحكم منشور برسالة ضمانات الموظفين للدكتور اسماعيل زكى) .

المبحث الثالث

نظرية التفرقة بين الموظف والمستخدم

١٧ — كانت الاعتبارات التى دعت بعض الفقهاء إلى القول بأن رابطة التوظيف عقد من عقود القانون هى ذاتها التى دعت شراحا آخرين إلى القول بنظرية التفرقة بين الموظف والمستخدم .

ويعرفون الموظف بأنه الشخص الذى يقوم بأعمال بها قدر من السلطة العامة . أما المستخدم فيقتصر عمله على القيام بتنفيذ الأعمال السابقة دون أن يتمتع بقسط من السلطة العامة .

ويقولون إن الموظف باعتباره من ممثلى السلطة العامة تكون علاقته بالحكومة علاقة تنظيمية أو لائحية وبالتالي فأعمال الإدارة بالنسبة له أعمال سلطة أى لا تخضع لرقابة القضاء فى الوقت الذى كان العمل جارياً على عدم رقابة القضاء لأعمال السلطة كلها وبالتالي فإن الدولة لا تكون مسئولة عما تصدره من قرارات فصل لموظفيها ولو كانت غير مشروعة كما أنه لا يجوز للموظف أن يضرب أو يستقيل .

أما المستخدم فهو بمثابة أجير وعلاقته بالحكومة علاقة تعاقدية يمكن معها الفسخ وفقاً للقانون المدنى كما لا يعتبر عمل الإدارة فى هذا الخصوص من أعمال السلطة وبالتالي تكون الإدارة مسئولة عن عملها فى هذا الشأن . (يراجع فى هذه النظرية مؤلف الدكتور زهير جمانة — مبادئ القانون الإدارى المصرى طبعة ١٩٤٢ ص ٢٢٠) .

وقد وجدت هذه النظرية من بين الشراح المصريين من ناصرها فنادى الأستاذ مصطفى الصادق بوجوب الأخذ بها (مؤلفه فى القانون الإدارى المصرى والمقارن) .

١٨ — ويلجأ بعض الشراح الآخرين إلى تفرقة مشابهة فيرى الأستاذ برتلى وجوب التفرقة بين وظائف السلطة العامة *fonctions d'autorité* ووظائف الأعمال العادية *fonction de gestion* (مؤلف الأستاذ برتلى فى القانون الإدارى الطبعة ١١ ص ٥٦ وما بعدها) .

ويقول برتلى أن بعض وظائف الدولة تشبه تلك التى ينظمها القانون الخاص بين الأفراد تحقيقاً للصالح الخاص . ففى الواقع لا يوجد فرق بين الموظف فى سكة حديد الدولة والموظف فى سكة حديد أهلية ولا بين مهندس حكومى ومهندس يعمل فى إحدى الشركات ولا بين مدرس بمدرسة أميرية ومدرس فى مدرسة حرة . والواجب هنا أعمال فكرة العقد واعتبار أن مثل هذا الموظف — الذى لا يدخل فى اختصاصه أى عمل من أعمال السلطة العامة — تربطه بالدولة علاقة تعاقدية من عقود القانون الخاص هى عقد إيجارة خدمات مبرم بين الشخص المعنوى الإدارى والموظف الذى يعمل لحساب هذا الشخص .

أما الوظائف الأخرى التى يساهم فيها الموظفون فى ولاية الدولة الآمرة كوظائف المديرين ورجال الشرطة فهؤلاء تنظم علاقتهم بالدولة القوانين واللوائح التى تصدرها الدولة بشأنهم أيا كانت مرتبتهم فى السلم الإدارى .

ورتب الأستاذ برتلى على هذه التفرقة عدة نتائج نذكر منها أن جريمة إهانة الموظفين العموميين (م ٢٢٤ عقوبات فرنسى ويقابلها المادة ١٢٣ عقوبات مصرى) لا تتوافر إلا بالنسبة للفريق الأول ووجوب تطبيق قوانين العمل على الفريق الثانى من الموظفين فقط وأن معاقبة الموظفين

لامتناعهم عن العمل إما بالاضراب أو الاستقالة (م ١٢٤ وما بعدها) مقصور على الموظفين ذوى السلطة العامة وحدهم .

١٩ — وقد عاب الشراح على هذه النظرية أن التفرقة التي يقول بها لا تعرف هذه الحدود التي يقول بها برتلى بل إن غالبيتها يتضمن اختصاصات متنوعة متداخلة كالمهندسين ومتولى مرفق الصحة العامة ، وفضلا عن ذلك فإنه ليس من المستساغ أن تقلب مراتب الموظفين ودرجاتهم فيعتبر الخفير من موظفي السلطة العمومية في حين تنكر هذه الصفة على كبار المهيمين على شئون التعليم مثلا (الدكتور زهير جراتة — المرجع السابق ص ٢٢٠) .

لذلك هجرت هذه النظرية خصوصا بعد ما اندثر سببها وتقررت مسئولية الدولة عما تصدره من أوامر السلطة العامة وأصبح من الجائز الحكم عليها بالتعويض إذا كان فصلها للموظف يرجع لسبب غير مشروع دون أن يكون في هذه المسئولية أى تعارض مع اعتبار علاقة الموظف بالدولة علاقة تنظيمية يحكمها القانون .

المبحث الرابع

تقدير النظرية التعاقدية بوجه عام

٣٠ — لا تستند النظريات التعاقدية — في مجموعها — إلى أساس قانوني سليم فقد لاحظ الأستاذ هريو في مؤلفه القانون الإداري ص ٥٧٢ وما بعدها أن عناصر العقد الشكلية والموضوعية منعدمة في هذا الخصوص . فمن الناحية الشكلية يمكن تعريف العقد بأنه توافق إرادتين على تعيين محل ونحن لا نجد في تعيين الموظف تبادل للرضا أو تعيين للمحل .

٢١ — عناصر العقد الشكلية (١) : تعيين محل العقد (١) فبالنسبة لتعيين محل العقد لو قلنا إن رابطة التوظيف عقد من عقود القانون الخاص فإن مقتضى ذلك أن تكون هناك مساومة يصل بها الطرفان إلى تحديد محل العقد وليست رابطة التوظيف من هذا القبيل فالدولة هي التي تضع شروط التوظيف وحقوق الموظفين وواجباتهم ولا تساوم الموظف عند تعيينه في هذه الأحكام .

وإذا اعتبرنا هذه الرابطة عقد من عقود القانون العام فالعقود الإدارية وإن كانت تختلف عن العقود المدنية في أنها ليست محلا للمساومة إلا أن الإجراء المتبع لتعيين محل التعاقد يشتمل على تحرير الإدارة دفتر مشارطات يحتوى الشروط محل التعاقد كما هو الشأن في عقود الأشغال العمومية وعقود التوريد . ولكن قرار تعيين الموظف لا يسبقه ولا يصحبه شيء من ذلك لحقوق وواجبات كل من المتعاقدين ليست مجمعة في دفتر يشتمل على شروط عامة يلتزم بها الموظف قبل الإدارة وقت التعاقد تكون هذه الشروط محلا لتراضيه .

حقيقة أن حقوق والتزامات الإدارة والموظف منصوص عليها في القوانين واللوائح ولكننا لا نستطيع أن ننساق إلى حد القول بأن مركز الموظف تعاقدية وأنه لحظة التعيين يكون محل العقد المزعوم هو هذه القوانين واللوائح — ما دامت هذه الحقوق والالتزامات ليست مجمعة في دفتر

ولم تعرض مطلقاً على الموظف عند التعيين فينعدم بذلك العنصر الشكلي المتعلق بدقتر المشارطات وهو تعيين محل العقد .

٢٢ — (ب) التراضى : ويستطرد الاستاذ هريو قائلاً إن ركن الرضا منعدم بدوره فمن المسلم به أنه يشترط لانعقاد العقد التقاء الإيجاب بالقبول أى تبادل الرضا فى معنى تعليق الآثار القانونية للعملية حتى لحظة قبول الموظف لتعيينه .

وقد يتبادر إلى الذهن لأول وهلة أن الموظف حين يقدم طلباً للالتحاق بالوظيفة فيمكن اعتبار هذا الطلب إيجاباً متوقفاً على قبول الطرف الآخر فالتعيين يمكن إذن اعتباره قبولاً من الدولة لهذا الإيجاب متمماً للعقد .

ويرد على ذلك الأستاذ Rolannd فى مؤلفه مختصر القانون العام والقانون الإدارى بأنه حقيقة هناك إظهار لإرادة الموظف لأنه يقدم طلباً للوظيفة وتوجد أيضاً إرادة الإدارة منذ التعيين . ولكن هذين الإظهارين الغير مخصصين أحدهما بالآخر يتضمنان تحسب شرطاً مقتضاه انطباق النصوص القانونية واللائحية على موظف معين بالذات . ومن ناحية أخرى فمركز الموظف محدد بمقتضى القواعد المقررة للوظيفة التى يشغلها ، وهذه القواعد لا تتوقف بأى حال على قبول من يلى الوظيفة وإنما تتوقف فقط على السلطة الشرعية المختصة بسنها .

ويضيف الأستاذ فالين إلى ذلك قوله — فى مؤلفه القانون الإدارى — إنه ليس من الضرورى دائماً تقديم مثل هذا الطلب وإن كان ذلك أكثر الحالات وقوعاً . فى الحالات التى لا تقدم فيها طلبات وظائف لا يمكن أن نفسر الآثار المباشرة لقرار التعيين إلا عن طريق الصفة الانفرادية لهذا الأخير وهكذا يبدو من المستحيل أن نشيد نظريتين صحيحتين معاً لتعيين الموظف .

فتعيين الموظف إذن ليس عقداً وهو كما يرى الأستاذ هريو ، يتم بقرار تنفيذى انفرادى صادر من السلطة الادارية ، وبدون شك يقبل الموظف فى الأحوال العادية — تعيينه دون أن تكون هناك صعوبة لحمله على أداء الخدمة . ولكننا رأينا فى بعض الظروف السيئة — أن هناك موظفين معينين لم يقبلوا أصلاً الوظائف التى ألحقوا بها بالقوة ومع ذلك ألزموا بها جبراً .

لكن إذا قبل الموظف التعيين فهذا القبول لا يكون إلا اقراراً منه بالانخراط فى سلك الوظيفة العامة وهذا الاقرار ليس عقداً ولكنه عمل قانونى acte juridique به يقر الموظف بواقعة قانونية هى جزء من النظام الإدارى ، فتعيين الموظف هو بالنسبة له واقعة قانونية fait juridique غير متعلقة بإرادته ومتصلة بالتنظيم الإدارى فقط هو أقر هذا التعيين ومن ثم فهذا الاقرار لا يرقى إلى مستوى القبول لإيجاب على الصورة المألوفة فى العقود ، .

د فالتعيين إذن عمل انفرادى يحدث آثاره فوراً بمجرد صدور الأمر به دون توقف على قبول الموظف فالمرتبة يحزى من يوم التعيين وإذا لم يلتحق الموظف بوظيفة فإن التعيين يسترد وهذا يدل على أن التعيين وحده ينتج آثاره ككل القرارات التنفيذية ، .

٢٣ — ويذهب الأستاذ Bonnard في مؤلفه القانون الإداري ص ٥١ طبعة سنة ١٩٤٣ إلى مثل هذا الرأي فيقول : إن الموظف يتقلد الوظيفة حالاً منذ النشر والتبليغ الرسمي لهذا التعيين وقبل أى قبول من ناحيته . وأنه في حالة رفض الموظف للوظيفة التي عين فيها فلا بد من قيام سلطة التعيين بإجراء تسحب به هذا التعيين باعتبار أن التعيين عمل إنفرادي يولى الموظف الوظيفة حتى ضد مشيئته .

٢٤ — ويؤيد ذلك الأستاذ فالين فيقول : إنه إذا كان تعيين الموظف العمومي عقداً نتج عن ذلك : (١) أن الموظف لا يتولى اختصاصاته ويخضع لتكاليف الوظيفة إلا من يوم قبوله التعيين . (٢) أنه في حالة رفض التعيين في وظيفة معينة لا تسترد الإدارة تعييناً أصبح لاغياً كأي إيجاب غير مقبول .

ولكن على العكس نجد أن القضاء يقرر (١) أن تولى الوظيفة يحصل بمجرد التعيين المنشور والمبلغ عنه . (٢) أنه في حالة رفض الوظيفة من الموظف المعين فإن التعيين لا يسقط إلا بعد قرار صريح كالعزل أو التنازل أو على الأقل سحب التعيين . فضرورة القيام بعمل صريح لكي تزول آثار التعيين يثبت أن العمل الانفرادي كاف لمنح الوظيفة .

وينتهى الأستاذ فالين من كل ذلك إلى النتيجة الآتية . : إن الشخص لا يمكن أن يصير موظفاً بإرادته وحدها يفرضها على الإدارة ولكن بالعكس يمكن أن يكون موظفاً بالرغم منه كما هو الحال بالنسبة للجنود العاملين الذين لا يلحقون بالشككات إلا وهم مجبرين على ذلك وأيضاً بالنسبة للموظفين الذين يرفضون الوظيفة ما دام تنازلهم لم يقبل .

ويرى جيز أن قرار التعيين لا ينشئ مركز الموظف التنظيمي إذ أن هذا المركز قائم قبل قرار التعيين أنشأته القوانين واللوائح الموجودة قبل صدور هذا القرار . ولذلك فإن قرار التعيين في الوظيفة لا يعتبر عقداً لأن العقد هو اتفاق على إنشاء مركز قانوني ذاتي يختلف باختلاف موضوع كل عقد وإرادة أطرافه . (الأستاذ جيز — مبادئ القانون الإداري ص ٤٤ طبعة ١٩٢٥)

٢٥ — وصفوة القول من كل ما تقدم أن عملية التعيين ليست عقداً وإنما هي عمل إنفرادي صادر من السلطة الإدارية يترتب عليه إنخراط الموظف في سلك الوظيفة العامة دون توقف على قبول هذا الموظف وأن الشروط الشكلية للعقد — سواء ما كان منها متعلقاً بالرضا أو ما كان متعلقاً بتحديد محل العقد — غير متوافرة بالنسبة لرابطة التوظيف .

٢٦ — العناصر الموضوعية للعقد غير متوافرة في رابطة التوظيف : (٢) وإذا بحثنا عن العناصر الموضوعية الواجب توافرها في العقد نجد أنها منعدمة بالنسبة لرابطة التوظيف ففكرة العقد الضمني . كما يقول الأستاذ هريو — تنطوي على تهرب ، فنحن أمام مركز إذا لم ينظم بعقد صريح يكون تنظيمه بمقتضى القوانين واللوائح .

ومن المقرر أن العقد قانون المتعاقدين بمعنى أن كل عقد يحتوى على شروط يترضى عليها الطرفان ويتكون منها موضوع التعاقد الذى يعتبر شريعتهم فلا يجوز لأى من الطرفين أن يعدل هذه الشروط إلا باتفاق الطرف الآخر لأن العقد ينشئ حقوقا مكتسبة لكل من الطرفين لا يستطيع أى منهما بل ولا القانون ذاته المساس بها دون رضا صاحب الحق من الطرفين .

ومن الواضح أن رابطة التوظيف خلو من ذلك فالموظف لا يستطيع أن ينشئ لنفسه مركزاً خاصاً بشروط خاصة والوظيفة العامة وإن كانت توجد التزامات متبادلة بالنسبة للموظف والإدارة إلا أن هذه الالتزامات مستمدة من القانون وليست من العقد وكما قضى مجلس الدولة الفرنسى فى قضية Laferrière فى ٤ أغسطس ١٩١٦ دأنه لا الموظف ولا الإدارة يستطيعان تعديلها باتفاقات خاصة فقابلية العزل واختصاصات الوظيفة ونصاب المرتبات وشروط التأديب وشروط الحق فى المعاش ... الخ هى أمور قد حددتها القوانين واللوائح بالنسبة لكل الوظائف ولا يمكن مخالفتها بعقد .

٢٧ — ومن ناحية أخرى لا يجوز للموظف أن يتمسك قبل الإدارة بالحقوق التى كانت مقررة لوظيفته عند تعيينه إذ أن هذه الحقوق مستمدة من القوانين واللوائح وهى بطبيعتها قابلة للتعديل كلها رأت السلطة المختصة موجب لذلك فيجوز للإدارة بواسطة الإجراءات القانونية أن تزيد فى ساعات العمل ومقداره دون أن يكون للموظف حق مكتسب فى رفض العمل الإضافى ويجوز لها أن تعدل القواعد المتعلقة بالمعاشات فتصير ذات ميزات أقل . وإذا اعتبرنا رابطة التوظيف عقداً فإن المرتب المربوط وقت قبول الموظف تعيينه يعتبر مشروطاً ومنشأً لحق مكتسب . ولكن من المقرر أنه من الممكن انقاصه وحذفه بمقتضى قانون لاحق .

٢٨ — الاعتبارات العملية نوجب استبعاد التكييف التعاقدى : (٣) على أن الاعتبارات العملية بدورها تجعلنا ننفر من تلك النظرية التى تقول بالتكييف التعاقدى لرابطة التوظيف إذ كيف يمكن للإدارة أن تجري الإصلاحات المرجوة وكيف يمكن مواجهة الضرورات العملية بما يتفق وحاجتها إذا نحن تمسكنا بالمركز التعاقدى للموظف . فالدولة قد ترى أن الصالح العام يقتضى أن يعدل من شروط وظيفة ما وهى إن أجبرناها على وجوب الحصول على موافقة الموظف قبل إحداث هذا التعديل — حتى لا يحتاج الموظف بالحق المكتسب للمركز المستمد من العقد المزعوم — نكون بذلك قد كبلنا أيديها بأغلال قد لا يستطيع منها فكاً كما يعرض الصالح العام للخطر .

وكما يقول الأستاذ فالين وإن ضرورة احترام هذا المركز التعاقدى يكون عقبة كئود فى سبيل كل إصلاح أو إعادة تنظيم المرافق العامة فضلاً عن الوقوف حجر عثرة ضد كل ضغط للبيزانة . فهذه الاعتبارات العملية تجعلنا لانستسيغ هذه النظرية ونخاطر بإخضاع المصلحة العامة للصالح الخاص .

الفصل الثاني

التكليف التنظيمي أو اللائحي لرابطة التوظيف

٢٩ - هجر الشراح الحديثون النظرية التعاقدية نظراً لما يشوبها من غيوب نظرية وعملية وما تؤدي إليه من نتائج خطيرة لا يمكن التسليم بها .

واتجه القضاء والفقه في فرنسا ومصر إلى القول بأن الرابطة بين الموظف والدولة ليست رابطة تعاقدية بل هي رابطة المركز القانوني أو اللائحي . وقد سائر التشريع في فرنسا ما جرى عليه الفقه والقضاء فنص في المادة الخامسة من قانون التوظيف الفرنسي الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٦ على مايلي : *Le fonctionnaire est vis-à-vis l'administration dans une situation statutaire et réglementaire* أي أن الموظف في علاقته بالإدارة في مركز تنظيمي ولائحي .

فالموظف في قيامه بواجبات وظيفته لا يخضع لعقد من العقود وإنما يخضع لنصوص القوانين واللوائح الخاصة بالوظيفة العمومية ، تلك النصوص التي يستمد منها حقوقه وواجباته

٣٠ - ويذهب الأستاذ ديجي إلى أن علاقة الموظف بالدولة علاقة تنظيمية يحكمها مباشرة قانون المرفق العام الذي يقوم بخدمته . فالقانون هو الذي ينشئ الوظيفة العامة وينشئ معها مركز من يشغلها ويحدد أعباء الوظيفة وامتيازاتها رائده في ذلك النظام العام ومصلحة المرفق العام وليس شخص الموظف وصالحه الخاص . (مطول ديجي في القانون الدستوري الجزء الثالث ص ٩٥ وما بعدها) .

وقرار التعيين هو في الواقع . عمل شرطي من جانب الإدارة مقتضاه وضع الموظف المعين في مركز قانوني عام ودائم وهو سلك الموظفين ويترتب عليه اختصاص الموظف بمباشرة الولاية المعهودة إليه بمقتضى القوانين والتمتع بمزايا الوظيفة والتحمل بتكاليفها ، . (جيز - المرجع السابق ص ٤٤) .

٣١ - هذا وقد تلجأ الإدارة إلى السبيل التعاقدى في بعض الأحيان وفي ظروف خاصة بما يدل على أن الأصل في التعيين هو عدم التعاقد وأن الاستثناء هو الطريق التعاقدى وفي ذلك تأكيد للصفة اللاعقدية لمركز الموظف العمومي . ومثال الموظفين الذين يعينون بعقد الموظفون الأجانب في مصر .

النتائج العملية للتكليف اللائحي

ويترتب على اعتبار الموظف العمومي في مركز تنظيمي أو لائحي عدة نتائج أهمها مايلي :

٣٢ - الموظف والحق المكتسب : (١) لما كان مركز الموظف لائحياً وليس تعاقدياً فلا محل للقول بأن العقد شريعة المتعاقدين وما يترتب على ذلك من وجوب احترام شروط العقد وعدم

استطاعة الإدارة تعديل أحكام رابطة التوظيف ذلك لأن مركز الموظف مستمد مباشرة من القوانين واللوائح ويجب أن يظل خاضعاً لها سواء أ كانت تلك التي كانت موجودة وقت تعيين الموظف أم تلك التي تصدر بعد ذلك . فللإدارة أن تعدل في أحكام هذه القوانين واللوائح في أى وقت تشاء على النحو الذى تقتضيه المصلحة العامة وكل تعديل فى هذه الأحكام يسرى عليهم ولا يترتب على ذلك زيادة فى العمل أو تخفيض فى المرتبات القائمة دون أن يستطيع الموظف أن يتمسك بالحق المكتسب الذى تقرر له عند دخوله الوظيفة وإذا وجد أنه لا يستطيع العمل فى ظل الأحكام الجديدة فليس عليه إلا أن يستقيل .

٣٣ وعلى هذا اضطرد القضاء فى فرنسا ومصر ونذكر على سبيل المثال حكم مجلس الدولة المصرى الصادر فى ٢٧ يناير سنة ١٩٤٨ حيث قال : « ومن حيث إن العلاقة التى تربط الموظف بالحكومة هى علاقة تنظيمية تحكمها القوانين والقرارات الإدارية العامة الصادرة فى شأن الوظائف العمومية والسلطة التنفيذية الحق فى تعديل هذه اللوائح والقرارات فى أى وقت شاءت مراعاة المصالح العام ولحسن سير الأعمال الحكومية إلا إذا نصت القوانين صراحة على خلاف ذلك » .

« ومن حيث إنه يترتب على ذلك أن حق الموظف فى المطالبة بالمزايا التى تقررها اللوائح والقرارات العامة فى شأن الموظف منوط باستمرار العمل بهذه اللوائح والقرارات الإدارية ولا يجوز للموظف فى حالة استبدال اللوائح والقرارات الإدارية العامة بأخرى . الطعن فى القرارات الأخيرة أى فى القرارات الإدارية الفردية الصادرة تطبيقاً لها بدعوى إهدار هذه القرارات لحق اكتسبه فى ظل أحكام اللوائح والقرارات المستبدلة طالما أنه لم تعين له ماهية تطبيقاً لتلك اللوائح والقرارات » . (المحاماة ص ٣٥٨ س ٣٠) .

٣٤ — وتطبيقاً لهذا المبدأ قضت محكمة النقض والإبرام المصرية فى حكمها الصادر فى أول مايو سنة ١٩٤٧ . بأن الترقية ليست حقاً مكتسباً فقالت : « ومن حيث إن الحكم المطعون فيه يتحدث عن علاقة الموظف بالحكومة فقال إنها قانونية تخضع للأحوال المعروفة فى القانون العام والقوانين واللوائح الإدارية وتحكمها أصول أساسها المصلحة العامة دون غيرها كما أنه من المقرر من جهة أخرى أن ترقية الموظف ليست حقاً مكتسباً بل ترجع إلى تقدير السلطة المختصة لاستحقاقه لها وبهذا الوضع يتمتع على القضاء مناقشتها إلا إذا ثبت أن التأخير أو الحرمان كان لغير المصلحة العامة — وما قاله الحكم فى ذلك صحيح لا خطأ فيه ... » (المحاماة ص ٢٨٨ ص ٧٧٤) .

وبهذا المعنى أيضاً صدر حكم مجلس الدولة المصرى فى ١٧ مارس سنة ١٩٤٨ فقضى بأن ترقية الموظف إلى درجة أعلى من درجته أو إلى وظيفة غير الوظيفة التى يشغلها ليست حقاً مكتسباً له وإنما هى من سلطة الجهة الحكومية المختصة وحدها تقررها حسبما يترأى لها من الاعتبارات العامة فى حدود القوانين واللوائح المعمول بها ... » (المحاماة ص ٣٠ ص ٥٦٨) .

٣٥ — ويلاحظ أنه إذا كانت الترقية فى ذاتها ليست حقاً مكتسباً إلا أنه إذا حصل الموظف على

هذه الترقية فعلا وفقا للقانون القائم قبل صدور التعديل فلا يجوز حرمانه من هذا الحق الذي حصل عليه بالطريق القانوني المرسوم في حينه وبهذا قضى مجلس الدولة المصري في حكمه الصادر في ٦ يناير سنة ١٩٤٨ فقال « ومن حيث إنه مع التسليم بأن علاقة الموظف بالحكومة تنظيمية ومناطقها تطبيق القوانين واللوائح التي تملك الحكومة تعديلها بما لها من السلطة العامة إذا اقتضى الصالح العام ذلك إلا أن هذا كله لا يسقط حق الموظف في الماهية أو الدرجة التي وصل إليها قبل إجراء التعديل أو ما يعادلها بعده فهي حق مكتسب له ولا يهدره القرار الوزاري الذي يصدر بتعديل الكادر أو بكادر جديد ، وبما يدعم هذا النظر نص الأمر الصادر في ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ والذي يقضى باعتبار تنزيل ماهية الموظف أو تخفيض درجته من العقوبات التأديبية ، (المحاماة س ٣٠ ص ٣٥٠) .

فالقاعدة إذن كما يقول الأستاذ الدكتور عثمان خليل في مذكراته غير المطبوعة « أنه لا يجوز أن تلغى علاوات أو ترقيات بالنسبة لفئات معينة من الموظفين أو لزم من معين من الحكم وإنما الذي يجوز هو إلغاء القاعدة القانونية نفسها إذا ظهرت إنها معينة أو تؤدي إلى الإسراف في التطبيق فمثلا يجوز أن ينص على إلغاء حق مجلس الوزراء كلية في منح استثناءات فتعديل هذا الحق جائز قانونا ويسرى بالنسبة للمستقبل ، أما إلغاء الاستثناءات في فترة معينة أو بالنسبة لزمان محدد فهذا غير قانوني لأن فيه إعتداء على حقوق مكتسبة فالموظف له حق مكتسب في القرار الصحيح الصادر بشأنه وفقا للأجراءات المقررة حين صدوره ولكن تنعدم فكرة الحق المكتسب عند اعتراضه على تنظيم قانوني معين أحل محل تنظيم قانوني قديم . »

٣٦ - تحریم الإضراب : (٢) لما كان الموظفون هم شريان الحياة الإدارية والأداة البشرية في تسيير المرافق العامة والمصالح العمومية وجب عليهم أن يمتنعوا عن الإضراب عن العمل المعهود إليهم إذ أن مثل هذا الإضراب يؤدي إلى الإخلال بانتظام سير المرافق العامة وتعطيل مصالح الجمهور .

وقد اعتبر مجلس الدولة الفرنسي الإضراب محرما بدون نص خاص مستندا في ذلك إلى أن الإضراب يعتبر عملا في ذاته غير مشروع ويتنافى مع نظامية مركز الموظف في علاقته بالإدارة وبعض التشريعات لا تكفي باعتبار الإضراب خطأ مصلحيا يعاقب عليه الموظف تأديبيا بل تدرجه في عداد الجرائم المعاقب عليها جنائيا نظرا لخطورة هذا العمل على حسن سير العمل في المصالح العامة بانتظام واضطراد كما هو الحال في مصر حيث تدخل المشرع المصري بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ ثم بقانون العقوبات الصادر في سنة ١٩٣٧ وأورد أحكام الإضراب في المواد ١٢٤ و ٣٧٤ و ٣٧٥ عقوبات .

ثم عدلت هذه المواد وأضيفت إليها مواد جديدة تنظم حالات الإضراب وذلك بالمرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٦ في المواد ١٢٤ و ١٢٤ أ و ١٢٤ ب و ١٢٤ ج و ٣٧٤ و ٣٧٤ مكرر و ٣٧٥ ثم تدخل المشرع مرة أخرى فألغى المرسوم بقانون سالف الذكر وأحل محله القانون

رقم ٢٤ لسنة ١٩٥١ الذى جاء مطابقا للرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٦ الملغى مع بعض تعديلات طفيفة لا تعدو تشديد العقوبة فى إحدى المواد وتعديل الصياغة فى مادتين أخريين .

٣٧ — تنظيم الاستقالة : (٣) تختلف الاستقالة عن الاضراب فى أن الأولى ترك للوظيفة والعمل معا فى حين أن الاستقالة ترك للعمل والتمسك بالوظيفة .

والاستقالة لا تحرم بتاتا كالأضراب فيجب أن يتقرر أساسا حق كل موظف فى أن يستقيل اللهم إلا فى حالات استثنائية كما هو الحال فى ظل الأحكام العسكرية أحيانا وفى حدود معينة .

٣٨ — ولكن إباحة الاستقالة بصفة مطلقة فيه تهديد للسير المنتظم للرافق العامة ويؤدى إلى اضطراب النشاط الفردى والعام على السواء ، لذلك ولأن مركز الموظف قانونى ولائعى وجب تنظيم الاستقالة على نحو يتلافى معه هذه الاخطار وحدها بقيود تهدف إلى تحقيق الصالح العام وهذه الضمانات تتلخص فى أمرين :

(١) تحریم الاستقالة الجماعية : أى تأمر عدد من الموظفين على الاستقالة لما لا يخفى من خطر هذا التجمع على السير المنتظم للصالح العمومية .

(٢) أن الاستقالة يجب أن تقبل : فلكى تنتج الإستقالة أثرها لابد أن يتوافر شرطان :

الأول : أن يقدم الموظف طلبا باستقالته

الثانى : أن تقبل هذه الاستقالة من السلطة المختصة

٣٩ — (١) تقديم طلب من الموظف بالاستقالة : يجب أن يقدم الموظف طلبا كتابيا بالاستقالة خاليا من أى قيد أو شرط وأن يكون هذا الطلب صادرا من الموظف عن حرية واختيار وأن يظل قائما إلى أن تصدر السلطة قرارها بقبول الاستقالة .

وقد استقرت أحكام القضاء على هذه المبادئ ، فقضت محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة المصرى فى حكمها الصادر فى ١٧ / ٢ / ١٩٤٨ د إن اختصاص رئيس المحكمة بقبول الاستقالة أو عدم قبولها رهين بأن يثار هذا الموضوع بطلب من الموظف يعرض فيه استقالته عن رضا صحيح لا يشوبه ما يفسده وأن يظل قائما فى الوقت الذى يصدر فيه الرئيس قراره بقبول الاستقالة فإذا كان الموظف قد سحب طلبه قبل ذلك فلا يعتبر والحالة هذه أن هناك موضوعا بهذا الخصوص مثار لدى الرئيس لى يصدر قراره الإدارى فإذا صدر مثل هذا القرار فلا تكون ثمة استقالة معتبرة قانونا ويكون القرار الصادر بقبول الاستقالة بعد سحبها مخالفا للقانون حقيقيا بالإلغاء ، (المحاماة س ٣٠ ص ٣٩٥) .

٤٠ — (ب) قبول الاستقالة : لا يستطيع الموظف أن يتحلل من رابطة التوظيف بمجرد تقديم استقالته بل لابد لى تنتج أثرها للقانونى — وهو الانفكاك من هذه الرابطة — من قبول الاستقالة ، فإذا اعتبر الموظف نفسه بعد تقديم استقالته وقبل قبولها فى حل من القيام بعمله فانه

يرتكب بذلك خطأ جسيماً إذ لو صح هذا لجاز للموظف بمجرد تقديم استقالته في الوقت الذي يراه أن يعرقل سير المصالح العمومية مما لا يمكن التسليم به .

وعلى هذا الأساس لا يعتبر مجرد تقديم الاستقالة من الناحية الإدارية مبرراً شرعياً للامتناع عن العمل ولكنها تعتبر كذلك لو اعتبرنا أن علاقة الموظف بالإدارة علاقة تعاقدية تخضع للقواعد المدنية الخاصة بعقدي الوكالة وإجارة الأشخاص إذ أن هذين العقدين يجيزان لكل من الطرفين فسخ العقد في الوقت الملائم على النحو السابق بيانه في البند ١٢ من هذا البحث .

٤١ — وقد يتبادر إلى الذهن أن الاستقالة مادام لا بد من قبولها — تعتبر تعاقدية ولكن هذا الاعتقاد خاطيء فالاستقالة — كما قضى مجلس الدولة المصري في حكمه الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٩٤٨ — كعملية قانونية تنقطع بها رابطة التوظيف ليست تعاقدية بالمعنى المفهوم قانوناً وهو الذي يقوم على تلاقى الإيجاب من أحد المتعاقدين مع قبول الطرف الآخر بل هو مركز قانوني ينشأ في الأصل بقرار الرئيس المختص بقبول الاستقالة التي أثارها الموظف بطلبه ، (المحاماة س ٣٠ ص ٣٩٥) .

٤٢ — وقد أقر المشرع المصري المبادئ المتقدمة التي استقر عليها القضاء ومنها نص صراحة هي المواد ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة .

ويلاحظ أن المشرع قد اعتبر الموظف مستقيلاً دون حاجة لتقديم طلب بالاستقالة في حالتين : الأولى : إنقطاع الموظف عن عمله خمسة عشر يوماً متتالية بدون إذن وبدون أن يقدم خلال الخمسة عشر يوماً التالية ما يثبت أن انقطاعه كان لعذر مقبول . والثانية التحاقه بخدمة حكومة أجنبية بدون ترخيص من الحكومة المصرية .

واعتبر خدمة الموظف منتهية من تاريخ انقطاعه عن العمل في الحالة الأولى ومن تاريخ التحاقه بالخدمة في الحكومة الأجنبية في الحالة الثانية .

على أنه في جميع الأحوال لا يجوز إعتبار الموظف مستقيلاً إذا كانت قد اتخذت ضده إجراءات تأديبية خلال الشهر التالي لتركه العمل أو لالتحاقه بالخدمة في الحكومة الأجنبية . (م ١١٢) كما أن المشرع اعتبر عدم الفصل في طلب الاستقالة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه بمثابة قبول للاستقالة (عجز الفقرة الأولى من المادة ١١٠) .

على أنه يجوز خلال هذه المدة تقرير إرجاء قبول الاستقالة لأسباب تتعلق بمصلحة العمل أو بسبب اتخاذ إجراءات تأديبية ضد الموظف . (م ١١٠ فقرة ٢) .

فإذا أحيل الموظف إلى المحاكمة التأديبية لا تقبل استقالته إلا بعد الحكم في الدعوى بغير عقوبة العزل أو الإحالة إلى المعاش . (م ١١٠ فقرة ٣) ؟

العدد الأول	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١	٢ ديسمبر ١٩٥٤	(١) قضاء محكمة النقض المدنية ١ — وارث . اتخاذه إجراء لمصلحة التركة . اعتباره نائباً عن باقى الورثة . مثال فى استرداد المبيع وقائياً . ٢ — وفاة . عرض وإيداع . رفض قبول الدين المعروض عرضاً قانونياً بلامسوخ . خصم رسم الإيداع من الدين . لا خطأ . ٣ — بيع . بيع وفاة . دائن . حق استرداد العين المبيعة . هذا الحق خول للبائع ولورثته ولمن يقوم مقامهم كالدائن الذى التزم له الورثة بنقل ملكية هذه العين . ٤ — دعوى . رسم الدعوى . خصم متدخل فى الدعوى . متى يكون ملزماً بسداد الرسوم . ٥ — أهلية . قاصر . اجازة . حكم . تسييه . اجازة القاصر بعد بلوغه تصرفاً أجراه الوصى . النعى بأن الوصى باشره وهو لا يملكه . نعى غير منتج . ٦ — بيع . بيع وفاة . المصروفات التى يصرفها المشتري وفاة والتي يلزم بها البائع . هى المصروفات الضرورية لحفظ المبيع والمصروفات التى تزيد فى قيمته بشرط أن لا تكون فاحشة . ١ — نقض . طعن . حكم صادر من محكمة الاستئناف الوطنية بتصحيح حكم صدر من المحاكم المختلطة . الطعن فيه بطريق النقض . غير جائز . المادة ٣٦٥ مرافعات . ٢ — التماس إعادة النظر . سبب التماس هو أن الحكم الملتبس فيه بنى على أوراق مزورة . يشترط لقبوله ثبوت تزوير باقرار أو حكم قبل رفع التماس . الادعاء بتزوير الأوراق بعد رفع التماس . غير جائز . المادة ٤٢٤ مرافعات مختلطة المقابلة للمادة ٣٧٢/٢ مرافعات . ٣ — محكمة الموضوع . تزوير . عدم استعمال المحكمة حقها فى القضاء من تلقاء نفسها برد وبطلان الورقة المدعى بتزويرها . لا خطأ .

العدد الأول	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم	الصفحة	تاريخ الحكم
٣	١٦	٢ ديسمبر ١٩٥٤
		انكار التوقيع . تزوير . إنكار التوقيع بالخطم مع الاعتراف بصحة البصمة . وجوب اعتبار الورقة صحيحة حتى يطعن فيها المنسك بالتزوير .
٤	١٩	» » »
		تقادم . تقادم خمس . حسن النية . تعريفة . مثال .
٥	٢٤	» » »
		١ — تزوير . شواهد التزوير . حق المحكمة في القضاء برد وبطلان المحرر على غير الشواهد التي أمرت بتحقيقها .
		٢ — تزوير . حكم . تسببه . النعي على المحكمة بأنها قضت بالتزوير استنادا على أدلة غير منتجة . موضوعي .
		٣ — تزوير . حكم . تسببه . القضاء بتزوير المحرر دون بيان الطريقة التي وقع بها التزوير . لا يعيب الحكم .
٦	٣٠	» » »
		١ — وفاء . حكم . تسببه . تعهد المدين بوفاء الدين بالجنيه المصري في تاريخ معين بحسب السعر الرسمي لليرة الإيطالية في بورصة روما . تحديد الحكم سعر الصرف في تاريخ الاستحقاق لا في تاريخ المطالبة . لا خطأ .
		٢ — وفاء . مكان الوفاء . هو محل المدين إلا إذا اتفق على خلاف ذلك . الاتفاق على الوفاء في محل الدائن بمصر . تعذر الوفاء بسبب قطع العلاقات بين مصر وإيطاليا . عدم قيام الدائن بالمطالبة في فترة قطع العلاقات . لا يعتبر تقصيرا . واجب المدين هو القيام بالوفاء بعد عودة العلاقات .
٧	٣٣	» » »
		١ — عمل . إصابات العمل . المادة ٣ من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ . مجال تطبيقها .
		٢ — عمل . مسئولية . وقوع الحادث بسبب خطأ فاحش من رب العمل . جواز التمسك بالقواعد العامة للمسئولية التقصيرية دون اللجوء إلى قانون إصابات العمل .
		٣ — عمل . مسئولية . الخطأ الفاحش والخطأ الجسيم . لا فرق بينهما . المادة ٤ من القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٤ .
٨	٣٨	» » »
		أهلية . عقد . ثبوت أن المتصرف كان في حالة من ضعف

رقم المادة	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
			الإرادة لا تتوافر معها صحة الرضا بالاعتماد الصادر منه . بطلان التصرف .
٩	٤٢	١٦ ديسمبر ١٩٥٤	١ — نقض . طعن . إعلان . مناط بطلان الطعن هو عدم حصول الإعلان في الميعاد . ثبوت تمام الإعلان في الميعاد مشتملا على البيانات التي نصت عليها المادة ١٠ مرافعات . خلو الصورة المعلنة من بيان رقم الطعن وتاريخ التقرير به واسم الموظف الذي حصل أمامه . لا بطلان . المادة ٤٣١ مرافعات .
			٢ — نقض . طعن . بيان الأسباب . أسباب الطعن وإن كانت موجزة إلا أنها واضحة محددة . لا بطلان .
			٣ — نقض . الحكم لقصور في تسيبيه . لا يمنع المحكمة المحالة إليها الدعوى من إعادة بحث الموضوع من جديد . الدفع بعدم قبول الطعن الثاني لسبق الفصل فيه . على غير أساس .
			٤ — حكم . القبول المانع من الطعن . حكم تمهيدى بالإحالة على التحقيق . تنفيذه . لا يمنع من الطعن فيه . علة ذلك .
			٥ — بيع . بيع وفاء . مجرد تأخير كتابة شرط الاسترداد . لا ينفي عنه هذه الصفة .
١٠	٤٦	د د د	١ — مسئولية . الخطأ الموجب للمسئولية وقع من الموظف ولم تشاركه فيه الحكومة . مسئولية الحكومة في هذه الحالة هي مسئولية المتبوع عن عمل تابعه . تعتبر متضامنة مع الموظف قبل المضرور في التعويض . في علاقتها مع الموظف لا تعتبر مدينة بعسنة أصلية . المادة ١٥٢ مدني قديم .
			٢ — مسئولية . اقرار موظفين جريمة . لإلزامهم مع الحكومة بالتعويض متضامنين للمضرور . عدم ثبوت وقوع خطأ شخصي من جانب الحكومة ساهم في وقوع الجريمة . وجوب اعتبار الحكومة في مركز الكفيل المتضامن لا المدين المتضامن . قيامها بدفع التعويض للمضرور . لها أن ترجع بجميع ما أدته على أي من هؤلاء الموظفين . المادة ٥٠٥ مدني قديم .

العدد الأول	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		٣ — مسئولية . مجال تطبيق المادة ١٦٩ من القانون المدني الجديد المقابلة للمادة ١٥٠ وما بعدها مدني قديم . هو بين مرتكبي الفعل الضار أنفسهم . عدم جواز تطبيقها على من لم يساهم في الخطأ وكانت مسئوليته مجرد مسئولية متبوع عن عمل تابعه .
١١	١٦ ديسمبر ١٩٥٤	١ — دعوى منع التعرض . تكييف المحكمة لها بأنها دعوى استرداد حيازة . لا خطأ . علة ذلك .
		٢ — دعوى . اعتبار المحكمة دعوى منع التعرض أنها دعوى باسترداد الحيازة . لا يعيب حكمها أن تكون قد قضت في منطوقها بمنع التعرض وتسليم العين .
		٣ — دعوى منع التعرض . حكم . تسببه . تكييف المحكمة دعوى منع التعرض بأنها دعوى استرداد حيازة . شرط الحيازة لمدة سنة . غير لازم . تحدث الحكم عن هذا الشرط . تزيد لا يعيبه الخطأ فيه .
		٤ — ملكية شائعة . حيازة . للمالك على الشيوع حماية حيازته قبل شركائه بدعوى اليد .
		٥ — دعوى . دعوى اليد . شفعة . رفع دعوى بالشفعة ضد من سلب الحيازة أثناء نظر دعوى اليد أو قبلها أو بعدها . لا يعتبر جمعا بين دعوى اليد ودعوى الملكية بما يسقط حقه في الادعاء بالحيازة .
١٢	» » »	١ — نقض . طعن . ميعاد الطعن . وجوب إضافة ميعاد مسافة إليه . المادة ١٤ من قانون إنشاء محكمة النقض .
		٢ — تقادم . بيع . حكم . تسببه . استخلاص الحكم لأسباب سائغة أن حقيقة الدعوى هي المطالبة بتعويض بسبب عدم تنفيذ عقد البيع وتسليم المبيع وايسر مطالبة برد ودية . تقريره أن هذا الحق يخضع للتقادم كسائر الحقوق . لا مخالفة في ذلك للقانون .
		٣ — تقادم . وقف التقادم . الدعوى التي يرفعها الغير

العدد الأول	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٣	١٦ ديسمبر ١٩٥٤	<p>باستحقاق المبيع . عدم جواز اعتبارها سببا من أسباب وقف تقادم حق المشتري في المطالبة بالتعويض لعدم تنفيذ البيع .</p> <p>١ — طرح البحر . ملكية الدولة له بمجرد ظهوره . هذه الملكية غير مقيدة بأي شرط واقف أو فاسخ . ليس على الدولة الامراة القانون في توزيعه . القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٢ .</p> <p>٢ — طرح البحر . توزيعه . الضمانات التي وضعها القانون لتقرير عدالة التوزيع .</p> <p>٣ — طرح البحر . قرار وزير المالية بتوزيعه . هو من القرارات الإدارية التي لا يجوز للمحاكم أن تلغيها . القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٢ والمادة ١٨ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ والمادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية .</p> <p>٤ — طرح البحر . قرار وزير المالية بتوزيعه . القول بأنه إذا كان مخالفا للقانون وجب عدم الاعتداد به لمخالفته للبادة ٩ من الدستور التي لا تجيز نزع ملكية أحد إلا لمنفعة عامة وبشرط دفع تعويض مادل . على غير أساس . علة ذلك .</p>
١٤	٧٦	<p>١ — نقض . طعن . حكم بثبوت خبير لتصفية الحساب بين الطرفين . فصله في أساس النزاع بأن اعتبر العين المطالب ببيعها مملوكة للمدعى وأن ادعاء المدعى عليه ملكيتها هو ادعاء غير جدى . جواز الطعن فيه بطريق النقض على استقلال . المسادة ٣٧٨ مرافعات .</p> <p>٢ — تقادم . وضع يد . حيازة الدائن المرتتهن . هي حيازة عارضة . لا تنتقل بها الملكية مهما طال الزمن .</p> <p>٣ — دعوى . ربيع . ادعاء ملكية العين المطالب ببيعها . استظهار المحكمة أن الادعاء بالملكية غير جدى . عدم إيقافها دعوى الربيع حتى يفصل في النزاع على الملكية . لا خطأ .</p> <p>٤ — تقادم . وضع يد . سبب صحيح . الإرث . لا يصلح لأن يكون سببا صحيحا .</p> <p>٥ — رهن . دعوى حساب . إنابة المدين الدائن في تحصيل</p>

رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
			ربيع العين . النعى على الحكم بالخطأ فيما قرره من أن الرهن التأمينى قد انقلب إلى رهن حيازى . غير منتج .
			٦ - دفاع . إجراءات . استكمال المحكمة دفاع الخصوم ثم منحهم أجلا كافيا لتقديم مذكرات ومستندات . عدم إجابتهما طلب الخصوم مد أجل الحكم لتقديم مذكرات . لا إخلال بحق الدفاع .
١٥	٨٠	١٦ ديسمبر ١٩٥٤	١ - إجارة . تجديد ضمنى . حكم . تسببيه . ثبوت تجديد الإجازة ضمنيا . مسألة موضوعية .
١٦	٨٦	" " "	٢ - إجارة . ثبوت تجديد الإجارة ضمنيا . لإثبات . حكم . تسببيه . مبدأ ثبوت بالكتابة . عدم تجزئة الاعتراف . مثال . تنفيذ عقارى . توزيع . حلول دائن مرتين محل دائن آخر متقدم عليه فى الدرجة بموجب عقد حلول . طلب الدائن المرتين تخصيصه بدينه فى مرتبة الرهن . وجوب اعتباره قد طلب المرتبة التى تخولها إياه مستنداته . إغفال قاضى التوزيع هذا الطلب . مناقضة الدائن فى التوزيع . القضاء بعدم قبول المناقضة شكلا . فى غير محله .
١٧	٨٩	" " "	١ - موطن . تعريفه القانونى . تحديد موطن الشخص . مسألة موضوعية . المادة ٤ من القانون المدنى .
			٢ - أحوال شخصية . ثبوت أن المدعى عليه الانجليزى الجنسية متوطن فى مصر . تطبيق القانون المصرى واعتبار حكم الطلاق الصادر ضده من المحكمة العليا البريطانية قد صدر من محكمة غير مختصة . لا خطأ . المادة ٢٢ مدنى والمادتان ٨٥٩ ، ٨٦١ مرافعات .
			٣ - أحوال شخصية . حكم . تسببيه . لإثبات أن المدعى عليه الانجليزى متوطن فى مصر وأن حكم الطلاق الصادر ضده من المحكمة الانجليزية قد صدر من محكمة غير مختصة . عدم تحدث الحكم المصرى عن أسباب الحكم الاجنبى . لا خطأ .
			٤ - أحوال شخصية . اختصاص المحاكم الانجليزية

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم الحكم
بدعوى طلاق الانجليزى المتوطن فى مصر . هو اختصاص متعلق بالنظام العام . لا يصححه قبوله من المدعى عليه .			
٥ - أحوال شخصية . اختصاص . اختصاص المحاكم القنصلية فى مصر . ليس اختصاصاً محلياً بالنسبة لاختصاص المحاكم الأجنبية بل هو اختصاص متعلق بالولاية . أحكام المحاكم القنصلية . هى أحكام مصرية وليست أجنبية .			
٦ - أحوال شخصية . اختصاص . الموطن فى القانون الانجليزى . هو الذى يبين الاختصاص فى مسائل الأحوال الشخصية .			
٧ - أحوال شخصية . اختصاص . عدم اختصاص المحاكم الانجليزية بالنسبة للانجليزى المتوطن فى الخارج . لا يصححه وجود الانجليزى فى إنجلترا عند رفع الدعوى . الاختصاص هو للمحاكم المصرية . المادة ٢٢ من القانون المدنى .			
٨ - أحوال شخصية . تنفيذ الحكم الأجنبى . شرط تطبيق المادة ٩٣ مرافعات .			
٩ - أحوال شخصية . اختصاص المحاكم الابتدائية بدعوى النفقة . شرطه . المادتان ٩٢ و ٩٣١ مرافعات .			
(٢) قضاء محاكم الاستئناف المدنية			
انقطاع الخصومة . متى يكون التعجيل لازماً فى بحر مدة ستة .	١٠ أبريل ١٩٥٥	١٠٠	١٨
(٣) قضاء المحاكم الكلية التجارية			
بيع . اختيار المشتري . فسخه لنقص قيمة المبيع بالتلف الذى أصابه ولخالفته للوصفات وشروط البيع . جائز . مسئولية المتسبب فى الفسخ عن التضمينات .	٤ مايو ١٩٥٥	١٠٣	١٩
١ - شركة . أمانة المصنى . امتناع طرفى الدعوى عن رفعها . تكليف المحكمة المصنى بإجراء التصفية على أن يتقاضى أجره من مال الشركة . جائز .	١٣ مايو ١٩٥٤	١١١	٢٠
٢ - مصنى . تعيينه فى حالة انحلال الشركات أو انقضاءها			

رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
			أمر وجوبى . سلطته كوكيل . مستمدة من حكم تعيينه . ومحددة فيه إذا لم يكن متفقاً عليه بالعقد أو بأغلبية الشركاء .
			٣ - مصف . اختلافه عن السنديك فى بعض النواحي القانونية منها أنه يعتبر وكيلاً عن الشركة دون الشركاء ودون دائئى الشركة .
			(٤) قضاء المحاكم الجزئية المدنية
٢١	١١٤	٢٠ نوفمبر ١٩٥٤	١ - حراسة . حجية الحكم الصادر فيها . عدم جواز عرضه على قاضى الحراسة مرة ثانية إلا إذا تغيرت الظروف وجد عليها من الأسباب ما يستوجب تعديله .
			٢ - المنازعات المتعلقة بالموضوع . جديتها . مانعة من اختصاص القضاء المستعجل . مثال فى حالة طلب وضع عين مؤجرة تحت الحراسة .
٢٢	١٢٣	٢٦ يناير ١٩٥٥	حجز مال للدين لدى الغير . إعلان عريضة الحجز . البيانات الواجب توفرها فى الإعلان حتى لا يكون باطلاً .
	١٢٩		الفسخ الإرادى لعقد العمل الفردى للسيد الأستاذ فتحى عبد الصبور القاضى بمحكمة القاهرة الابتدائية .
	١٤٢		التعديد القانونى لمسئولية الناقل البحرى وعن شروط الدفع على أساس الذهب طبقاً لمعاهدة سندات الشحن (معاهدة بروكسل) سنة ١٩٢٤ للسيد الأستاذ مدوح زكى المحامى .
	١٥٠		الموظف العمومى والتكليف القانونى لعلاقته بالدولة للسيد الأستاذ محمد السيد عاشور المحامى .

قَوَانِينُ وَقَرَارَاتُ وَمِنْشُورَاتُ

قانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ (١)

في شأن الحجز الإداري

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ؛

وعلى الأوامر العالية الصادرة في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ و ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ و ٨ أغسطس
سنة ١٨٩٢ و ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ بشأن الحجز الإداري والتشريعات المعدلة لها ،

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٣ الخاص بتحصيل أثمان الأسمدة التي تباع من وزارة
الزراعة لمالك الأراضي الزراعية ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٢٨ بجواز اتخاذ إجراءات الحجز الإداري في تحصيل
بعض الديون المطلوبة للحكومة ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٢٩ بالحجز الإداري المعدل بالقانون رقم ٦٢ لسنة
١٩٥١ ،

وعلى القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٣٣ بتطبيق المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٢٩ بتوقيع
الحجز الإداري للحصول على الإيجارات والمبالغ المستحقة لوزارة الأوقاف عن الأملاك الزراعية
التي تحت إدارتها ،

وعلى القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٣٩ بالترخيص باتخاذ إجراءات الحجز الإداري لتحصيل
أثمان الأراضي المبيعة من الحكومة ،

وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية ،

وعلى القانون المدني ،

وعلى ما أقره مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٤٩ مكرر الصادر في ٢٦ يونيو سنة ١٩٥٥ .

أصدر القانون الآتى :

الباب الاول

أحكام عامة

مادة ١ — يجوز أن تتبع إجراءات الحجز الإدارى المبينة بهذا القانون عند عدم الوفاء بالمستحقات الآتية فى مواعييدها المحددة بالقوانين والمراسيم والقرارات الخاصة بها وفى الأماكن وللأشخاص الذين يعينهم الوزراء المختصون :

(أ) الضرائب والإتاوات والرسوم بجميع أنواعها .

(ب) المبالغ المستحقة للدولة مقابل خدمات عامة .

(ج) المصروفات التى تبذلها الدولة نتيجة أعمال أو تدابير تقضى بها القوانين .

(د) الغرامات المستحقة للحكومة قانونا .

(هـ) إيجارات أملاك الدولة الخاصة ومقابل الانتفاع بأملأكها العامة سواء فى ذلك ما كان بعقد أو مستغلا بطريق الخفية .

(و) أثمان أطيان الحكومة المباعة وملحقاتها وفوائدها .

(ز) المبالغ المختلصة من الأموال العامة .

(س) ما يكون مستحقا لوزارة الأوقاف وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة من المبالغ المتقدمة .

(ط) المبالغ المستحقة للبنوك التى تساهم الحكومة فى رؤوس أموالها بما يزيد على النصف .

(ي) المبالغ الأخرى التى نصت القوانين الخاصة بها على تحصيلها بطريق الحجز الإدارى .

مادة ٢ — لا يجوز اتخاذ إجراءات الحجز إلا بناء على أمر مكتوب صادر من الوزير أو رئيس المصلحة أو المحافظ أو المدير أو ممثل الشخص الاعتبارى العام حسب الأحوال أو بمن ينوبه كل من هؤلاء فى ذلك كتابة .

مادة ٣ — يقع الحجز على أموال المدين أيا كان نوعها .

ولا يخل توقيع الحجز على المنقولات بالحق فى الحجز على العقار .

وفى حالة عدم أداء المبالغ المستحقة نتيجة لهذا الحجز ، يحجز على أى منقول أو عقار يملكه المدين أيا كان مكانه .

الباب الثاني

حجز المنقولات

الفصل الأول — حجز المنقول لدى المدين

٤ — يعلن مندوب الحاجز إلى المدين أو من يجيب عنه تنبيهها بالأداء وإنذارا بالحجز ويشرع فوراً في توقيع الحجز مصحوباً بشاهدين .

ويوضح بمحضر الحجز قيمة المبالغ المطلوبة وأنواعها وتواريخ استحقاقها ووصف المكان الموجودة به المنقولات المحجوزة وصفاً دقيقاً .

مادة ٥ — لا يجوز لمندوب الحاجز كسر الأبواب أو فض الأقفال بالقوة لتوقيع الحجز إلا بحضور أحد مأموري الضبط القضائي . ويجب أن يوقع هذا المأمور على محضر الحجز وإلا كان باطلاً .

مادة ٦ — يجب أن يشتمل محضر الحجز على ما قام به مندوب الحاجز من الإجراءات وما لقيه من العقبات والاعتراضات أثناء الحجز وما اتخذته في شأنها .

ويجب أن تبين في محضر الحجز بالتفصيل مفردات الأشياء المحجوزة مع ذكر نوعها وأوصافها ومقدارها ووزنها أو مقاسها إن كانت بما يكال أو يوزن أو يقاس وبيان قيمتها بالتقريب وإن يحدد فيه يوم البيع وساعته والمكان الذي يجري فيه ويجب ألا يكون البيع قبل مضي ثمانية أيام من تاريخ الحجز .

وإذا كانت المحجوزات عرضة للتلف جاز بيعها يوم الحجز أو الأيام التالية له .

مادة ٧ — يوقع التنبيه بالأداء والإنذار بالحجز ومحضر الحجز كل من المدين أو من يجيب عنه ومندوب الحاجز والشاهدين والحارس ، وتسلم صورة من التنبيه والإنذار ومحضر الحجز إلى المدين أو لمن يوقع عنه وأخرى للحارس ، وإذا رفض المدين أو من يجيب عنه التوقيع على التنبيه والإنذار ومحضر الحجز واستلام نسخة منه أثبت ذلك في المحضر .

وتعلق نسخة من محضر الحجز على باب المركز أو القسم أو المأمورية أو على باب دار العمدة أو الشيخ الذي يقع الحجز في دائرته ويقوم هذا الإجراء مقام الإعلان .

وإذا لم يوجد المدين أو من يجيب عنه أثبت ذلك بمحضر الحجز وتسلم نسخة منه إلى مأمور القسم أو البندر أو العمدة أو الشيخ الذي يقع الحجز في دائرة اختصاصه مع تعليق نسخة أخرى في الأماكن المنصوص عليها في الفقرة السابقة ويقوم هذا الإجراء مقام الإعلان .

مادة ٨ — لا يجوز حجز الثمار المتصلة ولا المزروعات القائمة قبل نضجها بأكثر من خمسة وخمسين يوماً وإلا كان الحجز باطلاً .

وفي تطبيق حكم الفقرة السابقة يجب أن يبين في محضر الحجز موضع الأرض واسم الحوض ومساحتها وحدودها وأنواع المزروعات أو نوع الأشجار وعددها وما ينتظر أن يحصد أو يجنى أو ينتج منها على وجه التقريب على أن يكال المحصول أو يوزن بعد جمعه ويثبت ذلك في محضر الحجز .

مادة ٩ — إذا كان الحجز على مصوغات أو سبائك من ذهب أو فضة أو معدن نفيس آخر أو مجوهرات أو أحجار كريمة فتوزن وتبين أوصافها بالدقة في محضر الحجز .
وتقوم هذه الأشياء بمعرفة خبير يعين أجره بقرار من الوزير المختص أو من ينيبه عنه في ذلك .
ويجوز بهذه الطريقة تقويم الأشياء الأخرى بناء على طلب مندوب الحاجز أو المدين .
وفي جميع الأحوال يرفق تقرير الخبير بمحضر الحجز .

ويجب إذا اقتضت الحال نقلها أو وزنها أو تقويمها أن توضع في حرز مختوم إن أمكن وأن يذكر ذلك في المحضر مع وصف الاختام .

مادة ١٠ — إذا وقع الحجز على نقود أو عملة ورقية وجب على مندوب الحاجز الاستيلاء عليها بعد بيان أوصافها ومقدارها في محضر الحجز وتحرير إيصال باستلامها يعطيه للمدين أو من يجيب عنه .

مادة ١١ — يعين مندوب الحاجز عند توقيع الحجز حارسا أو أكثر على الأشياء المحجوزة ويجوز تعيين المدين حارسا .

وإذا لم يوجد من يقبل الحراسة ، عهد بها مؤقتا إلى أحد رجال الإدارة المحليين .
وتعين بقرار من الوزير المختص أو من ينيبه في ذلك أجور الحراسة بالنسبة إلى غير المدين أو الحائز .

مادة ١٢ — لا يجوز للحارس أن يستعمل الأشياء المحجوزة أو أن يستغلها أو يعيرها وإلا حرم من أجره الحراسة فضلا عن إلزامه بالتعويضات ، إنما يجوز له إذا كان مالكا أو صاحب حق الانتفاع أن يستغلها فيما خصصت له .

وإذا كان الحجز على ماشية أو عروض أو أدوات أو آلات لازمة لإدارة أو استغلال أرض أو مصنع أو مستغل أو مؤسسة جاز لمندوب الحاجز بناء على طلب ذوى الشأن — أن يكلف الحارس بالإدارة أو الاستغلال أو أن يستبدل به حارسا آخر يقوم بذلك .

وإذا كان الحجز على منقولات مثلية في منشأة تجارية أو صناعية — جاز للمدين إذا كان حارسا أن يتصرف فيها بشرط أن يورد مثلها قبل اليوم المحدد للبيع وإلا كان مبددا .

مادة ١٣ — لا يجوز للحارس أن يطلب إعفاءه من الحراسة قبل اليوم المحدد للبيع إلا لأسباب

توجب ذلك ، فإذا أعفاه مندوب الحاجز من الحراسة عين حارسا بدلا منه على أن يعلن المدين باسم الحارس الجديد بكتاب موصى عليه .

ويجوز مندوب الحاجز الأشياء المحجوزة عند تسلم الحارس الجديد مهمته ويثبت هذا الجرد في محضر يوقعه كل من المندوب والحارس السابق والحارس الجديد وتسلم للحارس الجديد صورة من هذا المحضر .

مادة ١٤ — يجب على مندوب الحاجز قبل البيع بيومين على الأقل أن يلصق صورة من محضر الحجز في موضع ظاهر من مكان البيع وعلى باب المكان الذي توجد به الأشياء المحجوزة وعلى باب العمدة أو الشيخ أو المقر الإداري التابع له المكان ويعتبر ذلك إعلانا كافيا .
ويجوز النشر عن الحجز والبيع في الصحف اليومية المقررة لنشر الإعلانات القضائية وذلك في الحالات التي يرى فيها الحاجز ضرورة النشر عنها بهذا الطريق .

ولمندوب الحاجز تأجيل البيع لأسباب جدية ، وكلما أجل البيع أثبت بأصل المحضر وبصورته المنصوص عليها في الفقرة الأولى سبب التأجيل والميعاد الجديد وذلك قبل حلوله بيومين على الأقل؛ ويعان في الوقت ذاته بهذا الميعاد كل من الحارس والمدين ، على أن يعاد اللصق مع جواز إعادة النشر على الوجه الوارد بالفقرتين السابقتين .

وإذا رفض المدين توقيع الورقة الدالة على إعلانه فيوقع من مندوب الحاجز ومن شاهدين إثباتا لذلك .

مادة ١٥ — يجرى البيع بالمزاد العلني بمناداة مندوب الحاجز وبحضور شاهدين بشرط دفع الثمن فورا وعلى كل من يتقدم للشراء أن يؤدي تأمينا قدره ١٠٪ من قيمة عطاءه الأول .
ويجب ألا يبدأ مندوب الحاجز في البيع إلا بعد أن يجرد الأشياء المحجوزة ويحرر محضرا بذلك يبين فيه ما يكون قد نقص منها .

مادة ١٦ — لا يجوز بيع المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة بأقل من قيمتها الذاتية بحسب تقدير أهل الخبرة ، فإن لم يتقدم أحد لشرائها في الميعاد المحدد أجل بيعها إلى ميعاد آخر يعلن عنه بالطريقة المنصوص عليها في المادة ١٤ وتباع عندها لمن يرسو عليه المزاد ولو بثمن أقل مما قومت به .
مادة ١٧ — على الراسى عليه المزاد أداء باقى ثمن البيع فورا وإلا أعيد البيع على مسئوليته في الحال ويخصم من مبلغ التأمين ما قد يوجد من فرق في الثمن ويرجع عليه بالمعجز الذي يزيد على مبلغ التأمين .

مادة ١٨ — يكف مندوب الحاجز عن المضى في البيع إذا نتج من بيع بعض المحجوزات مبلغ كاف لوفاء المبالغ المحجوز من أجلها والمصروفات المطلوبة حتى نهاية الشهر الذي يقع فيه البيع ، وما يوقع بعد ذلك من المحجوز تحت يد مندوب الحاجز لا يتناول إلا ما زاد على وفاء ما ذكر .

مادة ١٩ — يحرر محضر بالبيع يثبت فيه بالتفصيل قيمة المبالغ المطلوبة حتى نهاية الشهر الذي

حصل فيه البيع بما في ذلك مصروفات النقل إذا تم البيع في غير مكان الحجز ومصاريف الحجز والبيع ، واسم المدين وبيان الأشياء المباعة ووصفها ومحل بيعها وسبب البيع وساعة افتتاح المزاد وقفله وثمان البيع واسم الراى عليه المزاد وتوقيع أصحاب العطاءات الأخرى على إقرارهم بالسكف عن المزايدة وباستلام تأميناتهم .

ويوقع هذا المحضر كل من مندوب الحاجز والحارس والمدين والمشتري والشاهدين وإذا لم يحضر الحارس أو المدين أثبت ذلك في المحضر .

وإذا بيعت المحجوزات بإحدى الشون أو الأسواق أو صالات البيع فيقدر الوزير المختص أو من ينوبه في ذلك أجرة المكان المعروضة به هذه المنقولات .

وتخصم المبالغ المطلوبة من ثمن البيع ويسلم ما قد يتبقى منه إلى المدين إن كان حاضراً وإلا أودع لحسابه خزانة المحافظة أو المديرية أو الجهة المختصة حسب الأحوال .

مادة ٢٠ — يعتبر الحجز كأن لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه إلا إذا كان البيع قد أوقف باتفاق طالب الحجز والمدين أو موافقة الحاجز على تقسيط المبالغ المستحقة أو لوجود نزاع قضائي أو بحكم المحكمة أو بمقتضى القانون أو لإشكال أثاره المدين أو الغير أو لعدم وجود مشتر للنقول المحجوز .

مادة ٢١ — يجوز حتى يوم البيع وقف إجراءات الحجز والبيع وذلك بأداء المبالغ المطلوبة والمصروفات ، وفي هذه الحالة يرفع الحجز وتسلم للمدين الأشياء المحجوزة بموجب محضر يحرره مندوب الحاجز ويتضمن إخلاء عهدة الحارس .

مادة ٢٢ — تحدد بقرار من وزير المالية والاقتصاد مصروفات إجراءات الحجز والبيع المنصوص عليها في هذا الباب .

مادة ٢٣ — إذا لم يجاوز المبلغ المطلوب من أى نوع من أنواع المستحقات خمسمائة قرش فلا يلزم المدين في حالتي الوفاء أو البيع بالمصروفات .
وإذا زاد المبلغ على خمسمائة قرش اتبع الآتى :

(أ) يعنى المدين من مصروفات إجراءات الحجز إذا قام بأداء المبلغ المطلوب منه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الحجز مالم يكن البيع قد تم .

(ب) تحصل نصف مصروفات إجراءات الحجز إذا قام المدين بأداء المبلغ المطلوب منه بعد اليوم الثلاثين من تاريخ الحجز وقبل اليوم الستين من هذا التاريخ مالم يكن البيع قد تم .

ويعتبر في حكم البيع بالنسبة إلى مصروفات الإجراءات تسليم الحاجز الأسهم والسندات إلى أحد البنوك أو السماسرة أو الصيارف لبيعها .

وفي جميع الحالات يلزم المدين بأداء أجرة حراسة الأشياء المحجوزة والنشر ومصروفات

إعدادها ونقلها والأجور والعمولة وغيرها المنصوص عليها في هذا القانون ورسوم البيع .

مادة ٢٤ — تخصم أولا من المبلغ المحصل من البيع مصروفات الإجراءات ومصروفات الإعداد والنشر والنقل وأجرة الحراسة وأجرة مكان البيع وعمولة البنوك والسفاسرة والصيارف في بيع الأسهم والسندات وأجور الخبراء في تقويم المحجوزات ويخصص الباقي لأداء المبالغ المحجوز من أجلها .

مادة ٢٥ — إذا وقع حجز إدارى بعد حجز قضائى ، أو العكس ، أو وقع حجز إدارى بعد حجز إدارى آخر ، فعلى مندوب الحاجز أو المحضر فى الحجز الثانى إعلان صورة من محضر الحجز إلى المحضر الذى أوقع الحجز الأول وإلى الحارس المعين من قبله .

وفى حالة رفع أحد الحجزين يستمر الحارس المعين على المحجوزات مسئولا عنها حتى يقرر إعفاؤه وإعلانه بذلك ، أو حتى يقرر رفع الحجز الآخر ويعان به أو حتى يتم بيع المحجوزات المعين حارسا عليها .

وعند تعدد المحجوز طبقا لأحكام هذه المادة توحد إجراءات البيع وميعاده وتباع المحجوزات طبقا لأحكام القوانين الخاصة بالحجز الموقع أولا .

مادة ٢٦ — يودع الثمن فى حالة البيع القضائى خزانة المحكمة المختصة التى تفصل فى توزيعه بين الحاجزين على وجه السرعة .

أما فى حالة البيع الإدارى فتخصم المصروفات والمطلوبات المستحقة للحاجز الإدارى ويودع باقى الثمن خزانة المحكمة المختصة لذمة الحاجز القضائى حتى تفصل المحكمة فى توزيع المبلغ . فإذا زاد ما خصمه الحاجز الإدارى عما أسفر عنه التوزيع إلزم بإيداع الزيادة خزانة هذه المحكمة .

وعند تعدد المحجوز الإدارية تخصم المصروفات ويودع الباقى خزانة المحكمة المختصة لتوزيعه بين الحاجزين ما لم تتفق جهات الحجز على توزيعه فيما بينها .

مادة ٢٧ — لا توقف إجراءات الحجز والبيع الإداريين بسبب منازعات قضائية تتعلق بأصل المطلوبات أو بصحة الحجز أو بالاسترداد ما لم ير الحاجز وقف إجراءات البيع أو يودع المنازع قيمة المطلوبات المحجوز من أجلها والمصروفات خزانة الجهة الإدارية طالبة الحجز ، وعليه فى هذه الحالة أن يقرر أمام هذه الجهة تخصيص المبلغ المودع لوفاء دين الحاجز وله أن يطلب عدم صرفه حتى تفصل المحكمة فى منازعته وعليه أيضا أن يرفع دعوى المنازعة خلال ثمانية أيام من تاريخ الإيداع وقبل اليوم المحدد للبيع بثلاثة أيام على الأقل وأن يقيد بها قبل الجلسة المعينة بيوم على الأقل فى المواد الجزئية ويؤمن فيما عداها وإلا جاز للحاجز أن يمتضى فى إجراءات الحجز والبيع ويحق له ذلك أيضا إذا حكمت المحكمة بشطب الدعوى أو بوقفها أو إذا اعتبرت الدعوى كأن لم تكن أو حكم باعتبارها كذلك أو بعدم اختصاص أو بعدم قبول الدعوى أو بطلان

أوراق التكاليف بالحضور أو بسقوط الخصومة في الدعوى أو بقبول تركها ولو كان هذا الحكم قابلاً للاستئناف .

وعلى المنازع أن يودع عند القيد ما لديه من مستندات وإلا وجب الحكم — بناء على طلب الحاجز — استمرار في إجراءات الحجز والبيع بغير انتظار الفصل في الدعوى ؛ ولا يجوز الطعن في هذا الحكم بأي طريق .

ويحكم في دعوى المنازعة على وجه السرعة .

الفصل الثاني

حجز ما للدين لدى الغير

مادة ٢٨ — يجوز بالطريق الإداري حجز ما للدين لدى الغير من المبالغ والديون ولو كانت مؤجلة أو معلقة على شرط وما يكون له من المنقولات في يد الغير .

مادة ٢٩ — يقع حجز ما للدين لدى الغير بموجب محضر حجز يعلن إلى المحجوز لديه بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ويتضمن قيمة المبالغ المطلوبة وأنواعها وتواريخ استحقاقها . ويجب أن يتضمن محضر الحجز نهى المحجوز لديه عن الوفاء بما في يده إلى المحجوز عليه أو تسليمه إياه وتكليفه التقرير بما في ذمته خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإعلان .

ويجب إعلان المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز مبينا بها تاريخ إعلانه للمحجوز لديه خلال الثانية الأيام التالية لتاريخ إعلان المحضر للمحجوز لديه وإلا اعتبر الحجز كأن لم يكن .

مادة ٣٠ — على المحجوز لديه بمجرد إعلانه بمحضر الحجز أن يخطر مندوب الحاجز خلال المدة المنصوص عليها في المادة السابقة بكل ما لديه للدين والتاريخ الذي يمكنه فيه أدائه للمندوب الحاجز وعليه أن يوضح في إخطاره وصف ما لديه وصفا دقيقا مفصلا مع بيان عدده ومقاسه أو وزنه أو مقداره وقيمه .

ولا يمتنع المحجوز لديه من واجب الإخطار أن يكون غير مدين للمحجوز عليه .

ويكون الإخطار الحاصل من المحجوز لديه في جميع الأحوال بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول أو بتسليمه إلى مندوب الحاجز مقابل إيصال من دفتر يعد لذلك ويصدر به قرار من وزير المالية والاقتصاد .

مادة ٣١ — على المحجوز لديه خلال أربعين يوماً من تاريخ إعلانه بمحضر الحجز أن يؤدي إلى الحاجز ما أقر به أو ما يني منه بحق الحاجز والمصروفات أو يودعه خزائن الجهة الإدارية الحاجزة لذمتها وذلك إذا كان قد حل ميعاد الأداء وإلا فيبقى محجوزا تحت يده إلى أن يحل هذا الميعاد فيؤديه إلى الحاجز أو يودعه .

. وإذا وقعت حجوز قضائية أو إدارية على ما حجز عليه إداريا قبل مضي خمسة عشر يوما من تاريخ إعلان محضر الحجز ولم يكف المبلغ للوفاء بجميع الحقوق وجب على المحجوز لديه إيداعه خزانة المحكمة المختصة لتوزيعه .

أما إذا وقعت حجوز قضائية أو إدارية بعد الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة فلا يكون لها أثر إلا فيما زاد على دين الحاجز إداريا والمصروفات .

مادة ٣٢ — إذا لم يقدم المحجوز لديه الإخطار المنصوص عليه في المادة ٢٩ أو قدمه مخالفا للحقيقة أو أخفى الأوراق الواجب عليه تقرير الحقيقة عنها أو لم يؤد أو يودع ما نص عليه في المادة السابقة في ميعاده جازت مطالبته شخصيا بأداء المبلغ المحجوز من أجله مع مصروفات الاجراءات المترتبة على تقصيره أو تأخيره ويصدر الحكم بذلك من المحكمة المختصة طبقا للقواعد المقررة بتمانين المرافعات ويحجز إداريا على ما يملكه المحجوز لديه وفاء لهذا المبلغ المحكوم به من تلك المحكمة .

مادة ٣٣ — يترتب على حجز ما للدين لدى الغير حبس كل ما يستحق للمحجوز عليه ومصروفات الإجراءات التي تستحق إلى يوم البيع ما لم يودع مبلغ مساو للمبلغ المحجوز من أجله والمصروفات خزانة الجهة الإدارية الحاضرة .

مادة ٣٤ — إذا لم يؤد المبلغ المحجوز من أجله والمصروفات لمندوب الحاجز أو يودع خزانة الجهة المختصة خلال المدة المنصوص عليها في المادة ٣١ جاز بعدها الاستمرار في إجراءات البيع المنصوص عليها في هذا القانون .

ويكون البيع بعد الأربعين يوما المنصوص عليها في المادة (٣١) أو بعد اليوم الذي يحل فيه ميعاد الأداء .

مادة ٣٥ — أداء المبالغ أو تسليم الأشياء المحجوز تبرىء ذمة المحجوز لديه منها قبل الدائن ولو كان الأداء نتيجة بيع الأشياء المحجوزة طبقا لأحكام هذا القانون .
ويعتبر الإيصال المسلم من الحاجز للمحجوز لديه بمثابة إيصال من الدائن نفسه .

الفصل الثالث

في حجز الإيرادات والأسهم والسندات والحصص وبيعها

مادة ٣٦ — الأسهم والسندات والشيكات والكمبيالات إذا كانت لحاملها أو قابلة للتظهير يكون حجزها بالأوضاع المقررة لحجز المنقول لدى المدين .

مادة ٣٧ — الإيرادات المترتبة والأسهم الاسمية وحصص الأرباح المستحقة في ذمة الأشخاص المعنوية وحقوق الموصين تحجز بالأوضاع المقررة لحجز ما للدين لدى الغير .

مادة ٣٨ — يمكنك الحاجز أحد البنوك أو السماسرة أو الصيارف بيع ما نص عليه في المادتين السابقتين في اليوم المحدد للبيع .

ويعين وزير المالية والاقتصاد بقرار منه هذه البنوك والسماسرة والصيارف وعمولة كل منهم وطريقة البيع .

مادة ٣٩ — حجز الايرادات المرتبة والأسهم والحصص وغيرها تحت يد المدين يترتب عليه حجز ثمراتها وفوائدها استحق منها وما لم يستحق إلى يوم البيع .

الباب الثالث

الحجز على العقار وبيعه

حجز العقار

مادة ٤٠ — يبدأ التنفيذ على العقار بإعلان يوجه مندوب الحاجز إلى المدين صاحب العقار في شخص واضح اليد مهما كانت صفته ويتضمن تنبيها بالأداء وإنذارا بحجز العقار .

ويشتمل الاعلان على بيان المبالغ المطلوبة وأنواعها وتواريخ استحقاقها ووصف العقار أو المحل أو الأعمال المستحقة عليها هذه المبالغ وذلك ببيان موقعه بإيضاح حدوده واسم الحوض ورقه — إذا كان أرضا زراعية — واسم القسم أو الشارع أو الحارة ورقم الملك — إذا كان عقارا في المدن — وغير ذلك من البيانات التي تفيد في تعيينه .

مادة ٤١ — يقوم مندوب الحاجز بتوقيع الحجز بعد مضي شهر على الأقل من تاريخ إعلان التنبيه والإنذار وإلا اعتبر الحجز كأن لم يكن .

ويجوز توقيع الحجز قبل الميعاد المذكور إذا طلب المدين ذلك .

ويوقع الحجز بحضور شاهدين ويجوز عند الاقتضاء الاستعانة بواحد من أهل الخبرة أو مساح لمساحة العقار وتحديدته وتشمينه .

ولمندوب الحاجز الحق في دخول العقار للحصول على البيانات اللازمة لوصفه ووصف مشتملاته وله أن يستصحب من يعاونه في ذلك ولا يجوز منعه من الدخول لأداء هذه الأمور . وعلى جهات الإدارة تمكينه من أداء مأموريته عند الاقتضاء .

مادة ٤٢ — يحرر محضر الحجز ويعلم إلى المدين صاحب العقار في شخص واضح اليد مهما كانت صفته بالكيفية المقررة لإعلان محضر حجز المنقولات وتوضح فيه البيانات المنصوص عليها في المادة (٤٠) ومساحة العقار المحجوز وثمنه الاساسي .

مادة ٤٣ — لمندوب الحاجز أن يعين على العقارات حارسا أو أكثر ويجوز أن يكون الحارس هو المالك أو الخائن .

ولمندوب الحاجز تكليف الحارس تأجير العقار المحجوز كما له أن يتخذ في بيع ما قد يوجد به من محصول وثمار الاجراءات الخاصة بحجز المنقولات .

وللمدين الساكن في العقار أن يبقى ساكناً فيه بدون أجر إلى أن يتم بيعه .

مادة ٤٤ — يشهر محضر الحجز العقاري الذي يوقع وقاء لدين من الديون المستحقة غير الديون الممتازة بمكتب الشهر العقاري المختص على نفقة المحجوز عليه .

مادة ٤٥ — يترتب على إعلان المدين أو الحائز بمحضر الحجز الموقع على العقار وقاء لديون ممتازة كما يترتب على تسجيل محضر الحجز الموقع على العقار وقاء لمستحقات أو ديون أخرى إلحاق إيرادات العقار المحجوز وثمراته من تاريخ الإعلان في الحالة الأولى ومن تاريخ التسجيل في الحالة الثانية لتخصم قيمتها من المستحقات المطلوبة .

مادة ٤٦ — الوفاء بالإيجار الذي لم يؤد للمالك المدين أو الحائز قبل تاريخ الحجز أو بعده يبرئ ذمة المستأجر من هذا المبلغ قبل المالك أو الحائز إذا أداه للحاجز ، ويعتبر الإيصال المتسلم له من الحاجز بمثابة إيصال من المالك أو الحائز نفسه .

ولا يعتد بالمبالغ المؤداة مقدماً للمالك أو الحائز فيما زاد في الأراضي الزراعية على إيجار سنة وفي العقارات المبنية على ثلاثة أشهر ، أما المبالغ المؤداة مقدماً في حدود هذه المدة فيعتبر أداؤها صحيحاً ما لم يكن ذلك غشاً وتدليساً .

مادة ٤٧ — لا ينفذ تصرف المدين أو الحائز على العقار المحجوز ولا ما يترتب عليه من رهن أو اختصاص أو امتياز في حق الحاجز ولا في حق الراعي عليه المراد إذا كان التصرف أو ما رتبته المدين قد حصل شهره بعد تسجيل محضر الحجز على العقار وقاء لمطلوبات أو ديون أخرى لا امتياز لها .

ومع ذلك ينفذ التصرف أو الرهن أو الاختصاص أو الامتياز المشار إليه إذا قام ذوو الشأن قبل اليوم المعين للبيع بإيداع المطلوبات والمصروفات المستحقة بأكملها حتى نهاية الشهر الذي تقع فيه جلسة البيع خزانة الجهة الإدارية الحائزة أو خزانة المحافظة أو المديرية التي يقع في دائرتها البيع مع إعلان المحافظ أو المدير بذلك . فإن لم يحصل الإيداع قبل إيقاع البيع فلا يجوز لأي سبب منح ميعاد للقيام به .

مادة ٤٨ — إذا وجدت حقوق عينية موقعة على العقار المحجوز ومشهرة قبل توقيع الحجز الإداري مقابل ديون ممتازة أو قبل تسجيل محضر الحجز الإداري مقابل ضرائب أو مطلوبات أخرى . أعلن محضر الحجز إلى أصحاب الحقوق المشهرة خلال شهر من تاريخ الحجز أو تسجيل محضر الحجز أو تسجيل محضر الأحوال .

ويكون الإعلان بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول وإذا لم يكن لهم محل إقامة معروف أعلن محضر الحجز إلى النيابة الكائن في دائرتها العقار .

وعلى النيابة التأشير على نسخة المحضر الأصلية وإعلانه بغير مصروفات إلى الدائنين المذكورين وذلك خلال أربعين يوماً من تاريخ تأشيرها على المحضر .

ولا يجوز الشروع في بيع العقار إلا بعد مضي أربعين يوما على الأقل من تاريخ إعلان محضر الحجز إلى الدائنين أو إلى النيابة .

مادة ٤٩ — يخطر الحاجز مكتب الشهر العقارى المختص بحصول الإعلان المنصوص عليه في المادة السابقة مع إرسال نسخة من محضر الحجز وذلك خلال الثمانية الأيام التالية لتاريخ آخر إعلان للدائنين أو للنيابة .

وعلى الموظف المختص بمكتب الشهر العقارى أن يؤشر بحصول هذا الإعلان على هامش قيود الدائنين والتوقيع على نسخة المحضر بما يفيد ذلك ثم يعيده إلى الحاجز خلال خمسة عشر يوما من تاريخ وصول إخطار الحاجز إليه .

ويصبح جميع الدائنين من تاريخ التأشير بحصول إعلانهم طرفا في الإجراءات .

مادة ٥٠ — للدائنين المقيدة حقوقهم على العقار المحجوز حق وقف السير في الإجراءات إذا قاموا بأداء المبالغ المحجوز من أجلها والمصروفات حتى اليوم السابق على اليوم المعين للبيع . ويحل الدائن الذى قام بأداء هذه المبالغ محل الحاجز فى حقوقه وامتيازاته .

ويحرر المباشر للبيع محضرا بذلك تسلم صورة منه للدائن المذكور ويقوم بشهره على نفقته .

مادة ٥١ — تطبق العقوبات المنصوص عليها فى المواد ٣٤١ و ٣٤٢ و ٣٦١ من قانون العقوبات على المدين إذا اختلس الثرات أو الإيرادات التى تلحق بالعقار المحجوز أو إذا أتلف هذا العقار أو أتلف الثرات .

بيع العقار

مادة ٥٢ — يجوز لمدوب الحاجز تجزئة العقار إلى صفقات إن كان ذلك مما يرغب فى الإقدام على شرائها ورفع أسعارها وفى هذه الحالة توضح بيانات كل صفقة على حدة ومساحتها وحدودها بمحضر الحجز بالتطبيق لقانون الشهر العقارى مع ذكر الثمن الأساسى لكل صفقة بالمحضر .

مادة ٥٣ — يباع العقار المحجوز بالمزاد العلنى بعد مضى شهرين على الأقل وقبل مضى أربعة أشهر من تاريخ إعلان محضر الحجز أو شهره حسب الأحوال مالم يؤجل البيع طبقا لأحكام المادة ٥٥ .

وينشر عن البيع فى الجريدة الرسمية . ويجب أن يكون النشر قبل اليوم المعين للبيع بثمانية أيام على الأقل ويشتمل على أسباب البيع وتاريخ الحجز ورقم تسجيل محضر الحجز وتاريخه إن كان مسجولا وتعيين اليوم الذى حدد للبيع والبيانات الخاصة بموقع العقار المزمع بيعه ومساحته وحدوده والثمن الأساسى الذى ينبغى افتتاح المزاد به والموضح بمحضر الحجز وجميع الإيضاحات المتعلقة بشروط البيع . وإذا كان العقار مقسما إلى صفقات فتوضح جميع البيانات الخاصة بكل صفقة على النحو سالف الذكر .

كما يعلن عن البيع بالتعليق على اللوحة المعدة للإعلانات بديوان المحافظة أو المديرية المختصة وعلى باب مقر العمدة في القرية التي تقع فيها الأعيان والباب الرئيسى للركز أو القسم الذى يقع العقار فى دائرته وفى موضع ظاهر من كل عقار من العقارات المطلوب بيعها إذا كانت مسورة أو كانت من المباني .

ويجب إثبات تعليق الإعلانات فى محضر محرره ويوقعه مندوبو الجهة الحاجزة المكلفون بذلك . ويجوز فضلا عما تقدم النشر عن البيع فى الصحف اليومية المقررة لنشر الإعلانات القضائية وذلك فى الحالات التى يرى فيها الحاجز النشر عنها بهذا الطريق .

مادة ٥٤ — يحصل البيع علنا بالمحافظة أو المديرية الكائن فى دائرتها العقار بحضور المحافظ أو المدير أو وكيله وأحد كتاب الوزارة أو المصلحة أو المحافظة أو المديرية أو الجهة التى تولت إجراء الحجز على العقار .

مادة ٥٥ — يجوز للمحافظ أو المدير أو وكيله — لأسباب جدية — تأجيل البيع بالثمن الأساسى ويتم النشر والإعلان عن الميعاد الجديد بالطريقة المنصوص عليها فى المادة ٥٣ .

ويكون كل تأجيل لمدة لا تقل عن ثلاثين يوما من يوم الجلسة التى تقرر التأجيل فيها . ويجوز التأجيل لمدة أوسع من ذلك بناء على اتفاق طالب الحجز والمدين أو موافقة الحاجز على تبسيط المبالغ المستحقة أو لأسباب تستوجبها أحكام هذا القانون .

مادة ٥٦ — يجب افتتاح المزايدة بعطاء لا يقل عن الثمن الأساسى والمصروفات وعلى كل من يتقدم للشراء أن يودى بالجلسة تأميناً قدره ١٠ ٪ من قيمة عطائه .

ويقصر البيع بقدر الإمكان على جزء من العقار يبنى ثمنه بالمطلوبات والمصروفات بأكملها حتى نهاية الشهر الحاصل فيه البيع . وإذا تعذرت تجزئة العقار استمرت إجراءات البيع عليه كله . ويجوز لكل شخص أن يتقدم للمزايدة بنفسه أو بوكيل خاص عنه .

ويرسئ المحافظ أو المدير أو وكيله المزايدة على من تقدم بأكبر عطاء إذا مضت ثلاث دقائق بدون حصول زيادة عليه من غيره .

ويجب على الراسى عليه المزايدة أن يودى باقى الثمن فوراً .

وإذا زاد ثمن البيع على المبلغ المطلوب ردت الزيادة إلى صاحب العقار ما لم يكن على العقار حقوق مشهورة مما نصت عليها المادة ٤٨ فيودع ويوزع الثمن طبقاً لأحكام المادة ٦٩ .

مادة ٥٧ — يحضر بالبيع يوقع عليه المحافظ أو المدير أو وكيله والكتاب الحاضر معه ، ويشتمل المحضر على سبب البيع وشروطه وبيانات العقار المبيع ومساحته وحدوده وباقى البيانات اللازمة لتسجيله وكذلك الثمن الأساسى وكل عطاء قدم والثمن والرأسى به المزايدة وبصفة عامة كل ما تم فى جلسة المزايدة .

مادة ٥٨ — إذا لم يحضر أحد للزيادة في اليوم المعين أجل البيع مرة بعد مرة إلى أن يتقدم مشتر أو تتقدم الحكومة مشترية في الجلسة .

وينشر ويعلن عن كل جلسة بالطريقة المبينة بالمادة ٥٣ مع خفض عشر الثمن الأساسي في كل مرة يؤجل فيها البيع .

مادة ٥٩ — إذا تخلف الراسي عليه المزاو عن الوفاء بشروط البيع أعيد البيع على مسؤوليته بعد تعيين جلسة لذلك ينشر ويعلن عنها بالطريقة المبينة بالمادة ٥٣ .

فإن نقص الثمن الزم الراسي عليه المزاو بالفرق وإن زاد الثمن كانت الزيادة من حق المدين صاحب العقار أو من حق الدائنين حسب الأحوال .

مادة ٦٠ — لكل شخص ليس ممنوعاً من المزاو قانوناً أن يقرر خلال الأيام العشرة التالية لرسو المزاو بالزيادة على الثمن بشرط ألا تقل هذه الزيادة عن عشر الثمن .

ويحصل تقرير الزيادة بمحضر في القلم المختص بالمديرية أو المحافظة ويعين بالمحضر تاريخ الجلسة التي تجرى فيها المزاو الجديدة وتكون في أقرب وقت بعد انقضاء الثلاثين يوماً التالية لتاريخ هذا المحضر .

ويجب أن يودع مقرر الزيادة قبل ذلك خزائنة المحافظة أو المديرية خمس الثمن الجديد والمصروفات حتى يوم البيع ومبلغاً آخر يعينه القلم المختص بالمديرية أو المحافظة لحساب مصروفات الإجراءات الخاصة بالبيع الثاني .

وفي هذه الحالة يعاد البيع بالجلسة المعينة لذلك بعد أن ينشر ويعلن عنها بالطريقة المبينة بالمادة ٥٣ على أن تشمل الإعلانات الجديدة على اسم مقرر الزيادة ولقبه ومهنته ومحلّه ومقدار الثمن الذي عرضه . كما يحظر الراسي عليه المزاو والمدين بالجلسة الجديدة وبتقرير الزيادة .

ولا يجوز العدول عن التقرير بزيادة العشر .

مادة ٦١ — إذا تقدمت عدة تقارير بالزيادة كانت العبرة بالتقرير المشتمل على أكبر عرض أو بالتقرير الأول عند تساوى العروض .

مادة ٦٢ — إذا لم يتقدم أحد للزيادة بالجلسة الجديدة اعتبر المقرر بالزيادة مشترى بالثمن الذي قبل الشراء به في تقريره وعليه أداء باقي الثمن والمصروفات ورسوم الشهر فوراً وإلا أعيد البيع بالمزاو على ذمته طبقاً لما نصت عليه المادة ٥٩ .

مادة ٦٣ — لا يجوز الزيادة بالعشر على الثمن الذي رسا به المزاو في البيع الثاني .

مادة ٦٤ — لا يجوز لموظفي الحكومة في دائرة المحافظة أو المديرية التابع لها العقار ولا لموظفي الوزارة أو المصلحة طالبة الحجز أن يتقدموا للزيادة بأنفسهم أو بطريق تسخير الغير وإلا كان البيع باطلاً حتماً ويعاد البيع وتحدد جلسة مزاو لذلك ينشر ويعلن عنها بالطريقة المبينة بالمادة ٥٣ .

مادة ٦٥ — يجوز للرأى عليه المزاد أن يقرر فى القلم المختص فى المحافظة أو المديرية قبل انتضاء الثلاثة الأيام التالية ليوم البيع أنه اشترى بالتوكيل عن شخص معين إذا وافقه على ذلك الموكل .

ويعتبر الموكل فى هذه الحالة هو الرأى عليه المزاد

مادة ٦٦ — بمجرد قيام الرأى عليه المزاد بأداء الثمن بأكمله ورسم نسبي قدره ٥ ٪ / والمصروفات يتولى الحاجز شهر محضر البيع على حساب الرأى عليه المزاد بعد مضى الميعاد المنصوص عليه فى المادة السابقة وبعد تحصيل رسوم الشهر منه ويسلمه صورة رسمية من محضر البيع المسجل الذى يكون سنداً للتملك وله قوة العقد الرسمى على ألا ينقل للشترى سوى ما كان للدين أو الحائز من حقوق فى العقار المبيع .

مادة ٦٧ — يترتب على شهر محضر البيع تطهير العقار المبيع من حقوق الامتياز والاختصاص والرهون الرسمية والخيارية التى أعلن أصحابها بمحضر الحجز وتاريخ جلسة البيع طبقاً لأحكام المادة ٤٨ .

مادة ٦٨ — لكل من المدين والحائز أن يودع خزانة المحافظة أو المديرية المختصة حتى اليوم السابق على اليوم المعين للمزايدة الأولى أو الثانية مبلغاً يفي بالمطلوبات والمصروفات بأكملها لغاية نهاية الشهر الذى تقع فيه جلسة البيع وإعلان المحافظ أو المدير بهذا الإيداع .

وفى هذه الحالة يقرر المحافظ أو المدير أو وكيله إلغاء إجراءات الحجز والبيع ومربى المزاد الأول وإجراءات البيع إذا كان قد تم شئ من ذلك ويحرم بالإلغاء محضر وتسلم صورة منه للودع .

مادة ٦٩ — فى حالة رسو المزاد فى عقار عليه حقوق مشهورة بما نصت عليها المادة ٤٨ فيخصم أولاً من ثمن العقار جميع مصروفات الحجز والبيع والتسجيل ثم الضرائب الممتازة . ويسوى الباقى من الثمن بعد ذلك لحساب المطلوبات الأخرى ويودع ما تبقى بعد ذلك خزانة المحكمة الابتدائية الواقع فى دائرتها العقار على ذمة الدائنين والمدين .

ويكون الإيداع بموجب محضر يوقعه المباشر للبيع موضحاً به ثمن العقار المبيع بالمزاد وبيان ما خصم منه بالتفصيل وأسماء الدائنين .

وعلى المحكمة أن تفصل على وجه السرعة فى توزيع الثمن طبقاً لما نصت عليه المادة ٧٦١ وما بعدها من قانون المرافعات وإذا زاد ما خصمه الحاجز نظير مطلوباته غير الممتازة عما أسفر عنه التوزيع ألزم إيداع الزيادة خزانة هذه المحكمة .

مادة ٧٠ — إذا كان على العقار حقوق عينية مشهورة بما نصت عليه المادة ٤٨ وكانت المبالغ المحجوز من أجهز إداريا لا امتياز لها ولا تساعد قيمتها ورتبتها على تحصيلها من ثمن العقار فى حالة بيعه جاز وقف إجراءات بيع العقار اكتفاء بتسجيل محضر الحجز إلى أن يصبح المحجوز عليه مقتدراً ويحرر بذلك محضر يوقعه المباشر للبيع .

ولا يترتب على وقف هذه الإجراءات بطلان الحجر أو سقوط الحق في المطالبة بالمبالغ المحجوز من أجلها بالتقدم ، ويكون للحاجز في أى وقت الحق في استئناف الإجراءات أو اتخاذ إجراءات حجز جديد على أى منقول أو عقار آخر يكون مملوكاً للمدين طبقاً للإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ٧١ — تحدد بقرار من وزير المالية والاقتصاد مصروفات إجراءات الحجز والبيع المنصوص عليها في هذا الباب .

مادة ٧٢ — تسرى على المنازعات القضائية الخاصة ببيع العقار أحكام المادة ٢٧ .

مادة ٧٣ — إذا صدر حكم قضائي برسو مزاد العقار المحجوز إدارياً — في أثناء سير الإجراءات الإدارية — اتبع الآتي :

(أ) إذا كان الراسى عليه المزاد في الحجز القضائي قد أودع الثمن خزانة المحكمة أثناء سير الإجراءات الإدارية وقف السير في إجراءات الحجز الإداري .

وعلى الحاجز الإداري أن يتقدم ببيان عن مطلوباته للمحكمة التي علم باقتح باب التوزيع بطريق الاستعجال للفصل فيه .

(ب) استثناء من أحكام قانون المرافعات لا يجوز بأى حال إعفاء الراسى عليه المزاد في الحجز القضائي من أداء الثمن وعليه في جميع الأحوال ايداعه خزانة المحكمة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ رسو المزاد ، وإلا أعيدت إجراءات الحجر الإداري في مواجهته .

(ج) إذا كان العقار المحجوز إدارياً يشمل جزءاً لم يدخل ضمن القدر المبيع قضائياً ولم يخص الحاجز جميع مطلوباته والمصروفات في التوزيع الذي أجرته المحكمة فتستمر إجراءات البيع الإداري بالنسبة إلى الجزء الذي لم يدخل البيع القضائي ، وذلك بعد تعديل الحدود والثمن وبعد النشر والإعلان بالطريقة المبينة في المادة ٥٣ .

مادة ٧٤ — إذا كان رسو المزاد الإداري قد سبق جلسة البيع القضائي اكتفى بالإجراءات الإدارية المتخذة وعلى أصحاب الشأن في البيع القضائي التدخل في توزيع الثمن .

مادة ٧٥ — فيما عدا ما نص عليه في هذا القانون تسرى جميع أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية التي لا تتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة ٧٦ — تلغى الأوامر العالية الصادرة في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ و ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ و ٨ أغسطس سنة ١٨٩٢ و ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ والمرسومان بقانونين رقمي ٦٥ لسنة ١٩٢٨ و ٥٥ لسنة ١٩٢٩ والقوانين رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٣ ورقم ٨١ لسنة ١٩٣٣ ورقم ١٣٤ لسنة ١٩٣٩ والأوامر والقوانين المعدلة لها كما يلغى كل ما يتعارض مع هذا القانون من نصوص خاصة بإجراءات الحجز الإداري في القوانين الأخرى وذلك مع عدم الإخلال بالسلطة

المخولة للمدير العام لمصلحة الضرائب بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقوانين المعدلة له .

مادة ٧٧ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ولوزير المالية والاقتصاد إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به بعد مضي ستة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
صدر بديوان الرئاسة في ٢ ذى القعدة سنة ١٣٧٤ (٢٢ يونيه سنة ١٩٥٥) .

قانون رقم ٣١٢ لسنة ١٩٥٥ (١)

بتعديل المادة (٤٥) من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، والقوانين المعدلة له ؛
وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير المواصلات ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — تعدل المادة (٤٥) من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي
الدولة كالاتي :

د يجوز للوزير المختص أن يمنح الموظف مكافأة عن الأعمال الإضافية التي يطلب إليه تأديتها في
غير أوقات العمل الرسمية طبقاً للقواعد التي يحددها مجلس الوزراء .
كما يجوز بقرار من مجلس الوزراء منح الموظف مكافأة مالية مقابل خدمات ممتازة أداها ، .
مادة ٢ — على الوزراء ، كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ٢ ذى القعدة سنة ١٣٧٤ (٢٢ يونيه سنة ١٩٥٥) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٤٩ مكرر الصادر في ٢٦ يونيه سنة ١٩٥٥

قانون رقم ٣١٤ لسنة ١٩٥٥ (١)

بتقرير حكم وقى من بعض أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة
بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات
التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة والقوانين المعدلة له ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — استثناء من أحكام المادة ٢١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه والنصوص
الواردة في أنظمة شركات المساهمة — تعتبر صحيحة جميع قرارات مجالس إدارة شركات المساهمة
التي تصدر بعد ١٦ أبريل سنة ١٩٥٥ ولو لم تكن مستوفية للحد الأدنى اللازم لصحة اجتماع
مجلس الإدارة .

ويجب على هذا المجلس أن يستكمل الحد الأدنى لأعضائه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا
القانون ، على أن يعرض القرار على أول جمعية عمومية للشركة .

مادة ٢ — على الوزراء ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ٢ ذى القعدة سنة ١٣٧٤ (٢٢ يونيو سنة ١٩٥٥) .

قانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٥ (١)

بمدد مدة وقف العمل بالقانون رقم ٦٣٩ لسنة ١٩٥٤
بحظر ذبح الأغنام قبل جزها

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان المستوى الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،
وعلى القانون رقم ٦٣٩ لسنة ١٩٥٤ بحظر ذبح الأغنام قبل جزها ،
وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٥ الخاص بوقف العمل بالقانون رقم ٦٣٩ لسنة ١٩٥٤ ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛
وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة ،
أصدر القانون الآتي :

- مادة ١ — تمدد مدة وقف العمل بالقانون رقم ٦٣٩ لسنة ١٩٥٤ الخاص بحظر ذبح الأغنام
قبل جزها حتى ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٥٥ ؛
- مادة ٢ — على وزراء التجارة والصناعة والغدل والداخلية ، كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- صدر بديوان الرئاسة في ٩ ذى القعدة سنة ١٣٧٤ (٢٩ يونيه ١٩٥٥) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥١ مكرر الصادر في ٣ يوليه سنة ١٩٥٥ .

قرار

وزير الداخلية

قرار :

١ - الجوازات :

- (١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥٤ الصادر في ١١ يولييه سنة ١٩٥٥ .

الخارج) بمنح وتجديد جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة ولمهمة .
مادة ٥ — تمنح جوازات السفر الدبلوماسية إلى أفراد الفئات الآتية :

- (١) رئيس الجمهورية .
 - (٢) أعضاء مجلس قيادة الثورة .
 - (٣) رئيس مجلس الوزراء ونائبه والوزراء ونوابهم .
 - (٤) رئيسا مجلسي الشيوخ والنواب .
 - (٥) رؤساء الجمهورية السابقون ورؤساء مجلس الوزراء السابقون .
 - (٦) أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي وكذلك أعضاء مكاتب مضر الدائمة لدى هيئة الأمم المتحدة النظراء لأعضاء السلك الدبلوماسي .
 - (٧) الملحقون الفنيون على اختلاف درجاتهم بالبعثات الدبلوماسية في الخارج .
 - (٨) أعضاء وفد مصر لدى الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة أثناء تأدية مهمتهم .
(المندوبون الأصليون والمناوبون والمستشارون والخبراء والسكرتيرون)
 - (٩) الأمين العام والأمراء المساعدون المصريون لجامعة الدول العربية .
 - (١٠) حاملوا الحقيبة الدبلوماسية .
 - (١١) زوجات أفراد الفئات السابق ذكرها المصريات أصلاً أو اللاتي اكتسبن الجنسية المصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقوانين رقم ١٩٤ لسنة ١٩٥١ و ٢٢٢ لسنة ١٩٥٣ و ٥٨٤ لسنة ١٩٥٣ .
 - (١٢) الأولاد القصر لأفراد الفئات ١ و ٢ و ٣ و ٦ و ٧ في حالة سفرهم بمفردهم وإلا فتدرج أسماءهم في جوازات سفر والديهم .
 - أما الأولاد القصر لأفراد الفئات الأخرى فتدرج أسماءهم في جوازات سفر والديهم إن كانوا في صحتهم وإلا فيمنحون جوازات سفر عادية .
- مادة ٦ — تمنح جوازات السفر الخاصة إلى أفراد الفئات الآتية :

- (١) شيخ الجامع الأزهر والبطاركة والحاخام الأكبر .
- (٢) رئيس ديوان المحاسبة ورئيس محكمة النقض ورئيس مجلس الدولة والقائد العام للقوات المسلحة والنائب العام ورئيس ديوان الموظفين ورؤساء هيئة أركان حرب القوات المسلحة ومحافظ البنك الأهلي .
- (٣) أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب الموفدون في مهمة رسمية بناء على قرار المجلس المختص .
- (٤) الوزراء السابقون ونواب الوزراء السابقون .

- (٥) السفراء والوزراء المفوضون السابقون الذين لم يفصلوا من الخدمة بقرار تأديبي .
- (٦) الموظفون الذين في درجة مدير عام فما فوق الموفدون في مهمة رسمية أو لتمثيل مصر في المؤتمرات والاجتماعات والهيئات الدولية والمعارض .
- (٧) موظفو جامعة الدول العربية المصريون الذين يعتبرون نظراء لأعضاء البعثات الدبلوماسية وذلك في تنقلاتهم الرسمية .
- (٨) زوجات أفراد الفئات السابق ذكرها المصريات أصلاً أو اللاتي اكتسبن الجنسية المصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقوانين رقم ١٩٤ لسنة ١٩٥١ ورقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٣ ورقم ٥٨٤ لسنة ١٩٥٣ أما الأولاد القصر فتدرج أسماؤهم في جوازات سفر والديهم وإلا فيمنحون جوازات سفر عادية .

مادة ٧ — تمنح جوازات السفر لمهمة إلى أفراد الفئات الآتية :

- (١) الموظفون الذين من الدرجة الأولى فما دونها الموفدون في مهمة رسمية أو لتمثيل مصر في المؤتمرات والاجتماعات والهيئات الدولية والمعارض .
- (٢) الموظفون الإداريون والكتابيون والملحقون بالبعثات الدبلوماسية والقنصلية ومكاتب مصر الدائمة لدى هيئة الأمم المتحدة .
- (٣) من يعهد إليهم وزير الخارجية بمهمات مؤقتة أو يعهد إليهم بذلك الوزير المختص بعد موافقة وزير الخارجية بشرط أن تقضى مصالح الدولة صرف هذا الجواز .
- (٤) زوجات أفراد الفئة المذكورة في البند الثاني من هذه المادة دون غيرها من الفئات .
- أما الأولاد القصر لأفراد هذه الفئة فتدرج أسماؤهم في جوازات سفر والديهم إن كانوا في صحبتهم وإلا فيمنحون جوازات سفر عادية خصاً على حساب وزارة الخارجية .

مادة ٨ — يقصد بكلمة « السابقون » في المادتين ٥ و ٦ أولئك الذين اكتسبوا هذه الصفة في تاريخ لاحق ليوم ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ .

مادة ٩ — يكون جواز السفر الدبلوماسي أو الخاص أو لمهمة صالحاً لمدة سنتين من تاريخ إصداره ما لم ينص فيه على غير ذلك ويكون قابلاً للتجديد مرتين كل منهما لسنتين بحيث تصبح مدة العمل بالجواز ست سنوات من تاريخ إصداره .

وفي جميع الأحوال تنتهى صلاحية هذه الجوازات بمجرد زوال أو تغيير الصفة التي منح على أساسها الجواز .

مادة ١٠ — يراعى بالنسبة لمن يرخص له بجواز سفر دبلوماسي أو خاص أو لمهمة بسبب إيفاده في مهمة معينة أن لا تتجاوز صلاحية الجواز مدة هذه المهمة وبحيث تنتهى صلاحيته فور عودته إلى مصر .

مادة ١١ — تمنح جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة ولمحة وتجدد مجاناً .
 مادة ١٢ — تحرر طلبات الجوازات أو طلبات تجديدها على استمارتين حسب النموذج المعد لذلك .

وتحتفظ الجهة التي أصدرت الجواز أو قامت بتجديده بإحدى هاتين الاستمارتين وترسل الأخرى إلى وزارة الداخلية (إدارة الهجرة والجوازات والجنسية) .

جوازات السفر العادية

مادة ١٣ — تختص وزارة الداخلية (إدارة الهجرة والجوازات والجنسية) وفروعها في مصر والقنصليات المصرية في الخارج بمنح وتجديد جوازات السفر العادية .

مادة ١٤ — يجوز أن تشمل جوازات السفر عند إصدارها زوجة صاحبها وأولاده دون السادسة عشرة إذا كانوا مرافقين له في رحلته على أن تثبت أسماؤهم وتواريخ ميلادهم في المكان المخصص لذلك وأن تلصق صورهم وتبصم بخاتم الجهة التي أصدرت الجواز .

وكذلك يجوز إضافة اسم الزوجة والأولاد دون السادسة عشرة على الجواز مع اتباع الإجراءات المدونة في الفقرة السابقة ولا يحصل رسم على ذلك .

مادة ١٥ — يكون منح زوجة المصري جواز السفر أو إضافة اسمها على جواز سفر زوجها المصري إما بصفتها الأصلية إذا كانت مصرية قبل الزواج وإما باكتسابها جنسية زوجها المصري، على أنه في الحالة الأخيرة يجب مراعاة الآتي :

إذا كان الزواج قد تم قبل ١٨/٩/١٩٥٠ فيكتفى بتقديم ما يثبت انعقاد الزواج صحيحاً —
 وأما إذا كان الزواج قد تم بعد ذلك فيشترط تقديم شهادة جنسية من وزارة الداخلية أو الرجوع إلى هذه الوزارة لاستطلاع رأيها .

مدة صلاحية الجواز :

مادة ١٦ — يكون جواز السفر العادي صالحاً لسنتين من تاريخ إصداره ما لم ينص فيه على غير ذلك — ويكون قابلاً للتجديد مرتين كل منهما لسنتين بحيث تصبح مدة العمل بالجواز ست سنوات من تاريخ إصداره .

مادة ١٧ — يجوز للقنصليات المصرية جعل صلاحية جوازات السفر لمدة ثلاثة شهور وقصر صلاحيتها للعودة لمصر فقط وذلك بالنسبة للكافرين بالحضور للبلاد لأداء الخدمة العسكرية أو غير ذلك من الأسباب .

مادة ١٨ — يخول جواز السفر لحامله حق العودة لمصر خلال مدة صلاحيته دون حاجة إلى الحصول على تأشيرة

مادة ١٩ — إذا تولت القنصلية المصرية ترحيل أحد المصريين على نفقة الحكومة فإن جواز سفره يفقد صلاحيته لغير سفر الترحيل لمصر إلا إذا جدد بعد ذلك بإذن من وزارة الداخلية وتوشر القنصلية بالمداد الأحمر على الصفحة الأولى من جواز سفر المرحل بعبارة (صالح للعودة لمصر فقط) كما يؤشر عليه بقيم نفقات الترحيل بالعملة المصرية .

مادة ٢٠ — إذا قام شك في جنسية الطالب المصرية يجب على القنصلية استئذان وزارة الداخلية (إدارة الهجرة والجوازات والجنسية) في منح جواز السفر .

مادة ٢١ — تحرر طلبات جوازات السفر العادية أو طلبات تجديدها على الاستمارات المعدة لذلك وتقدم لقسم الجوازات بالإدارة العامة أو أحد فروعها من نسخة واحدة ، ويكون تقديمها في الخارج للقنصليات المصرية من نسختين .

من هم في سن الخدمة العسكرية :

مادة ٢٢ — لا يجوز صرف أو تجديد جوازات السفر لمن هم بين ٢١ سنة و ٣٠ سنة إلا إذا قدموا الشهادات التي تثبت أنهم قد أدوا الخدمة العسكرية أو أنهم قد أعفوا منها أو تأجل اقتراعهم ، وفي الحالة الأخيرة تكون صلاحية الجواز لمدة التأجيل ولا يجدد ثانية حتى يقدم شهادة جديدة بمعاملته أو بالتأجيل .

موظفو الحكومة :

مادة ٢٣ — يجب على موظفي الحكومة المدنيين والعسكريين تقديم ما يدل على موافقة الجهات التابعين لها على سفرهم عند صرف أو تجديد جوازات سفرهم .

القصر والمحجور عليهم :

مادة ٢٤ — لا يجوز منح الزوجة جواز سفر مصرى أو إضافتها إلى جواز سفر الزوج إلا بموافقة كتابية منه ، كما يجب على القصر والمحجور عليهم تقديم إقرار من أوليائهم الشرعيين أو الأوصياء أو القامة عليهم تتضمن موافقتهم على منحهم جوازات سفر أو تجديدها .

مادة ٢٥ — تراعى أحكام القرار الوزارى الصادر فى ٢ يناير سنة ١٩٥٥ بالنسبة إلى تجديد جوازات سفر المصريين المقيمين بالخارج .

رسم جواز السفر العادى :

مادة ٢٦ — يحصل عن استخراج جواز السفر المصرى العادى رسم قدره ثلاثة جنيهات مصرية ويحصل عن تجديد جواز السفر رسم قدره جنيهان مصريان .

جوازات السفر الجماعية :

مادة ٢٧ — يمنح جواز سفر جماعى عند الطلب للمصريين الذين يرغبون فى عمل رحلة جماعية بشرط أن لا يقل عددهم عن ١٠ أشخاص ولا يزيد على ٥٠ .

مادة ٢٨ — يكون جواز السفر الجماعي صالحا لمدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ إصداره وصالحا لسفرة واحدة ويسحب عند العودة .

مادة ٢٩ — يشترط في طالب جواز السفر الجماعي توافر الشروط اللازمة بالنسبة إلى كل فرد منهم للحصول على جواز سفر فردي ويشمل الجواز الجماعي صور وأسماء أعضاء الرحلة وتواريخ ميلادهم .

مادة ٣٠ — يجب على من يتخلف من أعضاء الرحلة في العودة الحصول على جواز سفر عادي إذا عاد بمفرده .

مادة ٣١ — يكون رسم جواز السفر الجماعي ثلاث جنيهات مصرية .

جواز سفر الحجاج الأقباط المصريين

مادة ٣٢ — يجوز للإدارة العامة للهجرة والجوازات والجنسية منح وثيقة سفر للحجاج الأقباط المصريين الراغبين في السفر إلى بيت المقدس للحج والزيارة كنموذج المرافق .

مادة ٣٣ — تكون صلاحية هذه الوثيقة لسفرتين خلال ستة أشهر تبدأ من أول مارس حتى آخر أغسطس من كل عام .

مادة ٣٤ — لا يدرج بهذه الوثيقة إلا المملكة الأردنية الهاشمية وسوريا ولبنان فقط .

مادة ٣٥ — يحصل عن استخراج هذه الوثيقة رسم قدره جنيه مصري واحد .

وثيقة سفر مجانية

مادة ٣٦ — يجوز للتقنيات المصرية في الخارج منح وثيقة سفر مجانية حسب النموذج المرافق للمصريين الذين تقوم بترحيلهم على نفقة الحكومة المصرية إذا كانت جوازات سفرهم المصرية قد انتهت صلاحيتها أو لم يكونوا حائزين لجوازات سفر ، وتكون هذه الوثيقة صالحة للعودة إلى مصر فقط وتسحب عند الوصول .

وثائق سفر تصرف لبعض فئات من الأجانب

(تذاكر المرور)

مادة ٣٧ — تختص وزارة الداخلية (إدارة الهجرة والجوازات والجنسية وفروعها) والتقنيات المصرية في الخارج بمنح تذاكر المرور المصرية وتجديدها .

مادة ٣٨ — لا يجوز منح أو تجديد تذاكر المرور أو صرف بدل الفاقد منها أو التأشير عليها بالدخول أو بالمرور إلا بإذن من وزارة الداخلية .

مادة ٣٩ — يجوز لوزارة الداخلية (إدارة الهجرة والجوازات والجنسية) منح تذاكر المرور أو الموافقة على منحها أو تجديدها لمن يطلبها من الفئات الآتية .

١ — الأشخاص الذين لا جنسية لهم أو من غير ذوى الجنسية الثابتة .

ب — اللاجئون الذين يعترف لهم بهذا الوصف .

ج — الأشخاص الذين لهم جنسية ثابتة ولكن يستحيل عليهم الحصول على وثائق سفر من الدول التي ينتمون إليها أو يوجدون بها لأسباب تقدرها وزارة الداخلية .

زوجات أفراد الفئات المذكورة في البنود الثلاثة السابقة وأولادهم القصر دون السادسة عشرة إذا لم تكن لهم جنسية ثابتة .

مادة ٤٠ — لا يجوز منح زوجات الأشخاص المذكورين في المادة السابقة وأولادهم القصر دون السادسة عشرة تذكرة مرور بالتبعية لرب الأسرة متى كانت هن أو لهم جنسية ثابتة .

مادة ٤١ — لا تخول تذكرة المرور لحاملها الدخول إلى مصر أو المرور منها إلا إذا حصل على تأشيرة دخول أو عودة أو مرور .

مادة ٤٢ — تكون تذاكر المرور صالحة لسنتين من تاريخ إصدارها وتكون قابلة للتجديد مرتين كل منهما لسنتين بحيث تصبح مدة العمل بالتذكرة ست سنوات من تاريخ إصدارها وذلك ما لم ينهض عند الصرف أو التجديد على غير ذلك .

مادة ٤٣ — يستثنى من حكم المادة ٣٨ حالة طلب إبدال تذكرة المرور التي لم يبق فيها متسع لتأشيرات جديدة ولم تنته مدة صلاحيتها بعد فتستبدل بها أخرى جديدة تكون صالحة لنفس مدة التذكرة المستبدلة دون استئذان وزارة الداخلية .

كما يجوز صرف بدل فاقد للتذكرة السابق صرفها من القنصلية دون الرجوع لوزارة الداخلية متى تحققت القنصلية من فقد التذكرة وبشرط عدم تجاوز مدة صلاحية التذكرة الفاقدة .

مادة ٤٤ — يكون رسم تذكرة المرور ثلاثة جنيهات مصرية ورسم التجديد جنيهين .

تذاكر المرور الجماعية :

مادة ٤٥ — يجوز لوزارة الداخلية منح تذكرة مرور جماعية عند الطلب للفئات الموضحة في المادة ٣٩ الذين يرغبون في عمل رحلة جماعية بشرط أن لا يقل عددهم عن ١٠ ولا يزيد على ٥٠ .

مادة ٤٦ — تكون تذاكر المرور الجماعية صالحة لمدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ إصدارها ولسفرة واحدة ويجوز منح تأشيرة عودة واحدة على هذه التذكرة مع تحصيل رسم واحدة لتأشيرة عودة .

مادة ٤٧ — يشترط فيمن تصرف لهم تذكرة مرور جماعية أن يكون من إحدى الفئات الموضحة بالمادة ٣٩ الذين يجوز منحهم تذكرة مرور فردية ، وتشمل تذكرة المرور الجماعية أسماء وصور أعضاء الرحلة وتواريخ ميلادهم وأصل جنسيتهم .

مادة ٤٨ — يجب على القنصلية الرجوع إلى وزارة الداخلية قبل منح تذكرة مرور فردية لمن يتخلف من أعضاء الرحلة ويريد العودة إلى مصر .

على أنه يجوز للقنصلية إذا ما كان التخلف بسبب المرض أن تمنحه تذكرة مرور فردية وذلك بعد الاطلاع على تذكرة المرور الجماعية وشطب اسمه منها ، ويراعى أن تكون صلاحية التذكرة الفردية لمدة لا تتجاوز شهرين والعودة لمصر .

مادة ٤٩ - يكون رسم تذكرة المرور الجماعية ثلاثة جنيهات مصرية .
أحكام عامة عن جوازات السفر العادية وتذاكر المرور :

مادة ٥٠ - يراعى ما يأتى عند منح جوازات السفر وتذاكر المرور ،
أ - تلتصق صورة الطالب وتبصم بخاتم الجهة التى أصدرت جواز السفر أو تذكرة المرور بحيث يقع الخاتم على جزء من الصورة وصحيفة الجواز أو التذكرة الملصقة عليها معا .
ب - تدون فى الجواز أو التذكرة البيانات الخاصة باسم الطالب ولقبه ومهنته وتاريخ ومحل ميلاده والعلامات المميزة له ويكون تدوين الأرقام بالحروف .
ج - يدون تحت الصورة تاريخ ورقم كتاب وزارة الداخلية المرخص بالمنح - إن كان - أو رقم الجواز أو تذكرة المرور المستبدلة وتاريخها والجهة الصادرة منها أو تاريخ ورقم شهادة الجنسية والمادة التى منحت بمقتضاها .

د - يوقع حامل الوثيقة (الجواز أو التذكرة) ، بإمضائه عليها أمام الموظف المختص .
مادة ٥١ - تدون فى الجواز أو التذكرة أسماء الدول التى يرغب صاحب الشأن السفر إليها وتضاف إليها أسماء الدول التى يرغب إضافتها إلى تلك المدونة أصلا فى الجواز أو التذكرة وعلى الجهة المختصة عند تدوين أسماء الدول أو إضافتها فى جواز السفر مراعاة حالة الطالب المالية ولا يحصل رسم على ذلك .

مادة ٥٢ - إذا ثبت أن أحدا يحمل بغير حق جواز سفر أو تذكرة مزور فيجب مصادرة الجواز أو التذكرة وإخطار وزارة الداخلية (إداة الهجرة والجوازات والجنسية) تفصيلا بالموضوع ؛

مادة ٥٣ - تسترد جوازات السفر وتذاكر المرور التى انتهت مدة العمل بها أو التى استبدلت بغيرها وإذا حصل ذلك فى الخارج تحفظ القنصلية لمدة خمس سنوات هى وجوازات السفر وتذاكر المرور المصادرة . على أنه إذا كان على الجواز أو تذكرة المرور المستبدلة بسبب امتلاء الصفحات تأشيرات يحتاج حاملها لاستعمالها قبل انتهاء رحلته ، فإنه يجوز أن تترك مؤقتا على شرط أن يضم الجواز القديم الجديد بطريقة لا يتسنى معها فصلهما دون ترك أثر ظاهر بهما ، وأن يدون فى الصفحة الأولى من كل منهما ما يفيد ضمه الآخر مع ذكر تاريخ ورقم وجهة إصدار الأخير .

على أنه إذا رغب صاحب الجواز المنتهى الذى له الحق فى الحصول على جواز سفر جديد فى الاحتفاظ به للذكرى يسمع له بالاحتفاظ به بعد التأشير على كل صفحة من صفحاته بكلمة (لاغ) بخط كبير واضح وقطع أركان الجواز .

أحكام خاصة :

الاستمارات والسجلات :

أولا - الاستشارات :

- ## ثانياً - السجلات :

- مادة ٥٧ - تستعمل بعثات التمثيل الدبلوماسية والتقني ملفات يخص كل منهما للحفاظ

نوع من أنواع الاستمارات المتقدم ذكرها في المادة ٥٦ مرتبة حسب الحروف الهجائية لأسماء مقدميها .

مادة ٥٨ — تقدم نسختا الاستمارة رقم ١٣٠ و ١٣١ إلى القنصل للتصرف في الطلب وعليه أن يبدى ملاحظاته كتابة عليهما مبينا الاسباب التي يستند إليها في تصرفه .

مادة ٥٩ — تعطى جوازات السفر وتذاكر المرور الممنوحة أرقاما متسلسلة من واقع السجل الخاص بها ويجب تجديد التسلسل سنويا ابتداء من أول يناير على أن يميز هذا الرقم برقم آخر يشير إلى سنة الصرف .

مادة ٦٠ — في آخر كل أسبوع ترسل القنصلية إلى وزارة الداخلية (إدارة الهجرة والجوازات والجنسية بالقاهرة) في مظروف خاص النسخة الثانية من استمارات الطلبات التي وافقت عليها القنصلية مباشرة ولم يسبق إحالتها إلى وزارة الداخلية .

مادة ٦١ — تستعمل وزارة الداخلية (إدارة الهجرة والجوازات والجنسية وفروعها) الاستمارات والسجلات الآتي بيانها الملحقه نماذجها بهذا القرار وذلك في شئون وثائق السفر المصرية .

(أولا) الاستمارات :

- (١) الاستمارة رقم ٢٩ جوازات وهي خاصة بطلب إصدار جواز سفر عادي .
- (٢) الاستمارة رقم ٣١ جوازات وهي خاصة بطلب إصدار تذاكر مرور مصرية .
- (٣) الاستمارة رقم ٣٠ جوازات مصرية وهي خاصة بطلب تجديد جواز السفر أو تذكرة المرور .

- (٤) الاستمارة رقم ٣٧ جوازات مصرية وهي خاصة بطلب إصدار جواز سفر للحجاج .
- الأقباط المصريين .

(ثانيا) السجلات :

- (١) سجل رقم ٥٢ جوازات لقيد جوازات السفر العادية أو تذاكر المرور الممنوحة أو المجددة .

مادة ٦٢ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريرا في ٥ يولييه سنة ١٩٥٥ .

قرار

بشأن التأشيرات (١)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة ٢٠ فقرة (٢) من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ في شأن جوازات السفر وإقامة الأجانب والقوانين المعدلة له ، وعلى موافقة وزير الخارجية . وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

أنواع التأشيرات :

مادة ١ — التأشيرات قسمان :

(أولاً) التأشيرات الدبلوماسية وما في حكمها .

(ثانياً) التأشيرات العادية .

مادة ٢ — تختص وزارة الخارجية والهيئات الدبلوماسية في الخارج بمنح التأشيرات الدبلوماسية والخاصة ولمهمة وللمجاملة .

وتختص وزارة الخارجية (إدارة الهجرة والجوازات والجنسية) والقنصليات المصرية في الخارج بمنح التأشيرات العادية .

التأشيرات الدبلوماسية وما في حكمها :

مادة ٣ — تتمتع وزارة الخارجية (إدارة المراسم) تأشيرات العودة الدبلوماسية والخاصة ولمهمة وللمجاملة — وتمنح البعثات الدبلوماسية في الخارج تأشيرات الدخول والمركز الدبلوماسية والخاصة ولمهمة وللمجاملة .

مادة ٤ — تمنح التأشيرات الدبلوماسية للفئات الآتية :

(١) حاملو جوازات السفر الدبلوماسية الأجنبية .

(٢) حاملو جوازات السفر العادية الأجنبية من الشخصيات ذوى المسكنة الذين يمنح نظراؤهم في مصر جوازات سفر دبلوماسية .

مادة ٥ — تمنح التأشيرات الخاصة للفئات الآتية .

(١) حاملو جوازات السفر الخاصة الأجنبية وما في حكمها .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٥٤ الصادر في ١١ يولييه سنة ١٩٥٥ .

(٢) حاملو تذاكر المرور التي تصدرها هيئة الأمم المتحدة .

(٣) حاملو جوازات السفر العادية الأجنبية من ذوى المسكنة الذين يمنح نظراؤهم فى مصر جوازات سفر خاصة .

مادة ٦ - تمنح التأشيرات لمهمة لحاملى جوازات السفر الأجنبية لمهمة .

مادة ٧ - تمنح تأشيرات المجاملة للفئات الآتية :

(١) موظفو الهيئات الدولية والوكالات المتخصصة ومندوبو الدول فى المؤتمرات الذين يحملون جوازات سفر عادية ومن إليهم ، ومن يرى معاملتهم كذلك نظرا لمراكزهم . .

(٢) الموظفون الإداريون والكتابيون التابعون للبعثات الدبلوماسية والقنصلية الأجنبية الذين يحملون جوازات سفر عادية .

(٣) اتباع أعضاء السلك السياسى والقنصلى المصرى والأجنبى ؛

مادة ٨ - تكون تأشيرات الدخول والمرور الدبلوماسية وكذلك تأشيرات الدخول والمرور الخاصة المؤشر بها على جوازات سفر دبلوماسية أو خاصة صالحة لمدة ستة أشهر ، وبشرط أن لا تتجاوز مدة صلاحية الجواز . مع عدم تحديد مدة الإقامة .

وتكون تأشيرات الدخول والمرور الخاصة المؤشر بها على جوازات سفر عادية وكذلك تأشيرات الدخول والمرور لمهمة وللمجاملة صالحة لمدة ستة أشهر مع تحديد مدة الإقامة فى مصر بحيث لا تتجاوز ثلاثة أشهر فى حالة الدخول وسبعة أيام فى حالة المرور ، وبشرط أن لا تتجاوز مدة صلاحية الجواز .

ويجوز أن تكون التأشيرات السابقة صالحة لعدة سفرات .

مادة ٩ - تكون تأشيرات العودة الدبلوماسية والخاصة ولمهمة وللمجاملة صالحة لمدة ستة أشهر من تاريخ منحها . ويجوز أن تكون صالحة لعدة سفرات خلال هذه المدة .

على أنه بالنسبة إلى الحاصلين على تأشيرات لمهمة وللمجاملة وكذلك الحاصلين على تأشيرات خاصة على جوازات سفر عادية ، يتعين ألا تتجاوز صلاحية تأشيرة العودة مدة الإقامة المرخص فيها .

مادة ١٠ - تمنح التأشيرات سائلة الذكر بجانبها :

وتخطر وزارة الداخلية (إدارة الهجرة والجوازات والجنسية) فى آخر كل أسبوع بكشف يشمل أسماء من منحوا التأشيرات المشار إليها فى المواد من ٣ إلى ٩ على أن يكون الكشف شاملا الاسم والوظيفة ونوع جواز السفر وجنسية حامله ورقم التأشيرة وتاريخها ونوعها .

التأشيرات العادية :أحكام عامة :

مادة ١١ — التأشيرات العادية نوعان :

(١) للدخول . (٢) للمرور .

وهي بنوعها صالحة لدخول مصر أو المرور منها ، لسفرة واحدة ما لم ينص فيها على جعل صلاحيتها لأكثر من سفرة واحدة خلال ستة أشهر من تاريخ منحها ويجوز لظروف استثنائية جعل صلاحيتها لمدة سنة .

ومع هذا فيجوز بإذن من وزارة الداخلية في غير الحالات المنصوص عليها في هذا القرار أن تجعل تأشيرة الدخول أو المرور صالحة لعدة سفرات أو لمدة تزيد على سنة .

مادة ١٢ — لا يجوز التأشير بالدخول أو المرور إلا على جواز سفر صحيح أو وثيقة رسمية شبيهة به تقوم مقام الجواز وصالحة للتجديد وتدخل حاملها العودة إلى بلده أو على الأقل الجهة التي جاء منها وبشرط أن يكون اسم مصر من بين أسماء البلاد التي يتضمنها الجواز .

ويشترط أن تزيد مدة صلاحية تأشيرة الدخول أو المرور ومدة الإقامة المرخص فيها . تاريخ انتهاء مجموع مدة صلاحية تأشيرة الدخول أو المرور ومدة الإقامة المرخص فيها .

مادة ١٣ — يجوز أن يشمل الجواز الأجنبي زوجة صاحبه وأولاده القصر إذا كانوا مرافقين له ، على شرط أن تكون أسماؤهم وأعمارهم مثبتة على الجواز في المكان المخصص لذلك ، وأن تكون صورة صاحب الجواز وصورة الزوجة والأولاد ملصقة عليه ومبصومة بخاتم السلطة المختصة . وفي حالة الترخيص لشخص واحد يحمل جواز سفر يتضمن أسماء زوجته وأولاده ينص في التأشيرة على أنها قاصرة على اسم المرخص له فقط دون الآخرين .

مادة ١٤ — حاملو جوازات السفر السودانية من أهل السودان الأصليين لا يحتاجون إلى التأشير على جوازات سفرهم لدخول مصر أو المرور منها . أما غير هؤلاء من ليسوا من أهل السودان الأصليين سواء كانوا يحملون جوازات سفر سودانية أو وثائق مؤقتة فيعاملون معاملة الأجانب بمعنى أنه يشترط حصولهم على تأشيرات بدخول مصر أو بالمرور منها .

مادة ١٥ — يعتبر القادمون إلى مصر بنية الوصول إلى السودان داخليين إلى الأراضي المصرية وآسرى عليهم أحكام تأشيرة الدخول العادية على أن يتموا إجراءات الإذن بالدخول إلى السودان حال وجودهم بمصر .

مادة ١٦ — توضع البيانات الآتية في خاتم تأشيرة الدخول بالترتيب الآتي وذلك باللغتين العربية والفرنسية .

(١) رقم التأشيرة . (٢) الاسم . (٣) تاريخ منح التأشيرة . (٤) تاريخ انتهاء صلاحية التأشيرة .

(٥) مدة الإقامة المرخص فيها في مصر .

(٦) عدد السفرات المرخص فيها .

(٧) الغرض من الحضور .

(٨) الرسوم المحصلة .

كما توضع نفس البيانات في خاتم تأشيرة المرور عدا البندين ٥ و ٧ .

مادة ١٧ — الأشخاص المبعدون أو غير المرغوب فيهم وهم المدرجة أو الذين تدرج أسماؤهم في القوائم الخاصة لا يمنحون أى نوع من أنواع التأشيرات .

مادة ١٨ — لا يجوز منح أية تأشيرة على جوازات السفر الصادرة من دولة لم تعترف بها الحكومة المصرية أو على وثيقة صادرة بناء على اتفاقية لم تنضم إليها الحكومة المصرية .

مادة ١٩ — يجب على طالب التأشيرة إذا كان من السياح أو الزائرين أو الطلبة أن يتعهد بالقيام بعمل بأجر أو بدون أجر أثناء إقامته في مصر وألا يغير الغرض الذي من أجله منح التأشيرة .

وإذا كان القادم من رجال الأعمال ، فيؤخذ منه تعهد بأنه أثناء وجوده في مصر لن يباشر أى عمل خلاف العمل الموضح في الطلب .

مادة ٢٠ — تستأذن وزارة الداخلية في الحالات التي لم ينص عليها في هذا القرار .

وفي هذه الحالات تنتهى مدة صلاحية التأشيرة بانتهاء ستة أشهر من تاريخ الإذن بها .

تأشيرات دخول للسياحة والزيارة والمصلحة المؤقتة :

مادة ٢١ — يجب على القنصليات المصرية منح تأشيرات بدخول مصر صالحة للاستعمال خلال ستة أشهر من تاريخ منحها وللإقامة لمدة ثلاثة أشهر على الأكثر ولثلاث سفرات خلالها دون الرجوع لوزارة الداخلية وذلك في حالات السياحة والزيارة والمصلحة المؤقتة . بصرف النظر عن جنسية الطالب أو ديارته أو سبق إقامته بالبلاد .

ولا يجوز رفض منح التأشيرة إلا إذا كان اسم الطالب مدرجا بالقوائم وإذا رأت القنصلية مع ذلك إحالة الطلبات إلى وزارة الداخلية ينبغى عليها ذكر الأسباب التي دعت إلى ذلك مع إبداء رأيها .

مادة ٢٢ — لا يجوز منح تأشيرة الدخول المشار إليها في المادة السابقة قبل الرجوع إلى وزارة الداخلية إذا اتضح من جواز سفر الطالب أنه قد سبق له الإقامة في مصر لمدة ستة أشهر ولم تمض على مغادرته البلاد مدة ستة أشهر أيضا . أو أنه قد غادر مصر نهائيا ولم تمض على مغادرته مدة ستة ويستثنى من ذلك كبار رجال الأعمال وموظفو الشركات العالمية .

مادة ٢٥ — يجب على القنصليات المصرية منح تأشيرات جماعية لكل مجموعة من السائحين يتقدمون إليها سواء بمندوب عنهم أو عن طريق شركة السياحة المنظمة للرحلة أو شركات الطيران أو الملاحة بجواز سفر جماعى واحد صادر من سلطات بلدهم المختصة وعليه صوره الفوتوغرافية — وتعتبر الكشوف التي تعدها شركات السياحة وتعتمد من السلطات الرسمية المختصة بمثابة جواز

جماعى بشرط وجود الصور الفوتوغرافية — ولا يشترط فى الحالتين السابقتين حمل كل فرد من أعضاء الرحلة لجواز سفر فردى .

فإذا تعذر إعداد جواز سفر جماعى على النحو سالف الذكر ، جاز منح التأشيرة السياحية الجماعية على السكشوف التى تعددها شركات السياحة وتعتمدها من السلطات الرسمية ولا يشترط فى هذه الحالة ضرورة احتواء هذه السكشوف على الصور الفوتوغرافية لأعضاء الرحلة إنما يشترط أن يحمل عضو الرحلة جواز سفره الفردى الخاص لتتمكن القنصلية وميناء الوصول من القيام بالمراجعة الواجبة ومطابقة البيانات المدونة بالسكشوف على جوازات السفر .

هذا ويمنح ركاب البواخر السياحية التى تمر بأكثر من دولة عند رغبتهم فى زيارة مصر تأشيرة دخول سياحية .

تأشيرات الدخول بقصد العمل :

مادة ٢٤ — لا يجوز للقنصليات المصرية منح الأجنبي تأشيرة دخول البلاد بقصد العمل إلا بعد موافقة وزارة الداخلية (إدارة الهجرة والجوازات الجنسية) .

ويستثنى من ذلك :

(١) الموظفون الأجانب فى الحكومة المصرية .

(٢) الفنيون الذين لهم فى بلادهم مصالح مستقرة ويرغبون فى الحضور لمصر لأعمال مؤقتة على أن يعودوا إلى بلادهم بعد ذلك .

(٣) موظفو شركات الطيران العالمية التى تسير خطوطا منتظمة عبر الأراضى المصرية وذلك فى الحدود التالية :

١ — أفراد طاقم الطائرات الأجنبية أو المصرية أو هيئة القيادة الذين يقتضى عملهم البقاء فى مصر مددا تزيد على أسبوع فى كل مرة وكان مقر عملهم الأسمى فى مصر وللشركة التى يعملون بها مركز رئيسى فيها — وتكون التأشيرة سالحة لسفرة واحدة أو لعدة سفرات خلال ثلاثة أشهر بشرط أن تقدم الشركة التابعين لها إقرارا بأنهم فى خدمتها وأنهم دائمو التنقل فى الخط المار بمصر وتعهدها بضمان مصاريف ترحيلهم هم وعائلاتهم عند اللزوم — وبإخطار القنصلية المصرية الكائن فى دائرتها مركز الشركة — والإدارة العامة للهجرة والجوازات والجنسية فى حالة ترك أحد هؤلاء خدمتها أو ترك عمله على الخطوط المارة بالأراضى المصرية وذلك حتى يمكن إلغاء التأشيرة .

وعلى القنصليات أن تدون بالتأشيرة العبارة التالية : « ملاح أو مهندس ... شركة ... » وأن التأشيرة سالحة ما دام يعمل فى الخط أو الخطوط المارة بالأراضى المصرية وأنه غير مرخص له فى القيام بأى عمل لا يتعلق بالشركة .

ب — يمنح موظفو شركات الطيران وكبار موظفيها الإداريون تأشيرات دخول لسفرة واحدة أو لعدة سفرات خلال ثلاثة أشهر على أن تراعى الشروط المنصوص عليها فى الفقرة السابقة .

(ج) لا يجوز للقنصليات منح موظفي شركات الطيران الكتائين تأشيرات لدخول الأراضي المصرية إذا كان الغرض من حضورهم اتخاذ مصر محلا لعملهم إلا بعد استئذان وزارة الداخلية .

مادة ٢٥ — لا يجوز للقنصليات منح الأفراد من الجنسين « ذكورا أو إناثا » المحترفي التمثيل أو الرقص أو الغناء أو الموسيقى تأشيرات دخول بقصد العمل حتى ولو أوصت عليهم الهيئات الأجنبية الرسمية .

ويستثنى من ذلك ذوى الشهرة العالمية فيجوز للقنصلية منحهم التأشيرة بدون إذن من وزارة الداخلية لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر .

وفي حالة المحترفين من غير ذوى الشهرة العالمية تحال طلباتهم إلى وزارة الداخلية ويجوز للقنصلية أن تقترح على مسئوليتها الرضى أو القبول مع بيان الأسباب .

والمحترفون « ذكورا أو إناثا » الذين يطلبون الحضور في فرق فنية لهيئات معروفة معتمدة في بلادها تحال طلباتهم إلى وزارة الداخلية مشفوعة بتجريات القنصلية ورأيها . ويستثنى من ذلك الفرق المتعاقدة مع الحكومة المصرية ، فتمنع تأشيرة لمدة العقد بدون استئذان وزارة الداخلية .

تأشيرات الدخول للدراسة :

مادة ٢٦ — راغبوا الحضور لمصر الالتحاق بمعاهد التعليم بها تحال طلباتهم إلى وزارة الداخلية لأخذ رأيها فيها ، ويجب عليهم أن يرفقوا بطلباتهم المستندات الآتية :

(١) شهادة مصدقا عليها من آخر معهد التحق به الطالب وكذا من وزارة المعارف في البلد الذى ينتمى إليه .

(٢) شهادة بأن لديه الموارد الكافية للاتفاق على معيشته مدى سنى الدراسة .

(٣) إقرار من ولى أمر الطالب بأنه حاضر لمصر لتلقى العلم فيها على أن يذكر فى ذلك الإقرار اسم الكفيل الذى سيكون الطالب تحت رعايته وعنوانه .

(٤) إقرارا كتابيا من المعهد الذى سيلتحق به الطالب فى مصر يبين فيه أنه قبل ضمن طلبته ، ويعنى من أداء هذا الشرط من توفدهم الحكومات فى بعثات لتلقى العلم فى مصر .

وللقنصلية تحت مسئوليتها — وعند الضرورة أن تعفى الطالب من شرط أو أكثر من الشروط المتقدم ذكرها مع إخطار وزارة الداخلية بالأسباب .

الأجانب من ذوى الإقامة الخاصة أو العادية :

مادة ٢٧ — يجوز للقنصليات المصرية منح تأشيرات دخول للأجانب الحاصلين على بطاقات إقامة خاصة أو عادية حتى نهاية مدة الإقامة المرخص لهم بها — دون الرجوع لوزارة الداخلية — بشرط عدم تجاوز مدة بقائهم فى الخارج ستة أشهر من تاريخ مغادرتهم مصر .

وتكون تأشيرة الدخول صالحة لدخول مصر خلال ستة أشهر من تاريخ مغادرتهم الأراضي المصرية .

وإذا انتهت مدة الستة أشهر المشار إليها في الفقرة السابقة ، ولم يكن الأجنبي حاصلا على إذن بالتغيب من وزارة الداخلية يجوز منح تأشيرة الدخول دون الرجوع لوزارة الداخلية — لمدة شهر واحد مع سحب بطاقة الإقامة وموافقة وزارة الداخلية بها ، والنص في التأشيرة على ضرورة التسجيل .

إذن التغيب :

مادة ٢٨ — يجب على القنصليات المصرية إحالة طلبات إذن التغيب التي يتقدم بها أصحاب الشأن من الحاصلين على إقامة خاصة أو عادية — إلى وزارة الداخلية — مع بيان تاريخ مغادرتهم الأراضي المصرية وتاريخ تقديم طلبهم والأسباب التي يستند إليها الطالب في طلبه .

وفي حالة موافقة وزارة الداخلية على إذن التغيب وإخطار القنصلية المختصة بذلك يؤشر على جواز السفر بمدة للتغيب والسبب الذي من أجله منح الإذن .

ويجوز منح تأشيرة دخول صالحة حتى نهاية مدة الإذن بالتغيب المرخص فيها لمن منحتمهم وزارة الداخلية إذنا بالتغيب متى ثبت للقنصلية أن تغيبهم بالخارج كان لنفس الأسباب التي منحوا من أجلها إذن التغيب .

وإذا ثبت للقنصلية أن تغيبهم في الخارج لم يكن لنفس الأسباب التي منحوا من أجلها إذن التغيب فعليها موافاة وزارة الداخلية بتقرير بما استبان لها بكافة ظروفه وللوزارة عندئذ اعتبار هذا الإذن كأن لم يكن .

الرسوم والإعفاء منها .

مادة ٢٩ — (أ) يحصل رسم يعادل جنيتها مصرية عن تأشيرة الدخول الصالحة لسفرة واحدة في غير حالات السياحة والزيارة هذا ما لم تكن الدولة التابع لها الطالب تحصل رسما أعلى من المصريين فيحصل الرسم على أساس المعاملة بالمثل .

وإذا كانت التأشيرة صالحة لأكثر من سفرة واحدة فيحصل ضعف الرسم المقرر .
(ب) يحصل رسم يعادل ٥٠ قرشا عن تأشيرة الدخول للسياحة أو الزيارة بالنسبة إلى الأجانب من مختلف الجنسيات .

(ج) في حالة منح تأشيرة جماعية يحصل من كل فرد مدرج بالجواز الجماعي أو الكشف الجماعي المعتمد من شركة السياحة أو الملاحة أو الطيران المنظمة للرحلة رسم التأشيرة كما لو كانت فردية .

مادة ٣٠ — يمنح للراغب من ركاب السفن المارة بقناة السويس تأشيرة دخول اضطرارية لمدة أقصاها ثلاثة أيام سواء في ميناء السويس أو ميناء بورسعيد برسم قدره عشرون قرشا على أن يكون المرخص له مستمرا في رحلته بنفس الباخرة وعلى أن يلحق بها في الميناء الآخر ، فإذا تخلف تنط من هذه الشروط يحصل منه باقى الرسم .

مادة ٣١ — لا يجوز الإعفاء من رسوم التأشيرات على جوازات السفر الأجنبية إلا في الأحوال الآتية :

(أولا) التأشيرة العادية التي تمنح لحاملي جوازات السفر الدبلوماسية الأجنبية .
(ثانيا) التأشيرات التي تمنح للفئات الآتية :

- أ — موظفو جامعة الدول العربية .
- ب — الطالبة الأجانب الملتحقون بالجامعات المصرية والمعاهد العسكرية التابعة لوزارة الداخلية والحربية والأزهر الشريف ومعهد الدراسات العربية العالية التابع لجامعة الدول العربية والمدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم .
- ج — الأجانب ذوو المكاة الملحوظة والعلماء والرهبان والراهبات ورجال الدين والصحفيون والمندوبون الرسميون وأعضاء البعثات التعليمية والثقافية والرياضية .
- د — الموظفون غير الدبلوماسيين للهيئات السياسية والقنصلية الأجنبية في مصر .
- هـ — موظفو الهيئات السياسية والقنصلية المصرية من الأجانب وأفراد أسرهم المقيمون معهم وأتباع موظفي السلك الدبلوماسي والقنصلي المصري من الأجانب .
- و — الآباء والإخوة والأولاد غير القصر لأعضاء السلكين السياسى والقنصلي الأجنبي في مصر وكذلك أتباعهم من فئات المربيات والخدم بشرط المعاملة بالمثل .

تأشيرات المرور :

- مادة ٣٢ — تمنح للأجنبي تأشيرة المرور من مصر بدون إذن وزارة الداخلية بالشروط الآتية :
- (١) ألا يكون اسمه مدرجا بالقوائم .
 - (٢) أن تكون مصر واقعة في طريقه إلى الجهة التي يقصدها .
 - (٣) يجب أن يكون المسافر حائزا على تأشيرة دخول إلى البلد الذي يقصده أو على تأشيرة دخول أو مرور إلى البلد الذي يلي مصر في رحلته .
 - (٤) أن يكون حاصلا على تذكرة السفر اللازمة لرحلته .
- ويؤخذ رأى وزارة الداخلية في الحالات التي يثور فيها الشك لدى القنصلية حول نية الشخص في الإقامة في مصر إذا كان لديها من الأسباب ما يدعو لذلك .
- مادة ٣٣ — تجيز تأشيرة المرور للحاصلين عليها البقاء في الأراضى المصرية لمدة سبعة أيام على الأكثر . ولا يجوز للمسافر أن يطلب أثناء وجوده في مصر مد هذه المدة إلا لأسباب قهرية وفي هذه الحالة يجب أن تستبدل بها تأشيرة دخول .

مادة ٣٤ — يجوز للقنصلية منح تأشيرة مرور تخول حاملها البقاء بمصر لمدة لا تزيد عن سبعة أيام لمن يتقدم بطلبها من أفراد طاقم أو هيئة قيادة الطائرات الأجنبية والمصرية لسفرة واحدة أو لعدة سفرات خلال ستة أشهر .

الرسوم والاعفاء منها :

مادة ٣٥ — يحصل رسم يعادل ١٠ قروش عن تأشيرة المرور الصالحة لسفرة واحدة مالم

تسكن الدولة التابع لها الأجنبي تحصل رسوما أعلى فتحصل على أساس المعاملة بالمثل ويحصل ضعف الرسم المقرر إذا كانت تأشيرة المرور صالحة لأكثر من سفرة .

ويعفى من الرسوم الأشخاص المنصوص عليهم في المادة ٣١ من هذا القرار .

أحكام خاصة :

مادة ٣٦ — إذا تبين للقنصلية أن حالة الطالب المرخص له مباشرة من الوزارة لا تبرر الترخيص فلها أن توقف منح التأشيرة وأن تراجع وزارة الداخلية مع بيان الأسباب .

مادة ٣٧ — إذا طرأت ظروف تدعو القنصلية إلى منح التأشيرة قبل أن يصلها رد وزارة الداخلية على طلب سبق إحالته إليها وجب عليها إخطارها بالمنح في نفس اليوم برقيا على حساب الطالب . .

مادة ٣٨ — يجوز في الحالات التي ترى فيها وزارة الداخلية تحصيل ضمان مالي من طالب التأشيرة أن تحصل القنصلية على خطاب ضمان من مصرف معتمد بالمبلغ الذي تحدده الوزارة لتغطية مصاريف ترحيل الطالب إلى بلده الأصلي على أن يؤشر على الاستمارة وجواز السفر بذلك .

مادة ٣٩ — مرخص لوزارة الداخلية (إدارة الهجرة والجوازات والجنسية) والقنصليات أن تتخبر رأسا بغير وساطة وزارة الخارجية فيما يتعلق بمنح التأشيرات في حدود الأحكام المتقدمة .
وتعنون الظروف البريدية بعنوان الإدارة المذكورة بالقاهرة أما الرسائل البريدية فتُرسل بعنوان AMNKHAS وتوقيع ZAFARANE

مادة ٤٠ — تتولى القنصليات بنفسها إرسال البريديات بعد تحصيل أجرتها ولصاحب الشأن إذا شاء أن يطلب الرد عليها برقيا وعندئذ يحصل منه أجرة الرد التلغرافي على أن لا تقل عن أجرة اثنتي عشرة كلمة .

الاستمارات والسجلات والاختام :

مادة ٤١ — تستعمل الاستمارات والسجلات ذات الكربون والاختام الآتي بيانها والملحقة نماذجها بهذا القرار وذلك في شئون التأشيرات .

(أولا) الاستمارات :

(١) استمارة رقم ١٣٢ وهى خاصة بطلب تأشيرة لدخول مصر بقصد السياحة أو الزيارة .
(٢) استمارة رقم ١٣٣ وهى خاصة بطلب تأشيرة لدخول مصر بقصد المصلحة المؤقتة أو العمل .

(٣) استمارة رقم ١٣٤ وهى خاصة بطلب تأشيرة بقصد المرور .

(ثانيا) السجلات :

(١) سجل رقم ١٣٢ لقيد تأشيرات الدخول بأنواعها المختلفة .

(٢) سجل رقم ١٣٤ لقيد تأشيرات المرور .

(ثالثا) الاختتام :

(١) خاتم تأشيرات الدخول وخاتم تأشيرات المرور وفيما يلي صورتاهما .

مادة ٤٢ — تعد في القنصلية ملفات يخصص كل منها لحفظ نوع من أنواع الاستمارات المتقدم ذكرها في المادة السابقة مرتبة حسب الحروف الهجائية لأسماء مقدميها .

مادة ٤٣ — يكلف طالب التأشيرة بملء نسختين من الاستمارة الخاصة بنوع الطلب ولو كان الترخيص صادرا مباشرة من وزارة الداخلية .

وتراجع القنصلية استمارة الطلب للتحقق من ملء الخانات وعليها أن تتحقق من صحة البيانات المذكورة في الاستمارة بكل الوسائل الميسورة ، وأن تبحث في جميع الحالات عما إذا كان اسم مقدمها واردا في قائمة المبعدين أو المرغوب عنهم ويؤشر بذلك في المكان المخصص لذلك بالاستمارة ويوقعها القائم بالأعمال القنصلية تحديدا للسثولية .

مادة ٤٤ — تقدم نسختا الاستمارة إلى القنصل للتصرف في الطلب . وعليه أن يبدى ملاحظاته كتابة على الاستمارة مبينا بها الأسباب التي يستند اليها في تصرفه .

مادة ٤٥ — تقوم القنصليات في يوم ٣١ ديسمبر من كل سنة بإعدام جميع استمارات طلبات التأشير التي تم البت فيها ومضت عليها سنتان على الأقل .

مادة ٤٦ — منح التأشيرة على جوازات السفر الأجنبية أو تذاكر المرور المصرية يكون بوضع خاتم التأشيرة على الجواز وعلى نسختي استمارة الطلب وملء خانات الخاتم فيها جميعا بكل دقة واثبات رقبها المسلسل من واقع السجل المشار إليه في المادة ٤١ .

وبعد توقيع التأشيرة من القنصل في بصمات الخاتم الثلاث يسلم الجواز لصاحبه وتضم إحدى نسختي الاستمارة إلى ملف الخاص بنوعها .

وإذا كان التصريح صادرا من وزارة الداخلية يذكر رقم وتاريخ التصريح في أسفل التأشيرة وإذا كانت التأشيرة صادرة من القنصلية مباشرة فتذكر المادة التي استندت إليها القنصلية في منحها .

مادة ٤٧ — في آخر كل أسبوع ترسل القنصلية إلى وزارة الداخلية (إدارة الهجرة والجوازات والجنسية بالقاهرة) في مظروف خاص الوثائق الآتية .

أ — الصورة الكربونية من السجلات الميمنة بالمادة ٤١ .

ب — النسخة الثانية من استمارات الطلبات التي وافقت عليها القنصلية مباشرة ولم يسبق إحالتها إلى وزارة الداخلية .

ج — النسخة الثانية من كشف التأشيرات الجماعية .

مادة ٤٨ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريرا في ١٧ ذى القعدة سنة ١٣٧٤ (٧ يوليه سنة ١٩٥٥) .

المحكمة

مجلد قضائى شهري

تصدره نقابة المحامين

أكتوبر
سنة ١٩٥٥

الصفحة السادسة والثلاثون

العدد
الثاني

ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ آوَاهُ اللَّهُ فِي كَنَفِهِ ، وَنَشَرَ عَلَيْهِ
رَحْمَةً وَأَدْخَلَهُ جَنَّتَهُ : مَنْ إِذَا أُعْطِيَ شَكَرَ ، وَإِذَا
قَدَّرَ غَفَرَ ، وَإِذَا غَضِبَ قَنَرَ .

« رواه البيهقي عن ابن عباس »

جميع المقالات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان
إدارة مجلة المحاماة وتحررها بدار النقابة بشارع النهضة رقم ٥١ بالقاهرة

مطبعة مجازى

بيان

نشرنا في هذا العدد الأحكام والأبحاث والقوانين والقرارات الآتية :

عدد

٧٤ حكماً صادراً من قضاء محكمة النقض الجنائية

٩ أحكام صادرة من قضاء محكمة النقض المدنية

١١ حكماً صادراً من قضاء محكمة القضاء الإداري (مجلس الدولة)

* *

بحث حقوق القناصل الأجانب في توثيق المحررات لرعايا دولهم في مصر للسيد الأستاذ
صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الأحوال الشخصية للأجانب .

* *

قانون رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٨ بمراقبة
أصناف القطن . ص ٤١

قانون رقم ٣٧٩ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير
رسم دمغة . ص ٤٣

قانون رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة
مهنة المحاسبة والمراجعة . ص ٤٥

قانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء نقابة للحاسبين والمراجعين . ص ٤٨

قانون رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٥٥ بمد المدة المنصوص عليها في المادة ٧٧ من القانون رقم ١٦٥
لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة . ص ٦١

قانون رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٥٥ بتعديل الفقرة الأولى من المادة ٥٤ وإضافة فقرة جديدة
إلى المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة . ص ٦٢

قانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء دائرة بمحكمة النقض لفحص الطعون في المواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية . ص ٦٤

قانون رقم ٤١٤ لسنة ١٩٥٥ بإضافة حكم جديد على القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأحكام العرفية . ص ٦٩

قانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٥ باللائحة العامة لبورصات العقود . ص ٧٠

قانون رقم ٤١٨ لسنة ١٩٥٥ بفرض رسم استيراد . ص ٩٩

قانون رقم ٤٢٣ لسنة ١٩٥٥ بتعديل دوائر اختصاص محاكم أسيوط والمنيا الابتدائيتين والابتدائيتين الشرعيتين . ص ١٠١

قانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ لتنظيم الرقابة على الأشرطة السينمائية ولوحات الفسائوس السحري والأغاني والمسرحيات والمنولوجات والاسطوانات وأشرطة التسجيل الصوتي . ص ١٠٢

قانون رقم ٤٣١ لسنة ١٩٥٥ بتحويل وزير المالية والاقتصاد بإصدار اللوائح الداخلية لبورصة البضاعة الحاضرة للأقطان وبذرة القطن . ص ١١٣

قانون رقم ٤٣٢ لسنة ١٩٥٥ في شأن التأثير على أسعار القطن ووضع حد أقصى للبراكز المفتوحة . ص ١١٦

قانون رقم ٤٣٣ لسنة ١٩٥٥ في شأن أقطان موسم ١٩٥٤ — ١٩٥٥ والمواسم السابقة له المتبقية في صباح يوم ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٥٥ . ص ١١٨

قانون رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٥٥ بتعديل المادة ١٢ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالعمد والمشايخ . ص ١٢١

قانون رقم ٤٦١ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بنظام القضاء . ص ١٢٢

قانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية وإحالة الدعاوى التي تكون منظورة أمامها إلى المحاكم الوطنية . ص ١٢٥

* * *

قرار باللائحة الداخلية لمجلس الدولة ص ١٣٢

قرار بتنظيم إصدار النشرات المصلحية . ص ١٤٣

قرار ببيان إجراءات التظلم الإداري وطريقة الفصل فيه . ص ١٤٤
قرار بتعديل بعض أحكام اللائحة العامة لبورصة البضاعة الحاضرة للأقطان وبذرة القطن
(بورصة ميناء البصل) . ص ١٤٦
قرار بتعديل رسم الصادر على القطن . ص ١٤٧
قرار وزاري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٥ بكيفية تحصيل الرسم المقرر بالقانون رقم ٤١٨
لسنة ١٩٥٥ . ص ١٤٩
قرار وزاري رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٥ باللائحة الداخلية لبورصة العقود . ص ١٥٠

لجنة التحرير

محمد مصطفى القلبي — حسين أبو زبير — نصيف زكي — محمد شوقي — محمد مختار قطب

للحقيقة والتاريخ

في ذكرى

الأستاذ المرحوم جان اسكارا

جاءتنا أخبار باريس في شهر أغسطس الماضي تنبئ بوفاة عميد فقهاء التشريع التجارى والبحرى المسيو جان اسكارا الأستاذ بكلية الحقوق بجامعة باريس ورئيس لجنة وضع الشرائع التجارية والبحرية الجديدة في فرنسا .

والأستاذ اسكارا صلات وثيقة بالشرقين الأقصى والأدنى . فقد كان المستشار القانونى قرابة ربع قرن لحكومة الصين . فهو الذى وضع لها جميع شرائعها الحديثة . وهو أيضا الذى وضع القوانين الجديدة للبحشة بعد طرد الإيطاليين منها ، وقد جاء إلى مصر غير مرة لمراجعة تشريعها البحرى الذى وضعته اللجنة التى كان يرأسها المستر برستون رئيس محكمة الاستئناف المختلطة السابق والمستشار القانونى للسفارة الأمريكية بالقاهرة .

وللمرحوم المسيو اسكارا تلاميذ كثيرون في مصر .

كان رحمه الله مرجعا عالميا وحجة كبرى في الشرائع . وكثيرا ما رجعت المؤسسات المالية الكبرى في مصر وغيرها من بلاد العالم إلى رأيه تستشده . ونذكر له في هذا الصدد ما كان من أمر غرض مشروع القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالشركات عليه . وقد أخذت وزارة التجارة بكثير من ملاحظاته .

ألقي رحمه الله تعالى في القاهرة محاضرتين في شتاء عام ١٩٥١ لإحداها بناء على رغبة نقابة المحامين وكان موضوعها « الشركات الواقعية » وحضرها في دار النقابة الكثيرون من رجال القضاء والمحامين وأساتذة الجامعات . أما المحاضرة الثانية فقد كان موضوعها « جبال الألب » وألقاها رحمه الله في قاعة يورت التذكارية في الجامعة الأمريكية في الآلاف من عارفى فضله وعلمه إذ كان رحمه الله رياضيا كبيرا ورئيسا لجمعية « صاعدي جبال الألب » .

كان رحمه الله داعيا إلى الاخاء الإنساني دعوة لا تعرف حدودا ولا قيودا وعاملا على بناء صرح جيل جديد يحىي للعلم ويسمو على الخلافات السياسية التى فرقت الشعوب وتشهد جهوده وكتاباته على دعوته لنبد الاستعمار والتقريب بين الثقافات المختلفة .

كان رحمه الله منارا للعلم وكان أمل مصر معقودا عليه وعلى زميله المرحوم الامام عبد السلام ذهني لمراجعة تشريعها التجارى الجديد ولكن ضاعت مع الأسف الفرصة إلى الأبد .
إن الفقه وإن كان قد فقد بوفاته عالما راسخا . إلا أن آثاره العلمية ستبقى خالدة ترفع ذكره في الآفاق .

رحمه الله رحمة واسعة وطيب ثراه . . . ولنعزى فيه أسرة القانون .

العدد
سنة ١٩٥٥

المحكمة

العدد الثاني
السنة السادسة والثلاثون

قضاء المحكمة للنقض الجنائي

(رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم خليل وإسماعيل مجدى وحسن داود وأنيس غالى المستشارين).

٢٣

٤ أكتوبر سنة ١٩٥٤

١ — إثبات . شهود . تناقضهم . استخلاص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا . جائز .
ب — إثبات . اعتراف متهم آخر فى التحقيقات الأولية . عدوله عنه . الأخذ به . جائز .

المبادئ القانونية

١ — إن التناقض فى أقوال الشهود لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا بما لا تناقض فيه .

٢ — لا جناح على المحكمة أن هى عولت على اعتراف متهم آخر فى التحقيقات الأولية متى وثقت به واطمأنت إليه ، ولو عدل عن هذا الاعتراف بعد ذلك .

(القضية رقم ٤١٣ سنة ٢٤ ق) .

٢٤

٤ أكتوبر سنة ١٩٥٤

١ — إثبات . شاهد . الأخذ بأقواله أمام المحكمة وإن خالفت أقواله فى التحقيق . جائز .

ب — حكم . تسييه . تعقب الدفاع بالرد على كل استنتاج يستنتجه . ليس واجبا .

المبادئ القانونية

١ — للمحكمة أن تأخذ بما يقرره الشاهد أمامها ، وإن خالفت أقواله الأولى فى التحقيق ، إذ الأمر مرجعه إلى اطمئنانها .

٢ — المحكمة غير ملزمة بأن تتعقب الدفاع بالرد على كل استنتاج يستنتجه ما دام قضاؤها فى النهاية بالإدانة يفيد أنها اطرخته ولم تأخذ به .

(القضية رقم ٩٥٨ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم خليل وإسماعيل مجدى وحسن داود ومحمود إسماعيل المستشارين) .

٢٥

٤ أكتوبر سنة ١٩٥٤

١ — حكم . تسييه . استئناف . اتخاذ الحكم الاستثنائى أسباب الحكم الاجتهادى أسبابا لما اتفق به . لا مانع .

ب — نقض . حكم . البيانات الجوهرية الواجب

المبادئ القانونية

١ — إذا كانت المحكمة الاستئنافية قد قررت

سماع أقوال الطبيب الشرعى وطبيب مستشفى الأمراض السرية وطبيب المستشفى الفرنسى ، ثم سمعت الطبيين الأول والثانى ولم يحضر الطبيب الثالث بالجلسة ، ولم يتمسك المتهم أمامها إذ ذاك بمناقشة هذا الطبيب . فليس له من بعد أن يعنى عليها أنها لم تسمع أقواله .

٢ — إن المحكمة غير ملزمة بأن تشير صراحة فى حكمها إلى الأدلة الموضوعية التى استند إليها المتهم فى نفي التهمة عنه مادام أدلة الثبوت المبينة بالحكم تفيد ضمنا عدم اقتناع المحكمة بصحتها ، وما دامت هى بذاته ليست قاطعة فى نفي التهمة .

٣ — لا يعيب الحكم أن يحيل فى إيراد أقوال أحد الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهما متفقة فيما استند إليه الحكم منها .

٤ — لا محل لتشكى المتهم عما أجمله الحكم من أقوال الشهود بشأن عدم استعمال القوة فى ارتكاب جريمة هتك العرض مادام الحكم لم يدينه باستعمالها .

٥ — للمحكمة أن تعول فى حكمها على ما تظمن إليه من أقوال شاهد فى التحقيق دون مشهده به أمامها فى الجلسة ، وأن تأخذ ببعض قوله دون البعض الآخر .

(القضية رقم ٩٦١ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة واسماعيل مجدى ومصطفى حسن وحسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل المستشارين) .

ذكرها فيه . خلو الحكم الابتدائى منها . ذكرها فى الحكم الاستئنافى الذى قضى بتأييده . يكنى .

المبادئ القانونية

١ — لا مانع من أن يتخذ الحكم الاستئنافى أسباب الحكم الابتدائى أسبابا لما قضى به ، وعندئذ تكون هذه كأنها جزء من الحكم الاستئنافى .

٢ — لا محل للطعن بخلو الحكم الابتدائى من البيانات الجوهرية اللازمة لصحة الأحكام إذا كان الحكم الاستئنافى الذى قضى بتأييده قد استوفاهما .

(القضية رقم ٩٦٠ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة واسماعيل مجدى وحسن داود ومحمود اسماعيل ومصطفى كامل المستشارين) .

٢٦

٤ أكتوبر سنة ١٩٥٤

١ — خير . شهادة . تقرير المحكمة سماعها ثلاثة خبراء . حضور اثنين وسماعهما . عدم حضور الثالث وعدم تمسك المتهم بمناقشته . ليس التهم أن يعنى على المحكمة عدم سماعها الخير الثالث .

ب — حكم . تسببه . الأدلة الموضوعية التى استند إليها التهم فى نفي التهمة عنه . الرد عليها صراحة . لا يلزم .

ج — إثبات . شهود . الإحالة فى ذكر أقوال أحدهم إلى ما أورده الحكم عن أقوال شاهد آخر اتفق معه فى الرواية . جائز .

د — نقض . طعن . انتفاء المصلحة فيه . لا محل لإثارة . مثال فى جريمة هتك عرض .

ه — إثبات . شاهد . الأخذ بأقواله فى التحقيق دون تلك التى أبداهما فى الجلسة أو ببعض أقواله دون البعض الآخر . جائز .

٢٧

٤ أكتوبر سنة ١٩٥٤

هتك عرض بالقوة . متى تتحقق الجريمة ؟ مثال .

المبدأ القانوني

إذا كان المتهم قد طرق باب المجنى عليها ليلاً ففتحته معتقدة أنه زوجها ، فسارع المتهم بالدخول وإغلاق الباب من خلفه . وأمسكها من صدرها ومن كتفها وجذبها إليه وراودها عن نفسها مهددا إياها بالإيذاء إن رفضت . فاستغاثت . فاعتدى عليها بالضرب — فإن هذا الفعل المادى الذى وقع على جسم المجنى عليها بقصد الاعتداء على عرضها هو مما يחדش حيائها ويمس عرضها . ويجعل الواقعة لذلك هتك عرض بالقوة تنطبق عليها الفقرة الأولى من المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات .

(القضية رقم ٩٦٢ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٢٨

٤ أكتوبر سنة ١٩٥٤

حكم . تسببه . دفاع موضوعى . تتبعه والرد عليه فى كل جزئية . غير لازم .

المبدأ القانوني

إن المحكمة غير مكلفة بتتبع دفاع المتهم الموضوعى والرد عليه فى كل جزئية يثيرها مادام الرد على ذلك مستفادا من قضائها بإدائته للأسباب التى يبينتها .

(القضية رقم ٩٦٤ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٩٢

٤ أكتوبر سنة ١٩٥٤

إثبات . شهود . أخذ المحكمة بما تطمئن إليه من أقوالهم فى أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة وطرح ماعداها دون بيان أسباب . جائز .

المبدأ القانوني

إن لمحكمة الموضوع الحرية فى تكوين عقيدتها من أى عنصر من عناصر الدعوى . ولها فى سبيل ذلك أن تأخذ بما تطمئن إليه . من أقوال الشهود فى أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة . وتطرح ماعداها بما لا تطمئن إليه . دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب . (القضية رقم ٩٦٦ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٣٠

٤ أكتوبر سنة ١٩٥٤

حكم . تسببه . سرقة باكراه . ركن الإكراه . استظهاره . مثال .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم قد قال : إن المجنى عليها ذكرت أنها تمكنت من الإمساك بالمتهم الذى اعتدى عليها وقاومها فترك بجسمها تلك الآثار المادية التى ثبتت فى التقرير الطبى فحال بينها وبين الإمساك بزملائه فى السرقة ، فمكنتهم من سلب النقود والمصاغ والفرار بها ، ومصدقا لهذا شهد سائر الشهود بأنهم وجدوا المجنى عليها وزوجها يستغيثان ويمسكان بالمتهم الذى كان يستعمل العنف مع المجنى عليها محاولا الفرار بما سرقه وزملاؤه ، — فإن هذا الذى قاله الحكم

تلفته وما ورد على لسانه من أنه يحملها لناظر المدرسة، ثم القول إنه اشتراها لبيعها لحاجته لما يقطع بعلمه بسرقتها.

٢ — إذا كان المتهم لم يعد يتمسك بالدفع ببطلان القبض والتفتيش أمام المحكمة الاستئنافية. فإنه لا يقبل منه أن يشيره أمام محكمة النقض.

(القضية رقم ٩٧٢ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة واسماعيل مجدى وحسن داود ومحمود اسماعيل ومصطفى كامل المستشارين)

٣٢

٤ أكتوبر سنة ١٩٥٤

حكم . تسببه . استئناف . تأييد الحكم الابتدائي للأسباب التي بنى عليها . القول بخلو الحكم الاستئنائي من الأسباب . هو قول غير سديد .

المبدأ القانوني

إذا نص الحكم الاستئنائي على أنه يؤيد الحكم الابتدائي للأسباب التي بنى عليها فإنه يكون قد أقام قضاءه على تلك الأسباب . ويكون القول بخلوه من الأسباب غير سديد .

(القضية رقم ٩٧٣ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة)

٣٣

٤ أكتوبر سنة ١٩٥٤

دفاع هام . إبداءه أمام المحكمة الاستئنافية . عدم تحقيقه أو الرد عليه . تأييد الحكم الابتدائي للأسباب التي بنى عليها . إخلال بحق الدفاع .

المبدأ القانوني

إذا كان المتهم بالتحديد قد طلب أمام

يتحقق به ركن الإكراه في جريمة السرقة بالإكراه المنصوص عليها في المادة ٣١٤ من قانون العقوبات على ما استقر عليه قضاء محكمة النقض .

(القضية رقم ٩٦٨ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة واسماعيل مجدى وحسن داود ومحمود اسماعيل ومصطفى كامل المستشارين)

٣١

٤ أكتوبر سنة ١٩٥٤

١ — إخفاء أشياء مسروقة . حكم . تسببه . ركن العلم . استظهاره . مثال .

ب — تقض . سبب جديد . عدم التمسك ببطلان القبض والتفتيش أمام المحكمة الاستئنافية . إثارته أمام محكمة النقض . لا تقبل .

المبادئ القانونية

١ — يكفي للتدليل على علم المتهم بسرقة الأدوات المدرسية التي ضبطت معه أن يقول الحكم وإن المتهم ضبط في الخامسة صباحا يحمل كتبا تبين أنها مسروقة من مدرسة ... وليس في الأوراق ما يقطع بسرقة إياها من المدرسة المذكورة ؛ ومن ثم كان ادعاؤه بفرض صحته من بيع الفراش له هذه الكتب والاتفاق على تسليمها في الرابعة صباحا مما يقطع بعلمه بسرقة هذه الكتب وعدم الحصول عليها بطريق مشروع ؛ الأمر الذي تتفق معه جريمة السرقة من جانب المتهم لعدم ثبوتها من باب القطع والحزم وثبوت تهمة الإخفاء في جانبه لثبوت أن الكتب التي كان يحملها مسروقة ، وأن ظروف استلامها وما قرره العسكري من كثرة

زملائه . فقد اتتت حالة الدفاع عن المتهمين جميعا .

(القضية رقم ٩٥٤ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة و ابراهيم خليل واسماعيل مجدى وحسن داود ومحمود اسماعيل المستشارين) .

٣٥

٥ أكتوبر سنة ١٩٥٤

حكم . تسببه . دفاع شرعى . نفيه بناء على أسباب مؤدية إلى ذلك . مثال .

المبدأ القانونى

إذا كان الحكم قد عرض لدفاع المتهم وفنده بأنه هو الذى بادر الجنى عليه وطعنه بالسكين فأهاج ذلك الخفراء الموجودين فى بيت العمدة فأحاطوا به وانهالوا عليه ضربا ولم يدعوه حتى سقط على الأرض ، وتمسكوا بذلك من انتزاع السكين من يده — فان هذا الذى قاله الحكم ينفى حالة الدفاع الشرعى كما هى معرفة فى القانون .
(القضية رقم ٩٥٩ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٣٦

٥ أكتوبر سنة ١٩٥٤

١ — تفتيش . عدم ذكر اسم الشخص بالدقة فى الأمر الصادر بتفتيشه . ثبوت أن الشخص الذى حصل تفتيشه هو بناته المقصود بأمر التفتيش . لا بطلان .

ب — مواد مخدرة . مجرد إحرازها يكتفى لتوقيع العقوبة المنصوص عليها فى المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥١ . توقيع العقوبة المخففة المنصوص عليها فى المادة ٣٤ من ذلك المرسوم . محله أن يثبت أن الإحراز كان بقصد التعاطى .

المحكمة الاستئنافية تقديم الدفاتر الخاصة بالشركة والمخزن الخاص بها ، تحقيقا لدفاعه ، فقضت المحكمة المذكورة بتأييد الحكم الابتدائى للأسباب التى بنى عليها ، ولم تشر فى حكمها إلى طلب المتهم فى هذا الشأن أو ترد عليه مع أن تحقيق هذا الدفاع قد يترتب عليه تغيير وجه الرأى فى الدعوى — فان فى عدم إجابته أو الرد عليه إخلالا بحقه فى الدفاع يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

(القضية رقم ٩٧٤ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٣٤

٥ أكتوبر سنة ١٩٥٤

١ — حكم . تسببه . نية القتل . استظهارها . مثال .
ب — حكم . تسببه . دفاع شرعى . الدفع به .
تأسيسه على أن الحادث الذى ارتكبه المتهمون يعتبر وحدة غير قابلة للتجزئة . نفي قيام حالة الدفاع الشرعى عن بدأ الحادث معه يكتفى لنفي قيامها عن باقى المتهمين .

المبادئ القانونية

١ — يكتفى لاستظهار نية القتل لدى المتهمين قول الحكم إنها ثابتة . من استعمالها سلاحا قاتلا بطبيعته (بنادق خرطوش) ومن تصويبهما فى مقتل من الجنى عليهما (بطنيمها) وإصابتهما فعلا فى تلك المواضع الإصابات الخطرة التى كانت سببا فى وفاة أولهما .

٢ — إذا كان منطق الحكم هو أن الحادث كان وحدة غير قابلة للتجزئة . فانه إذا ما نفي قيام الدفاع الشرعى عن بدأ الحادث معه من المتهمين وأثبت نية الاعتداء عليه . وعلى

المبادئ القانونية

١ — إن عدم ذكر بيان دقيق عن اسم الشخص في الأمر الصادر بتفتيشه لا يبنى عليه بطلانه إذا ثبت أن الشخص الذي حصل تفتيشه في الواقع هو بذاته المقصود بأمر التفتيش.

٢ — لا يشترط لتوقيع العقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ أن يثبت إتهام المتهم في الجواهر المخدرة، وإنما يكفي لتوقيعها أن تثبت حيازته أو إحرازه لها، ولا محل لتطبيق العقوبة المخففة التي نص عليها في المادة ٣٤ إلا إذا ثبت أن الحيازة أو الاحراز لم يكن إلا بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي.

(القضية رقم ٩٧٩ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وسماعيل مجدى وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل المستشارين)

٣٧

١١ أكتوبر سنة ١٩٥٤

نقض . طعن لامصلحة منه . عدم قبوله . مثال في جريمة التزوير .

المبدأ القانوني

إذا أثبتت المحكمة على المتهم واقعى التزوير والاشتراك فيه بعناصرهما القانونية فلا يقبل منه النعى عليها بأنها أغفلت النظر في مركز شركائه في مقارعة الجريمة إذ لا مصلحة له فيما يثيره من هذا القبيل .

(القضية رقم ٥٦٩ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة ابراهيم خليل ومصطفى حسن وحسن داود وأنيس غالى ومصطفى كامل المستشارين)

٣٨

١١ أكتوبر سنة ١٩٥٤

طعن . المصلحة فيه . عقوبة مبررة . لامصلحة من الطعن . مثال .

المبدأ القانوني

لا مصلحة للطاعن فيما يثيره من خطأ الحكم في استبعاد ظرف الإكراه . واعتبار أن ما ارتكبه الطاعن هو شروع في قتل المجنى عليه عمدا بقصد التأهب لارتكاب جريمة سرقة . مادامت العقوبة التي أوقعتها عليه المحكمة (وهى الأشغال الشاقة لمدة عشر سنين) تدخل في العقوبة المقررة لجريمة الشروع في القتل العمدا مستقلة عن أى ظرف آخر .

(القضية رقم ٥٨٩ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة)

٣٩

١١ أكتوبر سنة ١٩٥٤

طعن . المصلحة فيه . عقوبة مبررة . لا مصلحة من الطعن . مثال في جريمة ضرب مع سبق الإصرار نشأت عنه عاهة .

المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة وقد طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات قد أوقعت على الطاعن من العقاب ما يدخل في نطاق الفقرة الأولى من المادة ٢٤ من قانون العقوبات التي تنص على عقوبة الضرب الذي ينشأ عنه عاهة مستديمة من غير سبق إصرار ، فلا جدوى مما ينعاه الطاعن على الحكم من الخطأ في الاستدلال على توافر ركن سبق الإصرار ، ولا يغير من هذا النظر القول بأن المحكمة أخذت الطاعن بالرافة وأنها

٢ — لا محل لتضامن المتهمين في التعويض عند اختلاف الضرر ، واستقلال كل منهم بما أحدثه ، ولو وقعت تلك الأفعال جميعاً في مكان واحد ، وزمان واحد .

٣ — لا يجوز الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر بإيقاف الدعوى المدنية لأنه ليس حكماً فاصلاً في موضوع دعوى التعويض .
(القضية رقم ٩٨٢ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٤١

١١ أكتوبر سنة ١٩٥٤

إجراءات . محاكمة . الأصل فيها أن تقوم على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود مادام سماعهم ممكناً . شاهد وحيد . تمسك المتهم بسماع شهادته . إدانة المتهم دون سماع الشاهد أو بيان سبب عدم سماعه . تأييد الحكم استئنافاً لأسبابه . بطلان الحكم .

المبدأ القانوني

الأصل في الأحكام الجنائية أنها تبني على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود مادام سماعهم ممكناً . فإذا كانت محكمة أول درجة قد حكمت بإدانة المتهم استناداً إلى التقرير المقدم من المفتش البيطري دون أن تسمعه بالجلسة ، رغم أنه هو الشاهد الوحيد في الدعوى ، ورغم تمسك المتهم بسماع شهادته ، وعند نظر القضية أمام المحكمة الاستئنافية أمرت المحكمة بإعلان الشاهد المذكور ثم قضت في الجلسة التالية بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن تسمع شهادته أو تبين السبب في عدم

كانت عند تقدير العقوبة تحت تأثير الوصف الذي أعطته الواقعة ، إذ أن تقدير العقوبة مداره ذات الواقعة الجنائية التي قارفها الجاني لا الوصف القانوني الذي تكيفه المحكمة وهي إذ تعمل حقها الاختياري في استعمال الرأفة وذلك بتطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات فإنما تقدر العقوبة التي تناسب مع الواقعة وما أحاط بها من ظروف .
(القضية رقم ٩٨٠ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة إبراهيم خليل وإسماعيل مجدى ومصطفى محمد وحسن داود وأنيس غالى المستشارين) .

٤٠

١١ أكتوبر سنة ١٩٥٤

١ — نقض . الشهادة التي يبنى عليها بطلان الحكم لعدم توقيعه في المدة القانونية . هي التي تصدر بعد انقضاء الثلاثين يوماً المقررة في القانون . الشهادة الصادرة في نهاية ساعات العمل في اليوم الثلاثين . لا تنفي إيداع الحكم بعد ذلك .

ب — تضامن . ثبوت استقلال كل من المتهمين بما أحدثه من الضرر . لا محل للتضامن .

ج — نقض . إيقاف الدعوى المدنية . هو ليس حكماً فاصلاً في موضوع دعوى التعويض . الطعن فيه بطريق النقض . غير جائز .

المبادئ القانونية

١ — إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن الشهادة التي يبنى عليها بطلان الحكم هي التي تصدر بعد انقضاء الثلاثين يوماً المقررة في القانون . وإذن فالشهادة الصادرة في اليوم الثلاثين ، حتى في نهاية ساعات العمل لا تنفي إيداع الحكم بعد ذلك لأن تحديد ميعاد للعمل في أقلام الكتاب ليس معناه أن هذه الأقلام يتمتع عليها أن تؤدي عملاً عند انتهاء الميعاد .

سماعها فإن حكمها يكون باطلا متعينا نقضه .
(القضية رقم ٩٩٢ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة ابراهيم خليل ومصطفى حسن ومحمود
اسماعيل وأنيس غالى ومصطفى كامل المستشارين) .

٤٢

١١ أكتوبر سنة ١٩٥٤

نقض . طعن لامصلحة منه . مثال .

المبدأ القانوني

لا مصلحة للتهم فيما ينمى على الحكم من أنه
نسب له ترديد دفاع معين أمام المحكمة الاستئنافية
في حين أنه لم يتمسك بهذا الدفاع في الاستئناف ،
إذ ليس بما يعيب الحكم أن يتعرض لدفاع أبداه
المتهم أمام محكمة أول درجة . وإن لم يردده بعد
ذلك في الاستئناف .

(القضية رقم ٩٩٤ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٤٣

١١ أكتوبر سنة ١٩٥٤

حكم . تسيبه . تبديد . انتصار الحكم بالإدانة على
القول بأن المتهمين تسلبا من المجنى عليهم الأموال التي
اتهمتا بتبديدها ثم لم يرداها . عدم إثباته قيام القصد
الجناي لدى المتهمين . تصور .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم قد اقتصر على القسول بأن
المتهمين تسلبا من المجنى عليهم الأموال التي اتهما
بتبديدها ثم لم يرداها ، وبني على ذلك إداتهما
بجريمة التبديد دون أن يثبت قيام القصد الجنائي
لديهما وهوانصراف نيتهما إلى إضاقة المال الذي
تسلباه إلى ملكهما واختلاسه لنفسيهما إضرارا

بالمجنى عليهم فإن ما أورده الحكم على ما سلف
ذكره ، لا تتحقق به أركان جريمة التبديد كما هي
معرفة به في القانون وبالتالي يكون الحكم قاصر
البيان بما يعيبه ويستوجب نقضه .

(القضية رقم ٩٩٧ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٤٤

١١ أكتوبر سنة ١٩٥٤

أ — غش . أخذ خمس عينات من المادة المضبوطة
بقصد تحليلها . الفرض من هذا الاجراء . أخذ عينة
واحدة والحكم في الدعوى بناء على تحليلها . لاخطأ في
ذلك .

ب — إجراءات . ضبط الأشياء وتحريرها .
إغفال الإجراءات الواردة بهذا الشأن في قانون الإجراءات
الجناية . اطمئنان المحكمة إلى عدم حصول عبث
بالمضبوطات . لا بطلان .

ج — إجراءات . الرجوع إلى قانون الإجراءات
الجناية . مناط ذلك عدم وجود نصوص خاصة لتنظيم
الإجراءات في القانون الخاص الذي تطبقه المحكمة .

المبادئ القانونية

١ — إن ما قصد إليه الشارع من النص في
١٢ من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ على أخذ
خمس عينات من المادة المضبوطة بقصد تحليلها
هو التحرز لما عسى أن تدعو إليه الضرورة من
تكرار التحليل ، ومرجع الأمر في ذلك إلى
تقدير محكمة الموضوع ، فمضى اطمأنت إلى أن
العينة المضبوطة ولو كانت واحدة هي التي صار
تحليلها واطمأنت كذلك إلى النتيجة التي انتهى
إليها التحليل فلا تريب عليها إن هي قضت في
الدعوى بناء على ذلك .

٢ — إن الهدف الذي قصد إليه الشارع

من وجوب مراعاة الإجراءات الخاصة بضبط الأشياء وتحريزها التي نص عليها في قانون الإجراءات الجنائية هو الاستيثاق من عدم حصول عيب بالمضبوطات . فإذا اطمأنت المحكمة إلى ذلك فيكون قصد الشارع قد تحقق ولا يقبل إذن الدفع ببطالان الإجراءات بسبب إغفال هذه الإجراءات .

٣ - من المقرر في تفسير القانون أنه لا يرجع إلى القانون العام (قانون الإجراءات الجنائية) ما دام أنه توجد نصوص خاصة لتنظيم الإجراءات في القانون الخاص (وهو القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١) ومن ثم لا يصح الاحتجاج بمخالفة نصوص قانون الإجراءات الجنائية بشأن ضبط الأشياء ووضعها في أحراز في صدد قانون الغش .

(القضية رقم ١٠٠٢ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة ابراهيم خليل ومصطفى حسن ومحمود ابراهيم اسماعيل وأنيس غالى ومصطفى كامل المستشارين) .

٤٥

١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٤

نقض . طعن يدور حول الجدل في وائمة الدعوى وتقدير الأدلة . لا يقبل .

المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة قد عولت في إدانة الطاعن في تهمة الضرب المفضى إلى الموت على اعترافه بالجلسة وعلى ملابسات الدعوى كما أوردتها في حكمها . واستخلصت منه أنه هو دون غيره من

باقى المتهمين . قد أحدث جميع إصابات الرأس التي نتجت عنها وفاة المجنى عليه — وكان ما خلصت إليه من ذلك هو استخلاص سائغ ، وكانت قد أخذت بأقوال الشاهد الذي قرر بأن الطاعن كان من بين البادئين بالاعتداء على المجنى عليه ، واستبعدت بناء ذلك ، ما دفع به من قيام حالة الدفاع الشرعى لديه ، فإن ما ينهه الطاعن على الحكم من فساد في الاستدلال وقصور في التسيب لا يعدو أن يكون جدلا في واقعة الدعوى وتقرير الأدلة فيها ، مما لا يصح قبوله أمام محكمة النقض .

(القضية رقم ٦٣٠ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة ابراهيم خليل واسماعيل مجدى وحسن داود ومحمود اسماعيل ومصطفى كامل المستشارين) .

٤٦

١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٤

حكم . تسيبه . تناقض . مثال في جريمة إحراز مواد مخدرة .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم بعد أن بين واقعة الدعوى عرض لدفاع الطاعنين فقال . وقد أقر ذلك المتهم (الطاعن الثانى) إثر ضبط المخدرات بمنزله أنها له وادعى أنه يحرزها بقصد التعاطى . وقام الدليل على أن المتهمين معا أحزرا هذه الجواهر المخدرة (الحشيش والأفيون) بغير مسوغ شرعى بقصد التعاطى . ثم قال الحكم بعد ذلك في موضع آخر منه . وقد أسفرت التحقيقات عن صدق التحريات التي قام بها معاون المكتب من أن

المتهمين يحرزان المخدرات بقصد الاتجار ، .
 وخلص من ذلك إلى عقاب الطاعنين بالعقوبة
 المخالطة المقررة للاحرار بقصد الاتجار ،
 فإن ما أوردته المحكمة في أسباب حكمها على
 الصورة المتقدمة يناقض بعضه البعض الآخر
 بحيث لا يتسنى لمحكمة النقض أن تتعرف حقيقة
 الواقعة هل كان إحرار الطاعنين بقصد التعاطي
 أو بقصد الاتجار . وهذا التناقض يعيب الحكم
 بما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ٩٩١ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية
 السادة الأساتذة ابراهيم خليل ومصطفى حسن ومحمود
 اسماعيل وأليس غالى ومصطفى كامل المستشارين) .

٤٧

١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٤

أجاب . التزامهم بمرط التقدم إلى البوليس خلال
 ثلاثة أيام من وقت دخولهم الأراضي المصرية . الإعفاء
 من هذا الالتزام . على من يسرى ؟

المبدأ القانوني

إن المادة الرابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة
 ١٩٥٢ تنص في فقرتها الأولى على ما يأتي « على
 كل أجنبي أن يتقدم بنفسه خلال ثلاثة أيام من
 وقت دخوله الأراضي المصرية إلى مقر البوليس
 في الجهة التي يكون فيها وأن يحرر إقرارا عن
 حالته الشخصية وعن الغرض من مجيئه إلى المملكة
 المصرية ومدة الإقامة المرخص له فيها ومحل سكنه
 والمحل الذي يختاره لإقامته العادية . وتاريخ بدء
 الإقامة به وغير ذلك من البيانات التي يتضمنها
 النموذج المعد لذلك ، وعليه أن يقدم ما يكون

لديه من الأوراق المؤيدة لهذه البيانات وعلى
 الأخص الأوراق المثبتة لشخصيته ، . كما تنص
 في فقرتها الثانية على ما يأتي . « ويعنى من هذا
 الحكم الأجانب ذوى الإقامة الخاصة والأجانب
 ذوى الإقامة العادية المنصوص عليهم في البندين
 ١ و ٢ من المادة العاشرة عند عودتهم إلى المملكة
 المصرية بشرط ألا تزيد مدة غيابهم في الخارج
 على ستة أشهر ، . وتنص المادة ١١ من القانون
 على أنه « لا يجوز لأحد أفراد الفئتين الأولى
 والثانية الغياب في الخارج لمدة تزيد على ستة
 أشهر ما لم يحصل قبل سفره أو قبل انتهاء هذه
 المدة على إذن بذلك من وزارة الداخلية لأعذار
 تقبلها ، ولا يجوز أن تزيد مدة الغياب على
 سنتين ويترتب على مخالفة هذه الأحكام سقوط
 حق الأجنبي في الإقامة المرخص لها . ويستثنى
 من ذلك الأجانب الذين يتغيّبون لطلب العلم في
 الجامعات الأجنبية أو للخدمة الإجبارية إذا قدموا
 ما يثبت ذلك ، . ويتضح من مقارنة هذين النصين
 أن الشارع في المادة الرابعة أورد حكما عاما بشأن
 الأجنبي الذي يدخل الأراضي المصرية وأوجب
 عليه تكاليف معينة يقوم بها ثم أعفى من هذه
 التكاليف الأجانب ذوى الإقامة الخاصة
 والأجانب ذوى الإقامة العادية . على ألا تزيد
 مدة غيابهم في الخارج على ستة أشهر . ثم جاء
 الشارع في المادة ١١ يتناول حالة مخصوصة هي
 حالة غياب الأجنبي في الخارج حالة كونه من ذوى
 الإقامة الخاصة أو الإقامة العادية ، ولم يجر له

المبدأ القانوني

إن مدة الثلاث سنوات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ لا تعتبر مدة للعود إلى الجريمة وإنما حددها القانون لمن سبق الحكم عليه بانذاره بأن يسلك سلوكا مستقيما طبقا للفقرة الاولى من المادة السابعة بدلا من توقيع عقوبة المراقبة . فاذا وقع منه خلالها أى عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه امتنع على القاضى أن يحكم بانذاره مرة أخرى ووجب عليه طبقا للفقرة الثانية من المادة السابعة أن يطبق في حقه حكم الفقرة الاولى من المادة السادسة ومعاقبته بوضعه تحت مراقبة البوليس المدة المحددة بها — أما ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة السادسة فهو خاص بعود من حكم عليه طبقا للفقرة الاولى منها بالمراقبة — وهذا العود وإن كان يكفي لتحقيقه أن يرتكب المحكوم عليه بالمراقبة أى عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه وفقا لما جاء في الفقرة الثانية من المادة السابعة إلا أنه يرجع في تحديد مدته إلى قواعد العود العامة الواردة في الباب السابع من الكتاب الاول من قانون العقوبات مادام قد سبق الحكم على العائد بعقوبة المراقبة التى عدها القانون بمثابة لعقوبة الحبس ، ومدة العود لمن سبق الحكم عليه بالحبس مدة أقل من سنة هى خمس سنين من تاريخ الحكم عليه وذلك طبقا للفقرة الثالثة من المادة ٤٩ من قانون العقوبات ومن شأن:

أن يتغيب في الخارج لمدة تزيد على ستة أشهر إلا أن يؤذن له من وزارة الداخلية . وعين الحد الأقصى لمدة غيابه وفرض لتجاوزه جزاء هو سقوط حقه في الإقامة . والاستثناء الوارد في الفقرة الثانية من المادة المذكورة متعلق بغياب الأجنبي لأغراض خاصة حصرها الشارع بالنص ومع اختلاف موضوع كل من النصين واتجاه خطاب الشارع في كل منهما إلى تنظيم حالة معينة، فلا يصح قانونا أن يتعدى حكم الإعفاء الوارد في المادة ٤ إلى الحالة الميينة في المادة ١١ وإلا كان ذلك من قبيل التوسع في الاعفاء المذكور وبغير نص يوجب ويبنى على ذلك أنه ما لم يكن الأجنبي معنى طبقا لحكم الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة المذكورة (والتي عدلت فيما بعد بإضافة فقرة ثالثة إليها بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٣) فإن التزامه بشرط التقدم إلى البوليس في المدة القانونية يكون قائما ويترتب على مخالفته العقاب المنصوص عليه في المادة ٢/٢٤ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ .

(القضية رقم ٢٩٨ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة)

٤٨

١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٤

عود . اشتباه . مدة الثلاث سنوات المنصوص عليها في المادة ٢/٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . ماهيتها . العود المنصوص عليه في المادة ٢/٦ من المرسوم بقانون المذكور . على من يسرى حكمه ؟ كيف تحدد مدته ؟ متى يتحقق ؟

ذلك أن تكون مدة العود إلى حالة الاشتباه ، بالنسبة إلى المتهم الذي سبق الحكم عليه بالمراقبة لمدة ستة شهور لوجوده في حالة اشتباه ، هي خمس سنوات من تاريخ الحكم عليه بالمراقبة بحيث إذا وقع منه في خلال الخمس سنوات المذكورة عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه فإنه يكون عائدا طبقا للفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ .

(القضية رقم ٩٩٦ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٤٩

١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٤

أجنبي . إيواءه . واجب التبليغ عنه . على من يقع ؟

المبدأ القانوني

إن هدف المشرع من إصدار القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ واستبداله بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ هو تمكين السلطات المصرية من إحكام مراقبتها للأجانب الذين يدخلون الديار المصرية أو يغادرونها ومن تتبع تنقلاتهم بداخل الجمهورية المصرية ، ولتحقيق هذا الغرض أوجب على الأجنبي ذاته ، إلا في بعض حالات استثنائية حددها ، وعلى كل من آواه أو أسكنه ، أن يبلغ مقر البوليس الواقع في دائرته محل سكن الأجنبي ، في الميعاد الذي عينه من وقت وصوله إلى محل إقامته أو من مغادرته له .

وقد عمم المشرع هذا الالتزام حتى شمل كل من يورى الأجنبي أو يسكنه معه أو يؤجر له

محلا للسكن فعبّر عنه في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ بأن أوجب التبليغ على « كل من آوى أجنبيا أو أسكنه معه أو أجر له محلا للسكن ، وأبرزه في القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ بقوله « على مدير الفندق أو النزل أو أى محل آخر من هذا القبيل ، وكذلك كل من آوى أجنبيا أو أسكنه » . فعبارة كلا النصين تشمل من يسكن الأجنبي معه في سكن واحد بأجر أو بغير أجر . ومن يؤجر له مسكنا مستقلا أسكنه وقد أفصح المشرع عن مراده هذا في قانون سنة ١٩٥٢ بحذف كلمة « معه » الواردة في قانون سنة ١٩٤٠ بعد « أسكن » حتى يشمل النص الموجز كل الحالات التي أودها تفصيلا في قانون سنة ١٩٤٠ . ولا محل للقول بأن التعبير بكلمة « أسكنه » في قانون سنة ١٩٥٢ دون النص صراحة على من يؤجر مسكنا للأجنبي كما كان الحال في قانون سنة ١٩٤٠ ، قصد منه إخراج من يؤجر مسكنا للأجنبي من واجب الالتزام بالتبليغ ، لأن القول بهذا ينطوي على تضيق للدلول اللغوي للفعل « أسكن » بلامقتض ضرره من صياغة المادة أو من روح التشريع . (القضية رقم ١٠٠٠ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٥٠

١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٤

نعويض . حرية المحكمة في تقديره . اشتراط نوع معين من الأدلة لإثبات حصول العاهة أو الإصابة المطلوب عنها التعويض . خطأ .

المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة قد حجبت نفسها عن أعمال سلطاتها في تقدير التعويض بكامل حريتها في تقدير أدلة الدعوى وتحقيق تلك الأدلة بمقولة إنه لم يثبت بدليل رسمي أن هناك عاهة أو إصابة ، مع أن ذلك الدليل الذي اشترطت وجوده ليس بلازم قانونا ، فإن حكمها يكون معيبا واجبا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه تسبب بغير قصد ولا عمد في جرح شكري اسماعيل عبد الرحيم وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه بأن قاد سيارة بسرعة زائدة في غير الجزء المخصص لمرور السيارات ولم يستعمل آلة التنبيه فاصطدمت السيارة بالمجنى عليه وأحدثت به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي . وطلبت عقابه بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات ومحكمة بولاق الجزئية قضت فيها غيابيا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة ١٠ جنيهاً والمصاريف الجنائية . عارض المحكوم عليه في هذا الحكم الغيابي، وفي أثناء نظر المعارضة ادعى شكري اسماعيل بحق مدني قدره ١٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض قبل المتهم . وبعد أن أتمت المحكمة سماعها قضت بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٥٣ بقبول المعارضة شكلا ، وتعديل الحكم المعارض فيه والاكتفاء بتغريم المتهم عشرة جنيهاً بلا مصاريف وإلزامه بأن يدفع للمدعي المدني ١٥٠ جنيتها كتعويض والمصاريف و٢ جنيه أتعابا للبحامة .

استأنف كل من المتهم والمدعي بالحق المدني . ومحكمة مصر الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت فيها حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بالنسبة للعقوبة التي قضى بها وبالنسبة للدعوى المدنية بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بإلزام المتهم بدفع مبلغ خمسين جنيتها مصريا للمدعي بالحق المدني والمصروفات المدنية الاستئنافية و٢ جنيه مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات ، فطعن الطاعن (المدعي بالحق المدني) في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

د حيث إنه بما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه حين قدر التعويض وخفضه من مبلغ ١٥٠ جنيتها المحكوم به ابتدائيا إلى مبلغ خمسين جنيتها قد استند في ذلك إلى ما يخالف الثابت في الأوراق إذ تقدم الطاعن بما يثبت أنه تخلفت عن إصابته عاهة في ساقه اليمنى قدرت بعشرة في المائة بعد وضعها في الحبس من ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٢ إلى ١١ من يونيو سنة ١٩٥٢ وأنه ظل يتردد بعد ذلك على المستشفى لاستكمال العلاج مدة ثلاثة شهور تقريبا . وأنه نقل بسبب ما أصابه من وظيفة مفتش بمرتبة ٢٢ جنيتها و ٧٥٠ مليا إلى وظيفة ناظر بمرتبة ١٦ جنيتها و ٥٠٠ مليم شهريا ولكن المحكمة أغفلت هذه المستندات ولم ترد عليها .

د وحيث إنه تبين من الاطلاع على مفردات القضية التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن الطاعن تقدم بجلسة المعارضة أمام محكمة

أول درجة بصورة شمسية من تقرير طبي محرر بمعرفة الدكتور مراد عبد المجيد المستكاوي الطبيب بمستشفى الهلال مؤرخ في ٢٦ من يولييه سنة ١٩٥٢ جاء فيه أن الطاعن أصيب من اصطدامه بسيارة بكسر مركب منتصف القصبة اليمنى وبجرح رضى بالحاجب الأيسر ووضعت الساق في جبس وحالته متوسطة وعولج في المدة من ٢٦ مارس سنة ١٩٥٢ إلى ١١ من يونيه سنة ١٩٥٢ وجاء في نتيجة العلاج أن الكسر ملتئم في وضع جيد مع عرج خفيف بالرجل اليمنى نتيجة التصاقات حول مفصل الركبة والقدم وأن درجة العجز عشرة في المائة كما تبين أن بين الأوراق شهادة صادرة من مدير شركة أتوبيس إخوان مقار تفيد أن الطاعن التحق بالشركة بوظيفة مفتش وظل يعمل بها حتى أصيب بكسر في ساقه فاضطرت الشركة إلى إلحاقه بوظيفة ناظر لعجزه عن القيام بوظيفته الأولى بعد أن استمر علاجه من ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٢ إلى ١١ من أغسطس سنة ١٩٥٣ . ولما كان حكم محكمة أول درجة حين تعرض لطلب التعويض قال إن المجنى عليه ادعى مدنياً قبل المتهم مطالباً بتعويض عن الأضرار والإصابات التي حدثت به والتي نجمت عن خطأ المتهم والمحكمة ترى إجابته إلى طلب التعويض نظراً لما ثبت لها من أن الحادث وقع نتيجة خطأ المتهم واستهتاره ورعوته ، وترى تقدير ذلك التعويض بالنظر إلى ما أصيب به المجنى عليه من كسر بالساق نتج عنه عرج يقلل من مقدرته على العمل ؛ ١٠ / . وإلى طبيعة عمل المجنى عليه التي تحتاج إلى مجهود جسماني يعتمد فيه على ساقيه وقد نقص ذلك المجهود نتيجة هذه الإصابة ، ترى المحكمة إزاء هذه الظروف

والملايسات أن تقضى بإلزام المتهم بأن يدفع للمجنى عليه مبلغ ١٥٠ جنياً كتعويض ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتخفيض المبلغ المحكوم به قد قال في ذلك إنه لم يثبت بدليل رسمي أن هناك عاهة بالمدعى المدنى أو أية إصابة تؤثر عليه في مستقبله في العمل . ومن ثم ترى الاكتفاء بتقدير مبلغ ٥٠ جنياً له تعويضاً عن الضرر الذي لحقه بجميع أنواعه . ولما كان هذا من الحكم الاستثنائي قولاً ومرسلاً لا يصلح سبباً يستند إليه قضاء لأن القانون لا يشترط نوعاً معيناً من الأدلة لإثبات حصول العاهة أو الإصابة التي تحدث عنها الحكم ولذا فقد كان يتهين على المحكمة أن تتحدث عن المستندات المقدمة من الطاعن وتبدى رأيها فيها . أما وهي قد حجت نفسها عن أعمال سلطاتها في تقدير التعويض بكامل حريتها في تقدير أدلة الدعوى وتحقيق تلك الأدلة بمقولة إنه لم يثبت بدليل رسمي أن هناك عاهة أو إصابة مع أن ذلك الدليل الذي اشترطت وجوده ليس بلام قانوناً فإن حكمها يكون معيباً واجبا نقضه .

« وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لمبحث باقي أوجه الطعن » .

(القضية رقم ١٧٠ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة اسماعيل مجدى وحسن داود وعمسود اسماعيل ومصطفى كامل المستشارين) .

٥١

١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٤

إثبات . تجزئة أقوال الشاهد . الأخذ بما قاله في حق متهم معين وعدم الأخذ بما قاله في حق متهم آخر . جوازه .

المبدأ القانوني

للمحكمة أن تجزى أقوال الشاهد فتأخذ بما قاله في حق متهم معين ، ولا تأخذ بما قاله في حق متهم آخر ، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى اطمئنانها لما تأخذ به وعدم اقتناعها بما تعرض عنه .

(القضية رقم ٦١٥ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة ومصطفى حسن وحسن داود ومحمود اسماعيل وأنيس غالي المستشارين) .

٥٢

١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٤

دعارة . المقصود بالتحريم في القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ .

المبدأ القانوني

إن معاشرة رجل لامرأة في منزله معاشرة الأزواج لا يبعد من أعمال الفسق والدعارة المؤثمة في القانون إذ أن المقصود بالتحريم هو مباشرة الفحشاء مع الناس بغير تمييز .

(القضية رقم ٧٣٦ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم خليل ومصطفى حسن وحسن داود ومصطفى كامل المستشارين) .

٥٣

١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٤

اختصاص . توقف الحكم في الدعوى الجنائية على الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية . للمحكمة الجنائية أن تصدر جدياً النزاع وما إذا كان يستوجب إيقاف الدعوى أو أن الأمر من الوضوح أو عدم الجدية بما لا لزوم معه لوقفها واستصدار حكم من الجهة المختصة .

المبدأ القانوني

إن المادة ٢٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية فيما نصت عليه من أنه إذا كان الحكم في الدعوى الجنائية يتوقف على الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية يجب على المحكمة الجنائية أن توقف الدعوى وتحدد للبتهم أو المدعى بالحقوق المدنية أو الجنى عليه على حسب الأحوال أجلاً لرفع المسألة المذكورة إلى الجهة ذات الاختصاص ، هذه المادة لم تزد على أن رددت القاعدة العامة المقررة في المادة ١٧ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء ، دون أن تقيد حق المحكمة في تقديرها لجدية النزاع وما إذا كان يستوجب وقف الدعوى أو أن الأمر من الوضوح أو عدم الجدية بما لا لزوم معه لوقفها واستصدار حكم فيه من الجهة المختصة ، وإن فتى كان الحكم المطعون فيه قد رأى أن يمتضى في نظر دعوى الزنا مقرراً للاعتبارات السائغة التي أوردها أن الطلاق رجعى لا يسقط حق الزوج في طلب محاكمة الزوجة وشريكها وكانت عبارة الزوج كما هي واردة في محضر التحقيق الذي أمرت هذه المحكمة بضمة لمراقبة تقدير المحكمة لها ، لا تفيد أن الطلاق بائن ولم يدل الطاعن بأي سند على هذه البيئونة فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من أنه إذ تصدى للفصل في مسألة الطلاق قد خالف القانون ، لا يكون له أساس .

(القضية رقم ٧٣٧ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم خليل واسماعيل مجدى ومصطفى حسن وحسن داود المستشارين) .

٥٤

١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤

نقض . إجراءات الطعن . امتداد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية . غايته أربعون يوما من تاريخ النطق به . انقضاء هذه المدة يسقط الحق في الطعن .

المبدأ القانوني

إن امتداد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٢٦ في قانون الإجراءات الجنائية غايته أربعون يوما من تاريخ النطق بالحكم وبانقضاء هذه المدة يسقط الحق في الطعن . ذلك أن عدم ختم الحكم في ظرف الثلاثين يوما التالية لصدوره يترتب عليه البطلان حتما طبقا لنص المادة ٣١٢ من ذلك القانون ويكفي وحده سببا لنقض الحكم ، فهو بهذه المثابة يغني صاحب الشأن عن الاطلاع على أسباب الحكم ومن ثم كان واجبا على من حصل على شهادة بعدم وجود الحكم من قلم الكتاب في الثمانية الأيام إن كان حريصا على الطعن أن يبادر بالاستعلام من قلم الكتاب عن الحكم بمجرد انقضاء الثلاثين يوما التالية لصدوره فإذا وجده قد أودع به اطلع عليه وقدم أسباب طعنه إن رأى محلا لذلك أما إذا لم يجده فقد افتتح أمامه سبيل لإبطال الحكم لا يقتضيه إلا الحصول على شهادة بعدم وجوده رغم انقضاء الثلاثين يوما ، فإذا هو أهمل في ذلك وترك مدة العشرة الأيام التي قدر القانون كفايتها تمضي بعد الثلاثين يوما دون أن يقرر بالطعن ويقدم الأسباب فإن هذا منه

لا معنى له إلا أنه غير حريص على طعنه ولا جاد فيه بما يتعين معه اعتباره نازلا عنه . ولا يجوز في هذا المقام أن يعترض بما نص عليه القانون المشار إليه في المادة ٤٢٦ من قبول الطعن من صاحب الشأن في العشرة الأيام التالية لإعلانه بإيداع الحكم فإن هذا الإعلان لا يكون له محل إلا في خلال الثلاثين يوما أما بعد انقضائها فلا محل له مادام الحكم إما قد أودع قلم الكتاب ولمن شاء أن يطلع عليه وإما أنه لم يودع فلصاحب الشأن أن يطلب إبطاله لهذا السبب وحده .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها توصلت إلى الاستيلاء على مبلغ ١٥٠ ج مائة وخمسين جنيها مصريا للبعي ميخائيل شحاته باستعمال طرق احتيالية من شأنها إيهامه بأنها مالكة لقطعة الأرض الميمنة الحدود بالمحضر بأن قدمت له عقد ملكية باسمها لهذه القطعة فانتدع المجنى عليه بذلك وسألها المبلغ وطلبت عقابها بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات وادعى لمعى ميخائيل شحاته بحق مدنى قدره ١٥٠ ج على سبيل التعويض قبل المتهمه . وبحكمة السيدة زينب الجزئية قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهمه شهرا مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ بلا مصاريف جنائية وإلزامها بأن تدفع للبدعى بالحق المدنى لمعى ميخائيل شحاته مبلغ ١٥٠ ج والمصاريف المدنية ومبلغ ٢٠٠ قرش أتعابا للمحاماة . استأنفت المتهمه هذا الحكم ، وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة مصر الابتدائية (بهيئة استئنافية) تنازل المدعى بالحق المدنى

عن دعواه . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا (أولا) بإثبات تنازل المدعى بالحق المدني عن دعواه وإلزامه بمصروفاتها عن الدرجتين (وثانيا) بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأجيل الحكم المستأنف وأمرت بإيقاف التنفيذ لمدة خمس سنوات تبدأ من اليوم وذلك عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات .

فطعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

« حيث إن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٣ فقررت الطاعنة الطعن فيه بتاريخ ٥ من مارس سنة ١٩٥٣ وحصلت على شهادة من قلم كتاب نيابة جنوب القاهرة بنفس التاريخ تدل على أن الحكم لم يختم حتى تاريخ تحرير هذه الشهادة ثم قدمت أسباب الطعن بتاريخ ٢٣ من يونيه سنة ١٩٥٣ .

« وحيث إن قانون الإجراءات الجنائية قد نص في المادة ٣١٢ على أنه « يجب أن يحرر الحكم بأسبابه كاملا في خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره بقدر الإمكان ويوقع عليه رئيس المحكمة وكاتبها وإذا حصل مانع للرئيس يوقعه أحد القضاة الذين اشتركوا معه في إصداره . وإذا كان الحكم صادرا من محكمة جزئية وكان القاضي الذي أصدره وضع أسبابه بخطه ، يجوز لرئيس المحكمة الابتدائية أن يوقع بنفسه على نسخة الحكم الأصلية أو يندب أحد القضاة للتوقيع عليها بناء على تلك الأسباب . فإذا لم يكن القاضي قد كتب الأسباب بخطه يبطل الحكم لخلوه من الأسباب . ولا يجوز تأخير توقيع الحكم عن الثمانية أيام المقررة إلا لأسباب قوية ، وعلى كل حال يبطل الحكم إذا مضى ثلاثون

يوما دون حصول التوقيع ، ثم نص في المادة ٤٢٤ في باب الطعن بطريق النقض على أنه « يحصل الطعن بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم في ظرف ثمانية عشر يوما من تاريخ الحكم الحضورى أو الصادر في المعارضة أو من تاريخ انقضاء المعارضة أو من تاريخ الحكم باعتبارها كأن لم تكن ، ويجب إيداع الأسباب التي بنى عليها الطعن في هذا الميعاد أيضا وإلا سقط الحق فيه . » ثم جاءت المادة ٢٦٤ من قانون الإجراءات الجنائية فنصت على أنه « على قلم الكتاب أن يعطى لصاحب الشأن بناء على طلبه صورة من الحكم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ النطق به فإذا تعذر ذلك يقبل الطعن من صاحب الشأن في ظرف عشرة أيام من تاريخ إعلانه بإيداعه قلم الكتاب — ويجب على صاحب الشأن في هذه الحالة أن يحصل على شهادة من قلم الكتاب بعدم وجود الحكم في الميعاد المذكور ، وعليه أن يخطر في ظرف أربع وعشرين ساعة على الأكثر بالمحل الذي يختاره في البلدة الكائن بها مركز المحكمة ليعلن فيه بإيداع الحكم والإصح إعلانه في قلم الكتاب ، ويبين من مقارنة هذه النصوص أن القانون إذ أوجب في المادة ٣١٢ المشار إليها أن يحرر القاضي الحكم بأسبابه كاملا في خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره « بقدر الإمكان » فإنه قد نص في الفقرة الأخيرة من تلك المادة على بطلان الحكم إذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع وأنه إذ نص في المادة ٤٢٤ على وجوب التقرير بالطعن وتقديم الأسباب في ظرف ثمانية عشر يوما من تاريخ الحكم فقد نص في المادة ٢٦٤ على أنه إذا تعذر على صاحب الشأن الحصول على صورة من الحكم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ النطق به فإن الطعن يقبل منه في ظرف

منه لا معنى له إلا أنه غير حريص على طعنه ولا جاد فيه بما يتعين معه اعتباره نازلا عنه . ولا يجوز في هذا المقام أن يعترض بما نص عليه القانون في المادة ٢٦ من قبول الطعن من صاحب الشأن في العشرة الأيام التالية لإعلانه بإيداع الحكم فإن هذا الإعلان لا يكون له محل إلا في خلال الثلاثين يوما أما بعد انقضائها فلا محل له مادام الحكم إما قد أودع قلم الكتاب ولمن شاء أن يطلع عليه وإما أنه لم يودع فاصحاب الشأن أن يطلب إبطاله لهذا السبب وحده .

« وحيث إنه بناء على ما تقدم يكون امتداد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٢٦ المشار إليها غاية أربعين يوما من تاريخ النطق به وبانقضاء هذه المدة يسقط الحق فيه .

« وحيث إن الحكم المطعون صدر بتاريخ ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٣ والطاعة وإن قررت الطعن فيه بتاريخ ٥ من مارس سنة ١٩٥٣ إلا أنها لم تقدم أسباب الطعن إلا في ٢٣ من يونيو سنة ١٩٥٣ أي بعد انقضاء أربعين يوما من تاريخ صدوره . ومن ثم يكون تقديمها قد حصل بعد الميعاد القانوني وذلك بغض النظر عما إذا كانت أو لم تكن قد أعلنت بإيداع الحكم ، ويتعين من أجل ذلك الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

(القضية رقم ١٠٠٥ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم خليل وإسماعيل مجدى وحسن داود ومصطفى كامل المستشارين) .

عشرة أيام من تاريخ إعلانه به ومقتضى هذين النصين معا أن يعطى لصاحب الشأن عشرة أيام للتقرير بالطعن وتقديم الأسباب إذا رأى بعد اطلاعه على الحكم أن يطعن فيه وأن هذه الأيام العشرة تبدأ إما من اليوم التالي للثمانية الأيام التالية لصدور الحكم — في حالة التوقيع عليه في هذه المدة — وإما من اليوم التالي لإعلانه بإيداع الحكم إذا كان قد حصل على شهادة بعدم وجوده في قلم الكتاب في الميعاد المذكور . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٣٤ تنص على أنه إذا لم يحصل التقرير بالطعن وتقديم الأسباب في العشرة الأيام سقط الحق فيه فإن هذا الجزاء يسرى كذلك بالنسبة إلى امتداد الميعاد إلى عشرة أيام من يوم الإعلان بإيداع الحكم .

« وحيث إنه لما كان عدم ختم الحكم في ظرف الثلاثين يوما التالية لصدوره يترتب عليه البطلان حتماً ويكفى وحده سبباً لنقض الحكم فهو بهذه المثابة يغنى صاحب الشأن عن الاطلاع على أسباب الحكم ومن ثم كان واجبا على من حصل على شهادة بعدم وجود الحكم في الثمانية الأيام إن كان حريصا على الطعن أن يبادر بالاستعلام من قلم الكتاب عن الحكم بمجرد انقضاء الثلاثين يوما التالية لصدوره فإذا وجده قد أودع به اطلع عليه وقدم أسباب طعنه إن رأى محلا لذلك أما إذا لم يجده فقد انفتح أمامه سبيل لإبطال الحكم لا يقتضيه إلا الحصول على شهادة بعدم وجوده رغم انقضاء الثلاثين يوما فإذا هو أهمل ذلك وترك مدة العشرة الأيام التي قدر القانون كفايتها تمضي بعد الثلاثين يوما دون أن يقرر بالطعن ويقدم الأسباب فإن هذا

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم إذ تعرض لبيان نية القتل عند الطاعنين قال إنها متوافرة من حيازة السلاح الذي استعمل وهو بندقية ومن تكرار إطلاق النار منه على المجنى عليه دون أن يبين كيف استدل على أن الطاعن الأول كان يطلق النار على المجنى عليه تكرارا مع ما أثبتته (في موضع سابق) من أن العيارين الأول والثاني لم يصيباه وأن ما أصابه من العيار الثالث هو رشة واحدة أصابته في عضده ثم سقطت ، ودون أن يبحث مدى اتساع دائرة الإصابة من بندقية تطلق الرش وكان ضاربها على بعد كبير وهل لا يصاب رشها إلا هدفا كانت مصوبة إليه ، فإن الحكم إذ استخلص نية القتل بما أورده مما تقدم يكون قاصر البيان ويتعين لذلك نقضه .

(القضية رقم ١٠١١ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة واسماعيل مجدى ومصطفى حسن وحسن داود ومصطفى كامل المستشارين) .

٥٦

١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤

١ — حكم . تسببه . نية القتل . استخلاصها . مثال .

ب — حكم . تسببه . دفاع موضوعي . تتبعه بالرد والتفنيذ . غير لازم .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان الحكم قد تعرض لنية القتل فقال إنها متوافرة عند الطاعن من استعمال آلة

قاتلة بطبيعتها وهي « فرد » مما يطلق الرصاص ومن تصويبه هذا الفرد إلى الغلام المجنى عليه في مقتل منه (بطنه) وإصابته بهذه الإصابة التي مزقت أحشاءه وترتب عليها وفاته في اليوم التالي — فإن هذا الذى قاله الحكم يكون سائغا في استخلاص نية القتل وصحيحا في القانون .

٢ — إن المحكمة غير مكلفة بتتبع دفاع المتهم الموضوعى والرد عليه ردا خاصا في كل جزئية يثيرها بل يكون ردها عليه مستفادا من قضائها بإدائته للأسباب التي يذنتها .
(القضية رقم ١٠١٢ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٥٧

١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤

دفاع . شهادة زور . إقامة الدعوى العمومية على الشاهد في الجلسة . لإخلال بحق الدفاع .

المبدأ القانوني

للنيابة العامة أن تقيم الدعوى الجنائية بشهادة الزور في الجلسة على كل شاهد شهد بغير الحقيقة أمام المحكمة ولا يصح عد ذلك لإخلالا بدفاع المتهم الذى شهد لصالحه .
(القضية رقم ١٠١٣ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٥٨

١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤

١ — لإثبات . شهود نقي . عدم سلوك السبيل الذى رسمته بشأنهم المادتان ١٨٦ ، ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية . عدم إجابة المحكمة طلب التأجيل

الحادث (بندقية) وهو سلاح نارى قاتل ومن تصويب المتهم لإياه نحو المجنى عليهم وهو راكز على ركبتيه وإصابته أحدهم فى ركبته اليمنى أثناء محاولة الانبطاح على الأرض كالثابت بالتهديد الطبي الشرعى ومن تعدد الأعيادة النارية التى أطلقها المتهم من البندقية صوب المجنى عليهم وذلك فضلا عن سبب الحادث كما سبق الذكر ، — فان هذه العناصر التى استخلص الحكم منها توافر نية القتل لدى الطاعن من شأنها أن تؤدى إلى ثبوتها .

(القضية رقم ١٠١٦ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٦٠

١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤

دفاع . الدفع بسبق الفصل فى التهمة . دفاع جوهرى .
القضاء بإدانة المتهم دون تحقيقه والفصل فيه . حكم معيب .

المبدأ القانونى

إذا دفع المتهم بأن الطاسات المسروقة موضوع المحاكمة والمنسوب إليه إخفاؤها تدخل ضمن الطاسات التى سبق أن حوكم من أجلها فى قضايا عدة قضى ببراءته فيها فلا يجوز محاكمته عنها مرة أخرى ، فان هذا الدفاع يعتبر جوهرى من شأنه لو صح أن يهدم التهمة موضوع الدعوى لبنائه على سبق الفصل فيها ولذا يجب على المحكمة أن تحققه وتفصل فيه فان لم تفعل وقضت بإدانة المتهم دون أن تعرض فى حكمها إلى هذا الدفاع ، فإن حكمها يكون معيبا واجبا نقضه .

(القضية رقم ١٠١٧ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

لإعلانهم بمقولة إن الغرض من هذا الطلب هو المظل وتعطيل الفصل فى الدعوى . لا إخلال بحق الدفاع .

ب — نقض . طعن . انتفاء المصلحة فيه . عقوبة مبررة . مثال .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان الطاعن لم يسلكا السبيل الذى رسمه القانون فى المادتين ١٨٦ و ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للشهود الذين لم تدرج غرفة الاتهام أسماءهم فى قائمة الشهود ، فان المحكمة تكون فى حل من إجابة طلب سماعهم ، فاذا رأت أن الغرض من هذا الطلب إنما هو المظل وتعطيل الفصل فى الدعوى فانها تكون قد تصرفت وفق القانون ولا تكون قد أخلت بحق الطاعنين فى الدفاع .

٢ — لا جدوى للطاعنين من إثارة الجدل حول توفر ظرفى سبق الإصرار والترصد فى جريمة القتل العمد والشروع فيه إذا كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم يتحقق فيها الاتفاق بما يكفى لتبرير توقيع العقوبة المقضى بها على الطاعنين وهى عقوبة الأشغال المؤبدة .

(القضية رقم ١٠١٥ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٥٩

١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤

حكم . نسبيته . شروع فى قتل . نية القتل .
استخلاصها . مثال .

المبدأ القانونى

إذا كان الحكم قد عرض لنية القتل فقال بأنها ثابتة لدى المتهم من السلاح المستعمل فى

لسنة ١٩٥٢ دون ما حاجة إلى ثبوت الاتجار بها . توقيع العقوبة المخففة المنصوص عنها في المادة ٣٤ من ذلك القانون منوط بثبوت أن الإحراز كان بقصد التعاطي .

المبدأ القانوني

إن مجرد إحراز المادة المخدرة يستوجب توقيع العقوبة المنصوص عنها في المادة ٢٣ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ دون ما حاجة إلى ثبوت الاتجار بها . أما تطبيق العقوبة المخففة المنصوص عليها في المادة ٣٤ من القانون المذكور فمحلله أن يثبت للحكمة ما نصت عليه تلك المادة من أن الإحراز كان بقصد التعاطي . (القضية رقم ١٠٢٦ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٦٣

١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤

إجراءات . حق التصدي . حق جوازي لمحكمة الجنايات .

المبدأ القانوني

إن حق التصدي المنصوص عليه في المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية متروك لمحكمة الجنايات تستعمله متى رأت ذلك دون أن تلزم بإجابة طلبات الخصوم في هذا الشأن . (القضية رقم ١٠٢٨ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإسماعيل مجدى وحسن داود ومحمود إسماعيل ومصطفى كامل المستشارين) .

٦٤

٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥٤

اختلاس أشياء محجوزة . الدفع بعدم علم التهم باليوم المحدد للبيع . هو من الدفوع الموضوعية . التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز .

٦١

١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤

١ — سب . القصد الجنائي . عبارات سب تتضمن بذاتها خدشا للشرف والاعتبار . لا موجب للتحدث صراحة واستقلالاً من القصد الجنائي .
ب — دفاع موضوعي لم يثر أمام محكمة الموضوع . عدم قبوله أمام محكمة النقض .
ج — نقض . طعن . توجيهه إلى الحكم الابتدائي . عدم قبوله .

المبادئ القانونية

١ — ما دامت عبارات السب التي أثبتتها الحكم على الطاعن تتضمن بذاتها خدشا للشرف والاعتبار فلا موجب للتحدث صراحة واستقلالاً عن القصد الجنائي لديه .

٢ — إذا كان الطاعن لا يدعى أنه طلب من محكمة الموضوع ضم الدعاوى التي يقول بوجود ارتباط بينها وبين الواقعة التي كانت مطروحة أمامها فلا يقبل منه أن يثير هذا الارتباط لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ — إذا كان ما ينعاه الطاعن من عدم تنويع الحكم باسم الأمانة موجهاً إلى الحكم الابتدائي فإن طعنه يكون غير مقبول . (القضية رقم ١٠٢٤ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإسماعيل مجدى وحسن داود وأنيس غالى ومصطفى كامل المستشارين) .

٦٢

١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤

مواد مخدرة . مجرد إحرازها يستتبع توقيع العقوبة المنصوص عنها في المادة ٣٣ من القانون رقم ٣٥١

المبدأ القانوني

إن دفع المتهم بالتبديد بأنه لم يكن يعلم باليوم المحدد للبيع ، هو من الدفوع التي يجب أن يتمسك بها أمام محكمة الموضوع لأنه يتطلب تحقيقا . وإذن فإذا تبين من محاضر جلسات المحاكمة في جميع أدوارها أن المتهم لم يثر شيئا من ذلك ، فليس له أن يتمسك بالدفع المذكور لأول مرة أمام محكمة النقض

(القضية رقم ١٠٣٤ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم خليل ومصطفى حسن وحسن داود ومحمود اسماعيل المستشارين) .

٦٥

٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥٤

إثبات . دفاع هام . الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الإكراه . عدم تحقيقه . حكم معيب .

المبدأ القانوني

إن الدفع ببطلان الاعتراف الذي أسند إلى المتهم لصدوره تحت تأثير الإكراه ، يعتبر دفاعا جوهريا يجب على المحكمة أن تتولى بنفسها تحقيقه حتى تبين مدى صحة ذلك الاعتراف ، فإذا هي نسكت عن ذلك بحجة أن الأوراق خالية من نتيجة التحقيق الذي أجرى في شأنه بناء على شكوى كان المتهم قد تقدم بها ، وقضت بالإدانة مستندة إلى الاعتراف المذكور فإن حكمها يكون معيبا واجبا نقضه .

(القضية رقم ١٠٣٥ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم خليل واسماعيل مجدى ومصطفى حسن ومحمود اسماعيل المستشارين) .

٦٦

٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٤

دفاع . شهود نفي . تأجيل نظر الدعوى بناء على طلب المتهم لإعلانهم . اقتصار المتهم في الجلسة الأخيرة للمرافعة على طلب حجز القضية للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات . طلب المتهم بعدئذ في مذكرته سماع شهود النفي ودفاعه الشفوي . عدم استجابة المحكمة إلى هذا الطلب . لا إخلال بحق الدفاع .

المبدأ القانوني

إذا كان الدفاع عن المتهم قد طلب في الجلسات السابقة على الجلسة الأخيرة تأجيل نظر الدعوى لإعلان شهود نفي فأجابته المحكمة إلى طلبه ؛ وفي الجلسة الأخيرة للمرافعة اقتصر المحامي الحاضر مع المتهم على طلب حجز القضية للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات فأجيب إلى ما طلب ، فإن المحكمة لا تكون ملزمة بإعادة القضية للمرافعة استجابة لما طلبه المتهم في مذكرته من سماع هؤلاء الشهود أو سماع دفاعه الشفوي ما دامت المرافعة قد انتهت .

(القضية رقم ٧٦٤ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم خليل واسماعيل مجدى ومصطفى حسن وأئيس غالى المستشارين) .

٦٧

٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٤

أ — اختلاس أموال أميرية . موظف يقوم فعلا بعملة الأمين على الخزن بمقتضى وظيفته . تسلمه مواد مخدرة . اعتباره من الامناء على الودائع . مخالفة ذلك القانون المخبرات . لا تغير من صفته . المادة ١١٢ ع .
ب — نقض . عقوبة مبررة . لامصلحة من الصن . مثال في جريمة تزوير .

٦٨

٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٤

إجراءات. تحرير محضر بما يجرى في جلسة المحاكمة يوقع عليه رئيس المحكمة وكاتبها في اليوم التالي على الأكثر. إجراء تنظيمي. التأخر في التوقيع على المحضر المذكور. لا جزاء.

المبدأ القانوني

إن ما تنص عليه المادة ٢٧٦ من قانون الإجراءات الجنائية والتي أحالت عليها المادة ٣٨١ من ذلك القانون من وجوب تحرير محضر بما يجرى في جلسة المحاكمة يوقع عليه رئيس المحكمة وكاتبها على كل صفحة منه في اليوم التالي على الأكثر، هو من قبيل تنظيم الإجراءات، ولم يفرض الشارع جزاء على التأخر في التوقيع على محضر الجلسة كما فعل بالنسبة إلى تأخير توقيع الأحكام.

(القضية رقم ١٠٤٦ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة وإبراهيم خليل ومصطفى حسن ومحمود اسماعيل وأنيس غالى المستشارين) .

٦٩

أول نوفمبر سنة ١٩٥٤

١ — إجراءات . خبراء . سكوت الشارع عن وضع إجراءات تنظيم نبيهم بمعرفة محكمة الموضوع وأدائهم مأمورياتهم أمامها . هذا يشير إلى اكتفائه بما نص عليه في قانون الإجراءات الجنائية خاصة بنسب الخبراء بمعرفة قاضي التحقيق .

ب — قانون . الاستعانة بنصوص قانون المرافعات . محلها .

المبادئ القانونية

١ — إن قانون الإجراءات الجنائية قد نص

ج — تزوير في أوراق رسمية . خطابات صادرة من جهة أميرية تحمل توقيعات منسوبة إلى رئيس تلك الجهة في حدود سلطته المخولة له قانوناً . هي محررات رسمية . التزوير فيها من موظف تابع للجهة المذكورة أثناء تأدية وظيفته تنطبق عليه المادة ٢١١ ع .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان المتهم يقوم فعلاً بمهمة الأمين على المخزن ، وكان مكلفاً بمقتضى اللوائح بتسليم ما يرد للمخزن من مخدرات ويقوم بحفظها وتبقى في حوزته إلى أن يتم طلبها والتصرف فيها ، فهو من الأمناء على الودائع المعرف عنهم في المادة ١١٢ من قانون العقوبات ، ولا يغير من صفته الحقيقية هذه مخالفة قانون المخدرات الذي يمنع وجودها إلا في عهدة الطبيب أو الصيدلى .

٢ — إذا كانت العقوبة المحكوم بها على المتهم تدخل في نطاق المادة ٢١٢ من قانون العقوبات ، فلا تكون له مصلحة من وراء قوله إن تلك المادة هي التي تنطبق على الفعل المسند إليه دون المادة ٢١١ التي طبقها المحكمة .

٣ — ما دامت الخطابات التي أسند إلى المتهم بصفته كبيراً لكتاب القسم الطبى البيطرى بالجيش المصرى ، تزويرها ، أثناء تأدية وظيفته هي محررات رسمية ، لأنها صادرة من جهة أميرية وهي القسم الطبى المذكور وعليها توقيعات منسوبة لرئيس القسم في حدود السلطة المخولة له قانوناً بمقتضى أعمال وظيفته . فالتزوير فيها يعتبر تزويراً في أوراق رسمية تنطبق عليها المادة ٢١١ من قانون العقوبات .

(القضية رقم ١٠٣١ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

في المادتين ٨٥ و ٨٩ على ندب الخبراء بمعرفة قاضي التحقيق ورددهم بمعرفة الخصام وطلب هؤلاء ندب خبراء استشاريين ونظم الإجراءات التي يسير عليها الخبراء في أداء مأمورياتهم فنص على وجوب حضور قاضي التحقيق وقت العمل وملاحظته ما لم يقتض الأمر القيام بالمأمورية بدون حضوره ، وأجاز أن يؤدي الخبير مأموريته في جميع الأحوال بدون حضور الخصوم كما نص في المادتين ٢٩٢ و ٢٩٣ من القانون المشار إليه على حق المحكمة في أن تعين خبيرا واحدا أو أكثر سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم ، وأن تأمر باعلان الخبراء ليقدموا إيضاحات بالجلسة عن التقارير المقدمة منهم في التحقيق الابتدائي أو أمام المحكمة دون أن يشفع ذلك بوضع إجراءات تنظيم الندب بمعرفة محكمة الموضوع وبوضع ضوابط يراعيها الخبراء في أداء مأمورياتهم ، وسكوت الشارع في هذا الباب عن ذلك يشير إلى اكتفائه بما وضعه عنها من تقنين من قبل وأنه لا يرى تعديلا أو إضافة إليه ؛ وخصوصا وقد أشار إلى التقارير المقدمة في التحقيق الابتدائي وأجاز للمحكمة أن تستكمل ما بها من نقص باعلان الخبراء لتقديم إيضاحات عنها بالجلسة .

٢ — إن الاستعانة بنصوص قانون المرافعات لا يكون لها محل إلا عند خلو قانون الإجراءات ذاته من القواعد التنظيمية .

(القضية رقم ١٠٥٦ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة ابراهيم خليل واسماعيل مجدى ومحمود اسماعيل وأنيس غالى ومصطفى كامل المستشارين) .

٧٠

أول نوفمبر سنة ١٩٥٤

- ١ — إثبات . دائل . لا يلزم أن يكون مباشرا .
- ب — إثبات . تساند الأدلة .
- ج — دفاع موضوعي . الرد على كل جزئية يثيرها الدفاع . غير لازم .

المبادئ القانونية

١ — لا يلزم في القانون أن يكون الدليل مباشرا وقائما بذاته .

٢ — يكفي أن تتساند الأدلة وأن يكمل بعضها بعضا والمحكمة أن تستخلص من مجموعها ما ترى أنه مؤد إليه .

٣ — إن المحكمة غير مكلفة بالرد على دفاع المتهم الموضوعي في كل جزئية يثيرها ، بل يكفي أن يكون ردها عليه مستفادا من قضائها بإدائته للأدلة التي بينتها .

(القضية رقم ١٠٦١ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة ابراهيم خليل واسماعيل مجدى ومصطفى حسن وأنيس غالى ومصطفى كامل المستشارين) .

٧١

أول نوفمبر سنة ١٩٥٤

سلاح . إحرازه بدون ترخيص . المقصود بالإحراز . المبدأ القانوني

يقصد بالإحراز (في جريمة إحراز سلاح بدون ترخيص) مجرد الاستيلاء على السلاح أيا كان الباعث عليه ، ولو كان الأمر عارض .

(القضية رقم ١٠٦٦ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة ابراهيم خليل واسماعيل مجدى ومحمود ابراهيم اسماعيل وأنيس غالى ومصطفى كامل المستشارين) .

فإن مصلحة المتهم فيما يجادل فيه من بطلان القبض والتفتيش تكون منتفية .

(القضية رقم ١٠٧٥ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة ابراهيم خليل واسماعيل مجدى وحسن داود وأنيس غالى ومصطفى كامل المستشارين) .

٧٤

أول نوفمبر سنة ١٩٥٤

وصف التهمة . واجب المحكمة فى تجديدده . ضمانات المتهم التى تلزم المحكمة بمراعاتها .

المبدأ القانونى

إن المحكمة مكلفة بأن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ، ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد مادامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير ، وليس عليها فى ذلك إلا مراعاة الضمانات التى نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وهى تنبيه المتهم ومنحه أجلاً لتحضير دفاعه إذا ما طلب ذلك (١) .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أجرى بناء بدون ترخيص . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٨ و ١٨ و ٢٠ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ . ومحكمة جناح الرمل الجزئية قضت حضورياً عملاً بالمواد ١ و ٢ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ بتغريم

(١) قررت المحكمة هذه القاعدة أيضاً فى حكمها الذى أصدرته فى نفس الجلسة فى القضية رقم ١٠٧٨ سنة ٢٤ ق .

٧٢

أول نوفمبر سنة ١٩٥٤

حكم . تناقض . ذكر المحكمة فى صدور الحكم ما يفيد أن إحراز المواد المخدرة كان للاتجار . إدانتها منهم بجرمة الإحراز بقصد التعاطى . تناقض بسبب الحكم .

المبدأ القانونى

إذا كانت المحكمة قد أوردت فى صدر الحكم عند تحصيلها للواقعة ما يفيد أن إحراز المتهم المواد المخدرة كان للاتجار ، إلا أنها دانت بجرمة أخف وهى جرمية الإحراز بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى دون أن تبين الأسباب التى انتهت منها إلى هذا رأى وترفع التناقض بين المقدمة والنتيجة ، فإن الحكم يكون قد انطوى على تناقض بين الأسباب والمنطوق بما يعيبه ويستوجب نقضه .

(القضية رقم ١٠٦٨ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة ابراهيم خليل واسماعيل مجدى ومصطفى حسن وأنيس غالى ومصطفى كامل المستشارين) .

٧٣

أول نوفمبر سنة ١٩٥٤

نقض . تفتيش . الدفع ببطلانه . اعتماد الحكم فى إدانة المتهم بصفة أصلية على اعترافه فى محضر استجواب النيابة وفى الجلسة . لامصلحة فى الدفع بالبطلان .

المبدأ القانونى

إذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتمد فى إدانة المتهم بصفة أصلية على اعترافه الصادر منه فى محضر استجواب النيابة وفى الجلسة ، واتخذ منه دليلاً قائماً بذاته مستقلاً عن التفتيش ،

المتهم مائة قرش وتصحيح الأعمال المخالفة ، فاستأنف كل من المتهم والنيابة هذا الحكم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت حضوريا بقبولها شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للغرامة وإلزام المتهم أن يدفع لبلدية الاسكندرية مبلغ ١٥٠ مليا باقى رسوم الرخصة وبإلغائه فيما عدا ذلك بلا مصاريف . فطعنتم النيابة فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

د حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون إذ ألغى الحكم الابتدائى فيما قضى به من تصحيح الأعمال المخالفة بمقولة إن وصف التهمة لا يتضمن مخالفة البناء لأحكام القانون مع أن المحكمة غير مقيدة بوصف النيابة للواقعة الجنائية . هذا إلى أن النيابة أضافت المادة الثامنة من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ وهى المادة التى تشترط أبعادا خاصة فى البناء . ومتى كان ذلك ، وكان الثابت من المحضر أن البناء مخالف للابعاد القانونية ، فإن محكمة الدرجة الثانية بإلغائها ما قضى به الحكم الابتدائى من تصحيح الأعمال المخالفة ، تكون قد خالفت القانون .

د وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على المطعون ضده بتهمة إقامة بدون ترخيص ، وطلبت النيابة معاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٨ و ١٨ و ٢٠ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ بشأن المباني فقضى الحكم الابتدائى بتغريم المطعون ضده مائة قرش وتصحيح الأعمال المخالفة ، وذلك بناء على ما أثبتته من أنه بنى دورا علويا

بدون ترخيص وإن أعمال البناء مخالفة لقانون المباني طبقا لما هو مبين بالمحضر ، فلما استأنفت النيابة والمتهم هذا الحكم قضت المحكمة الاستئنافية بحكمها المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة إلى الغرامة ، وإلزام المتهم بأن يدفع لبلدية الاسكندرية مبلغ ١٥٠ مليا باقى رسوم الرخصة ، وبإلغائه فيما عدا ذلك بناء على ما قالته من أن التهمة الموجهة إلى المتهم هى أنه أجرى بناء دور بدون رخصة فقط دون أن يكون هذا البناء مخالفا للشروط المقررة قانونا ، ولما كانت مخالفة البناء لأحكام القانون ليست واقعة مستقلة عن إقامة البناء بدون ترخيص بل هى وصف له لازم لإقامته ، وكانت المحكمة ، حتى مع صرف النظر عن المواد التى تقول النيابة إنها أضافت طلب تطبيقها ، مكلفة بأن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها ، وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا . ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد مادامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى وهى إقامة البناء لم تتغير وليس عليها فى ذلك إلا مراعاة الضمانات التى نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية . وهى تنبيه المتهم ومنحه أجلا لتحضير دفاعه إذا ما طلب ذلك ولما كانت هذه الضمانات قد توافرت للمطعون ضده أمام المحكمة الاستئنافية مادامت محكمة أول درجة قد طبقت فى حقه الوصف الأشد . فإن الحكم المطعون فيه ، إذ قضى بإلغاء تصحيح الأعمال المخالفة يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ويتعين من أجل ذلك نقضه .

ولما كان لا يبين من الحكم فى جلاء وجه

مخالفة البناء لأحكام القانون فإنه يتعين إعادة الدعوى لتحديد هذه المخالفة . وتطبيق القانون عليها تطبيقاً صحيحاً .

(القضية رقم ١٠٧٧ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة ابراهيم خليل واسماعيل مجدى ومصطفى حسن وأنيس غالى ومصطفى كامل المستشارين) .

٧٥

أول نوفمبر سنة ١٩٥٤

حكم . تسببه . سب . مثال القصور في استظهار ركن العلانية .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم قد اقتصر في التحدث عن ركن العلانية بقوله وإن المتهم وجهت إليه (المدعى بالحقوق المدنية) الألفاظ سابقة الذكر علنا من الشباك ... ، فإن هذا الذى قاله الحكم لا يبين منه تحديد لموقع النافذة التى كانت تطل منها المتهم ، ولا كيف تحقق وقوعه على هذه الصورة ركن العلانية الذى تتطلبه المادة ٣٠٦ من قانون العقوبات ، ومن ثم يكون الحكم قاصراً قصوراً يعيبه ويوجب نقضه .

(القضية رقم ١٠٧٩ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة ابراهيم خليل واسماعيل مجدى ومحمود ابراهيم اسماعيل وأنيس غالى ومصطفى كامل المستشارين) .

٧٦

٢ نوفمبر سنة ١٩٥٤

نقض . جريمة خلط القطن صناعياً . وصفها القانون . هي مخالفة . الطعن بالنقض في الحكم الصادر فيها في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ . غير جائز .

المبدأ القانوني

إن الوصف القانوني لجريمة خلط القطن هو

أنها مخالفة ؛ وإذن فالطعن بالنقض في الحكم الصادر على المتهم في هذه المخالفة في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٣ غير جائز لأن المادة ٤٢٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، بعد تعديلها بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٢٥ من ديسمبر ١٩٥٢ قصرت الطعن بالنقض على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجناح دون المخالفات .

(القضية رقم ١٠٣٩ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة و ابراهيم خليل ومصطفى حسن ومحمود اسماعيل ومصطفى كامل المستشارين) .

٧٧

٢ نوفمبر سنة ١٩٥٤

١٠ - تفتيش . التفتيش الذى يجريه مأمور الضبط القضائي وفقاً للمادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية . ماهيته .

ب - رشوة . أعمال الوظيفة . شمولها كل عمل يرد عليه تكليف صحيح صادر من رئيس مختص .

المبادئ القانونية

١ - إن التفتيش الذى يجريه مأمور الضبط القضائي على من يقبض عليه في إحدى الحالات المبينة بالمادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية هو إجراء صحيح من إجراءات جمع الاستدلالات التى تلزم للتحقيق وفقاً للمادة ٤٦ من القانون المذكور التى ورد نصها بين نصوص الباب الثانى من الكتاب الأول الذى عنوانه « فى الدعوى الجنائية وجمع الاستدلالات والتحقيق » ، والقول بأن التفتيش المشار إليه فى هذه المادة قصد به

به القضية إليها من جديد ؛ ولأن قرار الإحالة قد أسبغ عليها ولاية جديدة مستمدة من القانون سالف الذكر .

(القضية رقم ١٠٧٢ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة ابراهيم خليل واسماعيل مجدى وحسن داود وأئيس غالى ومصطفى كامل المستشارين) .

٧٩

٢ نوفمبر سنة ١٩٥٤

انتحال وظيفة دون القيام بعمل من أعمالها . متى يعتبر تداخلا فيها ؟

المبدأ القانونى

إن انتحال الوظيفة دون القيام بعمل من أعمالها لا يعتبر تداخلا فيها إلا إذا اقترن بعمل يعد اقتساتا عليها وهو يتحقق بالاحتتيال والمظاهر الخارجية التى يكون من شأنها تدعيم الاعتقاد فى صفة الجانى وكونه صاحب الوظيفة التى انتحلها ولو لم يقم بعمل من أعمالها .

المحكمة

« حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر ما وقع من الطاعن تدخلا فى أعمال وظيفة السكرتير الخاص لرئيس مجلس الوزراء ، قد أخطأ فى تطبيق القانون . إذ أن مجرد انتحال صفة الموظف لا يعتبر تدخلا فى الوظيفة .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه بين أن الطاعن وهو موظف كتابى بمصلحة السكة الحديدية انتحل لنفسه صفة سكرتير رئيس مجلس الوزراء ، وتقدم بهذه الصفة المتتحلة لبعض الأشخاص وأعطى عنوانه لهم بسكرتارية مجلس الوزراء مع رقم التليفون الخاص بها ؛ وأنه اتصل بمعاون

التفتيش الوقائى هو تأويل يقع دون صيغة التعميم التى ورد بها النص ، وأحال فيها على الأحوال التى يجوز فيها القبض قانونا على المتهم .

٢ — إن القانون لا يحتم أن يكون تعيين أعمال الوظيفة بمقتضى قانون أو لائحة ، وإيس فى القانون ما يمنع أن يدخل فى أعمال الموظف العمومى كل عمل يرد عليه تكليف صحيح صادر من رئيس مختص .

(القضية رقم ١٠٦٥ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة ابراهيم خليل واسماعيل مجدى ومحمود اسماعيل وأئيس غالى ومصطفى كامل المستشارين) .

٧٨

٢ نوفمبر سنة ١٩٥٤

اختصاص . قرار إحالة . صدور قرار من قاضى الإحالة بتجنيح الجناية طبقا للمادة الأولى من القانون الصادر فى ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ لانقضاءها بظروف مخففة . سبق الحكم بعدم الاختصاص من المحكمة الجزئية لجناية الواقعة . لا يمنحها من نظر الدعوى بوصفها الجديد .

المبدأ القانونى

إذا كان قرار قاضى الإحالة قد صدر فى ظل قانون تحقيق الجنائيات الملغى ؛ بإحالة القضية للمحكمة الجزئية ؛ على أساس أن الواقعة جنائية اقترنت بظروف مخففة طبقا للمادة الأولى من القانون الصادر فى ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ بتجنيح بعض الجنائيات ، فإن قضاء المحكمة الجزئية الذى كان قد صدر قبل ذلك بعدم الاختصاص — لأن الواقعة جنائية — لا يمنحها من نظر الدعوى لعدم تعارضه مع الوصف الذى أحيلت

غير أساس متعينا رفضه موضوعا . .
(القضية رقم ١٠٨٠ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة ابراهيم خليل واسماعيل نجدي ومصطفى
حسن وأئيس غالى ومصطفى كامل المستشارين) .

٨٠

١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٤

حكم . ياناته . نصوص القانون التي عاقب المتهم
بموجبها . الإشارة إليها صراحة في الحكم الابتدائي .
إحالة الحكم الاستثنائي عليه وتأيدته للأسباب التي بنى
عليها . الإحالة تشمل مواد العقاب .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم الابتدائي قد أشار إشارة
صريحة إلى نصوص القانون التي عاقب المتهم
بموجبها ، وكان الحكم الاستثنائي قد أحال على
الحكم الابتدائي وأيده للأسباب التي بنى عليها ،
فان هذه الاحالة تشمل فيما تشمله مواد العقاب .

(القضية رقم ١٠٩٤ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة ابراهيم خليل ومصطفى حسن وحسن
داود ومحمود اسماعيل ومصطفى كامل المستشارين) .

٨١

١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٤

محال عمومية . السماح لرواد محل بقالة بتناول الخمر
فيه قبل اخطار الجهة المختصة بذلك . اداة صاحبه
بإدارة محل عمومي بدون رخصة . تبرئته من تهمة بيع
الخمر فيه بغير رخصة اعتمادا على أن لديه ترخيصا ببيع
الخمر . لا تعارض .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم قد أثبت في حق المتهم أنه باع
الخمر بالتجزئة في محله الذي يديره للبقالة فجعل
منه بذلك محلا عاما أداره قبل الحصول على

زراعة انشاص متخذا صفة هذه الوظيفة وأنه
سبق أن حضر إلى المزرعة واشترى بصفته
المذكورة دجاجا منها وأنه سيحضر في اليوم
التالي لهذا الغرض أيضا ، وقد حضر واستعمل
في انتقاله إليها سيارة من نوع (استيشن واجن)
حصل عليها من بعض من تقدم إليهم بصفته
المذكورة ، واستغل هذه الصفة في شراء دواجن
له ولغيره ، وأنه ما كان يمكن للمتهم أن يتقدم
لمزرعة انشاص لشراء دواجن له ولسواه وهو
غير معروف لموظفي المزرعة إلا عن طريق
اتخاذ صفة سكرتير رئيس مجلس الوزراء ثم قال
الحكم : إن المتهم لم يكتف بمجرد انتقاله الوظيفة
بل أن الأعمال الايجابية السابقة بالاضافة إلى
انتحال الصفة يتوفر بها الافتئات على الوظيفة
المكون لجريمة التدخل ولا يشترط لتحقيق الجريمة
أن يقوم المتهم بعمل من أعمال الوظيفة . ولما
كان ما قاله الحكم من ذلك سديدا في القانون
إذ أن المادة ١٥٥ من قانون العقوبات لا تعاقب
فقط على إجراء عمل من مقتضيات وظيفة
عمومية بل تعاقب أيضا من تداخل في الوظيفة
من غير أن تكون له صفة رسمية من الحكومة ؛
ولما كان انتحال الوظيفة دون القيام بعمل من
أعمالها لا يعتبر تداخلا فيها إلا إذا اقترن بعمل ،
يعد افتئاتا عليها وهو يتحقق بالاحتيايل والمظاهر
الخارجية التي يكون من شأنها تدعيم الاعتقاد في
صفة الجاني وكونه صاحب الوظيفة التي انتحلها
ولولم يقم بعمل من أعمالها . لما كان ذلك فان
الحكم إذ دان الطاعن بجريمة التداخل في الوظيفة
المنصوص عليها في المادة ١٥٥ من قانون
العقوبات لا يكون مخطئا في شيء .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على

عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد جزء من
أيسر العظم الجبهي في مساحة قطرها ٤ سم
لا ينتظر ملؤه مستقبلا بالعظم وقد يملأ بنسيج
لين مما يترك المنخ في تلك المنطقة معرضا
للتقلبات الجوية والصدمات الخفيفة مما يتعرض
إليه مستقبلا من المضاعفات الخطيرة كالاتهابات
السحائية وخراجات المنخ ونوبات الصرع
والشلل والجنون مما لا يمكن معه تقدير مداها .
وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة
الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٤ من قانون
العقوبات . فقررت بذلك . ومحكمة جنايات
قنا قضت حضوريا بمعاينة المتهم بالسجن لمدة
ثلاث سنين .

فعلن الطاعن في هذا الحكم بطريق
النقض ... الخ

المسكرة

« حيث إن حاصل الطعن هو أن الحكم
المطعون فيه إذ أسند إلى الطاعن أنه ضرب
المجنى عليه بعصا على رأسه اعتمادا على شهادة
المجنى عليه وزوجته ، قد استند إلى دليلين
متعارضين ذلك أن المجنى عليه شهد بأن الطاعن
ضربه بماسورة بينما قالت زوجته إنه ضربه بعصا
هذا وقد أغفل الحكم الرد على دفاع الطاعن
بإستحالة رؤيه المجنى عليه لمن ضربه مادامت
الضربة قد جاءت من خلفه .

« وحيث إنه لما كان اختلاف الشهود في
تعيين نوع الآلة التي حصل الضرب بها واعتماد
الحكم على شهادتهم رغم هذا الخلاف لا يعتبر
تناقضا يعيب الحكم ، مادام قد أخذ من أقوال
الشهود بما رآه صورة صحيحة للواقعة وهي أن

رخصة من الجهات المختصة ، وعاقبه على ذلك
طبقا للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال
العامة . ثم برأه من تهمة بيع الخمر بغير رخصة
اعتمادا على أن لديه ترخيصا ببيع الخمر وهو
ما لا تنفي به التهمة الأولى التي تقوم على أنه
جعل من محله محلا عاما يتناول رواده الخمر فيه
قبل أن يخطر الجهة المختصة بذلك طبقا للقانون
فإن هذا الذي انتهى إليه الحكم لا تعارض فيه .

(القضية رقم ١٠٩٥ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة ابراهيم خليل واسماعيل مجدى ومصطفى
حسن وحسن داود ومحمود اسماعيل المستشارين) .

٨٢

١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٤

اثبات . شهود . اختلافهم في تعيين نوع الآلة التي
حصل الضرب بها . استخلاص الحكم صورة صحيحة للواقعة
من أقوالهم رغم اختلافها . جاز .

المبدأ القانوني .

إن اختلاف الشهود في تعيين نوع الآلة التي
حصل الضرب بها واعتماد الحكم على شهادتهم
رغم هذا الخلاف لا يعتبر تناقضا يعيب الحكم
مادام قد أخذ من الشهود بما رآه صورة صحيحة
للواقعة وهي أن المجنى عليه ضرب بالعصا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب أحمد
عليوه أحمد عمدا فأحدث به الإصابة الموصوفة
بالتقارير الطبية والتي تخلف لديه من جرائها

٨٥

١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٤

تعين : الدقيق الناتج من الحبوب المسجلة إلى أصحاب المطاحن المخصصة للتموين ومديريها المسؤولين ؛ نظام تصريفه .

المبدأ القانوني

إن الشارع إذ نص في المادة ١١ من القرار رقم ٢٥٩ الصادر في ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز والمعدلة بالقرار رقم ٣٦٦ الصادر في ٣٠ من مايو سنة ١٩٤٨ على أنه : يحظر على أصحاب المطاحن المخصصة للتموين ومديريها المسؤولين أن يتصرفوا على أى وجه كان في الدقيق الناتج من الحبوب المسجلة إليهم بغير الأذونات التي تصدرها لهذا الغرض وزارة التجارة والصناعة (شئون التموين) أو فروعها ؛ إذ نص الشارع على ذلك فقد أراد أن يكفل لتصريف الدقيق نظاما من مقتضاه أن يكون توزيعه باذن يعين فيه اسم صاحبه واسم المطاحن المأذون له والسكينة المأذون بصرفها، وقد فرض الشارع عقابا في المادة ١٩ من القرار رقم ٢٥٩ المذكور على التصرف في الدقيق على أى وجه دون صدور هذا الإذن مباشرة إلى المطاحن المكلف بالصرف .

(القضية رقم ١٠٨١ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة ابراهيم خليل واسماعيل مجدى ومصطفى حسن وحسن داود ومحمود اسماعيل المستشارين) .

المجنى عليه ضرب بالعصا . لما كان ذلك وكان للإزام على المحكمة بتعقب الدفاع بالرد في كل ما يثيره من وجوه الدفاع الموضوعية إذ الرد عليها مستفاد من الحكم بالادانة اعتمادا على ما أورده الحكم من أدلة سائغة فان الطعن يكون على غير أساس في موضوعه واجبا رفضه .

(القضية رقم ١٠٩٩ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٨٣

١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٤

استعمال القسوة . متى تتوافر أركان الجريمة ؟

المبدأ القانوني

إن جريمة استعمال القسوة المنصوص عنها في المادة ١٢٩ من قانون العقوبات تتوافر أركانها باستظهار وقوع التعدي من المتهم على المجنى عليه اعتمادا على سلطة وظيفته دون ما حاجة إلى ذكر الاصابات التي حدثت بالمجنى عليه نتيجة لهذا التعدي .

(القضية رقم ١٠٢٢ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة احمد محمد حسن رئيس المحكمة واسماعيل مجدى وحسن داود وأنيس غالى ومصطفى كامل المستشارين) .

٨٤

١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٤

نقض . طعن لامصلحة منه . لاجدوى من اثارته . مثال في الدعوى المدنية .

المبدأ القانوني

لامصلحة للمتهم فيما يثيره بشأن قصور الحكم في بيان أسباب تخفيض التعويض ما دام أنه هو الذى استفاد من تخفيضه .

(القضية رقم ١٠٣٧ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد محمد حسن رئيس المحكمة و ابراهيم خليل واسماعيل مجدى ومصطفى حسن ومحمود اسماعيل المستشارين) .

المدنية ، لأن هذا الاختصاص من النظام العام
لتعلقه بالولاية القضائية للمحاكم بما يجوز معه
لمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها طبقاً
للفقرة الثانية من المادة ٢٥ من قانون الإجراءات
الجنائية .

(القضية رقم ١٠٨٢ لسنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساندة ابراهيم خليل ومصطفى حسن وحسن
داود ومحمود اسماعيل ومصطفى كامل المستشارين) .

٨٧

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٤

١ — تفتيش . الدفع ببطلانه . دفع موضوعي . الرد
عليه في أسباب الحكم . يكفي . النص في المنطوق على
رفضه . غير لازم .

ب — مواد مخدرة . المادة ٣٣ من المرسوم
بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . لا يلزم تطبيقها ثبوت
الاتجار . الحالة الواردة في المادة ٣٤ من القانون
المذكور . لا يستفيد منها المتهم إلا إذا أثبت أن احرازه
المادة المخدرة كان بقصد التعاطي .

المبادئ القانونية

١ — إن الدفع ببطلان التفتيش من الدفع
الموضوعية لأنه متعلق بصحة الدليل المستمد
من التفتيش ، فإذا أشارت إليه المحكمة في أسبابها
وردت عليه وانتهت إلى أنه دفع في غير محله ثم
أصدرت حكماً بإدانة المتهم فإن هذا الحكم
يتضمن صحة الدليل المستمد من التفتيش ؛
ولا يترتب البطلان على خلو منطوقه من النص
على رفض الدفع لأن الأسباب تكمل المنطوق
فيما لم ينص عليه .

٢ — إن تطبيق المادة ٣٣ من المرسوم
بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ لا يحتاج إلى

٨٦

١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٤

دعوى الحقوق المدنية . الأصل أن ترفع إلى المحاكم
المدنية . إباحة رفعها استثناء إلى المحاكم الجنائية متى
كانت تابعة للدعوى العمومية . رفع الدعوى العمومية
على متهم لا ارتكابه جريمة تبديد . مطالبته بتعويض الضرر
الناجم عن أخلاقه بواجبه في تنفيذ شروط عقد نقل . قضاء
المحكمة الجنائية باختصاصها بنظر الدعوى المدنية
وتصديها لموضوعها . خطأ .

المبدأ القانوني

إن قضاء محكمة النقض جرى على أن الأصل
في دعوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم
المدنية ، وإنما أباح القانون استثناء رفعها إلى
المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية
وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر للدعوى من
الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية . فإذا
لم يكن الضرر ناشئاً عن هذه الجريمة ، بل كان
ناشئاً عن فعل آخر سقطت تلك الإباحة وكانت
المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية .
وإذا كان المدعى بالحقوق المدنية قد بنى
طلب التعويض لا على الضرر الناشئ عن
جريمة التبديد المسندة إلى المتهم وإنما على الضرر
الذي لحق به نتيجة إخلال المتهم بواجبه في تنفيذ
شروط عقد النقل ، بما لا تختص المحاكم الجنائية
بالفصل فيه ، فإن الحكم إذ قضى باختصاص
تلك المحاكم بنظر الدعوى المدنية وتصدى
لموضوعها وفصل فيه برفض هذه الدعوى يكون
قد خالف القانون بما يستوجب نقضه والقضاء
بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى

إثبات أن المتهم كان يتجر في المادة المخدرة ، ذلك بأن الحالة الواردة في المادة ٣٤ من القانون المذكور ما هي إلا حالة تيسيرية لا يستفيد منها المتهم إلا إذا أقام هو الدليل على أن إحراره المادة المخدرة إنما كان بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي .

المحكمة

« من حيث إن الطاعن الأول وإن قرر الطعن على الحكم إلا أنه لم يقدم أسباباً لطعنه ، فطعنه يكون غير مقبول شكلاً .

« وحيث إن طعن الطاعن الثاني قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

« وحيث إن طعن هذا الطاعن بني على أن الحكم شابه البطلان من ثلاثة وجوه — الأول : إذ صدر إذن التفتيش من النيابة بناء على تحريات غير جديده لم يرد فيها اسم الطاعن كاملاً أو صناعته أو عنوانه وإذ دفع الطاعن ببطالان التفتيش الحاصل بموجب هذا الإذن ، فأغفلت المحكمة في منطوق حكمها الفصل في هذا الدفع . وإذ اعتبرت المحكمة الطاعن محرراً للمادة المخدرة بقصد الاتجار فيها ، دون أن تبين في حكمها الدلائل على ذلك .

« ومن حيث إن هذا الطعن بجميع وجوهه مردود أولاً بما جاء بالحكم المطعون فيه من أنه ظاهر من الرجوع إلى مذكرة اليوزباشي محمد السباعي أحمد المؤرخة ١٩٥٣/١٠/٣ التي قدمها لوكيل النيابة بأسماء الأشخاص الذين شملتهم التحريات أنه ورد فيها اسم محمد السيد محمد من أهالي اللبان ولا يعرف سكنه . وقد ثبت من نفس أقوال المتهم في التحقيق أنه كان يقيم في بهار ع عبد المنعم في حارة سيدى ونس - ١٦ ،

وأنه ترك هذا المسكن وأقام في فندق رشيد بشارع فرنسا فإذا كان قد ترك مسكنه في الفترة التي حصلت فيها التحريات عنه ، فمن الطبيعي ألا يعرف البوليس له سكناً على أنه لا يشترط لصحة التحريات وجديتها أن تكون شاملة مسكن الشخص طالما أنه يباشر نشاطه بعيداً عن مسكنه فلا حاجة لرجل البوليس إلى معرفة مسكنه لأنه لا دخل له في نشاطه الإجرامي . وفي حالة هذه الدعوى ظهر لرجال مكتب المخدرات أن المتهم وشركاه يوزعون المخدرات بدائرة المدينة أى بعيداً عن مساكنهم ... أما ما ذكره الدفاع من أن الاسم الذي ورد في التحريات يشترك فيه مع المتهم آخرون من نفس المنطقة . فذلك لا يؤثر في صحة هذه التحريات أو جديتها لأن اليوزباشي محمد السباعي راقب المتهم بنفسه وشاهده بشخصه فهو معروف له وهو الذي قصده في طلب الإذن بالضبط والتفتيش دون غيره ، ومن ذلك يبين أن المحكمة استخلصت أن الشخص المقصود بالتفتيش هو الذي فتش فعلاً . وأنها تبينت أن النيابة أصدرت إذنها في إجراء التفتيش بناء على تحريات وأبحاث جديده . ومن ثم يكون هذا الوجه على غير أساس . ومردود ثانياً — بأن المحكمة أشارت في أسبابها إلى الدفع بطلان التفتيش المقدم من الطاعن . وردت عليه ، وأنهت إلى أنه دفع في غير محله . ثم أصدرت حكمها بإدانة الطاعن . ولما كان هذا الدفع من الدفوع الموضوعية لأنه متعلق بصحة الدليل المستمد من التفتيش . وكان الحكم بالإدانة يتضمن صحة هذا الدليل وكانت الأسباب تكمل المنطوق — فيما لم يشتمل عليه من النص على رفض الدفع بالبطلان — لما كان ذلك . فان خلو منطوق الحكم من ذلك لا يترتب عليه بطلانه .

٨٩

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٤

١ — تفتيش . ثبوت عدم رضا الزوج به قبل حصوله . الدفع بطلانه . للزوجة التي تضار بنتيجته الصفة في التمسك به .

ب — إثبات . اعتراف شريك الزوجة في الزنا بواقعة وجوده في المنزل . وروده في محضر تفتيش باطل . الاستدلال به على الزوجة . لا يجوز .

ج — تفتيش . بطلانه . انسحاب أثره على كافة الأوصاف التي تعطي للواقعة المراد الاستدلال عليها به .
د — تعويض . رفضه . تأسيس ذلك على عدم ثبوت الضرر . لامعقب على المحكمة .

المبادئ القانونية

١ — إن للزوجة وهي تساك كن زوجها وتحوز المنزل في غيبته ، من الصفة بوصف كون المنزل منزلها ما يجوز لها الدفع بطلان التفتيش الذي تتأذى من حصوله بغير رضاها ، وتضار بنتيجته ، مادام الزوج لم يكن قد رضى بالتفتيش قبل حصوله .

٢ — لا يصح الاستدلال على الزوجة بالاعتراف المسند إلى شريكها في الزنا والمثبت في محضر التفتيش الباطل ، مادام ضبط هذا الشريك في المنزل لم يكن إلا وليد إجراء باطل ، وكان اعترافه منصبا على واقعة وجوده في المنزل وقت التفتيش .

٣ — إذا كانت الواقعة المراد الاستدلال عليها بمحضر التفتيش الباطل واحدة فسواء وصفت أنها دعارة أو زنا ، فأثر البطلان ينسحب عليها ويشملها بكافة أوصافها .

ومردود ثالثا — بأن الحكم إذ طبق المادة ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ على الطاعن لم يكن بحاجة إلى إثبات أنه كان يتجر في المادة المخدرة — ذلك بأن الحالة الواردة في المادة ٣٦ من القانون المذكور ماهي إلا حالة تيسيرية لا يستفيد منها المتهم إلا إذا أقام هو الدليل على أن احرازه المادة المخدرة إنما كان بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي وقد استند الدفاع عن المتهم في إثبات ذلك إلى صغر الكمية المضبوطة . وتعرض الحكم لهذا الدفاع ، ورد عليه بما استظهره من التحقيقات وأقوال الشهود من أن الطاعن ومن معه كانوا يفاوضان رجل البوليس في بيع المخدر وأن الطاعن أخرج المادة المضبوطة وعرضها عليه كعمينة ، وما خلصت إليه المحكمة من ذلك كاف في عدم الأخذ بدفاع المتهم .
« وحيث إنه لما تقدم يكون هذا الطعن على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا » .

(القضية رقم ١١١١ سنة ٢٤ ق رئاسة وغضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل ومصطفى حسن وحسن داود ومحمود اسماعيل ومصطفى كامل المستشارين) .

٨٨

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٤

مواد مخدرة . القصد الجنائي . متى يتوافر ؟

المبدأ القانوني

إن مجرد إحراز المتهم للمادة المخدرة وهو يعلم بأنها مخدرة يتوافر معه القصد الجنائي لدى المتهم بصرف النظر عن الباعث لهذا الإحراز سواء كان عرضيا طارئا أم أصليا ثابتا ، فلا أهمية له .
(القضية رقم ١١١٣ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٤ — إذا كانت المحكمة حين قضت برفض التعويض قد أسست قضاءها في ذلك ما قالته من عدم ثبوت الضرر ، وهو ما تملكه في حدود سلطتها التقديرية فلا معقب عليها .

المحكمة

« حيث إن الطاعن يبنى طعنه على مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون ، والخطأ في تأويله ، إذ أخذ بالدفع الذي قدمته المطعون ضدها الأولى الخاص ببطلان تفتيش المسكن ، وقضى ببراءة المطعون ضدها بمقولة إن هذا الدفع يملكه كل من يقيم بالمسكن بغض النظر عما إذا كان هو صاحب المسكن من عدمه . وهذا مخالف لما جرى عليه قضاء محكمة النقض بأن صاحب المسكن وحده هو الذي له حق إبداء هذا الدفع . ولما كان زوج المطعون ضدها قد رضى بالتفتيش وأقره ، فذلك يصححه ، ولو وقع باطلا . هذا إلى أن التفتيش قد انصرف إلى جريمة الدخالة وحدها ولم ينصرف إلى جريمة الزنا . فإذا ما رأى الحكم المطعون فيه أن يهدر محضر التحقيق بالنسبة للجريمة الأولى ، فليس له إهداره بالنسبة لجريمة الزنا — ويقول الطاعن أيضا إن الحكم بقبول الدفع ببطلان التفتيش وبراءة المطعون ضدها لا يمنع من بحث الضرر في موضوع الجريمة بتقدير التعويض عنه ، ولكن الحكم لم يبحث موضوع الضرر ، واكتفى بأن علق مصيره على المصير الشكلي للدعوى الجنائية ، وقضى برفض الدعوى المدنية وهذا مخالف للقانون .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه حين قضى ببطلان التفتيش قد أسسه على ما قاله من : « أن مناط إباحة تفتيش منزل أن يكون لمن أسندت

إليه الجريمة إقامته فيه لا أكثر . ولما كان المعلوم أن الزوجة تساكن زوجها وأن محل إقامتها هو محل إقامته ؛ فإنه يتمتع على رجال السلطة أن يدخلوا عليها منزلا تسكنه في غير الأحوال المرخص بها قانونا ومن ثم يبين فساد قول المستأنف (الطاعن) من أنه وهو صاحب الحياة للدار ولا يتأذى من تفتيشها توصلا إلى القول بصحة إجراءات التفتيش التي شأها بطلان صدور الإذن لضابط الآداب الذي لم يكن من رجال الضبطية القضائية في ذلك الحين ؛ كما أوضح ذلك الحكم المستأنف ، خصوصا وأنه لم يكن للمستأنف علم بما هو معزو إلى المستأنف عليها الأولى قبل التفتيش كصریح أقواله أمام النيابة وبالتالي لم يأذن بدخول المنزل من جانبه ، فلا يملك بعدئذ أن يصحح بطلانا معتبرا من النظام العام ، وعليه يكون للمستأنف عليها الأولى أن تملك بكل ما يشوب التفتيش الواقع على مسكنها من بطلان — ولما كان رجال مكتب الآداب ليسوا من رجال الضبطية القضائية في ذلك الحين ، فإن الإذن لهم بإجراء التفتيش يكون قد وقع باطلا — لا يصح الاعتماد عليه ولا على ما أثبتته بمحضره من أقوال واعترافات مقول بمحصولها أمامه من المستأنف عليه الثاني ، ولما كان ما قاله الحكم المطعون فيه من ذلك صحيحا في القانون ، إذ أن الزوجة وهي تساكن زوجها وتحوز المنزل في غيبته ، من الصفة بوصف كون المنزل منزلها ما يحول لها الدفع ببطلان التفتيش الذي تتأذى من حصوله بغير رضاها ، وتضار بنتيجته ، مادام الزوج لم يكن قد رضى بالتفتيش قبل حصوله . ولما كان الحكم قد أثبت أن أمر التفتيش إنما يبنى على تحريات سرية ، دون استئذان الزوج في إجراءاته وكان لا يصح الاستدلال على المطعون ضدها الأولى

فإن أركان الجريمة المنصوص عنها في المادة ٢٤٣ من قانون العقوبات تكون قد تحققت ، وليس من الضروري بعد ذلك أن يبين الحكم من اعتدى من المتهمين المتجهرين بالذات على المجنى عليه .

٢ — يكفي أن يكون الرد على الدفاع الموضوعي الذي أبداه المتهم مستفادا من القضاء بالإدانة اعتمادا على أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم .
(القضية رقم ١١١٨ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٩١

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٤

١ — إثبات . شاهد . الأخذ بأقواله في خصوص واقعة معينة واطراح ما شهد به في واقعة أخرى منسوبة لنفس المتهم . جائز .

ب — إثبات . شاهد . الأخذ بما تطمئن إليه المحكمة من أقواله في حق أحد المتهمين ، واطراح ما لا تطمئن إليه منها في حق متهم آخر . جائز .

المبادئ القانونية

١ — للمحكمة أن تأخذ بأقوال الشاهد في خصوص واقعة معينة ، وأن تطرح ما شهد به في واقعة أخرى منسوبة إلى نفس المتهم .

٢ — لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشاهد في حق أحد المتهمين ، وتطرح ما لا تطمئن إليه منها في حق متهم آخر ، دون أن يعد هذا منها تناقضا يعيب حكمها ، لأن تقدير الدليل موكل لإيها وحدها .

(القضية رقم ١١٢١ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

بالاعتراف المسند إلى شريكها في الزنا ، والمثبت في محضر التفتيش الباطل ، ما دام ضبط هذا الشريك في المنزل لم يكن إلا وليد إجراء باطل وكان اعترافه منصبا على واقعة وجوده في المنزل وقت التفتيش ، وكان قول الطاعن بأن التفتيش انصرف إلى جريمة الدعارة دون جريمة الزنا ، وأن ترتيب أثر البطلان بالنسبة لسلبيهما خطأ في القانون . مردودا بأن الواقعة المراد الاستدلال عليهما واحدة سواء وصفت أنها دعارة أو أنها زنا . فأثر البطلان ينسحب عليها ويشملها بكافة أوصافها — لما كان ذلك — وكانت المحكمة حين قضت برفض التعويض قد أسست قضاءها في ذلك بناء على ما قالته من عدم ثبوت الضرر ، وهو ما تملكه في حدود سلطتها التقديرية بتغيير معقب . فإن الطعن برمته يكون على غير أساس . ويتعين لذلك رفضه موضوعا .

(القضية رقم ١١١٧ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٩٠

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٤

١ — تجهر . أركان الجريمة المنصوص عنها في المادة ٢٤٣ ع . بيان من اعتدى من المتهمين المتجهرين بالذات على المجنى عليه . غير لازم .

ب — حكم . تسييه . دفاع موضوعي . الرد عليه . يكفي أن يكون مستفادا من القضاء بالإدانة .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان الحكم قد أثبت وجود المتهمين جميعا (وهم أكثر من خمسة) في مكان الحادث واشتراكهم في التجهر أو العصبة التي توافقت على التعدي والإيذاء ، وتعدي بعضهم بالضرب على المجنى عليه بالعصى التي كانوا يحملونها

وتناولها الطاعن في مرافعته ، فلا يعتبر تعديلا
في وصف التهمة التي أقيمت بها الدعوى الجنائية.

٢ — إذا كان الطاعن لم يثر شيئا بخصوص
تعديل وصف التهمة أمام المحكمة الاستئنافية
فلا يجوز له أن يبيده لأول مرة أمام محكمة
النقض .

(القضية رقم ١١١٩ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٩٤

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٤

حكم . تسببه . جريمة استعمال ورقة مزورة . العلم
بالتزوير . ركن جوهرى . افتراض علم المتهم بتزوير سند
من مجرد تقديمه في قضية مدنية وتمسكه به . قصور .

المبدأ القانوني

إن مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في
ثبوت العلم بالتزوير وهو ركن جوهرى من
أركان جريمة استعمال الأوراق المزورة المنصوص
عليها في المادة ٢١٥ من قانون العقوبات لا تقوم
تلك الجريمة إلا بثبوته ؛ وإذن فإذا كان الحكم
قد استظهر حصول التزوير ونفى عن المتهم أنه
هو مرتكبه ؛ ثم دانه بجريمة استعمال سند مزور
مفترضا عليه بالتزوير من مجرد تقديم السند في
القضية المدنية التي رفعها على المجنى عليه وتمسكه
به ؛ دون أن يبين الحكم الدليل على توفر ركن
العلم بالتزوير لديه ؛ فإنه يكون قاصر البيان
متعينا نقضه .

(القضية رقم ١١٢٧ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٩٢

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٤

١ — شهود . محكمة استئنافية . ليست ملزمة قانونا
بسماع شهود .
ب — حكم . تسببه . سب . ركن العلانية .
استظهاره . مثال .

المبادئ القانونية

١ — إن المحكمة الاستئنافية إنما تحكم في
الأصل على مقتضى الأوراق ، وليست ملزمة
قانونا بأن تسمع شهودا إلا من ترى هي لزوم
سماعهم .

٢ — يكفي في استظهار ركن العلانية في جريمة
السب أن يقول الحكم إنه متوافر من إرسال
المتهم الألفاظ المنسوب صدورها منه وهو في
شرفة المنزل المطلة على الطريق العام .

(القضية رقم ١١٢٨ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٩٣

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٤

١ — وصف التهمة . التزويد في بيان الطريقة التي تمت
بها الواقعة المسندة إلى المتهم كما تضمنها وصف النيابة .
لا يعد تعديلا في وصف التهمة .
ب — نقض . وصف التهمة . الادعاء أمام محكمة
النقض لأول مرة بحصول تعديل فيه . لا يقبل .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان ما استخلصه الحكم بعد
تمحيصه لواقعة الدعوى لا يعدو أن يكون تزييدا
في بيان الطريقة التي تمت بها الواقعة المسندة إلى
الطاعن كما تضمنها الوصف الذي أعطته النيابة
لها ، ولما كانت معروضة على بساط البحث ،

بعدم قبول استئنافه لرفعه بعد الميعاد .

« وحيث إن الفقرة الأولى من المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه « يحصل الاستئناف بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم في ظرف عشرة أيام من تاريخ النطق بالحكم الحضورى أو الحكم الصادر فى المعارضة ، أو من تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للمعارضة فى الحكم الغيابى ، أو من تاريخ الحكم باعتبارها كأن لم تكن ، ولما كان هذا النص صريحا فى أن ميعاد استئناف الحكم الصادر فى المعارضة هو عشرة أيام تبدأ من تاريخ صدوره ، وكان الطاعن لم يقرر باستئناف الحكم الصادر فى المعارضة إلا فى ٥ من يناير سنة ١٩٥٤ . أى بعد الميعاد الذى حدده القانون . لما كان ذلك وكان الطاعن لم يبد للمحكمة المطعون فى حكمها ما يقوله فى طعنه من أنه كان مسجوناً عند صدور الحكم فى المعارضة . وكان هذا الدفاع يتطلب تحقيقاً موضوعياً . فلا يقبل منه أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . ومن ثم يكون ما يثيره الطاعن لا أساس له . ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول استئنافه لرفعه بعدم الميعاد قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ، ويتعين لذلك رفض الطعن موضوعاً ، »

(القضية رقم ١١٤٦ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة ابراهيم خليل ومصطفى فاضل ومصطفى حسن وحسن داود ومحمود اسماعيل المستشارين) .

٩٦

٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٤

سلاح . الترخيص باحرازه . سر يان مفهوله فى مدى سنة من تاريخ منحه . انقضاؤه من تلقاء نفسه بانقضاء هذه المدة .

٩٥

٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٤

نقض . وجه طعن يتطلب تحقيقاً موضوعياً . إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائزة .

المبدأ القانونى

إذا كان المتهم لم يبد للمحكمة الاستئنافية ما يقوله فى طعنه من أنه كان مسجوناً عند صدور الحكم فى المعارضة ، فلا يقبل منه أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لأن هذا الدفاع يتطلب تحقيقاً موضوعياً .

المحكم

« حيث إن الطاعن يبنى طعنه على أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون حين اعتبر ميعاد الاستئناف يبدأ من تاريخ الحكم فى المعارضة مع أن الواجب احتساب هذا الميعاد من تاريخ إعلان الحكم ما دام قد صدر فى غيبة المحكوم عليه ، هذا إلى بطلان الحكم الصادر فى المعارضة ، لأنه كان مقيد الحرية وقت صدوره .

« وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن لأنه مع آخرين ارتكب جريمة سرقة ، وطلبت النيابة العامة عقابه بالمادة ٣١٧/٥ من قانون العقوبات ، ومحكمة أول درجة قضت غيابياً فى ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بحبس المتهم (الطاعن) أربعة شهور مع النفاذ . فعارض وقضى فى معارضته بتاريخ ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه ، فاستأنف هذا الحكم بتاريخ ٥ من يناير سنة ١٩٥٤ وقضت المحكمة الاستئنافية

المبدأ القانوني

إن المادة الأولى من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ قد نصت على أنه « يحظر بغير ترخيص من وزير الداخلية أو من ينوب عنه إحراز الأسلحة النارية بجميع أنواعها وحيازتها » . ونصت المادة الثانية على أنه « يسرى مفعول الترخيص من تاريخ منحه لمدة سنة ويجوز تجديده » ونصت المادة الثامنة من قرار ٨ أبريل سنة ١٩٥١

الذي أصدره وزير الداخلية بموجب السلطة المخولة له بمقتضى المادة ١٦ من القانون سالف الذكر على أنه « يقدم طلب الترخيص قبل نهاية مدته بشهر على الأقل إلى الجهة المقيد بها » . وبين من ذلك أن الشارع قصد ألا يحوز أحد سلاحا بغير ترخيص سارى المفعول وهو لا يعتبر كذلك إلا في مدى سنة من تاريخ منحه . وينقضى من تلقاء نفسه بانقضاء هذه المدة . (القضية رقم ١١٣١ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

قضاء محكمة النقض المدنية

٩٧

٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٤

نقض . طعن . الحكم المطعون فيه صدر من محكمة ابتدائية بصفة انتهائية في ظل المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ وقبل سريان قانون المرافعات الجديد . الطعن غير مقبول . التحدى بالمادة ٤٢٥ مرافعات جديد قبل تعديلها بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٢ . على غير أساس .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٩ من يناير سنة ١٩٤٩ من محكمة ابتدائية بصفة انتهائية ولم يكن يجوز الطعن فيه بطريق النقض عملا بالمرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة النقض ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا ، ولا محل للنحدي بما جاء بالمادة ٤٢٥ من قانون المرافعات الجديد والتي كانت سارية عند

التقرير بالطعن قبل تعديلها بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٢ ذلك أن هذه المادة أوجدت سبيلا جديدا للطعن في أحكام المحاكم الابتدائية لم يكن موجودا من قبل ومن ثم يسرى في هذه الحالة حكم الفقرة الثالثة من المادة الأولى من قانون المرافعات الجديد وينبنى على ذلك عدم جواز تطبيق المادة ٤٢٥ من هذا القانون على الطعن المذكور لصدور الحكم المطعون فيه قبل تاريخ العمل به .

المحكم

« من حيث إن الوقائع تتحصل في أن المطعون عليه الأول رفع الدعوى أمام محكمة بنها الجزئية رقم ٣٨٩ سنة ١٩٤٧ على الطاعن والمطعون عليه الثانى طالبا أخذ المنزل المبيع من المطعون عليه الثانى إلى الطاعن بالشفعة ، وقد قضت المحكمة

بطلبات المدعى ، فاستأنف المدعى عليهما الحكم أمام محكمة القاهرة الابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية وقيده الاستئناف برقم ١٨٩ لسنة ١٩٤٧ وبعد تداوله عدة جلسات قررت المحكمة إرجاء الحكم ثلاثة أسابيع وقبل انتهاء الجلسة حضر الطاعن وقدم إقراراً مؤرخاً في ٢٠/٤/١٩٤٧ منسوباً صدوره للطعون عليه الأول متضمنة أنه استلم مبلغ ٢٠ جنيهاً نظير نزوله عن الحكم الصادر له من محكمة أول درجة ، فقرر المطعون عليه الأول بالطعن بالتزوير في هذا الإقرار ، وأعلن أدلة التزوير ؛ وقد قبلت المحكمة الدليل الأول وقضت بتحقيقه وبعد أن سمعت شهود الطرفين حكمت في ٢٩/١/١٩٤٩ برد وبطلان الإقرار . فقرر الطاعن في ٢٤/٥/١٩٥١ الطعن بطريق النقض في هذا الحكم الصادر من محكمة القاهرة منعقدة بهيئة استئنافية في ٢٩ يناير سنة ١٩٤٩ وفي ٢٨ من مايو سنة ١٩٥١ أثبت المحضر في أصل ورقة إعلان الطعن عند قيامه بإعلان المطعون عليه الثاني محمد السيد عمر أنه أعلنه مخاطباً شيخ البلد إبراهيم محمود لغيا به الآن وعدم وجود من يستلم الإعلان وفي ٢٩ من مايو سنة ١٩٥١ أعلن تقرير الطعن إلى المطعون عليه الأول شخصياً وأثبت المحضر في ذيل ورقة الإعلان إخطار المطعون عليه الثاني وأرفق بها حافظة عن تسليم مكتب البريد مظروفاً باسم محمد السيد عمر بهذا الإخطار . وفي ٩ يونيو سنة ١٩٥١ أودع الطاعن أصل ورقة إعلان الطعن وصورة طبق الأصل من الحكم المطعون فيه ومذكرة شارحة تحيل على تقرير الطعن وحافظة بها مستند واحد ؛ ولم يقدم المطعون عليهما دفاعاً .

« ومن حيث إن النيابة دفعت بعدم قبول الطعن شكلاً استناداً إلى أن الحكم المطعون فيه صدر من محكمة ابتدائية بصفة انتهائية في ٢٩ يناير سنة ١٩٤٩ ولم يكن جائزاً الطعن فيه بمقتضى قانون إنشاء محكمة النقض الذي كان سارياً وقت صدوره ؛ كما أضافت بالنسبة للطعون عليه الثاني أن المحضر اكتفى عند إعلانه بأن أثبت مخاطبة شيخ البلد وتسليمه الصورة لغياب المطعون عليه المذكور دون أن يثبت في محضره الخطوات التي أوجبهها قانون المرافعات في المادة ١٢ منه . »

« ومن حيث إن هذا الدفع في محله لأنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر في ٢٩ يناير سنة ١٩٤٩ من محكمة مصر الابتدائية وبصفة انتهائية ولم يكن يجوز الطعن فيه بطريق النقض عملاً بالمرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ ، بإنشاء محكمة النقض ، ومن ثم يكون الطعن غير مقبول شكلاً ، ولا محل للتحدى بما جاء بالمسادة ٤٢٥ مرافعات جديد والتي كانت سارية عند تقرير الطاعن بالطعن بالنقض قبل تعديلها بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٢ إذ كانت تجيز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بصفة انتهائية . »

وقد جعل التعديل المذكور في نصها الطعن بالنقض مقصوراً على الأحكام التي كان يجوز فيها بمقتضى المرسوم بقانون إنشاء محكمة النقض إذ المادة ٤٢٥ — قبل تعديلها — قد أوجدت سبيلاً جديداً للطعن في أحكام المحاكم الابتدائية لم يكن موجوداً من قبل — ومن ثم يسرى في هذه الحالة حكم الفقرة الثالثة من المادة الأولى من قانون المرافعات الجديد . وينبنى على ذلك عدم جواز تطبيق المادة ٤٢٥ من هذا القانون على الطعن الحالي لصدور الحكم المطعون فيه قبل

المحكم

« من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه فهو مقبول شكلا إذ قدم وكيل الطاعنين التوكيلين الصادرين إلى الطاعن الأول من باقى الطاعنين وهما صادران إليه قبل تاريخ التقرير بالطعن ويتسع ما ورد بهما من نصوص للطعن بالنقض .

« ومن حيث إن واقعة الدعوى — على ما ظهر من أوراق الطعن — تتحصل فى أن مورثي المطعون عليهم السيدتين نعمت وأمينة كريمي المرحوم سليم بك رحى ابن المرحوم سليم باشا أرناؤوط باعنا إلى مورثي الطاعنين المرحومين مصطفى اسماعيل أبو رحاب فواز وأمين على فواز أطيانا زراعية مقدارها ٦٥ ف كائنة بمركز جرجا على خمس قطع بزمام نواحي النويرات — وأولاد جباره وأولاد حمزة وعوامر العسيرات وجزيرة أولاد حمزة بشمن قدره (٢٢٧٥ جنيها) وذكر بالفقد أن بعض الأطيان المباعة مكلف باسم البائعين وبعضها الآخر مكلف باسم ورثة سليم باشا أرناؤوط وأن حدود الأطيان المباعة معلوم للبشرين وبقى بعد هذا البيع فى مكلفات المورث الأصلى حسب الثابت بالكشوف الرسمية وفى خانة أكل البحر مقدار ٤١ ف و ٧ ط و ١٤ س وفى سنة ١٩٢٠ طرحت البحر أرضا بناحية جزيرة أولاد حمزة ضم منها لتكليف المورث الأصلى مقدار ٣ ف و ٥ ط و ١٢ س بقرار فى ١٧ يولييه سنة ١٩٢٠ كما ضم إلى التكليف المذكور مقدار ١٢ ف و ٧ ط و ٤ س فى سنة ١٩٣٤ بقرار فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٤ فكان جملة ما أضيف إلى التكليف من طرح البحر — ١٥ ف و ١٢ ط و ١٦ س .

تاريخ العمل به ، ومن ثم يتعين قبول الدفع والحكم بمقتضاه دون حاجة إلى مناقشة سبب الدفع الذى أضافته النيابة خاصا بالمطعون عليه الثانى على ما سبق بيانه .

(القضية رقم ٢٠٩ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وسليمان ثابت وأحمد العروسى ومحمود عياد ومحمد فؤاد جابر المستشارين) .

٩٨

٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٤

ملكية . حكم . تسييه . استناد المدعى فى اكتساب ملكية العين موضوع النزاع على عقد شرائها . الاستناد بعد ذلك على تملكها بوضع اليد المدة الطويلة على أساس أنه توهم دخولها فيما يبيع اليه فوضع يده عليها واكتسب ملكيتها بالتقادم . لاتناقض . رفض الحكم بتحقيق واقعة وضع اليد تأسيسا على تناقض المدعى فى سبب التملك . قصور .

المبدأ القانونى

لاتناقض بين الادعاء بأن الأطيان موضوع النزاع تدخل فى عقد تملك مدعى الملكية وبين تقريره بأنه وضع اليد عليها توهمها منه أنه تدخل فيما يبيع إليه بمقتضى هذا العقد فاكتسب الملك بمضى المدة الطويلة المكسبة للملكية . وإذن فتى كان الحكم إذ رفض تحقيق وضع اليد واكتساب الملكية بمضى المدة الطويلة أقام قضاءه على أن المدعى تناقض واضطرب فى دفاعه إذ استند تارة على عقد تملكه وأخرى على وضع اليد المدة الطويلة مما يشعر بعدم جدية ادعائه ، فإن هذا الذى قرره الحكم لا يكفى لملحه ولا يسوغ اطراح دليل له أثره فى الدعوى مما يجعله قاصر البيان .

مما أكله البحر في جهات أخرى واستمر الطاعنان من بعدهما في وضيع يدهما ولكن المديرية أخطأت فنقلت خطأ في سنة ١٩٣٤ طرح البحر إلى اسم مورث الطاعنين « سليم باشا أرناؤوط » وأصر الطاعنان في دفاعهما على أن ملكيتهما لهذا القدر ثابتة من عقد التملك الذي انصب على قدر معين بذاته وهو ٦٥ فدانا لا على عين معينة بدليل عدم تحديد القدر المبيع ومن حقهما أن يستوفيا ما أكله البحر من القدر المبيع مما يطرحه البحر بعد ذلك تدريجيا وتأيد ذلك بوضع يدهما المدة الطويلة المكتسبة للملكية من سنة ١٩٢٠ إلى تاريخ رفع هذه الدعوى — ودفع المطعون عليهم الدعوى أن ما بقي من تكليف مورثهم لم يجر التصرف فيه وما أكله البحر من هذا القدر يجب أن يرد إليه وهو عين ما فعلته المديرية لخروجه عن القدر المبيع — وبتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٤٢ قضت المحكمة بنبذ خبير هندسي إلا أنها قبل أن تحدد للخبير مأموريته استعرضت في مستهل أسباب حكمها دفاع الطرفين وقالت إنها ترجح نظرية المدعين للأسباب التي ذكرتها ثم حددت بعد ذلك للخبير مأموريته على أساس هذا الترجيح وفي ضوء الوضع الجديد والتصوير الذي رسمته للخصومة أمامها وهي تطبيق مستندات الطرفين على الطبيعة لتحديد مقدار وضع يد المدعين على العين المتنازع عليها وبيان ما إذا كان يزيد على القدر المبيع ومقدار الزيادة إن وجدت — ومعرفة مقدار وضع يد المدعين في جميع الجهات من أرض مورث البائعين وهل يزيد أو ينقص عن القدر المبيع لإيهما وكذلك معرفة الوقت الذي ظهر فيه الطرح موضوع النزاع ومن الذي يضع اليد عليه ومدة

رفع المطعون عليهم الدعوى رقم ٢١٣ سنة ١٩٣٨ ضد الطاعنين الأول والسابع بطلب مبلغ ٤٦٥ جنيها و ٨٤٠ م مقابل ريع الـ ١٥ ف و ١٢ ط و ١٦ س المشار إليها لاغتصابهما هذا القدر ووضع يدهما عليه عن سنوات ثلاث من سنة ١٩٣٥ إلى سنة ١٩٣٧ فنازع الطاعنان المذكوران في ملكية هذا القدر لدخوله ضمن عقد تمليكهما وطلبوا وقف الدعوى حتى يفصل في الملكية ولكن المحكمة رفضت هذا الدفاع لعدم جديته وقضت بنبذ خبير لتقدير الربيع. وبعد أن قدم تقريره قضت المحكمة في ١١ يولييه سنة ١٩٣٩ بالربيع فاستأنف الطاعنان هذا الحكم والحكم التمهيدى القاضي بنبذ الخبير وقيد استئنافهما برقم ٩٥/١٣٣ سنة ١٤ ق أسيوط وأصرأ فيهما على المنازعة في الملكية وطلبوا وقف دعوى الربيع لهذا السبب ولكن محكمة الاستئناف أطلحت هذا الدفاع وقضت بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٤٠ برفض الاستئناف وتأييد الحكمين المستأنفين ورفع الطاعنان الدعوى الحالية رقم ٢٦٤ سنة ١٩٤٠ كلى سوهاج ضد المطعون عليهم وطلبوا في صحيفة المعلنة بتاريخ ٥ سبتمبر سنة ١٩٤٠ الحكم بثبوت ملكيتهم إلى الـ ١٥ ف و ١٢ ط و ٦ س الميثة الحدود والمالم بكشف التحديد المرفق بصحيفة الدعوى مع كف المنازعة والتسليم مستنديين إلى عقد شراء مورثيهما الصادر بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٠٧ لمقدار ٦٥ فدانا وهي مقدار ما تبقى للمورث الأصلي للبائعين من تكليفه البالغ مقداره ١٢٠ فدانا وأن البيع وارد على جميع ما تملكه البائعتان على الطبيعة وأن مورثيهما وضعا اليد على ما طرحه البحر في سنة ١٩٢٠ بجزيرة أولاد حمزة ومقداره ١٥ ف و ١٢ ط و ١٦ س بدلا

البائعين الباقية في تسليفه بعد تصرف الورثة بالبيع لمورثي الطاعنين ولا سبيل لهؤلاء إلا المطالبة بتكملة العجز أو رد الثمن وهو مالا محل له في الدعوى الحالية — وأما عن القول بأن الحكم التمهيدى الأول القاضى بنسب الخبير قد فصل في نقطة قطعية موضوعية لمصلحتهم هي وجوب استيفاء عجز أطيانهم من طرح البحر الذى ظهر أو يظهر فإن ذلك مردود بأنه لا تعارض فيه مع الذى قرره الحكم برفض الدعوى لأن ما ذكره الحكم التمهيدى بنى على افتراض أن أكل البحر كان من ضمن الـ ٦٥ فداناً المبيعة فأجاز استيفاء الطاعنين ما يقابله من طرح البحر الذى يظهر وأما عن وضع اليد فلا أساس له لأن الـ ١٥ فداناً و ١٢ قيراطاً و ١٦ سهماً ظهرت في الطبيعة على جزئين الأولى وقدرها ٣ أفدنة و ٥ قراريط و ١٢ سهماً في سنة ١٩٢٠ وتسكنت في سنة ١٩٢٠ والثانية وقدرها ١٢ فداناً و ٧ قراريط و ٤ أسهم وتسكنت في سنة ١٩٣٤ ومع التسليم بوضع يد المدعين فإن القطعة الثانية لم يعض على وضع اليد عليها المدة القانونية حتى رفع دعوى الريع رقم ٢١٣ سنة ١٩٣٨ كلى سوهاج وعن القطعة الأخرى فإن حكم الريع يفيد أن وضع يد المدعين لم يستكمل شرائطه القانونية وقد حاز هذا الحكم قوة الشيء المقضى فيه . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٧٣ سنة ١٩٣٩ ق أسيوط وطلبوا في صحيفته إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بملكيتهم لمقدار الـ ١٥ فدان و ١٢ قيراطاً و ١٦ سهماً المشار إليها مع كف المنازعة والتسليم والمصاريف والاتعاب عن الدرجتين مستندين في الملكية إلى عقد شراء مورثيهم ووجوب استيفاء العجز

وضع اليد وأخيراً بحث تطورات الأرض المبيعة لمورثي المدعين بقدر الإمكان وهل أكل البحر منها ثم طرح ما أكله وبالجملة عمل كل ما يراه الخبير موثقاً للحقيقة تنويراً للدعوى . وقد انضم باقى الطاعنين إلى الطاعنين الأول والسابع بجلسة ١٩٤٢/١٢/٢٢ وقرّر الحاضر عنهم أنه يعدل طلباته في مواجهة جميع المدعى عليهم إلى الحكم بالطلبات الواردة بعريضة الدعوى بالنسبة لجميع المدعين (الطاعنين) قدم الخبير تقريره وأثبت فيه أن ١٥ فداناً و ١٢ قيراطاً و ١٦ سهماً هي بذاتها موضوع دعوى الريع وأنها من أطيان طرح البحر بزممام ناحية أولاد حمزة ومن أصل تسليف ورثة المرحوم سليم باشا وأن الطاعنين استولوا عليها تكملة لعقد شراء مورثيها وأن القدر المبيع بالعقد ينقص مقدار ٤ أفدنة و ٤ قراريط و ٤ أسهم بناحية النويرات ومقدار ١١ فداناً و ١٣ قيراطاً بناحية أولاد حمزة وجملة ما ١٥ فداناً و ١٧ قيراطاً و ١٤ سهماً إلا أن المحكمة رأت أن تستجلي سبب العجز وهل هو أكل البحر قبل أو بعد البيع أو وجود خطأ في المكلفات أو أى سبب آخر ورأت أهمية المسألة وأنها جوهرية لإمكان الفصل في الدعوى وفقاً للأساس الذى بنى عليه الحكم التمهيدى فأعادت المأمورية للخبير بحكمها الصادر في ٢٦ يناير سنة ١٩٤٣ — قدم الخبير ملحقاً لتقريره وأثبت فيه أن العجز لا يرجع إلى أكل البحر بل لخطأ في مكلفات مورث البائعين وصحح بعضه بأسماء آخرين وبعضه إلى طبيعة الأرض إذ هي ليست أرضاً زراعية بل فساد محل جبانة قديمة — قضت المحكمة في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٣ برفض الدعوى بحجة أن القدر المتنازع عليه جاء نتيجة لما أكله البحر من أطيان مورث

حق المطعون عليهم . ثم جاء حكمها الموضوعي الصادر بتاريخ ١٩٤٣/٢/٢٥ والمؤيد بالحكم المطعون فيه مخالفا لهذا الحكم القطعي مما يجعله معيباً لصدوره على خلاف حكم سابق قد صار نهائياً لعدم استئنافه وقبول الخصوم تنفيذوه وعن ذات الموضوع وبين ذات الخصوم ولنفس السبب الامر الذي يعتبر مخالفا للقانون وقد تمسك الطاعنون بذلك أمام محكمة الاستئناف ولكنها لم ترد على ذلك في أسباب حكمها بما يعتبر كذلك إخلالا بحق دفاعهم .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن مفهوم قضاء الحكم المشار إليه أنه افترض ان سبب العجز بأرض الطاعنين راجع إلى ما أكله البحر منها فرأى ترجيح نظرية الطاعنين في وجوب تعويضهم عن هذا العجز من طرح البحر الذي ظهر ، وتحقيقا لهذا الغرض نذبت المحكمة الخبير وكلفته بأداء المأمورية التي حددتها له ومنها (بحث تطورات الارض المبيعة لمورثي المادعين بقدر الإمكان وهل أكل البحر منها شيئا ثم طرح ما أكله وبالجمل عمل كل ما يراه موصلا للحقيقة تنويراً للدعوى) ولما قدم الخبير تقريره ، لاحظت المحكمة أن هناك أرضا لا وجود لها في الطبيعة دون بيان سبب لذلك ، أعادت إليه المأمورية لفحص هذه المسألة استكمالاً للأساس الذي بني عليه الحكم وتحقيقاً لغرضه ولما كشف الخبير في ملحق تقريره عن سبب العجز في أرض الطاعنين وأنه لا شأن له بأكل البحر وطرحه بل يرجع إلى أسباب أخرى كالحطأ في المكلفات ووجسود أرض فساد محل جباة قديمة وغير صالحة للزراعة ، واتفق بذلك الغرض الذي بني عليه الحكم التمهيدي . جاء الحكم الابتدائي المؤيد

الذي ظهر بالقدر المبيع وإلى وضع يدهم وبنية التملك المدة الطويلة — ويمكن تحقيق ذلك بالبيئة ولأن القول بحجية حكم الريع في دعوى الملكية خطأ قانوني فضلا عن أنه لم يصدر إلا ضد اثنين من المستأنفين والاستناد إلى صدور عقد إيجار من شقيق أحد المستأنفين للمستأنف عليهم عن أراضي النزاع واتخاذ قرينة على نفي وضع اليد هو اعتبار خاطيء لوجود خصومة بين الأخوة — فقضت محكمة الاستئناف بتاريخ ١٩٥١/٢/٢٢ بتأييد الحكم المستأنف وعرض هذا الحكم في أسبابه لما تمسك به المستأنفون من وضع يدهم المدة الطويلة بأن حكم الريع واستئجار أحد الأخوة لعين النزاع لا يجوز حجة في صدد طلب الملكية إلا أن المحكمة ترفض طلب الإحالة على التحقيق لإثبات وضع اليد لاضطراب المستأنفين وتناقضهم في دفاعهم في خصوصه لأنهم تمسكوا بالعقد كسبب لذلك في دعوى الريع ثم عادوا إلى التمسك بوضع اليد في مذكرتهم وخالفوا ذلك بمحضر أعمال الخبير في دعوى الريع وفي استئناف حكم الريع بما يبدو منه عدم استقرارهم على أساس معين في التمسك بالملكية ويجعله دفاعا غير جدي . فظمن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض .

« ومن حيث إن الظعن بني على أربعة أسباب — يتحصل أولها في أن محكمة أول درجة انتهت في حكمها التمهيدي الصادر بتاريخ ١٩٤٢/٣/١٧ إلى قضاء قطعي رجحت فيه حق الطاعنين في وجوب استيفاء وضع يدهم على القدر المبيع لمورثيهم كاملا بما يتبعه من طرح البحر الذي يظهر وفقا لعقد تملكهم المؤرخ ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٠٧ وما زاد عنه يكون من

بالحكم المطعون فيه وواجه الدعوى على هذا الأساس واستعرض دفاع الطاعنين في خصوصه ثم رأى أطرافه بعد أن رد عليه بقوله وإنه غنى عن البيان أن ما أشار إليه المدعون في مذكرتهم ومرافعتهم من أن الحكم التمهيدى قد فصل فى نقطة موضوعية لمصلحتهم — فيما أشار به الحكم المذكور من الأخذ بنظريتهم لا يتعارض مطلقاً مع نظرية المدعى عليهم فى الدعوى ذلك لأن الحكم التمهيدى قد افترض أن أكل البحر كان من ال ٦٥ فدانا المشتراة من مورثى المدعين (المدعى عليهم) وأنه على هذا الأساس قد فصل بحق تعويض المدعين فيما يظهر من طرح البحر بقدر ما نقص فى وضع يدهم عن القدر المباع فعلاً — بينما الذى ثبت من تقرير الخبير أن ال ٦٥ فدانا المشتراة لم يأكل البحر منها شيئاً ومن ثم فلا سبيل لتعويضهم فيما يظهر بعد من طرح البحر بما أكله من أرض أخرى (لمورث المدعى عليهم) فلا يكون ثمة تعارض بين الحكيم ولا مخالفة للقانون ولا إخلال بدفاع الطاعنين بما يتعين معه إطراح هذا السبب .

ومن حيث إن حاصل الأسباب الثلاثة الأخيرة أن الطاعنين تمسكوا بوضع يدهم على القدر موضوع النزاع المدة الطويلة المكسبة للملكية وقد حرصت محكمة أول درجة فى حكمها التمهيدى الصادر فى ١٧/٣/١٩٤٢ على تكليف الخبير التحقق من بيان الوقت الذى ظهر فيه طرح البحر موضوع النزاع ومن الذى يضع اليد عليه ومدة وضع اليد وقد أوضح الخبير فى تقريره أن الطاعنين هم الذين يضعون اليد على هذا القدر من يوم ظهوره ولكنه لم يحدد تاريخ ظهوره فقال الطاعنون بظهوره فى الطبيعة فى سنة

١٩٢٠ وظل فى وضع يدهم بلا منازعة المدة الطويلة — إلا أن محكمة أول درجة خلطت بين ظهور الطرح وتسكينه لأن الطرح لا يوزع على مستحقه بمجرد ظهوره بل يظل مدة طويلة حتى يستقر ويصل إلى نسبة معينة حددها القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٣٢ كما أنهم خوصموا فى الدعوى رقم ٢٩٩ سنة ١٩٢١ كلى أسيوط بشأن ملكية القدر المتنازع عليه من الغير فقضى لصالحهم لثبوت يدهم على القدر المذكور — ولوحقت المحكمة ذلك بالينة لا يمكن إثبات ملكية الطاعنين — ولكنها رفضت إجابة هذا الطلب بحجة أن التقدم لم يستكمل شروطه وأن الجزء الأكبر من هذا الطرح قد تسكن فى سنة ١٩٣٤ ولم تمض المدة القانونية على وضع اليد لا تقطاعها برفع المطعون عليهم دعوى الربيع فى سنة ١٩٣٨ — مع أن هذه الدعوى كانت فى مواجهة الطاعنين الأول والسابع دون باقى الطاعنين فكان من حق هؤلاء أن يتمسكوا بوضع يدهم المدة الطويلة المكسبة للملكية — ولكن الحكم المطعون فيه رغم مخالفته مذهب الحكم الابتدائى فى هذا الصدد فإنه رفض طلب التحقيق لأن الطاعنين تناقضوا فى دفاعهم فى خصوص سبب الملكية — فبعد أن استندوا فى دعوى الربيع رقم ٢١٣ سنة ١٩٣٨ كلى سوهاج إلى عقد تملك مورثيهم عادوا فقرروا حين أعوزهم الدليل على ذلك التمسك بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية — وكذلك كان موقفهم فى القضية رقم ٩٥١/١٣٣ سنة ١٤ ق الخاصة باستئناف حكم الربيع المشار إليه إلى ما أجاب به الطاعن الأول شخصياً بمحضر أعمال الخبير الزراعى (محمد توفيق حسن) بتاريخ ٢٧/٤/١٩٣٩ فى دعوى الربيع المذكورة عن واضح اليد على

٩٩

٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٤

حق اختصاص الدائن بعقار مدينه . شرط صحته . أن يكون العقار مملوكا للمدين وقت صدور الاختصاص . لا يجوز أن يكون محله ما يؤول للمدين مستقبلا .

المبدأ القانوني

مناط صحة حق الاختصاص أن يكون العقار مملوكا للمدين وقت صدوره فلا يجوز أن يكون محله ما قد يؤول إلى المدين مستقبلا . ولا يغير من هذا النظر أن تكون ملكية العقار قد آلت إلى المدين وقت تجديد القيد . وإذن متى كان الدائن إذ حصل على حق اختصاص على عقار وسجله لم يكن هذا العقار مملوكا لمدينه وعند تجديد قيد الاختصاص كانت ملكية العقار قد آلت إلى المدين عن طريق الميراث ثم باع المدين العقار إلى آخر فإن ملكية العقار تكون قد انتقلت إلى المشتري غير محملة بحق الاختصاص الذي وقع باطلا لصدوره على عقار لم يكن مملوكا للمدين .

المحكمة

« من حيث إن الوقائع حسبا يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن نتجصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٢٥٩ سنة ١٩٤٨ جزئي السويس، طلبوا فيها الحكم بأحقيتهم للعقارات المبينة بصحيفتها ومحو التسجيلات — وقالوا في بيانها إن المطعون عليها الأولى تدان المطعون عليه الثاني في مبلغ ٣٣٢ ج و ٨٨٢ م بحكم شرعى صادر من محكمة الجالية في القضية رقم ١٦٩٠ سنة ١٩٣١ و ١٩٣٢ ورفعت بموجبه

الأرض موضوع النزاع الحال (بأنه لا توجد أرض بهذه الحدود) مما يشعر بعدم جدية هذا الادعاء — وهذا قصور وتخاذل يشوب الحكم ويبطله مع ما فيه من إخلال بدفاع الطاعنين .

« ومن حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه إنه إذ خالف الحكم الابتدائي فيما ذهب إليه من عدم الاعتداد بمجعية الحكم الصادر في دعوى الريع رقم ٢١٣ سنة ١٩٣٨ كلى سوهاج في صدد دعوى الملكية وتحقيق أسبابها كان مقتضى ذلك قبول وتحقيق الدليل الذي تمسك به الطاعنون وأصرروا عليه في جميع مراحل الدعوى وهو وضع يدهم المدة الطويلة المكسبة للملكية على العين موضوع النزاع ولكنه رفض هذا الطلب تأسيساً على أن الطاعنين تناقضوا واضطربوا في دفاعهم إذ ركنوا تارة إلى عقد تمليك مورثيهم وأخرى إلى وضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية مما يشعر بعدم جدية ادعائهم — ولما كان هذا الذي قرره الحكم لا يكفي لحله ولا يسوغ اطراح دليل له أثره في الدعوى إذ لا تناقض بين الادعاء بأن الأطيان المتنازع عليها تدخل في عقد تمليك مورثي الطاعنين وبين أنهم وضعوا اليد عليها توهما منهم أنها تدخل فيما بيع بمقتضى هذا العقد فاكسبوا الملك بمضى المدة الطويلة — ومتى تقرر ذلك كان الحكم المطعون فيه قاصر البيان متعيّنا نقضه في هذا الخصوص . »

(القضية رقم ٢٨٠ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وسليمان ثابت وأحمد العروسي ومحمد أمين زكي ومحمد فؤاد جابر المستشارين) .

القاهرة الابتدائية وقيد بجدولها برقم ٢٤ سنة ١٩٥٠ السويس . وفي ٩ من أبريل سنة ١٩٥١ قضت بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعنين تأسيسا على أن الأعيان المتنازع عليها — وهي موضوع الاستحقاق — قد انتقلت إلى الطاعنين وهي محملة بالاختصاص الذي حصلت عليه المطعون عليها الأولى وسجلته ثم قيدته في سنة ١٩٤٢ .

فقرر الطاعنون الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن مما ينهاه الطاعنون على الحكم في سبب الطعن الثاني والثالث يتحصل في أن المطعون عليها الأولى وقد سلبت على ما هو ثابت في صحيفة استئنافها للحكم الابتدائي بأنها استصدرت اختصاصا على عقارات مدينها وقيدته في ١٤ من مارس سنة ١٩٣٢ ثم جددت قيده في ١٨ من أبريل سنة ١٩٤٤ . وإذا كان الثابت بعقد شراء الطاعن الأول للعقار موضوع النزاع أن ملكية المبيع قد آلت إلى البائع المطعون عليه الثاني عن طريق الميراث عن والدته السيدة ليبة درويش التي توفيت في سنة ١٩٤٢ مما يستفاد منه أن هذا البائع — وهو مدين المطعون عليها الأولى لم يكن مالكا للعقار المبيع وقت صدور الاختصاص وقيده في سنة ١٩٣٢ — وإذا كان الأمر كذلك فإن الحكم إذ قرر بأنه يكفي أن يكون العقار على ملك المدين وقت تجديد الاختصاص ولا أهمية بهذا الاعتبار وقت صدور الاختصاص فإنه يكون قد خالف المادة ١٠٨٩ من القانون المدني التي تقابل المادة ٥٥٩ من القانون المدني القديم التي توجب أن يكون العقار مملوكا للمدين وقد صدر الاختصاص وقيده .

دعوى نزاع ملكية مدينها من العقارات موضوع الدعوى وعقارات أخرى زعمها بأنها مملوكة لمدينها مع أن الطاعنتين الثانية والثالثة تملكان منها حصة مساحتها ٢٢ مترا و٩٣ سم عبارة عن ٣٥ في المنزل رقم ١٣٢ بشارع الملكة فريدة بالسويس بموجب عقدي بيع مسجلين . كما أن الطاعن الأول يمتلك منها حصة مساحتها ٢١ مترا و ١٧ سم شائعة في قطعة أرض أزيلت مبانها بحارة المسلمان رقم ٣٣ بالسويس بموجب عقد بيع مسجل — وتأييدا لدعواهم قدموا عقدي بيع مسجلين أولهما بتاريخ ١٩٤٣/١٢/٢٢ ومصدق عليه بمحكمة السويس في ٢ يناير سنة ١٩٤٤ ومسجل تسجيلا تاما في ٧ من فبراير سنة ١٩٤٤ وهو محرز بين أمينة ونظله درويش وورثة أبيه درويش وهم رزق ومحمد ولدا إبراهيم شمس طرف أول وبين السيد علي حمد الله (الطاعن الأول) ونفيسة محمود شحاته (المطعون عليها الأولى) — طرف ثان — باع بمقتضاء الطرف الأول إلى الطرف الثاني ١٣٠ مترا و٣٥ سم بحارة المسلمان رقم ٣٣ و١٣٧ مترا و٢٠ سم بشارع الملكة فريدة نظير ثمن قدره ٤٥٨ جنيهها وأما الثاني فهو صورة عقد بيع مسجل في ٣٠ من أغسطس سنة ١٩٤٤ وحرز بين الطاعن الأول (طرف أول) وبين حسنة حسين وفاطمة أحمد الألفي (الطاعنة الثانية والثالثة) (طرف ثان) ويتضمن بيع الطرف الثاني ٩١ مترا و٦ سم شائعة في المنزل الكائن بشارع الملكة فريدة رقم ١٣٢ بالسويس وهو القدر المشتري البائع بالعقد السابق — وفي ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة للطاعنين بطلباتهم — استأنفت المطعون عليها الأولى هذا الحكم لدى محكمة

ولاذلم يتعرض الحكم في أسبابه للأثر المترتب على كون العقار لم يكن مملوكا للمدين وقت استصدار الاختصاص عليه في سنة ١٩٣٢ ثم للأثر المترتب على تجديد قيد هذا الاختصاص الذي لم يقع ابتداء على عقار مملوك للمدين فانه يكون فوق مخالفته للقانون مشوبا بالقصور في التسبيب .

ومن حيث إن هذا النعى في محله . ذلك أنه يبين من عقدى شراء الطاعنين المسجلين في ٧ من فبراير سنة ١٩٤٤ و ٣٠ من أغسطس سنة ١٩٤٤ والمشار إليهما في الوقائع — وهى التى كانت تحت نظر محكمة الموضوع — أن العقار الذى تصرف بموجبه المطعون عليه الثانى — وهو مدين المطعون عليها الأولى — بالبيع إلى الطاعن الأول الذى تصرف بدوره بالبيع في جزء من المبيع إلى الطاعنتين الثانية والثالثة ويبين من هذين العقدين أن المدين — المطعون عليه الثانى — تلقى ملكية ما باعه بالإرث عن والدته السيدة لبيبة درويش التى توفيت في يناير سنة ١٩٤٢ وكان الثابت في صحيفة استئناف المطعون عليها الأولى للحكم الابتدائى — أنها استصدرت حقا باختصاصها بمقاررات مدينتها المطعون عليه الثانى في ١٤ من مارس سنة ١٩٣٢ جددت قيده في ١٨ من أبريل سنة ١٩٤٢ وكان لا نزاع بين طرفي الخصومة على ما أثبتته الحكم المطعون فيه — في أن العقار موضوع نزاع الملكية ودعوى الاستحقاق هو هو بذاته محل الاختصاص — لما كان ذلك — كان حق الاختصاص الذى حصلت عليه المطعون عليها الأولى وسجلته في سنة ١٩٣٢ قد وقع باطلا لأنه وقت نشوء هذا الحق لم تكن الأعيان محله على ملك مدينتها المطعون عليه الثانى إذ لم تنتقل إليه هذه الملكية إلا بالميراث

عن والدته في سنة ١٩٤٢ — ولا يغير من هذا النظر أن تكون ملكية العقار قد آلت إلى المدين وقت تجديد القيد وذلك لأن مناط صحة الاختصاص أن يكون العقار مملوكا للمدين وقت صدوره — فلا يجوز أن يكون محله ما قد يؤول إلى المدين مستقبلا — ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى على خلاف ذلك . فانه يكون قد خالف القانون .

ومن حيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم .
(القضية رقم ٣١٥ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمود عباد ومحمد أمين زكي المستشارين) .

١٠٠

٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٤

تنفيذ . تنفيذ عقارى . حق المدين في طلب بطلان إجراءات التنفيذ العقارى بدعوى أصلية . شرطه . أن لا يكون تعلق بالعين المبيعة حق للغير . مثال .

المبدأ القانونى

جرى قضاء هذه المحكمة بأن للمدين المنزوعة ملكيته أن يطلب بعد فوات مواعيد الطعن في إجراءات التنفيذ العقارى وبعد رسو المزاد بدعوى أصلية لإبطال هذه الإجراءات بما فيها حكم رسو المزاد لانقضاء دين الطالب أو لانقضاء سنده ، إلا إذا تعلق بالعين المبيعة بإجراءات التنفيذ حق للغير ، بأن تكون العين قد رسا مزادها على غير طالب التنفيذ أو كان هناك دائنون آخرون من أرباب الديون المسجلة وكانوا طرفا في الإجراءات ، وإذن ففى كان الواقع في الدعوى هو أن المدين أعلن على

الوجه الصحيح بمختلف أوراق إجراءات نزع الملكية التي اتخذها طالب البيع بما في ذلك صورة عقد الحوالة الصادر لهذا الأخير من الدائن الأصلي المرتهن للعقار ولم يثر هذا المدين أمام المحكمة أوجه البطلان التي يتمسك بها وكان الثابت أن العقار قد رسا مراده على شخص آخر غير طالب التنفيذ ولم يثبت أن الراعي عليه المزايا كان سوء النية فإنه يتمتع على المدين طلب بطلان إجراءات التنفيذ وحكم رسو المزايا بدعوى أصلية لا تقضاء سند الدين بعد أن فوت المواعيد المقررة قانونا للاعتراض على تلك الإجراءات لهذا السبب ولا يغير من هذا النظر أن يكون المدين قد استند في هذا الطلب، إلى قواعد التنفيذ على العقار أو إلى القواعد العامة التي يخضع لها الغش متى كانت واقعة الغش لم يقيم عليها دليل.

المحكمة

من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر الأوراق تتحصل في أن شركة الرهن العقاري أقرضت يعقوب فرج وإبراهيم فرج ومحمد الغريب ومحمود فرج وخليل فرج وعلى يعقوب فرج وحسين فرج مبلغ ٦٠٠٠ جنيه بموجب عقد رسمي محرر في ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩١٠ ومسجل في سنة ١٩١٠ برقم ١١٨٥٧، وضمنا لوفاء هذا المبلغ رهن المقترضون للشركة المذكورة ١٤٩ فدانا وكسور بناحية أبشان مركز المحلة الكبرى وقيد الرهن في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩١٠ وكان في

المرتبة الأولى بين أرباب الديون المسجلة، وقد جدد القيد منذ ذلك التاريخ. ولما لم يقيم المدينون بوفاء بعض الأقساط في مواعيد استحقاقها أعلنتهم الشركة في ١٣ من مايو سنة ١٩٢٩ بتدنيي نزع الملكية استيفاء للمبالغ التي استحققت لها. وذلك بطريق حجز العقارى على الأعيان المرهونة لها. ولما لم يتم الوفاء أوقعت الشركة في ٢٧ من يولييه سنة ١٩٢٩ حجزا عقاريا على هذه الأعيان أعلن إلى المدينين في ١٠ من أغسطس سنة ١٩٢٩، وقد سجل الحجز والإعلان وفقا للقانون في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٢٩ برقم ٢٣٥١. ولتفادي بيع الأعيان المرهونة اقترض المدينون من ورثة حيدر شيخان مبلغ ٥٧٠٠ جنيه بموجب عقدين رسميين حررا في ٧ من ديسمبر سنة ١٩٢٩ برقمى ١٠٠٠ و ١٠٠١ ولنص على أن يوفى هذا المبلغ على خمسة عشر قسطا سنويا وضمنان هذا القرض رهن المقترضون إلى الدائنين ١٣٧ فدان. و١٤ قيراط وه أسهم واشترط أن يكون هذا الرهن في المرتبة الأولى بين الديون المسجلة، وقد ضمن على محمد مروان المدينين بمقتضى العقدين المذكورين كما ضمنهم إبراهيم فرج في مبلغ الدين الوارد في العقد الأول فقط. وبموجب عقد رسمي محرر في ٢٧ من مارس سنة ١٩٣٠ برقم ٢١١١ محكمة القاهرة المختلطة حولت شركة الرهن العقاري لورثة حيدر شيخان وصيد الدين المطلوب لها ومقداره ٥٢٣١ جنيها و ٤٦٥ مليا وأحلتهم الشركة محلها في عقد القرض والقيود المسجلة على الأعيان المرهونة وبمقدار رسمي محرر في ٤ من يونيو سنة ١٩٣٤ اتفق ورثة شيخان مع محمد على مروان على توحيد الدين الذي كان مطلوبا لهم منه والمنشئ لمختلف الضمانات التي

أعطيت لهم والتزم محمد على مروان لورثة حيدر شيخان بالشراء في جلسة البيوع الجبرية التي كان محددًا لها يوم ١٣ من يونيه سنة ١٩٣٤ لبيع الـ ١٤٩ فدانًا المملوكة للمدينين ، وفي ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٣٤ قضت المحكمة برسو مراد هذه الأطيان على محمد مروان . فأقام الطاعنون بصفتهم ورثة يعقوب فرج مع آخرين الدعوى رقم ٤٩٠ سنة ٧٣ ق المنصورة الابتدائية المختلطة على المطعون عليهم وقالوا بيانًا لما إن قرض الشركة كان قد خفض إلى ٣٨٥٥ جنيها وذلك بعد دفع الأقساط والفوائد ثم دفع الباقي في ٧ من ديسمبر سنة ١٩٢٩ من مال على يعقوب فرج وشندي يعقوب فرج ومحمد يعقوب فرج وإبراهيم فرج مصطفى وحسين إبراهيم فرج إذ أقرض في هذا التاريخ ورثة حيدر شيخان إبراهيم فرج مبلغين مجموعهما ٥٧٠٠ جنيه ومضمونين برهن عقارى وقد استعمل جزء كبير من هذا المبلغ في الوفاء بدين شركة الرهن العقارى المصرى . وأن ورثة حيدر شيخان ادعوا بأنهم حلوا محل شركة الرهن ، واتخذوا بعدئذ إجراءات نزع ملكية الأطيان المرهونة إلى الشركة ، وكان على أثر تدبير صدر تدائسا بين ورثة شيخان ومحمد على مروان رسا مراد هذه الأطيان على هذا الأخير في ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٣٤ . وقرر المدعون أن العقد المحرر في ٢٧ من مارس سنة ١٩٣٠ — والذي بموجبه باشر ورثة شيخان ببيع الأطيان المرهونة لا ينشئ عقد حوالة لأن وفاء دين الشركة كان من مال المدينين واستندوا أيضا إلى أن على يوسف فرج كان قاصرا عند التوقيع على عقد القرض المحرر في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩١٠ ولأن محمود فرج

مصطفى كان قد توفى عند التوقيع على العقد المذكور . فدفع ورثة حيدر شيخان بأن عقدي القرض المحررين في ٧ من ديسمبر سنة ١٩٢٩ برقى ١٠٠٠ و ١٠٠١ لم يقيم المتعاقدون بتنفيذهما وذلك لأنه قد اشترط فيهما أن يكون الرهن الصادر بموجب هذين العقدين في المرتبة الأولى من الديون المسجلة ، في حين اتضح من شهادات التصرفات — التي استخرجت بعد التوقيع على هذين العقدين أن الأطيان المرهونة كانت عملة بحقوق عينية أخرى خلاف الرهن المسجل لصالح شركة الرهن العقارى — ولذلك عدلوا عن دفع قيمة القرض وأن مادفعوه إلى شركة الرهن العقارى — كان من مالهم الخاص وهذا يخول لهم الحل في أن يحلوا محل الشركة المذكورة في حقوقها وإجراءاتها ، والاستفادة من قيد قائمة الرهن المسجلة على أطيان المدعين . وفي ٣١ من مايو سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة برفض الدعوى تأسيساً على أنه وإن كان عقدا القرض المحرران في ٧ من ديسمبر سنة ١٩٢٩ برقى ١٠٠٠ و ١٠٠١ قد تم تنفيذهما إذ أن ورثة حيدر شيخان قد اعتبروا الطاعن على مروان ملزما قبلهم بالمبلغ الذى دفعوه إلى شركة الرهن وقد اعترف هؤلاء الورثة صراحة في العقد الرسمى الذى وقعه الضامن في ٤ من يونيه سنة ١٩٣٤ بأن جزءاً من القرضين موضوع العقدين المشار إليهما كان مخصصاً لشركة الرهن العقارى ، وأن ورثة حيدر شيخان طلبوا في العريضة المقدمة منهم في ١٢ من أبريل سنة ١٩٣٨ إلى قلم توزيع محكمة الاسكندرية المختلطة أن يتقدموا في التوزيع بموجب عقدي الرهن المشار إليهما ، وقد خصصت قائمة التوزيع المؤقتة لورثة حيدر شيخان مبلغ ٥٢٣١ جنيها

٦٥٠ ملياً بموجب هذين العقدين ولم ينزع المدعون في هذا التخصص . ومن ثم لا يكون هناك أدنى شك في أن عقدي القرض السالني المذكور قد نفذاً بدفع جزء إلى شركة الرهن العقاري خصماً من المبالغ التي كانت مطلوبة لها وبدفع رصيد القرض لآيدي المقترضين وأنه على أثر هذا الوفاء يكون الدين المستحق لشركة الرهن العقاري قد انقضى إذ أن الدفع حصل من المبالغ التي أقرضت للدعين والتي تعتبر من مالهم الخاص وأن وريثة حيدر شيجان عندما احتالوا بدين الشركة المذكورة صدرت لهم الحوالة عن دين سبق الوفاء به . وأن المدعين ربما كان في مكنتهم الوصول إلى إلغاء إجراءات نزع الملكية التي اتخذوها ضدهم وريثة حيدر شيجان بمقتضى سند دين قد دفع ، وذلك قبل صدور حكم مرمى المزايد لو أنهم لم يكونوا على هذا الحد البالغ من الإهمال في الدفاع عن مصالحهم . وأن من المبادئ المقررة عدم جواز الطعن في أحكام رسو المزايد بدعوى أصلية لأسباب تتعلق بالبطلان ناشئة بعد تاريخ إيداع قائمة البيع وانقضاء موعد رفع دعوى الاعتراض على القائمة المذكورة متى كان المدعون قد أعلنوا على الوجه الصحيح بمختلف أوراق إجراءات نزع الملكية وانقضت المواعيد التي كانوا في خلالها يستطيعون أن يثيروا في شكل دعاوى فرعية أوجه البطلان التي يتمسكون بها في هذه الدعوى . فاستأنف الطاعنون هذا الحكم وقيد استئنافهم برقم ١٠٣ سنة ١ ق المنصورة وفي ٩ من مايو سنة ١٩٥١ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف . فقرر الطاعنون الطعن في هذا الحكم بطريق النقض :

« ومن حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب : يتحصل السبب الثاني في أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن محكمة أول درجة أثبتت حصول الغش ، ولكنها أخطأت إذ اعتبرت أن الغش رغم ثبوته فإن الحق في التمسك به يسقط بصدور حكم مرسى المزايد ، كما أخطأت تطبيق النص القانوني على واقعة الدعوى ، وهل هي القواعد الخاصة بالتنفيذ على العقار أم القواعد العامة على أساس أن الغش يخضع لهذه القواعد فيمكن الاحتجاج به لأول مرة أمام هذه المحكمة لأنه متعلق بالنظام العام . ويتحصل السبب الثالث في أن الحكم مشوب بالقصور لأن المحكمة وإن كانت قد سلمت بحصول الغش إلا أنها قضت برفض الدعوى استناداً لتاريخ حصوله مع أن العبرة بتاريخ اكتشافه وليس المقصود بالاكشاف هو مجرد العلم بل ظهور الدليل المثبت لحصوله ولم تحقق المحكمة هذه الواقعة المطروحة أمامها ولم تبين أثرها في الدعوى .

« ومن حيث إن هذين السببين مردودان بأن الحكم المطعون فيه إذا انتهى في قضائه برفض الدعوى لم يخالف القانون ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن للدين المنزوع ملكيته أن يطلب بعد فوات مواعيد الطعن في إجراءات التنفيذ العقاري وبعد رسو المزايد بدعوى أصلية إبطال هذه الإجراءات بما فيها حكم رسو المزايد لانقضاء دين الطالب أو لانقضاء سنده إلا إذا تعلق بالعين المباعة وبإجراءات التنفيذ حق للغير بأن تكون العين قد رسا مزادها على غير طالب التنفيذ أو كان هناك دائنون آخرون من أرباب الديون المسجلة وكانوا طرفاً في الإجراءات . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن

وهي أسباب لم تكن محل بحث أمام محكمة أول درجة إذ أن الدعوى كانت قائمة أمام محكمة أول درجة على أساس بطلان إجراءات نزع الملكية استنادا إلى القواعد الخاصة بالتنفيذ على العقار، وأما الاستئناف فقد بنى على أساس بطلان حكم رسو المزارد باعتباره حكما أو عقدا من العقود الناقلة للملكية متى بنى على الغش إلا أن محكمة ثاني درجة قضت بتأييد الحكم المستأنف بمقولة إن الدعوى الاستئنافية ماهي إلا ترديد للدعوى الابتدائية دون أن تبين في أسبابها السند القانوني لذلك .

« ومن حيث إن النemy على الحكم في هذا السبب مردود بأنه لا يعدو أن يكون في حقيقته ترديدا لما ورد في السببين الثاني والثالث وقد ثبت مما سبق بيانه أن الدليل على واقعة الغش التي كانت ضمن الأسباب التي استند إليها الطاعنون في طلب بطلان إجراءات التنفيذ وحكم رسو المزارد غير متوافر ولا يؤثر في ذلك تغيير الطاعنين للسند القانوني لهذه الواقعة أمام محكمة ثاني درجة .

« ومن حيث إنه مما تقدم يكون الطعن على الحكم في هذه الأسباب على غير أساس مما يستوجب رفضه . »

(القضية رقم ٣٤٦ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وسليمان ثابت وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي ومحمد فؤاد جابر المستشارين) .

١٠١

٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٤

حكم . تفسيره . مجاوزة المحكمة سلطتها في التفسير .
مقال .

المدينين (الطاعنين) أعلنوا على الوجه الصحيح بمختلف إجراءات نزع الملكية التي اتخذوها ورثة حيدر شبحان وبخاصة بصورة عقد الحوالة الصادر لهذا الأخير من شركة الرهن ولم يثيروا أمام المحكمة أوجه البطلان التي يتمسكون بها في هذه الدعوى وكان الثابت أن الأهليان قد رسا مزاردها على شخص آخر غير طالبي التنفيذ ، وهو محمد علي مروان الذي لم يثبت أنه كان سيء النية ذلك أن كل ما أسند إليه أنه قد التزم لورثة حيدر شبحان بمقتضى عقد رسمي محرر في ٤ من يونيو سنة ١٩٣٤ بالشراء في جلسة البيوع الجبرية التي كان محمدا لها ١٣ من يونيو سنة ١٩٣٤ وهذا لا يكفي في نظر القانون للقول بتوافر سوء النية لدى الراسي عليه المزارد . ولما كانت إجراءات التنفيذ قد تمت على وجهها الصحيح وترتب عليها حق للغير وهو الراسي عليه المزارد فإنه يمتنع على المدينين طلب بطلان إجراءات التنفيذ وحكم رسو المزارد بدعوى أصلية لانقضاء سند الدين متى كانوا قد فوتوا المواعيد المقررة قانونا للاعتراض على تلك الإجراءات لهذا السبب . ولا يغير من هذا النظر أن يكون الطاعنون قد استندوا في هذا الطلب إلى قواعد التنفيذ على العقار أو إلى القواعد العامة باعتبار أن الغش يخص هذه القواعد متى كانت واقعة الغش في ذاتها لم يرق عليها دليل .

« ومن حيث إن السبب الأول يتحصل في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور في التسبب ذلك أن محكمة ثاني درجة قضت بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن تبحث التكييف القانوني للدعوى المرفوعة أمامها وما تناوله الدفاع في صحيفة الدعوى وفي المرافعة

المبدأ القانوني

متى كان الحكم المطلوب تفسيره واضحا لا يحتاج إلى تفسير ويفيد بجلاء أن المحكمة لم تر إجابة طلب معين ورفضته وكان الحكم المطعون فيه قد فسر الحكم السابق بأنه لم يرفض الطلب المذكور بل قبله فإن المحكمة تكون قد تجاوزت سلطتها في التفسير وأخطأت في تطبيق القانون.

الحكم

د من حيث إن الوقائع تتحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن بنك بابانطونيو المطعون عليه الأول أقام على الشركة الطاعنة وهي شركة الأنايب المصرية وعلى هركيل كوكيني المطعون عليه الثاني ووزارة الأشغال الدعوى رقم ٨٢٢ لسنة ٧٠ ق محكمة مصر الابتدائية المختلطة وطلب فيها بصحيفتها المعلنة في ٢٢ / ١ / ١٩٤٥ الحكم بإلزام كوكيني بأن يدفع إليه مبلغ ٥٥٥٦ ج و ٩٤٠ م وفوائده قيمة ما انتهى إليه الاعتماد المفتوح له بالبنك تمويلا لعملية إنشاء مصارف لوزارة الأشغال وهي العملية التي عهدت بها الوزارة لشركة الأنايب ثم عهدت بها الأخيرة من الباطن لكوكيني وإلزام وزارة الأشغال بأن تدفع إلى البنك المبالغ التي يحكم بها على الشركة الطاعنة خصما من المبالغ المستحقة لها على الوزارة. وفي جلسة ٢١ / ٣ / ١٩٤٦ طلب محامي البنك أن يكون الحكم بما تلزم به الشركة الطاعنة من مبالغ لكوكيني محكما به لمصلحة البنك وذلك تنفيذا لعقد الحوالة المؤرخ في ٥ / ٤ / ١٩٤٤ والصادر من كوكيني للبنك بتحويله على شركة الأنايب

بالمبالغ التي لكوكيني في ذمة الشركة التي أعلنت بعد بعقد الحوالة في ١٩ / ٤ / ١٩٤٤ — وأقام هركيل كوكيني على الشركة الطاعنة ووزارة الأشغال الدعوى رقم ١٠٠٦ لسنة ٧٠ ق محكمة المصورة الابتدائية. وطلب فيها بصحيفتها المعلنة في ١٤ / ٢ / ١٩٤٥ إلزام المدعى عليها الأولى «الطاعنة» بأن تدفع إليه مبلغ ١١٨٩٠ ج و ٢٢٥ م وفوائده وإلزام وزارة الأشغال المدعى عليها الثانية بأن تدفع إلى كوكيني ما عساه يحكم به على الطاعنة خصما مما لها من مبالغ على وزارة الأشغال — ورفضت الشركة الطاعنة دعوى فرعية وطلبت إلزام كوكيني بأن يدفع إليها مبلغ ٤٨٠٥ ج — وفي ١٠ / ٤ / ١٩٤٥ أقام عيسى جرجس داود وعلى محمد اسماعيل بعد أن أنجزا بعض أعمال المقاوله على الشركة الطاعنة وكوكيني وآخرين وهم حلى ثابت وعبد القادر بدر وساباقرمان الدعوى رقم ١٥٩٨ لسنة ٧٠ ق محكمة مصر الابتدائية المختلطة وطلب المدعيان فيها إلزام المدعى عليهم متضامنين بأن يدفعوا إليهما مبلغ ٤٣٦ ج و ١٦٤ م وطلب محامي البنك ندب خبير لتصفية الحساب بين الخصوم وفي ٢٥ / ٤ / ١٩٤٦ قررت المحكمة ضم الدعاوى الثلاث إلى بعضها وقضت بتعيين خبير لأداء المأمورية المبينة بحكمها، وبعد أن باشر الخبير مأموريته وقدم تقريره قضت المحكمة في ١٠ من يوفيه سنة ١٩٤٨، أولا: بإلزام هركيل كوكيني بأن يدفع إلى بنك بابانطونيو مبلغ ٥٥٥٦ ج و ٩٤٠ م وفوائده المتفق عليها. وثانيا: برفض دعوى كوكيني التي أقامها على الشركة الطاعنة ووزارة الأشغال وبقبول ما تضمنته الطلب الفرعي المقدم من الشركة

وبالإلزام كوكيني بأن يدفع إليها ٧٧٥ ج و ٤٩٤ م وفوائده. ثالثا : وبالإلزام حلى ثابت وعبدالقادر بدر وسابا قزمان بالتضامن بأن يدفعوا إلى عيسى جرجس داود وعلى محمد اسماعيل مبلغ ٣٤٩ ج و ٨٢٧ م. استأنف كوكيني وقيد استئنافه برقم ٢٩٦ لسنة ٢٦ ق محكمة استئناف القاهرة الوطنية وطلب فيها إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به عليه لشركة الأنايب والإلزامها بأن تدفع إليه مبلغ ٤٨٦٤ ج و ٩٩٢ م ورفض طلباتها قبله وتكليف وزارة الأشغال بأن تدفع إلى كوكيني كافة المبالغ الموجودة تحت يدها لحساب شركة الأنايب واحتفظ كوكيني بحقه في رفع استئناف على حدة عما قضى به الحكم الابتدائي عليه لمصلحة البنك وتنازل عن استئنافه الفرعي الذي كان قد رفعه في مذكرته المؤرخة ٢٢/٣/١٩٥٠ واستأنف عيسى جرجس داود وعلى محمد اسماعيل وقيد استئنافهما برقم ٣٠٨ لسنة ٢٦ ق وطلبا تعديل الحكم المستأنف والحكم لهما بمبلغ ١١٥ ج و ٥١٨ م زيادة عما قضت به محكمة أول درجة — وأعلن بنك بابانطونيوفى الاستئناف المرفوع من عيسى جرجس داود وعلى محمد اسماعيل. وطلب البنك في المذكرة المقدمة إلى محكمة الاستئناف قبول تدخله شكلا وفي حالة ما إذا حكم ضد الشركة الطاعنة لكوكيني أن ينص في الحكم الذي يصدر عليها لمصلحة كوكيني أنه صادر لمصلحة البنك بصفته متنازلا إليه من كوكيني تنفيذاً لعقد الحوالة المؤرخ في ١٩٤٤/٤/٥ ويتضمن تنازل كوكيني عن المبالغ التي له في ذمة الشركة الطاعنة للبنك. وفي ١٨ من يناير سنة ١٩٥٠ قررت المحكمة ضم الاستئنافين للفصل فيهما بحكم واحد. وفي ١٤ من يونيو

سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بقبول الاستئنافين المرفوعين الأول من هر كيل كوكيني والثاني من عيسى جرجس داود وعلى محمد اسماعيل شكلا وفي الموضوع أولا : بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إلزام هر كيل كوكيني بدفع مبلغ ٧٧٥ ج و ٤٩٤ م لشركة الأنايب وبالإلزام هذه الشركة بأن تدفع لكوكيني مبلغ ١٣٣٤ ج و ٧٢١ م وفوائده. ثانيا. بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من إلزام حلى ثابت وعبدالقادر بدر وسابا قزمان متضامين بدفع مبلغ ٣٤٩ ج و ٨٢٧ م لعيسى جرجس داود وعلى محمد اسماعيل. ثالثا : بإلزام شركة الأنايب بخمسة أسداس المصروفات الخاصة بدعوى كوكيني بما فيها مصروفات أتعاب الخبير كالوني وألني قرش مقابل أتعاب المحاماة للدرجتين وبالإلزام لكوكيني بالسدس الباقي ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات. وأشارت المحكمة في السبب الأخير من أسبابها إلى طلب بنك بابانطونيوفى قالت «لأنها تلاحظ أنه بصفته دائنا لكوكيني ومحكوما لصالحه بقيمة الدين يستطيع التنفيذ مباشرة بقيمة المبلغ المحكوم به. وفي ٣١/٣/١٩٥١ أوقع بنك بابانطونيوفى بموجب الحكم الصادر من محكمة أول درجة حجرا على كوكيني تحت يد الشركة الطاعنة استنادا إلى ما قضى به الحكم المذكور من مديونية كوكيني للبنك وإلى أن مديونية الشركة الطاعنة لكوكيني ثابتة من عقد الحوالة المحرر في ١٥/٤/١٩٤٤ والمعلن في ١٩/٤/١٩٤٤ ويتضمن تنازل كوكيني إلى البنك عن المبالغ التي لكوكيني في ذمة الشركة الطاعنة، وفي ١١ يونيو ١٩٥١ استصدر بنك بابانطونيوفى على الشركة الطاعنة أمرا بتقدير دينه

على قصر التفسير على منطوق الحكم لغموضه أو إبهامه وأما ما ورد في السبب الأخير من أسباب الحكم الاستثنائي المفسر فلا يصلح أن يكون أساساً لدعوى التفسير . وفي ١٦ من أبريل سنة ١٩٥٢ قضت المحكمة حضورياً وفي غيبة كوكيني بقبول دعوى التفسير وفي الموضوع بالتقرير بأن المحكمة لم ترفض حقوق بنك بابانطونيو وشركائه قبل كوكيني وشركة الأنايب بل قبلتها وخولت للبنك فضلاً عن ذلك الحق في مباشرة إجراءات التنفيذ المباشر للحصول على مطلوبه وإلزام المدعى عليهما بالمصروفات وأتعاب المحاماة . فقررت الطاعة بالظن في هذا الحكم بطريق النقض .

ومن حيث إن الطاعة تنمى في سبب الظن على الحكم المطعون فيه مخالفة للقانون من سبعة أوجه . أولاً — لأنه قبل دعوى تفسير لحيثية حكم من الأحكام مع أنه لا سند لذلك في القانون إذ أن تفسير الحكم مقصور على منطوقه . وثانياً — لأنه قبل دعوى التفسير مع أنه لا يوجد غموض أو إبهام في منطوق الحكم المفسر . ثالثاً — لأنه ناقض وألغى الحكم المطلوب تفسيره . رابعاً — لأنه ناقض حتى ما طلبه بنك بابانطونيو في طلب التفسير وجاء بحكم يخالف الحكم الاستثنائي في منطوقه وتفسيره . خامساً — ناقض وألغى الحكم الاستثنائي الذي قرر أنه قضى في استثنائي كوكيني وعيسى جرجس داود وشريكه الذي لم يغير ما قضى به الحكم الابتدائي من رفض طلبات البنك ضد شركة الأنايب . سادساً — لأنه ناقض وألغى الحكم الاستثنائي المفسر الذي قضى بانحصار حق البنك في تنفيذ الحكم الابتدائي بالأجراء المباشر ضد كوكيني وعلى الرغم من

قبلها بمبلغ ١٣٣٤ جنيهاً و ٧٢١ ملياً وبتوقيع الحجز التحفظي تحت يد بنك باركلز والبنك العثماني وبنك مصر وبنك الكريدى ليونيه ، فتظلمت الشركة من هذا الأمر ، وقالت في عريضة تطلبها إن الحكم الاستثنائي الصادر في ١٤ يونيه سنة ١٩٥٠ والذي ارتكن عليه بنك بابانطونيو في استصدار أمر الحجز لم يقض بأن الشركة مدينة للبنك وأنها دفعت هركيل كوكيني كافة ما يطلبه منها وحصلت على الصورة التنفيذية من الحكم الاستثنائي المعلنة إليها من كوكيني مؤشراً عليها بدفع ما هو مطلوب وقد تم هذا الدفع في فبراير سنة ١٩٥١ مثل صدور أمر الحجز في يونيه سنة ١٩٥١ مما لا يكون معه وجه حق لصدور أمر الحجز لعدم مديونية شركة الأنايب لبنك بابانطونيو . وقالت الطاعة إنه قضى في التظلم في ٣ من يناير سنة ١٩٥٢ بقبوله وإلغاء الأمر بالحجز ولم يقدم ضمن أوراق الظن الحكم الصادر في التظلم المذكور . وفي ٦ و ١٢ من فبراير سنة ١٩٥٢ أقام بنك بابانطونيو الدعوى رقم ٧٠ لسنة ٦٩ ق محكمة استئناف القاهرة على هركيل كوكيني وشركة الأنايب وطلب فيها سماع المدعى عليهما الحكم بتفسير السبب الأخير من أسباب الحكم الاستثنائي الصادر في ١٤/٦/١٩٥٠ بأن المحكمة لم تفصل في صحة الحوالة الصادرة من هركيل كوكيني لمصلحة البنك المدعى بعقد محرر في ٥ أبريل سنة ١٩٤٥ ومعلن في ١٩ أبريل سنة ١٩٤٥ وخاص المبالغ المستحقة لكوكيني في ذمة شركة الأنايب وإلزام المدعى عليهما بالمصروفات والأتعاب ، ودفعت الشركة بعدم قبول طلب التفسير تأسيساً على أن هذا الطلب منصب على تفسير سبب من أسباب الحكم المفسر مع أن المادة ٣٦٦ مرافعات تنص

ذلك قرر المحكم المطعون فيه أن الحكم الاستثنائي لم يرفض حقوق البنك ضد شركة الأنايب .
سابعاً — لأنه ناقض وألغى الحكم الابتدائي القاضي برفض طلب البنك ضد الشركة فكان لزاماً على الحكم التفسيري المطعون فيه احترام الحكم الاستثنائي المفسر طبقاً لمنطوقه الضريح وحيثيته الواضحة التي رفض فيها طلب البنك ضد الشركة الحكم له بالمبالغ المحولة له من كوكيني على الشركة .

ومن حيث إنه جاء بالحكم المطعون فيه أن المحكمة أضافت الحيثية المتنازع عليها لا لتقص من حقوق طالب التفسير بل لتقرير أن عبارة الرفض التي وردت على منطوق حكمها لا تنصب على حقوق بنك بابانطونيو وشركاه ولا يجب أن يضار بها ، وبعد أن تعرض الحكم المطعون فيه لدفاع الشركة الطاعنة على أن الحكم الاستثنائي المفسر رفض طلب البنك أن يحكم له بالمبالغ المحولة لكوكيني على الشركة الطاعنة جاء به وإن حقوق البنك مستمدة من عقد التنازل الصادر إليه هذا التنازل الذي أعلن إلى شركة أنايب الصرف وحجز تحت يدها بمقتضاه والذي لم يقدم للمحكمة طعن فيه حتى كانت تقضى برفضه ، ولذلك فما ورد بالحيثية المتنازع عليها يندمج فيما ورد بالمنطوق ويبرر طلب التفسير ... وأن التفسير الذي تقول به المدعى عليها الثانية (الشركة الطاعنة) غير سليم وبعيد عن نية المحكمة فهي حين نصت على تخويل بنك بابانطونيو وشركاه الحق في التنفيذ المباشر إنما أرادت أن تخول له الحق في هذا التنفيذ إلى جانب حقه الآخر عن طريق حجز ما للدين ، ثم رتب الحكم على ذلك قبول دعوى التفسير والتقرير

بأن المحكمة لم ترفض حقوق بنك بابانطونيو قبل كوكيني وشركة الأنايب وهذا الذي انتهى إليه الحكم مخالف للقانون ذلك أنه يبين من مراجعة الأوراق أن البنك طلب أمام محكمة أول درجة اعتبار ما يحكم به لمصلحة كوكيني على شركة الأنايب محكوماً به لصالحه وذلك إعمالاً لعقد الحوالة المؤرخ ٥ أبريل سنة ١٩٤٤ الذي بمقتضاه حول كوكيني للبنك جميع ما يستحقه قبل الشركة فلما قضت محكمة أول درجة برفض طلب كوكيني ضد الشركة لما ثبت من أن الشركة غير مدينة له لم يعد هناك محل لطلب البنك فقضت برفضه فلم يستأنف البنك هذا الحكم ولما استأنفه كل من كوكيني وعيسى جرجس داود وعلى محمد اسماعيل أعاد البنك ما طلبه أمام محكمة أول درجة أي اعتبار ما يحكم به لمصلحة كوكيني على الشركة محكوماً به لصالحه وذلك إعمالاً لعقد الحوالة إلا أن محكمة الاستئناف رغمًا عما انتهت إليه من مديونية الشركة لكوكيني لم تر محلاً لإجابة طلب البنك معاملة ذلك بأن للبنك بوصف كونه دائناً لكوكيني ومحكوماً لصالحه من محكمة أول درجة بقيمة دينه التنفيذ مباشرة بقيمة المبلغ المحكوم به — وقضت في منطوق حكمها برفض ما خلا ما قضت به من طلبات — وهو قضاء واضح ليس في حاجة إلى تفسير ويفيد بجلاء أن المحكمة لم تر مسوغاً لما يطلبه البنك من أعمال أثر الحوالة الصادرة له من كوكيني اكتفاء بما يخوله له الحكم الصادر لمصلحته من محكمة أول درجة من التنفيذ مباشرة بقيمة دينه — وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه إذ فسر هذا الحكم بأنه لم يرفض طلب البنك بل قبله إنما هو محاولة لتقويم الحكم لا لتفسيره . وعلى ذلك تكون

مواعده المحدد اعتبار الطعن غير مقبول ولا يغنى عن القيام به أن يكون رئيس المحكمة في مادة من مواد الأحوال الشخصية قد استعمل الرخصة المخولة له بالمادة ٨٨٢ مرافعات وأمر بضم ملف الدعوى بعد فوات الميعاد الذي نصت عليه المادتان ٤٣٢ و ٨٨١ من قانون المرافعات .

٢ - المقصود من صورة الحكم المطابقة للأصل التي يجب تقديمها وفقا للسادة ٤٣٢ مرافعات هي الصورة الرسمية المستخرجة من قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم ولا اعتداد بالصورة العرفية التي يقرر الخصم الذي قدمها بأنها مطابقة للأصل .

المحكمة

د من حيث إن النيابة العامة طلبت الحكم بعدم قبول الطعن شكلا استنادا إلى سببين : السبب الأول - أن المحامي الذي قرر بالطعن وهو الأستاذ عبد الحميد رستم إنما قرر به بصفته نائبا عن محامي الطاعنة الأستاذ رمزي إبراهيم وأنه بالاطلاع على التوكيل الصادر الأخير تبين أنه صادر من وكيل عن الطاعنة هو السيد ريكاردو لينيه بموجب توكيل رقم ١٥٥٠ سنة ١٩٥١ توثيق عام الاسكندرية - ولما كان هذا التوكيل الأخير لم يقدم للوقوف على حدود الوكالة وما إذا كانت تشمل الإذن للوكيل في توكيل المحامين في الطعن بالنقض أو لا تشمله فإن الطعن يكون مقدما من غير ذي صفة وبالتالي غير مقبول شكلا .

د ومن حيث إن محامي الطاعنة الأستاذ رمزي إبراهيم قدم التوكيل الصادر منها إلى

المحكمة قد جاوزت سلطتها في التفسير وأخطأت في تطبيق القانون بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه .

د ومن حيث إن الموضوع صالح للبت فيه .
د ومن حيث إنه يبين بما تقدم أن الحكم المطلوب تفسيره واضح العبارة في أنه إنما قضى برفض طلب البنك ، لذلك تكون دعوى التفسير متعين رفضها .

(القضية رقم ١٨٨ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمد أمين زكي المستشارين) .

١٠٢

٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٤

١ - نقض . طعن . أحوال شخصية . تقديم صورة مطابقة للأصل من الحكم الابتدائي الذي أحال على أسبابه الحكم المطعون فيه . هو إجراء جوهرى يترتب على عدم اتخاذ في الميعاد عدم قبول الطعن . لا يغير من ذلك أن يكون رئيس المحكمة في مادة أحوال شخصية قد أمر بضم ملف الدعوى بعد فوات الميعاد . المادتان ٤٣٢ و ٨٨١ مرافعات .

ب - نقض . طعن . صورة الحكم المطابقة للأصل الواجب إبداءها . هي الصورة الرسمية المستخرجة من قلم الكتاب لاصورة عرفية .

المبادئ القانونية

١ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أحال على أسباب الحكم الابتدائي فقد أصبح لزاما تقديم صورة رسمية مطابقة للأصل من الحكم الابتدائي ، وتقديم هذه الصورة على ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو إجراء جوهرى من إجراءات الطعن يترتب على عدم اتخاذ في

السيد ريكاردوليونييه وهو محرر في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ ومصدق عليه من الموثق الرسمي بمونترو بسويسرا في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ ومن القنصلية المصرية في برن في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ . وهو يبيع للسيد ريكاردو رفع الدعاوى والطعن فيها بكافة طرق الطعن وتوكيل غيره فيما اشتمل عليه التوكيل كله أو بعضه — كما قدم صورة رسمية من توكيل رسمي صادر له من الطاعة في ٢ من أبريل سنة ١٩٥١ برقم ١٠٩٣ سنة ١٩٥١ الإسكندرية وهو يبيع له رفع الدعاوى والتقرير بالنقض . ومن ثم يكون ما طلبته النيابة من عدم قبول الطعن شكلا للتقرير به من غير ذي صفة — لا أساس له .

د ومن حيث إن السبب الثاني الذي استندت إليه النيابة في طلب عدم قبول الطعن شكلا هو أن الطاعة لم تودع صورة من الحكم الابتدائي مطابقة لأصله في خلال ثمانية عشر يوما من تاريخ التقرير بالطعن عملا بالمادتين ٤٣٢ و ٨٨١/٢ من قانون المرافعات مع أن الحكم الاستثنائي المطعون فيه أحال في أسبابه على الحكم الابتدائي الذي قضى بتأييده .

د ومن حيث إن الطاعة ردت على ذلك بأن الوقت لم يتسع لها لتقديم صورة رسمية من الحكم الابتدائي لأنها عندما تقدمت بطلبها لم تكن المفردات موجودة بالمحكمة الابتدائية وأنها طلبت من رئيس محكمة النقض ضم المفردات فأمر بضمها وبذلك تكاملت جميع أوراق الطعن بما فيها الحكم الابتدائي وأصبحت تحت نظر المحكمة فانتفى بذلك أي مسوغ لقبول ما طلبته النيابة ، وأن القانون لم يتطلب سوى

تقديم صورة مطابقة للأصل من الحكم الابتدائي وقد قدمت هذه الصورة في الميعاد القانوني وأن قضاء هذه المحكمة جرى على أن تقديم هذه الصورة ليس إجراء جوهريا وذكرت الطاعة أنه فضلا عن ذلك فهي تقصر طعنها على الحكم الاستثنائي فيما قضى به من تأييد الحكم الابتدائي في خصوص رفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة الوطنية بنظر الدعاوى وبذلك يتنفي أي مبرر لطلب النيابة ما دام أن محكمة الاستئناف لم تحل إلى الحكم الابتدائي في هذا الخصوص وأسست قضاءها فيه على أسباب مستقلة أرادت في حكمها .

د ومن حيث إنه يبين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه وهو صادر في مادة من مواد الأحوال الشخصية قد صدر في يوم ٢١ من أبريل سنة ١٩٥٤ وأن المفردات أعيدت إلى المحكمة الابتدائية في يوم ٥ من مايو سنة ١٩٥٤ ولما كان آخر ميعاد التقرير بالطعن هو يوم ٩ من مايو سنة ١٩٥٤ ، وهو اليوم الذي قررت فيه الطاعة بالطعن في الحكم بطريق النقض فعلا ، فإنه كان لدى الطاعة أربعة أيام كاملة لاستخراج صورة رسمية من الحكم الابتدائي ، وهو وقت متسع يسمح لها باستخراج الصورة المذكورة وتقديمها كما فعلت بشأن صورة الحكم الاستثنائي إذ استخرجتها في ٦ من مايو سنة ١٩٥٤ وقدمتها في الميعاد . ولما كان غير صحيح ما قرره الطاعة من أن القانون إنما يكتفي بصورة مطابقة للأصل كالتى قدمتها إذ المقصود من الصورة المطابقة للأصل هي الصورة الرسمية المستخرجة من قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم فلا اعتداد بالصورة العرفية التي يقرر المحامي أو

الطاعة أنها مطابقة للأصل . ولما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن تقديم هذه الصورة هو إجراء جوهري من إجراءات الطعن يجب ألا يكون مقبولا بدونها — كان من المحتم على الطاعن القيام به في موعده المحدد فلا يغني عن ذلك أن يكون رئيس المحكمة قد استعمل الرخصة المخولة له بالمادة ٨٨٢ مرافعات وأمر بضم ملف الدعوى بعد فوات الميعاد الذي نصت عليه المادتان ٨٨١ ، ٤٣٢ من قانون المرافعات . ولما كان يبين من جهة أخرى أن الحكم الاستثنائي ، سواء فيما يتعلق بالدفع بعدم الاختصاص أو بالموضوع قد أحال على أسباب الحكم الابتدائي — فقد أصبح لازما تقديم صورة رسمية مطابقة للأصل من الحكم المذكور وفقا للمادة ٤٢٢ من قانون المرافعات ولا يؤثر في ذلك أن يكون الحكم الاستثنائي قد جاء بأسباب خاصة تؤيد في نظره أسباب الحكم الابتدائي التي أحال عليها واتخذها أسبابا له إذ هذه الأسباب لا تكفي وحدها لاستقلال الحكم المطعون فيه بذاته عن الحكم الابتدائي . د ومن حيث إنه لذلك يكون الطعن غير مقبول شكلا .

(القضية رقم ٣ سنة ٢٤ ق أحوال شخصية رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمود عباد المستشارين) .

١٠٣

٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٤

١ — أهلية . غفلة . تعريف صاحب الغفلة وفقا لآراء فقهاء الفروع الإسلامي .

ب — أهلية . غفلة . حكم . تسببه . استخلاص المحكمة من مناقشة المطلوب الجبر عليه للغفلة أن مابه هو

ضعف في بعض الملكات الضابطة وهي ملكات حسن الإدارة وسلامة التقدير ، مما يحتمل معه أن يبين في تصرفاته بأسر وسائل الانخداع مما يهدد أمواله بخاطر الضياع . تضاؤه بالجبر عليه . لاخلال في ذلك للقانون . ج — أهلية . غفلة . تاريخ بدء قيام حالة الغفلة . تحديده غير لازم للحكم بالجبر .

المبادئ القانونية

١ — لم يجمع فقهاء الشريعة الإسلامية على تعريف صاحب الغفلة فقال بعضهم إنه هو الشخص الذي لا يهتدى إلى التصرفات الراجعة لسلامة قلبه فيغيب في تصرفاته ، ويرى آخرون أنها امتداد لفكرة السفه . على أنه من المتفق عليه أنها من العوارض التي تعترى الإنسان فلا تخل بالعقل من الناحية الطبيعية وإنما تنقص من قوة ملكات نفسية أخرى أخصها الإدارة وحسن التقدير وقد يستدل عليها باقبال الشخص على التصرفات دون أن يهتدى إلى الراجح فيها أو بقبوله فاحش الغيب في تصرفاته عادة أو بأسر وسائل الانخداع على وجه يهدد المال بخاطر الضياع والحكمة في توقيع الجبر بسببها هي المحافظة على مال المحجور عليه حتى لا يصبح عالة على المجتمع وكذلك المحافظة على مصالح الأسرة وغيرها من المصالح المشروعة كمصالح الدائنين .

٢ — متى كانت المحكمة قد استخلصت من مناقشة الشخص المطلوب توقيع الجبر عليه أنه مضطرب في أقواله وأن حالته ليست من التوازن والاستقرار بما يبعدها عن الغفلة بما مفاده أن المحكمة رأت من حالته أن كل مابه لم يكن

إلاضعفا في بعض الملكات الضابطة وهي ملكات حسن الإدارة وسلامة التقدير بما يحتمل معه أن يغبن في تصرفاته بأيسر وسائل الانخداع بما قد يهدد أمواله بخطر الضياع وتلك هي حالة ذى الغفلة ، فإنها إذ قضت بتوقيع الحجر عليه لاتكون قد خالفت القانون ، ولا يؤثر على ذلك المصدر الذى استمدت منه المحكمة الدليل على الغفلة ، ذلك أنه وإن كانت التصرفات التى تصدر من الشخص هي فى الأصل المصدر الذى تستمد منه الدليل على الغفلة إلا أنه لا مانع من أن تستمد هذا الدليل من مناقشة المطلوب الحجر عليه أمام المحكمة بغض النظر عن تصرفاته .

٣ — بيان تاريخ بدء قيام حالة الغفلة ليس ركنا من أركان الحكم بالحجر للغفلة وليس بواجب على المحكمة قبل القضاء بالحجر أن تتقصى بدء قيام هذا السبب بل يكفي أن يتوافر قبل الحكم الدليل على قيامه .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع حسبها يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون عليه قدم لنيابة بنى سويف السكية للأحوال الشخصية فى ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٣ طلبا بتوقيع الحجر على عمته (الطاعنة) لأنها بلغت من الكبر عتيا واختلت قواها العقلية حتى أصبحت لا تعي شيئا فضلا عن أنها أصيبت بالفالج ولا تستطيع أن تنهض بشئونها الشخصية فضلا عن مباشرة مصالحها المالية . وقد تدبت المحكمة الطيب الشرعى لفحص حالتها فحيل بينه

وبين أداء المأمورية . فندبت معاون المحكمة لإجراء ذلك فلم يتمكن . وكذلك حيل بين وكيل النيابة وتحقيق هذه المسألة . ثم حيزت المحكمة الدعوى بحالتها فتقدم وكيل الطاعنة بطلب فتح باب المرافعة على أساس أن الطاعنة مستعدة للشول أمام المجلس بنفسها لمناقشتها ولما أن أجيب هذا الطلب اعتذرت عن الحضور لمرضها ، وفى ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ حكمت بتوقيع الحجر على الطاعنة للغفلة وإقامة المطعون عليه قما عليها . فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة — دائرة الأحوال الشخصية — وقيد برقم ٣٨ سنة ١٩٥٣ . وفى ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٤ — قضت — قبل الفصل فى الموضوع بئدب مدير مصلحة الأمراض العقلية بوزارة الصحة لفحص قوى المطلوب الحجر عليها العقلية لبيان ما إذا كانت سليمة الإدراك ومتمتعة بقواها العقلية الكاملة أم أنها مصابة بأحد الأمراض العقلية من أى نوع ، الذى يجعل تصرفاتها غير سليمة لجنون أو عته وبيان التاريخ الذى يرجع إليه إصابته به إن ثبت له ذلك . وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت فى ٢٣ من يونيو سنة ١٩٥٤ بتأييد الحكم الابتدائى فيما قضى به من توقيع الحجر . فقررت الطاعنة الطعن فيه بطريق النقض .

د ومن حيث إن الطعن مقام على أربعة أسباب : حاصل الأول والثانى منها أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه من وجهين : (الأول) ذلك أن الطاعنة تمسكت بأن كل ما كانت تملكه من أموال قد نقلت ملكيته لأولادها — فريدة ونعيمة — بما لا يستدعى النظر فى طلب الحجر عليها ، وذلك وفقا لأحكام المادة ٤٢ من القانون رقم ٩٩ سنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ١١٩ سنة ١٩٥٢ التى

الأحوال الشخصية ولا تملك أن تخوض فيه لأنها بذلك تستبق الحوادث وتقضى في أمر ليس من شأنها فضلا عن أنه لم يثبت لديها بأى طريق وقوع استغلال أو تواطؤ يعيب هذا التصرف. (والوجه الثانى) يتحصل فى أن ما صدر من الطاعنة هو شهر حل وقف أطيان كانت تملكها وكانت موقوفة عليها وعلى ابنتها نعيمة وفريدة، ولما صدر تشريع حل الوقف اتخذت إجراءات الحل والشهر والبيع لهما، وهذا حق مشروع لها لا يعارضها فيه معارض ولا يدل على أنها من ذوى الغفلة إذ لم تتعامل مع الغير فى معاملة ترتب عليها الغبن، وبذلك يكون توقيع الحجر عليها للغفلة مخالف لما استقر عليه الفقه والقضاء من أن صاحب الغفلة هو الشخص الذى لا يهتدى إلى تصرفاته الراجعة فى معاملاته لسلامة قلبه فيغبن فى تلك التصرفات فهو لا يتلف أمواله ولا يقصد تبديدها فى غير ما يقتضيه الشرع والعقل، أما ما ذهب إليه الحكم من الاستناد إلى تقرير الطبيب الشرعى بأن الطاعنة مصابة باضطراب الذاكرة نتيجة تصلب الشرايين فلا شأن له بالغفلة.

ومن حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن أنه فى ٥ من أبريل سنة ١٩٣٢ و ١٣ من يناير سنة ١٩٤٠ وقفت الطاعنة أطيانها الكاتنة بنواحي بنى سويف وغيرها بموجب إشارين صادرين أمام محكمة بنى سويف الشرعية وبمحجة وقف صادرة أمام محكمة بنى سويف الابتدائية الشرعية فى ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٣٤ وقفت أطيانها الكاتنة بناحية قاي مركز إهناسية المدينة على نفسها مدة حياتها ثم من بعدها على بنتها السيدتين نعيمة وفريدة مناصفة بينهما. وفى أول يناير سنة ١٩٥٣

شرعت لحماية أموال عديمى الأهلية والتي جعلت مناط ولاية المحاكم أن يكون المطلوب الحجر عليه مال — فإذا انعدم هذا المال أو لم يكن المطلوب الحجر عليه مال يستوجب المحافظة عليه فلا اختصاص للمحكمة فى الحد من أهليته لأى سبب من أسباب الحجر مهما كان نوعها. وإذ قال الحكم التمهيدى الصادر فى ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٣ إن عقد إشهار حل الوقف والبيع لم يصدق عليه نهائيا إلا فى تاريخ لاحق لتاريخ تقديم طلب الحجر — وأنه بذلك يكون للطاعنة مال وقت طلب الحجر قاصر على حق المنفعة حال حياتها فى ريع أطيانها البالغة حوالى سبعين فدانا. وإذ قرر الحكم المطعون فيه أنه لا محل للتحدث عن عدم جدوى دعوى الحجر فقد بين الحكم التمهيدى أن المطلوب الحجر عليها كانت تملك مالا هو ريع الأطيان الموقوفة حين قدم طلب الحجر وأن التنازل عن الريع حدث بعد ذلك التاريخ على أن التصرف المصحوب بالاستغلال أو التواطؤ يكون قابلا للبطلان ولو كان تاريخه سابقا لتوقيع الحجر (م ١١٥/٢ مدنى)، مع أن هذا الذى قرره الحكم ينقضه الواقع ذلك أن الثابت فى طلب الإشهار والبيع أنه شهر بمكتب الشهر فى أول يناير سنة ١٩٥٣ فى حين أن الحجر قدم طلبه من المطعون عليه فى ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٣ — وقد تسلمت بنات الطاعنة — فريدة ونعيمة الأطيان المبيعة بمجرد تقديم طلب الشهر وبذلك لم يكن للطاعنة مال وقت تقديم طلب الحجر. أما ما تعرض له الحكم من ناحية قابلية التصرف للبطلان فى حالة الاستغلال أو التواطؤ طبقا للبادة ١١٥ من القانون المدنى فهو أمر لا تختص بنظره محكمة

طلبت إشهار حل الوقف . وفي ١٩ من إبريل سنة ١٩٥٣ باعت الطاعنة هذه الأطيان إلى بنتها الموقوف عليهما بعقد سجل هو وعقد الإشهار في الثالث من مايو سنة ١٩٥٣ — وفي ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٣ قدم المطعون عليه طلبا لنيابة بنى سوييف الكلية للأحوال الشخصية ذكر فيه أن الطاعنة وهي عمته قد بلغت من الكبر عتيا واختلت قواها العقلية حتى أصبحت لا تعي شيئا فضلا عن أنها أصيبت بالفالج ولا تستطيع أن تهض بثئونها الشخصية فضلا عن مباشرة مصالحها المالية وانتهى إلى طلب توقيع الحجر عليها محافظة على مالها — وقد أوقعت محكمة أول درجة الحجر عليها للغفلة نتيجة كبر سنها وشيخوختها وضعف قواها بحيث تصبح سهلة الإقنياد لغيرها ويخشى من تصرفها في أموالها بما يضر مصالحها — ولما استأنفت الطاعنة هذا الحكم ناقشتها المحكمة بجلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٥٤ — وفي ١٦ من مارس سنة ١٩٥٤ أصدرت محكمة الاستئناف حكما تمهيدا بنذب مدير مصلحة الأمراض العقلية لفحص قوى المطلوب الحجر عليها وقدم الطبيب تقريره ضمنه ما ارتآه من أن الطاعنة مصابة باضطراب الذاكرة نشأ معظمه عن تصلب في شرايين المخ وهذا الاضطراب يجعل تصرفاتها غير سليمة — وفي ٢٣ من يونيو سنة ١٩٥٤ أصدرت محكمة الاستئناف حكما بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من توقيع الحجر على الطاعنة مقيمة قضاءها في ذلك — على ما استخلصته من تقرير الطبيب الشرعي — وعلى أن ما تعييه الطاعنة على الطبيب من تجاهله للإجابات المعقولة التي صدرت منها لبيان سلامة عقلها وبعدها عن الغفلة

مردود . بأن من واجب المحكمة أن تتناول جميع الأقوال بالبحث والتحصيل فإذا كانت قد أبدت بعض الأقوال السليمة فإن هناك أقوالا أخرى كثيرة قيلت من تلك السيدة (الطاعنة) أمام الطبيب وأمام الهيئة الاستئنافية السابقة تقطع بأن حالتها العقلية ليست من التوازن والاستقرار بما يبعدها عن الغفلة ووقوعها فريسة للاستغلال ، — ويخلص مما سبق أن المحكمة — إذ حكمت بتوقيع الحجر للغفلة على الطاعنة — أقامت قضاءها على أساسين — تقرير الطبيب الشرعي ومناقشة الطاعنة — استخلصت من الأول — أن الطاعنة مصابة باضطراب الذاكرة نشأ معظمه عن تصلب في شرايين المخ بحيث تكون تصرفاتها غير سليمة واستخلصت من مناقشة محكمة الاستئناف والطبيب الشرعي لها — ما يدل على اضطراب أقوالها وأن حالتها ليست من التوازن والاستقرار بما يبعدها عن الغفلة ووقوعها فريسة للاستغلال .

ومن حيث إن المادة ٦٥ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ نصت على أنه يحكم بالحجر على البالغ للجنون أو للعتة أو للسفه أو أو للغفلة — وقد نصت المادة ٦٤ من القانون المدني — على أن كل من بلغ سن التمييز ولم يبلغ سن الرشد وكل من بلغ سن الرشد وكان سفيها أو ذا غفلة يكون ناقص الأهلية وفقا لما يقرره القانون .

ومن حيث إن المشرع لم يضع للغفلة تعريفا — فيتعين الرجوع في بيانها إلى أحكام الشريعة الإسلامية لأنها على ما ورد في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ — تعتبر شقا مكملا لأحكام القانون المدني في جميع

مسائل الأهلية والحجر التي لم يصدر فيها تشريع خاص كما أنها كانت وما زالت مصدرا تكميليا للرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بأحكام الولاية على المال في حالات نقص التشريع أو قصوره في حدود ما نصت عليه المادة ١ من القانون المدني .

« ومن حيث إن فقهاء الشريعة الإسلامية لم يجمعوا على تعريف صاحب الغفلة فقال بعضهم إنه هو الشخص الذي لا يهتدى إلى التصرفات الراجعة لسلامة قلبه فيغب في تصرفاته — ويرى آخرون أنها امتداد لفكرة السفه — على أنه من المتفق عليه إنها من العوارض التي تعترى الإنسان فلا تخل بالعقل من الناحية الطبيعية وإنما تنقضي من قوة ملكات نفسية أخرى أخصها الإدارة وحسن التقدير — وقد يستدل عليها باقبال الشخص على التصرفات دون أن يهتدى إلى الراجح فيها أو بقبوله فاحش الغبن في تصرفاته عادة أو بأيسر وسائل الانخداع على وجه يهدد المال بخطر الضياع — والمحكمة في توقيع الحجر بسببها هو المحافظة على مال المحجور عليه حتى لا يصبح عالة على المجتمع وكذلك المحافظة على مصالح الأسرة وغيرها من المصالح المشروعة كمصالح الدائنين .

« ومن حيث إنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه — أن المحكمة استخلصت من مناقشة الطاعنة « أنها مضطربة في أقوالها وأن حالتها ليست من التوازن والاستقرار بما يبعدها عن الغفلة » مما مفاده أن المحكمة رأت من حالة الطاعنة أن كل ما بها لم يكن إلا ضعفا في بعض الملكات الضابطة وهي ملكات حسن الإدارة و سلامة التقدير مما يحتمل معه أن تغبن في تصرفاتها بأيسر

وسائل الانخداع — بما قد يهدد أموالها بخطر الضياع وتلك هي حالة ذى الغفلة — ولا يؤثر على ذلك المصدر الذي استمدت منه المحكمة الدليل على الغفلة ، ذلك أنه إن كانت التصرفات التي تصدر من الشخص هي في الأصل المصدر الذي تستمد منه الدليل على الغفلة إلا أنه لا مانع من أن تستمد هذا الدليل من مناقشة المطلوب الحجر عليها أمام المحكمة بغض النظر عن تصرفاته — كما يبين أنه هو الحال في الدعوى — ولما كان الحكم قد أثبت أن المطلوب الحجر عليها مال هو ريع الأطيان الموقوفة حين قدم طلب الحجر وأن التنازل عنه حدث بعد ذلك — دون أن يمس تصرف الطاعنة إلى بنيتها في الأطيان بالبيع — لما كان ذلك — وكان ما قرره الحكم في شأن قابلية التصرف المصحوب بالاستغلال أو التواطؤ للبطلان ولو كان تاريخه سابقا لتوقيع الحجر — هو تزيد لا يؤثر على صحة الدليل الذي استند إليه الحكم أو سلامة النتيجة التي انتهى إليها — كان النعمى عليه بما ورد في هذين السببين — لا مبرر له .

« ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم مشوب بما يبطله من وجهين : (الاول) ذلك أن المحكمة قضت في ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٢ بتسحب مدير مصلحة الأمراض العقلية لفحص قوى المطلوب الحجر عليها لبيان ما إذا كانت سليمة الإدراك وتمتعة بقواها العقلية ، الكاملة أم أنها مصابة بأحد الأمراض العقلية ، وبعد أن قدم الخبير تقريره اعتمدته المحكمة — مع أن الذي باشر المأمورية لم يكن مدير المصلحة بل أحد أطبائها وهذا يتنافى مع الحكم التمهيدى . و (الثاني) أنه لم يثبت أن الطبيب المذكور من

بين المقيدين بجدول الخبراء ، مما كان يتعين معه أن يؤدي اليمين قبل مباشرة المأمورية عملاً بنص المادة ٢٢٩ مرافعات وإذ لم يؤد هذه اليمين فإن عمله يكون باطلاً وتبعاً يكون الحكم المؤسس عليه باطلاً كذلك .

« ومن حيث إن هذا السبب بوجهيه مردود (أولاً) بأنه عار عن الدليل إذ لم تقدم الطاعة دليلاً رسمياً على أنها سبق لها أن أثارت هذا الدفاع لدى محكمة الموضوع ومن ثم لا يجوز طرحه لأول مرة أمام هذه المحكمة . (وثانياً) أن البطلان الذي تثيره الطاعة وهو لا يتعلق بالنظام العام يزول إذا نزل عنه من شرع لمصلحته إذا رد على الإجراء بما يدل على أنه اعتبره صحيحاً أو قام بعمل أو إجراء آخر باعتباره كذلك ، وقد أثبت الحكم أن الطاعة ردت على تقرير الطبيب مما يستفاد منه أنها اعتبرته صحيحاً هذا فضلاً عن أن الحكم مقام على دعامة أخرى تكفي لحمله وهو ما استبان للمحكمة من مناقشة الطاعة من اتصافها بالغفلة .

« ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم شابه القصور في التسبب إذ اغفل مأمورية الخبير التي أوضحها الحكم التمهيدى وحدد معالمها مع أنه رتب أهمية قصوى على تاريخ المرض الذي اعتور المطلوب الحجر عليها فإذا كانت سليمة الإدراك انتهى الأمر وإذا كانت غير ذلك فإنه أوجب بيان التاريخ الذي تكون قد أصيبت فيه بما جعلها غير سليمة الإدراك . حتى إذا ما تبين أن إصابتها به كانت بعد تسجيل عقد الإشهار والبيع كان تصرفها لأولادها تصرفاً صحيحاً ولا غبار عليه ولا محل للحجر عليها — ومع أن تقرير الطبيب

قد اغفل بيان ذلك التاريخ ومع تمسك الطاعة بهذا الدفاع لما له من أثر في مصير الدعوى فإن الحكم المطعون فيه رد عليه بقوله « إن هذا الاعتراض لا يعيب التقرير لأن الطبيب الفاحص وجد أنها لم تصل إلى مرض يذهب بالذاكرة تماماً — وهذا الذي قاله الحكم لا يعتبر رداً على دفاع الطاعة كما أنه مخالف للحكم التمهيدى فضلاً عن تناقضه تناقضاً معيباً إذ يقرر أن المرض لم يذهب بذاكرة الطاعة تماماً لأن معنى ذلك أن المرض يذهب ببعض ذاكرتها مما كان يتعين على الطبيب أن يقرر التاريخ الذي يرد إليه فقدان بعض الذاكرة وهل هو تاريخ لاحق على التصرف أو سابق عليه وهو الأمر الذي هناء الحكم التمهيدى — وإذ أغفل الحكم هذا البيان — أخذاً برأى الطبيب — ودون أن يرد على دفاع الطاعة في هذا الخصوص فإنه يكون قاصر التسبب .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن بيان تاريخ بدء قيام حالة الغفلة ليس ركناً من أركان الحكم بالحجر للغفلة وليس بواجب على المحكمة قبل القضاء بالحجر أن تتقصى بدء قيام هذا السبب بل يكفي أن يتوافر قبل الحكم الدليل على قيامه وثابت أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالحجر للغفلة — استخلص توافر نقص الملكات النفسية — وهي منسائط الحجر — من مناقشة الطاعة بالجلسة قبل إصدار الحكم على ما سبق بيانه .

« ومن حيث إنه لذلك يتعين رفض الطعن . »
(القضية رقم ٢٤ سنة ٢٤ ق « أحوال شخصية » رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمود عياد ومحمد فؤاد جابر المستشارين) .

١٠٤

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٤

استئناف . قيد الاستئناف . عدم القيد في الميعاد القانوني . التمسك ببطالان الاستئناف قبل مواجهة موضوع الدعوى . رفض هذا الدفع . خطأ في القانون . المادة ٤٠٧ مرافعات .

المبدأ القانوني

لما كانت المادة ٤٠٧ من قانون المرافعات قد أوجبت على المستأنف أن يقيس استئنافه خلال ثلاثين يوما من تاريخ آخر إعلان صحيح لصحيفة الاستئناف إلا إذا كان قد حدد لنظره جلسة تقع في أثناء هذا الميعاد فعندئذ يجب القيد قبل الجلسة بيومين على الأقل ، ورتبت على عدم القيد اعتبار الاستئناف كأن لم يكن وعلى القيد بعد المواعيد المذكورة أن يحكم بطلانه إذا طلب الخصم ذلك قبل التعرض للموضوع ؛ وكان المستأنف قد قيد استئنافه بعد الميعاد وكان المستأنف عليه قد طلب الحكم بطلان الاستئناف لقيدته بعد الميعاد وتمسك بهذا الدفع قبل مواجهة الموضوع ؛ لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض هذا الدفع وقبل الاستئناف شكلا يكون قد خالف القانون .

المحكمة

د من حيث إن الوقائع حسبما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المرجوم محمد مدحت الحكيم أقام الدعوى رقم ٤١١ سنة ١٩٤٤ مدنى كلى المنيا - وتوفى أثناء سيرها وحل محله المطعون عليهم -

وطلبا للأسباب الواردة بعريضتهما الحكم بطلان الإيصال المؤرخ ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٣ وقيمه ٢٦٨ جنيا بما في ذلك المبلغ المتروك واعتباره كأن لم يكن واستمرار تنفيذ الحكم ٤٣٦ سنة ١٩٤٢ مدنى مغاغة مع الزام الطاعن بالمصروفات - وفى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ حكمت المحكمة بطلان الإيصال الصادر للطاعن من يوسف حنين بالنسبة لمبلغ ٤٨ جنيا فقط وهو المبلغ الذى تنازل عنه من قيمة الحكم رقم ٤٣٦ سنة ١٩٤٢ مدنى مغاغة مع استمرار التنفيذ بالنسبة لذلك المبلغ فقط وصحة الإيصال المذكور بالنسبة لباقي المبلغ الوارد فيه وهو ٢٢٠ جنيا ؛ استأنف المطعون عليهما هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد بمجلدها برقم ٥٣٢ سنة ٦٧ قضائية - دفع الطاعن بطلان عريضة الاستئناف واعتبارها كأن لم تكن لرفعها بعد الميعاد - وفى أول مايو ١٩٥١ قضت برفض الدفع المقدم من الطاعن وبقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبإبطال الإيصال المؤرخ فى ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٣ الصادر من يوسف حنين للمستأنف عليه (الطاعن) وبحق المستأنفين (المطعون عليهما) فى الاستمرار فى التنفيذ بالنسبة لمبلغ ٢٢٠ جنيا - فقرر الطاعن الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض .

د ومن حيث إن بما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفته القانون والخطأ فى تطبيقه - ويقول فى بيان ذلك ، إن المطعون عليهما أعلننا إليه الحكم الابتدائى فى ٢ من يولييه سنة ١٩٥٠ وفى نفس اليوم أعلنناه بعريضة استئناف عن هذا الحكم لتحديد لنظره جلسة ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ولكنهما لم يقيدا هذا الاستئناف فى الثلاثين يوما

التي تبدأ من يوم الإعلان طبقا للبادة ٤٠٧ مرافعات - ولما شعرا بمضى هذا الميعاد وبالجزاء الذي يربته عليه القانون من ضياع الاستئناف عمدا إلى حيلة هي إعادة إعلان صحيفة الاستئناف إلى الطاعن في ٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ وقيدا صحيفته بعد عشرة أيام ولذلك دفع بطلان عريضة الاستئناف واعتبارها كأن لم تكن لرفع الاستئناف بعد الميعاد القانوني على أساس أن الاستئناف المنظور هو الذي أعلن للطاعن في ٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ وأن المدة الزمنية بين هذا التاريخ وبين يوم ٢ من يوليو سنة ١٩٥٠ وهو تاريخ إعلان الحكم تزيد عن الأربعين يوما المقررة قانونا ميعادا لرفع الاستئناف عن أحكام المحاكم الابتدائية - إلا أن الحكم المطعون فيه مع تسليمه بجميع هذه الوقائع اعتبر أن إعلان الصحيفة في ٢ من يوليو سنة ١٩٥٠ يجعل الاستئناف قائما مع أن هذا الأمر يتعارض مع إرادة المطعون عليهما وعملهما لأنهما أعادا الإعلان في ٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ مما مفاده أن المطعون عليهما كانا يقصدان إعلان الاستئناف من جديد في ٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ وهو رفع للاستئناف يسرى من تاريخه الميعاد القانوني بينه وبين إعلان الحكم ولقد سلم الحكم المطعون فيه بأن المطعون عليهما قصدا بالإعلان الجديد التحايل للتخلص من عدم القيد في الميعاد ورغم ذلك أجاز الحكم لهما ذلك واعتبر الاعلان الأول قائما مع أنه لا يجوز أن يكون التحايل في التقاضي سببلا لفائدة مرتكبه بل يجب أن يكون مردودا عليه بحيث لا يستفيد منه ، على أنه من ناحية أخرى ، فإن الحكم أشار إلى أن الطاعن لم يطلب صراحة الحكم بالبطلان لعدم القيد في الميعاد

القانوني وأن هذا البطلان لا يحكم به إلا بناء على طلب الخصم مع أن الطاعن تمسك في مذكرته بعدم القيد في الميعاد في حالة الاعتبار الجدلي لوجود عريضة الاستئناف المعلنة في ٢ من يوليو سنة ١٩٥٠ مما كان يتعين معه على المحكمة إن هي أرادت اعتبار عريضة الاستئناف قائمة أن تواجه هذا الدفع فتقضى بالبطلان للقيد بعد الميعاد لاسيما وأن دفاع الطاعن ذكر ذلك صراحة فضلا عن أن الحكم المطعون فيه أورد هذا القول في أسبابه .

د ومن حيث إن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع ببطلان عريضة الاستئناف وبقبول الاستئناف شكلا قال في هذا الخصوص د حيث إن المستأنف عليه (الطاعن) دفع ببطلان عريضة الاستئناف واعتبارها كأن لم تكن لرفعها بعد الميعاد القانوني إذ أن الحكم المستأنف أعلن إليه بتاريخ ٢ من يوليو سنة ١٩٥٠ وهو يشير بذلك إلى إعادة إعلان صحيفة الاستئناف الحاصلة بتاريخ ٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ أي بعد فوات ميعاد الاستئناف وهو أربعون يوما من تاريخ إعلان الحكم المستأنف الصادر حضوريا من المحكمة الابتدائية . وحيث إنه وإن كانت إعادة إعلان صحيفة الاستئناف حاصلة بعد فوات ميعاد الاستئناف كما تقدم إلا أن الإعلان الأول لتلك الصحيفة وهو الحاصل بتاريخ ٢ من يوليو سنة ١٩٥٠ أي في نفس تاريخ إعلان الحكم المستأنف قد وقع صحيحا في الميعاد ومستوفيا للأوضاع القانونية فأصبح الاستئناف به قائما قانونا . ولا يغير من ذلك إعادة تلك الصحيفة وهي وإن كانت حاصلة بقصد التخلص من الجزاء المترتب على عدم إجراء القيد في ميعاده من تاريخ الإعلان الأول فإنها لم تقترن من جانب المستأنفين (المطعون عليهما) باستبعاد ذلك الاعلان أو التنازل عنه -

ورد عليه لاعلى إعادة إعلان الاستئناف بالصحيفة المعلقة في ٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٠، ومن ثم — يكون قد قيد بعد المواعيد المذكورة في المادة ٤٠٧ من قانون المرافعات وأنه والحالة هذه لا يحكم بطلانه إلا إذا طلب الخصم ذلك قبل التعرض للموضوع .

د ومن حيث إنه يبين من مطالعة المذكرتين المقدمتين من الطاعن أنه تمسك في كليهما بأن صحيفة الاستئناف المعلقة في ٢ من يوليو سنة ١٩٥٠ لم تقيد في الميعاد القانوني وطلب في كليهما الحكم بطلان عريضة الاستئناف واعتبارها كأن لم تكن سواء أكان هذا الاستئناف لم يقيد بتاتا في الميعاد، وفق الشرط الأول من الفقرة الثانية من المادة ٤٠٧ من قانون المرافعات، أو أنه قيد بعد الميعاد، مما يوجب الحكم بطلانه وفق الشرط الثاني من الفقرة الثانية من المادة المشار إليها . الأمر الذي يستفاد منه أن الطاعن طلب الحكم بطلان الاستئناف — على غير ما ذهب إليه الحكم لقيدته بعد المواعيد وذلك قبل التعرض للموضوع .

د ومن حيث إنه لما كانت المادة ٤٠٧ من قانون المرافعات قد نصت على أن : د على المستأنف أن يقيد استئنافه خلال ثلاثين يوما من تاريخ آخر إعلان صحيح لصحيفة الاستئناف إلا إذا كان قد حدد لنظره جلسة تقع في أثناء هذا الميعاد فعندئذ يجب القيد قبل الجلسة بيومين على الأقل، ثم قالت د فإذا لم يقيد الاستئناف اعتبر كأن لم يكن وإن قيد بعد المواعيد المذكورة حكم بطلان الاستئناف إذا طلب الخصم ذلك قبل التعرض للموضوع، وكان الطاعن قد طلب الحكم بطلان الاستئناف لقيدته بعد المواعيد

وإذا كان القيد لم يحصل إلا بتاريخ ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ فإن الحكم بالبطلان بسبب حصول القيد بعد ميعاده مرهون بطلب الخصم فلا يقع ذلك البطلان من تلقاء نفسه بقوة القانون كما يدل على ذلك نص المادة ٤٠٧ من قانون المرافعات — وحيث إن المستأنف عليه (الطاعن) لم يطلب بطلان الاستئناف أو اعتباره كأن لم يكن بسبب قيده بعد ميعاد القيد اعتبارا من تاريخ الإعلان الأول لصحيفته بل كان طلبه ذلك مقيدا بسبب معين هو فوات ميعاد الطعن بطريق الاستئناف قبل رفعه بالإعلان الثاني للصحيفة، وإذا كانت مذكرته المقدمة بعد حجز القضية للحكم قد تضمنت في سياق سرد الوقائع أن المستأنفين لم يقيدا الاستئناف في الميعاد المقرر للقيد من تاريخ الإعلان الأول وأنهما لما شعر بذلك أعادا إعلان الصحيفة إليه فإن ذلك لا يبنى خلو طلباته حتى في تلك المذكرة من الحكم بالبطلان بسبب عدم حصول القيد في الميعاد، ومن كل ما تقدم يتضح أن الاستئناف رفع صحيحا في الميعاد بإعلان صحيفته في ٢ يوليو سنة ١٩٥٠ واستوفى أوضاعه القانونية على هذا الأساس ولم يطلب المستأنف عليه بطلانه بسبب قيده بعد الميعاد المقرر للقيد، ولما كان الاستئناف لا يعتبر في هذه الحالة مرفوعا بالإعلان الثاني فلا يكون هناك أثر لمضى أربعين يوما من تاريخ إعلان الحكم المستأنف قبل وقوع هذا الإعلان الثاني ولا يكون هناك محل للدفع كما أبداه المستأنف عليه . ويبين من هذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه أنه اعتبر الاستئناف مرفوعا بالعريضة التي أعلنت في ٢ من يوليو سنة ١٩٥٠ — وأن القيد الحاصل في ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ إنما

على ما سبق بيانه — لما كان ذلك — كان الحكم المطعون فيه مخالفا للقانون متعينا نقضه .
ومن حيث إنه لما كانت الدعوى صالحة للحكم فيها .

ومن حيث إنه للأسباب السابق بيانها يتعين الحكم باعتبار الاستئناف المرفوع من المطعون عليهما والمقيد بعد الميعاد كأن لم يكن مع إلزام المطعون عليهما بالمصروفات الاستئنافية ومصروفات الطعن .

(القضية رقم ٣٢١ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمود عياد ومحمد أمين زكي السنوارين) .

١٠٥

٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٤

وقف التنفيذ . طلب وقف التنفيذ بعد رفضه لا يجوز .
علما بذلك .

المبدأ القانوني

لا يجوز طلب وقف التنفيذ من جديد بعد رفضه استنادا إلى خطر لم يكن ماثلا وقت التقرير بالطعن ومن باب أولى استنادا إلى ما قد يكون فات الطاعن بيانه أثناء نظر طلبه الأول من أدلة على توافر ذلك الخطر . ذلك أن وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه بالنقض هو استثناء من الأصل الذي قرره الفقرة الأولى من المادة ٤٢٧ من قانون المرافعات التي تنص على أنه لا يترتب على الطعن بطريق النقض إيقاف تنفيذ الحكم . وقد قيدت الفقرة الثانية من المادة المذكورة بهذا

الاستثناء بشرطين الأول أن يطلب الطاعن وقف التنفيذ في تقريره بالطعن . والثاني أن يخشى من التنفيذ وقوع خطر جسيم لا يمكن تداركه ، ويستفاد من هذين الشرطين أن يكون الخطر من التنفيذ ماثلا وقت حصول الطعن بالنقض حتى يمكن الاستناد إليه عند التقرير به .

المحكمة

ومن حيث إنه يبين من الأوراق أن الطاعن سبق أن طلب في تقرير طعنه وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه وقد نظر طلبه المذكور بجلسته ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ وقضت هذه المحكمة بعد سماع أقواله وأقوال المطعون عليه برفضه — غير أن الطاعن عاد وتقدم في ٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ بطلب جديد يطلب فيه وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه بمقولة إنه جدد ظروف تبرر طرح طلب وقف التنفيذ من جديد .

ومن حيث إن المطعون عليه دفع بعدم قبول هذا الطلب الجديد استنادا إلى أنه لا يجوز للطاعن بعد أن رفض طلبه الخاص بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه — لا يجوز له مهما كانت الأسباب أن يعود ويطلب إلى محكمة النقض من جديد وقف تنفيذ الحكم لمخالفة ذلك لمفهوم المادة ٤٢٧ من قانون المرافعات ولما فيه من مساس بحجية حكمها الأول الصادر برفض الطلب .

ومن حيث إن هذا الدفع في محله ذلك أن وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه بالنقض هو استثناء من الأصل الذي قرره الفقرة الأولى من المادة ٤٢٧ من قانون المرافعات التي تنص على أنه لا يترتب على الطعن بطريق النقض إيقاف تنفيذ الحكم وقد قيدت الفقرة الثانية من المادة سالفه

ماثلاً وقت التقرير بالطعن ومن باب أولى استناداً إلى ما قد يكون فات الطاعن ببيان أنه أثناء نظر طلبه الأول من أدلة على توافر ذلك الخطر .

« وحيث إنه لا تقدم يتعين الحكم بعدم قبول طلب وقف التنفيذ المقدم من الطاعن في ٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ » .

(القضية رقم ٣٩٠ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

الذكر هذا الاستثناء بشرطين الأول أن يطلب الطاعن وقف التنفيذ في تقريره بالطعن والثاني أن يخشى من التنفيذ وقوع خطر جسيم لا يمكن تداركه — ويستفاد من هذين الشرطين أن يكون الخطر من التنفيذ ماثلاً وقت حصول الطعن بالنقض حتى يمكن الاستناد إليه عند التقرير به ويترتب على ذلك أنه لا يجوز طلب وقف التنفيذ من جديد بعد رفضه استناداً إلى خطر لم يمكن

مجلس الدولة

محكمة القضاء الإداري

ميعاد رفع دعوى الالغاء . وتظل هذه الحالة قائمة إلى أن يصدر القرار في طلب الاعفاء ، فتبدأ من تاريخ صدوره مدة الستين يوماً المنصوص عليها في المادة ١٢ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ .

(القضية رقم ١٥٠ سنة ٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد على السيد رئيس المجلس والإمام الإمام الحريبي وعلى بنداوي والدكتور سمد الدين الشريف ومحمد عبد الحير المستشارين) .

١٠٧

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٤

ميعاد الستين يوماً . انقطاع سريانه بتقديم تظلم إلى الجهات الإدارية . شرطه أن يكون التنظيم قد قدم قبل فوات هذا الميعاد . اجراءات قطع التقادم التي نصت عليها المادة ٣٨٣ مدني . عدم سريانه على ميعاد الستين يوماً المنصوص عليه في المادة ١٣ من قانون مجلس الدولة .

١٠٦

٢ نوفمبر سنة ١٩٥٤

ميعاد الستين يوماً . عدم سريانه في حالة تقديم طلب الاعفاء من الرسوم القضائية . بدء سريانه من تاريخ الفصل في هذا الطلب .

المبدأ القانوني

جرى قضاء هذه المحكمة على أن لطلب الاعفاء من الرسوم القضائية أمام القضاء الإداري آثار تختلف عنه أمام القضاء العادي ، لأنه إذا كان التقادم لا يقطع في الحقوق المدنية إلا بإعلان الدعوى فإن التظلم الإداري يقطع ميعاد الطعن بالالغاء . وطلب الاعفاء لا يخرج عن كونه نوعاً من التنظيم أشد مفعولاً من شكوى عادية أو خطاباً يحمل اعتراض صاحب الشأن على قرار إداري ، وأنه بهذه المثابة يقطع سريان

المبدأ القانوني

لما كان ميعاد رفع الدعوى بطلب إلغاء القرارات الإدارية طبقا لنص المادة ١٢ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة يسرى من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به أو علمه به علما يقينيا يقوم مقام النشر أو الإعلان ، وكان سريان هذا الميعاد ينقطع في حالة التنظيم إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار أو إلى الهيئات الرئاسية .

لما كان ذلك ، وكان الثابت من وقائع الدعوى أن القرار المطعون فيه والمتضمن بيع الأرض موضوع النزاع بالمزاد العلني قد صدر قبل التاريخ المحدد لذلك وهو يوم ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، وأن الدعوى بطلب إلغائه قد رفعت في يوم ٢١ أكتوبر سنة ١٩٥١ ، فإن الدفع بعدم قبولها لرفعها بعد الميعاد يكون في محله ويتعين قبوله ، ولا يغير من هذا النظر أن يكون المدعون قد رفعوا بتاريخ ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ دعوى مستعجلة ضد مدير عام مصلحة الأملاك الأميرية طلبوا فيها تعيين أحد الخبراء لإثبات حالة الأرض ووضع يدهم عليها ، وأن تكون المحكمة قد قررت ندب خبير لأداء ذلك في ٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، وأن يكون الخبير قد قدم تقريره وحكمت المحكمة بجلسته ٢٨ أبريل سنة ١٩٥١ بانتهاء الدعوى ، وأن يكون المدعون قد قاموا بعد ذلك في ٢٨ مايو سنة ١٩٥١ بانذار

مدير مصلحة الأملاك انذارا رسميا ، تضمن طلب العدول عن القرار الذي سبق أن أصدره ببيع الأرض موضوع النزاع بالمزاد العلني .

لا يغير ذلك كله من الحكم المتقدم لأن رفع الدعوى المستعجلة بطلب ندب خبير لإثبات حالة الأرض موضوع النزاع لا يعتبر تظلما مرفوعا إلى الجهة التي أصدرت القرار أو الجهة الرئيسية فلا ينقطع به الميعاد طبقا لنص المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة . كذلك لا يعتبر رفع هذه الدعوى قاطعا لسريان الميعاد طبقا للمادة ٣٨٣ من القانون المدني إذ أن هذه المادة خاصة بالتقادم المكسب والمسقط ولا تسرى على الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة باعتباره من مواعيد الاجراءات والذي يجب أن ترفع الدعوى بطلب الإلغاء قبل فواته .

كما أن الانذار الذي وجهوه للمصلحة بعد انتهاء دعوى اثبات الحالة بطلب العدول عن القرار الصادر ببيع الأرض بالمزاد العلني لا يعتبر بمثابة تظلم إلى الجهة الرئيسية يفتح لهم ميعادا جديدا يبدأ بعد انقضاء أربعة أشهر من تاريخه دون رد المصلحة وذلك لأن هذا الإنذار باعتباره تظلمًا من القرار الإداري قد وجه بعد انقضاء الميعاد ولا يقطع التظلم سريان الميعاد إلا إذا كان قد قدم قبل فواته .

(القضية رقم ٧٦ سنة ٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد الرحمن الجبري وعبد الرحمن نصير ومحمود محمد إبراهيم ومحمد مكاوي أحمد الشيخ واحمد فهمي البيلوي المستشارين) .

الغاية منها هي حماية المجتمع وصون مصالحه .
وقد اعتنق نظرية الضرورة دستور سنة ١٩٢٣ في المادة ١٥ الخاصة بمصادرة الصحف بالطريق الإداري، والمادة ٤١ التي أجازت إصدار مراسيم لها قوة القانون في فترة تعطيل البرلمان ، والمادة ١٥٥ التي أباحت تعطيل أحكام الدستور ذاته أثناء قيام الأحكام العرفية . ولم تتخلف التشريعات المدنية والجنائية بل وأحكام القضاء عن تقرير ما للضرورة من مقتضيات على أن الحكمة التي تدعو إلى تشريع التطهير هي حكمة عادية قد تبرر في ظروف طبيعية فن باب أولى إذا عاناها المشرع فالزمته إياها ثورة الإصلاح .

٢ — إن حق مجلس الوزراء في فصل الموظفين بغير الطريق التأديبي هو حق أصيل يستند في أساسه إلى الأوامر العالية الصادرة في ١٠ من أبريل سنة ١٨٨٣ و ٢٤ من مايو سنة ١٨٨٥ و ١٩ من فبراير سنة ١٨٨٧ و ٢٤ من ديسمبر سنة ١٨٨٨ وإلى قانون المعاشات الملكية رقم ٥ الصادرة في ١٥ من أبريل سنة ١٩٠٩ ثم إلى المادة ٥٧ من دستور سنة ١٩٢٣ التي نصت على أن مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة . وقد أشارت المادة ٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ إلى الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات الإدارية النهائية الصادرة بأحالتهم إلى المعاش أو الاستيداع أو بفصلهم من غير الطريق

١٠٨

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٤

١ — المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بفصل الموظفين بغير الطريق التأديبي . صدوره من سلطة تملك التشريع في البلاد . استناده إلى حالة الضرورة . قانون شرعي .

ب — مجلس الوزراء . حقه في فصل الموظفين بغير الطريق التأديبي . استعداده من الأوامر العالية ومن قانون نظام موظفي الدولة . نص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ على هذا الحق . ليس انشاء له . تقرير المرسوم المشار إليه ضمانات جديدة للموظف .

ج — المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بفصل الموظفين بغير الطريق التأديبي . نصه في المادة السابقة منه على عدم جواز الطعن بإنشاء أو وقف تنفيذ القرارات الصادرة بالتطبيق لأحكامه — دستورية هذا المنع . عدم امتداد هذا المنع إلى طلبات التعويض الناشئة عن خطأ في تطبيق المرسوم بقانون سالف الذكر .

د — دعوى بالظن بالإلغاء في القرارات الصادرة طبقاً لأحكام المرسوم بقانون الخاص بفصل الموظفين بغير الطريق التأديبي . تأسيس طلب الإلغاء على عيب من العيوب الواردة في المادة ٣ من قانون مجلس الدولة . عدم قبول .

المبادئ القانونية

١ — إن المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بفصل الموظفين بغير الطريق التأديبي هو قانون صادر من سلطة تملك التشريع في البلاد وقد دعت إلى إصداره حكمة بالغة هي ضرورة تطهير الادارة الحكومية بما شابهها من ادران ، ومتى قامت تلك الحكمة فان ما يصدر على هديها من تشريعات يتسم بالشرعية في الظروف الطبيعية العادية بله في الظروف الاستثنائية التي تولد حالة الضرورة ما دامت

التأديبي . كما نصت المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة على أن من أسباب انتهاء خدمة الموظف العزل أو الإحالة إلى المعاش بقرار تأديبي ، وكذا الفصل بمرسوم أو أمر جمهوري أو بقرار خاص من مجلس الوزراء . وثبتت هذا الحق لمجلس الوزراء معناه تفرد الحكومة وهي التي عينت الموظف بتقدير صلاحيته للعمل وتقدير استمرار أو عدم استمرار استعانتها به . بيد أن هذا الحق لا يكون مشروعا إلا إذا وقع الفصل لاعتبارات أساسها المصلحة العامة ولأسباب جدية قائمة بذات الموظف . ومن هذا يبين أن المشرع لم يستحدث جديدا ولم ينشئ حقا لم يكن قائما من قبل عندما نص في المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ على حق مجلس الوزراء في فصل الموظفين غير الصالحين للعمل أو الذين تعلق بهم شوائب وشبهات قوية دون الالتجاء إلى الطريق التأديبي . وكل ما فعله أنه قرر للموظف ضمانات لم تكن ثابتة له من قبل من حيث عرض أمره على لجان التطهير التي نص على تشكيلها ، كما رتب له حقوقا مالية من حيث تسوية المعاش على أساس آخر مرتب وضم المدة وصرف الفرق بين المرتب والمعاش عن هذه المدة ؛ وهي حقوق ما كان ليظفر بها عادة لولا النص عليها .

٣ — إن ما نصت عليه المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ من

عدم جواز الطعن بإلغاء أو وقف تنفيذ القرارات الصادرة بالتطبيق لأحكامه ، وإن جاء استثناء من الاختصاص المقرر لمحكمة القضاء الإداري إلا أنه لا تريب على المشرع إذا ما لجأ إلى تقريره مراعاة للصالح العام في ضوء الظروف المحيطة بالمجتمع . وما دام هذا المنع متسما بطابع العمومية والتجديد ، فلا صحة للقول بعدم دستوريته لإخلاله بمبدأ المساواة أمام القانون بدعوى حرمانه لطائفة من الأفراد من حق الالتجاء إلى القضاء . ذلك أن هذا القانون لا ينطوي على مصادرة مطلقة للحقوق بدون تعويض عادل أو لاقتضاها في أي صورة بل تنظيم لاستعمالها ، ولا يفرق في هذا الشأن بين أفراد طائفة من الموظفين تماثلت مراكزهم القانونية واتحدت في خصائصها . وقد كانت المحاكم المصرية قبل إنشاء مجلس الدولة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ ممنوعة من التعرض للقرار الإداري بالإلغاء أو وقف التنفيذ أو التعديل أو التأويل ، وذلك بمقتضى النصوص الواردة يلائحق ترتيب المحاكم الوطنية والمختلطة وكان اختصاصها مقصورا على نظر دعوى التعويض عن الأضرار الناشئة عن القرار الإداري فإذا استحدث قانون مجلس الدولة دعوى الإلغاء فليس ما يمنع دستوريا من تعطيل هذا التشريع جزئيا في وقت ما ولفترة محدودة إذا ما اقتضت المصلحة العامة ذلك . لاسيما أن ولاية الإلغاء التي لمحكمة القضاء الإداري حاليا ليست

قانون مجلس الدولة . وتكون غير مقبولة دعوى الالغاء التي ترفع إلى محكمة القضاء الإداري عن قرارات الفصل الصادرة استنادا إلى أحكام المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ ، وذلك في جميع الحالات التي يكون فيها مبنى الطعن عدم الاختصاص أو وجود عيب في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها وتأويلها وإساءة استعمال السلطة . ولا وجه للتحدى بأن المادة السابعة سالفه الذكر إنما يقتصر حكمها على القرارات التي تصدر بالمطابقة لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ دون تلك التي يشوبها خطأ في تطبيقه . ذلك أن الأخذ بهذا القول يجعل المنع الوارد في هذه المادة من قبيل اللغو . هذا بالإضافة إلى أن المادة السابعة المشار إليها تنص على أن حكمها هو استثناء من أحكام المادتين ٣ ، ١٠ من قانون مجلس الدولة وأن المادة ٣٠ من هذا القانون الأخير تشترط أن يكون مرجع الطعن عدم الاختصاص أو وجود عيب في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها وتأويلها* .

ولاية عامة كاملة ، بل محددة بالنص . وقد نصت المادة ١٢٥ من دستور سنة ١٩٢٣ على أن ترتب جهات القضاء وتحديد اختصاصها يكون بقانون ، فكما أن المشرع يرتب جهات القضاء كذلك هو يعين لكل منها اختصاصها ، وكل ما خرج عن ولايتها بقانون امتنع عليها القضاء فيه . كما هو الحال بالنسبة إلى أعمال السيادة التي لا اختصاص لها بنظرها الغاء أو تعويضا . وكما جاء بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية من عدم سماع دعوى الزوجية عند الإنكار إذا لم يكن العقد مبرما بأشهاد شرعي . وكما نصت عليه المادة ١٨ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون نظام القضاء ، وكذا المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٤ بشأن الترقيات والعلاوات والتعيينات والمعاشات الاستثنائية . وإذا كان المشرع قد منع في المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ الطعن بالغاء أو وقف تنفيذ القرارات الصادرة بالاستناد إلى أحكامه ، فإن هذا المنع مقصور الأثر على طلبات الغاء أو وقف تنفيذ هذه القرارات في الفترة المحددة لسريانه ، ولا ينسحب على طلبات التعويض الناشئة عن خطأ في تطبيقه .

٤ — ان عدم جواز الطعن بالالغاء وفقا

لنص المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ١٨١

لسنة ١٩٥٢ يقوم في جميع الحالات التي يتحقق

فيها عيب من العيوب الواردة في المادة ٣ من

(*) يمثل هذه المبادئ حكمت هذه الدائرة بنفس الجلسة في القضية رقم ٨٥٢ لسنة ٧ ق والقضية رقم ٢٥٤ لسنة ٧ ق والقضية رقم ٧٠٦ لسنة ٧ ق بجلسته ٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ والقضية رقم ٦١٠ لسنة ٧ ق بجلسته ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ والقضية رقم ٤٥٢ لسنة ٦ ق بجلسته ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ . وأحالت هذه الدائرة إلى الأحكام السابقة في حكمها الصادر في القضية ٨٠١ لسنة ٧ ق بجلسته ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٤ .

الوقائع

أقام المدعى دعواه بصحيفة أودعت سكرتيرية المحكمة بتاريخ ٢٢ من يناير سنة ١٩٥٣ طلب فيها الحكم بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه الصادر في شكل مرسوم بتاريخ ١٠ من يناير سنة ١٩٥٣ وفي الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه الذي قضى بإحالة المدعى إلى المعاش مع كل ما يترتب عن ذلك من آثار والزام الحكومة بالرسوم والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة واحتياطيا الحكم بإبطال القرار الذي أصدره مجلس الوزراء بجلسته ١٠ من يناير سنة ١٩٥٣ تنفيذا للرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ لعيب جوهري شاب إجراءات المحاكم التأديبية المزعومة مما يجعل قرارها منعدم الأثر ويطلب المدعى من المحكمة أن تقرر هذا الانعدام وما يترتب عليه من آثار وخاصة اعتبار المرسوم الصادر بتاريخ ١٠ من يناير سنة ١٩٥٣ كأن لم يكن والزام الحكومة بالرسوم والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وقال بيانا لدعواه إنه بتاريخ ٦ من مارس سنة ١٩٥٠ صدر مرسوم بإنشاء وزارة الاقتصاد الوطني ونصت المادة الثانية منه على أن تقوم تلك الوزارة بدراسة الشؤون المتعلقة بتدعيم الاقتصاد الوطني وتنمية الثروة القومية — وقد وقع الاختيار على المدعى وكيلها واضطلع بمسئولياتها على الرغم من قيامها بغير ميزانية ثم صدر في أوائل سنة ١٩٥٢ مرسوم بضمها لوزارة المالية وإطلاق على الأخيرة اسم وزارة المالية والاقتصاد وفي اليوم العاشر من شهر يناير سنة ١٩٥٣ فوجئ بإحالة المدعى على المعاش تطبيقا للرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ في آخر

لحظة حتى ينسحب به ولا يستطيع أن يرفع دعواه إلى القضاء وبذلك يكون الاستناد إلى هذا المرسوم بقانون هو انتزاع لاختصاص لا محل له في هذه الحالة كما أن هذا المرسوم بقانون لم يجعل حق مجلس الوزراء في إحالة الموظفين إلى المعاش شاملا لجميع الموظفين بل خصصتهما معينة وبإجراءات وقواعد نظمها وقسم الموظفين الذين يشملهم إلى قسمين الأول هو الموظفون الذين هم في أدنى من درجة المدير العام ويكون فصلهم بقرار من مجلس الوزراء بعد موافقة لجنة تشكل في كل مصلحة وهي محكمة تأديبية بالمعنى الصحيح من حيث تشكيكها أو إجراءاتها . والقسم الثاني هو الموظفون الذين هم في درجة مدير عام فأعلى ويعرض أمرهم على مجلس الوزراء مباشرة وبذلك يكون القرار الصادر بإحالة المدعى إلى المعاش صريحا في أن هذا المجلس لم يتخذ هذا القرار إلا بعد اقتناعه بأنه لا ينظر في أمر موظف تشوبه شائبة وإلا لقرر فصل المدعى من الخدمة وبذلك يكون الاستناد إلى المرسوم بقانون المشار إليه هو محاولة حرمان المدعى من الالتجاء إلى القضاء بطلب إلغاء قرار إداري منعدم الأثر أو تقرير انعدام ذلك القرار الذي اتخذ في ثورة الغضب بقصد التشفي والانتقام إذ أن المرسوم بقانون لم يجعل من مجلس الوزراء إلا هيئة تأديبية ولم توجه أية تهمة للمدعى ويترتب على ذلك بطلان الإجراءات بطلاتا جوهريا ينعدم معها أي قرار لعدم إعلان الموظف بما نسب إليه .

وبتاريخ ٢٤ من فبراير سنة ١٩٥٣ تنازل المدعى عن طلب وقف التنفيذ وحكمت هذه المحكمة بإثبات هذا التنازل .

وبتاريخ ٢٨ من يناير سنة ١٩٥٣ أعلنت

أوردها المرسوم بقانون سالف الذكر في المادة الأولى منه . ولا يعدو ماجاء بهذا النص أن يكون توضيحا من المشرع له ما يسوغه من أهداف التطهير ، وهو لا يغير من الأوضاع القانونية المقررة أصلا في شيء . وقد اقتضت الضرورة إصدار هذا التشريع لمواجهة التخلص من جماعة غير صالحة من الموظفين . ورغبة في أن يستقر الأمر في شأنهم على وجه قاطع حتى لا تطول حالة القلق في الجهاز الحكومي نصت المادة السابعة منه على عدم جواز الطعن في قرار الفصل بالالغاء أو وقف التنفيذ استثناء من أحكام قانون مجلس الدولة . وبذلك لم يترك الباب مفتوحا لجدل قد يطول أمدته في ساحة القضاء . وعدم سماع الدعوى هنا ضرب من ضروب تخصيص القضاء ، ووجه من وجوه توزيع الاختصاص ، وهو أصل درج عليه المشرع المصري قبل ذلك ، والتجاء المشرع إليه تبرره حالة الضرورة . ذلك أن القوانين وسيلة لا غاية ، فإذا كانت الغاية وهي المحافظة على سلامة الجماعة ومصالحها تستدعي بعض التضحيات ، فلا حرج على الدولة فيما يصدر عنها في سبيل النهوض بواجبها الأول لحماية المجتمع ، إذ أنها تستعمل في ذلك حقا شرعيا ومتى كان التشريع يستند إلى حالة الضرورة فلا محل للقول بأن المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ وضع قيودا على الموظفين المفصولين حدثت من حريتهم في التقاضي بمنعهم من الطعن في القرارات الصادرة بفصلهم تطبيقا لهذا المرسوم بقانون . ذلك أن الأصل في التشريع المصري الذي كان معمولاً به قبل إنشاء مجلس الدولة في سنة ١٩٤٦ ، هو منع طلب الإلغاء أمام المحاكم المصرية بالنسبة إلى القرارات الإدارية . وإنما استحدثت دعوى الإلغاء بمقتضى قانون مجلس الدولة . ومن ثم

الحكومة بصحيفة الدعوى ولم تقدم دفاعا أو مستندات .

وبتاريخ ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥٤ أعلنت الحكومة بقرار السيد المستشار المقرر ولم تنفذه .

وقد أحييت الدعوى إلى الدائرة الأولى بالمحكمة وندب أحد مستشاريها لوضع تقرير فيها وبعد وضع التقرير عين لنظرها جلسة ٤ من مايو سنة ١٩٥٤ . وفيها تلى التقرير وأبدى الطرفان مآلديهما من ملاحظات شفوية على الوجه المبين بمحضر الجلسة . ودفع الحاضر عن الحكومة بعدم سماع الدعوى ثم تأجلت لجلسة ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ ، وفيها قررت المحكمة أرجاء النطق بالحكم إلى جلسة اليوم .

المحكمة

« من حيث إن الحكومة تدفع (أصليا) بعدم سماع الدعوى و (احتياطيا) بعدم قبولها وإلا رفضها مع إلزام رافعها في جميع الحالات بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

« ومن حيث إن مبنى هذا الدفع هو أن المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ الصادر في شأن فصل الموظفين بغير الطريق التأديبي إنما جاء مقررا لقاعدة قديمة مستقرة ولم ينشئ حق الدولة في الفصل . وإنما أوجد ضمانات جديدة للموظف لم تكن له من قبل . إذ كان يكفي لفصل الموظف بغير الطريق التأديبي أن يصدر قرار من مجلس الوزراء بذلك في جميع الأحوال دون قيد آخر . ويكفي لتبرير الفصل أن يكون الموظف لم يعد محل ثقة الحكومة واثمانها واطمئنانها إلى أنه يؤدي عمله بالهمة الواجبة ، أو أن يكون قد فقد شروط الصلاحية . وهي بعينها الأسباب التي

فليس ما يمنع دستوريا من تعطيل العمل بهذا التشريع وقتا ما أو في نوع ما من الدعاوى تأسيسا على الضرورة . على أن الحظر الوارد في المادة السابعة من المرسوم بقانون المشار إليه لا يتضمن أية مخالفة للأسس الدستورية العامة ومبادئ العدالة المطلقة . فدستور سنة ١٩٢٣ قد زال يوم قامت الثورة ، والتشريع الذي نحن بصدد أملائه الضرورة ودعت إليه حاجة الثورة إلى تعبيد طريقها . وإذا كان مبدأ الحق في الالتجاء إلى القضاء مقررًا بالدستور فإن تنظيم استعماله مقرر بالقانون . وإذا تخلف شرط استعمال الحق عن فرد أو طائفة فامتنع عليهما استعماله ، فليس في ذلك إهدار لمبدأ المساواة وإنما مرجعه إلى عدم توافر شروط التنظيم لديه في الحالة المعينة التي عاجلها المشرع بتفويض من الدستور فبدأ المساواة لا يمس متى تناول التنظيم دون تفرقة أصحاب مراكز قانونية متحدة في خصائصها . وليس إجراء عدم سماع الدعوى سوى تطبيق لقاعدة التفرقة بين مبدأ الحق وتنظيم استعماله . على أن دستور سنة ١٩٢٣ ذاته قد نص صراحة في المادة ١٢٥ منه على أن ترتيب جهات القضاء وتحديد اختصاصها يكون بقانون . فبما أن المشرع يرتب جهات القضاء فإنه يحدد لكل منها اختصاصها . وكل ما خرج عن اختصاصها بقانون امتنع عليها القضاء فيه . فاختصاص المحكمة طبقا لما هو مقرر بهذه المادة مرهون بما يقرره لها المشرع . وطالما أن المشرع قد منحه اختصاصا صراحة أو سلبا إياه في خصوص نزاع معين ، فإن المحكمة تلتزم حدود القانون ولا خرجت عن ولايتها . ولما كانت الوظيفة العامة ليست ملكا للوظف ولا امتيازًا له لمدة معينة ، بل هي ملك

للدولة يباشرها الموظف وفقا لمقتضيات العمل والمصلحة العامة ، فإن للحكومة حق تقدير ملاءمة تعيين هذا الموظف ، وبالتالي اقضاه عن الوظيفة . ومن ثم كل ما استحدثه المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ هو الرجوع إلى القاعدة الأصلية بمنع محكمة القضاء الإداري منعا مؤقتا من إلغاء قرارات معينة . وهذا المنع نتيجة لاعتبار القرار صحيحا وغير قابل للدليل العكسي . وإذا كان المشرع قد اعتبر القرار صحيحا ، وكان الإلغاء أو التعويض لا يردان إلا على القرار المعيب ، فإن القرارات الصادرة طبقا لأحكام هذا المرسوم بقانون تكون معصومة من الإلغاء ومن التعويض معا . أما معاني التطهير التي توجب فصل الموظف فإنها تدخل في سلطة التقدير المطلقة والنهائية المخولة لمجلس الوزراء واللجان . وليس صحيحا أن شرط عدم جواز الإلغاء لا يسرى إلا في حالة صدور القرار بالتطبيق لأحكام المرسوم بقانون المتقدم ذكره ، وأنه إذا خرج على هذا التطبيق أو أخطأ فيه أصبح مشل غيره من القرارات التي تقبل الإلغاء . ذلك أنه إذا كان القرار سليما فإنه يصبح محميا من الإلغاء ، ولا تكون هناك حاجة بالمشرع إلى حمايته . وإنما يحتاج إلى الحماية القرار المدعى بأنه غير سليم . وواقع الأمر أن المشرع خول مجلس الوزراء ولجان التطهير سلطة تقديرية مطلقة في استخلاص معاني الفساد المبينة بالقانون . ولما كان مجلس الوزراء هو الهيئة التي تصدر قرار الفصل فهو ضمان آخر للموظف عند البت في أمره . وقد قرر المشرع أنه بانتهاء هاتين الهيئتين يصبح أمر الموظف منيا دون حاجة إلى إعادة النظر فيه . ومنع السلطة القضائية من مراجعة ذلك التقدير الذي اقترض فيه المشرع صحته ، حتى لو طعن بأنه ليس

وكذلك ، شأنه في ذلك شأن الأحكام النهائية . ولو أبيع سماع الدعوى استناداً إلى ما أصاب القرار من عيوب لصارت كل القرارات هدفاً للطعن ، واستوت في ذلك مع سائر القرارات العادية التي لم يرد في شأنها حكم بعدم السماع ولاقتصر الأمر على أن يكون الحكم بعدم السماع مجرد صيغة أخرى من الحكم برفض الدعوى ، فلا يحكم بعدم السماع إلا فيما يرفض من الدعاوى . وما لهذا شرع القانون .

« ومن حيث إن المدعى يرد على دفي الحكومة بأن إحالته إلى المعاش إنما تستند إلى الأمر العالي الصادر في ٢ من ديسمبر سنة ١٨٨٨ وليست تطبيقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ ذلك أن قرار مجلس الوزراء الصادر بشأنه في ١٠ من يناير سنة ١٩٥٣ هو قرار مستمد من الاختصاصات العادية للمجلس بالنسبة إلى الموظفين جميعاً لا بالنسبة إلى فريق منهم . ولو أن مجلس الوزراء أصدر قراره بالاستناد إلى قانون استثنائي خاص لما أمكن أن يستفاد هذا إلا من نص صريح يشير إلى هذا القانون الخاص بخلاف ما إذا اتخذ قراراً من اختصاصاته العادية ، إذ لا يحتاج في هذه الحالة إلى توضيح مصدر سلطانه . والدليل على أن قرار مجلس الوزراء المطعون فيه هو قرار صدر بالتطبيق لاختصاصه العادي كونه نص في فقرة مستقلة منه على تحقيق مزية معينة للبدعي بمعاملته بالمادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ دون سائر المواد ، وما كان بحاجة إلى النص على هذا لو أن المدعى كان معاملاً فعلاً بكافة أحكام المرسوم بقانون المشار إليه ، لأن هذا حق ثابت لجميع من طبق عليهم هذا المرسوم بقانون بلا حاجة إلى أي نص أو إضافة .

« ومن حيث إنه ظاهر من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠ من يناير سنة ١٩٥٣ إحالة المدعى إلى المعاش أنه صدر استناداً إلى أحكام المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ في شأن فصل الموظفين بغير الطريق التأديبي ،

يؤكد ذلك الظروف التي صدر فيها وما نص عليه صراحة من معاملة المدعى بالمادة الثالثة من المرسوم بقانون المذكور ، وهي المادة التي تتحدث في صدرها عن فصل الموظف طبقاً لأحكام هذا القانون ، وترتب على هذا الفصل آثار قانونية خاصة من حيث المعاش أو المكافأة أَوْضَحُ المدة لا يبررها سوى تطبيق هذه الأحكام . ولا يغير من جوهر هذا الاجراء أو من طبيعته كونه نعت بأنه إحالة إلى المعاش ولم يوصف بأنه فصل ، إذ فضلا عن اتحاد النتيجة في كلا الوضعين فإن العبرة بالمعاني لا بالألفاظ . ومتى كان الأمر كذلك فإن ما جاء بعنوان المرسوم الصادر في ١٠ من يناير سنة ١٩٥٣ بناء على قرار مجلس الوزراء سالف الذكر من إشارة إلى فصل المدعى ، وما ورد بديباجته من تنويه بالاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ في شأن فصل الموظفين بغير الطريق التأديبي ، يكون في محله ويزيد النظر السابق تعزيزاً وتأييداً . ذلك أن هذا المرسوم هو أداة الفصل بالنسبة إلى أمثال المدعى من الموظفين الذين هم من درجة مدير عام فأعلى طبقاً لما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة الثانية من المرسوم بقانون المشار إليه . ومن ثم فإن العبرة بما جاء بهذا المرسوم ، أما مجلس الوزراء فهو الهيئة التي تملك تقدير الموضوع بوصفه السلطة العليا المهيمنة على كافة شئون الموظفين في الدولة ، وقراره ليس هو الأداة القانونية لفصل موظف من درجة مدير عام فأعلى بغير الطريق التأديبي .

د ومن حيث إنه ليس ثمة شك في أن المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بفصل الموظفين بغير الطريق التأديبي هو قانون

صادر من سلطة تملك التشريع في البلاد ، وقد دعت إلى اصداره حكمة بالغة هي ضرورة تطهير الأداة الحكومية بما شابهها من أدران ، ومتى قامت تلك الحكمة فإن ما يصدر على هديها من تشريعات يتسم بالشرعية في الظروف الطبيعية بله في الظروف الاستثنائية التي تولد حالة الضرورة ما دامت الغاية منها هي حماية المجتمع وصون مصالحه . وقد اعتنق نظرية الضرورة دستور سنة ١٩٢٣ في المادة ١٥ الخاصة بمصادرة الصحف بالطريق الإداري ، والمادة ٤١ التي أجازت اصدار مراسيم لها قوة القانون في فترة تعطيل البرلمان ، والمادة ١٥٥ التي أباحت تعطيل أحكام الدستور ذاته أثناء قيام الأحكام العرفية . ولم تتخلف التشريعات المدنية والجنائية بل وأحكام القضاء عن تقدير ما للضرورة من مقتضيات على أن الحكمة التي تدعو إلى تشريع التطهير هي حكمة عادية قد تبرر في ظروف طبيعية فمن باب أولى إذا عاناها المشرع فألزمته إياها ثورة الإصلاح .

د ومن حيث إن حق مجلس الوزراء في فصل الموظفين بغير الطريق التأديبي هو حق أصيل يستند في أساسه إلى الأوامر العالية الصادرة في ١٠ من أبريل سنة ١٨٨٣ و ٢٤ من مايو سنة ١٨٨٥ و ١٩ من فبراير سنة ١٨٨٧ و ٢٤ من ديسمبر سنة ١٨٨٨ إلى قانون المعاشات الملكية رقم ٥ الصادر في ١٥ من أبريل سنة ١٩٠٩ . ثم إلى المادة ٥٧ من دستور سنة ١٩٢٣ التي نصت على أن مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة . وقد أشارت المادة ٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ إلى الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات

تسوية المعاش على أساس آخر مرتب وضم المدة وصرف الفرق بين المرتب والمعاش عن هذه المدة ، وهي حقوق ما كان ليظفر بها عادة لولا النص عليها .

د ومن حيث إن ما نصت عليه المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ من عدم جواز الطعن بالغاء أو وقف تنفيذ القرارات الصادرة بالتطبيق لأحكامه . وإن جاء استثناء من الاختصاص المقرر لمحكمة القضاء الإداري إلا أنه لا تريب على المشرع إذا ما لجأ إلى تقريره مراعاة للصالح العام في ضوء الظروف المحيطة بالمجتمع . ومادام هذا المنع متسما بطابع العمومية والتجديد فلا صحة للقول بعدم دستوريته لاختلاله بمبدأ المساواة أمام القانون ، بدعوى حرمانه لطائفة من الأفراد من حق الالتجاء إلى القضاء . ذلك أن هذا القانون لا ينطوي على مصادرة مطلقة للحقوق بدون تعويض عادل أو لاقتضاها في أى صورة بل تنظيم لاستعمالها ، ولا يفرق في هذا الشأن بين أفراد طائفة من الموظفين تماثلت مراكزهم القانونية واتحدت في خصائصها . وقد كانت المحاكم المصرية قبل إنشاء مجلس الدولة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ ممنوعة من التعرض للقرار الإداري بالإلغاء أو وقف التنفيذ أو التعديل أو التأويل ، وذلك بمقتضى النصوص الواردة بلائحتي ترتيب المحاكم الوطنية والمختلطة . وكان اختصاصها مقصورا على نظر دعوى التعويض عن الأضرار الناشئة عن القرار الإداري فإذا استحدث قانون مجلس الدولة دعوى الإلغاء فليس ما يمنع دستوريا من تعطيل هذا التشريع جزئيا في وقت ما ولفترة محدودة إذا ما اقتضت المصلحة العامة ذلك .

الإدارية النهائية الصادرة بأحالتهم إلى المعاش أو الاستيداع أو بفصلهم من غير الطريق التأديبي . كما نصت المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة على أن من أسباب انتهاء خدمة الموظف العزل أو الإحالة إلى المعاش بقرار تأديبي ، وكذا الفصل بمرسوم أو أمر جمهوري أو بقرار خاص من مجلس الوزراء . وثبتت هذا الحق لمجلس الوزراء . معناه تفرد الحكومة وهي التي عينت الموظف بتقدير صلاحيته للعمل وتقدير استمرار أو عدم استمرار استعانتها به . بيد أن هذا الحق لا يكون مشروعا إلا إذا وقع الفصل لاعتبارات أساسها المصلحة العامة ولأسباب جديدة قائمة بذات الموظف . والأصل أن الإدارة غير ملزمة بتسبيب قراراتها ما لم يوجب عليها القانون ذلك . فإذا لم يشتمل القرار الإداري على ذكر الأسباب التي حدثت إلى إصداره فإنه يفترض فيه أنه صدر وفقا للقانون وأنه يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة إلى أن يقوم الدليل على انتفاء هذه القرينة . وإذا أبدت الحكومة أسبابا للفصل حقت الرقابة على هذه الأسباب ومناقشتها فيها . ومن هذا يبين أن المشرع لم يستحدث جديدا ولم ينشئ حقا لم يكن قائما من قبل عند مانص في المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ على حق مجلس الوزراء في فصل الموظفين غير الصالحين للعمل أو الذين تعلق بهم شوائب وشبهات قوية دون الالتجاء إلى الطريق التأديبي . وكل ما فعله أنه قرر للموظف ضمانات لم تكن ثابتة له من قبل من حيث عرض أمره على لجان التطهير التي نص على تشكيلها ، كما رتب له حقوقا مالية من حيث

لا سيما أن ولاية الالغاء التي لمحكمة القضاء الادارى حالياً ليست ولاية عامة كاملة ، بل محددة بالنص . وقد نصت المادة ١٢٥ من دستور سنة ١٩٢٣ على ان ترتيب جهات القضاء وتحديد اختصاصها يكون بقانون ، فكما ان المشرع يرتب جهات القضاء ، كذلك هو يعين لكل منها اختصاصها ، وكل ماخرج عن ولايتها بقانون امتنع عليها القضاء فيه . كما هو الحال بالنسبة إلى أعمال السيادة التي لا اختصاص لها بنظرها الغاء أو تعويضاً . وكما جاء بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية من عدم سماع دعوى الزوجية عند الانكار إذا لم يكن العقد مبرماً بأشهاد شرعى . وكما نصت عليه المادة ١٨ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون نظام القضاء ، وكذا المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٤ بشأن الترقيات والعلاوات والتعيينات والمعاشات الاستثنائية . ولذا كان المشرع قد منع في المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ الطعن بالغاء أو وقف تنفيذ القرارات الصادرة بالاستناد إلى أحكامه ، فان هذا المنع مقصور الاثر على طلبات الغاء أو وقف تنفيذ هذه القرارات في الفترة المحددة لسريانه ، ولا ينسحب على طلبات التعويض الناشئة عن خطأ في تطبيقه .

د ومن حيث إنه لاوجه للتحدى بأن المادة السابعة سالفة الذكر إنما يقتصر حكمها على القرارات التي تصدر بالمطابقة لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ دون تلك التي يشوبها خطأ في تطبيقه . ذلك أن الأخذ بهذا القول يجعل المنع الوارد في هذه المادة من قبيل اللغو ، إذ أن عبارة مخالفة القانون تتسع أيضاً

لعيوب الشكل وعدم الاختصاص وإساءة استعمال السلطة وبذلك تكون جميع القرارات المشوبة بعيوب من هذه العيوب جائزاً الطعن فيها بالالغاء . ويقع الحظر الذي قصده المشرع على غير محل . هذا إلى أن المادة السابعة المشار إليها تنص على ان حكمها هو استثناء من أحكام المادتين ١٠ و ٣ من قانون مجلس الدولة وأن المادة ٣ من هذا القانون الأخير تشترط ان يكون مرجع الطعن عدم الاختصاص أو وجود عيب في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها وتأويلها أو إساءة استعمال السلطة . ومن ثم فان عدم جواز الطعن بالالغاء وفقاً لنص المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ يقوم في جميع الحالات التي يتحقق فيها عيب من العيوب الواردة في المادة ٣ من قانون مجلس الدولة . وتكون غير مقبولة دعوى الالغاء التي ترفع إلى محكمة القضاء الإداري عن قرارات الفصل الصادرة استناداً إلى أحكام المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ ، وذلك في جميع الحالات التي يكون فيها مبنى الطعن عدم الاختصاص أو وجود عيب في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها وتأويلها وإساءة استعمال السلطة .

د ومن حيث إنه لما تقدم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى في محله ويتعين الأخذ به .

(القضية رقم ٥٠٣ سنة ٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد على السيد رئيس المجلس والإمام الإمام الحريبي وعلى بغدادى والدكتور سعد الدين الشريف ومصطفى كامل المستشارين) .

١٠٩

٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٤

١ — التماس إعادة النظر . الغش الذى يجيزه .

ب — التماس إعادة النظر . الغش الذى يجيزه .
يجب وقوعه من الخصم . القول بعدم لزوم هذا الشرط
في دعاوى الإلغاء حيث يختصم القرار المطعون فيه . على
غير أساس . جهة الإدارة خصم حقيقى .

المبادئ القانونية

١ — إن قضاء هذه المحكمة قد استقر في
تفسير معنى الغش المنصوص عليه في المادة ١٧
مرافعات على أنه ذلك الذى يحصل من أحد
الخصوم أثناء نظر الدعوى باستعمال طرق
احتيالية لإخفاء الحقيقة وتضليل المحكمة وأن
يكون مجهولا من الخصم أثناء المرافعة في الدعوى
وأن يحصل خفية بحيث يستحيل على الخصم
دفعه سواء أكانت الاستحالة مادية أم أدبية وأن
يكون الغش قد أثر على المحكمة في حكمها أى أن
يكون الحكم قد بنى على الوقائع المكذوبة التى
لفقها الخصوم لإدخال الغش على المحكمة دون
سواها بحيث لو لا حصوله لما قضت المحكمة
بحكمها المطعون فيه .

٢ — إن قضاء هذه المحكمة قد استقر أيضا
على التزام حكم المادة ٩ من قانون مجلس الدولة
رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ التى تنص على أن لا يقبل
الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء
الإدارى إلا بطريق التماس إعادة النظر في
الأحوال المنصوص عليها في قانون المرافعات

في المواد المدنية والتجارية ، إذ أن الاستفادة من
هذه المادة التى ورد نصها مطلقا أن الأحكام
الصادرة بالإلغاء تكون حجة على الكافة ولا تقبل
الطعن فيها إلا بطريق التماس في الأحوال
المنصوص عليها في قانون المرافعات على سبيل
الحصر . ولذلك يصبح الاستناد إلى الفقه والقضاء
الفرنسيين غير ذى موضوع إذ لا يجوز
الاحتجاج بهما في مصر ، ولا نص في فرنسا
يقابل نص المادة (٩) سالف الذكر ، فساغ
للقضاء هناك الاجتهاد حتى سجل المشرع الفرنسى
اجتهاده في المادة ٧٩ من قانون ٣١ يوليو سنة
١٩٤٥ أما في مصر فالنص بعدم جواز الطعن
بغير طريق التماس إعادة النظر صريح قاطع
مانع كما أن نص المادة ٩ من القانون رقم ٩
لسنة ١٩٤٩ صريح في أن طريقة الطعن بالتماس
إعادة النظر هي الطريقة التى نص عليها في قانون
المرافعات دون غيرها .

ومتى تقرر هذا يصبح غير مجد الاجتهاد
بالقول بأن قضاء الإلغاء ليس فيه خصم وأن
الخصم فيه هو القرار المطعون فيه ومن ثم لا يلزم
أن يكون الغش قد صدر من الخصم الذى تعينه
المادة ١٧ من قانون المرافعات لعدم تمشي هذا
الشرط مع طبيعة هذا القضاء . على أن قضاء هذه
المحكمة في هذه الخصوصية أيضا قد استقر على أن
جهة الإدارة خصم حقيقى لأنها هى التى أصدرت
القرار الإدارى المطعون فيه وهى التى تلزم

بمصرفات الدعوى إذا خسرتها وتكلفت بتنفيذ الحكم .

(القضية رقم ١٢٨٥ سنة ٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد الرحمن الجبرى وعبد الرحمن نصير ومحمود محمد ابراهيم ومحمد مكاوى احمد الشيخ واحد فهمى البيلوى المستشارين) .

١١٠

٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٤

١ — هبة . تعريفها شرعا وقانونا . أمثلة لها .
التصريح لانقضاء محاضرات بدون مقابل . اعتباره هبة .
تضمن تبرعا بالالتزام بعمل واسقاطا للأجر المقابل .
ب — هبة . أموال مستقبلة . بطلان .

ج — موظف . مكافأة . عدام جواز التنازل عنها
للغير . القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ . المقصود بالمكافأة
في حكمه . هل يسرى الحظر المقرر فيه على تنازل الموظف
للدولة عن مكافأة مستحقة له قبلها .

د — هبة . رجوع فيها . أسبابه .

المبادئ القانونية

١ — إن الهبة في اصطلاح الفقهاء هي تملك
المال في الحال مجانا وبتمبير القانون هي عقد
يتصرف بمقتضاه الواهب في ماله دون عوض
فهى تشترك مع سائر التبرعات في أنها تجعل
الموهوب له يثرى دون عوض وفي أنها تقرن
بذية التبرع ولكنها تنفرد بخاصية هي أنها من
اعمال التصرف . فالواهب يلتزم بنقل ملكية
عين دون مقابل . ويرتب على ذلك أن الالتزام
بعمل أو الامتناع عن عمل إذا تم على سبيل
التبرع وكذلك الإبراء من الدين والاشتراط
لمصلحة الغير يكون هبة غير مباشرة لعدم قيام

الالتزام بنقل الملكية وكما قد تكون الهبة تملكيا
فقط كهبة الأعيان والدين لغير المدين فانها قد
تكون كذلك تملكيا من وجه وإسقاطا من وجه
آخر كهبة الدين للمدين التي هي مجاز عن إبرائه
منه وهى جائزة لما فيها من معنى التملك
والإسقاط معا .

ومتى كان الأمر كذلك فإن التطوع لإلقاء
محاضرات دون اقتضاء مقابل عنها يجمع بين
التبرع بالالتزام بعمل وهو هبة غير مباشرة
وبين إسقاط الحق في المقابل الذى تعلق بذمة
المدين بإبرائه منه وهو هبة كذلك .

٢ — إن بطلان هبة الأموال المستقبلية
بالطبيق لنص المادة ٤٩٢ من القانون المدنى
إنما هو تطبيق لأحكام الشريعة الإسلامية التى
تستلزم لصحة الهبة أن يكون الشيء الموهوب
موجودا وقت العقد . فهبة المعلوم غير صحيحة
ومثل المعلوم ماهو في حكمه وهذا بخلاف هبة
المال المعين الموجود وقت الهبة ولكنه غير
ملوك للواهب إذ هو هبة ملك الغير وحكمها
البطلان النسبى وإذا كان لا خلاف في ظل كل من
التقنين المدنى السابق والجديد في أن هبة الأموال
المستقبلة باطلة بطلانا مطلقا فان الأمر في الدعوى
الحالية لا يتعلق بهبة أموال مستقبلية وإنما بهبة
متجددة لكل ما يستحق للبدعى بالفعل من أجر
على محاضراته عقب إلقائها أولا بأول فهى
هبة أموال حالة لايسرى عليها حكم البطلان .

٣ — إن المكافأة التى لا يجوز التنازل عنها

ولا توقيع الحجز عليها إلا في حالة خاصة وبقدر معلوم طبقاً لأحكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩١٨ الذي يسرى على واقعة النزاع والذي حل محله فيما بعد القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ هي تلك المكافأة التي تقوم مقام المرتب أو تعتبر جزءاً مكملًا له للحكمة التي قام عليها منع التنازل وهي حرص المشرع على حسن سير أعمال الحكومة بعدم إيقاع الإضطراب في حالة الموظف أو المستخدم المالية بما يؤثر على نشاطه في القيام بواجبات وظيفته . فالمكافأة حق مملوك للموظف أو المستخدم عقب استحقاقه إياها ومتعلق بها حقه قبل ذلك ، والممنوع هو التنازل عنها للغير حتى لا تصبح حماية المشرع لها لغوا بأن يتصرف فيها الموظف أو المستخدم بهذا الطريق وقد تكون هي كل راتبه فيفقد الضرر أبلغ . ومحل هذا المنع أن تكون المكافأة لازال على ذمة صاحبها في خزانة الدولة لأنها إذا تسلمت إليه أصبحت في حوزته وجاز حجزها والتنازل عنها بلا قيد ولا شرط وكذلك الحال إذا أودعها تحت يد أمين . أما المكافأة التي تمنح للموظف عن عمل إضافي علاوة على مرتبه الأصلي فلا يجتمع لها مقومات المكافأة المقصودة بمنع التنازل لأن ما هو استثناء في الواقع من الأصل العام وهو جواز التنازل عن الحقوق لا يصح التوسع فيه ولا سيما إذا كان التنازل قد تم للحكومة لا للغير فانتقلت المكافأة بعد استحقاقها إلى ذمة الحكومة وجرى في شأنها تسليم وتسليم اعتباري بتغير اليد

عليها من مجرد حيازة مادية لذمة من تعلق حقه بها إلى حيازة مادية وقانونية معاً بإضافة عنصر التملك .

٤ - الأصل شرعاً هو جواز الرجوع في الهبة بالتراضي أو بقضاء القاضي لعذر مقبول إلا إذا قام المانع على أن الرجوع في الهبة ليس من جهة الواهب إذ هو لا يستطيع الرجوع فيها إلا إذا تراضى على ذلك مع الموهوب له ويعتبر هذا التراضي إقالة من الهبة فإذا لم يكن هناك تراض فلا يحق للواهب الرجوع إلا لعذر يقبله القاضي ويمتنع الرجوع إذا لم يوجد العذر المقبول . فإذا تم الرجوع في الهبة كان هذا فسخاً لها . وقد نقل القانون المدني الجديد عن الشرائع الأجنبية أمثلة للعذر المقبول ذكر ثلاثة منها لا على سبيل الحصر .

الوقائع

أقام المدعى هذه الدعوى بصحيفة أودعت سكرتيرية المحكمة في ١١ من أغسطس سنة ١٩٥٣ وطلب فيها الحكم بإلزام المدعى عليهما بدفع مبلغ ٤٢٢ جنيهاً والفوائد والمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة وقال بياناً لدعواه إنه اشترك مع المرحوم الدكتور علي إبراهيم الزيني عميد كلية التجارة بجامعة فؤاد في إلقاء محاضرات على طلبة كلية التجارة في مواد القانونين التجاري والبحري حتى وفاة الدكتور الزيني عام ١٩٤٤ وكان لا يتقاضى أجراً عن التدريس ولما طالب به قيل له إنه تبرع بالتدريس وبمجموع محاضراته في السنوات من ١٩٤٤ حتى ١٩٤٧ هو ١٤٤

٥٠١ من القانون المدني والمبررة للرجوع في الهبة لجهود الحكومة لعمله مما أدى إلى استقالته قبل بلوغه السن القانوني ولعجزه بعد استقالته عن توفير أسباب المعيشة بما يتفق مع مكانته الاجتماعية ولولادة ولد له في عام ١٩٤٤ لا يزال على قيد الحياة هذا إلى أنه لا يوجد اقرار منه بالتبرع وعلى أية حال فإن هبة الأموال المستقبلية تقع باطلا طبقا لنص المادة ٩٢ من القانون المدني . ولما كان الأمر يتعلق بمكافأة فانه لا يجوز التنازل عنها لأنها ليست إلا مرتبا إضافيا للوظيفة وحكمها حكمه وهي مقررة بقوانين متصلة بالنظام العام فلا يملك الموظف التصرف فيها ولا ترخص الإدارة في حرمانه منها .

د ومن حيث إن دفاع الحكومة يقوم على أن المدعى كان يلقى المحاضرات التي يطالب بمكافآت عنها على سبيل التبرع فلما طالب كلية التجارة بصرف هذه المكافأة عرض الأمر على مجلس الجامعة الذي انتهى إلى استطلاع رأى مجلس الدولة في هذا الطلب . وقد أفتى قسم الرأى بمجلس الدولة بأن حالة المدعى تخضع لأحكام القانون المدني القديم التي تنص على أن الهبة في الأموال المنقولة صحيحة بدون احتياج إلى تحرير عقد رسمي بها إذا حصل تسليمها بالفعل من الواهب واستلامها من الموهوب وقد تم التبرع بإيجاب صادر من المدعى بإلقاء المحاضرات فعلا بلا مقابل وبقبول من جانب الكلية لهذا الإيجاب ومن ثم تكون الهبة قد تم تسليمها حكما .

د ومن حيث إن المدعى يسلم في صحيفة دعواه وفي مذكرته بأنه اشترك منذ عام ١٩٣١ مع المرحوم الدكتور على إبراهيم الزيني عميد كلية التجارة بجامعة القاهرة في إلقاء محاضرات على طلبة الكلية في مواد القانونين التجاري والبحري

محاضرة قيمة لإلقاء كل محاضرة ثلاثة جنيهات فيكون مجموعها ٧٢٤ جنيهاً ، وقدم حافظة بها كتاب من عميد كلية التجارة بأنه عرض طلبه الخاص بصرف المكافأة المستحقة عن قيام المدعى بإلقاء محاضرات بالكلية في السنوات ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ وعدوله عن التبرع على قسم الرأى بمجلس الدولة فأجاب بأنه لا يرى مسوغا للوافقة على العدول عن التبرع ورأى حفظ الطلب . وبتاريخ ١٨ من أغسطس سنة ١٩٥٣ أعلنت الحكومة بالدعوى ولم تقدم دفاعاً أو مستندات .

وقد أحيلت الدعوى إلى الدائرة الأولى بالمحكمة وتنب أحد مستشاريها لوضع تقرير فيها وبعد وضع التقرير عين لنظرها جلسة ٢٥ مايو سنة ١٩٥٤ ثم أحيلت للجلسة ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ وتلى فيها التقرير وأبدى الطرفان مآلديهما من ملاحظات شفوية على الوجه المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة إرجاء النطق بالحكم إلى جلسة اليوم .

المحكمة

د من حيث إن المدعى يؤسس دعواه في المطالبة بالأجر المستحق له عن إلقاء محاضرات في مواد القانونين التجاري والبحري على طلبة كلية التجارة بجامعة القاهرة في السنوات من ١٩٤٤ إلى ١٩٤٧ وعددها ١٤٤ محاضرة بواقع ثلاثة جنيهات للمحاضرة الواحدة على أنه ليس في الأمر هبة من جانبه لأن إلقاء المحاضرات أمر معنوي لا يشمل التبعية أو التسليم وإذا فرض في الجدل أنه كان متبرعاً فإن من حقه الرجوع في هذا التبرع لأنه لم يثبت عنه . فضلا عن أنه قد توافرت لديه الأعذار الثلاثة الواردة في المادة

لغير المدين ، فانها قد تكون كذلك تمليكا من وجه واسقاطا من وجه آخر كهبة الدين للدين التى هى مجاز عن ابرائه منه وهى جائزة لما فيها من معنى التمليك والإسقاط معا . ومتى كان الأمر كذلك فإن التطوع لإلقاء محاضرات دون اقتضاء مقابل عنها يجمع من التبرع بالالتزام بعمل وهو هبة غير مباشرة ، وبين اسقاط الحق فى المقابل الذى تعلق بذمة المدين بآرائه منه وهوبة كذلك .

« ومن حيث إنه لا وجه لاستناد المدعى إلى بطلان هبة الأموال المستقبلية بالتطبيق لنص المادة ٤٩٢ من القانون المدنى لأن حكم هذه المادة - وإن كانت واقعة النزاع لا تخضع إلا للتقنين المدنى السابق - إنما هو تطبيق لأحكام الشريعة الإسلامية التى تستلزم لصحة الهبة أن يكون الشيء الموهوب موجودا وقت العقد . فبِهِ المردود غير صحيحة ومثل المردود ما هو فى حكمه . وهذا بخلاف هبة المال المعين الموجود وقت الهبة ولكنه غير ملوك للواهب ، إذ هوبة ملك الغير وحكمها البطلان النسبى . وإذا كان لا خلاف فى ظلك من التقنين المدنى السابق والجديد فى أن هبة الأموال المستقبلية باطلة بطلانا مطلقا فإن الأمر فى الدعوى الحالية لا يتعلق بهبة أموال مستقبلية وإنما بهبة متجددة لكل ما يستحق للبدعى بالفعل من أجر على محاضراته عقب إلقاءها أولا بأول . فهى هبة أموال حالة لا يسرى عليها حكم البطلان .

« ومن حيث إن المكافأة التى لا يجوز التنازل عنها ولا توقيع الحيز عليها إلا فى حالات خاصة وبقدر معلوم طبقا لأحكام القانون رقم ١٧ سنة ١٩١٨ الذى يسرى على واقعة النزاع والذى حل محله فيما بعد القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ هى تلك الأحكام التى تقوم مقام المرتب أو تعتبر جزءا

وأنه ظل على هذا الحال حتى وفاة المرحوم الدكتور الزينى عام ١٩٤٤ وكان لا يتقاضى أجرا مطلقا عن التدريس ومن ثم فقد كان متبرعا فى المدة من سنة ١٩٣١ إلى سنة ١٩٤٤ بإلقاء هذه المحاضرات دون مقابل كما أثبت ذلك على أحد مؤلفاته فى ذلك العهد .

« ومن حيث إنه ثابت من الأوراق أن المدعى تقدم إلى كلية التجارة لأول مرة فى ٧ من يولييه سنة ١٩٤٨ بطلب صرف مكافأة التدريس المستحقة له عن المدة من سنة ١٩٤٤ إلى سنة ١٩٤٧ .

« ومن حيث إنه لما كان الأصل فى استصحاب الحال هو بقاء ما كان على ما كان إلى أن يقدم الدليل على عكسه . فإن الأصل هو استمرار المدعى فى تبرعه بإلقاء المحاضرات استصحابا لتبرعه السابق المستمر به منه وانسحاب هذا التبرع إلى التاريخ الذى أفصح فيه عن نيته فى العدول عنه .

« ومن حيث إن ما يذهب إليه المدعى من أنه ليس فى الأمر هبة لأن إلقاء المحاضرات أمر معنوى وليس بإعطاء فلا يحتتم القبض ولا التسليم ، مردود عليه بأن الهبة فى اصطلاح الفقهاء هى تمليك المال فى الحال مجانا وبتعبير القانون هى عقد يتصرف بمقتضاء الواهب فى مال له دون عوض فهى تشترك مع سائر التبرعات بأنها تجعل الموهوب له يثرى دون عوض وفى أنها تفتقر بنية التبرع ولكنها تنفرد بخاصية هى أنها من أعمال التصرف . فالواهب يلتزم بنقل ملكية عين دون مقابل ويرتب على ذلك أن الالتزام بعمل أو بالامتناع عن عمل إذا تم على سبيل التبرع وكذلك الإبراء من الدين والاشتراط لمصلحة الغير يكون هبة غير مباشرة لعدم قيام التزام بنقل الملكية . وكما قد تكون الهبة تمليكا فقط كهبة الأعيان والدين

مكملا له ، للحكمة التي قام عليها منع التنازل وهي حرص المشرع على حسن سير أعمال الحكومة بعدم إيقاع الإضطراب في حالة الموظف أو المستخدم المالية بما يؤثر على نشاطه في القيام بواجبات وظيفته . فالمكافأة حق يملكه للموظف أو المستخدم عقب استحقاقه إياها ومتعلق بها حقه قبل ذلك . والممنوع هو التنازل عنها للغير حتى لا تصبح حماية المشرع لها لغوا بأن يتصرف فيها الموظف أو المستخدم بهذا الطريق وقد تكون هي كل راتبه فيغدو الضرر أبلغ ومحل هذا المنع أن تكون المكافأة لا تزال على ذمة صاحبها في نزارة الدولة . لأنها إذا تسلمت إليه أصبحت في حوزته وجاز حجزها والتنازل عنها بلا قيد ولا شرط وكذلك الحال إذا أودعها تحت يد أمين . أما المكافأة التي تمنح للموظف عن عمل إضافي علاوة على مرتبه الأصلي فلا تجتمع لها مقومات المكافأة المقصودة بمنع التنازل لأن ما هو استثناء في الواقع من الأصل العام وهو جواز التنازل عن الحقوق لا يصح التوسع فيه ولا سيما إذا كان التنازل قد تم للحكومة لا للغير فانتقلت المكافأة بعد استحقاقها إلى ذمة الحكومة وجرى في شأنها تسليم وتسلم إعتباري بتغيير اليد عليها من مجرد حيازة مادية لذمة من تعلق حقه بها إلى حيازة مادية وقانونية معا بإضافة عنصر التملك .

د ومن حيث إنه متى تمخض الأمر عن هبة بما يجوز فيه الهبة لم يبق إلا معرفة ما إذا كان يجوز للدعي الرجوع في هذه الهبة أم لا .

د ومن حيث إن حكم الشريعة الإسلامية التي كانت هي المرجع في ظل القانون المدني القديم وإن لا تعارض مع أحكام المادة ٥٠١ من القانون المدني الجديد التي هي مأخوذة من التقنين

الفرنسي كما يبين ذلك من الأعمال التحضيرية لهذا القانون يقضى بصحة الرجوع في الهبة كلا أو بعضا ولو أسقط الواهب حقه مالم يمنع من ذلك مانع من موانع الرجوع فيها . فالأصل شرعا هو جواز الرجوع في الهبة بالتراضي أو بقضاء القاضي لعذر مقبول إلا إذا قام المانع على أن الرجوع في الهبة ليس تحكيا من جهة الواهب إذ هو لا يستطيع الرجوع فيها إلا إذا تراضى على ذلك مع الموهوب له ويعتبر هذا التراضي إقالة من الهبة . فإذا لم يكن هناك تراض فلا يجوز للواهب الرجوع إلا لعذر يقبله القاضي ويمتنع الرجوع إذا لم يوجد العذر المقبول . فإذا تم الرجوع في الهبة كان هذا فسخا لها . وقد نقل القانون المدني الجديد عن الشرائع الأجنبية أمثلة للعذر المقبول ذكر ثلاثة منها لأعلى سبيل الحصر هي تلك التي يتمسك بها المدعي .

د ومن حيث إن ما يعده المدعي جهوداً لعمله من جانب الحكومة أدى إلى استقالته قبل بلوغه سن الستين لا يعدو أن يكون مسلسكا لإحدى الجهات في حقه انتصفت له منه هذه المحكمة بحكمها الصادر في ١٧ من يونيو سنة ١٩٥٤ في الدعوى رقم ٩٨٤ سنة هـ القضائية المرفوعة منه ضد وزارة العدل . ومن ثم فلا وجود من جانب الدولة الموهوب لها إذا كانت إحدى سلطاتها قد ردت إليه حقه ، وكانت الجامعة وهي مؤسسة عامة ذات شخصية معنوية مستقلة ، لم تنكر في يوم ما فضله . أما عجزه بعد استقالته عن توفير أسباب المعيشة بما يتفق مع مكانته الاجتماعية وعدم قدرته على الوفاء بما يفرضه عليه القانون من النفقة على من هم في ولايته فهو لا يعوزه الإثبات إزاء ما يتقاضاه من الدولة من معاش وما له في التأليف

والمستخدمون من حيث تعيينهم وترقياتهم وعلاواتهم ونقلهم وأجازاتهم وتوقيع الجزاءات عليهم لما ورد من أحكام في هذا الشأن بالقانون الصادر بإنشاء المجلس الذي يتبعونه مالم ينص بهذا القانون على أن تسرى عليهم القوانين واللوائح الخاصة بموظفي الحكومة ومستخدميها .

٢ — يبين من نصوص القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٠ بشأن المجلس البلدي لمدينة بورسعيد أن المجلس البلدي بالتشكيل المنصوص عليه في المادة الثانية من هذا القانون هو الذي يدير جميع المرافق المشار إليها فيه وماتيس المجلس (محافظ القنال) إلا أحد أعضائه وكلت إليه الرئاسة بحكم القانون وفيما خلا ماورد فيه نص خاص في القانون ليس له شأن في المجلس أكبر من شأن أى عضو فيه . ويترتب على ذلك أن رئيس المصلحة في ضوء المادة ٨٥ من قانون الموظفين إنما هو المجلس نفسه وما يؤيد هذا النظر أن المشرع عندما أراد أن يخفف عبء الإدارة عن المجلس نفسه أمر في المادة ٤٦ منه بأن يعين له مدير بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية وأعطى لهذا المدير الاشراف التام على جميع الموظفين والمستخدمين وهو الرئيس الفعلي لهم (مادة ٤٧) ثم منحه في المادة ٤٩ فقرة رابعة سلطة توقيع الجزاءات على موظفي ومستخدمي المجلس لغاية الدرجة الثامنة في الحدود المقررة في القوانين واللوائح ومفهوم ذلك أن رئيس المجلس لا يملك سلطات تأديبية على موظفي المجلس

والمحماه من طول الباع . وأما ولادة ولد له في عام ١٩٤٤ لا يزال على قيد الحياة فلا تشفع له في الرجوع في هبته إذ شرط ذلك أن يرزق الواهب بعد اهبة لا قبلها بولد يظل حيا إلى وقت الرجوع فيها . وهذا الولد إنما رزقه المدعى قبل الهبة التي أقام عليها من سنة ١٩٤٤ إلى سنة ١٩٤٧ .

ومن حيث إنه لما تقدم لا يكون المدعى على حق في دعواه ولا محل لبحث الدفع الذي أثارته الحكومة بسقوط حقه في المطالبة بالمكافأة بمضى المدة إستنادا إلى المادة ١/٣٧٥ من القانون المدني إذ أن المكافأة ليس حقا دوريا متجددا مما يدخل في نطاق تطبيق هذه المادة .

(القضية رقم ٣٥٥٣ لسنة ٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة الإمام الإمام الحرجي وعلى بغدادى ومصطفى كامل اسماعيل المستشارين) .

١١١

٥ ديسمبر سنة ١٩٥٤

١ — مجلس بلدي . موظف . تعيين وترقية ونقل وتأديب . يحكمه قانون انشاء المجلس . متى يرجع إلى قانون نظام موظفي الدولة .

ب — مجلس بلدي . مدينة بورسعيد . مديره . ليس رئيس مصلحة بالنسبة لموظفيه . اختصاصاته . ليس من بينها توقيع جزاءات تأديبية على الموظفين من الدرجة السابعة فما فوقها . الاختصاص بذلك . للمجلس البلدي نفسه .

المبادئ القانونية

١ — انه مما لا جدال فيه أن المجالس البلدية هي هيئات إدارية ذات شخصية منفصلة عن الحكومة لها ميزانياتها المستقلة التي تعدها هيئة المجلس بمقتضى السلطة المخولة لها في القانون ، كما يستقل كل منها بموظفيه ومستخدميه عن موظفي الحكومة ومستخدميها ويخضع هؤلاء الموظفون

ولأنما يملكها المجلس نفسه ومديره في الحدود
المبينة آنفاً .

(القضية رقم ١٦٠٤ سنة ٦ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة عبد العزيز اليلالوي ويوسف مرقص
حنّا وطه عبد الوهاب ومحمد السعيد خضير وحسن أيوب
المشارين) .

١١٢

١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٤

جزاء تأديبي . عقوبتا الانذار والخصم من المرتب
لمدة ١٥ يوماً . من اختصاص وكيل الوزارة أو رئيس
المصلحة . تفويض فيه . لا يجوز .

المبدأ القانوني

ان القرار المطعون فيه قد صدر في ١٥ من
أكتوبر سنة ١٩٥٢ من وكيل الوزارة المساعد
بعد نفاذ القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في أول
يوليه سنة ١٩٥٢ وقد خصت المادة ٨٥ منه
كلاً من وكيل الوزارة ورئيس المصلحة كل في
دائرة اختصاصه بتوقيع عقوبتي الانذار والخصم
من المرتب عن مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً في
السنة الواحدة . ومقتضى هذا أنه لا يجوز لغير
الوكيل أو رئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه
توقيع مثل هذه الجزاءات ولأن يفوضا غيرهما
من مرؤسيهما في توقيع هذه الجزاءات التي
خصهما بها القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في
المادة ٨٥ سالف الذكر .

ولأن فتى كان المدعى يتبع الإدارة المالية
وهذه الإدارة تتبع في هذا الشأن لوكيل الوزارة
فكان يجب تطبيقاً للمادة ٨٥ المذكورة أن
يصدر قرار الجزاء من وكيل الوزارة الذي

خصته المادة ٨٥ بتوقيعه . ولما كان القرار
المطعون فيه قد صدر من مرؤس لوكيل الوزارة
المساعد (عن وكيل الوزارة المساعد) فإن هذا
القرار يكون قد صدر من غير مختص وحتى على
فرض صدوره من وكيل الوزارة المساعد نفسه
فانه يكون قد صدر من غير مختص أيضاً ومن
ثم يكون قد صدر مشوباً بعيب عدم الاختصاص
بمخالفة القانون مما يترتب عليه بطلانه وبطلان
ما ترتب عليه من آثار لأن ما بني على الباطل فهو
باطل ويتعين لذلك القضاء بإلغائه بما يترتب عليه
من آثار .

(القضية رقم ١٩٢ سنة ٧ ق بالهيئة السابقة) .

١١٣

١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٤

- ١ — قرار قضائي . التفرقة بينه وبين القرار الإداري .
ميارما .
- ب — قضاء . ولايته . اسنادها إلى غير القضاء
وإلى غير رجال القانون . جوازه لأسباب عاجلة تتعلق
بأعمال السيادة .
- ج — محكمة التدرج . أحكامها . ليست قرارات
إدارية . طلب الفأها . خروجها عن ولاية محكمة القضاء
الإداري .

المبادئ القانونية

١ — إن شراح القانون العام قد اختلفوا في
وضع معايير للتفرقة بين القرار القضائي والقرار
الإداري فمنهم من أخذ بالمعيار الشكلي ويتضمن
أن القرار القضائي هو الذي يصدر من جهة منحها
القانون ولاية القضاء ومنهم من أخذ بالمعيار
الموضوعي وهو ينتهي إلى أن القرار القضائي
هو الذي يصدر في خصومة لبيان حكم القانون

تختص محكمة القضاء الإداري بطلب الغائه بل هي أحكام قضائية تخرج عن ولاية هذه المحكمة .

الوقائع

أقامت المدعية هذه الدعوى بعريضة أودعتها سكرتيرية المحكمة في أول سبتمبر سنة ١٩٥٣ قالت فيها إن محكمة الغدر قضت بإلزامها بأن تدفع إلى خزانة الدولة ، مبلغ ١١٤٣٥٩٠ على سبيل التعويض لقاء ما أصاب الدولة من ضرر بتحمل نفقات الطريق المرصوف الذي يصل إلى عزبتها والذي عاد نفعه عليها وحدها . ولما كان هذا الحكم مخالفا للقانون فهي تطعن فيه بالإلغاء أمام محكمة القضاء الإداري وهي مختصة بالنظر فيه لأن ذلك الحكم لا يعدو أن يكون قرارا إداريا نهائيا صادر من جهة ذات اختصاص قضائي ووجه مخالفة القانون أن الشارع قد ضمن قانون هذه الهيئة نصا يبيح سريان أحكامها على الماضي لا جريمة ولا جزاء إلا بقانون ولا يسرى هذا القانون إلا على الأفعال اللاحقة لصدوره ولا حجة فيما جاء في المذكرة الإيضاحية تبريرا للأثر الرجعي من أن الأفعال التي يؤتممها هي من الأفعال المستهجنة النافية للأخلاق أو التشبه في هذا النظر بقانون المروق في الوطنية الذي صدر في فرنسا في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ مشتملا على الأثر الرجعي ذلك لأن مجافاة الأفعال الواردة في القانون للأخلاق لا يصلح دانه سندا للأثر الرجعي . فدائرة الأخلاق لا تنفق دائما مع دائرة القانون والجزاء عن مخالفة مبادئ الأخلاق يختلف عن الجزاء عن مخالفة أحكام القانون ولا يجوز الحجاج بأن المادة السادسة في قانون محكمة الغدر قد سقطت بإلغاء الدستور ولم ترد ضمن مواد الدستور

فيها . بينما أن آخرين منهم يرون أن يؤخذ بالمعيارين معا — الشكلي والموضوعي . وقد اتجه القضاء في فرنسا ثم في مصر إلى هذا الرأي الأخير .

على أن الرأي الراجح هو الأخذ بالمعيارين معا مع بعض الضوابط وبيان ذلك أن القرار القضائي يفترق عن القرار الإداري في أن الأول يصدر من هيئة قد استمدت ولاية القضاء من قانون محدد لاختصاصها مبين لأجراءاتها وما إذا كان ما تصدره من أحكام نهائيا أو قابلا للطعن مع بيان الهيئات التي تفصل في الطعن في الحالة الثانية — وأن يكون هذا القرار حاسما في خصومة أي في نزاع بين طرفين مع بيان القواعد القانونية التي تنطبق عليه ووجه الفصل فيه .

٢ — ليس من الضروري أن تضاف ولاية القضاء على رجال القانون أو على من يشغلون وظائف القضاء بل يجوز لأسباب عاجلة تملئها الضرورة وتتصل بالصالح العام وأعمال السيادة أن تسبغ هذه الصفة في حين محدود بالغرض الذي تستهدف له هذه الأسباب على غير القضاة للفصل في منازعات من نوع خاص تحدد بتلك الحدود وذلك طالما قد توافرت في ذلك جميع الضمانات الأساسية الواجبة في التقاضي لرعاية حقوق الأفراد ولتحقيق العدالة .

٣ — إن ما يصدر من محكمة الغدر يعتبر حكما قضائيا ولا يمكن القول باعتباره قرارا إداريا

المؤقت لأن الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ والذي صدر قانون الغدر في ظله قد قطع العهد مراعاة المبادئ الدستورية الهامة في خلال فترة الانتقال ومن بين هذه المبادئ بل في مقدمتها ما قرره المادة سالفه الذكر فضلا عن أن الحكم الوارد فيها من الأحكام الأصلية التي يجب نفاذها وإجراء مفعولها سواء ورد ذكرها في الدستور صراحة أم لا يرد . إذ هي في رأس الضمانات اللازمة لتأمين حرية الأفراد وحفظ كياناتهم . فإلغاء دستور سنة ١٩٢٣ بل عدم النص على حكم المادة السادسة في الدستور المؤقت لا يؤثر في تطبيق هذا الحكم وفضلا عن ذلك فإن قانون الغدر لا ينطبق عليها بحال من الأحوال لأن مجال تطبيق هذا القانون يتحدد الغرض الذي قصد إليه الشارع منه ذلك الغرض الذي يستفاد من المذكرة الإيضاحية ومن نوع الجزاءات التي قررها وهي بوضعها الحاضر لا يتناولها شيء من الجزاءات الأصلية الواردة في القانون ولا يمكن أن يقال إن القانون أجاز الحكم بإسقاط الجنسية المصرية عن الغادر كما أجاز الحكم برده ما أفاده الغادر من غدره ذلك لأن هذين الجزأين إنما يحكم بهما بالإضافة إلى الجزاءات الأصلية أي بعد تقرير صفة الغادر واستحقاقه للجزاءات الأصلية المبينة بالقانون على أن النتيجة التي انتهى إليها القرار المطعون فيه من تدخلها بوصفها حرم الرئيس السابق الأستاذ مصطفى النحاس تدخلًا ضارًا بالمصلحة العامة في أعمال وظيفة مدير مصلحة الطرق بأن استغنت صلتها بزوجها فطالبت إليه إنشاء الطريق تتجافى مع ما هو ثابت في الأوراق وما جاء في أقوال الشهود والذين سمعوا في التحقيق بل هي

تتجافى تماما مع اعتنقته الهيئة من أقوال هؤلاء الشهود وزيادة على ما تقدم . فإن القرار المطعون فيه قضى بإلزامها بقيمة نفقات رصف الوصلة مع أن رصف الوصلة لم يدخل في الادعاء الذي وجه إليها ولم يكن عنصرا من عناصره . لهذا فهي تلتبس بالحكم بوقف الحكم الصادر قبلها مؤقتا إلى حين الفصل في الموضوع .

وتحدد لنظر طلب وقف التنفيذ جلسة ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ ومنها إلى جلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ أمام الدائرة الرابعة ومنها سمعت المحكمة ملاحظات الطرفين وأرجأت الحكم لجلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ وفيها قضت برفض الطلب وكانت الحكومة قد تقدمت بمذكرة دفعت فيها بعدم قبول الدعوى أو بعدم الاختصاص وإلا فرفض الطلب مع إلزام المدعية بالمصروفات والأتعاب وقالت إن المدعية خاصمت المدعى عليهم مع أنها تطعن في حكم صادر من محكمة الغدر وكان حقا عليها أن توجه الدعوى إلى هذه المحكمة التي تعتبر ومحكمة الثورة دعائمتان قضائيتان إماما مجادلتها في قضاء محكمة الغدر وبطلان قانونها فليس هنا مجاله وإنما مجاله المحكمة التي قضت في الدعوى وفق قانون تنص المادة السادسة منه على أنه لا يجوز الطعن في الحكم الصادر في الدعوى بأي طريق من طرق الطعن العادية أو غير العادية، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الاستعجال وكان الحظر الذي يتحقق إذا كانت نتائج التنفيذ مما يتعذر تداركه والحكم بمبلغ من المال لا يتوفر فيه الحظ أو الاستعجال على أن المدعية سددت المبلغ في ١١/٧/١٩٥٣ دون تحفظ ومن ثم فلم يعد لطلب وقف التنفيذ محل لتام ذلك التنفيذ كما تقدمت المدعية بمذكرة

أضافت فيها إلى ما سبق أن شرحته بالعريضة ما تستند إليه في عدم تطبيق المرسوم بقانون رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٥٢ في شأن جريمة الغدر على حالتها الآن المادة الأولى منه نصت على الأشخاص الذين يجوز محاكمتهم أمام محكمة الغدر وهي لا تدخل ضمن من أشير إليهم بهذه المادة وقالت عن واقعة سداد المبلغ المحكوم به عليها أن الهيئة التي أصدرت القرار المطعون فيه قضت بإدانتها في تهمة الغدر الموجهة إليها وعاقبتها بعقوبة الرد المنصوص عليها في القانون فأرد المحكوم به عقوبة وليس تعويضاً ولا شك أن طلب وقف تنفيذ العقوبات التي يقضى بها مما يتصف لزوماً بالاستعجال لما فيه من مساس بكرامة المحكوم عليه وسمعته .

وقد أحيلت الدعوى إلى الدائرة الرابعة ونادى أحد مستشاريها لوضع تقرير فيها وبعد وضعه وإيداعه عين لنظرها جلسة ١١ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ وفيها تلى التقرير وسمعت المحكمة ملاحظات الطرفين على الوجه المبين بالحضر ثم قررت المحكمة إرجاء النطق بالحكم فيها لجلسة اليوم .

المحكمة

عن الدفع بعدم الاختصاص

د من حيث إن الحكومة دفعت بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وتأسيساً على أن محكمة القضاء الإداري لا تختص بنظر الطعن في أحكام محكمة الغدر لما نصت عليه المادة السادسة من قانون الغدر من أنه لا يجوز الطعن في الحكم الصادر منها بأي طريق من طرق الطعن العادية أو غير العادية — وأن ما تقضى به محكمة

الغدر ليس قراراً إدارياً صادراً من جهة إدارية ذات اختصاص قضائي وإنما هو حكم من هيئة قضائية تفصل في خصومات من نوع خاص تقييد فيه بالقانون الذي جعل الولاية فيه لقضاتها .

د من حيث إن المدعية ردت على هذا الدفع بأن القرار المطعون فيه هو قرار إداري صادر من هيئة إدارية ذات اختصاص قضائي والهيئة التي أصدرته ليست هيئة قضائية إذ يدخل في تشكيلها عنصر من غير القضاة فهي ليست محكمة طبقاً للأصول الدستورية والتشريعية .

د من حيث إنه يتعين للفصل فيما إذا كانت هذه المحكمة مختصة أو غير مختصة بنظر هذه الدعوى البت فيما إذا كانت ما أصدرته محكمة الغدر حسباً فيما عرض عليها من دعاوى هي أحكام قضائية يخرج الطعن منها عن اختصاص هذه المحكمة أو هي قرارات إدارية صادرة من جهة إدارية ذات اختصاص قضائي يدخل الطعن فيها في اختصاص هذه المحكمة .

د من حيث إن شراح القانون العام قد اختلفوا في وضع معايير للتفرقة بين القرار القضائي والقرار الإداري فمنهم من أخذ بالمعيار الشكلي ويتضمن أن القرار القضائي هو الذي يصدر من جهة منحها القانون ولاية القضاء ومنهم من أخذ بالمعيار الموضوعي وهو ينتهي إلى أن القرار القضائي هو الذي يصدر في خصومة لبيان حكم القانون فيها . بينما أن آخرين منهم يرون أن يؤخذ بالمعيارين معاً — الشكلي والموضوعي — وقد اتجه القضاء في فرنسا ثم في مصر إلى هذا الرأي الأخير .

د من حيث إن الرأي الراجح هو الأخذ

بالمعيارين معاً مع بعض الضوابط وبيان ذلك أن القرار القضائي يفترق عن القرار الإداري في أن الأول يصدر من هيئة قد استمدت ولاية القضاء من قانون محدد لاختصاصها مبين لأجراءاتها وما إذا كان ما تصدره من أحكام نهائياً أو قابلاً للطعن مع بيان الهيئات التي تفصل في الطعن في الحالة الثانية — وأن يكون هذا القرار حاسماً في خصومة أى في نزاع بين طرفين مع بيان القواعد القانونية التي تنطبق عليه ووجه الفصل فيه .

« ومن حيث إنه ليس من الضروري في هذا المجال أن تضفي ولاية القضاء على رجال القانون أو على من يشغلون وظائف القضاء بل يجوز لأسباب عاجلة تملئها الضرورة وتتصل بالصالح العام وأعمال السيادة أن تسبغ هذه الصفة في حين محدود بالغرض الذي تستهدف له هذه الأسباب على غير القضاة للفصل في منازعات من نوع خاص تتحدد بتلك الحدود وذلك طالما قد توافرت في ذلك جميعه الضمانات الأساسية الواجبة في التقاضي لرعاية حقوق الأفراد ولتحقيق العدالة .

« ومن حيث إنه بتطبيق تلك القواعد على المرسوم بقانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٢ الذي تناول جريمة الغدر وأنشأ محكمته يبين أنه قد توافرت فيه جميع الشروط التي تجعل من قرارات تلك المحكمة أحكاماً قضائية وليست قرارات إدارية — ومن ذلك أن الدعوى ترفع إليها بناء على قرار إحدى لجان التطهير أو بناء على طلب النيابة العمومية — وأن هذه الدعوى هي خصومة بين النيابة وبين المدعى عليه — وأن جريمة الغدر المقررة بهذا القانون معرفة ومعيّنة

الحدود والأركان — وأن الفصل في هذه الدعوى يكون من محكمة مشكلة تشكيلاً خاصاً ومقرها مدينة القاهرة وأن تطبق القانون المذكور وقانون الإجراءات الجنائية لمحاكم الجنج — وأنه لا يجوز الطعن في أحكامها بأى طريق من طرق الطعن العادية أو غير العادية — وأن إجراءات تلك المحكمة تتضمن سماع دفاع المدعى عليه واستيفاءه وبجته وتحقيقه وسماع أدلته وشهوده وكل ما تتضمنه إجراءات التقاضي في هذا الصدد من ضمانات له وهذا إلى أن الأغراض التي تستهدف إليها قانون الغدر طبقاً لما هو واضح من نصوصه ومن مذكرته الإيضاحية هو سرعة تطهير الحياة العامة والسياسية من أدران وشورر الماضى وما حاق بصوالح البلاد ومرافقها من مفساد وأضرار وذلك توطئة للبناء على أسس سليمة مطهرة .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون ما يصدر من محكمة الغدر يعتبر حكماً قضائياً ولا يمكن القول باعتباره قراراً إدارياً تختص محكمة القضاء الإدارى بطلب إلغائه بل هي أحكام قضائية تخرج عن ولاية هذه المحكمة — ويتعين لذلك قبول الدفع والحكم بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى » .

(القضية رقم ٣٩٤٠ سنة ٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد الرحمن الجبرى وعبد الرحمن نصير ومحمود محمد إبراهيم ومحمد مكوى احمد الشيخ واحمد فهمى البيلوى المستشارين) .

١١٤

١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٤

ميعاد الستين يوماً . من مواعيد السقوط المتعلقة بالنظام العام . فواته . أثره . سقوط الحق في رفع الدعوى . حق المحكمة في إثارته وتحقيقه من تلقاء نفسها .

المبدأ القانوني

إن ميعاد رفع الدعوى بالقضاء الإداري كما قرره القانون من مواعيد السقوط التي تتعلق بالنظام العام في معناه المطلق بحيث يترتب على فوات الميعاد سقوط الحق في رفع الدعوى لتعلقه بحجية الأوامر الإدارية وما يترتب عليها من استقرار المصالح العامة والخاصة . وتحقيق هذا الدفع موكول أمره إلى المحكمة بتجريبه بحكم وظيفتها من تلقاء نفسها وبغير حاجة لإثارته من الخصوم إذ تعلقت به مصلحة عليا هي ضمان حسن سير المصالح العامة في إصدار القرارات الإدارية بما ترتبه من حقوق مكتسبة للآخرين الذين تقررت لهم مراكر خاصة .

(القضية رقم ٥٢٨ سنة ٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد المجيد التهامي ومحيي الدين حسن ووهبة البدوي وعلي علي زغلول وعبد الجليل شافعي المستشارين) .

١١٥

٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٤

ميعاد الستين يوما . بدؤه من تاريخ السلم بالقرار المطعون فيه . علم المدعى بقرار بنفس المعنى في تاريخ سابق من سلطة لا تملك إصدار القرار المطعون فيه . لا يبدأ منه ميعاد .

المبدأ القانوني

إن إخطار مفتش المنطقة في محضر التحقيق المؤرخ ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥١ المدعى بفصله هو مجرد إجراء تمهيدى وليس قرارا نهائيا يجوز أن يقوم عليه الطعن إذ أن المفتش لا يملك

هذا الفصل فضلا عن أن هذا الإخطار في عمومته ومرماه لا يعنى إلا الإيقاف عن العمل .

وعليه ، فإن الفصل النهائي الذي ينصب عليه الطعن في هذه الدعوى هو القرار الصادر عن يملكه وهو مراقب عام المنطقة وذلك بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٢ ، وقد استقر قضاء هذه المحكمة على أنه في حالة عدم نشر القرار أو عدم إعلانه فلا يبدأ الميعاد إلا من تاريخ العلم بالقرار وأن المدول عليه في ذلك هو العلم اليقيني النافي للجهالة بأسباب القرار ومحتوياته ولم يثبت علم المدعى بالقرار المطعون فيه . ولا اعتداء بالقول بأن المدعى علم بالإخطار الشفوي الأول الصادر من المفتش المتقدم الذكر كما أن شكواه من إخطار المفتش المذكور له بالفصل لا يعتبر تظلم في حساب المدة التي يجوز الطعن فيها لأن العبرة بصدور قرار الفصل عن يملكه وقد صدر بعد الشكوى . ولذلك يكون الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد في غير محله متعيينا رفضه .

(القضية رقم ٧٣٢ سنة ٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد الرحمن الجبري وعبد الرحمن نصير ومحمود محمد إبراهيم ومحمد مكاوي أحمد الشيخ واحد فهمي البيلوي المستشارين) .

١١٦

٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٤

قرار إداري . عدم اختصاص محكمة القضاء الإداري به إذا صدر من سلطة أجنبية . التفرقة بين نوعين من القرارات بالنسبة لقطاع غزة .

المبدأ القانوني

لا نزاع في أن قطاع غزة يعتبر جزءا خارجا

عن حدود مصر وأن السلطات المصرية في إدارتها لهذا القطاع إنما تباشر نوعاً من الحماية والإشراف على جزء من إقليم فلسطين — ولما كان من الأمور المسئلة أنه يشترط لجواز الطعن أمام محكمة القضاء الإداري ألا يكون القرار المطعون فيه صادراً من سلطة أجنبية أو دولية فإنه يجب التفرقة بين طائفتين من القرارات .

(أ) القرارات التي يتخذها ممثلو مصر في قطاع غزة باعتبارهم موظفين مصريين يباشرون أعمال السلطات المصرية ، وهذا النوع من القرارات يخضع كقاعدة عامة لرقابة مجلس الدولة المصري ما لم يكن طريق الطعن متعذراً بالتطبيق لنظرية السيادة .

(ب) القرارات التي يتخذها ممثلو مصر نتيجة لإشرافهم على إدارة هذه البلاد وباعتبارهم جزءاً من السلطات الإدارية المحلية وهذا النوع من القرارات لا يخضع لرقابة مجلس الدولة المصري .

الوقائع

أقام المدعى هذه الدعوى بصحيفة أودعت في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣ جاء فيها أنه بتاريخ ٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ أتهم بمحاولة إخراج أوراق نقد مصرية من فلسطين إلى الخارج بدون تصريح خلافاً للمادة ١/٤ والمادة ١/١٠ ، ٣ من نظام الدفاع المالية الفلسطيني لسنة ١٩٤١ والمادة ٧٦ من مرسوم سلطات الطوارئ الفلسطينية لسنة ١٩٣١ والأمر العسكري رقم ١٨٢ الصادر من الحاكم الإداري لقطاع غزة في ١٩٥١/٦/٢٤

لأنه قبض عليه حوالي الساعة العاشرة مساءً . اليوم المذكور في المركب البحري « وداد » التي كانت راسية في ميناء غزة وبجيازته ١٥٩٥٠ ج محاولاً إخراجها بدون الحصول على تصريح من الجهات المختصة وحوكم المدعى أمام المحكمة المركزية فقضت ببراءته ورد المبلغ المضبوط إليه تأسيساً على أن الأمر ١٨٢ الذي استؤنف بموجبه العمل بنظام الدفاع المالية الفلسطيني لسنة ١٩٤١ قد انعدمت قيمته القانونية لعدم نشر الأمر الوزاري رقم ٧٨ الذي يستند إليه الحاكم الإداري العام في سلطته واختصاصه وبالتالي لا يوجد أمام المحكمة تشريع يمكن تطبيقه مع التهمة الموجهة إلى المتهم وفضلاً عن ذلك فإن الأمر المذكور اقتصر على الإشارة إلى نظام الدفاع المالية لسنة ١٩٤١ دون ذكر نصوصه حرفاً حرفاً من جديد حتى يعلم به الناس بما يجعل هذا الأمر باطلاً بطلاناً مطلقاً . وأضاف المدعى أن نظام الدفاع المالية لسنة ١٩٤١ لم يشر إلى محاولة التهريب وهو الفعل المنسوب للتهمة . ثم استطرد قائلاً إنه لا يمكن تطبيق الأمر العسكري رقم ٢٣٩ الذي أصدره الحاكم الإداري ليحل محل نظام الدفاع المالية لسنة ١٩٥١ لثلاثة أسباب :

الأول : نص في هذا الأمر على بدء العمل من تاريخ نشره والنشر تم في ١/١٠/١٩٥٢ في حين أن التهمة المنسوبة للمدعى حصلت في ١٩٥٢/٦/٢ .

الثاني : نص في هذا الأمر على أن نائب الحاكم الإداري يحدد الشروط والأوضاع الخاصة بتنفيذ الأمر المذكور وتلك الشروط لم تحدد بعد .

الثالث : نص في هذا الأمر على عقوبة المحاولة ولذا لا يمكن تطبيقه بوصف أنه القانون الأصلح للمتهم لحلو نظام الدفاع المالية لسنة ١٩٤١ من النص عليها وقد أجمع شهود الإثبات على أن المتهم كان ينوي السفر إلى قرية عنيل قضاء نابلس وهي أرض فلسطينية لا يعتبر نقل المبلغ المضبوط إليها تهريباً . وقد استأنفت النيابة العامة هذا الحكم فقضت محكمة الاستئناف بفسخه وإعادة القضية للمحكمة الابتدائية للتصرف في الموضوع وإعطاء القرار المناسب بحجة أن الحاكم العام أعطى بالقرارات الوزارية المتعاقبة حق ممارسة الصلاحيات المخولة للمندوب السامي كما ورد بالقرار الوزاري رقم ٢٧٤ الذي لم يستند في وضعه إلى دستور فلسطين كما ذهبت إليه المحكمة الابتدائية بل هو على العكس مستمد من الأمر ٣٢٧ الذي اعتبرته محكمة الاستئناف العليا قائماً ويحول الحاكم العام سلطة إصدار الأوامر التي لها قوة القانون .

ولما عرضت القضية من جديد على المحكمة الابتدائية لم يكن أمامها سوى أن تحكم بإدائته غير أنها نوهت في حكمها أن أشد ما تستهجنه المحكمة عدم نشر الأمر الوزاري رقم ٧٨ بالذات في الوقائع الفلسطينية ثم حكمت على المتهم بتغريمه ثلاثة أضعاف المبلغ المضبوط وفي حالة عدم الدفع يحبس ثلاثة أشهر وقد نفذ الحكم بحبسه إما بشأن المبلغ المضبوط فقد قررت المحكمة أن يجرى التصرف فيه وفق الأوامر التي يصدرها الحاكم الإداري العام أو تصدر بالنيابة عنه عملاً بالفقرة الخامسة مكررة د ١، من المادة الرابعة من نظام الدفاع المالية لسنة ١٩٤١ المبذلة في الملحق الثاني للعدد ١١٧٥ صحيفة ٥٠٩ من الوقائع الفلسطينية . وقال المدعى إن الفقرة

الخامسة مكررة من المادة الرابعة المذكورة لا تنطبق على وقائع التهمة لأنه لم ينص عليها في الاتهام ولأنها تنطبق في حالات خاصة مذكورة في نفس الفقرة منها حالة عدم وجود متهم يحكم عليه أما في قضيته فكان فيها متهم وليس هناك نص في نظام الدفاع المالية يعاقب المتهم بالمصاريف بالإضافة إلى العقوبة التي نصت عليها الفقرة الثالثة من المادة العاشرة فاستأنف المدعى ذلك الحكم وأوضح في صحيفة استئنافه الأسباب التي استند إليها إلا أن المحكمة الاستئنافية قضت برد الاستئناف من جهة الادانة والعقوبة وأوصت المحكمة الحاكم العام عند استعمال صلاحيته المنصوص عليها في المادة ٤ فقرة مكررة د ١، في التصرف في المبلغ المضبوط وجواز مصادرته من عدمه أن يستعمل هذا الخيار في صالح المتهم . إلا أن نائب الحاكم الإداري أصدر أمراً بمصادرة المبلغ المضبوط دون أن يذكر الأسباب التي بني عليها أمر بمصادرة . فما كان من المدعى إلا أن أثار الموضوع أمام محكمة العدل العليا بغزة طالبا إلغاء أمر المصادرة مستنداً إلى الأسباب الآتية :

١ - عدم تسليب أمر المصادرة ليكشف عما إذا كان قد انبنى به مصلحة عامة .

٢ - مخالفة نائب الحاكم الإداري لتوصية محكمة الاستئناف بما يجعل القرار مشوباً باسائة استعمال السلطة .

٣ - قالت النيابة في دفاعها إن ما حمل نائب الحاكم الإداري على إصدار قرار المصادرة هو أن المدعى من كبار تجار المخدرات بينما قطعت إدارة الأمن العام أن المدعى لا صلة له بتجارة المخدرات .

الإدارى العام المصرى الذى أعطى بعض سلطات لثأبه وأن هذه السلطات مستمدة من القوانين الفلسطينية نفسها كما أن الحكم الصادر فى القضية موضوع الدعوى إنما هو حكم صادر من المحاكم الفلسطينية المختصة طبقاً للقوانين الفلسطينية الجارى العمل بها حتى الآن ، واستطردت إلى القول بأن ولاية مجلس الدولة محددة بالأراضى المصرية واختصاصه قاصر على هذه الأراضى دون غيرها وبذلك تكون محكمة القضاء الإدارى غير مختصة بنظر هذه الدعوى .

وقد رد المدعى على هذا الدفع بمذكرة أبان فيها أنه لاشك أن المنطقة التى وقع فيها الحادث وتمت فيها المصادرة هى أرض فلسطينية وإست مصرية وإنما يجب التفرقة بين الأقاليم والسيادة وإذا كان الأصل أن الدولة لا تباشر سيادتها إلا داخل إقليمها إلا أن هذه السيادة قد تجاوزت فى بعض الحالات النطاق الإقليمى فالسفن الحربية التى تحمل علم الدولة تعتبر لسيادتها فى الخارج وهذا إلى حد ما على سفنها التجارية وسفاراتها ومفوضياتها فى الخارج كما ينطبق على القوات العسكرية فى الجهات التى تحتلها أو تقوم فيها تلك القوات وتحت قرارات تصدر من رؤساء البعثات الدبلوماسية والقنصلية المصرية فى شئون موظفى هذه البعثات أو المواطنين المصريين ومصالحهم وأموالهم فى الخارج لها صفة القرارات الإدارية كالقرار الصادر من إحدى القنصليات المصرية فى الخارج يرفض فيه اسم مصرى مقيم فى دائرة اختصاصها أو رفض ترحيل مواطن على حساب الدولة ، ومثل هذه القرارات يجوز الطعن فيها بالالغاء أمام محكمة القضاء الإدارى فى مصر رغم صدورها خارج الأراضى المصرية ، إذ المعول عليه هو صدورها من السلطة المصرية

٤ — ثبت من التحقيق أن المدعى أراد نقل المبلغ المضبوط إلى نابلس إحدى البلاد الفلسطينية المشمولة برعاية مملكة شرق الأردن فهو لم يرتكب عملاً معاقباً عليه وقد قضت محكمة العدل برفض هذا الطلب وقالت إنه لا يلزم أن يكون القرار الإدارى مسبباً إلا حيث يشترط القانون ذلك . والمفروض أن القرار يصدر لتحقيق مصلحة عامة مالم يثبت غير ذلك وأضافت أن مخالفة نائب الحاكم لتوصية محكمة الاستئناف لا تنطوى على إساءة استعمال السلطة مادام قد أمعنت فى تصرفه عن رغبته فى تحقيق صالح عام ، ثم أشارت إلى أن نائب الحاكم استند فى قراره على دعائمين أولاهما أن المدعى من كبار تجار المخدرات وثانيهما أن الظروف الاقتصادية فى القطاع المصرى الفلسطينى تقتضى التشديد لاصون رؤوس الأموال به والخيولة دون تهريبها .

ولما عرض الأمر على الحاكم الإدارى العام اعتمد المصادرة فى ٢ من أغسطس سنة ١٩٥٣ والمدعى يطعن فى قراره هذا طالباً بإلغاءه وإلزام المدعى عليه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وقدم المدعى من صحيفة الدعوى حافظة مستندات اشتملت على صورة رسمية للأحكام التى أشار إليها فى صحيفة الدعوى .

وقد دفعت الحكومة بعدم اختصاص محكمة القضاء الإدارى بنظر الدعوى بمقولة إن المنطقة التى تم فيها تهريب النقود موضوع الاتهام الذى انتهى بمصادرة هى منطقة فلسطينية وأن إحلال الحكومة المصرية محل حكومة الانتداب البريطانية ليس معناه انضمام المنطقة الفلسطينية للجمهورية المصرية وإنما هو مجرد إشراف إدارى من الحكومة المصرية على تلك المنطقة ممثلاً فى الحاكم

سواء أكان مقر هذه السلطة داخل إقليم مصر أو خارج هذا الإقليم ، واستطرد قائلاً بأنه لا شك أن الحاكم الإداري العام في المنطقة الخاضعة لإشراف الحكومة المصرية بفلسطين هو سلطة مصرية صميمية إذ هو لا يمثل ذلك القطاع من أرض فلسطين بل هو يمثل الحكومة المصرية ، وما يقال عن الحاكم الإداري العام المصري المذكور ومقره الرسمي والفعل بكوبرى القبة بالقاهرة يصدق على مثله في غزة وهو نائبه الذي يباشر اختصاصاته نيابة عنه . ومتى صح أن إدارة الحاكم الإداري العام بفلسطين هي سلطة أو جهة إدارية مصرية يعيد القول بأن القرارات التي تصدر عن الحاكم الإداري العام المذكور أو نائبه هي قرارات إدارية مصرية ومن ثم تكون قابلة للطعن بالإلغاء أمام محكمة القضاء الإداري بمصر شأنها في ذلك شأن سائر الإدارات والمصالح المصرية . وبعد وضع التقرير عين لنظر الدعوى جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ وفيها سمعت ملاحظات الطرفين على الوجه المبين بالمحضر وأرجىء النطق بالحكم إلى جلسة اليوم مع تكليف مفوض الدولة بتقديم مذكرة بالرأى القانوني مسبباً .

المحكمة

د من حيث إنه لا نزاع في أن قطاع غزة يعتبر جزءاً خارجاً عن حدود مصر وأن السلطات المصرية في إدارتها لهذا القطاع إنما تباشر نوعاً من الحماية والإشراف على جزء من إقليم فلسطين . ومن الأمور المسئلة أنه يشترط

لجواز الطعن أمام محكمة القضاء الإداري ألا يكون القرار المطعون فيه صادراً من سلطة أجنبية أو دولية .

د ومن حيث إنه يجب التفرقة بين طائفتين من القرارات :

أ - القرارات التي يتخذها ممثلو مصر في قطاع غزة باعتبارهم موظفين مصريين يباشرون أعمال السلطات المصرية ، وهذا النوع من القرارات يخضع كقاعدة عامة لرقابة مجلس الدولة المصري مالم يكن طريق الطعن متعذراً بالتطبيق لنظرية أعمال السيادة .

ب - القرارات التي يتخذها ممثلو مصر نتيجة لإشرافهم على إدارة هذه البلاد وباعتبارهم جزءاً من السلطات الإدارية المحلية وهذا النوع من القرارات لا يخضع لرقابة مجلس الدولة المصري .

د ومن حيث إنه يبين من الأوراق أن القرار الصادر من الحاكم الإداري المصري لقطاع غزة أو من نائبه بمصادرة المبالغ المضبوطة في جريمة محاولة تهريب نقود إلى الخارج إنما تتعلق بإدارة هذا الإقليم وقد صدر بالتطبيق لأحكام القانون الفلسطيني ومن ثم فإن صدور مثل هذا القرار من الحاكم الإداري المصري بقطاع غزة أو من نائبه اتخذ في غير الحالات التي ينسب عليها رقابة هذه المحكمة ويخرج بالتالي عن ولايتها ويتعين لذلك الحكم بعدم الاختصاص بنظر الدعوى .

(القضية رقم ٤٣٥٥ سنة ٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة الإمام الإمام الحربي وعلى بغدادى ومحمد عبد الحبير ومصطفى كامل اسماعيل وعبد المتعم مشهور المستشارين) .

حقوق القناصل الأجانب في توثيق المحررات

لرعايا دولهم في مصر

للسيد الأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب

وكيل نيابة الأحوال الشخصية للأجانب

موضوع البحث :

يحدث أن يلجأ بعض الأجانب المقيمين في مصر إلى قناصل دولهم ليوثقون لهم ما يشاءون من محررات — فما قيمة هذه المحررات الموثقة بعد معاهدة منثرو وهل يمكن الاحتجاج بها أم لا .

المبحث الأول : مدى إلزامية قاعدة خضوع العقد للشكل المحلي .

قام الخلاف حول طبيعة قاعدة خضوع شكل العقود لقانون محل إبرامها المسماة *Locus regit actum* وهل هي قاعدة اختيارية أو إلزامية — فذهب البعض إلى أن هذه القاعدة إجبارية لأن العقد لا ينشأ صحيحاً إذا لم يكن قد اتبع في شكله قانون محل إبرامه — لأن هذا القانون هو الذي يمكن أن يتدخل لجعل العقد نافذا .

" En principe un acte ne tire sa force que de la loi du pays où il s'est produit, parce que c'est cette loi seule qui dès l'instant de son accomplissement peut intervenir pour le rendre efficace . " (١)

وذهب البعض الآخر إلى أن هذه القاعدة وضعت لمصلحة الوطنيين الذين يكونون في الخارج فتخولهم حق استعمال الشكل الذي يقرره القانون الأجنبي ولكنها لا تسلبهم حق استعمال الشكل المقرر في قانونهم الوطني — فيجوز إذن أن تكون العقود التي يجريها الوطنيون في الخارج في الشكل الذي يقضى به قانون جنسيتهم — كما يجوز أن تكون في الشكل المقرر في قانون محل حصول العقد وبعبارة أخرى يرى أصحاب هذا الرأي أن قاعدة خضوع شكل العقد لقانون محل حصوله هي قاعدة اختيارية . *règle facultative* (٢)

ومن هذا الرأي الثاني المرحوم الدكتور أبو هيف إذ يقول إن المتعاقدين ليسوا مكلفين حتماً باستعمال الشكل المقرر في قانون البلد الذي يجررون فيه عقدهم وأن لهم إذا كانوا جميعاً من جنسية واحدة أن يختاروا الشكل المقرر في قانون جنسيتهم المشتركة فيكون العقد صحيحاً في هذه الحالة

(١) راجع ديبانيه في القانون الدولي الخاص بند ٢١٧ .

(٢) راجع هذين الرأيين معروضين في مؤلف المرحوم الدكتور عبد المنعم رياض في القانون الدولي الخاص

طبعة ١٩٤٣ ص ٤٧٦ نبذة ٥٤٦ .

ولو خالف شكل بلد التحرير لأن هذا الشكل اختياري يلتجئ إليه المتعاقدون إذا أرادوا ولكنهم لا يلزمون به (١) .

وقد استقر الأخذ بهذا الرأي الثاني في الفقه والقضاء الحديث .

فجاء في مؤلف العلامة باتيفول (٢) ما يلي :

" La raison d'être ainsi dégagée de la règle "Locus" conduit à décider qu'elle n'a pas un caractère impératif, elle assure simplement les parties que leur contrat sera valable en la forme, si à ce point de vue il respecte la loi du lieu de sa conclusion . "

" Il suit de là que les parties doivent pouvoir choisir entre la forme du lieu de conclusion et celle de loi applicable au fond . C'est la solution du code civil allemand (art. 11,1 de la loi d'introduction) qui, très logiquement, indique en premier lieu l'application de la loi du fond, c'est aussi la position du nouveau code civil Italien et de la loi polonaise du 2 Août 1926 . (art . 5) .

ويقول الفقيه أرمنجون (٣) إنه اتباعاً للقضاء وغالبية الفقه ينطبق القانون الشخصي بحسب الأصل ولا تنطبق قاعدة Locus إلا في الحدود المرسومة بهذا القانون .

وقد بين العلامة نيبوايه (٤) أن الصفة الاختيارية لهذه القاعدة قد استقرت بعد الحكم الذي أصدرته محكمة النقض الفرنسية في ١٩٠٩/٧/٢٠ والذي جاء في أسبابه ما يلي :

« وحيث إن الشكل الخارجي للعقود يخضع لقانون البلد الذي أبرمت فيه وهذا المبدأ ينطبق على الوصايا كما يسرى على سائر التصرفات ،

« وحيث إن هذه القاعدة اختيارية فيما يتعلق بالوصايا أخذ بها بقصد تسهيل هذه العقود سواء التي تبرم بواسطة الفرنسيين في بلد أجنبي أو بواسطة الأجانب في فرنسا - وليس لها من أثر سوى تحويل الموصى حق الخيار بين الشكل الذي يقضى به قانونه الشخصي وبين الشكل الذي يقضى به القانون المحلي (٥) ، .

ولا شك أن هذا الرأي السائد والذي يعتبر أن قاعدة خضوع شكل العقد لقانون بلد إبرامه

(١) كتابه القانون الدولي الخاص الطبعة الثانية ص ٥٥٤ .

(٢) في القانون الدولي الخاص طبعة ١٩٤٩ ص ٥٨١ .

(٣) مؤلفه مختصر القانون الدولي الخاص جزء ثان طبعة ١٩٣٤ ص ١٧٧ .

(٤) مؤلفه مختصر القانون الدولي الخاص طبعة ١٩٤٩ ص ٦١٠ نبذة ٦٤٩ .

(٥) يراجع في هذا المعنى مؤلف الدكتور حامد زكي في القانون الدولي الخاص طبعة ١٩٤٠ ص ٣١٨ نبذة ٢٦٨ ومؤلف الدكتور عز الدين عبد الله الجزء الثاني طبعة ١٩٥٥ ص ٣٤٥ وما بعدها ومؤلف الفقيه الانجليزي مارتين وولف Wolff الطبعة الثانية ١٩٥٠ ص ٤٤٨ - ومؤلف باتيفول في تنازع القوانين في العقود طبعة ١٩٣٨ ص ٣٦٤ نبذة ٤٢٦ ومؤلف الاستاذ اتين دي سارزي القاضي بالحكام المختلطة سابقا في القانون الدولي الخاص المقارن ص ١٣٩ .

ليست إلا ذات طبيعة اختيارية - مبرر باستقراء الظروف التي دعت إلى ظهور هذه القاعدة والاعتبارات العملية التي ولدت على أساسها - « فالزام المتعاقدين باتباع الشكل المحلى قد يكون من شأنه أن ينقلب التيسير - وهو الغرض الذي تهدف القاعدة إلى تحقيقه - عسرا عليهما واضراراً بهما عندما يكون محل إبرام التصرف مكاناً عارضاً » .

ويقول الفقيه نيبواييه أنه يجب عدم الخلط بين قاعدتين رئيسيتين من قواعد القانون الدولي الخاص :

الأولى : قاعدة خضوع شكل التصرف لقانون محل إبرامه *Locus regit actum*

والثانية : قاعدة خضوع شكل التصرف لقانون من أجراءه *Auctor regit actum*

فالقاعدة الأولى تنطبق صحيحة بالنسبة للعقود العرفية فقط وتبرز معها فكرة الإقليمية (١) .

" La règle 'Locus' , vieille de nombreux siècles, n'est pas applicable avec exactitude qu'aux actes privés, elle y prend sa signification parce que c'est la loi en vigueur dans le lieu ou se fait l'acte, qui peut ou doit être suivie . Avec elle, on ne se trouve jamais qu'en presence d'un des aspects de la territorialité . "

« أما بالنسبة للعقود الرسمية التي تستلزم تدخل موظف رسمي فلا محل لتطبيق قاعدة *Locus* فإذا قام موثق فرنسي بتوثيق عقد معين فانه يجريه في الشكل الذي يقضى به القانون الفرنسى وفى هذه الحالة يبدو أن قاعدة *Locus* تطابق الحقيقة ولذا قد يقال إن اتباع الشكل المعمول به فى فرنسا فى مثل هذه الحالة هو أعمال لهذه القاعدة - إلا أن ذلك ليس إلا محض مصادقة - إذ لا يعتبر العقد صحيحاً فى هذه الحالة لأنه أجرى فى الشكل الذى يقضى به قانون محل إبرامه وإنما بسبب صدوره عن السلطة المختصة بأجرائه وفقاً لمقتضيات وظيفة من أجراءه » .

« ومن الطبيعى أن الموثق فى هذه الحالة ملزم باتباع الشكل الذى يقضى به قانون بلده لأنه سلطة إقليمية - فإذا كنا بصدد سلطة خارجة عن حدود الإقليم فإن وجه الحكم يتغير - كما لو قام قنصل بأجراء عقد زواج أو توثيق أى عقد رسمى - فى مثل هذه الحالة لا يكون صحيحاً التمسك بقاعدة الشكل المحلى *Locus* لأن الموظف الرسمى لا يستطيع توثيق العقود إلا طبقاً لقواعد توظيفه - وهنا نكون بصدد قاعدة أخرى هى خضوع شكل العقد لقانون من أجراءه » .

القاعدة فى التشريع المصرى :

رغم أن قاعدة خضوع العقد لقانون محل إبرامه كانت مستقرة فى عرف القانون الدولى فى مصر فانه لم يكن ثمة نص يقررها سواء فى التشريع الأهلى أو المختلط - فكانت المادة ٥٥ مدنى ملغى تنص على أنه « تراعى فى أهلية الموصى لعمل الوصية وفى صيغتها الأحكام المقررة لذلك فى الأحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها الموصى » .

(١) مؤلف نيبواييه المطول الجزء السادس طبعة ١٩٤٩ نبذة ١٥٧١ ص ٢ وما بعدها .

وكان هذا النص ترجمة غير دقيقة للنص الفرنسى الذى كان يقضى بما يلى :

' La capacité de tester et la forme du testament sont également réglées d'après le statut personnel du testateur . '

ويقابل هذا النص المادة ٧٨ من القانون المدنى المختلط التى كانت تنص على ما يلى :

' La capacité de tester et la forme du testament sont réglées d'après la loi de la nationalité du testateur . '

أى أن « الأهلية للإيصاء وشكل الوصية ينظمها قانون جنسية الموصى (١) » .

وحين صدر القانون المدنى الجديد استحدث نصا جديدا يتعلق بشكل الوصية هو نص الفقرة الثانية من المادة ١٧ منه والتى تقضى بأن « يسرى على شكل الوصية قانون الموصى وقت الإيصاء أو قانون البلد الذى تمت فيه الوصية وكذلك الحكم فى شأن سائر التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت » .

وقد تجلّت نية المشرع المصرى فى أن يجعل لقانون بلد الموصى المقام الأول فى حكم شكل الوصية عندما كان يصدد وضع مشروع القانون المدنى إذ نص فى الفقرة الرابعة من المادة ٥١ (من مشروع التنقيح) على أن « يسرى على الوصية والهبة من حيث الشكل قانون الموصى أو الواهب ولا يصح فى الإيصاء والهبة أن تتبع الأوضاع المقررة فى الجهة التى تمت فيها هذه التصرفات إلا إذا كان قانون الموصى أو الواهب فى أحكامه الموضوعية لا يمنع من ذلك (٢) » .

وقد جاء فى المذكرة الإيضاحية للمشروع ما يلى :

« ان الفقرة الرابعة تقضى بسريان قانون الموصى أو الواهب على الوصية أو الهبة من حيث الشكل لأن هذه وتلك من التصرفات التى تحاط عادة بضمانات تكفل حماية المتصرف وحماية حقوق خلفائه من الورثة ومن بين هذه الضمانات ما يكون مجرد وضع من أوضاع الشكل - ولما كان المشرع قد نص من قبل على أن الحكم فى الوصية والهبة يكون وفقا لقانون الموصى أو الواهب (مادة ٣٨ و ٣٩ من المشروع) - لذلك لم يكن بد من إيراد هذا الاستثناء حتى تتحقق وحدة القانون الذى يطبق على هذين النوعين من التصرفات من حيث الموضوع والشكل على السواء - ولم يحز المشروع العدول عن اختصاص قانون الواهب أو الموصى إلى قواعد الشكل المقررة فى الجهة التى تم فيها التصرف إلا إذا كان هذا القانون لا يمنع من ذلك فى أحكامه الموضوعية ليتسنى بذلك توفير الضمانات التى تقدمت الإشارة إليها على أكمل وجه (٣) » .

وقد أفصح المشرع كذلك عن الطبيعة الاختيارية لقاعدة Locus بأن نص فى المذكرة

(١) راجع كذلك نص المادة الثالثة عشرة من المرسوم بقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٣٧ والمادة ٢٩ فقرة تاسعا من لائحة تنظيم المحاكم المختلطة .

(٢) وتقابل هذه الفقرة المادة ١١ من قانون اصدار التقنين الالمانى والمادة ٥ من القانون البولندى والمادة ١١ من القانون الاسبانى .

(٣) راجع المذكرة الإيضاحية لمشروع تنقيح القانون المدنى الجزء الاول من ١٠٢ و ١٠٣ .

الإيضاحية تعليقا على المادة ٢٠ من القانون على أنه « لم يعد ثمة محل للخلاف في طبيعة اختصاص قانون محل الانعقاد وهل هو اختصاص مقرر بقاعدة آمرة أم مؤسس على اعتبارات عملية ، وإيراد الحكم على هذا الوجه قد روعي فيه أن اختصاص قانون بلد انعقاد التصرف قد بني على الضرورات العملية . فاذا كان في وسع من صدر منهم التصرف أن يستوفوا إجراءات الشكل المقررة لهذا التصرف في القانون الذي يسرى عليه من حيث الموضوع أو في قانون جنسيتهم المشتركة أو موطنهم المشترك فلا يجوز أن يمنعوا من ذلك ولا سيما أن اختصاص ثاني هذه القوانين أقرب إلى طبيعة الأشياء وأكفل بتحقيق وحدة القانون الذي يسرى على العقد (١) » .

ويبين من كل ما تقدم أن قاعدة خضوع شكل التصرف للقانون المحلي هي قاعدة اختيارية وليست آمرة في القانون المصري .

وقد أخذت محكمة القاهرة الابتدائية في حكم لها صدر بجلسته ١٩٥٥/٦/٢٨ في القضية رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٢ أحوال شخصية أجانب - بهذا المعنى وجاء في أسبابه « أن المشرع عندنا قطع بنص المادتين ٧٨ من القانون المدني المختلط و٥٥ من القانون المدني الأهلي بأن الأجنبي الذي يوجد في مصر لا يلزم عندما يريد توثيق وصية باتباع الشكل المقرر في مصر - محل إبرام العقد - بل له إذا شاء أن يختار لتحرير وصيته الشكل الذي يقرره قانون جنسيته - وقد أيد بذلك الرأي المجمع عليه في الفقه والقضاء في جميع البلاد من أن قاعدة خضوع شكل التصرف لقانون محل إبرامه ليست قاعدة إلزامية بل هي قاعدة إختيارية وهو ما انتهت إليه النيابة العامة في مذكرتها (٢) » .

المبحث الثاني : حقوق قناصل الدول على العموم في أعمال التوثيق .

يعتبر تنظيم اختصاص القناصل من الوجهة الدولية أدخل في حظيرة القانون الدولي العام منه في القانون الدولي الخاص - وقد تولى فقهاء القانون الدولي العام بيان اختصاصات القناصل فقالوا بأنهم يقومون بأعمال متعددة لا تدخل تحت حصر - وقد ينص على بعض هذه الأعمال في القوانين الداخلية للدول المختلفة وفيما تفرمه فيما بينها من الاتفاقات - كما أن بعضها يمكن استخلاصه مما جرى عليه العرف الدولي في شئون القناصل - ثم يبينوا أن أهم الاختصاصات التي تخول للقناصل هي :

أولا : حماية التجارة والصناعة .

ثانيا : تعهد المسائل المتعلقة بالملاحة الخاصة بمواطنيهم وحمايتهم .

ثالثا : القيام بعمل موثق العقود .

رابعا : حماية مواطنيهم وتعهد الشئون الخاصة بهم (٣) .

وهذه الاختصاصات المخولة لقناصل الدول على العموم هي اختصاصات عادية تعارف المجتمع

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية الجزء الاول ص ٢٩٦ .

(٢) الحكم غير منشور .

(٣) يراجع كتاب القانون الدولي العام للدكتور محمود سامي جنيته ص ٤٢٥ نبذة ٢٩٦ ومؤلف الدكتور محمد حافظ غانم في القانون الدولي العام طبعة ١٩٥٢ ص ١٥٣ .

الدولى على قيامها بين الدول كاملة السيادة - دون أن يكون فى كلها أو بعضها انتقاصا من سيادة الدولة التى تباشر هذه الاختصاصات على أرضها .

ويقول العلامة نيبوايه Niboyet إن الممثلين الدبلوماسيين والقناصل يستمدون من صفتهم العامة سلطة إجراء العقود الموثقة التى لا تنتقص من سيادة الدولة التى يباشرون عليها وظائفهم — ولا موجب لاعتراضها على ذلك طالما أن لمثلها مباشرة السلطة ذاتها على وجه التبادل (١) .

" Les agents diplomatiques et les consuls tirent de leur qualité publique le pouvoir de dresser des actes authentiques de caractère instrumentaire, plus ou moins nombreux . Cela dépend des pays qui les instituent . Ces actes n'interessent généralement pas la souveraineté de l'état de leur mission qui n'a aucune raison de s'y opposer, d'autant que ses propres agents peuvent, par réciprocité en user . Le rôle de ces agents est ici de faciliter la vie juridique internationale, soit en dressant certains actes pour leurs nationaux, soit en affectuant des législations de signatures destinées à profiter à toutes personnes . Parmi les actes que dressent on peut dresser les agents diplomatiques et les consuls dans les conditions fixées par les lois respectives, il en est deux qui doivent retenir particulièrement l'attention . Ce sont les actes de l'état civil et les actes notariés . "

وفى نفس هذا المعنى يقول العلامة كالفو (٢)

" L'agent diplomatique a qualité pour recevoir ou dresser sur la demande de ses nationaux, différents actes de la compétence des notaires, tels que contrats de mariage, testaments, donations, procurations, acts de l'état civil, légalisation des pièces administratives . "

وقد أفصح عن هذا المعنى بوضوح الفقيه فاليرى (٣) حين قال : إن سلطة توثيق العقود الرسمية فى فرنسا معقودة بحسب الأصل للوظفين الرسميين المعيّنين لهذا الغرض بمقتضى القانون الفرنسى — إلا أنه استثناء قد خولفت هذه القاعدة لصالح القناصل الأجانب بقصد أعمال شرط التبادل وتحويل سلطات بمائلة للبعوثين الفرنسيين فى الدول الأخرى .

ويقول الأستاذ اتين دى سارزى القاضى بالمحاكم المختلطة سابقاً إنه : من الطبيعى أن يتبع الممثلون الدبلوماسيون والقناصل الشكل الذى يقضى به قانون الدولة التى يتبعونها عندما يحررون

(١) مؤلفه مطول القانون الدولى الخاص الجزء السادس ص ٢١٩ نبذة ١٦٨٢ .

(٢) كالفو Dictionnaire de diplomatie et droit international طبعة ١٨٨٥

تحت عبارة Agents Diplomatiques ص ١٣ .

(٣) Valery فى مؤلفه Manuel de droit international privé طبعة ١٩١٤

ص ٥٦٢ رقم ٤١٥ — وراجع ص ١٢٣٩ نبذة ٨٨٣ حيث جاء بها ان التصريح يقر بصفة عامة بحق القناصل الأجانب الذين حصلوا على الاعتماد Exequatur فى تحرير المصادقات التى لهم مواطنهم .

إشهاداً أو تصرفاً يدخل في اختصاصهم — وذلك لأنهم ليسوا إلا موظفين رسميين في الدولة التي يمثلونها — والجزاء الذي يترتب على مخالفة هذه القاعدة هو البطلان — ولا يتصور بالنسبة لهم أن يترسموا الشكل الذي يقضى به قانون محل إبرام العقد (١) .

وهكذا يبين أن ثمة إجماع في فقه القانون الدولي قد انعقد على الاعتراف لقناصل الدول بسلطة التوثيق بالنسبة لرعايا دولهم على أراضي الدول التي يباشرون فيها وظائفهم بشرط التبادل — وأن هذا يعد من الاختصاصات المألوفة بل الهامة للقناصل والتي لا تنتقص بحال من سيادة الدولة على أرضها — وأنه في غير أحوال الاتفاقات الدولية قام العرف على تخويل القنصل هذه السلطة بمجرد استقبال الدولة له واعتمادها إياه .

وقد قال في ذلك صراحة الفقيه نيبوايه :

" Bien qu'aucune texte ne l'ait dit, ces agents peuvent certainement en France, dresser tous actes notariés concernant leur nationaux et même ceux des Français qui se réfèrent a des biens ou a des intérêts en pays étrangers . " (٢)

وقد قضت محكمة استئناف دوى بتاريخ ١٣/١/١٨٨٧ بأن « للزوجين البريطانيين اللذين يتزوجان في فرنسا أمام قنصلهما أن يعقدا مشاركة أموال زوجية في محرر عرفي وفقاً لأحكام القانون الانجليزي — وقد كان لها الخيار في فرنسا بين الشكل الرسمي الذي يقرره القانون الانجليزي أمام القنصل وبين الشكل العرفي الانجليزي وبين الشكل الرسمي المقرر في فرنسا (٣) .

المبحث الثالث : حقوق قناصل الدول الأجنبية في أعمال التوثيق في مصر طبقاً لمعاهدة منثرو .

كان قناصل الدول الأجنبية في مصر يباشرون في ظل الامتيازات الأجنبية نوعين من الاختصاصات أحدها مألوف في عرف الدول كاملة السيادة وهو ما عرضنا له في المبحث الثاني والآخر استثنائي لم يكن يستند إلا إلى نظام الامتيازات بوصفه نظاماً يحد من السيادة ويعتبر قيداً واضحاً عليها .

ومن الاختصاصات الاستثنائية أن كان القناصل يخولون سلطة بوليسية وقضائية بالنسبة إلى رعايا دولهم سواء أكانت من الناحية الجنائية أو المدنية أو التجارية (٤) .

وهكذا يبين أن سلطة التوثيق التي يختص بها القنصل بوجه عام لا تستند إلى نظام الامتيازات

(١) مؤلفه في الدول الخاص المقارن المرجع السابق ص ١٤٤ — وراجع في هذا المعنى ايضاً باثيفول Batiffol المرجع السابق نبذة ٦٦٧ ونيبوايه المختصر طبعة ١٩٤٩ المرجع السابق ص ٤٣٥ نبذة ٤٦١ . ص ٦١٥ نبذة ٦٥٤ ، ٦١٧ .

(٢) مطول القانون الدولي الخاص الجزء السادس ص ٢٣٣ نبذة ١٦٩٨ .

(٣) سيري Sirey ٩٠ - ٢ - ١٤٨ .

(٤) البرهوم الدكتور عبد المنعم رياض المرجع السابق ص ٢١٢ وما بعدها .

في مصر ولم تكن تعد قيما استثنائية على سيادتها — لتعارف جميع الدول كاملة السيادة على هذا النظام ولتبادلها إياه .

وفي ظل هذه المبادئ، ثبت لقناصل الدول الأجنبية في مصر ولاية شاملة في التوثيق تناول عقود الحالة المدنية وسائر الشهادات والتصرفات الخاصة برعاياهم — وكانت هذه الولاية تستند إلى إقرار السلطات المصرية لها إقرارا لا يستند إلى نظام الامتيازات — ولذلك لم يكن غريبا أن يصدر أول تشريع مصرى منظم لاختصاصات القناصل المصريين في الخارج متسا بقدر كبير من التوسع . فنصت المادة ٢٢ من المرسوم بقانون الصادر في ١٥/٨/١٩٢٥ على أنه يجوز للقناصل تحرير العقود والمشارطات المتعلقة بالمصريين خاصة وكذلك العقود والمشارطات التي يكون المتعاقدون أو أحدهم من الأجانب بشرط أن تكون العقود والمشارطات في هذه الحالة الأخيرة متعلقة بأموال كائنة في القطر المصري — ولهذه العقود قوة العقود الرسمية وتكون واجبة التنفيذ في القطر المصري بمقتضى صورها المسجلة المصدق عليها بالصفة القانونية وتكون كذلك واجبة التنفيذ في الخارج إذا أجازت ذلك العادات والاتفاقات السياسية .

وبعد أن وقعت معاهدة منثرو وصادق عليها بمقتضى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٧ الصادر في ٢٤/٧/١٩٣٧ تغير مركز الأجانب تغيرا كبيرا وأضحت ولاية التشريعات المصرية معادلة لولاية وتشريعات أية دولة من الدول كاملة السيادة .

ولما كانت الدول الغربية كاملة السيادة تعترف على مارأينا للقناصل الأجانب بسلطة مباشرة أعمال التوثيق على إقليمها بالنسبة لرعاياهم بشرط التبادل — كان من اللازم القول بأن ليس لإلغاء الامتيازات في مصر بمقتضى معاهدة منثرو من أثر على اختصاص قناصل الدول الأجنبية في مصر بولاية التوثيق لأن هذه الولاية — كما قلنا — ليست من الاختصاصات الاستثنائية التي صاحبت نظام الامتيازات وإنما هي تقسم على الرضاء الضمى المستند إلى شرط التبادل والعرف الدولي المستقر من قديم .

ولا أدل على ذلك من أن مصر أبقت على المرسوم بقانون الصادر في ١٥/٨/١٩٢٥ والخاص بالنظام القنصلى بعد إلغاء نظام الامتيازات — بل إلى تاريخ ٢٠/٣/١٩٥٤ وهو تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بإصدار قانون نظام للسلكين الدبلوماسى والقنصلى والذي ألغى المرسوم بقانون الأول — وطبيعى أنه لا يجوز لمصر أن تخول لقناصلها ولاية التوثيق الشاملة في الخارج وتنكر هذه الولاية على القناصل الأجانب في إقليمها (اعمالا لشرط التبادل) ، أما ما ألغى من اختصاصات القناصل في مصر بمقتضى معاهدة منثرو فهو تلك الحصانات والسلطات البوليسية والقضائية التي ثبتت لهم على سبيل الاستثناء — وقد احتفظ القانون القنصلى المصرى الجديد بولاية التوثيق للقناصل المصريين في الخارج في المادة ٦٤ منه .

وقد نصت المادة الحادية عشر من معاهدة منثرو في فقرتها الثانية على تحديد ولاية القناصل الأجانب في مصر بأن لهم بشرط التبادل أن يقوموا بالأعمال الداخلة في الاختصاصات المعترف

بها عادة للقناصل في مواد اشهادات الحالة المدنية وعقود الزواج والعقود الرسمية الأخرى والتركات والنيابة عن مواطنيهم الغائبين أمام القضاء ومسائل الملاحة البحرية وأن يتمتعوا بالحصانة الشخصية .

والنص الفرنسي لهذه الفقرة هو ما يلي :

" Sous condition de réciprocité, ils exerceront les attributions communément reconnues aux consuls en matieres d'actes d'état civil, de contrats de mariage et autres actes notariés etc "

وقد صدر هذا النص عن فكرة أساسية هي تخويل القناصل الاختصاصات المعترف بها عادة، أى أن المشرع يحيل في تحديد ولاية القناصل إلى العرف الدولي وما تلى هذه العبارة من اختصاصات إنما هو تفصيل لها وتفسير لمعناها - وقد تقدم بيان أن ولاية التوثيق تعد من الاختصاصات الشاملة التي تندرج تحتها سائر التصرفات والعقود التي تهم مواطني القنصل .

وتعزى لهذا المعنى كانت المادة ١٦ من المرسوم بقانون الصادر في ١٥/٨/١٩٢٥ بشأن النظام القنصلي تنص على أن يختص القناصل بالأعمال الآتية :

« فقرة سادسا : تحرير جميع الإقرارات القانونية الصادرة من مصريين مع حلف اليمين أو بدونه ، (١) .

ودلالة هذا النص واضحة في تخويل قناصل مصر أرحب سلطة متصورة في ولاية التوثيق إذ يختصون بتحرير جميع الإقرارات - فضلا عن أن المادة ٢٢ من المرسوم بقانون الصادر في ١٥/٨/١٩٢٥ والسالف الإشارة إليها (والمقابلة لنص الفقرة ١٢ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤) تطلق يد القناصل المصريين في توثيق جميع التصرفات والتي تكون لها قوة المحررات الرسمية في مصر .

كل هذا يؤيد ويؤكد أن ولاية التوثيق تدرج في الاختصاصات المعترف بها عادة للقناصل . ولعل هذا هو المفهوم أيضا من نص الفقرة الثانية من المادة ١١ من معاهدة منتر و حيث تضمنت عبارة « والعقود الرسمية الأخرى ، وهي ترجمة غير دقيقة للأصل الفرنسي " Et autres actes notariés أى « وسائر التصرفات الموثقة » ، وهي عبارة عامة تتضمن في عمومها وشمولها كافة التصرفات القانونية سواء منها ما ينعقد بإرادة واحدة أو بإرادتين .

أما عن المقصود بشرط التبادل فهو المعاملة بالمثل في الاختصاص أو الولاية - فإذا كان قنصل مصر في دولة معينة يتمتع باختصاص معين فإن قنصل هذه الدولة في مصر يجب أن يتمتع بهذا الاختصاص أيضا ولا حاجة بعد ذلك لنماثل أو تطابق شروط أداء هذا الاختصاص إذ أنه تطبيقا لقاعدة خضوع شكل العقد لقانون من اجراه يخضع القنصل - بوصفه موثقا - لقانون الدولة التي يمثلها في كيفية أدائه هذا الاختصاص المخول له على أرض مصر .

(١) تقابل نص الفقرة سادسا من المادة ٦٤ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ .

هل في تحويل القناصل الأجانب سلطة التوثيق مخالفة لأحكام قانون التوثيق المصري :

ينص القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ والذي عمل به ابتداء من أول يناير ١٩٤٨ بشأن التوثيق في مادته الأولى على أن « تنشأ مكاتب تتولى توثيق المحررات التي يقضى القانون أو يطلب المتعاقدون توثيقها وتتبع هذه المكاتب مصلحة الشهر العقاري . . . الخ » .

ونصت المادة الثانية على أن « تقوم مكاتب التوثيق بما يأتي .

« فقرة أولى : تلقى المحررات وتوثيقها » .

ثم نصت بعد ذلك المادة الثالثة من القانون على أن « تتولى المكاتب توثيق جميع المحررات عدا ما كان منها متعلقا بالوقف أو الأحوال الشخصية — ومع ذلك توثق بهذه المكاتب المحررات المتعلقة بالأحوال الشخصية بالنسبة إلى غير المسلمين » .

وقد علقنا المذكرة الإيضاحية للقانون على هذه المادة الأخيرة بما يلي :

« وتقضى المادة المذكورة بأن هذه المكاتب توثق المحررات المتعلقة بمواد الأحوال الشخصية بالنسبة إلى غير المسلمين — إلا أنه بالنسبة للأجانب يكون لهم الخيار في توثيق محرراتهم المتعلقة بأحوالهم الشخصية لدى مكاتب التوثيق أو لدى جهاتهم القنصلية تطبيقاً لقواعد القانون الدولي الخاص » .

وكذلك جاء بتقرير لجنة الشؤون التشريعية بمجلس النواب عن قانون التوثيق ما يلي :

« توحيد جهات التوثيق »

« يقتضى توحيد جهات التوثيق أن تلغى أقلام التوثيق بالمحاكم الوطنية والمختلطة — وأن تحال إلى مكاتب التوثيق جميع أصول العقود الموثقة بها والدفاتر والوثائق المتعلقة بها — إلا أنه لاعتبارات خاصة بالمحاكم الشرعية احتفظ المشروع بهذه المحاكم كجهة للتوثيق تختص فقط بالمحررات المتعلقة بالوقف عموماً ، وبالأحوال الشخصية للمسلمين — ومعنى الأحوال الشخصية في هذا المقام هو مسائل الزواج والطلاق وما يتعلق بهما والاقرار بالنسب وانكاره — أما المحررات المتعلقة بالأحوال الشخصية لغير المسلمين فتختص بها مكاتب التوثيق إذ يجب أن تختص جهة واحدة بعد إلغاء المحاكم المختلطة — بالتوثيق لغير المسلمين في محررات أحوالهم الشخصية التي يتطلب القانون حالاً أو مستقبلاً توثيقها مع عدم حرمان الأجانب من حقهم في توثيق هذه المحررات أمام جهاتهم القنصلية طبقاً للقواعد العامة في القانون الدولي الخاص » .

وكذلك فإن تعليمات التوثيق الصادرة في ١٧/١/١٩٤٨ نصت على أنه « يراعى بالنسبة إلى الأجانب أن لهم الخيار في توثيق محرراتهم المتعلقة بالأحوال الشخصية لدى مكاتب التوثيق أو لدى جهاتهم القنصلية تطبيقاً لقواعد القانون الدولي الخاص » .

وبين من كل ما سبق أن قانون التوثيق الصادر به القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ لا يحرم الأجانب من حقهم في توثيق محرراتهم المتعلقة بأحوالهم الشخصية أمام جهاتهم القنصلية وبذلك

تكون هذه الجهات مختصة على قدم المساواة مع مكاتب التوثيق المصرية في هذا الشأن .

المبحث الرابع :

هل في التجاء الاجنبي إلى قنصل دولته في مصر لتوثيق محرر له غشا نحو القانون المصري ؟
يعرف الفقهاء فكرة الغش نحو القانون بأنها التوصل بأسباب مشروعة في ذاتها لتحقيق أغراض تخالف أوامر القانون ونواهيه (١) .

" La fraude à la loi, quelle que soit la forme qu'elle revête, se ramène toujours à l'adaptation consciente et volontaire de moyens licites en soi à des fins contraires aux commandements et aux interdictions de la loi "

ويكون هناك غش أو تحايل على القانون إذا أريد الوصول إلى تطبيق قاعدة من قواعد القانون الدولي الخاص في تشريع معين بتعمد إيجاد ملاسبات من شأنها إبعاد حكم تشريع آخر كان من الواجب تطبيقه - وبعبارة أخرى يحصل الغش نحو القانون كلما أجريت تصرفات بنية إخراجها من حكم قانون قصد المشرع إخضاعها له (٢) .

وهذا ما قضت به محكمة استئناف بروكسل في حكمها الصادر في أول سبتمبر ١٩٢٥ والذي جاء به أنه " لا محل للقول بوجود غش نحو القانون بالنسبة لما يجيزه القانون ويعتبره صحيحاً (٣) .

" On ne peut condamner comme fait en fraude à la loi ce que la loi autorise et declare valable . "

وتأييدا لذلك يقول العلامة أرمنجون أنه إذا كان من اللازم وجود نية الغش فإنها وحدها لا تكفي - بل لا بد من توافر العنصر المادي الذي ينحصر في المخالفة الفعلية لنص آخر أو ناهي (٤) .

وقد عبر عن ذلك أيضا الفقيه الألماني روجر لسبرجير Rogerlsberger بقوله إن الغش نحو القانون يتوافر في حالة ما إذا أبرم العقد بقصد الوصول - بطريق غير مباشر - إلى غاية عملية لا يسمح بها القانون بطريق مباشر (٥) .

والنتيجة التي نخرج بها مما تقدم أنه ما دام العرف الدولي وقواعد القانون الدولي الخاص المصري وقانون التوثيق لا يمنع الاجنبي من أن يلجأ إلى قنصل دولته لتوثيق ما يهمه من محررات تتعلق بأحواله الشخصية - فليس ثمة مجال للقول بوجود غش نحو القانون في هذه الحالة

(١) رسالة الاستاذ هنري ديوا Desbois في فكرة الغش نحو القانون طبعة ١٩٢٧ ص ١١ .

(٢) المرحوم الدكتور عبد المنعم رياض المرجع السابق ص ٣٦٨ نبذة ٤١٠ - راجع Valery المرجع السابق ص ٥٥٤ نبذة ٤١٢ حيث يقول إن الغش نحو القانون يتوافر في كل حالة يتم فيها التصرف بقصد التهرب من تطبيق القانون الذي قصد المشرع الى إخضاع التصرف لاحكامه .

(٣) راجع هذا الحكم برسالة الاستاذ (ديوا) المرجع السابق ص ٢٦٦ .

(٤) أرمنجون الجزء الاول ص ٢٦٧ - راجع كذلك Batiffol المرجع السابق ص ٣٩١ .

(٥) راجع هذا الرأي معروضا في رسالة ديوا المرجع السابق ص ٢٣ .

لعدم وجود النص الأمر أو الناهى الذى يقضى بوجوب توثيق محررات الأجانب أمام مكاتب التوثيق المصرية .

الخلاصة :

وبهذا تكون قد انتهينا إلى أن تمتع القنصل الأجنبى فى مصر بسلطة توثيق المحررات لرعايا دولته لا يستند إلى نظام الامتيازات الأجنبية الذى زال بمقتضى معاهدة منثرو — ولا يعتبر قيداً على سيادة مصر على أرضها بل هو من قبيل الاختصاصات المعترف بها عادة للقناصل فى المحيط الدولى الحديث وبين الدول كاملة السيادة — ويكون صحيحاً إذن كل ما يبرمه القنصل الأجنبى فى مصر من محررات تخص مواطنيه مادام أن شرط التبادل متحقق بين الدولة التى يمثلها هذا القنصل وبين مصر .

وطبيعى أنه إذا أريد الاحتجاج فى مصر بالمحرر الرسمى الذى يحريه القنصل الأجنبى — فإن ذلك مرهون بالعادات والاتفاقات السياسية :

أولاً — وباستكمال إجراءات الأمر بالتنفيذ Exequatur إذا أريد التنفيذ فى مصر بمقتضى هذا المحرر الرسمى الأجنبى .

ثانياً — أما إذا أريد مجرد الاحتجاج بهذا السند الأجنبى كدليل لإثبات فلا حاجة لصدور الأمر بالتنفيذ فى هذه الحالة .

والله ولى التوفيق ؟

العدد الثاني	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم	تاريخ الحكم	ما يخص الأحكام
		(١) قضاء محكمة النقض الجنائية
٢٣	١٧٧	١ - إثبات . شهود . تناقضهم . استخلاص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا . جاز . ٢ - إثبات . إقرار متهم آخر في التحقيقات الأولية . عدوله عنه . الأخذ به . جاز .
٢٤	١٧٧	١ - إثبات . شاهد . الأخذ بأقواله أمام المحكمة وإن خالفت أقواله في التحقيق . جاز . ٢ - حكم . تسببه . تعقب الدفاع بالرد على كل استنتاج يستنتجه . ليس واجبا .
٢٥	١٧٧	١ - حكم . تسببه . استئناف . إتخاذ الحكم الاستثنائي أسباب الحكم الابتدائي أسبابا لما قضى به . لا مانع . ٢ - نقض . حكم . البيانات الجوهرية الواجب ذكرها فيه . خلو الحكم الابتدائي منها . ذكرها في الحكم الاستثنائي الذي قضى بتأييده . يكفي .
٢٩	١٧٧	١ - خبير . شهادة . تقرير المحكمة سماعها ثلاثة خبراء . حضور اثنين وسماعهما . عدم حضور الثالث وعدم تمسك المتهم بمناقشته . ليس للبتهم أن ينمى على المحكمة عدم سماعها الخبير الثالث . ٢ - حكم . تسببه . الأدلة الموضوعية التي استند إليها المتهم في نفي التهمة عنه . الرد عليها صراحة . لا يلزم . ٣ - إثبات . شهود . الإحالة في ذكر أقوال أحدهم إلى ما أورده الحكم عن أقوال شاهد آخر اتفق معه في الرواية . جاز . ٤ - نقض . طعن . انتفاء المصلحة فيه . لا محل لإثارته . مثال في جريمة هتك عرض . ٥ - إثبات . شاهد . الأخذ بأقواله في التحقيق دون

العدد الثاني	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		تلك التي أبدأها في الجلسة أو ببعض أقواله التي دون البعض الآخر جائز .
٨٢	١٧٩	٤ أكتوبر ١٩٥٤
٢٨	١٧٩	حكم . تسببيه . دفاع موضوعي . تتبعه والرد عليه في كل جزئية . غير لازم .
٢٩	١٧٩	إثبات . شهود . أخذ المحكمة بما تطمئن إليه من أقوالهم في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة وطرح ماعداها دون بيان أسباب . جائز .
٣٠	١٧٩	حكم . تسببيه . سرقة باكره . ركن الإكراه . استظهاره . مثال .
٣١	١٨٠	١ - إخفاء أشياء مسروقة . حكم . تسببيه . ركن العلم ، استظهاره . مثال .
		٢ - نقص . سبب جديد . التمسك بـ سلطان القبض والتفتيش أمام المحكمة الاستئنافية . إثارته أمام محكمة النقض . لا تقبل .
٣٢	١٨٠	حكم . تسببيه . استئناف . تأييد الحكم الابتدائي للأسباب التي بني عليها . القول بخلو الحكم الاستئنافي من الأسباب هو قول غير سديد .
٣٣	١٨٠	دفاع هام . إبداءه أمام المحكمة الاستئنافية . عدم تحقيقه أو الرد عليه . تأييد الحكم الابتدائي للأسباب التي بني عليها . إخلال بحق الدفاع .
٣٤	١٨١	١ - حكم . تسببيه . نية القتل استظهارها . مثال .
		٢ - حكم . تسببيه . دفاع شرعي . الدفع به . تأسيسه على أن الحادث الذي ارتكبه المتهمون يعتبر وحدة غير قابلة للتجزئة . نفي قيام حالة الدفاع الشرعي عن بدأ الحادث معه يكفي لنفي قيامها عن باقي المتهمين .

العدد الثاني	قهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٣٥	١٨١	٥ أكتوبر ١٩٥٤ حكم . تسببه . دفاع شرعى . تقييه . بناء على أسباب مؤدية إلى ذلك . مثال .
٣٦	١٨١	١ — تفتيش . عدم ذكر اسم الشخص بالدقة في الأمر الصادر بتفتيشه . ثبوت أن الشخص الذى حصل تفتيشه هو بذاته المقصود بأمر التفتيش . لا بطلان .
		٢ — مواد مخدرة . مجرد إحرازها يكفي لتوقيع العقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥١ . توقيع العقوبة المخففة المنصوص عليها في المادة ٣٤ من ذلك المرسوم . محله أن يثبت أن الإحراز كان بقصد التعاطي .
٣٧	١٨٢	١١ نقض . طعن لا مصلحة منه . عدم قبوله . مثال في جريمة التزوير .
٣٨	١٨٢	طعن . المصلحة فيه . عقوبة مبررة . لا مصلحة من الطعن . مثال .
٣٩	١٨٢	طعن . المصلحة فيه . عقوبة مبررة . لا مصلحة من الطعن . مثال في جريمة ضرب مع سبق الإصرار نحات عثة عاهرة .
٤٠	١٨٣	١ — نقض . الشهادة التي ينبنى عليها بطلان الحكم لعدم توقيعه في المدة القانونية . هي التي تصدر بعد انقضاء الثلاثين يوما المقررة في القانون . الشهادة الصادرة في نهاية ساعات العمل في اليوم الثلاثين . لا تنفي إيداع الحكم بعد ذلك .
		٢ — تضامن . ثبوت استقلال كل من المتهمين بما أحدثه من الضرر . لا محل للتضامن .
		٣ — نقض . إيقاف الدعوى المدنية . هو ليس حكما فاصلا في موضوع دعوى التعويض . الطعن فيه بطريق النقض .
٤١	١٨٣	إجراءات . محاكمة . الأهل فيها أن تقوم على التحقيق الشفوى الذي تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا . شاهد وحيد . تمسك المتهم بسماع شهادته . إدانة المتهم دون سماع الشاهد أو بيان سبب عدم سماعه . تأييد الحكم استئنافا لأسبابه . بطلان الحكم .

العدد الثاني	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤٢	١١ أكتوبر ١٨٤٤	نقض . طعن لا مصلحة منه . مثال .
٤٣	د د د ١٨٤٤	حكم . تسببيه . تبديد . اقتصار الحكم بالإدانة على القول بأن المتهمين تسلموا من المجنى عليهم الاموال التي اتهموا بتبديدها . تم لم يرداها . عدم اثباته قيام القصد الجنائي لدى المتهمين . قصور .
٤٤	د د د ١٨٤٤	١ - غش . أخذ خمس عينات من المادة المضبوطة بقصد تحليلها . الغرض من هذا الإجراء . أخذ عينة واحدة والحكم في الدعوى بناء على تحليلها . لا خطأ في ذلك .
		٢ - إجراءات . ضبط الأشياء وتحريرها . إغفال الإجراءات الواردة بهذا الشأن في قانون الإجراءات الجنائية . إهمال المحكمة إلى عدم حصول عيب بالمضبوطات . لا بطلان .
		٣ - إجراءات . الرجوع إلى قانون الإجراءات الجنائية . مناط ذلك عدم وجود نصوص خاصة لتنظيم الإجراءات في القانون الخاص الذي تطبقه المحكمة .
٤٥	١٢ د د ١٨٥٥	نقض . طعن يدور حول الجدل في واقعة الدعوى وتقدير الأدلة . لا يقبل .
٤٦	د د د ١٨٥٥	حكم . تسببيه . تناقض . مثال في جريمة إحراز مواد مخدرة .
٤٧	١٤ د د ١٨٥٦	أجانب . التزامهم بشرط التقدم إلى البوايس خلال ثلاثة أيام من وقت دخولهم الأراضي المصرية . الإعفاء من هذا الالتزام . على من يسرى ؟
٤٨	د د د ١٨٥٧	عود . اشتباه . مدة الثلاث سنوات المنصوص عليها في المادة ٢/٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . ماهيتها . العود المنصوص عليه في المادة ٢/٦ من المرسوم بقانون المذكور . على من يسرى حكمه ؟ كيف تحدد مدته ؟ متى يتحقق ؟
٤٩	د د د ١٨٨٨	أجنبي . إيواؤه . واجب التبليغ عنه . على من يقع ؟
٥٠	د د د ١٨٨٨	تعويض . حرية المحكمة في تقديره . اشتراط نوع معين من الأدلة لإثبات حصول العاهة أو الإصابة المطلوب عنها التعويض . خطأ .

العدد الثاني	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٥١	١٨ أكتوبر ١٩٥٤	إثبات . تجزئة أقوال الشاهد : الأخذ بما قاله في حق متهم معين وعدم الأخذ بما قاله في حق متهم آخر . جوازه .
٥٢	د د د ١٩١	دعارة . المقصود بالتحريم في القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ .
٥٣	د د د ١٩١	اختصاص . توقف الحكم في الدعوى الجنائية على الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية . للحكمة الجنائية أن تقدر جدية النزاع وما إذا كان يستوجب إيقاف الدعوى أو أن الأمر من الوضوح أو عدم الجدية بما لا لزوم معه لوقفها واستصدار حكم من الجهة المختصة .
٥٤	١٩ أكتوبر ١٩٥٤	نقض . إجراءات الطعن . امتداد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية . غايته أربعون يوما من تاريخ النطق به . انقضاء هذه المدة يسقط الحق في الطعن .
٥٥	د د د ١٩٤	حكم . تسييبه . نية القتل . القصور في بيانها . مثال .
٥٦	د د د ١٩٥	١ حكم . تسييبه . نية القتل . استخلاصها . مثال . ٢ — حكم . تسييبه . دفاع موضوعي . تتبعه بالرد والتفنيذ . غير لازم .
٥٧	د د د ١٩٥	دفاع . شهادة زور . إقامة الدعوى العمومية على الشاهد في الجلسة . لا إخلال بحق الدفاع .
٥٨	د د د ١٩٥	١ — إثبات . شهود نفي . عدم سلوك السبيل الذي رسمته بشأنهم المادتان ١٨٦ ، ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية عدم إجابة المحكمة طلب التأجيل لإعلانهم بمقولة إن الغرض من هذا الطلب هو المثل وتعطيل الفصل في الدعوى . لا إخلال بحق الدفاع .
٥٩	د د د ١٩٦	٢ — نقض . طعن . إنتفاء المصلحة فيه . عقوبة مبررة . مثال . حكم . تسييبه . شروع في قتل . نية القتل استخلاصها . مشيال .

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	العدد	الصفحة
دفاع . الدفع بسبق الفصل في التهمة . دفاع جوهرى . القضاء بادانة المتهم دون تحقيقه والفصل فيه . حكم معيب .	١٩ أكتوبر ١٩٥٤	١٩٦	٦٠٠
١ - سب . القصد الجنائى . عبارات سب تتضمن بذاتها خدشا للشرف والاعتبار . لا موجب للتحدث صراحة واستقلالاً من القصد الجنائى .	" " "	١٩٧	٦١٠
٢ - دفاع موضوعى لم يثر أمام محكمة الموضوع . عدم قبوله أمام محكمة النقض .	" " "	"	"
٣ - نقض . طعن . توجيهه إلى الحكم الابتدائى . عدم قبوله . مواد مخدرة . مجرد إحرازها يستتبع توقيع العقوبة المنصوص عنها فى المادة ٣٣ من القانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ دون ما حاجة إلى ثبوت الاتجار بها . توقيع العقوبة المخففة المنصوص عنها فى المادة ٣٤ من ذلك القانون منوط بثبوت أن الإحراز كان بقصد التعاطى .	" " "	١٩٧	٦٢٠
إجراءات . حق التصدى . حق جوازى لمحكمة الجنايات .	" " "	١٩٧	٦٣
اختلاس أشياء محجوزة . الدفع بعدم علم المتهم باليوم المحدد للبيع . هو من الدفع الموضوعية . التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز .	" " ٢٥	١٩٧	٦٤
إثبات . دفاع هام . الدفع ببطلان الاعتراف اصدوره تحت تأثير الإكراه . عدم تحقيقه . حكم معيب .	" " "	١٩٨	٦٥
دفاع . شهود نفي . تأجيل نظر الدعوى بناء على طلب المتهم لإعلانهم . اقتصار المتهم فى الجلسة الأخيرة للرافعة على طلب حجب القضية للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات . طالب المتهم بعدئذ فى مذكرته سماع شهود النفي ودفاعه الشفوى . عدم استجابة المحكمة إلى هذا الطلب . لا إخلال بحق الدفاع .	" " ٢٦	١٩٨	٦٦
١ - اختلاس أموال أميرية . موظف يقوم فعلاً بمهمة الأمين على المخزن بمقتضى وظيفته . تسلبه مواد مخدرة . اعتباره من الأمناء على الذرائع . مخالفة ذلك لقانون المخدرات . لا تغير من صفته . المادة ١٢٠ ع .	" " "	١٩٨	٦٧

العدد الثاني	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		٢ — تقض . عقوبة مبررة . لامصلحة من الطعن . مثال في جريمة تزوير .
		٣ — تزوير في أوراق رسمية . خطابات صادرة من جهة أميرية تحمل توقيعات منسوبة إلى رئيس تلك الجهة في حدود سلطته المخولة له قانونا . هي محررات رسمية . التزوير فيها من موظف تابع للجهة المذكورة أثناء تأدية وظيفته تنطبق عليه المادة ٢١١ ع .
٦٨	٢٦ أكتوبر ١٩٥٤	إجراءات . تحرير محضر بما يجرى في جلسة المحاكمة يوقع عليه رئيس المحكمة وكانها في اليوم التالي على الأكثر . إجراء تنظيمي . التأخر في التوقيع على المحضر المذكور . لا جزاء .
٦٩	أول نوفمبر ١٩٥٤	١ — إجراءات . خبراء . سكوت الشارع عن وضع إجراءات تنظيم نديهم بمعرفة محكمة الموضوع وأدائهم مأمورياتهم أمامها . هذا يشير إلى اكتفائه بما نص عليه في قانون الإجراءات الجنائية خاصا بنسب الخبراء بمعرفة قاضي التحقيق .
		٢ — قانون . الاستعانة . بنصوص قانون المرافعات .
٧٠	٢٠٠	١ — إثبات . دليل . لا يلزم أن يكون مباشرا .
		٢ — إثبات . تساؤل الأدلة .
		٣ — دفاع موضوعي . الرد على كل جزئية يثيرها الدفاع . غير لازم .
٧١	٢٠٠	سلاح . إخراج بدون ترخيص . المقصود بالإحراز .
٧٢	٢٠١	حكم . تناقض . ذكر المحكمة في صدور الحكم ما يفيد أن إخراج المواد المخدرة كان للاتجار . إدانتها المتهم بجريمة الإحراز بقصد التعاطي . تناقض يعيب الحكم .
٧٣	٢٠١	تقض . تفتيش . الدفع بطلانه . اعتماد الحكم في إدانة المتهم بصفة أصلية على اعترافه في محضر استجواب النيابة وفي الجلسة . لامصلحة في الدفع بالبطلان .

رقم الصفحة	رقم الصفحة	تاريخ الحكم	مناخس الأحكام
٧٤	٢٠١	أول نوفمبر ١٩٥٤	وصف التهمة . واجب المحكمة في تحديده . ضمانات المتهم التي تلزم المحكمة بمراعاتها .
٧٥	٢٠٣	» » »	حكم . تسببه . سب . مثال للقصور في استظام أركان العلانية .
٧٦	٢٠٣	٢ » »	نقض . جريمة خلط القطن صناعيا . وصفها القانوني . هي مخالفة . الطعن بالنقض في الحكم الصادر فيها في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ . غير جائز .
٧٧	٢٠٣	» » »	١ — تفتيش . التفتيش الذي يجريه مأمور الضبط القضائي وفقا للمادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية . ماهيته .
			٢ — رشوة . أعمال الوظيفة . شمولها كل عمل يرد عليه تكليف صحيح صادر من رئيس مختص .
٧٨	٢٠٤	» » »	اختصاص . قرار إحالة . صدور قرار من قاضي الإحالة بتجنيح الجناية طبقا للمادة الأولى من القانون الصادر في ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ لاقرانها بظروف مخففة . سبق الحكم بعدم الاختصاص من المحكمة الجزئية الجنائية الواقعة . لا يمنعها من نظر الدعوى بوصفها الجديد .
٧٩	٢٠٤	» » »	انتحال وظيفة دون القيام بعمل من أعمالها . متى يعتبر تدخلا فيها ؟
٨٠	٢٠٥	١٥ » »	حكم . بياناته . نصوص القانون التي عاقب المتهم بموجبها . الإشارة إليها صراحة في الحكم الابتدائي . إحالة الحكم الاستثنائي عليه وتأنيده للأسباب التي بني عليها . الإحالة تشمل مواد العقاب .
٨١	٢٠٥	» » »	محال عمومية . السماح لرواد محل بقالة بتناول الخمر فيه قبل إخطار الجهة المختصة بذلك . إدانة صاحبة إدارة محل عمومي بدون رخصة . تبرئته من تهمة بيع الخمر فيه بغير رخصة اعتمادا على أن لديه ترخيصا ببيع الخمر . لا تعارض .
٨٢	٢٠٦	» » »	إثبات . شهود . اختلافهم في تعيين نوع الآلة التي حصل الضرب بها . استخلاص الحكم . صورة صحيحة للواقعة من أقوالهم رغم اختلافها . جائز .
٨٣	٢٠٧	١٦ » »	استعمال القسوة . متى توافر أركان الجريمة ؟

العدد الثاني	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٨٤	٢٠٧	١٦ نوفمبر ١٩٥٤
٨٥	٢٠٧	نقض . طعن لامصلحة منه . لاجدوى من إثارته . تموين . الدقيق الناتج من الحبوب المسلبة إلى أصحاب المطاحن المنحصصة للتموين ومديريها المسؤولين . نظام تصريفه .
٨٦	٢٠٨	دعاوى الحقوق المدنية . الأصل أن ترفع إلى المحاكم المدنية . إباحة رفعها استثناء إلى المحاكم الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية . رفع الدعوى العمومية على متهم لارتكابه جريمة تبديد . مطالبته بتعويض الضرر الناتج عن إخلاله بواجبه في تنفيذ شروط عقد نقل . قضاء المحكمة الجنائية باختصاصها بنظر الدعوى المدنية وتصديها لموضوعها . خطأ .
٨٧	٢٢	١ - تفتيش . الدفع ببطلانه . دفع موضوعي . الرد عليه في أسباب الحكم . يكفي . النص في المنطوق على رفضه . غير لازم .
		٢ - مواد مخدرة . المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . لا يلزم تطبيقها ثبوت الاتجار . الحالة الواردة في المادة ٣٤ من القانون المذكور . لا يستفيد منها المتهم إلا إذا أثبت أن إحرازه المادة المخدرة كان بقصد التعاطي .
٨٨	٢١٠	مواد مخدرة . القصد الجنائي متى يتوافر ؟
٨٩	٢١٠	١ - تفتيش . ثبوت عدم رضا الزوج به قبل حصوله . الدفع ببطلانه . للزوجة التي تضار بنتيجته الصفة في التمسك به .
		٢ - إثبات . اعتراف شريك الزوجة في الزنا بواقعة وجوده في المنزل . وروده في محضر تفتيش باطل . الاستدلال به على الزوجة . لا يجوز .
		٣ - تفتيش . بطلانه . انسحاب أثره على كافة الأوصاف التي تعطى للواقعة المراد الاستدلال عليها به .
		٤ - تعويض . رفضه . تأسيس ذلك على عدم ثبوت الضرر . لا يعقب على المحكمة .
٩٠	٢١٢	١ - تجمهر . أركان الجريمة المنصوص عنها في المادة ٣٤٣ ع . بيان من اعتدى من المتهمين المتجمهرين بالذات على المجنى عليه .

العدد الثاني	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		غير لازم .
		٢ - حكم . تسييبه . دفاع موضوعي . الرد عليه . يكفى أن يكون مستفادا من للقضاء بالإدانة .
٩١	٢٢ نوفمبر ١٩٥٤	١ - إثبات . شاهد . الأخذ بأقواله في خصوص واقعة معينة واطراح ما شهد به في واقعة أخرى منسوبة لنفس المتهم : جائز .
		٢ - إثبات . شاهد . الأخذ بما تظمن إليه المحكمة من أقواله في حق أحد المتهمين ، واطراح ما لا تظمن إليه منها في حق متهم آخر . جائز .
٩٢	٢١٣	١ - شهود . محكمة استئنافية . ليست ملزمة قانونا بسماع شهود .
		٢ - حكم . تسييبه . سب . ركن العلانية . استظهاره . مثال .
٩٣	٢١٣	١ - وصف التهمة . التزيد في بيان الطريقة التي تمت بها الواقعة المسندة إلى المتهم كما تضمنها وصف النيابة . لا يعد تعديلا في وصف التهمة .
		٢ - نقض . وصف التهمة . الادعاء أمام محكمة النقض لأول مرة بحصول تعديل فيه . لا يقبل .
٩٤	٢٣	حكم . تسييبه . جريمة استعمال ورقة مزورة . العلم بالتزوير . ركن جوهرى . افتراض علم المتهم بتزوير سند من مجرد تقديمه في قضية مدنية وتسمكه به . قصور .
٩٥	٢٩	نقض . وجه طعن يتطلب تحقيقا موضوعيا . إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز .
٩٦	٣٠	سلاح . الترخيص بإحرازه . سريان مفعوله في مدى سنة من تاريخ منحه . انقضاؤه من تلقاء نفسه بانقضاء هذه المدة .
		(٢) قضاء محكمة النقض المدنية
٩٧	٢٣ ديسمبر ١٩٥٤	نقض . طعن . الحكم المطعون فيه صدر من محكمة ابتدائية بصفة انتهائية في ظل المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ وقبل سريان قانون المرافعات الجديد . الطعن غير مقبول . التحدى بالمادة ٤٢٥ مرافعات جديد قبل تعديلها بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٢ . على غير أساس .

العدد الثاني	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم الحكم	الصفحة	تاريخ الحكم
٩٨	٢١٧	٢٣ ديسمبر ١٩٥٤
٩٩	٢٢٢	» » »
١٠٠	٢٢٤	» » »
١٠١	٢٢٨	» » »
١٠٢	٢٣٣	» » »
١٠٣	٢٣٥	» » »

ملخص الأحكام

ملكية . حكم . تسببيه . استناد المدعى في اكتساب ملكية العين بموضوع النزاع على عقد شرائها . الاستناد بعد ذلك على تملكها بوضع اليد المدة الطويلة على أساس أنه توهم دخولها فيما بيع اليه فوضع يده عليها واكتسب ملكيتها بالتقادم . لا تناقض . رفض الحكم بتحقيق واقعة وضع اليد تأسيسا على تناقض المدعى في سبب التملك . قصور .

حق اختصاص الدائن بعقار مدينه . شرط صحته . أن يكون العقار موكا للمدين وقت صدور الاختصاص . لا يجوز أن يكون محله ما يؤول للمدين مستقبلا .

تنفيذ . تنفيذ عقارى . حق المدين في طلب بطلان إجراءات التنفيذ العقارى بدعوى أصلية . شرطه . أن لا يكون تعلق بالعين المباعة حق للغير . مثال .

حكم . تفسيره . مجاوزة المحكمة سلطاتها في التفسير . مثال .

١ - نقض . طعن . أحوال شخصية . تقديم صورة مطابقة للأصل من الحكم الابتدائي الذي أحال على أسبابه الحكم المطعون فيه . هو إجراء جوهرى يترتب على عدم اتخاذه في الميعاد عدم قبول الطعن . لا يغير من ذلك أن يكون رئيس المحكمة في مادة أحوال شخصية قد أمر بضم ملف الدعوى بعد فوات الميعاد . المادتان ٤٣٢ و ٨٨١ مرافعات .

٢ - نقض . طعن . صورة الحكم المطابقة للأصل الواجب إيداعها . هي الصورة الرسمية المستخرجة من قلم الكتاب لا صورة عرفية .

١ - أهلية . غفلة . تعريف صاحب الغفلة وفقا لأراء فقهاء الشرع الإسلامى .

٢ - أهلية . غفلة . حكم . تسببيه . استخلاص المحكمة من مناقشة المطلوب الحجر عليه للغفلة أن ما به هو ضعف في بعض الملكات الضابطة وهي ملكات حسن الإدارة وسلامة التقدير ،

العدد الثاني	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم القرار	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		بما يحتمل معه أن يغبن في تصرفاته بأيسر وسائل الانخداع مما يهدد أمواله بخطر الضياع . قضاؤه بالحجر عليه . لا مخالفة في ذلك للقانون .
١٠٤	٢٤١	٣ - أهلية . غفلة . تاريخ بدء قيام حالة الغفلة . تحديده غير لازم للحكم بالحجر .
	٣٠ ديسمبر ١٩٥٤	استئناف . قيد الاستئناف . عدم القيد في الميعاد القانوني . التمسك ببطان الاستئناف قبل مواجهة موضوع الدعوى . رفض هذا الدفع . خطأ في القانون . المادة ٥٧ . مرافعات . وقف التنفيذ . طلب وقف التنفيذ بعد رفضه . لا يجوز . علة ذلك .
١٠٥	٢٤٤	
		(٢) مجلس الدولة (محكمة القضاء الإداري)
١٠٦	٢٤٥	ميعاد الستين يوما . عدم سريانه في حالة تقديم طلب الإعفاء من الرسوم القضائية . بدء سريانه من تاريخ الفصل في هذا الطلب .
١٠٧	٢٤٥	ميعاد الستين يوما . انقطاع سريانه بتقديم تظلم إلى الجهات الإدارية . شرطه أن يكون التنظيم قد قدم قبل فوات هذا الميعاد . إجراءات قطع التقادم التي نصت عليها المادة ٣٨٣ مدني . عدم سريانه على ميعاد الستين يوما المنصوص عليه في المادة ١٣ من قانون مجلس الدولة .
١٠٨	٢٤٧	١ - المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بفصل الموظفين بغير الطريق التأديبي . صدوره من سلطة تملك التشريع في البلاد . استناده إلى حالة الضرورة . قانون شرعي .
		٢ - مجلس الوزراء . حقه في فصل الموظفين بغير الطريق التأديبي . استعداده من الأوامر العالية ومن قانون نظام موظفي الدولة . نص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ على هذا الحق . ليس إنشاء له . تقرير المرسوم المشار إليه ضمانات جديدة للموظف .
		٣ - المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بفصل الموظفين بغير الطريق التأديبي . نصه في المادة السابقة منه على عدم

العدد الثاني	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		جواز الطعن بالغاء أو وقف تنفيذ القرارات الصادرة بالتطبيق لأحكامه — دستورية هذا المنع . عدم امتداد هذا المنع إلى طلبات التحويل الناشئة عن خطأ في تطبيق المرسوم بقانون سالف الذكر .
		٤ — دعوى الطعن بالالغاء في القرارات الصادرة طبقاً لأحكام المرسوم بقانون الخاص بفصل الموظفين بغير الطريق التأديبي . تأسيس طلب الإلغاء على عيب من العيوب الواردة في المادة ٣ من قانون مجلس الدولة . عدم قبول .
١٠٩	٢٠ نوفمبر ١٩٥٤	١ — التماس إعادة النظر . الغش الذي يجيزه . ٢ — التماس إعادة النظر . الغش الذي يجيزه . يجب وقوعه من الخصم . القول بعدم لزوم هذا الشرط في دعاوى الإلغاء حيث يختص القرار المطعون فيه . على غير أساس . جهة الإدارة خصم حقيقي .
١١٠	٣٠	١ — هبة . تعريفها شرعاً وقانوناً . أمثلة لها . التطوع لالغاء محاضرات بدون مقابل . اعتباره هبة تتضمن تبرعاً بالالتزام بعمل واسقاطاً للأجر المقابل . ب — هبة . أموال مستقبلية . بطلان . ج — موظف . مكافأة . عدام جواز التنازل عنها للغير . القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ . المقصود بالمكافأة في حكمه . هل يسرى الحظر المقرر فيه على تنازل الموظف للدولة عن مكافأة مستحقة له قبلها . د — هبة . رجوع فيها . أسبابه .
١١١	٥ ديسمبر ١٩٥٤	١ — مجلس بلدي . موظف . تعيين وترقية ونقل وتأديب . يحكمه قانون انشاء المجلس . متى يرجع إلى قانون نظام موظفي الدولة . ٢ — مجلس بلدي مدينة بورسعيد . مديره . ليس رئيس مصلحة بالنسبة لموظفيه . اختصاصاته . ليس من بينها توقييع

العدد الثاني	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		جزاءات تأديبية على الموظفين من الدرجة السابعة فما فوقها . الاختصاص بذلك . للمجلس البلدى نفسه .
١١٢	١٢ ديسمبر ١٩٥٤	جزاء تأديبي . عقوبتا الانذار والخصم من المرتب لمدة ١٥ يوما . من اختصاص وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة . تفويض فيه . لا يجوز .
١١٣	١٣ " "	١ - قرار قضائي . التفرقة بينه وبين القرار الإداري . معيارها .
		٢ - قضاء ولايته . اسنادها إلى غير القضاء وإلى غير رجال القانون . جوازها لأسباب عاجلة تتصل بأعمال السيادة .
		٣ - محكمة الغدر . أحكامها . ليست قرارات إدارية . طلب الغائها . خروجها عن ولاية محكمة القضاء الإداري .
١١٤	١٦ " "	ميعاد الستين يوما . من مواعيد السقوط المتعلقة بالنظام العام . فواته . أثره . سقوط الحق في رفع الدعوى . حق المحكمة في إثارته وتحقيقه من تلقاء نفسها .
١١٥	٢٧ " "	ميعاد الستين يوما . بدؤه من تاريخ العلم بالقرار المطعون فيه . علم المدعى بقرار بنفس المعنى في تاريخ سابق من سلطة لا تملك إصدار القرار المطعون فيه . لا يبدأ منه ميعاد .
١١٦	٢٨ " "	قرار إداري . عدم اختصاص محكمة القضاء الإداري به إذا صدر من سلطة أجنبية . التفرقة بين نوعين من القرارات بالنسبة لقطاع غزة .
٢٧٤		حقوق القناصل الاجانب في توثيق المحررات لرعايا دولهم في مصر للسيد الأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الأحوال الشخصية للأجانب .

قَوَانِينُ قَرَارَاتِ مَنَشُورَاتِ

قانون رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٥ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٨
بمراقبة أصناف القطن

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات
رئيس الجمهورية ؛

وعلى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٨ بمراقبة أصناف القطن ،
وعلى القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض الأحكام المتصلة باختصاصات
مجلس الوزراء ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛
وبناء على ما عرضه وزير الزراعة ،

أصدر القانون الآتي :

« مادة ١ — يستبدل بالفقرة الثانية من المادة ١ والمادة ٦ والمادة ١٢ من القانون رقم ٥٩
لسنة ١٩٣٨ سالف الذكر النصوص الآتية :

« مادة ١ فقرة ٢ — ويجوز لوزير الزراعة بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة
السادسة أن يضيف أصنافا أخرى إلى الجدول المذكور بقرار منه . »

« مادة ٦ — تعرض نتائج عمليات الاختبار المشار إليها في المادتين السابقتين على لجنة مكونة
كآتي :

وكيل وزارة الزراعة رئيسا

ثلاثة من موظفي وزارة الزراعة يختارهم الوزير .

اثنان من موظفي وزارة المالية والاقتصاد ترشحهما الوزارة المذكورة يختارهما وزيرها .

خبيران يختارهما سنويا بورصة ميناء البصل .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٢ مكرر الصادر في ١٤ أغسطس سنة ١٩٥٥ .

ويجوز لهذه اللجنة أن تقترح اجراء اختبارات جديدة.

« مادة ١٢ — يجوز لوزير الزراعة بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها فى المادة السادسة أن يصدر قرارا بحذف أى صنف من الأصناف المبينة بالجدول الملحق بهذا القانون » .

مادة ٢ — على وزيرى الزراعة والمالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ؟

صدر بديوان الرئاسة فى ٢١ ذى الحجة سنة ١٣٧٤ (١٠ أغسطس سنة ١٩٥٥) .

مذكرة ايضاحية

صدر القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٨ بمراقبة أصناف القطن وقضت الفقرة الثانية من المادة الأولى منه بأنه يجوز لوزير الزراعة بعد موافقة مجلس الوزراء أن يضيف أصنافا أخرى إلى الجدول الملحق بالقانون بقرار منه .

وتنفذا للفكرة التى استهداها القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض الأحكام المتعلقة باختصاصات مجلس الوزراء وهى قصر اختصاصات مجلس الوزراء على المسائل التى يكون لها من أهميتها واتصالها بمصالح الدولة العليا ما يبرر عرضها على ذلك المجلس رؤى حذف شرط موافقة مجلس الوزراء على حذف وإضافة أصناف من القطن إلى الجدول الملحق بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٨ المشار اليه والاقتصار على أخذ رأى اللجنة فى الحذف والاضافة .

وتنفيزاً لقرار لجنة السياسة القطنية التى شكلتها الوزارة ومثلت فيها وزارة المالية رؤى أيضا تعديل تشكيل هذه اللجنة وذلك بإدخال عناصر أخرى فيها من وزارة المالية لما لهذه الوزارة من الاتصال الوثيق بشئون القطن الذى تقوم عليه الثروة القومية فى البلاد .

ولذلك أعد مشروع القانون المرافق بعد عرضه على مجلس الدولة قسم الفتوى والتشريع .

وتتشرف وزارة الزراعة بعرضه على مجلس الوزراء للموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٣٧٩ لسنة ١٩٥٥ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقدير رسم دمة

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات
رئيس الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمة المعدل بالقوانين أرقام ٣٢ و ٣٣٢
و ٤٤١ لسنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بنظام المجالس البلدية ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد .

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — استثناء من حكم المادة ٥١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه تخضع
المجالس البلدية لرسم الدمغة المقرر على المعاملات بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر إذا
لم تكن الحكومة المركزية طرفاً في تلك المعاملات .

مادة ٢ — يضاف فقرة جديدة إلى المادة ١٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المشار اليه
بالنص الآتي :

« في تطبيق حكم هذه المادة بقصد الحكومة المركزية ومصالحها والمجالس البلدية ومجالس
المديريات . »

مادة ٣ — على وزيرى المالية والاقتصاد والشئون البلدية والقروية تنفيذ هذا القانون كل
منهما فيما يخصه ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة فى ٢١ ذى الحجة سنة ١٣٧٤ (١٠ أغسطس سنة ١٩٥٥) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٢ مكرر الصادر فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٥٥ .

مذكرة إيضاحية

أفتى مجلس الدولة في ١٣ مايو سنة ١٩٥١ بأنه لما كانت المجالس البلدية اشخاصا اعتبارية مستقلة عن شخصية الدولة ومن ثم لا تسرى عليها الأحكام المتعلقة بمصالح الحكومة ولا تعامل معاملتها إلا بالنص الصريح .

وخلصت الفتوى من ذلك إلى أن المجالس البلدية لا تتمتع بالإعفاء من رسوم الدمغة .
وقد صدر القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بنظام المجالس البلدية وقضى في المادة ٥١ منه بأن تدفع المجالس البلدية من كافة الضرائب والرسوم الحكومية ، وترتب على ذلك ضياع الرسوم المفروضة على المعاملات بين المجالس وبين الأفراد ومقدار هذه الرسوم لا يستهان به وسيؤدي ذلك حتما إلى انكماش حصيلة الدمغة فضلا عن نشو تفاوت في المركز بين من يتعامل مع الحكومة وبين من يتعامل مع المجالس البلدية إذ يتحمل الأول جميع رسوم الدمغة المستحقة بما في ذلك ما كان يقع عبؤه أصلا على الجهات الحكومية وينتقل إليه الالتزام بادائه طبقا للمادة ١٢ من قانون رسم الدمغة التي تقضى بأنه د في كل تعامل بين الحكومة والغير يتحمل هؤلاء دائما رسم الدمغة ، بينما يتحمل الثاني الرسم الخاص به فقط وبعبارة أخرى يصبح من يتعامل مع المجالس البلدية في مركز ممتاز بالنسبة بمن يتعامل مع الحكومة .

لذلك رؤى تعميم القاعدة المطبقة على التعامل الذي يتم بين الحكومة والغير على المجالس البلدية وكذلك على مجالس المديريات بحيث ينتقل عبء الرسوم المستحقة على تلك المجالس إلى من يتعاملون معها أسوة بمن يتعاملون مع الحكومة .

وقد أعدت وزارة المالية والاقتصاد مشروع القانون اللازم لذلك وتتشرف بعرضه على مجلس الوزراء مفرغا في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٥٥ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١
بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ؛
وعلى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة والقوانين المعدلة له ؛
وعلى ما اراه مجلس الدولة ؛
وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة ؛
أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يضاف إلى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ المشار إليه مادة جديدة برقم ٢٦ مكررا
نصها الآتي :

« مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالحمامة أمام المحاكم الوطنية،
لا يجوز أن يحضر أمام مصلحة الضرائب أو لجان الطعون وما في حكمها أو خبراء وزارة العدل أو خبراء
الجدول إلا الأشخاص المقيدة أسماءهم بالسجل العام للمحاسبين والمراجعين وأقارب ذوي الشأن
لغاية الدرجة الرابعة وأزواجهم .

وينوب هؤلاء المحاسبون والمراجعون بعضهم عن البعض في الحضور أمام الجهات المذكورة .»

مادة ٢ — تلغى المواد ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٥ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١
المشار إليه .

مادة ٣ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية ؟

صدر بديوان الرئاسة في ٢١ ذي الحجة سنة ١٣٧٤ (١٠ أغسطس سنة ١٩٥٥) .

مذكرة ايضاحية

لقد كان من آثار التقدم الذى اصابته البلاد فى ميدان الاقتصاد والمال خصوصاً بعد أن صدرت التشريعات الخاصة بالمسائل التجارية والشركات والضرائب وأعمال البنوك والتأمين وغيرها ان ظهرت أعمال المحاسبة والمراجعة كمهنة ذات كيان ملموس ووجود ظاهر للعيان بحيث وجد الشارع نفسه إزاء مهنة قد استوى عودها واستوفت مقوماتها وأصبح لها من جليل الأمر فى شئون الاقتصاد والمال ما لا ينكر أثره أو يغض من شأنه فسجل للمهنة وجودها بأن صدر القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بتاريخ ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٥١ منظماً لها ومشتروطاً شروطاً معينة فيمن يزاوونها هادفاً فى ذلك إلى مساهمة ركب التقدم الاقتصادى باعتبار مهنة المحاسبة والمراجعة إحدى الدعائم الأساسية التى يرتكز عليها صرح الاقتصاد والمال فى الأمة الناهضة .

ومنذ أن صدر القانون المنظم لمزاولة المهنة ونقلت أحكامه وتم قيد مزاولة المهنة على الصورة التى رسمها . بدت الحاجة ماسة إلى استكمال حلقة التشريع بإصدار قانون نقابة المحاسبين والمراجعين وبما يحتم ذلك ويوجبه أن تنظيم المهنة لا يقوم على مجرد نصوص قانونية تصاغ إذ المهنة قبل كل شيء هى دستور جامع لتواعد ومبادئ فنية مع مجموعة من الآداب والتقاليد المهنية . ولا ينمو هذا الدستور ويوفى ثماره ما لم يظاهرة ويعين على وجوده توافر الوعى المهني بين أرباب المهنة . ولا تقوم لمثل هذا الوعى قائمة إلا فى ظل النقابة المهنية فهى وحدها التى تعبر عن الرأى العام المهني ويزاد على هذا أن التشريعات التى صدرت حديثاً فى مسائل الشركات والضرائب قد ألقت بمسئوليات جسام على اكتاف أرباب مهنة المحاسبة والمراجعة . ومثل هذه المسئوليات إنما تستلزم أن تكون لها معايير يقاس بها العمل الفنى ومستواه . ولا ينتظر لمثل هذه المعايير الفنية العامة أن تقوم إلا فى كشف النقابة المهنية ذات التقاليد الصحيحة .

وتستهدف النقابة المهنية فوق هذه الأغراض العامة المرتبطة برفع مستوى مهنة المحاسبة والمراجعة والمحافظة على كرامتها وتنمية روح التعاون بين أعضاء النقابة والمحافظة على حقوقهم والسعى فى ترقية شئونهم .

وتأسيساً على ما تقدم أصبح من الحتم اللازم أن يجد تأديب أرباب المهنة مكاناً بين نصوص قانون نقاباتهم فسلخت أحكام التأديب من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ وادخلت فى مشروع قانون النقابة الحالى وعدلت هذه الأحكام بما يتلائم مع وجود النقابة والأوضاع الجديدة التى ستصبح عليها المهنة ومزاوولها وأعد مشروع آخر بتعديل القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ ينص على إلغاء المواد من ٢٩ إلى ٣٣ و٣٥ وهى الخاصة بنظام تأديب المحاسبين والمراجعين المقيدين بالسجل العام على أن يصدر مع هذا القانون .

وغنى عن الذكر أن قانوننا بتكوين النقابة لابد أن يتعرض لأساليب تنظيمها وهيئاتها المختلفة

ولهذا يتضمن مشروع القانون الحالى الوسائل المتعلقة بتكوين واختصاصات مجالس النقابة والجمعية العمومية والطعن في تشكيلها . كما يتناول الأحكام الخاصة بواجبات أعضاء النقابة وتحديد اتعابهم وصندوق معاشاتهم واعاناتهم وموارد تغذيته وأسس صرف المعاشات والاعانات المذكورة كما يقرر المشروع لصق طوابع دمنة من فئات معينة على بعض الأوراق التي يوقع عليها أعضاء النقابة وعلى مستخرجات الشهادات التي تصدر باسم النقابة يتحملها الأعضاء أنفسهم لا جمهور المتعاملين معهم .

هذا وقد وضع مشروع القانون المرافق على ضوء المبادئ والأسس التي قامت عليها النقابات المهنية المماثلة التي سبق أن قرر مجلس الوزراء تشكيلها لبحث موضوع النقابات المهنية برمته ولهذا فصل التشريع الخاص بإنشاء النقابة من قانون تنظيم المهنة ولم يدمج الاثنان سويا في تشريع واحد .

ولما كان تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بمقتضى النص على عدم جواز الحضور أمام مصلحة الضرائب أو لجان الطعن وما في حكمها أو خبراء وزارة العدل أو خبراء الجدول إلا للأشخاص المقيدة اسمائهم بالسجل العام للمحاسبين والمراجعين واقارب ذوى الشأن لغاية الدرجة الرابعة وازواجهم وحق هؤلاء المحاسبين والمراجعين في الانابة لبعضهم عن البعض في الحضور أمام الجهات المذكورة كل ذلك دون الاخلال بحق المحاسبين في ذلك وفقا لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ .

فقد أعدت الوزارة مشروع قانون آخر بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ المشار إليه لتنسيق أحكامه مع الأحكام الجديدة التي تضمنها مشروع قانون النقابة .

ولما كان مشروع قانون النقابة قد تضمن النص على الأحكام الخاصة بتأديب المحاسبين والمراجعين المقيدين بالجدول كما سبق . فقد اقتضى ذلك النص على إلغاء المواد ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٥ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ المشار إليه . هي المتعلقة بتأديب المحاسبين والمراجعين المقيدين بالسجل العام .

وتتشرف الوزارة بعرض مشروع القانونين (الأول) خاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ المشار إليه (والثاني) بإنشاء نقابة للمحاسبين والمراجعين في الصياغة التي أقرها مجلس الدولة لاتخاذ الاجراءات اللازمة لإصدارهما معا .

قانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٥ (١)

بإنشاء نقابة للمحاسبين والمراجعين

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ؛

وعلى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة والقوانين المعدلة له ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛
وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة ؛

أصدر القانون الآتي :

إنشاء النقابة

- مادة ١ - تنشأ نقابة للمحاسبين والمراجعين يكون لها الشخصية المعنوية .
ويكون مركزها القاهرة ولها أن تنشئ فروعاً في عواصم المديريات والمحافظات .
- مادة ٢ - أغراض النقابة هي :
- (١) العمل على رفع مستوى مهنة المحاسبة والمراجعة والمحافظة على كرامتها .
- (٢) تنمية روح التعاون بين أعضاء النقابة والمحافظة على حقوقهم والسعي في ترقية شئونهم .
- مادة ٣ - لا يجوز للنقابة أن تشغل بالمسائل السياسية ولا أن تتدخل في الخلافات الدينية أو المنازعات الطائفية .
- مادة ٤ - تؤلف النقابة من :
- (أ) المشتغلين بمهنة المحاسبة والمراجعة المقيدة أسماؤهم في الجداولين (ب ، ج) بالسجل العام للمحاسبين والمراجعين طبقاً لأحكام القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ المشار إليه .
- (ب) غير المشتغلين بمهنة المحاسبة والمراجعة ممن تنطبق عليهم أحكام القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ المشار إليه والمقيدة أسماؤهم بجدول غير المشتغلين .
- مادة ٥ - ينشأ بالنقابة جدول يقيد فيه الأعضاء المشتغلون بمهنة المحاسبة والمراجعة ويلحق به جدول فرعي يقيد فيه من أصبح منهم غير مشتغل بها .
- مادة ٦ - يؤدي المحاسب والمراجع عند طلب قيد اسمه بالجدول رسماً قدره خمسة جنيهات ويؤدي مساعد المحاسب والمراجع رسماً قدره جنيه .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٢ مكرر الصادر في ١٤ أغسطس سنة ١٩٥٥ .

مادة ٧ — يقيد في جدول النقابة المحاسبون والمراجعون ومساعدو المحاسبين والمراجعين حسب ترتيب أقدميتهم في القيد في السجل العام للمحاسبين والمراجعين .

مادة ٨ — يقسم عضو النقابة قبل مباشرته العمل ، اليين الآتية أمام هيئة مؤلفة من ثلاثة أعضاء ينتخبهم مجلس النقابة من بين أعضائه :

« أقسم بالله العظيم أن أؤدي عملي بالذمة والصدق وأن أحافظ على سر المهنة وأن أحترم قوانينها وتقاليدها » .

مادة ٩ — قيمة اشتراك العضوية بالنقابة بالنسبة إلى المحاسبين والمراجعين والمساعدين ، ستة جنيهات سنويا وبالنسبة إلى المحاسبين تحت التمرين جنيهان سنويا . ويجب أدائه في موعد لا يجاوز شهر سبتمبر من كل سنة . فإذا تأخر العضو عن الأداء في الموعد المذكور كلف بأدائه بكتاب مسجل مصحوب بعلم وصول . وإذا انقضى شهر من تاريخ هذا التكليف دون الأداء يجوز لمجلس النقابة شطب اسمه من السجل ولا يقبل طلب إعادة قيده إلا بعد أدائه رسم القيد المقرر على الطلب الجديد مع المتأخر من رسوم الاشتراك .

مادة ١٠ — فيما عدا المحاسبين والمراجعين تحت التمرين ، لا يجوز لأي فرد أن يباشر عملا يعتبر من صميم مهنة المحاسبة والمراجعة ما لم يكن اسمه مقيدا بجدول النقابة .

مادة ١١ — يعاقب كل من يخالف أحكام المادة السابقة بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٦ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ المشار إليه .

الجمعية العمومية

مادة ١٢ — تؤلف الجمعية العمومية للنقابة من المحاسبين والمراجعين ومساعدى المحاسبين والمراجعين المنصوص عليهم في البند (أ) من المادة (٤) ولا يحضر الجمعية العمومية إلا الأعضاء الذين أدوا رسم الاشتراك السنوى المستحق عليهم لغاية تاريخ اجتماعها العادى أو أعفوا من أدائه طبقا لأحكام اللائحة الداخلية .

وتعقد الجمعية العمومية للنقابة اجتماعها العادى فى النصف الأول من شهر نوفمبر من كل سنة .

ويجوز دعوة الجمعية العمومية إلى اجتماع غير عادى كلما رأى مجلس النقابة ضرورة لعقدھا ، ويجب دعوتها إذا قدم طلبا بذلك ثلاثون عضوا ممن لهم حق الحضور فى الجمعية العمومية ويتم الاجتماع خلال شهر من تاريخ تقديم الطلب .

مادة ١٣ — لا يكون انعقاد الجمعية العمومية صحيحا إلا إذا حضرها نصف الأعضاء على الأقل فإذا لم يتوافر هذا العدد أجل الاجتماع أسبوعين ولا يكون انعقادها فى هذا الاجتماع صحيحا إلا إذا حضره ربع عدد أعضاء الجمعية .

مادة ١٤ — يدعو النقيب أعضاء الجمعية العمومية للاجتماع باعلان ينشر مرتين قبل انعقادها بأسبوع على الأقل في جريدتين يوميتين تصدران بالقاهرة ، ويبين في الإعلان زمان الاجتماع ومكانه وجدول أعمال الجمعية العمومية .

ولسكل عضو من أعضاء النقابة حق تقديم أى اقتراح إلى الجمعية قبل موعد انعقادها بثلاثة أسابيع على الأقل .

ولا يجوز للجمعية العمومية أن تنظر في غير المسائل الواردة في جدول أعمالها ومع ذلك يجوز لمجلس النقابة أن يقرر عرض المسائل العاجلة التي تطرأ بعد توجيه الدعوة على الجمعية العمومية .

مادة ١٥ — تصدر قرارات الجمعية العمومية بالأغلبية المطلقة لأصوات الأعضاء الحاضرين فإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذى منه صوت الرئيس .

مادة ١٦ — تختص الجمعية العمومية بما يأتى :

(أولا) اعتماد تقرير مجلس النقابة .

(ثانيا) اعتماد الحساب الختامى للسنة المنتهية بعد الاطلاع على تقرير مراقبي الحسابات واعتماده .

(ثالثا) اعتماد ميزانية النقابة الخاصة بالسنة المقبلة .

(رابعا) انتخاب أعضاء مجلس النقابة والنقيب .

(خامسا) تعيين مراقبي الحسابات .

(سادسا) إقرار اللائحة الداخلية وما يقترح فيها من تعديلات ويصدر بها قرار من وزير التجارة والصناعة .

(سابعا) النظر فيما يهم النقابة من المسائل التي يقدمها مجلس النقابة .

(ثامنا) إقرار طريقة استغلال وإدارة أموال صندوق النقابة وصندوق المعاشات والإعانات .

مجلس النقابة

مادة ١٧ — يكون للنقابة مجلس مؤلف من خمسة عشر عضوا ينتخبون على الوجه الآتى :

(١) تسعة من المحاسبين والمراجعين ممن لهم حق التوقيع على الميزانيات السنوية لشركات المساهمة طبقا لأحكام القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ المشار اليه .

(ب) أربعة من المحاسبين والمراجعين ممن مضى على مزاوالتهم المهنة خمس سنوات على الأقل .

(ج) اثنان من مساعدى المحاسبين والمراجعين .

ويشترط فى عضو مجلس النقابة :

(١) أن يكون مصرياً .

(٢) ألا يكون قد صدر ضده حكم تأديبي ويستثنى من ذلك الحكم بالتوبيخ والإنذار متى

انقضى على صدور الحكم سفتان إلى يوم الترشيح .

ويُنتخب كل من المحاسبين والمراجعين ومساعدى المحاسبين ممثلهم فى مجلس النقابة .
ويحصل الترشيح باخطار موقع عليه من ثلاثين عضواً على الأقل ممن لهم حق الحضور فى الجمعية العمومية ويرسل إلى مجلس النقابة قبل انعقاد الجمعية العمومية بخمسة عشر يوماً كاملة على الأقل .

مادة ١٨ — مدة العضوية فى مجلس النقابة سنتان . ويجوز انتخاب الأعضاء ويكون الانتخاب بالاقتراع السرى وبأغلبية أصوات الحاضرين . وإذا تساوت الأصوات اقترح بين الذين نالوا أكثر الأصوات .

ويتولى مجلس النقابة فرز الأصوات واسكل مرشح الحق فى أن يحضر عملية الفرز أو أن ينسب عنه فى ذلك عضواً من النقابة .

مادة ١٩ — تنتخب الجمعية العمومية النقيب من بين أعضاء مجلس النقابة عقب انتخاب أعضائه مباشرة على أن يكون من بين المحاسبين والمراجعين المنصوص عليهم فى البند (١) من الفقرة الأولى من المادة (١٧) ويكون انتخابه بالاقتراع السرى وبالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين .

ويجتمع مجلس النقابة فور انتخاب النقيب لاختيار الوكيلين والسكرتير والسكرتير المساعد وأمين الصندوق من بين أعضائه .

مادة ٢٠ — يقوم النقيب بتمثيل النقابة لدى الجهات القضائية والإدارية ويرأس الجمعية العمومية ومجلس النقابة ولجنة إدارة صندوق المعاشات والإعانات وفى حالة غيابه يحل محله أقدم الوكيلين قيداً فى السجل العام للمحاسبين والمراجعين ثم الوكيل الآخر فإذا غاب الوكيلان تكون الرئاسة لأكبر أعضاء مجلس النقابة سناً .

مادة ٢١ — على مجلس النقابة أن يخطر وزيرى التجارة والصناعة والمالية والاقتصاد بنتيجة انتخاب أعضاء مجلس النقابة وبقرارات الجمعية العمومية وذلك خلال الثلاثة الأيام التالية لتاريخ انعقادها .

مادة ٢٢ — لوزير التجارة والصناعة أن يطعن فى صحة انعقاد الجمعية العمومية أو فى تشكيل مجلس النقابة بتقرير يبلغ إلى محكمة النقض خلال ١٨ يوماً من تاريخ إبلاغه بقرار الجمعية العمومية . كما يجوز لثلاثين عضواً ممن حضروا الجمعية العمومية الطعن فى صحة الانعقاد وفى تشكيل المجلس خلال ١٨ يوماً من تاريخ انعقاد الجمعية العمومية وذلك بتقرير مسبب ومصدق على الإمضاءات الموقع بها عليه وإلا كان الطعن غير مقبول .

وتفصل المحكمة فى الطعن على وجه الاستعجال .

مادة ٢٣ — إذا قضى بقبول الطعن فى صحة انعقاد الجمعية العمومية أو ببطالان تشكيل مجلس النقابة أو ببطالان انتخاب ثلاثة فأكثر من أعضاء المجلس . تدعى الجمعية العمومية للاجتماع خلال ثلاثين

يوما من تاريخ الحكم لإجراء انتخاب جديد . أما إذا كان عدد من قضى ببطان انتخابه من الأعضاء أقل من ثلاثة ، حل محله من يليه من المرشحين وفقا لأحكام الفقرة الثالثة من المادة ٢٤ .

مادة ٢٤ — إذا فقد أحد أعضاء مجلس النقابة شرطا من شروط الأهلية للعضوية زالت عنه عضويته بقرار يصدره المجلس .

والمجلس أن يقرر سقوط عضوية من غاب عن جلساته ثلاث مرات متتالية بغير عذر يقبله بعد دعوته كتابة لسماع أقواله .

وإذا خلا مركز أحد الأعضاء بالمجلس حل محله ولباقي مدته ، من كان يلي آخر من انتخب للمجلس من نفس الفئة في عدد الأصوات .

مادة ٢٥ — إذا خلا مركز النقيب حل محله أقدم الوكيلين قيما في السجل العام للمحاسبين والمراجعين إلى أن تنتخب الجمعية العمومية في أول اجتماع لاحق خلفا له .

مادة ٢٦ — يختص مجلس النقابة بما يأتي :

(١) العمل على تحقيق أغراض النقابة .

(٢) إعداد مشروع اللائحة الداخلية للنقابة .

(٣) تنفيذ قرارات الجمعية العمومية .

(٤) إدارة أموال النقابة وتحصيل الرسوم السنوية المستحقة على الأعضاء وقبول التبرعات والإعانات .

(٥) السعى في إلحاق المحاسبين والمراجعين تحت التمرين بمكاتب المحاسبين والمراجعين .

(٦) الوساطة بين أعضاء النقابة وبين أصحاب الأعمال لفض المنازعات التي تقوم بينهم .

(٧) الوساطة بين الأعضاء لفض كل نزاع ينشأ بينهم بسبب المهنة .

(٨) إقرار ميزانية صندوق المعاشات والإعانات .

(٩) تحديد قيمة المعاش الذي يصرف للأعضاء أو لورثتهم من صندوق المعاشات والإعانات

(١٠) الفصل نهائيا في المنازعات الناشئة بين المستحقين للمعاشات أو الإعانات وبين لجنة صندوق المعاشات والإعانات .

مادة ٢٧ — يجتمع مجلس النقابة مرة على الأقل كل شهر ويجتمع أيضا عند الضرورة بدعوة من النقيب أو من يقوم مقامه أو بناء على طلب ستة على الأقل من أعضاء المجلس بكتاب مسبب ولا يكون انعقاد المجلس صحيحا إلا بحضور عشرة أعضاء على الأقل يكون من بينهم النقيب أو من يقوم مقامه .

وتصدر القرارات بأغلبية الأصوات فإذا تساوت الأصوات رجح رأى الجانب الذي منه صوت الرئيس .

مادة ٢٨ — يؤلف مجلس النقابة من بين أعضائه ، لجنة أو أكثر للنظر في الشكاوى التي تقدم من الأعضاء أو ضدهم . وتكون كل لجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل وتختص بفحص هذه الشكاوى وترفع تقريرها بما تراه في شأنها إلى مجلس النقابة .

واجبات أعضاء النقابة

مادة ٢٩ — لا يجوز لعضو النقابة اتخاذ إجراءات قضائية ضد عضو آخر بسبب أعمال المهنة قبل الحصول على إذن كتابي بذلك من مجلس النقابة ، ويجوز في حالة الاستعجال صدور الإذن من النقيب .

مادة ٣٠ — على عضو النقابة إذا أراد أن يتنحى عن وظيفته أن يخطر بذلك موكله ويستمر في مباشرة عمله إلى الوقت المناسب بحيث لا يضر موكله من هذا التنحي .

مادة ٣١ — يجب على عضو النقابة عند انقضاء التوكيل أن يرد لموكله كافة المستندات والأوراق الأصلية إذا طلبها الموكل . ويجوز للعضو إذا لم يكن قد حصل على أتعابه أن يستخرج لنفسه وعلى نفقة موكله صوراً من المستندات والأوراق الأصلية والمحركات التي تصلح سنداً له في المطالبة بالأتعاب . وأن يحبس لديه المستندات والأوراق الأصلية والمحركات المشار إليها حتى يدفع له الموكل نفقات استخراج صورها . ويقوم مجلس النقابة بالتصديق على الصور المشار إليها إذا لم يكن لها أصول ثابتة بسجلات الجهات القضائية أو الإدارية ولا يلزم عضو النقابة بأن يسلم الموكل مسودات الأوراق التي حررها أو الخطابات الواردة إليه منه أو المستندات المثبتة لأدائه مضاريف لم يؤديها له الموكل . ومع ذلك يجب على عضو النقابة أن يعطى موكله صوراً من هذه الأوراق أو الخطابات أو المستندات المثبتة لما أداه عنه من مضاريف إذا طلب ذلك الموكل وأدى له نفقة استخراج صورها .

مادة ٣٢ — يسقط حق الموكل في مطالبة عضو النقابة بالأوراق والمستندات المودعة لديه بعد مضي خمس سنوات ميلادية من تاريخ انتهاء عمله .

الأتعاب

مادة ٣٣ — إذا لم تكن قيمة الأتعاب متفقاً عليها بين صاحب العمل وعضو النقابة لا يجوز لأيهما أن يرفع الأمر إلى القضاء قبل عرضه على مجلس النقابة . ويجب على المجلس أن يصدر أمراً بتقدير الأتعاب خلال ستين يوماً من تاريخ تقديم طلب بذلك إليه وإلا جاز الالتجاء إلى القضاء ولا يمتنع ذلك من اتخاذ الإجراءات التحفظية التي يراها كل منهما ضرورية للمحافظة على حقوقه .

مادة ٣٤ — لعضو النقابة ولصاحب العمل حق التظلم في أمر تقدير الأتعاب الصادر من مجلس النقابة خلال العشرة الأيام التالية لإعلانه به ، وبذلك يتكليف أحدهما الآخر بالحضور أمام المحكمة المختصة .

ويجوز للطعن في الأحكام الصادرة في التظلم بجميع أوجه الطعن ما عدا المعارضة ..

- مادة ٣٥ — إذا انقضى الموعد المحدد في المادة السابقة ولم يرفع نظم عن أمر التقدير يصدر بتنفيذه أمر من رئيس المحكمة المختصة . ويحصل قلم كتاب المحكمة عن ذلك رسماً بنسبة ٢/١ من المائتي جنيه الأولى من الأتعاب المقدرة و ١/١ عما زاد على ذلك .
- مادة ٣٦ — عند عدم وجود اتفاق كتابي على الأتعاب يسهط حق العضو في المطالبة بها إذا اقتضت خمس سنوات ميلادية من تاريخ آخر عمل قام به .

النأديب

- مادة ٣٧ — يحاكم تأديبياً كل من أخل من الأعضاء بواجباته في مراولة المهنة أو ارتكب أموراً مخلة بشرفها أو ماسة بكرامتها ويعاقب بأحد الجزاءات الآتية :
- (أولاً) الإنذار .

(ثالثاً) الوقف عن العمل مدة لا تجاوز سنتين .

(رابعاً) شطب الاسم من جدول النقابة .

- مادة ٣٨ — تكون المحاكمة التأديبية على درجتين وتؤلف الهيئة التأديبية للدرجة الأولى من :

أحد وكيلي النقابة ...	رئيساً
أستاذ بإحدى كليات التجارة بالجامعات المصرية يختاره مجلس النقابة من بين	
من ترشحهم مجالس الكليات ...	أعضاء
عضو من بين أعضاء مجلس النقابة من الفئة التي ينتمى إليها العضو المقدم	
للمحاكمة يعينه مجلس النقابة لمدة سنة ...	

وتؤلف الهيئة التأديبية للدرجة الثانية من :

النقيب ...	رئيساً
نائب من إدارة الفتوى والتشريع لوزارة التجارة والصناعة بمجلس الدولة	
يندبه رئيسها ...	أعضاء
عضو من بين أعضاء مجلس النقابة يعينه المجلس لمدة سنة على الوجه المبين	
باللائحة الداخلية ...	

- مادة ٣٩ — يحيل مجلس النقابة العضو الذي يرتكب أمراً من الأمور المنصوص عليها في المادة ٣٧ إلى لجنة التحقيق وتتألف من :

(أ) موظف في مجلس الدولة من إدارة الفتوى والتشريع لوزارة التجارة والصناعة يندبه رئيسها ويرأس اللجنة .

(ب) عضوين من النقابة ينتخبهما كل سنة مجلس النقابة .

- مادة ٤٠ — ترفع الدعوى إلى هيئة التأديب للدرجة الأولى بقرار من مجلس النقابة بناء على تقرير من لجنة التحقيق ويتولى أحد أعضاء لجنة التحقيق الاتهام أمام الهيئة التأديبية .

مادة ٤١ — يعلن العضو المطلوب محاكمته تأديبيا بالحضور أمام الهيئة التأديبية بكتاب مسجل مصحوب بعلم وصول موضع فيه ميعاد الجلسة ومكانها وملخص التهم المنسوبة إليه وذلك قبل تاريخها بخمسة عشر يوما على الأقل .

مادة ٤٢ — يجوز للعضو المتقدم للمحاكمة التأديبية أن يحضر بنفسه أو يوكل عنه من يشاء من أعضاء النقابة أو من المحامين للدفاع عنه .

والهيئة التأديبية أن تأمر بحضور العضو المذكور شخصا .

مادة ٤٣ — للهيئة التأديبية من تلقاء نفسها أو بناء على طلب العضو المقدم للمحاكمة أو العضو المتولى الاتهام أن تكلف بالحضور على يد محضر الشهود الذين ترى سماع شهادتهم .

مادة ٤٤ — تجوز المعارضة في قرار الهيئة التأديبية الصادر غيابيا خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلان التهم بالقرار وتكون المعارضة بتقرير يدون في سجل معد لذلك بالنقابة .

مادة ٤٥ — يجوز لكل من يصدر ضده قرار من الهيئة التأديبية من الدرجة الأولى . كما يجوز للعضو المتولى الاتهام ، أن يستأنف القرار المذكور أمام هيئة الدرجة الثانية بتقرير يدون في سجل يعد لذلك بالنقابة .

ويكون ميعاد الاستئناف ثلاثين يوما من تاريخ إعلان القرار إلى التهم إذا كان حضوريا أو من تاريخ انتهاء ميعاد المعارضة .

مادة ٤٦ — تكون جلسات هيئة التأديب بدرجتها سرية .

مادة ٤٧ — يعلن قرار هيئة التأديب بدرجتها إلى المتهم بكتاب مسجل مصحوب بعلم وصول خلال عشرة أيام من تاريخ صدوره ويقوم مقام الإعلان، تسلم المتهم صورة بتوقيع منه في سجل يعد بالنقابة لذلك .

مادة ٤٨ — ينشر في الجريدة الرسمية منطوق القرار التأديبي النهائي الصادر ضد أحد أعضاء النقابة بشطب اسمه أو بوقفه عن العمل .

مادة ٤٩ — يجوز لمن صدر ضده قرار نهائي بشطب اسمه من الجدول إذا حصل على مستندات تثبت براءته من التهم التي كانت منسوبة إليه أن يلتمس إعادة النظر في القرار المذكور وتختص بنظر هذا الالتماس هيئة التأديب من الدرجة الثانية .

مادة ٥٠ — يجوز لمن صدر ضده قرار نهائي بشطب اسمه من الجدول أن يطلب من هيئة الدرجة الثانية التأديبية بعد مضي خمس سنوات ميلادية من تاريخ صدوره ، إنهاء أثر عقوبة الشطب . فإذا أجيب إلى طلبه كان له الحق في طلب إعادة قيد اسمه في الجدول وتعتبر أقدميته في هذه الحالة من تاريخ القيد الجديد .

وإذا قررت الهيئة رفض طلبه جاز له تجديده مرة أخرى بعد ثلاث سنوات من تاريخ إعلان بقرار الرفض .

مادة ٥١ — إذا اتهم عضو من أعضاء النقابة بجناية أو جنحة متصلة بمهنته في غير أحوال التلبس ، وجب على السلطة القائمة بالتحقيق إخطار النقابة قبل البدء في التحقيق . وللنقيب أو من يندبه من أعضاء مجلس النقابة حضور التحقيق مالم تتقرر سريته في الأحوال الجائز فيها ذلك قانوناً . وإذا رأت السلطة القائمة بالتحقيق أن التهمة المسندة لعضو النقابة لا تستوجب المحاكمة الجنائية فعليها أن تبلغ نتيجة التحقيق إلى مجلس النقابة للنظر في محاكمته تأديبياً إذا رأت محلاً لذلك .

صندوق المعاشات والإعانات

مادة ٥٢ — ينشأ بالنقابة صندوق مستقل عن صندوق النقابة يسمى صندوق المعاشات والإعانات تصرف منه معاشات أو إعانات وقتية أو دورية لأعضاء النقابة المتقاعدين أو لورثتهم طبقاً لأحكام المواد التالية :

مادة ٥٣ — يتكون رأس مال صندوق المعاشات والإعانات من
(أولاً) رسم قيد الأعضاء في جدول النقابة .
(ثانياً) نصف قيمة اشتراكات الأعضاء السنوية .
(ثالثاً) ما يحصله مجلس النقابة من ثمن طوابع الدمغة ويجب على أعضاء النقابة لصقها في الأحوال وبالفئات الآتية :

- ٥٠ . على تصديق العضو على كل إقرار ضريبي غير مستند إلى دفاتر تجارية أو خاص بمزاولة المهنة الحرة .
- ٥٠ . على الإقرار الضريبي المقدم من العضو عن نفسه .
- ٥٠ . على أصل تقرير العضو الخاص بميزانية منشأة رأس مالها ثلاثة آلاف جنيه أو أقل .
- ١٠٠ . على أصل تقرير العضو الخاص بميزانية منشأة رأس مالها يزيد على ثلاثة آلاف جنيه ولا يجاوز عشرة آلاف جنيه .
- ٢٠٠ . على أصل تقرير العضو الخاص بميزانية منشأة رأس مالها يزيد على عشرة آلاف جنيه ولا يجاوز عشرين ألف جنيه .
- ٢٥٠ . على أصل تقرير العضو الخاص بميزانية منشأة رأس مالها يزيد على عشرين ألف جنيه .
- ٥٠ . على كل تقرير أو شهادة يوقع عليها العضو لصالح عملائه .
- ٥٠ . على أول مذكرة تقدم إلى لجان الطعن أو إدارة الخبراء بوزارة العدل ومكاتبها أو مكاتب الخبراء المقبولين أمام المحاكم .
- ٥٠ . على أول محضر جلسة من جلسات لجان الطعن يحضرها العضو .
- ٥٠ . على كل فاتورة أو إيصال يحرره العضو لأحد عملائه . وإذا تعدد أعضاء النقابة تعدد رسم الدمغة .

(رابعا) الرسوم التي يحصلها مجلس النقابة على الشهادات والمستخرجات وبطاقات العضوية وتحدد بمائة مليم عن كل منها .

(خامسا) الرسوم التي يتقاضاها مجلس النقابة عن طلبات تقدير الآتعاب وتحدد على الوجه الآتي :

٠.٢ عن الخمسين جنيها الأولى بحيث لا يقل الرسم عن ٢٠٠ م .

٠.١٣ عن المبالغ بعد الخمسين جنيها الأولى لغاية ٢٠٠ ج .

٠.١ عن المبالغ بعد المائتي جنيه لغاية ٥٠٠ ج .

٠.١ عن المبالغ بعد الخمسمائة جنيه .

(سادسا) أرباح مطبوعات النقابة .

(سابعا) الهبات والوصايا المقررة لمصلحة هذا الصندوق التي يقرر قبولها مجلس النقابة .

مادة ٥٤ — لا يجوز التعامل بالمحررات المنصوص عليها في المادة السابقة إلا إذا كان ملصقا عليها طوابع الدمغة المقررة كما لا يقبل حضور أعضاء النقابة أمام الجهات القضائية والإدارية وما في حكمها إلا إذا سدد العضو دمغة الحضور المنصوص عليها في المادة المذكورة .

مادة ٥٥ — تدير صندوق المعاشات والإعانات — تحت إشراف مجلس النقابة — لجنة مؤلفة من تسعة من أعضاء مجلس النقابة ينتخبهم المجلس لمدة سنتين على أن يكون منهم النقيب وأحد الوكيلين وأمين الصندوق .

ويكون اجتماع اللجنة صحيحا إذا حضره خمسة الأعضاء على الأقل وتصدر قراراتها بالأغلبية وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي منه صوت الرئيس .

مادة ٥٦ — تختص اللجنة المنصوص عليها في المادة ٥٥ بما يأتي :

(١) إعداد ميزانية صندوق المعاشات والإعانات .

(٢) استغلال أموال الصندوق بالطرق التي تقرها الجمعية العمومية .

(٣) اقتراح ما يصرف للأعضاء أو لورثتهم من معاش .

مادة ٥٧ — تودع أموال صندوق المعاشات والإعانات بأحد المصارف الذي يختاره مجلس النقابة ويكون الصرف منه بناء على قرار اللجنة المنصوص عليها في المادة ٥٥ ويوقع على أذون الصرف النقيب أو من يقوم مقامه وأمين صندوق مجلس النقابة .

مادة ٥٨ — يكون لعضو النقابة الحق في معاش التقاعد كاملا إذا توافرت فيه حالة من الحالات الآتية :

(أولا) أن يكون قد باشر بالفعل مهنة المحاسبة والمراجعة في مكتب لحسابه الخاص أو في مكتب لأحد الأعضاء المقيدة أسماؤهم في السجل العام للحاسبين والمراجعين مدة ١٠ سنوات

ميلادية على الأقل وأصبح عاجزا عن مواصلة المهنة ويثبت عجزه بقرار من القومسيون الطبي العام وإذا حدث العجز قبل انتضاء هذه المدة فيخفض المعاش بنسبة المدة التي لم يستوفها منها .

(ثانيا) أن يكون قد زاول المهنة قبل صدور القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ المشار إليه ومضى عليه في الاشتغال بها ١٥ سنة ميلادية على الأقل في مكتب لحسابه الخاص أو في مكتب لأحد الأعضاء المقيدة أسماؤهم في السجل العام للحاسبين . والمراجعين فإذا قلت مدة الاشتغال بالمهنة عن ١٥ سنة وزادت على ١٠ سنوات يعطى العضو ثلاثة أرباع المعاش .

(ثالثا) أن يكون زاول مهنة المحاسبة والمراجعة بعد صدور القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ المشار إليه ومضى عليه في الاشتغال بالمهنة مدة ٢٥ سنة ميلادية في مكتب لحسابه الخاص أو في مكتب أحد الأعضاء المقيدة أسماؤهم في السجل العام للحاسبين والمراجعين .

ويشترط في جميع هذه الحالات أن يكون العضو قد وازب على أداء اشتراك النقابة إلى وقت التقاعد، إلا إذا كان معنى من أدائه بقرار من مجلس النقابة .

مادة ٥٩ — تقوم لجنة صندوق المعاشات والاعانات بتحديد مدة الاشتغال بالمهنة بالنسبة إلى الأعضاء الذين كانوا يزاولونها قبل صدور القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ المشار إليه وتثبت مدة الاشتغال بموجب شهادة مصدق عليها من المصالح الحكومية أو المحاكم أو من شركات المساهمة أو الهيئات التي يصدر من وزير التجارة والصناعة قرار باعتبارها بمثابة لشركات المساهمة .

مادة ٦٠ — لا يحرم من معاش التقاعد العضو المحكوم ضده بشطب اسمه من الجدول إلا إذا قضى الحكم بغير ذلك .

مادة ٦١ — يقدم طلب استحقاق المعاش كتابة إلى النقيب ويمنح العضو مهلة قدرها ثلاثة أشهر تبدأ من يوم قبول طلبه يصفى فيها أعمال مكتبه . ويستحق في هذه الحالة المعاش من أول الشهر التالي .

مادة ٦٢ — لا يجوز للحاسب أو المراجع الذي يتقرر صرف معاش له أن يزاول المهنة إلا إذا كان ذلك متعلقا بشئونه الخاصة أو بشئون أحد أقاربه لغاية الدرجة الرابعة .

مادة ٦٣ — في حالة وفاة عضو النقابة وهو حائز للشروط المنصوص عليها في البند (أولاً) من المادة ٥٨ يصرف نصف المعاش لأرملته ولأولاده القصر ولأبويه إذا كانا عاجزين . ويتولى المجلس توزيعه بينهم تبعا لحالة كل منهم .

مادة ٦٤ — يجوز للجنة صندوق المعاشات والاعانات أن تمنح في الحالات الضرورية اعانات وقتية للعضو أو لورثته عند وفاته . على أن يحاط بمجلس النقابة علما بها في أول اجتماع له .

مادة ٦٥ — لا يجوز الحجز على معاش التقاعد والاعانات المؤقتة ولا النزول عنها للغير وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٤٨٦ من قانون المرافعات .

مادة ٦٦ — يبدأ تنفيذ نظام المعاشات بالنسبة إلى الأعضاء المنصوص عليهم في البند (أولا) من المادة ٥٩ من تاريخ العمل بهذا القانون .
ويحدد مجلس النقابة التاريخ الذي يبدأ فيه تنفيذ هذا النظام بالنسبة إلى باقي الأعضاء . وذلك بمجرد تكوين موارد الصندوق على ألا يتجاوز ذلك خمس سنوات .

مادة ٦٧ — يجوز للجمعية العمومية حل صندوق المعاشات والاعانات إذا طرأ ما يحول دون أدائه وظيفته على وجه صحيح وفي هذه الحالة تقرر الجمعية طريقة استعمال مابه من رصيده أو توزيعه على أعضاء النقابة وأصحاب المعاشات ولا يكون انعقاد الجمعية صحيحا إلا بحضور ثلث عدد الأعضاء المقيدة أسماؤهم بالجدول مدة لا تقل عن ٢٠ سنة ويصدر قرارها بأغلبية ثلثي عدد الأعضاء الحاضرين .

فإذا لم يتوافر العدد المذكور تدعى الجمعية العمومية للاجتماع بعد أسبوعين ولا يكون الاجتماع الثاني صحيحا إلا بحضور ربع عدد الأعضاء المشار إليهم في الفقرة السابقة على الأقل ويصدر قرارها بأغلبية ثلثي عدد الأعضاء الحاضرين .

فإذا لم يتوافر العدد المذكور في الاجتماع الثاني تدعى الجمعية العمومية مرة ثالثة للاجتماع بعد أسبوعين ويكون انعقادها صحيحا في هذه الحالة مهما بلغ عدد الأعضاء الحاضرين ويصدر قرارها بالأغلبية المطلقة .

ويعلن عن هذه الاجتماعات في إعلان ينشر في جريدتين يوميتين تصدران بالقاهرة ويبين في الإعلان زمان الاجتماع ومكانه وجدول الأعمال ويقوم بهذا الإعلان النقيب والوكيل أو خمسون عضوا من الأعضاء المقيدة أسماؤهم بالجدول لمدة عشرين سنة على الأقل .

أحكام مؤقتة

مادة ٦٨ — خلال السبع سنوات المنصوص عليها في المادة ١٣ من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥١ المشار إليه يضم إلى أعضاء مجلس النقابة عضوان من مساعدي المحاسبين والمراجعين ممن تزيد مدة مزاولتهم المهنة على عشر سنوات ويتم انتخابهما على الوجه المبين بالمادتين ١٧ و ١٨ وتنتهى عضويتهمما بانتهاء مدة السبع سنوات .

مادة ٦٩ — على المحاسبين والمراجعين ومساعدي المحاسبين والمراجعين الذين يزاولون المهنة في تاريخ العمل بهذا القانون أن يطلبون قيد أسماؤهم في جدول النقابة خلال شهر من هذا التاريخ على أن يتضمن الطلب بيان الآتي :

اسم الطالب ولقبه وجنسيته وسنه ومحل اقامته ورقم قيده بالسجل العام للمحاسبين والمراجعين .

وإذا قدم الطالب بعد مضي الميعاد المذكور يؤدي الطالب ضعفي الرسم المنصوص عليه في

المادة ٦ .

مادة ٧٠ — على المحاسبين والمراجعين ومساعدتهم الذين كانوا يزاولون المهنة قبل العمل بهذا القانون أن يؤدوا رسم الاشتراك المنصوص عليه في المادة ٦ من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ المشار إليه أو من تاريخ مزاولتهم المهنة أيهما أحدث .

مادة ٧١ — يؤلف مجلس نقابة مؤقت من :

رئيسا	(١) وكيل وزارة التجارة والصناعة الدائم
	(٢) الوكيل المساعد لوزارة التجارة والصناعة لشؤون الشركات
	(٣) رئيس إدارة الفتوى والتشريع لوزارة التجارة والصناعة بمجلس الدولة
أعضاء	(٤) مدير عام مصلحة الضرائب بوزارة المالية
	(٥) مدير عام إدارة الخبراء بوزارة العدل

ويختص هذا المجلس بما يأتي :

- (١) قبول طلبات القيد بجدول النقابة حسب أحكام هذا القانون .
- (٢) دعوة الجمعية العمومية للنقابة خلال أربعة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون لمباشرة عمليتي انتخاب أعضاء مجلس النقابة والنقيب وتعيين مراقبي الحسابات .
- (٣) الاشراف على عمليتي الانتخاب وتعيين مراقبي الحسابات المنصوص عليهما في البند السابق .

مادة ٧٢ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرياسة في ٢١ ذى الحجة سنة ١٣٧٤ (١٠ أغسطس سنة ١٩٥٥) .

قانون رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٥٥ (١)

بمد المدة المنصوص عليها في المادة ٧٧ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ؛
وعلى القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة ؛
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛
وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتي :

- مادة ١ — تم المدة المنصوص عليها في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٧٧ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة إلى نهاية شهر سبتمبر سنة ١٩٥٥ .
- مادة ٢ — على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- صدر بديوان الرياسة في ٢١ ذى الحجة سنة ١٣٧٤ (١٠ أغسطس سنة ١٩٥٥) .

مذكرة إيضاحية

تضمنت ميزانية الدولة لعام ١٩٥٥/١٩٥٦ إنشاء عدد من الدرجات يقرب من حوالى ٥٠٪ من الدرجات الموجودة بمجلس الدولة .

ولما كانت المدة المحددة بالمادة ٧٧ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة للاستثناء من الشروط المنصوص عليها في البند ٥ من المادة ٥٢ والمادتين ٥٣ و٥٤ من القانون المذكور قد انتهت في ٢٩ من يوليو سنة ١٩٥٥ .

ونظرا لضيق الفترة بين اعتماد الميزانية وبين نهاية المدة المحددة في المادة ٧٧ المشار إليها مما تعذر معه شغل جميع هذه الدرجات فقد اقتضى الأمر مد هذه المدة حتى نهاية شهر سبتمبر ليتسنى شغل

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٢ مكرر الصادر في ١٤ أغسطس سنة ١٩٥٥ .

بأى الدرجات الجديدة التى تضمنتها ميزانية عام ١٩٥٦/١٩٥٥ .
ويتشرف رئيس مجلس الوزراء بعرض مشروع القانون المرافق بالصيغة التى أقرها مجلس الدولة
على مجلس الوزراء للموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٥٥ (١)

بتعديل الفقرة الأولى من المادة ٥٤ وإضافة فقرة جديدة إلى المادة ٨٥
من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية .

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة والقوانين والمراسيم بقوانين
المعدلة له .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة ٥٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١
المشار إليه النص الآتى :

« يجوز بقرار من الوزير المختص منح إجازة دراسية بمرتب أو بغير مرتب لمدة لا تتجاوز
أربع سنوات » .

مادة ٢ — تضاف فقرة جديدة إلى المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليه
نصها الآتى :

« وفى حالة نذب موظف من عمله للقيام مؤقتا بعمل وظيفه أخرى تكون السلطة التأديبية
بالنسبة إلى المخالفات التى يرتكبها فى مدة نذبه من اختصاص الجهة التى نذب للعمل بها » .

مادة ٣ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى
الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة فى ٢١ ذى الحجة سنة ١٣٧٤ (١٠ أغسطس سنة ١٩٥٥) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٢ مكررا الصادر فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٥٥ .

تنص الفقرة الأولى من المادة ٥٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة على أنه يجوز بقرار من الوزير منح اجازة دراسية بمرتب أو بغير مرتب لمدة لا تتجاوز سنة ويجوز مدها بقرار من الوزير بعد الاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد إلى أربع سنوات .

وقد جاءت لائحة البعثات والاجازات الدراسية التي وافق عليها مجلس الوزراء بمجلسه المنعقدة في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٥٤ بالأحكام المنظمة للاجازات الدراسية فيما أورده المواد ١٣ و ١٤ و ١٥ بالباب الرابع من هذه اللائحة .

ويستفاد من أحكامها أن مدة الاجازة الدراسية أو مدتها تعرض أولاً على لجان الاجازات الدراسية بالوزارة أو الجامعة ثم تعرض على اللجان العليا للبعثات لابتداء الرأى قبل إتمام إجراءات منح الاجازات الدراسية على مقتضى المادة ٥٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

ونظراً لأن مدة السنة المرخص للوزير فى منحها بمقتضى المادة ٥٤ لا تكفى للحصول على أى مؤهل وأنه كثيراً ما يطلب امتداد الاجازة الأمر الذى يستنفد وقتاً طويلاً لاتخاذ الإجراءات .

وتحقيقاً للصالحه العامة وتبسيطاً للإجراءات رؤى تعديل الفقرة الأولى من المادة ٥٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بحيث يجوز بقرار من الوزير المختص منح اجازة دراسية بمرتب أو بغير مرتب لمدة لا تتجاوز أربع سنوات .

وتقضى المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة بتحويل وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه توقيع عقوبتي الانذار والخصم من المرتب عن مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما في السنة الواحدة بعد سماع أقوال الموظف وتحقيق دفاعه ويكون قراره في ذلك مسديا ونهائيا .

ولم يعرض النص ببيان السلطة المختصة بتأديب الموظف المنتدب عن المخالفات التي يرتكبها أثناء نديه بما أثار الخلاف في هذا الصدد بين الجهة الأصلية التي يتبعها الموظف وبين الجهة المنتدب للعمل بها إذ تنازع كل منهما الأخرى هذا الاختصاص .

ولما كانت الجهة التي رفعت المخالفة فيها وهي الجهة التي ندب الموظف للعمل بها هي أقدر الجهات على تقدير مدى جسامته المخالفة وبالتالي على تقدير العقوبة الواجبة الرادعة . كما أن هذه الجهة هي ذات الشأن في مجازاة الموظف عما يقع منه من مخالفات أثناء قيامه بالعمل فيها . أما مصلحته الأصلية فهي بعيدة كل البعد عن الجهة التي وقعت فيها المخالفة عما يتعذر معه الاطاعة بظروفها وملايساتها . لهذا وحسب الكل خلاف في هذا الصدد رؤى تعديل المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة بإضافة فقرة رابعة إليها تجعل الجهة التي ندب الموظف للعمل بها صاحبة الاختصاص في تأديبه عن المخالفات التي يرتكبها أثناء ندبه للعمل بها .

وتتشرف وزارة المالية والاقتصاد بعرض مشروع القانون المرافق على مجلس الوزراء بالصيغة التي ارادها مجلس الدولة للفضل بالموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ (١)

بإنشاء دائرة محكمة النقض لفحص الطعون في المواد المدنية
والتجارة ومسائل الأحوال الشخصية

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ،

وعلى قانون نظام القضاء الصادر بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ وعلى القوانين المعدلة له ،
وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ وعلى القوانين
المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية وعلى
القوانين المعدلة له .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير العدل ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ٢ من قانون نظام القضاء المشار اليه النص الآتي :
« يكون مقر محكمة النقض مدينة القاهرة .

وتؤلف من رئيس ووكيلين وعدد كاف من المستشارين وتكون بها دائرة لنظر المواد الجنائية
ودائرة لنظر المواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية ، ودائرة أو أكثر لفحص
الطعون في المواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية يرأسها رئيس المحكمة أو أحد الوكيلين .
وتصدر الأحكام من دائرة المواد الجنائية ومن دائرة المواد المدنية والتجارية ومسائل
الأحوال الشخصية من خمسة مستشارين .

وتصدر الأحكام والقرارات من دائرة فحص الطعون من ثلاثة مستشارين تنتخب الجمعية
العامة للمحكمة عضوية من بين المستشارين الذين أمضوا بها سنتين على الأقل .

وإذا رأت إحدى الدوائر العدول عن مبدأ قانوني قرره أحكام سابقة أحالت الدعوى إلى
دوائر المحكمة مجتمعة للفصل فيها .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٣ مكرر الصادر في ٢١ أغسطس سنة ١٩٥٥ .

مادة ٢ — تضاف إلى المادة ٢٩٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية فقرة أخيرة نصها .
 « ويجب على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض وقت التقرير :
 (أولا) صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله أو الصورة المعلنة منه إن كانت أعلنت
 وصورة من الحكم الابتدائي إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه .
 (ثانيا) المستندات التي تؤيد الطعن ، » .

مادة ٣ — يستبدل بنصوص المواد ٢٧٤ و ٣١٤ و ٣٣٢ و ٨٨١ فقرة أخيرة و ٨٨٢ من
 القانون سالف الذكر النصوص الآتية :

« مادة ٢٧٤ — لا يترتب على الطعن بطريق النقض وقف تنفيذ الحكم .

ومع ذلك يجوز لدائرة فحص الطعون — دون غيرها — وإلى حين اصدار حكمها أو قرارها
 أن تأمر بوقف التنفيذ مؤقتا إذا طلب ذلك في تقرير الطعن وكان يخشى من التنفيذ وقوع ضرر
 جسيم يتعذر تداركه ، ويحدد رئيس المحكمة بناء على عرضة من الطاعن جلسة لنظر هذا الطلب يعلن
 الطاعن بها الخصم وتبلغ للنيابة ، ولا يؤمر بوقف التنفيذ إلا بإجماع الآراء — وفي حالة الرفض
 يلزم الطاعن بمصروفات الطلب ، » .

« مادة ٣١٤ — يرسل قلم الكتاب ملف الطعن إلى النيابة العامة فورا وعليها إيداع مذكرة
 بأقوالها في أقرب وقت مراعية في ذلك ترتيب الطعون بالجدول — ثم يعين رئيس المحكمة أحد أعضاء
 دائرة فحص الطعون مقررًا ويحدد الجلسة التي تنظر فيها القضية ويخبر قلم الكتاب بها محامي الطاعن قبل
 الموعد بأسبوع على الأقل بكتاب موصى عليه ، » .

« مادة ٣٣٢ — تنظر دائرة فحص الطعون بعد أن يتلو المستشار المقرر تقريره ولها مسماع
 محامي الطاعن والنيابة العامة وتكون النيابة آخر من يتكلم .
 وتسرى القواعد المقررة لنظر الطعن أمام دائرة المواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال
 الشخصية على الطعن أمام دائرة فحص الطعون .

وإذا رأت دائرة فحص الطعون أن الطعن جدير بالعرض على دائرة المواد المدنية والتجارية
 ومسائل الأحوال الشخصية إما لأن الحكم المطعون فيه مرجح نقضه وإما لأن الفصل في الطعن
 يقتضى تقرير مبدأ قانوني لم يسبق لمحكمة النقض تقريره قررت إحالته إليها ، وإذا رأت بإجماع الآراء
 أنه غير مقبول شكلا أو باطل أو غير جدير بالعرض حكمت برفضه ، ويكتفى بذكر القرار أو
 الحكم بمحضر الجلسة وتبين المحكمة في محضر الجلسة بإيجاز وجه النظر إذا كان الحكم صادرا بالرفض .
 ويجوز أن تكون الإحالة مقصورة على بعض أسباب الطعن .

وفي حالة الحكم بالرفض تحكم المحكمة بإلزام الطاعن بمصروفات الطعن وتصادر السكفالة حتما
 ولا يجوز الطعن في الحكم الصادر بالرفض بأي طريق من طرق الطعن ، » .

د مادة ٨٨١ فقرة أخيرة — ويجب على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض وقت التقرير الأوراق المبينة بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٢٩ ، وتجري على الطعن أحكام المواد ٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٣٢ مكررة ،

د مادة ٨٨٢ — إذا صدر قرار بإحالة الطعن إلى دائرة المواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية يؤشر قلم الكتاب بهذا القرار على تقرير الطعن ويعين رئيس المحكمة الأشخاص الذين يعلنون بالطعن ويحدد أجل لتقديم دفاعهم ومستنداتهم ، وبعد انتهاء الأجل يحدد جلسة لنظر الطعن وله عند الاقتضاء الأمر بضم ملف المادة الصادر فيها الحكم المطعون فيه .
ويعلى قلم الكتاب من تقرر إعلانهم بتقرير الطعن ويخبر محامى الخصوم بتاريخ الجلسة المحددة قبل انعقادها بثمانية أيام على الأقل بكتاب موصى عليه .

مادة ٤ — يضاف إلى القانون المشار إليه مادة جديدة برقم ٤٣٢ مكررة نصها :
د إذا صدر قرار بإحالة الطعن إلى دائرة المواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية يؤشر قلم الكتاب بهذا القرار على تقرير الطعن ويعلى الطاعن الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه الطعن إليهم — مؤشرا عليه بقرار الإحالة وذلك فى خمسة عشر يوما التالية لقرار الإحالة ويكون هذا الاعلان بورقة من أوراق المحضرين وبالأوضاع العادية وعلى الطاعن أن يودع خلال خمسة الأيام التالية لانقضاء هذا الميعاد أصل ورقة إعلان الطعن ومذكرة بشرح أسباب الطعن المبينة فى التقرير . ويجوز أن يكون من بين أعضاء دائرة المواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية من اشترك من أعضاء دائرة فحص الطعون فى إصدار قرار الإحالة .

مادة ٥ — لا تسرى أحكام هذا القانون على الطعون فى المواد المدنية والتجارية التى عين فيها المستشار المقرر قبل تاريخ العمل به .

أما الطعون التى قدمت قبل تاريخ العمل به ولم يعين فيها المستشار المقرر فتستمر إجراءاتها وفق المواد من ٤٣١ إلى ٤٣٨ فقرة أولى قبل التعديل الذى استحدثه هذا القانون . وبعد أن تودع النيابة العامة مذكرة بأقوالها يعين رئيس المحكمة أحد أعضاء دائرة فحص الطعون مقررا ، وإذا رأت هذه الدائرة أن الطعن جدير بالعرض على دائرة المواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية قررت إحالته إليها لجلسة تحدها دائرة فحص الطعون ويخبر بها قلم الكتاب الخصوم بكتاب موصى عليه قبل الجلسة المحددة بخمسة عشر يوما على الأقل .

مادة ٦ — تضاف فقرة أخيرة إلى المادة الرابعة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه نصها :

د ويفرض رسم ثابت قدره ثمانمائة قرش على طلبات وقف تنفيذ الأحكام أمام محكمة النقض .

مادة ٧ — يلغى كل ما كان مخالفا لأحكام هذا القانون .

مادة ٨ — على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية صدر بديوان الرئاسة فى ٢١ ذى الحجة سنة ١٣٧٤ (١٠ أغسطس سنة ١٩٥٥) .

مذكرة ايضاحية

زاد عدد الطعون في المواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية في السنين الأخيرة أمام محكمة النقض زيادة بالغة ، فبعد أن كان عددها فيما مضى لا يبلغ المائة كل عام ؛ بلغ في خمسة الشهور الأولى من العام الماضي ٢٠٢ ؛ وأضحى في المدة المقابلة لها من العام الحالى ٢٦٤ ، هذا فضلاً عما أضيف من اختصاصات إلى الجمعية العمومية أو الدائرة المدنية كالطعون التي ترفع من رجال القضاء ، أو قضايا تنازع الاختصاص أو الطعون في الانتخابات النيابية ، أو طلبات وقف التنفيذ التي بلغت في سنى ١٩٥٢ و ١٩٥٣ و ١٩٥٤ : ٦٥ — ٥١ — ٦٦ على التوالي وبلغت ٤٧ في المدة من أول يناير حتى ١٦ من يونيه ١٩٥٥ ، وعلى الرغم من زيادة عدد المستشارين وما بذلوه من جهود ، وازدياد عدد ما قضا فيه زيادة ملحوظة فأصبح في السنوات الثلاث الأخيرة ٢٥٣ و ٢٩٨ و ٢٦٥ على التوالي وذلك عدا قضايا وقف التنفيذ والقضايا الأخرى — رغمًا عن كل ذلك فقد أدت هذه الكثرة في عدد الطعون إلى تأخر الفصل فيها سنوات قد تربو على الثلاث ، وأخذ عدد الباقي يزداد زيادة مضطردة فصار في السنوات الأخيرة ٩٩٠ و ١١٠٠ و ١٢٥٤ على التوالي بعد أن كان فيما مضى يتراوح بين الخمسين والثمانين .

وقد دل الإحصاء في السنوات الأخيرة على أن ما تقبله محكمة النقض من الطعون لا يزيد على الثلث تقريباً .

وقد رؤى أن خير علاج يكفل سرعة الفصل في الطعون مع كفالة جميع الضمانات الحقة للمتقاضين ؛ وتجنب العيوب التي لوحظت على النظام الشبيه به الذي كان متبعاً في فرنسا — هو إنشاء دائرة لفحص الطعون تنسم ببساطة الإجراءات مع كافة الضمانات المؤدية لإحقاق الحق ؛ لجعل عدد أعضائها ثلاثة واشترط فيهم سابقة التمرس بعمل المحكمة مدة كافية فيكون رئيسها ، رئيس المحكمة أو أحد الوكيلين وعضواها من أمضوا في العمل بالمحكمة سنتين على الأقل (المادة ٢ من قانون نظام القضاء) ولم يقف المشروع عند هذه الضمانات بل أضاف ضماناً أخرى وهي أن حكم هذه الدائرة برفض الطعن يجب أن يكون بالإجماع فإذا لم ينعقد الإجماع وجبت إحالة الطعن على الدائرة المدنية (المادة ٣٢٢ مرافعات) .

وقد لوحظ في الفحص الذي تتولاه دائرة فحص الطعون أمران : مصلحة الخصوم أى جدية الطعن ومصلحة القانون ، فإذا تبين لها أن الطعن مرجح القبول أحالته إلى دائرة المواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية . كذلك إذا رأت أنه واجب الرفض ولكن الفصل فيه يقتضى تقرير مبدأ قانوني لم يسبق لمحكمة النقض تقريره وذلك تحقيقاً لمهمة محكمة النقض في تعميم القواعد القانونية وتوحيد كلمة القانون — وعلى ذلك فدائرة فحص الطعون لا ترفض من الطعون إلى المقيم الذي لا يعود بكسب على رافعه ولا بغنم للقانون (المادة ٣٢٢ مرافعات) .

وقد توخى المشروع البساطة في الإجراءات فأوجب على الطاعن أن يقدم مع تقرير الطعن

ما يجب عليه تقديمه من أوراق (المادة ٢٩) فقرة أخيرة) ثم يرسل قلم الكتاب الملف فوراً للنيابة العامة لإبداء رأيها في أقرب وقت مراعية في ذلك ترتيب الطعون في الجدول — وبعد ذلك يعين رئيس المحكمة مقررًا وبعد تقديم تقريره تحدد جلسة لنظر الطعن والمحكمة إن شاءت أن تستجلى ما عجزت الأوراق عن بيانه بأن تسمح محامي الطاعن والنيابة العامة وإلا اكتفت بما هو مدون كتابة ومضت في إصدار حكمها أو قرارها (المادتان ٣١ و ٣٢ مرافعات) .

وواضح من النصوص أن المدعى عليه في الطعن لا يعلن في هذه المرحلة باعتباره وفي يده حكم نهائي جدير بأن لا تزعجه إجراءات قد تنتهي لصالحه وهو بعد لاضير عليه ؛ ذلك أن الدائرة إذا قررت إحالة الطعن صار طرفاً في الإجراءات — وهذا هو ما كان متبعاً أمام دائرة العرائض في فرنسا — بيد أنه لما كان الأمر يختلف بصدد طلب وقف التنفيذ لأن تلك الدائرة ثبت فيه دون غيرها بتأقاعاً لارجعة فيه ، فكان لازماً دعوة المطعون ضده للدلاء بدفاعه فيه . وقد روى فرض رسم على ذلك الطلب منعاً للاسراف فيه (المادة ٢٧) مرافعات والمادة ٤ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤) .

وإذا صدر قرار بإحالة الطعن إلى دائرة المواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية، فلا يجوز للطاعن تقديم مستندات جديدة بل كل ما يجوز له هو تقديم مذكرة شارحة خلال العشرين يوماً التالية لقرار الإحالة (المادة ٣٢ مكررة) .

وواضح من نصوص المشروع ومن مهمة دائرة فحص الطعون ومن الإجراءات التي تتبع أمامها أن لا تعارض بين العمل في هذه الدائرة وبين العمل في دائرة المواد المدنية ولذلك أجبر أن يشرك في دائرة المواد المدنية من سبق له الاشتراك في إصدار قرار الإحالة (المادة ٣٢ مكررة) .

وقد روى إيراد حكم وقى — للطعون في المواد المدنية والتجارية — يقضى بأن لا تسرى النصوص الجديدة على الطعون التي عين فيها المستشار المقرر قبل العمل بها ، إذ تكون الدعوى قد تهيأت للفصل فيها فلا محل لإعادتها إلى دائرة الفحص أما الطعون التي قدمت قبل العمل بتلك النصوص فستمر إجراءاتها وفقاً لنصوص المواد من ٣١ إلى ٣٨ فقرة أولى قبل التعديل الذي استحدثه هذا القانون وبعد أن تودع النيابة مذكرتها يعين رئيس المحكمة أحد أعضاء دائرة فحص الطعون مقررًا فإذا رأت هذه الدائرة أن الطعن جدير بالعرض على دائرة المواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية قررت إحالته إليها لجلسة تحدها دائرة فحص الطعون ذلك لأن هذه الطعون سبق أن مرت بمرحلة التحضير واستوفيت فيها جميع الإجراءات (المادة ٥ من المشروع) .

وقد عرض مشروع القانون المرافق على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة .

وتشرف وزارة العدل بعرضه على مجلس الوزراء للوافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٥ (١)

بإضافة حكم جديد على القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤
في شأن الأحكام العرفية

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ؛

وعلى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأحكام العرفية ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يضاف بند جديد برقم (١٣) إلى المادة ٣ من القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤
المشار إليه بالنص الآتي :

« (١٣) تأجيل أداء الديون والالتزامات التي تستحق على ما يستولى عليه وذلك لمدة لا تتجاوز
سنة » .

مادة ٢ — على رئيس مجلس الوزراء ووزراء العدل والداخلية والحربية كل فيما يخصه تنفيذ
هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ١١ المحرم سنة ١٣٧٥ (٢٩ أغسطس سنة ١٩٥٥) .

مذكرة إيضاحية

أجازت المادة الثالثة من القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأحكام العرفية للحاكم
العسكري العام أن يتخذ بإعلان أو بأمر كتابي أو شفوي التدابير المبينة في المادة المذكورة ومن
هذه التدابير جواز الاستيلاء على أية واسطة من وسائل النقل أو أية مصلحة عامة أو خاصة أو أى
معمل أو مصنع أو محل صناعي أو أى عقار أو منقول أو أى شيء من المواد الغذائية وكذلك
تكليف أى شخص بتأدية أى عمل من هذه الأعمال .

ولما كان ضمان سير المرفق المستولى عليه قد يقضى تأجيل أداء الديون والالتزامات المستحقة
عليه ريثما يتم تنظيم عملية الاستيلاء فقد رأى إضافة بند جديد برقم ١٣ إلى المادة المشار إليها

(١) نشر بالوثائق المصرية العدد ٦٦ مكرر الصادر في ٣٠ أغسطس سنة ١٩٥٥ .

يجوز للحاكم العسكري تأجيل أداء هذه الديون لمدة لا تتجاوز سنة — إذا رأى ضرورة لذلك — وبذلك يمكن اتخاذ هذا الاجراء دون الرجوع إلى مجلس الوزراء طبقا لما هو منصوص عليه في المادة ٤ من القانون المذكور .

وقد أعد مشروع القانون المرافق باضافة البند المذكور وعرض على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة وهو معروض على مجلس الوزراء للتفضل باقراره .

قانون رقم ١٥ ، لسنة ١٩٥٥ (١)

باللائحة العامة لبورصات العقود

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ؛
وعلى اللائحة العامة لبورصات العقود المصدق عليها بالمرسوم الصادر في ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٤٨ والتعديلات التي أدخلت عليها ؛
وعلى المرسوم بقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٢ الخاص بفرض رسم على عمليات البيع والشراء في بورصة العقود ؛
وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ؛
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛
وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ؛

أصدر القانون الآتي :

- مادة ١ — يعمل باللائحة العامة لبورصات العقود المرافقة لهذا القانون .
- مادة ٢ — تعتبر بورصات العقود أشخاصا معنوية عامة وتتولى إدارة أموالها وتكون لها أهلية التقاضي .
- مادة ٣ — يبطل العمل بأحكام اللائحة العامة لبورصات العقود المصدق عليها بالمرسوم الصادر في ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٤٨ والمراسيم المعدلة لها .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٧ مكرر الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٥٥ .

مادة ٤ — على وزيرى المالية والاقتصاد والعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

تحريرا فى ١٣ محرم سنة ١٣٧٥ (٣١ أغسطس سنة ١٩٥٥) .

اللائحة العامة لبورصات العقود

١ — أعضاء البورصة

مادة ١ — تشمل كل بورصة من بورصات العقود :

(١) سمسرة (أعضاء عاملين) .

(٢) أعضاء منضمين .

(٣) أعضاء مراسلين .

وحق الانتخاب مقصور على السمسرة والأعضاء المنضمين ولا يجوز لغيرهم أن ينتخبوا أعضاء فى لجنة البورصة أو أن يحضروا الجمعيات العمومية .

٢ — لجنة البورصة

مادة ٢ — تشكل فى كل بورصة من بورصات العقود لجنة من خمسة عشر عضوا سبعة منهم من السمسرة وخمسة من الأعضاء المنضمين وثلاثة يعينهم وزير المالية والاقتصاد لمدة سنتين . وتكون مهمة هذه اللجنة تحقيق حسن سير العمل فى البورصة باتخاذ ما تقتضيه الظروف من الإجراءات .

واللجنة فى هذا الشأن سلطة تأديبية على جميع أعضاء البورصة وعلى الوسطاء والمياومين والمندوبين الرئيسيين الملحقين ببيوت السمسرة وعلى كل شخص مرخص له فى دخول المقصورة . وذلك كله وفقا للقواعد المنصوص عليها فى القوانين واللوائح .

مادة ٣ — يكون الانتخاب لعضوية لجنة البورصة بطريق الاقتراع السرى وبأغلبية الأصوات بمقتضى قوائم تشمل كل منها عدداً من الأسماء مساوياً لعدد الأماكن الخالية فى الطائفة التى ينتسب إليها الناخب وإلا كانت باطلة .

ولا يجوز انتخاب أحد من غير المرشحين المدرجة أسماؤهم فى الكشف الذى تعده اللجنة لكل من طائفتى الأعضاء ويتفل باب الترشيح فى ٣١ من ديسمبر من كل سنة ويعلق الكشف فى البورصة ابتداء من ٣ من يناير التالى .

ويشترط فى المرشح الذى يرغب فى إدراج اسمه فى الكشف أن يركيه عضوان من الطائفة التى ينتسب إليها وألا يكون قد حكم عليه خلال السنوات الخمس التى سبقت تاريخ إقفال باب الترشيح بآية عقوبة من العقوبات المنصوص عليها فى المادة التالية .

ويجرى الانتخاب في اجتماع يعقد في الأسبوع الرابع من شهر يناير من كل سنة في موعد تحدده لجنة البورصة .

ويرأس الاجتماع رئيس لجنة البورصة يعاونه عضوان تختارهما اللجنة من بين أعضائها ويكون أحدهما من بين السماسرة والآخر من الأعضاء المنضمين .

وتقوم هذه اللجنة بفرز الأصوات .

مادة ٤ — كل عضو منتخب في اللجنة تصدر ضده عقوبة بالوقف أو بغرامة تجاوز عشرة جنيهات تسقط عنه حتما صفة العضوية في اللجنة وتعين اللجنة بدلا منه عضوا آخر بالشروط المنصوص عليها في المادتين ٣ ، ١١ .

مادة ٥ — مدة العضوية في اللجنة للأعضاء المنتخبين سنتان على أنه في أول انتخاب تكون مدة العضوية بالنسبة إلى أربعة من السماسرة واثنين من الأعضاء المنضمين سنة واحدة .

وتجوز إعادة انتخاب الأعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم .

مادة ٦ — يتكون مكتب اللجنة من رئيس ونائب رئيس وسكرتير .

وتنعتقد اللجنة كل سنة عقب اجتماع الجمعية العمومية مباشرة لانتخاب ثلاثة من بين أعضائها العاملين ليختار وزير المالية والاقتصاد أحدهم رئيسا لها .

وتجتمع اللجنة خلال الأسبوعين التاليين من تاريخ صدور القرار بتعيين الرئيس لانتخاب باقي أعضاء مكتبها .

وتجوز إعادة انتخاب أعضاء المكتب أما الرئيس فلا يجوز تعيينه أكثر من سنتين متواليتين . ويقوم المكتب بتنظيم أعمال اللجنة والخزانة والإشراف عليها .

مادة ٧ — يتولى الرئيس تنفيذ قرارات اللجنة وهو الذي يمثلها أمام القضاء .

ويعرض الرئيس على اللجنة كل مسألة تهم البورصة بعد دراستها إذا اقتضى الأمر ذلك .

ويرأس جلسات اللجنة ويوقع على محاضرها كما يوقع على جميع العقود والمكاتبات .

وعند غياب الرئيس يقوم مقامه في جميع اختصاصاته نائب الرئيس وعند غيابهما أكبر الأعضاء السماسرة سنا .

مادة ٨ — يوقع السكرتير محاضر جلسات اللجنة مع الرئيس ويتولى حفظها والإشراف على الخزانة وأقلام الحسابات وتكون جميع محفوظات اللجنة في عهده وكذلك جميع المستندات الخاصة بالخزانة وبأموال اللجنة كما يعهد إليه بأمانة الصندوق .

وتودع هذه الأموال المصرف الذي تختاره لجنة البورصة ولا يجوز سحب أى مبلغ من الأموال

المودعة إلا بشيكات موقعة من الرئيس والسكرتير .

مادة ٩ — تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها وعليه أن يدعوها إلى الاجتماع كلما طلب ذلك أربعة من أعضائها أو مندوب الحكومة .

ولا تكون مداورات اللجنة صحيحة إلا إذا حضر الاجتماع ثمانية أعضاء على الأقل على أن يكون منهم الرئيس أو من يقوم مقامه .
وتصدر القرارات بأغلبية الأصوات فإذا تساوت رجع الجانب الذي منه الرئيس .

مادة ١٠ — تشكل لجنة البورصة في أول جلسة تعقدها بعد كل انتخاب سنوي لجائنا فرعية بقدر ما تستلزمه حاجة العمل وتشكل كل لجنة فرعية من ثلاث أعضاء على الأقل .
وإذا روى أن عدد الأعضاء غير كاف لضمان حسن سير العمل في اللجنة الفرعية كان للجنة البورصة أن تكمل تشكيل تلك اللجان بتعيين سماسرة آخرين بشرط أن يكون لأعضاء لجنة البورصة الأغلبية دائماً في كل لجنة فرعية .

ويجب أن يكون رئيس اللجنة الفرعية دائماً من أعضاء لجنة البورصة .
وتقدم كل من اللجان الفرعية تقريراً عن أعمالها إلى لجنة البورصة .

مادة ١١ — إذا تغيب عضو أو أكثر من أعضاء لجنة البورصة عن حضور الجلسات مدة تزيد على ثلاثة أشهر بعذر تقبله اللجنة عينت من ينوب عنه مدة تغيبه من الطائفة التي ينتسب إليها .
وكل عضو يتغيب ثلاث جلسات متوالية بغير عذر مقبول يعتبر مستقيلاً وتعالنه لجنة البورصة بذلك .

وفي حالة الوفاة أو الاستقالة أو خلو العضوية تختار لجنة البورصة أعضاء بدلا منهم بالشروط السابقة وذلك للدة الباقية للسلف .

مادة ١٢ — يجوز للجنة البورصة في سبيل المحافظة على المصالح الاقتصادية للبلاد إذا ما طرأت ظروف خطيرة استثنائية أو كلما اقتضت الحالة أن تقرر على وجه السرعة :

- (١) تعيين الحدين الأدنى والاقصى لأسعار البضائع المتعامل عليها في البورصة وفرض هذه الأسعار على المتعاقدين يوماً فيوماً ولمدة لا تزيد على ثلاثة أيام من أيام العمل .
 - (٢) وقف جلسات البورصة وحظر كل تعامل لمدة لا تزيد على ثلاثة أيام من أيام العمل .
- ولا يجوز تقرير أى من هذين الإجراءين إلا بأغلبية ثلثي أعضاء لجنة البورصة .
ويكون تنفيذهما فوراً ما لم يستعمل مندوب الحكومة حق الاعتراض المخول له بمقتضى المادة ٨٣ .

وعلى مندوب الحكومة إبلاغ وزير المالية والاقتصاد بقرار اللجنة .
ومتي قررت لجنة البورصة اتخاذ أحد هذين الإجراءين أو كليهما جاز لها تعيين شروط ومواعيد أذون المعاينة وإرجاء مواعيد أداء فروق الأسعار المستحقة على المراكز الآجلة .

ولو وزير المالية والاقتصاد أن يتخذ أيضا هذه الإجراءات وله كذلك مجاوزة الأجل المنصوص عليه في البندين ٢٠١ من هذه المادة .

أما عن التصفية الإجبارية للبراز الآجلة سواء كانت لاستحقاق واحد أو أكثر فيكون لإجراؤها بقرار من مجلس الوزراء .

٣ — الجمعية العمومية

مادة ١٣ — تكون الجمعية العمومية العادية من أعضاء البورصة العاملين والمنضمين وتنعقد في النصف الأول من شهر فبراير من كل سنة وذلك بعد خمسة أيام على الأقل من إبلاغ الحساب السنوي للأعضاء .

واللجنة البورصة أيضا أن تدعو الجمعية العمومية لانعقاد غير عادي كلما رأت ضرورة لذلك أو بناء على طلب ربع أعضائها على الأقل .

وتكون الدعوة بإعلان يعلق في دار البورصة في اليوم السابق على اليوم المعين للاجتماع على الأقل إلا في حالات الاستعجال فلا يشترط فيها إعلان سابق .

ويرأس الجمعية العمومية رئيس لجنة البورصة أو نائبة أو من يقوم مقامهما .

ولا تكون المداولات صحيحة إلا إذا حضرها نصف عدد الأعضاء على الأقل لكل من الأعضاء العاملين والمنضمين .

وإذا لم يتوافر في الاجتماع الأول النصاب القانوني من الأعضاء دعيت الجمعية لانعقاد تال خلال الثمانية الأيام التالية وتكون مداولاتها في هذا الاجتماع صحيحة أيا كان عدد الأعضاء الحاضرين .

وتصدر القرارات بأغلبية الأصوات . وتقرز أصوات السماسرة والأعضاء المنضمين وتسجل كل منها على حدة .

ويحرر محضر الاجتماع ، ويبلغ هذا المحضر إلى لجنة البورصة حيث يتلى ويسجل .

مادة ١٤ — للجمعية العمومية سواء من تلقاء نفسها أم بناء على طلب لجنة البورصة إبداء رغبات في جميع المسائل التي تتعلق بالبورصة وعلى الأخص فيما يتصل بتعديل اللائحة الداخلية المنصوص عليها في المادة ٨٥ .

وتعرض التعديلات على وزارة المالية والاقتصاد للتصديق عليها فإذا لم يوافق على مشروع التعديل فلا يجوز إعادة عرض اقتراح آخر به قبل مضي سنة .

ولا يجوز أن يتناول التعديل العقود التي بدأ التعامل على استحقاقاتها .

٤ — لجنة القبول

مادة ١٥ — تشكل لجنة البورصة لجنة القبول طبقا للبادة ١٠ وتختص هذه اللجنة بفحص طلبات قبول السماسرة والاعضاء المنضمين والمياومين والوسطاء المندوبين الرئيسيين للتحقق من صحتها .

وتستجمع هذه اللجنة إذا ما اقتضى الحال ما يلزمها من معلومات وترفعها مشفوعة برأيها إلى لجنة البورصة .

وتجرى امتحانا باللغة العربية للمتقدمين وذلك للتحقق من توافر المعلومات اللازمة لمزاولة مهنتهم .

وتعين لجنة البورصة مواد هذا الامتحان بعد موافقة وزير المالية والاقتصاد ويجب أن يشمل الامتحان على وظيفة البورصة وأعمالها وشئون القطن بصفة عامة وأحكام اللائحة الخاصة بها . ولمن رفضت لجنة البورصة قبول طلبه أن يحدده .

ولو وزير المالية والاقتصاد أن يعنى من الامتحان فى الحالات التى يكون فيها الطالب قد شغل وظيفة هامة ذات صلة وثيقة بأعمال بورصة العقود فى الحكومة أو فى أحد المصارف أو الشركات أو المؤسسات التى تشتغل بشئون القطن .

٥ — السماسرة

مادة ١٦ — على كل من يرغب فى قيد اسمه كسمسار أن يقدم طلبا مكتوبا مصحوبا بجميع المستندات اللازمة لإثبات توافر الشروط المطلوبة فيه .

ويجب أن يركه اثنان من السماسرة المقيدين فى البورصة التى يطلب مزاولة العمل فيها .

مادة ١٧ — يشترط فيمن يقبل سمسارا :

(١) أن يكون مصرياً بالغاً من العمر ٢٥ سنة كاملة متمتعاً بالأهلية القانونية .

(٢) ألا يكون قد شهر إفلاسه فى مصر أو فى الخارج إلا إذا كان قد رد إليه اعتباره وألا يكون قد سبق الحكم عليه بالإدانة فى مصر أو فى الخارج لجناية أو لجنحة سرقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو مخالفة قوانين النقد .

(٣) أن يكون قد أمضى إحدى مدد التمرين الآتية :

أ — أربع سنوات على الأقل كعضو ببورصة مينا البصل .

ب — سنتين على الأقل كشريك عامل أو وكيل مفوض لأحد السماسرة فى بورصة العقود أو مياوم .

ج — سنة على الأقل كشريك عامل أو وكيل مفوض لدى سمسار ببورصة العقود وسنتين لدى سمسار ببورصة الأوراق المالية كشريك عامل أو وكيل مفوض .

د — أربع سنوات على الأقل كوسيط أو مندوب رئيسي لدى سمسار ببورصة العقود .
هـ — سنتين على الأقل كوسيط أو مندوب رئيسي لدى سمسار ببورصة العقود وأربع سنوات ببورصة الأوراق المالية .

و — خمس سنوات على الأقل في وظيفة حكومية أو في مصرف أو شركة أو مؤسسة تشتغل بشئون القطن وتكون أعمالها ذات صلة وثيقة بأعمال البورصة .

(٤) أن يقيم في المدينة الكائنة بها البورصة التي يرغب قيد اسمه فيها .

(٥) أن يثبت أن لديه نقدا رأس مال لا يقل عن خمسة عشر ألفا من الجنيهات عدا رأس المال اللازم لقيد اسمه في بورصة أخرى أو لمزاولة أعمال سمسة أخرى غير القطن وبذرتة .

وإذا كان رأس المال مقدما من شركة توصية وجب على الشريك المتضامن لكي يكون سمسارا أن يكون مالا لكالخسة آلاف جنيه من رأس المال على الأقل وألا تقل حصته في أرباح بيت السمسة عن الثلث . وفي حالة اشتراك سمسارين أو أكثر من الشركاء المتضامنين يجب ألا تقل حصة كل منهم في رأس المال عن خمسة آلاف جنيه أيضا وألا تقل حصتهم في الأرباح عن الثلثين .

ويحظر على بيت السمسة فردا كان أو شركة أن يكون له من بين شركائه الموصيين أكثر من عضوين منضمين .

(٦) أن يؤدي بنجاح أمام لجنة القبول الامتحان المنصوص عليه في المادة ١٥ .

مادة ١٨ — تقوم لجنة القبول بتعليق إسم الطالب وأسماء المزمكين له لمدة شهر على الأقل في اللوحة المخصصة لذلك في دار البورصة .

ويجوز لأعضاء البورصة أن يقدموا خلال هذه المدة إلى هذه اللجنة أو إلى لجنة البورصة جميع الملاحظات التي يرون إبداءها .

وللجنة البورصة كذلك أن تجمع كل المعلومات الأخرى التي ترى الحصول عليها . وإذا رأت هذه اللجنة أن المعلومات التي لديها لا تكفي لتكوين رأيها فلها أن تأمر بتعليق الأسماء لمدة شهر آخر .

مادة ١٩ — تقرر لجنة البورصة بالاقتراع السري قبول المرشح أو رفضه . ولا يكون اجتماع اللجنة للنظر في قبول المرشحين صحيحا إلا إذا حضره عشرة من أعضائها على الأقل .

ويكون قبول المرشح بأغلبية الأصوات فإذا تساوت رجح الجانب الذي منه الرئيس . وتكون القرارات التي تصدرها اللجنة في هذا الشأن غير مسببة .

وتفصل اللجنة في طلبات القبول مرتين في السنة : الأولى خلال شهري مايو ويونيو ، والأخرى خلال شهري نوفمبر وديسمبر .

- واللجنة عند الضرورة القصوى أن تفصل في طلبات القبول في المواعيد التي تراها .
- مادة ٢٠ — إذا رفض طلب المرشح كان له حق التظلم أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة ٨٠ ويفصل في التظلم بعد سماع أقوال المتظلم ورئيس اللجنة ومندوب الحكومة .
- مادة ٢١ — يجوز قبول الشركات وكلاء السمسرة ماعدا الشركات المساهمة أو الشركات محدودة المسؤولية .
- ويجب أن يكون كل شريك متضامنا حائزا للشروط المنصوص عليها في المادة ١٧ . ولا يجوز للشريك أن يعمل في البورصة إلا باسم الشركة ولحسابها .
- ويجب أن تقدم صورة طبق الأصل من عقد الشركة إلى لجنة البورصة لإيداعها .
- وكل تعديل في عقد الشركة يجب تقديمه أيضا إلى لجنة البورصة خلال خمسة عشر يوما للتحقق من توافر الشروط اللازمة لقيد الشركة بعد التعديل .
- ويجب على السمسار تسجيل عقد الشركة وكل تعديل يطرأ عليه في السجل التجارى .
- وكل مخالفة لأحكام هذه المادة يعاقب عليها بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٧١ .
- مادة ٢٢ — يجوز للسمسرة أن يكون لهم في مصر فروع أو مكاتب فرعية مهمتها إبلاغ المعلومات إلى العملاء وقبول أوامرهم وتبليغها إلى المكتب الرئيسى وذلك بشرطين :
- (١) أن يثبتوا للجنة أن لديهم عدا رأس المال المطلوب التي جنيته عن كل فرع أو مكتب فرعى .
- (٢) أن تدون يوميا في هذه الفروع والمكاتب الفرعية حساباتها كما تدون أيضا في المكتب الرئيسى .
- ويدير هذه الفروع والمكاتب الفرعية وكيل مفوض . وتعتبر جزءا متما للمكتب الرئيسى وتخضع لنفس الالتزامات التي يخضع لها وعلى الأخص فيما يتعلق بالمراجعات العادية وغير العادية للحسابات .
- ويحظر على بيوت السمسرة أن يكون لها أكثر من خمسة فروع أو مكاتب فرعية .
- مادة ٢٣ — يجب على السمسار فردا كان أو شركة لكي يبقى مقيدا في قائمة السمسرة أن يظل حائزا للشروط المقررة وعلى الأخص أحكام المادة ١٧ وأن يثبت أنه قام بأداء حصة حسندوق التأمين وكذا المبالغ المقررة باللائحة الداخلية كرسوم القيد والاشتراكات وغيرها .
- ويجب أن يكون لدى السمسار نقدا كل المبالغ المطلوبة منه للغير لأى سبب كان .
- مادة ٢٤ — يتعين على لجنة البورصة أن تأمر بمراجعة حالة جميع مكاتب السمسرة مرتين على الأقل في السنة للتحقق من وجود رأس المال والمبالغ المطلوبة للغير نقدا بأكملها وذلك علاوة على المراجعات الأخرى غير العادية التي تأمر بإجرائها لجنة البورصة أو اللجنة الفرعية التي تشكل لهذا الغرض .

ويقوم بالمراجعة مراقبو الحسابات الذين يختارون من كشف تعدد اللجنة في أول كل سنة ويجب أن تشمل المراجعة علاوة على ما تقدم فحص حالة الحسابات التي يجب أن تكون ممسوكة باللغة العربية وبطريقة منظمة طبقا لما تقضى به اللائحة الداخلية وأن تكون مستوفاة يوميا بحيث تبين في الحال المركز الحقيقي للسمسار .

وإذا لم تكن الحسابات مستوفاة حتى آخر يوم تنذر لجنة البورصة صاحب الشأن باستيفائها خلال ٤٨ ساعة وإلا جاز الحكم عليه بالوقف والغرامة . .

وتقرر اللجنة ما إذا كان رأس المال والمبالغ المطلوبة للغير موجودة فعلا ومطابقة لأحكام اللائحة ولها أن تقرر استمرار السمسار في عمله أو وقفه أو شطب اسمه من القائمة .

ولا يعتد في حساب رأس المال بالديون المستحقة على المياومين أو الوسطاء التابعين لمكتب السمسرة أو على أى شريك في محل السمسرة .

وللجنة أن تعين مقدار المبلغ المكمل لرأس المال أو للمبالغ المستحقة للغير والذي يتعين على السمسار أدائه نقدا ليظل اسمه مقيدا . وتعين له موعدا لأدائه لا يجاوز ٤٨ ساعة ، يمنع السمسار خلالها من العمل في البورصة إلى أن يقوم بأدائه وتصنى مراكزه إذا دعت الحال إلى ذلك بمعرفة لجنة خاصة أو بمعرفة سمسار أو سمسرة تنديهم لجنة البورصة لهذا الغرض وذلك بدون سمسرة .

وقرار اللجنة واجب النفاذ رغم أى طعن يقدم من السمسار صاحب الشأن وفقا لحكم المادة ٨٠ .

مادة ٢٥ — إذا بدا للجنة البورصة بناء على المعلومات التي تجمعت لديها أو التي قدمها لها مندوب الحكومة ، أن فى مركز أحد السماسرة خطرا على البورصة ، جاز لها أن تقرر بطريق الاقتراع السرى وبأغلبية أصوات الحاضرين اجراء مراجعة غير عادية لحالته ولها بعد الاطلاع على تقرير مراقب الحسابات أن تستدعى السمسار للشول أمامها .

ويجوز للجنة بعد سماع بيانات السمسار أن تطلب اليه تقديم ضمانات فاذا رفض تقديمها منع من القيام بعمليات أخرى عدا تصفية المراكز القائمة كما يجوز للجنة أن تقرر وقفه حتى تتحسن حالته وينتفى خطره على السوق .

ويجوز لمندوب الحكومة اتخاذ هذه الإجراءات بعد موافقة وزير المالية والاقتصاد وذلك فى حالة ماذا كان قدم تقدم بطلب اتخاذها إلى لجنة البورصة ولم تقره اللجنة على ذلك .

وقرار اللجنة أو مندوب الحكومة واجب النفاذ رغم كل طعن يقدم من السمسار صاحب الشأن وفقا لحكم المادة ٨٠ .

ويجوز لوزير المالية والاقتصاد أن يصدر قرارا بتعيين حد أقصى لمركز العميل الواحد لدى بيت السمسرة سواء كان هذا المركز خاصا بعمليات باة أو عمليات موازنة .

مادة ٢٦ — يحظر على السمسار أن يكون طرفا في صفقة أو أن يضارب لحسابه الخاص أو لحساب زوجته أو أحد أقاربه أو أصهاره إلى الدرجة الرابعة .

كما يحظر عليه أن يشتغل بأعمال تجارية غير أعمال السمسرة بوجه عام أو أن يكون شريكا متضامنا أو عضو مجلس إدارة لإحدى الشركات أو مستشارا أو خبيرا لها أو مستخدما بأجر فيها أو في أحد المحال التجارية أو أحد المصارف .

وكل سمسار يخالف حكما من أحكام هذه المادة يشطب اسمه حكما .

مادة ٢٧ — لا يجوز للسمسار اجراء أية عملية من عمليات البيع أو الشراء أو النقل أو الموازنة بالبورصة إذا لم يتم العميل مقدما بدفع تأمين عن كل عملية نقدا أو بكتاب ضمان من أحد المصارف .

ويصدر وزير المالية والاقتصاد قرارا بتعيين مبلغ التأمين بحيث لا يقل عن عشرة في المائة من قيمة كل عملية ولا يجاوز ثلاثين في المائة منها .

ويخفض التأمين إلى النصف بالنسبة إلى عمليات النقل والموازنة المحلية .

وفي حساب التأمين لا يعتد بما يكون للعميل من فروق خاصة بمركز لم تتم تصفيته .

كما لا يجوز للسمسار أن ينقل مركزا يكون التأمين المقرر عليه غير مدفوع بأكمله عند النقل .

ويجب أن يقوم العميل بتسكلة التأمين متى نقص بمقدار ٠.٥٠٪ على أساس الأسعار المتعامل عليها ، وإذا كان المركز خاصا باستحقاق ليس عليه تعامل يقدر التأمين على أساس أسعار الاستحقاق الذي عليه تعامل مع مراعاة الفروق بين الاستحقاقات وإذا لم يتم العميل بتسكلة التأمين على الوجه المتقدم كان للسمسار بعد انذاره تلافيا الحق في تصفية مركزه بعد الساعة الثانية عشرة ظهرا من الجلسة التالية بمعرفة لجنة البورصة وعلى السمسار إخطار العميل فورا بالتصفية .

ولا يمنع أداء التأمين من إلزام العميل بدفع جميع الفروق المستحقة عن كل تصفية عادية أو غير عادية تكون واجبة الأداء في الموعد المعين للدفع .

ويعفى من دفع التأمين الأعضاء المنضمون وحدهم .

ولوزير المالية والاقتصاد بناء على اقتراح لجنة البورصة أن يعفى الأعضاء المرسلين من دفع التأمين .

مادة ٢٨ — يجب أن لا يقل عدد المصريين المستخدمين في كل بيت من بيوت السمسرة عن ٧٥٪ من مجموع المستخدمين وألا يقل مجموع ما يتقاضونه من أجور ومرتبات عن ٦٥٪ من مجموع الأجور والمرتبات التي يؤديها بيت السمسرة وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٩٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة .

٦ — الأعضاء المنضمون

مادة ٢٩ — يجب على كل من يرغب في قيد اسمه في إحدى البورصات بصفة عضو منضم أن يقدم طلبا مكتوبا يركبه اثنان من أعضاء البورصة التي يطلب قيد اسمه فيها .

مادة ٣٠ — يشترط فيمن يقبل عضوا منضما:

(١) أن يكون عضوا ببورصة مينا البصل .

(٢) ألا يكون قد شهر افلاسه في مصر أو في الخارج إلا إذا كان قد رد إليه اعتباره وألا يكون قد سبق الحكم عليه بالادانة في مصر أو في الخارج لجناية أو لجنحة سرقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو مخالفة أحكام قوانين النقد .

(٣) أن يكون قد مارس تجارة القطن أو بذرة القطن بطريقة مستمرة منتظمة مدة سنتين على الأقل بمتوسط سنوى لا يقل عن عشرة آلاف قنطار قطن أو عشرين ألف أردب بذرة بضاعة حاضرة .

ويعتبر حائزا لهذا الشرط بصفته الشخصية كل شخص عمل كمدير مسئول أو عضو مجلس إدارة منتدب بشركة توافر لها هذا الشرط ..

(٤) أن يكون له مكتب في المدينة التي بها مقر البورصة .

(٥) أن يثبت أن لديه رأس مال لا يقل عن ثلاثين ألف جنيه .

(٦) أن يودع في البنك الأهلي أو في أى مصرف آخر تقبله لجنة البورصة تأمينا قدره خمسمائة جنيه مصرى نقدا أو من أوراق الحكومة أو كتاب ضمان من مصرف تقبله اللجنة .

مادة ٣١ — تسرى الأحكام الواردة في المادتين ١٨ و ١٩ في شأن فحص طلبات قبول السماسرة على طلبات قبول الأعضاء المنضمين فيما عدا أحكام الفقرة الأخيرة من المادة ١٩ ويجب ألا تقل مدة التعليق عن خمسة عشر يوما .

مادة ٣٢ — يجب على العضو المنضم لسكى يبقى مقيدا في قائمة الأعضاء المنضمين أن يظل حائزا للشروط المقررة في المواد السابقة وأن يثبت أنه قام بأداء حصته في صندوق التأمين وكذا المبالغ المقررة باللائحة الداخلية كرسوم القيد والاشتراكات وغيرها .

ويجب على العضو المنضم أن يثبت سنويا للجنة البورصة بإقرار صادر من أحد البنوك أو أحد المحاسبين المقبولين من اللجنة بأن رأس ماله لا يقل عن ثلاثين ألفا من الجنيهات .

ويرخص للعضو المنضم في أن يكون شريكا موصيا في بيتين من بيوت السمسرة فقط ، ويحظر على مديري ومستخدمي العضو المنضم الشريك بالتوصية أن يكونوا شركاء بالتوصية في بيوت السمسرة عموما .

وتطبق أحكام المادة ٢٥ على الأعضاء المنضمين فيما يتصل بمزاكهم ببورصة العقود .

٧ - المراجعة

مادة ٣٣ - يجوز للجنة البورصة تكليف واحد أو أكثر من مراقبي الحسابات المقيدين لديها ولمندوب الحكومة بنفسه أو بواسطة من يختاره حق الاطلاع على دفاتر أعضاء البورصة من سماسرة وأعضاء منضمين للوقوف على ما يكون قد ارتكبه من مخالفات لأحكام لوائح البورصة والقرارات المنفذة لها .

وإذا حال عضو البورصة سمسارا كان أو عضوا منضميا دون إجراء المراجعة والمراقبة أو حاول إخفاء حالته الحقيقية أو قرر أقوالا غير صحيحة شطب اسمه بقرار تصدره لجنة البورصة بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي منه الرئيس .
وقرار اللجنة واجب النفاذ رغم أى طعن ولصاحب الشأن أن يستأنف هذا القرار بالشروط والأوضاع المنصوص عليها في المادة ٨٠ .

٨ - الأعضاء المراسلون

مادة ٣٤ - يجوز ان يقيد كأعضاء مراسلين السماسرة المقيدون في بورصات البضائع الأجنبية التي تجيز للسماسرة الأعضاء في بورصة العقود المصرية قيد أسمائهم فيها بالصفة ذاتها .
وعلى الأعضاء المراسلين عند قيد أسمائهم في البورصة أداء رسم قيد وقيمة اشتراك مساوية لما تفرضه البورصة الأجنبية على سماسرة البورصة المصرية المقيمة فيها أسمائهم .

٩ - الميامون والوسطاء والمندوبون الرئيسيون

مادة ٣٥ - الميامون هم الأشخاص المقيدون لدى أحد السماسرة وهم يعملون في المقصورة باسمه وتحت مسؤوليته ولكن لحسابهم الخاص فقط .

مادة ٣٦ - يشترط فيمن يقبل مياوما :

- (١) أن يكون مصرياً بالغاً من العمر خمسة وعشرين سنة كاملة متمتعاً بالأهلية القانونية .
- (٢) أن يكون قد قضى سنتين على الأقل في التمرين كمندوب رئيسي أو كوسيط .
- أو أن يكون قد قضى أربعة سنوات في وظيفة حكومية أو مصرف أو شركة أو مؤسسة تكون أعمالها ذات صلة وثيقة بأعمال البورصة .
- (٣) ألا يكون قد شهر إفلاسه في مصر أو في الخارج إلا إذا كان قد رد إليه اعتباره ،
والألا يكون قد حكم عليه بالإدانة في مصر أو في الخارج لجناية أو لجنحة سرقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو مخالفة قوانين النقد .
- (٤) أن يقدمه ويذكره بيت السمسرة الذي يريد قيده لديه .

(٥) أن يؤدي أمام لجنة القبول الامتحان المنصوص عليه في المادة ١٥ .

مادة ٣٧ — يحظر على المياوم مزاولة أى نشاط تجارى آخر كما يحظر عليه أن يكون له مركز كعميل للسمسار المقيد لديه أو لآى سمسار آخر سواء أكان باسمه أو باسم زوجته أو أحد أقاربه أو أصهاره حتى الدرجة الرابعة .

ولا يجوز للسمسار أن يفتح في دفاتره أكثر من حساب واحد لكل مياوم مقيد لديه ولا أن يستخدمه كسندوب رئيسى أو وسيط أو وكيل مفوض لبیت سمسره وإلا شطب اسمه حتما . وكل مياوم يطلب أو ينفذ أمرا في البورصة لحساب الغير بما في ذلك السماسرة يشطب اسمه حتما . وعلى المياوم أن يقيد عملياته فوراً في دفتره (الكرنيه) دون محو أو كشط وكل تغيير استلزمته الضرورة يجب أن يظل معه قيد العملية الأصلية واضحا ومقروءا .

مادة ٣٨ — فيما عدا عمليات الموازنة والنقل يجب على المياوم تصفية مراكزه في اليوم الثانى على الأكثر من أيام العمل التالية لليوم الذى تمت فيه الصفقة ويجب أن تتم هذه التصفية حتماً بموجب فاتورة من بيت السمسرة موضحاً فيها قيمة السمسرة .

ولا يجوز أن يكون للمياوم في نهاية كل جلسة مراكز في القطن تزيد على المراكز المبينة في اللائحة الداخلية سواء كانت هذه المراكز باقة أم كانت للموازنة أم للنقل .

ولا تعتبر عملية موازنة وفقاً لهذه المادة إلا العملية التى تتم في السوق المحلية ولا تدخل فيها كل عملية تغطية في الخارج .

ولإذا انتهى الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الأولى أو جاوز مركز المياوم الحد المقرر في الفقرة الثانية وجب على السمسار من تلقاء نفسه عند افتتاح أول جلسة تالية للبورصة أن يصنى المركز الذى لم تتم تصفيته في الموعد المعين أو الجزء من المركز الذى يكون قد جاوز الحد المقرر ويصبح المياوم في هذه الحالة مسئولاً عن السمسرة بأكملها وعن جميع الرسوم المستحقة .

وكل مياوم يخالف أحكام هذه المادة يحكم عليه بالوقف عن المخالفة الأولى وبالشطب عن المخالفة الثانية .

وعلى السمسار إخطار لجنة البورصة كتابة عما يقع من مخالفات وإلا حكم عليه بالعقوبة المنصوص عليها في الفقرة السابقة .

مادة ٣٩ — يجوز للجنة البورصة وللمندوب الحكومة في أى وقت التحقق بجميع الوسائل عما إذا كان المياوم لا يزال حائزاً للشروط اللازمة لبقاء اسمه مقيداً في القائمة وما إذا كان يراعى في أعماله أحكام قوانين البورصة ولوائحها ومن ماهية علاقته مع مكتب السمسرة المقيد لديه وتقر بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وبالاقتراع السرى إبقاء اسم المياوم مقيداً أو شطبه وإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذى منه الرئيس .

واللجنة أن تقرر وقف كل ميساوم أو شطب اسمه إذا ظهر أن عملياته غير متناسبة أو فيها خطورة على السوق .

وقرار اللجنة واجب النفاذ رغم أى طعن قد يقدمه المياوم صاحب الشأن .

مادة ٤٠ — لللياومين دخول المقصورة بالشروط المنصوص عليها فى اللائحة الداخلية وعليهم أن يخضعوا للقرارات التى تصدرها لجنة البوصة فى شأنهم لصالح السوق .

مادة ٤١ — الوسيط هو اداة الاتصال بين العميل والسمسار يتلقى الاوامر من العميل ويبلغها السمسار المقيّد لديه .

وله الحصول من السمسار على حصة توازى خمسة وعشرين فى المائة من السمسرة عن العملية التى تجرى لحساب عضو منضم وخمسة وثلاثين فى المائة من السمسرة عن العملية التى تجرى لحساب عميل عادى .

والوسيط مسئول أمام السمسار عن جميع العمليات المعقودة بواسطته بنسبة حصته فى السمسرة .

مادة ٤٢ — يحظر على الوسيط أن يقوم بأية عملية لحسابه أو أن يكون طرفا فى أية عملية لعميل له أو لعميل آخر من عملاء السمسار المقيّد لديه أو يتوسط لدى سمسار آخر وإلا حكم بوقف الوسيط والسمسار عن المخالفة الأولى وبشطب أسمهما عن المخالفة الثانية .

كما يحظر على الوسيط أن يقوم بأية عملية لحساب شريك موصى فى بيت السمسرة المقيّد لديه ولو كان شركة أو عضو مجلس إدارة أو شخصا ذا مصلحة فى الشركة المذكورة أو أن يقوم بزد جزء من السمسرة وإلا حكم عليه بالعقوبة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة .

مادة ٤٣ — يرخص لكل سمسار بعد إخطار لجنة البورصة فى تخويل حق التعاقد لوسيط واحد من الوسطاء المقيدين لديه ليقوم بتنفيذ أوامر عملائه فى المقصورة .

مادة ٤٤ — المندوب الرئيسى هو مستخدم يعمل بأجر عند سمسار مكلف بمعاونته فى تنفيذ الأوامر فى المقصورة .

ولا يجوز له أن يشتغل إلا باسم السمسار الذى يتبعه ولحسابه وتحت مسؤوليته .

مادة ٤٥ — يحظر على المندوب الرئيسى أن يعمل لحسابه الخاص بأية حال من الأحوال وإلا حكم بوقفه عن المخالفة الأولى وبالشطب عن المخالفة الثانية .

وكل سمسار نفذ أو قبل تنفيذ أمر لحساب مندوب رئيسى تابع لسمسار آخر يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة .

مادة ٤٦ — يشترط فيمن يقبل وسيطا أو مندوبا رئيسيا :

(١) أن يكون مصرية بالغاً من العمر ٢١ سنة كاملة متمتعاً بالأهلية القانونية .

(٢) ألا يكون قد سبق شهر افلاسه فى مصر أو فى الخارج إلا إذا كان قد رد اليه اعتباره .

وإلا يكون قد سبق الحكم عليه بالإدانة في مصر أو في الخارج لجناية أو لجنحة سرقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو مخالفة أحكام قوانين النقد .

(٣) أن يقدمه ويذكره بيت السمسرة الذي يرغب في قيده أو إلحاقه لديه .

(٤) أن يثبت أنه قضى مدة سنتين على الأقل مستخدما في بيت سمسرة في البورصة .

أو أن يثبت أنه قضى مدة ثلاثة سنوات في وظيفة حكومية أو في مصرف أو شركة أو مؤسسة تكون أعمالها ذات صلة وثيقة بأعمال البورصة .

(٥) أن يؤدي بنجاح أمام لجنة القبول الامتحان المنصوص عليه في المادة ١٥ .

مادة ٤٧ — طلب القيد بصفة مياوم أو وسيط أو مندوب رئيس يوقعه المرشح والسمسار الذي يرغب في قيده أو إلحاقه لديه .

مادة ٤٨ — تسمى أحكام المادتين ١٨ و ١٩ على طلبات القيد مياوم أو وسيط أو مندوب رئيسي وذلك فيما عدا مدة التعليق على اللوحة فتخفض إلى خمسة عشر يوما .

وتحدد اللائحة الداخلية عدد المياومين والوسطاء والمندوبين الرئيسيين لدى كل بيت من بيوت السمسرة .

مادة ٤٩ — يجب على المياومين والوسطاء والمندوبين الرئيسيين لكي يبقوا مقيدين أن يظلوا حائزين للشروط المقررة وأن يثبتوا قيامهم بدفع رسوم القيد والاشتراكات المنصوص عليها في اللائحة الداخلية .

كما يجب أن يظلوا مقيدين أو ملحقين لدى السمسار الذي قدمهم إلا إذا كانت لجنة البورصة قد وافقت على نقلهم إلى بيت سمسرة آخر .

ولا يجوز بأي حال الجمع بين عمل الوسيط والمندوب الرئيسي .

مادة ٥٠ — السمسار مسئول بالتضامن مع المياومين والوسطاء والمندوبين الرئيسيين التابعين له عن الغرامات التي يحكم بها عليهم .

١٠ — الأسعار الرسمية

مادة ٥١ — يحدد مدى تقلبات الأسعار لكل جلسة بثلاثة ريالات صعودا أو هبوطا لاستحقاقات عقدى طويل التيلة ومتوسط التيلة بالنسبة إلى إقفال اليوم السابق .

ويرفع هذا التحديد في الثلاثة الأيام التي تسبق موعد كل إصدار لأذون المعاينة عن شهر الاستحقاق الجاري بحيث تترك السوق في هذه الفترة حرة من كل قيد .

مادة ٥٢ — تشكل لجنة البورصة لجنة للأسعار طبقا للمادة ١٠ وتختص هذه اللجنة بإعداد النشرة الرسمية للأسعار تحت إشراف لجنة البورصة .

وتشمل هذه النشرة :

(١) أسعار إقفال اليوم السابق .

- (٢) أسعار الفتح والإقفال ومتوسط كل منهما .
- (٣) الأسعار المتتالية للعمليات التي تمت خلال اليوم .
- وإذا لم تعقد عمليات لاستحقاق شهر معين عند الإقفال يبين في النشرة السعر الإسمي لهذا الاستحقاق على أساس آخر فروق معروفة بالنسبة إلى الاستحقاقات الأخرى .
- ولا تدون في النشرة أسعار عمليات النقل أو الموازنة ولكن يجب أن يشار دائماً في هامش المذكرات التي تثبت هذه العمليات إلى الأساس الذي بنيت عليه واللجنة أن تبين على سبيل العلم الفروق بين الاستحقاقات المختلفة .
- ولا يجوز التعامل في المقصورة على استحقاقات تمتد إلى أكثر من اثني عشر شهراً أو نشر أسعارها في النشرة الرسمية .
- مادة ٥٣ — ينتهى التعامل وتدون أسعار الإقفال في اللوحة المعدة لذلك عند انتهاء الجلسة .
- وتقدم المنازعات الخاصة بكل إقفال أو بكل سعر خلال العشرة الدقائق التي تلى تدوين السعر .
- ويحظر على المياومين الاعتراض على الأسعار المدونة .
- وينص في اللائحة الداخلية لكل بورصة على القواعد المكاملة لهذه الأحكام كما ينص على البيانات التي يجب أن توضع على أساسها النشرة الرسمية للأسعار .

١١ — مذكرات العقود

- ٥٤ — كل عملية آجلة خاصة بالقطن أو بذرة القطن تعقد بين سمسار وعميل سواء كانت عملية شراء أو بيع أو نقل أو موازنة يجب أن تؤيد بمذكرة عقد على النموذج الذي تضعه لجنة البورصة وتكون العملية خاضعة لرسم الدمغة المقرر قانوناً .
- مادة ٥٥ — كل سمسار يخالف أحكام المادة السابقة يحال إلى مجلس التأديب بناء على طلب رئيس اللجنة أو مندوب الحكومة .
- ويحكم بغرامة قدرها مائتا جنيه عن المخالفة الأولى تحصلها اللجنة لحساب الحكومة وبالوقف عن المخالفة الثانية وبالشطب من قائمة السماسرة عن المخالفة الثالثة .
- وقرارات مجلس التأديب في حالة الوقف والشطب قابلة للاستئناف وذلك وفقاً للشروط والأوضاع المنصوص عليها في المادة ٨٠ .
- ولأثبات ما يقع من مخالفات لأحكام المادة ٥٤ يجوز لمجلس التأديب أن يجرى كل المراجعات التي يراها ضرورية وبخاصة فحص البقاة ومستندات حسابات السماسر وسماع الشهود .

١٢ — غرفة المقاصة

- مادة ٥٦ — تنشأ غرفة مقاصة تحت إشراف لجنة بورصة العقود وتكون عضويتها اجبارية للسماسرة والأعضاء المنضمين .

وينص في اللائحة الداخلية على الأحكام الخاصة بوظيفة غرفة المقاصة وبطريقة إجراء التصفيات أو المقاصات العادية وغير العادية.

١٣ — صندوق التأمين

مادة ٥٧ — لضمان أداء الفروق التي قد تستحق على أعضاء البورصة لغرفة المقاصة ينشأ الصندوقان الآتيان :

(١) صندوق تأمين للسماسة ويتحتم عليهم الاشتراك فيه ويخصص لضمان أداء الفروق التي قد تستحق عليهم لغرفة المقاصة .

(٢) صندوق تأمين للأعضاء المنضمين ويتحتم عليهم الاشتراك فيه ويخصص لضمان أداء الفروق التي قد تستحق عليهم لغرفة المقاصة .

مادة ٥٨ — على كل سمسار فردا كان أو شركة أن يدفع من رأس ماله إلى صندوق تأمين السماسرة مبلغ عشرة آلاف جنيه .

وعلى كل عضو منضم فردا كان أو شركة أن يدفع من رأس ماله إلى صندوق تأمين الأعضاء المنضمين مبلغ ثلاثة آلاف جنيه .

مادة ٥٩ — يزود صندوق التأمين بما يأتي :

(١) الحصة التي يدفعها العضو عند قبوله لمزاولة المهنة .

(٢) أرباح استثمار أموال كل من الصندوقين المذكورين .

مادة ٦٠ — أموال صندوق التأمين مخصصة فقط لأداء كل فروق قد يعجز العضو المتوقف عن أدائها إلى غرفة المقاصة . ولا يجوز تخصيصها لأي غرض آخر .

مادة ٦١ — يحصل من الأعضاء المنضمين والعملاء العاديين رسم قدره خمسون مليما عن كل مائتين وخمسين قنطاراً في عمليات الشراء والبيع التي يعقدها السماسرة لحسابهم وتستخدم هذه الحصيلة لشراء بوليصة للتأمين ضد خطر عدم أداء الفروق التي تستحق لغرفة المقاصة وما يتبقى بعد ذلك يخصص لضمان أداء الفروق التي تستحق لغرفة المقاصة بعد استنفاد أموال صندوق التأمين وقيمة البوليصة .

وتنظم اللائحة الداخلية طريقة تحصيل هذا الرسم وإجراءات التصرف فيه .

مادة ٦٢ — تحدد لجنة البورصة في بداية كل سنة مقدار حصة السماسرة والأعضاء المنضمين في صندوق التأمين المخصصين لكل طائفة منهما ويراعى في هذا التحديد حالة كل صندوق في ختام السنة السابقة وعدد أعضائه مهما كان عدد السماسرة أو الشركاء الذين يتألف منهم كل بيت من هذه البيوت .

ويعاد تحديد مقدار الحصة عند قبول أو انسحاب بيت السمسرة أو عضو منضم .

وعلى كل بيت سمسرة أو عضو منضم جديد أن يؤدي للصندوق عند تقرير قبوله في البورصة مبلغاً معادلاً للحصة المحددة على الوجه المتقدم .

مادة ٦٣ — في حالة انقطاع السمسار أو العضو المنضم عن العمل بسبب الوفاة أو الاستقالة أو الشطب تدفع لجنة البورصة إليه أو إلى المستحقين عنه مقدار حصته في صندوق التأمين . وعلى اللجنة تحديد هذه الحصة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الوفاة أو الاستقالة أو الشطب وذلك بعد استقطاع جميع المبالغ التي تكون مطلوبة من العضو للصندوق .

مادة ٦٤ — في حالة ما إذا انخفضت أموال أحد صندوق التأمين بنسبة ٢٥٪ (خمس وعشرين في المائة) من قيمتها في آخر ميزانية بسبب التوقف يجب على لجنة البورصة أن تفرض رسماً خاصاً قيمته جنيه واحد عن كل ٢٥٠ قنطاراً من القطن في عمليات الشراء والبيع يتحمله كل عضو بالبورصة - سمساراً كان أو عضواً منضمّاً - يكون صندوقه قد تأثر .

ويقف تحصيل هذا الرسم عند استكمال رأس مال الصندوق ولا يجوز تحميل العملاء به .

مادة ٦٥ — تشكل لجنة البورصة لجنة لإدارة صندوق التأمين طبقاً للبادة ١٠ وتعين اختصاصاتها في اللائحة الداخلية .

١٤ — الإجراءات التي تتخذ لإزاء المراكز

في أحوال التوقف والوقف والانقطاع وغيرها

مادة ٦٦ — إذا أوقف أحد السماسرة أو توقف أو انقطع عن العمل لأي سبب من الأسباب تاركاً مراكز مفتوحة وجب على لجنة البورصة أن تقوم بتصنيفها طبقاً لأحكام اللائحة الداخلية . وقرار اللجنة في هذا الشأن نهائي ، ويكون نافذاً قبل جميع أصحاب الشأن سواء كانوا أعضاء في البورصة أم عملاء .

وتعلن اللجنة في البورصة ما يأتي :

(١) اسم السمسار .

(٢) الرصيد المدين به لغرفة المقاصة عن الفروق المستحقة والباقية بدون أداء بعسء استنفاد التأمينات المقيدة له .

(٣) المبالغ المدفوعة عنه من صندوق التأمين الخاص بالسماسرة .

وفي حالة وقف العضو المنضم أو توقفه يقوم السماسرة الذين يعملون لحسابه بإبلاغ اللجنة فوراً لتصنيف مراكزه .

وتعلن اللجنة في البورصة ما يأتي :

(١) اسم العضو المنضم .

(٢) الرصيد المدين به لغرفة المقاصة عن الفروق المستحقة والباقية بدون أداء .

(٣) المبالغ المدفوعة من صندوق التأمين الخاص بالأعضاء المنضمين .

مادة ٦٧ — كل عضو بورصة - سمساراً كان أو عضواً منضمّاً - دفعت عنه فروق من صندوق التأمين يفقد حتماً صفتة كعضو في البورصة ولا تجوز إعادة قيده إلا بقرار من لجنة البورصة بعد

أداء كل ما هو مدين به للصندوق مضافا إليه فائدة مقدارها ٥٪ في السنة علاوة على أداء الحصة التي تحددها اللجنة وفقا لأحكام الفقرة الثانية من المادة ٦٢ .

وكل سمسار يجرى إتفاقا يكون الغرض منه أداء فروق عليه أن يخطر اللجنة فورا وإلا وقعت عليه اللجنة عقوبة الغرامة أو الوقف أو الشطب .

وعلى اللجنة أن تتخذ الإجراءات قبل السمسار أو العضو المنضم لتحصيل المبالغ المستحقة عليه للصندوق التأمين .

١٥ — هيئة التحكيم ومجلس التأديب

مادة ٦٨ — تشدب لجنة البورصة سنويا عند تكوين مكتبها خمسة من أعضائها من بينهم الرئيس لتؤلف منهم هيئة التحكيم وتندب في الوقت ذاته خمسة أعضاء احتياطيين ولا يكون انعقاد هذه الهيئة صحيحا إلا بحضور الأعضاء الخمسة .

وتختص هذه الهيئة بالفصل بحكم مفوض بالصلح في جميع المنازعات التي ترفع إليها باتفاق الطرفين سواء أكانا من أعضاء البورصة أو كان أحدهما عضوا بالبورصة والآخر ميارما أو وسيطا أو مندوبا رئيسيا أو عميلا

وللهيئة أن تأمر بأي إجراء تراه منتجا في التحقيق .

ويصدر القرار مسيبا بأغلبية الأصوات .

وتعين اللائحة الداخلية الإجراءات التي تتبع لرفع النزاع والفصل فيه ومقدار الرسوم .

مادة ٦٩ — جميع المنازعات التي تقوم في المقصورة والتي تتطلب حلا سريعا تعرض على لجنة الأسعار لفض النزاع فورا .

ويصدر المجلس القرار شفويا في مواجهة المتنازعين ودون اتباع أى إجراءات ويكون غير قابل للطعن ولا يؤثر في أصل الحق موضوع النزاع .

مادة ٧٠ — تعين لجنة البورصة سنويا عند تكوين هيئة مكتبها ثلاثة من أعضائها منهم رئيسها وعضو منضم وواحد من الأعضاء الثلاثة الذين يعينهم وزير المالية والاقتصاد . ويشكل منهم مجلس التأديب . كما تعين عضوين احتياطيين من طائفتي العضوين الأصليين .

ويرأس مجلس التأديب رئيس لجنة البورصة أو من يقوم مقامه .

ولا يكون انعقاد المجلس صحيحا إلا بحضور مندوب الحكومة ولا يكون له صوت محدود في المداولات .

ويختص مجلس التأديب بالفصل فيما يقع من مخالفات لأحكام قوانين البورصة ولوائحها وكذلك جميع المسائل التي تمس حسن سير العمل والنظام في البورصة سواء من تلقاء نفسه أو بناء على شكوى ذوى الشأن أو إجابة لطلب لجنة البورصة أو مندوب الحكومة .

وتصدر قرارات المجلس بأغلبية الأصوات وتعلن لنوى الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول .

وتنظم اللائحة الداخلية الإجراءات الواجب اتباعها أمام مجلس التأديب .
مادة ٧١ - العقوبات التأديبية هي :

(١) الإنذار .

(٢) الغرامة من جنيه إلى ٥٠٠ جنيه .

(٣) الوقف من يوم إلى ثلاثة أشهر .

(٤) الشطب .

مادة ٧٢ - يعاقب على مخالفة قوانين البورصة بالإنذار أو الغرامة أو الوقف أو بالعقوبتين الأخيرتين معاً .

ويعاقب على مخالفة لوائح البورصة بالعقوبات المنصوص عليها في الفقرة السابقة ما لم تنص تلك اللوائح على عقوبة أخف .

وعند عدم وجود نص خاص يقضى بالشطب لا يجوز الحكم به إلا في حالة العود إلى مخالفة سبق الحكم فيها بالوقف أو بغرامة لا تقل عن ٢٠٠ جنيه .

مادة ٧٣ - يعاقب بغرامة لا تجاوز مائة جنيه كل سمسار أو وسيط أو مندوب رئيسي سهل المضاربة لموظفي ومستخدمى الحكومة والهيئات العامة والخاصة .

مادة ٧٤ - يعاقب بالوقف أو بالشطب أو بإحدى هاتين العقوبتين كل سمسار أو مندوب رئيسي أو مياوم عمل على قيد سعر غير حقيقى أو عملية صورية أو حاول بطريق التدليس التأثير في أسعار السوق وذلك مع عدم الإخلال بالمحاكمة الجنائية .

مادة ٧٥ - كل سمسار متوقف لم يقم بإخطار لجنة البورصة فوراً بشطب اسمه ولا يجوز إعادة قيده .

مادة ٧٦ - يعاقب بالإنذار أو الشطب كل عضو في البورصة أو مياوم أو وسيط أو مندوب رئيسي أخل بقواعد الشرف أو بآداب السلوك .

مادة ٧٧ - يعاقب بالوقف أو بالشطب أو بإحدى هاتين العقوبتين مع الغرامة كل عضو في البورصة أو مياوم أو وسيط أو مندوب رئيسي أخفى حقيقة مركزه أو شرع في خداع لجنة البورصة أو مندوب الحكومة وذلك بتقديم مستندات غير كاملة أو بيانات غير صحيحة .

مادة ٧٨ - كل عضو في البورصة أو مياوم أو وسيط أو مندوب رئيسي امتنع عن تنفيذ قرار أصدرته لجنة البورصة أو مجلس التأديب أو تهرب من التحقيق الذى يأمر المجلس بإجرائه أو تعمد إخفاء الحقيقة أو تغييرها يحكم عليه بالشطب .

مادة ٧٩ - قرارات مجلس التأديب الصادرة بعقوبتي الإنذار والغرامة غير قابلة للطعن .

وقراراته القابلة للاستئناف تكون واجبة النفاذ مؤقتا .

مادة ٨٠ — يجوز استئناف القرارات الصادرة بالشطب والوقف أمام لجنة تنعقد بالإسكندرية وتشكل بقرار من وزير المالية والاقتصاد على الوجه التالى :

(١) مستشار الدولة لإدارة الفتوى والتشريع لوزارة المالية والاقتصاد رئيسا

(٢) سمسار .

(٣) عضو منضم .

{ من أعضاء لجنة البورصة عضوين

ويشترط ألا يكونوا قد اشتركوا فى إصدار القرار المستأنف .

وإذا كان عدد أعضاء لجنة البورصة الذين لم يشتركوا فى إصدار القرار المستأنف غير كاف

لتشكيل لجنة الاستئناف يختار الوزير بدلا منهما من أعضاء الجمعية العمومية الذين لا تقل مدة عضويتهم عن عشر سنوات .

ويشترط مندوب الحكومة فى اللجنة دون أن يكون له صوت معدود فى المداولات .

ويرفع الاستئناف خلال خمسة عشر يوما التالية لإعلان القرار المستأنف

ولمندوب الحكومة حق الاستئناف إذا لم يقض بعقوبة الشطب أو الوقف رغم وجوب ذلك .

مادة ٨١ — تستقطع الغرامات التى يحكم بها على الأعضاء المنضمين من التأمين المودع منهم وتكون لها الأولوية على ماعداها من الديون .

وإذا ما نقص التأمين فعلى العضو المنضم تكلمته خلال ثلاثة أيام وإلا وقف عن العمل فإذا لم يتم بالتسكلة فى مدى خمسة عشر يوما التالية لوقفه شطبت اللجنة اسمه .

١٦ — مندوب الحكومة

مادة ٨٢ — تعين وزارة المالية والاقتصاد لدى كل بورصة مندوبا أو أكثر تكون مهمته مراقبة تنفيذ القوانين واللوائح .

ويجب أن يدعى مندوب الحكومة لحضور اجتماعات الجمعية العمومية وجلسات لجنة البورصة أو مجالس التأديب ومجلس التحكيم واللجان الفرعية المختلفة .

وعند غيابه أو قيام مانع لديه تعين وزارة المالية والاقتصاد من ينوب عنه .

مادة ٨٣ — لمندوب الحكومة عدا الاختصاصات المقررة فى اللوائح حق الاعتراض على جميع قرارات لجنة البورصة ولجانها الفرعية إذا صدرت بالمخالفة للقوانين المعمول بها أو للوائح البورصة أو للصالح العام .

وكل إجراء يتخذ رغم اعتراض مندوب الحكومة يكون باطلا ولا يترتب عليه أى أثر .

مادة ٨٤ — تبلغ لجنة البورصة السلطات المختصة بواسطة مندوب الحكومة كل ما يتصل إلى عليها من الجرائم التى يرتكبها أعضاء البورصة أو الوسطاء أو المياومون أو المندوبون الرئيسيون

كما يقع تحت طائلة قانون العقوبات وعلى مندوب الحكومة القيام بالتبليغ أيضا عن الجرائم التي تصل إلى علمه شخصيا .

١٧ - أحكام عامة

مادة ٨٥ - تصدر لكل من بورصات العتود لائحة داخلية بقرار من وزير المالية والاقتصاد وتتناول على الأخص المسائل الآتية :

- (١) الأحكام الخاصة بالمنصورة .
 - (٢) الأحكام الخاصة بلجنة المراقبة .
 - (٣) مواعيد العمل وتحديد الأسعار .
 - (٤) أيام الأعياد والعطلات الرسمية .
 - (٥) فئات السمسرة .
 - (٦) الحد الأقصى لمراكز المياومين .
 - (٧) إنشاء صندوق للسماسرة والوسطاء .
 - (٨) رسوم القيد والاشتراكات بشرط ألا يتجاوز مبلغ ثلاثمائة جنيه .
 - (٩) رسوم الشهادات والأوراق وغيرها مما تفرضه لجنة البورصة بشرط ألا يتجاوز مبلغ ستة جنيهات .
 - (١٠) استثمار أموال الإيرادات .
 - (١١) انتقال المياومين والوسطاء والمندوبين الرئيسيين من بيت سمسرة إلى آخر .
 - (١٢) الإجراءات أمام هيئة التحكيم ومجلس المنازعات واللجان المختلفة .
 - (١٣) الإجراءات التي تتبع في حالات الشطب والاستقالة والوفاة والوقف والتوقف والانقطاع .
 - (١٤) تسديد الفروق .
 - (١٥) الأحكام الخاصة بالمراجعين .
 - (١٦) قواعد إصدار أذن المعاينة .
 - (١٧) غرفة المقاصة .
 - (١٨) صندوق التأمين للسماسرة والأعضاء المنضمين .
 - (١٩) نماذج مذكرات العقود وغيرها من النماذج .
 - (٢٠) إحصاء العمليات اليومية .
 - (٢١) مصروفات مكتب مندوب الحكومة .
- مادة ٨٦ - - تحسب المواعيد المنصوص عليها في هذه اللائحة بالتقويم الميلادي .

١٨ — أحكام وقتية

مادة ٨٧ — يظل صندوق الضمان الحال قائما بصفة مؤقتة بقصد استرداد أمواله التي تم التصرف فيها بمقتضى مرسوم ٨ مايو سنة ١٩٥٢ .

يستمر تحصيل الرسم المقرر بالمرسوم بقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٢ .
ويحصل أيضا لصالح هذا الصندوق رسم قدره جنيهان لكل ٢٥٠ قنطارا يتحملة السمسار .
وحصيلة الرسوم المقدمة تستخدم أولا لاستيفاء ديون اتحاد الأعضاء الدائنين المنضمين (أماك) ثم لاسترداد أموال صندوق الضمان .

وتخفيض هذه الرسوم إلى النصف بالنسبة إلى عمليات النقل والموازنة .
واللجنة أن تقوم بتوزيع جزئي على بيوت السمسرة صاحبة الصندوق كلما سمح الدخل بذلك .
وبمجرد استرداد السمسرة رأس مالهم طبقا لميزانية صندوق الضمان في ١٢ من مايو سنة ١٩٥٢ يقف تحصيل الرسوم سائفة الذكر ويصنى صندوق الضمان نهائيا .

مادة ٨٨ — استثناء من أحكام البند (٥) من المادة ٣٦ يجوز للجنة البورصة قبول الوسطاء والمندوبين الرئيسيين المقيدين في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ كميأومين دون تأدية امتحان جديدة .
مادة ٨٩ — استثناء من أحكام الفقرة الأولى من المادة ١٧ والمادة ٢٣ يجوز للسمسرة غير المصريين المقيدين بالبورصة وقت العمل بهذه اللائحة الاستمرار في مزاولة أعمالهم .

مادة ٩٠ — استثناء من أحكام البند (١) من المادتين ٣٦ و٤٦ من هذه اللائحة يجوز للبيأوميين والوسطاء والمندوبين الرئيسيين غير المصريين المقيدين بالبورصة وقت العمل بهذه اللائحة الاستمرار في مزاولة أعمالهم .

مادة ٩١ — تستمر لجنة البورصة القائمة الآن في أداء وظيفتها ويجرى في الأسبوع الرابع من شهر يناير سنة ١٩٥٦ انتخاب أعضاء اللجنة طبقا للمادة (٣) .

مادة ٩٢ — استثناء من أحكام المادة ٢٨ ومع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه والقوانين المعدلة له تعفى لمدة سنة من تاريخ العمل بهذه اللائحة بيوت السمسرة من النسبة المقررة للمصريين وبمجموع مرتباتهم .

مذكرة إيضاحية

سبق أن وافق مجلس الوزراء بمجلسه المنعقدة في ٨ من يونيه سنة ١٩٥٥ على اقتراح الوزارة بشأن إعادة فتح بورصة عقود القطن بالاسكندرية ابتداء من ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ .

ونظرا إلى أنه يهم الوزارة توفير الضمانات التي تكفل حسن سير التعامل في السوق وتلافى الأخطاء التي كانت سببا في انهيارها في الماضي .

ورغبة في تنسيق العمل بالبورصة والتوفيق بين أحكامها وأحكام اللائحة المعمول بها في بورصة ليفربول .

لذا فقد رأت الوزارة إعادة صياغة اللائحة الحالية مراعية في ذلك الدقة في التعبير من الناحية الفنية ، كما رأت إدخال التعديلات اللازمة لتحقيق الأهداف المشار إليها وهي :

(١) تنص المادة ٢ من اللائحة الحالية على تشكيل لجنة البورصة من خمسة عشر عضوا من بينهم ثمانية من السماسرة وأربعة من الأعضاء المنضمين وثلاثة يعينهم وزير المالية والاقتصاد .

وقد روى حفظا للتوازن بين السماسرة والأعضاء المنضمين والحكوميين تعديل النص بحيث يكون عدد السماسرة ٧ فقط والأعضاء المنضمين ٥ على أن يظل عدد الثلاثة الحكوميين كما هو الآن .

(٢) تشترط المادة الثالثة من اللائحة الحالية فيمن يرشح نفسه لعضوية لجنة البورصة أن يكون قد أمضى سنتين بصفة سمسار أو عضو منضم وقد روى حذف هذا الشرط لتيسير دخول العناصر الصالحة في لجنة البورصة ممن لا يتوافر فيهم هذا الشرط .

كما روى تعديل تشكيل لجنة فرز الأصوات بحيث تكون برئاسة رئيس لجنة البورصة وبمعاونة عضوين أحدهما من السماسرة والآخر من الأعضاء المنضمين وذلك دون حاجة إلى إشراك عضو من الأعضاء الذين يعينهم وزير المالية .

(٣) تنص المادة ٦ على أنه يجوز إعادة انتخاب رئيس لجنة البورصة سنويا دون قيد ما الأمر الذي أدى إلى انتخاب نفس الرئيس مدة تزيد على الثلاثين عاما .

ولما كان من المصلحة العامة تجديد هذا العنصر ، لذا روى أن يرشح أعضاء اللجنة ثلاثة من أعضاء البورصة يعين وزير المالية والاقتصاد الرئيس من بينهم على ألا يجوز إعادة انتخابه لأكثر من سنتين متاليتين .

(٤) وتنص الفقرة الأخيرة من المادة ٧ على أنه عند غياب الرئيس يقوم مقامه في جميع اختصاصاته نائب الرئيس . وعند غياب هذا الأخير أكبر الأعضاء سنا عما قد يترتب عليه أن يكون الرئيس من بين الأعضاء المنضمين أو السماسرة أو الحكوميين .

ولما كان السماسرة هم الأعضاء العاملين بالبورصة وأكثر الأعضاء خبرة بشئونها . لذلك روى

أن يقوم برئاسة اللجنة عند غياب نائب الرئيس أكبر الأعضاء السماسرة منا .

(٥) تشترط المادة العاشرة من اللائحة الحالية في السماسرة الذين تستكمل من بينهم اللجان أن يكونوا قد زاولوا أعمالهم مدة ستين . وقد روى حذف هذا الشرط للحكمة ذاتها التي من أجلها حذف الشرط المماثل في المادة الثالثة .

كذلك حذف نفس الشرط الوارد في المادة ١١ في حالة غياب عضو لجنة البورصة من حضور الجلسات (مادة ١١) .

(٦) تنص المادة ١٣ من اللائحة الحالية على حق وزير المالية في أن يفرض على السماسرة عدم إجراء أية عملية من عمليات البيع والشراء والنقل والموازنة إذا لم يتم العميل بدفع تأمين يحدده الوزير ولا يقل عن ١٠٪ من قيمة العملية موضوع العقد .

وقد روى تعديل هذا النص بحيث يكون من الضروري أداء تأمين عن كل عملية وترك تحديد قيمته لقرار يصدر من وزير المالية والاقتصاد كما روى وضع حد أقصى لمبلغ التأمين بحيث لا يتجاوز ٣٠٪ من قيمة كل عملية . وفي هذا نوع من الضمان للمتعاملين حتى لا يرهقوا بتأمين قد يبالغ في تقديره .

كما روى الاكتفاء بالزام العميل بتكملة التأمين متى نقص بمقدار ٥٠٪ وذلك بدلا من ٧٥٪ كما هو وارد في اللائحة الحالية (مادة ٢٧ من المشروع) .

(٧) تجيز المادة ١٤ من اللائحة الحالية للجنة البورصة ولوزير المالية والاقتصاد في الظروف الاستثنائية تعيين شروط أذن التسليم وإجراء تصفية المراكز الآجلة .

ونظرا إلى خطورة إجراء تصفية المراكز الآجلة لتعلقه باقتصاديات البلاد ، لذلك رأت الوزارة أنه لا يجوز إجراء التصفية إلا بقرار من مجلس الوزراء (مادة ١٢) .

(٨) تقضى المادة ١٧ من اللائحة الحالية بضرورة إجراء امتحان للطوائف المشتغلة في البورصة دون تحديد اللغة التي يجرى بها الامتحان في مختلف المواد واقتصرت على إجراء الامتحان في المعلومات العامة باللغة العربية .

ورغبة في تمصير هذا المرفق روى النص على إجراء الامتحان عامة باللغة العربية كما أضيفت فقرة جديدة لإعفاء العناصر الممتازة التي شغلت وظائف فنية لها صلة وثيقة بأعمال البورصة في الامتحان للإفادة من خبرتها .

كما روى إعطاء الحق لمن رفض طلبه أن يجدده وذلك دون التقيد بميعاد السنة المنصوص عليه في اللائحة الحالية (مادة ١٥) .

(٩) تنص المادة ١٩ من اللائحة الحالية على الشروط الواجب توافرها فيمن يقبل سمسارا ، ونظرا إلى أنه قد نص على إعفاء العناصر الممتازة التي شغلت وظائف فنية لها صلة وثيقة بأعمال البورصة . لذا فقد روى تحديد مدد كافية لتوافر شرط التمرين لكل منها .

ولما كان قد تبين من التجارب عدم كفاية مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه ك رأس مال للسمسار لمواجهة ما قد ينشأ من التزامات ولدور الأخطار التي قد تتعرض لها السوق . لذا رؤى رفع رأس مال بيت السمسرة إلى ١٥٠٠٠ جنيه وأن يكون موجودا لدى السمسار نقدا مبلغ ٥٠٠٠ جنيه على الأقل في شركات التوصية (مادة ١٧) .

(١٠) تنص المادة ٢١ من اللائحة الحالية على ضرورة موافقة أربعة أخماس أعضاء لجنة البورصة الحاضرين بشرط ألا يقلوا عن عشرة لقبول من يرغب قيد اسمه في إحدى الطوائف المشتغلة بالبورصة الأمر الذي كان سببا في خلق الصعوبات أمام المرشحين المصريين .

ورغبة في تمصير هذا المرفق الهام فقد رؤى الاكتفاء بموافقة الأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين لقبول المرشح أو رفضه بشرط ألا يقل عدد الحاضرين عن عشرة أعضاء (م ١٩) .

ونصت المادة ٢٢ من اللائحة الحالية على أن التظلم الذي يرفعه من رفضت لجنة القبول طلبه لا يقبل إلا في حالة عدم مراعاة الإجراءات الشكلية .

ولما كان النص بصورته هذه يسلب لجنة الاستئناف المختصة بنظر هذه التظلمات كل سلطة في هذا الشأن وفي الوقت ذاته يسد باب الأمل أمام من رفض طلبه ، لهذا رؤى حذف هذا القيد وجعل اختصاص لجنة الاستئناف مطلقا في بحث هذه التظلمات (م ٢٠) .

(١١) أطلقت المادة ٢٤ من اللائحة الحالية حق السماسرة في إنشاء فروع أو مكاتب فرعية دون تحديد عددها .

وقد رؤى تحديد الفروع والمكاتب الجائز إنشاءها بخمسة وذلك لإمكان مراقبة أعمالها وحساباتها وتركيز العمليات في عدد محدد من المكاتب (م ٢٢) .

(١٢) ولما كانت المادة ٢٥ من اللائحة الحالية تنص على أن يعتبر رأس المال موجودا بصورة نقدية إذا كان بعضه نقدا وبعضه الآخر أوراقا مالية من الدرجة الأولى فقد رؤى حذف هذا النص لتفادي الدخول في اشكالات حول تقدير درجة الأوراق المالية وقيمتها .

(١٣) ولما كان العمل قد جرى على أن بعض السماسرة يسكنون حساباتهم بلغة أجنبية . وفي هذا ما ينافي القواعد المرعية في البلاد من ضرورة احترام اللغة القومية لها . لهذا رؤى إلزام السماسرة بمسك حساباتهم جميعا باللغة العربية (م ٢٤) .

وكانت المادة ٢٦ من اللائحة الحالية تنص على أنه إذا بدا للجنة البورصة أن في مركز أحد السماسرة خطرا على البورصة جاز لها بطريقة الاقتراع السري أن تقرر بأغلبية ثلثي أعضائها إجراء مراجعة غير عادية لحالته أو مطالبته بتقديم ضمان .

وقد رؤى العدول عن اشتراط أغلبية خاصة لإصدار هذا القرار لعدم وجود مبرر لها والاكتفاء بأغلبية الاصوات (م ٢٥ من المشروع) .

(١٤) رغبة في الحد من المنافسة غير المشروعة بين السماسرة وتوفير العمل لجميع أفراد هذه

الطائفة وتشجيع العناصر الجديدة . رؤى اضافة نص جديد يميز لوزير المالية والاقتصاد تعيين حد أقصى لمركز العميل لدى بيت السمسرة وذلك لتفادي احتكار بعض بيوت السمسرة للجانب الأكبر من عمليات السوق . كما رؤى أن يحظر على بيت السمسرة أن يكون من بين شركائه الموصيين أكثر من عضوين منضمين ومنع العضو المنضم كذلك من أن يكون شريكا في أكثر من بيتين من بيوت السمسرة . وفي هذا حد من سيطرة بيوت تصدير القطن أو التجار على السمسرة (م ٣٢) .

(١٥) ولما كان السمسار منوعا أصلا من إجراء أية عملية لحسابه الخاص فقد اقتضى الأمر أيضا منعه من القيام بعمليات يكون أحد أقاربه اللصيقين به طرفا فيها . ودفعاً لسكل مظنة رؤى سريان هذا الحظر على زوجته وأقاربه واصهاره إلى الدرجة الرابعة (م ٢٦) .

(١٦) وتمشيا مع الرغبة في تمصير هذا المرفق رؤى وضع نص خاص يحدد نسبة للبصريين الواجب استخدامهم بجعلها ٧٥ ٪ من مجموع المستخدمين وأن لا تقل الأجور عن ٦٥ ٪ وذلك مع عدم الاخلال بالنسبة المنصوص عليها في المادة ٩٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ إذا اتخذ أحد بيوت السمسرة شكل إحدى الشركات المنصوص عليها في هذا القانون إذ يتعين في هذه الحالة التزام النسبة الأكبر للبصريين بمقتضى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وما يطرأ عليه من تعديلات (م ٢٨) .

(١٧) وحذف نص المادة ٣١ من اللائحة الداخلية لأنه يفتح بابا للتحايل أمام الشركات إذ لا محل للتفرقة في الحكم بين الشركات والأفراد من حيث ضرورة توافر الشروط اللازمة لقبولهم أعضاء منضمين .

لذلك رؤى حذف هذا النص بما يستتبع ضرورة توافر هذا الشرط في الشركة نفسها باعتبارها شخصا معنويا .

(١٨) أسوة بضرورة توافر شرط الجنسية المصرية في السمسار . رؤى وجوب توافر هذا الشرط في المياومين والوسطاء والمندوبين الرئيسيين (المادتين ٣٦ ، ٤٦) .

(١٩) وكانت حصة الوسيط في السمسرة كما نصت عليها المادة ٤١ من اللائحة الحالية هي ٣٥ ٪ من السمسرة فرؤى جعل هذه الحصة ٣٥ ٪ من السمسرة عن العملية التي تجرى لحساب عضو منضم و ٣٥ ٪ عن العملية التي تجرى لحساب عميل عادي (م ٤١) .

(٢٠) ورؤى وضع نص في المشروع يحظر على الوسيط أن يقوم بأية عملية لحساب شريك موصى في بيت السمسرة المقيد لديه مهما كانت صفة هذا الشريك .

وذلك حتى لا يتخذ بيت السمسرة من الوسيط أداة ومن الشريك الموصى ستارا لتحقيق غرض يتنافى مع أحكام اللائحة وهو الاشتغال لحسابه (م ٤٢) .

(٢١) وتسهيلا على السمسرة في اتمام مختلف العمليات المنوطة بهم رؤى الترخيص لكل سمسار في أن يعطى حق التعاقد لوسيط واحد من الوسطاء المقيدين لديه يكون له حق دخول المقصورة لتنفيذ أوامر عملاء السمسار (م ٤٣) .

(٢٢) واشترطت المادة ٤٥ من اللائحة الحالية فيمن يقبل وسيطا أو مندوبا رئيسيا أن يكون قد أمضى مدة سنتين على الأقل مستخدما في بيت سمسة أو مدة خمس سنوات في مصرف أو محل تجارى ، وتيسير أعلى من لهم الكفاية في القيام بهذا العمل وفتح الباب أمام الشباب المصرى لشغل المراكز الرئيسية في البورصة عن طريق هذا الباب رؤى خفض المدة الأخيرة إلى ثلاث سنوات تكون قد أمضيت في وظيفة حكومية أو مصرف أو شركة أو مؤسسة تفضل أعمالها بأعمال البورصة . (م ٤٦) .

(٢٣) تجيز المادة ١٢ من اللائحة الحالية لوزير المالية والاقتصاد أن يحدد بقرار منه تقلبات الاسعار في كل جلسة بحيث لا يزيد تغير الاسعار يوميا على ٣ ٪ صعودا أو هبوطا على أسعار اقبال الجلسة السابقة .

ونظرا إلى أن المعمول به في بورصة ليفربول هو تحديد تقلبات الأسعار بالنس للربط . لذلك رؤى لتنسيق التعامل بين البورصتين تحديد هذه التقلبات بثلاثة ريالات للمقود طويلة التيلة . ومتوسطة التيلة (م ٥١) .

(٢٤) ونظرا إلى أن صندوق الضمان المنشأ بمقتضى المادة ٥٨ من اللائحة الحالية لم يؤد الفائدة المرجوة في مواجهة حالات التوقف التي حدثت في الماضى . لذلك رؤى انشاء صندوقين للتأمين بدلا منه أحدهما خاص بالسماسة والآخر خاص بالأعضاء المنضمين وجعل الاشتراك في كل منهما اجباريا ويلتزم السمسار بأن يؤدي إلى الصندوق مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه من رأس ماله والعضو المنضم مبلغ ٣٠٠٠ جنيه وروعى في تحديد المبلغ الخاص بالعضو المنضم عدم الحد من نشاطه في المساهمة في تمويل محصول القطن (المادتين ٥٧ و ٥٨) .

(٢٥) ونصت المادة ٦٨ من اللائحة الحالية على ضرورة عرض المنازعات التي تقوم في المقصورة والتي تتطلب حلا سريعا على ثلاثة من أعضاء لجنة البورصة الحاضرين في الجلسة . ولما كان هذا النص قد يثير اشكالا لعدم بيان من يقوم باختيار هؤلاء الأعضاء إذا زاد عددهم على ثلاثة .

ونظرا لأن هذه المنازعات تتطلب حلا عاجلا ، ولما كانت لجنة الأسعار دائمة الوجود في المقصورة وذات تشكيل واضح محدد .

لهذا رؤى ان يناط بها القيام بحل هذه المنازعات (م ٦٩) .

(٢٦) يتكون مجلس التأديب في اللائحة الحالية من أربعة أعضاء من بينهم الرئيس . ولما كان تشكيله على هذا الوجه قاصرا ومعيبا لأنه لم يبين الفئات التي يختار من بينها الأعضاء مما قد يؤدي إلى تشكيله من فئة واحدة . وهذا ما ينافى العدالة لأن مجالس التأديب يلزم أن تكون فردية العدد حتى تصدر قراراتها بالأغلبية ولا يكون هناك مجال للتراجع في مسائل تتعلق بتوقييع عقوبات تأديبية قد تصل إلى حد الشطب .

لهذا عالج المشروع هذا العيب فنص على تشكيل المجلس من ثلاثة أعضاء منهم رئيس اللجنة وعضو منضم وواحد من الأعضاء الثلاثة الذين يعينهم وزير المالية والاقتصاد .

وواضح أن طائفة السماسرة ممثلة في هذا المجلس بالرئيس (م ٧٠) .
ولنفادى هذا العيب أيضا في تشكيل لجنة الاستئناف رؤى جعلها ثلاثية التشكيل برئاسة مستشار الدولة لإدارة الفتوى والتشريع لوزارة المالية والاقتصاد وعضوية سمسار وعضو منضم (م ٨٠) .
(٧) ونظرا إلا أن نص المادة ٧٦ من اللائحة الحالية الخاصة بتشكيل لجنة الاستئناف بوضعه الحالى قد لا يؤدي إلى توافر الشرط الذى يقضى ألا يكون قد سبق لأعضائها الاشتراك في عضوية الهيئة التى أصدرت القرار المستأنف حيث أن كثيرا ما يشترك كافة أعضاء لجنة البورصة في إصدار القرارات الأمر الذى يستحيل معه تشكيل لجنة الاستئناف .

لذلك رؤى النص على أنه في حالة ما إذا كان عدد الأعضاء الذين لم يشتركوا في إصدار القرار المستأنف غير كاف لتشكيل هيئة الاستئناف يختار الوزير بدلا من عضوى البورصة غيرهما من أعضاء الجمعية العمومية الذين أمضوا عشر سنوات فيها .

(٢٨) رغبة في القضاء على مخالفات السماسرة بتنازلم عن جزء من السمسرة بقصد التنافس فيما بينهم . رؤى إنشاء صندوق مشترك خاص بهم وآخر خاص بالوسطاء تتولى اللائحة الداخلية لبورصة العقود بيان أحكامهما على أن توزع حصيلة كل منهما بالتساوى على أفراد طائفة كل منهما .

(٢٩) رؤى النص تحت باب الأحكام الوقية على بقاء صندوق الضمان الحالى بصفة مؤقتة حتى يسترد أمواله التى تم التصرف فيها بمقتضى مرسوم ٨ مايو سنة ١٩٥٢ .

وخصص له مودان : الأول الرسم المقرر بالمرسوم بقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٢ ورسم آخر قدره جنيهان عن كل ٢٥٠ قنطار يتحمله السمسار .

كما رؤى السماح لغير المصريين من السماسرة والمياومين والوسطاء والمنسوين الرئيسيين بالاستمرار في مزاولة أعمالهم وكذلك رؤى اعطاء مهلة مدتها سنة لبيوت السمسرة لمراعاة نسبة المصريين الواجب توافرها في موظفيها .

وتتشرف وزارة المالية والاقتصاد بعرض مشروع القانون باللائحة المرافقة مفرغا بالصيغة التى أقرها مجلس الدولة رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٥ (١)

بفرض رسم استيراد

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٥ باستمرار العمل بالتدابير المقررة بالأوامر رقم
٥٣ و ٨٢ و ١٧٠ و ١٨٢ و ١٨٧ و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٤٣٦ و ٥٥٥ و ٥٥٦ المعدل بالقانون رقم ٥٧
لسنة ١٩٥٤ ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يفرض رسم استيراد بواقع ٧٪ من القيمة الإجمالية للبضائع المستوردة ما لم يكن
قد تم تحويل قيمتها بعملة أجنبية أو بالقيود وحسابات الاتفاقيات أو بعمليات مبادلة تم فيها
الاستيراد أو التصدير قبل العمل بهذا القانون .

ويعين بقرار من وزير المالية والاقتصاد كيفية تحصيل هذا الرسم وشروط التحويل .
مادة ٢ — لا يسرى هذا الرسم على المطبوعات الثقافية والصحف والمجلات . كما لا يسرى على
معدات الصناعة والآلات اللازمة لزيادة الإنتاج القومي والمواد الخام الضرورية للصناعة التي تعين
بقرار من وزير المالية والاقتصاد ، ولا على ما يستورد من مهمات وبضائع لإعادة تصديرها .

مادة ٣ — على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون . وله إصدار القرارات اللازمة
لتنفيذه . ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

القاهرة في ١٣ محرم سنة ١٣٧٥ (٣١ أغسطس سنة ١٩٥٥) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٧ مكرر (ب) الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٥٥ .

مذكرة إيضاحية

رفعت الوزارة إلى مجلس الوزراء اليوم مذكرة مستقلة اقترحت فيها إنهاء العمل بنظام حق الاستيراد بالنسبة إلى الاسترليني والدويتشمارك .

كما رفعت مذكرة أخرى اقترحت فيها خفض ضريبة الصادر على القطن .

ولما كانت ضريبة الصادر على القطن تعتبر من مصادر الإيراد الكبيرة في ميزانية الدولة ، فإن خفضها سيترتب عليه عجز يقتضى الأمر تدبير مورد آخر لمقابلته حتى يمكن مواجهة المصروفات التي تضمنتها الميزانية ، علاوة على الحاجة إلى مواجهة تكاليف شراء حساب حق الاستيراد .

لذلك تقترح وزارة المالية والاقتصاد فرض رسم قدره ٧٪ من القيمة الإجمالية للبضائع المستوردة ما لم يكن قد تم تحويل قيمتها بعملة أجنبية أو بالقيود في حسابات الاتفاقيات أو بعمليات مبادلة إذا كان الاستيراد أو التصدير قد تم بناء على عمليات المبادلة قبل العمل بالقانون المقترح .

وفي استثنى من هذا الرسم المطبوعات الثقافية والصحف والمجلات وكذلك معدات الصناعة والآلات اللازمة لزيادة الإنتاج القومي والمواد الخام الضرورية للصناعة التي تعين بقرار يصدره وزير المالية والاقتصاد . وما يستورد من مهمات وبضائع لإعادة تصديرها .

وعما تجدر ملاحظته بأنه في الوقت الذي يفرض فيه هذا الرسم يتقرر إنهاء نظام حق الاستيراد وبالتالي يعفى المستوردون من مصر في دفع علاوة حق الاستيراد التي وصلت في بعض الأوقات إلى ١٥٪ بالنسبة للاسترليني و ١٧٪ بالنسبة للدويتشمارك .

وتتشرف وزارة المالية والاقتصاد برفع هذا المشروع إلى مجلس الوزراء في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٥ (١)

بتعديل دوائر اختصاص محاكم أسيوط والمنيا الابتدائيتين والابتدائيتين الشرعيتين

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون نظام القضاء والقوانين المعدلة له ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير العدل ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — تفصل محكمة ديرمواس الجزئية عن دائرة اختصاص محكمة أسيوط الابتدائية وتلحق بدائرة اختصاص محكمة المنيا الابتدائية .

مادة ٢ — تفصل محكمة ديرمواس الجزئية الشرعية عن دائرة اختصاص محكمة أسيوط الابتدائية الشرعية وتلحق بدائرة اختصاص محكمة المنيا الابتدائية الشرعية .

مادة ٣ — جميع القضايا المنظورة الآن أمام محكمتي أسيوط الابتدائية والابتدائية الشرعية والتي أصبحت بمقتضى المادتين السابقتين من اختصاص محكمتي المنيا الابتدائية والابتدائية الشرعية تحال بالحال التي هي عليها على هاتين المحكمتين بأوامر تصدرها محكمتا أسيوط لجلسات محددة وبغير مصاريف .

وفي حال غياب أحد الخصوم يعلن إليه الأمر مع تكليفه الحضور في المواعيد العادية ولايسرى هذا القانون على القضايا المؤجلة للنطق بالحكم فيها بل تحكم فيها المحكمة المنظورة أمامها تلك القضايا .

مادة ٤ — على وزير العدل ، تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ١٣ المحرم سنة ١٣٧٥ (٣١ أغسطس سنة ١٩٥٥) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٧ مكرر (ج) الصادر في ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٥ .

مذكرة إيضاحية

صدر القانون رقم ٥٨٥ لسنة ١٩٥٤ بتعديل الحدود الادارية لمديرتى المنيا وأسيوط . فسلخ مركز ديرمواس من مديرية أسيوط والحقه بمديرية المنيا لقربه من حاضرتها فافتضى التناسق بين هذا التعديل وبين قواعد الاختصاص القضائى فصل محكمتى ديرمواس الجزئية والجزئية الشرعية عن محكمتى أسيوط الابتدائية والابتدائية الشرعية وإلحاقهما على الترتيب بدائرتى اختصاص محكمتى المنيا الابتدائية والابتدائية الشرعية .

أما عن أمر القضايا المنظورة وقت العمل بهذا القانون أمام محكمتى أسيوط الابتدائية والابتدائية الشرعية فإنها تحال بحالتها التى تكون عليها وبغير مصاريف على المحكمة التى أصبحت بمقتضى أحكام هذا القانون مختصة بنظرها . إلا أن تكون هذه القضايا قد تمت فيها المرافعة وأجلت للنطق بالحكم فيها قبل نفاذ هذا القانون فإن المحكمة التى تولت نظرها هى التى تحكم فيها . وتشرف وزارة العدل بعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء بعد إفراغه فى الصيغة التى أقرها مجلس الدولة رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ (١)

لتنظيم الرقابة على الأشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحرى والأغاني والمسرحيات والمنولوجات والاسطوانات وأشرطة التسجيل الصوتى

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الارشاد القومى ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — تخضع للرقابة الأشرطة السينمائية ولوحات الفانوس السحرى والمسرحيات والمنولوجات والأغاني والأشرطة الصوتية والاسطوانات أو ما يماثلها وذلك بقصد حماية الآداب العامة والحفاظة على الأمن والنظام العام ومصالح الدولة العليا .

مادة ٢ — لا يجوز بغير ترخيص من وزارة الارشاد القومى :

(أولا) تصوير الأشرطة السينمائية بقصد الاستغلال .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٧ مكرر (د) الصادر فى ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٥ .

- (ثانيا) تسجيل المسرحيات أو الأغاني أو المنولوجات أو ما يماثلها بقصد الاستغلال .
 (ثالثا) عرض الأشرطة السينمائية أو لوحات الفانوس السحرى أو ما يماثلها فى مكان عام .
 (رابعا) تأدية المسرحيات أو الأغاني أو المنولوجات أو ما يماثلها فى مكان عام .
 (خامسا) إذاعة المسرحيات أو الأغاني أو المنولوجات أو ما يماثلها .
 (سادسا) بيع الأشرطة الصوتية أو الاسطوانات أو ما يماثلها أو عرضها للبيع .
 (سابعا) تصدير المصنفات المبينة فى الفقرات السابقة إذا كان قد تم تصويرها أو إنتاجها أو تسجيلها فى مصر .

مادة ٣ — يشمل الترخيص الوارد فى البند أولا من المادة الثانية الترخيص بتسجيل ما تضمنه سيناريو الفيلم من مصنفات خاضعة للرقابة وفى البند ثانيا الترخيص بتأدية وإذاعة المصنف المرخص بتسجيله وبيع المصنف المسجل وفى البند ثالثا الترخيص بتأدية وإذاعة ما يتضمنه المصنف المرخص بعرضه من مصنفات خاضعة للرقابة .

مادة ٤ — (أ) يطلب الترخيص بخطاب مسجل بعلم الوصول .

(ب) يجب على السلطة القائمة على الرقابة أن تبت فى طلب الترخيص خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب .

ويعتبر الترخيص بمنوحا إذا لم يصدر قرار من هذه السلطة خلال المدة المبينة فى الفقرة السابقة .
 وتسرى الأحكام السابقة على طلبات تعديل المصنفات الخاضعة للرقابة ولا يترتب على منح الترخيص أى مساس بحق ذوى الشأن المتعلقة بالمصنف المرخص به .

مادة ٥ — يسرى الترخيص لمدة سنة من تاريخ صدوره بالنسبة إلى التصوير أو التسجيل ولمدة عشر سنوات بالنسبة إلى العرض أو التأدية أو الإذاعة ويجوز للسلطة القائمة على الرقابة أن تحدد الجاهات التى يعمل فيها بالترخيص ولمدة شهر بالنسبة إلى التصدير ولا يسرى إلا بالنسبة للدولة أو الدول المبينة فيه .

مادة ٦ — يجوز لذوى الشأن أن يتقدموا بطلب لتجديد الترخيص لمدة أخرى قبل انتهاء المدة المحددة فى المادة السابقة بثلاثين يوما على الأقل ويجب على السلطة القائمة على الرقابة أن تفصل فى هذا الطلب قبل نهاية مدة الترخيص بخمسة عشر يوما وإلا اعتبر الترخيص مجددا لمدة أخرى مساوية لمدته السابقة .

مادة ٧ — لا يجوز للرخص له :

- (أولا) إجراء أى تعديل أو تحريف أو إضافة أو حذف بالمصنف المرخص به .
 (ثانيا) استعمال ما قرره السلطة القائمة على الرقابة استبعادا من المصنف المرخص به فى الدعاية له .

مادة ٨ — يجب على المرخص له :

(أولا) أن يذكر رقم وتاريخ الترخيص في جميع الاعلانات التي تصدر عن المصنف المرخص به .

(ثانيا) أن يطبع ترخيص عرض الاشرطة السينمائية على شريط خاص لا يقل طوله عن خمسة أمتار للأشرطة مقاس ٣٥ مم إذا زاد وزنها على ١٠ ك . ج أو على مترين بالنسبة لجميع المقاسات والأوزان الأخرى .

(ثالثا) أن يطبع على لوحات الفانوس السحري رقم وتاريخ الترخيص بالعرض في مكان ظاهر منها .

(رابعا) أن يطبع رقم وتاريخ الترخيص بالتسجيل مع اسم الاسطوانة على الاسطوانة نفسها .

(خامسا) أن يعرض شريط الترخيص بعرض الاشرطة السينمائية قبل عرض اسم الفيلم مباشرة .

مادة ٩ — يجوز للسلطة القائمة على الرقابة أن تسحب بقرار مسبب الترخيص السابق إصداره في أى وقت إذا طرأت ظروف جديدة تستدعى ذلك ولها في هذه الحالة إعادة الترخيص بالمصنف بعد إجراء ما تراه من حذف أو إضافة أو تعديل دون تحصيل رسوم .

مادة ١٠ — تفرض رسوم على كل ما يخضع للرقابة طبقا لأحكام هذا القانون ويصدر قرار من وزير الإرشاد القومى بالاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد بتحديد الرسوم المستحقة عن فحص المصنف المطلوب الترخيص به وعن منح الترخيص وعن تجديده .

مادة ١١ — تعفى من الرسوم المصنفات الخاضعة للرقابة التي تقدم عنها طلبات الترخيص من :

(أ) الجهات الحكومية .

(ب) المجالس البلدية ومجالس المديريات .

(ج) المؤسسات العامة .

مادة ١٢ — يجوز التظلم من القرارات التي تصدرها السلطة القائمة على الرقابة إلى لجنة تشكل من :

(١) مدير عام مصلحة الاستعلامات أو من يندبه لذلك رئيسا

(٢) مندوب من مجلس الدولة يندبه رئيس إدارة الفتوى والتشريع المختصة { أعضاء

(٣) رئيس نقابة السينمائيين أو من يختاره مجلس النقابة

مادة ١٣ — يرفع التظلم إلى اللجنة مبينا فيه موضوع القرار المتظلم منه وأسباب التظلم في مدى أسبوع على الأكثر من تاريخ إبلاغ المتظلم بالقرار بكتاب موصى عليه مشفوعا بالمستندات والأدلة المؤيدة لوجهة نظره وبالإيصال الدال على دفع مبلغ التأمين الذي يحدد بقرار يصدره وزير الإرشاد القومى ويرد هذا المبلغ إذا صدر قرار اللجنة بالموافقة على جميع طلبات المتظلم

ويجوز أن يحضر المتظلم اجتماعات اللجنة أو ينيب عنه محاميا في ذلك أو أن يقدم لها مذكرات مكتوبة .

ويجوز للجنة أن تستدعى من تشاء من موظفي السلطة القائمة على الرقابة لمناقشتهم في موضوع التظلم أو أن تكلف خبيرا بوضع تقرير على نفقة المتظلم ويجب عليه في هذه الحالة أن يودع مبلغاً تحدده اللجنة بخزينة مصلحة الاستعلامات بصفة تأمين لأتعاب الخبير ولا تلزم بما يرد في تقريره .

مادة ١٤ — يجب على اللجنة أن تفصل في موضوع التظلم خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ ورود التظلم اليها وتصدر قراراتها بالأغلبية وتكون قراراتها نهائية وتبلغ إلى أصحاب الشأن بكتاب موصى عليه .

مادة ١٥ — يعاقب كل من صور شريطا سينمائيا بقصد الاستغلال بدون ترخيص بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

ويعاقب بالعقوبات ذاتها كل من عرض أى مصنف من المصنفات المنصوص عليها في البند ثالثا من المادة الثانية من هذا القانون بدون ترخيص وفي هذه الحالة يعاقب بالعقوبات ذاتها كل من موزع المصنف ومستأجره ومدير المكان العام الذي يعرض به .

مادة ١٦ — يعاقب كل من خالف أحكام الفقرات ثانياً ورابعاً وخامساً وسادساً من المادة الثانية بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ويجوز الحكم بمصادرة المصنف موضوع المخالفة ويعاقب بالعقوبة ذاتها مدير المكان العام الذي سجلت أو أديت أو أذيعت أو بيعت أو عرضت للبيع فيه المصنفات الخاضعة للرقابة .

مادة ١٧ — يجوز في الأحوال المنصوص عليها في المادتين السابقتين الحكم بغلق المكان العام مدة لا تقل عن أسبوع ولا تزيد على شهر ومصادرة الأدوات والأجهزة والآلات التي استعملت في ارتكاب المخالفة .

ويجوز بعد إثبات المخالفة وتحرير المحضر اللازم وقف التصوير أو التسجيل أو العرض أو التأدية أو الإذاعة أو البيع بالطريق الإداري مع ضبط موضوع المخالفة وترفع الدعوى في هذه الحالة إلى محكمة المواد الجزئية الواقع في دائرتها المكان العام خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ الوقف ويفصل فيها على وجه السرعة .

مادة ١٨ — يعاقب على كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له بغرامة لا تزيد على خمسين جنيهاً مصرياً ويترتب على الحكم بالإدانة في مخالفة أحكام المادة الثامنة اعتبار الترخيص ملغى .

مادة ١٩ — يصدر وزير الإرشاد القومى قرارا بتعيين الموظفين المختصين بتنفيذ أحكام هذا القانون ويكون لهم صفة مأمورى الضبط القضائى كما يكون لهم الحق فى دخول الأماكن العامة للتحقق من تنفيذ هذه الأحكام .

مادة ٢٠ — تفصل السلطة القائمة على الرقابة فى طلبات الترخيص أو تجديد الترخيص التى تقدم إليها عن مصنفات لم تكن خاضعة قبلا للرقابة أو رخص بها من الجهات المختصة قبل صدور هذا القانون خلال ستة أشهر من تاريخ نفاذه ، ويجوز خلال هذه المدة عرض هذه المصنفات أو تأديتها أو إذاعتها أو عرضها للبيع ما لم تصدر السلطة القائمة على الرقابة قرارا يحرم ذلك بالنسبة لها وفى هذه الحالة يجب أن يوقف العرض أو التأدية أو الإذاعة أو البيع فوراً إلى أن يثبت فى طلب الترخيص .

مادة ٢١ — يلغى كل حكم يخالف هذا القانون .

مادة ٢٢ — على الوزراء تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ولوزير الإرشاد القومى إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة فى ١٣ المحرم سنة ١٣٧٥ (٣١ أغسطس سنة ١٩٥٥) .

مذكرة إيضاحية

أخذاً بما يجرى عليه العمل فى جميع الدول من بسط رقابة الدولة على المواد الفنية البصرية والسمعية . ونظراً لما لها من أثر كبير فى نفوس المشاهدين والمستمعين ولهبوط المستوى الفنى لبعض الأغاني والمنولوجات والأفلام السينمائية والاسطوانات والمصنفات الفنية الأخرى ولقصور الأحكام القانونية التى أوردتها لائحة التيارات الصادرة فى ١٢/٧/١٩١١ وعدم كفايتها للإحاطة بكافة أحكام الرقابة وعجزها عن مسايرة التطور ورغبة من وزارة الإرشاد القومى فى رفع المستوى الفنى للمصنفات التى تخضع للرقابة وفى تمكين السلطة القائمة عليها من خلق رقابة واعية رشيدة متطورة فقد رأت الوزارة استصدار القانون المرافق وهو يقوم على المبادئ التالية :

(أولاً) تحديد الغرض من الرقابة بحماية الآداب العامة والمحافظة على الأمن والنظام العام ومصالح الدولة العليا .

(ثانياً) عدم تدخل الرقيب فى مرحلة إعداد المصنف إلا فى الحالات التى يتكلف فيها هذا الإعداد مصاريف باهظة قد تضيع على طالب الترخيص إذا ما رفضت الرقابة إخراجه إلى الجمهور .

(ثالثاً) حلول بعض التراخيص محل البعض الآخر فى الحالات التى يتفق فيها ذلك مع الأغراض المقصودة من هذا القانون .

(رابعاً) تحديد مدة للفصل فى طلبات منح الترخيص أو تحديده وتحديد مدة أخرى لاعتبار الترخيص منسوخاً أو محدداً إذا لم تعترض فيها الرقابة على ذلك .

(خامساً) تحديد مدة لسريان الترخيص بحيث يكفل للرقابة الاتصال فى مدة معقولة بالمصنفات المرخص بها .

- (سادسا) جواز سحب التراخيص إذا طرأت ظروف جديدة تستدعى ذلك .
- (سابعا) جواز التظلم من قرارات الرقابة أمام لجنة استثنائية .
- (ثامنا) وضع مواعيد قصيرة للفصل في الدعاوى والمعارضات الناشئة عن تطبيق هذا القانون و وضع عقوبات مشددة لمن يخالف أحكامه .
- وتقرر المادة الأولى منه مبدأ الرقابة نفسه والغاية منها وتحدد على سبيل التمثيل المنصفات الخاضعة للرقابة .
- والأغراض المقصودة من الرقابة هي المحافظة على الامن والنظام العام وحماية الآداب العامة ومصالح الدولة العليا .
- وأثر الامن والنظام العام والآداب معروف ، أما ما قصده المشرع من مصالح الدولة العليا فهو ما يتعلق بمصالحها السياسية في علاقاتها مع غيرها من الدول .
- كما تحدد المادة الثانية من القانون الحالات التي يجب الحصول فيها على ترخيص سابق من وزارة الارشاد القومي .
- وتنص الفقرة الأولى منها على تصوير الاشرطة السينمائية بقصد الاستغلال أى بقصد تحقيق الربح من عرض الشريط السينمائي على الجمهور ، ويخرج من حكم هذه الفقرة الافلام التي يصورها الافراد أو السياح أو الافلام الثقافية وما يماثل ذلك من أشرطة سينمائية لا يقصد من تصويرها الاستغلال .
- وتنص الفقرة الثانية على تسجيل الاغاني والمنولوجات أو المسرحيات أو ما يماثلها بقصد الاستغلال . ويقصد بالتسجيل الصوتي بأى وسيلة من الوسائل كما أن معيار الخضوع للرقابة هو قصد الاستغلال وبذلك يخرج من نطاق هذه الفقرة التسجيل الذى لا يقصد به ذلك .
- وتنص الفقرة الثالثة على عرض الاشرطة السينمائية أو لوحات الفانوس السحرى أو ما يماثلها فى مكان عام . والرقابة فى هذه الحالة أوسع من الرقابة المنصوص عليها فى الفقرات السابقة ذلك لان فى خروج المصنف الخاضع للرقابة من مرحلة التحضير والاعداد إلى حين العرض ما يجعله أكثر خطرا إذا ما تضمن أى مخالفة للآداب العامة أو النظام العام .
- ولذلك يجب الحصول على ترخيص بالعرض مادام سيتم فى مكان عام سواء قصد بهذا العرض الاستغلال أم لم يقصد منه ذلك . ويخرج من نطاق هذه الفقرة العرض الذى يتم فى الاماكن الخاصة كالمنازل .
- وتنص الفقرة الرابعة على تأدية الاغاني أو المنولوجات أو المسرحيات أو ما يماثلها فى مكان عام والتأدية تشمل الغناء أو الالقاء أو التمثيل حسب الاحوال أو ما يماثل ذلك من أعمال تستتبع إيصال المصنف إلى سمع الجمهور أو بصره فى مكان عام .
- ويخرج من نطاق هذه الفقرة التأدية التى تتم فى الجفلات التى تقام فى الاماكن الخاصة كالافراح التى تقام فى المنازل .

وتنص الفقرة الخامسة على إذاعة المسرحيات أو الاغاني أو المنولوجات أو ما يماثلها ويقصد بالإذاعة الإذاعة عن طريق اللاسلكي أو عن طريق إدارة اسطوانات تتضمن المصنف الخاضع للرقابة عن طريق ميكروفون أو الفناء المباشر في ميكروفون سواء كان ذلك في مكان عام أو في مكان خاص ما دامت الاذاعة ستصل إلى الجمهور ولا يوجد تعارض بين حكم هذه الفقرة وأحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٩ والخاص بمكبرات الصوت إذ أن الترخيص الذي يصدر من المحافظة أو المديرية بناء على أحكام هذا القانون هو الترخيص باستعمال أو تركيب مكبرات الصوت لأغراض محددة . أما الترخيص بالإذاعة بناء على أحكام القانون المرافق فهو ترخيص موضوعي يتضمن الترخيص بموضوع الاذاعة نفسها ويجب الحصول مع ذلك على ترخيص باستعمال المكبر طبقاً لأحكام القانون الخاص باستعمال مكبرات الصوت .

وتنص الفقرة السادسة من هذه المادة على بيع الأشرطة الصوتية أو الاسطوانات أو ما يماثلها أو عرضها للبيع وتخضع لهذه الفقرة الاغاني والمنولوجات والمسرحيات وما يماثل ذلك إذا ماتم اعدادها وتحضيرها وإخراجها في صورة مصنفات مسجلة دون الحصول على ترخيص بما تتضمنه سواء أتم هذا الإعداد في مصر ولم يرخص بتسجيله أم أعد في الخارج واستورد بقصد بيعه في مصر .

ولما كانت من بين الأغراض التي هدف إليها القانون حماية سمعة البلاد ومصالحها العليا فقد نصت الفقرة الأخيرة من هذه المادة على وجوب الحصول على ترخيص عند تصدير أى من المصنفات المذكورة في الفقرات السابقة إذا كان قد تم تصويرها أو إنتاجها أو تسجيلها في مصر ولا تفرقة هنا بين مصنف وآخر فسواء قصد بتصديره الاستغلال في الخارج أم قصد بذلك الاستعمال الشخصي أو غرض آخر . ففي كل هذه الحالات يخضع المصنف للرقابة عند تصديره .

وقد تبين أنه سيجوز على تنفيذ المادة الثانية من القانون أن تزود الترخيصات أو تعدد دون موجب لذلك في بعض الحالات . فقضت المادة الثالثة بأن يتضمن الترخيص الصادر عن تصوير الأشرطة السينمائية بقصد الاستغلال - الترخيص كذلك بتسجيل ما يتضمنه سيناريو الفيلم من مصنفات خاضعة للرقابة كالأغاني مثلاً وسواء كان التسجيل بغرض الإذاعة للمصنف المسجل أثناء عرض الفيلم أم كان بغرض استغلاله بطريقة أخرى فإن الترخيص بالتصوير يتضمنه .

وتقضى الفقرة الثانية بأن الترخيص بتسجيل أى من المصنفات الواردة في الفقرة الثانية من المادة الثانية يشتمل على الترخيص بتأدية أو إذاعة المصنف المرخص بتسجيله كما يتضمن الترخيص ببيع المصنف المسجل ويبرر ذلك أن الترخيص بالتسجيل يقصد به استغلال المصنف المسجل بعد ذلك ، ويقصد بهذه الفقرة أن يجوز للمغنى أن يؤدي الأغنية المرخص بتسجيلها مثلاً في مكان عام أو أن يذيعها باللاسلكي أو أن تذاع من اسطوانة على الجمهور أو تباع هذه الاسطوانة للجمهور . وتنص الفقرة الثالثة على أن الترخيص بالعرض المنصوص عنه في الفقرة الثالثة من المادة الثانية يتضمن الترخيص كذلك بتأدية أو إذاعة ما يتضمنه المرخص بعرضه من مصنفات خاضعة

للرقابة فيجوز للنفى بناء على هذه الفقرة أن يؤدي الأغاني والمنولوجات التي يتضمنها الفيلم إذا ما رخص بعرضه في مكان عام أو أن يذاع الفيلم نفسه أو ما يتضمنه من الأغاني والمنولوجات أو ما يماثلها عن طريق اللاسلكي أو عن طريق مكبر الصوت إذا ما رخص باستعماله .

وواضح أن أحكام المادة السابقة لا تحتاج لترتيبها إلى قرار من السلطة القائمة على الرقابة بل ترتب بحكم القانون .

وتنص المادة الرابعة على أن يطلب الترخيص بخطاب مسجل بعلم الوصول وأنه يجب على السلطة القائمة على الرقابة أن تبت في طلب الترخيص خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب .

وعلى اعتبار الترخيص ممنوحا إذا لم يصدر قرار من هذه السلطة خلال المدة المبينة في الفقرة السابقة . كما تنص على أن تسري الأحكام على طلبات تعديل المصنفات الخاضعة للرقابة .

ونظرا لما قد يشور من نزاع على الملكية الأدبية أو الفنية أو حق استغلال المصنف المرخص به عما قد تقحم فيه السلطة القائمة على الرقابة أو يستند في جسمه على الترخيص الصادر منها مع أن المقصود بهذا الترخيص مجرد السماح بعمليات معينة لمصنفات محددة دون بحث في مدى الحقوق التي تتعلق بها فقد نصت الفقرة الأخيرة من هذه المادة على أنه لا يترتب على منح الترخيص أي مساس بحقوق ذوي الشأن المتعلقة بالمصنف المرخص به .

وقد وضعت هذه المادة بحيث توفق بين حق طالب الترخيص في استصداره ، ومعرفة قرار الرقابة بالرفض في مدة معقولة وبين حق الدولة في الرقابة وضرورة منح الموظفين المختصين فسخة من الوقت تسمح لهم بأداء واجباتهم خصوصا إذا لوحظ تعدد المصنفات التي تخضع للرقابة وتعدد العمليات التي تراقب بناء على أحكام هذا القانون .

ونظرا للتطور السريع للحوادث ولتغير الظروف التي قد يصدر فيها الترخيص بحيث يعتبر مخالفا للأداب العامة والنظام العام ما لم يكن كذلك من قبل فقد حددت المادة الخامسة من القانون مدة سريان الترخيص .

فحددت مدة سنة لسريان الترخيص بالتصوير أو التسجيل من تاريخ صدوره ويحقق هذا التحديد غرضا آخر للرخص له على سرعة القيام بالتصوير أو التسجيل .

كما نصت على سريان الترخيص بالعرض أو التأدية أو الإذاعة لمدة عشر سنوات من تاريخ صدوره ، كما أجازت للسلطة القائمة على الرقابة أن تحدد الجهات التي يعمل بها فيه . وعلى سريان الترخيص بالتصوير لمدة شهر من تاريخ صدوره ، ولا يسري هذا الترخيص إلا بالنسبة للدولة أو الدول المقيمة فيه وذلك لأن ما يتلاءم مع عادات وظروف دولة ما قد لا يتلاءم مع عادات وظروف دولة أخرى بحيث يسىء إلى مصلحة البلاد تصدير المصنف إلى غير الدولة أو الدول التي سمح بالتصدير إليها .

وتنص المادة السادسة على أحقية أصحاب الشأن في التقدم بطلب لتجديد الترخيص كما حددت مدة خمسة عشر يوما يجب فيها على السلطة القائمة على الرقابة أن تبث في هذا الطلب كما نصت على أن الترخيص يعتبر مجددا إذا مضت المدة السابقة دون أن تعترض على التجديد .

ويحدد الترخيص في هذه الحالة بموافقة السلطة القائمة على الرقابة على التجديد لمدة مساوية للبدء الأصلية التي يسرى فيها . وقد قصرت المواعيد في هذه الحالة لسبق عرض المصنف على السلطة القائمة على الرقابة عند الترخيص به لأول مرة .

ونصت المادة السابعة على عدة واجبات على المرخص له وقد قصد بهذه الواجبات تسهيل عمل الموظفين المختصين بالتفتيش عن المصنفات غير المرخص بها من جهة وكفالة العلانية للترخيص من جهة أخرى .

وتنص الفقرة الأولى من هذه المادة بأنه يجب على المرخص له أن يذكر رقم وتاريخ الترخيص في جميع الاعلانات التي تصدر عن المصنف المرخص به وهذه الفقرة من العموم بحيث تشمل جميع أنواع الاعلانات المطبوعة أو المصورة أو المذاعة أو غيرها .

وتقضى الفقرة الثانية بوجوب طبع ترخيص بعرض الأشرطة السينمائية على شريط لا يقل طوله عن خمسة أمتار للأشرطة مقاس ٣٥ مليمتر والتي يزيد وزنها عن عشرة ك . ج أو عن مترين بالنسبة لجميع المقاسات والأوزان الأخرى .

كذلك أوجبت الفقرة الثالثة على المرخص له أن يطبع على اللوحات الزجاجية للفانوس السحري رقم وتاريخ الترخيص بالعرض في مكان ظاهر منها كما أوجبت الفقرة رابعا عليه أن يطبع رقم وتاريخ الترخيص بالتسجيل مع اسم الاسطوانة على الاسطوانة نفسها ومن الواضح أن كل هذه الإجراءات تتم على نفقة المرخص له .

وأوجبت الفقرة الخامسة عرض الترخيص بعرض الأشرطة السينمائية قبل عرض اسم الفيلم مباشرة .

وكذلك نصت المادة الثامنة في الفقرة الأولى منها على أن لا يجوز للمرخص له إجراء أى تعديل أو تحريف أو حذف أو إضافة في المصنف المرخص به ويجب تبعا لذلك أن يتم إجراء التصوير أو التسجيل أو العرض أو التأدية أو الإذاعة أو البيع أو التصدير بالحالة التي وافقت عليها السلطة القائمة على الرقابة .

كما نصت الفقرة الثانية من نفس المادة على عدم جواز استعمال الأجزاء أو الصور التي استبذتها الرقابة في الدعاية للمصنف المرخص به ويبرر حكم هذه الفقرة أن نفس الأغراض التي حذفت من أجلها هذه الأجزاء أو الصور وهي عدم عرضها أو إذاعتها أو إخراجها إلى الجمهور بوجه عام يتعارض معها السماح بإجراء ذلك عن طريق الدعاية علاوة على ما في هذا العمل من تضليل للجمهور إذ أن المصنف المرخص به لا يتضمن هذه الأجزاء أو الصور وكذلك تخضع

أنواع الاستقبال الأخرى لها للرقابة وفقاً لأحكام هذا القانون ويجب الحصول على ترخيص بها وهذه الفقرة من العموم بحيث تشمل جميع وسائل الإعلان والترغيب التي يمكن أن تستعمل فيها هذه الأجزاء .

ولما كان الترخيص يصدر بعد أن تتأكد الرقابة من أن الشروط التي يتطلبها هذا القانون أو القرارات المنفذة له توافرت وأن المصنف المرخص به لا يخالف الآداب العامة أو النظام العام ولا يتعارض مع صالح الدولة العليا أو يعتبر الترخيص منوحاً أو مجدداً إذا مضت المدد المنصوص عليها في المواد ٤ و ٦ من القانون ولما كانت هذه الرقابة للمصنف لا تعدو وتقدير الظروف القائمة مثلاً وقت منح الترخيص وقد تتغير هذه الظروف بحيث يصبح المصنف مخالفاً للنظام العام أو الآداب وينقضي كل أو بعض الشروط التي يتطلبها القانون أو القرارات المنفذة له أو أن يخالف المرخص له أحكام المادتين السابقتين والتي تفرض عليه واجبات معينة .

لذلك نصت المادة التاسعة على جواز سحب الترخيص السابق لإصداره في أي وقت بقرار مسبب إذا طرأت ظروف جديدة تدعو لذلك — كما أجاز للرقابة أن تعيد الترخيص بالمصنف بعد إجراء ما تراه من حذف أو إضافة أو تعديل في المصنف المرخص به .

ورؤى ألا تحصل رسوم في هذه الحالة نظراً لأنه لم يقدم طلب للترخيص بالمصنف من ذوى الشأن كما أن سحب الترخيص نفسه كان للصالح العام ويحسن أن تتحمل الخزنة ما قد يستحق من رسوم على إعادة الترخيص .

وتنص المادة العاشرة على فرض رسوم على ما يخضع للرقابة طبقاً لأحكام هذا القانون كما رخصت في عجزها لوزير الإرشاد القومي بالاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد أن يصدر قراراً يبين فيه مقدار الرسوم التي تدفع لفحص المصنف أو لمنح الترخيص أو لتجديده .

ونظراً لأن بعض الجهات الحكومية كالمصالح العامة والوزارات والمجالس البلدية والقروية والمؤسسات العامة كالجامعات قد تعد حفلات أو تشارك فيها وقد تستدعى هذه الحفلات إجراء شيء مما يخضع للرقابة دون أن تقصد تحقيق الربح من ذلك ولأن الرغبة في أحكام الرقابة قد اقتضت أن تشمل الرقابة مثل هذه المصنفات رؤى تسهيلات لها أن تعفى الطلبات المقدمة منها من الرسوم (م ١١) .

وتنص المادة (١٢) على جواز التظلم من قرارات السلطة الناشئة على الرقابة إلى لجنة تشكل تشكيلاً خاصاً يكفل تمثيل هذه السلطة ومجلس الدولة ونقابة السينمائيين ويقدم التظلم إلى اللجنة مبيناً فيه موضوع القرار المتظلم منه وأسباب التظلم والمستندات المؤيدة لوجهة نظر المتظلم في مدى أسبوع على الأكثر من تاريخ إبلاغ المتظلم بالقرار بكتاب موصى عليه كما أوصت أن يكون الطلب مصحوباً بما يدل على دفع مبلغ بصفة تأمين ترك لوزير الإرشاد القومي أن يحدده بقرار منه وذلك حتى لا تقدم إلى اللجنة إلا التظلمات الجديدة وأوجبت المادة ١٤ أن تفصل في التظلم في مدى ثلاثين يوماً من تاريخ وصول التظلم إليها .

كما أجاز للمتظلم حضور اجتماعات اللجنة أو اناة أحد عنه في ذلك أو تقديم مذكرات مكتوبة لها . ونص على أن من حق اللجنة أن تستدعى من تشاء من موظفي الرقابة لمناقشته في موضوع القرار المتظلم منه وأن تكلف خبيراً بوضع تقرير على تفقة المتظلم . كما أوجبت عليه في هذه الحالة أن يودع مبلغاً تحدده اللجنة بصفة تأمين أتعاب الخبير بخزينة مصلحة الاستعلامات . وتختص اللجنة بتحديد قيمة أتعاب الخبير ولا تلزم بما يرد في تقريره وتصدر قرارات اللجنة بالأغلبية وتكون نهائية وتبلغ إلى صاحب الشأن بكتاب موصى عليه .

ويرد مبلغ التأمين في التظلم إذا وافقت اللجنة على جميع طلبات المتظلم .

وتنص المادة (١٥) على عقاب كل من صور شريطاً سينمائياً بقصد الاستغلال بدون ترخيص بالحبس بمدة لا تقل عن شهر وبغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

ويعاقب بالعقوبات ذاتها كل من عرض مصنفاً بالمخالفة لأحكام الفقرة الثالثة من المادة الثانية من القانون .

ويعاقب بنفس العقوبة كل من وزع المصنف ومستأجره ومدير المكان العام الذي عرضت أو أديت أو أذيعت فيه ويقصد بالأمكنة العامة المحلات العامة ودور السينما والمسارح والملاهي وغيرها من الأماكن التي يسمح بدخول الجمهور فيها .

كذلك نصت المادة (١٦) على أن كل مخالفة لأحكام الفقرات ثانياً ورابعاً وخامساً وسادساً من المادة الثانية يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تزيد عن مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين مع جواز مصادرة موضوع المخالفة ويعاقب بنفس العقوبة مدير المكان العام الذي سجلت أو أديت أو أذيعت أو بيعت أو عرضت للبيع فيه المصنفات الخاضعة للرقابة .

كما نصت المادة (١٧) على جواز الحكم بغلق المكان العام مدة لا تقل عن أسبوع ولا تزيد عن شهر في الأحوال المنصوص عليها في المادتين السابقتين ومصادرة الأدوات والأجهزة والآلات التي استعملت في ارتكاب المخالفة .

ويجوز دائماً عند إثبات هذه المخالفات وقف التصوير أو التسجيل أو العرض أو التادية أو الإذاعة أو البيع مع ضبط موضوع المخالفة ووضعه في جور مغلق يختم بالشمع الأحمر بعد تحرير المحضر اللازم ويوقع على المحضر من قام بإجراء ذلك ويجب أن ترفع الدعوى الجنائية في هذه الحالة إلى محكمة المواد الجزئية الواقع في دائرتها المحل العام في مدى أسبوع على الأكثر من تاريخ الوقف وتفصل المحكمة في هذه الدعوى في مدى شهر على الأكثر من تاريخ رفعها إليها .

وتنص المادة (١٨) على أن كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون يعاقب عليها بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً مصرياً وباعتبار الترخيص كأن لم يكن في حالة الادانة في مخالفة أحكام المادة الثامنة .

وتنص المادة (١٩) من القانون على تفويض وزير الإرشاد القومى فى إصدار قرار بتعيين الموظفين المختصين بتنفيذ أحكام هذا القانون كما منحت هؤلاء الموظفين صفة رجال الضبطية القضائية وأباح لهم دخول المحال العامة للتحقق من تنفيذ هذه الأحكام .

وتنص المادة (٢٠) على حكم وقى أريد به مواجهة الزيادة الضخمة فى طلبات الترخيص أو تجديد التراخيص الناشئة عن تنفيذ هذا القانون . فحددت مدة ستة أشهر للسلطة القائمة على الرقابة للفصل فى طلبات الترخيص عن مصنفات لم تكن توضع أصلا للرقابة أو طلبات تجديد الترخيص عن المصنفات المرخص بها من الجهات المختصة قبل صدور هذا القانون كما أجازت فى نفس الوقت القيام بالعملية الواجب استصدار الترخيص أو تجديده عنها ما لم تحترم الرقابة ذلك وفى هذه الحالة يجب على صاحب الشأن الامتناع فورا عن القيام بهذه العمليات .

وتنص المادة (٢١) على إلغاء كل حكم يخالف أحكام هذا القانون وتقضى المادة الأخيرة بأن على الوزراء تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه .

ولو وزير الإرشاد القومى إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

وتتشرف وزارة الإرشاد القومى بعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء بالتفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٤٣١ لسنة ١٩٥٥ (١)

بتحويل وزير المالية والاقتصاد بإصدار اللائحتين الداخليتين
لبورصة البضاعة الحاضرة للأقطان وبذرة القطن

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية .

وعلى المرسوم الصادر فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ باللائحة العامة لبورصة البضاعة الحاضرة
للأقطان وبذرة القطن (بورصة ميناء البصل) المعدلة بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣١
أغسطس سنة ١٩٥٥ .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٠ مكرر الصادر فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٥ .

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — لووزير المالية والاقتصاد إصدار لائحتين داخليتين لبورصة البضاعة الحاضرة ، أحدهما للأقطان ، والآخرى لبذرة القطن تتناولان مالم تنظمه اللائحة العامة لبورصة البضاعة الحاضرة للأقطان وبذرة القطن (بورصة ميناء البصل) المشار إليها ، وعلى الأخص المسائل الآتية :

(١) قسم الأقطان :

أولا — الأحكام الخاصة بعملية العقود :

- ١ — تقرير النماذج .
- ٢ — شروط التسليم والتسلم والوفاء وأذون المعاينة .
- ٣ — الفش والأقسام المركبة والطلبات الناشئة عنها ورسومها .
- ٤ — التسويات النهائية .
- ٥ — إجراءات الخبرة واستئنافها وإعادة النظر فيها ورسومها .
- ٦ — إجراءات الخبرة والاستئناف في أحوال التلف الخارجى والرطوبة ورسومها .

ثانيا — الأحكام الخاصة بعمليات البضاعة الحاضرة .

ثالثا — الأحكام الخاصة بالقطن العفريتة .

- رابعا — الأحكام الخاصة بالشهادات التهديدية والأقطان المصحوبة بشهادات ورسومها .
- خامسا — الأحكام الخاصة بعمليات القطن المشترط فيها تسليم المحطة وعلى الأخص :

- ١ — شروط البيع .
- ٢ — قطع سعر العقود .
- ٣ — الدفع تحت الحساب .
- ٤ — إجراءات التسليم .
- ٥ — أعمال الخبرة واستئنافها وإعادة النظر فيها والرسوم .
- ٦ — الرفض والإبدال والاسترجاع وسحب القطن المرفوض .
- ٧ — الرطوبة الخارجية والرطوبة الداخلية .
- ٨ — العيار .
- سادسا — مصروفات مكتب مندوب الحكومة .

(ب) قسم البذرة :

أولا — الأحكام الخاصة بعمليات العقود :

- ١ — تقرير النماذج .
- ٢ — شروط التسليم والتسلم والوفاء .

- ٣ - عمليات الخبرة واستئنافها .
 ثانيا - الأحكام الخاصة بعمليات البضاعة الحاضرة .
 ثالثا - الأحكام الخاصة بعمليات البذرة المشتراط فيها تسليم المحطة .
 رابعا - الأحكام الخاصة بحالة ووزن البذرة المباعة بضاعة حاضرة وتسليم المحطة .
 ٢ - على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
 صدر بديوان الرئاسة في ٢٧ المحرم سنة ١٣٧٥ (١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٥) .

مذكرة ايضاحية

نصت المادة ٤٨ من اللائحة العامة لبورصة البضاعة الحاضرة للأقطان وبذرة القطن (بورصة ميناء البصل) على أن تصدر بمقتضى قرارات من وزير المالية والاقتصاد وبعد موافقة مجلس الوزراء لائحتان داخليتان إحداهما لقسم الأقطان والأخرى لقسم البذرة .
 ولما كانت جميع القرارات التي تتخذ بشأن البورصة سواء الصادر منها باللائحة الداخلية أو بأي تعديل لها تتطلب السرعة في إصدارها نظرا لأهمية هذه القرارات بالنسبة لتنظيم العمل بالبورصة ، الأمر الذي لا يمكن توافره بالوضع الحالي للنص الذي يقضى بضرورة الرجوع إلى مجلس الوزراء في كل حال .
 لهذا رأى استصدار قانون يخول وزير المالية والاقتصاد سلطة إصدار اللائحة الداخلية لبورصة البضاعة الحاضرة سواء للأقطان أو لبذرة القطن .
 وتتشرف وزارة المالية والاقتصاد بعرض مشروع القانون المرافق على مجلس الوزراء مفرغا في الصيغة التي ارتأها مجلس الدولة ، رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٤٣٢ لسنة ١٩٥٥ (١)

في شأن التأثير على أسعار القطن ووضع حد أقصى للبراكز المفتوحة

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٢ بوضع حد أقصى للبراكز المكشوفة وبفرض
عقوبة على التأثير في أسعار القطن ،
وعلى ما اراه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — كل من تسبب بسوء نية في التأثير على أسعار القطن بقصد رفعها أو خفضها وذلك
بذره أخبار أو إعلانات غير صحيحة أو بترويجه إشاعات غير صحيحة أو بدخوله لهذا الغرض
مضارباً في السوق القطنية أو بقصد احتكار أى صنف من أصناف القطن أو أى استحقاق من
استحقاقات سوق العقود ، أو شرع في ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على
خمس سنوات ، وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه ، أو بإحدى
هاتين العقوبتين .

مادة ٢ — لا يجوز لأى متعامل في سوق عقود القطن أن يكون له مركز مفتوح يتجاوز خمسة
عشر ألف قنطار على استحقاق أو على كل الاستحقاقات مجتمعة ، ويستثنى من ذلك ما يأتي :

(أ) عمليات التغطية التي تعقد في السوق القطنية ببيع أو شراء عقود مقابل شراء أو بيع
كمية مماثلة من الاقطن أو المصنوعات القطنية .

(ب) عمليات الموازنة التي تجرى بين الاستحقاقات المختلفة للعقد الواحد أو بين سوق
الاسكندرية وسوق أجنبي إلا إذا حل شهر التسليم .

ويعاقب على مخالفة أحكام هذه المادة بالعقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة .

مادة ٣ — على السماسرة والتجار والافراد والشركات والهيئات التي تعمل في تجارة القطن أن
يمسكوا دفاتر يبين بها كافة العمليات التي يقومون بها ، وعليهم أن يقدموا عند كل طلب إلى موظفي

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٠ مكرر الصادر في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٥ .

وزارة المالية والاقتصاد الذين يندبهم وزيرها ، الدفاتر التي يقضى قانون التجارة أو غيره من القوانين بامسأكلها ، والمحركات والوثائق الملحقة بها وأوراق الإيرادات والمصروفات للاطلاع عليها ، ولاتحول المحافظة على سر المهنة دون الاطلاع .

ويتم الاطلاع حيث توجد الدفاتر والأوراق أثناء ساعات العمل العادى وبغير حاجة إلى إعلان سابق ويحذر محضر بذلك .

مادة ٤ - يصدر وزير المالية والاقتصاد القرارات اللازمة لتنظيم وسائل الرقابة على العمليات التي تجرى في سوق العقود والبضاعة الحاضرة ، والحصول على البيانات الخاصة بها ويعاقب على مخالفة أحكام هذه القرارات بغرامة لا تجاوز ألف جنيه .

مادة ٥ - يعاقب على الإمتناع عن تقديم الدفاتر والأوراق المنصوص عليها في المادة التالية أو إتلافها قبل انقضاء ثلاث سنوات بغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه ، كما يحكم بالزام المخالفين بتقديم الدفاتر والأوراق التي لم تقدم وبتهديدات مالية يحين الحكم مقدارها عن كل يوم من أيام التأخير إلى أن يمكن الموظف من الاطلاع .

مادة ٦ - يكون للموظفين الذين يندبهم وزير المالية والاقتصاد بقرار يصدره صفة مأمورى الضبط القضائي فيما يتعلق بتنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات التي تصدر تنفيذا له .

مادة ٧ - يعاقب الموظفون المذكورون في المادتين ٣ و ٦ بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا أفشوا أية معلومات حصلوا عليها أثناء تأدية أعمالهم .

مادة ٨ - يلغى المرسوم بقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه .

مادة ٩ - على وزيرى المالية والاقتصاد والعدل ، كل منهما فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون ولوزير المالية والاقتصاد إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ٢٧ المحرم سنة ١٣٧٥ (١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٥) .

مذكرة ايضاحية

سبق أن صدر المرسوم بقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٢ بوضع حد أقصى للبراكز المكشوفة وبفرض عقوبة على التأثير في أسعار القطن بقصد الحد من المضاربات غير المشروعة التي تؤدي غالبا إلى انهيار سوق القطن .

ونظرا إلى أن هذا المرسوم بقانون بوصفه الحالى لا يؤدي إلى الغرض المنشود إذ يتضمن بعض الاحتكام التي تحد من تصدير القطن .

فقد رأت هذه الوزارة إدخال التعديلات اللازمة عليه بحيث يصبح متمشيا مع ما يجب أن تكون عليه حالة التعامل بالسوق وأعدت لذلك مشروع القانون المرافق متضمنا التعديلات الآتية :

- ١ — زيادة المركز المفتوح للتعاملين في سوق عقود القطن من عشرة آلاف قنطار إلى خمسة عشر ألف قنطار وذلك لتحقيق مجال أوسع ومرونة أكبر للعمليات .
 - ٢ — استثناء العمليات التي تعقد في سوق القطن بقصد تغطية المصنوعات القطنية من قيد الحد الأقصى وذلك لمساعدة الغزالين في تصريف المحصول .
 - ٣ — استثناء عمليات الموازنة التي تجرى بين الاستحقاقات المختلفة على العقد الواحد من قيد الحد الأقصى للمركز المفتوح في الأشهر التي تسبق شهر التسليم وذلك لأن هذه العمليات تعمل على اكساب حركة تصدير القطن المرونة الكافية وتمكن بيوت القطن من عمل تغطيات على أشهر ملائمة لمبيعاتها في الخارج . وقد أخضعت هذه العمليات للحد الأقصى في شهر التسليم وذلك منعاً من الضغط على الأسعار عند حلول هذه الاستحقاقات .
 - ٤ — استثناء عمليات الموازنة التي تعقد بين سوق الاسكندرية والأسواق الأجنبية وذلك بعد إعادة التعامل في بورصة ليفربول إذا كان السبب في إغناها في المرسوم بقانون سالف الذكر راجع إلى تعطيل العمل في تلك البورصة وقت إصداره .
 - ٥ — رؤى تفويض وزير المالية والاقتصاد في إصدار قرار بتنظيم وسائل الرقابة على العمليات التي تجرى في سوق العقود والبضاعة الحاضرة والحصول على البيانات الخاصة بها ونص على عقوبة الغرامة التي لا تتجاوز ألف جنيه على مخالفة أحكام ذلك القرار .
- وتتشرف وزارة المالية والاقتصاد بعرض مشروع القانون المرافق مفرغاً في الصيغة التي ارتآها مجلس الدولة رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٤٣٣ لسنة ١٩٥٥ (١)

في شأن أقطان موسم ١٩٥٤ — ١٩٥٥ والمواسم السابقة له
المتبقية في صباح يوم ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٥٥

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ،
وعلى المرسوم بقانون رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٢ بتعطيل بورصة عقود القطن بالاسكندرية
وتقفيل كسترات القطن ،

(١) لمر. بالوقائع المصرية العدد ٧٠ مكرر الصادر في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٥ .

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من يونيه سنة ١٩٥٥ باستئناف العمل ببورصة عقود القطن اعتباراً من ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ .

وعلى القانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥٤ بشأن شراء محصول قطن موسم ١٩٥٤ - ١٩٥٥ ،
وعلى المذكرة المرفوعة لمجلس الوزراء بشأن السياسة القطنية للموسم الجديد ١٩٥٥ - ١٩٥٦ ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،
وبناء على معارضته وزير المالية والاقتصاد ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يعمل إحصاء عن أقطان موسم ١٩٥٤ - ١٩٥٥ والمواسم السابقة له المتبقية في صباح يوم ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٥٥ دون ارتباط مع لجنة القطن المصرية برسم التصدير أو برسم المغازل المحلية ؛ وعلى حائزى هذه الأقطان أن يبلغوا مندوب الحكومة لدى بورصة ميناء البصل عن كل تصرف فيها .

ولا يجوز تصدير هذه الأقطان أو بيعها للمغازل المحلية إلا بعد دفع فرق إعادة الشراء المقرر عليها ، فإذا كانت هذه الأقطان مشتراة تطبيقاً لعقود سابقة على ٣١ أغسطس سنة ١٩٥٥ احتسب فرق إعادة الشراء على أساس الأسعار .

والعلاوات المقررة في تاريخ التعاقد ، وإذا كانت مشتراة تطبيقاً لعقود لاحقة لهذا التاريخ احتسب فرق إعادة الشراء على أساس أسعار وعلاوات يوم ٣١ أغسطس سنة ١٩٥٥ .

ولا يجوز تسليم هذه الأقطان في الفليارات إلا بعد دفع فرق إعادة الشراء بالأسعار والعلاوات المقررة في ٣١ أغسطس سنة ١٩٥٥ .

ولا يجوز خلط هذه الأقطان بعضها ببعض أو بأقطان موسم ١٩٥٥ - ١٩٥٦ إلا بعد دفع فرق إعادة الشراء المستحق .

ويستمر العمل بنظام عدم تصديرها إلا بعد الحصول على شهادة من لجنة القطن المصرية .

مادة ٢ - يعاقب على كل مخالفة لأحكام المادة ١ بغرامة قدرها ستون قرشاً عن كل قنطار كما يلزم المخالف بأداء الفرق بين سعر شراء اللجنة وسعر بيعها للأقطان المائلة للأقطان موضوع المخالفة .

مادة ٣ - يكون لموظفي مصلحة القطن والجمارك الذين يعينهم وزير المالية والاقتصاد بقرار منه صفة مأموري الضبط القضائي لإنبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون .

مادة ٤ - على وزيرى المالية والاقتصاد والعدل كل منهما فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ؛
ولو وزير المالية والاقتصاد اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ويعمل به من ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٥٥ .

صدر بديوان الرئاسة في ٢٧ المحرم سنة ١٣٧٥ (١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٥) .

مذكرة إيضاحية

صدر القانون رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٥٥ باستئناف العمل في بورصة عقود القطن بالاسكندرية اعتباراً من ١٩٥٥/٩/٢٦ ، تنفيذاً للسياسة القطنية الجديدة التي أقرها مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٨ يونيه سنة ١٩٥٥ .

وقد تضمنت هذه السياسة — بالنسبة لأقطان الموسم المنقضى (١٩٥٥/١٩٥٤) وأقطان المواسم السابقة له — استمرار قيام لجنة القطن المصرية في تحصيل فرق إعادة الشراء عن الأقطان المتبقية في صباح يوم ١٩٥٥/٩/٢٦ والتي لم يتم الارتباط عليها مع اللجنة سواء للتصدير أو للبيع للفازل المحلية ، عملاً بقوانين شراء محاصيل أقطان هذه المواسم .

ويقتضى ذلك حصر كميات هذه الأقطان وتبضع التصرف فيها سواء للتصدير أو للاستهلاك المحلي حتى يمكن تحصيل فروق الأسعار المستحقة عليها كاملة .

لهذا أعد مشروع القانون المرافق . ونص في مادته الأولى على حصر كميات هذه الأقطان والتبليغ عن أى تصرف فيها ووجوب دفع فرق إعادة الشراء على كل ما يصدر أو يستهلك محلياً أو يسلم في الفليارات أو يخلط بعبئه ببعض أو بأقطان المحصول الجديد . وحددت هذه المادة فروق يوم ٣١ أغسطس سنة ١٩٥٥ أساساً للدفع فيما عدا الأقطان التي تم التعاقد عليها قبل هذا التاريخ ، فيحتسب فرق إعادة الشراء على أساس أسعار يوم التعاقد .

ونص في المادة الثانية على الجزاءات التي توقع على المخالفين لأحكام المادة الأولى وهي غرامة قدرها ستون قرشاً عن كل قنطار مع وجوب أداء الفروق وهي نفس العقوبة المنصوص عليها للمخالفين لأحكام القانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥٤ بشأن شراء قطن موسم ١٩٥٥/١٩٥٤ .

ومنحت المادة الثالثة صفة مأموري الضبط القضائي لموظفي مصلحة القطن والجمارك الذين يعينهم وزير المالية والاقتصاد لاثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون .

وتشرف وزارة المالية والاقتصاد بعرض المشروع على مجلس الوزراء مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة للتفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٥٥ (١)

بتعديل المادة ١٢ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧
الخاص بالعمد والمشايخ

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالعمد والمشايخ والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة البوليس ،
وعلى ما اقره مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير الداخلية .

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يعدل نص الفقرة الأولى من المادة ١٢ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص
بالعمد والمشايخ على الوجه الآتي .

تكون في كل مديرية لجنة تسمى لجنة الشياخات وتختص بالنظر في مسائل العمد والمشايخ وما يتعلق
بهم وفقا لأحكام هذا القانون وتشكل من :

رئيسا	المدير أو من ينوب عنه في حالة غيابه
	مندوب وزارة الداخلية
اعضاء	رئيس النيابة أو القائم بعمله
	أربعة من الأعيان من بين المنتخبين لهذا الغرض يختارون بالدور يكون أحدهم
	عند التمييز من المركز الذي تتبعه القرية المعروضة مسألتها على اللجنة

مادة ٢ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة
الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ٢٧ محرم سنة ١٣٧٥ (١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٥) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧١ مكرر الصادر في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٥ .

مذكرة ايضاحية

نصت الفقرة الأولى من المادة ١٢ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ على أن يكون المدير أو وكيل المديرية عند غيابه رئيسا للجنة الشياخات التي تختص بالنظر في مسائل العمد والمشايخ وما يتعلق بهم وفقا لأحكام القانون المذكور .

ولما كانت وظيفة وكيل المديرية قد ألغيت طبقا لنص المادة ١٤٠ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة البواليس ، وكانت المادة ٣٢ من هذا القانون قد تناولت بالتحديد من يقوم مقام المدير عند غيابه وحدود هذه الانابة فنصت على أنه (في حالة غياب أحد المحافظين أو المديرين ينوب عنه الحكماء على ألا تتجاوز مدة الانابة سنة) ، فقد روى تعديل الفقرة الأولى من المادة (١٢) من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ بحيث تتماشى مع هذه الأحكام على النحو الوارد بمشروع القانون المرفق .

ويتشرف وزير الداخلية بعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة للتفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٤٦١ لسنة ١٩٥٥ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بنظام القضاء

باسم الامة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ؛

وعلى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بنظام القضاء والقوانين المعدلة له ؛
وعلى ما ابرته مجلس الدولة ؛
وبناء على ما عرضه وزير العدل ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ١٢ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ النص الآتي:
" تختص المحاكم بالفصل في كافة المنازعات في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٣ مكرر الصادر في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٥٥ .

- والوقف والولاية عليه وجميع الجرائم إلا ما استثنى بنص خاص ، .
 مادة ٢ — تلغى المادة ١٦ من قانون نظام القضاء المشار إليه .
 مادة ٣ — على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٥٦ .
 صدر بديوان الرياسة في ٤ صفر سنة ١٣٧٥ (٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٥) .

مذكرة ايضاحية

تنص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون نظام القضاء على أن :

« يكون مقر محاكم الاستئناف في القاهرة والإسكندرية وأسيوط والمنصورة وتؤلف كل منها من رئيس ووكلاء بقدر عدد الدوائر وعدد كاف من المستشارين » .
 وقد أغفل هذا النص محكمة استئناف طابعا التي لم تكن قد أنشئت بعد عند صدور قانون نظام القضاء ، فرئى تدارك ذلك بالنص على تلك المحكمة مع مراعاة الترتيب الذى نص عليه المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن استقلال القضاء فيما يتعلق بنقل مستشارى هذه المحاكم .
 ولما كانت المصلحة تدعو إلى أن يكون لكل محكمة من محاكم الاستئناف وكيل واحد كما كان عليه الحال من قبل ، فقد رئى تعديل نص الفقرة المذكورة على هذا الوجه .

وتقديراً لانعقاد الهيئة المختصة بالفصل فى المنازعات المنصوص عنها فى المادة ١٩ من القانون قبل أن تصبح الدعوى مهيأة للرافعة فيها رئى أن يعهد بتحضيرها إلى مستشار يندبه رئيس المحكمة يكون له إصدار ما يراه لازماً لذلك من قرارات ثم يحدد جلسة للنظر الموضوع أمام الهيئة المختصة — وقد اقتضى ذلك تعديل المادة ٢١ من هذا القانون لتحقيق هذا الغرض .
 وتنص المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء على أنه :

« وكذلك تختص محكمة النقض بمنعقدة هيئة جمعية عمومية يحضرها على الأقل أحد عشر مستشاراً من مستشاريها دون غيرها بالفصل فى الطلبات المقدمة من رجال القضاء والنيابة والموظفين القضائيين بالديوان العام بإلغاء المراسيم والقرارات المتعلقة بإدارة القضاء عدا الندب والنقل متى كان مبنى الطلب عيباً فى الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ فى تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة .
 كما تختص بالنظر فى طلبات التعويض الناشئة عن ذلك .
 وتتبع فى تقديم الطلبات وبالفصل فيها القواعد والاجراءات المقررة للنقض فى المواد المدنية .
 ولا يجوز أن يجلس للفصل فى هذه الطلبات من كان عضواً فى مجلس القضاء الأعلى أو مجلس التأديب أو المجلس الاستشارى للنيابة » .

وقد دل العمل على استكمال هذا العدد من المستشارين الذى يصح به انعقاد الهيئة قد تعذر فى بعض الأحوال ، خصوصاً إذا لوحظ ما تقتضى به المادة من عدم جواز اشتراك من كان عضواً فى مجلس القضاء الأعلى أو مجلس التأديب أو المجلس الاستشارى الأعلى للنيابة فى تلك الهيئة عند الفصل فى

هذه الطلبات فرئى أن يكتفى بجعل الحد الأدنى لصحة انعقاد هذه الهيئة تسعة من المستشارين وليس في هذا تخيف على حق أو تفويت لضمان بل فيه ما يسر نظر الدعاوى ويكفل سرعة الفصل فيها .

ولما كان النص على اختصاص هذه الهيئة بالفصل في طلبات إلغاء المراسيم والقرارات المتعلقة بإدارة القضاء قد يبدو قاصرا عن تناول الشئون المالية كالمرتبات والمكافآت والمعاشات المستحقة لرجال القضاء أو لورثتهم وما إليها فقد رئى أيضا لذلك تعديل النص على نحو يكفل لرجال القضاء والنيابة ومن في حكمهم عرض طلباتهم التي تمس أى شأن من شئون القضاء على هذه الهيئة دون غيرها .

وتمشيا مع الحكمة التي أملت وضع المادة ٦٣ من الرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء في صورتها الحالية التي جعلت حق الدفاع عن القاضى عند محاكمته تأديبياً مقصوراً عليه أو على أحد زملائه من رجال القضاء لأن ذلك احفظ لكرامة القاضى وأبلغ في تصون القضاء ؛ رئى تعديل أحكام الفقرة الثالثة من المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء على وجه يحقق هذا الغرض . ويتم به التناسق فنص على أن يحضر الطالب بشخصه أمام هيئة محكمة النقض فإن لم ير . الحضور فله أن يقدم دفاعه كتابة أو ينيب في الدفاع عنه أحد زملائه من رجال القضاء أو النيابة دون سواهم .

وقد رئى أن يتبع في تحضير الدعوى ما نص عليه في المادة ٢١ من القانون بعد أن كشف العمل عن قيام نفس العلة التي دعت إلى هذا التعديل .

هذا وقد أوجبت المادة ٨٢ من هذا القانون حضور النائب العام في المجلس المخصوص الذي ينعقد بوزارة العدل للنظر في الاستئنافات التي ترفع عن القرارات التي تصدرها مجالس التأديب الابتدائية لمحاكمة كتبة المحاكم والنيابات بالرغم من أن المادة ٨٠ منه خولت النائب العام حق إقامة الدعوى التأديبية على كتبة النيابة وبذلك يمكن أن يجمع في بعض الأحيان بين سلطتي الاتهام والحكم وهو أمر غير جائز مما رئى معه تعديل هذه المادة على وجه يدفع هذا التعارض بالنص على أن يمثل النيابة العامة في هذا المجلس أحد المحامين العامين .

وعرض هذا المشروع على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة .

وتشرف وزارة العدل بعرضه على مجلس الوزراء للتفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ (١)

بالغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية وإحالة الدعاوى
التي تكون منظورة أمامها إلى المحاكم الوطنية

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ؛

وعلى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير العدل ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — تلغى المحاكم الشرعية والمحاكم المالية ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ وتحال الدعاوى
المنظورة أمامها لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ إلى المحاكم الوطنية لاستمرار النظر فيها وفقا لأحكام
قانون المرافعات وبدون رسوم جديدة مع مراعاة القواعد الآتية :

مادة ٢ — تحال الدعاوى التي تكون منظورة أمام المحكمة العليا الشرعية أو أمام الدائرة
الاستئنافية بالمجالس المالية إلى محكمة الاستئناف الوطنية التي تقع في دائرتها المحكمة الابتدائية التي
أصدرت الحكم المستأنف .

وتحال الدعاوى التي تكون منظورة أمام المحاكم السككية إلى المحكمة الابتدائية الوطنية المختصة
وتحال الدعاوى المنظورة أمام المحاكم الجزئية الشرعية أو المالية إلى المحاكم الجزئية أو الابتدائية
الوطنية المختصة .

مادة ٣ — ترفع الدعاوى التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو التي كانت من اختصاص
المجالس المالية إلى المحاكم الوطنية ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ .

مادة ٤ — تشكل بالمحاكم الوطنية دوائر جزئية وابتدائية واستئنافية وفقا لما هو منصوص
عليه في قانون نظام القضاء — لنظر قضايا الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص
المحاكم الشرعية أو المجالس المالية .

وتصدر الأحكام من محكمة النقض في القضايا المذكورة من دائرة الأحوال الشخصية ويلحق
رئيس المحكمة العليا الشرعية عضوا بها .

(١) نمر بالوقائع المصرية العدد ٧٣ مكرر الصادر في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٥٥ .

وتصدر الأحكام من محاكم الاستئناف في القضايا المذكورة من ثلاثة مستشارين يجوز أن يكون أحدهم من رجال القضاء الشرعي المعيّنين في القضاء الوطني بمقتضى هذا القانون ويكون في درجة نائب أو عضو بالمحكمة العليا الشرعية أو من في درجته .

وتصدر الأحكام في المحاكم الابتدائية من ثلاثة قضاة يجوز أن يكون أحدهم أو اثنان منهم من درجة رئيس أو نائب أو قاض من قضاة المحاكم الشرعية المعيّنين في القضاء الوطني بمقتضى هذا القانون .

ويجوز أن يتولى رئاسة المحكمة الجزئية عند نظر قضايا الأحوال الشخصية قاض من قضاة المحاكم الوطنية أو أحد القضاة من رجال القضاء الشرعي المعيّنين في القضاء الوطني بمقتضى هذا القانون .

مادة ٥ — تتبع أحكام قانون المرافعات في الاجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس المالية عدا الأحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين الأخرى المكمل لها .

مادة ٦ — تصدر الأحكام في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف والتي كانت أصلا من اختصاص المحاكم الشرعية طبقا لما هو مقرر في المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم المذكورة .

أما بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية البصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة الذين لهم جهات قضائية مالية منظمة وقت صدور هذا القانون فتصدر الأحكام — في نطاق النظام العام — طبقا لشريعتهم .

مادة ٧ — لا يؤثر في تطبيق الفقرة الثانية من المادة المتقدمة تغيير الطائفة أو الملة بما يخرج أحد الخصوم عن وحدة طائفية إلى أخرى أثناء سير الدعوى إلا إذا كان التغيير إلى الإسلام فتطبق الفقرة الأولى من المادة السادسة من هذا القانون .

مادة ٨ — تختص المحاكم الجزئية الوطنية بالمنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية طبقا لما هو مبين في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية عدا دعوى النسب في غير الوقف والطلاق والخلع والمباراة والفرقة بين الزوجين بجميع أسبابها والمشار إليها في المادة السادسة من اللائحة ، فاما تكون دائما من اختصاص المحاكم الابتدائية .

وتختص المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف وفقا لما هو مبين في المواد ٨ و ٩ و ١٠ من اللائحة .

مادة ٩ — ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ يلحق قضاة المحاكم الشرعية على اختلاف درجاتهم بالمحاكم الوطنية أو نيابات الأحوال الشخصية أو الإدارات الفنية بالوزارة وذلك بقرار يصدر من وزير العدل .

ويصدر قانون خاص بتنظيم شئون رجال القضاء الشرعى المنقولين إلى المحاكم الوطنية .

مادة ١٠ - استثناء من أحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالحماية أمام المحاكم الوطنية يجوز للدعوى المقبولة للرافعة أمام المحاكم الشرعية الحضور في الدعوى التي كانت تدخل في اختصاص تلك المحاكم - أمام المحاكم الوطنية - على أن يقتصر حضور كل منهم على الدرجة التي هو مقبول للرافعة أمامها في المحاكم الشرعية - وللدعوى المقبولة أمام المحكمة العليا الشرعية المرافعة أمام محكمة النقض أيضاً في الدعوى المشار إليها .

ويصدر قانون خاص بتنظيم قديم في الجدول وحقوقهم وتآديهم وما إلى ذلك .

مادة ١١ - يطبق على الدعوى التي ترفع إلى المحاكم الوطنية طبقاً لهذا القانون ومن وقت العمل به ، القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم أمام المحاكم الشرعية .

مادة ١٢ - تنفذ الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية وفقاً لما هو مقرر في لائحة الاجراءات الواجب اتباعها في تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية الصادرة في ١٤ أبريل سنة ١٩٠٧ .

مادة ١٣ - تلغى المادة ١٦ من قانون نظام القضاء والمواد ١ - ٤ و ١١ - ١٩ و ٢٩ - ٥١ و ٥٣ - ٩٧ و ١٠٠ - ١٣٦ و ١٣٨ - ١٧٨ و ١٨٠ و ١٨٢ و ٢٧٩ - ٣٢٨ و ٣٤٢ - ٣٤٨ و ٣٥١ و ٣٥٢ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٣١ ويلغى كل ما خالف هذا القانون من أحكام الأمر العالى الصادر بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٢٧ الخاص بلائحة ترتيب واختصاصات مجلس الأقباط الأرثوذكس العمومى والأمر العالى الصادر في أول مارس سنة ١٩٠٢ بشأن الإنجليس الوطنيين والقانون رقم ٢٧ الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٠٥ بشأن الأرمن الكاثوليك وكذلك يلغى القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ وجميع الأوامر العالية والقرارات الأخرى المخالفة لهذا القانون .

مادة ١٤ - على الوزراء كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ٤ صفر سنة ١٣٧٥ (٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٥) .

مذكرة ايضاحية

تقضى قواعد القانون العام أن تكون سيادة الدولة تامة ومطلقة داخل بلادها ، كما تقضى بأن يخضع جميع السكان على اختلاف جنسياتهم لقوانين البلاد ومحاكمها ولجهة قضائية واحدة بصرف النظر عن نوع المسائل التي تتناولها خصوماتهم أو القوانين التي تطبق عليها .

ولكن الحال في مصر على عكس ذلك ، فجهات القضاء في مسائل الأحوال الشخصية بالنسبة للمصريين أنفسهم بقيت متعددة ، وكل جهة تطبق قوانينها وتتبع إجراءاتها الخاصة بغير أن يكون هناك صلة تربطها أو هيئة عليها تشرف على قضائها . رغم أن الدولة قد استردت سلطانها القضائي بالنسبة للأجانب فأصبحت المحاكم الوطنية هي التي تقضى في جميع منازعاتهم حتى ما تعلق منها بأحوالهم الشخصية .

ولقد ورثت مصر نظام تعدد جهات القضاء في مسائل الأحوال الشخصية عن الماضي فقامت المحاكم الشرعية . وقام إلى جانبها القضاء الملى ، ثم تعددت جهات القضاء الملى ، فأصبح لكل طائفة قضاؤها الخاص وقوانينها الموضوعية الخاصة وإجراءاتها الخاصة ، مما أدى إلى الفوضى والاضرار بالمتقاضين حيث استتبع تعدد جهات القضاء رغبة كل جهة في توسيع دائرة اختصاصها والاعتداء على سلطة غيرها ، خصوصا مع عدم وجود حدود دقيقة أو ثابتة لاختصاص كل منها . فان المرجع العام في تحديد ولاية محاكم الطوائف هو أحكام الخط الهايوني الصادر في تركيا سنة ١٨٥٦ وأحكام بعض النظم أو التحريرات السابقة أو اللاحقة ، وكلها آثار تشريعية عثمانية نفذت في مصر ولم تكن هذه الآثار التشريعية في صياغتها وتفسيرها وإيدة حرص على توخي الوضوح والأحكام وإنما كانت في حقيقتها ثمرة تجهيل اقتضته ظروف السياسة .

وقد استتبع هذا التجهيل تنازع المحاكم فيما بينها وتعدد الأحكام التي تصدر في النزاع الواحد وبقي المتقاضون يستعدون محكمة على أخرى وظل مصير الحقوق رهينا بهوى الظروف يتحكم فيه لدى الخصومة ، وهكذا تسكدست الأحكام المتناقضة بالمئات تليس مخرجا إلى التنفيذ ولا مخرج . وقد كان من الطبيعي بعد أن ألغيت الامتيازات التي كان يتمتع بها بعض رعايا الدول الأجنبية وبعد أن أصبح هؤلاء يخضعون لنظم التقاضى العادية أمام المحاكم الوطنية — ألا يبقى في البلاد أى أثر لنظام استثنائى يحد من سلطان الحكومة وسيادتها بالنسبة لبعض الوطنيين .

وأنه من الشذوذ بمكان أن يظل الوطنيون من المنتمين إلى الطوائف الملية غير الاسلامية محتفظين باستثناءات قضائية كانت في كثير من الحالات عنوانا على الفوضى وعدم النظام .

والحق أن قضاء الأحوال الشخصية القائم الآن يقصر عن الاستجابة لمطالب المتقاضين . وليس يتفق مع السيادة القومية في شيء ان تصدر احكام في الصق المسائل بذات الانسان من جهات قضائية غير مسئولة ولا مختارة من جانب الحكومة ، أو ان تكون الجهات خاضعة لهيئات

أجنبية تباشر أعمالها خارج حدود البلاد ، كما هو الحال بالنسبة لبعض الطوائف التي يرفع الطعن في أحكامها إلى محكمة روما — وليس أقل من كل أولئك مساسا بالسيادة أن يلي القضاء في بعض المجالس الطائفية أجنب لا يعرفون لغة المتقاضين ويصدروا أحكامهم بين المصريين بلغة غير لغتهم .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، فقد استفاضت الشكوى من حال قضاء الأحوال الشخصية وندد بها المتقاضون منوهين بوجه خاص بانتفاء الحد الأدنى من عوامل التيسير وضمانات التقاضي . فللطوائف غير الإسلامية أربعة عشر مجلسا بعضها لا ينعقد للقضاء إلا في فترات متباعدة أو في أمكنة بعيدة عن محل إقامة المتقاضين ، وفي ذلك من العنت والإرهاق مما يجعل التقاضي عسيرا على بعض الناس والقواعد الموضوعية التي تطبقها أكثر المجالس فيما يطرح عليها من الأقضية غير مدونة ، وليس من اليسير أن يهتدى إليها عامة المتقاضين ، وهي مبعثرة في مظانها بين متون الكتب السماوية وشروح وتأويلات لبعض المجتهدين من رجال السكهنوت ، مبعثرة في كتب لاتينية أو يونانية أو عبرية أو سريانية أو أرمنية أو قبطية لا يفهمها غالبية المتقاضين .

والقواعد المتعلقة بتشكيل المحاكم الطائفية وإجراءات الترافع ونظر الدعاوى وتحرير الأحكام وطرق الطعن فيها لا تنظمها وحدة ولا تتوفر لها الاستقرار — ونفقات التقاضي لا تنهج فيها المجالس منهجا واحدا بل ان الكثير منها ليس له نظام ما في هذا الشأن — وليس لأكثر هذه المجالس أقلام كتاب منظمة تعينها على أداء مهمتها ، وما من شك في أن تلك الحال تدعو إلى تزعزع الثقة بأحكام القضاء وإرهاق المتقاضين .

أمام هذا الموقف الذي يكتنفه الشذوذ من كل جانب ، وأمام تلك الفوضى التي استفحلت آثارها ، تعددت محاولات الإصلاح في الماضي ورغم أنها كانت جزئية ومحدودة إلا أنه لم يكتب لها النجاح بسبب ما قام وقتئذ من عقبات — وبقيت هذه الحالة إلى اليوم وليس لها من ضحايا إلا المتقاضون أنفسهم وسيادة البلاد .

ولما كانت الثورة قد قامت لتحقيق أهداف البلاد في الإصلاح والقضاء على الفساد في شتى نواحيه فإن العقبات المتقدمة ما كانت لترد الحكومة عن أداء واجبها في إقامة صرح القضاء وهي مطالبة بتوفير سبل التقاضي لجميع رعاياها دون تفريق أو تحيز ، ولهم قبلها ما يقتضيها النروض بأعباء الإصلاح ولولم يصادف هوى البعض — وليس للحكومة أن تسلم بوجود هيئات قضائية داخل الدولة تملئ عليها إرادتها أو تناهض سياسة الإصلاح فيها أو تتحكم في طرق الإصلاح .

لذلك رأت الحكومة لزاما عليها إزاء ما هو مشهود من عيوب نظام القضاء في مسائل الأحوال الشخصية ، أن تعالج الأمر علاجا يحسم أسباب الشكوى وبسط ظل الإصلاح بتوحيد نظام القضاء والمحافظة على الحقوق وصيانتها وتوزيع العدالة توزيعا يظفر بثقة المتقاضين ويضع حدا للحالة

المتقدمة وهي تمس الانسان في أدق المشاعر — والعائلات في أدق العلاقات — وتؤثر في أخلاق الافراد والاداة الاجتماعية .

من أجل ذلك عيّنت الحكومة بوضع المشروع الحالي لتنظيم الاختصاص القضائي في مسائل الاحوال الشخصية للمصريين على نحو يكفل توحيد جهة القضاء بالنسبة لهم جميعا يجعل هذه المنازعات من اختصاص القضاء الوطني — كما ان المشروع يكفل احترام ولاية القانون الواجب التطبيق حتى لا يكون هناك أى إخلال بحق أى فريق من المصريين مسلمين أو غير مسلمين في تطبيق شريعة كل منهم .

وقد نص المشروع على ان الاحكام في المنازعات التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية تصدر طبقا لأرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة عدا الاحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة فانه يجب اتباع هذه القواعد وهي القاعدة المقررة الآن في المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

أما بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة والذين لهم محاكم منتظمة وقت العمل بهذا القانون فقد نص المشروع على أن الاحكام تصدر فيها طبقا لشريعتهم .

كما نص المشروع على أنه لا يؤثر في تطبيق القاعدة المتقدمة تغيير الطائفة أو الملة بما يخرج أحد الخصوم عن وحدة طائفية إلى أخرى أثناء سير الدعوى إلا إذا كان التغيير إلى الاسلام فانه في هذه الحالة تطبق أحكام الشريعة الاسلامية .

والفقرة الأخيرة ما هي إلا تطبيق لقاعدة مقررة من ان تغيير الدين يترتب عليه ان يستمتع الشخص بجميع الحقوق التي يخولها له الدين الجديد — كما ان هذه القاعدة هي بعينها المقررة في حالة تغيير الجنسية ، وقد أخذ بها المشرع في المادة الثالثة عشرة فقرة ثانية من القانون المدني حيث نصت على ان الطلاق يسرى عليه قانون الدولة التي ينتمى اليها الزوج وقت الطلاق — ويسرى على التطلق والانفصال قانون الزوج وقت رفع الدعوى .

وقد نص المشروع على اتباع قانون المرافعات فيما يتعلق بالاجراءات التي تتبع في قضايا الاحوال الشخصية عدا الاحوال التي وردت بشأنها نصوص خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . وهي نصوص قصد بها تيسير الاجراءات في هذا النوع من القضايا ولذلك رثى من الخير الابقاء عليها .

ثم تناول المشروع أمر رجال القضاء الشرعى والمحامين أمام المحاكم الشرعية بما يكفل المحافظة على حقوقهم فنص المشروع على أن ينقل رجال القضاء الشرعى على اختلاف درجاتهم إلى القضاء الوطنى في الدرجات المماثلة ، ويلحق رئيس المحكمة العليا الشرعية عضواً بمحكمة النقض لدائرة الاحوال الشخصية ، وتضمن المشروع اشتراكهم في القضاء في درجاته جميعا فنص على أن الاحكام

في محكمة الاستئناف تصدر من ثلاثة مستشارين يجوز ان يكون أحدهم من رجال القضاء الشرعي المعينين في القضاء الوطني بمقتضى هذا القانون يكون في درجة نائب أو عضو بالمحكمة العليا الشرعية أو من في درجته — ونص المشروع على أن المحاكم الابتدائية تشكل من ثلاثة قضاة يجوز أن يكون أحدهم أو اثنان منهم من رجال القضاء الشرعي من درجة رئيس أو نائب أو قاض من قضاة المحاكم الشرعية ، أما في القضاء الجزئي فقد أجاز المشروع ان يرأسه في مسائل الأحوال الشخصية أحد القضاة في القضاء الوطني أو أحد قضاة المحاكم الشرعية — وبالنسبة للمحامين فقد قرر المشروع قبولهم للمرافعة في قضايا الأحوال الشخصية كل في الدرجة المقرر للمرافعة بها أمام المحاكم الشرعية على أن يوضع لهم قانون خاص بتنظيم قيديهم في الجداول وحقوقهم وتأديبهم إلى غير ذلك ، كما صرح المشروع للمحامين المقررين أمام المحكمة العليا الشرعية بالحضور أمام محكمة النقض في القضايا التي كانت من اختصاص المحكمة المذكورة .

ونص المشروع على ان تطبق لائحة الرسوم أمام المحاكم الشرعية على القضايا التي ترفع إلى القضاء الوطني وعلى ان القضايا التي تحال من المحاكم الشرعية أو المالية إلى القضاء الوطني لاستمرار النظر فيها بعد ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ وهو الميعاد المحدد لالغاء تلك المحاكم لاستحقاق عليها رسوم جديدة .

ونص المشروع على أن يستمر تنفيذ الاحكام التي تظهر في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية طبقاً للائحة الاجراءات الواجب اتباعها في تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية ، وهي تجيز تنفيذها بالطريق الإداري علاوة على الطريق المقرر للتنفيذ في قانون المرافعات ولا شك ان الطريق الإداري أيسر للتقاضين ويكفل سرعة التنفيذ الأمر الذي يتلاءم مع طبيعة الحقوق المتعلقة بالأحوال الشخصية .

وقد عرض المشروع على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة .

وتشرف وزارة العدل برفع المشروع المرافق إلى مجلس الوزراء حتى إذا ما وافق عليه تفضل باتخاذ الاجراءات اللازمة لاستصداره .

قرار

باللائحة الداخلية لمجلس الدولة (١)

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المادتين ٤٧ و ٧٧ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة ،

وبعد أخذ رأى رئيس مجلس الدولة ،

قرر :

- مادة ١ — يعمل باللائحة الداخلية لمجلس الدولة المرافقة لهذا القرار .
- مادة ٢ — على رئيس مجلس الدولة تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
- تحريرا في ١٩ شعبان سنة ١٣٧٤ (١٢ أبريل سنة ١٩٥٥) .

الباب الأول — القسم القضائى

الفصل الأول — المحاكم

مادة ١ — يكون توزيع مستشارى محكمة القضاء الإدارى فى هيئات على أساس التخصص ، وتحال اليها القضايا بمراعاة نوعها ، كما يكون عدد أفراد الهيئة بنسبة عدد القضايا بعضها إلى بعض على أن تصدر الأحكام من ثلاثة مستشارين برئاسة رئيس الهيئة ، وذلك كله طبقا للنظام الذى يضعه رئيس المجلس مع رئيس محكمة القضاء الإدارى وتوافق عليه الجمعية العمومية لهذه المحكمة .

مادة ٢ — يكون تحديد عدد الجلسات فى المحكمة الادارية العليا وأيام وساعات ومكان انعقادها طبقا للنظام الذى يعده رئيس مجلس الدولة وتوافق عليه الجمعية العمومية لهذه المحكمة ، وفى محكمة القضاء الإدارى طبقا للنظام الذى يعده رئيس مجلس الدولة مع رئيس هذه المحكمة وتقره جمعيتها العمومية .

مادة ٣ — يكون تحديد عدد الجلسات بالمحاكم الإدارية وأيام وساعات ومكان انعقادها طبقا للنظام الذى يقترحه الوكيل المساعد لهذه المحاكم وبعد أخذ رأى جمعيتها العمومية واعتماد رئيس المجلس .

مادة ٤ — تبدأ السنة القضائية من أول أكتوبر وتنتهى فى آخر سبتمبر ، غير أنه فى المدة من أول يونيه إلى آخر سبتمبر يراعى عند تنظيم الإجازات السنوية أن يكون توزيع العمل بين مستشارى محكمة القضاء الإدارى وبين رؤساء المحاكم الإدارية وأعضائها بالتناوب بحيث تظل جلسات محكمة القضاء الإدارى والمحاكم الإدارية مستمرة ويجوز عند الضرورة استكمال العدد القانونى بطريق الندب .

مادة ٥ — يكون إعلان عرائض الدعاوى إلى الوزارات صاحبة الشأن رأساً وعليها تبليغ الفروع التابعة لها بالعريضة لاستجتماع البيانات والأوراق والملاحظات اللازمة لتحضير الدعوى ، وبعد استجتماعها تودعها الوزارة بملف الدعوى في المحكمة المختصة في الميعاد القانوني ، وتعتبر رئاسة مجلس الوزراء بما يتبعها من هيئات منضما إليها ديوان المحاسبة ومكتبها البرلمان والجامع الأزهر والمعاهد الدينية وزارة فيما يتعلق بالإعلان .

مادة ٦ — تنشأ في أول كل سنة بالمحكمة الادارية العليا ومحكمة القضاء الادارى وبكل من المحاكم الادارية السجلات الآتية :

(١) سجل عام تقيد فيه الدعاوى بأرقام متتابعة وفقاً لتاريخ تقديمها ويبين فيه نوع الدعاوى وأسماء الخصوم ومضمون القرار المطعون فيه وموضوع الدعوى والطلبات وتاريخ الجلسة التي تعين وتاريخ الحكم ومنطوقه وبيان الرسم المستحق .

(٢) سجل لمراقبة المواعيد ويبين فيه رقم قيد الدعوى وتاريخ تقديمها وأسماء الخصوم ونوعها وتاريخ تقديم العريضة وتاريخ إرسال العريضة للإعلان وتاريخ إعلان المدعى عليه وتاريخ انتهاء مواعيد ملاحظاته وتاريخ إرسال القضية للمفوض وتاريخ انتهاء المواعيد التي يحددها للخصوم وتاريخ الجلسة التي تعين .

(٣) سجل مفهرس ويعين فيه رقم القضية وأسماء الخصوم مرتبة بحسب الأحرف الأبجدية .

(٤) سجل تحصر فيه الأحكام برقم متتابع ويبين فيه رقم السجل العام وأسماء الخصوم ومنطوق الحكم وتاريخ صدوره بما في ذلك الأحكام الصادرة في طلبات وقف التنفيذ واستمرار صرف المرتب وتاريخ تسليم القضية لقلم الحفظ .

(٥) سجل لحفظ القضايا يبين فيه رقم القضية وتاريخ ورودها لقلم الحفظ وأسماء الخصوم وتاريخ الحكم .

(٦) سجل لتقيد طلبات صور الأحكام والأوراق وتسليمها تحصر فيه هذه الطلبات برقم متتابع ويبين فيه رقم السجل العام واسم الطالب ولقبه واسم الخصم ولقبه والأحكام والأوراق المطلوب صورتها وتاريخها وتاريخ طلب الصورة وتاريخ تسليمها لطالبها وتوقيع من تسلم الصورة وبيان الرسم المستحق عليها .

ويجوز بقرار من رئيس مجلس الدولة إنشاء سجلات أخرى إذا اقتضى العمل ذلك .

مادة ٧ — ينشأ بمحكمة القضاء الادارى وبكل محكمة من المحاكم الادارية فضلاً عما تقدم من السجلات ما يأتي :

(١) سجل لتقيد قضايا الاعفاء ويبين فيه رقم قيد الطلب وتاريخ تقديمه وأسماء الخصوم ومضمون الطلب وتاريخ الجلسة التي تعين لنظره وبيان ما تم فيه .

(٢) سجل لتقيد الرسوم والغرامات المعلاة طلباً من أربابها ويبين فيه رقم قيدها ورقم السجل

العام وأسماء من قيدت عليهم والمصروفات ومقدارها وقيمة المتحصل منها وتاريخ التحصيل ورقم قسيمة التحصيل .

مادة ٨ — يعد ملف لكل دعوى تودع به كل ورقة يوجب القانون إيداعها ويكون ذلك بمحضر إيداع يثبت فيه رقم القضية وأسماء الخصوم واسم المودع وتاريخ الإيداع وساعته وبيان الأوراق المودعة وتوقع من المودع والموظف المختص ويؤشر على غلاف الملف من الداخل ببيان الأوراق المودعة بأرقام متتابعة وتاريخ إيداعها وعدد ملحقاتها ويثبت على غلاف الملف من الخارج رقم الدعوى بالسجل العام وأسماء الخصوم وموضوع الدعوى وبيان إجراءات سيرها .

مادة ٩ — تقدم المستندات في حافظة يبين فيها تاريخ كل مستند ومضمونه بأرقام متتابعة إلى سكرتير المحكمة من أصل وبه المستندات وصور من الحافظة وحدها بقدر عدد الخصوم ويحفظ أصل الحافظة والمستندات بملف الدعوى .

ويجوز أن تقدم المستندات بلغة أجنبية على أن تكون مشفوعة بترجمتها إلى اللغة العربية ،

مادة ١٠ — إطلاع الخصوم على المستندات لا يكون إلا في مقر المحكمة تحت إشراف الموظف المختص .

مادة ١١ — لا يجوز رد المستندات إلا بعد صدور الحكم في الدعوى وإيداع مسودته فاذا دعت الضرورة إلا استردادها قبل صدوره جاز ردها بإذن كتابي من المفوض أثناء تحضيره الدعوى وتجهيزها للرافعة أو من رئيس الدائرة بعد ذلك على أن يعين ميعاد لإعادتها .

مادة ١٢ — يصدر بتنظيم التفتيش على المحاكم الإدارية قرار من رئيس المجلس .

مادة ١٣ — يتحرى رئيس مجلس الدولة من الجهات المختصة ماتم في شأن تنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم .

الفصل الثاني — هيئة مفوضى الدولة

مادة ١٤ — يكون نذب المفوضين بالمحكمة العليا وبكل دائرة من دوائر محكمة القضاء الإداري وبكل من المحاكم الإدارية بقرار من رئيس مجلس الدولة بعد أخذ رأى رئيس هيئة المفوضين .

مادة ١٥ — يكون توزيع العمل بين المفوضين الملحقين بالمحكمة الإدارية العليا وبمحكمة القضاء الإداري وبالمحاكم الإدارية عند تعددهم وفقا للنظام الذى يضعه رئيس مجلس الدولة بعد أخذ رأى رئيس هذه الهيئة .

مادة ١٦ — تعرض كشوف بالأحكام الصادرة من دوائر محكمة القضاء الإداري ومن المحاكم الإدارية خلال أسبوعين من تاريخ صدور الحكم على رئيس هيئة مفوضى الدولة أو من يندبه لذلك من الأعضاء ويكون كل كشف مشتملا على ملاحظات المفوض الملحق بالدائرة أو المحكمة ورأيه في الطعن في الحكم أو عدمه وأسباب الطعن ، كما يرفق به ما يقدم من ذوى الشأن من ملاحظات على الحكم .

ويؤشر رئيس الهيئة أو من يندبه بالموافقة على هذه الأحكام أو باتخاذ سبيل الطعن فيها ويكون الطعن بعريضة مسببة من رئيس الهيئة تقدم إلى سكرتيرية المحكمة الادارية العليا .

مادة ١٧ — يرسل المفوض إلى رئيس هيئة مفوضى الدولة فى نهاية كل شهر كشفا بما ورد اليه من قضايا وما أحيل عليه من تحقيق وما عرض عليه من طلبات إعفاء ويوضح فى هذا الكشف المنازعات التى تمت التسوية فيها وما قدم فيها من تقارير أو فصل فيها وما لم ينجز بعد مع بيان سبب ذلك .

مادة ١٨ — يعد فى سكرتيرية هيئة مفوضى الدولة بكل محكمة سجل يقيد فيه بأرقام متتابعة ملف الأوراق المرسلة إلى مفوضى الدولة بهذه المحكمة ويذكر فيها اسم العضو الذى أحيلت اليه ويؤشر فيها بما يتم بشأنها .

مادة ١٩ — يلحق بكل محكمة سكرتيرية هيئة مفوضى الدولة تولى قيد القضايا بسجل الهيئة وتحرير محاضر أعمال المفوض وتنفيذ قراراته وإيداع الأوراق والتأشير على الملف طبقا للمادة الثامنة من اللائحة وذلك فى الفترة التى يبق فيها الملف لدى هيئة مفوضى الدولة .

مادة ٢٠ — يرسل رئيس هيئة مفوضى الدولة فى الأسبوع الأول من كل من شهرين أيار وأبريل ويوليه وأكتوبر من كل سنة إلى رئيس المجلس تقريراً يتضمن ملاحظاته على الأحكام التى صدرت والمنازعات التى تم تسويتها وبوجه عام ما قامت به الهيئة من أعمال خلال الثلاثة أشهر السابقة كما يتضمن إحصاء عن القضايا التى رفعت والأحكام التى صدرت وما إلى ذلك من بيانات .

الباب الثانى

القسم الاستشارى للفتوى والتشريع

الفصل الأول — الترتيب والنشكيل

مادة ٢١ — يتكون القسم الاستشارى للفتوى والتشريع من الإدارات الآتية :

- (١) إدارة لرياسة مجلس الوزراء وشؤون الجمهورية وتختص بالنظر فى المسائل التى ترد إليها من رياسة مجلس الوزراء والجهات التابعة لها والملحقة بها ومن ديوان القصر الجمهورى .
- (٢) إدارة لوزارة الداخلية وتختص بالنظر فى المسائل التى ترد إليها من هذه الوزارة .
- (٣) إدارة لوزارة الخارجية وتختص بالنظر فى المسائل التى ترد إليها من هذه الوزارة .
- (٤) إدارة لوزارة العدل وتختص بالنظر فى المسائل التى ترد إليها من هذه الوزارة .
- (٥) إدارة لوزارة الحربية وتختص بالنظر فى المسائل التى ترد إليها من هذه الوزارة .
- (٦) إدارة للمصالح العامة بالاسكندرية وتختص بالنظر فى المسائل التى ترد إليها من هذه المصالح .
- (٧) إدارة لديوان الموظفين وديوان المحاسبة وتختص بالنظر فى المسائل التى ترد إليها من هاتين الجهتين .

(٨) إدارة لوزارة الشؤون البلدية والقروية وتختص بالنظر في المسائل التي ترد إليها من هذه الوزارة .
 (٩) إدارة لوزارة التربية والتعليم وتختص بالنظر في المسائل التي ترد إليها من هذه الوزارة .
 (١٠) إدارة للجامعات المصرية والأزهرية وتختص بالنظر في المسائل التي ترد إليها من هذه الجهات .

(١١) إدارة لوزارة الأوقاف وتختص بالنظر في المسائل التي ترد إليها من هذه الوزارة .
 (١٢) إدارة لوزارة الصحة العمومية وتختص بالنظر في المسائل التي ترد إليها من هذه الوزارة .
 (١٣) إدارة لوزارة الشؤون الاجتماعية وتختص بالنظر في المسائل التي ترد إليها من هذه الوزارة .
 (١٤) إدارة لوزارة الإرشاد القومي وتختص بالنظر في المسائل التي ترد إليها من هذه الوزارة .
 (١٥) إدارة لوزارة المالية والاقتصاد وتختص بالنظر في المسائل التي ترد إليها من هذه الوزارة .
 (١٦) إدارة لوزارة التجارة والصناعة وتختص بالنظر في المسائل التي ترد إليها من هذه الوزارة .
 (١٧) إدارة لوزارة التموين وتختص بالنظر في المسائل التي ترد إليها من هذه الوزارة .
 (١٨) إدارة لوزارة الزراعة وتختص بالنظر في المسائل التي ترد إليها من هذه الوزارة .
 (١٩) إدارة للإصلاح الزراعي والهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي وتختص بالنظر في المسائل التي ترد إليها من الهيئة العليا للإصلاح الزراعي ومن الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي .
 (٢٠) إدارة لوزارة الأشغال العمومية وتختص بالنظر في المسائل التي ترد إليها من هذه الوزارة .
 (٢١) إدارة لوزارة المواصلات وتختص بالنظر في المسائل التي ترد إليها من هذه الوزارة .
 (٢٢) إدارة لمصلحة السكك الحديدية ومصلحة التليفونات وتختص بالنظر في المسائل التي ترد إليها من هاتين الجهتين .

مادة ٢٢ — يجتمع رؤساء الإدارات بهيئة لجان يرأسها الوكيل المساعد المختص للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع وتشكل اللجنة الأولى من رؤساء الإدارات لرياسة مجلس الوزراء وشؤون الجمهورية ولوزارات الداخلية والخارجية والعدل والحرية والمصالح العامة بالاسكندرية ولديوان الموظفين وديوان المحاسبة .

وتشكل اللجنة الثانية من رؤساء الادارات لوزارات الشؤون البلدية والقروية والتربية والتعليم والجامعات المصرية والأزهر والأوقاف والصحة العمومية والشؤون الاجتماعية والإرشاد القومي .
 وتشكل اللجنة الثالثة من رؤساء الادارات لوزارة المالية والاقتصاد والتجارة والصناعة والتموين والزراعة والأشغال العمومية والمواصلات ومصلحة السكك الحديدية والتليفونات والإصلاح الزراعي والهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي .

مادة ٢٣ — لمفوضي المجلس المنتدبين بالرياسة أو بالوزارة أو بالمصالح باعتبارهم ملحقين بإدارة الرأي والتشريع المختصة بشؤون الوزارة أو المصلحة التي يعملون فيها حضور جلسات اللجان والجمعيات العمومية للقسم الاستشاري والاشتراك في مداولتها وذلك حين نظر المسائل الواردة من الجهات التي يعملون بها .

الفصل الثانى — الاختصاصات والإجراءات

مادة ٢٤ — تقدم طلبات الرأى مشفوعة بعرض شامل مفصل للوقائع وبيان دقيق للمسائل التى يطلب الرأى فيها

مادة ٢٥ — يختص المندوب بالمسائل الآتية :

(أ) إعداد تقارير فى المسائل المنصوص عليها فى البنود (أ) و (ب) و (ج) من المادة ٤٣ من القانون .

(ب) تحضير صياغة مشروعات اللوائح والقرارات التنفيذية للقوانين والمراسيم وقرارات مجلس الوزراء ذات الصلة التشريعية .

(ج) الحضور فى اللجان الإدارية فى الوزارات والمصالح التى لاتنص القوانين على أن يكون تمثيل مجلس الدولة فيها بمضو من درجة أعلى من مندوب .

(د) إعداد تقارير فى المسائل التى يطلب فيها إبداء الرأى والتى تحال إليه من رئيس الإدارة .

مادة ٢٦ — يختص المندوب الأول فضلا عن المسائل التى يختص بها المندوب بما يأتى :

(أ) إعداد تقارير فى المسائل التى تعرض على اللجان .

(ب) إعداد مشروعات القوانين واللوائح والقرارات التى تعهد بها الوزارات والمصالح إلى الإدارة .

ويبت بصفة نهائية فى المسائل محدودة الأهمية التى يصدر بتعيينها قرار من الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بناء على عرض رئيس الإدارة المختص .

مادة ٢٧ — يختص النائب فضلا عن المسائل التى يختص بها المندوب الأول بما يأتى :

(أ) إعداد تقارير فى المسائل التى تعرض على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى .

(ب) إقرار التقارير التى يعدها المندوبون أو المندوبون الأول فى المسائل التى يصدر بتعيينها قرار من الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بناء على عرض من رئيس الإدارة المختص .

فإن اختلفت وجهة نظر النائب مع ماورد فى التقرير وجب عرض الأمر على رئيس الإدارة .

مادة ٢٨ — يختص المستشار المساعد بجميع المسائل التى تدخل فى اختصاص النائب وذلك فى الإدارات التى لا يوجد بها نواب .

وفى الإدارات التى يرأسها مستشار ويلحق بها مستشار مساعد أو أكثر يوزع العمل بينهم بقرار من الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بناء على عرض رئيس الإدارة المختص .

مادة ٢٩ — يتولى رئيس الإدارة الاشراف على أعمال الأعضاء الملحقين بها وله أن يعهد ببعض اختصاصات المندوبين إلى المندوبين المساعدين .

ويوزع العمل فى حدود الاختصاصات المبينة فى المواد السابقة على أعضاء الإدارة .

ويتولى إبلاغ الفتوى إلى الجهات المختصة على مقتضى التقارير التي يعدها الأعضاء ويعتمدها وذلك فيما عدا المسائل التي يبتون فيها بصفة نهائية طبقاً للأحكام السابقة . وفي حالة عدم إقراره لما جاء في تقارير من ذكروا ورأى إصدار الفتوى على وجه آخر أودع تقرير العضو ملف الموضوع بالإدارة ، كما يتولى المراجعة النهائية للمسائل التي تعرض على اللجنة أو الجمعية العمومية للقسم الاستشاري .

مادة ٣٠ — على رئيس الإدارة أن يبلغ المكتب الفني بصورة من الفتاوى المبلغة إلى الجهات الإدارية في التاريخ الذي تبلغ فيه إلى الجهات الإدارية .

مادة ٣١ — للأعضاء الاتصال بالجهات ذات الشأن للحصول على ما يكون لازماً من بيانات وأوراق في المسائل المحالة عليهم ولهم أيضاً أن يطلبوا حضور مندوبين من موظفي هذه الجهات للدلاء بما يطلب إليهم من إيضاحات .

مادة ٣٢ — يجب أن تتضمن الفتوى بياناً مفصلاً للواقع ولحكم القانون .

مادة ٣٣ — يتولى رئيس الإدارة بعد تقديم تقرير العضو إحالة المسائل التي تختص بها اللجنة المشار إليها في المادة ٢٢ من اللائحة ويعين رئيس اللجنة تاريخ الجلسة المحددة لنظر المسائل المعروضة عليها ويخطر بها رئيس مجلس الدولة ووكيل المجلس للقسم الاستشاري والأعضاء كما يرسل إليهم صورة من جدول الأعمال والتقارير المعروضة .

مادة ٣٤ — يتولى رئيس اللجنة إحالة المسائل التي تختص بها الجمعية العمومية للقسم الاستشاري ويعين رئيس الجمعية العمومية للقسم الاستشاري تاريخ الجلسة المحددة لنظر المسائل المعروضة عليها ويخطر به رئيس مجلس الدولة والأعضاء كما يرسل إليهم صورة من جدول الأعمال والتقارير المعروضة .

مادة ٣٥ — تقوم بمراجعة صياغة التشريعات المستعجلة والمحدودة الأهمية لجنة تشكل من الوكيل المساعد المختص أو من يقوم مقامه ورئيس الإدارة المختص وأحد رؤساء الإدارات التي تكون منها اللجنة يندبها الوكيل المساعد المختص .

مادة ٣٦ — يعين وكيل مجلس الدولة للقسم الاستشاري تاريخ الجلسة المحددة لنظر المسائل المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٤٤ من القانون ويخطر بها رئيس مجلس الدولة والأعضاء ومن طلب إبداء الرأي فيها ويرسل إليهم صورة من التقرير المقدم فيها .

مادة ٣٧ — يبلغ رئيس الإدارة الفتاوى التي تصدر من اللجنة أو من الجمعية العمومية للقسم الاستشاري والمشروعات التي تتم صياغتها فيها إلى رئيس مجلس الدولة ووكيل المجلس للقسم الاستشاري والجهات الإدارية المختصة وذلك فيما عدا المسائل المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٤٤ فيكون التبليغ من وكيل مجلس الدولة للقسم الاستشاري .

مادة ٣٨ — يعد ملف لكل مسألة ترد إلى إدارة الرأي والتشريع تودع به الأوراق ويؤشر

على غلاف الملف من الداخل ببيان الأوراق المودعة به بأرقام متتابعة وتاريخ إيداعها وعدد ملحقاتها ويثبت على غلاف الملف من الخارج رقمه المتتابع في السجل الخاص بذلك وموضوع كل مسألة وبيان إجراءات سيرها .

مادة ٣٩ — تنشأ في أول كل سنة لكل إدارة من إدارات الرأى والتشريع السجلات الآتية :

(١) سجل تقييد فيه طلبات الرأى .

(٢) سجل تقييد فيه مشروعات القوانين واللوائح والقرارات التنفيذية للقوانين والمراسيم والقرارات ذات الصفة التشريعية وطلبات إعداد هذه التشريعات .

(٣) سجل تقييد فيه طلبات حضور الأعضاء في اللجان ومجالس التأديب ويؤشر في هذه السجلات باسم الجهة الادارية التي وردت منها هذه المسائل وتاريخ ورودها واسم العضو الذى أحيلت عليه وما اتخذ بشأنها — كما يوضح بها تاريخ إحالة هذه المسائل على اللجنة أو على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى والتشريع وتاريخ تبليغ الجهات ذات الشأن بالفتوى أو بالمشروعات بعد صياغتها . كما ينشأ في أول كل سنة بسكرتارية كل لجنة وسكرتارية الجمعية العمومية للقسم الاستشارى والتشريع سجل تقييد فيه المسائل التي تعرض على اللجان أو على الجمعية وتاريخ ورودها وتاريخ الانتهاء منها ومضمون الفتوى أو الصياغة .

مادة ٤٠ — يرسل رئيس كل إدارة إلى رئيس المجلس في الأسبوع الأول من كل من شهر يناير وأبريل ويوليه وأكتوبر تقريراً شاملاً يتضمن إحصاء عن المسائل التي وردت إلى الإدارة والمسائل التي أحيلت على اللجنة والمسائل التي لم تنجز بالإدارة مع إيضاح الأسباب التي دعت إلى ذلك .

مادة ٤١ — يجمع رئيس كل إدارة أعضاء المجلس في إدارته والمندوبين المساعدين بها مرة كل أسبوعين على الأقل لاستعراض المسائل القانونية التي كانت مدار البحث خلال الفترة السابقة واستظهار المبادئ القانونية التي تنظمها والتحقق في الدراسة بقصد تنسيق المبادئ وتوحيدها واستقرارها .

الباب الثالث

أحكام عامة

مادة ٤٢ — ترسل الدعوة لحضور الجمعية العمومية للمجلس مع جدول الأعمال إلى الأعضاء قبل التاريخ المعين لانعقاد الجمعية بثلاثة أيام على الأقل ويجوز عند الاستعجال إرسال الدعوة قبل موعد الانعقاد بمدة تقل عن ثلاثة أيام أو في يوم الانعقاد ذاته .

مادة ٤٣ — يفتح الرئيس جلسة الجمعية العمومية ويدير المناقشات فيها ويحدد نوع البحث ويأذن في الكلام ويقترح إقفال باب المناقشة ويعلم ما تصدره الجمعية من قرارات .

مادة ٤٤ — يتولى سكرتارية الجمعية العمومية السكرتير العام وعند غيابه من يندبه رئيس المجلس ويقوم السكرتير العام بتحضير المحضر .

ويتضمن هذا المحضر بيان مكان الانعقاد وموعد بدئه وانتهائه وأسماء الأعضاء الحاضرين والمعتذرين والمتخلفين وبيان المسائل المعروضة وملخصا لما دار فيها من مناقشات وقرارات الجمعية العمومية في شأنها .

مادة ٤٥ — المداولات التي تجرى في جلسة الجمعية العمومية للجلسات سرية .

مادة ٤٦ — يبدى كل عضو رأيه فيما يعرض لأخذ الرأى وإذا امتنع عضو عن إبداء الرأى بين أسباب امتناعه .

مادة ٤٧ — تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة لمن أعطوا أصواتهم فعلا ولو قلت هذه الأغلبية عن نصاب أغلبية الحاضرين بسبب امتناع بعض الأعضاء عن إعطاء رأيهم وعند تساوى الآراء يكون الأمر الذى حصلت المداولة في شأنه مرفوضا .

مادة ٤٨ — يكون التصويت برفع الأيدى أو بمناداة الأسماء ويعلن الرئيس النتيجة عقب ذلك فوراً ويجوز للجمعية أن تقرر جعل التصويت سرياً .

مادة ٤٩ — يعد محضر جلسة الجمعية العمومية خلال أسبوع من تاريخ انعقادها ويوقعه رئيس الجلسة والسكرتير ويودع السكرتارية العامة ولكل عضو من أعضاء الجمعية أن يطلع عليه ويعرض المحضر على الجمعية العمومية للموافقة، ويجوز طلب إجراء تصحيح فيه ومتى وافقت الجمعية العمومية على أى تصحيح أثبت في محضر الجلسة التى صدر فيها قرار التصحيح وأشير إلى ذلك في المحضر الذى أجرى تصحيحه ولا يجوز بعد الموافقة على المحضر إدخال أى تعديل فيه .

مادة ٥٠ — يتبع في شأن تحديد جدول الأعمال ونظام الاجتماع وسرية المداولات التى تجرى فيه وطريقة أخذ الرأى وكيفية تحرير المحضر والموافقة عليه وتوقيعه وحفظه أحكام المواد من ٣٥ إلى ٤٢ وذلك بالنسبة للجمعيات العمومية للمحاكم وللقسم الاستشارى وللاجتماعات اللجان على أن يتولى السكرتارية فيها من يندبه لذلك رئيس مجلس الدولة بالنسبة للمحكمة العليا الإدارية ووكيل مجلس الدولة للقسم القضائى بالنسبة لمحكمة القضاء الإدارى ووكيل مجلس الدولة المساعد للمحاكم الإدارية بالنسبة لهذه المحاكم ووكيل مجلس الدولة للقسم الاستشارى بالنسبة للجمعية العمومية للقسم الاستشارى ووكيل مجلس الدولة المساعد المختص بالنسبة للجان القسم الاستشارى .

مادة ٥١ — ينظم التفتيش الإدارى والسكرتارى بقرار يصدر من رئيس مجلس الدولة .

مادة ٥٢ — على رؤساء دوائر محكمة القضاء الإدارى والمحاكم الإدارية وإدارات القسم الاستشارى والوكلاء المساعدين أن يبلغوا أولا بأول وكيل المجلس للقسم المختص ما أظهرته الأحكام أو البحوث من نقص في التشريع القائم أو غموض فيه أو حالات إساءة استعمال السلطة من أية جهة من جهات الإدارة أو مجاوزة تلك الجهات لسلطاتها .

ويقدم وكيل المجلس للقسم المختص إلى رئيس المجلس تقريرا في شأن ما ذكر في الأسبوع الأول من كل من شهر يناير وأبريل ويوليه وأكتوبر وكلما رأى وجها لذلك .

ويتولى رئيس المجلس إعداد تقرير شامل بما يراه من واقع التقارير السابقة وملاحظاته الخاصة ويقدم هذا التقرير إلى رئيس مجلس الوزراء خلال شهر يناير وأبريل ويوليه وأكتوبر وكلما رأى تقديم تقرير آخر .

الباب الرابع

نظام أعضاء مجلس الدولة وموظفيه

الفصل الأول — الوظائف الفنية

مادة ٥٣ — يصح في ترقية الأعضاء إلى الوظائف الحالية أن تكون الترقية بالامتياز الظاهر فيما لا يزيد على ريع الوظائف أما فيما جاوز ذلك فتكون الترقية بالأقدمية مع الجدارة إلا بالنسبة إلى وظيفة النائب والمستشار المساعد والمستشار فيجوز أن تكون الترقية إليهما بحسب درجة الكفاية .

مادة ٥٤ — يقدم رؤساء الإدارات إلى الوكلاء المساعدين المختصين تقديراتهم عن درجة كفاية أعضاء المجلس الذين يعملون معهم ويقدم هؤلاء الوكلاء تقريراً برأيهم في هذه التقديرات ويقدم الوكيل المساعد للحاكم الإدارية ورئيس هيئة المفوضين تقريراً بتقدير كل منهما لدرجة كفاية الأعضاء الذين يعملون معهم .

وتقدم هذه التقارير إلى رئيس المجلس في الأسبوع الأول من شهرى يناير ويوليه وفي أى ميعاد آخر يحدده رئيس المجلس .

ويقدم رئيس المجلس ترشيحاته في الترقيات بما يراه بعد اطلاعه على التقارير المشار إليها .

مادة ٥٥ — تقدر درجة كفاية عضو المجلس بأحد التقديرات الآتية :

د كفاء — فوق الوسط — وسط — دون الوسط .

مع مراعاة حالته من حيث استقامته وسلوكه الشخصى وقدر كفايته في العمل وعنايته به ومبلغ استعداده لتحمل المسؤولية ومدى قدرته على الابتكار وغير ذلك من عناصر التقدير .

مادة ٥٦ — يرشح رئيس المجلس من يعين من الخارج ويراعى أن يكونوا ظاهري الكفاية وألا يقل مستواهم من حيث الأقدمية عن أمثالهم في الداخل ويجوز أن يكون تعيينهم عن طريق مسابقة عامة تحدد شروطها بقرار من رئيس المجلس .

مادة ٥٧ — يعين المندوبون المساعدون من بين الحاصلين على درجة ممتاز في ليسانس الحقوق ثم من بين الحاصلين على درجة جيد جداً فمن بين الحاصلين على درجة جيد .

ويجوز تعيينهم ولو لم يكونوا حاصلين على إحدى الدرجات المذكورة عن طريق مسابقة عامة تحدد شروطها بقرار من رئيس المجلس .

مادة ٥٨ — تقام الدعوى التأديبية على عضو المجلس بتقرير مسيب من رئيس المجلس ويكلف العضو الحضور أمام لجنة التأديب والتظلمات بكتاب موصى عليه مع علم وصول ويشتمل التقرير

على بيان واف بالثمة وأدلتها ويعتبر العضو في أجازة حتمية بمرتب كامل حتى تنتهى محاكمته التأديبية .

مادة ٥٩ — تكون جلسات المحاكمة التأديبية سرية ويحضر العضو بنفسه وله أن يوكل محامياً للدفاع عنه ، وللجنة التأديب والتظلمات أن تطلب حضوره شخصياً وإذا غاب جاز صدور القرار بعد التحقق من وصول التكليف بالحضور إليه .

ويجب أن يشتمل القرار على الأسباب التي بنى عليها ويعلن به العضو بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .

مادة ٦٠ — تنقضى الدعوى التأديبية باستقالة العضو وقبول رئيس مجلس الوزراء لها ولا تأثير للدعوى التأديبية في الدعوى الجنائية أو المدنية الناشئة عن الواقعة ذاتها .

الفصل الثاني — الموظفون الإداريون والكتابيون

مادة ٦١ — يشترط فيمن يعين مترجماً أن يحسن الإجابة في امتحان الترجمة من اللغة العربية إلى إحدى اللغتين الفرنسية أو الانجليزية ومن إحدى هاتين اللغتين إلى اللغة العربية .

مادة ٦٢ — يحلف سكرتيرو القسم القضائي وكتبة الجلسات أمام الدائرة التي يعملون بها في جلسة علنية يميناً بأن يؤدوا أعمال وظائفهم بالذمة والصدق ويحلف المترجمون كذلك هذه اليمين عندما يكلفون بالترجمة أمام إحدى دوائر المحكمة .

مادة ٦٣ — لا يجوز إذاعة أسرار القضايا ولا افشاء سر أى عمل من أعمال المجلس .

مادة ٦٤ — يتولى المحاكمة التأديبية مجلس تأديب مؤلف من رئيس من درجة مستشار مساعد على الأقل وعضوية اثنين من درجة نائب على الأقل يصدر بتعيينهم جميعاً قرار من رئيس المجلس .

مادة ٦٥ — يشكل مجلس التأديب الاستثنائي من أحد الوكلاء المساعدين لمجلس الدولة رئيساً

ومن اثنين من المستشارين يصدر بتعيينهم قرار من رئيس المجلس .

قرار

بتنظيم إصدار النشرات المصلحية (١)

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المادة ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بتنظيم مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء ،

قرر :

- مادة ١ — تتولى الوزارات وكذلك المصالح التي يصدر بتعيينها قرار من الوزير المختص إصدار نشرات مصلحية في فترات دورية .
- مادة ٢ — تتضمن النشرات المشار إليها نصوص القرارات الصادرة في شئون الموظفين وغير ذلك من القرارات الإدارية والتعليمات التي ترى الوزارة أو المصلحة نشرها .
- مادة ٣ — تتولى الوزارة أو المصلحة إذاعة النشرات الخاصة بها بكافة الوسائل التي تعينها .
- مادة ٤ — على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار ؟
- تحريرا في ٦ شعبان سنة ١٣٧٤ (٣٠ مارس سنة ١٩٥٥) .

مذكرة

تنص المادة ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ على أن ميعاد رفع الدعوى إلى المحكمة فيما يتعلق بطلبات الإلغاء ستون يوما من تاريخ نشر القرار الإداري المطعون فيه في الجريدة الرسمية ، أو في النشرات التي تصدرها المصالح أو إعلان صاحب الشأن به .

وتنفيزا لهذه المادة أعد مشروع القرار المرافق بتنظيم إصدار النشرات المصلحية .

وقد نصت المادة الأولى من المشروع على أن تتولى الوزارات إصدار نشرات مصلحية في فترات دورية . كما تتولى ذلك المصالح التي يرى الوزير المختص بسبب أهميتها أو ظروفها الخاصة قيامها بإصدار تلك النشرات .

ونصت المادة الثانية على أن تتضمن النشرات المشار إليها نصوص القرارات الصادرة في شئون الموظفين كالتعيين والترقية والنقل والتدب الخ ... وغير ذلك من القرارات الإدارية ولو لم تكن خاصة بشئون الموظفين والتي ترى الوزارة أو المصلحة نشرها ، كما تتضمن تلك النشرات التعليمات

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٧ الصادر في ٤ أبريل سنة ١٩٥٥ .

الصادرة إلى الموظفين ، والتي يرى الوزير أو رئيس المصلحة إصدارها لتحديد الاختصاص لكل وظيفة أو لحسن سير العمل .

وتنص المادة الثالثة على أن تتولى الوزارة أو المصلحة إذاعة النشرات الخاصة بها بكافة الوسائل والطرق التي تعينها .

ومشروع القرار معروض على المجلس رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره ؟

قرار

ببيان إجراءات التظلم الإدارى وطريقة الفصل فيه (١)

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المادتين ١٢ و ١٩ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بتنظيم مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء ؛

قرر :

مادة ١ — يقدم التظلم من القرار الإدارى إلى الوزير المختص وذلك بطلب يقدم إليه مقابل إيصال أو بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول .

مادة ٢ — يجب أن يشتمل الطلب على البيانات الآتية :

اسم المتظلم ووظيفته وعنوانه وتاريخ صدور القرار المتظلم منه وتاريخ نشره في الجريدة الرسمية أو في النشرة المصلحية أو تاريخ إعلان المتظلم بالقرار ويجب أن يبين في الطلب أيضا موضوع القرار والأسباب التي بنى عليها التظلم ويرفق به ما يرى تقديمه من مستندات .

مادة ٣ — يخصص في كل وزارة موظف أو أكثر لتلقى التظلمات وقيدتها برقم مسلسل في سجل خاص يبين فيه تاريخ تقديمها ، ويسلم المتظلم إيصالا مبينا به رقم التظلم وتاريخ تقديمه أو يرسل الإيصال إليه بطريق البريد الموصى عليه .

مادة ٤ — تبلغ التظلمات فور وصولها إلى الجهة التي أصدرت القرار وعليها أن تبدى رأيها في التظلم ويرفق به جميع الأوراق والمستندات المتعلقة بالموضوع ويرفع التظلم بعد استيفاء هذه الإجراءات إلى الوزير في ميعاد لا يتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم التظلم .

مادة ٥ — يتولى فحص التظلمات مفوضو الدولة بالوزارات والمصالح أو من يندبهم الوزراء ومديرو المصالح لهذا الغرض ، وتعرض نتيجة الفحص على الوزير في ميعاد لا يتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الطلب .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٩ الصادر في ١١ أبريل سنة ١٩٥٥ .

مادة ٦ — تتخذ الاجراءات اللازمة للبت في التظلم في الميعاد القانوني ويبلغ صاحب الشأن بالنتيجة بكتاب موصى عليه .

مادة ٧ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار .
تحريرا في ١٣ شعبان سنة ١٣٧٤ (٦ أبريل سنة ١٩٥٥) .

مذكرة

تنص المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة على أنه لا تقبل الطلبات التي يتقدم بها الموظفون إلى مجلس الدولة بإلغاء القرارات الإدارية النهائية بالتعيين أو الترقية أو منح العلاوات أو بالإحالة إلى المعاش أو الاستبعاد أو الفصل من غير الطريق التأديبي ... الخ ، وذلك قبل التظلم منها إلى الهيئة الإدارية التي أصدرت القرار أو إلى الهيئات الرئيسية وانتظار المواعيد المقررة للبت في هذا التظلم .

وقد نصت هذه المادة على أن يبين إجراءات التظلم وطريقة الفصل فيه بقرار من مجلس الوزراء .
وخولت المادة ١٩ من القانون المشار إليه لكل ذي مصلحة أن يتظلم من القرار الإداري قبل طلب إلغائه وحددت ميعاد البت في التظلم وأثره على المواعيد .
وتنفذا لأحكام القانون في هذا الصدد أعد مشروع القرار المرافق ببيان إجراءات التظلم الإداري وطريقة الفصل فيه .

وقد نصت المادة الأولى على أن التظلم يقدم بطلب إلى الوزير المختص أو بكتاب موصى عليه مع علم الوصول ، ونصت المادة الثانية على البيانات التي يجب أن يشتمل عليها التظلم ، ونصت المادة الثالثة على أن يخصص في كل وزارة أو مصلحة موظف أو أكثر لتلقي التظلمات وقيدتها برقم مسلسل في سجل خاص يبين فيه تاريخ تقديمها ويسلم المتظلم إيصالا بها ، ونصت المادة الرابعة والمادة الخامسة على طريقة البت في التظلم ، ونصت المادة السادسة على ضرورة البت فيه في الميعاد القانوني وإخطار صاحب الشأن به .

وأشرف بعرض مشروع القرار على مجلس الوزراء للتفضل بإصداره .

قرار (١)

بتعديل بعض أحكام اللائحة العامة لبورصة البضاعة الحاضرة
للأقطان وبذرة القطن (بورصة مينا البصل)

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القانون رقم ٦٥٨ لسنة ١٩٥٤ بإلغاء استصدار المراسيم ؛

وعلى المرسوم الصادر في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ باللائحة العامة ببورصة البضاعة الحاضرة
الخاصة بالأقطان وبذرة القطن (بورصة مينا البصل) ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ؛

قرر

مادة ١ — يستبدل بالمواد ٢ (الفقرتين ٥ و ٣) و ٢٢ و ٢٣ (الفقرة ٤) و ٢٤ من اللائحة العامة
لبورصة مينا البصل المشار إليها النصوص الآتية :

« مادة ٢ — (فقرة ٣) ألا يقل رأس ماله عن ثمانية آلاف جنيه .

(فقرة ٥) أن يقدم تأميناً قدره ٥٠٠ جنيه . »

« مادة ٦ — على كل عضو أن يقدم إقراراً سنوياً من أحد المحاسبين القانونيين أو من أحد
المصارف بأن رأس ماله لا يقل عن ثمانية آلاف جنيه وعليه كذلك أن يقدم إقراراً مماثلاً كلما
طلبت منه ذلك لجنة البورصة أو مندوب الحكومة ، وإلا محي اسمه من قائمة البورصة ويمحى اسمه
كذلك إذا فقد أحد الشروط الأخرى المنصوص عليها في المادة الثانية . »

« مادة ٢٢ — (فقرة ٤) أن يؤدي أمام لجنة خاصة مكونة من ثلاثة أعضاء تختارهم سنوياً لجنة
البورصة امتحاناً باللغة العربية للتحقق من توافر المؤهلات الفنية اللازمة لمزاولة هذه المهنة .
وتختار لجنة البورصة كذلك عنداً مماثلاً كأعضاء إحتياطيين للجلوس عند الاقتضاء محل الأعضاء
الأصليين المتغيبين .

وتعين لجنة البورصة مواد هذا الامتحان بعد موافقة وزير المالية والاقتصاد . »

« مادة ٢٤ — العقوبات التأديبية وهي :

١ — الإنذار .

٢ — الغرامة من عشرة جنيهات إلى ألف جنيه .

٣ — محو الاسم من كشف أعضاء البورصة .

يمحى اسم العضو أو المنسار الذي يثبت امتناعه عن تنفيذ قرار تنهائي أصدره مجلس التأديب كما يحى اسم العضو في بورصة العقود بالإسكندرية إذا كان مجلس التأديب بهذه البورصة قد أصدر قراراً بمحو اسمه .

مادة ٢ — يضاف إلى البند (هـ) من المادة ٢٢ من اللائحة المشار إليها فقرة (ج) بالنص الآتي :

« (ج) أن يتعهد بأن لا يلحق لديه موظفين يشتغلون بتجارة أو تصدير القطن وبذرتة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أو يعملون بأجر أو يشتركون مع بيت لتجارة القطن وبذرتة بالإسكندرية أو بالداخل وبألا يكون لهم فيه أى مصالح ولو بصفتهم بمولين وبألا يقوموا بعمليات في بورصة العقود لحسابهم أو باسم زوجاتهم أو لأحد من أصولهم أو فروعهم ،

مادة ٣ — على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريراً في ١٣ محرم سنة ١٣٧٥ (٣١ أغسطس سنة ١٩٥٥) .

قرار (١)

بتعديل رسم الصادر على القطن

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ .

وعلى القانون رقم ٦٥٨ لسنة ١٩٥٤ بإلغاء استصدار المراسم ،

وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ بتعديل التعريفات الجمركية والقوانين المعدلة له ،

وعلى المرسوم الصادر في ٧ يناير سنة ١٩٥١ بتعديل رسم الصادر على القطن المعدل بالرسوم

الصادر في ٢٨ مايو سنة ١٩٥١ و ١٧ مايو سنة ١٩٥٢ و ١٥ أغسطس سنة ١٩٥٣ و ٢٨ يونيو سنة ١٩٥٤ ،

وعلى القانون رقم ٥١٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن التعريفات الجمركية ورسوم الإنتاج .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ،

أصدر القرار الآتي :

مادة ١ — يحصل رسم الصادر على القطن وفضلاته على النحو التالي :

٢٠٠ و ٣ (ثلاثة جنيهات ومائتي مليم) عن كل مائة كيلو جرام قائم من القطن من صنفى
المليم جنيه
السكرنك والمتوفى .

٨٠٠ (ثمانمائة مليم) عن كل مائة كيلو جرام قائم من القطن من الأصناف الأخرى .

٥٠٠ (خمسمائة مليم) عن كل مائة كيلو جرام قائم من فضلات القطن .

وكل بضاعة لم تكن قد دفع عنها رسم الصادر قبل تاريخ العمل بهذا القرار تفرض عليها الرسوم
المقررة به .

مادة ٢ — يبطل العمل بأحكام المادتين (١) و (٢) من المرسوم الصادر فى ١٧ مايو سنة
١٩٥٢ والمادة الثانية من المرسوم الصادر فى ٢٨ يونيو سنة ١٩٥٤ المشار إليهما .

مادة ٣ — على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به من تاريخ نشره فى
الجريدة الرسمية .

وزارة المالية والاقتصاد :

قرار رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٥ (١)

بكيفية تحصيل الرسم المقرر بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٥

وزير المالية والاقتصاد

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٥ بفرض رسم استيراد ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ — يحصل الرسم المقرر طبقا لأحكام القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٥ على الوجه الآتى :

(أ) ٢٪ من القيمة الإجمالية للبضائع المستوردة عند إصدار ترخيص الاستيراد .

(ب) ٥٪ من القيمة الإجمالية للبضائع المستوردة عند تحويل القيمة سواء تمت التخويلات بعملة أجنبية أو تمت بالقيد في حسابات الاتفاقيات .

ولا يجوز للبنوك تحويل هذه القيمة إلا بعد تحصيل الرسم المنصوص عليه في البند (ب) .

مادة ٢ — يحصل ٢٪ من القيمة الإجمالية للبضائع المستوردة بتراخيص استيراد من عمليات مبادلة وذلك عند إصدار ترخيص الاستيراد مع تقديم خطاب ضمان بقيمة ٥٪ من القيمة الإجمالية ، ويتم تحصيلها بمعرفة البنوك لحساب وزارة المالية والاقتصاد .

مادة ٣ — لا يجوز للبنوك في غير الحالات المنصوص عليها في القانون المشار اليه أن تقوم بتحويل أية قيمة لسلع مستوردة بعد العمل به ، تنفيذًا لتراخيص استيراد صادرة قبل العمل بهذا القرار إلا بعد تحصيل رسم ٧٪ لحساب وزارة المالية والاقتصاد سواء تم التحويل بعملة أجنبية أو تم بالقيد في حسابات الاتفاقيات .

مادة ٤ — تعتبر ملغاة تراخيص الاستيراد الصادرة قبل تاريخ العمل بهذا القرار والخاصة بعمليات مبادلة إذا لم تكن قد استعملت جزئيا أو كليا .

مادة ٥ — على مصلحة الجمارك عدم الإفراج عن بضائع واردة إلا بعد التحقق من أن قيمتها قد تم تحويلها قبل تاريخ العمل بهذا القرار أو سددت عنها الرسوم المقررة بمقتضى القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٥ طبقا للقواعد المبينة بهذا القرار .

مادة ٦ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

القاهرة في ١٣ محرم سنة ١٣٧٥ (٣١ أغسطس سنة ١٩٥٥) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٧ مكرّر الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩٥٥ .

وزارة المالية والاقتصاد

قرار رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٥ (١)

باللائحة الداخلية لبورصة العقود

وزير المالية والاقتصاد

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥١ في شأن السمسرة ببورصة العقود ، والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٥ باللائحة العامة لبورصة العقود ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يعمل باللائحة الداخلية لبورصة العقود المرافقة .

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريرا في ١٩ المحرم سنة ١٣٧٥ (٦ سبتمبر سنة ١٩٥٥) .

اللائحة الداخلية لبورصة العقود

المقصورة

مادة ١ — المقصورة هي المكان الذي تعينه لجنة البورصة في دار البورصة لتنفيذ أوامر البيع والشراء .

مادة ٢ — يجب أن ينفذ كل أمر يصدر إلى سمسار في المقصورة وإلا اعتبرت العملية باطلة .
ويكون تنفيذ الأوامر في مواعيد العمل المعينة في هذه اللائحة أو التي تعينها لجنة البورصة .
ويجب إعلان أسعار العرض والطلب بصوت عال .

وفي حالة تطبيق أوامر عكسية صادرة إلى نفس السمسار يتعين عليه أن يبين في مذكرته أن العملية خاصة بإجراء تطبيق بين عملاء كما يبين بالضبط الوقت الذي تمت فيه العملية .
وكل أمر صادر إلى السمسار يظل قائما طوال الجلسة ما لم يتفق على خلاف ذلك .

مادة ٣ — لا يجوز أن يدخل المقصورة إلا السماسرة والمياومون والمندوبون الرئيسيون المقيدين أسماؤهم في جدول البورصة على أن يكون عسدد المياومين والمندوبين الرئيسيين في حدود النسب المقررة لكل بيت من بيوت السمسرة .

وللجنة البورصة أن تخصص في المقصورة مكانا لكل سمسار أو لمن يقوم مقامه ولها أن تعين أماكن الطوائف الأخرى المرخص لها في دخول المقصورة .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٨ مكررا الصادر في ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٥ .

ويجوز لرجال التليفون المقيدة أسماؤهم في الجداول التي تضعها لجنة البورصة أن يدخلوا المقصورة بناء على طلب السماسرة . ويكون دخولهم بقصد إبلاغ السماسرة الذين يتبعونهم ما تلقوه من أوامر وعليهم مغادرة المقصورة بمجرد أداء مهمتهم .

وللجنة البورصة أن تصرح للوسطاء بدخول المقصورة لتبليغ أوامر عملائهم ولا يجوز أن يملك بها إلا الوسيط الذي له حق التعاقد .

وعلى اللجنة كذلك أن تقرر لكل طائفة شارة مميزة يحظر على غير حاملها دخول المقصورة .
مادة ٤ — لا يجوز أن يزيد عدد المساعدين لكل بيت من بيوت السمسرة على عشرة منهم مندوبان رئيسيان وثمانية من المياومين والوسطاء بحد أقصى أربعة للمياومين وخمسة للوسطاء . ويجوز للجنة خفض عدد المساعدين لكل بيت من بيوت السمسرة أو زيادته حسب الحال .

مادة ٥ — يعاقب كل سمسار أو عضو منضم أو مياوم أو مندوب رئيسي عقد عملية خارج المقصورة أو في غير المواعد المحددة بغرامة من ١٠ جنيهات إلى ٢٥ جنياً عن المخالفة الأولى ومن ٥٠ جنياً إلى ١٠٠ جنيه عن المخالفة الثانية . ويعاقب على أية مخالفة تالية بالوقف عن العمل أو بالشطب أو بإحدى هاتين العقوبتين مع الغرامة من ١٠٠ جنيه إلى ٥٠٠ جنيه .

لجنة المراقبة

مادة ٦ — تشكل لجنة مراقبة المقصورة من خمسة سماسرة تختارهم لجنة البورصة لمدة سنة ويعمد إليها بالمحافظة على النظام وحسن سير العمل في المقصورة ومراقبة تطبيق القوانين واللوائح فيها . وعلى من يكون حاضراً من أعضاء لجنة المراقبة بالمقصورة لإخراج كل من يدخلها دون أن يكون له الحق في ذلك أو بقي فيها بدون مسوغ أو أخل بالنظام أو بحسن سير العمل .

وللجنة أن توقع غرامة لا تتجاوز جنيهين وذلك بقرار شفوي وغير مسبب وتدون القرارات التي تصدرها اللجنة في دفتر يعد لهذا الغرض . ولا يجوز الطعن في هذه القرارات بأي وجه من الوجوه .

وللجنة علاوة على ذلك أن تخيل المخالف إلى لجنة البورصة أو إلى مجلس التأديب مباشرة .
وتصدر لجنة المراقبة قرارها على وجه السرعة إما من تلقاء نفسها أو بناء على طلب صاحب الشأن أيا كان عدد أعضائها الحاضرين في المقصورة .

ويجوز لرئيس اللجنة أو لمن ينوب عنه عند الضرورة الاستعانة برجال الأمن لإخراج كل من يدخل المقصورة دون أن يكون مرخصاً له في ذلك .

مواعيد العمل وتحديد الأسعار

مادة ٧ — تفتح السوق صباحاً من الساعة العاشرة إلى الساعة الثالثة عشرة والدقيقة الخامسة عشرة وذلك طوال السنة .

وإذا قررت لجنة البورصة عقد جلسات بعد الظهر فعليها تحديد مواعيدها ولا تفقد جلسات بعد الظهر إلا خلال المدة من أول نوفمبر إلى ٣١ من مارس .

ومع ذلك يجوز للجنة لظروف خاصة أو بسبب عوامل غير متوقعة أن تعدل المواعيد المحددة أو أن تعدل مواعيد انعقاد الجلسات وذلك بإعلان يعلق في لوحة البورصة .

مادة ٨ — لا يجوز لأعضاء بورصة العقود أن يعقدوا صفقات بعقود فيما بينهم أو مع الغير في غير المواعيد المعينة أو في أيام الأحاد أو أيام العطلة .

ويجب عند دق الجرس الأخير للجلسة أن تنقطع كل مفاوضة أو مناقشة وأن تنتهي كل مهمة للرد على أية عملية تكون محل مفاوضة .

وتحدد الأسعار ست مرات في كل جلسة وتدون في لوحة الأسعار وفي النشرة الرسمية ويعلن عن كل منها بدق الجرس وتتخذ الأسعار الستة أساساً لتحديد أسعار القطن المبيع إذا لم يعين ثمنه في عقد البيع .

ويدق الجرس الأول في الساعة العاشرة

والثاني في الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة والأربعين .

والثالث في الساعة الثانية عشرة والدقيقة الخامسة عشرة .

والرابع في الساعة الثانية عشرة والدقيقة الخامسة والأربعين .

والخامس في الساعة الثالثة عشرة .

والسادس في الساعة الثالثة عشرة والدقيقة الخامسة عشرة .

أما البذرة فيحدد سعرها ويدون في اللوحة في الساعة الثانية عشرة والدقيقة الثلاثين .

وتحدد الأسعار بالريال وأجزاء الريال المئوية بالنسبة إلى القطن وبالقروش والمليم بالنسبة إلى بذرة القطن .

وتعين لجنة الأسعار أسعار الاستحقاقات للشهور التي حصل عليها التعامل ويستبعد كل سعر لا تعتبره حقيقياً . ويكون قرار اللجنة في هذا الشأن نهائياً .

أما أسعار الأشهر التي لم يحصل عليها تعامل فتدون بوجه التقريب على أساس الفروق في الأسعار الأخيرة المتداولة وتميز هذه الأسعار بحرف (أ) أي أسبى .

مادة ٩ — يبدأ بإبرام العمليات داخل المقصورة عند افتتاح الجلسة على الوجه الآتي :

تخصص الدقائق العشرة الأولى التي تعقب فتح السوق لتحديد أسعار الفتح على النحو الذي تقرره لجنة الأسعار .

وتسجل على حدة العمليات التي تبرم خلال الدقائق العشر التالية للفتح وتعتبر الأسعار المتداولة أثناءها أسعاراً للفتح عن الاستحقاقات موضع التعامل .

ويجب على كل مشتر وبائع يتعامل خلال الدقائق المخصصة لأسعار الفتح أن يملأ بطاقة يبين بها اسم الطرف الآخر والكمية المتعامل عليها والسعر وإثبات الوقت التي تمت فيه العملية بواسطة الساعة الخاتمة المعدة لهذا الغرض .

وتحدد لجنة الأسعار متوسط أسعار الفتح للاستحقاقات المتعامل عليها مسترشدة بهذه البطاقات وعليها أن تدون متوسط الأسعار على اللوحة وفي النشرة الرسمية .

وتخصص لعقد القطن طويل التيلة استحقاقات يناير ومارس ومايو ويوليه وسبتمبر ونوفمبر ولعقد القطن متوسط التيلة استحقاقات فبراير وأبريل ويونيه وأغسطس وأكتوبر وديسمبر .

مادة ١٠ — يجب إدخال جميع أسعار العمليات المعقودة التي تلي تحديد سعر الساعة ١٢ر٤٥ حتى الساعة ١٣ في تقدير متوسط أسعار الإقفال وتعتبر الأسعار المتداولة خلال هذه الفترة أسعار إقفال .

وعلى كل مشتر وبائع يتعامل بين الساعة ١٢ر٤٥ والساعة ١٣ أن يملأ بطاقة تتضمن الكمية المتعامل عليها والسعر مع ذكر اسم الطرف الآخر وإثبات الوقت الذي تمت فيه العملية بواسطة الساعة الخاتمة المعدة لهذا الغرض .

وتحدد لجنة الأسعار متوسط أسعار الإقفال للاستحقاقات المتعامل عليها مسترشدة بهذه البطاقات . وعليها أن تدون متوسط الأسعار للإقفال على اللوحة وفي النشرة الرسمية .

ويشرع في الساعة الثانية عشرة والدقيقة الثلاثين في تحديد أسعار الاستحقاقات المختلفة للبذرة القطن . وتلعب في ذلك الطريقة المقررة لتحديد أسعار القطن .

وبعد تحديد أسعار الاستحقاقات المختلفة للبذرة يكون التعامل حراً في جميع الاستحقاقات لغاية الساعة الثالثة عشرة .

ويعاقب بالشطب كل متعامل تعمد تسليم لجنة الأسعار بطاقة لا تمثل بياناتها حقيقة العملية التي أجراها بقصد التأثير في متوسط أسعار الفتح أو الإقفال .

واللجنة البورصة أن تنقص المهلة المنصوص عليها لتسجيل الأسعار التي تدخل في تقدير متوسط أسعار الإقفال من ١٥ دقيقة إلى ١٠ دقائق .

مادة ١١ — كل مخالفة لأحكام المواد الثلاث المتقدمة يعاقب عليها بغرامة من جنيه واحد إلى ١٠ جنيهات على المخالفة الأولى ومن ٢٥ جنيه إلى ٥٠ جنيه على المخالفة الثانية .

ويعاقب على أية مخالفة تالية بالوقف عن العمل أو بالشطب أو بإحدى العقوبتين مع الغرامة من ٥٠ جنيه إلى ٥٠٠ جنيه .

مادة ١٢ — لا يجوز إجراء عمليات في المقصورة على استحقاقات تزيد على اثني عشر شهراً .

العطلات الرسمية

مادة ١٣ — أيام العطلات الرسمية هي :
أيام الآحاد .

اليومان الأول والثاني من عيد الفطر المبارك .

٢٣ يولييه (العيد القومى) .

اليومان الأول والثاني من عيد الأضحى المبارك

عيد رأس السنة الهجرية .

عيد رأس السنة الاسرائيلية .

المولد النبوى الشريف .

عيد الميلاد .

رأس السنة الميلادية .

عيد الميلاد عند الأقباط .

عيد الجمهورية ١٨ يونيه .

الجمعة المقدسة عند الكاثوليك .

عيد الفصح عند الاسرائيليين .

يوم اثنين الفصح عند الكاثوليك .

الجمعة المقدسة عند الارثوذكس .

يوم اثنين الفصح عند الارثوذكس .

شم النسيم .

يوم الاثنين (الباتسكوت) الكاثوليكي .

يوم الصيام الكبير عند الاسرائيليين .

واللجنة عدا ذلك أن تقرر تعطيل العمل في الأيام الأخرى التي ترى ضرورة اقفال السوق فيها
لمناسبة عامة أو ظروف استثنائية .

ويعلن عن تعطيل الأعمال بإعلان في لوحة البورصة .

فئات السمسة

مادة ١٤ — تستحق السمسة عن أية عملية شراء أو أية عملية بيع طبقا للفئات الآتية :

عن كل ٢٥٠ قنطارا من القطن الطويل الثيلة :

الثلث من ٣٠ ريالاً إلى ٣٥ ريالاً	الثلث من ٢٥ ريالاً إلى ٣٠ ريالاً	الثلث لغاية ٢٥ ريالاً	
قرش	قرش	قرش	
٢٧٥	٣١٥	٢٥٠	العميل العادي
٢٨٠	٢٣٥	١٩٠	العضو المنظم
٢٢٥	١٩٠	١٥٠	العضو المراسل
٢٠	١٥	١٠	المياوم

عن كل ٢٥٠ قنطارا من القطن المتوسط الثيلة :

الثلث من ٢٥ ريالاً إلى ٣٠ ريالاً	الثلث من ٢٠ ريالاً إلى ٢٥ ريالاً	الثلث لغاية ٢٠ ريالاً	
قرش	قرش	قرش	
٣١٥	٢٥٠	١٩٠	العميل العادي
٢٣٥	١٩٠	١٤٠	العضو المنظم
١٩٠	١٥٠	١١٥	العضو المراسل
٢٠	١٥	١٠	المياوم

ويضاف إلى الفئات المتقدمة عن كل زيادة في الثلث لا يتجاوز خمسة ريالات مبلغ ٢٠ قرشا للعميل العادي و ٥٠ قرشا للعضو المنظم و ٤٠ قرشا للعضو المراسل و ٥٠ قروش للمياوم .

عن كل ٥٠٠ أردب من البذرة .

الثن من ٧٥ قرشا إلى ٨٠ قرشا	الثن من ٧٠ قرشا لغاية ٧٥ قرشا	الثن لغاية ٧٠ قرشا	
قرش ٩٤	قرش ٨٨	قرش ٨٢	العميل العادي
٧١	٦٦	٦١	العضو المنضم
٥٧	٥٣	٥٠	العضو المراسل
٥	٥	٥	المياوم

ويضاف إلى الفئات المتقدمة عن كل زيادة في الثمن لا تجاوز ٥ قروش مبلغ ٥ قروش للعميل العادي و ٤ قروش للعضو المنضم و ٣ قروش بالنسبة إلى العضو المراسل وقرشان بالنسبة إلى المياوم .

ولا يستحق سمرة على نقل عملية من استحقاق إلى آخر إذا تم هذا النقل في اليوم الذي عقدت فيه العملية الأصلية .

وفي الحالات التي لا يجد فيها السمسار طرفا آخر لتنفيذ أمر صادر من عميل بسبب ندرة التعامل على الاستحقاق المطلوب يجوز له بعد موافقة العميل تنفيذ الأمر على أحد الاستحقاقات التي يجرى عليها التعامل من نفس العقد على أن يتقله في الجلسة ذاتها إلى الاستحقاق المعين من العميل .

ويجب في هذه الحالة إبلاغ العميل سعر التنفيذ لهذا الاستحقاق والفرق الناتج من النقل . وعلى السمسار أن يبين في مذكرة القيد نوع العملية والطرف الآخر للعميل . وأن يدون في دفتر اليومية تحت عبارة « حساب لأمر التنفيذ » الخطوات التي نتج عنها الفرق في السعر ولا يستحق على العملية الفرعية سمرة ولا رسم دمغة ولا أية مصروفات أخرى .

وتخفيض فئات السمرة إلى ٥٠ ٪ عن العمليات الآتية :

(أ) النقل و عملية شراء وبيع معا من نوع واحد . .

(ب) الموازنة و عملية شراء وبيع معا من أنواع مختلفة . .

وتعتبر عمليات نقل عمليات البيع والشراء من نفس الاستحقاق إذا عقدت في الجلسة ذاتها

لحساب أحد العملاء . وبمعنى آخر تعتبر عملية نقل كل عملية شراء أو بيع تبدأ وتنتهى فى الجلسة ذاتها .

ويقتصر حق الانتفاع بالخفض المتقدم على العملاء العاديين والأعضاء المنضمين دون المياومين ولا يجوز منحه للأعضاء المراسلين إلا بمقدار الخفض الذى تسمح به البورصة الأجنبية التابع لها العضو المراسل لأعضاء بورصة الاسكندرية .

مادة ١٥ - (أ) فى حالة إجراء تحويل من عميل إلى آخر يدفع كل منهما السمسرة بحسب الفئات المبينة فى المادة السابقة وعلى أساس السعر الذى تم به التحويل .

(ب) فى حالة التحويل الاختيارى من عميل إلى سمسار آخر يدفع العميل نصف السمسرة لكل من السمسارين .

(ج) فى حالة التحويل الجبرى بسبب شطب اسم السمسار أو وقفه أو استقالته لا يلزم العميل بدفع أية سمسرة إليه وعلاوة على ذلك يكون له الحق فى مطالبته بالسمسرة التى يجب على العميل أدائها إلى بيت السمسرة المحولة إليه العملية .

(د) فى حالة التحويل الجبرى بسبب وفاة السمسار لا يدفع العميل أية سمسرة لحساب السمسار المتوفى ولا يلزم العميل إلا بنصف السمسرة المقررة لبيت السمسرة المحولة إليه العملية .

(هـ) تدفع السمسرة عن أذن المعاينة (فليارات) بالفئات المحددة للعمليات الباتة .

مادة ١٦ - لا يجوز خفض فئات السمسرة المبينة فى المادة ١٤ فى أية حالة أو بأى شكل سواء أكان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر ويجب أن تولى بأكملها فى حساب العميل بدون أى خفض .

ولا يجوز للسمسار أن يرد جزءا من السمسرة أو يمنح عمولة أو مكافأة أو نسبة مئوية أيا كانت لأى شخص مستخدما كان أو غير مستخدم بسبب عملية أو عمليات حصل عليها أو سعى فيها .

ومع ذلك يجوز للسمسرة أن يمنحوا الوسطاء التابعين لهم والذين توسطوا فى الحصول على تلك العمليات عمولة أو مكافأة أو حصة مئوية بشرط ألا تتجاوز النسب المقررة بالمادة ٤١ من اللائحة العامة لبورصات العقود ويستتبع منح هذه الحصة أن يكون الوسيط مسئولا عن مقدرة العميل على الدفع وتكون المسئولية بالنسب ذاتها .

ويجوز للجنة البورصة أن تفحص دفاتر بيت السمسرة ومستنداته الحسابية فى أى وقت للكشف عما قد يوجد من مخالفات للأحكام السابقة .

واللجنة والمندوب الحكومة التحقق فى أى وقت مما إذا كانت مرتبات مستخدمى ومعاونى بيت السمسرة متناسبة مع مؤهلاتهم وخدماتهم .

و يجب أن تدفع الاشتراكات عن السنة بأكملها بصرف النظر عن تاريخ القيد . أما بالنسبة إلى من يتقدم بطلبه خلال النصف الثاني من السنة فلا يلتزم إلا أداء نصف الاشتراك السنوي .

وكل من يتأخر عن أداء الاشتراك حتى ٣١ مارس من كل سنة يكلف بأدائه بكتاب موصى عليه . فإذا لم يتم بالدفع خلال ثمانية أيام من تاريخ وصول الكتاب يشطب اسمه من القائمة ويمنع من العمل في البورصة حتى يقوم بأداء الاشتراكات وإبداء ماله من أسباب مقبولة أدت إلى التأخير في السداد .

ولا يقيد الأشخاص المقبولون حديثاً في الجداول ولا يزاولون عملهم في البورصة إلا بعد أن يثبتوا أنهم قاموا بأداء رسم القيد والاشتراك السنوي .

ويعتبر السمسار مسئولاً بالتضامن مع جميع الأشخاص التابعين لبيته عن أداء اشتراكاتهم .
مادة ٢٢ — تحدد المبالغ الواجب أدائها عن طبع مذكرات العقود ودمغها وشهادات الاسعار وغير ذلك على الوجه الآتي :

طبع المذكرات ودمغها جنسيان عن كل ١٠٠٠ مذكرة .
شهادات الاسعار عن يوم معين ٥٠٠ ملجم لأعضاء البورصة وجنيه للجمهور .
شهادة بأي بيان آخر ٥٠٠ ملجم لأعضاء البورصة وجنيه للجمهور
وعلى كل مدع في خلاف يعرض على مجلس تحكيم اللجنة أن يؤدي مقدماً إلى لجنة البورصة مبلغاً قدره خمسة جنيهات ويرد إليه هذا المبلغ في حالة رفض المدعى عليه عرض الخلاف على مجلس التحكيم .

استثمار الأموال

مادة ٢٣ — تخصص حصيلة رسوم القيد والاشتراكات والغرامات وأبواب الإيرادات الأخرى لمواجهة النفقات التي تتطلبها إدارة بورصة العقود ومكتب مندوب الحكومة لديها .
وتودع هذه الأموال مصرفاً تختاره اللجنة ولا يجوز الصرف منها إلا في نفقات البورصة ويكون سمياً بتوقيع الرئيس وأمين الصندوق أو من يقوم مقامهما .
وتعين لجنة البورصة طريقة استثمار كل فائض يمكن التصرف فيه من هذه الأموال بعد تكوين مال احتياطي للنفقات غير المنظورة .

وعلى اللجنة أن تقوم بوضع الميزانية في ٣١ ديسمبر من كل سنة .
وتعرض هذه الميزانية سنوياً على المراقبين الذين تختارهم اللجنة عند انتخاب هيئة مكتبها للنصديق عليها ويدون تقرير المراقبين في سجل محاضر جلساتها .
وعلى اللجنة عرض الميزانية والتقرير على الجمعية العمومية لأعضاء البورصة وفقاً لأحكام المادة ١٣ من اللائحة العامة لبورصات العقود .

انتقال المياومين والوسطاء والمندوبين الرئيسيين

مادة ٢٤ — يجوز للمياومين والوسطاء والمندوبين الرئيسيين أن ينتقلوا من بيت سمسرة إلى بيت آخر بشرط إخطار اللجنة بذلك مقدماً على أن يرافق الإخطار شهادة باخلاء طرفهم نهائياً من بيت السمسرة الذي كانوا يتبعونه .

وفي حالة رفض بيت السمسرة إعطاء الشهادة المشار إليها يكون لصاحب الشأن الحق في التظلم أمام لجنة البورصة وبعد سماعها أقوال الطرفين تصدر قراراً مسبباً برفض الانتقال أو بالمجاوزة عن تقديم الشهادة .

مجلس التأديب والعقوبات

مادة ٢٥ — تدون القرارات التي يصدرها مجلس التأديب في دفتر يعد لهذا الغرض ويوقعه الرئيس والسكرتير وتبلغ القرارات إلى لجنة البورصة في أول اجتماع تعقده بعد تاريخ صدور هذه القرارات .

وتعلن القرارات إلى أصحاب الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ويتولى رئيس لجنة البورصة تنفيذها .

مادة ٢٦ — كل عضو في البورصة أو مياوم أو وسيط أو مندوب رئيسي يحال إلى مجلس التأديب يدعى للحضور أمام المجلس ويبلغ بالاتهام الموجه إليه ويطلب منه جميع البيانات التي يراها المجلس ضرورية .

وإذا لم يحضر يصدر القرار غيابياً وتكون مداوالات مجلس التأديب سرية .

ويجوز للمجلس أن يستجمع كافة البيانات التي يراها ضرورية ويجوز له سماع الشهود ومراجعة جميع دفاتر عضو البورصة المحال إلى المجلس ومستندات حساباته أو دفاتره ومستندات أعضاء البورصة التي يرى فيها فائدة في تحقيق الموضوع .

ويجوز للمجلس أن يأمر بإعلان القرارات التي يصدرها في دار البورصة .

مادة ٢٧ — على مجلس التأديب أن يقرر شطب اسم كل عضو في البورصة أو مياوم أو وسيط أو مندوب رئيسي امتنع عن تنفيذ قرار للمجلس .

هيئة التحكيم

مادة ٢٨ — كل خلاف يرفع إلى هيئة التحكيم المؤلفة وفقاً لأحكام المادة ٦٨ من اللائحة العامة لبورصات العقود يقدم إلى الرئيس بطلب مكتوب من صورتين يبين فيه وجه الخلاف .

ويبلغ هذا الطلب إلى المدعى عليه ليقرر كتابة ما إذا كان يقبل عرض النزاع على هيئة التحكيم . وفي حالة القبول يحرر اتفاق على التحكيم ويعين الرئيس المكان واليوم والساعة التي يجب على الطرفين أن يحضروا فيها أمام المجلس .

ويطلب إلى الطرفين أن يقدموا جميع البيانات شفهية كانت أو كتابية وأن يودعا ما يريان ضرورة إيداعه من المستندات .

ويدون القرار في دفتر يعد لهذا الغرض ويبلغ شفاهة أو كتابة إلى أصحاب الشأن الذين يجوز لهم أن يطلبوا صورة من القرار والأسباب التي بني عليها .

مادة ٢٩ — جميع المنازعات التي تقوم في المقصورة والتي تتطلب حلاً سريعاً تعرض على لجنة الأسعار لفض النزاع فوراً والقرارات التي تصدرها تدون في نفس اليوم في دفتر يعد لهذا الغرض .

وإذا كان النزاع خاصاً بعملية لم تتم تصفيتها وجب على اللجنة أن تقرر تصفيتها في ذات الجلسة التي أثير فيها النزاع وعليها أن تؤثر بما تم في مذكرة الطرف الذي قام بالتصفية .

مادة ٣٠ — يجب أن يرفع أمر عضو البورصة أو المياوم أو الوسيط أو المندوب الرئيسي الذي يتمتع عن تنفيذ قرارات هيئة التحكيم أو لجنة الأسعار إلى لجنة البورصة التي يجوز لها أن تحيله إلى مجلس التأديب مباشرة بعد إعلانه بالموعد الذي تحدده وذلك دون الإخلال بتنفيذ القرارات .

التوقف والتوقف والشطب والاستقالة

مادة ٣١ — إذا توقف سمسار وجب عليه أن يبلغ ذلك في الحال إلى رئيس لجنة البورصة بكتاب يبين به تفاصيل مركزه .

واللجنة وقف جلسة البورصة أو تأجيلها فيما يختص بالعمليات العادية إذا اقتضى الأمر ذلك .
ويبلغ الرئيس غرفة المقاصة فوراً بالتفاصيل التي أبلغها إليه السمسار المتوقف .
ويشرع رئيس اللجنة أو من ينوب عنه في تغطية الزائد من مركز السمسار المتوقف وذلك بطريق المزا في أول جلسة للبورصة بعد التوقف .

والقرارات التي تتخذ غير قابلة للطعن وتكون نافذة بالنسبة إلى جميع أعضاء البورصة والمياومين والعملاء وغيرهم من أصحاب الشأن .

مادة ٣٢ — على لجنة البورصة أن تعلن داخل البورصة :

(١) اسم السمسار المتوقف .

(٢) الرصيد المدين به السمسار المتوقف بالنسبة إلى صندوق التأمين .

ولها دعوة السمسار لتكملة أموال صندوق التأمين الذي سويت منه الفروق وفقاً لأحكام المادة ٦٧ من اللائحة العامة لبورصات العقود .

وعلى اللجنة شطب اسم السمسار الذي دفعت عنه الفروق .

ولا يجوز إعادة قيد اسمه إلا بقرار جديد منها بعد قيامه بأداء ما عليه لصندوق التأمين مضافاً إليه فائدة قدرها ٥٪ (خمسة في المائة) سنوياً .

مادة ٣٣ — فيما عدا حالة الاتفاق الودي الذي يسمح بمقتضاه السمسار بالقيام بتعهداته يجب على لجنة البورصة إبلاغ أمر التوقف إلى مندوب الحكومة لإبلاغه إلى وزارة المالية والاقتصاد .

مادة ٣٤ — إذا لم يقم السمسار المتوقف بإخطار لجنة البورصة جاز لها أن تتخذ الإجراءات

اللازمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب صاحب الشأن .

وتقوم اللجنة بموافقة أغلبية الأعضاء الحاضرين بفحص دفاتر السمسار المتوقف وحساباته لتحديد مركزه .

مادة ٣٥ — يجوز للجنة البورصة في حالة وقف سمسار أن تقرر ما إذا كان هناك محل لأن تعهد إلى لجنة تعين لهذا الغرض بالشروع في مراقبة حالة السمسار الموقوف وتصفية مركزه بالطريقة المنصوص عليها في المادة التالية .

مادة ٣٦ — إذا استحال على السمسار بسبب الاستقالة أو الشطب القيام بتصفية المراكز المفتوحة لحساب عملائه تعين عليه أن يقدم إلى لجنة البورصة بياناً تفصيلياً عن مركزه وأسماء عملائه . وعلى الرئيس أو من ينوب عنه أن يشكل فوراً لجنة برياسته وعضوية اثنين من أعضاء لجنة البورصة لتصفية مركز هذا السمسار .

ويطلب من العملاء أن ينقلوا عملياتهم إلى بيوت سمسة أخرى يختارونها في ميعاد تعيينه لهم لجنة البورصة وإلا صفيت العملية في البورصة بواسطة تلك اللجنة .

وتجرى مقاصة بين مراكز عملائه وتصنى بمتوسط الأسعار التي تمت بها التصفية ويكون السمسار مسئولاً أمام عملائه عن الفروق المحتملة .

وإذا رفض السمسار أن يقدم للجنة البورصة كافة الإيضاحات اللازمة لبيان حاله الحقيقية باشرت اللجنة عملها على النحو المنصوص عليه في المادة التالية .

مادة ٣٧ — في حالة توقف بيت من بيوت السمسة عن العمل بسبب الوفاة تؤلف لجنة بالكيفية المنصوص عليها في المادة ٣٦ وتستولى على دفاتر ذلك البيت وتجرى جرداً في الحال يبلغ إلى مصلحة الضرائب وتعين حالة السمسار المتوفى .

وتطلب اللجنة إلى أصحاب الشأن بإعلانات تعلق في البورصة أن يقدموا لها جميع المعلومات اللازمة .

ومتى عنايت اللجنة حالة السمسار أخطرت عملاءه بقرينة بأن ينقلوا خلال ٢٤ ساعة مراكزهم إلى بيت آخر من بيوت السمسة يختارونه أو أن يطلبوا تصفية تلك المراكز وإلا صفيت مراكزهم بالشروط والأوضاع المنصوص عليها في المادة السابقة .

والقرارات التي تتخذ غير قابلة للطعن وتكون نافذة بالنسبة إلى جميع أعضاء البورصة والمياريين والعملاء وغيرهم من أصحاب الشأن .

مادة ٣٨ — في جميع الأحوال المنصوص عليها في المواد من ٣١ إلى ٣٧ يجوز للجنة البورصة أن تستصدر من المحكمة المختصة أمراً بتوقيع الحجز على الدفاتر والمستندات الحسابية لبيت السمسة التابع له السمسار المتوقف أو المشطوب اسمه أو المتوفى أو المستقيل .

تسديد الفروق

مادة ٣٩ — تسوى الفروق الناتجة من جميع المراكز الموجودة عند إقفال كل جلسة بالأسعار التي تحددها لجنة الأسعار .

وتكون هذه الأسعار بمثابة أسعار إقفال اليوم وتجبر الكسور زيادة أو نقصا .

وتسرى هذه الأسعار على جميع العمليات المعقودة حتى إقفال جلسة الصباح .

ويجب أن تؤدي الفروق التي تستحق يوميا قبل الساعة التاسعة والنصف من صباح اليوم الثالث على الأكثر .

مادة ٤٠ — يبقى التأمين المقدم من العميل حرا كاملا لمصلحة الشخص المقدم له ولا يمنع وجود التأمين من أداء الفروق المستحقة عليه .

وكل ضمانات أخرى يتفق عليها يجب استمرارها حتى نهاية العملية .

مادة ٤١ — في حالة عدم قيام العميل بأداء الفروق التي يطالب بها السمسار يكون لهذا الأخير بعد إنذاره تلغرافيا الحق في تصفية مركزه بواسطة لجنة البورصة وبعد الساعة الثانية عشرة ظهرا من الجلسة التالية .

ويكون العميل مسئولا عن أداء الفروق التي قد تنتج عن التصفية .

ويجب أن يذكر في الطلبات التي تقدم إلى لجنة البورصة لهذا الغرض اسم العميل والساعة التي سيجري فيها المزاد وتكون التصفية تحت مسؤولية السمسار .

وعلى السمسار إبلاغ صاحب الشأن نتيجة التصفية بكتاب موصى عليه .

مادة ٤٢ — تدون الأسعار المحددة لأداء الفروق اليومية في دفتر يعد لهذا الغرض .

ولكل ذي شأن الحصول على صورة من هذه الأسعار بعد تقديم طلب مكتوب بذلك .

المراجعون واختصاصاتهم

مادة ٤٣ — لا يقبل لازالة مهمة مراجعة الحسابات لدى بورصة العقود بالإسكندرية إلا مراجعو الحسابات والمحاسبون القانونيون المقيدة أسماؤهم بقوائم وزارة التجارة والصناعة .

وعلى كل راغب في ترشيح نفسه أن يقدم طلبا مكتوبا إلى رئيس لجنة البورصة مصحوبا بشهادات تدل على صفته كمراجع للحسابات وعدد السنوات التي زاول فيها مهنته .

واللجنة مطلق الحرية في اختيار المرشحين وفي تحرير القائمة الرسمية لمراجعى الحسابات لدى البورصة .

ولا يعاد النظر في هذه القائمة خلال السنة إلا إذا خلت أماكن توجب تكملة عدد مراجعى الحسابات .

وعلى مراجعى الحسابات إبلاغ لجنة البورصة ومندوب الحكومة عن كل مخالفة تظهر لهم أثناء عمليات المراجعات المعهودة إليهم .

مادة ٤٤ - على مراجعى الحسابات القيام بفحص حسابات السماسرة كلما طلبت إليهم لجنة البورصة أو مندوب الحكومة ذلك .

ويشمل هذا الفحص مراجعة الخزائنة والدفاتر الحسابية الأخرى وبحث مراكز العملاء الذين يتعاملون بالحساب الجارى وحالة السمسار المالية .

وعليهم أن يكونوا على علم تام بقوانين البورصة ولوائحها .

ويجب على عضو البورصة أن يضع تحت تصرف المراجع كل دفاتر حساباته وجميع العناصر والمستندات التى تساعده فى أداء مهمته .

مادة ٤٥ - على المراجع أن يقدم إلى لجنة البورصة تقريراً وافياً خلال ثمانية أيام من تاريخ تكليفه بالمهمة المعهودة بها إليه مالم يعين له موعد أقصر .

وعلى المراجع المحافظة على سرية المهنة وإلا استبعد اسمه من القائمة مع مطالبته بالتعويضات إذا اقتضى الأمر ذلك .

مادة ٤٦ - للجنة البورصة ولمندوب الحكومة فى الحالات الاستثنائية أو العاجلة أن تستعين بأى مراجع غير مقيد فى جدول البورصة لوضع تقرير عاجل .

مادة ٤٧ - لا يجوز للراجعين أن يشتركوا بصفة مباشرة أو غير مباشرة (ولو بصفة شريك عمول) فى أحد بيوت السمسرة أو أن يكونوا مديريين لأحد هذه البيوت أو بيوت تجارة القطن أو مياومين أو وسطاء أو مندوبين رئيسيين أو أن يعملوا فى البورصة لحسابهم أو لحساب الغير ومن يخالف ذلك يستبعد اسمه من القائمة .

مادة ٤٨ - تتحمل لجنة البورصة أتعاب كل مراجع عن المراجعات التى يعهد بها إليه كما تتولى تقدير تلك الأتعاب .

مادة ٤٩ - تشكل لجنة للمراجعات من الرئيس وعضوين من أعضاء لجنة البورصة يختارون فى بداية كل سنة وذلك لفحص تقارير المراجعين .

وعلى هذه اللجنة أن تستجمع التقارير وتفحصها وتقدم ملاحظاتها عليها إلى لجنة البورصة فى أقرب وقت ممكن .

وتباشر لجنة المراجعات مهمتها نيابة عن لجنة البورصة التى تتحمل كل مسئولية .

غرفة المقاصة

مادة ٥٥ - تعهد لجنة البورصة إلى البنك الأهلى المصرى بإدارة غرفة المقاصة المنصوص عليها فى المادة ٥٦ من اللائحة العامة .

مادة ٥١ - جميع العمليات التي يعقدها السمسار بالبورصة يعهد بها إلى غرفة المقاصة في نهاية كل جلسة وبذلك تتحمل غرفة المقاصة المركز وتكون طرفاً آخر للسمسار لكل عملية أجريت بواسطته مع زملائه في المقصورة .

ويجب عليه أن يسلم إلى غرفة المقاصة الاستمارات التي تثبت عمليات كل جلسة قبل الساعة الحادية عشرة من صباح اليوم التالي لليوم الذي أجريت فيه هذه العمليات وكذلك جميع البيانات التي تطلبها .

ويقوم السماسرة والأعضاء المنضمون مباشرة بتسوية الفروق الناتجة عن مراكزهم مع غرفة المقاصة على أساس إقفال الساعة الواحدة بعد الظهر لليوم الذي أجريت فيه هذه العمليات وهو السعر المحدد بمعرفة لجنة الأسعار طبقاً للمادة ٣٩ .

وللجنة البورصة ولغرفة المقاصة الحق في مطالبة السماسرة بأداء فروق إضافية خلال الجلسة علاوة على الفروق اليومية إذا اقتضى الأمر ذلك .

ويتحتم أداء الفروق المتقدمة قبل الساعة التاسعة والنصف من صباح أول يوم من أيام العمل التي تلي يوم تسليم الاستمارات . وإلا جاز لغرفة المقاصة تسويتها من صندوق التأمين .

مادة ٥٢ - لا يجوز للسماسرة إجراء أية عملية من عمليات البيع أو الشراء أو النقل أو الموازنة بالبورصة إذا لم يقيم العميل مقدماً بدفع تأمين قدره ١٠٪ من قيمة العملية موضوع العقد نقداً أو بكتاب ضمان من أحد المصارف .

ويستثنى من أداء التأمين الأعضاء المنضمون والمياومون .

وعلى السماسرة أن يؤدوا من هذا التأمين إلى غرفة المقاصة ثلاثة ريالات عن كل قنطار من رصيد مراكزهم اليومية وذلك قبل الساعة الحادية عشرة من صباح اليوم التالي على الأكثر .

مادة ٥٣ - على السمسار أو العضو المنضم الذي ينسحب من البورصة وبالتالي من غرفة المقاصة أن يخطر لجنة البورصة قبل الانسحاب بخمسة عشر يوماً على الأقل ويعلق الإخطار في البورصة وتحول أو تصنى جميع مراكز السمسار وإلا كان للجنة البورصة الحق في تصفيتها .

صندوق التأمين

مادة ٥٤ - تدير لجنة البورصة صندوق التأمين المنصوص عليهما بالمادة ٥٧ من اللائحة العامة لبورصات العقود .

مادة ٥٥ - تودع أموال كل من هذين الصندوقين لدى البنك الأهلي المصري في حساب خاص بها وتخصص لضمان الفروق التي يعجز العضو المتوقف عن أدائها لغرفة المقاصة .

مادة ٥٦ - تحصل لجنة البورصة رسم الخمسين ملياً المنصوص عليه بالمادة ٦٩ من اللائحة العامة لبورصات العقود وعليها إيداع حصيلته في الأسبوع الأول من كل شهر لدى البنك الأهلي المصري لحساب بورصة المقاصة .

مادة ٥٧ — تقوم غرفة المقاصة بشراء بوليصة تأمين في حدود مبلغ مائتين وخمسين ألف جنيه من حصيلة هذا الرسم لصالحها ضد خطر عدم أداء الفروق التي تستحق لها بعد استنفاد أموال صندوق التأمين .

قواعد إصدار أذون المعاينة (فليارات) الخاصة بالقطن

مادة ٥٨ — تعين لجنة البورصة خلال شهر سبتمبر من كل سنة أيام إصدار وتسليم أذون المعاينة وأيام الكف عن التعامل بها وأيام الدفع لكل إصدار لأذون المعاينة وكذلك آخر يوم للتسليم .

ويكون هذا التعيين بواقع ثلاثة إصدارات لكل شهر بين اليوم الأول والسادس والعشرين منه . ولا يجوز إصدار أى اذن في غير التواريخ المعينة وإلا طبقت العقوبات المنصوص عليها في المادة ٧٢ من اللائحة العامة لبورصات العقود .

مادة ٥٩ — على العميل البائع أن يسلم أذون المعاينة إلى السمسار الذى يعمل لحسابه في التواريخ المعينة وذلك عن كل الكمية المباعة منه بواقع اذن معاينة واحد عن كل ٢٥٠ قنطار .

والعميل الخيار بين أن يصدر أذونا للمعاينة عن الكمية المباعة كلها فى أى يوم من الأيام الثلاثة المعينة للإصدار أو أن يجرىء الكمية على إصدارين أو ثلاثة .

وإذا كان القطن موضوع إذن المعاينة مرهونا وجب أن يتضمن إذن المعاينة . قبولاً مكتوباً من الدائن المرتهن بأن يسلم البضاعة إلى حامل الإذن مقابل أداء الثمن إلى البائع .

مادة ٦٠ — لا يجوز إصدار أذون المعاينة إلا إذا كانت مصحوبة بشهادة تثبت وجود القطن في الشون التي حددتها اللائحة وبتعيين وتبته التي يجب أن تكون من الرتب الجائز تسليمها قانوناً . وتعتبر هذه الرتبة أساساً لدفع الثمن .

وتصدر الشهادة المذكورة من لجنة بورصة مينا البصل .

وبين في أذون المعاينة المرافقة نماذجها (نموذج رقم ١) رقم الإصدار (الأول أو الثانى أو الثالث) وكذا العلامات والأرقام للتحقق من البالات وصنف القطن موضوع التعامل لإمكان تجديد الفروق التي تدفع أو تحصل .

وتبين كذلك الشون المخزون فيها القطن المراد تسليمه والتي يجب أن تكون في حى الأعمال القطنية بالاسكندرية .

مادة ٦١ — يجب أن يكون كل من البائع الذى يصدر إذنا بالمعاينة والمشتري الذى يقدم الإذن للحصول على عينة من القطن عضواً منضماً ببورصة العقود بالاسكندرية .

ومع ذلك يجوز لكل مشتر إذا لم يكن عضواً منضماً في البورصة أن يتسلم أذون المعاينة والتسليم على أن يثبت للسمسار الذى يعمل لحسابه قبل الإصدار الأول لإذن المعاينة بثلاثة أيام على الأقل

أنه أودع مصرفا تقبله لجنة البورصة قيمة البضاعة التي اشتراها مضافا إليها ٢٠ ٪ لضمان الفروق الناتجة من اختلاف الصنف وأن يقدم السمسار كتاب ضمان من مصرف مقبول لدى اللجنة بقيمة البضاعة مضافا إليها ٢٠ ٪ وإلا كان للسمسار الحق في أن يصنى المركز على مسئولية العميل وحسابه مع إخطاره بالتصفية ببرقية أو بكتاب موصى عليه .

ويجوز للبائع غير العضو ببورصة العقود بالاسكندرية إصدار إذن معاينة بشرط أن يثبت للسمسار الذي يعمل لحسابه قبل الإصدار الأول لإذن المعاينة بثلاثة أيام على الأقل وجود البضاعة التي ستسلم في إحدى الشئون الواقعة في حي الأعمال القطنية بالاسكندرية . بشهادة صادرة من مصرف أو هيئة مقبولين من لجنة بورصة العقود وإلا كان للسمسار الحق في أن يصنى المركز على مسئولية العميل وحسابه مع إخطاره بالتصفية ببرقية أو بكتاب موصى عليه .

ويجب أن يوقع المصرف أو الهيئة المشار إليهما على إذن المعاينة وإذن التسليم وتدفع قيمة إذن التسليم إلى مصرف يتعهد بالاحتفاظ بها حتى تتم التسوية النهائية للعملية .

وإذا تأخر المتسلم عن سحب إذن المعاينة أو إذن التسليم خلال ثمانية وأربعين ساعة من الأيام المنصوص عليها في المادة ٥٨ كان للسمسار الحق في تصفية هذه العملية على مسئولية العميل وحسابه مع إخطاره بالتصفية ببرقية أو بكتاب موصى عليه .

وفي حالة الأفظان المصحوبة بشهادة لا يعطى إذن المعاينة الحق في سحب عينة ولكن للتحقق فقط من العلامات والأختام الموضوعة على بالات اللرطات المينة بإذن المعاينة .

مادة ٦٢ — على السماسرة الذين يتسلمون أذون المعاينة أن يسلموها في اليوم التالي لليوم المحدد لإصدارها إلى غرفة المقاصة لتقوم بتوزيعها على العملاء بنسبة مراكزهم وعلى سماسرتهم تقديم بيان تفصيل عن هذه المراكز إلى الغرفة .

وفي حالة تعذر توزيع الأذون يجب على الغرفة أن تجري التوزيع بطريق القرعة بحضور مندوب الحكومة أو من ينوب عنه .

وعلى غرفة المقاصة أن توافي مندوب الحكومة بأسماء العملاء الصادرة منهم أذون المعاينة وكذلك العملاء المتسلمين لهذه الأذون مع بيان الكميات المسلمة والمتسلمة وإذا كان العميل غير تاجر أو كان تاجرا مقيما بداخل البلاد وأصبح في مركز المتسلم لأذون المعاينة وجب عليه خلال ٤٨ ساعة من تاريخ الإعلان الذي يرسل إليه من السمسار أن يعين اسم المحل الكائن بالاسكندرية ليتولى التسليم لحسابه وأن يقدم إقرارا من المحل بقبول التسليم وإلا كان من حق السمسار تصفية المركز تحت مسئولية العميل مع إخطاره بالتصفية ببرقية أو بكتاب موصى عليه .

مادة ٦٣ — يجوز التعامل بأذون المعاينة في البورصة حتى اليوم السابع بعد الإصدار . ويجوز تبادلها عن أن يكون التعامل في كل إصدار على حدة ولا يستبدل أى إذن معاينة إلا بإذن من نفس الإصدار ومن نفس الصنف .

وفي حالة ما إذا عرض السمسار على حامل إذن المعاينة بناء على طلبه إذن معاينة آخر يحمل توقيعاً آخر إثر تعامل وجب على حامل الأذن قبوله بشرط أن يكون من نفس الإصدار ومن نفس الصنف وأن يكون مظهراً تحت مسؤولية من أصدره .

مادة ٦٤ — يستمر أداء الفروق حتى اليومين السابقين على اليوم المعين لإصدار إذن التسليم . وعلى اللجنة المختصة عند تحديدها الأسعار التي تتم بموجبها أداء الفروق أن تحدد أيضاً سعر إذن المعاينة .

ويقف أداء الفروق في اليوم السابق لليوم المعين لدفع قيمة إذن المعاينة .

مادة ٦٥ — على العميل الذي أصدر إذن المعاينة أن يرسل إذن التسليم في اليوم الثاني عشر بعد إصدار إذن المعاينة إلى العميل المتسلم مباشرة مقابل دفع قيمة الفاتورة على أساس السعر المحدد لتسديد الفروق لرتبة « جود » لعقود متوسطة الثيلة أو لرتبة « جود فولى جود » لعقود طويلة الثيلة مضافاً إليها أو مخصوماً منها الفرق الذي تحدده بورصة مينا البصل بين رتبة « جود » أشمونى و « جود فولى جود » كرنك وبين صنف القطن موضوع التسليم .

مادة ٦٦ — يجب أن يحمل إذن التسليم نفس الرقم المدون على إذن المعاينة كما يبين به رقم الإصدار الخاص به وجميع البيانات الواردة في إذن المعاينة طبقاً لأحكام المادة ٦٠ .

مادة ٦٧ — إذا لم ينفذ عقد ما لعدم إصدار إذن المعاينة أو إذن التسليم أو لعدم تسليم البضاعة أو لعدم دفع قيمة إذن التسليم في المواعيد المعينة أو لآى سبب آخر تقوم لجنة البورصة بناء على طلب السمسار صاحب الشأن وتحت مسؤوليته بتصفية العملية في السوق ويلتزم الطرف المقصر بالفرق بين ثمن إذن التسليم و ثمن تصفيته على أساس سعر رتبة « جود » أشمونى أو « جود فولى جود » كرنك دون اعتبار لصنف القطن أو رتبته الواردة في إذن التسليم . ولا يجوز بحال أن يلزم السمسار أداء القيمة السكينة للقطن . كما لا يلزم أداء الفروق إذا لم يصل إلى لجنة البورصة إخطار مكتوب من صاحب الشأن خلال ٢٤ ساعة بعد اليوم المعين لدفع ثمن إذن التسليم .

مادة ٦٨ — لكل من أصدر إذن معاينة الحق في إعطاء الحائز له إذا طالب بأخذ عينته ، إذاً آخر بدلاً منه يحمل توقيع شخص آخر بشرط أن يكون من نفس الإصدار ونفس الصنف وبشرط أن يظهره على مسؤوليته .

مادة ٦٩ — إذا أجريت في المقصورة عمليات على أذن المعاينة وجب أن تدون في اللوحة أسعار تداول هذه الأذن .

مادة ٧٠ — على المشتري الذي يعاين القطن أن يسلم إذن المعاينة للبائع بإيصال وفقاً للنموذج (ب) المرافق لهذه اللائحة .

وله أن يطالب بإذن التسليم قبل اليوم المعين لتسليمه بشرط أن يدفع قيمة الفاتورة . وفي هذه الحالة يجب على آخر من يكون في حيازته إذن المعاينة المقابل لإذن التسليم أن يخطر لجنة البورصة كتابة بذلك فوراً .

وعلى اللجنة أن تعلق إعلانا في البورصة بتسوية الإذن وإلا وجب إداء الفروق .

مادة ٧١ — على من يتسلم القطن أن يقوم بذلك في موعد لا يجاوز عشرة أيام على الأكثر من اليوم المعين للدفع وإلا ألزم أداء التعويضات ومصروفات التخزين والتأمين وغيرها بما نص عليه في لوائح بورصتي العقود ومينا البصل .

ولا يجوز للمتسلم سحب البضاعة إلا بعد دفع الثمن وكافة الفروق الناتجة عن اختلاف الصنف والرتبة .

ولكل من يسلم قطنا اللجوء إلى قاضى الأمور المستعجلة للحصول على أمر بنقل القطن المبيع إذا لم يسحب في الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الأولى .

مادة ٧٢ — إذا ثبت أن من أصدر إذن معاينة لا يملك فعلاكية القطن المراد تسليمه أو أن البضاعة مرهونة وبيعت دون موافقة الدائن المرتهن شطب اسمه من قائمة الأعضاء المنضمين وكان للبشرى أن يطلب تصفية العملية بواسطة لجنة البورصة على أن يتحمل الطرف المقصر الفرق بين ثمن إذن التسليم و ثمن التصفية .

قواعد إصدار أذن المعاينة (فليارات)

الخاصة ببذرة القطن

مادة ٧٣ — تعين لجنة البورصة خلال شهر سبتمبر من كل سنة أيام إصدار أذن المعاينة وتسليمها وأيام الكف عن التعامل بها وأيام الدفع لكل إصدار لأذن المعاينة وكذلك آخر يوم للتسلم .

ويكون هذا التمين بواقع ثلاثة إصدارات لكل شهر بين اليوم الأول والسادس والعشرين منه . ولا يجوز إصدار أى اذن فى غير التواريخ المعينة وإلا طبقت العقوبات المنصوص عليها بالمادة ٧٢ من اللائحة العامة لبورصات العقود .

مادة ٧٤ — على العميل البائع أن يسلم أذن المعاينة إلى السمسار الذى يعمل لحسابه فى التواريخ المعينة وذلك عن السكية المبيعة بواقع ٥٠٠ إردب عن كل إذن . وللعميل الخيار بين أن يصدر أذونا للمعاينة عن السكية المبيعة كلها فى أى يوم من الأيام الثلاثة المعينة للإصدار أو أن يحجزها على إصدارين أو ثلاثة .

فاذا كانت البذرة موضوع إذن التسليم مرهونة وجب أن يتضمن إذن المعاينة وإذن التسليم قبولاً مكتوباً من الدائن المرتهن بتسليم البضاعة إلى حامل الإذن مقابل دفع الثمن للبائع .

مادة ٧٥ — يجب أن يذكر فى أذن المعاينة المرافقة نماذجها (نموذج رقم ٢) رقم الإصدار (الأول أو الثانى أو الثالث) ويبين فيها كذلك اسم الشون المخزونة فيها بذرة القطن المراد تسليمها .

ويجب أن تكون هذه الشون في حي الأعمال القطنية بالاسكندرية .

وعلى البائع أن يوضح بإذن المعاينة ما إذا كان صنف البذرة أعلى من الصنف التجارى (البونامر كاتيل) كما يبين نوع البذرة المعروضة ويجب أن تكون مطابقة لأحد الأصناف التى قررتها اللجنة وفقا لأحكام اللائحة الداخلية لبورصة مينا البصل (قسم بذرة القطن) .

مادة ٧٦ — يجب أن يكون كل من البائع الذى يصدر إذنا بالمعاينة والمشتري الذى يقدم الإذن للحصول على عينة من البذرة عضوا منضميا في بورصة العقود بالاسكندرية .

ومع ذلك يجوز لكل مشتر إذا لم يكن عضوا منضميا في البورصة أن يتسلم أذن المعاينة والتسليم على أن يثبت للسمسار الذى يعمل لحسابه قبل الإصدار الأول لإذن المعاينة بثلاثة أيام على الأقل أنه أودع لدى مصرف تقبله لجنة البورصة قيمة البضاعة التى اشتراها مضافا إليها عشرون فى المائة لضمان الفروق الناتجة من اختلاف الصنف أو أن يقدم للسمسار خطاب ضمان من مصرف مقبول من اللجنة بتسيمة البضاعة مضافا إليها عشرون فى المائة وإلا كان للسمسار الحق فى أن يصفى المركز على مسئولية العميل ولحسابه مع إخطاره بالتصفية ببرقية أو بكتاب موصى عليه .

ويجوز للبائع غير العضو المنضم ببورصة العقود بالاسكندرية إصدار إذن معاينة بشرط أن يثبت السمسار الذى يعمل لحسابه قبل الإصدار الأول لإذن التسليم بثلاثة أيام على الأقل بشهادة صادرة من مصرف أو هيئة مقبولين من لجنة بورصة العقود بالاسكندرية وجود البضاعة المعدة للتسليم فى إحدى الشون الواقعة فى حي الأعمال القطنية بالاسكندرية ، وإلا كان للسمسار الحق فى أن يصفى العملية على مسئولية العميل ولحسابه مع إخطاره بالتصفية ببرقية أو بكتاب موصى عليه . ويجب أن يوقع المصرف أو الهيئة المشار إليهما دلى إذن المعاينة وإذن التسليم ويدفع قيمة إذن التسليم إلى مصرف يتعهد بالاحتفاظ بها حتى تتم التسوية النهائية للعملية .

وإذا تأخر المتسلم عن سحب إذن المعاينة أو إذن التسليم خلال الـ ٤٨ ساعة من الأيام المنصوص عليها فى المادة ٧٣ كان للسمسار الحق فى تصفية العملية على مسئولية العميل ولحسابه مع إخطاره بالتصفية ببرقية أو بكتاب موصى عليه .

وكل اعتراض على إذن المعاينة أيا كان سببه يجب تقديمه خلال ٤٨ ساعة وإلا سقط الحق فيه .

مادة ٧٧ — على السماسرة الذين يتسلمون أذن المعاينة أن يسلموها فى اليوم التالى لليوم المحدد لإصدارها إلى غرفة المقاصة وعلى الغرفة أن تقوم بتوزيعها على سماسرة العملاء بنسبة مراكزهم . وعلى السماسرة تقديم بيان تفصيلى عنها إلى الغرفة وفى حالة تعذر توزيع هذه الأذن يجب على الغرفة أن تجرى التوزيع بطريق القرعة بحضور مندوب الحكومة أو من ينوب عنه .

وعلى غرفة المقاصة أن توافى مندوب الحكومة بأسماء العملاء الصادرة منهم أذن المعاينة وكذلك العملاء المتسلمين لها مع بيان الكميات المسلمة .

وإذا كان العميل غير تاجر أو كان تاجرا مقيما داخل البلاد وأصبح فى مركز المتسلم لإذن المعاينة

وجب عليه خلال ٤٨ ساعة من تاريخ الإعلان الذى يرسل إليه من السمسار أن يمين محلا بالإسكندرية ليتولى التسليم لحسابه وأن يقدم إقرارا من المحل بقبول التسليم وإلا كان من حق السمسار تصفية المركز على مسئولية العميل مع إخطاره بالتصفية ببرقية أو بكتاب موصى عليه .

مادة ٧٨ — إذا لم يقبل المشتري التوقيع الوارد فى إذن المعاينة وجب عليه أن يخطر سمساره بذلك فى ميعاد لا يجاوز اليوم التالى لتسلم الإذن .

وللسمسار فى هذه الحالة أن يقدم أذن معاينة أخرى بدلا منها أو أن يضع تحت تصرف عميله البذرة اللازمة على أن يدفع ثمنها تدريجياً عند التسليم وفى نفس الأماكن المعدة للتسليم وفى هذه الحالة الأخيرة يجب أن يكون التسليم فى الحال وبواقع ٤٠٠٠ إردب يوميا على الأقل .

وإذا لم يتم السمسار بتنفيذ أى من الأمرين السابق ذكرهما خلال ٤٨ ساعة كان لصاحب الشأن أن يقوم بتصفية المركز بواسطة لجنة البورصة ويكون السمسار مسئولاً عن كل ما قد ينشأ من فروق .

مادة ٧٩ — يجوز التعامل بأذن المعاينة بالبورصة حتى اليوم السابع بعد الإصدار .

ويجوز تبادلها على أن يكون التعامل فى كل إصدار على حدة ولا يستبدل أى إذن معاينة إلا بأذن من نفس الإصدار ومن نفس الصنف .

وفى حالة ما إذا عرض السمسار على حامل الإذن المعاينة بناء على طلبه ، إذن معاينة آخر يحمل توقيعاً آخر لآخر تعامل وجب على حامل الإذن قبوله بشرط أن يكون من نفس الإصدار ومن نفس الصنف وأن يكون مظهراً تحت مسئولية من أصدره .

مادة ٨٠ — يستمر أداء الفروق حتى اليومين السابقين على اليوم المعين لإصدار إذن التسليم . وعلى اللجنة المختصة عند تحديدها الأسعار التى يتم بموجبها أداء الفروق أن تحدد أيضاً سعر إذن المعاينة .

ويقف أداء الفروق فى اليوم السابق لليوم المعين لدفع قيمة إذن المعاينة .

مادة ٨١ — على العميل الذى أصدر إذن المعاينة أن يرسل إذن التسليم فى اليوم الثانى عشر بعد إصدار إذن المعاينة إلى العميل المتسلم مباشرة مقابل دفع قيمة الفاتورة على أساس السعر المحدد لأداء الفروق لبذرة القطن مضافاً إليها أو مخموماً منها الفرق الذى تحدده بورصة مينا البصل لصنف البذرة موضوع التسليم .

مادة ٨٢ — يجب أن يحمل إذن التسليم نفس الرقم المدون على إذن المعاينة كما يبين به رقم الإصدار الخاص به وكذا البيانات الواردة فى إذن المعاينة طبقاً لأحكام المادة ٧٥ .

مادة ٨٣ — إذا لم ينفذ عقد ما لعدم إصدار إذن المعاينة أو إذن التسليم أو لعدم تسليم البضاعة أو لعدم دفع قيمة إذن التسليم فى المواعيد المعينة أو لآى سبب آخر تقوم لجنة البورصة بناء على طلب السمسار صاحب الشأن وتحت مسئوليته بتصفية العملية فى السوق ويلتزم الطرف المقصر بالفرق بين ثمن إذن التسليم وثمان تصفيته .

ولا يجوز بحال أن يلزم السمسار أداء القيمة الكلية للبذرة أو الفروق إذا لم يصل إلى لجنة البورصة لإخطار مكتوب من صاحب الشأن خلال ٢٤ ساعة بعد اليوم المعين لدفع ثمن إذن التسليم .
مادة ٨٤ - يكون لكل من أصدر إذن معاينة الحق في إعطاء الحائز له إذا طالب بالتسليم إذا يحمل توقيعا آخر بدلا منه بشرط أن يكون من نفس الإصدار ونفس الصنف وبشرط أن يظهره على مسئوليته .

مادة ٨٥ - إذا أجريت في المقصورة عمليات على أذن المعاينة وجب أن تدون في اللوحة أسعار تداول هذه الأذن .

مادة ٨٦ - يجوز للمشتري أن يطالب بإذن التسليم قبل اليوم المعين بشرط أن يدفع قيمة الفاتورة .

فإذا تقدم بطلبه قبل الساعة الأولى بعد الظهر وجب على البائع تسليمه الإذن قبل الساعة الخامسة بعد الظهر ، وإذا تقدم به بعد الساعة الخامسة وجب تسليمه الإذن قبل ظهر اليوم التالي .
وفي حالة الحصول على إذن التسليم قبل الموعد المعين لاستلامه يجب على الحائز الأخير لإذن المعاينة المقابل لإذن التسليم أن يخطر لجنة البورصة كتابة بذلك فورا .

وعلى اللجنة أن تعلق إعلانا في البورصة بتسوية الإذن وإلا وجب أداء الفروق .

مادة ٨٧ - على متسلم البذرة أن يقوم بذلك في موعد لا يجاوز اليوم العاشر من الشهر التالي على الأكثر وإلا لزم أداء التعويضات ومصروفات التخزين والتأمين وغيرها بما نص عليه في لوائح بورصتي العقود ومينا البصل .

ويجوز لكل من يسلم بذرة أن يرجع إلى قاضي الأمور المستعجلة للحصول على أمر بنقل البذرة المباعة التي لم تسحب في الموعد المنصوص عليه في الفقرة الأولى .

وإذا كانت الكمية المباعة أكثر من ٤٠٠٠ إردب فلا يجوز إلزام البائع بتسليم أكثر من ٤٠٠٠ إردب يوميا مهما كان عدد المتسلمين .

وإذا تعدد المتسلمون وزعت الكمية الواجب تسليمها بينهم بنسبة الكميات التي يحملون أذونها .

مادة ٨٨ - يشطب من قائمة الأعضاء المنضمين كل من أصدر إذن معاينة إذا لم يكن مالكا لكمية بذرة القطن المطلوب تسليمها أو كانت البضاعة مرهونة وبيعت بدون موافقة الدائن المرتهن . وللمشتري طلب تصفية العملية بواسطة لجنة البورصة على أن يتحمل الطرف المقصر الفرق بين ثمن إذن التسليم وثمان التصفية .

دقائق القيمة

مادة ٨٩ - يجب على كل من السمسار والمياوم أن يقدم عملياته فورا في دفتره (الكارنيه) دون محو أو كشط وكل تغيير استلزمته الضرورة يجب أن يظل معه قيد العملية الأصلية واضحا ومقروءا .

ويجب على كل منهما أيضا أن يثبت الوقت الذي تمت فيه كل عملية في دفتره وذلك بواسطة الساعة الخاتمة المعدة لهذا الغرض في المقصورة .

مادة ٩٠ — يجب أن تحمل الدفاتر المذكورة في المادة السابقة خاتم لجنة البورصة وأن تكون أوراقها مرقمة بأرقام تقيد في سجل خاص بها يوقعه من تسلم الدفاتر .

مادة ٩١ — على لجنة البورصة أن تقيد في سجل خاص جميع الأسعار التي تمت بها العمليات المعقودة في البورصة أولا بأول .

ويجب أن يكون هذا السجل مطابقا لما هو مدون باللوحة .

وتعتمد لجنة الأسعار هذا السجل يوميا في نهاية كل جلسة .

مذكرات العقود

مادة ٩٢ — تحرر مذكرات العقود المشار إليها في المادة ٥٤ من اللائحة العامة طبقا للنماذج من رقم ٣ إلى رقم ١٨ المرافقة .

ويجب أن تتضمن هذه المذكرات العبارة الآتية « وتخضع هذه العملية لأحكام لوائح بورصة العقود ومينا البصل » .

ولا يجوز إدخال أى تعديل على هذه المذكرات إذا كانت تناول استحقاقات جرى عليها التعامل .

مادة ٩٣ — يجب إثبات جميع العمليات المعقودة خلال اليوم الواحد بين السماسرة أو بين السماسرة والمياريمين في استمارة وفقا للنموذجين (رقم ٢٠ و ١٩) المرافقين .

وتعد لجنة البورصة جميع النماذج المرافقة لهذه اللائحة وتتولى بيعها ويجب أن تحمل خاتمها . ويعاقب بغرامة من جنسيته إلى خمسين جنيتها كل من استعمل نموذجا لا يحمل خاتم لجنة البورصة .

الصندوقان المشتركان للسماسرة والوسطاء

مادة ٩٤ — ينشأ صندوق مشترك للسماسرة وآخر للوسطاء المقيدة أسماؤهم في بورصة العقود بالاسكندرية .

مادة ٩٥ — يجب على كل بيت سمسرة أن يؤدي إلى الصندوق الخاص بالسماسرة في الأسبوع الأول من كل شهر ٢٥ ٪ من إجمالى السمسرة التي يحصل عليها وأن يؤدي إلى الصندوق الخاص بالوسطاء في الأسبوع الأول من كل شهر أيضا ٢٥ ٪ من إجمالى السمسرة التي يحصل عليها الوسيط وذلك بعد استقطاع الرسوم المقررة لاستهلاك القروض وحصة الحكومة في السمسرة المقررة بمقتضى القانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥١ والقوانين المعدلة له وأداء ديون اتحاد الأعضاء الدائنين المنضمين (أماك) واسترداد أموال صندوق الضمان والرسم المحتمل فرضه طبقا للبادء ٦٤ من اللائحة العامة .

وتخصص حصيلة صندوق السياسة لصالح مجموع المقيدين بالبورصة كما تخصص حصيلة صندوق الوسطاء لصالح مجموع الوسطاء المقيدين بها .

مادة ٩٦ — يدير الصندوق الخاص بالسياسة مجلس إدارة مكون من تسعة مماسرة ، والخاص بالوسطاء مجلس إدارة مكون من تسعة وسطاء ينتخبون بواسطة جمعية عمومية لكل طائفة وتنعقد هذه الجمعية في الأسبوع الأول من بدء العمل ببورصة العقود .

ويحدد ثلث هؤلاء الأعضاء في شهر يناير من كل سنة .

ويجوز إعادة انتخاب الأعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم .

وينتخب كل مجلس في أول اجتماع له من كل سنة هيئة مكتبه وتشكل من رئيس ونائب للرئيس وأمين للصندوق وعند غياب الرئيس يحل محله نائب الرئيس وعند غيابهما أكبر الأعضاء سناً .

وفي حالة غياب عضو أو أكثر من أعضاء المجلس يعين المجلس من ينوب عنه مدة غيابه .

وفي حالة استقالة أحد الأعضاء أو وفاته أو خلو العضوية يختار المجلس بدلاً منه للفترة الباقية

للسلف .

مادة ٩٧ — يختار كل من مجلس إدارة الصندوقين البنك الذي تودع لديه أمواله ويعين المبالغ التي يمكن تخصيصها للاستثمار ولا يجوز سحب أى مبلغ إلا بشيكات موقعة من الرئيس وأمين الصندوق أو من يحل محلها .

مادة ٩٨ — يرأس جلسات مجلس إدارة كل من الصندوقين رئيسه أو من يحل محله ويتولى تنفيذ قراراته وتمثيله أمام القضاء والتوقيع على العقود والمكائبات .

مادة ٩٩ — تعد في ٣١ ديسمبر من كل سنة ميزانية الصندوقين على أن تتضمن الحصة الصافية التي تخصص لكل بيت من بيوت السمسرة فيه ولكل وسيط بعد خصم جميع المصروفات والالتزامات وتبلغ إلى كل منهما فوراً .

وتحدد القيمة التي يجب على بيت السمسرة والوسيط المقبول حديثاً دفعها إلى الصندوق المشترك الخاص به على أساس ما يخص كل منهما عن السنة التي التحق فيها .

مادة ١٠٠ — يجب على مجلس إدارة كل من الصندوقين أن يقوم بتوزيع ٧٥٪ من أمواله على أفراد الطائفة المشتركة فيه والمقيدة أسماؤهم بالبورصة بالتساوي مرة كل خمس سنوات ويحدد الـ ٢٥٪ المتبقية .

على أنه في حالة تعطيل البورصة إلى أجل غير مسمى يجب توزيع جميع أموال كل من الصندوقين بالتساوي على أفراد الطائفة المشتركة فيه والمقيد أسماؤهم بها .

واستثناء عما تقدم تحدد حصة كل من بيت السمسرة الجديد وكذا الوسيط بنسبة عدد السنوات التي اشترك فيها في الصندوق الخاص به .

مادة ١٠١ — في حالة الوفاة أو الاستقالة أو الشطب يحدد مجلس إدارة الصندوق الخاص

بالسهمسرة أو الوسطاء خلال الخمسة عشر يوما التالية قيمة صافي الحصة المستحقة للسهمسار أو الوسيط المنطبقة عليه إحدى هذه الحالات وذلك بعد خصم كافة المبالغ المطلوبة للصندوق .
ويجب في حالة الوفاة إخطار مصلحة الضرائب بذلك .

الإحصاء

مادة ١٠٢ - على كل بيت من بيوت السمسرة أن يقدم يوميا إلى مكتب مندوب الحكومة بيانا بالعمليات التي تمت موضحا به رقما المشتريات والمبيعات عن كل استحقاق على حدة وكل فئة من فئات المتعاملين . كما يقدم بيانا أسبوعيا بالمراكز القائمة لكل عميل من عملائه موضحا به رقما المشتريات والمبيعات عن كل استحقاق على حدة .

ولمندوب الحكومة أن يتثبت من صحة هذه البيانات إما بنفسه أو بواسطة محاسب أو مراجع.

مصرفات مكتب مندوب الحكومة

مادة ١٠٣ - يجب على لجنة البورصة أن تؤدي إلى خزانة وزارة المالية والاقتصاد مبلغ ٥٠٠ ج سنويا مقابل مصرفات مكتب مندوب الحكومة .

المحكمة

مجلد قضائى شهري

نشره نقابة المحامين

توزيع
سنة ١٩٥٥

السنة السادسة والثلاثون

العدد
الثالث

وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ
تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ
لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ
اللَّهِ يُوفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ، وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ
فَاجْتَنِبْهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ .
« قرآن كريم »

جميع التقارير سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان
إدارة مجلة المحاماة وتحريرها بدار النقابة بشارع النهضة رقم ٥١ بالقاهرة

مطبوعة حجازى

فهرس

نشرنا فى هذا العدد الأحكام والأبحاث والقوانين والقرارات الآتية :

عدد	
٤٨	حكم صادرأ من قضاء محكمة النقض الجنائية
٥	أحكام صادرة من قضاء محكمة النقض المدنية (الجمعية العمومية)
٢٣	حكم صادرأ من قضاء محكمة النقض المدنية
١	حكم صادر من قضاء محاكم الاستئناف (قضاء الضرائب)
١	حكم صادر من قضاء محاكم الاستئناف (هيئة التحكيم)
٣	أحكام صادرة من قضاء المحاكم الكلية (القضاء المدني)
٢	حكمين صادرين من القضاء المستعجل

بحث حق المجنى عليه وحق المدعى المدني أوفق المجنى عليه فى التدخل فى الدعوى الجنائية —
ولو لم يدع مدنيا للسيد الأستاذ عبد اللطيف الحسينى المحامى .

قانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٥ بإضافة مادة جديدة إلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ الخاص
بالطرق العامة . ص ١٧٧

قانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص
بالخدمة العسكرية . ص ١٧٩

قانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٥٤ فى شأن
مزاولة مهنة الطب . ص ١٨١

قانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن المواد السامة وغير السامة ومستحضراتها التى تستعمل
فى الصناعة بوجه عام أيا كان شكلها . ص ١٨٢

قانون رقم ٥٠٠ لسنة ١٩٥٥ بتعيين المساحة التي تزرع قمحاً في سنة ١٩٥٥/١٩٥٦
الزراعية . ص ١٨٤

قانون رقم ٥٠١ لسنة ١٩٥٥ بتحديد المساحة التي تزرع قطناً في سنة ١٩٥٥/١٩٥٦
الزراعية . ص ١٨٧



وزارة المالية والاقتصاد :

- قرار رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٥ . ص ١٩٢
قرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٥ باللائحة الداخلية لبورصة البضاعة الحاضرة للأقطان وبذرة
القطن (بورصة مينا البصل) . ص ١٩٤
قرار رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٥ بتعديل المادة ٥٢ من القرار رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٥ باللائحة
الداخلية لبورصات العقود . ص ٢٣٠
قرار رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٥ . ص ٢٣١
قرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٥ . ص ٢٣٢

لجنة التحرير

محمد مصطفى القلي — حسين ابو زير — نصيف زكي — احمد شوقي — احمد مختار قطب

نوفمبر
سنة ١٩٥٥

المحكمة

العدد الثالث
السنة السادسة والثلاثون

قضاء محكمة النقض الجنائية

(رئاسة وعضوية السادة الاساتذة ابراهيم خليل وكيل المحكمة ومصطفى فاضل ومصطفى حسن
وحسن داود ومحمود اسماعيل المستشارين)

في المادة ١٢ من القانون التي لم يتناولها
التعديل (١)

(القضية رقم ١١٣٥ سنة ٢٤ ق) .

١١٨

٢ ديسمبر سنة ١٩٥٤

١ — إجراءات : معارضة . تخلف المعارض عن
حضور الجلسة المحددة لنظر معارضته بسبب وجوده
بالسجن . اعتبار المعارضة كأن لم تكن . بطلان
الحكم .

ب — قضا . ميعاد الضمن . متى يفتح ؟

المبادئ القانونية

١ — إذا ثبت أن المعارض لم يتمكن من
حضور الجلسة المحددة لنظر معارضته لأنه كان
مسجوناً فإن الحكم الصادر باعتبار معارضته
كأن لم تكن يكون قد جاء باطلاً .

(١) قررت المحكمة هذه القاعدة أيضاً في حكمها
الذي أصدرته في نفس الجلسة في القضية رقم ١١٦٨
سنة ٢٤ ق .

١١٧

٢ ديسمبر سنة ١٩٥٤

قطن . زراعته في مساحة أكثر من المساحة المقررة
قانوناً . التعديل الذي أدخل على المرسوم بقانون رقم
٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ بموجب المرسوم بقانون رقم ٤٥١
لسنة ١٩٥٣ . نطاقه .

المبدأ القانوني

إن التعديل الذي أدخل على المرسوم بقانون
رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ بموجب المرسوم بقانون
رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٣ اقتصر على المادتين ٩
و ١٠ من المرسوم الأول وتناول استبدال
الغرامة بعقوبتي التقليل والمصادرة الواردتين
فيها . ولم يتعرض للمادة الثانية عشرة التي تنص
على العقوبة الأصلية ، ومفاد ذلك وجوب
الحكم بالغرامة المذكورة بوصفها غرامة
تعويضية نظير ترك المحصول لزراعته دون
مصادره لجانب الحكومة بما يقتضيه وجوب
أن يحكم أيضاً بالعقوبة الأصلية المنصوص عليها

٣ — إذا ثبت أن الطاعن كان في اليوم الذي صدر الحكم المطعون فيه باعتبار معارضته كأن لم تكن مقيد الحرية ؛ وأنه لم يعلن بذلك الحكم ولم يثبت علنه رسمياً بصدوره إلا بعد الإفراج عنه فقرر بالطعن فيه وقدم الأسباب في اليوم التالي لعلمه بالحكم المطعون فيه مباشرة فإن الطعن يكون مقبولا لأن ميعاد الطعن لا ينفصح إلا من يوم علمه بصدور ذلك الحكم .

المحكمة

د من حيث إن الطاعن يأخذ عن الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٤ أنه قضى باعتبار معارضته كأن لم تكن على الرغم من أنه لم يكن باستطاعته حضور الجلسة المحددة لنظر معارضته لأنه كان مسجوناً بالسجن العمومي برقم ٣٠٣ في قضية اللجنة رقم ٣٩٦١ سنة ١٩٥٣ عطارين من يوم ١٣ من يناير سنة ١٩٥٤ إلى يوم ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٤ .

د وحيث إن الطاعن وإن قرر بالطعن على الحكم في ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٤ وقدم الأسباب في نفس التاريخ (بعد الميعاد) إلا أنه تبين من الاطلاع على الأوراق وعلى مذكرة قلم كتاب محكمة الاسكندرية الابتدائية المؤرخة في ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥٤ أن ما ذكره الطاعن صحيح وأنه كان في اليوم الذي صدر الحكم المطعون فيه باعتبار معارضته كأن لم تكن مقيد الحرية تنفيذا للحكم الصادر عليه في اللجنة رقم ٣٥٨ سنة ١٩٥٤ ومن ثم فإن ميعاد الطعن لا ينفصح إلا من يوم علمه بصدور ذلك الحكم .

د وحيث إنه متى كان الأمر كذلك . فإن

الحكم الصادر باعتبار معارضة الطاعن كأن لم تكن ، يكون قد جاء باطلا ، ما دام أنه لم يعلن بذلك الحكم ، ولم يثبت علنه رسمياً بصدوره قبل التقرير بالطعن وتقديم الأسباب ، لأنه أفرج عنه يوم ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٤ وتقدم لتنفيذ الحكم عليه يوم ١٦ منه ، وقرر بالطعن وقدم الأسباب في اليوم التالي لعلمه بالحكم المطعون فيه مباشرة . لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون مقبولا ، ويكون الحكم المطعون فيه قد شابه بطلان في الإجراءات مما يتعين معه نقضه .

(القضية رقم ١١٣٨ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة ابراهيم خليل وكيل المحكمة ومصطفى فاضل ومصطفى حسن وحسن داود ومصطفى كامل المستشارين) .

١١٩

٢ ديسمبر سنة ١٩٥٤

أ — نقض . استئناف . حكم يجوز استئنافه خطأ في تطبيق القانون . الطعن فيه مباشرة بطريق النقض . غير جائز .

ب — حكم . تسببه . استئناف التهم حكماً جزئياً قضى بتفريغه خمسة جنهات خطأ في تطبيق القانون . قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم جواز الاستئناف استناداً إلى عدم وجود خطأ . عدم ذكرها وجه الخطأ في القانون الذي أقام التهم عليه استئنافه ، ولا كيف تبينت عدم وجوده . قصور .

المبادئ القانونية

١ — إن الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية التي أضيفت بالقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٣ قد أجازت للتهم استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى

القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى له بالبراءة إذ مرجع الامر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل مادام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة .
(القضية رقم ١١٤٤ سنة ٢٤ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة ابراهيم خليل وكيل المحكمة ومصطفى فاضل ومصطفى حسن وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل المستشارين) .

١٢١

٢ ديسمبر سنة ١٩٥٤

١ - ضبطية قضائية اعتبار موظفي وعمال الجمارك من رجالها . مجال ذلك .
ب - قبض . تفتيش . الأحوال التي يجوز فيها لأمرى الضبطية القضائية إجراؤها .

المبادئ القانونية

١ - إن المادة السابعة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٠٥ التي تنص على أنه " يعتبر موظفو وعمال الجمارك من رجال الضبطية القضائية أثناء قيامهم بتأدية وظيفتهم " قد أفادت بعموم نصها شمول حكمها للموظفين الإداريين بالجمرك ورجال حرس الجمارك دون تفريق بينهم ، وقد جاء الشارع في المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٥٣ يؤكد هذه الصفة لهم ، والجمع بين هذين النصين مفاده أن الشارع أسبغ على هؤلاء الموظفين والعمال اختصاص رجال الضبطية القضائية بالنسبة للجرائم الجرمية وغيرها بما يعاقب عليها بمقتضى القانون العام متى وقعت في دوائر عملهم وفي أثناء تأدية وظائفهم .

الجنائية من المحكمة الجزئية في المخالفات وفي الجنح في غير الأحوال المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة نفسها ، إذا كان ذلك خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها ، مما لا يجوز معه للمحكوم عليه أن يطعن في حكم المحكمة الجزئية مباشرة بطريق النقض لهذا السبب .

٣ - إذا كان الحكم إذ قضى بعدم جواز الاستئناف قال " إن الحكم المستأنف قضى بتغريم المتهم خمسمائة قرش وقد استأنفه بمظنة أن هناك خطأ في تطبيق القانون . وأنه بمراجعة الأوراق والحكم المستأنف تبين عدم وجود أى خطأ الأمر الذى يصبح معه استئناف المتهم غير جائز . فان ما أورده الحكم من ذلك لا يبين منه وجه الخطأ في القانون الذى استند إليه المتهم في رفع الاستئناف ، ولا كيف بان للمحكمة عدم وجود خطأ في الحكم المستأنف مما لا يمكن معه لمحكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون ، ومن ثم يكون الحكم قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه .
(القضية رقم ١١٣٩ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

١٢٠

٢ ديسمبر سنة ١٩٥٤

حكم . تسييه . القضاء بالبراءة . الأساس الذى يبنى عليه .

المبدأ القانوني

يكفى في المحاكمة الجنائية ؛ أن يتشكك

٢ — إن القانون لا يجوز لمأموري الضبطية القضائية القبض على المتهم وتفتيشه في حالة التلبس فقط ، بل أجاز ذلك لهم عند وجود الدلائل الكافية على اتهمه بإحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

(القضية رقم ١١٤٥ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة .

١٢٢

٢ ديسمبر سنة ١٩٥٤

١ — استئناف الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية . مالمذى يقصده ؟

ب — نقض . استئناف . حكم يجوز استئنافه لخالفه القانون . الضمن فيه مباشرة بطريق النقض . غير جائز .

المبادئ القانونية

١ — إن الشارع إذ نص في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه « فيما عدا الأحوال السابقة لا يجوز رفع الاستئناف من المتهم أو من النيابة العامة إلا بسبب خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها ، لم يقصد أن يكون الاستئناف مقصوراً على الحالة الأولى من المادة ٤٢٠ من ذلك القانون ، وإنما قصد الخطأ في تطبيق نصوص القانون بمعناه الواسع بحيث يشمل الحالات الثلاث المشار إليها في تلك المادة ، ذلك بأنه من غير المقبول أن يتغلق باب الطعن في الحكم بطريق الاستئناف في الأحوال المشار

إليها في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٤٢٠ المشار إليها ، بينما يبقى الطعن فيها بطريق النقض جائزاً ، ولا يوجد مسوغ أو حكمة تشريعية للتفرقة بين الحالتين ومن ثم يجب التسوية بين الحالات الثلاث المشار إليها .

٢ — إذا كان بما ينعمه الطاعن على الحكم أنه جاء باطلاً للاخلال بحقه في الدفاع ، فإن استئنافه كان جائزاً لاستناده إلى مخالفة الحكم للقانون ، ويكون الطعن فيه مباشرة بطريق النقض غير جائز .

(القضية رقم ١١٤٨ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

١٢٣

٢ ديسمبر سنة ١٩٥٤

١ — حكم . وقوع خطأ مادي بدلياجته التي يحرمها كاتب الجلسة بعد النطق به . لا تأثير له .

ب — حجز تحفظي . وجوب احترامه إلى أن يقضى بطلانه .

المبادئ القانونية

١ — لا عبرة بالخطأ المادي الواضح الذي يرد بدلياجة الحكم التي يحرمها كاتب الجلسة بعد النطق به ، إذ أن هذا الخطأ المادي لا تأثير له على حقيقة ما حكمت به المحكمة .

٢ — إن الحجز التحفظي واجب الاحترام ولو لم يحكم بتبنيته مادام لم يصدر من جهة الاختصاص حكم ببطلانه .

(القضية رقم ٩٧٧ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة إبراهيم خليل وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وحسن داود ومحمود اسماعيل ومصطفى كامل المستشارين) .

حكمها على استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الذى قضى برفض دعواه المدنية بناء على تبرئة المتهم سواء استأنفت معه النيابة الحكم الابتدائى أو لم تستأنفه ، فلا يجوز إلغاء الحكم الصادر لابتدائيا برفض الدعوى المدنية لعدم ثبوت الواقعة والفضاء فيها استئنافيا بالتعويض إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة ، كما هو الشأن فى الحكم الصادر بالبراءة عند استئنافه وذلك نظرا لارتباط الحكم بالتعويض بثبوت الواقعة الجنائية .

(القضية رقم ١٠١٩ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

١٢٦

٦ ديسمبر سنة ١٩٥٤

تنظيم . اعتماد خط التنظيم مرسوم . آثار ذلك .

المبدأ القانونى

إن صدور مرسوم باعتماد خط التنظيم تترتب عليه — على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة — آثاره المنصوص عليها فى المادة الأولى من الأمر العالى الصادر فى ٢٦ من أغسطس سنة ١٨٨٩ فلا يجوز للمالك إجراء تقوية أو ترميم فى المباني البارزة عن خط التنظيم إذا كانت هذه المباني واقعة على جانب طريق عام موجود بالفعل ، إلا بعد الحصول على رخصة . أما إذا كان خط التنظيم معتمدا لإنشاء طريق غير موجود من قبل فان صدور مرسوم بخط التنظيم فى هذه الحالة لا يقيّد حرية ملاك المباني المقرر إدخالها فى

١٢٤

٦ ديسمبر سنة ١٩٥٤

استعمال ورقة مزورة . جريمة مستمرة . متى تبدأ مدة انقضاء الدعوى العمومية بالنسبة لها ؟

المبدأ القانونى

استقر قضاء محكمة النقض على أن جريمة استعمال الورقة المزورة ، جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة لاية جهة من جهات التعامل والتمسك بها ، وتظل قائمة مادام مقدم الورقة متمسكا بها ، فإذا كان المتمسك بالورقة قد استأنف الحكم الابتدائى الذى قضى بردها وبطلانها طالبا إلغاء الحكم بصحتها فإن الجريمة تظل مستمرة حتى يتنازل عن التمسك بالورقة أو يقضى نهائيا بتزويرها ولا تبدأ مدة انقضاء الدعوى إلا من ذلك التاريخ .

(القضية رقم ١٠٠٩ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

١٢٥

٦ ديسمبر سنة ١٩٥٤

دعوى مدنية . استئناف إلغاء الحكم الصادر ابتدائيا برفض الدعوى المدنية لعدم ثبوت الواقعة والفضاء فيها استئنافيا بالتعويض وجوب أن يتم ذلك بإجماع آراء قضاة المحكمة الاستئنافية .

المبدأ القانونى

إن المادة ١٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية التى تقضى بأنه إذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فلا يجوز إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء القضاة . ويسرى

الطريق المزمع إنشاؤه إلى أن يصدر مرسوم
بنزع ملكيتها .

(القضية رقم ١١٦٢ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

١٢٧

٦ ديسمبر سنة ١٩٥٤

قتل خطأ . صور الخطأ التي عدتها المادة ٢٣٨ ع .
اعتبار كل منها خطأ قائما بذاته مستوجبا لمسئولية فاعله .

المبدأ القانوني

إن الشارع إذ عدد صور الخطأ في المادة ٢٣٨
من قانون العقوبات اعتبر كل صورة من هذه
الصور خطأ قائما بذاته يترتب عليه مسئولية
فاعله ولو لم يقع منه خطأ آخر .

(القضية رقم ١١٦٦ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

١٢٨

٦ ديسمبر سنة ١٩٥٤

شيك . معناه في حكم المادة ٣٣٧ ع .

المبدأ القانوني

استقر قضاء محكمة النقض على أن الشيك
في حكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات هو
الشيك بمعناه المعروف به في القانون التجاري من
أنه أداة دفع ووفاء مستحق الأداء بمجرد
الاطلاع دائميا ، ويغني عن استعمال النقود في
المعاملات وليس أداة ائتمان يطالب بقيمتها في
تاريخ غير الذي أعطيت فيه ، وأنه متى كان
الشيك يحمل تاريخا واحدا فانه يعتبر صادرا
في ذلك التاريخ المثبت فيه .

(القضية رقم ١١٧٠ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

١٢٩

٦ ديسمبر سنة ١٩٥٤

حكم . البيان الذي أوجبت المادة ٣١٠ من قانون
الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم عليه . لم يرسم
القانون له شكلا خاصا .

المبدأ القانوني

إن قانون الإجراءات الجنائية إذ أوجب
في المادة ٣١٠ أن يشتمل كل حكم صادر بالإدانة
على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف
التي وقعت فيها وأن تشير إلى نص القانون الذي
حكم بموجبه لم يرسم شكلا خاصا تصوغ به
المحكمة هذا البيان ، فتي كان مجموع ما أورده
الحكم كافيا في بيان الواقعة وظروفها بما تتوافر
به العناصر القانونية للجريمة التي نسبت إلى
المتهم حسبما استخلصته المحكمة وكان قد أشير
فيه إلى نص القانون الذي ينطبق على تلك
الواقعة فان ذلك يحقق حكم القانون في المادة
المذكورة .

(القضية رقم ١١٧١ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

١٣٠

٦ ديسمبر سنة ١٩٥٤

فتح . المقصود بالخائر في معنى المادة الثانية من
القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٠ بتعين المساحة التي
تزرع قحا .

المبدأ القانوني

إن قضاء محكمة النقض مستقر على أن
الحيازة الفعلية هي أساس ما أوجبه القانون من
زراعة القمح بالنسب التي حددها ، فاذا كان

الحكم قد دان الطاعن على أساس أنه مالك لجزء من الأرض موضوع المخالفة وأنه هو الذى يدير الأرض المملوكة له ولشركائه لأن عقود الإيجار الخاصة بها صدرت منه وحده ، وأنه يعتبر حائزا سواء أكان يحوز الأرض بنفسه أم بواسطة الغير ، فإنه يكون قد أخطأ فى تأويل نص المادة الثانية من القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٠. إذ المقصود بالحائز فى معنى هذه المادة هو الحائز حقيقة وفعلا للأرض موضوع النعمة .

(القضية رقم ١١٧٦ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

١٣١

٦ ديسمبر سنة ١٩٥٤

١ — إتلاف زراعة . ثبوت ملكية الغير للزراعة .
يكفى لعقاب المتهم . قيام نزاع بين المتهم والمجنى عليه بشأن ملكية الأرض القائمة عليها الزراعة . لا يبنى قيام الجريمة .

ب — إتلاف زراعة . لا يشترط لتحقيقها توافر قصد جنائى خاص .

المبادئ القانونية

١ — إذا ثبت أن الزراعة التى أتلفها المتهم هى ملك للمجنى عليه فقد حق عليه العقاب طبقا للمادة ٣٦٧ من قانون العقوبات التى تعاقب كل من أتلف زرعاً مملوكاً لغيره ، ولا يبنى قيام هذه الجريمة وجود نزاع بين المتهم وبين المجنى عليه بشأن ملكية الأرض القائمة عليها هذه الزراعة .

٢ — إن القانون لا يتطلب فى جريمة

إتلاف الزراعة قصداً جنائياً خاصاً على مقارنة فعل الإتلاف ، فهى تتحقق بتوافر القصد الجنائى العام أى مجرد الإتلاف العمد ولو لم يكن مقترناً بنية الانتقام أو الإساءة شأنها فى ذلك شأن باقى الجرائم العمدية التى لم يرد عنها فى القانون نص صريح مقتضاه أن تكون نية الجانى من نوع معين خاص .

(القضية رقم ١١٧٨ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

١٣٢

٦ ديسمبر سنة ١٩٥٥

لائبات . قرائن . هى أدلة غير مباشرة . الاعتماد عليها وحدها . جاز .

المبدأ القانونى

إن القرائن تعتبر أدلة غير مباشرة للقضاة أن يعتمد عليها وحدها فى استخلاص ما تودى إليه .

(القضية رقم ١٦٤٢ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

١٣٣

٧ ديسمبر سنة ١٩٥٤

دفاع . التعارض بين مصلحة متهمين . وجوب فصل دفاع كل منهما عن الآخر . قيام محام واحد بالدفاع عنهما . إخلال بحق الدفاع .

المبدأ القانونى

إن التعارض بين مصلحة متهمين يستلزم فصل دفاع كل منهما عن الآخر لأن قيام محام واحد بالدفاع عنهما لا يهين له الحرية الكاملة فى تنفيذ ما يقرره أيهما ضد الآخر ويترتب عليه

الاخلال بحق الدفاع بما يعيب الحكم ويبطله .

(القضية رقم ١١٦١ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة ابراهيم خليل وكيل المحكمة ومصطفى
فاضل ومصطفى حسن ومحمود إسماعيل ومصطفى كامل
المستشارين) .

١٣٤

٩ ديسمبر سنة ١٩٥٤

حكم . تسببه . دفاع شرعى . واقعة الدعوى ترشح
اقيام حالته . عدم بحث المحكمة من تلقاء نفسها فى قيامها
من عدمه . إخلال بحق الدفاع وتصور .

المبدأ القانونى

إذا كان ما أورده الحكم يفيد أن المتهمين
لم يعتديا على المجنى عليه إلا بسبب دخوله فى
عقار فى حيازة أحدهما بالقوة ، فقد كان لزاما
على المحكمة أن تبحث فى قيام حالة الدفاع الشرعى
التي ترشح لها واقعة الدعوى على هذه الصورة
فتثبت قيامها أو تنفيه ولو كان المتهمان لم يدفعا
به ؛ فإذا هي لم تفعل فإن حكمها يكون مشوبا
بالإخلال بحق الدفاع والقصور بما يعيبه
ويستوجب نقضه .

(القضية رقم ١١٧٩ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

١٣٥

١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٤

أ — نقض . رافة . عقوبة مبررة . لا جدوى من
الظن . مثال .
ب — إثبات . شاهد . تجزئة أقواله . الأخذ
بشطر منها والاعراض عما عداه . يجوز .
ج — حكم . تسببه . سبق لإصرار . استظهاره .
مثال .

د — باعث . هو ليس من أركان الجريمة . الخطأ
فيه لا يقدح فى سلامة الحكم .

المبادئ القانونية

١ — إذا كانت المحكمة قد طبقت فى حق
المتهم المواد ٤٠ و ٤١ و ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ١٧
و ٢٢ من قانون العقوبات لا اشتراكه فى قتل عمد
مع سبق الإصرار وشروع فيه ، وساءلته عن
الجريمة الأشد وهى الاشتراك فى القتل العمد ثم
أخذته بالرافعة تطبيقا للمادة ١٧ المشار إليها
وعاقبته بالأشغال الشاقة المؤبدة ، فقد دلت
بذلك على أن العقوبة التي أنزلتها با
العقوبة التي ارتأتها مناسبة للواقعة الجنائية التي
قارفها بما أحاط بها من ملاسات .

٢ — يجوز للمحكمة أن تجزئ أقوال
الشاهد فتأخذ بشطر منها ، وتعرض عما عداه ،
إذ الأمر مرجعه إلى ما تقتضيه به وتطمئن إليه .
٣ — إذا كان الحكم إذ استظهر سبق
الإصرار قد قال إنه توافر لدى المتهمين من
وجود الضغينة السابق بيانها ، ومن انتقالهما
بالسيارة إلى محل الحادث ومعهما الأسلحة
النارية المحشوة بالمقذوفات النارية ؛ ومن سير
السيارة ببطء أمام دكان ... التي كان المجنى
عليه ... وابن عمه أمامها ونزول
المتهمين الأول والثاني منها بما يدل على التدبير
السابق إذ لا يمكن أن تنفذ الخطه بهذا الإحكام
إلا بعد التروى والتدبير ، — فإن ما قاله الحكم
من ذلك يتحقق به سبق الإصرار كما هو معروف
به فى القانون .

٤ — إن الباعث على الجريمة ليس ركنا

المبدأ القانوني

إن جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة تتم بمجرد عدم تقديمها بمن هي في عهده للسكاف بيعها في اليوم المحدد للبيع ، بقصد عرقلة التنفيذ (١) .

(القضية رقم ١١٩٠ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة ابراهيم خليل وكيل المحكمة ومصطفى فاضل ومصطفى حسن ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى المستشارين) .

١٣٨

١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٤

١ — تفتيش . الخطأ في ذكر اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل الأمر الصادر به .

ب — تفتيش . التحقيق المفتوح الذي يسوغه . لا يلزم فيه أن يكون قد قطع مرحلة معينة أو استظهر قدرا معيناً من الأدلة .

المبادئ القانونية

١ — إن الخطأ في اسم الشخص المقصود بالتفتيش لا يبطل الأمر الصادر به مادام من وقع عليه هو بذاته المقصود من إجراءاته .

٢ — لا يشترط في التحقيق المفتوح الذي يسوغ التفتيش أن يكون قد قطع مرحلة أو استظهر قدرا معيناً من أدلة الإثبات ، وإنما يترك تقدير كفاية هذه الأدلة لسلطة التحقيق حتى لا يكون من وراء غل يدها احتمال فوات الغرض منه مما تتأثر به مصلحة الجماعة التي تسمو على مصلحة الفرد .

(القضية رقم ١١٩٢ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

(١) قررت المحكمة هذه القاعدة أيضا في حكمها الذي أصدرته في نفس الجلسة في القضية رقم ١١٩١ سنة ٢٤ القضائية .

من أركانها والخطأ فيه لا يقدح في سلامة الحكم .

(القضية رقم ١٠٥٥ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة ابراهيم خليل وكيل المحكمة ومصطفى فاضل ومصطفى حسن ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل المستشارين) .

١٣٦

١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٤

١ — إثبات . خبراء . للمحكمة أن تفاضل بين تقاريرهم فتأخذ بما تراه وتطرح ماعداه .

ب — حكم . خطأه في رقم المادة المطبقة . يبيات الواقعة وقضاؤه بقوبة ثملها المادة الواجب تطبيقها . لا بطلان .

المبادئ القانونية

١ — للمحكمة أن تفاضل بين تقارير الخبراء وتأخذ منها ما تراه وتطرح ماعداه ، إذ أن ذلك أمر يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل ولا معقب عليها فيه .

٢ — إن الخطأ في رقم المادة التي طبقتها المحكمة لا يترتب عليه بطلان الحكم مادام أنه وصف الفعل وبين الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة الواجب تطبيقها .

(القضية رقم ١١٨٣ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة ابراهيم خليل وكيل المحكمة ومصطفى فاضل ومصطفى حسن وحسن داود ومصطفى كامل المستشارين) .

١٣٧

١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٤

اختلاس أشياء محجوزة . متى تتحقق الجريمة ؟

المحكمة

« حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ ، إذ قضى برفض طلب التعويض تأسيساً على أنه لا يمكن القول بأن الطاعنة أصابها ضرر فعلى من الضرب الذي وقع على زوجها بمقولة إنه لم يعرف على وجه التحديد الإصابات التي أحدثها به كل من المطعون ضدهما ، مما جعل المحكمة تأخذهما بالقدر المتيقن وتطبق المادة ٢٤٢ / ١ من قانون العقوبات — وهذا النظر غير سليم في القانون ذلك لأن المجنى عليه يستحق التعويض لا محالة عن الإصابات الحاصلة بفعل المتهمين متضامنين مهما قل شأنها ، مادامت إرادة الاثنين قد تطابقت على الإيذاء حتى لو كان هذا التطابق حصل بفاة ، وتعويض هذا الضرر يدخل تركته وينتقل لورثته بوفاته دون النزول عن هذا التعويض . يضاف إلى ذلك أن المبدأ المعول عليه في فقه القانون الملقى والذي وقع الحادث في ظله ؛ يقرر أن الضرر الأدنى والمادى يستويان في إيجاب التعويض لمن أصابه شيء منهما .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه حين تعرض للدعوى المدنية وقضى برفضها قال : « وحيث إنه لا ريب في أن المدعية بالحق المدني قد أصابها ضرر من فتنه زوجها ووفاته بسبب الإصابة التي لحقته في رأسه . إلا أن من أحدث هذه الإصابة غير معلوم ، فهو كما سلف البيان ما زال مجهولاً من بين المتهمين الاثنين ، لم يعرف أيهما هو الذي أحدثها ، فكان السبب في موت المجنى عليه . وكما استحال مؤاخذتهما جنائياً عن الضرب المفضى إلى الموت ،

١٣٩

١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٤

١ — مسئولية مدنية . اختلافها في الأساس عن المسؤولية الجنائية . عدم معرفة من من المتهمين أحدث الضربة التي أدت إلى وفاة المجنى عليه . عدم مساءلة المتهمين مدنياً عن الضرر الناتج عن القدر المتيقن في حقهما . خطأ .

ب — حكم . تسببه . مسئولية مدنية . نفي مسئولية المتهمين التضامنية لعدم توافر سبق الإصرار والترصد . عدم تقصى اتحاد إرادتهما على الاعتداء واشتراكهما فيه . قصور .

المبادئ القانونية

١ — إن أساس المسؤولية في الدعوى المدنية يختلف عنه في الدعوى الجنائية . فإذا كانت المحكمة لم تر مساءلة المتهمين مدنياً عن الضربة التي أحدثت الوفاة ، والتي لم يعرف مرتكبها على وجه التحديد ، فإن مسئوليتيهما مقررة قبل المجنى عليه نفسه عن الضرر المادى الذى أصابه من الضربة الأخرى التي ثبتت في حقهما أخذاً بالقدر المتيقن .

٢ — إن عدم توافر سبق الإصرار والترصد لا يتعارض مع اتحاد إرادة الجانين على الاعتداء واشتراكهما معا فيه ، فإذا كانت المحكمة قد بنت حكمها بانعدام المسؤولية التضامنية بينهما على عدم توافر الظرفين المشار إليهما دون أن تقصى اتحاد إرادتهما على الاعتداء واشتراكهما معا فيه ، فإن الحكم يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

المحكمة لم تر مساءلة المتهمين مدنيا عن الضربة التي أحدثت الوفاة ، والتي لم يعرف مرتكبها على وجه التحديد ، فإن مسئوليتهم مقرررة قبل المجنى عليه نفسه عن الضرر المادي الذي أصابه من الضربة الأخرى التي ثبتت في حقهما أخذاً بالقدر المتيقن . وما قاله الحكم من انعدام المسؤولية التضامنية لعدم توافر سبق الإصرار والترصد ، غير سديد أيضاً في القانون ، ذلك بأن عدم توافر هذين الظرفين لا يتعارض مع اتحاد إرادة الجانبيين على الاعتداء واشترآكهما معا فيه ، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تقتضاه ؛ وتقول كلمتها فيه . أما وهي لم تفعل فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ١١٩٥ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

١٤٠

١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٤

١ — قبض . تفتيش . الطلب الموجه إلى المركز من وكيل النيابة لسؤال المتهم وعمل فيش وتشبيه له . هو ليس أمراً بالقبض . الاستناد إليه في تقرير صحة القبض والتفتيش . غير جائز .

ب — تفتيش . عدم وجود أمر قانوني بإيداع المتهم السجن . الاستناد إلى لائحة السجن في تقرير تفتيشه . غير جائز .

المبادئ القانونية

١ — إن الطلب الموجه إلى المركز من وكيل النيابة لسؤال المتهم وعمل فيش وتشبيه له لا يعتبر أمراً بالقبض ، ولا بالاحضار ؛ ولا يصح الاستناد إليه في تقرير صحة القبض والتفتيش لمخالفة ذلك لنص المادة ٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

٢ — لا يصح الاستناد إلى لائحة السجن

فإنه لا يمكن مؤاخذتهما مدنياً أيضاً . ولا يمكن الاعتماد على التضامن بين المتهمين والحكم بالتعويض المدني إذ أنه لكي يقوم التضامن بين المسؤولين المتعددين يجب أن تتوافر شروط ثلاثة : الأول — أن يكون كل واحد منهم قد ارتكب خطأ ، والثاني — أن يكون الخطأ الذي ارتكبه كل منهم سبباً في إحداث الضرر ، والثالث — أن يكون الضرر الذي أحدثه كل منهم بخطئه من ذات الضرر الذي أحدثه الآخرون ، أي أن يكون الضرر الذي وقع منهم هو ضرر واحد . والشرطان الثاني والثالث غير متوفرين في هذه الدعوى ، لأن الوفاة نشأت عن خطأ أحد هذين المتهمين دون الآخر ، ولم يكن الاثنان سبباً في إحداث الوفاة . ولم يثبت من التحقيق أيهما أحدث الوفاة ، كما لم يثبت قيام سبق الإصرار والترصد أو التوافق على التعدي ، ولأن الضرر الذي أحدثه كل منهم يختلف عن الضرر الذي أحدثه الآخر ، فأحدهما أحدث بخطئه الوفاة والآخر أحدث بخطئه المأ جسماً أصاب المجنى عليه ، وما لبث أن زال بفقده الإدراك ثم بفقده الحياة عقب ذلك . وليس بين المتهمين تضامن فيما وقع منهما لاختلاف الضرر الذي نشأ عن كل منهما ، ولانتفاء سبق الإصرار والترصد والتوافق . كما لا يمكن القول بأن المدعية بالحق المدني أصابها ضرر فعلي من الضرب الذي يقع تحت طائلة المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات والذي رأت المحكمة إدانة المتهمين من أجله ، — ولما كان ما قاله الحكم من ذلك غير صحيح في القانون ؛ إذ أن أساس المسؤولية في الدعوى المدنية يختلف عنه في الدعوى الجنائية ؛ فإذا كانت

الدعوى فإن حكمها يكون باطلا متعيينا نقضه .
(القضية رقم ١٢٠٥ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

١٤٣

١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٤

دعوى مدنية . المضرور من الجريمة . هو أى شخص
يصيبه ضرر ناتج عنها مباشرة .

المبدأ القانوني

ليس فى القانون ما يمنع من أن يكون
المضرور من الجريمة أى شخص ولو كان غير
الجنى عليه ؛ مادام قد ثبت قيام هذا الضرر وكان
ناتجا عن الجريمة مباشرة .

(القضية رقم ٧٥٢ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة مصطفى فاضل ومصطفى حسن وحسن
داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل
المستشارين) .

١٤٤

١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٤

أ — إنبات . الدليل غير المباشر . يكتفى .
ب — حكم . تسيبه . دفاع موضوعى . الرد صراحة
على كل جزئية يثيرها . غير لازم .
ج — حكم . تسيبه . دفاع شرعى . نفيه بأسباب
مؤدية إلى ذلك . منال .

د — سلاح . الإعفاء من العقاب المشار إليه فى
المادة ٣١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن
الأسلحة والقتل . عدم سريان حكمه على الماضى .

المبادئ القانونية

١ — لا يشترط فى الدليل أن يكون صريحا
دالا بنفسه على الواقعة المراد إنباتها ؛ بل يكتفى
أن يكون استخلاص ثبوتها منه عن طريق
الاستنتاج ، بما تكشف للحكمة من الظروف

فى تقرير تفتيش المتهم مادام أنه لا يوجد أمر
قانونى بإيداعه السجن كما تقضى به المادة ٤١
من قانون الاجراءات الجنائية .
(القضية رقم ١١٩٩ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

١٤١

١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٤

حكم . تسيبه . دفاع موضوعى . الرد عليه صراحة .
غير لازم .

المبدأ القانوني

من المقرر أن المحكمة ليست ملزمة بالرد
صراحة على كل ما يثيره المتهم من أوجه دفاع
موضوعية ؛ إذ يكتفى أن يكون الرد عليها
مستفادا من الحكم بالإدانة اعتمادا على أدلة الثبوت
التي أوردها .

(القضية رقم ١٢٠٤ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

١٤٢

١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٤

اجراءات . الحكم على المتهم دون سماع شهود
ودون إجراء أى تحقيق . مبطل للحكم .

المبدأ القانوني

الأصل فى الأحكام الجنائية أن تبنى على
التحقيقات الشفوية التى تجريها المحكمة بالجلسة
فى مواجهة المتهم ؛ وتسمع فيها الشهود ؛ ما دام
سماعهم ممكنا . وإذن فإذا كانت المحكمة قد
أسست حكمها بإدانة المتهمين على أقوال الشهود
بالتحقيقات الأولية ؛ دون أن تبين السبب فى
عدم سماعهم ؛ ودون أن تجري أى تحقيق فى

والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات .

٢ — إن المحكمة غير ملزمة بمتابعة الدفاع والرد صراحة على كل جزئية يثيرها ، ما دام الرد مستفاداً ضمناً من الحكم بالإدانة استناداً إلى أدلة الإثبات التي أوردتها الحكم .

٣ — إذا كانت المحكمة قد نفت قيام حالة الدفاع الشرعي التي تمسك بها المتهم بقولها ، فإنه بسقوط ما يدعيه المتهم من أنه ضبط المجنى عليه يسرق عنياً ، فلا محل لما يتمسك به الدفاع عن المذكور من اعتباره في حالة دفاع شرعي . فإن هذا الرد سائق وكاف لنفي قيام تلك الحالة ، إذ ما دامت المحكمة قد حصلت من ظروف الدعوى أن واقعة سرقة العنب ، وهي أساس الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي ، هي واقعة مختلفة ولا أصل لها ، فإن ذلك ينطوي على انتفاء قيام حالة الدفاع الشرعي بجميع الصور المبينة في القانون .

٤ — إن الإعفاء من العقاب المشار إليه في المادة ٣١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ٨ من يولييه سنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر ، لا يستفيد منه الأشخاص الذين وجدوا قبل سريان هذا القانون حائزين أو محرزين أسلحة نارية أو ذخائر معاقبا على حيازتها أو إحرازها بغير ترخيص طبقاً للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ ، وقد أفصح الشارع عن هذا المعنى حين نص صراحة في الفقرة الثانية من المادة ٣١ (١) التي أضيفت إلى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بمقتضى القانون رقم ٥٤٦

لسنة ١٩٥٤ الصادر في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٤ على أن الإعفاء من العقاب المشار إليه في هذه المادة لا يسرى على كل من تم ضبطه حائزاً أو محرزاً لأسلحة نارية أو ذخائر بغير ترخيص قبل بدء سريان هذا القانون ؛ وهو نص تفسيري للتشريع السابق ؛ كما أوضحت ذلك مذكرته الإيضاحية .

(القضية رقم ١١٤٩ لسنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة إبراهيم خليل وكيل المحكمة ومصطفى فاضل ومصطفى حسن وحسن داود ومصطفى كامل المستشارين) .

١٤٥

١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٤

وصف التهمة . قرض . طعن لامصلحة منه . لاجدوى من إثارته . مثال في جريمة قتل عمد .

المبدأ القانوني

لا مصلحة للتهمة فيما يقوله من أن المحكمة غيرت وصف التهمة بالنسبة له فاعتبرته شريفاً بعد أن كانت الدعوى مرفوعة عليه بوصفه فاعلاً ، دون أن تلفت نظر الدفاع إلى ذلك . ما دام أن هذا التغيير لم يترتب عليه إضافة عناصر جديدة إلى الوقائع التي تناولها التحقيق ورفعت بها الدعوى أصلاً . ولم يؤد إلى تشديد العقوبة التي كان مطلوباً تطبيقها من بادي الأمر . (القضية رقم ١١٨١ لسنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

إلى تقدير محكمة الموضوع فما دامت قد اطمأنت
إلى سلامة الإجراءات التي اتخذها مأمور الضبطية
القضائية ، فلا يجوز التعقيب عليها .

٤ — إن مجرد التأخر في تبليغ حوادث
الجنايات إلى سلطة التحقيق المختصة ليس من شأنه
أن يؤثر في صحة ما تجر به من تحقيق تلك
الحوادث .

(القضية رقم ١١٩٦ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة ابراهيم خليل وكيل المحكمة ومصطفى
فاضل ومصطفى حسن وحسن داود ومحمود اسماعيل
المستشارين) .

١٤٧

٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٤

قبض . الأمر به . لا يلزم أن يكون مكتوباً .

المبدأ القانوني

إن القانون لا يستلزم أن يكون التكليف
بالقبض مكتوباً .

(القضية رقم ١٢١٣ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة ابراهيم خليل وكيل المحكمة ومصطفى
فاضل وحسن داود ومحمود اسماعيل ومصطفى كامل
المستشارين) .

١٤٨

٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٤

١ — لإثبات . تقارير طبية . حرية المحكمة في
تقديرها .

ب — لإثبات . شهود . الأخذ بأقوالهم في التحقيق
الابتدائي وإن خافت أقوالهم بالجلسة . جائز .
ج — حكم . عدم التوقيع عليه في الثمانية الأيام
التالية لصدوره لاجلان .

المبادئ القانونية

١ — للمحكمة باعتبارها الخبير الأعلى أن

١٤٦

١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٤

١ — حكم . تسليه . دفاع . قول المتهم « وإذا لم
تطمئن المحكمة فيمكنها إجراء معاينة » . هو ليس
بطلب وإنما وجه من أوجه الدفاع التي لا تتطلب ردا
خاصا .

ب — نقض . طعن غير منتج . مثال .

ج — إجراءات . ضبط وتحرير متعلقات الجريمة .
عدم مراعاة مانصت عليه المواد ٥٥ أ . ج وما بعدها .
لا بطلان .

د — تحقيق . التأخر في تبليغ حوادث الجنايات .
عدم تأثيره على صحة ما تجر به السلطة المختصة من تحقيق .

المبادئ القانونية

١ — إن قول المتهم « وإذا لم تطمئن المحكمة
فيمكنها إجراء معاينة » لا يعد طلباً بل يندرج
تحت أوجه الدفاع التي لا تتطلب رداً خاصاً ويكفي
أن يكون الرد عليها مستفاداً من أطرافها ومن
استناد المحكمة إلى أدلة الثبوت التي أقامت عليها
الإدانة .

٢ — إذا تبين أن الضابط الذي قام بتفتيش
المتهم وضبط المخدر معه كانت لديه من الدلائل
الكافية ما يجيز له قانوناً إجراء القبض والتفتيش
وفقاً لما تخوله المادة ٣٤ من قانون الإجراءات
الجنائية فلا جدوى للتمهم من المنازعة في توافر
حالة التلبس .

٣ — إن قانون الإجراءات الجنائية لم
يرتب بطلاناً على عدم مراعاة ما نصت عليه
المادة ٥٥ وما بعدها (في خصوص ضبط وتحرير
الأشياء المتعلقة بالجريمة) مما يجعل الأمر مرجعه

الطلب وأيدت الحكم الصادر بالإدانة ، مع أن القانون يوجب على محكمة ثاني درجة أن تستكمل النقص الذي شاب المحاكمة أمام محكمة أول درجة فان حكمها يكون باطلا لإخلاله بحق الدفاع .
(ال قضية رقم ١٢٢٥ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

١٥٠

٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٤

دعوى مدنية . حكم . بياناته . اسم المدعى المدنى وعلاقته بالجنى عليه وصفته فى المطالبة بالتعويض . هى أمور جوهرية . عدم ذكرها فى الحكم . يعيبه بما يستوجب نقضه .

المبدأ القانونى

إذا تبين من مراجعة الحكم ومحاضر الجلسات أنه قضى للمدعى المدنى بالتعويض دون أن يبين اسمه ولا علاقته بالجنى عليه أو صفته فى المطالبة به ، مع أن هذا البيان هو من الأمور الجوهرية التى كان يتعين على المحكمة ذكرها ؛ فان حكمها يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

(ال قضية رقم ١١٨٢ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة ابراهيم خليل وكيل المحكمة ومصطفى فاضل ومصطفى حسن وحن داود ومصطفى كامل المستشارين) .

١٥١

٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٤

١ — أراض معدة للبناء . صدور مرسوم بتقسيمها لاي معنى من الالتزامات التى تفرضها المادة ١٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ .

ب — مبان . القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ . الرخصة التى يتطلبها . هى غير الرخصة المقررة فى لائحة التنظيم .

المبادئ القانونية

١ — إن صدور مرسوم ملكى بتقسيم

تأخذ بتقرير طبي متى اطمأنت إليه واقتنعت بما ورد فيه وأن تطرح تقريراً آخر يخالفه ، دون أن تكون ملزمة بالاستجابة إلى طلب الدفاع مواجهة الأطباء بعضهم ببعض أو مناقشتهم والاستعانة فى الترجيح بغيرهم .

٢ — للمحكمة فى سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بأقوال الشهود فى التحقيق الابتدائى وإن خالفت أقوالهم بالجلسة دون أن تكون ملزمة ببيان سبب ذلك أو تعليل عدول الشهود عن أقوالهم الأولى .

٣ — إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن عدم توقيع الحكم فى ميعاد الثمانية الأيام من تاريخ صدوره لا يترتب عليه بطلانه .

(ال قضية رقم ١٢١٦ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

١٤٩

٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٤

إجراءات . محكمة استئنافية . الأصل أن المحاكم الجنائية تبنى على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بالجلسة . إدانة المتهمين ابتدائيا دون سماع الشاهد الوحيد فى الدعوى . تمسك الدفاع أمام المحكمة الاستئنافية بمناقشة الشاهد . تأييد الحكم الابتدائى دون إجابة هذا الطلب . إخلال بحق الدفاع .

المبدأ القانونى

الأصل أن المحاكم الجنائية تبنى على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بالجلسة . وإن فاذا كان الحكم الابتدائى قد استند فى القضاء بالإدانة على شهادة الصراف الذى لم يسمع ، ثم تمسك الدفاع عن المتهمين أمام محكمة ثانية درجة باستدعاء هذا الشاهد لمناقشته ، فلم يجب هذا

الأرض المعدة للبناء لا يعنى صاحبها من القيام
بالالتزامات التي تفرضها عليه المادة ١٢ من
القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٠ .

٢ — إن القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨
يتطلب رخصة خاصة بخلاف الرخصة المقررة في
لائحة التنظيم .

(القضية رقم ١٢٠٩ سنة ٢٤ في رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة ابراهيم خليل وكيل المحكمة ومصطفى
فاضل وحسن داود ومحمود اسماعيل ومصطفى كامل
المستشارين) .

١٥٢

٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٤

أ — استئناف . الخطأ في تطبيق نصوص القانون
أو في تأويلها المنوه عنه في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢
من قانون الإجراءات الجنائية . المقصود به .

ب — دعوى عمومية . التنازل عن الشكوى أو
الطلب الذي ذكرته المادة ١٠ من قانون الإجراءات
الجنائية لم يرسم القانون له طريقا .

ج — دعوى عمومية . التنازل عن الشكوى أو
الطلب . تقديره . مسألة وقائع .

د — دعوى عمومية . التنازل عن الشكوى أو
الطلب . أثره .

المبادئ القانونية

١ — إن الشارع إذ نص في الفقرة الأخيرة
من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية
على أنه ، فيما عدا الأحوال السابقة لا يجوز رفع
الاستئناف من المتهم أو من النيابة العامة
إلا بسبب خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في
تأويلها ، لم يقصد أن يكون الاستئناف مقصورا
فقط على الحالة الأولى من حالات الطعن بطريق

النقض المنصوص عليها في الفقرة الأولى من
المادة ٤٢٠ من ذلك القانون ، وإنما قصد الخطأ
في تطبيق نصوص القانون بمعناه الواسع بحيث
يشمل الحالات الثلاث المشار إليها في تلك المادة ،
ذلك لأنه من غير المقبول أن ينخلق باب الطعن
في الحكم بطريق الاستئناف في الأحوال المشار
إليها في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٤٢٠
المذكورة ، بينما يبقى الطعن فيها بطريق النقض
جائزا . ومن ثم يجب التسوية بإجازة الطعن
بالاستئناف في كل الأحوال التي يجوز فيها
الطعن بطريق النقض .

٢ — إن الشارع إذ نص في الفقرة الأولى
من المادة ١٠ من قانون الإجراءات الجنائية على
أن « لمن قدم الشكوى أو طلب في الأحوال
المشار إليها في المواد السابقة أن يتنازل عنها في
أى وقت إلى أن يصدر في الدعوى حكم نهائى
وتنقضى الدعوى العمومية بالتنازل » . لم يرسم
طريقا لهذا التنازل فيستوى أن يقرر به الشاكي
كتابة أو شفها ، كما يستوى أن يكون صريحا
أو ضمنيا ينم عنه تصرف يصدر من صاحب
الشكوى ويفيد في غير شبهة . أنه أعرض عن
شكواه .

٣ — إن تقدير التنازل من المسائل الواقعية
التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب متى
كانت المقدمات التي أسست عليها حصول التنازل أو
عدم حصوله تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها .
٤ — إن قانون الإجراءات الجنائية إذ

لم يسفر التعدي عن أية إصابات متى تم بصورة يخشى منها الموت أو جراح بالغة ، إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة .

(القضية رقم ١٢١٤ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة إبراهيم خليل وكيل المحكمة ومصطفى حسن وحسن داود ومحمود اسماعيل ومصطفى كامل المستشارين) .

١٥٤

٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٤

حكم . تسيبه . دفاع هام . عدم تحقيقه أو الرد عليه . قصور . مثال في جريمة اختلاس أشياء محبوزة .

المبدأ القانوني

إن دفع المتهم باختلاس أشياء محبوزة بأنه غير مكلف بنقلها إلى السوق التي حدد لإجراء البيع فيها ، هو من الدفع الهامة التي يتعين على المحكمة أن تمحصها وترد عليها ، فإذا هي لم تفعل فإن حكمها يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

(القضية رقم ١٢٢٤ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

١٥٥

٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٤

دعوى عمومية . اتقضاؤا . جناية لم تكن إلى حين صدور القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ قد مضى على وقوعها الخمس عشرة سنة المنصوص عليها في المادتين ١٧٥ و ١٧٥ من قانون الإجراءات الجنائية بالرغم من أسباب الانقطاع . القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ هو الواجب التطبيق .

المبدأ القانوني

لأنه لما كانت المادة ١٥ من قانون الإجراءات

نص في المادة ١٠ منه على حق مقدم الشكوى أو الطلب في التنازل عنه في أي وقت إلى أن يصدر في الدعوى حكم نهائي ، قد جعل أثر هذا التنازل منصبا على الدعوى الجنائية وحدها ، ولا يمنع ذلك من أصابه ضرر من الجريمة أن يطالب بتعويض هذا الضرر أمام المحكمة المدنية .

(القضية رقم ١٢١٠ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

١٥٣

٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٤

١ - حكم . تسيبه . دفاع شرعي . نفي قيام حالته . الاستناد في ذلك إلى بساطة الإصابات التي تخلفت عن الاعتداء على المتهم . عدم استظهار الصلة بين الاعتداء المذكور وما وقع من المتهم من اعتداء وأيهما كان الأسبق . قصور .

ب - دفاع شرعي . لا يلزم لقيام حالته أن يسفر التعدي عن إصابات .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان الحكم إذ نفي قيام حالة الدفاع الشرعي لدى المتهم قد اقتصر على القول بأن الاعتداء الذي وقع عليه قد تخلفت عنه إصابات بسيطة لا تحتاج لعلاج ، ولم يتعرض لاستظهار الصلة بين الاعتداء الذي وقع على المتهم والذي وقع منه وأي الاعتداءين كان الأسبق وأثر ذلك في قيام أو عدم قيام حالة الدفاع الشرعي لدى المتهم ، فإنه يكون قاصرا البيان بما يستوجب نقضه .

٢ - إن حق الدفاع الشرعي قد ينشأ ولو

نشره في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ . إلى تاريخ
نشر القانون الصادر في ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥١
الذي نص على احتساب مدة الانقطاع ابتداء
من ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥١ بالنسبة للجرائم
التي وقعت قبل صدور قانون الإجراءات
الجنائية ، فإن هذا النص يكون هو الواجب
تطبيقه . ولما كانت المادة ١٧ السالف ذكرها
قد عدلت مرة أخرى بالقانون رقم ٣٤ لسنة
١٩٥٢ الذي صدر بتاريخ ١٨ من ديسمبر سنة
١٩٥٢ . وأعاد الحال إلى ما كان عليه بمقتضى
قانون تحقيق الجنايات . فإن قضاء المحكمة برفض
الدفع بانقضاء الدعوى العمومية بالنسبة إلى
تلك الوقائع يكون قضاء صحيحا يطابق القانون .
(القضية رقم ١٢٣٠ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

١٥٦

٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٤

قطن . المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢
المخاص بتحديد المساحة التي تزرع قطناً في السنوات
١٩٥٢ — ١٩٥٣ و ١٩٥٣ — ١٩٥٤ و ١٩٥٤ — ١٩٥٤ —
١٩٥٥ الزراعية . طبيعته . القانون رقم ٤٨٩ لسنة
١٩٥٣ الذي أوقف العمل بأحكام الفقرة (١) من المادة
الرابعة من المرسوم بقانون المشار إليه في السنتين
١٩٥٣ — ١٩٥٤ و ١٩٥٤ — ١٩٥٥ الزراعية .
عدم انسحاب أثره على السنة الزراعية ١٩٥٢ —
١٩٥٣ .

المبدأ القانوني

إن المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢
الصادر في ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ بتحديد
المساحة التي تزرع قطناً في السنوات ١٩٥٢ —
١٩٥٣ — ١٩٥٣ و ١٩٥٣ — ١٩٥٤ و ١٩٥٤ —

الجنائية الصادر في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١
تنص على انقضاء الدعوى العمومية في مواد
الجنايات بمضي عشرين من يوم وقوع الجريمة
ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، وكانت
الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من نفس القانون
(قبل تعديلها) تقضى بأنه لا يجوز في أية حال
أن تطول المدة المقررة لانقضاء الدعوى
العمومية بسبب الانقطاع لأكثر من نصفها
وكان القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ الصادر في
١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥١ والمنشور بالعدد
٩٥ من الوقائع المصرية الصادر في ذات اليوم
قضى بإضافة فترتين إلى المادة الأولى من قانون
الإجراءات الجنائية ؛ نصت الأولى منهما على
ألا تبدأ المدة المشار إليها في الفقرة الأخيرة
من المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية
بالنسبة للجرائم التي وقعت قبل تاريخ العمل به
إلا من هذا التاريخ . ولما كانت الوقائع التي دين
بها المتهم قد وقعت في خلال شهور يونيو ويوليو
وأغسطس سنة ١٩٢٧ وإلى حين صدور القانون
رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ سالف الذكر لم يكن قد
مضى على وقوعها خمس عشرة سنة المنصوص
عليها في مادتين ١٥ و ١٧ من قانون الإجراءات
الجنائية لانقضاء الدعوى العمومية بالرغم من
أسباب الانقطاع . وكان الطاعن لم يكتسب
حقاً بانقضاء الدعوى العمومية لا بمقتضى
قانون تحقيق الجنايات التي وقعت الجريمة في ظله ،
ولا بمقتضى قانون الإجراءات الجنائية من تاريخ

ب — تبديد . إثبات . قواعد الإثبات المدنية .
عدم تعلقها بالنظام العام . الدفع بعدم جواز الإثبات
بشهادة الشهود . عدم إبدائه قبل التعرض للموضوع .
سقوط حق التهم فيه .

المبادئ القانونية

١ — إذا أثبت الحكم على المتهم أنه بوصف
كونه شريكاً معهوداً إليه بإدارة الشركة ووكيلاً
عن باقي الشركاء ، تصرف في العروض المملوكة
للشركة وقبض ثمنها وأضافه للمسكة لإضراراً بشركائه
الذين ادعى لهم أنها سرقت من المتجر . فإن
الحكم يكون قد استظهر القصد الجنائي في جريمة
خيانة الأمانة كما هو معرف به في القانون .

٢ — طالما أن المتهم بخيانة الأمانة ، لم يدفع
منذ بداية التحقيق وقبل التعرض للموضوع بعدم
جواز الإثبات بشهادة الشهود فإن حقه في ذلك
يسقط لأن قواعد الإثبات المدنية ليست من
النظام العام .

(ال قضية رقم ١٥٠٦ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

١٥٨

٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٤

١ — خيانة أمانة . القصد الجنائي . متى يتحقق .
ب — حكم . تسببه . خيانة أمانة . مثال للقصور
في استظهار القصد الجنائي .

المبادئ القانونية

١ — إن القصد الجنائي في جريمة خيانة
الأمانة لا يتحقق إلا إذا انصرفت نية الجنائي إلى
التصرف في الشيء المسلم إليه بناء على عقد من
العقود المبينة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات
كما لو كان مالكا له لإضراراً بالمجنى عليه .

١٩٥٥ الزراعية . إذ نص في الفقرة (١) من
المادة الرابعة منه على أنه لا يجوز لأي شخص أن
يزرع القطن في السنوات الثلاث المذكورة في
أرض زرعت محصولاً شتوياً غير الرسم «القلب»
في السنة الزراعية نفسها . فقد أفاد بذلك أنه قانون
مؤقت من نوع ما نص عليه في الفقرة الأخيرة
من المادة الخامسة من قانون العقوبات لأن
أحكامه تنهى عن ارتكاب فعل في مدة زمنية
محددة ويهطل العمل بها بانهضاء هذه المدة بغير
حاجة إلى صدور قانون بإلغائها . وقد صدر
بعدئذ القانون رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٥٣ بتعديل
بعض أحكام المرسوم بقانون المتقدم الذكر
ونص فيه على وقف العمل بأحكام الفقرة (١)
من المادة الرابعة المشار إليها آنفاً في السنتين
١٩٥٣ — ١٩٥٤ و ١٩٥٤ — ١٩٥٥
الزراعتين . وهذا الوقف لا ينسحب أثره على
السنة الزراعية السابقة عليهما . ويلزم من ذلك
وجوب تطبيق ذلك المرسوم بقانون على المخالفات
التي وقعت في ظله (١) .

(القضية رقم ١٥٠١ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة إبراهيم خليل وكيل المحكمة ومصطفى
فاضل ومصطفى حسن ومحمود اسماعيل ومصطفى كامل
المستشارين) .

١٥٧

٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٥

١ — تبديد . القصد الجنائي . استظهاره . مثال .

(١) قررت المحكمة هذه القاعدة أيضاً في أحكامها
التي أصدرتها في نفس الجلسة في القضايا رقم ١٥٠٢
و ١٥٠٣ و ١٥٠٤ سنة ٢٤ القضائية .

٢ — إذا كان الحكم إزدان المتهم بجريمة التبديد المستندة إليه قد اقتصر على قوله « إن التهمة ثابتة قبيل المتهم من أقوال المجنى عليهم والإيصالات المقدمة منهم ومن أقوال المتهم نفسه إذ استلم من كل منهم مبالغ على سبيل الوديعة لحفظها حتى تاريخ التحاقهم بالعمل فاختلسها إضراراً بهم ». فان هذا الذي قاله الحكم لا يكفي في بيان القصد الجنائي في جريمة التبديد كما هو معروف به في القانون ومن ثم يكون الحكم قاصراً قصوراً يعيبه بما يوجب نقضه .

(القضية رقم ١٥٠٧ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة ابراهيم خليل وكيل المحكمة ومصطفى قاضل ومصطفى حسن وحسن داود ومحمود اسماعيل المستشارين) .

١٥٩

٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٤ .

هتك عرض . القصد الجنائي . متى يتحقق ؟

المبدأ القانوني .

إن القصد الجنائي في جريمة هتك العرض يتحقق بنية الاعتداء على موضع عفة المجنى عليها سواء أكان ذلك إرضاء للشهوة أم حباً للانتقام . (القضية رقم ١٥١٠ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

١٦٠

٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٤ .

إثبات . تساند الأدلة في المواد الجنائية . سقوط بعضها أو استبعاده . أثر ذلك على باقي الأدلة .

المبدأ القانوني .

إن الأدلة في المواد الجنائية متساندة بكل

بعضها بعضاً بحيث إذا سقط بعضها أو استبعد تعين إعادة النظر فيما بقي منها ، وإذن فإذا كان ضمن ما استند إليه الحكم في ثبوت التهمة دليل مردده محضر تفتيش باطل ومتفرع عنه ، مما لا يجوز الاستدلال به ، فان الحكم وإن أضافه إلى أدلة أخرى تعرض لبيانها وقال إنها مستقلة عن إجراء التفتيش ، يكون مشوباً بفساد الاستدلال .

المحكمة .

« حيث إن بما تنعاه الطاعنة الثانية أن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطلان التفتيش وما ترتب عليه من أدلة عاد فدائها مستدلاً على ثبوت التهمة قبلها بما تضمنته محضر التفتيش الباطل وما شهد به من قاموا بإجرائه .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه قد قضى ببطلان التفتيش لأن رئيس مكتب الآداب الذي قام به لم يكن من رجال الضبط القضائي وقت إجرائه وقال إن البطلان يلحق كل ما تفرع عن التفتيش والضبط من أدلة ، ولما كان الحكم إذ استعرض بعد ذلك أدلة أخرى قال إنها مستقلة عن إجراء التفتيش عاد فاستدل على ثبوت التهمة ضد هذه الطاعنة بأقوال في محضر التحقيق لشخص ضبط معها داخل المنزل عند إجراء التفتيش وهو المتهم الثالث الذي قضى ببراءته كما استدلت عليها بمغادرة الطاعنة الأولى للمنزل وتركها هي وذلك الشخص معاً فيه ثم « وجودهما بحالة لا يمكن أن تكون بريئة » ولما كان ما استند إليه الحكم من ذلك مردده الإجراء الباطل ومتفرعاً عنه مما لا يجوز معه الاستدلال به على الطاعنة وكان ما ذكره الحكم من ذلك وإن كان قد أضافه إلى أدلة

١٦٢

٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٤

اختصاص . محكمة جزئية . حكمها بعدم الاختصاص
بإثبات الواقعة . إلغاؤه استئنافاً وإعادة القضية إليها
للحكم في موضوعها . حكمها ببدل عدم جواز نظر الدعوى
لسبق الفصل فيها . خطأ .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم الصادر من المحكمة الجزئية
بعدم اختصاصها بنظر الدعوى قد ألغته المحكمة
الاستئنافية وأعدت القضية إليها للحكم في
موضوعها فلا يجوز لمحكمة أول درجة أن تقضى
في الدعوى بعدم جواز نظرها لسبق
الفصل فيها .

(القضية رقم ١٠٨٥ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة إبراهيم خليل وكيل المحكمة ومصطفى
حسن وحسن داود ومحمود اسماعيل ومصطفى كامل
المستشارين) .

١٦٣

٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٤

حكم . تسييه . قذف . مثال للقصور في استظهار
ركن العلانية .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم قد اقتصر في القول بتوافر
ركن العلانية في جريمة القذف التي دان بها المتهم
على أن الصور وزعت على المجنى عليه وشقيقه
واحتمال رؤية الغير لهذه الصور عند المصور
وعدم دراية المتهم بفن التحميص وغيره من
فنون التصوير ، فإن ما قاله الحكم من ذلك
لا يتحقق به وحده توفر ركن العلانية كما يتطلبه

أخرى تعرض لبيانها إلى أن الأدلة في المواد
الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً بحيث إذا
سقط بعضها أو استبعد تعين إعادة النظر فيما بقي
منها — لما كان ذلك فإن الحكم يكون مشوباً بفساد
الاستدلال ويتعين لذلك نقضه بالنسبة إلى
الطاعنة الثانية وذلك دون حاجة لبحث باقي
أوجه طعنها .

وحيث إن الطاعنة الأولى قررت الطعن
بعد انقضاء ميعاد الثمانية عشر يوماً المقررة
بالقانون وقدمت شهادة طبية بأنها كانت مريضة
من قبل صدور الحكم حتى انقضى ميعاد الطعن
إلا أن هذه المحكمة ترى أطراح تلك الشهادة لعدم
اطمئنانها إليها مما يترتب عليه أن يكون طعن هذه
الطاعنة غير مقبول شكلاً للنقير به بعد الميعاد
إلا أن نقض الحكم بالنسبة إلى الطاعنة الثانية
يقتضي نقضه بالنسبة إلى تلك الطاعنة أيضاً وذلك
لاتصال وجه الطعن بها ولو حدة الواقعة المتهمتين
بها مما يستوجب أن تكون إعادة نظر الدعوى
بالنسبة إليهما معا .

(القضية رقم ١٥١١ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

١٦١

٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٤

إثبات . شاهد . قيام صلة قرابة أو مصاهرة بينه
وبين المجنى عليه . الأخذ بشهادته . جائز .

المبدأ القانوني

إن صلة القرابة أو المصاهرة بين شاهد
والمجنى عليه لا تمنع المحكمة من الأخذ بشهادة
الشاهد متى كانت قد اطمأنت إليها .

(القضية رقم ١٥١٦ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

<p>المبدأ القانوني</p> <p>إن طلب المعاينة هو من طلبات التحقيق التي لا تلزم المحكمة الاستثنائية بإجابتها ما دامت هي لم تر محلا لذلك اكتفاء بالأدلة التي أخذت بها في إدانة المتهم .</p> <p>(القضية رقم ١٤٩٩ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .</p>	<p>القانون ، ومن ثم يكون الحكم قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه .</p> <p>(القضية رقم ١٤٩٨ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .</p> <p>١٦٤</p> <p>٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٤</p> <p>تحقيق . محكمة استثنائية . طلب التهم اليها لإجراء معاينة . هو من طلبات التحقيق التي لا تلزم المحكمة الاستثنائية بإجابتها .</p>
---	---

قضاء المحاكمات بالنقض المدني

الجمعية العمومية

حين أن زوجته كاثوليكية يوجوسلافية ، وكان لا يؤثر على جنسيتها هذه مجرد كونها قد تزوجت من مصري بعد العمل بالمادة ٩ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٠ ، فإن هذا المجلس لا يكون مختصا بنظر دعوى الطلاق المرفوعة من الزوج وتكون المحكمة المدنية هي الجهة الوحيدة المختصة بنظر ما ينشأ بين الزوجين من نزاع يتعلق بأحوالهما الشخصية وذلك وفقا لنص المادتين ١٢ و ١٣ من قانون نظام القضاء .

٢ — لا يحول دون قبول طلب تعيين المحكمة المختصة وفقا لنص المادة ١٩ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٥٣ ألا يكون قد صدر حكم من المحكمة المدنية بالاختصاص متى كان الثابت أن المجلس الملي قضى برفض الدفع بعدم الاختصاص وبإشتر نظر الدعوى وأن المحكمة المدنية اعتبرت نفسها

١٦٥

٨ فبراير سنة ١٩٥٥

١ — تنازع الاختصاص . اختصاص . مجالس مليه . مناط اختصاصها . هو اتحاد ملطرفي الخصومة وجنسيتهما المصرية . ثبوت أن الزوج مصري أرثوذكسي وأن زوجته كاثوليكية يوجوسلافية . لا اختصاص للمجلس الملي . الاختصاص للمحكمة المدنية .

ب — تنازع الاختصاص . اختصاص . طلب تعيين المحكمة المختصة . لا يحول دون قبوله عدم صدور حكم من أى من المحكمتين باختصاصها . يكفي أن تعتبر كل منهما نفسها مختصة بالدعوى وتسير فيها على هذا الأساس .

ج — تنازع الاختصاص . اختصاص . طلب تعيين المحكمة المختصة . لا يحول دون قبوله القول بأن المفصود من رفع النزاع الى المحكمة الكنسية هو حل رباط الزوجية من الناحية الدينية . علة ذلك .

المبادئ القانونية

١ — لما كان اختصاص المجلس الملي للروم الأرثوذكس منوطا باتحاد ملطرفين وجنسيتهما المصرية . وكان الزوج مصريا أرثوذكسيا في

مختصة وسارت فيها على هذا الأساس وقطعت شوطا في سبيل الفصل فيها وسلم الطرفان باختصاصها ، وأنزلت هي هذا الاختصاص من نفسها منزلة الأمر المقطوع فيه وتصرفت في الدعوى على أساس أنها الجهة صاحبة الولاية في الفصل فيها .

٣- لا يحول دون قبول طلب تعيين المحكمة المختصة قول المدعى عليه بأن الغرض من رفعه الدعوى أمام المحكمة الكنسية لطائفة الروم الأرثوذكس ما هو إلا التوصل إلى حل رباط الزوجية من الوجهة الدينية ؛ ذلك أنه لا سبيل للتسليم بهذا القول في مصر حيث تستمد الطوائف المالية ولايتها القضائية من الوثيقة الصادرة في فبراير سنة ١٨٥٦ المعروفة بالخط الهمايوني وأقرها القانون رقم ٨ سنة ١٩١٥ والذي بمقتضاه أصبحت الولاية القضائية التي تباشرها مجالس الطوائف الدينية التي منحت اختصاصها في مسائل الأحوال الشخصية بالمعاهدات أو الفرمانات تستمد ولايتها من القانون ، ولا يغير من هذا النظر أن تكون الهيئة التي نظرت الدعوى مشكلة من أعضاء جميعهم من رجال الدين إذ أن هذا نظام داخلي مرجعه القرار الصادر من المجمع المقدس لهذه الطائفة في ١١ من مايو سنة ١٩٤٠ .

المحكمة

ومن حيث إن الوقائع — كما يبين من

الأوراق — تتحصل في أن ميشيل خريستو إيسكونوميدس وهو مصري الجنسية مسيحي الديانة أرثوذكسي الملة ، عقد زواجه في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ في كنيسة الروم الأرثوذكس بالقاهرة على روزاليا ماريا بلازيري وهي يوجوسلافية الجنسية مسيحية الديانة كاثوليكية الملة ، وفي ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ أقام عليها الدعوى رقم ٤٧ سنة ١٩٥٣ أمام محكمة كنيسة الروم الأرثوذكس طالبا الحكم بتطليقها منه فدفعت الزوجة بعدم اختصاص المحكمة الكنسية للروم الأرثوذكس لاختلاف الجنسية والملة . وفي ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٤ أصدرت المحكمة الكنسية حكما برفض الدفع بعدم الاختصاص . وفي ٩ من أبريل سنة ١٩٥٤ حكمت بقبول الدعوى شكلا وتمهيدا وقبل الفصل في الموضوع بحالة الدعوى المقامة من الزوج بطلب الطلاق على التحقيق ليثبت المدعى ماورد في أسباب ذلك الحكم بجميع طرق الإثبات بما فيها البيئة وعلى المدعى عليها النفي بالطرق عينها وانتدبت لإجراء التحقيق سيادة الأرشندريت مكاريوس عضو الهيئة . ولرئيسها ندب غيره عند المانع . وكانت الزوجة من جانبها أقامت دعوى الطلاق رقم ٧ سنة ١٩٥٤ أحوال شخصية أجانب . أمام دائرة الأحوال الشخصية للأجانب بمحكمة القاهرة الابتدائية ونظرت الدعوى بجلسة ١٧ من فبراير ثم أجلت لجلسة ١٧ من مارس ولما أعلن الزوج بصحيفة هذه الدعوى أعلن زوجته في ٢٢ من مارس بصحيفة ذكر فيها أنه بمجرد أن تسلم عريضة دعوى الطلاق وافق عليها بتاريخ ٢٥ من يناير سنة ١٩٥٤ وطلب من هيئة

المحكمة المنظورة أمامها الدعوى ، لإثبات حالة التطلاق بينه وبين زوجته مما يجعل الدعوى غير قابلة للترك عملاً بالمادة ٣٠٩ من قانون المرافعات . وطلب الحكم بأنه في حالة فشل محاولة التوفيق القانونية إحالة الدعوى إلى الدائرة كاملة لإثبات الطلاق . وفي ٣٠ من مايو سنة ١٩٥٣ قدمت السيدة روزاليا ماريا بلا زيري طلباً إلى رئيس محكمة النقض وطلبت الحكم باختصاص محكمة القاهرة الابتدائية بالفصل في دعوى الطلاق المرفوعة من زوجها عليها . واستمرت المحكمة الكنسية لبطيركية الروم الأرثوذكس من جانبها في نظر الدعوى . أما محكمة القاهرة الابتدائية فقد قررت بجلسته ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ استجابة لطلب الزوجة وقف السير في الدعوى حتى يصدر حكم من محكمة النقض لتعيين الجهة المختصة لنظر الطلب — أما الزوج فقد استقرت طلباته في النهاية على أن محكمة القاهرة الابتدائية هي المختصة الوحيدة بنظر الدعوى المدنية بالطلاق دون غيرها وأن الدعوى المرفوعة منه أمام المحكمة الكنسية ما هي إلا دعوى للإعلان الروحي فقط . واستند في تأييد هذا النظر إلى أنه لا تنازع في الاختصاص لاختلاف الغرض من كل من الدعويين اختلافًا لا يخشى منه وقوع أى تعارض بينهما إذ الحكم الذى صدر من المحكمة الكنسية غير قابل للتنفيذ ولا يعد حكماً بمقتضى القوانين المصرية ولا أثره على الحقوق المالية والشخصية الناشئة عن الزواج إذ الطلاق ما هو إلا قرار يصدر من كاهن بحل رباط سر الزواج الذى لا يكفى حله من الوجهة الدينية أى حكم مدنى بل توجب ديانه الزوج أن يحصل عليه لحل سر الزواج وبدونه يبقى الزوج

مرتبطاً بالزواج ولا يحل له الزواج من أخرى ولو حكم له بالطلاق من المحكمة المدنية . واستند في ذلك إلى ما جرى عليه العمل في فرنسا وإيطاليا من وجود محاكم كنسية لدى الكاثوليك لا تعترف بها القوانين المدنية يلجأ إليها الأزواج لحل الزواج وتستأنف أحكامها إلى محكمة عليا لدى الفاتيكان . وأضاف إلى ذلك أن القانون الفرنسى لا يمنع قيام قضاء دينى اختياري مادام أن القرارات الصادرة منه لا تنفذها الدولة ولا تنفذها المحاكم الفرنسية . وأنه من ذلك يبين أنه لا يوجد تنازع إيجابى يبرر قبول الطلب .

ومن حيث إن النيابة العامة طلبت بمذكرتها الختامية الحكم بأن محكمة القاهرة الابتدائية هي المختصة واستندت إلى أن مقومات التنازع الإيجابى المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة ١٩ من القانون ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ المعدلة بالقانون ٤٠٠ لسنة ١٩٥٣ توافرت . إذ توجد دعويان بالتطلاق ، إحداها أمام المحكمة الكنسية والأخرى أمام محكمة القاهرة الابتدائية ولم تتخل واحدة منهما عن نظر الدعوى المرفوعة لها ولم يعد الحال يستلزم صدور حكم من كل من القضاءين باختصاصه وأن ما يقوله المدعى عليه من أن غرضه من الدعوى المقامة أمام المحكمة الكنسية هو التوصل إلى قرار من الكاهن بحل رباط سر الزواج الذى لا يكفى حله من الوجهة الدينية أى حكم مدنى — ما يقوله المدعى عليه من ذلك لا محل لقبوله في مصر . حيث أسبغ الشارع على الطوائف المالية ولاية الفصل في شئون المتضمن إليها فيما يتعلق بأحوالهم الشخصية .

ومن حيث إنه فضلاً عن أنه لا نزاع بين الطرفين في أن الزوجة يوجسلافية كاثوليكية

وأن الزوج مصرى أرثوذكسى فإن الزوج قدم شهادة مستخرجة من بطريركية الروم الأرثوذكس تدل على أنه رومى أرثوذكسى وأن زوجته كاثوليكية كما قدمت الزوجة شهادة من المفوضية اليوغسلافية تدل على انتمائها لدولة يوغسلافيا وبطاقة إقامة مؤقتة صادرة من إدارة الجوازات والجنسية المصرية تؤيد ذلك . وعلى ذلك يجب اعتبارها يوجوسلافية الجنسية ولا يؤثر على جنسيتها هذه مجرد كونها قد تزوجت من مصرى وذلك بعد العمل بالمادة ٩ من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ .

وحيث إنه لما كان اختصاص المجلس الملى للروم الأرثوذكس منوطا باتحاد ملة الطرفين وبجنسيتهم المصرية ، وكان الواضح أنهما مختلفان ملة وأن الزوجة أجنبية ، فإن هذا المجلس لا يكون مختصا بنظر دعوى الطلاق المرفوعة إليه من الزوج — ولما كانت الزوجة غير مصرية فإن المحكمة المدنية تكون هى الجهة الوحيدة المختصة بنظر ما ينشأ بينها وبين زوجها المصرى من نزاع يتعلق بأحوالها الشخصية وذلك وفقا لنص المادتين ١٢ و ١٣ من قانون نظام القضاء ، ويكون طلب تعيين المحكمة المختصة وفقا لنص المادة ١٩ مقبولا . ولا يحول دون قبوله ألا يكون قد صدر حكم من محكمة القاهرة المدنية بالاختصاص ما دام أن الثابت مما تقدم بيانه أن المجلس الملى قضى برفض الدفع بعدم الاختصاص وبأشرف نظر الدعوى ، وأن محكمة القاهرة اعتبرت نفسها مختصة وسارت فيها على هذا الأساس وقطعت شوطا فى سبيل الفصل فيها ، وقد سلم الطرفان باختصاصها وأنزلت هى هذا الاختصاص من نفسها منزلة الأمر المقطوع

فيه ، وتصرفت فى الدعوى على أساس أنها الجهة صاحبة الولاية فى الفصل فيها .

وحيث إنه لا يحول دون قبول الطلب قول المدعى عليه بأن الغرض من رفع الدعوى أمام المحكمة الكنسية لطائفة الروم الأرثوذكس ما هو إلا التوصل إلى حل رباط الزوجية من الوجهة الدينية . هذا القول لاسبيل للتسليم به فى مصر حيث تستمد الطوائف الملية بها ولاية قضائية من الوثيقة الصادرة فى فبراير سنة ١٨٥٦ المعروفة بالحط الهايوى أقرها القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ وبمقتضاه أصبحت الولاية القضائية التى تباشرها مجالس الطوائف الدينية التى منحت اختصاصها فى مسائل الأحوال الشخصية بالمعاهدات أو الفرامانات أو البراءات العثمانية تستمد ولايتها من القانون — لما كان ذلك وكانت المحكمة الكنسية لطائفة الروم الأرثوذكس — وهى بسبيل نظر دعوى الطلاق المقامة لديها من الزوج — إنما باشرت نظر الدعوى بزعم اختصاصها بها وفقا لهذه الولاية فرفضت الدفع الذى قدمته الزوجة بعدم الاختصاص لاختلاف الملة واختلاف الجنسية — ولا يغير من هذا النظر أن الهيئة التى نظرت الدعوى مشكلة من أعضاء جميعهم من رجال الدين ، إذ أن هذا نظام داخلى مرجعه قرار المجمع المقدس الصادر فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٠ الذى قرر أن جميع دعاوى الطلاق التى يتقدم بها أهل الطائفة إلى البطريركية تعتبر دعاوى زوجية تنظرها فى جميع الأحوال محكمة كنسية مشكلة من رجال الدين وحدهم . بينما تنظر سائر دعاوى الأحوال الشخصية ما عدا الزواج والطلاق أمام محكمة مشكلة من رئيس دينى وعلبانين

بلا تفريق في الأثر بين الأحكام التي تصدر من المحكمة الكنسية في حدود اختصاصها عندما تكون مشكلة من رجال الدين وحدهم . أو بين الأحكام التي تصدر وهي مشكلة من رئيس ديني وعلمايين .

« وحيث إنه لذلك تكون المحكمة المختصة بنظر دعوى الطلاق بين الطالبة والمدعى عليه هي محكمة القاهرة الابتدائية (دائرة الأحوال الشخصية) ولا اختصاص للمجلس الملي للروم الأرثوذكس . ومن ثم يتعين قبول الطلب والقضاء بذلك . »

(القضية رقم ٦ سنة ٢٤ ق « تنازع الاختصاص » رئاسة وعضوية السادة الأساقفة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وسليمان ثابت وإبراهيم خليل وكيل المحكمة ومحمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي وحسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومحمود عياد ومصطفى كامل ومحمد أمين زكي ومحمد فؤاد جابر وإسحق عبد السيد ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمد عبد الواحد علي المستشارين) .

١٦٦

أول مارس سنة ١٩٥٥

أ — ترقية . ترقية قضاة الدرجة الثانية ومن في حكمهم بالامتياز . هي رخصة لوزير العدل له أن يشرها أو لا يشرها . المادة ٢١ من القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ .

ب — ترقية . ترقية قضاة الدرجة الثانية ومن في حكمهم . عبارة « تجري الترقية من واقع الكشفين » الواردة بالمادة ٢١ من القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ . المراد بها .

المبادئ القانونية

١ — لا يوجب قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ على وزير العدل ترقية كل

أو بعض من رشحتهم لجنة الترقية بالامتياز . بل أن كل ما أوجبه عليه أنه إذا ما رأى الاختيار من ذوي الكفايات الممتازة أن يكون المختارون ممن أمضوا ثلاث سنوات على الأقل في درجتهم وأن لا يزيد عددهم عن ثلث المرشحين جميعا .

٢ — عبارة « تجري الترقيات من واقع الكشفين المذكورين » الواردة بالمادة ٢١ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ لا يخرج مفادها عن كونه توجيها للوزير — إذا ما رأى وجها لتعاطي الرخصة المخولة له — من مقتضاه أنه يتعين عليه عند النظر في ترقية قضاة الدرجة الثانية ومن في حكمهم بالامتياز أن يكون اختيارهم متصورا على من أدرج اسمه في الكشف الخاص بذوي الكفاية الممتازة .

المحكمة

« من حيث إن الطالب طعن في المرسوم الصادر في ٦ من أغسطس سنة ١٩٥٣ بتعيينات وتنقلات قضائية بالحكام الابتدائية والمنشور في الجريدة الرسمية في ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥٣ فيما تضمنه من عدم ترقيته إلى وظيفة قاض من الدرجة الأولى أو ما يعادلها لمخالفته للقانون ذلك أن المرسوم المطعون فيه صدر بترقية سبعة قاضيا من الدرجة الثانية إلى الدرجة الأولى وقد رقوا جميعا على أساس الأقدمية — وفق الكشف الخاص بها — مع إهدار حق ذوي الكفايات الممتازة بإهدار الكشف الخاص بهم إهدارا تاما

— مع أن نص المادة ٢١ من قانون استقلال القضاء يقضى بأن تشكل بوزارة العدل لجنة تسمى لجنة الترقية . وتقوم هذه اللجنة باستعراض حالة القضاة من الدرجة الثانية ووكلاء النيابة من الدرجة الأولى ومن في درجاتهم من الموظفين القضائيين بالديوان العام وبمحكمة النقض من واقع أعمالهم وتقارير التفتيش عنهم ثم تعد كشفين أحدهما بأسماء من ترى ترقيةهم بحسب أقدميتهم ويراعى في إعداد هذا الكشف أن يحتوى على ضعف عدد المنظور ترقيةهم أو تعيينهم بحسب الحال الحالية والآخر بأسماء من ترى ترقيةهم لكفائتهم الممتازة ممن أمضوا ثلاث سنوات على الأقل في درجاتهم وتجتمع اللجنة في النصف الأول من شهر مارس من كل سنة لإعداد هذين الكشفين ولمن لم يدرج اسمه في كشف الأقدمية أن يتظلم إلى اللجنة بكتاب موصى عليه وعلى اللجنة أن تدعو المنظم لسماع أقواله بعد اطلاعه على أسباب تركه وتعد اللجنة بعد ذلك الكشف النهائي حتى منتصف شهر يونيه — وتجري الترقيات من واقع الكشفين المذكورين على أن لا يزيد عدد من يختارون لكفائتهم الممتازة على الثلث ويكون اختيارهم بترتيب الأقدمية فيما بينهم . وفيما عدا ذلك يجري الاختيار في الوظائف الأخرى على أساس درجة الأهلية وعند التساوى تراعى الأقدمية . وأنه لما كان الطالب ترتيبه الأول في كشف ذوى الكفاية الممتازة الذى أعدته (لجنة الترقية) قبيل الحركة الأخيرة وكانت الترقية تصيب الطالب حتما لو طبق القانون على وجه الصحيح وأخذت الكفاية حقا أو شيئا من حقا تنفيذا لنص المادة ٢١ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨

لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء . لذلك يطلب إلغاء المرسوم المشار إليه فيما تضمنه من عدم ترقية الطالب إلى درجة قاض من الدرجة الأولى أو ما يعادلها ومن تخطيه في هذه الترقية وإلغاء ما ترتب أو يترتب عليه من آثار .

ومن حيث إن وزارة العدل طلبت رفض الطلب تأسيسا على أن ترتيب الطاعن في كشف الأقدمية قبل صدور الحركة المطعون فيها الثالث والثمانين وأن جميع من رقوا يسبقونه في ترتيب الأقدمية .

ومن حيث إن النيابة العامة أبدت رأيها بأن نص قانون استقلال القضاء فيما يتعلق بترقية قضاة الدرجة الثانية بالامتياز لم يستحدث جديدا عما كان مقررا في قانون استقلال القضاء رقم ٦٦ سنة ١٩٤٣ ويبين من مقارنة المادة ٢٣ من القانون القديم بالمادة ٢١ من القانون الجديد أن الترقية بالكفاية أو بالامتياز لقضاة الدرجة الثانية هي رخصة لجهة الإدارة وليست فرضا عليها — ومن ثم فالترقية ليست حقا للقاضى بل ميزة تسبغ عليه صلاحيته للترقى عن غير طريق الأقدمية متروك أمر تقديرها للسلطة العليا التى تملكها وأبدت رأيها بطلب رفض الطلب .

ومن حيث إن المادة ٢٢ من قانون استقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ تنص على أن لجنة الترقية تعد كشفا بأسماء من ترى ترقيةهم لكفائتهم الممتازة وتقدم اللجنة للوزير علاوة على الكشف المتقدم ذكره كشفا آخر يحتوى على ضعف العدد المنظور تعيينهم أو ترقيةهم في الوظائف المختلفة الحالية مرتبة بحسب أقدمية أصحابها ليختار منهم العدد المطلوب ويجب أن لا يزيد من يختارون من كشف ذوى الكفايات

للمتازة على الثلث ، — وتنص المادة ٢١ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ على أن اللجنة « تعد كشفين أحدهما بأسماء من ترى ترقية لهم بحسب أقدميتهم ويراعى في هذا الكشف أن يحتوى على ضعف العدد المنظور ترقية لهم أو تعيينهم بحسب المحال الحالية والآخر بأسماء من ترى ترقية لهم لكفائتهم الممتازة من أمضوا ثلاث سنوات على الأقل في درجتهم . وتجري الترقيات من واقع الكشفين المذكورين على ألا يزيد عدد من يختارون لكفائتهم الممتازة على الثلث ويكون اختيارهم بترتيب الأقدمية فيما بينهم . » . ويبين من مقارنة هذين النصين أنهما وإن اختلفا صياغة إلا أن مؤداهما واحد إذ لم يستحدث النص الأخير جديداً إلا فيما شرطه من قيد الترقية بالامتياز لمن أمضوا ثلاث سنوات على الأقل في درجتهم — ولا يبين من هذا النص صراحة أو دلالة أن هناك إلزاماً على الوزير يوجب عليه ترقية كل أو بعض من رشحتهم لجنة الترقية بالامتياز — وكل ما أوجبه النص إذا ما روى الاختيار من ذوى الكفايات الممتازة — ألا يكون عدد المرشحين من هؤلاء الممتازين الذين تحقق فيهم القيد الزمنى — متجاوزاً ثلث المرشحين جميعاً وتبعاً يكون عدم تجاوز هذا الثلث — هو مناط صحة الاختيار وبالتالي فإن اختيار ذوى الكفاية الممتازة للترقية من رجال القضاء وفي حدود هذا الثلث وبشروطه إنما هو رخصة لجهة الإدارة تمارسها حسباً تقتضيه المصلحة العامة متى كانت لا تخرج عن الحدود المرسومة لها من حيث كون رجل القضاء مدرجاً في كشف الامتياز وأن لا يزيد عدد المرشحين على الثلث وبترتيب أقدمية الإمتياز فيما بينهم — أما

إذا لم تعمل هذه الرخصة أصلاً أو أعملتها بأن اختارت أقل من ثلث عدد المدرجين في هذا الكشف — فإن ذلك لا يترتب عليه حق لرجل القضاء — ممن يكونون قد أدرجوا في كشف الامتياز ولم تلحقهم الترقية بحجة أن الوزارة لم ترق كل من أدرج بهذا الكشف أو أنها رقت عدداً من قضاة الدرجة الثانية هو في الواقع أقل من العدد الذى يسمح بترقيته القانون — أما ما يستند إليه الطالب من أن المادة ٢١ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ إذ قررت بأنه « تجرى الترقيات من واقع الكشفين المذكورين على ألا يزيد عدد من يختارون لكفائتهم الممتازة على الثلث ويكون اختيارهم بترتيب الأقدمية فيما بينهم . » وأن المقصود بذلك هو أن يكون الاختيار من كشف الامتياز واجباً بعدد من ذكروا به جميعاً — فهو مردود بأنه فضلاً عن كون النص لا يحتمل هذا الوجوب فإن مفاد هذه العبارة لا تخرج عن كونه توجيهاً للوزير — إذا ما رأى وجهاً لتعاطي الرخصة التي خوطبها — من مقتضاه أنه يتعين عليه عند النظر في ترقية قضاة الدرجة الثانية ومن في درجتهم بالامتياز أن يكون اختياره مقصوراً على من أدرج اسمه في هذا الكشف الخاص بذوى الكفاية الممتازة على أساس أن كل من أدرج به قد توافرت فيه شروط الصلاحية للترقية بالامتياز بمعنى أن الوزير لا يملك بحال أن يختار للترقية من قضاة الدرجة الثانية ومن هم في حكمهم أحداً غير مدرج اسمه في أحد الكشفين اللذين تعدهما اللجنة المنوط بها استعراض حالة القضاة من الدرجة الثانية ووكلاء النيابة من الدرجة الأولى ومن في درجتهم من الموظفين القضائيين بالديوان العام بمحكمة النقض .

« ومن حيث إنه لما كان يبين من الأوراق أن آخر من رقوا يسبق الطالب في كسني الأقدمية والامتياز — فإن المرسوم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون .

« ومن حيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطلب .

(عن الطلب رقم ٤ سنة ٢٤ ق رجال القضاء)

« ومن حيث إن هذا الطلب وموضوعه الطعن في المرسوم الصادر في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ فيما تضمنه من عدم ترقية الطالب إلى درجة قاض من الدرجة الأولى أو ما يعادلها — ومن تخطيه في هذه الترقية وإلغاء ما ترتب أو يترتب عليه من آثار .

« ومن حيث إن الطعن على هذا المرسوم مؤسس على ذات الأسباب التي أقيم عليها الطلب الأول .

« ومن حيث إنه ينبثق على رفض الطلب رقم ٩٠ سنة ٢٣ ق رجال القضاء رفض الطلب الثاني المؤسس عليه باعتبار أنه من آثار المرسوم الأول المطلوب إلغاؤه .

(الطلبات رقم ٩٠ سنة ٢٣ و ٤ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي وحسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمد أمين زكي واسحق عبد السيد ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمد عبد الواحد على المستشارين) .

١٦٧

أول مارس سنة ١٩٥٥ .

نقض . طعن . استقالة . تقديم رجل القضاء استقالته وقبولها من رئيسه المختص بما اختلفت من شرائط . عدم الاحتفاظ بحقه في الطعن وما يترتب عليه من آثار . عدم قبول الطعن .

المبدأ القانوني .

يجري قضاء هذه المحكمة على أنه إذا قدم أحد

رجال القضاء استقالته ثم قبلت من رئيسه المختص بما اختلفت من شرائط محددة بهادون أن يشترط فيها الاحتفاظ بحقه في الطعن وما يترتب عليه من آثار ، فإن طعنه يكون غير مقبول .

المحكمة

« من حيث إن الطالب بعد أن قدم الطلب رقم ١٢ لسنة ٢٤ المنضم إلى الطلب رقم ٩٨ لسنة ٢٣ ق قد اختصم بمجلس القضاء الأعلى مع وزارة العدل ومجلس الوزراء .

« ومن حيث إن توجيه الطلب إلى مجلس القضاء غير مقبول ، إذ لا شأن لهذا المجلس في الخصومة القائمة بين الطالب وبين الجهة الإدارية على ما هو مبين بطعنه ، ذلك أن الدولة أخذت بما جاء في المادة ١٤ من قانون المرافعات ، تعتبر ممثلة بالوزراء ومديرى المصالح المختصة والمحافظين والمديرين وليس بمجلس القضاء الأعلى من هذه الجهات وآراؤه التي يبدونها ليست في حد ذاتها قرارات إدارية تجعلها محلاً لقضاء الإلغاء .

« ومن حيث إن الطالبين قد استوفيا أوضاعهما الشكلية بالنسبة إلى مجلس الوزراء ووزارة العدل .

« ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من تقريرى الطعن وسائر الأوراق تتحصل في أنه صدر مرسوم بإجراء حركة قضائية في ١٩٥٣/٨/٦ رقى فيه من بين من رقوا اثنا عشر قاضياً من قضاء الدرجة الثانية ممن يلون الطالب في الأقدمية فطعن في هذا المرسوم بتاريخ ١٩٥٣/٩/٥ بالطلب رقم ٩٨ لسنة ٢٣ ق وطلب فيه إلغاء المرسوم المشار إليه فيما تضمنه من تخطيه في الترقية إلى وظيفة قاض من الدرجة الأولى

أو ما يماثلها مع إلزام مجلس الوزراء ووزارة العدل بالمصروفات وأتعاب المحاماة مؤسسا طعنه على أنه رغم أن إدارة التفتيش قدرت أهليته عن عمله في سنة ١٩٥٠ بدرجة فوق المتوسط فإن مرسوم ١٩٥٣/٨/٦ قد خالف المادة ٢١ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ التي تنص على أنه تتبع الأقدمية في الترقية من وظيفة قاض من الدرجة الثانية إلى درجة قاض من الدرجة الأولى أو ما يماثلها وقد رشحته لجنة الترقية لتلك الدرجة ومع ذلك فقد تخطته وزارة العدل ودرجت من يتلوه في الأقدمية . وفي ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٣ صدر مرسوم آخر بتعيينات وترقيات قضائية متخطيا الطالب في الترقية إلى وظيفة قاض من الدرجة الأولى أو ما يعادلها وبعد أن صدر هذا المرسوم قدم استقالته في ٢ يناير سنة ١٩٥٤ . وفي ٢١ يناير سنة ١٩٥٤ طعن في المرسوم المشار إليه بالطالب رقم ١٢ لسنة ٢٤ ق وطلب فيه إلغاء مرسوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٣ وكذلك إلغاء القرار الوزاري المكمل له فيما تضمنه من تخطيه في الترقية وجعل أقدميته وفق ما يستحقه مع إلزام المدعى عليهم بالمصروفات وأتعاب المحاماة مؤسسا طعنه على ما أبداه من أسباب في الطلب السابق رقم ٩٨ لسنة ٢٣ ق وعلى أن الطعن في المرسوم اللاحق مترتب على الطعن في المرسوم الأول .

د ومن حيث إن وزارة العدل قد طلبت ورأت معها النيابة رفض الطلبين السالفي الذكر لأن تخطي الطالب في الترقية في الحركتين القضائيتين موضوعي الطعن كان له ما يبرره .

د ومن حيث إن مصلحة الطالب بعد أن طعن في المرسوم الأول قد انتهت بتقديم استقالته

التي قبلت والمقدمة منه بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩٥٤ إذ يبين منها أنه طلب فيها معاملته بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٣ والقاضي بضم مدة خدمة لا تتجاوز الستين مع أداء الفرق ولم يحتفظ فيها بحقه في السير في دعواه أو بالتناجج التي تترتب عليها . ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الاستقالة التي يقدمها أحد رجال القضاء ثم تقبل من رئيسه المختص بما اقترنت من شرائط محددة بها دون أن يشترط فيها الاحتفاظ بحقه في الطعن وما يترتب عليه من آثار ، لما كان ذلك يكون طلب إلغاء المرسوم الأول الصادر في ١٩٥٣/٨/٦ في غير محله وبالتالي يكون الطلب اللاحق الخاص بالطعن في مرسوم ١٩٥٣/١٢/٢٠ متعين الرفض لأنه أثر من آثار الطعن السابق ولا يبنائه على نفس الأسباب التي أسس عليها الطعن الأول .

(الطلبان رقا ٩٨ سنة ٢٣ و ١٢ سنة ٢٤ ق «رجال القضاء» رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد نجيب أحمد ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي وحسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومحمود عياد ومصطفى كامل ومحمد أمين زكي واسحق عبد السيد ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمد عبد الواحد علي المستشارين) .

١٦٨

٢٦ مارس سنة ١٩٥٥

١ - تنازع الاختصاص . طلب وقف التنفيذ . مناط قبوله . هو قيام نزاع بين حكيمين نهائيين متناقضين صدر كل منهما من إحدى المحاكم بموجب سلطاتها القضائية لاسلصتها الولائية . المادة ١٩ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٥٣ .

٢ - تنازع الاختصاص . طلب وقف التنفيذ . حكم صدر من المجلس الملي بمقتضى سلطته الولائية : حكم مناقض له صدر من المحكمة الفرعية بموجب سلطاتها القضائية . الحكم العرعى هو الذي يصدق عليه معنى

الحكم فهو الواجب التنفيذ . لامصلحة في عرض النزاع على محكمة النقض .

المبادئ القانونية

١ — مناط قبول طلب وقف التنفيذ أمام هذه المحكمة وفقا لنص المادة ١٩ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٥٣ هو قيام نزاع بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صدر كل منهما من إحدى المحاكم المنصوص عليها في المادة المذكورة بموجب سلطتها القضائية لا بموجب سلطتها الولائية .

٢ — إذا كان المدعى عليه قد حصل على حكم من المجلس الملى الفرعى بإثبات وفاة المورث وانحصار إرثه فيه واستصدر المدعى حكما نهائيا من المحكمة الشرعية ضد المدعى عليه قضى باستحقاقه إلى جزء من التركة وبعدم استحقاق المدعى عليه لشيء منها ، وكان الحكم الملى لم يحسم نزاعا في ادعاءات مضادة بين الخصوم بل صدر من المجلس بموجب ما يدعيه من سلطة ولائية فهو لذلك لا يعتبر حكما في حين أن الحكم الشرعى قد فصل نهائيا في خصومة قامت بين الطرفين ، فإن الحكم الشرعى يكون هو وخذه الواجب التنفيذ وينتفى المبرر لطرح النزاع على هذه المحكمة .

المحكمة

« من حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الأوراق — تتحصل في أن المدعى عليه بانوب

فلتاؤوس استصدر حكما من المجلس الملى للأقباط الأرثوذكس فرعى مصر بتاريخ ١٩٤٩/٧/٢٨ في الدعوى رقم ٥٦٤ سنة ١٩٤٩ قضى بإثبات وفاة المرحوم ابراهيم فلتاؤوس ابراهيم في يوم ١٩٤٩/١/٢٨ عن وارثه الشرعى الوحيد شقيقه بانوب فلتاؤوس ابراهيم كما استصدر الطالب مترى عطا الله حنا حكما من محكمة المنصورة الكلية الشرعية ضد المطعون ضده وآخر بتاريخ ١٩٥١/١/٣٠ في القضية الكلية ٢٤ سنة ١٩٤٩ قضى بوفاة مختارة بنت فلتاؤوس ابراهيم وانحصار إرثها في أخيها الشقيق ابراهيم فلتاؤوس بن ابراهيم واستحقاق لكامل تركتها ثم وفاة أخيها الشقيق المذكور ابراهيم وأن من ورثته بن أخته الشقيقة مريم بنت فلتاؤوس ابراهيم وهو مترى عطا الله ويستحق في تركته خمسها واستندت في حكمها إلى أن بانوب فلتاؤوس أسلم بإشهاد شرعى والمتوفاة « مختارة فلتاؤوس ، مسيحية ولا توارث بينهما شرعا لاختلاف الدين وسواء ارتد بانوب عن الإسلام أو بقى مسلما فانه لا يرث أخته المسيحية وأن مادفع به بانوب من أن المجلس الملى سبق أن قضى في الميراث لا يعول عليه لأن بانوب فلتاؤوس قد أسلم ولا اختصاص للجاس الملى في نزاع بين المسلم وغيره وقد تأيد هذا الحكم بتاريخ ١٩٤٩/٥/٢٤ من المحكمة العليا الشرعية في الاستئناف رقم ٢٩ سنة ١٩٥١ . ولما كان مورث الطالب « ابراهيم فلتاؤوس ابراهيم ، قد رفع الدعوى ٥٢٣ سنة ١٩٤٧ أمام محكمة المنصورة الكلية الوطنية مطالبا بمبلغ ١٥٧ ج وقضى فيها بتاريخ ١٩٤٩/١/٣٠ بوقفها لوفاة ثم عجلها المطعون ضده بدعوى أنه الوارث الوحيد للتوفى استنادا إلى قرار المجلس الملى ونازعه الطالب في ذلك محتجا بالحكم الشرعى

٢٩ سنة ١٩٥١ وبذا يكون هو وحده ما يصح اعتباره حكماً نهائياً له قوة الأحكام النهائية وعلى هذا لا يكون أمام هذه الهيئة في هذا الطلب إلا هذا الحكم الشرعى الصادر من المحكمة الشرعية في حدود ولايتها وهو ما يعتد به والواجب التنفيذ وبذا ينقضى المبرر اطرح النزاع على هذه المحكمة ويتعين الحكم بعدم قبول هذا الطلب .

(الطلب رقم ٨ سنة ٢٤ ق « تنازع الاختصاص » رئاسة وعضوية السادة الأسياندة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد نجيب أحمد وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومحمود عياد ومصطفى كامل ومحمد أمين زكي ومحمد فؤاد جابر واسحق عبد السيد ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمد عبد الواحد على المستشارين) .

١٦٩

٢٦ مارس سنة ١٩٥٥

١ - تنازع الاختصاص . اختصاص . حكم من المحكمة الشرعية بفرض نفقة للزوجة . حكم من المجلس المالى العام . إلغاء حكم المجلس الفرعى القاضى بدخول الزوجة فى طاعة زوجها وتسجيل النشوز على الزوجة فى أسبابه . مكان متناقصان . اختصاص محكمة النقض بالفصل فى هذا النزاع .

ب - تنازع الاختصاص . اختصاص . جهة تحرير عقد الزواج . لا تمنح الجهة التى حرزته اختصاصاً بالفصل فى النزاع الناشئ عن الزواج . على ذلك . مثال .

المبادئ القانونية .

١ - إذا صدر حكمان نهائيان أحدهما من المحكمة الشرعية بفرض نفقة للزوجة على زوجها والآخر من المجلس المالى العام للأقباط الأرثوذكس بإلغاء حكم الطاعة الصادر من المجلس المالى الفرعى مع إثبات وصف النشوز فى حق الزوجة ، فإن التناقض يكون قائماً بين الحكمين مما يتوافر معه

سالف الذكر فقضت المحكمة فى ١٦/١٢/١٩٥١ بوقف الدعوى حتى يفصل فى شأن الحكمين الصادر أحدهما من المجلس المالى والآخر من المحكمة الشرعية . فقدم الطالب هذا الطلب طالباً الحكم أولاً - وقف تنفيذ الحكم الصادر من المجلس المالى فرعى مصر . ثانياً - اعتبار الحكم الشرعى هو النافذ الصحيح . ثالثاً - إلزام المتطعون ضده بالمصاريف والأتعاب .

د وحيث إن النيابة دفعت بأن شروط طرح النزاع على المحكمة العليا غير متوافرة لانعدام قوة قرار المجلس المالى لصدور الحكم الشرعى وطلبت احتياطياً عدم الاعتداد بقرار المجلس المالى الفرعى واعتبار الحكم الشرعى هو الواجب التنفيذ ولم يقدم المدعى عليه دفاعاً .

د وحيث إنه يبين من نص المادة ١٩ من القانون رقم ١٤٧ سنة ١٩٤٩ المعدلة بالقانون رقم ٤٠٠ سنة ١٩٥٣ أن مناط قبول الطلب أمام هيئة المحكمة أن يقوم نزاع بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادر كل منهما من إحدى المحاكم المنصوص عليها فى المادة المذكورة أى أن يكون كل من الحكمين قد صدر من المحكمة بموجب سلطتها القضائية لا بموجب سلطتها الولائية .

د وحيث إنه بالرجوع إلى قرار المجلس المالى الصادر بتاريخ ٢٨/٧/١٩٤٩ يبين أنه صدر من المجلس بموجب ما يدعيه من سلطة ولائية إذ لم يحسم نزاعاً فى ادعاءات متضادة بين خصوم وبهذه المثابة لا يعتبر حكماً . أما الحكم الشرعى فى القضية الكلية ٢٤ سنة ١٩٤٩ المنصورة فقد قضى باستحقاق الطالب لخمس تركة المورث د ابراهيم فلتاؤوس ابراهيم ، وقد تأيد هذا الحكم من المحكمة العليا الشرعية بتاريخ ٢٤/٥/١٩٥١ فى الاستئناف

ذلك فإن المجلس الملى للأقباط الأرثوذكس لا يكون مختصا بنظر المنازعات الناشئة عن هذا الزواج ، ويكون الاختصاص للمحاكم الشرعية .

المحكمة

« حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الأوراق — تتحصل في أن المدعية وهي كاثوليكية المذهب مولدا وعمادا واتباء تزوجت من المدعى عليه — وهو قبطي أرثوذكسي المذهب — بتاريخ ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ وقد تمت خطبتها بعقد الخطبة المؤرخ في ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ ، وذكر فيه أنها وزوجها قبطيان أرثوذكسيان وأن مراسم الخطبة والزواج قد تمت على يد كاهن قبطي أرثوذكسي وفقا لطقوس الكنيسة الأرثوذكسية ، وسجل عقد الزواج بسجل أسقفية الأقصر وإسنا وأسوان للأقباط الأرثوذكس . إلا أنها كما تقول ظلت على انتمائها للمذهب الكاثوليكي تباشرعقيدتها الدينية بكنيسته . وقد رزقت من زوجها المدعى عليه بمولود عمدته بالكنيسة اللاتينية الكاثوليكية دون اعتراض من زوجها المدعى عليه — وتقول المدعية إن الزواج كان غير موفق إذ ساءت الحياة الزوجية بينها وبين زوجها ، وأنها صارت زوجها طويلا إلا أنه انتهى إلى طردها من منزل الزوجية ، وبعد محاولات لإصلاح ذات بينهما بامت جميعها بالفشل اضطرت المدعية إلى مقاضاته أمام محكمة قنا الجزئية الشرعية بطلب نفقة لها ولولدها منه في القضية رقم ٦٤٨ لسنة ١٩٥١ ، فيادر هو برفع الدعوى رقم ٢٥ سنة ١٩٥١ أمام المجلس الملى الفرعى للأقباط الأرثوذكس بإسنا ضد

اختصاص هذه المحكمة في الفصل بإيقاف تنفيذ أحدهما ، ذلك أن الحكم الملى وإن بدا في منطوقه أنه ألغى حكم الطاعة إلا أنه أفاد صراحة نشوز الزوجة عما يتمتع معه استحقاقها للنفقة وأن وصف النشوز وإن تضمنته أسباب الحكم دون منطوقه إلا أنه على أية حال يعتبر منطويا على الأساس المشار إليه .

٢ — جرى قضاء هذه المحكمة على أن جهة تحرير عقد الزواج لا يمنع الجهة التي حررت اختصاصا قضائيا بل العبرة في ذلك باتخاذ مذهب طرفي الخصومة وهو وحده الذى أقام عليه المشرع اختصاص المجالس المالية . وإذن فتى كانت الزوجة المدعية قدمت ما يفيد أنها ولدت كاثوليكية لاتينية وعمدت كذلك في الكنيسة اللاتينية وأنها ظلت على ولائها للمذهب الكاثوليكي وفقا للشهادات الطائفية التي قدمتها ، كما ثبت أنها بعد زواجها وبعد تقريرها في محضر الخطبة أنها أرثوذكسية عمدت ولدها الذى كان ثمرة هذا الزواج بالكنيسة الكاثوليكية دون اعتراض من زوجها المدعى عليه ، وكان رضا هذه الزوجة بإجراء عقد الزواج أمام كنيسة الأقباط الأرثوذكس التي ينتمى إليها المدعى عليه وقبولها اتباع طقوس هذه الكنيسة ونظمها لا يفيد بذاته تغيير المذهب أو الملة ولا ينهض وحده دليلا على هذا التغيير لأنه قد يكون المراد به مجرد تيسير توثيق العقد دون مساس بالملة أو المذهب الذى تنتمى إليه الزوجة ، لما كان

المدعية بطلب الحكم عليها بدخولها في طاعته بمنزل الزوجية ، وفيها دفعت المدعية بعدم اختصاص المجلس الملى بنظر الدعوى لاختلاف الزوجين مذهبها إذ هي تنتمي إلى المذهب الكاثوليكي وهو قبطي أرثوذكسي المذهب مما يجعل الاختصاص للمحكمة الشرعية . إلا أن المجلس الملى قضى بتاريخ ١٥/٦/١٩٥١ برفض الدفع وبإلزامها بالطاعة . فاستأنفت الزوجة المدعية هذا الحكم لدى المجلس الملى العام طالبة إلغاء الحكم وقبول الدفع واحتياطيا رفض الدعوى ، فقضى المجلس الملى العام في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥١ بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدفع وفي الموضوع بنذب الأستاذ حليم بشارة المحامي بالأقصر للسعى في التوفيق بين الطرفين ولخص أسباب الخلاف وتقديم تقرير للمجلس قبل جلسة ٣٠ من فبراير سنة ١٩٥٢ وفي ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٢ قضى المجلس الملى العام بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به بالطاعة لأن القضاء بها يخالف قواعد الشريعة المسيحية واكتفى بالإشارة في أسبابه إلى إثبات وصف النشوز واعتباره لاحقا بالزوجة المستأنفة لعدم تنازلها عن حكم النفقة في سبيل العودة إلى منزل الزوجية ، وفي أثناء سير دعوى النفقة أمام محكمة قنا الجزئية الشرعية دفع الزوج بعدم اختصاصها بنظرها استنادا إلى أن الطرفين متحدان مذهبيا مما يجعل الاختصاص للمجلس الملى للاقباط الأرثوذكس فقضت المحكمة برفض الدفع تأسيسا على أن محضر الخطبة الثابت فيه أن الزوجين قبطيان أرثوذكسيان لا ينهض وحده دليلا على اتحاد الخصمين مذهبيا فقد ناقضته شهادة ميلاد المدعية المثبت بها أن ديانتها كاثوليكية لائتية ، كاثبت من أوراق القضية أنها

عمدت بكنيسة الكاثوليك الفرنسيين سكان الأقصر وأن ابنها نبيل من المدعى عليه عمد أيضا بهذه الكنيسة مما يدل على بقائها على ديانتها قبل الزواج وبعده واتممتها للمذهب الكاثوليكي اللاتيني وأن ما ذكر بمحضر الخطبة من أن الخطيبين قبطيان أرثوذكسيان ليس إلا تقليدا منها لزوجها وقت الخطبة لإتمام الزواج فقط ، كما يقلد المسلمون مذهب أبي حنيفة النعمان عند عقد زواجهم ثم يبقى كل منهم على مذهبه الأصلي ولم يدع الزوج أن الزوجة المدعية غيرت مذهبها أو ديانتها التي ولدت عليها بصفة رسمية قبل الزواج . ثم عرضت المحكمة لحكم الطاعة الصادر من المجلس الملى وقررت أنه لا يفيد المدعى عليه شيئا لأن المدعية قد دفعت الدعوى أمامه بعدم اختصاصه بنظرها لاختلاف مذهب الزوجين ولأن المجلس الملى استند في قضائه بالطاعة على محضر الخطبة والزواج وتبين أنه لا ينهض وحده دليلا على اتحاد المذهب ثم قضت المحكمة الشرعية بالنفقة وأمرت المدعى عليه بالأداء - طعن الزوج في هذا الحكم باستئنافه رقم ٥٢ سنة ١٩٥٢ أمام محكمة قنا الابتدائية الشرعية طالبا إلغاءه واحتياطيا تخفيض النفقة إلى ما يناسب حالته ، كما طعنت المدعية على ذات الحكم باستئنافها رقم ٥١ سنة ١٩٥٢ طالبة زيادة المفروض فقضت المحكمة الاستئنافية برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، فأخذت المدعية في تنفيذ هذا الحكم تباعا بتوقيع الحجز المتألية وقبض المتجمد زهاء ستين كاملتين حتى عن المدعى عليه أن يستشكل بعد ذلك في تنفيذ الحكم المذكور ، فأقام الإشكال رقم ٤٤٤ سنة ١٩٥٤ أمام قاضي الأمور المستعجلة بمحكمة الأقصر الجزئية طالبا وقف تنفيذ الحكم الشرعي القاضي بالنفقة لصدوره

من جهة لا تملكه ، فقضت المحكمة المستعجلة برفض الإشكال والاستمرار في التنفيذ استنادا إلى أن الحكم الشرعي سليم فيما قضى به من اختصاص المحكمة الشرعية بنظر الدعوى ومتفق مع قواعد القانون وأن الظاهر من سكوت المستشكل عن صدور هذا الحكم وتأنيده استئنافيا وقيامه بدفع النفقة المحكوم بها طوال هذه المدة بما يحق معه اعتباره تسليما منه بصحة الحكم المذكور وصواب قضائه . استأنف الزوج المدعى عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٥٤ سنة ١٩٥٤ أمام الهيئة الاستئنافية بمحكمة قنا الابتدائية فقضت بتاريخ ١٢ من يونيو سنة ١٩٥٤ بإلغاء الحكم المستأنف وإيقاف تنفيذ الحكم الشرعي رقم ٦٤٨ سنة ١٩٥١ قنا الجزئية الشرعية والمؤيد استئنافيا بالحكم رقم ٥١ سنة ١٩٥٢ قنا الابتدائية الشرعية واستند الحكم الاستئنافي على أن كلا من الطرفين يستند إلى حكم نهائي ؛ إذ يستند الزوج إلى حكم نهائي بنشوز زوجته والنشوز مسقط للنفقة . والزوجة تستند إلى حكم نهائي بالنفقة ، ويذهب كلاهما إلى أن حكمه صادر من جهة مختصة . والحال يقتضي المفاضلة بين الحكيم بما لا تتسع له ولاية القضاء المستعجل والجهة التي تملك هذا الحق هي الجمعية العمومية لمحكمة النقض طبقا للقانون رقم ١٢٧ سنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون رقم ٤٠٠ سنة ١٩٥٣ وفي نطاق تعادل مركز الخصمين ترى المحكمة وقف التنفيذ حتى يفصل من الجهة المختصة .

« ومن حيث إن المدعية تقدمت لهذه المحكمة بطلب القضاء بأن الحكم الشرعي الصادر لصالحها ضد المدعى عليه من محكمة أسنا الشرعية بتاريخ ١٩٥٢/١/١٦ في القضية رقم ٦٤٨ سنة ١٩٥١ والمؤيد استئنافيا في الاستئناف رقم ٥١

سنة ١٩٥٢ والقاضي بفرض نفقة لها ولولدها صادر من هيئة قضائية تملكه قانوناً . وبانعدام ولاية المجلس الملي الأرثوذكسي وعدم الاعتداد بالحكم الصادر منه باعتبار المدعية ناشرا لا تستحق نفقة ، وذلك لاختلاف مذهب الزوجين وقدمت المدعية تأييدا لطلبها شهادة ميلادها ثابتا بها أنها من مواليد ٨ من أبريل سنة ١٩٢٣ وأن ديانتها كاثوليكية لاتينية وشهادة عمادها بكنيسة الفرنسيين بالاقصر بتاريخ ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٢٣ ، وشهادتين صادرتين من طائفة الكاثوليك اللاتينية بالاقصر بتاريخ ١٩/٧/١٩٥٠ و ٢٢ من أبريل سنة ١٩٥١ تفيدان أنها من أبناء الطائفة الكاثوليكية بالاقصر وقنا ، وشهادة عماد ابنها نبيل من المدعى عليه بكنيسة الفرنسيين بالاقصر بتاريخ ٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ . كما قدمت أخيرا شهادة صادرة من دار البطيركية للأقباط الأرثوذكس بتاريخ ١/٣/١٩٥٥ لتستدل على الإجراءات الشكلية الواجب اتخاذها لمن يريد تغيير مذهبه ويطلب الانضمام للكنيسة القبطية الأرثوذكسية ومؤداها وجوب تقديم طلب الانضمام إلى البطيركية ثم يعرض على المجلس الكليريكي ليقرر قبول الانضمام ويثبت ذلك في سجل البطيركية .

« ومن حيث إن المدعى عليه قرأن المدعية كانت كاثوليكية فلما خطبها — وهو أرثوذكسي المذهب — اعتنقت المذهب القبطي الأرثوذكسي وأنها أقرت في عقد الخطبة المؤرخ في ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ أنها قبطية أرثوذكسية ، وقد عقدت الخطبة على يد كاهن قبطي أرثوذكسي وفقا لطقوس الكنيسة القبطية الأرثوذكسية ،

مذكرتها المقدمة أن حكمي المجلس الملي الفرعي والعام ، صادران من جهة لا ولاية لها ، وأن الحكم الصادر من محكمة قنا الشرعية بتاريخ ١٩٥٢/١/٢٦ في الدعوى رقم ٦٤٨ سنة ١٩٥١ بالنفقة والمؤبد استثنافيا في ١٩٥٢/٣/٢٤ هو الواجب التنفيذ .

ومن حيث إنه يبين عما تقدم أن هناك حكيمين نهائيين صادرا أحدهما من المحكمة الشرعية قضى بفرض نفقة شرعية للمدعية على زوجها المدعى عليه ، والآخر صادر من المجلس الملي للأقباط الأرثوذكس بإلغاء حكم الطاعة مع إثبات وصف النشوز في حق الزوجة المدعية وهذا الحكم الملي وإن بدا في منطوقه أنه ألغى حكم الطاعة إلا أنه تضمن بل أفاد صراحة أن وصف النشوز لاحق بالزوجة عما يمتنع معه استحقاقها للنفقة ، وهذا الوصف وإن تضمنته أسباب الحكم دون منطوقه إلا أنه على كل حال يعتبر قضاء منطويا على الأساس المشار إليه ، مما يتحقق به التناقض بين الحكيمين الملي والشرعي ويتوافر معه اختصاص هذه المحكمة . ومن ثم يتعين البحث في أي الحكيمين صدر من جهة مختصة ، وبالتالي يتعين الفصل في النزاع القائم بين الطرفين ، في هل الزوجان مختلفان ملة فتكون المحكمة الشرعية هي المختصة ولا ولاية للمجلس الملي ، أم متحدان فيكون المجلس الملي هو المختص دون المحكمة الشرعية .

ومن حيث إن المدعية قدمت ما يفيد أنها ولدت كاثوليكية لائنية ، وعمدت كذلك في كنيسة الفرنسيكان اللائنية بالأقصر في ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٢٣ ، وأنها ظلت على ولائها لمذهبها الكاثوليكي حسب الثابت بالشهادات

كما أن عقد الأكليل تم في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ على يد كاهن قبطي أرثوذكسي وفقا لطقوس الكنيسة القبطية الأرثوذكسية وبمجل عقد الزواج يسجل أسقفية الأقصر وإسنا وأسوان للأقباط الأرثوذكس ، وقد ذكر بالبند الثالث من عقد الخطبة المشار إليه أن الخاطب ومخطوبته قبطيان وقابلان التقاضي أمام الهيئة الملي القبطية الأرثوذكسية الرسمية دون سواها ، وقد وقعت المدعية بنفسها ووالدها كوكيل عنها على المحضر المذكور مما يدل على اتحاد مذهبهما وقدم المدعى عليه صورة شمسية من محضر الخطبة المشار إليه ، كما قدم الحكم الصادر من المجلس الملي الفرعي بإسنا القاضي برفض دفع المدعية بعدم اختصاصه بالحكم عليها بطاعة زوجها المدعى عليه ، وصورة شمسية من حكم المجلس الملي العام القاضي بتأييد الحكم السابق فيما قضى به من رفض الدفع بعدم الاختصاص وفي الموضوع بنذب الأستاذ حلیم بشارة المحامي بالأقصر للسعي في التوفيق بين الزوجين ، وقدم صور شمسية أخرى لحكم المجلس الملي العام القاضي بإلغاء الحكم المنشأ فيما قضى به بالطاعة ، لمخالفة ذلك لقواعد الشريعة المسيحية مع إثبات وصف النشوز في حق الزوجة كما قدم أخيرا شهادة من مطرانية الأقباط الأرثوذكس بالأقصر وإسنا وأسوان تفيد بأن تغيير المذهب من كاثوليكي إلى أرثوذكسي لا يستلزم إجراءات خاصة ولا عرض الأمر على المجلس الكليركي وتاريخها ١٩٥٥/٣/٣ وموقع عليها بخاتم مطران كرسى الأقصر وإسنا وأسوان .

ومن حيث إن النياية العامة رأيت في

العقد أمام كنيسة الأقباط الأرثوذكس التي ينتمى إليها المدعى عليه وقبولها اتباع طقوس الكنيسة ونظمها لا يفيد بذاته تغيير المذهب أو الملة ولا ينهض وحده دليلاً على هذا التغيير؛ لأنه قد يكون المراد به مجرد تيسير توثيق العقد دون مساس بالملة أو المذهب الذي تنتمى إليه الزوجة . ولا حاجة بعد هذا للبحث فيما إذا كان يشترط لصحة اعتناق الطالب للمذهب القبطي الأرثوذكسي وجوب عرض طلبها بذلك على المجلس الكلي متى كان الثابت من وقائع الدعوى أن لادليل على أن نيتها قد اتجهت إلى هذا السبيل .

« ومن حيث إنه متى تقرر ذلك كانت المدعية والمدعى عليه محتلفي الملة مما لا يدع محلاً لاختصاص المجلس الملي ويكون الحكم الصادر منه بإثبات وصف الذئوز في حق الزوجة المدعية قد صدر من جهة لا ولاية لها في إصداره ويكون الحكم الشرعي الصادر من المحكمة الشرعية بفرض نفقة لها ولولدها قد صدر منها وهي تملك هذا الاختصاص . ومن ثم يكون طلب المدعية الحكم بعدم الاعتداد بالحكم الصادر من المجلس الملي لانعدام ولايته على أساس صحيح ويتعين الأسباب المتقدمة إجابته . »

(الطلب رقم ٩ سنة ٢٤ ق « تنازع الاختصاص » بالهيئة السابقة) .

الطائفة التي قدمتها ، كما أنه ثابت أنها بعد زواجها وبعد تقريرها في محضر الخطبة أنها أرثوذكسية عمدت ولدها الذي كان ثمرة هذا الزواج بالكنيسة الكاثوليكية دون اعتراض من زوجها المدعى عليه على ذلك ، وليس في أوراق الدعوى ما يفيد تغييرها لمذهبها بل تبدل وقائع الدعوى على عكسه أي بقائها على المذهب الكاثوليكي . وكل ما يستند إليه المدعى عليه في هذا الصدد - إثباتاً لالتواء المدعية لطائفة الأقباط الأرثوذكس - هو إقرارها في محضر الخطبة بأنها وزوجها المدعى عليه قبطيان أرثوذكسيان وقابلان التقاضي أمام الهيئة الملي القبطية الأرثوذكسية دون سواها ، وأنها قبلت إجراء العقد بالكنيسة القبطية الأرثوذكسية على يد كاهن قبطي أرثوذكسي وفقاً لطقوس الكنيسة القبطية الأرثوذكسية ، مما يجعل المجلس الملي لهذه الطائفة مختصاً بنظر ما ينشأ بين الزوجين من نزاع حتى ولو كان الزوجان مختلفين مذهباً .

« ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن جهة تحرير عقد الزواج لا يمنح الجهة التي حررتها اختصاصاً قضائياً ، بل العبارة في ذلك باتحاد مذهب طرفي الخصومة ، وهو الذي أقام المشرع عليه وحده اختصاص المجالس المليّة . »

« ومن حيث إن رضا الزوجة المدعية لإجراء

قضاء محكمة النقض المدنية

١٧٠

٦ يناير سنة ١٩٥٥

أ - اختصاص . دفع . الدفع بعدم الاختصاص . النوعي في ظل قانون المرافعات القديم . وجوب ابدائه قبل ماعداه من أوجه الدفع وقبل ابداء أقوال وطلبات ختامية . طلب ضم شكوى قبل ابداء الدفع . بعدم الاختصاص . سقوط الحق في الدفع . المادة ١٣٤ مرافعات قديم .

ب - دعوى . دعوى رفعت على أنها دعوى ملكية للمطالبة بأصل الحق . اعتبار المحكمة لها أنها دعوى وضع يد . خطأ في القانون .

المبادئ القانونية

١ - لما كانت المادة ١٣٤ من قانون المرافعات القديم التي كانت تحكم الدعوى تنص على أن الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولو كان بالنسبة لنوع القضية يجب ابدائه قبل ماعداه من أوجه الدفع وقبل ابداء أقوال وطلبات ختامية متعلقة بأصل الدعوى ، وكان المدعى عليه قبل أن يدفع بعدم الاختصاص طلب ضم شكوى وهو طلب تأجيل متصل بأصل الدعوى ، فإن الحكم إذ قضى بسقوط حقه في الدفع لا يكون قد خالف القانون .

٢ - ليس للمحكمة المطروحة عليها دعوى الملكية والتي فصل فيها من محكمة أول درجة على هذا الأساس أن تفصل فيها على أنها دعوى وضع

يد لاختلاف الدعويين اختلافا جوهريا في أركانها وشروطها ولما في ذلك من إهدار لحقوق طرفي الخصومة . وإذن فحق المدعى قد أسس دعواه على ثبوت حق الاتفاق الذي خصه المالك الأصلي البائع لطرفي الخصومة لمصلحة أطيانه ، وكان مفهوم هذا التحديد الذي تمسك به أمام المحكمة الاستثنائية وأصر عليه في دفاعه أنه يطالب بملكية هذا الحق ، وكان الحكم قد غير أساس الدعوى من تلقاء نفسه وعرض لها على أنها دعوى وضع يد وقضى فيها على هذا الأساس الذي ابتدعه فانه يكون قد خالف القانون لتجاوز المحكمة سلطتها على الدعوى المطروحة عليها .

المحكمة

... من حيث إن الطاعنين ينمون على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون إذ دفعوا بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى على اعتبار أنها من دعاوى اليد عما يختص بنظره القاضي الجزئي وقد تمسكوا بهذا الدفع أمام محكمة الاستئناف في مذكرتهم الختامية إلى أن محكمة أول درجة التفتت عن هذا الدفع على اعتبار أن الدعوى حسب تكييف رافعها ، المطعون عليها ، هي دعوى ملكية ولأنه قرر في رده على هذا الدفع بأن طلب إعادة السحارة إنما هو طلب

قول أو طلب يتعلق بموضوع الدعوى ولا شك أن طلب ضم شكوى هو طلب يتعلق بالموضوع ومع ذلك فإن المستأنف عليهم المذكورين لم يستأنفوا استئنافاً فرعياً للتمسك بدفعهم فلا محل لإعادته النظر فيه .

« ومن حيث إن هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه من تقرير سقوط حق الطاعنين في الدفع بعدم الاختصاص للتراخي في إبدائه وذلك بعد طلب ضم شكوى صحيح في القانون ولا خطأ فيه وفقاً لنص المادة ١٣٤ من قانون المرافعات القديم التي كانت تحكم الدعوى والتي كان يجري نصها بأن الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولو كان بالنسبة لنوع القضية يجب إبدائه قبل ما عداه من أوجه الدفع وقبل إبداء أقوال وطلبات ختامية متعلقة بأصل الدعوى والدفع بطلب ضم شكوى هو دفع تأجيلي متصل بأصل الدعوى وعلى ذلك يتعين رفض هذا السبب .

« ومن حيث إن ما ينص عليه الطاعنون على الحكم المطعون فيه فيما قضى به في موضوع النزاع أنه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى في الدعوى على اعتبار أنها دعوى وضع يد مع أن المطعون عليه لم يستند في طلباته فيها إلى وضع اليد بل على ملكيته لحق الارتفاق الذي أنشأه رب الأسرة وبذا يكون الحكم المطعون فيه قد استبدل من تلقاء نفسه دعوى وضع يد — بدعوى ملكية ويكون قضاؤه فيها على مقتضى هذا الوصف والتكييف غير جائز قانوناً باعتباره طلباً جديداً لا يجوز طرحه لأول مرة أمام محكمة الاستئناف فضلاً عما فيه من إخلال بحق دفاع الطاعنين الذي تحدد في النطاق الذي رسمه المطعون عليه لدعواه .

« ومن حيث إنه يبين من وقائع الدعوى

مجهول القيمة تختص بنظره المحكمة الابتدائية ولأن حق الطاعنين قد سقط في التمسك بهذا الدفع لسبق التكلم في الموضوع بطلب ضم شكوى وقد أقر الحكم المطعون فيه هذا النظر مع أن استئناف الحكم في الموضوع ينقل الدعوى برمتها إلى محكمة الدرجة الثانية ويترتب عليه طرح النزاع عليها مع أسانيد وأدلة وفي كل ما قضت به الأحكام القطعية والأحكام المتعلقة بإجراءات الثبوت ونحوها — فإذا مارأت محكمة الاستئناف تعديل أساس الدعوى واعتبرتها دعوى إعادة وضع يد بدلاً من دعوى ملكية كان عليها أن تعرض للدفع بعدم الاختصاص وتقضى فيه من تلقاء نفسها لأن الاختصاص النوعي في قانون المرافعات الجديد الفاصل في الدعوى أصبح من النظام العام .

« ومن حيث إن ما أورده الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه « بأن حق المستأنف عليهم في التمسك بالدفع قد سقط لعدم إبدائه قبل ما عداه لأنهم طلبوا ضم شكوى في أول جلسة وأن المستأنف عليهم المذكورين ردوا على هذا في مذكرتهم المقدمة لجلسة ١٩٤٧/١/٢٧ في الصحيفة العاشرة منها بقولهم ... ولا يشفع للدعى أننا طلبنا ضم شكوى معينة أثناء تحضير الدعوى لأن هذا التحضير معناه تهيئة الدعوى وجعلها صالحة للرافعة في جميع نواحيها وطلب ضم شكوى لا يمكن أن يكون طلباً موضوعياً لأن قانون التحضير لم يكن قد خلق بعد عند وضع قانون المرافعات ... وهذا الذي يقوله الطاعنون غير صحيح لأن المادة ١٣٤ من قانون المرافعات القديم الذي في ظله سارت الدعوى وحكم فيها كانت توجب إبداء الدفع بعدم الاختصاص قبل ما عداه من الدفوع الأخرى وقبل الإدلاء بأى

المياه فيها ... فقد دفع المستأنف عليهم كما سبق ذكره في مذكرتهم المقدمة لجلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٤٩ لمحكمة أول درجة بأنها واجبة الرفض ، أولا : لأن المستأنف لم يكن له وضع يد سابق على حق الارتفاق بالمصرف الذي يزعمه . وثانيا : لأنه لم يرفع دعواه في ميعاد سنة من وقت التعرض المزعوم ... ، ثم أخذ الحكم المطعون فيه في مناقشة دفاع الطاعنين حتى خلاص إلى القول بأنه : من هذا يتضح بجلاء أن المستأنف كان له وضع يد سابق على السحارة موضوع حق الارتفاق عن نفسه وعن مصلحة الأملاك التي تلقى الملك عنها ، ثم انتهى الحكم في ختام أسبابه إلى قوله : ومن حيث إنه من كل هذا تكون الدعوى إعادة وضع يد استوفت شرائطها القانونية ويتعين إلغاء الحكم المستأنف وإعادة السحارة إلى ما كانت عليه ... الخ ، ويتضح من هذا الذي سبق بيانه أن المطعون عليه أسس دعواه على ثبوت حق الارتفاق الذي خصصه المالك الأصلي ، مصلحة الأملاك البائعة لأرض طرفي الخصومة ، لمصلحة أطيانه وكان مفهوم هذا التحديد الذي تمسك به أمام محكمة الاستئناف وأصر عليه في دفاعه أمامها أنه يطالب بملكية حق ارتفاق البصراف بواسطة السحارة موضوع النزاع ولكن الحكم المطعون فيه غير أساس الدعوى من تلقاء نفسه وعرض للدعوى على أنها دعوى وضع يد وقضى فيها على هذا الوضع الذي ابتدعه وعلى ذلك يكون الحكم قد مخالف للقانون لتجاوز المحكمة سلطتها على الدعوى المطروحة عليها إذ ليس للمحكمة المطروحة أمامها دعوى الملكية والتي فصل فيها من محكمة أول درجة على هذا الأساس أن تفصل فيها على أنها

أن المطعون عليه أقام دعواه ابتداء بطلب إعادة السحارة التي تصل المصرف الخصوصي الواقع في أرضه بالمصرف الخصوصي الواقع في أرض جيرانه وهم الطاعنون وقد أراد بدعواه إثبات حق ارتفاق الصرف ولذلك عندما دفع الخصوم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لأنها دعوى وضع يد أنكر عليهم ذلك وقرر أن دعواه محلها طلب مجرول القيمة وبعد أن رفضت المحكمة الدفع استعرضت دفاع الخصوم ورأت أن الدعوى وفقا لطلبات المدعى تقوم على المطالبة بملكية حق ارتفاق وقضت فيها بالرفض لأن حق الارتفاق يجب أن يستند إلى إلتزام قانوني من عقد أو تملك بوضع اليد وهو غير متوافر في الدعوى . فلما استأنف المطعون عليه هذا الحكم صرح في صحيفة استئنافه بأن أساس دعواه هو المطالبة بملكية حق الارتفاق مستندا في ثبوت هذا الحق إلى تقرير الخبير المنتدب من محكمة أول درجة وإلى ما تضمنه عقد تمليك من احترام كافة حقوق الري والصرف لأطيانه وقد استعرض الحكم المطعون عليه هذا التأسيس الواضح وأورده ضمن أسبابه بقوله : ومن حيث إن المستأنف استأنف هذا الحكم وطلب إلغاء وإعادة السحارة إلى حالتها ... وبني استئنافه على أسباب منها أن الخبير الذي ندبته محكمة أول درجة بعد اطلاعه على سجلات مصلحة الأملاك ومصلحة الري أثبت وجود السحارة بخرائطها ومكائباتها وهذا يثبت حق الارتفاق للمستأنف ولا أهمية لشخص منشئ السحارة ، ثم استورد الحكم كذلك : ومن حيث إنه بالنسبة لموضوع الدعوى باعتبارها إعادة وضع يد المستأنف على السحارة لأن له حق ارتفاق عليها وهو صرف

الخطأ في تطبيق القانون إذ تنص المادة ٣٠ مرافعات قديم على أنه إذا كانت الدعوى متعلقة بطلب الحكم بصحة العقد فتقدر باعتبار قيمة الأجرة في جميع مدة الإيجار فكان يتعين لذلك اعتبار محكمة الفشن لا ولاية لها إذ تبلغ قيمة العقد عن ثلاث سنوات مبلغ ٢٦٢ جنيتها و ٥٠٠ ملين إلا أنها قضت باختصاصها تأسيساً على أنها سبق أن قضت بوقف سير الدعوى الأصلية حتى يقضى في دعوى التزوير وأنها أصبحت مقيدة بقرارها هذا فضلاً عن أن الطاعن لم يبدد دفعه إلا متأخراً، ووجه الخطأ أن قرارها بوقف الدعوى الأصلية لا يعتبر فصلاً في أي نزاع يتفرع عنها بل هو لا يعدو أن يكون قراراً تحضيرياً القصد منه تهيئة الدعوى للفصل فيها؛ وقد حفظ الطاعن الحق لنفسه في الدعوى الفرعية سواء في الدعوى الأصلية أو في دعوى التزوير من أول وهلة وذلك يناقض قول المحكمة إن الدفع جاء متأخراً؛ وقد قالت محكمة ثاني درجة إن الدعوى الفرعية يختص بنظرها قاضي الدعوى الأصلية وأن الدعوى الأصلية هي التي رفعت من المطعون عليه الثاني على الطاعن والمطعون عليه الأول بطلب تمكينه من الانتفاع بالعين المؤجرة ارتكنا على أن عقد الإيجار الصادر له لمدة سنتين من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥٠ والأجرة السنوية فيه ١٤٥ جنيتها، وفات المحكمة أن العبرة بقيمة الأجرة عن كل المدة ومقدارها ٢٩٠ ج فتكون المحكمة الكلية هي المختصة بمقتضى المادة ٣٠ قديم مرافعات و ٣٨ جديد. وقد قالت محكمة ثاني درجة بأن قواعد الاختصاص النوعي في قانون المرافعات القديم ليست من النظام العام وهذا القول إن انطبق على قواعد الاختصاص المركزي

دعوى وضع يد وذلك لاختلاف الدعويين اختلافاً جوهرياً في أركانها وشروطها ولما في ذلك من إهدار لحقوق طرفي الخصومة وكان يجب عليها في صورة الدعوى أن تتقيد بما عرضه المدعى «المطعون عليه» من طلبات، ومتى تقرر ذلك تعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به في موضوع الدعوى دون حاجة إلى التعرض لمبحث باقى أوجه الطعن».

(القضية رقم ٢٩١ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وسليمان ثابت وكيل المحكمة وأحمد العروسي ومحمد أمين زكي ومحمد فؤاد جابر المستشارين) .

١٧١

٦ يناير سنة ١٩٥٥

اختصاص . دفع . الدفع بعدم الاختصاص . وجوب ابدائه في الدعوى الأصلية . ابدائه في دعوى التزوير الفرعية بمد وقف الدعوى الأصلية . لا يقبل . علة ذلك .

المبدأ القانوني

الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى الأصلية لا يقبل إلا إذا قدم في تلك الدعوى . فإذا كانت الدعوى الأصلية قد أوقفت حتى يفصل في دعوى التزوير الفرعية فلا يجوز التمسك به في الدعوى الفرعية التي نشأت عن الدعوى الأصلية لأن الحكم بالوقف يجرد المحكمة من ولايتها على الدعوى حتى ترد إليها بعد زوال سبب الوقف .

المحكمة

«... من حيث إن الطعن بني على سببين ، ينعي الطاعن بالأول منهما على الحكم المطعون فيه

في الدعوى الأصلية حتى يفصل في دعوى التزوير
وكان يجب عليه إن أراد ما يثيره الآن أن يستأنف
هذا الحكم فوراً لا أن يأتي ويثير هذا الدفع بعد
أن أصبحت المحكمة مقيدة بقرارها المذكور
من ناحية ومن ناحية أخرى فإن المستأنف
(الطاعن) لم يدفع بدفعه هذا إلا في مذكرته
الختامية بعد قفل باب المرافعة وحجز القضية
للحكم وليس معنى الاحتفاظ بالدفع أن يبقى حقه
قائماً إلى ما شاء هو وكان يجب عليه التمسك به قبل
وصول الدعوى إلى تلك المرحلة الختامية .

« ومن حيث إنه جاء بالحكم المطعون فيه
بمخصوص الدفع بعدم الاختصاص ما يأتي . « إن
السبب الأول مردود بما ذكرته محكمة أول درجة
في أسبابها من أنها سبق أن قضت بإيقاف السير

الإضافة من أنها تؤيد المظنة المؤسسة على اعتقاد المدعى عليه الأول — الطاعن — أن تلك الإضافة قد تجعل لعقده أفضلية على عقد المدعى — المطعون عليه الأول — فدفعه اعتقاده أن يحشر تلك العبارة بين بنود العقد ودسها على العقد الذى ثبت لما تقدم أنه مزور وهذا تقدير موضوعى سائغ وكاف فى الرد على ما يدعيه الطاعن من عدم وجود مصلحة للمطعون عليه فى الطعن على هذه الإضافة بالتزوير بالسبب الأول من أسباب الطعن أما ما ينعى به الطاعن على الحكم من أن المحكمة كونت اعتقادها بتزوير العتد من مناقشة الطاعن بجلسة ٨ / ٢ / ١٩٥٠ وأن هذه المناقشة لا تؤدى إلى ما انتهت إليه فغير مقبول لما يقشاه من غموض شامل لأن الطاعن لم يحدد المناقشة التى يقول عنها ولا المواطن التى يعيب على الحكم بها أنها لا تؤدى إلى ما انتهت المحكمة إليه منها وليس يغنى عن هذا الإبهام فى تقرير الطعن توضيحه فى المذكرة الشارحة على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة .

ومن حيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم التصور فى التسبب إذ أثار فى صحيفة استئنائه نقطتين جوهريتين . الأولى : عدم صحة الواقعة التى ادعاها المطعون عليه الأول من أن إحدى نسخ عقد سنة ١٩٤٨ سلمها محمود مصطفى إلى الطاعن فكتب العقد المزور عليها . الثانية : عن الجملة المقال بإضافتها على البند السابع عشر من العقد ، وقد أغفل الحكم الرد على دفاع الطاعن بشأنهما وهذا قصور يعيبه .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بشقيه ، فمن الشق الأول فالثابت من حكم محكمة أول درجة المؤيد لأسبابه أن المحكمة استعرضت أدلة طرفى الخصوم وحججهم وأقوالهم ثم تحدثت عن

إقرار الطاعن ونصه : أنا مضيت له عن سنة ١٩٤٨ على صورة واحدة يحتفظ بها هو ، والصورة الثانية سلمها المدعى على عبد الوهاب — المطعون عليه الأول — لمحمود مصطفى للثأ وإعطائها إلى ولم يسلمها لى لأنه لم يملأها ، وجاء بالحكم عن هذا الإقرار أنه يؤيد ما صورته المطعون عليه الأول فى شرح أدلة التزوير ، ومردود فى شقه الثانى بما جاء بالرد عنه فى السبب الأول .

ومن حيث إنه لذلك يتعين رفض الطعن .

(القضية رقم ٣٠٠ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وسليمان ثابت وكيل المحكمة ومحمد نجيب أحمد وأحمد العروسي ومحمد فؤاد جابر المستشارين) .

١٧٢

٦ يناير سنة ١٩٥٥

١ — عقد . تفسيره . تعرف نية العائدين . لقاضى الموضوع السلطة المطلقة فى التفسير لتعرف هذه النية .

ب — دفاع . اجراءات . عدم التزام المحكمة بإجابة كل طلب للتأجيل . رفض هذا الطلب بعد تبين المحكمة أن الدعوى مستوفاة . لا إخلال بحق الدفاع .

المبادئ القانونية

١ — لقاضى الموضوع السلطة المطلقة فى تفسير العقود والشروط المختلف عليها بما يراه أو فى بمقصود العائدين مستعينا بظروف الدعوى .

٢ — ليس على المحكمة أن تجيب كل طلب للتأجيل يتقدم به الخصم إليها متى تبين لها أن الدعوى مستوفاة فإذا رفضت إجابه فانها لا تكون قد أخلت بحق هذا الخصم فى الدفاع .

المحكمة

... من حيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب

— يتحصل الأول والثاني منها في أن المحكمة إذ قضت برفض طلب الحكم بإلزام المطعون عليه بالدين المطلوب مع أنه ثابت بمقتضى عقد قرض مضمون برهن رسمي موقع عليه من مدينة المطعون عليه في ٩ من مارس سنة ١٩٢٩ — يفيد مشغولية ذمة المطعون عليه في مبلغ ٥١٩ جنيتها تعهد بسداده مع الفوائد البالغ مقدارها ٢٣١ جنيتها و ١٦٠ ملياً بواقع ٩٪ فتكون جملتها ٧٥٠ جنيتها و ١٦٠ ملياً وذلك على ثمانية أقساط متساوية قيمة كل منها ٩٣ جنيتها و ٧٧٠ ملياً تستحق في ٣٠ من نوفمبر من كل سنة ابتداء من نوفمبر سنة ١٩٢٩ لغاية نوفمبر سنة ١٩٣٩ . ورهن المطعون عليه للطاعن تأميناً لهذا الدين ١٠ أفدنة و ١٢ قيراطاً أطياناً كائنة بزمان ناحية كفر الحاج شربين بضمانة وتضامن سالم وهم وتأميناً لهذه الضمانة رهن الأخير أطياناً من ملكه بموجب عقد رسمي حرر في ذات اليوم الذي وقع فيه على العقد الأول . وإذا قضت المحكمة بانقضاء هذا الدين المضمون بالرهن الرسمي بناء على ماسمته شهادة صادرة من شخص موثق وشخص الضامن المتضامن مع المدين في هذا الدين — وهو سالم وهم — فإنها تكون بذلك خالفت قواعد الإثبات التي تقتضى بأن الارتباطات القانونية لا يصح إثباتها إلا بالكتابة وبالتالي لا يجوز إثبات ما يناقض الكتابة إلا بكتابة صريحة لا لبس فيها ولا غموض — ومع ذلك فإنه لا يمكن أن يستساغ عقلاً أن تقيم المحكمة حكمها على أن المطعون عليه إذ أقر في الاتفاق المؤرخ في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٣٤ بأن مافي ذمته هو مبلغ ٥٠٠ جنيه إنما كان إقراراً منصباً على الدين الوارد بعقد الرهن الرسمي ، في حين أن

هذا الذي أقامت عليه المحكمة قضاءها — غير مقبول — ذلك أن الدين المبين بعقد الرهن معترف به رسمياً وليس في حاجة إلى اعتراف آخر ولا يمكن تعديله أو إلغاؤه إلا بموجب عقد ينص على ذلك نصاً صريحاً — وواقعة الدعوى على ما بين من أوراقها — أن المطعون عليه اقترض الدين المضمون بالرهن الرسمي ثم بعد ذلك اقترض باسم زوجته من الطاعن على ثلاث دفعات مبلغ ٥٠٠ جنيه تلك التي أقر بها إقراراً نهائياً في عقد ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٣٤ بما لا يمكن معه القول بأن العقد الأخير إنما هو عن نفس دين الرهن الرسمي — خصوصاً أنه منصوص في عقد أكتوبر سنة ١٩٣٤ أن المطعون عليه يقرر بأن عقد الرهن المحرر أمام موثق العقود الرسمية بمحكمة المصورة المختلطة بتاريخ ٩/٣/١٩٢٩ تحت تمرة ٢٤١ لصالح الطرف الأول (الطاعن) قائم ولا يمس هذا الاتفاق ولا يؤثر عليه بشيء وهي عبارات صريحة في بقاء الدين المضمون بالرهن في ذمة المطعون عليه وأن الدين محل الإقرار لا يمس المديونية الأخرى بما يمتنع معه كل اجتهاد في التفسير إذ لا غموض في هذه العبارات القاطعة الدلالة على أن كلام ديني الرهن والإقرار مستقل بذاته عن الآخر . وإذا أهملت المحكمة أعمال النص الصريح بعقد الاتفاق المؤرخ ١٥/١٠/١٩٣٤ فإنها تكون قد خالفت قواعد التفسير ، على أنه من ناحية أخرى فإن محكمة الدرجة الثانية لم ترد على ما أثاره الطاعن من أوجه دفاع تقطع بفساد ما ذهب إليه محكمة أول درجة . ذلك أنه تمسك بخطأ محكمة أول درجة في أخذها بشهادة كتابية في مبلغ يزيد عن النصاب بالرغم من ثبوت مصلحة لأصحاب الشهادة مع

المطعون عليه وبالرغم من أن تاريخ هذه الشهادة لاحق لتاريخ النزاع - الأمر الدال بذاته على أنها معمولة خدمة للقضية وأن المحكمة الابتدائية لم تسمع أقوال المحررين لها بعد حلف اليمين ولا أقوال حضرة عبد الله أباطة مأمور مركز شرين الذي قال عنه إنه كان وسيطا في اتفاق ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٣٤ . تمسك الطاعن بكل ذلك - كما تمسك بأنه ليس من المستساغ عقلا أن يستبدل شخص دينا غير مضمون بدين مضمون وأن الظروف والملايسات التي أدت إلى تحرير عقد الاتفاق المؤرخ ١٥/١٠/١٩٣٤ وهي أن هذا الدين قد استدانه المطعون عليه - أولا باسم زوجته على ثلاث دفع وقدم ثلاثة سندات مهورية بختم الزوجة ، ثم لما أنكرت الزوجة هذا الدين اضطر الطاعن لقبول تقسيط المبلغ على ٢٥ سنة كما استند إلى خطاب صادر من الطاعن إلى المدعو على عوده جاء فيه « بعد التحية أرجو أن تحددوا يوم جمعة لمقابلة شاروويم انندي بالمنصورة ومعه حدود أطيان زوجة مصطفى خليفة وأورد الأطيان المذكورة لعمل العقد والضمان ، - فقيم تنفع هذه الحدود إلا في عمل عقد الرهن الصادر منها ضمنا لمبلغ الـ ٥٠٠ جنيه الذي استدانه مصطفى خليفة أولا باسم زوجته ثم بعد ذلك جعلها تنكر بصمة ختمها ليستطيع في النهاية إرغام الطاعن على تحرير اتفاق ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٣٤ وتمت إقرار آخر صادر من الشيخ سالم وهيم شاهد العقد العرفي وصاحب الشهادة التي اعتمدت عليها المحكمة في حكمها المطعون فيه يقرر فيه أن الدكتور فريد (الطاعن) قد سلم المطعون عليه ثلاث ورقات مكتوبة بعد توقيع العقد العرفي بينهما - وأنه لا يعلم ما بها لجبهه

القراءة والكتابة - وأن الثلاث ورقات هي سندات المديونية التي كانت محررة أصلا على زوجة المطعون عليه - ومع أن هذا الإقرار قدمه الطاعن لمحكمة الاستئناف فانها أهدرته مع أنه مناقض لما ورد في الشهادة التي اعتمدت عليها محكمة أول درجة - تمسك الطاعن بكل هذا الدفاع . وفند الأسباب التي استندت إليها محكمة أول درجة في قضائها برفض دعوى الطعن - فقال في خصوص ما ارتكبت عليه من أن الطاعن قد تراخى في التنفيذ من يونيه سنة ١٩٣٤ لغاية سنة ١٩٤٦ وأن العلة في ذلك هي أنه لا خطر من تأجيل الدين المضمون بالرهن إلا حيث يخشى السقوط ولذلك فانه بمجرد أن اقتربت مدة التقادم سارع في تنفيذ الرهن ، خصوصا وأن أثمان الأطيان كانت ترتفع ولا يخشى على دينه - كذلك أوضح فساد ما ذهب إليه المحكمة من حيث تفسير ما جاء في الخطاب المرسل من الطاعن إلى على عوده الوسيط بين الطرفين من أن مبلغ الـ ٢٥٠ جنيهها مأمور إلا إيجار بسيط ، فبين الطاعن أن هذا الخطاب وهو خال من التاريخ كان قد أرسله أثناء المفاوضات بخصوص أطيان الزوجة التي كانت تنوى رهنها وأرادت التقسيط على ٢٥ سنة بما يستفاد منه أن هذا الخطاب خاص بالأرض المرهونة يؤيد ذلك الإقرار الصادر من سالم وهيم أحد شهود العقد العرفي في خصوص تسليم الثلاثة سندات المثبتة للدين - كما فند الطاعن ما ورد بالحكم الابتدائي من أن المقصود بالعبارة الواردة بعقد اتفاق ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٣٤ من أن عقد الرهن الرسمي لا يزال قائما وأن عقد الاتفاق المذكور لا يمس ولا يؤثر عليه بشيء - أن المقصود بهذه العبارة بقاء حق الضمان على العين وقام لهذا الدين من تاريخ تسجيله فلا يؤثر عليه الاتفاق بشيء

وأن المتعاقدين لم يقصدا غير ذلك ولو كان قصدهما بقاء الدين بالعقد الرسمي بحالته لذكرنا صراحة بأن هذا الاتفاق لا يؤثر بشيء على المديونية الواردة بعقد الرهن وأن المقصود بهذه العبارة هو عدم مساس حق الضمان العيني ومرتبته على العقار المرهون ليس إلا ، . فند الطاعن هذا القول إذ ليس له ما يبرره ولا تحتمله عبارات العقد الصريحة وأنه لو كان عقد الاتفاق مقصودا به تصفية الدين جميعه لنص على ذلك صراحة كما بين أن سبب تنازله عن الحجز هو لأن المطعون عليه كان قد بدد المحجوزات فلم يكن أمام الطاعن إلا أن يتنازل عن المحجوزات فينجو المطعون عليه من العقاب وبذلك يستطيع أن يستصدر الطاعن منه اعترافا بدين الزوجة وإذا لم يسلك هذا الطريق لما استطاع أن يحصل على الإقرار فيضيع عليه الدين - تمسك الطاعن بكل هذا الدفاع - إلا أن محكمة الاستئناف لم تلتق إليه بالابل أغفلته إغمالا تاما وأيدت الحكم المطعون فيه لأسبابه دون أن تزيد عليها شيئا - بل إن الأمر لم يقف بها عند هذا الحد، فإنها - مع كونها ناقشت طرفي الخصومة بجلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٤٩ فإنها لم تشر إلى هذه المناقشة ولذلك جاءت أسباب الحكم مضطربة متخاذلة - لأساس لها من الواقع أو القانون .

« ومن حيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ قضى برفض طلب الطاعن القضاء له بمبلغ الدين الثابت بعقد الرهن الرسمي المحرر في ٩ من مارس سنة ١٩٢٩ - أقام قضاءه بصفة أساسية على ما أخذه من نظر في تفسير اتفاق طرفي الخصومة المحرر في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٣٢ » من أن الدين الوارد بعقد الاتفاق المحرر بتاريخ ١٥/١٠/١٩٣٤ بين الطرفين

هو عن نفس الدين المثبت بعقد الرهن الرسمي الحاصل في ٩ من مارس سنة ١٩٢٩ وأنه عبارة عن تصفية للدين الوارد به وفوائده مع تعديل لطريقة سداده بأن تكون بالكيفية والمواعيد الموضحة بهذا الاتفاق وأن ما ورد في البند الأخير منه بأن هذا الرهن يظل قائما ولا يمس هذا الاتفاق ولا يؤثر عليه شيء إنما ينصب على بقاء حق الضمان العيني وفاء لهذا الدين من تاريخ تسجيله فلا يؤثر عليه هذا الاتفاق بشيء ما وأن المتعاقدين لم يقصدا غير ذلك ولو كانا يقصدان من هذه العبارة بقاء الدين بالعقد الرسمي بحالته دون أن يتأثر بهذا الاتفاق لذكرنا صراحة بأن هذا الاتفاق لا يؤثر بشيء على المديونية الواردة بعقد الرهن ولكن عدم ذكر المديونية في هذه العبارة ترى المحكمة منه أن المقصود هو عدم مساس حصة الضمان العيني ومرتبته على العقار المرهون ليس إلا ، وذلك استنادا إلى « سكوت الطاعن عن تنفيذ عقد الرهن الرسمي رغم ما استحق له من أقساط بمقتضاه سكوته تاما من ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٣٤ حتى ٢١/١١/١٩٤٦ وهو الذي لا يترأخى في التنفيذ بالمستحق له من أقساط هذا الدين من قبل بل كان يوالي الحجز ولو الحجز ثم البيع ضد المدين وضد ضامنه ، - وأن مما يؤيد ذلك « ما جاء في الاقرار الصادر من المدعى (الطاعن) للمدعى عليه (المطعون عليه) بتاريخ ١٣/١٠/١٩٣٤ بتنازله عن الحجز المتوقع عليه بموجب عقد الرهن وإخلاء سبيل الحراس من أية مسئولية بدون رجوع عليه بشيء من المصاريف - وأن هذا التنازل عن الحجز ماهو إلا تنفيذ للاتفاق المبرم بينهما والذي أثبت في العقد المؤرخ ١٥/١٠/١٩٣٤ » وأنه بما يؤيد ذلك أيضا « الخطاب الصادر بتوقيع

المدعى (الطاعن) والموجه منه للشيخ على أحمد عوده ويخبره فيه بأن مبلغ الـ ٢٥ جنيها ما هو إلا إيجار بسيط للأرض، — مما يفهم منه أن هذا القسط هو إيجار مناسب للأرض المرهونة أى أن هذا القسط في نظر المدعى وحسب اعتقاده عند الاتفاق ما هو إلا عن الدين وقوائده بالطريقة المعدلة بهذا الاتفاق — وأنه بما يزيد الأمر وضوحاً، الشهادة المقدمة من المطعون عليه والموقع عليها من الشيخ على أحمد عوده وسالم وهيم بتاريخ ١٥/١٢/١٩٤٦ والتي جاء بها أن الدين الوارد بمقتضى الاتفاق المؤرخ في ١٥/١٠/١٩٣٤ هو عن نفس الدين الوارد بمقتضى الرهن الرسمى وأنهما كانا من الوسطاء بين الدائن والمدين في تصفية النزاع وتحرير عقد الاتفاق، وأن الطاعن لم يطعن على ما جاء بهذه الشهادة بأى طعن، خصوصاً وأن الشيخ على أحمد عوده الموقع عليها هو النائب عنه في حضور البيع واستلام الدين في الحجوزات السابقة على الاتفاق المؤرخ في ١٥/١٠/١٩٣٤ كما هو ظاهر من توقيع المدعى نفسه على أوراق التنفيذ المقدمة منه، وكما هو ظاهر أيضاً، من الورقة المؤرخة في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٣٢ الموقع عليها من المدعى (الطاعن) والمتضمنة تفويض الشيخ أحمد عوده في استلام ثلاثين جنيهاً من المدعى عليه وفك الحجز المتوقع على الزراعة والمواشى، هذا فضلاً عن أن هذه الشهادة موقع عليها أيضاً من سالم وهيم وهما من الشهود الموقعين على اتفاق ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٤.

ومن حيث إنه لما كان لقاضى الموضوع السلطة المطلقة في تفسير العقود والشروط المختلف عليها بما يراه أوفى بمقصود العائدين مستعينا

بظروف الدعوى — وكان الحكم قد أوفى على الغاية في بيان الأدلة والقرائن التي استدلت بها على أن الدين الوارد بمقتضى ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٣٤ هو نفس الدين الوارد بمقتضى الرهن، وكانت هذه الأدلة والقرائن سائغة تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها، لما كان ذلك كان النعنى على الحكم من أنه خالف قواعد الإثبات لا مبرر له. أما تعيينه الحكم بأنه أخذ بشهادة مكتوبة لشخصين أحدهما متور و الآخر هو الضامن المتضامن مع المدين، فهو تعيب في غير محله، إذ هو وارد على ما استطردت إليه المحكمة بعد أن استوفت دليل الحكم واقتنعت بالأدلة التي أوردتها بما انتهت إليه في خصوص تصفية دين الرهن — أما ما ينهض الطاعن على الحكم من أنه خالف الثابت بالأوراق أو أنه مشوب بالقصور فهو نعى مردود بأنه ليس في حقيقة الأمر إلا جدلاً في تقدير الدليل بما تستقل به محكمة الموضوع — أما ما ذهب إليه الطاعن من أن المحكمة أخلت بحقه في الدفاع — فهو مردود بأن المحكمة ليست ملزمة بأن ترد على كل ما يثار لديها من حجج وأدلة إذ في استظهار الحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت دليلها ما يعبر رداً ضمنياً عليها.

ومن حيث إنه لما تقدم يكون هذا السبب في غير محله متعين الرفض.

ومن حيث إن السبب الثالث هو بطلان الحكم المطعون فيه — لإخلاله بحق الطاعن في الدفاع ذلك أنه ثابت أنه في جلسة ٤ من يونيو سنة ١٩٥١ — وهى أول جلسة تحددت للرافعة طلب الطاعن والمطعون عليه تأجيل الدعوى وبالرغم من اتفاق طرفي الخصومة على التأجيل

أحد الشركاء تكون باسمه خاصة ويكون وحده المسئول عنها قبل من تعامل معه . وإذن فتي كان الواقع هو أن شريكين اتفقا على تكوين شركة لصناعة نسيج الأقمشة وبيعها أسمياها شركة توصية تجارية بعنوان ظاهر هو اسم الشريكين ونص في عقد تأسيسها على رأس مال لها وتحديد حصة كل شريك فيه وأن لكل من الشريكين حق التوقيع عنها وتكون إمضاءه ملزمة للآخر وعلى أن يكون الطرفان متضامنين في جميع الأحوال وأن تكون مدة الشركة خمس سنوات تتجدد من تلقاء نفسها لمدة مماثلة ما لم ينذر أحد الطرفين الآخر برغبته في الانفصال قبل انتهاء المدة بستة أشهر ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعتبر هذه الشركة من شركات المحاصة بل اعتبرها شركة تضامن لا يكون قد خالف القانون .

المحكمة

« ... من حيث إن الطعن بني على أربعة أسباب : يتحصل السبب الرابع في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون من وجهين : الأول أن الطاعن والمطعون عليه الأخير دفعا بعدم قبول الدعوى بالنسبة إليهما وطلبا احتياطيا رفضها تأسيسا على أن الشركة المعقودة بينهما وبين المطعون عليه الثاني إنما هي شركة محاصة لا يسأل عنها إلا الشريك المتعاقد وفقا للمادة ٤٤٢ من القانون المدني القديم التي تنص على أن كل شريك في شركة محاصة عقد شروطا باسمه منع أجنبي عن الشركة يكون هو الملزم بها وحده لهذا الأجنبي ، كما أن المادة ٦١ من قانون

فإن المحكمة رفضته وحجزت القضية للحكم لآخر الجلسة من غير أن تسمع مرافعة من أحد ومن غير أن توجّل الدعوى لمذكرات مما يدل على أنها كانت مكونة رأيها على تأييد الحكم لأسبابه من قبل دخول الجلسة ومن غير سماع أى مرافعة . وفي هذا الذي فعلته إخلال بحق الدفاع يوجب نقض الحكم .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن ليس على المحكمة أن تجيب كل طلب للتأجيل يتقدم به الخصم إليها متى تبين لها أن الدعوى مستوفاة وليس في ذلك إخلال بحق الطاعن في الدفاع .

« ومن حيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن . »

(القضية رقم ٣٢٤ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمود عياد ومحمد أمين ذكي المستشارين) .

١٧٣

٦ يناير سنة ١٩٥٥

شركة . شركة المحاصة . الصفات المميزة لها . ثبوت أن شركة لها خصائص شركات التضامن . التمس على الحكم الذي اعتبرها شركة تضامن بالخطأ في تطبيق القانون . على غير أساس .

المبدأ القانوني

شركة المحاصة إنما تنعقد في الغالب لمعاملات محدودة ولمدة قصيرة ، والوصف المميز لها عن غيرها من الشركات هو أنها مستترة ، فليس لها رأس مال ولا عنوان ، وليس لها وجود ظاهر بهذا الوصف أمام الغير ، فالأعمال التي يقوم بها

التجارة تنص على أن من عقد من المحاصين عقدا مع الغير يكون مسئولا قبله دون غيره . إلا أن الحكم المطعون فيه لم يساير أحكام القانون ، وذهب إلى أن دفاع الطاعن والمطعون عليه الأخير مردود بأنهما اشتركا مع المطعون عليه الثاني في مجادلة المطعون عليه الأول في قيمة التركيبات والادوات واعترضا على طلباته بشأنها بما يتضمن قبولها للمسئولية مع الشريك الثالث فضلا عن أنهما لم يدفعما بأن هذه التركيبات والادوات لم تنتفع بها الشركة ، وهذا الذي ذهب إليه الحكم لا يصلح ردا على صريح أحكام القانون ، إذ أن شركة المحاصة ليس لها شخصيه معنوية ، ويترتب على ذلك أن كل من يتعاقد من المحاصين مع الغير يكون هو الملمزم وحده أمامهم عن هذا التعاقد وليس لداتى الشركة حق مقاضاة أعضائها الذين لا يديرون عملها تطبيقا لنص المادة ٤٤٢ من القانون المدنى القديم ، فاذا تأخرت الشركة عن الوفاء بديونها فلا يحكم بشهر إفلاسها إلا على المدير . يضاف إلى ذلك أن المطعون عليه الأول معترف فى محاضر أعمال خبير لإثبات الحالة ، وفى دفاعه أمام المحكمة أن تعامله كان مع المطعون عليه الثانى وحده ، ويتحصل الوجه الثانى فى أن الحكم المطعون فيه خلط بين مسئولية الشركاء فى شركة المحاصة بالنسبة إلى بعضهم بعضا ومسئولية أحدهم عند تعاقد مع الغير ، فى الحالة الأولى يكون لأحد الشركاء حق الرجوع على باقى شركائه ، بأى مبلغ نظير ما قام به من مصالح للشركة ، أما فى الحالة الثانية فليس لمن تعاقد مع مدير الشركة أن يقاضى غيره من الشركاء . وقد أخطأ الحكم كذلك إذ افترض قيام التضامن بين الشركاء فى شركة المحاصة ، وهذا التضامن لا يمكن اقتراضه

بل لابد فيه من نص ، فاذا وجد النص أصبح التضامن واجبا وإذا انعدم زال معه هذا الالتزام وهو ما تؤيده نصوص المواد ٢٢ و ٢٣ و ٣٢ من قانون التجارة والمادة ١/٥٢٤ من القانون المدنى الجديد التى تنص على عدم قيام التضامن بين الشركاء إلا باتفاق .

ومن حيث إن هذا السبب بوجهيه مردود بأن الحكم المطعون فيه إذا انتهى فى قضائه إلى رفض الدفع بعدم قبول الدعوى المؤسس على أنه متى كانت الشركة شركة محاصة ، فإن المطعون عليه الثانى وحده هو الملمزم قبل المطعون عليه الأول لم يخالف القانون . ذلك أنه يبين من عقد الشركة المحرر فى أول يناير سنة ١٩٤٧ بين الطاعن والمطعون عليه الأخير والمقدم بمحافضة الطاعن أن المتعاقدين اتفقا على تكوين شركة أسمياها شركة توصية تجارية للعمل فى صناعة نسج الأقمشة بأنواعها وبيعها تسمى « شركة النجاح للنسيج لصاحبها أحمد محمد الأزهري وأحمد أمين عبد العليم » (الطاعن والمطعون عليه الأخير) . ونص فى البند الأول من العقد على أن رأس مال الشركة ٧٥٠ جنيا دفع الطاعن منه ٥٠٠ جنيا ودفع المطعون عليه الأخير الباقي ومقداره ٢٥٠ جنيا ، كما نص فى البند الثالث على أن يكون لكل من الطرفين حق التوقيع عن الشركة وتكون إمضاء أى واحد منهما ملزمة للطرف الآخر ، وعلى أن يكون الطرفان متضامنين فى جميع الأحوال . ونص فى البند التاسع على أن مدة هذه الشركة خمس سنوات تجدد من تلقاء نفسها لمدة أو مدد مماثلة ما لم يندر أحد الطرفين الآخر برغبته فى الانفصال منها ، أو عدم تجديد مدتها قبل انتهاء المدة بستة أشهر كاملة . وفى أول يناير سنة ١٩٤٧ اتفق الشريكان

« ومن حيث إن هذا السبب مردود أولاً
وردف الرد على السبب الرابع ؛ وثانياً بأن الحكم
المطعون فيه إذ قرر أن الطاعن مسئول عن أعمال
الشركة مع باقي الشركاء استند إلى أن الظاهر من
وقائع الدعوى ومن أقوال شهود المستأنفين
(الطاعن والمطعون عليه الأخير) أمام محكمة
أول درجة أن الأخيرين اشتركا مع المطعون عليه
الثاني في مجادلة المطعون عليه الأول في قيمة
التركيبات والأدوات التي قام بها واعترضاً على
طلباته بشأنها بما يتضمن قبولها للمسئولية مع
الشريك المتعاقد . فضلاً عن أنهما لم يدفعاً بأن
الشريك الثالث وحده هو الذي انتفع بها ،
ولم تنتفع بها الشركة . ولا تريب على محكمة
ثاني درجة إن هي اعتمدت على أقوال الشهود في
صدد تقرير مسئولية الطاعن التضامنية متى كان
مؤدى هذه الأقوال لا يتنافى مع ما أورده
الحكم في هذا الخصوص وليس فيما قرره في هذا
الشأن ما يجعل أسبابه تناقض بعضها بعضاً .

« ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن
الحكم المطعون فيه أخطأ في فهم الواقع من الدعوى
من ثلاثة وجوه : الأول إذ أورد الحكم الابتدائي
في أسبابه التي أخذ بها الحكم المطعون فيه أن
المطعون عليه الثاني سلم بأنه لم يدفع سوى مبلغ
١٠٠ جنيه ، في حين أن هذا القول لا سند له
من الأوراق ، لأن أقوال المطعون عليه الثاني
أمام محكمة أول درجة وفي مذكرته الاستئنافية
وفي خطابه إلى الطاعن صريحة في أنه دفع للمطعون
عليه الأول مبلغ ٢١٠ جنيهات منها ١٠٠ جنيه
إيصال و ١١٠ ج نقداً على دفعتين بدون
إيصال . والثاني إذ قرر أن طرفي الدعوى جريا
على إثبات تعاملهما بالكتابة ، بينما الثابت من
الأوراق أن المطعون عليهما الأولين لم يتعاقدا

المذكوران مع المطعون عليه الثاني على أن ينضم
إلى الشركة كعضو مؤسس فيها على أن تكون
حصته حالياً مجهوده الفني المتعلق بإدارة أعمال
النسيج من الوجهة الفنية العملية وقرره هذا الشريك
أنه قبل جميع الاشتراطات الواردة بعقد الشركة ،
وأصبح ملتزماً بكافة الالتزامات الواردة به ،
ونص على أن تكون حصته الثلث مادامت حصته
في الشركة مجرد العمل ، فإذا دخل الشركة مساهماً
بمبلغ من النقود يصبح شريكاً كباقي الشركاء له
ما لهم من حقوق وعليه ما عليهم من واجبات
والالتزامات ، ويبين بما سبق أن مسئولية الطاعن
عن التزامات الشركة هي مسئولية الشريك المتضامن ،
وليس كشريك في شركة محاصة ، ذلك أن شركات
المحاصة إنما تنعقد في الغالب لمعاملات محدودة
ولمدة قصيرة ، والوصف المميز لها عن غيرها من
الشركات هو أن تكون مستترة . فليس لها رأس
مال ولا عنوان . وليس لها وجود ظاهر بهذا
الوصف أمام الغير . فالأصنام التي يقوم بها أحد
الشركاء تكون باسمه خاصة ويكون وحده المسئول
عنها قبل من تعامل معه . وهي شروط لا تتوافر
في الشركة السابق الإشارة إليها .

« ومن حيث إن السبب الأول يتحصل في أن
الحكم المطعون فيه مشوب بالتناقض في الأسباب ،
ذلك أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة قرر
في موضعين أنه لا يعول على أقوال الشهود لما يكتنفها
من ظنون . ولأن الطرفين قد جريا على إثبات
تعاملهما بالكتابة إلا أن الحكم الاستئنافي أقر
أولاً أسباب الحكم الابتدائي وأقام عليهما قضاءه .
ثم ما لبث أن استند إلى شهادة الشهود عند الرد
على دفاع الطاعن . وفي هذا تناقض في التسبيب من
شأنه أن يجعل الأسباب متخالفة مما يبطل الحكم .

بالكتابة ، وأن المطعون عليه لم يستند في دعواه إلى عقد مكتوب ، بل إلى أن المعاملة بينه وبين المطعون عليه الثاني كانت معاملة تجارية يجوز إثباتها بالبينة . والثالث إذ قرر أن الطاعن والمطعون عليه الأخير قبلا دفع قيمة التركيبات وتسلبا الفواتير لفحصها وإجراء المحاسبة من واقعها مع أن هذا القول يخالف الثابت في الأوراق . لأن مطالبة المطعون عليه الأول كانت قائمة على فواتيره وهي محل نزاع فامتنع الطاعن عن دفع قيمتها واستعان بمعدة خبراء لتقدير القيمة الحقيقية . وأخطأ الحكم في فهم الواقع من الدعوى ومسخره لأقوال المطعون عليه الثاني وإخراجها عن مدلولها . واستناده إلى دليل غير قائم مبطل للحكم .

ومن حيث إن هذا السبب مردود في وجه الأول بأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه في هذا الخصوص بالحكم المطعون فيه إذ قرر أن المطعون عليه الثاني مسلم بأنه لم يدفع للدعى (المطعون عليه الأول) سوى مبلغ ١٠٠ ج بإيصال وأن المحكمة ترى أن هذا المبلغ وحده هو الذي يجب استزاله من مطلوبه ، فضلا عن أن الشهود أنجعوا على أن التحكيم أظهر قيمة التركيبات بما تساوى ١٨٠ ج تقريبا ، لم يخالف الثابت في الأوراق ذلك أنه يبين من مذكرة المطعون عليه الثاني والمقدمة صورتها الرسمية بملف الطعن أنه قرر فيها دفعه مبلغ ٢١٠ ج إلى المطعون عليه الأول على ثلاث دفعات الأولى بمبلغ ١٠٠ ج بإيصال والثانية بمبلغ ٥٠ ج والثالثة بمبلغ ٦٠ ج ؛ وأن هذا الأخير ينكر تسليه ما زاد عن المبلغ الأول . ومفاد ما أورده الحكم أنه لم يعتد إلا بالمبلغ الثابت بالكتابة وليس فيما قرره ما يخالف الثابت في الأوراق —

ومردود في وجهه الثاني بأن ما قرره الحكم في شأن ما جرى عليه طرفا الخصومة من إثبات التعامل بالكتابة إنما كان خاصا بالدعوى الفرعية التي أقامها الطاعن على المطعون عليه الثاني . ولما كان الثابت أن العلاقة بين الطرفين قد بدأت بححر كتابي في أول يناير سنة ١٩٤٧ والذي انضم بمقتضاه إلى الشركة كعضو مؤسس ، وكان الطاعن قد ذكر في صحيفة دعواه أنه دفع مبالغ إلى المطعون عليه الثاني آخرها مبلغ ١٥٠ ج بإيصال . ومن ثم لا يكون الحكم قد جانب الصواب إذ خلص إلى القول بأن التعامل بين طرفي الخصومة في دعوى الضمان قد جرى بينهما على أن تكون بالكتابة . ومردود في وجهه الثالث بأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ قضى في الدعوى الأصلية بالمبالغ المحكوم به استند في ذلك إلى تقرير الخبير المنتدب في دعوى إثبات الحالة رقم ١٥٤٠ سنة ١٩٤٧ مستعجل القاهرة والذي أثبت أن قيمة الأدوات ٥٧ ج و ٧٣٠ م وثمان مئوتات ١٦٠ ج وأجرة التركيب ٢١ ج فيكون المجموع ٢٣٨ ج و ٧٣٠ م استنزل من ذلك مبلغ ١٠٠ ج دفعت بمقتضى إيصال ، وإلى أنهم اعترفوا بأن هذا العمل تم لصالح الشركة المنعقدة بينهم وقبلوا دفع قيمته وتسلبوا الفواتير لفحصها وإجراء المحاسبة من واقعها ، ثم أخفوها عمدا كما هو واضح من الشكوى رقم ٢٥٨٨ سنة ١٩٤٧ لإدارى روض الفرج ، وأكثر من هذا فقد نزعوا أربعة مئوتات من مكانها وأخفوها كما هو ثابت من الشكوى رقم ٤٨٠٢ سنة ١٩٤٧ لإدارى روض الفرج مما يقطع بسوء نية المدعى عليهم جميعا ، واتفاقهم على هضم حق المدعى ، وقد اعترفوا جميعا بمسئوليتهم عن قيمة التركيبات

التي قام بها المدعى لأن الموترات المخففة إنما هي من الأدوات التي يطالب بقيمتها . ومفاد ماقرره الحكم أن الطاعن وشريكه قبلا مبدأ المسؤولية عما قام به المطعون عليه الأول من أعمال لصالح الشركة مستندا في ذلك إلى الأسباب السابق بيانها ، ولا يعدر هذا الوجه من الطعن أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير المحكمة للدليل فضلا عن أن الطاعن لم يقدم صورة رسمية من الشكويين المشار إليهما . وللتين كاتنا ضمن الأدلة التي اعتمد عليها الحكم في تقريره مسؤولية الطاعن متضامنا مع باقي الشركاء عما قام به المطعون عليه الأول من عمل لصالح الشركة .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور في التسيب ذلك أنه قضى برفض الطلب الاحتياطي في دعوى الضمان وأقام قضاءه على أن الطاعن والمطعون عليه الأخير لم يقدموا الدليل على أن المطعون عليه الثاني حاسبهما على أنه دفع للمطعون عليه الأول مبلغ ٢١٠ ج من مال الشركة ، في حين أن الطاعن قدم في ملف الدعوى خطابا مؤرخا في ٦ من فبراير سنة ١٩٤٧ يقر فيه بأنه دفع للمطعون عليه الأول هذا المبلغ من مال الشركة ، كما أن المطعون عليه الثاني أقر صراحة في مذكرته الختامية أمام محكمة ثاني درجة بأن ما دفعه إلى المطعون عليه الأول كان من أموال الشركة ، ومع ذلك فإن الحكم أغفل الرد على هذا الدفاع الذي لو ثبت لتغير معه وجه الرأي في الدعوى .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه برفض دعوى الضمان على ما ثبت للمحكمة من وجود شركة بين الطاعن والمطعون عليه الأخير وبين المطعون

عليه الثاني ولم يثبت أن الأدوات وأعمال التركيب كانت لصالح هذا الأخير أو أنه استأثر بها ، وأضاف أن الطاعن والمطعون عليه الأخير لم يقدموا الدليل على أن المطعون عليه الثاني تحاسب معهما في الشركة على أنه دفع للمطعون عليه الأول من أموالها مبلغ ٢١٠ ج . ومفاد ما استند إليه الحكم أن الأدوات وأعمال التركيب قد أقيمت لصالح الشركة ، وأن المطعون عليه الثاني هو أحد الشركاء فيها ، وأنه لم تجر محاسبة بين الشركاء عن أعمال الشركة حتى يقوم المسوخ للحكم على المطعون عليه الثاني بما يكون قد أنفق في هذه العملية من أموال الشركة . ومن ثم يكون القول بأن الحكم نفى تسلم المطعون عليه الثاني مبالغ من مال الشركة دفعها إلى المطعون عليه الأول لا يتأدى من مدلول الأسباب التي أوردها في هذا الشأن .

ومن حيث إنه مما تقدم يكون الطعن على غير أساس مما يستوجب رفضه .

(القضية رقم ١٧٧ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وسليمان ثابت وكيل المحكمة وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي وعبد فؤاد جابر المستشارين) .

١٧٤

١٣ يناير سنة ١٩٥٥

١ - استئناف . تقرير . استئناف الحكم الصادر في دعوى التزوير . يترتب عليه استئناف الحكم الصادر بقبول دليل من أدلة التزوير متى كانت لم يثبت قبوله . حق محكمة الاستئناف في الاعتداد بأدلة وقرائن التزوير السابق إثارتها أمام محكمة أول درجة . المادة ١٠٠ ، مرافعات .

ب - تقرير . قبول دليل من أدلة التزوير . حق المحكمة في التعرض لسائر أدلة وقرائن التزوير التي ساقها مدعى التزوير بعد الانتهاء من تحقيق الدليل الذي قبلته .

المبادئ القانونية

١ - استئناف الحكم الصادر في دعوى التزوير يستتبع حتماً وفقاً لأحكام قانون المرافعات الجديد استئناف الأحكام التي سبق صدورها في الدعوى ومنها الحكم بقبول دليل من أدلة التزوير متى كان لم يثبت قبوله من مدعى التزوير ولا يعتبر تنفيذ الحكم بالإحالة على التحقيق قبولاً له لأنه نافذ بقوة القانون ويكون على محكمة ثاني درجة عملاً بالمادة ٤١٠ مرافعات أن تنظر الاستئناف على أساس ما قدم لها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة أول درجة ومن ثم فلا على الحكم المطعون فيه أن يعتد بأدلة وقرائن التزوير السابق إثارتهما أمام محكمة أول درجة .

٢ - إذا قضت المحكمة بقبول دليل من أدلة التزوير ولم تتعرض لسائر القرائن التي ساقها مدعى التزوير لتأييد ما ادعاه فإن ذلك لا يكون له محل إلا بعد الفراغ من التحقيق وعند الفصل في صحة الورقة على أساس جميع الأدلة وما استجد منها نتيجة التحقيق وما كان مقدماً منها من قبل وما تستخلصه محكمة الموضوع بنفسها من وقائع الدعوى وتراه مؤدياً لتكوين عقيدتها ولا محل للتحدى بالمادة ٢٨١ مرافعات إذ هي تنص على أن يحدد في التقرير كل مواضع لا شواهد التزوير .

المحكم

د ... من حيث إن الطعن بني على ستة أسباب

ينعى الطاعن بالأول منها على الحكم مخالفته القانون إذ اعتمد في قضائه برد وبطلان العقد على ستة أسباب : الأول منها أن الطاعن زعم في صحيفة دعواه أنه كان يضع يده على المنزل من تاريخ الرهن دون أن يقيم دليلاً على ذلك مع أن المطعون عليها قدمت عقوداً صادرة منها ابتداء من أول يولييه سنة ١٩٤٧ إلى آخرين وبحررة جميعاً بخط الطاعن وموقعا عليها منه كشاهد مع أن هذا الذي استند إليه الحكم كان من أدلة التزوير التي أعلنتها المطعون عليها ولم تقبلها محكمة أول درجة بحكمها الصادر في ١٩٤٩/٣/٣١ وقد ارتضت المطعون عليها الحكم ولم تستأنفه حتى تتوصل إلى قبول ما لم تقبله محكمة أول درجة من أدلة التزوير - وكان يجب قانوناً أن تحكم محكمة ثاني درجة بقبول هذا الدليل ثم بتحقيقه وبالمرافعة فيه وقد ترتب على هذه المخالفة للقانون إخلال بحق الطاعن في الرد على واقعة وضع اليد ، وينعى بالسبب الثاني على الحكم مخالفة القانون إذ استند الحكم في رد وبطلان العقد على سبب كان من أدلة التزوير التي لم تقبلها محكمة أول درجة وهو أن العقد المطعون فيه بالتزوير لم يظهر إلا بعد الطلاق حيث رفع بمقتضاه الدعوى الحالية وما سبق توضيحه من أوجه المخالفة للقانون في السبب الأول من أسباب الطعن يسرى على هذا السبب أيضاً الذي رتب الإخلال بحق الطاعن في الرد على هذه الواقعة . وينعى بالسبب الثالث على الحكم الخطأ في تطبيق القانون إذ استند في الأسباب الرابع والخامس والسادس منه إلى أدلة تزوير جديدة قالتها محكمة ثاني درجة من تلقاء نفسها ولم تقل بها المطعون عليها مع أن المادة ٢٨١ تحتم ضرورة ذكر كل أدلة التزوير في التقرير وبذلك خرجت المحكمة

عن الدليل الأصلي وهو الدليل الأول الذي يحدد الموقف بين الطرفين من الناحية القانونية والموضوعية بقبوله دون باقى الأدلة .

ومن حيث إن هذه الأسباب مردودة بأن الحكم المستأنف القاضي برفض دعوى التزوير قد صدر بجلسة ١٩٥٠/٣/٢٣ أى بعد العمل بقانون المرافعات الجديد ومن ثم تسرى أحكامه على دعوى التزوير هذه إذ لم يكن قد فصل فيها وقت صدوره وتطبيقا للبادة الأولى منه ومن ثم فاستئناف الحكم فى دعوى التزوير يستتبع حتما استئناف الأحكام التى سبق صدورها فى الدعوى ومنها الحكم بقبول الدليل الأول من أدلة التزوير مادام أن الطاعن لم يقدم ما يثبت قبولها له ولا يعتبر تنفيذ الحكم بالإحالة على التحقيق قبولاً له لأنه نافذ بقوة القانون ومن ثم كان على محكمة ثانى درجة عملاً بالمادة ٤١٠ مرافعات أن تنظر الاستئناف على أساس ما قدم لها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة أول درجة فلا على الحكم المطعون فيه إذ أن يعتد بالأدلة والقرائن السابق إنارتها أمام محكمة أول درجة ويضاف إلى ذلك أن المحكمة إذ قضت بقبول الدليل الأول من أدلة التزوير لم تتعرض لسائر القرائن التى ساقها مدعى التزوير لتأييد ما ادعاه فإن ذلك لا يكون له محل إلا بعد الفراغ من التحقيق وعند الفصل فى صحة الورقة على أساس جميع الأدلة وما استجد منها نتيجة للتحقيق وما كان مقدما منها من قبل وما تستخلصه محكمة الموضوع بنفسها من وقائع الدعوى وتراه مؤديا لتكوين عقيدتها وليس يجدى الطاعن تجديده بالمادة ٢٨١ مرافعات إذ هى تنص على أن يحدد فى التقرير كل مواضع لاشواهد التزوير

ويضاف إلى ما سبق أن المادة ٢٩٠ من قانون المرافعات تعطى للمحكمة كامل الحق ولو لم يدع أمامها بالتزوير بالإجراءات المعتادة أن تحكم برد أية ورقة ويبطلانها إذا ظهر لها بجلاء من حالتها أو من ظروف الدعوى أنها مزورة — وبين من الحكم الابتدائى الذى قضى برفض دعوى التزوير والذى يطلب الطاعن تأييده أنه استند فى قضائه إلى ما حصله من شهادة شهود الطرفين وإلى القرائن التى استخلصها من وقائع الدعوى . فإذا ما جاء الحكم المطعون فيه وخالف الحكم المستأنف فيما ذهب إليه وقضى برد وبطلان عقد الرهن المدعى بتزويره استنادا إلى استخلاص مغاير لما استخلصه ذلك الحكم من شهادة الشهود ومن القرائن واستنادا إلى قرائن أنت بها مدعية التزوير إلى قرائن أخرى استنبطتها المحكمة نفسها من وقائع الدعوى فإنه لا يكون بذلك قد أخل بحق الطاعن فى الدفاع أو خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

ومن حيث إن أسباب الطعن الرابع والخامس والسادس تتحصل فيما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من قصور فى التسبيب وتناقض فى الأسباب من ثلاثة أوجه أن أهم ما اعتمد عليه الحكم فى قضائه بالرد والبطلان قوله إن تكاليف البناء الذى قامت به المطعون عليها كانت ٤٠٠٠ طبقا للكشوف المقدمة والموقع عليها من المقاولين الذين باشروا البناء واتخذ الحكم هذه الواقعة دليلا على التزوير بمقولة إنه لم يكن هناك مبرر لأن تستدين المطعون عليها المبلغ الوارد بالعقد ومقداره ٥٠٠ جنيه فى حين أن هذه الواقعة تخالف الحقيقة الثابتة من أقوال الطاعن والكشوف المقدمة منه ومن اعتراف

المطعون عليها في صحيفة استئنافها — والثاني قول الحكم في موضع منه إن الطاعن لم يضع يده على المنزل المرهون واتخاذ ذلك دليلا على تزوير عقد الرهن ثم قوله في موضع آخر إن شهود المطعون عليها أجمعوا على أن الطاعن هو الذي كان يتولى تحرير عقود الإيجار وإيصالات الأجرة والتوقيع عليها من المطعون عليها وقبض الإيجار من المستأجرين الأمر الذي يدل على وضع يد الطاعن — والثالث أن الحكم المستأنف بعد أن استعرض أقوال شهود الطرفين خرج منها بأن المطعون عليها عجزت عن إثبات دليل التزوير الذي قبلته المحكمة وهو أن الطاعن وقع بختمها وببصمة إصبعها على العقد المطعون فيه في غفلة منها كما أورد الحكم المستأنف دليلا هاما على أن المطعون عليها ما كان يمكن إدخال الغفلة عليها ودس أوراق لها وهو أن شكل إيصالات الأجرة ظاهر بصغره وشكل عقود الإيجار وكتابتها ظاهرة أيضا غير أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالرد والبطالان لم يرد على هذا الدليل ولم يبين كيف أمكن للمطعون عليها إثبات تلك الواقعة التي كلفت باثباتها وقسّر الحكم المستأنف عجزها عنه .

وحيث إن هذه الأسباب الثلاثة مردودة بأنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن سرد وقائع الدعوى وأوضح دفاع الخصمين وأداتهما وأورد أقوال شهودهما وذكر الأسباب التي استند اليها الحكم المستأنف في قضائه قرر الحكم المطعون فيه بعد ذلك أنه يخالف الحكم المستأنف فيما ذهب إليه في قضائه برفض دعوى التزوير ثم أورد ستة أسباب يدعم بها قضائه برد وبطلان عقد الرهن المطعون فيه بالتزوير وحاصل

هذه الأسباب . أولا — أن الطاعن زعم في صحيفة دعواه أنه كان يضع اليد على المنزل المرهون دون أن يقيم الدليل على صحة هذا الزعم وأنه ثبت على العكس من المستندات المقدمة من المطعون عليها أنها هي التي كانت واصمة اليد وصدرت منها عقود إيجار عن المنزل موضوع النزاع محررة بعد تاريخ العقد المطعون فيه ومكتوبة بخط الطاعن نفسه وكذلك إيصالات قبض الأجرة وتاريخها لاحق لعقد الرهن كانت جميعها محررة باسمها دون الطاعن . ثانيا — أن العقد المطعون فيه لم يظهر إلا عند رفع الطاعن لدعواه في ١٢ من فبراير سنة ١٩٤٨ بعد أن طلقت المطعون عليها من الطاعن في ٧ من يناير سنة ١٩٤٨ وبعد أن كانت تقدمت بشكواها للنيابة في ٢٤ من يناير سنة ١٩٤٨ طالبة أخذ التعهد عليه بأنه لو ظهرت في حيازته أوراق بتوقيعها تكون مزورة وأن الثابت من تحقيق هذه الشكوى أن الطاعن تعمد عدم الإدلاء بأقواله فيها . رغم طلبه مرارا . ثالثا — أن شهود المطعون عليها أجمعوا على أن الطاعن هو الذي كان يتولى تحرير العقود وإيصالات الأجرة والتوقيع عليها منها وقبض الأجرة من المستأجرين وأن الطاعن أقر بهذه الواقعة كما شهدوا بأن عقد الرهن المطعون فيه لم يظهر ولم يسمع به أحد إلا بعد طلاق المطعون عليها . رابعا — أن العقد المطعون فيه لم يحدد فيه تاريخ لوفاء الدين المزعوم وهو أمر نادر الحصول لو أن العقد كان صحيحا . خامسا — أنه ليس من المستساغ عقلا أن يسلم الطاعن كل ما يملك وهو مبلغ الحسابية بحضه إن صح أنه كان له مال لزوجته المطعون عليها ثم ينفصلا دون أن يتفقا على تحديد أجل لسداد هذا الدين . سادسا —

١٧٥

١٣ يناير سنة ١٩٥٥

١ — نفس . طعن . الخصوم في الطعن . اختصاص الخصم بالصفة التي كان متصفاً بها في الدعوى . ثبوت توجيه الطعن للمطعون عليه بالصفة التي كان متصفاً بها في الدعوى وهي أنه وارث للشفيع . عدم ذكر هذه الصفة صراحة في التقرير . لإبطالان .

ب — حكم . الخطأ في ذكر اسم أحد القضاة الذين أصدره . تصحيح هذا الخطأ لا يكون إلا بما ثبت في محضر الجلسة الذي يعتبر مكملاً للحكم . الاستناد في تصحيحه إلى أدلة خارجية غير مستمدة من محضر الجلسة . لا يجوز .

المبدأ القانوني

١ — الأصل فيمن يختصم في الطعن أن يكون اختصاصه بالصفة التي كان متصفاً بها في الدعوى الأصلية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، وإذا كانت المادة ٢٩٤ من قانون المرافعات قد نصت على أن يشتمل التقرير بالطعن على البيانات العامة المتعلقة باسماء الخصوم وموطن كل منهم فإن الغرض المقصود من هذه المادة إنما هو إعلام ذوي الشأن إعلاماً كافياً بهذه البيانات وكل ما يكتفي للدلالة عليها يتحقق به الغرض الذي وضعت هذه المادة من أجله . وإذن فمتى كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليهم اختصموا أمام محكمة الموضوع كورثة للشفيع وكان المفهوم بجلاء بما جاء بهذا الحكم وبما جاء بتقرير الطعن — وإن لم تذكر فيه صفة المطعون عليهم صراحة كورثة — أن الطعن موجه إليهم بهذه الصفة وهي نفس الصفة التي كانوا مختصمين بها أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه

أن الطاعن زعم أنه أقرض المطعون عليها المبلغ الوارد بالعقد المطعون فيه لتستعين به على إقامة دور جديد بمنزلها غير أن الثابت من وقائع الدعوى أن المطعون عليها اقترضت من أخى الطاعن ٦٠ جنيهاً بعقد رهن تاريخه ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ لتسكلة بناء الدور الجديد والثابت أيضاً من المستندات المقدمة منها ومن الكشوف الموقع عليها من المقاولين الذين باشروا عملية البناء أن تكاليف البناء بلغت ١٤٥٠ جنيهاً مما يجعل ادعاء الطاعن بأنها اقترضت منه المبلغ الوارد بعقد الرهن المطعون فيه لإقامة دور جديد أمراً غير مقبول ولا معقول — وهذا الذي قرره الحكم لا تنافر ولا تناقض فيه ويتضمن الدليل السانع الكافي على ما ذهب إليه في قضائه بالرد والإبطال وعلى أن قيام الطاعن بكتابة أوراق المطعون عليها وعقود إيجارها ووصولات الأجرة أثناء قيام الزوجية بينهما هو الذي مكنه من اختلاس بصمة ختمها وبصمة إصبعها على عقد الرهن المطعون فيه — أما ما ينعاه الطاعن بشأن قيمة تكاليف البناء الذي قامت به المطعون عليها فانه فضلاً عن كونه جدلاً موضوعياً فانه نعي غير منتج ذلك أنه لو استبعدت هذه الواقعة من مجموع القرائن الأخرى التي استند إليها الحكم المطعون فيه لاستقام الحكم مع ذلك ولحلته بقية الأسباب بما فيه الكفاية فيما انتهى إليه ومن ثم يكون النعي بالقصور والتناقض على غير أساس .

د وحيث إنه بما تقدم جميعه يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه .

(القضية رقم ١٥٣ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة سليمان ثابت وكيل المحكمة وأحمد العروسي ومحمود عياد ومحمد أمين زكي ومحمد فؤاد جابر المستشارين) .

فان الدفع بعدم قبول الطعن شكلا لاختصاص المطعون عليهم في الطعن بصفاتهم الشخصية يكون على غير أساس .

٢ - ورود اسم أحد القضاة في ديباجة الحكم ضمن أعضاء الهيئة التي أصدرته وان كان يجوز أن يكون نتيجة خطأ مادي يقع عند إعداد الحكم وتحريره لا يترتب على ذلك بطلان الحكم غير أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن تصحيح مثل هذا الخطأ إنما يكون بناء على ما يستمد مما هو ثابت بمحضر جلسة النطق بالحكم الذي يعتبر مكمل له فلا يجوز الاستناد إلى غير ذلك من الأدلة ، فاذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في تصحيح الخطأ الواقع في اسم أحد أعضاء الهيئة الواردة في ديباجة الحكم الصادر من المحاكم المختلطة إلى أدلة غير مستمدة من محضر جلسة النطق بالحكم المشار إليه فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

... حيث ان بما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بتصحيح اسم أحد المستشارين الذي ورد ضمن أسماء أعضاء إحدى دوائر محكمة الاستئناف المختلطة التي أصدرت الحكم المدعى ببطلانه وهو المستشار هنري بوش واستبدلت به في التصحيح لاسم المستشار موريس دي فييه مع أن الأول لم يسمع المرافعة في الدعوى بل الذي سمعها هو الأخير ولم يوقع على مسودة الحكم وكان التصحيح الذي أجرته المحكمة استنادا إلى أدلة وقرائن

خارجة عن الحكم موضوع التصحيح .
وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن ورود اسم أحد القضاة في ديباجة الحكم ضمن أعضاء الهيئة التي أصدرته وإن كان يجوز أن يكون نتيجة خطأ مادي يقع عند إعداد الحكم وتحريره ولا يترتب على ذلك بطلان الحكم غير أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن تصحيح مثل هذا الخطأ إنما يكون بناء على ما يستمد مما هو ثابت بمحضر جلسة النطق بالحكم الذي يعتبر مكمل له فلا يجوز الاستناد إلى غير ذلك من الأدلة - ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه استند في قضائه بتصحيح حكم الشفعة المدعى ببطلانه إلى ما ورد في الإشارة التي كتبها رئيس الدائرة التي أصدرته على الشكوى التي تقدم بها الطاعن بعد صدور ذلك الحكم وإلى ما استخلصته المحكمة من الاطلاع على قضايا أخرى صدرت أحكامها في نفس الجلسة التي صدر فيها الحكم المدعى ببطلانه وكان المستشار دي فييه ضمن الهيئة التي أصدرت تلك الأحكام وإلى القول بانتفاء الحكمة من عدم اشتراك المستشار دي فييه في إصدار الحكم المدعى ببطلانه بعد اشتراكه في سماع المرافعة ومع حضور النطاق بأحكام أخرى بنفس الجلسة وكلها أدلة مستمدة من غير ما يجب أن يستمد منه - فلذا يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ١٧١ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمود عياد ومحمد أمين زكي المستشارين) .

١٧٦

١٣ يناير سنة ١٩٥٥

١ — تقض . اجراءات الطعن . صورة الحكم المعلقة . وجوب اعتبارها مطابقة للأصل بشرط أن تكون كذلك وموجبة للاطمئنان . يجب التعويل عليها مادام لم يثبت نقصها أو عدم مطابقتها .

ب — اعلان . اعلان لانيابة . لا يصح اللجوء اليه الا بعد القيام بالتحريات الدقيقة للبحث عن محل المعلن اليه . لا يكفي ورود الورقة بغير اعلان ليسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائي .

ج — إثبات . عين متممة . ماهيتها . لا يحسم النزاع ولا يتقيد القاضي بنتيجتها . عدم تقيد محكمة الاستئناف بما رتبته عليها محكمة أول درجة . لا تحول دون استئناف الحكم المؤسس عليها .

المبادئ القانونية

١ — جرى قضاء هذه المحكمة على أن صورة الحكم المعلقة تعتبر في حكم الصورة المطابقة لأصله بشرط أن تكون هذه الصورة مطابقة حقاً لأصل الحكم وموجبة للاطمئنان إليها بحيث إذا ثبت نقصها أو عدم مطابقتها للأصل فلا يصح التعويل عليها . وإذن فتى كانت المطاعن التي يأخذها المطعون عليه على الصورة المعلقة منه إلى الطاعن لا تقيد عدم مطابقتها حقاً لأصل الحكم ، فإن الدفع ببطلان الطعن لعدم إيداع صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله في الميعاد القانوني ، يكون على غير أساس .

٢ — جرى قضاء هذه المحكمة على أن إعلان الأوراق القضائية في النياابة بدلاً من الإعلان الشخصي أو في محل إقامة المعلن إليه لا يصح اللجوء إليه إلا إذا قام المعلن بالتحريات الكافية

الدقيقة التي تلزم كل باحث مجد بالتقصي عن محل إقامة المعلن إليه فلا يكفي أن ترد الورقة بغير إعلان ليسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائي لاسيما إذا كان المعلن إليه تاجراً في مدينة معينة ومع ذلك لم يحاول المعلن البحث عن محل إقامته الحقيقي ، ومن ثم يكون إعلانه للنياابة قد وقع باطلاً .

٣ — اليمين المتممة ليست إلا إجراء يتخذه القاضي من تلقاء نفسه رغبة منه في تحري الحقيقة ثم يكون له من بعد اتخاذ سلطة مطلقة في تقدير نتيجته . فهي ليست حجة ملزمة للقاضي بل له أن يأخذ بها بعد أن يؤيدها الخصم أو لا يأخذ بها ولا تقيد محكمة الاستئناف بما رتبته عليها محكمة أول درجة لأنها لا تحسم النزاع ولا تحول دون استئناف الحكم المؤسس عليها ، ومن ثم فلا يعيب الحكم عدم رده على الدفع بعدم قبول الاستئناف المؤسس على أن اليمين المتممة قد حسمت النزاع إذ هو دفع غير منتج لا يتغير باغفاله وجه الحكم في الدعوى .

المحكمة

د ... من حيث إن المطعون عليه الأول دفع ببطلان الطعن تأسيساً على أن الطاعن لم يودع خلال عشرين يوماً من تاريخ الطعن صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله — بل أودع صورة عرفية منه مكتوباً أصلها بالقلم الرصاص ومأخوذة على الكربون وبخط رديء غير ظاهر .

د ومن حيث إن الحاضر عن الطاعن رد على

هذا الدفع بأنه يحق له التمسك بصورة الحكم المعلنه إليه بناء على طلب المطعون عليه الأول على يد محضر في ١٦ من مايو سنة ١٩٥١ وأن يعتبرها مطابقة لأصله فيستند إليها في طعنه .

د ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة جرى على أن صورة الحكم المعلنه قد تعتبر في حكم الصورة المطابقة لأصله بشرط أن تكون هذه الصورة مطابقة حقا لأصل الحكم وموجبة للاطمئنان إليها بحيث إذا ثبت نقصها أو عدم مطابقتها لأصله فلا يصح التعويل عليها — ولما كانت المأخذ التي يأخذها المطعون عليه الأول على الصورة المعلنه منه إلى الطاعن لا تفيد عدم مطابقتها حقا لأصل الحكم فإن الدفع يكون على غير أساس .

د ومن حيث إن النيابة العامة أبدت رأيها بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة إلى المطعون عليها الثانية لبطلان إعلان التقرير به .

د ومن حيث إنه يبين من مراجعة الأوراق أن الطاعن قرر طعنه الحالي في ١٦ من يونيه سنة ١٩٥١ وفي ٢٠ من يونيه سنة ١٩٥١ سعى لإعلان المطعون عليها الثانية في محل إقامتها وهو شارع نقطة بوليس العجوزة بقرب الجامع فرد المحضر الإعلان لأن المعلن إليها د عزلت من مدة ، د وأن محلها أي معملها أصبح مدرسة روضة أطفال كوبرى الجلاء ، فأعلن الطاعن في ٢٦ من يونيه سنة ١٩٥١ التقرير للمطعون عليها الثانية في النيابة د لعدم الاهتداء على محل سكنها .

د ومن حيث إن إعلان الأوراق القضائية في النيابة بدلا من الإعلان الشخصى أو في محل إقامة المعلن إليه لا يصح اللجوء إليه على ما جرى به

قضاء هذه المحكمة إلا إذا قام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة التي تلزم كل باحث مجد بالتقصي عن محل إقامة المعلن إليه فلا يكفي أن ترد الورقة بغير إعلان ليسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائي لاسيما إذا كان المعلن إليه تاجرا بالقاهرة كما هو الحال في الدعوى ، ومع ذلك لم يحاول الطاعن البحث عن محل إقامتها الحقيقي ومن ثم يكون الإعلان للنيابة باطلا — وتبعا يكون الدفع بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للمطعون عليها الثانية في محله ويتعين الحكم بمقتضاء في غيبة المطعون عليها الثانية عملا بالمادة ٩٥ من قانون المرافعات .

د ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للمطعون عليه الأول فهو مقبول شكلا بالنسبة إليه .

د ومن حيث إن الطعن بني على أربعة أسباب يتحصل الأول منها في أن الحكم المطعون فيه شابه القصور في التسبيب ذلك أن الطاعن حلف اليمين المتممة التي وجهتها إليه محكمة أول درجة د بأن التعاقد إنما كان بينه وبين المطعون عليه الأول لا محل سيدى ، ولما كان من شأن هذه اليمين أن تحسم النزاع في خصوص المسألة موضوعها خصوصا إذا كان المطعون عليه الأول قد أقربها ضمنا حين أدخل المطعون عليها الثانية ضامنة في الدعوى وحين طلب بعد دخولها أن يحكم له عليها بما عساه أن يحكم به عليه للطاعن وعلى هذا الأساس طلب الطاعن من محكمة الاستئناف عدم قبول استئناف المطعون عليه الأول لانهاء الدعوى باليمين المتممة إلا أن المحكمة أغفلت هذا الدفع كما أغفلت الرد عليه الأمر الذي يعيب الحكم ويبطله .

« ومن حيث إن هذا السبب — فضلا عن كونه عاريا عن الدليل إذ لم يقدم الطاعن ما يدل على سبق إثارته لدى محكمة الاستئناف — فهو مردود بأن الميمن المتممة ليست إلا اجراء يتخذه القاضى من تلقاء نفسه رغبة منه في تحرى الحقيقة ثم يكون له من بعد اتخاذ سلطة مطلقة في تقدير نتيجته ، فهى ليست حجة ملزمة للقاضى بل له أن يأخذ بها بعد أن يؤيدها الخصم أو لا يأخذها ولا تنقيد محكمة الاستئناف بما رتبته عليها محكمة أول درجة لأنها لا تحسم النزاع ولا تحول دون استئناف الحكم المؤسس عليها . ومن ثم لا يعيب الحكم عدم رده على الدفع بعدم قبول الاستئناف بفرض أن الطاعن قد تمسك بالدفع المؤسس على أن الميمن المتممة تحسم النزاع . إذ هو دفع غير منتج لا يتغير باعفاله وجه الحكم فى الدعوى .

« ومن حيث إن السبب الثانى يتحصل فى أن المحكمة إذ نفت حصول تعاقد بين الطاعن والمطعون عليه الأول استندت إلى أن المطعون عليه المذكور لا يشتغل فى صناعة أدوات الزينة والتجميل ولا فى الاتجار فيهما بل ان عمله التجارى الأساسى هو صناعة الزجاج وأن الطاعن مسلم بذلك فى مذكرته المقدمة لمحكمة أول درجة فى ٢٢ من فبراير سنة ١٩٤٨ ولكنها لم تلبث أن قالت إن الطاعن لم يقبل مخاطبة محل سيدى بشأن طلباته إلا على أساس أن يكون المطعون عليه الأول هو المتعهد شخصيا والمسؤول الوحيد عن تنفيذ طلباته وهذا قول ينقض القول الأول ويؤكد صحة ما تمسك به الطاعن من أن التعاقد إنما كان بينه وبين المطعون عليه الأول لا محل سيدى خصوصا وأنه لم يكن هناك محل لأن يشترط الطاعن أن يكون المطعون

عليه هو المسئول شخصيا إلا على أساس أن التعاقد كان من المطعون عليه الأول لا محل سيدى . ومن ثم فإنه ما كان يجوز للمحكمة أن تجزىء كلام الطاعن فتأخذ منه بما فيه مصلحة المطعون عليه الأول وترفض ما فيه مصلحة الطاعن وإذ هى فعلت ذلك تكون قد جزأت اعترافه فى خصوص هذه المسألة أما ما قرره المحكمة من أن الطاعن خاطب المطعون عليها الثانية بطلباته إذ أرسل إليها فى ٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٣ كشفا ببيان أنواع البضاعة التى يطلب إرسالها إليه وأنه أرفق بهذا الكشف خطابا منه إلى المطعون عليها الثانية يرجوها فيه تجهيز الطلبات والإفادة عن الثمن ... الخ ، فإن هذا الذى قرره المحكمة قد أنكره الطاعن فى مذكرته المقدمة لمحكمة الاستئناف بجلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٥١ — إذ أصر على أن الكشف والخطاب سألنى الذكر لم يرسل من الطاعن إلى المطعون عليها الثانية وكل ما قاله الطاعن أنهما سلما منه إلى المتعاقد معه المطعون عليه الأول ليتولى بنفسه تنفيذ التعهد — ولو صح أنهما أرسلتا مباشرة إلى محل سيدى وهو محل لا يعرفه لاقرن بذلك قيام الطاعن بدفع عربون لصاحبة هذا المحل فى تاريخ هذا الإرسال طبقا لما يقضى به العرف التجارى بين الصانع والعميل الأمر الذى يسلم المطعون عليهما بعدم حصوله — على أنه من ناحية أخرى فإنه غير صحيح ما قرره المحكمة من أن المطعون عليها الثانية ردت على الطاعن بإرسالها الكشف المؤرخ ٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٣ المبين به أنواع البضاعة ذلك أن الطاعن تمسك فى دفاعه بأن هذا الكشف لم يرسل إليه ولم يستله وأن المطعون عليه الأول اصطنعه لتأييد دعواه إلا أن المحكمة أغفلت هذا الدفاع

الجوهري دون أن يقوم على صحة ما قرره أي دليل الأمر الذي يعيب الحكم ويبطله .

« ومن حيث إن الحكم المطعون فيه إذ نفي حصول التعاقد بين الطاعن والمطعون عليه الأول — قال « ومن حيث إن محور النزاع بين الطرفين يدور حول ما إذا كان إبراهيم أفندي رشدي (الطاعن) عند تحريره الشيك باسم محمد بك السيد يس والمسحوب على البنك العثماني في ٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٣ هل كان تحريره لهذا الشيك مقابل قيام محمد بك السيد يس بتوريد أدوات تجميل وزينة لمحل إبراهيم أفندي رشدي (مكتب الشرق الأوسط للتجارة والترانزيت) أم كان تحريره الشيك لمحمد بك السيد يس خصاً من مطلوبه من السيدة صديقة عبد الرحيم المليجي صاحبة مصنع أدوات التجميل المشهور باسم « سيدى » والتي تعاقد معها إبراهيم أفندي رشدي لتورد له أدوات تجميل من مصنعها وهل قامت السيدة صديقة المليجي بالتزامها كباتعة له ولم تقصر في تجهيز البضاعة المباعة أم قام التقصير من جانب المشتري إبراهيم أفندي رشدي وأنه هو الذي نكل عن إتمام البيع واستلام البضاعة المباعة . ومن حيث إنه ثبت لدى هذه المحكمة من الاطلاع على المستندات المقدمة من المستأنف (المطعون عليه الأول) بالحافظة رقم ٧ ملف الدعوى الابتدائية ومن الاطلاع على الأوراق ومذكرات الطرفين ما يأتي : (أولاً) أن المستأنف لا يشتغل في صناعة أدوات الزينة والتجميل ولا في الاتجار بها بل إن عمله التجاري الأساسي هو صناعة الزجاج والمستأنف عليه إبراهيم أفندي رشدي (الطاعن) في المذكرة المقدمة منه لمحكمة أول درجة بتاريخ ٢٢ من فبراير سنة ١٩٤٨ سلم بأن المستأنف ليس تاجراً

في صناعة أدوات التجميل والزينة ويقول إنه نظراً لوجود معاملات تجارية متعددة بينه وبين محمد السيد يس أفضى إليه بحاجته إلى شراء بعض أدوات التجميل لتصديرها إلى فلسطين فأرشدته المستأنف إلى محل « سيدى » فلم يقبل إبراهيم أفندي رشدي أن يتعامل مع محل غير معروف له ولا ثقة له فيه وأخيراً قبل بعد إلحاح شديد من المستأنف أن يخاطب ذلك المحل بشأن طلباته . (ثانياً) أن إبراهيم أفندي رشدي (الطاعن) أرسل بتاريخ ٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٣ إلى السيدة صديقة المليجي كشفاً (فائورة) ببيان أنواع البضاعة التي يطلب إرسالها إليه وقد قدر ثمنها إجمالاً بمبلغ ٤٧٢ ج و ٢٠ م (راجع الكشف المقدم بالحافظة ٧ دوسيه ابتدائي مستند رقم ١) وأرسل هذا الكشف مرفقاً بخطاب منه إلى السيدة صديقة المذكورة نصه ما يأتي « آنسى العزيزة أرسل مع خطابي هذا الطلب الأول للبضائع التي اتفقنا عليها وأكون مسروراً جداً لو أمرت بتحويل هذا الطلب إلى مصنعكم فوراً وإخطاري بمجرد تجهيزها وأرجو أن ترسلني إلى صورة من هذا الكشف بالاعتماد وعن أحمر الشفايف هل تتكرمين بإرسال قائمة بأسعارها وأسعار الأحمر حتى يمكن عمل طلبية منها . وشكراً مقدماً لك وإني يا آنسى المخلص الوفي ، (راجع المستند رقم ٢ من الحافظة .) (ثالثاً) أن السيدة صديقة المليجي ردت على طلب إبراهيم أفندي رشدي هذا بإرسالها كشفاً بتاريخ ٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٣ وهذا الكشف مبين به أنواع البضاعة المباعة منها إلى المذكور والتي بلغت قيمتها ٦٥٧ ج و ٧٢٠ م وقد استنزل من هذه القيمة ٤٠ ٪ خصماً قدره ٢٦٣ ج و ٨٨ م فأصبح الثمن الحقيقي للصفقة المباعة هو ٣٩٤ ج و ٦٣٢ م

إنذار الست صديقة المليجي بل ظل ساكتا حتى ٢١ من يناير سنة ١٩٤٧ إذ قام بإرسال خطاب منه إلى محمد بك السيد يس يكلفه بدفع قيمة الشيك المؤرخ ٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٣ ثم أعقب ذلك بخطاب آخر تاريخه ١٠ من فبراير سنة ١٩٤٧ يكرر المطالبة بدفع قيمة الشيك فرد عليه محمد السيد يس بخطاب تاريخه ١٣ من فبراير سنة ١٩٤٧ يبدى فيه دهشته من مطالبة بدفع قيمة الشيك الذي وصله كاتفاقه مع محل سيدى، وخصما من أصل مطلوب المحل المذكور من ابراهيم افندى رشدى. ومن حيث إن من هذه الوقائع السابق بيانها يتضح أن المعاملة لم تكن بين ابراهيم افندى رشدى ومحمد بك السيد يس فلم يتفق هذا الأخير مع الأول على أن يبيع له أدوات زينة وتجميل كما ورد في عريضة الدعوى الابتدائية بل ان الاتفاق كما هو ظاهر من المستندات السالف ذكرها هو بين ابراهيم افندى رشدى والست صديقة المليجي فهي التي باعت إلى ابراهيم افندى رشدى البضاعة التي حرر عنها الكشف الذي أرسله إلى محلها ويطلب منها تجهيزها وإرسال صورة من الكشف معتمدة منها وقد تم ذلك وتحرر منها الكشف الموضح به أنواع البضاعة وأثمانها وقيمتها والخصم الذي أجرته من الثمن ثم استنزل مبلغ الشيك الذي تحرر باسم محمد بك السيد يس وتحرير هذا الشيك هو كما يظهر من ظروف الدعوى إنما كان باتفاق الطرفين وقبولهم وسداد الدين لمحمد بك السيد يس على السيدة صديقة المليجي التي قبلت أن يحرق الشيك لاسمه خصما من مطلوبه منها وقد استنزلت فعلا قيمة الشيك من مطلوبها من المشتري ابراهيم افندى رشدى ولا صحة لما

خصم من هذا الثمن مبلغ الشيك موضوع النزاع (٢٠٠ ج) وذكر أمام ذلك أن هذا المبلغ دفع بموجب شيك رقم ٨٨٢٦ مسحوباً على البنك العثماني باسم السيد يس وأصبح الباقي من الثمن هو ١٩٤ ج ٦٣٢ م (رابعاً) أن السيدة صديقة المليجي أرسلت إلى ابراهيم افندى رشدى بتاريخ ٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ خطاباً موصى عليه نصه الآتى : بالإشارة إلى الفاتورة رقم ٤٢٦ المؤرخة في ٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٣ والبالغ قيمتها ٣٩٤ ج ٦٣٢ م نأسف لإخطاركم بأنه بالرغم من تكرار دعوتنا لكم للحضور لاستلام البضاعة التي طلبتموها لم تحضروا لاستلامها حتى اليوم وهي تحت تصرفكم من أزيد من خمسة أسابيع وهذه البضاعة تشغل مخازننا فأدعوكم في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ استلامكم لخطابنا هذا للحضور لاستلامها بعد دفع ثمن الفاتورة البالغ قيمتها ٢٩٤ ج ٦٣٢ م يخصم من ذلك مبلغ العربون المدفوع منكم وقدره ٢٠٠ جنيه بموجب شيك رقم ٨٨٢٦ المسحوب على البنك العثماني باسم محمد بك يس وإلا سنضطر للتصرف في البضاعة ونكون خالي المسئولية قبلكم وأنا نمنحكم مهلة قدرها ستون يوماً يمكنكم فيها إعطاؤنا تعليماتكم بخصوص طلبكم من جديد فإذا انقضت هذه المهلة اعتبرنا طلبكم قد أصبح ملغياً من جانبكم ويصبح مبلغ العربون المدفوع منكم حقاً لنا كتعويض . (خامساً) أن ابراهيم افندى رشدى رغم إنذاره بهذا الخطاب الموصى عليه لم يحرك ساكناً حتى تاريخ ٢١ من يناير سنة ١٩٤٧ أى مكث مدة ثلاث سنوات كاملة وثلاثة شهور دون أن يطلب استلام البضاعة التي اشتراها والتي دفع من ثمنها مبلغ الـ ٢٠٠ جنيه بموجب الشيك المحرر لاسم محمد بك السيد يس ولم يرد على

يدعيه ابراهيم افندى رشدى من أن تحرير الشيك
لاسم محمد بك السيد يس إنما كان لأن المذكور
هو البائع للبضائع بدليل اعترافه في مذكرته
الأولى والمقدمة منه لمحكمة أول درجة كما لاصحة
لقوله من أنه رأى تحرير هذا الشيك لاسمه لكي
يضمن نفاذ العقد وإلا لحرص على الحصول على
ضمانة كتابية بذلك منه أو لأشار الى ذلك في
خطابه المرسل منه إلى السيدة صديقة المليجي .
ويبين من هذا الذى أقام عليه الحكم قضاءه أن
المحكمة استنادا إلى الأدلة الساتعة التى أوردتها
وعلى الخصوص الكتب المتبادلة بين الطاعن
والمطعون عليها الثانية ومنها الخطاب الموجه منه
في ٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٣ هو والكشف
المرافق له — أن هناك إيجابا موجه من الطاعن
بطلب شراء البضائع المبينة بالكشف وأن هذا
الإيجاب قد صادف قبولا من المطعون عليها
الثانية وذلك بإرسالها إلى الطاعن الفاتورة المؤرخة
في ٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٣ وهى التى وصدت
فيها المطعون عليها الثانية جميع أصناف البضائع
التي طلبها الطاعن وبيان ثمنها وما خصمته من
ثمنها وما دفع من الثمن مقدما — وهو مقابل
الشيك محل النزاع والمحزر في ذات التاريخ والباقي
من الثمن وعلى هذا الأساس قطعت في أسباب
حكمها أنه لم تنشأ أية رابطة قانونية بين الطاعن
والمطعون عليه الأول وأن البيع قد تم بين
الطاعن والمطعون عليها الثانية وحدها لتوافر
جميع أركانه بينهما من رضا وبيع و ثمن — ولما
كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تنسب
إلى الطاعن إقرارا بالمعنى القانوني غير جائزة
تجزئته بل كل ما فعلته أنها استخلصت من المذكرة
المقدمة منه لمحكمة أول درجة في ٢٢ من فبراير

سنة ١٩٤٨ أنه مسلم بأن المطعون عليه الأول
لا يتجر في أدوات التجميل والزينة — وتلك
واقعة لم تكن محل نزاع ولا تأثير لها على واقعة
الدعوى الأصلية — وهى هل كان التعاقد في
الأصل بين الطاعن والمطعون عليه الأول أو
بين الطاعن والمطعون عليها الثانية دون سواها —
لما كان ذلك — كان النعى على الحكم بأنه جزأ
أقوال الطاعن لا مبرر له ؛ أما يعيبه الطاعن على
الحكم بأنه قد شابه القصور أو أنه أحل بحقه في
الدفاع فهو تعيب مردود بأن الحكم قد أوفى على
الغاية في بسط الأدلة التي استخلص منها قيسام
التعاقد بين الطاعن والمطعون عليها الثانية وحسب
المحكمة أن تبين الحقيقة التي اقتضت بها وتوردت
دليلها وهى بعد غير ملزمة بأن ترد استقلالاً على
كل ما يثار لديها من أوجه دفاع لا يكون له تأثير
على النتيجة التي انتهت إليها والتي استخلصتها في
حدود سلطتها الموضوعية كما هو الحال في الدعوى .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في
أن الحكم شابه القصور في التسييب . ذلك أن
محكمة الاستئناف بعد أن سللت جدلاً بأن المطعون
عليه الأول كان ضامناً للمطعون عليها الثانية في
تنفيذ التعهد نسبت إلى الطاعن التقصير في
استلام البضاعة واستندت في ذلك إلى الإنذار الذي
تزعّم المطعون عليها الثانية أنها أرسلته إليه
بمقتضى خطاب موصى عليه مؤرخ ١١/٦/١٩٤٣
وعلى ذلك أبرأت ذمة المطعون عليه الأول
وأخرجته من الدعوى . وإذا أخذت المحكمة بهذا
الزعم بغير دليل رغم تمسك الطاعن في مذكرته
المقدمة لمحكمة أول درجة بمجلسة ٢٢/٢/١٩٤٨
بأن الخطاب المزعوم لم يرسل إليه إطلاقاً وأن
المطعون عليهما افتعلاه لمصلحتهما وإلا لقدما

التي بذل ما بذل من جهد في سبيل الحصول على إذن بتصديرها إلى فلسطين ولم تعترض المطعون عليها على هذا القول بما لا يفهم معه المصدر الذي استقت منه المحكمة هذا الذي ساقته في سبيل التدليل على تقصيره .

« ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت بالأدلة العديدة التي أوردها أن الطاعن هو المقصر في تنفيذ ما التزم به قال في خصوص هذا السبب : « ومن حيث إنه فضلاً عما سبق فإن السيدة صديقة المليجي في المذكرة المقدمة منها لمحكمة الدرجة الأولى لجلسة ١٩٤٨/٥/٣٠ (١١ ملف الدعوى) عرضت على المشتري إبراهيم أفندي رشدي الخضور لاستلام البضاعة المتفق عليها بعد دفع باقي الثمن فلم يقبل المذكور هذا العرض ورد عليه في المذكرة المقدمة منه بجلسة ١٣ من يونيو سنة ١٩٤٨ (٩ ملف الدعوى) بقوله إنه يكون متناقضاً مع نفسه إذا أعار هذا العرض أدنى التفتات وأنه لم يكن هازلاً ولا عابثاً يوم أن رفض ابتداءً من أول وهلة أن يتعامل مع الضامنة (الست صديقة) أو يتعاقد معها أو يرتبط بها بأي نوع من العلاقات ثم كيف يستساغ عقلاً أن يعرض الآن عليه قبول تنفيذ تعهد بذات الشروط التي عقد بها في سنة ١٩٤٣ وقد زال سبب التعاقد وتغيرت ظروف السوق وحال البضائع تغيراً كبيراً وذلك كان رد المشتري على عرض البائعة الأخير عليه فهو يزعم أنه لم يتعاقد معها ويريد بزعمه هذا التحلل من صفة البيع بعد أن هبط السعر في السوق ، ويبين من ذلك أن المحكمة إذ فهمت دفاع الطاعن المدون في مذكرته على الوجه الذي انتهت إليه ورتبت على هذا الفهم أن علة رفض

إيصال الإرسال الذي تسلمه المرسل من مصلحة البريد أو صورة الإيصال الذي يحمل توقيع المرسل إليه — إذ أخذت المحكمة بذلك فإن حكمها يكون معيباً .

« ومن حيث إن السبب مردود أولاً بأن المطعون عليه الأول قدم لمحكمة أول درجة الخطاب الموصى عليه المشار إليه في سبب الطعن ومعه إيصال الإرسال — فإذا كان الطاعن قد أنكر استلام الخطاب المذكور — فإن المحكمة بما لها من سلطة تقدير الدليل لم ترفى بمجرد إنكاره مع قيام الدليل أمامها وهو المستفاد من وجود إيصال الإرسال — ما يغير عقيدتها في أن الطاعن قد تسلم الخطاب المشار إليه — وهي إذ رتبت على ذلك اعتبار الطاعن مقصراً في تنفيذ التعاقد فإن حكمها بذلك لا يكون مشوباً بأي قصور .

« ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في أن من ضمن ما ساقته المحكمة للتدليل على تقصير الطاعن في استلام البضاعة قولها « إن السبب في ذلك كما يظهر لها من مجريات الأمور هو هبوط أسعار الأصناف المتعاقد عليها ، مع أن هذا القول منتزع من محض الخيال ذلك أن المطعون عليها الثانية لم تتحد بواقعه « هبوط الأسعار » — وكذلك فإن الثابت من مذكرة الطاعن المقدمة لمحكمة أول درجة في ١٩٤٨/٢/٢٢ أن الطاعن هو الذي أثار الكلام في مسألة السعر فتمسك بأن السعر لم ينخفض في طول الفترة التي يزعم المطعون عليها أن الطاعن كان يماطل فيها في الاستلام بل ولا في الفترة السابقة على زوال سبب التعاقد ولقد ساق الطاعن هذا القول لينتق شبهة المعاطلة والتدليل على صدق رغبته في استلام البضاعة

للدائنين والتي استبعدتها اللجنة فأصبحت علاقته بهم بالنسبة لهذه الديون منتهية ولا يجوز لهم بعد ذلك أن يحصلوا بمقتضاها على الاختصاصات التي أوقعوها على عقار لمدينهم وإن كانت ملكيته قد آلت إليه بعد التسوية .

المحكمة

«... من حيث إن الطعن بنى على سببين يتحصل أولهما في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ ذهب إلى أن مجلس الشيوخ لم يجاز لجنة المالية وقبل التعديل الذي اقترحته أقلية اللجنة المالية لمجلس النواب وأقره ذلك المجلس مع أن هذا الذي انتهى إليه الحكم يخالف الواقع والقانون وهو ما يبين بجلالة من مراجعة الحكمين الابتدائي والاستئنافي ومذكرات لجنة النواب والشيوخ . ويتحصل ثانيهما في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور إذ لم يرد على الأسانيد التي استند إليها حكم محكمة أول درجة ولم يلق بالآلة إلى ما قرره هذا الحكم من أن العقار الذي وقعت عليه الاختصاصات الثلاثة لم يكن ضمن العقارات التي انتفعت بالتسوية وأنه كان وقفا ولم يصبح ملكا للمدين المطعون عليه إلا في ٢٦/٦/١٩٤٨ بعد التسوية ومن ثم فيجوز التنفيذ عليه .

«ومن حيث إن هذا النعي بسببيه مردود بأن الحكم المطعون فيه بعد أن بين مراحل التشريع التي مر بها تعديل المادة ٢٦ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ سواء أكان ذلك خاصا بالمشروع الذي اقترحه الحكومة وهو ما قدمته إلى مجلسي البرلمان مع مذكرة منها مراقبة أم كان خاصا

الطاعن استلام البضاعة التي عرضتها عليه المطعون عليها الثانية هو «هبوط الأسعار» فانها بذلك لا تكون قد استندت إلى دليل غير قائم إذ عبارات الطاعن على ما أثبتها الحكم تؤيد هذا الاستنتاج .

«ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن — فيما يختص بالمطعون عليه الأول على غير أساس متعين الرفض» .

(القضية رقم ٢٤٢ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة سليمان ثابت وكيل المحكمة ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمود عياد ومحمد أمين زكي المستشارين) .

١٧٧

١٣ يناير سنة ١٩٥٥

تسوية الديون العقارية . الحماية التي أسبغها القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ على المدينين الذين قبلت معهم التسوية . هذه الحماية لا تقتصر على أموالهم التي كانوا يمتلكونها وقت التسوية بل تمتد إلى الأموال التي تؤول إليهم بعد ذلك .

المبدأ القانوني

نص المادة ٢٦ من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ قد أسبغ على المدينين الذين قبلت التسوية معهم حصانة في أموالهم ليس فقط بالنسبة إلى الأموال التي كانت موضوع التسوية بل وفي كل مال آخر تؤول ملكيته إليهم عقب التسوية أيا ما كان سبب الملكية وذلك بالنسبة للديون السابقة على التسوية ، وإذن فتي كان الواقع في الدعوى هو أن التسوية قد قبلت مع المدين فان قرار لجنة التسوية وفقا للবাদة المشار إليها يكون قد أبرأ ذمته من الديون التي عليه

استبعدتها اللجنة فأصبحت علاقته بهم بالنسبة لهذه الديون منتهية فما كان يجوز لهم بعد أن أصبحت منتهية أن يحصلوا بمقتضاها على الاختصاصات التي أوقعوها على عقار لمدينهم وإن آلت إليه ملكيته بعد التسوية . وهذا الذي ذهب إليه الحكم يكفي لحمله ولا مخالفة فيه للقانون والواقع الذي استبان للحكمة من مراجعة مصدر التشريع الذي استند إليه حكمها وفقا لصريح المادة ٢٦ من قانون التسوية العقارية المعمول به .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه » .
(القضية رقم ٣٢٠ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

١٧٨

١٣ يناير سنة ١٩٥٥

١ — تزوير . غرامة التزوير . هي جزاء ينخفض للقانون الذي كان ساريا وقت التقرير بالظن بالتزوير . صدور قانون جديد يزيد من هذه الغرامة بعد التقرير بالظن بالتزوير . وجوب تطبيق الغرامة التي نص عليها القانون القديم . توقيع هذا الجزاء هو من الأمور المتعلقة بالنظام العام . حق محكمة النقض في إثارته من تلقاء نفسها .

ب — دعوى منع التعرض . حكم قضى بمنع التعرض والإزالة والتسليم . القول بأنه جمع بين دعوى الملكية ودعوى اليد . على غير أساس . علة ذلك .

المبادئ القانونية

١ — متى كان الحكم إذ قضى برفض دعوى التزوير قد صدر بعد العمل بقانون المرافعات الجديد مما يستتبع تطبيقه على الدعوى عملا بالمادة الأولى منه إلا أن الغرامة التي يحكم بها إنما هي أجزاء وجب القانون توقيعه على مدعى

بالمشروع المعمول به الآن بعد التعديل وهو الذي اقترحت أقلية اللجنة المالية لمجلس النواب ووافق عليه هذا المجلس ومجلس الشيوخ رغم معارضة كل من أغلبية اللجنة المالية لمجلس النواب واللجنة المالية لمجلس الشيوخ بعد أن بين الحكم ذلك قرر أن المجلسين قد اقرا وضع المادة ٢٦ من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ بصورتها الحالية وتنص على « أن قرار لجنة تسوية الديون العقارية يكون مبرئا لذمة المدين من كافة الديون التي تزيد على ٧٠ ٪ من قيمة عقاراته حسب قرار اللجنة يوم صدور هذا القرار ويعتبر ذلك القرار منهيًا لكل علاقة بين المدين ودائنيه السابقة ديونهم على تاريخ تقديم طلب التسوية ... » وأنه يبين من هذا النص أنه قد أسبغ على المدينين الذين قبلت التسوية معهم حصانة في أموالهم ليس فقط بالنسبة إلى الأموال التي كانت موضوع التسوية بل وفي كل مال آخر قد تؤول ملكيته إليهم عقب التسوية أيا ما كان سبب الملكية وذلك عن الديون السابقة عليها في حين أن المادة القديمة كانت تقضى بموجب القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ « بأنه لا يجوز للدائنين المنخفضة ديونهم ولا للدائنين السابقة ديونهم على ٢٣ يناير سنة ١٩٢٩ والذين لم يحدد لهم نصيب في التسوية اتخاذ أية اجراءات في التسوية على العقارات التي انتفعت بالتسوية أو على ثمراتها ... » مما يستفاد منه أن منع التنفيذ كان مقصورا على العقارات التي انتفعت بالتسوية دون العقارات التي يملكها المدين بعد ذلك وهو ما يخالف النص الحالي للسادة ٢٦ من قانون تسوية الديون العقارية ومن ثم يكون قرار لجنة التسوية وفقا للعادة المشار إليها قد أبرأ ذمة المطعون عليه من الديون التي عليه للطاعنين والتي

المحكم

« ... من حيث إن النيابة طلبت نقض الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ القاضي برفض دعوى التزوير نقضا جزئيا في خصوص ما قضى به من تغريم الطاعن مبلغ ٢٥ جنيبا للخزانة لعجزه عن إثبات التزوير الذي ادعاه لأن المادة ٢٩١ من قانون المرافعات القديم هي الواجبة التطبيق لا المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات الجديد .

« ومن حيث إن هذا النعى في محله لأنه وإن كان الحكم برفض دعوى التزوير قد صدر في ١٩٥٠/١١/٢٨ أى بعد العمل بقانون المرافعات الجديد مما يستتبع تطبيقه على هذه الدعوى عملا بالمادة الأولى منه إلا أن الغرامة التي يحكم بها على مدعى التزوير عند عجزه عن الإثبات إنما هي جزاء أوجب القانون توقيعه على مدعى التزوير عند سقوط حقه في دعواه أو عجزه عن إثباتها والقضاء بهذه الغرامة يكون وفقا للقانون الذي كان ساريا وقت التقرير بالطعن . ومتى كان الثابت أن الطاعن قد قام بإجراء الطعن بالتزوير وقت سريان قانون المرافعات القديم الذي كانت تنص المادة ٢٩١ منه على أن مقدار الغرامة عشرون جنيبا بينا القانون الجديد قد رفعها إلى ٢٥ جنيبا وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتغريم الطاعن ٢٥ جنيبا تطبيقا للقانون الجديد فيكون الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون في هذا الخصوص ولو أن الطاعن بالنقض لم يتمسك بهذا الدفاع إلا أن للمحكمة أن تثيره ولو من تلقاء نفسها على اعتبار أن القانون الواجب التطبيق على هذه الغرامة بجزاء يعتبر من النظام العام ومن ثم يتعين نقض الحكم في هذا الخصوص . ولما كانت

التزوير عند سقوط حقه في دعواه أو عجزه عن إثباتها والقضاء بهذه الغرامة يكون وفقا للقانون الذي كان ساريا وقت التقرير بالطعن فإذا كان مدعى التزوير قد قرر طعنه بالتزوير وقت سريان قانون المرافعات القديم الذي كانت تنص المادة ٢٩١ منه على أن مقدار الغرامة هو عشرون جنيبا بينا رفعها القانون الجديد إلى خمسة وعشرون جنيبا ، وكان الحكم قد ألزم مدعى التزوير بغرامة مقدارها خمسة وعشرون جنيبا تطبيقا للقانون الجديد فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، وبالرغم من أن المحكوم عليه لم يتمسك في طعنه بهذا الدفاع إلا أن لمحكمة النقض أن تثيره ولو من تلقاء نفسها على اعتبار أن القانون الذي يحدد هذه الغرامة كجزاء يعتبر من النظام العام .

٢ — إذا كان الحكم الصادر بمنع التعرض قد قضى بالإزالة والتسليم فلا محل للنعى عليه بأنه قد جمع بين دعوى المملكية ودعوى اليد ، ذلك لأن الإزالة هي من قبيل إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل حصول التعرض وذلك بإزالة الأفعال المادية التي أجراها المتعرض كتسوير الأرض ووضع أخشاب وإقامة هيكل ومسرح وغيرها بما يعتبر وجودها في ذاته تعرضا لحياسة واضع اليد مما تتسع ولاية قاضي الحياسة لمنعه متى قامت لديه أسبابه وكذلك التسليم إذ يعتبر من مستلزمات منع التعرض وإعادة يد الحائز إليه .

الدعوى صالحة للفصل في ذلك فترى المحكمة تعديل الغرامة إلى مبلغ عشرين جنيتها .

« ومن حيث إن هذا الطعن قد أقيم على ثلاثة أسباب يتحصل أولها في أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون إذ مسح الوقائع واستنتج منها ما لا يمكن استنتاجه منها بل وما يخالف ما ثبت فيها أو على الأقل يناقضها وفي بيانه يقول الطاعن إنه دفع بعدم قبول الدعوى على أساس وضع يده على العين محل النزاع لمدة تزيد على سنة سابقة على تاريخ رفع الدعوى واستند في ذلك إلى ما أسفر عنه التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة وإلى ما ثبت بقضايا المخالفات رقم ١٠٦٩ سنة ١٩٤٥ ورقم ٢٢٠ سنة ١٩٤٧ س مخالفات ورقم ١٣٨٥ سنة ١٩٤٦ مخالفات وثابت منها جميعا أن وضع يده بدأ على الأقل في سنة ١٩٤٥ في حين أنه لم يعلن في الدعوى الحالية إلا في ٨ من يناير سنة ١٩٤٧ مما يقطع بأن هذه الدعوى رفعت بعد الميعاد القانوني مما يجعل حماية يده على العين موضوع النزاع واجبة حتى مع التسليم جدلا بصحة طلب الاستئجار المنسوب إليه والمقدم للبلدية بتاريخ ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ . وقد أضاف بأنه تمسك بوضع يده المدة الطويلة المكسبة للملكية على الأرض موضوع النزاع استنادا إلى أقوال شهوده في التحقيق وما ثبت بمحاضر المخالفات إلا أن الحكم المطعون فيه أخذ بأسباب الحكم الابتدائي وأطرح دفاع الطاعن استنادا إلى طلب التأجير المقدم منه في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ وهو استناد خاطيء : إذ أن تقديم الطلب المذكور - على فرض صدوره من الطاعن لا يثنى وضع يده إذ القاعدة بالنسبة لأملاك الحكومة أن واضع اليد يفضل في الاستئجار والبيع بالممارسة

على غيره وهذا ما يصح أن يفسر به تقديم طلبه أن افترض حصوله منه — تحقيقا لهذه الغاية ومن ثم يكون الحكم قد أخطأ في الاستدلال كذلك مما يستوجب نقضه .

« ومن حيث إن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه إذ عرض للدفع بعدم قبول الدعوى لأن الدعوى رفعت بعد أكثر من سنة من حصول التعرض قال « ومن حيث إن الثابت من إعلان صحيفة الدعوى أنه تم في ١١ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ خلافا لما يقوله وكيل المدعى عليهما في مذكرته من أنها أعلنت في ٥ من يناير سنة ١٩٤٧ إذ أن هذا الإعلان الأخير إنما تم في مرحلة من مراحل الدعوى بعد إحالتها إلى التحقيق وترى المحكمة أن ثبوت تاريخ الإعلان على هذا النحو المتقدم أمر لا يستأهل المناقشة أو الجدل .. » ثم قال « بأن التعرض قد تم بعد ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ وأنه مما يؤيد ذلك ما ثبت بالمذكرتين المحررتين بنقطة بوليس باكوس بتاريخ ٢٩ من أبريل سنة ١٩٤٥ و ٢٨ من يولييه سنة ١٩٤٥ فقد جاء بالأولى أن الطاعن، أقر بأنه استأجر الأرض موضوع النزاع من المدعو فتحى سيف بعقد مؤرخ ١/١/١٩٤٥ وجاء بالثانية أن المدعى عباس محمد المغربي ذكر أن ابنه فتحى المغربي استأجر الأرض المذكورة من فتحى سيف، وانتهى إلى أن المدة التي تفصل بين تاريخ طلب استئجار الأرض وتاريخ رفع الدعوى لا يتجاوز السنة ثم قضى برفض الدفع .

« ومن حيث إنه يبين من هذا الذي أورده الحكم أنه أقام قضاءه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى على ما استخلصه من أن إعلان الدعوى تم في ١١ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ على خلاف

ما يدعيه الطاعن أنه تم في ٨ من يناير سنة ١٩٤٧ وهو ادعاء عار عن الدليل إذ لم يقدم الطاعن بملف هذا الطعن ما يؤيد حصول الإعلان في التاريخ الذي يزعمه كما استند أيضا إلى ما ثبت بالمذكرتين المحررتين بنقطة البوليس في حصول التعرض وتاريخ رفع الدعوى وانتهى إلى أن الدعوى رفعت قبل مضي سنة من تاريخ التعرض . وهذا استخلاص سائع ومؤد إلى ما انتهى إليه منه ويكفي لحل الحكم بما يتعين معه رفض هذا الوجه من الطعن ، وأما ما ينهيه الطاعن في الشق الثاني من هذا السبب على الحكم المطعون فيه أنه رفض الأخذ بدفاعه بأنه اكتسب ملكية الأرض محل النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية فردود بأن الاستناد إلى الحق في رفع دعوى الحيابة غير جائز قانوناً فإذا كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد اترح دفاع الطاعن في هذا الخصوص ولم يؤسس قضاءه بمنع التعرض على نفي ملكية الطاعن للأرض موضوع النزاع بل على ثبوت حيابة المطعون عليه لها ونفي هذه الحيابة عن الطاعن مستدلاً في ذلك بطلب الاستئجار الذي قدمه الطاعن في ديسمبر سنة ١٩٤٤ كقرينة متضمنة لباقي القرائن والأدلة الأخرى التي استظهرها كان قضاؤه قائماً على أسباب سائغة تكفي لحله بما يتعين معها رفض هذا الوجه .

ومن حيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه المؤيد لحكم محكمة أول درجة قد أخطأ إذ خلط بين دعوى اليد ودعوى الملكية مع أن القانون يمنع ذلك وأن طلب منع التعرض خاص بوضع اليد وأما طلب الإزالة والتسليم

فيضمنان تثبيت الملكية وأن الحكم المطعون فيه إذ تصدى لبحث وضع يد الطاعن المدة الطويلة وإذ قضى بالتسليم والإزالة يسكون قد جمع بين دعوى الملكية ودعوى اليد الأمر المخالف للقانون .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بما سبق إيراده في الرد على الوجه الثاني من السبب الأول والذي تضمن أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بمنع التعرض لأعلى أساس نفي ملكية الطاعن للأرض محل النزاع بل على ثبوت حيابة المطعون عليه لها ونفي هذه الحيابة عن الطاعن بما استظهره الحكم من الأدلة والقرائن التي أوردها بأسبابه وأنه وإن كان قد تطرق إلى تحقيق وضع يد الطاعن عن المدة الطويلة التي ادعاها ، فلم يكن ذلك منه إلا مجرد الاستئناس بها للتعرف على شروط الحيابة التي هو بصددتها ومدى تحققها دون أن يتجاوز الحكم نطاق وضع اليد المبرر لهذه الحيابة أو لرفضها وقد اقتضت أسباب على إثبات أن ادعاء وضع يد الطاعن غير قائم ولم يعرض في استخلاصه لهذه النتيجة إلى الملكية أو المساس بها وأما عن القول بأن الحكم إذ تصدى لبحث وضع اليد المدة الطويلة وإذ قضى بالإزالة والتسليم يكون قد جمع بين دعوى الملكية ودعوى اليد فلا محل له لأن الإزالة هي من قبيل إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل حصول التعرض وذلك بإزالة الأفعال المادية التي أجزاها الطاعن كتسوير الأرض ووضع الأخشاب وإقامة هيكل ومسرح وغيرها مما يعتبر وجودها في ذاته تعريضاً لحيابة المطعون عليه بما تتسع ولاية قاضي الحيابة لمنعه متى قامت لديه أسبابه وكذلك التسليم إذ يعتبر من مستلزمات منع التعرض

وإعادة يد الحائز إليه . ومن ثم كان هذا النعي بشقيه في خصوص هذا السبب واجب الرفض .

« ومن حيث إن حاصل هذا السبب الأخير أن الحكم المطعون فيه قد شابه قصور إذ لم يتناول ما أثاره الطاعن من أن العقد المسجل المقدم من المطعون عليه لا ينطبق على العين موضوع النزاع وبالتالي تنعدم صفته في طلب منع التعرض فضلا عن أن الحكم لم يجب الطاعن إلى تدب مصلحة الطب الشرعي للترجيح بين تقرير الخبير المنتدب وتقرير الخبير الاستشاري مع إقراره بوجود خلاف بين التوقيعين ودون أن يناقش المطاعن التي وجهها إليه .

« ومن حيث إن هذا النعي مردود في شقه الأول بما أورده الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه في خصوص عقد التملك بقوله « وحيث إن المدعية أي البلدية قدمت إثباتا لدعواها حافظتين بمستندات وفي الأول عقد شراء لقطعة أرض تنطبق أوصافها وحدودها ومساحتها على ما ذكر في العريضة عن الأرض موضوع النزاع صادر من السيد اسماعيل ونور سيف إلى مدير البلدية بصفته نائبا عن مجلسها البلدي وتاريخه ١٨٩٨/٥/٢٥ ... الخ وواضح من هذا الذي أورده الحكم أن المحكمة ناقشت دفاع الطاعن في هذا الخصوص ورأت أطراحه لما استظهرته من تطابق حدود الأرض موضوع النزاع على ما ورد بالعقد المقدم من المطعون عليه ومن ثم فلا محل للنعي على الحكم بالقصور في التسبب أما النعي على الحكم بأنه رفض ندب مصلحة الطب الشرعي لإجراء المضاهاة وأخذ بتقرير الخبير المنتدب دون تقرير الخبير الاستشاري من غير أن يعنى بالرد على المطاعن

التي وجهت إلى تقرير الخبير المنتدب فردود بأن المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب تعيين خبير آخر متى وجدت في تقرير الخبير المنتدب وفي أوراق الدعوى وعناصرها الأخرى ما يكفي لتكوين عقيدتها للفصل فيها وأن ما ورد بأسباب الحكم المطعون فيه يفيد أن المحكمة لم ترحأ إلى الالتجاء إلى إجراء آخر في الدعوى ومن ثم فإن الطعن عليه بالقصور يكون على غير أساس . وأما عن عدم الرد على اعتراضات الطاعن على تقرير الخبير المنتدب فإن اعتماد الحكم لهذا التقرير والأخذ بنتيجته فيه الرد الكافي على فساد هذه الاعتراضات وهو تقدير موضوعي لا شأن لهذه المحكمة به ومن ثم يكون هذا السبب بجميع وجوهه واجب الرفض .

(القضية رقم ٤١٧ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة سليمان ثابت وكيل المحكمة ومحمد نجيب أحمد وأحمد العروسي ومحمد أمين زكي ومحمد فؤاد جابر المستشارين) .

١٧٩

١٣ يناير سنة ١٩٥٥

نقض . طعن . حكم صادر من المحكمة الابتدائية . مناطق جواز الطعن فيه وفقا للمادة ٤٢٥ قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٢ . هو أن يكون قد صدر بصفة انتهائية . صدوره بصفة ابتدائية وفوات ميعاد استئنائه . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض .

المبدأ القانوني

مناطق جواز الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم الكلية وفقا للمادة ٤٢٥ من قانون المرافعات قبل التعديل الذي صدر به القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٢ أن تكون هذه الأحكام قد صدرت من المحاكم المذكورة بصفة انتهائية أو

في استئناف أحكام المواد الجزئية ، فإذا كان الحكم قد صدر من المحكمة الكلية بصفة ابتدائية وأصبح نهائيا لفوات ميعاد استئنافه امتنع على المحكوم عليه الطعن فيه بطريق النقض

المحكمة

« ... من حيث إن المطعون عليهما الأولين دفعا بعدم جواز الطعن تأسيسا على أن الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة القاهرة الكلية بصفة ابتدائية لا بصفة انتهائية وعلى أنه إنما أصبح نهائيا لأن الطاعنين أعلنوا به فرفعوا استئنافا عنه لم يقيد للجلسة التي حددت لنظره وكان تاريخها لاحقا لتاريخ انقضاء الحق في الاستئناف وعلى أن نص المادة ٤٢٥ من قانون المرافعات لا يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم الكلية إلا إذا كانت صادرة من المحاكم المذكورة بصفة انتهائية أو في استئناف أحكام محاكم المواد الجزئية في الأحوال المقررة قانونا والواردة في نص المادة المشار إليها وقد أبدت النيابة العامة رأيها بقبول هذا الدفع .

« ومن حيث إن هذا الدفع في محله ذلك أن المادة ٤٢٥ من قانون المرافعات كانت تنص على ما يلي قبل التعديل الذي صدر به القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٢ « للخصوم أن يطعنوا أمام محكمة النقض في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف أو من المحاكم الابتدائية بصفة انتهائية أو في استئناف أحكام المواد الجزئية وذلك في الأحوال الآتية ... » — ومؤدى هذا النص أن مناط جواز الطعن في الأحكام التي تصدر من المحاكم الكلية للأسباب المبينة في القانون هو أن تكون هذه الأحكام قد صدرت

من المحاكم المذكورة بصفة انتهائية أو في استئناف أحكام المواد الجزئية فإذا كان الحكم قد صدر من المحكمة الكلية بصفة ابتدائية وأصبح نهائيا لفوات ميعاد استئنافه امتنع على المحكوم عليه الطعن فيه بطريق النقض — ولما كان يبين من الوقائع المشار إليها فيما تقدم أن الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة القاهرة بصفة ابتدائية وأن الطاعنين أعلنوا به في ٢٧ من يوايه سنة ١٩٥١ فرفعوا استئنافا عنه لم يقيد للجلسة المحددة له وهي جلسة أول ديسمبر سنة ١٩٥١ بما ينبى عليه أن هذا الاستئناف يعتبر بقوة القانون كأن لم يكن عملا بنص المادة ٤٠٧ من قانون المرافعات ودون حاجة لصدور حكم بذلك — كما يبين أن الحكم المطعون فيه وإن كان قد أصبح نهائيا لفوات ميعاد استئنافه إلا أنه لم يصدر من محكمة القاهرة بصفة انتهائية — لما كان ذلك فإنه يتعين قبول الدفع والحكم بعدم جواز الطعن .»

(القضية رقم ٤٥٦ لسنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة سليمان ثابت وكيل المحكمة ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمود عباد ومحمد أمين زكي المستشارين) .

١٨٠

٢٠ يناير سنة ١٩٥٥

إثبات . دخول العين المتنازع عليها في سند تمليك المدعى أو المدعى عليه . واقعة مادية . الاستناد في إثباتها إلى تقرير خير في دعوى سابقة بين الخصوم أنفسهم . لا خطأ .

المبدأ القانوني

دخول العين المتنازع عليها في سند تمليك المدعى أو في سند تمليك المدعى عليه واقعة

مادية من الجائز لإثباتها بطرق الاثبات كافة ، ومن ثم فلا على المحكمة إن هي استندت في ذلك إلى الدليل المستمد من تقرير خبير في دعوى أخرى بين نفس الخصوم متى كانت الوقائع التي حققها الخبير في الدعوى السابقة هي نفس الوقائع المطلوب تحقيقها في الدعوى الثانية ، وكان الخبير قد أجرى المأمورية التي كلف بها في حضور الخصوم ولم يعيبوا ما قام به من تحقیقات في شيء سوى أن ما قام به كان إجراء في دعوى أخرى .

المحكمة

« ... من حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب ينمى الطاعنون بالأول منها على الحكم المطعون فيه بطلان الإجراء الذي أقيم عليه الحكم إذ استندت المحكمة في حكمها على تقرير الخبير المقدم في دعوى منع التعرض على اعتبار أنه دليل في دعوى تثبيت الملكية مع أن الحكم الابتدائي جاء مترددا بين الاعتماد على هذا التقرير كدليل وبين الاستئناس به في دعوى الملك . والاستئناس لا يكون إلا لتسكلة الدليل ودعوى الملكية خالية من أي دليل إذ لا يعتبر الدليل في دعوى أخرى دليلا فيها لأن المادة ١٥٦ مرافعات تستوجب في إجراء الاثبات أن يكون الإجراء المطلوب الحكم به متعلقا بالدعوى ومنتجا فيها ومع ذلك فتقرير الخبير لم يعول عليه الحكم في دعوى منع التعرض لأنه لا يتعلق بها ولا ينتج فيها فلم يكن دليلا في تلك الدعوى حتى يستدل به في هذه الدعوى ولذلك التفت عنه الحكم المذكور وهو لا يعدو أن يكون

شيئا باقرار قضائي في دعوى يجوز قانونا الأخذ به كبداً ثبوت في دعوى أخرى أو على أحسن الفروض كدليل فيها ولكن لا يجوز الاعتماد عليه وحده — ويكون الحكم المطعون فيه باعتماده على إجراء باطل قائما على غير دليل قانوني .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم استند في قضائه بملكية المطعون عليها للطريق موضوع النزاع إلى ما ثبت من دخوله في سند تملكها كما جاء بتقرير الخبير السابق ندبه في دعوى منع التعرض على : « أن تكون مأموريته معاينة المشاية موضوع النزاع وتطبيق مستندات الطرفين على الطبيعة لمعرفة ما إذا كان عقد تملك المستأنف عليها — المطعون عليها — يشمل المشاية المذكورة أم خارجها ، وعما إذا كان لها حق الانتفاع بها وحدها أم بالاشتراك مع غيرها ، كما جاء بالحكم المطعون فيه . واستناد الحكم إلى ما ثبت في تقرير الخبير المذكور لا مخالفة فيه للقانون لأن دخول الطريق في سند تملك المطعون عليها أو في سند تملك الطاعنين واقعة مادية من الجائز لإثباتها بطرق الاثبات كافة فلا على المحكمة إن هي استندت إلى الدليل المستمد من تقرير خبير في دعوى أخرى بين نفس الخصوم وما دامت الوقائع التي حققها الخبير في الدعوى السابقة هي نفس الوقائع المطلوب تحقيقها في هذه الدعوى وقد أجرى الخبير المأمورية التي كلف بها في حضور الخصوم ولم يعيبوا ما قام به من تحقیقات في شيء إلا أن ما قام به كان إجراء في دعوى أخرى مع أنه ليس ما يمنع قانونا المحكمة أن تستغنى عن ندب خبير آخر لتحقيق وقائع سبق تحقيقها بين

نفس الخصوم ومن ثم يكون الحكم إذ أقيم على الدليل المستمد من تقرير الخبير في دعوى التعرض لم يقيم على دليل غير قانوني أو على إجراءات باطلة ويتعين رفض ما جاء بهذا السبب .

د ومن حيث إن الطاعنين يتعنون بالسبب الثاني على الحكم إحالته إلى أسباب الحكم الابتدائي في طلبهم الإحالة على التحقيق لإثبات وضع يدهم المدة الطويلة المكتسبة للملكية وقد رفض الحكم الابتدائي هذا الطلب على أساس أن مدة الخمس عشرة سنة لم تتكامل من تاريخ مشترى مورث الطاعنين في ١٧/٧/١٩٣٤ حتى رفضت دعوى منع التعرض في ١٣/٦/١٩٤٩ كما أن الحكم المطعون فيه أضاف إلى ذلك أن حق المرور مهما طال لا يكسب ملكية الرقبة ويقول الطاعنون إن الحكم المطعون فيه أخطأ في الشق الأول لأن للطاعنين الحق في ضم مدة وضع يد البائعة لمورثهم وذلك ابتداء من وقت انتقال الملكية إلى المطعون عليها بالعقد الصادر لها في ٢ مايو سنة ١٩٣٠ والمسجل في ٢ يولييه سنة ١٩٣١ فتكون الشركة البائعة هي الواضعة اليد والحائزة للقطعة التي تلي ملك المطعون عليها ومصرفها بما يتعين معه احتساب مدة وضع يد الشركة حتى صدر منها البيع لمورث الطاعنين ولكن الحكم لم يحتسب هذه المدة فجاء مغالفا للقانون — كما أخطأ في الشق الثاني لأن الطاعنين تمسكوا بملكيتهم للطريق موضوع النزاع بمضي المدة الطويلة فدعواهم تنصب على ملكية الرقبة ولا شأن لها بحق المرور إلا كظهور لملكيتهم ولكن الحكم قرر أن حق المرور لا يكسب ملكية الرقبة فخطأ في تطبيق القانون على واقعة الدعوى .

د وحيث إن هذا السبب مردود بما جاء بالحكم من د أن الشركة البائعة باعت على وجه التحديد المساحة التي توضع المستأنف عليها — المطعون عليها — يدها عليها وكذلك المستأنفين الطاعنين والمشتريين خلف خاص للبائع لا يملكون أكثر مما يملك وقد ثبت من تقرير الخبير أن ملك المستأنفين كامل وليس منه المشاية موضوع النزاع بل هي ملك المستأنف عليها ، وثابت من هذا الذي حصله الحكم أن الشركة باعت الطريق موضوع النزاع للمطعون عليها في عقد البيع الصادر من الشركة إليها في ٢/٥/١٩٣٠ والمسجل في ٢/٧/١٩٣١ ثم باعت إلى مورث الطاعنين بعد ذلك أطيافا في ١٧/٧/١٩٣٤ وهي التي يضع الطاعنون يدهم عليها ولا تشمل الطريق الذي سبق أن نقلت الشركة ملكيته وحيازته إلى المطعون عليها بعقد البيع الصادر منها إلى المطعون عليها . ومن ثم لم يكن الطريق في حيازة الشركة البائعة لمورث الطاعنين حتى يمكن ضم حيازة السلف للخلف وعلى ذلك لا تبدأ حيازة الطاعنين إلا من وقت شراء مورثهم إلى أن رفضت المطعون عليها دعواهم بمنع التعرض في ١/٣/١٩٤٨ وهي مدة لا تكفي لتملكهم الطريق بمضي المدة ويكون من غير المنتج بعد ذلك إحالة الدعوى على التحقيق لعدم تكامل مدة التقادم المكتسبة للملكية ومن ثم يتعين رفض هذا السبب .

د ومن حيث إن الطاعنين يتعنون بالسبب الثالث على الحكم القصور في التسييب من ثلاثة أوجه ، الأول : أنهم دفعوا في مذكرتهم أمام محكمة ثاني درجة بأن المصرف هو الحد الفاصل بين أطيافهم وأطياف المطعون عليها حسبا هو ثابت من عقدي البيع الصادرين من الشركة البائعة

« ومن حيث إنه لذلك يكون هذا السبب على غير أساس ومن ثم يتعين رفض الطعن » .
(القضية رقم ٣٥٥ سنة ٢١ قى رئاسية وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وسليمان نائب وكيل المحكمة وأحمد العروسي ومحمد فؤاد جابر ومحمد عبد الواحد على المستشارين) .

١٨١

٢٠ يناير سنة ١٩٥٥

١ — تنفيذ عقارى . البطلان الذى كان مقررا فى المادة ٦٠٨ مرافعات مختلط . هو بطلان نسبي . لا يصح للمدين المزوعة ملكيته أن يتمسك به .

ب — تنفيذ عقارى . بيع . اتفاق المدين مع آخر على شراء العقار المزوعة ملكيته بتمن ببق بحقوقى جميع الدائنين والتدخل فى الزيادة تنفيذا لهذا الاتفاق . النص فى الاتفاق . على أن الزيادة فى الثمن الناتجة من الزيادة هى من حق المشتري من المدين ولا شأن لهذا الأخير بها . ليس فى هذا الاتفاق ما يمس حرية الزيادة . الدفع بطلانه لمخالفته للنظام العام . على غير أساس .

المبادئ القانونية

١ — البطلان الذى كان مقررا فى المادة ١/٦٠٨ من قانون المرافعات المختلط إنما هو بطلان نسبي لا يتمسك به إلا من شرع النص لحايتهم عن تعلق حقهم بالتلبية كالدائنين المسجلة رهانهم أو الدائن المباشر للأجراءات أو مشتري العقار بالمزاد أما المدين المزوعة ملكيته فلا يملك الطعن بالبطلان على تصرف صدر منه بعد تسجيل تلبية نزع الملكية عن ذات العقار بل يبقى تصرفه صحيحا ومنتجا لآثاره .

٢ — إذا اتفق المدين مع آخر على شراء العقار المزوعة ملكيته انقضاء لخطر المجازفة وسعيا وراء الحصول على ثمن ثابت قدر أنه

للمطرفين وأن دعوى العجز من جانب المطعون عليها تسقط بمضى سنة قبل البائع وهم خلفاؤه وكذلك الحال فى زيارة ملكهم يسقط الحق فى ملاحقتها بمضى سنة ولكن الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفع مع أنه لو صح قد يتغير به وجه الراى فى الدعوى — الثانى — أنهم طلبوا فى مذكرتهم أمام محكمة الاستئناف نذب خبير هندسى لأنه أقدر على القيام بالأعمال الهندسية ولكن الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الطلب أو يفنده وأحال إلى أسباب الحكم الابتدائى مع أنه لم يسبق تقديم هذا الطلب الاحتياطى إلى محكمة أول درجة — الثالث — قضى الحكم المطعون فيه بملكية المطعون عليها للطريق على أساس أن مسطحه ١٨ ط و ٦ س بمسا يعادل ٣٥٠٠ متر بينما المسطح الذى ينتج من تقرير الخبير أن عرض الطريق ٢ متر و ١٠ س وامتداده ٥٧٩ مترا تقرب من ١٢٠٠ متر فيكون منطوق الحكم متناقضا مع دليله .

« ومن حيث إن هذا السبب بجميع أوجهه مردود : الأول — إذ أقام الحكم قضاءه على ما ثبت من تقرير الخبير من أن الطريق موضوع النزاع يدخل فى سند تمليك المطعون عليها ولا يدخل فى سند تمليك الطاعنين وأنه فى حيازة المطعون عليها كما سبق إبراده فى الحكم وهذا الذى أورده الحكم من شأنه أن يمنع كل ادعاء بالعجز أو لزيادة : الثانى — إذ فى تعويل الحكم على ما أثبتته الخبير السابق نذبه فى دعوى التعرض وإقامة الحكم على الدليل المستمد منه ما يغنى عن نذب خبير آخر هندسى وفيه الرد الضمنى على ما طلبه الطاعنون . الثالث — إذ لم يقدم الطاعنون ما يثبت تمسكهم بهذا الذى جاء بهذا الوجه أمام قاضى الموضوع .

مناسب لقيمة العقار ويحقق مصلحة الدائنين الذين تعلق حقهم بالتنفيذ بضمان حصولهم على كامل حقوقهم والتم المشرى بالتدخل في المازاد والمزايدة حتى يصل بالثمن إلى الحد المتفق عليه بحيث إذا اضطر إلى الزيادة في الثمن فوق هذا المبلغ تكون هذه الزيادة من حقه ولا شأن للدين البائع بها ، فإن الدفع يبطلان هذا الاتفاق لمخالفته للنظام العام وانعدام سبب استحقاق المشرى للزيادة عن الثمن المتفق عليه يكون على غير أساس ، ذلك أن هذا الاتفاق ليس من شأنه الإخلال بحرية المزايدة أو إبعاد المزايدين عن محيطها بدليل أن المتعاقدين قدرا احتمال رسو المازاد على غير المشرى من المدين بضمن يزيد على الثمن المسعى مما يدل على انتفاء فكرة المساس بحرية المزايدة فضلا عن تحقيقه مصلحة المدين ودائنيه ، وأما الادعاء بانعدام سبب الزيادة فردود بأن المتعاقد مع المدين أصبح بمقتضى الاتفاق المشار إليه في مركز المشرى والمدين في مركز البائع ومن حق المشرى الحصول على الزيادة وسببها القانوني هو العقد المبرم بينهما .

المركز

د من حيث إن واقعة الدعوى — على المستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تنحصر في أن الطاعنين يملكون أطيانا مقدارها ١٢ فدانا و ١٤ قيراطا وسهمان على المشاع في ٤٧ فدانا و ٥ قيراطا بناحية شبرا

كانت محملة بتسجيلات لعدة دائنين وقد اتخذ أحدهم المدعو هانوكا ، إجراءات نزع ملكيتها وأودع قائما شروط البيع وقدر لها ثمن قدره ١٠٠٠٠ ج (عشرة آلاف جنيه) فعارض الورثة والطاعنون ، في هذا التقدير لبخس الثمن المقدّر طاللين رفعه إلى خمسة وعشرين ألفا من الخبثات أي بواقع ٢٠٠٠ ج للفدان الواحد وقد أوقفت إجراءات نزع الملكية حتى يفصل في هذه المعارضة وخشية صدور الحكم في المعارضة على غير ما يريد الطاعنون واحتمال تعريض المالك للبيع جبرا وبضمن بخس رأوا أن يبيعوا هذا العقار وديا إذا كان الثمن مجزيا ويبي بديون الدائنين فأعطوا تفويضا ببيع هذا العقار إلى حرم الأستاذ برزان المحامي الوكيل عنهم في قضية نزع الملكية وفي باقي قضاياهم على أن يكون البيع بضمن قدره ٢٠٠٠ ج للفدان الواحد وحدد أجل هذا التفويض وروى — رغم انقضائه — تجديده حتى تلاقى به رغبة الشركة المطعون عليها مع رغبة الطاعنين في الشراء بهذا السعر وقد أعد الاتفاق فعلا وتحرك بين الطرفين عقد بيع ابتدائي تاريخه ٧ من يولييه سنة ١٩٤٤ تضمنت نصوصه التزام شركة باليلي المطعون عليها بالتدخل في المازاد والمزايدة حتى تصل بالثمن إلى الحد المتفق عليه بالمقدّر الابتدائي وقدره ٢٥٠٠٠ جنيه للصفقة جميعها ونص في العقد المذكور أنه إذا اضطرت الشركة المشترية إلى الزيادة في الثمن فوق المبلغ المتفق عليه فإن هذه الزيادة تبقى من حق الشركة المشترية و يلتزم الطاعنون من الآن بتنازلهم عن هذه الزيادة لصالح الشركة المشترية مهما بلغت قيمة هذه الزيادة ويصرح الطاعنون لها بأولويتها واستيازها

عن أى دائن آخر فى صرف هذه الزيادة عند إجراء توزيع الثمن الذى سوف يرسون به المزاىء والتزم الطاعنون كذلك بالتنازل عن المناقضة المرفوعة منهم فى قضية البيع رقم ٦٩ سنة ٦٩ ق حتى يمكن تحريك إجراءات البيع الموقوفة بسبب هذه المناقضة وتحديد جلسة البيع قبل ٣٠ / ١١ / ١٩٤٤ وإلا كان للشركة المشترية حق إعفائها من هذا الاتفاق مع تعويض جزائى قدره ٣٠٠٠ ج إلى آخر شروط الاتفاق المشار إليه وقد قام الطاعنون بالتزامهم وقد تم تحديد جلسة ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٤ بعد أن تنازلوا فى ١٥ من أغسطس سنة ١٩٤٤ عن المناقضة فى شروط البيع وقد رسا المزاىء فى هذه الجلسة على شركة بليل المطعون عليها بثمن قدره ٣٢٠٠٠ ج وقد أثبت الحكم المطعون فيه أنه لم يتقدم مزايدون بجلسة البيع سوى الخواجه كوتاريلى وقد كف يده وقد أودعت الشركة المطعون عليها الثمن الراسى به المزاىء بخزينة المحكمة ثم بادرت بطلب فتح التوزيع عن الثمن وتقدمت بطلب أحقيتها لقيمة هذا الفرق واختصاصها به طبقا لشروط الاتفاق المبرم بين الطرفين والتنازل الصادر من الطاعنين إليها عن هذا الفرق ولما أن خص قاضى التوزيع المطعون عليها بهذا الفرق عارض الطاعنون فى قائمة التوزيع كما رفعوا الدعوى الحالية بطلب بطلان اتفاق ٧ من يوليو سنة ١٩٤٤ وملحقه المؤرخ ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٤ لمخالفته النظام العام وإخلاله بحرية المزايدة ولبطلان سبب التعاقد وإثراء المطعون عليها بغير حق على حساب الطاعنين وقيدت هذه الدعوى أمام محكمة مصر الابتدائية المختلطة

برقم ١٧١٦ سنة ٧٠ ق وبجلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٤٨ قضت فيها : أولا — بإثبات إقرار الطاعن الثانى بأنه لم يعد يمثل أخاه الطاعن الأول باعتباره غائبا وحفظت لهذا الأخير جميع حقوقه . ثانيا — باعتبار عقد ٧ من يوليو سنة ١٩٤٤ وملحقه المحرر فى ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٤ باطلين ولا أثر لهما لمخالفتهما للنظام العام وألزمت الشركة المطعون عليها بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . ولما أعلن هذا الحكم للشركة المحكوم عليها فى ٣ من يوليو سنة ١٩٤٨ قررت باستئنافه فى ٤ من أغسطس سنة ١٩٤٨ أمام محكمة استئناف اسكندرية المختلطة وقيد هذا الاستئناف بجدولها العام برقم ٣٩ سنة ٧٤ ق ونظرا لانتهاى فترة انتقال القضاء المختلط وإحالة إلى القضاء الوطنى — أحيل هذا الاستئناف إلى محكمة استئناف القاهرة وقيد بجدولها العام برقم ١٠٢٣ سنة ٦٦ ق وهذه قضت فى هذا الاستئناف بجلسة ١٠ من يونيو سنة ١٩٥١ بقبوله شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليهم . الطاعنين ، وألزمهم بالمصروفات والأتعاب وقد أسست قضاءها على أن حماية المبيع بالمزاىء من كل عبث يقصد بها تحقيق مصلحة عامة تعلق على مصلحة الأفراد وعلى ذلك فهم يعتبر من النظام العام وكل اتفاق من شأنه أن يمس حرية المزاىء يكون باطلا وأن الدائنين الذين تعلق حقهم بالتنفيذ فى خصوص هذا النزاع لم يضاروا لأن مقدار ديونهم يقل عن الثمن المتفق عليه وواضح من عقد الاتفاق أن الطاعنين كانوا يخشون خطر البيع بثمن بخس فأثروا الاتفاق مع المطعون عليها على تحديد مبلغ ثابت قدروا أنه مناسب لقيمة الأطنان وأن التزام الشركة

بدخول المزاد لا يعطله بل يزيده نشاطاً وأن الطاعنين أدخلوا في تقديرهم احتمال رسو المزاد على غير الشركة المطعون عليها وبشمن يزيد على الثمن المتفق عليه مما ينفي فكرة المساس بحرية المزاد وأن الطاعنين كانوا يستفيدون حتماً من هذا الاتفاق إذا لم يوجد منافس لها في المزاد وأخيراً لم يوجد ما يدل على أن أحداً أراد الدخول في المزاد وامتنع أو ابتعد لعل به هذا الاتفاق ما دام قد ثبت أن هذا الاتفاق لم يقصد به الإخلال بحرية المزاد فوجب أن تتوافر قوته الملزمة . فطعن الطاعنون على هذا الحكم بطريق النقض .

د ومن حيث إن هذا الطعن قد أقيم على سببين يتحصل أولهما في أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ أجاز صحة اتفاق ٧ من يولييه سنة ١٩٤٤ وملحقه الرقم ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٤ مع مخالفته (أولاً) لنص المادة ١/٦٠٨ من قانون المرافعات المختلط القديم التي كانت تجعل تصرفات المدين الحاصلة بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية باطالة بطلائاً مطلقاً يقع بغير حاجة إلى استصدار حكم به (وثانياً) لأن العقد المذكور قد تحرر عن نصيب قاصر وغائب لم ترخص المحكمة الحربية ببيع نصيبهما (وثالثاً) لمخالفته للنظام العام لإخلاله بحرية المزايدة لأن البيع بالمزاد يجب أن يكون جدياً لا مجرد تسخير الهيئة القضائية في تنفيذ اتفاق يعقده المدين المزروعة ملكيته مع راغب الشراء ولما كانت هذه الضوابط لم تتحقق في البيع الجبري الذي تم نتيجة لاتفاق ٧ من يوليوس سنة ١٩٤٤ المشار إليه إذ حرم المدين من الحصول على أكبر ثمن يمكن أن تباع به أرضه ومكن للبشترى والمطعون

عليها ، الاتفراد بالصفة وتملكها بشمن محدد مهما بلغت قيمته في المزاد فيكون تقرير البطلان واجباً (ورابعاً) لاعتدال سببه إذ أن اتفاقهما على دخول الشركة المطعون عليها في المزاد لا يعتبر بذاته سبباً لاستحقاقها الزيادة عن الثمن المتفق عليه لأن هذه الزيادة ليست مترتبة على دخول الشركة في المزاد وإنما على رغبة الغير في الشراء وحتى مع افتراض اعتبار التدخل في المزاد سبباً في رفع قيمة الثمن فما كان يجوز أن يترتب عليه أي حق للشركة المطعون عليها في هذه الزيادة الناشئة عن تدخلها بل كل ما يمكن أن يباح لها هو المطالبة بمقابل تسخيرها في هذه العملية وعلى أبعد الفروض كان يصح إعمال الشرط الجزائي المتفق عليه بين الطرفين لمن خالف نصوصه أو امتنع عن تنفيذه .

د ومن حيث إن هذا النعي مردود — ذلك أن البطلان الذي كان مقرراً في المادة ١/٦٠٨ من قانون المرافعات المختلط — إنما هو بطلان نسبي لا يتمسك به إلا من شرع النص لحمايتهم من تعلق حقهم بالتنفيذ كالدائنين المسجلة رهانهم أو الدائن المباشر للأجراءات أو مشتري العقار بالمزاد ، أما المدين المزروعة ملكيته فلا يملك الطعن بالبطلان على تصرف صدر منه بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية عن ذات العقار بل يبقى تصرفه صحيحاً ومنتجاً لآثاره — ومردود كذلك بما هو ثابت من أن القاصر « انجيلي » قد أجازت هذا البيع بعد بلوغها سن الرشد بتوقيعها على ملحق هذا العقد المحرر في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٤ والمتضمن تفيذ كافة نصوص العقد الأول وبإجازتها اللاحقة تكون قد صححت العقد الأول بالنسبة لنصيبها من يوم صدوره

في ١٩٤٤/٧/٧ وأما بالنسبة لنصيب الغائب
« جرابيد جوجيان » الطاعن الأول فالثابت
من تقرير الطعن أن الشركة المطعون عليها قد
اعتبرت أن الاتفاق موضوع النزاع غير سار
عليه ولا ملزم له ودفعت له نصيبه في فرق الثمن
باعتباره صاحب نصيب موروث عن والده في
المقار المزروعة ملكيته واقتصر نزاعها على
نصيبه كوارث لوالده « اراكسي جوجيان » التي
كانت قد وقعت عقد ٧ من يولييه سنة ١٩٤٤
وبذلك تنفي حلة البطلان التي أنارها الطاعنون
في هذا الخصوص - وأما ما يأخذه الطاعنون
على الاتفاق بأنه يؤدي إلى الإخلال بحرية المزا
د فردود بما أورده الحكم المطعون فيه في هذا
الخصوص بقوله « إنه لم يثبت أن الذين كانت
لهم رغبة في الشراء قد علموا بوجود هذا الاتفاق
وامتنعوا عن دخول المزا أو كفوا عن المزايدة
بسببه ، وأن المتعاقدين قد أدخلوا في تقديرهم
احتمال رسو المزا على غير الشركة » المطعون
عليها ، ثمن يزيد على الثمن المسمى بما يدل على
أن فكرة المساس بحرية المزا أو إبعاد المزايد
كانت منتفية وأن ورثة جوجيان كانوا يخشون
خطر البيع بثمن بخس على حد اعتراهم في
العقد فأروا أنه يتحاشوا كل مجازفة وذلك
بالاتفاق مع الشركة المطعون عليها على تحديد
مبلغ ثابت قدروا أنه إثني المناسب لقيمة
الأطيان وعلى دخولها في المزا مشترية بهذا
الثمن وهو في ذاته لا يعطل حرية المزا بل
يزيدها نشاطا وأن الدائنين الذين تعلق حقهم
بالتنفيذ لم يضاروا وما كان من المحتمل أن
يضاروا من هذا الاتفاق لأن مقدار ديونهم
يقل عن الثمن المتفق عليه فضمنوا بذلك الحصول

على حقوقهم كاملة . ويبين من هذا الذي أورده
الحكم أن لم يكن من شأنه الإخلال بحرية المزايدة
أو إبعاد المزايد عن محيطها بل على عكس ذلك
قد حقق مصلحة الطاعنين باتقاء خطر المجازفة
والحصول على ثمن ثابت قدروا أنه مناسب لقيمة
المقار ومصلحة الدائنين بضمان حصولهم على
كامل حقوقهم - وأما ادعاء الطاعنين بانعدام
السبب فيما اتفق عليه من أن كل زيادة تربو على
الثمن المتفق عليه وهو ٢٥٠٠٠ ج يكون للمطعون
عليه فردود بأن مفاد الاتفاق أن الشركة المطعون
عليها أصبحت بمقتضى هذا الاتفاق في مركز
المشتري والطاعنون في مركز البائع وبذلك
يكون للمطعون عليها الحق في الحصول على أي
زيادة قد يرسو بها المزا تربو على الثمن المتفق
عليه وسببها القانوني هو عقد الاتفاق ، ومن
ثم كان النعي في خصوص هذا السبب بساثر
وجوهه على غيبر أساس ويتعين لذلك رفضه .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن
الحكم المطعون فيه قد شابه قصور في أسبابه
وتناقض في تقريراته إذ بعد أن قرر أن حماية
المزا من كل عبث قاعدة كلية يقصد بها تحقيق
مصلحة عامة فتعتبر لذلك من النظام العام ويترتب
على الإخلال بها البطلان المطلق عادة فقرر أن
البطلان في صورة هذه الدعوى نسبي لأن الدائنين
الذين تعلق حقهم بالتنفيذ لم يضاروا بهذا التعاقد
مادام أن الثمن المتفق عليه قد أوفى على ديونهم
وضمنوا به الحصول على كامل حقوقهم وهذا
تناقض يعيب الحكم ويبطله وأضاف الطاعنون
أنهم تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بأن التعاقد
المطلوب بطلانه أقيم تحت تأثير ظروف تجعل
رضاهم مشوبا بفساد عن أن إجازة هذا التعاقد

يترتب عليها اثر اراء الشركة المطعون عليها بلاسبب فضلا عن أن سبب التعاقد غير مشروع بل معدوم وقد أغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع مما يجعله قاصرا في أسبابه مستوجبا لقضه.

ومن حيث إن هذا النعى مردود إذ أن الحكم المطعون فيه قد أورد القاعدة القانونية الصحيحة بقوله «لأنزاع أن حماية البيع بالمزاد من كل عبث هي قاعدة كلية يقصد بها تحقيق مصلحة عامة فتعتبر لذلك من النظام العام» ثم أخذ في تطبيق هذه القاعدة على العقد موضوع النزاع فلم يجد في نصوصه ما يمس حرية المزاد أو يخل بها بل على العكس وجد في تنفيذه ما يزيد المزاد نشاطا وأنه حقق مصلحة للدينين والدائنين جميعا بقوله إن الدائنين لم يضاروا وما كان يمكن أن يضاروا من هذا الاتفاق إطلاقا لأن مقدار ديونهم يقل عن الثمن المتفق عليه وإن الطاعنين تمسكوا كل مجازفة بالاتفاق مع الشركة على مبلغ ثابت قدروا أنه مناسب لقيمة أطيانهم ، ثم استخلص الحكم بما استظهره من أوراق الدعوى وظروفها أن فكرة المساس بحرية المزاد وإبعاد المزايدين كانت متفية وبالتالي أجاز الاتفاق محل النزاع - كان استخلاصه سائغا وحسب الحكم أن تكون أسبابه مستمدة من أوراق الدعوى وظروفها وكافية لحمله ومؤدية للنتيجة التي انتهى إليها ومن ثم فلا تناقض ولا قصور مما يتهين معه رفض هذا الوجه ب . وأما عن اغفال الرد على ما تمسك به الطاعنون أمام محكمة الاستئناف من أن العقد المتنازع عليه قد أبرم تحت تأثير ظروف تجعل رضا الطاعنين مشوبا لمردود لأن الثابت أن أساس دفاع الطاعنين الذي رده الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه لم

يكن قائما على البطلان لفساد الرضاء بل على أن الاتفاق باطل بطلانا مطلقا لخالفته للنظام العام ولنص القانون وقد رد الحكم على هذا الدفاع في أكثر من موضع من أسبابه ولا يعيب قضاءه أنه أغفل الرد على هذه المزايم بأسباب خاصة رآها غير جوهرية وما ذكرت إلا استكمالا لأوجه الدفاع ومع ذلك فإن الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه ما ذكره الطاعنون عن ظروف التعاقد مع الشركة وحالة الاضطراب التي كانوا عليها وقت قبولهم لهذا التعاقد وتوقيعه وكذلك ما ردت به الشركة الطاعنة من أن الطاعنين هم الذين اتسوا منها شراء الأطيان خشية ضياعها بثمن بخس وانتهى الحكم إلى ترجيح رواية المطعون عليها بما ينفيد اطراح المحكمة لدفاع الطاعنين في خصوص الظروف التي أبرم التعاقد خلالها مما يجعل هذا الوجه من النعي واجب الرفض ، وأما ما ينعاه الطاعنون على اغفال الحكم الرد على انعدام سبب التعاقد أو اثره الشركة منه بلاسبب فردود إذ أنه متى كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد استخلص من ظروف الدعوى وأوراقها أن الاتفاق موضوع النزاع هو اتفاق صحيح ومتبع لأثاره واستدل على وجه نظره بما أورده في أسبابه وهو استدلال سائغ - كان مفاد هذا أن العقد قائم على سبب مشروع وكان في ذلك الرد الكافي على دفاع الطاعنين في خصوص هذا ، ومن ثم يكون السبب بجميع أوجهه على غير أساس ويتعين رفضه .

(القضية رقم ٣٦٢ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

١٨٢

٢٠ يناير سنة ١٩٥٥

١ — قرض . طعن . إعلان . البطلان الذى تقرره المادة ٤٣١ مرافعات . هو لعدم حصول الإعلان . خلو صورة الإعلان سهوا من بيان تاريخ التقرير أو اسم الموظف الذى حرره أو اسم المحامى الذى باشر الطعن . لابطال .

ب — قضاء مستعجل . اختصاص . إجارة . اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بطرد المستأجر الذى انتهى عقد إيجاره . مناط هذا الاختصاص . الإدعاء بتجديد الإجارة من وكيل المالك . استخلاص القاضى من ظاهر الأوراق عدم جدية هذا الادعاء . النعى على حكمه بالطرد . المساس بأصل الحق . على غير أساس .

ج — استئناف . تصد . قضاء مستعجل . الحكم الصادر من قاضى الأمور المستعجلة بعدم الاختصاص بنى على أن تعرضه لتفسير سند الوكالة لتعرف حدوده ومداه مما يمتنع عليه لمساسه بأصل الحق . استئناف هذا الحكم طرح الدعوى بجميع عناصرها على المحكمة الاستئنافية . نفاؤها فى الموضوع لا يعتبر من حالات التصدى .

المبادئ القانونية

١ — جرى قضاء هذه المحكمة على أن البطلان الذى تقرره المادة ٤٣١ مرافعات إنما ينصب على عدم حصول إعلان التقرير للطعون عليه فى خمسة عشر يوما التالية للتقرير بالطعن فى قلم كتاب المحكمة فكلما تحقق أن هذا الإعلان قد وصل فعلا للطعون عليه فى الميعاد المذكور فالطعن صحيح شكلا أما كون الصورة قد خلت سهوا من بيان تاريخ التقرير أو اسم الموظف الذى حرره أو اسم المحامى الذى باشر الطعن فإن هذا لا يترتب عليه بطلان التقرير .

٢ — اختصاص قاضى الأمور المستعجلة

فى المسائل التى يخشى عليها من فوات الوقت

وفقا للبادة ٤٩ من قانون المرافعات يتوافق بشرطين ، الأول أن يكون المطلوب إجراء لافصلا فى الحق والثانى قيام حالة استعجال يخشى معها من طول الوقت الذى تستلزمه إجراءات التقاضى لدى محكمة الموضوع . وإذن ففى كان قاضى الأمور المستعجلة قد قضى بطرد المستأجر الذى انتهى عقده من العين المؤجرة ، وكان حكم الطرد فى هذه الحالة هو مجرد إجراء وقى يوضع به حدا لحالة تهدد بالخطر صاحب الحق الظاهر ، وكان المستأجر قد أثار منازعة قوامها الادعاء بأنه قد استأجر العين بعقد جديد من وكيل المالك فرأى القاضى وهو بسبيل تقرير اختصاصه بالنظر فى دعوى الطرد أن هذه المنازعة غير جدية وأن يده ليست إلا يد غاصب لما ظهر له من أن عقد الإيجار الذى يستند إليه قد صدر من شخص ليست له صفة الوكالة عن المالك ، وكان قاضى الأمور المستعجلة غير ممنوع من أن يتناول مؤقتا ولحاجة الدعوى المستعجلة بحث ظاهرا مستندات الطرفين لتقرير حكمه فى الإجراء المؤقت ، وكان هذا الإجراء ليس من شأنه المساس بحقوق الخصوم التى تظل كما هى يتناضل عليها أربابها لدى محكمة الموضوع ، لما كان ذلك ، فإن النعى على الحكم بأنه مس الحق بالفصل فى نزاع موضوعى بحث لا ولاية له بالبت فيه يكون على غير أساس .

٣ — متى كان الحكم وإن قضى فى منطوقه

بعدم الاختصاص أقام قضاءه فى ذلك على أن

بطلان التقرير عملاً بالمادة ٣١ من قانون المرافعات .

« ومن حيث إن الواقع في خصوص هذا الطعن أن التقرير به حصل في قلم الكتاب في ٦ من يناير سنة ١٩٥٢ وأعلن إلى المطعون عليه في ٩ من يناير سنة ١٩٥٢ فلما رفض تسليبه لوفاة المحجور عليه أعاد الطاعن إعلان ورثة المحجور عليه جملة دون ذكر أسمائهم وصفاتهم وذلك في آخر موطن كان لمورثهم عملاً بنص المادة ٣٨٣ من قانون المرافعات — ثم أعاد الإعلان لجميع الورثة بأسمائهم وصفاتهم في موطن كل منهم قبل الجلسة المحددة لنظر الطعن ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الطعن شكلاً على غير أساس متعين الرفض .

« ومن حيث إن الطعن بني على أربعة أسباب يتحصل الأول منها في أن الحكم المطعون فيه إذ قرر أخذاً بدفاع المطعون عليه — أن عقد الإيجار المنسوب صدوره من كيرلس صليب مصطنع قصد به الطاعن الماطلة والتسويق في تسليم الأعيان وأن كيرلس المذكور ليس وكيلًا عن المطعون عليه وأن التوكيل خاص بمباشرة القضايا والمنازعات أمام المحاكم المختلفة ولا يتضمن إدارة الأعيان وأن عباراته واضحة لا غموض فيها إذ قرر الحكم ذلك مس الحق وخاض في أمور موضوعية لا يجوز للقضاء المستعجل البت فيها .

« ومن حيث إن السببين الثاني والثالث يتحصلان في أن الحكم أخطأ خطأ جوهرياً إذ وصف إمضاء كيرلس صليب على عقد الإيجار بأنها غير مقروءة مع أنها ظاهرة واضحة وفي ذلك مساس بالعقد لأنه ينفي وجوده في حين أنه

تصدى قاضى الأمور المستعجلة لتفسير سند الوكالة لتعرف حدوده ومداه عما يمتنع عليه لمساسه بأصل الحق فإن استئناف هذا الحكم ينقل إلى المحكمة الاستئنافية الدعوى المستعجلة بكافة عناصرها وهما الاستعجال ؛ وأن المطلوب هو إجراء لا يمس الحق وهما مناط الاختصاص ولازم ذلك أن يكون موضوع الدعوى المستعجلة بركنيتها مطروحا حتماً على محكمة الدرجة الثانية لتفصل فيه وهي تقضى في مسألة الاختصاص التي هي في حقيقتها الدعوى المستعجلة نفسها وإذا تفعل ذلك لا تكون بصدد حالة من حالات التصدى .

المحكمة

« ... من حيث إن المطعون عليهم — عدا الأولى — دفعوا بعدم قبول الطعن شكلاً تأسيساً على أن إعلان التقرير لم يذكر فيه تاريخ التقرير به في قلم كتاب محكمة النقض ولا اسم الموظف الذى حرره ولا اسم المحامى الذى قام به .

« ومن حيث إن البطلان الذى تقرره المادة ٣١ من قانون المرافعات إنما ينصب على ما جرى به قضاء هذه المحكمة على عدم حصول إعلان التقرير للمطعون عليه في الخمسة عشر يوماً التالية للتقرير بالطعن في قلم كتاب المحكمة فكلاً تحقق أن هذا الاعلان قد وصل فعلاً للمطعون عليه في الميعاد المذكور فالطعن صحيح شكلاً أما كون الصورة قد خلت سهواً من تاريخ التقرير أو اسم الموظف الذى حرره أو اسم المحامى الذى باشر الطعن فإن هذا لا يترتب عليه

فضلا عن أن عقد الوكالة الصادر من المطعون عليه أصلا إلى كيرلس صليب لا يتضمن إلا وكالة خاصة في نوع معين من الأعمال القانونية وهو مباشرة القضايا التي ترفع من أو على المطعون عليه أصلا بصفته الشخصية ولا تجيز للوكيل إلا مباشرة الأمور المحددة في عقدها .

« ومن حيث إن اختصاص القاضي المستعجل في الأمور التي يخشى عليها من فوات الوقت وفقا للشطر الأخير من المادة ٤٩ من قانون المرافعات يتوافر بشرطين الأول أن يكون المطلوب إجراء لا فصلا في الحق والآخر قيام حالة استعجال يخشى معها من طول الوقت الذي تستلزمه إجراءات التقاضي لدى محكمة الموضوع - ولما كانت دعوى المطعون عليه أصلا بما اشتملت عليه من طلبات تدخل في اختصاص قاضي الأمور المستعجلة لما ارتآه من توافر حالة الاستعجال وتقديره في هذا الخصوص لا معقب عليه ، وكان الحكم بالطرد في هذه الحالة هو مجرد إجراء وفق يوضع به حدا لحالة تهدد بالخطر صاحب الحق الظاهر وكان الطاعن قد أثار منازعة قوامها الادعاء بأنه قد استأجر العين بعقد جديد من كيرلس صليب بصفته وكيلا عن المطعون عليه أصلا . فرأت المحكمة وهي بسبيل تقرير اختصاصها بالنظر في دعوى الطرد - أن هذه المنازعة لا يشوبها مسحة من الجدل إذ يد الطاعن ليست إلا يد غاصب تجرد وضع يده من الاستناد إلى سند له شأنه في تبرير حيازته لما ظهر لها من أن عقد الإيجار الذي يستند إليه صادر من شخص ليس وكيلا عن المطعون عليه أصلا بصفته قيا ساط عليه من أموال المحجور عليه - وأن هذا الوكيل غير

أساس دفاعه على أنه من ناحية أخرى فإن عقد الطاعن مزيل بختم دائرة المطعون عليه - كما أن الطاعن قدم عدة مستندات موقعة بامضاء كيرلس صليب تفيد أنه يتعاقد مع الغير عن المطعون عليه بصفته قيا وبصفته الشخصية في شئون الإيجار وقبض الأجرة ؛ إلا أن الحكم أغفل دلالتها مع أهميتها في لزوم العقد على المطعون عليه وفي إثبات صفة كيرلس صليب في الإدارة .

« ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ أخذ بانكار كيرلس صليب في تحقيق النيابة صدور العقد منه وأنه لم يصدر منه أصلا خطأ في ذلك لأن الإنكار كان يجب أن يكون أمام القضاء ذاته لتكون له نتائجه القانونية ولا يكفي الإنكار في تحقيق النيابة .

« ومن حيث إن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف وباختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر الدعوى وبطرد الطاعن من الأعيان المينة بصحيفتها ، أقام قضاءه بصفة أساسية على ما استظهره من أوراق الدعوى ومستنداتها ، من أن عقد الإيجار المبرم بين الطاعن والمطعون عليه أصلا بصفته قيا على المحجور عليه ، وقد انقضى بانقضاء مدته في آخر سبتمبر سنة ١٩٥١ والتنبيه عليه في ٢٤ من يونيو سنة ١٩٥١ بالإخلاء وبعدم الرغبة في تجديد الإيجار وإلى أن عقد الإيجار الثابت التاريخ في ٢٧ من مايو سنة ١٩٥١ الذي تمسك الطاعن به لتبرير استمرار وضع يده بفرض صحة صدوره من كيرلس صليب بصفته وكيلا عن المطعون عليه شخصيا لا يحتاج به المطعون عليه أصلا بصفته قيا على المحجور عليه - هذا

درجة من درجات التقاضى وفصلت وهى هيئة استئنافية فى موضوع المنازعة لأول مرة — وفى ذلك كله مخالفة للنظام العام .

« ومن حيث إن هذا النعى مردود بأن المحكمة الاستئنافية إذ فصلت فى موضوع الدعوى المستعجلة لم تكن بصدد حالة من حالات التصدى بل كانت تفصل فى استئناف عن حكم وإن كان قد قضى فى منطوقه بعدم الاختصاص ؛ فقد أقام قضاءه فى ذلك على أن تصدى قاضى الأمور المستعجلة لتفسير سند الوكالة لتعرف حدوده ومداه مما يمتنع عليه — لمساس ذلك بالحق . فاستئناف المطعون عليه أصلاً هذا الحكم ينقل إلى المحكمة الاستئنافية دعواه المستعجلة بكافة عناصرها — وهما الاستعجال ، وأن المطلوب هو إجراء لا يمس الحق وهما مناط الاختصاص ولازم ذلك أن يكون موضوع الدعوى المستعجلة بركنيتها مطروحا حتماً على محكمة الدرجة الثانية لتفصل فيه وهى تقضى فى مسألة الاختصاص التى هى فى حقيقتها الدعوى المستعجلة نفسها .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعين الرفض » .

(القضية رقم ١ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمود عياد ومحمد أمين زكى المستشارين) .

١٨٣

٢٠ يناير سنة ١٩٥٥

بورصات . بورصة الأوراق المالية . وكالة بالعمولة . حق السمسار الذى لم يحصل على الدفع أو التسليم من عميله فى طلب تصفية العملية . أساس هذا الحق . عدم قيام

مأذون له — كما هو ظاهر من سند التوكيل فى مباشرة أى عمل من أعمال الإدارة ومنها التأجير وكان قاضى الأمور المستعجلة غير ممنوع من أن يتناول مؤقتاً والحاجة الدعوى المستعجلة بحث ظاهر مستندات الطرفين — كما هو الحال فى الدعوى لتبرير حكمه فى الإجراء المؤقت — ولما كان هذا الإجراء ليس من شأنه المساس بحقوق الخصوم التى تظل كما هى يتناضل عنها أربابها أمام محكمة الموضوع — كان النعى على الحكم بأنه مس الحق بالفصل فى نزاع موضوعى بحسب لا ولاية له بالبت فيه لأساس له ، أما ما يعيبه الطاعن على الحكم إذ وصف على غير الواقع إمضاء كيرلس صليب على عقد الإيجار بأنها غير مقروءة مع أنها ظاهرة — أو أنه أخذ بانكار كيرلس فى تحقيق النيابة صدور العقد منه ، فهو تعيب غير منتج لأن الحكم أقام قضاؤه على افتراض أن العقد صدر فعلاً عن هو منسوب إليه .

« ومن حيث إن النيابة العامة أبدت رأيها بأن الحكم المطعون فيه مشوب بخطأ فى القانون متعلق بالنظام العام ذلك بأنه لم يقتصر على الفصل فى الدفع بعدم الاختصاص بل قضى أيضاً فى موضوع الدعوى وهو الطرد ، مع أن حق محكمة الاستئناف فى التصدى لموضوع الدعوى قد زال وفقاً لقانون المرافعات الجديد وأنه كان يتعين حلها أن تعيد القضية إلى محكمة الدرجة الأولى بعد الحكم فيها بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة لى تستنفذ محكمة الدرجة الأولى ولايتها فيما لا تزال مختصة به من الفصل فى الموضوع وهى إذ تصدت لموضوع الدعوى بالفصل فيه فإنها تكون بذلك قد حرمت الخصوم

السمسار باستعماله . هبوط الأسعار . لا مسئولية على السمسار . علة ذلك . المادة ٧٧ من مرسوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ .

المبدأ القانوني

خولت الفقرة الأخيرة من المادة ٧٧ من المرسوم الصادر في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٣٣ بالموافقة على اللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية السمسار الذي لم يحصل على الدفع أو التسليم من عميله الحق في طلب تصفية العملية في يوم العمل الثاني الذي يلي إرساله خطاباً موصى عليه للعميل بغير تنبيه آخر أو انذار سابق أو تعليق إعلان ، وأساس هذا الحق إنما يرجع إلى ماشرعه القانون للسمسار بوصفه وكيلًا بالعمولة من تحقيق امتيازهم المقرر في المادة ٨٥ من القانون التجاري على البضائع المرسلة أو المسلة إليه أو المودعة عنده مع التيسير على السمسار المكلف بشراء الأوراق المالية بإعفائه من الإجراءات التي تتطلبها المادة ٨٩ من قانون التجارة وهي ضرورة الحصول على إذن من القاضي بالبيع ، ولما كان هذا هو أساس حق السمسار ولم يكن أساس التنفيذ في البورصة بمعرفة السمسار هو استعمال لحقه في فسخ عملية البورصة التي عقدها وفي فسخ عقد الوكالة بينه وبين العميل بمجرد انتهاء المهلة التي يحددها في الخطاب الموصى عليه الذي يرسله إلى العميل طالباً فيه الوفاء وبغير حاجة إلى قضاء ، وكان للوكيل بالعمولة كأي دائن مرتين الحق في التنفيذ على مدينه يوم استحقاق

الدين أو بعده ومتابعة التنفيذ الذي بدأه أو عدم متابعتة كيف يشاء دون أن يكون في ذلك مسئولاً عن أي ضرر يلحق بالعميل المدين نتيجة لظبوط الأسعار بسبب مجرد التأجيل لحسب ، لما كان ذلك ، فإن الحكم إذ قضى للسمسار بشمن الأوراق المالية محسوباً على يوم التصفية الفعلية لا يكون قد أخطأ في القانون .

المحكمة

... من حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب يتحصل أولها في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون وتأويله إذ بني قضاءه على تفسير خاطيء للمادة ٧٧ من لائحة بورصة الأوراق المالية الصادر يوم ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٣٣ ووجه الخطأ أن المادة ٧٧ لا تعالج مركز دائن بالنسبة لمدينه ولكنها تنظم علاقة خاصة بين السمسار وعميله ، الأول بوصفه وكيلًا بالعمولة والثاني بوصفه أصيلاً أو موكلًا - وتعطى للسمسار حقاً في الشرط الفاسخ الصريح إذا لم يبادر العميل إلى الوفاء بالتزاماته في الميعاد الذي يحدده السمسار وبمجرد قيام السمسار بإرسال الخطاب الذي تنص عليه المادة ٧٧ يستتبع حتماً فسخ عملية البورصة التي باشرها السمسار لحساب العميل ويجب أن يسوى المركز القانوني للطرفين على هذا الأساس فلا يملك السمسار إحياء علاقة قانونية انقضت بالفسخ إلا إذا أثبت رضا العميل بامتدادها . ويتحصل السبيان الثاني والثالث في أن الحكم شابه القصور من وجهين الأول إذ دفع الطاعن الدعوى أن الخطاب الذي وصله من مورث المطعون عليهم في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ تضمن إيجاباً من السمسار بأنه سيصفي العملية في البورصة في يوم

٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ وأن هذا الإيجاب صادف من جانب الطاعن قبولا ضمينا فانهقد بذلك اتفاق بينهما يلزم السمسار مورث المطعون عليهم بتنفيذ ما جاء بخطابه خاصا بتصفية العملية في اليوم المحدد في هذا الخطاب مادام أنه لم يتلق من الطاعن حتى يوم ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ تعليمات أخرى ولكن الحكم أغفل هذا الدفاع ولم يشر إليه بكلمة والوجه الثاني لإدفع الطاعن الدعوى بأن السمسار مورث المطعون عليهم هو المسئول عن الخسارة الناشئة عن هبوط أسعار الأوراق المالية التي اشتراها وادعى أنه احتفظ بها عشرة شهور متوالية وأنه هو الأولي بتحمل التبعة إذ أخل بما يقضى عليه واجبه وترك الأوراق تتدهور حتى نزلت قيمتها إلى النصف . وقد تنبه المطعون عليهم إلى هذا الدفاع فقرروا ردا عليه أن تأجيل مورثهم للتصفية كان بناء على وساطة أصدقاء للطرفين وطلبوا إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ذلك ولكن محكمة الدرجة الأولى لم تجهم إلى طلبهم واستبعدت صحة هذه الواقعة . فكان على محكمة الاستئناف البحث في تقصير مورث المطعون عليهم والرد على ما أورده الحكم الابتدائي في نفس الزعم بحصول الوساطة . ولكنها لم تفعل وأغفلت الرد على هذا الدفاع . وهذا وذاك من الحكم قصور يعيبه .

« ومن حيث إن هذا الطعن بجميع وجوهه مردود بما جاء بالحكم المطعون فيه من أن المادة ٧٧ من المرسوم آنف الذكر نصت على حق مطلق أجازته للسمسار يستعمله إذا شاء وإذا شرع في استعماله بأن أنذر عميله فله حق إرجائه أو العدول عنه ومثله في ذلك كمثل أي دائن إذا شرع في التنفيذ وأنذر المدين وحدد يوما للبيع فله حق

إيقافه أو تأجيله والعدول عنه دون الإخلال بحقه في استئنافه من جديد متى شاء ... ولا أساس للقول بأن إرجاء السمسار استعمال هذا الحق بتأجيل التصفية التي حددها أو العدول عنها بعدم حقه أو أنه يرتب على عاتقه أي التزام بمتابعة التنفيذ إلى نهايته إذ لا يمكن أن ينقلب حق السمسار في التصفية إلى التزام بها بمجرد الشروع فيها ثم العدول عنها شفقة بالمدين أو لأي سبب آخر ولا يتحقق الالتزام بالتصفية إلا إذا اقترن بموافقة العميل صراحة على إجرائها في اليوم المحدد لها أو كان العميل قد أصدر للسمسار أمرا صريحا بالتصفية من تلقاء نفسه ، وهذا الذي جاء بالحكم صحيح في القانون ذلك بأن الفقرة الأخيرة من المادة ٧٧ من المرسوم الصادر في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٣٣ بموافقة على اللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية تنص على أنه « إذا لم يحصل الدفع أو التسليم من عميل لسمسار فانه يجوز تصفية العملية بناء على طلب السمسار في يوم العمل الثاني الذي يلي إرسال خطاب موصى عليه بغير تنبيه آخر أو انذار سابق أو تعليق إعلان ، . وأساس هذا الحق المقرر للسمسار المكلف بالشراء في عملية عاجلة كما هو الحال في الدعوى إنما يرجع إلى ما شرعه القانون من حقه بوصفه وكيلًا بالعمولة من تحقيق امتياز المقرر في المادة ٨٥ من القانون التجاري على البضائع المرسلة أو المسلبة إليه أو المودعة عنده مع التيسير على السمسار الذي كلف بشراء الأوراق المالية باعفائه من الإجراءات التي تتطلبها المادة ٨٩ من القانون التجاري وهي ضرورة الحصول على إذن من القاضي بالبيع . ولما كان هذا هو أساس حق السمسار ولم يكن أساس التنفيذ في البورصة بمعركة السمسار هو استعمال لحقه في فسخ عملية

الالتزام باطلاً ذلك لأن سبب الدين الجديد موضوع السند هو الدين القديم الذي لم ينازع المفلس في صحته ولا في مشروعية سببه ولا يجدى في ذلك الاستناد على المادة ١٩٤ / ١ من قانون التجارة التي تشترط لرد اعتبار المفلس عند قيامه بالوفاء من مال غيره بالديون المطلوبة منه بالتام ألا يكون هذا الغير قد حل بجميع ما أوفاه أو ببعضه محل الدائنين الذين وقام بل يكون متبرعا للمفلس بجميع من أداه من ماله ذلك لأن مجال تطبيق هذه المادة إنما هو عند الحكم برد الاعتبار وتوافر الشروط اللازمة لذلك .

الممكن

د... من حيث إن الطعن بنى على سبب واحد يتحصل في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بإشهار إفلاس الطاعن بناء على سندات تثبت ديونا متنازعا فيها ولم تثبت صحتها بحكم موضوعي - ووجه النزاع فيها أن المطعون عليه الأول أدخل الغش على محكمة رد الاعتبار حين ادعى أمامها أنه يتخالص بكامل مطلوبه مع أن الواقع خلاف ذلك ، ومع أنه من المسلم به أن المفلس لكي يرد اعتباره يجب عليه أن يتخالص بماله من جميع ديونه أو أن يتخالص منها بمال غيره على أن يكون ذلك الغير متبرعا للمفلس بما دفعه إليه . وأن كل اتفاق يخالف ذلك يعتبر باطلاً وفقاً لنص المادة ١٩٤ / ١ من قانون التجارة . فالأمر الذي حصل بين الطاعن والمطعون عليه الأول خاصاً بالإقرار بالتخالص باطل . وكل ما يبنى على الباطل يكون باطلاً كذلك . وبالتالي تكون السندات التي حررت تنفيذاً

البورصة التي عقدها وفي فسخ عقد الوكالة بينه وبين العميل بمجرد انتهاء المهلة التي يحددها في الخطاب الموصى عليه الذي يرسله إلى العميل طالباً فيه الوفاء وبغير حاجة إلى قضاء . وكان للوكيل بالعمولة كأي دائن مرتين الحق في التنفيذ على مدينه يوم استحقاق الدين أو بعده ومتابعة التنفيذ الذي بدأه أو عدم متابعته كيف يشاء دون أن يكون في ذلك مسئولاً عن أي ضرر يلحق بالمدين العميل نتيجة لهبوط الأسعار بسبب مجرد التأجيل لحسب كما هو الحال في الدعوى - لما كان ذلك فإن الحكم إذ قضى بالمطعون عليهم بشمن الأوراق محسوباً على يوم التصفية الفعلية لا يكون قد أخطأ في القانون أو شابه قصور ومن ثم يتعين رفض الطعن .

(القضية رقم ١٢٠ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وسليمان ثابت وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد الروسى ومحمد فؤاد جابر المستشارين) .

١٨٤

٢٠ يناير سنة ١٩٥٥

الزام . إفلاس . سبب الالتزام . حصول المفلس على رد اعتباره بناء على تقرير دائته بأنه استوفى دينه . اعتراف المفلس بأن الدين لم يوف وإنما استبدل به دين آخر . الإقرار الصادر من الدائن باستيفاء دينه لا يجعل الدين الجديد باطلاً . سبب الدين الجديد هو الدين القديم . التحدى بنص المادة ١٩٤ / ١ من قانون التجارة في هذا الخصوص . لا يجدى .

المبدأ القانوني

إذا حصل المفلس على حكم برد اعتباره بناء على تقرير من دائته بأنه استوفى دينه وكان الثابت والمعترف به من المفلس نفسه أن الدين لم يوف وإنما استبدل به دين آخر فليس في هذا ما يجعل

لذلك الاتفاق باطلة لا تثبت ديننا ولا تصلح أساسا
لطلب إشهار الإفلاس .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن
ما يتذرع به الطاعن من الوقائع التي كانت سببا
لتحرير السند ليس من شأنه اعتبار السند أساس
الدعوى باطلا ذلك لأن الطاعن وإن كان قد
استطاع الحصول على حكم برد اعتباره بناء
على تقرير من المطعون عليه الأول بأنه استوفى
دينه مع أن الثابت والمعترف به من الطاعن نفسه
أن الدين لم يوف وإنما استبدل به السند
موضوع الدعوى الحالية وليس في هذا ما يجعل
السند باطلا—ولا يغير من هذا النظر أن يكون
الباعث للدائن على ذلك التقرير ما عساه يكون
قد توهمه من أنه باستبدال الدين القديم قد صار
ذلك الدين منقضيا بالوفاء وأن تقريره بانقضاء
دينه على هذا الوضع لا يخالف الواقع أو أن
يكون مرجع ذلك غير هذا الفهم . إذ أن الدين
الجديد موضوع السند لا يصح القول بأنه باطل .
ذلك لأن سببه هو الدين القديم الذي لا نزاع
في صحته وفي مشروعية سببه ولا يجدى الطاعن
استناده على المادة ١٩٤/١ من قانون التجارة التي
تشرط لرد اعتبار المفلس عند قيامه بالوفاء من
مال غيره بالديون المطلوبة منه بالتام ألا يكون
هذا الغير قد حل بجميع ما وفاه أو يعضه حل
الدائنين الذين وفاهم ، بل يكون متبرعا للمفلس
بجميع ما أداه من ماله — ذلك لأن مجال تطبيق
هذه المادة إنما هو عند الحكم برد اعتبار المفلس
وعند قضاء الدين الذي على المفلس بمال الغير
وعند البحث في توافر الشروط التي يصح معها
الحكم برد الاعتبار وكل هذا بعيد عن مجال

الدعوى الحالية ولذلك يكون الطعن في غير محله
ويتعين رفضه .

(القضية رقم ١٨٤ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وسليمان
ثابت وكيل المحكمة ن وأحمد الروسى ومحمد فؤاد جابر
ومحمد عبد الواحد على المستشارين) .

١٨٥

٢٠ يناير سنة ١٩٥٥

١ — ضرائب . ضريبة إيرادات القيم المنقولة .
سريانها على الفوائد التي تدفعها شركات المساهمة وشركات
التوصية ولو لم تكن متعلقة بسلفة أو بقرض بالمعنى
القانوني بل ناشئة عن فتح اعتماد أو حساب جار .
المادتان ١ و ١٥١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

ب — فوائد . ضرائب . المبالغ المحكوم على
مصلحة الضرائب بردها للمولين . استحقاق فوائد عنها
من تاريخ المطالبة القضائية . القانون رقم ١٤٦ لسنة
١٩٥٠ الذي أعفى مصلحة الضرائب من دفع الفوائد .
ليس له أثر رجعي . المادة ١٨٥ من القانون المدني .

المبادئ القانونية

١ — نص المادتين ١٥١ و ١٥٠ من القانون رقم
١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلهما بالقانون رقم
٣٩ لسنة ١٩٤١ والقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠
وما اقترن بوضعهما من أعمال تحضيرية صريح
في الدلالة على أن نية المشرع كانت واضحة في
إطلاق سريان الضريبة على إيرادات القيم المنقولة
على الفوائد التي تدفعها الشركات المساهمة وشركات
التوصية ولو لم تكن متعلقة بسلفة أو بقرض .
بالمعنى القانوني الخاص بالقرض بل كانت ناشئة
عن فتح اعتماد أو حساب جار .

٢ — جرى قضاء هذه المحكمة على أن مصلحة

الضرائب لا تمنع من الحكم عليها بالفوائد القانونية من تاريخ الطلب الرسمي عن كل مبلغ يقضى عليها برده للمول تعويضاً عن حرمانه من الانتفاع بما حصل منه بغير حق من تاريخ رفع دعواه حتى يوفى إليه حقه كاملاً ، وأن مركزها في هذا الشأن لا يختلف عن مركز أى مدين يحكم عليه برده مبلغ من النقود أخذه بغير حق فيلزم بفوائد التأخير القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية وفقاً للمادة ١٨٥ من القانون المدني وأن القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ الذى عدل أحكام المادة ١٠١ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ تعديلاً يقضى بعدم جواز الحكم على مصلحة الضرائب بفوائد عن المبالغ التى يحكم عليها بردها للمولين ليس له أثر رجعى فلا يسرى على الفوائد القانونية المستحقة عن مدة سابقة على تاريخ العمل به بل يسرى فقط على الفوائد المطلوبة عن المدة التالية .

المحكى

« ... من حيث إن السبب الأول من أسباب الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه بالنسبة للبائع المحكوم بردها عن المدة من سنة ١٩٣٨ حتى ٢٣ / ٨ / ١٩٤١ خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله إذ قضى بإلزام الطاعنة بأن ترد إلى المطعون عليه قيمة الضريبة المحصلة بمقولة إن الحسابات الجارية موضوع النزاع لا تخضع للضريبة على القيم المنقولة تأسيساً على أنها لا تدخل في حكم السلفيات المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ وعلى أنه لا فرق بين الحسابات الجارية التى تفتح للأفراد وشركات

التضامن وبين تلك التى تفتح لشركات المساهمة وشركات التوصية فيشملها جميعاً الإعفاء الوارد بالمادة ١٥ من القانون سالف الذكر لاتصالها بمباشرة المهنة المصرفية مع أن المستفاد من إطلاق نص الفقرة الثالثة من المادة ١٥ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ومن الفقرتين الأولى والثالثة من المادة الأولى من القانون سالف الذكر أن المشرع قصر الإعفاء للديون والودائع المتصلة بمباشرة المهنة على ما يكون المدين بها هو أحد الأفراد أو شركة تضامن . وتأكد هذا القصد بما ورد في تقرير لجنة الشيوخ للمالية والجمارك عند نظر هذا القانون أمام مجلس الشيوخ من أن المقصود بعبارة « على اختلاف أنواعها » الواردة بعد كلمة « السلفيات » هى « السلفيات التى تنشأ عن فتح اعتماد أو حساب جار أو غير ذلك مما لا يعتبر من الناحية القانونية عقد سلفة » .

« ومن حيث إن المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ كانت تنص قبل تعديلها بالقانونين ٣٩ سنة ١٩٤١ و ١٤٦ سنة ١٩٥٠ على أنه « تفرض ضريبة بالأسعار المبيئة بعد على جميع إيرادات رؤوس الأموال المنقولة التى استحققت أو تستحق اعتباراً من أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ وتسرى الضريبة (أولاً) على الأرباح والفوائد وغيرها مما تنتجه الأسهم على اختلاف أنواعها وحصص التأسيس بالشركات والمنشآت عامة سواء أكانت مالية أم صناعية أم تجارية أم غير ذلك (ثانياً) على فوائد الأرباح التى تنتجها حصص الشركاء الموصين في شركات التوصية (ثالثاً) على الفوائد وغيرها مما تنتجه بصفة عامة السندات أو تنتجه السلفيات على اختلاف أنواعها والقراطيس وأذونات الخزنة

التي تصدرها الحكومة أو مجالس المديريات أو المجالس البلدية أو التي تصدرها أو تعقدتها الشركات والمنشآت المشار إليها في الفقرتين أولاً وثانياً من هذه المادة . وتستثنى من ذلك السندات والأذونات التي أعفيت أو تعفى في المستقبل من الضريبة بنص القانون ، . وكانت المادة ١٥ من القانون المذكور تنص قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٩ سنة ١٩٤١ على أنه : تسرى الضريبة بذات السعر المقرر في المادة السابقة من هذا القانون على فوائد الديون سواء كانت من الديون الممتازة أو المضمونة بتأمين عقارى أو العادية ، وعلى فوائد الودائع والتأمينات النقدية متى كانت هذه الريون أو الودائع أو التأمينات مطلوبة لمصريين أو لأجانب متوطنين أو مقيمين في مصر ولو كانت الفوائد المذكورة ناتجة عن أموال مستثمرة في الخارج . ومع ذلك فتعفى من تلك الضريبة فوائد الديون والودائع المتصلة بمباشرة المهنة على أن يثبت أن تلك الفوائد داخلة في حساب المنشآت المنتفعة بها الكائنة في مصر وخاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . المقررة بمقتضى الكتاب الثانى من هذا القانون (الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية) . ولا يسرى هذا الإعفاء على فوائد السلفيات المشار إليها في الفقرة ثالثاً من المادة الأولى من هذا القانون . ولا تعد من الديون المتصلة بمباشرة المهنة فيما يتعلق بشركات التأمين إلا السلف الممنوحة في دائرة الاحتياطى الحسابى ولا يسرى هذا الإعفاء على فوائد السلفيات التي تعقدتها دور التسليف العقارى للشركات أو المنشآت المشار إليها في الفقرتين أولاً وثانياً من المادة الأولى من هذا القانون إذا كانت قيمة السلفة تتجاوز أربعين ألفاً من الجنيهات المصرية ، ولما عرض

مشروع هذا القانون على مجلس الشيوخ وأحيل على لجنة الشيوخ للمالية والجمارك ذكرت اللجنة في تقريرها أن المقصود بعبارة « على اختلاف أنواعها » الواردة بعد كلمة « السلفيات » هي السلفيات التي تنشأ عن فتح اعتماد أو حساب جار أو غير ذلك مما لا يعتبر من الناحية القانونية عقد سلفة ، وفيما يتعلق بنص الفقرة الثالثة من المادة ١٥ جاء بتقرير اللجنة ما يأتى : « لم يدخل على هذه المادة تعديل سوى زيادة الفقرة الثالثة وقد أضيفت بناء على طلب حضرة مندوب الحكومة لإزالة ابهام كان من الممكن أن يحصل بخصوص السلفيات المشار إليها في الفقرة ثالثاً من المادة الأولى وقد سبق أن بينا عند التسكيم على الفقرة ثالثاً من المادة الأولى ما هو المقصود بهذه السلفيات ، :

ولما كان ظاهر هذه النصوص وما اقترن بوضعها من أعمال تحضيرية ضريحية في الدلالة على أن نية المشرع كانت واضحة في إطلاق سريان الضريبة على إيرادات القيم المنقولة على الفوائد التي تدفعها الشركات المساهمة وشركات التوضيعة ولو لم تكن متعلقة بسلفة أو قرض بالمعنى القانونى الخاص بالقرض بل كانت ناشئة عن فتح اعتماد أو حساب جار وكان لا يجدى أمام صراحة هذه النصوص القول بأن المقصود بالسلفيات هي تلك التي تعقد بفائدة سعرها ثابت ولمدة طويلة وبقيمة معينة محددة ، أو أن الشارع استخدم في الترجمة الفرنسية للفقرة الثالثة من المادة الأولى عبارة *Emprunts de toute nature* في حين أنه عبر بالفرنسية عن عبارة « الديون المتصلة بالمهنة » الواردة في المادة ١٥ بعبارة *Gréances se rattachant à*

l'exercice de la profession أو أن العبرة هي بطبيعة الدين لا بصفة المدين أو أن التعديل الذي أدخل على المادة ١٥ بالقانون رقم ٣٩ سنة ١٩٤١ من مقتضاه ألا يسرى الإعفاء على فوائد السلفيات التي تمنحها دور التسليف العادية إلى الحكومة أو مجالس المديريات أو إلى الشركات والمنشآت المشار إليها آنفا إذا كانت العقود المبرمة عنها تتجاوز مدتها اثني عشر شهرا أو كانت تنص على فائدة ثابتة السعر وأن السلف التي تمنحها دور التسليف العادية إذا توافرها من العناصر (كاهمية المبلغ أو طول المدة أو ثبات سعر الفائدة) ما يبيح اعتبارها من السلفيات بالمعنى المقصود في الكتاب الأول من هذا القانون ، فانها تخضع للضريبة المنصوص عليها فيه ، ويكون على المصلحة أن تقيم الدليل على توافر العناصر المذكورة ، أو أن هذا التعديل هو تعديل تفسيري ، ذلك كله لا يحدى لأنه لا محل للاجتهاد مع صراحة النص الذي رعى به المشرع إلى إخضاع كفاية العمليات التي تحصل بها الشركات التي يكون رأس مالها مقسما إلى أسهم وشركات التوصية على الأموال اللازمة لها سواء أكانت هذه العمليات سندات أم اتفاقات تحوى قروضا من الوجهة القانونية الفنية أم لم تكن قروضا بل حتى ولو كانت حسابات جارية . ولعل مرجع ذلك هو رغبة المشرع في تسهيل مأمورية محصلي الضريبة وتجنيدهم مشقة التحقق من توافر العناصر المنكوة للحساب الجارى المتبادل الذي كثيرا ما يكون منظويا على قرض ، وعلى الأخص عند بدء تطبيق نظام الضرائب على القيم المنقولة . أما القول بوجود تناقض بين اعتبار الحسابات الجارية المدينة المفتوحة في المصارف لشركات

المساهمة وشركات التوصية من القيم المنقولة وما يترتب على ذلك من عدم انتفاع هذه الحسابات بالإعفاء المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ١٥ وبين اعتبار الحسابات المدينة المفتوحة بنفس تلك المصارف لشركات التضامن والأفراد من الديون المنصوص عليها في الباب الثاني والتي تستفيد بذلك من الإعفاء المشار إليه — هذا القول إذا صح لا يوجه إلى الحسابات الجارية وحدها بل يوجه إلى باب القيم المنقولة كله مادام أن أساس هذا الباب هو استثمار الأموال في شركات معينة بالذات هي شركات المساهمة وشركات التوصية سواء كان هذا الاستثمار في شكل سندات أو قروض أو حسابات جارية . ولا محل للقول بأن التعديل الذي أدخل على المادتين ١ و ١٥ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ بموجب القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤١ هو تعديل تفسيري — ذلك بأن هذا التعديل أنشأ ضوابط وقيودا ما كانت تحتلها عبارة النصوص الأولى التي وردت مطلقة خالية من كل قيد ولا يؤثر في ذلك ما ورد في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٩ سنة ١٩٤١ من أن بعض الأحكام التي تضمنها المشروع المذكور لا تعدو أن تكون أحكاما تفسيرية لأن التعديل الذي أدخل بمقتضى القانون المذكور لم يتناول المادتين ١ و ١٥ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ وحدهما . فضلا عن أنه لا عبرة بما يرد في مذكرة إيضاحية مخالف لما أوضح نص القانون .

ومن حيث إنه لذلك يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برد الضريبة المحصلة من المطعون عليه عن فوائد الحسابات الجارية التي حصلها في المدة من سنة ١٩٣٨ لغاية ٢٣ من أغسطس

سنة ١٩٤١ من شركات مساهمة أو شركات توصية قد أخطأ في تطبيق القانون ويتمين نقضه في هذا الخصوص .

د ومن حيث إن بما تنعاه الطاعنة على الحكم أيضا أنه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى للطعون عليه بالفوائد عن المبالغ المحكوم بردها بمقولة إن القانون المالي ليس له استقلال عن القانون المدني مع مخالفة ذلك لقضاء محكمة النقض الفرنسية . ومع أن دين الضريبة ينشأ عن إرادة منفردة من جانب السلطة العامة ويكون تحصيله بمقتضى أوامر واجبة التنفيذ ولا يمكن الوفاء به بطريق المقاصة خلافا للدين المدني . ولو سلم جدلا بانطباق القانون المدني في هذا الخصوص فقد صدر القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ونشر في ٣١ من أغسطس سنة ١٩٥٠ قبل صدور الحكم المطعون فيه . ولما كان هذا القانون قد عدل المادة ١٠١ من القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ ونص على أنه لا يجوز مطالبة مصلحة الضرائب بفوائد عن المبالغ التي يحكم بردها وكان هذا القانون من النظام العام . فقد كان يتمين على المحكمة تطبيقه .

د ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن مصلحة الضرائب لا تعفى من الحكم عليها بالفوائد القانونية من تاريخ الطلب الرسمي عن كل مبلغ يقضى عليها برده للمول تعويضا له عن حرمانه من الانتفاع بما حصل منه بغير حق من تاريخ رفع دعواه حتى يوفى إليه حقه كاملا وأن مركزها في هذا الشأن لا يختلف عن مركز أى مدين يحكم عليه برد مبلغ من النقود أخذه بغير حق فيلزم بفوائد التأخير القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية وفقا للبادة ١٨٥ من القانون المدني . وأن القانون رقم ١٤٦ سنة

١٩٥٠ الذي عدل أحكام المادة ١٠١ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ تعديلا يقضى بعدم جواز الحكم على مصلحة الضرائب بفوائد عن المبالغ التي يحكم عليها بردها للمولين ليس له أثر رجعي فلا يسرى على الفوائد القانونية المستحقة عن مدة سابقة على تاريخ العمل به بل يسرى فقط على الفوائد المطلوبة عن المدة التالية لنفاذه . ولما كان الحكم المطعون فيه وإن كان قد أصاب في القضاء بالفوائد القانونية عن المبلغ المقضى برده للطعون عليه المحصل منه عن المدة من ٢٤ أغسطس سنة ١٩٤١ حتى سنة ١٩٤٥ بغير حق ، إلا أنه أخطأ في تحديد سعر الفائدة بواقع ٥ ٪ عن المدة التالية لسريان القانون المدني الجديد ابتداء من ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ . وكان يجب أن تكون في المدة المذكورة باعتبار ٤ ٪ فقط . فإنه يتمين نقض الحكم فيما قضى به في هذا الخصوص أيضا .

د ومن حيث إنه لذلك يتمين نقض الحكم المطعون فيه : أولا - فيما قضى به من إلزام مصلحة الضرائب بأن تدفع للطعون عليه الضرائب التي حصلت عنها عن الفترة من سنة ١٩٣٨ إلى تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٩ سنة ١٩٤١ وفوائد هذا المبلغ . ثانيا - نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به من إلزام مصلحة الضرائب بأن تدفع للطعون عليه فوائد عن الضرائب التي حصلت عنها بعد العمل بالقانون رقم ٣٩ سنة ١٩٤١ بواقع ٥ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية لغاية ٣١ من أغسطس سنة ١٩٥٠ وجعلها بواقع ٥ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية لغاية ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ وجعلها بواقع ٤ ٪ ابتداء من ١٥

من أكتوبر سنة ١٩٤٩ لغاية ٣١ من أغسطس سنة ١٩٥٠ .

(القضية رقم ٣١٥ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وسليمان ثابت وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمد فؤاد جابر المستشارين) .

١٨٦

٢٧ يناير سنة ١٩٥٥

١ — إجارة . انتهاء مدة الإجارة قبل تسليم العين المؤجرة . توافر مصلحة المستأجر في طلب التنفيذ العيني . علة ذلك .

ب — إجارة . تراحم المستأجرين . التنفيذ بأسبقية وضع اليد أو التسجيل . شرطه . انتهاء الفسخ التدليسي . المادة ٣٦٥ مدني قديم المقابلة للمادة ٥٧٣ من القانون المدني الجديد .

المبادئ القانونية .

١ — انتهاء مدة الإجارة قبل تسليم العين المؤجرة للمستأجر لا يحول دون توافر مصلحته في طلب التنفيذ العيني ، ووجه تحقق هذه المصلحة هو تقرير حق قانوني له حتى ولو استحال التنفيذ بالتسليم لانتهاء المدة وقت صدور الحكم لما يترتب على قبول هذا الطلب من إمكان رجوعه بالتعويض على المؤجر .

٢ — إن ما قصده المادة ٣٦٥ من القانون المدني القديم في حالة تراحم المستأجرين من الأسبقية بوضع اليد أو التسجيل أن يكونا غير مشوبين بالغش التدليسي الذي يمنع واضع اليد من التحدي بأسبقية وضع يده كما يمنع المسجل سند إيجاره من التمسك بتسجيله وهذا هو ما قننه المشرع

في المادة ٥٧٣ من القانون المدني الجديد ، وإذن فتي كان الحكم قد أقيم على أن وضع يد المستأجر على العين المؤجرة في المدة المتنازع عليها وكذلك تسجيله للخالصة التي يرتكن إليها قدشابهما الغش والتدليس المانعان من ترجيح عقده على عقد المستأجر الآخر المتنازع معه للأدلة السانعة التي أوردتها في حدود سلطته الموضوعية ، فإن النعي عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس .

المحكمة

... من حيث إن الطعن بني على سببين ينبغي الطاعن في أولها على الحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون من ثلاثة أوجه يتحصل أولها في أن المطعون عليه الأول طلب أصليا أمام محكمتي أول وثاني درجة إلزام المؤجر وهو المطعون عليه الثاني بتسليم الأرض المؤجرة واحتياطيا إلزام المؤجر برد قيمة الإيجار والتعويض وهذا معناه طلب تنفيذ الالتزام عينا بتمكين المطعون عليه الأول من وضع يده في المدة المحددة بالعقد وهي من ١/١١/١٩٤٩ إلى آخر أكتوبر سنة ١٩٥٠ فان تعذر هذا التنفيذ بفعل المؤجر الملتزم بالتسليم يكون للطرف الآخر رد ما دفع من التضمينات والفوائد وذلك وفقا للمادتين ١٧٨ من القانون المدني القديم و ١٥٩ مدني جديد وأنه وإن كانت محكمة أول درجة قد قضت في ١/٢٥/١٩٥٠ في وقت كان التنفيذ العيني بالتسليم ممكنا إذ لم تكن مدة العقد قد انتهت إلا أن محكمة ثاني درجة أثناء نظرها في الطلب الأصلي بالتسليم قد قضت به في ١/٣/١٩٥١ في وقت كان من المستحيل فيه تنفيذ الالتزام عينا لانتهاء مدة الإيجار بما كان

يتعين معه على المحكمة أن تقضى بالطلب الاحتياطي الذي وجهه المطعون عليه الأول إلى المؤجر وهو لم يرفع الاستئناف المقابل إلا تلافياً لاستحالة إجابة طلب التسليم .

ومن حيث إن هذا الوجه مردود بأنه يبين من الأوراق أن المطعون عليه الأول أصر أمام محكمة أول درجة على طلبه الأصلي بتسليم العين المؤجرة وقال إنه يطالب بالطلب الاحتياطي بالتعويض ورد ما دفع منه للمؤجر في حالة رفض الطلب الأصلي وجاء أمام محكمة ثاني درجة وقرر بجلسته ١٩٥٠/١١/١٩ وبصحيفة استئنافه المقابل المعلقة في ١٩٥٠/٤/٢٧ أنه يطلب أصلياً تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من تسليم واحتياطياً بأن يدفع له المطعون عليه الثاني ١٧٩ جنيتها و٤٢٥ ملياً . ثم قال بجلسته ١٩٥١/١/١١ المودعة صورة محضرها الرسمية ضمن أوراق الطعن إنه يكتفي بطلب التسليم عينا وأنه سيرفع دعوى على حدة بطلبه الاحتياطي ومتى ثبت ذلك فإن المطعون عليه الأول لا يكون — كما قال الطاعن — قد قصد الفصل في الطلب الاحتياطي على أساس أنه يتضمن التعويض لاستحالة التنفيذ العيني بالتسليم إنما يكون قد حرص على طلبه الأصلي الذي تمسك به وأصر عليه في الجلسة الأخيرة دون الطلب الاحتياطي ولا يسع المحكمة والحالة هذه وهي مقيدة بما طلبه إلا أن تقضى له بالطلب الأصلي لحسب وهو الذي كان الاستئناف الأصلي للطاعن مقصورياً عليه .

ومن حيث إن الطاعن ينعي في الوجه الثاني من السبب الأول على الحكم المطعون فيه أنه قضى في ٨ مارس سنة ١٩٥١ للمطعون عليه الأول بتسليم الأرض المؤجرة إليه من المطعون

عليه الثاني عن مدة تنتهي آخر أكتوبر سنة ١٩٥٠ خطأ في القانون لأن مصلحة المطعون عليه الأول في التنفيذ العيني وقت الحكم به قد انقضت بما لم يعد معه جدوى من تنفيذه — كما أخطأ الحكم أيضاً بقضائه بالطلب الأصلي بتسليم الأرض للمطعون عليه الأول مع أن إجابة طلب التنفيذ العيني بالتسليم أمر مقيد بالسنة المحددة بالعقد وكانت قد انتهت وقت الحكم بالتسليم مما يترتب عليه أن يكون طلب التسليم العيني غير ذي موضوع فلا مصلحة للمطعون عليه الأول في الحكم به وبما كان يجب معه الحكم بالطلب الاحتياطي برد ما دفع إلى المؤجر من الإيجار مع التعويض وإذ لم يقض الحكم بذلك يكون قد خالف القانون .

ومن حيث إن هذا النعي بشقيه مردود بأن مصلحة المطعون عليه الأول كانت قائمة ومحققة عند رفع الدعوى واستمرت كذلك وقت صدور الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه مما ينبئ عليه قبول الطلب الأصلي بالتنفيذ العيني وتسليم العين المؤجرة ، ووجه تحقق هذه المصلحة هو تقرير حق قانوني للمطعون عليه الأول حتى ولو استحال هذا التنفيذ بالتسليم وقت صدور الحكم المطعون فيه لما يترتب على قبول الطلب الأصلي من إمكان المطعون عليه الأول من رفع دعوى التعويض ضد الطاعن والمطعون عليه الثاني وهو ما أفصح عنه فعلاً أمام محكمة ثاني درجة بمحضر جلسته ١١ يناير سنة ١٩٥١ .

ومن حيث إن الوجه الثالث من السبب الأول يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ خلط بين سوء النية والغش

لجملتهما سواء في الحكم والأثر كما أنه أساء تطبيقهما على الواقعة المطروحة على المحكمة .

د ومن حيث إن هذا الوجه مردود بما قرره الحكم المطعون فيه من أن المطعون عليه الأول استأجر الأطيان من المطعون عليه الثاني بالعقد المؤرخ في ٢٤ / ٦ / ١٩٤٧ والثابت التاريخ في ٢٦ / ٦ / ١٩٤٧ لمدة المتنازع على التأجير فيها وهي سنة ١٩٤٩ — ١٩٥٠ الزراعية ثم أندر المالك والطاعن في ٣٠ / ١٢ / ١٩٤٧ بمدة عقده طالبا منهما استلام العين المؤجرة الانتفاع بها وعلى الرغم من علم الطاعن بذلك فقد أقدم على استئجار الأطيان ذاتها لمدة تبدأ من أول نوفمبر سنة ١٩٤٩ وتنتهي في آخر أكتوبر سنة ١٩٥٢ بعقد إيجار أثبت تاريخه في ٢٦ / ١٠ / ١٩٤٨ ولذلك يكون وضع يد الطاعن من بدء المدة التي حصل التزامه على التأجير فيها مشوبا بالغش والتدليس ولا أدل على قيامها من أن الطاعن بعد أن استأجر الأطيان بعقد ثابت التاريخ في ٢٦ / ١٠ / ١٩٤٨ لمدة الثلاث سنوات الواردة بهذا العقد استأجر الأطيان لمدة سنة أخرى تنتهي في آخر أكتوبر سنة ١٩٥٣ بمخالصة مؤرخة في ١٣ / ٨ / ١٩٤٩ وتضمنت واقعة استئجاره لمدة أربع سنوات وذكر فيها أنه دفع إيجار جميع السنوات الأربع ثم سجلها في ١٨ / ٨ / ١٩٤٩ ليتخذها سنداً للبضالة بين عقده وعقد مزاحمه وهذا لا يخرج عن كونه محاولة أريد بها تفضيل عقد إيجاره الثابت التاريخ في ٢٦ / ١٠ / ١٩٤٨ والمشوب بالغش فضلاً عن التدليس الذي اعتوره ويدل على ذلك أنه نص في عقد الإيجار أن جملة الإيجار في الثلاث سنوات مبلغ ٣٨٧ جنيهاً و ٥٠٠ ملهم وأن الطاعن دفع

مبلغ ١٢٠ جنيهاً وقت العقد الثابت التاريخ في ٢٦ / ١٠ / ١٩٤٨ في حين أنه نص في المخالصة المحررة بعد هذا التاريخ أن المؤجر استلم وقت تحريرها في ١٣ / ٨ / ١٩٤٩ مبلغ ٥٠٠ جنيهاً قيمة الأجرة عن الأربع سنوات من أول نوفمبر سنة ١٩٤٩ إلى آخر أكتوبر سنة ١٩٥٣ وبذلك لا يفضل عقده عقد المطعون عليه الأول . وهذا الذي ذهب إليه الحكم المطعون فيه لا مخالفة فيه للقانون إذ هو يتفق مع ما جاء بالمادة ٣٦٥ من القانون المدني القديم المنطبقة على واقعة الدعوى لحصول تعافد المستأجرين المتزامين وقت سريانها والتي تنص على أنه د في حالة تعدد المستأجرين لعقار واحد في آن واحد يقدم من وضع يده أولاً ولكن إذا سجل أحد المستأجرين سند إيجاره قبل وضع يد غيره أو قبل انتهاء الإيجار المحدد فهو الذي له الأولوية، وإذا نصت المادة المذكورة على ذلك يكون ما قصده من الأسبقية بوضع اليد أو التسجيل أن يكونا غير مشوبين بالغش والتدليس الذي يمنع واضع اليد من التحدي بأسبقية وضع يده كما يمنع المسجل سند إيجاره من التمسك بتسجيله وهذا هو ما قننه المشرع في القانون المدني الجديد الذي تنص المادة ٥٧٢ منه على أنه د إذا تعدد المستأجرون لعين واحدة فضل من سبق منهم إلى وضع يده عليها دون غش فإذا كان مستأجر عقار قد سجل عقده وهو حسن النية قبل أن يضع مستأجر آخر يده على العقار المؤجر أو قبل أن يتجدد عقد إيجاره فإنه هو الذي يفضل، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقيم على أن وضع يد الطاعن على الأرض المؤجرة في المدة المتنازع على التأجير فيه وكذلك تسجيله

المحكمة

«... من حيث إن الطعن بني على خمسة أسباب
يتبعي الطاعن في الأول منها على الحكم المطعون
فيه خطأه في الإسناد وقصوره في التسييب ووجه
الخطأ في الإسناد أنه جاء بأسبابه أن الطاعن لم
ينازع أمام محكمة أول درجة في أن أصل
المصرف كما هو مبين في عقد شراء المطعون عليهم
وخرائط الشركة البائعة كان مسقاة ولكنه
دفع بأن وصفها كمسقاة قد انقضى بعدم استعمالها
وما خصصت له من أجله مدة خمس عشرة سنة
مع أن هذا الذي قرره الحكم لا سند له في دفاع
الطاعن إذ قال أمام محكمة أول درجة بمجلسي
١٩٤٥/١٢/٢٢ ، ١٩٤٦/١/٢٦ ومذكرته
المقدمة للمحكمة المذكورة والمودعة صورة كل
منها الرسمية ضمن أوراق الطعن إن المصرف
موجود من يوم إنشائه حتى الآن وأنه توجد
قناتان متجاورتان إحداها مرتفعة وهي مجرى
للري والثانية منخفضة وهي المصرف موضوع
النزاع كما قال في مذكرته إنه وجد المجرى المتنازع
عليها مصرفاً ولم يغير أو يبدل فيه وكل هذا
يدل على أنه قال إن المجرى كانت من الأصل
مصرفاً لا مسقاة كما قال الحكم المطعون فيه .
وأما وجه القصور فإن الحكم المطعون فيه لم يرد
على دفاع الطاعن بأنه وجد المصرف على حاله .
« ومن حيث إن هذا السبب مردود في
وجهه الأول بأن الحكم المطعون فيه لم يؤسس
قضاه على القول بعدم منازعة الطاعن في أن
أصل المصرف كان مسقاة بل أقام قضاه على
ما استخلصه من عقد شراء المطعون عليهم أرضهم
من شركة مساهمة البحيرة بالعقد المسجل في
١٩٣٧/٥/٢٧ ومن كشف تحديد الأطنان

للخاصة التي يرتكن إليها قد شابهما الغش
والتدليس المانعان من ترجيح عقده على عقد
المطعون عليه الأدلة السائغة التي أوردها في حدود
سلطته الموضوعية فلا يكون ثمة محل للنعي على
الحكم أنه خالف القانون .

« ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن
الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور إذ لم يرد
على ما دفع به الطاعن بجلسة ١١ يناير سنة ١٩٥١
من أن الطلب الأصلي للتنفيذ العيني بتسليم
الأرض أصبح غير ذي موضوع بعد أن انتهت
مدة الإيجارة فلا يجوز الحكم به لاستحالة
التنفيذ .

« ومن حيث إن هذا السبب ترديد لما ورد
بالسبب الأول وقد سبق الرد عليه .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على
غير أساس ومن ثم يتعين رفضه . »

(القضية رقم ١٨١ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد
نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمد عياد ومحمد أمين زكي
المستشارين) .

١٨٧

٢٧ يناير سنة ١٩٥٥

تقادم . تقادم خمس . شرط التمسك بكسب الملك
بالتقادم الخمسي . أن يكون التصرف صادراً من غير
مالك .

المبدأ القانوني

لا يجوز التمسك بكسب ملكية الحق بالتقادم
الخمسي مع السبب الصحيح وحسن النية إلا إذا
كان التصرف صادراً من غير مالك ، فإذا كان
المتصرف إليه قد تلقى الحق من المالك فلا يجديه
التمسك بهذا السبب .

المدينة ، ومن كشف تحديد عقد الطاعن الرسمي المحرر في ١٩٤١/٤/٢٧ ومن خرائط الشركة ومن تقرير الخبير وكلها ثابت بها أن أطيان المطعون عليهم وقت شرائهم كانت تجاوزها من الجهة البحرية ترعة ثم تلي ذلك أرض الطاعن التي قدم عنها الطلب رقم ٣٠١٣ مما يدل على أن الجري كانت أصلها مسقاة لا مصرف وهذا الذي أورده الحكم لا خطأ فيه في الاستناد وأما ما ينهه الطاعن على الحكم قوله إن المستأنف عليه الطاعن ، لم ينازع في أن أصل المصرف كما هو مبين في عقد شراء المطعون عليهم وخرائط الشركة كان مسقاة فلا يحمل إلا على أن الطاعن لم ينكر ما تضمنته مستندات المطعون عليهم . ومردود في وجهه الثاني بأن ما قرره الحكم المطعون فيه يكفي لحله ويتضمن الرد على دفاع الطاعن بأنه وجد المصرف بحالته .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ كلف الطاعن بإثبات أنه استعمل الجري كمصرف مدة خمس عشرة سنة مع أنه كان لزاماً على الحكم أن يكلف المطعون عليهم بإثبات استعمالهم الجري للرى هم ومن قبلهم خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة لأنه ثبت من معاينة الخبير على الطبيعة أن الجري وقت المعاينة كانت مصرفاً لا مروي غير أن المحكمة مع عجز المطعون عليهم أن يثبتوا تخصيصهم بحق ارتفاق الرى نقلت عبء الإثبات من عليهم إلى الطاعن . كما أن الحكم المطعون فيه شابه القصور إذ لم يرد على ما قرره محكمة أول درجة من أن عقد شراء المطعون عليهم من شركة المساهمة لم يراع فيه الدقة من حيث تسمية الجري ترعة .

ومن حيث إن هذا السبب مردود في وجهه

الأول بأن الطاعن هو الذي طلب إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات أنه استعمل الجري مصرفاً لمدة خمس عشرة سنة ولم يؤسس الحكم قضاءه على ما شهد به شهود الطاعن الذين لم يصدقهم وإنما أسس قضاءه كما سبق بيانه على أدلة أخرى سائغة استقام بها بعد أن استخلص منها في حدود سلطته الموضوعية أن المطعون عليهم لم يستقط حقهم في استعمال المروي مدة الخمس عشرة سنة المسقطه لحق الارتفاق . ومردود في وجهه الثاني بأن ما قرره محكمة ثاني درجة عن دلالة مستندات المطعون عليهم والطاعن في مجموعها يتضمن وجود ترعة في الجهة البحرية من أطيانهم وفي الجهة القبلية من أرض الطاعن فيه الرد الكافي على ما قرره محكمة أول درجة من أن عقد شراء المطعون عليهم المسجل في ١٩٣٧/٥/٢٧ لم تراع فيه الدقة .

ومن حيث إن الطاعن ينفي في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه قصوره في التسبيب ذلك أنه ورد بأسبابه أن شاهدي الإثبات منسى سعيده وحادي زيدان قررا أنهما يعرفان أن الجري مخصصة كمصرف منذ أن اشترى الطاعن أطيانه وحدد منسى مدة استعمال المصرف بعشر سنوات وحددها حماد بمدة عشر سنوات أو خمس عشرة سنة مع أن حماد كما هو ظاهر من أقواله في محضر التحقيق المودعة صورته الرسمية ضمن أوراق الطعن قرر أن الجري هي مصرف لأنه ليس لها فتحة ولما سئل متى بدأ استعمالها للمصرف أجاب من وقت أن رآها وهي في يد الطاعن ولم يربط واقعة وضع يده على المصرف بتاريخ شراء الأطيان ومع أن منسى قرر أنه لا يعرف متى تملك الطاعن أرضه ثم عاد وقال إن الطاعن اشتراها من خمس عشرة سنة وقد سردت المحكمة أقوال منسى على أنه أدلى بالشق

الثاني منها دون ذكر للشق الأول من شهادته ولم تناقشه في تلك الشهادة . ولم تبحث دفاع الطاعن الذي تمسك به أمام محكمة أول درجة بمحضر جلسة ١٩٤٦/١/٢٦ من أنه كان واضعاً يده على المصرف من سنة ١٩٢٧ .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم المطعون فيه وهو بسبيل سرد أقوال الشاهدين منسى وحماد جاء به أنهما قالاً إنهما يعرفان أن الجرى مخصصة كمصرف وحدد منسى مدة التخصيص بخمسة عشر عاماً وحددها حماد بعشر سنوات أو بخمس عشرة سنة وهو ما جاء بمحضر التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة ثم عقب الحكم المطعون فيه على ذلك بأنه لا يثق بأقوال الشاهدين لما ثبت من المستندات السابق الإشارة إليها ومن تقرير الخبير أن الجرى كانت مخصصة كترعة لرى أطيان الطرفين من تاريخ عقد شراء المطعون عليهم ولما ثبت من أنه على فرض أن الطاعن وضع يده على الأرض التي اشتراها مجاورة لأرض المطعون عليهم وبينهما الجرى منذ أن صدرت موافقة الشركة على طلب شرائه في ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٣ فإن المدة المسقطه لحق ارتفاق المطعون عليهم لا تكون قد انقضت فضلاً عن أنه ثبت من الشكوى رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٤٥ إداري بملقاس أن الطاعن قرر أنه استعمل الجرى كمصرف منذ اثنتي عشرة سنة فقط . وهذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه هو استخلاص موضوعي سائغ لا خطأ ولا قصور فيه ويستقيم به قضاؤه دون حاجة إلى أن تناقش المحكمة أقوال الشهود مادامت قد كونت عقيدتها من مستندات الدعوى بما يفي عن هذه المناقشة ودون حاجة إلى أن ترد على أقوال الطاعن فيما قرره من أنه

وضع يده على أرضه من سنة ١٩٢٧ مادامت المحكمة قد اقتنعت أنه لم يقدم الدليل على ما ادعاه .

د ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم المطعون فيه لم يرد على ما تمسك به الطاعن في مراحل الدعوى من أنه قام الدليل على قبول المطعون عليهم ورضائهم بالمصرف بوضعه الحالي وذلك لإقامتهم مروى يروون منها أرضهم منذ زمن بعيد بجوار الجرى المتنازع عليها كما ثبت ذلك من تقرير الخبير وأقوال الشهود بمحضر تحقيق البوليس .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن ما أقام عليه الحكم قضاءه بأن المطعون عليهم لم يسقط حقهم في استعمال المروى التي بين أرض الطرفين لعدم مضي خمس عشرة سنة من تاريخ شرائهم أرضهم في سنة ١٩٣٧ ومن قبول الطاعن لشرائه أرضه في سنة ١٩٣٣ فيه ما يكفي لحله وفيه بالرد الضمني على ما أثاره الطاعن بسبب نفيه والمحكمة بعد غير ملزمة بتعقب الخصوم في جميع مناحي أقوالهم وتفنيد كل حججهم .

د ومن حيث إن حاصل السبب الخامس أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن الطاعن قال بمذكرته أمام محكمة ثاني درجة إن الأوضاع لم تتغير عما كانت عليه أمام محكمة أول درجة مما يستناد منه أنه تمسك بدفوعه التي سبق أن أبداها أمام محكمة أول درجة وكان من دفوعه أنه على أسوأ الفروض قد كسب قبل رفع الدعوى في ١٩٤٥/١٠/٢١ حق الارتفاق بوضع يده عليه خمس سنوات بالسبب الصحيح وحسن النية غير أن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع .

وكيل عن الطاعن يملك هذا التقرير وقت حصوله وعدم تقديم التوكيل الذى يثبت ذلك يعجز المحكمة عن التثبت من توافر هذه الشروط .

المحكمة

« من حيث إن النيابة دفعت بعدم قبول الطعن شكلا ، لأن وكيل الطاعنة سيجب التوكيل الذى بموجبه قرر الطعن بطريق النقض فى حكم محكمة استئناف مصر فى القضية رقم ٤٢١ سنة ٦٧ ق .

« ومن حيث إنه يبين من الرجوع إلى ملف الطعن أن وكيل الشركة الطاعنة تقدم فى ١ أغسطس سنة ١٩٥٤ بطلب لكبير كتاب محكمة النقض بسحب التوكيل المودع منه بالملف ثم استلمه بالفعل فى نفس التاريخ ولكنه لم يعده حتى جلسة المرافعة التى لم يحضر فيها ولذلك ترى المحكمة أن الدفع فى محله ذلك لأنه يشترط لصحة الطعن بالنقض أن يقرر به وكيل عن الطاعن يملك هذا التقرير وقت حصوله وعدم تقديم التوكيل الذى يثبت ذلك يعجز المحكمة عن التثبت من توافر هذه الشروط ومن ثم يكون الطعن باطلا ويتعين عدم قبوله شكلا لبطلانه .

(القضية رقم ٣٢٦ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وسليمان ثابت وكيل المحكمة ومحمد عبد الواحد وأحمد العروسي ومحمد فؤاد جابر المستشارين) .

١٨٩

٢٧ يناير سنة ١٩٥٥

جبايات . تقادم . متى تزول عن الجبايات صفة الملك العام ويصح تملكها بالتقادم .

المبدأ القانونى

الغرض الذى خصصت من أجله الجبايات

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن ما أثاره الطاعن فى سبب النعى غير منتج ذلك أن الدفع بكسب ملكية الحق بوضع اليد عليه بالتقادم الخمسى وضع يد مستوفيا شرائطه مع السبب الصحيح وحسن النية عملا بالمادة ٧٦ من القانون المدنى القديم المنطبق على واقعة الدعوى لا يجوز التحدى به إلا إذا كان التصرف صادرا من غير مالك ، ومن ثم يكون غير مجد للطاعن التمسك بهذا الدفع لأنه تلقى الحق فى ملكية نصف المجرى وحق الارتفاق من شركة مساهمة البحيرة المملوكة البائعة لنفس المطعون عليهم الحق المتنازع عليه مما ينتق معه القول بالتمسك بكسب الملكية بالتقادم الخمسى للسبب الصحيح وحسن النية .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن فى غير محله ومن ثم يتعين رفضه .
(القضية رقم ١٩١ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

١٨٨

٢٧ يناير سنة ١٩٥٥

نقض . طعن . إجراءات الضمن . سحب المحامى المقرر بالطعن نيابة عن الطاعن توكيله من ملف الضمن قبل الجلسة المحددة لنظره وعدم حضوره فى هذه الجلسة .
بطلان الضمن . علا ذلك .

المبدأ القانونى

متى كان وكيل الطاعن قد تقدم بطلب إلى كبير كتاب محكمة النقض بسحب التوكيل المودع منه واستلمه بالفعل ولم يعده حتى جلسة المرافعة التى لم يحضر فيها ؛ فإن الطعن يكون باطلا ، ذلك أنه يشترط لصحة الطعن بالنقض أن يقرر به

للمنفعة العامة ليس بمقصود على الدفن وحده بل يشمل أيضا حفظ رفات الموتي بعد دفنهم ، وينبني على ذلك أنها لا تفقد صفتها العامة بمجرد إبطال الدفن فيها ، ولا يجوز تملكها بوضع اليد إلا بعد زوال تخصيصها واندثار معالمها وآثارها .

المحكمة

د حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب حاصل أولها أن الحكم الصادر في ٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بقبول الاستئناف شكلا مع أن الحكم المستأنف صدر في حدود النصاب الاتحادي للمحكمة الجزئية التي أصدرته وقد قدر المطعون عليه قيمة دعواه في صحيفتها الابتدائية بمبلغ ٨ جنيهات و ٧٤٠ مليما باعتبار المتر الواحد ٢٠٠ ملجم وكان يجب على محكمة الدرجة الثانية مراعاة ذلك من نفسها وأن تحكم بعدم جواز الاستئناف دون حاجة إلى الدفع به من الخصوم لتعلقه بالنظام العام .

د حيث إن هذا السبب مردود بأنه يبين من صحيفة الدعوى الابتدائية التي قدم الطاعنون صورة رسمية منها أن المطعون عليه قدر قيمة الأرض التي يطالب بها بمبلغ ٨٢ ج و ٧٤٠ م وهو ما يزيد عن النصاب النهائي الذي كان مقررا للمحكمة الجزئية إذ ذاك وواضح من الصحيفة المذكورة أن المطعون عليه بعد أن حدد فيها الأرض المعتبرة عليها وذكر مساحتها قطعة قطعة قال إن قيمة المتر الواحد ٢٠٠ م ولما كان مجموع مساحة القطع المعتبرة عليها كما جاء بالصحيفة هو ٤١٣ مترا و ٧٠ سم مربعا فلذا تكون قيمة الدعوى على هذا الأساس ٨٢ ج و ٧٤٠ م وليس ٨ ج و ٢٧٤ م كما يقول الطاعنون .

د وحيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون إذ قضى بأن الجبانة المدعى بتعدي مورثي الطاعنين عليها لم ينته بعد تخصيصها بالمنفعة العامة مع أن الثابت من تقرير الخبير الذي ندبته المحكمة أن الدفن بطل فيها منذ أكثر من خمسين سنة .

د وحيث إن هذا السبب مردود بأن الغرض الذي خصصت من أجله الجبانات بالمنفعة العامة ليس بقاصر على الدفن وحده بل يشمل أيضا حفظ رفات الموتي بعد دفنهم وينبني على ذلك أن الجبانات لا تفقد صفتها العامة بمجرد إبطال الدفن فيها ولذا يكون الحكم المطعون فيه قد أصاب إذ أقام قضاءه تأسيسا على أن الجبانات لا يجوز تملكها بوضع اليد إلا بعد زوال تخصيصها واندثار معالمها وآثارها وأنها لا تفقد صفتها العامة بمجرد إبطال الدفن فيها .

د وحيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في فهم الواقع الثابت بأوراق الدعوى إذ قرر أن الجبانة لازالت حافظة لمعاملها وأن الأرض المتنازع عليها تدخل فيها استنادا إلى ما قرره الخبير الذي ندبته المحكمة مع أن الخبير لم يقل في تقريره إن الجبانة لازالت حافظة لمعاملها وليس في أوراق الدعوى ما يدل على حدود الجبانة ومساحتها كما أنه لا يصح الاستدلال بخريطة فك الزمام التي عملت في سنة ١٩٣٣ على دخول أرض النزاع في الجبانة ولا الاحتجاج على الطاعنين بمحض الجشني المحرر في ١٦ من يولييه سنة ١٩٣٥ ولا بتقرير مصلحة الطب الشرعي عن العظام التي استخرجت في غير مواجهة الطاعنين من أجزاء أخرى من الأرض المقال بأنها جبانة قديمة ولم تستخرج من الأرض المقامة عليها منازلهم .

موضوعي يتعلق بتقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع ومن ثم يكون هذا السبب جميعه غير مقبول .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس صحيح متعينا ونضه » .

(القضية رقم ٣٣٦ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وأحمد العروسي ومحمد أمين زكي ومحمد فؤاد جابر ومحمد عبد الواحد على المستشارين) .

١٩٠

٢٧ يناير سنة ١٩٥٥

حكم . تسييه . رهن حيازي . التزام الدائن المرتهن بأن يبذل جهده في استغلال العقار المرهون . تقرير الحكم بأن الدائن قصر في استغلال العقار . أمره بإجراء عملية الاستهلاك على أساس أجر المثل لا على أساس ما حصله فعلا . عدم يانه الأسباب التي استند عليها في إثبات تقصير الدائن . قصور .

المبدأ القانوني

مق كانت المحكمة إذ طبقت المادة ٥٤٥ هـ من القانون المدني القديم التي توجب على الدائن المرتهن أن يبذل في سبيل استغلال العقار المرهون حسب ما هو قابل له ما يستطيع من مجهود بمكن لم تبين الأسباب التي اعتمدت عليها في اعتبار الدائن مقصرا في استغلال العين المرهونة مكتفية في ذلك بإيراد عبارة غامضة لا تكشف عن أي معنى ثم ندبت خبيرا لإجراء عملية الاستهلاك لا على أساس ما استولى عليه الدائن المرتهن فعلا بل على أساس أجر المثل ، فإن حكمها يكون قاصرا قصورا يستوجب نقضه .

« وحيث إن هذا السبب مردود بأنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن قرر في أسبابه أن الجبابة لم تفقد بعد صفتها العامة وأن أرض النزاع داخله فيها ورتب على ذلك أنه لا يجوز تملكها بوضع اليد أقام قضاءه هذا على ما استقاه من مصادر ثلاثة أورد دلالة كل منها وهي :

١ - محضر أعمال الخبير المؤرخ ١٠ من يناير سنة ١٩٤٣ الدال على أنه ظهر له في المعاينة أنه وجد ببعض أجزاء الجبابة آثار قبور قديمة داخل مدافن قديمة و ٢ - تقرير الخبير الدال على أن أرض النزاع تدخل ضمن الجبابة حسبما ظهر من تطبيق خريطة فك الزمام و ٣ - محضر الجشني المؤرخ ١٦ من يولييه سنة ١٩٣٥ المؤيد بمحضر أعمال الخبير والمتضمن أن بأرض الجبابة قبورا ظاهرة على ارتفاع ٥٠ سم من الأرض وأنه عثر فيها على بعض عظام ثبت من تقرير مصلحة الطب الشرعي أنها آدمية وهذه الأدلة التي أوردتها الحكم هي أدلة سائغة تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها . وبين من صورة تقرير الخبير المقدمة من الطاعنين صحة ما استخلصه الحكم منه . أما النعي على الحكم بالخطأ في الاسناد إلى محضر أعمال الخبير ومحضر الجشني فإنه عار عن الدليل إذ لم يقدم الطاعنون صورة منهما ولا يجدي الطاعنين تمسكهم بالشهادة الصادرة من قلم كتاب محكمة بني سويف الابتدائية في ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٥١ بعدم وجود محضر أعمال الخبير في ملف الدعوى - وأما ما أشار إليه الطاعنون في هذا السبب خاصا بعدم وجود ما يدل على حدود الجبابة ومساحتها وعدم جواز الاستدلال بخريطة فك الزمام وبمحضر الجشني وبتقرير مصلحة الطب الشرعي فهو جدل

المحكمة

د من حيث إن الوقائع تحصل في أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى على الطاعنين قالوا فيها إن مورثهم كان قد رهن إلى مورث المدعى عليهم ٣ أفدنة و ٨ قراريط و ٨ أسهم الميمنة بالصحيفة رهنا حيازيا نظير دين مقداره ٦٧٠ م و ١٥٨ ج بعقد مؤرخ في ١ نوفمبر سنة ١٩١٢ ومسجل في ١٢ فبراير سنة ١٩١٣ ووضع الدائن المرتهن يده على الأرض واستغلها وورثته من بعده وكانت الغلة تزيد على الفائدة القانونية بحيث استهلك الدين بأكمله منذ زمن طويل . وطلبوا الحكم باستهلاك الدين وفسخ عقد الرهن وبعد أن أحالت محكمة أول درجة الدعوى على التحقيق لإثبات ونفي وضع يد مورث المدعى عليهم وهم من بعده على الأطيان واستغلالها من تاريخ الرهن وسماع شهود الطرفين قضت برفض الدعوى . فاستأنف المطعون عليهم وقيّد الاستئناف برقم ١ سنة ٢٢ ق أمام محكمة استئناف أسيوط التي قضت في ٥ مايو سنة ١٩٤٩ بنذب خبير زراعي لتقدير ريع الأطيان المرهونة من يوم الرهن وإجراء عملية الاستهلاك وفقا للمادة ٥٤٥ مدني ، لأنه على الدائن المرتهن بذل ما يستطيع من جهد لاستغلال العقار المرهون ولا يمكن القول إنه غير مسئول إلا عما وصل ليده فعلا خصوصا إذا ثبت من ظروف الدعوى وملاساتها أنه لم يسع إلى استغلال العقار المرهون حسبما هو قابل له فإذا قصر في استغلاله كان مسئولاً عن قيمة الربح الممكن الحصول عليه وهو أجر المثل . وقد قام الخبير بأموريته وقدم تقريره وانتهى في تقريره إلى أن الدين استهلك في سنة ١٩٢١ وأن ما قاض بعد الاستهلاك هو

مبلغ ٨٦٦ جنيها و ٩٥٠ مليا . وفي ١٠ يناير سنة ١٩٥١ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وعقد الرهن . فقرر الطاعنون بالظعن بطريق النقض في الحكمين الصادر أولهما في ٥ مايو سنة ١٩٤٩ والثاني في ١٠ يناير سنة ١٩٥١ .

د ومن حيث إن بما يتعاه الطاعنون على الحكم الصادر في ٥ مايو سنة ١٩٤٩ القصور في التسيب إذ لم يبين عناصر تقصير الطاعنين مكتفيا بإيراد عبارة يلابسها الغموض والإبهام وهي د إذا ما ثبت من ظروف الدعوى وملاساتها ، وعبرة ومع هذه الظروف والملاسات ، دون أن يبين في أسبابه ظروف هذه الملاسات . وهذا قصور يعيبه ويطله .

د ومن حيث إنه جاء بالحكم الصادر في ٥ مايو سنة ١٩٤٩ عن ذلك د وحيث إن المادة ٥٤٥ مدني قديم تنص على أنه لا يجوز للدائن المرتهن أن يتنفع بالرهن بدون مقابل بل عليه أن يسعى في الاستغلال من الرهن بحسب ما هو قابل له وأن يبذل في سبيل ذلك ما يستطيع من مجهود ممكن في استغلال العقار المرهون مما لا يمكن معه القول بأن الدائن المرتهن غير مسئول إلا عما وصل ليده خصوصا إذا ما ثبت من ظروف الدعوى وملاساتها أنه خالف القانون فلم يسع إلى استغلال العقار المرهون حسبما هو قابل له ، فإذا ما قصر في استغلاله كان مسئولاً عن قيمة الربح الممكن الحصول عليه مع السعي الذي أوجبه القانون لاستغلال العين المرهونة . ومع هذه الظروف والملاسات يكون مسئولاً عن أجر المثل ، وعلى هذا الأساس نددت خبيرا زراعيا للانتقال للعين موضوع الرهن لتقدير ريعها وإجراء عملية الاستهلاك .

« ومن حيث إنه وإن يكن يبين من هذا الذي أورده الحكم أنه فسر المادة ٥٤٥ مدني قديم تفسيراً صحيحاً من أنه يجب أن يبذل الدائن المرتهن في سبيل استغلال العقار المرهون حسب ما هو قابل له ما يستطيع من مجهود ممكن ، إلا أن الحكم إذ طبق هذا الذي قرره على واقعة الدعوى عاره قصور بالغ إذ لم يبين ما استند إليه من أسباب تبرر القول إن الطاعنين أو مورثهم من قبل لم يبذلوا في سبيل استغلال العين المرهونة ما استطاعوا من مجهود ممكن ، مكتفياً بإيراد تلك العبارة المغلفة التي لا تكشف عن أى معنى ومع هذه الظروف والملابسات ، يكون مستولاً عن أجر المثل ، ولذلك نذبت خيراً لإجراء عملية الاستهلاك لا على ما استولى عليه الطاعنون فعلاً من ريع الأرض المرهونة بل على أجر المثل ومن ثم يتعين قبول هذا الوجه ونقض الحكم المطعون فيه الصادر في ٥ مايو سنة ١٩٤٩ للقصور في التسبيب .

« ومن حيث إن الطاعنين ينعون بالوجه الثاني من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الصادر في ١٠ يناير سنة ١٩٥١ الخطأ في الإسناد إذ أشار إلى أن التحقيق أمام محكمة أول درجة قد شمل ما ادعاه الطاعنون من أن المستأجر من الطاعنين للعين المرهونة كان يعمل لحساب المطعون عليهم ، بينما الحكم الصادر بالإحالة على التحقيق كان قد اقتصر على إثبات ونفى عجز الطاعنين عن وضع يدهم على الأطنان المرهونة . كذلك ينعون بالوجه الثالث على الحكم القصور في التسبيب حين ألغى حكم محكمة أول درجة دون أن يعرض إلى دعامة جوهرية قام عليها وهي امتناعه بصحة ما قرره الطاعنون في صدد

اتتفاع العمدة المستأجر بالأطنان المرهونة لحساب المطعون عليهم .

« ومن حيث إن النعى بالوجه الثاني في محله إذ ثابت من الحكم التمهيدى الذى أصدرته محكمة أول درجة في ٨ مارس سنة ١٩٤٥ بإحالة الدعوى على التحقيق ليثبت المدعون بكافة الطرق بما فيها البينة أن مورث المدعى عليهم الطاعنين - استلم الأرض المرهونة واستغلها من تاريخ الرهن وورثته من بعده لغاية الآن على أن يكون للمدعى عليهم النفى بنفس الطرق ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذا استند إلى أن التحقيق أمام محكمة أول درجة تناول ما ادعاه الطاعنون من أن المستأجر من الطاعنين للعين المرهونة كان يعمل لحساب المطعون عليهم قد خالف الثابت من الأوراق وشابه الخطأ في الإسناد . ومن ثم يتعين نقضه دون حاجة إلى بحث الوجه الثالث . »

(القضية رقم ٣٩٩ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وسليمان ثابت وكيل المحكمة ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمود عياد المستشارين) .

١٩١

٢٧ يناير سنة ١٩٥٥

أ - شفعة . الخصوم في دعوى الشفعة . البيع أساس الشفعة تم بعقد لم يسجل . اختصاص بائع البائع في دعوى الشفعة . غير لازم . لا يغير من ذلك أن يكون بائع البائع قد اشترك في التوقيع على العقد النهائي .

ب - شفعة . إجراءات دعوى الشفعة . الإنذار الصادر من الشفيع تضمن رأيه في إعلان عقد البيع سبب الشفعة . هذا لا يزيل الآثار المترتبة على الإنذار متى كان قد تضمن إبداء الرغبة في الأخذ بالشفعة بصورة واضحة .

المبادئ القانونية

١ — لما كان عقد البيع الابتدائي يتولد عنه بمجرد تمامه حق الشفعة لكل من قام به سبب من أسبابه فإنه لا يكون واجبا على الشفيع اختصاص بائع البائع ولو اشترك الأول في التوقيع على العقد النهائي لتسهيل إجراءات التسجيل .

٢ — اشتغال إنذار الشفعة على رأى الشفيع في بطلان عقد البيع لصدوره وقت التفكير في توقيع الحجز على البائع أو لأنه تناول أكثر مما يملك لا يزيل الآثار القانونية المترتبة على هذا الإنذار متى كان قد تضمن أيضاً إبداء الرغبة في الأخذ بالشفعة بصورة تكفي للتعبير عن نيته .

المحكمة

« من حيث إن الطعن مقام على ثلاثة أسباب يتحصل الأول منها في أن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دفع الطاعتين خطأ في القانون وشابه القصور في التسييب من أربعة وجوه (الأول) دفعت الطاعتان بأن والدهما بصفته وليا عليهما أنذر في ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ جرجس عبد السيد المطعون عليه الأول عن نفسه وبصفته وليا على ولديه ووكيلا عن السيدة آماليا وآخرين يخبره فيه بشرائه للشفعة موضوع الشفعة . وفي أول يناير سنة ١٩٤٤ وصله إنذار من المطعون عليه الأول دون السيدة آماليا بطلب الرغبة في الشفعة — وفي ٢٩ من يناير سنة ١٩٤٤ رفع المطعون عليه الأول والسيدة آماليا دعوى الشفعة أى بعد أكثر من ثلاثين يوما من تاريخ الإنذار وأنه

لما كان يبين من ذلك أن الذى أبدى الرغبة في الميعاد هو المطعون عليه الأول فقط دون المطعون عليها الثانية التى رفعت دعواها مباشرة بعد الميعاد — لما كان ذلك تمسكت الطاعتان بسقوط حق المطعون عليها الثانية طبقا للواد ١٤ و ١٥ و ١٩ من قانون الشفعة — إلا أن المحكمة رفضت الدفع بالسقوط استنادا إلى أنه لم يقدّم دليل على وكالة جرجس عبد السيد عن السيدة آماليا حتى تؤخذ بما يرتبه القانون على إنذار ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ مع أنه كان يكتفى في إثبات هذه الوكالة بقوله تسلم الإنذار بهذه الصفة وعدم اعتراض السيدة المذكورة على ذلك — فضلا عن أنها اشتركت معه في رفع الدعوى — على أنه إذا لم يعتبر تسلم الوكيل هذا الإنذار دليلا على العلم فهو على الأقل قرينة على توافره وعلى الخصوص إذا ما كانت السيدة آماليا تقطن هي وجرجس في مسكن واحد مما يستفاد منه يقين عليهما بالبيع في وقت واحد وإذا أغفلت المحكمة تحقيق هذا الوجه من الدفاع وقضت مباشرة باللاحقية في الشفعة للسيدة آماليا تأسيساً على عدم ثبوت وكالة جرجس عنها ، فإنها تكون قد أخطأت في القانون . والثاني — دفعت الطاعتان بسقوط حق المطعون عليهما الأولين في الشفعة لأنهما لم يدخلتا بائعين من ضمن البائعين في الدعوى وقالوا في بيان ذلك بأن والدهما ذكر في الإنذار أنه اشترى الصفقة من السيدة صفصف التى تملك بالميراث وبالمشترى بعقد عرفى من شاكر وعياد عبدالله ومع ذلك فإن المطعون عليهما الأولين لم يدخلهما — وأنه إذ التمس لهما العذر بأنهما ليسا بائعين مباشرين للطاعتين فليس لهما عذر بعد أن تبين لهما أنهما

انقلبا إلى بائعين مباشرين في العقد المسجل —
 الأمر الذي كان يتحتم معه على طالبي الشفعة أن
 يدخلهما في الدعوى طبقا للبائتين ١٤ و ١٥
 من قانون الشفعة وأن يوجها اليهما الطلب —
 لا أن يدخلهما بعد أربعة أشهر ونصف من
 تاريخ تقديم العقد المسجل — تمسكت
 الطاعتان بهذا الدفاع فكان رد الحكم عليه بأن
 البيع قد انعقد مع المطعون عليها الثالثة دون
 الخصوم المدخلين فيها بعد الميعاد ؛ مع أنهما
 هما المتعاقدان مع الطاعتين والموقعان على العقد
 المسجل . وهذا الذي قاله الحكم لا يعتبر ردا على
 دفاعهما — والثالث — تمسكت الطاعتان بأن
 إنذار الرغبة الذي وجهه المطعون عليه الأول
 ردا على إنذارهما غير منتج فضلا عن كونه
 لا يدل على أن المطعون عليه الأول جاد في طلب
 الشفعة ، وأنه إنما يطلبها على سبيل الاحتياط —
 إذ ورد بهذا الإنذار أن البيع قد انعقد بعد
 طلب الحجر وأن زوج البائعة تواطأ مع
 المشتريين بما يدل على سفه البائعة وغفلتها فضلا
 عن أنها لا تملك ما باعته وأنه لا يعرف شاكر
 وعياد عبد الله — وأن المشتري يتعامل بالربا
 وأن العقد لم يعمل إلا سترا للربا وأنه اشترى
 حقا متنازعا عليه — وتلك العبارات تفيد أن
 المطعون عليه الأول لم يكن يعترف بالبيع
 — وغير راغب في الشفعة — وأنه وإن كان قد
 ضمن إنذاره رغبته في الأخذ بالشفعة — فإنما
 كان ذلك منه على سبيل الاحتياط بما كان يتعين
 معه على المحكمة أن تقضى بسقوط حق المطعون
 عليهما — وإذ رد الحكم على هذا الدفاع بأن
 هذه العبارات التي وردت في الإنذار ليست إلا
 تزييدا لا تبطله — فإنه يكون مخالفا للقانون .

والرابع — دفعت الطاعتان بعدم قبول دعوى
 الشفعة — وقالتا في بيان هذا الدفع إن المطعون
 عليهما الأولين ذكرا في دعواهما أن كل ما تملكه
 السيدة صفصف البائعة — هو ٥٩ مترا وكسور
 وهو ما يطلبان أخذه بالشفعة وأنكرا ورائة
 شاكر وعياد وطلبا لإبطال البيع فيما زاد على
 القدر المعترف بملكيته ، في حين أن ما اشترته
 الطاعتان بالعقد العرفي ٧٠ مترا ظهر بعد
 التسجيل أنها ٦٤ مترا وكسور . ومع ذلك فإن
 المطعون عليهما الأولين ظلا متمسكين بطلب
 الإبطال فيما زاد على ٥٩ مترا إلى أن تنازلا
 عنه مؤقتا وطلبا أخذ القدر المبيع جميعه إلا أن
 هذا النزول كان بعد قوات المواعيد وبعد أن
 فقد طلب المواثبة قوته القانونية . وتبعنا تسقط
 صحيفة الدعوى — لأن في الطلب على هذه
 الصورة تفرقة للصفقة وتجزئة لها مما يحرمه
 القانون إذ في اقتصار الشفيع على طلب جزء من
 العقار المبيع ثم عودته بعد ذلك إلى طلب الشفعة
 في كل العقار ما يسقط حقه إذا كان طلبه لم
 يقدم — كما هو الحال في الدعوى — إلا بعد
 انقضاء الميعاد الذي عينه القانون للمطالبة
 بالشفعة .

ومن حيث إنه عن الوجه الأول من هذا
 السبب فإن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون
 فيه قال في خصوصه — وحيث إنه فيما يختص
 بالمدعية الثانية (المطعون عليها الثانية) فإن
 صادق إبراهيم كنج لم يرسل لها إخطارا خاصا
 في ٢٣/١٢/١٩٤٤ كما فعل بالنسبة للمدعى
 الأول (المطعون عليه الأول) بل اكتفى
 بإخطارها في شخص المدعى الأول باعتباره وكيلها
 عنها في ذلك التاريخ كما لم يقيم الدليل على علمها

بالبيع الابتدائي قبل رفع دعواها . وبما أن عريضة الدعوى تضمنت إظهار الرغبة فلم يحصل من جانبها أى تقصير يدعو إلى إسقاط حقها . ويبين من ذلك أن المحكمة استخلصت في حدود سلطتها الموضوعية أن المطعون عليها الثانية لم تعلم بالبيع الابتدائي قبل رفع الدعوى لعدم قيام الدليل أمامها على أن المطعون عليه الأول كان وكيلا عنها وقت تلقى إنذار الطاعنتين في ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ — وكان تقدير القرائن التي استندت إليها الطاعنتان في ثبوت علم المطعون عليها الثانية بالبيع بما تستقل به محكمة الموضوع — لما كان ذلك فإن النعى على الحكم بما ورد في هذا الوجه لا يكون له أساس .

ومن حيث إن الوجه الثاني من هذا السبب مردود بما قرره الحكم بأنه ولا يترتب على عدم توجيه إنذار الرغبة إلى شاكر وعياد واختصاصهما في الدعوى أى بطلان أو سقوط لأن هذين الشخصين لم يبيعا في الواقع إلى صادق إبراهيم كنخ بصفة مباشرة بل صدر منهما البيع إلى صفصف خليل وأن الأخيرة وحدها هي التي باعت إلى صادق إبراهيم بموجب العقد الابتدائي المؤرخ في ١٦/٨/١٩٤٤ فطلب الشفعة يجب توجيهه إليها . وهذا الذى قرره الحكم لا مخالفة فيه للقانون ذلك — أنه وإن كان عقد البيع الذى أبرم بين الطاعنتين والمطعون عليها الثالثة عقدا ابتدائيا — إلا أنه بمجرد تمامه يتولد عنه حق الشفعة لكل من قام به سبب من أسبابها — ومن ثم لا يكون واجبا على الشفيع — كما هو الحال في الدعوى — اختصاص بائع البائع ولو اشترك الأول في التوقيع على العقد النهائي لتسهيل إجراءات التسجيل — هذا

فضلا عن أن الطاعنتين ذكرتا في إنذارهما أنهما اشترتا العقار المشفوع فيه من السيدة صفصف — فاختصمها الشفيع باعتبارها بائعة . ومن حيث إنه عن الوجه الثالث من هذا السبب — فإن الحكم قال في خصوصه بأنه « مع التسليم بأن (المطعون عليه الأول) ضمن إنذاره المعلن في ١/١/١٩٤٥ رأيه في بطلان عقد البيع لصدوره وقت التفكير في توقيع الحجر على البائعة أو لأنه تناول أكثر مما تملك إلا أن هذا الإنذار لازال حافظا لآثاره القانونية إذ قد تضمن أيضا إبداء الرغبة في الأخذ بالشفعة بصورة تكفى للتعبير عن نيته . ويلاحظ فوق ذلك أن قانون الشفعة لم ينص على كيفية معينة لإظهار الرغبة وتكفى أن تكون مستكملة لجميع محتويات إعلان الرغبة ومع الافتراض بأن الإنذار شمل بعض تحفظات من قبيل التزيد إلا أن ذلك لا يدعو لبطلانه طالما أنه قد اشتمل أيضا على جميع المحتويات اللازمة لإظهار الرغبة . — وهذا الذى قرره الحكم لا مخالفة فيه للقانون — ومن ثم يكون هذا الوجه مردودا .

ومن حيث إنه عن الوجه الرابع فهو مردود أيضا بما أثبتته الحكم من أن المطعون عليهما الأول والثانية طلبا أخذ القدر المبيع كله بالشفعة ابتداء — وإن كانا قد نازعا في ملكية البائعة لبعض ما باعته — ولا يعتبر الطلب على هذه الصورة تجزئة للشفعة .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن الثمن الذى بيعت به الصفقة هو ٣١٥ ج — على خلاف ما ذهبت إليه محكمة أول درجة التي رأت صحة الثمن الوارد بعقد البيع . إذ قرر الحكم ذلك مسخ الوقائع

واستنتج من الأوراق ما لا يمكن استنتاجه منها بل ما هو متناقض معها ذلك أن المطعون عليهما استشهدا بشاهدين أولهما يشهد بما لا يعرف فضلا عن أنه مدين لوالد الطاعنتين في مبلغ خمسة جنيهات يراوغ في سدادها وآخر هو كاتب عام متحيز للمطعون عليه الأول . ومع أن الشهود الذين سمعوا قرروا أن الثمن كتب به ثلاث كمبيالات بمبلغ ٢٤٠ ج في حين أنهم يقررون أن حقيقته ٢٨٠ ج وأن الستين الزائدة تدفع للحكيم الوكيل عن الست صفصف بغير علة معقولة . إذ لا يعقل أن يكون الثمن ٢٨٠ ج ويكتب والد الطاعنتين ثلاث كمبيالات بمبلغ ٢٤٠ ج على أنه من ناحية أخرى فإن الثمن الثابت بعقد البيع الابتدائي والنهائي هو ٥٦٠ ج ونفس المطعون عليهما طلبا في عريضة دعواهما أخذ ٣٩ مترا و ٧٥ ص بمبلغ ٣٠٠ ج بما مفاده أن ثمن المتر أكثر من سبعة جنيهات كما أنهما لم يستقرا على سعر واحد ، فتارة يقرران في محضر جلسة ١٩٤٦/٢/٢١ أن سعر الصفقة ٣٨٥ ج ومرة ثانية يقرران بمحضر جلسة ٢٢ مايو سنة ١٩٤٦ أن ثمن الصفقة ٤٠٠ ج وهو تضارب يقطع في أن سعر المتر ثمانية جنيهات وهو الثمن الحقيقي — هذا فضلا عن أن الست آماليا قدمت مذكرة لمجلس حسي مركز المنيا في مادة الحجر على السيدة صفصف أقرت فيها بأن ثمن المتر الواحد لا يقل عن عشرين جنيها وأن الثمانية جنيهات المقدرة في العقد أقل من ثمن المثل وأن صفصف قبضت من الطاعنتين ٥٦٠ جنيها — ومع ذلك فإن الطاعنتين طلبتا بمذكريتهما أمام محكمة أول درجة والتي أحالنا إليها أمام محكمة ثاني درجة — تعيين خبير لتقدير

ثمن المتر وأن سعر المتر لا يقل عن ثمانية جنيهات بما لا يتصور معه المبالغة في تقدير الثمن في العقد — إلا أن المحكمة لم تستجب لهذا الطلب — وكل هذا وذاك مما يعيب الحكم ويبطله .

ومن حيث إن الحكم المطعون إذ قرر أن حقيقة الثمن هي ٣١٥ جنيها أقام قضاءه على ما استخلصه من أن مجموع قيمة الست الكمبيالات المقدمة من الطاعنتين يقل عن الثمن الذي يدعيانه . وأن الثلاث الأخيرة منها تلت البيع الذي حصل في ١٦ من أغسطس سنة ١٩٤٤ لأن تاريخها سنة ١٩٤٥ مما لا يمكن معه أن يصدق أن المبالغ الواردة بالثلاث كمبيالات الأخيرة جزء من الثمن الذي شمله العقد — كما أنه لا يمكن الأخذ بشهادة الشهود الذين أشهدتهم الطاعنتان لعدة اعتبارات أوردها ، وإلى ما ثبت في البروتستو المعلن إلى الطاعنتين في ١٠ من أبريل سنة ١٩٤٥ بناء على طلب بنك بازكيز على لسان تابع الطاعنتين بخصوص الكمبياليتين الأوليين وبمجموعهما ٢٤٠ ج من أن هذا المبلغ هو باقي ثمن عقار باعت صاحبة الدين الأصلي لمخدومه وأنه دفع من الثمن نقدا ٢٢٠ ج بشرط تسليم العقار ولم يحصل التسليم وأن جميع الثمن دفع ولم يبق من الثمن سوى مبلغ مائة جنيه — وإلى تناقض أقوال الشاهد على منصور — شاهد الطاعنتين — ولما كان هذا الذي ذهب إليه الحكم وأقام عليه قضاءه هو استخلاص سائغ مستمد من أوراق الدعوى — كان النعي على الحكم بما ورد في سبب الطعن ليس إلا مصادرة لقضاة الموضوع فيما يستقلون هم بتقديره بغير معقب عليهم من هذه المحكمة . أما ما نسبته الطاعنتان على الحكم من أنه لم يجبهما

« ومن حيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن » .

(القضية رقم ٤١٨ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمود عياد ومحمد أمين ذكي المستشارين) .

١٩٢

٢٧ يناير سنة ١٩٥٥

اختصاص . رسوم بلدية . ضرائب . حجب إدارية . دعوى بطلب إلغاء الحجز الإداري أو وقف إجراءاته أو التعويض عنه . أساس الدعوى هو النزاع في مشروعية القرار الصادر من المجلس البلدي بفرض الرسم الذي توقع الحجز بمقتضاه . اختصاص المحاكم المدنية بالفصل في هذا النزاع والفصل في الدعوى .

المبدأ القانوني

جرى قضاء هذه المحكمة على أنه لا يحول دون اختصاص المحاكم المدنية أن يكون أساس الدعوى بطلب إلغاء الحجز الإداري أو وقف إجراءاته أو التعويض عنه الطعن في مشروعية القرار الصادر من المجلس البلدي بفرض الرسم الذي توقع الحجز تنفيذا له ، ذلك أن المادة ١٨ من قانون نظام القضاء المقابلة للمادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية التي تخرج من ولاية المحاكم وقف الأمر الإداري أو تأويله إنما تشير إلى الأمر الإداري الفردي دون الأمر الإداري العام أي اللوائح كقرار المجلس البلدي بفرض الرسم ، ولهذا فإن على المحاكم المدنية أن تستوثق من مشروعية اللائحة المراد تطبيقها على النزاع المطروح ومطابقتها للقانون .

إلى طلبهما تدب خبير لتقدير الثمن — فهو تعيب في غير محله إذ المحكمة بما لها من السلطة في تقدير الأدلة غير ملزمة بإجابته اكتفاء بما توافر لديها من أدلة استخلصت منها حقيقة الواقعة المتنازع عليها .

« ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن المحكمة إذ قضت برفض الدفع بسقوط الحق في الشفعة لعدم إبداء المطعون عليها الثانية الرغبة في الميعاد بل ورفعهما الدعوى بعد الميعاد أخلت بحق الطاعنتين في الدفاع — ذلك أن الطاعنتين وجهتا إنذارا للمطعون عليه الأول عن نفسه وبصفته وكيلًا عن المطعون عليها الثانية ولم ينكر هذه الوكالة حتى لو فرض وأن المطعون عليه الأول ليس بوكيل فكان يجب على المحكمة وأمامها الدلائل القوية وثبوت السكن المشترك أن تحيل الدعوى إلى التحقيق أو تحقق الدعوى بأي سبيل ولا تسكتني فقط بذكر عبارة عامة وهي عدم ثبوت الوكالة . هذا فضلا عن أن المحكمة لم ترد ما استندت إليه محكمة أول درجة من إقرارات صدرت من المطعون عليهما الأولين وطعون وجهت إلى شهودهما تقطع بصحة الثمن ؛ بما كان يتعين معه على المحكمة الاستثنائية وهي بسبيل إلغاء الحكم الابتدائي أو تعديله أن تضمن حكمها ما حملها على عدم الأخذ بما استند إليه الحكم الابتدائي .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه ليس إلا تكرارا لما ورد في السببين الأول والثاني وقد سبق الرد عليهما .

المحكمة

و من حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه أولاً إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من عدم اختصاص المحكمة بالفصل في طلب وقف البيع خالف القانون ، ذلك أن المحكمة سلمت باختصاص القضاء المستعجل بنظر الاشكالات التي تعترض الحجوزات الإدارية الموقعة من الحكومة ، إلا أنها قررت أن ذلك مقصور على حالات محددة ، بأن يكون الطلب مبنياً على بطلان الإجراءات أو التخالص أو براءة الذمة وأما الأساس الذي بني عليه هذا الطلب فهو عدم وجوب دفع الضريبة أو الرسوم المحجوز على السيارة من أجلها ، وأن ذلك يستلزم التعرض لتفسير القانون رقم ١٤٥ سنة ١٩٤٤ والقرار الإداري الصادر بفرض الضريبة على الشركة الأمر الذي يخرج عن اختصاص المحاكم العادية ، والذي أصبح الفصل فيه من اختصاص محكمة القضاء الإداري وحدها في حين أن تفسير القوانين وتطبيقها غير ممتنع على المحاكم ، بل هو واجبها كلها استلزام ذلك الفصل في أي نزاع يعرض عليها ، كما أنه ليس من بين الطلبات المطروحة على المحكمة إلغاء أي قرار إداري أو وقف تنفيذه ، والحجز الإداري ليس بذاته قراراً إدارياً . ولا يعدو الأمر تحقيق المديونية بصدد الرسوم المتنازع عليها على ضوء القانون رقم ١٤٥ سنة ١٩٤٤ ، والتي تقول الشركة إنه بمقتضاه لا تلزمها الرسوم المفروضة عليها لحصوله من النص على السكك الحديدية أو سيارات الأتوبيوس أو مكائنها ، وأن الشركة لا تدخل في عداد المحال التجارية التي أوردتها المادة ٢٣ من هذا القانون . وثانياً أن

الحكم المطعون فيه إذ قضى بإيقاف الدعوى بالنسبة إلى طلب إلغاء الحجز والتعويض تأسيساً على أنه ليس للمحكمة أن تتصدى لبحثهما إلا إذا صدر حكم من محكمة القضاء الإداري بأن القرار المتوقع بموجبه الحجز الإداري قد خالف القانون ، قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن من حق المحاكم العادية إلغاء الحجز الإداري لأنه ليس قراراً إدارياً وأنه لا نزاع في أنها مختصة أيضاً بالقضاء بالتعويضات عن الأضرار التي تنشأ عن القرارات الإدارية المخالفة للقوانين واللوائح وقد أبقى قانون مجالس الدولة لهذه المحاكم اختصاصها إلى جانب اختصاصه بالفصل فيها .

و من حيث إن الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من عدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى بالنسبة إلى طلب وقف البيع وإذ قضى بوقف الدعوى بالنسبة إلى طلب إلغاء الحجز والتعويض استند إلى أن القضاء المستعجل يختص بنظر الإشكالات التي تعترض الحجوزات الإدارية التي توقعها الحكومة إذا بنيت على بطلان الإجراءات أو التخالص أو براءة الذمة أما إذا أسس الطلب على وجوب أو عدم وجوب دفع الضريبة أو المنازعة في مقدار ما يجب دفعه فلا يدخل ذلك في وظيفته ، ولما كان دفاع الطاعن يهدف في حقيقته إلى بطلان الأساس الذي بني عليه وليس هناك محل للنحوض في موضوع الحجز الإداري وإن الفصل فيه في طعون الأفراد في القرارات الإدارية المخالفة للقانون أو اللوائح هو من اختصاص محكمة القضاء الإداري وفقاً للمادة ٣ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ وفضلاً عن ذلك فإن

اللجنة المنصوص عليها في المرسوم الصادر في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ والمعهود إليها بمقتضاء فحص تظلمات الممولين إنما هي لجنة إدارية تباشر اختصاصات إدارية فقراراتها تأخذ الصبغة الإدارية، وغير واضح أن الطاعن سلك هذا السبيل. أما قوله إنه تظلم كثيرا وأغفل الرد عليه فهو غير معقول. كما استند إلى أن القرار المطعون فيه حسب الظاهر هو قرار سليم واجب النفاذ إلى أن يقضى فيه بالبطلان أو الصحة.

أما بالنسبة إلى طلب إلغاء الحجز فليس للمحكمة على الأساس المتقدم أن تتصدى لبحثه إلا إذا ثبت من الجهة المختصة أن القرار المتوقع بموجبه الحجز هو قرار مخالف للقانون فيتعين وقف الدعوى بالنسبة له أسوة بطلب التعويض إذ أن التصدي إلى أي طلب موضوعي لا يكون إلا بعد الفصل في الأساس القانوني للضريبة المفروضة.

ومن حيث إن الدعوى رفعت من الطاعن وطلب فيها أولا - بصفة مستعجلة وقف إجراءات بيع السيارة المحجوز عليها حتى يفصل فيما إذا كان للمجلس البلدي الحق في فرض الرسم المحجوز عليها من أجله. وثانيا - بصفة عادية إلغاء الحجز الموقع على السيارة المذكورة واعتباره كأن لم يكن. وثالثا - بطلب مبلغ خمسين جنيتها تعويضا عن توقيع الحجز، وهي طلبات الفصل فيها يدخل في ولاية المحاكم المدنية وفقا لعموم نص المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٧ سنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء

ولا يحول دون اختصاص المحاكم المدنية - على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - أن يكون أساس الدعوى أن الحجز الإداري المطلوب وقف إجراءاته أو الغاؤه أو التعويض عن توقيعه قد وقع بغير سند لأنه توقع بناء على قرار صدر من المجلس البلدي بفرض رسم يزعم الطاعن أن المجلس لا يملك فرضه وأنه لذلك يجب عدم الاعتداد بهذا القرار لعدم مشروعيته، لأن المادة ١٨ من قانون نظام القضاء والتي كانت تقابل المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الابتدائية التي تخرج من ولاية المحاكم وقف الأمر الإداري أو تأويله إنما تشير إلى الأمر الإداري الفردي دون الأمر الإداري العام أي اللوائح كقرارات المجلس البلدي بفرض الرسم. وعلى ذلك فإن على المحاكم المدنية أن تستوثق من مشروعية اللائحة المراد تطبيقها على النزاع المطروح ومطابقتها للقانون. ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر طلب وقف البيع، ووقف الفصل في طلب إلغاء الحجز والتعويض حتى يفصل من جهة القضاء الإداري في النزاع القائم على مشروعية اللائحة التي يستند إليها المطعون عليه في توقيع الحجز، إذ قضى الحكم بذلك، يكون قد خالف القانون مما يستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن.

(القضية رقم ٤٩ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز أحمد رئيس المحكمة وسليمان مابت وكيل المحكمة وأحمد العروسي ومحمد فؤاد جابر ومحمد عبد الواحد المستشارين).

قضاء محكمة الاستئناف قضاء الضرائب

١٩٣

محكمة استئناف الاسكندرية

١٩ مايو سنة ١٩٥٥

الموطن . المقصود به .

المبدأ القانوني

الموطن هو المسكان الذي يقيم فيه الشخص عادة - وعنصر الاستقرار ضروري لتوافر معنى التوطن - ولا يقصد بالاستقرار اتصال الإقامة دون انقطاع وإنما يقصد استقرارها على وجه يتحقق معه شرط الاعتياد - ولو تخللتها فترات غيبة متقاربة أو متباعدة .

المسألة

د حيث إن النزاع يتحصل في أن المستأنف عليه يعمل مديراً للبنك اليوناني بأثينا مع مديريين آخرين وفي خلال سنة ١٩٤٩ ندبه البنك للسفر إلى مصر للإشراف على فرع البنك بالقاهرة والاسكندرية وتنظيمهما - وفي هذه الفترة صرف له من أثينا مرتبة الأصلية من المركز الرئيسي وبالعملة اليونانية الدراخمة وهو مبلغ ٩٣٦ ج كما صرف له فرع البنك بالاسكندرية مبلغاً إضافياً عبارة عن بدل إقامة ومكافأة بالعملة المصرية وقد بلغ ٤٤٥ م ٢٢١١ ج وعن هذا المبلغ الأخير دفع المستأنف عليه لمصلحة

الضرائب بالاسكندرية ضريبة الايراد العام ولم يدفع هذه الضريبة عن مرتبه الأصلية الذي صرف له من المركز الرئيسي بأثينا باعتبار أنه غير متوطن بالقطر المصري وإنما هو متوطن باليونان . وباعتبار أن هذا المبلغ لم ينتج عن خدمات أدت في مصر وارتكن إلى نص الفقرة الثانية من المادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وإلى المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ كما ارتسكنت مصلحة الضرائب إلى هذه المواد طالبة إخضاع مبلغ الـ ٩٣٦ ج لضريبة الايراد العام . ثم صدر قرار لجنة الطعن بإخضاع هذا المبلغ لهذه الضريبة فطعن المستأنف عليه في هذا القرار . وحكمت محكمة أول درجة بإلغائه فاستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم .

د حيث أن الاستئناف بنى على سببين : أولهما أن المستأنف عليه كان مقيماً في مصر . ثانيهما أنه لو فرض ولم يكن مقيماً بمصر بل كان مقيماً خارجها فإن مبلغ الـ ٩٣٦ ج دفع له عن خدمات أداها في مصر . فالضريبة تسرى عليه في كلا الحالتين طبقاً للبواد سالفة الذكر .

د وحيث إن الفقرة الثانية من المادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل تنص على أنه : تسرى الضريبة على

المرتبات وما في حكمها والمكافآت والأجور والمعاشات والإيرادات المرتبة لمندى الحياة التي تدفعها المصارف والشركات والهيئات والأفراد إلى أى شخص مقيم في مصر وكذلك إلى أى شخص مقيم في الخارج عن خدمات أدت في مصر .

كما تنص المادة الأولى من القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ (بشأن فرض ضريبة على الإيراد) على أنه : تفرض ضريبة عامة على الإيراد وتسرى على صافي الإيراد السكلى الأشخاص الطبيعيين المصريين أيا كان موطنهم - والأجانب المتوطنين في المملكة المصرية حتى لو كانت إيراداتهم ناتجة عن مصادر خارج مصر . أما الأجانب غير المتوطنين في مصر فلا يخضعون للضريبة إلا على ذلك الجزء من الإيراد الذي تتج في المملكة المصرية .

ونصت المادة الثانية من هذا القانون على أنه : يعتبر الأجنبي متوطنا في مصر .

(١) إذا اتخذ المملكة المصرية محلا لإقامته الرئيسية .

(٢) أو إذا كانت مصالحه الرئيسية في المملكة المصرية .

وحيث إن المواطن في القانون الدولي الخاص يقصد به الدولة التي يقيم الشخص على أرضها بصفة مستمرة وبنية البقاء فيها - فهو يتكون من عنصرين أحدهما مادي وهو الإقامة - وثانيهما معنوي وهو نية البقاء حتى إذا ترك الشخص موطنه كانت لديه نية الرجوع revertendi animus ولقد قام خلاف حول إثبات الوطن . والنظرية المهيمنة هي اتباع قانون القاضي وهو في مصر القانون المصري -

وقد عرف القانون المدني المصري (وهو القانون العام) المواطن في مادته الأربعين بأنه المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة وعنصر الاستقرار ضروري لتوافر معنى التوطن كما جاء بالمذكرة التفسيرية لهذا القانون ولا يقصد بالاستقرار اتصال الإقامة دون انقطاع وإنما يقصد استمرارها على وجه يتحقق معه شرط الاعتياد ولو تخللتها فترات غيبة متقاربة أو متباعدة . كما عرف قانون الضرائب ، القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وهو القانون الخاص في مادته الرابعة التوطن بمثل ما تقدم - إذ ذكرت أن الأجنبي المستوطن في مصر هو المقيم عادة فيها وقد سبق القول بأن القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة عامة على الإيراد قد نص في مادته الثانية على أن الأجنبي يعتبر متوطنا في مصر إذا اتخذ المملكة المصرية محلا لإقامته الرئيسية أو إذا كانت مصالحه الرئيسية فيها .

وحيث إن المستأنف عليه غير متوطن في مصر بل هو متوطن في أثينا حيث تقيم عائلته ويعمل مديرا للبنك اليوناني بها وقد دفع له مبلغ ٩٣٦ جنيه من المركز الرئيسي لهذا البنك نظير عمله به وغير صحيح ما تقوله مصلحة الضرائب من أن هذا المبلغ تقاضاه عن عمل تم في مصر أو أنه كان أثناء ذلك مقوما في مصر بل ظل متوطنا في أثينا - وكان يتردد على مصر إذ ظهر من اطلاع مأمور الضرائب على جواز سفره أنه حضر من أثينا إلى القطر المصري بتاريخ ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٨ وغادره بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٤٩ ثم حضر إليه بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٩ ثم غادره بتاريخ ١٤ أبريل سنة ١٩٤٩ ثم حضر إليه بتاريخ ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٩

وغادره في ٢١ يوليو سنة ١٩٤٩ ثم حضر إليه في سبتمبر ١٩٤٩ وغادره نهائيا في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٤٩ (أنظر مستند رقم ١٣ من الملف الفردي) .

« وحيث إنه يبين مما تقدم أن المستأنف عليه تغييب عن القطر المصري وذهب إلى موطنه أثينا في المدة من ٦ يناير سنة ١٩٤٩ إلى ٢٨ فبراير ١٩٤٩ وفي المدة من ١٤ أبريل سنة ١٩٤٩ حتى ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٩ وفي المدة من ٢١ يوليو سنة ١٩٤٩ حتى ٣ سبتمبر ١٩٤٩ - ويقول المستأنف عليه في مذكرته إنه كان يسافر فعلا إلى اليونان ليحضر جلسات مجلس إدارة البنك وليقوم بتوجيه أعمال البنك ثم يعود بعد ذلك إلى مصر ليقوم بالاشراف على إعادة إنشاء وكالة البنك في مصر - وقال إن مرتبه الذي

كان يتقاضاه في اليونان بالعملة اليونانية هو مقابل عمله مديرا للبنك في أثينا وقد سدد عنه الضريبة لحكومته - وواضح من ذلك أن إقامته الرئيسية هي في اليونان حيث عمله الرئيسي أما إقامته في القطر المصري فكانت مؤقتة بالمهمة التي أسندها البنك إليه . فلما انتهت عاد إلى بلده - أما مصالحه الرئيسية فلم تكن في المملكة المصرية بل في اليونان .

« وحيث إنه لما تقدم ولأسباب الحكم المستأنف يكون الاستئناف في غير محله ويتعين رفضه وتأيد الحكم المستأنف » .

(قضية مصلحة الضرائب ضد المسيو افريليس بابا نيقولا رقم ١٦٢ سنة ٩ ق تجارى رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد الجارم وكيل المحكمة وحامد جميعه وحسن محمد المستشارين وحضور السيد الأستاذ حسين قاسم رئيس النيابة) .

هيئة التحكيم

١٩٤

محكمة استئناف المنصورة

١٨ مايو سنة ١٩٥٥

منحة سنوية . متى تعتبر حقا للمال .

المبدأ القانوني

انه لكي تعتبر المنحة جزءا من الأجر يلزم رب العمل بصرفها فانها يجب أن تصرف في أوقات معينة دورية وبصفة ثابتة مضطردة فلا تقطع ولا تمنع وفي قدر محدد لا يتأثر ولا يتقيد باختلاف الأساس أو تغير النسب في السنوات المتعاقبة وأن تكون عامة ، وأنه إذا فُقدما يصرف من هذا القليل للمال شرطا من تلك الشروط فانه يخرج بذلك من اعتباره جزءا من الحق .

الهيئة

« من حيث إن وقائع هذا النزاع تتلخص في أن نقابة مستخدمي شركات الملاحة بيورسعيد تقدمت في ٣٠ يناير سنة ١٩٥٥ بطالب إلى مدير مكتب العمل بيورسعيد للنظر في الشكوى المقدمة من مستخدمي شركة مستودعات الفحم البريطانية بيورسعيد لما يقوله هؤلاء المستخدمين من أنه قد جرت عادة تلك الشركة على صرف مكافأة إنتاج Bonus قدرها مرتب شهرين لمستخدميها في نهاية كل عام ولكن تلك الشركة صرفت في نهاية عام ١٩٥٤ مرتب شهر واحد ويقولون إن هذه المكافأة أصبحت حقا مكتسبا

للمستخدمين فبهم يطالبون بصرف باقي المكافأة . وأنه لما تقدمت النقابة بهذا الطلب للشركة لم ترد بشيء عنه ولذلك فإنها — النقابة — تطلب تسوية هذا النزاع وديا . وقد حدد مكتب العمل يوم ٧ فبراير سنة ١٩٥٥ لهذا الغرض ولما لم يمكن الوصول إلى تسوية الأمر أحيل النزاع على هيئة التحكيم المختصة مباشرة بناء على موافقة الطرفين .

وتقول النقابة في سرد وقائع هذا النزاع: أن شركة مستودعات الفحم البريطانية بيورسعيد كانت قد جرت عاداتها على أن تصرف لموظفيها ومستخدميها مكافأة لإنتاج أي ما تسميه منحة باطراد واستمرار منذ سنة ١٩٤٦ حتى سنة ١٩٤٧ قدرها مرتب شهرين عن كل سنة ثم انقطعت الشركة عن صرف هذا المبلغ في السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ فلم تصرف منه شيئا ثم عادت في سنتي ١٩٥٢ و ١٩٥٣ إلى صرف تلك المنحة ولكنها في سنة ١٩٥٤ لم تصرف غير مرتب شهر واحد . وتقول النقابة إن من حق هؤلاء المستخدمين صرف الباقي حتى يكتمل مرتب شهرين وتستند في هذا على نص الفقرة الثالثة من المادة ٦٨٣ من القانون المدني وعلى ما ينص عليه قانون عقد العمل الفردي من أن الأخير يشمل ما يتناوله العامل من أجر ثابت مضافا إليه ما يحصل عليه من المبالغ المشار إليها في المادتين ٦٨٣ و ٦٨٤ من القانون المدني كما تقول النقابة إن العرف قد جرى بالمنع حتى أصبح عمال المصنع يعتبرونها جزءا من الأجر

لا تبرعا . وترد الشركة على ذلك بأنها لم تكن دفعت شيئا لمستخدميها من سنة ١٨٩٨ حتى سنة ١٩٤١ ثم بدأت في أثناء الحرب في الدفع حتى سنة ١٩٤٧ حين انقطعت المنحة لتوافر العقبات الاقتصادية لمدة أربع سنين وأخيراً بدأت الشركة في المنح .

وحيث إنه باستعراض الوقائع السالفة ترى هذه الهيئة أن استناد نقابة موظفي الملاحة إلى قانون عقد العمل الفردي والقانون المدني إنما هو في غير محله إذ لو كانت هذه المنحة حقاً مقرراً طبقاً للقانون فإن المطالبة بها تكون أمام المحاكم المختصة لاقتضاء هذا الحق . والصحيح هو أن ما صرف من مبالغ سنوية لمستخدمي شركة مستودعات الفحم البريطانية لم يزل موضع بحث في شأن تقريره واعتباره منحة تعد جزءاً من الأجر إما أنها مجرد تبرع من جانب الشركة المذكورة .

وحيث إن هذه الهيئة ترى أنه لكي تعتبر المنحة جزءاً من الأجر يلزم رب العمل بصرفها فإنها يجب أن تصرف في أوقات معينة دورية وبصفة ثابتة مضطردة فلا تقطع ولا تمنع وفي قدر محدد لا يتأثر ولا يتقيد باختلاف الأساس أو تغيير النسب في السنوات المتعاقبة وأن تكون عامة وأنه إذا فقد ما يصرف من هذا القبيل للعمال شرطاً من تلك الشروط فإنه يخرج بذلك من اعتباره جزءاً من الحق .

وحيث إنه على ضوء ما تقدم ترى هذه

الهيئة بما تقول به نقابة موظفي الملاحة أن شركة مستودعات الفحم البريطانية قد بدأت بصرف مرتب شهرين لمستخدميها سنوياً ثم انقطعت عن صرف هذا المبلغ من سنة ١٩٤٨ حتى سنة ١٩٥١ أي أربع سنين متوالية هو كتيل وحده بطرح أي فكرة لا اعتبار ما يصرف من هذا القبيل منحة تلحق بالأجر . ولا يمكن في هذا الصدد أن يكون هذا التوقف عن صرف تلك المبالغ إعتداء على حق على ما نقول النقابة لعدم تصور السكوت عنه إجماعاً طوال تلك السنين وإنما هو على العكس يؤيد ما هو قائم فعلاً حتى لدى العمال انقسامهم من أنه مجرد تبرع يتبع في منحه ومنعه حالة الشركة الاقتصادية وظروفها الخاصة من نواح أخريات فاذا أضيف إلى ذلك ما يبين من الإطلاع على الإيصالات المقدمة من الشركة المذكورة والموقع عليها من مستخدميها باستلامهم تلك المبالغ التي صرفت في سنتي ١٩٥٣ و ١٩٥٤ وقد تضمنت أن تلك المبالغ قد منحت هبة على شرط أن تكون سابقة ولا حقاً مكتسباً (وهي مودعة ملف النزاع) فإنه يتضح أن وجه الرأي الذي انتهت إليه هذه الهيئة على أساس قويم .

وحيث إنه لهذا جميعاً يكون الطلب موضوع النزاع المطروح على غير أساس ويتعين معه رفضه .

(نزاع بين نقابة مستخدمي شركات الملاحة ببورسعيد وبين شركة مستودعات الفحم البريطانية رقم ٤ لسنة ١٩٥٥ تحكم برئاسة وعضوية السادة الأساتذة نجيب سعد وكيل المحكمة وحسين عامر ومحمد زكي شعيب المستشارين وحضور الأستاذ محمد صلاح الدين عيسى مندوب مصلحة العمال) .

قضاء المحاكم الكلية

القضاء المدني

١٩٥

محكمة بنها الابتدائية

١٦ مارس سنة ١٩٥٥

تضمنات . الوعد بالزواج أو الخطبة . تكليفه القانوني . عقد باطل . العدول عنه لا يترتب عليه تعويض إلا إذا أثبت الضرر وقوع ضرر مستقل عن مجرد فعل العدول أو الفسخ . أساس المسؤولية . الفعل الضار .

المبدأ القانوني

إن التكليف القانوني للوعد بالزواج أو الخطبة — وهما سواء في نظر القانون الوضعي — أنه عقد باطل لا تترتب عليه أية قوة ملزمة . وذلك طبقاً للرأي السائد في الفقه والقضاء في فرنسا والذي استقرت عليه أخيراً أحكام القضاء في مصر . ويترتب على ذلك إباحة العدول عنه لكل من طرفيه في أي وقت دون أن يلزم الطرف الذي صدر عنه العدول بتبريره . ولا يكون للطرف الآخر المطالبة بتعويض إلا إذا أثبت قيام خطأ مستقل عن مجرد فعل العدول . وضرر مستقل أيضاً عن الضرر الذي يترتب حتماً على كل عدول ، وتكون المسؤولية في هذه الحالة مسؤولية تقصيرية أو فعلية أساسها الفعل الضار دون العقد أو سوء استعمال الحق .

فإذا كان الثابت في وقائع الدعوى أن المدعى

عليه وعد المدعية بالزواج ثم نكّل من وعده دون أن يصدر عنه أكثر من فعل العدول ودون أن يلحقها ضرراً أكثر مما ينشأ عادة لمن في مثل موقفها . لم يكن لها أن تطالب بتعويض ، حتى ولو كان المدعى عليه قد تعهد في وعده الكتابي لها بالزواج بدفع هذا التعويض لها في حالة النكول . فكل هذا الشرط الجزائي باطل لأنه يتبع في مصيره كفرع مصير الأصل الباطل وهو الوعد بالزواج .

المحكمة

د بما أن المدعية أقامت هذه الدعوى بعرضتها المعلنة إلى المدعى عليه في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ ، قالت فيها إن المدعى عليه أشهر خطوبته لها منذ كان طالبا بكلية الطب ، وقد عاشرها على أساس أن يعقد زواجه عليها رسمياً بعد إتمام دراسته — ولكي يجعل من وعده إياها بالزواج حقيقة واقعة ، كتب على نفسه وتوقيعه إقراراً مؤرخاً ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ أكد فيه للبدعية عزمه على الزواج منها ، مقرراً إنه إذا عدل عن الوفاء بهذا الوعد بالزواج ، يدفع لها مبلغ ألف جنيه مصري كتعويض — غير أن المدعية فوجئت بنشرة في إحدى الصحف اليومية تعلن عن زواج المدعى عليه من أخرى دون سبق إنذار أو إخطار ، مما أساء إلى سمعة المدعية بين أهلها وذويها

ومعارفها وأضر بها ماديًا وأدبيا الأمر الذي تستحق معه التعويض الذي تعهد المدعى عليه بإدائه لها — ولما أخطرت المدعى عليه بكتاب مسجل تطالبه فيه بالتعويض المتفق عليه ، فأعرض أسرتها بغية إهماله في السداد واسكن دون جدوى ، فاضطرت إلى رفع الدعوى طالبة الحكم بإلزامه بأن يدفع لها مبلغ ألف جنيه والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة مع شمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة .

« وبما أن المدعية قدمت تأييدا لدعواها ، كتابا موجهًا إليها من المدعى عليه محررا بخطه باللغة الفرنسية وتاريخه ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ ومجهور بتوقيعه وترجمته نصها : « إني أرى لزما علي أن أكتب لك هذا الخطاب لكي أؤكد لك للفترة الأخيرة إني مصر على الزواج منك على الرغم من كل ما سيحدث ، وإني أسبلك هذا الخطاب لتحفظي به كستند مني ، وأعدك بأن أتزوجك بعد الانتهاء من دراستي ، وإذا غيرت رأيي أو لم أتزوجك في موعد أقصاه نهاية عام ١٩٥٠ سيكون لك مطلق الحق في مطالبتني بتعويض قدره ألف جنيه مصري ، وفي الوقت نفسه وخلال هذه المدة أمنحك الحرية في أن تم خطبتك أو زواجك من غيري إذا شئت دون أن يكون لي أي حق في مطالبتك بشيء سوى دعائي إلى الله بأن تكوني سعيدة وهادئة في حياتك — وإني أكتب لك هذا الخطاب بعد أن فكرت جيدا وبارادتي ، كما أقر بأن أحدا لم يدفعني إلى كتابته ولا يجوز لي إنكاره . » — كما قدمت المدعية خطابا مسجلا أرسله وكيلها إلى المدعى عليه في ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ يسجل عليه فيه عدوله عن الزواج منها ويطلبه يدفع مبلغ ألف

جنيه لها وفاء بما وعد — كما قالت في مذكرتها إنها كانت قد أرسلت إليه قبل ذلك خطابا بمائلا بتاريخ ٢١ من يولييه سنة ١٩٥٢ تطالبه فيه بدفع المبلغ واسكنه طلب إهماله ثم ماطل في الدفع .

« وبما أن المدعى عليه أقر بأنه وعد المدعية بالزواج ثم تزوج بغيرها ، ولم يكن له أي مطمن على التعهد الكتابي الذي يتضمنه كتابه إليها المؤرخ ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ من حيث صحة صدوره عنه وتوقيعه عليه . إلا أنه أقام دفاعه على بطلان هذا التعهد بدعوى أن المدعية قد استغلت سذاجته واستكثته إياه ، ثم أنه لا بد لكي يكون لها الحق في التعويض أن تثبت الضرر الذي لحقها من عدم الوفاء بهذا الوعد بالزواج طبقا لأحكام القضاء . ثم استطرد يقول في مذكرته أنه تعرف بالمدعية في الطريق العام سنة ١٩٤٦ وهي تعمل عاملة في محل تجاري بالقاهرة وكان هو وقتئذ طالبا بكلية الطب . ولم تكن علاقتهما مشوبة بأية شائبة وكان والدها يقيم بالاسكندرية ، وظلت علاقتهما قائمة على الاحترام المتبادل والمثل العليا حتى أكمل دراسته وتخرج من كلية الطب في ديسمبر سنة ١٩٤٩ وعمل كطبيب امتياز بمستشفى الملك بالقاهرة بمرتب لا يتجاوز خمسة عشر جنيها شهريا ، فلاحظ وقتئذ أن المدعية لا تحبذ الزواج منه لقلة مرتبه وأخذت تشعره بذلك . فكبرت عليه نفسه ، وعز عليه أن تثير المدعية هذا الموضوع الدقيق المبس بكرامته وهي العاملة الفقيرة ، فقطع علاقته بها في هدوء ، وعندئذ أرسلت إليه خطابا في ١٩ من يونيه سنة ١٩٥٠ تطالب إليه فيه سرعة رد كل ماله من خطباتها إليه

بالزواج ومدى الأثر المترتب على فسخها والتحلل من الوعد من أحد الطرفين ، وهل يلزم هذا الطرف بتعويض الطرف الآخر عن هذا الفسخ — وإلى أى مدى وفى أى نطاق يكون هذا الالتزام .

دوبما أن المسلم به أن الخطبة تمهد لعقد الزواج ، وأن الأحكام التي فرضت لها لم تكن إلا ضماناً لما سيقرب عليها من عقده له أثره مدى حياة الشخص — إذ المعروف أن الزواج عقد مؤبد ، بمعنى أنه مفروض فيه أنه ارتباط مدى الحياة بحيث إذا توقت كان باطلاً — وترتب معظم القوانين الحديثة أحكاماً للخطبة — وتتفق هذه القوانين جميعاً في تقرير مبدأ حرية الزواج بحيث أنها تقضى بأن الوعد بالزواج لا يترتب عليه إلزام أحد الطرفين بعقد الزواج في المستقبل ، وأن كل شرط جزائي يتضمنه مثل هذا العقد بقصد ضمان تنفيذه فهو باطل — وهذه القوانين التي تكيف الخطبة على أنها عقد هي القانون المدني الإيطالي في المادة ٥٤ منه ، والقانون السويسري في المواد من ٩٠ إلى ٩٥ والقانون الألماني في المادتين ١٢٩٨ و ١٢٩٩ والقانون التركي في المواد من ٨٢ إلى ٨٥ والقانون الصيني في المواد من ٩٧٢ إلى ٩٧٩ — وترتب هذه القوانين على فسخ عقد الخطبة إلزام الطرف الذي فسخ العقد بتعويض الطرف الآخر عن الأضرار المادية والأدبية التي لحقت منه من مجرد الفسخ باعتبار أنه أخل بالتزام قانوني — وينحو القضاء الانجليزي منحى هذه القوانين ، فقد جرى على اعتبار الوعد المتبادل بالزواج عقداً كسائر العقود يربط طرفيه وترتب عليه أحكام العقود من حيث وجوب الوفاء — إلا

وصورها معه ، مما يدل عليه على علمها منذ ذلك الحين بعدوله عن رغبته في الزواج منها ، ومع ذلك لم تقم دعواها الحالية عليه إلا بعد ذلك بأكثر من ثلاث سنوات ، وقد أرسل لها بالفعل الخطابات والصور المطلوبة وطلب منها أن ترسل إليه بدورها مالدتها من صور وخطاباته ولكنها لم تفعل ؛ فسكت ظناً منه أن ذلك كان فصل الخطاب فيما بينها وبينه ؛ ثم أتت له بعد ذلك فرصة للزواج من إحدى جاراته فاعلن خطبته لها في إحدى الصحف في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥١ وتزوج منها في مايو سنة ١٩٥٢ وعمل أخيراً طبيباً بمستشفى مبرة محمد علي بينها وتضاعف دخله فطمعت المدعية حراماً في ماله فأرسل وكيلها إليه خطاباً في ٢١ من يولييه سنة ١٩٥٢ يطالبه فيه بدفع ألف جنيه التي كان قد وعد بها إذا لم يتزوجها ؛ ثم أتبعه بخطاب آخر مماثل في ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ ولما لم يأبه لها أقامت عليه هذه الدعوى — وقدم المدعى عليه خطاب المدعية إليه المؤرخ ١٩ من يونيه سنة ١٩٥٠ مهوراً بتوقيعها ومحرراً بخطها باللغة الفرنسية وترجمته نصها « بعد أن أكدت لي ضرورة انفصالنا أرجوك أن ترسل لي في أسرع وقت ممكن خطاباتي وصورى ولا تنسى أصولها مع شكرى وأرجو قبول خالص تحياتي » — كما قدم خطاب وكيل المدعية إليه المؤرخ ٢١ يولييه سنة ١٩٥٢ وصورة من رد وكيله على هذا الخطاب في ٢٩ يولييه سنة ١٩٥٢ يعلن فيه أنه لا ينوى دفع أى مبلغ للمدعية لأنها لا تستحق قبله شيئاً .

دوبما أن الفصل في هذه الدعوى يتطلب البحث في التكليف القانوني للخطبة أو الوعد

القضاء منذ ذلك الحين على تجريد الخطبة والوعد بالزواج من أى مسحة الزام ، واعتبار الاخلال بهذا الوعد لا يترتب عليه فى ذاته — وبغض النظر عن الظروف التى أحاطت به — أية مسئولية — فأصبح الزواج كعمل مبدى غير صالح لأن يكون محلاً لالتزام قانونى صحيح ، لأنه خارج عن نطاق هذا الالتزام .

" Le fait de se marier ne saurait — il être l'objet d'une obligation valable : il est en dehors du commerce juridique "

وترتب على الأخذ بهذا المبدأ وجوب مراعاة قاعدتين أساسيتين تستمدان وجودهما حتماً منه . أولاهما ، أن الخطيب المهجور le fiancé délaissé لا يستطيع مقاضاة الطرف الآخر استناداً إلى عدم تنفيذ الالتزام التعاقدى المزعوم الذى لم يكن له وجود فى أى وقت من الأوقات — حقاً أنه قد يستطيع أن يرمى من فسخ الخطبة أو أخل بوعده بارتكاب حماقة une indécatesse أو ربما ما هو أسوأ من ذلك ، ولكنه لا يستطيع أن يرميه بأنه خالف اتفاقاً لما أن هذا الاتفاق لا وجود له ، وعلى ذلك فلا يمكن أن تستند دعواه بالتعويض إلى مجرد فعل العدول عن الخطبة أو عن تنفيذ الوعد بالزواج — والقاعدة الثانية ، أن الوعد بالزواج إذا اقترن بشرط جزائى clause pénale لضمان تنفيذه يلزم بدفعه من يخل بالتنفيذ ، فهذا الشرط باطل حتماً شأنه فى ذلك شأن الوعد بالزواج الذى يستند إليه ويتفرع عنه ، عملاً بالقاعدة المعروفة التى تقضى بأن الفرع يكون له دائماً مصير الأصل l'accessoire a la même sorte que le principal .

أن هذا العقد إذا لم ينفذ فلا يصح رفع دعوى بطلب تنفيذه ولا يخضع لاجراءات النفاذ العينية كغيره من العقود ، والعلاج الوحيد لفسخ العقد هنا هو تعويض الطرف الآخر ، ويشمل التعويض جميع ما يصيب الطرف الآخر من الأضرار سواء كانت مادية أو أدبية وهى متروكة لتقدير المحكمة (راجع كتاب Eversley Halsbury : Laws of England بند ٤٩٠ و ٤٩٧ و ٥٠٨) — أما فى القانون الفرنسى فقد صدر قانون نابليون ولم يذكر شيئاً عن الخطبة وقد أدى ذلك إلى قيام خلاف فى أوائل عهد تطبيق هذا القانون حول طبيعة الخطبة ، وكان ثمة اتجاه للقضاء والفقه إلى اعتبارها عقداً يترتب على عدم الوفاء به مسئولية المتسبب فى ذلك عن التعويض طبقاً للبادء ١١٤٢ من القانون المدنى ، أى أنه تعويض يترتب على الضرر الناشئ من مجرد فسخ العقد — وكان هذا الاتجاه هو السائد وحده قبل صدور قانون نابليون ، إلا أن وجهة النظر هذه قد تغيرت بعد حكم صدر من محكمة النقض الفرنسية فى ١١ يونيو سنة ١٨٣٨ (492 - 1 - 1838 Sirey) قضى باعتبار عقد الخطبة أو الوعد بالزواج باطلاً بطلاناً مطلقاً كعقد ، وليس له من أثر أو قوة ملزمة أكثر من مجرد ارتباطات أدبية محضة Les engagements exclusivement morales فكان الواجب الملقى على قانون طرفيه بتنفيذه ، إنما هو مجرد واجب أدبى تمليه حسن الأخلاق ولا شأن للقانون به لأنه يخرج عن نطاقه ، وقد وجد هذا التطور ما يبرره فى ضرورة ترك الزواج حراً وإطلاق الحرية للمتعاقدين حتى اللحظة التى ينقضى فيها الزواج بالفعل ، واستقر

المسئولية المدنية الجزء الأول ١٩٣٩ بند ١٢٢) . ولم تسلم وجهة النظر المتقدمة التي استقر عليها القضاء الفرنسي من فقد بعض رجال الفقه في فرنسا — فقد أخذ عليها الفقيه جوسران (في مقاله La probleme juridique de la rupture des fiancailles الأسبوعى سنة ١٩٢٧ ص ٢١ — ٢٤) والفقيه ساقاتييه (في كتابه في المسئولية السالف الإشارة إليه) التناقض وعدم الانسجام ، وقال ما خلاصته إن المسألة لا تخرج عن أحد اعتبارين ، فاما أن يكون الوعد بالزواج غير ذي قيمة من الوجهة القانونية فيعتبر كأنه لم يكن وبذلك لا يمكن أن يكون العدول عنه موجبا لمسئولية ما — وأما أن يكون هذا العدول موجبا في بعض الأحيان لمسئولية من عدل ، ومعنى ذلك أن هذا الذي اعتبر مسئولا كان مرتبطا بالخطبة التي يكون لها حينئذ قوة الالتزام — ويرتبان على ذلك قولهما إن الواقع أن الوعد بالزواج مجردا من كل قيمة قانونية ولا يمكن تجاهله عند تقرير المسئولية عن الاخلال به . وأنه لا زال كما كان دائما في عهد القانون الكنسي والقانون الفرنسي القديم عقدا قانونيا له قوة الالتزام ، ولا يمكن الاحتجاج بعدم النص عليه في القانون المدني لأن قاعدة حرية التعاقد تغنى عن مثل هذا النص الخاص ، فان كل عقد لم يمنعه نص فهو جائز — وعلى ذلك فالوعد بالزواج عقد تبادل synallagmatique له كل قيمة العقود التي من هذا القبيل إلا أن هذا العقد يتضمن — رعاية لحرية الزواج وتحقيقا لنية المتعاقدين السكينة — حق الفسخ لكل من الطرفين ، ولكل منهما أن يعدل عن الزواج بشرط أن يحاسب على عدول هذا لأن حق العدول

على هذا المبدأ والقاعدتين المتفرعتين عنه ، يكون لأى من طرفي الوعد بالزواج أو الخطبة أن ينكح عن وعده دون أن يخشى تعرضه للحكم عليه بتعويض للطرف الآخر كجزاء على عدم تنفيذ تعهده كما هو الحال بالنسبة لسائر العقود . وقد يبدو للوهلة الأولى أن القضاء الفرنسي — وقد استقر على هذا المبدأ — لا يقضى مطلقا بالتعويض في حالة العدول عن الوعد بالزواج ، ولكن الواقع عكس ذلك ، فالمحاكم الفرنسية كثيرا ما تقضى بالتعويض في مثل هذه الحالة وتبحث لتبرير قضائها عن سند قانوني آخر غير عدم تنفيذ العقد طالما أنه لا يوجد عقد ، وتجسد هذا السند في الخطأ *faute d'licte* في ذاته مجردا ومستقلا عن فعل العدول عن الخطبة أو الوعد بالزواج ، كما تبحث عن ضرر *préjudice* مستقل هو الآخر عن الضرر الذي ينشأ حتما ودائما عن هذا العدول . فالقضاء الفرنسي بتقريره المسئولية بالشروط المتقدمة ، يخرج بها عن نطاق العقود والمسئولية التعاقدية *responsabilité contractuelle* ، ويبنئها على أساس الأفعال الضارة والمسئولية الفعلية *responsabilité delictuelle* . فلا تستند بذلك إلى المادة ١١٤٢ مدني وإنما تستند إلى نص المادتين ١٣٨٢ و ١٣٨٣ من القانون المذكور (مازو في المسئولية الجزء الأول الطبعة الرابعة ١٩٤٨ بند ١٢٥ و بلانيول وريبير وبولانجيه الجزء الأول الطبعة الخامسة ١٩٥٠ بند ٨٨١ وكولان وكابيتان الطبعة الحادية عشرة الجزء الأول ١٩٤٧ بند ١٥٣ و ١٥٤ Dalloz: nouveau repertoire de droit الجزء الثالث ١٩٤٩ ص ٦١٣ تحت عبارة *Promesse de mariage* وساقاتييه في

ليس مطلقاً وإنما هو حق مقيد يجب أن لا يستعمله إلا لأسباب مقبولة فلا يصح له أن يسيء استعماله وإلا ألزم بالتعويض. وبذلك تتقارب أحكام الوعد بالزواج مع أحكام عقد إجارة الأشخاص غير محدد المدة طبقاً للمادة ١٧٨٠ من القانون المدني المعدلة بقانون ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٩٠، وبذلك يكون العدول عن الوعد بالزواج محلاً لاساءة استعمال الحق في إحدى نواحيه وهي فسخ العقود.

وبما أنه يبين مما تقدم أن تكليف الخطبة — ومثلها الوعد بالزواج — إذا فارق بينهما في نظر القانون الوضعي — من الوجهة القانونية في الشرائع الحديثة لا يخرج عن واحد من ثلاثة: (١) فاما أن تعتبر الخطبة غير ملزمة قانوناً وأن مجرد العدول عن الوعد لا تترتب عليه مسئولية تعاقدية، اللهم إلا إذا اقترن هذا العدول بخطأ من جانب من عدل سبب ضرراً للطرف الآخر فيسأل عن ذلك باعتباره قد ارتكب فعلاً ضاراً بالغير يستوجب التعويض طبقاً للمادتين ١٣٨٢ و ١٣٨٣ مدني فرنسي. وهذه هي وجهة النظر السائدة في فرنسا. (٢) واما أن تعتبر الخطبة عقداً ملزماً بفعل شيء وهو عقد الزواج وبذلك يكون مجرد الاختلال بالوعد المتبادل مستوجباً لمسئولية من أخل به طبقاً للسادة ١١٤٢ مدني فرنسي، على أساس التعاقد. إلا إذا اثبت أن هناك خطأ من الجانب الآخر دفعه إلى هذا العدول أو قيام سبب شرعي دعاه لذلك. وهذه هي النظرية السائدة في الشرائع الحديثة وعلى الأخص القوانين الألمانية والسويسرية والإيطالية. (٣) وأما أن يقال برأى جوسران وسافاتييه من أن الوعد بالزواج أو الخطبة عقد، إلا أن لكل من الطرفين حق الفسخ وعليه أن يستعمله

لسبب مشروع وإلا اعتبر مسيئاً في استعمال هذا الحق، وكان مسئولاً عما يتبع هذه الإساءة من إضرار، وتكون مسئوليته في هذه الحالة مسئولية عقدية أساسها سوء استعمال الحق.

وبما أن تكليف الخطبة في التشريع المصري لا يخرج عن أن يكون واحداً من هذه الصور الثلاث المعروفة في التشريعات الأجنبية، مع إضافة صورة رابعة وهي أن يعتبر الوعد بالزواج غير ذي أثر من الوجهة التعاقدية، كما أنه لا يعتبر أساساً لتعويض ما ولو اقترن بما يعتبر خطأ من جانب من عدل — على أن القضاء المصري قد ترددت أحكامه بين ثلاثة فقط من تلك الآراء الأربعة. فلم يأخذ أيها بالرأى الثاني من تلك الآراء وهو السائد في التشريعات الحديثة. فأجمعت على إنكار صفة العقد للخطبة. وتستند أحكام القضاء في ذلك إلى المادة الرابعة من قانون الأحوال الشخصية لقدرى باشا التي تقضي بأن «الوعد بالنكاح في المستقبل ومجرد قراءة الفاتحة بدون إجراء عقد شرعي بايجاب وقبول لا يكون كل منهما زواجا، ولا مخاطب العدول عن خطبها والمخطوبة رد الخطاب الموعد بتزويجها منه ولو بعد قبولها أو قبول وإيها إن كانت قاصرة هدية الخطاب ودفعه المهر كله أو بعضه». كما أنها ترجع في ذلك إلى ما تفهمه من أنه حكم الشريعة الإسلامية في هذا الموضوع، وهو ما تنطق به أسباب أغلب هذه الأحكام (محكمة الاسكندرية الكلية في ١٠/١٢/١٩٢٩ المجموعة الرسمية س ٣١ ص ٥٣ رقم ٢٧ و ١٤/١١/١٩٣٠ س ٣٢ ص ٧٣ رقم ٣٠ واستئناف مصر في ٢٣/٥/١٩٢٦ المحاماة س ٦ رقم ٤٨٨ و ٣٠/٦/١٩٣٠ المحاماة

س ١١ رقم ٣١٣ و ١٧ / ١٢ / ١٩٣١ المحاماة
 س ١٢ رقم ٤٢٢) - كما تتفق أحكام المحاكم
 جميعا على أن الخطبة لا تلزم الطرفين بإجراء
 عقد الزواج وهذا تحقيق لقاعدة حرية الزواج
 فلا تصح دعوى ترفع بطلب عقد زواج تنفيذا
 لو عدم تبادل أو خطبة ، ولم تشذ محكمة من المحاكم
 عن هذه القاعدة بل لم تتساهل إحداها في تطبيقها
 لأن حرية الزواج في نظر القضاء من النظام العام
 فلا يجوز أن يتقيد شخص بموجب عقد أن
 يتزوج ومن باب أولى أن يتزوج من شخص
 معين . أما في غير ذلك مما اختلفت فيه الأحكام
 فقد قضت بعضها بأنه وإن كانت الخطبة في ذاتها
 غير ملزمة وأن مجرد العدول عنها لا يترتب عليه
 في ذاته حق تعويض وذلك إبقاء على حرية
 الزواج . فانه إذا اقترن العدول بخطأ من جانب
 من عدل في حق الطرف الآخر سبب لهذا الأخير
 ضررا فان من عدل يلزم بتعويض هذا الضرر
 (محكمة الفيوم الجزئية في ٣٠ / ١١ / ١٩٢٩
 المحاماة س ١١ رقم ١١٠ واستئناف مصر في
 ٢٩ / ١١ / ١٩٢٥ المحاماة س ٦ رقم ٤٨٧
 واستئناف أهلي في ٢٩ / ٥ / ١٩٠٦ المجموعة
 الرسمية س ٨ رقم ٣٨) . وهذا الرأي يتفق مع
 رأي المحاكم الفرنسية في هذا الموضوع . وفضلا
 عن حرمان الخطبة من كل قوة الزام طبقا لهذا
 القضاء . فان المحاكم تقضى بعدم جواز البحث
 في أسباب العدول عن الخطبة والمقصود بذلك
 فوق عدم المساس بأسرار الأسر كما هو مسطور
 في هذه الأحكام صراحة ، ان في هذا الخطر أيضا
 إبعاد كل ماس بحرية العدول في ذاته . وتذهب
 بعض أحكام أخرى إلى أن العدول عن الخطبة
 حق وبأن استعماله مقيد بالحكمة التي شرع من

أجلها . فان خرج عن هذه الحكمة كان إساءة
 تستوجب إلزام فاعلها بتعويض ما ينشأ عنها من
 ضرر . فالخطبة في نظر هذا الفريق من الأحكام
 ليست مجردة من كل أثر شرعي وإنما هي منشئة
 لارتباط إلى حد ما (محكمة الاسكندرية الكلية
 الأهلية في ١٠ ديسمبر ١٩٢٩ المحاماة س ١٠ رقم
 ١٧٤ و ١٤ / ١١ / ١٩٣٠ المجموعة الرسمية س ٢٢
 رقم ٣٠ واستئناف مصر في ٣٠ / ٦ / ١٩٣١
 المحاماة س ١٢ رقم ٢٦٦) . وتأخذ البقية الباقية
 من الأحكام برأى يقضى بالألا مسئولية مطلقا
 على الخاطب الذي يعدل عن إتمام عقد الزواج .
 لأن العدول عن الخطبة هو إباحة صرفة لا يمكن أن
 تترتب عليها أية مسئولية طبقا لأحكام الشريعة
 الإسلامية (استئناف مصر ٢٣ / ٥ / ١٩٢٦
 المجموعة الرسمية س ٢٧ رقم ٤٥ و ٣٠ / ٦ / ١٩٣٠
 محاماة س ١١ رقم ٣١٣ و ١٧ / ١٢ / ١٩٣١
 المحاماة س ١٢ رقم ٢٢٣ ورسالة الدكتور السعيد
 مصطفى السعيد في مدى استعمال حقوق الزوجية
 سنة ١٩٣٦) .

وبما أن القضاء المصري قد استقر بعد
 ذلك التردد على الرأي الأول الذي ساد في القضاء
 الفرنسي . واضطرر على تقرير مبادئ ثلاثة :
 أولا - أن الخطبة ليست عقدا ملزما .
 وثانيا - أن مجرد العدول عن الخطبة لا يكون
 سببا موجبا للتعويض . وثالثا - أنه إذا
 اقترنت بالعدول عن الخطبة أفعال أخرى ألحقت
 ضررا بأحد الخطيبين . جاز الحكم بالتعويض
 على أساس المسئولية التقصيرية (الوسيط
 السنهوري بند ٥٥٠ ونظرية العقد فقرة ٤٨٠) .
 وقد قررت محكمة النقض هذه المبادئ في حكم
 لها صادر في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٩ (مجموعة
 محمود عمر ٣ رقم ١٤) جاء فيه : ان الخطبة

والوعد بالزواج ليس إلا تمهيدا لرابطة الزوجية وهذا الوعد لا يقيد أحدا من المتواعدين، فلكل منهما أن يعدل عنه في أى وقت شاء . إذ لا مرأى في أنه يجب أن تتحقق كامل الحرية في إجراء عقد الزواج الذى له خطره في شئون المجتمع . والعثرة فيه تفوت هناة دهر وتجلب شقاء سنين وهذه الحرية لا تقوم إذا ما هدها شبح التعويض ، على أنه إن كان لسكلا المتواعدين على الزواج مطلق الحرية في العدول عنه من غير أن يترتب على هذا العدول الزام بتعويض ما . إلا أنه إذا لازمت الوعد بالزواج والعدول عنه أفعال مستقلة عنهما استقلالا يبتأ بحكم انهما مجرد وعد بالزواج فعدول عنه . وتكون هذه الأفعال ألحقت ضررا ماديا أو أدبيا بأحد المتواعدين . كانت هذه الأفعال موجبة للتضمنين على من صدرت منه باعتبارها أفعالا ضارة في ذاتها لا نتيجة عن العدول .

دوبما أن هذه المحكمة لا ترى ثمة ما يحدو بها إلى أن تحيد عن هذا الرأى الذى أخذت به محكمتنا العليا واستقر عليه قضاؤنا بعد تردد وكان وما زال سائدا في القضاء الفرنسى منذ أوائل القرن الماضى ، بل انها تؤيده وتجبذه للأسانيد القانونية المنطقية التى بنى عليها والسالف شرحها في أكثر من موضع في هذا الحكم .

دوبما أن الأخذ بهذا الرأى في خصوص المدعى المطروحة ، مع المبادئ الأخرى التى لم تكن محل جدل بين الفقهاء وأحكام القضاء ، يودى إلى التقرير — بادية ذى بدء — بأن الوعد بالزواج الذى سطره المدعى عليه بخط يده وذيله بتوقيعه بتاريخ ١٤ من سبتمبر

سنة ١٩٤٦ ؛ إنما هو وعد باطل ليست له أية قوة إلزامية أو أثر قانونى ، فلا يجوز بطبيعة الحال تنفيذه عينا كما لا تستطيع المدعية أن تستند إليه في مطالبة المدعى عليه بالتعويض سواء المشار إليه فيه أو أقل منه — لأنه باطل بطلانا مطلقا لوروده قيذا على حرية الزواج التى تعتبر المحافظة عليه وصياتها من مسائل النظام العام — ويبطل أيضا الشرط الجزائى الوارد فيه وهو تعهد المدعى عليه بموجبه بأن يدفع ألف جنيه للمدعية إذا ما أخل بهذا الوعد ولم يتزوجها ، وذلك على الرغم من تحقق الشرط الوارد فيه بزواج المدعى عليه من غير المدعية ووضوح موقفه بذلك بصفة قاطعة بالنسبة لها ، لأن هذا الشرط فرع من الأصل وهو الوعد بالزواج ، وإذا كان الأصل باطلا وجب أن يبطل الفرع كذلك — وعلى ذلك يجب أن يثبت للمحكمة — وعبء الإثبات يقع على عاتق المدعية بغير جدال — خطأ من جانب المدعى عليه مستقل عن فعل العدول عن وعده بالزواج ، وضرراً لحق بالمدعية نتيجة هذا الخطأ ولم تكن له أية صلة بالاخلال بالوعد ، ولا يبقى بعد ذلك سوى تحديد معنى الضرر الموجب للتعويض ومداه .

دوبما أنه يبين من استقراء أحكام القضاء الفرنسى في هذا الصدد ، انه لا يحكم بتعويض الضرر الناشئ عن مجرد عدم انتمام الزواج ، كالحرمان من الدوطة التى كان مفروضا أن يقبضها الطرف المضروب ؛ أو من الثروة التى يملكها الطرف الفاسخ والتى كان مفروضا أن يشاركه الطرف الآخر في الاستمتاع بها لو تم الزواج . ولا يكفي للحكم بالتعويض أن يدعى الطرف المضروب أن العدول عن الخطبة أو

الوعد بالزواج قد جاء فجأة وبدون مبرر ظاهر من جانب الطرف الآخر ، كما لا يحكم به إذا كان واضحاً أن العدول كان لمبرر مشروع ظاهر مثل حصول واقعة أيا كانت ، لم تكن متوقعة تكشف عما يمس سمعة الطرف الآخر أو شرفه ، أو كان من شأنها — لو تقدمت في الظهور أن تحول دون تبادل الوعد بالزواج بين طرفيه ، وعلى العكس يحكم القضاء الفرنسي بالتعويض إذا صاحب العدول أو سبقه من جانب من عدل أعمال تدل على النهور والخسة *Actes de légèreté et de déloyauté* على أن تكون مستقلة عن مجرد العدول ولا تستمد عناصرها المؤدية للضرر منه . ومثلها إذا ما أعلن الخاطب عدوله عن الخطبة قبل التاريخ المحدد للزواج بأيام قليلة وكان ذلك فجأة والسبب كان قائماً من قبل ذلك بفترة طويلة وكان الخاطب على علم به ، وفي هذه الحالة يلزمه القضاء بأن يرد إلى خطيبته — أو والدها أو من كان يتولى الاتفاق عليها ، جميع النفقات التي تكبدتها في شراء المنقولات والملابس والاستعداد للزواج بصفة عامة . كما تقضى المحاكم الفرنسية بتعويض الضرر الأدنى الناشئ عن المساس بسمعة الخطيبة أو ارتكاب ما قد يعطل زواجها في المستقبل ، كما إذا كمال لها السباب والتشهير بدون مقتض (راجع الأحكام المشار إليها في اللوز *nouveau répertoire de droit* الجزء الثالث ١٩٤٩ والمسؤولية لسافاتييه الجزء الأول السابق الإشارة إليهما) .

دوبما أن المدعية قد حددت في المذكرتين المقدمتين من الحاضر عنها ، ما ارتكبه المدعى عليه — في زعمها — من خطأ وما لحقها نتيجة لذلك من ضرر يستوجب التعويض ، فقالت إن

أساس خطأ المدعى عليه هو أنه لم يكن جاداً في خطبته لها بدليل أن هذه الخطبة استمرت نحو ست سنوات ثم فسخها هو وبدون مبرر — كما أن إقراره في سنة ١٩٤٦ كتابة بأنه سيتزوج منها بعد تخرجه إنما هو اعتراف منه بما ارتكبه من خطأ . أما الضرر الذي تزعم المدعية أنه لحق بها فقول عنه أنه يتمثل مادياً فيما تكبدته طوال فترة خطبتها للمدعى عليه من نفقات ملابس وأدوات زينة وغير ذلك لتظهر بالمظهر اللائق بها . كما يتمثل أدبياً في أنهما كانا يخرجان سوياً إلى الطرقات والأماكن العامة على مرأى من الناس وعلى الأخص أقاربهما والعائلات الصديقة لهما وفي ظهورهما دائماً بمظهر الخطيبين . ولا شك أن ذلك يترك أثراً واضحاً على سمعتها بعد عدوله عن خطبتها وخصوصاً وأنه لم يحدث ما يبرر هذا العدول ولا توجد ظروف يمكن التعامل بها لتبريره . وسيترتب على ذلك حتماً أعراض الشباب عنها ، مما سيسبب صعوبة زواجها في المستقبل .

دوبما أن المحكمة لا تتبين من استعراض وقائع الدعوى وظروفها ، ثمة خطأ يمكن نسبته إلى المدعى عليه ، كما لا تستظهر المحكمة أي ضرر لحق بالمدعية مستقلاً عن مجرد العدول عن خطبتها ، إذ أن كل ما سردته في مذكريتها سالفه الذكر في هذا الصدد عن موقف المدعى عليه منها ، ليس فيه ما يعد خطأ في المعنى المعروف في أحكام المسؤولية التقصيرية ، وذلك قياساً على التطبيقات العملية التي أخذ بها القضاء الفرنسي في أحكامه ؛ ولأن المدعى عليه لم ينحرف عند ما عدل عن وعده عن السلوك المألوف للشخص العادي في مثل ظروفه ، فلا تريب عليه في إطالة مدة

الخطبة لأن ظروفه الخاصة كطالب مازال يؤدي دراسته هي التي أملت عليه الانتظار حتى ينتهي من تلك الدراسة ليدخل معترك الحياة ويبنى قوته بكده ونصبه ، وكانت المدعية على علم من بادىء الأمر بأن الخطبة ستطول مدتها هذه الفترة الطويلة ، أو على الأقل كانت على بينة من أنها لن تكون أقل من أربعة سنوات ؛ لأنه تعهد لها كتابة في سنة ١٩٤٦ بأن يتزوجها في سنة ١٩٥٠ — وعلى أية حال فليست للخطبة مدة محدودة يجب ألا تتجاوزها ولكنها متروكة لظروف كل حالة وملايساتها ولأعذار الخطيبين. ولا تلتفت المحكمة إلى ما تزعمه المدعية من أن المدعى عليه فسخ الخطبة بدون مبرر لأن مثل هذا الزعم لم تقبل مثله المحاكم الفرنسية على ما سلف البيان ؛ على أساس أن من يدعى الخطأ والضرر في هذه الحالة هو الذى يتحمل عبء إثبات ارتكاب من عدل عن الزواج للخطأ . وكذا إثبات ما لحقه من ضرر . وليس له أن يحاول التخلص من هذا العبء بأن يقف موقفا سلبيا تاركاً للطرف الآخر إثبات ما يبرر العدول . كما أن المدعية بهذا الدفاع تخلط بين الخطأ المستقل الواجب عليها إثباته في جانب المدعى عليه ، وبين فعل العدول عن الوعد بالزواج في ذاته وتحاول أن تستخلص الأول من الثانى في حين أن لكل منهما عناصره ومصادره الخاصة . وترى المحكمة أن الخطأ الموجب للمسئولية في حالة العدول عن الخطبة أو الوعد بالزواج ، هو ما يرتكبه الطرف الذى أعلن العدول ، من أفعال أو أقوال لم يكن يقصد منها سوى مجرد التشهير بالطرف الآخر والنيل من سمعته وكرامته ، ولا يستوجبها الوصول إلى التحلل من الخطبة

أو الوعد ، كأن يكيل له الشتائم أو السباب أو ينسب إليه ما يعد قذفاً في حقه أو خدشاً بشرفه واعتباره . فإذا هو لم يقترف شيئاً من ذلك واقتصر على مجرد إعلان التحلل من وعده دون أن يبدى لذلك سبباً ، فليس في ذلك وحده خطأ ينسب إليه ، إذ الأصل أن الخاطب له دائماً أن يعدل عن خطبته في أى وقت ، وإذا ما عدل فليس مطلوباً منه أن يفصح على المسأله أو أمام القضاء عن سبب هذا العدول . لأن الأغلب في هذا السبب أن يكون لصيقاً بشخص كل من الطرفين . مما قد يعد سراً لا يجوز افشاؤه . ولذلك كان السكوت عن ابتداء هذا السبب ، ليس فقط حقاً للخاطب الذى يعدل ، بل هو واجب تمليه عليه الأخلاق الحميدة والخلال الكريمة بل تمليه أحياناً نصوص القانون فتنزل به العقاب والتعويض إذا ما خطر له أن يتجاوز السكوت إلى القذف والتشهير بغير موجب . هذا فضلاً عن أن إلزام المدعى عليه في هذه الحالة بإبداء سبب العدول أياً كان ، يستتبع بحث هذا السبب ومدى صحته . وهذا البحث قد يقتضى التدخل في كثير من الأحيان في أدق الشئون الشخصية والاعتبارات اللصيقة بمرمات الناس ، وهي تسع كل الاحتمالات وفيها مجال للأعذار المقبولة التى تقوم عقبة في سبيل إتمام الزواج بين الطرفين ، فليس إذن من الانصاف ولا من الحكمة أن يفتح هذا الباب لتأويلات الخصوم وقضاء المحاكم — أما ما تزعمه المدعية عن الضرر الذى لحقها فهو أثر عاوى ليس ناشئاً عن خطأ ولكنه ينشأ دائماً عن كل عدول عن الخطبة ويلحق بكل من يخطبها رجل ثم يعدل عن خطبتها . فليس في ذلك ضرر مستقل لأن الناس قد درجوا على النظر إلى كل خطبة على أنها لا تقيد طرفيها

بالزواج ، فتهيأت بذلك أذهانهم لتلق نبأ العدول عنها في أى وقت دون أن يودى هذا العدول في ذاته إلى التهورين من شأن أى طرفيها ولا التقليل من اعتباره في المجتمع الذى يعيش فيه ، أو صعوبة زواجه في المستقبل ، كما أن كل من يتخلى عنها من وعدهما بالزواج ، تكون قد تحملت بعض نفقات يسيرة لتظهر أمام خطيبها وأمام الناس بمظهر لا تقوى يزيد بعض الشيء عن مظهرها العادى .

وبما أنه يضاف إلى ما تقدم ما يلاحظ على إقرار الوعد بالزواج موضوع هذه الدعوى من أنه ولد وهو يحمل في طياته مقومات قنائه ، فالإشارة فيه إلى أن تنفيذه سيكون بعد مضي سنوات أربعة من شأنه أن يثير الكثير من الشك في استمرار إصرار الموقع عليه على تصميمه وخاصة وإن الوعد الذى يتضمنه ذلك الإقرار متعلق باختيار الزوجة وهو اختيار يؤثر فيه دائماً عوامل نفسية وظروف شخصية وخارجية قلما تستقر بدون تغيير لفترة طويلة ، إذا ظل هذا الاختيار مجرد وعد قابل للعدول عنه طوال تلك الفترة ، فكان على المدعية أن تقرر قيمة ذلك الوعد بالزواج من وقت صدوره على هدى تلك الاعتبارات ، فلا تطمئن إليه كل الاطمئنان — هذا إلى أن الخطاب الذى أرسلته المدعية إلى المدعى عليه بتاريخ ١٩ يونيو سنة ١٩٥٠ والمقدم من الأخير في ملف الدعوى ، يؤكد عليها بعدوله عن وعده لها بالزواج منذ ذلك التاريخ على الأقل وتستخلص المحكمة من مضمون هذا الخطاب ومن سكوت المدعية عن رفع دعواها منذ ذلك التاريخ حتى تاريخ رفعها بالفعل في ديسمبر سنة ١٩٥٣ — أى نحو ثلاث سنوات

ونصف سنة — أن عدول المدعى عليه عن وعده فوق أنه لم يلزمه أى ضرر مرتبط به كما تقدم فانه كان برضاء الطرفين ، إذ سجلت المدعية على نفسها في ذلك الخطاب أن المدعى عليه أكد لها ضرورة انفصالها ، فسجلت بذلك عليها بتصميمه على العدول عن وعده السابق لها بالزواج ، وأردفته بمطالبته بأن يرد لها خطاباتها وصورها معه وقد أقرت بحكمة النقض المصرية في حكمها سالف الذكر هذا الاستخلاص السائغ فقالت ما نصه « وحيث إن الذى يؤخذ من هذا الذى ذكره الحكم أن الطاعنة بعد عدول المطعون ضده عن وعده بالزواج منها ، قد قبلت هذا العدول هى أيضاً ومضى على ذلك نحو أربع سنوات قبل رفع الدعوى بما استخلصت منه محكمة الموضوع استخلاصاً سائفاً أن العدول فوق أنه لم يلزمه أى ضرر مرتبط به كما تقدم فانه كان برضاء الطرفين فلا سبيل بعد ذلك للمناقشة أمام محكمة النقض في هذا التقدير الموضوعى ولا في الادعاء بالضرر المقول به ، — هذا ويمرز انتفاء الخطأ والضرر أيضاً ما قرره المدعى عليه في تعهده بالزواج من المدعية من أن يترك لها الحرية في أن يخطبها أو يتزوجها غيره إذا شامت في خلال السنوات التى كانت ستمضى إلى حين تخرجه من كلية الطب ؛ كما كان على المدعية أن تستخلص من هذه العبارة على الأقل ، انه كان حريصاً بها على حمايتها من أى ضرر يحتمل أن يلحقها بتفويت فرص للزواج من غيره قد تسنح لها خلال تلك الفترة ، ولا تعول المحكمة على ما تقول المدعية من أن هذه العبارة لا يجب عملها على محمل الجد ، بدعوى تعارضها مع معنى الخطبة إذ لا وجود في الحقيقة لهذا التعارض ، كما لا تعول المحكمة أيضاً على محاولة المدعية التوصل من دلالة الخطاب

١٩٦

محكمة كفر الشيخ الابتدائية

٣١ مارس سنة ١٩٥٥

قضاء مستعجل . اختصاصه . اشكال في التنفيذ .
قيام النزاع أثناء نظر الاشكال على الحق المقصود حمايته
بالإجراء الوقفي المطلوب غير مانع من اختصاص قاضي
الأمر المستعجل بالفصل في هذا الإجراء المؤقت .

قاضي الأمور المستعجلة . مدى سلطته في بحث المنازعات
الواقعية أو القانونية التي قد تثار أمامه .

المبادئ القانونية

١ — إن قيام النزاع أثناء نظر الاشكال على
أصل الحق المقصود حمايته بالإجراء الوقفي
المطلوب غير مانع من اختصاص قاضي الأمور
المستعجلة بالفصل في هذا الإجراء المؤقت .
وتأسيسا على ما تقدم يكون لقاضي الأمور المستعجلة
عند الفصل في إشكالات التنفيذ مهما كانت
أسبابها سلطة واسعة في بحث مستندات الطرفين
ودفاعهما وحقوقهما وبحث المنازعات القانونية
التي قد تثار أمامه من الطرفين للوصول إلى
النتائج الصحيحة في قراره ومنح الحماية المؤقتة
لمن يستحقها منهما — وتقدير هذا وقفي بطبيعة
ولايته لا يؤثر على الحق المتنازع عليه .

٢ — إن قبول الدين في تقليد أحد المدينين
المتضامنين واعتراف هذا المدين بالدين يقطع
مدة التقادم . وكذلك الحال بالنسبة لمدين آخر
متضامن مع الأول في السداد ، فان قبول الطلب
المقدم من هذا المدين الآخر في التسوية العقارية
وصدور قرار اللجنة بتخصيص مبلغ معين

المرسل منها للدعى عليه في ١٩ يونيو سنة ١٩٥٠
بزعمها أنها لم تكن جادة فيه وأنه مجرد عتاب ،
لأن هذا المعنى الذي تريد المدعية أن تسبغه على
هذا الخطاب بعيدة كل البعد عن المعنى الوحيد
الواضح المستخلص من عباراته الصريحة .
ولا يكون لها بعد ذلك أن تهون من أثر تكاسلها
رفع الدعوى بعد ذلك مدة بلغت نحو ثلاث
سنوات ونصف وما يدل عليه ذلك من أنها قبلت
عدول المدعى عليه عن خطبتها وخاصة إذا لوحظ
أن القانون المدني السويسري ينص صراحة في
المادة ٩٥ منه على سقوط الحق في رفع الدعاوى
الناتجة عن الخطبة بمضى سنة تبدأ من تاريخ
العدول عنها ونصها Les actions derivant
des fiancailles se prescrivent par
un an à compter de la rupture — كما
ينص القانون المدني الألماني على مثل هذا السقوط
أيضا ولكنه يجعل المدة سنتين بدلا من سنة
واحدة (كتاب La code civil suisse
تأليف Pierre Yuor وترجمه إلى الفرنسية
Deschenaux زيورخ سنة ١٩٥٠ ص ١٢٤
و ١٢٥) .

وبما أنه لكل ما تقدم تكون دعوى المدعية
قائمة على غير أساس من القانون — فيتين
رفضها مع الزام المدعية بمصروفاتها بما فيها مقابل
أتعاب المحاماة للدعى عليه لأنها الخاسرة لها
عملا بالمادة ٣٥٧ فقرة أولى مرافعات .

(الفضية رقم ٥٩ سنة ١٩٥٤ كلينها رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة محمود سعيد وكيل المحكمة ومحمد زكي
عصمت ورمضان عبد الواحد القاضيين) .

فتح الله سيد أحمد اعتماداً بحساب جار لغاية مبلغ ٦٦٢ م ٦٤٥٣ ج لمدة تبدأ من تاريخ العقد لغاية ١٩٤١/١٢/٣١ ونص في البندين الأول والرابع عشر منه على أن المدينين المفتوح لهما الاعتماد متضامان وأن دين بنك مصر غير قابل للتجزئة . كما أقرت المستأنفة في البند الثامن من هذا العقد بأنها ضامنة متضامنة مع المدينين في تنفيذ كافة تعهداتهما للبنك وبأنها ملزمة شخصياً بأن تدفع له عند الاستحقاق رصيد الحساب الجارى من أصل وفوائد ومصاريف وعمولة وملحقات . وورد بالبند الرابع عشر أنه بدون أى مساس بالتضامن المقرر يعترف المدينون في حدود العلاقات التى بينهم بأن محمد أبو القاسم سيد أحمد ملزم بسداد الدين لغاية مبلغ ٦٦٢ م و ٤٧٥٣ ج وبأن محمد فتح الله سيد أحمد ملزم بسداد الدين لغاية مبلغ ١٧٠٠ ج وتاريخ ١٩٤٢/١٢/٣٠ أبرأ بنك مصر ذمة أحد المدينين وهو محمد أبو القاسم سيد أحمد الذى أشهر إفلاسه وسلمه خطاباً بذلك نص فيه على احتفاظ البنك بكافة حقوقه الأخرى وخصوصاً ما كان منها ضد باقى المدينين والضمانات المقدمة منهم والمنهوه عنها بالعقد الرسمى (يراجع المستند المقدم بالحافظة رقم ٤ من ملف المفردات) وتاريخ ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ قررت لجنة تسوية الديون العقارية قبول طلب التسوية المقدم من المدين الثانى محمد فتح الله سيد أحمد موضوعاً ونهاياً وخصص لبنك مصر من مطلوبه البالغ قدره ٣٦٠ م و ١٥٤٩٥٥ ج استحقاق ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٢ مبلغ ٢١٤ م و ١٠٨٢ على أن يسدد على ثلاثين قسطاً بفائدة قدرها ٣٪ سنوياً ومقدار القسط السنوى ٢١٤ م و ٥٥ ج

للدائن يدفع على أقساط يقطع مدة سقوط هذا الدين .

٣ — إذا كان الدين قد حل سداًه بالنظر لإفلاس المدين فإنه لا يحل بالنسبة للكفيل الذى له أن يظل منتفعاً بهذا الأجل ولو حرم المدين منه .

٤ — كفالة الدين التجارى تعتبر عملاً مدنياً ولو كان الكفيل تاجراً . أو لو كان الدين تجارياً .

٥ — نصت المادة ١٤ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ الخاص بتسوية الديون العقارية على أن الديون المضمونة بكفيل تكون محلاً للتخفيض . على أن هذا التخفيض لا يحول دون رجوع الدائن على الكفيل . ومن ثم فالقول بأن قبول طلب التسوية المقدم من المدين شكلاً وموضوعاً يقضى على ضمانة الكفيل قول ظاهر الفساد .

٦ — متى أجاز الموكل تصرف الوكيل الذى يجاوز حدود الوكالة . فإن هذه الاجازة يترتب عليها سريان التصرف فى مواجهة الموكل بأثر رجعى من وقت انعقاده .

المحكمة

د حيث إن الوقائع كما استبانتها المحكمة من الاطلاع على الأوراق تلخص فى أنه بموجب عقد رسمى محرر بقلم العقود الرسمية بمحكمة مصر المختلطة بتاريخ ١٥ / ٤ / ١٩٣١ فتح بنك مصر لىكل من محمد أبو القاسم سيد أحمد ومحمد

(يراجع المستند رقم ١ من الحافظة رقم ٦ ملف الاستئناف) - وبتاريخ ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٠ أعلن بنك مصر الصورة التنفيذية من عقد فتح الاعتماد الرسمي إلى المستأنفة منها عليها بأن تدفع له مبلغ ٢٥٥ م و ٢٩٦٧٠ ج رصيد المطلوب منها استحقاق ٣١ من مايو سنة ١٩٥٠ وهو المدين بكشف الحساب المرفق بهذا العقد . ثم قدم البنك العقد للتنفيذ ضد المستأنفة في ٢٢/٩/١٩٥٠ وفاء لمبلغ ٣٠٠ ج بصفة مؤقتة خصا من مطلوبة فاستشككت المستأنفة في التنفيذ مقرررة للحضر الذي باشره أن صفتها ضامنة وليست مدينة وأن صفة الضمان زالت بسداد الدين من محمد أبو القاسم سيد أحمد بموجب الخطاب المؤرخ ٣٠/١٢/١٩٤٢ وبقبول تسوية الدين أمام لجنة تسوية الديون العقارية بالنسبة للدين الثاني محمد فتح الله سيد أحمد فقبل المحضر الإشكال وتقرر بإحالة على حضرة قاضي الأمور المستعجلة بمحكمة كفر الشيخ الجزئية للفصل فيه .

دوحيث إنه بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٥٢ قضت تلك المحكمة حضوريا وبصفة مستعجلة بقبول الإشكال شكلا وفي الموضوع برفضه والاستمرار في تنفيذ عقد فتح الاعتماد الرسمي المؤرخ ١٥/٤/١٩٣١ بالنسبة للمستأنفة عن مبلغ ٣٠٠ جنيه وملحقاتها الموضحة بتوكيل التنفيذ المؤرخ ١/٩/١٩٥١ والمرفق بالعقد المذكور وألزمت المستأنفة بالمصروفات ومبلغ مائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة بانية حكما على أن الأساس الأول الذي استندت عليه المستأنفة وهو إبراء البنك لخدمة المدينين محمد أبو القاسم سيد أحمد ليس معناه إبراء ذمة المستأنفة

من كامل دين بنك مصر وإنما تبرأ فقط من نصيب المدين في هذا الدين ذلك لأنها ضامنة متضامنة في سداد كامل دين بنك مصر وإن البنك حرص في خطاب الإبراء الموجه منه للمدين المذكور على تسجيل احتفاظه بسكافة حقوقه وخصوصا ما كان منها ضد باقي المدينين والضمانات المقدمة منهم المنوه عنها بالعقد الرسمي وقالت عن الأساس الثاني الذي استندت عليه المستأنفة وهو قبول طلب تسوية ديون المدين الآخر محمد فتح الله سيد أحمد أمام لجنة تسوية الديون العقارية إن هذه التسوية لا يترتب عليها براءة ذمة المستأنفة لأن المادة ١٤ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ الخاص بتسوية الديون العقارية نصت صراحة على أن الديون المضمونة بكفيل تكون محلا للتخفيض على أن هذا التخفيض لا يحول دون رجوع الدائن على الكفيل وأنه لذلك تكون عدم جدية الاشكال واضحة وظاهرة للوهلة الأولى دون مساس بالموضوع أو أصل الحق . وانتهت إلى القضاء برفضه .

دوحيث إنه بصحيفة معانة بتاريخ ١٨/٨/١٩٥٢ طعن المستأنفة على هذا الحكم بالاستئناف الحال طالبة قبوله شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف الصادر من حضرة قاضي الأمور المستعجلة بمحكمة كفر الشيخ الجزئية بتاريخ ١٢/٥/١٩٥٢ في القضية رقم ٤٠٦٨ لسنة ١٩٥١ بجميع أجزائه والحكم بإيقاف تنفيذ عقد فتح الاعتماد الرسمي المؤرخ ١٥/٤/١٩٣١ والمثبت بمحكمة مصر المختلطة في هذا التاريخ والمقيد برقم ١٩٨٩ لسنة ١٩٣١ بالنسبة للمستأنفة عن مبلغ ٣٠٠ ج وملحقاتها الموضحة بتوكيل التنفيذ المؤرخ ١/٩/١٩٥١ مع

إلزام المستأنف عليه بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين للأسباب التي أوردتها بالصحيفة ومحصلها : أولا — أن القانون نص في المادة ٢/٤٦٠ مرافعات على أنه يجب عند الشروع في تنفيذ عقد رسمي بفتح اعتماد أن يعلن معه مستخرج بحساب المدين من واقع دفاتر الدائن التجارية . ولما كان بنك مصر لم يعلن هذا المستخرج للمستأنفة فإن التنفيذ يكون قد وقع باطلا طبقا لنص المادة المذكورة .

ثانيا — أن حق المستأنف عليه في المطالبة بالدين قد سقط بالمدين القصيرة والطويلة لأن الدين تجارى ولأن المدينين كانا تاجرين وبفرض أن المستأنفة يجوز مساءلتها كضامنة فقد سقط حق بنك مصر في مطالبتها لمضى خمسة عشر عاماً على هذا الالتزام دون مطالبتها بوفائه طبقا لنص المادة ٢٠٨ مدنى قديم لأن المطالبة الرسمية لم تحصل إلا بتاريخ ١٩٥١/٩/٢٢ والدين مستحق السداد في سنة ١٩٣١ . ثالثا — أن قبول طلب التسوية المقدم من المدين محمد فتح الله سيد أحمد شكلا وموضوعاً يقضى على دينه المضمون بالمستأنفة والذي ترتب في ذمته لحساب بنك مصر لأنه يترتب على قبول طلب التسوية عدم مطالبة المدين بأى شئ خاص بهذا الدين . ومادام أنه لا يجوز مطالبة المدين بالدين أو اتخاذ إجراءات ضده فلا يمكن اتخاذ أى إجراء ضد الضامنة :

وحيث إن المستأنفة أضافت في المذكرات المقدمة منها لهذه المحكمة أسانيد أخرى لاستئنافها ضمنيتها أن التنفيذ وقع باطلا بالنسبة لها لأنها ليست ضامنة متضامنة لمدينى بنك مصر في الدين المستحق له قبلهما ذلك لأن التوكيل الصادر منها لزوجها محمد أبو القاسم سيد أحمد لا يخول له الحق

في أن يقرر بالنيابة عنها بأنها ضامنة متضامنة له ولأخيه محمد فتح الله سيد أحمد في هذا الدين وإن كان يخول له الحق في بيع أو رهن أملاكها كلها أو بعضها مع قبض القيم فضلا عن أن مطالبة البنك لها بهذه الصفة قد سقط الحق فيها لأن الدين تجارى وحل دفعه من سنة ١٩٣١ لافلاس المدين محمد أبو القاسم سيد أحمد ، فضمانتها تزول بمضى خمس سنوات من هذا التاريخ طبقا للمادة ١٩٤ تجارى ولو فرض أن التقادم قد انقطع بالنسبة للمدينين فهو لم ينقطع بالنسبة لها .

وحيث إنه من المسلم به فقها وقضاء أن قيام النزاع أثناء نظر الإشكال على أصل الحق المقصود حمايته بالإجراء الوقتى المطلوب غير مانع من اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بالفصل في هذا الإجراء المؤقت . ذلك أن له أن يتناول بصفة وقتية في نطاق الاشكال المعروض عليه تقدير جدية هذا النزاع لليفصل فيه بحكم حاسم للخصومة وإنما ليتحسس منه وجه الصواب في الاجراء الوقتى المطلوب منه فيقضى على هداه لا بعدم اختصاصه بنظر الاشكال وإنما بوقف التنفيذ المستشكل فيه أو باستمراره ، وتقديره هذا وقتى بطبيعته ولا يؤثر على الحق المتنازع فيه إذ يبقى محفوظا سليما يتناضل فيه ذوو الشأن أمام الجهة المختصة (يراجع حكم النقض الصادر في القضية رقم ٢٢٧ سنة ١٩٥٠ قضائية المنشور بمجموعة أحكام النقض المدنية السنة الثانية العدد الثالث رقم ١٥٤ ص ٩٨٩ وحكم النقض الصادر في ١٥ يناير سنة ١٩٤٨ في القضية رقم ١١ سنة ١٩٤٧ قضائية المنشور بمجموعة القواعد القانونية لمحمود عمر الجزء الخامس رقم ٢٦١ ص ٥٢٥) .

د وحيث إنه تأسيساً على ما تقدم فإن لقاضي الأمور المستعجلة عند الفصل في اشكالات التنفيذ مهما كانت أسبابها سلطة واسعة في بحث مستندات الطرفين ودفاعهما وحقوقهما وبحث المنازعات القانونية التي تثار أمامه من الطرفين للوصول إلى النتائج الصحيحة في قراره ومنحه حمايته المؤقتة لمن يستحقها منهما وتفسير كل ذلك في أسباب حكمه ليكون قراره مؤسساً على أساسين قويين وإثباتاً بالغرض الذي قصده المشرع من ضرورة تسبيب الأحكام ليطمئن كل متقاض على حقوقه (يراجع قضاء الأمور المستعجلة للاستاذ محمد علي راتب طبعة أولى سنة ١١١٥ و ١١١٦ و ١١٤٣ و ١١٤٤).

د وحيث إنه على هدى المبادئ المتقدمة ترى المحكمة بحسب الأساسين التي ارتكبت عليها المستأنفة في صحيفة استئنافها وفي مذكراتها لا انفصل فيها بحكم حاسم للخصومة وإنما لتستظهر مبلغ الجدل فيها وتتحسس وجه الصواب في الاجراء الوقتي المطلوب.

د وحيث إنه عن السبب الأول من أسباب الاستئناف وهو عدم إعلان مستخرج الحساب للمستأنفة عند إعلان العقد الرسمي ففضلاً عن أنه في غير محله لما تبين من أن بنك مصر أعلن مستخرج الحساب للمستأنفة عند إعلانه للعقد في ٢٥ / ٦ / ١٩٥٠ فإن المستأنفة قد تنازلت عن التمسك بهذا السبب في محضر جلسة ٣ مارس سنة ١٩٥٥ فيتمتع لذلك طرحه.

د وحيث إنه عن السبب الثاني فقد بينته المستأنفة على وجهين : الأول أن دين البنك قد سقط قبل مدينتيه وتبعاً لذلك ضامتها لهذا الدين. والثاني أنه بفرض معادلتها كضامنة فقد سقط

حق البنك في مطالبتها بهذه الصفة لمضي خمسة عشر عاماً (تراجع عريضة الاستئناف) ولمضي المدة القصيرة وهي خمس سنوات (تراجع المذكرة المقدمة رقم ٧ ملف).

د وحيث إن الظاهر من الأوراق أن دين البنك قبل مدينتيه لم يسقط لانقطاع مدة التقادم بقبول هذا الدين في تفليسة المدين الأول محمد أبو القاسم سيف أحمد في سنة ١٩٣٤ واعتراف المدين المذكور بهذا الدين وتسويته مع البنك وبقبول دين البنك أيضاً في التسوية العقارية المقدم طلبها من المدين الثاني محمد فتح الله سيد أحمد وصدور قرار اللجنة المذكورة في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ بتخصيص مبالغ معين للبنك يسدد على ثلاثين قسطاً ومن ثم فلا محل للقول بزوال ضمانة المستأنفة بناء على هذا الوجه.

د وحيث إن تمسك المستأنفة بسقوط ضامتها بمضي المدة القصيرة لأن الدين تجاري ولم تنقطع مدة السقوط بالنسبة لها فالظاهر من مطالعة العقد الرسمي المقدم من المستأنف عليه أن مدة الاعتماد تنتهي في ١٩٤١/١٢/٣١ وأن دين البنك وإن كان قد حل سداداً بالنسبة للمدين الذي أشهر إفلاسه في سنة ١٩٣٤ وهو محمد أبو القاسم سيد أحمد فإنه لم يحل بالنسبة للكفيل الذي له أن يظل منتفعاً بهذا الأجل ولو حرم المدين منه (يراجع ليون كان وريبولت نبذة ٢٦٩٥ وجرانمولان نبذة ٤٠ وودي هلتس نبذة ٤٦ والعقود المسماة للدكتور كامل مرسى نبذة ٦٤ ص ٨٣ وتراجع كذلك المسادة ٢٢١ تجاري) كما أن الكفالة في الأصل عقد مدني وكفالة دين تجاري لا تعتبر كفالة

تجارية لأن العمل الذي به يقدم الكفيل خدمة إلى المدين ليست له أية صفة تجارية (يراجع طنطا الابتدائية ١٩٢٨/١٠/٢٠ المحاماة السنة التاسعة رقم ٦٤ ص ١٠٣ ومطول بودري جزء ١٤ نبذة ١١٩٧ وأوبري ورو جزء سادس ص ٢١٥ والعقود المسماة للدكتور كامل مرسى بند ٢١ ص ٢٩ و ٣٠ وتراجع الفقرة الأولى من المادة ٧٧٩ من القانون المدني التي نصت صراحة على أن كفالة الدين التجاري تعتبر عملا مدنيا ولو كان الكفيل تاجرا . ومادام الأمر كذلك فإن كفالة المستأنفة لم تسقط بعد لأن تاريخ استحقاق الدين بالنسبة لها هو ١٩٤١/١٢/٣١ وقد شرع البنك في التنفيذ ضدها في ١٩٥١/٩/٢٢ أي قبل مضي المدة الطويلة وهي خمسة عشر عاما ومن ثم يكون السبب الثاني بوجهيه في غير محله ويتعين طرحه .

د وحيث إنه عن السبب الثالث ومضمونه أن قبول طلب التسوية المقدم من المدين محمد فتح الله سيد أحمد شكلا وموضوعا يقضى على دين بنك مصر المكفول بالمستأنفة فالظاهر من مراجعة نص المادة ١٤ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ الخاص بتسوية الديون العقارية أنه ورد بها صراحة أن الديون المضمونة بكفيل تكون مجالا للتخفيض على أن هذا التخفيض لا يحول دون رجوع الدائن على الكفيل ومن ثم يكون هذا السبب في غير محله أيضا كما قالت ذلك بحق محكمة أول درجة .

د وحيث إنه عن السبب الأخير الذي أبدته المستأنفة في مذكرتها رقم ٧ ملف فيتلخص في أن التنفيذ وقع باطلا بالنسبة لها لأنها ليست ضامنة متضامنة لدين بنك مصر وأن التوكيل

الصادر منها لزوجها محمد أبو القاسم سيد أحمد المرفق بالعقد الرسمي لا يحول له الحق في أن يقرر باسمها بكفالتها له ولأخيه محمد فتح الله سيد أحمد في الدين المستحق لبنك مصر قبلهما .

د وحيث إنه يبدو ولأول وهلة من الاطلاع على محضر الاشكال المؤرخ ١٩٥١/٩/٢٢ أن هذا السبب جاء مناقضا لما قرره المستأنفة للمحضر الذي خاطبها شتخصيا عند الشروع في تنفيذ العقد الرسمي الخاص ببنك مصر من أن صفتها ضامنة وليست مدينة وصفة الضمان زالت بسداد الدين من محمد أبو القاسم سيد أحمد بموجب الخطاب المرسل إليه من بنك مصر بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٢ وبقبول طلب المدين الثاني محمد فتح الله سيد أحمد بآجنة تسوية الديون العقارية . وترى المحكمة أنه لا عمل بعد هذا الاقرار الصريح بالخوض في بحث موضوع التوكيل وهو خرج الوكيل عن حدود الوكالة المخولة له لأن المستأنفة قد أجازت تصرف الوكيل . وهذه الاجازة يترتب عليها سريان التصرف في مواجهة الموكل بأثر رجعي من وقت انعقاده (يراجع شرح القانون المدني الجديد للدكتور محمد علي عرفة ص ٣٣٨ والعقود المسماة للدكتور كامل مرسى ص ٣٠٥) .

د وحيث إنه واضح بما تقدم أن جميع الأوجه التي أثارها المستأنفة ظاهرها عدم الصحة والجدية وأنها غير جديرة بالحماية الوقفية التي كانت تهدف إليها عن طريق هذا الاشكال وذلك للأسباب المتقدمة وللأسباب التي أوردتها محكمة أول درجة في حكمها والتي لا تتعارض مع هذه الأسباب ومن ثم يكون الاستئناف قد بى على غير أساس ويتعين لذلك رفضه موضوعا

وتأييد الحكم المستأنف مع إلزام المستأنف بالمصاريف شاملة مقابل أتعاب المحاماة عملاً بالمادة ١/٣٥٧ مرافعات .

(قضية رشيدة عرفه سيد أحمد ضد بنك مصر رقم ٦٩ سنة ١٩٥٢ من رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أديب نصر حنين وكيل المحكمة وعبد الحالق يوسف وإبراهيم محمد قنصوه القاضين) .

١٩٧

محكمة بنها الابتدائية

٢٦ يونيو سنة ١٩٥٥

استئناف . تقدير قيمته . وطريقة تقديمه .
دعوى استحقاق فرعية . ائرق بينها وبين الأملية .
دعوى استحقاق فرعية . منازعة في التنفيذ .

المبادئ القانونية

١ — العبرة في تقدير قيمة الاستئناف بما يقدره الخصوم أنفسهم لا بما يحصله قلم الكتاب لأنه ليس خصماً في الدعوى ولا يجوز أن يترتب على عمله منح حق الاستئناف لخصم لم يكن له هذا الحق بحسب التقدير الأول الذي ارتضاه الطرفان .

٢ — من المتعين على المحكمة ابتداء وقبل تبين ما إذا كان الاستئناف جائزاً أم غير جائز تبين ما إذا كان قد قدم إليها بالطريق القانوني المبين بالمادة ٤٠٥ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ أم لا .

٣ — دعوى الاستحقاق الفرعية هي الدعوى التي يرفعها مدعى ملكية العقار الذي شرع في نزع ملكيته في أثناء التنفيذ طالبا منها الحكم له بملكية العقار وبإعلان إجراءات التنفيذ ودعوى

الاستحقاق الأصلية هي التي يطلب فيها ملكية العقار وحدها دون إبطال التنفيذ .

٤ — دعوى الاستحقاق الفرعية من المنازعات المتعلقة بالتنفيذ التي يحكم فيها على وجه السرعة واستئناف الحكم الصادر فيها يرفع بتكليف بالحضور وإلا كان باطلاً وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها بإبطاله .

المحكمة

د من حيث إن المستأنفة أقامت الدعوى رقم ٩٥٠ سنة ١٩٥٣ قلوب ضد المستأنف عليهم طلبت في صحيفة الحكم بتثبيت ملكيتها إلى تسعة عشر قيراطاً من أربعة وعشرين قيراطاً في المنزل المبين بها ومحو التسجيلات المتوقعة عليه مع إلزام المدعى عليها الأولى المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة مع شمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة .

وقالت شرحاً لذلك إن المدعى عليها الأولى شرعت في نزع ملكية هذا المنزل على اعتبار أنه مملوك للمدعى عليهما الثاني والثالثة — المستأنف عليهما الثاني والثالثة — وإنما تمتلك فيه القدر الذي تطلب الحكم بتثبيت ملكيتها له . وقد تحدد لبيع العقار يوم ١٩٥٣/٤/٢٨ ثم تأجل إلى ١٩٥٣/٥/٢٥ ونظرت الدعوى بجلسة ١٩٥٣/٦/١٦ ثم تأجلت لجلسة ١٩٥٣/٦/٢٠ ١٩٥٣/٦/١٦ نظرها مع قضية البيع وبعد تداول الدعوى في عدة جلسات قررت المحكمة حجزها للحكم بجلسة ١٩٥٤/١١/١٦ وفي هذه الجلسة أعيدت القضية للرافعة لجلسة ١٩٥٤/١١/٢٣ لمناقشة المدعية في طلباتها وما إذا كانت قصدت بطلب محو التسجيلات بإعلان إجراءات التنفيذ وفي

ثمان القيراط ثلاثة جنيهات وسويت الرسوم على هذا الأساس باعتبار قيمة التسعة عشر قيراطا سبعة وخمسين جنيها .

« وحيث إن العبرة في تقدير قيمة الاستئناف بما يقدره الخصوم أنفسهم لا بما يحصله قلم الكتاب لأنه ليس خصما في الدعوى ولا يجوز أن يترتب على عمله منح حق الاستئناف لخصم لم يكن له هذا الحق بحسب التقدير الأول الذي ارتضاه الطرفان ، فمن المقرر أنه لا تأثير لتقدير قلم الكتاب على حق الخصوم في الاستئناف والعبرة في ذلك بقيمة الدعوى حين صدور الحكم فيها ولذا فالاستئناف عن دعوى قدرت رافعتها قيمتها بمبلغ يقل عن الخمسين جنيها قيمة الاختصاص الهائي لمحكمة المواد الجزئية .

« وحيث إنه من المتعين على المحكمة ابتداء وقبل تبين ما إذا كان الاستئناف جائزا أم غير جائز تبين ما إذا كان قد قدم إليها بالطريق القانوني المبين بالمادة ٤٠٥ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ أم لا . وليبان ذلك يتعين تبين ما إذا كانت الدعوى الحالية هي دعوى استحقاق فرعية أم أصلية .

« وحيث إن دعوى الاستحقاق الفرعية هي الدعوى التي يرفعها مدعى ملكية العقار الذي شرع في نزاع ملكيته في أثناء التنفيذ طالبا فيها الحكم له بملكية العقار وبطلان إجراءات التنفيذ ، ودعوى الاستحقاق الأصلية هي التي يطلب فيها ملكية العقار وحده دون إبطال التنفيذ ، فالصفة المميزة لدعوى الاستحقاق الفرعية أنها ترفع أثناء إجراءات التنفيذ ويطلب فيها إبطال هذه الإجراءات .

« وحيث إن الدعوى الحالية هي دعوى

تاريخ التسجيل ومناقشة فتحية عبد العزيز إبراهيم في تاريخ تسجيل تنبيه نزاع الملكية وفي بعض نقط وتسايفها تقديم تنبيه نزاع الملكية المسجل وبضم قضية نزاع الملكية . بمجلس المناقشة سألت المحكمة الحاضر عن المدعية فقال القصد بطلان التنفيذ في مواجهة المدعى عليهم .

« وحيث إن محكمة أول درجة قضت بمجلسة ١٩٥٤/١١/٣٠ حضوريا برفض الدعوى وأرمت المدعية المصاريف ومائة قرش مقابل أتعاب المحاماة للمدعى عليها الأولى .

« وحيث إن المستأنفة طعنت في هذا الحكم بطريق الاستئناف بصحيفة قدمت لقلم الكتاب في ١٩٥٥/٢/٣ وأعلنت في ١٩٥٥/٢/٥ طلبت فيها الحكم بقبول الاستئناف شكلا وإلغاء الحكم المستأنف والحكم بأحقيتها إلى التسعة عشر قيراطا المبينة بصحيفة افتتاح الدعوى ومحو التسجيلات المتوقعة على المنزل مع إلزام المستأنف عليها الأولى بمصاريف الدرجتين ومقابل أتعاب المحاماة .

« وحيث إن المستأنف عليها الأولى دفعت ببطلان الاستئناف لرفعه بغير الطريق القانوني .

« وحيث إن المحكمة تلاحظ باديء ذي بدء أن المستأنفة قررت بها من صحيفة افتتاح الدعوى على أنها خاصة بطلب تثبيت ملكية إلى تسعة عشر قيراطا من أربعة وعشرين في منزل قيمته أربعة وأربعون جنيها وحصل الرسم فعلا على أربعة وأربعين جنيها وسارت الدعوى طبقا لهذا التقدير حتى الفصل فيها فأرسل قلم الكتاب صيورة من عريضة الدعوى إلى عمدة البلدة بكتاب مؤرخ ١٩٥٥/١/١٥ لتشكيل لجنة لتقدير ثمن العقار فتررت اللجنة في ١٩٥٥/١/٢٠ أن

إجراءات التنفيذ مع طلب استحقاق العقار المحجوز كله أو بعضه .

ومن ثم يتعين القول بأن دعوى الاستحقاق الفرعية من الدعاوى التي يحكم فيها على وجه السرعة (انظر بخصوص ذلك تنفيذ الأحكام والسندات الرسمية للدكتور محمد حامد فهمي والأستاذ محمد عبد الله محمد ص ٧٧ رقم ٤٨٥) .

« وحيث إنه يترتب على كون دعوى الاستحقاق الفرعية من الدعاوى التي يحكم فيها على وجه السرعة أن يرفع الاستئناف عنها بتكليف بالحضور تراعى فيه الأوضاع المقررة لصحيفة افتتاح الدعوى طبقاً للبائدين ١١٨ و ٢/٤٠٥ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ وإذا لم يرفع الاستئناف على هذه الصورة كان باطلاً وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها بإبطاله طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٥ على اعتبار أن المخالفة تتعلق بأوضاع التقاضي الأساسية .

« وحيث إن الاستئناف الحالي وهو استئناف حكم صادر في دعوى استحقاق فرعية رفع بعريضة قدمت لقلم الكتاب بخلافاً لما نص عليه في المادة ٢/٤٠٥ مرافعات ومن ثم فقد وقع باطلاً ويتعين الحكم بإبطاله .

« وحيث إن المستأنفة هي الخصم المحكوم عليه في الدعوى فيتعين إلزامها بالمصاريف طبقاً للمادة ١/٣٥٧ مرافعات .

(قضية الست فاطمة عامر عبد الجواد ضد فتية عبد العزيز إبراهيم وآخرين رقم ٢٥ سنة ١٩٥٥ س رئاسة وعضوية السادة الأساتذة خليل عبد النبي ورئيس المحكمة ومصطفى المنفلوطي وأحمد جلال القضاة) .

استحقاق رفعت أثناء إجراءات التنفيذ وقررت رافعتها بجلسة ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٤ أن القصد بطلان التنفيذ في مواجهة المدعى عليهم ومن ثم فهي دعوى استحقاق فرعية تطبق عليها أحكام المواد من ٧٠٥ إلى ٧١١ من قانون المرافعات .

« وحيث إن البعض يرى أن يحكم في دعوى الاستحقاق الفرعية طبقاً للقواعد العامة للحكم في سائر الدعاوى كما أن الحكم الصادر فيها يطعن فيه طبقاً للقواعد العامة على أساس أن المشرع في القانون الجديد لم يأخذ بما قرره القانون القديم من ضرورة الحكم في الدعوى على وجه الاستعجال وما قرره من منع الطعن بالمعارضة في الحكم الصادر فيها ومن تقصير ميعاد الطعن بالاستئناف (قواعد تنفيذ الأحكام والعقود الرسمية في قانون المرافعات الجديد للدكتور رمزي سيف ص ٤١٥ رقم ٥٠٨) .

« وحيث إن قانون المرافعات الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ عند كلامه على دعوى الاستحقاق الفرعية - المواد ٧٠٥ إلى ٧١١ - لم ينص على الحكم في الدعوى بطريق الاستعجال كما فعل القانون القديم في المادة ٦٠١ لم يكتفأ بما قرره في المادة ٤٨٢ من أن جميع المنازعات المتعلقة بالتنفيذ يحكم فيها على وجه السرعة ولا شك في أن دعوى الاستحقاق الفرعية منازعة من المنازعات المتعلقة بالتنفيذ وقد صرح بهذا المعنى المذكرة التفسيرية لمشروع قانون المرافعات إذ جاء فيها « نظر المشرع إلى دعوى الاستحقاق الفرعية باعتبار أنها نزاع متعلقة بالتنفيذ ومؤثر في إجراءاته فوصفها في المادة ٧٠٥ بأنها الدعوى التي يطلب بها بطلان

القضاء المستعجل

الحكم برفض التعويض أو بالحكم به أقل مما أداه من أجر يقتضى الحكم .

٢ - إن فوات ميعاد الشهر المحدد للفصل في الموضوع يعتبر تغييرا للظروف والملايسات التي كانت معروضة أمام القاضى العالى المستعجل الذى كان يقدر في ذهنه وهو يقضى بحكم الوقف المواعيد التي نصت عليها المادة ٣٩ مكررة ومن ثم يصح لهذه المحكمة أن تعيد تقديره في مدى ما ينقذ به حكمه بإلزام رب العمل بدفع الأجر فيوقف تنفيذه عند فوات الميعاد المحدد لمحكمة الموضوع للفصل فيه .

المحكمة

وحيث إنه بالاطلاع على أوراق التنفيذ بأن المستشكل ضده كان يعمل بالشركة المستشكلة فقامت بفصله في ٩ من يونيه سنة ١٩٥٤ فتظلم المستشكل ضده لمكتب العمل الذى خص الشكوى وتبين له أن سبب الفصل للاستغناء بسبب توالى الخسائر المالية وأحالت التظلم إلى المحكمة العمالية المستعجلة التي قضت بتاريخ ١٣ يوليو سنة ١٩٥٤ بوقف تنفيذ قرار الفصل وبالزام الشركة المستشكلة بدفع أجر المستشكل ضده ابتداء من تاريخ الفصل الحاصل في ٩ من يونيه سنة ١٩٥٤ بواقع ٤١٦ م و ١٣ ج إلى أن يحكم في دعوى الموضوع الذى حددت له جلسة ٢٧ من يولييه سنة ١٩٥٤ .

١٩٨

محكمة الأمور المستعجلة الجزئية باسكندرية

١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٤

وقت قرار فصل عامل . متى يستمر تنفيذ هذا الحكم .

المبادئ القانونية

١ - إن القاضى العالى المستعجل وهو يقضى بإيقاف قرار الفصل وإلزام رب العمل بدفع أجر العامل من تاريخ فصله فإنما يستوحى هذا من أحكام المادة ٣٩ مكررة :

(١) إنه يرجع اعتبار الفصل تصفيا والختل الحكم بالتعويض لذلك ، لأن ما يلزم به رب العمل من سداد الأجر يكون الحق فيه لرب العمل من خصمه من التعويض الذى يقضى عليه به . فالسبب القانونى للأجر Acte juridique هو التعويض المرجح الحكم به .

(ب) إن القاضى المستعجل فى الدعوى العمالية حين يحدد أجلا بانتهاء الفصل فى الموضوع فإنما يراعى أحكام المواعيد التى قررتها المادة ٣٩ مكررة وقد حددت للفصل فى الموضوع شهرا ، وبسواء كان المبلغ الذى يلزم به رب العمل أجرا أو نفقة فإن الميعاد المحدد للفصل فى الموضوع هو من صالح العامل ورب العمل معا لأن رب العمل وهو ملزم بأداء الأجر معرضا لخطر

أجر أو تفقة فان الميعاد المحدد للفصل في الموضوع هو من صالح العامل ورب العمل معا لأن رب العمل وهو ملزم بأداء الأجر معرضا لخطر الحكم برفض التعويض أو بالحكم به أقل مما أداه من أجر بمقتضى الحكم .

وحيث إن فوات ميعاد الشهر المحدد للفصل في الموضوع يعتبر تغييرا للظروف والملازمات التي كانت معروضة أمام القاضي العمالي المستعجل الذي كان يقدر في ذهنه وهو يقضى بحكم الوقف المواعيد التي نصت عليها المادة ٣٩ مكررة ومن ثم يصح لهذه المحكمة أن تعيد تقديره في مدى ما ينفذ به حكمه بإلزام رب العمل بدفع الأجر فيوقف تنفيذه عند فوات الميعاد المحدد لمحكمة الموضوع للفصل فيه .

وحيث إنه تبين مما تقدم أن الميعاد الذي نصت عليه المادة ٣٩ مكررة - وهو الشهر - لرب العمل صالح في التمسك به وبفواته يصح له حل من الوقف عن الدفع لخطر انقضاء السبب القانوني وهو احتمال الحكم بالتعويض بما يفي بما عساه أن ينفذ به بما حصله العامل في المدة التي حددتها المادة ٣٩ مكررة ومن ثم يتعين لإيقاف تنفيذ الحكم المستشكل في تنفيذه ابتداء من ٢٦ أغسطس سنة ١٩٥٤ وهي المنفذ بها ومن ثم كان الإشكال في محله ويتعين لإيقاف تنفيذ الحكم المستشكل في تنفيذه بالمبالغ المستجدة المنفذ بها القضاء بما حصله المستشكل ضده بموجب هذا الحكم .

وحيث إنه عن المصاريف فيتعين إلزام المستشكل ضده بها عملا بالمادة ٣٥٧ مرافعات .

(قضية شركة اسكندرية الوطنية لتعبئة الزجاجات (البيسي كولا) ضد أحمد فهمي عبده رقم ٤٤٤٦ سنة ١٩٥٤ مستعجل برئاسة السيد الأستاذ عبد الحميد عبد الله القاضي) .

وحيث إن المستشكل ضده قدم الحكم للتنفيذ بمبلغ ٧٨٤ م و ٣٥ ج من ٢٦ أغسطس سنة ١٩٥٤ إلى ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ .

وحيث إن المستشكل ضده سبق ونفذ هذا الحكم بمبلغ ٨٨٤ م و ٣٤ ج عن المدة من ٩ يونيه سنة ١٩٥٤ من تاريخ فصله إلى ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٥٤ أي ثلاثة أشهر ونصف وقد قامت الشركة المستشكلة بسداد هذا المبلغ المنفذ به فلما قام المستشكل ضده بتنفيذ الحكم مرة أخرى عن مدة لاحقة اعترضته المستشكلة .

وحيث إن الموضوع تحددت له جلسة ٢٧ من يولييه سنة ١٩٥٤ وتقضى المادة ٣٩ مكررة أن الفصل يتم في ظرف شهر أي ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٥٤ وقد مضى الشهر فامتنعت المستشكلة عن السداد بعد فوات الميعاد المحدد للفصل في الموضوع وهو ينتهي في ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٥٤ وهو بدء المدة المستشكل في التنفيذ بها . وحيث إن القاضي العمالي المستعجل وهو يقضى بإيقاف قرار الفصل وإلزام رب العمل بدفع أجر العامل من تاريخ فصله فانما يستوحي هذا من أحكام المادة ٣٩ مكررة :

١ - أنه يرجع اعتبار الفصل تعسفيا واحتمال الحكم بالتعويض لذلك ، لأن ما يلزم رب العمل من سداد الأجر يكون الحق فيه لرب العمل من خصمه من التعويض الذي يقضى عليه به . فالسبب القانوني للأجر Acte juridique هو التعويض المرجح الحكم به .

٢ - إن القاضي المستعجل في الدعوى العمالية حين يحدد أجلا بانتهاء الفصل في الموضوع فانما يراعى أحكام المواعيد التي قررتها المادة ٣٩ مكررة وقد حددت للفصل في الموضوع شهرا ، وسواء كان المبلغ الذي يلزم به رب العمل

الفصل ويقدم الطلب إلى مدير مكتب العمل الذي يقع في دائرته محل العمل خلال مدة لا تتجاوز أسبوعاً من تاريخ إخطار صاحب العمل للعامل بذلك بكتاب موصى عليه الخ ... ، فيجب أن يتضمن الطلب التماس وقف تنفيذ الفصل ولو بصورة ضمنية وإلا كان مدير مكتب العمل متجاوزاً سلطته إذا أحال الأوراق إلى قاضي الأمور المستعجلة للنظر في وقف تنفيذ الفصل (راجع كتاب قانون العمل للدكتور محمد حلي مراد ص ٢٧١ وحكم محكمة عمال القاهرة في القضية ٦٥١ سنة ١٩٥٣ بتاريخ ٢ يونيو سنة ١٩٥٣) وجاء فيه : إذا كان المدعى لم يطلب وقف تنفيذ قرار الفصل بل طلب من مكتب العمل اتخاذ اللازم نحو صرف المكافأة فلا يجوز لمكتب العمل أن يتقدم من تلقاء نفسه طالبا وقف تنفيذ قرار الفصل .

وحيث إنه وفتما لما تقدم يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى بحالتها الراهنة .

وحيث عن الموضوع فترى المحكمة إحالة إلى المحكمة المختصة .

وحيث عن المصروفات فترى إبقاء الفصل فيها حتى الفصل في الموضوع .

وحيث إن النفاذ المؤقت بلا كفالة واجب عملاً بالمادة ٥٤ من قانون عقد العمل الفردى والمادة ٤٦٦ مرافعات ولأن الدعوى مستعجلة . فلا محل للنص عليه في المنطوق .

(قضية عبد العال عطية اسماعيل ضد زاخر جبره غالى رقم ٣٤٤ سنة ١٩٥٥ رئاسة السيد الأستاذ حسن عكوش القاضى) .

١٩٩

محكمة البدارى الجزئية

١٩ مايو سنة ١٩٥٥

وقف قرار الفصل . عدم قبوله من مكتب العمل .
المبدأ القانونى

لا تقبل الدعوى المقدمة من مدير مكتب العمل بطلب وقف تنفيذ قرار فصل عامل بصفة مستعجلة . ما لم يتبين من الأوراق أن العامل نفسه قد تقدم بهذا الطلب ولو بطريق ضمنى .

المحكمة

وحيث إن السيد مدير مكتب العمل بأسيوط أحال طلب المدعى إلى هذه المحكمة . عملاً بنص المادة ٣٩ مكرراً من قانون عقد العمل الفردى للفصل بصفة مستعجلة في طلب إيقاف تنفيذ فصله من عمله .

وحيث إن الثابت من اطلاع المحكمة على الطلب المقدم من المدعى بتاريخ ١٣/٢/١٩٥٥ للسيد مدير مكتب العمل بالقاهرة أنه بعد شرح تاريخ التحاقه بالعمل ومرتبه ومدة عمله وسبب فصله طلب في ختام طلبه تسوية مرتبه ومكافأته للاتفاق منها على عائلته ولم يتضمن هذا الطلب التماس وقف تنفيذ الفصل ولو بصورة ضمنية . والثابت أن الفصل قد تم في ١٥ يولييه سنة ١٩٥٢ باعتراف طرفي الخصومة .

وحيث إنه وفقاً لنص المادة ٣٩ مكرراً من قانون عقد العمل الفردى للعامل الذى يفصل من العمل بغير مبرر أن يطلب وقف تنفيذ هذا

حق المجنى عليه وحق المدعى المدني أو

حق المجنى عليه في التدخل في الدعوى

الجنائية — ولو لم يدع مدنياً

السيد الأستاذ عبد اللطيف الحسيني الجامي

أولاً : في قانون تحقيق الجنايات الملغى :

تحدث الشارع عن هذا الخصوص في الباب الخامس من الكتاب الأول تحت عنوان : في الشكاوي وفي المدعى بالحقوق المدنية ، واستهلت المادة ٩٠ قولها بأن : الشكاوي التي لا يدعى فيها أربابها بحقوق مدنية تعد من قبيل التبليغات ، .

وذكر بعد ذلك اعتبار الشاكي مدعياً مدنياً وإحالة الأوراق للنياية .

وقالت المادة ٥٢ : يجوز للدعى بالحقوق المدنية في مواد المخالفات والجنح أن يرفع دعواه إلى المحكمة المختصة بها مع تكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها بشرط أن يرسل أوراقه إلى النياية العمومية قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام ، . وهي أحكام الدعوى المباشرة .

ثم تكلم بعد ذلك في شرط هذه الدعوى إلى أن جاءت المادة ٤٥ و ذكرت :

« يجوز لكل من ادعى حصول ضرر من جنائية أو جنحة أو مخالفة أن يقدم شكواه بهذا الشأن و يقيم نفسه مدعياً بحقوق مدنية في أي حالة كانت عليها الدعوى الجنائية حتى تتم المرافعة ، .

وتحدث بعد ذلك في ترك الدعوى المدنية ، وفي مسائل التعويضات .

ونصت المادة ٢٠٢ على أنه : يجوز لكل من النياية العمومية والمتهم والمدعى بالحقوق المدنية بحسب ما يخص كلا منهم أن يعارض في سماع شهادة الشهود الذين لم يكفوا بالحضور بناء على طلبه . أو لم يعلن بأسمائهم اتباعاً للمادة ١٩٣ ، .

وهنا نلاحظ عدم ورود أي ذكر في هذا القانون وفي هذا الصدد مطلقاً إلى نظرية المجنى عليه .

ثانياً : في قانون الإجراءات الجنائية الجديد :

أورد المشرع في قانون الإجراءات الجنائية الجديد في الفصل الخامس من الباب الثاني من الكتاب الأول تحت عنوان : في الادعاء بالحقوق المدنية ، أحكام هذا الادعاء المذكور وجعل مناط ذلك إلحاق الضرر بهواه بالمجنى عليه أم بغيره ..

فقد جاء في المادة ٢٥١ :

« لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يقيم نفسه مدعيا بحقوق مدنية أمام المحكمة المنظورة أمامها الدعوى الجنائية حتى صدور القرار بإقفال باب المرافعة طبقا للمادة ٢٧٥ . ولا يقبل منه ذلك أمام المحكمة الاستئنافية .

ويحصل الادعاء مدنيا بإعلان المتهم على يد محضر أو بطلب في الجلسة المنظورة فيها الدعوى إذا كان المتهم حاضرا . وإلا وجب تأجيل الدعوى وتكليف المدعى إعلان المتهم بطلباته إليه . فإذا كان قد سبق قبوله في التحقيق بهذه الصفة فأحالة الدعوى الجنائية إلى المحكمة تشمل الدعوى المدنية .

ولا يجوز أن يترتب على تدخل المدعى بالحقوق المدنية تأخير الفصل في الدعوى الجنائية وإلا حكمت المحكمة بعدم قبول دخوله .

يبين إذن أن الدعوى المدنية ترفع من المجنى عليه أو من غيره ممن أصابه ضرر . ومن الطبيعي أنه لا يقصر حق رفع الدعوى المدنية على المجنى عليه وحده . إذ توجد حالات يكون فيها هذا الحق لغير المجنى عليه مثل ورثته كما في حالة القتل مثلاً ٢/٢٢٢ مدني . أو للمجنى عليه وأخيه كما في حالة هتك العرض أو السب أو القذف أيضا . وتوجد حالات يكون فيها هذا الحق للمجنى عليه وحده كما في حالة السرقة والتبديد .

ولذا فقد أحسن المشرع صنعا بذكر كلمة « من لحقه ضرر » .

وتولت بعد ذلك المواد التالية التحدث عن أهلية رفع الدعوى وفي إدخال المسئول بالحقوق المدنية وتدخله وفي دعوى الضمان ونطاق الدعوى المدنية وتعيين محل مختار للمدعى . ودفع الرسوم والأمانات والمعارضة في قبول الدعوى وتأثير هذا القبول وجودا أو عدما .

وتحدث المشرع بعد ذلك في انقضاء الدعوى المدنية وفي تركها وفي القانون الواجب اتباعه وهو قانون الإجراءات الجنائية دون غيره وختم ذلك بالتحدث عن حق المتهم ذاته في مطالبة المدعى المدني أمام المحكمة الجنائية بتعويض الضرر الذي يلحقه بسبب رفع الدعوى المدنية عليه إذا كان لذلك وجه .

في حق التدخل :

وقد اكتم المشرع عن هذا الموضوع الجديد وهو موضوع مهم كما سييجيء البيان في الفصل السادس تحت عنوان « في نظر الدعوى وترتيب الإجراءات في الجلسة » وقد اتصل بالمطلوب مباشرة ابتداء من المادة ٢٧١ على الوجه الآتي :

« يبدأ التحقيق في الجلسة بالمادة على الخصوم والشهود ، ويسأل المتهم عن اسمه ولقبه وسنه وصناعته وعمل إقامته ومولده ، وتلى التهمة الموجهة إليه بأمر الإحالة أو بورية التكليف بالحضور

على حسب الأحوال . ثم تقدم النيابة والمدعى بالحقوق المدنية إن وجد طلباتهم .
 « وبعد ذلك يسأل المتهم عما إذا كان معترفاً بارتكاب الفعل المستند إليه . فإن اعترف جاز
 للمحكمة الاكتفاء باعترافه والحكم عليه بغير سماع الشهود . وإلا فتسمع شهادة شهود الإثبات .
 ويكون توجيه الأسئلة للشهود من النيابة العامة أولاً - ثم من المجنى عليه ثم من المدعى بالحقوق
 المدنية ثم من المسئول عن الحقوق المدنية . وللنيابة العامة - وللمجنى عليه - وللمدعى بالحقوق
 المدنية أن يستجوبوا الشهود المذكورين مرة ثانية لإيضاح الوقائع التي أدوا الشهادة عنها
 في أجوبتهم . »

ونصت المادة ٢٧٢ على ما يأتي :

« بعد سماع شهادة شهود الإثبات يسمع شهود النفي ويسألون بمعرفة المتهم أولاً - ثم بمعرفة
 المسئول عن الحقوق المدنية - ثم بمعرفة النيابة العامة - ثم بمعرفة المجنى عليه ثم بمعرفة المدعى
 بالحقوق المدنية - وللمتهم والمسئول عن الحقوق المدنية أن يوجها للشهود المذكورين أسئلة
 مرة ثانية لإيضاح الوقائع التي أدوا الشهادة عنها في أجوبتهم عن الأسئلة التي وجهت إليهم .
 ولكل من الخصوم أن يطلب إعادة سماع الشهود المذكورين لإيضاح أو تحقيق الوقائع التي
 أدوا شهادتهم عنها - أو أن يطلب سماع شهود غيرهم لهذا الغرض . »

وجاء في المادة ٣٧٥ إجراءات :

« بعد سماع شهادة شهود الإثبات ، وشهود النفي يجوز للنيابة العامة وللمتهم ولكل باقي
 الخصوم في الدعوى أن يتكلم ... » .

المستفاد من استقراء النصوص :

١ - في التشريع القديم :

- (١) ذكر المشرع القديم كلمة « الشكاوى » - وكلمة « المدعى بالحقوق المدنية » لحسب .
- (٢) اعتبر المشرع القديم بحسب المادة ٩٤ السابقة أن الشكاوى التي لا يدعى فيها أصحابها
 بحقوق مدنية تعتبر من قبيل « التبليغات » أو « البلاغات » .
- (٣) أن المشرع القديم كان ينص صراحة على طريق الدعوى المباشرة .
- (٤) أنه أجاز في المادة ٤٥ منه لكل من « ادعى حصول ضرر » أن يقيم نفسه مدعياً بحقوق
 مدنية في أي حالة كانت عليها الدعوى حتى تمام المرافعة .
- (٥) أنه تكلم في المادة ٢٠٢ منه على أطراف الدعوى وحقهم في التوجيه - فقتصرهم على النيابة ،
 والمتهم ، والمدعى بالحقوق المدني .
- (٦) أن هذا الموضوع بالذات لم يجعل المشرع القديم للمجنى عليه أي ذكر فيه ، أو دخل
 أو تدخل أو اعتبار .

ب — في القانون الجديد :

- (١) أجاز المشرع الجديد كسابقه الادعاء مدنيا لكل « من لحقه ضرر من الجريمة » .
- (٢) نص القانون الجديد على عدم قبول الدعوى المدنية أمام المحكمة الاستئنافية — ولو أن هذا كان المفهوم في الماضي وهو الذي كانت تمليه قواعد القانون — إلا أن النص عليه قد استحدث في القانون الجديد .
- (٣) أن القانون الجديد لم يحجز قبول الدعوى المدنية في غياب المتهم إلا إذا أجلت الدعوى وتكلف المدعى بإعلانه .
- (٤) منع القانون الجديد قبول الدعوى المدنية إذا كان يترتب عليها تأخير الفصل في الدعوى الجنائية .
- (٥) ذكر المشرع في المادة ٢٧١ إجراءات أن التحقيق يبدأ في الجلسة بالمناداة على الخصوم والشهود ، ولم تكن كلمة « الخصوم » مستعملة من قبل — بل هي لفظة مستحدثة كما سنبين .
- (٦) ذكر الشارع في نفس المادة السالفة أن النيابة والمدعى بالحق المدني « ان وجد » يقدمان « طلباتهما » .
- (٧) قررت نفس المادة المذكورة أنه يكون توجيه الأسئلة للشهود من النيابة العامة أولا ، ثم من المنجني عليه ، وهذه هي أول مرة يذكر فيها الشارع هذا اللفظ المهم في هذا المجال ، ثم المدعى بالحقوق المدنية ، ثم المتهم ، ثم من المسئول عن الحقوق المدنية .
- (٨) استحدث الشارع النص في نفس المادة السالفة على أن للنيابة العامة والمجننى عليه — وللدعى بالحقوق المدنية أن يستجوبوا الشهود مرة ثانية لزيادة الايضاح والبيان .
- (٩) قررت المادة ٢٧٢ أنه بعد سماع شهود الإثبات يسمع شهود الثقي ، ويسألون بمعرفة المتهم أولا ، ثم بمعرفة المسئول عن الحقوق المدنية ، ثم بمعرفة النيابة العامة ، ثم بمعرفة المنجنى عليه ، ثم بمعرفة المدعى بالحقوق المدنية
- (١٠) أجاز القانون لكل من الخصوم طلب إعادة سماع الشهود لزيادة الايضاح .
- (١١) أجاز القانون في المادة ٢٧٥ لكل من الخصوم أن يتكلم .

في ماهية تدخل المنجنى عليه :

وتجلى أهمية هذا البحث في معرفة ماهية هذا التدخل ومضدونه ومداه — وقد بولت بيان ذلك نفس النصوص الواردة لهذه الأحكام كالآتي :

- (١) نصت المادة ٢٧١ ج ١ . « ويكون توجيه الأسئلة للشهود من النيابة العامة ثم من المنجنى عليه ... » .

(٢) وجاء بهذه المادة أيضاً « وللنيابة وللجنة عليه والمدعى المدني أن يستجوبوا الشهود مرة ثانية لايضاح الوقائع » .

(٣) نصت المادة ٢٧٢ ا.ج « بعد سماع شهادة شهود الإثبات يسمع شهود النفي ويسألون بمعرفة المسئول عن الحقوق المدنية — ثم بمعرفة النيابة العامة — ثم بمعرفة اللجنة عليه ... » .

(٤) وأوردت هذه المادة أيضاً « ولكل من الخصوم أن يطلب إعادة سماع الشهود المذكورين ... » .

(٥) وجاء بها أيضاً « ... أو أن يطلب سماع شهود غيرهم ... » .

(٦) وصرحت المادة ٢٧٥ ا.ج بأنه « بعد سماع شهادة شهود الإثبات وشهود النفي يجوز للنيابة العامة وللتهم ولكل من باقى الخصوم فى الدعوى أن يتكلم ... » .

يستفاد من هذه النصوص ما يأتى :

- (١) للجنة عليه أن يشهد أصلاً وبطبيعة الحال .
 - (٢) للجنة عليه أن يوجه الأسئلة لشهود الإثبات .
 - (٣) للجنة عليه إعادة استجواب شهود الإثبات .
 - (٤) للجنة عليه أن يسأل شهود النفي .
 - (٥) للجنة عليه أن يطلب إعادة سماع شهود النفي .
 - (٦) للجنة عليه أن يطلب سماع الشهود الذين يختارهم .
 - (٧) للجنة عليه أن يتكلم — وأن يترافع .
- وبطبيعة الحال كل ما يسوغ للجنة عليه بنفسه يسوغ له أن ينيب فيه وكيله — أو المدافع عنه ..

فهذه هى ماهية تدخل اللجنة عليه فى الدعوى الجنائية دون أن يدعى مدنياً .

ملاحظة :

- ١ — نصت المادة ٢٥١ ا.ج « من لحقه ضرر من الجريمة أن يقيم نفسه مدعياً بحقوق مدنية ... » .
 - ٢ — ونصت المادة ٢٧١ ا.ج « يبدأ التحقيق فى الجلسة بالمناداة على الخصوم والشهود ... » .
- وحصرته هؤلاء الخصوم فى المتهم والنيابة — والمدعى المدني واللجنة عليه والمسئول عن الحقوق المدنية وهم خمسة أفراد .

وقد بينا أن التدخل أمر جائز للجنة عليه . ولكن يستبين جيداً من استقراء هذه النصوص أن هذا التدخل أمر غير جائز لكل من لحقه ضرر إذا لم يدع مدنياً ولم يكن مجنياً عليه . وهنا تلاحظ جلياً أهمية التفرقة بين من لحقه ضرر . وبين اللجنة عليه إذا افرقا على السياق السالف لإيراده .

أقوال الشراح :(١) رأى الدكتور محمود مصطفى :

وجاء ذلك في كتاب شرح قانون الإجراءات الجنائية تحت عنوان « من له حق تحريك الدعوى مباشرة » في الصحيفة ٧٨ كآلآنى :

من له حق تحريك الدعوى :

« هو حق للمدعى المدنى أى لمن لحقه ضرر من الجريمة فلا يجوز للمجنى عليه إذا لم يلحقه ضرر ولكن له أن يحضر إجراءات التحقيق. م ٧٧ أ. ج. وأن يطعن فى الأوامر الصادرة من سلطات التحقيق وغرفة الاتهام والنيابة العامة. ويبنى على قبول الطعن إحالة الدعوى الجنائية. ولو كان الطاعن هو المجنى عليه وحده وفى هذا يسوى القانون بين المجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية. وأهمية التفرقة هنا فى حق المدعى المدنى وحده - أى من لحقه ضرر دون المجنى عليه غير المضرور الذى يتمتع عليه تحريك الدعوى الجنائية - إن هذا التحريك يحتاج إلى دعوى مدنية مقبولة. ولا تكون هذه الدعوى مقبولة إذن من المجنى عليه الذى لم يصبه ضرر.

وإذن فالمجنى عليه الذى لم يصبه ضرر لا يحرم من رفع الدعوى إلا لانتفاء الضرر ومع بقاء حقه فى النواحي الأخرى، ولم يتكلم صراحة عن هذه النواحي الأخرى لأنها مسائل صريحة تجعلها نصوص واضحة لا تحتاج إلى شرح أو بيان. ولا تحتل اللبس أو الغموض.

(ب) رأى الأستاذ زكى العرابى :

وجاء ذلك فى كتابه « المبادئ الأساسية للإجراءات الجنائية » ابتداء من الصحيفة ١١٠ وما بعدها :

« ٢٢٧ — اعتراض على تحويل حق تحريك الدعوى الجنائية للمدعى دون المجنى عليه »

وهنا يجب أن يلاحظ أن المدعى المدنى هو كل من ناله ضرر من وقوع الجريمة. وهذا ليس من الضروري أن يكون المجنى عليه. لأن الجريمة قد تقع على شخص فيتعدى ضررها إلى شخص آخر غير مقصود بها. ويكون لهذا الشخص الآخر أن يرفع الدعوى المدنية بطلب تعويض هذا الضرر. وبناء على ذلك فالمجنى عليه الذى لم يقم نفسه مدعيا بحقوق مدنية ولم يطالب بتعويض لا يمكنه تحريك الدعوى الجنائية. والشخص الذى لحقه ضرر مهما كان تافها ولو لم يكن هو المجنى عليه يجوز له تحريكها. وبذلك يكون حق تحريك الدعوى الجنائية بواسطة الأفراد من توابع مصالحهم المدنية الناشئة عن الجريمة مع أن الغرض الحقيقى من تحويل حق تحريك الدعوى الجنائية للمدعى المدنى هو ضمان توقيع العقاب على الجانى حتى إذا لم ترفع النيابة العامة الدعوى الجنائية رفعها هو. ولذلك اعتبروه كرقابة للمدعى المدنى على النيابة العامة. فمن المعلوم أن لا تعطى هذه الرقابة إلا لمن يهمه حقيقة توقيع العقاب أكثر من غيره. وبديهي أن هذا الشخص هو المجنى عليه الذى وقعت عليه الجريمة. بصرف النظر عما ناله من الضرر المالى بسبب وقوعها. إذ ليس من الواضح جليا، العلاقة

بين حق المدعى المدني في طلب التعويض وصفته في تحريك الدعوى الجنائية . ولكن هذه العلاقة تفهم بوضوح بين وصفته في كونه مجنيا عليه وصفته في طلب معاقبة الجاني . وكان يجب إذا خلافا لما قرره القانون أن يكون تحريك الدعوى الجنائية من حقوق المجنى عليه أيضا ، سواء ناله ضرر مالى من الجريمة أو لم ينله . وسواء رفع دعواه المدنية أو لم يرفعها حتى يمكنه أن يثار لنفسه في كل الأحوال بطريقة مشروعة وعادلة . وليس من المقبول أن ننكر عليه هذا الحق لمجرد كونه لم يدع بحقوق مدنية . بل ونعطينه لغيره لأنه ناله ضرر من الجريمة هو بالتأكيد أقل من ضرر وقوع نفس الجريمة . وقد يثبت أن حق تحريك الدعوى الجنائية أساسه الغيرة على توقيع العقاب وهي لاه علاقة لها بالدعوى المدنية . والمشاهد الآن أمام المحاكم أن المدعى المدني كثيرا ما يتعفف عن طلب التعويض ، بل ويتأفف من الظهور بطلبه فيحضر طلباته المدنية في مبلغ زهيد جدا هو صوري أكثر من كونه حقيقيا كقرش . وفي بعض الأحوال مليم واحد . ثم لا يفكر في تحصيله بعد الحكم - بما يدل على أن غرضه الحقيقي هو الوصول للحكم بالعقاب فقط ؛ وأنه لم يدع بهذا المبلغ الزهيد إلا اضطارا . لأن القانون لا يقبل منه تحريك الدعوى الجنائية إلا إذا كان مدعيا بحقوق مدنية . والحقيقة أن المجنى عليه كما له مصلحة مدنية في طلب تعويض الضرر المالى الناشئ عن الجريمة ، له أيضا مصلحة جنائية في الثأر لنفسه بتوقيع العقاب على الجاني ، وكان يجب أن يكون له صفة في كل من الدعوى المدنية والدعوى الجنائية على حدتها برفع كلا منهما مباشرة بدون واسطة الأخرى ؛ فكما أن الدعوى المدنية تقبل من ناله ضرر من الجريمة ، ولو لم يكن هو المجنى عليه . كذلك كان يجب أن تقبل الدعوى الجنائية من المجنى عليه ولو لم يكن قد ناله ضرر من الجريمة . فان كلا من الدعويين مستقلة عن الأخرى في الحقيقة . ولا يجوز أن تتوقف أحدهما عن الأخرى .

٢٣٨ - اقتراح لجنة الإجراءات الجنائية بمجلس الشيوخ تخويل المجنى عليه كل حقوق

المدعى المدني . . .

وقد أخذت لجنة الإجراءات الجنائية بهذه النظرية وقوتها بصفة عامة وجوب مساواة المجنى عليه بالمدعى بالحقوق المدنية في التحقيق - فحلت له حق الحضور في جميع إجراءات التحقيق كالمدعى المدني (مادة ٧٧ إجراءات) - وحق طلب سماع الشهود (مادة ١١٠) وحق استئناف الأمر الصادر من قاضى التحقيق أو من غرفة المشورة بأن لاوجه لإقامة الدعوى (مادة ١٦٢، ١٩٣) أو بإحالة الجناية إلى المحكمة الجزئية - أو باعتبار الواقعة جنحة أو مخالفة (مادة ١٩٤) كما أنها بعد أن أقرت أولا مشروع القانون بحرمان المدعى المدني من رفع دعواه مباشرة أمام محكمة المخالفات والجنح وبقصر حقه على تقديم الشكوى للنيابة والتنظيم من قرارها بحفظ الدعوى قررت أيضا هذا الحق للمجنى عليه (مادة ٦٣) - وقالت في تقريرها : إن هذا الحق يجب ألا يكون قاصرا على المدعى بحقوق مدنية وهو من ناله ضرر مالى أو أدنى من الجريمة وليس من المحتم أن يكون هو المجنى عليه بالذات - بل يجب أن يكون هذا الحق للمجنى عليه أيضا سواء ادعى بحقوق مدنية أم لا - والواقع أن مصلحته في تحريك الدعوى الجنائية لمعاقبة الجاني أقوى من مصلحة المدعى بالحقوق المدنية وهي

مصلحة مالية محضة ، — ولذلك رأت النص على تحويل حق التظلم من أمر الحفظ لكل من المجنى عليه والمدعى المدني على السواء — وهذا مبدأ جديد أدخلته اللجنة وقد اعترف به المشروع في باب رد القضاة عن الحكم حيث جاء بالمادة ٢٦٩ (التي أصبحت الآن ٢٤٨) ويعتبر المجنى عليه فيما يتعلق بأسباب الرد بمثابة خصم في الدعوى .

د ٢٣٩ — قصر مجلس النواب حق تحريك الدعوى الجنائية على المدعى المدني دون المجنى عليه ، — ولكن لما أحيل هذا المشروع إلى مجلس النواب بعد أن وافق عليه مجلس الشيوخ لم يوافق بصفة عامة على المبدأ الجديد وهو حرمان المدعى المدني من حق رفع دعواه مباشرة إلى محكمة المخالفات والجنح — وقصره على تقديم شكواه إلى النيابة على أن يكون له حق التظلم من الأمر الذي تصدره بحفظ الشكوى — وقرر استبقاء حق رفع الدعوى المباشرة كما هو في قانون تحقيق الجنايات — ورأى بناء على ذلك تعديل المادة ٢٧٣ التي أصبحت الآن ٢٣٥ — فبعد أن كانت تنص على أن الدعوى تحال في الجنح والمخالفات بناء على أمر يصدر من قاضي التحقيق أو غرفة المشورة — أو بناء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العامة ، أضافت إليها عبارة «أو من المدعى بالحقوق المدنية» — وحذف تبعاً لذلك المواد الخاصة بالطعن في قرار الحفظ الصادر من النيابة .

د ٢٤٠ — ولكن من جهة أخرى فإن هذا التعديل قد قصر حق رفع الدعوى المباشرة على المدعى بالحقوق المدنية — ولم يخوله أيضاً للمجنى عليه ويكون بذلك قد سوى بينهما في حضور التحقيق والطعن في قرارات قاضي التحقيق أو غرفة المشورة — والحضور في الجلسة أمام المحكمة ومناقشة الشهود — وإبداء الطلبات — والمرافعة — ولكنه لم يسو بينهما في حق رفع الدعوى إلى المحكمة — وهي تفرقة غير منطقية خصوصاً إذا راغبنا أن المقصود اعتبار أن المجنى عليه الذي وقعت عليه الجريمة بالذات هو صاحب الحق الأول في طلب القصاص من الجاني كما سبق بيانه — ولا محل لقصر حقه على مجرد الدخول في التحقيق وتقديم الأدلة — والطعن في قرارات سلطة التحقيق — ثم حرمانه من الالتجاء مباشرة للمحكمة من الأول إذا رأى ذلك كالمدعى المدني .

د ٢٤١ — حرمان المدعى المدني والمجنى عليه من حق الطعن في قرار النيابة بحفظ الأوراق ، — ومن جهة أخرى فإن المشروع كما وافق عليه مجلس الشيوخ كان يخول لكل من المجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية حق الطعن في قرار النيابة بحفظ الشكوى في مقابل حرمانهما من الدعوى المباشرة ولم يكن هناك أي اعتراض على تخويلهما هذا الحق في ذاته — ولكن كان الاعتراض أن هذا الحق غير كاف — وأنه لا يغني عن حق رفع الدعوى المباشرة — فلما أعيد حق رفع الدعوى المباشرة للمدعى بالحقوق المدنية دون المجنى عليه — كان يجب أن يبقى لهذا الأخير على الأقل حق الطعن في قرار النيابة بالحفظ كما كان — ولكن مجلس النواب حذف هذا الحق بالنسبة للآخرين على السواء تبعاً لإعادة حق رفع الدعوى المباشرة — ولكنه غفل من أن حق الدعوى المباشرة إنما أعيد للمدعى المدني وحده .

وأيضاً فإن حق الطعن في قرار النيابة بالحفظ كان عاماً أي سواء في المخالفات أو الجنح أو الجنايات . فلما خول المدعى بالحقوق المدنية حق رفع دعواه مباشرة إلى المحكمة في المخالفات والجنح كان يجب أن يستبقى له حق الطعن في قرار النيابة بالحفظ في الجنايات مادام أنه لا يستطيع أن يرفع دعواه مباشرة فيها أمام محاكم الجنايات ، نعم إن قانون تحقيق الجنايات كالقانون الفرنسي لم يكن يخول المدعى المدني حق الطعن في قرار النيابة بحفظ الشكوى — ولكن تخويل هذا الحق في مشروع قانون الإجراءات الجنائية كان تجديدًا مستحسنًا وعادلاً — وإذا كان القانون يخول المدعى المدني حق الطعن في قرار قاضي التحقيق بأن لا وجه لإقامة الدعوى فإنه يجب أن يكون له هذا الحق من باب أولى في قرار النيابة بحفظ الأوراق .

والنتيجة : أن المدعى المدني الآن رغم تخويله حق رفع دعواه مباشرة في المخالفات والجنح قد فقد ضمانه الطعن في قرارات النيابة بالحفظ في الجنايات — كما أن المجنى عليه قد فقد هذه الضمانة في المخالفات والجنح والجنايات جميعاً — وفقد في الوقت نفسه حق تحريك الدعوى الجنائية أمام محاكم المخالفات والجنح .

وقد وافق مجلس الشيوخ على تعديلات مجلس النواب بغير مناقشة .

ونرى أنه وإن فقد حق التحريك المبتدأ — فقد منح الحقوق الجديدة التي أحدثها له هذا القانون ولم تكن له من قبل — وهي حضور التحقيق — والطعن في القرارات — والحضور في الجلسة أمام المحكمة — ومناقشة الشهود ، وإبداء الطلبات ، والمرافعة .

فيستفاد إذن أن حق المجنى عليه في التدخل فضلاً عن عدم وجود ما يعارضه فإن أقوال الشراح جميعاً تؤيده وتؤكد .

ومع وضوح النصوص التي يستند إليها ذلك المبدأ الصريح .

د في أهمية التفرقة بين حق المجنى عليه وحق المدعى المدني ،

د والحكمة في كل من الحالين والحالات التي لا تجوز فيها الدعوى المدنية :

(١) نصت المادة ٢١٥ أ . ج - « لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يقيم نفسه مدعياً بحقوق مدنية أمام المحكمة المنظورة أمامها الدعوى الجنائية حتى صدور القرار بإقفال باب المرافعة طبقاً للمادة ٢٧٥ - ولا يقبل منه ذلك أمام المحكمة الاستئنافية . »

أي أنه لا تجوز أو لا تقبل الدعوى المدنية أمام المحكمة الاستئنافية : فإذا فرضنا أن المجنى عليه لم يتدخل — أو لم يدع أمام محكمة الدرجة الأولى — وأراد ذلك لدى نظر الاستئناف في هذا الوقت لا تقبل الدعوى المدنية — وقد تدعو الضرورة إلى وجود المجنى عليه وتدخله وتوجيهه — فهنا وإن كان لا يجوز تدخل المدعى المدني ابتداءً — إلا أنه يجوز تدخل المجنى عليه لو كان قد تدخل في الابتداء .

ولعل الحكمة من منع الدعوى المدنية في الاستئناف هي حكمة التدرج في التقاضي — هذه الحكمة

لا تمت بصفة إلى منع المجنى عليه من التدخل - إذ هي لا تتعارض مع الغرض المقصود .
 فيستبين مما تقدم أن التفرقة بين الاثنين هي أمر منتج في التدخل أمام الاستئناف .
 (٢) ونصت نفس المادة السالفة على أنه « ويحصل الادعاء مدنيا بإعلان المتهم على يد محضر -
 أو بطلب في الجلسة المنظورة فيها الدعوى إذا كان المتهم حاضرا - وإلا وجب تأجيل الدعوى
 وتكليف المدعى إعلان المتهم بطلباته إليه ... » .

يستفاد من هذا أن مناط رفع الدعوى في الجلسة هو أن يكون المتهم حاضرا - بمعنى أنه إن أريد
 التدخل وكان المتهم غائبا فقد وجب التأجيل لإعلانه .

ومن المشاهد أن المتهم يعتمد إلى التأجيل - وتكون له مصلحة في ذلك .

بينما أن المجنى عليه على النقيض من ذلك - يرغب في سرعة الفصل في الدعوى والقصاص العاجل .
 وإذن فيكون الادعاء في هذه الحالة مخالفا للرغوب - وهنا تبرز الحاجة إلى تدخل المجنى
 عليه - لا تدخل بسيط مثل المشاهد وهو تأدية الشهادة والانصراف - بل التدخل الإيجابي الذي
 يصل لدرجة المساهمة في توجيه الدعوى الجنائية كمثل الدور الذي يقوم به المدعى المدني تماما .
 وسبق أن ذكرنا أن مهمة الدفاع هي تسهيل مأمورية المحكمة وإزالة السبيل أمامها - هذا الدفاع
 كما يحمل لواءه المتهم - والمدعى المدني - كذلك يجب أن يكن المجنى عليه من حمل هذا اللواء إذا أراد -
 وللحكمة والغاية السالفة .

(٣) وأوردت نفس المادة السابق ذكرها « ولا يجوز أن يترتب على تدخل المدعى بالحقوق
 المدنية تأخير الفصل في الدعوى الجنائية وإلا حكمت المحكمة بعدم قبول دخوله » .

بمعنى أن هذه الدعوى تكون غير مقبولة في حالة ما إذا كانت غير صالحة - أو غير جاهزة
 أو في غير حالة الاعداد اللازمة لسرعة الفصل في الدعوى عما يترتب عليه عدم جواز قبولها -
 ففي هذه الحالة تدعو الضرورة إلى تدخل المجنى عليه بالمعنى السالف حيث المدعى المدني غير
 مقبول - وفي حالة عجز بسبب ذلك عن مباشرة دعواه وتبنيها وتهيتها - فيستدخِل المجنى عليه
 ويساهم بالنصيب المطلوب - وهنا توثق النصوص الجديدة ثمارها المرجوة .

والحكمة هنا في منع تدخل المدعى المدني هي كما ظهر منع تعطيل الفصل في الدعوى - هذه
 المحكمة تكون غير متوافرة في حالة المجنى عليه - بل على النقيض من ذلك سيشتبك هو في منع
 هذا التعطيل المكروه .

(٤) نصت المادة ٢٥٦ أ . ج بأن « على المدعى بالحقوق المدنية أن يدفع الرسوم القضائية
 وعليه أن يودع مقدما الأمانة التي تقدرها النيابة العامة أو قاضي التحقيق أو المحكمة على ذمة
 أتعاب ومصاريف الخبراء والشهود - وعليه أيضا إيداع الأمانة التكميلية التي قد تلزم أثناء
 سير الاجراءات » .

وهنا يتضح أنه لا دعوى بلا رسم - وكثيرا ما يعجز الفرد عن الادعاء بسبب عدم توفير
 المال اللازم لهذا الغرض - وهنا تضيع فرصة الادعاء - ولا يبقى إلا تمكين المجنى عليه في هذه

الحالة من التدخل الذي تحدثنا عنه — بحيث يكون هذا التدخل أمرا طبيعيا وضرورة لازمة لمحسن سير الدعوى وتحقيقها وإعدادها والقضاء فيها قضاء عادلا سليما من أى إخلال .

ولا شك أن المجنى عليه طرف في الدعوى وخصم فيها ويهمه قبل أى فرد ولو من الناحية الاعتبارية أخذ القصاص — وتوقيع الجزاء — وهذا لا يتأتى إلا بمساعدته — وهو أقرب الناس إلى الجريمة موضوع النظر .

ومن الثابت عمليا أن مجرد شهادته لا تكفى — بل لا بد من المباشرة الفعلية بالمناقشة — وإحضار الشهود ، والتسليم ، والمرافعة وهو من صميم التدخل المطلوب .

إذ كثيرا ما نشاهد عند بولى المتهم الدفاع أن تغيير الأمور وتبديل الأوضاع ، ويتحول وجه الرأى ، وتضييع حقوق المجنى عليه وليس ذلك إلا لمناقشة الموضوع ومن جانب واحد ، وقضاء المحكمة فيه ولو بعد قراءة الجانب الثانى إنما بعد سماع جانب واحد فقط ، ولا شك أنه مهما قيل فإن التعادل غير قائم قطعاً إلا بإباحة تدخل المجنى عليه .

(٥) نصت المادة ٣٥٧ أ . ج . لكل من المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية ، وللنيابة العامة أن يعارض فى الجلسة فى قبول المدعى بالحقوق المدنية إذا كانت الدعوى المدنية غير جائزة أو غير مقبولة ، وتفصل المحكمة فى المعارضة بعد سماع أقوال الخصوم ،

فيتضح أن تدخل المدعى المدني قد يكون محل معارضة ، وقد تقبل هذه المعارضة ويمتنع عليه الدخول ، فلا يبقى إلا للمجنى عليه وصفته التى توجب له هذا الأمر ، لأن الدعوى المدنية أو شخص المدعى نفسه وهو قد يكون غير المجنى عليه كما أسلفنا قد يكون محل نظر — وأما الأخير فهو محور الجريمة ، وتكون المحكمة الداعية إلى قبول المعارضة فى تدخل المدعى المدني غير متوافرة فى حقه بهال من الأحوال ، فتبقى وظيفته التى تحدث عنها وتنتج الأثر الصالح فى حفظ المجتمع وصيائمه وبقائه .

(٦) نصت المادة ٣٥١ أ . ج . على أنه لا تقبل المطالبة بحقوق مدنية أمام محكمة الأحداث ، . وإذن فالمدعى المدني غير مقبول بصريح النص ، واشتملت المذكرة التفسيرية للقانون على إيضاح ذلك بأنه منعا للضغط على حالة الحدث وتهديده وإثارة روح البغض وكراهية المجتمع فى نفسه .

ومما دامت الدعوى المدنية غير مقبولة هنا ، ولا وسيلة للمدعى فى خدمة الدعوى ، فيكون إعطاء الحق للمجنى عليه فى التدخل المشروح هو عين العدالة ، لأن المحكمة الداعية لمنع الدعوى المدنية فى محاكم الأحداث كما قدمنا لا تشتمل على الاستطالة ، أو الامتداد إلى منع تدخل المجنى عليه أيضا .

فضلا عن أن المحكمة الأصلية الأساسية الداعية إلى إشراك المجنى عليه فى التدخل فى الدعوى ، هذه المحكمة قد أملت بوضع النصوص الصريحة السابقة للتحدث عن ذكرها .

يستبين عما تقدم أهمية التفرقة بين حق المجنى عليه وحق المدعى المدنى بما يميز بين الاثنين وبما يؤكد ما نقول به من ضرورة افساح السبيل وفتح الباب على مصراعيه امام المجنى عليه وعدم التقييد فى ذلك بأى شىء نظرا لصراحة النصوص ولوضوح الحكمة والغاية الداعية إلى ذلك وعلى الوجه المتقدم .

فى التدليل على أحقية المجنى عليه فى التدخل فى الدعوى :

(١) ان النصوص السابقة ذكرها فى قانون الإجراءات الجديد قد وردت صريحة فى هذا المعنى ، وهذه النصوص هى م ٢٧١ - م ٢٧٢ - م ٢٧٥ .

(٢) ان قانون تحقيق الجنايات الملقى لم يكن به نظير لهذه المواد المذكورة ، فتعتبر مواد مستحدثة ، ويكون القوام واقع المغايرة بين الجالين .

(٣) ان المصلحة العامة التى أملت الوضع بالنسبة لهذه المواد هى التى تملى لها بالأخذ والتطبيق لذلك ، والأهمية الظاهرة على التصوير السابق ، ولتحقيق العدالة الشاملة ، ولعدم تصور أى مصلحة فى عدم الأخذ بها وتركها .

(٤) ان الحكمة فى وضعها قد تبينت من استقراء أهمية التفرقة السابق التحدث عنها ، وأن القاعدة أن الشارع لا يعبث ولا يزيده ، بل هو يتزده عن ذلك وعن اللغو فى التشريع .

(٥) ان اعمال النص خير من إهماله .

(٦) لا عبرة بالقول بأن المجتمع هو صاحب الدعوى الجنائية ، وأن المدعى المدنى هو صاحب الدعوى المدنية ، فلا محل للمجنى عليه الجرد ، إذ يرد على ذلك بأنه ، إذا كان المجتمع هو صاحب المصلحة فإن المجنى عليه هو موضوع هذه المصلحة ، إذ أنه قد يكون محلا للجريمة كما فى حالة الضرب مثلا ، أو قد يكون دليلا لها كما فى حالة التبيد مثلا ، وإذن يبين أنه لا غناء عنه فى توجيه الدعوى .

(٧) إذا كان المسلم به هو حق المدعى المدنى فى توجيه الدعوى وبالعكس بالنسبة للمجنى عليه فإن النظر والتأمل فى الاثنين لا يوجب أى تفرقة معقولة ، إلا أن الأول يدفع الرسم ، والثانى لا يدفعه - فهل هذه الحقيقة المادية وحدها تكفى للتفرقة الهائلة بين الاثنين - علما بأن للرسم أثره وهو الحكم فى دعوى دافعه - بينما الثانى لن يحكم له بشىء - فإذا كان أثر الرسم قد تحقق فإن منطق الحوادث وطبيعة الأشياء تملى بالضرورة بالتسوية بين الاثنين فيمابقى بعد ذلك إن لم نعمل حق المجنى عليه أكثر من غيره لأنه أقرب الناس للجريمة .

(٨) إن المسلم به هو أن وظيفة الدفاع تسهيل مهمة المحكمة وإزالة السبيل أمامها فلا يتاح ذلك لأحد الخصوم وهو المتهم ودون أن يتاح للخصم الآخر وهو المجنى عليه - مع العلم بأن الأمر مقرر للمدعى المدنى - وقد يكون غير المجنى عليه - فيجب من باب أولى ألا نتمكنه من ذلك وهو

أساس الدعوى - علما بأن الفرق بين الاثنين كما تقدم عقبة مالية مادية مجردة لها أثرها في الحكم المدني - فيجب ألا تتعداه إلى آثار وأحكام أخرى - فضلا عن أن تعادل المواقف - أو توزيع العدالة يقتضى التسوية بين الطرفين .

(٩) لو كانت النصوص قد أوردت « المدعى المدني » مرة « والمجنى عليه » مرة أخرى إذن لا يمكن القول بأن الكلام عن أحدهما هو في حالة عدم وجود الآخر - إنما الأمر قد بلغ من الصراحة ليراد الاثنين وأرداف الشخصين وبحكم واحد - فما يسرى على أحدهما ، إنما يسرى على الآخر .

(١٠) انه توجد أحوال ذكرناها تمنع قبول المدعى المدني - فهنا تمس الحاجة إلى تدخل المجنى عليه - كما أن الحكمة التي قد تمنع قبول الأول لا تمنع بل توجب تدخل الأخير .

(١١) انه يوجد نظير لمثل ذلك - أى لحق المجنى عليه في التدخل كحق المدعى المدني سواء بسواء في المواد ١٦٢ ، ١٦٣ أ . ج التي تعطى للمجنى عليه حق استئناف أوامر قاضى التحقيق - بغض النظر عن إلغاء هذا النظام - لأن غيره لم يبلغ لاصراحة ولا ضمنا .

وكذا المادة ١٩٣ التي تنص على حق المجنى عليه في استئناف الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام كحق المدعى المدني تماما .

(١٢) أن الباحثين والشراح يؤيدون هذا الرأي - ولا يوجد منهم من يخالفه مطلقا .

(١٣) أن المدعى المدني يطلب التعويض بينما المجنى عليه غايته الثبوت وهى أهم من التعويض بلا شك - فضلا عن أن الأخير هو أقرب الناس اتصالا بالجريمة - وأول من يهتم تتبعها واقتصاصها - ولا يقال بأن هذه وظيفة النيابة - فذلك لا يصح أن يهدر حق المجنى عليه - إذ هو عونها وساعدها في الوصول إلى غايتها .

ولو كان القول السابق يصح - إذن اصح انطباقه واشتماله على حالة المدعى بالحق المدني أيضا - وهو الذى لم يقل به أحد ، وإذن فالمساواة واجبة في الحالين - إن لم يكن تمييز المجنى عليه أوجب وأولى .

وبلاحظ هنا أن كل مجنى عليه قد يكون مضرورا في نفس الوقت وأنه ليس كل مضرور مجنيا عليه على السياق السابق لإرادته .

(١٤) ان المجنى عليه هو خصم وطرف في الدعوى بدون شك - وقد صرحنا بذلك نصوص القانون ذاته - ومن ثم فهو يتدخل بحسب طبيعته وصفته - وبحسب حقيقة مركزه كمثل أى طرف أو خصم في الدعوى تماما .

(١٥) انه لا يقبل القول مطلقاً بخلاف أو نقيض ما تقدم لوضوح النصوص والقاعدة أنه - لا يصح الاجتهاد فيما ورد به نص .

وإذن فيتأكد حق المجنى عليه في التدخل في الدعوى الجنائية ولو لم يدع مدنيا .

في العمل أمام المحاكم:

جرى العمل أمام القضاء على عدم الأخذ بهذا النظر وإهماله وإطراحه — بما أدى إلى إغفال التمسك به .

وهذا أمر غير صائب — ووجه غير سليم — وقوام غير مستقيم فضلاً عما فيه من مخالفة للقانون وتشويه للحكمة المنشودة — وتعطيل للنصوص السارية — وإضرار بالمصلحة الاجتماعية . فضلاً عما سبق ذكره من عدم تأيد ذلك بنص أو بحكمة أو بغاية مشروعة — وعلى العموم فإن المسألة في هذه المخالفة لم تدرس بعناية — ولم تخدم برعاية — ولا شك أن هذا القضاء لم يستقر بعد — وأنه بعد إعادة النظر وزيادة التطلع ودقة التأمل سيؤمن المجموع بحقيقة هذا الأمر وبأهميته وإتجاهه وجدواه .

خاتمة ، ودعوة :

يتضح من كل ما تقدم الحقائق التالية :

- (١) أن حق المجنى عليه في التدخل قائم ومنصوص عليه .
 - (٢) أن هذا الحق فوق املاء النصوص تملية الحكمة والمصلحة الاجتماعية .
 - (٣) أن القول بغير ذلك لا يؤيده دليل — وليس عليه نص — وليست له أى حكمة .
 - (٤) أن حق المجنى عليه هذا أقوى من حق المدعى المدني — إذ بينما الأخير ممنوع من التدخل في الحالات الستة السالفة — نجد أن الأول لا يمنع من التدخل في أى حالة مطلقاً .
- والدعوة إلى أهل القانون هي بالدعوة إلى هذا النظر وبالتمسك بها واعمالها — ورعايتها — وحفظها توقيراً للتشريع — واحتراماً للنصوص — وإحترافاً للحق — وإنصافاً للمجتمع — وخدمة ومساعدة للعدالة في أداء رسالتها المقدسة .

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	رقم الصفحة	الترتيب
(١) قضاء محكمة النقض الجنائية			
قطن . زراعته في مساحة أكثر من المساحة المقررة قانوناً . التعديل الذي أدخل على المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ بموجب المرسوم بقانون رقم ٤٥١ لسنة ١٩٥٣ . نطاقه .	٢٢ ديسمبر ١٩٥٤	٣٠١	١١٧
١ - إجراءات . معارضة . تخلف المعارض عن حضور الجلسة المحددة لنظر معارضته بسبب وجوده بالسجن . اعتبار المعارضة كأن لم تكن . بطلان الحكم .	د د د	٣٠١	١١٨
٢ - نقض . ميغاد الطعن . متى يفتح .			
١ - نقض . استئناف . حكم يجوز استئنافه خطأ في تطبيق القانون . الطعن فيه مباشرة بطريق النقض . غير جائز .	د د د	٣٠٢	١١٩
٢ - حكم . تسييبه . استئناف المتهم حكماً جزئياً قضى بتغريمه خمسة جنميات خطأ في تطبيق القانون . قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم جواز الاستئناف استناداً إلى عدم وجود خطأ . عدم ذكرها وجه الخطأ في القانون الذي أقام المتهم عليه استئنافه ، ولا كيف تبين عدم وجوده . قصور .			
حكم . تسييبه . القضاء بالبراءة . الأساس الذي يبنى عليه .	د د د	٣٠٣	١٢٠
١ - ضبطية قضائية . اعتبار موظفي وعمال الجمارك من رجالها . مجال ذلك .	د د د	٣٠٣	١٢١
٢ - قبض . تفتيش . الأحوال التي يجوز فيها لمأموري الضبطية القضائية إجراؤهما .			
١ - استئناف الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية . ما الذي يقصد به ؟	د د د	٣٠٤	١٢٢
٢ - نقض . استئناف . حكم يجوز استئنافه لمخالفة القانون . الطعن فيه مباشرة بطريق النقض . غير جائز .			
١ - حكم . وقوع خطأ مادي بدلياجته التي يحررها كاتب الجلسة بعد النطق به . لا تأثير له .	د د د	٣٠٤	١٢٣

العدد الثالث	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٢٤	٦ ديسمبر ١٩٥٤	٢ - حيز تحفظي . وجوب احترامه إلى أن يقضى بإبطاله . استعمال ورقة مزورة . جريمة مستمرة . متى تبدأ مدة انقضاء الدعوى العمومية بالنسبة لها ؟
١٢٥	٣٠٥	دعوى مدنية . استئناف . إلغاء الحكم الصادر ابتدائياً برفض الدعوى المدنية لعدم ثبوت الواقعة والقضاء فيها استئنافياً بالتعويض . وجوب أن يتم ذلك بإجماع آراء قضاة المحكمة الاستئنافية .
١٢٦	٣٠٥	تنظيم . اعتماد خط التنظيم بمرسوم . آثار ذلك .
١٢٧	٣٠٦	قتل خطأ . صور الخطأ التي عدتها المادة ٢٣٨ ع . اعتبار كل منها خطأ قائماً بذاته مستوجباً لمسئولية فاعله .
١٢٨	٣٠٦	شيك . معناه في حكم المادة ٣٣٧ ع .
١٢٩	٣٠٦	حكم . البيان الذي أوجبت المادة ٣١ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشمل الحكم عليه . لم يرسم القانون له شكلاً خاصاً .
١٣٠	٣٠٦	فتح . المقصود بالحائز في معنى المادة الثانية من القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٠ بتعيين المساحة التي تزرع قمحاً .
١٣١	٣٠٧	١ - إتلاف زراعة . ثبوت ملكية الغير للزراعة . يكفي لعقاب المتهم . قيام نزاع بين المتهم والمجنى عليه بشأن ملكية الأرض القائمة عليها الزراعة . لا يتنى قيام الجريمة .
١٣٢	٣٠٧	٢ - إتلاف زراعة . لا يشترط لتحقيقها توافر قصد جنائي خاص .
١٣٣	٣٠٧	إثبات . قرائن . هي أدلة غير مباشرة . الاعتماد عليها وحدها . جائز .
١٣٤	٣٠٨	دفاع . التعارض بين مصلحة متهمين . وجوب فصل دفاع كل منهما عن الآخر . قيام محام واحد بالدفاع عنهما . إخلال بحق الدفاع .
١٣٤	٩	حكم . تسببه . دفاع شرعي . واقعة الدعوى ترشح لتسيام

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
حالة . عدم بحث المحكمة من تلقاء نفسها في قيامها من عدمه . إخلال بحق الدفاع وقصور .	١٢ ديسمبر ١٩٥٤	٣٠٨	١٣٥
١ - نقض . راقعة . عقوبة مبررة . لا جدوى من الطعن . مثال .			
٢ - إنبات . شاهد . تجزئة أقواله . الأخذ بشطر منها والاعراض عما عداه . يجوز .			
٣ - حكم . تسببه . سبق إصرار . استظهاره . مثال .			
٤ - باعث . هو ليس من أركان الجريمة . الخطأ فيه لا يقدح في سلامة الحكم .			
١ - إنبات . خبراء . للحكمة أن تفاضل بين تقاريرهم فتأخذ بما تراه وتطرح ما عداه .	» » »	٣٠٩	١٣٦
٢ - حكم . خطؤه في رقم المادة المطبقة . بيان الواقعة وقضاؤه بعقوبة تشملها المادة الواجب تطبيقها . لا بطلان .			
اختلاس أشياء محجوزة . متى تتحقق الجريمة ؟	» » »	٣٠٩	١٣٧
١ - تفتيش . الخطأ في ذكر اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل الأمر الصادر به .	» » »	٣٠٩	١٣٨
٢ - تفتيش . التحقيق المفتوح الذي يسوغه . لا يلزم فيه أن يكون قد قطع مرحلة معينة أو استظهر قدرا معيناً من الأدلة .			
١ - مسئولية مدنية . اختلافها في الأساس عن المسئولية الجنائية . عدم معرفة من من المتهمين أحدث الضربة التي أدت إلى وفاة الجاني عليه . عدم مساءلة المتهمين مدنيا عن الضرر الناتج عن القدر المتيقن في حقهما . خطأ .	» » »	٣١٠	١٣٩
٢ - حكم . تسببه . مسئولية مدنية . نفي مسئولية المتهمين التضامنية لعدم توافر سبق الإصرار والترصد . عدم تقصى اتحاد إرادتهما على الاعتداء واشتراكهما فيه . قصور .			
١ - قبض . تفتيش . الطلب الموجه إلى المركز من وكيل النيابة لسؤال المتهم وعمل فيش وتشبيه له . هو ليس أمرا بالقبض . الاستناد إليه في تبرير صحة القبض والتفتيش . غير جائز .	» » »	٣١١	١٤٠

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	العدد	الصفحة
٢ - تفتيش . عدم وجود أمر قانوني بإيداع المتهم السجن . الاستناد إلى لائحة السجن في تقرير تفتيشه . غير جائز .			
حكم . تسبيله . دفاع موضوعي . الرد عليه صراحة . غير لازم .	١٣ ديسمبر ١٩٥٤	٣١٢	١٤١
إجراءات . الحكم على المتهم دون سماع شهود ودون إجراء أى تحقيق . مبطل للحكم .	د . د . د	٣١٢	١٤٢
دعوى مدنية . المضرور من الجريمة . هو أى شخص يصيبه ضرر ناتج عنها مباشرة .	د . د . ١٥	٣١٢	١٤٣
١ - إثبات . الدليل غير المباشر . يكفي . ٢ - حكم . تسبيله . دفاع موضوعي . الرد صراحة على كل جزئية يثيرها . غير لازم .	د . د . د	٣١٢	١٤٤
٣ - حكم . تسبيله . دفاع شرعي . نفيه بأسباب مؤدية إلى ذلك . مثال .			
٤ - سلاح . الإغفاء من العقاب المشار إليه في المادة ٣١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر . عدم سريان حكمه على الماضي .			
وصف التهمة . نقض . طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارته . مثال في جريمة قتل عمد .	د . د . د	٣١٣	١٤٥
١ - حكم . تسبيله . دفاع . قول المتهم . وإذا لم تطعن المحكمة فيمكنها إجراء معايضة . هو ليس بطلب وإنما وجه من أوجه الدفاع التي لا تتطلب ردا خاصا .	د . د . د	٣١٤	١٤٦
٢ - بقبض . طعن غير منتج . مثال .			
٣ - إجراءات . ضبط وتحرير متعلقات الجريمة . عدم مراعاة ما نصت عليه المواد ٥٥ أ . ج وما بعدها . لا بطلان .			
٤ - تحقيق . التأخر في تبليغ حوادث الجنايات . عدم تأثيره على صحة ما تجر به السلطة المختصة من تحقيق .			
قبض . الأمر به . لا يلزم أن يكون مكتوبا .	د . د . ٢٠	٣١٤	١٤٧
١ - إثبات . تقاوير خطية . حرية المحكمة في تقديرها .	د . د . د	٣١٤	١٤٨

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
٢ — إثبات . شهود . الأخذ بأقوالهم في التحقيق الابتدائي وإن خالفت أقوالهم بالجلسة . جائز .			
٣ — حكم . عدم التوقيع عليه في الثمانية الأيام التالية لصدوره . لا بطلان .			
إجراءات . محكمة استئنافية . الأصل أن المحاكم الجنائية تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بالجلسة . إدانة المتهمين ابتدائياً دون سماع الشاهد الوحيد في الدعوى . تمسك الدفاع أمام المحكمة الاستئنافية بمناقشة الشاهد . تأييد الحكم الابتدائي دون إجابة هذا الطلب . إخلال بحق الدفاع .	٢٠ ديسمبر ١٩٥٤	٣١٥	١٤٩
دعوى مدنية . حكم . بياناته . اسم المدعى المدعى وعلاقته بالمجنى عليه وصفته في المطالبة بالتعويض . هي أمور جوهرية . عدم ذكرها في الحكم . يعيبه بما يستوجب نقضه .	٢١	٣١٥	١٥٠
١ — أراض معدة للبناء . صدور مرسوم بتقسيمها لا يعني من الالتزامات التي تفرضها المادة ١٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ .	د	٣١٥	١٥١
٢ — مبان . القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ . الرخصة التي يتطلبها . هي غير الرخصة المقررة في لائحة التنظيم .	د	د	د
١ — استئناف . الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها المشوه عنه في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية . المقصود به .	د	٣١٦	١٥٢
٢ — دعوى عمومية . التنازل عن الشكوى أو الطلب الذي ذكرته المادة ١٠ من قانون الإجراءات الجنائية لم يرسم القانون له طريقاً .			
٣ — دعوى عمومية . التنازل عن الشكوى أو الطلب . تقديره . مسألة وقائع .			
٤ — دعوى عمومية . التنازل عن الشكوى أو الطلب . أثره .			
١ — حكم . تسببه . دفاع شرعي . بنى قيام جالته . الاستناد في ذلك إلى بساطة الإصابات التي تخلفت عن الاعتداء على المتهم .	د	٣١٧	١٥٣

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم
عدم استظهار الصلة بين الاعتداء المذكور وما وقع من المتهم من اعتداء وأيهما كان الأسبق . قصور .			
٢ - دفاع شرعى . لا يلزم لقيام حاله أن يسفر التعدى عن إصابات .			
حكم . تسببيه . دفاع هام . عدم تحقيقه أو الرد عليه . قصور مثال في جريمة اختلاس أشياء محجوزة .	٢١ ديسمبر ١٩٥٤	٣١٧	١٥٤
دعوى عمومية . انقضاؤها . جنائية لم تكن إلى حين صدور القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ قدمضى على وقوعها الخمس عشرة سنة المنصوص عليها في المادتين ١٥ و ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية بالرغم من أسباب الانقطاع . القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ هو الواجب التطبيق .	• • •	٣١٧	١٥٥
قطن . المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ الخاص بتحديد المساحة التى تزرع قطناً فى السنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٣ و ١٩٥٣ - ١٩٥٤ و ١٩٥٤ - ١٩٥٥ الزراعية . طبيعته . القانون رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٥٣ الذى أوقف العمل بأحكام الفقرة (١) من المادة الرابعة من المرسوم بقانون المشار إليه فى السنتين ١٩٥٣ - ١٩٥٤ و ١٩٥٤ - ١٩٥٥ الزراعية . عدم انسحاب أثره على السنة الزراعية ١٩٥٢ - ١٩٥٣ .	• • •	٣١٨	١٥٦
١ - تبديد . القصد الجنائى . استظهاره . مثال .	• • •	٣١٩	١٥٧
٢ - تبديد . إثبات . قواعد الإثبات المدنية . عدم تعلقها بالنظام العام . الدفع بعدم جواز الإثبات بشهادة الشهود . عدم إبدائه قبل التعرض للموضوع . سقوط حق المتهم فيه .			
١ - خيانة أمانة . القصد الجنائى متى يتحقق .	• • •	٣١٩	١٥٨
٢ - حكم . تسببيه . خيانة أمانة . مثال للقصور فى استظهار القصد الجنائى .			
هناك عرض . القصد الجنائى . متى يتحقق ؟	• • •	٣٢٠	١٥٩
إثبات . تساند الأدلة فى المواد الجنائية . سقوط بعضها أو استبعادها . أثر ذلك على باقى الأدلة .	• • •	٣٢٠	١٦٠

العدد الثالث	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٦١	٢٧ ديسمبر ١٩٥٤	إثبات . شاهد . قيام صلة قرابة أو مصاهرة بينه وبين المجنى عليه . الأخذ بشهادته . جائز .
١٦٢	٢٨ " "	اختصاص . محكمة جزئية . حكمها بعدم الاختصاص لجنائية الواقعة . إلغاؤه استئنافيا وإعادة القضية إليها للحكم في موضوعها . حكمها بعدئذ بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . خطأ .
١٦٣	" " "	حكم . تسببيه . قذف . مثال للقصور في استظهار ركن العلانية .
١٦٤	" " "	تحقيق . محكمة استئنافية . طلب المتهم إليها إجراء معاينة . هو من طلبات التحقيق التي لا تلزم المحكمة الاستئنافية بإجابتها .
١٦٥	٨ فبراير ١٩٥٥	(٢) قضاء محكمة النقض المدنية (الجمعية العمومية) ١ — تنازع الاختصاص . اختصاص . مجالس مالية . منوط اختصاصها . هو اتحاد ملة طرفي الخصومة وجنسيتهما المصرية . ثبوت أن الزوج مصري أرثوذكسي وأن زوجته كاثوليكية يوجب سلافة . لا اختصاص للمجلس الملي . الاختصاص للمحكمة المدنية . ٢ — تنازع الاختصاص . اختصاص . طلب تعيين المحكمة المختصة . لا يحول دون قبوله عدم صدور حكم من أى من المحكمتين باختصاصها . يكفي أن تعتبر كل منهما نفسها مختصة بالدعوى وتسير فيها على هذا الأساس . ٣ — تنازع الاختصاص . اختصاص . طلب تعيين المحكمة المختصة . لا يحول دون قبوله القول بأن المقصود من رفع النزاع إلى المحكمة الكنسية هو حل رباط الزوجية من الناحية الدينية . علة ذلك .
١٦٦	أول مارس ١٩٥٥	١ — ترقية . ترقية قضاة الدرجة الثانية ومن في حكمهم بالامتياز . هي رخصة لوزير العدل له أن يباشرها أو لا يباشرها . المادة ٢١ من القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ . ٢ — ترقية . ترقية قضاة الدرجة الثانية ومن في حكمهم . عبارة . تجري الترقية من واقع الكشفين ، الواردة بالمادة ٢١

العدد الثالث	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٦٧	٣٢٩ أول مارس ١٩٥٥	من القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ . المراد بها . نقض . طعن . استقالة . تقديم رجل القضاء استقالته وقبولها من رئيسه المختص بما اقترنت من شرائط . عدم الاحتفاظ بحقه في الطعن وما يترتب عليه من آثار . عدم قبول الطعن .
١٦٨	٣٣٠ ٢٦ " "	١ - تنازع الاختصاص . طلب وقف التنفيذ . مناط قبوله . هو قيام نزاع بين حكيمين نهائيين متناقضين صدر كل منهما من إحدى المحاكم بموجب سلطتها القضائية لا سلطتها الولائية . المادة ١٩ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ المعدلة بالقانون رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٥٣ .
١٦٩	٣٣٢ " "	٢ - تنازع الاختصاص . طلب وقف التنفيذ . حكم صدر من المجلس الملي بمقتضى سلطته الولائية . حكم مناقض له صدر من المحكمة الشرعية بموجب سلطتها القضائية . الحكم الشرعي هو الذي يصدق عليه معنى الحكم فهو الواجب التنفيذ . لامصلحة في عرض النزاع على محكمة النقض .
١٧٠	٣٣٨ ٦ يناير ١٩٥٥	١ - تنازع الاختصاص . اختصاص . حكم من المحكمة الشرعية بفرض نفقه للزوجة . حكم من المجلس الملي العام بإلغاء حكم المجلس الفرعي القاضي بدخول الزوجة في طاعة زوجها وتسجيل النشوز على الزوجة في أسبابه . حكام متناقضان . اختصاص محكمة النقض بالفصل في هذا النزاع .
		٢ - تنازع الاختصاص . اختصاص . جهة تحرير عقد الزواج . لا تمنح الجهة التي حررت اختصاصا بالفصل في النزاع الناشئ عن الزواج . علة ذلك . مثال .
		(٣) قضاء محكمة النقض المدنية
		١ - اختصاص . دفع . الدفع بعدم الاختصاص النوعي في ظل قانون المرافعات القديم . وجوب إبدائه قبل ما عداه من أوجه الدفع وقبل إبداء أقوال وطلبات ختامية . طلب ضم شكوى قبل إبداء الدفع بعدم الاختصاص . سقوط الحق في الدفع . المادة ١٣٤ مرافعات قديم .

العدد الثالث	أهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٧١	٢٤١	٦ يناير ١٩٥٥
١٧٢	٣٤٣	د د د
١٧٣	٣٤٨	د د د
١٧٤	٣٥٨	١٣ د د
١٧٥	٣٥٦	د د د

٢ — دعوى . دعوى رفعت على أنها دعوى ملكية للطالبة بأصل الحق . اعتبار المحكمة لها أنها دعوى وضع يد . خطأ في القانون .

اختصاص . دفع . المدفع بعدم الاختصاص . وجوب إيداعه في الدعوى الأصلية . إيداعه في دعوى الزور الفرعية بعد وقف الدعوى الأصلية . لا يقبل . علة ذلك .

١ — عقد . تفسيره . تعرف نية العاقدین . لقاضى الموضوع السطوة المطلقة في التفسير لتعرف هذه النية .

٢ — دفاع . إجراءات . عدم التزام المحكمة بإجابة كل طلب للتأجيل . رفض هذا الطلب بعد تبين المحكمة أن الدعوى مستوفاة لا إخلال بحق الدفاع .

شركة . شركة المحاصة . الصفات المميزة لها . ثبوت أن شركة لها خصائص شركات التضامن . النعمى على الحكم الذى اعتبرها شركة تضامن بالخطأ في تطبيق القانون . على غير أساس .

١ — استئناف . تزوير . استئناف الحكم الصادر في دعوى التزوير . يترتب عليه استئناف الحكم الصادر بقبول دليل من أدلة التزوير متى كان لم يثبت قبوله . حق محكمة الاستئناف في الاعتماد بأدلة وقرائن التزوير السابق لإثارتها أمام محكمة أول درجة . المادة ٤١ مرافعات .

٢ — تزوير . قبول دليل من أدلة التزوير . حق المحكمة في التعرض لسائر أدلة وقرائن التزوير التى ساقها مدعى التزوير بعد الانتهاء من تحقيق الدليل الذى قبلته .

١ — تقص . طعن . الخصوم في الطعن . اختصاص الخصم بالصفة التى كان متصفاً بها في الدعوى . ثبوت توجيه الطعن للطعون عليه بالصفة التى كان متصفاً بها في الدعوى وهى أنه وارث للشفيع . عدم ذكر هذه الصفة صراحة في التقرير . لا بطلان .

٢ . حكم . الخطأ في ذكر اسم أحد القضاة الذين أصدروه .

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
تصحيح هذا الخطأ لا يكون إلا بما ثبت في محضر الجلسة الذي يعتبر مكملاً للحكم . الاستناد في تصحيحه إلى أدلة خارجية غير مستمدة من محضر الجلسة . لا يجوز .			
١ - نقض . إجراءات الطعن . صورة الحكم المعلنة . وجوب اعتبارها مطابقة للأصل بشرط أن تكون كذلك وموجبة للاطمئنان . يجب التعويل عليها ما دام لم يثبت نقصها أو عدم مطابقتها .	١٣ يناير ١٩٥٥	٣٥٨	١٧٦
٢ - إعلان . إعلان النيابة . لا يصح اللجوء إليه إلا بعد القيام بالتحريات الدقيقة للبحث عن محل المعلن إليه . لا يكفي ورود الورقة بغير إعلان ليسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائي .			
٣ - إثبات . يمين متعة . ماهيتها . لا يحسم النزاع ولا يتقيد القاضي بنتيجتها . عدم تقيد محكمة الاستئناف بما رتبته عليها محكمة أول درجة . لا تحول دون استئناف الحكم المؤسس عليها .			
تسوية الديون العقارية . الحماية التي أسبغها القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ على المدينين الذين قبلت معهم التسوية . هذه الحماية لا تقتصر على أموالهم التي كانوا يمتلكونها وقت التسوية بل تمتد إلى الأموال التي تول إليهم بعد ذلك .	، ، ،	٣٦٥	١٧٧
١ - تزوير . غرامة التزوير . هي جزاء يخضع للقانون الذي كان سارياً وقت التقرير بالظن بالتزوير . صدور قانون جديد يزيد من هذه الغرامة يعسد التقرير بالظن بالتزوير . وجوب تطبيق الغرامة التي نص عليها القانون القديم . توقيع هذا الجزاء هو من الأمور المتعلقة بالنظام العام . حق محكمة النقض في إثارته من تلقاء نفسها .	، ، ،	٣٦٦	١٧٨
٢ - دعوى منع التعرض . حكم قضى بمنع التعرض والإزالة والتسليم . القول بأنه جمع بين دعوى الملكية ودعوى اليد . على غير أساس . علة ذلك .			
نقض . طعن . حكم صادر من المحكمة الابتدائية . مناط جواز الطعن فيه وفقاً للبادة ٤٢٥ قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٥٤	، ، ،	٣٧٠	١٧٩

العدد الثالث	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٨٠	٢٠ يناير ١٩٥٥	لسنة ١٩٥٢ . هو أن يكون قد صدر بصفة انتهائية . صدوره بصفة ابتدائية وفوات ميعاد استئنافه . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض . إثبات . دخول المعين المتنازع عليها في سند تملك المدعى أو المدعى عليه . واقعة مادية . الاستناد في إثباتها إلى تقرير خبير في دعوى سابقة بين الخصوم أنفسهم . لا خطأ .
١٨١	٣٧٤	١ - تنفيذ عقارى . البطلان الذى كان مقررا في المادة ٦٠٨ مرافعات محتلت . هو بطلان نسبي . لا يصح للدين المزوعة ملكيته أن يتمسك به . ٢ - تنفيذ عقارى . بيع . اتفاق المدين مع آخر على شراء العقار المزوعة ملكيته بثمن بنى بحقوق جميع الدائنين والتدخل في المزايدة تنفيذا لهذا الاتفاق . النص في الاتفاق . على أن الزيادة في الثمن الناتجة من المزايدة هي من حق المشتري من المدين ولا شأن لهذا الأخير بها . ليس في هذا الاتفاق ما يمس حرية المزايدة . الدفع ببطلانه لمخالفته للنظام العام . على غير أساس .
١٨٢	٣٨٠	١ - نقض . طعن . إعلان . البطلان الذى تقررته المادة ٤٣١ مرافعات . هو لعدم حصول الإعلان . خلوص صورة الإعلان سهوا من بيان تاريخ التقرير أو اسم الموظف الذى حرره أو اسم المحامى الذى باشر الطعن . لا بطلان . ٢ - قضاء مستعجل . اختصاص . إجارة . اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بطرد المستأجر الذى انتهى عقد إيجاره . منوط هذا الاختصاص . الإدعاء بتجديد الإجارة من وكيل المالك . استخلاص القاضى من ظاهر الأوراق عدم جدية هذا الإدعاء . النemy على حكمه بالطرد . المساس بأصل الحق . على غير أساس . ٣ - استئناف . تصد . قضاء مستعجل . الحكم الصادر من قاضى الأمور المستعجلة بعدم الاختصاص بنى على أن تعرضه لتفسير بشد الوكالة لتعرف حدوده ومداه مما يمتنع عليه لمساسه بأصل الحق . استئناف بهذا الحكم يطرح الدعوى بجميع

العدد الثالث	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٨٣	٢٠ يناير ١٩٥٥	عناصرها على المحكمة الاستئنافية ، قضاؤها في الموضوع لا يعتبر من حالات التصدي .
١٨٤	٣٨٦	بورصات بورصة الأوراق المالية . وكالة بالعمولة . حق السمسار الذي لم يحصل على الدفع أو التسليم من عميله في طلب تصفية العملية . أساس هذا الحق . عدم قيام السمسار باستعماله . هبوط الأسعار . لامتثالية على السمسار . علة ذلك . المادة ٧٧ من مرسوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ .
١٨٥	٣٨٧	التزام . إفلاس . سبب الالتزام . حصول المفلس على رد اعتباره بناء على تقرير دائته بأنه استوفى دينه . اعتراف المفلس بأن الدين لم يوف وإنما استبدل به دين آخر . الإقرار الصادر من الدائن باستيفاء دينه لا يجعل الدين الجديد باطلا . سبب الدين الجديد هو الدين القديم . التحدى بنص المادة ١٩/٤ من قانون التجارة في هذا الخصوص . لا يجدى .
١٨٦	٣٩٢	١ - ضرائب . ضريبة إيرادات القيم المنقولة . سريانها على الفوائد التي تدفعها شركات المساهمة وشركات التوصية ولو لم تكن متعلقة بسلفة أو بقرض بالمعنى القانوني بل ناشئة عن فتح اعتماد أو حساب جار . المادتان ١ و ١٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .
١٨٧	٣٩٥	٢ - فوائد . ضرائب . المبالغ المحكوم على مصلحة الضرائب بزيدها للمولين . استحقاق فوائد عنها من تاريخ المطالبة القضائية . القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ الذي أعفى مصلحة الضرائب من دفع الفوائد . ليس له أثر رجعي . المادة ١٨٥ من القانون المدني .
		١ - إجارة . انتهاء مدة الإجارة قبل تسليم العين المؤجرة . توافر مصلحة المستأجر في طلب التنفيذ العيني . علة ذلك .
		٢ - إجارة . تراحم المستأجرين . التفضيل بأسبقية وضع اليد أو التسجيل . شرطه . انتفاء الغش التدائسي . المادة ٣٦٥ مدني قديم المقابلة للمادة ٥٧٣ من القانون المدني الجديد .
		تقادم . تقادم خمس . شرط التمسك بكسب الملك بالتقادم الشخصي . أن يكون التصرف صادرا من غير مالك .

العدد الثالث	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم القرار	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٨٨	٢٩٨ ٢٧ يناير ١٩٥٥	تقضى . طعن . إجراءات الطعن . سحب المحامي المقرر بالطعن نيابة عن الطاعن توكيله من متلف الطعن فيقبل الجلسة المحددة لنظره وعدم حضوره في هذه الجلسة . بطلان الطعن . علة ذلك .
١٨٩	٢٩٨ د د د	جبايات . تقادم . متى تزول عن الجبايات صفة الملك العام ويصبح تملكها بالتقادم .
١٩٠	٤٠٠ د د د	حكم . تسبيه . رهن جيازي . التزام الدائن المرتهن بأن يبذل جهده في استغلال العقار المرهون . تقرير الحكم بأن الدائن قصر في استغلال العقار . أمره بإجراء عملية الاستهلاك على أساس أجر المثل لا على أساس ما حصله فعلا . عدم بيانه الأسباب التي استند عليها في إثبات تقصير الدائن . قصور .
١٩١	٤٠٢ د د د	١ - شفعة . الخصوم في دعوى الشفعة . للبيع أساس الشفعة تم بعقد لم يسجل . اختصاص بائع البائع في دعوى الشفعة . غير لازم . لا يغير من ذلك أن يكون بائع البائع قد اشترك في التوقيع على العقد النهائي .
١٩٢	٤٠٧ د د د	٢ - شفعة . إجراءات دعوى الشفعة . الإنذار الصادر من الشفيع تضمن رؤية في بطلان عقد البيع سبب الشفعة . هذا لا يزيل الآثار المترتبة على الإنذار متى كان قد تضمن إبداء الرغبة في الأخذ بالشفعة بصورة واضحة .
١٩٣	٤١٠ ١٩ مايو ١٩٥٥	اختصاص . رسوم بلدية . ضرائب . حجوز إدارية . دعوى بطلب إلغاء الحجز الإداري أو وقف إجراءاته أو التعويض عنه . أساس الدعوى هو النزاع في مشروعية القرار الصادر من المجلس البلدي بفرض الرسم الذي توقع الحجز بمقتضاه . اختصاص المحاكم المدنية بالفصل في هذا النزاع والفصل في الدعوى .
١٩٤	٤١٣ ١٨ د د	(٤) قضاء محاكم الاستئناف (قضاء الضرائب) الموطن . المقصود به . (٥) قضاء محاكم الاستئناف (هيئة التحكيم) منحة سنوية . متى تعتبر حقا للعمال .

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الرقم
(٦) قضاء المحاكم الكلية المدنية تضمينات . الوعد بالزواج أو الخطبة . تكييفه القانوني . عقد باطل . العدول عنه لا يترتب عليه تعويض إلا إذا أثبت المضور وقوع ضرر مستقل عن مجرد فعل العدول أو الفسخ . أساس المسؤولية . الفعل الضار .	١٦ مارس ١٩٥٥	٤١٥	١٩٥
قضاء مستعجل . اختصاصه . اشكال في التنفيذ . قيام النزاع أثناء نظر الاشكال على الحق المقصود حمايته بالإجراء الوقفي المطلوب غير مانع من اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالفصل في هذا الإجراء المؤقت . قاضي الأمور المستعجلة . مدى سلطته في بحث المنازعات الواقعية أو القانونية التي قد تثار أمامه .	٣١ " "	٤٢٦	١٩٦
استئناف . تقدير قيمته . وطريقة تقديمه . دعوى استحقاق فرعية . الفرق بينها وبين الأصلية . دعوى استحقاق فرعية . منازعة في التنفيذ .	٢٦ يونيو ١٩٥٥	٤٣٢	١٩٧
(٧) القضاء المستعجل وقف قرار فصل عامل . متى يستمر تنفيذ هذا الحكم . وقف قرار الفصل . عدم قبوله من مكتب العمل .	١٨ نوفمبر ١٩٥٤	٤٣٥	١٩٨
حق المجنى عليه وحق المدعى المدني أو حق المجنى عليه في التدخل في الدعوى الجنائية — ولو لم يدع مدنياً . للسيد الأستاذ عبد اللطيف الحسيني المحامي .	١٩ مايو ١٩٥٥	٤٣٧	١٩٩
		٤٣٩	

قَوَانِينُ وَقَرَارَاتُ مَنَشُورَاتٍ

قانون رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٥٥ (١)

بإضافة مادة جديدة إلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩
الحاص بالطرق العامة

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ؛

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ الحاص بالطرق العامة ؛
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير المواصلات ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — تضاف إلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه مادة جديدة برقم ٥ مكرر
نصها الآتي :

« تعتبر ملكية الأراضي الواقعة على جانبي الطرق العامة الخاضعة لأحكام هذا القانون لمسافة
عشرة أمتار خارج الأورنيك النهائي المحدد بمحددات المساحة طبقاً لخرائط نزع الملكية المعتمدة لكل
طريق عملة بالقيود الآتية لخدمة الأغراض العامة لهذا القانون .

(أ) لا يجوز لملاك الأراضي المذكورة بغير ترخيص من مصلحة الطرق والكبارى أى يحروا
فيها عملاً أو يحدثوا بها حفراً من شأنها تعريض سلامة الطريق للخطر أو إعاقه تحسينه أو توسيعه
مستقبلاً وعلى الملاك أن يتقدموا بطلباتهم في هذا الشأن بخطاب موصى عليه مصحوباً بعلم الوصول
برسم مدير عام مصلحة الطرق والكبارى ويعتبر السكوت عن الرد لمدة شهر بمثابة إجازة لإجراء
العمل المطلوب وتنظيم بقية الإجراءات بقرار يصدره وزير المواصلات .

(ب) لمصلحة الطرق والكبارى أن تأخذ من تلك الأراضي ما تراه لازماً من أتربة للطريق
لوقيته وصيانته وترميمه بشرط تعويض أصحابها تعويضاً عادلاً ويحدد اللازم من الأتربة بحيث

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٧ مكرر الصادر في ٦ أكتوبر سنة ١٩٥٥ .

لا يتجاوز العمق بالنسبة التي يقررها وزير المواصلات بقرار يصدر منه .
وتسرى الأحكام المتقدمة على امتداد الطرق داخل مناطق حدود (كردونات) المجالس البلدية
بالأجزاء المسارة بأراضي زراعية .

ولمواطني مصالحة الطرق والكبارى دخول الأراضي المحملة بالقيود سالفة الذكر للتفتيش على
ما يجري بها من أعمال ، فيما نبين لهم أن أعمالا مخالفة للأحكام السابقة أجريت أو شرع في إجرائها
كان لهم أن يكلفوا صاحب الأرض بإلغائها في موعد مناسب وإلا جاز لهم وقف العمل وإزالته
إداريا على نفقته .

مادة ٢ — لا تسرى أحكام هذا القانون على الأراضي والعقارات الخاضعة لأحكام القانون
رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ .

مادة ٣ — على وزراء المواصلات والعدل والشئون البلدية والقروية والأشغال العمومية
تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ولوزير المواصلات أن يصدر ما يقتضيه
هذا التنفيذ من قرارات .

صدر بديوان الرئاسة في ١٨ صفر سنة ١٣٧٥ (٥ أكتوبر سنة ١٩٥٥) .

مذكرة إيضاحية

لما كانت حركة النقل بالسيارات تزداد يوما بعد يوم نتيجة للتطور الشامل في حياة البلاد
الاقتصادية والزراعية والعمرانية .

وبالنسبة لما استقر عليه الرأي من التوسع في إنشاء الطرق وتحسينها وتوسيعها والنهوض بها
إلى الحد الذي يتفق مع الرغبة في زيادة الإنتاج القومي .

فقد عني استجابة لهذا التطور — بإنشاء شبكة واسعة من الطرق الصالحة تمتد في جميع أنحاء
الجمهورية .

ونظرا لامتداد العمران وما يترتب عليه من إقامة منشآت وأعمال مختلفة كإحداث مساق
أو مصارف أو ترع عمومية كانت أو خصوصية أو وضع مواسير مياه أو أعمدة أو لافتات للإعلان
على جانبي الطرق مباشرة مما يحد من حركة المرور وسرعة السيارات . كما يحد من مدى خط النظر الذي
يجب أن يتوفر لقائدي السيارات ويخل بالتصميم الأصلي للطريق .

وفضلا عن أن تلك المباني والمنشآت تحد من حرية المصلحة في توسيع الطرق وتكلف المزاولة
العامة أموالا طائلة في تعويض أصحابها عند اضطرابها إلى نزع ملكيتها .

لذلك وفي للتخفيف من هذه الصعوبات إضافة مادة جديدة إلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩
نص فيها على تحميل الأرض الواقعة على جانبي الطرق لمسافة عشرة أمتار بقيود معينة سواء كانت

هذه الأراضي ملكا للأفراد أو مخصصة للمنفعة العامة وذلك أسوة بماورد بالمادة السادسة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالرى والصرف — ومقتضى هذه القيود :

(أ) انه لا يجوز لملك الأراضي المذكورة بغير ترخيص من مصلحة الطرق والكبارى ان يجرى فيها عملا أو يحدثوا بها حفرا من شأنه تعريض سلامة الطريق للخطر أو إعاقة تحصيله أو توسيعه مستقبلا — وقد نظمت الفقرة (أ) من المادة الأولى من مشروع القانون كيفية تقديم طلب الترخيص — ونصت على أن عدم الإجابة على الطلب خلال شهر من تاريخ وصول الطلب يعد بمثابة اجازة باجراء العمل المطلوب .

(ب) ان لمصلحة الطرق والكبارى أن تأخذ من تلك الأراضي ما تراه لازما من أتربة للطريق لوقايتها وصيانه وتربيته على أن يعرض أصحاب الشأن فى هذه الحالة الأخيرة تعويضات عادلة وبحيث يحدد اللازم من الأتربة بما لا يجاوز العمق النسبة التى تحدد بقرار وزير المواصلات .

وقد نص على أن تسرى الأحكام المتقدمة على امتداد الطرق داخل مناطق حدود (كردونات) المجالس البلدية بالأجزاء المسارة بأراضي زراعية — كما رأى النص على عدم سريان أحكام مشروع القانون المرافق على العقارات الخاضعة للقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بنرض مقابل تحسين .

ويتشرف وزير المواصلات بعرض مشروع هذا القانون على مجلس الوزراء فى الصيغة التى أقرها مجلس الدولة — رجاء المرافعة عليه واستصداره .

قانون رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٥٥ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالخدمة العسكرية

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء اختصاصات رئيس الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالخدمة العسكرية والقوانين المعدلة له ،
وعلى المرسوم بقانون التعمية رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٣ والقوانين المعدلة له ،
وعلى ما اراه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير الحربية ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — يضاف إلى المادة ٤ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ النص الآتى :

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٢٩ مكرر الصادر فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٥ .

ولا يطلب أيضا للتجنيد مواليد عام ١٩٢٠ والأعوام التي قبله من لم يجندوا بعد — دون إخلال بأحكام المادة ٤ من المرسوم بقانون التعبئة المشار إليه ،
مادة ٢ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ،
صدر بديوان الرياسة في ٢٥ صفر سنة ١٢٧٥ (١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٥)

مذكرة إيضاحية

تنص المادة ٢٢ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالخدمة العسكرية والتي تقابل المادة ٩٣ من قانون الفرعة العسكرية الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢ على عدم جواز تجنيد مقترعى سنة ما بعد الطلب المشار إليه في المادة ١٨ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ إلا في حالات الضرورة وبقرار من مجلس الوزراء .

إلا أن إدارة التجنيد بوزارة الحربية لم تقم في العهد الماضي بتنفيذ هاتين المادتين تنفيذا دقيقا الأمر الذي ترتب عليه تجنيد مواليد سنه ما في سنوات أخرى وتختلف عدد كبير عن التجنيد من مواليد عام ١٩٣٠ وما قبله حتى عام ١٩٢٥ بالغ ١٠٨٢٠٠٠ .

ولما رأت الإدارة المذكورة في العهد الحالي تطبيق نص المادة ٢٢ المتقدم ذكرها على مواليد عام ١٩٣١ والأعوام التي بعدها ترتب على ذلك أن فئة كبيرة من مواليد هذه الأعوام زادت عن حاجة القوات المسلحة وإن تطلب إلا في حالات الضرورة وبقرار من مجلس الوزراء كنص المادة ٢٢ .

ورغبة في الحد من الضغط الشديد الواقع على إدارة التجنيد في حالة تجنيد المتخلفين من مواليد عام ١٩٣٠ والأعوام التي قبله الزائدين عن حاجة القوات المسلحة فضلا عن أنهم لا يتناسبون في السن مع المجندين من مواليد السنوات التالية الأمر الذي يمتنع معه أخذهم بما تتطلبه الحياة العسكرية من نظم في يسر وسهولة .

هذا علاوة على أن تجنيدهم وقد قاربوا سن الثلاثين وأصبحوا مسئولين عن أنفسهم وعن غيرهم من يعولون أمر قد يثير فيهم روح الكراهية للخدمة العسكرية مما لا يتفق مع الصالح العام .

لذلك فقد رؤى — تمهيدا لصدور قانون الخدمة العسكرية والوطنية الذي سيتضمن من النصوص ما يكفل عدم التخلف عن التجنيد — أن يضاف إلى المادة ٤ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ نص يقضى بأن لا يطلب للتجنيد مواليد عام ١٩٣٠ — والأعوام التي قبله من لم يجندوا بعد دون إخلال بجواز تجنيدهم طبقا للمادة ٤ من المرسوم بقانون التعبئة رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٢ التي تقضى بأن لمجلس الدفاع في حالة التعبئة أن يقرر فرض الخدمة العسكرية لمدة التعبئة على جميع المصريين من

الذكور الذين أتموا السابعة عشر من عمرهم ولم يجاوزوا الخمسين .
ويتشرف وزير الحربية بعرض مشروع القانون المرافق على مجلس الوزراء مفرغا في الصيغة
التي أقرها مجلس الدولة للموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٤٩١ لسنة ١٩٥٥ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤
في شأن مزاولة مهنة الطب

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية،
وعلى القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ في شأن مزاولة مهنة الطب ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير الصحة العمومية ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بالمادة ١٣ من القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه النص الآتي :
« يصدر وزير الصحة العمومية القرارات اللازمة لتنظيم مهنة التمريض والتدليك الطبي وغيرها
من المهن ذات الارتباط بمهنة الطب ويحدد في تلك القرارات الرسوم الواجبة الأداء للتقيد في
مجلات مزاولة المهنة بوزارة الصحة العمومية » .

مادة ٢ — تضاف إلى القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه — مادة جديدة برقم ١٣
مكررا نصها الآتي :

« مادة ١٣ مكررا — يكون للموظفين الذين يتدبرهم وزير الصحة العمومية صفة مأموري
الضبط القضائي في إثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له » .

مادة ٣ — على وزيرى الصحة العمومية والعدل تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويعمل
به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ٢٥ صفر سنة ١٣٧٥ (١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٥) .

مذكرة إيضاحية

نصت المادة ١٣ من القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ في شأن مزاولة مهنة الطب على أن يصدر وزير الصحة العمومية القرارات اللازمة بالشروط الواجب توافرها في المؤسسات العلاجية للترخيص بإدارتها . وكان ملحوظا وقت وضع النص أن وزارة الصحة ستنهض بمهمة الترخيص للمؤسسات العلاجية حيث كانت مصلحة الرخص إحدى مصالح الوزارة . فلما تقيعت تلك المصلحة إلى وزارة الشؤون البلدية وإدرجت المؤسسات العلاجية في الجدول الملحق بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالمحال التجارية والصناعية روى تعديل نص المادة ١٣ من قانون مزاولة مهنة الطب بحيث يستبعد من النص الإشارة إلى الترخيص لتلك المؤسسات بمعرفة وزارة الصحة اكتفاء بإدراج تلك المؤسسات في الجدول المشار إليه - والمنوط بمصلحة الرخص بمنح التراخيص للمحال المدرجة به ، وعدلت المادة على هذا الأساس دفعا للتمارض بين القانونين سألني الذكر .

كما روى إضافة مادة جديدة إلى القانون المشار إليه رقم ١٣ مكررا تنص على أن يكون للوظفين الذين يتدبرهم وزير الصحة العمومية صفة مأموري الضبط القضائي في إثبات الجرائم التي تقع بالخالفه لأحكامه أو لأحكام القرارات المنفذة له .

وتتشرف وزارة الصحة العمومية بعرض المشروع المرفق على مجلس الوزراء مفرغا في الضيعة التي أقرها مجلس الدولة للتفضل بإصداره .

قانون رقم ٤٩٩ لسنة ١٩٥٥ (١)

بشأن المواد السامة وغير السامة ومستحضراتها التي تستعمل
في الصناعة بوجه عام أيا كان شكلها

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة
مهنة الصيدلة ،

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الصحة العمومية والتجارة والصناعة ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٩ مكرر الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٥ .

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يخضع لإشراف وزارة التجارة والصناعة الاتجار في أية مادة من المواد السامة وغير السامة ومستحضراتها التي تستعمل في الصناعة ويصدر بتنظيم استيرادها وتداولها والاتجار فيها قرار من وزير التجارة والصناعة .

مادة ٢ — يلغى النص الوارد بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة تحت عنوان « الجدول الثامن » .

مادة ٣ — على وزارة الصحة العمومية والتجارة والصناعة والمالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
صدر بديوان الرياسة في ٢٥ صفر سنة ١٣٧٥ (١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٥) .

مذكرة إيضاحية

ورد بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة تحت عنوان « الجدول الثامن » جميع المواد السامة وغير السامة ومستحضراتها التي تستعمل في الصناعة بوجه عام أيا كان شكلها والتي يصدر بتنظيم الاتجار فيها قرار من وزير الصحة العمومية يحدد فيه رسم نظر لا يجاوز خمسة جنيهات . وكان من مقتضى هذا النص أن تبسط وزارة الصحة العمومية رقابتها على كافة المواد أيا كان شكلها سامة أو غير سامة التي تستعمل في الصناعة بوجه عام — وقد صدر فعلا القرار الوزاري المنظم لذلك بتاريخ ١٩٥٥/٥/٧ وضعت فيه القواعد التي تلزم للحصول على ترخيص بالاتجار في تلك المواد لكن تبين من خلال الدراسات المتواصلة لهذا الموضوع أن وزارة التجارة والصناعة بحكم اتصالها بالصناعات المختلفة وإشرافها عليها أحق بأن تهض تلك الرقابة لأنها هي التي تدرس احتياجات البلاد من تلك المواد ويمكنها أن تعرف وجه الخطر في تداولها في الصناعة إذا كانت من الأنواع السامة — لذلك رؤى إصلاحا للوضع أن يستبعد الجدول الثامن من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ فترفع يد وزارة الصحة العمومية عن المواد الصناعية وما يتبع الاتجار فيها من تراخيص تاركة ذلك لوزارة التجارة والصناعة والمالية والاقتصاد لتنظيمه بقرارات وزارية تحقق الصالح العام .

فأنشرف بأن أرفع لهيئة المجلس الموقر مشروع القانون الذي يضيف هذا الواجب إلى وزارة التجارة والصناعة ويلغى من قانون الصيدلة الإشارة إلى المواد التي تستعمل في الصناعة بوجه عام .

قانون رقم ٥٠٠ لسنة ١٩٥٥ (١)

بتعيين المساحة التي تزرع قمحاً في سنة ١٩٥٥ / ١٩٥٦ الزراعية .

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الزراعة ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يجب على كل حائز أرضاً زراعية أيا كانت صفة حيازته أن يزرع من القمح في سنة ١٩٥٥ / ١٩٥٦ الزراعية مساحة لا تقل عن ٣٣ ٪ من مجموع الأراضي التي في حيازته .

ولوزير الزراعة بقرارات يصدرها وضع الإجراءات التي تتبع في تعيين الحيازات ومواعيدها وطرق إثباتها واستثناء بعض الجهات أو بعض الأراضي أو يعدل في شأنها النسب المتقدمة إذا رأى لأسباب فنية أو الحاجة التكوين عدم إمكان تطبيق هذه النسبة عليها .

مادة ٢ - يكون الحائز مسؤولاً عن تنفيذ أحكام هذا القانون دون التقييد بما يرد في العقود من قيود واشتراطات تكون مخالفة لهذه الأحكام .

مادة ٣ - تنسب المساحات الواجب زراعتها قمحاً إلى مجموع الأراضي التي تكون في حيازة الزارع بما في ذلك الأراضي المشغولة بالمساق والمصارف والجسور والسكك الحديدية والمسالك والأجران والمساكن والمخازن .

ولا يدخل في حساب ذلك المجموع :

(أ) الأراضي البور التي لم تزرع في السنتين السابقتين على صدور هذا القانون سواء كانت قابلة للزراعة أو غير قابلة لها وكذلك الأراضي الخاضعة لعوائد الأملاك المبنية .

(ب) الأراضي المزروعة أو المعدة لزراعة القصب في مديريات المنيا وأسيوط وقنا وأسوان .

(ج) الأراضي المزروعة أو المعدة لزراعة النخيل والبساتين والمشاتل والأشجار الخشبية .

(د) الأراضي المزروعة أو المعدة لزراعة الخضروات أو الحمص أو البطاطس أو البصل البشوي بمديرية جرجا أو الفول السوداني بمديرية أسيوط أو العدس بمديرية قنا .

مادة ٤ - إذا زُرعت مساحات من البقينة (المشعر) حسبت باعتبار ثلث المساحة قمحاً والباقي

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٧ مكرر الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٥ .

شعيرا بشرط ألا تقل نسبة القمح في كل من هذه المساحات عن الثلث وإلا اعتبرت المساحة كلها شعيرا .

مادة ٥ — تقدر الأراضى التى فى حيازة شخص واحد فى كل قرية على حدة ويجوز للحائز الواقعة أراضيه فى قرى متصلة التزام حصر زراعة القمح فى قرية واحدة أو أكثر وذلك مع مراعاة أحكام المادة الأولى والشروط والأوضاع التى تحدد بقرار من وزير الزراعة .

مادة ٦ — يحرر محضر عن كل مخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات التى تصدر تنفيذا له تدون فيه أقوال المخالف ويوقع عليه منه وإذا امتنع يثبت ذلك فى المحضر ويوقع عليه من العمدة أو أحد المشايخ البلد الذى وقعت فيه المخالفة بشرط أن يكون قد عين المخالفة بنفسه . وإذا كان المخالف غائبا وجب إعلان المحضر إليه على يد العمدة أو أحد المشايخ . ولصاحب الشأن الذى ينازع فى وقوع المخالفة أن يطلب إثبات ذلك فى المحضر أو أن يقدم تظلمًا كتابيًا إلى مهندس الزراعة أو وكيل المفتش فى المركز أو إلى مفتش الزراعة فى المديرية وذلك خلال ثلاثة أيام من تحرير المحضر أو ثمانية أيام من تاريخ إعلانه إليه على حسب الأحوال وإلا سقط الحق فى التظلم .

مادة ٧ — إذا نازع المخالف فى تقدير المساحة المزروعة قحا تقوم مصلحة المساحة بقياس المساحات المتنازع عليها بحضور صاحب الشأن أو من ينوب عنه بعد إعلانه بالحضور بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول وذلك قبل مباشرة القياس بسبعة أيام كاملة على الأقل . ويكون قرار مصلحة المساحة نهائيا وغير قابل لآى طعن أمام المحاكم .

مادة ٨ — تكون مصروفات القياس على نفقة المنازع بواقع ٥٠ مليما عن كل قيراط حصل مقاسه إذا ثبت من قياس مصلحة المساحة أن شكوى المنازع فى غير محلها .

مادة ٩ — استثناء من أحكام المادتين ١ و ٧ لا يعتد بالنقص الذى لا يجاوز ٣٪ من المساحة الواجب زراعتها قحا وفى هذه الحالة يعنى الزارع الذى نازع فى تقدير المساحة من نفقات تحقيقها .

مادة ١٠ — كل مخالفة لأحكام المادة الأولى من هذا القانون أو القرارات التى تصدر بتعديل النسب المبينة بها يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة عن كل فدان أو كسور الفدان لا تقل عن ثلاثين جنيها ولا تزيد على خمسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وكل مخالفة للقرارات الأخرى التى تصدر تنفيذا لهذا القانون يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تجاوز شهرا وبغرامة لا تقل عن مائتى قرش ولا تزيد على ألف قرش أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ١١ — يكون لمفتشى وزارة الزراعة ووكلائهم والمهندسين الزراعيين والمهندسين الزراعيين المساعدين صفة مأمورى الضبط القضائى فيما يتعلق بتنفيذ هذا القانون والقرارات التى تصدر تنفيذا له .

مادة ١٢ — على وزراء الزراعة والعدل والأشغال العمومية والداخلية والمالية والاقتصاد كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ولوزير الزراعة أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
صدر بديوان الرياسة في ٢٥ صفر سنة ١٣٧٥ (١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٥) .

مذكرة إيضاحية

لما كانت الحكومة تهدف إلى الاكثار من إنتاج القمح توفيراً لمطالب الاستهلاك ورغبة في الحد من الاستيراد فقد جرت على إصدار تشريعات بتعيين المساحة التي تزرع قمحاً سنوياً وكان آخر هذه التشريعات هو القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٣ بتعيين المساحة التي تزرع قمحاً في سنة ١٩٥٣ / ١٩٥٤ الزراعية .

وقد روى في سنة ١٩٥٤ / ١٩٥٥ الزراعية عدم تقييد الزارع بزراعة نسب معينة من القمح اكتفاءً بتحديد المساحة التي تزرع قطناً ولكن تبين أن الزارع قد خفضوا مساحة القمح في هذه السنة بنسبة كبيرة بينما توسعوا في زراعة القطن .

لذلك رأت الوزارة إصدار تشريع بتعيين مساحة القمح حتى لا ينصرف الزارع عن إنتاجه بالمقادير اللازمة للاستهلاك .

وقد أعدت الوزارة مشروع القانون المرافق . ونص في مادته الأولى على إلزام كل حائز بأن يزرع من القمح في سنة ١٩٥٥ / ١٩٥٦ الزراعية مساحة لا تقل عن ٣٣ ٪ من مجموع الأراضي التي في حيازته . كما نصت على تخويل وزير الزراعة سلطة إصدار قرارات بوضع الإجراءات التي تتبع في تعيين الحيازات ومواعيدها وطرق إثباتها واستثناء بعض الجهات أو أراضي الأفراد أو بتعديل النسب المتقدمة إذا رأى لأسباب فنية أو لحاجة التكوين عدم إمكان تطبيق هذه النسب عليها .

ونص في المادة الثانية على مسئولية الحائز في جميع الأحوال عن تنفيذ أحكام هذا القانون دون تقييد بما قد يرد في العقود من قيود واشتراطات تخالف أحكامه .

وبينت المادة الثالثة كيفية تحديد نسبة المساحة الواجب زراعتها قمحاً إلى مجموع الأراضي التي تكون في حيازة الزارع كما عدت الأراضي التي لا تدخل في حساب ذلك المجموع .

وذكرت المادة الرابعة كيفية احتساب مساحة القمح في الأراضي المنزرعة بغيتة (مشعر) .

وقضت المادة الخامسة على أن تقدر الأراضي التي في حيازة شخص واحد في كل قرية على حدة وأجازت للحائز الواقعة أراضي في قرى متصلة الزمام حصر زراعة القمح في قرية واحدة أو أكثر مع مراعاة أحكام المادة الأولى والشروط والأوضاع التي تحدد بقرار من وزير الزراعة .

وبينت المادة السادسة كيفية تحرير المحاضر والإجراءات التي تتبع في شأنها لمن يخالف أحكام هذا القانون والقرارات التي تصدر تنفيذاً له .

ونصت المادة السابعة على أنه إذا نازع المخالف في تقدير المساحة المزروعة قحاً تقوم مصلحة المساحة بقياس المساحات المتنازع عليها بحضور صاحب الشأن أو من ينوب عنه . وقضت هذه المادة بأن يكون قرار مصلحة المساحة نهائياً وغير قابل لأي طعن أمام المحاكم .

وحددت المادة الثامنة مصاريق القياس في حالة المنازعة .

وقضت المادة التاسعة بأنه استثناء من أحكام المادتين ١ و ٧ لا يعتد بالنقص الذي لا يجاوز ٣ ٪ من المساحة الواجب زراعتها قحاً ويعنى الزارع الذي نازع في تقدير المساحة من نفقات تحقيقها .

وبينت المادة العاشرة العقوبات الواجبة التطبيق عند مخالفة أحكام هذا القانون أو القرارات التي تصدر تنفيذاً له .

وحددت المادة الحادية عشر موظفي وزارة الزراعة الذين لهم صفة مأموري الضبط القضائي فيما يتعلق بتنفيذ هذا القانون والقرارات التي تصدر تنفيذاً له .

وتشرف وزارة الزراعة بعرض مشروع هذا القانون في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء التفضل بالموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٥٠١ لسنة ١٩٥٥ (١)

بتحديد المساحة التي تزرع قطناً في سنة ١٩٥٥/١٩٥٦ الزراعية

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتخويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،
وعلى المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ بتحديد المساحة التي تزرع قطناً في السنوات ١٩٥٢/١٩٥٣ و ١٩٥٣/١٩٥٤ و ١٩٥٤/١٩٥٥ الزراعية والقوانين المعدلة له ،
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي ،
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير الزراعة ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — لا يجوز لأي شخص أن يزرع من القطن في سنة ١٩٥٥ — ١٩٥٦ الزراعية مساحة تجاوز ٣٣ ٪ من مجموع الأراضي التي في حيازته .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٩ مكرر الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٥ .

ولو وزير الزراعة بقرار يصدره تحديد المقصود بالحياسة في تطبيق أحكام هذا القانون وبيان نظامها وطرق إثباتها والحالات التي تكون فيها الأراضي في حياسة المؤجر أو المستأجر .

مادة ٢ — تنسب المساحة الجائز زراعتها قطعنا إلى مجموع الأراضي التي في حياسة الزارع بما في ذلك الأراضي المشغولة بالمساقى والمصارف والجسور والسكك الحديدية والمسالك والأجران والمساكن والمخازن والجنائن وغير ذلك من المنشآت الزراعية .
ولا يدخل في حساب ذلك المجموع :

(أ) الأراضي البور التي لم تزرع في السنتين السابقتين على صدور هذا القانون سواء أ كانت قابلة للزراعة أم غير قابلة لها .

(ب) أراضي الحياض التي ليس لها مورد للري الصيفي .

(ج) الأراضي الخاضعة لعوائد الأملاك المبنية .

مادة ٣ — تقدر الأراضي التي في حياسة شخص واحد في كل قرية على حدتها ويجوز للحائز الواقعة أراضيها في قرى متصلة الزمام حصر زراعاته القطنية في قرية واحدة أو أكثر بالشروط والأوضاع التي تحدد بقرار من وزير الزراعة ويشترط ألا تزيد نسبة المساحة المزروعة قطعنا إلى مجموع الأراضي التي في حيازته عن القدر المبين في المادة الأولى .

مادة ٤ — يحظر زراعة القطن في سنة ١٩٥٥/١٩٥٦ الزراعية في الأراضي الآتية :

(أ) أراض زرعت محصولاً شتوياً غير البرسيم (القلب) في السنة الزراعية ذاتها .

(ب) أرض زرعت قطعنا في السنة الزراعية السابقة ولو فصل بين الزراعتين برسيم (قلب) .

ولو وزير الزراعة بقرار يصدره أن يستثنى من حكم الفقرة (ب) بعض الحالات التي نشأت عن

تنفيذ المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والمرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات .

مادة ٥ — لا يجوز لأي شخص أن يزرع القطن بعد المواعيد التي يحددها وزير الزراعة بقرار يصدر منه .

مادة ٦ — يحرم محضر عن كل مخالفة لأحكام هذا القانون تدون فيه أقوال المخالف ويوقع عليه منه فإذا امتنع أثبت ذلك في المحضر كما يوقعه العمدة أو أحد مشايخ البلد الذي وقعت فيه المخالفة بشرط أن يكون قد عاين المخالفة بنفسه .

وإذا كان المخالف غائباً وجب إعلان المحضر إليه على يد العمدة أو أحد مشايخ الناحية .

ولصاحب الشأن الذي ينازع في المخالفة أن يطلب إثبات ذلك في المحضر أو أن يقدم تظليماً مكتوباً إلى مهندس الزراعة أو وكيل المفتش في المركز أو مفتش الزراعة بالمديرية خلال ثلاثة أيام من تحرير المحضر أو اثني عشر يوماً من تاريخ إعلانه إليه حسب الأحوال وإلا سقط الحق في التظلم .

مادة ٧ — إذا تعلق النزاع بتقدير المساحة المزروعة قطنا تقوم مصلحة المساحة بقياس المساحة المتنازع عليها بحضور صاحب الشأن أو من ينوب عنه بعد إعلانه بالحضور بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول وذلك قبل مباشرة القياس بثلاثة أيام على الأقل .

ويكون قرار مصلحة المساحة في هذا الشأن نهائياً وغير قابل لأي طعن أمام المحاكم .

مادة ٨ — تكون مصروفات القياس على نفقة المتنازع وذلك بواقع خمسين مليماً عن كل قيراط حصل قيامه إذا ثبت من مقياس مصلحة المساحة أن شكوى المتنازع في غير محلها .

مادة ٩ — استثناء من أحكام المادتين ١ و ٧ لا يعتد بالزيادة التي لا تتجاوز ٣/١٠ من المساحة المصرح بزراعتها قطنا ويعفى الزارع من نفقات تحقيق المساحة .

مادة ١٠ — كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد على شهرين وبغرامة قدرها خمسون جنيتها عن كل فدان أو كسوره أو بإحدى هاتين العقوبتين . ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها .

ويجوز لوزير الزراعة فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على كل من يخالف القرارات التي يصدرها تنفيذاً لهذا القانون .

مادة ١١ — يعتبر القطن المزروع بالمخالفة لأحكام هذا القانون محجوزاً عليه بقوة القانون لصالح الحكومة بمجرد تحرير محضر المخالفة ولها أن تعين من تراء حارساً عليه دون حاجة إلى اتخاذ أي إجراء قانوني .

وتكون لمبالغ الغرامة المنصوص عليها في المادة السابقة حق امتياز على هذا القطن ويأتي في الترتيب بعد المصروفات القضائية والمبالغ المستحقة للخزاة العامة من ضرائب ورسوم .

مادة ١٢ — تحكم المحاكم في القضايا التي ترفع بالمخالفة لأحكام هذا القانون على وجه الاستعجال .

مادة ١٣ — يكون لمفتشى وزارة الزراعة ووكلائهم والمهندسين الزراعيين والمهندسين الزراعيين المساعدين صفة مأموري الضبط القضائي فيما يتعلق بتنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له .

مادة ١٤ — يلغى المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه .

مادة ١٥ — على وزراء الزراعة والعدل والأشغال العمومية والداخلية والمالية والاقتصاد كل فيما يخصه تنعيز هذا القانون ولوزير الزراعة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ٢٥ صفر سنة ١٣٧٥ (١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٥) .

مذكرة إيضاحية

كان المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ قد صدر بتحديد المساحة التي تزرع قطناً في السنوات ١٩٥٢/١٩٥٣ و ١٩٥٣/١٩٥٤ و ١٩٥٤/١٩٥٥ الزراعية وقد أدخلت على بعض أحكامه تعديلات متعددة بمقتضى القانونين رقم ٤١٥ و ٦٣ والقانون رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٥٣ ورقم ٤٧ و ١٥٢ و ٤٧٦ لسنة ١٩٥٤ .

ولما كان يبين أن هذه التعديلات كثيرة سيما وأن المرسوم بقانون المشار إليه ينتهي مفعوله بانتهاء السنة الزراعية الحالية التي تنتهي في آخر أكتوبر سنة ١٩٥٥ .

ولما كانت الظروف لازالت تدعو إلى الاستمرار في تحديد مساحة الأراضي التي تزرع قطناً حتى لا يتوسع الزارع في زراعته بما يزيد عن مطالب الاستهلاك والتصدير وما يترتب على ذلك من أثر في نقص مساحة الحبوب اللازمة للاستهلاك المحلي فقد روى استصدار قانون جديد يجمع شتات التعديلات السابق إدخالها على المرسوم بقانون المشار إليه مع تضمينه الأحكام الجديدة التي يقتضيها العمل .

ونصت المادة الأولى منه بأنه لا يجوز لأي شخص أن يزرع من القطن في سنة ١٩٥٥/١٩٥٦ الزراعية مساحة تجاوز $\frac{3}{4}$ من مجموع الأراضي التي في حيازته . وخولت هذه المادة لوزير الزراعة بقرار يصدره تحديد المقصود بالحيازة في تطبيق أحكام هذا القانون وبيان نظامها وطرق إثباتها والحالات التي تكون فيها الأراضي في حيازة المؤجر أو المستأجر .

وينت المادة الثانية كيفية احتساب المساحة الجائز زراعتها قطناً إلى مجموع الأراضي التي في حيازته وحددت الأراضي التي لا تدخل في حساب ذلك المجموع .

ونصت المادة الثالثة على كيفية حصر زراعة القطن التي تقع في حيازة شخص واحد في قرية واحدة أو أكثر .

وحظرت المادة الرابعة زراعة القطن في سنة ١٩٥٥/١٩٥٦ الزراعية في الأراضي التي زرعت محصولاً شتوياً غير البرسيم (القلب) في السنة الزراعية السابقة ولو فصل بين الزراعتين برسيم (قلب) وأجازت لوزير الزراعة أن يستثنى من حكم الفقرة (ب) من المادة المذكورة بعض الحالات التي نشأت عن تنفيذ المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالأصلاح الزراعي والمرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات .

وتقضى المادة الخامسة بتحويل وزير الزراعة حق تحديد المواعيد التي لا يجوز بعدها زراعة القطن وذلك بقرار يصدر منه .

وينت المادة السادسة كيفية تحرير محضر المخالفة والإجراءات التي تتبع في شأنه .

وأوضحت المادة السابقة كيفية تحقيق المساحة عند المنازعة في تقدير المساحة المزروعة قطناً .

ويثبت المادتين الثامنة والتاسعة مصاريف القياس والتجاوز المسموح به في زيادة المنزوع قطناً وحالة الإعفاء من نفقات تحقيق المساحة .

وعينت المادة العاشرة العقوبات التي يحكم بها عند مخالفة أحكام هذا القانون وقضت بعدم جواز وقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها . وأجازت لوزير الزراعة فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على من يخالف القرارات التي يصدرها تنفيذاً لهذا القانون .

وقضت المادة الحادية عشر باعتبار القطن المزروع بالمخالفة لأحكام هذا القانون محجوزاً عليه بقوة القانون لصالح الحكومة بمجرد تحرير محضر المخالفة ويكون لمبالغ الغرامة المنصوص عليها في المادة السابقة حق امتياز على هذا القطن يأتي في الترتيب بعد المصروفات القضائية والمبالغ المستحقة للخزانة العامة من ضرائب ورسوم .

وقضت المادة الثانية عشر بالحكم في القضايا التي ترفع بالمخالفة لأحكام هذا القانون على وجه الاستعجال .

وخوات المادة الثالثة عشر الموظفين المبيينين بها صفة مأموزي الضبط القضائي .

وتتشرف وزارة الزراعة بعرض مشروع ذلك القانون في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه واستصداره .

وزارة المالية والاقتصاد:

قرار رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٥ (١)

وزير المالية والاقتصاد

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ والقوانين المعدلة له في شأن الرقابة على عمليات النقد،

وعلى القانون رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٥٥ باستئناف العمل ببورصة القطن بالاسكندرية،

وعلى القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٥ باللائحة العامة لبورصات العقود،

وعلى القرار رقم ١٠٢ باللائحة الداخلية لبورصات العقود،

قرر :

مادة ١ — يجوز للمقيمين المشار إليهم في المادة الثانية القيام بعمليات آجلة في بورصة العقود ليفربول على العقود المصرية وذلك وفقا للشروط والأوضاع المبينة فيما بعد، على أنه لا يجوز بأية حال استلام قطن مصرى بمقتضى هذه العقود.

مادة ٢ — لا يجوز لغير الأعضاء المنضمين في بورصة العقود وسهاسة البورصة القيام بالعمليات المشار إليها في المادة الأولى.

وعلى من يرغب منهم في الانتفاع بنظام التسهيلات المشار إليها في هذا القرار أن يقدم طلبا إلى مندوب الحكومة في بورصة العقود للانضمام إلى هذا النظام.

ويصدر قرار وزارى بقبول العضو واعتباره مشتركا في النظام.

ولا يجوز للأعضاء المنضمين المشتركين في النظام التعامل في بورصة عقود ليفربول إلا لحسابهم فقط، أما السهاسة فلا يجوز لهم التعامل إلا لحساب المشتركين من الأعضاء المنضمين دون غيرهم.

مادة ٣ — يصرح للمقيمين السابق الإشارة إليهم الاحتفاظ في حسابات خاصة في بنوك المملكة المتحدة بالعملة الاسترلينية اللازمة للقيام بهذه العمليات وذلك طبقا للشروط والأوضاع التي تضعها اللجنة المشار إليها في المادة ١١ من هذا القرار.

مادة ٤ — تتم المدفوعات الناتجة عن العمليات السابق الإشارة إليها عن طريق حسابات خاصة يحتفظ بها في الخارج Retained Accounts وعلى أن تفتح هذه الحسابات باسم البنوك المعتمدة مع مراسليها في المملكة المتحدة لحساب كل مشترك على حدة.

وتفتح هذه الحسابات بالاتفاق بين البنك الأهلى المصرى ومندوب الحكومة في بورصات العقود.

مادة ٥ — يجوز لغير المقيمين التعامل في بورصة العقود بالاسكندرية وذلك عن طريق المشتركين في النظام المشار إليه في المادة ٢ من هذا القرار ويجب في هذه الأحوال فتح حساب خاص لدى أحد البنوك المعتمدة في مصر لكل عميل « غير مقيم » .
ولا يجوز دفع أو تحصيل أية مبالغ ناتجة عن عمليات غير المقيمين إلا عن طريق هذه الحسابات .

مادة ٦ — لا يجوز لوكلاء غير المقيمين إجراء عمليات خاصة (Mariage) بين عمليات البيع والشراء التي ترد من الخارج .

مادة ٧ — تفتح الحسابات الخاصة بغير المقيمين بالعملة المصرية أو بعملة أخرى تقبلها رقابة النقد المركزية بالاسكندرية .

وتكون الأرصدة الدائنة لهذه الحسابات قابلة للتحويل إلى عملة بلد « غير المقيم » أو العملة التي فتح بها الحساب وذلك طبقا للشروط والأوضاع التي تقررها اللجنة المشار إليها في المادة ١١ من هذا القرار .

ولا يجوز تحويل ما يزيد عن صافي الفروق المستحقة « لغير المقيم » عن العقود التي تمت تصفيتها مضافا إليها التأمينات المستردة عن هذه العقود .

غير أنه بالنسبة للمراكز المفتوحة يتعين الاحتفاظ بالتأمين الخاص بكل عملية مضافا إليه غطاء بنسبة ١٠ ٪ من قيمة هذه المراكز .

وعلى السجاسة لإخطار البنك بالمراكز المفتوحة ومقدار الغطاء .

مادة ٨ — تتم جميع العمليات الخاصة بتحويل العملة أو استردادها عن طريق البنوك المعتمدة في مصر .

مادة ٩ — على المشتركين في النظام أن يرسلوا إلى البنك الأهلي بالاسكندرية صورة مصدقا عليها من العقود التي تبرم لحساب غير المقيمين في يوم إجرائها مرفقا بها صور من أوامر البيع والشراء مع الإشارة إلى اسم البنك المفتوح لديه الحساب .

كما يجب عليهم أن يقدموا إلى البنك المختص كشفا تفصيليا بالفروق المستحقة لكل عميل غير مقيم أو المستحقة عليه مصدقا عليه من مندوب الحكومة ببورصة العقود بالاسكندرية عن كل عملية تمت تصفيتها . وعلى البنك إصدار استمارة مصرفية إجمالية بمجموع الفروق التي أضيفت للحساب .

وتتم تسوية الفروق يوميا في غرفة المقاصة بموجب الكشف التي يتقدم بها المشتركون في النظام . ويجب أن توضع في هذه الكشف تفاصيل الفروق المستحقة للعميل غير المقيم أو المستحقة عليه من كل عملية .

مادة ١٠ — وعلى كل مشترك في النظام أن يقدم إلى مندوب الحكومة في البورصة كشفا

شهرياً عن مركزه على النموذج الذي يقره مندوب الحكومة مرفقاً به صورة من الحساب المحتفظ به في الخارج مصدقاً عليها من البنك المختص .

مادة ١١ - يقوم مدير عام النقد بالاشراف على تنفيذ أحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ وتعديلاته فيما يتعلق بالعمليات الناشئة عن التعامل في بورصات العقود . وله أن يعهد إلى لجنة من بين أعضائها مندوب الحكومة في بورصة العقود ، لبيت فيما يعرض عليها من مسائل خاصة بتلك العمليات .

مادة ١٢ - مع عدم الإخلال بالعقوبات المشار إليها في القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ وتعديلاته والقانون رقم ٤٤٥ لسنة ١٩٥٥ واللائحة الداخلية لبورصة العقود ، يجوز بقرار من وزير المالية والاقتصاد بناء على طلب مندوب الحكومة ببورصة العقود شطب اسم أى مشترك في النظام .

تحريراً في ٦ صفر سنة ١٣٧٥ (٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٥) .

قرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٥ (١)

باللائحة الداخلية لبورصة البضاعة الحاضرة للاقطان

وبذرة القطن (بورصة ميناء البصل)

وزير المالية والاقتصاد

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٣١ لسنة ١٩٥٥ بتحويل وزير المالية والاقتصاد اصدار اللائحتين الداخليتين لبورصة البضاعة الحاضرة للاقطان وبذرة القطن .

وعلى القانون رقم ٤١٥ باللائحة العامة لبورصات العقود ،
وعلى المرسوم الصادر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٣ باللائحة العامة لبورصة البضاعة الحاضرة للاقطان وبذرة القطن (بورصة ميناء البصل) وعلى المرسوم والقرارات المعدلة له ،
وعلى القرار الوزاري رقم ٧٩ لسنة ١٩٣١ بأقرار اللائحة الداخلية لقسم الاقطان في بورصة البضاعة الحاضرة للاقطان وبذرة القطن (بورصة ميناء البصل) والقرارات المعدلة له ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قسرر :

مادة ١ - يعمل باللائحة الداخلية لبورصة البضاعة الحاضرة للاقطان (بورصة ميناء البصل) المرافقة .

مادة ٢ - يلغى القرار رقم ٧٩ لسنة ١٩٣١ المشار اليه .

مادة ٣ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريراً في ٧ صفر سنة ١٣٧٥ (٢٤ سبتمبر سنة ١٩٥٥) .

قسم الاقطان

(أولا) الأحكام العامة بعمليات العقود

١ - تقرير النماذج

مادة ١ - تقرّر لجنة القطن المنصوص عليها في المادة ٧ من اللائحة العامة ما تراه لازماً من نماذج لمختلف رتب القطن وأصنافه وتكون هذه النماذج أساساً لجميع المعاملات بعد أن توافق عليها الهيئة المنصوص عليها في المادة ٥ .

مادة ٢ - (أ) تكون النماذج الموضوعة لكل رتبة خماسية العدد وتحفظ في صناديق ذات غطاء من البللور ثم تختم بمعرفة رئيس هيئة خبراء الاستئناف المنصوص عليها في المادة ٤ .

(ب) تخصص مجموعة من هذه النماذج لمختلف رتب كل صنف من أصناف القطن باعتبارها نموذج الأساس ولا يجوز فض اختتامها إلا بتصريح من رئيس هيئة خبراء الاستئناف ومع ذلك ففي حالة الطعن بالاستئناف في إحدى عمليات الخبرة يكون للهيئة المشار إليها في المادة ٤ الحق في فض اختتام تلك المجموعة لمضاهاتها بالمجموعة المعمول بها على أن يعيدوا ختمها بعد ذلك .

(ج) تعرض مجموعة ثانية من النماذج في مكاتب البورصة وتبقى مفتوحة في متناول جميع الأعضاء .

(د) تخصص مجموعتان أخريان من النماذج لأعمال الخبرة إحداهما أصلية ، والأخرى احتياطية تحل محلها إذا رأى أنه لحقها تغيير يجعلها غير مطابقة لنموذج الأساس .

(هـ) يحتفظ بالمجموعة الخامسة بمكتب لجنة البورصة بالمدينة .

مادة ٣ - على هيئة خبراء الاستئناف أن تقوم بمراجعة النماذج الموجودة ببورصة ميناء البصل مرة على الأقل كل ستة أشهر فإذا تبين أنه قد طرأ على بعض النماذج المفتوحة تغيير ما وجب على الهيئة جعلها مطابقة لنموذج الأساس المقابل لها وتقوم أيضاً بهذه المراجعة كلما طلب ذلك خمسة من أعضاء البورصة على الأقل أو مندوب الحكومة .

مادة ٤ - تعقد هيئة خبراء الاستئناف لإبتداء من شهر ديسمبر من كل سنة اجتماعات خاصة لوضع نماذج الموسم التالي . ويجب أن يتم إعداد النماذج الجديدة في آخر شهر مارس على الأكثر ولا يجوز الرجوع إليها أو الأخذ بها إلا في الموسم التالي .

مادة ٥ - على هيئة خبراء الاستئناف أن تضم إليها ثلاثة من الخبراء المحليين الوارد ذكرهم في المادة ٥ عند القيام بالعمليات المنصوص عليها في المواد السابقة ويكون لهم صوت محدود في المداولات ولا تكون المداولات صحيحة إلا إذا حضرها تسعة أعضاء من بينهم الخبراء المحليون ولا تكون القرارات نهائية إلا إذا صدرت بأغلبية سبعة أصوات على الأقل .

٢ — أذون المعاينة

مادة ٦ — (١) على البائع أن يصدر إذنا طبقا للنموذج « ١ » قابلا للتداول عند عرض البضاعة لمعاينتها بموجبيه .

(ب) يجب أن يكون كل من البائع الذي يصدر إذنا بالمعاينة والمشتري الذي يقدم الإذن للحصول على عينة من القطن عضوا منضما لإحدى بورصات العقود ومع ذلك يجوز لكل عميل مشتر إذا لم يكن عضوا منضما أن يتسلم أذون المعاينة والتسليم على أن يثبت للسمسار الذي يعمل لحسابه قبل موعد الإصدار الأول لإذن التسليم (الفلييرة الأولى) بثلاثة أيام على الأقل أنه أودع لدى مصرف تقبله لجنة البورصة قيمة البضاعة التي اشتراها مضافا إليها ٢٠ ٪ لضمان الفروق الناتجة من اختلاف الرتب أو أن يقدم للسمسار كتاب ضمان من مصرف مقبول لدى اللجنة بقيمة البضاعة مضافا إليها ٢٠ ٪ وإلا كان للسمسار الحق في أن يصفي المركز على مسئولية العميل ولحسابه مع أخطاره بالتصفية ببرقية أو بكتاب موصى عليه . ويجوز للبائع إذا لم يكن عضوا منضما لإحدى بورصات العقود إصدار إذن تسليم (فلييرة) على أن يثبت للسمسار الذي يعمل لحسابه قبل موعد الإصدار الأول لإذن التسليم (الفلييرة الأولى) بثلاثة أيام على الأقل بشهادة صادرة من مصرف أو هيئة مقبولين من لجنة إحدى بورصات العقود وجود البضاعة التي ستسلم في إحدى الشئون الواقعة في حنى التجارة وإلا جاز للسمسار من تلقاء نفسه تصفية المركز تحت مسئولية العميل ولحسابه مع أخطاره بالتصفية ببرقية أو بكتاب موصى عليه .

(ج) يجب أن يوقع المصرف أو الهيئة المشار إليهما إذن المعاينة وإذن التسليم وتدفع قيمة إذن التسليم إلى المصرف ويتعهد بالاحتفاظ بها حتى تتم التسوية النهائية للعملية .

(د) إذا لم يسحب المتسلم إذن المعاينة أو إذن التسليم خلال ٨ ساعات بعد التواريخ المنصوص عليها في المادة ٥٨ من اللائحة الداخلية لبورصات العقود كان للسمسار الحق في تصفية هذه الأذون تحت مسئولية العميل ولحسابه مع أخطاره بالتصفية ببرقية أو بكتاب موصى عليه .

(هـ) إذن المعاينة الخاص بالآفطان المصحوبة بشهادات والمشار إليها في المادة ٨٣ لا يخول الحق في الحصول على عينات من القطن بل يعتبر مقصورا على فحص العلامات والاختتام للتحقق من القسم (اللوط) المبين فيه .

٣ — التسليم والوفاء

مادة ٧ — فيما عدا الآفطان المصحوبة بشهادات طبقا للمادة ٨٣ لا يجوز إصدار أذون المعاينة إلا إذا كانت مصحوبة بشهادات تمهيدية طبقا للمادة ٣٦ تثبت وجود القطن المعد للتسليم بالشئونة وتبين رتبته .

مادة ٨ — يجب أن يتضمن إذن المعاينة البيانات الآتية :

(أ) صنف القطن المعروض للتسليم .

(ب) عدد بالات كل قسم (لوط) .

(ج) عدد الصرر التي تصاحب كل قسم (لوط) .

(د) العلامات والرقم الأصلي للقسم (اللوط) ورقم المحلج .

(هـ) رقم الشهادة أو الشهادة التمهيدية وجميع بياناتها .

(و) المكان المخزون فيه القطن .

وللمشتري الحق في رفض تسلم القطن الموضوع في صرر تكون جزءا من قسم (لوط) معروض للتسليم إذا لم يكن القطن داخلا في وزن اللوط الأصلي أو لم يذكر عدد الصرر في إذن المعاينة .

مادة ٩ — (أ) يجب أن يرافق إذن المعاينة الشهادة التمهيدية أو الشهادة التي تبين رتبة القطن . وفيما عدا الاقطن المصحوبة بشهادات يكون للمشتري الحق في مضاهاتها وأخذ عينات منها مقابل إيصال يبين فيه الوزن لفحصها بمكاتب بورصة ميناء البصل وعلى المشتري أن يقرر الرتبة أو فرق السعر اللذين يريد تسلم القطن بهما .

(ب) كل اتفاق ودي يجب تأييده كتابة بعد إجراء الفحص بالشونة .

(ج) يجب أن يتم الفحص خلال اليومين التاليين لتسلم إذن المعاينة ولا يحسب فيها أيام الآحاد وأيام العطلة .

مادة ١٠ — في حالة النزول عن إذن المعاينة يكون للمشتري الجديد نفس الحقوق التي كانت للمشتري السابق وعليه الالتزامات ذاتها .

مادة ١١ — يجب أن يكون التسليم من شون بحى تجارة القطن في نطاق الدائرة التي تسرى عليها تعريفات النقل العادية كما يجب أن يتم فيما بين اليوم الأول واليوم الثالث والعشرين من الشهر المحدد للتسليم وفي المواعيد المقررة بالجدول الخاص الذي تديعه لجنة بورصة العقود قبل بدء العمل كل سنة .

مادة ١٢ — يجب أن يكون القطن المراد تسليمه محزوما جزما جيدا ومقسما إلى أقسام (لوطات) زنة كل منها ٢٥٠ قنطارا صافيا وقبل اختبار درجة الرطوبة وأن تكون البالات مرتبة ترتيبا يسهل معه التعرف على كل بالة وأخذ عينته منها (سواء كان ذلك داخل المخزن أو خارجه) .

ولا يجوز أن يحتوى أى قسم (لوط) على أكثر من ربتين ولا على أكثر من ثلاثة أجزاء . والرتب المبينة بالشهادات التمهيدية هي التي تقرر رتبة القطن ولأسفرت عملية الخبرة أو الاستئناف أو إعادة النظر عن تعديل الرتب المبينة بهذه الشهادات .

وتحرر فانورة بفروق الوزن الناشئة عن اختبار الرطوبة على أساس السعر النهائي للفليرة ولا يترتب على هذه الفروق أى جزاء .

مادة ١٣ — (أ) يجب على المشتري عندما يتقدم للحصول على عينة من القطن المعروض للتسليم أن يرد إلى البائع إذن المعاينة ويعطيه بدلامنه لإصلا وفقا للنموذج (ب) المرافق يبين فيه العلامات والبالات التي أخذت منها العينة .

ويضع المشتري علامته على القطن ولا يلزمه ذلك قبول الرتبة المبينة بالشهادات وتنقل الملكية إليه مع عدم الإخلال بحق امتياز البائع ولا يترتب على نقل الملكية النزول عن شرط من الشروط المنصوص عليها في هذه اللائحة ولا عن الشرط الفاسخ الضمنى لحين الوفاء بالثمن فى الأجل المحدد ودون حاجة إلى إعدار أو تنبيه .

وعلى البائع أن يؤمن على نفقته على القطن الموضوعة عليه العلامة حتى آخر يوم محدد للتسليم ويعتبر مسئولاً عن هلاك البضاعة أو تلفها .

(ب) على المشتري أن يفي بالثمن بمجرد حصوله على إذن التسليم وأن يتسلم البضاعة فى المواعيد التى تحددها لجنة بورصة العقود ، وفى حالة القطن المصحوب بشهادة يجب أن ترافق الشهادة إذن المعاينة .

(ج) يقدم البائع للمشتري فانورة بالثمن وتحرر بالنسبة إلى عقود القطن طويل التيلة على أساس سعر رتبة الجود توفولى جود للكرنك فى آخر تصفية مضافا إليه أو مخصوما منه فرق السعر المعين لصنف القطن ورتبته المبينين بالشهادات المقدمة عن القطن المسلم أو بالشهادات التمهيدية وذلك وفقا لأحكام المادة ٢٤ .

(د) أما بالنسبة إلى عقود القطن متوسط التيلة فتحرر فانورة على أساس سعر رتبة الجود من الأشمونى فى آخر تصفية مضافا إليه أو مخصوما منه فرق السعر المعين لصنف القطن المسلم ورتبته الواردين بالشهادات التمهيدية أو بالشهادات المقدمة عن القطن المسلم وذلك وفقا لأحكام المادة ٢٥ .

مادة ١٤ — (أ) إذا رغب المشتري فى تسلم القطن قبل الأجل المحدد للوفاء بالثمن فعليه أن يخطر البائع بذلك ليقوم بإصدار إذن التسليم على النموذج « ج » المرافق مقابل أداء الثمن . فإذا لم يتسلم المشتري القطن حتى آخر يوم حددته لجنة بورصة العقود بالإسكندرية ألزم أداء قرش واحد عن كل قنطار لكل يوم من أيام التأخير مقابل مصروفات التخزين والتأمين . أما إذا كان عدم تسلم البضاعة راجعا إلى التأخر فى إتمام إجراءات الخبرة والاستئناف وإعادة النظر ولم يكن لإرادة المشتري دخل فيه فلا يجوز للبائع أن يطالب المشتري بأكثر من المصروفات الفعلية (التخزين والتأمين) على أساس التعريفات التى تقرها لجنة القطن ووفقا للتعريفات المتبعة بالإسكندرية .

(ب) إذا أصيب قسم (لوط) أو أكثر من القطن المبيع بتلف نتيجة لحريق فلا يلزم البائع استبداله ولكنه يلزم رد ثمن السكية التي هلكت أو تلفت ويعين سعر الاسترجاع بمعرفة لجنة القطن حسب سعر البضاعة الحاضرة للرتبة المذكورة في الشهادات التمهيدية ووفقا للأئحة شركات التأمين . ولا يكون هناك محل في هذه الحالة لإجراء خصم أو توقيع جزاء لصالح أحد من الطرفين . وإذا لم يكن وزن الأقسام التالفة قد حدد من قبل حدته لجنة القطن واتخذ أساسا للاسترجاع

(ج) كل قسم (لوط) قرر رفضه في الاستئناف أو إعادة النظر قبل وقوع الحريق يجب استبدال غيره به أما إذا كانت قد تقررت صلاحيته للتسليم بعد عملية الخبرة والاستئناف وإعادة النظر فيعتبر ملكا للمشتري ويحدد ثمنه وفقا لأحكام المادة ٧٣ .

مادة ١٥ — إذا قام نزاع بشأن صنف القطن المبيع أو رتبته وجب إجراء عملية الخبرة وفقا لأحكام المواد من ٣٥ إلى ٥٦ ويتمين على كل من الطرفين في هذه الحالة طلب إجراء الخبرة قبل اليوم المحدد لأداء الثمن ويعين الراغب في التسليم أو التسليم الرتبة التي يراها وإلا تمت التسوية النهائية على أساس الرتبة الواردة في الشهادات التمهيدية .

مادة ١٦ — لا يحق للمشتري ، الذي استلم القطن بالطرق الودية أو بعد الفصل في المنازعات الخاصة بصنفه بطريق الخبرة أو الاستئناف أو إعادة النظر ، الرجوع على البائع في شأن الصنف إلا في حالة الغش أو القسم المركب أو التلف الداخلي أو القطن المخروط وفقا لقانون منع الخلط .

مادة ١٧ — إذا استعمل البائع الحق المقرر له في عرض ثلاثة أجزاء من رتبتين مختلفتين عن كل قسم مقداره ٢٥٠ قنطارا فالمشتري الحق في أن يقبل الجزء الذي يراه مطابقا للرتبة التي قررها البائع وأن يطلب إجراء الخبرة على الباقي .

مادة ١٨ — البائعون (المصارف وغيرها) الذين يعملون لحساب عملائهم مسئولون عن التصفية النهائية لكل عملية أبرمت . ولا يعفيهم من ذلك ذكر اسم العميل .

٤ — الغش والأقسام المركبة والقطن المخروط والتلف الداخلي

مادة ١٩ — الشكاوى الخاصة بالغش والأقسام المركبة في عمليات العقود أو البضاعة الحاضرة أو تسليم المحطة (الفرانكو) يجب تقديمها كتابة إلى رئيس لجنة القطن .

وتقدم الشكاوى الخاصة بالقطن المخروط وفقا لأحكام قانون منع خلط القطن كتابة إلى رئيس لجنة القطن وعليه أن يحيلها إلى مندوب الحكومة .

مادة ٢٠ — يعتبر قطننا مغشوشا كل قسم تحتوى بالاته على رتبتين أو عدة رتب أو صنفين أو عدة أصناف من القطن محزومة ومهيأة بشكل يضلل المشتري عن حقيقة قيمتها التجارية .

وإذا قدمت إلى رئيس لجنة القطن شكاوى عن أقطان مغشوشة عين سبعة خبراء من بينهم ثلاثة

الخبراء الرسميين المحلفين واثنان من هيئة خبراء الاستئناف واثنان من الخبراء الفرازين المذكورين في المادة ٣٥ يختارهم بالاقتراع . ويباشرون معا أعمال الخبرة في مخازن المشتري وقرارهم غير قابل للاستئناف . ويقتصر عملهم على بيان ما إذا كان كل قسم موضوع الشكوى أو بعضه مغشوشا أم لا . ويكون أخذ العينات بحضور مندوب من قبل البائع ليتحقق من القطن المطلوب معاينته ، فإذا لم يحضر في الموعد الذي يعين له أخذت العينات في غيبته .

ويستحق عن عملية الخبرة مبلغ ٨٤٠ قرشا عن كل قسم (لوط) ويوزع على الخبراء — كما يستحق لصالح صندوق البورصة مبلغ آخر يعادل نصف ذلك المبلغ .

ويلزم البائع وحده أداء هذين المبلغين إذا تقرر أن القطن كله أو بعضه مغشوش . ويكون المشتري ملزما أداءهما إذا قرر أن القطن صالح للتسليم .

وعلى البائع استرداد بالات القطن التي قرر أنها مغشوشة ليستبدل بها قطننا صالحا للتسليم خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدور قرار الخبرة ولا يحسب فيها أيام العطلة .

وإذا قرر البائع أنه يستحيل عليه استبدال بالات المغشوشة وأقره الخبراء على ذلك عينت لجنة القطن سعر الاسترجاع للسكية المغشوشة إلا إذا تعلق الأمر ببضاعة حاضرة فيكون المشتري الخيار بين أمرين :

(١) إلغاء الصفقة وإعادة القطن مع تحرير فاتورة بثمنه بسعر اليوم الذي يحدده الخبراء للنوع الذي تتكون منه الطبقة الخارجية للبالات .

(٢) أن يطلب خلال ثلاثة أيام استبدال القطن بأخر معادل تماما لنوع الطبقة الخارجية للبالات .

وفي حالة استرداد القسم أو البالات التي قرر أنها مغشوشة يجب على البائع أن يؤدي للمشتري فوراً جميع مصروفات التسليم وغيرها عن البالات المذكورة كما يؤدي إليه أيضاً كجزاء ٥ ٪ من ثمن استرجاع القسم (اللوط) أو البالات المغشوشة ويحال إلى مجلس تأديب وذلك مع عدم الإخلال بالمحاكمة الجنائية .

مادة ٢١ — الشكاوى الخاصة بالتلف الداخلي في عمليات العقود أو البضاعة الحاضرة أو تسليم المحطة (فرانكو) يجب تقديمها كتابة إلى رئيس لجنة القطن خلال ٥٤ يوما من تاريخ تسلم البضاعة وعلى رئيس اللجنة أن يحيلها إلى ثلاثة من الخبراء المخزنجية يختارهم بالاقتراع من القائمة المشار إليها في المادة ٥٧ وعلى هؤلاء أن يباشروا عملهم في مخازن المشتري بعد إخطار البائع لإرسال مندوبه عند أخذ العينات فإذا لم يحضر في الموعد المعين أخذت في غيبته . وقرار الخبراء غير قابل للطعن .

وإذا تقرر أن القطن موضوع الخبرة تالف وجب على البائع أن يستبدل به قطننا صالحا للتسليم وذلك خلال ثلاثة أيام (لا تحسب فيها أيام العطلة) والمشتري الحق في رفض البالة بأكملها

إذا زاد القطن التالف فيها على ٢٥ ٪ وإذا قرر البائع استحالة استبدال القطن التالف وأقره الخبراء على ذلك وجب على لجنة القطن في هذه الحالة تعيين سعر الاسترجاع للكمية التالفة وعلى البائع أداء جميع المصروفات الخاصة بكمية القطن التي اعتبرت تالفة .

ويستحق على عملية الخبرة مبلغ ١٥٠ قرشا لكل خبير وعن كل قسم (لوط) به ٢٥٠ قنطارا أو جزءا من قنطار .

كما يستحق ما يعادل نصف هذا المبلغ لصالح صندوق البورصة . وهذان المبلغان يلزم البائع وحده أداءهما إذا قرر الخبراء وجود تلف داخلي — أما إذا قرروا عدم وجود تلف داخلي — الزم المشتري أداءهما .

مادة ٢٢ — يعتبر قسما مركبا كل قسم (لوط) مكون من بالات مختلفة الرتب . وكل شكوى خاصة بأقسام مركبة تقدم إلى رئيس لجنة القطن ويتمين عليه عندئذ أن يحيلها إلى سبعة خبراء منهم الثلاثة الخبراء الرسميون المحلفون واثنان من هيئة خبراء الاستئناف واثنان من الفرازين المنصوص عنهم في المادة ٣٥ . ويكون اختيار هؤلاء الأربعة بطريق الاقتراع . وعلى الخبراء مباشرة مأموريتهم في مخازن المشتري بعد إبلاغ البائع لإرسال مندوب عنه عند أخذ العينات فإذا لم يحضر في الموعد المقرر أخذت في غيبته . وقرار الخبراء غير قابل للطعن .

وإذا قرر الخبراء أن القسم مركب وجب على البائع أن يسترده بأكمله ليستبدل به قطننا صالحا للتسليم من الصنف ذاته خلال ثلاثة أيام (ولا تحسب فيها أيام العطلة) ، ويدفع للمشتري علاوة على ذلك مبلغا قدره ٤ ٪ بجزء .

وإذا قرر البائع استحالة استبدال القسم المركب وأقره الخبراء على ذلك فعلى لجنة القطن أن تحدد سعر الاسترجاع ويزاد الجزء إلى ٨ ٪ .

ويستحق على عملية الخبرة مبلغ ٨٤٠ قرشا عن كل قسم يقسم بين الخبراء كما يستحق ما يعادل نصف هذا المبلغ لصالح صندوق البورصة ويتحمل البائع هذين المبلغين إذا قرر الخبراء أن القسم مركب . أما إذا قرروا عكس ذلك فيتحملها المشتري .

وإذا استرد البائع القطن وجب عليه أن يرد فوراً للمشتري جميع مصروفات التسليم والمصروفات الإضافية التي انققت على القسم الذي اعتبر مركبا ومصروفات الخبرة الأولى والاستئناف وإعادة النظر إذا كانت هذه العمليات قد أجريت على القطن .

٥ — النسويات النهائية

مادة ٢٣ — إذا أسفر التحديد النهائي لرتب القطن عن فروق تزيد أو تنقص عن الرتب الميمنة في الشهادة التمهيدية سويت هذه الفروق بين البائع والمشتري خلال ثلاثة أيام من أيام العمل التالية للتحديد النهائي للرتب .

مادة ٢٤ — رتبة الأساس في عقود القطن طويل التيلة هي الجود تور فورل جود من البكرتك

والأقطان الصالحة للتسليم هي من رتبة فولى جود فير إلى رتبة فولى جود تو اكسترا وفقا للنماذج المذكورة بالمادة ٢ من صنف الكرنك والمنوفى . على أنه بالنسبة إلى المنوفى يجوز أن يتم التسليم عن طريق إضافة أو خصم فروق السعر بين الصنف المذكور وبين رتبة الأساس . وفيما يختص بفروق الأسعار بالنسبة إلى الأقطان التي تتراوح رتبها بين الفولى جود فير والجود أو بين الجود والجود تو فولى جود وبين الجود تو فولى جود والفولى جود أو بين الفولى جود والفولى جود تو اكسترا فتسوى هذه الفروق زيادة أو نقصا بأداء فرق نسبي من الثمن على أساس الفروق التي تقررها لجنة فروق الأسعار المنصوص عليها في المادة ٣٦ من اللائحة العامة والمادة ٢٨ الآتي ذكرها وكذلك على أساس الرتب التي يقررها الخبراء .

أما عن جميع الرتب المتوسطة بين رتبتين فيجب أن يتم تسليمها وفقا لقرارات الخبراء النهائية .
مادة ٢٥ — رتبة الأساس في عقود القطن متوسط الثيلة هي الجود الأشمونى ، والأقطان الصالحة للتسليم هي الأشمونى والجيزة ٣٠ من رتبة جود فير إلى فولى جود / اكسترا وفقا للنماذج المذكورة في المادة الثانية . على أنه بالنسبة إلى الجيزة ٣٠ يجوز أن يتم التسليم عن طريق إضافة أو خصم فروق السعر بين الصنف المذكور وبين رتبة الأساس . وفيما يختص بفروق الأسعار بالنسبة للأقطان التي تتراوح رتبها بين الجود فير والفولى جود فير وبين الفولى جود فير والجود أو بين الجود والجود تو فولى جود أو بين الجود تو فولى جود والفولى جود أو بين الفولى جود والفولى جود / اكسترا فتسوى هذه الفروق زيادة أو نقصا بأداء فرق نسبي من الثمن على أساس الفروق التي تقررها اللجنة المشار إليها في المادة السابقة ، وكذلك على أساس الرتب التي يقررها الخبراء . أما عن جميع الرتب المتوسطة بين رتبتين فيجب أن يتم تسليمها وفقا للقرارات النهائية للخبراء .

مادة ٢٦ — لا يجوز أن يسلم تنفيذاً لعقود (كونترات) طويلة الثيلة قطن أدنى من الفولى جود فير للكرنك أو منوفى ولا يعطى البائع أى فرق فوق سعر الفولى جود اكسترا من هذه الأصناف . والفروق زيادة أو نقصا عن الرتب والأصناف يكون أساسها فروق الأسعار التي تضعها لجنة تحديد فروق الأسعار في يوم العمل السابق ليوم إصدار أذونات المعاينة طبقاً للأحكام المقررة لأعمال الخبرة . وتجتمع هذه اللجنة في الساعة الثانية عشرة والربع من بعد ظهر آخر يوم من أيام العمل على كل يوم إصدار لأذون المعاينة لتحديد فروق الأسعار بين الرتب وبين الأصناف المذكورة في المادة ٢٤ مع مراعاة الأسعار التي جرى بها التعامل في يوم الاجتماع ذاته والأسعار الرسمية التي قيديها مكتب الإحصاء والنشر بمصلحة القطن عن الأيام التسعة السابقة .

ويجب ألا تزيد فروق الأسعار بين رتبتى الفولى جود والفولى جود / اكسترا على ١٠٪ من قيمة رتبة الفولى جود التي حددتها اللجنة لكل فلييرة .

مادة ٢٧ — لا يجوز أن يسلم تنفيذاً لعقود متوسط الثيلة قطن ثقل رتبته عن الجود فير من الأشمونى أو الجيزة ٣٠ . ولا تستحق البائع أية فروق في السعر عن الزيادة في الرتبة فوق الفولى جود / اكسترا من الأصناف المذكورة . والفروق الخاصة بالزيادة أو النقصان عن الرتب والأصناف

يكون أساسها الفروق التي تقررها لجنة تحديد فروق الاسعار في يوم العمل السابق ليوم إصدار أذن المعاينة وطبقا للأحكام المقررة لأعمال الخبرة .

وتجتمع لجنة الاسعار في الساعة الثانية عشرة والرابع من بعد ظهر آخر أيام العمل السابق لكل إصدار لأذن المعاينة وتحدد فروق الاسعار بين الرتب والاصناف المذكورة في المادة ٢٥ مع مراعاة الاسعار التي جرى التعامل بها في يوم الاجتماع ذاته والاسعار الرسمية التي قيدها مكتب الإحصاء والنشر بمصلحة القطن عن الايام التسعة السابقة .

ويجب ألا تزيد فروق الاسعار بين رتبي الفولى جود والفولى جود / اكسترا على ٥٪ من قيمة الفولى جود لصنف الاشمتوى ، ٧٥٪ / لصنف الجيزة ٣٠ التي حددتها اللجنة لكل فلييرة .
مادة ٢٨ — مقادير الخصم أو العلاوات بين الرتب والاصناف التي يجب تقريرها بمعرفة لجنة تحديد فروق الاسعار تكون كالاتى :

الفروق :

• بين (فولى جود فير) و (فولى جود فير تو جود) .

• (فولى جود فير تو جود) و (جود) .

• (جود) و (جود تو فولى جود) .

• (جود تو فولى جود) و (فولى جود) .

• (فولى جود) و (فولى جود / اكسترا) .

من الاصناف المختلفة الصالحة للتسليم بموجب عقود القطن طويل التيلة .

والفروق :

بين (جود فير) و (جود فير تو فولى جود فير)

• (جود فير تو فولى جود فير) و (فولى جود فير)

• (فولى جود فير) و (فولى جود فير تو جود)

• (فولى جود فير تو جود) و (جود)

• (جود) و (جود تو فولى جود)

• (جود تو فولى جود) و (فولى جود)

• (فولى جود) و (فولى جود تو اكسترا)

من هذه الاصناف المختلفة الصالحة للتسليم بموجب عقود القطن متوسط التيلة وهذه الفروق تتخذ أساسا لتسوية فروق الاسعار طبقا لقرارات الخبراء .

كما يجب أن تقرر اللجنة بنفسها الفروق بين الجود/فولى جود كرنك بضاعة حاضرة والجود/

فولى جود منوفى بضاعة حاضرة وبين الجود أشمونى بضاعة حاضرة والجود جيزة ٣٠ بضاعة حاضرة .

مادة ٢٩ - لا يجوز تسليم القطن المنظف بالدوبل أو بنر (كريتون) أو الدولاب المشارى (Saw ginned) .

مادة ٣٠ - إذا قرر استئنافا أو بعد إعادة النظر أن قسما (لوط) ما غير صالح للتسليم وجب إستبداله خلال ثلاثة أيام من أيام العمل حتى الساعة الثالثة مساء بقطن من نفس الصنف ومعزز بشهادة أو شهادة تمهيدية . فإذا قرر أن هذا القطن غير صالح للتسليم أيضا حررت عنه فاتورة جديدة إلى مصدر الإذن بسعر الجود فولى جود بضاعة حاضرة إذا كانت العقود خاصة بالقطن طويل التيلة . ورتبة الجود بضاعة حاضرة إذا كانت العقود خاصة بالقطن متوسط التيلة ويحدد السعر وفقا للرتبة المذكورة بالشهادة أو الشهادة التمهيدية على أساس فروق الفلييرة مضافا اليه ٢٪ من قيمة الفاتورة كجزاء يرفع إلى ٤٪ إذا لم يتم البائع باستبدال القسم (اللوط) المرفوض في الميعاد المحدد .

وعلى لجنة القطن عند تحديد سعر الاسترجاع أن تأخذ في الاعتبار أعلى علاوة للجود فولى جود بضاعة حاضرة بالنسبة إلى عقود القطن طويل التيلة وعلاوة الجود بضاعة حاضرة بالنسبة إلى عقود القطن متوسط التيلة وتضاف هذه العلاوة إلى سعر الإقتال الرسمى فى الساعة الواحدة بعد الظهر ببورصة العقود فى أول يوم من أيام التعامل بلى تاريخ الرفض النهائى .

مادة ٣١ - إذا تبين أن سعر الاسترجاع الذى عينته لجنة القطن وفقا للأساس المبين فى المادة السابقة يقل عن سعر الفلييرة تحمل المشتري كل الفرق بين السعريين أما إذا اتضح العكس ألزم البائع الفرق علاوة على مبلغ الجزاء الملزم أدائه فى الحالتين .

مادة ٣٢ - إذا عرض البائع قطنا للتسليم فلا يجوز له بعد ذلك سحبه أو استبداله إلا فى الحالة المنصوص عليها فى المادة ٣٠ .

مادة ٣٣ - يقدر العيار (العبوة) حسب وزنه الحقيقى ويبقى حقا مكتسبا للمشتري . وإذا تم تسليم البضاعة يعطى أمين مخزن المشتري للبائع إيصالا يسمى (الرجعة) ويبين فيه صافى وزن اللوط المسلم . ويجب تسليم هذا الإيصال خلال ٥٤ يوما على الأكثر من تاريخ تسليم البضاعة . على أنه إذا استخدم نصف اللوط على الأقل فى الفرفة فتعطى رجعة هذا اللوط خلال ثمانية أيام على الأكثر من تاريخ هذه العملية ولا تحسب فيها أيام العطلة .

ولا يترتب على الوزن النهائى المحدد عند اصدار الرجعة استرجاع أو غرامة . وتحرق فاتورة بالفروق زيادة أو نقصا على أساس السعر النهائى للفلييرة .

مادة ٣٤ - مصروفات الحملة على البائع وحده أما مصروفات القبابة والملاحظة فيتحممها كل من البائع والمشتري مناصفة على أنه إذا تسبب المشتري فى مصروفات إضافية لإعادة ادخال القطن المعروض المخزن وإخراجه منه تحمل هو بها .

٦ — أعمال الخبرة

مادة ٣٥ — تشكل لجنة من الخبراء الفرازين من اخصائيين مرخص لهم في أعمال خبرة أول درجة عددهم ٣٨ يختارهم وزير المالية والاقتصاد سنويا منهم ثمانية خبراء من قسم مراقبة أصناف القطن ومنع الخلط ، وذلك من قائمة تقدمها لجنة القطن تشتمل على ٤٨ اسما .

وتعلق بمكاتب بورصة مينا البصل قائمة بأسماء الخبراء المختارين .

مادة ٣٦ — على الطرفين عند طلب الخبرة أن يبينوا وجه الخلاف القائم بينهما .

ولكل حائز قطن أن يطلب إجراء الخبرة للحصول على الشهادة التمهيدية بعد أداء المبلغ المنصوص عليه في المادة ٣٨ وعليه أن يبين الرتبة التي يراها .

وعلى طالب الخبرة أن يودع سكرتيرية لجنة البورصة عند تقديم الطلب إذنا لأمين مخازنه في سحب عينات من القسم (اللوط) أو الأقسام المطلوب إجراء الخبرة عنها . ويقوم بسحب هذه العينات موظفو لجنة البورصة الذين يعينهم رئيس لجنة القطن لهذا الغرض .

ويقوم بعملية الخبرة ثلاثة خبراء أحدهم من قسم مراقبة أصناف القطن ومنع الخلط يختارهم رئيس لجنة القطن بطريق الاقتراع من بين أعضاء اللجنة المشار إليها في المادة السابقة بعد استبعاد من له مصلحة . ويصدر القرار بأغلبية الأصوات . وفي حالة غياب خبير قسم مراقبة القطن ومنع الخلط يحل محله أحد الخبراء الفرازين يختار من بين أعضاء لجنة الخبرة المشار إليها .

مادة ٣٧ — إذا لم يكن المتعاقدان من أعضاء البورصة فلا يجوز مباشرة عملية الخبرة إلا بعد أن يؤدي كل منهما مائتي قرش لصندوق البورصة عن كل ٥٠٠ قنطار أو كسورها وذلك علاوة على المبلغ المنصوص عليه في المادة ٣٨ .

أما إذا كان أحد المتعاقدين غير عضو في البورصة فيلزم وحده أداء مبلغ المائتي قرش عن كل ٥٠٠ قنطار أو كسورها علاوة على المبلغ المنصوص عليه في المادة التالية .

مادة ٣٨ — كل عملية خبرة تجري في مكاتب بورصة بمينا البصل يحصل عنها مبلغ ١٥٠ قرشا عن كل قسم ليوزع على الخبراء المعينين لإجراء الخبرة . كما يحصل ما يعادل نصف هذا المبلغ لصالح صندوق البورصة .

ويلزم أداء المبلغين الطرف الذي يكون تقديره أبعد مدى عن قرار الخبراء — أما إذا كان القرار وسطا بين تقدير كل من الطرفين قسمت المبالغ المذكورة مناصفة بينهما . وتضاعف هذه المبالغ إذا أجريت أعمال الخبرة خارج مكاتب بورصة مينا البصل .

مادة ٣٩ — تجري أعمال الخبرة في مكاتب بورصة بمينا البصل على أساس النماذج المقررة بمعرفة لجنة القطن وفقا لأحكام هذه اللائحة . ويجوز مع ذلك للخبراء إجراء عملية الخبرة في مخازن البائع إذا رآوا داعيا لذلك .

مادة ٤٠ — على كل من الطرفين أن يرسل مندوبا يمثله عند أخذ العينات وإلا امتنعت عليه المنازعة في صحة البيانات .

مادة ٤١ — إذا رأت لجنة خبراء أول درجة أن أحد الأقسام (اللوطات) مخلوط وأيدتها لجنة الاستئناف أو لجنة إعادة النظر فعلى هذه اللجنة الأخيرة ألا تصدر قرارها إلا بعد صدور قرار نهائي من اللجنة الخاصة المنصوص عليها في قانون منع الخلط . وعلى لجنة الاستئناف أو لجنة إعادة النظر إبلاغ الأمر إلى رئيس لجنة القطن ليبلغه بدوره لمندوب الحكومة .

مادة ٤٢ — يتحمل البائع جميع مبالغ الخبرة إذا قرر الخبراء أن القطن غير صالح للتسليم .

مادة ٤٣ — لكل من الطرفين استئناف قرار الخبراء خلال يومين (لا تحسب فيهما أيام العطلة) من صدور قرار الخبرة . ويقدم طلب الاستئناف كتابة إلى رئيس لجنة القطن ومصحوبا بمبلغ ١٥٠ قرشا تودع خزانة البورصة وذلك عن كل قسم أيا كان عدد بالاته . ويحصل علاوة على ذلك مبلغ إضافي قدره خمسون قرشا عن كل قسم لصالح صندوق البورصة .

مادة ٤٤ — تشكل هيئة خبراء الاستئناف من ١٦ عضوا من أعضاء البورصة يختارهم وزير المالية والاقتصاد كل سنة من قائمة تعدها لجنة القطن تشمل ٢٠ إسما ولا يجوز أن ينتخب عن أى بيت من بيوت القطن أكثر من خبير واحد .

وتنتخب الهيئة سنويا من بين أعضائها الرئيس ونائبيه .

مادة ٤٥ — تشكل لجنة الاستئناف من خمسة أعضاء منهم الخبراء الثلاثة الرسميون المحلفون الذين يعينهم وزير المالية والاقتصاد بعد أخذ رأى لجنة بورصة مينا البصل — وعضوان يعينهما رئيس لجنة القطن بطريق الاقتراع من بين هيئة خبراء الاستئناف المنصوص عليها في المادة السابقة .

وإذا تغيب رئيس لجنة القطن أو كانت له مصلحة فيجوز الاقتراع أحد نائبي لجنة البورصة وعند غيابهما الأكبر سنا من الأعضاء الحاضرين بمينا البصل .

وفي حالة غياب واحد أو أكثر من الخبراء المحلفين يحل محله واحد أو أكثر من الخبراء المحلفين الاحتياطيين الذين يعينهم وزير المالية والاقتصاد بعد أخذ رأى لجنة البورصة .

وفي حالة غياب واحد أو أكثر من الخبراء المحلفين الاحتياطيين تستكمل لجنة الاستئناف من أعضاء هيئة خبراء الاستئناف بطريق الاقتراع .

وفي حالة غياب أعضاء هيئة خبراء الاستئناف يحل محلهم خبراء أول درجة ويختارون بطريق الاقتراع من القائمة المنصوص عليها في المادة ٣٥ .

وبشرط ألا يكون خبير أول درجة قد سبق له إبداء الرأى في الحالة المعروضة .

ويختار أعضاء لجنة الاستئناف رئيسا لهم في كل جلسة .

ويصدر قرار الاستئناف بأغلبية الأصوات .

مادة ٤٦ — يجرى سحب العينات من القطن المقدم عنه طلب استئناف بمعرفة موظفي لجنة البورصة الذين يعينهم رئيس لجنة القطن لهذا الغرض . وعلى كل من الطرفين إرسال مندوب يمثله عند أخذ العينات وإلا امتنعت عليه المنازعة في صحة البيانات .

وتؤخذ عينة من كل عشر بالات مالم يتفق الطرفان على غير ذلك ، وللخبراء الحق في أن يأخذوا عينات إضافية إذا رأوا ضرورة لذلك .

مادة ٤٧ — يجوز إجراء الخبرة في المكان الموجود به القطن إذا رأت لجنة الاستئناف ضرورة لذلك . وتقرر لجنة استئناف الطرف الذي يتحمل مبلغ الخبرة الأولى ولجنة القطن السلطة المطلقة في إلزام أحد الطرفين المبلغ المقرر للاستئناف أو تقسيمه بينهما وفقا لما تراه عادلا ومتمشيا مع نتيجة الاستئناف .

مادة ٤٨ — يحكم الخبراء على رتبة الصنف وتيلته على أساس التيلة المتوسطة بمقتضى مظهر القطن .

مادة ٤٩ — على لجنة القطن أن تتخذ جميع التدابير التي تراها كفيلة بإحاطة عملية أخذ العينات وعمليات الخبرة والاستئناف بالسرية التامة .

مادة ٥٠ — يرفض القطن في أي من الحالات الآتية :

(أ) إذا كانت رتبته أقل من الرتب الجائز تسليمها .

(ب) إذا لم تكن تيلة القسم من متوسط تيلة صنفه ويحسب هذا المتوسط على أساس متوسط موسمي المحصول الحالي والمحصول السابق ، ويستثنى من ذلك الأقطان التي تقل رتبته عن الفولي جود فير / جود .

(ج) إذا تقرر أن القسم (اللوط) مغشوش .

(د) إذا تقرر أن القسم (اللوط) مركب .

(هـ) إذا تقرر أن القطن مخلوط .

مادة ٥١ — يقسم المبلغ المقرر عن عملية الاستئناف على الخبراء الذين اشتركوا في هذه العملية بالتساوي ويؤول نصيب الخبراء المحلفين إلى وزارة المالية والاقتصاد .

مادة ٥٢ — يعطى رئيس لجنة القطن شهادة بنتيجة الخبرة والاستئناف لمن يطلبها من الطرفين مقابل مبلغ ٢٠ قرشا إذا كان الطالب من الأعضاء و ٥٥ قرشا إذا كان من غير الأعضاء .

٨ — لجنة إعادة النظر

مادة ٥٣ — لكل من الطرفين صاحبي الشأن طلب إعادة النظر في قرار لجنة الاستئناف وذلك بعريضة مكتوبة تقدم إلى رئيس لجنة القطن خلال يومى العمل التاليين لليوم الذي صدر فيه قرار لجنة الاستئناف وإلا سقط الحق فيه .

ويجب أن تتضمن العريضة بيانا مفصلا بالوقائع مع تحديد الأسباب التي طلب من أجلها إعادة النظر .

ولا يقبل طلب إعادة النظر إلا بعد أداء مبلغ ألف قرش لصندوق البورصة عن كل قسم (لوط) أيا كان عدد بالاته ويوزع كآلاتي :

(١) ٩٠٠ تسعة قرش — توزع بالتساوي بين الخبراء الخمسة والعضو المنتدب لأخذ عينات القسم (اللوط) والأقسام المقدم طلب إعادة النظر بشأنها .

(ب) مائة قرش لصالح صندوق البورصة .

وتعين لجنة إعادة النظر الطرف الذي يتحمل المبالغ المستحقة عن عملية الخبرة والاستئناف المنصوص عليها في المادتين ٣٧ ، ٤٣ .

مادة ٥٤ — تنظر في الطلب لجنة مكونة ثلاثة من هيئة خبراء الاستئناف واثنين من الخبراء الرسميين المحلفين يختارهم رئيس لجنة القطن بالاقتراع في كل جالة . فإذا غاب الرئيس أو كانت له مصلحة في الموضوع فيقوم بالاقتراع أحد نائبي رئيس لجنة البورصة وعند غيابهما الأكبر سنا من أعضاء لجنة البورصة الحاضرين بمينا البصل . وتختار كل لجنة رئيسها في كل جلسة .

وفي حالة غياب أحد أعضاء هيئة خبراء الاستئناف يحل محلهم خبراء أول درجة ويختارون بطريق الاقتراع من القائمة المنصوص عليها في المادة ٣٥ .

وفي حالة غياب أحد الخبراء الرسميين المحلفين أو كليهما يحل محله واحد من الخبراء المحلفين الاحتياطيين الذين يعينهم وزير المالية والاقتصاد بعد أخذ رأي لجنة البورصة . وفي حالة غيابه يختار محله عضو من أعضاء هيئة خبراء الاستئناف بالاقتراع .

ولا يجوز للخبراء الذين اشتركوا في لجنة الاستئناف عند نظر الموضوع المطلوب إعادة النظر فيه الاشتراك في لجنة إعادة النظر .

مادة ٥٥ — تؤخذ عينات القسم (لوط) أو الأقسام المقدم في شأنها طلب إعادة النظر في أما كن تخزين القطن بحضور عضو من هيئة الاستئناف يعينه رئيس لجنة القطن أو من يقوم مقامه وتؤخذ عينة من البالات التي اتخذت أساسا للقرار الصادر من لجنة الاستئناف .

ويخطر رئيس لجنة البورصة طرفي النزاع كتابة بميعاد أخذ العينات ومكانه وذلك بميعاد أربع وعشرون ساعة على الأقل .

وللجنة إعادة النظر القيام بجميع التحريات التي تراها ضرورية ولخص القطن في مخازن البائع ويصدر قرارها مسيبا .

مادة ٥٦ — إذا كان قرار اللجنة مؤيدا لقرار الاستئناف أو معدلا للرتبة أو التيلة وفي غير صالح طالب إعادة النظر — ألزم أداء نصف في المائة من قيمة القطن موضوع النزاع لصالح صندوق البورصة كجزاء .

ويعنى الطالب من أداء هذا المبلغ إذا كان قرار لجنة الاستئناف قد قضى برفض قسم بسبب التيلة وأيدت لجنة إعادة النظر قرار لجنة الاستئناف فيما يتعلق بالرتبة ولكنها قضت بقبول التيلة ،

وتعطى لجنة البورصة شهادة بقرار لجنة إعادة النظر لمن يطلبها من طرفي النزاع بعد أداء مبلغ ٢٠ قرشا إذا كان من أعضاء البورصة و٥٠ قرشا إذا كان من غير الأعضاء .

٩ - عمايات الخبرة والاستئناف في أحوال التلف والرطوبة

مادة ٥٧ - تنشأ لجنة من الخزنجية الخبراء تتألف من ٣٠ خبيرا يختارهم وزير المالية والاقتصاد كل سنة من وقائع قائمة تشتمل على ٤٠ اسما ترشحهم لجنة القطن . ويعلق بمكتب البورصة كشف بمن وقع عليهم الاختيار .

وتختص هذه اللجنة بالبت في الخلافات الناشئة عن التلف بجميع أنواعه والسباح والرطوبة الخارجية (التلف الخارجى للبالات) وكذلك فروق العيار .

مادة ٥٨ - يجب على الطرفين عند طلب الخبرة أن يبينوا لسكرتيرية لجنة البورصة الخلاف بينهما . ولا يجوز اطلاع الخبراء عليها .

ولا يقبل الطلب إلا بعد أداء مبلغ ٥٠ قرشا عن قسم (لوط) لسكل خبير وكذلك ما يعادل نصف هذا المبلغ لصالح صندوق البورصة .

ويتحمل هذه المبالغ الطرف الذى يكون تقديره في الخلاف أبعد مدى عن قرار الخبراء ويقسم المبلغ بين الطرفين في حالة صدور قرار وسط بين رأى كل منهما .

مادة ٥٩ - تقوم بعملية الخبراء ثلاثة من الخزنجية الخبراء ينتخبهم رئيس لجنة القطن بالاقتراع بعد استبعاد كل من كانت له مصلحة في الموضوع . وعلى الخبراء مراعاة قيمة الأقطان التالفة عند تقدير السباح .

وتصدر القرارات في هذا الشأن بأغلبية الأصوات . وتكون انتهائية وغير قابلة للطعن .

(ثانيا) - الأحكام الخاصة بعمليات الأقطان المبينة بضاعة حاضرة

مادة ٦٠ - يتم البيع بواسطة السماسرة المقيدون ببورصة ميناء البصرة وفقا لعرف هذه البورصة ولوائحها وعلى أساس حقيقة الوزن الصافى للقطن .

مادة ٦١ - يتحمل البائع سمرة قدرها ١/٤ ٪ على ألا تقل عن ثمانية مليارات للقطنار ويؤديها المشتري للسمسار وتخصم قيمتها من الفاتورة النهائية .

وعلى المشتري الامتناع عن أداء قيمة السمرة المستحقة للسمسار إذا اتضح أن اسمه غير مقيد وقت إبرام الصفقة في قائمة سماسرة البضاعة الحاضرة للأقطان المشار إليها في المادة ٢٦ من اللائحة العامة .

ولا يجوز مطلقا للسمسار أن يمنح البائع أو المشتري أى خصم على السمسرة سواء كان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر أو أن يطالب البائع أو المشتري بسمسرة تزيد على الفئات المحددة بالفقرة الأولى ولا يجوز للبائع أو المشتري أداء ما يزيد على هذه الفئات .
وكل عضو بالبورصة وكل سمسار مقيد بها يخالف الأحكام سالفه الذكر توقع عليه العقوبات التأديبية المنصوص عليها في المادة ٤٢ من اللائحة العامة .

مادة ٦٢ — يتبادل الطرفان مذكرات (نوات) بحسب النموذج رقم د د ، المرافق مع بيان الأسعار والأقسام المبيعة .

مادة ٦٣ — يجب أن تحرر المذكرات التي تحدد شروط البيع للبضاعة الحاضرة بمعرفة السمسار ويوقعها المشتري كما يجب أن تتضمن العبارة الآتية :

« هذه العملية خاضعة لأحكام لوائح بورصة ميناء البصل . وكل ما قد ينشأ من خلاف يعرض على لجنة تحكم القطن وتصدر قرارها بأغلبية الأصوات ويكون غير قابل للطعن » .
وعلى الطرفين المتعاقدين أن يتبادلا تأييد العملية كتابة على النموذج (د) المشار إليه في المادة السابقة خلال ثلاثة أيام من أيام العمل مع الإشارة إلى مذكرة البيع المحررة بمعرفة السمسار والتي تعتبر الدليل الوحيد على الشروط المتفق عليها عند البيع .

مادة ٦٤ — تتم مشتريات القطن بضاعة حاضرة على أساس عينة يأخذها مستخدمو المشتري من البالات ويقدمونها ببورصة ميناء البصل . والبائع أن يطلب وضع نصف هذه العينة « المسماة عينة عمومية » في كيس يختم بالرصاص بخاتم كل من البائع والمشتري وتوضع عليه بطاقة يبين بها أسماء الطرفين ورقم قسم البائع وعدد بالاته وصنف القطن المبيع ثم توضع هذه العينة مكاتب البورصة لتجرى عليها عملية الخبرة وفقا للقواعد المبينة بالمادة ٦٨ .

مادة ٦٥ — على المشتري أن يعاين البضاعة يوم شرائها في الشون أو المخازن التي يعينها البائع بحضور مندوبه . وأن يضع علامته على الأقسام (اللوطات) التي يوافق عليها .
ويجب أن تحرر مذكرة الشراء عند وضع الدلالة على بالات القطن من نسختين وتضمن العبارة الآتية :

« هذه العملية خاضعة لأحكام لوائح بورصة ميناء البصل ويعرض كل ما قد ينشأ من خلاف على لجنة تحكم القطن وتصدر قرارها بأغلبية الأصوات ويكون انتهائيا وغير قابل للطعن » .
فإذا لم يضع المشتري علامته على البضاعة في اليوم ذاته كان للبائع الحق في إلغاء البيع أو المطالبة بإجراء عملية الخبرة وفقا للقواعد المبينة بالمادة ٦٨ .

مادة ٦٦ — متى وضع المشتري علامته على القطن انتقلت ملكيته إليه مع الاحتفاظ للبائع بحق الامتياز ضمائنا لأداء الثمن . ويظل القطن في حيازة البائع بمخزنه إلى أن يتسلمه المشتري ويؤدى ثمنه طبقا للأحكام الواردة في المادة ٦٩ وما بعدها .

مادة ٦٧ — إذا وجد مندوب المشتري عند معاينته للبالات أن البضاعة ليست مطابقة للعينه التي تمت على أساسها الصفقة فيجب عليه أن يعلن مندوب البائع بذلك فإن أقره اعتبرت الصفقة ملغاة وإلا جاز للبائع أن يطلب عملية الخبرة على القسم (اللوط) المختلف عليه متبعاً الإجراءات الآتية :

(أ) إذا كان البائع قد وضع جزءاً من العينه في كيس وتمت جميع الإجراءات المنصوص عليها بالمادة ٦٤ فعليه أن يكتب على البطاقة سبب الرفض وعلى المشتري أن يضع علامته على البالات للتحقق منها .

(ب) إذا لم يكن قد سبق للبائع وضع جزء من العينه في كيس تتخذ الإجراءات المنصوص عليها بالمادة ٦٤ ويكتب على البطاقة سبب الرفض ثم ترسل العينه إلى مكتب البورصة لإجراء عملية الخبرة عليها ولا يجوز سحبها قبل ذلك إلا باتفاق الطرفين .

فإذا لم يرسل البائع مندوباً عنه اعتمد بالعينه التي أخذها مستخدمو المشتري طبقاً للمادة ٦٤ .
مادة ٦٨ — تجرى عملية الخبرة المشار إليها في المواد ٦٤ و ٦٥ و ٦٧ قبل ظهر أول يوم من أيام العمل إلى يوم الشراء وفقاً للقواعد الآتية :

(أ) عند إيداع العينات المختومة بالرصاص يعين كل من الطرفين خبيراً يختاره من القائمة المشار إليها في المادة ٣٥ ثم يختار القائم برئاسة لجنة القطن خبيراً ثالثاً أصلياً وآخر احتياطياً أحدهما تابع لمحل تصدير والثاني لأحد المضارفين أو المحلات الأخرى التي تتجر ببيع القطن في ميناء البصل .

وإذا كان القائم برئاسة لجنة القطن غائباً أو كانت له مصلحة يقوم الأكبر سناً من الحاضرين من أعضاء لجنة القطن بتعيين الخبير الثالث .

(ب) إذا طرأ ما يمنع أحد الخبراء المعيّنين من قبل الطرفين من إتمام عملية الخبرة في الميعاد المحدد وجب على من اختاره أن يعين بدلاً منه في الوقت المناسب .

(ج) إذا لم تتم الخبرة في الميعاد المحدد نتيجة لخطأ أحد الطرفين أو خيبره اعتبر النزاع مفصولاً فيه لصالح الطرف الآخر .

وفصل الخبراء بصفة انتهائية وغير قابلة للطعن فيما إذا كانت العينه المأخوذة من القسم موضوع النزاع مطابقة لعينه الشراء أو غير مطابقة لها . فإذا وجد القسم مطابقة للعينه اعتبر وضع العلامة عليه بصفة انتهائية أما إذا كان غير مطابق لها ألغى البيع وحل المشتري العلامة التي وضعها على البالات .

غير أنه في حالة الرفض إذا كان البيع قد تم على أساس أسعار العقود (الكنتراتات) وقطع السعر في اليوم ذاته وجب أن يسوى في الحال الفرق بين سعر العقود الذي اتخذ أساساً للقطع وبين سعر الاقفال في الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم الخبرة .

ويؤدي عن عملية الخبرة مبلغ خمسين قرشا عن كل قسم (لوط) لكل خبير وكذلك مبلغ خمسين قرشا لصالح صندوق البورصة . ويودع الطالب هذه المبالغ خزانة البورصة عند طلب الخبرة إذا لم يكن من الأعضاء ويتحملها الطرف الذي يصدر قرار الخبرة ضده وتصبح حقا مكتسبا للخبراء والبورصة ولو لم تتم عملية الخبرة .

مادة ٦٩ — إذا تمت الصفقة بسعر محدد وجب على المشتري أن يؤدي للبائع بمجرد وضع العلامة مبلغا تحت الحساب يعادل ٩٥ ٪ من قيمة القطن على أساس الوزن الصافي وتم التسوية النهائية عقب تسليم الرجعة المنصوص عليها في المادة ٧٥ .

مادة ٧٠ — إذا تم التعاقد في البضاعة الحاضرة بسعر يزيد أو ينقص عن سعر العقود أو بسعر العقود مع احتفاظ البائع بحق طلب قطع السعر في تاريخ لاحق فلا يجوز أن يتجاوز ميعاد القطع ثلاثة الأيام التالية من أيام العمل مع استبعاد يوم البيع والأيام التي يكون فيها إقفال الساعة الواحدة بعد الظهر بالحد الأقصى (مشتر) أو بالحد الأدنى (بائع) .

وإذا كان آخر ميعاد لقطع السعر يوم عطلة ببورصة العقود وجب أن يجري القطع تلقائيا في أول يوم يستأنف فيه العمل بالبورصة المذكورة بشرط أن تكون أسعار الساعة الواحدة أسعار تعامل .

وعلى المشتري أن يؤدي للبائع بمجرد وضع العلامة مبلغا تحت الحساب يعادل ٩٥ ٪ من قيمة القطن على أساس وزنه الصافي وعليه أن يؤدي باقي الثمن عند تسليم الرجعة .

وإذا لم يقطع سعر القطن المبيع بضاعة حاضرة بسبب الحد الأقصى (مشتر) أو الحد الأدنى (بائع) أجريت مقاصة بين الطرفين كلما طرأ على الأسعار تغيير يبلغ ٥ ٪ من سعر الإقفال الذي اتخذ أساسا لأداء مقدم الثمن أو لتسوية آخر مقاصة .

وعند ما يقطع السعر تعمل مقاصة بين الطرفين ليصير مقدم الثمن ٩٥ ٪ من قيمة القطن محسوبا على أساس الوزن الصافي ولو لم تصل نسبة التغيير إلى ٥ ٪ .

فإذا لم تؤد فروق السعر المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين خلال ٢٤ ساعة من الاخطار ببرقية أو بكتاب موصى عليه جاز للطرف الذي يؤول إليه فرق المقاصة المذكورة أن يقطع السعر على أساس الفتح الأول أو إقفال الساعة الواحدة الذي يلي انتهاء أجل الـ ٢٤ ساعة .

على أنه إذا كان السعر في آخر أيام القطع بالحد الأقصى (مشتر) كان للبائع الحق في طلب قطع السعر بشرط أن يوضح ذلك صراحة بطلبه .

مادة ٧١ — لا يجوز للمشتري بعد وضع علامته على القطن أن ينازع في نوعه إلا في حالة وجود غش أو قسم (لوط) مركب أو تلف داخلي أو قطن مخلوط طبقا لقانون منع خلط القطن .

مادة ٧٢ — يلتزم البائع التأمين ضد الحريق على البضاعة التي تحمل علامة المشتري حتى آخر يوم يحدد للتسليم ويعتبر مسئولا عما يصيبها من التلف والهلاك حتى هذا التاريخ وعليه أن يذكر ذلك كتابة في التحويل الذي يسحبه .

ويجب عليه في حالة وقوع حريق أن يجرى تسوية شاملة لحساب المشتري ولا يلزم رد مبالغ تزيد عما تقدره شركات التأمين .

مادة ٧٣ — على المشتري أن يتسلم القطن المبيع بضاعة حاضرة خلال يومى العمل التاليين لليوم الذى تم فيه البيع وإلا كان ملزما أن يؤدي للبائع مصروفات التخزين المقررة التى تطبقها المكابس مضافا إليها مليون عن كل بالة و $\frac{3}{8}$ فى الألف من قيمة الفاتورة يوميا نظير التأمين ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك .

مادة ٧٤ — يقوم قباني المشتري بوزن القطن فى حضور قباني البائع . وبمجرد انتهاء عملية الوزن يعطى قباني المشتري (علما) بوزن البضاعة إلى كل من الطرفين . وتكون مصروفات القبانة والملاحظة مناصفة بين البائع والمشتري .

مادة ٧٥ — على أمين مخزن المشتري أن يعطى البائع خلال ٥٤ يوما من تسلم البضاعة إيصالا يسمى الرجعة يبين به الوزن الصافى للقسم (اللوط) أو الأقسام (اللوطات) المسلمة . على أنه فى حالة استخدام نصف قسم (لوط) على الأقل فى الفرقة يجب إعطاء (رجعة) هذا القسم خلال ثمانية أيام على الأكثر من تاريخ هذه العملية ولا تحسب فيها أيام العطلة .

مادة ٧٦ — تجرى اختبارات درجة رطوبة القطن بمعرفة المكتب المصرى لاختبار درجة الرطوبة وفقا للقواعد التى تقررها لجنة بورصة مينا البصل وعلى أساس درجة رطوبة ٨٠.٥٪ لجميع المعاملات الحاضرة التى تتم بالبورصة (شراء أو بيع أو تسليما أو تسليما) .

مادة ٧٧ — يقدم طلب اختبار الرطوبة حتى وقت الوزن وإلا سقط الحق فيه . وعلى الطالب أن يبلغ المكتب المصرى لاختبار درجة الرطوبة لارسال مندوبه إلى مخازن البائع عند إجراء الوزن ليأخذ من البالات العينات التى يجرى عليها الاختبار . وعلى الطرفين صاحبي الشأن أن يوفدا من يمثلهما وقت أخذ العينات ولا يجوز للطرف الذى لم يوفد ممثلا عنه أن يطعن فى صحتها .

مادة ٧٨ — تكون مصروفات الاختبار وقيمة العينات المسأخوذة مناصفة بين البائع والمشتري أيا كانت نتيجة الاختبار .

مادة ٧٩ — إذا نشأ خلاف بسبب الرطوبة الخارجية أو التلف الخارجى (السباح) أيا كان نوعه تجرى الخبرة بمعرفة المخزنية الخبراء وفقا لأحكام المواد ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ .

مادة ٨٠ — يحدد عيار بالات القطن وأكياسه بمعرفة أمين مخزن الطرفين . فإذا اختلفا كان للمشتري أن يطلب من البائع أن يحضر مراجعة عيار البالات . فإذا لم يلب البائع فى اليوم ذاته دعوة المشتري التى يجب توجيهها إليه قبل الظهر جاز للمشتري أن يستبقى ١٠٪ من العبوات بحيث لا تقل عن عبوتين يقدر على أساسهما العيار . فإذا لم يحضر البائع خلال ٤٨ ساعة أخذ بتقدير المشتري . .

أما إذا لبى البائع دعوة المشتري فى الميعاد المبين بالفقرة السابقة ونشأ خلاف بين الطرفين

فتجرى عملية الخبرة وفقاً لأحكام المواد ٥٧، ٥٨، ٥٩ ويفصل الخبراء في هذا الشأن بصفة انتهائية وغير قابلة للطعن .

مادة ٨١ — إذا عمل البائعون كوكلاء بالعمولة أى حددوا السعر والشروط واعتمدوا البيع وفقاً لنص المادة ٦١ أصبحوا مسئولين عن الصفقة حتى اتمامها ولا يعفيهم من هذه المسئولية ذكر اسم عميلهم في مذكرة العقد أو في الاعتماد .

أما إذا كانوا مكلفين فقط بالقيام بتسليم البضاعة وقبض الثمن فلا يلتزمون اعتماد البيع ولا يكونون مسئولين عن تنفيذ العقد .

(ثالثاً) أحكام خاصة بالقطن العفريتة

مادة ٨٢ — عند بيع القطن العفريتة تسليم الشون المحدد فيه الثمن بالقرش أو بالريال يتحمل البائع مصروفات القبانة ، وتكون السمسرة العادية بواقع ١٪ مناصفة بين البائع والمشتري . ويجوز للمشتري عندما يضع علامته على البالات التي قبلها أن يأخذ وطلاً من كل بالة كعينة . ويكون هذا البيع بالوزن الحقيقي الصافي دون أى خصم للرطوبة أو السمسرة . أما إذا كان البيع بشروط تسليم المحطة فلا يتحمل البائع أية مصروفات ولا أى خصم إلا في حالة التلف أو الغش أو الخلط .

(رابعاً) أحكام خاصة بالقطن المصحوب بشهادات

مادة ٨٣ — يقصد بالقطن المصحوب بالشهادات كل قسم (لوط) من البضاعة الحاضرة أو تسليم المحطة أو كل فلييرة طبقت عليه إجراءات الخبرة والاستئناف وإعادة النظر بناء على طلب ذوى الشأن للحصول على شهادة عن القسم (لوط) وصنف القطن ورتبته يمكن بمقتضاها تسليمه .

مادة ٨٤ — على المتسلم عند تقديم طلب الاستئناف المنصوص عليه في المادة ٤٣ أن يقرر ما إذا كان يرغب في الحصول على شهادة للقطن الذى يسلم إليه وعليه في هذه الحالة أن يقدم إقراراً من إحدى شركات المكابس أو أحد البنوك المعتمدة لدى بورصة مينا البصل باستعدادها لتخزين القطن المصحوب بالشهادة . أما بالنسبة إلى البضاعة الحاضرة أو (تسليم المحطة) فيقدم الإقرار من حائز القطن أو المتسلم له عند طلب إجراءات الخبرة .

مادة ٨٥ — إذا طلبت شهادة عن القطن المسلم في الفلييرة يقوم موظفو البورصة بأخذ العينات المطلوبة للاستئناف وبوضع أختام في الوقت ذاته على كل بالة للتحقق من اللوطات .

أما في أقطان البضاعة الحاضرة أو تسليم المحطة فيقوم مندوب البورصة بالإجراء المنصوص عليه في الفقرة السابقة ويصاحبه خبير مخزنجي ينتخبه رئيس لجنة القطن بالاقتراع من قائمة الخبراء المخزنجية المنصوص عليها في المادة ٥٧ وذلك عن عمليات الخبرة . أما في حالة الاستئناف فيصاحب مندوب البورصة خبيران من المخزنجية ينتخبان بالطريقة ذاتها .

وعند أخذ العينات المطلوبة لإعادة النظر عن القطن المسلم في الفلييرة أو تسليم المحطة يصاحب مندوب البورصة خبيران من المخزنجية ينتخبان بالطريقة المنصوص عليها في الفقرة السابقة كما يصاحبه عضو من هيئة الاستئناف فيعين وفقا للادة ٥٥ ، أما أقطان البضاعة الحاضرة فلا يعاد النظر في شأنها .

ويحرر محضر بما تقدم يوقعه كل من الخبراء وسكرتير لجنة البورصة .

مادة ٨٦ - يجب أن تحمل الأختام المشار إليها في المادة السابقة رقم تسجيل مسلسل وأن تكون من الرصاص وبشكل خاص ، وتثبت بشناير البالات بسلك من الحديد بحضور مندوب كل من الطرفين في الفلييرات وبحضور طالب الشهادة والخبير المخزنجي الذي يندبه رئيس لجنة القطن بالنسبة إلى أقطان البضاعة الحاضرة أو تسليم المحطة .

مادة ٨٧ - إذا قرر في الاستئناف أو إعادة النظر أن القطن صالح للتسليم فيضع موظفو البورصة بالطريقة المبينة بالمادة السابقة أختاما جديدة على كل بالة تحمل نفس رقم التسجيل المسلسل وتختلف في الشكل عن الأختام السابقة .

ويوضع على جميع البالات علامة « مصحوبة بشهادة » مع ذكر السنة ويجب أن يختلف لون العلامة في كل موسم .

وبالنسبة إلى الأقسام (اللوطات) التي كانت مصحوبة بشهادة خلال موسم القطن وفقدت الحق فيها بناء على طلب حائز القطن ويعاد طلب شهادة بها ؛ يجب أن يذكر للجان الخبرة والاستئناف وإعادة النظر الرتبة التي سبق اعطاؤها لهذه الأقسام .

وعلى طالب الشهادة أن يؤدي لحزانه البورصة علاوة على المبالغ المستحقة على الخبرة والاستئناف وإعادة النظر مبلغ ٣٠٠ قرش عن كل ٥٠٠ قنطار أو كسورها كما يؤدي عن البضاعة الحاضرة وتسليم المحطة مبالغ إضافية قدره ٦٠ قرشا وتوزع هذه المبالغ على المخزنجية الخبراء بالتساوي .

مادة ٨٨ - يجب أن تودع البالات المصحوبة بشهادات مخزن إحدى شركات المكابس أو أحد المصارف التي يعينها الطالب عند طلب الشهادة من بين الشركات والمصارف المعتمدة لدى بورصة مينا البصل .

مادة ٨٩ - يجب نقل القطن المعطى عنه شهادة بعد ختمه ووضع العلامة عليه نهائيا من مخزن مسلم القطن أو حائزه خلال الأربعة الأيام التالية ليوم الفصل في الاستئناف أو إعادة النظر ولا يحتسب فيها أيام العطلة .

مادة ٩٠ - على الشركة أو المصرف المودع لديه القطن أن يبلغ سكرتير بورصة مينا البصل بمجرد تسليمه البالات المصحوبة بشهادة مع تعيين المخازن التي أودعها وكذا رقم التسجيل المبين في أختام الرصاص .

وفي هذه الحالة يصدر سكرتير البورصة شهادة لكل قسم يسلم لصاحبه ويبين بها المخزن وعدد البالات ورقم تسجيل القسم كما تبين الرتبة الأساسية أو الرتب المتوسطة حسب الحالة .

وبالنسبة إلى الرتب الواقعة بين جود فيرو فولى جود فير أو بين فولى جود فيرو جود أو بين جود وفولى جود أو بين فولى جود وكسرا يجب أن يبين في الشهادة كسور الرتبة .

مادة ٩١ — لحائز الشهادة الحق في سحب جزء من القسم (اللو ط) المصحوب بشهادة لاستعماله في الفرفة أو لبيعه دون أن تفقد الشهادة قيمتها وعليه أن يقدم طلبا مكتوبا بذلك لرئيس لجنة القطن يوضح فيه عدد البالات التي يرغب في سحبها .

وعلى رئيس لجنة القطن عند ما يطلب منه ذلك أن يندب أحد موظفي البورصة لتعيين البالات المطلوب سحبها والتي تفقد بعد ذلك حق الانتفاع بالشهادة .

ويجب في هذه الحالة على حائز الشهادة أن يسحب جميع القطن المفتوح المعبأ في صرر مصاحبة لذلك القسم (اللو ط) ثم يؤشر على الشهادة ببيان التعديلات التي طرأت على تكوينه .

ولسكل من يتسلم قطنا مصحوبا بشهادة أن يفتح عددا من البالات يعادل ٥ ٪ من القسم (اللو ط) المسلم دون أن يفقد حق الانتفاع بالشهادة وذلك ليتمكن من تقديم الشكاوى الخاصة بالغش أو الرطوبة أو التلف الداخلي وتسوية العيار مع مسلم القسم (اللو ط) ولا يترتب على استعماله هذا الحق سقوط حقه في الشكاوى من باقى القسم في المواعيد المقررة .

ويؤدى عن هذه العمليات مبلغ قدره خمسون قرشا عن كل لو ط .

ومع ذلك إذا قدم قسم (لو ط) مصحوب بشهادة لتسكلة اذن معاينة ٢٥٠ قنطارا فلحائز الشهادة تصحيحا للوزن ودون أن يفقد حق الانتفاع بها . الحق في تقديم طلب مكتوب إلى رئيس لجنة القطن لسحب جزء من البالات المكونة للقسم (اللو ط) .

ولا يجوز في هذه الحالة تسليم القطن المفتوح المعبأ في صرر ويجب سحبه .

وإذا اقتضى الأمر فتح بالة لتسكلة الوزن سحب القطن اللازم لذلك من صرر هذا القسم (اللو ط) .

وعلى رئيس لجنة القطن إذا ما طلب منه ذلك أن يندب أحد موظفي البورصة لتعيين البالات التي يسقط عنها حق الانتفاع بالشهادة . ويؤشر على الشهادة بالتعديلات التي طرأت على تكوين القسم (اللو ط) .

مادة ٩٢ — لحائز القسم المصحوب بشهادة الحق في سحب عينات منه بعد تسليم البضاعة بشرط عدم كسر الشنابر وكل فرق يظهر في الوزن عند عملية التسليم التالية يسترجع على أساس سعر البضاعة الحاضرة في يوم التسليم .

مادة ٩٣ — يؤخذ بالرتبة الواردة بالشهادات عند تسليم القطن تنفيذا لفلييرة أو بدل قطن مرفوض في عقد تسليم المحطة ولو تعاقب المسلمون للقسم (اللو ط) .

ويلازم المشتري الجديد تسليم القسم (اللو ط) المذكور بالرتبة المسجلة بالشهادة دون إجراء الخبرة أو الاستئناف أو إعادة النظر طالما أنه لم يترتب على المراجعة السنوية التي تجرى وفقا لأحكام المادة

التالية أى تعديل فى الرتبة ولم يسقط حق الانتفاع بهذه الشهادة .

مادة ٩٤ - يجب مراجعة جميع الأقسام المصنوعة بشهادات سنويا مراجعة عامة بمعرفة لجنة الاستئناف المنصوص عليها فى المادة ٤٥ .

مادة ٩٥ - تجرى عملية المراجعة طبقا لأحكام المادة ٤٧ فى مكاتب بورصة ميناء البصل ابتداء من أول سبتمبر بالنسبة إلى الأقسام (اللوطات) الواجب تسليمها تنفيذاً لعقود القطن متوسط الثيلة ، ومن أول أكتوبر بالنسبة إلى الأقسام الواجب تسليمها تنفيذاً لعقود القطن طويل الثيلة .
وجميع الأقسام التى لا تقدم للمراجعة قبل أو سبتمبر أول أول أكتوبر بحسب ماهو مبين فى الفقرة السابقة تفقد حق الانتفاع بالشهادات .

مادة ٩٦ - يؤدى حائز الشهادة مبلغ ١٧٥ قرشا مقابل إجراء عملية المراجعة السنوية وتوزع كالآتى :

١٢٥ قرشا تقسم طبقا لما هو مبين بالمادة ٤٦ .

٥٠ . تؤول إلى خزانة البورصة .

مادة ٩٧ - على لجنة الاستئناف إذاعة نتيجة المراجعة فورا بمكاتب البورصة وإعلان النتيجة فى النشرة الأسبوعية :

وعلى شركات المكابس والبنوك المعتمدة أن تقدم بيانا أسبوعيا بالأقسام (اللوطات) المصنوعة بالشهادات الموجودة بمخازنها ويعلن هذا البيان بالنشرة المذكورة .

وهذه الشهادات قابلة للتحويل مقابل أجر نقل قدره خمسون قرشا عن كل شهادة يؤديه المتسلم لصالح خزانة البورصة . ويجب على لجنة البورصة إثبات هذا التحويل على الشهادات وإخطار الشركة المودع لديها القطن بذلك .

مادة ٩٨ - على من يتسلم القطن أن يفحص أختامه قبل تسلمه وعليه إبلاغ البورصة بكل تفكك فى الأختام خلال يومين من تسلمه ولا يحسب فيها أيام العطلات .

ويجرى مندوب البورصة المعاينة بحضور مندوب الشركة المودع لديها القطن وتستبدل بالأختام غيرها إذا اقتضى الأمر ذلك .

(خامسا) الأحكام الخاصة بعمليات القطن المشترب فيها تسليم المحطة

١ - شروط البيع

مادة ٩٩ - بيع القطن بشروط تسليم المحطة هو عقد يتعهد البائع بمقتضاه بأن يسلم بمدينة الاسكندرية فى منطقة حى الأعمال بميناء البصل وفى ميعاد معين كمية معينة من القطن المحلوج محدد المصدر والصفة والرتبة .

مادة ١٠٠ - يجب أن يكون كل من البائع والمشتري عضوا بورصة ميناء البصل .

ولا يجوز لتجار الداخل والمزارعين والغزاليين المحليين غير الأعضاء بالبورصة المذكورة إبرام عمليات بشروط تسليم المحطة إلا عن طريق أعضاء البورصة وبشرط أن تكون تلك العمليات لغرض تجارى وليست بقصد المضاربة .

ويلتزم العضو في هذه الحالة مطالبة غير العضو بتنفيذ العقد ولا يجوز تحويله إلا في حالة إعادة شراء عقد سبق بيعه ولم يتم تنفيذه .

مادة ١٠١ — إذا عمل البائعون كوكلاء بالعمولة في البيع بأن حددوا السعر والشروط واعتمدوا البيع أصبحوا مسئولين عن تصفية الصفقة تصفية نهائية حتى ولو ذكر اسم العميل في مذكرة البيع أو في الاعتماد .

أما إذا كانوا مكلفين فقط بالقيام بتسليم البضاعة وقبض الثمن فلا يلتزمون اعتماد البيع ولا يكونون مسئولين عن تنفيذ العقد .

مادة ١٠٢ — يجب أن تجرى كل عملية شراء أو بيع بشرط تسليم المحطة بواسطة أحد السماسرة المقيدین لدى لجنة بورصة ميناء البصل .

ومع ذلك يجوز لتجار القطن الأعضاء بالبورصة المذكورة الذين يمولون تجار الداخل أو يكونون شركاء موصين معهم أن يعقدوا مع هؤلاء التجار صفقات بشروط تسليم المحطة بدون وساطة هؤلاء السماسرة وعليهم في هذه الحالة أن يقدموا بناء على طلب لجنة البورصة جميع الأدلة اللازمة .

مادة ١٠٣ — يتم تسليم الأقطان بتسليم بوليصة الشحن بالسكة الحديد أو بوليصة شركة ملاحية نهريّة أو سند المركب ويتكفل المشتري بنقل البضاعة على نفقته من موردة التربة أو من محطة القبارى حتى مخازنه . ويجوز كذلك أن يتم التسليم بتسليم بوليصة الشحن بالسيارات وفي هذه الحالة تسلم البضاعة في شوكة المشتري . ولا يجوز التسليم من الشوكة إلا في الحالات المنصوص عليها في المواد ١٠٤ و ١١٥ و ١٣٨ .

وتجرى عمليات البيع بشروط تسليم المحطة ، إما على أساس النماذج التي وضعتها هيئة خبراء الاستئناف أو على أساس عينة . ويكون التسليم فورا أو بعد أجل وبسعر محدد أو تحت القطع .

وإذا ظهر عجز بعد عمليتي الوزن واختبار درجة الرطوبة يتجاوز الحد المسموح به وقدره ٢ ٪ / كان لمسلم القطن أن يكمل هذا الوزن بتسليم بالة واحدة من الشوكة بشرط أن يتم التسليم في الميعاد المنصوص عليه في العقد وألا يتجاوز عدد الأقسام الحد المنصوص عليه في المادة ١٠٨ .

ولا يجوز للبائع في أحد عقود تسليم المحطة ، أن يسلم من الشوكة أكثر من الأربع البالات العينة المخزونة بالإسكندرية أو ١٠ ٪ / إذا زاد القسم (اللوط) عن ٤٠٠ بالة .

مادة ١٠٤ — يجوز التسليم من الشوكة بشرط أن يتم خلال الثلاثة الأيام التي تلي يوم البيع . وفي هذه الحالة يجب تطهير السعر ببورصة العقود خلال ثلاثة أيام العمل التالية للاتفاق الودى أو

لقرارات الخبرة أو الاستئناف أو إعادة النظر وفي حالة الرفض يجب تسليم البديل خلال يومى العمل التاليين ليوم الرفض النهائي .

ويتحمل البائع مصروفات النقل من شونته أو من محطة القبارى .

مادة ١٠٥ — يجب تسليم مذكرات العقود الميمنة فيها شروط (تسليم المحطة) إلى الطرفين بمعرفة السمسار الذى اختاره كل منهما وذلك في ميعاد لا يجاوز الأربع والعشرين الساعة التالية لإبرام الصفقة بعد استبعاد أيام العطلة .

ويجب أن تكون هذه المذكرات مطابقة للنموذج « د » ، ومتضمنة للعبارة الآتية :

« هذه العملية خاضعة لأحكام لوائح بورصة مينا البصل ويعرض كل ما قد ينشأ من خلاف على لجنة تحكم القطن وتصدر قرارها بأغلبية الأصوات ويكون انتهائيا وغير قابل للطعن » . كما يجب أن يبين بها صنف القطن المبيع وتيلته ورتبته ومقدار التجاوز المسموح به في تلك الرتبة زيادة أو نقصا فإذا لم تدبين التيلة فلا يكون لأى من الطرفين المتعاقدين الحق في أى مطالبة بفروق .

ويعتبر ذكر المكان أو الأماكن التى حلج فيها القطن في المذكرات المشار إليها وحده بياناً لمصدر القطن ولا يجوز اعتبار عنوان البائع بياناً لمصدره . فإذا لم يذكر مصدر معين له فالبائع حقيق تسليمه من أى مصدر .

وعلى كل من الطرفين المتعاقدين أن يتبادلا خلال ثلاثة أيام من أيام العمل على الأكثر تأييد الصفقة كتابة استنادا إلى مذكرة العقد المحررة بمعرفة السمسار والى تعتبر الدليل الوحيد على الشروط المتفق عليها عند البيع .

مادة ١٠٦ — تتم عمليات البيع المشترط فيها تسليم المحطة على أساس الوزن الصافى . ويؤدى الطرفان المتعاقدان مناصفة إلى السمسار الذى اختاراه سمسة قدرها ١٪ عن كل عملية أيدها الطرفان فإذا تناول البيع قسما (لوط) من القطن معيننا من قبل البائع بموجب عينة أو بالات عينة موجودة بالاسكندرية مع ذكر أرقامه وعدد بالاته فتكون السمسة بواقع ١٪ فقط .

وتستحق السمسة حتى في حالة الإلغاء أو عدم تسليم القطن أو رفضه .

ويتحمل الطرفان المتعاقدان مصاريف القيانة والملاحظة مناصفة .

مادة ١٠٧ — على المشتري أن يؤدى السمسة كاملة للسمسار ويستنزل من الفاتورة النهائية نصيب البائع فيها وعليه أن يتمتع عن أدائها إذا اتضح أن اسمه غير مقيّد وقت إبرام الصفقة في قائمة سماسة البضاعة الحاضرة للأقطان .

ولا يجوز مطلقا للسمسار أن ينزل للبائع أو المشتري عن أى جزء من السمسة سواء كان

ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر . أو أن يطلب سمسة تزيد على ما هو مقرر في المادة السابقة . كما لا يجوز للبائع أو المشتري أداء أية زيادة . وكل عضو في البورصة وكل سمسار مقيد بها يخالف الأحكام سالفة الذكر يعاقب بالعقوبات التأديبية الواردة بالمادة ٢٤ من اللائحة العامة .

مادة ١٠٨ — يجب أن تتناول عمليات البيع عددا معينا من القناطير على أنه لا يجوز تسليم أكثر من ثلاثة أقسام (لوطات) عن كل ٢٥٠ قنطار أو أقل ويجوز عقد هذه الصفقات على أساس عدد من البالات سواء كان البيع على أساس عينة أو قسم (لوط) معين . ويسمح للبائع بتجاوز في التسليم لا يزيد على ٢ ٪ من الوزن زيادة أو نقصا . أما إذا جاوز الوزن النهائي للسكينة المباعة بعد اختبار درجة الرطوبة نسبة قدرها ٢ ٪ زيادة أو نقصا وجبت تسوية الثمن دين أية مجاوزة .

مادة ١٠٩ — يلتزم البائع بنقل القطن المباع على نفقته ومسئوليته . كما يلتزم التأمين عليه ضد جميع مخاطر النقل النهري والبحري والحريق مع استثناء مخاطر الحرب والاضطرابات . وفي حالة هلاك البضاعة كائنا أو جزئيا بسبب وقوع كارثة في الفترة التي تقع بين شحنها وتسليمها في مخازن المشتري يسترجع ثمن القطن على أساس أعلى سعر للبضاعة الحاضرة من النوع المتعاقد عليه في الساعة الواحدة بعد ظهر أول أيام العمل التي تلي تاريخ ابلاغ المشتري بالكارثة ويعني البائع من أداء الجزاء المنصوص عليه في المادة ١١٤ . وإذا كان القطن الذي نزلت به الكارثة مباعا على أساس عينة مخومة أو قسم (لوط) معين ، تولت لجنة القطن تقدير سعر الاسترجاع بأنسب الطرق التي تراها .

٢ — قطع السعر

مادة ١١٠ — في حالة البيع على أساس سعر معين فوق سعر العقود أو تحته أو على أساس سعر العقود مع احتفاظ البائع بحق قطع السعر في مدة محددة في مذكرة العقد التي يصدرها السمسار يكون للبائع طلب قطع السعر في أي وقت بجلسات بورصة العقود بشرط أن تكون الكمية المراد قطع سعرها مكونة من وحدات كل منها ٢٥٠ قنطارا .

وفي حالة قطع سعر كميات دون الوحدة المكونة من ٢٥٠ قنطارا يكون للمشتري الحق في أن يطلب إجراء قطع السعر عند اقفال الساعة الواحدة بعد الظهر ببورصة العقود .

وإذا قطع سعر القطن المباع بشروط تسليم المحطة قبل تسليمه فلكل من المشتري والبائع حق المطالبة بأداء الفروق كلها ارتفعت الأسعار أو انخفضت بمقداره ٪ من سعر القطع وعلى الطرفين أداء هذه الفروق قورا .

وإذا لم يتم الأداء خلال يومى العمل التاليين فللطرف صاحب الحق في الفرق استرجاع هذا القطع على أساس سعر الفتح الأول أو إقفال الساعة الواحدة الذي يلي انقضاء اليومين .

ولسكل من المشتري والبائع حق مطالبة الطرف الآخر بأداء كل فرق زيادة أو نقصا بين العلاوات التي تحددها أسبوعياً لجنة القطن ببورصة ميناء البصل والعلاوات المحددة في العقد إذا بلغ هذا الفرق ريالين فأكثر .

ويجب أداء هذا الفرق خلال يومى العمل التاليين لتاريخ تحديد لجنة القطن للعلاوات ولايسرى ذلك على العمليات التي يكون فيها التعاقد على عدد معين من البالات مطابق للوط معين .

ويؤدى المشتري عند التسليم الثمن إلى البائع على أساس سعر القطن مع اضافة أو خصم الفروق المدفوعة أو المقبوضة .

وإذا كان الطرفان قد حددا رتبة القطن المسلم بالتراضى فيجب قطع السعر خلال خمسة أيام من أيام التعامل ببورصة العقود التي تلى تسليم البضاعة بميناء البصل .

وإذا لجأ الطرفان إلى عملية الخبرة وانتهت هذه الخبرة بتسوية الخلاف نهائياً فيجب أن يقطع السعر على الأكثر خلال ثلاثة أيام العمل ببورصة ميناء البصل التالية لقرار الخبرة .

وإذا رفع استئناف أو قدم طلب إعادة النظر وجب قطع السعر خلال ثلاثة الأيام العمل التالية لصدور القرار .

أما إذا تراضى الطرفان على رفض أحد اللوطات بعد تسلمه أو رفض بعد الاستئناف أو إعادة النظر — واستبدلت البضاعة في ميعاد التسليم المنصوص عليه في العقد فان ميعاد قطع السعر يظل كما كان في التسليم الأول أى بعد خمسة أيام كما تقتضى بذلك الفقرة الثامنة في حالة التسليم بالتراضى أو بعد ثلاثة أيام كما تقتضى بذلك الفقرة التاسعة بعد عملية الخبرة أو الاستئناف أو إعادة النظر .

أما اللوطات المجزأة والمسلية في تواريخ مختلفة فان اليوم الذى يتم فيه تسلم بقية اللوط يعتبر أساساً لتعيين ميعاد قطع السعر .

ويجب تسكلة تسليم اللوط في بحر الخمسة الأيام التالية لتاريخ تسلم الجزء الأول وإلا أصبح المشتري الحق في المطالبة بقطع سعر الجزء المتسلم من اللوط وفقاً للفقرة السابقة .

وإذا وقع التاريخ المتفق على جملة آخر ميعاد لقطع السعر في يوم عطلة في بورصة العقود أو كانت الأسعار بالحد الأدنى (بائع) أو بالحد الأقصى (مشتر) فيتم قطع السعر في أول أيام العمل في البورصة المذكورة ما لم يقع إخطار بغير ذلك .

والعمليات بشروط تسليم المحطة المعقودة في يوم تسلم البضاعة بالاسكندرية على أساس عينة كبيرة سمها المشتري يكون شأنها فيما يتعلق بقطع سعر العقود شأن عمليات البضاعة الحاضرة . وتنبع الطريقة ذاتها في حالة بيع لوط معين من القطن يكون البائع قد حددته بمقتضى عينة أو بالة معينة موجودة بالاسكندرية مع ذكر أرقامه وعدد بالاته .

ويجوز أن يصدر الإخطار بقطع السعر من البائع نفسه أو من سمساره وذلك قبل الإقفال

بنصف ساعة على الأقل إلا فيما يتعلق بعمليات القطع « بالاحسن » ويجب تأييد قطع السعر في اليوم ذاته بمعرفة الطرفين المتعاقدين .

وإذا زادت الكميات التي قطع سعرها بمعرفة البائع على الكميات التي سلمها أو كانت دونها وجب الشروع في استرجاع الكميات الزائدة التي قطع سعرها أو قطع سعر القطن المسلم بالزيادة وذلك عند الإقفال الرسمي في الساعة الواحدة بعد الظهر في بورصة العقود من اليوم التالي للإبلاغ الصادر من أحد الطرفين منبثاً بوجود عجز أو زيادة عند تسليم البضاعة ويجب أن يكون الاسترجاع أو قطع السعر وفقاً لأحكام الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ١٠٨ .

٣ - أداء مقدم الثمن

مادة ١١١ — إذا سبق قطع سعر القطن يحق للبائع أن يسحب على المشتري بمقدار ٩٥٪ من ثمن القطن مقدراً على أساس صافي وزن الرسالة وعلى أساس الرتبة الوارد ذكرها في المذكرة أو متوسط الرتبة في حالة ما إذا احتفظ البائع بحق تسليم القطن بين رتبتين منصوص عليهما .

وإذا لم يكن القطن قد قطع سعره فلا يحق للبائع أن يسحب إلا بمقدار ٨٠٪ فقط . وفي هذه الحالة تحصل مقاصة بين الطرفين كلما تغير السعر بنسبة ٥٪ من سعر الإقفال الذي اتخذ أساساً لدفع مقدم الثمن أو لتسوية المقاصة الأخيرة .

فإذا لم تؤد فروق السعر المنصوص عليها في الفقرة السابقة خلال ٢٤ ساعة من وقت إرسال إخطار بالتغراف للطرف صاحب الحق في هذه المقاصة أن يقطع السعر على أساس الفتح الأول أو إقفال الساعة الواحدة التالية لانتها تلك المهلة .

ويجب أن يرافق الحوالة التي يحورها البائع مستندات النقل وبيان تفصيلي بالوزن وإقرار بأن البضاعة مؤمن عليها لغاية التسليم .

مادة ١١٢ — على المشتري أن يؤدي مقدم ثمن الأقطان عند وصول البضاعة إلى الإسكندرية مقابل تسليم بوليصة السكة الحديد أو بوليصة النقل النهري أو سند المركب أو بوليصة الشحن بالسيارة .

فإذا كان النقل بالسكة الحديد وجب على البائع أن يقدم للمشتري مستندات الشحن في الوقت المناسب ليتسنى له تسليم الأقطان قبل انقضاء المهلة التي تحددها السكة الحديد لسحب البضاعة المشحونة . ويتحمل المشتري جميع رسوم أرضية السكة الحديد والتأمين والفوائد وغيرها التي تترتب على تأخيرها في أداء قيمة الحوالة المقدمة من البائع .

٤ - التسليم

مادة ١١٣ — على البائع أن يسلم الكميات المباعة في المواعيد المنصوص عليها في مذكرة العقد التي يحورها السمسار .

فإذا كان آخر يوم محدد لتقديم بوليصة السكة الحديد أو الشحن النهري أو سند المركب أو بوليصة الشحن بالسيارات أو لتسليم البضاعة بالاسكندرية يوم عطلة مقرر في بورصة البضاعة الحاضرة وجب تقديم المستندات المذكورة أو تسليم البضاعة في أول يوم عمل يليه .

ويقصد بمباردة التسليم فوراً « الواردة في عقود » تسليم المحطة ، أن يتم التسليم خلال خمسة عشر يوماً كاملة من أيام العمل .

مادة ١١٤ - إذا لم يسلم البائع للمشتري بوليصة الشحن بالسكة الحديد أو بالنهر أو سند المركب أو بوليصة الشحن بالسيارة أو لم يسلم البضاعة بالاسكندرية في الميعاد المحدد إلزاماً أن يؤدي إليه ٤ ٪ من الثمن كجزاء .

ويسرى هذا الحكم أيضاً إذا كان ما لم يسلم من الكمية المتعاقد عليها يزيد على حد المجاوزة المنصوص عليه في المادة ١٠٨ .

ويسترجع القطن الذي لم يسلم وفقاً لأحكام المادة ١٤٣ .

مادة ١١٥ - إذا لم يسلم البائع البضاعة المباعة في الميعاد المحدد استناداً إلى قوة القاهرة فيعرض الأمر على لجنة تحكيم القطن فإذا أقرت اللجنة ذلك كان للبائع الحق في أن يسلم من الشونة قطناً مطابقاً لشروط العقد .

مادة ١١٦ - لا يجوز سحب أو إبدال قسم (لوط) مقدم تنفيذاً لتعاقد بشروط تسليم المحطة إلا في حالة الاستبدال المنصوص عليها في المادة ١٣٨ ، ومع ذلك يجوز للبائع إذا تعاقد مرة أخرى مع المشتري نفسه أن يقدم له كمية رفضت في تعاقد سابق بشرط أن تكون الرتبة النهائية للقسم (اللوط) واقعة في حدود سماح العقد الجديد وبشرط ألا يكون أول يوم للتسليم في هذا التعاقد تالياً مباشرة ليوم الرفض النهائي للقطن المسلم .

مادة ١١٧ - إذا نقلت البضاعة بالطريق النهري فعلى المشتري أن يسحب القطن في ميعاد أقصاه ٤٨ ساعة تلي يوم وصول الصندل أو المركب إلى مكان التفريغ .

فإذا اقتضت هذه المهلة وجب على المشتري أن يؤمن على البضاعة على ثقته الخاصة إذا اقتضى الأمر ذلك كما يلتزم جميع المصروفات الأخرى المحتملة .

مادة ١١٨ - على أمين مخزن المشتري أن يعطى البائع خلال ٥٤ يوماً من تاريخ تسلم البضاعة إيصالاً يسمى « الرجعة » مدوناً فيه صافي وزن كل قسم (لوط) من الأقسام المتسلسلة .

فإذا استعمل نصف القسم (اللوط) في الفرقة وجب إعطاء رجعة هذا القسم (اللوط) خلال ثمانية أيام من تاريخ تلك العملية لا يحسب فيها أيام العطلة .

مادة ١١٩ - يسقط حق المشتري في أية مطالبة قبل البائع إذا لم يتقدم بها خلال ٥٤ يوماً من

تسليم البضاعة ويستثنى من ذلك المطالبة الخاصة بالغش في التعبئة أو القسم (اللو ط) المركب أو القطن المخلو ط طبقا لقانون منع خلط القطن .

مادة ١٢٠ — يسقط حق المشتري في أية مطالبة قبل البائع عن عدم التسليم السكلى أو الجزئى إذا لم يتقدم بها خلال ٤٥ يوما من ميعاد تسليم البضاعة المنصوص عليه في العقد .

ويجب أن تكون كل مطالبة بكتاب موصى عليه يرسل للطرف الآخر خلال تلك المدة .

مادة ١٢١ — يلتزم البائع بعد التسليم أن يقرر رتبة القطن المسلم إذا طلب المشتري منه ذلك . أما صنف القطن المسلم فيقرره الطرفان المتعاقدان بالاتفاق فيما بينهما .

مادة ١٢٢ — إذا وقع خلاف على رتبة القطن المسلم أو تيلته وجب على الطرفين أن يطلبوا إجراء الخبرة خلال يومى العمل التالين لتسلم البضاعة ، وتجرى الخبرة وفقا لأحكام المواد من ١٢٥ إلى ١٣٢ .

مادة ١٢٣ — لا يجوز للمشتري الذى تسلم القطن بعد الفصل في المنازعات الخاصة بالصنف سواء عن طريق الخبرة أو التراضى أن يرجع على البائع إلا في حالة الغش في التعبئة أو التلف الداخلى أو القسم (اللو ط) المركب أو القطن المخلو ط طبقا لقانون منع خلط القطن .

مادة ١٢٤ — إذا سلم قطن من رتبة غير الرتبة المتعاقد عليها وكان في حدود المجاوزة المسموح بها وجب على الطرفين تحديد فروق العلاوات على أساس أقصى العلاوات المبينة بالنشرة الأسبوعية الأخيرة التى تصدرها لجنة بورصة مينا البصل والمعمول بها عند التسليم مالم ينص في العقد على غير ذلك .

فاذا لم يتفق الطرفان جاز لهما أن يطلبوا من لجنة القطن كتابة تحديد فروق سعر الرتبة النهائية للتسليم .

وإذا اتضح أن رتبة القطن المسلم أعلى من الحد الأقصى للرتبة المنصوص عليها في العقد التزم المشتري تسلمه ولا يجوز للبائع أن يحسب ثمنه بالفاتورة إلا على أساس سعر الحد الأقصى للرتبة المنصوص عليها في العقد .

٥ — أعمال الخبرة

مادة ١٢٥ — يتولى عملية الخبرة ثلاثة خبراء أحدهم من قسم مراقبة أصناف القطن ومنع الخلط يختارهم رئيس لجنة القطن بالاقتراع من بين لجنة الخبراء الفزازين المنصوص عليها في المادة ٣٥ بعد استبعاد من كانت له مصلحة . ويصدر قرارهم بأغلبية الأصوات .

وفي حالة غياب خبراء قسم مراقبة أصناف القطن ومنع الخلط يختار بطريق الاقتراع أحد الخبراء الفزازين المنصوص عليهم في المادة ٣٥ .

وعلى الطرفين عند تقديم طلب إجراء الخبرة يبين وجه الخلاف القائم بينهما . وتجب إحاطة الخبراء علما بالرتبة موضوع النزاع المبينة بالعقد .

مادة ١٢٦ — تجرى أعمال الخبرة في مكتب بورصة مينا البصل على أساس النماذج التي قررتها هيئة خبراء الاستئناف طبقا لأحكام المواد الأربع الأولى .

ومع ذلك يجوز للخبراء عند الاقتضاء أن يقوموا بأعمال الخبرة في المخازن المودع بها القطن . وإذا كان البيع على أساس عينة مخومة استخدمت هذه العينة أساسا لعملية الخبرة . ومع ذلك إذا نص في مذكرة البيع على مجاوزة الرتبة المعينة واتضح أن القسم (اللوط) أقل رتبة من العينة وجب على الخبراء تعيين رتبة العينة .

ومتى انتهت عملية الخبرة وجبت إعادة ختم العينة بحضور الخبراء .

مادة ١٢٧ — على الطرف صاحب الشأن المودع لديه القطن أن يقدم إلى لجنة بورصة مينا البصل عند طلب إجراء الخبرة أمرا صادرا منه لأمين مخزنه بسحب عينات من القسم (اللوط) أو الأقسام التي يراد إجراء الخبرة عليها .

وعلى رئيس لجنة القطن أن يعين مستخدمين تابعين للجنة البورصة ليتولوا أخذ عينات القطن المطلوب إجراء الخبرة عليها .

وعلى الطرفين صاحبي الشأن أن يرسلوا من ينوب عنهما عند سحب العينات ولا يجوز للطرف الذي لم يرسل نائبا عنه أن يعترض على صحة البيانات .

مادة ١٢٨ — تؤخذ عينة من كل عشر بالات إلا إذا اتفق الطرفان على غير ذلك . ويجوز للخبراء أن يأمرؤا عند الاقتضاء بأخذ عينات اضافية .

مادة ١٢٩ — يحكم الخبراء على مقتضى ما يبدو لهم من مظهر القطن ورتبته وتيلته وفقا للشروط الواردة في مذكرة البيع أو في الاتفاق المبرم بين الطرفين .

مادة ١٣٠ — يستحق على أعمال الخبرة التي تجرى في مكتب بورصة مينا البصل مبلغ ١٥٠ قرشا عن كل قسم (لوط) يوزع على الخبراء المعيّنين لهذا العمل ويؤدي علاوة على ذلك لصندوق البورصة ما يعادل نصف هذا المبلغ .

ويضاعف هذان المبلغان إذا أجريت أعمال الخبرة خارج مكاتب البورصة .

مادة ١٣١ — المبالغ المستحقة عن عملية الخبرة يتحملها الطرف الذي يتضح أن تقديره أبعد مدى عن قرار الخبراء وذلك مع عدم الاخلال بأحكام المادة ٤٨ .

فإذا كان قرار الخبراء وسطا بين تقرير الطرفين قسم المبلغ مناصفة بينهما ويلزم البائع أداء المبلغين إذا تبين أن القطن غير صالح للتسليم . ويلزم المشتري أداءهما إذا ادعى عند طلب الخبرة عدم صلاحية القطن للتسليم بسبب التيلة أو الرتبة وقررت صلاحيته .

مادة ١٣٢ — على كل متعاقد غير عضو ببورصة مينا البصل أن يؤدي إلى صندوق البورصة

قبل إجراء الخبرة مبلغ مائتي قرش عن كل خمسمائة قنطار أو كسورها وذلك علاوة على المبالغ المستحقة على عملية الخبرة المقررة بالمادة ١٣٠ .

٦ — الاستئناف وإعادة النظر

مادة ١٣٣ — لكل من الطرفين استئناف قرار الخبراء أمام لجنة الاستئناف المنصوص عليها في المادة ٥٤ خلال يومى العمل ببورصة مينا البصل التالين لصدوره .
ويقدم الاستئناف كتابة إلى رئيس لجنة القطن ولا يقبل إلا بعد إيداع مبلغ ١٥٠ قرشا عن كل قسم (لوط) خزانة البورصة . وكذلك مبلغ ٧٥ قرشا لصالح الصندوق .
وتقسم مصروفات الاستئناف إلى قسمين وفقا لأحكام المادة ٥١ ويتم أخذ العينات وفقا لأحكام المادتين ٤٧ و ٤٦ .

مادة ١٣٤ — لكل من الطرفين طلب إعادة النظر في قرار الاستئناف وفقا لأحكام المواد ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ .

٧ — الرفض

مادة ١٣٥ — يرفض كل قسم (لوط) :
(أ) إذا كانت رتبته أقل مما هو وارد في مذكرة البيع أو الاتفاق المبرم بين الطرفين .
(ب) إذا كانت تيلته مخالفة لما هو منصوص عليه في مذكرة البيع أو الاتفاق المبرم بين الطرفين أو مخالفة للعينة المختومة المتخذة أساسا للبيع .
(ج) إذا قرر أن به غشا في التعبئة .
(د) إذا قرر أنه قسم (لوط) مركب .
مادة ١٣٦ — إذا رأت لجنة خبراء أول درجة أن أحد الأقسام (لوطات) مخلوط وأيدتها لجنة الاستئناف أو إعادة النظر فعلى هذه اللجنة الأخيرة ألا تصدر قرارها إلا بعد صدور القرار النهائي للجنة المختصة المنصوص عليها في قانون منع خلط القطن .
وعلى لجنة الاستئناف أو لجنة إعادة النظر إبلاغ الأمر إلى رئيس لجنة القطن ليبلغه بدوره إلى مندوب الحكومة .

مادة ١٣٧ — للشترى رفض القطن المنظف بالدواليب (ماشنيت) أو بالدوبل أو بنر (كريتون) والدولاب المنشارى ما لم ينص في المذكرات المتبادلة بين الطرفين على غير ذلك .

٨ — الأبدال

مادة ١٣٨ — يجب أن يستبدل بالبضاعة المرفوضة بضاعة صالحة للتسليم في الميعاد المنصوص عليه في العقد ولو كان الميعاد المذكور غامضا بتسليم البورصة . على أنه يجوز في هذه الحالة إجراء

التسليم من الشوثة بالاسكندرية . ولا يجوز استبدال قسم (لوط) مرفوض بعد انقضاء هذا الميعاد .

وإذا اتضح أن القطن المقدم للبديل غير صالح للتسليم يسترجع ويلتزم البائع أداء جزاء قدره ٠.٢٪ علاوة على فروق الاسترجاع . كما يلتزم أداء جميع المصروفات المنصوص عليها في هذه اللائحة .

أما إذا كانت البضاعة المقدمة للبديل تقل بما يجاوز ثلاثة أرباع رتبة عن أدنى رتبة متعاقد عليها أو إذا لم تستبدل البضاعة في الميعاد المنصوص عليه يلتزم البائع أداء جزاء قدره ٠.٤٪ علاوة على فروق الاسترجاع كما يلتزم أداء جميع المصروفات سالفة الذكر .

ويجب اجراء الاسترجاع وفقا للواد ١٤٢ إلى ١٤٥ .

مادة ١٣٩ — يجوز للطرفين المتعاقدين النزول وقت البيع عن الاستبدال والجزاء ولكن لا يجوز لهما النزول عن فروق الاسترجاع وجميع المصروفات المنصوص عليها في هذه اللائحة .

مادة ١٤٠ — إذا لم يصدر قرار الخبرة أو الاستئناف أو إعادة النظر على القطن المسلم خلال يومى العمل بيورصة مينا البصل التالين لتقديم الطلب فتمت مهلة التسليم من تلقاء ذاتها بقدر الأيام الزائدة .

مادة ١٤١ — إذا كان الرفض خاصا ببضاعة مسلبة مقابل عقد بيع (قسم لوط) معين أو كمية من البالات أو قناطير موضحة في مذكرة العقد على أنها من نوع ما ولعينات مختومة فلا يلتزم البائع إبدالها وإنما يلتزم تسليمها بالفرق الذى قرره خبراء أول درجة والاستئناف أو إعادة النظر إذا طلب المشتري ذلك .

٩ - الاسترجاع

مادة ١٤٢ — يجوز استرجاع :

- (أ) الكمية التى لم تسلم فى الحالة المذكورة فى الفقرة الأخيرة من المادة ١٠٨ .
- (ب) الكمية التى رفضت فى الحالة الواردة فى المادة ١٣٨ ولم تستبدل .
- (ج) الكمية التى سلمت بدل مرفوض ثم رفضت بدورها طبقا للمادة ١٣٥ .
- (د) الكمية التى تصاب بكارثة أثناء السفر وذلك فى حالتى الهلاك الكلى أو الجزئى المنصوص عليها فى المادة ١٠٩ .

مادة ١٤٣ — إذا لم يتفق الطرفان على تحديد سعر أو علامة الاسترجاع فيلشترى أن يطلب كتابة إلى لجنة القطن فى حالة الاسترجاع تحديد هذا السعر أو علاوته .

وعلى لجنة القطن عند تحديد الاسترجاع أو علاوته أن تتخذ أساسا لتقديرها أعلى سعر للبضاعة المحاضرة فى الصحف المتعاقد عليه (أو من متوسط النوع فى حالة ما إذا كان للبائع حق تسليم قطن بين

رُتبتين متفق عليهما) في الساعة الواحدة بعد ظهر أول يوم من أيام العمل التي تلي :

(أ) تاريخ آخر ميعاد للتسليم في حالة الاسترجاع بسبب عدم التسليم السكلى أو الجزئى أو في حالة استرجاع أية كمية مرفوضة ولم تستبدل قبل انتهاء ميعاد التسليم المذكور .

(ب) تاريخ الرفض إذا تم بعد انتهاء آخر ميعاد للتسليم .

(ج) تاريخ الرفض النهائي في حالة استرجاع كمية سلبت بدلا من المرفوض ثم رفضت .

(د) تاريخ تسليم شهادة المكتب المصرى لاختبار درجة الرطوبة إذا ظهر أن درجة الرطوبة عدلت الوزن النهائي للكمية المسلمة بما يجاوز الـ ٢ ٪ .

(هـ) تاريخ علم المشتري بالكارثة في حالة الاسترجاع بسبب الهلاك السكلى أو الجزئى .

وإذا كان القطن المسترجع نتيجة لكارثة أثناء النقل مبيعا بشرط مطابقته لعينة محتومة أو لقسم (لوط) معين وجب تقدير سعر الاسترجاع بمعرفة لجنة القطن بالنسب الطرق التي تراها ويسترجع هذا القطن في أول يوم من أيام العمل التالية ليوم الرفض النهائي .

وكل زيادة تربو على حد المجاوزة المقررة (وهى زيادة ليس للبائع الخيار في سحبها) تعمل بها فائز على أساس أعلى سعر يقرر للبضاعة الحاضرة من الرتبة المتفق عليها في الساعة الواحدة بعد ظهر أول يوم من أيام العمل التي تلي :

(أ) يوم اخطأ أحد الطرفين بظهور الزيادة عند تسليم البضاعة .

(ب) تاريخ تسليم شهادة المكتب المصرى لاختبار درجة الرطوبة .

مادة ١٤٤ — إذا قطع سعر القطن المسترجع وكان سعره بعد إضافة العلاوة المتعاقد عليها أو خصمها دون سعر الاسترجاع تحمل البائع كل الفرق الناتج عن ذلك . أما إذا كان الأمر على العكس وجب أداء الفرق إليه .

وإذا لم يقطع سعر القطن المسترجع وكانت علاوة الاسترجاع أعلى من العلاوة المتعاقد عليها وجب على البائع أداء الفرق ، وإلا حسب الفرق لصالحه .

مادة ١٤٥ — على البائع أن يرد فورا إلى المشتري جميع المبالغ التي أداها مقدما عن كل قسم (لوط) لم يسلم بسبب كارثة أثناء النقل .

١٠ — سحب القطن

مادة ١٤٦ — كل قطن يرفض نهائيا لايجوز إعادة تقديمه في تعاقد آخر وفقا لأحكام المادة ١١٦ ويوضع تحت تصرف البائع وعليه استرداده خلال الثلاثة الأيام التالية للرفض .

ويسترد المشتري عند إعادة البضاعة المرفوضة المبالغ الآتية :

(أ) المصروفات التي تكون قد أدبت نظير النقل من المحطة أو مودة التربة أو مخازن البائع إلى مخازن المشتري طبقا للتعريفات التي تقررها لجنة القطن على أساس التعريفات المتبعة بالإسكندرية .

- (ب) مصروفات الوزن عند التسليم .
 (ج) مصروفات الإدخال في المخازن والإخراج منها .
 (د) مصروفات التخزين مدة وجود البضاعة في مخازن المشتري طبقا للتعريف الموحدة لشركات المكابس عن البالات المكبوسة مائيا .
 (هـ) مصروفات التأمين ضد الحريق مدة وجود البضاعة في مخازن المشتري طبقا للتعريف الخاصة بالبالات المائية الصادرة من الاتحاد العام لشركات التأمين في مصر للشون ذات الطابقين والرشاشات والغطاسات والضغط العالي .
 (و) حصة المشتري في السمسة .

ويكون الجزاء الذي يؤديه البائع بمثابة تعويض عن المصروفات الأخرى .
 مادة ١٤٧ — إذا تناول الرقص قطنيا مسلما بموجب عقد بيع قسم (لوط) معين أو عدد من البالات أو القناطير من نوع مساوٍ لعينات مختومة يكون البائع ملزما أن يؤدي للمشتري علاوة على النفقات المذكورة في المادة السابقة ما يأتي :

- (أ) فوائد المبالغ المقبوضة مقدما تحت الحساب .
 (ب) حصة البائع في السمسة .

١١ — الرطوبة الخارجية والداخلية

مادة ١٤٨ — كل اختبار لدرجة الرطوبة يجب أن يجري بمعرفة المكتب المصري لاختبار درجة الرطوبة وفقا للوائح التي تعتمد عليها لجنة بورصة ميناء البصل .
 ويتم جميع صفقات القطن المشتري فيها تسليم المحطة على أساس درجة رطوبة $\frac{1}{8}$ ٪ .
 مادة ١٤٩ — يجب تقديم طلب اختبار درجة الرطوبة في ميناء أقصاه وقت الوزن على الأكثر وإلا سقط الحق فيه . وعلى مقدم الطلب أن يخطر المكتب المصري لاختبار درجة الرطوبة ليرسل مندوبا عنه إلى مخازن المشتري عند الوزن لأخذ عينات من البالات التي تستخدم في اختبار درجة الرطوبة .

ويجب أن يكون الطرفان صاحبا الشأن ممثلين عند أخذ العينات . وليس لمن لم يرسل نائبا عنه الطعن في صحة البيانات .

مادة ١٥٠ — يتحمل الطرفان مناصفة مصروفات اختبار درجة الرطوبة وقيمة قطن العينات المسحوبة للاختبار أيا كانت النتيجة .

مادة ١٥١ — في حالة النزاع على الرطوبة الخارجية فقط والتلف بجميع أنواعه والسماح والتلف الخارجي للبالات تجري أعمال الخبرة بمعرفة المخزنية الخبراء وفقا لأحكام المادة ١٥٧ .

١٢ — العيار

مادة ١٥٢ — يحسب العيار (العبوة) طبقا لوزنه الحقيقي وهو من حق المشتري .

مادة ١٥٣ — يحدد أميننا مخزن الطرفين عيار بالات القطن أو أكياسه .

فإذا لم يتفقا يطلب المشتري إلى البائع قبل الظهر الحضور عند مراجعة عيار البالات فإذا لم يحضر في اليوم ذاته احتفظ المشتري بعشر العبوات على الأقل على ألا تقل عن عبوتين ليحدد العيار على أساسهما . فإذا مضت ٤٨ ساعة ولم يحضر البائع وجب عليه قبول العيار حسب تقدير المشتري .

وفي حالة قيام نزاع بين الطرفين تجرى عملية الخبرة وفقا لأحكام المادة ٥٧ . وقرار الخبراء نهائي وغير قابل للطعن .

سادسا — مصروفات مكتب مندوب الحكومة بالبورصة

مادة ١٥٤ — تؤدي البورصة للحكومة مبلغ خمسمائة جنيه سنويا مقابل مصروفات مكتب مندوب الحكومة .

قرار رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٥ (١)

بتعديل المادة ٥٢ من القرار رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٥ باللائحة
الداخلية لبورصات العقود

وزير المالية والاقتصاد

بعد الاطلاع على المادة ٢٧ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٥٥ باللائحة العامة لبورصات
العقود ؛

وعلى القرار رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٥ باللائحة الداخلية لبورصات العقود ؛

وعلى قرار لجنة بورصة العقود بجلسته ٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — تعدل الفقرة الثانية من المادة ٥٢ من القرار رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه
على الوجه الآتي :

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٨ الصادر في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٥ .

« ويستثنى من أداء التأمين الأعضاء المنضمون ، وكذا الأعضاء المراسلون إذا كانوا من المشتركين في اتحاد القطن بليفربول » .

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
تحريرا في ٢١ صفر سنة ١٣٧٥ (٨ أكتوبر سنة ١٩٥٥) .

قرار رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٥ (١)

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٥

وزير المالية والاقتصاد

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ في شأن الرقابة على عمليات النقد والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٥٥ باستئناف العمل ببورصة عقود القطن بالاسكندرية ؛

وعلى القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٥ باللائحة العامة لبورصات العقود ،

وعلى القرار رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٥ باللائحة الداخلية لبورصات العقود ،

وعلى القرار رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٥ ،

وعلى قرار لجنة بورصة العقود بجلسته ٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — تعدل المادة (١) من القرار رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه على النحو الآتي ؛

« مادة ١ — يجوز للقيمين المشار إليهم في المادة الثانية القيام بعمليات آجلة في بورصة العقود بليفربول على العقود المصرية وذلك وفقا للشروط والأوضاع المبينة فيما يلي » .

مادة ٢ — يضاف إلى المادة السابعة من القرار سالف الذكر فقرة جديدة تأتي في الترتيب بعد الفقرة الرابعة ويكون نصها كالآتي :

« يعنى من أداء الغطاء المنصوص عليه في الفقرة السابقة الأعضاء المراسلون ببورصة العقود بالاسكندرية إذا كانوا مشتركين في اتحاد القطن بليفربول » .

مادة ٣ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

تحريرا في ٢١ صفر سنة ١٣٧٥ (٨ أكتوبر سنة ١٩٥٥) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٨ الصادر في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٥ .

قرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٥ (١)

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٥

وزير المالية والاقتصاد

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨ لسنة ١٩٤٧ في شأن الرقابة على عمليات النقد والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٥٥ باستئناف العمل ببورصة عقود القطن بالاسكندرية ،

وعلى القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٥ باللائحة العامة لبورصات العقود ،

وعلى القرار رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٥ باللائحة الداخلية لبورصات العقود ،

وعلى القرار رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقرار رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٥ ؛

وعلى قرار لجنة بورصة العقود بجلسته ٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ — يضاف إلى المادة الرابعة من القرار رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه فقرة جديدة تأتي في الترتيب بعد الفقرة الأولى ويكون نصها كالاتي :

« ويجوز للشركين الاستعاضة عن نظام الحسابات الخاصة Retained Accounts المشار إليه بالفقرة السابقة وذلك بالاحتفاظ بحسابات متاجرة لدى مراسليهم بليفربول لأداء قيمة الفروق والتأمينات دون سواها . »

مادة ٢ — يضاف إلى المادة الخامسة من القرار سالف الذكر فقرة ثالثة جديدة يكون نصها كالاتي :

« واستثناء مما نصت عليه الفقرتان السابقتان ، يصرخ للشركين المشار إليهم آنفا بأن يحتفظوا في دفاترهم بحسابات متاجرة تفتح بأسماء الأعضاء المراسلين ببورصة عقود الاسكندرية . إذا كانوا مشتركين في اتحاد القطن بليفربول ، ويجب قيد هذه الحسابات بالجنيهات المصرية ، وأن يقصر استعمالها على أداء قيمة الفروق والتأمينات دون سواها . »

مادة ٣ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريرا في ٢٨ صفر سنة ١٣٧٥ (١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٥) .

المحامي

مَجَلَّةُ قَضَائِيَّةٍ شَهْرِيَّةٍ

رأسر قانقاة المحاميين

ديسمبر
سنة ١٩٥٥

السنة السادسة والثلاثون

العدد
الرابع

وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ
بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ
« قرآن كريم »

جميع المقالات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان
إدارة مجلة المحاماة وتحريرها بدار النقابة بشارع النهضة رقم ٥١ بالقاهرة

مطبعة حجازي

بيان

نشرنا في هذا العدد الأحكام والأبحاث والقوانين والقرارات الآتية :

عدد

- | | |
|----|---------------------------------------|
| ٦٦ | حكم صادر من قضاء محكمة النقض الجنائية |
| ٢٣ | حكم صادر من قضاء محكمة النقض المدنية |
| ٤ | أحكام صادرة من قضاء محاكم الاستئناف |
| ١ | حكم صادر من قضاء المحاكم الابتدائية |
| ٢ | حكمين صادرين من قضاء المحاكم الجزئية |
| | (القضاء المدني) |
| | (القضاء المدني) |
| | (القضاء المدني) |

الفسخ الارادى لعقد العمل الفردى للسيد الأستاذ فتحى عبد الصبور القاضى بمحكمة
القاهرة الابتدائية
القضاء المختص بنظر الدعوى الأصلية بالجنسية (تعقيب على تعليق) للسيد الأستاذ سيد
خليل الجندى المحامى بإدارة قضايا الحكومة .
تحديد مدلول الحراسة على الجمادات للسيد الأستاذ نعيم عطية المحامى بإدارة قضايا الحكومة .

قانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الخدمة العسكرية والوطنية . ص ٢٣٣
قانون رقم ٥١٢ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير
رسم الدمغة . ص ٢٥٧
قانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بتحويل وزير التربية والتعليم سلطة الاستيلاء على العقارات
اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم . ص ٢٥٨
قانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ بتعديل المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس
والغش . ص ٢٦٠
قانون رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٥٥ بتحديد تعريف رسوم الخبرة الواجب دفعها عند انعقاد لجنة
التحكيم المنصوص عليها فى القانون رقم ٤١٠ لسنة ١٩٥٥ فى شأن مراقبة أصناف
القطن ورتبه . ص ٢٦٢
قانون رقم ٥٣٤ لسنة ١٩٥٥ بتعديل الفقرة الثانية من المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠
لسنة ١٩٥١ . ص ٢٦٤

قانون رقم ٥٣٨ لسنة ١٩٥٥ بإضافة مادة جديدة إلى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٥٤ . ص ٢٦٥

قانون رقم ٥٤٠ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢١ بالاحتياطات التي تتخذ لإبادة دود لوز القطن ودود بذرة القطن . ص ٢٦٨

قانون رقم ٥٤٤ لسنة ١٩٥٥ بتعديل المادة الثامنة من القانون رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٥٥ في شأن أجهزة استقبال الإذاعة اللاسلكية والتلفزيون . ص ٢٧٠

قانون رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية . ص ٢٧٢

قانون رقم ٥٥٣ لسنة ١٩٥٥ بتعديل القانون رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٥٥ في شأن شراء محصول القطن موسم ١٩٥٥ - ١٩٥٦ . ص ٢٨٠

قانون رقم ٥٥٤ لسنة ١٩٥٥ بتعديل المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي . ص ٢٨٢

قانون رقم ٥٦٤ لسنة ١٩٥٥ بشأن عدم سرعان أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بإيجارات الأماكن على المساكن الحكومية المخصصة لبعض موظفي الحكومة وعملها . ص ٢٨٤

قانون رقم ٥٦٦ لسنة ١٩٥٥ بمد مدة وقف العمل بالقانون رقم ٦٣٩ لسنة ١٩٥٤ بحظر ذبح الأغنام قبل جز صوفها . ص ٢٨٦

وزارة المالية والاقتصاد :

قرار رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥٥ . بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ . ص ٢٨٧

قرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٢ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمنة . ص ٢٨٨

قرار رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض مواد اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التراكات . ص ٢٨٩

قرار رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٥ . ص ٢٩٠

لجنة التحرير

محمد مصطفى القلبي — حسين أبو زبير — نصيف زكي — احمد شوقي — احمد مختار قطب

ديسمبر
سنة ١٩٥٥

المحكمة

العدد الرابع
العدد السادس والستون

قضاء محكمة النقض الجنائية

(رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل ومصطفى حسن وحسن داود ومحمود اسماعيل ومصطفى كامل المستشارين) .

أو أن الواقعة غير معاقب عليها أو لا جرمية فيها .

(القضية رقم ٢٠٤٧ سنة ٢٤ ق) .

٢٠١

١٠ يناير سنة ١٩٥٥

معارضة . نظرها . يكون أمام القاضي الذي أصدر الحكم النهائي .

المبدأ القانوني

إن القانون قد أوجب أن تنظر الدعوى بالنسبة إلى المعارضة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم النهائي ، وليس ثمة ما يمنع القاضي الذي أصدر الحكم النهائي من نظر المعارضة فيه .
(القضية رقم ٢٠٥١ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٢٠٢

١٠ يناير سنة ١٩٥٥

حكم . تأريخ النطق به . البرة في تحديد من بحقيقة الواقع .

٢٠٠

١٠ يناير سنة ١٩٥٥

١ - أمر حفظ . صدوره من النيابة بعد إجراء تحقيق . ماهيته .

ب - غرفة الاتهام . سلطتها في تمحيص الواقعة وتقدير الأدلة .

المبادئ القانونية

١ - إن الأمر الصادر من النيابة العامة بالحفظ بعد تحقيق أجرته ، هو في حقيقته أمر منها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى .

٢ - إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن لغرفة الاتهام - سواء عند إحالة الدعوى عليها من قاضي التحقيق أو النيابة العامة ، أو عند نظرها الاستئناف المرفوع إليها عن أمر قاضي التحقيق أو النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى - أن تمحص الواقعة المطروحة أمامها والأدلة المقدمة إليها وتصدر أمرها بناء على ما تراه من كفاية الدلائل أو عدم كفايتها

المبدأ القانوني

إن العبرة في التاريخ الذي نطق فيه بالحكم هي بحقيقة الواقع لا بما ذكر عته خطأ فيه أو في محضر الجلسة .

(القضية رقم ٢٠٥٥ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٣٠٣

١٠ يناير سنة ١٩٥٥

إجراءات : سؤال المحكمة التهم عن الفعل المسند إليه . هو من الإجراءات التنظيمية . إغفاله . لا بطلان .

المبدأ القانوني

إن ما يتطلبه القانون من سؤال المحكمة للتهم عن الفعل المسند إليه هو من الإجراءات التنظيمية التي لا يترتب البطلان على إغفالها .

(القضية رقم ٢٠٥٦ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٣٠٤

١٠ يناير سنة ١٩٥٥

حكم . نسبه . مواد مخدرة . ركن العلم بحقيقتها .
التحدث عنه استقلالاً . غير لازم .

المبدأ القانوني

إن المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالاً عن ركن العلم بحقيقة المادة المخدرة المضبوطة مادام حكمها يكشف عن توافر هذا الركن عند المحرز .

(القضية رقم ٢٠٥٩ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٣٠٥

١٠ يناير سنة ١٩٥٥

١ - تحقيق . المحضر الخامس . تاريخه . العبرة في تحديدته هي بحقيقة الواقع .

ب — تفتيش . الأمر به . تقدير كفاية وجدية التحريات التي بني عليها . متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .

المبادئ القانونية

١ — إن العبرة في إثبات تاريخ محضر التحقيق هي بحقيقة الواقع لا بما أثبتته كاتب التحقيق سهواً .

٢ — إن تقدير كفاية التحريات وجديتها متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . فتي أقرتها عليه فإنه لا يجدي المتهم نفعه أن أمر التفتيش صدر بناء على تحريات غير جدية .

(القضية رقم ٢٠٦٠ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٣٠٦

١٠ يناير سنة ١٩٥٥

مأمور الضبط القضائي . قيامه بالتحري عن الجريمة وجمع الاستدلالات . لا يحول دون نفيه لإجراء التفتيش وتحرير المضبوطات .

المبدأ القانوني

إن قيام مأمور الضبط القضائي بأخص واجبات وظيفته وهو التحري عن الجريمة وجمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق ، لا يحول دون نفيه من النيابة العامة للقيام بالتفتيش بوصف كونه عملاً من أعمال التحقيق التي يجوز لها أن تكلفه بإجرائها ، كما يجوز لها أن تعهد إليه في وضع المضبوطات في حرز مغلق .

(القضية رقم ٢٠٦٢ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٢٠٧

١٠ يناير سنة ١٩٥٥

١ — ارتباط . حكم . تسييه . طلب ضم قضايا لم يفصل فيها بعد بحجة ارتباطها بالقضية المطروحة على المحكمة . الفصل فيه . موضوعي . رفضه . بيان الملة . غير لازم .

ب — مواد غادرة . زراعة نباتات الحشيش والحشيش في ظل القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . إحراز النبات في أطوار نموه التالية لتاريخ العمل بالقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . استخراج مادة الأفيون منه بعد نضجه . تطبيق المادة ٣٣ من القانون الأخير على الواقعة . صحيح .

ج — إنبات . الأخذ بقول الشاهد في التحقيق الابتدائي يخالف قولاً آخر له بالجلسة . جائز .

د — إنبات . اعتراف متهم على نفسه بارتكاب الحادث . اطراحه . جائز .

المبادئ القانونية

١ — إن رفض طلب ضم قضايا لم يفصل فيها بعد بحجة ارتباطها بالقضية المطروحة هو من سلطة محكمة الموضوع لأن تقدير الارتباط بين الجرائم الموجب لنظرها معا هو من المسائل الموضوعية التي يفصل فيها قاضي الموضوع دون أن يكون ملزماً ببيان علة رفض الطلب .

٢ — إذا كان الحكم قد أثبت أن المتهم الذي زرع نبات الحشيش ونبات الحشيش في ظل القانون ٢١ لسنة ١٩٢٨ ، أحرز هذا النبات في أطوار نموه التالية لتاريخ العمل بالقانون الجديد رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ وأنتج واستخرج وفعل من نبات الحشيش بعد نضجه مادة الأفيون وأن التحليل دل على أن هذا

النبات وجد مجرحاً وعثر بجوار الجروح على آثار مادة داکتة تبين أنها أفيون ، فإن الحكم إذ طبق المادة ٣٣ من القانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٢ على صورة هذه الواقعة لا يكون قد أخطأ في شيء .

٣ — للمحكمة أن تأخذ بقول الشاهد في التحقيق الابتدائي وإن خالف قولاً آخر له بالجلسة .

٤ — للمحكمة أن تطرح اعتراف متهم على نفسه بارتكاب الجريمة ما دامت لم تصدقه فيه . (القضية رقم ٢٠٦٤ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٢٠٨

١٠ يناير سنة ١٩٥٥

نقض . تقدير سن التهم . مسألة موضوعية . المجادلة في شأنها لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تقبل .

المبدأ القانوني

إن تقدير سن التهم مسألة موضوعية ، لا تقبل المجادلة في شأنها لأول مرة أمام محكمة النقض . (القضية رقم ٢٠٦٥ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٢٠٩

١٠ يناير سنة ١٩٥٥

دفاع شرعي . حكم . تسييه . تصور واقعة الدعوى بما يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعي . إدانة المتهم دون بيان وجه الرأي في قيام تلك الحالة من عدمه . تصور .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم في تلخيصه لواقعة الدعوى قد قال ما يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعي ومع

ذلك دان الطاعن بجريمة ضرب المجنى عليه وإحداث عاهة به ، دون أن ينفي قيام تلك الجالة أو يتناولها بالتمحيص ليبين وجه الرأي فيها حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة ، فإن الحكم يكون قاصر البيان ويتعين نقضه .

(القضية رقم ٢٠٧٠ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٢١٠

١١ يناير سنة ١٩٥٥

مبان . القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ . عدم صدور لائحة التنفيذية . الاستناد إلى ذلك في تعطيل الأحكام الناجزة التي أوجب مراعاتها وفي الامتناع عن تنفيذه . خطأ في تفسير القانون .

المبدأ القانوني

إن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ قد صدر ونشر بالجريدة الرسمية وفقا للأوضاع الدستورية فأصبح بذلك نافذا ، وقد نصت المواد ٢ و ٣ و ٤ و ١٠ و ١١ منه على أوامرو نواه صريحة غير معلقة على شرط يحتم القانون مراعاتها في كل تقسيم يراد إنشاؤه في المدن والقرى التي يسرى عليها القانون ، كما نصت المادة ٢٥ منه على تكليف وزراء الأشغال العمومية والداخلية والصحة العمومية والعدل بتنفيذه كل فيما يخصه وخولتهم بإصدار القرارات بالوائح التنفيذية له ، وإذ أجازت نصوص القانون عند إصدار هذه اللوائح ، إضافة شروط على الشروط الواردة فيه (المادتان ٢ و ١٢) أو تعديل بعض هذه الشروط بالنسبة لبعض المدن والقرى أو لبعض الأحوال في المدن فيما

يتعلق بعرض الطرق ، إذ أجازت نصوص القانون ذلك ، فانها لم ترتب على التراخي في إصدار هذه اللوائح تعطيل الأحكام الناجزة التي أوجب القانون مراعاتها . كما أن المادة السابعة من القانون إذ نصت على وجوب تقديم الطلب الخاص بالموافقة على التقسيم طبقاً للشروط والأوضاع المقررة باللائحة التنفيذية إنما أجازت أن تتضمن تلك اللائحة من الشروط والأوضاع لتنظيم الطلبات شروطاً أخرى غير ما أوجبه القانون ، دون أن يفيد ذلك أنه إذا لم تصدر لائحة تنفيذية امتنع تنفيذ القانون ، وإذن فالحكم الذي يقضى ببراءة المتهم من تهمة إنشاء بناء على أرض قابلة للتقسيم استناداً إلى أن عدم صدور اللائحة التنفيذية قد جعل نصوص القانون مبهمه وغير واضحة بحيث لا يمكن تحديد المخالفة تحديداً صريحاً يسوغ مساءلة المتهم جنائياً هذا الحكم يكون مبنياً على خطأ في تفسير القانون بما يعيبه ويستوجب نقضه .

(القضية رقم ٢٥٨ سنة ٢٤ ق برئاسة وعضوية السادة الأساتذة إبراهيم خليل وكيل المحكمة ومصطفى فاضل ومصطفى حسن وعمود اسماعيل ومصطفى كامل المستشارين) .

٢١١

١١ يناير سنة ١٩٥٥

استرداد الشيء المسروق . الشخص الذي يتجر في مثل الشيء المسروق أو الضائع في حكم المادة ٢٩٧٧ مدني . ما الذي يشترط فيه ؟

المبدأ القانوني

إن القانون يشترط في الشخص الذي يتجر

أنه ميكانيكي سيارات ، وقد ثبت من تحقيق هذه القضية أنه باع أربع سيارات للمتهم الثاني . ولا جدال في أن من يظهر بهذا المظهر أمام الناس ويشتهر عنه أنه يبيع السيارات بعد إصلاحها ينطبق عليه المعنى المقصود من أنه يتجر عادة في مثل هذه السلع ، ويعزز هذا الرأي السائد بين الناس أن السيارات المستعملة ليس لها سوق خاص ، بل العادة جرت أن يشتري الشخص سيارة مستعملة من بائعها مباشرة إذا كانت بينهما معرفة أو بواسطة شخص له اتصال بالسيارات كالميكانيكية لشراء سيارة للغير ، ومن ثم يمكن القول إن السوق العامة المقصودة في القانون للسيارات المستعملة هو ميكانيكية السيارات وأصحاب الورش التي تقوم بإصلاحها ، ومن ثم يكون هذا الاستئناف في غير محله ويتعين رفضه وتأييد الحكم المستأنف .

« وحيث إنه يبين بما قاله الحكم من ذلك أنه إذ اعتبر البائع تاجراً عول في ذلك على ظهوره بمظهر التاجر دون أن يبحث فيما إذا كان هذا البائع يتجر حقيقة في السيارات . ولما كان القانون يشترط في الشخص الذي يتجر في مثل الشيء المسروق أو الضائع في معنى الفقرة الثانية من المادة ٩٧٧ من القانون المدني أن يتجر فيه حقيقة ، ولا يكفي أن يظهر البائع بمظهر التاجر أو يعتقد المشتري أنه يتعامل مع تاجر - لما كان ذلك ، وكان ما قاله الحكم أيضاً من أن محال إصلاح السيارات وأصحاب الورش تعتبر سوقاً عامة لبيع السيارات المستعملة لا يؤدي وحده إلى هذه النتيجة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على ما تقدم يكون قاصر البيان عما يستوجب نقضه بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن . »

(القضية رقم ١٠٣٠ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

في مثل الشيء المسروق أو الضائع في معنى الفقرة الثانية من المادة ٩٧٧ من القانون المدني ، أن يتجر فيه حقيقة ، ولا يكفي أن يظهر البائع بمظهر التاجر أو يعتقد المشتري أنه يتعامل مع تاجر .

المحكم

« من حيث إن الطاعن الأول مدبولي أحمد التركي وإن كان قرر الطعن في الميعاد ، غير أنه لم يقدم لطعنه أسباً ، فيكون طعنه غير مقبولاً شكلاً . » وحيث إن الطعن المرفوع من الطاعن الثاني الأستاذ أمين رفعت أبو هيف قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

« وحيث إن بما ينصاه الطاعن المذكور على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله حين قضى برفض طالب استرداد سيارته المسروقة ، ذلك بأن المحكمة أخطأت فهم المقصود من عبارة من يتجر في مثل الشيء الضائع أو المسروق الواردة بالفقرة الثانية من المادة ٩٧٧ من القانون المدني ، كما أخطأ في تأويل معنى السوق العامة الواردة بالفقرة المذكورة .

« وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه برفض طلب الطاعن استرداد سيارته المسروقة بمن هي في حيازته - وهو المطعون ضده ميخائيل جرجس - على قوله « أما عن طلب السيارة استناداً إلى أن المتهم الثالث (المطعون ضده) لم يشتري من يتجر عادة في السيارات فردود عليه بأن اعتبار الشخص من يتجر في سلعة معينة من عدمه مسألة تقديرية لا يمكن وضع ضابط لها وتختلف باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية ، ولا شك أن في ظهور المتهم الأول (البائع) بأنه يشتري السيارات القديمة ويصلحها ويبيعها وطبيعة عمله

واقعة واحدة وقعت في ظل القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ .

المبدأ القانوني

إذا كان المتهم قد ضبط بالقاهرة في مساء يوم ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٣ ومعه مواد مخدرة وفي اليوم التالي قُتِلَ منزلة بالاسكندرية وعثر به على مواد مخدرة فإن ما وقع من المتهم من إحراز المخدر سواء ما ضبط معه بالقاهرة أم بالاسكندرية إنما هو واقعة واحدة وقعت في ظل القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ ولا يؤثر على ذلك أن المخدر ضبط على مرحلتين إذ أن إحراز المتهم لما ضبط معه في القاهرة في يوم ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٣ ، وما ضبط في الاسكندرية في اليوم التالي قد وقعا في وقت واحد ، وإن افترقا في وقت الضبط بسبب اختلاف المسكان الذي ضبط فيه المخدر .

(القضية رقم ١١٥٥ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٢١٤

١١ يناير سنة ١٩٥٥

دعوى مباشرة . الدعويان الجنائية والمدنية المترتبان عليها . شرط انعقاد الخصومة بين المدعى بالحقوق المدنية وبين التهم فيهما .

المبدأ القانوني

إن الدعوى الجنائية التي ترفع مباشرة من المدعى بالحقوق المدنية ، ودعواه المدنية التابعة لها المؤسسة على الضرر الذي يدعى أنه لحقه من الجريمة لا تتعقد الخصومة بينه وبين المتهم وهو المدعى عليه فيهما إلا عن طريق تكليفه بالحضور

٢١٢

١١ يناير سنة ١٩٥٥

١ — إجراءات محاكمة دعوى الجنائية . إقامتها من النيابة العامة على التهم بالجلسة . عدم قبولها .
ب — دعوى مدنية . رفضها أمام المحكمة الجنائية . عدم قبول الدعوى العمومية . يستتبع الحكم بعدم قبول الدعوى المدنية .

المبادئ القانونية

١ — إن دعوى الجنائية يجب لصحة رفعها أمام محكمة الجنايات أن تحال إليها من غرفة الاتهام أو من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية وفقاً لما نصت عليه المادة ٣٧٣ من قانون الإجراءات الجنائية . وإذن فإذا كانت النيابة العامة إذ طلبت محاكمة المتهم أمام محكمة الجنايات بوصف أنه ارتكب جنائية عاهة ، لم تسلك الطريق التي رسمها القانون ، وإنما أقامت الدعوى على المتهم بالجلسة ، فلا تكون الدعوى العمومية مقبولة أمام محكمة الجنايات .

٢ — إن الدعوى المدنية التي ترفع للسحاكم الجنائية هي دعوى تابعة للدعوى العمومية ، فإذا كانت الأخيرة غير مقبولة تعين القضاء بعدم قبول الأولى أيضاً .

(القضية رقم ١٠٤٧ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٢١٣

١١ يناير سنة ١٩٥٥

مواد مخدرة . ضبط متهم بالقاهرة في مساء يوم ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٣ محرراً لمواد مخدرة . تفتيش منزله بالاسكندرية في اليوم التالي والمنور به على مواد مخدرة . اعتبار ما وقع من التهم من إحراز المخدر

أمام المحكمة تكليفاً صحيحاً ، وما لم تتعقد الخصومة بالطريق الذي رسمه القانون ، فإن الدعويين الجنائية والمدنية لا شكواً مقبولتين من المدعى بالحقوق المدنية بالجلسة ، وذلك لأن القانون أيضاً إنما أجاز رفع الدعوى المدنية بالجلسة في حالة ما إذا كانت من الدعوى الفرعية فقط .

(القضية رقم ١١٦٧ لسنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٢١٥

١١ يناير سنة ١٩٥٥

١ — إثبات . اعتراف . قواعد الإثبات المقررة للواد المدنية في شأن الاعتراف . عدم تقييد اتقاضى الجنائي باتباعها .

ب — إثبات . الاعتماد على أقوال المتهم في محضر ضبط الواقعة وإن عدل عنها بعد ذلك . جاز .

المبادئ القانونية

١ — لا محل لتقييد القاضى الجنائي باتباع قواعد الإثبات المقررة للواد المدنية في شأن الاعتراف ، بل يكون له كامل السلطة في تقدير أقوال المتهم في أى مرحلة من مراحل الدعوى وأن يستخلص منها ما يراه اعترافاً منه بالجريمة .

٢ — للمحكمة أن تعتمد في حكمها على أقوال المتهم في محضر ضبط الواقعة ، وإن عدل عنها بعد ذلك ، مادامت قد اطمأنت إلى صحتها .

(القضية رقم ١١٨٨ لسنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة ابراهيم خليل وكيل المحكمة ومصطفى فاضل ومصطفى حسن وحسن داود ومحمود ابراهيم سماعيل المستشارين) .

٢١٦

١١ يناير سنة ١٩٥٥

محكمة . النى على المحكمة ابداءها الرأى في التهمة قبل سماع مرافعة الدفاع . عدم سلوك الطريق الذى رسمه القانون في مثل هذه الحالة أمام محكمة الموضوع . إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز .

المبدأ القانونى

إذا كان مما يتعاه الطاعن على الحكم أن المحكمة استبقت الأمور وأيدت رأيها في التهمة قبل سماع مرافعة الدفاع فإن ما يقوله الطاعن من ذلك مردود بأن القانون قد رسم للمتهم طريقاً معيناً لكي يسلكه في مثل هذه الحالة أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الموضوع ، فإذا هو لم يفعل فليس له أن يشكو من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(القضية رقم ١١٩٧ لسنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٢١٧

١١ يناير سنة ١٩٥٥

١ — قتل عمد . نية القتل . لامانع من توافرها ولو كانت الإصابة في غير مقتل .

ب — حكم . ترصد . المادة ٢٣٢ ع . طبيعتها . عدم ورودها ضمن المواد التى دفت بها الدعوى . ذكرها في الحكم . لا أثر .

المبادئ القانونية

١ — إن إصابة المجنى عليه في غير مقتل ، لا تنفى معه قانوناً توفر نية القتل .

٢ — لا يعيب الحكم إذا كان قد أورد مادتي سبق الإصرار والترصد وإن لم ترد المادة ٢٣٢ من قانون العقوبات الخاصة بتعريف الترصد

وجعله حقا يبيح دفع كل اعتداء على نفس المدافع أو على غيره ، لم يشترط في الاعتداء الذي يبيح الدفاع قدرا معيناً من الجسامة .

٢ — إذا كان كل ما أورده الحكم في نفي حالة الدفاع الشرعي لا يعدو التحدث عن عدم تناسب عدد المعتدين من كل فريق وكون فريق المتهمين أقوى من خصمهما ، وقوله إن الاعتداء لم يكن مفاجئاً ، بل حصل على أثر مشادة ، فإن هذا الذي قاله الحكم لا يصلح رداً تلتقي به حالة الدفاع الشرعي وبالتالي يكون الحكم قاصر البيان بما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ١٩٤٦ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة إبراهيم خليل وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وحسن داود ومحمود اسماعيل ومصطفى كامل المستشارين) .

٢٢٠

١١ يناير سنة ١٩٥٥

تقليد أوراق البنكنوت . يكفى أن يكون التقليد طي نحو يمكن به خدع الناس .

المبدأ القانوني

لا يشترط في جريمة تقليد أوراق البنكنوت المأذون بإصدارها قانوناً ، أن يكون التقليد قد تم بمهارة وحلق ، بل يكفى أن يكون على نحو يمكن به خدع الجمهور .

(القضية رقم ١٩٥٠ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة إبراهيم خليل وكيل المحكمة ومصطفى فاضل ومصطفى حسن واسحق عبد السيد ومحمد عبد الرحمن المستشارين) .

ضمن المواد التي رفعت بها الدعوى ، ذلك لأن المادتين ٢٣١ و ٢٣٢ من القانون المشار إليه إن هما إلا من المواد التعريفية ولا شأن لهما بالعقوبة المقررة للجريمة .

(القضية رقم ١٢١٨ سنة ٢٤ بالهيئة السابقة) .

٢١٨

١١ يناير سنة ١٩٥٥

تفتيش المنازل . ماهيته . متى يجوز لسلطة التحقيق أن تأمر به ؟ من الذي يقدر كفاية الدلائل التي تبرره ؟

المبدأ القانوني

استقر قضاء محكمة النقض على أن تفتيش المنازل هو إجراء من إجراءات التحقيق لا تأمر به سلطة من سلطاته إلا لمناسبة جريمة ترى أنها وقعت وصحت نسبتها إلى شخص معين قام عليه من الدلائل ما يكفى لإصدار حرمته مسكنه التي كفها القانون ، وأن تقدير كفاية تلك الدلائل موكل لسلطة التحقيق تحت رقابة محكمة الموضوع .

(القضية رقم ١٥٠٨ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٢١٩

١١ يناير سنة ١٩٥٥

أ — دفاع شرعي . الاعتداء الذي يبيحه . اشتراط تدرجين من الجسامة فيه . غير لازم .

ب — حكم . تسييد . دفاع شرعي . مثال للقصور في الرد عليه .

المبادئ القانونية

١ — إن القانون إذ قرر حق الدفاع الشرعي

٢٢١

١١ يناير سنة ١٩٥٥

- ١ — اشتراك . الاشتراك بالمساعدة . متى يحقق ؟
ب — حكم . تسببه . اشتراك في تزوير بطريق
المساعدة . عدم استظهار علم الشريك بتغيير الحقيقة في
المحرر . قصور .

المبادئ القانونية

- ١ — إن الاشتراك بالمساعدة لا يتحقق
إلا إذا ثبت أن الشريك قصد الاشتراك في الجريمة
وهو عالم بها ، وأنه ساعد في الأعمال المجهزة
أو المسهلة لارتكابها .

- ٢ — إذا كان الحكم إذ دان المتهم
بالاشتراك في جريمة التزوير بطريق المساعدة
على ارتكابها ، لم يبين علم المتهم بتغيير الحقيقة
في المحرر ، ولم يورد الأدلة على ذلك ، فإنه
يكون قاصر البيان بما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ١٩٥٢ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة ابراهيم خليل وكيل المحكمة ومصطفى
فاضل ومصطفى حسن ومصطفى كامل واسحق عبد السيد
المستشارين) .

٢٢٢

١١ يناير سنة ١٩٥٥

- ١ — حكم . تسببه . سبق لإصرار . استظهاره .
مثال .
ب — حكم . تسببه . دفاع موضوعي . الرد عليه
ردا صريحا . غير لازم .

المبادئ القانونية

- ١ — يعتبر الحكم قد استظهر في منطق
سليم ظرف سبق الإصرار إذ قال : إنه متوفر من

حمل المتهم لهذا السلاح . (بندقية) واعداده ،
والتوجه به إلى مكان المجنى عليه ، وإطلاقه عليه
بمجرد رؤيته بما يدل على سبق اعتزام القتل
للحزازات التي أثارها في نفس المتهم تبرئة
قريب المجنى عليه من تهمة قتل ابن عم المتهم .
٢ — من المقرر أن المحكمة غير مكلفة بالرد
ردا صريحا على ما يثيره المتهم من أوجه دفاع
موضوعية ، إذ يكفي أن يكون الرد مستفادا
من الحكم بإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي
أوردتها الحكم .

(القضية رقم ١٩٥٣ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٢٢٣

١١ يناير سنة ١٩٥٥

إجراءات . محاكمة . الأصل في الأحكام الجنائية
أن تبني على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة
بالجلسة . إدانة المتهم دون سماع شهود في أي من درجتي
التقاضى ودون إجراء أي تحقيق . بطلان الحكم .

المبدأ القانوني

الأصل في الأحكام الجنائية أن تبني على
التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة في
مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود مادام سماعهم
ممكنا ، وإذن فإذا كانت المحكمة أسست حكمها
بإدانة المتهم على ما أثبتته الشاهد في محضره ، دون
أن تبين السبب في عدم سماعه بالجلسة في أي
من درجتي التقاضى ، أو تجرى أي تحقيق في
الدعوى ، فإن حكمها يكون باطلا متعيينا نقضه .
(القضية رقم ١٩٥٥ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٢٢٤

١١ يناير سنة ١٩٥٥

نقض . استئناف . حكم من محكمة أول درجة يجوز استئنافه لخطأ في القانون . الطعن فيه مباشرة بطريق النقض . غير جائز .

المبدأ القانوني

إذا كان مما يتعاه الطاعن على الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بتغريمه مائتي قرش ، أنه أخطأ في تطبيق القانون ، فإن استئنافه كان جائزا طبقا للفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية التي تجيز استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية لخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها ، ويكون الطعن فيه مباشرة بطريق النقض غير جائز ، لأن التقرير بالطعن وفقا للمادة ٢٤٠ من قانون الإجراءات الجنائية لا يجوز إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة .

(القضية رقم ١٩٥٦ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة ابراهيم خليل وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل المستشارين) .

٢٢٥

١١ يناير سنة ١٩٥٥

حكم . تسييبه . تبديد . دفاع هام . الدفع بسقوط الحيز طبقا للمادة ٦٠٥ مرافعات . عدم تحقيقه أو الرد عليه . قصور .

المبدأ القانوني

إذا دفع المتهم بالتبديد بسقوط الحيز واعتباره كأن لم يكن طبقا للمادة ٦٠٥ مرافعات لأن الحاجز لم يعلن محضرا الحجز والامر

الصادر به إلى المحجوز عليه في ظرف ثمانية أيام على الأكثر من تاريخ توقيعه ، وكانت المحكمة لم تحقق هذا الدفاع أو ترد عليه بما يبرر رفضه مع أنه دفاع هام قد يترتب على تحقيقه - إن صحح - تغيير وجه الرأي في الدعوى ؛ فإن الحكم يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه . (القضية رقم ١٩٥٧ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة ابراهيم خليل وكيل المحكمة ومصطفى فاضل ومصطفى كامل واسحاق عبد السيد ومحمد عبدالرحمن المستشارين) .

٢٢٦

١١ يناير سنة ١٩٥٥

١ - خطف بالإكراه . ركن الإكراه . متى يتوفر؟ مثال .
ب - إثبات . شاهد . أخذ المحكمة بما تطمئن إليه من أقواله في حق أحد المتهمين واطراحها في حق متهم آخر . جائز .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان الحكم قد أثبت أن المجنى عليها (في جنائية خطف بالإكراه) كانت متمسكة ببقائها في منزل والدتها ، وأن المتهم الأول جذبها من يدها إلى خارج الغرفة وانصرف بها إلى الطريق ومعه المتهم الثاني ، فإن ما أثبتته المحكمة من ذلك يتوفر به ركن الإكراه كما هو معترف به في القانون .

٢ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشاهد في حق أحد المتهمين ، وأن تطرحها في حق متهم آخر ، دون أن يعد ذلك منها تناقضا يعيب حكمها

ما دام تقدير الدليل موكولا إليها وحدها .

(القضية رقم ١٩٦٠ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٢٢٧

١١ يناير سنة ١٩٥٥

١ — تفتيش . الأمر به . تقدير جدية التحريات التي بنى عليها . متروك النيابة تحت إشراف القضاء .

ب — تفتيش . الأمر به . يستتبع القبض على المتهم بالقدر اللازم لإجرائه .

ج — إجراءات . ضبط وتحرير متعلقات الجريمة . عدم مراعاة مانصت عليه المادة ٥٥ ا . ج وما بعدها . لا بطلان .

المبادئ القانونية

١ — إن تقدير جدية التحريات التي بنى عليها إذن التفتيش متروك للنسابة تحت إشراف القضاء .

٢ — إن الأمر بتفتيش متهم يستتبع القبض عليه في حدود القدر اللازم لإجراء التفتيش .

٣ — إن قانون الإجراءات الجنائية لم يرتب البطلان على عدم مراعاة مانصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها (في خصوص ضبط وتحرير متعلقات الجريمة) ولا تثريب على المحكمة إذا هي أخذت المتهم بما ضبط معه من مخدر مادامت قد اقتنعت بعدم حصول عبث في المضبوطات .

(القضية رقم ١٩٦٣ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٢٢٨

١٩ يناير سنة ١٩٥٥

١ — إجراءات . تحرير محضر بالإجراءات وجمع الاستدلالات بمعرفة الضابط الذي أجرى التفتيش . لامانع .

ب — تفتيش . الخطأ في ذكر اسم المطلوب تفتيشه في الأمر . لا يبطل التفتيش .

المبادئ القانونية

١ — إن القانون لا يحتم على الضابط الذي أجرى التفتيش التخلي لغيره عن تحرير محضر بالإجراءات وجمع الاستدلالات .

٢ — الخطأ في اسم الشخص الصادر به أمر التفتيش ليس من شأنه أن يبطل الإجراء متى كان الشخص الذي اتخذ في حقه هو بعينه المقصود به .

(القضية رقم ٢١٧١ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة ابراهيم خليل وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وحسن داود ومحمود اسماعيل ومصطفى كامل المستشارين) .

٢٢٩

١٩ يناير سنة ١٩٥٥

دفاع شرعي . تصوير المحكمة وائمة الدعوى تصويرا يوضح اقيام حالة الدفاع الشرعي . عدم بحث المحكمة في قيام الحالة المذكورة . حكم معيب .

المبدأ القانوني

إذا كان تصوير المحكمة للواقعة يفيد أن المتهم لم يعتد على المجنى عليهما إلا على أثر العدوان الذي حصل على زوجته اللتين كانتا تستغيثان فقد كان يتعين على المحكمة مع هذا

التصوير أن تبحث في قيام حالة الدفاع الشرعى من عدمه ولولم يكن المتهم قد دفع صراحة بذلك ، فإذا هي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بما يستوجب نقضه .
(القضية رقم ٢١٨٣ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٢٣٠

١١ يناير سنة ١٩٥٥

١ — فاعل . ضرب أفضى إلى موت . اتفاق متهمين فيما بينهم على ضرب الجنى عليه ومباشرة كل منهم فعل الضرب تنفيذا لهذا الاتفاق . يكنى بذاته لمساءلتهم جميعا بصفتهم فاعلين أصليين .

ب — وصف التهمة . ضرب أفضى إلى موت مع سبق الإصرار . إدانة المتهمين بهذه الجريمة مع استبعاد ظرف سبق الإصرار . تأسيس الإدانة على قيام اتفاق بين المتهمين على ضرب الجنى عليه ومباشرة كل منهم ضربه . لا يعد تنفييرا في وصف التهمة ، مادام أن المحكمة استخلصت حصول الاتفاق من الوقائع التى تناولها التحقيق .

المبادئ القانونية

١ — مادامت المحكمة قد استخلصت استخلاصا سائغا وفي منطق سليم من الوقائع التى تناولها التحقيق أن المتهمين اتفقوا فيما بينهم على ضرب الجنى عليه وبأشركل منهم فعل الضرب تنفيذا لهذا الاتفاق فإن ما استخلصته المحكمة من ذلك تتمحقق به مسئوليتهم جميعا عن جريمة الضرب المفضى إلى الموت بصفتهم فاعلين أصليين دون حاجة إلى تعيين من أحدث منهم الإصابة أو الإصابات التى ساهمت فى إحداث الوفاة ودون حاجة إلى توفر ظرف سبق الإصرار .

٢ — إذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهمين

بأنهم ضربوا الجنى عليه عمدا مع سبق الإصرار ولم يقصدوا من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته ، فدانتهم المحكمة بهذه الجريمة ذاتها بعد أن استبعدت ظرف سبق الإصرار لعدم ثبوته فى حقهم وأسست هذه الإدانة على النتيجة القانونية المستخلصة من قيام الاتفاق بينهم على ضرب الجنى عليه ومباشرة كل منهم ضربه ، فإن ذلك منها لا يعد تنفييرا فى الوصف القانونى للتهمة .
(القضية رقم ٢١٨٤ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٢٣١

٢٤ يناير سنة ١٩٥٥

حكم . تسببه . قتل خطأ . عدم بيان الإصابات التى لحقت بالجنى عليه وكيف نشأت الوفاة عنها . تصور . المبدأ القانونى

إذا كان الحكم إذ أثبت فى تحصيله لواقعة الدعوى أن المتهم صدم الجنى عليه بسيارته ، لم يبين الإصابات التى لحقت بهذا الأخير من أثر الصدمة ولا كيف نشأت الوفاة عن تلك الإصابات ، فإنه يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

(القضية رقم ١١٢٣ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة إبراهيم خليل وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وحسن داود ومحمود اسماعيل ومصطفى كامل المستشارين) .

٢٣٢

٢٤ يناير سنة ١٩٥٥

مواد مخدرة . الاتجار فيها . تقديره . موضوعى . المبدأ القانونى

ان الاتجار فى الجواهر المخدرة إنما هو واقعة

لها وحدها الاختصاص الذي كان ممنوحاً من قبل
لتلك اللجان ، مما يتعين معه أن تنظر المحاكم تلك
الدعاوى وتجري عليها حكم المادة الخامسة من
قانون العقوبات . وإذن فالحكم الذي يقضى
بعدم الاختصاص تأسيساً على أن القانون المشار
إليه ليس متعلقاً بالإجراءات فقط بل تضمنت
نصوصه أحكاماً جديدة وعقوبات أخرى أشد
مما كانت تنص عليه لائحة الترع والجسور الملغاة
بما لا يجوز معه أن ينسحب أثره على الماضي طبقاً
للمادة ٥ من قانون العقوبات ، هذا الحكم يكون
مخططاً في تأويل القانون بما يستوجب نقضه .
(القضية رقم ٢١٩٦ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٢٣٤

٢٤ يناير سنة ١٩٥٥

دفاع . طلب التأجيل للاستعداد . لا تلزم إجابته متى
ثبت أن المتهم أعلن إعلاناً صحيحاً .

المبدأ القانوني

إن المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب التأجيل
مادام المتهم قد أعلن إعلاناً صحيحاً في المواعيد
التي قررها القانون .
(القضية رقم ٢٢٠٧ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٢٣٥

٢٩ يناير سنة ١٩٥٥

١ - اثبات . الدفع بعدم جواز الاثبات بالبيئة .
لإثارة لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تقبل .
ب - اثبات . تجزئة الدليل . أخذ المحكمة بما
تطمئن إليه منه . لا مانع .

مادية يستقل قاضى الموضوع بحرية التقدير فيها .
(القضية رقم ١١٥٦ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٢٣٣

٢٤ يناير سنة ١٩٥٥

اختصاص . قانون . القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣
في شأن الرى والصرف . اختصاص المحاكم بنظر الدعاوى
التي ترفع اليها من وقائع حدثت قبل صدوره . الحكم
بعدم الاختصاص تأسيساً على أن القانون المذكور
لا ينسحب أثره على الماضي . خطأ في تأويل القانون .

المبدأ القانوني

إن المادة الأولى من القانون رقم ٦٨ لسنة
١٩٥٣ في شأن الرى والصرف تنص على أنه
« يعمل في المسائل المتعلقة بالرى والصرف
بالأحكام المرافقة لهذا القانون » كما نصت المادة
الثانية منه على إلغاء القوانين والأوامر العالية
التي حل القانون الجديد محلها ، ومن بينها الأمر
العالي الصادر في ٢٢ من فبراير سنة ١٨٩٤ بشأن
الترع والمساقى والمعدل بالقانون رقم ٢٠
لسنة ١٩٠٩ ؛ وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية
للقانون الجديد ما يأتي : وكذلك ألغى
المشروع لجان الرى وأحال اختصاصها في جرائم
الرى والصرف إلى المحاكم العادية ، وفي هذا
ضمان كبير للأفراد ، كما وضع عقوبات شديدة
لمرتكبي هذه الجرائم لتكون ذات أثر فعال .
ويتضح من ذلك أن الشارع قد ألغى تلك اللجان
الإدارية التي كانت تتولى النظر في جرائم الرى
والصرف وجعل ولاية نظر هذه الجرائم للمحاكم
العادية وبذا أصبحت هذه المحاكم هي الجهة التي

المبادئ القانونية

١ — إذا كان المتهم لم يدفع أمام محكمة الموضوع بعدم جواز الاثبات بالبيئة فلا تقبل منه إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ — للمحكمة في المواد الجنائية أن تجزئ أي دليل يطرح عليها ولو كان اعترافاً وتأخذ منه بما تظمن إليه وتطرح ما عداه .

(القضية رقم ٢١٩٥ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة ابراهيم خليل وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وحسن داود ومحمود اسماعيل ومصطفى كامل المستشارين) .

٢٣٦

اول فبراير سنة ١٩٥٥

١ — تحقيق . لإجراؤه بمعرفة معاون نيابة من غير انتداب خاص . عدم اعتراض محامي المتهم الذي كان حاضراً من مبدأ التحقيق . سقوط حق المتهم في الدفع بإطلانه .

ب — تفتيش . تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر به . موكل سلطة التحقيق تحت رقابة محكمة الموضوع .

المبادئ القانونية

١ — لا جدوى للتهمة بما يثيره في خصوص بطلان الاجراءات الخاصة بالتحقيق الابتدائي ، لأن الذي أجراه معاون نيابة من غير انتداب خاص ، إذا كان الثابت أن محامياً حضر عن المتهم في ذلك التحقيق من مبدئه ، وحصل الإجراء بحضوره بدون اعتراض منه ، الأمر الذي يترتب عليه سقوط حقه في الدفع بهذا

البطلان على مقتضى ما نصت عليه المادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية .

٢ — إن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار أمر التفتيش موكل سلطة التحقيق تحت رقابة محكمة الموضوع .

(القضية رقم ١١٥٧ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة ابراهيم خليل وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل المستشارين) .

٢٣٧

اول فبراير سنة ١٩٥٥

دعوى مدنية . عدم قبولها أمام المحكمة الجنائية إلا من الشخص الذي أصابه ضرر شخصي مباشر من الجريمة . علة ذلك .

المبدأ القانوني

إن القانون إذ أجاز للدعي بالحق المدني أن يطالب بتعويض ما لحقه من ضرر أمام المحكمة الجنائية ، إما عن طريق تدخله في دعوى جنائية أقيمت فعلاً على المتهم ؛ أو بالتجاء مباشرة إلى المحكمة المذكورة مطالباً بالتعويض ومحرراً للدعوى الجنائية ، فإن هذه الإجازة إنما هي استثناء من أصول مقررين . حاصل أولها أن المطالبة بمثل هذه الحقوق إنما تكون أمام المحاكم المدنية ، ومؤدى ثانيهما أن تحريك الدعوى الجنائية إنما هو حق تمارسه النيابة العامة وحدها ، ومن ثم يتعين عدم التوسع في الاستثناء المذكور ، وقصره على الحالة التي يتوافر فيها الشرط الذي قصد الشارع أن يجعل الالتجاء إليه فيها منوطاً

القانون على خلاف ذلك ، وكانت الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من هذا القانون تنص على أنه لا يجوز في أية حال أن تطول المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بسبب الانقطاع لأكثر من نصفها ، وكان القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ الصادر في ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥١ قضى بإضافة فقرتين إلى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية نص في الفقرة الأولى منهما على ألا تبدأ المدة المشار إليها في الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ السالفة الذكر بالنسبة للجرائم التي وقعت قبل تاريخ العمل به إلا من هذا التاريخ ولما كانت الواقعة التي رفعت بها الدعوى قد وقعت في الفترة بين أول يناير سنة ١٩٤٨ و٢٢ من مايو سنة ١٩٤٨ وإلى حين صدور القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ لم يكن قد مضى على وقوعها الأربع سنوات والنصف المنصوص عليها في المادة ١٧ المذكورة ، ولما كانت الدعوى العمومية لم تنقض بمضي المدة لا بمقتضى قانون تحقيق الجنايات الذي وقعت الجريمة في ظله ولا بمقتضى قانون الإجراءات الجنائية من تاريخ نشره في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ إلى تاريخ نشر القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ الصادر في ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥١ الذي نص على احتساب مدة الانقطاع ابتداء من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ بالنسبة إلى الجرائم التي وقعت قبل صدور قانون الإجراءات الجنائية - فإن هذا النص يكون هو الواجب تطبيقه على واقعة الدعوى ، ولما كانت المادة ١٧ السالفة ذكرها

بتوافره ، وهو أن يكون المدعى بالحق المدني هو الشخص الذي أصابه ضرر شخصي مباشر من الجريمة ، وإلا كان من شأن إجازة هذا الحق لمن يحل محل المدعى بالحق المدني ، أن يدخل استعماله في نطاق المساومات الفردية مما لا يتفق والنظام العام .

(القضية رقم ١٩٤٥ لسنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة إبراهيم خليل وكيل المحكمة ومصطفى فاضل ومحمود اسماعيل واسحق عبد السيد ومحمد عبد الرحمن المستشارين) .

٢٣٨

أول فبراير سنة ١٩٥٥

١ - انقضاء الدعوى الجنائية . جنحة لم يمض على وقوعها مدة أربع سنوات ونصف إلى حين صدور القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ الذي نص على احتساب مدة الانقطاع ابتداء من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ بالنسبة إلى الجرائم التي وقعت قبل صدور قانون الإجراءات الجنائية . هذا النص هو الواجب تطبيقه .

ب - أمر حفظ . تأشير وكيل النيابة على المحضر بقيد الأوراق بدفتر الشكاوى الإدارية وحفظها مع تفهيم الشاكي برفع دعوى مدنية والظن في عقد البيع بالتزوير إذا شاء . عدم تدوين أسباب قانونية أو موضوعية لهذا الأمر . مفاد ذلك .

ج - دعوى مدنية . حق الخيار في رفعها أمام القضاء الجنائي أو المدني . متى يسقط ؟

د - حكم . تسييه . دفاع موضوعي . الرد صراحة على كل جزئية من جزئياته . غير لازم .

المبادئ القانونية

١ - لما كانت المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية الصادر في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ تنص على انقضاء الدعوى العمومية في مواد الجنح بمضي ثلاث سنوات مالم ينص

٢٣٩

أول فبراير سنة ١٩٥٥

١ — محكمة استئنافية . الأصل أنها تحكم في الدعوى على مقتضى الأوراق .

ب — إثبات . خبراء . تقاريرهم . لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تظمن إليه منها وتطرح ما لا تظمن إليه .

المبادئ القانونية

١ — المحكمة الاستئنافية إنما تحكم في الأصل في الدعوى على مقتضى الأوراق ، وهي غير ملزمة بإجراء تحقيق إلا ما ترى هي لزوما لإجرائه أو استكمال ما كان يجب على محكمة أول درجة إجراؤه .

٢ — لمحكمة الموضوع — بما لها من سلطة التقدير — كامل الحرية في الأخذ بما تظمن إليه من تقارير الخبراء ، وإطراح ما لا تظمن إليه منها .

(القضية رقم ٢٢٢٤ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة إبراهيم خليل وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وحسن داود ومحمود اسماعيل ومحمد عبد الرحمن المستشارين) .

٢٤٠

أول فبراير سنة ١٩٥٥

نقض . تفتيش . طعن لامصلحة منه . لاجدوى من إثارته . مثال .

المبدأ القانوني

لا جدوى للتمهم بما يشيره بشأن عدم توقيع وكيل النيابة على محضر التحقيق الذي انتهى بصور الأمر بتفتيشه لأن القانون لا يوجب أن

قد حصل تعديلها مرة أخرى بالمرسوم بقانون رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، وأعاد الحال إلى ما كان عليه بمقتضى قانون تحقيق الجنايات ، فإن الدعوى العمومية بالنسبة إلى تلك الواقعة لا تكون قد انقضت .

٢ — إذا كان وكيل النيابة حين أصدر أمراً بحفظ الشكوى المقدمة من المدعى بالحقوق المدنية لم يدون لأمره أسباباً قانونية ولا موضوعية ، بل اكتفى بالتأشير على المحضر بقيد الأوراق بدفتر الشكاوى الإدارية وحفظها وذلك بوصف أن المادة هي نزاع على ملكية سيارة ، وأشار بتفهم الشاكي برفع دعوى مدنية والظعن في عقد البيع بالتزوير إذا شاء ، ففاد ذلك أن النيابة رأت عدم البت في الشكوى بوصفها سلطة تحقيق ، بل تركت الأمر للمدعى بالحقوق المدنية يتولاه بنفسه متى شاء .

٣ — من المقرر قانوناً أن حق المدعى المدني في الخيار لا يسقط إلا إذا رفع دعواه أولاً أمام المحكمة المدنية وكانت هذه الدعوى متحدة مع تلك التي يريد إثارتها أمام المحكمة الجنائية من حيث الخصوم والسبب والموضوع .

(القضية رقم ٢٢١٤ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة إبراهيم خليل وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وحسن داود ومحمود اسماعيل ومصطفى كامل المستشارين) .

يسكون الأمر بتفتيش المتهم مسبقا بتحقيق مفتوح .

(القضية رقم ٢٢٢٧ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة ابراهيم خليل وكيل المحكمة ومصطفى فاضل ومحمود اسماعيل ومصطفى كامل واسحق عبد السيد المستشارين) .

٢٤١

أول فبراير سنة ١٩٥٥

تقدم . نصوص القانون الخاصة به . تملنها بالنظام العام . أثر ذلك .

المبدأ القانوني

إن نصوص القانون الخاصة بالتقدم تتعلق بالنظام العام لأنها تستهدف المصلحة العامة لا مصلحة شخصية للتهمة ، مما يستوجب إعمال حكمها على الجرائم السابقة على تاريخ صدورها وإن كان في ذلك تسوية لمركزه ، مادام أنه لم يصدر في الدعوى حكم نهائي .

(القضية رقم ٢٤٤٢ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة ابراهيم خليل وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وحسن داود ومحمود اسماعيل واسحق عبد السيد المستشارين) .

٢٤٢

٨ فبراير سنة ١٩٥٥

غش . قرار وزير التجارة رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ الذي ينص على بطلان إجراءات أخذ العينة إذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل في الأجل المحدد بالقرار . لا يعتد به خروجه عن مقتضى القانون .

المبدأ القانوني

إن القرار الوزاري رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ الصادر من وزير التجارة والصناعة فيما نص عليه في مادته الخامسة من بطلان إجراءات أخذ العينة ، إذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل

في الأجل المحدد فيه قد تجاوز السلطة المخولة له بمقتضى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الذي صدر تنفيذا له فهو لا يقيد المحاكم ويبقى لها أن تقدر أدلة الدعوى حسبما تظعن هي إليه دون التفات لهذا الجزاء الذي جاء مشوبا بتجاوز السلطة اللازمة لتقريره .

(القضية رقم ٢٠٥٣ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة ابراهيم خليل وكيل المحكمة ومصطفى فاضل ومحمود اسماعيل واسحاق عبد السيد ومحمد عبد الرحمن يوسف المستشارين) .

٢٤٣

٨ فبراير سنة ١٩٥٥

إخفاء أشياء مسروقة . الركن المادي . متى يتحقق؟

المبدأ القانوني

إن الركن المادي في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة لا يتحقق إلا بإتيان الجاني فعلا ماديا إيجابيا يدخل به المسروق في حيازيته .

(القضية رقم ٢٣٩٢ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٢٤٤

٨ فبراير سنة ١٩٥٥

سب وقذف . دفاع . الفصل في كون عبارات السب والقذف مما يستلزمه الدفاع . مسألة موضوعية .

المبدأ القانوني

إن الفصل في كون عبارات السب أو القذف مما يستلزمه الدفاع متروك لمحكمة الموضوع .

(القضية رقم ٢٣٩٣ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة ابراهيم خليل وكيل المحكمة ومصطفى فاضل ومحمود اسماعيل ومصطفى كامل ومحمد عبد الرحمن يوسف المستشارين) .

٢٤٥

٨ فبراير سنة ١٩٥٥

مصادرة . شرط . الحكم بها إعمالاً للمادة ٣٠ عقوبات .

المبدأ القانوني

إذا كان الثابت من الحكم أن المخور التي حكم بمصادرتها لم تضبط على ذمة الفصل في الدعوى ؛ فإن القضاء بالمصادرة يكون قد وقع على خلاف ما تقتضيه المادة ٣٠ من قانون العقوبات .

(القضية رقم ٢٤٠٠ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٢٤٦

٨ فبراير سنة ١٩٥٥

استئناف . تعويض . العبرة في تقدير قيمة الدعوى بمقدار المبلغ المطلوب ولو وصف الطلب بأنه مؤقت .

المبدأ القانوني

إن قضاء محكمة النقض مستقر على أن دعوى التعويض عن الفعل الضار تقدر قيمتها دائماً بمقدار مبلغ التعويض المطلوب ولو وصف فيها الطلب بأنه مؤقت . وإذن فالحكم الذي يقضى بعدم جواز الاستئناف المقدم من المدعى بالحقوق المدنية عن الحكم برفض دعواه المتضمنة طلب قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت يكون صحيحاً لا مخالفاً فيه للقانون .

(القضية رقم ٢٤٠١ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة إبراهيم خليل وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وعمود اسماعيل ومصطفى كامل واسحاق عبد السيد المنشارين) .

٢٤٧

٨ فبراير سنة ١٩٥٥

نقض . طعن لامصلحة منه . لاجدوى من إثارتته . مثال .

المبدأ القانوني

إذا كانت المادة التي أضافها الحكم إلى مواد الاتهام المطبقة ، لاتعدو تقدير عقوبة الجريمة التي اتهم الطاعن بها ، ولا تؤدي إلى تغيير وصف التهمة المسندة إليه ، فلا جدوى له مما يقوله من ذلك ، مادام أن العقوبة المقررة بها هي العقوبة التي نص عليها القانون للجريمة التي اتهم ودين بها .

(القضية رقم ٢٤٠٣ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٢٤٨

٨ فبراير سنة ١٩٥٥

تفتيش . الإذن به . متى يجب أن يكون مسبوقاً بتحقيق مفتوح ؟ .

المبدأ القانوني

لا يشترط لإصدار إذن التفتيش أن يكون مسبوقاً بتحقيق مفتوح مادام التفتيش لم يقع على منزل المتهم .

(القضية رقم ٢٤٠٧ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٢٤٩

١٤ فبراير سنة ١٩٥٥

حكم . تسيبه . شاهد نفي . عدم الأخذ بشهادته . الإشارة إلى ذلك صراحة في الحكم بالإدانة . غير لازمة .

المبدأ القانوني

إن المحكمة غير ملزمة بأن تشير صراحة في حكمها إلى عدم أخذها بشهادة شاهد النفي إذ يكون في قضائها بإدانة المتهم للأسباب التي أوردتها ما يتضمن بذاته الرد على شهادة شاهد النفي وأن المحكمة لم تظمن لأقواله فاطرحتها .

(القضية رقم ٢٤١٩ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وحسن داود ومحمود اسماعيل ومصطفى كامل ومحمد عبد الرحمن المستشارين) .

٢٥٠

١٤ فبراير سنة ١٩٥٥

١ — جريمة . جنائية . إحالتها إلى محكمة الجناح للحكم فيها على أساس عقوبة الجناح . عدم تأثير ذلك على صفتها ولا على المدة المقررة لانقضاء الدعوى العمومية .
ب — مسئولية جنائية . عدم تنافرها مع المسئولية الإدارية . فل يكون مخالفة إدارية يعاقب عليها قانون العقوبات . إقامة الدعوى العمومية قبل المتهم . لأماني .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان الثابت من التحقيقات ووصف التهمة أن الواقعة المسندة إلى المتهم هي جنائية معاقب عليها طبقا للسادة ١١٢ من قانون العقوبات فلا يغير من صفة هذه الجريمة إحالتها إلى محكمة الجناح للحكم فيها على أساس عقوبة الجناحة بل تظل صفتها قائمة وتسرى على سقوطها وانقضاء الدعوى العمومية فيها المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنايات وهي عشر سنين من يوم وقوع الجريمة (١)

٢ — لا تنافر إطلاقا بين المسئولية الإدارية والمسئولية الجنائية ، فقد يكون الفعل مخالفة

إدارية يعاقب عليها قانون العقوبات ولا تأثير على النيابة إذا ما أقامت الدعوى العمومية قبل المتهم لمحاكمته على ما أسند إليه من فعل يكون في نفس الوقت مخالفة إدارية (٢) .
(القضية رقم ٢٤٢٠ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٢٥١

١٤ فبراير سنة ١٩٥٥

دفاع . اعتراف متهم على آخر . الأخذ بالاعتراف في حق المتهم الذي اعترف فقط . تعارض مصلحة كل من المتهمين مع مصلحة الآخر . يجب أن يتولى الدفاع عن كل محام خاص .

المبدأ القانوني

إذا كان يبين من الحكم أن أحد المتهمين اعترف على الآخر وأن المحكمة أخذته باعترافه في حق نفسه ، ولم تأخذ باعترافه بالنسبة للتمهم الآخر فإن مصلحة كل منهما تكون متعارضة مع مصلحة الآخر ومقتضى هذا أن يتولى الدفاع عن كل محام خاص تتوافر له حرية الدفاع في نطاق مصلحته الخاصة ؛ دون غيره .
(القضية رقم ٢٤٣٠ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٢٥٢

١٥ فبراير سنة ١٩٥٥

ضبطية قضائية . إدارة مكافحة المخدرات . تصحيح وضعها بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ . لجميع ضباطها صفة مأموري الضبط القضائي التي أسبغها عليهم القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ في كافة أنحاء القطر .

(١)، (٢) قررت المحكمة المعلومون في حكمها هاتين القاعدتين وقد أقرتها عليهما محكمة النقض .

المبدأ القانوني

إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ لم يكن صدوره إلا لتصحيح وضع إدارة مكافحة المخدرات بإعادة إنشائها وإسباغ اختصاصها عليها من يملك ذلك بعد أن كانت منشأة بقرار من وزير الداخلية يخولها اختصاص مكتب مخبرات المخدرات ، وأصبحت بموجب قرار مجلس الوزراء المشار إليه وقرار وزير الداخلية الصادر تنفيذاً له منشأة على وجه قانوني صحيح ، ويكون لجميع ضباطها ، سواء منهم من كانوا بها من قبل أو من يلحقون بها بعد ذلك صفة مأموري الضبط القضائي ، إذ أسبغها عليهم القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ الصادر بتاريخ ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥١ بإضافة مادة جديدة هي المادة ٤٧ مكررة إلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ التي تنص على اعتبار مدير ووكيل وضباط إدارة مكافحة المخدرات من رجال الضبط القضائي فيما يتعلق بتنفيذ أحكام هذا القانون ، وأصبحت لهم هذه الصفة باعتبارها نوعية شاملة غير مقيدة بمكان على ما يستبين من المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون المشار إليه ، ولا يؤثر على ذلك ألا يكون وزير الداخلية قد أصدر قراراً بإنشاء فروع هذه الإدارة في أغسطس سنة ١٩٥٢ ما دام جميع ضباطها كانت لهم صفة مأموري الضبط القضائي في كافة أنحاء البلاد المصرية منذ صدور القانون رقم ١٨٧ لسنة

١٩٥١ وما دام الطاعن يقول إن الضابط الذي باشر إجراءات الضبط كان من ضباطها وقت إجراءاته .

(القضية رقم ٢٢٢٨ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة إبراهيم خليل وكيل المحكمة ومصطفى فاضل ومحمود اسماعيل ومصطفى كامل واسحق عبد السيد المستشارين) .

٢٥٣

١٥ فبراير سنة ١٩٥٥

١ — حكم . تسببه . سبق الإصرار وترصد . مثال لاستظهارها .

ب — وصف التهمة . مدى حق المحكمة في تكيف الواقعة المطروحة أمامها وواجبها في ذلك .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان الحكم إذ تعرض لبيان ظرفي سبق الإصرار والترصد قال ، إنهما متوافران من انتظار المتهمين للجنى عليهم في زراعة القطن ، حتى إذا ما رأوهم قادمين على الطريق المجاور لهذه الزراعة فاجأوهم بإطلاق النار عليهم للضعفينة القائمة بين العائلتين بسبب مقتل قطب عوض قبل هذه الحادثة بثمانية شهور تقريباً ، فإن ما أورده الحكم من ذلك يتحقق به الطرفان المشار إليهما كما هما معرفان به في القانون .

٢ — من حق المحكمة بل من واجبها أن تكيف الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها القانونية التي تستخلصها من الوقائع المرفوعة بها الدعوى وليس عليها في ذلك إلا أن تلفت نظر الدفاع حتى يتناول الوصف الجديد في مرافعته . (القضية رقم ٢٢٤٧ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٢٥٤

١٩ فبراير سنة ١٩٥٥

١ ، ب — تفتيش . المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية . المقصود منها .

المبادئ القانونية

١ — المقصود من المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية هو ألا يصدر المحقق أمرا بالتفتيش إلا إذا سبقه اتهام صريح بجناية أو جنحة وأنه لا يجوز الالتجاء إليه إلا في تحقيق مفتوح وبناء على تهمة موجهة إلى شخص معين؛ وهو ليس وسيلة من الوسائل التي يجوز لمأموري الضبطية القضائية الالتجاء إليها لاستكشاف الجرائم وضبط مرتكبيها .

٢ — إن نص المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية ليس فيه ما يوجب أن يتكشف التحقيق عن أدلة أخرى غير ما تضمنه تقرير الضبطية القضائية أو أن يكون قطع مرحلة أو استظهر قدرا معيناً من أدلة الإثبات ، بل ترك ذلك لتقدير سلطة التحقيق لكيلا يكون من وراء غل يدها احتمال فوات الفرص بما تتأثر به مصلحة الجماعة التي تسمو على مصلحة الفرد ، ويكفي أن تقر محكمة الموضوع سلطة التحقيق على وجود المبرر لإصدار الأمر بالتفتيش .

(القضية رقم ٢٤٢٨ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وحسن داود ومحمود اسماعيل ومصطفى كامل واسحق عبد السيد المستشارين) .

٢٥٥

٢٢ فبراير سنة ١٩٥٥

دعوى مدنية . إحالتها الى المحكمة المدنية . تأسيس ذلك على أن الفصل فيها يستلزم تحقيقاً لم تر معه المحكمة تأخير الفصل في الدعوى الجنائية . جائز .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم إذ قضى بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية ، قد أسس ذلك على أن الفصل فيها يستلزم تحقيقاً لم تر معه المحكمة تأخير الفصل في الدعوى الجنائية فإن هذه الاحالة تكون قد تمت على مقتضى ما تجيزه المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية .

(القضية رقم ١٠١٠ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة ابراهيم خليل وكيل المحكمة ومصطفى فاضل ومصطفى كامل واسحاق عبد السيد ومحمود عبد الرحمن المستشارين) .

٢٥٦

٢٢ فبراير سنة ١٩٥٥

١ — نقض . الشهادة التي يترتب عليها امتداد الميعاد المنوئ عنه في المادة ٤٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية . هي الشهادة الصادرة من قلم كتاب المحكمة الابتدائية التي تنعقد بها محكمة الجنايات التي أصدرت الحكم .

ب — دعوى مدنية . شرط قبولها أمام المحكمة الجنائية . القلق والاضطراب الذي يتولد عن الجريمة لدى أحد المواطنين . الادعاء به مدنياً أمام المحكمة الجنائية . غير جائز .

المبادئ القانونية

١ — إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن قلم الكتاب المشار إليه في المادة ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية هو قلم كتاب المحكمة الابتدائية التي تنعقد بها محكمة الجنايات التي

المبادئ القانونية

- ١ — إذا كان ما يعيبه المتهم بشأن وقوع خطأ في اسمه واردا على التحقيق الذي أجرته النيابة وهو من الإجراءات السابقة على المحاكمة فلا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .
- ٢ — إن الاعتراف يخضع لتقدير محكمة الموضوع شأنه في ذلك شأن أدلة الإثبات الأخرى التي تطرح أمامها فلها أن تأخذ به ولو عدل عنه صاحبه كما لها أن تطرحه ولو كان مصرا عليه .
- (القضية رقم ١١٤٧ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٢٥٨

٢٦ فبراير سنة ١٩٥٥

حكم . قضاؤه بالعقوبة في جريمة سب على . عدم اشتماله بذاته على بيان ألقاظ السب . اشارته في ذلك الى ما ورد في عريضة المدعى بالحق المدني . قصور .

المبدأ القانوني

إن الحكم الصادر بعقوبة في جريمة السب العنفي يجب أن يشتمل بذاته على بيان ألقاظ السب حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون ، وإذن فإذا كان الحكم قد استغنى عن هذا البيان بالإشارة إلى ما ورد في عريضة المدعى بالحق المدني ، فإنه يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ٢٤٣٣ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وحسن داود ومحمود اسماعيل ومصطفى كامل واسحاق عبد السيد المستشارين) .

أصدرت الحكم ، فهو الذي يجب أن يحصل فيه التقرير بالطعن ، وهو وحده الذي يستعلم منه صاحب الشأن عن الحكم ليطلع عليه أو يحصل على شهادة بعدم وجوده مودعا به ، وإذن فالشهادة التي يستخرجها الطاعن من قلم كتاب محكمة الاستئناف بدلا من قلم كتاب المحكمة الابتدائية التي تنعقد بها محكمة الجنايات التي أصدرت الحكم لا يترتب عليها امتداد الميعاد الذي نصت عليه المادة ٤٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

٢ — إن أساس المطالبة بالتعويض أمام القضاء الجنائي يجب أن يكون عن فعل يعاقب عليه القانون وأن يكون الضرر شخصياً ومترتباً على هذا الفعل ومتصلاً به اتصالاً سببياً مباشراً ، فإذا لم يكن الضرر حاصلًا من الجريمة وإنما كان نتيجة ظرف آخر ولو متصلاً بالواقعة التي تجرى المحاكمة عنها انتفت علة التبعية التي تربط الدعوى المدنية بالدعوى الجنائية . وإذن فالقلق والاضطراب الذي يتولد عن الجريمة لدى أحد المواطنين لا يجوز الادعاء به مدنياً أمام المحكمة الجنائية .

(القضية رقم ١١١٥ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة)

٢٥٧

٢٢ فبراير سنة ١٩٥٥

- ١ — نقض . الخطأ الذي يقع في الإجراءات السابقة على المحاكمة . لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .
- ب — اثبات . اعتراف . الأخذ به ولو عدل المتهم عنه . اطراحه ولو كان مصرا عليه . يجوز .

متهم آخر متى اطمأنت إليه ، ولها أن تأخذ بما
تطمئن إليه من رواية المتهم المعترف دون
أخرى .

(القضية رقم ٢٤٣٨ سنة ٢٤ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٢٦٢

٢٦ فبراير سنة ١٩٥٥

دفاع شرعى . تقدير الوقائع المؤدية لقيام حالة الدفاع
أو نفيها . هو من الأمور الموضوعية .

المبدأ القانوني

إن تقدير الوقائع المؤدية لقيام حالة الدفاع
الشرعى أو نفيها هو من الأمور الموضوعية التى
تستقل بمحكمة الموضوع بالفصل فيها .

(القضية رقم ٢٤٤٠ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٢٦٣

٢٦ فبراير سنة ١٩٥٥

١ — إنبات . شاهد . الأخذ بما تطمئن إليه
المحكمة من أقواله واطراح ما عداه . جاز .
ب — إجراءات . متهم فى جنحة مرتبطة بجناية .
سماعه كشاهد فى الجناية بدون حلف عين . عدم اعتراض
محامى الطاعن الحاضر على هذا الإجراء يستقط حقه فى
الدفع بطلانه .

المبادئ القانونية

١ — للمحكمة أن تجزى أقوال الشاهد
فتأخذ بما تطمئن إليه منها وتطرح ما عداه
ما دام تقدير الدليل موكولا إليها وحدها ،
وما دام يصح فى العقل أن يكون الشاهد صادقا
فى ناحية من أقواله وكاذبا فى ناحية أخرى منها .

٢ — إذا كان سماع المتهمين بارتكاب جنحة

٢٥٩

٢٦ فبراير سنة ١٩٥٥

مسئولية جنائية . إصابة خطأ . اشتراك شخصين فى
الخطأ . مساءلتهما معا .

المبدأ القانوني

تصح مساءلة شخصين فى وقت واحد متى
ثبت أن الخطأ الذى أدى الى وقوع الحادث
مشترك بينهما .

(القضية رقم ٢٤٣٤ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٢٦٠

٢٦ فبراير سنة ١٩٥٥

تفتيش . الأمر به . انقضاء الأجل المحدد فيه .
أثر ذلك . الاحالة عليه بصدد تحديد مفعوله . متى تجوز؟

المبدأ القانوني

إن انقضاء الأجل المحدد للتفتيش فى الأمر
الصادر به لا يترتب عليه بطلانه ، وإنما لا يصح
تنفيذه مقتضاه بعد ذلك إلى أن يحدد مفعوله ،
والاحالة عليه بصدد تحديد مفعوله جائزة
ما دامت منصبة على ما لم يؤثر فيه انقضاء الأجل
المذكور .

(القضية رقم ٢٤٣٧ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٢٦١

٢٦ فبراير سنة ١٩٥٥

إنبات اعتراف متهم . الأخذ به على متهم آخر .
الأخذ منه بما تطمئن إليه المحكمة . جاز .

المبدأ القانوني

لمحكمة الموضوع أن تأخذ باعتراف متهم على

مرتبطة بجناية كشاهدين في الجناية ، بدون حلف يمين ، قد تم بحضور محامي الطاعن في جلسة المحاكمة دون اعتراض منه على هذا الإجراء فإنه يترتب على ذلك سقوط حقه في الدفع ببطلانه .
(القضية رقم ٢٤٤٣ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٢٦٤

٢٦ فبراير سنة ١٩٥٥

إثبات . شاهد . الأخذ بما تضمنت إليه المحكمة من أقواله في حق متهم وإطراحها فيما لا تظمن إليه منها في حق متهم آخر . جائز .

المبدأ القانوني

لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تضمنت إليه من أقوال الشاهد في حق أحد المتهمين وتطرحها

فيما لا تظمن إليه منها في حق متهم آخر .
(القضية رقم ٢٤٤٤ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٢٦٥

٢٦ فبراير سنة ١٩٥٥

دفاع شرعي . عدم تناسب فعل الدفاع مع فعل الاعتداء . متى ينظر إليه ؟

المبدأ القانوني

إن عدم تناسب فعل الدفاع مع فعل الاعتداء لا ينظر إليه إلا عند تقدير ما إذا كانت القوة التي استعملت لدفع التعدي زادت على الحد الضروري أو لم تزد عليه .

(القضية رقم ٢٤٤٧ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

قضاء محكمة النقض المدنية

هما من الرخص القانونية التي تعاطاها المحكمة متى شاءت ؛ فلا عليها إن هي لم تستجب إلى ذلك متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لاقتناعها للفصل فيها .

المحكمة

د ... من حيث إن هذا الطعن أقيم على عشرة أسباب يتحصل الأول والسادس منها في أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون إذ استند في قضائه بملكية المطعون عليه لنصف الأرض موضوع النزاع إلى أن عدم تسجيل الطاعن عقد شرائه من الشركة البائعة لا يجعله في نظر القانون مالكا بل تظل الملكية للشركة وهي إذ تباع نصف العقار ، المبيع ، من جديد إلى المطعون عليه بعقد مسجل إنما تباع ما تملك وتنتقل الملكية بالتسجيل للشخص الجديد خالصة وهذا الذي قرره الحكم خطأ في القانون وفي تطبيقه لأن الثابت بأسباب الحكم أن الطاعن سبق أن اشترى الأرض موضوع النزاع بعقد عرفي ولناجره في سداد الأقساط المستحقة استصدرت الشركة ضده حكما بياقي الثمن والملحقات بذلك تكون الملكية قد زالت عنها إلى الطاعن وتأيدت بوضع يده لأكثر من خمس عشرة سنة بلا منازع فلا يجوز لها أن تجمع بين البدلين الملكية والحكم بالثمن في وقت واحد فتصرف للغير في ذات العقار مرة أخرى — هذا إذا لوحظ أن عقد ملكية الشركة

٢٦٦

٣ فبراير سنة ١٩٥٥

١ — بيع . تسجيل . تفضيل المشتري الذي سجل عقده على المشتري الذي لم يسجل . لا عبرة بحسن نية البائع أو سوء نيته . لا يغير من ذلك أن يكون البائع قد حصل على حكم بالثمن ضد المشتري الذي لم يسجل عقده . القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ .

ب — دفاع . إجراءات . الانتقال إلى محل النزاع أو ضم مستندات مودعة في قضية أخرى . عدم إجابة أى من الطرفين . لا عيب . علة ذلك .

المبادئ القانونية

١ — الملكية وفقا لأحكام قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ لا تنشأ ولا تزول ولا تنتقل بين الأحياء إلا بالتسجيل ، فإذا لم يسجل المشتري عقد شرائه وتصرف البائع إلى مشتر ثان سجل عقده انتقلت إليه الملكية بغض النظر عن حسن نية البائع أو سوء نيته ، ولا يؤثر في حق البائع في التصرف للمشتري الثاني أن يكون قد استصدر حكما بالثمن على المشتري الأول لأن قبض الثمن أو الحكم به إنما هو أثر من آثار الالتزامات الشخصية الناشئة عن العقد الذي لم يسجل ولا شأن له بالملكية وانتقالها الذي جعل القانون المناط فيه للتسجيل وحده .

٢ — طلب الانتقال إلى محل النزاع لمعاينته أو ضم مستندات مودعة في ملف قضية أخرى

ذاته غير مسجل ومع ذلك لم يمنع ملكيتها وأن تسجيل عقد المطعون عليه كان وليد إجراءات تدليسية بينه وبين الشركة ونتيجة لإقرار مزور على الطاعن كان محل طعن بالتزوير في الدعوى عما دعا المطعون عليه إلى المبادرة بطلب سحبه واستبعاده كدليل في الدعوى ولولا هذا الإقرار المزور لما استطاع المطعون عليه الحصول على هذا العقد المسجل ومن ثم يكون استناد الحكم في قضائه بالملكية للمطعون عليه على مجرد هذا العقد وتسجيله مع ما أحاط به من ملازمات كذه خطأ قانونياً يستوجب نقضه هذا إلى ما شاب الحكم من قصور في التسبيب وخطأ في الإسناد حين أورد في أسبابه تنازل المطعون عليه عن التمسك بالإقرار المزور اكتفاء بالمستندات والأدلة الأخرى المؤيدة لحقه في الملكية لنصف الأرض محل النزاع دون إشارة إلى هذه المستندات مع وضوح اقتصار الحكم بالملكية للمطعون عليه على ذات العقد المسجل وحده دون دليل آخر .

« ومن حيث إن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه إذ أورد في أسبابه قوله « ومن حيث إن المدعى عليه « الطاعن » وهو لم يسجل عقد شرائه للأرض كلها لا يصبح في نظر القانون مالكا لها ومن ثم تكون ملكية الأرض كلها قد ظلت على عاتق الشركة البائعة فهي إذ تباع نصفها من جديد بمقد مسجل إلى المدعى (المطعون عليه) إنما تباع ما تملك والمشتري منها وهو المدعى إنما اشترى من مالك فانتقلت إليه الملكية خالصة . . . وليس لهذه المحكمة أن تنظر فيما طعن به المدعى على هذا العقد من أنه صدر من الشركة خطأ وتدليساً منها مع المدعى لأن الشركة ليست

مثله في الدعوى . . . » فانه يبين من هذا الذي أورده الحكم أنه إذ أسس قضاءه للمطعون عليه بالملكية على أن عقد شراء هذا الأخير من الشركة قد نقل إليه الملكية بالتسجيل وإذا طرح ادعاء الطاعن نقل الملكية إليه من الشركة بالعقد الابتدائي لمجرد حصولها على حكم ضده بيباق الثمن وملحقاته كما أ طرح طعنه على عقد المطعون عليه بالتواطؤ والتدليس نزولاً على حكم قانون التسجيل القديم رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ الذي يحكم واقعة الدعوى فإنه لم يخالف القانون ولم يخطئ في تطبيقه لأن ذلك القانون كان يقضى أن الملكية لا تنشأ ولا تزول ولا تنتقل بين الأحياء إلا بالتسجيل بغض النظر عن حسن النية وسوئها ولأنه لا يؤثر في حق الشركة البائعة في التصرف بالمطعون عليه في نصف العقار السابق تعاقدها عنه مع الطاعن أن تكون قد استصدرت حكماً على الطاعن بالثمن والملحقات لأن قبض الثمن أو الحكم به إنما هو أثر من آثار الالتزامات الشخصية الناشئة عن العقد العرفي ولا شأن له بالملكية وانتقالها الذي جعل القانون المناط فيه للتسجيل وحده وأما ما يثيره الطاعن بشأن إقرار ١٣ من مايو سنة ١٩٣٥ الذي يقول إن المطعون عليه نسب صدوره إليه واستطاع بموجبه أن يتواطأ مع الشركة البائعة على الحصول منها على العقد المسجل وهو إقرار كان محل طعن بالتزوير ولولاه لما أصدرت الشركة هذا العقد للمطعون عليه . وهذا الذي يقوله الطاعن لا محصل له لأن الشركة حين باعت إلى المطعون عليه إنما باعت إليه بوصفه مشترياً لنصف الأرض وبشأن معلوم أقرت بقبضه في العقد لا بوصفه متنازلاً إليه من أخيه عن نصف الأرض بموجب

ذلك الإقرار ومن ثم فلا تأثير لهذا الإقرار الذي أشار إليه الطاعن على التصرف الصادر للمطعون عليه - وأما ما أورده الحكم المطعون فيه عن تنازل المطعون عليه عن الإقرار المؤرخ ١٣/٥/١٩٣٥ الذي طعن فيه بالتزوير اكتفاء بما لديه من مستندات أو أدلة أخرى أشار إليها الحكم المستأنف وتؤيد حقه الذي لا يحتمل الجدل في ملكيته للنصف على الشيوع في الأرض الموضحة الحدود والمعالم بعريضة الدعوى، دون أن يكون لذلك أثره في الحكم المستأنف فإنه تزيد لا يضير الحكم سياقه ما دام أن الحكم المطعون فيه قد قضى بالملكية على أساس التسجيل وحده وهو صحيح في القانون وكاف لحله دون حاجة إلى أدلة أخرى بما يتفق معه القول بالقصور أو الخطأ في الاسناد. وأما ما يثيره الطاعن في السبب السادس من أسباب هذا الطعن على سبيل المقارنة في الملكية وإسنادها من أن عقد الشركة الباتعة غير مسجل كعقده تماما وهذا لم يكن لينع ملكيتها كما أنه وضع يده على العين محل النزاع لا أكثر من خمس عشرة سنة بغير منازع فردود بأنه فضلا عن أنه عار عن الدليل إذ لم يقدم الطاعن ما يثبت تمسكه بذلك أمام محكمة الموضوع فإن ملكية الشركة الباتعة لم تكن مثار نزاع بين الخصوم في الدعوى وهذه الملكية ترجع كما يبين من عقد شراء المطعون عليه المقدم بملف الطعن إلى سنيين صادرين قبل العمل بقانون التسجيل في سنة ١٩٠٥ وسنة ١٩٠٧ ولم يطعن على تاريخ صدورهما وكانت الملكية يومئذ تنتقل بين المتعاقدين بمجرد التعاقد خلافا لما أوجبه القانون من ذلك من اشتراط التسجيل لنقل الملك ومن ثم كان النعي في خصوص هذين السببين على غير أساس ويتعين رفضهما .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد شابه قصور في التسبيب إذ أغفل الرد على ما جاء بأسباب الحكم الابتدائي في الشق الذي لم يؤيده فيه من أن شاهدي المطعون عليه اللذين استشهد بهما على أنه ساهم في مصارف البناء وأنه دفع ثمن البناء القديم وثمان الأرض مع أنهما ملفقان ومع ذلك جاءت نتيجة الحكم المطعون فيه بخالفة لحكم محكمة أول درجة في هذا الخصوص ومتفقة مع الغرض الذي من أجله ساق المطعون عليه هذين الشاهدين .

ومن حيث متى تقرر أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون في قضائه بملكية المباني استنادا إلى اتفاق سنة ١٩٣٧ الذي لم ينفذ مما استوجب معه نقضه على ما سيجيء في الرد على السبب الثاني كان في هذا غناء عن الرد على النعي بالقصور الذي يثيره الطاعن مما يجعله غير منتج.

ومن حيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه أخطأ فهم الواقع في الدعوى وخالف الثابت بالأوراق ذلك أن قضاء الحكم بني على افتراض شركة بين الطاعن والمطعون عليه في الأرض والمباني مع أن الثابت من الخطابات المقدمة والتي اعتمد عليها الحكم أن المطعون عليه كان في حالة إعسار وفي حاجة تنفي تصور قيام هذه الشركة وهذا النعي مردود بأن الثابت من تقارير الحكم المطعون فيه أنه استند في قيام الشركة إلى اتفاق سنة ١٩٣٧ وإلى الخطابات المتبادلة التي أشار إليها في أسبابه والتي تنبئ حسب تقديره عن افتراض الشركة بين الأخوين في الأرض والبناء والتعاون على تجديد هذا البناء

وهذا الذي قرره الحكم جدل موضوعي لاشأن لمحكمة النقض به بما يتعين رفضه .

د ومن حيث إن حاصل السبب الخامس أن المستفاد من قضاء الحكم المطعون فيه فيما يختص بتصفية الحساب بين الطرفين من أحقية الطاعن في الحصول من المطعون عليه على مصاريف تسجيل العقد بالنسبة لتصفيه في الأرض عند تحرير العقد النهائي بدعوى مستقلة انه اعتمد اتفاق ١٨ من مارس سنة ١٩٣٥ وذلك يتناقض مع قضاء الحكم بملكية المطعون عليه للأرض والمباني إذ أن شرط الاتفاق صريح في أن الأرض والمباني جميعها ملك للطاعن وأنه لا يحق للمطعون عليه التحدث عن شيء منها إلا بعد دفعه جميع الثمن المطلوب للشركة البائعة ورسوم تسجيل العقد الذي يصدر منها .

د ومن حيث إن هذا النعي مردود بأن ما أورده الحكم المطعون فيه بشأن الحساب وتصفيته ومصاريف التسجيل قوله إن ذلك محل دعوى مستقلة من جانب الطاعن قبل المطعون عليه وليس في هذا قضاء بأحقية الطاعن لهذه المصاريف طبقا لاتفاق سنة ١٩٣٥ وحتى مع افتراض اعتماد الحكم لذلك الاتفاق في هذا الخصوص فانه لا تناقض في ذلك مع قضاؤه بالملكية للمطعون عليه للأرض والمباني لأن الحكم اعتمد في قضاؤه في ذلك كما سبق القول إلى اتفاق سنة ١٩٣٧ اللاحق للاتفاق المشار إليه باعتباره معدلا لإدارة الطرفين بشأن الملكية أو متمما لها لا ملغيا لها بما يصبح معه النعي في هذا الخصوص على غير أساس ويتعين رفضه .

د ومن حيث إن السبب السابع يتحصل في أن المطعون عليه طلب من محكمة الاستئناف ضم

القضيتين رقم ٧٨٦ سنة ١٩٤٩ مدني جزئي كفر الشيخ ورقم ٢٣٤ سنة ١٩٤٩ مدني الرمل لأهمية المستندات المقدمة فيهما وهي عبارة عن ايصالات رفع بها المطعون عليه القضيتين المذكورتين باعتبارها مبالغ سلفة عما يقطع بعدم صحة ما ادعاه من دفع المبالغ لحساب البناء والمحكمة لم تجب الطاعن إلى طلبه رغم أهميته ولم ترد عليه ولم تبين سبب الرفض .

د ومن حيث إن هذا النعي مردود بأن قضاء الحكم بملكية البناء قام على أساس اتفاق سنة ١٩٣٧ ولو لم ينفذ كما سبق إرادته ومن ثم فلا يغير من وجه الرأي في الحكم ثبوت أن المطعون عليه دفع مبالغ لحساب المباني أو لم يدفع ما دامت ملكية المباني في رأي الحكم نتيجة لازمة للاتفاق ومع ذلك فضم القضيتين لا تأثير له على قضاء الحكم مما يجعل هذا النعي غير مشتع ويتعين رفضه .

د ومن حيث إن محصل السبب الثامن أن المطعون عليه استدل على قيام الشركة في المباني بخطاب غير مؤرخ قدمه لمحكمة الدرجة الأولى رغم أنه مؤرخ سنة ١٩٣٩ وأدخله أمام محكمة الاستئناف في مظروف الخطاب مسجل مرسل من شخص آخر وعليه ختم مصلحة البريد في سنة ١٩٤١ وبالرغم من أن محكمة أول درجة فطنت إلى ذلك الخطاب وعرضت له في حكمها واستظهرت مدلوله إلا أن محكمة الاستئناف لم تلتفت إليه أو ترد على المطاعن التي وجهها إليه الطاعن مما يجعل الحكم المطعون فيه قاصر الأسباب وخاطئا في استدلاله .

د ومن حيث إن هذا النعي مردود بأن الطاعن فضلا عن عدم تقديمه ما يدل على تمسكه بهذا

الخطاب أمام محكمة الموضوع فإن الحكم المطعون فيه لم يشر إلى هذا الخطاب ولم يتخذ منه دعامة أو سنداً لقضائه حتى يؤخذ بما ورد فيه مما يتعين معه رفض هذا الوجه .

ومن حيث إن حاصل السببين التاسع والعاشر أن محكمة الاستئناف أخلت بحق الطاعن في الدفاع وشاب القصور حكماً إذ طلب في دفاعه ومنذ كثرته انتقال المحكمة لمعاينة محل النزاع فلم تجبه المحكمة إلى طلبه ولم ترد عليه مع أنها لو انتقلت لظهر لها صحة دفاعه ولتغير وجه الرأي في حكمها كما طلب إليها تنفيذ قرار المحكمة الصادر في ١٣ من مارس سنة ١٩٥١ بضم مستندات كانت مقدمة أمام محكمة أول درجة وتناولها حكماً في أسبابه ورتب عليها القضاء برفض دعوى المطعون عليه في خصوص ملكية المباني إلا أن هذا القرار لم ينفذ رغم الإلحاح في طلب تنفيذه ورغم أهمية تنفيذه لما يحققه من صالح الطاعن في الدعوى ولو تنفذ لتغير به وجه الرأي في الحكم .

ومن حيث إن هذا النقص فضلاً عن أن الطاعن لم يقدم ما يدل على تمسكه أمام محكمة الموضوع بطلب الانتقال أو تنفيذ قرار المحكمة بضم المستندات فإن هذين الطلبين هما من الرخص القانونية التي تتعاطاها المحكمة متى شامت فلا عليها إذ هي لم تستجب إلى ذلك متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لاقتناعها للفصل في الدعوى مما يصبح معه الطعن على الحكم بالقصور في التسبب أو الإخلال بحق الدفاع في خصوص هذين السببين على غير أساس ويتعين رفضهما .

ومن حيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ

قضى بنصف ملكية المباني المقامة على الأرض المتنازع عليها تأسيساً على الاتفاق المبرم بين الطرفين في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٢٧ ولأن الحكم بعد أن أثبت أن البناء الجديد لم ينفذ طبقاً للاتفاق المشار إليه عاد فقرر أن عدم تنفيذه لا يؤثر في صحته وسريانه إذ كان للطاعن أن يقوم بتنفيذه على أن يعود على المطعون عليه بقيمة نصيبه في مصاريف البناء وبذلك يكون الحكم قد فرض على الطاعن القيام بالعمل الملتزم به مع أن الأصل أن التخلف عن تنفيذه يؤول إلى تعويضات وهذا الذي فرضه الحكم على الطاعن يجوز فرضه على المطعون عليه بما يتتبع الحكم به على أحدهما مع ذلك فإن الاتفاق لا يلزم الطاعن بعمل ما وكل ما جاء فيه اقراض قيام أحدهما بإقامة البناء الجديد وما دام الثابت أن البناء لم ينفذ وإن كل ما حصل بعض تغييرات جزئية طفيفة في البناء القائم استلزمها ضرورة الصيانة والتقدم فإمكان يجوز الحكم على الطاعن كما لو كان الاتفاق قد تنفذ والبناء قد أقيم .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه لم يتعرض للنزاع الذي قام بين الطرفين على ملكية المباني قال : ومن حيث إنه تبين أن البناء الجديد لم ينفذ طبقاً للاتفاق المشار إليه وإنما ثبت من تقرير الحبير المقدم لمحكمة أول درجة أن تلك المباني استحدثت بعد الاتفاق وقرر بأن قيمتها ١٢٠ جنيهاً فلا ينعض هذا من قيمة الاتفاق أو يبطله وقد كان (الطاعن) أن يقوم بتنفيذ الاتفاق وأن يعود على أخيه (المطعون عليه) بقيمة نصيبه في المصاريف طبقاً لنص الاتفاق الذي ينتج أثره بأن أصبح لكل من الطرفين النصف مشاماً في المباني القديمة والجديدة ، وكان قضاء الحكم

الابتدائي مؤسسا على أنه « ثبت من تقرير الخبير الذي انتدبته المحكمة أن الدور العلوى بالمواصفات التي اتفق عليها لم ينشأ وإن كل ما أنشئ بعض تعديلات في الدور الأرضى والعلوى التي كانت قائمة وقت الاتفاق وأن المحكمة تستنتج من هذا أن اتفاق ديسمبر سنة ١٩٣٧ لم ينفذ وبما يزيدنا اطمئنانا إلى هذا الذي رجحته ما أدت إليه حالة الدعوى إلى التحقيق ... » وبيّن من هذا الذي أورده الحكم أن لا خلاف بينهما في ثبوت عدم تنفيذ اتفاق سنة ١٩٣٧ ومع ذلك فالظاهر من قضاء الحكم المطعون فيه بملكية المطعون عليه لنصف المبانى مشاعنا أنه استند إلى اتفاق سنة ١٩٣٧ ومحل هذا الاتفاق هو إقامة البناء على النحو المتفق عليه تفصيلا فيه ولا يمكن تصور ملكية البناء قبل إقامته فعلا ففى كان الثابت من تقارير الحكم المطعون فيه أن البناء المتفق عليه لم يتم حسبما جاء بتقرير الخبير المقدم لمحكمة الدرجة الأولى كان لا محل للنظر في اتفاق سنة ١٩٣٧ المشار إليه وإعمال نصوصه وإضافة ملكية لطرفيه لم تنشأ بعد، كما لا محل لإلزام المتخلف من طرفيه عن تنفيذه لأن مناط الفصل في طلب ملكية البناء « محل النزاع » هو قيام البناء فعلا لا في إمكان إقامته رغم تخلف أحد طرفي التعاقد ففقد الحكم المطعون فيه ذلك يكون مخالفا للقانون . ولا يؤثر في هذا النظر ما أثبتته الخبير من وجود مبان مستحدثة بلغت تكاليفها ١٢٠ جنيها لأن هذه التعديلات لا تعتبر تنفيذا جزئيا للاتفاق بما يستتبع معها تمليكها لطرفي العقد لذلك لم يعتد بها الحكم كظهر على تنفيذ الاتفاق بل قرر صراحة أن البناء لم ينفذ طبقا لاتفاق سنة ١٩٣٧ ولكنه رغم هذا

التقرير اعتبر الاتفاق منتجاً لآثره ولو لم ينفذ بمقولة إن تنفيذه لا يبطله وهو قول يخالف القانون كما سبق البيان ؛ ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه في خصوص هذا السبب .

« ومن حيث إنه يبين من جميع ما تقدم وجوب نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا في خصوص قضائه بثبوت ملكية المطعون عليه لنصف المبانى المقامة على الأرض المبينة بصحيفة الدعوى .

« ومن حيث إن الدعوى صالحة للحكم فيها في هذا الخصوص .

« ومن حيث إنه لما تقدم يتعين رفض استئناف المطعون عليه وتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض دعوى المطعون عليه في خصوص ثبوت ملكيته لنصف المبانى .

« ومن حيث إن الطعن فيما عدا ذلك في غير محله ويتعين رفضه » .

(القضية رقم ٣١١ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وسليمان ثابت وكيل المحكمة وأحمد العروسى ومحمد فؤاد جابر ومحمد عبد الواحد على المستشارين) .

٢٦٧

٣ فبراير سنة ١٩٥٥

حوالة . حوالة الحقوق الناشئة عن عقد البيع . رفض الحكم الدفع بعدم قبول دعوى المحال إليه المؤسس على عدم تسجيل عقد البيع . بقاء حق المحال عليه في التمسك بكل الدفعات التي كان يصح له أن يتمسك بها قبل المجيل ومنها الدفع بنقص الأهلية . لاتناقض بين رفض الدفع المذكور وقبول الدفع بنقص الأهلية .

المبدأ القانوني

متى كان الواقع هو أن المشتري لجزء شائع

في عقار قد أحال الحق الناشئ من عقد البيع إلى آخر ثم رفع المحال إليه الدعوى بطلب قيمة نصيبه في ثمن العقار الذي يبيع لعدم إمكان قسمته ؛ وكان الحكم قد رفض الدفع بعدم قبول الدعوى لعدم تسجيل عقد البيع ؛ فان هذا الرفض لا يستلزم القضاء بأحقية المحال إليه محل الحوالة بل يظل للدين حق التمسك قبل المحال إليه بكل الدفعات التي كان يصح له أن يتمسك بها قبل التحيل فيجوز للبائع أن يتمسك قبل من حول له المشتري حقوقه ببطلان البيع لأنه صدر منه وهو ناقص الأهلية ولا تعارض بين تقرير الحكم صحة توجيه الدعوى من المحال إليه للبائع وبين قضائه بانعدام الحق محل الحوالة . وعلى ذلك يكون قضاء الحكم ببطلان عقد البيع بسبب نقص أهلية البائع بعد قضائه برفض الدفع وقبول الدعوى لا مخالفة فيه للقانون .

المسألة

د ... حيث إن الطعن بني على مخالفة القانون من وجهين يتحصل أولهما في أن الحكم المطعون فيه بعد أن قرر القاعدة القانونية الصحيحة في قضائه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى شكلا وهي أن عقد البيع غير المسجل وإن كان لا ينقل الملك ولكن تنشأ عنه حقوق والتزامات شخصية يجوز تحويلها وأن المطعون عليه الثاني إذ حول للطاعة عقد البيع الصادر له من المطعون عليه الأول يكون قد تنازل لها عن حقوقه الشخصية قبل المطعون عليه الأول

وأن هذه الحوالة تمت صحيحة لإعلانها إلى المطعون عليه الأول بصحيفة افتتاح الدعوى ، بعد أن قرر الحكم ذلك وبدلا من أن يرتب عليه نتيجته المنطقية وهي القضاء بحق الطاعة في استرداد المبلغ الذي اختص به المطعون عليه الأول في التوزيع وقبضه . ما لبث الحكم أن خالف القانون وخرج على القاعدة السليمة التي قررها وخلق من عنده واقعة لم يقل بها أحد من الخصوم في الدعوى وهي أن المطعون عليه الأول غير ملازم إلا برد قيمة ما استفاده من مبلغ الثمن الذي أقر في عقد البيع بقبضه وأن حق المطالبة به قد سقط بمضي المدة . والوجه الثاني أن الحكم خالف القانون أيضا إذ خلط بين بطلان البيع لصدوره من المطعون عليه الأول للمطعون عليه الثاني وهو المشرف عليه دون إذن من السلطة المختصة وبين حوالة الحقوق الشخصية المتولدة عن عقد البيع المذكور فاعتبر هذه الحوالة باطلة مع أن الحوالة تمت صحيحة ونافاذة لوقوعها على التزامات شخصية وإعلانها للمطعون عليه الأول .

د ... حيث إن هذا السبب مردود في وجهيه بأنه يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعة أقامت دعواها تطالب المطعون عليه الأول لا بملكية العقار الذي باعه بل بالمبلغ الذي اختص به في توزيع ثمن العقار بعد بيعه بالمزاد العلني لعدم إمكان قسمته واستندت الطاعة في دعواها على عقد البيع المحول إليها من المطعون عليه الثاني المشتري من المطعون عليه الأول وقد رد الحكم المطعون فيه على الدفع الذي تقدم به المطعون عليه الأول بعدم قبول الدعوى لعدم تسجيل عقد البيع برفضه تأسيساً على أن موضوع

الدعوى لم يكن المطالبة بملكية العقار إنما هو مطالبة بحق شخصي متولد عن البيع مما يجوز التنازل عنه بالحوالة وفقاً لنصوص القانون المدني المختلط الذي يحكم واقعة الدعوى؛ ثم انتقل الحكم إلى بحث الدفع الثاني الذي تقدم به المطعون عليه الأول بإعلان البيع لصدوره منه وهو ناقص الأهلية وبإعلان الحوالة تبعاً لذلك وانتهى الحكم إلى صحة هذا الدفع وأحقية المطعون عليه في التمسك بإعلان البيع لصدوره منه وهو ناقص الأهلية وعلى خلاف الأوضاع المقررة لتناقص الأهلية في القانون الفرنسي الذي يخضع له المطعون عليه الأول البائع في أهليته، ثم تحدث الحكم عن استرداد ما دفع للمطعون عليه الأول من الثمن الذي أقر بقبضه في عقد البيع الصادر منه في ٢٥ من يولييه سنة ١٩٢٧ وقال بأن المطعون عليه الأول وإن كان ملزماً برد قيمة ما استفاده من الثمن الذي أقر بقبضه غير أن أحداً لم يطلب إلزامه بهذه القيمة فضلاً عن أن حق المطالبة بها قد سقط بمضي المدة الطويلة. ثم استدرك الحكم وقال إن المطلوب إنما هو رد المبلغ الذي استلمه المطعون عليه الأول في التوزيع باعتبار أنه قد أصبح حقا للطاعة بناء على الحوالة الصادرة لها من زوجها المطعون عليه الثاني وأن حقها في المطالبة بهذا المبلغ قد انعدم لانعدام الحق محل الحوالة الصادرة لها من زوجها المطعون عليه الثاني عن عقد البيع الباطل الصادر له من المطعون عليه الأول وأنه لم يبق للطاعة سوى الرجوع على زوجها المحيل بثمن الحوالة وانتهى الحكم من ذلك كله إلى رفض دعوى الطاعة موضوعاً. وهذا الذي قرره الحكم لا يخالف القانون في

شيء؛ ذلك أن رفض الدفع بعدم قبول الدعوى لعدم تسجيل عقد البيع الناشئ عنه الحق المحول من المطعون عليه الثاني إلى الطاعة والقضاء بقبولها وهي لا تتضمن طلب ثبوت ملكية العقار المبيع لا يستلزم القضاء بأحقية المحول إليه محل الحوالة إذ يظل للدين حق التمسك قبل المحول إليه بكل الدفع التي كان يصح له أن يتمسك بها قبل المحيل فيجوز للبائع أن يتمسك قبل من حول له المشتري حقوقه بإعلان البيع لأنه صدر منه وهو ناقص الأهلية ولا تعارض بين تقرير الحكم صحة توجيه الدعوى من المحول إليه للبائع وبين قضائه بانعدام الحق محل الحوالة وعلى ذلك يكون قضاء الحكم المطعون فيه بإعلان عقد البيع بسبب نقص أهلية البائع بعد قضائه برفض الدفع وقبول الدعوى لا مخالفة فيه للقانون — وأما ما جاء بالحكم المطعون فيه خاصة برد المطعون عليه الأول قيمة ما استفاده من الثمن الذي أقر بقبضه في عقد البيع الصادر منه والذي تقرر بطلانه لصدوره منه وهو ناقص الأهلية فهو تزيد لا يعيب الحكم وواضح منه أن الحكم أشار إلى ذلك عرضاً وهو في صدد التحدث عن بطلان عقد البيع وقال بأنه لم يكن موضوع مطالبة من أحد.

وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون الطعن على غير أساس صحيح متعيناً رفضه .

(القضية رقم ٣٤٠ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمود عياد ومحمد أمين زكي المستشارين) .

دفع الطاعن بأن الشفعة لا تجوز للمطعون عليه الأول لأنه مالك لبناء على أرض مؤجرة وأنه وإن كانت المباني التي تقوم على أرض مؤجرة قد تعتبر عقارا بحكم المادة ٨٢ فقرة أولى من القانون المدني إلا أن حق المستأجر هو دائماً حق منقول لأن كل مال للمطعون عليه الأول كمتأجر عند انتهاء الإجارة هو إما الانقراض أو القيمة وذلك أولاً : بحكم العقد المبرم فيما بين مصلحة الأملاك الأميرية والمطعون عليه الأول . وثانياً : بحكم القانون لأن المادة ٥٩٢ من القانون المدني تنص على أنه إذا أوجد المستأجر في العين المؤجرة بناء أو غراساً أو غير ذلك من التحسينات مما يزيد في قيمة العقار التزم المؤجر أن يرد للمستأجر عند انقضاء الإيجار ما أنفق في هذه التحسينات أو ما زاد في قيمة العقار مالم يكن هناك اتفاق بغير ذلك . فإذا كانت هذه التحسينات قد استحدثت دون علم المؤجر أو رغم معارضته كان له أيضاً أن يطلب من المستأجر إزالتها وله أن يطلب فوق ذلك تعويضاً عن الضرر الذي يصيب العقار من هذه الإزالة إن كان التعويض مقتض . فإذا اختار المؤجر أن يحتفظ بهذه التحسينات في مقابل رد إحدى القيمتين المتقدم ذكرهما جاز للمحكمة أن تنظره إلى أجل الوفاء بها (م ٥٩٢ مدني) ويبين من ذلك أن ملكية المباني هي — في كل الأحوال — لصاحب الأرض وكل ما في الأمر أنه يجب عليه أن يرد إلى المستأجر ما أنفقه إلا إذا كان متفقاً على غير ذلك — ومن ثم لا يمكن أن يعتبر من أقام بناء على أرض مؤجرة مالكا بالمعنى المقصود في المادة ٩٣٦ من القانون المدني . أما قول الحكم بأنه مع التسليم الجدل بأن ملكية المطعون عليه الأول للمباني

٣٦٨

٣ فبراير سنة ١٩٥٥

شفعة . المستأجر الذي يقيم بناء على الأرض التي استأجرها . لا يثبت له حق الشفعة باعتباره جارا مالكا لهذا البناء . قياس حالته على حالة المتسكر . لا يجوز .

المبدأ القانوني

لأنه وإن كان للمتسكر وفق النظام المقرر في الشريعة الإسلامية أن يشفع بينائه إلا أنه لا يصح أن تقاس حالته على حالة المستأجر الذي يقيم بناء على الأرض التي استأجرها ، ذلك أن المتسكر طبقاً للنظام المشار إليه له حق عيني تتحمله العين في يد كل حائز لها ، ويراد به استبقاء الأرض للبناء تحت يد المتسكر مادام قائماً بدفع أجر المثل ، فهو مالك لمنافع العين ملكاً أبدياً بدوام دفعه أجره المثل بخلاف المستأجر فإن عقد الإيجار لا يخوله إلا حقاً شخصياً قبل المؤجر ولا يعطيه حق البقاء والاستقرار على الدوام فلا يثبت له حق الشفعة بوصفه جارا مالكا للبناء .

المحكمة

... من حيث إن الطعن مقام على سبب واحد هو خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون . ويقول الطاعن في بيان هذا السبب إن الثابت من تقرير الخبير الذي ندبته محكمة أول درجة أن الأرض المجاورة للعقار المشفوع فيه مملوكة لمصلحة الأملاك الأميرية وأن المطعون عليه الأول ليس إلا مجرد مستأجر لاحق له إلا في المباني القائمة على الأرض المؤجرة — وقد

المشروع بها قابلة للزوال ويعتبر في هذه الحالة مالكا تحت شرط فاسخ هو انتهاء عقد الايجار ، فهو قول مردود بأن الشرط الفاسخ ينصب على الملكية وقد يتحقق وقد لا يتحقق والحال ليس كذلك بالنسبة للمستأجر إذ هو صاحب يد عارضة مؤقتة مآلها حتما إلى الزوال . أما ما ذهب إليه الحكم من أن المطعون عليه الأول حكمه حكم المستحكر الذي يقيم بناء في الأرض المحكرة فهو قياس مع الفارق لأن المادة ٩٣٦ من القانون المدني إذ قررت حق الشفعة للمستحكر ففي صورة ما إذا بيعت الرقبة دون سواها وذلك لحكمة توخاها الشارع وهي جمع ما تفرق من حق الملكية .

« ومن حيث إن الثابت من تقرير الخبير المقدمة صورته الرسمية لهذه المحكمة . والذي اعتمده الحكم المطعون فيه — وأقلم عليه قضائه — أن المباني القائمة على الأرض المؤجرة إلى المطعون عليه الأول من مصلحة الأملاك الأميرية تزال عند نهاية عقد الايجار أو تسلم لمصلحة الأملاك الأميرية بدون مقابل ، ومفاد ذلك — أن مصلحة الأملاك الأميرية إذ تعاقدت مع المطعون عليه الأول على تأجير قطعة الأرض المملوكة لها اتفقت على مصير المباني التي يقيمها المستأجر — فهو على ما أثبتته الحكم قد ألزم برد العين المؤجرة عند انتهاء الايجار بالحالة التي كانت عليها وقت التأجير . ولما كان حكم البناء في الأرض المستأجرة — وإن لم يرد في شأنه نصوص خاصة في القانون المدني القديم بل كان متروكا للقواعد العامة (م ٦٥ وما بعدها) على خلاف القانون المدني الجديد إذ أورد في هذا الشأن نصا خاصا فرق بمقتضاه بين حالة قيام

المستأجر بالبناء بعلم المؤجر ودون اعتراض منه وحالة قيامه بها دون علم المؤجر أو برغم معارضته — وجعل لكل حالة حكما — إلا أن يكون بين المؤجر والمستأجر اتفاق في شأن مصير البناء (مادة ٥٩٢ مدني) فهو الواجب النفاذ ، ولما كان مفاد القواعد العامة التي كانت سارية إلى ما قبل صدور القانون المدني الجديد لا تميز أحكام القانون المدني الجديد في عدم تملك المستأجر المباني التي يقيمها على أرض مستأجرة كما هو الحال في الدعوى وكان كل حقه مقصورا على مقابل دفع ما تكلفه من نفقات أو ما زاد في قيمة العقار وكان عقد الايجار المبرم بين المطعون عليه الأول ومصلحة الأملاك الأميرية لا يرتب للمطعون عليه الأول هذه الملكية كان اعتبار الحكم المطعون عليه الأول مالكا لما أقامه من بناء وتأسيسا على ذلك يعتبر جارا مالكا يثبت له الحق في الشفعة عملا بنص المادة ٩٣٦ من القانون المدني مخالفا للقانون ، أما القول بأن للمحتكر الذي يستحكر أرضا طبقا لقواعد الشريعة الإسلامية ويقيم عليها بناء أن يشفع بيناته بوصفه جارا مالكا . وفي هذا ما يسمح بقياس حالته على حالة المستأجر الذي يقيم بناء ، هذا القول مردود بأنه إن صح أن للمحتكر وفق النظام المقرر في الشريعة أن يشفع بيناته ، إلا أنه لا يصح أن تقاس حالته على حالة المستأجر الذي يقيم بناء بالشروط التي استأجر بها المطعون عليه الأول ، ذلك أن المحتكر طبقا للنظام المشار إليه له حق عيني تتحملة العين في يد كل حائز لها ويراد به استبقاء الأرض للبناء تحت يد المحتكر ما دام قائما بدفع أجر المثل ، فهو مالك لمنافع العين ملكا أبدياً يدوم بدوام دفعه أجره المثل بخلاف

فلم يفرض عليهم قاعدة ثابتة لتعيين الربح الاستثنائي الخاضع للضريبة الخاصة، وإنما ترك لها الخيار بين طريقتين إما ربح سنة يختارها الممول من السنوات ١٩٣٧ و ١٩٣٨ و ١٩٢٩ أو من السنوات المالية للنشأة التي انتهت في خلال الثلاث سنوات المذكورة وإما ١٢٪ من رأس المال الحقيقي المستثمر. إلا أنه لم يحز في نص من نصوصه للممول أن يجمع بين الطريقتين السالف بيانها فيختار إحداها لتطبق على سنوات معينة ويختار الأخرى لتطبق على سنوات غيرها وهو إذ ألزم كل محمول بالتبليغ عن اختياره في تاريخ معين وإلا سقط الحق في الاختيار وحوسب على أرباحه الاستثنائية على أساس أن رقم المقارنة هو ١٢٪ من رأس المال الحقيقي المستثمر — فإن هذا الاختيار يقع مرة واحدة في المواعيد المحددة ولا يتجدد سنويا كما هو الشأن في التبليغ عن الأرباح التجارية والصناعية، وإذن فتمت كان الممول قد اختار في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٤٤ أرباحه عن سنة ١٩٣٩ رقما للمقارنة فإن هذا الاختيار يشمل السنوات السابقة عليه ومنها سنة ١٩٤٠ و ١٩٤١ محل النزاع ولا يغير من هذا النظر أن يكون قد أورد في طلبه أنه اختار رقم المقارنة المذكور ليكون أساسا لاحتساب ضريبة الأرباح الاستثنائية الخاصة على أرباحه في سنتي ١٩٤٢ و ١٩٤٣ أو أن يكون قد دفع قيمة الضريبة عن سنتي ١٩٤٠ و ١٩٤١ على أساس ١٢٪ من

للمستأجر فإن عقد الإيجار لا يخوله إلا حقا شخصيا قبل المؤجر ولا يعطيه حق البقاء والاستقرار على الدوام.

ومن حيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم.

ومن حيث إن الدعوى صالحة للحكم فيها.

ومن حيث إنه للأسباب السالفة الذكر يتعين إلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المطعون عليه الأول.

(القضية رقم ١٠ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٣٦٩

٣ فبراير سنة ١٩٥٥

١ — ضرائب . أرباح استثنائية . اختيار رقم المقارنة عن سنة معينة . سريان هذا الاختيار على جميع السنوات السابقة عليه . علة ذلك . القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ .

ب — ضرائب . تقادم . شروط تطبيق المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي تنقضي بسقوط حق الممول في استرداد الضريبة المدفوعة بغير حق بمضي سنتين أن يكون المبلغ المطلوب استرداده دفع باعتباره ضريبة وأن يكون الدفع بغير حق . ثبوت أن المبلغ دفع بحق ثم صدر القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ جعله غير مستحق . سريان مدة القادم العادية المنصوص عليها في القانون المدني .

المبادئ القانونية

١ — إنه يبين من نصوص القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ والقرارات الوزارية الصادرة تنفيذا لها أن المشرع إنما يهدف إلى التيسير على الممولين ،

رأس المال الحقيقي المستثمر ، إذ أن اختياره
لوقم المقارنة عملاً بنص القانون رقم ٨٧ لسنة
١٩٤٣ يجب أن يسرى على جميع السنوات .

٢ — يشترط لتطبيق حكم المادة ٩٧ من
القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي تقضى بسقوط
حق الممول في المطالبة برد الضرائب المتحصلة
منه بغير حق بمضى سنتين فيما عدا الأحوال
المنصوص عليها في المواد ٤٥ و ٤٧ و ٥٧ من هذا
القانون أن يكون المبلغ الذي حصلته مصلحة
الضرائب دفع من الممول باعتباره ضريبة ، وأن
يكون تحصيله قد تم بغير حق . وإذن فتى كانت
مصلحة الضرائب إذ حصلت من الممول الضريبة
المقررة على أرباحه الاستثنائية في سبقي ١٩٤٠
و ١٩٤١ إعمالاً لنص القانون رقم ٦٠ لسنة
١٩٤١ الساري وقت ذلك إنما حصلت بها بحق
استناداً إلى نص القانون المذكور ، وكان من شأن
تطبيق القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ أن يكون
له حق استرداد ما دفع ، فلا يصح أن يواجه بحكم
المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ،
بل يصبح حقه ديناً عادياً ولا يسقط الحق في
اقتضاءه إلا بمضى مدة السقوط المقررة في القانون
المدني .

المحكم

د ... من حيث إن الطاعن يشي على الحكم
المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون من وجهين
يتحصل الوجه الأول في أنه اعتبر أن إخطار
الطاعن المؤرخ ٢٨ من فبراير سنة ١٩٤٤

مقصود على سبقي ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ في حين أن
الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم
٨٧ لسنة ١٩٤٣ تقضى بأن التعديل الخاص
بالفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم
٦٠ لسنة ١٩٤١ يسرى اعتباراً من أول سريان
هذا القانون . ولما كانت قوانين الضرائب
تتصل بالنظام العام ولا يجوز — ولو اتفاقاً —
مخالفة أحكامها فيترتب على ذلك اعتباراً ما ذهبت
إليه محكمة ثاني درجة من أن الكتاب المؤرخ
٢٨ من فبراير سنة ١٩٤٤ لا يتعدى أثره إلى غير
سبقي ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ غير صحيح قانوناً . ويتحصل
الوجه الثاني في أن الحكم المطعون فيه بعد أن سلم
بأن الدفع الذي تم في ١٣ من مارس سنة ١٩٤٣
كان صحيحاً ، قرر أن التحصيل أصبح بغير حق
من ١٣ مارس سنة ١٩٤٤ وهو تاريخ نفاذ
القرار الوزاري رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٤ وأن
مضى سنتين من هذا التاريخ يسقط حق الطاعن
في المطالبة بالحق الذي تولى تذييل التشريع الأخير ،
وأن الدعوى لم ترفع إلا في سنة ١٩٤٨ فيكون
حقه قد سقط بصرف النظر عن تكييف الطاعن
لاخطاره المؤرخ ٢٨ من فبراير سنة ١٩٤٤ من
سريانه كافة السنتين في حين أن سقوط الحق
بمضى سنتين الذي تقرره المادة ٩٧ من القانون
رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ هو تقرير للحق الوارد
بالمادة ١٤٥ من القانون المدني القديم بنارقي
واحد هو اعتبار مدة السقوط سنتين بدلاً من
خمس عشرة سنة . والطاعن إذ دفع المبلغ
المطالب به في ١٣ من مارس سنة ١٩٤٣ إنما
كان يؤدي التزاماً صحيحاً فرضه عليه القانون
رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ وفي وقت سابق على صدور
التعديل ، فأصبح بعد ذلك وديعة تحت يد مصلحة

الضرائب له طابع مدني لا يسقط الحق في المطالبة به إلا بمضى خمس عشرة سنة .

« ومن حيث إن النعمى على الحكم في هذين الوجهين في محله : أولا — بأن المادة الثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بفرض ضريبة خاصة على الأرباح الاستثنائية تنص على أنه يعد ربحا استثنائيا تتناوله الضريبة الخاصة كل ربح يتجاوز (أولا) إما ربح سنة يختارها الممول من السنوات ١٩٣٧ و ١٩٣٨ و ١٩٣٩ أو من السنوات المالية للمنشأة التي انتهت في خلال الثلاث السنوات المذكورة . (ثانيا) وإما ١٢ ٪ من رأس المال الحقيقي المستثمر ... وتنص الفقرة الأولى من المادة الثالثة على أن يكون اختيار إحدى الطريقتين المنصوص عليهما في المادة السابقة كأساس للمقارنة متروكا للمول بشرط أن تكون له حسابات منتظمة وبشرط أن يبلغ اختياره إلى مصلحة الضرائب طبقا للأوضاع وفي المواعيد التي تحدد بقرار وزاري ، وكانت الفقرة الثانية من هذه المادة تنص على أنه « إذا لم يتوافر هذان الشرطان حدد الربح الاستثنائي على أساس رقم المقارنة المنصوص عليه في الفقرة « ثانيا » من المادة السابقة » ، فعدل هذا النص بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ وأصبح نصها « فإذا لم يكن للمول حسابات منتظمة فله أن يختار كأساس للمقارنة إما أرباح سنة ١٩٣٩ أو سنته المالية المنتهية في خلالها ، وذلك كما قدرتها أو اعتمدتها مصلحة الضرائب وإما الطريقة المنصوص عليها في الفقرة « ثانيا » من المادة السابقة ، وذلك طبقا للأوضاع وفي المواعيد التي تحدد بقرار وزاري . وتنفيذ القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١

صدر في ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٤١ القرار الوزاري رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٤١ حدد ميعادا هو آخر نوفمبر سنة ١٩٤١ ليقدم الممول طلبا إلى مأمورية الضرائب موضحا به الطريقة التي اختارها من الطريقتين المنصوص عليهما في المادة الثانية من القانون المشار إليه ، ثم مده هذا الأجل إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٤١ بالقرار الوزاري رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤١ ثم إلى آخر يناير سنة ١٩٤٢ بالقرار الوزاري رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٤٢ ثم إلى ١٥ من فبراير سنة ١٩٤٢ بالقرار الوزاري رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٢ ولما صدر القرار الوزاري رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٢ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ أوجب في المادة الأولى منه « على الممولين الذين اختاروا رقم المقارنة على أساس أرباح سنة ١٩٣٧ أو السنة المالية التي انتهت في خلال سنة ١٩٣٧ أو ١٩٣٨ ... وأن يقدموا إلى مصلحة الضرائب في بحر شهر من تاريخ نشر هذه اللائحة في الجريدة الرسمية إقرارا عن أرباح السنة التي وقع عليهما الاختيار ... وأوجب في مادته الثانية على الممولين الذين لديهم حسابات منتظمة واختاروا رقم المقارنة على أساس ١٢ ٪ من رأس المال المستثمر أن يقدموا إلى مصلحة الضرائب في بحر شهرين من التاريخ المحدد لاقتال حساباتهم السنوية ، ولأول مرة في بحر شهر من تاريخ نشر هذه اللائحة إقرارا مبينا به قيمة رأس المال المستثمر وما يكون لدى المنشأة من أموال احتياطية في بدء السنة التي جنت الأرباح الاستثنائية أثناءها ... وأما فيما يختص بالممولين الذين ليست لديهم حسابات منتظمة فتدأ وجبت عليهم المادة الثالثة أن يقدموا إلى مصلحة الضرائب قبل أول مارس من كل سنة ولأول

مرة في بحر شهر من تاريخ نشر هذه اللائحة ... إقراراً موضحاً به قيمة رأس المال المستثمر في أول السنة التقويمية وكيفية تحديده ولما صدر القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ معدلاً لبعض أحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ نص في المادة الثالثة منه على سريانه من تاريخ سريان القانون الأخير. وتنفيذا لهذه التعديلات صدر القرار الوزاري رقم ٣٢ سنة ١٩٤٤ ونص في المادة الأولى منه على أنه « لأجل استعمال الحق المخول بمقتضى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ المعدلة بالمادة الثانية من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ للممولين الذين ليست لديهم حسابات منتظمة — ينبغي أن يقدم الممول إلى مأمورية الضرائب ... طلباً موضحاً به الطريقة التي اختارها من الطريقتين المنصوص عليهما في المادة الثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ والمعدلة بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ ... » ويقدم الطلب في ميعاد لا يتجاوز آخر مارس سنة ١٩٤٤ بالنسبة للممولين الذين أخطرتهم مصلحة الضرائب قبل تاريخ نشر هذا القرار ... لتقدير أو اعتماد أرباحه عن سنة ١٩٣٩ أو عن السنة المالية المنتهية في خلالها وأما من أخطرتهم المصلحة بعد نشر هذا القرار فيقدم الطلب في بحر شهر من تاريخ الإخطار. ويبين من هذه النصوص أن المشرع إنما يهدف إلى التيسير على الممولين فلم يفرض عليهم قاعدة ثابتة لتعيين الربح الاستثنائي الخاضع للضريبة الخاصة، وإنما ترك الخيار لهم بين طريقتين أوردتهما فيختار من بينهما أيهما أصلح له، إلا أنه لم يجر في نص من نصوصه للمول أن يجمع بين الطريقتين السالف

بيانهما فيختار إحداهما لتطبق على سنوات معينة ويختار الأخرى لتطبق على سنوات غيرها وهو إذ أُلزم كل ممول بالتبليغ عن اختياره في تاريخ معين وإلا سقط الحق في الاختيار وحوسب على أرباحه الاستثنائية على أساس أن رقم المقارنة هو ١٢٪ من رأس المال الحقيقي المستثمر فإن هذا الاختيار يقع مرة واحدة في المواعيد المحددة ولا يتجدد سنوياً كما هو الشأن في التبليغ عن الأرباح التجارية والصناعية. ويؤيد هذا النظر ما نصت عليه المادة الرابعة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ من أنه إذا زيد رأس المال المستثمر في المنشأة أو نقص زيد كذلك رقم المقارنة أو نقص بمقدار ١٢٪ من الزيادة أو النقص. وما نصت عليه المادة الخامسة منه من أنه إذا أوقف الممول استغلال المنشأة ثم عاد فاستأنفه بحالتها السابقة، وكذلك إذا انتقلت ملكيتها من يد إلى أخرى استمر العمل برقم المقارنة الذي سبق اتخاذه. ومفاد ذلك أن المشرع لم ير حتى مع حصول التغيير في حالة المنشأة المالية إذا وقف استغلالها أو انتقل ملكيتها إلى آخر ما من شأنه أن يحدث تغييراً في رقم المقارنة الذي سبق اتخاذه — ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن اختار في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٤٤ أرباحه عن سنة ١٩٣٩ رقماً للمقارنة فإن هذا الاختيار يشمل السنوات السابقة على هذا الاختيار ومنها سنتا ١٩٤٠ و ١٩٤١ محل النزاع، ولا يغير من هذا النظر أن يكون قد أورد في طنبه أنه اختار رقم المقارنة المذكور ليكون أساساً لحساب ضريبة الأرباح الاستثنائية الخاصة عن أرباحه في سنتي ١٩٤٢/١٩٤٣ أو أن يكون قد دفع قيمة الضريبة

هذا القانون ، أن يكون المبلغ الذي حصلت عليه مصلحة الضرائب دفع من الممول باعتباره ضريبة ، وأن يكون تحصيله قد تم بغير وجه حق ولما كانت مصلحة الضرائب إذ حصلت من الطاعن الضريبة المقررة على أرباحه الاستثنائية في سني ١٩٤٠ ، ١٩٤١ إعمالاً لنص القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ الساري وقت ذلك إنما حصلت بحق استناداً إلى نص القانون المذكور فإذا كان من شأن تطبيق القانون رقم ٨٧ سنة ١٩٤٣ كما سبق البيان أن يكون للطاعن حق استرداد ما دفع ، فلا يصح أن يواجه الطاعن بحكم المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ذلك لأن ما حصل إنما حصل بحق . ولكن بقاءه تحت يد المصلحة أصبح بعد الإجراءات التي اتخذت نفاذاً للقانون رقم ٨٧ سنة ١٩٤٣ بغير سند ولذلك يصبح ديناً عادياً يسقط الحق في اقتضائه بمدة السقوط المقررة في القانون المدني ولا يجوز قياس حالة ما تحصله المصلحة بغير حق وقت تحصيله بما يصبح بمقتضى قانون لاحق واجب الرد ذلك لأن نص المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ هو نص استثنائي لا يجوز التوسع فيه بطريق القياس .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطاعن في محله مما يستوجب نقض الحكم المطعون فيه » .

(القضية رقم ١٤٤ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وسليمان ثابت وكيل المحكمة وأحمد العروسي ومحمد فؤاد جابر ومحمد عبد الواحد على المستشارين) .

٢٧٠

٣ فبراير سنة ١٩٥٥

حكم - تسببه . عدم بيانه طلبات الخصوم وأوجه دفاعهم ودفعهم . عدم بيانه ما استند إليه من الأدلة الواقعية والحجج القانونية وما سارت فيه الدعوى من مراحل . جلالة . المادة ٣٤٩ من أرقام .

عن سني ١٩٤٠ و ١٩٤١ على أساس ١٢ ٪ من رأس المال الحقيقي المستثمر إذ أن اختياره لرقم المقارنة عملاً بنص القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ يجب أن يسرى على جميع السنوات . وأما القول بأن حق الممول في الاختيار قد سقط لأن ميعاد تقديم طلب الاختيار ينتهي في آخر مارس سنة ١٩٤٤ ، فردود بأن القرار الوزاري رقم ٣٢ سنة ١٩٤٤ بشأن حق الاختيار للمولين الذين ليست لديهم حسابات منتظمة حدد ميعاداً لا يجاوز آخر مارس سنة ١٩٤٤ بالنسبة للمولين الذين اختارهم مصلحة الضرائب قبل تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية بتقدير أو اعتماد أرباحهم عن سنة ١٩٣٩ أو عن السنة المالية المنتهية في خلالها وأما بالنسبة لمن عداهم من لم تخطرهم المصلحة فيكون تقديم الطلب في بحر شهر من تاريخ الاخطار . ولما كان الطاعن قدم طلب اختيار رقم المقارنة في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٤٤ قبل انتهاء الميعاد المحدد في القرار الوزاري المشار إليه ، فلا يسقط حقه في هذا الطلب أن يكون قد أخطر في ١١ من ديسمبر سنة ١٩٤٢ بتقدير أرباحه عن سنة ١٩٣٩ ، ذلك أن القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ المعدل للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ قد نص في المادة الثالثة منه على أن يسرى من تاريخ سريان القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ ، وإعمالاً لهذين القانونين حدد القرار الوزاري رقم ٣٢ سنة ١٩٤٤ آخر مارس سنة ١٩٤٤ أجلاً لتقديم فيه الممول طلباً باختيار رقم المقارنة . وثانياً - أنه يشترط لتطبيق حكم المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي تنص على أن حق الممول في المطالبة برد الضرائب المتحصلة منه بغير حق يستط بمضي سنتين فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في المواد ٤٥ و ٤٧ و ٧٥ من

المبدأ القانوني

متى كان الحكم المطعون فيه لم يبين ما قدمه الخصوم من طلبات وأوجه دفع أو دفع الخصوم من طلبات وأوجه دفع أو دفع وخلاصة ما استند اليه من الأدلة الواقعية والحجج القانونية مع بيان ما سارت فيه الدعوى من مراحل — فإنه يكون قد خالف نص المادة ٣٤٩ مرافعات مخالفة تستوجب بطلانه .

المحكم

و من حيث إن مما ينهه الطاعن في السبب الثالث من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه أنه قد شابه البطلان لموه من بيان الإجراءات التي تمت أمام محكمة ثاني درجة سواء أكان ذلك عن ذكر بيان سماع المرافعة أم عن ذكر ملخص لما دفع به كل من طرفي الخصوم ، كما لم يبين الحكم بصدره ولا بصلبه البيانات التي توجبها المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات واكتفى بقوله إن الاستئناف حاز شكله القانوني وأن الحكم المستأنف في محله لأسبابه دون أية ديباجة ملخص فيها ظروف الدعوى وحضور طرفي الخصوم أو غيابهما وما دفع به كل منهما .

و من حيث إن هذا النعي في محله : ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين منه أنه بعد أن ذكر المحكمة التي أصدرته وتاريخ إصداره ومكانه واسم كل من المستأنف والمستأنف عليه لم يبين في أسبابه إلا أن الاستئناف حاز شكله القانوني وأن الحكم المستأنف في محله للأسباب الواردة به والتي تأخذ بها المحكمة وتعتبرها ردا كافيا على ما أورده من أسباب في صحيفة استئنافه — وإذا فعل الحكم ذلك دون

أن يبين ما قدمه الخصوم من طلبات وأوجه دفع أو دفع وخلاصة ما استند اليه من الأدلة الواقعية والحجج القانونية مع بيان ما سارت فيه الدعوى من مراحل يكون قد خالف نص المادة ٣٤٩ مرافعات مخالفة تستوجب بطلانه ، ومن ثم يتعين نقضه للسبب الذي أثاره الطاعن في نعيه دون حاجة للتعرض لبقية أسباب الطعن .

(القضية رقم ٤٣٢ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمد عياد ومحمد أمين زكي المستشارين) .

٣٧١

١٠ فبراير سنة ١٩٥٥

جميعات . جمعية تعاونية . النص في قانونها على اختصاص مجلس الإدارة واشتراك لصحة بعض الأعمال موافقة الجمعية العمومية . إصدار رئيس مجلس الإدارة قرارات على خلاف هذا النص . بطلان القرارات . لا يجوز لأحد الأعضاء التمسك بها قبل الجمعية العمومية .

المبدأ القانوني

متى كان يبين من قانون الجمعية التعاونية أن كل ما أسنده إلى مجلس الإدارة من أعمال نص عليها أو غيرها من المسائل الهامة مشروط بتقديمها إلى الجمعية العمومية ، ومن ثم فإنه لا يكون من اختصاص رئيس مجلس الإدارة إصدار منشورات متممة لقرارات الجمعية العمومية أو مفسرة لها بما يعتبر تعديلا لها وخروجها على صريح مدلولها ومناقضاً لمشتملاتها وإلا كانت باطلة ، ولا يجوز للأعضاء التمسك بها قبل الجمعية لخالفها لقانون الجمعية التي هم أعضاء فيها وليسوا أجانب عنها ومفروض عليهم بقانونها .

المحكمة

« ... من حيث إن مما ينهى به الطاعن على الحكم أنه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى الحكم الابتدائي للطاعن بطلبه استنادا إلى منشور لا إلى قرارات الجمعية العمومية وقضى الحكم الاستثنائي بذلك استنادا إلى أن منشوري ديسمبر سنة ١٩٤٣ وفبراير سنة ١٩٤٤ إنما صدرا تفسيرا لقرارات الجمعية ويعتبران متممين لها ، مع أن المنشور الذي يصدر من رئيس الجمعية لا قيمة له قانونا إذا جاء مناقضا لقرارات الجمعية ومع أن الجمعية لا تلزم إلا بالقرارات التي تصدر منها ومع أن القانون العام يقضى بمنع المديرين وحتى الأعضاء مهما كانت أكثريتهم من أن يقرروا شيئا مخالفا للغرض المقصود من الجمعية وما الأخذ بوجود الأثر الرجعي في المكافآت إلا قضاء على وجود الجمعية .

« ومن حيث إنه سبق لإيراد قرارات الجمعية العمومية ويؤخذ منها أنه في ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٠ أصدرت قرارا بتعديل المادة الخامسة من نظام الجمعية برفع قيمة الاشتراك إلى ٢٠٪ من المرتب بحيث يكون لهذا التعديل أثر رجعي من تاريخ اشتراك العضو . وفي ١١/٥/١٩٤٣ أصدرت الجمعية العمومية قرارا بزيادة الاشتراك إلى ٥٪ مع مضاعفة المكافآت ، ثم وافقت في ١٢/٢/١٩٤٣ — على « مضاعفة رسم الاشتراك إلى ١٠٪ مع بقائه ٥٪ لمن يرغب في ذلك مقابل مضاعفة المكافآت إلى شهرين » . ويبين من ذلك أن قرار الجمعية العمومية الصادر في ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٠ هو وحده دون القرارات الصادرين منها في ١١/٥/١٩٤٣ الذي نص فيه على الأثر الرجعي وظاهر أن تقرير الأثر الرجعي

إنما كان تعويضا للأعضاء عن رفع الاشتراك من ٢٪ إلى ٢٠٪ أما مضاعفة رسم الاشتراك إلى ٥٪ و ١٠٪ طبقا لقراري الجمعية الصادرين في نوفمبر وديسمبر من سنة ١٩٤٣ فتقابل مضاعفة المكافأة التي يحصل عليها العضو سواء عند الوفاة أو في حالة ترك الخدمة ومدلول عبارات هذه القرارات وسببها واضح لا يدعو إلى أي تأويل أو تفسير . فإذا ما أضني بعد ذلك على القرارات الصادرين في نهاية سنة ١٩٤٣ الأثر الرجعي مع مضاعفة المكافأة فإن ذلك يعتبر تعديلا لذين القرارين ، والجمعية العمومية هي وحدها المختصة بتعديل قراراتها ومن ثم يكون الحكم إذ استند في قضائه برجعية أثر قرار الجمعية العمومية الصادرين في نهاية سنة ١٩٤٣ إلى المنشورين الصادرين من رئيس مجلس الإدارة في ديسمبر سنة ١٩٤٣ وفبراير سنة ١٩٤٤ برجعية أثر هذين القرارين ذاهبا إلى اعتبار أن هذين المنشورين متمان ومفسران للقرارين المذكورين قد خالف قانون الجمعية الذي نص في المادة ٤٣ منه على اختصاص مجلس الإدارة وهو أن يقدم في نهاية كل عام تقريرا متضمنا حسابات الجمعية وميزانيتها وعملها والاقتراحات الخاصة بادخال تعديلات في مواد قانون الجمعية أو نظامها إذا وجدت أو غير ذلك من المسائل الهامة . . ويبين من هذه المادة أن كل ما وكل القانون عمله إلى مجلس الإدارة من أعمال نص عليها أو غيرها من المسائل الهامة مشروط بتقديمها للجمعية العمومية . ومن ثم لا يكون من اختصاص رئيس مجلس الإدارة إصدار منشورات متممة لقرارات الجمعية العمومية أو مفسرة لها بما يعتبر تعديلا لها وخروجها على صريح مدلولها ومناقضا لمحتملاتها على ما أتفق

توضيحه وإلا كانت باطلة ولا يجوز للاعضاء التمسك بها قبل الجمعية العمومية لمخالتها لقانون الجمعية التي هم أعضاء فيها وليسوا أجانب عنها ومفروض عليهم بقانونها . ومن ثم يتعين قبول هذا السبب وتقض الحكم المطعون فيه دون حاجة إلى مناقشة السبب الآخر .

(القضية رقم ١٩٨ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة سليمان ثابت وكيل المحكمة ومعتضى فاضل عبد العزيز سليمان وأحمد العروسي ومحمد فؤاد جابر المستشارين) .

٢٧٢

١٠ فبراير سنة ١٩٥٥

تقضى . طعن . حكم صادر في نزاع خاص بأموال أسرة محمد علي . الطعن فيه بطريق التقضى . لا يجوز سماعه . القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ .

المبدأ القانوني

لما كان القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ الصادر من مجلس قيادة الثورة قد قضى بمصادرة أموال أسرة محمد علي وجعل الاختصاص في المنازعات الخاصة بهذه الأموال إلى اللجنة المنصوص عليها في المادة ٩ منه ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر في نزاع متعلق بأموال أحد أفراد هذه الأسرة - فإنه لا يجوز سماع الطعن عملاً بالمادة ١٤ من القانون المذكور .

المحكمة

« حيث إن النيابة العامة دفعت بعدم جواز سماع الطعن عملاً بالمادة ١٤ من القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ لتعلقه بمال لأحد أفراد أسرة محمد علي الذين صدر قرار مجلس قيادة الثورة في ٩

من ديسمبر سنة ١٩٥٣ بمصادرة أموالهم وهو المطعون عليه الرابع الأمير السابق محمد سعيد حلیم الوارث للرحوم الأمير محمد علي حلیم الوارث للرحومة السيدة أسماء هانم حلیم التي عين الطاعن حارساً قضائياً على تركتها .

« وحيث إن الطاعن رد على هذا الدفع طالباً رفضه بمقولة إن النزاع موضوع هذا الطعن وإن كان يتعلق بأموال لركة المرحومة أسماء هانم حلیم التي آلت إلى ورثتها الأميرين السابقين إبراهيم حلیم ومحمد سعيد حلیم غير أن هذه الأموال حولت إلى الطاعن بعرض من الأميرين سالفى الذكر بعقود جديده وأوراق ثابتة التاريخ قبل ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ و ٢٢ من يولييه سنة ١٩٥٢ بعدة سنوات وقد أشار الحكم المطعون فيه إلى هذه الحوالة في أسبابه ولم يعد للأميرين المحيلين ولا للطعون عليه الرابع أية مصلحة في هذا النزاع وقد قام الطاعن بسداد المبالغ التي قضى بها الحكم المطعون فيه للطعون عليها الأول بإيصال موقع عليه من وكيلها في ٢٢ من يونيه سنة ١٩٥١ ولذا فإن قرار المصادرة لا يتناول هذه الأموال التي تم التنازل عنها للطاعن في سنة ١٩٤٥ عملاً بالمادة ٥ من القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ ولا تنطبق عليها بالتالى المادة ١٤ من القانون المذكور .

« وحيث إنه يبين من الأوراق أن الدعوى رفعت أصلاً من المطعون عليها الأولى بإعلان تاريخه ٥ من أغسطس و ٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ ضد المطعون عليهم الثانى والثالث والرابع وطلبت فيها قضاء في مواجعتهم جميعاً ببراءة ذمتها من مبلغ ١٥٠٠ جنيهه لإزام من ترى المحكمة إلزامه منهم بأن يرد لها مبلغ ٨٨٨ جنيهها و ١٥٤ ملياً وأن « الأميرين ، المطعون عليهما الثالث

المرحومة أسماء هانم حلیم لا علی أن التركة محولة إليه ، وبهذا الوصف يقوم الطعن بالنقض أمام هذه المحكمة .

وحيث إنه يتضح مما سبق لإيراده وما قضى به الحكم المطعون فيه وهو حكم نهائي صادر في الموضوع أن النزاع يتعلق بمال الأميرين من أسرة محمد علي ، ولما كان قد صدر قرار مجلس قيادة الثورة بمصادرة أموال محمد علي بما تختص بنظره اللجنة المنصوص عليها في المادة ٩ من القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ فإنه لا محل في هذا المقام وبعد ما تقدم ذكره لبحث قيمة وأثر التنازل الصادر لصالح الطاعن في ١٩ و ٢٨ من مارس سنة ١٩٤٥ من الأميرين إبراهيم حلیم ومحمد سعيد حلیم المطعون عليهما الثالث والرابع فقد أصبح هذا البحث من اختصاص تلك اللجنة — ومن ثم يتعين قبول الدفع المقدم من النيابة العامة والحكم بعدم جواز سماع الطعن عملاً بالمادة ١٤ من القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ (القضية رقم ٢٥٧ سنة ٢١ ق ر ت س) وعضوية السادة الأساتذة سليمان ثابت وكيل المحكمة ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمد أمين وكيل الخصم نؤاد جابر المستشارين) .

٢٧٣

١٠ فبراير سنة ١٩٥٥

١ — تزوير . محكمة الموضوع : تمكين عقيدتها في تزوير المحرر : لها أن تسلك في ذلك كافة سبل الإثبات القانونية . حقها في القضاء بتزوير المحرر دون أن يدعى المأمية بالتزوير . المادة ٢٧٤ من المرافعات .

٢ — بناءً على تطويع لجنة قاعدة لعدم جواز سماع التزوير إلا فيما يتعلق بإثبات حصول البكائية أو الإتيان المنصوص عليها في المادة ٢٧٤ من المرافعات . عدم جواز جنيته في حالة التزوير فإنه لا يرد ٢٧٦ ق ر ت س .

والرابع أدخل الطاعن في الدعوى بإعلان تاريخه ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ باعتبار أنه حل محل محلهما في حقوقهما والتزاماتهما في تركة المرحومة أسماء هانم حلیم وأن محكمة القاهرة الابتدائية انتهت في ٢٩ من أبريل سنة ١٩٤٧ إلى رفض دعواهما فاستأنفت المطعون عليها الأولى هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وخاصمت المطعون عليهم الأربعة الآخرين والطاعن موجه اليهم نفس طلباتها الابتدائية فقضت محكمة الاستئناف في ١١ من مارس سنة ١٩٥١ بالنقض بالحكم المستأنف وببراءة ذمة المطعون عليها الأولى من مبلغ ١٥٠٠ جنيهها ويلزام الطاعن والأمير إبراهيم حلیم (المطعون عليه الثالث) والأمير محمد علي حلیم (مورث المطعون عليه الرابع) بأن يدفعوا لها بالتضامن مبلغ ٢٧١ جنيهها و ٢١٠ مليات والمصاريف المناسبة لما حكم به عن الدرجتين ومبلغ ١٠٠٠ قرش مقابل أنعاب المحاماة وبإخراج المطعون عليهما الثاني والخامس من الدعوى بغير مصاريف ، وقالت محكمة الاستئناف في حكمها عن مسئولية الطاعن والأميرين ما يأتي : « ومن حيث إن سمو الأميرين محمد علي حلیم وإبراهيم حلیم ملزمان قانوناً بأن يردا للبيتانية (المطعون عليها الأولى) مبلغ ٢٧١ جنيهها و ٢١٠ مليات قيمة ما قبضاه زيادة عن حقهما كما أن فيكتور أرواس (الطاعن) مسئول بالتضامن معهما عن رد هذا المبلغ على اعتبار أن سموهما قد تنازلا عن حقوقهما في تركة المرحومة أسماء هانم حلیم بما لها وما عليها واختصاهما في الدعوى على هذا الاعتبار وقد أقر هو به وناقش الدعوى على أساسه ، فطعن فيكتور أرواس بالنقض في هذا الحكم بصفته بحار من قضائيا على تركة

ج — تزوير . غرامة التزوير . يحدد القانون الذى كان ساريا وقت الطعن بالتزوير .

المبادئ القانونية

١ — للمحكمة فى سبيل تكوين عقيدتها بشأن التزوير المدعى به سلوك كافة سبل الإثبات المقررة فى القانون بما فى ذلك البيئة والقرائن ، بل إن للمحكمة طبقا للمادة ٢٩٠ من قانون المرافعات المقابلة للمادة ٢٩٢ من القانون القديم أن تحكم برد أية ورقة وبطلانها وإن لم يدع أمامها بالتزوير بالطرق المرسومة فى القانون إذا ظهر لها بجلاء من حالتها أو من ظروف الدعوى أنها مزورة ، وحسب المحكمة فى هذه الحالة أن تبين فى حكمها الظروف والقرائن التى استبان منها ذلك .

٢ — إن ما نصت عليه المادة ٢٧٤ من قانون المرافعات المقابلة للمادة ٢٧٠ من القانون القديم من أنه لا تسمع الشهود إلا فيما يتعلق بآثبات حصول الكتابة أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الأصبع على الورقة المقتضى تحقيقها من نسبت إليه — فانه خاص بانكار الخط أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الأصبع ولا مجال لتطبيقه فى حالة الادعاء بالتزوير .

٣ — متى كان مدعى التزوير قد قرر بالطعن بالتزوير فى ظل قانون المرافعات القديم فان الغرامة التى توقع عليه فى حالة سقوط حقه فى الادعاء بالتزوير أو عجزه عن اثباته هى الغرامة التى حددتها المادة ٢٩٣ من قانون المرافعات القديم

بمبلغ عشرين جنيتها لا الغرامة التى أصبحت خمسة وعشرين جنيتها بمقتضى المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات الجديد ، وتعيين هذه الغرامة أمر متعلق بالنظام العام تملك محكمة النقض إثارتها من تلقاء نفسها ولو لم يتمسك به المحكوم عليه فى تقرير الطعن .

المحكمة

« ... حيث إن الطعن بنى على أربعة أسباب يتحصل أولها فى أن محكمة الاستئناف خالفت القانون إذ أصدرت حكما فى ١١ من أبريل سنة ١٩٥٠ بالإحالة على التحقيق لإثبات التزوير بعد أن سبق لها القضاء بنذب خبير لتحقيقه بطريق المضاهاة ، ذلك أن المادة ٢٧٤ من قانون المرافعات المقابلة للمادة ٢٧٠ من قانون المرافعات القديم صريحة فى أن الشهود لا تسمع إلا فيما يتعلق بإثبات حصول الكتابة أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الأصبع على الورقة المقتضى تحقيقها من نسبت إليه بما كان يتعين معه على المحكمة نزولا على حكم النص سالف الذكر أن يقتصر تحقيقها على واقعة الإمضاء ذاتها وألا تتناول مجال موضوع المشاركة التى تضمنتها الورقة المطعون فيها المؤرخة ٢١ من يناير سنة ١٩٢٤ ومن باب أولى كان ممتنعا عليها تحقيق موضوع المشاركة التى تضمنها عقد البيع المؤرخ ٣ من يناير سنة ١٩٢٢ الذى لم يطعن عليه .

« وحيث إن هذا السبب مردود بأن التزوير لما يناهز عليه من غش يحيز للمحكمة فى سبيل الوصول إلى تكوين عقيدتها بشأنه سلوك كافة سبل الإثبات المقررة فى القانون بما فى ذلك البيئة والقرائن بل إن للمحكمة طبقا للمادة ٢٩٠ من قانون المرافعات المقابلة للمادة ٢٩٢ من قانون

المرافعات القديم أن تحكم برد أية ورقة ويطلانها وإن لم يدع أمامها بالتزوير بالطرق المرسومة في القانون إذا ظهر بجلاء من حالتها أو من ظروف الدعوى أنها مزورة ، وحسب المحكمة في هذه الحالة أن تبين في حكمها الظروف والقرائن التي استبان من ذلك — ومن ثم فإذا كانت محكمة الاستئناف رأت أن التحقيق الذي أجرته بمعرفة أهل الخبرة في الخطوط لم يوصلها إلى رأى تعلّم أن إليه في شأن الورقة المؤرخة ٢١ من يناير سنة ١٩٢٤ المدعى بتزويرها فأمرت بإحالة الدعوى إلى التحقيق سعياً وراء تكوين عقيدتها في هذا الخصوص فإنها لا تكون خالفت القانون في شيء — أما ما نصت عليه المادة ٢٧٤ من قانون المرافعات المقابلة للسادة ٢٧٠ من قانون المرافعات القديم من أنه لا تسمع الشهود إلا فيما يتعلق بإثبات حصول الكتابة أو الامضاء أو الختم أو بصمة الأصبع على الورقة المقتضى تحقيقها بمن نسبت إليه فإنه خاص بإنكار الخط أو الامضاء أو الختم أو بصمة الأصبع ولا مجال لتطبيقه عند الادعاء بالتزوير كما هو الحال في هذه الدعوى .

« وحيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه استند إلى شهادة شهود خصومه الذين سمعوا في التحقيق وهي متناقضة لا تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها في قضائه برفض دعوى التزوير في الوقت الذي أهدرت فيه بغير مبرر تقارير الخبراء الشرعيين على ما فيها من قوة وسداد والأدلة الأخرى التي ساقها على تزوير الورقة المطعون فيها .

« وحيث إن هذا السبب مردود بأنه جدل في تقدير الدليل بما تستقل به محكمة الموضوع

ويبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن ذكر وقائع الدعوى تفصيلاً وأورد دفاع الطرفين كاملاً وتناول بالبحث الأدلة التي يستندان إليها بما في ذلك شهادة الشهود وتقارير خبراء الخطوط ووازن بينها ولخص شهادة من رأى الأخذ بشهادتهم كدليل على صحة توقيع الطاعن على الورقة المدعى بتزويرها وهم حافظ سيمك ويوسف أحمد البخشوان وعبد العزيز حسن والأستاذ عبد الرحمن مصطفى الحامى ، وأبان تعلق كل منها بدعوى التزوير ورد على مانعاه الطاعن عليها من تناقض رداً سائفاً . قال الحكم بعد ذلك : إن المحكمة لا يسمعها وقد توافرت الأدلة على صحة التوقيع محل الطعن بما سبق بيانه من شهادة الشهود وقرائن الأحوال أن تعول على تقرير الخبراء عن نتيجة مضاهاة الخطوط وهو لم يتعزز بأى دليل أو قرينة في الدعوى يصح الاعتماد عليها والمحكمة لا ترى من مقارنة خط الامضاء محل الطعن بالعين المجردة بالإمضاءات المنسوبة إلى المدعى على أوراق المضاهاة ما يؤيد القول بتزوير هذه الإمضاء ، ذلك أن آراء الخبراء في الخطوط لا ترمى إلى حد الجزم أو اليقين بل تقوم غالباً على المظنة والاستنتاج ومهما بلغت آراؤهم فلا يمكن أن تقوم مقام الدليل القانونى الذى يؤدى إلى إثبات الواقعة الحاصل عليها النزاع إثباتاً لا يتطرق إليه الشك وأنه يتضح من كل ما تقدم أن الادعاء بالتزوير غير صحيح فيتعين الحكم برفضه — وما دامت محكمة الموضوع قد اقتنعت بما استبانته من التحقيقات وما استظهرته من القرائن وما نكشفت لها من ظروف الدعوى التي استعرضتها في حكمها أن الإمضاء المطعون

فيها بالتزوير صحيحة فلا يصح أن يعاب عليها أنها لم تأخذ بدفاع الطاعن أو برأى أهل الخبرة المخالف لما انتهت إليه والذي لا يبعد أن يكون كغيره من أدلة الدعوى خاضعا لتقدير المحكمة ولها أن تطرحه كأي دليل آخر إذا لم تظمن إليه .

وحيث إن السبب الثالث يتحصل في مخالفة لإجراءات المرافعة ويقول الطاعن في ذلك إن الحكم الذي أصدرته محكمة الاستئناف في ١١ من أبريل سنة ١٩٥٠ والذي لم يقض في منطوقه بغير الإحالة على التحقيق اشتمل في نهاية أسبابه على التصريح للخصم بتقديم تقرير استشاري مع أن هذه العبارة التي كتبها المستشار محرر الحكم مشطوب عليها بخط رئيس الدائرة في المسودة ومع ذلك فقد أثبتتها الكاتب في نسخة الحكم الأصلية التي حررها بخطه رغم معارضة الطاعن وطلبه إزالتها كما أن محكمة الاستئناف بعد أن صرحت للطاعن أثناء المرافعة بتقديم حافظة بمستندات لها أهميتها عادت ورفضت منه مع ما في ذلك من إضرار به .

وحيث إن هذا السبب عار عن الدليل إذ لم يقدم الطاعن ما يدل على سبق إثارتها لدى محكمة الموضوع .

وحيث إن السبب الرابع يتحصل في قصور الحكم المطعون فيه في التسيب ويقول الطاعن في ذلك إن صلب الورقة المطعون فيها ينقض بعضه بعضا ويهدم بعضه بعضا وقد انتهى الحكم المطعون فيه إلى رفض دعوى التزوير بناء على صحة الإمضاء دون أن يعرض إلى صلب الورقة مما يجعله عديم النتيجة .

وحيث إن هذا السبب مردود بأن الطاعن

هو الذي ادعى بتزوير الورقة التي يقول الآن إنها غير منتجة في الدعوى فإذا كانت هذه الورقة غير منتجة كما يقول الآن فما كان أغناه عن الطعن فيها بالتزوير وكان الأولى به أن يترافع في موضوع دعواه مع التسليم بصحة الورقة - ومن جهة أخرى فإن تقدير قيمة هذه الورقة كدليل له أثره في الدعوى الأصلية هو جسد موضوعي مما تستقل به محكمة الموضوع وقد قال الحكم المستأنف كلمته في ذلك وخلص من بحثها إلى أنها تدل على أن عقد البيع الذي استند إليه الطاعن في طلب ثبوت ملكيته للنزل هو في حقيقته رهن ومن ثم لا يصح له أن يطلب الملكية وانتهى من ذلك إلى رفض دعوى الطاعن ، ثم لما ادعى الطاعن أمام محكمة الاستئناف بتزوير تلك الورقة التي استند إليها الحكم المستأنف في رفض دعواه قضت محكمة الاستئناف في ٢٥ من مايو سنة ١٩٤٨ بوقف الدعوى حتى يفصل في الادعاء بالتزوير ولم تفصل محكمة الاستئناف بعد في الدعوى الأصلية .

ومن حيث إنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد قضى بالزام الطاعن بغرامة مقدارها خمسة وعشرون جنيا ، في حين أنه كان قرر الطعن بالتزوير في ٢٥ من مايو سنة ١٩٤٨ أي في ظل قانون المرافعات القديم الذي كان ينص على غرامة مقدارها عشرون جنيا على مدعى التزوير الذي يسقط حقه في الدعوى أو يعجز عن إثباته - وكان هذا الحكم متعلقا بالنظام العام تملك المحكمة إثارتها من تلقاء نفسها ولو لم يتمسك به الطاعن في تقرير الطعن ، ولما كانت الدعوى صالحة للحكم في هذا الخصوص - ومن ثم تعين نقض الحكم نقضا جزئيا في هذا

في الإجراءات لأن حلول دائن محل نازع الملكية لا يقوم إلا إذا كان العقار في ملكية المدين .

٢ — مناط صحة حق الاختصاص أن يكون العقار مملوكا للمدين . وإذن فتي كان الدائن قد قيد اختصاصه بعد أن باع المدين العقار وسجل المشتري عقده فإن الاختصاص المذكور يكون قد وقع باطلا لحصوله بعد انتقال ملكية العقار للتصرف إليه .

٣ — عدم نفاذ التصرف بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية لا يفيد منه عملا بالمادة ٢/٦٠٨ من قانون المرافعات المختلط المنطبقة على واقعة الدعوى إلا الدائنون الذين يتعلق حقهم بالتنفيذ وهم الدائنون المباشرون للإجراءات ومن أعلنوا المدين بالتنبيه وأرباب الديون المسجلة ومشتري العقار باعتباره خلفا لهم .

المحكمة

و... من حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب ينعي الطاعن في الأول منها على الحكم المطعون فيه إخلاله بحق الطاعن في الدفاع ومخالفته الثابت بالأوراق لا بتناؤه على وقائع غير صحيحة ، أما وجه الإخلال بالدفاع فحاصله أن الحكم اعتمد على تقرير الخبراء الثلاثة تأسيسا على أن المحكمة لم تجد في هذا التقرير ما يشوبه وأنها لم تسمع من الخصوم اعتراضا عليه رغما من تأجيل الدعوى لهذا الغرض مع أن الأستاذ حليم سليم الحاضر عن الأستاذ حسن عبد الجواد محامي الطاعن طلب التأجيل للاطلاع على تقرير الخبراء كما طلبه الأستاذ حبيب شنودة الحاضر عن الأستاذ

الخصوص وذلك بتعديل الغرامة المحكوم بها وإنزالها إلى الحد القانوني وفقا لأحكام المادة ٢٩٣ من قانون المرافعات القديم مع رفض الطعن فيما عدا ذلك .

(القضية رقم ٢٦٧ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمود عباد ومحمد أمين زكي ومحمد عبد الواحد على المستشارين) .

٢٧٤

١٠ فبراير سنة ١٩٥٥

١ — تنفيذ عقارى . مناط صحته . أن يكون العقار مملوكا للمدين . حلول دائن محل المباشر للإجراءات . شرطه . أن لا يكون المدين قد تصرف في العقار لآخر سجل عقده قبل أن يقيد هذا الدائن اختصاصه .

ب — تنفيذ عقارى . اختصاص الدائن بعقار مدينه . مناط صحته أن يكون العقار مملوكا للمدين وقت قيد الاختصاص .

ج — تنفيذ عقارى . عدم نفاذ التصرف بعد تسجيل التنبيه . الأشخاص الذين يفيدون منه وفقا للمادة ٢/٦٠٨ مرافعات مختلط .

المبادئ القانونية

١ — مناط صحة إجراءات التنفيذ العقارى أن يكون العقار مملوكا للمدين الذى وجهت إليه تلك الإجراءات . وإذن فتي كان الدائن المباشر للإجراءات والذى قيد اختصاصه قبل أن يسجل مشتري العقار عقده قد استوفى دينه فسقطت حقوقه وقيود اختصاصاته . فإنه لا يكون للدائن الذى قيد اختصاصه بعد تسجيل المشتري عقد شرائه أن يتخذ إجراءات التنفيذ على هذا العقار ، ولا يغير من ذلك أنه قد حل محل الدائن الأول

مصطفى مرعي الذي قدم طلبا لفتح باب المرافعة للاستعداد لأنه موكل حديث وهذا الطلب مودع في ملف الاستئناف غير أن المحكمة قضت في الدعوى دون أن تمكن الطاعن من الاطلاع على تقرير الخبراء وتقديم ملاحظاته . أما وجه مخالفة الثابت بالأوراق فلأن المحكمة ذكرت في حكمها أن المشتري « الطاعن » أقام دفاعه من باديء الأمر على فرض ما جاء بتقرير الخبراء قبل صدور الحكم التمهيدى حيث تناول بالمناقشة التصرفين الصادرين من المدينين للاستأنف « المطعون عليه الأول » — مع أن هذا الذي قالته المحكمة لا أثر له في دفاع الطاعن الذي لم يقدم إلا مذكرة لجلسة ٣ من يناير سنة ١٩٥١ مودعة صورتها الرسمية ضمن أوراق الطعن وأورد بها في خصوص مستندى المطعون عليه الأول الأدلة التي استدلت بها على اختلاف الأطيان المنزوعة ملكيتها عن الأطيان الواردة بسندى مدعى الاستحقاق ولم يذكر فيها شيئا عن تقرير الخبراء كما قال الحكم المطعون فيه مما يتضح منه أن الحكم قد ذكر وقائع لم تثبت من أوراق الدعوى .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود في وجهه الأول بأنه يبين من الرجوع لتقرير الخبراء وبحاضر الجلسات المودعة صورها الرسمية ضمن أوراق الطعن أن هذا التقرير أودع بملف القضية في ٢٩ / ٤ / ١٩٥١ وبجلسة ٨ مايو سنة ١٩٥١ طلب الطاعن التأجيل للاطلاع على التقرير وأجلت الدعوى لهذا الغرض لجلسة ٢٢ مايو سنة ١٩٥١ وفيها طلب الطاعن التأجيل مرة أخرى لنفس السبب فقررت المحكمة حجز القضية للحكم بجلسة ٥ يونيو سنة ١٩٥١ مع التصريح للطرفين بتبادل مذكرات تكميلية (ما يبين منه أن

الحكم المطعون فيه لم يخل بحق الطاعن في الدفاع) . إذ أنه كان في وسعه منذ قدم التقرير إلى أن حكم في الدعوى أن يطلع عليه لتقديم ملاحظاته . ومردود في وجهه الثاني بأنه عار عن الدليل إذ لم يقدم الطاعن ما يثبت أنه لم يقدم إلى محكمة ثاني درجة غير مذكرته التي قال عنها إنه قدمها لجلسة ٣ من يناير سنة ١٩٥١ حتى يمكن القول بأن الحكم خالف الثابت من الأوراق ، هذا فضلا عن أن الحكم المطعون فيه قد أخذ بتقرير الخبراء بما تضمنه واستندت إليه المحكمة بما يستقيم معه فتناوها دون حاجة إلى ما قرره من أن الطاعن أقام دفاعه من باديء الأمر على فرض ما جاء بالتقرير قبل صدور الحكم التمهيدى إذ لا يخرج هذا القول عن كونه تزييدا في الحكم غير مجد النعمى به عليه .

« ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه شابه التناقض وأخطأ في تطبيق القانون . أما وجه التناقض فلأنه قال إن المطعون عليه الأول يملك الأطيان التي شملها التصرف الأول مشقة باختصاصات البنك الإيطالي وقد سجل هذا التصرف بعد قيد هذه الاختصاصات وقبل تسجيل تنبيه نزع الملكية — ثم عاد وقرر « ولكن المطعون عليه الأول إذا كان بهذا التصرف قد صار حائزا بالنسبة للبنك الإيطالي فإنه لم يصبح كذلك بالنسبة لغير هذا البنك من أرباب الديون المسجلة فهو ليس حائزا لا بالنسبة للبنك الأهلي الذي حل محله نازع الملكية في الحق الذي وفاه في تأميناته ولا بالنسبة للبنك الأهلي الذي حل محله نازع الملكية في مباشرة التنفيذ ، وهذا الذي قرره الحكم يشوبه تناقض يطله إذ مرة يعتبر البنك الإيطالي مالكا وأخرى

يعتبره حائزا و فرق بين الوصفين لأن لكل منهما أحكاما وآثارا تختلف عن الأخرى أما وجه الخطأ في تطبيق القانون فلأن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في التكييف القانوني لمركز المطعون عليه الأول إذا اعتبره مالكا مع أنه حائز بموجب حكم صحة التعاقد المسجل في ١٩٣١/٤/٨ لأن للبنك الإيطالي اختصاصات ثلاثة مسجلة في ١٨/١ و ٢٦/١ و ١٢/٢/١٩٣١ سابقة في تسجيلها على تسجيل حكم صحة التعاقد وعلى تسجيل تنبيه نزع الملكية المسجل في ١٩٣١/٩/٣ الأمر الذي يدل على أن المطعون عليه الأول وقد اشترى الأطيان مثقلة بديون البنك الإيطالي فيعتبر حائزا لا مالكا كما قال الحكم — وأما بالنسبة للتصرف الثاني المسجل في ١٩٣١/١٠/٢٧ فقد سجل بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية في ١٩٣١/٩/٣ مما يترتب عليه أن يعتبر هذا التصرف باطلا عملا بالمادة ٦٠٨ مرافعات مختلط — هذا فضلا عن أن التصرفين يشملان بيعا وقائما لم يقترن بوضع يد المطعون عليه الأول مما يتعين معه بطلانها وعدم انتقال الملكية بموجبهما المدعى الاستحقاق ومن ثم تظل الأطيان المنزوعة ملكيتها في ملكية المدينين وتكون إجراءات التنفيذ صحيحة بما فيها حكامو الزاد .

ومن حيث إن هذا السبب مردود في وجهه الأول بأن الحكم المطعون فيه مقام على أن المطعون عليه الأول اشترى الأطيان موضوع التصرف المسجل في ١٩٣١/٤/٨ مثقلة باختصاصات البنك وقد سجل المشتري هذا التصرف بعد قيد هذه الاختصاصات وقبل تسجيل التنبيه وانه بهذا التصرف كان حائزا بالنسبة إلى البنك الإيطالي ثم قبض البنك دينه . وفي

الوقت الذي حل فيه نازع الملكية محل كومباس كان البنك المذكور قد استوفى رصيد حقه من مدينيه وسقطت قيود اختصاصاته — وهذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه لا تناقض فيه ذلك أنه يتضمن أن المطعون عليه الأول إذ اشترى الأرض التي يشملها التصرف الأول مثقلة بدين البنك الإيطالي فإنه بهذه المثابة كان حائزا وقت شرائها ثم أصبح مالكا لمتروط قيود اختصاصات البنك المذكور لتوفية الدين الذي كان سببا في توقيع الاختصاصات . ومردود في وجهه الثاني أولا — بأن الحكم المطعون فيه قد أقيم على المطعون عليه الأول ليس حائزا بالنسبة إلى نقولا كومباس والبنك الأهلي فما اشتراه من أطيان المدينين بموجب التصرف الأول وهو حكم صحة التعاقد المسجل في ٨ أبريل سنة ١٩٣١ قبل تسجيل اختصاص البنك الأهلي ١٨/٤/١٩٣١ وقبل تسجيل اختصاص نقولا كومباس المسجل في ٢٢/١١/١٩٣١ . وبذلك يكون المطعون عليه الأول بموجب التصرف المذكور هو المالك منذ تسجيله ويكون اختصاص كل من نقولا كومباس قد وقع باطلا على غير ما يملكه المدينون — وهذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه لا خطأ فيه . ذلك أنه وإن كان نقولا كومباس والبنك الأهلي قد حلا في الإجراءات محل البنك الإيطالي إلا أنهما لم يحلا محله في حقوقه وقيود اختصاصاته التي نزل البنك المذكور عن التمسك بها وإعمال أثرها لقبضه دينه فأصبح المطعون عليه الأول مالكا لما اشتراه بعد سقوط تلك الاختصاصات وبعد أن خرجت الأطيان موضوع حكم صحة التعاقد عن ملكية المدينين بتسجيله في ١٩٣١/٤/٨ قبل تسجيلي نقولا

كومباس والبنك الأهلي لاختصاصاتهما في ١٨ أبريل سنة ١٩٣١ و ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣١ بما لا يكون معه محل لهذين الدائنين أن يتخذا إجراءات التنفيذ على عقار ما يملكه المدينون لأن منطوق صحة إجراءات التنفيذ أن يكون العقار في ملك المدين الذي وجهت إليه تلك الإجراءات . ولا يغير من هذا النظر أن البنك الأهلي ونقولا كومباس حلا محل البنك الإيطالي في إجراءات نزع الملكية لأن حلول دائن محل نازع الملكية لا يقوم إلا إذا كان العقار الذي حصل عليه التنفيذ كان في ملكية المدين . ومردود في وجهه الثاني ثانيا — بأن الحكم المطعون فيه وهو بصدد الرد على ما قاله الطاعن عن بطلان التصرف الثاني المسجل في ١٢٧ أكتوبر سنة ١٩٣١ بعد تسجيل التنبيه في ٣/٩/١٩٣١ قد أقيم أيضا على أن عدم نفاذ التصرف الصادر بعد تسجيل التنبيه لا يفيد منه عملا بالمادة ٢/٦٠٨ مرافعات مختلط إلا الدائنون الذين تعلق حقهم بالتنفيذ ومشتري العقار باعتباره خلفا لهم وهؤلاء الدائنون هم المشارون للإجراءات ومن أعلنوا المدين بالتنبيه وأرباب الديون المسجلة وليس البنك الإيطالي من بينهم لأنه باشر التنفيذ ثم تخلف عن مواصلة وشطبت قضيته من الجدول لقبضه دينه أما البنك الأهلي وقد قيد اختصاصه في ١٨/٤/١٩٣١ على المساحة الأولى من أطيان التصرف المسجل في ٨/٤/١٩٣١ لا على أطيان التصرف الثاني المسجل في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٣١ كما أثبت الخبراء فإن اختصاصه يكون غير منصب على الأطيان موضوع التصرف الثاني ، فأصبح التحدث عن نفاذه أو عدم نفاذه غير ذي موضوع . وأما اختصاص

نقولا كومباس المقيد في ٢٢/١١/١٩٣١ فقد قيد بعد تسجيل التصرف الأول الحاصل في ٨/٤/١٩٣١ وبعد تسجيل التصرف الثاني الحاصل في ٢٧/١٠/١٩٣١ بما ينبغي عليه أن يكون الاختصاص المذكور قد وقع باطلا لوقوعه بعد أن انتقلت الملكية من المدينين بالتصرف إليه بموجب التصرفين السالف ذكرهما — وهذا الذي أقيم عليه الحكم لا مخالفة فيه للقانون ويتضمن أن الدائنين السالف ذكرهم إذ هم لم يتمسكوا الآن بعدم نفاذ التصرف الثاني المسجل بعد تسجيل التنبيه عملا بالمادة ٢/٦٠٨ مرافعات مختلط ، وما كان لهم أن يتمسكوا بعدم نفاذه لما سلف ذكره فإن الطاعن المشتري وهو خلف لهم لا يجوز له التحدي بالبطلان المنصوص عليه بالمادة ٢/٦٠٨ مرافعات مختلط ؛ إذ هو بطلان نسبي لا يفيد منه إلا من شرع لمصلحته . وأما ما ينمى به الطاعن على عقدي البيع الوقائي اللذين يتمسك بهما المطعون عليه الأول من أنهما يشوبهما البطلان بمقولة إنه لم يضع يده على الأطيان التي اشتراها فتمى عار عن الدليل إذ لم يثبت الطاعن أنه تمسك بما أناره في هذا النعمى لدى محكمة الموضوع .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد شابه البطلان : ذلك أن المطعون عليه الأول اختص أمواتا مع الأحياء ومن الأموات عبد العال وفاطمة مراد من ورثة مراد فرحات خليفة أحد المدينين كما اختص أسماء لا وجود لها مثل سيد عبد العال — ثم صدر الحكم مع هذا العيب وبدون أن يقوم قلم الكتاب بإخطار النيابة في القضية وفيها قصر بما يجوز معه للنيابة عملا بالمادة ١٠٠ مرافعات أن تدخل فيها لإبداء رأيها .

ومن حيث إن هذا السبب مردود —

٢٧٥

١٠ فبراير سنة ١٩٥٥

١ — أموال . عقار بالتخصيص . اعتبار المقول عقار بالتخصيص . شرطه . أن يكون مالهما واحدا . مثال . أحد الأمراء على الشيوع في عقار أقام عليه ما كينة مملوكة له ملكية خاصة واستغلها لنفسه ولحسابه . لا تصير عقارا بالتخصيص .

ب — إثبات . تحقيق . القاضي المنتدب للتحقيق . حقه في مناقشة طرفي الخصومة .

المبدأ القانوني

١ — يشترط لتخصيص المثلث للمقول للعقار أن يكون مالهما واحدا . وإذن متى كان أحد الشركاء على الشيوع في أرض يمتلك ما كينة ملكية خاصة وأقامها على هذه الأرض بماله واستغلها لنفسه ولحسابه الخاص فإنها لا تصير عقارا بالتخصيص .

٢ — ليس في القانون ما يمنع القاضي المنتدب للتحقيق من مناقشة طرفي الخصومة في كل ما يراه موصلا إلى استجلاء الحقيقة واستكمال التحقيق الذي تدب لإجرائه .

المحكمة

د حيث إن الوقائع تتحصل كما يستفاد من أوراق الطعن في أن المطعون عليهما أقاما هذه الدعوى أمام محكمة المنيا الابتدائية تطلبان الحكم بثبوت ملكيتهما

د وحيث إن الطعن بني على أربعة أسباب يتحصل أولها في المستشار المنتدب للتحقيق وجه إلى الطاعن سؤالا يفهم منه تأثره برأي معين في الدعوى وهو أن المرحوم محمد جمال أبو الليل

أولا — بأنه يبين من الحكم المطعون فيه أن من اختصموا في الاستئناف هم المطعون عليهم ومن بينهم المطعون عليهما السابع والثامن رياض وراضي وورثة أخيهما مراد فرحات وهم المطعون عليهم من التاسعة عن نفسها وبصفقتها إلى المطعون عليه الثالث عشر وليس فيمن اختصموا من يدعى سيد عبد العال الذي قال عنه الطاعن إنه لا وجود له كما يبين من محضر جلسة ١٩٥١/٢/٢٠ المودعة صورته الرسمية ضمن أوراق الطعن أن سيد مراد عبد العال خليفة المطعون عليه العاشر حضر في تلك الجلسة عن نفسه وبصفته وارثا لوالده مراد وبصفته وكيلا عن بقية الورثة عن والده وعن ورثة عبد العال وفاطمة مراد الوارثين لوالدهما والذين توفيا أثناء نظر الاستئناف وحل محلهما ورثتهما وقدم سيد مراد في الجلسة المذكورة توكيلا مصدقا عليه برقم ١٣٢ لسنة ١٩٥١ من مكتب توثيق الواسطي في ١٧ فبراير ١٩٥١ وقد صدر له من جميع هؤلاء الورثة بالحضور عنهم في الاستئناف وثبت ذلك من الشهادة المودعة صورته الرسمية ضمن أوراق الطعن . ومردود ثانيا — بأنه يبين من الشهادة الرسمية التي قدمها المطعون عليه ضمن مستنداته أن قلم الكتاب أخطر في ٢١ يناير سنة ١٩٥١ النيابة بوجود قصر في الاستئناف مما ينتفي معه القول بأن النيابة لم تخطر لجواز تدخلها وإبداء رأيها في الدعوى عملا بالمادة ١٠٠ مرافعات .

د ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن في غير محله ومن ثم يتعين رفضه .

(القضية رقم ٣٠٣ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة سليمان ثابت وكيل المحكمة ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمود عياد ومحمد فؤاد جابر المستشارين) .

مورث المطعون عليهما يعتبر المالك الوحيد للملكية موضوع النزاع إلى أن يقيم الطاعن الدليل على أنه شريك معه بحق النصف وهذا الرأي يخالف ما جاء بالحكم الصادر بالإحالة على التحقيق الذي ألزم المطعون عليهما لإثبات أن مورثهما هو المالك الوحيد للملكية وأنه وضع يده عليهما منفردا كمالك ظاهر لا ينازعه فيها أحد منذ شرائه لها إلى وقت وفاته — وأن هذا أمر يبطل الحكم المطعون فيه بما يوجب نقضه وبطلانه متعلق بالنظام العام .

« وحيث إن هذا السبب مردود بأنه عار عن الدليل إذ لم يقدم الطاعن في الميعاد صورة رسمية من محضر التحقيق كما لم يقدم ما يدل على سبق تمسكه به أمام قاضي الموضوع .

« وحيث إن السبب الثاني يتحصل في أن المستشار المنتدب للتحقيق استجوب الطاعن استجوابا طويلا أثناء التحقيق وخرج بذلك عن المأمورية التي ندبه الحكم التمهيدى لها كما أنه خالف حكم المادة ١٦٦ من قانون المرافعات التي تجعل الاستجواب من حق المحكمة وحدها .

« وحيث إن هذا السبب مردود أيضاً بأنه عار عن الدليل إذ لم يقدم الطاعن ما يدل على سبق تمسكه به أمام محكمة الموضوع فضلا عن أنه ليس في القانون ما يمنع القاضي المنتدب للتحقيق من مناقشة طرفي الخصوم في كل ما يراه موصلا إلى استجلاء الحقيقة واستكمال التحقيق الذي تدب لإجرائه .

« وحيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون إذ قرر أنه يشترط في تخصيص المنقول للعقار الشائع بمعرفة أحد الشركاء على الشيوع أن يعمل هذا الشريك

لمصلحة الشركاء جميعا بوصفه وكيلا أو نائبا ، أما إذا كان يعمل لحساب نفسه فلا يكون ما ينشئه مخصصا للعقار لفقدان شرط التخصيص وهو اتحاد المالك في المنقول والعقار في حين أنه يكفي في القانون لكي يعتبر المنقول عقارا بالتخصيص أن يخصه أحد الشركاء لخدمة العقار المشترك فضلا عن أن الحكم أغفل التحدث عن المباني القائمة على الملكية والتي تعتبر بلا شك ملكا للشريكين معا .

« وحيث إن هذا السبب مردود بما أورده الحكم المطعون فيه في هذا الصدد إذ قال « إن ملكية الملكية ينفرد بها من اشتراها وأقامها حق لو كانت الأرض شائعة لأن الشيوع لا يكون له أثر فيما يقام على الأرض من مبان ومنشآت إلا إذا كان الشريك المشتاع يضع يده بطريق الوكالة عن باقي الشركاء أو ينوب عنهم في الإدارة وفيما عدا هذه الحالة فإن الشريك الذي يستحدث المنشآت إنما يفعل ذلك لحسابه الخاص أما القول بأن الملكية بمجرد إقامتها أصبحت عقارا بالتخصيص فإنه بصرف النظر عما قيل بشأن الوقف الحاصل من المرحوم محمد جمال أبو الليل وعدم دخول هذه الملكية ضمن الأعيان المرقوفة بصرف النظر عن ذلك وما جاء بالحكم المستأنف في خصوصه مما لا تختمله الدعوى فإن الشرط الأساسي في تخصيص المنقول بالعقار أن يكون صاحب المنقول الذي خصه للعقار مالكا منفردا لهذا العقار فإذا كانت الأرض شائعة فأما أن يكون واضح اليد من الشركاء نائبا أو وكيلا عن الباقي وفي هذه الحالة تعتبر المنشآت التي تخصص للعقار في حكم المال المشترك عملا بأحكام الشركة القائمة

بين الشركاء إلا إذا قام الدليل على عكس ذلك ، وإما أن يكون العمل لحساب نفسه فلا يصبح ما ينشئه واضع اليد مخصصا للعقار لفقدان شرط التخصيص وهو أن يكون المالك واحدا ومن ثم تكون المالكينة ملكا خالصا لمورث المستأنف ضدهما ولا يشفع للمستأنف الطاعن ، كون الأرض شائعة ، وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه لا مخالفة فيه للقانون ذلك أن الأصل أن الشخص يعمل لنفسه ولحسابه الخاص إلا إذا قام الدليل على أنه كان يعمل لحساب غيره — هذا ولما كان يشترط لتخصيص المنقول للعقار أن يكون مالكما واحدا فإن إقامة مورث المطعون عليهما المالكينة ومبانيها على الأرض التي كان يملكها مع الطاعن على الشيوع لا يجعل المالكينة والمباني عقارا بالتخصص لما أثبتته الحكم من إنفراد مورث المطعون عليهما بملكية المالكينة والمنشآت التي اشتراها وأقامها بماله الخاص ولحساب نفسه وحده .

وحيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم المطعون فيه شابه القصور في التسييب إذ أخطأ في فهم المستندات الثلاثة التي قدمها الطاعن أثناء التحقيق متأثرا بفكرة خاطئة ناشئة عن مستند مقدم من المطعون عليهما فهم منه الحكم أن المالكينة اشتريت في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٤ مع أن الظاهر من هذا المستند أنه أنه خاص ببعض عدد للمالكينة واستنتج الحكم من ذلك خطأ أن المستندات المقدمة من الطاعن لا بد أن تكون عن مالكينة أخرى وأن الطاعن إنما أراد من تقديمها التضليل حتى يلتبس الأمر على المحكمة .

وحيث إن هذا السبب مردود بأنه جدل في

الدليل بما تستقل به محكمة الموضوع فضلا عن كونه نعيًا غير منتج إذ يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاؤه على ما شهد به شاهدوا المطعون عليهما في التحقيق وهما عبد الصمد وزق ومحمود حسن الحاجر من أن مورث المطعون عليهما هو الذي اشترى المالكينة وحده منذ حوالي خمسة وعشرين عاما وأنه هو الذي كان يضع يده عليها دون غير وأنه أقامها في أرضه وكان يروى منها أطيانه ويروى للزارعين بالآجرة وأنه لم يشترك معه فيها أحد على الإطلاق .

وحيث إنه بما تقدم جميعه يكون الطعن على غير أساس صحيح متعين رفضه .

(القضية رقم ٣٢٥ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة سليمان ثابت وكيل المحكمة ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمود عباد ومحمد أمين زكي المستشارين) .

٢٧٦

١٠ فبراير سنة ١٩٥٥

١ — اختصاص . دعوى لا تتجاوز قيمتها ٢٥٠ ج أحيلت من المحكمة المختلطة إلى المحكمة الابتدائية الوطنية . وجوب إحالتها إلى محكمة المواد الجزئية المختصة بها . عدم إحالتها والحكم فيها . مخالفة قواعد الاختصاص النوعي . لا يغير من ذلك أن الخصوم لم يطلبوا الإحالة . الاختصاص النوعي من النظام العام . المادة ١٣٤ مرافعات .

ب — اختصاص . استئناف . مخالفة المحكمة الابتدائية قواعد الاختصاص النوعي وفصلها في دعوى من اختصاص محكمة المواد الجزئية . جواز الطعن في هذا الحكم بطريق الاستئناف مهما تكن قيمة الدعوى . المادة ٢٤٠١/٢ مرافعات .

ج — اختصاص . إحالة . صدور حكم تمهيدى من المحكمة الابتدائية بإحالة الدعوى إلى التحقيق قبل الفصل في موضوعها . لا يمنع من إحالتها إلى محكمة المواد الجزئية المختصة بها .

المبادئ القانونية

١ — إذا كانت الدعوى المنظورة أمام المحاكم المختلطة وأحيلت منها إلى المحكمة الابتدائية الوطنية عملاً بالمادة ٢ من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٨ لا تتجاوز قيمتها مائتين وخمسين جنيتها فإنه يجب عليها أن تحيلها إلى محكمة المواد الجزئية عملاً بالمادة ٤ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والمادتين ٤٥ و٤٦ من قانون المرافعات فإذا لم تقرر إحالتها وفصلت فيها فإن قضاءها يكون مخالفاً لقواعد الاختصاص النوعي، ولا يغير من ذلك أن أحداً من الخصوم لم يطلب الإحالة لأن عدم إبداء هذا الدفع لا يضاف على المحكمة الابتدائية الاختصاص بنظرها إذ الاختصاص بحسب نوع القضية أو قيمتها أصبح وفقاً لحكام المادة ١٣٤ من قانون المرافعات الجديد متعلقاً بالنظام العام تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو في الاستئناف ولا يجوز اتفاق الخصوم على مخالفته.

٢ — إذا كانت المحكمة الابتدائية قد خالفت قواعد الاختصاص النوعي وحكمت في دعوى من اختصاص محكمة المواد الجزئية ولم تقرر إحالتها إليها فإنها تكون قد خالفت قاعدة من قواعد النظام العام ويكون حكمها قابلاً للطعن فيه بطريق الاستئناف عملاً بالمادة ٢/٤٠١ من قانون المرافعات التي تجيز استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص والإحالة إلى محكمة

أخرى مهما تكن قيمة الدعوى، ولا يرد على ذلك بأن المادة ٥١ من قانون المرافعات قد نصت على أن تختص المحكمة الابتدائية بجميع الدعاوى المدنية والتجارية التي ليست من اختصاص محكمة المواد الجزئية وأن يكون حكمها انتهايياً إذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز مائتين وخمسين جنيتها؛ إذ مناط تطبيق هذا النص أن تكون المحكمة الابتدائية قد التزمت قواعد الاختصاص التي رسمها القانون بأن لا تخرج صراحة أو ضمناً على القواعد المتعلقة بالنظام العام.

٣ — إن الشارع إذ أورد قواعد لتنظيم الانتقال من ولاية قانون المرافعات القديم إلى ولاية القانون الجديد بالمادة ٤ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بأن أخرج من عموم قاعدة سريان قوانين المرافعات على الدعاوى القائمة بعض مستثنيات رعاية الحقوق ثبتت أو مصالح قدر أنها جديرة بالاستثناء جعل المناطق في ذلك أن تكون الدعوى قد حكم فيها حضورياً أو غيابياً، أو كانت مؤجلة للنطق بالحكم فيها قبل تاريخ العمل بالقانون الجديد لحكمة رأى فيها أن يكون من الأقرب إلى السداد والقصد ألا تنزع من المحكمة الدعوى بعد أن أصبحت مهياً للحكم، ومن ثم لا يمنع من إحالتها إلى المحكمة الجزئية المختصة أن تكون المحكمة الابتدائية التي تعدل اختصاصها قد أصدرت حكماً تمهيدياً قبل الفصل في موضوعها

بإحالتها على التحقيق إذ مثل هذا الحكم لا يعتبر مانعا من الإحالة وفقا للقانون .

المحكم

د ... من حيث إن بما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون . وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم الابتدائي صدر في نصاب الاختصاص النهائي للمحكمة الابتدائية وما كان هناك محل لاستئنافه . ذلك أن الدعوى الأصلية أمام محكمة أول درجة (القضاء المختلط) قدرت بمبلغ ١٨٩ جنيتها ودفع رسمها على هذا الأساس وكان ذلك في عهد قانون المرافعات القديم قبلما ألغى نظام القضاء المختلط وأحيلت القضايا المنظورة أمامه إلى المحاكم الوطنية وكان ذلك في بدء صدور قانون المرافعات الجديد الذي رفع اختصاص القاضي الجزئي إلى ٢٥٠ جنيتها وكان من الواجب أن تحال هذه القضية إلى القضاء الجزئي حيث إن قيمتها لا تزيد عن ١٨٩ جنيتها ولكنها أحيلت إلى محكمة مصر الابتدائية ولم يلتفت محاميا الدفاع عن الطرفين ولا المحكمة إلى أن هذه القضية من اختصاص القاضي الجزئي حتى يمكن إحالتها إليه إذ هو المختص بنظرها وعلى ذلك سارت القضية أمام المحكمة الابتدائية وأصدرت فيها حكما لمصلحة الطاعن فاستأنفته المطعون عليها الأولى وتكرر الخطأ أمام محكمة الاستئناف فلم يلتفت أحد إلى أن هذا الحكم وإن كان قد صدر من محكمة ابتدائية إلا أنه صدر في حدود اختصاصها الانتهاقي عملا بنص المادة ٥١ من قانون المرافعات وأنه لما كان سكوت الخصام عن التمسك بهذا الدفع لا يعتبر تنازلا عنه لأنه دفع متعلق بالنظام العام سواء تسكلم عنه الخصوم أم سكتوا —

وكانت محكمة الاستئناف قد أصدرت حكما بإلغاء الحكم المستأنف مع أنه ما كان يجوز لها أن تقضي في موضوعه بل كان واجبا عليها وإن لم يتمسك ذو الشأن أمامها بالدفع أن تقضي من تلقاء نفسها بعدم جواز الاستئناف — لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتبطل الاستئناف شكلا — وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف — إذ قضى الحكم بذلك فإنه يكون باطلا لبطلان الإجراءات التي بن عليها ولتحالفته المادة ٥١ من قانون المرافعات .

د ومن حيث إن المادة ٢ من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٨ إذ نصت على أن د تحال الدعاوى المنظورة أمام المحاكم المختلطة لغاية يوم ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ بالحالة التي تكون عليها إلى المحاكم الوطنية بدون مصروفات لاستمرار النظر فيها وذلك وفقا لأحكام قانوني المرافعات وتحقيق الجنايات المعمول بهما أمام المحاكم الوطنية مع مراعاة القواعد المبينة في المواد ٦٥ و ٦٦ . وإذ نصت المادة ٥ من القانون المشار إليه على أن د تحال الدعاوى التي تكون منظورة أمام محكمة مصر الابتدائية المختلطة إلى محكمة مصر الابتدائية الوطنية ، — وكان مفاد هذين النصين أن الدعاوى المدنية التي كانت منظورة أمام المحاكم المختلطة — وهي التي لم يفصل فيها فصلا نهائيا — تحال إلى المحاكم الوطنية — لاستمرار النظر فيها بالحالة التي كانت عليها وفقا لأحكام قانون المرافعات الجديد المعمول به ابتداء من ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ — وكانت المادة الرابعة من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ باصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية قد أوردت حكما وقتيا في

خصوص القوانين التي عدلت الاختصاص النوعي أو المحلي فقالت : على المحاكم الابتدائية أن تحيل بدون رسوم ومن تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص محكمة المواد الجزئية بمقتضى أحكام هذا القانون ، وذلك بالحالة التي تكون عليها — وفي حالة غياب أحد الخصوم يعلن أمر الإحالة إليه مع تكليفه الحضور في المواعيد العادية أمام محكمة المواد الجزئية التي أحيلت إليها الدعوى . ولا تسرى أحكام الفقرة السابقة على الدعاوى المحكوم فيها حضورياً أو غيابياً أو الدعاوى المؤجلة للنطق بالحكم بل تبقى خاضعة لأحكام النصوص القديمة ، — والحكم الذي أورده النص المذكور يتضمن استثناء من حكم المادة الأولى من قانون المرافعات التي تقرر سريان قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها — ولما كانت دعوى المطعون عليها الأولى — على ما سبق بيانه في الوقائع — لا تتجاوز قيمتها مائتين وخمسين جنيهاً — فهي وفقاً لأحكام المادة ٥٤ من قانون المرافعات — تدخل في اختصاص محكمة المواد الجزئية — اختصاصاً نوعياً — بما كان يتعين معه على المحكمة الابتدائية — بعد أن أحيلت إليها القضية من المحكمة المختلطة — أن تحيلها من تلقاء نفسها بدون رسوم إلى المحكمة الجزئية المختصة — إعمالاً لأحكام المواد ٤ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون المرافعات و٤٥ و١٣٤ من قانون المرافعات التي تنص أولاً على أن تختص محكمة المواد الجزئية بالحكم ابتدائياً في الدعاوى المدنية والتجارية المنقولة أو العقارية التي

لا تتجاوز قيمتها مائتين وخمسين جنيهاً . وتنص ثانيتهما على أن عدم اختصاص المحكمة بسبب عدم ولايتها أو بسبب نوع الدعوى أو قيمتها تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو في الاستئناف ، — ولا يرد على ذلك بأن أحداً من الخصوم لم يطلب الإحالة على المحكمة الجزئية ذلك أن سكوت الخصوم عن إبداء هذا الدفع لا يضمن على المحكمة الابتدائية الاختصاص بنظرها . إذ الاختصاص بحسب نوع الدعوى أو قيمتها — أصبح وفقاً لأحكام القانون الجديد (م ١٣٤ مرافعات) متعلقاً بالنظام العام تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو في الاستئناف ولا يجوز اتفاق الخصوم على رفع النزاع إلى محكمة غير مختصة به اختصاصاً نوعياً . ومن ثم تكون المحكمة الابتدائية إذ لم تحل الدعوى إلى المحكمة الجزئية المختصة — وهي محكمة حاوان — قد قضت ضمناً باختصاصها — وهو قضاء مخالف للقانون . وإذ قضت محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلاً وبإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليه الأول (الطاعن) دون أن تنبه إلى أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة قد صدر من محكمة لا اختصاص لها بحسب قيمة الدعوى ودون أن يشير أحد من الخصوم الدفع بعدم الاختصاص النوعي في خصوصها فانها بذلك تكون قد وقعت في نفس الخطأ الذي شاب حكم محكمة أول درجة — وقد كان متعيناً عليها طبقاً لصحيح أحكام القانون أن تقضي في موضوع الاستئناف — بإلغاء الحكم المستأنف وإحالة الدعوى إلى

المحكمة الجزئية المختصة بنظرها — أما ما يذهب إليه الطاعن من أن الحكم الابتدائي كان غير قابل للاستئناف لأنه صدر في حدود النصاب النهائي للمحكمة الابتدائية . وذلك عملاً بنص المادة ٥١ من قانون المرافعات التي تنص على أن المحكمة الابتدائية تختص بالحكم ابتدائياً في جميع الدعاوى المدنية والتجارية التي ليست من اختصاص محكمة المواد الجزئية ويكون حكمها انتهائياً إذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز مائتين وخمسين جنياً — هذا الدفاع مردود بأن مناط تطبيق القاعدة الواردة في هذا النص أن تكون المحكمة الابتدائية قد التزمت قواعد الاختصاص التي رسمها القانون بأن لا تخرج صراحة أو ضمناً على القواعد المتعلقة بالنظام العام فإذا هي خالفت هذا النص — كما هو الحال في الدعوى — وفصلت في دعوى ليست من اختصاصها دون أن تحيلها إلى المحكمة المختصة بنظرها فإنها بذلك تكون قد خالفت قاعدة من قواعد النظام العام الأمر الذي يجوز استئناف حكمها في هذه الحالة عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة ٥١ من قانون المرافعات التي تجيز استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص والإحالة إلى محكمة أخرى مهما تكن قيمة الدعوى . أما ما تذهب إليه المطعون عليها الأولى من أن المحكمة الابتدائية ما كانت ملزمة بإحالة القضية إلى المحكمة الجزئية تأسيساً على أن أحكام الفقرة الأولى من المادة ٤ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ لا تسري عليها بل تبقى خاضعة لنصوص قانون المرافعات القديم عملاً بالفقرة الثانية من المادة المذكورة التي تقر بأنه لا تسري أحكام الفقرة السابقة على الدعاوى المحكوم فيها حضورياً أو غيابياً أو

الدعاوى المؤجلة للنطق بالحكم بل تبقى خاضعة لأحكام النصوص القديمة . — وذلك لسبق صدور حكم تمهيدى فيها في ٢٨ من أبريل سنة ١٩٤٨ قضى بإحالة الدعوى إلى التحقيق بما يمتنع معه إحالة الدعوى — هذا الدفاع مردود — بأن الشارع إذ أورد قواعد لتنظيم الانتقال من ولاية القانون القديم إلى ولاية القانون الجديد بالمادة ٤ من قانون إصدار قانون المرافعات بأن أخرج من عموم قاعدة سريان قوانين المرافعات على الدعاوى القائمة بعض مستثنيات رعاية لحقوق ثبوت أو مصالح رآها جديرة بالاستثناء — جعل المناطق في ذلك — أى سريان أحكام القانون القديم — أن تكون الدعوى قد حكم فيها حضورياً أو غيابياً أو كانت مؤجلة للنطق بالحكم فيها قبل تاريخ العمل بالقانون الجديد لمحكمة قدرها هي أنه يكون من الأقرب إلى السداد والقصد ألا تنزع الدعاوى التي حجزت للحكم من المحكمة التي أتمت تحقيقها وسمعت المرافعة فيها — ومن ثم لا يمنع من الإحالة إلى المحكمة الجزئية المختصة أن تكون المحكمة الابتدائية التي تعدل اختصاصها قد أصدرت حكماً — كما هو الحال في الدعوى — قبل الفصل في موضوعها غير منه للخصومة كلها أو بعضها إذ مثل هذا الحكم لا يندرج تحت الاستثناءات التي قدر الشارع أن في صدوره ما يمنع من أن تمتد إليها طائلة القانون الجديد .

د ومن حيث إنه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون ويتعين نقضه .
د ومن حيث إن الدعوى صالحة للحكم فيها .

د ومن حيث إنه للأسباب السالفة يتعين

البحث الذي كان مثار الخلاف بين الطرفين تأسيسا على أن الفصل فيه لا يدخل في ولاية القضاء المستعجل فإن هذا الحكم يكون قد تخالف القانون وعاره القصور .

الحكم

... من حيث إن الطاعن يبنى طعنه على سببين ينحى بالأول منهما على الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه الأول بنى دفاعه أمام محكمة أول درجة واستثنائه على أساس الادعاء بصورية عقد الإيجار الصادر للطاعن — ومع أنه سلم بأنه ليس للقضاء المستعجل أن يحكم بالصورية — وأن له أن يقدر ظروف الحال ليصل منها إلى القضاء برفض طلب المستشكل إذا تبين أنه غير جاد في دعواه — وقد أقر الطاعن هذه النظرية وأبدى أن الظروف وقائع الدعوى كلها تؤيد جدية عقده ومن ذلك أنه وجد بالاطيان المؤجرة واعترض على المحضر حين توقيع الحيز التحفظي الاستحقاق على الزراعة بناء على طلب الحارس على ما ثبت بمحضر الحيز المؤرخ ٤ سبتمبر سنة ١٩٥١ — وأنه قام بإيداع القسط الأول من الإيجار خزانة المحكمة بعد أن رفض الحارس استلامه — كما عرض عليه باقى الأجرة ولم يقبلها كذلك ولكن الحكم المطعون فيه أهمل تحصيل دفاع طرفي الخصومة وأسانيدهما وأسس قضاءه على حجة لم تخطر ببال المطعون عليه الأول (المستأنف) ولم يكن قد دفع بها أو فسر فيها لأنها في الواقع لا يعرفها القانون ولا يقرها لأن نصه صريح في المادة ٥٥٠ في أن الأحكام حجة على من كان خصما فيها عند اتحاد السبب والمرشوع — ولكن الحكم تخالف هذه القاعدة وقال (إن

إلغاء الحكم المستأنف وإحالة القضية إلى محكمة حلوان الجزئية وهي المختصة بنظر النزاع للفصل فيها . .
(القضية رقم ١٣ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٢٧٧

١٠ فبراير سنة ١٩٥٥

أ — حراسة . إجارة . مامية الحراسة . شخص استأجر عينا بمقد جدى قبل وضعها تحت الحراسة . لا يجوز للحارس طلب طرده بل له أن يطالبه بالأجرة .
ب — قضاء مستعجل . إجارة . جق قاضى الأمور المستعجلة في تقدير جدية عقد الإيجار في النزاع الذى يقوم بينه وبين الحارس .

المبادئ القانونية

١ — الحراسة لإجراء تحفظي والحكم الصادر فيها ليس قضاء بإجراء . يحتمل التنفيذ المادى في ذاته إنما هو تقرير بتوافر صفة قانونية للحارس لأداء المهمة التى تناط به في الحد الذى نص عليه الحكم ، وإبراز هذه الصفة ووضعها موضع التنفيذ بالنسبة للعقار ليس إلا عملا حكما ليس له كيان مادى فلا يجوز للحارس تنفيذ الحكم بطرده واضع اليد على العقار ما دام مستأجرا بمقد لا شبهة في جديته لبعض الأعيان الموضوعة تحت الحراسة من قبل ، بل يحق له فقط تحصيل الإيجار المستحق من المستأجر .

ث — لقاضى الأمور المستعجلة قانونا في حالة النزاع على جدية عقد الإيجار بين المستأجر والحارس تقدير الجدية تقديرا مؤقتا على ما يستبين له من ظاهر المستندات دون المساس بالموضوع . وإذن متى كان الحكم لم يتعرض لهذا

المستشكل يضع يده على جزء من أطياف الحراسة بصفته مستأجراً من أحد الخصوم في دعوى الموضوع والحراسة — فلا يصح القول بأن حكم الحراسة لم يصدر في مواجهة المستشكل لأنه لا يكون حجة عليه ذلك لأن المستشكل لا يطلب إيقاف تنفيذ حكم الحراسة على أساس حق يدعى هو ترتيبه على الأطياف موضوع الدعوى يحول بين الحارس وتنفيذ حكم الحراسة بتسليم الأطياف إلى ذلك الحارس (وهذا القول خطأ واضح فالأجير لا يمثل المستأجر ولا ينوب عنه في مثل قضية الحراسة — والمستأجر بوضع يده على العين المؤجرة إليه يكون صاحب حق أصيل في الانتفاع بها واستغلالها — بل قد تتباين مصلحته مع مصلحة المؤجر في مثل هذه الحالة — ولم يقف خطأ الحكم عند هذا الحد بل جاوزه إلى خطأ آخر — وخرج على نص القانون وأخذ بقرينة الشيء المقضي به (م ٤٠٥ / ٢ مدني) من تلقاء نفس المحكمة إذ اعتبرت أن حكم الحراسة حجة على خصم لم يكن ممثلاً فيها متعللة بأن مجال الاستماع إلى نظرية المستشكل فيما يتعلق باحترام الحارس لعقد الإيجار الصادر له إنما يكون في دعوى الموضوع . وينبغي بالسبب الثاني على الحكم أنه لم يرد على دفاعه وبذلك عاره قصور يبطله .

ومن حيث إنه جاء بالحكم المطعون فيه بهذا الخصوص لا يصح القول بأن حكم الحراسة لم يصدر في مواجهة المستشكل وأنه لذلك لا يكون حجة عليه وذلك لأن المستشكل لا يطلب إيقاف تنفيذ حكم الحراسة على أساس حق يدعى هو ترتيبه على الأطياف موضوع الدعوى يحول بين الحارس وتنفيذ حكم الحراسة بتسليم الأطياف إلى ذلك الحارس ولكن غاية ما يهدف إليه في الدعوى الراهنة هو احترام الحارس لعقد الإيجار

الصادر إليه من أحد المتخاصمين في دعوى الحراسة وجوب قصر مأموريته في الحراسة على قبض قيمة الإيجار المبينة بذلك العقد من المستشكل دون زيادة ، وهذا الذي ذهب إليه الحكم المطعون فيه من مخالفة حكم محكمة أول درجة الذي قضى بوقف التنفيذ على أساس عدم جواز الاحتجاج بحكم الحراسة على المستأجر الذي لم يكن ممثلاً في دعوى الحراسة صائب . ذلك أن الحراسة هي إجراء تحفظي والحكم الصادر فيها ليس قضاء بإجراء يحتمل التنفيذ المادي في ذاته إنما هو تقرير بتوافر صفة قانونية للحارس لاداء المهمة التي تناط به في الحد الذي نص عليه الحكم وإبراز هذه الصفة ووضعها موضع التنفيذ بالنسبة للعقار ليس إلا عملاً حكماً ليس له كيان مادي فلا يجوز للحارس تنفيذ الحكم بطرد واضع اليد على العقار مادام مستأجراً بعقد لا شبهة في جديته لبعض الأعيان الموضوعة تحت الحراسة من قبل بل يحق له فقط تحصيل الإيجار المستحق من المستأجر فإن هو استولى على الزراعة فأنما يكون ذلك تحت مخاطرة ومسؤوليته قبل المستأجرين . على أنه وإن يكن الحكم قد أصاب في هذا الذي انتهى إليه ، إلا أنه أخطأ بعد ذلك إذ أورد دفاع الطرفين من أن المطعون عليه أسس استئنافه على صورة عقد الطاعن ، كما أن هذا الأخير تمسك بجديته عقده ثم قال : ولا مبرر لها أن يطلبها من القضاء المستعجل الفصل في أيهما على حق فيما يدعيه أو في هل عقد الإيجار بادئ الذكر ضروري أو جدي مع أن لقاضي الأمور المستعجلة قانوناً في حالة النزاع على جدية عقد الإيجار بين المستأجر والحارس تقدير الجدية تقديرأ مؤقتاً على ما يستبين له من

٢ — إذا كان البيع سبب الشفعة قد انعقد في ظل قانون الشفعة القديم في حين أن طلب الشفعة قد بدأت إجراءاته في ظل القانون المدني الجديد فإنه لا يعيب الحكم المطعون فيه أن يكون أحال الدعوى إلى التحقيق لاثبات تاريخ العلم بالبيع ، ذلك أن العلم بالبيع كواقعة إنما يخضع في إثباته للقانون الذي كان ساريا وقت حصوله .

٣ — لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٩٤٢ من القانون المدني الجديد توجب على الشفيع أن يودع في خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة خزانة المحكمة السكائن بدائرتها العقار كل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع ، ورتبت على عدم إتمام الإيداع في الميعاد المذكور وعلى الوجه المتقدم سقوط الحق في الشفعة كان مفاد ذلك أن الإيداع الكامل وفي الميعاد المذكور أصبح شرطا أساسيا لقبول طلب الشفعة وإجراء جوهريا من إجراءاتها ، ولا تعتبر الدعوى قائمة في نظر القانون إلا بتحقيق حصوله . وإذن فمتى كان الواقع هو أن الشفيع قد بادر برفع دعواه اعتمادا على علم تلقائي دون انتظار لإعلان إظهار الرغبة من جانب البائع أو المشتري وأودع مآظنه الثمن الحقيقي ثم ظهر أنه على خلافه ، فإنه يكون بذلك مجازفا وعليه خطره ويكون بهذا الإيداع الناقص قد عرض حقه في الأخذ بالشفعة للسقوط .

ظاهر المستندات دون مساس بالموضوع . ومن ثم يكون الحكم إذ قضى على خلاف ذلك ولم يتعرض لهذا البحث الذي كان مثار الخلاف بين الطرفين قد خالف القانون وعاره قصور بطله . (القضية رقم ٣٦ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٢٧٨

١٠ فبراير سنة ١٩٥٥

أ — شفعة . إجراءات طلب الشفعة . بدء هذه الإجراءات في ظل القانون المدني الجديد . أحكام هذا القانون هي التي تسرى على الإجراءات دون أحكام القانون القديم . المواد ٩٤٠ إلى ٩٤٣ مدني جديد .
ب — شفعة . واقعة العلم بالبيع . اثباتها . خضوعها في الإثبات للقانون الذي كان ساريا وقت انعقاد البيع . ثبوت انعقاد البيع في ظل قانون الشفعة القديم . وجوب اتباع أحكامه في اثبات العلم .
ج — شفعة . ايداع الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع . هو شرط لقبول دعوى الشفعة . مبادرة الشفيع إلى رفع دعواه وإيداع مبلغ على أنه الثمن الذي حصل به البيع بناء على علم تلقائي دون انتظار لإصدار إظهار الرغبة من البائع أو المشتري . الشفيع في هذه الحالة مجازف ويحصل خطر ثبوت نقص الإيداع .

المبادئ القانونية

١ — لما كان القانون المدني الجديد قد استحدث نظاما معيناً لإجراءات الأخذ بالشفعة نص عليه في المواد ٩٤٠ إلى ٩٤٣ وجعل إجراءات هذا التنظيم مرتبطة ببعضها ببعض ارتباطا وثيقا وماسة بذات الحق وأوجب اتباعها وإلا سقط الحق في الشفعة ؛ وكان طلب الشفعة قد بدأت إجراءاته بإصدار وجه الشفيع بعد العمل بهذا القانون فإن أحكامه هي التي تسرى على طلب الشفعة دون أحكام القانون القديم .

المحكمة

« ... من حيث إن هذا الطعن أقيم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وذلك إذ طبق القانون المدني الجديد على واقعة الدعوى مع أنه مسلم أن البيع حصل في سنة ١٩٤٤ فرخصة الطاعة أو حقها في أن تحمل محل المشتري بوصفها شفيعة نشأ في سنة ١٩٤٤ في ظل التقنين المدني القديم الذي ما كانت توجب نصوصه إيداع الثمن بل كانت يكتفي بمجرد العرض وقد عرضت الطاعة أخذ العقار المشفوع بالشفعة بالثمن المسمى بالعقد وهو ٧٠ جنبها بمجرد عليها به بعد إيداع العقد ملف المحكمة الجزئية والعرض بالجلسة عرضاً فعلياً وقد أوردت الطاعة ما ظنت أنه الثمن الحقيقي وهو ٥٥ جنبها مظهرة استعدادها لدفع الثمن الحقيقي وقد أخطأ الحكم إذ اعتبر الإيداع من الإجراءات الشكلية مع أنه من الأمور الموضوعية فلا توجد الرخصة كما عبر عنها القانون ولا يكون الحق إلا مقترناً بالأحوال والشروط المبينة بالقانون المدني بيان حصر ، والفصل في الحق يقتضي البحث في توافر الشروط والأحوال وعدم توافرها فوصف العناصر الجوهرية بأنها إجراءات وشكليات خطأ ظاهراً في تطبيق القانون ، وقد أشار الحكم إلى الأعمال التحضيرية في القانون المدني الجديد مع أنه ليس فيما أشار إليه الحكم ما يؤيد ما استند إليه ، على أن القانون المدني الجديد لا يوجب الإعرض أو إيداع الثمن الذي يعتقد الشفيع وقت العرض أو الإيداع أنه الثمن الحقيقي وقد نص القانون المدني الجديد على أنه إذا أنذر الشفيع من البائع أو المشتري بمحصول

البيع وكان هذا الإنذار مشتملاً على بيان الثمن وباقي شروط البيع فيتعين على الشفيع إظهار رغبته في مدى خمسة عشر يوماً كما يجب عليه الإيداع خلال ثلاثين يوماً على أن يكون هذا الإيداع قبل رفع الدعوى ، والشفيع هنا لم ينذر بالثمن الحقيقي فلا يتولد عليه التزام بإيداع ثمن معين محدد لم يصل إلى علمه .

« ومن حيث إن هذا النعي مردود بأن القانون المدني الجديد إذ استحدث نظاماً معيناً لإجراءات الأخذ بالشفعة نص عليه في المواد ٩٤٠ إلى ٩٤٣ وجعل إجراءات هذا التنظيم مرتبطة بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً وماسة بذات الحق وأوجب اتباعها وإلا سقط الحق في الشفعة فانه متى كان الثابت أن طلب الشفعة الذي قدمته الطاعة قد بدأت إجراءاته منذ ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٥٠ بإنذار وجهته في هذا التاريخ ثم برفع الدعوى فايداع الثمن الذي اعتقدت حقيقته وكانت هذه الإجراءات جميعها قد تمت بعد العمل بالقانون المدني الجديد فتقضى ذلك أن تسرى نصوص هذا القانون الجديد على طلب الشفعة دون القانون القديم — ولا يتدح في هذا النظر أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أباح للمطعون عليها إثبات واقعة العلم بالشفعة وتراخي الشفيعة عن طلبها في خمسة عشر يوماً التالية لتاريخ هذا العلم أخذاً بنصوص قانون الشفعة القديم الذي انعقد البيع محل الشفعة وقت سريانه لأن العلم بهذا البيع كواقعة إنما تخضع في إثباتها للقانون الذي كان سارياً وقت حصولها ، ومن ثم يترتب الأثر القانوني لذلك وفقاً لأحكام القانون القديم . أما فيما يتعلق بالدعوى فانه يسرى عليها القانون الجديد كما

تحت يده منتجة في الدعوى . مسألة موضوعية . المادة ٢٥٣ مرافعات .

المبادئ القانونية

١ — قاعدة عدم جواز الإثبات بالبيئة في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة ليست من النظام العام ، فعلى من يريد التمسك بالدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة أن يتقدم بذلك لمحكمة الموضوع قبل البدء في سماع شهادة الشهود فإذا سكوت عن ذلك عد سكوته تنازلاً منه عن حقه في الإثبات بالطريق الذي رسمه القانون . وإذن متى كانت المحكمة قد أحالت الدعوى إلى التحقيق لإثبات أن العقد المدعى بتزويره حرر من صورة واحدة على خلاف الثابت بالعقد المذكور من أنه حرر من نسخ بعدد المتعاقدين وسكت المدعى عليه في دعوى التزوير عن هذا الحكم ولم يعترض عليه بل نفذه بإعلان شهوده لتأييد صحة ما يدعيه وصدر الحكم في الدعوى ولما استأنفه لم ينفع في استئنافه على قضاء ذلك الحكم شيئاً ، فإن هذا يكون قاطعاً في الدلالة على قبوله الحكم مانعاً من الطعن فيه بالنقض .

٣ — تقدير الدلائل أو المبررات المنصوص

عليها في المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات التي تجيز للنصم أن يطلب إلزام خصمه بتقديم أية ورقة منتجة في الدعوى تكون تحت يده هو نظر موضوعي يتعلق بتقدير الأدلة مما يستقل به قاضي الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليه فيه .

سبق بيانه . ومتى تقرر ذلك وكانت الفقرة الثانية بالمادة ٩٤٢ من هذا القانون الجديد توجب على الشفيع أن يودع في خلال ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة خزائن المحكمة الكائن في دائرتها العقار كل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع ... ورتبت على عدم اتمام الإيداع في الميعاد المذكور وعلى الوجه المتقدم سقوط الحق في الشفعة كان مفاد هذا أن الإيداع الكامل وفي الميعاد المذكور أصبح شرطاً أساسياً لقبول طلب الشفعة وإجراء آجوها من إجراءاتها ولا تعتبر الدعوى قائمة في نظر القانون إلا بتحقيق حصوله . فإذا كان الثابت في الدعوى أن الطاعنة (الشفيع) قد بادرت برفع دعواها اعتماداً على علم تلقائي دون انتظار لإعلان إظهار الرغبة من جانب البائع أو المشتري وأودعت ما ظنته الثمن الحقيقي ثم ظهر أنه على خلافه كانت بذلك مجازفة وعليها خطرها وتكون بهذا الإيداع الناقص قد عرضت حقها في الأخذ بالشفعة للسقوط . ومن ثم كان النهي على الحكم مخالفة القانون على غير أساس ويتعين لذلك رفض هذا السبب .

(القضية رقم ٥٤ لسنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة سليمان ثابت وكيل المحكمة وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي ومحمود عياد ومحمد فؤاد جابر المستشارين) .

٢٧٩

١٠ فبراير سنة ١٩٥٥

١ — إثبات . قاعدة عدم جواز إثبات عكس الثابت كتابة بالبيئة . ليست من النظام العام جواز التنازل عن التمسك بها صراحة أو ضمناً . مثال .

ب — نقض . طعن . إثبات . سبب الطعن . تقدير الدلائل أو المبررات الخاصة بإلزام النصم بتقديم ورقة

المحكمة

« ... من حيث إن هذا الطعن أقيم على ثلاثة أسباب يتحصل أولها في أن الحكم المطعون فيه مشابه البطلان والقصور في التسبيب إذ طلب الطاعن في مذكرة قدمها لمحكمة الاستئناف أن تأمر المحكمة بإيداع نسخة العقد المطعون فيه بالتزوير وكشوف البوابة وإعلام الوزن الموجودة تحت يد المطعون عليه واستند الطاعن في ذلك إلى أن العقد المطعون فيه بالتزوير ينص صراحة على أنه حرر من نسخ بقدر عدد المتعاقدين وأن هذه العبارة لم يطعن فيها بالتزوير وأن العرف والقانون يقضيان بتحرير نسخة لكل طرف في العقد وأن المطعون عليه كان يستلم من الطاعن في موسم سنة ١٩٤٦ - ١٩٤٧ الأكياس والنقود لحسابه وأن والده توفي وآلت نسخة العقد التي كانت تحت يد هذا الوالد إلى ولده المطعون عليه ولكن محكمة الاستئناف لم تلتق بالآلة إلى هذا الدفاع رغم أهميته الواضحة ولم تشر إليه في حكمها مع أنه كان ينبغي أن تأمر بتقديم هذه الأوراق في الدعوى عملاً بالمواد ٢٥٣ - ٢٥٩ من قانون المرافعات الجديد وهي إذ لم تفعل تكون قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع وكان عليها أن تبحث هذا الدفاع وتمحصه ثم تقبله أو ترفضه مع بيان أسباب ذلك ولكنها لم تفعل وهذا منها قصور يعيب الحكم .

« ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه عن النزاع الذي قام بين الطرفين بشأن صورة العقد المدعى بوجودها تحت يد المطعون عليه : « ومن حيث إنه فيما قيل بشأن امتناع المستأنف ضده (المطعون عليه) عن تقديم صورة العقد المطعون فيه تلك الصورة

التي استلها يوم انعقاد العقد مع ما لذلك من بالغ الأثر في تغيير وجه القضاء في الدعوى قياماً على مطابقة تلك الصورة للصورة المطعون فيها فقد قيل من فجر الخصومة إن العقد تحرر من صورة واحدة أخذها المستأنف (الطاعن) وقد دلت المستأنف عليه (المطعون عليه) — على ذلك بقريبتين اثنتين فيهما ما يكفي للقضاء على تلك الشبهة التي أثارها المستأنف وتحصلان أولاً — في أن والد المستأنف ضده (المطعون عليه) هو المتعامل الأصلي مع المستأنف رأى أن معاملته مع هذا الأخير في موسم ١٩٤٦ - ١٩٤٧ أسفرت عن مديونية المستأنف له في مبلغ ٢٠٩٧ ج و ٧٨٠ م رفع بها الدعوى رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٦ كلى بنى سويف فدفع المستأنف بعدم اختصاص محكمة بنى سويف تأسيساً على أن العقد المحدد لعلاقات الطرفين قد منع محكمة القاهرة ولاية القضاء في الدعوى وقد أخذت المحكمة بهذا الدفع وقضت بعدم اختصاصها وإلزام رافع الدعوى بمصروفاتها فأعاد الرجل رفعها أمام محكمة القاهرة ولا ريب في أنه لو كان لدى الرجل صورة من هذا العقد المطعون فيه لما فاته أن يقيم دعواه لدى محكمة القاهرة قصداً في الوقت وتوفيراً للمصروفات والتنفقات التي تكبدها في هذا السبيل ولقد كان يستطيع إقامة دعواه أمام محكمة القاهرة ذات الولاية مع بقاء صورة العقد التي بين يديه في الحفظ والكتان . ثانياً — إن دعوى والد المستأنف ضده (المطعون عليه) تربو قيمتها أضعافاً على دعوى المستأنف ومن غير المفهوم بداهة أن يجلس الرجل العقد عن نفسه ويسير في الدعوى بغير سند وفي هذا من الخطر على القضية

والماذمة بها مافيه ولما كانت أقوال الشهود الذين جاء بهم المستأنف ضده (المطعون عليه) متمشية مع تلك القرائن المنطقية السليمة كانت محكمة الدرجة الأولى على حق إذ رأت الأخذ بتلك الأقوال دون غيرها خصوصاً وأن التحيص الذي محصت به هذه الأقوال كان صائباً ولا يسع هذه المحكمة إلا إقرارها على ما رأيت....

وبين من هذا الذي أورده الحكم أن المحكمة واجهت هذا الطلب الذي تمسك به الطاعن ورأت فيما قدمه من دلائل على وجود صورة العقد المطعون فيه بالتزوير تحت يد خصمه «المطعون عليه» أو مبررات للأمر بتقديمها أنها لا تعدو مجرد شبهة تدحضها القريبتان اللتان أثبتتهما في أسباب حكمها مضافاً إلى ما حصلته من أقوال شهود المطعون عليه التي جاءت متمشية في نظرها مع هذه القرائن الدالة بمفهومها على نفي ادعاء الطاعن في هذا الخصوص — والنظر في تقدير هذه الدلائل أو المبررات التي يوجهها نص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات هو نظر موضوعي يتعلق بتقدير الأدلة بما يستقل به قاضي الموضوع ولارقابة لمحكمة النقض عليه فيه ومن ثم يكون النemy على الحكم المطعون فيه في خصوص هذا السبب على غير أساس ويتعين رفضه.

ومن حيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون إذ أباح للمطعون عليه أن يثبت أن العقد المتنازع عليه حرر من صورة واحدة احتفظ بها الطاعن رغم ما هو ثابت كتابةً بذلك العقد مما لم يرد عليه طعن بالتزوير، أن هذا العقد محرر من نسخ بقدر عدد المتعاقدين وهو ما يخالف القاعدة التي

لا تجيز لإثبات عكس الثابت بالكتابة إلا بكتابة مثلاً كما أنه قلب عبء الإثبات بتكليف الطاعن بأن يثبت عكس ما طلب إلى المطعون عليه إثباته ولأن المحكمة لم تقف بالتحقيق عند الحد الذي أمرت بإجرائه في حكمها التمهيدى بل جاوزته إلى تحقيق وجود عرف جرى في شأن تحرير مثل العقد محل النزاع من نسخة واحدة وكان أن أنزلت بالخصومة إلى مجرى غير المجرى الذي كان مرسومًا لها بذلك الحكم، وأخيراً فإن المحكمة قد خلطت بين العرف والعادة إذ رغم ما تنهأ الطاعن من وجود عرف جرى بتحرير عقود توريد الأقطان من نسخة واحدة بما قدمه من شهادات دالة على عكسه فإن الحكم المطعون فيه قد سائر المطعون عليه في هذا الزعم وحتى لو صح وجود مثل هذا العرف المزعوم فلا يمكن تكييفه إلا بأنه عادة اتفاقية لا يسوغ النزول على حكمها إلا إذ بان من الظروف أن العاقدین قد أنزلاها من عقدهما منزلة الشرط الملحوظ وهو أمر غير متوفر في الدعوى.

ومن حيث إن هذا النemy مردود إذ أن قاعدة عدم جواز الإثبات بالبيئة في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة ليست من النظام العام فعلى من يريد النمسك بالدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة أن يتقدم بذلك لمحكمة الموضوع قبل البدء في سماع شهادة الشهود فإذا سكت عن ذلك عد ذلك تنازلاً منه عن حقه في الإثبات بالطريق الذي رسمه القانون فإذا كان الثابت أن المطعون عليه قد ادعى أمام محكمة أول درجة بتزوير العقد محل النزاع ثم رأت المحكمة أن تحيل الدعوى على التحقيق لإثبات أن العقد حرر من صورة واحدة احتفظ بها الطاعن وعلى

استخلصت المحكمة فعلا أن العقد حرر من نسخة واحدة وبررت هذا الاستخلاص بأسباب مسوغة فلا مخالفة في ذلك للقانون بما يجعل هذا النعي على غير أساس . ومردود أخيرا بأنه وإن تناول التحقيق الذي أمرت المحكمة بإجرائه ما أثير عرضاً أمامها بأن عرفاً جرى بأن عقود توريد الأقطان تحرر عادة من نسخة واحدة فليس في هذا خروج منها عن نطاق ما أمرت بتحقيقه . ذلك لأن هذا العرف — لوصح وجوده — ليس إلا عنصراً من عناصر تعزيز الأدلة على ما أمرت المحكمة بإثباته ولم يكن بذاته دليلاً مستقلاً أسست المحكمة عليه قضاءها بل كان عماد حكمها قائماً على ما حصلته من تقرير الخبير والقرائن والأدلة الأخرى . ومتى تقدر ذلك أصبح ما يثيره الطاعن حول العرف أو العادة الاتفاقية والخلط أو التفريق بينهما لا محل له في خصوص هذه الدعوى ما دام أن ذلك لم يكن الأساس الجوهرى الذى أقام الحكم المطعون فيه عليه قضاؤه ومن ثم كان النعي في هذا الخصوص غير منتج ويتعين رفضه .

« ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد شابه قصور يبطله . وفي بيانه يقول الطاعن (١) إن ما ذكرته المحكمة — بصدد ما قاله الطاعن أن العقد حرر من نسختين — من أن الأدلة يشد بعضها بعضاً وأن العقد يفيض بالتحشير وكان الأيسر تحرير عقد جديد كل هذا الذى قاله الحكم لا يؤدي عقلاً إلى أن العقد حرر من نسخة واحدة . (٢) ما قاله الحكم عن امتناع الشيخ على فرج عن تقديم العقد كان سيئه ما قبل من فجر الخصومة أن العقد حرر من نسخة واحدة ولم

خلاف الثابت بالعقد المذكور ، أن العقد حرر من نسخ بعدد المتعاقدين ثم سكت الطاعن عن هذا الحكم ولم يعترض عليه بل تقذه بإعلان شهوده لتأييد صحة ما يدعيه وصدر الحكم في الدعوى . ولما استأنفه لم ينح في استئنافه على قضاء ذلك الحكم شيئاً — كان هذا قاطعاً في الدلالة على قبول الطاعن لحكم التحقيق قبولاً مانعاً من الطعن فيه بالنقض ويكون الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائي في هذا الخصوص لم يخالف القانون ومن ثم يكون هذا الوجه من الطعن على غير أساس وواجباً رفضه . ومردود كذلك بأنه متى تقرر أن قواعد الإثبات ليست من النظام العام مما يجوز معه الرضا صراحة أو دلالة بمخالفتها فليس ثمة ما يمنع من تنقل عبء الإثبات وتردده بين طرفي الخصومة على مقتضى الحال في الدعوى فإذا كان الثابت أن المطعون عليه قد ادعى مخالفة الظاهر في الدعوى بأن العقد محل النزاع قد حرر من نسخة واحدة احتفظ بها الطاعن وكلفته المحكمة بإثبات ذلك وأباححت الخصم الطاعن نفي هذا الادعاء وأضافت إلى ذلك تكليف الطاعن بإثبات أن العقد حرر من نسخ بعدد المتعاقدين كان معنى هذا التكليف مجرد توكيد للنفي الذى كلفته به ابتداءً ، كما أن تكليفها المطعون عليه بنفي هذا الظاهر وهو حصول التعاقد من صور بعدد المتعاقدين كان بذاته مجرد تأييد لما هو مكلف بإثباته ابتداءً ومآل هذا كله في نظر المحكمة إلى ثبوت أو عدم ثبوت أمر واحد ، هو حصول التعاقد محل النزاع وتحرير سنده من نسخة واحدة كما يقول المطعون عليه أو نسخ بعدد المتعاقدين كما يقول الطاعن حتى تستطيع أن تؤسس قضاؤها على نتيجة هذا الثبوت ، وقد

٢٨٠

١٠ فبراير سنة ١٩٥٥

ضرائب . أرباح استثنائية . اختيار رقم المقارنة .
وجوب إخبار الممول باعتماد مصلحة الضرائب لأرباحه
عن السنة التي اتخذ أرباحها رقما للمقارنة . عدم إخطاره
باعتماد هذه الأرباح . حقه في الاختيار يقي قائما . المادة
٢ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ .

المبدأ القانوني

لكي يتسنى للممول استعمال حقه في اختيار
رقم المقارنة الذي يبنى على أساسه تقدير أرباحه
الاستثنائية يجب أن يكون على يده من أن مصلحة
الضرائب قد اعتبرت حساباته منتظمة وبأنها
اعتمدت أرباحه عن السنة التي خوله القانون حق
اختيار أرباحها رقما للمقارنة ، وإس يكفي أن
تعتمد المصلحة حسابات الممول دون أن تخطر
بذلك لكي تعتبر حساباته منتظمة وبالتالي يسقط
حقه في اختيار رقم المقارنة المخول له بمقتضى
المادة الثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١
لعدم استماله حتى ١٥ من فبراير سنة ١٩٤٢
وفقا للقرار الوزاري رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٢
وإذن فتي كانت الشركة المطالبة بالضريبة قد
استعملت حقا وطلبت في ٤ من فبراير سنة
١٩٤٨ اختيار أرباح سنة ١٩٣٨ رقما للمقارنة
وذلك قبل أن تخطر ما مصلحة الضرائب في ١١
من مارس سنة ١٩٤٨ بقرارها الذي بمقتضاه
حددت أرباحها عن سنوات الخلاف ، فإن الحكم
لا يكون قد أخطأ إذ قضى بأحقية الشركة في
تسوية الضرائب الاستثنائية في سنة ١٩٤٣ على

يصدر الحكم مصدر هذا القول ومكانه .
(٣) الاستدلال برفع دعوى والد الطاعن أمام
محكمة بنى سويف ولو كان معه نسخة من المقد لما فاته
أن يرفعها بمصر إذ أن قيمة هذه الدعوى كبيرة
لا يمتثل أن يغامر بها صاحبها ويسير فيها بخير
عقد وهذا وذلك استدلال لا يقوم على أساس .
(٤) قدم الطاعن مستندات حاسمة في بيان اشتراك
المطعون عليه في توريد الأقطان عن موسم
١٩٤٦ — ١٩٤٧ ولكن المحكمة اطرحت ذلك
بمقولة إن المطعون عليه كان يتولى ذلك بصفته
وكيلا عن والده دون أن يكون في الدعوى أى
دليل على هذه الوكالة . (٥) اتخذت المحكمة من
ظهور العبارات المدعى بتزويرها للعين المجردة
دليلا على التزوير مع أن هذا دليل على حسن
النية كما أغفلت دلالة البند الخامس من عقد
الاتفاق الذي ورد فيه عبارة « اسم الموردين »
و « مواسم التوريد » بصيغة الجمع مع ما لذلك
من أهمية في نقض التزوير المدعى به . (٦) وأخيرا
فإن المحكمة تبرعت بأدلة وقرائن لم تواجه بها
الطاعن فضلا عن أن الحكم يفيض بالاستدلالات
التي لا تستقيم مع المنطق ولا تؤدي عقلا إن النتائج
المراد استخلاصها .

« ومن حيث إن هذا الذي أثاره الطاعن في
جملة وتفصيله لا يخرج عن كونه مجرد مجادلة
موضوعية في تقدير الأدلة التي اعتمدت عليها
المحكمة في قضائها مما ينأى عن رقابة هذه المحكمة
مادامت هذه الأدلة التي ساقها سائغة ومؤدية إلى
النتيجة التي انتهت إليها في قضائها ومن ثم يكون
هذا السبب في جملة وأجب الرفض » .

(القضية رقم ٢٧٤ سنة ٢٢ في رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وسليمان
نابت وكيل المحكمة ومصطفى فاضل وأحمد العروسي ومحمد
فؤاد جابر المستشارين) .

أساس اتخاذ أرباح سنة ١٩٣٨ رقما للمقارنة . ولا يغير من ذلك أن تكون الشركة لم تقدم إلى مصلحة الضرائب صورة ميزانية سنة ١٩٣٨ التي اختارتها رقما للمقارنة إذ القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ لم يستلزم ضرورة تقديم ميزانية السنة التي وقع عليها الاختيار قبل الإبلاغ عن رقم المقارنة .

المحكمة

« ... من حيث إن الطعن مقام على سبب واحد يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأحقية الشركة المطعون عليها في تسوية الضريبة الاستثنائية المستحقة عليها في سنة ١٩٤٣ على أساس اتخاذ أرباح سنة ١٩٣٨ رقما للمقارنة استنادا إلى أن القانون إذ ترك للممول حرية اختيار أساس المقارنة على الوجه الذي أوضحته المادة ٢ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ إنما أراد بذلك التيسير على الممولين ، وإلى أن هذا القانون ولائحته التنفيذية والقرارات الوزارية الصادرة تنفيذا له خلت من النص على سقوط حق الممول في الاختيار إن هو أبداه بعد الميعاد القانوني ، وإلى أن حق الاختيار وقد جعل لصالح الممول فإنه يلزم أن يكون هذا الأخير في حالة تمكنه من معرفه الطريقة الأصلح له حتى يتمكن من إعلان اختياره ، وإلى أن مصلحة الضرائب هي المرجع في الحكم على انتظام أو عدم انتظام الحسابات وإلى أن مراعاة الميعاد ليس إجراء جوهريا متصلا بالصالح العام حتى يترتب على مخالفته البطلان وقتنا للمادة ٢٥ من قانون المرافعات ، وإلى أن دفع الشركة للضريبة على أساس ١٢٪ من رأس المال المستثمر

لا يعد اختيارا لأنه إنما حصل جبراً عنها وإلى أن الشركة لم تكن على بيته من حقيقة أرباحها وما إذا كانت مصلحة الضرائب قد اعتبرت دفاترها منظمه في سنة ١٩٤٣ ، وهي لم تفحص الدفاتر إلا في سنة ١٩٤٨ . إذ قرر الحكم ذلك فقد خالف القانون من وجهين : الأول — أن المشرع إذ نص في المادة الثالثة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ على أن يكون اختيار إحدى الطريقتين المنصوص عليهما في المادة السابقة كأساس للمقارنة متروكا للممول بشرط أن تكون له حسابات منتظمة ، إنما قصد الممولين الذين قدموا لإقرارات على النماذج رقم ١٤ المعلقة لذلك — وواضح من هذا النص أنه لم يوجب اعتماد مصلحة الضرائب للحسابات كشرط لانتظامها ، ولم تعلق بالتالي اختيار الممول على هذا الاعتماد — يؤكد ذلك القرارات الوزارية الصادرة من وزير المالية إعمالا لهذا النص ، وهي خالية من هذا الشرط ولأن المشرع هدف إلى الربط بين حق الممول الذي يمسك دفاتر منتظمة في الاختيار وبين اعتماد مصلحة الضرائب لهذه الدفاتر لسار على النهج الذي تبعه في شأن الممولين الذين لا يمسكون دفاتر من هذا القبيل ، وأن مصلحة الضرائب وإن كانت قد فحصت دفاتر الشركة المطعون عليها في سنة ١٩٤٨ إلا أنها اعتمدت هذه الدفاتر ، ولم تدخل عليها إلا تعديلات دفترية لا تخل بانتظامها . والقول بأن انتظام الدفاتر وعدم انتظامها مرجعها مصلحة الضرائب لا سند له من القانون — ويتحصل الوجه الثاني في أن المادة الثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ توجب على الممول الذي يمسك دفاتر منتظمة أن يبلغ اختياره في الميعاد

الذي يحدده القرار الوزاري ، فإذا فاته الميعاد فيحدد الربح على أساس ١٢٪ من رأس المال الحقيقي المستثمر ، ولا يملك أن يختار ربح أى سنة من السنوات ١٩٣٧ ؛ ١٩٣٨ ؛ ١٩٣٩ — أما القول بأن مراعاة الميعاد ليس من قبيل الإجراءات الجهورية التي يترتب على مخالفتها البطلان فهو يناقض طبيعة القوانين المالية ، وأحكامها من النظام العام .

« ومن حيث إن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأحقية الشركة المطعون عليها في تسوية الضرائب الاستثنائية المستحقة عليها في سنة ١٩٤٣ على أساس اتخاذ أرباح سنة ١٩٣٨ رقاً للمقارنة ، فإن الدعامة الأساسية التي أقام عليها قضاءه هي أن الممول وقد جعل لصالحه حق الاختيار — فانه يجب أن يكون في حالة تمكنه من معرفة الطريق الأصح له حتى يستطيع استعمال هذا الحق ، وأن المصلحة لم تقم بفحص حسابات الشركة المطعون عليها إلا في سنة ١٩٤٨ ، ولهذا لا يمكن القول بأنها كانت في سنة ١٩٤٣ تعلم بانتظام دفاتها . وهذا الذي قرره الحكم الصحيح في القانون ، ذلك أنه لكي يتسنى للممول استعمال حقه في اختيار رقم المقارنة الذي يبنى على أساسه تقدير أرباحه الاستثنائية يجب أن يكون على بينة من أن مصلحة الضرائب قد اعتبرت حساباته منتظمة وبأنها اعتمدت أرباحه عن السنة التي خوله القانون حق اختيار أرباحها رقاً للمقارنة وليس يكفي أن تعتمد المصلحة حسابات الممول دون أن تخطره بذلك لكي تعتبر حساباته منتظمة وبالتالي يسقط حقه في اختيار رقم المقارنة المخول له بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ لعدم استعماله حتى

١٥ من فبراير سنة ١٩٤٢ وفقاً للقرار الوزاري رقم ٢٢ سنة ١٩٤٢ — ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن الشركة المطعون عليها استعملت حقها وطلبت في ٤ من فبراير سنة ١٩٤٨ اختيار أرباح سنة ١٩٣٨ رقاً للمقارنة وذلك قبل أن تخطرها مصلحة الضرائب في ١١ من مارس سنة ١٩٤٨ بقرارها الذي بمقتضاه حددت أرباحها عن سنوات الخلاف فإن الحكم لا يكون قد أخطأ إذ قضى بأحقية الشركة في تسوية الضرائب الاستثنائية في سنة ١٩٤٣ على أساس اتخاذ أرباح سنة ١٩٣٨ رقاً للمقارنة . ولا يغير من ذلك قول الطاعنة إن الشركة انطعون عليها لم تقدم إلى مصلحة الضرائب صورة ميزانية سنة ١٩٣٨ وهي السنة التي اختارتها رقماً للمقارنة ، إذ أن القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ لم يستلزم ضرورة تقديم ميزانية السنة التي وقع عليها الاختيار قبل الإبلاغ عن رقم المقارنة . أما ما تعييه الطاعنة على الحكم من الخطأ في القانون إذ قرر أن الميعاد المحدد لاختيار رقم المقارنة لا يعتبر إجراء جوهرياً حتى يترتب على مخالفته البطلان وفقاً للبادة ٢٥ من قانون المرافعات ، فأنما كان استطراداً منه في صدد الرد على دفاع طرفي الخصوم ، والنهي عليه في هذا الخصوص غير مجد متى كانت الدعامة الأساسية التي أقيم عليها الحكم صحيحة في القانون وتكفي لحمله وتؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها . » ومن حيث إنه مما تقدم يكون الطعن على غير أساس بما يستوجب رفضه . »

(القضية رقم ٢٦٨ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة سلمات ثابت وكيل المحكمة وأحد العروسي ومحمد أمين زكي ومحمد فؤاد جابر ومحمد عبدالواحد المستشارين) .

٢٨١

١٧ فبراير سنة ١٩٥٥

١ — نزع ملكية . مسئولية . تعويض . وقف .
استيلاء الحكومة على جزء من أرض الوقف دون اتباع
الإجراءات التي نص عليها القانون . غصب . حق
المضروع في التعويض . مدى هذا التعويض . حقه في
الحصول على تعويض آخر بسبب التأخير . حق المحكمة
في تقدير التعويضين جملة أو تقدير كل منهما على حدة .
عدم تقيدها بالقواعد الخاصة بفوائد التأخير .

ب — نزع ملكية . مسئولية . تعويض . وقف .
الجزء الذي لم يحصل الاستيلاء عليه نقصت قيمته .
حق المضروع في الحصول على تعويض بسبب هذا النقص .
استحقاقه للتعويض سواء انتفع بهذا الجزء أم لم ينتفع .

ج — نزع ملكية . مسئولية . تعويض . وقف .
حكم . تسببه . الفوائد المحكوم بها بسبب التأخير . هي
من تواجد طلب التعويض الأصلي . الأسباب التي أقام
عليها الحكم قضاءه في التعويض الأصلي . تعتبر أسباباً
للقضاء في شقه الخاص بالفوائد .

د — نزع ملكية . وقف . تعويض . نص المادة
٢٧ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ المعدل بالمرسوم
بقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٣١ . مجال تطبيقه أن تكون
الحكومة قد اتبعت القانون في الاستيلاء على أعيان
الوقف . نزع الملكية دون اتباع القانون . حق ناظر
الوقف في المطالبة بالتعويض وقبضه .

المبادئ القانونية

١ — متى كانت الحكومة قد استولت على
جزء من أرض وقف سبباً عنه دون اتخاذ
الإجراءات التي يوجبها قانون نزع الملكية ،
فإن هذا الاستيلاء يعتبر بمثابة غصب يستوجب
مسئوليتها عن التعويض لجهة الوقف بقيمة
ما استولت عليه وبمقدار ما أصاب باقي أرضه
المتخلفة بعد الاستيلاء بسبب حرمانها من الواجهة
الواقعة على الشارع ، والمضروع في هذه الحالة

إلى جانب التعويض الأصلي الحق في تعويض
آخر عن التأخير يسرى من وقت حصول الضرر ،
وللمحكمة إما أن تقدر التعويض جملة واحدة ،
أو أن تقدر كلا منهما على حدة غير مقيدة في
ذلك بالقواعد القانونية الخاصة بفوائد
التأخير .

٢ — القول بعدم استحقاق جهة الوقف
للفوائد عن المبلغ الذي قدرته المحكمة كتعويض
عما أصابها من ضرر بسبب حرمان الأرض التي
لم تستول عليها الحكومة من الواجهة الواقعة على
الشارع لأن جهة الوقف ظلت تنتفع بها ، مردود
بأن الفوائد المحكوم بها عن هذا المبلغ هي فوائد
تعويضية قدرتها المحكمة بواقع ٥ ٪ علاوة
على التعويض الأصلي عن الضرر الذي لحق جهة
الوقف بسبب ما طرأ على قيمة الجزء الباقي الذي
لم يحصل الاستيلاء عليه من نقص وهي تستحق
سواء أ كان الوقف ظل ينتفع بها بعد الاستيلاء
أم لا .

٣ — متى كانت تلك الفوائد تعتبر من
الطلبات التابعة لطلب التعويض الأصلي ، وكان
الحكم إذ تعرض للطلب الأصلي قد اشتمل على
الأسباب التي بني عليها قضاءه وهي أسباب
شاملة يتحمل عليها القضاء في الطلب التابع ،
فإنه لا تأثير على المحكمة إذ هي لم تورد بيان
العناصر التي استندت إليها في هذا الخصوص ،
ما دام أن عناصر التعويض الأصلي التي أوردتها
واقية البيان لا يشوبها القصور .

٤ — التحدي بنص المادة ٢٧ من القانون

رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٣١ محله أن تكون الحكومة قد نزع ملكية أرض الوقف للنافع العامة ، وأن تكون قد اتبعت في ذلك الإجراءات التي نص عليها هذا القانون ، أما إذا كانت لم تلتزم هذه الإجراءات واستولت على أرض الوقف دون اتباعها فإنه يكون لناظر الوقف المطالبة بما لحق الوقف من جراء هذا الاستيلاء ، إذ هو يمثل الوقف في مقاضاة المقتصب لأعيانه كما يمثله في اقتضاء ما للوقف من حقوق قبل الغير . وإذن فتى كان الثابت أن المحكمة الشرعية أمرت ناظر الوقف باتخاذ الإجراءات القانونية للحصول على ثمن المثل فإن الحكم لا يكون قد أخطأ إذ قضى بإلزام الحكومة بدفع المبلغ المحكوم به إلى ناظر الوقف دون أن يأمر بإيداعه خزانة وزارة الأوقاف .

المحكمة

« ... من حيث إن الطعن بني على سببين يتحصل السبب الأول في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور من وجهين الأول أن المحكمة قضت بالفوائد تأسيساً على أنها فوائد تعويضية وهذا النوع من الفوائد تجرى عليه أحكام التعويض من حيث ضرورة اشتغال الحكم به على عناصر الضرر المقضى بالتعويض عنه وبيان الاعتبارات التي بنت عليها المحكمة تقديرها والمصادر التي استقت منها عقيدتها في التقدير ولما كان المبلغ الذي قدرته ثمناً للمساحة

التي استولت عليها الحكومة ومقدارها ٣ ف و ٩ ط و ٣ س هو ٩٩٣٧ جنيهاً و ٨٣٠ مائماً وقضت للمطعون عليه بفوائد تعويضية عنها بواقع ٥٪ سنوياً مقابل ماضع على الوقف من ريعها بسبب الاستيلاء عليها أي على أساس أن ريع هذه الأطنان ٩٦٤ جنيهاً و ٨٥٠ مائماً في السنة إلا أن الحكم المطعون فيه لم يسبب قضاءه بتقدير الربع وما قاله في هذا الخصوص خلوه من بيان العناصر التي استند إليها ولا يصلح لأن يكون تسليماً سائغاً وفيه مسخ وتشويه للواقع من الأمر ، والوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه قضى بمبلغ ٢٤٩٧ جنيهاً و ١٣٥ مائماً تعويضاً عما أصاب المساحة المتخلفة من أطنان الوقف وهذا التعويض ليس محل نزاع الآن ومع ذلك فقد قضى أيضاً بفوائد تعويضية عن هذا المبلغ وأقام قضاءه على أسباب فضلا عن قصورها فإن هذه الأطنان المتخلفة ظلت في حيازة جهة الوقف فلم يوضع عليه شيء من ريعها وكان لزاماً على الحكم إذا رأى القضاء بالفوائد رغم ذلك أن يسبب قضاءه في هذا الخصوص .

« ومن حيث إن النعي على الحكم في هذا السبب مردود في وجهيه بأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه في هذا الخصوص بالحكم المطعون فيه بعد أن أورد الأدلة التي استند إليها في تقدير التعويض خلاص إلى القول بأن ما يحق لجبه الوقف مقابل الاستيلاء على الأرض المرفوع بشأنها الدعوى مبلغ ١٢٤٣٤ ج و ٨٦٥ م من ذلك مبلغ ٩٩٣٧ ج و ٨٣٠ م قيمة الأرض المستولى عليها ومساحتها ٣ ف و ٩ ط و ٣ س يضاف إلى ذلك مبلغ ٢٤٩٧ ج و ٣٥ م مقدار ما أصاب أرض الوقف الباقية بعد الاستيلاء

من ضرر بسبب حرمانها من الواجهة الواقعة على الشارع وذلك بواقع ١٥٠ م للمتر وقالت عن الفوائد التي طلبها المطعون عليه بصفته ناعرا للوقف إن الحكومة وقد استولت جبرا على أرض الوقف دون اتباع الاجراءات القانونية فتتازم بالفوائد التعويضية مقابل الربح وقدرتها باعتبار ٥٪ من تاريخ الاستيلاء في ٢ من يناير سنة ١٩٤٤ حتى تمام الوفاء فيما عدا الفوائد عن مبلغ ٥٩١٥ ج و ٣٥٨ م فلا تسرى الفوائد عنها من ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ وهو تاريخ إيداعها لذمة الوقف . وهذا الذي قرره الحكم لا خطأ ولا قصور فيه ذلك أنه متى كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الحكومة استولت على جزء من أرض الوقف جبرا عنه دون أن تتخذ الاجراءات التي يوجبها قانون نزع الملكية فهذا الاستيلاء يعتبر بمثابة غصب يستوجب مسئوليتها عن التعويض لجهة الوقف بقيمة ما استولت عليه وبمقدار ما أصاب باقي أرض الوقف المتخلفة بعد الاستيلاء بسبب حرمانها من الواجهة الواقعة على الشارع واما كان للضرر إلى جانب التعويض الأصلي الحق في تعويض آخر عن التأخير يسرى من وقت حصول الضرر وكان للمحكمة إما أن تقدر التعويض جملة واحدة ويدخل في تقديرها النوعان معا أو أن تقدر كلا منهما على حدة غير مقيدة في ذلك بالقواعد القانونية الخاصة بموآتد التأخير ومن ثم لا تكون المحكمة قد أخطأت إذ هي قدرت الفوائد التعويضية على حدة باعتبار ٥٪ من مقدار التعويض الأصلي وذلك من تاريخ الاستيلاء الحاصل في ٢ من يناير سنة ١٩٤٤ باعتباره مبدأ لحصول

الضرر أما القول بعدم استحقاق الوقف للفوائد عن مبلغ ٢٤٩٧ جنيها و ٣٥ مليا وهو قيمة التعويض عما أصابه من ضرر بسبب حرمان الأرض التي لم تستول عليها الحكومة من الواجهة الواقعة على الشارع لأن جهة الوقف ظلت تنفع بها فردود بأن الفوائد المحكوم بها عن هذا المبلغ هي عبارة عن فوائد تعويضية قدرتها المحكمة باعتبار ٥٪ علاوة على التعويض الأصلي عن الضرر الذي لحق جهة الوقف بسبب ما طرأ على قيمة الجزء الباقي من الأرض والذي لم تستول عليه الحكومة من نقص بسبب حرمانه من الواجهة الواقعة على الشارع وهي تستحق سواء أكانت جهة الوقف ظلت تنفع به بعد الاستيلاء أم لا . أما النعي على الحكم بالقصور إذ هو لم يبين العناصر التي استند إليها في قضائه بالفوائد التعويضية فردود أيضا بأنه متى كانت تلك الفوائد تعتبر من الطلبات النابعة لطلب التعويض الأصلي وكان الحكم إذ تعرض لطلب الأصلي قد اشتمل على الأسباب التي بني عليها قضاءه وهي أسباب شاملة يتحمل عليها القضاء في الطلب التابع وهو الفوائد التعويضية ومن ثم فلا تريب على المحكمة إذ هي لم تورد بيان العناصر التي استندت إليها في هذا الخصوص متى كانت عناصر التعويض الأصلي التي أوردتها وافية البيان لا يشوبها القصور .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ذلك أن المادة ٢٧ من القانون رقم ٥ سنة ١٩٠٧ بشأن نزع الملكية نصت على أنه : إذا كان العقار وقفا لا يجوز بيعه فيدفع ثمنه في خزنة ديوان عموم الأوقاف إذا كان هذا الوقف اسلاميا

٢٨٢

١٧ فبراير سنة ١٩٥٥

١ — نقض . طعن . اقتصار الطاعن في تقرير طعنه على طلب نقض الحكم وتطبيق القانون . كفايته . طلب الفصل في الموضوع أو إحالة القضية إلى دائرة أخرى . تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .

ب — شرط . شرط تهديدى . عقد . مسئولية . تعويض . استخلاص المحكمة أن الشرط الوارد في العقد هو شرط تهديدى . من حقا عدم إعمال هذا الشرط وتقدير التعويض وفقا للقواعد العامة .

ج — شرط . شرط جزائى . تعويض . مسئولية . عقد . وفاة . الواقعة بحكومة بالقانون المدنى القديم . ثبوت أن المدين نفذ بعض الأعمال التى ألزم بها ولم ينفذ البعض الآخر . التصدير جزئى . حق المحكمة في تخفيض التعويض الاتفاقى . المادة ١٢٣ مدنى قديم .

المبادئ القانونية

١ — متى كان الطاعن قد طلب في تقرير طعنه قبول الطعن شكلا وفي الموضوع نقض الحكم وتطبيق القانون ، فإن مفاد ذلك أنه طلب نقض الحكم المطعون فيه في خصوص الأسباب الواردة بتقرير الطعن ، وهو الطلب الأساسى الذى يتقدم به الطاعن لدى محكمة النقض ، وهو في ذاته كاف للافصاح عن قصده ، وأما ما يصحب ذلك من طلب الفصل في موضوع الدعوى أو إعادة القضية إلى دائرة أخرى لتفصل فيها من جديد ، فإن المحكمة تنظر فيه من تلقاء نفسها وتنزل في شأنه حكم القانون غير مقيدة بطلبات طرفي الخصومة في هذا الخصوص .

٢ — متى كانت المحكمة قد اعتبرت في

ولا فيسلم إلى الجهة التابع لها الوقف للتصرف به حسب الشريعة التابع لها ، ، ولكن الحكم المطعون فيه قضى بإلزام الطاعنين بدفع المبلغ المحكوم به إلى ناظر الوقف لا بالإيداع .

ومن حيث إن النعى على الحكم في هذا السبب مردود بأن التحدى بنص المادة ٢٧ من القانون رقم ٥ سنة ١٩٠٧ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٣١ محله أن تكون الحكومة قد نزعت ملكية أرض الوقف للبناء العامة وأن تكون قد اتبعت في ذلك الاجراءات التى نص عليها هذا القانون وأما وهى لم تلتزم هذه الإجراءات واستولت على أرض الوقف دون اتباعها كان لناظر الوقف المطالبة بما لحق الوقف من إجراء هذا الاستيلاء ، إذ هو يمثل الوقف في مقاضاة المختص لأعيانه كما يمثل في اقتضاء ما للوقف من حقوق قبل الغير وقد أثبت الحكم المطعون فيه أن المحكمة الشرعية أمرت ناظر الوقف في مادة التصرفات رقم ٩٣ سنة ١٩٤٤ — ١٩٤٥ باتخاذ الاجراءات القانونية للحصول على ثمن المثل . ومن ثم لا يكون الحكم قد خالف القانون إذ هو قضى بإلزام الطاعنين بدفع المبلغ المحكوم به إلى المطعون عليه بصفته ناظرا للوقف دون أن تأمر بإيداعه خزانة وزارة الأوقاف .

ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن الطعن على غير أساس مما يستوجب رفضه ، .

(القضية رقم ٧٧ لسنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وسليمان نائب وكيل المحكمة وأحمد العروسى ومحمد فؤاد جابر ومحمد عبد الواحد على المستشارين) .

حدود سلطتها الموضوعية وبالأدلة السائغة التي أوردتها أن الشرط الوارد في العقد هو شرط تهديدي ، فإن مقتضى ذلك أن يكون لها أن لا تعمل هذا الشرط وأن تقدر التعويض طبقا للقواعد العامة .

٣ — إذا كانت واقعة الدعوى محكومة بالقانون المدني القديم ، وكان المدين قد نفذ بعض الأعمال التي التزم بها وتخلف عن تنفيذ بعضها الآخر ، فيعتبر تقصيره في هذه الحالة تقصيرا جزئيا يحيز للمحكمة أن تخفض التعويض المتفق عليه إلى الحد الذي يتناسب مع مقدار الضرر الحقيقي الذي لحق الدائن . ولا محل للتحدي بظاهر نص المادة ١٢٣ من القانون المدني القديم ، ذلك أن مجال انزال حكم هذا النص أن يكون عدم الوفاء كليا .

المحكمة

« ... من حيث إن المطعون عليه الأول دفع في الطعن رقم ١٩٥ سنة ٢١ ق أولا — بعدم قبوله لأن التعاقد الذي أسس عليه طرعا الخصومة دعواهما إنما انعقد بين المطعون عليه والطاعتين بصفتهما الشخصية وبصفتهما حارستين على المنزل موضوع النزاع وناظرقي وقف على جزء منه . والحكم المطعون فيه أورد في خصوص الاستئناف رقم ٥٦٥ سنة ٦٦ ق أنه رفع من المطعون عليه الأول على الطاعتين بصفتهما المذكورة إلا أن الطاعتين رفعتا هذا الطعن بصفتهما الشخصية فقط . وثانيا — ببطالان الطعن لعدم اشتغال التقرير على بيان

طلبات الطاعتين ، ذلك لأن المادة ٢٩ من قانون المرافعات توجب اشتغال التقرير على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان الأسباب التي بني عليها الطعن وطلبات الطاعن . وقد اقتضت الطاعتان في طبايهما الحتمية على طلب نقض الحكم وتطبيق القانون ، دون أن تفصحا عن قصدهما من ذلك . وقد أتت وجوه الطعن مطلقة غير محددة بما يتمذر معه النكته بما تقصده الطاعتان حتى تستطيع المحكمة أن تقول كلمتها فيها .

« ومن حيث إن هذين الدعين مردودان : أولا — بأنه يبين من الحكم الابتدائي الصادر في ١٧ من مارس سنة ١٩٤٩ أن الدعوى رقم ٧٥١ سنة ١٩٤٨ رفعت من الآنستين جليلة هانم وكفراح هانم إمام على المطعون عليهما وآخرين ثم أقام المطعون عليه الأول الدعوى رقم ١٤٣٥ سنة ١٩٤٨ على الطاعتين وطلب فيها الحكم بإلزامهما بمبلغ ٦٠٣٣٥٥٨ جنيها من ذلك ٤٢٤٠٢١٠ جنيها قيمة المون التي استولتا عليها بصفتهما حارستين واستعملتاها في شؤونهما كما تصرفتا في البعض الآخر . فقضت المحكمة في الدعوى الأولى بإلزام المطعون عليه الأول بأن يدفع لهما مبلغ ٨٢٥ جنيها ، وفي الدعوى الثانية قضت للمطعون عليه الأول بإلزام الطاعتين بمبلغ ٣٦١٠١٢ جنيها فرفع المطعون عليه الأول استئنافه على الطاعتين بصفتهما الشخصية وبصفتهما حارستين قضائيتين وناظرقي وقف على المنزل رقم ٤ شارع همدان بالجيزة ، أما الطاعتان فقد استأنفتا هذا الحكم بنفس الصفة التي رفعتا بها دعواهما والحكم المطعون عليه إذ صدر في موضوع الاستئناف بتعديل المبلغ المحكوم به لم يغير من صفات

الأول يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذا لم يقض بالتعويض للطاعنتين كما نصت عليه الاتفاقات المحررة بينهما وبين المطعون عليه أخطأ في تطبيق القانون . ذلك أن المادة ٢١٥ من القانون المدني نصت على أنه إذا استحال على المدين أن ينفذ الالتزام عيناً حكم عليه بالتعويض لعدم الوفاء بالتزامه ... ويكون الحكم كذلك إذا تأخر المدين في تنفيذ التزامه، ونصت المادتان (٢٢٣ و ٢٢٥) من القانون المدني الجديد، على أنه يجوز للمتعاقدين أن يحددا مقدماً قيمة التعويض الاتفاقي، فلا يجوز للدائن أن يطالب بأكثر من هذه القيمة إلا إذا أثبت أن المدين قد ارتكب غشاً أو خطأ جسيماً - وعلى الرغم من صراحة هذه النصوص فإن محكمة ثاني درجة أخطأت في تطبيقها وتأويلها، وقدرت التعويض بمبلغ ٤٧٥ ج و ٥٧ م تقديراً اجتهادياً، مع أن المتعاقدين اتفقا على تقدير التعويض في حالة التأخير في التسليم بمبلغ عشرة جنيهات يومياً . وقد أثبت الحبير حصول الغش من جانب المطعون عليه . كما ثبت ذلك من قضية الجنيحة ومن مذكرته المقدمة منه للخبير في ٢٢ من أبريل سنة ١٩٤٧ .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم المطعون فيه إذ قدر التعويض عن الضرر الذي لحق الطاعنتين بسبب تأخر المطعون عليه في إتمام العملية، وفي التسليم بمبلغ ٤٣١ ج و ٢٥٠ م استند في ذلك إلى أن هذا المبلغ يساوي نصف الإيجار المتفق عليه بينهما وبين وزارة المعارف في أحد عشر شهراً ونصف . ثم أضاف إليه مبلغ ٤٤ ج و ٥٠ م قيمة ما أتلفه الما قول

الخصوم التي صدر بها الحكم الابتدائي . والطاعتان إذ قررتا الطعن بطريق النقض بصفتها الشخصية مجردة من أي صفة أخرى، فإنما كان ذلك وفقاً لما جاء بمنطوق الحكمين الابتدائي والاستثنائي، وبالصفة التي اتصفا بها في جميع مراحل النزاع ولم يعترض عليها المطعون عليه الأول في أية مرحلة منها . ومردودان ثانياً - بأنه يبين من تقرير الطعن أن الطاعنتين طلبتا قبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم وتطبيق القانون . ومفاد ذلك أنهما طلبتا نقض الحكم المطعون فيه في خصوص الأسباب الواردة بتقرير الطعن، وهو الطلب الأساسي الذي يتقدم به الطاعن الذي يحكمه النقض وهو في ذاته كاف للأفصاح عن قصدهما، وأما ما يصحب ذلك من طلب الفصل في موضوع الدعوى أو إعادة القضية إلى دائرة أخرى لتفصل فيما من جديد فإن المحكمة تنظر فيه من تلقاء نفسها وتنزل في شأنه حكم القانون، غير مقيدة بطلبات طرفي الخصومة في هذا الخصوص . وأما النعي على أسباب الطعن أنها جاءت مبهمه غير محددة، فإن محل ذلك عند الرد على السبب الرابع، وأما باقي أسباب هذا الطعن فإنها واضحة البيان محددة الغرض الذي تهدف إليه الطاعتان من تعييب الحكم في خصوصها .

ومن حيث إن الطعنين رقمي ١٩٥ سنة ٢١ و ٢٢٣ سنة ٢١ قد استوفيا أوضاعهما الشكلية .

ومن حيث إن الطاعنتين تعيان على الحكم المطعون فيه في الطعن الأول في أربعة أسباب، وفي الطعن الثاني في ثلاثة أسباب .

ومن حيث إن السبب الأول من الطعن

وعمله بالمنزل كما أثبتته الخبير في تقريره . وقرر الحكم أن في هذا التقدير كل الكفاية عما أصاب الطاعنتين من ضرر وما فاتهما من كسب بسبب تقصير المطعون عليه ومخالفته لشروط العقد ، وهو يعتبر تقديرا مناسبا إذا ما قورن بقيمة المزاولة وبقيمة الأعمال التي آتتها وقدرها الخبير بمبلغ ٨٢٨ ج و ٦٢ م تسلم منها ٨٠٠ ج كما هو مسلم به من الطرفين . ثم قرر الحكم أن ما تطالب به الطاعنتان على سبيل التعويض مثلا في الغرامة المتفق عليها ومقدارها ١٠ ج عن كل يوم من أيام التأخير ، هو طلب غير متناسب مع مقدار الضرر الحقيقي فضلا عن أن الغرامة كشرط جزائي تخضع لتقدير المحكمة مادام التقصير المنسوب إلى المتهم تقصيرا جزئيا . وهذا الذي قرره الحكم لا خطأ فيه . ذلك أنه متى كانت المحكمة قد استظهرت من الأدلة التي أوردتها والسابق بيانها أن تقدير التعويض في عقد الاتفاق بمبلغ عشرة جنيهات يوميا في حالة تأخير المطعون عليه عن التسليم في الميعاد المحدد هو شرط جزائي مبالغ فيه ، ولا يتفق مع الضرر الذي لحق الطاعنتين ، ولأن التقصير الحاصل من المطعون عليه الأول هو تقصير جزئي إذ أنه أتم بعض الأعمال التي قدرها الخبير بمبلغ ٨٢٨ ج و ٦٢ م ولم يكن قد تسلم من قيمتها إلا مبلغ ٨٠٠ ج ، ثم قدرت التعويض على أساس نصف الإيجار المتفق عليه بين الطاعنتين وبين وزارة المعارف ، لأنهما كانتا تنتفعان بالدور الأول في المنزل في المدة المحكوم بالتعويض عنها . وهو تقدير موضوعي ومقام على أسس صحيحة تبرر القضاء به . وأما تمسك الطاعنتين بأن المحكمة خالفت القانون إذ لم تعمل الشرط

المخصوص عليه في عقد الاتفاق ، فردود بأنه متى كان الواضح من وقائع الدعوى أن المطعون عليه الأول قد نفذ بعض الأعمال التي التزم بها ، وتخلف عن تنفيذ بعضها الآخر ، فيعتبر تقصيره في هذه الحالة تقصيرا جزئيا ، يجوز للمحكمة أن تخفض التعويض إلى الحد الذي يتناسب مع مقدار الضرر الحقيقي الذي لحق الطاعنتين . ولا محل للتخطي بظاهر نص المادة ١٢٣ من القانون المدني القديم الذي يحكم واقعة الدعوى ؛ ذلك أن مجال إنزال حكم هذا النص أن يكون عدم الوفاء كليا ، أما إذا كان عدم الوفاء جزئيا — كما هو الشأن في الدعوى — فلا مجال للتدريج بحكم هذه المادة ، على أن الثابت من الحكم المطعون فيه أن المحكمة اعتبرت في حدود سلطتها الموضوعية وبالأدلة الساتفة التي أوردتها أن الشرط الوارد بالعقد هو شرط تهديدي ومن مقتضى ذلك أن يكون لها أن لا تعمل هذا الشرط ، وأن تقدر التعويض طبقا للقواعد العامة .

ومن حيث إن السبب الثاني من الطعن الأول يتحصل في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالبطلان إذ خالف الثابت في الأوراق وأخذ بدفع المطعون عليه الأول وهو طلب تخفيض التعويض إلى نصف الإيجار المتفق عليه بين الطاعنتين ووزارة المعارف بمقسولة لإنهما وأخاهما عباس كانوا ينتفعون بالدور الأول ، في حين أن الطاعنتين قدمتا وثيقة رسمية وهي مستخرج رسمي يثبت أن الشقة الغربية من الدور الأرضي كانت خالية من السكن من ١٩٤٤/٦/٢١ لغاية ١٩٤٥/٢/٢٨ ومن ١٩٤٥/١٢/١ لغاية ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، وهذه المدة تدخل

ضمن المدة التي قالت المحكمة إنها كانت مشغولة بالسكن . يضاف إلى ذلك أن المحكمة خالفت حكم المادة ٣٩١ من القانون المدني الجديد التي تنص على أن الورقة الرسمية حجة على الكافة بما دون فيها . ويتحصل السبب الأول من الطعن الثاني في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالبطلان من ثلاثة وجوه : الأول — أن المحكمة إذ قررت أن الطاعنتين اعترفتا ولو ضمنا بشغل أخيهما عباس إحدى الشقتين أخطاء في الإسناد ذلك أنهما لم تقرا شيئا من ذلك ولو ضمنا ، بل قدمتا الدليل الرسمي على أن الشقة التي كان يسكنها أخوهما عباس كانت خالية ومرفوعا عنها الموائد في تلك المدة ، وهذا خطأ يؤثر في النتيجة التي انتهى إليها الحكم . والوجه الثاني أنه إذا جاز التسليم بما أورده الحكم عن انتفاع الطاعنتين بالشقة التي كانت تقيان فيها فإن هذا القول لا يعتبر دليلا على شغل الشقة الأخرى لأن وجودهما في شقتهم نهارا لا ينفى أن الشقة الأخرى كانت خالية . ومن ثم يكون الحكم قاصرا في إقامة الدليل على إفادة الطاعنتين من الدور الأول . والوجه الثالث — أن الطاعنتين قدمتا أدلة رسمية على أن إيجار الدور الأول ثمانية جنيهات ونصف شهريا ولكن المحكمة بدلا من تخفيض هذه الأجرة وفقا للبادة ٥٧٠ من القانون المدني الجديد لأن المالكين كانتا تقومان بإجراء إصلاحات بالمنزل ، فإنها رفعت الإيجار إلى مبلغ ٣٧ جنيها ونصف جنيه بحجة أهمها وأخاهما ينتفعون بنصف المبنى ولا يجوز اعتبار الاتفاق الحاصل بين الطاعنتين ووزارة المعارف على إيجار المنزل جميعه بعد إخلائه تماما دليلا على أن الدور الأول كان يؤجر بواقع نصف الأجرة المتفق عليها .

ومن حيث إن هذين السببين مردودان بأن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن التعويض المستحق للطاعنتين هو ٤٣١ ج و ٢٥٠ م أقام قضاءه في هذا الخصوص على أنهما قررتا في مذكرتيهما المقدمة إلى المحكمة أنهما كانتا تقيان بالمنزل نهارا للإشراف ، وأن إحدى الشقتين كانت لأخيهما عباس بأربعة جنيهات ، وخلصت إلى أن في هذا القول اعترافا ضمنا بأنهما كانتا تنتفعان بالدور الأول ، وأضافت بأن ذلك ثابت أيضا من الأوراق والإعلانات وصحف الدعاوى المنضمة رقم ٢٠٣٩ سنة ١٩٤٧ و ٢٧٧ سنة ١٩٤٧ مستعجل مصر ، ٢٩٥١ سنة ١٩٤٧ الجيزة ، إذ وجهت أوراق الإعلانات الخاصة بتلك الدعاوى منهما وإليهما باعتبار محل إقامتهما هو المنزل رقم ٤ شارع همدان بالجيزة ، وقد ثبت من محاضر أعمال الخبير وجودهما دائما بالمنزل أثناء انتقالاته للمباينة وحضورهما شخصيا وتوقيعهما على المحاضر رغم وجود من يمثلهما ، كما استند الحكم إلى أن الدور الأول كان تام البناء عند التعاقد وكانت المقارنة خاصة بتنفيذ الأعمال الناقصة بالدور الثاني ، وهذا لا يحول دون انتفاعهما بالدور الأول ، وأنه متى كان الثابت أن المنزل مكون من دوزين وأن الطاعنتين كانتا تنتفعان بالدور الأول منه خلال المدة التي احتسب عنها التعويض ، فإن العدالة تقضي بقصر التعويض على ما يساوي نصف مبلغ الإيجار المتفق عليه مع وزارة المعارف وهو ٧٥ ج شهريا بصرف النظر عن الإيجار الذي تزعمه الطاعنتان وهذا الذي استند إليه الحكم المطعون فيه من أدلة وقرائن سليمة تكفي لدحض ادعاء الطاعنتين بخلو الدور الأول في المدة المحكوم عنها

إيجار الدور الاول بمبلغ ٢٧٥٠ جنيها شهريا عن المدة التي قضى عنها بالتعويض ، في حين أنها قدمت ما يدل على أن حقيقة الإيجار ثمانية جنيهات ونصف ، فردود بأن المحكمة لم تكن في صدد تحديد مقدار الإيجار في تلك المدة ، وإنما كانت في صدد تقدير التعويض ، وقد ثبت هذا التقدير عن أساس الإيجار المتفق عليه بين الطاعنتين ووزارة المعارف ، وهو تقدير موضوعي مقام على أسباب صحيحة .

ومن حيث إن السبب الثالث من الطعن الاول يتحصل في أن الحكم الماعطون فيه إذ لم يقض للطاعنتين بالمصروفات التي أنفقتهما بصفتهما حارستين وحاجزتين على الأدوات والمهمات تأسيسا على أنها قبلتا الحراسة بغير أجر ، وأنه لم يكن ثمة مبرر لنقلها إلى مكان آخر ، قد خلط بين أجر الحراسة وبين المصروفات التي صرفت لصيانة الأشياء الموضوعة تحت الحراسة عن طريق الحجز ، ويتحصل السبب الثاني عن الطعن رقم ٣٢٣ سنة ٢١ في أن الطاعنتين طلبتا أمام محكمة الاستئناف الحكم لما بمبلغ ١٨٩ جنيها و ٨٨٠ مليا قيمة ما أنفقتهما بصفتهما حارستين على أدوات وأخشاب ومون للمطعون عليه الاول لتخزينها وتأمينها ضد الحريق ونقل وغير ذلك ، لأنه بعد أن انتهى المفاوضون من إتمام العملية اضطرتنا إلى نقل هذه الأشياء مخازن الاستيداع العمومية لحفظها والتأمين عليها من الحريق لتتمكنا من تسليم المبنى خاليا إلى وزارة العدل ، وقد أوقفنا عليها بعد نقلها حجرا تحفظيا تحت يدهما وفاء لبعض مطلوباتهما إلا أن المحكمة لم تجب هذا الطلب تأسيسا على

بالتعويض ، ولا محل لتعيب الحكم إذ استخلص من مذكرة الطاعنتين اعترافهما الضمني بانتفاعهما بالدور الاول ، فانه استخلاص سليم ، ويتأدى من أقوالهما الواردة بذلك المذكرة وأما تمسك الطاعنتين بالشهادة الصادرة من مصلحة الأموال المقررة في ٢ من مارس سنة ١٩٤٨ والتي ورد بها أن الشقة الغربية بالدور الاول كانت خالية من أول يونيه سنة ١٩٤٤ إلى ٢٨ من فبراير سنة ١٩٤٥ ومن أول نوفمبر سنة ١٩٤٥ إلى ديسمبر سنة ١٩٤٦ وبالشهادة الثانية المحررة في ١٧ من مايو سنة ١٩٤١ والموصوفة بأنها بدل فاقد وهي عن خلو هذه الشقة من أول يوليه سنة ١٩٤٧ إلى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ لإثبات عدم انتفاعهما بالدور الاول في المدة المحكوم عنها بالتعويض فردود بأنه فضلا عن أن المدة الواردة بالشهادة الاولى والتي تدخل ضمن المدة المحكوم عنها بالتعويض هي ثلاثة شهور فقط من أكتوبر سنة ١٩٤٦ إلى ديسمبر سنة ١٩٤٦ وأن الشهادة الثانية محررة بعد صدور الحكم المطعون فيه ، وليس في الأوراق المقدمة من الطاعنتين ما يدل على أن الشهادة الأصلية كانت مقدمة إلى محكمة الموضوع . فضلا عن ذلك ، فإن هاتين الشهادتين الصادرتين بناء على طلب من الطاعنة الاولى لا تدحضان الأدلة والقرائن التي استند إليها الحكم المطعون فيه في إثبات انتفاعهما بالدور الاول ، والمستمدة من المذكرة المقدمة منهما لمحكمة الموضوع ومن التصرفات الصادرة منهما شخصا واعتبار أن المنزل المذكور هو محل إقامتهما كما هو ثابت من إعلان أوراق الدعاوى المشار إليها . وأما ما تنعاه الطاعنتان على الحكم من أنه قدر

أن حراسة الطاعتين كانت بغير أجر ونتيجة للحجز الموقع منهما ، ولم يكن هناك ما يبرر نقلها لأي مكان آخر . وفي هذا القول خطأ في الإسناد وفي تطبيق القانون وفي التسبب لأن أوامر الحجز صدرت للطاعتين في ٢٢ من أبريل سنة ١٩٤٨ بعد إتمام المبنى ونقلها إلى مخازن الاستيداع الذي تم في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ ، وليس صحيحاً أن الحجز وقع على الأشياء الموجودة بالمنزل . ولا يؤثر على حقهما في طلب ما أنفقتهما في حفظ وصيانة الأشياء الموجودة تحت حراستهما قبولهما الحراسة دون أجر .

« ومن حيث إن النفي على الحكم في هذين السببين مقبول ، ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي أن الطاعتين طلبتا أمام محكمة أول درجة إلزام المطعون عليه الأول ودائرة أسعد باسيل وباشاء متضامنين بمبلغ ٥٤١٤ جنيهاً و ٩٢ ملياً وقد بينتا عناصر التعويض التي يتكون منها هذا المبلغ ، على ما سلف بيانه في وقائع الدعوى ، فلما صدر الحكم الابتدائي في الدعوى رقم ٧٥١ سنة ١٩٤٨ بإلزام المطعون عليه الأول بمبلغ ٨٢٥ ج ، استأنفت الطاعتان هذا الحكم وطلبتا الحكم لهما بمبلغ ٧٩٢ و ٥٤١٤ جنيهاً قيمة التعويض وقرق المزاولة ، وبمبلغ ١٢٣ ج مع ما يستجد من ثمن التخزين والتأمين ضد الحريق . والحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الطلب الأخير استند إلى أن المحكمة لا ترى محلاً لإلزام المطعون عليه الأول بأجر حراسة الأدوات أو تخزينها بمخزن خاص ، لأن حراسة الطاعتين عليها جاءت نتيجة للحجز المتوقع منهما وكانت بغير أجر ، وفي نفس المنزل الذي تقوم فيه

العمارة ، فلم يكن هناك ما يبرر نقلها لأي مكان آخر . ولما كان الثابت من الحكم الصادر في الاستئناف رقم ١٩٢ سنة ١٩٤٧ في ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ بتأييد الحكم الابتدائي الصادر في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ في القضية رقم ٢٧٧ سنة ١٩٤٧ مستعجل مصر فيما قضى به من تعيين الطاعتين حارستين بغير أجر على جميع الأدوات والمهمات والسقالات والمون على اختلاف أنواعها والموجودة بالمنزل ، وكان الثابت أن أمر الحجز قد صدر في ٢١ من أبريل سنة ١٩٤٨ بناء على طلب الطاعتين أي بعد تعيينهما حارستين ، لما كان ذلك يكون الحكم إذ أسس قضاءه برفض طلب الطاعتين على أن الحراسة كانت نتيجة للحجز الموقع منهما ، وكانت بغير أجر ، أخطأ في الإسناد وخالف الثابت في الأوراق . ولا يفتى في هذا الصدد قول الحكم إنه لم يكن هناك ما يبرر نقل الأدوات الموقع عليها الحجز إلى مكان آخر دون أن يبحث ما إذا كان الطاعتان قد اضطررتا إلى نقل هذه الأدوات بسبب تسليمهما المنزل إلى وزارة العدل . على أنه لا يبين من الأوراق ما إذا كانت الطاعتان قد سبق لهما طرح هذا الطلب أمام محكمة أول درجة أم أنه طلب جديد قدم لأول مرة أمام محكمة الاستئناف فلا يجوز قبوله وفقاً لنص المادة ٤١١ من قانون المرافعات .

« ومن حيث إن السبب الرابع من الطعن الأول يتحصل في أن محكمة ثاني درجة إذ حلت الطاعتين رسوماً غير ملازمين بها في حين أن المطعون عليه هو الملامم بها أخطأت في تطبيق القانون .

« ومن حيث إن هذا السبب غير مقبول »

ذلك أن الطاعنتين لم تورد في هذا الوجه من الطعن أى بيان يحدده ويكشف عن المقصود منه كشفاً وافياً ينفي عنه الغموض بحيث يستظهر منه العيب الذى تعزوه الطاعنتان إلى الحكم وأثره فى قضائه — ولا يفتى عن ذلك ماورد فى المذكرة الشارحة إذ هى لا تقوم مقام التقرير فيما أوجب القانون أن يشتمل عليه .

ومن حيث إن السبب الثالث من الطعن الثانى يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه مشوب ببطلان جوهرى من وجهين ، الأول أنه كان ضمن طلبات الطاعنتين الحكم لهما بمبلغ ٨٤٠ ر ٠٩٦ جنينها قيمة فرق المقاوله وهو ما أنفقناه زيادة عما كان يجب عليهما دفعه لو أن المقاوله تمت بمعرفة المطعون عليه الأول وبالأثمان المتفق عليها ، وقد قدمت الطاعنتان إثباتا لحقهما فى المطالبة بهذا المبلغ تقرير الخبير المرافق لقضية لإثبات الحالة رقم ١٩٢ سنة ١٩٤٧ مستعجل القاهرة ، وقد ثبت منه أن الأعمال التى لم يتمها المطعون عليه الأول تقدر بمبلغ ٨٣١ ر ٣٥٦ جنينها ، كما قدمت شروط المقاوله بين الطاعنتين والمطعون عليه الأول وشروط المقاوله بينهما وبين المقاول السيد خليل وشريكه كوستى باميراكى وإيصالا بمبلغ ٥٠٨ جنينها تسلمه المقاولان المذكوران من قيمة أجرهما وشروط ومخالصة من الأوسطى واصف مليكه الذى قام بإصلاح التجارة التى أجراها المطعون عليه الأول ووجدت غير مطابقة للشروط وقيمة ذلك ٥٠ جنينها ، كما قدمت عطاءات المقاولين الذين تقدموا للقيام بالعملية بأسعار تريد عما قدره خبير لإثبات الحالة ، وتقريراً من مهندسيهما الذى أشرف على العملية

بين فيه قيمة الفروق بين الأسعار المتفق عليها مع المطعون عليه الأول وبين الأسعار التى تمت بها العملية . ومحكمة أول درجة لم تنكر حق الطاعنتين فى طلب فرق المقاوله ، إلا أنها رفضت الحكم بها تأسيساً على أنهما لم تقدمتا من المقاولين الذين اتفقتا معهم على إجراء الناقص من الأعمال ما يدل على مقدار هذه التكاليف لمعرفة ما إذا كانت قد تكلفت ٨٣١ ر ٣٥٦ ج كما ذكر الخبير أم أنها تكلفت أزيد من ذلك . فاستأنفت الطاعنتان الحكم الابتدائى وقدمتا كشفاً ببيان الأعمال التى حصرها الخبير والتى لم يتم بها المطعون عليه الأول ويبين منه أنهما قامتا بالعملية نظير مبلغ ٨٦٧ ج و ٣٧٢ م أى بزيادة ٢٦ ج و ٦٦ م عما قدره الخبير ، كما قدمت المستندات المؤيدة له . إلا أن محكمة ثانى درجة لم تعرض للمستندات التى قدمت الطاعنتان ، فإذا جاز لهما أن تحيل إلى أسباب الحكم المستأنف فى حالة اقتناعها بصحتها ، إلا أنه لا يجوز لهما ذلك إذ استند الخصوم لديها على أوجه دفاع جديدة ومستندات جديدة تخرج فى جوهرها عما قدم لدى محكمة أول درجة . ويتحصل الوجه الثانى فى أن محكمة أول درجة المؤيد حكمها لأسبابه خالفت الثابت فى الأوراق . ذلك أنها توهمت أن مبلغ ٨٣١ ج و ٣٥٦ م الواردة فى تقرير الخبير هو عبارة عن تكاليف المقاوله بالأسعار الواردة بالاتفاق المحرر بين الطاعنتين والمطعون عليه الأول ، فى حين أن الثابت فى تقرير الخبير أن هذا المبلغ عبارة عن التكاليف بأسعار السوق وقت المعاينة وثابت من هذا التقرير بيان الأعمال الناقصة من المقاوله وأثمانها بسعر السوق ، ومن هذا التقرير يمكن للمحكمة إذا لم تر اعتماد المستندات المقدمة إليها

عن بيعة في طلب الطاعتين — أما وهي لم تفعل فيكون حكمها قد عاره قصور مبطل له بما يتعين معه تقضه في هذا الخصوص .

« ومن حيث إنه يبين بما تقدم أن النهي على الحكم المطعون فيه في السبب الثالث من الطعن الأول والسببين الثاني والثالث من الطعن الثاني في محله عما يستوجب تقضه في هذا الخصوص ورفضه فيما عدا ذلك » .

(القضيتان رقما ١٩٥ و ٣٢٣ سنة ٢١ ق بالهيئة السابقة) .

٢٨٣

١٧ فبراير سنة ١٩٥٥

١ — أحوال شخصية . وارث يوناني الجنسية . قبوله التركة دون اشتراط الجرد . التزامه بديونها من ماله الخاص .

ب — بورصات . شركة . سماسرة . اللجنة المنصوص عليها في قرار وزير المالية رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٠ . مناصب اختصاصها . المصنف هو الذي يتولى تصفيه الشركة .

ج — بورصات . سماسرة . شركة . اشتراط قانون البورصة أن يكون السماسر رجلا . لا يمنع من أن يكون للمصنف امرأة .

د — شركة . تقادم . لا يجوز للمصنف التمسك قبل الدائن بالتقادم القصير المنصوص عليه في المادة ٦٥ من قانون التجارة .

هـ — بورصات . سماسرة . التزام السماسر ببيان أرقام ما يشتريه لعميله من الأوراق في كشف خاص . المقصود من هذا الالتزام . عدم جواز اعتبار هذا الكشف دليلا على إيداع الأوراق لدى السماسر بعد انتهاء العملية .

المبادئ القانونية

١ — متى كانت الدعوى قد وجهت إلى الوارث اليوناني الجنسية الذي قبل التركة بغير اشتراط الجرد فإن الحكم لا يكون قد أخطأ إذ قضى بالزامه بديون هذه التركة من ماله الخاص

أن تستخلص فرق المقابلة بحساب الكميات والأمتار والمكعبات مع الأسعار الواردة بشروط الاتفاق ، ثم طرح الناتج من المبلغ السابق .

« ومن حيث إن هذا السبب في محله ذلك أن

الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون

فيه في هذا الخصوص إذ قضى برفض طلب

الطاعتين الحكم لما بمبلغ ٤٨٤ ج و ٩٦ م

وهو مقدار ما ادعتا أنهما أنفقتهما في عقد

مقابلة جديدة زيادة عما كان متفقاً عليه بينهما

وبين المطعون عليه الأول ، استند إلى أن

الطاعتين لم تقدموا من المقاولين الذين أنفقتهما معهم

لإجراء الناقص من الأعمال ما يدل على مقدار

التكاليف لمعرفة إن كانت قد تسكفت ٨٣١ ج

و ٣٥٦ م كما قرر الخبير المنتدب طبقاً للشروط

المحررة بين الطرفين ، أم أنها تسكفت أزيد

كما تدعى الطاعتان ، وإنما قدمت ورقة من

مهندسيهما وخطابات من مقاولين لم يقوموا

بالعملية وأن المحكمة لا تستطيع ندب خبير

لبحث ذلك لمضي الزمن واختلاط المالم ، الأمر

الذي سلمت به الطاعتان في مذكرتي التكميلية .

ولما كان الثابت أن الطاعتين إذ استأنفتا

الحكم الابتدائي قدمت أمام محكمة ثاني درجة

مستندات تقول إنها صادرة من المقاولين الذين

أتموا العملية ووارد بها المبالغ التي تدعيان أنهما

أنفقتهما في إتمام العملية التي كان ملتزما بها المطعون

عليه الأول ، مضافاً إلى ذلك ما ورد بكشف

المهندس القائم بالإشراف على العملية والمؤرخ في

١٠ مارس سنة ١٩٤٨ والمبين به الفرق الذي تكلفته

الطاعتان زيادة عن المتفق عليه مع المطعون

عليه الأول — لما كان ذلك كان لازماً على

المحكمة أن تقول كليهما في هذه المستندات التي

لم تكن مقدمة أمام محكمة أول درجة ، لتقضى

المحكمة

« ... من حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب : يتحصل أولها في بطلان الإجراءات والخطأ في الإسناد . وقالت الطاعتان في ذلك إنهما تمسكتا في دفاعهما أمام محكمة الموضوع بأنهما ليستا مصفيتين ولا مأمورتين بتصفية محل هندرينوس وشركاه الذي انحل بوفاء الشريك المتضامن بنيوتق هندرينوس في ٣٠ من أبريل سنة ١٩٤١ . ولكن الحكم المطعون فيه رد على دفاعهما هذا بما أثبتته من اطلاع على ملف الاستئناف رقم ٢٤٥ لسنة ٧٠ ق وعلى تقرير الخبير المقدم في القضية رقم ١٠٢٣ لسنة ١٩٤٩ مستعجل الاسكندرية ، من أن الطاعتين كانتا مصفيتين للشركة ، وأن التصفية مازالت قائمة ، مع أن هذا الذي استند إليه الحكم المطعون فيه لم يكن مستندا من أوراق الدعوى ، ولم تقرر المحكمة ضم هاتين القضيتين أو الانتقال للاطلاع عليهما ، ولم تطلب إلى الطاعتين لإبداء رأيهما فيما جاء فيهما ، ولذا تكون الإجراءات باطلة ، ويكون الحكم المطعون فيه بني على أساس لا سند له في أوراق الدعوى .

« وحيث إن هذا السبب مردود بأنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه إذ أضنى صفه المصنف على الطاعتين وبقاء هذه الصفه لهما إلى وقت رفع الدعوى لم يستند في ذلك إلى ما ظهر له من الاطلاع على الاستئناف رقم ٢٤٥ لسنة ٧٠ ق وعلى تقرير الخبير المقدم في القضية رقم ١٠٢٣ لسنة ١٩٤٩ مستعجل اسكندرية لحسب ، بل أيضا إلى ما ثبت له من مطالعة مستندات الطرفين ، وما نص عليه في عقد تأسيس الشركة ، من أنها تنقضى بوفاء الشريك المتضامن ، وأن

وفقا لأحكام المادة ١٩٠٩ من القانون المدني اليوناني التي يخضع إليها في خصوص الإرث .

٢ — إن المادة ٣٨ من قرار وزير المالية رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٠ لا تخول اللجنة المنصوص عليها فيه أكثر من إقفال المراكز المفتوحة التي تركها السمسار المتوفى دون المساس بحساباته وبالالتزاماته نحو عملائه ؛ فإذا كانت له شركة فإن الذي يتولى تصفيتها هو المصنف طبقا للقانون ونصوص عقدها .

٣ — اشتراط قانون البورصة أن يكون السمسار رجلا لا يسرى على المصنف الذي لا يمنع القانون من أن يكون امرأة .

٤ — لا يجوز للشركاء المأمورين بالتصفية أو القائمين مقامهم التمسك قبل الدائن بنص المادة ٦٥ من قانون التجارة الذي يقضى بسقوط حقه في المطالبة بمضى خمس سنين من تاريخ انتهاء الشركة .

٥ — إن ما نصت عليه المادة ٦٩ من قانون التجارة المعدلة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٠٩ من إلزام السمسار ببيان أرقام ما يشتريه لعميله من الأوراق في الكشف الذي يعده له عقب إتمامه العملية طبقا لما أثبتته في دفاتره مقصود به حماية العميل وتزويده بدليل قبل السمسار على قيامه بالعملية وجديتها ، وليس هذا الكشف في ذاته بدليل على حصول إيداع الأوراق من العميل لدى السمسار بعد انتهاء العملية .

المطالبة استنادا إلى المادة ٦٥ من قانون التجارة .

« وحيث إن هذا السبب مردود بجميع أوجهه أولا — بما يستفاد من الحكم المطعون فيه من أن الدعوى وجهت إلى الطاعنتين باعتبارهما مصفيتين للشركة ووارثتين لإخوتهما الثلاثة بني يوتى وديمترى وجورج بغير اشتراط الجرد ، ولما كانت الطاعنتان يونانيات الجنسية فهما تخضعان في خصوص الإرث لأحكام القانون المدني اليوناني الذي تنص المادة ١٩٠٩ منه التي تمسك بها المطعون عليه أمام محكمة الاستئناف ؛ على إلزام الوارث الذي يقبل الشركة بغير اشتراط الجرد . بالتزامات الشركة من ماله الخاص . أما قول المطعون عليه في صحيفة افتتاح الدعوى إن جورج هندرينوس عين مصفيا للشركة ، فانه لا يستخلص منه حتما انحصار صفة المصفي فيه . وقد أثبت الحكم المطعون فيه تلك الصفة للطاعنتين على ماسبق ببيانه ردا على السبب الأول ومردود ثانيا — بأن المادة ٣٨ من قرار وزارة المالية رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٠ لا يخول اللجنة المنصوص عليها فيه أكثر من إقفال المراكز المفتوحة التي تركها السمسار المتوفى دون المساس بحساباته وبالتزاماته نحو عملائه . أما تصفية الشركة فيتولاها المصفي طبقا للآتيون ولما جاء بعقد الشركة . وقد أشار الحكم المطعون فيه كما سبق ذكره في الرد على السبب الأول إلى ما جاء بعقد الشركة في هذا الصدد وإلى إعلان ورثة بني يوتى هندرينوس ومنهم الطاعنتان قيامهم بأعمال التصفية ، وأما القول بأن قانون البورصة يشترط أن يكون السمسار رجلا فان هذا الشرط لا يسرى على المصفي الذي لا يمنع

التصفية تتم بمعرفة ورثته والشريك الموصى ، ومن أنه بعد انقضاء الشركة ب وفاة الشريك المتضامن بني يوتى هندرينوس في ٣٠ من أبريل سنة ١٩٤٠ أعلن ورثته وهم أخواه ديمترى وجورج وأختاه الطاعنتان فسخ الشركة وتعيينهم مصفيتين ، ثم توفي الأخوان عن الطاعنتين وهذا الذي استند إليه الحكم بما قدمه الطرفان في الدعوى كاف بذاته لإثبات ما قرره بشأن قيام الطاعنتين بأعمال التصفية واستمرارهما فيها .

« وحيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، وفي تأويله من ثلاثة أوجه : وهي أولا — إذ قضى بإزام الطاعنتين من مالهما الخاص استنادا إلى أنهما ورثتا إخوتهما بغير اشتراط الجرد ؛ مع أن المطعون عليه أقر في صحيفة افتتاح دعواه بأن جورج هندرينوس عين مصفيا للشركة بعد وفاة أخيه بني يوتى ، وقد كان يتعين على المطعون عليه بناء على ذلك رفع دعواه ضد المصفي وأن يطلب الحكم له من مال الشركة أو من مال الشريك المتضامن ومن تركته . وثانيا — إذ اعتبر الحكم الطاعنتين مصفيتين خلافا للمادة ٢٨ من القرار الوزاري الصادر ٢٧ من أبريل سنة ١٩٢٠ التي تنص على تشكيل لجنة خاصة تستولي على دفاتر السمسار المتوفى وتحدد مركزه فوراً وتشرع عند الانقضاء في تصفية مركزه وقد تنفذ هذا فعلا وأقامت اللجنة جورج هندرينوس مقامها في إجراء التصفية تحت إشرافها ، وخلافا لقانون البورصة الذي يقضى بأن يكون السمسار رجلا ، لا امرأة . وثالثا — إذ قضى برفض الدفع الذي تقدمت به الطاعنتان بسقوط حق المطعون عليه في

الحكم المطعون فيه من أن الطاعتين لم تثبتا سواء بتقديم محرر أو بتقديم دفاتر المحل، سداد الدين — وهذا الذي أورده الحكم المطعون فيه كاف بذاته لاستخلاص ما انتهى إليه من ثبوت وديعة الأسهم موضوع الدعوى، ولم يكن الحكم بعد هذا الذي أورده بحاجة إلى أن يتناول بالرد ما ساقته الطاعتان للاستدلال به على استرداد المطعون عليه للأسهم وتخالصه عنها قرينة، ولا يجزى الطاعتين تمسكهما بالمادة ٦٩ من قانون التجارة المعدلة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٠٩، ذلك أن ما نصت عليه هذه المادة من إلزام السمسار ببيان أرقام ما يشتره لعميله من الأوراق في الكشف الذي يعده له عقب إتمامه العملية طبقاً لما أُمّته في دفاتره متصود به حماية العميل وتزويده بدليل قبل السمسار على قيامه بالعملية وجديتها، وليس هذا الكشف في ذاته بدليل على حصول الإيداع من العميل لدى السمسار بعد العملية.

«وحيث إنه بما تقدم جميعه يكون الظن على غير أساس متعيماً رفضه».

(القضية رقم ٣٢٨ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمود عياد ومحمد أمين زكي المستشارين) .

٢٨٤

١٧ فبراير سنة ١٩٥٥

١ — استئناف . حق الضامن أو الطالب الضمان في الظن في الحكم بعد انقضاء الميعاد . اختصاص الضامن أو طالب الضمان بدسقوط الحق في الظن بالنسبة لأيهما . شرطه . المادة ٣٨٤ مرافعات .

ب — استئناف . ميعاد الاستئناف . إعلانات . عدم تسليم صورة إعلان الاستئناف للمستأنف عليه أو من يقوم مقامه تسليمًا فعليًا أو حكماً في الميعاد . إعلان الإعلان . إعادة الإعلان بعد مضي الميعاد . لا أثر له .

القانون من أن يكون امرأة، ومروود ثالثاً — بأن المادة ٦٥ من قانون التجارة التي استندت إليها الطاعتان في دفعهما بسقوط حق المطعون عليه في المطالبة بمضى خمس سنين من تاريخ انتهاء الشركة بأنها لا تسرى على الشركاء المأمورين بالتصفية أو على القائمين مقامهم . وقد أثبت الحكم المطعون فيه هذه الصفة للطاعتين كما سبق بيانه رداً على السبب الأول — ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه لم يخالف القانون في شيء . بما نعت الطاعتان عليه في هذا السبب .

«وحيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه شابه القصور في التسبب إذ أغفل الرد على دفاع الطاعتين بأن وديعة السندات لا تثبت إلا بالكشف الذي يعطى للعميل وقت التسليم والذي تذكر به أرقام السندات طبقاً للمادة ٦٩ من قانون التجارة المعدلة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٠٩ وأن المطعون عليه استرد أسهمه بإعادته هذا الكشف للشركة، وكذلك إذ أغفل الحكم الرد على القرائن التسعة التي ساقها الطاعتان للاستدلال بها على حصول التخالص واكتفى بكشف الحساب الذي قدمه المطعون عليه للقضاء له بطلباته .

«وحيث إن هذا السبب مردود بما يبين من الحكم المطعون فيه من أنه استند في قضائه في ثبوت الدعوى ووديعة الأسهم موضوع النزاع إلى كشف الحساب المقدم من المطعون عليه الدال على بقاء الأسهم لدى الشركة، وإلى إقرار الطاعتين في التقرير المقدم منهما عن ضريبة التركات للفصلية اليونانية والمقدم منه صورة رسمية باللغة العربية عليها توقيعات الفصلية، وإلى ما جاء بالحكم المستأنف الذي أخذ بأسبابه

من الطعن أن يكون الطعن في الحكم الصادر في الدعوى الأصلية قد رفع في الميعاد من أى من الخصوم فيها .

٢ — إن قانون المرافعات إذ نص في المادة ٣٨٠ على أن إعلان الطعن يكون لنفس الخصم أو في موطنه الأصلي أو المختار المبين في ورقة إعلان الحكم . وإذ نص في المادة ٣٨١ على أنه يترتب على عدم مراعاة مواعيد الطعن في الأحكام سقوط الحق في الطعن وتقضى المحكمة بالسقوط من تلقاء نفسها ، وكان الطعن لا يعتبر مرفوعاً في ميعاده إلا إذا أعلنت صحيفته للعلن اليه في الميعاد عملاً بالقاعدة الواردة في المادة السادسة من قانون المرافعات ، فلا يعتد بتاريخ تقديم الصحيفة إلى قلم المحضرين لإعلانها ولا يتسلم المحضر إياها وإعادتها دون تسليمها وفقاً للأجراءات المرسومة في المادتين ١١ و ١٢ مرافعات . وإذ أورد القانون كل هذه القواعد — وهي جميعاً متعلقة بالنظام العام ورتب على مخالفتها سقوط الحق في الطعن لفوات ميعاده فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون إذ لم يعتد بإعلان صحيفة استئناف وجهت إلى المستأنف عليه في الميعاد ولم تسلم تسليمياً فعلياً ولا حكماً إلى أحد ممن يجيز القانون تسلمه إياها حتى يعد منتجاً لآثاره ولا يغير من هذا النظر أن يكون المستأنف قد أعلن المستأنف عليه في النيابة بإعلان جديد بعد فوات ميعاد الاستئناف ولا يمكن أن يعتبر مكملاً للإعلان السابق إذ القول بذلك يقتضى أن يكون الإعلان الأول قد تم صحيحاً مع أنه

ج — استئناف . ميعاد الاستئناف . حكم . تسببه . تغيير المستأنف عليه محله . عدم اعتباره لأسباب سائنة قوة فاهرة يترتب عليها مدميعاد الاستئناف . لاختطاً .

المبادئ القانونية

١ — مفاد نص المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات أن الشارع بعد أن أورد في صدر المادة القاعدة الأساسية من قواعد الطعن في الأحكام بتقريره بأنه لا يفيد من الطعن إلا من رفعه ولا يحتاج به إلا على من رفع عليه رأى منعا لتناقض الأحكام وتضاربها في الدعاوى التي يتعدد أطرافها تجوز الطعن استثناء بعد فوات مواعيده أو قبول الحكم المطعون فيه — وذلك في حالات منها حالة الحكم في موضوع لا يقبل التجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون اختصاص أشخاص معينين فيها . أما الحالات الأخرى فإنه على ما يبين من صريح النص أنه إذا ما رفع طالب الضمان أو الضامن طعناً في الحكم الصادر في الدعوى الأصلية في الميعاد بالنسبة له ، جاز لمن قوت منهما ميعاد الطعن أن يرفع طعناً عن نفس الحكم . وكذلك إذا رفع طعن في الحكم الصادر لمصلحة طالب الضمان في الميعاد ، فإنه يجوز اختصاص الضامن ولو كان ميعاد الطعن قد انتضى بالنسبة له . وإذا رفع طعن في الحكم الصادر في الدعوى الأصلية لمصلحة الضامن جاز اختصاص طالب الضمان في هذا الطعن ، ولو كان الحق في الطعن قد سقط بالنسبة له . فالمناط في كل هذه الصور للإفادة

منعدم الأثر لا يقبل تكملة ولا تصحيحاً .

٣ - إذا أثبت الحكم أنه كان في مكنة المستأنف أن يتحرى في خلال ميعاد الاستئناف عن المكان الجديد الذي انتقل إليه المستأنف عليه ويعلنه فيه أو يعلنه في المحل المختار المبين بورقة إعلان الحكم الابتدائي ؛ فإنه يكون في غير محله القول بأن تغيير المستأنف عليه محله يعتبر من قبيل القوة القاهرة وتبعاً لذلك يمتد ميعاد الاستئناف .

المحكمة

د ... من حيث إن الطعن مقام على ثلاثة أسباب : يتحصل الأول والثاني منها في أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلاً خالف القانون من وجهين (الأول) ذلك أن الثابت من أوراق الدعوى أن الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى - القاضي برفض دعوى الطاعن الأصلية - قبل المطعون عليها الأولى ورفض دعوى الضمان قبل المطعون عليه الثاني - أعلنته المطعون عليها الأولى إلى الطاعن في ٢٢ من مايو سنة ١٩٥١ - وأعلن الطاعن صحيفة الاستئناف إلى المطعون عليها الأولى والثاني في ٢٧ من يونيو سنة ١٩٥١ - ولما لم يتمكن المحضر من إتمام الإعلان لعدم إقامة المطعون عليها الأولى في الموطن المبين بصحيفة دعواها الابتدائية فقد أعلنت في مواجهة النيابة في ١١ من يولييه سنة ١٩٥١ وإذن يكون الاستئناف قد أعلن في الميعاد بالنسبة للطعون عليه الثاني - وإذ قضى الحكم بعدم قبول الاستئناف برمته شكلاً مع أن قبول الدفع الذي تمسكت به الشركة بعدم قبول الاستئناف شكلاً بالنسبة لها لإعلانها بعد الميعاد

لا يستتبع بالضرورة أن يصبح الاستئناف غير مقبول أيضاً بالنسبة لمن أعان إليه في الميعاد ، وإذ قضى الحكم بذلك فإنه يكون قد أهدر حق الطاعن في طرح دعوى الضمان على محكمة الدرجة الثانية (والثاني) ذلك أن الحكم المطعون فيه لو لم يقع في الخطأ المشار إليه في الوجه الأول - لأفاد الطاعن من حكم المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات بمعنى أن يكون استئنافه مقبولا شكلاً بالنسبة إلى المطعون عليها الأولى . وإذ غاب عن المحكمة الاستئنافية أن الاستئناف كان مقبولا شكلاً بالنسبة لأحد المستأنف عليهما على الأقل فإنها بذلك تكون قد خالفت مقتضى المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود في وجهه الأول ، بأنه يفرض أن استئناف الطاعن كان يشمل دعوى الضمان وأن طلباته فيها التي طابها أمام محكمة أول درجة كانت مطروحة أمامها فإنه لا يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد عرض إليها ، بل كل ما فصل فيه هو الدفع المقدم من المطعون عليها الأولى بعدم قبول الاستئناف لرفعه بعد الميعاد فيكون بذلك قد فصل بين الدعوى الأصلية (الفرعية) ودعوى الضمان عملاً بنص المادة ١٤٧ من قانون المرافعات ، ومردود كذلك في وجهه الثاني بأن المادة ٣٨٤ مرافعات - إذ قررت في فقرتها الثانية والثالثة أنه إذا كان الحكم صادراً في موضوع غير قابل للجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين ، جاز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم ، أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضماً إليه في طلباته . وإذا رفع الطعن

على أحد المحكوم لهم في الميعاد وجب اختصاص الباقيزولو بعد فواته بالنسبة لهم . وكذلك يفيد الضامن وطالب الضمان من الطعن المرفوع من أيهما في الحكم الصادر في الدعوى الأصلية إذا اتحد دفاعهما فيها . وإذا رفع طعن على أيهما جاز اختصاص الآخر فيه . فان مفاد هذا النص أن الشارع بعد أن أورد في صدر المادة ٢٨٤ مرافعات القاعدة الأساسية من قواعد الطعن في الأحكام بتقريره بأنه « لا يفيد من الطعن إلا من رفعه ولا يحتج به إلا على من رفع عليه » رأى منعا لتناقض الأحكام وتضاربها في الدعاوى التي يتعدد أطرافها تجوز الطعن استثناء — بعد فوات مواعيد الطعن أو قبول الحكم المطعون فيه — وذلك في حالات منها حالة الحكم في موضوع لا يقبل التجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين . وتلك حالات لا تنطبق على واقعة الدعوى . أما الحالات الأخرى فانه على ما يبين من صريح النص — أنه إذا ما رفع طالب الضمان أو الضامن طعنا في الحكم الصادر في الدعوى الأصلية في الميعاد بالذمة له ، جاز لمن فوت منهما ميعاد الطعن أن يرفع طعنا عن نفس الحكم . وكذلك إذا رفع طعن في الحكم الصادر لمصلحة طالب الضمان في الميعاد ، فانه يجوز اختصاص الضامن ولو كان ميعاد الطعن قد انقضى بالنسبة له وكذلك إذا رفع طعن في الحكم في الدعوى الأصلية الصادر لمصلحة الضامن ، جاز اختصاص طالب الضمان في هذا الطعن ، ولو كان الحق في الطعن قد سقط بالنسبة له — فالمناط في كل هذه الصور للافادة من الطعن أن يكون الطعن في الحكم الصادر في الدعوى الأصلية قد رفع في الميعاد

من أي من الخصوم فيها . ولما كان الاستئناف المرفوع من الطاعن قد رفع بعد الميعاد — على ما أثبتته الحكم المطعون فيه فإن الطعن على الحكم بما ورد في هذا السبب يكون على غير أساس .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ لم يعتد بالإعلان الذي وجهه اليه المطعون عليها الأولى في ١٩٥١/٦/٢٧ وإذ لم يعتد إلا بالإعلان الذي أعلنت به في ١٩٥١/٧/١١ في النيابة استنادا إلى أن تغيير الموطن لا يعتبر في حكم القوة القاهرة ومن ثم لا يترتب عليه امتداد ميعاد للطعن ، إذ قرر الحكم ذلك جانب قواعد العدالة وخالف القانون نصا وروحا . ذلك أن المادة ٢٨٠ من قانون المرافعات نصت على أن الأصل في الإعلان أن يكون لنفس الخصم أو في موطنه الأصلي — كما جاءت المادة ٥٠٥ ، فأحالت في صدد الأوضاع الواجب مراعاتها إلى الأحكام المقررة بصحيفة افتتاح الدعوى — وهذه الأوضاع توجب إعلان الخصم في موطنه الأصلي — وقد أوجبت أحكام قانون المرافعات على الخصم في حالة تغيير موطنه المختار أن يخطر خصمه وإلا صح إعلانته فيه (مادة ١٣ فقرة ثانية) وإنه لما كان الثابت أن صحيفة الاستئناف قد وجهت إلى الشركة في محلها الأصلي ومركزها الرئيسي الثابت لها بغير نزاع ولم تخطر الشركة الطاعن بمحلها الجديد ، لما كان ذلك فان الطاعن يكون قد قام بما أوجبه عليه القانون من القيام بالإجراء في حدود الميعاد المقرر . وأنه وإن كان قانون المرافعات قد نص في المادة السادسة منه على أنه « إذا نص القانون على ميعاد حتمي لرفع دعوى أو طعن أو أي إجراء آخر يحصل بالإعلان ، فلا يعتبر الميعاد

« ومن حيث إنه وفقاً لما تقدم ، ولما قضت به محكمة استئناف الاسكندرية المختلطة بحكمها الصادر في ٢٨ / ١ / ١٩٢٦ المنشور في المجموعة رقم ٤٨ ص ٢٤٥ — فبذلك المحكمة لا تعتبر تغيير موطن الخصم قبل القيام بإعلانه قوة قاهرة تدعو إلى إيقاف أو امتداد ميعاد الاستئناف المقرر ، وذلك لأن الشارع حدد للمستأنف ميعاداً طويلاً كافياً للتفكير في تحضير دعواه والتحرى عن عنوان خصمه ليتمكن من اتخاذ كل إجراء قانوني ضده في الميعاد المحدد ، كما أنه أدرك حالة عدم التوفيق في التحريات المذكورة وأذن له بإعلان خصمه في النيابة لكي لا يضيع عليه الميعاد . وكان إذن لزاماً على المستأنف (الطاعن) إما أن يستوفي تحرياته في المدة المقررة ويقوم بإعلان المستأنف عليها (المطعون عليها الأولى) في موطنها ، وأما أن يعلمها في النيابة قبل انقضاء الميعاد القانوني ، — وهذا الذي قرره الحكم لا مخالفة فيه للقانون . ذلك أن القانون إذ نص في المادة ٣٨٠ من قانون المرافعات على أن إعلان الطعن يكون لنفس الخصم أو في موطنه الأصلي أو المختار المبين في ورقة إعلان الحكم — وإذا نص في المادة ٢٨١ على أنه يترتب على عدم مراعاة مواعيد الطعن في الأحكام سقوط الحق في الطعن وتنقض المحكمة بالسقوط من تلقاء نفسها وكان الطعن لا يعتبر مرفوعاً في ميعاده إلا إذا أعلنت صحيفته للطعون عليه في خلال الميعاد عملاً بالقاعدة الواردة في المادة السادسة من قانون المرافعات ، فلا يعتد بتاريخ تقديم الصحيفة إلى قلم المحضرين لإعلانها ، ولا يتسلم المحضر إياها وإعادتها دون تسليمها وفقاً للأجراءات المرسومة في المادتين ١١ و ١٢ من قانون

مرعي إلا إذا تم إعلان الخصم خلاله ، — فانه لا يمكن أن يستفاد من هذا النص أن الشارع أراد به إهدار حق الاستئناف وإسقاطه على وجه تحكيم ، وإنما أراد به أن يمارض النظرية الفاتلة بأن مجرد تقديم الورقة لقلم المحضرين في خلال الميعاد يكفي لاعتبار الإجراء تاماً . ومن ثم لا يمكن القول بأن الطاعن قد قصر في القيام بما فرضه عليه القانون ، فقد قام بالإجراء إعلان الشركة في محلها الأصلي وعنوانها الثابت في أوراق الدعوى ، فتبين له عدم وجودها فيه — فأعلنها للنيابة في ١١ من يولييه سنة ١٩٥١ — من قبيل استيفاء إجراء تكبيلي تتم به إجراءات الاعلان الحكمي المفترض وهو توجيه الاعلان إلى المطعون عليها الأولى في محلها الأصلي في ٢٧ من يونيه سنة ١٩٥١ .

« ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قال في خصوص هذا السبب « وحيث إن مدار البحث ينحصر فيما إذا كان يجوز قانوناً اعتبار تغيير محل إقامة طرف من طرفي النزاع أثناء دعوى قائمة قوة قاهرة تدعو إلى إيقاف أو إطالة الميعاد المقرر قانوناً لرفع الاستئناف ، إذ أنه من المسلم به أن القوة القاهرة هي وحدها التي تؤثر على المواعيد القانونية . « ومن حيث إن الفقه والقضاء استقرا على تفسير القوة القاهرة في هذه الحالة وقالوا إنها هي التي تمنع المحضر المختص قطعياً من القيام باتمام مهمته ، وذلك بدون تدخل من جانب الطرفين كحالة حرب مثلاً أو ثورة داخلية أو أسباب صحية ، تختم على المحضر عدم الانتقال من الجهة التي يقيم فيها إلى الجهة التي يجب أن يتم فيها مأموريته . راجع : (Chauvavey Carret. C. 1598) .

٢٨٥

١٧ فبراير سنة ١٩٥٥

١ — شفعة . تنازل المشتري مقدما عن استعمال حق الشفعة . هو استثناء من الأصل العام . عدم جواز التوسع في تفسيره .

ب — شفعة . استخلاص المحكمة أن الشرط الوارد في عقد البيع بتنازل المشتري عن حق الشفعة لا يصرف إلا إلى البائع وخلفائه المباشرين . النعي عليها بأنها لم تبحث في جواز تطبيق المادة ١٤٦ مدني غير منتج .

المبادئ القانونية

١ — النص في عقد البيع على تنازل المشتري عن استعمال حق الشفعة بالنسبة إلى البائع وخلفائه المباشرين هو استثناء من الأصل العام الذي يحيز الشفعة في نطاق الحدود التي بينها القانون فلا يجوز التوسع في تفسيره .

٢ — متى كانت المحكمة قد فسرت الشرط الوارد في عقد البيع بمنع المشتري من استعمال حق الشفعة تفسيراً سليماً واستخلصت منه أنه لا يفيد سوى البائع وخلفائه المباشرين . فإنه يكون غير منتج النعي عليها بأنها لم تبحث في جواز تطبيق المادة ١٤٦ من القانون المدني .

المحكمة

«... من حيث إن الطعن بني على سبب واحد يتحصل في النعي على الحكم بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله وتقول الطاعنة في بيان ذلك إن المادة ٩٤٨ من القانون المدني تقضي بسقوط الحق في الشفعة إذا نزل الشفيح

المرافعات . وإذا أورد القانون كل هذه القواعد — وهي جميعاً متعلقة بالنظام العام — ورتب على مخالفتها سقوط الحق في الطعن لفوات ميعاده — لما كان ذلك — فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون إذ لم يعتمد بإعلان صحيفة الاستئناف الذي وجهه الطاعن إلى المطعون عليها الأولى في ٢٧ يونيو سنة ١٩٥١ — إذ هو لم يسلم لا تسليماً فعلياً ولا حكماً لأحد ممن يجوز القانون تسليمه إياه — حتى يعد منتجاً لآثاره ، ولا يغير من هذا النظر أن يكون الطاعن قد أعلن المطعون عليها الأولى في النيابة بإعلان جديد في ١١/٧/١٩٥١ فإنه بفرض صحته كإعلان — فإنه قد تم بعد انقضاء ميعاد الاستئناف ولا يمكن أن يعتبر مكملاً للإعلان الحاصل في ٢٧/٦/١٩٥١ — إذ القول بذلك يقتضي أن يكون هذا الإعلان قد تم صحيحاً ، مع أنه على ما سبق بيانه معدوم الأثر لا يقبل تكملة ولا تصحيحاً — أما ما ذهب إليه الطاعن من تغيير محل إقامة المطعون عليها الأولى يعتبر في حكم القوة القاهرة — وتبعاً لذلك يمتد ميعاد الطعن — فهو دفاع مردود بأنه لم يكن هناك استحالة مطلقة على ما أثبتته الحكم ، إذ كان في مكنة الطاعن أن يتحرى عن موطن المطعون عليها الأول الجديد قبل انقضاء الميعاد القانوني أو أن يعلنها بصحيفة الاستئناف في المحل المختار المبين بالحكم الابتدائي الذي أعلنته إليه في ٢٣ من مايو سنة ١٩٥١ عملاً بنص المادة ٣٨٠ من قانون المرافعات .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعين الرفض » .

(القضية رقم ١٠٠ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

من الأصل العام وهو جواز الشفعة في نطاق الحدود التي بينها القانون فإن هذا الاستثناء لم يكن يجوز التوسع في تفسيره ولهذا يكون غير متجتعيب الحكم بأنه أخطأ في تكييف الحق المستمد من الشرط المشار إليه ولم يكن ثمة ما يدعو محكمة الاستئناف إلى البحث في جواز تطبيق المادة ١٤٦ من القانون المدني على واقعة الدعوى طالما أنها قد استخلصت أن الشرط المشار إليه فيما سبق لا يستفيد منه سوى الشركة وخلفائها المباشرين وهو شرط غير مخالف للنظام العام كان يتعين إعماله ولو خالفت نصوصه أحكام المادة المذكورة .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه » .
(القضية رقم ٢٤٣ سنة ٢٢ قى بالهيئة السابقة) .

٢٨٦

٢٤ فبراير سنة ١٩٥٥

- ١ — تأمين . النص في عقد التأمين على حرمان المستأمن من قيمة التعويض إذا حصل تغير في المكان الذي حفظت فيه البضائع المؤمن عليها يكون من شأنه زيادة المخاطر دون إذن كتابي من المؤمن . مخالفة المستأمن هذا النص . حرمانه من التأمين . لا خطأ .
- ب — قوة الأمر المقضى . قرار حفظ صادر من النيابة . لا يجوز قوة الأمر المقضى قبل الضرور .

المبادئ القانونية

- ١ — متى كان عقد التأمين قد نص على أن كل تغيير أو تعديل يحدث بالنسبة للغرض الذي أعد له المكان المحفوظة فيه البضائع المؤمن عليها أو الاستعمال الذي خصص من أجله ، ويكون من شأنه زيادة المخاطر دون قبول كتابي من المؤمن يحرم المستأمن حقه في التعويض ، وكان

عن حقه ولو قبل البيع وقد قصد المشرع من وضع هذا النص أن يجعل لهذا التنازل أثره في قطع السبيل على من يصدر منه وضمان المشتري في مثل هذه الحالة استقرار ملكيته بموافقة جيرانه آمنا مزاحمتهم إياه في محاولة تملك الشيء المبيع جبرا عنه بطريق الشفعة وأن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر أن ما ورد بعقد تمليك البائع إلى المطعون عليه الأول هو حق شخص لا يتقيد به إلا هذا البائع قد خالف القانون لأنه لا جدال بعد أن عرف القانون المدني الجديد الشفعة بأنها رخصة في أنها ليست حقا عينيا ولا حقا شخصيا وعلى ذلك لا يرد عليها وصف الحق الشخصي بل ينطبق عليها نص المادة ١٤٦ من القانون المدني التي تجبر انتقال الالتزام إلى الخلف الخاص بشرط أن يكون الالتزام من مستلزمات الشيء الذي استخلف فيه وأن يكون الخلف الخاص عالما بهذا الالتزام وقت انتقال الشيء إليه وأن الشفعة تتصل اتصالا وثيقا بملكية الشفيع تنتقل معها وتزول بزوالها وتتقيد بما تقتيد به هذه الملكية من التزامات .

« ومن حيث إن هذا النعمى مردود بأن الحكم المطعون فيه إذ قرر على ما سبق بمانه أن الشرط الوارد في العقد الصادر من الشركة (المالك الأصلية) — إلى البائع المطعون عليه الأول هو شرط مقرر لمصلحة الشركة هي وخلفائها المباشرين وحدهم دون غيرهم من قد يتلقى الملك عن هؤلاء الخلفاء — إذ قرر الحكم ذلك وبين الحكمة التي اقتضت وضع هذا الشرط فإنه قد التزم في تفسيره صريح ما تقضي به نصوص الشرط من اعتبار أن حظر الشفعة إنما يسرى بالنسبة لخلفاء الشركة المباشرين ولا يسرى بالنسبة لغيرهم من خلفائهم اللاحقين ولما كان هذا الحظر استثناء

الثابت هو أن المستأمن قد استعمل هذا المكان عقب تحرير عقد التأمين في عملية تنظيف الحبوب الملوثة بالمازوت بواسطة غسلها بالبتروول وأنه أقام به فرناً لتسخين المياه اللازمة لتلك العملية بالقرب من مكان البضائع التي احترقت ، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ إذ قرر حرمانه من حقه في التعويض .

٢ — قرار الحفظ الصادر من النيابة العمومية أيا كان سببه لا يحوز قوة الأمر المقضي قبل الضرور بالحادث ولا يحول بينه وبين الدعوى المدنية يقيم فيها الدليل على الخطأ ونسبته إلى من اقترفه .

المحكم

د ... من حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب : يتحصل السبب الأول في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور والتناقض في الأسباب ، ذلك أنه (أولاً) قرر أن المستودع كان يستعمل لتنظيف الحبوب الملوثة بالمازوت ، وأن صاحبه أصلاً حاكم كان يباشر فيها عملية التنظيف وأنه ثبت من معاينة النيابة ومن الرسم التخطيطي أن مكان الفرن يبعد مترين فقط من موضع الجوالات التي احترقت وكان بجانبه حبوب منثورة وملوثة بالمازوت ، والحكم إذ يقرر ذلك إنما يشير إلى المعاينة التي أجرتها النيابة دون أن يذكر العناصر الواردة فيها ، ولم يوضح متى أدخل أصلاً حاكم الحبوب الملوثة في المستودع ، ومتى قام بتنظيفها ، وتوضيح هذه الواقعة له أهميته إذ أن الفقرة أ من المادة ٨

التي استند إليها الحكم لإبطال البوليصة لاتنص على هذا البطلان إلا في حالة تغيير يحدث في المستودع بعد تاريخ العقد (ثانياً) أنه ليس في المعاينة أو الرسم التخطيطي ما يدل من قريب أو بعيد على وجود الفرن على بعد مترين من الجوالات كما قرر الحكم المطعون فيه ، وقد كان دفاع الطاعنين أن قطع الأقمشة المبللة بالبتروول التي كان يستعملها حاكم لتجربة تنظيف القمح الملوث كانت بعيدة في الأصل عن الجوالات التي كانت بها البضاعة ، وأن هذه الجوالات نقلت في أثناء إخماد الحريق حتى أن بعضها وضع فوق تلك الأقمشة واستندوا في ذلك إلى أقوال الشهود في تحقيق النيابة . (ثالثاً) أنه يبين من أسباب الحكم أنه اعتبر وجود الفرن في المخزن عنصراً هاماً أسس عليه قضاءه لبطلان العقد بناء على المادة ٨ من البوليصة فكان لزاماً عليه أن يصفه ويبين خطورة أمره والتاريخ الذي أنشأ فيه حاكم في المخزن ، ومن كان يستعمله ، وهل كان لاستعمال الحفير الخاص أو لاستعمال حاكم في تنظيف القمح الملوث وأسباب الحكم في هذا الخصوص فيها كثير من الغموض والتخاذل ذلك أنه إذا كان صاحب المخزن هو الذي فعل ذلك فيكون هو المسئول دون سواه ، ولا مسئولية على الطاعن الثاني في هذا الشأن كما لم يبين الحكم أن المؤمن له كان يعلم أن الحفير كان يشعل الموقد لنضج طعامه . (رابعاً) أن الحكم أضاف إلى وجود الفرن وجود البتروول وخطورته إلا أن في أسبابه ما يدل على أنه استبعد القول بأن وجود البتروول يعتبر مخالفة لعقد التأمين ذلك لأن هذا العقد يسمح للمؤمن له أن يدخل في المكان الموجود فيها البضاعة الأولى مواد أخرى أشد احتراقاً لغاية ٣٠٠ ج .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود بما أورده الحكم المطعون فيه من أن عقد التأمين وصف المكان الذي أودعت فيه البضائع المؤمنة بأنه مستودع غير مستقوف وملوك إلى اسحق أصلان حكيم وقد بان من المعاينة التي أجرتها النيابة على أثر نشوب الحريق في ذلك المستودع في ١٧ من يولييه سنة ١٩٤٦ عقب تحرير عقد التأمين أن ذلك المستودع كان يستعمل لتنظيف الحبوب الملوثة بالمازوت وأن صاحبه كان يباشر فيه عملية تنظيف الحبوب بإزالة المازوت بواسطة غسائها بالبتروول وقد أقام فرناً لتسخين المياه اللازمة لتلك العملية كما ثبت من معاينة النيابة ومن الرسم التخطيطي أن مكان الفرن يبعد مترين فقط عن موضع الجوانات التي احترقت ، وكانت إلى جانبه حبوب منشورة على أرض ملوثة بالمازوت . وقد شهد ضابط المطافئ على إبراهيم أن الحريق يرجع إلى إهمال ناشئ من وجود البتروول والمازوت . ومن الجائز أن تكون قد انبعثت شرارة من الفرن فاتصلت بالبضائع المودعة . ولما كانت عملية تنظيف الحبوب مصدرها المستأنف عليه (الطاعن الثاني) فهو الذي حدث أصلان حكيم في شأنها وطلب منه مباشرتها ، وهو صاحب القمح الذي نقل إلى المستودع لتنظيفه ، ولا شك أنه كان على بينة من أمر تلك العملية لأنها تمهه وقد قرر أصلان حكيم أن مندوب المستأنف عليه كان يتردد يوميا على المستودع حتى سبعة أيام قبل الحريق ، كما أنه وصاحب البضاعة كانا يترددان عليه أيضا . وخلص الحكم إلى أن الطاعن الثاني كان على علم بما اتخذ أصلان حكيم من إجراءات لتنظيف الحبوب الملوثة بالمازوت ،

وذلك من إقامة فرن على بعد مترين من البضاعة المعترف بشدة قابليتها للاهتمام ، ومن إدخال البتروول الذي كان يستعمل في عملية إزالة المازوت ، وأن إقامة فرن توقد فيها النيران على بعد مترين من مكان إيداع البضائع المؤمنة بما يزيد في المخاطر ومن شأنه أن يغير من طبيعة المكان الذي أعد كستودع . وقد نصت المادة ٨ فقرة ١ من عقد التأمين على أن كل تغيير أو تعديل يحدث وتكون طبيعته بما يزيد في المخاطر بالنسبة إلى الغرض المعد له المبني أو الاستعمال الذي خصص له يحرم المستأمن من حق التعويض إلا إذا حصل من الشركة على قبولها الكتابي بإجراء هذا التعديل — ولما كانت الشركة أجنبية عن التعديل الذي تم ، وبالتالي لم توافق عليه ، وكان هذا التعديل بطبيعته مما يزيد مخاطر الحريق تعين تطبيق أحكام هذا النص وحرمان المستأمن من كل تعويض ورد في عقد التأمين ، وأضاف الحكم المطعون فيه ردا على ما ورد بالحكم الابتدائي فيما قرره من أن للطاعن الثاني الحق في أن يضيف إلى البضائع بضائع بمائة لغاية ٣٠٠ ج ، وأن البتروول أقل التهابا من البضائع المؤمنة . إن هذا القول غير منتج في الدعوى لأن حق إدخال بضائع بمائة يخالف تمام المخالفة تغيير طبيعة المكان وإيجاد صناعة جديدة من شأنها إزدياد مخاطر الحريق ، ولا تأثير للمقارنة بين قابلية البتروول للاهتمام وقابلية البضائع الأخرى لأن في وجود الفرن إلى جانب هذه البضائع وانبعثات الشرر منه ما يزيد مخاطر الحريق بغض النظر عن وجود البتروول وطبيعته في الاهتمام . وهذا الذي قرره الحكم لا خطأ فيه ، ذلك أنه متى كان الثابت من عقد التأمين

المحرر في ٧ من مايو سنة ١٩٤٦ أن الفقرة أ من البند الثامن تنص على أن كل تغيير أو تعديل يحدث بالنسبة إلى الغرض المعد له المبنى أو الاستعمال الذي خصص من أجله ، ويكون من شأنه زيادة المخاطر دون قبول كتابي من الشركة يحرم المستأمن من حقه في أي تعويض ولما كان الحكم المطعون فيه إذ قرر أن الحريق نشأ من الموقد الذي أعد لتنظيف الحبوب الملوثة بالمسازوت ، وكان على بعد مترين من البضائع المؤمنة وأن الطاعن الثاني هو صاحب هذه الحبوب وهو الذي تحدث مع اسحق اصلان حكيم في شأن تنظيفها ، وطلب منه مباشرة هذه العملية ، وخلص من ذلك إلى أن هذا الاجراء من جانب الطاعن الثاني يعتبر تغييرا في طبيعة المكان المودعة فيه البضائع المؤمنة بإيجاد صناعة جديدة من شأنها زيادة مخاطر الحريق ، ورتب على ذلك حرمان الطاعن الثاني من مبلغ التعويض وفقا لما يقضى به عقد التأمين . إذ قرر الحكم ذلك فقد استند إلى الأسباب السابق بيانها والتي تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها . أما النعي على الحكم أنه أخطأ إذ قرر أن الموقد كان على بعد مترين من البضائع المؤمنة في حين أنه ليس في معاينة النيابة أو الرسم التخطيطي ما يدل على ذلك ، ولم يوضح ما إذا كان حصول التغيير في طبيعة المكان كان بعد تاريخ عقد التأمين حتى يكون سببا لابطال بوليصة التأمين فردود بأنه يبين من محضر التحقيق المقدمة صورته الرسمية بملف الطاعنين أن المحقق أثبت بعد سؤاله البير اجرس أنه فاته أن يثبت في المعاينة وجود فرن من الطوب الأحمر أمام مكان الحريق في الخزن مباشرة وعلى بعد مترين منه ، وأثبت ذلك أيضا في الرسم

المرفق بهذا التحقيق ، كما يبين من التحقيق أن الطاعن الثاني قرر أنه هو الذي سلم القمح الملوث بالمسازوت إلى اسحق اصلان حكيم لتجربة عملية تنظيفه في ١٣ من يولييه سنة ١٩٤٦ — أي بعد عقد التأمين المحرر في ٧ من مايو سنة ١٩٤٦ — وأنه سأل بعد ذلك عما تم فأجاب أنه لا يزال مستمرا في هذه العملية ويبين من هذا أن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن الموقد كان على بعد مترين من البضاعة المؤمنة ، وأن الطاعن الثاني هو الذي سلم القمح إلى اسحق اصلان حكيم لتنظيفه ، وأن اعداد الموقد من أجل هذه العملية يعتبر تغييرا في طبيعة المستودع من شأنه زيادة مخاطر الحريق ، قد استند تلك الوقائع من مصدرها بالتحقيق ، ولم يخالف الثابت فيها . وأما القول بأن قطع القماش المبللة بالبترول والتي كان يستعملها اسحق اصلان حكيم في تنظيف القمح كانت بعيدة في الأصل عن أجولة البضائع المؤمنة عليها ، وأنها ثقلت أثناء إطفاء الحريق ، وأن الطاعنين استندا في ذلك أمام المحكمة إلى أقوال الشهود فردود بأنهما لم يقدم ما يدل على أنهما أبديا هذا الدفاع أمامة محكمة الموضوع ولا تفنى عن ذلك صورتا المذكرتين المقدمتين منهما بملف الطعن إذ أنهما غير رسميتين فلا تصلحان دليلا على مطابقتها للأصل ولا يعدو النعي على الحكم في هذا السبب أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل بما تستقل به محكمة الموضوع ، وبحسب الحكم أن يكون مقاما على أسباب سليمة تكفي لحله وتؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها في هذا الخصوص .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور في

ذلك أن المطعون عليها أثارت أمام محكمة ثاني درجة حصول الحريق عمدا ، فدفع الطاعنان بعدم قبول هذا الوجه من الدفاع ، لأن النية بعد التحقيق الذي أجرته قررت حفظ الدعوى الجنائية ضد مجهول ، ولهذا القرار قوة الشيء المحكوم فيه ، فلا تجوز إثارة هذا الدفاع أمام المحكمة المدنية ، والحكم إذ لم يأخذ بهذا الدفاع وقرّر أن النار وضعت عمدا بقصد الحصول على قيمة التأمين ، فإنه لم يرد على دفاع الطاعنين في هذا الشأن ، والأسباب التي أقام عليها الحكم قضاءه في هذا الخصوص غير سليمة وبعبارة عن الاحتمال ومخالفة لطرق الإثبات التي نص عليها القانون بطريق الحصر . يضاف إلى ذلك أن الطاعنين استندا أمام المحكمة إلى أقوال الشهود التي تثبت أن أجولة نقلت من محلها أثناء إطفاء الحريق فوضعت مصادقة فوق الخرق المبللة بالبتروول التي كان يستعملها اسحق أصلان حكيم في تنظيف القمح . ومن ثم كان وجودها في المستودع له ما يبرره فكان لزاما على المحكمة أن ترد على هذا الدفاع ثم أن الحكم أخذ بواقعة وجود سدس البضاعة فقط قبيل حدوث الحريق مستندا إلى تقرير الخبير ، في حين أن الطاعنين وجها إلى هذا التقرير طعوننا جديدة خصوصا وأنه بني على خطأ مادي وهو تقديره كمية البضاعة التي احترقت على أساس أطواق السلك التي كانت تحيط بالجوالات وغاب عن الخبير أن سدس البضاعة فقط هو الذي كان محاطا بتلك الأطواق ، وأما الباقي فكان عبارة عن قطعة صلبة واحدة في جوال واحد لا يحوطه سلك .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود أولا

التسبيب ، ذلك أنه استند إلى القول بعلم المؤمن له بما فعله صاحب الخزن ، إلى أن الأخير كان يقوم بعملية تنظيف القمح بتكليف منه ؛ كما استند إلى أقوال اسحق أصلان حكيم في التحقيق في حين أن هذا الأخير قرر في التحقيقات أنه بدأ في العملية قبل الحريق بأسبوع ، وأن المؤمن له أو مندوبه كانا يحضران إلى الخزن أحيانا قبل هذا الأسبوع والحكم إذ استند إلى أقوال هذا الشاهد أخذ بها على عكس حقيقتها ، يضاف إلى ذلك أنه ليس من الحتم أن كل من كلف شخصا بعملية تهمة يجب بدون شك أن يكون على بينة من أمر الوسائل التي اتخذها الشخص المكلف لإنجاز العملية .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن الطاعن الثاني كان على علم بعملية تنظيف الحبوب استند إلى أنه هو صاحب القمح ، وهو الذي حدث اسحق أصلان حكيم في شأنها وطلب منه مباشرتها ، وهو تقدير سائغ يتأدى من أوراق الدعوى . ولا محل للنهي على الحكم إذ هو لم يأخذ بأقوال اسحق أصلان حكيم في خصوص نفي تردد الطاعن الثاني أو مندوبه على المستودع منذ سبعة أيام قبل الحادث تأسيسا على أن المقصود بهذا القول المباشرة بين الطاعن الثاني وحصول الحريق . ذلك أن تقدير أقوال الشاهد ومطابقتها للواقع مردد وجدان القاضي واطمئنانه اليها ، ولا تريب على المحكمة إذ هي اطمأنت إلى بعض أقوال الشاهد وأخذت بها ثم أطرحت ما لم تظمن إليه منها .

د ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم مشوب بالغموض والقصور في التسبيب ،

٢٨٧

٢٤ فبراير سنة ١٩٥٥

نقض . طعن . لإجارة . الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في منازعات ناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . عدم جواز الطعن فيها بطريق النقض .

المبدأ القانوني

يجرى قضاء هذه المحكمة على أنه لا يجوز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وذلك وفقاً للفقرة الرابعة من المادة الخامسة عشرة من هذا القانون .

(القضية رقم ٣٠ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان وعمود عباد ومحمد أمين زكي المستشارين) .

٢٨٨

٢٤ فبراير سنة ١٩٥٥

استئناف . حكم . القبول المانع من الطعن . قبول الخصم للحكم بعد رفع الاستئناف عنه من خصمه . لا يجوز له بعد هذا القبول أن يطعن في الحكم . المادتان ٣٧٧ و ٤١٣ مرافعات .

المبدأ القانوني

لمسا كان الأصل المقرر بالمادة ٣٧٧ من قانون المرافعات هو عدم جواز الطعن في الأحكام ممن يكون قد قبلها وكان قبول أحد الخصمين الحكم الابتدائي الصادر عليه ببعض طلبات خصمه ويرفض باقيها يعتبر معلقاً على قبول الخصم الآخر لهذا الحكم ، فإذا لم يقبل

— بأن الطاعنين لم يقدموا ما يدل على إثارة هذا الدفاع أمام محكمة ثاني درجة ، ولا يعول في ذلك على الصورتين الغير رسميتين المقدمتين منهما بملف الطعن كما سبق بيانه ومردود . ثانياً بأن قرار الحفظ الذي تصدره النيابة أياً كان سببه ، لا يجوز قوة الأمر المقضي قبل الضرور بالحادث ، ولا يجوز بينه وبين الدعوى المدنية يقيم فيها الدليل على الخطأ ونسبته إلى الطاعن الثاني — فضلاً عن ذلك فإن الحكم إذ قرر أن الحريق حصل عمداً إنما كان تزيده منه في صدد ذكر الوقائع التي تثبت مسئولية الطاعن الثاني عن حصول الحريق ، وأما الدعامة الأساسية التي أقام عليها الحكم قضاءه ببطلان بوليصة التأمين ويرفض دعوى التعويض المرفوعة من الطاعن الثاني فهي — مع استبعاد القرائن التي أوردها الحكم — للاستدلال منها على حصول الحريق عمداً — أن التغيير الذي حدث في طبيعة المستودع وإيجاد الموقد به للقيام بعملية تنظيف القمح الملوث بالمازوت ، الأمر الذي رأت المحكمة معه تطبيق نص الفقرة (١) من البند الثاني من عقد التأمين ، وبالتالي حرمان المستأمن من مبلغ التعويض استناداً إلى الأسباب السابق بيانها ، وهي تسكني وحدها لإقامة الحكم ، وليس فيها ما يخالف الثابت في أوراق الدعوى .

ومن حيث إنه مما تقدم يكون الطعن على غير أساس مما يستوجب رفضه .

(القضية رقم ٢٧٩ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وسليمان ثابت وكيل المحكمة وأحمد العروسي وعمود فؤاد جابر ومحمد عبد الواحد على المستشارين) .

هذا الخصم الآخر الحكم وطعن فيه بطريق الاستئناف فان خصمه لا يتقيد بسبق قبوله للحكم ويحق له الطعن فيه أيضا ، أما إذا كان أحد الخصمين المذكورين قد قبل الحكم بعد رفع الطعن فيه من خصمه ، فلا يجوز له بعد هذا القبول أن يطعن في الحكم وذلك عملا بنص المادة ٣٧٧ مرافعات . وتقريراً لهاتين القاعدتين نصت الفقرة الثانية من المادة ١٣٤ من قانون المرافعات على أنه إذا رفع الاستئناف المقابل بعد قبول الحكم قبل رفع الاستئناف الأصلي اعتبر استئنافاً فرعياً يتبع الاستئناف الأصلي ويزول بزواله ، بما يفيد بمفهوم المخالفة وإعمالاً لنص المادة ٣٧٧ مرافعات ، أن قبول الخصم للحكم بعد رفع الاستئناف عنه من خصمه مانع له من الطعن فيه .

المحكمة

... من حيث إن الطعن بني على أربعة أسباب : يتحصل أولها في تعيب الحكم بخطأ إسناده ، إذ قرر أنه ثبت من التحقيق أن المصبغة — وهي جزء من العقار المشفوع فيه — كانت مؤجرة من البائع أحمد حسين سنجر إلى ابنه وإلى شريكه المطعون عليه الأول ، وأن هذا الأخير باعتباره نساها كان يهيمه أن تكون المصبغة ملكاً خالصاً له للزومها في صناعته ، وأنه ثبت من التحقيق أيضاً أن البائع تنازل للشري عن بطاقة التموين التي كانت تصرف بمقتضاها مادة الجير إلى المصبغة ، وأنه ورد في أقوال الشاهد الأول من شهود الطاعن أن المصبغة

وحدها كانت مؤجرة بواقع ١٢٥ قرشا شهرياً في حين أن هذا الذي قرره الحكم غير صحيح ، إذ الثابت من محضر التحقيق أن الشاهد الأول من شهود الطاعن قرر أن المصبغة والمنزل كانا مؤجرين معا بواقع ١٢٥ قرشا شهرياً ، كما أن الثابت من التحقيق أن المصبغة لم يكن لها تموين مقرر ، وأنها كانت مؤجرة من البائع أحمد حسين سنجر إلى ابنه عاشور هو وصالح مصطفى سنجر وهذا الأخير هو شخص آخر غير مصطفى أبو هاشم — المطعون عليه الأول — وقد كان لهذا الخطأ في الإسناد أثره في النتيجة التي خلصت إليها محكمة الاستئناف ، وهي ارتفاع قيمة العقار والرغبة الملحة من جانب المشتري في الشراء ، مما ترتب عليه قولها إن الثمن الحقيقي هو الثمن المسمى في العقد المسجل — ويتحصل السبب الثاني في تعيب الحكم بالقصور في مواطن عدة : أولها أنه أغفل الرد على ما تمسك به الطاعن من أن عدم تقديم المطعون عليه الأول العقد الابتدائي الخاص بالصفقة رغم تحدى الطاعن بذلك ، يعتبر قرينة على أن الثمن المسمى في العقد المسجل ليس هو الثمن الحقيقي . والثاني أن الشاهد الأول من شهود الطاعن قرر أنه هو الذي حرر العقد الابتدائي وأن الثمن المسمى به هو مائتا جنيه ، فقرر الحكم استبعاد أقوال هذا الشاهد تأسيساً على أنه كان كاتباً بالمصبغة وفصل منها فيحتمل أن يكون متحاملاً على المشتري ، وعلى أنه يبين تعليلاً مقبولاً لوصول الواقعة التي شهد بها إلى علم الطاعن . ووجه القصور في هذا الذي قرره الحكم أنه بني في هذا الخصوص على مجرد احتمال تحامل الشاهد على المشتري ، مع أن الأحكام لا يجوز أن تبني على الفرض بل يجب أن تستند إلى اليقين ، كما

أن عدم تعليل الشاهد لوصول الواقعة التي شهد بها إلى علم الطاعن هو أمر لا يتصل بالشاهد بل يتصل بالطاعن . والموطن الثالث أن الحكم قد أغفل الإشارة إلى ما شهد به الشيخ منصور عيسى وهو أحد شهود الطاعن . والموطن الرابع والآخر أن الحكم لم يلتفت إلى التناقض بين أقوال شاهدي المطعون عليه الأول اللذين اختلفا حتى في تحديد مبلغ الثمن الذي دفع في مجلس العقد - ويتحصل السبب الثالث من أسباب الطعن في النعي على الحكم بالخطأ في تحصيل فهم الواقع . ويقول الطاعن في بيان ذلك إن محكمة الاستئناف قد علقت أهمية كبرى على وجود مصبغة ضمن العقار المشفوع فيه في حين أن المصبغة لا تعدو أن تكون مكانا للصناعة المتصلة بها أما الصناعة نفسها فلا شأن للصفة موضوع النزاع بها ، خصوصاً متى لوحظ أن الصباغة في الريف هي عملية بدائية ليس لها صقع ولا اسم تجارى وأن المشتري كان يستطيع إقامة مصبغته في أى مكان آخر في القرية وأن قرية د قبا ، الكائنة بها المصبغة ليست من البلاد التي ينطبق عليها قانون إيجار المساكن وأن الشاهد الأول من شهود الطاعن قرر أن المصبغة لم يكن يشتغل بها أكثر من عاملين وأن الخبير الذي ندبته محكمة الدرجة الأولى لتقدير قيمة العين المشفوع فيها لم يجعل لوجود المصبغة أى اعتبار خاص في التقدير .

د ومن حيث إن هذا النعي بكافة وجوهه مردود بأنه يبين من أسباب الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف إذ قضت للطاعن بالشفعة مقابل الثمن المسمى في العقد المسجل قد استندت في ذلك إلى اخفاق الطاعن في إثبات ما كان

قد تمسك به من صورة هذا الثمن واطرحت في هذا الخصوص ما شهد به شهود الطاعن من أن الثمن الحقيقي هو مائتا جنيه ، قائلة إنها لا تأخذ بأقوالهم لأن هذه الأقوال في حد ذاتها مشكوك في صحتها ، ولأن الطاعن قرر في دفاعه أمام محكمة الدرجة الأولى أنه ليس لديه شهود على حقيقة الثمن ، ثم استتدرت قائلة إنه بما يقطع بأن أقوال هؤلاء الشهود غير صحيحة أن الخبير الذي ندبته محكمة الدرجة الأولى قدر ثمن الأرض والمباني بمبلغ يبلغ تقريباً ضعف الثمن الذي قرر هؤلاء الشهود أنه الثمن الحقيقي . وقالت رداً على أسباب الحكم المستأنف : « وحيث إن محكمة الدرجة الأولى قد جانبا الصواب بأخذها بتقدير الخبير على علته لأنه يلاحظ أن الخبير قدر قيمة المنزل على أساس ثمن الأرض والمباني دون مراعاة الظروف الأخرى التي قد تكون سبباً لارتفاع قيمة المنزل عن القيمة التي قدرها الخبير وأول هذه الظروف أن المنزل به مصبغة مستعملة كاملة الأدوات يبلغ الربح الناتج من إدارتها حوالى ٥ أو ٦ جنيهات شهرياً حسب شهادة الشاهد الأول من شهود المستأنف عليه الأول الذي كان يعمل كاتباً بها وأن المصبغة وحدها كانت مؤجرة من البائع إلى ابنه وشريكه المستأنف . ثانياً - أن البائع تنازل للمشتري عن بطاقة التكوين التي كانت تصرف بمقتضاها مادة الجير المستعملة في تبييض الأقمشة وذلك في نفس يوم التوقيع على العقد مما يفهم منه أنها قد دخلت في حساب المتعاقدين عند التعاقد وتقدير الثمن . ثالثاً - أن المستأنف صناعته نساج يهجم إلى درجة عظيمة أن تكون المصبغة

نفسه أمام أمرين : أولا — أن غرضه من إنهاء الخصومة لم يتحقق . والثاني — أن الفرصة لإثبات الثمن الحقيقي قد تهيأت له ، وعلى ذلك عاد فتمسك بدفاعه الأصلي وهو أن الثمن حقيقته ماثما جنيه ورفع الاستئناف الفرعى — هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن المادة ١٣٤ من قانون المرافعات لم يرد في نصها ما يمنع من رفع الاستئناف الفرعى بعد قبول الحكم ولم توضع الفقرة الثانية منها إلا للفرقة بين الاستئناف الأصلي والاستئناف الفرعى وبيان أن الاستئناف الفرعى يتبع الاستئناف الأصلي ويزول بزواله .

د ومن حيث إن هذا السبب مردود أولا — بأنه لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى في موضوع الاستئناف الأصلي بأن الثمن الحقيقي للمقار المشفوع فيه هو الثمن المسمى في العقد المسجل تأسيسا على ماورد في هذا العقد ، وعلى عجز الطاعن عن إثبات صورية الثمن المشار إليه ، وكان هذا الذى قضى به الحكم فى موضوع الاستئناف الأصلي يستتبع حتما الحكم فى موضوع الاستئناف الفرعى برفضه — وكانت هذه المحكمة قد استظهرت فيما سبق بيانه ردا على الأسباب الثلاثة الأولى من أسباب النعى أن الطعن على الحكم فيما قضى به فى موضوع الاستئناف الأصلي هو طعن على غير أساس — لما كان ذلك فانه لا يكون للطاعن مصلحة فى النعى على الحكم فيما قضى به من عدم قبول الاستئناف الفرعى . ومردود ثانيا — بأنه جاء بالحكم فى هذا الخصوص د وحيث إن المستأنف الأصلي والمستأنف عليه فرعيا دفعا بعدم قبول هذا الاستئناف لأنه أولا — قبل

ملكها خالصا للزومها فى صناعته ومكاملة لها وأنها تدر عليه فى هذه الحالة رجحا عظيما ، . ولما كان يبين من ذلك أن محكمة الاستئناف إذ حكمت للطاعن بالشفعة مقابل الثمن المسمى فى العقد المسجل قد أسست قضاءها على أن هذا الثمن هو الثمن الحقيقي الذى حصل البيع به ، وعلى أن الطاعن قد عجز عن إثبات صوريته . وكان هذا كافيا لحل قضائها ، فإنه يكون غير منتج تعيب الحكم بالخطأ فى الإسناد أو فى فهم الواقع ، بشأن ما استطردت إليه محكمة الاستئناف تزييدا فى ردها على أسباب الحكم المستأنف — أما ما عدا ذلك مما ورد فى أسباب النعى فلا يعدو أن يكون جدلا فى تقدير محكمة الموضوع للأدلة بما تستقل هى بتقديره .

د ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل فى أن الحكم إذ قضى بعدم قبول الاستئناف الفرعى المرفوع من الطاعن قد أخطأ تطبيق القانون ويقول الطاعن فى بيان ذلك إن الحكم قد أسس قضاءه فى هذا الخصوص على أن الطاعن سبق أن قرر فى مذكرة قدمت منه بقبوله الحكم المستأنف وأن المادة ١٣٤ فقرة ثانية من قانون المرافعات لا تجيز رفع الاستئناف الفرعى فى هذه الحالة . وهذا الذى أقام عليه الحكم قضاءه غير صحيح ، لأن تقديم الطاعن مذكرته التى أشار إليها الحكم لا يعتبر قبولا منه للحكم المستأنف ، ذلك لأنه كان يعتقد وقت تقديم هذه المذكرة قبل صدور الحكم التمهيدى أنه يستطيع إنهاء الخصومة اعتمادا على تقرير الخبير الذى اعتمدته محكمة الدرجة الأولى ، فلما أصدرت محكمة الاستئناف حكمها التمهيدى بحالة الدعوى على التحقيق لإثبات صورية الثمن وجد الطاعن

الحكم المستأنف بأن طلب في مذكرته تأييد الحكم المستأنف ... وحيث إن المادة ١٣/٤٢ مرافعات بينت شرائط الاستئناف الفرعى وقررت أنه ، هو الاستئناف الذى يرفع فى حالتين : الأولى — بعد مضى ميعاد الاستئناف ، والثانية بعد قبول الحكم قبل رفع الاستئناف الأصيل ، وظاهر من الأوراق أن هذا الاستئناف رفع بعد مضى ميعاد الاستئناف أى فى ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٢ فى حين أن الحكم المستأنف أعلن فى أول يناير سنة ١٩٥١ وهذا الإعلان يسرى على من أعلن الحكم ومن أعلن إليه الحكم — المادة ٢/٣٧٩ مرافعات — وظاهر أيضا أن المستأنف فرعيا قدم مذكرة لهذه المحكمة بحاسة ٨ من فبراير سنة ١٩٥٢ طلب فى ختامها رفض الاستئناف (الأصيل) وتأيد الحكم المستأنف وقد ناقش فيها أسباب الحكم المستأنف وتمسك بصحة ما ذهب إليه إليه محكمة الدرجة الأولى من الأخذ بتقدير الخبير فيما يتعلق بتقدير الثمن بما يقطع بأنه ارتضى هذا التقدير وقبل الحكم الذى أخذ به وقضى بمقتضاه ... وحيث إن قبول الحكم بهذه الصراحة ، وبعد استئنافه أصليا يمنع المستأنف عليه من أن يرفع استئنافا فرعيا عن هذا الحكم ، ولا يقبل منه أن يطعن فى حكم سبق أن ارتضاه وقبله حكم الفقرة الثانية من المادة ١٣/٤٢ مرافعات ، وهذا الذى أقام الحكم عليه قضاه لا مخالفة فيه للقانون ، ذلك أن الأصل المقرر بالمادة ٣٧٧ من قانون المرافعات هو عدم جواز الطعن فى الأحكام

من يكون قد قبلها . ولما كان قبول أحد الخصمين الحكم الابتدائى الصادر عليه ببعض طلبات خصمه وبرفض باقىها يعتبر معلقا على قبول الخصم الآخر لهذا الحكم ، فإذا لم يقبل هذا الخصم الآخر الحكم وطعن فيه بطريق الاستئناف ، فإن خصمه لا يعتبر أنه قبل الحكم ، ومن ثم يجوز له الطعن فيه — أما إذا كان أحد الخصمين المذكورين قد قبل الحكم بعد رفع الطعن فيه من خصمه ، فلا يجوز له بعد هذا القبول الطعن فى الحكم ؛ وذلك عملا بنص المادة ٣٧٧ مرافعات — وقريرا لهاتين القاعدتين نصت الفقرة الثانية من المادة ١٣/٤٢ من قانون المرافعات على أنه إذا رفع الاستئناف المقابل بعد قبول الحكم قبل رفع الاستئناف الأصيل اعتبر استئنافا فرعيا يتبع الاستئناف الأصيل ويحول بزواله ، بما يفيد بمفهوم المخالفة وأعمالا لنص المادة ٣٧٧ مرافعات ، أن قبول الخصم للحكم بعد رفع الاستئناف عنه من خصمه مانع له من الطعن فيه — أما ما تحدى به الطاعن فى سبب النعى من أنه إنما كان يقصد بأقواله فى المذكرة التى أشار إليها الحكم المطعون فيه مجرد إنهاء الخصومة فلا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل المستمد من هذه المذكرة ، وهو قبول الطاعن للحكم المستأنف بعد رفع الاستئناف الأصيل .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن بجميع وجوهه على غير أساس ويتعين رفضه ، .
(القضية رقم ٨ ٢٢ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

قضاء محاكم الاستئناف

القضاء المدني

٢٨٩

محكمة استئناف اسكندرية

١٠ ابريل سنة ١٩٥٥

- ١ — بائنة . الميراث . حقان يصح الجمع بينهما .
ب — جنسية المورث . المورث توفى مصريا .
القانون المصري واجب التطبيق . تغيير جنسية بعض
الورثة . لا يؤثر .

المبادئ القانونية

١ — القول بأنه لا يجوز الجمع بين قواعد
الشريعة الموسوية التي تميز البائنة وبين قواعد
الشريعة الاسلامية التي لا تعترف بهذا النظام على
غير أساس من القانون لأن الميراث أساسه القرابة
وأما البائنة فهي التزام مدني وهو وإن ثبت في
عقد الزواج إلا أنه لا يدخل في كيانه ولا يعد
شرطا من شروطه فهو نظام مالي لا صلة له بالزواج
وبحال تطبيقه في القواعد المدنية فلا ارتباط في
حق صاحب البائنة في الميراث وبين حقه في استرداد
قيمة البائنة في الأحوال التي تميز هذا الاسترداد
ومن ثم لا يصح القول ان استرداد البائنة تختلط
بحق الميراث ويؤثر عليه ، فالبائنة دين مدني
وهو شيء غير الاستحقاق في التركة ميراثا وأن
الشريعة الموسوية وان كانت تمنع ميراث الزوجة

إلا انها لم تستبدل البائنة بهذا الميراث فهي تعترف
بنظام المهر وكذلك بنظام البائنة وتعمل البائنة
ومقابلها دينا في ذمة الزوج يستحق عند الطلاق
أو الوفاة .

٢ — القول بأنه يشترط لاستحقاق البائنة
ومقابلها أن تكون أقل في قيمتها من نصف
التركة غير صحيح .

المحكمة

وبما أن الحاضر عن المستأنف عليها
الأولى دفع في بعض جلسات المرافعة بعدم قبول
الاستئناف لرفعه من غير ذي صفة ولكنه لم
يشرح وجهة نظره في ذلك كما أنه أغفله في مذكرته
النهائية ولم يشر إليه بما يقطع بعدم جديته ومن
ثم يتعين رفضه .

وبما أن وقائع الدعوى كما يبين من الاطلاع
على الأوراق والمستندات المقدمة ومذكرات
الخصوم ودفاعهم أن المستأنف عليها الأولى
تزوجت من البرت يعقوب بلاشر بتاريخ ١١
ابريل سنة ١٩٢٨ طبقا لمراسم الطائفة الاسرائيلية
وأثبت في عقد الزواج ان الزوجة دفعت بائنة
قدرها ٢٥٠ جنيا وأن الزوج تعهد لها ببايئته
تقدر بمثل هذا المبلغ وقد توفى عنها بتاريخ
١٥ / ٣ / ١٩٤٠ وعن مورث المستأنفين وباقي

الخصوم وقد أقامت الدعوى رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٠ ك
اسكندرية ضد مورث المستأقنين وباقي المستأقن
عليهم تطلب الحكم بالزامهم بأن يدفعوا من
تركة مورثهم المذكور مبلغ ٥٩٦ جنيهًا من ذلك
مبلغ ٥٠٠ جنيهًا قيمة الباتنة ومقابلها والباقي
قيمة ما أنفقته في جنازته .

د وبما أن محكمة أول درجة قضت لما بمبلغ
٥٢٠ جنيهًا من ذلك قيمة الباتنة ومقابلها
وخفضت قيمة نفقات الجنازة لعشرين
جنيهًا .

د وبما أن دفاع المستأقنين سواء ما أبدى
أمام محكمة أول درجة أو أمام هذه المحكمة أنه
طبقا لقواعد الديانة الموسوية أن الزوجة
لا ترث في زوجها ولكنها لجأت إلى قواعد
الشريعة الإسلامية في الميراث لأن زوجها كان
مصرى الجنسية وتوفى على ذلك فاستصدرت
إلا ما شرعيا من المحكمة الشرعية تثبت وراثتها
له ووراثة باقي الخصوم وانها خصمت في أكثر
من مرة باعتبارها وراثة واتخذت الاجراءات
القانونية أمام المحكمة الحسبية لأن بعض الورثة
كانوا قصر وهذا يقطع بالدلالة على انها ارتضت
تطبيق قواعد الشريعة الإسلامية وهذه الشريعة
لا تعترف بالباتنة (دوتة) ولا يجوز لها الجمع
بين قواعد الشريعتين الموسوية والإسلامية
لتطالب بالباتنة طبقا للأولى وتأخذ ميراثا
طبقا للثانية وقد أخذت بوجهة النظر هذه المحكمة
الحسبية في قرارها الصادر بتاريخ ١٩٤٢/٤/٢
برفض طلبها في صرف مبلغ الباتنة ومقابلها .

د وبما أن الحاضر عن المستأقنين ينحى على
الحكم المستأقن أنه لم يرد هذا الدفاع وأضاف
إلى ذلك بأن تجنس بعض الورثة بعد ذلك

بالجنسية الفرنسية لا يجوز أن يغير من حقوق
الورثة لأن العبرة بجنسية المورث وقت وفاته
ولاشك أنه توفى مصريا وكان ورثته جميعا في
ذلك الوقت من المصريين ويجب تطبيق القانون
المصرى وهو الشريعة الإسلامية وقد بين ذلك
جميعه في مذكرته وفي دفاعه أمام هذه المحكمة .

د وبما أنه لا نزاع في أن القانون الواجب
التطبيق هو القانون المصرى لأن المورث توفى
وهو مصرى وكان الورثة جميعا وقت وفاته من
المصريين وأن الشريعة الإسلامية هي واجبة
التطبيق مادام الورثة لم يتفقوا جميعا على تطبيق
الشريعة الموسوية وقد استصدرت المستأقن
عليها الأولى بصفتها زوجة للمتوفى اعلاما شرعيا
يفيد الوفاة والوراثة وحق الثمن وخصمت على
التركة في أكثر من مرة على هذا الاعتبار ولم
تعارض ولم تنف أنها خضعت بحقها في التركة
طبقا لقواعد الشريعة الإسلامية ولا يغير من هذا
النظر أن بعض الورثة قد تجنس بجنسية أخرى
بعد ذلك .

د وبما أن دفاع المستأقنين من أنه لا يجوز الجمع
بين قواعد الشريعة الموسوية التي تجيز الباتنة وبين
قواعد الشريعة الإسلامية التي لا تعترف بهذا
النظام على غير أساس من القانون لأن الميراث
أساسه القرابة وأما الباتنة فهي التزام مدنى
وهو وان ثبت في عقد الزواج إلا أنه لا يدخل
في كيانه ولا يعد شرطا من شروطه فهو نظام
مالى لاصلة له بالزواج وبما لا يطبقه في القواعد
المدنية فلا ارتباط في حق صاحب الباتنة
في الميراث وبين حقه في استرداد قيمة الباتنة
في الأحوال التي تجيز هذا الاسترداد ومن ثم
لا يصح القول أن استرداد المستأقن عليها

المبادئ القانونية

١ - لا نزاع قانوناً في أن لمصلحة الشهر العقاري أن تمتنع عن تسجيل أى عقد قدم إليها قبل أن تستوفي كامل حقها في الرسوم التي يحددها القانون وأن لها الحق في وقف الاستمرار في الإجراءات إذا ما تبين لها في أى مرحلة من مراحلها أن كامل الرسوم لم يستوف . وهى غير ملزمة باستصدار أمر تقدير إلا في حالة ما إذا كان الشهر قد تم فعلاً أما مثل ذلك فلا عليها إذا هى امتنعت عن إتمام الإجراءات .

٢ - إذا كان قد صدر قانون يعدل فئات رسوم التسجيل فانه يطبق على جميع العقود التي يتم شهرها في الوقت المحدد لتنفيذ هذا القانون لأن الرسوم تستحق على عملية الشهر نفسها متى وقعت في ظل القانون الجديد .

المحكمة

د بما أن وقائع الدعوى كما يبين من الاطلاع على الأوراق والمستندات المقدمة وكما بينها الحكم المستأنف أن الشركة المستأنف عليها تقدمت بعقد شراء إلى مكتب الشهر العقاري لتسجيله ودفعت الرسوم المستحقة المقررة بالقانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ وسارت الإجراءات في مراحلها المختلفة وقبل إجراء التسجيل الفعلي تبين للوظيف المختص أن ثمة مبلغ ٣٠٠ م تنقص من رسم الصور فأعاد العقد إلى الخزينة لتحصيل هذا الفرق وفي فترة إعادته ودفع الشركة للمبلغ المطلوب صدر القانون ١٣٤ سنة ١٩٥٢ الخاص برفع رسوم التسجيل من ٣٠٥٪ إلى ٥٪ وقد

الأولى لقيمة البائنة تختلط بحقها في الميراث ويؤثر عليه ، فالباينة دين مدنى وهو شئ غير استحقاقها في تركه مورثها بصفتها زوجة له طبقاً لقواعد الشريعة الإسلامية وأن الشريعة الموسوية وإن كانت تمنع ميراث الزوجة إلا أنها لم تستبدل البائنة بهذا الميراث فهى تعترف بنظام المهر - وكذلك بنظام البائنة وتجعل البائنة ومقابلها ديناً في ذمة الزوج يستحق عند الطلاق أو الوفاة (المواد ٨٧ و ١٠٠ و ٢٣٧ الأحوال الشخصية للطائفة الاسرائية مؤلفه م . ح . بن شمعون) كما أنه ليس بصحيح أيضاً ما يقول به الحاضر عن المستأنفين مستنداً على قول المحكمة الحسبية السابق الإشارة إليه أن الشريعة الموسوية تشترط لاستحقاق البائنة ومقابلها أن تكون أقل في قيمتها من نصف التركة إذ لا شئ من ذلك في مؤلف بن شمعون ولم يقدم وكيل المستأنفين دليلاً على ذلك .

د وبما أنه مما تقدم وللأسباب التي بنى عليها الحكم المستأنف والتي تقرها هذه المحكمة يكون الاستئناف في غير محله ويتعين تأييده .

(قضية مارى سنيو عن نفسها وبصفتها وآخرين ضد مدام سائير الشهيرة بصوفى ابراهيم رقم ٣٠٢ سنة ٨ ق رئاسة ومضوية الادة الأساندة محمود مرسى وكيل المحكمة ومحمد احمد الميريني وأحمد حمدي خالد المستشارين) .

٢٩٠

محكمة استئناف اسكندرية

١٠ ابريل سنة ١٩٥٥

١ - رسوم تسجيل . استحقاقها على عملية الشهر نفسها .

ب - مدور قانون بزيادة الرسوم . تطبيقه . الامتناع عن التسجيل قبل سداد الرسوم . جائز .

القانون ما يحتم إخطار صاحب الشأن في الحال بوجوب دفع ما ظهر من هذا النقص بل هو عليه واجب تتبع عقده في مراحله المختلفة والاستعلام عما تم بشأنه فإذا كان قد صدر قانون يعدل نفقات الرسوم عن التسجيل فإنه يطبق على جميع العقود التي يتم شهرها في الوقت المحدد لتنفيذ هذا القانون لأن الرسوم تستحق عن عملية الشهر نفسها وهي وقعت في ظل القانون الجديد .

« وبما أنه مما تقدم يكون الحكم المستأنف في غير محله ويتعين إلغاؤه » .

(قضية السيد وزير العدل بصفته أخرى ضد شركة أقطان كفر الزيات رقم ٢١٩ سنة ١٠ ق بالهيئة السابقة) .

٢٩١

محكمة استئناف اسكندرية

١٠ أبريل سنة ١٩٥٥

١ — خطأ . علانة السببية بينه وبين الضرر .

ب — ظرف مفاجيء . متى يصح التمسك به .

المبادئ القانونية

١ — هروب المريض بمرض عقلي والقائه بنفسه من فوق السطح وقائع متتابعة أدى إليها الخطأ في عدم التحفظ عليه ولا يمكن القول بأن إرادة المريض اعترضتها لأنه لا إرادة له وأنه غير مسئول عن أعماله لنقص في عقله .

٢ — لا ينفي الخطأ عن رجال البوليس ان المريض كان في حراسة بعض أهله لأن التحفظ واجب على رجال البوليس أنفسهم لا يجوز أن يعهدوا به إلى غيرهم فإذا لم يقوم رجال البوليس

اضطرت الشركة بناء على أمر مصلحة الشهر العقاري إلى دفع الفرق الرسمي حتى لا يتعطل تسجيل العقد وبعد ذلك رفعت الدعوى ٢٠٠٤ سنة ١٩٥٣ ك اسكندرية طلبت فيها الحكم لها باسترداد هذا الفرق وقدره ٣٢٧ ج ١٥٥٥ م .

« وبما أن محكمة أول درجة قضت لها بما طلبته وقالت في تقرير ذلك أن العقد نأشر عليه بأنه صالح للشهر في ظل القانون ٩٢ سنة ١٩٤٤ وتحصلت عليه الرسوم طبقا لهذا القانون وكان واجبا على مكتب الشهر العقاري إجراء الشهر المذكور بمجرد تقديم العقد إليه وإذا كان للمصلحة رسوم تكميلية كان يمكن أن تستصدر عنها أمر تقدير وكان واجبا أيضا مراجعة العقد عند تقديمه إليه والمطالبة بالنقص الذي ظهر في تقدير رسوم الصور وما كان يجوز أرجاء ذلك حتى صدور القانون الذي رفع رسوم التسجيل .

« وبما أنه لا نزاع قانونا في أن لمصلحة الشهر العقاري أن تمتنع عن تسجيل أي عقد يقدم إليها قبل أن يستوفي كامل حقها من الرسوم التي يحددها القانون وأن لها الحق في وقف الاستمرار في الإجراءات إذا ما تبين لها في أي مرحلة عن مراحلها أن كامل الرسوم لم يستوف وهي غير ملزمة باستصدار أمر تقدير إلا في حالة ما إذا كان الشهر قد تم فعلا أما قبل ذلك فلا عليها إذا هي امتنعت عن إتمام الإجراءات .

« وبما أن المسلم به أن عقد المستأنف عليها لم يكن قد تم شهره فعلا وقت اكتشاف النقص في تحصيل الرسوم المستحقة على أوراق هذا العقد فمن حق مصلحة الشهر العقاري أن تترقب عن إتمام الإجراءات كما أنه ليس في

بواجب التحفظ المفروض عليهم فلا يجوز لهم التخلص من المسؤولية بالادعاء بأن الحادث وقع نتيجة ظرف مفاجئ .

المسألة

وبما أن وقائع الدعوى كما تبين من الاطلاع على الأوراق والمذكرات المقدمة والجناية رقم ٢٣٠٤ سنة ١٩٤٦ كرموز المنضمة أن مبارك محمد أصيب بأفة في عقله فأخذه والده إلى المستشفى الأميرى لمعالجته وقد أحالته المستشفى إلى البواليس لالتخاذ الإجراءات القانونية لايداعه مستشفى الأمراض العقلية وقد وصل إلى قسم كرموز وعرض على الضابط المختوب الصول السيد الخولى فأمر باستدعاء مفتش الصحة وسلمه إلى الجاويش سليمان مساعد المستأنف عليه الأول الذى استبقاه مع بعض أهله تحت درجات سلم القسم ولما انتهت نوبته سلمه إلى الجاويش مصاحى السيد - كل ذلك حتى يحضر مفتش الصحة وفى أثناء وجود هذا المريض بالقسم وقبل وصول الطبيب قام من مكانه واندفع صاعدا على درجات السلم وتبعه قريباه محمد محمود محمد وحسن محمود خليل اللذان كانا معه ولكنهما لم يلحقا به قبل أن يصل إلى سطح المبنى وألقى بنفسه من فوقه فأحدث به ذلك كسورا وقد ثبت من تقرير مستشفى الأمراض العقلية أن هذا المريض كان مصابا بنقص فى قواه العقلية مما يجعله سريع الانفعال ويأتى بحركات على غير إرادته وأنه غير مسئول عما ينسب إليه وقد توفى متأثرا من إصاباته وثبت من تقرير الطبيب الشرعى الذى أجرى الصفة التشريحية أن الوفاة نتجت من جراح الرئة والالتهاب الرئوى المضاعفين للكسور المضاعفة التى كانت بالمريض .

وبما أن المستأنف رفع الدعوى رقم ١٦٦

سنة ١٩٥٠ ك اسكندرية وطلب الحكم بالزام المستأنف عليهم متضامين بأن يدفعوا له مبلغ ٥٠٠ جنيهات تعويضا عن الأضرار التى لحقت به نظير وفاة ابنه المريض المذكور وأسس دعواه على خطأ رجال قسم كرموز فى المحافظة عليه مما سهل له الصعود إلى سطح القسم وإلقائه بنفسه .

وبما أن محكمة أول درجة بعد أن استعرضت وقائع الدعوى قضت برفضها وأسست قضائها على أن هروب المصاب من القسم يعتبر نتيجة مباشرة لخطأ المدعى عليهما الأول والثانى (المستأنف عليهما الأول والثانى) أما إلقاءه بنفسه من سطح القسم منهما لا يمكن أن يكون نتيجة مباشرة لخطأهما إذ قد اعترض التسلسل لإرادة خارجية هى إرادة المصاب نفسه وبذلك لا يستقيم القول بأن الضرر قد وقع نتيجة للخطأ وقالت فى موضوع آخر من حكمها أنه واضح بما تقدم أنه رغم الخطأ المنسوب إلى المدعى عليهما الأول والثانى فإن المصاب كان محروسا حراسة فعلية وإن لم تكن حراسة قانونية ورغم تلك الحراسة فإنه استطاع أن يحدث الضرر بنفسه ويظهر من هذه المناقشة أن الضرر كان من الممكن أن يقع إذا لم يرتكب الخطأ وبذلك تكون رابطة السببية متفية ولا يكون هناك أساس للمسئولية .

وبما أن المستأنف ينعى على الحكم المستأنف بأنه وقد سلم بأن هناك خطأ من رجال البواليس إلا أنه افترض وجود إرادة للمريض مع أنه فاقد العقل كما أنها وقد اعتبرت أن حراسة أهل المريض له هى حراسة غير قانونية فما كان يجوز أن ترتب عليها أثرا .

وبما أن الفقرة الثانية من المادة الخامسة من

بنفسه وقائع متتابعة متتالية أدى لإيها الخطأ في عدم التحفظ عليه ولا يمكن أن تفترضها إرادة من المريض لأنه فاقد الإرادة وغير مسئول عن أعماله لنقص في عقله ولا يفتى في نفي الخطأ من رجال البوليس أن المريض كان في حراسة بعض أهله لأن التحفظ واجب على رجال البوليس أنفسهم لا يجوز أن يعمدوا به إلى غيرهم .

« وبما أن محكمة أول درجة جعلت لعنصر المفاجأة التي قام بها المريض أثر في نفي المسؤولية لأنه كان في حراسة عادية بواسطة أقاربه ورغم ذلك أمكنه الفرار إلى سطح القسم .

« وبما أنه لا شك في أن هناك فرق كبير بين بقاء بعض أهل المريض معه وبين التحفظ الذي يجب أن يقوم به رجال البوليس على المريض لمنعه عن الأضرار بنفسه أو بغيره إذا ما حصلت الثوبات الجنونية وقد قضت محكمة النقض في حكمها الصادر بتاريخ ١٩٤٦/١١/٣١ في القضية رقم ١٠٢ سنة ١٥ ق أنه ليس للمعلم أن يتمسك بأن الحادثة التي هي محل المساءلة كانت نتيجة ظرف مفاجيء ليتخلص من المسؤولية إلا إذا ثبت أنه قام بواجب المراقبة المفروضة عليه .

« وبما أن رجال البوليس لم يقوموا بواجب التحفظ المفروض عليهم فلا يجوز لهم التناقص من المسؤولية بالإدعاء بأن الحادث وقع نتيجة ظرف فجائي .

« وبما أنه لما تقدم يكون الحكم المستأنف في غير محله إذ نفي مسؤولية الحكومة بما يحدث للمستأنف من ضرر بوقاة ابنه لخطأ رجال البوليس قسم كرموز للتحفظ عليه وتقدر هذه المحكمة

القانون رقم ١٤١ سنة ١٩٤٤ الخاص بشأن حجز المصابين بأمراض عقلية تنص على أن النيابة أو لأمورى الضبطية القضائية من رجال البوليس كذلك إذا قام بمثل هذه الحالة (شخص مصاب بمرض عقلي)

أن يوضع المشتبه فيه تحت الحفظ ويعرض على طبيب الصحة للكشف عليه في مدى ٢٤ ساعة على الأكثر من وقت القبض عليه .

« وبما أنه لا نزاع في أن المريض مبارك محمد قد عرض على ضابط النوبة الصول السيد الخولى بقسم كرموز على اعتبار أنه من المشتبه في قوام العقلية فكان لزاماً عليه طبقاً للقانون أن يأمر بوضعه تحت الحفظ وهو يقول في التحقيقات أنه أمر الجاويش سليمان مساعد بالتحفظ عليه وهذا الأخير ينكر صدور ذلك الأمر إليه ، وسواء صدق (الصول) في قوله أو صدق الجاويش فإنه من المسلم به أن البوليس لم يضع المريض تحت الحفظ وأنه تركه مع بعض أهله تحت درجات سلم القسم ، فهذا خطأ ثابت في حق رجال البوليس يحملهم مسؤولية ما يحدث عنه من ضرر .

« وبما أن الضرر وقع من اندفاع المريض على درجات السلم والصعود إلى السطح وإلقائه بنفسه ، وحدوث إصابات أدت إلى وفاته وأن لوالده أن يعرض نتيجة ذلك .

« وبما أن محكمة أول درجة نفت قيام علاقة السببية بين هذا الخطأ وبين الضرر بمقولة إن هروب المصاب نتيجة للخطأ الذي وقع من رجال البوليس ، ولكن إلقاء المريض بنفسه من فوق السطح لا بد نتيجة مباشرة لهذا الخطأ . هذا القول غير صحيح إذ أن هروب المريض وإلقائه

التعويض المناسب بمبلغ ٢٠٠ جنيها .

و بما أن الصول السيد الخولي الضابط المنوب الذي عرض عليه المريض قرر أنه أمر المستأنف عليه الأول بالتحفظ عليه وقد أنكر هذا الأخير ولا ترى المحكمة في الأوراق ما يرجح قول أى منهما على الآخر ومن ثم لا ترى محلا لمشاركة المستأنف عليهما الأول والثاني اكتفاء لمسئولية المستأنف عليهما الثالثة باعتبار أن رجال البوليس جميعا تابعون لها وهى المسئولة عن الاضرار التي تحدث بالغير نتيجة لحطأ منهم .

(قضية مبارك محمد خليل ضد الجاويش سليمان مساعد فرج وآخرين رقم ٣٢٨ سنة ١٠ ق بالهيئة السابقة) .

٢٩٢

محكمة استئناف المنصورة

١٩ مايو سنة ١٩٥٥

- ١ — مسئولية عقدية . الفسخ التصني لعقد العمل .
- ب — سقوط الحق في رفع الدعوى بمرور سنة .

المبادئ القانونية

١ — ما قد يقال من أن مبنى التعويض في فسخ عقد العمل عسفا هو المسئولية التقصيرية التي تترتب على الفصل العسقي وهو عمل غير مشروع ما يستتبع سقوط الحق في المطالبة بالتعويض بمعنى ثلاث سنين طبقا لنص المادة ١٧٢ من القانون المدني . إن ما قد يقال من هذا هو غير صحيح اطلاقا إذ أن التعويض عن عدم مراعاة المهلة التي قضى بها الشارع بالفقرة الثانية من المادة ٦٩٤ من القانون المدني وبالمادة ٣٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ ومكافأة العامل عن مدة خدمته التي

أوجبها الشارع في المادة ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ في عقد العمل غير محدد المدة إذا كان فسخه صادرا من جانب رب العمل أو إذا كانت قد انتهت مدته . والتعويض عن الفصل العسقي الذي يشير اليه الشارع في الفقرة الثانية من المادة ٦٩٥ من القانون المدني وبالمادة ٣٩ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ ان أولئك جميعا ولو أن مصدر الحق فيها هو القانون بما وضعه في هذا الشأن من أحكام ملزمة أو بما فرضه من التزامات لا يمكن لأى من الطرفين ان يتحلل منها (المادة ٥٠ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢) فان تلك الإلزامات إنما منشأها العقد . وهى التزامات عقدية ما في ذلك شك وتترتب على الاتفاق الذي يتم بين المتعاقدين ولو ان القانون تدخل في أمرها بما نظمه لها من تلك الأحكام الآمرة التي عنى بها هؤلاء الذين يتعاقدون وقد فرضها الشارع لعقد بذاته ما يتأدى منه بالحتم ان يكون الاخلال بها عقديا . وان المسئولية التي لا وجود لها إلا إذا كان ثمت عقد بين الطرفين فانما هى مسئولية عقدية وليست تقصيرية وان في هذا جميعا ما يطابق لإرادة المتعاقدين كما يتفق وروى القانون إذ أن المتعاقدين بمجرد إبرامهما العقد بقبولان ضمنا كل الأحكام القانونية المفروضة للعقد ولهما الخيار وقت التعاقد في قبول ما تقتضيه أحكام القانون فيتمان العقد على أساسه أو رفضه جملة فلا يتعاقدان .

٢ — الرأى الصحيح فيما نص عليه الشارع بالفقرة الأولى من المادة ٦٩٨ من القانون المدنى عن انه وتسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد . هو أن هذا الميعاد هو ميعاد سقوط وليس ميعاد تقادم رغم التعبير بهذه الكلمة وعلى الأخص أن نص المادة المذكورة قد ورد عاما بالنسبة لأحد طرفى عقد العمل أى لكل من العامل ورب العمل فليس المقصود إذن حماية أحدهما دون الآخر ما يستدل منه فضلا عما تقدم جميعا ان ذلك النص قد أريد به وضع إجراء تنظيمى يمت بصدد تقصير آحاد المنازعات فى الدعاوى الناشئة عن عقد العمل كى يتوفر الاطمئنان الاجتماعى لدى أرباب الاعمال وأصحاب رؤوس الأموال كثورة بين طائفة العمال فيتفرغوا لما يوكل اليهم من أعمال لها أثرها الجسيم فى الاقتصاد العام .

٣ — إن مدة السقوط لا تقف ولا تنقطع ما يستتبع فى احتساب مدتها وجوب رفع دعوى أى بالمطالبة القضائية بمعناها الفعلى فلا يعتبر من قبيل المطالبة القضائية ما يقدمه العامل من شكاوى لآلية جهة حكومية كانت وإنما هو الطلب الواقع فعلا للمحكمة الجازم بالحق الذى يراى اقتضاه . ويكون ذلك فى مدى سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد .

المحكم

د حيث إن وقائع هذا الاستئناف تلخص -

على قدر ما يقتضيه هذا الحكم حالا - فى أن المستأنف (عبد الخالق ثروت) كان قد رفع دعواه أمام محكمة الدرجة الأولى فى ٢٠/٤/١٩٥٤ يقول فيها إنه كان يشغل وظيفة قومندان عام جمعية إسعاف الشرقية ثم أنزل إلى درجة مسعف لسوء تفاهم بينه وبين سكرتير الجمعية وفى ٢٨ يوليه سنة ١٩٥٢ قرر مجلس إدارة الجمعية فصله نهائيا من وظيفته ولأن هذا الفصل قد صدر عسفا ودون مراعاة الإخطار فى المدة القانونية وبغير اتباع الإجراءات التى ينص عليها قانون جمعية الاسعاف فإنه (المستأنف) يطلب الحكم له بمبلغ ٢٣٠٥ ج و ٢٠٠ م الذى يراه مستحقا له تعويضا ومكافأة . فدفع المدعى عليه من ضمن ما دفع به سقوط حق المدعى فى المطالبة بالمكافأة أو التعويض عملا بنص المادة ٦٩٨ من القانون المدنى . وبعد أن استعرضت محكمة الدرجة الأولى الدفوع التى أثارها المدعى عليه (المستأنف عليه) قضت فيما أصدرته بحكمها المؤرخ ٢٤ يونيه سنة ١٩٥٤ بسقوط الدعوى لرفعها بعد انقضاء أكثر من سنة من تاريخ انتهاء عقد العمل . ولم يعلن هذا الحكم للمستأنف حتى استأنفه فى ١٩/٣/١٩٥٥ لما ضمنه غريضة استئنافه ومذكراته ويقول فيه إن مدة السنة التى نصت عليها المادة ٦٩٨ من القانون المدنى هى مدة تقادم وليست مدة سقوط إذ تنص الفقرة الأولى من تلك المادة على أنه وتسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل ... وأنه لو لم يكن المشرع يعنى هذا التقادم بالذات لما كان من حاجة إلى النص عليه صراحة ولا كفى بقوله تسقط الدعاوى الناشئة ... الخ ويستند المستأنف فى هذا الصدد إلى ماورد بالفقرة

الثانية من المادة ٦٩٨ مدني من قول الشارع ولايسرى هذا التقادم الخاص وقد رد المستأنف عليه بما ضمنه مذكرته اجمالاً من أن المقصود بالمادة ٦٩٨ مدني هو سقوط الدعوى لحسم النزاع ووضع حد لاستنزاف الحقوق والمعاملات بين الناس — وأما الدفع بعدم الاختصاص وكان قد أثاره المستأنف عليه أمام محكمة الدرجة الأولى فلا محل بداهة لأن تعرض له هذه المحكمة

د وحيث إن هذه المحكمة لا ترى فيما ساقه طرفا النزاع ولا فيما جاء بأسباب الحكم المستأنف من بحث عما يقصد بسقوط دعوى العمل بالتقادم ما يغني عن وجوب استعراضه بشيء من الاسباب للوصول إلى ماهية ما يهدف إليه نص الفقرة الأولى من المادة ٦٩٨ من القانون المدني وتعرف الكيف القانوني الصحيح لسقوط الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد .

د وحيث إن هذه المحكمة إنما تستبعد من اعتبارها كلية ما قد يقال عن أن مبنى التعويض في فسخ عقد العمل عسفاً هو المسؤولية التقصيرية التي تترتب على الفصل العسفي وهو عمل غير مشروع ما يستتبع سقوط الحق في المطالبة بالتعويض بمضي ثلاث سنين طبقاً لنص المادة ١٧٢ من القانون المدني . ان ما قد يقال من هذا هو غير صحيح اطلاقاً إذ أن التعويض عن عدم مراعاة المهلة التي قضى بها الشارع بالفقرة الثانية من المادة ٦٩٤ من القانون المدني وبالمادة ٣٦ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ ومكافأة العامل عن مدة خدمته التي أوجبها الشارع في المادة ٣٧ من

المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ في عقد العمل غير محدد المدة إذا كان فسخه صادراً من جانب رب العمل أو إذا كانت قد انتهت مدته . والتعويض عن الفسخ التعسفي الذي يشير إليه الشارع في الفقرة الثانية من المادة ٦٩٥ من القانون المدني وبالمادة ٣٩ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ ان أولئك جميعاً ولو أن مصدر الحق فيها هو القانون بما وضعه في هذا الشأن من أحكام ملزمة أو بما فرضه من التزامات لا يمكن لأي من الطرفين أن يتحلل منها (المادة ٥٠ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢) فان تلك الالتزامات إنما منشأها العقد . وهي التزامات عقدية بما في ذلك شك وتترتب على على الاتفاق الذي يتم بين المتعاقدين ولو أن القانون تدخل في أمرها بما نظمها من تلك الأحكام الآمرة التي عني بها هؤلاء الذين يتعاقدون وقد فرضها الشارع لعقد بذاته ما يتأدى منه بالحتم أن يكون الأخذ بها عقدياً . وأن المسؤولية التي لا وجود لها إلا إذا كان ثمت عقد بين الطرفين فإنما هي مسؤولية عقدية وليست تقصيرية وان في هذا جميعاً ما يطابق إرادة المتعاقدين كما يتفق وروح القانون إذ أن المتعاقدين بمجرد إبرامهما العقد يقبلان ضمناً كل الأحكام القانونية المفروضة للعقد ولهما الخيار وقت التعاقد في قبول ما تقتضيه أحكام القانون فيتمان العقد على أساسه أو رفضه جملة فلا يتعاقدان . وأنه لمن الشاقص أن يقرر الشارع التزاماً في الدائرة العقدية وفي الوقت عينه يخرج منها على أنه من ناحية أخرى قد أورد الشارع في المادة ٦٩٨ من القانون المدني نصاً عاماً شاملاً لجميع الدعاوى الناشئة عن عقد العمل (إلا ما استثناءه في تلك المادة صراحة) وقرر لها حكماً بسقوطها بالتقادم بانقضاء سنة تبدأ من

وقت انتهاء العقد وكان تحت نظره ما فرضه هو من تعويض عن فسخ العقد بتعسف من أحد المتعاقدين (الفقرة الثانية من المادة ٦٩٥) وهذا الفسخ التعسفي فضلا عن ذلك يدخل بلايب في نطاق الدعاوى الناشئة عن عقد العمل الذي أراد الشارع سقوطها بالتقادم بانقضاء سنة من وقت انتهاء العقد .

« وحيث إنه عن سقوط الدعوى الناشئة عن عقد العمل أو سقوطها بالتقادم بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد فإن ما تراه هذه المحكمة أن التقادم إنما ينقضي به الحق ولا يتخلف بعده إلا التزاما طبيعيا - وانقضاء الحق بالتقادم يرجع إلى الامتناع أبان مدة محددة عن القيام بعمل يحتمه الشارع باستمرار قيام هذا الحق ، كما قد يكون التقادم وسيلة لانقضاء الدعوى الخاصة بحماية الحق بسبب التراضى مدة معينة عن تحريك الدعوى . وانه كما يصدر تنظيم الشارع للتقادم عن افتراض حصول الوفاء وحده فانه قد يكون لاعتبارات أخرى منها مراعاة النظام العام ومقتضياته أو وضع حد للنزاعات أو تخفيف العبء عن كاهل المدين حتى لا تراكم عليه فوائد رأس المال . ولما كانت ثمة مدد كثيرة نص عليها القانون كان بديها أن يختلف الغرض في كل منها أو في بعضها . إذ أن بعض تلك المدد يقصد مباشرة إلى انقضاء الحق أو انقضاء الدعوى الموكلة بحمايته وهذه هي مدد التقادم بينما أن البعض الآخر قصد به أن يكون إجراء تنظيميا وضعه القانون ليوحد النظام في وقائع بعينها تترتب عليها آثار قانونية محددة . وهذه هي مدد السقوط .

délais préfix — délais forclusifs —
péremption — déchéance
ويريد القانون في حالة السقوط أن يقوم

صاحب الحق لا يمكن استعمال حقه بإجراء معين خلال مدة معينة وإلا فانه يحرم هذا الحق . وتقريبا على هذا يعتبر ميعاد السقوط أحد الشروط اللازمة لاستعمال الحق وبهذا يقضى السقوط على الحق بغير أن يتخلف عنه شيء بينما يكون التقادم طريقا من طرق انقضاء الحق أو الدعوى ولا يمس أصل الحق في شيء إذ يتخلف عنه التزام طبيعي في ذمة المدين (الفقرة الأولى من المادة ٣٨٦ من القانون المدني) وفي السقوط يجب على المحكمة مراعاة مواعده وأن تقضى به من تلقاء نفسها بينما أنه في التقادم لا يجوز لها القضاء به إلا بناء على طلب من له مصلحة فيه . ومدة السقوط هي مدة متصلة *tempus continuun* فلا تقبل الوقف ولا الانقطاع أما التقادم فعلى العكس من ذلك . وثمة فروق أخرى لا ترى المحكمة محلا للخوض فيها .

« وحيث إنه إذا كان ذلك كذلك فانه يمكن استخلاص الضابط الذي به يتيسر التمييز بين مدة التقادم عن مدة السقوط ما تراه هذه المحكمة انه يتأدى في الحكمة التي هدف إليها الشارع فيما نص عليه من مدة معينة بغير الوقف عند التفسير الحرفي لذلك النص . وإنما يؤيد هذا الاتجاه ما يلاحظ من أن النصوص التي تحدد مددا معينة — في هذا الصدد — وترتب آثارا على انقضائها لم تكن بالدقة التي يمكن أن يمتنع معها الخلط بين مدة السقوط ومدة التقادم ومعنى هذا انه يجب ان لا تؤخذ عبارة « تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل ... » التي صدرت بها الفقرة الأولى من المادة ٦٩٨ من القانون المدني ، يجب أن لا تؤخذ تلك العبارة بمعناها الحرفي الصرف وآية ذلك ان تمت نصوصا في القانون لم تذكر كلمة

التقادم — كما في المادة ١٨٠ (عن سقوط دعوى التعويض عن الأضرار بلا سبب) والمادة ١٨٧ (عن سقوط دعوى استرداد مادفع بغير حق) والمادة ١٩٧ (عن سقوط الدعوى الناشئة عن الفضالة) في كل تلك النصوص لم ترد كلمة التقادم ومع ذلك فليس من ريب في أن المواعيد المذكورة بها — تلك المواد — هي مواعيد تقادم وليست مواعيد سقوط كما أنه من ناحية أخرى قد نص الشارع على الفقرة الأولى من المادة ٥٢ مدني على أنه « تسقط بالتقادم دعوى الضمان إذا انقضت سنة ... » وهي دعوى ضمان العيوب الخفية في الشيء المبيع ورغم هذا التعبير الصريح بكلمة التقادم فإنه ليس من خلاف في أن هذا الميعاد هو ميعاد سقوط . وإنما هي حكمة التشريع التي يجب أن تكون المعيار للتفرقة بين ما إذا كان الميعاد للسقوط أو للتقادم وهل يريد الشارع حماية المدين أم أنه يفرض إجراء تنظيميا يتعين على الدائن أن يسلكه حتى لا يحرم من حقه .

« وحيث إنه على ضوء هذه القواعد السالفة يكون الرأي الصحيح فيما نص عليه الشارع بالفقرة الأولى من المادة ٦٩٨ من القانون المدني عن أنه « تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد » هو أن هذا الميعاد هو ميعاد سقوط وليس ميعاد تقادم رغم التعبير بهذه الكلمة وعلى الأخص أن نص المادة المذكورة قد ورد عاما بالنسبة لأحد طرفي عقد العمل أي لكل من العامل ورب العمل فليس المقصود إذن حماية أحدهما دون الآخر ما يستدل منه فضلا عما تقدم جميعا أن ذلك النص

قد أريد به وضع إجراء تنظيمي يحث بقصد تقصير آراء المنازعات في الدعاوى الناشئة عن عقد العمل كي تتوفر الاطمئنان الاجتماعي لدى أرباب الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال كتوفرة بين طائفة العمال فيتفرغوا لما يوكل اليهم من أعمال لها أثرها الجسيم في الاقتصاد العام .

« وحيث أنه إذا كان هذا هكذا فإن مدة السقوط لا تقف ولا تنقطع ما يستتبع في احتساب مدتها وجوب رفع دعوى أي بالمطالبة القضائية بمعناها الفعلية فلا يعتبر من قبيل المطالبة القضائية ما يقدمه العامل من شكاوى لآلية جهة حكومية كانت وإنما هو الطلب الواقع فعلا للمحكمة الجازم بالحق الذي يراد اقتضاؤه ويكون ذلك في مدى سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد (وليس من حاجة إلى القول بأن انتهاء العقد إنما يعني أول ما يعني الغاء من جانب أحد طرفيه بإرادته المنفردة) ولقد قامت جمعية الاسعاف بالغاء العقد الذي كان بينها وبين المستأنف بفصلها إياه في ٢٨ يولييه سنة ١٩٥٢ ولكن المستأنف قد رفع دعواه أمام محكمة الدرجة الأولى في ٢٠ أبريل سنة ١٩٥٤ أي بعد انقضاء السنة التي يحددها القانون لرفع الدعوى في نوع النزاع المطروح .

« وحيث إنه لما تقدم جميعا يكون الحكم المستأنف صحيح ما يتعين معه تأييده في الزام المستأنف بالمصاريف عملا بالمادتين ٣٥٦ و ٣٥٦ مرافعات . »

(قضية عبد الخالق ثروت ضد رئيس جمعية الاسعاف العمومية بالزقازيق رقم ١٠٦ سنة ٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة نجيب سعد وكيل المحكمة وحسين عامر ومحمد زكي شبيب المستشارين) .

قضاء المحاكم الكلية

القضاء المدني

٢٩٣

محكمة دمنهور الابتدائية

١٢ يونيه سنة ١٩٥٥

وصى سابق . محاسبته عن مدة وصايته . تقديم الحساب إلى محكمة الأحوال الشخصية . ولم تفصل فيه . نزاع حول هذا الحساب . بعد التقرير بانتهاء مهمته لبلوغ القاصر سن الرشد . الاختصاص بالمحكمة الأحوال الشخصية دون المدنية . تعلق ذلك بالنظام العام . المخرج عين الجهة التي تختص بالفصل في ذلك الحساب وهي محكمة الأحوال الشخصية . الحكم بعدم اختصاص المحكمة المدنية بنظر الدعوى .

المبدأ القانوني

يبين من استقراء نصوص القانون أن المشرع قد رسم طريقاً لتصفية الحساب بين الوصي والقاصر وقد عهد إلى محكمة الأحوال الشخصية أمر هذه التصفية وإلزام الوصي بأداء باقي الإيراد وإيداعه خزانة المحكمة في ميعاد تحدده إذا كان عديم الأهلية لا يزال قاصراً أو تسليمه هذا الباقي إذا بلغ سن الرشد (م ١٠١٤ مرافعات) مما يدل على أن المشرع قد خرج على مألوف اختصاص هذه المحاكم العادية ولا تفسير لذلك إلا أنه أراد في سنيل نجاسة الأوصياء أن بكل أمر ذلك وعلى سنيل الاستثناء إلى محاكم الأحوال الشخصية وذلك لأنها أفدر من غيرها من المحاكم على الفصل في الحساب خاصة وأن لها

سلطة تغريم الوصي بغرامة لا تزيد على خمسين جنيهاً فإذا تكررت منه عدم تقديم الحساب جاز لها أن تحكم عليه بغرامة لا تزيد على مائة جنيهاً وذلك بغير إخلال بالجزاءات الأخرى التي نص عليها القانون (م ١٠٠٩ مرافعات) وهذه السلطة ليست للمحاكم العادية وبالتالي فلا يسوغ القول بأن القضاء المدني هو صاحب الولاية العامة في كافة الأنزعة المدنية ذلك أن القاعدة القانونية هي أن الالتزامات التي تنشأ مباشرة عن القانون وحده كتقديم الحساب تسرى عليها النصوص القانونية التي أنشأتها ويدخل في ذلك الجهة التي عينها القانون وخصها بالقضاء فيما يترتب عنه من آثار .

المحكمة

د من حيث إن المدعى رفع هذه الدعوى ضد المدعى عليه بصحيفة معانة ١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٤ جاء فيها ما ملخصه أن والد المدعى المرحوم حسان قطب سلامة توفي بتاريخ ٦ مايو سنة ١٩٣٣ فشملة بالولاية جده لأبيه المرحوم قطب أبو العينين سلامة حتى توفي في ٢٧ يونيه سنة ١٩٣٧ بعد أن باعه ١٦ ط ٣ ف أرض زراعية كائنة بحوض الجرن بناحية كفر الواق مركز حوش عيسى . وبتاريخ ١٢ يونيه

بغرامة تهديدية قدرها جنيه مصرى عن كل يوم من أيام التأخير، والحكم بعد فحص هذا الحساب بأن يدفع له المبالغ التي يسفر الحساب الذي تعتمد المحكمة عن إنشغال ذمتها بها مع المصاريف والآتعاب بحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبلا كفالة .

ورددت مذكرته الشارحة هذا الذي سلف، وإذا ناقشته المحكمة قرر بلسان ممثله أنه لا يعتمد تلك الكشف المقدمة بالدعوى الحسبية .

• وحيث إنه يبين من مطالعة الدعوى رقم ٣٦/٢٨ حسبي أبو المطامير أن الوصى (المدعى عليه) قدم إلى محكمة أبي المطامير الأحوال الشخصية كشوف حساب عن ١٦ ط و ٣ ف عن المدة من سنة ١٩٣٨ إلى آخر سنة ١٩٥٢ غير مؤيدة بالمستندات اللازمة سوى ورد مال عن سنة ١٩٤٩ وقد أشبر عليها السيد قاضى المحكمة المذكورة في ٢٠ يناير سنة ١٩٥٤ بتحديد جلسة ١٧ فبراير سنة ١٩٥٤ لمناقشة المدعى عليه والمدعى في تلك الكشف وفيها لم يحضر المدعى عليه فقضى لذلك بتغريمه ٣٠٠ قرش ، وظلت القضية تتداول بالجلسات حتى قررت المحكمة بجلسته ٢٦ مايو سنة ١٩٥٤ انتهاء مهمة المدعى عليه بالنسبة للدعى لبلوغه سن الرشد وعليه تسليمه أمواله في خلال ثلاثين يوماً وإيداع صورة من محضر التسليم في خلال هذه المدة قلم الكتاب .

• وحيث إن المدعى عليه حضر ولم يدفع الدعوى بأي دفع أو دفاع .

• وحيث إن الثابت بما تقدم أن المدعى عليه كان نائباً عن المدعى في المدة من ١٢ يونيه سنة ١٩٣٨ حتى ٢٦ مايو ١٩٥٤ تاريخ انتهاء مهمته بالنسبة له لبلوغه سن الرشد القانونية ، وقد

سنة ١٩٣٨ رشح المدعى عليه للوصاية على المدعى وهو ابن أخيه وتسلم تلك الأتيان لإدارتها فاستبد بريعها ولم يعط للدعى شيئاً منها بما اضطره إلى شكايته وقد عين وصياً عليه في ٥ يوليه سنة ١٩٣٨ لنيابة أبي المطامير للأحوال الشخصية وكان أن قرر المدعى عليه في محضر البوليس المؤرخ ١ فبراير سنة ١٩٥٣ أن المدعى يقيم في معيشة واحدة معه وأضاف أنه لم يحاسب على ريع الأرض حتى ذلك التاريخ وأبدى استعداداً للحاسبة ، ثم قدم كشف حساب لجلسة ٢٦ مايو سنة ١٩٥٤ أمام محكمة أبو المطامير للأحوال الشخصية في قضية المدعى رقم ٣٦/٣٨ حسبي أبو المطامير ولم يفحص هذا الحساب إذ قررت المحكمة المذكورة بتلك الجلسة انتهاء مهمة المدعى عليه بالنسبة للدعى لبلوغه سن الرشد وقد قام المدعى عليه بتسليم المدعى أطيانه ولكنه لم يظهريعها عن المدة التي زاول فيها استثمارها من ١٢ يونيه سنة ١٩٣٨ إلى ٢٦ مايو سنة ١٩٥٤ إذ انتهى في كشوف الحساب المقدمة منه إلى محكمة أبي المطامير للأحوال الشخصية إلى مديونية المدعى في مبالغ زاعماً أن نفقاته استنفدت إيراداته وزادت عليها بيد أن هذه النفقات لم تسكن من غلة أطيانه المدعى لأنه كان يعمل في مقابلها لدى عمه المدعى عليه في رعى مواشيه واستطرد المدعى يقول إنه نظراً لعدم فحص تلك الكشف بمعرفة محكمة الأحوال الشخصية فإنه يحق له طلب محاسبة المدعى عليه ومن ثم طلب الحكم بالزامه بأن يقدم حساباً مؤيداً بالمستندات عن ريع أطيانه التي استغلها مدة وصايته من ١٢ يونيه سنة ١٩٣٨ حتى ٢٦ مايو سنة ١٩٥٤ بحيث إذا تخلف عن ذلك يلزم

قدم الحساب عن بعض هذه المدة تنتهى في سنة ١٩٥٢ إلى محكمة أبى المطامير للأحوال الشخصية التى لم تفصل فيه رغم أنه كان معروضا عليها قبل أن تنتهى مهمته .

وحيث إن المادة ١٠٠٧ مرافعات المضاقه بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ تنص على أنه « يجب على النائب عن عديم الأهلية أن يودع قلم كتاب المحكمة (أى محكمة الأحوال الشخصية) حساباً عن إدارته مشفوعاً بالمستندات التى تؤيده فى الميعاد الذى يحدده القانون وكلما طلبت منه المحكمة ذلك فى الميعاد الذى تحدده » . وجرى نص المادة ١٠٠٨ مرافعات على أنه « تختص المحكمة المنظورة أمامها المادة دون غيرها بالفصل فى حساب النائب عن عديم الأهلية ... » ومؤدى هذا النص أن يكون الاختصاص بالمسائل المتعلقة بالحساب للمحكمة المنظورة أمامها المادة . فسواء رفعت الدعوى على النائب عن عديم الأهلية بطلب إلزامه بتقديم الحساب أو بأداء مبلغ معين باعتباره مترتباً فى ذمته أم رفعت من النائب بطلب التصديق على الحساب أو براءة ذمته من مبلغ معين ناشئ عن إدارته فإن المحكمة المختصة هى المنظورة أمامها المادة (أى محكمة الأحوال الشخصية) وقد روى فى ذلك أنها أقدر من غيرها من المحاكم على الفصل فى حساب الإدارة التى تشرف عليها وتوجهها وفقاً للقانون وظاهر أن مناط اختصاص محكمة الأحوال الشخصية أن تكون المادة لا تزال قائمة لديها فإذا انتهت بانتهاء الولاية على المال أصبح اختصاصها قاصراً على الفصل فيما قدم إليها من الحساب فعلاً وفقاً للبادء ٩٧٠ مرافعات التى تجعل تلك المحكمة مختصة بالفصل فى الحساب ولو بعد انتهاء الولاية

على المال (المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ بشأن تقديم الحساب ص ٤٨) . وقد جاء فى المادة ١٠١٥ مرافعات أنه « لا يجوز إعادة البحث فى أقلام الحساب إلا بسبب غلط مادى أو تكراراً أو تزوير يرفع الطلب بها إلى المحكمة التى فصلت فى الحساب » .

وحيث إنه يبين من إستقراء تلك النصوص أن المشرع قد رسم طريقاً لتصفية الحساب بين الوصى والقاصر وقد عهد إلى محكمة الأحوال الشخصية أمر هذه التصفية وإلزام الوصى بأداء باقى الإيراد وإيداعه خزانة المحكمة فى ميعاد تحدده إذا كان عديم الأهلية لا يزال قاصراً أو تسليمه هذا الباقي إذا بلغ سن الرشد (م ١٠١٤ مرافعات) مما يدل على أن المشرع قد خرج على ما لوف اختصاص هذه المحاكم العادية ولا تفسير لذلك إلا أنه أراد فى سبيل محاسبة الأوصياء أن يكمل أمر ذلك وعلى سبيل الاستثناء إلى محاكم الأحوال الشخصية وذلك لأنها أقدر من غيرها من المحاكم على الفصل فى الحساب خاصة وإن لها سلطة تغريم الوصى بغرامة لا تزيد على خمسين جنيهاً فإذا تكررت منه عدم تقديم الحساب جاز لها أن تحكم عليه بغرامة لا تزيد على مائة جنيه . وذلك بغير إخلال بالجزاءات الأخرى التى نص عليها القانون (م ١٠٠٩ مرافعات) وهذه السلطة ليست للمحاكم العادية وبالتالى فلا يسوغ القول بأن القضاء المدنى هو صاحب الولاية العامة فى كافة الأنزعة المدنية ذلك أن القاعدة القانونية هى أن الالتزامات التى تنشأ مباشرة عن القانون وحده كتقديم الحساب تسرى عليها النصوص القانونية التى أنشأتها ويدخل فى ذلك الجهة التى

عينها القانون وخصها بالقضاء فيما يترتب عنه من آثار .

د وحيث إن قواعد الاختصاص النوعي من النظام العام ويستفاد هذا المعنى من المادتين الرابعة من قانون إصدار قانون المرافعات والمادة ١٣٤ مرافعات التي أوجبت على المحكمة أن تحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى بسبب نوعها أو قيمتها من تلقاء نفسها d'affice (شرح المرافعات لأبي الوفا الطبعة الثانية سنة ١٩٥٣ ص ٣٤٤) . ومفاد ذلك أنه لا يسوغ التحايل على قواعد الاختصاص أو التهاون في أمره سواء بالسكوت أو الإحتكام (استئناف مصر ١٩٥٠/١٢/٢٦ المجلد ٥١ رقم ٨٧/١٥٢ ص ٢٤٠)

د وحيث بالابتناء على هذا الذي سلف يتعين الحكم بعدم اختصاص هذه المحكمة فيما

يختص بحساب المدة من سنة ١٩٣٨ إلى آخر سنة ١٩٥٢ لأن النزاع فيها يدور حول حساب كان معروض أمره على محكمة الأحوال الشخصية .

د وحيث إنه بالنسبة لحساب الفترة من سنة ١٩٥٣ حتى ٢٦ مايو سنة ١٩٥٤ تاريخ انتهاء مهمة المدعى عليه لبلوغ المدعى سن الرشد ، فإن هذه المحكمة تختص بالفصل فيه إذا لم يقدمه المدعى عليه إلى محكمة الأحوال الشخصية وترى المحكمة الزامه بتقديم كشف حساب المدة المذكورة مع تغريمه خمسين قرشا عن كل يوم من أيام التأخير عملا بنص المادة ٢١٣ من القانون المدني ، وهذا يقتضى إبقاء الفصل في المصاريف .

(قضية حسان حسان قطب سلامة ضد عبد الغني قطب سلامة رقم ٣٣٣ سنة ١٩٥٤ كلى دمنهور رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد شبل عبد المقصود وأحمد خيرت ومحمد سعيد المراسم الفضاة) .

قضاة المحاكم الشرعية

القضاء المدني

٢٩٤

٢٧ يناير سنة ١٩٥٥

محكمة بنها الجزئية

١ — قوة الشيء المقضي . تصرفه على المنطوق وما أقيم عليه من أسباب متصلة بالنزاع .
ب — التزيد في الأسباب الغير متصلة بالفصل في الدعوى . لاحجية .

المبادئ القانونية

١ — الممول عليه في اكتساب الحكم قوة الشيء المقضي هو المنطوق إلا إذا تضمنت الأسباب الفصل في بعض أوجه النزاع التي أقيم عليها المنطوق .

٢ — إذا عرضت المحكمة في أسباب حكمها إلى مسألة خارجة عن حدود النزاع المطروح أو لم تكن في حاجة إليها للفصل في الدعوى فلا يكون لها قوة الشيء المقضي .

المحكمة

« حيث إن المدعية قالت شرحا لدعواها إن المدعى عليه الثاني قد تسبب في قتل نجلها وحكم عليه نهائيا في القضية رقم ١٣٦٣ سنة ١٩٥٠ جنح بندر بنها وتأيد استئنافيا في القضية ١٣٥٦ سنة ١٩٥١ جنح س وقد طلب والد المجنى عليه تمويضنا الحكم له في الدعوى ٣٦٠ سنة ١٩٥١ مدني بنها وتأيد استئنافيا في القضية ١١٢ سنة ١٩٥١ س بنها ولأنه من حق المدعية أيضا وهي والدته

مطالبة المدعى عليهما أيضا تعويض عما أصابها من ضرر نتيجة فقد وحيدها وتقدر لذلك مبلغ ٥٠٠ جنية تعويضا لها مثلما حكم لوالده وذلك قبل المدعى عليهما بالتضامن فالمدعى عليه الثاني وهو الذي تسبب في الحادث يعمل لدى المدعى عليه الأول فيكونان مسئولين بالتضامن .

« وحيث إن الحاضر عن المدعى عليهما دفعا الدعوى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الدعوى ٣٦٠ سنة ١٩٥١ بنها الذي تأيد استئنافيا في الدعوى رقم ١١٢ سنة ١٩٥١ س بنها .

« وحيث إن الممول عليه في حجية الحكم هو قضاؤه الذي ورد به المنطوق دون الأسباب فالمنطوق هو الذي يحوز حجية الشيء المحكوم فيه . على أنه إذا كانت الأسباب قد تضمنت الفصل في بعض أوجه النزاع التي أقيم عليها المنطوق فإن ما جاء بالأسباب يعد قضاء مرتبطا بالمنطوق ومكملا له « راجع الدكتور الشرفاوي مرافعات ص ٢٥٢٤ .

« حيث إن الأصل أن قوة الشيء المحكوم فيه لا تلحق إلا بمنطوق الحكم ولا تلحق إلا بما كان من الأسباب مرتبطا ارتباطا وثيقا — فإذا كانت المحكمة قد عرضت تزييدا في بعض أسبابها إلى مسألة خارجة عن حدود النزاع المطروح عليها أو لم تكن بها حاجة إليها للفصل في الدعوى فإن ما عرضت له من ذلك لا يكون له قوة الشيء المحكوم فيه (راجع حكم النقض

فيه بالنسبة للمدعية الحالية لأنها لم تكن خصما في الدعويين سالفى الذكر ولا تهريب عليها من رفع الدعوى الحالية .

« وحيث إنه لما تقدم كله يكون الدفع المبدى من المدعى عليهما لا محل له وبتعين رفضه .

« وحيث إنه وإن كان من حق المدعية أن تتقاضى تعويضا عما أصابها من ضرر من جراء فقد ابنها إلا أنه مضى مدة قاربت الثلاث سنوات منذ وفاة ابنها في الحادث الذى تسبب فيه المدعى عليه الثانى فقد توفى في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠ بينما لم ترفع الدعوى إلا بصحيفة معلنة في ١٩٥٣/٩/٨ أى مدة طويلة تجعل المحكمة تعتقد بحق أنها مدة كافية لأن تنأى فيها ويلتم فيها جرحها ويتم فيها عزاؤها إلا أن هذا لا يحول دون توفر الضرر ولكن يؤثر في تقديره .

« وحيث إن المدعية قد ضيرت بفقد وحيدها وهى التى كانت ترجى في مستقبله رجلا وتضع فيه أملا متخذة منه سندا إذا مالت بها الأيام وتسكر لها الدهر وتوى المحكمة الاكتفاء بتعويضها عن ذلك الضرر بمبلغ مائتى جنيه يلزم بدفعها المدعى عليهما متضامنين عملا بالمادة ١٧٤ مدنى فالمدعى عليه الثانى تابع للمدعى عليه الأول .

« وحيث إن المدعى عليهما مازمان بالمصروفات عملا بالمادة ٣٥٧ من أرقام بما في ذلك الانعاب .

« وحيث إنه لا محل للنهس على التفاض فليس من حالات هذه الدعوى قانونا .

(قضية عزيزة محمد الباذلى ضد الحاج زكى محمد السخن وآخر رقم ٤٠ هـ سنة ١٩٥٤ يبتدر بنها رئاسة السيد الأستاذ عبد الحميد المرقاوى القاضى)

في القضية ٨٠ سنة ١٣ ق الصادر في ١٦ من مارس سنة ١٩٤٤ رقم القاعدة ١١٢ ص ٣٩٢ الجزء الرابع محمود عمر) .

« وحيث إنه متى تقرر ذلك وكانت المحكمة في حكمها الصادر من أول درجة في الدعوى ٣٦٠ سنة ١٩٥١ س بنها قد عرض في أسبابه لمسألة تعويض الوالدة وهى المدعية الحالية في وقت لم تكن هذه المسألة معروضة عليها ولم تكن الخصم في الدعوى الحالية مثلة في الدعويين آنفى الذكر يكون ذلك تفريعا على ما تقدم تزييدا خارجا عن حدود النزاع المطروح على المحكمة ولم تكن المحكمة بحاجة إليه للفصل في الدعوى ومن ثم فلا يكون له قوة الشيء المحكوم فيه .

« وحيث إن القواعد الخاصة بقوة الشيء المحكوم فيه من القواعد الضيقة التفسير التى يجب الاحتراس من توسيع مدى مشمولها منعا للإضرار التى قد تترتب على هذا التوسيع وإذن فكلا اختل شرط من شروط تلك القاعدة كالسبب أو الموضوع أو الاختصاص بأن اختلف أيها في الدعوى الثانية عما كان عليه في الدعوى الأولى وجب التقرير بألا قوة للحكم الأول تمنع الدعوى الثانية (حكم محكمة النقض في الدعوى ٧٠ سنة ٤ ق الصادر في ١١ أبريل سنة ١٩٢٥ بمجموعة محمود عمر رقم القاعدة ٢٤٦ ص ٢٧٤ الجزء الأول) .

« وحيث إن البناء على ما تقدم يكون الحكم الصادر في الدعوى ٣٦٠ سنة ١٩٥١ م بنها والمؤيد استئنافيا في الدعوى ١١٢ سنة ١٩٥١ م بنها غير جائز لقوة الشيء المحكوم

أن يكون موصوفاً أو معدلاً واما أن يكون مركباً .

٣ — إقرار المدعى عليه في الدعوى بأنه كان يضع اليد قبلاً على العين موضوع الدعوى وأزال يده، يعتبر إقراراً مركباً تناول واقعة الدعوى الأصلية مصحوبة بواقعة أخرى منفصلة عنها ولكنها مرتبطة بها وتؤثر على كيانها وجودها القانوني ومن ثم لا يتجزأ ولا يصلح دليلاً على قيام وضع يده على العقار موضوع الدعوى وتبقى الدعوى خالية من الإثبات في هذه الناحية .

٤ — إذا أصبح عنصر وضع اليد محلاً للنزاع بين طرفي الدعوى أضحي النزاع قائماً حول مسألة موضوعية يخرج الفصل فيها عن نطاق اختصاص القضاء المستعجل .

٥ — دعوى يطلب تسليم عقار بصفة أصلية تعتبر دعوى مجهولة القيمة عملاً بالمادة ٤٤ مرافعات وتختص بنظرها المحكمة الابتدائية ولا يمكن أن يقال بأنها دعوى مقدرة القيمة بحسب قيمة المال المراد تسليمه إذ قوام الدعوى هو الزام المدعى عليه فيها بعمل شيء معين وهو ما لا يمكن تقدير قيمة له .

المحكمة

من حيث إن المدعى رفع هذه الدعوى بصحيفتها المعلقة بتاريخ ١٩٥٥/١/٢٤ قال فيها إن المدعى عليه سبق أن استأجر منه ٢٠ من ١١ ط و ٣ ف بما يتبعها من ملحقات السكن

٢٩٥

محكمة أبو حمص الجزئية

٢٣ فبراير سنة ١٩٥٥

القاضي الجزئي . اختصاصه بالطلبات المستعجلة . شرطه .
الإقرار . أنواعه . عدم جواز تجزئته .

المبادئ القانونية

١ — لرافع الدعوى أن يبدى ما يشاء من طلبات أصلية أو احتياطية أمام جهة القضاء التي رفع دعواه إليها ولا يكون ذلك بالنسبة لجهة القضاء ذاتها وإن أسبغ القانون على هذه الجهة ولايتين كما هو الحال في قضاء المحاكم الجزئية فقد توافرها الاختصاص في الدعاوى المستعجلة والدعاوى المادية في حدود اختصاصها المخول لها ومع ذلك لا يطلب منها القضاء في موضوع واحد أما بصفة مستعجلة أو بصفة عادية إذ يجب الفصل بين الولايتين بالنسبة للطلبات المقدمة إليها فاما أن تنظرها بصفة مستعجلة واما أن تنظرها بصفة عادية ولا تكون الخيرة في الجهة القضائية التي تنظر الدعوى وإنما هذه الخيرة تكون بالنسبة لطلبات رافع الدعوى .

٢ — الإقرار حجة قاصرة على المقر —

لا يتجزأ على صاحبه إلا إذا انصب على وقائع متعددة وكان وجود واقعة منها لا يستلزم حتماً وجود وقائع أخرى — والإقرار كما هو معروف فقهاً وقضاء لا يخلو حاله من أحد أمور ثلاثة : فاما أن يسكون بسيطاً أو تاماً كاملاً واما

لمدة سنة واحدة تنتهى في نوفمبر سنة ١٩٥٤ وهي كائنة بناحية برسيق مركز أبو حمص ومنصوص في العقد على أنها معلومة الحدود للطرفين وأضاف أن من ضمن هذه الملحقات سكن المدعى عليه بصفته مستأجرا وهذا السكن عبارة عن زريبة مواشى وغرفتين وغرفة ثالثة في مسطح يقرب من نصف قيراط موضع الحدود والمعالم بالصحيفة واستطرد قائلا إنه بانهاء الاجارة يكون قد انتهى وضع يد المدعى عليه على الاطيان وملحقاتها ورغم ذلك الوضع القاطع في انتهاء العلاقة فقد استمر المدعى عليه واضعاً اليد بدون سند قانونى وبدون وجه حق في شغل السكن وأفراد عائلته على صورة مقصودة ضارة به وذكر أنه من المقرر أن انقضاء السبب الذى قامت عليه اليد يجعلها بغير سبب قانونى ويحق له رفع الدعوى الحالية بطلب تسليم العقار الموضع الحدود والمعالم بهذه الصحيفة وختم صحيفة دعواه بطلب الحكم أصليا . وبصفة مستعجلة واحتياطيا وبصفة موضوعية بتسليمه العقار الموضع الحدود والمعالم بالصحيفة مع إلزام المدعى عليه بالمصروفات والانتعاب بحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبلا كفالة وقدم تأييدا لدعواه عقد ايجار مؤرخ أول نوفمبر ١٩٥٣ صادرا منه للمدعى عليه ويفيد استئجار هذا الأخير إلى ٢٠ س ١١ ط ٣ ف بناحية برسيق مركز أبو حمص معلومة الحدود للطرفين لمدة سنة واحدة تبدأ من أول نوفمبر سنة ١٩٥٣ وتنتهى في آخر اكتوبر سنة ١٩٥٤ .

ومن حيث إن الحاضر مع المدعى تناول أساسا نيد الدعوى في مراقبته الشفوية مضما على طلباته الواردة بصحيفة افتتاح الدعوى وقدم بمذكرة تفصيلية بدفاعه طلب فيها الحكم بالإلزام

المدعى عليه بتسليم العقار الموضع بصحيفة الدعوى أصليا وبصفة مستعجلة واحتياطيا بصفة موضوعية وقال شرحا لطلبه إن الواقعة المطلوب فيها الحكم قوامها اعتراف المدعى عليه بمحضر الجلسة إذ أقر صراحة بأنه كانت تربطه بالمدعى علاقة ايجارية ثم انتهت في آخر سنة ١٩٥٤ الزراعية وبذلك لا يكون من ثمت سبب قانونى يستند إليه في وضع يده على العقار موضع الدعوى والذي كان يتبع الاطيان الزراعية قوام العلاقة ايجارية وأضاف ان اختصاص قاضي الأمور المستعجلة متوافر في عناصر الدعوى إذ هذا الاختصاص يقوم متى كان شاغل العقار لا يستند إلى سبب قانونى لشغله لأن يده في هذه الحالة تكون يد غاصب ويختص قاضي الأمور المستعجلة بطرده لتوافر مناط اختصاصه من استعجال وعدم المساس بأصل الحق واستطرد قائلا إنه لا يجدى المدعى عليه القول بأن ابنه هو الذى يشغل العقار موضع الدعوى إذ ما دام هو مقر بانهاء العلاقة القانونية بينه وبين المدعى وبالتالي انهاء السبب المترتب عليها فيجب إزالة كل أثر ليد على العقار ودعم وجهة نظره بموقف المدعى عليه نفسه فهو لم يدع استمرار الاجارة بالنسبة للسكن المطلوب إخلاؤه منه وأوضح انه وان طلب الحكم للمدعى بطلباته بصفة مستعجلة فان ذلك لا يمنعه من أن يطلب الحكم بها بصفة موضوعية إذ ولاية الحكم في الحالتين متجمعة في المحاكم الجزئية حيث لا يوجد تنظيم لاستغلال الأمور المستعجلة عن الأمور الموضوعية وقال إن المحكمة مختصة بنظر طلبات المدعى إذا ما قضت فيها بصفة موضوعية فدعوى التسليم الموجهة للمدعى عليه من الدعاوى معلومة القيمة وليست دعوى بمجهولة القيمة لأن مقومات الفصل فيها يستند لأصل الحق المتنازع على تسليمه ويكون

تقدير القيمة بحسب القواعد الواردة بالمادة ٣١ مرافعات أى بقيمة المال المطلوب تسليمه .

« ومن حيث إن المدعى عليه لم يقدم مذكرة بأوجه دفاعه فى الدعوى وكان قد دفعها قبلاً بجلسته المرافعة بإنكار وضع يده على العقار المطلوب تسليمه فى الدعوى قائلاً إنه كان مستأجراً لدى المدعى منذ خمسة وثلاثين عاماً وعند ما صدرت قوانين الإصلاح الزراعى استولى المدعى على نصف ما كان يستأجره ثم استولى بعد ذلك على الباقي عنوة وأكده عدم وضع يده على السكن موضوع الدعوى حيث ترك الإقامة فيه نازحاً الى ناحية بركة غطاس وختم دفاعه بأن ابنه هو الذى يشغل السكن حالياً دونه .

« ومن حيث أنه بآدى ذى بدء يتعين تحديد طلبات المدعى لمعرفة ولاية هذه المحكمة عليها إذ بالرجوع الى صحيفة دعواه وما ورد بمذكرته تبين أنه يطلب الحكم بإلزام المدعى عليه بتسليم السكن الموضع بصحيفة الدعوى على أن يكون ذلك أصلياً بصفة مستعجلة واحتياطياً بصفة موضوعية والذى لا خلاف فيه أن طلبات المدعى واحدة وقوامها تسليم العقار موضوع الدعوى . وليس له طلبات أصلية وأخرى احتياطية وإنما الخيرة وردت بشأن الجهة التى لها ولاية الفصل فى الدعوى وهذا وضع يتجافى مع القواعد القانونية إذ المقرر أن للمدعى أن يبدى ما يشاء من طلبات أصلية أو احتياطية أمام جهة القضاء التى رفع دعواه إليها ولا يكون ذلك بالنسبة لجهة القضاء ذاتها حتى وإن أسبغ القانون على هذه الجهة ولايتين كما هو الحال فى قضاء المحاكم الجزئية فقد توافر لها الاختصاص فى الدعاوى المستعجلة والدعاوى العادية فى حدود اختصاصها

المحول لها ومع ذلك لا يطلب منها القضاء فى موضوع واحد إما بصفة مستعجلة أو بصفة عادية إذ يجب الفصل بين الولايتين بالنسبة للطلبات المقدمة إليها فاما أن تنظرها بصفة مستعجلة وإما أن تنظرها بصفة عادية ولا تكون الخيرة فى الجهة القضائية التى تنظر الدعوى وإنما هذه الخيرة تكون بالنسبة لطلبات المدعى فله أن يقدم بعضها للفصل فيه بصفة أصلية والبعض الآخر بصفة احتياطية حسبما يشاء .

« ومن حيث إنه تأسيساً على ما تقدم وقد أصر الحاضر مع المدعى على عرض طلبه على المحكمة باعتبار أن لها ولايتين ولاية الحكم فى المواد المستعجلة وولاية الحكم فى المواد العادية فان المحكمة تطرح الطلب الاحتياطى جانباً ولا تقوم ولايتها إلا بالنسبة للطلب الأصيل وهو القضاء فيها بصفة مستعجلة فى موضوع الدعوى إذ الطلب الأصيل أى جهة القضاء الأصلية التى حددها المدعى لتنظر دعواه هى محل الاعتبار .

« ومن حيث أنه فى هدى ما تقدم يتعين بحث حدود الدعوى فالمدعى يطلب الحكم بإلزام المدعى عليه بتسليم العقار موضوع الدعوى ويؤسس طلبه على أن المدعى عليه أصبح شاغلاً للعقار بغير ماسبب أو سند قانونى إذ العلاقة التجارية التى كانت قائمة بينهما قد انتهت ويكون بذلك فى مركز الغاصب ويحق طرده من العقار بحكم مستعجل .

« ومن حيث إنه بصفة مبدئية فان العلاقة التجارية التى كانت قائمة بين المدعى والمدعى عليه كانت قاصرة على الأهلان الزراعية إذ لم يذكر فى عقد الإيجار شيء ما من السكن المطلوب إخلاء المدعى عليه منه وبذلك يكون وضع يد

هذا الأخير على السكن موضوع الدعوى إن صح لا يستمد دليله من عقد الايجار المقدم من المدعى والصادر منه للدعى عليه إذ هذا العقد قاصر على قيام العلاقة الايجارية فيما يتعلق بالأطيان الزراعية دون سواها .

« ومن حيث إنه من المقرر في دعاوى الطرد أن على المدعى فيها عبء اثبات واقعتين أولهما وضع يد المدعى عليه على العقار موضوع الطرد وثانيهما اثبات أن وضع اليد المذكور غصبها بغير ما سبب أو سند قانوني .

« ومن حيث إن المدعى لم يقدم من جانبه دليلا على وضع يد المدعى عليه على العقار موضوع الدعوى وإنما سنده في ذلك اعتراف المدعى عليه بالجلسة من أنه كان يضع اليد وأزالها بتركه الإقامة في السكن المطلوب تسليمه .

« ومن حيث إنه من المقرر قانونا أن المحكمة تنظر الدعوى عند التحقق من صحة مزاعم المدعى فيها بالحالة التي كانت عليها وقت رفعها بصرف النظر عما يطرأ بعد رفعها وفي ضوء هذه القاعدة يكون المدعى قد رفع دعواه أصلا أمام القضاء دون أن يقدم ثمة دليل من جانبه على توافر وضع يد المدعى عليه وإنما استخلص هذا الدليل من أقوال المدعى عليه بالجلسة والتي قوامها أنه كان يضع يده قبلا وأزالها .

« ومن حيث إن الاقرار القضائي الصادر من المدعى عليه أصبح سند الدعوى دون ما سند خلافه ومن ثم يتعين بحث هذا الاقرار وحجيته على المقرر ومدى صلاحيته سندا لطلبات المدعى — نقول إن القاعدة القانونية في الاقرار وردت في المادة ٤٠٨ من القانون المدني الجديد فقد عرفت

الاقرار القضائي وأوردت المادة ٤٠٩ مدني في فقرتها الأولى أن الاقرار حجة قاصرة على المقر وأوردت المادة الثانية أن الاقرار لا يتجزأ على صاحبه إلا إذا انصب على وقائع متعددة وكان وجود واقعة منها لا يستلزم حتما وجود الوقائع الأخرى — يستفاد من ذلك وعلى ما هو معروف فقها وقضاء أن الاقرار لا يخلو حالة من أحد أمور ثلاثة فاما أن يكون بسيطا أو تاما كاملا وإما أن يكون موصوفا أو معدلا واما أن يكون مركبا .

« ومن حيث أن اقرار المدعى عليه وقوامه أنه كان يضع اليد على العقار موضوع الدعوى واختلافه بترك الإقامة فيه لا يعد وأن يكون اقرارا مركبا تناول واقعة الدعوى الأصلية مصحوبة بواقعة أخرى منفصلة عنها ولكنها مرتبطة بها وتؤثر على كيائها ووجودها القانوني ومن ثم لا يتجزأ بوصفه اقرارا صادرا في مجلس القضاء إذ قول المدعى عليه أنه لا يضع اليد حاليا لا يعدو دفعا للدعوى المدعى فيها عليه بوضع اليد ولا يجوز أن تأخذ بالاقرار القائل بوضع يده السابق وطرح اقراره من أنه لا يضع اليد حاليا إذ هذا يخالف قصد المدعى عليه من اقراره ولا يجوز تكليف المقر باثبات ما كان في مصلحته إذ في هذا تحمله لعبء الاثبات خاصة وأن المدعى لم يقدم دليلا من جانبه على وضع يد المدعى عليه على العقار موضوع الدعوى حتى يمكن أن نسمي ما قاله المدعى عليه لمصلحته من أنه لا يضع اليد حاليا دفعا وتكلفه باثباته وتسوق المحكمة مثلا على هذه الحالة بالدعوى التي يرفعها دائن يطالب فيها خصمه بدين له في ذمته دون أن يقدم دليلا على صحة المديونية ويأتي الخصم ويقر بالدين مردفا اقراره بوفائه أو جزء منه فليس من العدل في شيء أن تكلفه باثبات دفعه للدين أو جزء منه

مع ان مديونيته لم تثبت الا باقراره (تراجع رسالة الاثبات للاستاذ احمد نشأت ص ٤٨٠ وما بعدها) .

« ومن حيث ان اقرار المدعى عليه حسبما سلف لا يصلح دليلاً على قيام وضع يده على العقار موضوع الدعوى ومن ثم تبقى الدعوى خالية من اثبات هذه الناحية ولا يجوز والمحكمة تفصل في الدعوى بصفة مستعجلة اباحة الاثبات للمدعى بغير دليل كتابي كالا حالة على التحقيق مثلاً إذ هذا يخرج عن ولاية القضاء المستعجل لمساسه بأمور موضوعية تمتنع عليه بحجها أو التعرض لها .

« ومن حيث ان الاستفادة مما تقدم ان عنصر وضع اليد أصبح محل نزاع طرفي الدعوى فالمدعى يقول بتوافره في جانب المدعى عليه وهذا الأخير ينكره الأمر الذي يضحى به النزاع في الدعوى قائماً ودائراً حول مسألة موضوعية يخرج الفصل فيها عن نطاق اختصاص القضاء المستعجل ويتعين أخذاً بذلك الحكم بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى بغير ما طلب من المدعى عليه إذ هذا الاختصاص هو من المسائل المتعلقة بالنظام العام بالاجماع بغير أدنى شبهة أو خلاف .

« ومن حيث انه وان كانت المحكمة قد قصرت بحثها للدعوى في حدود الطلب الأصلي المقدم لها لما سبق من أسباب فان الدعوى المطروحة تخرج كذلك عن اختصاص القضاء العادي لهذه المحكمة إذا ما نظر إليها بصفة موضوعية عادية إذ هي دعوى قوامها تسليم عقار والمقرر ان دعوى التسليم المرفوعة بصفة أصلية تعتبر دعوى غير مقدرة القيمة عملاً بحكم المادة ٤٤ مرافعات وقيمتها زائدة عن مايتين وخمسين جنيناً (يراجع في ذلك كتاب المرافعات المدنية والتجارية للدكتور أبو الوفا ص ٢٩٧ وما بعدها وكتاب المرافعات المدنية والتجارية للدكتور الشرقاوي ص ٢٦٢) .

« وحيث انه على أى الناحيتين نظر إلى موضوع الدعوى فانها تخرج عن اختصاص هذه المحكمة ويكون لا محيص من القضاء بعدم الاختصاص لتعلقه بالنظام العام في كلا الحالين .

« ومن حيث انه عن المصروفات فلا مرأى في الزام المدعى بها إذ هو الذى خسر الدعوى عملاً بالمادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ مرافعات . »

(قضية أحمد سالم شعبان ضد بدر رفاعى أرقام ٣٤ سنة ١٩٥٥ برئاسة السيد الأستاذ محمود غرابة القاضى) .

الفسخ الارادى لعقد العمل الفردى

للسيد الأستاذ فتحى عبد الصبور
القاضى بمحكمة القاهرة الابتدائية

— ٣ —

٥٢ — الصورة الرابعة — معاملة رب العمل الجائرة : والصورة الرابعة من صور الفسخ التعسفى لعقد العمل الواردة فى القانون قد أوضحتها المادة ٢٩٦ مدنى فى فقرتها الأولى التى تقضى بأنه ، يجوز الحكم بالتعويض عن الفصل ولو لم يصدر هذا الفصل من رب العمل إذا كان الأخير قد دفع العامل بتصرفاته agissements وعلى الأخص بمعاملته الجائرة injuaces أو مخالفة شروط العقد إلى أن يكون هو فى الظاهر الذى أنهى العقد .

والمعاملة الجائرة هى كل تصرف من رب العمل يكون غير عادل لمخالفته للقانون أو لشروط التعاقد بينه وبين العامل أو لما يشوبه من تعسف فى استعمال الحق فاذا رفض رب العمل زيادة أجر العامل المتفق عليه فإن هذا الرفض لا يعد عملاً جائراً موجباً للتعويض وقد قضى بأنه ، إذا كانت المعاملة الجائرة من صاحب العمل تندرج تحت مدلول عبارة الفسخ بدون سبب فاذا كان العامل قد وجد عملاً آخر براتب يزيد عن راتبه الحالى وتمسك صاحب العمل ببقائه ورفض أن يزيده فلا يعد هذا عملاً جائراً يبيح الفسخ (١) بل هو حق لصاحب العمل يمارسه ولا تريب عليه فى ذلك (شتتين الكوم الابتدائية ٢ مارس سنة ١٩٥٢ بحاماة س ٣٢ ص ١١٤٦) .

وإذا لم يكن تصرف رب العمل مخالفاً لالزام قانونى أو اتفاقى فلا يمكن اعتباره معاملة جائرة مادام أنه يستند إلى حق لم يتعسف فى استعماله ولا يكون للعامل فى هذه الحالة أن يتوقف عن العمل أو أن يفسخ العقد ما لم يكن هناك مبرر لدى العامل فى فسخ العقد إذا كان غير محدد المدة أو توافرت حالة من حالات المادة ٤١ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ وهى حالات صدور خطأ من رب العمل كما سنبين أو إذا أراد الاستقالة من العمل وفقاً للمادة ٤٤ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ أو المادة ٦٧٨ مدنى .

٥٣ — ولا يعد امتناع رب العمل عن تنفيذ التزام من التزاماته معاملة جائرة إذا كان العامل نفسه قد امتنع فعلاً من قبل عن تنفيذ الالتزام المقابل للالتزام الذى امتنع رب العمل عن تنفيذه إذا لم يختلف ميعاد الوفاء لكل من الالتزامين وذلك لأن امتناع رب العمل فى هذه الحالة جائز قانوناً

(١) لاتعد الرغبة فى زيادة الأجر مبرراً لفسخ من جانب العامل فى رأينا إلا إذا كان قد مضى على الخدمة بالأجر مدة طويلة دون أن يزيده رب العمل شيئاً ورغم زيادة إنتاج العامل أو نشاطه مع زيادة أعبائه وتقديمه فى السن .

(م ١٦١ مدني) لأن عقد العمل الفردي كما قدمنا في المقال الأول من هذا البحث عقد ملزم للجانبين ومن القواعد الأساسية في العقود الملزمة للجانبين ارتباط تنفيذ الالتزامات المتقابلة فيها على وجه التبادل والقصاص (راجع مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدني الجزء الثاني ص ٣٣٣) مالم يكون رب العمل ملزماً قانوناً أو اتفاقاً بأن يبدأ بتنفيذ التزامه قبل العامل أولاً ، إذ في هذه الحالة لا يجوز لرب العمل أن يدفع بعدم تنفيذ العامل التزامه المقابل بل يكون عدم قيامه بالتزاماته مجيزاً للعامل في فسخ العقد وفقاً لنص المادة ١٤١/٢ دون تعويض كما سنبين .

٥٤ - مخالفة شروط العقد : وتعد مخالفة شروط العقد معاملة جائرة بمثابة فصل تعسفي لو دفعت العامل إلى التوقف عن العمل وتكون موجبة للتعويض ذلك لأن الأصل أن العقد شريعة المتعاقدين متى تم على وجه شرعي فإنه يلزم عاقيه بما يرد الاتفاق عليه جميعاً دون أن يكون لأحدهما أن يتفرد بحق تعديله أو نقضه (م ١٤٧/١ مدني) بل لا يكون تعديله جائزاً قانوناً إلا بتراضي العاقدین أو لسبب من الأسباب المقررة في القانون (١) مثل ما ورد في نص المادة ٢٩٦/٢ مدني من أن نقل العامل إلى مركز أقل ميزة أو ملاءمة من المركز الذي كان يشغله لغير ماذنب جناه لا يعد تعسفاً بطريق غير مباشر إذا ما اقتضته مصلحة العمل ولكنه يعد كذلك إذا كان الغرض منه إساءة العامل ، . وقد يعد تكليف العامل بعمل غير المتفق عليه أو نقله من سلك الأجر الشهري إلى سلك الأجر غير الشهري مخالفة لشروط العقد ومعاملة جائرة من رب العمل توجب التعويض (م ١٩١٨ و ١٩١٩ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢) كما قد يكون عدم قيام رب العمل بالتزامه التعاقدى بإداء الأجر في مواعيده المنصوص عليها في ذات العقد أو قيامه باقتطاع جزء من الأجر لغير سبب قانوني بغية دفع العامل إلى ترك العمل - معاملة جائرة موجبة للتعويض . على أنه لا يمكن بداهة حصر جميع حالات مخالفة شروط العقد لأن ذلك راجع إلى ظروف التعاقد وتقدير القضاء وتفسيره لنية المتعاقدين ولذا سنكتفي بتفصيل ماسقناه من أمثلة عن المعاملة الجائرة لمخالفة شروط العقد .

٥٥ - أولاً - تكليف العامل بعمل غير المتفق عليه : الأصل أن العامل لا يلتزم إلا بأداء العمل المتفق عليه في التعاقد عملاً بقاعدة أن العقد قانون المتعاقدين فإذا لم يتحدد نوع العمل الواجب على العامل أدائه أو لم يتحدد مداه اتفاقاً فقد ذلك العمل ومداه طبقاً لعرف المهنة أو الجهة التي يؤدي فيها العمل فإن لم يوجد عرف تولى القاضي ذلك التحديد وفقاً لمقتضيات العدالة (م ٦٨٢ مدني) . فليس لرب العمل أن يكلف العامل بعمل غير المتفق عليه أو يخرج على القيود المشروطة في العقد لأن حقه في تنظيم العمل بمؤسسته وإدارتها مقيد بعدم مساسه بحقوق العمال الأساسية التي تضمنها تشريع العمل فإذا تبين لصاحب العمل اتباع طريقة ما في الإنتاج أو تنظيم العمل وجب ألا يكون لهذه الطريقة تأثير على مصلحة العامل أو انتهاكاً لحقوقه المنصوص عليها في القانون (استئناف

(١) كما في نظريتي الحوادث الطارئة والأفعان (م ١٤٧/٢ و ١٤٩ من القانون المدني) على أنه لا يجوز للقاضي أن يبدل العقد لأن عمله يقتصر على تفسيره بالرجوع إلى نية المتعاقدين مع مراعاة أحكام هاتين النظريتين .

القاهرة — هيئة تحكيم ١٩٥٢/٢/٥ المحاماة ص ٣٣ ص ١٢٨٠) .

٥٦ — وإذا امتنع على رب العمل أن يكلف العامل عند تغيير العمل مؤسسة بعمل غير العمل المتفق عليه إلا أن له أن يكلف العامل بصفة دائمة عمال غير المتفق عليه إذا لم يختلف في طبيعته عن العمل المتفق عليه اختلافا جوهريا رغم عدم موافقة العامل (م ١٩/٢ ق ٣١٧ سنة ٥٢) فيختلف العمل الرئيسى المتفق عليه في العقد عن العمل الذى يكون فيه العامل مرموسا وكذلك يختلف اختلافا جوهريا العمل الفنى عن العمل غير الفنى والعمل العقلى عن العمل اليدوى فمثلا إذا نقل رب العمل مدير مصنعه إلى عمل كتابى فى مكتبه فإن العمل الجديد بلا ريب يختلف فى طبيعته اختلافا جوهريا عن العمل المتفق عليه وهو إدارة المصنع وعلى ذلك فثل هذا التكليف يعد مخالفا لشروط العقد ومعاملة جائرة موجبة للتعويض لأنه بمثابة الفصل التعسفى من جانب رب العمل .

ولرب العمل كذلك أن يكلف العامل عمالا غير المتفق عليه إذا كان يختلف عنه اختلافا جوهريا إذا مادعت الضرورة لذلك منعاً لوقوع حادث أو لاصلاح ما نشأ عنه أو فى حالة القوة القاهرة على أن يكون ذلك التكليف بصفة مؤقتة لا دائمة (م ١٩/١ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢) .

٥٧ — نقل العامل إلى مركز أقل ميزة : ومع ذلك فقد قضت المادة ٢/٦٩٦ من القانون المدنى بأن نقل العامل إلى مركز أقل ميزة أو ملاممة من المركز الذى يشغله لغير ما ذنب جناه لا يعد عملا تعسفيا بطريق غير مباشر إذا ما اقتضته مصلحة العمل ولكنه يعد كذلك إذا كان الغرض منه إساءة العامل ، فإذا لم يكن العمل الجديد مختلفاً عن عمله الأول اختلافا جوهريا وإنما قصد به إساءة العامل والإضرار به فإن تصرف رب العمل بهذا التكليف يكون موجبا للتعويض لأنه يعد عملا تعسفيا لطريق غير مباشر .

وقد قضى بأن تكليف العامل بالعمل فى بوفيه رب العمل بدلا من عمله الأول « بارمان » يعد تكميلا بعمل غير المتفق عليه ويختلف عنه اختلافا جوهريا (عابدين الجزئية فى ١٦/٤/١٩٥٠ مجموعة أحكام الأستاذ منيب ص ٣٤٨) . ولكننا نرى أن عمل العامل فى البوفيه لا يختلف اختلافا جوهريا عن عمله « بارمان » ، وإن كان فى نقل العامل من عمله كـ « بارمان » إلى عامل بوفيه يعد نقلا إلى مركز أقل ميزة إذ يدر عليه عمله الأول منفعة تزيد عما يحصل عليه عامل البوفيه ، ولذلك يعد مثل هذا النقل معاملة جائرة من رب العمل موجبة للتعويض .

كما حكم بأن نقل العامل من فرع البنك الذى يعمل به إلى فرع آخر يبلد أخرى لا يعد خروجاً على قواعد العمل ما لم يكن قد ارتبط العامل بالبلد الأول بعمل إضافى بقبول رب العمل فإن نقله فى هذه يكون بلا مسوغ ظاهر أو مقتضى من صالح العمل ويكون بمثابة الفصل بلا مسوغ (عابدين ١١/٤/١٩٥٠ مجموعة الأستاذ منيب ص ٢٣٤) ذلك لأن رب العمل فى هذه الصورة إنما يكون قد قصد الإساءة إلى العامل وفقا لنص المادة ٢/٦٩٦ مدنى . أما نقل العامل من العمل بالفرع الرئيسى للبنك إلى فرع آخر فإنه يعد مخالفا لشروط العقد إذا كان قد نص فيه على أن خدمة العامل تكون بالفرع الرئيسى .

وإذا كان رب العمل لم يهدف بالنقل إلا إلى مصلحة العمل وحدها فإن نقل العامل في هذه الحالة إلى عمل لا يختلف عنه اختلافا جوهريا لا يعد معاملة جائرة أو فصلا تعسفيا ولو أدى إلى تغيير في مركز العامل أدبيا (يراجع حكم القاهرة الابتدائية ٢٠ مارس سنة ١٩٥٤ منشور بالمرجع في عقد العمل للاستاذ كامل بدوى بند ٢٤٨)

٥٨ - ولسنا في حاجة إلى القول بأن مجال تطبيق المادة ٦٩٦ / ٢ من القانون المدنى لا يكون إلا إذا كان العمل الجديد مختلفا اختلافا جوهريا عن العمل الأول أما إذا كان يختلف عنه فلامناص من تطبيق المادة ١٩ / ١ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ وذلك لما قضت به المادة ٦٧٥ / ١ مدنى فى الفصل الخاص بعقد العمل من أنه لا تسرى الأحكام الواردة فى هذا الفصل إلا بالقدر الذى لا تتعارض فيه صراحة أو ضمنا مع التشريعات الخاصة التى تتعلق بالعمل ... ، وعلى ذلك فلا محل للبحث فيما إذا كان رب العمل قد قصد بنقل العامل من عمله الأول إلى عمل آخر الإساءة للعامل أم لا إلا إذا كان العاملان لا يختلفان اختلافا جوهريا .

٥٩ - ولا مراء فى أن تغيير العمل لا أثر له فى قيمة أجر العامل سواء كان العمل الجديد الذى نقل إليه العامل يختلف عن عمله الأصلى اختلافا جوهريا أم لا ذلك لأن الأجر ركن فى عقد العمل فلا يجوز لرب العمل أن ينفرد بتخفيضه إن كان مقصرا أو أن يقطع منه إلا فى الأحوال التى أجازها القانون كما سنبين وإنما يجوز تعديل الأجر باتفاق الطرفين على ألا يقل عن الحد الأدنى الذى كفله القانون (الأمر المسمى ٩٩ سنة ١٩٥٠ بالنسبة لعمال المحال التجارية والصناعية وقانون الإصلاح الزراعى ١٧٨ سنة ١٩٥٢ بالنسبة للعمال الزراعيين) ولا يكون للقضاء حق تخفيض الأجر إلا إذا كان تنفيذ الالتزام بدفع الأجر فى عقد العمل قد صار مرهقا للبدن بحيث يهدده بخسارة فادحة فإنه يجوز للقاضى فى هذه الحالة تطبيقا لنظرية الظروف الطارئة بعد الموازنة بين مصلحة الطرفين أن ينقص الالتزام المرهق إلى الحد المعقول أن اقتضت العدالة ذلك كما سنبين (م ١٤٧ / ٢ مدنى) . أما إذا كان الأجر غير مقدر فى العقود الفردية أو الجماعية للعمل أو لوائح المصنع فإن الأجر يقدر على أساس أجر عمل من ذات النوع إن وجد وإلا فعلى أساس عرف المهنة أو عرف الجهة التى يؤدى فيها العمل فإن لم يوجد عرف تولى القاضى تقدير الأجر وفقا لمقتضيات العدالة (م ١ / ٦٨٢ مدنى) .

٦٠ - ثانيا - نقل العامل من الأجر الشهرى إلى سلك الأجر غير الشهرى : كانت المادة ١٨ ق ٤١ سنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردى تنص على أنه لا يجوز لصاحب العمل أن ينقل عاملا بالأجر الشهرى إلى سلك عمال المياومة أو العمال المعينين بأجر أسبوعى كما لا يجوز نقل العمال المعينين بأجر أسبوعى إلى عمال مياومة بدون موافقتهم على ذلك كتابة فقسمت بذلك فئات العمال بحسب الأجر إلى ثلاثة فئات متتالية هى عمال بأجر شهرى وعمال بأجر أسبوعى وعمال مياومة وحظرت نقل العامل من فئة إلى الفئة التى تليها بغير موافقته كتابة . ولما ألغى القانون ٤١

سنة ١٩٤٤ وحل محله المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ قضى فى مادته الثامنة عشر بأنه « لا يجوز لصاحب العمل أن ينقل عاملاً بالأجر الشهرى بغير موافقته إلى سلك عمال المياومة والعمال المعيّنين بأجر أسبوعى أو بالقطعة أو بالساعة ... ، فقسم العمال إلى فئتين أولاهما فئة العمال المعيّنين بأجر شهرى وثانيتهما فئة العمال المعيّنين بأجر غير شهرى (بالمياومة أو بالقطعة أو بالساعة وجعل للفئة الأولى ميزة عن الأخرى فيما يختص بمدة المهلة الواجب مراعاتها قبل الفسخ (م ٣٦) وبالنسبة للمدة التى تحتسب على أساسها مكافأة نهاية الخدمة (م ٣٧) وبالنسبة لمدة الانقطاع لسبب المرض الذى ينتهى بها عقد العمل (م ٤٥ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٥) . وسوى المشرع فى القانون الجديد بين عمال الأجر الأسبوعى وعمال المياومة فى حكم المادة ١٨ سالفه الذكر كما سوى بينهم فى تطبيق المادة ٣٦ / ١ و ٣٧ / ب و ٤٥ / ١ ق ٢١٧ سنة ١٩٥٢ تجعل مدة المهلة ومدة الخدمة فى حساب المكافأة ومدة الانقطاع لسبب المرض واحدة بالنسبة لجميع العمال المعيّنين بأجر أسبوعى أو بالمياومة أو بالقطعة أو بالساعة .

٦١ — وعلى ذلك فلا نرى صحيحاً ذلك الرأى الذى ذهب إليه بعض الباحثين من أنه لا يجوز نقل العامل من الأجر الأسبوعى إلى الأجر اليومى بدون موافقة لأن ذلك يعد تعديلاً للعقد ذلك لأن المشرع قد سوى بين عمال الأجر الأسبوعى والأجر اليومى فى نظام العمل وبالنسبة لمدة المهلة والمكافأة والمرضى كما قدمنا ولو أن المشرع لم يرد هذه التسوية لما ألغى الفقرة الثانية من المادة ١٨ من القانون القديم والتى كانت تحظر نقل العامل من الأجر الأسبوعى إلى الأجر اليومى ولكنه عدل عن حكمها فى القانون الجديد فأسقطها عامداً عند التقنين الجديد فضلاً عن أن النقل من الأجر الأسبوعى إلى الأجر اليومى لا يمكن أن يكون له أى تأثير على قدر أجره العامل التى عين بها لأن الأجر ركن من أركان العقد فلا يصح تعديله من جانب رب العمل بإرادته المنفردة . ولذا فترى أنه يجوز لرب العمل نقل العامل المعين بأجر أسبوعى إلى سلك عمال المياومة أو بالقطعة أو بالساعة بدون موافقته ودون أن يعد ذلك تعسفاً .

٦٢ — وإذا كان نقل العامل المعين بأجر شهرى إلى فئة الأجر غير الشهرى محظوراً بدون موافقة العامل عليه كتابة وإلا عد معاملة جائرة موجبة للتعويض فإن لرب العمل على العكس أن ينقل العامل من فئة الأجر غير الشهرى إلى فئة الأجر الشهرى بدون موافقة على ألا يضار العامل من هذا النقل فلا يقل أجره الذى كان يتقاضاه بطريقة الأجر اليومى أو بالقطعة عن أجره الشهرى الذى نقل إليه لأن الأجر كما قدمنا ركن فى العقد لا يمكن أن ينفرد رب العمل بتخفيضه (استئناف القاهرة — هيئة التحكيم بمجموعة قوانين العمل فى مصر ص ٤٣١) . وليس لنقل العامل فى الحالتين الجائزتين لرب العمل وهما (١) النقل من سلك الأجر غير الشهرى إلى الأجر الشهرى (٢) والنقل من فئة الأجر الأسبوعى إلى الأجر اليومى أو بالقطعة أو بالساعة — من أثر سوى أن مدة خدمة العامل التى تحسب على أساسها المكافأة إنما تكون حسب السلك الذى نقل إليه وتم فسخ العقد بعد النقل ذلك لأن خدمة العامل التى تحسب على أساسها المكافأة إنما تتعين بالوقت الذى يتم الفسخ

فيه (راجع فتوى مجلس الدولة المنشور بمجموعة قوانين العمل في مصر ص ٣٤٨) .

٦٣ — أما إذا وافق العامل كتابة على نقله من فئة الأجر الشهري إلى فئة الأجر غير الشهري فإن تصرف رب العمل بهذا النقل يكون صحيحاً قانوناً سواء كانت موافقة العامل سابقة على إجراء النقل فعلاً أم لاحقة له ويكون للعامل في حالة الموافقة على نقله جميع الحقوق التي كسبها في المدة التي قضاها بالأجر الشهري (م ١٨ / ٣ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢) وفقاً للواد ٢٠ و ٢٣ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٤٢ و ٤٥ من المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ وعلى ذلك فلا يفقد العامل هذا النقل الذي تم برضائه ما يستحقه من المدة التي قضاها بالأجر الشهري من أجازة أو مكافأة كما لا يفقد حقه في احتساب هذه المدة ضمن مدة الانقطاع بسبب المرض التي ينتهي بها عقد العمل قانوناً .

٦٤ — ثالثاً — عدم أداء الأجر : ويعد مخالفة لشروط العقد ومعاملة جائرة امتناع رب العمل عن أداء الأجر للعامل في الميعاد المحدد بالعقد إن كان أكثر نقماً للعامل وإلا ففي الميعاد الذي حددته المادة السابعة من المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ ذلك لما نصت عليه المادة ٦٩٠ مدني من أنه « يلزم رب العمل أن يدفع للعامل أجرته في الزمان والمكان الذي يحددهما العقد أو العرف مع مراعاة ما تقضى به القوانين الخاصة في ذلك » .

فإذا توقف العامل عن العمل لعدم أداء صاحب العمل أجر ما عمل لديه في الميعاد المحدد قانوناً أو اتفاقاً فإن هذا الفعل من جانب رب العمل بمثابة فصل تعسفي أدى إلى توقف العامل عن عمله ويكون هذا الفعل موجباً لتعويض العامل عنه خصوصاً وقد أجازت المادة ١١/٢ من المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ٥٢ للعامل أن يترك العمل إذا لم يقم صاحب العمل بإزالة التزاماته القانونية ومن بين هذه الالتزامات الإلزام بأداء الأجر للعامل .

٦٥ — ويعد معاملة جائرة انقطاع رب العمل من الأجر ما لا يقره القانون وفي غير الحالات التي أجاز فيها الشارع لرب العمل أن يقتطع جزءاً من الأجر وهي تجمل في الحالات الآتية :

(١) الانقطاع للقرض : فقد أجازت المادة العاشرة من م ق ٣١٧ سنة ٥٢ لرب العمل أن يقتطع من أجر العامل ١٠ ٪ وقاء لما يكون قد أقرضه من مال فليس لرب العمل أن يزيد في الانقطاع في هذه الحالة عن ١٠ ٪ من الأجر ولا أن يتقاضى عن القرض أية فوائد .

(٢) الانقطاع للتلف : وأجازت المادة ١٦/٢ من م ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ لرب العمل في حالة مقاضاته العامل بتعويض ما تسبب العامل في فقده أو اتلافه أو تدميره من مهمات أو منتجات رب العمل متى كان ذلك ناشئاً عن خطأ العامل — أن يقتطع من أجر العامل مبلغ التعويض على ألا يزيد ما يقتطع لهذا الغرض على أجر خمسة أيام في كل شهر بحيث إذا لم يقض له به أو قضى له بأقل منه وجب على رب العمل رد ما اقتطع بدون وجه حق خلال سبعة أيام من تاريخ الحكم النهائي .

(٣) الانقطاع للمرض : ولرب العمل أن يقتطع أجر العامل في حالة مرضه بعد الثلاثين يوماً من المرض التي أوجبت المادة ٢٥ م ق ٣١٧ سنة ٥٢ على رب العمل أن يعطى للعامل الذي يشبه

مرضه ثلاثة أرباع أجره عن عشرة أيام الأولى من المرض ثم نصف أجره عن عشرة الأيام الثانية ثم ربع أجره عن عشرة الأيام الثالثة خلال السنة . أما بعد الثلاثين يوماً فإن رب العمل لا يلتزم بإداء الأجر للعامل لأن العقد يكون موقوفاً بسبب المرض حتى ينتهي بقوة القانون بانقطاع العامل بسبب المرض المدة المحددة في المادة ٥٤ كما قدمنا .

(٤) الاقتطاع نظير الغرامات : وأجازت المادة ١/٢٩ من المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ٥٢ لرب العمل أن يقتطع من الأجر وقاء للغرامات التي أوقعها على العامل تأديبياً على ألا يزيد ما يقتطعه لذلك عن أجر خمسة أيام في الشهر الواحد .

٦٦ — ولا يلتزم رب العمل بإداء الأجر للعامل إذا كان العقد موقوفاً إما لمرض العامل كما قدمنا أو لانتهاكه ووقفه بسبب هذا الانتهاك وفقاً لنص المادة ٣٠ م ق ٣١٧ سنة ٥٢ على أنه إذا قضى ببراءة العامل أو رأت السلطة المختصة عدم تقديمه للمحاكمة وكان اتهام العامل الذي أوقف من أجله بتدبير من صاحب العمل أو وكيله المسئول وجب على رب العمل أن يؤدي للعامل أجره عن مدة الوقف مع اعادته العامل إلى عمله وإلا اعتبر عدم اعادته فصلاً تعسفياً موجباً للتعويض (م ٢/٣٠٢ و ٣ م ق سالف الذكر).

٦٧ — الصورة الخامسة - الفصل المحجوز أو ديون على العامل : نصت المادة ٦٩٥ / ٢ من القانون المدني على أنه « يعتبر الفصل تعسفياً إذا وقع بسبب حجوز أوقعت تحت يد رب العمل أو وقع هذا الفصل بسبب ديون يكون العامل قد التزم بها للغير ، لحرم المشرع بذلك فصل العامل بسبب توقيع حجوز على العامل تحت يد رب العمل أو بسبب ديون يكون العامل قد التزم بها للغير وإلا عد فصلاً تعسفياً موجباً للتعويض . وقصد الشارع من هذا الحكم هو حماية صالح العامل وحريته في التعامل . فلم يكتف المشرع بتلك الحماية التي أسبغها على أجر العامل في المادة ١١ / ٢٤١ من المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ٥٢ التي تقضي بعدم جواز توقيع حجوز ما للدين لدى الغير على أجر العامل تحت يد رب العمل على الثلاثة جنسيات الأولى شهرياً أو العشرة قروش الأولى يومياً إلا في حدود الربع ولدين نفقة أو لأداء المبالغ المستحقة عما تم توريده له ولمن يعوله من مأكل أو ملبس . أما ما زاد عن ذلك فيجوز الحجوز عليه من أجل أي دين بما لا يزيد على الربع على أن يستوفي دين النفقة قبل دين المأكل .

٦٨ — ويلتزم رب العمل قانوناً بإداء الدين المحجوز من أجله على أجر العامل تحت يده في حدود الربع وفق ما نصت عليه المادة ١١ سالف الذكر ، أما إذا قام بفصل العامل تخلصاً من المحجوز المتوقعة تحت يده فإن ذلك الفصل يكون تعسفياً خالياً من المبرر وقد حكم بأن امتناع رب العمل عن وقاء المتجمد في ذمة العامل من دين النفقة بما تحت يده من الأجر المحجوز عليه - سيجز ما للدين لدى الغير - عند التنفيذ حتى ينفذ على العامل بالحبس لعدم أداء النفقة إنما يدل على توافر سوء نية رب العمل وقصده الإضرار بالعامل والتخلص منه بما تجب معه مساءلته .

٦٩ — ويسرى حكم المادة ٢/٦٩٥ من القانون المدنى إذا كان الفصل بسبب توقيع حوز تحت يد رب العمل على ما يكون للعامل لديه من حقوق مستحقة سواء كانت أجورا أو مقابل أجازة أو خلافه وذلك لعموم نص هذه المادة ولتحقق الحكمة التى قصدتها المشرع من حكمها فى حالة الحجز على كافة حقوق العامل تحت يد رب العمل . كما أن القيد الوارد على الحجز فى المادة ١١ سالفه الذكر ليس قاصرا على الحجز على الأجور المستحقة للعامل بل انه يسرى بالنسبة لما يستحقه العامل من مكافأة أو مقابل مهلة الفسخ وما يستحقه فى حالة ترك العامل للعمل فى الأحوال الجائزة قانونا وفى حالة تأدية الخدمة العسكرية وحصوله على مكافأة مدة خدمته وكذلك يسرى ذلك القيد بالنسبة لما يستحقه العامل فى حالة المرض أو فى حالة استقالته من العمل بعد مضى خمس سنوات من الخدمة (م ٣/١١ م ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢) .

٧٠ — الصورة السادسة — حالة التجنيد : ان مقتضى القواعد العامة فى القانون المدنى أن الالتزام ينقضى إذا أصبح الوفاء به مستحيلا لسبب أجنبى لا يد للدين بالالتزام فيه (م ٢٧٣ مدنى) وانه فى العقود الملزمة للجائين إذا انقضى الالتزام بسبب استحالة تنفيذه انقضت مع الالتزامات المقابلة له وينفسخ العقد من تلقاء نفسه وبحكم القانون بغير حاجة إلى صدور حكم من القضاء بذلك وبغير اعذار (م ١٥٩ مدنى والمذكرة الإيضاحية للقانون المدنى ج ٢ ص ٢٢٨) . وكان من مقتضى تطبيق هذه القواعد العامة على عقد العمل أن تجنيد العامل يعد قوة قاهرة تجعل تنفيذ الالتزام منه مستحيلا لسبب خارج عن ارادته ومن ثم فينفسخ عقد العمل من تلقاء نفسه بمجرد تجنيد العامل لاستحالة التنفيذ وذلك لان وصف القوة القاهرة بأنها أمر غير متوقع الحصول يجعل تنفيذ الالتزام مستحيلا ولا يمكن للدين دفعه وليس له يد فيه — إنما ينطبق على تجنيد العامل تماما فليس فى مكنة رب العمل ان يتوقع تجنيد العامل أثناء عمله أو أن يعلم ببلوغه فى وقت معين السن التى يستدعى فيها إلى الخدمة العسكرية . كما أن التجنيد الاجبارى لا يجعل الزام العامل باداء العمل مرهقا له بل هو يجعله مستحيلا استحالة تامة وبصفة مستديمة طيلة الخدمة العسكرية . وتطبيقا لهذه القواعد قضت المادة ٢٣ من القانون ٤١ سنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردى القديم بأن العامل الذى يدعى لتأدية الخدمة العسكرية الإلزامية الحق فى الحصول على مكافأة عن مدة خدمته بما يدل على أن قانون عقد العمل الفردى الملغى كان يعتبر تجنيد العامل قوة قاهرة تجعل تنفيذ التزامه مستحيلا وان عقد العمل فى هذه الحالة ينفسخ من تلقاء نفسه ومن آثار ذلك ان يحصل العامل على مكافأة نهاية الخدمة .

٧١ — ولكن صدر القانون رقم ٢٢٦ سنة ١٩٥١ الخاص بحظر الاستخدام إلا بعد تقديم شهادة معاملة عن الخدمة العسكرية فنص فى المادة الثانية منه على انه يجب على كل من الشركات والجمعيات والمؤسسات والهيئات العامة الاقليمية ومصالح الحكومة والأفراد ممن لا يقل عدد موظفيهم أو مستخدميهم أو عمالهم عن خمسين ان يحتفظ لمن يجند منهم بوظيفته أو بعمله أو بعمل مساو له مدة تجنيده ونصت المادة الرابعة من القانون سالف الذكر على أن يحتفظ للموظف أو المستخدم

أو العامل أثناء وجوده في الخدمة العسكرية بما يستحقه من توقيات وعلاوات كما لو كان يؤدي عمله وتضم مدة خدمته فيها لمدة عمله وتحسب في المعاش أو المكافأة ، ثم أوجبت المادة الثالثة من القانون المذكور إعادة العامل إلى عمله المحتفظ به له إذا طلب ذلك خلال تسعين يوما من تاريخ تسريحه من الخدمة العسكرية على أن يعاد للعمل خلال ثلاثين يوما من تاريخ طلبه إذا كان لائقا للخدمة طبيا أما إذا أصبح غير لائق لعجز أصابه ولكنه يستطيع تأدية وظيفته أو عمل آخر فيعاد إلى هذا العمل على أن يراعى وضعه في المركز الذى يلائم وظيفته الأصلية من حيث المستوى والأقدمية والمرتب .

ولما صدر القانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ الخاص بعقد العمل الفردى جاءت المادة ٤٣ / ١ منه قاضية بأن للعامل الذى يدعى لتأدية الخدمة العسكرية الإلزامية الخيار بين أن يطلب فسخ العقد والحصول على المكافأة عن مدة خدمته وبين التمسك بأحكام القانون ٢٢٦ سنة ١٩٥١ .

فانتهى المشرع بهذا النص وبما ورد بقانون ٢٢٦ سنة ١٩٥١ إلى أن تجنيد العامل لا يعقد قوة القاهرة يفسخ بها عقد العمل إلا إذا كانت المؤسسة التى كان يعمل بها المجند غير خاضعة لأحكام القانون ٢٢٦ سنة ١٩٥١ . أما إذا كانت خاضعة له بأن كان عدد عمالها لا يقل عن خمسين عاملا أو مستخدما فإن تجنيد العامل لا يعقد قوة القاهرة ولا يفسخ به العقد بل يكون موقوفا مدة الخدمة العسكرية بغير أجر إذا لم يحتقر العامل فسخ العقد والحصول على مكافأة مدة الخدمة ويلتزم رب العمل في هذه الحالة بإعادة العامل إلى عمله الاضلى إذا طلب ذلك خلال تسعين يوما من انتهاء خدمته العسكرية وكان لائقا للعمل طبيا أو بإعادته إلى عمل آخر في مركز ملائم لعمله الاضلى إذا لم يكن لائقا له طبيا . أما إذا لم يطلب العامل إعادته خلال التسعين يوما سألقة الذكر فإن عقد العمل ينتهى في هذه الحالة بالتفاسخ الضمنى بين العامل ورب العمل إذ يعد عدم طلبه الإعادة رضاءا منه بانتهاء العقد .

وإذا رفض رب العمل إعادة العامل إلى عمله رغم طلبه في الميعاد المذكور فإن هذا الرفض يعد بمثابة فصل تعسفى موجب للتعويض فضلا عما قد يراه القضاء من أن خير تعويض لهذه الحالة يكون بالحكم بإعادته إلى عمله ان كان ذلك ممكنا .

٧٢ — ولا يسرى حكم المادة ٤٣ م ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ وأحكام القانون ٢٢٦ سنة ١٩٥١ إذا كان هو الذى تطوع للخدمة العسكرية لقصور حكمهما على الخدمة العسكرية الإلزامية وذلك عالم يكن التطوع للحرس الوطنى إذ نصت المادة التاسعة من قانون ٥١٠ سنة ١٩٥٣ الخاص بإنشاء الحرس الوطنى على أن على الجهات الحكومية والشركات والهيئات والمؤسسات والأفراد الذين يستخدمون متطوعين في الحرس الوطنى أن يحتفظوا لهم بوظائفهم وأعمالهم مدة خدمتهم العسكرية ...

ولعموم النص الأخير فإنه يسرى على كافة المؤسسات والشركات والهيئات والأفراد دون أن يبلغ عمالها ومستخدمينها عددا معيناً كما في حالة القانون ٢٢٦ سنة ١٩٥١ بالنسبة للمجندين للخدمة العسكرية . وعلى ذلك فلا يفسخ عقد العمل في حالة تطوع العامل للحرس الوطنى بل يحتفظ

رب العمل له بعمله حتى تنتهى مدة خدمته العسكرية فيعود بعدها إلى القيام بعمله ويكون العقد خلالها موقوفا ولا يتحمل رب العمل من أجر العامل المتطوع خلال مدة التدريب العسكرى إلا بما لا يزيد عن أجر خمسة عشر يوما في السنة وعلى شريطة ألا يزيد عدد المتطوعين من العمال من جهة واحدة عن ١٠ ٪ من مجموع عمال المؤسسة فإذا زادت مدة التدريب عن خمسة عشر يوما في السنة أو جاوز عدد المتطوعين في المؤسسة الواحدة عن نسبة ١٠ ٪ تحملت الحكومة النفقات عن المدة الزائدة أو العدد الزائد (م ٢/٩ ق ٥١٠ سنة ١٩٥٣) .

وإذا قام رب العمل بفصل العامل بسبب تطوعه في الحرس الوطنى يكون ذلك الفصل تعسفيا لمخالفة القانون الذى أوجب الاحتفاظ بعمل المتطوع مدة خدمته العسكرية وكان هذا الفصل موجبا للتعويض الذى يكون عينيا بإعادة العامل إلى عمله إن كان ذلك ممكنا أو نقديا إذا استحال التعويض العيني (راجع بنود ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ من هذا البحث فى المقال الأول المنشور بالعدد التاسع من مجلة المحاماة السنة الخامسة والثلاثين) .

٧٣ — ونرى انه لا محل للتفرقة بين حالة التجنيد للخدمة العسكرية الإلزامية والتطوع للحرس الوطنى فينبغى التسوية فى الحكم بين الحالتين تسوية تامة بالنسبة لاحتفاظ كل مجند أو متطوع بالحرس الوطنى بوظيفته أو عمله مهما كان عدد عمال مؤسسة رب العمل التى يعمل بها المجند أو المتطوع إذ ليس لتحديد عدد العمال بخمسين فى القانون ٢٢٦ سنة ١٩٥١ حتى يحتفظ للمجند بعمله من حكمة تشريعية بل ان حكمة المشرع التى هدف اليها من الاحتفاظ للمجند أو المتطوع بعمله أو وظيفته الأصلية وهى ألا يضار بقيامه بالخدمة العسكرية الواجبة لصالح الوطن فيتعطل بعد انتهاء مدتها هذه الحكمة تتوافر فى حالة كل مجند أو متطوع سواء كان عدد عمال المؤسسة التى يعمل بها أقل من خمسين عاملا أو يزيد .

٧٤ — حالة الأمر العسكرى ٧٥ سنة ١٩٤٠ : تقضى المادة الثالثة من الأمر العسكرى رقم ٧٥ سنة ١٩٤٠ بأنه يحظر ان تتوقف الاشغال والمؤسسات ذات المنفعة العامة عن العمل أو تقلل من عملها أو تخرج من العمل كل أو بعض العمال بغير ترخيص من وزير الداخلية ثم جعل هذا الاختصاص بالأمر ٥٤٤ سنة ١٩٤٤ إلى وزير التكوين ، كما نصت الفقرتان الثانية والثالثة من هذه المادة على أن لا يمنح الترخيص إذا تبين أن العملية أو المؤسسات لا تفيد أى ربح أو ان لديها أسباب جدية تبرر التدبير الذى يراد اتخاذه . ولا ينطبق الحظر المشار إليه فى الفقرة الأولى على فصل العمال فرادى على ألا يزيد عدد من يفصل منهم على عشر مجموع عددهم كل ستة شهور ... »

وليس حالة هذه المادة صورة جديدة من ضور الفسخ التعسفى بل هى تطبيق للقواعد العامة من وجوب استناد الفسخ فى عقد العمل غير المحدد المدة إلى مبرر كاف مشروع فهى لا تعطى لرب العمل رخصة أو حقا فى فصل العمال بلا مبرر لأنها تطلب إصدار الترخيص الوزارى باخراج كل أو بعض العمال ان تكون المؤسسة قد أصبحت لا تفيد أى ربح أو لأنها أسباب جدية تبرر تدبيرها كافيا هذا الاجراء أو الفصل . كما أنه إذا لم يصدر الترخيص الوزارى لعدم توافر هذه

الأسباب الجدية أو لعدم تحقق خسارة رب العمل فانه ينعدم قيام المبرر لفضل العمال أو بعضا منهم .

٧٥ — ولا يستفاد من الفقرة الثالثة من المادة ٣ سالفه الذكر انها تعطى لرب العمل حق فصل العمال فرادى على الا يزيد عددهم على عشر مجموعهم كل ستة شهور دون اشتراط مبرر للفصل ذلك لأن هذه الفقرة ليست استثناء من القواعد العامة التى توجب عدم اساءة استعمال حق فسخ عقد العمل غير المحدد المدة على ماسلف بيانه وانما حكم الفقرة الثالثة المذكورة استثناء من ايجاب استصدار ترخيص من وزير التكوين بفصل العمال جماعة قبل فصلهم وهو الحكم الوارد بالفقرة الأولى من المادة ٣ سالفه الذكر .

٧٦ — حالة م ٢١ ق ٣١٨ سنة ١٩٥٢ : وقد قضت المادة ٢١/٢ ق ٣١٨ سنة ١٩٥٢ الخاص بالتوفيق والتحكيم فى منازعات العمال بأنه يحظر على صاحب العمل وقف العمل كليا أو جزئيا فى حالة قيام نزاع بينه وبين العمال قدم بشأنه طلبا للتوفيق أو أثناء السير فى اجراءات هذا الطلب أمام مكتب العمل أو لجنة التوفيق أو هيئة التحكيم أو بعد صدور قرارها الا إذا كان مضطرا لهذا التوقف لأسباب قوية فيجوز له وقف العمل بعد موافقة وزير الشؤون الاجتماعية بناء على طلب يقدمه بخطاب بعلم وصول ويبت الوزير فى هذا الطلب فى مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ وصوله اليه فاذا انقضت هذه المدة جاز لصاحب العمل وقفه . وقد جاء بالمذكرة الايضاحية لهذه المادة انه رؤى بتشريعها تنظيم حرية صاحب العمل فى وقف العمل فيما لا يتعارض والصالح العام فيجوز له أن يوقف العمل لأسباب قوية كمرض يتعذر عليه معه الاستمرار فى العمل أو لخسارة محققة بالاستمرار فيه وجعل المرجع فى ذلك والتحقق من صحته إلى وزير الشؤون الاجتماعية .

ولسنا نرى فى حالة هذه المادة أن لرب العمل فصل العمال بعد وقفه العمل إلا إذا كانت هناك أسباب جدية حقيقة تدعوه إلى وقف العمل بمؤسسة وقفا كليا أو جزئيا وتبرر استغناؤه عن كل أو بعض عماله وهذا الحكم هو الذى يتفق مع القواعد العامة .

٧٧ — كما أننا نرى أن صدور الترخيص من وزير التكوين فى حالة الأمر ٧٥ سنة ١٩٤٠ بفصل بعض العمال أو كلهم لعدم إفادة المؤسسات ذات النفع العام أى وبيع أو لوجود أسباب جدية أخرى وصدور ترخيص وزير الشؤون الاجتماعية فى حالة المادة ٢١ ق ٣١٨ سنة ٥٢ بإجازة توقف العمل كليا أو جزئيا فى حالة تقديم طلب التوفيق واجراءاته لوجود أسباب قوية تضطر إلى هذا الايقاف — إنما يعد سندا كافيا ومبررا مشروعا لرب العمل فى استعماله حقه فى فسخ عقد العمل غير المحدد المدة بإرادته المنفردة بفصله عمال مؤسسة أو بعضا منهم سواء كان الترخيص الوزارى الصادر له سليما مقصودا به المصلحة العامة أم لم يكن ولا يكون هناك محل لاساءة رب العمل فى حالة صدور الترخيص المذكور عن تعويض ما يترتب على فسخ العقد من أضرار وإن كان محل ذلك المطالبة بالتعويض عن صدور الترخيص الوزارى مشوبا وغير مقصود به المصلحة العامة .

٧٨ — ونرى أخيرا أنه يجب إسناد الترخيص المنصوص عليه فى الأمر ٧٥ سنة ١٩٤٠ إلى

وزاوة الشئون الاجتماعية والعمل كما في حالة م ٢١ ق ٣١٨ سنة ٥٢ لأنها هي التي تشرف على كافة ظروف العمل والعمال وإن كان الأمر ٧٥ سنة ١٩٤٠ لا يسرى إلا على المؤسسات ذات المنفعة العامة أو التي تعمل لحساب الحكومة أو اعتبرت بقرار وزاري قائمة بمصلحة عامة في حين أن المادة ٢١ ق ٣١٨ سنة ٥٢ تسرى على كل صاحب عمل بينه وبين عماله أو بعضهم نزاع أمام لجنة التوفيق أو هيئة التحكيم.



وبهذا ننتهي من إيضاح فسخ عقد العمل غير المحدد المدة بالارادة المنفردة ويكون هدف المقال المقبل معالجة الفسخ في عقد العمل المحدد المدة بالارادة المنفردة وصور الفسخ الجائزة في القانون،
فيقال المقال المقبل بعون الله .

« يتبع »

تعقيب على تعليق :

القضاء المختص بنظر الدعوى الأصلية بالجنسية

السيد الأستاذ سيد خليل الجندي المحامي بقلم قضايا الحكومة

نشر في العدد الأسبق من مجلة المحاماة تعليق على حكم الدائرة الأولى للأحوال الشخصية بمحكمة القاهرة الابتدائية الصادر بجلسته ١٤ يونيو سنة ١٩٥٥ للسيد الأستاذ ممثل النيابة الذي باشر الدعوى عنها بوصفها عضوا منضما ، وكانت قد طلبت رفض الدفع الذي أبدته الحكومة بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ، ولكن صدر الحكم بقبول الدفع وعدم الاختصاص ، ومن ثم جاء التعليق عليه معبرا عن وجهة نظر النيابة وحدها .

ولما كنت ممثل الحكومة الذي باشر هذه الدعوى ، وكان المبدأ الذي صدرت عنه المحكمة هو التطبيق الصحيح للقانون ، فإنني أرى من الحق على أن ألقى بصيصا من الضوء على هذه المسألة المستقرة في القضاء الإداري والراجعة في القضاء العادي .

وتجمل الوقائع — في حدود ما يهم البحث — في أن المدعى كان قد تقدم بعدة طلبات إلى وزارة الداخلية ملتهسا مرة إعطاءه شهادة بالجنسية المصرية بوصفه مصرية بحكم القانون وأخرى تجنسه بالجنسية المصرية بمرسوم وثالثة باعتباره مصرية على أساس آخر من أحكام القانون وهكذا ، وكانت وزارة الداخلية تبحث طلبه في كل مرة وتصدر في شأنه قرارا برفضه ، لعدم توافر الشروط التي يستلزمها القانون في الطالب ، حتى إذا ضاق المدعى بهذا الرفض المتكرر لاذ بدائرة الأحوال الشخصية للأجانب بمحكمة القاهرة مشيراً في صحيفة افتتاح الدعوى إلى ما كان من مسلك وزارة الداخلية معه ورفضها طلبه الاعتراف له بالجنسية المصرية ، وطالبا الحكم له ضد الوزارة بثبوت هذه الجنسية .

ودفعت الوزارة بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظرها على أساس أن المحاكم المدنية لا تختص بنظر دعاوى الجنسية التي ترفع بصفة أصلية ، وأن قضاءها في موضوعها يتضمن إهدار القرارات الإدارية الصادرة برفض طلبات المدعى وهو ما لا يجوز بنص المادة ١٨ من قانون نظام القضاء والمادة الثالثة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ بمجلس الدولة .

موضوع البحث :

ومثار الخلاف هو تحديد جهة الاختصاص بنظر دعاوى الجنسية المرفوعة بصفة أصلية أى مجردة عن كل نزاع أصلي مطروح على المحاكم *action abstraite* وهي دعوى الاعتراف بالجنسية

أو إنكارها action en reconnaissance de la nationalité

أما منازعات الجنسية التي تثار بصفة تبعية أي تقريرا على دعوى أخرى مطروحة على القضاء، فلا تكاد تثير نزاعا، حيث يسود الفقه والقضاء نظر مؤداه اختصاص كافة الجهات القضائية بنظرها تطبيقا لقاعدة أن قاضي الأصل هو قاضي الفرع .

في ماهية الدعوى الأصلية بالجنسية :

يراد بالدعوى الأصلية بالجنسية أو الدعوى المجردة أو دعوى الاعتراف بالجنسية أو إنكارها - بالمعنى الاصطلاحي - الدعوى التي ترفع استقلالا أي مجردة عن كل نزاع آخر منظور أصلا أمام المحكمة - ويكون موضوعها طلب المدعى الحكم له باعتباره وطنيا أو غير وطني .

وهي غير منازعات الجنسية التي تثار تقريرا على نزاع أصلي مطروح على المحكمة بوصفها مسألة رأيية question préalable ou préjudicielle يلزم البت فيها أولا، كي تستطيع المحكمة أن تفصل في اختصاصها بنظر النزاع الأصلي أو موضوعه .

ولم يكن القضاء في مصر يعرف إلا هذه الصورة الأخيرة، وكم تمنى الفقه أن يتدخل المشرع بتنظيم الصورة الأولى (الدعوى الأصلية) وإيجاد جهة اختصاص موحدة بنظرها حتى تستقر الأوضاع في هذه المسألة الحيوية .

وفي ذلك يقول المرحوم الدكتور أبو هيف بعد استعراض المراحل التي مرت بها منازعات الجنسية في القضاء المصري :

« ويفهم بما ذكرنا أن أمر الجنسية في مصر لا يمكن البت فيها منفصلا عن القضاء في نزاع معين ترفع به الدعوى أمام المحاكم القضائية، وهذا يتبع في التشريع، لأنه قد تختلف الأحكام بحسب اختلاف المحاكم، بل وفي القضايا المختلفة التي تنظر أمام محكمة واحدة في أوقات مختلفة ... بعكس ما إذا كانت هناك سلطة إدارية مختصة بالفصل في هذا الموضوع باعتباره مستقلا بنفسه (١) .

وهذا التصوير الصادق لما استقر عليه الفقه وما كان يجري به القضاء المصري (٢) بسائر جهاته وقروعه - قال به أيضا سائر الشراح المصريين (٣) .

(١) مؤلف المرحوم الدكتور عبد الحميد أبو هيف في الدولي الخاص جزء أول نبذة ١١٥ ص ١١٦ .

(٢) ومن القضاء المختلط الأحكام الآتية :

استئناف مختلط ٢٨ يناير سنة ١٩٠٣ مجلة التشريع والقضاء س ١٤ ص ١١٥ .

استئناف مختلط ١١ يونيو سنة ١٩١٣ مجلة التشريع والقضاء س ٢٥ ص ٤٤٣ .

استئناف مختلط ٢٥ فبراير سنة ١٩١٤ مجلة التشريع والقضاء س ٢٦ ص ٤٨ .

استئناف مختلط ١٢ مايو سنة ١٩٢٥ مجلة التشريع والقضاء س ٣٧ ص ٤١٩ .

استئناف مختلط ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٥ مجلة التشريع والقضاء س ٣٨ ص ١٢٤ .

(٣) راجع مؤلف المرحوم الدكتور علي الزيني في القانون الدولي الخاص طبعة أولى مكررة نبذة ٢٤٨ ص ٤٨٠

و ٤٨١ وكذا مؤلف المرحوم الدكتور عبد المنعم رياض في مبادئ القانون الدولي الخاص طبعة ثانية نبذة ١٨٢

ص ١٤٤ وكذا مؤلف الدكتور حامد زكي في القانون الدولي الخاص المصري طبعة أولى نبذة ٤٧٦ ص ٥٦١ .

وأخيراً جاءت الدائرة الأولى بمحكمة القضاء الإدارى فى حكم حديث لها (صادر فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٣) مؤكدة هذا النظر المستقر ومؤصلة للقواعد التى قام عليها ، وكان مما قالته :

« وحيث إنه طبقاً لما قضى به نظام تشكيل المحاكم العادية ، ولما اتجه إليه الفقه واستقر عليه القضاء ، أن هذه المحاكم لا تختص بالمنازعات الخاصة بالجنسية إلا إذا أثبت أمامها باعتبارها مسألة أولية للفصل فيها الوطنية للحكم فى موضوع الدعوى الأصلية ، أو رفعت إليها دعوى تعويض عن قرار إدارى متعلق بالجنسية جاء مخالفاً للقانون ، ولكنها لا تختص بدعوى ثبوت الجنسية أو الاعتراف بها إذا رفعت لها بصفة أصلية ، وذلك لأن دعوى الجنسية الأصلية لم ينظمها القانون المصرى ، اللهم إلا أن تكون فى صورة طعن فى قرار أصدره وزير الداخلية برفض الاعتراف لصاحب الشأن بالجنسية المصرية ، وهو ما تختص بنظره محكمة القضاء الإدارى ، (١) .

وقد استعرض هذا القضاء السيد حكماً لمحكمة النقض (٢) هو أساس الرأى الذى نخالفه والذى اعتنقته النيابة فى مذكرتها المقدمة فى الدعوى والتفتت عنه محكمة مصر بحكمها موضوع التعليق .

والظاهر أن محكمة النقض كانت معنية بتمحيص الدفع بعدم الاختصاص على أساس أن منازعات الجنسية من أعمال السيادة ، فنفت عنها أنها من إطلاقات الحكومة التى يصح القول بأن الفصل فيها هو فصل فى أمر من الأمور المتعلقة بسيادة الدولة ، كما أوضحت أن مصلحة صاحب الشأن فى الدعوى قائمة من منازعة وزارة الداخلية إياه فى الجنسية ، إلا أنه لم يثر أمامها أمر البحث فيما إذا كانت هذه المنازعة تعنى صدور قرار إدارى ومن ثم يمتنع على المحاكم العادية التعرض له إلا فى صورة دعوى تعويض عن مخالفة للقانون بالمعنى العام أم لا ينطوى على شيء من ذلك .

وكان قد دفع أمام محكمة القضاء الإدارى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بحكم النقض المشار إليه ، فما كان من محكمة القضاء الإدارى إلا أن ردت الأمر فى نصابه بهذه الصراحة الحاسمة وهذا التدليل القوى الذى أسلفنا نقل عبارته ، ثم انتهت إلى القول بأن حكم النقض المذكور لا يحوز قوة الشيء المقضى فيه إلا بالنسبة للدعوى التى قضى فيها ، ومعنى هذا أنها أنزلته منزلة الأحكام التى تصدر فى منازعات الجنسية التى تثار بصفة أولية وتقريراً على نزاع مطروح أصلاً على القضاء ، وهى الصورة التى كان الإجماع فى الفقه والقضاء مستقراً على أنها هى وحدها ما يمكن للمحاكم العادية أن تختص بنظره . ومن ثم تحالت المحكمة الإدارية من آثاره وقضت فى موضوع الدعوى من جديد بوصفها جهة الاختصاص الوحيدة بنظر دعوى الاعتراف بالجنسية أو دعوى الجنسية المرفوعة بصفة أصلية أو مجردة عن كل دعوى أصلية أخرى .

هذه لمحة سريعة عما يجرى عليه العمل فى مصر ، وسنوضح فيما يلى أن الوضع عندنا مخالف تمام المخالفة لما يجرى عليه العمل فى فرنسا .

(١) حكم ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٣ بمجموعة مجلس الدولة لأحكام القضاء الإدارى المبتة الثالثة المجلد الأول ص ٩٧ رقم ٤٣ قضية ٥٧٥ سنة ٤ ق .

(٢) حكم ٢٥ مايو سنة ١٩٥٠ بمجموعة أحكام محكمة النقض السنة الأولى ص ١١٩ رقم ١٣١ قضية ٢٨ سنة ١٨ ق

ويقتضينا بيان هذا الخلاف أن نشير بكلمة عاجلة إلى طبيعة قواعد الجنسية ، لما يترتب على مساهمة التكييف القانوني الصحيح لروابط الجنسية من أثر في تحديد الاختصاص .

في طبيعة قواعد الجنسية :

بات من نافلة القول الجدل في طبيعة الجنسية ، بعد أن خرج الشارع الفرنسي نفسه على دواعي الخطأ القديم في اعتبارها من أنظمة القانون الخاص بمرور المواد الخاصة بها في المجموعة المدنية ، حيث سلب هذه المواد من تلك المجموعة وأصدر بها تشريعا مستقلا في ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٧ ثم تشريعا آخر مستقلا أيضا في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٥ باسم تقنين الجنسية الفرنسية (١) ، وذلك على أثر أحكام محكمة النقض الفرنسية بدوائرها المتجمعة التي صرحت فيها بأن قواعد كسب الجنسية أو فقدها — ولو أنها وردت في المجموعة المدنية — إلا أنها تتعلق بالقانون العام

Les règles relatives à l'acquisition et à la perte de la nationalité relèvent du droit public (٢) .

وقد كان المشرع الفرنسي شديد العناية باعتماد هذا النظر الجديد ، فأشار في المذكرة الإيضاحية لقانون ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٧ إلى أن « أول هدف له من الوجهة المادية هو سلب مواد الجنسية من التقنين المدني حيث أسس وضعها ، وأن من المتعين ملاحظة أن هذه المواد تتصل اتصالا وثيقا بالقانون العام (٣) » .

وعندما أصدر التقنين الحالي في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٥ لم يفته أن يكرر هذا المعنى نفسه ، فقال في مذكرته الإيضاحية « إنه وإن كانت الجنسية قد عدت أول الأمر مجرد عنصر من عناصر الحالة إلا أنها انتهت — بعد ما أصدرته محكمة النقض من أحكام فذة بعد الحرب العالمية الأولى — إلى أن تصبح نظاما مستقلا autonome من أنظمة القانون العام رغم موضعه من المجموعة المدنية » (٤) .

وإذن فقد سقطت حجة القائلين بأن الجنسية عنصر من عناصر الحالة المدنية استنادا إلى ورود قواعدهما في المجموعة المدنية ، بعمل المشرع نفسه .

Code de la nationalité Française (١)

(٢) راجع حكمي الدوائر المتجمعة لمحكمة النقض الفرنسية الصادرين في ٢١ يونيو سنة ١٩١٩ وفي ٢ فبراير سنة ١٩٢١ — دالوز ١٩٢١ — ١ — ١ وسيرى ١٩٢١ — ١ — ١٢٣ وكذا أحكام ٩ يناير سنة ١٩٢٤ و ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ و ١٢ مارس سنة ١٩٢٦ و ٢١ يونيو سنة ١٩٣٣ مجلة القانون الدولي الخاص سنة ١٩٢٥ ص ٢٢٩ . وسيرى ١٩٢٦ — ١ — ٢٠١ . ومجلة القانون الدولي الخاص سنة ١٩٣٤ ص ٤٠٥ .

وقد اطردت جينا في معنى أن : « مسائل الجنسية تنس السيادة الوطنية وتتعلق بالقانون العام » .

(٣) مجموعة سيرى للقوانين والأحكام ١٩٢٧ ص ١١١٣ .

(٤) الجريدة الرسمية الفرنسية في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ ص ٦٧٠ .

فضلا عن أنه ما كان يصح أن تكيف الطبيعة القانونية لنص من النصوص بمكان وروده ، إذ الأصل هو أن نحدد أولا طبيعة الجنسية لنحدد بعد ذلك موضعها ، لأن تقليس موضعها لتحكم به على طبيعتها ، وقد مضى منذ بعيد عهد الاحتفال بالشكل وتمديده على الجوهر .
وأما ما يقول به البعض (١) من وقوع الجنسية في مفترق الطرق بين كثير من فروع القانون وأن مكانها الأكثر موافقة لها هو القانون الدولى الخاص الذى يعد بدوره فرعاً من القانون الخاص فما يزال مردوداً بالاعتبارات السابقة ، كما أن دراسة الجنسية ضمن مادة القانون الدولى الخاص ليست أمراً مسلماً فقد أثارت اعتراض فريق من الكتاب الذين نادوا بالابتعاد عن شرح أحكامها في هذه المادة (٢) .

بل إن من الشراح من يذهب إلى اعتبار القانون الدولى الخاص نفسه قانوناً عاماً ، وذلك استناداً إلى أنه يبحث في الجنسية (٣) التى هى بطبيعتها من صميم مسائل القانون العام .
ويقر الفقه فى مصر بوجهة الرأى القائل باستبعاد دراسة الجنسية من مادة القانون الدولى الخاص من الوجهة العالمية والبحث ، ولا جدال فى أنها الوجهة ذات الاعتبار فى تكيف طبيعتها القانونية ، ويعزو دراستها ضمن مادة هذا القانون إلى مجرد التقاليد التعليمية المرعية فى أغلب كليات الحقوق (٤) .

وقد نص الدستور المصرى على أن الجنسية المصرية يحددها القانون ، وأصدر المشرع أول تقنين فى شأنها بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٢٦ وقد حل محله المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ الذى حل محله القانون الحالى رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ .

وقد أحسن الشارع المصرى صنعا بتنظيمه الجنسية بقانون خاص . لحفظ — كما يقول الشراح المصريون — بذلك كيانها المستقل بها واتباع ماسار عليه أغلب المشرعين فى العالم المتمدين وحسم الخلاف الذى كان قائماً على طبيعتها (٥) .

والواقع من الأمر أن الجنسية رغم ما يبدو من طبيعتها المزدوجة بوصفها مؤثرة فى الحالة الشخصية للفرد من جهة . ومتعلقة بالدولة من جهة أخرى ، فإن الاعتبار الواجب ترجيحه — وبصفة نهائية — هو اتصالها اتصالاً وثيقاً بكيان الدولة وبيان من يعتبر من رعاياها الذين

(١) تارن Batiffol فى مؤلفه القانون الدولى الخاص طبعة ١٩٤٩ ص ٦٧ .

(٢) يخرج Bartin الجنسية من نطاق القانون الدولى الخاص لأنها تدخل فى القانون العام ، وكذلك يخرج مركز الأجانب .

ويخرج Pillet الجنسية ويبقى مركز الأجانب .

وغالبية الشراح فى إنجلترا والولايات المتحدة تقصر كتب القانون الدولى الخاص على معالجة موضوعى تنازع الاختصاص وتنازع القوانين دون الجنسية ومركز الأجانب .

راجع مؤلف الدكتور عز الدين عبد الله فى القانون الدولى الخاص جزء أول طبعة ١٩٥١ هامش ٤٠٣ ص ٣٣ .

(٣) راجع يلية مختصر طبعة ٢٥ ص ٢١ — ٢٣ والدكتور على الزينى المرجع السابق هامش ١ ص ٦٦ .

(٤) مؤلف الدكتور حامد زكى المرجع السابق نبذة ٣٩١ ص ٤٥٤ .

(٥) راجع مؤلف الدكتور حامد زكى المرجع السابق نبذة ٤٠٩ ص ٤٧٨ .

يكونون ركنا من أركان وجودها ، وبالتالي تكون من أوثق المسائل صلة بالقانون العام .
ولقد كان للقضاء المصري جولات موقفة في تكييف طبيعة الجنسية ، فاعتبرتها المحاكم المختلطة في قضاء أصدرته غداة إنشائها من مسائل الأحوال الشخصية وقضت بناء على ذلك بعدم اختصاصها بنظرها (١) ، إلا أنها سرعان ما عدلت عن هذا الرأي واستقرت على اعتبار الجنسية من المسائل السياسية ومن متعلقات القانون العام *qui relève de droit public* التي لا يمكن للقضاء أن يبت فيها نهائيا بحكم منه ، إلا أنها كانت بدون التعرض للجنسية من الوجهة السياسية أو من وجهة القانون العام تقضى دائما باختصاصها بالفصل فيها مؤثقا تمهيدا للحكم في موضوع الدعوى الأصلية المطروحة أمامها أو في اختصاصها (٢) ، وشايعها في هذا القضاء الأهل .
وقد نهت محكمة النقض المصرية إلى أن الجنسية رابطة من روابط القانون العام بقولها المسأور :

« إن الجنسية فرع من السيادة *souveraineté* ولازم من لوازمها . وللسيادة وحدانية يهدمها الإشراك والتخليط (٣) » .

وبهذا أبرزت — على حد تعبير الأستاذ سليمان حافظ الوكيل السابق لمجلس الدولة — خطأ الفقه والقضاء والتشريع في فرنسا ذاتها حيث يعتبرون الجنسية فرعاً من الحالة الشخصية (٤) .
وأخيراً حظى تكييف قواعد الجنسية والاختصاص بنظر المنازعات المتعلقة بها بقسط وافر من قضاء مجلس الدولة المصري .

وقد يكون مفيداً أن نقتطف هنا طرفاً من المبادئ الهامة التي أرسى هذا القضاء قواعدها .

١ — إن الجنسية — كما عرفها رجال الفقه هي العلاقة السياسية والقانونية التي تربط الفرد بدولة ما ، ولما كانت الدول تتكون من رعايا ، وكانت الجنسية هي الرابطة التي تربطها بهمؤلاء الرعايا فإن قواعد الجنسية تعتبر من أوثق المسائل صلة بالقانون العام (٥) .

٢ — إن تعريف الجنسية بأنها العلاقة السياسية والقانونية التي تربط الفرد بدولة ما ينبئ عن الجنسية شبهة أنها تدخل في دائرة الأحوال الشخصية (٦) .

٣ — إن ما تصدره الحكومة من قرارات تنفيذاً لتشريع الجنسية يندرج في أعمال الحكومة

(١) استئناف مختلط ١٧ ديسمبر سنة ١٨٧٦ مجلة التشريع والقضاء ص ٢ ص ٢٩ .
(٢) راجع مؤلف الدكتور علي الزيني المرجع السابق نبذة ٢٤٨ ص ٤٨١ ، ٤٨٢ والأحكام العديدة المشار إليها في هامش الصفحة الثانية من هذا التعليق .
(٣) نقض مدني في ١٦ مايو سنة ١٩٣٥ مجموعة محمود عمر جزء ١ ص ٧٧٩ رقم ٢٦٦ وبهذا التعليق أيضاً نقض ٣١ يناير سنة ١٩٤٦ .

(٤) راجع مقاله القيم « القضاء الإداري في مصر بين عهدين » المنشور بمجلة مجلس الدولة السنة الأولى .
(٥) حكم ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٠ قضية ٥٥١ سنة ٢ ق محاماة سنة ٣٣ عدد ٧ ص ١٠٠٢ .
(٦) حكم ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠ قضية ٥١٦ سنة ٢ ق محاماة نفس المرجع السابق ص ١٠١٤ .
ومثله حكم ٥ فبراير سنة ١٩٥١ قضية ٢ سنة ٢ ق ص ١٠٢٦ نفس المرجع ، ٥ فبراير سنة ١٩٥٢ قضية ٤٥٧ سنة ٢ ق ص ١٠٥٨ منه أيضاً وهي منشورة أيضاً في مجموعة أحكام مجلس الدولة السنة السادسة .

العادية ، ولا يعتبر من الأعمال المتعلقة بالسياسة العليا للدولة ، والقرار المطعون فيه - بالامتناع عن اعطاء شهادة بالجنسية لا يعدو أن يكون من القرارات الإدارية المتعلقة بتنفيذ قانون الجنسية (١) .

٤ - إن نص المادة ٩٩ مرافعات عامل أمام القضاء الإداري ، يؤيد هذا النظر أن النص المذكور لم يقصر تدخل النيابة على قضاء الجنسية وإنما أوجب هذا التدخل أيضا في قضايا الأحوال الشخصية التي تختص بنظرها جهات قضاء مستقلة عن المحاكم العادية وهي المحاكم الشرعية والمجالس المالية التي لا تمتد إليها ولاية النيابة ، وليس معقولا ولا مقبولا أن واضع النص قد عني بطلان الأحكام الصادرة من هذه الجهات في مسائل الأحوال الشخصية إذا لم تتدخل النيابة فيها (٢) .

٥ - إن تطبيق نص المادة ٩٩ مرافعات مقصور على ما يعرض من منازعات الأحوال الشخصية والجنسية على المحاكم (العادية) بصفة تبعية ، كلما أثير بشأن الجنسية نزاع أثناء نظر الدعاوى المطروحة أمامها (٣) .

٦ - وقد تبين من تقصى المراحل التشريعية التي مر بها قانون الجنسية الجديد رقم ١٦ لسنة ١٩٥٠ أن المشرع قد أقر في صراحة ووضوح اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر مسائل الجنسية (٤) .

٧ - إنه طبقا لما قضى به نظام تشكيل المحاكم العادية ، ولما اتجه إليه الفقه واستقر عليه القضاء لا يختص هذه المحاكم بالمنازعات الخاصة بالجنسية إلا إذا أثيرت أمامها باعتبارها مسألة أولية للفصل فيها توطئة للحكم في موضوع الدعوى الأصلية ولكنها لا تختص بدعوى ثبوت الجنسية أو الاعتراف بها إذا رفعت لها بصفة أصلية (٥) .

في مقارنة التشريعين المصري والفرنسي :

يقتضي لنا هذه المقارنة ما نلاحظ من إسراف البعض في ترسم الوضع في فرنسا رغم ما عووا واضع من انتهاء الشارع المصري إلى مخالفته .

١ - في فرنسا :

وقد نظم الشارع الفرنسي الدعوى الأصلية بالاعتراف بالجنسية أو إنكارها ، وحدد جهة الاختصاص بنظرها وبين أطراف الخصوم فيها ومدى حجية الحكم الصادر بشأنها ، فنص في المادة ١٢٤ من تقنين الجنسية على أن القضاء المدني هو وحده الذي يختص بنظر المنازعات

(١) حكم ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠ قضية ٥١٦ سنة ٢ في مجموعة أحكام مجلس الدولة السنة الخامسة س ٣١٠ ومثله الحكم الصادر في الدعوى ٤٣٧ سنة ٣ ق ص ٣١٩ من نفس المجموعة .

(٢) حكم ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٠ قضية ٥٥١ سنة ٢ ق حماة سنة ٣٣ عن ٧ ص ١٠٠٧ .

(٣) حكم ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٠ قضية ٥٥١ سنة ٢ ق سائف الذكر .

(٤) حكم ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٠ قضية ٥٥١ سنة ٢ ق سائف الذكر أيضا .

(٥) حكم ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٣ مجموعة أحكام مجلس الدولة السنة الثامنة . المجلد الأول ص ٩٧ رقم ٤٣ قضية ٥٧٥ لسنة ٤ ق .

الخاصة بالجنسية سواء أنارت بصفة مجردة أم بمناسبة طعن في قرار إداري بالتجاوز في استعمال السلطة .

ولما كان هذا الاختصاص غير طبيعي فقد كان في حاجة إلى تبرير ، ولهذا يعال سافاتييه هذا الاختصاص الشاذ بأن قوة التقاليد هي التي تؤكد اختصاص القضاء المدني بنظر منازعات الجنسية (١) .

ومؤداه أن الوضع الخاطئ الذي كان سائدا في فرنسا من اعتبار قواعد الجنسية من أنظمة القانون الخاص لورودها في المجموعة المدنية قد اقتضى عقد الاختصاص بنظر منازعاتها للقضاء المدني الذي يطبق أحكام القانون الخاص ، وأن مضي الزمن قد أضفى على هذا الوضع صفة التقليد والعرف الذي يرقى إلى مصادر القاعدة القانونية .

وبما يتصل بتقدير النظام الفرنسي في هذا الخصوص قول أستاذنا الكبير الدكتور السهوري ، « ولا عبرة بما يجري عليه العمل في فرنسا ، إذ أن العقيدة الخاطئة التي سار عليها الفرنسيون لا يفسرها إلا وضع هو أيضا خاطئ ، حيث جاءت النصوص التي تنظم الجنسية في ثنايا القانون المدني الفرنسي (٢) » .

وإذن فاختصاص المحاكم المدنية في فرنسا بنظر منازعات الجنسية وحتى ما تعلق منها بالطعن على القرارات الإدارية إنما هو اختصاص تحكمي arbitraire قضى به الشارع بالنص الصريح نزولا على اعتبارات تاريخية كشفت بحكمة النقض الفرنسية بدواثرها المجتمعة عن خطئها وأقرها الشارع في التكييف القانوني لقواعد الجنسية ، ولكن حالت التقاليد دون مسaire منطق هذا التكييف النهائية ، فأبقى على جهة الاختصاص الناشئة أصلا عن التكييف الخاطئ . لطبيعة الجنسية . وقد اعتبر القضاء الإداري نفسه غير ذي ولاية في هذا النطاق بناء على صراحة النص ، ولذلك فهو يقف الفصل في المسألة الفرعية المتعلقة بالجنسية التي تثار أمامه تفريعا على نزاع أصلي مطروح عليه إذا اتسمت بطابع الجدد ، ويحيل صاحب الشأن للمحكمة المدنية المختصة للفصل في المسألة التبعية .

ب — الاختصاص في مصر :

أما في مصر فقد خلا تشريع سنة ١٩٢٦ وهو أول تشريع مصري في موضوع الجنسية — من بيان السلطة التي تملك الفصل في منازعات الجنسية .

ولم يكن في قانون الجنسية العثماني الصادر في ١٩ يناير سنة ١٨٦٩ تحديد لهذه السلطة أيضا ، إلا أن المشرع العثماني أنشأ بعد ستة أشهر من صدور هذا القانون لجنة خاصة بوزارة الخارجية العثمانية مهمتها الفصل نهائيا في جنسية الأشخاص الذين يفرض فيهم أنهم عثمانيون لوجودهم في الديار العثمانية ويدعون لأنهم من جنسية أجنبية ، حتى إذا ما ثبت لها أنهم أجانب أعطتهم شهادة بذلك تكون واجبة الانبعاث أمام جميع المحاكم والمجالس التابعة للإمبراطورية العثمانية (٣) .

(١) سافاتييه دروس في القانون الدولي الخاص طبعة ١٩٥٣ ص ٦٢ بقية ٨٢ .

(٢) راجع التحقيق على بحوث مجلة مجلس الدولة السنة الأولى للأستاذ الكبير رئيس المجلس .

(٣) راجع مؤلف الدكتور علي الزيني المرجع السابق بقية ٢٤٧ ص ٤٧٨ .

ولكن هذا النظام لم يتبع في مصر ، وظلت جهات القضاء على اختلاف أنواعها لا تدعى لنفسها اختصاصا بالفصل في منازعات الجنسية قائمة على حدة ومستقلة عن القضايا المعتادة ، بل تفصل فيها لا لتقرير هذه الجنسية بصفة نهائية وثابتة ، ولالتحلل التنازع السياسى الواقع عليها ، ولكن فقط تمهيداً للفصل في اختصاصها أو في موضوع القضية التى تفرع عليها النزاع فى الجنسية ، وكان من الطبيعى أن الحكم الذى يصدر فى نقطة الجنسية فى مثل هذه الأحوال لا يحوز قوة الشيء المحكوم فيه إلا بالنسبة للدوى التى صدر فيها وحدها ، ولا يمكن التمسك به فى قضية أخرى لا بالنسبة للخصوم أنفسهم ولا بالنسبة لغيرهم ، مادامت الجنسية من المسائل السياسية ومن متعلقات القانون العام التى لا يمكن للقضاء أن يفصل فيها فصلاً نهائياً بحكم منه (١) .

وغير خاف ما يترتب على هذه الحال من اختلاف الأحكام بحسب اختلاف المحاكم ، بل وفى القضايا المختلفة التى تنظر أمام محكمة واحدة فى أوقات مختلفة ، كما لا يخفى ما يودى إليه تناقض الأحكام فى هذه المسألة الأساسية من اضطراب المعاملات وعدم استقرار الروابط القانونية ، مما جعل الحاجة ماسة إلى تدخل الشارع لتحديد جهة موحدة للفصل فى منازعات الجنسية على حدة واستقلالاً عن القضايا الأخرى ، كى يكون لقضائها فى هذا الموضوع الخطير حجية مطلقة على الكافة *erga omnes, à l'égard de tous* ، مما يحقق ثبات الجنسية واستقرار التعامل (٢) .

وإذن فالأصل أن المحاكم لم تكن تدعى لنفسها اختصاصاً بنظر منازعات الجنسية قائمة على حدة واستقلالاً عن القضايا المعتادة ، وهذه هى الدواوى الأصلية بالجنسية أو دعاوى الاعتراف بها أو إنكارها ، ومن ثم لاذ الفقه بالمشروع ليتدخل منظمًا أحكام هذه الدوى وبخاصة فيما يتعلق بتحديد جهة اختصاص موحدة بنظرها ، كى يكون لها الحجية المطلقة التى تكفل الثبات المنشود .
وفعلاً أدرك الشارع هذا النقص ، واتجهت إرادته إلى تلافيه فى قانون الجنسية الأخير رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ . فاقتبس فى مشروع هذا القانون النظام المتبع فى تقنين الجنسية الفرنسية الصادر فى أكتوبر سنة ١٩٤٥ دون أن يتحاشى ذلك الخطأ التقليدى الذى سلفت الإشارة إليه ، فأورد بالمشروع نص المادة ٢٥ قاضياً باختصاص المحاكم المدنية السككية بالنظر فى جميع الدواوى التى ترفع لإثبات الجنسية المصرية أو الطعن فى القرارات الصادرة فى شأن هذه الجنسية ، وبأن ترفع هذه الدواوى فى مواجهة وزير الداخلية وتمثل فيها النيابة .
ولكن هذا التقليد المعيب لم يكتب له بقاء .

وخطأ البرلمان المصرى خطوتين فى سبيل تصحيح الأوضاع ، كانت أولاهما فى مجلس الشيوخ

(١) استئناف مختلط فى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٠٢ بمجموعة التمرج والقضاء المختلط سنة ١٥ ص ٦٨ .
واستئناف مختلط فى ٢٣ يناير سنة ١٩٢٦ جازيت المحاكم المختلطة مجلد ١٦ ص ١٥٣ ومصر الأهلية فى ١ مايو سنة ١٩٢٧ مخامة ٧ ص ٨١٨ رقم ٤٧٦ ومصر الأهلية فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٢٥ مجلة الحقوق ٢ عدد ٢ ص ٦١ رقم ٣٥ .

(٢) دكتور حامد زكى المرجع السابق نبذة ٤٨٠ ص ٦٨ . وللرحوم أبو هيف المرجع السابق نبذة ١١٥

وثانيتهما في مجلس النواب ، ذلك أن لجنة العدل والداخلية في المجلس الأول رأت تعديل النص بجعل الاختصاص للحاكم المدنية الكلية بنظر دعاوى الاعتراف بالجنسية المصرية ، وترفع هذه الدعاوى في مواجهة وزير الداخلية وتمثل فيها النيابة العامة ، أما الطعن في القرارات الإدارية الصادرة في شأن مسائل الجنسية المصرية فتختص بها محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة .

إلا أنه عندما عرض المشروع على مجلس النواب لم يحظ النص المعدل بالقبول ، فاستقر الرأي على الأخذ باقتراح لجنة الداخلية التي رأت حذف النص بحذفه ، وذلك على حد تعبيرها ، واكتفاء بما لمحكمة القضاء الإداري من اختصاص في هذا الشأن ، ولأن مجلس الدولة في طريق التعديل لإمكان تمثيل النيابة أمام محكمة القضاء الإداري وفي هذا الضمان كل الضمان (١) .

وهكذا برز جليا عدول الشارع المصري عن مسaire الخطأ التقليدي في فرنسا ، تمشيا مع طبيعة قواعد الجنسية بوصفها من أوثق المسائل صلة بالقانون العام واعتباراً بأن محكمة القضاء الإداري هي الجهة صاحبة الاختصاص الطبيعي بنظر مسائل القانون العام .

كما برزت واضحة علة حذف النص على اختصاص المحاكم المدنية الكلية بنظر دعاوى الاعتراف بالجنسية وهي ضرورة الاكتفاء بما لمحكمة القضاء الإداري من اختصاص في هذا الشأن .

ولا يخفى أن هذه العلة إنما تبرر حذف الشطر الأول من النص ؛ وهو المتعلق ببيان جهة الاختصاص بنظر دعاوى الاعتراف بالجنسية ، لأن حذف الشطر الثاني المتعلق بالطعن على القرارات الإدارية لم يكن بحاجة إلى تبرير ، فهو مفهوم بالبدهة طبقاً لقانون مجلس الدولة . ولا يقدح في هذا النظر أن مجلس الدولة لم يعدل بحيث تمثل النيابة أمامه ؛ فهذا تبرير ثان ، لا يتوقف عليه قيام الحكم الذي يدور مع علة التي أسلفنا ، وهي وجود محكمة القضاء الإداري بصورتها الحالية وكفاية اختصاصها في هذا الشأن .

وإذا كان الاكتفاء باختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر هذه الدعاوى هو علة حذف النص الذي كان يهدف إلى اقتباس النظام الفرنسي المغيب ، فإنه يضحى من غير المقبول قول البعض إن حذف النص إنما يدل على عدم إمكان التوفيق بين وجهتي النظر المختلفتين وتغليب واحدة على الأخرى .

فالواقع غير هذا ، والصحيح أن الشارع غلب وجهة النظر القائل باختصاص القضاء الإداري وحده .

ودليل هذا أن الأصل هو نقص التشريع فيما يتعلق بتنظيم دعاوى الاعتراف بالجنسية وبيان جهة الاختصاص بنظرها . وقد تم المشرع بسد هذا النقص استجابة لنداء الفقه ، ووضع النص المطلوب فعلاً في مشروع القانون ، ولكنه سرعان ما تبين له خطؤه فانهى إلى حذفه ، وصدر القانون بغير تنظيم لهذه الدعاوى وبغير بيان لجهة الاختصاص بنظرها ، وإن فقد رجعنا إلى نفس الحال التي

(١) راجع تقرير اللجنة الملحق رقم ١٨ مضبطة الجلسة الأربعين لمجلس النواب المنعقدة في يوم ١٧ أغسطس سنة ١٩٥٠ .

كننا عليها قبل تشريع الجنسية الأخير رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ حيث كان الإجماع منعقدا في الفقه والقضاء على أن المحاكم العادية لا تدعى لنفسها اختصاصا بنظر منازعات الجنسية قائمة على حدة ومستقلة عن الدعاوى المعتادة ، وقصر اختصاصها على ما يثار من منازعات الجنسية بصفة أولية أو تبعية *question préalable ou préjudicielle* على ما سلف بيانه .
ولإذن فهذا هو وحده نطاق اختصاص تلك المحاكم في ظل تشريع الجنسية الحالي الذي لم يغير من الوضع القديم شيئا على الإطلاق في هذا الشأن .

وهذا الفهم هو ما حصلته الدائرة الأولى بمحكمة القضاء الإداري بحكمها القيم الذي أسلفنا الإلماع إليه حيث تقول : « وحيث إنه طبقا لما قضى به نظام تشكيل المحاكم العادية ولما اتجه إليه الفقه واستقر عليه القضاء أن هذه المحاكم لا تختص بالمنازعات الخاصة بالجنسية إلا إذا أثبت أمامها باعتبارها مسألة أولية للفصل فيها توطئة للحكم في موضوع الدعوى الأصلية ... ولكنها لا تختص بدعوى ثبوت الجنسية أو الاعتراف بها إذا رفعت لها بصفة أصلية ، وذلك لأن دعوى الجنسية الأصلية لم ينظمها القانون المصري ، اللهم إلا أن تكون في صورة طعن في قرار أصدره وزير الداخلية برفض الاعتراف لصاحب الشأن بالجنسية المصرية وهو ما تختص بنظره محكمة القضاء الإداري ، » .

وهكذا يتضح عدم سداد القول بأن علة حذف نص المادة ٥٤ من مشروع القانون إنما كان لعدم تغليب وجهة نظر على أخرى .

ومن الحق أنه كان من دواعي تغليب النظر الذي تعنته ، ذلك التوجيه الفقهي السيد الذي جاهر مناقشة هذه المسألة في البرلمان ومن عباراته :

« إن جهة الاختصاص الطبيعية في قضايا الجنسية التي ترفع بصفة أصلية لا يجوز أن تكون إلا جهة القضاء الإداري مادام هذا القضاء قد وجد ولم يكن المشرع يملك إلا أن يجعل محكمة القضاء الإداري هي المختصة ، ولو فعل غير ذلك لناقض طبيعة الأشياء ، فالجنسية من علاقات القانون العام كما قدمنا ومحكمة القضاء الإداري هي التي تنظر في هذه العلاقات ، والحكم في قضايا الجنسية التي تنظر بصفة أصلية هي الإدارة ومحكمة القضاء الإداري هي الجهة التي تختصم الإدارة أمامها ، والحكم الذي يصدر في قضايا الجنسية يجب أن يكون أثره مطلقا يحتاج به على السكافة ، ومحكمة القضاء الإداري هي التي تصدر مثل هذه الأحكام (١) ، » .

وما يتصل بتأكيد هذا النظر أيضا أن المشرع المصري كان صريحا كل الصراحة في وضع كافة ما يتعلق بمسائل الجنسية في يد السلطة التنفيذية ، حيث جعل السلطة المختصة *l'autorité compétence* بهذه المسائل هي وزارة الداخلية ، وأوجب توجيه كل ما يتصل بتنفيذ قانون الجنسية والاستفادة منه إلى وزير الداخلية ،

(١) راجع مقال الأستاذ الدكتور السموري في مجلة مجلس الدولة البنية الأولى في التعقيب على البحوث .

وذلك حيث نص في المادة ٢٢ من تشريع سنة ١٩٢٦ المقابل لنص المادة ٢٠ من تشريع سنة ١٩٢٩ ونص المادة ١٩ من قانون سنة ١٩٥٠ الحالى على أن «التقارير وإعلانات الاختيار ، وعلى العموم كافة العرائض والطلبات المنصوص عليها في هذا القانون يجب أن توجه إلى وزير الداخلية» .

كما كانت المادة ٢٣ من تشريع سنة ١٩٢٦ تقضى بأن : «لوزير الداخلية الحق في إعطاء كل ذى شأن شهادة بالجنسية المصرية مقابل دفع الرسوم التى تفرض بقرار منه وبعد تقديم كافة الأدلة التى يرى لزومها . وهذه الشهادة يؤخذ بها لدى القضاء حتى يثبت عكس ما فيها » .

وهى تقابل نص المادة ٢١ من تشريع سنة ١٩٢٩ مع استبدال عبارة « يعطى وزير الداخلية ، بعبارة « لوزير الداخلية الحق في إعطاء » الواردة بتشريع سنة ١٩٢٦ ويلاحظ أن عبارة « يعطى وزير الداخلية » تساوى تماماً « على وزير الداخلية أن يعطى » ، وهى التى كانت واردة في مشروع اللجنة البرلمانية (١) .

وتقابل نص المادة ٢٠ من التشريع الحالى مع تعديل جوهرى بالنسبة للحجية الشهادة ، حيث رسم الشارع طريق زوال هذه الحجية بقرار مسبب من وزير الداخلية على ما سيجىء .

وإذن فوزارة الداخلية هى الجهة المختصة أصلاً بمسائل الجنسية حيث يلزم أن يقدم لها تقارير التنازل عن الجنسية الأصلية واختيار الجنسية المصرية وكذلك طلبات التجنس وطلبات شهادات الجنسية المصرية الخ .

وتقوم وزارة الداخلية في هذه الحالة بتطبيق قانون الجنسية تطبيقاً إدارياً ، ومن ثم فيعتبر كل ما هو صادر عنها في هذا المجال قراراً إدارياً بالمعنى المقرر في فقه القانون العام ، وبالتالي يكون خاضعاً لرقابة محكمة القضاء الإدارى ، وقد أسلفنا من قضاء مجلس الدولة المصرى ما أكد أن دعوى الاعتراف بالجنسية أو الدعوى الأصلية بها لا تقوم في مصر إلا في صورة الطعن على قرار إدارى صادر من وزارة الداخلية برفض إعطاء المدعى شهادة بالجنسية .

ومقتضى هذا القضاء أنه لا يسوغ للأفراد في مصر أن يلجأوا مباشرة إلى القضاء طالين إليه الحكم بثبوت جنسيتهم المصرية أو نقيها عنهم . الأمر الذى أجازته الشارع الفرنسى بالنص الصريح في المادتين ١٢٩ و ١٣٠ من تقنين سنة ١٩٤٥ وذلك لأنه إذا رفعت الدعوى للقضاء الإدارى كانت غير مقبولة لعدم وجود قرار إدارى يصح الاعتراض عليه أمام المحكمة إذ النرض أن المدعى لم يلجأ إلى وزير الداخلية إطلاقاً ، وإن رفعت للقضاء العادى دفع بعدم الاختصاص على أساس حكم القضاء الإدارى سالف الذكر ويتحصل في أن المحاكم المدنية لا تختص بنظر منازعات الجنسية التى ترفع بصفة أصلية لأن اختصاصها قاصر على نظر ما يثار منها بصفة تبعية وتفرعاً على نزاع آخر مطروح أصلاً عليها وهو ما كان عليه الإجماع في الفقه والقضاء من قبل .

وقد أسلفنا أن المشرع قد أوجب — في كل مرة وضع فيها قانوناً للجنسية المصرية على ذوى

(١) مؤلف الدكتور على الزينى المرجع السابق ص ٦١٨ .

الشأن أن يوجهوا طلباتهم في كل ما يتعلق بتطبيق هذا القانون لوزير الداخلية ، وهو نص عام شامل ينصرف حكمه إلى كافة الإقرارات *déclarations* مثل إقرار زوجة المتجنس بالجنسية المصرية برغبتها في الاحتفاظ بجنسيتها الأصلية طبقا لحكم المادة الثامنة وإلى إعلانات الاختيار *avis d'option* مثل إعلان اختيار الجنسية المصرية عن ولد في الخارج من أم مصرية وأب مجهول الجنسية أو لاجنسية له طبقا للفقرة الثالثة من المادة الثانية وإلى كافة الأوراق والطلبات *documents et demandes* المنصوص عليها في قانون الجنسية مثل طلب التجنس بالجنسية المصرية طبقا للمادة الخامسة ، ومثل طلب شهادة بالجنسية المصرية طبقا للمادة العشرين ، كل أولئك يجب أن يوجه إلى وزير الداخلية *doivent être adressés* .

ولاجتدال في أنه إذا قال الشارع يجب أن توجه هذه الطلبات لوزير الداخلية كان من الملتزم اللياذ أولا بوزير الداخلية ، وكان من غير المقبول توجيه هذه الطلبات أو مافى معناها للحاكم مباشرة .

وقد أوجب المشرع على الوزير إعطاء كل ذى شهادة بالجنسية المصرية في مدى سنة على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب ، وكفل لهذه الشهادة حجية قانونية ما لم تلغ بقرار مسبب من الوزير المذكور ، كما اعتبر امتناع الوزير عن إعطائها في هذا الميعاد رفضا للطلب يسوغ التظلم منه والطعن فيه أمام الجهات المختصة ، (مادة ٢٠) .

ويبدو أن حكم النقض الصادر في ٢٥ مايو سنة ١٩٥٠ وهو سند القائلين بالرأى المخالف ، ينطوى على التسليم بهذا النظر .

فقد ناط قبول الدعوى ؛ واعتبار شرط المصلحة متحققا فيما بقيام النزاع على الجنسية مع وزارة الداخلية وذلك حيث يقول : « ولما كانت هذه الجنسية منازعا فيما من الطاعنة (وزارة الداخلية) كان للبطعون عليه مصلحة قائمة في دعواه (١) » .

ويقول بعض الشراح « أما إذا لم تكن هناك أية منازعة فلا محل لقبول الدعوى قبل حصول هذه المنازعة ، طالما كان بيد الشخص استئثارها ، ويكون بيده استئثار النزاع في شأن الجنسية إذا نظم المشرع وسيلة للحصول على شهادة بالجنسية تعتبر إقرارا من الدولة بها ، فإذا حصل الشخص على هذه الشهادة فلا مصلحة له في الدعوى مع الإقرار بها وإلا كان ذلك منازعة حقيقية في الجنسية تبرر رفع الدعوى »

« ولما كان المشرع المصري قد خول المصريين حق مطالبة السلطة الإدارية (وزير الداخلية) بإقرارات الجنسية المصرية هي شهادات الجنسية المنصوص عنها في المادة ٢٠ من قانون سنة ١٩٥٠ فلا مبرر لقبول الدعوى الأصلية بالجنسية في غير منازعة فيها قبل طلب هذه الشهادة خصوصا والنص يلزم وزير الداخلية بإعطائها في مدى سنة على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب ، ويعتبر

(١) نقض ٢٥ مايو سنة ١٩٥٠ بمجموعة أحكام محكمة النقض السنة الأولى رقم ١٣١ ص ٥١٩ .

امتناع الوزير عن إعطائها في الميعاد المذكور رفضا للطلب . . (١) .

وانتهى المؤلف من ذلك إلى قوله « وهذا هو ما قصت به محكمة النقض » .

وحق لو أن المشرع المصري كان قد أغفل النص الذي أوجب على ذوى الشأن توجيه كافة الطلبات المتعلقة بقانون الجنسية إلى وزير الداخلية ، لكان ذلك مندوبا إليه لاعتبار عملي كان له أثر كبير في التخفيف من أعباء مجلس الدولة الفرنسي . ذلك أن لجوء الأفراد للإدارة أولا كثيرا ما حال دون رفع الدعاوى إلى المجلس ، إذ قد تستجيب الإدارة بخاتمة إلى طلباتهم ، كما أنها في الكثير الغالب تصدر قرارا إن لم يسلم بكل ما يطلبه الأفراد ، فإنه ينير السبيل أمام مجلس الدولة عندما يتصدى للحكم في الموضوع ، ولهذا استبقى المجلس قاعدة القرار الإداري السابق Règle de la décision préalable رغم علمه بأنه لم يعد لها في الوقت الحاضر مبرر من القانون ، وهذا ما يحدو بعض الشراح المصريين إلى تحييد الأخذ في مصر بهذه القاعدة العملية حتى بالنسبة لقضاء التعويض ، إذ تعتبر بمثابة الإعذار في معاملات الأفراد ولأنه قد يكون من الأسر على الإدارة أن تؤدي التعويض مخاترة من أن يجبرها عليه القضاء (٢) .

ولا يعترض على هذا بحكم المادة الرابعة من قانون المرافعات التي تجعل للمصلحة المحتملة اعتبارا كافيا لقبول الدعوى ، فإن هذا النص لم يمنع محكمة النقض في قضائها المشار إليه من اشتراط قيام النزاع على الجنسية مع وزارة الداخلية ، كما لم يمنع الفقه على ما أسلفنا من هذا الاشتراط أيضا ، وقد كان هذا النص تحت نظر محكمة النقض ونظر الفقه وقت وزن هذا الشرط .

على أن نص المادة الرابعة المذكور لا يسعف في هذا المجال ، ذلك أن المشرع لم يطلق عبارة « المصلحة المحتملة » من كل قيد ، بل أورد على ذلك شرطا هاما هو أن يكون الغرض من الطلب الاحتياط لدفع ضرر محقق ، أو الاستيثاق لحق يخشى زوال دليله عند النزاع فيه ، وقد أتاح الشارع بهذا الحكم الجديد من الدعاوى أنواعا مختلف الرأي في شأن قبولها مع توفر المصلحة فيها (٣) ، وما تزال المصلحة في دعوى الاعتراف بالجنسية بهذه الصورة موضع جدل عنيف حتى إن الشارع الفرنسي لم يجد بدا من التدخل في إقرارها بالنص الصريح . ومع ذلك فأين هو الضرر المحقق أو الحق المهدد بزوال الدليل مادامت الجهة الإدارية التي ناط بها الشارع المصري بتنفيذ قانون الجنسية باقية مابقيت الدولة نفسها ؟

والخلاصة أنه لا يسوغ للأفراد اللجوء للقضاء مباشرة في شأن الاعتراف بالجنسية ، لأن المشرع أوجب توجيه الإقرارات وإعلانات الاختيار وكافة العرائض والطلبات المنصوص عليها في قانون الجنسية إلى وزير الداخلية doivent être adressés (م ١٩ من قانون سنة ١٩٥٠ و ٢٢ من قانون سنة ١٩٢٦ و ٢٠ من قانون سنة ١٩٢٩) .

(١) راجع مؤلف الدكتور أحمد مسلم في الدوى الخامس طبعة سنة ١٩٥٤ نبذة ٢٥٧ من ٢٥٧ .

(٢) راجع مقال الدكتور سليمان الطماوى شرط المصلحة في دعوى الإلغاء المنشور بمجلة مجلس الدولة السنة الرابعة .

(٣) راجع المذكرة التفسيرية لقانون المرافعات من نص المادة الرابعة .

وقد ناطت محكمة النقض توفر المصلحة في رفع الدعوى للقضاء بقيام منازعة مع وزارة الداخلية وأقرها الشراح على ذلك ، وأكدت محكمة القضاء الإداري أن دعوى الاعتراف بالجنسية لا تقوم في مصر إلا في صورة الطعن على القرار الإداري الصادر من وزير الداخلية برفض إعطاء شهادة الجنسية ، فضلا عما في التوجه أولا لوزارة الداخلية من اعتبار عملي لا يسوغ الغض من قيمته .

مآخذ النيابة على الحكم :

وقبل أن نستعرض مآخذ النيابة على الحكم ، نلاحظ أنه جاء في تعليقه أن الحكم قد أقر صراحة باختصاص القضاء العادي بنظر الدعوى الأصلية بالجنسية ما دام أنه لم يصدر من الجهة الإدارية قرار برفض طلب المدعى .

وقد أسلفنا أن محكمة القضاء الإداري قد قطعت بأن الدعوى الأصلية بالجنسية لا تقوم في مصر إلا في صورة طعن في القرار الإداري الصادر من وزير الداخلية كما بينا أن لجوء الأفراد للوزارة أمر لا معدى عنه حيث أوجبه الشارع بالنص الصريح ، وأعمت مقتضاء محكمة النقض وأقرها الشراح عليه .

ومع هذا فقد راجعت الحكم أكثر من مرة عسى أن أفهم منه ما حصلته النيابة ، فلم أستطع ، واعتقد أن أحدا ما لن يستطيع أن يستنبط من الحكم ما نقول به النيابة ، ودليل هذا أنها تستشهد على إقرار الحكم للقضاء العادي بنظر الدعوى الأصلية بالجنسية بقول المحكمة : « وحيث إنه لما تقدم وجب الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لأن المحكمة غير مختصة أصلا بالفصل في دعاوى الجنسية بل لأن في حكمها إيقافا لتنفيذ القرار الصادر من وزير الداخلية برفض طلب المدعى ، » .

ومن الواضح أن عبارة الحكم هذه لا تؤدي إلى ذلك الفهم ، فهي لم تقل : « لأن المحكمة غير مختصة بالفصل في دعاوى الجنسية التي ترفع بصفة أصلية » وإنما أطلقت كلمة الجنسية من غير تحديد ، والأخلق أن يكون المراد هو منازعات الجنسية التي تثار بصفة تبعية وهو الاختصاص الذي عليه الإجماع منذ طرحت المحاكم المختلطة فكرة أن الجنسية من مسائل الأحوال الشخصية .

والآن تناقش وجوه اعتراض النيابة على الحكم :

أولا — نقول النيابة إنه إذا استقام ما ذهب إليه الحكم موضوع التعليق فإن معنى ذلك أن تمتنع المحكمة المدنية عن الفصل في النزاع حول الجنسية إذا تار بصفة أولية في دعوى معروضة أمامها تختص بنظرها بين متمسك بشهادة صادرة من وزارة الداخلية تفيد أنه مصري وبين خصمه له ينكر عليه مصريته ، لأنه مسايمة لمنطق الحكم يكون في التعرض لتقدير الشهادة وبمحشها تعرض للقرار الإداري الصادر باعتباره مصريا ، وترى النيابة أن هذه نتيجة غريبة ، حيث استقر القضاء على أن هذه الشهادة ليست حجة قاطعة في ثبوت الجنسية المصرية كما يرى الفقه أن حجيتها

غير نهائية وإنما يجوز العدول عن الإقرار الذى تتضمنه أو إثبات مخالفته للواقع قانوناً .
ونحن نوافق النياية على أن شهادة الجنسية لا تنطوى على حجينة قاطعة فى ثبوت الجنسية المصرية ، وأنه يجوز العدول عن الإقرار الذى تتضمنه إذا ما ثبتت مخالفته قانوناً .
ولمّا تخالفنا فى السلطة التى ناط بها المشرع إمكان العدول عن الإقرار الذى تنطوى عليه الشهادة .
وقد كان الفقه فى ظل تشريعى ١٩٢٦ و ١٩٢٩ يرى أن المشرع وقد سكوت عن بيان كيفية إثبات عكس ما تتضمنه الشهادة ؛ قد ترك الأمر للمحاكم (١) ؛ وعليه فإذا نشط المشرع إلى بيان كيفية هذا الإثبات فقد وجب احترام إرادة الشارع وسلوك السبيل الذى رسمه لإثبات عكس ما تتضمنه الشهادة .

ولإيضاح هذا الإجمال يجب مقارنة النصين القديم والحالى .

فقد كان النص فى كل من تشريعى ١٩٢٦ و ١٩٢٩ يجرى بأن هذه الشهادة يؤخذ بها لدى القضاء حتى يثبت عكس ما فيها ، واتخذ الشراح والأحكام من إطلاق إثبات عكس ما فى الشهادة من كل قيد ، ومن سكوت الشارع عن بيان كيفية هذا الإثبات دليلاً على إمكانه أمام القضاء .

أما النص فى تشريع ١٩٥٠ الحالى فيجرى بأن يكون لهذه الشهادة حجيتها القانونية مالم تلغ بقرار مسبب من وزير الداخلية ، وهو واضح صريح فى بيان كيفية إثبات عكس ما تتضمنه الشهادة ؛ وقد رسم لذلك طريقاً شكلياً لا بد من سلوكه والحصول عليه وهو القرار المسبب الصادر من وزير الداخلية والذى يدخل فى حظيرة القرارات الإدارية التى يجوز التظلم منها لجهة الإدارة الأعلى فى السلم الرئاسى (كمجلس الوزراء) أو الطعن عليها أمام محكمة القضاء الإدارى .

ولا نحسب أننا نلتزم الجد إذا جادلنا فى هذا الفهم

ذلك أنه لا مساغ للاجتهاد فيما فيه نص صريح قطعى ؛ وصراحة النص ودلالته على معناه واستفادة الحكم منه متبادرة لا تحتاج إلى كد أو مطاولة ، وأما قطعته فثابتة من أنه نص تشريعى ورد فى أحد قوانين الدولة ، وما دام القانون صريحاً فلا يجوز تأويله وتغيير نصوصه ولو بحجة أن روح القانون تدعو لذلك التغيير ، وحتى لو كان رأى القاضى الشخصى أن النص غير عادل ، لأن مرجع ذلك إلى المشرع نفسه ، ووظيفة القاضى قاصرة على الحكم بمقتضى القانون لا الحكم على القانون .

وعلى هذا فإذا ثار نزاع على الجنسية بصفة تبعية بمناسبة دعوى مطروحة على القضاء العادى كان لزاماً احترام حجينة الشهادة التى بيد الخصم حتى يحصل من له مصلحة فى دحض الدليل المستفاد

(١) مؤلف الدكتور حاند زكى المرجع السابق نبذة ٤٧٨ من ٥٦٦ .

منها على قرار مسبب من وزير الداخلية بالغائها (١) .

في حدود هذا النطاق الواضح يجب أن نفهم قول القائلين إن شهادة الجنسية لا تنطوي على دليل نهائي في شأنها ، وأنها قابلة للإلغاء بحجيتها .

ثانياً — ثم قالت النيابة إنها لا ترى في القرار الصادر برفض منح الفرد شهادة بالجنسية المصرية قراراً إدارياً بالمعنى المفهوم من نص المادة ١٨ من قانون نظام القضاء ، لأن القرار الإداري يجب أن ينشئ مركزاً قانونياً أصالح فرد أو غير صالحه ، ولأن شهادة الجنسية لا تنشئ للفرد مركزاً وطنياً ، وإنما هي تكشف فقط عن هذا المركز الموجود فعلاً بمقتضى أحكام القانون وأنه لا عبء بما تجرى عليه محكمة القضاء الإداري من تحديد طبيعة العمل وكونه إدارياً أو غير إداري طالما أنها تأخذ في ذلك بالمعيار الشكلي المبني على صفة القائم بهذا العمل .

ثم أخذت النيابة ترسم للقضاء العادي ما يجب عليه اتهاجه فقالت : أما القضاء العادي فيجب أن يأخذ في تحديده للعمل الإداري بمعيار موضوعي مؤداه فحص فحوى الأمر الإداري وأخذه بمعناه الضيق .

وقبل أن نقرر أن امتناع وزير الداخلية من إعطاء فرد ما شهادة الجنسية يعتبر قراراً إدارياً بكامل المعنى القانوني المفهوم . يجب على أن أسجل عجباً من هذا التوجيه الذي شاءت النيابة أن تأخذ به المحاكم العادية فأوجبت عليها أخذ القرار الإداري بمعناه الضيق ، مع ترك القضاء الإداري يأخذ هذا القرار بمميزه الشكلي أو مسaire لتعبير النيابة بمعناه الواسع ، ولا يخفى ما ترتب على هذا من اعتبار عمل واحد ، قراراً إدارياً مرة ، أو غير إداري أخرى ؛ تبعاً لاختلاف الجهة القضائية التي تنظره ، وهو ما لا يمكن أن يقبله أحد .

وأما قرار رفض طلب المدعي إعطاءه شهادة الجنسية أو الامتناع عن إعطائه هذه الشهادة فهو قرار إداري مهما يكن المعيار الذي يراد قياسه به .

وبضيق المقام هنا عن التذكير بالمبادئ الأولية في تقسيم أعمال الإدارة ولهذا نرانا مضطرين إلى الاكتفاء هنا بأقل القليل في هذا الشأن .

وقبل ذلك نشير من نصوص القانون البالغة الدلالة في الرد على هذا الاعتراض إلى نص الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من قانون مجلس الدولة رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ المقابلة للفقرة الأخيرة من المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الذي يقول في صراحة تامة أنه :

« يعتبر في حكم القرارات الإدارية رفض السلطة الإدارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقاً للقوانين أو اللوائح » .

(١) وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية لمروع القانون ما يأتي : « على أنه إذا ثبت عدم انصاف صاحب الشأن بالجنسية المصرية لثبوت عدم صحة ما يكون قد تقدم به من بيانات لوزير الداخلية أو لفقده الجنسية المصرية لحالة طرأت عليه بعد الحصول على الشهادة المذكورة فإن هذه الشهادة تفقد حجيتها بالغائها بقرار مسبب من وزير الداخلية ، ومن المفهوم أن قرار الإلغاء يعتبر قراراً إدارياً قابلاً للتظلم منه أو الطعن فيه أمام الجهات المختصة » .

والى نص م ٢٠ من قانون الجنسية الحالى المقابل لنص م ٢١ من قانون سنة ١٩٢٩ الذى يقول :
 « يعطى وزير الداخلية كل ذى شأن شهادة بالجنسية المصرية مقابل دفع الرسوم التى تفرض
 بمقتضى قرار منه ، وذلك بعد التحقق من ثبوت الجنسية ، وتكون لهذه الشهادة حجيتها القانونية
 ما لم تلغ بقرار مسبب من وزير الداخلية ... ويعتبر امتناع وزير الداخلية عن إعطائها فى الميعاد
 المذكور رفضا لطلبه » .

وتكاد تشابه العبارة فى النصين — نص قانون مجلس الدولة ونص قانون الجنسية — فيما يتعلق
 باعتبار الامتناع قرار إداريا .
 هذا من نصوص القانون .

وأما أحكام القضاء ، فلا حصر لها ، ونكتفى منها بالإشارة إلى حكم لمحكمة القضاء الإدارى
 قالت فيه :

« كل طلب أو منازعة تقوم حول الجنسية المصرية يجب أن يبت فيها لنصوص القوانين
 والتشريعات الخاصة بها من الجهة الإدارية المختصة (١) . والقرارات التى تصدر فى شأنها تعتبر
 من القرارات الإدارية التى تختص هذه المحكمة بالفصل فيها وفقا للفقرة السادسة من المادة ٣ من
 قانون إنشاء مجلس الدولة (٢) » .

وأما المبادئ العامة فتقتضى بأن تطبيق الإدارة للقانون تطبيقا إداريا *l'exécution administrative du droit*
 يعتبر الحقل الطبيعي للقرارات الإدارية ، وبالنسبة لقانون
 الجنسية بالذات يقول الفقه الحديث فى مصر : « وتطبيقا لذلك يمكن القول بأن الأعمال التى تصدر
 من السلطة التنفيذية تطبيقا لقانون الجنسية تعتبر أعمالا إدارية — (ولو أن الجنسية ذاتها من
 مسائل السيادة) — تخضع لرقابة القضاء الإدارى ، فيصح الطعن فيها أمامه لمخالفة القانون
 بوجه عام » .

كما يقول فى موضع آخر : « يختص مجلس الدولة — محكمة القضاء الإدارى — بالفصل فى
 المنازعات التى تثار بين الأفراد والسلطة التنفيذية أى وزارة الداخلية — بصفة أصلية بشأن
 ما تصدره أو ما تمتنع عن إصداره من قرارات على خلاف القانون بوجه عام . . . مثل مخاصمة
 وزارة الداخلية أمام القضاء الإدارى لرفضها اعتبار شخص مصرية أو إعطائه شهادة بالجنسية
 المصرية رغم أنه مولود من أب مصرى » .

وهى أقوال غنية عن كل تعليق

وبعد فأحسب أنه لا يغيب عن البال أن الأوامر الإدارية تنقسم من وجهة النظر
 الموضوعية إلى :

(١) وفى هذا ما يؤكد المعنى الذى نقول به من وجوب اللجوء لوزارة الداخلية أولا فى كل ما يتعلق بتطبيق
 قانون الجنسية قبل اللجوء للقضاء .

(٢) حكم ١٥ مايو سنة ١٩٥١ بحاماة سنة ٣٣ عدد ٧ من ١٠٣٤ . وحكم ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠ بمجموعة
 أحكام المجلس السنة الخامسة س ٣١٠ .

١ - أوامر لائحية (أو مشرعة) *actes réglés* وهي العمل القانوني الذي يتضمن قاعدة تنظيمية عامة غير شخصية كاللوائح - وهي غير الأعمال التشريعية التي تصدر من السلطة التشريعية غالبا .

٢ - وأوامر فردية *actes individuels* سواء كانت شخصية *actes subjectifs* أو شرطية *actes conditions* .
والأولى (الشخصية) هي التي تولد المراكز الفردية الشخصية .

والثانية (الشرطية) هي التي تدخل فرداً معيناً في مركز قانوني عام ، فهي من ثم مكمل للأوامر اللائحية (١) .

ولا يخفى أن المراكز العامة الموضوعية التي تنشأ الأعمال المشرعة تعتبر مراكز نظرية مجردة ، لا تطبق من تلقاء نفسها ويحكم وجودها على فئات الأشخاص الذين وضعت بشأنهم ، وإنما حق يلحقوا بهذه المراكز وتطبق عليهم أحكام الأعمال المشرعة يشترط أن يصدر عمل من جانبهم ، وهذا هو العمل الشرطي ، أي أن صدور هذا العمل شرط لاكتسابهم المركز العام الموضوعي ، فالعمل الشرطي لا يثبىء مركزاً ذاتياً خاصاً ، وإنما يقتصر على أن يسند إلى شخص معين أو أشخاص معينين مركزاً عاماً موضوعياً أي مركزاً تنظيمياً (قانونياً أو لائحياً) كان موجوداً من قبل في حالة مجردة ، دون أن يضيف شيئاً إلى مضمون هذا المركز أو يعدل فيه ، كتميين شخص في وظيفة أو رفته من هذه الوظيفة وكالتصاريح أو التراخيص .

وإذا كان الغالب أن يترتب إسناد المركز التنظيمي على صدور أعمال شرطية إلا أنه قد ينشأ أحياناً من مجرد تطبيق القانون وسريانه كما هي الحال فيما يتعلق بقانون الانتخاب وقوانين الجنسية .

وإذن فالفرق بين العمل الذاتي والعمل الشرطي (وكلاهما ذو أثر فردي) هو أن العمل الذاتي يثبىء مركزاً فردياً جديداً ، بينما العمل الشرطي لا يثبىء مركزاً جديداً ، إذ المركز التنظيمي الموضوعي موجود بالفعل ، ولا يزيد العمل الشرطي على تعيين وتحديد الشخص الذي سيمليق بهذا المركز ، ولهذا يعتبر العمل الشرطي من بعض الوجوه متمماً للعمل المشرع ، الذي يقتضى إنشاء مركز موضوعي عام مجرد ، لا يتحقق في الوجود الفعلي إلا عن طريق العمل الشرطي (٢) .

ويقول الأستاذ ديجي ، وهو عميد القائلين بالميز الموضوعي في تكييف الأمر الإداري :
« يجب أن تعتبر من الأوامر الإدارية الداخلة ضمن الوظيفة الإدارية ، كافة ما يصدر عن الإدارة

(١) راجع مقال الأستاذ عبده محرم في سجل القرارات الإدارية الفردية المنشور بمجلة مجلس الدولة السنة الأولى .

(٢) راجع في هذا كله مؤلف الدكتور توفيق شحاتة في مبادئ القانون الإداري طبعه أولى سنة ١٩٥٥

من أعمال عدا تلك المسماة بالأعمال المشرعة التي تدخل في الوظيفة التشريعية ، فيدخل في مدلول الأولى بذلك الأعمال الشرطية *actes conditions* وتلك التي يتولد عنها مركز قانوني ذاتي *actes subjectifs* (١) .

ويقول بهذا المعنى أيضا الفقيه « جيز » ، بعد أن يحلل الروابط القانونية إلى مراكز مختلفة *situations juridiques* تبعاً لمضمونها (٢) .

ورغم توجيه النية إلى تغليب المعيار الموضوعي في القضاء العادي ؛ فما يزال الفقه والقضاء في مصر آخذاً بالميز الشكلي في تكييف الأوامر الإدارية ؛ فيدخلان في مدلول هذه العبارة عمل كل هيئة من الهيئات الخاضعة لإشراف الإدارة أو لوصايتها (٣) ، طالما أنها صادرة عنها بوصفها سلطة إدارية .

ويؤسفنا أن نضطر إلى الخوض في هذه التقسيمات الفقهية التي تزخر بها كتب الشراح ، ولهذا فإن لطيل الوقوف أمامها ، مكتفين بالإشارة إلى دخول القرار الصادر بإعطاء شهادة الجنسية أو بالامتناع عن إعطائها في طائفة الأعمال الشرطية المعتبرة بالإجماع إحدى تقسيمات الأوامر الإدارية بالمعنى الاصطلاحي الدقيق رغم أنها لا تنشئ مراكز قانونية جديدة .

ومقى ثبت هذا كان من غير المقبول القول باختصاص أى جهة قضائية أخرى غير القضاء الإداري ينظر ما تثير هذه القرارات من اعتراضات تتصل بكيانها ووجودها ، نزولاً على حكم المادة ٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ المقابلة للمادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الخامس في جعل هذا الاختصاص لمحكمة القضاء الإداري دون غيرها .

ثالثاً — وأخيراً لا نجد النية بدا من التسليم باقتراض أن القرار الصادر من وزارة الداخلية برفض إعطاء شخص ما شهادة الجنسية يعتبر قراراً إدارياً ، إلا أنها ما تزال ترى مع ذلك أن رفع الدعوى الأصلية بالجنسية لا ينطوي على المساس بهذا القرار الإداري ، وأنه ليس ثمة ما يمنع من أن يصدر الحكم في الدعوى على عكس ما انتهى إليه القرار الإداري مادام الحكم لا يعرض للقرار الإداري بطريقة مباشرة .

ومن البداهة المتبادرة أن صدور حكم على خلاف ما يتضمن القرار الإداري ، هو بعينه المساس المحظور على المحاكم العادية بنص المادة ١٨ من قانون نظام القضاء وأحكام قانون مجلس الدولة سالفة الذكر ، وإذا كان من المسلم أن الحكم أقوى حجية من القرار الإداري ، أفليس معنى صدور هذا الحكم إهدار ذلك القرار إهداراً تاماً ؟ وهل يلزم أن تقول المحكمة العادية إنها

(١) راجع: مطول القانون الدستوري للعميد « ديمحي » جزء ثان ص ١٣٦ .

ومؤلف الدكتور زهير جرائنة في الأمر الإداري ورقابة المحاكم القضائية له طبعة ١٩٣٥ نبذة ١٧٦ ص ١٤٢ .

(٢) راجع مؤلف الفقيه « جيز » *Les principes généraux du droit administratif* طبعة ثالثة جزء أول سنة ١٩٢٥ ص ١١ وما بعدها .

(٣) مؤلف الدكتور زهير جرائنة المرجع السابق نبذة ١٧٧ و ١٧٨ ص ١٤٣ .

أنت القرار الإداري لنقول إنها مسته أو تعرضت له بصفة مباشرة، أم يمكن أن تهدر وجوده القانوني وتصدر حكمها على خلاف ما يقضى به ليكون في ذلك تعطيل آثاره وإلغاء وجوده قانوناً ؟

إن الدائرة التي كان يسمح فيها للمحاكم العادية بتقدير القرارات الإدارية، إنما كانت تقف عند حد الحكم بالتعويض على جهة الإدارة التي أصدرت القرار مخالفاً للقوانين واللوائح، فهل يكون قضاء المحكمة على خلاف ما يقضى به القرار الإداري — في هذه الحالة — لونا من القضاء بالتعويض وهو وحده ما تستطيعه المحاكم العادية ؟

ونعتقد أنه بما لا يحتمل الجدل أيضاً أنه لا يعدل الحكم بإلغاء القرار الإداري إلا صدور حكم على خلاف ما يتضمنه هذا القرار، قياساً على ما يقول به الفقه في باب الإلغاء الضمني *abrogation tacite* للقاعدة القانونية.

وما منعت المحاكم من التأويل والتفسير إلا للتحرز من عدم المساس بالقرار الإداري من قرب أو بعد فيما يتصل بترتيب آثاره، فكفل الشارع له هذه الحصانة تحقيقاً لمبدأ عام، هو كما يقول المرحوم الدكتور أبو هيف — « عدم منع تنفيذ هذا الأمر ولو جزئياً » (١).

ولا شك في أن صدور الحكم بثبوت الجنسية المصرية للدعى يقتضى ترتيب كافة الآثار القانونية التي يتتبع بها الوطني، لا في مواجهة الأفراد فحسب، بل أيضاً في مواجهة الدولة ووزارة الداخلية التي تعتبره بناء على قرارها الإداري — الذي تقول النيابة إنه لم يمس — غير وطني، وهي نتيجة لا يمكن قبولها.

ثم ما هذا الاحتفال بالشكل والوقوف عند ظاهر عبارات المدعى إذا طلب الحكم باعتباره مصرياً، في حين كانت الجهة الإدارية المختصة قد قررت اعتباره غير مصري، أليس الهدف الحقيقي في هذه الحالة هو التحايل على نصوص القانون الآمرة التي حددت مواعيد الطعن على القرارات الإدارية وقد فوتها المدعى بإهماله ؟ وكذا التحايل على قواعد الاختصاص الولائي وهي من النظام العام ؟

وأخيراً تبقى ملاحظة هبطت بها النيابة إلى هامش التعليق هي قولها إنه كان في وسع الشارع المصري لو تعلق مراده بجعل محكمة القضاء الإداري هي صاحبة الاختصاص الوحيد في منازعات الجنسية أن ينص على ذلك صراحة في القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بمجلس الدولة كما فعل بالنسبة لمنازعات الضرائب والرسوم.

وهو مردود بأن اختصاص مجلس الدولة بنظر كافة المنازعات التي تنشأ عن تطبيق قانون الجنسية هو اختصاص طبيعي مستمد — كما تقول بحق محكمتنا الإدارية — من قانون مجلس الدولة على ما مر ذكره، ومن ثم لم يكن بحاجة إلى نص جديد في شأنه، وإلا كان من قبيل تحصيل

(١) المرافعات المدنية والتجارية المرحوم الدكتور أبو هيف نبذة ١٣١ ص ١٠٨.

الحاصل : ثم إنه لم يكن ثمة نص يمنع هذا الاختصاص الأصلي حتى يكون الشارع في حاجة إلى إلغاءه بالنص الجديد ، كما هو الشأن فيما يتعلق بمنازعات الضرائب والرسوم .

والخلاصة :

أنه يجب كل على من يريد الاستفادة من أحكام قانون الجنسية أن يلوذ بجهة الإدارة المختصة وهي وزارة الداخلية فهي المنوطة أصلاً بتطبيق هذه الأحكام ، حيث أوجب الشارع توجيه الإقرارات وإعلانات الاختيار وكافة الطلبات المنصوص عليها في هذا القانون إلى وزير الداخلية ، ولأن الدعوى الأصلية بالجنسية لا تكون في مصر إلا في صورة طعن على القرار الإداري الصادر في شأن هذه الطلبات من الوزير المذكور كما رأيت بحق محكمة القضاء الإداري بحكمها الصادر في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٣ فضلاً عما يقتضيه من اعتبارات عملية هامة .

كما أن كل ما يصدر عن وزارة الداخلية في هذا المجال يعتبر تطبيقاً إدارياً لقانون الجنسية ، وبالتالي قرارات إدارية ، فلا تخضع لغير رقابة القضاء الإداري ذي الاختصاص الطبيعي بنظر علاقات القانون العام ، ولا يوجد من هذه العلاقات — كما يقول الدكتور السهوري — ما هو أدق اتصالاً بالدولة من انتهاء الضرر إليها برابطة الجنسية ، فضلاً عن أنه القضاء الذي تحوز أحكامه الحجية المطلقة قبل السكافة بخلاف القضاء العادي ذي الخاصية الذاتية والآخر النسبي ، ولن يكون إلا من قبيل التحكم المجاني لطبيعة الأشياء أن نضفي هذه الحجية — بنص استثنائي — على أحكام القضاء العادي من غير موجب ولا مقتض رغم وجود محكمة القضاء الإداري . وقد يكون لهذه الاعتبارات كلها أو بعضها أثر في اتجاه الحكم موضوع التعليق .

تحديد مدلول الحراسة على الجمادات

للسيد الأستاذ نعيم عطية المحامى بإدارة قضايا الحكومة

نشرنا في العدد الثالث من السنة الخامسة والثلاثين الجزء الأول من هذا البحث وتابعه هنا بالجزء الثاني منه .

مسئولية الشخص عن مخاطر الأشياء التي يتولى حراستها :

ان الحارس الذي يكون مسئولاً عن الضرر الحادث . هو من تكون له السيطرة الفعلية على الشيء من حيث حفظه وتعهده بالصيانة والسيطرة عليه .

وقد سلم القانون أخيراً بنظرية تحمل المخاطر وبأن الحراسة على الشيء لا ترتبط لزماً بحق ملكيته . ذلك أن الحراسة المنوّه عنها في المادة ١٣٨٤ فقرة أولى مدني فرنسي يكفى فيها ان يكون الشيء تحت كنف الحارس وفي دائرة رقابته *dans son couvert et son cercel de surveillance* وإن يكون أيضاً تحت سيطرته المادية *appropriation matérielle*

وعلى ذلك فلا ترتبط الحراسة لزماً بحق الحارس في ملكية الشيء . ويكفى ان يكون الشيء فخل الحراسة هو ما يستعمله الحارس ويستفيد منه . وهذا النفع أو الغنم يقابله التزام الحارس بتحمل مخاطر الشيء (سنالي — حوادث العمل — ص ٢٢٠) فليس بنى بال أن لا يكون المسئول مالكا للآلة الميكانيكية التي تحتاج إلى رعاية خاصة متى كان يستعملها وينتفع منها وقت قيام الحادث المترتب عليه المسئولية وما دام وقوع الحادث يرجع إلى ما يوليه الحارس للشيء من توجيه .

على أن أنصار نظرية تحمل التبعة إذ يقررون استقلال فكرة الحراسة عن الملكية فيما يتعلق بتعيين الحارس المسئول قد انقسموا فيما يتعلق بتعيين الحارس المسئول في حالتين — الأولى — حالة التابع *preposé* والثانية — حالة السارق .

ففي حالة التابع يرى سنالي، أقدم أنصار هذه النظرية . وجوب التفرقة بين حالة الجماد المتحرك بيد الإنسان كعربة اليد أو الدراجة العادية — وبين حالة الجماد المتحرك بقوة ذاتية كالعند والآلات الميكانيكية والكهربائية — فيذهب في الأولى إلى أن المسئولية تقع على التابع . وان المسئولية في الثانية تقع على السيد .

ويرى سافينييه في حالة التابع — عدم امكان اعتباره مسئولاً عن الجماد الذي يستعمله لإداء وظيفته . ذلك لأن الحارس المسئول عن المخاطر هو من يستبقى السلطة العليا في توجيه الشيء الذي أحدث الضرر *La haute direction de la chose* وفي نفس الوقت من تعود عليه

فائدة النشاط من تشغيل الجراد — بل ان الخادم إذا ما أصابه الضرر من الجراد — في هذه الحالة — يكون له الحق ان يرجع بالمسئولية على السيد (سافنييه — مسئولية — جزء أول بند ٣٦١ ص ٤٨٢ وما بعدها) .

أما في حالة السارق فان الخلاف يشتد بين أنصار النظرية عند تحديد الحارس المسئول عن فعل سيارة مسروقة مثلاً — فبينما نرى جوسران يوجب إبقاء المسئولية على مالك السيارة بالرغم من حصول السرقة (Jossierand, le gardien de l'automobile, le voleur, et la .) (victime d'un accident. D. H. 1939 chron. P. 37) .

يذهب سافنييه على عكسه إلى أن حارس السيارة المسروقة هو سارقها لأن هذا الأخير يكون عقب السرقة هو القائم بتوجيهها وبالتالي استحداث مخاطرها من جهة . ويكون هو الذي يقتسم فوائدها من جهة أخرى (سافنييه مسئولية — جزء أول بند ٣٨٤ ص ٤٨٧ وما بعدها) .

فاذا واجهت النظرية . حالات الحيازة المشروعة التي تنشأ عن عقد من العقود كحيازة المودع لديه وحيازة المستأجر وحيازة المستعير وحيازة أمين النقل وحيازة صاحب ورشة الإصلاح يصبح من الدقة بمسكان البحث عن معيار الغنم الذي تستند اليه هذه النظرية — إذ اننا لو سلمنا بان الحارس هو من يستخلص لنفسه الغنم والنفع . فكيف يمكن أن نعين الحارس المسئول فيما إذا حصل الضرر من جراء سيارة أودعها صاحبها في جراج أو عهد بها إلى ورشة إصلاح ، هل يعتبر الشخص الذي ينتفع بها والذي له غنمها هو مالكها أو هو صاحب الجراج أو ورشة الإصلاح الذي يحقق بدوره ربحه من جراء إيداع السيارة لديه أو قيامه بإصلاحها ؟

وأصحاب النظرية يتحايلون على تدليل هذه الصعوبة بقولهم إن مالك السيارة يقف انتفاعه بها منذ اللحظة التي يسلم فيها سيارته إلى الجراج . وأن صاحب الجراج أو ورشة الإصلاح لا ينجي ربحه من السيارة إلا في حدود الوقت الذي تبقى خلاله السيارة في جراج أو ورشته . وإذا قبلنا هذا الرأي — فما قول أصحاب النظرية في حالة تأجير الجراد إلى الغير ؟ فما من شك أن كلا من المؤجر والمستأجر يستفيد في نفس الوقت من الجراد . فالأول يقبض الأجرة ، والثاني يحقق من جراء استعماله للجراد منفعة .

وقد ارتأى بعض أنصار نظرية مخاطر التبعة وعلى رأسهم ديموج (١) بأنه ليس ثمة ما يمنع من تعدد حراس الجراد تبعاً لتعدد المتفعين به . ووجوب القول بمسئولية كل المتفعين بالجراد مسئولية تضامنية responsabilité solidaire . بينما ارتأى البعض الآخر من أنصار النظرية وعلى رأسهم سافنييه (مسئولية جزء أول ص ٤٨١) نظراً لتسكهم بمبدأ وحدة حارس الجراد أنه في حالة تعدد المتفعين بالجراد يتعين الرجوع إلى معيار إضافي إلى جانب معيار المنفعة يستخلص من التقصي عن نية المحيطين بالجراد . فاذا عهد مالك السيارة بها إلى الغير فانه يتعين علينا أن نتقصى نية الطرفين

(١) (Demogue, traité des obligations en general, Rousseau. Paris, 1925, tome. V. P. 377) .

لنصل إلى معرفة من منهما كان المقصود بتحمل مخاطر الجماد . فإذا وجد بين الطرفين عقد كان المرجع إلى نية المتعاقدين المشتركة . وللقاضى الحرية فى تفسير نية المتعاقدين . ويجدر أن يعتد فى تقدير انتقال عبء تحمل تبعه المخاطر بمجانبة العقد أو بوجود المقابل . فإذا كان العاقد المستفيد من الجماد لا يدفع مقابل لا تتفاه به . فإنه يسهل اعتباره بأنه قد تحمل تبعه مخاطر الجماد — على أن ساقطيه يقرر بدوره أنه لا يتمتع على القاضى فى تفسيره لنية المتعاقدين أن يذهب على سبيل الاستثناء . إلى توزيع تبعه المخاطر بحسب طبيعتها تبعاً لتعدد ما يمارس على الجماد من سلطات (ساقطيه — مسئولية — جزء أول ص ٤٩١) .

إلا أنه متى كانت آثار العقد تنحصر قانوناً بين عاقديه ولا تعداه إلى الغير فأنا لا ندرى كيف يمكن أن ينتج العقد آثاره بالنسبة للضرورة الذى لم يكن طرفاً فيه ولا يتقيد به . كما أن القول بأن يكون تحديد الحارس وفقاً لنية المتعاقدين المشتركة إنما يظهر أمراً تحكيمياً أو مستحيلاً فيما إذا لم تنصرف نية المتعاقدين إلى ذلك التحديد وهو ما نجده فى أغلب الحالات التى تعرض عملاً .

على أن معيار الحراسة الذى أوردته نظرية تحمل تبعه المخاطر يكتنفه القصور فيما يتعلق بالتابع المأجور . فإن الجماد المملوك للسيد قد يحقق للتابع غناً خاصاً كما يحققه للسيد فى الوقت نفسه — فإن سائق سيارة النقل الذى يشتغل لدى أحد أمناء النقل يحقق له سيارة سيده منفعة شخصية إذ أنه يتقاضى أجره لقاء قيادته لها . فالجماد فى هذه الحالة يحقق غناً مزدوجاً لكل من صاحبها ومن استوجر لقيادتها .

وإذا كان أنصار نظرية تحمل تبعه المخاطر لم يترددوا فى استبعاد عبء الحراسة الموجبة للمسئولية عن الخادم (باستثناء سنالى) فإن أنصار تلك النظرية لم يعنوا بإيجاد المعيار المنطقي للحراسة بقدر ما عنوا فى تحميل المسئولية على عاتق من كان أقدر على تحملها مالياً واجتماعياً من غيره . ولهذا نراهم لا يرتضون نسبة صفة الحراسة إلى الخادم لاقتناعهم بعدم أهلية هذا الأخير مالياً واجتماعياً فى تعويض الجنى عليه .

فالقائلون بنظرية المسئولية الشيئية يهتمون أولاً بتحديد من هو أقدر المحيطين بالحادث على تعويض الضرر فعلاً أو حكماً ثم بعد ذلك يبحثون عن الحجج التى يمكن أن تسند قيام هذه المسئولية فى حقه . وهذا ما يفسر لنا مسلك الأستاذ جوسران فيما يتعلق بالمسئولية عن الضرر الناتج عن سيارة سُرقت من صاحبها ووجدت وقت الحادث بين يدي سارقها فقد انتهى فى هذا الصدد إلى رأى خالف النتائج المنطقية المترتبة على مبدأ المسئولية الشيئية . وهو من أكبر أنصارها . ذلك أن وقت وقوع الحادث الذى تسببت فيه السيارة المسروقة يكون الشخص الوحيد الذى يجنى منها غناً هو سارقها دون غيره ويستوجب مبدأ المسئولية الشيئية القول بأن حارسها المسئول عنها هو صاحب الغنم الوحيد وقت الحادث الا وهو السارق . وهو بالفعل ما ذهب إليه الأستاذ ساقطيه فى موافقه عن المسئولية المدنية (ساقطيه — مسئولية — جزء أول ص ٤٨٧ وما بعدها) .

أما الأستاذ جوسران فقد أيد بكل حماس حكم الغرفة المدنية لمحكمة النقض الفرنسية الصادر فى سنة ١٩٣٦ الذى أبى الحراسة على عاتق صاحب السيارة المسروقة .

ويرى جوسران فيما يتعلق بتحديد فكرة الحراسة ان الحراسة على الجماد ليست هي مصدر السلطة القانونية عليه بل هي مصدر السلطة الفعلية لأن الحارس هو من كان يستعمل الشيء وقت حصول الفعل الضار وهو الذي استحدث الخطر أما الفكرة العملية المستمدة من الواقع مباشرة فإنها تتحقق على أساس أن من يتحمل التبعة من كان يدير أمر الشيء ويأشر السيادة الفعلية عليه .

... dait être supporté par l'individu qui disposait de la chose et faisait acte de meitre sur elle ...)

(جوسران في المسؤولية عن فعل الأشياء الجامدة ص ١٢٥) .



غير أنه عند الرجوع إلى المادة ١٧٨ من التقنين المدني الجديد يتساءل الباحث عما إذا كان القانون قد قصد إلى الأخذ بنظرية الخطأ في الحراسة أم قصد إلى الأخذ بنظرية السلطة الفعلية على الجماد وهي أحدث النظريات التي عرضها فقه القانون في هذا المجال .
ولعل في مناقشة هذا البحث ما يذلل كثيراً من العقبات عند التطبيق العملي .



نظرية الخطأ في الحراسة :

يتذهب مؤيدو هذه النظرية إلى أنه ليس ثمة تنافر بين المسؤولية المقررة في المادة ١٣٨٤ فقرة أول (المقابلة للمادة ١٧٨ مدني مضرى) والمسؤولية المقررة في سائر المواد الخاصة بالمسؤولية لأن المسؤولية المدنية مبناها الخطأ والخطأ في جميع الأحوال هو اخلال بالالتزام سابق يفرضه القانون .

والخطأ هو أساس المسؤولية المدنية سواء كان خطأ عمدياً أو تقصيرياً ولا تقوم مسؤولية حارس الجماد إلا لأنه ارتكب خطأ . ذلك لأن كل شخص يلتزم أن يستعمل ماله بالكيفية التي لا تقضي إلى إيذاء الغير فإذا سبب الشيء ضرراً فإن ذلك يعني أن المال أو الشيء قد إنقلبت من حراسة من كان على عاتقه ذلك ومن ثم فقد تخالف الحارس عن الالتزام الواقع عليه وارتكب بذلك خطأ .

فالحارس بتركه الشيء يفلت من رقبته ومن السيطرة عليه echapper à son controle eln aiseant la elrcse قد ارتكب الخطأ ومن ثم فقد أخذ بالزامه — ولا يجب أن يختلط الأمر بين فقد الحراسة المادية ونقلها إلى الغير . فلا يوجد خطأ في الحراسة إلا فيما أفلت الجماد من حارسه على غير إرادته Contrs sa valouté والخطأ في الحراسة — كما قدمنا —

هو فقد الحراسة المادية La perte de la garde materielle

وبمجرد أن يفقد الحارس الحراسة المادية على الجماد يقوم الدليل على أنه ارتكب خطأ في

حراسته . ويكون وقوع الضرر في هذه الحالة هو الدليل الكامل على الخطأ ولا يعني أن تقسام
لماذا فقد الحياة المادية فقد كان عليه الالتزام بحراسته . وإى خطأ يكفى ولو كان يسبق لاقامة
المسئولية التقصيرية :



من هو الحارس في نظرية الخطأ في الحراسة :

إن الحراسة القانونية تكون في التوجيه والرقابة على الجماد le droit de direction
et de controle de la chose
ويقع هذا الالتزام أصلاً على المالك ولا صعوبة عندما تجتمع في شخص واحد حياة الجماد
وملكيته ، فالحارس حينئذ هو ذلك المالك الحائر ، ولا صعوبة أيضاً إذا ما فقد مالك الجماد
حياة الجماد بغير اختياره . كما في حالة السرقة .

وفي هذه الحالة يظل المالك محتفظاً بالحراسة القانونية ذلك لأن المالك لا يفقد الحراسة القانونية
على ملكه إلا إذا تراضى مع غيره على أن يتحملها هذا الأخير عنه . وتعتبر سرقة الجماد
خطأً من المالك في الحراسة يستوجب مسئوليته (مقالة هنرى مازو ص ٨٣٦) ولا تعدو
سلطة السارق على الجماد المسروق إلا أن تكون سلطة واقع Pouvoir de fait وهي بعيدة
كل البعد عن الحق الحق في توجيه الجماد والسيطرة عليه ذلك الحق الذى هو مناط الحراسة الموجبة
للمسئولية في حوادث الجمادات .

أما إذا تخلى المالك أى الحارس الأصلي عن حياة جماده أى عن الحراسة المادية بإرادته
واختياره فيتعين أن تفرق بين حالتين : الحالة الأولى حالة انتقال حياة الجماد إلى تابع المالك .
وفي هذه الحالة لا تنتقل الحراسة القانونية عن المالك . إذ إن في خروج زمام الجماد من التابع وحدث
الضرر للغير نتيجة لذلك معناه خروج زمام الجماد من المتبوع نفسه لأن المتبوع هو الذى يحتفظ بالحراسة
القانونية على الجماد . أى يحتفظ بالحق في توجيهه وبعبارة أخرى بالحق في إصدار الأوامر اللازمة
إلى تابعه (ص ٨٣٨ من مقالة هنرى مازو) أما الحالة الثانية فهي حالة انتقال الحياة إلى شخص
لا يكون تابعاً للمالك وإنما يقوم بين الطرفين تعاقد ينقل السلطة القانونية على الجماد إلى الحائر الجديد
أى ينقل المالك إلى الحائر الجديد حق توجيه الجماد والتحكم فيه (المرجع السابق ص ٨٥٤ و ٨٥٥)
مع بقاء الملكية عليه لمالكه الأصلي . ففي هذه الحالة الثانية تنتقل الحراسة القانونية إلى حائر
الجماد .

وهكذا يتبين أن تطبيق نظرية الخطأ في الحراسة في حالى التابع والسارق تنتهى إلى الحل الذى
يضمن تعويض المضرور عما يلحقه من ضرر . وذلك بفرض الالتزام بالتعويض على أقدر الأشخاص
المتصلين بالحادثة وأكثرهم ملاءمة مع محاولة الاحتفاظ في الوقت نفسه بفكرة الخطأ كأساس
لمسئولية الحارس .



على أن كثيراً من المحاكم قد اتجهت إلى مخالفة الرأي السابق ونخص بالذكر هنا ما قضت به محكمة استئناف بيسنسون في حكمها الصادر بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٧ فقد قررت :
 « حيث إن معنى حراسة الشيء هو حفظه ورقابته فإن صفة الحراسة تزول عن أضحت ورقابته على ذلك الشيء متبذرة . وحيث إن وصف الحراسة بأنها حراسة قانونية لا يغير من الأمر الواقع شيئاً — لأن الحراسة بطبيعتها واقعة مادية فلا يمكن لمجرد وصف الحراسة في بعض أحوالها بالحراسة القانونية أن تتحول إلى كيان قانوني آخر يعدم مدلولها . ذلك أن مالك الشيء أو حائزه أو واضع اليد عليه يفقد صفته كحارس للشيء منذ اللحظة التي يفقد فيها سلطة رقابته سواء بنفسه أو بواسطة تابعه . ولا تتغير هذه الحقيقة مهما حاولنا أن نقسم على هذا الموقف الخلاف بين الحراسة القانونية والحراسة المادية لكي نخالف مدلول كلية الحراسة »

وقد خلصت المحكمة إلى أن المشرع قد أكد أن الجهاد الذي يخرج عن رقابة الشخص يمتنع اعتباره باقياً تحت حراسته . وانتهت إلى الحكم في النزاع المطروح أمامها بأن حارس السيارة يصبح منذ اللحظة التي سرقت منه سيارته في موقف لا يعلم معه مكان وجود سيارته ولا ظروف استعمال السارق لها ، ومن ثم يتعذر عليه أن يقوم بتعديدها ورقابتها وبالتالي يفقد صفة الحراسة التي انتقلت بدورها إلى السارق (دالوز الأسبوعي سنة ٣٧ ص ١٨٢) .

وقد تابعت أحكام المحاكم الفرنسية متواترة على نيل فكرة الحراسة القانونية بما اقتضى تدخل الدوائر المجتمعة لمحكمة النقض الفرنسية في حكمها الصادر بتاريخ ١٩٤١/١٢/٢ لتستقر على رأي يحسم هذا النزاع إذ لم يعد الأمر قاصراً على مجرد تعارض في الأحكام بل بلغ الأمر حد الارتباك المتزايد إذ أن غرفة العرائض بمحكمة النقض قد بدا ترددها واضحاً (انظر أحكامها الصادرة في ٢٠ يناير سنة ١٩٣٧ — دالوز الأسبوعي سنة ٣٧ ص ١٣٤ وفي نوفمبر سنة ١٩٣٨ جازيت دي باليه ٣٨ — ٢ — ٨٧٦ وفي أكتوبر سنة ١٩٤٠ جازيت دي باليه ٤٠ — ٢ — ٦٥) حتى عرض الأمر على الدوائر المجتمعة لمحكمة النقض فقررت بعد استعراض الوقائع المطروحة أمامها بما يأتي :
 « حيث إن الحكم المطعون فيه قد رفض دعوى الورثة تأسيساً على أن المدعى عليه وقت ارتكاب الحادثة كان قد تجرد من سيارته بفعل السرقة ومن ثم كان يستحيل عليه أن يباشر عليها أدنى رقابة ولما كان صاحب السيارة قد حرم من استعمال سيارته ومن رقابتها وتوجيهها فقد زالت عنه صفة الحراسة ولم يعد ثمة محل لإثارة قرينة المسؤولية التي نصت عليها الفقرة الأولى من المادة ١٣٨٤ من القانون المدني في حقه وبالتالي فإن حكم محكمة الاستئناف المطعون فيه عندما قرر عدم مسألة المدعى عليه لم يجانب الصواب في تطبيق المادة ١٣٨٤ فقرة أولى ، . »

ونخلص بما تقدم أن حكم الدوائر المجتمعة قد انتهى إلى أنه متى ثبت أن مالك السيارة المروقة قد استحال عليه بعد سلبها منه أن يتعهد سيارته بالرقابة اللازمة . إذاً أنه قد امتنع عليه استعمالها وتوجيهها والتحكم فيها . فقد زالت عند صفة الحراسة وامتنع الحكم عليه بالمسؤولية التي توجبها تلك الحراسة .

ولذلك سجل حكم الدوائر المجتمعة أن مناط تعيين الحارس وأساس مسؤوليته هو استطاعة تعهد الجماد بالرقابة استطاعة فعلية .

فمناط الحراسة يصبح تطبيقاً لهذا الحكم متوقفاً متى تبين إمكان تعهد الجماد بالرقابة — فإذا استحال إمكان تعهد الجماد بالرعاية L'impossibilité de Surveillance امتنع الحكم بقيام الحراسة على عاتق من يتعذر عليه مباشرة تلك الرقابة .

ذلك هو مضمون حكم الدوائر المجتمعة لمحكمة النقض الفرنسية الصادر في ٢ ديسمبر سنة ١٩٤١

(١) وقد علق الأستاذ ريبير Ripert (دالوز ١٩٤٢ — ١ — ٢٧) بقوله إن هذا الحكم قد يبدد الزيف المبني على التفرقة بين حراسة قانونية وحراسة مادية : الأولى نظرية غير حقيقية والثانية واقعية حقيقية . فقد نبذ الحكم فكرة الحراسة القانونية بالاغضاء عنها ولم يعترف إلا بحراسة واحدة لا تتوافر في حق مالك الجماد الذي سلب منه بل في حق السارق وحده .

(ب) أما الأستاذ هنري مازو أكبر مؤيدي نظرية الحراسة القانونية فقد وصف الحكم بأنه قد أهدر التفرقة بين الحراسة المادية والحراسة القانونية باعتداده بالناحية المادية دون القانونية في الرقابة والتوجيه والاستعمال وهي عناصر الحراسة .

(تعليق هـ . مازو في سيريه ١٩٤١ — ١ — ٢٢١) و (هـ . ول مازو مسؤولية جزء ثان ص ١٢ - ١١٤٩) .

وقد فتحت الدوائر المجتمعة لمحكمة النقض الفرنسية السبيل بذلك لظهور نظرية السلطة الواقعية في تحديد مدلول الحراسة .

نظرية السلطة الفعلية :

القسم الأول — رأى الأستاذ بول روبيه :

كان أول من عرض هذه النظرية الأستاذ بول روبيه في مقال له نشر عام ١٩٤٢ بعنوان وحكم الدوائر المجتمعة الصادر في ديسمبر سنة ١٩٤١ والنظرية العامة للمسؤولية المدنية .

وقد ذهب الأستاذ روبيه في شرح نظريته إلى أن الاستناد إلى أن المسؤولية إنما تقوم على أساس وقوع الخطأ . وهي النظرية التي يحتضنها ساقتيه إلا أنه — « إلى جانب هذا النوع من المسؤولية هناك أحوال أخرى تقوم فيها المسؤولية بدون استلزام الخطأ وقد احتوتها المواد من ١٣٨٤ إلى ١٣٨٦ من القانون المدني (الفرنسي) » .

ذلك أنه بالنسبة لمسؤولية السيد عن أفعال تابعه يكون سبب تحمل السيد مسؤولية ما يحدثه تابعه من أضرار بالغير يرجع إلى ماله عليه من سلطة . أما بالنسبة للمسؤولية المترتبة عن الجمادات فهي تستند إلى سلطة التوجيه والرقابة والتسلط عليه :

Le Pouvoir de commandement et direction et de controle exercé sur la chose .

وينتهى الأستاذ روبيير في اقرار المسؤولية على أساس السلطة الفعلية ذلك ان استناد كل أنواع المسؤولية إلى الخطأ وحده فكرة ضيقة - خصوصا وان هناك عنصر آخر قد يترتب عليه المسؤولية هو قيام عنصر السلطة وهو عنصر التوجيه والرقابة والتسلط على الجماد .

وقد استطرد الأستاذ روبيير بعد ذلك بإحاثا عن مقومات هذه السلطة التي تتركز عليها المادة ١٣٨٤ محالا بذلك تحديد مدلولها . وخلص إلى أن عناصر السلطة تتجمع حول فكرتين (١) سلطة تحكم في الجماد . (ب) تمارس لمنفعة ممارستها .

أما عن سلطة التحكم فيتعين ان تكون حرة مستقلة . فمن كان تابعا لغيره لا يمكن اعتباره حارسا للشيء .

غير أن السلطة المستقلة لا يمنع أن تكون مجرد سلطة واقع لا تستند إلى سند مشروع فالسارق وان حاز الشيء بسوء نية وبلا سند مشروع يعتبر حارسا مسئولا عن الضرر الذي سببه الشيء الذي سرقه طالما أنه يحوزة استقلالا ولحسابه الخاص .

ويتعين أيضا ان تكون ممارسة السلطة في صالح ممارستها ومن أجل ذلك كانت مسؤولية الأب . ومسؤولية كل من وجبت عليه رقابة شخص في حاجة إلى رقابة وكذلك مسؤولية المعلم في المدرسة أو المشرف في الحرفة عن الأضرار التي يحدثها من هم تحت رقابتهم مسؤولية مخففة تدرأ بإثبات انتفاء الخطأ من جانبه . (انظر المادة ١٧٣ مدني مصري) ومن أجل ذلك أيضا نستبعد المسؤولية الخاصة المنوّه عنها في المادة ١٣٨٤ متى كانت السلطة قد روعي في استعمالها منفعة المضرور فمالك السيارة الذي يقبل ان يقل شخصا مجاملة وبدون مقابل لن يكون مسئولا عن الحادث الذي يصيب ضيفه أثناء النقل بمقتضى المادة ١٣٨٤ فقرة أولى ، التي تعني المضرور من إثبات الخطأ بل بمقتضى المادة ١٣٨٢ التي توجب على المضرور إثبات خطأ المسئول (يراجع نفس هذا الحكم في الأعمال التحضيرية للمادة ١٧٨ من التقنين المدني المصري الحالي ص ٣٦ الجزء الثاني) .

* * *

وسنبين في البحث القادم نظرية الأستاذ برتولد جولدمان وهي أحدث النظريات .

« يتم »

العدد الرابع	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		(١) قضاء محكمة النقض الجنائية
٢٠٠	١٠ يناير ١٩٥٥	١ - أمر حفظ . صدوره من النيابة بعد إجراء تحقيق . ماهيته .
		٢ - غرفة الاتهام . سلطاتها في تمحيص الواقعة وتقدير الأدلة .
٢٠١	٤٦٧	معارضة . نظرها . يكون أمام القاضى الذى أصدر الحكم الغيابى .
٢٠٢	٤٦٧	حكم . تاريخ النطق به . العبرة فى تحديده هى بحقيقة الواقع .
٢٠٣	٤٦٨	إجراءات . سؤال المحكمة المتهم عن الفعل المسند إليه . هو من الإجراءات التنظيمية . إغفاله . لا بطلان .
٢٠٤	٤٦٨	حكم . تسببه . مواد مخدرة . ركن العلم بحقيقتها . التحدث عنه استقلالاً . غير لازم .
٢٠٥	٤٦٨	١ - تحقيق . المحضر الخاص به . تاريخه . العبرة فى تحديده هى بحقيقة الواقع .
		٢ - تفتيش . الأمر به . تقدير كفاية وجدية التحريات التى بنى عليها . متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .
٢٠٦	٤٦٨	مأمور الضبط القضائى . قيامه بالتحرى عن الجريمة وجمع الاستدلالات . لا يحول دون نذبه لإجراء التفتيش وتحريز المضبوطات .
٢٠٧	٤٦٩	١ - ارتباط . حكم . تسببه . طلب ضم قضايا لم يفصل فيها بعد بحجة ارتباطها بالقضية المطروحة على المحكمة . الفصل فيه . موضوعى . رفضه . بيان العلة . غير لازم .
		٢ - مواد مخدرة . زراعة نبات الحشيش والحشخاش فى ظل القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ لإحراز النبات فى أطوار نموه التالية لتاريخ العمل بالقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . استخراج مادة الأفيون منه بعد نضجه . تطبيق المادة ٣٣ من القانون الأخير على الواقعة . صحيح .

العدد الرابع	قهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		٣ - إثبات . الأخذ بقول الشاهد في التحقيق الابتدائي يخالف قولاً آخر له بالجلسة . جاز .
		٤ - إثبات . اعتراف متهم على نفسه بارتكاب الحادث . اطراحة . جاز .
٢٠٨	١٠ يناير ١٩٥٥	نقض . تقدير سن المتهم . مسألة موضوعية . المجادلة في شأنها لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تقبل .
٢٠٩	٤٦٩	دفاع شرعى . حكم . تسييبه . تصوير واقعة الدعوى بما يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعى . إدانة المتهم دون بيان وجه الرأى في قيام تلك الحالة من عدمه . قصور .
٢١٠	١١	مبان . القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ . عدم صدور لائحته التنفيذية . الاستناد إلى ذلك في تعطيل الأحكام الناجزة التى أوجب مراعاتها وفى الامتناع عن تنفيذه . خطأ فى تفسير القانون .
٢١١	٤٧٠	استرداد الشيء المسروق . الشخص الذى يتجر فى مثل الشيء المسروق أو الضائع فى حكم المادة ٢/٩٧٧ مدنى . ما الذى يشترط فيه ؟
٢١٢	٤٧٢	١ - إجراءات . محاكمة . دعوى الجنائية . إقامتها من النيابة العامة على المتهم بالجلسة . عدم قبولها .
		٢ - دعوى مدنية . رفعها أمام المحكمة الجنائية . عدم قبول الدعوى العمومية . يستتبع الحكم بعدم قبول الدعوى المدنية .
٢١٣	٤٧٢	مواد مخدرة . ضبط متهم بالقاهرة فى مساء يوم ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٣ محرراً لمواد مخدرة . تفتيش منزله بالاسكندرية فى اليوم التالى والعثور به على مواد مخدرة . اعتبار ما وقع من المتهم من إحراز المخدر واقعة واحدة وقعت فى ظل القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ .
٢١٤	٤٧٢	دعوى مباشرة . الدعويان الجنائية والمدنية المترتبان عليهما . شرط انعقاد الخصومة بين المدعى بالحقوق المدنية وبين المتهم فيهما .

العدد الرابع	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢١٥	١١ يناير ١٩٥٥	١ - إثبات . اعتراف . قواعد الإثبات المقررة لل مواد المدنية في شأن الاعتراف . عدم تقييد القاضي الجنائي باتباعها . ٢ - إثبات . الاعتماد على أقوال المتهم في محضر ضبط الواقعة وإن عدل عنها بعد ذلك . جائز .
٢١٦	٤٧٣	محكمة . النعي على المحكمة لإبداءها الرأي في التهمة قبل سماع مرافعة الدفاع . عدم سلوك الطريق الذي رسمه القانون في مثل هذه الحالة أمام محكمة الموضوع . إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز
٢١٧	٤٧٣	١ - قتل عمد . نية القتل . لا مانع من توافرها ولو كانت الإصابة في غير مقتل . ٢ - حكم . تزصد . المادة ٢٣٢ ع طبيعتها . عدم ورودها ضمن المواد التي رفعت بها الدعوى . ذكرها في الحكم . لا تريب .
٢١٨	٤٧٤	تفتيش المنازل . ماهيته . متى يجوز لسلطة التحقيق أن تأمر به ؟ من الذي يقدر كفاية الدلائل التي تبرره ؟
٢١٩	٤٧٤	١ - دفاع شرعي . الاعتداء الذي يبيحه . اشتراط قدر معين من الجسامة فيه . غير لازم . ٢ - حكم . تسببيه . دفاع شرعي . مثال للقصور في الرد عليه .
٢٢٠	٤٧٤	تقليد أوراق البنسكنوت . يكفي أن يكون التقليد على نحو يمكن به خدع الناس .
٢٢١	٤٧٥	١ - اشتراك . الاشتراك بالمساعدة . متى يتحقق ؟ ٢ - حكم . تسببيه . اشتراك في تزوير بطريق المساعدة . عدم استظهار علم الشريك بتغيير الحقيقة في المحرر . قصور .
٢٢٢	٤٧٥	١ - حكم . تسببيه . سبق إصرار . استظهاره . مثال . ٢ - حكم . تسببيه . دفاع موضوعي . الرد عليه ردا صريحا . غير لازم .

العدد الرابع	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٢٣	١١ يناير ١٩٥٥	إجراءات . محاكمة . الأصل في الأحكام الجنائية أن تبني على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة . إدانة المتهم دون سماع شهود في أي من درجتي التقاضي ودون إجراء أي تحقيق . بطلان الحكم .
٢٢٤	» » »	نقض . استئناف . حكم من محكمة أول درجة يجوز استئنافه خطأ في القانون . الطعن فيه مباشرة بطريق النقض . غير جائز . حكم . تسببه . تبديد . دفاع هام . الدفع بسقوط الحجر طبقا للمادة ٦٠٥ مرافعات . عدم تحقيقه أو الرد عليه . قصور .
٢٢٥	» » »	١ — خطف بالإكراه . ركن الإكراه . متى يتوفر ؟ مثال .
٢٢٦	» » »	٢ — إثبات . شاهد . أخذ المحكمة بما تطعن إليه من أقواله في حق أحد المتهمين وإطراحها في حق متهم آخر . جائز .
٢٢٧	» » »	١ — تفتيش . الأمر به . تقدير جدية التحريات التي بني عليها . متروك للنسابة تحت إشراف القضاء .
		٢ — تفتيش . الأمر به . يستتبع القبض على المتهم بالقدر اللازم لإجرائه .
		٣ — إجراءات . ضبط وتحرير متعلقات الجريمة . عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ١٥٥ ج وما بعدها . لا بطلان .
٢٢٨	١٩	١ — إجراءات تحرير محضر بالإجراءات وجمع الاستدلالات بمعرفة الضابط الذي أجرى التفتيش . لا مانع .
		٢ — تفتيش . الخطأ في ذكر اسم المطلوب تفتيشه في الأمر . لا يبطل التفتيش .
٢٢٩	» » »	دفاع شرعي . تصوير المحكمة واقعة الدعوى تصويرا يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعي . عدم بحث المحكمة في قيام الحالة المذكورة . حكم معيب .
٢٣٠	» » »	١ — فاعل . ضرب أفضى إلى موت . اتفاق متهمين فيما بينهم على ضرب المجنى عليه ومباشرة كل منهم فعل الضرب تنفيذا لهذا الاتفاق . يكفي بذاته لمساءلتهم جميعا بصفة فاعلين أصليين .
		٢ — وصف التهمة . ضرب أفضى إلى موت مع سبق

العدد الرابع	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		الإصرار . إدانة المتهمين بهذه الجريمة مع استبعاد ظرف سبق الإصرار . تأسيس الإداة على قيام اتفاق بين المتهمين على ضرب المجنى عليه ومباشرة كل منهم ضربه . لا يعد تغييراً في وصف التهمة ، ما دام أن المحكمة استخلصت حصول الاتفاق من الوقائع التي تناولها التحقيق .
٢٣١	٤٧٨	٢٤ يناير ١٩٥٥
		حكم . تسببه . قتل خطأ . عدم بيان الإصابات التي لحقت بالمجنى عليه وكيف نشأت الوفاة عنها . قصور .
٢٣٢	٤٧٨	مواد مخدرة . الاتجار فيها . تقديره . موضوعي .
٢٣٣	٤٧٩	اختصاص . قانون . القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الرى والصرف . اختصاص المحاكم بنظر الدعاوى التي ترفع إليها عن وقائع حدثت قبل صدوره . الحكم بعدم الاختصاص تأسيساً على أن القانون المذكور لا ينسحب أثره على الماضي . خطأ في تأويل القانون .
٢٣٤	٤٧٩	دفاع . طلب التأجيل للاستعداد . لا تلزم إجابته متى ثبت أن المتهم أعلن إعلاناً صحيحاً .
٢٣٥	٤٧٩	١ - اثبات . الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة . إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تقبل .
		٢ - اثبات . تجزئة الدليل . أخذ المحكمة بما تطمئن إليه منه لا ما نزع .
٢٣٦	٤٨٠	١ - تحقيق . إجراؤه بمعرفة معاون نيابة من غير انتداب خاص . عدم اعتراض محامى المتهم الذى كان حاضراً من مبدأ التحقيق . سقوط حق المتهم في الدفع ببطلانه .
٢٣٧	٤٨٠	٢ - تفتيش . تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر به . موكل لسلطة التحقيق تحت رقابة محكمة الموضوع .
		دعوى مدنية . عدم قبولها أمام المحكمة الجنائية إلا من الشخص الذى أصابه ضرر شخصي مباشر من الجريمة . علة ذلك .
٢٣٨	٤٨١	١ - انقضاء الدعوى الجنائية . جنحة لم يمس على وقوعها مدة أربع سنوات ونصف إلى حين صدور القانون رقم ١٧٨

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
لسنة ١٩٥١ الذي نص على احتساب مدة الانقطاع ابتداء من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ بالنسبة إلى الجرائم التي وقعت قبل صدور قانون الإجراءات الجنائية . هذا النص هو الواجب تطبيقه .			
٢ - أمر حفظ . تأشير وكيل النيابة على المحضر بقييد الأوراق بدقتر الشكاوى الإدارية وحفظها مع تفهيم الشاكي برفع دعوى مدنية والطمئن في عقد البيع بالتزوير إذا شاء . عدم تدوين أسباب قانونية أو موضوعية لهذا الأمر . مفاد ذلك .			
٣ - دعوى مدنية . حق الخيار في رفعها أمام القضاء الجنائي أو المدني . متى يسقط ؟			
٤ - حكم . تسببيه . دفاع موضوعي . الرد صراحة على كل جزئية من جزئياته . غير لازم .			
١ - محكمة استئنافية . الأصل أنها تحكم في الدعوى على مقتضى الأوراق .	أول فبراير ١٩٥٥	٤٨٢	٢٣٩
٢ - إثبات . خبراء . تقاريرهم . لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تظمن إليه منها وتطرح ما لا تظمن إليه .			
نقض . تفتيش . طعن لامصلحة منه . لاجدوى من إثارته مثال .	د د د	٤٨٢	٢٤٠
تقدم . نصوص القانون الخاصة به . تعلقها بالنظام العام . أثر ذلك .	د د د	٤٨٣	٢٤١
غش . قرار وزير التجارة رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ الذي ينص على بطلان إجراءات أخذ المينة إذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل في الأجل المحدد بالقرار . لا يعتد به لخروجه عن مقتضى القانون .	د د ٨	٤٨٣	٢٤٢
إخفاء أشياء مسروقة . الركن المادي . متى يتحقق ؟	د د د	٤٨٣	٢٤٣
سب وقذف . دفاع . الفصل في كون عبارات السب والقذف بما يستلزمه الدفاع . مسألة موضوعية .	د د د	٤٨٣	٢٤٤
مصادرة . شرط . الحكم بها إعمالا للبادة ٣ عقوبات .	د د د	٤٨٤	٢٤٥

العدد الرابع	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	تاريخ الحكم
٢٤٦	٤٨٤	٨ فبراير ١٩٥٥
٢٤٧	٤٨٤	د د د
٢٤٨	٤٨٤	د د د
٢٤٩	٤٨٤	١٤ د د
٢٥٠	٤٨٥	د د د
٢٥١	٤٨٥	د د د
٢٥٢	٤٨٥	١٥ د د
٢٥٣	٤٨٦	د د د
٢٥٤	٤٨٧	١٩ د د
٢٥٥	٤٨٧	٢٢ د د

استئناف . تعويض . العبرة في تقدير قيمة الدعوى بمقدار المبلغ المطلوب ولو وصف الطلب بأنه مؤقت .

نقض . طعن لا مصلحة منه . لاجدوى من إنارته . مثال تفتيش . الإذن به . متى يجب أن يكون مسبوقا بتحقيق مفتوح ؟

حكم . تسببه . شاهد نفي . عدم الأخذ بشهادته . الإشارة إلى ذلك صراحة في الحكم بالإدانة . غير لازمة .

١ - جريمة . جنائية . إحالتها إلى محكمة الجناح للحكم فيها على أساس عقوبة الجناح . عدم تأثير ذلك على صفتها ولا على المدة المقررة لانقضاء الدعوى العمومية .

٢ - مسئولية جنائية . عدم تناقرها مع المسئولية . الإدارية . فعل يكون مخالفة إدارية يعاقب عليها قانون العقوبات . إقامة الدعوى العمومية قبل المتهم . لا مانع .

دفاع . اعتراف متهم على آخر . الأخذ بالاعتراف في حق المتهم الذي اعترف فقط . تعارض مصلحة كل من المتهمين مع مصلحة الآخر . يجب أن يتولى الدفاع عن كل محام خاص .

ضبطية قضائية . إدارة مكافأة المخدرات . تصحيح وضعها بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ . لجميع ضباطها صفة مأموري الضبط القضائي التي أسبغها عليهم القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ في كافة أنحاء القطر .

١ - حكم . تسببه . سبق إصرار وترصد . مثال لاستظهارهما .

٢ - وصف التهمة . مدى حق المحكمة في تكييف الواقعة المطروحة أمامها وواجبها في ذلك .

٢٠١ - تفتيش . المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية . المقصود منها .

دعوى مدنية . إحالتها إلى المحكمة المدنية . تأسيس ذلك على أن الفصل فيها يستلزم تحقيقا لم تر معه المحكمة تأخير الفصل في الدعوى الجنائية . جائز .

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	العدد	الصفحة
١ - نقض . الشهادة التي يترتب عليها امتداد الميعاد المنوّه عنه في المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية . هي الشهادة الصادرة من قلم كتاب المحكمة الابتدائية التي تنعقد بها محكمة الجنايات التي أصدرت الحكم .	٢٢ فبراير ١٩٥٥	٤٨٧	٢٥٦
٢ - دعوى مدنية . شرط قبولها أمام المحكمة الجنائية . القلق والاضطراب الذي يتولد عن الجريمة لدى أحد المواطنين . الادعاء به مدنيا أمام المحكمة الجنائية . غير جائز .	، ، ،	٤٨٨	٢٥٧
١ - نقض . الخطأ الذي يقع في الإجراءات السابقة على المحاكمة . لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .	، ، ،	٤٨٨	٢٥٨
٢ - إثبات . اعتراف . الأخذ به ولو عدل المتهم عنه . اطراحه ولو كان مصرا عليه . يجوز .	، ، ،	٤٨٩	٢٥٩
حكم . قضاؤه بالعقوبة في جريمة سب علني . عدم اشتتاله بذاته على بيان أفساد السب . إشارته في ذلك الى ما ورد في عريضة المدعى بالحق المدني . قصور .	، ، ،	٤٨٩	٢٦٠
مسئولية جنائية . إصابة خطأ . اشتراك شخصين في الخطأ . مساءلتهما معا .	، ، ،	٤٨٩	٢٦١
تفتيش . الأمر به . انقضاء الأجل المحدد فيه . أثر ذلك . الاخلال عليه بصدد تجديد مفعوله . متى تجوز ؟	، ، ،	٤٨٩	٢٦٢
إثبات اعتراف متهم . الأخذ به على متهم آخر . الأخذ منه بما تطمئن إليه المحكمة . جائز .	، ، ،	٤٨٩	٢٦٣
دفاع شرعي . تقدير الوقائع المؤدية لقيام حالته أو نفيها . هو من الأمور الموضوعية .	، ، ،	٤٨٩	٢٦٤
١ - إثبات . شاهد . الأخذ بما تطمئن إليه المحكمة من أقواله واطراح ما عداه . جائز .	، ، ،	٤٨٩	٢٦٥
٢ - إجراءات . متهم في جنحة مرتبطة بجناية . سماعه كشاهد في الجناية بدون حلف يمين . عدم اعتراض محامي الطاعن الحاضر على هذا الإجراء يسقط حقه في الدفع بطلانه .	، ، ،	٤٨٩	٢٦٦

العدد الرابع	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٦٤	٢٦ فبراير ١٩٥٥	إثبات . شاهد . الأخذ بما تظمن إليه المحكمة من أقواله في حق متهم وإطراحها فيما لا تظمن إليه منها في حق متهم آخر . جاز .
٢٦٥	" " "	دفاع شرعى . عدم تناسب فعل الدفاع مع فعل الاعتداء . متى ينظر إليه ؟
		(٢) قضاء محكمة النقض المدنية
٢٦٦	٣ فبراير ١٩٥٥	١ - بيع . تسجيل . تفضيل المشتري الذى سجل عقده على المشتري الذى لم يسجل . لا عبرة بحسن نية البائع أو سوء نيته . لا يغير من ذلك أن يكون البائع قد حصل على حكم بالثمن ضد المشتري الذى لم يسجل عقده . القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ .
		٢ - دفاع . إجراءات . الانتقال إلى محل النزاع أو ضم مستندات مودعة في قضية أخرى . عدم إجابة أى من الطرفين . لا عيب . علة ذلك .
٢٦٧	" " "	حوالة . حوالة الحقوق الناشئة عن عقد البيع . رفض الحكم الدفع بعدم قبول دعوى المحال إليه المؤسس على عدم تسجيل عقد البيع . بقاء حق المحال عليه في التمسك بكل الدفوع التى كان يصح له أن يتمسك بها قبل المحيل ومنها الدفع بنقص الأهلية . لا تناقض بين رفض الدفع المذكور وقبول الدفع بنقص الأهلية .
٢٦٨	" " "	شفعة . المستأجر الذى يقيم بناء على الأرض التى استأجرها . لا يثبت له حق الشفعة باعتباره جارا مالكا لهذا البناء . قياس حالته على حالة المختكر . لا يجوز .
٢٦٩	" " "	١ - ضرائب . أرباح استثنائية . اختيار رقم المقارنة عن سنة معينة . سريان هذا الاختيار على جميع السنوات السابقة عليه . علة ذلك . القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقانون رقم ٦ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ .
		٢ - ضرائب . تقادم . شروط تطبيق المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التى تقضى بسقوط حق الممول في استرداد الضريبة المدفوعة بغير حق بمضى سنتين أن يكون المبالغ

العدد الرابع	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		المطلوب استرداده دفع باعتباره ضريبة وأن يكون الدفع بغير حق . ثبوت أن المبلغ دفع بحق ثم صدر القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ . جعله غير مستحق . سريان مدة التقادم العادية المنصوص عليها في القانون المدني .
٢٧٠	٣ فبراير ١٩٥٥	حكم . تسليبه . عدم بيانه طلبات الخصوم وأوجه دفاعهم ودفعهم . عدم بيانه ما استند إليه من الأدلة الواقعية والحجج القانونية وما سارت فيه الدعوى من مراحل . بطلانه . المادة ٣٤٩ مرافعات .
٢٧١	١٠ فبراير ١٩٥٥	جمعيات . جمعية تعاونية . النص في قانونها على اختصاص مجلس الإدارة واشتراطه لصحة بعض الأعمال موافقة الجمعية العمومية . إصدار رئيس مجلس الإدارة قرارات على خلاف هذا النص . بطلان القرارات . لا يجوز لأحد الأعضاء التمسك بها قبل الجمعية العمومية .
٢٧٢	» » »	نقض . طعن . حكم صادر في نزاع خاص بأموال أسرة محمد علي . الطعن فيه بطريق النقض . لا يجوز سماعه . القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ .
٢٧٣	» » »	١ - تزوير . محكمة الموضوع . تكوين عقيدتها في تزوير المحرر . لها أن تسلك في ذلك كافة سبل الإثبات القانونية . حقها في القضاء بتزوير المحرر دون أن يدعى أمامها بالتزوير . المادة ٢٩٠ مرافعات .
		٢ - تزوير . قاعدة عدم جواز سماع الشهود إلا فيما يتعلق بإثبات حصول الكتابة أو الإمضاء المنصوص عليها في المادة ٢٧٤ مرافعات . عدم جواز تطبيقها في حالة التزوير .
		٣ - تزوير . غرامة التزوير . يحددها القانون الذي كان ساريا وقت الطعن بالتزوير .
٢٧٤	» » »	١ - تنفيذ عقارى . مناط صحته . أن يكون العقار مملوكا للبدن . حلول دائن محل المباشر للإجراءات . شرطه . أن لا يكون المدين قد تصرف في العقار لآخر سجل عقده قبل أن يقيد هذا الدائن اختصاصه .

العدد الرابع	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٧٥	١٠ فبراير ١٩٥٥	٢ - تنفيذ عقارى . اختصاص الدائن بعقار مدينه . مناط صحته أن يكون العقار مملوكا للدين وقت قيد الاختصاص . ٣ - تنفيذ عقارى . عدم تقاذ التصرف بعد تسجيل التنبيه . الأشخاص الذين يفيدون منه وفقا للمادة ٦٠٨/٢ مرافعات مختلط .
٢٧٦	٥١٩	١ - أموال . عقار بالتخصيص . اعتبار المنقول عقارا بالتخصيص . شرطه . أن يكون مال كهما واحدا . مثال . أحد الشركاء على الشيوع فى عقار أقام عليه ما كينة مملوكة له ملكية خاصة واستغلها لنفسه وحسابه . لاتصير عقارا بالتخصيص . ٢ - إثبات . تحقيق . القاضى المتسبب للتحقيق . حقه فى مناقشة طرفى الخصومة . ١ - اختصاص . دعوى لاتتجاوز قيمتها ٢٥٠ ج أحيلت من المحكمة المختلطة إلى المحكمة الابتدائية الوطنية . وجوب إحالتها إلى محكمة المواد الجزئية المختصة بها . عدم إحالتها والحكم فيها . مخالفة قواعد الاختصاص . النوعى . لايفير من ذلك أن الخصوم لم يطلبوا الإحالة . الاختصاص النوعى من النظام العام . المادة ١٣٤ مرافعات . ٢ - اختصاص . استئناف . مخالفة المحكمة الابتدائية قواعد الاختصاص النوعى وفصلها فى دعوى من اختصاص محكمة المواد الجزئية . جواز الطعن فى هذا الحكم بطريق الاستئناف مهما تكن قيمة الدعوى المادة ٤٠١/٢ مرافعات . ٣ - اختصاص . إحالة . صدور حكم تمهيدى من المحكمة الابتدائية بإحالة الدعوى إلى التحقيق قبل الفصل فى موضوعها . لايمنع من إحالتها إلى محكمة المواد الجزئية المختصة بها . ١ - حراسة . إجارة . ماهية الحراسة . شخص استأجر عينا بعقد جدى قبل وضعها تحت الحراسة . لا يجوز للحارس طلب طرده بل له أن يطالبه بالأجرة . ٢ - قضاء مستعجل . إجارة . حق قاضى الأمور المستعجلة
٢٧٧	٥٢٤	

العديد الرابع	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		في تقدير جدية عقد الإيجار في النزاع الذي يقوم بينه وبين الجارس .
٢٧٨	١٠ فبراير ١٩٥٥	١ - شفعة . إجراءات طلب الشفعة . بدء هذه الإجراءات في ظل القانون المدني الجديد . أحكام هذا القانون هي التي تسرى على الإجراءات دون أحكام القانون القديم . المواد ٩٤٠ إلى ٩٤٣ مدني جديد .
		٢ - شفعة . واقعة العلم بالبيع . اثباتها . خضوعها في الإثبات للقانون الذي كان ساريا وقت انعقاد البيع . ثبوت انعقاد البيع في ظل قانون الشفعة القديم . وجوب اتباع أحكامه في إثبات العلم .
		٣ - شفعة . ايداع الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع . هو شرط لقبول دعوى الشفعة . مبادرة الشفيع إلى رفع دعواه وإيداع مبلغ على أنه الثمن الذي حصل به البيع بناء على علم تلقائي دون انتظار لانتذار اظهار الرغبة من البائع أو المشتري . الشفيع في هذه الحالة مجازف ويتحمل خطر ثبوت نقض الإيداع .
٢٧٩	» » »	١ - إثبات . قاعدة عدم جواز إثبات عكس الثابت كتابة بالبينة . ليست من النظام العام جواز التنازل عن التمسك بهاصراحة أو ضمنا . مثال .
		٢ - نقض . طعن . إثبات . سبب الطعن . تقدير الدلائل أو المبررات الخاصة بالوام الخصم بتقديم ورقة تحت يده منتجة في الدعوى . مسألة موضوعية . المادة ٢٥٣ مرافعات .
٢٨٠	» » »	ضرائب . أرباح استثنائية . اختيار رقم المقارنة . وجوب إخطار الممول باعتماد مصلحة الضرائب لأرباحه عن السنة التي اتخذ أرباحها رقما للمقارنة . عدم إخطاره باعتماد هذه الأرباح . حقه في الاختيار يبقى قائما . المادة ٢ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ .
٢٨١	١٧	١ - نزاع ملكية . مسئولية تعويض . وقف . استيلاء الحكومة على جزء من أرض الوقف دون اتباع الإجراءات التي

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	رقم الحكم	رقم الصفحة
نص عليها القانون . غصب . حق الضرر في التعويض . مدى هذا التعويض . حقه في الحصول على تعويض آخر بسبب التأخير . حق المحكمة في تقدير التعويضين جملة أو تقدير كل منهما على حدة . عدم تقيدها بالقواعد الخاصة بفوائد التأخير .			
٢ - نزع ملكية . مسئولية . تعويض . وقف . الجزء الذي لم يحصل الاستيلاء عليه نقصت قيمته . حق الضرر في الحصول على تعويض بسبب هذا النقص استحقاقه للتعويض سواء انتفع بهذا الجزء أم لم ينتفع .			
٣ - نزع ملكية . مسئولية . تعويض . وقف . حكم . تسببه . الفوائد المحكوم بها بسبب التأخير . هي من توابع طلب التعويض الأصلي . الأسباب التي أقام عليها الحكم قضاء في التعويض الأصلي . تعتبر أسبابا للقضاء في شقه الخاص بالفوائد .			
٤ - نزع ملكية . وقف . تعويض . نص المادة ٢٧ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٣١ . مجال تطبيقه أن تكون الحكومة قد اتبعت القانون في الاستيلاء على أعيان الوقف . نزع الملكية دون اتباع القانون . حق ناظر الوقف في المطالبة بالتعويض وقبضه .			
١ - نقض . طعن . اقتضار الطاعن في تقرير طاعنه على طلب نقض الحكم وتطبيق القانون . كفايته . طلب الفصل في الموضوع أو إحالة القضية إلى دائرة أخرى . تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .	١٧ فبراير ١٩٥٥	٥٣٨	٢٨٢
٢ - شرط . شرط تهديدي . عقد . مسئولية . تعويض . استخلاص المحكمة أن الشرط الوارد في العقد هو شرط تهديدي . من حقها عدم إعمال هذا الشرط وتقدير التعويض وفقا للقواعد العامة .			
٣ - شرط . شرط جزائي . تعويض . مسئولية . عقد . وفاة . الواقعة محكومة بالقانون المدني القديم . ثبوت أن المدين . نفذ . بعض الأغمال التي التزم بها ولم ينفذ البعض الآخر . التقصير			

العبد الرابع	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٨٣	١٧ فبراير ١٩٥٥	جزئي . حق المحكة في تخفيض التعويض الاتفاقى . المادة ١٢٣ مدنى قديم . ١ - أحوال شخصية . وارث يونانى الجنسية . قبوله التركة دون اشتراط الجرد . التزامه بديونها من ماله الخاص . ٢ - بورصات . شركة . سماسرة . اللجنة المنصوص عليها فى قرار وزير المالية رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٠ . مناط اختصاصها . المصنفى هو الذى يتولى تصفية الشركة . ٣ - بورصات . سماسرة . شركة . اشتراط قانون البورصة أن يكون السمسار رجلا . لا يمنع من أن يكون المصنفى امرأة . ٤ - شركة . تقادم . لا يجوز للمصنفى التمسك قبل الدائن بالتقادم القصير المنصوص عليه فى المادة ٦٥ من قانون التجارة . ٥ - بورصات . سماسرة . التزام السمسار ببيان أرقام ما يشتريه لعميله من الأوراق فى كشف خاص . المقصود من هذا الالتزام . عدم جواز اعتبار هذا الكشف دليلا على إيداع الأوراق لدى السمسار بعد انتهاء العملية . ١ - استئناف . حق الضامن أو الطالب الضمان فى الطعن فى الحكم بعد انقضاء الميعاد . اختصاص الضامن أو طالب الضمان بعد سقوط الحق فى الطعن بالنسبة لأيهما . شرطه . المادة ٣٨٤ مرافعات . ٢ - استئناف . ميعاد الاستئناف . إعلان . عدم تسليم صورة إعلان الاستئناف للاستئناف عليه أو من يقوم مقامه تسليما فعليا أو حكما فى الميعاد . بطلان الإعلان . إعادة الإعلان بعد مضي الميعاد . لا أثر له . ٣ - استئناف . ميعاد الاستئناف . حكم . تسببيه . تغيير المستأنف عليه محله . عدم اعتباره لأسباب سائغة قوة قاهرة يترتب عليها مد ميعاد الاستئناف . لا خطأ . ١ - شفعة . تنازل المشتري مقدما عن استعمال حق الشفعة . هو استثناء من الأصل العام . عدم جواز التوسع فى تفسيره .
٢٨٤	٥٤٩	، ، ،
٢٨٥	٥٥٤	، ، ،

العدد الرابع	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		٢ — شفعة . استخلاص المحكمة أن الشرط الوارد في عقد البيع بتنازل المشتري عن حق الشفعة لا ينصرف إلا إلى البائع وخلفائه المباشرين ، النعى عليها بأنها لم تبحث في جواز تطبيق المادة ١٤٦ مدني غير منتج .
٢٨٦	٢٤ فبراير ١٩٥٥	١ — تأمين . النص في عقد التأمين على حرمان المستأمن من قيمة التعويض إذا حصل تغيير في المكان الذي حفظت فيه البضائع المؤمن عليها يكون من شأنه زيادة المخاطر دون إذن كتابي من المؤمن . مخالفة المستأمن هذا النص . حرمانه من التأمين . لا خطأ .
		٢ — قوة الأمر المقضي . قرار حفظ صادر من النيابة . لا يجوز قوة الأمر المقضي قبل المضرور .
٢٨٧	د د د	نقض . طعن . إجازة . الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في منازعات ناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . عدم جواز الطعن فيها بطريق النقض .
٢٨٨	د د د	استئناف . حكم . القبول المانع من الطعن . قبول الخصم للحكم بعد رفع الاستئناف عنه من خصمه . لا يجوز له بعد هذا القبول أن يطعن في الحكم . المادتان ٣٧٧ و ٤١٣ مرافعات .
		(٣) قضاء محاكم الاستئناف المدنية
٢٨٩	١٠ أبريل ١٩٥٥	١ — بائنة . الميراث . حقان يصح الجمع بينهما .
		٢ — جنسية المورث . المورث توفي مصريا . القانون المصري واجب التطبيق . تغيير جنسية بعض الورثة . لا يؤثر .
٢٩٠	د د د	١ — رسوم تسجيل . استحقاقها على عملية الشهر نفسها .
		٢ — صدور قانون بزيادة الرسوم . تطبيقه . الامتناع عن التسجيل قبل سداد الرسوم . جائز .
٢٩١	د د د	١ — خطأ . علاقة السببية بينه وبين الضرر .
		٢ — ظرف مفاجيء . متى يصح التسكك به .

العدد الرابع	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٩٢	١٩ مايو ١٩٥٥	١ - مسئولية عقدية . الفسخ التعسفي لعقد العمل . ٢ - سقوط الحق في رفع الدعوى بمرور سنة .
٢٩٣	١٢ يونيو ١٩٥٥	(٤) قضاء المحاكم السككية المدنية وصى سابق . محاسبته عن مدة وصايته . تقديمه الحساب إلى محكمة الأحوال الشخصية ولم تفصل فيه . نزاع حول هذا الحساب بعد التقرير بانتهاء مهمته لبلوغ القاصر سن الرشد . الاختصاص به لمحكمة الأحوال الشخصية دون المدنية . تعلق ذلك بالنظام العام . المشرع عين الجهة التي تختص بالفصل في ذلك الحساب وهي محكمة الأحوال الشخصية . الحكم بعدم اختصاص المحكمة المدنية بنظر الدعوى .
٢٩٤	٢٧ يناير ١٩٥٥	(٥) قضاء المحاكم الجزئية المدنية ١ - قوة الشيء المقضي . قصره على المنطوق وما أقيم عليه من أسباب متصلة بالنزاع . ٢ - التزيد في الأسباب الغير متصلة بالفصل في الدعوى . لاحجية .
٢٩٥	٢٣ فبراير ١٩٥٥	القاضي الجزئي . اختصاصه بالطلبات المستعجلة . شرطه . الافرار . أنواعه . عدم جواز تجزئته .
٥٨٧		الفسخ الارادى لعقد العمل الفردى للسيد الأستاذ فتحي عبد الصبور القاضي بمحكمة القاهرة الابتدائية .
٥٩٩		القضاء المختص بنظر الدعوى الأصلية بالجناحية (تعقيب على تعليق) للسيد الأستاذ سيد خليل الجندي المحامي بإدارة قضايا الحكومة .
٦٢١		تحديد مدلول الحراسة على الجمادات للسيد الأستاذ نعيم عطية المحامي بإدارة قضايا الحكومة .

قَوَانِينُ وَقَرَارَاتُ وَمَنْشُورَاتُ

قانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ (١)

في شأن الخدمة العسكرية والوطنية

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالخدمة العسكرية والقوانين المعدلة له ؛
وعلى القانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥١ بحظر استخدام أحد بين سن الثامنة عشرة والثلاثين سنة
إلا بعد تقديم شهادة معاملة وبالاحتفاظ للجندين بوظائفهم والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير الحربية ،

أصدر القانون الآتي :

الباب الأول

في فرض الخدمة العسكرية والوطنية

الفصل الأول

في الخدمة الإلزامية ومدتها

مادة ١ — تفرض الخدمة العسكرية أو الوطنية على كل مصري من الذكور أتم الثامنة عشرة
من عمره .

مادة ٢ — يؤدي من يطلب للخدمة العسكرية أو الوطنية خدمته في إحدى المنظمات الآتية :

(١) القوات المسلحة بفروعها الثلاثة (الجيش — القوات الجوية — القوات البحرية) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٩ مكرر الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٥ .

(ب) البوليس والمصالح والهيئات الحكومية ذات النظام العسكرى التى يحددها وزير الحربية بقرار منه .

(ج) كتائب الأعمال الوطنية المنصوص عليها فى الباب الرابع .

ويتم توزيع الأفراد على هذه المنظمات طبقا للقواعد التى يضعها وزير الحربية بقرار منه .

مادة ٣ — مدة الخدمة العسكرية ثلاث سنوات .

مادة ٤ — أولا : تخفض مدة الخدمة العسكرية الإلزامية إلى سنة ونصف بالنسبة إلى الآتى

ذكرهم :

(أ) الحاصلون على الشهادات النهائية من كليات الجامعات المصرية والأزهرية أو من أى كلية فى مصر أو فى الخارج تعتبرها وزارة التربية والتعليم معادلة لها .

(ب) الحاصلون على الشهادات النهائية من المعاهد والمدارس العليا أو أية شهادة أخرى تعتبرها وزارة التربية والتعليم معادلة لها .

(ج) الحاصلون على شهادة إتمام الدراسة الثانوية من المعاهد التابعة للجامع الأزهر .

(د) الحاصلون على شهادة إتمام الدراسة الثانوية أو أية شهادة أخرى تعتبرها وزارة التربية والتعليم معادلة لها .

(هـ) الحاصلون على الشهادات النهائية من المدارس الخصوصية التى يعينها وزير التربية والتعليم بالاتفاق مع وزير الحربية .

وتعتبر معاملة الفرد من حيث التخفيض المذكور فى هذه المادة على أساس مؤهلاته عند بدء خدمته طبقا للفقرة الأخيرة من المادة ٢٩ وذلك مع عدم الإخلال بحقه فى تأجيل التجنيد وفقا للمادة ٨ .

ولا يجوز تجنيد أحد من الشباب المشار إليهم فى هذه المادة للخدمة فى البوليس أو المصالح أو الهيئات الحكومية ذات النظام العسكرى .

وينظم وزير الحربية بقرار منه الطريقة التى يؤدى بها هؤلاء الأشخاص الخدمة العسكرية الإلزامية .

ثانيا : تخفض مدة الخدمة العسكرية الإلزامية إلى سنتين وتسعة أشهر وذلك بالنسبة إلى متطوعى الحرس الوطنى من غير الفئات الميينة بالفقرة أولا وذلك بشرط أن يكون المتطوع قد أتم بنجاح فترة تدريبه الأولى ثم خدم بكتائب الحرس الوطنى خدمة عاملة مرة واحدة على الأقل بدعوة من وزير الحربية وبالشروط التى يحددها بقرار منه .

مادة ٥ — مدة الخدمة الإلزامية فى كتائب الأعمال الوطنية سنة على الأكثر . ولا يلزم أفراد هذه السكتائب بالخدمة فى الاحتياط .

الفصل الثانى

فى الاستثناء من الخدمة الإلزامية والإعفاء منها

مادة ٦ — يستثنى من حكم المادة ١ :

أولا — المخرجون فى أحد المعاهد المعدة لتخريج ضباط للخدمة فى القوات المسلحة أو فى البوليس أو فى إحدى المصالح أو الهيئات الحكومية ذات النظام العسكرى ماداموا فى الخدمة العاملة . وكذلك طلبة تلك المعاهد بشرط أن يستمر الطالب فى دراسته إلى حين التخرج . فإذا لم يتم دراسته حسبت له المدة التى قضاها فى المعهد من مدة الخدمة الإلزامية .

ثانيا — الحاصلون على مؤهلات عالية الذين يخدمون كضباط فى القوات المسلحة أو فى البوليس أو فى إحدى المصالح أو الهيئات الحكومية ذات النظام العسكرى .

مادة ٧ — يعفى من الخدمة العسكرية والوطنية :

(أولا) من لا تتوفر فيه شروط اللياقة لتلك الخدمة . وتعين هذه الشروط بقرار من وزير الحربية .

(ثانيا) الإبن الوحيد لأبويه أو لأبيه أو لأمه مادام كذلك .

ويشترط لإعفاء الإبن الوحيد لأمه أن تكون الأم أرملة أو مطلقة طلاقا بائنا أو أن يكون زوجها ذا عاهة تقعده عن العمل أو مرض يجعله غير قادر عليه أو يكون قد بلغ سن الستين .

(ثالثا) الأخ الأكبر أو التالى للجنود الإلزاميا الذى توفى بسبب الخدمة العسكرية أو الوطنية أو سرح لمرض أو إصابة أو عاهة أصابته بسبب الخدمة فيها وكان من شأنها عجزه عن الكسب .

(رابعا) العائل الوحيد لأبويه أو لأبيه أو لأمه أو لإخوته أو لأخواته مادام كذلك .

ويشترط لإعفاء عائل أبويه أو أبيه أن يكون الأب عاجزا عن الكسب بسبب عاهة أو مرض أو يكون قد بلغ سن الستين .

ويشترط لإعفاء عائل أمه أن تكون الأم أرملة أو مطلقة طلاقا بائنا أو أن يكون زوجها عاجزا عن الكسب بسبب عاهة أو مرض أو يكون قد بلغ سن الستين . ويشترط لإعفاء عائل أخيه أو إخوته أن يكونوا غير قادرين على الكسب لسبب من الأسباب سالفه الذكر أو لم يتموا الحادية والعشرين من عمرهم .

ويشترط لإعفاء عائل أخته أو أخواته أن يكن غير متزوجات .

وفى جميع الحالات يشترط لإعفاء العائل ألا يكون للعمال ابن أو أخ آخر قادر على الكسب أتم الحادية والعشرين من عمره . فإذا كان هذا الإبن أو الأخ مستحقا للإعفاء طبقا للبند د أولا ، وكان قادرا على الكسب زال حق الإعفاء عن العائل — وإذا كان هذا الإبن أو الأخ مستحقا لتأجيل التجنيد طبقا لأحكام المادة ٨ فيظل العائل مستحقا للإعفاء .

وفي جميع الحالات يزول الإعفاء عن العائل بزوال أسبابه .
ويجب على كل من زال عنه سبب الإعفاء أن يخطر إدارة التجنيد بذلك بكتاب موصى عليه خلال ثلاثة أشهر من زوال هذا السبب .

الفصل الثالث

في تأجيل الخدمة الإلزامية

مادة ٨ — يجوز تأجيل الخدمة الإلزامية وقت السلم لطلبة الكليات والمعاهد والمدارس المشار إليها في المادة (٤) بناء على طلبهم إلى أن يحصلوا على الشهادات المنصوص عليها فيها بشرط ألا تزيد سن الطالب خلال فترة التأجيل على ثمانية وعشرين عاما بالنسبة إلى الطلبة المشار إليهم في البندين (١، ب) وعلى أربعة وعشرين عاما بالنسبة إلى الطلبة المشار إليهم في البند (ج) وعلى اثنين وعشرين عاما بالنسبة إلى الطلبة المشار إليهم في البندين (د، هـ) من المادة ٤ .

وعلى عمداء الكليات والمعاهد ونظار المدارس وقناصل الدولة في الخارج إبلاغ إدارة التجنيد بفصل الطالب من الكلية أو المعهد أو المدرسة التي أجلت خدمته بسبب التحاقه بها أو بمجرد بلوغه السن المشار إليها في الفقرة الأولى أو حصوله على الشهادة النهائية منها .

مادة ٩ — إذا تجند أحد الأخوين أو الإخوة أجل تجنيد الأخ الآخر أو أكبر الإخوة الباقين حتى يتم التجند مدة الخدمة العاملة .

على أنه إذا قر هذا التجند جاز لوزير الحربية أن يجند بدلا منه في الحال الأخ المؤجل تجنيده مالم يكن تأجيل التجنيد قد تم بالتطبيق لأحكام المادة السابقة ولا يعود له الحق في تأجيل التجنيد إلا بعد القبض على أخيه الفار أو تسليمه نفسه وقضائه مدة العقوبة التي يحكم بها عليه لقراره .
ولا يجوز تأجيل أكثر من أخ واحد من الإخوة عند تعددهم .

ويشترط لتطبيق هذه المادة ألا يكون بين الإخوة أخ يستحق الإعفاء أو غير لائق للخدمة وكان في الحالين قادرا على الكسب أو أخ متخلف عن التجنيد أو جاوز سن الثلاثين .

مادة ١٠ — يفصل مركز تجنيد المنطقة المختص في طلب التأجيل وفيما يجد من أسباب الاستثناء أو الإعفاء من الخدمة .

وفيفصل مدير إدارة التجنيد في الشكاوى المقدمة من الأفراد اللاتقين للتجنيد أو المجندين فعلا . ويكون لقناصل الدولة في الخارج أو من يقوم مقامهم سلطة الفصل نهائيا في طلب تأجيل الخدمة إذا توافرت شروطه بالنسبة إلى المقيمين في الخارج .

ولصاحب الشأن التظلم من قرارات مركز التجنيد أو قرارات مدير إدارة التجنيد إلى اللجنة المشار إليها في المادة ٢٧ خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إعلان صاحب الشأن بقرار مركز التجنيد أو بقرار مدير إدارة التجنيد .

الباب الثاني في تنظيم أعمال التجنيد

الفصل الأول

في مراكز ومجالس التجنيد

مادة ١١ — تقسم الدولة المصرية لأغراض التجنيد إلى مناطق تعين بقرار من وزير الحربية وينشأ بكل منها مركز دائم يطلق عليه « مركز تجنيد المنطقة » يرأسه ضابط عظيم من القوات المسلحة يكون له الإشراف على أعمال التجنيد بالمنطقة .

وتحدد اختصاصات هذا المركز بقرار من وزير الحربية .

مادة ١٢ — يقوم بأعمال التجنيد بكل منطقة مجلس تجنيد يؤلف بقرار من وزير الحربية على الوجه الآتي :

رئيس مركز تجنيد المنطقة	رئيسا
أعضاء	{	اثنان من الضباط العاملين يعينهما رئيس مركز التجنيد	رئيسا
		مندوب عن المديرية أو المحافظة يتدبه المدير أو المحافظ	
		أحد أعضاء مجلس المديرية يختاره المجلس أو أحد الأعيان يختاره المحافظ	

وعند غياب الرئيس ينوب عنه أقدم الضباطين .

ولا يكون انعقاد المجلس صحيحاً إلا إذا حضره ثلاثة أعضاء على الأقل من بينهم ضابطان وتصدر القرارات بأغلبية الأصوات فإذا تسارت وحج الرأي النى منه الرئيس .

مادة ١٣ — يجتمع مجلس تجنيد كل منطقة مرة في السنة بكل جزء من أجزاء المنطقة وتعين أمكنة ومواعيد اجتماعه بالمحافظات وأقسامها أو المديريات وبنادرها ومراكزها بقرار من مدير إدارة التجنيد ويبلغ هذا القرار إلى رئيس مركز التجنيد وإلى المحافظ أو المدير وينشر عنه في الجريدة الرسمية ويلصق في أمكنة ظاهرة بالقسم أو البندر أو البلد ويجب أن يتم ذلك قبل بدء أعمال المجلس بثلاثين يوما على الأقل .

الفصل الثاني

اللجان الطبية والقومسيون الطبي

مادة ١٤ — ياحق بكل مجلس من مجالس التجنيد لجنة أو لجان طبية تؤلف كل منها من اثنين على الأقل من الأطباء العسكريين التابعين لإدارة التجنيد .

مادة ١٥ — يلحق بإدارة التجنيد قومسيون طبي خاص أو أكثر يؤلف من إخصائيين متنوعين لا يقل عددهم عن سبعة يصدر بتعيينهم قرار من مدير إدارة التجنيد .
وتسكون قرارات هذا القومسيون نهائية .

الفصل الثالث

إعداد الكشف

مادة ١٦ — يعد لكل قسم أو بندر أو مركز أو بلد قبل أول يناير من كل عام الكشف الآتية :

- (أ) كشف بأسماء المقيدين بدفاتر المواليد ممن يتمون خلال العام سن الثامنة عشرة مضافا إليها أسماء الذين سبق تقدير سنهم من سواقط القيد ويضاهون مواليد السنة ذاتها .
- (ب) كشف بأسماء المتوطنين بتلك الجهات ممن يتمون خلال العام سن الثامنة عشرة ومن لا يجاوزون سن الثلاثين ولم يكن قد سبق قيدهم في دفاتر مواليد القسم أو البندر أو المركز أو البلد .
- (ج) كشف بأسماء من أدرجت أسماؤهم في الكشفين السابقين بعد حذف من ثبتت وفاتهم من واقع دفاتر الوفيات .

وتعد القنصليات المصرية في الخارج قبل أول يناير من كل عام كشفا بأسماء المصريين المتوطنين في دائرتها ممن يتمون خلال العام سن الثامنة عشرة ومن لا يجاوزون سن الثلاثين ولم يكن قد سبق قيدهم بها — ويعرض الكشف في مقر القنصلية ويبلغ لمن ورد ذكرهم فيه .

ويدون القنصل أو من ينوب عنه أقوال المقيدين في الكشف أو غيرهم ممن يرى ضرورة سماع أقوالهم ويتسلم الأوراق والمستندات المؤيدة لأقوالهم وترسل مع الكشف لمدير إدارة التجنيد . ويعتبر المتوطنون في الخارج في تطبيق أحكام هذا القانون كأنهم متوطنون في منطقة القاهرة . ويحدد بقرار من مجلس الوزراء تعريف التوطن ونظام إعداد الكشف وعرضها .

مادة ١٧ — يجوز للنظم لرئيس مركز التجنيد أو مأمور المركز أو البندر أو القسم أو لمأمور الحدود المختص أو القنصل من الأخطاء التي قد تتضح في الكشف فيما يتعلق بإدراج أسماء أو إسقاطها بدون وجه حق في البيانات الواردة بها .

مادة ١٨ — يعلن من أدرجت أسماؤهم في الكشف المذكور في البند « ج » من المادة ١٦ بالحضور في الميعاد المعين لاجتماع مجلس التجنيد ويبين القرار المشار إليه في المادة ١٦ طريقة ذلك الإعلان .

مادة ١٩ — يحرر العمدة والمشايخ بالاشتراك مع الصيارف بالمراكز والبنادر ومشايخ الحارات والأقسام بالاشتراك مع مندوبي التجنيد بالأقسام وعمد ومشايخ قبائل العربان بالاشتراك مع موظفي الإدارة المختصين لمناطق الحدود كشفا مستوفاة بعائلات المملوكين للكشف الطبي الذين

يتوافر فيهم سبب من أسباب الإعفاء وتعتمد تلك الكشف من مأمور المركز أو البندر أو القسم .

الفصل الرابع

أعمال مجلس التجنيد

مادة ٢٠ - يقوم مجلس التجنيد بضبط الكشف المنصوص عليه في البند د ج ، من المادة ١٦ وذلك باستبعاد من ثبتت وفاتهم ولم يكن مقيدا بدفاتر الوفيات ومن لم يبلغ سن الخدمة ومن جاوز سن الثلاثين ومن تمت معاملته من المواطنين على جهة ميلاده .

مادة ٢١ - تقوم اللجان الطبية المنصوص عليها في المادة ١٤ بتعديل سن سواقط القيد وتوقيع الكشف الطبي على المطلوبين لتقرير مدى صلاحيتهم للخدمة وفقا للقواعد التي تضعها وزارة الحربية .

وتتولى كذلك الكشف على الآباء والإخوة وأزواج الأمهات لتقرير مدى قدرتهم الصحية تطبيقا لأحكام المادة ٧ .

مادة ٢٢ - يقوم القومسيون الطبي بالكشف على الآباء والإخوة وأزواج الأمهات لتقرير عدم قدرتهم الصحية على إعالة أنفسهم أو عائلاتهم في الحالات الآتية :

(١) إذا لم يكن قد سبق الكشف عليهم من اللجنة الطبية المشار إليها في المادة ١٤ .

(٢) إذا أحالتهم إليه اللجنة الطبية سألقة الذكر .

(٣) إذا أحالهم إليه مدير إدارة التجنيد سواء من تلقاء نفسه أو بناء على شكوى .

مادة ٢٣ - يفصل مجلس التجنيد في حالات الاستثناء أو الإعفاء من الخدمة أو بالنسبة إلى من تقرر لياقته طبيا وذلك على مقتضى ماورد في الكشف المنصوص عليها في المادة ١٩ فإذا تعذر عليه الفصل أرجأ ذلك إلى وقت اجتماعه بمركز التجنيد .

وللمجلس التجنيد أن يسمع أقوال من وردت أسماؤهم في الكشف وغيرهم ممن يرى ضرورة سماع أقوالهم أو شهادتهم ويجوز له تحليفهم اليمين وأن يأمر بإحضارهم إذا تخلفوا .

مادة ٢٤ - يشرف مجلس التجنيد على عملية سحب أرقام أسبقية التجنيد في جلسة علنية ويتم ذلك بأن يسحب كل شخص لائق للخدمة رقما ويسحب الرئيس أرقام المتخلفين ثم يسحب رقما واحدا يكون مشتركا لجميع الأشخاص الذين استبعدوا بطريق الخطأ أو لمن زال عنهم بسبب الاستثناء أو الإعفاء .

مادة ٢٥ - بعد انتهاء العمليات السابقة يضع مجلس التجنيد بالاشتراك مع الصيارف والعمد والمشايج ومندوبي التجنيد كشفا من خمسة أقسام ويبين في القسم الأول منه أسماء اللائقين للخدمة والمتخلفين بحسب ترتيب أرقام أسبقية التجنيد - وفي القسم الثاني أسماء من تقرر استثناءهم أو

إعفاؤهم بصفة مؤقتة — وفي القسم الثالث أسماء من تقرر استثنائهم أو إعفاؤهم بصفة نهائية — وفي القسم الرابع أسماء غير اللاتقيين — وفي القسم الخامس أسماء المستبعدين للوفاة بمحاضر إدارية أو لسبب آخر مع بيان أسباب الاستبعاد .

ويحور الكشف المذكور من ثلاث صور يصدق عليها من رئيس مجلس التجنيد وأعضائه وترسل إحداها إلى إدارة التجنيد وتحفظ الثانية في المديرية أو المحافظة أو مركز التجنيد وترسل الثالثة إلى مأمور المركز أو القسم أو العمدة بالمراكز أو مندوبي التجنيد بالأقسام ومناطق الحدود .

مادة ٢٦ — لمدير إدارة التجنيد من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أصحاب الشأن أن يأمر بأن تضاف إلى الكشفوف الأسماء التي أهمل إدراجها وأن يستبعد منها الأسماء التي أدرجت بغير حق مع بيان أسباب الإدراج أو الاستبعاد في الأمر الصادر منه بذلك وفي حالة الإدراج يكون رقم من أضيفت أسماؤهم هو الرقم المشترك المشار إليه في المادة ٢٤ .

مادة ٢٧ — يجوز التظلم من القرارات الصادرة من مجلس التجنيد أو من مدير إدارة التجنيد إلى لجنة مؤلفة من عضو من مجلس الدولة بدرجة نائب أول على الأقل ومن ضابطين عظيمين من القوات المسلحة العامة وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلان القرار إلى صاحب الشأن ويصدر بتشكيل هذه اللجنة وبيان إجراءاتها قرار من وزير الحربية وفي جميع الأحوال تكون قرارات هذه اللجنة نهائية .

الباب الثالث

في الطلب للخدمة العسكرية والوطنية

مادة ٢٨ — الأشخاص الذين تم الكشف عليهم طبيا وثبتت لياقتهم للخدمة يكونون تحت الطلب وعليهم تبليغ إدارة التجنيد عن أى تغيير يطرأ على محال إقامتهم بكتاب موصى عليه خلال شهر من هذا التغيير إذا حصل خلال السنة التي يجوز فيها طلبهم للتجنيد طبقا لأحكام المادة التالية .

مادة ٢٩ — يطلب سنويا من كشفوف أسبقية التجنيد عدد من تقررت لياقتهم طبيا طبقا للمادة ٢١ ومن المتخلفين حسب أرقام أسبقية التجنيد وذلك لإلحاقهم بإحدى المنظمات المنصوص عليها في المادة ٢ .

وتحدد وزارة الحربية نسبة من يطلبون للتجنيد على دفعات من مجموع المدرجين بكشفوف أسبقية التجنيد في السنة ذاتها .

وتقوم إدارة التجنيد بإبلاغ كل محافظة أو مديرية أو قسم أو بندر أو مركز عن أسماء من يطلبون في كل دفعة للكشف عليهم طبيا أمام القومسيون الطبي . ويكون طلب الأفراد حسب ترتيبهم في كشفوف أسبقية التجنيد وبالنسبة ذاتها بين الأفراد في كل قسم أو بندر أو مركز ويطلب

من زال منه سبب الاستثناء أو الإعفاء للتجنيد في دور الرقم المشترك المذكور في المادة ٢٤ وعند تعدد هؤلاء يكون ترتيب طلبهم فيما بينهم بأسببية زوال سبب الاستثناء أو الإعفاء . ويعلم المطلوبون الحضور قبل اليوم المعين للكشف عليهم طبيا بما لا يقل عن خمسة عشر يوما وبين القومسيون الطبي درجة لياقة كل شخص للخدمة .

ومن يقرر القومسيون الطبي لياقته يلحق بالخدمة العسكرية أو الوطنية أو يبقى تحت الطلب للخدمة الوطنية وذلك تبعا لما يقتضيه الحال .

وتبدأ مدة الخدمة بالنسبة إلى هؤلاء الأفراد من تاريخ موافقة مدير إدارة التجنيد أو من يقوم مقامه على إلحاقهم بها .

مادة ٣٠ — لا يجوز تجنيد شبان سنة ما بعد الطلب المشار اليه في المادة السابقة إلا في حالات الضرورة وبقرار من مجلس الوزراء ويستثنى من ذلك من طلب للتجنيد وتخلف ومن أجلت له الخدمة ومن استثنى أو أعفى من التجنيد وزال سبب الاستثناء أو الإعفاء على أن يجند المتخلف في دوره ويجند المؤجل تجنيده بعد انتهاء الأجل والمستثنى والمعفى بعد زوال سبب الاستثناء أو الإعفاء وذلك بشرط أن يكون قد أصابهم الدور للتجنيد .

الباب الرابع

في الخدمة في كتائب الأعمال الوطنية

مادة ٣١ — يجوز أن يجند في كتائب الأعمال الوطنية اللائقون للخدمة ممن يزيدون عن حاجة القوات المسلحة أو ممن لم يبلغوا مستوى اللياقة الطبية للخدمة العسكرية ويجوز تحويل المجند من خدمة كتائب الأعمال الوطنية إلى خدمة القوات المسلحة إذا كان لائقا طبيا للخدمة بها وذلك بناء على طلب الجهة التي ألحقت الكتيبة بها وموافقة وزير الحربية . وتحسب في هذه الحالة مدة خدمة المجند التي قضاها في كتيبة الأعمال الوطنية من مدة خدمته الإلزامية المنصوص عليها بالمادة ٢ أو بحسب الأحوال وتسرى على المجند في هذه الحالة أيضا جميع الأحكام الخاصة بالخدمة في القوات المسلحة .

مادة ٣٢ — يعين مجلس الوزراء المشروعات الوطنية العامة التي يجوز أن تكلف بها كتائب الأعمال الوطنية .

مادة ٣٣ — تنشأ بقرار من مجلس الوزراء كتاب الأعمال الوطنية المنصوص عليها في المادتين السابقتين ويبين في كل قرار نوع العمل المعبود به إلى الكتيبة وطريقة تنظيمها ومدة الخدمة فيها وطريقة معاملة أفرادها من حيث الإعاشة والإيواء وساعات العمل وغير ذلك من المسائل التي تتعلق بشئون الكتيبة وأفرادها حسب طبيعة العمل المعبود به إليها .

ويراعى في نوع العمل الذي يكلف به أفراد هذه الكتائب أن يتفق بقدر الإمكان مع طبيعة مهمتهم ومؤهلاتهم الثقافية والفنية .

الباب الخامس

في التطوع

مادة ٣٤ — يجوز لكل شخص بلغ سن الإلزام بالخدمة ولم يصبه دور التجنيد أو كان معفى منه أن يتطوع للخدمة في القوات المسلحة أو في كتائب الأعمال الوطنية بموافقة وزارة الحربية لمدة تساوى مدة الخدمة الإلزامية .

وتسرى على هؤلاء المتطوعين الأحكام الخاصة بالمجندين الزاما .

مادة ٣٥ — يجوز لكل شخص لم يبلغ سن الخدمة الإلزامية أن يتطوع في القوات المسلحة بموافقة وزارة الحربية وذلك طبقا للشروط التي يرضها وزير الحربية بقرار منه .

وتسرى على هؤلاء المتطوعين الأحكام الخاصة بالمجندين إلزاما فيما عدا الميعاد الذي يستحقون فيه التسريح من الخدمة .

مادة ٣٦ — يجوز لكل شخص بلغ سن الإلزام بالخدمة أو لم يبلغ تلك السن أن يتطوع بالخدمة بالقوات المسلحة بشرط أن يكون من أصحاب الحرف أو المهن أو المؤهلات التي تحتاج إليها تلك القوات ويحددها وزير الحربية بقرار منه .

واستثناء من أحكام المادتين السابقتين يكون هذا التطوع لمدة لا تقل عن خمس سنوات وبالشروط التي يحددها قرار وزير الحربية .

ولا يكلف المتطوع على هذا الوجه بالخدمة في الاحتياط إلا لمدة سبع سنوات أو خمس سنوات ونصف على حسب الأحوال .

مادة ٣٧ — إذا كان المتطوع لم يبلغ سن الإلزام بالخدمة فيشترط لقبول تطوعه موافقة والده أو ولي أمره .

مادة ٣٨ — يجوز بموافقة وزير الحربية اعتبار أى شخص في خدمة القوات المسلحة وجند بطريق الإلزام متطوعا من بدء تجنيده إذا كان من أصحاب الحرف أو المهن أو المؤهلات ومستوفيا الشروط المنصوص عليها في المادة ٣٦ وفي هذه الحالة تسرى عليه أحكامها .

مادة ٣٩ — يجوز لكل شخص جند إلزاما أو بالتطوع أن يجدد بعد موافقة وزارة الحربية مدة خدمته أو تطوعه مرة أو أكثر لمدة أقلها ستان وأقصاها خمس سنوات على ألا يجاوزها بها المجند أو المتطوع سن الخمسين . وإذا رقي المتطوع إلى درجة الصول أو المساعد جاز إبقاؤه في الخدمة إلى سن الخامسة والخمسين .

ولا يكلف من جددت مدة خدمته أو تطوعه على الوجه المتقدم بالخدمة في الاحتياط إلا للمدة الباقية لتسكلة مدة خدمته العسكرية بقسمها .

مادة ٤٠ — يجوز لوزارة الحربية إذا رأت عدم استبقاء المتطوع في الخدمة التي تطوع لها أن

تنقله إلى الاحتياط لمدة تساوى ما يكون قد بقى عليه من مدة الخدمة العسكرية بقسميها إذا كان ملزماً بها — فإذا كان عدم الاستبقاء بسبب سوء سلوك المتطوع أثناء خدمته العسكرية في فترة الخمس سنوات الأولى لتطوعه وكان ملزماً بالخدمة جاز للوزارة أن تجنده إلزاماً في أى سلاح تراه للخدمة الباقية من مدة تطوعه الأولى بحيث لا يجاوز ذلك ثلاث سنوات من تاريخ موافقة الجهات المختصة على عدم استبقائه كتطوع .

مادة ٤١ — لا تحسب للتطوع مدة الدراسة التي لا تنتهى بنجاح بإحدى مدارس القوات المسلحة من مدة الخدمة العسكرية بقسميها .

مادة ٤٢ — يجوز لكل من بلغ سن الإلزام بالخدمة أن يتطوع بموافقة وزارة الحربية للخدمة في البوليس أو إحدى المصالح أو الهيئات الحكومية ذات النظام العسكرى كضابط صف أو كجندي سواء كان ذلك قبل الكشف عليه طبياً أو بعد وضعه تحت الطلب وقبل طلبه للتجنيد . ويعنى من الخدمة كل من أمضى في التطوع اثنتى عشرة سنة أو عشر سنوات ونصف على حسب الأحوال .

وإذا فصل المتطوع خلال الخمس السنوات الأولى من تطوعه بسبب سوء السلوك وكان ملزماً بالخدمة جاز تجنيدته إلزاماً للخدمة التي تكمل الخمس السنوات الأولى بحيث لا يجاوز ذلك ثلاث سنوات وذلك من تاريخ موافقة الجهة المختصة على الفصل .

مادة ٤٣ — يجوز لوزير الحربية فتح باب التطوع للإناث للخدمة في بعض وحدات القوات المسلحة وفى كتائب الأعمال الوطنية وذلك بقرار يبين فيه طريقة ذلك التطوع ومدته وشروطه .

الباب السادس

في الخدمة في الاحتياط

مادة ٤٤ — تنتهى مدة الخدمة العسكرية الإلزامية بالنقل إلى الاحتياط ويجرى هذا النقل سنوياً على دفعات يقررها وزير الحربية .

مادة ٤٥ — ينقل كل مجند إلى الاحتياط في أول دفعة يحل موعدها بعد انقضاء المدة المقررة للخدمة .

مادة ٤٦ — مدة الخدمة في الاحتياط تسع سنوات تبدأ من تاريخ انتهاء مدة الخدمة العسكرية الإلزامية .

مادة ٤٧ — يجوز بناء على قرار القومسيون الطبي نقل أى مجند إلى الاحتياط إذا فقد لياقته للخدمة ويجوز أيضاً إعفاؤه من الاحتياط إذا رأى القومسيون ذلك .

وتعين الشروط الطبية اللازمة لذلك بقرار من وزير الحربية .

مادة ٤٨ — يجوز بقرار من وزير الحربية وقف النقل إلى الاحتياط بسبب الحرب أو الطوارئ ويجوز لوزير الحربية عند الاقتضاء أن يقرر النقل إلى الاحتياط قبل حلول ميعاده .

- مادة ٤٩ — على كل شخص في الاحتياط أن يبين محل إقامته وكل تغيير يطرأ عليه الجهة التي تعينها وزارة الحربية خلال عشرة أيام من تاريخ تغيير المحل .
- مادة ٥٠ — يجوز لوزير الحربية استدعاء رجال الاحتياط كلهم أو بعضهم للقيام بالتمارين العسكرية مدة لا تزيد على ستة أسابيع كل سنة .
- ويراعى بقدر الإمكان اختيار الزمان والمكان الملائمين لطلبهم بحيث لا تعطل أعمالهم العادية .
- مادة ٥١ — يجوز في حالة الحرب أو الطوارئ استدعاء رجال الاحتياط كلهم أو بعضهم بقرار من وزير الحربية يبين فيه كيفية طلبهم .
- مادة ٥٢ — لوزير الحربية بناء على طلب الوزير المختص أن يعفى من أحكام المادتين السابقتين من يرى إعفاؤه من موظفي الحكومة ومستخدميها وعاملها وكذلك موظفي وعمال الشركات والمؤسسات الأهلية التي لها علاقة بالمجهود الحربي .

الباب السابع

أحكام عامة

- مادة ٥٣ — يخضع لقانون الأحكام العسكرية كل شخص يطلب للخدمة الإلزامية طوال مدة خدمته بها كما يخضع لهذه الأحكام كل شخص يستدعى من الاحتياط طبقاً لأحكام المادتين ٥٠ و ٥١ ابتداء من الوقت المعين لحضوره .
- مادة ٥٤ — لا يجوز أن يطلب للخدمة العسكرية أو الوطنية من أتم الثلاثين من عمره إلا في حالة الحرب أو التعبئة أو الطوارئ ويكون ذلك بناء على قرار من مجلس الدفاع .
- مادة ٥٥ — على كل مصري أتم الحادية والعشرين من عمره ولم يعامل طبقاً لأحكام هذا القانون أن يقدم نفسه للجهة الإدارية التابع لها وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ بلوغه تلك السن لتحويله فوراً لمركز تجنيد المنطقة المختصة لتقرير معاملته .
- مادة ٥٦ — لا يجوز الترخيص لمن بلغ سن الثانية والعشرين بمغادرة البلاد ما لم يقدم شهادة دالة على أدائه الخدمة الإلزامية أو إعفاؤه منها أو معاملته وفقاً لأحكام المادتين ٨ و ٣٠ أو بتصريح من وزير الحربية .
- مادة ٥٧ — لا يجوز لأي طالب أن يلتحق أو ينتسب في أولى مراحل الدراسة بإحدى كليات الجامعة المصرية أو بالكليات المعادلة لها أو بكليات الجامع الأزهر أو بالمعاهد أو المدارس العليا وذلك إذا تجاوزت سنه يوم ٣١ ديسمبر من العام الذي يلتحق أو ينتسب فيه اثنين وعشرين عاماً بالنسبة إلى كليات الجامع الأزهر أو عشرين عاماً بالنسبة إلى ما عداها ما لم يقدم شهادة دالة على أدائه الخدمة الإلزامية أو إعفاؤه منها أو تأجيلها طبقاً للمادة ٩ أو وضعه تحت الطلب للخدمة في كنياب الأعمال الوطنية طبقاً للمادة ٢٩ أو معاملته وفقاً لأحكام المادة ٣٠ .

على أنه يجوز أن يطلب الطالب الموضوع تحت الطلب للخدمة في كتائب الأعمال الوطنية لأداء خدمته بها عند حلول دوره .

وفي تطبيق أحكام هذه المادة لا يكلف الطالب بأداء رسوم القيد أو الرسوم الإضافية أثناء المدة التي يؤدي فيها الخدمة .

مادة ٥٨ — لا يجوز استخدام أى مصرى فيما بين الثانية والعشرين والثلاثين من عمره أو بقاءه في وظيفته أو عمله أو منحه ترخيصا في مزاولة أية مهنة حرة أو قيده في جدول المشتغلين بها ما لم يقدم شهادة دالة على أدائه الخدمة الإلزامية أو إعفائه منها أو معاملته وفقا لحكم المادة ٣٠ . ويجب إبلاغ إدارة التجنيد عن الأشخاص الذين يبلغون سن الثانية والعشرين وهم في الخدمة .

مادة ٥٩ — يجوز للجنود أن يتقدم للتوظيف في وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات الاعتبارية العامة ويكون وجوده في التجنيد بعد التعيين في الوظيفة في حكم الإعارة .

ويكون للجنود ومن أتم خدمته الإلزامية الأولوية في التعيين على زملائه المرشحين معه في نفس مرتبة النجاح . وإذا كان التعيين في الوظيفة بامتحان مسابقة فيكون له الأولوية في التعيين على زملائه الناجحين معه في ذلك الامتحان . وإذا تعدد المرشحون الناجحون في امتحان المسابقة من المجندين أو من أتموا الخدمة يكون التعيين من بينهم بحسب درجة الأسبقية في الامتحان أو في مرتبة النجاح المطلوبة . ويشترط للتمتع بالأولوية المنصوص عنها في هذه الفقرة الحصول على شهادة أخلاق بدرجة جيد جدا على الأقل أو تقارير سرية مرضية .

ويجوز للجنود من الفئات المنصوص عليها في المادة ٤ (أولا) الموضوعين تحت الطلب للخدمة في كتائب الأعمال الوطنية أن يتقدموا للتوظيف في وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات الاعتبارية ، فإذا كانوا مستوفين للشروط العامة للتوظيف جاز توظيفهم .

وعلى الوزارات والمصالح والهيئات الاعتبارية العامة إخطار مكتب وزير الحربية بالوظائف الخالية فيها المراد الترشيح لها وذلك قبل التعيين فيها لمدة شهر على الأقل . وكذلك يجب على الهيئات الاعتبارية الخاصة إخطار ذلك المكتب في خلال المدة ذاتها عن الوظائف الخالية بها التي يشترط للتعين فيها الحصول على مؤهل عال .

مادة ٦٠ — يجب على الهيئات والأفراد الذين لا يقل عدد موظفيهم ومستخدميهم وعيالهم عن خمسين أن يحتفظوا لمن يجند منهم بوظيفته أو بعمله أو بوظيفة أو بعمل مساو له مدة تجنيده ويجوز لهم أن يعينوا بصفة مؤقتة بدلا منه إلى أن ينتهى من أداء الخدمة العسكرية أو الوطنية .

مادة ٦١ — يعاد الموظف أو المستخدم أو العامل إلى الوظيفة أو العمل المحتفظ له به إذا طلب ذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسريحه من الخدمة الإلزامية ويجب إعادته للعمل خلال ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب إذا كان لا تقا طليا للقيام به أما إذا أصبح غير لائق لذلك

بسبب عجز أصابه أثناء الخدمة الإلزامية ولكنه يستطيع القيام بوظيفة أو عمل آخر فيعماد إلى هذا العمل أو تلك الوظيفة على أن يراعى وضعه في المركز الذى يلائم وظيفته الأصلية من حيث المستوى والأقدمية والمرتب .

وتثبت اللياقة الطبية فى الشهادة التى تعطى من وزارة الحربية بتأدية الخدمة الإلزامية وإذا لم يقدم الموظف أو المستخدم أو العامل طلبه فى الميعاد أو لم يتسلم عمله خلال عشرة أيام من تاريخ أمر العودة للعمل جاز رفض طلب إعادته ما لم يكن التأخير لمذر قهرى .

مادة ٦٢ — يحتفظ للموظف أو المستخدم أو العامل أثناء وجوده فى الخدمة العسكرية أو الوطنية بما يستحقه من ترقية وعلاوات كالألو كان يؤدى عمله فعلا وتضم مدة خدمته فيها لمدة عمله وتحسب فى المكافأة أو المعاش .

مادة ٦٣ — يحتفظ للجندين المنصوص عليهم فى المادة (٤) الذين لم يسبق توظيفهم أو استخدامهم بأقدمية فى التعيين تساوى أقدمية زملائهم فى التخرج من الكليات أو المعاهد أو المدارس وذلك عند تقدمهم للتوظيف فى وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات الاعتبارية العامة عقب إتمامهم مدة الخدمة الإلزامية مباشرة بشرط أن يثبتوا أن تجنيدهم قد حرمهم من التوظيف مع زملائهم الذين خرجوا معهم وأن يكونوا مستوفين للشروط العامة للتوظيف .

مادة ٦٤ — تعطى وزارة الحربية الشهادات الآتية بعد دفع الرسوم المقررة :

- (أ) شهادة بالإعفاء من الخدمة الإلزامية طبقا لأحكام المادة (٧) .
- (ب) شهادة بتأجيل الخدمة الإلزامية طبقا لأحكام المادة (٨) .
- (ج) شهادة وضع المجند تحت الطلب للخدمة فى كتائب الأعمال الوطنية طبقا لأحكام المادة (٢٩) .
- (د) شهادة بالنقل إلى الاحتياط .

(هـ) شهادة بالانتهاء من الخدمة فى الاحتياط .

(و) شهادة بالمعاملة طبقا لأحكام المادة (٣٠) .

مادة ٦٥ — يعمل بالتقويم الميلادى فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون .

الباب الثامن

فى العقوبات

مادة ٦٦ — يعاقب بالحبس وبغرامة لا تزيد على مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من جنب أو حاول عمدا تجنيب فرد الخدمة الإلزامية أو تأجيل تجنيده بغير حق سواء بإغفال إدراج اسمه فى الكشف أو حذفه منها أو إضافته إليها بدون حق أو بإحداث إصابة به أو المساعدة على ذلك أو بالإدلاء ببيانات كاذبة أو بالتسمى أمام أحد المكلفين بتنفيذ أحكام هذا القانون

باسم شخص آخر أو بغير ذلك من الطرق ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل شخص - عدا الزوجة - أخفى شخصا يقصد تجنيبه الخدمة الإلزامية .

وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس لمدة لا تقل عن ستة أشهر وغرامة لا تقل عن خمسين جنيهًا ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وإذا كان العائد أحد الموظفين المكلفين بتنفيذ أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له جاز معاقبته بالفصل أيضا .

مادة ٦٧ - يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية من المادة السابقة كل من خالف أحكام المادتين ٥٨ و ٦١ .

مادة ٦٨ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة وغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيهًا أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المادة ٢٨ .

مادة ٦٩ - يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة السابقة كل من خالف أحكام المادة ٥٥ ويجوز في هذه الحالة تجنيده فور أدائه العقوبة المحكوم بها وذلك بناء على طلب إدارة التجنيد .

مادة ٧٠ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وغرامة لا تزيد على خمسين جنيهًا أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المادة ٤٩ وكذلك كل من تخلف عن تنفيذ الطلب المشار إليه في المادة ٥١ .

مادة ٧١ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وغرامة لا تقل عن خمسين جنيهًا ولا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل شخص ملزم بالخدمة الإلزامية حاول التخلص منها بطريق العش سواء بإسقاط اسمه من الكشوف أو بإخفاء نفسه أو بتغيبه للتخلص من استلام إعلان طلبه للكشف الطبي أو للتجنيد أو بالتخلف عن الكشف الطبي بعد طلبه أو حاول بعد الحضور للكشف الطبي أن يتخلص من التجنيد أو لم يخطر إدارة التجنيد بزوال سبب إعفائه طبقا للفقرة الأخيرة من المادة ٧ أو بغير ذلك من الطرق .

ويجوز إذا كان الشخص لا تقا للخدمة بعد أدائه العقوبة تجنيده فور أدائها بناء على طلب إدارة التجنيد وتزاد مدة الخدمة سنة بالنسبة إليه على أنه يجوز إعفاؤه من خدمة هذه السنة إذا سلك سلوكا حسنا مستمرا أثناء مدة تجنيده .

مادة ٧٢ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على مائتي جنيه كل شخص ملزم بالخدمة الإلزامية أتلف أحد أعضائه أو ارتضى إتلافه ليجعل نفسه غير لائق للخدمة إذا كان التلف لا يجعله غير لائق كلية للخدمة ويجوز تجنيده فور أدائه العقوبة بناء على طلب إدارة التجنيد وتزاد مدة الخدمة سنة بالنسبة إليه ويخدم في القوات المسلحة في العمل الذي يصلح له .

مادة ٧٣ — يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنوات كل شخص ملزم بالخدمة الإلزامية وارتكب إحدى الجرائم المذكورة في المادتين السابقتين ولم يعامل بمقتضى أحكامها لكونه غير لائق كلية للتجنيد .

مادة ٧٤ — يعاقب على الشروع في ارتكاب أى جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون بعقوبة الجريمة التامة .

ولا تبدأ المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى على الملتزمين بالخدمة الإلزامية إلا من تاريخ بلوغ الفرد سن الثلاثين ما لم يكن قد بلغها وقت وقوع الجريمة .

مادة ٧٥ — يكون لمدير إدارة التجنيد ومساعديه ومفتشى التجنيد الطبيين والإداريين ورؤساء مراكز التجنيد ومجالس التجنيد وأعضائها ومندوبي التجنيد سواء أكانوا تابعين لإدارة التجنيد أم غير تابعين لها في المديرية والمحافظات صفة رجال الضبط القضائي فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له .

الباب التاسع

أحكام وقتية

مادة ٧٦ — لا تسرى أحكام المادة ٥٧ إلا بعد مضي سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون .
مادة ٧٧ — لا تسرى أحكام هذا القانون على كل من سبق إعفاؤه أو استثنائه نهائيا من الخدمة العسكرية لأي سبب كان . أما من سبق إعفاؤه أو استثنائه بصفة مؤقتة فلا تسرى عليه أحكام هذا القانون إلا إذا زالت أسباب إعفائه أو استثنائه طبقا لنصوص القانون الذي عومل بمقتضاه .

مادة ٧٨ — يلغى القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ والمرسوم بقانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥١ المشار إليهما .

مادة ٧٩ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ولوزير الحربية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ويعمل به من أول يناير سنة ١٩٥٦ .

صدر بديوان الرئاسة في ٢٥ صفر سنة ١٣٧٥ (١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٥) .

مذكرة إيضاحية

صدر القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالخدمة العسكرية وقد تناوله التعديل عدة مرات لمواجهة ظروف البلاد وتطور القوات المسلحة ولكنه ظل رغم ذلك قاصرا عن مسايرة تطور تلك القوات وتقدم البلاد في نهضتها الحاضرة وأصبح من الضروري وضع قانون جديد يتماشى مع تلك النهضة ويحقق الأغراض التي ترمى إليها .

وقد أعد المشروع المرافق وبنى على أسس رئيسية أهمها :

أولا : أفادت القوات المسلحة من الزيادة المطردة في نسبة عدد المتعلمين في الدولة بما يضمن رفع مستواها ومسايرتها للتطور الفنى والحربى في العالم ، ولتحقيق هذه الغاية رفع مشروع القانون المقترح مستوى الثقافة لمن تخفّض لهم مدة الخدمة الإلزامية العسكرية فنص على أن لا تخفّض مدة الخدمة الإلزامية إلا للحاصلين على شهادة إتمام الدراسة الثانوية أو ما يعادلها والشهادات الأعلى منها وزيدت مدة الخدمة بالنسبة إلى هؤلاء إلى سنة ونصف بدلا من سنة وذلك لتدريبهم على الأعمال العسكرية المختلفة والإفادة بهم مدة بعد ذلك ، ونتيجة لرفع المستوى الثقافى لمن تخفّض لهم مدة الخدمة الإلزامية يرتفع هذا المستوى أيضا للذين لا تخفّض لهم هذه المدة ويتسنى للقوات المسلحة الاحتفاظ بهم مدة الثلاث سنوات كاملة مما يكون له أثره النافع في رفع المستوى الثقافى للقوات المسلحة الأمر الذى كانت تقصر عن بلوغه في ظل التشريع القائم .

ثانيا : المساواة بين جميع المواطنين في أداء ضريبة الدم للدولة ، فهؤلاء الذين يفيضون عن حاجة القوات المسلحة سنويا يجب أن يقدموا للدولة ضريبة من وقتهم وكدهم تعادل مع ما تقدمه لهم الدولة من أمن وطمأنينة وخدمات مختلفة ، لذلك نص المشروع على أن يستفاد من هؤلاء المواطنين في تشكيل كتائب الأعمال الوطنية التى يمكن استخدامها في المشروعات الوطنية العامة التى تحتاجها الدولة ، وبذلك لا يقتصر شرف خدمة الوطن على تأدية الخدمة العسكرية لحسب للقادرين عليها بل تصبح فرضا لازما على كل مواطن قادر لا يناله حظ الانحراط في سلك الخدمة العسكرية ولهذا السبب أطلق على القانون اسم « قانون الخدمة العسكرية والوطنية » .

ثالثا : خفض نسبة التخلف عن أداء الخدمة الإلزامية حيث كان القانون الحالى يعجز عن الوصول إلى المتخلفين عن أداء الخدمة فزادت نسبتهم زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة حتى بلغت ما يقرب من أربعين ألف شخص سنويا ، وغالبية هؤلاء المتخلفين من الصناع وذوى المهن والحرف التى تحتاج إليها القوات المسلحة ، ولا شك أن هذه النسبة الكبيرة لها أثرها الذى لا يستهان به والذى يؤثر تأثيرا مباشرا على مستوى كفاية القوات المسلحة بوجه عام مما أدى إلى سرعة استهلاك المعدات الحربية بشكل ملموس وقد ألزم المشروع كل من يبلغ سن الحادية والعشرين ولم يعامل طبقا لأحكام هذا القانون أن يقدم نفسه إلى الجهة الإدارية التابع لها لخلال

ثلاثة أشهر من تاريخ بلوغه تلك السن أترجيله إلى مركز تجنيد المنطقة لتقرير معاملته . ونص المشروع على عقوبة خاصة لكل من يخالف هذا الحكم .

رابعاً : التوسع في قبول التطوع للخدمة وخاصة تطوع أصحاب المهن والحرف والمؤهلات التي تحتاج إليها القوات المسلحة وذلك بتشجيعهم على الانخراط في سلك العسكرية لإيجاد طائفة من محترفي الجندية يساهمون في إعادة بناء القوات المسلحة بما يتمشى مع التطور الحربي في العالم ويكونون حجر الأساس لها .

خامساً — تشديد العقوبة على كل من تسول له نفسه النحایل بأية وسيلة للتخلص من أداء الخدمة الإلزامية .

هذا وقد قسم المشروع إلى تسعة أبواب .

الباب الأول

في فرض الخدمة العسكرية والوطنية

اشتمل هذا الباب فصول ثلاثة : الخدمة الإلزامية ومدتها ، أحوال الاستثناء والإعفاء من هذه الخدمة وتأجيل الخدمة الإلزامية .

فقرضت المادة ١ الخدمة الإلزامية على كل مصري من الذكور أتم الثامنة عشرة من عمره . وبينت المادة ٢ المنظمات التي تؤدي فيها الخدمة الإلزامية . وحددت المادة ٣ مدة الخدمة الإلزامية العسكرية بثلاث سنوات ، أما مدة الخدمة في كئائب الأعمال الوطنية فقد حددتها المادة ٥ بسنة على الأكثر وأعفت هذه المادة من يؤدي خدمته الإلزامية بهذه الكئائب من الخدمة في الاحتياط .

وتناول الفصل الثاني أحوال الاستثناء من الخدمة الإلزامية والإعفاء منها ، وقد حصرت المادة ٦ أحوال الاستثناء في فئتين ، الفئة الأولى المخرجون في أحد المعاهد المعدة لتخريج ضباط للخدمة في القوات المسلحة أو في البوليس أو في إحدى المصالح أو الهيئات ذات النظام العسكري وكذلك طلبة هذه المعاهد ، إلا أن هذا الاستثناء مشروط في حالة التخرج بأن يستمر الضابط في الخدمة العامة فإذا ترك هذه الخدمة لسبب ما طبقت عليه أحكام القانون ، أما طلبة المعاهد سالفة الذكر فشرط استثنائهم هو الاستمرار في الدراسة إلى حين التخرج فإذا فصل الطالب أثناء الدراسة أو ترك الدراسة بإرادته وجبت عليه الخدمة الإلزامية على أن تحسب له المدة التي قضاه في المعهد من مدة الخدمة الإلزامية .

أما الفئة الثانية التي تناولتها المادة ٦ سالفة الذكر فهي فئة الحاصلين على مؤهلات عالية الذين يخدمون كضباط في القوات المسلحة أو البوليس أو في إحدى المصالح أو الهيئات الحكومية ذات النظام العسكري وأيسوا متخرجين من المعاهد المعدة لتخريج الضباط كالأطباء والصيادلة والمهندسين وغيرهم الذين يلتحقون مباشرة بالجيش دون أن يلتحقوا بأحد المعاهد المعدة لتخريج الضباط .

أما أحوال الإعفاء من الخدمة فتند حصرتها المادة ٧ في الأحوال المنصوص عليها فيها .
وتناول الفصل الثالث من الباب الأول أحكام تأجيل الخدمة الإلزامية فنصت المادة ٨ على الأحوال التي يجوز تأجيل التجنيد فيها للفرد أثناء الدراسة .
ونصت المادة ٩ على تأجيل تجنيد أحد الأخوين أو أكبر الأخوة إذا كان لهم أخ مجند وذلك لحين انتهاء مدة خدمته العاملة .
وقد بينت المادة ١٠ سلطات الفصل في طلبات التأجيل وفيما يجد من أسباب الاستثناء أو الإعفاء من الخدمة وأجازت التظلم من قرارات مركز التجنيد ومدير إدارة التجنيد إلى اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٧ .

الباب الثاني

في تنظيم أعمال التجنيد

تناول الفصل الأول من هذا الباب مراكز ومجالس التجنيد فنصت المادة ١١ على تقسيم الدولة لأغراض التجنيد إلى مناطق تعين بقرار من وزير الحربية وينشأ بكل منها مركز دائم يطلق عليه مركز « تجنيد المنطقة » ، وقد دعا إلى هذا التقسيم ما أثبتته التجارب الماضية من أن تركيز جميع أعمال التجنيد في إدارة واحدة مقرها القاهرة لا يمكن أن يحقق حسن انتظام أعمال التجنيد كما لا يمكن أن يحقق السرعة المنشودة في تلبية مطالب المواطنين والبث في شكاويهم والفصل في تأجيل التجنيد والإعفاء من الخدمة ومن ثم كان من الأوفق إدخال نظام اللامركزية بدرجة محدودة في أعمال التجنيد وذلك بإنشاء مركز دائم لكل منطقة تحدد اختصاصه بقرار من وزير الحربية .
ويقوم بأعمال مركز تجنيد كل منطقة مجلس تجنيد خاص للمنطقة نصت المادة ١٢ على كيفية تشكيله ونظمت المادة ١٣ كيفية اجتماعه .

وقد تسكلم الفصل الثاني من هذا الباب عن الهيئات الطبية التي تقوم بالكشف الطبي على المطلوبين للتجنيد ، وعائلاتهم في حالات الإعفاء من الخدمة ، فنصت المادة ١٤ على أن يلحق بكل مجلس من مجالس التجنيد لجنة أو لجان طبية تؤلف كل منها من اثنين من الأطباء العسكريين التابعين لإدارة التجنيد ومهمة هذه اللجان كما حددتها المادة ٢١ من القانون هي توقيع الكشف الطبي على المطلوبين لتقرير مدى صلاحيتهم للخدمة وفقا للقواعد التي تضعها وزارة الحربية وتقدير سن سواقط القيد وكذلك الكشف على الآباء والأخوة وأزواج الأمهات لتقدير مدى قدرتهم الصحية وذلك في حالة طلب الإعفاء من الخدمة طبقا لأحكام المادة ٧ .

هذا ونصت المادة ١٥ على أن يلحق بإدارة التجنيد قومسيون طبي خاص أو أكثر يؤلف من سبعة على الأقل من الأطباء المتخصصين في مختلف الأمراض ، ويصدر بتعيين هؤلاء الأطباء قرار

من مدير إدارة التجنيد وقد حددت المادة ٢٢ اختصاصات القومسيون الطبي ونصت المادة ١٥ سالفه الذكر على أن تكون قراراته في هذا الشأن نهائية .

وتناول الفصل الثالث من هذا الباب كيفية اعداد الكشوف الخاصة بالمطلوبين للخدمة .

الباب الثالث

في الطلب للخدمة العسكرية والوطنية

نصت المادة ٢٨ على وضع الأشخاص الذين كشف عليهم طبيا وثبتت لياقتهم للخدمة تحت الطلب والزمهم بإبلاغ إدارة التجنيد عن كل تغيير يطرأ على محال إقامتهم خلال شهر من هذا التغيير ، وقد حدد هذا الالتزام بمدة السنة التجنيدية التي يجوز فيها طلب هؤلاء الأشخاص للتجنيد .

وبينت المادة ٢٩ كيفية طلب الأفراد الذين تقرر لياقتهم طبيا لأداء الخدمة الإلزامية .
وتفاديا لما كان يثور في شأن اللياقة للخدمة من نزاع وقضايا في ظل القانون الحالي أوجبت المادة المذكورة على القومسيون الطبي بيان درجة لياقة كل شخص للخدمة .

ونصت المادة ٣٠ على أنه لا يجوز تجنيد شبان ستة ما بعد الطلب المشار إليه في المادة ٢٩ إلا في حالات الضرورة وبقرار من مجلس الوزراء مع مراعاة الاستثناءات والشروط المنصوص عليها فيها .

الباب الرابع

في الخدمة في كتائب الأعمال الوطنية

لما كان من أهم الأسس التي تضمنها القانون الجديد تحقيق العدالة بين المواطنين بالمساواة في أداء ضريبة الوطن بما يعود بالخير والنفع العام فقد أفرد هذا الباب لكتائب الأعمال الوطنية .

ونظام كتائب الأعمال الوطنية نظام جديد قصد به توجيه الطاقة الزائدة عن حاجة القوات المسلحة في ميادين أخرى تعتبر الخدمة فيها شرف لا يدانيه إلا شرف الخدمة العسكرية . وقد أثبتت التجارب في مختلف الدول على السواء أن أي جيش قوى لا يقوم إلا في أمة قوية وأن قوة كل أمة لا تستمد إلا من قوة أبنائها ، وأن قوة أبنائها لا تقوم إلا إذا اقترنت القوة الجسمية بالقوة الثقافية ووجهت القواتان التوجيه الصحيح إلى ما فيه خير الوطن وسعادته ، ومن أجل هذا وجب أن تسير قوة الجيش دائما في اتجاه واحد مع قوة الأمة فإذا تخلفت إحداها تعثرت الأخرى ، وفي إدخال نظام كتائب الأعمال الوطنية ما يحقق هذه الغاية السامية .

فهمة هذه الكتائب القيام بالأعمال الوطنية العامة التي من شأنها النهوض بالوطن والسير به إلى طريق المجد والفخار بخطى واسعة سريعة وبذلك ينمو الجيش ويزداد قوة في كنف أمة قوية مستنيرة قد محيت منها الأمية وحروب فيها المرض في ميادين المشروعات الوطنية التي يجوز أن يعهد بها إلى كتائب الأعمال الوطنية لرفع المستوى الثقافي والصحي في البلاد عما يكون له أكبر

الأثر في رفع مستوى القوات المسلحة ، أضف إلى ذلك كثيرا من المشروعات الوطنية الهندسية والعمرانية التي يكون من شأنها رفع مستوى المعيشة في البلاد عند وضع هذا النظام موضع التنفيذ .

وحتى توثق كتاب الأعمال الوطنية القوائد المرجوة منها وتوجه التوجيه السليم في الحدود الوطنية العليا فقد نص في المادة ٣٢ من المشروع على أن يكون مجلس الوزراء هو الجهة المنوط بها تعيين المشروعات الوطنية العامة التي يعهد بها إلى كتاب الأعمال الوطنية ، ويثبت المادة ٣٣ أداة إنشاء هذه الكتابات فنصت على أن السكتية تنشأ بقرار من مجلس الوزراء يبين فيه نوع العمل المعبود إلى السكتية وطريقة تنظيمها ومدة الخدمة فيها على ألا تتجاوز هذه المدة سنة واحدة ، كما يبين في القرار سالف الذكر الطريقة التي يعامل بها أفراد السكتية من حيث الاعاشة والايواء وساعات العمل وغير ذلك من المسائل ، هذا وقد نصت المادة في آخرها على ضمان هام هو ألا يكلف أفراد السكتية إلا بعمل يتفق بقدر الإمكان مع طبيعة مهنتهم ومؤهلاتهم الثقافية والفنية .

الباب الخامس

في التطوع

تسكمت عن التطوع المواد من ٣٤ إلى ٤٣ والأصل في التطوع هو ما نصت عليه المادة ٣٤ من أنه يجوز لكل شخص بلغ سن الإلزام بالخدمة ولم يصبه دور التجنيد أو كان معفى منه أن يتطوع للخدمة العسكرية أو الوطنية لمدة تساوي مدة الخدمة الإلزامية على أن تطبق على هؤلاء المتطوعين الأحكام الخاصة بالمجندين إلزاما بما في ذلك الخدمة في الاحتياط ، كذلك يجوز لمن لم يبلغ سن الإلزام بالخدمة التطوع للخدمة العسكرية وذلك وفقا للشروط التي يضعها وزير الحربية ويسرى على هؤلاء كذلك جميع الأحكام الخاصة بالمجندين إلزاما ما عدا ميعاد التسريح من الخدمة (مادة ٣٥) .

ورغبة في إيجاد عناصر مثقفة بالقوات المسلحة وتشجيع ذوي المهن والحرف اللازمة لها على التطوع نص على أنه يجوز لكل شخص بلغ سن الإلزام بالخدمة أو لمن لم يبلغ تلك السن التطوع للخدمة بالقوات المسلحة بشرط أن يكون من أصحاب الحرف أو المهن أو المؤهلات التي تحتاج إليها تلك القوات والتي يحددها وزير الحربية بقرار منه . ويكون التطوع في هذه الحالة لمدة لا تقل عن خمس سنوات وبالشروط التي يحددها وزير الحربية ، أما مدة الخدمة في الاحتياط بالنسبة إلى هؤلاء فقد نص على أن تكون سبع سنوات أو خمس سنوات ونصف بالنسبة لذوي المؤهلات وذلك بشرط أن يمضي المتطوع مدة التطوع بأكملها ، وبديهي أنه إذا زادت مدة التطوع عن خمس سنوات خصصت الزيادة من مدة الخدمة في الاحتياط ، وتمشيا مع العدالة فقد نصت المادة ٣٨ على أنه يجوز اعتبار من جند بطريق الإلزام وتتوافر لديه الشروط المنصوص عليها في المادة ٣٦ متطوعا من بدء تجنيده وفي هذه الحالة تسرى عليه أحكام هذه المادة .

وأجازت المادة ٣٩ لكل شخص جند بطريق الإلزام أو التطوع أن يحدد مدة خدمته أو تطوعه مرة أو أكثر لمدة أقلها سنتان وأقصاها خمس سنوات على ألا يجاوز بها المجند أو المتطوع سن الخمسين . ويجوز إذا كان المتطوع قد رقى إلى رتبة الصول أو المساعد إبقاؤه في الخدمة إلى سن الخامسة والخمسين ، وفي هذه الحالة لا يكلف من جددت خدمته بالخدمة في الاحتياط إلا للخدمة الباقية لتسكلة مدة خدمته العسكرية بقسميها .

ونصت المادة ٤٠ على أنه يجوز لوزارة الحربية إذا رأت عدم استبقاء المتطوع في الخدمة أن تنقله إلى الاحتياط إذا كان ملزماً بالخدمة العسكرية وفي هذه الحالة لا يلزم المتطوع بالخدمة في الاحتياط إلا للخدمة الباقية من مدة الخدمة العسكرية بقسميها ، على أنه إذا كان عدم استبقاء المتطوع في الخدمة يرجع إلى سوء سلوكه أثناء الخمس السنوات الأولى من تطوعه وكان ملزماً بالخدمة جاز تجنيده في أي سلاح للخدمة الباقية من مدة تطوعه الأولى بحيث لا يجاوز ذلك ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الموافقة على عدم استبقائه كتطوع .

ولما وكان المتطوع يتابع دراسات خاصة بمدارس القوات المسلحة عند بدء التحاقه بها فإنه تفاديا للتحايل على التخلص من الخدمة الإلزامية نصت المادة ٤١ على أن لا تحسب للتطوع مدة الدراسة التي لا تنتهي بنجاح بأحدى مدارس القوات المسلحة من مدة الخدمة العسكرية بقسميها .

وخصصت المادة ٤٢ النص على أحكام التطوع للخدمة في البوایس أو إحدى المصالح أو الهيئات الحكومية ذات النظام العسكري .

وأجازت المادة ٤٣ فتح باب التطوع للأناث في القوات المسلحة أو في كتائب الأعمال الوطنية وذلك بقرار من وزير الحربية يبين فيه طريقة التطوع ومدته وشروطه .

الباب السادس

الخدمة والاحتياط

تناولت أحكام الخدمة في الاحتياط المواد من ٤٤ إلى ٥٢ فأوضحت كيفية الخدمة في الاحتياط ومدتها ، فتنتهى الخدمة الغاملة بالنقل إلى الاحتياط ويجرى ذلك سنوياً على دفعات يقررها وزير الحربية كما حددت مدة الخدمة في الاحتياط بتسع سنوات تبدأ من انتهاء مدة الخدمة الإلزامية وقد روعى في ذلك المساواة بين جميع المجندين بالنسبة لمدة الخدمة في الاحتياط ، وقد نص على جواز استدعاء رجال الاحتياط للتدريب السنوى لمدة لا تزيد عن ستة أسابيع كما أجاز لوزير الحربية وقف النقل إلى الاحتياط بسبب الحرب أو الطوارئ ، كما أنه يمكن في هذه الأحوال استدعاء رجال الاحتياط كلهم أو بعضهم ويجوز لوزير الحربية بناء على طلب الوزير المختص أن يعفى من هذا الاستدعاء من يرى إعفاهه من موظفى الحكومة ومستخدميها وعمالها وكذلك موظفى وعمال الشركات والمؤسسات الأهلية التي لها علاقة بالجهد الحربى .

الباب السابع

أحكام عامة

نصت المادة ٥٣ على إخضاع كل من يطلب للخدمة الإلزامية (أى الخدمة العسكرية والوطنية) لقانون الأحكام العسكرية وذلك طوال مدة خدمته ويخضع لهذا القانون كذلك كل من يطلب للاحتياط طبقاً لأحكام المادتين ٥١ و ٥٠ .

ونصت المادة ٥٤ على أنه لا يجوز أن يطلب للخدمة الإلزامية كل من بلغ سن الثلاثين إلا في حالة الحرب أو التعبئة أو الطوارئ ، وقد استند إصدار القرار بطلب تجنيد هؤلاء إلى مجلس الدفاع بدلاً من مجلس الوزراء وذلك تمثيلاً مع أحكام المادة ٤ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالتعبئة .

وقد أوجبت المادة ٥٥ على كل مصرى أتم الحادية والعشرين من عمره ولم يعامل طبقاً لأحكام القانون أن يقدم نفسه للجهة الإدارية التابع لها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ بلوغه تلك السن وذلك لترحيله لمركز تجنيد المنطقة المختص لتقرير معاملته ، وقد دعا إلى سن هذا الحكم ما لوحظ من كثرة عدد المتخلفين عن أداء الخدمة الإلزامية وغالبيتهم من ذوى المهن الذين ينتشرون في البلاد دون أن تربطهم المهنة بمكان أو بلد معين ، هذا وقد تضمن القانون في المادة ٦٩ الجزاء على مخالفة حكم هذه المادة .

ونصت المادة ٥٦ على حظر الترخيص لأى شخص بلغ سن الثانية والعشرين بمغادرة البلاد ما لم يقدم شهادة دالة على أدائه الخدمة الإلزامية أو إعفائه منها أو معاملته وفقاً لأحكام المادتين ٣٠ و ٢٨ . وقد قصد بهذا النص سد سبل الهرب من أداء الخدمة الإلزامية في وجه الملزمين بها وذلك بتحويلهم على ذلك بالسفر للخارج .

وقد أتت المادة ٥٧ بحكم جديد لم يكن معمولاً به من قبل فنصت على أنه لا يجوز لأى طالب أن يلتحق أو ينتسب في أولى مراحل الدراسة بإحدى كليات الجامعات المصرية أو المعاهد العليا التى نصت عليها المادة متى جاوز سنه ٢٢ عاماً أو ٢٠ عاماً على حسب التفصيل الوارد ذكره في المادة إلا بعد تقديم شهادة دالة على أدائه الخدمة الإلزامية أو إعفائه منها أو وضعه تحت الطلب للخدمة في كتائب الأعمال الوطنية أو معاملته وفقاً لحكم المادة ٣٠ - والحكمة من إيراد هذا النص هو حث الطلبة على الدرس والتحصيل وتشجيعهم على الحصول على شهادة إتمام الدراسة الثانوية أو ما يماثلها في سن مبكرة فإذا ما حصل عليها الطالب في تلك السن تابع دراسته في الكلية أو المعهد الذى يختاره لنفسه وتؤهله له درجة نجاحه فان هو أهمل في الدرس والتحصيل في دراسته الجامعية واضطر بعد رسوبه عاماً فآخر أن يلجأ للالتحاق أو الانتساب لـكلية أخرى في أولى مراحل الدراسة بها لم تجز له هذه المادة حق الالتحاق أو الانتساب إذا كان سنه سيجاوز في تلك السنة السن المحدد الوارد ذكره بالمادة ٥٧ .

ولما كانت العدالة تقضى ألا يفاجأ الطلبة الحاليون بهذا النص الجديد فقد نص في المادة ٧٦ على أنه لا يعمل بهذا النص إلا بعد مضي سنتين تبدأ من تاريخ العمل بالقانون المرافق .

وقد تناولت المواد من ٥٨ إلى ٦٢ الأحكام التي تضمنها القانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥١ الخاص بحظر استخدام أحد بين سن الثامنة عشرة والثلاثين سنة إلا بعد تقديم شهادة معاملة وبالاحتفاظ للمجندين بوظائفهم . والغرض منها هو منع التخلف عن أداء الخدمة وذلك بتحريم استخدام أى مصرى فيما بين الثانية والعشرين والثلاثين من عمره أو إبقائه في وظيفته أو عمله أو منحه ترخيصا في مزاولة أية مهنة أو قيده في جدول المشتغلين بها ما لم يقدم شهادة دالة على أدائه الخدمة أو إعفائه منها أو معاملته وفقا لحكم المادة ٣٠ . على أن المادة ٥٨ قد أجازت استخدام أفراد الفئات المنصوص عليها بالمادة ٤ الموضوعين تحت الطلب للخدمة في كتائب الأعمال الوطنية - أجازت استخدام هؤلاء في وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات الاعتبارية العامة فإذا هم استوفوا الشروط العامة جاز توظيفهم بشرط أن يستولوا خلال الثمانية عشرة شهرا الأولى لتوظيفهم على مرتب مخفض يعادل صافي ما يتناوله زملاؤهم القائمون بأداء الخدمة الإلزامية بالقوات المسلحة من مرتبات وعلاوات وبدلات عسكرية أخرى وفقا لطبيعة العمل الذى يؤديه كل منهم في وظيفته المدنية . والحكمة من إيراد هذا النص هي الرغبة في تحقيق العدالة والمساواة بين الأفراد الذين تم توظيفهم والأفراد الذين جندوا بحيث يشعر كل منهم بأنه يؤدي واجبه نحو وطنه بعد الفراغ من مرحلة دراسته التي لا شك قد كلفت الدولة كثيرا من الجهد والمال . ولا يخفى ما لهذا الحكم من أثر في توفير أموال الدولة .

هذا وقد احتفظ القانون (المادة ٦٠) للموظفين والمستخدمين والعمال الذين يتم تجنيدهم بوظائفهم وأعمالهم التي كانوا يشغلونها قبل التجنيد وذلك لحين الانتهاء من أدائهم الخدمة العسكرية أو الوطنية .

وقد بينت المادة ٦١ كيفية إعادة هؤلاء إلى وظائفهم وأعمالهم وشروطها ؛ ولما كان أداء الخدمة الإلزامية عمل وطنى لا يصح أن يضارب به الموظف أو المستخدم أو العامل المجند فقد نصت المادة ٦٢ على الاحتفاظ للمجندين من هؤلاء بما يستحقه من ترقية وعلاوات كما لو كان يؤدي عمله فعلا على أن تضم مدة خدمته فيها لمدة عمله وتحسب في المكافأة أو المعاش .

وتمشيا مع الحكمة سالفة الذكر فقد نصت المادة ٦٣ على أن يحتفظ للمجندين من ذوى المؤهلات المنصوص عليها في المادة ٤ أولا الذين لم يسبق توظيفهم أو استخدامهم بأقدمية في التعيين تساوى أقدمية زملائهم في التخرج من السكليات أو المعاهد أو المدارس وذلك عند توظيفهم في الجهات التي نصت عليها المادة ٢ على أن حكم هذه المادة مشروط بأن يثبت المجند أن تجنيده قد حرمه من التوظيف مع زملائه الذين خرجوا معه وأن يكون مستوفيا للشروط العامة للتوظيف .

ونصت المادة ٦٤ على الشهادات التي تعطيها وزارة الحربية فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون .

الباب الثامن في العقوبات

تسكمت المواد من ٦٦ إلى ٧٤ على العقوبات التي توقع عند مخالفة أحكام هذا القانون وقد رؤى فيها تشديد العقوبة وذلك للقضاء على أحوال التخلف من الخدمة التي يتسبب عنها عرقلة تقديم القوات المسلحة وعدم المساواة بين الأفراد من حيث أداء الخدمة الإلزامية .

هذا وقد تضمنت المادة ٧٧ حكماً انتقالياً فنصت على عدم سريان أحكام هذا القانون على كل من سبق إعفاؤه أو استثنائه نهائياً في ظل القانون الملغى أما من سبق إعفاؤه أو استثنائه بصفة مؤقتة فلا تسرى عليه أحكام هذا القانون إلا إذا زالت أسباب إعفائه أو استثنائه طبقاً لنصوص القانون الذي عومل بمقتضاه .

هذا ويتشرف وزير الحربية بمرض مشروع القانون سالف الذكر على مجلس الوزراء مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة وجاء إصداره .

قانون رقم ٥١٢ لسنة ١٩٥٥^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١
بتقرير رسم الدمغة

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية .

وعلى القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة المعدل بالقوانين أرقام ٣٢ و ٣٣٢ و ٤٤١ لسنة ١٩٥٣ والقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٥ ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تلغى الفقرة الثانية من المادة ١٦ من الجدول الخامس الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم الدمغة .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨١ مكرر الصادر في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٥ .

مادة ٢ - على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرياسة في ٣ ربيع الأول سنة ١٣٧٥ (١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٥) .

مذكرة إيضاحية

تقضى الفقرة الثانية من المادة ١٦ من الجدول الخامس الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بقرار رسوم الدمغة بأن يحصل من يصدر له مرسوم بتغيير جنسيته المصرية رسم قدره خمسون جنهما .

وقد لاحظت وزارة الداخلية أن كثيرا من يرغبون في التخلي عن جنسيتهم المصرية لا يتقدمون للوزارة بطلب لتغيير هذه الجنسية تقاديا من دفع الرسم سالف الذكر الذي يحل من يتقدم بطلب لتغيير الجنسية في مركز أسوأ من لا يتقدم بهذا الطلب ويقوم بتغيير جنسيته مباشرة .

لذلك رؤى تشجيعا لمن يرغب في تغيير جنسيته على سلوك الطريق الذي رسمه القانون وتجنبيا لتحايل الكثير منهم على التهرب من أداء رسوم الدمغة عن طريق التجنس بجنسية أجنبية دون علم الحكومة إلغاء الفقرة الثانية من المادة ١٦ سالف الذكر .

ويتشرف وزير المالية والاقتصاد بعرض مشروع القانون المرافق مفرغا في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ (١)

بتحويل وزير التربية والتعليم سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستور الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ بتحويل وزير المعارف العمومية سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٣ مكرر الصادر في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٥ .

وعلى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المعدل بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥١ والمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير التربية والتعليم ،
أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يجوز لوزير التربية والتعليم أن يصدر قرارات بالاستيلاء على أى عقار خال يراه لازما لحاجة الوزارة أو إحدى الجامعات المصرية أو غيرها من معاهد التعليم على اختلاف أنواعها أو إحدى الهيئات التى تساهم فى رسالة وزارة التربية والتعليم .
ويتبع فى هذا الشأن الأحكام المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .

مادة ٢ - يلغى القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ المشار إليه .

مادة ٣ - على وزراء التربية والتعليم والعدل والتموين كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة فى ١٠ ربيع الأول سنة ١٣٧٥ (٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٥) .

مذكرة إيضاحية

صدر القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ بتحويل وزير المعارف سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم على اختلاف أنواعها وقد أظهر العمل به أن ثمة تعديلات جوهرية من الواجب إدخالها على هذا القانون حتى تتحقق الغاية التى صدر من أجلها .
ذلك أن القرار يستلزم عرض الأمر فى كل حالة على مجلس الوزراء لأخذ موافقته ثم يصدر قرار الاستيلاء من الوزير وقد يستغرق ذلك من الوقت ما تضيق معه فرصة الاستيلاء على العقار كأن يبادر حائزه إلى شغله أو تأجيله ، كما أن القوانين صدر موقوتا بسنة مع جواز تجديد العمل به بقرار من مجلس الوزراء ، وظل يتجدد العمل بأحكامه سنويا منذ سنة ١٩٤٧ حتى سنة ١٩٥٦ لاستمرار قيام المبررات التى دعت إلى إصداره والتى لا ينتظر انتهاءها فى القريب العاجل ، فضلا عن أنه لم يكن يبيح الاستيلاء لصالح الهيئات التى تشارك بنصيب فى رسالة الوزارة .
لكل ما تقدم ، وللتخفيف عن عائق مجلس الوزراء ، ولتلافى النقص الذى أسفر عنه العمل بالقانون القائم ، رؤى إلغاء القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ المشار إليه والاستغناء عنه بمشروع القانون المرافق .

ولأنى أشرف بعرضه على مجلس الوزراء مفرغا فى الصيغة التى أقرها مجلس الدولة للتفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ (١)

بتعديل المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١
بجمع التدليس والغش

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ؛

وعلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بجمع التدليس والغش والقوانين المعدلة له ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير الصحة العمومية والتجارة والصناعة ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — تضاف فقرة جديدة إلى البند (١) من الفقرة الأولى من المادة ٢ من القانون
رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المشار إليه نصها الآتي :

« ويفترض العلم بالغش أو الفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة
المتجولين . »

مادة ٢ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويحمل به من تاريخ نشره في الجريدة
الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ١٠ ربيع الأول سنة ١٣٧٥ (٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٥) .

مذكرة إيضاحية

تلقي قسم مراقبة الأغذية التابع لوزارة الصحة العمومية شكاوى عديدة من وحداته بأنحاء الجمهورية من أن بعض المحاكم تقضى بالبراءة في قضايا غش اللبن استنادا إلى أن نص المادة الثانية من قانون قبح التدليس والغش رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وإلى أن النص الوارد في المادة ١٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن الألبان ومنتجاتها تحتم لقيام المسؤولية علم المخالف بركن الغش . وقد قضت بعض المحاكم في قضايا غش اللبن بأن تبين نقص نسبة الدسم فيه غير ممكن بالعين المجردة وبذلك لا يمكن الإدانة على أساس العلم بالغش . كما قضى بعضها بأن نقص نسبة الدسم عن الحدود المقررة لا يعنى أنه مفسوش بنزع الدسم منه .

ولما كانت الوزارة من جانبها تحرص على المصلحة العامة من أن تضار نتيجة افساح المجال أمام الباعة للتهرب من المسؤولية تحت ستار عدم العلم . ولما كانت النسبة التي حددتها الوزارة خاصة بدسم اللبن هي أدنى ما يمكن أن تصل إليه الألبان الطبيعية التي لم تعبث بها يد الإنسان .

وتحقيقا للمصلحة العامة ومحافظة على مستوى الألبان ومنتجاتها من أن تكون مجال عبث التجار والباعة المتجولين ، رأى قسم مراقبة الأغذية بالوزارة أن البائع يكون مسئولاً عن السلعة التي يتجر بها وعليه أن يشهد من مصدرها دائما فلا يجلب الألبان إلا من محلات مرخصة مستوفية الشروط الصحية ومتبعة للقواعد التي تفرضها السلطات ذات الشأن فلتضمن بذلك أن يمرض الجمهور ألبانا سليمة من الغش فإذا طرأ عليها بعد ذلك عبث أو انتزع من عناصرها المعتبرة شيء فهو المسئول حتما عن ذلك ولا يقبل منه الاحتجاج بعدم العلم مادام أن مصدرها الأصلي مسئول عن سلامتها عند التوريد .

لذلك فقد اقترحت الوزارة بالاتفاق مع وزارة التجارة والصناعة على تعديل المادة الثانية من قانون قبح التدليس والغش بحيث يأتي النص فيها صريحا على افتراض ركن العلم لدى المخالف متى كان من الباعة المتجولين أو المشتغلين بالتجارة وذلك حتى لا يفلت أحدهم من العقاب استنادا إلى عدم توافر ركن العلم لديه .

وتتشرف الوزارة بعرض مشروع القانون على مجلس الوزراء في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة لإصداره .

قانون رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٥٥ (١)

بتحديد تعريفه رسوم الخبرة الواجب دفعها عند انعقاد لجنة
التحكيم المنصوص عليها في القانون رقم ٤١٠ لسنة ١٩٥٥
في شأن مراقبة أصناف القطن ورتبه

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ .
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٤١٠ لسنة ١٩٥٥ في شأن مراقبة أصناف القطن ورتبه ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،
وبناء على معارضه وزير المالية والاقتصاد ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - حددت تعريفه رسوم الخبرة الواجب دفعها عند انعقاد لجان التحكيم المنصوص
عليها في المادة ١٢ من القانون رقم ٤١٠ لسنة ١٩٥٥ بمبلغ تسعة جنيهات عن كل حالة تعقد فيها
إحدى لجان التحكيم بالأقاليم ، وبمبلغ سبعة جنيهات عن كل حالة تعقد فيها لجنة التحكيم بمحافظة
الإسكندرية .

مادة ٢ - تخصص رسوم الخبرة المحصلة بمقتضى أحكام المادة السابقة لأداء أتعاب ومصروفات
انتقال أعضاء لجان التحكيم غير الموظفين ويعين بقرار من وزير المالية والاقتصاد تلك الأتعاب .
ويضاف إلى إيرادات الدولة ما يتبقى بعد أداء الأتعاب ومصروفات الانتقال .

مادة ٣ - تتحمل الحكومة أتعاب الخبراء ومصروفات انتقالهم إذا صدر قرار لجنة التحكيم
لصالح صاحب القطن .

مادة ٤ - على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون ، وله إصدار القرارات اللازمة
لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ١٠ ربيع الأول سنة ١٣٧٥ (٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٥) .

مذكرة ايضاحية

نصت المادة الرابعة من القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٥ على أن تعرض الأقطان المخلوطة التي تضبط بالمخالفة لأحكامه على لجنة التحكيم المنصوص عليها في المادة ١٢ منه وذلك في حالة عدم اعتراف صاحب الشأن بأنه هو الذي خالف القطن المضبوط ، وقد نظمت المادة الأخيرة كيفية تشكيل هذه اللجان في الأقاليم وفي محافظة الاسكندرية .

ونظرا لأن الخبراء غير الحكوميين الأعضاء بهذه اللجان يعملون كتجار أو كموظفين قنين بالشركات فإن الأمر يقتضى تشجيعهم على حضور لجان التحكيم بتقرير مكافآت لهم . لذلك أعد مشروع القانون المرافق ، فحدد في المادة الأولى منه رسوم الخبرة الواجب أدائها بمبلغ تسعة جنيهات عن الحالات التي تعقد فيها لجان التحكيم بالأقاليم ، وبمبلغ سبعة جنيهات في حالة انعقادها بمحافظة الاسكندرية .

وقد روعي في التفرقة بين الرسمين ما يحتاجه العمل بلجان التحكيم بالأقاليم من مجهود أكبر ووقت أطول ومصروفات انتقال إلى الأقاليم لمباشرة المهام التي ندب لها الخبراء .

ونصت المادة الثانية على تخصيص هذه الرسوم لأداء اتعاب ومصروفات انتقال الأعضاء غير الموظفين بلجان التحكيم ، وخولت لوزير المالية والاقتصاد تعيين تلك الاتعاب والمصروفات . ونصت المادة الثالثة على تحمل الحكومة لاتعاب الخبراء ومصروفات انتقالهم إذا صدر قرار لجنة التحكيم لصالح صاحب القطن .

وتتشرف وزارة المالية والاقتصاد بعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء مفرغا في الصيغة التي أدناها مجلس الدولة ، رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٥٣٤ لسنة ١٩٥٥ (١)

بمعدل الفقرة الثانية من المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٢ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له ؛
وعلى ما اقترحه ديوان الموظفين ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١
المشار إليه النص الآتي :

« كما يجوز للوزير المختص منح الموظف مكافأة مالية مقابل خدمات ممتازة أداها وذلك طبقا
للقواعد التي تحدد بقرار من مجلس الوزراء . »

مادة ٢ — على الوزراء كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة
الرسمية .

صدر بديوان الرياسة في ١٠ ربيع الأول سنة ١٣٧٥ (٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٥) .

مذكرة إيضاحية

تنص الفقرة الثانية من المادة ٤٥ من نظام موظفي الدولة المعدلة بالقانون رقم ٣١٢ لسنة ١٩٥٥ على ما يأتي :

« كما يجوز بقرار من مجلس الوزراء منح الموظف مكافأة مالية مقابل خدمات ممتازة أداها .
ولما كان هذا النص يستوجب العرض على مجلس الوزراء في كل حالة الأمر الذي يتنافى مع السياسة التي قررها المجلس ورسمها لنفسه من وجوب تفرغه للمسائل المتعلقة بالسياسة العامة التي صاغها في مواد القانون ٢٢٢ لسنة ١٩٥٣ بتعيين اختصاصات مجلس الوزراء بتعديل القوانين المتعلقة بها وذلك لغرض قصر ما يمرض على المجلس على المسائل التي يكون لها من الأهمية والاتصال بمصالح الدولة العليا ما يبرر عرضها عليه بحيث لا يشغل وقته بالأمور العادية .

لذلك فقد اقترح ديوان الموظفين تعديل نص الفقرة الثانية من المادة ٤٥ من نظام موظفي الدولة بما يسمح للوزراء كل فيما يخصه للتصرف في مسائل منح المكافآت المالية مقابل الخدمات الممتازة التي يؤديها الموظفون وذلك في حدود القواعد التي يضعها مجلس الوزراء بقرار منه .

وتتشرف وزارة المالية والاقتصاد بعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء مفرغا في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة ، رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٥٣٨ لسنة ١٩٥٥ (١)

بإضافة مادة جديدة إلى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧
المعدل بالقانون رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٥٤

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٥٤ بالتزامات
المراقق العامة ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير المواصلات ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٥ مكرر الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٥ .

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يضاف لمواد القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٥٤ مادة جديدة برقم ٨ مكررا نصها الآتي :

ولا يجوز الحجز ولا اتخاذ اجراءات تنفيذ أخرى على المنشآت والأدوات والآلات والمهمات المخصصة لإدارة المرافق العامة .

مادة ٢ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ١٧ ربيع الأول سنة ١٣٧٥ (٢ نوفمبر سنة ١٩٥٥) .

مذكرة إيضاحية

١ — لما كانت الغاية من إنشاء المرافق العامة — هي اشباع حاجات ذات تقع عام يبلغ من أهميتها وحاجة المجتمع إليها — وعجز النشاط الفردي — عن كفالة القيام بها — على وجه يحقق الغاية منها — ما يحمل الدولة على إنشاء تلك المرافق — وتنظيمها وفقا لقواعد القانون العام لتحقيق المصلحة العامة التي تستهدفها .

فالمرافق العامة ليست إلا وسيلة الدولة لتحقيق الغاية من وجودها وهي من أجل هذا مظهر سلطتها — وصورة نشاطها العملي — في سبيل المصلحة العامة .

٢ — والأصل أن تتولى الدولة إدارة المرافق العامة — إدارة مباشرة — غير أنه ليست ثمت ما يمنع من أن تعهد بذلك — أحيانا — إلى فرد أو هيئة — تنبئ عنها وتحوّل حق إدارة المرافق بمقتضى نظام الالتزام — ولا يغير من طبيعة المرفق بوصفه « منفعة عامة » ولا يعدو نظام الالتزام في هذه الحالة — أن يكون طريقا من طرق إدارة المرفق لا يمس جوهره ولا الفكرة الأساسية التي يقوم عليها وهي تحقيق النفع العام .

فالملتزم ليس إلا نائبا عن الدولة — في إدارة المرفق العام — وهو وإن كان يتحمل من الناحية المالية — مخاطر هذه الإدارة — يقوم بها لحسابه وتحت مسؤوليته إلا أنه خاضع في إدارته — لإشراف الدولة صاحبة المرفق — فهي تملك في كل وقت استرداد الالتزام منه أو إسقاطه عنه أو إلغاء المرفق أو تعديل طرق إدارته وشروط استغلاله (المواد ١ و ٢ و ٤ و ٥ و ٧ من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٥٤) .

وحقوق الدولة في هذا الخصوص مرتبطة بسيادتها ومتعلقة بالنظام العام — فلا تملك الجهة مانحة الامتياز التنازل عنها وكل اتفاق تبرمه مع الملتزم بقصد حرمان الدولة من مباشرة هذه الحقوق اتفاق باطل .

٣ — ويترتب على ما تقدم أن الملتزم — ينوب عن الدولة — في إدارة مرفق انشائه هي لتحقيق منفعة عامة .

فإذا استلزم هذه الإدارة أن يقيم الملتزم منشآت أو يورد مهمات أو أدوات أو آلات ، فإن ما ينشئه أو يورده من هذا القبيل يعتبر — في الأصل ، ومالم ينص على غير ذلك في شروط منح الالتزام — من الأموال العامة للدولة لأنه ينشئه أو يورده لحسابها لا لحساب نفسه وفي الوقت ذاته يخصص لمنفعة عامة ، ولا يغير من ذلك أن يكون الملتزم قد تحمل من ماله تكاليف الإنشاء أو التوريد ، لأنه يسترد هذه التكاليف بالطريقة التي ترسمها شروط منح الالتزام والغالب أن يكون ذلك بطريق الاستهلاك الذي نصت عليه المادة الثالثة من قانون المرافق العامة .

٤ — وإذا ما كانت هذه المنشآت والأدوات والآلات والمهمات أموالاً عامة — على نحو ما تقدم فإنها تكون غير قابلة للحجز عليها ولا بيعها إعمالاً لحكم المادة ٨٧ من القانون المدني على أنها إذا ما اعتبرت — خلافاً للأصل وبناء على نص وارد في شروط الالتزام — مملوكة للملتزم ، فإن مبدأ وجوب اطراد سير المرفق وانتظامه يستلزم أن تكون بمنجاة عن الحجز عليها شأنها في ذلك شأن الأموال العامة .

وهذا الحكم — وهو عدم قابلية المنشآت والأدوات والآلات والمهمات المخصصة لمرفق عام للحجز عليها — لا يعدو أن يكون مقررًا لحكم المادة ٨٧ من القانون المدني أو الأصل من أصول القانون الإداري ، إلا أن خفاءه اقضى تداخل المشرع للكشف عنه .

٥ — ومن أجل هذا روي أن يضاف إلى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ للمعدل بالقانون رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٥٤ مادة تفسيرية برقم ٨ مكرر نصها الآتي :

« لا يجوز الحجز ولا اتخاذ إجراءات تنفيذ أخرى على المنشآت والأدوات والآلات والمهمات المخصصة لإدارة المرافق العامة » .

٦ — وقد أطلق النص على نحو يفيد عدم قصر حكمه على حالة إدارة المرفق العام بطريق الالتزام ، ومن ثم فإذا ما أدير المرفق العام بطريق آخر كالترخيص فإن الحكم المذكور يعتبر سارياً كذلك .

وقد عرض هذا المشروع على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة. وتشرف وزارة المواصلات بعرضه على مجلس الوزراء لإصداره .

قانون رقم ٥٤٠ لسنة ١٩٥٥ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢١ بالاحتياطات
التي تتخذ لإبادة دود لوز القطن ودود بذرة القطن

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات
رئيس الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢١ بالاحتياطات التي تتخذ لإبادة دود لوز القطن ودود بذرة
القطن المعدل بالقانونين رقمي ٦١ لسنة ١٩٤٨ و ٥٩٠ لسنة ١٩٥٣ ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير الزراعة ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بالمادتين ٢ و ٨ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢١ المشار إليه
النصان الآتيان :

« مادة ٢ — لوزير الزراعة أن يصدر قرارا يجمع جميع اللوزات التي تظل ملتصقة بشجيرات
القطن قبل التواريخ التي تحدد سنويا واحراقها في الحال أو علاجها بأية طريقة يرى وزير الزراعة
أنها كافية لتنضاه على الدود السكامن فيها .

كما يجوز لوزير الزراعة بقرار يصدره الزام حائزي أحطاب القطن بالانتهاء من استهلاك
اللوزات العالقة بتلك الأحطاب أو المتخلفة منها سواء كانت موجودة بالمنازل أو بأي مكان آخر
وذلك في المواعيد وبالكيفية التي تحدد سنويا بهذا القرار .

« مادة ٨ — فضلا عن المحاكم الجنائية يجوز لوزارة الزراعة أثناء قيام المخالفة وقبل صدور
الحكم فيها أن تتخذ على نفقة المخالف الاحتياطات الآتية :

(١) عند مخالفة أحكام المادة الأولى . تقطيع جذور أو تقطيع شجيرات القطن تحت سطح
الأرض واحراقها تحت مراقبة عمالها وان اقتضت الحال فبواسطتهم مباشرة .

(ب) عند مخالفة أحكام المادة الثانية . ضبط الشجيرات واللوزات أو الأحطاب والتصرف
فيها بالكيفية التي تراها الوزارة .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٥ مكرر الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٥ .

- (ج) عند مخالفة أحكام المادة الثالثة . ضبط القطن غير المحلوج وحلجه .
- (د) عند مخالفة أحكام المادة الرابعة . إيقاف آلات الحليج بالطريق الإداري وإعدام أو معالجة البذرة التي لم تعالج أو التي عولجت علاجاً ناقصاً بحسب الأحوال .
- (هـ) عند مخالفة أحكام المادة الخامسة ، ضبط وحلج القطن غير المحلوج وضبط ومعالجة البذرة التي لم تعالج أو التي عولجت علاجاً ناقصاً .
- وضبط وحلج أو معالجة أو اعدام أى صنف آخر بحسب الأحوال مما نص عليه في هذه المادة .
- (و) معالجة أو اعدام جميع مخلفات القطن والسكراتو والكنسات التي لم تعالج وتوجد بالمحلج أو بأى مكان آخر بعد انتهاء موسم الحلج .
- وتحصل نفقات العمليات المشار إليها بطريق الإداري . .
- مادة ٢ — تلغى المادة ١٠ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢١ المشار إليه .
- مادة ٣ — على وزراء الزراعة والداخلية والعدل والمالية والاقتصاد كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ولوزير الزراعة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- صدر بديوان الرياسة في ١٧ ربيع الأول سنة ١٣٧٥ (٢ نوفمبر سنة ١٩٥٥) .

مذكرة إيضاحية

لما كان القطن هو المحصول الرئيسى الذى تتركز عليه ثروة البلاد الاقتصادية فقد سنت التشريعات اللازمة لحمايته والحفاظة على خواصه وكان من أهم التشريعات التى صدرت فى هذا الشأن القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢١ الخاص بالاحتياطات التى تتخذ لإبادة دود لوز القطن ودود بذرة القطن الذى يسبب للبلاد سنوياً خسارة مالية تقدر بملايين الجنيهات .

وقد عدل القانون المشار إليه فى سنتى ١٩٤٨ و ١٩٥٣ بالقانونين رقمى ٦١ لسنة ١٩٤٨ و ٥٩٠ لسنة ١٩٥٣ وكان هدف المشرع من هذه التعديلات وقاية محصول القطن من دود اللوز مع توفير بذرة القطن اللازمة للزراعة فى وقت مبكر .

وقد اتضح للوزارة أن هذه الديدان تمسكن فى اللوزات التالفة التى تظل لاصقة بشجيرات القطن أو باحطابها أو المتخلفة عنها وليس بالقطن الزهر فقط الأمر الذى يدعو إلى التوسع فى وسائل إبادتها واتخاذ إجراءات حاسمة لمعالجتها بغية القضاء عليها .

لذلك أعدت الوزارة مشروع القانون المرافق .

وقد نصت المادة الثانية على أن لوزير الزراعة أن يصدر قرارا بجمع جميع اللوزات التي تظل ملتصقة بشجيرات القطن قبل التواريخ التي تحدد سنويا وإحراقها أو علاجها بأية طريقة ترى وزارة الزراعة أنها كافية للقضاء على الدود السكامن فيها .

وأجازت هذه المادة لوزير الزراعة بقرار يصدره إلزام حائزى أحطاب القطن بالانتهاء من استهلاك اللوزات العالقة بتلك الأحطاب أو المتخلفة عنها سواء أكانت بالمنازل أو بأى مكان آخر وذلك قبل المواعيد وبالكيفية التي تحدد بهذا القرار وبذلك يمكن القضاء على دود لوز القطن فى الحقول وفى المنازل أو فى أى مكان قد توجد به وهذا الحكم لم يكن وارداً فى القانون القديم ورؤى إضافته لتيسير على الزراع وبذلك يمكن الإبقاء على الأحطاب لاستعمالها فى الوقود .

وأجازت المادة الثامنة المعدلة لوزارة الزراعة فضلا عن المحاكمة الجنائية أثناء قيام المخالفة وقبل صدور الحكم فيها أن تتخذ على نفقة مرتكب المخالفة الاحتياطات اللازمة لمنع انتشار الدود وذلك بعد إثبات المخالفة بالطريقة القانونية .

ونصت هذه المادة على أن نفقات العمليات المذكورة تحصل بالطريق الإدارى . ورؤى إلغاء المادة ١٠ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢١ لزال السبب الذى وضعت من أجله .

وتشرف وزارة الزراعة بعرض مشروع هذا القانون على مجلس الوزراء مفرغا فى الصيغة التى أقرها مجلس الدولة ، رجاء التفضل بالموافقة عليه واستصداره .

قانون رقم ٥٤٤ لسنة ١٩٥٥ (١)

بتعديل المادة الثامنة من القانون رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٥٥ فى شأن أجهزة استقبال الإذاعة اللاسلكية والتلفزيون

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ، وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،

وعلى القانون ٢٦٦ لسنة ١٩٥٥ بشأن أجهزة استقبال الإذاعة اللاسلكية . وعلى القرار الوزارى رقم ١١٢ الصادر من وزير الإرشاد القومى فى ١٤ من يونيو سنة ١٩٥٥ . وعلى ما أرتآه مجلس الدولة ، وبناء على ما عرضه وزير الإرشاد القومى ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٥ مكرر الصادر فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٥ .

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة الثامنة من القانون رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه النص الآتي:
 « مادة ٨ — على كل حائز لجهاز ولو كان مرخصا فيه أن يخطر عن حيازته له وفقا للنظام
 الذي يصدر به قرار من وزير الإرشاد القومي وذلك ابتداء من تاريخ العمل بهذا القرار حتى يوم
 ٧ ديسمبر سنة ١٩٥٥ » .

مادة ٢ — على وزير الإرشاد القومي تنفيذ هذا القانون وله إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه
 ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ١٧ ربيع الأول سنة ١٣٧٥ (٢ نوفمبر سنة ١٩٥٥) .

مذكرة إيضاحية

نظرا لما أبدته الإذاعة المصرية من أسباب هامة تحتم النظر في مد فترة الحصار لأجهزة
 الاستقبال اللاسلكي المتداولة بين يدي المواطنين في جميع أنحاء جمهورية مصر .

ونظرا لما يستهدفه القانون رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٥٥ من التيسير على المواطنين في التخفيف من
 أعباء رسوم الرخص وغرامات التأخير المترتبة عليهم عن السنوات الماضية .
 وحرصا على بذل فرصة الاعفاء كاملة أمام المواطنين وقطع سيل المعاذير على المتخلفين منهم
 بعد هذه الفرصة .

لذلك روى تعديل المادة الثامنة من القانون رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٥٥ بحيث تمتد فترة الاخطار
 حتى يوم ٧ ديسمبر سنة ١٩٥٥ على أن ينظر الأمر على وجه الاستعجال حرصا على الصالح العام .

قانون رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٥ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة
على المقارات المبنية

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على المقارات المبنية ،
وعلى القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ بشأن المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية والقوانين
المعدلة له ؛

وعلى ما اذناه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — تضاف إلى المادة الأولى من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه ، فقرة أخيرة
بالنص الآتى :

« وتقرض الضريبة على المقارات المخصصة لإدارة واستغلال المرافق العامة التى تدار بطريق
الالتزام سواء كانت مقامة على أرض مملوكة للدولة أو للبلاتزمين ، وسواء نص فى العقود على
أيلواتها للدولة فى نهاية مدة الالتزام أو لم ينص » .

مادة ٢ — يستبدل بالفقرة الثانية من المادة ٢ ، وبالفقرة الأولى من المادة ٣ ، وبالبند
(١) من المادة ٦ ، وبالفقرة الأخيرة من المادة ٧ ، وبالفقرة الأولى من المادة ١٣ ، وبالمادة
١٤ وبالفقرتين الأولى والثالثة من المادة ١٦ ، وبالبند (ج) من المادة ٢١ ، وبالبند (ب)
من المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ النصوص الآتية :

« مادة ٢ — (فقرة ثانية) — ولوزير المالية والاقتصاد بقرار منه أن يضيف إلى الجدول

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٧ مكرر الصادر فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٥ .

المرافق أو يحذف منه مدنا جديدة وذلك بعد أخذ رأى المجالس البلدية والقروية في البلاد التي بها مجالس وبعد موافقة وزير الشؤون البلدية والقروية بالنسبة الى البلاد التي ليست بها مجالس وله كذلك أن يجرى تعديلا في حدود المدن الواردة بالجدول بعد موافقة الجهات المشار اليها .

د مادة ٣ (فقرة أولى) — تحصر العقارات المنصوص عليها في المادة الأولى حصرا عاما كل عشر سنوات ومع ذلك فيحصر في كل سنة ما يأتى .

د مادة ٦ (البند ١) — في حالة الحصر العام يقدم الإقرار في النصف الثانى من السنة السابقة للحصر العام عن كل من العقارات التي يملكها أو ينتفع بها .

د مادة ٧ (فقرة أخيرة) — فاذا تضمن الاقرار بيانات غير صحيحة أو إذا لم يقدم الإقرار في الميعاد ألزم الممول بأداء غرامة تعادل مثل الضريبة المقررة أو المعفى منها عن سنة كاملة .

د مادة ١٣ (فقرة أولى) — يتولى تقدير القيمة الإيجارية في كل مدينة أو محافظة لجان مكونة من أربعة أعضاء اثنان منهم من موظفى الحكومة أو من موظفى المجلس البلدى متى كان لهذا المجلس حق ربط وتحصيل الضريبة ، وتكون الرئاسة لأحدهما واثنان من بين مالكي العقارات المبنية بالمدينة أو القسم أو البندر التي يتم فيها التقدير يعينهما سنويا وزير المالية والاقتصاد أو وزير الشؤون البلدية والقروية كل منهما فيما يخصه أو من ينوبه كل منهما عنه في ذلك .

د مادة ١٤ — يعلن وزير المالية والاقتصاد أو وزير الشؤون البلدية والقروية كل فيما يخصه ، أو من ينوبه كل منهما عنه في ذلك عن اتمام التقديرات في الجريدة الرسمية وتعلن صورة من الإعلان على باب المحافظة أو المديرية أو المجلس البلدى بحسب الأحوال وعلى أبواب أقسام البوايس والمراكز ومأموريات المالية السكاتنة بدائرتها العقارات ، وتكون الضريبة واجبة الأداء بمجرد حصول النشر كما يخطر كل بمول بعنوانه الموضح بالإقرار المنصوص عليه في المادة ٧ بمقدار الضريبة التي ربطت عليه وتاريخ النشر في الجريدة الرسمية بشرط ألا تتجاوز المدة بين تاريخ النشر وإخطار الممول ثلاثة أشهر وذلك بالطريقة والأوضاع التي تعينها اللائحة التنفيذية ويصدر بها قرار من وزير المالية والاقتصاد .

د مادة ١٦ (فقرة أولى) — يشكل في كل مديرية أو محافظة مجلس مراجعة يؤلف من ثلاثة من موظفى الحكومة أو من موظفى المجلس البلدى متى كان لهذا المجلس حق ربط وتحصيل الضريبة ، يعينهم وزير المالية والاقتصاد أو وزير الشؤون البلدية والقروية — كل منهما فيما يخصه — أو من ينوبه كل منهما عنه في ذلك ومن ثلاثة من ملاك المباني بالمدينة أو البلد الذى ينتظر المجلس في التظلمات الخاصة به ، يعينهم وزير المالية والاقتصاد أو وزير الشؤون البلدية والقروية — كل منهما فيما يخصه — أو من ينوبه كل منهما عنه في ذلك لمدة سنتين ، وتكون الرئاسة لعضو من الموظفين .

د مادة ١٦ (فقرة ثالثة) — وعند خلو مركز أحد الأعضاء من الملاك المعينين لأى سبب

عين فيه وزير المالية والاقتصاد أو وزير الشؤون البلدية والقروية كل فيما يخصه — أو من ينيبه كل منهما عنه في ذلك ، وذلك للمدة الباقية أحد الملاك من تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في الفقرة الأولى .

« مادة ٢١ (البند ج) — الأبنية المخصصة لإقامة الشعائر الدينية كالمساجد والكنائس والاديرة والمعابد والمدارس التي تختص بتعليم الدين وكذلك الأبنية المملوكة للجهات والجمعيات الخيرية والاجتماعية والعلمية وأبنية النوادي الرياضية المسجلة وفقا للقانون ولا تكون منشأة لغرض الاستثمار بل معدة لمزاولة النشاط الخيري أو الاجتماعي أو الرياضي أو البحث العلمي لهذه الجمعيات والنوادي ، أما ما كان من العقارات ذات الربح ملكا للأوقاف أو الطوائف الدينية أو الجهات أو الجمعيات أو النوادي المذكورة فلا يعنى من العوائد .

« مادة ٢٢ (البند ب) — إذا خلا العقار كله أو جزء منه من السكان وما يحتويه مدة ستة أشهر متوالية على الأقل ولم ينتفع به بأى وجه من أوجه الانتفاع وتستثنى من ذلك الفنادق الموسمية ، فترفع عنها نصف الضريبة إذا استمرت مغلقة غير مستغلة مدة ستة أشهر على الأقل .

مادة ٣ — تضاف إلى المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه ، فقرة جديدة بالنص الآتى :

« مادة ٢٣ (فقرة أخيرة) — واستثناء مما تقدم ، ترفع الضريبة في الأحوال المنصوص عليها في البند ج من المادة (٢٢) بناء على طلب صاحب الشأن أو بناء على إخطار من موظف مسئول بعد التحقق من صحة ما جاء به أو بناء على معاينة لجنة الحصر أو لجنة التقدير وذلك كله دون مراعاة شرط السداد .

مادة ٤ — تضاف إلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه بعد المادة ٢٤ ثلاث مواد جديدة برقم ٢٤ مكررا و ٢٤ ثالثا و ٢٤ رابعا بالنص الآتى :

« مادة ٢٤ مكررا — كل يملك عقارا لا يجاوز صافي قيمته الإيجارية السنوية ثمانية عشر جنيها ويكون مالكا في الوقت نفسه لعقار أو جزء من عقار أو أكثر من ذلك ... سواء في نفس المدينة أو البلدة أو في مدن أو بلاد أخرى في أنحاء الجمهورية ويكون صافي مجموع القيمة الإيجارية السنوية لجملة ما يملكه يجاوز ثمانية عشر جنيها ... يجب أن يقدم إلى المحصلين والسيارة الموجودة بدائرتهم هذه العقارات لإقرارا يحصل عليه منهم مجانا يبين فيه مقدار ما يملكه في كل مدينة أو بلد وصافي القيمة الإيجارية السنوية لكل عقار والمجموع .

وتحدد بقرار من وزير المالية والاقتصاد المواعيد والأوضاع التي ينبغى مراعاتها واستيفائها لتقديم هذه الإقرارات .

« مادة ٢٤ ثالثا — إذا زالت عن أى عقار أسباب الإعفاء من الضريبة وجب على صاحب الشأن أن يقدم إلى المديرية أو المحافظة أو المجلس البلدى بحسب الأحوال إخطارا بالملك بكتاب

موصى عليه بعلم الوصول في خلال شهرين من تاريخ زوال سبب الإعفاء وذلك لإعادة ربطه بالضريبة اعتباراً من السنة التالية للسنة التي زال فيها سبب الإعفاء عنه .

د مادة ٢٤ رابعا — كل مول يتأخر عن تقديم الإقرار المنصوص عليه بالمادة (٢٤) مكررا والاختار المنصوص عليه بالمادة (٢٤) مكرر ثالثا أو يضمن إقراره أو إخطاره ببيانات خاطئة ، يترتب عليها الإعفاء بدون وجه حق من الضرائب المستحقة على عقاراته يحرم من الانتفاع بأحكام هذا القانون لمدة خمس سنوات وتفرض عليه بقرار من المدير أو المحافظ التابع له القسم المالى الواقع في دائرته العقار أو من مدير البلدية في البلاد التي تقوم المجالس البلدية فيها بالربط والتحصيل غرامة مساوية لضريبة العقار في سنة الواحدة .

فإذا كان الإعفاء قد وقع فعلا ألزم الممول فوق ذلك برد جميع المبالغ التي تكون قد رفعت عنه بغير حق مهما كانت مدتها ، ويجوز التظلم من القرار القاضى بفرض الغرامة إلى وزير المالية والاقتصاد أو وزير الشؤون البلدية والقروية كل فيما يخصه أو من ينوبه كل منهما عنه ليفصل فيه نهائياً — في خلال تسعين يوما من تاريخ إخطاره بفرض الغرامة — ولا يجوز الطعن في القرار أمام أية جهة قضائية .

ويجوز إعفاء الممول من الغرامة بقرار يصدر من الجهة المختصة بفرض الغرامة في حالة ما إذا قام الممول من تلقاء نفسه — وقبل كشف عدم صحة البيانات المقدمة منه — بتقديم الإقرار أو الإخطار وتصحيح البيانات المقدمة .

مادة ٥ — يستبدل بالفقرة الثالثة من المادة ٢٥ ، وبالفقرة الأولى من المادة ٢٦ ، والمادتين ٢٧ و ٢٨ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه النصوص الآتية :

د مادة ٢٥ (فقرة ثالثة) — وتحصل الضريبة والغرامة المنصوص عليها في هذا القانون بطريق الحجز الإدارى عند عدم أدائها في المواعيد المقررة لمسكاتب التحصيل المعينة لذلك .

د مادة ٢٦ (فقرة أولى) — يكون المستأجرون مسئولين بالتضامن مع أصحاب العقارات عن أداء الضريبة والغرامات المنصوص عليها في هذا القانون بقدر الأجر المستحق عليهم بعد إخطارهم بخطاب موصى عليه بعلم الوصول بذلك بغير حاجة إلى إجراءات قضائية أخرى وتعتبر قسائم تحصيل الضريبة وملحقاتها التي تسلم إليهم كإصال من المالك .

د مادة ٢٧ — للحكومة والمجالس البلدية التي لها حق ربط وتحصيل الضريبة حق الامتياز على الإيجار والإيراد والمنقولات الخاصة بالعقارات المبنية والأراضي الفضاء المستغلة المستحقة عليها الضريبة وعلى المباني والأراضي المقامة عليها أو الملحقة بها سواء كانت هذه الأراضي ملكا لأصحاب المباني أو لغيرهم .

د مادة ٢٨ — يستمر العمل بالضريبة المربوطة وقت صدور هذا القانون وما يربط منها بعد ذلك وفقا للتقدير السنوى في حدود أحكام هذا القانون إلى نهاية سنة ١٩٥٩ .

مادة ٦ — على وزراء المالية والاقتصاد والعدل والشئون البلدية والقروية ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون ، ولوزير المالية والاقتصاد إصدار اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ٢٤ ربيع الأول سنة ١٣٧٥ (٩ نوفمبر سنة ١٩٥٥) .

مذكرة إيضاحية

تبين عند تنفيذ أحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالضريبة على العقارات المبنية وتطبيقه أن ثمة تعديلات ترى الوزارة إدخالها على القانون الحالي .

ونستعرض فيما يلي التعديلات المقترحة :

١ — للهيئات أو الشركات ذات الامتياز عقارات مقام بعضها على أرض ملك الحكومة وبعضها على أرض تملكها وتؤول ملكيتها للحكومة بعد فترة محددة أو بعد انتهاء عقود الامتياز ، وقد اختلفت الآراء على إخضاعها لضريبة المباني أو عدم إخضاعها لهذه الضريبة وصدرت بعض أحكام تؤيد عدم إخضاعها ، ولذا كان من الضروري منعا لأي لبس في هذا الموضوع النص في مشروع القانون المعروض على إخضاعها للضريبة . وقد أضيفت فقرة جديدة في آخر المادة (١) من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بإخضاع هذه العقارات للضريبة .

٢ — أعطت الفقرة الأخيرة من المادة (٢) من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ الحق لوزير المالية والاقتصاد أن يضيف بقرار منه إلى الجدول المرافق مدنا جديدة وذلك بعد أخذ رأي المجالس البلدية والقروية في البلاد التي بها مجالس وبعد موافقة وزير الشئون البلدية والقروية بالنسبة للبلاد التي ليست بها مجالس .

ولما كان كثيرا ما يحدث أن يتطلب الأمر تعديل حدود بعض المدن — تبعا لاتساع العمران — كادخال بعض أجزاء أقيمت بها مباني لإخضاعها للضريبة على العقارات المبنية ، فقد رُوي أن تعدل الفقرة المذكورة حتى يكون النص شاملا لحالي إضافة أو حذف مدن جديدة أو تعديل حدود المدن الميينة بالجدول .

٣ — لاحظت الوزارة أن إجراء الحصر والتقدير العام كل ثمان سنوات يكلف الحكومة مصاريف كثيرة فضلا عن وجوب إعطاء الضريبة فترة استقرار — بين الأهالي بعضهم بعضا ، وبينهم وبين الحكومة — ولذا جعلت فترة الحصر والتقدير العام عشر سنوات بدلا من ثمانى ..

٤ — تنص الفقرة (١) من المادة (٦) من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ على أنه « في حالة الحصر العام يقدم الاقرار في النصف الثاني من السنة السابقة للتقدير العام عن كل من العقارات التي يملكها أو ينتفع بها ، .

ولما كان الإقرار لازماً قبل عملية الحصر حتى تستأنس به لجان الحصر — المنصوص عليها في المادة (٤) من القانون المذكور — فقد استبدلت كلمة (التقدير) بكلمة (الحصر) حتى يكون الوضع صحيحاً .

٥ — احتمال النص الوارد بالفقرة الأخيرة من المادة السابقة من القانون المذكور الخاص بفرض الغرامة — معنيين : فرض غرامة واحدة — أو غرامتين ، مما تعذر على بعض الجهات تطبيقه عند العمل به ، فوضع النص في المشروع بصورة واضحة تؤدي إلى الغرض المقصود منه وهو توقيع غرامة واحدة في حالة التأخير في تقديم الاقرار وتضمنه بيانات غير صحيحة .

٦ — اشترطت الفقرة الأولى من المادة (١٣) من القانون رقم ٥٦ المشار إليه بأن يكون أعضاء لجان التقدير من الملاك ممن يؤدون ضريبة مبان لا تقل عن ثلاثة جنيهات كما اشترطت الفقرة الأولى من المادة (١٦) من القانون نفس الشرط بالنسبة لأعضاء مجالس المراجعة من الملاك كما اشترطت المادة الأخيرة أن تكون رئاسة المجلس لأحد موظفي الحكومة لا تقل درجة وظيفته عن الدرجة الثالثة .

وقد تبين أن بعض البلاد التي أخضعت للضريبة لا يوجد بها ملاك ينطبق عليهم الشروط آتية الذكر ، وبالتالي تعذر تشكيل لجان التقدير ومجلس المراجعة بها كما تبين أنه لا يوجد في بعض الجهات موظفون في الدرجة الثالثة فما فوق لرئاسة مجلس المراجعة . لذلك حذف هذان الشرطان من المادتين المذكورتين .

٧ — تقضى ضمنا المادة (١٤) من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ باخطار كل ممول بعنوانه الموضح بالاقرار المنصوص عليه بالمادة (٧) بمقدار الضريبة التي ربطت عليه . وتاريخ النشر في الجريدة الرسمية . وذلك لا يمكن أن يتقدم الممول بتظلمه لمجلس المراجعة من هذا التقدير في خلال ستة أشهر من تاريخ النشر .

ولأن بعض الجهات تقوم باخطار الممولين قبل انتهاء المدة المنصوص عليها في القانون بفترة قصيرة لذلك كان من الضروري تعديل المادة (١٤) تعديلاً يقضى بوجوب الاخطار في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ النشر حتى يكون هناك متسع من الوقت أمام الممولين في التظلم . وليحفظ حق الممول دائماً في التظلم خلال ثلاثة أشهر على الأقل من تاريخ اخطاره .

٨ — ينص ضمنا البند (ح) من المادة (٢١) من القانون رقم ٥٦ المذكور على إعفاء الابنية المملوكة للجهات أو الجمعيات الخيرية والاجتماعية — ولا تكون منشأة لغرض الاستثمار بل معدة لمزاولة النشاط الخيري والاجتماعي .

وقد تبين أن هناك جمعيات علمية تؤدي رسالة علمية عامة لا تختلف عن الرسائل التي تؤديها الجهات الأخرى التي شملها البند (ج) بجمعية الاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع وغرضها تنشيط الابحاث النظرية والعلمية الخاصة بالعلوم الاقتصادية والاجتماعية والقانونية . وجمعية

الحشرات وحرصها التعمق في بحث علم الحشرات والعمل على تقدمه والحث على استقصاء ما يتعلق بأنواع الحيوان المصرى وتقديم المساعدات والاستفسارات العلمية والتسميات الحشرية وغير ذلك من الجمعيات العلمية .

لذلك أضيفت العقارات المملوكة لجهات أو جمعيات علمية إلى الحالات المنصوص عليها في البند المذكور .

٩ — يقضى البند (ب) من المادة (٢٢) من القانون رقم ٥٦ المشار إليه بأن ترفع الضريبة إذا خلا العقار كله أو جزء منه من المسكن وما يحتويه مدة ستة أشهر متوالية على الأقل ولم ينتفع به في هذه المدة بأى وجه من أوجه الانتفاع .

ونظراً لوجود فنادق موسمية تغلق أبوابها فترة طويلة من السنة في المواسم غير السياحية أو غير الصيفية مع وجود محتوياتها بداخلها . فرعاية من الحكومة لهذه المؤسسات ومساعدة على بقائها وتشجيعها لها على خدمة السياحة والسياح والمصيفين وضع نص في المادة يقضى برفع نصف الضريبة عن مثل هذه الفنادق إذا استمرت مغلقة — غير مستعملة للسكنى — مدة الستة أشهر المذكورة . وللحكومة أن تتخذ من الوسائل ما يثبت غلقها في هذه المدة على الأقل على أن تقدم طلبات بذلك عند غلقها .

١٠ — يقضى البند (ج) من المادة (٢٢) من القانون برفع الضريبة إذا هدم العقار أو تخرب كلياً أو جزء منه إلى درجة حالت دون الانتفاع بالعقار كله أو جزء منه وطبقاً للمادة (٢٣) لارتفاع الضريبة في هذه الأحوال إلا بناء على طلب صاحب الشأن وذلك من تاريخ تقديم الطلب لغاية التاريخ الذى يزول فيه الأسباب الموجبة للرفع .

ونظراً لأنه اتضح أن بعض الممولين لم يتقدموا بطلبات رفع الضريبة — في حالة الهدم والتخرب — مما ترتب عليه استمرار ربط هذه العقارات المهتمة أو المتخربة بالضريبة . لذلك أضيفت فقرة جديدة بآخر المادة (٢٣) من القانون مقتضاها رفع ضريبة العقارات المهتمة أو المتخربة بناء على طلب صاحب الشأن دون أن يلزم بسداد القسط المستحق لغاية تاريخ تقديم الطلب أو بناء على إخطار من موظف مسئول كالمعاون أو المأمور أو لجنى الحصر والتقدير بعد التحقق من الهدم أو التخرب .

١١ — ان المواد ٢٤ مكررا و ٢٤ (ثالثا) و ٢٤ (رابعا) من مشروع القانون المعروض لجديدة على القانون القائم رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ وتقضى بما يأتى :

المادة ٢٤ مكررا :

وضعت هذه المادة بعد أن أصبح إعفاء العقارات التى لا يتجاوز صافى قيمتها الإيجارية السنوية ثمانية عشر جنيها غير مشروط بتقديم طلب . لذلك كان من الضرورى على كل من يملك عقارا لا يتجاوز صافى القيمة الإيجارية السنوية له ١٨ جنيها وكان يملك عقارا آخر أو جزءا

أو أكثر من عقار آخر ويكون صافي مجموع القيمة الايجارية السنوية لما يملك يتجاوز ١٨ جنيهاً ان يقدم للحاصلين والعيارف — الواقعة بدائرة اختصاصهم هذه العقارات — اقرارات بما يملك .

المادة ٢٤ مكرر (ثالثاً) :

تقضى بأن العقار الذى تزول عنه أسباب الاعفاء من الضريبة يجب على صاحب الشأن أن يقدم للديرية أو المحافظة أو المجلس البلدى إخطاراً بكتاب موصى عليه بعلم الوصول فى خلال شهرين من تاريخ زوال سبب الاعفاء . وذلك لربط العقار من أول السنة التالية .

المادة ٢٤ مكرر (رابعاً) :

وهى خاصة بمن يضمن إقراره المنصوص عليه بالمادة ٢٤ مكرراً — أو إخطاره — المنصوص عليه فى المادة ٢٤ (ثالثاً) بيانات خاطئة أو يتأخر عن تقديم الإقرار أو الإخطار المذكورين فى المواعيد المحددة مما قد يترتب عليه إعفاؤه من الضريبة بغير حق يحرم من الانتفاع بأحكام هذا القانون لمدة خمس سنوات مع إلزامه بغرامة تعادل ضريبة العقار فى سنة واحدة . فإذا كان الإعفاء قد وقع فعلاً الزم الممول فوق ذلك برد جميع المبالغ التى تكون قد رفعت له بغير حق مهما كانت مدتها بغض النظر عن المدة المنصوص عليها فى القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بتقديم الضرائب والرسوم وذلك حتى تكون طلبات الإعفاء جديدة وشاملة للبيانات الصحيحة التى سينبئ عنها عدم فرض الضريبة وحتى يكون الجزاء رادعاً لكل من تسول له نفسه الحصول على أموال الحكومة غشاً وتدليساً .

وقد أجازت المادة التظلم من القرار القاضى بفرض الغرامة إلى وزير المالية والاقتصاد أو وزير الشؤون البلدية والقروية أو من ينوبه كل منهما عنه فى خلال تسعين يوماً من تاريخ إخطار الممول بفرض الغرامة ليفصل فيه نهائياً ولا يجوز الطعن فيه أمام أية جهة قضائية .

١٢ — كذلك رؤى تعديل المواد (٢٥ و ٢٦ و ٢٧) من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بأن نص على معاملة الغرامة المنصوص عليها فى القانون معاملة الضريبة من حيث تحصيلها إدارياً أو توقيع الحجز الإدارى أو إعطائها حق الامتياز وما إلى ذلك ولا شك فى أن كلمة الضريبة تشمل أيضاً المبالغ التى رفعت للممول بغير حق والتى ألزمه القانون بردها .

١٣ — نظراً لأنه بمقتضى مشروع التعديل الحالى للمادة (٢) من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ستصبح فترة العمل بالضريبة عشر سنوات فيجب أن تعدل المادة (٢٨) الخاصة باستمرار العمل بالضريبة المربوطة وما يربط منها وفقاً للقانون المشار إليه بما يتفق ومشروع التعديل بالمادة (٢) وذلك بجعل نهاية العمل بالضريبة الموجودة حالياً إلى نهاية عام ١٩٥٩ بدلاً من عام ١٩٥٧ .

١٤ — وبمناسبة صدور القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٤ المعدل لبعض أحكام القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ الخاص بإنشاء مجلس بلدى القاهرة والقانون رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل لبعض

أحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ بشأن المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية والذين قضيا بتحويل هذين المجلسين حق تقدير وربط وتحصيل ضريبة العقارات المبنية بهاتين المدينتين روى فى هذا المشروع تضمينه أحكام تتفق والتعديلات التى نص عليها القانونان سالتى الذكر .
وتتشرف وزارة المالية والاقتصاد بعرض مشروع القانون على مجلس الوزراء مفرغا فى الصيغة القانونية التى أقرها مجلس الدولة رجاء أن يتفضل مجلس الوزراء بالموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٥٥٣ لسنة ١٩٥٥ (١)

بتعديل القانون رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٥٥ فى شأن شراء محصول القطن

موسم ١٩٥٥ — ١٩٥٦

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٥٥ فى شأن شراء محصول قطن موسم ١٩٥٥ — ١٩٥٦ ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — يستبدل بالمادة الأولى من القانون رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه النص الآتى :
« اعتبارا من ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٥٥ حتى ٣١ أغسطس سنة ١٩٥٦ تشتري لجنة القطن المصرية كل ما يعرض عليها من عقود أقطان موسم ١٩٥٥ — ١٩٥٦ بالأسعار الآتية :

عقد طويل الثيلة بسعر ٦٩ ريالاً للقنطار

عقد متوسط الثيلة بسعر ٥٥ ريالاً للقنطار

كما تشتري كل ما يعرض عليها من البضاعة الحاضرة من أقطان موسم ١٩٥٥ — ١٩٥٦ بالأسعار الآتية :

الكرنك رتبة جود/فولى جود بسعر ٦٩ ريالاً للقنطار .

المنوفى رتبة جود/فولى جود بسعر ٦٤ ريالاً للقنطار .

الجيزة ٣٠ رتبة جود بسعر ٥٩ ريالاً للقنطار .

الأشمونى رتبة جود بسعر ٥٥ ريالاً للقنطار .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٧ مكرر الصادر فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٥ .

ويصدر وزير المالية والاقتصاد قرارات بتحديد أسعار باقى الرتب من هذه الأصناف .
 مادة ٢ — على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون وله إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
 صدر بديوان الرئاسة فى ٢٤ ربيع الأول سنة ١٣٧٥ (٩ نوفمبر سنة ١٩٥٥) .

مذكرة إيضاحية

حددت المادة الأولى من القانون رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٥٥ الأسعار التى تشتري بها لجنة القطن المصرية عقود القطن الطويلة والمتوسطة موسم ١٩٥٦/١٩٥٥ وما يعرض عليها من أقطان البضاعة الحاضرة من رتبة جود/فولى جود لصنفى الكرنك والمنوفى ومن رتبة جود لصنفى الجيزة ٣٠ والأشموئى . ونصت على أن تضاف لهذه الأسعار أو تنقص منها العلاوات الخاصة بفروق الرتب التى تحددها بورصة ميناء البصل كل أسبوع .

ونظرا لأن لجنة بورصة ميناء البصل لاتحدد علاوات لفروق الرتب إلا اعتبارا من رتبة فولى جود فير بالنسبة للأقطان الطويلة واعتبارا من رتبة جود فير بالنسبة للمتوسطة وبذلك لانكون هناك أسعار للرتب التى تقل عن ذلك .

كما أن اللجنة المذكورة تحدد علاوات فروق الرتب أسبوعيا على أساس التعامل الفعلى وقد يحدث أن لايجرى تعامل على بعض الرتب وبذلك لانكون لها أسعار أيضا .

وبما أن عدم وجود أسعار محددة لمثل هذه الاقطان تسلم بمقتضاها لجنة القطن المصرية يعطل اللجنة على استلامها . كما أن تكديسها بالسوق قد يضغط على المحصول بما يؤثر على أسعاره .

لذلك أعدت هذه الوزارة مشروع القانون المرافق بتعديل المادة الأولى من القانون رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٥٥ بما يجيز لوزير المالية والاقتصاد تحديد أسعار جميع الرتب بقرارات منه لتكون أساسا لاستلامات لجنة القطن المصرية .

وتتشرف وزارة المالية والاقتصاد برفع مشروع هذا القانون إلى مجلس الوزراء رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٥٥٤ لسنة ١٩٥٥ (١)

بتعديل المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات
رئيس الجمهورية ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى والقوانين المعدلة له .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الزراعة ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - تضاف إلى المادة ١٤ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه
فقرتان جديدتان نصهما كالآتى :

« إذا تخلف من تسلم الأرض عن الوفاء بأحد التزاماته المنصوص عليها في الفقرة السابقة
أو تسبب في تعطيل قيام الجمعية التعاونية بالأعمال المنصوص عليها في المادة (١٩) أو أخل بأى التزام
جوهري آخر يقضى به العقد أو القانون ، حقق الموضوع بوساطة لجنة تشكل من نائب بمجلس
الدولة رئيساً ومن عضوين من مديرى الإدارات بالهيئات التنفيذية للإصلاح الزراعى ولها بعد
سماع أقوال صاحب الشأن أن تصدر قراراً مسبباً بإلغاء القرار الصادر بتوزيع الأرض عليه
واستردادها منه واعتباره مستأجراً لها من تاريخ تسليمها إليه وذلك كله إذا لم تكن قد مضت
خمس سنوات على إبرام العقد النهائي . ويبلغ القرار إنيه بالطريق الإدارى قبل عرضه على اللجنة
العليا بخمسة عشر يوماً على الأقل ولا يصبح نهائياً إلا بعد تصديق اللجنة العليا عليه ، ولها تعديله
أو إلغاؤه . ولها كذلك الإعفاء من أداء الفرق بين ما حل من أقساط الثمن وبين الأجرة المستحقة
وينفذ قرارها بالطريق الإدارى » .

« واستثناء من أحكام قانون مجلس الدولة وقانون نظام القضاء لا يجوز الطعن بإلغاء القرار
سالف الذكر أو وقف تنفيذه أو التعويض عنه » .

مادة ٢ - يستبدل بنص الفقرة الأخيرة من المادة (٣٥) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨
لسنة ١٩٥٢ المشار إليه ، النص الآتى :

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٧ مكرر الصادر في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٥ .

« ويجوز للجنة العليا للإصلاح الزراعي إلغاء عقود إيجار الأراضي المستولى عليها إذا استلزمت إجراءات التوزيع ذلك أو أجل المستأجر بالتزام جوهري يقضى به العقد أو القانون ويكون هذا القرار نهائيا وينفذ بالطريق الإداري . واستثناء من أحكام قانون مجلس الدولة وقانون نظام القضاء لا يجوز الطعن بإلغاء هذا القرار أو وقف تنفيذه » .

مادة ٣ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرياسة في ٢٤ ربيع الأول ١٣٧٥ (٩ نوفمبر سنة ١٩٥٥) .

مذكرة إيضاحية

١ — خلا نص المادة ١٤ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي من جزاء على تخلف المنتفع بالتوزيع عن زراعة الأرض بنفسه أو إهماله في بذل العناية الواجبة بها . كما أن بعض المنتفعين بالتوزيع قد يتخلفون كذلك عن الوفاء بالتزاماتهم قبل الجمعيات التعاونية مما يسبب تعطيلها عن أداء أعمالها المنصوص عليها في المادة ١٩ من المرسوم بقانون المشار إليه . كما يخل البعض بالتزامات الجوهري التي يقضى بها العقد أو القانون .

ولما كانت هذه المخالفات تعوق تطبيق قانون الإصلاح الزراعي ويجب أن ينتهي الفصل في أمرها على وجه حاسم عاجل . لذلك رؤى أن تھال على لجنة تشكل من نائب بمجلس الدولة رئيسا ومن عضوين من مديري الإدارات بالهيئة التنفيذية للإصلاح الزراعي . وبعد التحقيق وسماع أقوال أصحاب الشأن تصدر هذه اللجنة قرارا مسبيا بإلغاء قرار توزيع الأرض عليه واستردادها منه واعتباره مستأجرا لها من تاريخ تسليمها إليه وذلك كله إذا لم تكن قد مضت خمس سنوات على إبرام العقد النهائي ويبلغ القرار المذكور بالطريق الإداري قبل عرضه على اللجنة العليا بخمسة عشر يوما على الأقل واسكنه لا يصبح نهائيا إلا بعد تصديق اللجنة العليا للإصلاح الزراعي عليه ولها تعديله أو الغاؤه . ولها كذلك الاعفاء من أداء الفرق بين ما حل من أقساط الثمن وبين الأجرة المستحقة وينفذ قرارها بالطريق الإداري .

واستثناء من أحكام قانون مجلس الدولة وقانون نظام القضاء لا يجوز الطعن في هذا القرار بالغائه أو وقف تنفيذه أو التعويض عنه .

٢ — وتقوم اللجنة العليا للإصلاح الزراعي بتسليم الأراضي المستولى عليها وتوجيرها إلى صغار الفلاحين حتى يتم توزيعها عليهم — وقد تكون هذه الأراضي مؤجرة من المستولى لديه لمدة تستطيل إلى ما بعد الامتلاء . كما أن بعض المستأجرين قد يتخلفون عن الوفاء بالأجرة المستحقة في مواعييدها أو بغير ذلك من الالتزامات الجوهري التي يقضى بها العقد أو القانون . كما قد تستلزم إجراءات التوزيع تسليم الأرض المؤجرة خالية من حقوق المستأجرين . لذلك رؤى أن يستبدل

بنص الفقرة الأخيرة من المادة ٣٥ من المرسوم بقانون المشار إليه نص معدل بحيث يجوز للجنة العليا إلغاء عقود إيجار الأراضى المستولى عليها فى أى وقت من السنة سواء صدر العقد منها أو من المستولى لديه كى تتمكن من تحقيق أهداف القانون ويكون قرار اللجنة العليا نهائيا وينفذ بالطريق الإدارى . واستثناء من أحكام قانون مجلس الدولة وقانون نظام القضاء لا يجوز الطعن بإلغاء هذا القرار أو وقف تنفيذه .

ويتشرف وزير الزراعة بعرض مشروع القانون المرافق رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٥٦٤ لسنة ١٩٥٥ (١)

بشأن عدم سريان أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بإيجارات الأماكن على المساكن الحكومية المخصصة لبعض موظفى الحكومة وعمالها

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجارات الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين المعدل بالمرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير العدل والمالية والاقتصاد ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — لا تسرى أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجارات الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين ، على المساكن الملحقة بالمرافق والمنشآت الحكومية ، والمخصصة لسكنى موظفى وعمال هذه المرافق .

مادة ٢ — تنظم شروط وقواعد انتفاع الموظفين والعمال بهذه المساكن بقرار من الوزير المختص

مادة ٣ — يجوز إخراج المنتفع من المسكن بالطريق الإدارى ولو كان شغله سابقا على العمل بهذا القانون وذلك إذا زال الغرض الذى من أجله أعطى السكن .

مادة ٤ — على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون . ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة فى غرة ربيع الثانى سنة ١٣٧٥ (١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٥) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٩ مكرر الصادر فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٥ .

مذكرة إيضاحية

لما كانت وزارة الأشغال العمومية قد جرت على إنشاء مساكن لموظفيها وعملها الذين يعملون في المنشآت التي تقيمها كالمحطات والطلبات الكهربائية وغيرها . بقصد التيسير عليهم ، وحتى يتوفر لهم قسط من الاطمئنان في معيشتهم ؛ يمكنهم من اداء الأعمال والواجبات المنوطة بهم تحقيقها على أكل وجه .

ونظرا إلى أن في إخضاع العلاقات التي تقوم بين الوزارة وموظفيها في شأن هذه المساكن للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بإيجارات الأماكن ، ما يفوت الحكمة من إنشائها ، إذ ترتب على أحكام القانون الأخير ، أن يتمسك بعض الموظفين أو العمال بالبقاء في هذه المساكن حتى بعد نقلهم من عملهم الذي من أجله صرح لهم بالإقامة في هذه المساكن ، أو بعد انتهاء الخدمة لأي سبب من الأسباب ، الأمر الذي ينجم عنه صعوبة إيجاد مسكن لمن يحل محلهم من الموظفين أو العمال .

هذا علاوة على الاختلاف البين بين العلاقة التي تقوم بين الوزارة وموظفيها في شأن هذه المساكن ، وتلك التي تقوم بين الأفراد مؤجرين ومستأجرين ، إذ الغرض من تلك الأخيرة هو تنظيم العلاقة بين المستأجرين والمؤجرين بما يكفل حماية حقوق كل منهم نظرا للحالة التي نشأت عن أزمة المساكن ، أما الغرض من إنشاء المساكن الحكومية المذكورة هو توفير السكنى للموظفين الذين يعملون بالمنشآت الحكومية المختلفة ، ومن شأن هذا التباين الواضح في الغرض المقصود في الحالين . أن تكون علاقة الحكومة بموظفيها بمنجاة من خضوعها للأحكام الاستثنائية التي تضمنها قانون إيجارات الأماكن .

وتحقيقا لما تقدم ، ودفعاً لكل شك أو خلاف في هذا الأمر ، أعد مشروع القانون المرافق والذي ينص في مادته الأولى على عدم سريان القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجارات الأماكن على العلاقة التي تقوم بين الحكومة وموظفيها وعملها في شأن المساكن الملحقه بالمنشآت والمرافق التابعة لها ؛ وينص في مادته الثانية على أن يكون تنظيم انتفاع الموظفين والعمال بهذه المساكن بقرار من الوزير المختص ، وينص في المادة الثالثة على جواز إخراج المنتفع من المسكن بالطريق الإداري ولو كان شغله له سابقا على العمل بهذا القانون وذلك إذا زال الغرض الذي من أجله أعطى السكن . كل هذا حتى يتسنى إخضاع هذه العلاقة لقواعد التراخيص الإدارية ، لما في ذلك من ملاءمته مع الغرض المقصود منها .

ويتشرف وزير العدل والمالية والاقتصاد بعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء بالصيغة التي أوتأها مجلس الدولة رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٥٦٦ لسنة ١٩٥٥ (١)

بمدد مدة وقف العمل بالقانون رقم ٦٣٩ لسنة ١٩٥٤
بحظر ذبح الأغنام قبل جز صوفها

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٦٣٩ لسنة ١٩٥٤ بحظر ذبح الأغنام قبل جزها ؛
وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٥ بوقف العمل بأحكام القانون المشار إليه مدة أربعة
أشهر تنتهي في ٢٤ يونيو سنة ١٩٥٥ ،

وعلى القانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٥ بمدد مدة الوقف بأحكام القانون المشار إليه حتى ٢٤
سبتمبر سنة ١٩٥٥ ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تمدد مدة وقف العمل بالقانون رقم ٦٣٩ لسنة ١٩٥٤ الخاص بحظر ذبح الأغنام لمجل
جزها حتى ٢٤ مارس سنة ١٩٥٦ .

مادة ٢ - على وزراء التجارة والصناعة والعدل والداخلية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون
ويعمل به من ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ .

صدر بديوان الرئاسة في غرة ربيع الثاني سنة ١٣٧٥ (١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٥) .

مذكرة إيضاحية

لوحظ على أثر صدور القانون رقم ٦٣٩ لسنة ١٩٥٤ الخاص بحظر ذبح الأغنام قبل جز صوفها — أن هناك بعض الصعوبات العملية التي تعترض تنفيذ الأمر الذي استتبع استصدار القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٥ بوقف العمل بأحكام مدة أربعة أشهر تنتهي في ٢٤/٦/١٩٥٥ . ونظرا لأن الصعوبات كانت لا تزال قائمة . لذلك صدر القانون رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٥٥ بمد مدة الوقف أربعة أشهر أخرى تنتهي في ٢٤ سبتمبر ١٩٥٥ .

وقد أعد مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٣٩ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه وعرض على مصلحة الصناعة لبدء الرأي فيه فذكرت أن هذه الصعوبات لا زالت قائمة أيضا وأن الأمر يتطلب مد مدة وقف العمل بأحكام القانون سالف الذكر مدة ستة شهور أخرى تبدأ من ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٥٥ وتنتهي في ٢٤ مارس سنة ١٩٥٦ .

لذلك أعد مشروع القانون المرافق في هذا الشأن في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة . ونرجو في حالة الموافقة التفضل بإصداره .

وزارة المالية والاقتصاد :

قرار رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥٥ (١)

بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩

وزير المالية والاقتصاد

بعد الاطلاع على القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة عامة على الإيراد والقوانين والقرار الوزاري والمرسوم بقانون المعدلة له ،

وعلى القرار الوزاري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٢ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٣ المعدل له ؛

وبناء على ما عرضه وكيل الوزارة لشؤون الضرائب ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ — يستبدل بالمادة الثامنة من القرار الوزاري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٢ ، النص الآتي :

« تصدر الأوراد التي تربط وتحصل بمقتضاها الضريبة المنصوص عليها في المادة ٢٠ من

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٨ الصادر في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٥ .

القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه من رؤساء المأموريات المختصين على الاستمارة رقم ٧ (المراقق نموذجها) (١).

مادة ٢ — تلغى المادة السابعة من القرار الوزاري رقم ٤ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه .

مادة ٣ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريرا في ٢٠ ربيع الأول سنة ١٣٧٥ (٥ نوفمبر سنة ١٩٥٥) .

قرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٥ (٢)

بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٢ باللائحة

التنفيذية للقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة

وزير المالية والاقتصاد

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم الدمغة والقوانين المعدلة له ،

وعلى القرار الوزاري رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٢ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١

بتقرير رسم دمغة ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ — يستبدل بالمادة ٨ من القرار الوزاري رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه النص الآتي :

« مادة ٨ — لا يجوز أداء رسوم الدمغة بالآلة بدلا من الطوابع أو التأشير إلا بترخيص من المراقبة العامة لرسوم الدمغة بمصلحة الضرائب ،

وعلى راغب الأداء بالآلة أن يقدم طلبه إلى المأمورية المختصة التابع لها محله مبينا به نوع الآلة التي يريد استعمالها ، ويجوز لرئيس المأمورية الطلب إلى المراقبة العامة لرسوم الدمغة مشفوعا برأيه فيه .

فإذا لم يكن لدى المراقبة مانع من إجابة الطلب تطلب الآلة المراد استعمالها لفحصها والتأكد من سلامة تركيبها وتقييد رقمها في سجلات المراقبة كما يقيد هذا الرقم بسجلات المأمورية المختصة . وعلى صاحب الآلة المرخص في استعمالها أن يتقدم عند كل طلب ترخيص في مبلغ جديد إلى المراقبة العامة لرسوم الدمغة أو إلى المأمورية المختصة التابع لها محله كي تتسلم المبلغ وتعطى به قسيمة وتختتم الآلة بخاتم من الرضا بعد التأكد من سلامة الخاتم السابق .

(١) انظر الوقائع المصرية العدد ٨٨ الصادر في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٥ من ٧ .

(٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٨ الصادر في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٥ .

ويصدر مدير عام مصلحة الضرائب قراراً يوضح به الأموريات التي يمهّد إليها بختم هذه الآلات بالخاتم ضاغط الرصاص والمناطق التي تتبعها في هذا الخصوص .
وينشأ في المراقبة العامة لرسوم الدمغة وفي الأمورية المشار إليها في الفقرة السابقة ملف خاص لكل آلة مرخص فيها تحفظ فيه جميع الكشف المستخرجة منها وبيان المبالغ التي حصلت بواسطتها وتواريتها .

مادة ٢ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحرير في ١٨ ربيع الأول سنة ١٣٧٥ (٣ نوفمبر سنة ١٩٥٥) .

قرار رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٥ (١)

بتعديل بعض مواد اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤
بفرض رسم أيلولة على التركات

وزير المالية والاقتصاد

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص بفرض رسم أيلولة على التركات والقوانين المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٢ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه والمعدل بالقرار رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٤ ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — يضاف إلى المادة ٣٧ من القرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه فقرة جديدة نصها الآتي :

د مادة ٣٧ —

وإذا أريد أداؤها من الأوراق المالية الموجودة في التركة فعلى ذوى الشأن تقديم طلب بذلك إلى الأمورية المختصة خلال شهر من إعلانهم بالضريبة والرسوم المستحقة عليهم ويعرض هذا الطلب إذا تعددت الأوراق المالية الموجودة بالتركة على لجنة تؤلف برئاسة مدير عام مصلحة الضرائب وعضوية كل من السادة مدير عام الشؤون المالية والاقتصادية ومدير مصلحة صناديق التأمين والإدخار ومندوب الحكومة لدى بورصة الأوراق المالية لتختار من بينها ما ترى الأداء به وذلك في ظرف ثمانية أيام على الأكثر من عرض الطلب عليها وعلى الأمور المختصة بإخطار الممول بالأوراق التي تم اختيارها لتسليمها خلال ثمانية أيام من تاريخ الإخطار فإذا انقضى هذا الميعاد

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٨ الصادر في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٥ .

- اعتبر طلب الأداء المشار إليه كأن لم يكن واتخذت إجراءات الحجز والتحصيل .
- مادة ٢ — يستبدل بالمادة ٣٨ من القرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه النص الآتي :
- « مادة ٣٨ — تقييد قيمة السندات والأوراق المالية التي تسلمتها مصلحة الضرائب في حساباتها بالسعر الذي قدرت به في التركة وعلى المصلحة أن تسلم ما يقدم لها من سندات الحكومة أو من السندات التي تضمنها الحكومة إلى إدارة القرض الوطني للتصرف فيها وبالنسبة إلى الأوراق المالية فتسلم إلى البنك المركزي لإيداعها لحساب وزارة المالية بمحفظه الأوراق المالية الخاصة بالحكومة وعلى مصلحة الضرائب إخطار الإدارة العامة للإدارة والتوريدات والخزائن بوزارة المالية (مراقبة حسابات المالية) بتاريخ الإيداع وبيان ما أودع وقيمة هذه الأوراق بالسعر الذي قدرت به في التركة وذلك لقيود قيمتها لحساب مصلحة الضرائب (ضريبة ورسوم الأيلولة على التركات) .
- مادة ٣ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- تحريرا في ١٨ ربيع الأول سنة ١٣٧٥ (٣ نوفمبر سنة ١٩٥٥) ،

قرار رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٥ (١)

وزير المالية والاقتصاد (بالنيابة)

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٥٥ بشأن شراء قطن موسم ١٩٥٥ — ١٩٥٦ ، وعلى القرار رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٥ بشأن تحديد أسعار شراء أصناف القطن التي لم تحدد بالقانون رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٥٥ ،

قرر :

- مادة ١ — يعدل نص المادة الثانية من القرار رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه على النحو التالي :
- « مادة ٢ — تخضع من الأسعار الموضحة بالمادة السابقة نسبة قدرها ٣/١٠ (ثلاثة في المائة) وذلك للرتب المختلفة من أصناف السكرنك والمنوفى والجيزة ٣٠ والأقطان المماثلة ابتداء من رتبة فولى جود فير جود إلى رتبة اكسترا إذا كانت من تيلة ضعيفة (Fair ataple) .
- مادة ٢ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
- تحريرا في غرة ربيع الثاني سنة ١٣٧٥ (١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٥) .

المحكمة

مجلد قضائى شهري

رئيسه نقابة المحامين

يناير
سنة ١٩٥٦

السنة السادسة والثلاثون

العدد
الخامس

قال الله تعالى : وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ
السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا
(نورآن كرم)

جميع المخابرات سواء أ كانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان
إدارة مجلة المحاماة وتحريرها بدار النقابة بشارع النهضة رقم ٥١ بالقاهرة

مطبعة حجازى

فهرس

نشرنا فى هذا العدد الأحكام والأبحاث والقوانين والقرارات والمشورات الآتية :

عدد

- ٤٧ حكما صادرا من قضاء محكمة النقض الجنائية
٢١ حكما صادرا من قضاء محكمة النقض المدنية
١٥ حكما صادرا من محكمة القضاء الإدارى
(مجلس الدولة)

نقيب وترضىع عن القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن تعديل أساس فرض الضريبة
على بعض أرباب المهن الحرة الأستاذ عبد الرحمن الرافعى نقيب المحامين .
أثر الإضراب على عقد العمل للأستاذ الدكتور جمال الدين زكى مدرس القانون المدنى
بكلية الحقوق — جامعة القاهرة .
الدفع بسقوط الخصومة : طبيعته وموعد إبدائه : الأستاذ الدكتور حسن محمد
أبو السعود المحامى .

قانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور . ص ٢٩١
قانون رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات . ص ٣١٤
قانون رقم ٥٩١ لسنة ١٩٥٥ بتعديل القانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥٤ بشأن شراء محصول
قطن موسم ١٩٥٤/١٩٥٥ . ص ٣١٦
قانون رقم ٦٢٠ لسنة ١٩٥٥ بتعديل المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .
ص ٣١٨
قانون رقم ٦٧٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجركى . ص ٣٢٠
قانون رقم ٦٢٤ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم شئون رجال القضاء الشرعى المنقولين إلى المحاكم
الوطنية . ص ٢٢٣
قانون رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن المحامين لدى المحاكم الشرعية الملغاة . ص ٣٢٨
قانون رقم ٦٢٦ لسنة ١٩٥٥ فى شأن خبراء المحاكم الشرعية الملغاة . ص ٢٣٣
قانون رقم ٦٢٧ لسنة ١٩٥٥ بتعديل نص المادة ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية .
ص ٣٢٤
قانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ ببعض الإجراءات فى قضايا الأحوال الشخصية والوقف التى

تختص بها المحاكم بمقتضى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ . ص ٣٣٦
قانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق
ص ٣٣٨

قانون رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام قانون نظام القضاء الصادر بالقانون
رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ . ص ٣٤٠
قانون رقم ٦٣٤ لسنة ١٩٥٥ بإضافة فقرة جديدة إلى المادة ٢٧ من اللائحة العامة لمورصات
العقود . ص ٣٤٣

قانون رقم ٦٣٧ لسنة ١٩٥٥ بتعديل المادة الخامسة من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩
الخاص بضريبة الأطنان . ص ٣٤٤

قانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن تعديل أساس فرض الضريبة على بعض أبواب المن
الحرّة . ص ٣٤٦



وزارة الداخلية :

قرار بالأحكام الوقفية تنفيذاً للقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد
المرور . ص ٣٥١

قرار بتنفيذ أحكام القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور . ص ٣٥٢
وزارة العدل :

قرار بتعديل اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق . ص ٣٧٨
منشور بشأن تنظيم أقلام كتاب الأحوال الشخصية للمصريين بعد إلغاء المحاكم الشرعية
والمالية . ص ٣٨٠

جدول ببيان المحاكم الشرعية التي يختلف اختصاصها المحلى مع اختصاص المحاكم الوطنية
بمناسبة إلغاء المحاكم الشرعية والمالية . ص ٣٨٢
وزارة المالية والاقتصاد :

قرار رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٥ بتنفيذ أحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز
الإدارى . ص ٣٨٧

لجنة التحرير

محمد مصطفى القلى — حسين أبو زهر — نصيف زكى — محمد شوقي — محمد مختار قطب

يناير
سنة ١٩٥٦

المحكمة

العدد الخامس
العدد السادس والستون

قضايا المحكمة النقض الجنائية

(رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وحسن داود ومحمود اسماعيل ومصطفى كامل
ومحمد عبد الرحمن المستشارين) .

لضمه ، ولكنه لم يتمسك بهذا الطلب في جلسة
المرافعة ، بل اكتفى بإنكار التهمة المستندة اليه ،
فإن هذا يعتبر منه تنازلا ضمنيا عن طلب ضم
المحضر المذكور .
(القضية رقم ٢٤٥٦ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٢٩٨
٥ مارس سنة ١٩٥٥

اختلاس أشياء معجوزة . يشترط للعقاب عليه علم
المتهم بيوم البيع وتعمده عرقلة التنفيذ .

المبدأ القانوني

يشترط للعقاب على جريمة تبديد المحجوزات
أن يكون المتهم عالما باليوم المحدد للبيع ، وأن
يتعمد عرقلة التنفيذ بعدم تقديم المحجوزات فيه .
(القضية رقم ٢٤٥٩ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٢٩٦

٥ مارس سنة ١٩٥٥

تعويض . الضرر الذي يصلح أساسا للمطالبة به .
يلزم أن يكون محققا .

المبدأ القانوني

إن احتمال حصول الضرر لا يصلح أساسا
لطلب التعويض ، بل يلزم تحققه .
(القضية رقم ٢٤٥١ سنة ٢٤ ق) .

٢٩٧

٥ مارس سنة ١٩٥٥

دفاع . طلب المتهم ضم شكوى . تأجيل الدعوى
لضمها . عدم تمسك المتهم بطلبه في جلسة المرافعة
واكتفاؤه بإنكار التهمة . هذا يعتبر تنازلا ضميا
عن الطلب المذكور .

المبدأ القانوني

إذا تبين من محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية
أن الدفاع عن المتهم طلب إلى المحكمة ضم محضر
شكوى أشار اليه ، فقررت المحكمة التأجيل

٢٩٩

٥ مارس سنة ١٩٥٥

ترصد . توافره مهما تكن مدة الترخيص وهما
يكن مكانه .

المبدأ القانوني

إن العبرة في قيام الرصد هي بتربص الجاني
وترقبه للجنح عليه مدة من الزمن قصرت أم
طالت ، في مكان يتوقع قدومه إليه ليتوسل
بذلك إلى الاعتداء عليه ، دون أن يؤثر في ذلك
أن يكون الرصد في مكان خاص بالجاني نفسه .
(القضية رقم ٢٤٦٤ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٣٠٠

٥ مارس سنة ١٩٥٥

تزوير في ورقة رسمية . موظف مختص بتحرير صور
الأحكام ومراجعتها . توقيعه على الصورة التنفيذية لحكم
يجعلها ورقة رسمية سواء أكان حررها بنفسه أم بواسطة
غيره .

المبدأ القانوني

إن توقيع الكاتب المختص بتحرير صور
الأحكام ومراجعتها على صورة تنفيذية قدمها
إليه المتهم واعتماده لتلك الصورة يجعلها ورقة
رسمية ، ولا يهم بعد ذلك إن كان ذلك الموظف
قد حرر تلك الصورة بيده أو استعان في تحريرها
بغيره ، أو عهد إلى غيره بكتابتها مادام الأصل
فيها أن تصدر عنه ومادام توقيعه على الصورة
المذكورة قد أعطاها صفتها الرسمية بما يجعل
التزوير فيها معاقبا عليه (١) .

(القضية رقم ٢٤٦١ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

(١) قررت المحكمة المطعون في حكمها هذه القاعدة
وقد أقرتها عليها محكمة القضاة .

٣٠١

٧ مارس سنة ١٩٥٥

مواد مخدرة . حكم . تسببه . أنجال توقيع كل من
القوبتين المنصوص عليهما في المادتين ٢٣ ، ٣٤ من
المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . استناد
الحكم بالعقوبة المنصوص عليها المادة ٣٤ من المرسوم
بقانون المذكور إلى عدم ثبوت قصد الاتجار دون بيان
العناصر التي تفيد أن الإحراز كان لتعاطي . قصور .

المبدأ القانوني

الأصل هو توقيع العقوبة الواردة في المادة
٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢
على كل من أحرز مخدرا ، ولا يلزم لتوقيعها
ثبوت قصد الاتجار ، أما المادة ٢٤ فقد جاءت
على سبيل الاستثناء في صدد حالة واحدة من
حالات الإحراز وهي التي يثبت فيها أن القصد
منه هو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . وإذن
ففي كان الحكم إذ انتهى إلى أن إحراز المتهم
للمخدرا إنما كان بقصد التعاطي ، قد استند إلى أنه
لم يثبت لدى المحكمة أن الإحراز كان بقصد
الاتجار دون أن يبين العناصر التي تفيد أن الحيازة
كانت للتعاطي فانه يكون قد استند إلى ما لا يؤدي
إلى النتيجة التي انتهى إليها ومن ثم يكون قاصرا
قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ٢٤٦٨ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية
السادة الاساتذة مصطفى فاضل وحسن داود ومحمود
اسماعيل ومصطفى كامل واسحق عبد السيد المستشارين) .

أساس عقوبة الجنحة . الفرض من ذلك . عدم تأثير الإحالة على طبيعة الجريمة . عدم جواز النزول بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر بالمادة ١٧ ع .

المبدأ القانوني

إن قانون الإجراءات الجنائية إذ أجاز بالمادتين ١٥٨/٢ و ١٧٩/٢ إحالة بعض الجنايات إلى المحكمة الجزئية إذا روى أنها قد اقترنت بأحد الأعدار القانونية أو بظروف مخففة من شأنها تخفيض العقوبة إلى حدود الجنب ، لم يقصد إلى تغيير طبيعة الجريمة من جنابة إلى جنحة ، وإنما أراد تخفيف العبء عن محاكم الجنايات باعفاؤها من نظر بعض الجنايات التي تقتضى أحوالها استعمال الرأفة ، ومن مقتضى ذلك أن إحالة الجنابة إلى المحكمة الجزئية للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة ، وإن كان يوجب عليها أن تتبع في الفصل فيها الاجراءات المقررة في مواد الجنب عملا بالمادة ٣٠٦/٣ من قانون الإجراءات الجنائية ؛ إلا أنه لا يترتب عليه أن تفقد الجنابة طبيعتها ومقوماتها أو ألا تلزم محكمة الجنب في قضائها الحدود المبينة في المادة ١٧ من قانون العقوبات عند النزول بالعقوبة ، وإذن فالحكم الذي يقضى بالحبس لمدة تقل عن ثلاثة شهور في جنابة عقوبتها الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن يكون قد أخطأ في القانون بما يستوجب نقضه . (القضية رقم ٢٤٧٥ سنة ٢٤ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٣٠٥

٧ مارس سنة ١٩٥٥

حكم . تسببه . شروع في قتل عمد . نية القتل . استظهارها . مثال .

٣٠٢

٧ مارس سنة ١٩٥٥

إثبات . شاهد . الأخذ بقوله في مرحلة من مراحل التحقيق والالتفات عن قوله في غيرها . الأخذ ببعض قوله في مرحلة بينها واطراح ما عده . جائز .

المبدأ القانوني

لمحكمة الموضوع أن تأخذ بقول للشاهد في مرحلة من مراحل التحقيق وتلتفت عن قوله في غيرها ، كما أن لها أن تأخذ ببعض قوله في مرحلة بينها وتطرح ما عده ، إذ المرجع في ذلك إلى ما تقتنع هي به وتطمئن إليه . (القضية رقم ٢٤٧٢ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٣٠٣

٧ مارس سنة ١٩٥٥

أمر حفظ . حفظ النيابة لبلاغ معين . قد يكون ضميا . مثال .

المبدأ القانوني

إن حفظ النيابة للبلاغ قد يستفاد ضمنا من تصرفها في الدعوى دون حاجة إلى إصدار قرار خاص به . مادام الحفظ يتبع حتما وبطريق اللزوم العقلي من هذا التصرف كالتقرير برفع دعوى البلاغ الكاذب بعد التحقيق فإنه يتضمن حتما حفظ الدعوى ضد المبالغ في حقه . (القضية رقم ٢٤٨٧ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٣٠٤

٧ مارس سنة ١٩٥٥

تجنيد جنابة . إحالة الجنابة إلى المحكمة الجزئية عملا بالمادتين ١٥٨/٢ ، ١٧٩/٢ ج . للفصل فيها على

المبدأ القانوني

يعتبر الحكم قد دلل على نية القتل بما يؤدي إلى توافرها لدى المتهم بقوله : إنها ثابتة من أنه استعمال آلة حادة قاتلة بطبيعتها (سكيناً) وطمعن بها المجنى عليه في موضع من جسمه هو مقتل إذ أصابه في صدره بين ضلعيه الثاني والثالث من اليمين ومن النحو الذي وقعت الطعنة به إذ كانت بقوة نفذت بها السكين إلى التجويف الصدري وتسبب عنها تمزق الرئة اليمنى مما كاد يؤدي بحياة المجنى عليه لولا تداركه بالأسعاف والعلاج .
(القضية رقم ٢٤٧٦ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٣٠٦

٧ مارس سنة ١٩٥٥

ضرائب . جريمة عدم تقديم الإقرار عن الأرباح .
طبيعتها . متى تبدأ مدة سقوطها ؟

المبدأ القانوني

إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن جريمة عدم تقديم الإقرار عن الأرباح هي جريمة مستمرة ، تظل قائمة ما بقيت حالة الاستمرار التي تنشأ بإرادة المتهم أو تتدخل في تجددتها وما بقي حق الخزنة في المطالبة بالضريبة المستحقة قائماً ، ولا تبدأ مدة سقوطها إلا من التاريخ الذي تنتهي فيه حالة الاستمرار (١) .

(القضية رقم ٢٤٨٢ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

(١) قررت المحكمة هذه القاعدة في حكمها الذي أصدرته في نفس الجلسة في القضية رقم ٢٤٨٣ سنة ٢٤ القضائية .

٣٠٧

٧ مارس سنة ١٩٥٥

أ — تزوير في ورقة رسمية . متى تتحقق الجريمة ؟
ب — استعمال ورقة مزورة . متى تتحقق الجريمة ؟

المبادئ القانونية

١ — إن مجرد تغيير الحقيقة بالوسائل التي نص عليها القانون في الأوراق الرسمية تتحقق معه جريمة التزوير بصرف النظر عن الباعث على ارتكابها وبدون أن يتحقق ضرر خاص يلحق شخصاً بعينه من وقوعها وذلك لما يجب أن يتوافر لهذه الأوراق من الثقة .

٢ — إن جريمة الاستعمال تتحقق بتقديم الورقة المزورة لأية جهة من جهات التعامل ، والتسك بها مع العلم بتزويرها .

(القضية رقم ٢٤٨٥ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٣٠٨

٧ مارس سنة ١٩٥٥

نقض . اختصاص . دفع بعدم اختصاص المحكمة محلياً يتطلب تحقيقاً موضوعياً . إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تقبل .

المبدأ القانوني

إذا كان الطاعن لم يبد الدفع بعدم الاختصاص المحلي أمام محكمة الموضوع ، وكان هذا الدفع يتطلب تحقيقاً موضوعياً ، فلا تقبل إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(القضية رقم ٤٧ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

المبدأ القانوني

إذا قررت غرفة الاتهام بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنب للحم فيها على أساس عقوبة الجنب بعد سبق الحكم فيها نهائيا من محكمة الجنب بعدم الاختصاص لأنها جنائية ، ومع تقريرها هي بأن الواقعة جنائية ، فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون إذ كان واجبا عليها طبقا للمادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية إحالة الدعوى إلى محكمة الجنابات .

المحكم

د حيث إن مبنى الطعن هو أن غرفة الإتهام أخطأت في تطبيق القانون إذ قررت بإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية للحم فيها على أساس عقوبة الجنب رغم سبق صدور حكم نهائي من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص مع أن القانون يوجب عليها في هذه الحالة إحالتها إلى محكمة الجنابات .

د حيث إن المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات قد جاءت صريحة في النص على د إذا كانت الواقعة سبق الحكم فيها نهائيا من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص لأنها جنائية سواء أكانت الدعوى أحيلت إليها من النيابة العامة أم من قاضي التحقيق أم من غرفة الإتهام يجب على غرفة الإتهام إذا رأت أن هناك وجها للسير في الدعوى أن تحيلها إلى محكمة الجنابات . لما كان ذلك ، فإن غرفة الإتهام إذ قررت بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنب للحم فيها على أساس عقوبة الجنب مع سبق الحكم فيها نهائيا من محكمة الجنب بعدم الاختصاص لأنها جنائية ومع

٣٠٩

١٢ مارس سنة ١٩٥٥

ضرائب . الجزاءات النسبية المشار إليها في المادة ٨٥ معدلة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . تنسب إلى مالم يدفع من الضريبة في الميعاد المقرر .

المبدأ القانوني

إن الجزاءات النسبية المشار إليها في المادة ٨٥ معدلة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إنما تنسب إلى مالم يدفع من الضريبة في الميعاد المقرر .

(القضية رقم ٢٤٢٢ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٣١٠

١٢ مارس سنة ١٩٥٥

نقض . ميعاد الطعن . اعتبار يوم صدور الحكم مبدأ له . علة ذلك . انتفاء هذه العلة أثر ذلك .

المبدأ القانوني

إن علة احتساب ميعاد الطعن في الحكم على أساس أن يوم صدوره يعد مبدأ له ، هي افتراض علم الطاعن به في اليوم الذي صدر فيه ، فإذا انتفت هذه العلة بثبوت وجود المتهم في السجن في اليوم المذكور ، فلا يبدأ الميعاد إلا من يوم العلم رسميا بصدور الحكم .

(القضية رقم ٢٤٣٢ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٣١١

١٤ مارس سنة ١٩٥٥

غرفة الإتهام . تقريرها بإحالة الجنابة إلى محكمة الجنب للحم فيها على أساس عقوبة الجنب مع أنه سبق الحكم فيها نهائيا من المحكمة المذكورة بعدم الاختصاص . خطأ في تطبيق القانون (م . ١٨٠ أ . ج) .

تقريرها هي بأن الواقعة جنائية تكون قد أخطأت في تطبيق القانون إذ كان واجباً عليها إحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات ولذا فإن قرارها يكون مخطئاً متعيناً نقضه .

(القضية رقم ٩٦٣ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٣١٢

١٤ مارس سنة ١٩٥٥

أ — إثبات . اعتراف . تقدير صحته وصدقه فيما أخذ به الحكم منه . تستقل به محكمة الموضوع .

ب — ارتباط . تقدير توافر الشروط المقررة في المادة ٣٢ ع أو عدم توافرها . يدخل في سلطة محكمة الموضوع .

ج — ارتباط . متى يجب ضم قضيتين للارتباط إعمالاً لنص المادة ١٨٢ . ج ؟

د — إجراءات . استشعار الحرج . نظر قضية . لا يدخل في أسباب عدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى . ه — رد . قيام سبب من أسبابه . لا يؤثر على صحة الحكم مادام لم يتقدم أحد بطلب لرد المحكمة .

و — إثبات . سلطة المحكمة في تجزئة الدليل ولو كان اعترافاً من متهم على آخر .

ز — اختصاص . الفصل في كل طلب بدني أو ادعاء بحق قبل أي شخص ممن شملهم قرار مجلس قيادة الثورة الصادر بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ باسترداد أموال الشعب وممتلكاته من أسرة محمد علي . هو من اختصاص اللجنة التي نصت عليها المادة ٩ من القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ وحدها الدعوى المدنية التي توجه ضد أحد الأشخاص المذكورين . دخولها في اختصاص اللجنة المقرر لها . علة ذلك .

المبادئ القانونية

١ — إن تقدير صحة الاعتراف وصدقه فيما أخذ به الحكم منه هو مما تستقل به محكمة الموضوع .

٢ — إن تقدير توافر الشروط المقررة في

المادة ٣٢ من قانون العقوبات أو عدم توافرها أمر داخل في سلطة قاضي الموضوع له أن يقرر فيه ما يراه استناداً إلى الأسباب التي من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه .

٣ — إن المادة ١٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية لا توجب الضم إلا إذا كان الارتباط غير قابل للتجزئة وشمل التحقيق وقائع القضيتين معاً .

٤ — إن أسباب عدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى قد وردت في المواد ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية و ٣١٢ من قانون المرافعات و ١٨ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ و ليس من بينها حالة استشعار القاضي الحرج من نظر الدعوى .

٥ — إن قيام سبب من أسباب الرد غير أسباب عدم الصلاحية لا يؤثر على صحة الحكم مادام لم يتقدم أحد بطلب رد المحكمة عن نظر الدعوى .

٦ — المحكمة في المواد الجنائية أن تجزئ أي دليل ولو كان اعترافاً من متهم على غيره ، فتأخذ منه بما تظمن إليه في إدانة من ترى إدانته وتطرح سواه في حق من لا ترى توافر الدليل على إدانته .

٧ — إن المادة التاسعة من القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ (بشأن أموال أسرة محمد علي المصادرة) نصت على أن تشكل لجنة بقرار من وزير العدل تختص بالفصل في كل

طلب بدين أو ادعاء بحق قبل أى شخص من شملهم قرار ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ (الصادر من مجلس قيادة الثورة في خصوص مصادرة أموال وممتلكات أسرة محمد علي) ، وفي كل منازعة تتعلق بهذه الأموال ، وقد بين القانون المذكور الاجراءات التي تتبع في مواده الأخرى ، ورتب على ذلك نتيجة حتمية إذ نص في المادة الرابعة عشرة منه على أنه « استثناء من حكم المادة ١٢ من قانون نظام القضاء والمادتين ٣ و ١٠ من قانون مجلس الدولة لا يجوز للمحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها سماع الدعاوى المتعلقة بالأموال التي صدر قرار مجلس قيادة الثورة في ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ بمصادرتها ويسرى ذلك على الدعاوى المنظورة أمام المحاكم وقت العمل بهذا القانون ولو لم يكن الأشخاص المصادرة أموالهم خصوما فيها » . ويبين من نصوص هذا القانون أنها جاءت عامة مطلقة في اختصاص اللجنة التي نصت عليها المادة التاسعة منه بالفصل في كل دين أو ادعاء بحق قبل أى شخص من شملهم قرار ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ ، وتدخل في ذلك الدعوى المدنية التي توجه ضد أحد هؤلاء الأشخاص إذ أن موضوعها هو إصلاح الضرر المتسبب عن الجريمة باقتضاء مبلغ من المال بمثابة تعويض فهو لا يخرج عن كونه ادعاء بحق على المال .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة : ١ — أحمد حسين جاد و ٢ — محمد سعيد اسماعيل و ٣ — حسين

محمد بن رضوان و ٤ — علي محمد حسنين و ٥ — الأمير الای أحمد کامل و ٦ — محمد حسن السليمان و ٧ — الأمير الای محمود عبد المجيد و ٨ — اليوزباشى عبده أرمانیوس بأنهم في ليلة الثلاثاء ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٢ الموافق ٢٩ جمادى الآخر سنة ١٣٧١ بدائرة قسم مصر القديمة محافظة القاهرة . أولا : المتهمون الثلاثة الأول قتلوا عمدا الملازم أول عبد القادر طه أحمد وكان ذلك مع سبق الإصرار والترصد بأن يتتوا النية على قتله وأعدوا لذلك أسلحة نارية قاذوة وترصدوه في طريقه إلى مكان استدرجه اليه المتهم الرابع حتى إذا ما ظفروا به أطلقوا عليه ثلاثة أعيرة نارية قاصدين إزهاق روحه فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . ثانيا : المتهمون الباقون اشتركوا بطريق التحريض والاتفاق والمساعدة مع المتهمين الثلاثة الأول في ارتكاب جريمة القتل سالفة الذكر وذلك بأن اتفق المتهمان الخامس والسادس والأمير الای محمد وصفي الذي انقضت الدعوى الجنائية بالنسبة له لوفاته على ارتكابها ثم حرض الأمير الای محمد وصفي المتهمين الرابع والسابع على تنفيذها فعهد المتهم السابع بذلك إلى المتهمين الثلاثة الأولين والمتهم الثامن وهم من أعوانه الذين يأنس فيهم طاعة أمره والذين استعان بهم من قبل على قتل الشيخ حسن البنا مرشد الإخوان المسلمين وقام المتهم الرابع باستدراج المجنى عليه إلى المكان الذي اتفق على ارتكاب الجريمة فيه وتولى المتهم الثامن نقل المتهمين الثلاثة الأول إلى هذا المكان في سيارة أعددها الأمير الای محمد وصفي لهذا الغرض وقد وقعت الجريمة بناء على هذا التحريض

متضامنين بأن يدفعوا (أ) إلى المدعية بالحق المدنى كريمة ابراهيم فرغل عن نفسها وبصفقتها وصية على اولادها القصر أسامه وطارق وعزه مبلغ ألفى جنيه والمصاريف المناسبة وعشرة جنيهات مقابل أتعاب محاماة . (ب) وإلى المدعين بالحق المدنى طه أحمد محمدين وخضرة أحمد الجوهري مبلغ خمسمائة جنيه والمصاريف المناسبة وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة .

ثانياً : بإثبات تنازل المدعين أحمد طه ومحمد طه أحمد عن دعواهما المدنية . ثالثاً : بإثبات تنازل المدعين بالحق المدنى جميعاً عن دعواهم قبل وريثة محمد وصفي . رابعاً : بعدم جواز سماع الدعوى المدنية المرفوعة من المدعين بالحق المدنى جميعاً قبل المشئول عن الحقوق المدنية عن المتهم السادس (محمد حسن السليمانى) . خامساً براءة كل من أحمد حسين جاد ومحمد سعيد اسماعيل وحسين محمدين رضوان والأميرالاي أحمد كامل والأميرالاي محمود عبد المجيد واليوزباشى عبده أرمانىوس مما أسند إليهم وبرفض الدعويين المدنيتين الموجهتين قبلهم جميعاً . فطعن كل من النيابة العامة (بالنسبة إلى المتهمين المحكوم ببراءتهم) وعلى محمد على حسنين والأستاذ محمد عزمى المحامى الوكيل عن كريمة ابراهيم فرغل عن نفسها وبصفقتها المدعية بالحقوق المدنية قبل جميع المتهمين والحكومة فى هذا الحكم بطريق النقض فى ١١ و ١٢ و ٢٧ من أبريل سنة ١٩٥٤ وقدم كل من الأستاذين أحمد عثمان حمزاوى المحامى عن الطاعن على محمد على حسنين ومحمد عزمى المحامى عن المدعية بالحقوق المدنية تقريراً بالأسباب فى ٢٥ و ٢٧ من أبريل سنة ١٩٥٤ ، كما قدمت النيابة تقريراً بأسباب طعنهما فى ٢٨ منه . وبجلسة ٢١ من فبراير

سنة ١٩٥٥ سمعت المرافعة على ماهوميين بمحضر الجلسة ، ثم أجل الحكم لجلسة اليوم .

المحكمة

« ... حيث إن الطعن المقدم من على محمد حسنين يتحصل في أن المحكمة أخلت بحق الدفاع وشاب حكمها الفساد في الاستدلال إذ قدم الطاعن قبل نظر الدعوى طلبا بكتايبا طلب فيه سماع شهود نفي وإجراء تحقيقات تكميلية ، ولكن المحكمة لم تجبه إلى طلبه . وكان من بين شهود الإثبات اليوزباشى مصطفى كمال صدق وبعد أن سمعت المحكمة أقواله تقدم إلى السجن الحربى بأن لديه أقوالا جديدة ، ولما سمعت النيابة هذه الأقوال وقدمت محضرا بها إلى المحكمة قررت المحكمة سماع أقواله من جديد ، غير أنه لما مثل أمامها بدا عليها أنها لا تريد سماع هذه الأقوال وانتهت إلى طلبه في غرفة المداولة وكان من نتيجة ذلك أن عدل الشاهد عن أقواله الجديدة . أما وجه الفساد في الاستدلال ، فهو أن الحكم قرر أن الطاعن مع محمد وصفي ومحمد حسن ارتكبوا الجريمة لصالح السراى مع أن وقائع الدعوى تدل على انقطاع الصلة الإجرامية بين الطاعن ومحمد وصفي كما تدل على أن القتل كان من أتباع السراى وأن الجريمة وقعت لسبب لم يكشف عنه التحقيق وكان مصطفى كمال صدق على وشك الإفصاح عنه لولا أن المحكمة وقفت في طريقه . وتدل وقائع الدعوى كذلك على أن هناك تشابها بين الجريمة موضوع الطعن ، وجريمة الشروع في قتل حسين سرى عامر لتشابه الخطة التي وجدت بمحل الحادث وتلك التي وجدت أمام منزل حسين سرى عامر . وقد اعتمد الحكم في إدانة الطاعن

على أقوال محمد حسن مع أن الثابت من الأوراق أن هذه الأقوال كانت نتيجة الوعد والوعيد وهو ما قرره محمد حسن في كتابه الذي رفعه إلى النائب العام بعد انتهاء التحقيق .

« وحيث إنه يبين من محاضر الجلسات أن المحكمة أفسحت صدرها للدفاع وأجابته إلى ما طلبه وصرحت له أكثر من مرة بإعلان شهود نفي حتى إذا وصلت الإجراءات إلى مرحلة المرافعة ترافع الدفاع طويلا وطلب براءة الطاعن ولم يشر في مرافعته إلى أن المحكمة أخلت بحق من حقوقه . لما كان ذلك ، وكان ماورد بالطعن خاصا بمسلك المحكمة حيال الشاهد مصطفى كمال صدق عاريا عن الدليل وقد طلب الدفاع عن الطاعن استبعاد ماورد بمحضر النيابة خاصا بأقواله الجديدة وكان الحكم إذا انتهى إلى القضاء بادانة الطاعن قد ذكر الأدلة التي اعتمد عليها وهي تؤدي إلى مارتبه عليها ومن بينها اعتراف المحكوم عليه محمد حسن السليمانى وقد تعرض الحكم لما ورد في الكتاب الذى رفعه هذا المحكوم عليه بشأن ما ادعاه من أن هذا الاعتراف صدر مشوبا بالتهديد فقرر أنه أدلى به مرات متعددة وكان يؤكد في كل مرة ما قاله في المرة السابقة وأنه طلب في الكتاب المذكور أن يسمح له بمقابلة محاميه ومع ذلك لم يتقدم هو أو محاميه بشئ ينفي أقواله السابقة وحضر أمام غرفة الانهام ولم ينكر صدور هذه الأقوال ، وكذلك حضر أمام المحكمة ومعه اثنان من المحامين ولم يبد شيئا يدل على عدوله ثم غاب ولم يحضر باقى جلسات المحاكمة وأن الاعتراف تأيد بوقائع أخرى — لما كان ذلك . وكان تقدير صحة الاعتراف وصدقه فيما أخذه به الحكم

منه هو ما تستقل به محكمة الموضوع عند قارنت
هذا الطعن يكون على غير أساس .

وحيث إن الطعن المقدم من النيابة ،
والسيدى الأول والثانى من الطعن المقدم من
ثروجة القليل المدعية بالحق المدنى عن نفسها
وبصفة ثانيا وصية على أولادها يتحصل فى أن
المحكمة لا ولاية لها بالفصل فى القضية موضوع
الطعن ذلك بأنها تخت عن نظر القضية رقم
١٠٧١ قصر النيل سنة ١٩٥٢ الخاصة بمقتل
الشيخ حسن البنا وكان من مقتضى ذلك أن تمتنع
عن الاطلاع على أوراقها والبحث فى وثائقها
ولكنها أمرت بضم نسخة من التحقيقات الخاصة
بها وتعمل المحكم المطعون فيه الإشارة إلى وقائع
تلك القضية وأوجه الشبه بينها وبين القضية
الحالية وقبحة الدلالة المستمدة من أوراقها على
محمسة من المتهمين فى القضية الحالية سواء فيما
يتعلق بهذه القضية أو تلك . وهى بذلك أصبحت
تحكمنا على دليل لم يطرح عليها ولم يكن من حق
الخصوم فى الدعوى مناقشته . هذا إلى أن المحكمة
أخلت بحق الدفاع إذ رفضت طلب ضم هذه
القضية إلى القضية ١٠٧١ سنة ١٩٥٢ قصر النيل
تضمنا قانونيا مع وجود الارتباط الوثيق بينهما
وفقا للمادة ٣٢/٢ عقوبات أو المادة ٢٨٢ من
قانون الإجراءات الجنائية فقد دبرت الحادثنان
تنفيذا لقصد جنائى واحد وقام بتنفيذهما رجال
وهميون منهم ستة اشتركوا فى الحادثنين وانبعوا
فى تنفيذهما ومائل متائلة واتخذوا فى محاولة
تطمس الأدلة طرقا متشابهة مما جعل النيابة العامة
على تقديم القضية أمام هيئة واحدة واستشعرت
المحكمة هذا الارتباط بتأجيلها لإصدار الحكم
المطلعون فيه إلى ما بعد التاريخ المحدد لنظر

القضية الأخرى وقدرت بأدى ذى بدء ما بين
القضيتين من ارتباط وثيق وأوجه شبه كثيرة
وتداخل أدلتها فاختصت نفسها بنظرهما ونظرت
قضية الشيخ حسن البنا أولا ثم أوقفت السير
فيها بعد أن قرر المدعى بالحق المدنى بردها
ونظرت الدعوى الحالية وأرجأت إصدار الحكم
فيها حتى تنبأ لها فرصة نظر القضية الأخرى
وفى هذا ما يقطع بأنها كانت ترى وجوب
الفصل فى القضية الأخرى قبل القضية الحالية
وما دام أنها استشعرت حرجا من نظر القضية
الأخرى فقد كان عليها أن تترك أمر الفصل فى
القضية الحالية إلى دائرة أخرى لاستشعر حرجا
من نظر القضيتين معا . ولا يكفى أن تكون
المحكمة اطلمت على أوراق القضية الأخرى
واستعرضت ما فيها من أمور تتعلق بهذه القضية
لأنه ليس لها أن تقدر دليلا واردا فى قضية
أخرى غير مطروحة عليها . ومتى كانت المحكمة
قد رأت أن التشابه بين القضيتين يصلح أساسا
لبحث قد يودى إلى أدلة مقنعة ، فإنه كان
يجب عليها أن ترجى إصدار حكمها فى الدعوى
الحالية حتى يفصل فى القضية الأخرى . أما وهى
لم تفعل فإن حكمها يكون قد أخطأ فى القانون
وشابه التناقض .

وحيث إنه لما كان تقدير توافر الشروط
المقررة فى المادة ٣٢ من قانون العقوبات أو عدم
توافرها أمرا ادعائيا فى سلطة قاضى الموضوع له
أن يقرر فيه ما يراه استنادا إلى الأسباب التى من
ثباتها أن تودى إلى ما انتهى إليه ، وكان الحكم
قد تعرض لهذا الطلب وورد عليه بلى قضية بمقتل
الشيخ حسن البنا وقضى فى فبراير سنة ١٩٥٩
بينما وقعت القضية الحالية فى مارس سنة ١٩٥٢

وأن كلا وقعت في ظروف تختلف عن الظروف التي وقعت فيها الأخرى وأنه مهما قيل من وجود تشابه بينهما فإن هذا التشابه لا يوجب الارتباط الذي يقبل التجزئة المنصوص عليه في المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأن كلا من القضيتين مستقلة عن الأخرى في ظروفها ومادياتها ومقدماتها وأنهما جريمتان منفصلتان تمام الاتصال وأن ما قيل من أن معرفة القاتلين في هذه القضية لا يمكن الوصول إليه إلا بعد صدور حكم يمين القاتلين في قضية حسن البنا لا يمكن الأخذ به لأن لكل منهم في قضيته ظروفه التي تتحدد بالدلائل التي تستخلص من وقائعها، وأن الحكم الذي يصدر في قضية حسن البنا لا أثر له على الدليل القائم على المتهمين في هذه القضية وأنه لا محل لتطبيق المادة ١٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية لأن أساس الاستناد الوارد بها هو وجود ارتباط لا يقبل التجزئة على النحو المبين في المادة ٣٢ عقوبات وهو غير موجود. لما كان ذلك، وكان ما تقدم من الأسباب التي أوردتها الحكم من شأنه أن يؤدي إلى ما انتهى إليه، وكانت المادة ١٨٢ لا توجب الضم إلا إذا كان الارتباط غير قابل للتجزئة وشمل التحقيق وقائع القضيتين معا وهو ما لم يتوافر في الدعوى وكان تنجى المحكمة عن نظر قضية الشيخ حسن البنا لا يحول بينها وبين نظر القضية موضوع الطعن مادام أنها لم تستشعر مثل هذا الحرج في نظرها ولم يتقدم أحد بردها بل إن النيابة ذاتها عارضت في طلب الضم، وكان في أسباب عدم الصلاحية قد وردت في المواد ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية و٢١٣ من قانون المرافعات والمادة ١٨ من قانون استقلال القضاء بقرار ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ وليس من بينها السبب

وحيث إن السببين الثالث والرابع من أسباب الطعن المقدم من المدعية بالحق المدني يتحصلان في أن الحكم شاب أسبابه التناقض إذ بينما أقام الججج على صحة اعتراف محمد حسن السليمان إذ به لا يأخذ به بالنسبة للأمير الاني أحمد كامل ويقضى برأته ورفض الدعوى المدنية قبله، وبينما قطعت المحكمة في صدر حكمها باشتراك الملك السابق في تدبير الجريمة إذ بها في ختام حكمها تقرر بأنه لا توجد أدلة مقنعة في الدعوى قبل الملك السابق مما ترتب عليه تبرئة من برى من المتهمين ورفض الدعوى المدنية قبلهم فضلا عن أنه ما كان لها أن تعرض للأدلة القائمة على الملك السابق وهو غير مائل أمامها في الخصومة.

وحيث إن للمحكمة في المواد الجنائية أن

تجزيء أى دليل ولو كان اعترافاً من متهم على غيره وتأخذ منه بما تطمئن إليه في إدانة من ترى إدانته وتطرح سواء في حق من لا ترى توافر الدليل على إدانته . لما كان ذلك ، وكان غير صحيح ما ورد في النعي بأن المحكمة قطعت في صدر حكمها باشتراك الملك السابق في تدبير الجريمة ثم قررت بعد ذلك بأنه لا توجد أدلة مقنعة على إدانته فإن هذين السببين يكونان على غير أساس .

د وحيث إن السبب الخامس من أسباب طعن المدعية بالحق المدني يتحصل في أن الحكم خالف القانون وأخطأ في تطبيقه إذ قضى بعدم جواز سماع الدعوى قبل الملك السابق فاروق بوصفه مسئولاً مدنياً عن جريمة محمد حسن السليمانى أمينته الخاص . بمقولة إن القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ يمنع من نظرها . مع أن القانون المذكور لم يقصد إطلاقاً إلى أن يحول بين المحاكم الجنائية وبين نظر الدعوى المدنية التابعة للدعوى العمومية المرفوعة أمامها .

د وحيث إن هذا السبب مردود بما جاء بالحكم المطعون فيه من د أن المادة التاسعة من القانون المذكور نصت على أنه تشكل لجنة بقرار من وزير العدل تختص بالفصل في كل طلب بدين أو ادعاء بحق قبل أى شخص عن شملهم قرار ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ وفي كل منازعة تتعلق بهذه الأموال ، وأن القانون المذكور بين الإجراءات التى تتبع في مواده الأخرى وأنه رتب على ذلك نتيجة حتمية إذ نص في المادة ١٤ منه على عدم جواز سماع أية دعوى متعلقة بالأموال المصادرة أمام أية محكمة من أى نوع وسحب هذا الحكم على الدعوى القائمة فعلاً كما نص في المادة الرابعة منه على أنه استثناء

من حكم المادة ١٢ من قانون نظام القضاء والمادتين ٣ و ١٠ من قانون مجلس الدولة لا يجوز للمحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها سماع الدعوى المتعلقة بالأموال التى صدر قرار مجلس الثورة في ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ بمصادرتها ويسرى ذلك على الدعوى المنظورة أمام المحاكم وقت العمل بهذا القانون ولو لم يكن الأشخاص المصادرة أموالهم خصوماً فيها . ولما كان يبين من نصوص هذا القانون أنها جاءت عامة مطلقة في اختصاص اللجنة التى نصت عليها المادة التاسعة منه بالفصل في كل طلب بدين أو ادعاء بحق قبل أى شخص عن شملهم قرار ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ وكان موضوع الدعوى المدنية هو إصلاح الضرر المتسبب عن الجريمة باقتضاء مبلغ من المال بمثابة تعويض فهو لا يخرج عن كونه ادعاءً بحق على المال — فإن ما جاء بالحكم يكون صحيحاً في القانون .

د وحيث إن السببين السادس والسابع من أسباب طعن المدعية بالحق المدني يتحصلان في أن الدعوى المدنية وجهت إلى الحكومة بوصفها مسئولة مدنياً عن جريمة المتهمين بما فيهم الأميرالاي محمد وصفي الذى توفى لأنهم تابعون لها وارتكبوا الجريمة حال تأدية وظائفهم كما وجهت إلى الحكومة ممثلة برئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ورئيس إدارة تصفية أموال أسرة محمد على من أموال الملك السابق فاروق باعتبارها مسئولة عن فعله الشخصى ومسئولة كذلك عن فعل المتهمين الخامس والسادس وهما الأميرالاي أحمد كامل ومحمد حسن السليمانى اللذان كانا يتبعانه مع تبعيتهما في الوقت ذاته للحكومة ولكن المحكمة حددت في أسباب حكمها طلبات الطاعة على أساس أنها استبعدت بجملة ٤ من فبراير

« أنه بجلسته ٤ من فبراير سنة ١٩٥٤ اعترض محامى الحكومة على كيفية توجيه الدعوى بالنسبة للمتهم الرابع على محمد حسنين وبعد المناقشة قرر محامو المدعين أنهم يعتبرون أن المتهم الرابع لم يرتكب الجريمة أثناء القيام بالوظيفة وأن إعلان وزارة المالية أساسه ألا يعيدوا إعلانها عند الحكم بالتعويض على الحكومة وأنهم أعلنوا وزارة الداخلية باعتبارها الجهة الرئيسية المباشرة للمتهمين الثلاثة الأول والمتهمين السابع والثامن وأنه بالنسبة للمتهم الرابع على حسنين فانهم يطالبونه بالتعويض بصفته الشخصية وبالنسبة للمتهم السادس محمد حسن السليمانى بصفته الشخصية وباعتبار الملك السابق هو المسئول بالحق المدعى عنه مع الحكم بالتضامن قبل المتهمين جميعا وقبل المسئولين بالحقوق المدنية أيضا عن كل منهم ولم يضمموا على مسئولية الحكومة عن محمد حسن السليمانى أو على حسنين ، ، وكان من أثر ذلك أن قضت بإلزام كل من على محمد على حسنين ومحمد حسن السليمانى اللذين أدانتها متضامتين بأن يدفعوا إلى المدعية بالحق المدعى كريمة ابراهيم فرغل عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر مبلغ ألفى جنيه والمصاريف المناسبة .

ولما كان يبين من محضر جلسته ٤ من فبراير سنة ١٩٥٤ أنه وإن كان الحاضرون عن المدعية بالحق المدعى المذكورة قرروا ما أسنده إليهم الحكم بشأن الدعوى المدنية إلا أنه ثابت أيضا فى المحضر المذكور أن أحدهم الأستاذ فوزى بدر قال : « إنه سيبحث هذا البحث القانونى فى مذكرة خاصة يفصل فيها الدعوى المدنية وإلى من هى موجهة ... وقالت المحكمة للأستاذ فوزى إنها توافق على تقديم مذكرة تفصيلية بالدعوى

سنة ١٩٥٤ مسئولية الحكومة مدنيا عن جريمة المتهمين الرابع والخامس والسادس على محمد حسنين والأميرالاي أحمد كامل ومحمد حسن السليمانى واعتبرت الأستاذ لطفى الخولى متحدثا بلسان الطاعنة مع أنه ليس وكيلها عنها ، أما الأستاذ محمد فوزى بدر فإنه وإن كان وكيلها عن الطاعنة إلا أنه فوجئ بالمناقشة فى تحديد الطلبات فى غيبة محامى الطاعنة الذى حدد تلك الطلبات وقام بإعلانها ومع ذلك فإن عبارات الأستاذ محمد فوزى الثابتة بمحضر جلسته ٤ من فبراير سنة ١٩٥٤ لا تطابق ما أثبتته المحكمة فى حكمها وقد أذنت له المحكمة بتقديم مذكرة تفصيلية بالدعوى المدنية وقدمت المذكرة فعلا بجلسته ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٤ بعد أن ترفع محامى الطاعنة الأصل على أساس نفس الطلبات المعلنة والتي وردت فى المذكرة الختامية ومع ذلك أغفلت المحكمة الأخذ بالطلبات الختامية دون أن تبين سببا لهذا الإغفال فجاء حكمها فى ذلك مخالفا للقانون مشوبا بالقصور ، والخطأ فى الإسناد ، واستزكت من التعويض الذى قضى به للطاعنة مبلغ ٥٠٠ جنيهية دفعتها الحكومة إلى المدعية بالحق المدعى مضافا إليها ٣٦٠٠ ج مقابل المعاش الاستثنائى — بمقولة إن هذه المبالغ تعويض . وأفادت المتهمين الرابع والسادس على محمد على حسنين ومحمد حسن السليمانى بالمبلغ الذى استزلته مع أنه لا شأن لهما بما دفعته الحكومة ، ومع أن الحكومة إذ فعلت ذلك لم تبته على أساس التعويض بل بلته على أنه واجب إنسانى . هذا إلى أن المحكمة لم تورد الأسباب المبررة لتقديرها التعويض بالقيمة التى قدرته بها بما يعيب الحكم ويبطله . وحيث إنه يبين من الحكم أنه جاء به

المدنية . . وبجلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٥٤
ترافع محامي المدعية بالحق المدني ثم قدم مذكرة
بجلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٤ ردا على مذكرة
الحكومة وتمسك في مرافعته ومذكرته بالطلبات
الأصلية وتمسك باعتبار الحكومة مسئولة عن
جريمتي المتهمين على محمد علي حسنين ومحمد حسن
السلامي . لما كان ذلك تكون المحكمة إذ استبعدت
الحكومة عن نطاق المسؤولية المدنية عن فعل
المحكوم عليهما على محمد علي حسنين ومحمد حسن
السلامي ، قد شاب حكمها القصور بما يعيبه
ويستوجب نقضه ، إذ لم تكن بالرد على ما أثاره
محامي المدعية بالحق المدني (الطاعنة) في جلسة
٧ من فبراير سنة ١٩٥٤ وفي المذكرة المقدمة منه
بجلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٤ بما يتضمن
التمسك بمسؤولية الحكومة عن فعل هذين
المتهمين مع أنها صرحت له بتقديم مذكرة
تفصيلية بالدعوى المدنية عقب الأقوال التي
صدرت منه بجلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٥٤ بما
يفيد أن هذه الأقوال لم تكن التصوير النهائي
للدعوى المدنية . لما كان ذلك وكانت المحكمة بعد
أن خلصت إلى إثبات الجريمة في حق من دأته
من المتهمين وهما علي محمد حسنين ومحمد حسن
السلامي انتهت في حدود سلطاتها التقديرية إلى
الحكم بتعويض قدره ٢٠٠٠ جنيه عليهما
بالتضامن باعتبار أن هذا المبلغ مناسب للضرر
الذي أصاب المدعية بالحق المدني الناشئ مباشرة
عن الجريمة التي وقعت منهما . إذ انتهت المحكمة
إلى ذلك كانت قد خصمت مبلغ ٤٠٠٠ جنيه
بمقولة إن الحكومة دفعت للمدعية ما يقابلها قياما
بواجبها الإنساني ، وذلك دون أن تبحث قبل
أن يخطأ الخصم . فيما إذا كانت الحكومة

مسئولة بالتضامن عن فعل المحكوم عليهما على
محمد حسنين ومحمد حسن السلامي أو غير مسئولة ،
مع ما لهذا البحث من الأثر في جواز هذا الخصم
أو عدم جوازه ، وفي إلزام المحكوم عليهما
سألني الذكر بكامل التعويض الذي قدرته المحكمة
أو بالباقي منه بعد انقاصه بمقدار ما كانت دفعته
الحكومة للمدعية بالحق المدني (الطاعنة) وهي
إذ أغفلت هذا البحث يكون قد شاب حكمها
القصور بما يعيبه ويستوجب نقضه ، ولا يرد على
ذلك بأن هذا الوجه لم يذكر في أسباب الطعن ،
مادام أنه يندرج في عموم السبب السابع الذي
تنعى فيه المدعية بالحق المدني على الحكم لإجراء
هذا الخصم وإفادة المحكوم عليهما على محمد
حسين ومحمد حسن السلامي به ، ومن ثم يكون
هذان الوجهان من أوجه الطعن في محلهما ،
ويتعين نقض الحكم في خصوصهما ، وإعادة
القضية إلى محكمة جنایات مصر للفصل فيها مجددا
من دائرة أخرى وذلك بالنسبة لمسؤولية الحكومة
عن فعل المحكوم عليهما سألني . الذكر وبالنسبة
إلى جواز أو عدم جواز خصم المبلغ الذي احتسبته
المحكمة مقابلا لما قدرته الحكومة ودفعته كعاش
استثنائي ومكافأة للمدعية بالحق المدني كريمة
إبراهيم فرغل عن نفسها وبصفتها .

(القضية رقم ٢٠٤٦ سنة ٢٤ في بالهيئة السابقة) .

٣١٣

١٤ مارس سنة ١٩٥٥

أ - بلاغ كاذب . خلوه عن اتهام صريح بالقتل
مبين . ذكر المبلغ اسم المبلغ ضده عند سؤاله في التحقيق .
يكفي لتحقق الجريمة .
ب - بلاغ كاذب . تحقيق كذب البلاغ أو صده ،
مؤكد إلى المحكمة .

المبادئ القانونية

١ - إن جريمة البلاغ الكاذب تتحقق وإن خلا البلاغ الكاذب من اتهام صريح إلى شخص معين متى كان المبلغ قد أفصح أمام السلطة التي قدم إليها البلاغ عند سؤاله في التحقيق عن اسم المبلغ منه .

٢ - إن البحث في كذب البلاغ أو صحته وتحقيق ذلك أمر موكل إلى المحكمة تفصل فيه حسبما يتكون به اقتناعها .

(القضية رقم ٢٠٥٧ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٣١٤

١٤ مارس سنة ١٩٥٥

اختلاس أشياء مجهولة . متى تم الجريمة ؟

المبدأ القانوني

إن جريمة اختلاس الأشياء المجهولة تتم بمجرد عدم تقديم المجهولات عن هي في عهده للمكلف يبيعها في اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ .

(القضية رقم ٣ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٣١٥

١٤ مارس سنة ١٩٥٥

سلاح . الترخيص بميازته . مدة سريته . الأثر الذي يترتب على عدم تجديدده . (القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩) .

المبدأ القانوني

إن أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ تحظر إحراز الأسلحة وميازتها بغير ترخيص

وتجعل هذا الترخيص ساريا لمدة سنة واحدة وما لم يجدد لمدة أخرى فإنه ينقضى من تلقاء نفسه بانقضاء هذه المدة دون حاجة إلى إصدار قرار بذلك من جهة الإدارة .

(القضية رقم ٤ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٣١٦

١٤ مارس سنة ١٩٥٥

استئناف . استئناف الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . يشمل الحكم النهائي .

المبدأ القانوني

إن استئناف الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن يشمل الحكم النهائي .

(القضية رقم ٧ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٣١٧

١٤ مارس سنة ١٩٥٥

١ - نقض . طعن لامصلحة منه . لاجدوى من إثارته . مثال .

ب - إثبات . الاعتراف الذي يصدر من المتهم على أثر تفتيش باطل . تقديره . هو من شئون محكمة الموضوع . الاعتماد عليه رغم العدول عنه . جائز .

ج - إجراءاته . تجزئ المضبوطات . الإجراءات التي نصت عليها المواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ . أ . ج في هذا الشأن . إعمالها . لا يطلن .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان الحكم إذ دان المتهم بتهمة إجراز المخبر فقد اعتمد على الاعتراف الصادر منه أمام النيابة بإحرازه قطعة الخشيش المضبوطة معه باعتبارها دليلا مستقلا عن الأدلة المستفاد من الضبط والتفتيش فلا جدوى مما ينمى على الحكم

المبادئ القانونية

١ — إذا كان الطاعن (عسكري بالجيش) قد أبدى كتابة في الميعاد أثناء وجوده بالسجن بوحدة ما يفيد أنه يطعن في الحكم بطريق النقض وذلك بإقرار منه موقع عليه من قائد الكتبية بالاعتماد ، وقدم الأسباب بواسطة محاميه في الميعاد ، وكانت إدارة الجيش لم تبحث بالسجين الطاعن إلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم ليقرر بالطمع بالنقض أمام الموظف المختص ، ولم تطلب من ذلك الموظف الانتقال إلى مقر الوحدة لتلقى رغبة الطاعن ، فإن هذا الأخير كان في حالة عذر قهرى حال بينه وبين التقرير بالنقض بالطريق المرسوم بالقانون ، ويكون الطعن بالصورة التي قدم بها مقبولا شكلا .

٢ — إن معاون الجرم له قانونا حق تفتيش الركاب وأمتعتهم في حدود الدائرة الجرمية .

٣ — إذا كان الحكم قد اعتمد في إدانة المتهم بصفة أصلية على اعترافه الصادر منه في التحقيقات الأولية وبالجلسة وأخذ منه دليلا قائما بذاته مستقلا عن التفتيش ، فإن مصلحة المتهم فيما يجادل فيه من بطلان التفتيش تكون متفقية .

٤ — لمحكمة الموضوع أن تأخذ في الإذاعة بما تظمن إليه من أقوال الشهود وتطرح ماعداها دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب ما دام تقدير الدليل موكولا إليها .

(القضية رقم ٩ سنة ٢٥ قى بالهيئة السابقة)

من رفض الدفع بطلانها .

٢ — إن تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم على أثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما ينتج عنها هو من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى وملايساتها ، ولها أن تعتمد في حكمها عليه رغم العدول عنه .

٣ — إن قانون الإجراءات الجنائية فيما نص عليه في المواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ من إجراءات متعلقة بتحرير المضبوطات . إنما قصد تنظيم العمل والحرص على عدم توهين الدليل دون أن يرتب على الإهمال في ذلك أى بطلان . وتقدير حصول تغيير أو عبث بذاتية المادة المضبوطة هو من سلطة محكمة الموضوع .

(القضية رقم ٨ سنة ٢٥ قى بالهيئة السابقة)

٣١٨

١٤ مارس سنة ١٩٥٥

أ — قضا . طعن . عدم تمكن الطاعن من اتباع الإجراءات التي رسمها القانون للتقرير بالطمع بسبب وجوده بالسجن الجرمي . إبداءه رغبته كتابة في التقرير بالطمع أثناء وجوده بالسجن . تقديمه الأسباب في الميعاد بواسطة محاميه . قبول الطعن شكلا .

ب — تفتيش . معاون الجرم . تفتيش الركاب وأمتعتهم في حدود الدائرة الجرمية . يصح قانونا .
ج — تفتيش . قضا . طعن لمصلحة منه . لاجدوى من إثباته . مثال .

د — إثبات . أخذ المحكمة بما تظمن إليه من أقوال الشهود وطرح ماعداها دون بيان أسباب جاز .

٣١٩

١٩ مارس سنة ١٩٥٥

تفتيش . صدور أمر بتفتيش متهم ومنزله . يشترط القبض عليه بالقدر اللازم لتنفيذ الأمر المذكور . مثال لقيام حالة تلبس .

المبدأ القانوني

إذا كان الثابت أن الضابط دخل محل الطاعن بقصد القبض على متهم آخر صدر إذن النيابة بتفتيشه وتفتيش منزله ولم يكن بقصد تفتيش هذا المحل ، وكان له في سبيل تنفيذ الأمر الصادر من النيابة بتفتيشه أن يقبض عليه بالقدر اللازم لتنفيذ أمر التفتيش . وكان قد دخل المحل في الأوقات التي يباح فيها للجمهور أن يدخله ، وكان دخوله مقصورا على المكان الذي يسمح له بالدخول فيه — فإن دخوله يكون صحيحا ، فاذا ما شاهد الطاعن يلتقي مخدرا ، كان له تبعا لقيام حالة التلبس أن يقبض عليه ويفتشه .

(القضية رقم ١٠ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل ومحمود اسماعيل ومصطفى كامل واسحق عبد السيد ومحمود محمد مجاهد المستشارين) .

٣٢٠

١٩ مارس سنة ١٩٥٥

وصف التهمة . استناد المحكمة إلى التهمة واقعة جديدة لم يرد لها ذكر في قرار الإتهام . عدم تنبيهه إلى تغيير وصف التهمة لكي يبدى دفاعه في شأنه . إخلال بحق الدفاع .

المبدأ القانوني

متى كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على الطاعن

بأنه ضرب المجنى عليه عمدا بعصا على رأسه فأحدث به إصابة معينة هي التي نشأت عنها العاهة ، ثم تشككت المحكمة في نسبة هذه الواقعة إليه واقتنعت للأسباب التي أوردتها في حكمها بأنه قد اشترك مع آخرين فيما وقع على المجنى عليه من الضرب الذي ترك به إصابات بالرأس وأداته بذلك دون أن تسمع دفاعه إلا فيما يختص بالإصابة التي نشأت عنها العاهة ، فإن حكمها يكون معيبا لإخلاله بحق المتهم في الدفاع ، إذ كان يتعين عليها أن تنبهه إلى هذا التغيير لإبداء دفاعه في شأنه وذلك لاختلاف الواقعتين وإستناد واقعة جديدة إليه لم يرد لها ذكر في قرار الإتهام .

(القضية رقم ١١ سنة ٢٥ بالهيئة السابقة) .

٣٢١

١٩ مارس سنة ١٩٥٥

١ — إثبات . الأخذ بقول الشاهد في الجلسة يخالف قول آخر له في التحقيق دون بيان علة ذلك . جائر .

ب — وصف التهمة . تغييره من قتل عمد مع سبق الإصرار إلى ضرب أفضى إلى موت مع سبق الإصرار . استناد المحكمة في ذلك إلى ذات الواقعة التي كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة . عدم تنبيه المتهم إلى ذلك . لا إخلال بحق الدفاع .

المبادئ القانونية

١ — للمحكمة أن تأخذ بقول الشاهد في الجلسة وإن خالف قول آخر له في التحقيق دون أن تكون ملزمة ببيان علة ذلك .

٢ — إن مجرد تغيير وصف الفعل المستند للتهمة من جنائية قتل عمد مع سبق الإصرار إلى جنائية ضرب أفضى إلى موت مقترن بهذا الظرف

٣٢٣

٢١ مارس سنة ١٩٥٥

موظف . تعويض . المكافأة الاستثنائية التي تمنحها الحكومة لأحد موظفيها عن إصابته التي أقعدته عن العمل .
لأنه من حصوله على تعويض كامل جابر للضرر الذي لحقه . الجمع بين التعويضين كاملين . غير جائز .

المبدأ القانوني

إن المكافأة الاستثنائية التي تمنحها الحكومة لأحد موظفيها طبقاً لقانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٢٩ كتعويض عن الإصابة التي لحقته وأقعدته عن مواصلة العمل في خدمتها لا تحول دون المطالبة بحقه في التعويض الكامل الجابر للضرر الذي لحقه ، إذ أن هذا الحق يظل مع ذلك قائماً وفقاً لأحكام القانون المدني إذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطأ تسأل عنه الحكومة ، إلا أنه لا يصح للمضرور أن يجمع بين التعويضين لأن هذين الالتزامين متحدثان في الغاية وهي جبر الضرر جبراً متكافئاً له ولا يجوز أن يزيد عليه .
(القضية رقم ١٢٠٧ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وحسن داود وعمود اسماعيل واسحاق عبد السيد ومحمود محمد بنجاحد المستشارين) .

٣٢٤

٢١ مارس سنة ١٩٥٥

١ — إثبات . حرية المحكمة في تكوين عقيدتها من عناصر الدعوى . أخذها ببعض أقوال الشاهد دون البعض . جائز .
ب — ضرب أقصى إلى موت . حصوله من متهمين . عدم تعيين من منهما يحدث الإصابة التي أدت إلى الوفاة . توافر سبق الإصرار والترصد . يكفي لمساءلتهما معا عن النتيجة .

دون أن يتضمن التغيير واقعة جديدة غير الواقعة التي كانت مطروحة في الجلسة ودارت عليها المرافعة لا يعتبر إخلالاً بدفاع المتهم ، بل تكون المحكمة قد أجابته إلى بعض ما طلبه من اعتبار الواقعة مجرد مشاجرة لا تلاسها نية القتل ولا ظرف سبق الإصرار ؛ ومن ثم لا يصح النعي عايناً بأنها عدلت الوصف في حكمها على هذا النحو دون أن تنبه الدفاع إلى هذا التعديل .

(القضية رقم ١٦ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٣٢٢

١٩ مارس سنة ١٩٥٥

١ — حكم . تسببه . شروع في قتل عمد . نية القتل . استظهارها . مثال .
ب — تقص . طعن لامصلحة منه . لاجدوى من إثارته . مثال .

المبادئ القانونية

١ — يعتبر الحكم قد استظهر نية القتل ودال على توافرها إذا قال « إن نية القتل ظاهرة من استخدام المتهم آلة قاتلة (مطواة) وقد أصاب بها المجنى عليه إصابة جسيمة وفي مقتل وأوقف أثر الإصابة بتدارك المجنى عليه بالعلاج » .

٢ — لاجدوى للطاعن عما ينعاه على الحكم من قصور في التدليل على توافر نية القتل لديه إذا كانت العقوبة المحكوم بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الضرب العمد المنطبقة على المادة ٢٤٢/١ من قانون العقوبات .

(القضية رقم ١٨ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

المبادئ القانونية

- ١ - لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها بما تظمن إليه من عناصر الدعوى ولها في سبيل ذلك أن تأخذ ببعض أقوال الشاهد دون البعض الآخر ما دامت قد اقتنعت بما أخذت به .
- ٢ - إن مساءلة متهمين معا عن جريمة الضرب المفضى إلى الموت تكون صحيحة في القانون بغير تعيين من منهما المحدث للاصابة التي أدت إلى الوفاة مادام أن الحكم قد أثبت أنهما ارتكبا جريمةهما عن سبق إصرار وترصد .
- (القضية رقم ٢٢١٠ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

٣٣٥

٢١ مارس سنة ١٩٥٥

- ١ - تزوير في أوراق رسمية . متى يعتبر جنحة ؟
- ب - تزوير . تغيير الحقيقة في استمارات طلب الأسمدة . وصفه القانون .
- ج - تزوير . طرقه التي نص عليها القانون . اندراجها كلها تحت تعبير تغيير الحقيقة . عدم التمييز في العقاب بين طريقة وأخرى منها .

المبادئ القانونية

- ١ - إنه وإن كان تغيير الحقيقة في الأوراق الرسمية يعتبر جنائية وفقا لنصوص القانون العام ، إلا أنه إذا وجد نص يعاقب على هذا التغيير بعقوبة الجنح فانه يتعين اعتبار هذا التزوير جنحة بالتطبيق للمادة ٢٢٤ من قانون العقوبات التي تمنع بصريح نصها سريان أحكام التزوير العامة على الجرائم المنصوص عليها فيها أو في قوانين عقوبات خاصة .

٢ - إن المادة ١٣ من القرار رقم ٣ لسنة ١٩٤١ قد نصت في فقرتها الأولى على أنه يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أثبت في طلبه بيانات غير صحيحة أو غير في البيانات المثبتة في الطلب أو صادق على بيانات غير صحيحة مع علمه بذلك .

ثم صدر الأمر العسكري رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٤٢ ينص في مادته الأولى على أن يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من ذكر عمدا في الاستمارات الخاصة بطلب السماد من الهيئات المسكفة بذلك من الحكومة بيانات كاذبة عن المساحات الزراعية التي يباشر زراعتها أو عن أنواع الزراعة التي يباشر زراعتها ويعاقب بنفس العقوبة كل عمدة أو شيخ بلد أو موظف يشهد بصحة البيانات مع علمه بكذبها ... ،

وقد صدر بعد ذلك قرار وزير النوين رقم ٦٣٣ لسنة ١٩٤٥ ونص في المادة السابعة منه على نفس العقوبات التي نصت عليها المادة الأولى من الأمر ٢٥٣ التي سبق ذكرها . ويستفاد من هذه النصوص أن الشارع فرض لتغيير الحقيقة في استمارات طلب الأسمدة منذ صدور القرار رقم ٣ لسنة ١٩٤١ عقوبة الجنحة ولم يخرج جريمة التزوير في هذه الاستمارات من مصاف الجنح حتى بعد أن رفع بالأمر رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٤٢ حد عقوبتي الحبس والغرامة المقررتين لها ، مما يستقرأ منه أن الشارع حدد نوع هذه

الجريمة واعتبرها جنحة في كل الأحوال .

٣ — إن طرق التزوير التي نص عليها القانون تندرج كلها تحت مطلق التعبير بتغيير الحقيقة الذي يعاقب عليه القانون ولم يميز الشارع في العقاب بين طريقة وأخرى من هذه الطرق بل سوى بينها جميعها في الحكم ولا يسوغ في العقل أن يكون ارتكاب التزوير بإحدى هذه الطرق جنائية فإذا وقع بغيرها كان جنحة ما دام يتحقق بأى منها معنى تغيير الحقيقة المعاقب عليه .

(القضية رقم ٢٩ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٣٢٦

٢١ مارس سنة ١٩٥٥

١ — تفتيش . تقدير جدية التحريات التي تسبق الاذن بالتفتيش . موكل إلى سلطة التحقيق تحت رقابة محكمة الموضوع .

ب — إجراءات . تحريز المضبوطات وفضها . الإجراءات التي نص عليها القانون في هذا الشأن . الغرض منها . مخالفتها . لا بطلان .

ج — مواد مخدرة . توقيع العقوبة المنصوص عنها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . مناطه . قصد التعاطي . تقديره . موضوعي .

المبادئ القانونية

١ — إن تقدير جدية التحريات (التي تسبق الاذن بالتفتيش) موكل إلى سلطة التحقيق تحت رقابة محكمة الموضوع .

٢ — إن القانون حين نص على الإجراءات الخاصة بتحريز المضبوطات وفضها إنما قصد

تنظيم العمل والمحافظة على الدليل لعدم توهين قوته في الإثبات ولم يرتب على مخالفتها بطلاناً ، وإذن فيكفي أن تقتنع المحكمة بأن المضبوطات لم يحصل بها عيب .

٣ — إن توقيع العقوبة المخالفة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ يكفي فيه مجرد الاحراز ما لم يثبت المتهم أنه إنما أحرز المخدر بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي أو يثبت ذلك القصد للمحكمة من العناصر المطروحة أمامها ؛ وتقدير قيام هذه الحالة التيسيرية أو عدم قيامها مسألة موضوعية .

(القضية رقم ٢٢ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٣٢٧

٢١ مارس سنة ١٩٥٥

إثبات . خبير . قيام طبيب غير الذي ندبه المحكمة بتفريغ الجثة . لا يؤثر في سلامة الحكم ما دامت المحكمة قد اطمأنت إلى عمله .

المبدأ القانوني

إن قيام طبيب آخر من قسم الطب الشرعي بتفريغ الجثة غير رئيسه الذي ندبه المحكمة لا يؤثر في سلامة الحكم ما دام أن المحكمة قد اطمأنت إلى عمله وإلى الأقوال الأخيرة التي أبداهها الطبيب الشرعي الذي سبق له أن أوقع الكشف على المصاب وما دام تقدير الدليل موكولاً إليها .

(القضية رقم ٢٦ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٣٢٨

٢١ مارس سنة ١٩٥٥

شهاده زور . عدول الشاهد عما أبداه من أقوال كاذبة بعد توجيه تهمة شهادة الزور إليه وقبل قفل باب المرافعة . إدائته على الرغم من عدوله . خطأ .

المبدأ القانوني

إذا كان الشاهد قد عدل في الجلسة عما سبق له أن أبداه من الأقوال الكاذبة إلى ما قرره في شهادته الأولى وجاء عدوله بعد توجيه تهمة شهادة الزور وقبل قفل باب المرافعة في الدعوى فإن إدائته على جريمة شهادة الزور لا تكون صحيحة في القانون .

(القضية رقم ٣٠ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٣٢٩

٢١ مارس سنة ١٩٥٥

حكم . تسببه . غش . ركن العلم . مثال للقصور في استظهاره .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم إذ عرض لعلم الطاعن بالغش قال د وحيث إن الحاضر عن المتهم قرر بجلسته اليوم أن ركن العلم غير متوفر لدى المتهم وهو دفاع مردود بأن المتهم يمارس تجارة الملوحة ويضيف إليها الفلفل ومواد أخرى ملوثة لا تشابه المواد المذكورة بالقانون فهو على علم بهذه المواد وبذلك يكون ركن العلم متوفرا لديه ، وكان الثابت من الحكم أن الطاعن تاجر بقالة لا ملوحة ولم يبين الحكم كيف خلص إلى أن الطاعن هو الذي أضاف بنفسه

المواد الملونة إلى الفلفل الأحمر ولم يرد على شهادة مقدمة منه دالة على شرائه المادة المضبوطة بسعر يزيد على سعر الفلفل الأحمر ، فإن الحكم يكون قاصرا في البيان قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ٣٢ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٣٣٠

٢١ مارس سنة ١٩٥٥

١ — إهانة الجريمة المنصوص عنها في المادة ١٣٣ ع . الصور التي تحقق بها . اشتغال الأفعال أو البارات المستعملة على معنى الإساءة أو الساس بالشعور أو الفس من الكرامة . يكفي لتوافر الجريمة . توافر العلانية . غير لازم .

ب — تذف في حق موظف عمومي . ادعاء التهم بسلامة نيته . لا يفي به من العقاب ما دام قد عجز عن إثبات حقيقة ما أسنده إلى الموظف .

ج — تذف في حق موظف عمومي . ركن العلانية . متى يتوافر ؟

المبادئ القانونية

١ — إن جريمة الإهانة التي توجه إلى موظف عمومي أثناء تأدية وظيفته أو بسبب تأديتها والإهانة التي تقع على محكمة قضائية أو إدارية أو مجلس أو على أحد أعضائها أثناء انعقاد الجلسة كما تتحقق بمحكم المادة ١٣٣ من قانون العقوبات بالإشارة أو القول أو التهديد في مواجهة المتهدي عليه تتحقق كذلك بواسطة التلغراف أو التليفون أو الكتابة أو الرسم بموجب المادة ١٣٤ من القانون المذكور على أن يكون عقابها في الحالات الأخيرة طبقا للفقرة الأولى من المادة ١٣٣ المشار إليها ، ولا يشترط

متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .

٣ — للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بقول شاهد في إحدى مراحل التحقيق وتطرح قولاً آخر له لا تطمئن إليه .

٤ — إذا دخل ضابط وكونستابل منزل متهم صدر بتفتيشه إذن من النيابة فشهدا بمجرد دخولهما شخصاً آخر يخرج من إحدى الغرف ويبقى بلباقة كانت في يده على الأرض فظهر منها الحشيش ، ثم حاول الهرب فالتقطها الضابط وتعقب الكونستابل هذا الشخص وقبض عليه ، فإن القبض يكون قد تم صحيحاً نتيجة وجوده في حالة تلبس باحراز مخدر تخلى عنه بإرادته .

(القضية رقم ٢١ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة مصطفى قاضل وحسن داود ومحمد ابراهيم اسماعيل واسحاق عبد السيد ومحمد عبد الرحمن يوسف المستشارين) .

٣٣٣

٢٢ مارس سنة ١٩٥٥

١ — بلاغ كاذب . القصد الجنائي . ما الذي يشترط لتوافره ؟

ب — حكم . تسييه . بلاغ كاذب . التدليل على توافر القصد الجنائي بتقصير المتهم في إقامة الدليل على صحة البلاغ وتسرع فيه . قصور .

المبادئ القانونية

١ — يشترط لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ عالماً

لتوفر الإهانة أن تكون الأفعال أو العبارات المستعملة مشتملة على قذف أو سب أو إسناد أمر معين بل يكفي أن تحمل معنى الإساءة أو المساس بالشعور أو الفض من الكرامة .

٢ — إن ما يدعيه المتهم بالقذف في حق موظف عمومي من سلامة نيته لا يعفيه من العقاب ما دام قد عجز عن إثبات حقيقة ما أسنده إليه .

٣ — يكفي لتوافر ركن العلانية في جريمة القذف في حق موظف عمومي أن يصل المكتوب إلى عدد من الناس ولو كان قليلاً بتداول نسخة واحدة متى كان ذلك نتيجة حتمية لعمل القاذف .

(القضية رقم ٣٦ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٣٣١

٢٢ مارس سنة ١٩٥٥

١ — إجراءات . الأصل فيها الصحة .

ب — إجراءات . كاتب التحقيق . ندب غيره في حالة الضرورة . جائز . تقدير حالة الضرورة . متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .

ج — اثبات . شاهد . الأخذ بقول له في إحدى مراحل التحقيق دون قول آخر . جائز .

د — قبض . صورة واقعة تلبس باحراز مخدر تجيز القبض قانوناً .

المبادئ القانونية

١ — الأصل في الإجراءات الصحة .

٢ — يجوز ندب غير كاتب التحقيق المختص في حالة الضرورة وتقدير هذه الحالة

بكذب الوقائع التي أبلغ عنها وأن يكون متتويا الكيد للبالغ ضده .

٢ — إن مجرد تقصير المتهم في إقامة الدليل على صحة البلاغ وتسرع فيه لا يؤدي في العقل والمنطق إلى ثبوت علم المتهم بكذب البلاغ ولا يدل على أنه قصد به الكيد للبالغ ضده والاضراب به وإذن فالحكم الذي يدل على توافر القصد الجنائي في جريمة تبلاغ الكاذب بتقصير المتهم في إقامة الدليل على صحة البلاغ وتسرع فيه يكون قد شابه قصور يبطله ويستوجب نقضه .

(القضية رقم ٣٣ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وحسن داود ومحمود اسماعيل واسحق عبد السيد ومحمود محمد مجاهد المستشارين) .

٣٣٣

٢٨ مارس سنة ١٩٥٥

نقض . طعن النيابة في قرار غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى . ممن يقبل ؟

المبدأ القانوني

إن المادة ١٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية لا تجيز الطعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى إلا للنائب العام . كما أن المادة ٣٦ من قانون نظام القضاء لا تجيز ذلك إلا للمحامى العام في دائرة اختصاصه أو لمن يكون لديه توكيل خاص منه . وإذن فإذا كان الثابت من تقرير الطعن أن الذي قرر به في قلم الكتاب هو رئيس نيابة الفيوم دون أن يكون معه

توكيل خاص صادر إليه من النائب العام أو المحامى العام فإن الطعن يكون غير مقبول لرفعه من غير ذى صفة .

(القضية رقم ٦٠ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وحسن داود ومحمود اسماعيل ومصطفى كامل واسحق عبد السيد المستشارين) .

٣٣٤

٢٨ مارس سنة ١٩٥٥

قتل مقترن . عدم تحديد الاقتران بوقت معين مادامت الأفعال المقترنة متميزة .

المبدأ القانوني

إن القانون لا يشترط أن يكون قد مضى بين جريمة القتل العمد والجناية الأخرى التي اقترنت بها قدر معين من الزمن ما دامت الجنايتان قد نتجتا عن أفعال متعددة تميزها بعضهما عن بعض بالقدر الذي تكون به كل منهما جريمة مستقلة .

(القضية رقم ٤٤ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٣٣٥

٢٨ مارس سنة ١٩٥٥

١ — نقض . طعن لامصلحة منه . لاجدوى من آثاره . مثال .

ب — إثبات . اعتراف . تقدير الدليل المشتمل منه . مسألة موضوعية .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان ما أثبتته المحكمة يدل على أن المتهم كان في حالة تلبس تبرر القبض عليه وتفتيشه قانونا فلا يجدي به النعى بأن اسمه لم يكن

٣٣٧

٢٨ مارس سنة ١٩٥٥

اجراءات . قاض لم يسمع المرافعة . اشتراكه في
المدولة . بطلان الحكم .

المبدأ القانوني

إن المادة ٣٣٩ من قانون المرافعات تنص
على أنه « لا يجوز أن يشترك في المدولة غير القضاة
الذين سمعوا المرافعة وإلا كان الحكم باطلا ،
وإذن فإذا كانت المحكمة بعد أن سمعت المرافعة
أمرت بحجز القضية للحكم لجلسة أخرى وخصصت
للخصوم في تقديم مذكرات في خلال مدة معينة
وفي هذه الجلسة استبدل بأحد القضاة قاض آخر
وقررت المحكمة مد أجل الحكم لجلسة أخرى وفي
هذه الجلسة الأخيرة أصدرت المحكمة الحكم في
الدعوى مشككة من الهيئة السابقة فيكون أحد
القضاة قد اشترك في المدولة دون أن يكون من
بين الهيئة التي سمعت المرافعة وبالتالي يكون الحكم
باطلا .

(القضية رقم ٦١ سنة ٢٥ بالهيئة السابقة) .

٣٣٨

٢٨ مارس سنة ١٩٥٥

تعمين . استخراج دقيق قبح صاف غير مطابق
للمواصفات المقررة . تحليل عينات الدقيق . وجوب حصوله
بطريق النخل والتحليل الكيميائي مما طبقا للمادة ١٧
من القرار الوزاري رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ .

المبدأ القانوني

إن المادة ٤ من القرار الوزاري رقم ٢٥٩
لسنة ١٩٤٧ المعدلة بالقرار رقم ١٥٧ لسنة
١٩٥١ ثم بالقرار ٣٢ لسنة ١٩٥٣ قد أوجبت

واردا في الأمر الصادر من النيابة بالفتيش .
٢ — إن تقدير المحكمة للدليل المستمد من
الاعتراف هو من المسائل الموضوعية التي تستقل
هي بالفصل فيها .

(القضية رقم ٥٣ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٣٣٦

٢٨ مارس سنة ١٩٥٥

تحقيق . قبض . تلبس . صورة واضحة .

المبدأ القانوني

إذا كان المتهم قد قبض عليه أثناء تعلقه
بالأجزاء الخارجية لمربة السكة الحديدية محاولا
تسلقها للوصول إلى سطحها ، وهي مخالفة
منصوص عليها في المادتين الرابعة والخامسة من
قرار ٤ من مارس سنة ١٩٢٦ الخاص بنظام
السكك الحديدية ، فإن هذا القبض يكون قد تم
صحيحاً طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٣٨ من
قانون الإجراءات الجنائية التي تجيز لرجال السلطة
العامة في الجرائم المتلبس بها ، أن يحضروا المتهم
ويسلبوه إلى أقرب مأمور من مأموري الضبط
القضائي ، إذا لم تمكن معرفة شخصيته ، وإذن
فإذا كان الحكم قد عول على هذا القبض وعلى
ما تلاه من شم رائحة الأفيون تنبعت من جيب
المتهم واعتباره متلبسا بإحراز هذه المادة وأدائه
تأسيسا على هذا الدليل ، فإنه يكون حكما سليما
لا يخالفة فيه لأحكام القانون .

(القضية رقم ٥٤ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

والتدليس هي جريمة عمدية يشترط لقيامها ثبوت القصد الجنائي ، وهو علم المتهم بالغش الحاصل في الشيء المتفق على بيعه وأنه تعمد إدخال هذا الغش على المشتري . وإذن فإذا كان الحكم قد قال « إن التاجر ملزم بحكم مهنته أن يضمن حالة بضائعه التي يضعها في محله أو التي يتعهد بتوريدها للغير ، وأن تكون متمشية مع حقيقةها ، ولذلك فالتاجر ملزم باتخاذ ما يلزم للتحقق من صحة صفات بضائعه ومعرفة حقيقةها معرفة تامة وذلك قبل أن يسلمها للجمهور أو لعميله ... وأنه يكفي لقيام جريمة الغش تسليم بضائع مختلفة عن البضائع التي اتفق عليها ، — فإن هذا الذي ذكره الحكم لا يؤدي إلى ثبوت علم المتهم بالغش ومن ثم يكون الحكم قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

(القضية رقم ١١٢٥ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وحسن داود ومحمود اسماعيل ومصطفى كامل واسحق عبد السيد المستشارين) .

٣٤٠

٢٩ مارس سنة ١٩٥٥

تبيد . شيء له قيمة عند صاحبه . حصول عبث بملكه بعد تسلمه بمقتضى عقد ائتمان . يكفي لقيام جريمة التبيد .

المبدأ القانوني

يكفي لقيام جريمة التبيد قانونا حصول عبث بملكية الشيء المسلم بمقتضى عقد الائتمان ، وأن يكون لهذا الشيء قيمة عند صاحبه .

(القضية رقم ١١٣٣ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة) .

م - ٤

على أصحاب المطاحن والمستولين عن إدارتها والمرخص لهم في استخراج دقيق القمح الصافي أن ينتجوا الدقيق مطابقا لمواصفات معينة ، كما نصت المادة ١٧ من القرار المذكور على أن يكون فحص عينات الدقيق والردة بطريق النخل والتحليل الكيمائي معا ، ولا تعتبر نتيجة التحليل إلا إذا كانت المخالفة في نسبتين على الأقل من النسب الثلاث المذكورة في المادة الرابعة . وإذن فالحكم الذي يدين صاحب مطحن ومديره في جريمة استخراج دقيق صاف غير مطابق للدواصفات المقررة مستندا في ذلك إلى ما ثبت من نتيجة التحليل من أن عينات الدقيق المأخوذة من مطحنهما غير مطابقة للقرار الوزاري رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ ، دون أن يبين مضمون هذا التحليل ، وهل روعي في عينات الدقيق ما تقتضيه به المادة ١٧ من القرار الوزاري آنف الذكر من وجوب حصوله بطريق النخل والتحليل الكيمائي معا — فانه يكون قاصرا قصورا يستوجب نقضه .

(القضية رقم ١٠٥ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٣٣٩

٢٩ مارس سنة ١٩٥٥

غش . جريمة خدع المشتري . القصد الجنائي فيها . ماهيته . العلم . مثال للقصور في استظهاره .

المبدأ القانوني

إن جريمة خدع المشتري المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع الغش

يأذار متهم بأن يسلك سلوكا مستقيما يكون
غير جائز .

(القضية رقم ٣١ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٣٤٢

٢٩ مارس سنة ١٩٥٥

اثبات . شاهدة . ذكر المحقق في محضره انها كانت
تذكر أقوالا خارجة عن الموضوع وأنه يرى أن بها
ضعفا في قواها العقلية . لا يؤثر على صحة الاستدلال بأقوالها
مادامت المحكمة قد اطمأنت اليها وذكرت ما يؤيدها
من بينات وقرائن .

المبدأ القانوني

إن صحة استدلال المحكمة بأقوال الشاهدة
لا يؤثر فيها ما نقله الحكم من ملاحظة أثبتتها
المحقق في محضره من أنها كانت تذكر أقوالا
خارجة عن الموضوع وما تراهي له في ذلك من
أن بها ضعفا في قواها العقلية . مادامت المحكمة
قد اطمأنت إلى صحة أقوالها وذكرت من
البيئات والقرائن ما يؤيد هذه الأقوال .

(القضية رقم ٤٨ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة)

٣٤١

٢٩ مارس سنة ١٩٥٥

متفردون ومثبه فيهم . الحكم بالإتذار طبقا
لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . هو
حكم غير قابل للطعن حتى بد صدور قانون الإجراءات
الجنائية . علة ذلك .

المبدأ القانوني

إن المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٨
لسنة ١٩٤٥ تنص على أن الحكم الصادر بإتذار
المشتبه فيه بأن يسلك سلوكا مستقيما غير قابل
للطعن وهذا المرسوم بقانون المذكور هو تشريع
خاص تضمنت نصوصه قواعد استثنائية ولاسيما
إلى إلغاء أحكامه إلا بتشريع ينص على هذا
الإلغاء ، ولا يستفاد هذا المعنى من المادة ٤٢
من قانون الإجراءات الجنائية ، ولا من المادة
الرابعة من قانون الاصدار . لأن النص العام
لا يلغى ضمنا النص الوارد في قانون خاص . ومن
ثم فإن الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر

قضاء محكمة النقض المدنية

٣٤٣

٣ مارس سنة ١٩٥٥

تنفيذ عقارى . نزع ملكية المدين من حصة في منزل لدين نفقة شرعية . ثبوت أن المدين يمتلك حصة أخرى ويقم فيها . التحدى في هذا الخصوص بالمادة ٢/١٠ من لائحة اجراءات تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية الصادرة في ١٤ من أبريل سنة ١٩٥٧ . على غير أساس .

المبدأ القانوني

إذا كان المدين الذى نزع ملكيته من حصة في منزل وفاء لدين بنفقة شرعية يمتلك حصة أخرى في نفس المنزل ويسكن فيها بالفعل . فلا محل لتحديه بالفقرة الثانية من المادة العاشرة من لائحة الاجراءات الواجب اتباعها في تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية الصادرة في ١٤ من أبريل سنة ١٩٥٧ التى تنص على عدم جواز بيع منزل السكنى ، ويستوى في ذلك أن تكون الحصة التى يقيم فيها مفرزة أو شائعة في العقار جميعه .

المحكمة

.... من حيث إن الطعن بنى على ثلاث أسباب :
يتحصل السبب الأول في أن الحكم المطعون فيه مخالف للقانون من وجهين . الوجه الأول أن الطاعن — في سبيل الاستدلال على انحصار سكناه في المنزل محل النزاع — قدم إلى محكمة

ثاني درجة عقد بيع مؤرخا هـ من نوفمبر سنة ١٩٣٩ وثابت التاريخ بوفاة أحد البائعين فاطمة السيد غيث ، أى قبل تاريخ نزع الملكية في ١٠ من أغسطس سنة ١٩٤٠ ، إلا أن الحكم المطعون فيه قرر أن هذا العقد مصطنع ، لأن فاطمة السيد غيث لم تشترك في إصدار عقد البيع ، وجاء توقيعها ببصمة ختمها على ذيل العقد في مكان غير طبيعي . وما قرره الحكم مخالف للثابت في الأوراق إذ أن اسم البائعة ورد في صدر العقد ، وجاء توقيعها في مكان طبيعي . والوجه الثاني أن المحكمة إذ قررت أن العقار المتنازع عليه عبارة عن منزلين : أحدهما وهو الجزء القبلي يسكنه الطاعن وإخوته ، والآخر وهو الجزء البحري يشمل الجزء المزروع ملكيته استنادا إلى دعوى القسمة وإلى تقرير الخبير وإلى العقود المشار إليها في الحكم . في حين أن ما قرره الحكم لا سند له في الأوراق . ذلك لأن العقد الصادر من عبد الحميد اسماعيل عبد المحسن إلى أخواته ووالدته والمسجل في ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٣٧ ليس بحجة على الطاعن لأنه لم يكن طرفا فيه ، فضلا عن أنه صادر عن حصة في منزل وايس عن منزل قائم بذاته ، وأن الطاعن لم يكن ممثلا في دعوى القسمة رقم ١٧٧٧ سنة ١٩٤٧ فلا يحتج عليه بإجراءات تلك الدعوى ، وأما تقرير الخبير فان الثابت فيه أن العقار المتنازع عليه لا يشمل إلا على منزل واحد . ويتحصل السبب الثالث في أن الحكم

المطعون فيه مشوب بالقصور في التسبيب ، ذلك أنه خلا من التطبيق القانوني الذي أشار إليه الطاعن في عريضة استئنافه ، كما أهمل الرد على بعض دفاع الطاعن . مع ما له من أثر حاسم في الدعوى ، من ذلك ما يتعلق بعدم تمثيله في دعوى القسمة رقم ١٧٧٧ سنة ١٩٤٧ مدني شرعيين ؛ وبوضع يد الطاعن على العقار محل النزاع مؤيدا بشهادة الشهود الذين سمعتهم محكمة أول درجة وبتحقيقات الشكوى رقم ١٢٧٧ سنة ١٩٤٧ ، وبالحكم الصادر بين الطرفين في الدعوى رقم ٥٣٢ سنة ١٩٤٨ مدني المنصورة الذي قضى برفض دعوى المطعون عليه الثالث بطلب منع التعرض له في إقامة حائط بالمنزل محل النزاع . وبما أثبتته الخبير عبد الحميد غنيم بشأن وضع يد الطاعن على المنزل المذكور .

ومن حيث إن هذين السببين مردودان بأن الحكم المطعون فيه إذ قرر بأن الطاعن حين نزع ملكيته من ١٣٣ مترا و ٣٣ سنتي في المنزل السكائن بشارع اسماعيل ركة ورسا مزادها على المطعون عليها الأولى في ١٠ من أغسطس سنة ١٩٤٠ ، كان يملك حصة أخرى في هذا المنزل وهي التي يقيم فيها . استند في ذلك إلى أن الثابت من الاطلاع على عقد البيع المؤرخ ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٣٧ والمسجل في ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٣٧ الصادر من عبد الحميد اسماعيل عبد المحسن إلى حميدة وهانم وفيمة بنات اسماعيل عبد المحسن وإلى والدتهن فاطمة السيد غيث أنه يتضمن بيع ٩٣٥٠ مترا عبارة عن حصة محددة في المنزل رقم ١٠ بشارع اسماعيل ركة ، وقد دل تقرير الخبير عبد الحميد محمد غنيم الذي ندبته المحكمة على أن هذا العقد ينطبق على

جزء يقع بالجهة القبليّة الغربية من العقار محل النزاع ، وقد قبل المطعون عليه الثالث تحديد هذا العقار كما هو وارد بالعقد المذكور ، وذلك في الدعوى رقم ١٧٧٧ سنة ١٩٤٧ مدني شرعيين وأنه يبين من ذلك أن هذا المقدار أصبح منزلا مستقلا ، وأثبت الخبير أن هذا الجزء وهو قسم من العقار المتنازع عليه مسقوف وبه أبواب ونوافذ ، ومشغول بسكنى الطاعن وأخواته ، وأما القسم البحري الذي وقع في حصة المطعون عليه الثالث في دعوى القسمة المشار إليها فيشمل الجزء المنزوع ملكيته ، وهو ما اشتراه بمقتضى العقدين المؤرخين في ٤ من مايو سنة ١٩٤٧ و ٢١ من يونيو سنة ١٩٤٧ وأن أغلبه غير مسقوف وليس به أبواب ونوافذ وهو بحالة لا يصلح معها للسكنى . ولما كانت فاطمة السيد غيث توفيت في ١٢ من مارس سنة ١٩٤٠ فإن ابنا الطاعن يرثها في حصة مما اشترته مع بناتها بالعقد السابق الإشارة إليه . ويبين من هذا الذي قرره الحكم أن الطاعن وقت أن نزع ملكيته من ١٣٣٣٣ مترا في المنزل السكائن بشارع اسماعيل ركة ورسا مزادها على المطعون عليها الأولى في ١٠ من أغسطس سنة ١٩٤٨ كان يملك حصة أخرى في هذا المنزل آلت إليه بطريق الميراث عن والدته فاطمة السيد غيث التي توفيت في ١٢ من مارس سنة ١٩٤٠ وكانت قد تملك هذه الحصة بمقتضى عقد البيع الصادر لها من عبد الحميد اسماعيل عبد المحسن والمسجل في ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٣٧ وأن الحصة المذكورة صالحة للسكنى ويقيم فيها الطاعن فعلا مع أخواته ، وذلك على خلاف المقدار المنزوع ملكيته . وهذا الذي قرره الحكم لا خطأ فيه .

ذلك متى كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن والدته الطاعن فاطمة السيد غيث اشترت مع أخوات الطاعن ما مساحته ٩٣ متر و ٥٠ سم في المنزل رقم ١٠ شارع ركة ، بمقتضى العقد المؤرخ ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٣٧ والمسجل في ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٣٧ ، وقد آلت إلى الطاعن حصة في هذا المنزل بطريق الميراث عن والدته التي توفيت في ١٢ من مارس سنة ١٩٤٠ قبل نزع ملكيته من المنزل محل النزاع في ١٠ من أغسطس سنة ١٩٤٠ وقد أثبت الخبير المهندس عبد الحميد محمد غنيم في تقريره ، أن الحصة المبيعة إلى والدته الطاعن وبناتها تنطبق على جزء يقع في الجهة القبليّة الغربية من أصل مساحة العقار موضوع النزاع ، إذ تحددت ملكيته بمقتضى دعوى القسمة رقم ١٧٧٧ سنة ١٩٤٧ شرين ، وأن القسم البحري منه غير معروش ، وليس به أبواب أو شبابيك على الفتحات الموجودة به . هو يعتبر مهجورا غير مسكون . أما القسم القبلي منه فهو مسقوف ومشغول بسكن الطاعن وأخواته . كما أثبت الخبير أن عقد البيع المخر في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٣٩ والصادر من والدته الطاعن وأخواته ينطبق على منزل آخر كائن بشرين بشارع هارون الرشيد وبعيد كل البعد عن العقار موضوع النزاع . ومن ثم فلا محل للتحدي بالفقرة الثانية من المادة العاشرة من لائحة الإجراءات الواجب اتباعها في تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية الصادرة في ١٤ من أبريل سنة ١٩٠٧ التي تنص على أنه لا يجوز بيع منزل السكنى ، متى كان الثابت مما سلف بيانه أن الطاعن يملك حصة في عقار صالح للسكنى وأنه يقيم فيه فعلا . وذلك بخلاف الحصة المبيعة التي

هي عبارة عن مكان لا يزال مهجورا . وأما القول بأن الطاعن لم يكن ممثلا في دعوى القسمة رقم ١٧٧٧ سنة ١٩٤٧ . فلا يحتاج عليه بالإجراءات التي تمت في تلك الدعوى . فلا يغير من الواقع وهو أن الطاعن قد آلت إليه حصة في العقار الكائن بشارع اسماعيل ركة بطريق الميراث عن والدته . وأنه يقيم فيه فعلا . فيستوى أن تكون هذه الحصة مفرزة أو شائعة في العقار جميعه . وأما ما يعيبه الطاعن على الحكم المطعون فيه ، إذ قرر أن العقد المخر في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٣٩ والصادر منه ومن والدته وأخواته يبيع المنزل الواقع بشارع هارون مشكوك في صحته . وأنه مصطنع لخدمة الدعوى بدليل أن المستأنف (الطاعن) يزعم أن المنزل المبيع بموجب هذا العقد مخلف عن والده وأن البيع صدر من جميع الورثة . في حين أن الأم — فاطمة السيد غيث — وهي إحدى الورثة — لم تشترك في إصدار البيع . وقد جاء توقيعها ببصمة ختمها على ذيل العقد في مكان غير طبيعي مما يشعر إلى أنه قد قصد به اكساب العقد صفته الجدوية وثبوت التاريخ . في حين أن اسم البائعة ورد في صدر العقد . وجاء توقيعها في مكان طبيعي . ما يعيبه الطاعن على الحكم في هذا الخصوص غير مجد . ذلك أنه متى كانت الدعامة الأساسية التي أقام عليها الحكم قضاءه هي أن الطاعن يملك حصة في عقار معد للسكنى وأنه يقيم فيه وهو بخلاف الحصة المنزوع ملكيتها فلا يؤثر في هذه النتيجة أن يكون للطاعن ووالدته وأخواته منزل آخر في شارع هارون الرشيد وأنهم تصرفوا فيه بالبيع في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٣٩ أي قبل حكم رسو المزداد . متى كان

الطاعن لا يزال يملك حصة في منزل آخر ويقيم فيه حتى تاريخ رسو المازاد .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الطاعن دفع ببطلان إجراءات نزع الملكية بعدم استيفاء إجراءات النشر والإعلان طبقاً للقانون حتى أن الطاعن لم يدر عنها شيئاً إلا حين رفعت دعوى القسمة في سنة ١٩٤٧ وتقدم طالباً تدخله خصماً ثالثاً فيها . فلما رفض طلبه أقام هذه الدعوى . إلا أن المحكمة رفضت هذا الدفع استناداً إلى ما ورد في الصورة التنفيذية للحكم الشرعى رقم ٢٧٦ سنة ١٩٣٧-١٩٣٨ من أنه أعلن للطاعن في ٦ من أكتوبر سنة ١٩٣٨ وتأشراً عليها بما انتهت إليه إجراءات نزع الملكية والبيع التي اتخذتها المطعون عليها الأولى وأن الطاعن أقر هذه الإجراءات وصرح للمطعون عليها الأولى بصرف المبلغ المودع لذمته وأخواته والمحجوز عليه لصالحها تحت يد مصلحة المساحة . في حين أنه ليس في الأوراق ما يفيد أن الطاعن صرح للمطعون عليها الأولى بصرف هذا المبلغ وعلى فرض صدوره فهو لا يدل على إقراره بإجراءات نزع الملكية . والأوراق المقدمة لا تدل على استيفاء الإجراءات التي توجبها المادة ١١ من لائحة تنفيذ الأحكام الشرعية التي تنص على أن يجرى المماون الحجز على العقار بحضور شيخ الحارة أو العمدة أو من ينوب عنهما بصفة مؤقتة وبحضور أحد الأعيان ... فليس هناك محضر حجز عقارى مستوف للشروط المذكورة . وأما التأشير على الحكم الشرعى بحصول توقيع الحجز على العقار المملوك للدين وبيعه وفاء لدين النفقة المحكوم به ، فلا يقوم بذاته دليلاً على توقيع الحجز طبقاً للقانون .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم المطعون فيه إذ قرر صحة إجراءات نزع الملكية فقد استند في ذلك إلى أنه يبين من الاطلاع على الصورة التنفيذية للحكم الشرعى رقم ٢٧٦ سنة ١٩٣٧-١٩٣٨ شريين أنه أعلن إلى الطاعن في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٣٨ وتأشراً عليه في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٠ بما انتهت إليه إجراءات نزع الملكية التي اتخذتها المطعون عليها الأولى وفاء للتجمد لها من النفقة بمقتضى هذا الحكم ، وقد أقر الطاعن نفسه ما اتخذته من إجراءات وصرح لها بصرف المبلغ المودع لذمته وأخواته والمحجوز عليه لصالح المطعون عليها الأولى تحت يد مصلحة المساحة ، وذلك في ١١ من أغسطس سنة ١٩٤١ فليس له أن يدعى بعد ذلك أنه لم يعلم بهذه الإجراءات ، يضاف إلى ذلك أن المطعون عليها الأولى قدمت الصورة التنفيذية للحكم الشرعى والوقائع المصرية التي تدل على أن إجراءات النشر تمت وفقاً للقانون . وقد تأكد ذلك بما جاء بالحكم الصادر في القضية رقم ٥١٣ سنة ١٩٤٨ شريين الشرعية من أن الاتفاق الذي تم بين الطاعن والمطعون عليها الأولى في ١١ من أغسطس سنة ١٩٤١ — وهو تاريخ الطلاق — كان نتيجة محاسبتهم معا على ما يتجمد لها من النفقة حتى تاريخ الطلاق وقد اعتبر الطرفان أن ما حصلت عليه المطعون عليها الأولى نتيجة لما اتخذته من إجراءات نزع الملكية ، وما صرح الطاعن لها بصرفه من المبلغ المحجوز تحت يد مصلحة المساحة والمناجم وفاء لهذا التجمد ، وبذلك أصبحت ذمة الطاعن بريئة ، ويستفاد من ذلك أن الطاعن وافق على البيع وأجازه ، ويبين من ذلك أن إجراءات نزع ملكية الطاعن

في أصل الإعلان وصورته كل ما اتخذ من خطوات في سبيل إتمام الإعلان وتسليم الصورة وفقاً للقانون ، وكان إثبات هذه البيانات هو من الإجراءات الجوهرية التي نص عليها القانون للتحقق من صحة الإعلان ، فإن إغفالها يترتب عليه بطلان الإعلان لمن وقعت المخالفة في حقه ويتعين على المحكمة مراعاة ذلك من تلقاء نفسها في غيبته .

٢ — إذا كان المطعون عليه الذي وقع إعلانه باطلاً قد قدم مذكرته في الميعاد القانوني فإنه لا يصح له التمسك ببطلان إعلانه إلا إذا بين وجه مصلحته في التمسك به .

٣ — متى كان موضوع الطعن هو نزاع حول بطلان عقد بيع صادر من مورث باعتباره بيعاً وقائياً يخفى رهناً وهو بطلان غير قابل بطبيعته للتجزئة فإن بطلان إعلان الطعن لبعض المطعون عليهم من ورثة البائع وضرورة الحكم نهائياً بالنسبة إليهم يستتبع بطلانه في حق جميع المطعون عليهم إذ لا يتصور أن يكون البيع صحيحاً بالنسبة لبعض الورثة وباطلاً بالنسبة للآخرين .

المحكمة

وحيث إنه يبين من أصل ورقة إعلان تقرير الطعن ، أنه أعلن إلى المطعون عليها الثانية الست نظيرة بشارة أفلاديوس في يوم الثلاثاء ٢٤ يولييه سنة ١٩٥١ بمحل إقامتها بيندر قنا مخاطباً مع زوجها قواد خير المقيم معها لغيابها . أما فيما يختص بباقي المطعون عليهم . فقد اكتفى المحضر بأن أثبت في أصل الإعلان

من العقار محل النزاع قد تمت وفقاً للقانون ، وأن الطاعن قد أقر هذه الإجراءات بعد حصول البيع استناداً إلى الأسباب السابق بيانها — وليس فيما أورده الحكم ما يخالف الثابت في الأوراق أو لا يتأدى من مدلولها .

و من حيث إنه يبين عما تقدم أن الطعن على غير أساس مما يستوجب رفضه .

(القضية رقم ٣٠٧ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وسليمان ثابت وكيل المحكمة وأحمد العروسي ومحمد قواد جابر ومحمد عبد الواحد على المستشارين) .

٣٤٤

٣ مارس سنة ١٩٥٥

١ — نقض . طعن . إعلان . عدم إثبات المحضر الخطوات التي سبقت تسليم الصورة إلى جهة الإدارة . بطلان الإعلان . على المحكمة أن تنقض بذلك من تلقاء نفسها إذا غاب المطعون عليه .

ب — نقض . طعن . إعلان . المطعون عليه الذي أعلن إعلاناً باطلاً قد قدم مذكرته في الميعاد القانوني . شرط تمسكه ببطلان الإعلان في هذه الحالة . أن يبين وجه مصلحته في التمسك بهذا البطلان .

ج — نقض . طعن . موضوع الطعن هو النزاع على بطلان بيع صادر من المورث باعتباره يخفى رهناً . موضوع غير قابل للتجزئة . بطلان إعلان بعض الورثة بالاعتماد . بطلان الطعن بالنسبة لجميع الورثة .

المبادئ القانونية

١ — متى كان المحضر قد أثبت في أصل الإعلان أنه أعلن المطعون عليه مخاطباً مع شيخ البلدة لامتناع وكيله دون أن يذكر بالتفصيل الخطوات التي اتخذها لتسليم الصورة لجهة الإدارة ، وكانت المادة ١٢ من قانون المرافعات توجب على المحضر أن يبين بالتفصيل وفي حينه

أنه أعلنهم في نفس اليوم والساعة د مخاطباً مع شيخ البلد أحمد شحات لامتناع وكيلهم فؤاد خير بتوكيل رقم ٨٢٨ توثيق قنا لسنة ١٩٤٩، دون أن يذكر بالتفصيل الخطوات التي اتخذها لتسليم الصورة لجهة الإدارة وإتمام الإعلان على هذا الوضع بخالفاً في ذلك حكم الفقرة الأخيرة من المادة ١٢ من قانون المرافعات التي توجب على المحضر أن يبين بالتفصيل وفي حينه في أصل الإعلان وصورته كل ما اتخذ من خطوات في سبيل إتمام الإعلان وتسليم الصورة وفقاً للقانون — ولما كان لإثبات هذه البيانات هو من الاجراءات الجوهرية التي نص عليها القانون للتحقق من صحة الإعلان، فإن إغفالها يترتب عليه بطلان الإعلان لمن وقعت المخالفة في حقه، ويتعين على المحكمة مراعاة ذلك من تلقاء نفسها في غيبة المطعون عليه الذي بطل إعلانه.

د وحيث إن المطعون عليه الرابع وإن كان إعلانه وقع باطلاً لما تقدم ذكره شأن في ذلك شأن باقي المطعون عليهم عدا الثانية، غير أنه وقد قدم مذكرته في الميعاد، لا يصح له التمسك ببطلان إعلانه إلا إذا بين وجه مصلحته في التمسك به، وهو ما لم يقدم ببيانه (الطعن رقم ٧٦ لسنة ١٩ ق المحكوم فيه بجلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥١).

د وحيث إنه وقد اتضح بما سبق بيانه أن إعلان تقرير الطعن وقع باطلاً بالنسبة للمطعون عليهم عدا الثانية والرابع، فإنه يتعين البحث في أثر هذا البطلان فيما يتعلق بقبول الطعن شكلاً.

د وحيث إنه ثابت من الأوراق أن الدعوى رفعت أصلاً من الطاعنين بطلب إبطال عقد

البيع المصدق على توقيعاته في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٢٣ والمسجل في ٣٠ منه والمتضمن بيع الطاعن الأول والطاعنتين الثالثة والرابعة لمورث المطعون عليهم المنزل الموضح بصحيفتها واعتباره كأن لم يكن، وقد أقام الطاعنون دعواهم تأسيساً على أن هذا البيع إنما هو في حقيقته بيع وفائي يخفى رهناً مما نصت المادة ٣٢٩ من القانون المدني القديم على بطلانه، وقد قضت محكمة قنا الابتدائية في ٢٧ من يناير سنة ١٩٤٧ برفض دعوى الطاعنين وأيدتها محكمة استئناف أسيوط في قضائها هذا بحكمها المطعون فيه. ويبين بما تقدم ذكره أن موضوع الطعن إنما هو نزاع يدور حول بطلان البيع الصادر إلى مورث المطعون عليهم، على اعتباره أنه بيع وفائي يخفى رهناً، وهو بطلان غير قابل بطبيعته للتجزئة.

د وحيث إنه لكي يكون الطعن في هذه الحالة مقبولاً شكلاً، يجب أن تتخذ إجراءاته وأن يتم إعلانه صحيحاً وفقاً للقانون لجميع الخصوم فيه، بحيث إذا بطل الطعن لبطلان إعلانه، وأصبح بذلك الحكم المطعون فيه نهائياً لمن لم يصح إعلانه من المطعون عليهم، يبطل الطعن تبعاً للباقيين؛ ذلك أنه لا يتصور أن يكون البيع موضوع النزاع صحيحاً بالنسبة لبعض الورثة من المطعون عليهم وباطلاً بالنسبة للآخرين (طعن رقم ٢٥٠ لسنة ٢٠ ق المحكوم فيه بجلسة ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣).

د ومن حيث إن هذا البطلان الذي يشوب الطعن هو بما يجب على المحكمة مراعاته من تلقاء نفسها عملاً بالمادة ٤٣١ من قانون المرافعات

الإعترض على هذه الصفة في المرافعة الشفوية. المادة ٤٤٠ مرافعات .

ب — نقض . طعن . الخصوم في الطعن . اندماج شركة في أخرى اندماجا كاملا . حق الشركة الداخلة في الطعن في الأحكام الصادرة باسم الشركة المندمجة . حق محكمة النقض في البحث لأول مرة في هذا الاندماج وما يقدم من أوراق اثبات له .

ج — نقض . طعن . سبب جديد . اعتراض دائمي الشركة المندمجة على واقعة الاندماج . عدم جواز ابدائه في المرافعة الشفوية . المادة ٤٤٠ مرافعات .

د — حكم . القبول المانع من الطعن فيه . شرطه . مثال .

هـ — دعوى . خصومة . انقطاع الخصومة . تعريفه . جواز التنازل عن التمسك به . مثال . اندماج شركة في أخرى اندماجا كاملا . سير الخصومة باسم الشركة المندمجة بد الاندماج . ثبوت أن اجراءات التقاضي وما استلزمته من نفقات تمت بعلم الشركة الداخلة . عدم جواز تحديدها بانقطاع الخصومة بسبب الاندماج .

و — عقد . التزام . التزام تعاقدى باحترام حق ارتفاق بالصرف . التجاء المدين للجهات الإدارية لتعريضه مخرجه مخالفة ضده وتنفيذ الحكم الصادر فيها وتنظية المصرف بطريقة تعطيل التزامه التعاقدى . وجوب اعتباره مسئولاً عن الإخلال بالتزامه . لا ينبر من ذلك أن يكون تنفيذ حكم المخالفة قد تم تحت إشراف مندوب فى من قبل النيابة متى كان المدين هو الذى أشرف فعلا على التنفيذ .

ز — عقد . التزام . قوة الأمر المقتضى . التزام باحترام حق ارتفاق بالصرف وتهدد المدين بأنه اذا أراد تنظية المصرف بمواسير فيجب أن تزيد سعتها من المتر . حكم جنائى ألزم المدين بتنظية المصرف بمواسير لا تقل سعتها عن متر . تنظية المصرف بمواسير سعتها متر فقط . الزام المدين بإعادة تنظية المصرف بمواسير تزيد سعتها عن المتر وفقا لالتزامه التعاقدى . لا إخلال بحجية الحكم الجنائى .

ح — عقد . مسئولية . التزام . مجرد عدم تنفيذ المدين لالتزامه التعاقدى يكون ركن الخطأ . لا ينفى سوى اثبات القوة القاهرة أو خطأ الدائن . المادة ١١٩ مدنى قديم .

ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا . (القضية رقم ٣٠٨ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمود عياد ومحمد أمين زكى المستشارين) .

٣٤٥

٣ مارس سنة ١٩٥٥

شفعة . حق الشفعة في ظل القانون القديم . ثبوته الشفيع ولو كان المشتري حائزا لما يجعله شفيعا . القيد الوارد بالمادة ٩٣٦ من القانون المدنى الجديد . لا يسرى على الماضى .

المبدأ القانونى

إنه وفقا لنص الفقرة الأولى من المادة الأولى والمادة الثامنة من قانون الشفعة القديم على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، يثبت حق الشفعة ولو كان المشتري حائزا لما يجعله شفيعا . وإذن فانه يكون للشريك على الشيوع أن يطلب الشفعة ولو كان المشتري هو الآخر شريكا على الشيوع مع مراعاة باقى نصوص المادة الثامنة المشار اليها ، ولا محل للتحدى بنص المادة ٩٣٦ من القانون المدنى الجديد لأنه نص مستحدث يتعارض القيد الوارد به ، مع عموم نص الفقرة الأولى من المادة الأولى من قانون الشفعة ولا يتفق مع ما يستفاد من نص المادة الثامنة من هذا القانون .

(القضية رقم ١١٨ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٣٤٦

١٠ مارس سنة ١٩٥٥

ا — نقض . طعن . سبب جديد . اعتراف المظنون عليه في مذكرته بصحة « الطاعن » . عدم جواز

قاطعة ، ومن ثم فانه لا يفترض كنتيجة للخضوع للتنفيذ الجبرى لحكم نهائى لأن الأحكام الانتهاية واجبة التنفيذ بحكم القانون

ه - انقطاع الخصومة حالة يقررها القانون لمصلحة الخصم الذى لم يمثل فى الدعوى فلا تتحقق إلا حيث يكون الخصم غير ممثل فى الخصومة بنفسه أو بمن ارتضى نيابته عنه ، ويصح لمن شرع لمصالحته الزول عن المنسك بآثاره . وإذن ففى كانت دعوى قد رفعت على شركة تضامن وأثناء سيرها اندمجت الشركة المدعى عليها اندماجا كلياً فى شركة مساهمة ومع ذلك ظلت الإجراءات تسير باسم الشركة المندجة وقد اقتضى سير الخصومة أكلافاً ونفقات كلفت بها المحكمة الشركة المندجة فدفعتها ، ولما صدر عليها الحكم الابتدائى رفعت عنه استئنافاً تولاه محام غير المحامى الذى مثلها أمام محكمة أول درجة ، كما أن الشركة الداجة هى التى مثلت أمام المحضر عند تنفيذ الحكم ولم تعترض بعدم تمثيلها فى الخصومة ، ولما كانت كل هذه الإجراءات التى اتخذت والاكلاف التى دفعت فى توارىخ تالية للاندماج السكى تقطع بأن الذى اتخذها فعلاً هى الشركة الداجة فانه لا يقبل منها التحدى بانقطاع سير الخصومة بسبب الاندماج .

٦ - إذا تعهد شخص باحترام حق ارتفاق بالصرف مقرر على عقاره لمصلحة جيرانه بموجب اتفاق عقد بين الطرفين وأنه إذا أراد تغطية المصرف منعا لانتشار الباعوض فعليه وضع

ط - نقض . طعن . سبب الطعن . القضاء بما لم يتطلبه المصوم . هو سبب الالتماس لا الطعن بالنقض .

المبادئ القانونية

١ - إذا اعترفت المطعون عليه فى مذكرته بصفة مدير الشركة الطاعنة كمثل لها ، فانه لا يجوز له الاعتراض على هذه الصفة فى مرافعة الشفوية ذلك أن هذا الاعتراض فطسلاً عن مناقضته للاعتراف الوارد بالمذكرة فهو قول جديد لا يصح ابدائه فى المرافعة الشفوية وفقاً للمادة ٤٤ من قانون المرافعات .

٢ - إذا اندمجت شركة تضامن فى شركة مساهمة اندماجا كلياً تنهى به شخصيتها وتؤول به بما لها وما عليها للشركة المساهمة ، فان الشركة الداجة تكون قد خلفت الشركة المندجة فى ذمتها المالية بخلافه عامة تبين لها حق الطعن فى الأحكام الصادرة باسم الشركة المندجة سواء تحققت هذه الخلافة قبل أو بعد صدور تلك الأحكام ، وليس ثبت ما يمنع محكمة النقض فى هذه الحالة أن تبحث لأول مرة فى صفة هذا الخلف وما يقدم من أوراق لم يسبق عرضها على محكمة الموضوع أثباتاً لهذه الخلافة .

٣ - تمسك دائى الشركة المندجة بعدم جواز الاحتجاج عليهم بواقعة الاندماج لا يصح ابدائه فى المرافعة الشفوية متى كانوا لم يتمسكوا به فى مذكرتهم وذلك وفقاً للمادة ٤٤ من مرافعات .

٤ - الرضا الذى يمتنع معه الطعن فى الحكم يجب أن يكون صريحاً واضحاً وأن تكون دلالة

القانون المدني القديم الذي لا يختلف في هذه الناحية عن القانون الجديد .

٩ - القضاء بما لم يطلبه الخصوم هو سبب للطعن بطريق الالتباس لا الطعن بالنقض .

المحكمة

د... من حيث إن المطعون عليهم دفعوا بعدم قبول الطعن : أولا - لرفعه من غير ذي صفة . ثانيا - لسابقة قبول الحكم المطعون فيه والرضا به ، وأضافوا في مراجعتهم الشفوية أن صفة مصطفى سباهي كممثل للشركة الطاعنة « رئيس مجلس إدارتها » غير ثابتة بأوراق الطعن ، ولأن التوكيل المقدم منه متضمنا هذه الصفة ، لا يدل بذاته على ثبوت هذه الصفة ولا يغني عن وجوب تحقيقها ، ولأن وظيفة كاتب التصديقات هي مجرد التصديق على التوكيل لا تحقيق الصفات .

د ومن حيث إنه فيما يتعلق بصفة مصطفى سباهي كممثل لشركة سباهي الصناعية المساهمة لخيوط الغزل والمنسوجات ، فإن الطاعنين قدموا بملف الطعن صورة عرقية مذكورا بها أنها مطابقة للأصل من محضر الجمعية العمومية غير العادية للشركة الصناعية المساهمة لخيوط الغزل والمنسوجات تتضمن ما اتخذته الجمعية العمومية من قرارات اقتضاهما اندماج شركة تضامن سباهي في هذه الشركة المساهمة المشار إليها ومنها تغيير اسم هذه الشركة باسم شركة « سباهي الصناعية لخيوط الغزل والمنسوجات » ، ونقل المركز العام للشركة من القاهرة إلى منطقة السيوف بأسكندرية وورد بالبند التاسع من محضر الجلسة المذكورة « تفويض رئيس مجلس إدارة الشركة مصطفى سباهي ، في اتخاذ إجراءات النشر

مواسير تزيد سعتها على المتر وبطريقة فنية تضمن سير المياه سيرا عاديا ولكنه لم ينفذ التزامه بل عمد إلى التخلص منه بالاتجاه للجهات الإدارية لتحرير محضر مخالفة ضده ولما صدر الحكم فيها نقده بوضع مواسير وإن كانت لا تخالف في اتساعها مقتضى حكم المخالفة إلا أنها أقل سعة مما تعهد به وما يقتضيه التزامه من ضمان عدم الأضرار بالمتقنين ، فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتبره مسئولاً عن الإخلال باتزامه التعاقدى لا يكون قد خالف القانون ، ولا يغير من ذلك أن يكون تنفيذ الحكم الصادر في المخالفة قد تم تحت إشراف مندوب من قبل النيابة العمومية متى كان الحكم قد أثبت أن المدين هو الذى أشرف فعلا على التنفيذ .

٧ - متى كان التزام المدين باحترام حق الارتفاق بالمصرف يقتضى تغطية المصرف بمواسير تزيد سعتها عن المتر ، وكان الحكم الصادر في المخالفة قد ألزمه بتغطية المصرف بمواسير لا تقل سعتها عن المتر فإنه إذ نفذ حكم المخالفة بتغطية المصرف بمواسير سعتها متر فقط فإن يكون قد خالف التزامه التعاقدى ويكون الحكم المطعون فيه إذ ألزمه بإعادة تغطية المصرف وفقا لما يقتضيه التزامه التعاقدى لم يخل بحجية الحكم الجنائى .

٨ - مجرد عدم تنفيذ المدين لالتزامه التعاقدى يعتبر في ذاته خطأ موجبا للمسئولية التي لا يدروها عنه إلا لإثباته قيام القوة القاهرة أو خطأ الدائن وإلى هنا كانت تشير المادة ١١٩ من

وتعديل نظام الشركة وفقا للأوضاع المقررة في الفقرة الرابعة من المادة ٥٣ من نظام الشركة وإجراءات القيد وتدوين البيانات بالسجل التجارى وغيرها من الإجراءات القانونية التى تقتضيها التعديلات آنفة الذكر، ثم وقع على هذه الصورة العرفية مصطفى سباهى بصفته رئيس مجلس إدارة الشركة الصناعية للغزل والمنسوجات على أنها صورة مطابقة للأصل كما قدموا صورة من الوقائع المصرية بالعدد ١٦٤ الصادر في ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٥ تتضمن نشر المرسوم بتغيير اسم الشركة بمناسبة اندماج شركة تضامن «سباهى لإخوان» فيها، وأشير في ديباجة المرسوم المذكور إلى محضر الجمعية المشار إليه ثم إعلان نشر موجز المحضر المذكور في ذات عدد الوقائع المصرية وقدموا كذلك صورة من مستخرج رسمى من السجل الدائم يتضمن أن شركة «سباهى لإخوان» التى قيدت في السجل التجارى منذ ١١ من أبريل سنة ١٩٣٥ قد شطب قيدها بمناسبة اندماجها في الشركة الصناعية المساهمة لخيوط الغزل والمنسوجات منذ أول يناير سنة ١٩٤٥.

«ومن حيث إنه يبين من هذه الأوراق أن الطعن رفع من مصطفى سباهى بصفته رئيسا لمجلس إدارة شركة سباهى المساهمة لخيوط الغزل والمنسوجات ولا محل للشك في صفة نيابته عن الشركة المذكورة. ذلك لأن صورة محضر جلسة الجمعية العمومية المذكور بها أنها مطابقة للأصل ولو أنها صورة عرفية لمحرر عرفى، إلا أن المطعون عليهم يسلون بمطابقتها للأصل وذلك بإقرارهم في مذكرتهم المقدمة بملف الطعن، بأن الدعوى مرفوعة من مصطفى سباهى بصفته رئيس مجلس إدارة الشركة الصناعية المساهمة لخيوط الغزل والمنسوجات، على أن هذا التقرير

الوارد بمذكرتهم المشار إليها لا يبيع لهم أن يبدووا في مرافعتهم الشفوية الاعتراض على صفة مدير الشركة، إذ فضلا عن أن هذا الاعتراض يعتبر مناقضا لأقوالهم الواردة في المذكرة، فهو قول جدير لا يجوز إبدائه في المرافعة الشفوية أمام هذه المحكمة وفقا للفقرة الثالثة من المادة ٤٤ من قانون المرافعات.

(عن الدفع بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه من غير ذى صفة)

«ومن حيث إن حاصل ما يقوله المطعون عليهم في بيان هذا الدفع، إنه من القواعد المقررة، أنه لا يجوز الطعن بالنقض إلا من كان طرفا في الخصومة أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه وبصفته التى كان متصفا بها في هذا الحكم، ولما كانت الدعوى الحالية قد رفعت من المطعون عليهم ابتداء على شركة تضامن سباهى لإخوان وأن استئناف الحكم الابتدائى رفع من ذات شركة سباهى لإخوان وظلت هذه على منازعتها في الخصومة أمام محكمة الاستئناف حتى صدر الحكم المطعون فيه، فإذا كان الطعن في هذا الحكم قد قدم من شركة سباهى المساهمة لخيوط الغزل والمنسوجات أو من الإخوة الثلاثة «طاهر وعبد الحميد ومصطفى سباهى» بصفاتهم الشخصية ولم تكن هذه الشركة المساهمة ولا واحد من هؤلاء الإخوة ممثلين في الخصومة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه — يكون غير مقبول لتقديمه من غير ذى صفة ولا يشفع في قبوله ما قالوه من أن شركة تضامن سباهى لإخوان قد اندمجت منذ أول يناير سنة ١٩٤٥ في شركة سباهى المساهمة للغزل والمنسوجات وأن هذا الاندماج يترتب عليه فناء شركة تضامن سباهى لإخوان فناء يمحى به شخصيتها القانونية وتؤول بمقتضاه أصول

تلك الشركة وخصومها إلى الشركة المساهمة « الداجية ، وتختلف فيها لها وما عليها وأن أثر هذه الخلافة ليترب في القانون ولو لم يرد في شأنه اتفاق خاص ومع ذلك فقد تقرر هذا الاندماج في محضر جلسة الجمعية العمومية للشركة المساهمة ، وأن هذه الخلافة التي ترتبت على هذا الاندماج تبيح للشركة الطاعنة بحكم القانون والاتفاق أن تتولى الطعن على الحكم الصادر ضد الشركة المنقضية باعتبارها خلفا خاصا لهذه الشركة الأخيرة والخلف الخاص كخلف العام في خصوص ما تناوله الخلافة بما يجعل صفة الشركة المساهمة في تولى الطعن قائمة ومصلحتها فيه ظاهرة — لا يشفع كل هذا في ثبوت صفة الشركة المساهمة في الطعن . ذلك لأن للاندماج في القانون التجارى أنواعا شتى ولكل نوع حكم خاص وشروط خاصة يجب أن تتحقق حتى يكون الاندماج صحيحا من الوجهة القانونية ، ولأن هذا الاندماج كما قالوا في مرافعتهم الشفوية لا يمكن أن يحتاج به دانتو الشركة المندجة إذا ما وقع أو تم بغير رضاهم ، ولأن هذا الاندماج يعتبر دعوى جديدة يجب أن تحقق و ليس مجال تحقيقها لأول مرة أمام محكمة النقض ، وبذلك يكون الطعن غير مقبول لتقديمه من الشركة المساهمة « الطاعنة ، ولا صفة لها فيه . كما أن باقى الطاعنين لم يكونوا ممثلين في الخصومة بصفاتهم الشخصية على ما سبق بيانه بل إن الخصومة كانت مرددة بين المطعون عليهم وشركة تضامن سباهى إخوان ممثلة في شخص مديرها دون هؤلاء الإخوة الثلاثة . ومن ثم يكون الطعن غير مقبول سواء من الشركة المساهمة أم من الإخوة الثلاثة لانعدام صفتهم فيه

« ومن حيث إن هذا الدفع مردود ، بأن شركة سباهى المساهمة يكون لها الحق في الطعن في الحكم إذا ثبت حقا أن شركة تضامن سباهى قد

اندجحت فيها اندماجا تنمحي به شخصيتها وتؤول به هذه الشركة بملها وما عليها للشركة المساهمة لأنها بذلك تكون قد خلفتها في ذمتها المالية خلافة عامة تبيح لها حق الطعن في الأحكام سواء تحققت هذه الخلافة قبل أو بعد صدور تلك الأحكام ، وليس هناك ما يمنع محكمة النقض في هذه الحالة أن تبحث لأول مرة في صفة هذا الخلف وما يقدمه من أوراق لم يسبق عرضها على محكمة الموضوع إثباتا لهذه الخلافة

« ومن حيث إنه يبين من الأوراق أن الشركة الطاعنة قدمت صورة من محضر جلسة جمعيتها العمومية غير الاعتيادية ثابت فيه حصول هذا الاندماج وأيلولة « أصول شركة تضامن سباهى إخوان إلى الشركة المساهمة الجديدة وأخذت هذه على عاتقها خصومها قبل الغير ، كما أن قرارات الجمعية العمومية تنازلت تغيير اسم هذه الشركة باسم شركة سباهى المساهمة لخيوط الغزل والمنسوجات ونقل المركز العام من القاهرة إلى منطقة السيوف بالاسكندرية وزيادة رأس المال بمبلغ ٢٢٥٠٠٠ جنيه وهذه الزيادة تعادل رأس مال شركة تضامن سباهى إخوان المندجة فيها إلى آخر ما جاء بالمحضر المذكور ، كما قدمت صورة من عدد الوقائع المصرية رقم ١٦٤ الصادر بتاريخ ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٥ يتضمن نشر المرسوم بالترخيص للشركة المساهمة الصناعية لخيوط الغزل والمنسوجات بتغيير هذه التسمية وجعلها « شركة سباهى الصناعية لخيوط الغزل والمنسوجات ، ومشار في دياجة هذا المرسوم إلى مرسوم التأسيس الأول لهذه الشركة « الداجية ، الصادر بتاريخ ٣١ من مارس سنة ١٩٤١ وإلى محضر جلسة الجمعية العمومية للشركة المذكورة بهيئة غير اعتيادية في أول يناير سنة

لا ترى المحكمة محلا للبحث في صفة المطعون عليهم في الاعتراض على الاندماج الذي تم — ومتى تقرر ذلك كان مقتضى ما تقدم جميعه ثبوت صفة الشركة المساهمة في تقديم هذا الطعن . ولما كان الطعن المقدم من الإخوة الثلاثة إنما قدم على سبيل الاحتياط ، وذلك في حالة عدم قبول الطعن من الشركة المساهمة ، وعلى ذلك لا يكون ثمة محل لبحث صفتهم في رفعه مادامت المحكمة قد انتهت إلى قبول الطلب الأصلي وهو الطعن المقدم من الشركة المساهمة ، ومن ثم يتعين رفض هذا الدفع .

(عن الدفع بعدم قبول الطعن لقبول

الطاعنين الحكم)

« من حيث إن هذا الدفع يتحصل فيما قاله المطعون عليهم أنهم قد أوقعوا الحيز في ١٥/٥/١٩٥١ تنفيذاً للحكم المطعون فيه وكان ذلك في مواجهة « وجيه البتانوني » أحد مديري الشركة الجديدة دون أن يبدى أمام المحضر اعتراضاً ما ، فدل بهذا على قبول الحكم قبولاً ضمناً ، كما أنه استشكل في تنفيذ الحكم المطعون فيه في خصوص ما قضى به من إزالة المواسير وإعادة التغطية بمقولة إن الحكم غامض وفي حاجة إلى تفسير من حيث طريقة هذه التغطية بعد الإزالة أما القضاء بالإزالة ذاتها فلا غموض فيها وقد حرر المحضر المباشر للتنفيذ محضراً بذلك في ٣١ مايو سنة ١٩٥١ وقد قضى برفض الإشكال من المحكمة التي أصدرت الحكم . وفي قبول الحكم بالإزالة وإعادة التغطية وقصر الاعتراض على طريقة هذه التغطية ليدل على الرضاء بالحكم المطعون فيه بما يمتنع معه قبول الطعن فيه .

« ومن حيث إن هذا الدفع مردود بأن الرضاء الذي يمتنع معه الطعن على الحكم ، يجب أن يكون صريحاً واضحاً ، وأن تكون دلالاته قطعية ، ولا يفترض كنتيجة للخضوع للتنفيذ

١٩٤٥ كما تضمن إعلاناً عن نشره وجز محضر الجمعية العمومية لمناسبة هذا الاندماج وتعديل رأس مال الشركة الجديدة . كما قدمت الشركة كذلك مستخرجاً رسمياً من السجل الدائم يتضمن أن شركة سباهي إخوان التي قيدت في السجل التجاري منذ ١١ من أبريل سنة ١٩٣٥ قد شطب قيدها بمناسبة اندماجها في شركة سباهي الصناعية لخيوط الغزل والمنسوجات منذ أول يناير سنة ١٩٤٥ — وبين من هذه الأوراق أنها صريحة وقاطعة في حصول الاندماج الشامل ، ويؤيد ذلك أن الإخوة الثلاثة الذين كانوا يكونون شركة تضامن سباهي إخوان مقرون في هذا الطعن بواقعة الاندماج وتمسكوا بها وبآثارها المترتبة عليها ومن ثم تكون واقعة الاندماج ثابتة وأشهرت وفقاً للقانون . وأما الاحتجاج بأن هذا الاندماج لا يواجه به المطعون عليهم باعتبارهم دائنين لشركة تضامن سباهي إخوان فردود بأن هذا القول لم يرد بدفاع المطعون عليهم في مذكراتهم فلا يقبل منهم إبداءه لأول مرة في مرافعتهم الشفوية وذلك تطبيقاً لنص المادة ٤٤٤ مرافعات — كما أنه لا يصح القول بأن هذا تفصيل لما ورد في المذكرات إذ كل ما جاء بمذكرتهم عن الاندماج « أن للانندماج في القانون التجاري أنواعاً شتى واسأل نوع حكم خاص وشروط خاصة يجب أن تتحقق حتى يكون الاندماج صحيحاً من الوجهة القانونية ، وهو كما يرى قول بجمل لا يكشف عن المقصود منه ولا ينطوي على التحدي بأن هذا الاندماج لا يصح أن يواجه به المطعون عليهم بوصفهم دائنين ، ولأن أوجه الدفاع التي يقدمها المطعون عليه يجب أن تكون مبنية على وجه صريح محدد يكشف بجلاء عن المقصود منه ، شأنه في ذلك شأن الطاعن في وجوب بيان أسباب الطعن بياناً نافياً للجحالة ، محددًا للمقصود منه ، وعلى ذلك

الجبرى ، لأن الأحكام النهائية واجبة التنفيذ بحكم القانون كما أن اعتراض ممثل الطاعنين على ما رآه هو من شبهة التعارض بين أجزاء الحكم الواحد كما حصل عند تنفيذ الحكم بالإزالة والتمضية لا يدل على الرضاء بالحكم بل على العكس يفيد قيام الاعتراض عليه ويؤيد ما استتبع ذلك من رفع إشكال إلى المحكمة التي أصدرت الحكم بطلب وقف التنفيذ ورفع نقض عن الحكم متضمنا طلب وقف تنفيذه ، وثقتنا حتى يفصل في الطعن ومفاد هذا كله الاعتراض على الحكم بما يتعين معه رفض هذا الدفع .

ومن حيث إن الطعن المأقدم من شركة سباهى المساهمة قد استوفى أوضاعه الشكلية فهو مقبول شكلا .

ومن حيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب يتحصل أولها - في وقوع بطلان في الإجراءات أثر في الحكم ، وقد اعتمد الطاعنون على تأكيده على المواد ٢٩٤ و ٢٩٧ و ٢٩٩ من قانون المرافعات الجديد التي تناولت موضوع « انقطاع الخصومة » ، وهي توجب متى وقع هذا الانقطاع ، وقف جميع الإجراءات التي كانت جارية في حق الخصوم وبطلان الإجراءات التي تحصل أثناء هذا الانقطاع ، وأن الانقطاع كما يقع بوفاة الشخص الطبيعي يتحقق كذلك بفناء الشخص الاعتباري ، وشركة تضامن سباهى إخوان التي كانت مختصة في الدعوى قد اندمجت أثناء سير الخصومة - منذ أول يناير سنة ١٩٤٥ في الشركة المساهمة الصناعية لخيوط الغزل بـ الملتسوجات ، وبهذا الاندماج انقطعت الخصومة وكان باطلا كل ماتم فيها من إجراءات بعد ذلك التاريخ بما في ذلك الحكم المطعون فيه وأن حكم الانقطاع في الخصومة يترتب عليه البطلان من تلقاء نفسه متى تحقق سببه ولو لم

يطلبه أحد ودون أن تقضى به المحكمة ، وليس ثمة في القانون ما يوجب - لوقوع هذا البطلان - أن يكون الطرف الآخر على هيئة من وقوع سببه أو أن يكون قد أعلن به ، لأنه يقع بقوة القانون كأثر حتمي للانقطاع ، وعلته أن الخصومة قد فقدت ركنا من أركانها بوفاة أحد أطرافها وأنه يلزم لكي تنصل الخصومة من جديد أن يدخل خلفاء المتوفى طبيعة أو حكا ليكونوا طرفا في الدعوى وإلى أن يتم هذا الإدخال تبقى الخصومة منقطعة بحيث إذا تم خلال فترة هذا الانقطاع أى إجراء ما فإنه يقع باطلا بحكم القانون والشركة المساهمة الجديد ، الطاعنة ، ظلت بعيدة عن الخصومة وإجراءاتها حتى صدر الحكم المطعون فيه فكان من حقها أن تتولى الطعن على الحكم الصادر في غيبتها وأن تتمسك بهذا البطلان وأثره الحتمي في القانون ، وهو ما يعتبر من الأسباب القانونية الصرف التي يجوز إبدائها والتمسك بها ولو لأول مرة أمام محكمة النقض . ومتى صح ذلك كان الحكم المطعون فيه قد شابه بطلان يستوجب نقضه .

ومن حيث إن انقطاع الخصومة حاله يقررها القانون لمصلحة الخصم الذي لم يمثل في الدعوى فلا تتحقق إلا حيث يكون الخصم غير ممثل في الخصومة بنفسه أو بمن ارتضى نيابته عنه ، وأنه يصح لمن شرع لمصلحته النزول عن التمسك بآثاره . ولما كان الثابت من الأوراق حصول اندماج شركة تضامن « سباهى إخوان » في الشركة المساهمة منذ أول يناير سنة ١٩٤٥ ، وكان هذا الاندماج كليا على ما سبق بيانه ، وكان بمقتضى اتفاق تم بين الشركتين المذكورتين ، وأن إجراءات الدعوى كانت قائمة قبل حصول الاندماج بين شركة تضامن « سباهى إخوان » ،

المندجة وبين المطعون عليهم رغم انقضاء شركة تضامن « سباهى إخوان » بالاندماج وظلت الإجراءات تسير باسم الشركة المندجة حتى قضت محكمة أول درجة بحكمين تهديدين في ١٩٤٥/٣/٢٧ و ١٩٤٦/٦/١٣ بنذب خيرين لمعاينة المصرف والمواسير التي وضعت فيه وقدرت لها أمانة لأداء هذه الأمور وكافت شركة « سباهى إخوان » المندجة بدفعها ، فدفعت ثم رفع بعد ذلك استئناف باسم شركة سباهى إخوان عن الحكم الابتدائي الصادر في الدعوى بتاريخ ١٩٤٧/٤/٢٧ وتولاه محام آخر غير المحامي المترافع عنها أمام محكمة أول درجة وثبتت وكالاته عنها — على ما أثبتته الحكم المطعون فيه — كل هذه الإجراءات اقتضت مصروفات دفعت في حينها مع ثبوت انقضاء ذمة شركة تضامن « سباهى إخوان » مما يقطع بأن الشركة المساهمة الداخلة هي التي قامت بدفع هذه الأكلاف في حينها ، كما أنه عند تنفيذ الحكمين التهديدين المشار إليهما حضر أمام الخبيرين من ينوب عن شركة « سباهى إخوان » المندجة وأبدى دفاعها أمامهما ، كما أن الشركة المساهمة هي التي مثلت أمام المحضر المباشر للتنفيذ عند توقيع الحجز التنفيذي بتاريخ ١٩٥١/٥/١٥ ولم تعترض بأنها لم تكن ممثلة في الحكم المطعون فيه والمطلوب الحجز بموجبه ، وأنها هي التي استشكلت في تنفيذ الحكم المذكور بالإزالة وإعادة التغطية وكان أساس استشكلها أن الحكم غامض وفي حاجة إلى تفسير لا على أساس أنها لم تكن ممثلة في الحكم المذكور — وكل هذه الإجراءات التي اتخذت في تواريخ تالية للاندماج الكلى الذي انقضت به شركة تضامن « سباهى إخوان » ، تقطع بأن الذي اتخذها فعلا إنما هي الشركة الداخلة أى شركة سباهى الصناعية المساهمة ،

فليس يقبل بعد هذا كله أن تنسك الشركة الطاعنة لهذه الإجراءات التي اتخذتها هي باسم الشركة المندجة « سباهى إخوان » وتتجاهل الوقائع السابق الإشارة إليها والتي تفيد أنها هي التي سيرات الإجراءات على هذا الوجه وارتضتها بما لا يبيح لها قانونا أن تزعم أن الخصومة قد انقطعت فور هذا الاندماج . يضاف إلى ذلك أن هذا السبب من النعي يتناقض مع رفع الطعن من الشركة المساهمة بوصفها طرفا في الحكم المطعون فيه على اعتبار أنها خلف لشركة تضامن « سباهى إخوان » إذ تقدمها بالطعن على هذا الاعتبار يفيد أنها كانت ممثلة في الدعوى أمام محكمة الاستئناف . أما والظاهر من وقائع الدعوى أن انقطاع الخصومة المدعى به يرجع إلى ما قبل صدور الحكم الابتدائي وقبل رفع الاستئناف من شركة « سباهى إخوان » الذي لو لم يكن في اعتبارها صحيحا وصادرا بمن يمثلها لوجب ألا يعتد به قبلها وعلى ذلك لا يصح اعتبارها طرفا في الحكم أمام محكمة الاستئناف ولما كان طعنهما على الحكم بطريق النقض غير مقبول — ومتى وضع ذلك وكانت الخصومة لم تنقطع على ما سلف بيانه ، يكون النعي بالبطالان في خصوص هذا السبب على غير أساس صحيح من القانون ويتعين رفضه .

« ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن تنفيذ حكم المخالفة رقم ١٥٧٨ سنة ١٩٤١ مركزية الرمل بوضع المواسير في المصرف إنما تم بمعرفة البوليس وبإشراف المهندس عبد الرحمن عرقي منتدبا لذلك من النيابة وقد ثبت بالمحضر المؤرخ ١٩٤١/٧/٥ الذي حرره مأمور قسم الرمل في خصوص هذا التنفيذ « أن عبد الرحمن عرقي كان يشرف على التنفيذ يوميا صباحا ومساء وكان يشرف على النظام ضابط المباحث على أفندي

عبد العزيز وقد تم العمل دون أن يتعرض أحد، وهذا الواقع الثابت قد مسخه الحكم المطعون فيه إذ قرر في أسبابه « أما كون التنفيذ ووضع المواسير بالمصرف كان بأمر النيابة وبإشراف المهندس « عرقي » الذي ندبته النيابة لذلك فإن التنفيذ الفعلي بوضع المواسير كان بمعرفة الشركة التي لا يخلوها من المسؤولية وجود شخص يشرف على العمل فلها هي أن تحاسبه على خطئه وتقصيره باعتباره الفنى المنتدب من جانبها ، وظاهر أن الحكم المطعون فيه قد مسخ هذا الثابت بقوله « إن التنفيذ الفعلي ووضع المواسير كان بمعرفة الشركة مع أن هذا الثابت ينطق بأن التنفيذ كان بمعرفة رجال الإدارة وبأمر من النيابة كما أن المسخ تناول ما ثبت في الأوراق من أن عبد الرحمن عرقي كان في هذا التنفيذ منتدبا من النيابة . إذ قال الحكم في خصوصه : « إن عرقي كان منتدبا من جانب الشركة ، وكان لهذا المسخ والتحريف أثره في الحكم لأن تحديد من الذي وضع المواسير هو بذاته الفعل المادى المسكون لركن الخطأ ، وحتى مع افتراض أن هناك مسؤولية عن هذا الخطأ فهي إنما تقع على عاتق المهندس « عرقي » كما نتناول الجهة التي ندبته . ومتى كان هذا مبلغ أهمية هاتين الواقعتين ، كان مسخهما وتحريفهما وإيرادهما في الحكم على غير وجههما الصحيح أمرا يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

« ومن حيث إن هذا النعى مردود : بأنه فضلا عن أنه ليس في الأوراق ما يقطع بأن رجال الإدارة هم الذين باشروا إجراء تنفيذ حكم المخالفة بوضع المواسير وعمل التغطية المطلوبة ، فإن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بمسألة الشركة على أساس إخلالها بالتعاقد وعدم رعاية حق ارتفاق

الصرف الذي التزمت به في عقد شرائها وأكدت احترامه بتعهداتها المتتالية في تحقيقات البوليس والنيابة التي أجريت في هذا الشأن دون اعتبار لمن قام بهذا التنفيذ أو أمر به ، إذ يقول الحكم « وكان في استطاعتها (الشركة) تنفيذ هذه الشروط الصحيحة قبل تحرير محضر المخالفة ولكنها لم تفعل عامدة حتى صدر حكم المخالفة حضوريا ثم استعانت بالنيابة لتنفيذه فنقلته بإشراف (عرقي) لتطمئن النيابة أنه لا يترتب عليه ضرر بالمنتفعين ، ثم يقول الحكم بعد ذلك « ولا يجدى الشركة في إخلال مسؤوليتها أن محضر المخالفة حرر بمعرفة مفتش الصحة ولا أن تنفيذه كان بأمر النيابة لأن الظروف تنادى بأن مفتش الصحة كان يقوم بواجبه في حدود القانون وليس له شأن إن كان يترتب على إجراء هذا العمل ضرر بحقوق الآخرين ، بل هذا شأن المسئول وهو الشركة . . وبين من هذا الذي أورده الحكم أن انتداب عبد الرحمن عرقي من النيابة للإشراف على التنفيذ لم يكن في رأى المحكمة ليبرا عن الشركة مسؤولية الإخلال بتنفيذ التزاماتها على ما يوجب عليها تعاقدما ؛ ذلك لأنه بمقتضى التزاماتها التعاقدية التي تتضمن وجوب احترام حق الصرف وعدم الإضرار بحق المنتفعين به ؛ فلا أهمية لانتداب عبد الرحمن عرقي من النيابة أو إشرافه على التنفيذ مادام أن هذا لا يسقط الالتزام العالق بذمة الشركة . ومتى تقرر ذلك فلا يضير الحكم وهو بضد تحديد مسؤولية الشركة عن إخلالها بالتزامها التعاقدى وتعهداتها اللاحقة — تزيده بقوله « إن عرقي كان منتدبا من جانب الشركة ، أو « أن لها أن تحاسبه عن خطئه وتقصيره باعتباره الفنى المنتدب من جانبها ،

متدائم ذلك لم يكن له أثر في أساس الحكم الذي أقيم عليه ولا في النتيجة التي انتهى إليها ، ومن ثم يكون النعى بالاسخ أو التحريف غير منتج مما يتعين معه رفض هذا السبب .

د ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد حمل الشركة المسؤولية الناشئة عن تغطية المصرف لأنها أضرت بالمطعون عليهم دون أن يقع من الطاعنين خطأ يستوجب ذلك قانوناً ؛ فإذا كانت هذه المسؤولية التي ترتبت على تغطية المصرف راجعة في نظر الحكم إلى العيب الفني الذي لا بس وضع المواسير فإنه يكفي لإعفاءهم من المسؤولية أنهم نزلوا في هذه التغطية عند رأى رجل الفن الذي تدبته النيابة وقد حان هذه المواسير وقد كفايتها وصلاحتها المهمة التي أعدت لها وكانت الشركة بهذا ملتزمة مسلك الرجل العاقل المتبصر اليقظ . وشرط الخطأ الموجب للمسؤولية أن يكون فاعله قد جانب الحيطة في تصرفه وقصر عن عناية الرجل اليقظ ، وهذا هو معيار الخطأ الواجب الاجتهاد في تقرير المسؤولية بنوعها ، تعاقدية كانت أو تقصيرية وإن كانت الثانية تتطلب نقطة أكثر من الأولى التي تسكنى فيها عناية الرجل العادي . ولم يقل أحد إن الطاعنة لم تنفذ تعليمات النيابة ... التي أشار بها رجلها الفني الذي تدبته تنفيذاً صحيحاً . وما دامت الشركة لم تقصر ولم تخطئ ، فيكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذا اعتبرها مسؤولة عن الضرر المزعوم الذي يدعيه خصومها بما يتعين معه نقض الحكم .

د ومن حيث إن الحكم المطعون فيه إذ عرض لتحديد مسؤولية شركة سباهي عما لحق بأرض المطعون عليهم من ضرر بسبب وضع

المواسير وأعمال التغطية رأى استظهار أساس حق المطعون عليهم في ذلك فأورد ما يلي : د بما أنه لا نزاع بين الطرفين (المستأنف عليهم وشركة سباهي) في أن أرض المصرف مشترى شركة سباهي من شركة الأراضي ضمن مشتراها من إيل شماع بحملة بحق ارتفاق لصالح المستأنف عليهم ، والثابت من الاطلاع على صورة العقد المؤرخ في ١٨٩٣/٨/٢٦ الصادر على سليمان وأولاده أحمد أبو سليمان وآخرين إلى باغوص باشا نوبار بأن للبائعين المذكورين الحق بأن يصرفوا في مصرف الملك الكائن قبلي (الـ ٨٩١ جهة المحمودية التي اشتراها من شركة أبوقير) - مياه صرف الأطنان ملك البائعين بموجب المستندات المبينة ومياه مساحة ٤٥ فدانا مجاورة للأطنان المذكورة نظير مبلغ متفق عليه قدره ٥٥٠ ج . ثم ذكر في هذا البند من العقد كيفية حصول الصرف وطريقته ... ، د وبما أن الثابت من صورة العقد المؤرخ في ١٩٣٨/٥/٩ الصادر من إيل شماع إلى شركة سباهي أنه جاء فيه ما يأتي : د القطعة المبيعة بها حق مرور مياه التربة والمصرف الموجود الآن من الجهة القبليّة ومياه التربة مارة في باقي الملك أمامياه المصرف فتصرف مع مياه الشركة البائعة ، والمصرف والتربة المذكوران داخلان في المساحة المبيعة ويكون لشركة سباهي دائماً الحق في أن تبدل الجزء من التربة أو المصرف بمواسير بناء على مثال وحجم المواسير المركبة من شركة مياه اسكندرية المتألفة المجاورة ... ، ثم أورد الحكم ضمن أسبابه ما قام بين الطرفين من خلاف بسبب رغبة الشركة الطاعنة ، في وضع مواسير في المصرف ومعارضة المشتفعين لما قد يلحقهم من ضرر وما انتهت إليه هذه المنازعات بقوله د وبما

أنه فيما يختص بشركة سباهى فإنه يتضح من الاطلاع على الأوراق أنه عقب مشترى شركة سباهى قطعة الأرض المجاورة لهذا المصرف من الخواجة إيلي شماع وأقامت عليها مصنعها - من ذلك الوقت قامت بينها وبين المنتفعين بالمصرف عدة منازعات ومن ذلك : ١ - أنه ثابت من الاطلاع على صورة الشكوى الإدارية ٦٨٣ سنة ١٩٣٨ رمل أن نزاعاً قام بين الخواجة إيلي شماع الذى تلقت عنه شركة سباهى الملكية والذى كان يرغب وضع براىخ فى المصرف وبين الملاك الذين يصرفون مياه أراضيهم فى المصرف وهم فريق من المستألف عليهم وبعد أن لخص النزاع بمعرفة البوليس أولاً والنيابة ثانياً - تعهد الخواجة إيلي شماع باحترام حق الاتفاق الثابت لأصحابه كما تعهد بعدم القيام بأى عمل من شأنه منع الصرف أو التقليل منه كما أبدى مع مدير شركة سباهى تعهده لأصحاب حق الاتفاق بأنهم فى حالة عمل أى شىء بالمصرف فيكون ذلك بطريقة فنية تضمن سير المياه وأنهم سيقومون بتطهير هذه الأجزاء على حسابهم الخاص ، ٢ - وثابت من صورة الشكوى رقم ٨٦٦ سنة ١٩٤٠ رمل أن النزاع تجدد بين المنتفعين من جانب وبين مدير شركة سباهى الذى يضمن على وضع براىخ ويقول المنتفعون إنه يترتب على ذلك ضرر بحقوقهم فى المصرف ، ٣ - وثابت من إعلان البلدية إلى مدير مصنع سباهى المؤرخ ١٩٤١/٣/٩ أن البلدية تطلب من مدير مصنع سباهى استبدال مجرى المصرف فى الجزء الواقع فى الحوش ببرايخ لا يقل قطر كل منها عن متر وأن تعمل عمريات تفطيش كافية لتطهيرها عند اللزوم بحيث لا تعوق

تصريف المياه فى المصرف ، ٤ - وثابت من الاطلاع على الحكم الصادر بتسليم براىخ ١٩٤١/٤/١٢ فى المخالفة رقم ١٥٧٨ سنة ١٩٤١ رمل أن الحكم صدر بحضورها بتفريم طاهر نور سباهى ٢٥ قرشا وإلزامه بإتمام الإجراءات الصحية فى ظرف شهرين من تاريخ الحكم وإلا قامت الإدارة الصحية به على نفقته . وفى ١٩٤١/٥/٢٤ قدم وكيل طاهر سباهى للنيابة عريضة بطلب تنفيذ الحكم جله فيها أن موكله قد جهز البرايخ ولما أراد القيام بالعمل تعرض له أفراد عربة أبو سليمان ومنعوه من القيام بتنفيذ ما حكم به عليه ، كما قال : وحيث إن عدم تنفيذ الإجراءات يترتب عليه ضرر بموكله ، وثابت من التحقيقات التى تمت فى هذه العريضة أن شركة سباهى حاولت جدها وضع المواسير على المصرف بينما كان المنتفعون يعارضونها وقد كلفت النيابة عبد الرحمن عرقى باتخاذ اللازم لوضع المواسير بحيث لا يترتب على ذلك ضرر بالمنتفعين ، كتاب النيابة المؤرخ ١٩٤١/٦/١٨ إلى مأمور قسم الرمل ؛ وبما أنه يؤخذ من هذا الظروف كلها أن شركة سباهى كانت تعمل جاهدة على وضع البرايخ على المصرف لمنع تولد الناموس بينما كان المنتفعون من جانب آخر يعارضون فى أن تقوم الشركة بأى عمل إلا إذا كان لا يترتب عليه ضرر بحقوقهم فى صرف أراضيهم وكان النزاع يتجدد بين وقت وآخر ويتبين من الاطلاع على الشكوى بين السابق ذكرهما أن المنتفعين كانوا يعارضون بالقسوة ما تقوم به الشركة من أعمال إلا إذا تحققوا أنه لا يترتب على هذه الأعمال ضرر ما بحقوقهم الثابتة ويبدو أيضاً أن الشركة وقد أعيتته الحيل فى التمسك من تنفيذ غرضها هذا شككت أمرها لتفتيش صحة

الرمل وهو بحكم مركزه يهيمن على تنفيذ القوانين والأوامر الصحية وعرضت عليه حالة المصرف وما يتولد فيه من ناموس يضر بصحة العمال فأعلنها بالشروط وكان في استطاعتها تنفيذ هذه الشروط قبل تحرير محضر المخالفة ولكنها لم تفعل حامدة حتى صدر الحكم في المخالفة حضورياً ثم استعانت بالنيابة لتنفيذه فتنفذ بإشراف عبد الرحمن عرقي مدير المجارى بالبلدية لتطمئن النيابة أنه لا يترتب عليه ضرر بالمتفعين ... وبما أن الثابت من مذكرة البلدية أن تحرير محضر المخالفة إنما جاء بناء على شكوى شركة سباهى من توالد الناموس في المياه الراكدة في المصرف ومضايقتها للعمال أثناء اشتغالهم ليلاً وهو وإن لم ينكره الدفاع عن الشركة فإن الظروف السابقة تؤيده ... وبما أنه ثبت من تقرير الخبير عرقي ومن العريضة المقدمة من وكيل شركة سباهى بطلب تنفيذ الحكم أن المواسير التي كانت مجهزة من الشركة من قبل وهي بقطر متر واحد فلم تعمل هذه المواسير بعد أن أثبت رئيس النيابة الذي أمر بالتنفيذ أنه قد أخذ رأى أحد من المختصين في إعدادها بالكيفية المذكورة بما يدل على أن الشية كانت مبيتة من الشركة من قبل إعدادها على ألا تتجاوز هذا الاتساع وجارها عبد الرحمن عرقي في كفايتها وهي بالسعة المذكورة والتي ترتب عليها الضرر الذي لحق بأرض المتفعين ؛ ولا يجدى الشركة في إخلاء مسئوليتها أن محضر المخالفة حرر بمعرفة مفتش الصحة ، ولا أن التنفيذ كان بأمر النيابة ... بل هذا شأن المسئول وهو الشركة ؛ على أن إعلان الاشتراطات المقدمة من البلدية تبين منه أن ليس فيه ما يلزم الشركة بأن يكون قطر الماسورة متراً واحداً بل جاء فيه أن البراج لا يقل قطر كل منها

عن متر ، فإذا كانت بقطر متر وترتب على ذلك ضرر فمن واجب المسئول عن حقوق الارتفاق مراعاة ذلك لأن هذا لا يتعارض مع ما جاء في إعلان اشتراطات البلدية ولا مع الحكم الصادر في المخالفة ؛ أما كون التنفيذ تم بأمر النيابة أو بإشراف الشخص الذي ندبته فلا يغير ذلك من مسئولية الشركة ؛ ولو أن مدير الشركة أراد أن يلقى مسئولية التنفيذ على النيابة لطلب منها أن تعين خبيراً يضع لها وصف المواسير التي يجب أن تقوم بوضعها منعاً للضرر عن المتفعين ، كما يؤيد ذلك الاطلاع على الشكويين السابقين الثابت فيهما أن الشركة كانت تريد أن تضع مواسير بقطر متر واحد وكان المتفعون يعارضونها لعدم كفاية ذلك لحاجتهم في صرف مياه أراضيهم . وبما أنه لذلك تكون مسئولية شركة سباهى قائمة بما لا يدع مجالاً للشك فيها ... ، ثم عرض الحكم لبيان الضرر الذي أصاب أرض المطعون عليهم وصلته بالخطأ الناشئ عن وضع المواسير بالصورة المعيبة التي أثبتتها الخبراء في تقاريرهم بما أقرته مصلحة الري من أبحاث بشأنها لمناسبة شكوى المطعون عليهم إليهم من وضع المواسير المذكورة بقوله : وبما أن الثابت من تقرير الخبير على فتحى الذى انتدبته محكمة أول درجة أنه يتضح مما تبين بالفقرة ١١ أن المواسير التي وضعت في المصرف بمعرفة شركة سباهى قد أحدثت تغييراً محسوساً في حالة المصرف برفع منسوبه بمقدار ٢٦ سنتيمتراً على الأقل في الدور العالى وهناك احتمال أن هذا الرفع كان أكثر في السنين الثلاث التي تلت وضع المواسير أى قبل أن تقسم مصلحة الري بتقوية جسور ترعة المنزة ، إلى أن قال فمن الثابت أن هناك خطأ فنياً في وضع المواسير

بالسكيفية التي وضعت بها ، إذ كان من الميسور تغطية المصرف بحيث لا يزيد السقوط في الجزء المغطى منه عما يحصل في مجرى مكشوف ومن جهة أخرى فإن وضع مواسير بقطر متر واحد وبطول ٢٨٠ مترا يجعل تنظيفها من الرواسب عملية شاقة وخطرة إن لم تكن مستحيلة أما من حيث الضرر فما لاشك فيه أن رفع المياه بالمصرف بمقدار ٢٦ سنتيمترا وربما بأكثر من ذلك يحدث أثرا سيئا في الأرض المتفعة وخصوصا الأجزاء الواطئة منها التي أصبح منسوب المياه بالمصرف بمساواتها تقريبا أي أنه أصبح من غير الممكن صرفها ولا نزاع أن كل تلف حدث بالأراضي المتفعة أثبته الخبير الزراعي وكان حصوله بعد وضع المواسير يسأل عنه من قاموا بوضع تلك المواسير دون سواهم حتى لو كانت الحجوزات الأخرى على المصرف قد سهلت حدوث ذلك الضرر إذ أن تلك الحجوزات كانت موجودة أصلا ولم يترتب على وجودها في حد ذاتها شيء من الضرر المثبوت ، ثم انتهى الحكم إلى القول : « وبما أنه يتضح أن الطريقة التي اتبعت في تغطية المصرف طريقة خاطئة ترتب عليها ضرر بأصحاب حق الارتفاق في المصرف يكون المتسبب في هذا الخطأ مسئولاً عن تعويضهم عنه ... » ثم عرض الحكم أيضاً لما جاء بتقرير الخبير عبد الفتاح رمضان والمقدم صورته بملف الطعن في صدد بيان تأثير المواسير الموضوعة في صرف المياه وما أثبتته هذا الخبير نقلاً عن أوراق هندسة الري في هذا الخصوص بقوله : « إن النتيجة الظاهرة للبيانات السابقة التي تؤيدها الحقيقة الموجودة من ارتفاع المياه بالمصرف الرئيسي وبالتالي ارتفاع المياه بالمصارف الفرعية ما يلي : (١) الماسورة التي وضعتها شركة سباهي أعلى من قاع المصرف مع

أن الأصول الفنية كانت تقضي بوضعها منخفضة وتبع عن ذلك ارتفاع حيز المياه .. (ب) يدل اختلاف حيز المياه داخل البكاورت على أن البرابنج غير موضوعة وضعا منتظما وهذا الوضع يزيد حيز المياه (ج) حيز المياه داخل البكاورت يدل دلالة قاطعة على أن قطر المواسير غير كاف لتزوير مياه المصرف (د) وجود طين داخل البرابنج نتيجة رسوب الطين العالق بمياه الصرف وهذا يحدث باستمرار ولا يمكن إزالته لأن الماسورة قطرها متر وليس هناك فراغ بين سطح الماء وبين أول الماسورة حتى يمكن تحريك العامل بداخلها ووجود الطين وتراكمه باستمرار يقلل القطاع ويزيد التراكم المائي فترتفع المياه في المصرف ... » ثم أثبت الحكم ما تناوله الخبراء من تقدير الضرر الذي لحق بأطيان المطعون عليهم وانتهى بتحديد مسئولية شركة سباهي عنه دون غيرها من الخصوم في الدعوى .

ويبين من هذا الذي أورده الحكم أن المطعون عليهم إنما أسسوا دعواهم في مساءلة الشركة على حق ارتفاق الصرف المقرر بالمقود والتعهدات اللاحقة التي ألزمت الشركة باحترامها ، وأن الحكم قد استظهر أن هذه الاتفاقات لم تنفذ ، بل أن الشركة عمدت إلى التخلف منها بالالتجاء إلى البلدية لتحرير محضر المخالفة لتصل بذلك إلى الإخلال بتعهداتها وذلك بوضع مواسير أقل سعة مما تعهدت به وما يقتضيه إلزامها من ضمان عدم الأضرار بالمتفعين وهي ذات المواسير التي كانت قد أعدتها من قبل منذ سنة ١٩٣٨ ومنعت من وضعها بسبب معارضة المتفعين ، وأن الشركة قد اعترفت بذلك كله في الشكوى رقم ٦٨٣ سنة ١٩٣٨ لإداري الرمل ، وبأن قطر المواسير غير كاف لحاجة الصرف التي تحقق مصلحة المتفعين

ولأنها إذا أزدادت تغطية المصرف فتعمل على وضع
مواسير أوفر سعة وأكبر قطراً وبطريقة فنية
تضمن سير المياه على الأقل كسيرها الحالى . وقد
أثبت الحكم حصول الضرر فعلاً وصلته المباشرة
بالخطأ الذى لازم وضع المواسير بسبب ضيق
نظرها على ما أثبتته الخبراء فى تقاريرهم . ولم
يقف الحكم عند حد اعتبار تخلف الشركة الطاعنة
عن القيام بالتزاماتها فى ذاتها ، خطأ موجباً
للمسئولية ، كما كان يقضى بذلك القانون المدنى
القديم الذى لا يختلف فى هذه الناحية عن القانون
المدنى فى اعتبار مجرد عدم تنفيذ المدين الالتزام
خطأ موجباً للمسئولية التى لا يدرؤها عنه إلا
إثباته قيام القوة القاهرة ، أو خطأ الدائن ، وإلى
هذا كانت تشير العبارة الأخيرة من المادة ١١٩
مدنى قديم . لم يقف الحكم عند هذا الحد بل زاد
على ذلك أن تصدى لبيان أخطاء الشركة الطاعنة .
كما أثبت الحكم أن عبد الرحمن عوفى الذى اتدب
من النيابة للإشراف على التنفيذ ، جارى الشركة
فيما واته من وسائل التنفيذ ونزل على رأيها
الخطأى ، فى كفاية سعة المواسير التى كانت قد
أعدتها الشركة من قبل بحاجة الصرف المقرر
للمطعون عليهم مع انضاح خطأ هذا التقدير على
ما أثبتته الخبراء الفنيون فى تقاريرهم وأيدته هندسة
الرى فى أبحاثها — وعلى ذلك لا يسوغ للشركة
الطاعنة بحال أن تنذرع بانها نزلت عند رأى
رجل فنى ، إذ واضح بما أورده الحكم أنه هو الذى
نزل على رأيها أى لم يصدوفها أبداء عن بحث
فى نزيه . وبذلك تكون مسئولية الشركة واضحة
وأكوانها مبينة بيانا كافياً ، بما يجعل النعى على
الحكم بمخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه على
غير أساسى ويتعين لذلك رفض هذا السبب .

ومن حيث إن حاصل السبب الرابع أن
محكمة أول درجة قد خالفت القانون وأخطأت
فى تطبيقه حين قضت بإزالة البرايخ التى وضعت
تنفيذا للحكم الجنائى ، وقد نبه الطاعنون إلى ذلك
محكمة الاستئناف لما فيه من إهداراً لحجية حكم
جنائى ، إلا أن محكمة الاستئناف قضت بتعديل
الحكم الابتدائى القاضى بإزالة البرايخ وبإعادة
تنفيذه على الوجه الصحيح الذى لا يتعارض مع
حقوق المطعون عليهم وعلى أن تكون الإعادة
على حساب الطاعنين . فهى بهذا أخطأت خطأ
محكمة أول درجة فى إلغاء تنفيذ حكم جنائى ،
وهو ما لا تملك إلا على حساب حجية هذا الحكم
والاحترام الواجب له باعتباره ، لزماً للكافة ،
وأما خطأ الحكم المطعون فيه فإن حكم الإزالة
الابتدائى قد وقف عند حد الإزالة ولم يستأنفه
المطعون عليهم وإنما استأنفه الطاعنون ، فكان
لزاماً على محكمة الاستئناف إن هى استقرت على
رفض الاستئناف فى خصوصه أن تقف عند حد
تأييده ولا تزيد . ولكنها زادت فألزمت
الطاعنين بشئ جديد ، هو إعادة التنفيذ على
الوجه الصحيح الذى لا يتعارض مع حقوق
المطعون عليهم ، وهو فضلاً عن اعتباره قضاءً
بما لم يطلبه الخصوم ، فإنه يعتبر كذلك قضاءً بطلب
جديد أمام محكمة الاستئناف وهو غير جائز
قانوناً ، لأن محكمة الاستئناف لا تملك تشديد
الحكم على من استأنفه أمامها بما يتعين معه نقض
الحكم المطعون فيه .

ومن حيث إن هذا النعى مردود فى وجهه
الأول بأن حجية الحكم الجنائى قاصرة على ما قصد
إليه الحكم المذكور فى قضائه من إتمام الاشتراطات
الصحية المطلوبة دون تعرض لطريقة تنفيذ هذه

٣٤٧

١٠ مارس سنة ١٩٥٥

اختصاص . اجارة . حكم بعدم اختصاص دائرة الإيجارات بالدعوى لأن العين المؤجرة أرض فضاء وإحالة النزاع إلى دائرة أخرى من دوائر المحكمة الابتدائية . الطعن في هذا الحكم بالاستئناف وتأيده . إحالة المحكمة الابتدائية النزاع إلى المحكمة الجزئية المختصة نوعياً . الطعن في حكم الإحالة بطريق الاستئناف . تأيده . لا خطأ . علة ذلك .

المبدأ القانوني

مقى كان الواقع هو أن الدعوى رفعت من المؤجر أمام دائرة الإيجارات بالمحكمة الابتدائية بطلب إخلاء المستأجر من العين المؤجرة ، وكانت هذه الدائرة قد أحالت الدعوى إلى دائرة أخرى من دوائر المحكمة الابتدائية تأسيساً على أن العين المؤجرة هي أرض فضاء ولا ينطبق عليها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ فطعن المستأجر في هذا الحكم أمام محكمة الاستئناف التي قضت بتأييده ثم طعن بطريق النقض ، وكانت الدائرة التي أحيلت إليها الدعوى بالمحكمة الابتدائية قد أحالتها إلى محكمة المواد الجزئية لاختصاصها بحسب قيمة النزاع ، فاستأنف المستأجر هذا الحكم ، فان محكمة الاستئناف إذ أيدته لا تكون قد أخطأت ، ذلك أن الحكم الصادر من دائرة الإيجارات والقاضي بإحالة الدعوى إلى إحدى الدوائر المدنية بالمحكمة الابتدائية لاختصاصها قد أصبح نهائياً فكان لزاماً عليها أن تنقيد عند نظر الدعوى بذلك الحكم أى باعتبار أن النزاع خاضع لأحكام القانون العام ،

الاشتراطات أو تحديد حد أقصى لسعة المواسير المراد وضعها . ويبين بما سلف ذكره أن قطر المواسير الذي استلزمته هذه الاشتراطات لا يتعارض مع كفالة مال الماطعون عليهم من حق في الصرف . فإذا كان قد ورد بالاشتراطات أن سعة قطر المواسير المطلوبة لا يقل عن متر و ثبت أن حق المنتفعين في الصرف لا يتحقق إلا إذا كان قطر المواسير يزيد على المتر فلا يكون فيما قضى به الحكم الماطعون فيه من الإزالة وإعادة تنفيذ الحكم الجنائي بما لا يخل بحقوق المنتفعين أى إخلال بحجية الحكم الجنائي — كما أن هذا السبب مردود في وجهه الثاني ، أنه فضلاً عن أنه لو صح ما تزعمه الشركة من أن الحكم الماطعون فيه قد قضى بما لم يطلبه الخصوم ، فإن سبيل ذلك هو الطعن بطريق الالتماس لا بطريق النقض — على أن الحكم الماطعون فيه إذ قضى بإعادة التنفيذ على الوجه الصحيح الذي لا يتعارض مع حقوق المنتفعين لم يصدر في قضائه عن قصور قانوني خاطئ . أى لم يبن قضاءه على قاعدة قانونية خاطئة ، ذلك لأن الشركة بتقريرها في الاستئناف أن حكم محكمة أول درجة الذي قضى بإزالة البرامخ قد مس قوة الحكم الجنائي وأن تغطية المصرف واجبة ، تسلم بهذا القول ، بوجوب التغطية وتبعوا المحكمة لمراجعاتها ، فاجابة الحكم لهذا الطلب لا يعد تجاوزاً لطلباتها . ومن ثم يتعين رفض هذا السبب .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

(القضية رقم ٢١٣٠ سنة ٢١ . ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وسليمان ثابت وكيل المحكمة وأحمد العروسي ومحمود عياد ومحمد فؤاد جابر المستشارين) .

وكان يتعين عليها أن تفصل بداءة فيما إذا كانت مختصة بالقضاء في الدعوى من حيث قيمتها وفقاً للبادة ١٢٤ من قانون المرافعات وقد رأت أن الدعوى بحسب قيمة النزاع وفقاً للبادتين ٤ و ٦ مرافعات من اختصاص القاضى الجزئى .

المحكمة

... من حيث إن الطعن بنى على خمسة أسباب يتحصل السبب الأول فى أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ استند إلى الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بعدم اختصاص محكمة لإيجارات بنظر الدعوى المؤسس على أن العين المؤجرة إنما هى أرض فضاء ، وبذلك يحكم النزاع القانون العام وليس التشريع الاستثنائى ، ذلك لأن هذا الحكم لا يعتبر حكماً نهائياً تنقيد به المحكمة ، وإنما هو حكم صدر فى موضوع اختصاص آخر يختلف عن النزاع فى الاختصاص المعروض على المحكمة للفصل فيه ، فهو لا يقيد بها ، فضلاً عن أن هذا الحكم محل طعن أمام محكمة النقض . ويتحصل السبب الرابع فى أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله ، لأن التشريع الاستثنائى أطلق النص فلم يفرق بين أنواع المستأجرين ، وتقريراً على ذلك فإن أى صورة من صور التعاقد تنتهى بإيجاد علاقة إيجارية على أرض مبنية لا بد وأن تنطوى تحت حكم هذا التشريع الاستثنائى — وفى خصوص الإيجار الذى تم بين ورثة دانيال إفلاديوس ونيقولا جالى فقد روى فى قيمة الإيجار قلتها أول الأمر كأن المالك هو الذى قام بالبناء ، ثم زيدت نسبياً بعد ذلك حتى انتهى التعاقد باعتبار المبنى مملوكة للتوجير بعد نهاية مدة

العقد الأولى وقد قضت محكمة مصر المختلطة بذلك . ولا خلاف أن هذا النزاع لم يظهر إلا بعد انتهاء هذه المدة بعد أن أصبح مالك الأرض مالكا للبناء بصريح العقد . ويتحصل السبب الخامس فى أن المحكمة خالفت القانون ، لأنها طعنت المادة الثانية من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ التى توجب استصدار تصريح كتابى خاص من المالك بصحة التأجير من الباطن ، فى حين أن هذا القانون صدر بعد تمام التنازل والمحكمة أخطأت إذ بررت قضاءها بأن القانون المعمول به هو الذى يحدد العلاقة بين المالك أو المؤجر الآلى وبين المستأجر من الباطن لأنه هو الذى ينظم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين ، وألغى القوانين السابقة عليه . ووجه الخطأ فى هذا النظر أن وقت صدور الأمر العسكرية رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٤٥ كانت الأحكام العرفية قائمة وكانت سلطة التشريع مطلقة للحاكم العسكرية ، ثم أصدر المشرع القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٤٦ وهو يقضى باستمرار العمل بأحكام الأمر العسكرية رقم ٥٩٨ ثم صدر المرسوم بقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٦ ، ثم القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، وهذه التشريعات ما هى إلا امتداد للأمر العسكرية المشار إليه ، ومن ثم لا يصح القول بأن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ هو الواجب التطبيق بما فيه من قيد جديد لأن جميع التشريعات الاستثنائية بما فيها الأمر العسكرية رقم ٣١٥ لسنة ١٩٤٢ والمرسوم بقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٦ حددت على سبيل الحصر الأحوال التى يجوز فيها للتوجير لإخراج المستأجر وليس من بينها الحالة التى يؤجر فيها المستأجر من باطنه أو يتنازل عن عقد الإيجار ، وهى الحالة التى

استحدثها المشرع لأول مرة في القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ومن القواعد الأولية أن القوانين المدنية ليس لها أثر رجعي .

ومن حيث إن النعمى على الحكم في هذه الأسباب مردود ، بأن الدعوى رفعت من المطعون عليهم الأربعة الأولين على الشركة الطاعنة والمطعون عليه الأخير ، ونيقولا جاللى أمام محكمة القاهرة الابتدائية (دائرة الإيجارات) باعتبارها الدائرة المنوط بها الفصل في المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، وطلبوا فيها إلزام الشركة الطاعنة في مواجهة الآخرين بإخلاء العين المؤجرة والمبينة بعقد الإيجار المؤرخ في ١٩ من أبريل سنة ١٩٣٦ وتسليمها إليهم بما عليها من مبان وملحقات . وفي ٢٣ من يناير سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة بإحالة الدعوى على الدائرة الخامسة لاختصاصها بنظرها وأقامت قضاءها على أن القانون المشار إليه استثنى من نطاق تطبيقه الأرض الفضاء بمقتضى المادة الأولى منه ، كما نص في المادة الخامسة عشرة منه على أن تظل المنازعات المدنية الأخرى التي تنشأ بين المؤجر والمستأجر خاضعة للقواعد القانونية العامة . ولا يؤثر على طبيعة العقد ، الاتفاق على إقامة مبان عليها . فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم ؛ وفي ٨ من مايو سنة ١٩٤٩ قضت محكمة الاستئناف برفض الاستئناف موضوعا وبتأييد الحكم المستأنف . فقررت الطاعنة الطعن في هذا الحكم بطريق النقض وقيد طعنها برقم ٢٠٦ سنة ١٩ ق . فلما طرح النزاع على الدائرة الخامسة تنفيذاً للحكم السابق القاضي بإحالتها إليها ، بعد أن أصبح ذلك الحكم نهائياً ؛ قضت المحكمة بإحالة الدعوى على محكمة عابدين الجزئية . فاستأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم ؛ وفي ١٧

من مارس سنة ١٩٥١ قضت المحكمة في موضوع الاستئناف برفضه ، وبتأييد الحكم المستأنف ، تأسيساً على أنه قد ثبت نهائياً من الحكم السابق الصادر في ٨ من مايو سنة ١٩٤٩ أن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ لا ينطبق على واقعة النزاع وأن القانون العام هو الواجب التطبيق . ولما كانت الأجرة المحددة في عقد الإيجار هي ١٨٠ ج في السنة ، فإن محكمة المواد الجزئية تكون هي المختصة بالفصل في الدعوى . وهذا الذي قرره الحكم لاختصاصه فيه ؛ ذلك أن الحكم الصادر من دائرة الإيجارات ؛ والقاضي بإحالة الدعوى إلى الدائرة الخامسة لاختصاصها إذ أن النزاع المطروح عليها لا يحكمه القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، وإنما هو خاضع لتطبيق أحكام القانون العام بعد أن أصبح ذلك الحكم نهائياً . كان لزاماً أن تتقيد المحكمة عند نظر الدعوى بذلك الحكم ، أى باعتبار أن النزاع خاضع لأحكام القانون العام . وكان يتعين عليها أن تفصل بداءة قياً إذا كانت مختصة بالقضاء في الدعوى من حيث قيمتها وفقاً للمادة ١٣٤ من قانون المرافعات . وقد رأت المحكمة أن الدعوى رفعت على أساس أن قيمة الإيجار ١٨٠ ج شهرياً ، ومن ثم تكون محكمة المواد الجزئية هي المختصة بالفصل في هذا النزاع وفقاً للمادة ٤٥ والفقرة الأولى من المادة ٤٦ من قانون المرافعات . ومن ثم فلا محل للنعمى على الحكم بالخطأ في القانون إذ قرر في أسبابه أن القانون العام هو الذي يحكم النزاع . ولا تنطبق عليه أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . وأما ما تثيره الطاعنة من جدل في هذا الخصوص ، فكان محله أثناء نظر النزاع الذي كان قائماً في شأن القانون الواجب التطبيق على هذا النزاع

وقد فصلت المحكمة في ذلك بحكمها النهائي السابق الإشارة إليه .

« ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ مخالف حجية الحكم النهائي الصادر في القضية رقم ٢٧٦٥ سنة ٧٠ ق مصر المختلطة بين الخصوم وفي نفس الموضوع الذي تعرض له الحكم المطعون فيه ، فقد خالف القانون . ذلك أن الحكم الصادر من المحكمة المختلطة قضى بأن العين المؤجرة لا يمكن أن تعتبر أرضاً فضاءاً ، وإنما هي أرض مبنية يجب أن يطبق على أي نزاع يتعلق بشأنها التشريع الاستثنائي . ويتحصل السبب الثالث في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور لعدم ذكر الأسباب التي جعلته يتغاضى عن قوة الشيء المحكوم فيه المستمدة من الحكم المقدم لها الصادر من محكمة مصر المختلطة .

« ومن حيث إن النعي على الحكم في هذين السببين مردود بأن الشركة الطاعة سبق أن تمسكت عند طرح النزاع أمام دائرة الإيجارات بالحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٧٦٥ سنة ٧٠ ق مصر المختلطة ، فرفضت المحكمة هذا الدفع ، وقضت بأن النزاع خاضع لأحكام القانون العام تأسيساً على أن الطاعة استأجرت المكان المؤجر بغير إذن كتابي صريح من المالك في تاريخ التأجير ، وأن التصريح العام في العقد الأصلي بالتأجير من الباطن لا يعمل به إلا إذا كان عقد الإيجار لاحقاً لآخر ديسمبر سنة ١٩٤٣ . وقضت المحكمة في هذا الخصوص ، قد حاز قوة الشيء المحكوم فيه بين الخصوم أنفسهم فتشيد به المحكمة عند إعادة طرح النزاع عليها ، فضلاً عن أن مآقره الحكم السابق لاخطأ فيه ولا يتعارض مع قضاء المحكمة المختلطة الصادر في ١٨ من أبريل سنة ١٩٤٦ .

قبل العمل بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إذ لم يكن مطروحا عليها موضوع عقد التنازل الصادر للطاعة التي لم تكن خصماً في تلك الدعوى .

« ومن حيث إنه بما تقدم يكون الظن على غير أساس بما يستوجب رفضه . »

(القضية رقم ٣١٦ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة سليمان ثابت وكيل المحكمة وأحمد العروسي ومحمد أمين زكي ومحمد فؤاد جابر ومحمد عبدالواحد المستفارين) .

٣٤٨

١٠ مارس سنة ١٩٥٥

- أ — تقادم مكسب . وقف . له حق التمسك بالتقادم المكسب . دليل . مبرور عنه .
- ب — تقادم مكسب . وقف . المدة اللازمة لكي يكتب الوقف الملك بالتقادم . هي ١٥ سنة .
- ج — تقادم مكسب . وقف . لا يمنع من اكتسابه الملك بالتقادم مانع عليه القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ من أن الوقف لا يصح إلا بأشهاد شرعية .
- د — تقادم مكسب . وقف . حق الوقف في ضم مدة السلف إلى مدة وضع يده .
- هـ — تقادم مكسب . وقف . حكم . قوة الأمر المقضي . الحكم الصادر ضد ناظر الوقف بصفته الشخصية لا يجوز قوة الأمر المقضي قبل الوقف .
- و — تقادم مكسب . القضاء بالملك لواقع اليد المدة الطويلة . استظهار السبب المبرور الذي يستند إليه في وضع يده . غير لازم .

المبادئ القانونية

- أ — يجوز للوقف أن يتمسك بالتقادم المكسب شأنه في ذلك شأن الأفراد ، ذلك أن المحكمة التي أقيم عليها هذا التقادم في القانون المدني هي أن المالك وإن كان لا يزول عن صاحبه بعدم وضع يده عليه مهما طال الترك إلا أن وضع اليد المستوفى للشروط القانونية يعتبر

قرينة على شرعية الملك . وهي قرينة قانونية بسيطة يصح دحضها وإن كان إذا تطاول عليها الزمن المدة التي حددها القانون ارتفعت إلى مصاف القرائن القاطعة التي لا تقبل نقضا .

٢ - المدة اللازمة لكي يكتسب الوقف الملك بالتقادم هي خمس عشرة سنة . أما مدة الثلاث وثلاثين سنة فهي التي تلزم للتمسك قبل الوقف باكتساب ملكيته بالتقادم .

٣ - لا يمنع الوقف من التمسك بالتقادم المكتسب مانع عليه القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ من أنه بعد تاريخ العمل به لا يصح الوقف إلا بإشهاد ذلك أنه ليس ثمة ما يمنع الوقف بعد قيامه من الانتفاع بقرينة التقادم القاطعة التي تعفيه من تقديم سند ملكيته .

٤ - للوقف أن يضم إلى مدة وضع يده مدة وضع يد سلفه .

٥ - الحكم الصادر قبل ناظر الوقف بصفته الشخصية لا يؤثر على وضع يد الوقف ولا يجوز قوة الأمر المقضى بالنسبة إليه .

٦ - القضاء بالملك لو اضع اليد المدعى الطويلة المنكسبة الملكية لا يحتاج إلى استظهار السبب المشروع الذي يستند إليه في وضع يده .

المحكمة

... حيث إن الطعن عنى على ثلاثة أسباب :
أولها خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون في تأويله وتفسيره ، وثانيها تصور الحكم في التمييز ، وثالثها خطؤه في الاستناد .

وحيث إنه عن السبب الأول ، فإن الطاعنين ينعون به على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون من خمسة أوجه : أولها - إذ قرأ أن الوقف يجوز له اكتساب الملك بالتقادم . وثانيها - إذ قرر أن المدة اللازمة لامتلاك الوقف عينا حرة هي خمس عشرة سنة لا ثلاث وثلاثون . وثالثها - أنه عند احتساب مدة التقادم اللازمة على هذا الأساس أدخل فيها مددا لا يجوز ضمها قانونا وهي المدد السابقة على انقضاء الوقف في سنة ١٩١٩ التي كان وضع يد يوسف اسحق فيها على أرض النزاع ووضع يد والدته التي اشترت منه بصفته الشخصية وبطريق الغصب بقصد التملك بالتقادم ، بخلاف الوقف الذي لم تكن حيازته بقصد التملك بل بقصد كسب حق عيني آخر هو الوقف ، فضلا عن مساس الحكم المطعون فيه ومخالفته للحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٢٩ كلى المنيا التي لم يزعم فيها يوسف اسحق ولا عزيز اسحق أنها وضعا اليد على أرض النزاع . ولا أنها بيعت من يوسف اسحق لوالدته ولا أنها وضعت اليد عليها ، ولا زعم أن الأرض موقوفة أو أنها التحقت بالوقف وكسبت صفته عن طريق وضع اليد . ورابعها - أن الحكم المطعون فيه اعتمد في قضائه بتملك أرض النزاع بالتقادم على حيازة معيبة بالتحفاء وبالغموض ؛ ذلك أن يوسف وعزيز لم يصرحا في الدعوى رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٢٩ كلى المنيا سالف الذكر بحيازة الوقف أرض النزاع ، وكتماها ذلك أمام المحكمة يجعل حيازة الوقف خفية غير ظاهرة . كما أن الحكم المطعون فيه سلم في أسبابه بأن وضع يد يوسف . كان بشو به الغموض إذ قال : إن المدة الطويلة كانت قد انقضت قبل موت مصطفى الواقفة في يونيو سنة ١٩٢٩ برأيه قد

ثبت من التحقيق أن وضع يدها كان مستوفيا الشروط القانونية وأنه لا محل لإذن للقول بأن وضع يد يوسف كان يشوبه الغموض ، وهذا تسليم من الحكم بأن وضع يد هذا الأخير شابه الغموض ، وغاية ما هنالك أن هذا الغموض لا يؤثر على نتيجة الدعوى لأن وضع يد مصطفىة (ممثلة بيوسف) كان قد استوفى المدة قبل وفاتها . وخامسها — أن المحكوم المطعون فيه خالف قواعد الإثبات إذ قبل شهادة الشهود في إثبات عقد البذل الذي قيل بحصوله بين يوسف وأخيه عزيز مع أن قيمته تزيد عن العشرة جنيهات .

وحيث إن هذا السبب مردود في جميع وجوهه ، بأنه يبين من الحكم المطعون فيه أن هذه الدعوى أقيمت من المطعون عليهما بتثبيت ملكية الوقف المشمول بنظرهما للأرض محل النزاع تأسيسا على ما ذكره والذي انتهى منه إلى وضع يد الوقف عليها المدة الطويلة المكسبة للملكية ، وذلك بناء على أن يوسف إسحق كان واضعا يده منذ حصلت القسمة في سنة ١٩١٢ على جميع القطعة رقم ٥ بحوض المرج بالحدود الواردة بصحيفة الدعوى الابتدائية التي تتضمن أرض النزاع وكان وضع يده على خلاف ما جاء بكشوف التسكين والعقود والمستندات وأنه استمر واضعا يده عليها إلى أن باعها لوالدته مصطفىة تاو ضروس غبريال خلفت البائع لها في وضع يده إلى أن وقفتها مع أطيان أخرى في سنة ١٩١٩ ، وأن وضع يد الوقف استمر على خلاف كشوف التسكين والعقود والمستندات إلى أن بدأ النزاع الحالي . وبعد أن أشار الحكم إلى تقرير الخبير الذي ندبته محكمة أول درجة ومحضر أعماله وما ورد فيهما خاصا بوضع يد

الوقف على أرض النزاع وإلى التحقيق الذي أجرته محكمة الاستئناف في وضع اليد وإلى محضر الانتقال الذي أمرت به وذكر الحكم أنه استخلص من التحقيق أن يوسف إسحق بقي واضعا يده على أرض النزاع من سنة ١٩١١ حتى باعها لوالدته مصطفىة التي وقفتها وأنه استمر واضعا يده عليها بالنيابة عن والدته إلى أن تولاها منير يوسف إسحق الناظر الحالي حتى انتزعت منه بمقتضى محضر التسليم المؤرخ في ١٨ من مايو سنة ١٩٤٤ . قال الحكم المطعون فيه بعد ذلك إنه يستخلص من تقرير الخبير ومن نتيجة التحقيق ومن محضر الانتقال أن حنا يعقوب مورث الطاعنين اشترى من الفونس كحيل في سنة ١٩١١ قطعة رقم ٥ موضوع النزاع إلا أنه لم يضع يده عليها إطلاقا واستوفى ما اشترى في القطعة رقم ٣ وأنه سواء كان ذلك تنفيذا للبذل الذي قرر المطعون عليهما حصوله بين الأخوين عزيز ويوسف إسحق أو أن مورث الطاعنين ارتضى هذا الوضع ونفذه وتخلّى عن القطعة المتنازع عليها رقم ٥ واستبدل بها القطعة رقم ٣ ووضع يده عليها إلى أن توفي وخلفه ورثته المقيدون بتصرفه لأنهم لم يرثوا عنه تسكيفا على الورقة وإنما ورثوا أرضا زراعية هي القطعة رقم ٣ التي كانت في وضع يده وانتقلت إليهم وحازوها ولم ينازعهم أحد فيها وأن هذا البذل الذي ارتضاه المورث فعلا وأقروه هم قد تنفذ من طرفيه وباع يوسف إسحق القطعة رقم ٥ برمتها وحدودها الأربعة الواردة في صحيفة الدعوى لوالدته مصطفىة وهذه رهنتها إلى إسحق بك برسوم ثم وقفتها وأنها وضعت اليد عليها باعتبارها من ضمن الوقف ولم يعترض على ذلك حنا يعقوب ولا ورثته من بعده وأن هؤلاء

الورثة باعوا بعد ذلك في سنة ١٩٢٤ القطعة رقم ٣ تمشياً مع وضع يدهم وسلبوها للبشرين فآزوها ولم ينازعهم أحد فيها كما أنهم لم ينازعوا الوقف في القطعة رقم ٥ رغماً عن أنها هي التي وردت في عقود شرائهم تمشياً مع التكليف ولم يتمسك به الورثة إلا في سنة ١٩٢٩ بعد أن هدم يوسف اسحق مباني العزبة وبدأت الدعوى رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٢٩ كلى المنيا وكان قد مضى على تصرف حنا يعقوب الدال على ارتضائه البذل زهاء ١٨ سنة استتب فيها ملكيته ثم ورثته من بعده للقطعة رقم ٣ وملكية الوقف للقطعة رقم ٥ وأنه ثبت من التحقيق أن وضع يد الواقعة مصطفىة كان مستوفياً للشروط القانونية وأنه كان ظاهراً ومستمرّاً وهادئاً وخالياً من النزاع وبنية التملك وأنها استكملت المدة الطويلة قبل وفاتها الحاصلة في سنة ١٩٢٩ ... ثم انتهى الحكم إلى القول بأنه بان له من كل ما تقدم أن القطعة المتنازع عليها قد تملكها الوقف فعلاً وأن الحكم المستأنف قد جانب الصواب فيما قضى به من رفض الدعوى بالنسبة لباقي المقدار المطالب — وحاصل ما سبق ذكره أن الحكم المطعون فيه بنى في أساسه على أنه ثبت له من الأدلة والقرائن المقدمة في الدعوى والتي أشار إليها أن الوقف هو ومن تلقى الحق عنه ، وضع اليد على أرض النزاع بصفته مالكا . وضع يد استوفى شرائطه القانونية منذ سنة ١٩١١ ، وأنه مضى على وضع يده المدة الطويلة المكسبة للملك ، وأنه يصح له بذلك أن يتحدى بالتقادم المكسب ، وهذا الذي حصله الحكم من واقع الدعوى كاف وحده لإقامته . أما ما أورده غير ذلك فانه من التوافل التي لا يجدى الطعن عليها كما سيبين فيما بعد — وهذا

الذي قرره الحكم وأقام عليه قضاءه لا خطأ فيه في القانون ، ذلك أن الوقف يجوز له أن يتمسك بالتقادم المكسب شأنه في ذلك شأن الأفراد ، والوقف أيضاً أن يتمسك بضم مدد أسلافه أي من تلقى الحق عنهم ، ذلك أن الحكمة التي أقيم عليها التقادم المكسب في القانون المدني هي أن الملك وإن كان لا يزول عن صاحبه بعدم وضع يده عليه مهما طال الترك إلا أن وضع اليد المستوفى للشروط القانونية يعتبر قرينة على شرعية الملك وهي قرينة قانونية بسيطة يصح للغير دحضها . ولكن إذا تطاول عليها الزمن المدة التي حددها القانون وهي خمس عشرة سنة ارتفعت هذه القرينة إلى مصاف القرائن القاطعة وأصبحت لا تقبل نقضا . ومرجع ذلك أن استمرار واضع اليد يتصرف في العين تصرف المالك بلا منازع وبشكل هادئ لا خفاء فيه ولا لبهام طوال هذه المدة التي رأى الشارع أنها كفيلة بتنبيه الغافل عن حقه ، أن استمرار وضع اليد بهذه الشروط يدل على سبيل الجزم على أن واضع اليد إنما يستند في وضع يده إلى حق ثابت ، فن العيب بعد هذا اليقين أن يرهق واضع اليد إرهاباً قد يصل في بعض الأحيان إلى حد الاستحالة بأن يحتفظ بما لديه من أدلة على مصدر ملكيته وشرعية يده أمداً لا نهاية له ، فلذا أعفاه الشارع من الاحتفاظ بسند ملكيته اكتفاء بهذه القرينة القاطعة . وفي هذا ما يدعم استقرار الأمور على ما قامت به من سبب شرعي ويرد دعاوى المبطلين الذين قد يثيرون النزاع حول شرعية حق واضع اليد . ومن ذلك يبين أن حكمة التقادم المكسب لا تقوم على تبرير الغصب ، وإنما مبناها على عكس ذلك وهو دفع الغصب من المعتدين وهذه أيضاً هي الحكمة التي من أجلها أجاز الدفع بعدم سماع

الدعوى في الشريعة الإسلامية — وبناء على ما تقدم يكون لا محل للفرقة بين الوقف والافراد في الانتفاع بهذه القرينة القاطعة التي رتبها القانون لمصلحة واضع اليد المدة الطويلة من إعفائه من تقديم سند ملكيته الاصلى اكتفاء بوضع يده تلك المدة وهي خمس عشرة سنة لاثلاث وثلاثون كما يذهب الطاعنون ، لأن المدة الاخيرة هي التي تلزم لمن يريد التمسك قبل الوقف . ولا يغير من هذا النظر ما نص عليه القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ من أنه من تاريخ العمل به لا يصح الوقف إلا بإشهاد ، ذلك أنه ليس في القانون ما يمنع الوقف بعد قيامه من التمسك بالتقادم المكسب والانتفاع بالقرينة القاطعة التي تعفيه من تقديم سنده — وكذلك لم يخطئ الحكم المطعون فيه ، إذ أجاب المطعون عليهما واحتسب للوقف المشمول بنظرهما مدة وضع يد الواقعة قبل الوقف ومدة وضع يد البائع لها من قبلها ذلك أن للخلف أن يعطى إلى مدة وضع يده مدة وضع يد سلفه . والواقع الذي استظهره الحكم ، أن التصرفات المتعاقبة وإن كان ذكر في أوراقها أن المتصرف فيه هو نصف القطعة رقم ٥ ونصف القطعة رقم ٣ إلا أن المتصرف كان يسلم المتصرف له جميع القطعة رقم ٥ ولا شيء في القطعة رقم ٣ . وأما الحكم رقم ٢٦٥ كلى المنيا لسنة ١٩٢٩ الصادر في ٢ من سبتمبر سنة ١٩٣٧ والذي لم ينفذه الطاعنون بالتسليم في القطعة رقم ٥ إلا في ١٨ من مايو سنة ١٩٤٤ ، فإن الثابت منه أن الوقف لم يكن مثلاً فيه ، وأنه صدر ضد يوسف اسحق وأخيه عزيز بصفتهم الشخصية لا بصفتهم ناظرين على الوقف ، ومن ثم فانه لا يؤثر على وضع يد الوقف ولا يهون قوة الأمر المقضى بالنسبة إليه ،

هذا فضلاً عما هو ثابت به من أن الدعوى به لم ترفع إلا في ٤ من يونيو سنة ١٩٢٩ بعد أن كانت مدة التقادم المكسب قد تكاملت للوقف على نحو ما أثبتته الحكم المطعون فيه — وأما ما ينهه الطاعنون في الوجه الرابع من هذا السبب فردود بأنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى للوقف المشمول بنظر المطعون عليهما بملكية الأرض موضوع النزاع ، أقام قضاءه هذا على مانئيه من التحقيقات من أن الوقف وضع اليد عليها المدة الطويلة بالشروط التي يتطلبها القانون مقرر أن وضع يده كان ظاهراً ومستمرراً وهادئاً وخالياً من النزاع وبنية التملك . وهذا الذي أورده الحكم ينفي عن وضع يد الوقف عيب الخفاء إذ وصفه بالظهور ، كما ينفي عنه عيب الغموض إذ وصفه بخلوه من النزاع ، ولا يجدى الطاعنين تمسكهم بالحكم رقم ٢٦٥ كلى المنيا لسنة ١٩٢٩ لأنه لا تأثير له على الوقف لما سبق ذكره وليس بصحيح مانسبه الطاعنون للحكم المطعون فيه من أنه سلم في أسبابه بأن وضع يد يوسف اسحق كان يشوبه الغموض ذلك أن المفهوم من العبارة التي اقتبسها الطاعنون من الحكم أنه لم ير من حاجة الرد استقلالاً على مانعوه على وضع يد يوسف من غموض بعدما أثبتته من أن وضع يد الوقف كان قد استوفى شرائطه القانونية وتكاملت مدته قبل وفاة الواقعة في سنة ١٩٢٩ — وأما ما ينهه الطاعنون في الوجه الخامس فردود ، بأن ما أورده الحكم المطعون فيه عن واقعة البطل بين الأخوين يوسف وعزيز اسحق إنما كان تزيداً منه وهو في سبيل التماس العلة في مخالفة وضع اليد لمعقود القسمة والبيع والرهن وكتاب الوقف ، وقد كان قوام دعوى المطعون عليهما أن الوقف المشمول بنظرهما تملك الاوين

موضوع النزاع بالتقادم المكسب دون غيره من أسباب التملك .

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه شابه القصور في التسبيب من ثلاثة أوجه : الأول تناقضه في مسألة جوهرية هي لب الدعوى وهي وضع اليد إذ سلم في موضع منه أن وضع يد يوسف اسحق كان غامضا ثم استدرك قائلا إن ذلك لا أهمية له لأن وضع يد والدته مصطفىة استوفى شرائطه قبل وفاتها في سنة ١٩٢٩ ثم قال في موضع آخر إن يوسف كان يضع يده نيابة عن والدته ثم قال بعد ذلك إنه ثبت من التحقيقات أن وضع يد مصطفىة كان مستوفيا الشروط القانونية وكان ظاهرا وهادئا وخاليا من النزاع وبنيّة التملك - وهذا القول ينطوي على قصور لأن الحكم لم يبين كيف يكون وضع يد مصطفىة مستوفيا الشروط القانونية في نفس الوقت الذي يقول فيه الحكم إنها كانت تضع اليد بطريق إنابة ولدها يوسف وأن وضع يد هذا الأخير كان غامضا ، والوجه الثاني - أن الحكم لم يرد على ما دفع به الطاعنون من أن وضع يد الوقف على فرض حصوله كان مشوبا بعيب الخفاء . والوجه الثالث - قول الحكم إن الطاعنين تجردوا من ملكيتهم في هذه الجهة وبذا اتفقت مصالحهم في المطالبة وأنه لا عبرة بما ادعوه من خلعهم للبئوع التي صدرت منهم لمضى أكثر من خمس عشرة سنة عليها دون أن يرد على دفاع الطاعنين في هذا الصدد مكتفيا بعبارة مجملة هي قوله إنه ثبت من الكشف المقدمة بحفاظ المطعون عليهم أن الطاعنين باعوا كل ما يملكون في تلك الجهة .

وحيث إن هذا السبب مردود في وجهه

الأول والثاني بما سبق ذكره ردا على الوجه الرابع من السبب الأول ، من أن الحكم المطعون فيه ، وقد قرر في أسبابه أن الوقف اكتسب ملكية الأرض المتنازع عليها بالتقادم بعد أن أثبت أن وضع يده استوفى شرائطه القانونية وأنه كان ظاهرا ومستمرا وهادئا وخاليا من النزاع وبنيّة التملك ، يكون قد نفي بذلك عن وضع يد الوقف كل شائبة تعيبه من خفاء أو غموض أو غيرهما وبما سبق ذكره من أن الحكم لم يسلم في أسبابه بأن وضع يد يوسف اسحق كان غامضا ، وأن العبارة التي اقتبسها الطاعنون للاستدلال بها على هذا النعي لا تفيد المعنى الذي يريدون استنتاجه منها . ومن ثم فلا تناقض في الحكم . ومردود في وجهه الثالث بأن ما أورده الحكم عن تجرد الطاعنين من ملكيتهم في تلك الجهة وانتفاء مصالحهم بذلك في المطالبة إنما هو تزيد لا يعيب الحكم لأن قوام دعوى المطعون عليها كما سبق قوله هو أن الوقف المشمول بنظارتها تملك الأرض موضوع النزاع بالتقادم المكسب .

وحيث إن للسبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في الإسناد من ثلاثة أوجه : الأول - إذ أثبت واقعة لا أصل لها في الأوراق اعتمد عليها في قضائه وجعلها حجر الأساس فيه وهي مسألة البذل ، الذي زعم أنه تم بين الشقيقتين يوسف وعزيز اسحق في سنة ١٩١١ والذي بمقتضاه اختص يوسف بكل القطعة رقم ٥ وفيها أرض النزاع مقابل اختصاص عزيز بكل القطعة رقم ٣ دون أن يبين الحكم كيف يقسم الشقيقتان ملكهما بمقدم سجل في ٣٠ من مارس سنة ١٩١١ ثم يتبادلان فور

إلى إسحق بك برسوم وأما محضر الانتقال وقد نقل الحكم بعضه في أسبابه نخال من أية إشارة إلى أن أرض النزاع داخلة فيما باعه يوسف لوالدته أو فيما رهنته هي بعد ذلك أو وقفته بل ولا صلة له ولا ارتباط بالنتيجة التي انتهى الحكم إليه . وقد اعتمد الحكم في قضائه على واقعة أخرى تخالف الثابت في الأوراق وهي أن الطاعنين قدموا مذكرة بجملة ٣ من أبريل سنة ١٩٥٠ قالوا فيها إن مورثهم حنا يعقوب الذي توفي في ٢٣ من أغسطس سنة ١٩١٩ لم يترك أولادا قصرًا وأن ولده الدكتور حبيب توفي في سنة ١٩٢٨ وترك بعض القصر ورتب الحكم على ذلك أن وضع يد الواقعة ومن قبلها البائع لها استمر على أرض النزاع أكثر من سبعة عشر عامًا بدون وجود قصر وهي مدة تزيد عن المدة الطويلة المكسبة للملك ، مع أنه يبين من الصورة الرسمية المقدمة من هذه المذكرة خلاف ما قاله الحكم عنها في هذا الشأن وجاء فيها أن حنا يعقوب توفي عن أولاد قصرهم فيكتوريا التي بلغت في سنة ١٩٠٥ والدكتور وديع المولود في سنة ١٩٠١ والدكتور شفيق المولود في سنة ١٩١٩ ويعقوب المولود في سنة ١٩٠٦ وهيب المولود في سنة ١٩١٦ وإبراهيم الذي توفي قاصرًا في سنة ١٩٣٠ وليب الذي بلغ في سنة ١٩١٥ وبذلك يكون الحكم قد أتى بواقعة جوهرية مخالفة لما هو ثابت في الأوراق . والوجه الثالث — إذ استخلص الحكم من التحقيق أن مصطفىة استوفت شروط الحياة ومدتها قبل وفاتها ، وهو استخلاص ليس في التحقيق ما يؤدي إليه وقد أجمعت شهود المطعون عليهما على أن مصطفىة لم تكن لها حياة مبشرة وأن يوسف كان

القسمة أرضهما على خلاف ما جاء بها ودون أن يبين الحكم ما إذا كانت القطعة رقم ٥ توازي تمامًا القطعة رقم ٣ حتى يستساغ عقلاً ذلك البديل الوهمي الذي لم يقع والذي خلت أوراق الدعوى من دليل عليه حتى يصح تصوُّره بالاستنتاج أو البيئة ، وكلاهما لا يقبله القانون دليلًا عليه . والوجه الثاني — إذ أورد الحكم وقائع استخلصها خلافاً للثابت في الأوراق ، فاستخلص من تقرير الخبير ومن نتيجة التحقيق الذي تولته المحكمة ومن محضر الانتقال الذي أجرته أن يوسف إسحق باع القطعة رقم ٥ جميعها إلى والدته التي رهنها بعد ذلك ثم وقفها ، في حين أن هذه المصادر الثلاثة التي استند إليها الحكم ليس فيها ما يؤيده فيما استخلصه بل فيها ما ينقضه . وقد جاء بتقرير الخبير أن أرض النزاع لا تدخل في كتاب الوقف ولا في مستندات تملك الخصوم وأنها لم تكن في يوم من الأيام مملوكة للوقف أصلاً بل أنها تدخل في مستندات تملك الطاعنين وأن الذي باعه يوسف لوالدته ثم وقفته ضمن ما وقفت في سنة ١٩١٩ إنما هو الجزء الغربي من القطعة رقم ٥ وهو ذلك الجزء الذي اختص به يوسف في عقد القسمة المسجل في سنة ١٩١١ ومقداره فدانين و ٤ قراريط و ١٠ أسهم ولو أن أرض النزاع دخلت في كتاب الوقف كما يقول الحكم لما كان هناك من داع لبحث تملك الوقف لها بالتقادم وقد جاء بالتحقيق على لسان خليل اسماعيل من شهود المطعون عليهما أن يوسف لم يبيع أرض النزاع لوالدته كما شهد إبراهيم هندی من شهودهما أيضاً أن أرض النزاع لم تدخل في الوقف ولم يرد على لسان أحد من الشهود خلافاً لما قال الحكم أن مصطفىة رهنّت أرض النزاع

يضع يده كمالك وكناظر وكوارث بما أضيق على حيازته عيب الغموض الذي سلم به الحكم، كما استخلص الحكم من محضر الانتقال بعدد مستخذه وتلخيصه تلخيصاً مشوهاً مبتوراً أنه يتضح منه أن وضع اليد كان من أول الأمر مخالفاً للكشوف الرسمية والعقود المسجلة، في حين أنه لا وجود للقرارات التي صدر حكم الانتقال للاطلاع عليها وفي حين أن المطعون عليهما طعنا على ما جاء بمحضر الانتقال واتهما من موظفي المساحة بمحاولة إخفاء الحقيقة، وفي حين أن شكوى المطعون عليه الثاني المساحة قدمت في سنة ١٩٤٢ أي بعد عقود البيع الصادرة من الطاعنين في سنة ١٩٣٤ وكانت بالتالي بعد الفترة التي وقف عندها الحكم في بحثه لوضع اليد الوقف، فضلا عن أن التحقيق الإداري المبهم المدون بالشكوى والذي نقل بمحضر الانتقال ملخصه ثم نقل الحكم ملخصاً مشوهاً لما في المحضر، هذا التحقيق الإداري لم يحدد فيه بدء وضع اليد على أرض النزاع وبلا العناصر المكونة لوضع اليد المكسب، وهو أيضا غير مستكمل لشروط التحقيق القانوني الصحيح وغير منتج في تأييد النتيجة التي انتهى إليها، كما فات الحكم أن محضر وضع الحدايد الذي قامت به المساحة لا حجية له في إثبات ملكيته ولا في إثبات وضع يده وقد أصر الحكم مع هذا الدفاع الذي تقدم به الطاعنون لمحكمة الموضوع - على اعتبار محضر الانتقال دليلاً على أن الوقف وضع يده في سنة ١٩١١ إلى سنة ١٩٢٩؛ وضع يد هادي ظاهر مستمر وبنية التملك، ولو أنه ألقى بالالرد على دفاع الطاعنين لغير وجه الرأي في الدعوى.

دعوى. إن هذا السبب مردود في وجهه الأول، بأنه غير منتج؛ ذلك أنه يبين من الحكم

المطعون فيه أن المطعون عليهما أقاما دعواهما على أن الوقف تملك أرض النزاع بوضع اليد المدة الطويلة، فأمرت محكمة الاستئناف في أول مايو سنة ١٩٥٠، بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليهما بكافة الطرق ووضع يد الوقف على الأرض من تاريخ إنشائه في سنة ١٩١٩ ووضع يد الواقفة والبائع لها عليها منذ سنة ١٩١١. وقد استند الحكم في قضائه للوقف بملكية الأرض على ما استقاه من التحقيق الذي أمر به وما جاء بتقرير الخبير الذي قدمته محكمة الدرجة الأولى وما جاء بمحضر الانتقال خاصاً بوضع اليد وما استخلصه منها من أن التقادم المكسب قد توافر للوقف المندون بمحضر المطعون عليهما بشرائطه القانونية، ومن ثم فإن تحدث الحكم عن بدل حصل بين الأخوين يوسف وعزيز بعد القسمة إنما جاء تزيداً منه وهو في سبيل القياس العلة في مخالفة وضع اليد لما جاء في عقود القسمة والبيع والرهن وكتاب الوقف مع أنه لا حاجة للقضاء لوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية إلى استظهار السبب المشروع الذي يستند إليه في وضع يده - ومردود في وجهه الثاني بأن هذه الدعوى لما سبق بياثه، أقيمت على أساس تملك الوقف أرض النزاع بوضع اليد المخالف للعقود والمستندات ولذا يكون ما جاء بالحكم خارج هذا النطاق تزيداً لا يجدي الخوض فيه أو النعي عليه - أما ما ينهه الطاعنون على الحكم خاصة بقصر بعض وريثة حنا يعقوب عند وفاته في ٢٢ من أغسطس سنة ١٩١٩ فإنه خير مقبول لأنه يبين من الأوراق التي قدمها الطاعنون أنهم إذ تمسكوا بذلك أمام محكمة الموضوع لم يقدموا الدليل على صحته رغم تحدى المطعون عليهما، وكان ينبغي عليهم

وضع اليد على أرض النزاع كوارث لو أنه ثم كمالك بعد القسمة ثم كنائب عن والدته بعد تصرفه لها بالبيع وبعد الوقف ثم كناظر بعد وفاتها حتى تولى المطعون عليهما النظر .

« وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه » .

(القضية رقم ٤٠٥ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبدالغزيز محمد رئيس المحكمة وعبدالغزيز سليمان ومحمود عباد ومحمد أمين زكي ومحمد فؤاد جابر المستشارين) .

٣٤٩

١٠ مارس سنة ١٩٥٥

قضاء مستعجل . تحكيم . اشكالات التنفيذ . اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالفصل في الصعوبات التي تعترض تنفيذ أحكام المحكمين . بقاء أصل الحق سليماً حتى تفصل فيه محكمة الموضوع .

المبدأ القانوني

لما كان القانون قد أجاز رفع الدعوى ببطلان حكم المحكم في أحوال معينة فإنه يكون من اختصاص قاضي الأمور المستعجلة أن يفصل في الصعوبات التي تعترض تنفيذ أحكام المحكمين الصادرة في غير الأحوال المبينة في القانون ، وله بهذه المثابة أن يقدر وجه الجد في النزاع في إحدى هذه الأحوال تقديرًا وقتياً يتحسس به للنظرة الأولى ما يبدو أنه وجه الصواب في الإجراء المطلوب ليحكم بوقف تنفيذ الحكم مؤقتاً ، أما أصل الحق وهو صحة حكم المحكم أو بطلانه فيبقى سليماً ليقول قضاء الموضوع كلمته فيه .

تقديم الدليل إذ ذاك . ومن ثم يكون ما ينعون به الآن في هذا الشأن عارياً عن الدليل — ومردود في وجه الثالث بأن الحكم المطعون فيه إذ قرر تملك الوقف أرض النزاع بوضع اليد الذي استوفى شرائطه القانونية ومدته قبل وفاة الواقعة في سنة ١٩٢٩ استند في ذلك إلى ما جاء بتقرير الخبير الذي ندبته محكمة الدرجة الأولى والتحقيق الذي أجرته محكمة الدرجة الثانية وإلى محضر الانتقال الذي أمرت به وبين من تقرير الخبير أنه أورد فيه أن أرض النزاع وإن كانت تدخل في مستندات الطاعنين دون مستندات المطعون عليهما ، غير أنه اتضح له أن الوقف وضع يده عليها أكثر من خمس عشرة سنة . وقد أورد الحكم خلاصة أقوال الشهود الذين سمعوا في التحقيق بما لا يتعارض مع أقوالهم الثابتة في محضر التحقيق الذي قدم الطاعنون صورته ، وكان استخلاصه منها في خصوص وضع اليد استخلاصاً سائفاً — ولما كان ما استخلصه الحكم من هذين الأصلين الثابتين وهو بما تستقل به محكمة الموضوع كافياً لحمله في قضائه الذي انتهى إليه دون حاجة إلى استناده إلى شيء آخر ، فإنه لم يعد ثمة محل للرد على ما ينماه الطاعنون خاصاً بمحضر الانتقال الذي لم تأمر به المحكمة إلا استزادة في الاستدلال . وأما ما قاله الطاعنون عن إجماع الشهود على أن مصطفى لم يكن لها حيازة مباشرة ؛ فهو غير مجد مع ما أثبتته الحكم من أنها كانت تضع يدها بواسطة ابنها يوسف بطريق إنابته وكذلك ما ذكره عن قول بعض الشهود أن يوسف كان يضع يده كمالك وكناظر وكوارث ، فهذا لا يؤثر على سلامة الحكم ولا يتعارض مع ما استخلصه وانتهى إليه في قضائه والثابت منه أن يوسف

المحكمة

« ... من حيث إن بما ينعاه الطاعن في السبب الأول من سببي الطعن على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ، ذلك أنه وإن كان القضاء المستعجل ممنوعاً من التعرض لتفسير الأحكام والسندات الواجبة النفاذ أو المساس بموضوعها أو أصل الحق فيها - إذ لا يطلب منه سوى إيقاف التنفيذ أو استمراره ، باعتباره إجراء وقتياً . إلا أن البطلان إذا كان مطلقاً وجوهرياً ويؤثر على قوة السند المطلوب التنفيذ به ، فإنه يمتنع عليه وقف التنفيذ عند الدفع بالبطلان ، وأن هذا بذاته هو الذي قام عليه الحكم المستأنف - وأن القضاء المستعجل يختص بالحكم في الصعوبات التي تعترض تنفيذ أحكام المحكمين مهما كانت أسباب الاشكالات ، سواء أتعلمت بالموضوع أم بنفس الأحكام والإجراءات الشكلية وغيرها ، بشرط أن يطلب منه وقف التنفيذ أو استمراره فقط ، لا الحكم في موضوعها بالبطلان وبغيره - وأن حكم المحكمة الذي طلب الطاعن وقف تنفيذه ، باطل بطلاناً جوهرياً لعدم تحديد النزاع ، لا في مشاركة التحكيم ولا أثناء المرافعة ، ولعدم قبول الحكم التحكيم كتابة ، ولعدم شمول حكمه على صورة من مشاركة التحكيم وملخص أقوال الخصوم ومستنداتهم ، ولصدور هذا الحكم بعد الميعاد المنصوص عليه في المادتين ٨٣٢ ، ٨٣٣ مرافعات وأنه كان من اختصاص القضاء المستعجل إزاء هذا البطلان الجوهري أن يمنع حمايته للحكوم عليه فيقضى بوقف التنفيذ مؤقتاً حتى تفصل محكمة الموضوع ببطلان حكم المحكمة .

« ومن حيث إن هذا النعي في محله : ذلك

أنه إن كان القانون قد أجاز رفع الدعوى ببطلان حكم المحكمة في الأحوال المبينة قانوناً ، وكان الطاعن قد رفع الدعوى الموضوعية ببطلان هذا الحكم المطلوب وقف تنفيذه ، مما يجوز معه للقضاء المستعجل أن يفصل في الصعوبات التي تعترض تنفيذ أحكام المحكمين الصادرة في غير الأحوال المبينة بالقانون ، وكان له بهذه المثابة أن يقدر وجه الجدل في النزاع في إحدى هذه الأحوال ليحكم بوقف تنفيذ الحكم مؤقتاً ، لا ليحكم بين الخصمين في أصل الحق وهو بطلان حكم المحكمة الذي يجب أن يبقى سليماً ليقول قضاء الموضوع كلمته فيه وكان فصل قاضي الأمور المستعجلة في هذه الحالة لا يبدو كونه تقديراً وقتياً يتحسس به للنظرة الأولى ما يبدو أنه وجه الصواب في الإجراء المطلوب ، وكان الطاعن قد قصر إشكاله على طلب وقف تنفيذ حكم المحكمة موضوع الدعوى لا بتناؤه على أساس مخالف لما يقضى به قانون المرافعات - لما كان ذلك يكون الحكم المطعون فيه ، إذ قضى بعدم اختصاص القضاء المستعجل لإطلاقاً ، ولم يقل كلمته في المنازعات التي انتهت ، يكون قد خالف القانون مخالفة تستوجب نقضه دون حاجة للتعرض للسبب الثاني من سببي الطعن .

« وحيث إن الدعوى صالحة للحكم في خصوص الدفع بعدم اختصاص القضاء المستعجل .
« وحيث إنه لما سبق بيانه يكون الحكم الابتدائي في محله فيما قضى به من رفض الدفع بعدم اختصاص القضاء المستعجل وباختصاصه بنظر الاشكال .

(القضية رقم ٩ لسنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة سليمان ثابت وكيل المحكمة ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمد أمين زكي ومحمد فؤاد جابر المستشارين) .

٣٥٠

١٠ مارس سنة ١٩٥٥

حكم . حكم غيابي . معارضة . دعوى . انقطاع
الخصومة ب وفاة أحد طرفيها . حضور الخصم في الدعوى
قبل وفاته . عدم حضور ورثة الدين حلوا محله بسد
تعجيل الدعوى . وجوب اعتبار الحكم الصادر في حقهم
غيابيا . جواز المعارضة فيه . علة ذلك .

المبدأ القانوني

الأصل في الخصومة أن تقوم بين طرفيها
من الأحياء ، فإن أدرك الموت أحدهم وكانت
الدعوى لم تنتهيا بعد للحكم ، وقفت الإجراءات
بحكم القانون ، لأن الدعوى تكون قد فقدت
بذلك ركنا من أركانها الأساسية لمجرد قيام
سبب الوقف ، ولا تستأنف سيرها إلا بإعلان
جديد يوجه إلى ورثة المتوفى ، لأن الغاية من
الوقف إنما هي المحافظة على مصلحة هؤلاء الورثة
دون غيرهم ، وتمكيننا لهم من الدفاع عن
حقوقهم التي آلت إليهم بسبب الوفاة . ولذلك
فقد افترض القانون جهلهم بالدعوى المرفوعة
على مورثهم فأوجب إيقافها لمجرد الوفاة ومن
ثم فلا يؤثر حضور مورثهم في الدعوى قبل
وقفها على حقهم في المعارضة في الحكم الذي
يصدر في غيابهم .

المسألة

... من حيث إن الطعن أقيم على سبب
واحد يتحصل في أن الحكم المطعون فيه ، إذ أيد
الحكم الابتدائي لذات أسبابه قد خالف القانون
وأخطأ في تطبيقه . ذلك أن انقطاع المرافعة

بالوفاة طبقا لأحكام قانون المرافعات القديم الذي
يحكم واقعة الدعوى لا يترتب عليه إلغاء
الإجراءات التي تمت قبل ذلك الانقطاع ، بمعنى
أن الوفاة لا تؤثر على الدعوى وماتم فيها من
إجراءات الخصومة والغياب إذ أن المادة ٢٩٩
من قانون المرافعات القديم كان يجري نصها :
توقف المرافعة بغير إخلال بحقوق الخصام ،
وأن المادتين ٢٩٧ و ٢٩٨ من ذات القانون
تنصان على أن الوفاة إذا حصلت بعد تقديم
الطلبات الختامية في الدعوى من المتوفى فإنها
لا تمنع المحكمة من الفصل في الدعوى . وأن
نصوص قانون المرافعات الجديد في خصوص
انقطاع سير الخصومة ، وهو المقابل لانقطاع
المرافعة في القانون القديم ، توجب وقف جميع
المرافعات التي كانت جارية في حق الخصوم ،
ويطالان جميع الإجراءات التي تحصل أثناء
الانقطاع ، ولا تستأنف الدعوى سيرها
إلا بتكليف بالحضور يعلن إلى من يقوم مقام
الخصم الذي توفي . وبمعنى هذا أن إدخال الوارث
بعد وفاة مورثه الذي كان قد حضر في الدعوى
من قبل لا يؤثر حتى ولو لم يحضر الوارث المذكور
على الحالة التي اتصفت بها الدعوى من حضور
الخصام فيها من قبل ذلك ، هذا ولأن إعلان
الوارث بعد وفاة مورثه يعتبر استمرارا لشخصية
المورث ويمثلا للتركة التي يطلب القضاء عليها .
وأضافت الطاعنة أن خطأ وصف الحكم قد امتد
إلى جميع خصوم الدعوى رغم حضورهم قبل
تقرير الإيقاف ، فالمعبرة في هذا بحقيقة الواقع
لا بالوصف الخاطئ الذي ورد بمنطوق الحكم ،
ولأن هذا الخطأ استتبع خطأ آخر ، حين قبلت
المحكمة الدفع بسقوط الحكم المعارض فيه

٣٥١

١٠ مارس سنة ١٩٥٥

١ — اختصاص . ضرائب . طلب رد الرسوم التي حصلها المجلس البلدى بغير حق . اختصاص المحاكم المدنية بهذا الطلب .

ب — اختصاص . لوائح . أمر إدارى . المقصود بالأمر الإدارى الذى لا يجوز للمعاشم تأويله أو وقف تنفيذه هو الأمر الإدارى الفردى . الأمر الإدارى العام أى اللائحة . كالمقرر بقرض رسم . حق المحاكم فى التحقق من مشروعيتها والامتناع عن تطبيقه إن بدا لها ما يبيح .

المبادئ القانونية

١ — رفع الدعوى بطلب إلزام المجلس البلدى برد قيمة ما حصله من المدعى كرسوم بدون وجه حق هو طلب يدخل الفصل فيه فى ولاية المحاكم المدنية ولا يخرج من ولايتها أن يكون الفصل فيه يقتضى البحث فى مشروعيتها . الرسوم الصادر بفرض الرسوم .

٢ — استقر قضاء هذه المحكمة على أن المادة ١٨ من قانون نظام القضاء المقابلة للمادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم والتي تخرج من ولاية المحاكم وقف الأمر الإدارى أو تأويله أو إلغائه . إنما تشير إلى الأمر الإدارى الفردى دون الأمر الإدارى العام — أى اللوائح كقرار المجلس البلدى بفرض رسم — إذ لا شبهة فى أن على المحاكم قبل أن تطبق لائحة من اللوائح أن تستوثق من مشروعيتها ومطابقتها للقانون فإن بدا لها ما يبيحها فى هذا الخصوص كان عليها أن تمتنع عن تطبيقها .

لفوات ستة شهور على صدوره — وهذا كله مخالف للقانون يستوجب نقض الحكم .

ومن حيث إن هذا التمسك مردود بأن الأفضل فى الخصومة أن تقوم بين طرفيها من الأحياء ، فإن أدرك الموت أحدهم وكانت الدعوى لم تنته بعد للحكم ، وقفت الإجراءات بحكم القانون ، لأن الدعوى تكون قد فقدت بذلك ركنها من أركانها الأساسية لمجرد قيام سبب الوقف ، ولا تستأنف سيرها إلا بإعلان جديد يوجه إلى ورثة المتوفى ، لأن الغاية من الوقف إنما هى المحافظة على مصلحة مؤلدة الورثة دون غيرهم ، وتمكينهم من الدفاع عن حقوقهم التى آلت إليهم بسبب الوفاة . ولذلك فقد اقتضى القانون جعلهم بالدعوى المرفوعة على مورثهم فأنجب إبقائها لمجرد الوفاة . ومن ثم فلا يؤثر حضور مورثهم فى الدعوى قبل وقفها على حقهم فى المعارضة فى الحكم الذى يصدر فى غيبتهم — وحتى تقرر ذلك كان قضاء الحكم المطعون فيه باعتبار الحكم المعارض فيه غيايباً لتخلف الوارثين المطعون عليها ، عن الحضور ، وبالتالي قبول معارضتها ودفعها بسقوط ذلك الحكم لعدم تنفيذه فى مدى الستة شهور التالية لصدوره ، لا مخالفة فيه للقانون ، ولا خطأ فى تطبيقه . مما يتعين معه رفض هذا السبب .

ومن حيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتم رفضه .

(القضية رقم ١٩ سبينة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة سليمان ثابت وكيل المحكمة وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي ومحمد فؤاد جبار ومحمد عبدالواحد على المستشارين) .

المحكمة

«... من حيث إن الطعن بني على سبب واحد هو الخطأ في تفسير القانون وفي تطبيقه من عدة وجوه : الأول — أسست الطاعنة دعواها من أول الأمر على أنها تعويض قدرته بالمبلغ المطالبة ، واعتبار المحكمة أن المطالبة بالتعويض تتضمن حتماً إلغاء وتأويل الأمر الإداري الصادر من وزير الصحة باعتماد قرار المجلس بربط الرسوم ، قول غير صحيح ولا سديد ، لأن الطاعنة لم تطلب الإلغاء ولا التأويل ولكنها رأت أن القرار لا ينطبق على المنشآت المملوكة لها ، ويكون في تطبيقه عليها مخالفة للقانون يترتب عليها مسئولية جهة الإدارة بالتعويض عن فعلها الذي وقع مخالفاً للقانون ، وهو ما يدخل في اختصاص القضاء العادي طبقاً للمادة ١٨ من قانون نظام القضاء . الثاني — لم تدع الطاعنة أن المظنون عليه غير محق في فرض الرسوم ، ولم تنازع بالتالي في مبدأ اختصاص المجلس ، ولا في أساس الضريبة ، ولكن نزاعها انحصر في أن المجلس حصل الرسوم منها بغير حق لأن منشآتها كانت في ذلك الوقت غير داخلة في نطاق حدود المجلس (الكردون) المحددة لاختصاصه ثم أدخلت بعد النزاع بمرسوم لاحق والثالث — أخطأ الحكم في استناده إلى المادة ٢١ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ ، بمقولة إن للمجلس فرض رسوم مقابل الانتفاع بمرفقه العامة ، في حين أن الرسوم المطالب بالتعويض عنها فرضت تطبيقاً للمادة ٢٣ من القانون نفسه . وهي خاصة بالمحال الصامة : كالآندية والمحال المضرة بالصحة والمقلقة للراحة والخطرة . والرابع — أضنى الحكم على مرسوم ٣٠ أكتوبر

سنة ١٩٤٥ صفة القانون — مع أنه ليس إلا من قبيل اللوائح التي تصدرها السلطة التنفيذية لتسهيل تطبيق القانون . وإذا كان المرسوم قد نص على تشكيل لجان الحصر والتقدير ، فليس معنى ذلك أن تتحلل تلك اللجان من نصوص القانون الذي حصر سلطة المجلس في فرض الرسوم على المحال والمنشآت الداخلة في اختصاصه . فإن أغفلت اللجان هذه الحدود وتجاوزتها إلى خارج الحدود ، فلا شك أن قرارها يكون باطلاً عند ذلك فقط . ولا يكون من شأن قرار وزير الصحة باعتماد ذلك القرار ، أن يصبح هذا البطلان . والخامس — ان ما ذهب إليه الحكم يعطل نص القانون الوارد في المادة ٣٧٧ مدني التي نصت في فقرتها الثانية على أنه « يتقدم بثلاث سنوات الحق في المطالبة برد الضرائب والرسوم التي دفعت بغير وجه حق ، ويبدأ سريان التقادم من يوم دفعها » . والسادس — جرت نصوص المرسوم على تكوين لجنة لنظر التظلمات من الرسوم المفروضة على غرار لجنة المراجعة التي خصصت لنظر التظلمات في قرارات لجان فرض العوائد ، ومع ذلك فقد جرى القضاء على نظر جميع ما عرض عليه من تظلمات لجان العوائد كلها حصل النزاع حول تقدير الرسوم على منشآت أو منازل لا تدخل في اختصاص البلدية .

« ومن حيث إنه يبين مما سبق ذكره أن الدعوى رفعت من الطاعنة بطلب إلزام المجلس البلدي أن يدفع لها مبلغ ٢٠١ جنيهاً و ٧٠ ملياً قيمة ما تدعى الطاعنة أن المجلس قد حصله منها كرسوم بدون وجه حق — وهو طلب يدخل الفصل فيه في ولاية المحاكم المدنية ولا يخرج منه

٣٥٢

١٠ مارس سنة ١٩٥٥

ضرائب ، رسوم بلدية . حق المجالس البلدية لفرض رسوم . محدود بدائرة اختصاص هذه المجالس . المواد ٩ و ١٠ و ١٢ و ٢٣ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ .

المبدأ القانوني

الثابت من المواد ٩ و ١٠ و ١٢ و ٢٣ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ التي خولت للمجالس البلدية حق فرض الرسوم المختلفة ، أن سلطان المجالس في هذا الخصوص محدود بدائرة اختصاصها وهي التي تحدده دائما بمراسيم ترفق بها رسومات توضح المعالم وتبعد الشبهات . وإذن متى كان المخزن الذي فرض عليه الرسم يخرج عن دائرة اختصاص المجلس البلدي فإن القرار الصادر بفرض هذا الرسم يكون باطلا ولا يغير من ذلك أن يكون المخزن المفروض عليه الرسم يستعمل الماء والنور من المجلس البلدي بمقتضى عقد اشتراك خاص .

المحكمة

د ... من حيث إن الطعن بني على سبب واحد هو مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله من وجهين : وقد نزل عن الأول منهما . ويتحصل الوجه الثاني في أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن مقطع الخلاف في النزاع بين طرفي الخصومة قائم حول تحقيق ما إذا كان المخزن المملوك للمدعية يخضع للرسوم البلدية التي فرضها الطاعن أو لا يخضع بسبب وقوعه أو

من ولايتها أن يكون الفصل فيه يقتضي البحث في مشروعية المرسوم الصادر بفرض الرسوم ذلك لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة من أن المادة ١٨ من قانون نظام القضاء والتي تقابل المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم والتي تخرج من ولاية المحاكم وقف الأمر الإداري أو تأويله أو إلغائه ، إنما تشير إلى الأمر الإداري الفردي دون الأمر الإداري العام - أي اللوائح - كقرار المجلس البلدي بفرض رسم - إذ لا شبهة في أن للمحاكم بل عليهم قبل أن تطبق لائحة من اللوائح أن تستوثق من مشروعيتها ومطابقتها للقانون فإن بدا لها ما يصب في هذا الخصوص كان عليهم أن تمتنع عن تطبيقها - ولا محل للاعتراض على هذا الفهم الواضح ، بأن تصدى المحاكم لبحث مشروعية اللوائح وجواز امتناعها عن تطبيقها ، يعتبر إلغاء لها وهو ما خص به القضاء الإداري ذلك أن الامتناع عن تطبيق اللائحة يختلف اختلافا جوهريا عن إلغائها - فحق المحاكم في الرقابة على مشروعية اللوائح - هذا الحق كان مقررا في مصر قبل إنشاء القضاء الإداري والذي هو مقرر في فرنسا مع قيام هذا القضاء - لا يؤدي في حالة الامتناع عن التطبيق ، إلى إلغاء اللائحة التي تظل قائمة ، بعكس الحكم بإلغائها الذي هو من اختصاص القضاء الإداري ، كما أن طلب الإلغاء محدد بمواعيد . أما الدفع بعدم مشروعية اللائحة والمطالبة بالتعويض عما يحصل للأفراد من تنفيذها الخطأ ، فلا يحده ميعاد . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى قد خالف القانون متعينا نقضه .

(القضية رقم ٢٩٩ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية البداة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وسليمان ثابت وكيل المحكمة وأحمد العروسي ومحمد فؤاد جابر ومحمد عبد الواحد على المستشارين) .

عدم وقوعه بعيداً عن حدود عوائد أملاك بندر بيا الواجب تحصيل الرسوم البلدية وعوائد الأملاك فيها — ثم قرر الحكم أن للمجلس أن يفرض في دائرة اختصاصه رسوماً على الحال العمومية، وأنه لا جدال في أن حدود دائرة اختصاص المجلس في تحصيل الرسوم البلدية المنوّه عنها في المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ هي بعينها دائرة اختصاصه بتحصيل عوائد الأملاك المبنية — هذا الذي يقوله الحكم فيه مخالفاً للقانون وخطأً في تطبيقه وفي تأويله — ذلك أن القانون المشار إليه يفصح في المواد ٩٠ و ١٢ و ٢٣ على أن المجلس البلدي يباشر نشاطه في مسطح مكاني تمتد إليه وتنتشر فيه وتنظمه فائدة المرافق العامة التي يتولاها المجلس ويشرف عليها : كمرافق الصحة والتنظيم وعمليات التجارى والطرق والمياه والغاز والكهرباء وأعمال الإسفاف والأمن . وطالما أن هذا النشاط لا يقتصر مداه على نطاق البندر أو المركز للمنى يقع فيه المجلس بل يمتداه ويجاوزاه إلى ما وراء ذلك ، فإنه لا يمكن القول بقصر حق المجلس في فرض الرسوم البلدية على الدائرة الضيقة التي أراد الحكم أن يحصره فيها والتي يطلق عليها كردون المدينة ، خاصة وأن هذه الرسوم إنما تفرض لقاء ما يفيد الأفراد جميعاً داخل نطاق الكردون وخارجه من المرافق العامة التي يتولاها المجلس — وقد قدم الطاعن عقداً مشتركاً المطعون عليها في الكهرباء وجاء في البند العاشر منه على أن توريد الكهرباء قاصر على سكان المدينة القاطنين بدفع الرسوم البلدية بانتظام . بما يدل على أن فرض الرسوم إنما كان مقابل الانتفاع بالمرافق العامة — ثم إن الحكم أخطأ

أخيراً في تقريره بوجود تلازم بين دائرة اختصاص المجلس بفرض الرسوم البلدية وبين دائرة اختصاصه بفرض عوائده الإضافية على الأملاك — ذلك أن الفرق بين النوعين كبير ، إذ يختلف كل منهما عن الآخر في طبيعته ومحلّه والحكمة من فرضه فطبيعي أن يختلف مدى حق المجلس في فرض كل منهما — والواقع أن العوائد إنما تجب على الأملاك المبنية ، وهذه يحددها كردون المدينة ، فإذا ما اتسع العمران وتراحت المباني وامتدت إلى خارج ذلك الكردون عدل نطاقه ، وهو ما يحصل دائماً وحصل بالفعل في النزاع الحالي . لأن مخزن الشركة المطعون عليها أدخل في كردون المدينة في ١٦/١/١٩٥٠ بالمرسوم الصادر في ١٣/٣/١٩٥٠ وأصبح بذلك خاضعاً لعوائد الأملاك المبنية . أما ما يقع خارجه فتجبي عليه ضريبة الأتبان باعتباره أيضاً راعية حكماً . ومن حيث إن النعي مردود بما جاء بالحكم أن المحكمة ترى في صياغة نص المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بنظام المجالس البلدية والقروية ما يستوجب ثبوت وقوع المحل موضوع الرسوم البلدية داخل حدود المجلس بدلالة قولها (للمجلس أن يفرض في دائرة اختصاصه رسوماً على الحال العمومية) . كما أنه لا جدال في أن حدود دائرة اختصاص المجلس تحصيل الرسوم البلدية المقوّه عنها بنص المادة ٢٣ سالفة الذكر هي بعينها حدود دائرة اختصاصه بتحصيل عوائد الأملاك داخلها . وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون ، إذ ثبت من المواد ٩ و ١٠ و ١٢ و ٢٣ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ التي تحولت للمجالس البلدية حق فرض الرسوم المختلفة ، أن سلطان

الإيطالي كما تكون بالإعطاء تكون كذلك بالحرمان . . فإذا وقع الحرمان على من احتفظ لهم القانون بأنصبة مفروضة كان لهم وحدهم دون غيرهم طلب بطلان هذا الأثر حتى يخلص لهم نصيبهم المفروض ما لم يكونوا قد قبلوا المساس بمخصصهم . أما إذا كان المحروم ليس من أصحاب الفروض على ما يقضى به القانون، فإنه يكون للبوصى أن يحرمه من تركته ولا يكون له أن يتمسك بما شاب الوصية من بطلان أو عدم نفاذ مما يؤثر على أنصبة أصحاب الفروض متى كان حرمانه في ذاته قد وقع صحيحاً وذلك لانعدام صفته ومصلحته لاستحالة إمكان توريثه على خلاف مشيئة المورث الصريحة في وصيته .

المحكمة

د ... من حيث إن الطعن بني على سببين : أولهما مخالفة القانون من وجهين : الأول : مخالفة الحكم لنصوص القانون المدني الإيطالي ؛ إذ قصر الحكم حق الطعن في الوصية على أصحاب الفروض من الورثة وعلى ورثتهم حيث قال : والذي يخلص مما تقدم أن الوصية كما تكون بالإعطاء تكون بالحرمان ، فإذا اتصل الحرمان بمن احتفظ لهم القانون بأنصبة مفروضة كان لهم وحدهم دون غيرهم طلب بطلان هذا الأثر حتى يخلص لهم نصيبهم المفروض ما لم يكونوا قد قبلوا المساس بمخصصهم ، هذا القول أو هذا التخريج يخالف حكم القانون الإيطالي على وجهه الصحيح ، وتفسير خاطيء لنصوصه ، لأن ما نقله الحكم من نصوص ذلك القانون

المجالس في هذا الخصوص محدود بدائرة اختصاصها وهي التي تحدد دائماً بمراسيم ترفق بها رسومات توضح المعالم وتبعد الشبهات . وهو ما حصل بالفعل في النزاع الحالي ، وقد قرر الطاعن نفسه أن المخزن الذي فرضت عليه الرسوم لم يدخل في نطاق اختصاص مجلس بيا البلدي إلا بمقتضى مرسوم ١٣/٣/١٩٥٠ والمرفق به الخريطة التي قدم صورتها في حافضته . ومن ثم لم يكن من حق المجلس أن يفرض على المخزن رسوماً قبل ذلك التاريخ . ولا يغير من صحة هذا النظر أن يكون المخزن المملوك للطعون عليها يستمد الماء والنور من مجلس بيا البلدي بمقتضى عقود اشتراك خاصة ، لأن حق المجلس في هذا الخصوص ثابت له بمقتضى المادة ٢١ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ التي خولت له أن يقرر رسوماً مقابل الانتفاع بالمرافق العامة التي يديرها أو المعهود إليه بإدارتها ولم تقيد هذه المادة بأي قيد . ولذلك يكون النعي في غير محله متعيناً ورفضه .

(القضية رقم ٣٩٥ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة سليمان ثابت وكيل المحكمة وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي ومحمد فؤاد جابر ومحمد عبد الواحد على المستشارين) .

٣٥٣

١٠ مارس سنة ١٩٥٥

أحوال شخصية . وصية . الوصية في القانون الإيطالي . تد تكون بالإعطاء وقد تكون بالحرمان . وقوع الحرمان على أصحاب الفروض . حقهم في طلب بطلان الوصية . وقوع الحرمان على وارث ليس صاحب فرض ، ليس له حق طلب البطلان .

المبدأ القانوني

الوصية وفقاً لنصوص القانون المدني

مفترض فيها صحة تصرفات الموصى ، أما الوصية موضوع النزاع الحالى فهي باطلة باعتراف الزوجة وبما قرره الحكم المطعون فيه . والقاعدة القانونية الصحيحة هي : أن لكل ذى مصلحة حق الطعن ببطالان الوصية ، والطاعنون ذوو مصلحة كما سيبين في الوجه الثانى . وهذا الوجه حاصله أن الحكم المطعون فيه مسخ وحرق في معنى ما تضمنته الوصية ، من حرمان وريثة الموصى الشرعيين ، فعبارة الوصية — على خلاف ما يقول به الحكم — لم تنص على حرمان الوريثة إلا لفرض إقامة منشأة بمصر وأخرى بحلب . فإذا ما ثبت استحالة إقامة المنشأتين لعدم توافر الشروط القانونية الواردة في المادة ٦٠٠ مدنى إيطالى ، فلا يكون هنالك حرمان ، وتعتبر التركة بغير وصية ، وبذلك تؤول إلى الوريثة الشرعيين .

ومن حيث إن هذا السبب مردود في وجهه بما استند إليه كل من الحكامين الابتدائى والاستئنافى المؤيد له من نصوص القانون الايطالى الذى يحكم النزاع الحالى طبقا للمادة ١٧ مدنى فقد قال الحكم الأخير بعد ذلك «والذى يخلص مما تقدم أن الوصية كما تكون بالإعطاء تكون كذلك بالحرمان ، فإذا اتصل الحرمان بمن احتفظ لهم القانون بأنصبة مفروضة كان لهم وحدهم دون غيرهم طلب بطلان هذا الأثر حتى يخلص لهم نصيبهم المفروض ما لم يكونوا قد قبلوا المساس بحصصهم وبالشروط المشار إليها . وعلى ضوء هذه الأحكام يبين أن المستأنفين (الطاعنين) وهم أولاد وبنات أخوة المتوفى (الموصى) ليسوا من أصحاب الفروض على ما يقتضى به القانون ، ولذلك كان للموصى

أن يحرمهم من تركته ويقع حرمانهم صحيحا ، كذلك ليس لهم الاعتراض على الوصايا التى تتأثر بها أنصبة أصحاب الفروض ، لأن هذا الحق قاصر على هؤلاء وحدهم والمستأنفون أنفسهم لا ينازعون في ذلك ، لكنهم يقولون إن الحرمان محله أن تكون الوصية صحيحة لكنها وقد وقعت باطلة في شقها الخاص بالإيصاء ببناء معهد في القاهرة وبتأسيس جامعة في حلب استنادا إلى ما تقضى به المادة ٦٠٠ من القانون الايطالى فان المنشأتين الموصى بهما تصبحان في حكم الوارث المتوفى ويعود المال الموصى به في هذا الخصوص تركة يتقاسمها الوريثة الشرعيون ويرون أن هذه النتيجة هي ما تقضى به المادة ٥٧/٢ السابق الإشارة إليها — وهذا القول غير صحيح ولا يتفق مع حكم القانون : ذلك أنهم قد حرموا من التركة وجاء حرمانهم صحيحا لأن القانون يجيزه باعتبارهم من غير أصحاب الفروض وينبئ على حرمانهم هذا أنهم لم يعودوا وريثة للمتوفى وكأنتهم أجانب عن التركة وكان المورث مات من غير وارث فيما يتعلق بأشخاصهم . أما القول بأن الحرمان محله أن تكون الوصية صحيحة فقول لا سند له من القانون : ذلك أن الإيصاء بالحرمان في ذاته وقع صحيحا قانونا غير معلق على شرط صحة الوصية أو نفاذها ، كما أنه لو فرض جدلا وبطلت الوصية في أحد أجزائها فلا أثر لهذا البطلان على ما صح في باقى أجزائها . وهذا الذى قرره الحكم صحيح في القانون ، وليس يجدى الطاعنين التحدى بالمادة ٦٠٠ التى تقول إن التصرفات الحاصلة لمصلحة شخص اعتبارى غير معترف به لا تنفذ إذا لم يقدم طلب الإعتراف به خلال سنة من يوم

إمكان تنفيذ الوصية . ويبين من ذلك أن القانون لم يعتبر تلك الحالة من حالات البطلان الذي ينعدم به أثر الوصية . وإنما كل مارتبه القانون عليها هو عدم النفاذ - على أن التحدى بحكم هذه المادة لا يجوز من الوارث المحروم حرمانا صحيحا ، لانعدام صفته ومصلحته ولاستحالة إمكان توريثه خلافا لمشيتة المورث الصريحة في وصية لم يرض بطلانها . ومن ثم يكون هذا السبب على غير أساس .

« ومن حيث إن السبب الثانى ينحصر فى أن بالحكم المطعون فيه تناقضا بين أسبابه ومنطوقه بما يجعله خاليا من الأسباب ومستوجبا لبطلانه : ذلك أنه اعتبر الزوجة محرومة من الميراث حين قال فى خاتمته « وحيث إن حرمان الزوجة من الميراث أصبح صحيحا وقانونيا لإجازتها لحرمانها طبقا لما جاء فى مذكرتها (٢١ ملف) السابق لنباتها عند الكلام على الحكم ، ومع التصريح بهذا الحرمان قد قضى بتأييد الحكم الابتدائى الذى جاء فيه « أن الزوجة هى الورثة الوحيدة لزوجها المتوفى ، وأن هذا لم يقصد حرمانها إطلاقا ، - وفى هذا من التناقض الواضح ما يهدم الحكم ويجعله باطلا .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن التناقض المنسوب إلى الحكم المطعون فيه غير صحيح ، لأنه بعد أن تحدث عن حرمان الطاعنين من الميراث انتقل إلى الكلام عن الزوجة فقال « وقد بان وإقرار الزوجة أن الموصى قد حرماها من ميراثه فيكون لها وحدها وفق ما سلف من أحكام القانون - أن تقبل هذا الحرمان أو أن ترفض المساس بنصيبها المفروض باعتبارها الورثة الوحيدة . وحيث إن حرمان الزوجة

من الميراث أصبح صحيحا قانونيا لإجازتها لحرمانها هذا كما جاء فى الحكم الابتدائى ، يؤكد ذلك ما جاء فى مذكرتها المقدمة لهذه المحكمة لجلسة ٢٤ يولييه سنة ١٩٥٢ والمعلقة تحت رقم ٢١ دوسيه إذ قررت عند تحديثها عن حرمانها من الميراث قائلة (إن المسال يبقى لزوجته ويتمتع ما يتخلف عنها إلى وريثها وهو نوع من الإيصاء يعرفه القانونان الفرنسى والإيطالى بشروط لا محل للتحدث عنها هنا بعد أن أقرت الزوجة بصحتها ، ثم قال « إن صفة الورثة التى أسندها الحكم الابتدائى للسنانف عليها إنما كانت لبيان الحالة الشخصية لها والتى يكون لها معها قيام حق الاعتراض على الوصايا أو حق إجازتها وقد أجازتها فعلا بالنسبة لها ولغيرها ، - وليس فيما قرره الحكم أى تناقض .

« وحيث إنه لذلك كله يكون الطعن فى غير محله ويتعين رفضه . »

(القضية رقم ٦ سنة ٢٤ ق . أحوال شخصية « رئاسة وعضوية السادة الأساقفة سليمان ثابت وكيل المحكمة وأحمد الروسى ومحمود عياد ومحمد فؤاد جابر ومحمد عبد الواحد على المستشارين) .

٣٥٤

١٧ مارس سنة ١٩٥٥

- أ - إجارة . عيب خفى . ضمان المؤجر للعيوب الحقيقية فى ظل القانون المدنى القديم .
- ب - إجارة . عيب خفى . القانون لم يحدد مبادىء لرفع دعوى العيوب الحقيقية فى الإجارة كما هو الشأن فى حالة البيع .
- ج - إجارة . قيام المستأجرا بالإصلاحات المستعجلة . رفع دعوى بآليات الحالة قبل القيام بالإصلاحات . غير لازم .

المبادئ القانونية

١ - لأنه وإن كان القانون المدنى القديم لم

العيوب الخفية التي تظهر في الشيء المؤجر مدة عقد الإيجار .

٣ — إن المادة ٥٨٥ من القانون المدني الجديد وإن أوجبت على المستأجر أن يبادر إلى إخطار المؤجر بكل أمر يستوجب تدخله ، كان تحتاج العين إلى ترميمات مستعجلة أو ينكشف بها عيب ، فليس مؤدى هذا النص أن يكون لازما على المستأجر أن يرفع دعوى لاثبات حالة العين المؤجرة قبل قيامه بالإصلاحات .

المحكمة

« ... من حيث إن بما ينمى الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون وخالف الثابت في الأوراق وأنه مشوب بالقصور في التسبيب ذلك (أولا) أنه أخذ على الطاعنين أنهم أقروا بتسليمهم الجرار في حالة جيدة وأهدر بذلك الواقع ، وهو أن الوحدات المؤجرة كانت مشوبة بعيوب لم يظهرها إلا الاستعمال . وقد ثبت من الأوراق الرسمية ما بالجرار من خلل يحول دون استعماله ؛ إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعبأ بذلك وقال إن العيب ظهر يوم وصول الجرار إلى أسوان في ١٨ من نوفمبر ، وأنه كان واجبا على المستأجرين أن يبادروا بإخطار المؤجر بالأمر الواقع ورفع دعوى مستعجلة لإثبات الحالة في حين أن الطاعنين لم يفتهم بإخطار المؤجر ، وقد قاموا بالإصلاح في حدود القانون إلا أن الحكم أغفل الرد على ذلك . وايس في القانون ما يلزم المستأجر برفع دعوى مستعجلة في هذه الحالة . أما قول الحكم إن الطاعنين قد

يأت بنص صريح على التزام المؤجر بضمان العيوب الخفية إلا أنه لما كان التزام المستأجر بدفع الأجرة هو في مقابل انتفاعه بالعين المؤجرة ؛ وهو التزام مستمر ومتجدد بطبيعته ، فإنه إذا ترتب على العيب الخفي عدم صلاحية العين المؤجرة للانتفاع بها أو نقص في صلاحيتها ؛ كان من مقتضى ذلك أن يكون للمستأجر الحق في طلب فسخ عقد الإيجار أو إنقاص الأجرة قياسا على ما تقتضيه المادة ٣٧٠ من القانون المدني القديم في حالة هلاك العين كلياً أو جزئياً ؛ لأن العلة في الحالتين واحدة .

٢ — لم ينص القانون المدني القديم على ميعاد محدد لتقديم دعوى الضمان الناشئة عن وجود العيب الخفي في العين المؤجرة وإلا سقط الحق فيها ، كما نص عليه صراحة في حالة البيع في المادة ٣٢٤ ، وكذلك القانون المدني الجديد الذي وإن أورد نصا خاصا في المادة ٥٧٦ على ضمان المؤجر للعيوب الخفية في العين المؤجرة إلا أنه لم ينص على ميعاد معين لسقوط دعوى الضمان كما هو الشأن في حالة البيع الذي حدد فيها ميعادا لرفع الدعوى بنص المادة ٥٢٤ ومن ثم فإنه لا يجوز قياس حالة الإيجار على حالة البيع ذلك أن تحديد ميعاد لدعوى الضمان في حالة البيع هو إجراء خاص لا يجوز التوسع في تفسيره وتطبيقه بطريق القياس على حالة الإيجار ، كما أنه لا يتفق مع طبيعة عقد الإيجار الذي يفرض على المؤجر التزاما بضمان

أجروا الإصلاح دون إذن من القضاء وفقا للبادءة ٥٦٨ من القانون المدني الجديد ؛ فردود بأن المادة المذكورة جعلت الحصول على الترخيص المذكور أمرا جوازيًا للمستأجر ، فإذا كانت الإصلاحات ضرورية ولا تحتل التأخير فللمستأجر أن يبادر بالإصلاح محافظة على ماله ومال غيره . (وثانيا) أن الحكم إذ طبق الأحكام الخاصة بالبيع بالنسبة للعيب الخفي على عقد الإيجار خطأ في القانون ، لذلك من العقدين أحكامه ونصوصه تبعا لطبيعة كل منهما ولا محل لاستناد الحكم إلى القانون المدني الجديد لأن القانون المدني القديم هو الذي يحكم واقعه النزاع . (ثالثا) أن الحكم المطعون فيه خطأ في الإسناد إذ ذكر عن محضر الانتقال ما لا يتفق مع ما تدون به .

ومن حيث إن النعي على الحكم المطعون فيه في هذه الأسباب في محله ، ذلك أنه إذ قضى برفض الدعوى الفرعية المرفوعة من الطاعنين استند إلى أنه لتضمنين المؤجر عن العيب الخفي يجب على المستأجر أن يبادر إلى إخطار المؤجر بأمر هذا العيب ، وهذه المبادرة التي يعينها الشارع في المادة ٥٨٥ من القانون المدني الجديد تقضى بأن يقوم المستأجر بإثبات حالة العين المؤجرة بدعوى مستعجلة لكي يقف القضاء على صحة ما يدعيه من طرود العيب الخفي وظهوره . وذلك لأن الشارع كان يرى في حالة مشابهة وهي حالة ظهور العيب الخفي في الشيء المبيع - ضرورة رفع دعوى الضمان في ظرف ثمانية أيام من وقت العلم به وإلا سقط الحق فيها (م ٣٢٤) ، كما نص الشارع في قانون التجارة على أن يبادر صاحب البضاعة بالإخبار عن العيب

الخفي في ظرف ثمان وأربعين ساعة من وقت الاستلام ، وأن يقدم الطلب إلى المحكمة في ظرف ثلاثين يوما (م ٩٩ تجاري) كما نص قانون التجارة البحري على أنه لإثبات التلف أو النقصان غير الظاهر من الخارج في البضائع أن يجري الكشف عليها بمعرفة المحكمة . . . بشرط أن يكون ذلك في ظرف ثمان وأربعين ساعة بعد إخراجها (م ١٢٩ تجاري) . وقد أوجب المشرع في القانون المدني الجديد على المشتري الذي استلم المبيع متى كشف عيبا أن يخطر به البائع خلال مدة معقولة . . . وأن الثابت من عقد الإيجار المؤرخ ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ أن المستأجرين استلبوا الجرار والصنادل ومشتملاتها في حالة جيدة ، وهم من متمهدين النقل وليسوا من البسطاء الذين يجهلون حالة الجرار . وهذا يرجح صحة ماقرره المؤجر من أنهم عاينوا الجرار والصنادل قبل الاستلام ، فيكون ادعاء المستأجرين بأن العيب كان خفيا عليهم هو ادعاء يدحضه الواقع . وكان واجبا عليهم وقد ظهر العيب يوم وصول الجرار أسوان في ١٨/١١/١٩٤٦ لإخطار المؤجر بالامر ، ورفع دعوى مستعجلة لإثبات حالته . كما استند الحكم إلى أن الثابت من محضر الانتقال أن المؤجر قام بعمل ما طلبه التفتيش من إصلاحات للحصول على إذن بالإدارة ، وأنه أخطر التفتيش بذلك مرارا . وفي ١٧ من أغسطس سنة ١٩٤٦ حصلت معاينة الرجل فوجد بحالة مرضية . فاذا كانت المصلحة لم تبادر بإصدار إذن التشغيل أو الإدارة في حينه ، فإن ذلك لا يدل قطعا على وجود عيب خفي - كما استند الحكم إلى القول بفساد دعوى المستأجرين إلى أنهم مضطربون في طلباتهم إذ قد

رفعوا دعواهم الفرعية بمبلغ ١٦١ ج و ٤٠ م قيمة الباقي بعد المقاصة بين الإيجار المستحق عليهم وبين ما يستحقونه قبل المؤجر من تعويض ومصاريف . ثم عدلوا هذا الطلب إلى مبلغ ٣٨١ ج و ٧٥٠ م ثم إلى مبلغ ٣٤٣ ج و ٤٠ م .

ومن حيث إن القانون المدني القديم - وهو الذي يحكم واقعة الدعوى - لم يأت بنص صريح على التزام المؤجر بضمان العيوب الخفية في العين المؤجرة ، إلا أنه متى كان التزام المستأجر بدفع الأجرة هو في مقابل انتفاعه بالعين المؤجرة وهو التزام بطبيعته مستغفر ومتجدد ، فتم ترتب على وجود العيب الخفي عدم صلاحية العين المؤجرة للانتفاع بها أو نقص في صلاحيتها ، كان من مقتضى ذلك أن يكون للمستأجر الحق في طلب فسخ عقد الإيجار أو إنقاص الأجرة قياساً على ما تقتضيه المادة ٣٧٠ من القانون المدني القديم في حالة هلاك العين كلياً أو جزئياً ، لأن العلة في الحالتين واحدة . ولما كان هذا القانون لم ينص على ميعاد محدد يجب في خلاله تقديم دعوى الضمان الناشئة عن وجود عيب خفي وإلا سقط الحق فيها ، كما نص صراحة على ذلك في المادة ٣٢٤ في حالة البيع وكذلك المشرع في القانون المدني الجديد إذ أورد نصاً خاصاً في المادة ٥٧٦ على ضمان المؤجر للعيوب الخفية في العين المؤجرة إلا أنه لم ينص أيضاً على ميعاد لسقوط دعوى الضمان ، كما نص على ذلك صراحة في المادة ٥٢٤ في حالة البيع . وتحديد ميعاد لدعوى الضمان في حالة البيع هو إجراء خاص لا يجوز التوسع في تفسيره وتطبيقه بطريق القياس على حالة الإيجار ، وهو لا يتفق مع طبيعة عقد الإيجار الذي يفرض على المؤجر التزاماً

بضمان العيوب الخفية التي تظهر في الشيء المؤجر مدة عقد الإيجار . ولما كان يبين من الاطلاع على محضر انتقال المحكمة إلى مصلحة الميكانيكا والكهرباء المؤرخ ٦ من مارس سنة ١٩٤٩ والمقدمة صورته الرسمية بملف الطعن بأنه حتى ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ تاريخ تحرير عقد الإيجار لم يكن المؤجر (المطعون عليه) قد أتم جميع الإصلاحات التي طلبتها المصلحة منه ، بل لم يبين صلاحية الجرار للعمل إلا من المعاينة الأخيرة في ١٨ من مارس سنة ١٩٤٨ وقد صدر بناء عليها إذن الإدارة في ١١ من أبريل سنة ١٩٤٨ - ولما كان الطاعنون قد تمسكوا أمام محكمة الموضوع بأن الجرار طرأ عليه عطل في الواسطى وأسيوط ، ولما وصل إلى أسوان كان في حالة سيئة اضطروا معها إلى إصلاحه في ورشة كومبو بعد أن أخطروا المطعون عليه بحالته بالبرق وبالبريد ، وقد استغرق إصلاحه شهرين كاملين . وقدموا للاستدلال على دفاعهم صورة الخطاب المؤرخ في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ الذي يخطرون فيه المطعون عليه بما في الجرار من عيب ، وبموافقته على إصلاحه ، كما قدموا صورة البرقية المرسلة إلى المطعون عليه في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ يستعجلونه الحضور إلى أسوان لهذا السبب أو أن يبرق لهم بذلك ، عدا الأوراق الأخرى التي قدموها ليستدلوا بها على ما في الجرار من خلل اقتضى إدخاله الورشة لإصلاحه . إلا أن الحكم المطعون فيه أغفل التحدث عن هذه الأوراق والرد على دفاع الطاعنين في هذا الخصوص . وأما ما قرره عن محضر انتقال المحكمة ، وأن الجرار وقت التعاقد كان في حالة مرضية ، وأن الطاعنين لم يخطروا المطعون عليه بما ظهر فيه من عيوب خفية ، فهو مخالفات

التي يقولون بها بخطاب مؤرخ في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ بأمر الجرار وموافقته التليفونية على إصلاحه، كما أنهم أرسلوا برقية بذلك، عندما ما قدموه من أوراق أخرى للاستدلال بها على ما كان بالجرار من خلل؛ إلا أن الحكم المطعون فيه لم يلق بالآلة إلى دفاع الطاعنين في هذا الخصوص وهو دفاع لو تحقق فقد يتغير معه وجه الرأي في الدعوى.

ومن حيث إنه بما تقدم يكون النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ومخالفة الثابت في الأوراق في محله بما يستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن.

(القضية رقم ٣١٧ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة سليمان ثابت وكيل المحكمة ومحمد نجيب أحمد وأحمد العروسي ومحمد فؤاد جابر ومحمد عبد الواحد علي المستشارين).

٣٥٥

١٧ مارس سنة ١٩٥٥

أ - دعوى . خصومة . وقف الخصومة باتفاق الطرفين . وجوب تعجيل الدعوى في خلال الثمانية أيام التالية لانتهاء الستة شهور أيما كان سبب الإيقاف . عدم التعجيل في الميعاد . وجوب تطبيق المادة ٢٩٢ دون التفات إلى سبب الإيقاف .

ب - دعوى . خصومة . وقف الخصومة بالاتفاق . يصح أن يكون الوقف باتفاق وكلاء المصوم .

المبادئ القانونية

١ - مناط تطبيق المادة ٢٩٢ مرافعات التي توجب تعجيل الدعوى في الثمانية الأيام التالية لنهاية الأجل وإلا اعتبر المدعي تاركاً

الثابت في محضر الانتقال وللأوراق الأخرى المشار إليها . على ما سبق بيانه . ولا محل للقول بأنه كان لزاماً على المستأجرين وقد ظهر العيب يوم وصول الجرار إلى أسوان أن يبادروا إلى إخطار المؤجر بأمر هذا العيب وفقاً للمادة ٥٨٥ من القانون المدني الجديد وهذه المبادرة تقتضي أن يقوم المستأجر برفع دعوى مستعجلة بإثبات حالة الجرار والصنادل، وما طرأ عليها من عيوب، وأنهم لم يحصلوا من المؤجر على إذن للقيام بالإصلاح كما أنهم لم يتدبروه بأنهم سيقومون بها على نفقته إن لم يرقم هو بإصلاحها في ميعاد يحدده ودون أن يحصلوا على إذن من القضاء للقيام بهذه الإصلاحات وفقاً للمادة ٥٦٨ من القانون المدني الجديد، ذلك أنه - فضلاً عن أن القانون القديم هو الذي يحكم واقعة النزاع - فإن المادة ٥٨٥ من القانون المدني الجديد إذ أوجبت على المستأجر أن يبادر إلى إخطار المؤجر بكل أمر يستوجب تدخله، كان يحتاج العين إلى ترميمات مستعجلة أن يتكشف عيب بها فليس مؤدى هذا النص أن يكون لزاماً على المؤجر أن يرفع دعوى لإثبات حالة العين المؤجرة قبل قيامه بالإصلاحات . والمادة ٥٦٨ إذ أجازت للمستأجر أن يحصل على ترخيص من القضاء في تنفيذ الالتزامات المبينة بالمادة السابقة عليها إذا تأخر المؤجر بعد إعداده عن القيام بتنفيذها، فقد أجازت له أيضاً - دون حاجة إلى هذا الترخيص بأن يقوم بإجراء الترميمات المستعجلة أو البسيطة بما يلتزم به المؤجر ... إذا لم يرقم المؤجر بعد إعداده بتنفيذ هذا الالتزام - ولما كان الطاعنون قد تمسكوا في دفاعهم بأنهم أنظروا المطعون عليه قبل إجراء الإصلاحات

دعواه والمستأنف تاركا استئنافه أن يتم وقف الخصومة بناء على اتفاق طرفيها على ألا تزيد مدة الوقف على ستة أشهر تبدأ من تاريخ إقرار المحكمة لهذا الاتفاق أيا ما كان سببه، فإذا أقرت المحكمة اتفاق الخصوم على وقف الدعوى وأمرت بإيقافها لمدة ستة شهور وجب تطبيق المادة المذكورة دون التفتت إلى سبب الإيقاف .

٢ — الاتفاق على وقف الخصومة كما يصح أن يكون بين الخصوم أنفسهم يصح أيضا أن يكون بين وكلائهم وهم المحامون الحاضرون عنهم إذ أنه من إجراءات التقاضي التي يشملها نص المادة ٨١٠ مرافعات ولا يدخل في عداد الحالات التي استلزمته المادة ٨١١ مرافعات الحصول على تفويض خاص بها ، ولا يؤثر على صحة الاتفاق أن يكون المحامي الذي أقره ليس هو المحامي الأصلي ذلك أن المادة ٣١ من قانون المحاماة رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ خولت للنحاي سواء أكان خصما أصليا أو وكيل في الدعوى أن ينيب عنه في الحضور أو في المرافعة أمام المحكمة محاميا آخر تحت مسؤوليته دون توكيل خاص ما لم يكن في التوكيل ما يمنع ذلك .

المحكمة

... من حيث إن الطعن بني على سبب واحد ينمى به الطاعن الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، إذ طبقت المحكمة المادة ٢٩٢ مرافعات على واقعة الدعوى مع عدم انطباقها عليها ومع مجافاتها لقصد الشارع إذ الثابت في

محضر جلسة ١٩٥٠/٤/٨ التي أوقفت فيها الدعوى أن الحاضر عن المستأنف عليه — الخصم — طلب التأجيل لتقديم مستنداته التي سحبها ، أو وقف الدعوى لمدة ستة شهور حتى يفصل في الدعوى الابتدائية التي ضمت إليها المستندات ، ووافق على ذلك الحاضر عن المستأنف ، والثابت بالمحضر أن المحامي الذي حضر عن المستأنف لم يكن هو المحامي الأصلي في الدعوى بل كان حاضرا عن زميله المحامي الأصلي المشغول في جلسات أخرى لأن هذه القضية ستؤجل لإيداع المستندات — والسبب الذي طلب محامي الخصم التأجيل لأجله — وهو نفسه لم يطلب الإيقاف إلا من باب الاحتياط تقاديا من الغرامة ، لا يمت للمادة ٢٩٢ مرافعات بأي صلة كما هو ظاهر بجلاء تام من محضر الجلسة بأنه لا يندع مستنداته المودعة التي سحبها وأودعها في قضية أخرى ، وهذه حالة تنطبق عليها المادة ١٠٩ مرافعات بالنسبة للقاضي الجزئي و ١١٤ بالنسبة لقاضي التحضير الخاصة بتحضير القضايا وجعلها صالحة للمرافعة ، بينما المادة ٢٩٢ مرافعات وردت في باب آخر هو الباب الثامن من قانون المرافعات الخاص بأحوال وقف الخصومة وسقوطها وانقضائها بمضي المدة وتركها . وقد تكلم الشارع في الفصل الأول من هذا الباب تحت عنوان وقف الخصومة بالمادة ٢٩٢ حالة وقف الدعوى باتفاق طرفي الخصومة وبالمادة ٢٩٣ حالة وقف الدعوى بأمر المحكمة . وظاهر من هذا مبدئيا أن المادة ٢٩٢ لاصلة لها أصلا بجالتنا في هذه القضية ، والمحكمة التشريعية التي حدثت بالشارع لوضع نص المادة ٢٩٢ تقلا عن المادتين ١٠٩ و ١١٠ من القانون

الصيني وأبانتها المذكرة التفسيرية للمادة ٢٩٢ ،
 هي أن الخصوم قد تعرض لهم أسباب تدعو إلى
 إرجاء نظر الدعوى مدة كافية تتيح لهم تحقيق
 مشروع صلح أو إحالة على تحكيم أو غرض
 آخر مشترك — فالسبب أو الباعث لهذه المادة
 لا يمت لإيداع المستندات بأى صلة ، والحكم إذ
 يقول إن ما جاء بالمذكرة التفسيرية لم يأت على
 سبيل الحصر والتحديد هو حق ، ولكن
 فات المحكمة ، المحكمة التشريعية للمادة ٢٩٢ ،
 ولو جاز ما ذهب إليه الحكم لفتح الباب واسما
 لتحاييل الخصوم تفاديا من الغرامة — ويضيف
 الطاعن بأنه لتطبيق المادة ٢٩٢ يكون الاتفاق
 على الإيقاف مرجعه الخصوم أنفسهم وأن
 المحامين عنهم يعملون وفقا لهذه الرغبة ،
 ولا يكون بداهة أن يقال إن المحامي يمثل موكله
 في أمر راجع إن نفس الموكل وأغراضه ،
 وظاهر من محضر الجلسة أن المحامي عن الخصوم
 دون علم الطاعن ودون علم المحامي الأصلي عنه
 فاجأ زميله المحامي الحاضر عن المحامي الأصلي
 بطلب التأجيل ، كما لم يطلبه كطلب أصلي ، وهذا
 ينفي الاتفاق على الإيقاف . ومع ذلك فلو فرض
 المستحيل واعتبر اتفاقا على الوقف فإنه يكون
 حقي يفصل في الدعوى الابتدائية وهي لم يفصل
 فيها بعد .

د ومن حيث إنه جاء بالحكم بهذا الخصوص
 د وحيث إن المادتين ١٠٩ و ١١٤ مرافعات
 خاصتان بالمعقوبة التي تقضى بها المحكمة على
 المتخلف من الخصوم عن إيداع مستنداته ، أو
 تنفيذ ما تكلفه المحكمة به من إجراء وجعل تعجيل
 الدعوى فيها ، وبعد انتهاء مدة الإيقاف من
 عمل قلم الكتاب . وهذه الحالة تختلف اختلافا

كلياً عن الحالة المنصوص عليها في المادة ٢٩٢
 مرافعات والتي يترتب الإيقاف فيها على اتفاق
 الخصوم وإقرار المحكمة لهذا الاتفاق ، فقد
 نص القانون على أن تعجل الدعوى في الثمانية
 الأيام التالية لنهاية الأجل وإلا اعتبر المدعى
 تاركا دعواه والمستأنف تاركا استئنافه .

د وحيث إن هذا السبب مردود بأن مناط
 تطبيق المادة ٢٩٢ مرافعات أن يتم وقف الخصومة
 بناء على اتفاق طرفيها على ألا تزيد مدة الوقف
 على ستة أشهر تبدأ من تاريخ إقرار المحكمة لهذا
 الاتفاق أيا ما كان سببه ، إذ نص عليه في هذه
 المادة محررا من كل قيد إلا ما يكون من إقرار
 المحكمة له . وما دامت المحكمة قد أقرت اتفاق
 الخصوم على وقف هذه الدعوى كما جاء بمحضر
 جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٥٠ أمام محكمة ثاني
 درجة وأمرت بإيقافها لمدة ستة أشهر وجب
 إذا تطبيق المادة ٢٩٢ مرافعات دون الالتفات إلى
 سبب الإيقاف والاتفاق على وقف الخصومة
 كما يصح أن يكون بين الخصوم أنفسهم يصح أيضا
 أن يكون بين وكلائهم وهم المحامون الحاضرون
 عنهم ، إذ أنه إنما يدخل في إجراءات التقاضي
 بما يشمله نص المادة ٨١٠ مرافعات . ولم يسلك
 الشارع الاتفاق على وقف الخصومة في عداد
 الأحوال التي نصت المادة ٨١١ مرافعات على
 وجوب استصدار تفويض خاص بها . أما كون
 المحامي الذي حضر في جلسة ٨ من أبريل سنة
 ١٩٥٠ وأقر الاتفاق ليس هو المحامي الأصلي
 فلا يقدح في صحة الاتفاق . لما تخوله المادة ٣١
 من قانون المحاماة رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ من أن
 للمحامي سواء أكان خصما أصليا أو وكيل في
 دعوى أن ينيب عنه في الحضور أو في المرافعة
 أمام المحكمة محاميا آخر تحت مسؤوليته دون

توكيل خاص ما لم يكن في التوكيل ما يمنع ذلك .
ولم يتمسك الطاعن في نعيه بأن إنابة المحامي
الحاضر كان بما يمتنع معها عليه الاتفاق على
وقف الخصومة .

« ومن حيث إنه ذلك يتعين رفض الطعن » .
(القضية رقم ٢٢٤ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وسليمان
قابت وكيل المحكمة وأحمد العروسي ومحمد فؤاد جابر
ومحمد عبد الواحد على المستشارين) .

٣٥٦

١٧ مارس سنة ١٩٥٥

نسة . عدم تسجيل عقد القسمة . حق الغير في التمسك
بمحصولها وخروج أحد الشركاء بمقتضاها من حالة
الشيوع .

المبدأ القانوني

جرى قضاء هذه المحكمة على أن عدم تسجيل
عقد القسمة لا يمنع غير المتقاسمين من التمسك
بمحصول القسمة وخروج أحد الشركاء بمقتضاها
من حالة الشيوع واستقلاله بجزء من العقار
وفقدانه تبعا حق الشفعة ، ذلك أن التسجيل هنا
إنما شرع لفائدة الغير صونا لحقوقهم ، فعدم
حصوله لا يصح أن يعود بضرر عليهم وينفع
من لم يقيم به .

المحكمة

« ... من حيث إن مما ينهأ الطاعنون على
الحكم المطعون فيه القصور في التسبب ذلك
أنهم دفعوا دعاوى الشفيع (المطعون عليه
الأول) بأنه ليس شريكا على الشيوع في
العقارات المبيعة حتى يثبت له الحق في الشفعة
واستندوا في ذلك إلى عقد القسمة المحرر بين

الورثة وبين الشفيع في ١٤ من أبريل سنة ١٩٤٧
والذي بمقتضاه انقضى الشيوع واختص كل
وارث ومنهم البائع بنصيب مفرز فكان رد
محكمة أول درجة على ذلك أن القسمة لا تقض
الشيوع طالما أن عقدها لم يسجل . ولما استأنف
الطاعنون الحكم الابتدائي تمسكوا في صحيفة
استئنافهم بأن عقد القسمة مقرر لا منشاء لأن
الملكية مصدرها الإرث وأن لا ضرورة لتسجيل
عقد القسمة — بل ترتب عليه كل آثاره ومن
بيننا انقضاء الشيوع — إلا أن المحكمة الاستئنافية
لم تلق بالا إلى هذا الدفاع وأيدت الحكم الابتدائي
لأسبابه ولما أضافته إليه من أسباب لا شأن لها
بمقطع النزاع .

« ومن حيث إن الحكم الصادر من محكمة
أول درجة في ٣١ من مارس سنة ١٩٥١ قال في
هذا الخصوص « وحيث فيما يتعلق بما زعمه
المدعى عليهم (الطاعنون) من أن حالة الشيوع
بين المدعى (الشفيع) وبين البائع قد انقضت
فإن المدعى عليهم لم يتقدموا بعقد القسمة التي
يدعون حصولها ، على أنه لو صح فرضا أن هناك
قسمة عرفية بين البائع والمدعى عليه فإنها
لا تعدو أن تكون قسمة مهايأة لا تغير من
حالة الشيوع طالما أن عقدها لم يسجل بعد » . فلما
استأنف الطاعنون الحكم تمسكوا في صحيفة
استئنافهم بمحصول القسمة بين الورثة واختصاص
كل وارث بنصيب مفرز وقدموا لأول مرة
أمام محكمة الاستئناف عقد القسمة المحرر في ١٤
من أبريل سنة ١٩٤٧ والمبرم بين أطرافه الثلاثة
باعتبارهم ورثة المرحوم والدهم شلي حسن شلي
وعنهم المرحوم إسماعيل حسن شلي والذي
اختص بمقتضاه كل وارث بنصيب محدد مفرز —
ومن بين هؤلاء المقتسمين — المطعون عليه الأول

أسباب حكم آخر سبق صدوره بين الخصوم ومقدم في ملف الدعوى وذلك بالإحالة عليه ، إلا أن شرط ذلك أن لا يكون هذا الحكم قد ألغى ، ذلك أن إلغاء الحكم بأى طريق من طرق الطعن يجرده من كل أثر قانونى ويصبح شأنه شأن الأوراق العادية التى تقدم فى الدعوى . فكما أنه لا يجوز تسبيب الحكم بالإحالة على ما تضمنته ورقة من الأوراق التى يقدمها الخصوم ، كذلك لا يجوز تسبيب الحكم بالإحالة إلى حكم صدر بين الخصوم وقضى بعد ذلك بنقضه .

(القضية رقم ٢٩٥ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمود عياد ومحمد أمين زكى المستشارين) .

٣٥٨

٢٤ مارس سنة ١٩٥٥

أ — تقادم . تقادم مسقط . غرامة محكوم بها فى جرعة إحراز مواد مخدرة . عقوبة أصلية . خضوعها لأحكام التقادم المنصوص عليها فى المادة ٢٧٧ تحقيق جنايات التى تحكم النزاع .

ب — تقادم . تقادم فى المسائل الجنائية . هو من النظام العام . على المحكمة أن تنضى به من تلقاء نفسها . لا يغير من ذلك أن يكون المحكوم عليه قد قبل تنفيذ العقوبة بعد سقوطها . اختلافه عن التقادم فى المسائل المدنية .

ج — تقادم . التزام طبيعى . تقادم فى المسائل الجنائية . لا يتخلف بعد تمامه التزام طبيعى . علة ذلك .

المبادئ القانونية

١ — لما كانت الغرامة المحكوم بها فى قضية إحراز مواد مخدرة تعتبر وفقاً لنص المادة ٢٢ من قانون العقوبات عقوبة أصلية ، فإنه يسرى

(الشفيع) وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أخذ بأسباب الحكم الابتدائى دون أن يشير إلى دفاع الطاعنين ودون أن يتحدث عن العقد الذى استندوا إليه فى التدليل على انقضاء حالة الشيوخ وهو العقد الذى افترضت محكمة أول درجة قيامه وأهدرته بحجة أنه لا يتضمن إلا قسمة مهاياة طالما أنه لم يسجل مع أن عدم تسجيل عقد القسمة لا يمنع غير المتقاسمين — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من التمسك بحصول القسمة وخروج أحد الشركاء بمقتضاه من حالة الشيوخ واستقلاله بجزء من العقار وفقدانه تبعاً لذلك حق الشفعة ، وذلك لأن التسجيل هنا إنما شرع لفائدة الغير صونا لحقوقهم فعدم حصوله لا يصح أن يعود بضرر عليهم وبالنفع على من لم يقيم به — لما كان ذلك — فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يتحدث عن عقد القسمة المشار إليه ولم يرد على دفاع الطاعنين ، مع أنه دفاع جوهري قد يتغير به وجه الفصل فى الدعوى ، فإنه يكون قاصر التسبيب متعين النقض ، دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(القضية رقم ٩٨ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة سليمان ثابت وكيل المحكمة ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمود عياد ومحمد أمين زكى المستشارين) .

٣٥٧

٢٤ مارس سنة ١٩٥٥

حكم . تسبيه . إحالته على أسباب حكم آخر . شرطه . ثبوت إلغاء الحكم المحال عليه بأى طريق من طرق الطعن . عدم جواز الإحالة . علة ذلك .

المبدأ القانونى

إنه وإن كان يجوز تسبيب الحكم بتبنى

عليها أحكام التقادم المنصوص عنها في المادة ٢٧٧ من قانون تحقيق الجنايات التي كانت تحكم واقعة الدعوى .

٢ — التقادم في المسائل الجنائية من النظام العام ، ذلك أنه يقوم على افتراض نسيان الحكم ، وأنه ليس من المصلحة إثارة ذكريات جريمة طواها النسيان ، فإذا انقضت مدته دون تنفيذ العقوبة المحكوم بها سقطت ، ولا يجوز قانونا بعد ذلك تنفيذها ، ويتعين على المحكمة أن تقضى بذلك من تلقاء نفسها ، ولو لم يطلبه المحكوم عليه ولا يغير عن ذلك أن يكون قد تنازل عن التمسك بالتقادم أو قبل تنفيذ عقوبة الغرامة بعد سقوطها ما دام السقوط في هذه الحالة يعتبر من النظام العام . وهو في هذا الخصوص يختلف عن التقادم في المسائل المدنية ، الذي لا بد من التمسك به من المدين حتى ينتج أثره .

٣ — يشترط لاعتبار الدين بعد سقوطه التزاما طبيعيا أن لا يكون مخالفا للنظام العام ، ولما كان التقادم في المسائل الجنائية يعتبر من النظام العام فإنه إذا تكاملت مدته لا يتخلف عنه أى التزام طبيعى ، وإذن متى كان الحكم قد قرر أن دفع الغرامة من المحكوم عليه بعد سقوطها بالتقادم يعتبر بمثابة وفاء لدين طبيعى لا يصح استرداده ، فإن هذا الحكم يكون قد خالف القانون .

المحكمة

د ... من حيث إن مما تنعاه الطاعنة على

الحكم المطعون فيه أنه إذ قرر أن الغرامة وهى حكم جنائى — إذا سقطت لعدم التنفيذ بها فى مدى الخمس سنوات أصبحت ديناً طبيعياً إذا وفاه المحكوم عليه اختياراً سقط حقه فى الاسترداد ، خطأ فى تطبيق القانون ، ذلك أن الدين الطبيعى لا يكون إلا فى المسائل المدنية ، أما الحكم الجنائى فلا يمكن أن يصبح ديناً طبيعياً ، ولما كانت الطاعنة قد دفعت مبلغ ٦٦٥ جنيهاً و ٨٩٥ ملياً ابتداء من ٨ من أبريل سنة ١٩٤٢ ، يحق لها طلب استرداده لأن المطعون عليها حصلته بغير حق .

د ومن حيث إن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن الطاعنة لا يصح لها استرداد ما دفعته بعد سقوط عقوبة الغرامة قال د إن آخر عمل من أعمال التنفيذ كان فى ٢٠ من أبريل سنة ١٩٣٢ بدفع الطاعنة جزءاً من الغرامة المحكوم عليها بها ، فيسكون حكم الغرامة قد سقط فى أبريل سنة ١٩٣٧ لمضى خمس سنوات هلالية على آخر عمل من أعمال التنفيذ . وأنه بالنسبة للاتفاق الذى تم فى ٢ من أبريل سنة ١٩٤٢ بين الطاعنة وقسم القضايا ، وموافقة النيابة بعد ذلك بالسماح للطاعنة بدفع المبالغ الباقية من الغرامة على أقساط شهرية ، وقيامها بالدفع فعلاً ، فإن هذا الاتفاق لا يمكن أن يقطع التقادم لأنه كان قد وصل إلى مداه وسقطت عقوبة الغرامة فعلاً فى سنة ١٩٣٧ قبل تحرير هذا الاتفاق . وبشترط حتى يقطع هذا الاتفاق التقادم أن تكون مدته لم تمض بعد . وأما وقد انقضت مدته فإنه لا يكون لذلك الاتفاق أو الدفع هذا الأثر ، ثم قالت د إنه بالنسبة إلى طلب المستأنفة — الطاعنة — استرداد المبالغ التى سددتها من الغرامة بموجب الاتفاق المشار إليه ،

العقوبات — تعتبر من العقوبات الأصلية فيسرى عليها أحكام التقادم المنصوص عنها في المادة ٢٧٧ من قانون تحقيق الجنايات وكان التقادم في المسائل الجنائية من النظام العام إذ أنه يقوم على افتراض نسيان الحكم ، وأنه ليس من المصلحة إثارة ذكريات جريمة طواها النسيان . فإذا انقضت مدته دون تنفيذ العقوبة المحكوم بها سقطت ، ولا يجوز قانونا بعد ذلك تنفيذها ، ويتمين على المحكمة أن تقضى بذلك من تلقاء نفسها ، ولو لم يطلبه المحكوم عليه ولا يغير من ذلك نزوله عن التمسك بالتقادم أو قبوله تنفيذ عقوبة الغرامة بعد سقوطها متى كان السقوط في هذه الحالة يعتبر من النظام العام . وهو في هذا الخصوص يختلف عن التقادم في المسائل المدنية ، الذي لا بد من التمسك به من المدين حتى ينتج أثره . وغير صحيح قانونا القول بأن ما دفعته الطاعنة مختارة — بعد سقوط عقوبة الغرامة — يعتبر بمثابة التزام طبيعي لا يصح استرداده ، ذلك أنه يشترط لاعتبار الدين بعد سقوطه التزاما طبيعيا أن لا يكون مخالفا للنظام العام . ومتى كان التقادم في المسائل الجنائية يعتبر من النظام العام فإذا تكاملت مدته فلا يتخلف عنه أي التزام طبيعي . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قرر أن ما دفع من الغرامة بعد سقوطها يعتبر بمثابة دفع دين طبيعي لا يصح استرداده ، قد خالف القانون ، مما يستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

(القضية رقم ٦ لسنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة سليمان ثابت وكيل المحكمة وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي ومحمد فؤاد جابر ومحمد عبد الواحد على المستشارين) .

على زعم أن هذا السداد لم يكن صحيحا وتم بدون سند ، فالثابت من الأوراق أن المستأنفة تقدمت طائفة مختارة إلى مستشار قسم القضايا لتدفع الغرامة على أقساط وقامت فعلا بسداد بعض هذه الأقساط وهي تعلم بأن العقوبة قد سقطت لأنها كانت قد رفعت دعوى بذلك أمام القضاء ، فليس لها بعد ذلك أن تقول إن دفعها لهذه المبالغ التي هي جزء من الغرامة لم يكن صحيحا وأن لها حقا في استرداد ما دفعته إذ أن ما دفع منها يعتبر بمثابة دفع دين طبيعي ومن المقرر أن الدين الطبيعي متى سدد لا يصح استرداده . وهذا الذي انتهى إليه الحكم غير صحيح في القانون ، ذلك أنه متى كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعنة اتهمت بإحراز مخدرات في قضية اللجنة رقم ٩١٢ سنة ١٩٣١ الازبكية وحكم عليها نهائيا بالحبس سنتين وبغرامة مقدارها ألف جنيه . فنفذت عليها عقوبة الحبس ثم نفذ عليها بجزء من الغرامة بطريق الإكراه البدني لمدة تسعين يوما وفقا للمادة ٢٦٧ من قانون تحقيق الجنايات الذي يحكم واقعة الدعوى . ثم دفعت الطاعنة مبالغ أخرى من هذه الغرامة آخرها كان في ٢٠ من أبريل سنة ١٩٣٢ — وبعد ذلك لم يتخذ ضدها أي إجراء من إجراءات التنفيذ من شأنه قطع مدة التقادم حتى تكاملت مدة السقوط فعلا في سنة ١٩٣٧ بمضي خمس سنين وفقا للسادة ٢٧٧ من هذا القانون . ثم بناء على اتفاق محرر في ٢ من أبريل سنة ١٩٤٢ دفعت الطاعنة مبالغ أخرى من الغرامة . وهي ما طلبت الحكم بردها استنادا إلى أنها دفعت بغير وجه حق . ولما كانت الغرامة المحكوم بها في قضية اللجنة المشار إليها — وفقا للشارة ٢٢ من قانون

٣٥٩

٢٤ مارس سنة ١٩٥٥

إثبات . خير . ندب خبراء ثلاثة أو مناقشة الخير .
لا يهتم على محكمة الموضوع إجرائه .

المبدأ القانوني

ندب خبراء ثلاثة أو مناقشة الخير المقدم
تقريره ليس بما يجب على محكمة الموضوع إجرائه
إذ لها عملاً بالمادتين ٢٢٥ و ٢٤٣ من قانون
المرافعات اتخاذ هذين الإجراءين عند الاقتضاء .
إن رأت حاجة لذلك ، أما إذا كانت قد كونت
عقيدتها من الأدلة التي اقتضت بها بما يغني عن
اللجوء اليهما فلا تتريب عليها إن هي لم تأمر
باتخاذهما .

المحكمة

« ... من حيث إن الطعن بنى على سببين
يتحصل أولهما في أن الحكم المطعون فيه شابه
القصور — إذ لم يأخذ بتقرير الخير الاستشاري
حسن شهاب وتقرير الطبيب الشرعي اللذين أثبتا
أن الإمضاء المطعون فيها غير صحيحة بل أخذ
بتقرير الخيرين يوسف المرزوقي ومحمد وهي
الذين أثبتا أن الإمضاء صحيحة وذلك دون أن
يبين الحكم أقوال الشهود الذين شهدوا بتزوير
المخالصة ودون أن يتحدث عن مناقشة الطبيب
الشرعي أمام محكمة أول درجة التي قضت برد
وبطلان الورقة المطعون فيها استناد إلى تقرير
الطبيب الشرعي وأقوال شهود الطاعة .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن
المحكمة الاستئنافية بعد أن اطلعت على تقرير

الطبيب الشرعي ورأت أنه غير قاطع في إبداء
رأيه ندبت بالحكمين الصادرين في ١٢/٦/١٩٤٩
و ٨/١٠/١٩٥٠ الخيرين يوسف المرزوقي ومحمد
وهي فقدا تقريريهما وانتهيا فيهما إلى صحة
المخالصة . ثم جاء الحكم المطعون فيه وتحدث عن
تقرير الطبيب الشرعي فقرر أنه لم يقطع بتزوير
الإمضاء . ولم يذكر بتقريره أنها مزورة ، ولذا
فإن المحكمة تأخذ بتقرير الخيرين يوسف
المرزوقي ومحمد وهي لوضوح ما قرراه عن تزوير
الإمضاء لا بتنائهما على أسس فنية صحيحة بينها
الحكم المطعون فيه حسبما جاء بالتقريرين السابقين
الذكر ، وأن أحدا من الخبراء لم يذكر في تقريره
أن الإمضاء مزورة غير الخير الاستشاري
حسن شهاب ولا ترى المحكمة الأخذ بتقريره
لخطأ الأسس التي اعتمد عليها إذ أن الخير محمد
وهي ناقشه مناقشة مستفيضة تبين منها هذا
الخطأ — وهذا الذي أقام عليه حكم المطعون
فيه قضاء هو استخلاص موضوعي سائغ يكفي
لحمله دون حاجة إلى التعرض لأقوال الشهود
ويتضمن الرد على تقرير الطبيب الشرعي والخير
حسن شهاب . ومن ثم فلا يخرج الجدل فيما
أنارته الطاعة عن كونه جدلا في تقدير الدليل
عما يستعمل به قاضي الموضوع .

« ومن حيث إن الطاعة تنعى في السبب
الثاني على الحكم المطعون فيه بطلانه في الإجراءات ،
إذ أنه بعد أن استبعد تقرير الخيرين
الاستشاري والطبيب الشرعي كان لزاما عليه
إما أن يندب ، عملاً بالمادة ٢٢٥ مرافعات ،
ثلاثة خبراء آخرين وإما أن يناقش الخبراء
الأربعة في تقاريرهم عملاً بالمادة ٢٤٣ مرافعات

وإذا لم يفعل الحكم ذلك فقد شابه إغفال مبطل للأجراءات .

« ومن حيث إن هذا النعي مردود بأن تدب خبراء ثلاثة ومناقشة الخبراء المقدمة تقاديرهم ليس مما يجب على المحكمة إجراؤه ، إذ لها عملاً بالمادتين ٢٢٥ و ٢٤٣ مرافعات اتخاذ هذين الإجراءين عند الاقتضاء إن رأت حاجة لذلك ، فلا على الحكم إن لم يلجأ للإجراءين المشار إليهما متى كونت المحكمة عقيدتها من الأدلة التي افتتحت بها بما يغنى عن اللجوء إليهما .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ، ومن ثم يتعين رفضه . »

(القضية رقم ٢٩ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة سليمان ثابت وكيل المحكمة ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمود عباد ومحمد أمين زكي المستشارين) .

٣٦٠

٣١ مارس سنة ١٩٥٥

١ — تقادم . تقادم مكسب . حيازة عرضية . واضع اليد بالنيابة عن غيره . قيامه بهدم المباني القائمة في العين وإعادة بنائها . لا يترتب عليه بطلان تغيير لسبب وضع اليد .

ب — تقادم . اثباته . طلب إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات وضع اليد المدة الطويلة . المحكمة غير ملزمة بإجابه .

المبادئ القانونية

١ — قيام واضع اليد بطريق النيابة عن غيره بهدم المباني القائمة في العين وإقامتها من جديد لا يعتبر بذاته تغييراً لسبب وضع يده ومجابهة لذلك بالسبب الجديد ، ولا يترتب على

وضع اليد كسب الحائز بتلك الصفة ملكية العقار بالتقادم مهما طال الزمن .

٢ — المحكمة ليست ملزمة بإجابة طلب إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات وضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية متى كانت قد اقتنعت من المستندات المقدمة إليها أن لا حاجة بها إلى هذا الاجراء .

(القضية رقم ٣٢٧ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد نجيب أحمد وكيل المحكمة وعبد العزيز سليمان ومحمود عباد ومحمد أمين زكي المستشارين) .

٣٦١

٣١ مارس سنة ١٩٥٥

اعلان . موطن . مكتب المحامي لا يعتبر موطناً له . اعلانه بالطن في هذا المكتب . بطلان الإعلان .

المبدأ القانوني

لما كان الموطن كما عرفته المادة ٤ من القانون المدني هو المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة ، وكان مكتب المحامي وفقاً لهذا التعريف لا يعتبر موطناً له ، فإن إعلانه بالطن في مكتبه يكون باطلاً عملاً بالمادتين ١١ و ٢٤١ من قانون المرافعات وتقضى المحكمة بالبطلان ولو من تلقاء نفسها في غيبة المطعون عليه وفقاً للمادة ٩٥ مرافعات .

المحكم

« ... من حيث إن النيابة العامة دفعت بعدم قبول الطعن شكلاً بالنسبة للطعون عليهما الأولين تأسيساً على أن تقرير الطعن أعلن إليهما في محل عملهما — مكتب المحاماة — في

حين أنه كان يتعين تطبيقا لنص المادة ٤٠ من القانون المدني ولنص المادة ١١ من قانون المرافعات أن يعلن التقرير إليهما شخصيا أو في موطنهما أو في محلها المختار المبين في إعلان الحكم المطعون فيه .

« ومن حيث إن هذا الدفع في محله ، ذلك أنه يبين من صورة الحكم المطعون فيه المعلنة للطاعن أن المطعون عليهما الأولين قد اتخذوا في إعلان الحكم محلا مختارا لهما هو مكتب الأستاذ عبد المنعم القدوسي المحامي بالمنزلة ، ويبين من أصل ورقة إعلان الطعن أن الطاعن وجهه الإعلان إلى المطعون عليهما المذكورين في مكاتبهما الكائن بشارع قواد الأول رقم ١ بالقاهرة فلما توجه المحضر لإعلانهما في هذا المكتب وجده مغلقا وقرر له بواب العمارة أنهما مسافران فأعلنهما المحضر لجهة الإدارة في اليوم التالي ، ولما كانت المادة ١١ من قانون المرافعات قد نصت على أن الأوراق المطلوب إعلانها تسلم إلى الشخص نفسه أو في موطنه ويجوز تسليمها في الموطن المختار في الأحوال التي بينها القانون ، وكانت المادة ٢٤ من هذا القانون قد رتبت البطلان جزاء على مخالفة نص المادة ١١ المشار إليه ، وكان المواطن كما عرفته المادة ٤٠ من القانون المدني هو المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة . ومن ثم لا يعتبر مكتب المحامي موطنه له — لما كان ذلك وكان تقرير الطعن على ما سبق بيانه لم يعلن إلى المطعون عليهما الأولين شخصيا ولا في موطنهما ولا في محلها المختار المبين في ورقة إعلان الحكم ، فإن إعلان تقرير الطعن يكون باطلا ويجوز للمحكمة أن تقضى ببطلانه من تلقاء نفسها ولو في غيبة المطعون عليهما وذلك عملا بنص المادة ٩٥ من قانون المرافعات .

« ومن حيث إن المطعون عليها الثالثة دفعت بعدم قبول الطعن بالنسبة لها لأن تقرير الطعن خلا من مظنة تجريح الحكم المطعون فيه فيما قضى به من إخراجها من الدعوى وقد انضمت النيابة العامة إلى المطعون عليها الثالثة في التمسك بهذا الدفع .

« ومن حيث إنه يبين من الأوراق أن الطعن بنى على سببين : أولها مخالفة الحكم للقانون إذ لم يتضمن منطوقه الفصل في الدفع بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى ، وإذا وصف دعوى المطعون عليهما الأولين بأنها دعوى وضع يد ، مع أنها في حقيقتها لا تعدو أن تكون نزاعا في تنفيذ قرار إداري منظم لطريق الري والصرف . والسبب الثاني قصور الحكم ، إذ أغفل الرد على ما تمسك به الطاعن من بطلان تقرير الخبير الذي نددته محكمة الدرجة الأولى ومحاضر أعماله ، كما أغفل الرد على ما تمسك به الطاعن من أن أطيان المطعون عليهما الأولين لم يسبق لها استخدام مصرف الأيراد العمومي في تصريح مياهها — ويبين من هذا أن تقرير الطعن قد خلا من تعيب الحكم المطعون فيه فيما قضى به من إخراج المطعون عليها الثالثة بلا مصروفات ، ولما كانت المادة ٢٩ من قانون المرافعات قد نصت على وجوب بيان أسباب الطعن في التقرير وإلا كان الطعن باطلا ، فإن الطعن الحالي يكون غير مقبول بالنسبة للمطعون عليها الثالثة .

« ومن حيث إنه لما تقدم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للمطعون عليهم جميعا .»
(القضية رقم ٣٨٧ سنة ٢١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة سليمان ثابت وكيل المحكمة ومحمد نجيب أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمود عياد ومحمد أمين زكي المستشارين) .

وهذا القول في نجلته غير صحيح في القانون لأن المادة ٧٥ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم إنما تكلمت عن دعاوى طلب الحكم بصحة العقود أو إبطالها أو فسخها وقررت أنها تقدر بقيمة الشيء المتنازع عليه ، وقد أجرى الحكم المطعون فيه قياس حالة الدعوى على الدعاوى المنصوص عليها في تلك المادة — مع أن دعاوى بطلان الإجراءات سواء رفعت قبل أو بعد الحكم برسوالمزاد تكون من الدعاوى المجهولة القيمة متى كان سبب البطلان عيبا في الإجراءات — أما إذا كان سبب البطلان موضوعيا فتقدر الدعوى بقيمة العقار في العقد أو في الحكم المطلوب إبطاله — والطاعن لم يطلب بطلان الإجراءات لسبب موضوعي يستلزم البحث فيه معرفة قيمة العقار أو الدين حتى كان يصح اعتبار الدعوى معلومة القيمة طبقا للمادة ٣/٧٥ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ أو طبقا للمادة ٣٧ من قانون المرافعات الجديد المتفقة معها في النص تماما — ولكن الطاعن أسس دعواه في طلب البطلان على عيب في الإجراءات هو عدم إعلانه بيوم البيع بعد تحريك دعوى البيع من الوقوف (وكان سبب إيقافها هو دعواه باستحقاقه للعقار المنزوع ملكيته ، لحكم له باستحقاقه للسنة قرار يربط موضوع الدعوى بحالة بالدين وبالاختصاص المؤيد له الصادرين لمصلحة نازع الملكية) ولو أنه أعلن يوم البيع لكان في مقدوره الوفاء بالدين وحماية العقار المحكوم له بملكته من البيع الجبري .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود ، بأن الطاعن طلب في دعواه الحكم له بإبطال إجراءات قضية البيع بما في ذلك حكم مرسى المزاد — وهو في واقع الأمر نهاية إجراءات البيع وبه تتحدد قيمة العقار أمام قاض في جلسة

٣٦٢

٣١ مارس سنة ١٩٥٥

١ — دعوى اختصاص . استئناف . حكم مرسى المزاد . طلب الحكم بصحته أو إبطاله أو فسخه . تقدر قيمته باعتباره عقد بيع .

ب — دعوى . تقدير قيمة الدعوى . الممول عليه في ذلك . هو قانون المرافعات حتى ولو تعارض مع قوانين الرسوم . لاعتبرة بتقدير أعلام الكتاب .

المبادئ القانونية

١ — لما كان حكم مرسى المزاد لا يعتبر حكما بمعناه العام ولا يعدو أن يكون محضرا شاملا لبيان الإجراءات السابقة على حصول البيع ثم لإثبات إيقاع البيع على من رسا عليه المزاد فإن طلب الحكم بصحته أو إبطاله أو فسخه يقدر بقيمته باعتباره عقد بيع .

٢ — الممول عليه في تقدير قيمة الدعوى ليس هو عمل أعلام الكتاب ولكنه أعمال نصوص قانون المرافعات ولو تعارض مع قوانين الرسوم .

الحكم

« ... من حيث إن الطاعن بنى على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله إذ اعتبر الدعوى معلومة القيمة تطبيقا للمادة ٣/٧٥ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم وقدّر قيمتها بمبلغ ٤٥ جنيها وهو ثمن رسو المزاد — وهذا المبلغ بحكم المادة ٤٦ مرافعات يدخل في النصاب النهائي للقاضي الجزئي على اعتبار أنها المادة الواجبة التطبيق لصدور الحكم في ١٩٥٠/١/٢٩ في ظل قانون المرافعات الجديد ،

المبادئ القانونية

١ - متى كان الثابت من محضر إعلان الحكم النهائي أن المحضر إذ خاطب زوجة أخى المعلن إليه لغيابه وقت الإعلان لم يذكر اسم المخاطب معها ولا اسم زوجها الذى تنتسب إليه للتثبت من صحتها فى أسلم الإعلان كما لم يذكر أنها تقيم مع المعلن إليه، ولما كانت هذه البيانات واجبة لصحة الاعلان عملاً بالمادتين السادسة والسابعة من قانون المرافعات القديم الذى تم الاعلان أثناء سريانه، فإن هذا الاعلان يكون قد وقع باطلاً .

٢ - إجراء عملية الاستكتاب على ورقة تعتبر من أوراق المضاهاة فى غيبة الخصم المتخلف لا يترتب عليه البطلان ولا يمنع المحكمة من الأخذ بعملية الاستكتاب .

المحكمة

... من حيث إنه عن السبب الثانى للطعن فهو مردود بما قرره الحكم المطعون فيه ، من أن القانون فى المادة ٢٧٢ مرافعات جديد لم يترتب البطلان بجزاء على عدم مراعاة توقيع الخصوم على أوراق المضاهاة التى منها أوراق استكتاب الخصوم عند عدم حضورهم . وهذا الذى أقيم عليه الحكم لا يخالف فيه للقانون ، ذلك أن كل ما رتبته القانون من جزاء عملاً بالمادة ٢٦٦ مرافعات جديد ، عند عدم حضور الخصوم فى الموعد المحدد لتقديم ما لديهم من أوراق المضاهاة والاتفاق على ما يصلح منها لذلك ، هو سقوط حق الخصم المتخلف فى الإثبات إذا

علنية وبالمزاد العام - ومع ذلك فلا يعتبر حكماً بمعناه العام الذى يتطلب فصلاً فى الخصومة بعد المنازعة والمدافعة ، بل يشبه البيع الرسمى أمام موفى العقود ، فلا يعدو أن يكون محضراً شاملاً لبيان الإجراءات التى حصلت من قبل جلسة البيع وماتم فيها ثم إثبات إيقاع البيع على من رسا المزاد عليه . وعلى هذا الاعتبار جرى قياس الحكم على العقد ، فطلب الحكم بصحته أو بإبطاله أو بفسخه بقدر فى جميع هذه الأحوال بقيمة العقد ، وهو ما قاله الحكم المطعون فيه استناداً إلى المادتين ٣/٧٥ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ، ٣٧ من قانون المرافعات ، ولا يصح بعد ذلك الالتفات إلى ما جاء فى سبب الطعن من تقارير لا سند له من القانون ولا دليل عليها من الأوراق ، لأن الطاعن اكتفى فى التدليل عليها بتقدير قلم الكتاب للحكم غير أنه لم يقدم الدليل على صحته - ولو أنه فعل لكان ذلك غير منتج ، لأن المعول عليه فى تقدير قيمة الدعاوى ليس هو عمل أقلام الكتاب ولكنه أعمال نصوص قانون المرافعات ولو تعارض مع قوانين الرسوم ، ويتعين لذلك كله رفض الطعن .

(القضية رقم ٣٨ سنة ٢٢ ق رئاسة وعجوبة البداية الأمانة سليمان ثابت وكيل المحكمة وعبد العزيز سليمان وأحمد العروسي ومحمد فؤاد جابر ومحمد عبد الواحد على المستشارين) .

٣٩٣

٣١ مارس سنة ١٩٥٥

١ - اعلان . عدم بيان اسم المخاطب معها ولا اسم زوجها الذى تنتسب إليه وعدم ذكر اقامتها مع المعلن اليه . بطلان الاعلان . المادتان ٧٥٦ و٧٥٧ مرافعات قديم .
ب - تزوير . إجراء عملية الاستكتاب فى غيبة الخصم المتخلف عن الحضور . لا بطلان .

كان مكلفا بالحضور لإثبات ما يدعيه وتختلف
عن الحضور بغير عذر ، وإذا تخلف خصمه جاز
اعتبار الأوراق المقدمة للمضاهاة صحيحة —
وإذ نصت المادة ٢٦٦ مرافعات على ذلك فإن
إجراء عملية الاستكتاب على ورقة تعتبر من
أوراق المضاهاة في غيبة الخصم المتخلف لا يترتب
عليه البطلان ولا يمنع المحكمة من الأخذ
بعملية الاستكتاب . أما لم ينمى به الطاعن من

أنه لم يعلم أو لم يعلن بيوم ١/٥ / ١٩٥٠ المحدد
للاستكتاب للمضاهاة فعارض عن الدليل ، إذ لم
يقدم ما يدل على أنه تمسك بما ورد بهذا السبب
أمام محكمة الموضوع ، ومن ثم يتعين رفضه .

(القضية رقم ٤٧ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة سليمان ثابت وكيل المحكمة ومحمد نجيب
أحمد وعبد العزيز سليمان ومحمود عياد ومحمد أمين زكي
المستشارين) .

مجلس الدولة محكمة القضاء الإداري

الوقائع

أقام المدعى هذه الدعوى بصحيفة أودعت
سكرتيرية المحكمة في ٤ من مايو سنة ١٩٥٣
طالب فيها بالحكم بإلغاء القرار الإداري المؤرخ
٧ مارس سنة ١٩٥٣ فيما قضى به من رفض
تسليم الطالب شهادة جنسية المصرية والحكم
بأحقية المدعى في تسليم هذه الشهادة مع إلزام
الحكومة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وقال المدعى بيانا لدعواه إنه ولد بمدينة
استانبول (القسطنطينية) عام ١٩٠٢ من أصل
عثماني ثم نزع إلى مصر سنة ١٩١٢ وأقام مع
شقيقه الأكبر بالقاهرة واشتغل بمحل محمود
أمين الصايخ من فبراير سنة ١٩١٣ إلى
أكتوبر سنة ١٩٢٢ حيث انتقل إلى محل زكي
وباروخ ليشع إخوان حتى أكتوبر سنة ١٩٣٦
ثم التحق بمحل أمين ونور السرجاني حتى عام
١٩٤٠ وتركه إلى محل يوسف باروخ كوهين
إلى الآن .

وفي ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٥١ أي في الميعاد
القانوني قدم طلبا للتعامل بالقانون رقم ١٦٠
لسنة ١٩٥٠ واعطائه شهادة بالجنسية المصرية
ولكنه فوجيء في ٧ من مارس سنة ١٩٥٣
بخطاب من إدارة الجنسية برفض طلبه . ولما كان

٣٦٤

١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٤

جنسية مصرية . ثبوتها بالتطبيق لحكم الفقرة الخامسة
من المادة الأولى من قانون الجنسية الصادر في سبتمبر
سنة ١٩٥٠ . شرط الإقامة في مصر من ٥ نوفمبر
سنة ١٩١٤ إلى ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ . سلطة الإدارة
في تقدير الأدلة المقدمة لإثباته . شرطها .

المبدأ القانوني

إنه وإن كان للجهة الإدارية سلطة تقدير
الأدلة المقدمة لإثبات الإقامة بمصر في المدة من
٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ إلى ١٠ من مارس سنة
١٩٢٩ إلا أن ذلك مشروط بعدم إساءة استعمال
السلطة ، فإذا رفضت الأخذ بما قدم لها من أدلة
مستمدة من مصادر متعددة مكثفية بقولها
بوجوب تقديم أوراق رسمية دون أن تبين
أسباب عدم أخذها بالأوراق المقدمة ورفضها
تسليم المدعى الشهادة المطلوبة بالجنسية المصرية
الثابتة له وفقا لحكم الفقرة الخامسة من المادة
الأولى من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ -
كان قرارها مشوبا بعيب إساءة استعمال السلطة
منطويا على مخالفة القانون .

هذا القرار الإداري جاء مخالفا للقانون اضطر لرفع هذه الدعوى والحكومة لم تقدم أى دفاع فى الدعوى برغم اعلانها بصحيفتها وفوات المواعيد المقررة .

وبعد وضع التقرير فى الدعوى عينت لنظرها جلسة ٦ من مايو سنة ١٩٥٤ وفيها وفى الجلسة التالية سمعت المحكمة ملاحظات الطرفين على الوجه المبين بالمحضر وقدمت الحكومة مذكرة بدفاعها وملف إدارة الجوازات والجنسية الخاص بالمدعى الذى قدم بدوره مذكرة تكميلية لدفاعه وأرجأت المحكمة النطق بالحكم لجلسة اليوم .

المحكمة

ومن حيث إن المدعى ينمى على القرار المطعون فيه مخالفة القانون ومشوبته بعيب اساءة استعمال السلطة وذلك أنه من أصل عثمانى ولد بمدينة استانبول عام ١٩٠٢ ثم وفد إلى القطر المصرى فى سنة ١٩١٢ وعمل صائغا بمحل محمود أمين الصايغ من فبراير سنة ١٩١٣ حتى أكتوبر سنة ١٩٢٢ ثم بمحل الصائغ زكى وباروخ ليشع إخوان حتى أكتوبر سنة ١٩٣٦ ثم لدى أمين ونور السرجاني حتى سنة ١٩٤٠ ثم لدى يوسف باروخ كوهين من سنة ١٩٤١ حتى ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٥١ واستندت فى طلب دخوله فى الجنسية المصرية إلى نص الفقرة الخامسة من المادة الأولى من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ باعتباره عثمانى الأصل حافظ على الإقامة بالقطر المصرى قبل ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٤ حتى تاريخ تقديم طلبه سنة ١٩٥١ وقدم إثباتا لميلاده شهادة من كنيسة الأرمن

الأرثوذكس باستانبول مؤرخة فى ٩ من أكتوبر سنة ١٩٠١ ثابتا بها أنه من مواليد استانبول بتاريخ ٢ من يونيه سنة ١٩٠١ كما قدم شهادات من المحلات المشار إليها فيما سبق اثباتا لإقامته بالقطر المصرى من سنة ١٩١٢ حتى سنة ١٩٥١ وقال إنه تلقى قرار رفض طلبه بتاريخ ٧ من مارس سنة ١٩٥٣ .

ومن حيث إن الحكومة ردت على الدعوى بأن ميلاد المدعى باستانبول غير ثابت بصفة قاطعة لتناقض أدلة ذلك فبينما يذكر فى طلبه المؤرخ فى ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٥١ بمنحه الجنسية المصرية أنه من مواليد استانبول فى سنة ١٩٠٤ إذ يتبين من شهادة بطريكية الأرمن أنه من مواليد ٢ من يونيه سنة ١٩٠١ وبشهادة أخرى أنه من مواليد سنة ١٩٠٢ كما أن الشهادات المستخرجة من المحلات المشار إليها بدفاعه عرفية ومصطنعة لا تصلح فى ذاتها دليلا رسميا على إقامته بالبلاد المصرية فى المدة من ٥ من نوفمبر سنة ١٩١٢ حتى سنة ١٩٥٣ وانتهت إلى طلب رفض الدعوى .

ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على ملف إدارة الجوازات والجنسية رقم ٢٣ / ٥٦ / ٩٠٠ الخاص بالمدعى أنه قدم طلبا بتاريخ ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٥١ للاعتراف له بالجنسية المصرية باعتباره عثمانى الأصل ومسيحي الديانة من مواليد استانبول بتركيا عام ١٩٠٤ وأنه أقام بمصر منذ عام ١٩١٢ حتى الآن وقدم شهادة باللغة الأرمنية مؤرخة فى ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٠١ برقم ٧٨٨ وترجمة لها من بطريكية الأرمن بتاريخ ٨ من أغسطس سنة ١٩٥١ بأن المدعى من مواليد استانبول فى ٢ من يونيه سنة ١٩٠١

تظن الحكومة عليها بأى طعن سوى ذلك كما اقتصر طعننا على شهادات المحلات التى عمل بها المدعى فى المدة من سنة ١٩١٣ حتى تاريخ طلبه سنة ١٩٥١ على أساس وجوب تقديم أوراق رسمية تفيد الإقامة دون أن تذكر سببا جديا يدعو إلى عدم الأخذ بها أو ما يزعزع الثقة فيها مع أن القانون لم يشترط شروطا معينة أو أدلة خاصة لاثبات الإقامة .

ومن حيث أنه وإن كان للجهة الادارية سلطة تقدير الأدلة المقدمة لاثبات الإقامة إلا أن ذلك مشروط بعدم إساءة استعمال السلطة فإذا رفضت الأخذ بما قدم لها من أدلة مستمدة من مصادر متعددة مكتفية بقولها بوجوب تقديم أوراق رسمية دون أن تبين أسباب عدم أخذها بالأوراق المقدمة ورفضها تسليم المدعى الشهادة المطلوبة كان قرارها مشوبا بعيب إساءة استعمال السلطة منتوليا على مخالفة القانون .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم ومن الأوراق المقدمة من المدعى أنه عثمانى الأصل ولد باستانبول فى ٢ من يونيو سنة ١٩٠١ وأقام فى القطر المصرى من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وساقط على إقامته حتى تاريخ تقديم طلبه سنة ١٩٥١ وهذا يؤيد حقه فى طلب الدخول فى الجنسية المصرية وفقا لنص الفقرة الخامسة من المادة الأولى من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ ومن ثم يكون القرار المطعون فيه غير قائم على أساس سليم من الواقع والقانون متمينا للحكم بالغائه .

(القضية رقم ١١٧٩ سنة ٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد المجيد التهاوى ومحمى الدين حسن ووجه البدوى وعلى على زغلول وعبد الجليل شافعى المستشارين)

وشهادة أخرى مؤرخة فى ٣٠ مارس سنة ١٩٥٣ من شخصين من رعايا الأرمن المولودين باستانبول بأن المدعى مولود بها سنة ١٩٠٢ وهو من أصل عثماني ومن أبناء الطائفة الأرمنية الأرثوذكسية ولقد إلى مقر منذ سنة ١٩١٢ كما قدم شهادات من محلات صياغة متعددة بأنه كان يعمل بها فى المدة من فبراير سنة ١٩١٣ حتى تاريخ الطلب فى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٢١ وهى صادرة من محلات محمود أمين عن المدة من فبراير سنة ١٩١٣ إلى أكتوبر سنة ١٩٢٢ ومن ذكى باروخ ليشع إخوان حتى أكتوبر سنة ١٩٣٦ وأمين ونور السرجاني حتى سنة ١٩٤٠ ويوسف باروخ كوهين حتى تاريخ الطلب فى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٥١ وبالتحرى عنه من إدارة الأمن العام أجاب بأنه حسن السير والسلوك وليس له تاريخ سابق وهو مسيحي أرثوذكسى أعزب ولم يراده الشهرى ٢٥ نجنيها مصريا ويعمل صائغا وليس لدى إدارة الأمن العام مانع من إجابة الطلب ، وأفاد مدير القسم المختص بعدم وجود معلومات عنه وكلفت من الإدارة بتعزيز مستنداته بأدلة رسمية تثبت إقامته بمصر قبل ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ حتى سنة ١٩٢٩ .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم ذكره أن المدعى من أصل عثماني ولد بمدينة استانبول فى ٢ من يونيو سنة ١٩٠١ وهذا ثابت من شهادة بطريركية الأرمن المؤرخة فى ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٠١ أما الشهادة الأخرى المقدمة من شخصين من مواليد استانبول بأنه مولود عام ١٩٠٢ فردها إلى الذاكرة وقد تخطى بعض الشىء فى بيان تاريخ الميلاد على وجه التحديد خلاف الثابت بشهادة البطريركية المستخرجة من دفاتر معتمدة وبذلك فلا تناقض فى بيان تاريخ الميلاد ولم

٣٦٥

٤ يناير سنة ١٩٥٥

١ - عقد باستغلال عربات الأكل والبولمان بالقطارات . ليس احتكاراً ولا عقد التزام . هو ترخيص .
أخذ صورة عقد إداري لا اشتغال ملك عام .

ب - قانون نظام موظفي الدولة . قصر تطبيقه على ذوى الدرجات الملحقة به . عدم سرياته على من ينطبق عليهم كادر العمال .

المبادئ القانونية

١ - ان الاتفاق المبرم بين مصلحة السكك الحديدية وبين الشركة الدولية لعربات النوم بشأن استغلال عربات الأكل والبولمان بالقطارات ليس احتكاراً وليس عقد التزام حتى يلزم أن يصدر به قانون . لأنه لا يقوم أساساً على تسيير مرفق عام وإنما هو ترخيص اتخذ بصورة عقد إداري يقصد اشغال مال عام واستعماله على وجه لا يخالف الغرض المخصص من أجله بل يتفق مع هذا الغرض ويتطوئ في الوقت ذاته على انتفاع للرخص له بهذا المال مقابل ائالة يلتزم بأدائها للمصلحة . وقد استعرض هذا العقد جميع الأوضاع والشروط القانونية المطلوبة ولا وجه للتحدى لبطلانه بدعوى انه تم بطريق الممارسة دون المزايدة لأن اتباع الطريق الاول متروك لتقدير الادارة في نطاق حسن استعمال السلطة . وقد بان من الأوراق انه بعد أن اتبعت المصلحة طريق المزايدة ولم يتقدم أحد لم ترمتدوحة من الالتجاء

للممارسة مع من ترى فيه الكفاية للقيام بإدارة العربات للغرض المخصص له .

٢ - ان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٢ بشأن نظام موظفي الدولة لا يسرى إلا على الموظفين والمستخدمين المعيينين على درجات في كادر الوظائف العامة الملحقة به .

فإذا ثبت أن المدعين غير معيّنين على مثل هذه الدرجات بل هم عمال بمصلحة السكك الحديدية ينطبق عليهم كادر العمال وكانت تصرف لهم مرتباتهم من اعتماد مخصص في الميزانية لمصروفات عربات الأكل والبولمان ، فلا تترتب على مصلحة السكك الحديدية إذا فصلتهم بعد ، إذ رأت من المصلحة العامة إلغاء إدارتها لتلك العربات والترخيص لأحدى الشركات في ذلك ، وليس للمدعين ان يتحدوا بالمادة ١١٣ من القانون المشار اليه مادام هذا القانون لا ينطبق عليهم ، على أن المصلحة مع ذلك لم يفتأ أن تطعنهم على مستقبلهم فاشتراطت على الشركة الحاقهم بالعمل بنفس أجورهم وملحقاتهم .

(القضية رقم ٣٥٣ سنة ٧ ق رئاسة وعقوبة السادة الأساتذة السيد علي السيد رئيس المحكمة والإمام الأمام الحربي وعلي بن هادي ومحمد عبد الحفيظ ومحمد زكي موسى المستشارين)

٣٦٧

١٧ يناير سنة ١٩٥٥

١ - جامعة . قيد المدة المنصوص عليها في القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٩ لترقية المدرس إلى وظيفة أستاذ مساعد . العبرة فيه بممارسة وظيفة المدرس بصفة فعلية . فلا يغني فيه إضافة مدة اعتبارية عن طريق رد الأقدمية .
ب - ترقية . اختبارية للحكومة . لا يصح أن تعبر على استعمال سلطتها فيها إلا إذا نص القانون على جعل الترقية حتمية ووجوبية .

المبادئ القانونية

١ - إن المادة ٢ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٩ قد نصت على الشروط الواجب توافرها فيمن يعين مدرسا - كما نصت المادة ٣ على الشروط الواجب توافرها فيمن يعين استاذًا مساعدًا وبالمثل فقد تضمنت المادة ٤ ما يشترط فيمن يعين أستاذًا ذا كرسي والمواد الثلاث واضحة الدلالة محددة المدى ولا مساغ للاجتهاد في مورد النص . والمادة الثالثة من القانون المذكور إذ أوجبت للترقية إلى وظيفة أستاذ مساعد أن يشغل المرشح وظيفة مدرس مدة أربع سنوات على الأقل في إحدى كليات الجامعة أو في معهد علمي من طبقتها إنما هدفت إلى شغل هذه الوظيفة بصفة فعلية كي تتوافر في المرشح الخبرة الكافية التي تؤهله للتعيين في وظيفة أستاذ مساعد إذ أن هذه الخبرة قدر القانون أنها لن تسكتسب إلا بممارسة وظيفة مدرس بصفة فعلية مدة أربع سنوات على الأقل بحيث لا يمكن أن يغني عن ذلك إضافة مدة اعتبارية غير حقيقية عن طريق رد الأقدمية إذ المجاز في هذا الخصوص

٣٦٦

٦ يناير سنة ١٩٥٥

أمر استيلاء على عقار . استهدافه مصلحة التعليم . صدور حكم بالإخلاء . عدم تأثير ذلك على صحة قرار الاستيلاء . . .

المبدأ القانوني

إذا كان الثابت أن وزارة المعارف قد استأجرت منزلا لاستعماله مدرسة ثم امتنعت عن دفع الأجرة مما اضطر صاحب المنزل إلى رفع دعوى الإخلاء وصدر الحكم بالإخلاء ضد الوزارة فإن ذلك لا يؤثر في صحة قرار الاستيلاء على المنزل الذي أصدرته الوزارة فيما بعد تقاديا للتشريد ما يقرب من ستائة تلميذة ، إذ لا تبريب على الوزارة إذا كانت إزاء الضرورة الملحة قد اتخذت الاجراء الذي يخوله لها القانون واستصدرت أمر الاستيلاء المطعون فيه ما دامت استهدفت به رعاية مصلحة عامة جديرة بالحماية ولا يمكن أن يعتبر ذلك إخلالا بحجية الحكم الصادر بالإخلاء ومن ثم يكون تأسيس طلب إلغاء قرار الاستيلاء على إساءة استعمال السلطة لا يقوم عليه دليل مقنع ويتعين لذلك رفض الدعوى .

(القضية رقم ٧٧٠ سنة ٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد المجيد التهامي ومحي الدين حسن ووهبة البدوي وعلى زغلول وعبد الجليل شافعي المستشارين) .

لا يغني عن الحقيقة في تحقيق الغرض الذي استهدفه القانون .

٢ - إن مقتضى طلب المدعى أن تصدر المحكمة أمرا لجهة الإدارة بترقيته ذلك لأنه لو فرض وتوافرت فيه الشروط التي تجعله أهلا للترقية إلى وظيفة أستاذ مساعد - فإن الأمر يستدعي صدور قرار بالترقية من الجهة الإدارية المختصة ومن المسلم به أن الأصل في ولاية الترقية أنها اختبارية للحكومة ولا يصح أن يجبر على استعمال سلطتها في ذلك إلا إذا نص القانون على جعل الترقية حتمية وواجبة أما في غير ذلك فسلطانها مطلقة تستعملها متى شامت بما تراه محققا للصالح العام ولم يتضمن القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٣ نصا يجعل الترقية حتمية وواجبة فضلا عن أن مدة الأربع سنوات المذكورة في المادة ٣ من القانون المذكور هي الحد الأدنى ولذا أورد الشارع جملة على الأقل ، بعد جملة أربع سنوات ولم يرد في هذه المادة حد أقصى بالنسبة للدرجة يجب فيه الترقية إلى وظيفة أستاذ مساعد ومن ثم فلا سند للمدعى في طلبه .

(القضية رقم ١١٦٨ سنة ٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد الرحمن الجبري وعبد الرحمن نصير ومحمود محمد إبراهيم ومحمد مكاوي أحمد الشيخ واحد فهمي البيلوي المستشارين) .

٣٦٨

١٧ يناير سنة ١٩٥٥

أحكام عرفية . اختصاص محكمة القضاء الإداري بالقرارات الفردية الصادرة تنفيذا لها .

المبدأ القانوني

إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن القرارات الفردية التي تتخذ تنفيذا للأحكام العرفية هي من القرارات الإدارية التي تدخل في اختصاصها طبقا لقانون مجلس الدولة وذلك لأنها ليست من تدابير الأمن التنظيمية العامة التي تعتبر من أعمال السيادة .
(القضية رقم ٩٨٤ سنة ٧ ق بالهيئة السابقة) .

٣٦٩

٢٧ يناير سنة ١٩٥٥

نقل - من وظيفة مدرس أول إلى وظيفة مفتش - لا يصحبه منح درجة مالية . اعتباره مع ذلك ترقية حقيقية .

المبدأ القانوني

إن الثابت أنه وإن كان التعيين في وظيفة مفتش لا يصحبه منح درجة مالية إلا أنه بمثابة ترقية حقيقية ذلك لأن هذه الوظيفة أرقى في مدارج السلم الإداري من وظيفة مدرسة أولى كما هو واضح من القرار الوزاري رقم ٧٨٩٦ الصادر من وزير التربية والتعليم بتاريخ ١٣ من يونيو سنة ١٩٤٨ بشأن القواعد التي تتبع في إجراء حركات الترقية والنقل والتعيين إذ نص فيه على أن المفتش في التعليم الثانوي يختار من بين عدة فئات منهم وكلاء المدارس الثانوية الذين يختارون بدورهم من فئات من بينها المدرسون الأوائل كما وأن القرار الوزاري رقم ٧٤٠٨ الصادر بتاريخ ٢٩ من يونيو سنة

ذلك ما دامت. نصوص القانون قد جاءت عاملة شاملة .

٢ - لا مقنع فيما ذهب إليه المدعى من أن القوانين تفسر بالبواعث عليها والعلة في إصدارها ، إذ لا مسأخ للاجتهاد فيما ورد فيه نص صريح ، ولا محل للتفسير إذا كان النص واضحا لا لبس فيه ولا غموض .

٣ - اطرد قضاء هذه المحكمة على أن العلاقة بين الموظف والحكومة هي علاقة قانونية تنظمها القوانين واللوائح التي تسنها الحكومة ذلك لأن رعاية الوظيفة وهي ذات اتصال وثيق بالصالح العام تقتضي استبعاد أن تكون هذه العلاقة تعاقدية لما يلبنى على ذلك من أن تكون الوظيفة موضوعا للاستغلال والمساومة ، الأمر الذي يترتب عليه مساس خطير بالصالح العام .

٤ - يشترط اقيام الحق في النصوص تأسيسا على نظرية عمل الأمير أن تصدر الحكومة تشريعا عاما جديدا يمس مركز التعاقد معها بضرر خاص . والضرر الخاص يشترط إذا ما أصاب التشريع الجديد - على الرغم من عمومية نصوصه - التعاقد وحده دون مجموع الشعب ، أو إذا ما أصابه بضرر من الجسامه بحيث يتجاوز بكثير ما أصاب بمجرع الشعب .

(القضية رقم ١٩٥ سنة ٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز البلاوي ويوسف مرتضى حنا وطه عبد الوهاب ومحمد السيد خضير وحسن أبوب المستشارين)

١٩٤٧ جعل وظيفة المفتش معادلة لوظيفة مساعد المراقب الذي يمنح الدرجة الثالثة عند انقضاء المدة القانونية المقررة للترقية وعلى مقتضى ذلك يكون النقل من وظيفة مدرس أول إلى وظيفة مفتش معتبرا بمثابة الترقية الحقيقية في مدارج السلم الإداري - مما يجعلها خاضعة لرقابة محكمة القضاء الإداري .

(القضية رقم: ٨٨٠ سنة ٧ ق. رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد المجيد التهامي ومحي الدين حسن ومحمود محمد ابراهيم ووجيه البديوي وعبد الجليل شافعي المستشارين)

٣٧٠

٣٠ يناير سنة ١٩٥٥

١ - تعيين موظف استثنائيا في الدرجة الثانية . قانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ بالقاء الاستثناءات . تطبيقه . تخفيض درجة الموظف إلى الرابعة . عمومية نصوص القانون وشمولها .

ب - قانون . تفسيره .

ج - موظف . علاقته بالحكومة . تسكينها . لائحة .

د - نظرية عمل الأمير . شروط الطباها .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان تعيين المدعى قد تم استثناء من القواعد العامة للتوظيف فإنه يخضع لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ الذي أبطل الاستثناءات بكافة صورها - ولا حجة فيما يقوله المدعى من أنه لم يقبل التضحية المالية الضخمة التي تحملها باعتزاله الأعمال الحرة إلا على أساس تعيينه في الدرجة الثانية ، لا حجة في

السابعة سائلة الذكر من عدم جواز الطعن بالالغاء ووقف تنفيذ القرارات الصادرة بالتطبيق لأحكامه وإن جاء استثناء من الاختصاص المقرر لهذه المحكمة إلا أنه لا تريب على المشرع إذا لجأ إلى تقريره مراعاة للصالح العام في ضوء الظروف المحيطة بالمجتمع وما دام هذا المنع متسماً بطابع العمومية والتجرد . وإذا كان القرار المطعون فيه قد صدر مطابقاً لأحكام المرسوم بقانون المذكور فإن الطعن عليه بالالغاء غير جائز قبوله .

٢ - متى استبان للمحكمة من الاطلاع على أوراق الدعوى والتحقيقات وملف خدمة المدعى أن قرار فصله قد وقع صحيحاً وأن المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ قد طبق على المدعى تطبيقاً صحيحاً وقد استند القرار إلى أصول ثابتة في التحقيقات ومؤدية إلى النتيجة التي انتهى إليها ، فإن الدعوى بالنسبة إلى طلب التعويض تكون على غير أساس . يعلم من القانون متعيناً ونقضها .

(القضية رقم ٦٨٤ لسنة ٧ ق رئاسة وعشوية السادة الأساتذة عبد الرحمن الجبري وعبد الرحمن نصير ومحمود محمد إبراهيم ومحمد مكاوي أحمد الشيخ وأحمد فهمي البيلوي المستشارين) .

٣٧٣

٧ فبراير سنة ١٩٥٥

ترخيص . طبيعته . الفرق بينه وبين القرار الإداري . جواز سحبه أو تعديله في أي وقت لدواعي المصلحة العامة .

٣٧١

٣١ يناير سنة ١٩٥٥

١ - موظف . فصله . بالتطبيق لأحكام المرسوم بقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٢ . عدم قبول دعوى الغاء هذا القرار . شرعية المادة السابعة من المرسوم بقانون سائر الذكر .

ب - موظف . فصله . بالتطبيق المرسوم بقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٢ . وقوع القرار صحيحاً . لا تعويض .

المبادئ القانونية

١ - أن المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ قد نص في مادته السابعة على أنه " لا يجوز الطعن بالغاء أو وقف تنفيذ القرارات الصادرة بالتطبيق لأحكامه وذلك استثناء من نص المادتين ٣ و ١٠ من قانون مجلس الدولة .

وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أعمال نص المادة السابعة من المرسوم بقانون المشار إليه على ما يرفع إليها من دعاوى الالغاء من الموظفين الذين يفصلون طبقاً لأحكامه - وذلك استناداً إلى أن هذا القانون صادر من سلطة تملك التشريع وأن إصدارها هذا القانون كان للحكمة ظاهرة هي ضرورة تظهير الأداة الحكومية بما شابه من أوراق . وأنه متى قامت تلك الحكمة فإن ما يصدر على هديها من تشريعات يتسم بالشرعية في الظروف الطبيعية العادية بله الظروف الاستثنائية التي تولد حالة الضرورة مادامت الغاية منها هي حماية المجتمع وصون مصالحه . ولا شك أن ما نصت عليه المادة

٣٧٣

١٤ فبراير سنة ١٩٥٥

موظف . خروجه عن واجب اللياقة في مخاطبة رئيسه
توقيع جزاء عليه . استحقاقه للمقاب .

المبدأ القانوني

إذا خرج المردوس عن واجب اللياقة في
مخاطبة رئيسه فانه يكون مستحقا للجزاء التأديبي
فاذا كان الثابت أن الجزاء الذي أوقعه وكيل
الوزارة بخضم ثلاثة أيام من راتب المدعى إنما
وقع عليه بسبب ارساله برقية للوزير نيابة عن
رجال التعليم الحر يقول فيها « لا يرفع شأن
الأجرام تمثيلهم في لجنة نقابة المعلمين ولا يقل
من شأنهم . نسجل فقط باسم ثمانية عشر الفا
الاحتجاج على هذا الاغفال المتعمد ، فان هذا
القرار الذي صدر بهجاراته يكون غير مجاني
للقانون ويكون القول بأن الجزاء قد انطوى على
مخالفة للقانون أو اساءة استعمال السلطة قول
لا سند له من الواقع والقانون . إذ الجزاء توقع
بسبب استعمال المدعى اسلوبا غير لائق في مخاطبة
الوزير وليس يخليه من المسؤولية قوله في التحقيق
انه لم يقصد المساس بالوزير ذلك أن صياغة
البرقية ينطوى على تعريض تصرف الوزير
بالنسبة لرجال التعليم الحر مؤذاه الاستهانة بهذا
التصرف والافلال من شأنه وهو أمر لم يكن
ليفوت المدعى وهو من رجال التعليم الذين لهم
من ثقافتهم ما يمكنهم من معرفة مرامي
العبارات .

(القضية رقم ٤٠٣٦ - سنة ٧ ق بالهيئة السابقة) .

المبدأ القانوني

من المبادئ المسلم بها أن الترخيص الصادر
من جهة الادارة يختلف من حيث جواز سحبه
عن القرار الاداري ذلك أن القرار الإداري قد
يكون نهائيا وغير قابل للسحب أو الالغاء بمجرد
صدوره كما قد يكون قابلا للسحب في الميعاد الذي
يجوز للأفراد الطعن فيه أو دون التقيد بهذا
الميعاد حسب الاحوال . أما الترخيص فهو
تصرف إداري يتم بالقرار الصادر بمنحه وهذا
التصرف مؤقت بطبيعته قابل للسحب أو التعديل
في أى وقت متى اقتضت المصلحة العامة ذلك
ويقع هذا السحب أو التعديل غير قابل للالغاء
أمام هذه المحكمة متى تم وفقا لمقتضيات المصلحة
العامة ولم يكن مشوبا بعيب اساءة استعمال السلطة
وذلك سواء كان الترخيص مقيدا بشروط أو
محددا بأجل أم لا ولا يجوز في هذه الحالة الطعن
في قرار السحب قبل انقضاء الأجل أو مع مراعاة
الشروط المقررة لإلغائه بسبب اساءة استعمال السلطة .
وترتبا على ما تقدم فانه إذا أصدرت الإدارة
قرارها بوقف الترخيص الذي منح المدعى
بتصدير بعض البضائع واستبان المحكمة أن
هذا القرار صدر مطابقا للقانون مستهدفا المصلحة
العامة بعيدا عن اساءة استعمال السلطة تعين رفض
طلب الغائه أو طلب التعويض عنه .
(القضية رقم ١٠٤ - سنة ٦ ق بالهيئة السابقة) .

٣٧٤

١٥ فبراير سنة ١٩٥٥

أ - قرار إداري تأديبي . صادر من مدير المصلحة .
إحالة الموظف بعد ذلك لمجلس التأديب عن نفس التهمة .
يتم سحب قرار مدير المصلحة .

ب - نقل . اقترانه بجزاء تأديبي . يجعل النقل
جزاء تأديبيا . اختصاص محكمة القضاء الإداري
بنظره .

ج - نقل - ترتيبه على جزاء تأديبي . إلغاء
الجزاء التأديبي واعتباره كأن لم يكن .

المبادئ القانونية

١ - أن القرار الصادر من وكيل الوزارة
بإحالة المدعى إلى مجلس التأديب عن ذات التهمة
التي وقع عليه من أجلها جزاء من رئيس المصلحة
بخمسة أيام من راتبه ونقله إلى أسوان يعتبر
سحبا للقرار التأديبي الصادر من مدير المصلحة
وترك المسألة برمتها لمجلس التأديب ليفصل فيها
بحسب ما يراه له .

٢ - متى ثبت أن قرار نقل المدعى من
تفتيش مباني الجزيرة والفيوم إلى تفتيش مباني مصر
العليا بأسوان قد اقترن بجزاء تأديبي صدر من
مدير المصلحة بخمسة أيام من راتبه
فإن النقل بذلك قد اتم بطابع التأديب فأخذ
محكمة ونجى مجراه فهو إذن لم يعد نقلا مكانيا
ولنما أصبح جزاء تأديبيا تختص هذه المحكمة بنظره
طبقا لقانون مجلس الدولة وقد جرى قضاؤها
على ذلك . ولذلك يتعين رفض الدفع بعدم
اختصاص المحكمة بنظر الدعوى .

٣ - يترتب على سحب القرار التأديبي
الصادر من رئيس المصلحة بتوقيع جزاء بخمسة
أيام من راتبه وترك المسألة لمجلس التأديب ثم
صدور قرار نهائي من مجلس التأديب بإبراءه
يترتب على ذلك صيرورة القرار التأديبي غير قائم
وكأنه لم يصدر أصلا - فإذا ثبت أن قرار نقل
المدعى مترتب على الجزاء التأديبي سالف الذكر
تعين ترتيبا على ذلك إلغاء قرار النقل أيضا .

(القضية رقم ٩٨ سنة ٧ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة الإمام الإمام الحربي وعلى بن دادي
ومحمد عبد الحبير ومصطفى كامل اسماعيل وعبد رزق موسى
المستشارين) .

٣٧٥

١٥ فبراير سنة ١٩٥٥

أ - اختصاص . قرار النيابة العامة في صدد مباشرة
الدعوى العمومية أمام المحاكم العسكرية . قرار قضائي .
عدم اختصاص محكمة القضاء الإداري بالنظر .

ب - تمويض عن قرار قضائي . عدم اختصاص
محكمة القضاء الإداري بالحكم به .

المبادئ القانونية

١ - إن قانون الأحكام العرفية رقم ١٥
سنة ١٩٢٣ دخول النياية في الفقرة الثانية من المادة
السادسة حق مباشرة الدعوى العمومية أمام المحاكم
العسكرية مما يترتب عليه أن القرارات التي تصدرها
في صدد مباشرة الدعوى أمام هذه المحاكم تعتبر
قرارات قضائية كغيرها من القرارات التي تتخذها
في الدعاوى العادية بصفتها أمينة على الدعوى
العمومية ومن ثم تخرج عن ولاية محكمة القضاء
الإداري . ولا عبرة في ذلك بالقانون الذي

٣٧٦

١٥ فبراير سنة ١٩٥٥

أزهر . عضوية جماعة كبار العلماء . حق الإدارة
في تقدير ملائمة التعيين فيها من بين من توافرت فيهم
الشروط التي يتطلبها القانون . شرطه .

المبدأ القانوني

إن اشتراط صدور قرار من مجلس الوزراء
للعيين في عضوية جماعة كبار العلماء قاطع في
الدلالة على أن المشرع قد ترك للجهات المختصة
تقدير ملائمة التعيين في الجماعة من بين من
توفرت فيهم الشروط التي يتطلبها المرسوم
بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ المعدل بالقانون
رقم ٢ لسنة ١٩٥٤ ، والمفاضلة بينهم ووزن
مناسبات ذلك كله . فإذا كانت تلك الجهات قد
رأت الاكتفاء بالأعضاء القدامى ، وأنه حاجة
لزيادة عدد الجماعة بتعيين أعضاء جدد ، فلا
تريب عليها في ذلك ، ما دام قد خلا تصرفها من
إساءة استعمال السلطة . وإلا لوقبل بغير هذا
لبكان مؤدى هذا التفسير أن يقع التعيين وكأنه
تلقائي بحكم الوظيفة لسكل من توافرت فيه
الشروط . ولما كان ثمة حاجة للنص على أن يصدر
بالتعيين قرار من مجلس الوزراء ، ولما كان الشارح
اكتفى بالنص على اعتبار كل من توافرت فيه
تلك الشروط عضوا في الجماعة .

(. القضية رقم ٤٠٥١ سنة ٨ قى رئاسة وعضوية
السادة الأسماء السيد على السيد رئيس المجلس والإمام
الإمام الحربي وعلى بغدادى ومحمد عبد الحيد ومحمد زكى
موسى المستشارين) .

تطبيق النيابة في إجراءاتها سواء أكان قانون
الاجراءات الجنائية أم أمر يصدره القائم على
الاجراء . الأحكام العرفية في حدود السلطة التي
تحوّلت له ما دام المرجع في النهاية إلى القانون .
فإذا كان الثابت أن النيابة العامة قد رأت في حدود
سلطانها حفظ القضية المتهم فيها بمحاولة تهريب
نقود ومجوهرات وأمرت في الوقت نفسه
بمصادرة المضبوطات إداريا تطبيقا للفقرة الثانية
من المادة الثانية من الأمر العسكري ٢٤ في ٢٨
مايو سنة ١٩٤٨ فقرارها في هذا الشأن قرار
قضائي إذ أصدرته وهي في صدد مباشرة ولاية
قضائية أسندها إليها المشرع بنص خاص ، ومن
ثم فهو يخرج عن ولاية هذه المحكمة .

٢٠ - إن محكمة القضاء الإداري تختص
بالفضل في القرارات الميمنة بالمادة الثالثة من
القانون رقم ٨ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس
الدولة كما تختص طبقا للمادة الرابعة من القانون
المشار إليه بالفصل في طلبات التعويض عن
القرارات المنصوص عليها في المادة الثالثة سالمة
لذلك باختصاصها بالفصل في طلبات التعويض
عن القرارات المنصوص عليها في المادة الثالثة
منوط باختصاصها أصلا بالفصل في تلك القرارات ،
فلذا لم تكن لها ولاية الفضل في القرارات
المذكورة فقد خرجت عن ولايتها بالتالي طلبات
التعويض عن هذه القرارات .

(. القضية رقم ٨٥١ سنة ٧ قى بالهيئة السابقة) .

٣٧٧

٢٢ فبراير سنة ١٩٥٥

١ - لجان قضائية . تعتبر قراراتها إدارية و ليست أحكاما . يجوز لكل ذي مصلحة بالتالي أن يضمن فيها .

ب - ترقية بالأقدمية . لا يجري اعتمادها دائما على إعلانه بل يجد حده الطبيعي في الوظائف ذات النوع الواحد والوظائف غير المتميزة بطبيعتها في الميزانية .

ج - ترقية بالاختيار . أعمالها قبل استكمال المدة القانونية اللازمة للترقية في النسبة المخصصة لها . اعتبار الترقية من التاريخ الذي اكتملت فيه هذه المدة .

المبادئ القانونية

١ - إن اللجان القضائية بتشكيلها المبين بالمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ ووجود العنصر الإداري فيها لا تعذر أن تكون لجانا إدارية ذات اختصاص قضائي شأنها شأن لجان مخالفات الترع والجسور وهيئات التحكيم المنصوص عنها في المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ ومن ثم تكون قراراتها قرارات إدارية لا أحكاما - ومن المبادئ المقررة أنه يجوز لكل ذي مصلحة أن يطعن في القرارات الإدارية النهائية خلال المواعيد المبينة بالمادة ١٢ من قانون مجلس الدولة .

٢ - إن أعمال الترقية في نسبة الأقدمية لا يجري على إطلاقه وإنما يجد حده الطبيعي في الوظائف ذات النوع الواحد والوظائف غير المتميزة بطبيعتها في الميزانية وإلا لما كان تمت محيص إذا ما أطلقت الترقية عن أحد أمرين إما

أن يرقى شخص إلى وظيفة لا يصلح بحسب تأهيله للاضطلاع بأعبائها كأن يكون المرقى لوظيفة قضائية محاسبا أو طبييا وأما أن تنزع الدرجة من الوظيفة ويرقى إلى الدرجة دون أن يقوم المرقى بأعباء الوظيفة التي رقى إليها وكلا الأمرين يخالف القانون . أما الوظائف التي لها من الطبيعة المتميزة ما يستدعي تعيين ذاتية الوظيفة وتخصيص درجة معينة لها فإن التعيين فيها والترقية إليها مناطه الاختيار الذي ترخص فيه الإدارة بما لا يعقب عليها ما دام قد خلا من إساءة استعمال السلطة .

٣ - لن كان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ قد شرط لجواز الترقية إلى الدرجة الثالثة في نسبة الاختيار أن يكون المرقى قد قضى سنتين في الدرجة السابقة والحال أن المدعى لم يكن عند ترقيته قد استكمل هذه المدة إلا أن قرار الترقية وقد صدر سليما في أساسه وغاية الأمر كان ينبغي قانونا أن تكون ترقية المدعى اعتبارا من تاريخ استكمال المدة القانونية اللازمة للترقية فيتعين إلغاء القرار إلغاء جزئيا في هذا الخصوص واعتبار ترقية المدعى من التاريخ الذي اكتملت له فيه هذه المدة .

(ال قضية رقم ٤٥٥ سنة ٤ في رئاسة وعضوية السادة الاساتذة السيد علي السيد رئيس المجلس وعلى بغدادى ومحمد عبد الجبير ومصطفى كامل اسماعيل ومحمد بك موسى المستشارين) .

٣٧٨

٢٢ فبراير سنة ١٩٥٥

أ — موظف . فصله بغير الطريق التأديبي . حق ثابت للحكومة لاشبهة فيه . أساسه .

ب — تعويض . لانتحوز مصادرة الحقوق وحرمان أربابها في الوقت ذاته من تعويض عادل أو من القضاء به عند عدم التعويض . تمت فارق بين مبدأ الحق دستوريا بتنظيم استعماله قانونا . سلطة المشرع في تنظيم استعمال الحقوق . القيود التي ترد عليها .

ج — قضاء الاثماء . لم يكن أصلا مقررا في الدستور الملغى إجماعا . استحدث في قانون إنشاء مجلس الدولة رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ . ليس تمت مانع من تعطيل استعماله بنفس الأداة أي بقانون مماثل .

د — مرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ . اللجنة المنصوص عليها فيه . رأيها محض استشاري لمجلس الوزراء .

هـ — مرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ . فصل الموظف بالمصابقة لأحكامه . لا يشترط فيه أن تكون الوقائع المنسوبة إليه ثابتة على وجه قطعي .

المبادئ القانونية

١ — إن حق الحكومة في فصل الموظفين بغير الطريق التأديبي هو حق ثابت لا شبهة فيه مرده إلى أمرين .

(الأول) أصل طبيعي هو وجوب هيمنة الحكومة ممثلة في مجلس الوزراء على تسيير المرافق العامة على وجه يحقق الصالح العام . ولما كان الموظفون هم عمال هذه المرافق فلزم أن تكون للحكومة الحرية في اختيار من ترى فيهم الأهلية لهذا الغرض وفصل من يكون غير أهل لذلك .

(الثاني) أصل تشريعي مستمد مما ورد

بالأمر العالي الصادر في ١٠ من أبريل سنة ١٨٨٧ في مادته الثانية عشرة وبالأمر العالي الصادر في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٨٨٨ في المادة الرابعة عشرة منه وبالفقرة الثانية عشرة من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ بشأن المعاشات الملكية وبالمادة العشرين من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٠٩ الخاص بالمعاشات الملكية ، فقد أكدت هذه القوانين حق الحكومة في فصل الموظفين بأمر ملكي أو بقرار خاص من مجلس الوزراء ، وأخيرا ما ورد بانمادة السابعة بعد المائة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة فقد أحصت المادة المذكورة أسباب انتهاء خدمة الموظفين المعيّنين على وظائف دائمة . وذكرت من بينها في البند « ٤ » ، العزل أو الإحالة إلى المعاش بقرار تأديبي وفي البند « ٦ » الفصل بمرسوم أو أمر جمهوري أو بقرار خاص من مجلس الوزراء أي بغير الطريق التأديبي .

٢ — من المسلم به كأصل غير قابل للجدل انه لا تجوز مصادرة الحقوق وحرمان أربابها في الوقت ذاته من تعويض عادل أو من القضاء به عند عدم التعويض . وهذا الحق مستمد من المبادئ العليا للجماعات منذ وجدت وكل مصادرة مطلقة لهذا الحق تكون مخالفة للمبادئ الدستورية العامة . على أن ذلك لا يمنع المشرع من تنظيم وسائل المطالبة بالحق وتحديد إجراءات التوفيق بين مصلحة الفرد ومقتضيات الجماعة ؛

ففرق بين مبدأ الحق دستوريا وبين تنظيم استعماله قانونا ، ولا يرد على السلطة المخولة للمشرع في صدد تنظيم استعمال الحقوق إلا قيدان (أولا) ألا يهدر المشرع حقا مستمدا من نصوص الدستور أو من المبادئ الدستورية العامة .

(الثاني) ألا يفرق بين أفراد طائفة إذا تماثلت مراكرم القانونية .

٣ - إن قضاء الإلغاء لم يكن أصلا مقررا في الدستور الملغى وإنما هو حق استحدث بقانون إنشاء مجلس الدولة رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ وكان من قبل محظورا على المحاكم العادية بمقتضى لائحة ترتيبها وأويل معنى أمر يتعلق بالإدارة أو وقف تنفيذه . وكل ما كان لتلك المحاكم هو الحكم بالتضمنينات الناشئة عن الإجراءات الإدارية التي تقس مخالفات للقوانين والأوامر العالية ، وما دام حق طلب إلغاء القرارات الإدارية قد تقرر بقانون فليس ثمة مانع من تعطيل استعماله بنفس الإدارة أى بقانون مماثل

٤ - إن مهمة اللجنة التي نص عليها المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ تختلف كثيرا

من مهمة القضاة في قضائه أو مهمة المجالس التأديبية في القرارات التي تصدرها . ذلك أن اللجنة لا تصدر قرارات قطعية بالفصل وإنما تعرض توصيات ليست لها قوة الإلزام لأن رأيها استشاري لمجلس الوزراء وهو الذي يبت في الأمر بأن يصدر قرار الفصل بأدائه القانونية أما بقرار منه بالنسبة للموظفين الذين هم أدنى من مدير عام ورسوم أو بأمر جمهوري بالنسبة لمن هم في درجة مدير عام فأعلى .

٥ - إن المشرع وهو بصدد تنظيم الإدارة الحكومية من أدران الفساد وإعادة تنظيمها على أسس نظيفة لم يشترط لأجراء الفصل طبقا للرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ أن تكون الوقائع المنسوبة للموظف ثابتة على وجه قاطع وإنما رأى الاكتفاء في هذا المقام بما قد يعاقب بالموظف من شوائب أو شبهات قوية تمس كرامة الوظيفة أو الشرف أو حسن السمعة وكذلك كل من يبين أنه أصبح غير صالح للعمل سواء منهم غير القادر وغير المنتج ومن لا يلائمه العهد الجديد .

(الفضية رقم ٦٤٢ لسنة ٧ ق بالهيئة السابقة) .

تعليق وتوضيح

عن القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ (١)

بشأن تعديل أساس فرض الضريبة على بعض أرباب المهن الحرة

الاستاذ عبد الرحمن الرافعي تقييب المحامين

١ — في أواخر يناير سنة ١٩٥٥ وضمت نقابة المحامين مشروعا لضريبة المهن الحرة . ولما لم يصادف قبولا وضعت في أواخر فبراير سنة ١٩٥٥ مشروعا آخر كان وضع الأخذ والرد الطويلين بين النقابة ووزارة المالية ، وقد أخذت وزارة المالية ببعض نصوصه ولم تأخذ ببعض الآخر . ومن ثم صدر هذا القانون .

وخلاصة قواعده أن المادة الأولى حددت أربع فئات ثابتة للضريبة على أساس الربط الحكيم تختلف باختلاف عدد السنوات التي تنقضي على تاريخ الحصول على الدبلوم العالي لصاحب المهنة . وقد سعت النقابة سعيا متواصلا في تخفيض فئات الضريبة . فاستجابت الوزارة إلى تخفيض ضريبة الفئة الأولى بنقطة . وهي فئة من مضى على تخرجهم أكثر من خمس سنوات ولا تزيد على عشر سنوات بجمعها ١٥ جنيه . بعد أن كانت عشرين جنيها في مشروع الوزارة .

٢ — فصاحب المهنة الحرة صار له الحق بمقتضى المادة الأولى من القانون أن يدفع الضريبة على أساس الربط الحكيم الثابت للوارد فيها .

وهذا الحق اختياري بالنسبة للممول ، كما نصت على ذلك المادة الثانية .

٣ — ولايسرى الربط الحكيم الوارد في المادة الأولى على الممولين الذين زاد متوسط صافي أرباحهم الفعلية في السنوات السابقة على أول يناير سنة ١٩٥٥ أو يزيد صافي أرباحهم الفعلية في أية سنة لاحقة للسنة الضريبية ١٩٥٤ على ألف جنيه حسب الاقرارات المقدمة منهم إذا اعتمدتها مصلحة الضرائب أو طبقا للربط الذي تجريه مصلحة الممول أو بناء على قرار لجنة الطعن أو المحكمة المختصة . فمؤلا يؤدون الضريبة على أساس صافي أرباحهم الفعلية .

٤ — ولما كان الربط الحكيم حقا اختياريا لمن لا يزيد صافي أرباحه الفعلية على ألف جنيه فإن له بمقتضى المادة ٢ اختيار المحاسبة على أرباحه الفعلية بشرط أن يقدم طلبا بذلك بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ويرسل إلى المأمورية المختصة في الميعاد المحدد لتقديم إقرارات

الأرباح السنوية . أى فى خلال شهر يناير وقبل أول فبراير . وهذا الخيار يملكه صاحب المهنة الحرة فى كل عام .

٥ — ويجوز لمصلحة الضرائب لأسباب جدية يعتمدها المدير العام أو من ينوبه إذا ما رأت أن أرباح الممول الفعلية تزيد على ألف جنيه أن تخطره بتقديرها لأرباحه على النحو الوارد فى المادة ٢ . وقد قيد هذا الجواز بأن يكون استعماله منوطا بالمدير العام لمصلحة الضرائب أو نائبه . وعند الخلاف تفصل فيه المحكمة المختصة .

والممولون الذين تزيد أرباحهم الفعلية فى السنة على ألف جنيه أو الذين يطلبون محاسبتهم على أرباحهم الفعلية من لا تزيد أرباحهم الفعلية على هذا المبلغ يستفيدون من الربط الحكيم بالنسبة للصروفات إذا لم تكن لديهم مستندات الصرف . فتقدر مصروفاتهم جزافا على النحو الوارد فى المادة ٣ .

٦ — استفسرت النقابة من وزارة المالية عن الحكمة من التزام الممول فى جميع الأحوال بامساك دفاتر . ولم يكن هذا النص واردا فى مشروع النقابة . فأفادت بأن الغرض منه أن يكون لدى الممول مستند لصالحه إذا أراد اختيار المحاسبة على أرباحه الفعلية أو رأت مصلحة الضرائب فى أى عام أن أرباحه الفعلية تزيد على ألف جنيه طبقا للمادة ٢ .

وضربوا لذلك مثلا أن يتبين من حسابات أحد البنوك أن شيكا بعدة آلاف من الجنيهات صرف أتعابا لأحد أصحاب المهن الحرة فى سنة من السنين فيستطيع الممول أن يثبت من دفتريه أنها أتعاب عدة سنين وأن إيراده فى العام لم يتجاوز ألف جنيه .

٧ — كما استفسرت النقابة من الوزارة عن الإقرارات الواجب تقديمها بناء على المادة الأولى التى لم تستثن من أحكام المادة ٧٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ سوى الفقرتين الرابعة والخامسة . فأجابت بأن هذه الإقرارات بالنسبة لمن يطلب محاسبته على الربط الحكيم لا يتجاوز طلبه المحاسبة على هذا الأساس وبيان السنة التى تخرج فيها من الجامعة . ولا يكون ملزما ببيان إيراده . أما الذين يطلبون محاسبته على إيرادهم الفعلى فهم وحدهم الذين يدينون فى إقراراتهم إيراداتهم ويطلبون فيها احتساب مصروفاتهم من واقع مستنداتهم أو تقديرها جزافا بواقع ٣٠٪ أو ٢٠٪ من الإيرادات الإجمالية على النحو الوارد فى المادة ٣ .

أثر الإضراب على عقد العمل

السيد الأستاذ الدكتور جمال الدين ذكي

مدرس القانون المدني بكلية الحقوق — جامعة القاهرة

- (١) ثوما عقد العمل من حيث مدته ، واختلاف طريقة انتهاء كل منها .
- (٢) أثر الإضراب على عقد العمل ذي المدة المحددة .
- (٣) أثر الإضراب على عقد العمل ذي المدة غير المحددة واختلاف الرأي بشأنه .
- (٤) رأى القضاء ، الإضراب ينهى عقد العمل .
- (٥) رأى الفقه ، الإضراب يقف عقد العمل .
- (٦) تطور التشريع الفرنسي بشأن هذه المسألة في السنوات الأخيرة .
- (٧) أثر الإضراب على عقد العمل في القانون المصري .

١ — قد يكون عقد العمل محدد المدة ، وقد يكون غير محدد المدة . فالعقد ذو المدة المحددة هو الذي يكون ميعاد انتهائه محددًا بواقعة مستقبلية ، محققة الوقوع ، لا يتعلق وجودها بمحض إرادة أحد طرفيه ، أما العقد ذو المدة غير المحددة فهو العقد الذي لا يتحدد فيه موضوعه بزمان معين أو بعمل معين .

وينتهي العقد الأول بحلول الأجل المعين لانتهائه ، أو بإنجاز العمل المتفق عليه منه ، ولا ينتهي قبل ذلك إلا إذا اتفق الطرفان على وضع حد للعلاقات الناشئة بينهما بمقتضاه . أما الثاني فينتهي بإرادة أحد العاقدين ، إذ يستطيع كل طاقده فيه أن يستأثر بوضع حد للعلاقات الناشئة عنه ، مع مراعاة قيود شكلية ، وقواعد موضوعية معينة . لذلك اختلف أثر الإضراب على عقد العمل بحسب ما إذا كان محدد المدة أم غير محدد المدة تبعاً لاختلاف طريقة انتهاء كل منها .

٢ — ليس للإضراب ، ومثله الإغلاق (١) ، أثر على عقد العمل ذي المدة المحددة ، إذ لا يملك

(١) يفهم بالإضراب *La grève* امتناع العمال جماعة عن تأدية العمل ، وبالإغلاق *La lock-out* أن يمنع صاحب العمل عن تقديم العمل إلى عماله ، ويكون هذا عادة بإغلاق مصنع أو متجره (أنظر كايتمان دكيش ، دروس في التشريع الصناعي ، ص ٦٦) فالإضراب ، كالإغلاق ، هو امتناع العاقد عن تنفيذ الالتزام الناشئة عن العقد ، والذي يميز بينهما أن الإضراب يصدر عن العمال ، والإغلاق عن أصحاب الأعمال . أما من حيث الآثار القانونية على عقد العمل فلا فرق بيناتما بينهما . لذلك سنقتصر بحثنا على الإضراب اندرة حدوث الإغلاق في الحياة العملية . ولكن الحلول القانونية الخاصة بالإضراب تنطبق كلية على الإغلاق (أنظر تيرى ، التنظيم النقضائي لعقد العمل ، رسالة باريس سنة ١٩١٣ ، فقرة ٥٢) . على أن وقف العمل يجب أن يكون كاملاً حتى يتحقق الإضراب ، أما إذا تراخى العمال في تنفيذ العمل عمداً ، بأن ساروا فيه ببطء ، وهو ما يطلق عليه بالفرنسية *La grève perlée* فإنه لا يعتبر منهم إضراباً ، ولا تنطبق أحكام الإضراب عليه (أنظر بلانيول وريبير ، الطبعة الثانية ، جزء ١١ ، ص ١٢٣ ، وفتن فرنسي ٥ مارس سنة ١٩٥٣ ، دالوز ١٩٥٤ ص ١٠٩) .

فيه أحد العاقدين أن يتخلص بمحض إرادته من الالتزامات التي ترتبت في ذمته بمقتضاه (١). فيعتبر الإضراب ، وفقاً لذلك ، إخلالاً من العامل بالتزاماته قبل رب العمل ، على نحو يحيز لهذا الأخير أن يلجأ إلى القضاء للنطق بفسخ العقد (٢) ، والحكم بالتعويض (٣) ، ويكون في نظرنا ، خطأ جسيماً يبرر فسخ العقد ، دون لجوء إليه . لا ريب في سلامة هذه الأحكام إذا كان الإضراب جريمة جنائية (٤) ، ولا شك عندنا في صحتها عندما يكون مثل تلك الجريمة ، دون حاجة إلى تحليلها ، في هذه الحالة ، كما فعل بعض الفقهاء . باقراض تنازل العامل عن « حقه في الإضراب » ، عند إبرامه عقداً ذا مدة محددة إلى حين انتهاء مدته (٥) ، لأن منشأ هذا القول خاطئ بين فعل مباح ، في الناحية الجنائية ، وفعل مشروع ، في الناحية المدنية ، أدى إلى عدم التمييز بين الحقوق التي لا يحد استعمالها إلا التعسف فيها ، والرخص التي يتمتع الاستفادة منها بقيام حق للغير يتعارض معها . ولا يمتنع تطبيق تلك الأحكام إلا إذا كان العامل مكرهاً على المشاركة في الإضراب ، حيث يكون قوة قاهرة عاقت وفاءه بالتزامه (٦) ، أو إذا أدى إليه إخلال رب العمل ببند في العقد ، حيث يكون بمثابة الدفع بعدم التنفيذ (٧) .

٣ — أما أثر الإضراب على عقد العمل ذي المدة غير المحددة فقد قام حوله ، على النقيض ، خلاف شديد ، في فرنسا ؛ واحتدم بخصوصه الجدل ، في مطلع القرن الحالي ، وأخذ القضاء برأى ، وانتهى الفقه إلى رأى آخر ، ولم يؤد إلى حسم النقاش إلا تطور التشريع عندهم في هذه السنوات الأخيرة .

٤ — ذهب القضاء الفرنسي ، في شبه إجماع ، إلى أن الإضراب دون نظر إلى الدافع إليه ، ينهي عقد العمل ذي المدة غير المحددة (٨) ويتأسس هذا القضاء على المادة ١٧٨٠ من المجموعة المدنية

(١) زيلىنو Zeuleanu ، آثار الإضراب على عقد العمل ، رسالة ، باريس سنة ١٩٠٧ ، ص ٣٥ — ٣٦ .
(٢) بلانيول وريبير ، الطبعة الأولى جزء ١١ ، فقرة ٨٥٤ ، وانظر في عكس ذلك دي موريون De Morillon ، حق الإضراب وعقد العمل ، رسالة ، ديجون Dijon سنة ١٩٠٥ ص ١١٢ .
(٣) آميليه Hamelet ، الإضراب ، دراسة نقدية للتشريع والقضاء ، رسالة ، باريس سنة ١٩٠٣ ، ص ١٥٦ — ١٥٧ ، وانظر في عكس ذلك تيرلون Tirlemont ، دراسة للطبيعة القانونية للإضراب ، رسالة ، ليل Lille سنة ١٩٠٤ ، ص ٨٥ — ٨٦ .

(٤) أنظر مثلاً هذه الحالة في المادة الأولى الأمر العسكري ٧٥ لسنة ١٩٤٠ ؛ ومادة أولى مرسوم بقانون ١٠٢ لسنة ١٩٤٥ .

(٥) بلانيول وريبير ، جزء ١١ ، فقرة ٨٥٤ ؛ آميليه المرجع السابق .

(٦) بلانيول وريبير ، المرجع السابق .

(٧) بلانيول وريبير ، المرجع السابق .

(٨) أنظر مثلاً نقض فرنسي ١٨ مارس سنة ١٩٠٢ ؛ سيرى ١٩٠٣ — ١ — ٤٦٥ ، وتعليق لمجهول ؛ و ٤ مايو سنة ١٩٠٤ (حكان) ، دالوز ١٩٠٤ — ١ — ٢٨٩ ، وتعليق بلانيول ؛ وأنظر أيضاً الأحكام المشار إليها في تعليق بلانيول ؛ ص ٢٩٠ ، سطور ١٨ — ٢٢ ؛ وفي جرافيه Gravier ، النتائج القانونية للإضراب ؛ رسالة لكس Aix سنة ١٩١٢ ، ص ١٢٦ ، هامش ١ ، ص ١٢٢ ، هامش ١ ؛ وفي تيري ، المرجع السابق ؛ ص ١٩٢ ، هامش ١ ؛ وانظر في عرض هذا القضاء زيلىنو ، المرجع السابق ، ص ٤٧ وما بعدها ؛ وجانزوني Ganzoni ؛ حق الإضراب وعقد العمل ، رسالة ، باريس سنة ١٩١١ ؛ ص ١٣١ وما بعدها ؛ تيرلون ؛ المرجع السابق ص ٥٦ وما بعدها .

التي تقرر حق التعاقد في إنهاء عقد العمل ، بإرادته المنفردة ، إذا كان غير محدد المدة . فاعلان الإضراب يعتبر إخطارا يوجهه ، طبقا لتلك المادة ، إلى صاحب العمل ، كل عامل مضرب ، بانتهاء العقد القائم بينهما (١) : « حق الإضراب ليس إلا امتدادا للحق الذي يملكه كل عامل بمفرده في ترك العمل فما يستطيع العامل أن يفعله يستطيع مائة عامل ، أو ألف عامل أو عشرة آلاف عامل أن يفعلوه . على أن تكون التسوية بينهما كاملة : لا يمكن أن يكون للمائة عامل أو للآلاف عامل ، أو للعشرة آلاف عامل ، الذين يضربون ، فيما يتعلق بترك العمل ، أكثر مما للعامل الواحد (٢) . » ولم يكن للقانون الصادر في ٢٤ مايو سنة ١٨٦٤ ، الذي ترتب عليه إباحة الإضراب على هذا القضاء ، أى تأثير ، لأنه قانون ذو صفة جنائية ، ينحصر أثره في إلغاء جنحة التكتل (٣) وأباح بالتالى لمجموع العمال ، بعد اتفاقهم بينهم ، ما كان يملكه كل واحد منهم من الحق في إنهاء العقد ذي المدة غير المحددة . إنما لا أثر لنصوصه ، فيما عدا هذا ، على قواعد القانون المدنى في إنهاء ذلك العقد (٤) ويكون ، بناء على هذا ، إنهاء عقد العمل ، سواء كان فرديا يصدر عن أحد العمال ، أو جماعيا يقوم به نفر منهم ، خاضعا لتلك القواعد (٥) .

ويرتب على هذا الرأى ، من ناحية ، أن يرد على الإضراب القيود التي فرضها الشارع على إنهاء العقد من وجوب إخطار رب العمل به ، وإمهاله مدة معينة قبل البدء فيه (٦) ، ومن عدم جواز التعسف في استعماله (٧) . وينبنى عليه من ناحية أخرى ، أن يكون لرب العمل ، بعد انتهاء الإضراب حرية كاملة في استخدام العمال المضربين ، كلا أو بعضاً ، أو عدم استخدامهم ، ويكون استخدامهم لهم ، حين حصوله ، بناء على عقد جديد قد يختلف عن العقد القديم إذا نجح الإضراب ، وقد يتحد معه

- (١) أنظر في هذا زيلينو ؛ المرجع السابق ؛ ص ٥٧ — ٦٣ .
- (٢) ليروى — بولابو Leroy-Beaulieu ؛ مذكور في جائزوني ؛ المرجع السابق ؛ ص ١٣١ .
- (٣) Délit de Coalition .
- (٤) تارار Tarare المدنية ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٩٠ مذكور في جائزوني ؛ المرجع السابق ؛ ص ١٣٤ — ١٣٥ .
- (٥) مجلس عمال Cons. de Prud' hommes Reims ٣٠ أبريل سنة ١٩٠٢ مذكور في زيلينو ؛ المرجع السابق ص ٥٩ .
- (٦) نقض فرلسى ١٨ مارس سنة ١٩٠٢ المشار إليه ؛ وأنظر أيضا : زيلينو ؛ المرجع السابق ص ٧٥ وما بعدها ؛ والأحكام المشار إليها فيه ؛ دى موريون ؛ المرجع السابق ؛ ص ٣٧ وما بعدها ؛ والأحكام المشار إليها في ص ٣٨ هامش ٣ ؛ ديلاهاي Delahaye ؛ إضرابات العمال ، رسالة ؛ باريس سنة ١٩٠٤ ، ص ٢٦ ؛ نيجر Nègre ؛ أثر الإضراب على عقد العمل ؛ رسالة ؛ مونتبييه Montpellier سنة ١٩٠٦ ؛ ص ٨٩ وما بعدها ؛ جائزوني ؛ المرجع السابق ؛ ص ١٤١ — ١٤٥ ؛ تيرلون ؛ المرجع السابق ؛ ص ٣٥ وما بعدها ؛ نيرى ؛ المرجع السابق ؛ ص ١٨٩ وما بعدها .
- (٧) أنظر دى موريون ؛ المرجع السابق ؛ ص ٢٧ — ٢٨ والأحكام المشار إليها في ص ٢٧ ؛ هامش ١ ، جائزوني . المرجع السابق ص ١٤٥ — ١٤٦ تيرلون . المرجع السابق ص ٥٢ . زيلينو — المرجع السابق . ص ١٢٨ وما بعدها . دانجو D'anjou . الإضراب من الوجهة التفسيرية فرسالة ، باريس ١٩٠٦ . ص ٢٣ . بنوا — لوكى Benait - Lucy . تأثير الإضراب على العقود ، رسالة ، باريس سنة ١٩١١ ص ٢٩ .

في كل بنوده ، إذا باء المضربون بالفشل الذريع (١) . ويتفرع عنه أخيراً ، في تشريع عقد العمل الفردي ، سقوط حق العامل في مكافأة نهاية الخدمة ، حتى لو عاد بعد الاضراب إلى نفس عمله (٢) .

هـ — لم تظهر نظرية القضاء ، رغم هذا ، إلا بتأييد القلة في الفقه التي رأت معه تنافي الاضراب مع بقاء عقد العمل (٣) ، أما الجمهور فقد أخذ عليها ، من ناحية تعارضها مع إرادة العمال المضربين ، وعاب عليها ، من ناحية أخرى تجاهلها للتطور التاريخي لقانون العمل . ويؤدي الأخذ بتلك الإرادة ، ومراعاة هذا التطور إلى اعتبار الاضراب وقفاً لعقد العمل في آثاره لا انتهاء له (٤) . فالاضراب ، في نية العمال ، أداة ضغط على إرادة صاحب العمل لإجباره على قبول نتائج معينة (٥) ، وهم خلال القيام به ليسوا أقل تمسكاً بوجود عقد العمل منهم قبل حدوثه (٦) ، فلا يطالبون بباقي أجورهم غداة اعلانه ، ولا يبحثون عن عمل جديد في إبانته (٧) ، ويقومون ، طيلة استمراره ، بأعمال الصيانة لدى رب العمل ؛ وبالأصلاحات الضرورية ، وبكل ما يلزم لإمكان العمل فوراً عند انتهائه (٨) . ولا تختلف نية صاحب العمل ، إذا العقد . عن قصد عماله إذ يعتقد مثلهم في بقائه ، فلا يبحث عن عمال جدد بدلهم (٩) ، ويميز بين عماله

(١) أنظر نقض فرنسي ٤ مايو سنة ١٩٠٤ المشار إليه . مونبليار Montbéliard المدنية ٢٥ يوليو سنة ١٩٠٠ ، سيرى ١٩٠٣ — ١ — ٤٦٥ . زيلينو . المرجع السابق . ص ١٤٤ — ١٤٥ . نيجر ، المرجع السابق ص ١٠١ — ١٠٤ . دي موربون . المرجع السابق ص ٢٨ وما بعدها . والأحكام المشار إليها في ص ٢٩ . هامش ١ . جانزوني المرجع السابق ص ١٤٦ ١٤٧ بنوا — لوكي . المرجع السابق ص ٣٢ . تيري . المرجع السابق ص ١٨٩ .

(٢) أنظر المادتين ٣٧ و ٣٨ مرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . وانظر في نتائج هذا الرأي . عدا المراجع المهار إليها . مينون Mignon . الانشاء التفرعي والقضائي لحق الاضراب . دالوز ١٩٤٩ . فقه . ص ١٤٥ — ١٤٦ . والأحكام المشار إليها الهوامش رقم ٣ إلى ١٠ .

(٣) أنظر في هذا الرأي بلايول وريير . جزء ١١ . فقرة ٨٧٦ . كابتان وكيش . دروس في التشريع الصناعي . ص ٣٠٧ . والموجز في التشريع الصناعي . ص ٤١٤ . بايار Bayar . الطبيعة القانونية للاضراب . المجلة النقدية سنة ١٩٠٩ . ص ٥٣٤ وما بعدها . جرافيه . المرجع السابق ص ١٣٤ وما بعدها . وأنظر أيضاً تيري . المرجع السابق فقرة ٥٥ .

(٤) بلايول . موجز القانون المدني . جزء ٢ . فقرة ١٨٩٦ مكرر . وتعليق على نقض فرنسي ٤ مارس سنة ١٩٠٤ . دالوز ١٩٠٤ — ١ — ٢٨٩ . بيك موسوعة التشريع الصناعي . الطبعة السادسة . فقرة ٣١١ . وانتهاء عقد العمل ووقفه نتيجة اضراب العمال أو اغلاق أصحاب الأعمال . المجلة الفصلية سنة ١٩٠٥ . ص ٢٧ وما بعدها . اسمان Esmein تعليق على نقض فرنسي ٢٩ يونيو سنة ١٨٩٧ . سيرى ١٨٩٨ — ١ — ١٧ . زيلينو . المرجع السابق ص ١٦٧ وما بعدها . والمراجع المشار إليها في ص ١٦٨ . هامش ١ . نيجر . المرجع السابق ص ١١٢ . وما بعدها . دي موربون المرجع السابق ص ٤٦ وما بعدها . والمراجع المشار إليها في ص ٤٥ هامش ١ . تيرلون . المرجع السابق ص ٦٩ وما بعدها . والمراجع المشار إليها في ص ٦٩ هامش ١ . ديلاهاي . المرجع السابق ص ٣٠ . دامبران Dambrun . الاضراب من وجهة آثاره القانونية . رسالة . باريس سنة ١٩٠٣ . ص ٢٥ . وقارن بنوا — لوكي . المرجع السابق ص ٤٦ وما بعدها .

(٥) تيري . المرجع السابق ص ١٩٨ .

(٦) دي موربون . المرجع السابق ص ٤٦ وما بعدها .

(٧) تيرلون . المرجع السابق ص ٧٩ . نيجر . المرجع السابق ص ١٣٥ — ١٣٦ .

(٨) بيك . المقال المشار إليه ص ٤٦ — ٤٧ .

(٩) تيرلون . المرجع السابق ص ٧٩ .

وغيرهم ، فيقبل التفاوض مع الأولين حين يرفض تدخل الأخيرين (١) وكثيرا ما يندرج العمال بالفصل إذا لم يعودوا إلى عملهم في وقت يحدده (٢) ، أما قانون العمل فهو ، في تطوره ، يتجه إلى الاعتراف بحقوق جماعية للطبقة العاملة (٣) ، على وجه يجعل ما ذهب إليه القضاء في تفسير القانون الصادر في ٢١ مارس سنة ١٨٦٤ ، بمحصر أثره في الدائرة الجنائية (٤) ، قاصرا عن إدراك مدى الإصلاح الذي جاء به (٥) ويقطع بفساد ما استقر عليه من تطبيق مبادئ القانون المدني في الإنهاء الذي يقوم به العامل بمفرده على الإضراب الذي يلجأ إليه العمال في مجموعهم (٦) . فلم تقتصر الإرادة الشارعة ، في ذلك القانون ، على إزالة الصفة الجنائية عن تسكتل العمال ، بل قصدت فوق ذلك ، إلى أن تنشئ لهم حقا جديدا في الإضراب (٧) ، ليتحقق بين الطرفين في عقد العمل ، التوازن الذي أدى اختلاف ظروفهما إلى اختلاله (٨) . فحق العامل في الإضراب قصد به تحقيق مصلحة جماعية ذات صفة اقتصادية (٩) على خلاف حق العامل في الإنهاء ، الوارد في المادة ١٧٨٠ ، فقد أريد به تحقيق مصلحة فردية . ذات صفة قانونية (١٠) .

وانتهى الفقه إلى تحليل الإضراب إلى عنصر مادي — ترك العمل — لا أثر له على تسييفه ، وعنصر معنوي — نية العمال — يتحدد على مقتضاه طبيعته (١١) . ذلك أن غياب العامل ، أو تركه العمل ، لا يترتب عليه ، ولو طال ، انتهاء عقد العمل ، وإن أجاز لصاحب العمل أن يطلب فسخ العقد ، أو أن يخطر العامل بانهاؤه (١٢) . أما إرادة العمال فتتحدد ، كما قدمنا ، في إيقاف عقد العمل ، ولا تنصرف إطلاقا إلى إنهائه (١٣) . ولا سبيل إلى الشك في هذه الإرادة إذا كان الباعث على

(١) زيلينو . المرجع السابق ص ٢٠٥ .

(٢) بيك . المقال المشار إليه ص ٤٧ .

(٣) بيك . المقال المشار إليه ص ٥١ . نيجر . المرجع السابق ص ١١٥ وما بعدها . زيلينو . المرجع السابق ص ١٧٣ . ويظهر هذا التطور في إباحة التسكتل بقانون مارس سنة ١٨٦٤ . وتكوين النقابات بقانون ٢٥ مايو سنة ١٨٨٤ . وتنظيم التوفيق والتحكيم الاختياري في المنازعات الجماعية بقانون ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٩٢ .

(٤) راجع سابقا . فقرة ٣ .

(٥) زيلينو . المرجع السابق ص ١٧٢ وما بعدها .

(٦) بنوا — لوكني المرجع السابق ص ٤١ — ٤٤ . وفارن دانجو . المرجع السابق ص ٢٩ — ٣١ .

(٧) زيلينو . المرجع السابق ص ١٧٤ . بيك . المقال المشار إليه ص ٥٤ . دانجو . المرجع السابق ص ٣٢ . وانظر أيضا جانزوني . المرجع السابق ص ١١٧ . ودبلاهي . المرجع السابق ص ٣٣ . وفارن دامبران . المرجع السابق ص ٢٩ .

(٨) دبلاهي . المرجع السابق ص ١٢ . زيلينو . المرجع السابق ص ١٧٢ — ١٧٣ .

(٩) بيك . المقال المشار إليه ص ٥٤ . دي موريون المرجع السابق .

(١٠) دي موريون . المرجع السابق .

(١١) نيجر . المرجع السابق ص ١٢٢ وما بعدها . تيرلون . المرجع السابق ص ٦٩ وما بعدها . زيلينو .

المرجع السابق ص ١٨٦ وما بعدها . وفارن دي موريون . المرجع السابق ص ٥٠ وما بعدها .

(١٢) تيرلون . المرجع السابق ص ٧٠ — ٧٦ . نيجر . المرجع السابق ص ١٢٣ — ١٣٢ .

(١٣) نيجر . المرجع السابق ص ١٣٣ — ١٣٧ . تيرلون . المرجع السابق ص ٧٧ — ٨٠ .

الاضراب غير متصل بالعمل ، كما في الاضراب السياسى (١) . وفيما سمي باضراب التضامن (٢) ، أو إظهار الشعور (٣) ، أو منقطع الصلة بعقد العمل ، كما إذا كانت الغاية فيه فصل عمال معينين أو إعادة عمال مفصولين ، أو كان الاضراب متصلاً بهذا العقد ، ولكن الغرض منه ينحصر في حمل رب العمل على احترامه وتنفيذ بنوده ، لأن تفسير نية المضربين على الرغبة في إنهاء العقد لا يمكن تصوره ، إذ ينحصر ، في الحالة الأخيرة ، طلبهم في تنفيذه ، ولا يدعون ، في بقية الحالات ، ما قد يعتبر ماساً به (٤) . على أن أهم صور الاضراب ، وأكثرها وقوعاً ، هي التي يبتغى بها تغيير عقد العمل ، أو تعديل بعض بنوده ، كزيادة الأجور أو انقاص ساعات العمل ، حيث يتضح قصد العمال في استبدال عقد جديد ، مع صاحب العمل ، بالعقد القديم . ومع ذلك ، لا يرى بعض الفقهاء ، في هذه الصورة سوى وقتاً مؤقتاً لعقد العمل (٥) ، لأن نية العمال المضربين لم تنصرف فيها إلى إنجازه . بل هم ، في أثناء فترة الاضراب ، يتمسكون به ، فلا يفقد العقد وجوده ، وإن تعطل تنفيذه إلى حين إخفاق الاضراب فيعودون إلى العمل طبقاً لبنوده ، أو إلى حين نجاحه فيكون التجديد ، لا الاضراب ، قد أنهى العقد القديم وأحل محله عقداً جديداً (٦) .

وينبنى على هذا الرأي ، في نظر أصحابه ، عكس النتائج التي ترتبت على مذهب القضاء ، فلا وجه لتطبيق قواعد القانون المتعلقة بالاختار ومدته ، بل يجوز أن يلجأ إليه العمال فوراً ودون إخطار (٧) ، ولا يستطيع رب العمل أن يرفض عودة العمال المضربين ، أو بعضهم ، بعد انتهاء الاضراب ، إلى عملهم ، دون أن يلتزم بقواعد الانهاء (٨) .

٦ — لم يكن لاحتجاجات العمال ، رغم تكررها ، ولا لنقد الفقهاء ، على حدته أثر على القضاء الفرنسى (٩) ، الذي استمر يؤكد ، إلى الماضى القريب ، ما استقر عليه منذ بداية القرن الحالى ، رغم

Grève politique (١)

Grève de solidarité (٢)

Grève de sympathie (٣)

(٤) زيلينو . المرجع السابق ص ١٨٦ وما بعدها . وفارن بك ، فقرة ٣١١ .

(٥) بك . المقال المشار إليه ص ٤٦ .

(٦) أنظر على وجه الخصوص زيلينو . المرجع السابق ص ١٩٦ وما بعدها . وراجع أيضاً بك . فقرة ٣١١ والمقال المشار إليه ص ٤٦ وما بعدها . نيجر . المرجع السابق ص ٣٦ دامبران المرجع السابق ص ٢٩ . بلايول المرجع السابق فقرة ١٨٩٦ .

(٧) تيرلون . المرجع السابق ص ٨١ . بك . فقرة ٣١٢ والمقال المشار إليه ص ٥٨ — ٥٩ . نيجر . المرجع السابق ص ١٣٨ — ١٤٠ .

(٨) بك . فقرة ٣١٢ . والمقال المشار إليه ص ٦٠ — ٦١ . دى موربون . المرجع السابق ص ٨٣ — ٨٤ . نيجر . المرجع السابق ص ١٤١ وما بعدها . تيرلون المرجع السابق ص ٨٦ — ٨٨ . وفارن بلايول وريبير . جزء ١١ فقرة ٨٧٤ — ٢ .

(٩) أما محكمة التحكيم العليا فأنها كانت تعتبر الاضراب واقفاً لعقد العمل . (أنظر رداست وديران . موجز التمرير الصناعى فقرة ٣٤٥) .

اعتراف الشارع ضمناً ، في عامي ١٩٣٦ و ١٩٣٨ (١) ، بما سموه « حق الاضراب » (٢) ، إلى أن صدر الدستور الفرنسي في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤٦ ، فألغى ، بتقريره حق الاضراب في مقدمته (٣) ، الاضراب في استقرار هذا القضاء . لم تر بعض المحاكم ، لما جاء بصدر الدستور ، أثراً على الحلول الثابتة قبل إصداره ، لأن أعمال « حق الاضراب » كما جاء فيه ، رهين بوضع القوانين المنظمة له ، فيبقى الاعتراف الدستوري به « نظرياً ومجرداً من الآثار القانونية » إلى حين وضعها (٤) . على أن أغلب الأحكام إزاء صراحة الإعلان الدستوري وإطلاقه ، حصرت أثر الاضراب في وقف عقد العمل ، ولم ترتب عليه انتهاءه إلا إذا أسيء استعماله (٥) . وقد انقسم الخلاف ، أخيراً ، بقانون ١١ فبراير سنة ١٩٥٠ الذي نص ، في مادته الرابعة ، على أن « الاضراب لا يهنئ عقد العمل إلا في حالة الخطأ الجسيم

(١) قانون ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٦ . وقانون ٤ مارس سنة ١٩٣٨ . الخاصين بالتوفيق والتحكيم الاجباري في منازعات العمل .

(٢) أنظر أحكام النقض الفرنسية الآتية : ٩ يوليو سنة ١٩٢١ . دالوز ١٩٢٢ — ١ — ٢١٧ و ١٥ مايو سنة ١٩٢٢ سيري ١٩٢٢ — ١ — ٢٠٧ وأول مايو سنة ١٩٢٣ . دالوز ١٩٢٣ — ١ — ٦٦ (خاص بعقد العمل الجماعي) و ٢٨ يوليو سنة ١٩٢٤ . جازيت دي باليه ١٩٢٤ — ٢ — ٥٠٤ و ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥ . دالوز ١٩٢٧ — ١ — ٨٦ و ٢٤ يناير سنة ١٩٢٧ . سيري ١٩٢٧ — ١ — ١٠٧ و ١٥ يونيو سنة ١٩٣٧ و ٤ أغسطس سنة ١٩٣٧ . دالوز ١٩٣٨ — ١ — ٢٣ و ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٧ . جازيت دي باليه ١٩٣٨ — ١ — ٢٥٨ و ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٧ جازيت دي باليه ١٩٣٨ — ١ — ٢٥٧ و ٢٨ يوليو سنة ١٩٣٨ . جازيت دي باليه ١٩٣٨ — ٢ — ٥٥٢ و ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٨ . دالوز الأسبوعي ص ٢٣ و ١٦ مارس سنة ١٩٣٩ . جازيت دي باليه ١٩٣٩ — ٢ — ٥٣ . وأنظر أيضاً مصالحات جراسي Grasse ١٦ أكتوبر سنة ١٩٣٦ . جازيت دي باليه ١٩٣٦ — ٢ — ٩٠٩ ، لان Laon المدينة ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٦ . جازيت دي باليه ١٩٣٧ — ١ — ٥٦٧ . مجلس عمال Cons. Prud' hommes السين ١٦ فبراير سنة ١٩٣٧ . جازيت دي باليه ١٩٣٧ — ١ — ٤٧٣ و ٢٢ أبريل سنة ١٩٣٧ . دالوز الأسبوعي ١٩٣٧ . ص ٤١٥ . نانت Nantes المدينة ٤ نوفمبر سنة ١٩٣٧ . دالوز الأسبوعي ١٩٣٨ . ص ٣٢ . ليون Lyon المدينة ٦ يناير سنة ١٩٣٨ . جازيت دي باليه ١٩٣٨ — ١ — ٤٤٤ . ليل Lille المدينة ٣ مارس سنة ١٩٣٩ . دالوز الأسبوعي ١٩٣٩ . ص ٣٠٣ .

(٣) جاء في تلك المقدمة « يستعمل حق الاضراب في نطاق القوانين التي تنظمه » .

(٤) ريوم Riom المدينة ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٨ . دالوز ١٩٤٩ . مختصر . ص ٢٠ . ومجلة الأسبوع القانوني سنة ١٩٤٩ . عدد ٣ . قضاء . رقم ٤٦٥٥ . ومصالحات أرباجون Arpajon ٢٨ يناير سنة ١٩٤٩ . دالوز ١٩٤٩ مختصر . ص ٢٠ .

(٥) مجلس عمال السين Seine ٢٦ مارس سنة ١٩٤٧ . دالوز ١٩٤٨ . مختصر . ص ١٢ . ايوت Lyon المدينة ٢ ديسمبر سنة ١٩٤٧ جازيت دي باليه ١٩٤٨ — ١ — ٤٢ . السين Seine المدينة ٢٠ مارس سنة ١٩٤٨ . جازيت دي باليه ١٩٤٨ — ٢ — ٢٠ . و ٢١ أبريل سنة ١٩٤٨ . جازيت دي باليه ١٩٤٨ — ١ — ٢٠٧ . فرساي Versailles المدينة ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٨ . جازيت دي باليه ١٩٤٨ — ٢ — ٩٢ . جنج السين Seine ٢٦ يونيو سنة ١٩٤٨ جازيت دي باليه ١٩٤٨ — ٢ — ٧٠ . روان Rouen المدينة ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٨ . دالوز ١٩٤٩ مختصر . ص ١٦ . جنج جراي Gray ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٨ . جازيت دي باليه ١٩٤٩ — ١ — ١١٦ . جنج السين Seine ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨ . مجلة الأسبوع القانوني سنة ١٩٤٩ . عدد ١٢ . قضاء . رقم ٤٧٧٩ . وتعليق ديرلست Durteste . استئناف باريس ١٣ يوليو سنة ١٩٤٩ . مجلة الأسبوع القانوني سنة ١٩٤٩ . عدد ٣٦ . رقم ٥٠١٣ .

المنسوب إلى الأجير ، . وعلى هذا يبقى عقد العمل قائماً طيلة فترة الاضراب ، وإن ظل موقوفاً خلالها (١) ، فيعني الطرفان من تنفيذ الالتزامات الناشئة عنه على عاتق العامل بأداء العمل ، وفي ذمة رب العمل بدفع الأجر (٢) ، ويستأنف العاقدان تنفيذه بمجرد انتهائه ، فاذا رفض صاحب العمل عودة العامل ، كان منهيّاً للعقد من جانبه ، واعتبر متعسفاً في هذا الانتهاء (٣) . واستثنى الشارع كما رأينا ، حالة الخطأ الجسيم ، فاذا ثبت في جانب العامل ، انتهى العقد على رأى (٤) . واسترد رب العمل حقه في انتهائه على رأى آخر (٥) .

٧ — أما في مصر ، فليس في التشريع ، خاصاً بالاضراب ، سوى نصوص تحرمة (٦) ، أو تقيده (٧) ، فيبقى أثره على عقد العمل خاضعاً للقواعد العامة تنظمه ، ويميل القضاء في الأحكام

- (١) نقض فرنسي ٥ مارس سنة ١٩٥٣ ، دالوز ١٩٥٤ . ص ١٠٩ .
- (٢) نقض فرنسي ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٣ . دالوز ١٩٥٤ . ص ٢٥ . وأنظر في أثر الاضراب على تطبيق القانون الخاص بحوادث العمل التي تصيب العامل في أثناءه . نقض فرنسي ٢٠ مارس سنة ١٩٥٣ . دالوز ١٩٥٤ . ص ٥٣ . وتعليق لوفاسير Levasseur .
- (٣) رواست وديران . فقرة ٣٤٥ مكرر . وأنظر مثلاً نقض فرنسي ١٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٤ . دالوز ١٩٥٥ . ص ٨٤ .
- (٤) ميان Mimin . تنظيم الاضراب . دالوز ١٩٥٢ . فقه . ص ١٢٥ . ونقض فرنسي ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٤ . مجلة الأسبوع القانوني سنة ١٩٥٤ . رقم ٨٤٠٥ .
- (٥) رواست وديران . المرجع السابق . واعتبر القضاء الفرنسي خطأ جسيماً قبل العمال المضربين . ارتكابهم أفعالا تكون جريمة جنائية (نقض فرنسي ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ . دالوز ١٩٥٢ . مختصر . ص ١٧) . واحتلال العمال محل العمل (نقض فرنسي ٢٨ يوليو سنة ١٩٣٨ . جازيت دي باليه ١٩٣٨ — ٢ — ٥٥٢ . وليون المدنية ٢ ديسمبر سنة ١٩٤٧ المشار إليه) . ومفاجأة صاحب العمل بالاضراب دون إعطائه الوقت اللازم لبحث مطالبهم وتقدير أثرها على منشأته (تولوز Toulouse المدنية ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٨ . دالوز الأسبوعي ١٩٣٩ . ص ٣٠ والسين Seine المدنية ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٩ . دالوز ١٩٥٠ ص ١٠ . وقارن ليون المدنية ٦ يناير سنة ١٩٣٨ المشار إليه) . وعدم اتباع الاجراءات المتفق عليها في عقد العمل المشترك قبل اعلانه (السين Seine المدنية ٢٠ مارس سنة ١٩٤٨ . جازيت دي باليه ١٩٤٨ — ٢ — ٢٠ . وجنح السين ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨ . ورن المدنية ٩ أبريل سنة ١٩٤٨ المشار إليهما . ونقض فرنسي ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٤ المشار إليه) . وإذا كان الباعث على الاضراب لا يتصل بالمصالح المهنية (نقض فرنسي ٢٣ مارس سنة ١٩٥٣ . دالوز ١٩٥٤ . ص ٨٩ . وتعليق لوفاسير Levasseur . استئناف باريس ٩ يوليو سنة ١٩٥٤ . مجلة الأسبوع القانوني سنة ١٩٥٤ . قضاء رقم ٨٣٦٠ . وأنظر أيضاً كان Caen المدنية ٥ يناير سنة ١٩٥٤ المنشور معه . وقارن استئناف ديجون Dijon ٢٩ يناير سنة ١٩٣٩ . جازيت دي باليه ١٩٣٩ — ١ — ٦١٨) . أو تضمن الغرض منه اعتداء على سلطات رب العمل (السين Seine المدنية ٢٦ يونيو سنة ١٩٤٨ . جازيت دي باليه ١٩٤٨ — ٢ — ٧٠) . وأنظر في هذا كله ميان ومنيون المقالان المشار إليهما .

- (٦) مادة ١٢٤ من قانون العقوبات المعدلة بمرسوم بقانون ١١٦ لسنة ١٩٤٦ والقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥١ وهي خاصة بالموظفين والمستخدمين العموميين . والمادة ٣٧٤ عقوبات المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٦ والقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٥١ وهي خاصة « بالمستخدمين والاجراء الذين يقومون بخدمة عامة أو بالخدمة والمرافق العامة . أو بمثل يسد حاجة عامة » .
- (٧) المادتان ٢١ و ٢٢ مرسوم بقانون ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالتوفيق والتحكيم في منازعات العمل .

القليلة التي أصدرها ، إلى اعتبار الاضراب واقفاً لعقد العمل (١) ؛ ولا يتضمن من جانب العامل ، انتهاء له ، إلا في حالة الاضراب الذي يمتد ، وبحيث يظهر منه بجلاء أن العامل قد اعتبر عقده مفسوخا ، وأنه قد انصرف عن العمل نهائياً ، (٢) . إنما اختلفت المحاكم حول حق صاحب العمل في إنهاء العقد على أثره ، فاعتبرت محكمة القاهرة الكلية الاضراب « خطأ جسيماً » ، يجوز له إنهاء العقد « بدون تنبيه أو انذار ، وبدون تعويض » ، (٣) ، وذهبت محكمة الأزبكية الجزئية إلى العكس ، وأجازت للعامل « أن يطالب المدعى عليه بتعويض مقابل فسخ العقد فسخاً لجائياً » ، (٤) . ولعل في ملائسات كل دعوى ما يبرر اختلاف الحكم فيها عن الأخرى . كان الباعث على الإضراب ، في الأولى ، إكراه صاحب العمل على زيادة الأجور ، كما أن العامل فيها قد « استمر في تنفيه بعد رجوع زملائه وانتهاء اضرابهم رغم عدم مرضه كما ادعى » ، فيكون الفصل في هذه الحالة « أساسه سلوك المستأنف عليه » ، (٥) . وكان الدافع إلى الاضراب ، في الثانية ، « مجرد التذمر من تخفيض الأجر » ، كما أن رب العمل فيها بادر بفصل العامل ، ولم يدم اضرابه سوى يومين ، و « بغیر أن يعطيه مهلة للبحث عن عمل آخر » ، (٦) . وقد كان الأولى أن تقرر محكمة القاهرة انتهاء عقد العمل في خصوص تلك الدعوى ، دون إشارة إلى أثر الاضراب على عقد العمل .

ورأينا التفرقة بين الاضراب الذي يقصد به تعديل بنود العقد ، كاتقاص ساعات العمل ، أو زيادة الأجر ، والاضراب الذي يهدف به إلى غرض غير متصل بالعقد ، كالاضراب السياسي ، أو إرغام رب العمل على فصل عمال يريد إبقائهم أو إعادة عمال فصلهم ، والاضراب الذي لا يراد به سوى إكراه رب العمل على تنفيذ ما رتبته العقد في ذمته من التزامات ، أو ما وضعه القانون على عاتقه من قيود .

فالنوع الأول ، الذي يقصد به إلى تعديل العقد ؛ ينتهي به عقد العمل ، لأن إرادة المضرين ظهرت واضحة في انتهائه . ولا يهم بعد ذلك ثبوت نيتهم في الصورة إلى العمل ، فلا تعنى هذه النية غير رغبتهم في إبرام عقد جديد يحتوي على بنود أفضل ، معتمدين ، في دفع رب العمل إليه ، على الاضراب سلاحاً مسلطاً على أمواله : لا يعدو الاضراب في هذه الصورة ، أن يكون إفصاحاً صريحاً

(١) القاهرة الكلية ٢٠ مايو سنة ١٩٣٧ . المحاماة . السنة ١٨ رقم ٨١ ص ١٧١ ، الأزبكية الجزئية ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٦ . المحاماة . السنة ١٧ . رقم ٤٥٩ . ص ٩١٤ .
(٢) الأزبكية الجزئية ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٦ المشار إليه . وأنظر أيضاً القاهرة الكلية ٢٠ مايو سنة ١٩٣٧ المشار إليه .

(٣) القاهرة الكلية ٢٠ مايو ١٩٣٧ المشار إليه : « ويمكن أن يعتبروا - العمال - باضرابهم أنهم لا يريدون احترام ما اتفقوا عليه وأرادوا بعملهم هذا واستمرارهم فيه أن يكرهوا صاحب العمل ليرغموه على زيادة لم يتفق عليها . وإزاء توقفهم عن العمل بالأجر المتفق عليه يكون لصاحب المصنع الحق في فصل المتوقفين عن العمل بلا حاجة إلى تنبيه واستخدام غيرهم بمصنعه منعا من تعطيل أعماله والاخلال بمهداته قبل التبر » .

(٤) الأزبكية الجزئية ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٦ المشار إليه .

(٥) القاهرة الكلية ٢٠ مايو سنة ١٩٣٧ المشار إليه .

(٦) الأزبكية الجزئية ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٦ المشار إليه .

عن رغبة المضرين في إبرام عقد جديد يتضمن لهم حقوقاً أكثر ، وتعبيراً ضمناً عن إرادتهم في إنهاء العقد الذي يربطهم بصاحب العمل (١) . فهو ، في عبارة مجملة ، إنهاء العقد القائم ، وتوجيه الإيجاب لإبرام عقد جديد (٢) . ولا عبرة بالقول بأن نية المضرين واضحة في بقاء العقد ، مع الرغبة في تعديله ، دون أدنى مساس بوجوده (٣) ، إذ ليس العقد سوى اتفاق الطرفين على عدد من البنود ، وتعديلها يعني إبرام عقد جديد ، (٤) .

ولكن النوع الثاني ، الذي يكون الغرض منه مستقلاً عن العقد ، لا يترتب عليه سوى وقف عقد العمل ، لأن نية المضرين ظاهرة في بقاءه ، وإن اتجهت إرادتهم إلى تعطيل تنفيذه بغية الضغط على صاحب العمل في بعض الأحوال ، وعلى السلطات العامة في البعض الآخر (٥) . وكما لا يكتفى الامتناع عن العمل وحده لإنهاء العقد ، كذلك لا يقوم بمفرده دليلاً على توافر النية في انتهائه (٦) وفي هذا برهان على فساد رأى القائلين بانتهاء عقد العمل ، حتى في هذه الحالات ، على تقدير أن العقد المستمر ، إذا كان ذا مدة غير محددة ، يستلزم ، نظراً لقيام الحق دائماً في انتهائه ، استمرار إرادة كل عاقد في بقاءه ، ويختلط فيه انشاؤه بالامتناع عن تنفيذه ، فلا يستطيع العاقد أن يمتنع عن تنفيذه دون أن تتوافر لديه النية في إنهائه . وعلى ذلك . فاعلان إرادة العامل في إنهاء العقد ، يتجسم ، طبقاً لرأيهم ، في الامتناع عن تنفيذه ، ولا يمكن لهذا الأخير أن يغير ، بمجرد نيته ، الآثار القانونية لأعماله (٧) . على أن الاضراب ، وإن ظل عديم الأثر على وجود عقد العمل ، يعتبر مع ذلك ، اختلالاً عمدياً بتنفيذ الالتزامات الناشئة عنه ، يلزم المضرين ، وفقاً لقواعد المسؤولية العقدية ، بتعويض رب العمل عما أحدثه به من ضرر (٨) ؛ ويجيز لهذا الأخير

(١) قانون بلانيول وريبير . جزء ١١ . فقرة ٨٧٦ . كاييتان وكبش . دروس في التشريع الصناعي ص ٣٠٦ والموجز في التشريع الصناعي ص ٤١٤ .

(٢) قانون جرافيه . المرجع السابق ص ١٣٥ .

(٣) زيلينو . المرجع السابق ص ٢٠٠ — ٢٠٣ . وقارن الأستاذ حسين عامر . إلغاء العقد . فقرة ١١١ .

(٤) بلانيول وريبير . المرجع السابق ص ١٦٠ — ١٦١ .

(٥) آميليه . المرجع السابق ص ١٦٢ .

(٦) بلانيول وريبير . المرجع السابق . فقرة ٨٧٨ .

(٧) أنظر في هذا الرأي جرافيه . المرجع السابق ص ١٣٧ — ١٣٨ . جانزوني . المرجع السابق ص ١٨٩ وما بعدها . بايار . مقال المشار إليه ص ٥٤٠ — ٥٤١ .

(٨) جانزوني . المرجع السابق . ص ٢١٣ وما بعدها . جرافيه . المرجع السابق . ص ٩١ وما بعدها . بنوا — لوكي . المرجع السابق ص ٢٩ — ٣١ . وأنظر في عكس ذلك تيرلون . المرجع السابق ص ٨٥ — ٨٦ . زيلينو . المرجع السابق ص ٣٠٨ وما بعدها . ديلاهاي . المرجع السابق ص ٣٣ . وطى وجه الخصوص دي موريون . المرجع السابق . ص ٦١ وما بعدها . وسند أصحاب هذا الرأي الأخير هو اعتبار الاضراب حقاً منحه القانون للعمال للدفاع عن مصالحهم الجماعية . ولتحقيق نوع من المساواة بينهم وبين أصحاب الأعمال . هذا الرأي لا يستقيم مع مبادئ القانون المصري الذي يعتبر فيه الاضراب . في بعض الحالات . جريمة جنائية . وفي الحالات الأخرى مجرد رخصة يخضع العمال في استعمالها للمبادئ القانونية .

أن يطلب الحكم بفسخه (١) ، أو يعلنهم بفسخه ، نظرا لجسامة الخطأ ، دون لجوء إلى القضاء (٢) .
وفي هذه النتيجة تقريبا ؛ من حيث الآثار العملية بين اعتبار الإضراب انهاء لعقد العمل أو مجرد وقف له (٣) .

أما النوع الثالث ، الذي يقصد به إكراه رب العمل على تنفيذ التزاماته ، فهو تطبيق خاص للمبدأ العام في الدفع بعدم تنفيذ العقد الذي يملكه ، بمقتضى المادة ١٦١ ، كل طرف في العقد الملزم للجانبين .

(١) تيرلون . المرجع السابق ص ٨٥ — ٨٦ ، تعليق Z على نقض فرنسا ١٨ مارس سنة ١٩٠٢ سيري
١٩٠٣ — ١ — ٤٦٥ وأنظر في عكس ذلك بيك فقرة ٣١٢ .
(٢) بلانيول وريبير . المرجع السابق .
(٣) أنظر بنوا — لوكي . المرجع السابق ص ٣٤ . تيري . المرجع السابق ص ١٩٠ — ١٩١ .
جانزوني . المرجع السابق ص ٢١١ وما بعدها .

الدفع بسقوط الخصومة

طبيعته وموعد إبدائه

للسيد الأستاذ الدكتور حسن محمد أبو السعود المحامى

١ — منهج البحث : فى قسم أول تتكلم على الطبيعة القانونية للدفع بالسقوط وفى قسم ثان تعرض لبعض ما جاء فى المراجع المصرية الحديثة عن الموضوع .

القسم الأول

الطبيعة القانونية للدفع بالسقوط

٢ — أنواع الدفوع : الدفوع ثلاثة أنواع : دفوع موضوعية ، ودفوع شكلية ، ودفوع بعدم قبول الدعوى . وفى سبيل التمييز بينها وضع جلاسون ضابطاً نصه :

„ La défense s'attaque au droit prétendu, l'exception s'attaque à la procédure, la fin de non-recevoir au droit d'action. Le défendeur qui oppose une fin de non recevoir ne dit donc pas au demandeur, : « votre droit n'existe pas » (défense), ni votre instance a été mal engagée, (exception), il lui dit : « vous n'avez pas d'action, parce que vous êtes dépourvu d'intérêt ou sans qualité, ou parce que votre action est éteinte ».

(جلاسون وتبسيه ج ١ ن ٢٢٧)

ومعنى هذه العبارة أن الدفع الموضوعى ينصب على الحق المدعى به ، أما الدفع الشكلى فينصب على الإجراءات ، وأما الدفع بعدم القبول فعلى حق التقاضى أى الخصومة ، فالمدعى عليه الذى يتمسك بدفع بعدم قبول الدعوى ، لا يقول للمدعى إن حقه لا وجود له (فهذا دفاع فى الموضوع) ، ولا يقول له إن إجراءات الدعوى غير سليمة (فهذا دفع شكلى) ، وإنما يقول له « ليس لك حق فى تحريك الدعوى أى فى التقاضى وتحريك الخصومة لأنه لا مصلحة لك أو لصفة عندك ، أو لأن دعواك قد انقضت » .

٣ — وهذا المعيار معيار سليم يوافق عليه الفقه فى فرنسا (راجع Morel : طبعة سنة ١٩٤٩ ن ٥٢ ، ص ٥٥) وفى مصر (أبو هيف مرافعات ن ٥٠٥ و ٥٠٦ ص ١٧٨) (وأبو الوفا مرافعات ن ١٨١ — ١٨٣ طبعة سنة ١٩٥٢) .

وهو المعيار الذى أخذت به المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات الجديد ، بصدد م ١٤٢ فهى تقول ولم يكن ثمة بد من وضع نص يتضمن بعض الأحكام الخاصة بالدفع بعدم قبول الدعوى بعد

أن طال بحثه في القضاء والفقه ، وبعد أن عني بالنص على حكمه في التشريع الفرنسي الصادر في ١٩٣٥/١٠/٣٠ (١٩٢٢م) ، على أن المشروع لم ير إلا أن ينص على أن الدفع بعدم قبول الدعوى يجوز إبدائه في أية حال تكون عليها ، وعلى أنه إذا أبدى قبل مواجهة الموضوع جاز للحكمة أن تقضى فيه على استقلال أو أن تأمر بضمه للموضوع .

أما غير ذلك مما يدور البحث فيه عن طبيعة الدفع بعدم قبول الدعوى كالبحت فيما إذا كان يجوز للحكمة أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم قبول الدعوى في بعض الصور ، أو البحث فيما إذا كان الطعن في الحكم الصادر بعدم قبول الدعوى يطرح النزاع في موضوع الحق على محكمة النقض ، فذلك لم يتعرض له القانون الجديد للفصل فيه ، وإن كان قد حرص على التنبيه إلى الفرق بين هذا الدفع وبين سائر الدفوع الشكلية ، نخصه بالذكر في عنوان الفصل ولم يذكره في عداد الدفوع التي صدر هذا الفصل بحصرها .

وإذا كان من غير المستطاع وضع تعريف جامع مانع للدفع بعدم قبول الدعوى ، فإنه لا خلاف في أن المقصود به هو الدفع الذي يرمى إلى الطعن بعدم توافر الشروط اللازمة لسماع الدعوى (أو الطلب العارض أو الطعن في الحكم) وهي الصفة والمصلحة والحق في رفع الدعوى باعتباره حقا مستقلا عن ذات الحق الذي ترفع الدعوى بطلب تقريره ، كانهدام الحق في الدعوى أو سقوطه لسبق الصلح فيها أو لانقضاء المدة المقررة في القانون لرفعها ، ونحو ذلك مما لا يختلط بالدفع المتعلق بشكل الإجراءات من جهة ، ولا بالدفع المتعلق بأصل الحق المتنازع عليه من جهة أخرى .

٤ - حصر البحث : يتضح مما تقدم أن الدفع بالسقوط هو قطعا ليس دفعا متعلقا بالموضوع ، لأنه لا علاقة له بأصل الحق المتنازع عليه .

وموضوع البحث هو : هل الدفع بالسقوط متعلق بالشكل ، بحيث يسقط الحق في إبدائه بعد التكلم في الموضوع ، أم هو دفع غير متعلق بالشكل ؟

سبب الشك هو أن القانون لم يشر أية إشارة إلى طبيعة هذا الدفع ، ولهذا يثور التساؤل . وعند عدم النص ، يتعين الالتجاء إلى التفسير ، أي إلى استظهار نية الشارع . وطريقة التفسير هنا هي الالتجاء إلى المنطق ، في استقراء النصوص والأعمال التحضيرية .

وبذلك يتحدد البحث فيما يأتي : هل يقاس الدفع بالسقوط على الدفوع الشكلية أم يقاس على الدفع بعدم القبول ؟

وجهة نظرنا هي أن الدفع بالسقوط لامناص من الحاقه بالدفع بعدم القبول ، وأن قياسه على الدفوع الشكلية غير جائز . وفيما يلي الأدلة :

الدليل الأول

دليل مستفاد من النصوص

ه — فالدفع الشككية وردت في القانون على سبيل الحصر إذ عددها م ١٣٢ بقولها : الدفع الجائز إبدائها قبل التعرض لموضوع الدعوى هي : (١) الدفع بعدم الاختصاص (ب) الدفع بطلب إحالة الدعوى إلى محكمة أخرى (ح) الدفع ببطالان أوراق التكليف بالحضور .

وهذه الصياغة تقطع بأن تلك الدفع وردت على سبيل الحصر ، وقد صرحت بذلك المذكرة الإيضاحية فقالت « والدفع الشككية واردة في المادة ١٣٢ على سبيل الحصر ، وكان القانون الملغى يدخل في عداد هذه الدفع بطلب ميعاد... الخ » .

وقد كررت المذكرة الإيضاحية هذا المعنى صراحة عند التعليق على م ١٤٢ في النبذة التي سبق إيرادها .

ولأنه وإن لم يكن القانون قد وضع تعريفا للدفع الشككية ، إلا أنه نص على الحكم المميز لها ، وهو أنها « جائز إبدائها قبل التعرض لموضوع الدعوى » .

ومعنى هذا أنه إذا تعرض الخصم لموضوع الدعوى سقط حقه في التمسك بتلك الدفع ، أى لم يجوز إبدائها .

وقد تكرر إيراد هذا الحكم صراحة في نصوص أخرى : فنصت م ١٣٣ على أن الدفع بعدم الاختصاص وبالإحالة يجب إبدائها قبل الدفع ببطالان التكليف بالحضور وقبل إبداء أى طالب أو دفاع في الدعوى أو في الطلب المعارض الذى يوجه إليه الدفاعان وإلا سقط الحق فيهما .

ويسقط حق المعارض أو المستأنف في هذين الدفعين إذا لم يبدعهما في صحيفة المعارضة أو الاستئناف .

ونصت م ١٤١ على أن الدفع ببطالان أوراق التكليف بالحضور يجب إبداءه قبل الدفع بعد قبول الدعوى وقبل أى طلب أو دفاع فيها ، أو في الطلب المعارض ، وإلا سقط الحق فيه ...

فالحكم الأساسى لتلك الدفع إذن ، هو أنها يجب أن تبدى — إذا اجتمعت — على مقتضى ترتبت معين ، وإنها جميعا يسقط حق التمسك بها إذا سبقها طلب أو دفاع في الموضوع ، أو دفع بعدم قبول الدعوى (الذى يلحق حكما بالموضوع فيتميز بمقتضى النص عن الدفع الشككية) .

والنتيجة الحتمية لهذه المعانى التى حرص الشارع على تبيانها في النصوص وعلى توضيحها في أكثر من موضع في المذكرة الإيضاحية ، أنه ليس في القانون دفع شككية أخرى غير ما ذكر في م ١٣٢ .

فأى دفع آخر إذن لا يصح مطلقا أن يجرى عليه حكم الدفع الشككية ، ومن ثم فما يخالف القانون — في رأينا — أن يقال إن الدفع بالسقوط يسقط إذا سبقه التكلم في الموضوع ، لأن معنى ذلك أنه يجوز أن نضيف إلى القانون دفعا شكليا جديدا ، وهذا يتنافى مع قصد الشارع الذى صرح به في النص وفي المذكرة الإيضاحية من أن الدفع الشككية محصورة فيما ذكرته م ١٣٢ .

الدلائل الثانی

دلیل مستفاد من التحلیل المنطقی لعنی الدفع بالسقوط

ذلك أن الدفوع الشكلية تتعلق بالاجراءات كما يتضح من استقرائها ، وكما أجمع الفقه ؛ وكما هو ظاهر من نص م ١٣٢ .

أما الدفع بعدم القبول فهو دفع متعلق بالخصومة في ذاتها ؛ بحق التقاضي بصدد موضوع معين .
أى كما تقول المذكرة الايضاحية ، بالحق في رفع الدعوى باعتباره حقا مستقلا عن ذات الحق الذى ترفع الدعوى بطلب تقريره ، من ذلك اتمام المصلحة ، والصفة ، فما يردان لأعلى الحق المدعى به ، وإنما على حق المدعى في التقاضى ، في تحريك الدعوى المدنية ، في طرح الحق المدعى به أمام القضاء وجلب الخصم للحكمة في خصوص موضوع معين .

ومن المقرر فقها وقضاء بلا خلاف أنه إذا حدد القانون موعداً لرفع الدعوى ، وفات الموعد ، فإن المدعى عليه يدفع عندئذ بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد .

لهذا يحكم بعدم قبول الطعن في الحكم إذا قدم الطعن بعد الميعاد وبعدم قبول دعوى منع التعرض إذا لم تكن حيازة المدعى قد استمرت ستة كاملة قبل التعرض ، وبعدم قبول دعوى استرداد ما دفع بغير حق إذا رفعت بعد انقضاء مدة ثلاث سنوات الخ ...

والأمر بالمثل فيما يتعلق بالدعاوى المرفوعة قبل الميعاد (أبو هيف ص ٣٨٤) .

٦ — من هذا يبين أن الدفع بعدم قبول الدعوى يمكن أن يبنى على نوعين من الأسباب :
النوع الأول متصل بشروط قبول الدعوى أى أركانها ، وهذا النوع يشمل شروط المصلحة والصفة والآهلية ، وشروط دعاوى الحيازة ، وشروط الدعوى الموضوعية التى ترفع بعد رفع دعوى الحيازة (م ٢/٢٨ مرافعات) الخ ...

والنوع الثانى يشمل الدفوع التى مبنائها السقوط بانقضاء الميعاد : (محمد حامد فهمى ص ٤٤٠)
وإزاء النص على طبيعة الدفع بالسقوط المنصوص عليه فى م ٣٠١ ، فإن القياس يقتضى إلحاقه بالدفع بعدم قبول الدعوى لا بالدفوع الشكلية . لأن الدفوع الشكلية واردة على سبيل الحصر فقط ، وإنما لأن الدفع بالسقوط وارد على الخصومة ذاتها ، ولا فرق منطقيا بين سقوط الحق في تحريك الدعوى بانقضاء الميعاد ، وسقوط الحق في السير فيها بانقضاء الميعاد .

في كلا الحالين هناك موعد انقضى ، وفي كلا الحالين الدفع وارد على حق التقاضى في خصوص حق معين ، أى على الخصومة التى حركت بصدد ذلك الحق ، وفي كلا الحالين القصد هو عدم نظر الدعوى ، وفي كلا الحالين هناك سقوط .

فالحاق الدفع بالسقوط لعدم السير في الدعوى ، بالدفع بعدم قبولها متعين إذن لأن الشبه بينهما في الطبيعة فيما نرى شبه تام .

آية ذلك أن محكمة النقض في حكمها الصادر في ١٩٥٢/٤/٩ (مجموعة المكتب الفني س ٤ ن ١٢٢ ص ٨٥٤) قد صرحت برأيها في طبيعة الدفع بالسقوط ، فقالت ودعوى سقوط الخصومة أي بطلان المرافعة لا تقطعها ثلاث سنوات ، وفقا لأحكام قانون المرافعات القديم ، يجب أن ترفع المحكمة المنظورة أمامها الدعوى . فإذا كانت الدعوى مطروحة أمام الاستئناف وجب رفعها أمامها ، ولا يعتبر هذا إخلالا بمبدأ وجوب نظر الدعوى على درجتين ، ذلك أن دعوى بطلان المرافعة هي في الواقع دفع للخصومة أو جب القانون رفعه بصحيفة ، وقد أقر قانون المرافعات الحالي هذا النظر حتى أنه أجاز تقديم طلبات سقوط الخصومة في صورة دفع الخ...،

وهذا الحكم صريح في تحديد طبيعة الدفع بسقوط الخصومة ، بأنه دفع للخصومة ، أي دفع خاص بالحق في طرح الدعوى أمام القضاء ، أي خاص بقبول أو عدم قبول الدعوى .

كل الفرق بين الدفع بسقوط الخصومة وعدم قبول الدعوى ، ان هذا يرد على دعوى رفعت لأول مرة ، وذاك خاص بدعوى كانت مقبولة عند رفعها ، ثم فقدت شرطا من شروط الاستمرار في نظرها ، ولذلك سمي دفعا بسقوط الخصومة ، لأنها بعد أن كانت مقبولة ، أصبحت غير مقبولة .

فطبيعة الدفعين إذن واحدة ، والاختلاف في التسمية ناشئ عما سبق بيانه من أن الدفع بعدم القبول خاص بحالة الدعوى قبل طرحها أمام القضاء . والثاني خاص بشرط الاستمرار في نظرها بعد رفعها وهي جائزة القبول . ومادام القانون قد صرح في م ١٤٢م بأن الدفع بعدم القبول يجوز إبدائه في أية حالة تكون عليها الدعوى ولو في الاستئناف فكذلك الدفع بالسقوط يجوز إبدائه في أية حالة تكون عليها الدعوى ، ولا يسقط سبق التعرض للموضوع ، ، لأنه ليس من الدفوع الشكلية التي نص عليها القانون على سبيل الحصر ولأنه من حيث طبيعته يتحدد مع الدفع بعدم القبول ، كما قررت ذلك محكمة النقض في حكمها آنف الذكر .

الدليل الثالث

دليل مستفاد من تطور التشريع

٧ — لكي نبين حقيقة الدفع بسقوط الخصومة ، أو بمباراة حقيقة نية الشارع في تحديد طبيعة ذلك الدفع يتعين تتبع التطور التشريعي في هذا الخصوص .

٨ — (١) في القانون القديم : كان القانون القديم ينص على بطلان المرافعة إذا مضت ثلاث سنين على آخر إجراء صحيح في الدعوى بفعل المدعى أو امتناعه ، وكان يشترط في طلب بطلان المرافعة أن يقدم بدعوى مستقلة ترفع بالطرق العادية ، وكان المقرر أن الحق في التمسك ببطلان المرافعة يزول إذا عجل المدعى الدعوى قبل تقديم طلب بطلان المرافعة . (أبو هيف) (ج ٢ ن ١١٣٣ وموريل ن ٥٣٣ و ٥٣٨) .

وواضح من هذا أن الأساس في نظر الشارع كان مصلحة المدعى عليه وحده ، فقد جعل الحق

له وحده ، وحدد الحق في نطاق ضيق ؛ فكان حقا ضعيفا يسقط بمجرد سبق المدعى بتعجيل الدعوى حتى بعد مضي المدة (موريل ن ٥٢٩) .

٩ - (ب) المصدر التاريخي : والنص المصري مستقى من القانون الفرنسي (م ٣٩٧) ، وهذا بدوره استمد أحكامه من قانون جستنيان الذي كان أكثر حزمًا ، فنص على أن مضي المدة يسقط الخصومة بقوة القانون ، فما كان من الممكن تفادي سقرطها بحال ما (موريل ن ٥٣٤) .

١٠ - (ج) تطور الفقه في فرنسا : لم يرض الفقه الفرنسي عن موقف مشرعه الذي يهمل جانب المصلحة العامة إهمالا تاما . لأنه إن كان صحيحا أن من مصلحة المدعى عليه أن لا تظل الدعوى راکدة ، فما لاشك فيه أن المصلحة العامة تتطلب أن يبادر بالفصل في القضايا ، وأن لا تزدهم المحاكم بقضايا تبقى « مائة » فيها .

لهذا نقد الفقهاء المادة ٣٩٧ ، وطالبوا بنظام كالنظام المعمول به في محاكم الصلح . وهو نظام شبيه بنظام جستنيان (موريل ن ٥٤٣) .

وفي نقد النظام الفرنسي يقول العلامة موريل . (ن ٥٣٨ ص ٤٢٧ و ٤٢٨) .

On peut critiquer la conception du code de procedure à cet égard Sans doute on comprend que le défendeur puisse renoncer à invoquer la péremption, tel peut être son intérêt dans certains cas. Mais il n'est guère admissible qu'un acte du demandeur, postérieur à l'expiration du délai de trois ans, prive le défendeur du droit d'invoquer la péremption. On aboutit par cette disposition à rendre en grande partie inefficace la péremption d'instance.

On a ainsi perdu de vue le but de la péremption d'instance qui est d'obtenir l'accélération des procès.

Ainsi s'explique la tendance de la doctrine et des arrêts à considérer que la péremption repose moins sur ce motif d'intérêt public que sur une présomption de désistement tacite du demandeur. Une telle conception est susceptible de ruiner l'institution.

وترجمة هذه العبارة ، ويمكن نقد فكرة التقنين الفرنسي في هذا الخصوص . فلا شك في أن المدعى عليه قد يتنازل عن التمسك بسقوط الخصومة ، إذ قد تكون له في ذلك مصلحة . ولكن من غير السائخ أن يقال إن المدعى يستطيع أن يحرم المدعى عليه حقه في التمسك بالسقوط بمجرد إجراء يتخذه بعد انقضاء السنوات الثلاث . بمثل ذلك النص ينتهي الأمر إلى أن يصبح نظام السقوط عديم الجدوى إلى حد كبير !!

والواقع أن تلك الفكرة تناست الغرض من تقرير حق طلب السقوط ، وهو الإسراع في الفصل في القضايا . وهذا التناسي هو الذي يفسر اتجاه الفقه وبعض الأحكام إلى اعتبار أن الحكمة في السقوط تقوم على قرينة التنازل الضمني من جانب المدعى عن الخصومة أكثر مما تقوم على رعاية المصلحة العامة ، ومثل هذه الفكرة كفيلة بهدم النظام كله !! .

١١ — (د) القانون الجديد : وجد المشرع المصرى نفسه أمام النص القديم المنقول عن القانون الفرنسى ، وأمام الفقه الفرنسى الحديث الذى استقر على نقد وجهة نظر الشارع التى تهمل جانب المصلحة العامة ، ولا تعترف إلا بقريئة شبه وهمية هى تنازل المدعى ضمناً عن دعواه . فاتخذ موقفاً يتفق مع موقف الفقه ، واتجه إلى رعاية الصالح العام ، وعدل النصوص فى كثير من المواضع فى التقنين الجديد تعديلاً يحقق الهدف الأسمى وهو سرعة الفصل فى القضايا ، رعاية للمصلحة العامة . فقصر المواعيد ، وبسط الإجراءات ، واتخذ نفس الموقف فى قانون الإجراءات الجنائية . وأول خطوة فى خصوص السقوط استحدثت المادة ٩١ مرافعات التى نصت على أنه : إذا بقيت الدعوى مشطوبة ستة شهور ولم يطلب المدعى السير فيها اعتبرت كأن لم تكن .

وثانى خطوة للشارع أنه قطع الصلة بينه وبين القانون الفرنسى ، أى بينه وبين القانون القديم فى موضوع السقوط ، فقصر الميعاد إلى سنة بدلاً من ثلاث سنوات (م ٣٠١) ونص فى م ٣٠٣ على أن طلب السقوط يجوز أن يقدم فى شكل دعوى بالأوضاع المعتادة ، كما يجوز أن يقوم فى شكل دفع . وهذا النص أخذ فيه كما هو واضح بوجهة نظر الفقه الحديث الذى يدين أنه ينتقد المادة (٣٩٧) لاتخاذها موقفاً يهمل اعتبار المصلحة العامة إهمالاً يهدم النظام كله .

وفى سبيل توضيح النص قالت المذكرة الإيضاحية تعليقا على عنوان الفصل (سقوط الخصومة وانقضائها بمضى المدة) *دان* عبارة سقوط الخصومة (Péremption) أكثر توفيقاً من عبارة بطلان المرافعة التى كان يستعملها القانون السابق .

وعلى الرغم من أن المشرع قد استعان بمعظم الذرائع لكيلا تنام القضية ، فانها ما تزال عرضة لهذا النوم فى بعض الأحوال كما إذا انقطعت الخصومة أو أوقفت ولم تستعد الدعوى سيرتها بفعل المدعى أو امتناعه ، ولذلك لم يكن بد من الاحتفاظ بنظام سقوط الخصومة مع تهذيبه ليكون أداة فعالة محققة للغاية التى وضع من أجلها وهى حمل المدعى على موالاة السير فى قضيته .

وقد حقق القانون هذا المقصود بأمرين جوهريين . الأول : أنه قصر أجل السقوط لجعله سنة وهو فى القانون السابق ثلاث سنوات . والثانى : أنه جعل الحق فى السقوط يكتسب بمجرد انقضاء الأجل ، وأجاز للدعى عليه التمسك به على صورة دفع إذا ما عجلت الدعوى .

وواضح من هذه المذكرة أن الشارع صرح بقصده العام فى التشريع الجديد وهو منع «نوم» القضايا ، ثم لاحظ أنه رغم ما تدرع به من ذرائع ، فهناك احتمال للنوم رأى أن يحتاط له ، فاحتفظ بنظام السقوط مع تهذيبه .

ثم صرح بالغرض الرئيسى من هذا النظام وهو حمل المدعى على موالاة السير فى قضيته .

١١ — (مكررة) — من هذا يبين أن نظام السقوط لم يعد مقررًا لمصلحة المدعى عليه ، بحيث يعلق الأمر على إجراء إيجابى يتخذه كما كان الأمر فى بطلان المرافعة القديم ، ولم يعد السقوط مبنيًا على قريئة التنازل الضمنى من المدعى ، كما يفترض بعض الفقهاء ، وبعض الأحكام فى فرنسا ، وإنما هو مبنى على رعاية المصلحة العامة التى حرص الشارع على رعايتها فى كافة مواضع تشريعه الجديد ،

واستمر في رعايتها في الفصل الذي عقده للسقوط ؛ قاصدا ، حمل المدعى على موالة السيد في قضيته ، .

يؤكد هذا المعنى — وهو ليس بحاجة إلى تأكيد — أن المذكرة الإيضاحية أوضحت أن الوسيلة الثانية للوصول إلى الغرض هو أن « السقوط يكتسب بمجرد انقضاء الأجل ؛ ثم أنه يجوز أن يطلب على صورة دفع ، .

وبداهة ما دامت الحكمة هي رعاية المصلحة العامة ، وعقاب المدعى المهمل الذي يعمل على تفويت غرض الشارع الذي يحاول دائما محاربة كل ذريعة لنوم القضايا ؛ ومادام الحق في السقوط يكتسب بمجرد انقضاء الأجل ، فإنه بما يخالف القانون فيما نعتقد ، أن يقال إن هذا الحق يسقط إذا ما أبدى دفع أو تكلم المدعى عليه في الموضوع .

١٢ — (هـ) ويقطع في صحة هذا النظر — فيما نرى — موقف المشرع الجديد فيما يتعلق بالدفع بعدم قبول الدعوى .

فقد كان المقرر في فرنسا أن الدفع بعدم القبول دفع موضوعي لا يسقط حق إبدائه مادامت القضية في المرافعة (موريل ص ٢٥٦ والأحكام العديدة التي أشار إليها) ثم صدر مرسوم بقانون سنة ١٩٣٥ عدل المادة ١٩٢ مرافعات فرنسي ، والحق الدفع بعدم القبول بالدفع الشككية . وكان القصد من هذا التعديل محاولة الحد من محاولات تعطيل القضايا (المرجع السابق - نهاية ص ٥٦) .

ورغم أن النص صريح عام ؛ ورغم أنه يؤدي إلى عكس الاتجاه السابق للقضاء ، إلا أن المحاكم الفرنسية لم تهضم هذا النص الجديد ، وتحايلت على النص ، ففسرته محكمة النقض الفرنسية في حكميها الصادرين في ١٧/١٢/١٩٥١ وفي ٢٣/٢/١٩٤٤ (سيرى ٩٤٤ - ١ - ١١٧ تعليق موريل) تفسيراً مبنياً على تحليل الصياغة argument de texte انتهى إلى استبقاء الحق في الدفع بعدم القبول في أية حالة كانت عليها الدعوى .

١٢ — (مكررة) — كانت كل هذه الأفكار أمام الشارع المصري سنة ١٩٤٩ ؛ ولهذا ميز بين الدفع بعدم القبول وبين الدفع الشككية ، فنص عليه صراحة في عنوان الفصل الأول من الباب السادس من الكتاب الأول ، ووضع نصاً صريحاً بأن هذا الدفع يجوز إبدائه في أية حالة كانت عليها الدعوى .

وهذا الموقف من جانب المشرع المصري يؤكد أنه أراد أن يتباعد عن القانون الفرنسي ، وأن يقن ما استقر عليه القضاء القديم والفقه في فرنسا ، وما اتجه إليه القضاء الجديد هناك رغم النص الصريح بلفظه ، وبمحكمة .

ولما كان عدم القبول يكون — كما بينا — وكما استقر الفقه — لأسباب يقوم بعضها على السقوط لغوات المواعيد ، فإنه لا سند في القانون للاحاق الدفع بالسقوط بالدفع الشككية ، بل الواجب إلحاقه بالدفع بعدم القبول ، الذي يجوز إبدائه في أية حالة كانت عليها الدعوى .

يؤكد هذا النظر ، أن عنوان الفصل الثالث من الباب الثامن من الكتاب الأول هو « في سقوط

الخصومة وانقضائها بمضى المدة، وقد شمل هذا الباب ثمانى مواد هى المواد من ٣٠١ إلى ٣٠٧، وقد خصصت كل المواد للكلام على سقوط الخصومة ماعدا المادة ٣٠٧ التى تنص على أنه: «فى جميع الأحوال تنقضى الخصومة بمضى خمس سنوات على آخر إجراء صحيح فيها».

وهذا النص الأخير قاطع فى تأكيد قصد الشارع فى رعاية المصلحة العامة. ومنع نوم القضايا فى المحاكم، وفى ذلك تقول المذكرة الإيضاحية: «قد أريد بهذا الحكم الجديد وضع حد نهائى لتراكم القضايا وتعليقها بالمحاكم، فإن أحكام سقوط الخصومة لا تغنى عن هذا الحكم، ولا تحقق الغاية المرجوة منه بالسعة والشمول الملحوظين فيه».

وقد وضع هذا النص بعد نص مقترح كان القصد منه إدماج الحق فى الدعوى؛ وإسقاط كليهما معا بمضى خمس سنوات على آخر إجراء فى الدعوى (محضر الجلسة الخامسة عشرة من محاضر جلسات لجنة تعديل قانون المرافعات ص ٧ و ٨).

ثم رأت اللجنة وضع م ٣٠٧؛ ليتقرر الفصل بين الحق والدعوى، وقصر الانقضاء على هذه دون ذاك، وظاهر الصياغة يفيد أن الانقضاء هنا حتى، تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها، كما يؤكد هذا ما جاء فى المذكرة الإيضاحية وفى الأعمال التحضيرية.

فاذا كان الأمر كذلك، وكان السقوط والانقضاء جمعا فى فصل واحد، والحكمة واحدة؛ وكان الانقضاء يجوز الحكم به من تلقاء نفس المحكمة، أفلا يكون عجيبا أن يكون أحد الدفعين شكليا والآخر من النظام العام؟

لسنا نشك فى أن القول بغير ذلك فيه خروج صريح على الغاية من التشريع؛ خصوصا إذا روعي أن نظام انقضاء الدعوى نظام مستمد من القانون الفرنسى، وفى القانون الفرنسى الدفع بانقضاء الدعوى دفع بعدم القبول، راجع نبذة ٩ من هذا البحث، والضابط الذى وضعه جلاسون،

وقواعد التفسير القانونى تقضى بأن يقاس الحكم على الحكم المقرون به ومادام السقوط والانقضاء قد وردا معا فقياس الأول على الثانى هو وحده القياس المقبول فى المنطق والقانون، ولا محل للتردد فى ذلك بعد ما جاء صراحة فى المذكرة الإيضاحية من أن الدفع بانقضاء الدعوى دفع بعدم القبول (ن ١٠ من هذه المذكرة) وغير سائغ منطقيا أن يفرق هذا التفريق بين انقضاء الدعوى لفوات موعد رفعها، وبين انقضائها لفوات موعد تحريكها بعد نومها.

فطبيعة الدفعين واحدة، وكلاهما قطعا لا يسقط بالتكلم فى الموضوع؛ واجب أن يكون قياس القرين على القرين ومن ثم فمن الخطأ فى القانون أن يقاس الدفع بالسقوط على الدفع الشكلى الواردة على سبيل الحصر، بل الواجب أن يقاس على الدفع بالانقضاء، على الدفع بعدم القبول.

١٣ - (و) آية ذلك أن المذكرة الإيضاحية صرحت غير مرة بأن الدفع الشكلى دفع ووردت على سبيل الحصر وهذا معناه امتناع القياس.

أما الدفع بعدم القبول فلم يحاول الشارع حتى تعريفه، وكل ما فعله هو أن ضرب بعض أمثلة

اتبعها بعبارة ونحو ذلك مما لا يختلط بالدفع المتعلق بشكل الإجراءات من جهة ، ولا بالدفع المتعلق بأصل الحق المتنازع عليه من جهة أخرى .

وهذه العبارة صريحة قاطعة في أن الدفع المتعلق بالخصومة . هو دفع بعدم القبول ، وأنه في هذا النوع من الدفوع يجوز أن يقاس على ما أورده الشارع من أمثله .

وكل هذا يؤكد رأينا في خطأ الرأي القائل بأن الدفع بالسقوط يسقط بالتكلم في الموضوع ، وأنه لا يجوز قياسه إلا على ما يجوز القياس عليه من الدفوع . وهما نوعان فقط : (١) الدفوع الموضوعية — والسقوط قطعا ليس منها . (٢) والدفع بعدم القبول وهو النوع الوحيد الجائز القياس عليه ، والمتفق في الطبيعة مع الدفع بالسقوط .

١٤ — من كل هذا يتضح أن قصد الشارع واضح ، وهو أن الحق في الدفع بالسقوط كالدفع باعتبار الدعوى المشطوبة كأن لم تكن ، كلاهما يكتسب بمجرد انقضاء الأجل كما صرحت المذكرة الإيضاحية ، وإن يكون لهذه العبارة أى معنى إلا إذا حملت على معنى أن كليهما يجوز إبدائه في أية حالة كانت عليها الدعوى .

ويكون مجال الدفع بالمادة ٩١ حالة الشطب فقط .

ومجال الدفع بالمادة ٣٠١ و٣٠٣ حالة الشطب كذلك (إن طالت المدة لسنة فأكثر) ، وحالة نوم القضية لأى سبب آخر .

ويكون سبب تعميم الحكم على الدفوعين معا ، أن الشطب هو آخر إجراء صحيح في الدعوى ، فإذا مضت سنة أمكن كذلك الدفع بالسقوط بالمادة ٣٠١ ، وبداية من المستحيل أن تتغير طبيعة الدفع بمضى الوقت .

ومادام الدفوعين كلاهما متعلقين بالخصومة ، وينتهيان بسقوطها . وكلاهما من نوع الدفع بعدم القبول ، فهما لا يسقطان بالتكلم في الموضوع .

هذا فيما نرى هو حكم القانون لما أسلفنا من أدلة ، ولسنا نوافق على ما جاء في بعض الكتب من آراء مخالفة .

القسم الثانى

استعراض الفقه

١٥ — ما كتب في شرح قانون المرافعات الجديد قليل .

وأكثر الكتب تداول كتابا الدكتورين الشرقاوى وأبو الوفا .

وقد اعتمد كلاهما أكثر ما اعتمد في شرح النصوص المستحدثة على المذكرة الإيضاحية والأعمال التحضيرية وهذا بداية ملك لا ينتقد .

كل ما انتقده هو رأى كليهما في تكييف الدفع بالسقوط في حالى المادتين ٩١ و ٣٠١ .

١٦ - المادة ٩١ : في بيان أحكام هذا الدفع يقول الدكتور أبو الوفا (ص ٤٠٥) : إن هذا النص مستحدث ، أملت الرغبة في التعجيل بالفصل في القضايا حتى لا تتراكم أمام المحاكم ويحصل السقوط بقوة القانون بمجرد انقضاء ستة أشهر من تاريخ الشطب ، بغير حاجة إلى استصدار حكم به . والبدعي عليه أن يتمسك ببطلان الخصومة إذا عجل المدعى دعواه بعد انقضاء هذه المدة ... وهذا البطلان لا يتعلق بالنظام العام ، فلا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .

ولا يزول بحضور المدعى عليه عند نظر الدعوى من جديد ، أو لإبدائه دفعا شكليا ، وإنما يزول إذا تنازل عنه صراحة ، أو إذا أجاب عن الدعوى بما يدل على اعتباره لإجراءاتها صحيحة (أي إذا تعرض للموضوع) وذلك عملا بالقاعدة العامة الواردة في م ٢٦ التي تنص على أن البطلان يزول إذا رد من شرع لمصلحته على الإجراء بما يدل على أنه اعتبره صحيحا ، وهذا البطلان مقرر لمصلحة المدعى عليه وحده .

أما الدكتور الشرقاوي فيذهب إلى مدى أبعد ، فهو يرى أن الدفع يسقط إذا لم يباه المدعى عليه في أول جلسة ، إذ يعتبر أنه تنازل عنه (ص ٤١٩) .

١٧ - المادة ٣٠١ : أخذ الدكتور أبو الوفا (ص ٤٤٣) بنفس الرأي في الدفع بالسقوط ، فقال ويجب على المدعى عليه أن يتمسك بالسقوط قبل التعرض لموضوع الدعوى ، لأن الرد على طلبات المدعى يفيد النزول عن التمسك بالسقوط . ولا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها لأنه مقرر لمصلحة المدعى عليه ومن في حكمه ، وله أن يتنازل عنه . (وفي نفس المعنى الشرقاوي طبعة ١٩٥٠ ن ٣٤٤) .

وقد ذهب الدكتور أبو الوفا إلى مدى أبعد فقال في (ص ٤٦٠) بصدد انقضاء الخصومة ودعى الرغم من أن انقضاء الخصومة بالتقادم هو مراعاة المصلحة العامة حتى لا تتراكم القضايا أمام المحاكم ، فنحن نرى أنه متى اعتبرت قواعد التقادم مكملة لقواعد السقوط ، ومتى كانت هذه القواعد الأخيرة مؤسسة على فكرة رعاية المدعى عليه ، فالأخرى أيضاً تؤسس على ذات الاعتبار .

أما الدكتور الشرقاوي فلم يبد رأيا في هذا الموضوع (ن ٣٤٦) .

١٨ - تقدير هذا الرأي :

بدى أنه في القانون ، لا عبرة في الرأي بالرأي نفسه ، وإنما بأسبابه . فلنبحث الأسباب التي انتهى منها الزميلان الفاضلان إلى آرائهما .

(١) في الدفع الخاص بالمادة ٩١ ، حلل الاستاذان الفاضلان رأيهما ، بأن الدفع مقرر لمصلحة المدعى عليه وحده .

وأثبتا نفس العلة للدفع بالسقوط ، وأثبت الدكتور أحمد أبو الوفا نفس العلة في حالة م ٣٠٧ الخاصة بالانقضاء الحتمي للخصومة ١١

كل هذا رغم أنه أثبت في صدر حديثه عن م ٩١ أن نصها أملت «الرغبة في التعجيل بالفصل في القضايا حتى لا تراكم أمام المحاكم» .

وهذا التعليل الذي أوردته المذكرة الإيضاحية في المواضع الثلاث ، لا يصح بداهة تأويله على أنه قصد به مصلحة المدعى عليه وحده .

لأن الشارع الجديد قطع الصلة بينه وبين أحكام بطلان المرافعة في القانون القديم ، مستهديا بالقضاء والفقه في فرنسا كما بينا . وصياغة النصوص ، وما جاء في المذكرة الإيضاحية ، كل هذا قاطع صريح في أنه ليس صحيحا القول بأن السقوط في المواد الثلاثة ٩١ و ٣٠١ و ٣٠٧ مقرر لمصلحة المدعى عليه وحده .

وإذ تبين مما أسلفنا أن المشرع قصد رعاية المصلحة العامة ، فلا بد أن تترتب النتائج المنطقية لهذا القصد ، وأولها عدم سقوط الحق في الدفع بالتعرض للموضوع .

ولا يؤثر في هذا أن الشارع لم يشر إلى ذلك صراحة ، فهو — كما رأينا — قد حذر القياس على الدفوع الشكلية إذ أوردها على سبيل الحصر ، وفتح باب القياس على الدفع بعدم القبول . ومن جهة أخرى ترك الباب مفتوحا أمام المحاكم لتقرير ما يعتبر وما لا يعتبر من النظام العام من الدفوع بعدم القبول .

ونحن لا نتردد في أن نقرر أن السقوط الذي تقرر م ٣٠٧ من النظام العام ، ولا في أن السقوط المقرر في م ٩١ و ٣٠١ لا يسقط بالتعرض للموضوع .

وما دام السبب الذي يستند إليه الأستاذان قد تبين أنه غير صحيح ، فالنتيجة التي وصلا إليها ، غير صحيحة كذلك .

(ب) أما القول بأن التعرض للموضوع يعتبر تنازلا عن الدفع بالسقوط ، فهذه مصادرة على المطلوب .

لأن التنازل أصلا لا يفترض . والتعرض للموضوع ليس تنازلا صريحا . والتنازل الضمني يكون بما يقطع في التعبير عن الإرادة بحيث لا يكون هناك محل للشك في قصد المعبر عنها ، وبداهة يتعين في حالات التنازل الضمني دراسة كل حالة على حدة ، إذ من الجائز عقلا ألا يكون المدعى عليه عالما بوجود حقه في الدفع بالسقوط ، فكيف يتنازل عما يحمله وجوده ؟

فالقاء القول بصفة عامة بأن كل تعرض للموضوع فيه معنى التنازل عن التمسك بالسقوط ، ليس تفسيرا لإرادة المدعى عليه ، وإنما هو إقامة قرينة قانونية قاطعة بشكل عام مجرد .

ومن المقرر بلا خلاف أن المشرع وحده هو الذي يملك إقامة القرائن القاطعة (روبييه — النظرية العامة للقانون طبعة سنة ١٩٤٦ ص ٨٢ وما بعدها) . وقد أظهر المشرع قصده صراحة في إقامة قرائن قاطعة في حالة الدفوع الشكلية . وفي هذا الخصوص نص صراحة على أنه أوردها على سبيل الحصر ، فليس من حق الفقيه إذن ولا من حق القاضي أن يقيم قرينة قاطعة ، خصوصا في مسألة حصمت بنص صريح .

وإقامة القرينة التشريعية في الدفوع الشككية يفهم منها عدم لزوم النتيجة التي يستند إليها الاستاذان ، لأنها لو كانت لازمة لما احتاج الشارع إلى نص ، ولكنه إذ وضع النص أراد بالذات أن يتفادى الخلاف في تفسير النيات ، وأراد أن يعمم الحكم في الدفوع الشككية للاعتبارات التي بينها الفقه بجلاء ، وهي اعتبارات كلها تتصل بالصالح العام . فمن غير المقبول أن تدرس المحكمة القضية ثم يطلب منها التخلي عنها لعدم الاختصاص أو يطلب منها إحالتها ، أو يتمسك بدفع خاص بأوراق التكليف بالحضور . في هذا إضاعة لوقت المحكمة بلا مبرر ، وقد أراد الشارع القضاء على الماطلة فصاغ فكرته في شكل إسقاط الحق في إبداء تلك الدفوع إذا تعرض المدعى عليه للموضوع لا لأنه يكون قطعاً قد تنازل عن الدفع ، وإنما لأن الشارع لا يريد أن يشغل المحكمة بمحديث عن الموضوع قد يظل شهوراً أو سنوات ، ثم ينقل النزاع إلى محكمة أخرى بطلب إحالة أو بدفع عدم اختصاص الخ

إذا تبين هذا ، فإن القول بأن التعرض للموضوع يعتبر تنازلاً ، فيه مصادرة على المطلوب ، لأن المطلوب إثباته بالذات هو هل يعتبر التعرض للموضوع تنازلاً عن حق التمسك بالسقوط . ولماذا ؟ إن جاز القول بأن التعرض للموضوع يفيد التنازل عن الدفع الشككي ، لتعلقه بالإجراءات ، فليس جائزاً أن يردد القول فيما يتعلق بالسقوط ، لأنه ليس دفعا شكلياً ، بل هو متعلق بالخصومة شأنه شأن عدم القبول .

(ج) أكبر الظن أن الدكتورين الشرقاوي وأبا الوفا ، تأثرا بالقانون القديم ، ولم يتنبها إلى موقف الشارع الجديد ، ولذلك وضعنا نفس القاعدة التي كانت مقررة قديماً ، أو تأثرا بالفقه الفرنسي الذي يشرح نصوص القانون الفرنسي ، وهي مازالت كما كانت منذ وضعت قديماً ، بل هي تصرح منذ سنة ١٩٣٥ بأن الدفع بعدم القبول دفع شكلي .

ويجب للتمسك بأقوالهما أن نبين الأسباب التي تؤدي إلى ماساقاه من نتائج .

كان يجب استعراض موقف الشارع الجديد ، وبيان أثر تغير موقفه .

وكان يجب بيان العلة في النصوص ، وبيان أثر اختلافها عن العلة القديمة .

وكان يجب التكلم عن أثر م ١٣٢ التي قالت إن الدفوع الشككية واردة على سبيل الحصر ، وبيان الأسس القانونية التي يستند إليها في مخالفة النص الصريح ، وعلى أي أساس يمكننا أن نضيف إلى القانون دفعا شكلياً جديداً رغم صراحة النص .

وكان يجب تأييد الرأي الخطير بما يستند له ولو بمصدر واحد .

وكل هذا لم يحدث .

لهذا لا يسعنا إلا أن نتمسك برأينا في أن الدفع الوارد في م ٣٠٧ من النظام العام . تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها . وفي أن م ٣٠١ و ٩١ تقرران حتماً في الدفع بالسقوط لا يسقط بالتعرض للموضوع .

العدد الخامس	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	تاريخ الحكم
٢٩٦	(١) قضاء محكمة النقض الجنائية	١٩٥٥
٢٩٧	تعويض . الضرر الذي يصلح أساسا للطالبة به . يلزم أن يكون محققا .	١٩٥٥
٢٩٨	دفاع . طلب المتهم ضم شكوى . تأجيل الدعوى لضمها . عدم تمسك المتهم بطلبه في جلسة المرافعة واكتفاؤه بانكار التهمة . هذا يعتبر تنازلا ضمنيا عن الطلب المذكور .	١٩٥٥
٢٩٩	اختلاس أشياء محجوزة . يشترط للعقاب عليه علم المتهم بيوم البيع وتعمده عرقلة التنفيذ .	١٩٥٥
٣٠٠	ترصد . توافره مهما تكن مدة التربص ومهما يكن مكانه . تزوير في ورقة رسمية . موظف مختص بتحرير صور الأحكام ومراجعتها . توقيعه على الصورة التنفيذية لحكم يجعلها ورقة رسمية سواء أكان حررها بنفسه أم بواسطة غيره .	١٩٥٥
٣٠١	مواد مخدرة . حكم . تسييبه . مجال توقيع كل من العقوبتين المنصوص عليهما في المادتين ٣٣ ، ٣٤ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . استناد الحكم بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٤ من المرسوم بقانون المذكور إلى عدم ثبوت قصد الاتجار دون بيان العناصر التي تفيد أن الإحراز كان للتعاطى . تصور .	١٩٥٦
٣٠٢	إثبات . شاهد . الأخذ بقوله له في مرحلة من مراحل التحقيق والالتفات عن قوله في غيرها . الأخذ ببعض قوله في مرحلة بعينها واطراح ما عداه . جائز .	١٩٥٧
٣٠٣	أمر حفظ . حفظ النيابة لبلاغ معين . قد يكون ضمنيا . مثال .	١٩٥٧
٣٠٤	تجنب جنابة . إحالة الجنابة إلى المحكمة الجزئية عملا بالمادتين ١٥٨/٢ ، ١٧٩/٢ ج . للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة . الغرض من ذلك . عدم تأثير الإحالة على طبيعة الجريمة . عدم جواز النزول بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر بالمادة ١٧ ع .	١٩٥٨

العدد الخامس	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٣٠٥	٦٤٧	٧ مارس ١٩٥٥ حكم . تسببه . شروع في قتل عمد . نية القتل . استظهارها . مثال .
٣٠٦	٦٤٨	ضرائب . جريمة عدم تقديم الإقرار عن الأرباح . طبيعتها . متى تبدأ مدة سقوطها ؟
٣٠٧	٦٤٨	١ — تزوير في ورقة رسمية . متى تتحقق الجريمة ؟ ٢ — استعمال ورقة مزورة . متى تتحقق الجريمة ؟
٣٠٨	٦٤٨	نقض . اختصاص . دفع بعدم اختصاص المحكمة محليا يتطلب تحقيقا موضوعيا . إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تقبل .
٣٠٩	٦٤٩	ضرائب . الجزاءات النسبية المشار إليها في المادة ٨٥ معدلة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . تنسب إلى ما لم يدفع من الضريبة في الميعاد المقرر .
٣١٠	٦٤٩	نقض . ميعاد الطعن . اعتبار يوم صدور الحكم مبدأ له . علة ذلك . انتفاء هذه العلة . أثر ذلك .
٣١١	٦٤٩	١٤ غرفة الاتهام . تقريرها بإحالة الجناية إلى محكمة الجنبج للحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة مع أنه سبق الحكم فيها نهائيا من المحكمة المذكورة بعدم الاختصاص . خطأ في تطبيق القانون (١٨٠ أ ج) .
٣١٢	٦٥٠	١ — إثبات . اعتراف . تقدير صحته وصدقه فيما أخذ به الحكم منه . تستقل به محكمة الموضوع . ٢ — ارتباط . تقدير توافر الشروط المقررة في المادة ٣٢ ع أو عدم توافرها . يدخل في سلطة محكمة الموضوع . ٣ — ارتباط . متى يجب ضم قضيتين للارتباط إعمالا لنهر المادة ١٨٢ أ ج . ٤ — إجراءات . استشعار الحرج من نظر قضية . لا يدخل في أسباب عدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى . ٥ — رد . قيام سبب من أسبابه . لا يؤثر على صحة الحكم ما دام لم يتقدم أحد بطلب لرد المحكمة .

العدد الخامس	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
تعداد مکاتبات	تاریخ الحکم	ملخص الأحكام
		٦ - إنبات . سلطة المحكمة في تجزئة الدليل ولو كان اعترافا من متهم على آخر .
		٧ - اختصاص . الفصل في كل طلب بدين أو ادعاء بحق قبل أى شخص ممن شملهم قرار مجلس قيادة الثورة الصادر بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ باسترداد أموال الشعب وممتلكاته من أسرة محمد على . هو من اختصاص اللجنة التي نصت عليها المادة ٩ من القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ وحدها . الدعوى المدنية التي توجه ضد أحد الأشخاص المذكورين . دخولها في اختصاص اللجنة المشار إليها . علة ذلك .
٣١٣	١٤ مارس ١٩٥٥	١ - بلاغ كاذب . خلوه من اتهام صريح لشخص معين . ذكر المبلغ اسم المبلغ ضده عند سؤاله في التحقيق . يكفي لتحقيق الجريمة
		٢ - بلاغ كاذب . تحقيق كذب البلاغ أو صحته . موكل إلى المحكمة .
٣١٤	، ، ،	اختلاس أشياء محجوزة . متى تتم الجريمة ؟
٣١٥	، ، ،	سلاح . الترخيص بحيازته . مدة سريانه . الأثر الذي يترتب على عدم تجديده . (القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩) .
٣١٦	، ، ،	استئناف . استئناف الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . يشمل الحكم الغيابي .
٣١٧	، ، ،	١ - نقض . طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارته . مثال .
		٢ - إنبات . الاعتراف الذي يصدر من المتهم على أثر نفقش باطل . تقديره . هو من شئون محكمة الموضوع . الاعتماد عليه رغم العدول عنه . جائز .
		٣ - إجراءات . تحريز المضبوطات . الإجراءات التي نصت عليها المواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ . ج في هذا الشأن . إهمالها . لا بطلان .

العدد الخامس	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	الرقم
١٤ مارس ١٩٥٥	١ - نقض . طعن . عدم تمكن الطاعن من اتباع الإجراءات التي رسمها القانون للتقرير بالطعن بسبب وجوده بالسجن الحربي . إبداءه رغبته كتابة في التقرير بالطعن أثناء وجوده بالسجن . تقديمه الأسباب في الميعاد بواسطة محاميه . قبول الطعن شكلا .	٣١٨
	٢ - تفتيش . معاون الجرك . تفتيشه الركاب وأمتعتهم في حدود الدائرة الجركية . يصح قانونا .	
	٣ - تفتيش . نقض . طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارته . مثال .	
	٤ - إثبات أخذ المحكمة بما تطعن إليه من أقوال الشهود واطراح ما عداها دون بيان أسباب . جائز .	
١٩	تفتيش . صدور أمر بتفتيش متهم ومنزله . يقتضى القبض عليه بالقدر اللازم لتنفيذ الأمر المذكور . مثال لقيام حالة تلبس .	٣١٩
	وصف التهمة . استناد المحكمة إلى المتهم واقعة جديدة لم يرد لها ذكر في قرار الإتهام . عدم تنبيهه إلى تغيير وصف التهمة لكي يبدى دفاعه في شأنه . إخلال بحق الدفاع .	٣٢٠
	١ - إثبات . الأخذ بقول للشاهد في الجلسة بخالف قول آخر له في التحقيق دون بيان علة ذلك . جائز .	٣٢١
	٢ - وصف التهمة . تغييره من قتل عمد مع سبق الإصرار إلى ضرب أفضى إلى موت مع سبق الإصرار . استناد المحكمة في ذلك إلى ذات الواقعة التي كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة . عدم تنبيه المتهم إلى ذلك . لا إخلال بحق الدفاع .	
	١ - حكم . تسليبه . شروع في قتل عمد . نية القتل . استظهارها . مثال .	٣٢٢
	٢ - نقض . طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارته . مثال .	
٢١	موظف . تعويض . المكافأة الاستثنائية التي تمنحها الحكومة لأحد موظفيها عن إصابته التي أقعدته عن العمل . لا تمنع من	٣٢٣

العدد الخامس	فهرست	الستة السادسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		حصوله على تعويض كامل جابر للضرر الذي لحقه . الجمع بين التعويضين كاملين . غير جائز .
٣٢٤	٢١ مارس ١٩٥٥	١ — إثبات . حرية المحكمة في تكوين عقيدتها من عناصر الدعوى . أخذها ببعض أقوال الشاهد دون البعض . جائز .
		٢ — ضرب أفضى إلى موت . حصوله من متهمين . عسدم تعيين من منهما يحدث الإصابة التي أدت إلى الوفاة . توافر سبق الاصرار والترصد . يكفي لمساءلتهما معا عن النتيجة .
٣٢٥	٦٦٣	١ — تزوير في أوراق رسمية . متى يعتبر جنحة ؟
		٢ — تزوير . تغيير الحقيقة في استمارات طلب الاسمدة . وصفه القانوني .
		٣ — تزوير . طرقه التي نص عليها القانون . اندراجها كلها تحت تعبير تغيير الحقيقة ، عدم التمييز في العقاب بين طريقة وأخرى منها .
٣٢٦	٦٦٤	١ — تفتيش . تقدير جديدة التحريات التي تسبق الاذن بالتفتيش . موكل إلى سلطة التحقيق تحت رقابة محكمة الموضوع .
		٢ — إجراءات . تحريز المضبوطات وفضها . الاجراءات التي نص عليها القانون في هذا الشأن . الغرض منها . مخالفتها . لا بطلان .
		٣ — مواد مخدرة . توقيع العقوبة المنصوص عنها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . مناطه . قصد التعاطي . تقديره . موضوعي .
٣٢٧	٦٦٤	إثبات . خبير . قيام طبيب غير الذي نددته المحكمة بتشريح الجثة . لا يؤثر في سلامة الحكم ما دامت المحكمة قد اطمأنت إلى عمله .
٣٢٨	٦٦٥	شهادة زور . عدول الشاهد عما أبداه من أقوال كاذبة بعد توجيه تهمة شهادة الزور إليه وقبل قفل باب المرافعة . إدانته على الرغم من عدوله . خطأ .

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
حكم . تسببيه . غش . ركن العلم . مثال للقصور في استظهاره .	٢١ مارس ١٩٥٥	٦٦٥	٣٢٩
١ — إهانة . الجريمة المنصوص عنها في المادة ١٣٣ ع . الصور التي تتحقق بها . اشتغال الأفعال أو العبارات المستعملة على معنى الإساءة أو المساس بالشعور أو الغض من الكرامة . يكفي لتوافر الجريمة . توافر العلانية . غير لازم .	، ، ،	٦٦٥	٣٣٠
٢ — قذف في حق موظف عمومي . ادعاء المتهم بسلامة نيته . لا يفي به من العقاب ما دام قد عجز عن إثبات حقيقة ما أسنده إلى الموظف .			
٣ — قذف في حق موظف عمومي . ركن العلانية . متى يتوافر ؟			
١ — إجراءات . الأصل فيها الصحة .	٢٢ ، ،	٦٦٦	٣٣١
٢ — إجراءات . كاتب التحقيق . ندب غيره في حالة الضرورة . جائز . تقدير حالة الضرورة . متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .			
٣ — إثبات . شاهد . الأخذ بقول له في إحدى مراحل التحقيق دون قول آخر . جائز .			
٤ — قبض . صورة واقعة تلبس باحراز مخدر تجيز القبض قانونا .			
١ — بلاغ كاذب . القصد الجنائي . ما الذي يشترط لتوافره ؟	، ، ،	٦٦٦	٣٣٢
٢ — حكم . تسببيه . بلاغ كاذب . التدليل على توافر القصد الجنائي بتقصير المتهم في إقامة الدليل على صحة البلاغ وتسرع فيه . قصور .			
نقض . طعن النيابة في قرار غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى . ممن يقبل ؟	٢٨ ، ،	٦٦٧	٣٣٣
قتل مقترن . عدم تحديد الاقتران بوقت معين ما دامت الأفعال المقترنة متميزة .	، ، ،	٦٦٧	٣٣٤
١ — نقض . طعن لا مصلحة منه . لا جدوى منثارته . مثال .	، ، ،	٦٦٧	٣٣٥

العدد الخامس	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم القرار	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٣٣٦	٢٨ مارس ١٩٥٥	٢ - اثبات . اعتراف . تقدير الدليل المستمد منه . مسألة موضوعية . تحقيق . قبض . تلبس . صورة واقعة .
٣٣٧	د د د	إجراءات . قاض لم يسمع المرافعة . اشتراك في المدأولة . بطلان الحكم .
٣٣٨	د د د	تموين . استخراج دقيق قمع صاف غير مطابق للواصفات المقررة . تحليل عينات الدقيق . وجوب حصوله بطريق النخل والتعطيل السكيمائي مما طبقا للمادة ١٧ من القرار الوزاري رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ .
٣٣٩	٢٩ د د	غش . جريمة خدع المشتري . القصد الجنائي فيها . ماهيته . العلم . مثال للقصور في استظهاره .
٣٤٠	٦٦٩ د د	تبيد . شيء له قيمة عند صاحبه . حصول عبث بملكه بعد تسلمه بمقتضى عقد ائتمان . يكفى لقيام جريمة التبيد .
٣٤١	٦٧٠ د د	متشردون ومشتبه فيهم . الحكم بالإتذار طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . هو حكم غير قابل للطعن حتى بعد صدور قانون الإجراءات الجنائية . علة ذلك .
٣٤٢	٦٧٠ د د	اثبات . شاهدة . ذكر المحقق في محضره أنها كانت تذكر أقوالا خارجة عن الموضوع وأنه يرى أن بها ضعفا في قواها العقلية . لا يؤثر على صحة الاستدلال بأقوالها ما دامت المحكمة قد اطمأنت إليها وذكرت ما يؤيدها من بينات وقرائن .
٣٤٣	٣ مارس ١٩٥٥	(٢) قضاء محكمة التقض المدنية تنفيذ عقارى . نزوع ملكية المدين من حصة في منزل لدين نفقة شرعية . ثبوت أن المدين يمتلك حصة أخرى ويقوم فيها . التحدى في هذا الخصوص بالمادة ٢/١ من لائحة إجراءات تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية الصادرة في ١٤ من أبريل سنة ١٩٠٧ . على غير أساس .
٣٤٤	٦٧٥ د د	١ - تقضى . طعن . اعلان . عدم اثبات المحضر الخطوات

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
التي سبقت تسليم الصورة إلى جهة الإدارة بطلان الإعلان . على المحكمة أن تقضى بذلك من تلقاء نفسها إذا غاب المطعون عليه .			
٢ — نقض . طعن . إعلان . المطعون عليه الذي أعلن إعلانا باطلا قدم مذكرته في الميعاد القانوني . شرط تمسكه ببطلان الإعلان في هذه الحالة . أن يبين وجه مصلحته في التمسك بهذا البطلان .			
٣ — نقض . طعن . موضوع الطعن هو النزاع على بطلان بيع صدر من المورث باعتباره يخفى رهنا . موضوع غير قابل للتجزئة . بطلان إعلان بعض الورثة بالطعن . بطلان الطعن بالنسبة لجميع الورثة .			
شفعة . حق الشفعة في ظل القانون القديم . ثبوته للشفيع ولو كان المشتري حائزا لما يجعله شفيعا . القيد الوارد بالمادة ٩٣٦ من القانون المدني الجديد . لا يسرى على الماضي .	٣ مارس ١٩٥٥	٦٧٧	٣٤٥
١ — نقض . طعن . سبب جديد . اعتراف المطعون عليه في مذكرته بصفة « الطاعن » . عدم جواز الاعتراض على هذه الصفة في المرافعة الشفوية . المادة ٤٤٤ مرافعات .	١٠	٦٧٧	٣٤٦
٢ — نقض . طعن . الخصوم في الطعن . اندماج شركة في أخرى اندماجا كلياً . حق الشركة المندجة . حق محكمة النقض في البحث لأول مرة في هذا الاندماج وما يقدم من أوراق اثبات له .			
٣ — نقض . طعن . سبب جديد . اعتراض دائني الشركة المندجة على واقعة الاندماج . عدم جواز ابدائه في المرافعة الشفوية . المادة ٤٤٤ مرافعات .			
٤ — حكم . القبول المانع من الطعن فيه . شرطه . مثال .			
٥ — دعوى . خصومة . انقطاع الخصومة . تعريفه . جواز التنازل عن التمسك به . مثال . اندماج شركة في أخرى اندماجا كلياً . سير الخصومة باسم الشركة المندجة بعد الاندماج . ثبوت أن إجراءات التقاضي وما استلزمته من نفقات تمت يعلم الشركة			

العدد الخامس	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		<p>الداخلة . عدم جواز تحديدها بانقطاع الخصومة بسبب الاندماج .</p> <p>٦ — عقد . التزام . التزام تعاقدى باحترام حق ارتفاق بالصرف . التجاء المدين للجهات الادارية لتحرير محضر مخالفة ضده وتنفيذ الحكم الصادر فيها وتغطية المصرف بطريقة تعطل التزامه التعاقدى . وجوب اعتباره مسئولاً عن الاخلال بالتزامه . لا يغير من ذلك أن يكون تنفيذ حكم المخالفة قد تم تحت إشراف مندوب قنى من قبل النيابة متى كان المدين هو الذى أشرف فعلاً على التنفيذ .</p> <p>٧ — عقد . التزام . قوة الأمر المقضى . التزام باحترام حق ارتفاق المصرف وتعهد المدين بأنه إذا أراد تغطية المصرف بمواسير فيجب أن تزيد سعتها عن المتر . حكم جنائى ألزم المدين بتغطية المصرف بمواسير لا تقل سعتها عن متر . تغطية المصرف بمواسير سعتها متر فقط . الزام المدين بإعادة تغطية المصرف بمواسير تزيد سعتها عن المتر وفقاً لالتزامه التعاقدى . لا إخلال بحجية الحكم الجنائى .</p> <p>٨ — عقد . مسئولية . التزام . مجرد عدم تنفيذ المدين لالتزامه التعاقدى يكون ركن الخطأ . لا ينفى سوى اثبات القوة القاهرة أو خطأ الدائن . المادة ١١٩ مدنى قديم .</p> <p>٩ — نقض . طعن . سبب الطعن . القضاء بما لم يطلبه الخصوم . هو سبب للالتباس لا الطعن بالنقض .</p>
٣٤٧	٦٩١	١٠ مارس ١٩٥٥
		<p>اختصاص . اجارة . حكم بعدم اختصاص دائرة الايجارات بالدعوى لأن العين المؤجرة أرض فضاء وإحالة النزاع إلى دائرة أخرى من دوائر المحكمة الابتدائية . الطعن فى هذا الحكم بالاستئناف وتأيبده . إحالة المحكمة الابتدائية النزاع إلى المحكمة الجزئية المختصة نوعياً . الطعن فى حكم الاحالة بطريق الاستئناف تأيبده . لا خطأ . علة ذلك .</p>
٣٤٨	٦٩٤	١ — تقادم مكسب . وقف . له حق التمسك بالتقادم المكسب . دليل مشروعيته .

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم
٢ - تقادم مكسب . وقف . المدة اللازمة لكي يكتسب الوقف الملك بالتقادم . هي ١٥ سنة .			
٣ - تقادم مكسب . وقف . لا يمنع من اكتسابه الملك بالتقادم ما نص عليه القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ من أن الوقف لا يصح إلا بأشهاد شرعى .			
٤ - تقادم مكسب . وقف . حق الوقف في ضم مدة السلف إلى مدة وضع يده			
٥ - تقادم مكسب . وقف . حكم . قوة الأمر المقضى . الحكم الصادر ضد ناظر الوقف بصفته الشخصية لا يجوز قوة الأمر المقضى قبل الوقف .			
٦ - تقادم مكسب . القضاء بالملك لو اضع اليد المدة الطويلة . استظهار السبب المشروع الذى يستند إليه في وضع يده . غير لازم .			
قضاء مستعجل . تحكيم . اشكالات التنفيذ . اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بالفصل فى الصعوبات التى تعترض تنفيذ أحكام المحكمين . بقاء أصل الحق سليما حتى تفصل فيه محكمة الموضوع .	١٠ مارس ١٩٥٥	٧٠٢	٣٤٩
حكم . حكم غيابي . معارضة . دعوى . انقطاع الخصومة بوفاة أحد طرفيها . حضور الخصم فى الدعوى قبل وفاته . عدم حضور ورثته الذين حلوا محله بعد تمجيل الدعوى . وجوب اعتبار الحكم الصادر فى حقهم غيابيا . جواز المعارضة فيه . علة ذلك .	" " "	٧٠٤	٣٥٠
١ - اختصاص . ضرائب . طلب رد الرسوم التى حصلها المجلس البلدى بغير حق . اختصاص المحاكم المدنية بهذا الطلب .	" " "	٧٠٥	٣٥١
٢ - اختصاص . لوائح . أمر إدارى . المقصود بالأمر الإدارى الذى لا يجوز للمحاكم تأويله أو وقف تنفيذه هو الأمر الإدارى الفردى . الأمر الإدارى العام أى اللائحة كالأقرار بفرض رسم . حق المحاكم فى التحقق من مشروعيته والامتناع عن تطبيقه إن بدا لها ما يعيبه .			

العند الخامس	فهرست	الستة السادسة والثلاثون
رقم القرار	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٣٥٢	٧٠٧	١٠ مارس ١٩٥٥
		ضرائب رسوم بلدية . حق المجالس البلدية في فرض رسوم . محدود بدائرة اختصاص هذه المجالس . المواد ٩ و ١٠ و ١٢ و ٢٣ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ .
٣٥٣	٧٠٩	د د د
		أحوال شخصية . وصية . الوصية في القانون الإيطالي . قد تكون بالإعطاء وقد تكون بالحرمان . وقوع الحرمان على أصحاب الفروض . حقهم في طلب بطلان الوصية . وقوع الحرمان على وارث ليس صاحب فرض . ليس له حق طلب البطلان .
٣٥٤	٧١١	١٧ د د
		١ - إجارة . عيب خفي . ضمان المؤجر للعيوب الخفية في ظل القانون المدني القديم .
		٢ - إجارة . عيب خفي . القانون لم يحدد ميعاداً لرفع دعوى العيوب الخفية في الإجارة كما هو الشأن في حالة البيع .
		٣ - إجارة . قيام المستأجر بالإصلاحات المستعجلة . رفع دعوى باثبات الحالة قبل القيام بالإصلاحات . غير لازم .
٣٥٥	٧١٥	د د د
		١ - دعوى . خصومة ، وقف الخصومة باتفاق الطرفين . وجوب تعجيل الدعوى في خلال الثمانية أيام التالية لانتهاء الستة شهور أيا كان سبب الإيقاف . عدم التعجيل في الميعاد وجوب تطبيق المادة ٢٩٢ دون التفات إلى سبب الإيقاف .
		٢ - دعوى . خصومة . وقف الخصومة بالاتفاق . يصح أن يكون الوقف باتفاق وكلاء الخصوم .
٣٥٦	٧١٨	د د د
		قسمة . عدم تسجيل عقد القسمة . حق الغير في التمسك بمصولها وخروج أحد الشركاء بمقتضاها من حالة الشيوع .
٣٥٧	٧١٩	٢٤ د د
		حكم . تسببه . إحالته على أسباب حكم آخر . شرطه . ثبوت إلغاء الحكم المحال عليه بأي طريق من طرق الطعن . عدم جواز الإحالة . علة ذلك .
٣٥٨	٧١٩	د د د
		١ - تقادم . تقادم مسقط . غرامة محكوم بها في جريمة إحراز مواد مخدرة . عقوبة أصلية . خضوعها لأحكام التقادم المنصوص عليها في المادة ٢٧٧ تحقيق جنایات التي تحكم النزاع .

العدد الخامس	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم المرجع	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		٢ - تقادم . تقادم في المسائل الجنائية . هو من النظام العام . على المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها . لا يغير من ذلك أن يكون المحكوم عليه قد قبل تنفيذ العقوبة بعد سقوطها . اختلافه عن التقادم في المسائل المدنية .
٣٥٩	٢٤ مارس ١٩٥٥	٣ - تقادم . النزاع طبيعي . تقادم في المسائل الجنائية . لا يتخلف بعد تمامه التزام طبيعي . علة ذلك . إثبات . خير . ندب خبراء ثلاثة أو مناقشة الخبير . لا يتحتم على محكمة الموضوع إجراؤه .
٣٦٠	٣١ " "	١ - تقادم . تقادم مكسب . حيازة عرضية . واضع اليد بالنيابة عن غيره . قيامه بهدم المباني المقامة في العين وإعادة بنائها . لا يترتب عليه بذاته تغيير لسبب وضع اليد .
٣٦١	٧٢٣ " "	٢ - تقادم . اثباته . طلب إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات وضع اليد المدة الطويلة . المحكمة غير ملزمة بإجابته . إعلان . موطن . مكتب المحامي لا يعتبر موطنه له . إعلانه بالاطمن في هذا المكتب . بطلان الإعلان .
٣٦٢	٧٢٥ " "	١ - دعوى اختصاص . استئناف . حكم مرسى المزداد . طلب الحكم بصحته أو إبطاله أو فسخه . تقدر قيمته باعتباره عقد بيع .
٣٦٣	٧٢٦ " "	٢ - دعوى . تقدير قيمة الدعوى . المعول عليه في ذلك . هو قانون المرافعات حتى ولو تعارض مع قوانين الرسوم . لا عبء بتقدير أقلام الكتاب .
		١ - إعلان . عدم بيان اسم المخاطب معها ولا اسم زوجها الذي تنسب إليه وعدم ذكر إقامتها مع المعلن إليه . بطلان الإعلان . المادتان ٦ و ٧ مرافعات قديم .
		٢ - تزوير . إجراء عملية الاستكتاب في غيبة الخصم المتخلف عن الحضور . لا بطلان . (٣) محكمة القضاء الإداري
٣٦٤	١٦ ديسمبر ١٩٥٤	جنسية مصرية . ثبوتها بالتطبيق لحكم الفقرة الخامسة من

العدد الخامس	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم الترتيب	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		المادة الأولى من قانون الجنسية الصادر في سبتمبر سنة ١٩٥٠ . شرط الإقامة في مصر من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ إلى ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ . سلطة الإدارة في تقدير الأدلة المقدمة لاثباته . شرطها .
٣٦٥	٤ يناير ١٩٥٥	١ — عقد باستغلال عربات الأكل والبولمان بالقطارات . ليس احتكاراً ولا عقد التزام . هو ترخيص اتخذ صورة عقد إداري لاشغال مال عام .
		٢ — قانون نظام موظفي الدولة . قصر تطبيقه على ذوي الدرجات الملحقه به . عدم سريانه على من ينطبق عليهم كادر العمال .
٣٦٦	٦ " "	أمر استيلاء على عقار . استهدافه مصلحة التعليم . صدور حكم بالاخلاء . عدم تأثير ذلك على صحة قرار الاستيلاء .
٣٦٧	" " "	١ — جامعة . قيد المدة المنصوص عليها في القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٩ لترقية المدرس إلى وظيفة أستاذ مساعد . العبرة فيه بممارسة وظيفة المدرس بصفة فعلية فلا يغني فيه إضافة مدة اعتبارية عن طريق رد الأقدمية .
		٢ — ترقية . اختيارية للحكومة . لا يصح أن تجبر على استعمال سلطتها فيها إلا إذا نص القانون على جمل الترقية حتمية ووجوبية .
٣٦٨	١٧ " "	أحكام عرفية . اختصاص محكمة القضاء الإداري بالقرارات الفردية الصادرة تنفيذا لها .
٣٦٩	٢٧ " "	نقل — من وظيفة مدرس أول إلى وظيفة مفتش — لا يصحبه منح درجة مالية . اعتباره مع ذلك ترقية حقيقية .
٣٧٠	٣٠ " "	١ — تعيين موظف استثنائياً في الدرجة الثانية . قانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء الاستثناءات . تطبيقه . تخفيض درجة الموظف إلى الرابعة . عمومية نصوص القانون وشمولها . ٢ — قانون . تفسيره . ٣ — موظف . علاقته بالحكومة . تكليفها . لائحية .

العدد الخامس	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٣٧١	٢١ يناير ١٩٥٥	٤ - نظرية عمل الأمير . شروط انطباقها . ١ - موظف . فصله . بالتطبيق لأحكام المرسوم بقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٢ . عدم قبول دعوى إلغاء هذا القرار . شرعية المادة السابعة من المرسوم بقانون سالف الذكر . ٢ - موظف . فصله . بالتطبيق للرسوم بقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٢ . وقوع القرار صحيحا . لا تعويض .
٣٧٢	٧ فبراير ١٩٥٥	ترخيص . طبيعته . الفرق بينه وبين القرار الإداري . جواز سحبه أو تعديله في أي وقت لدواعي المصلحة العامة .
٣٧٣	١٤ " "	موظف . خروجه عن واجب اللياقة في مخاطبة رئيسه . توقيع جزاء عليه . استحقاقه للعقاب .
٣٧٤	" " "	١ - قرار إداري تأديبي . صادر من مدير المصلحة . إحالة الموظف بعد ذلك لمجلس التأديب عن نفس التهمة . يعتبر سحبا لقرار مدير المصلحة . ٢ - نقل . اقترانه بجزاء تأديبي . يحمل النقل جزاء تأديبيا : اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظره .
٣٧٥	١٥ " "	٣ - نقل . ترتيبه على جزاء تأديبي . إلغاء الجزاء التأديبي واعتباره كأن لم يكن . ١ - اختصاص . قرار النيابة العامة في صدد مباشرة الدعوى العمومية أمام المحاكم العسكرية . قرار قضائي . عدم اختصاص محكمة القضاء الإداري بإلغائه . ٢ - تعويض عن قرار قضائي . عدم اختصاص محكمة القضاء الإداري بالحكم به .
٣٧٦	" " "	أزهر . عضوية جماعة كبار العلماء . حق الإدارة في تقدير ملاءمة التعيين فيها من بين من توافرت فيهم الشروط التي يتطلبها القانون . شرطه .
٣٧٧	٢٢ " "	١ - لجان قضائية . تعتبر قراراتها إدارية وليست أحكاما . يجوز لكل ذي مصلحة بالتالي أن يطعن فيها .

العدد الخامس	فهرست	السنة السادسة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٣٧٨	٢٢ فبراير ١٩٥٥	٢ - ترقية بالأقدمية . لا يجرى أعمالها دائماً على إطلاقه بل يحدد هذه الطبيعي في الوظائف ذات النوع الواحد والوظائف غير المتميزة بطبيعتها في الميزانية . ٣ - ترقية بالاختيار . أعمالها قبل استكمال المدة القانونية اللازمة للترقية في النسبة المخصصة لها : اعتبار الترقية من التاريخ الذي اكتملت فيه هذه المدة .
٧٤٠		١ - موظف . فصله بغير الطريق التأديبي . حق ثابت للحكومة لا شبهة فيه . أساسه . ٢ - تعويض . لا تجوز مصادرة الحقوق وحرمان أربابها في الوقت ذاته من تعويض عادل أو من القضاء به عند عدم التعويض . ثم فارق بين مبدأ الحق دستوريا وتنظيم استعماله قانونا . سلطة المشرع في تنظيم استعمال الحقوق . القيود التي ترد عليها . ٣ - قضاء الإلغاء . لم يكن أصلاً مقرراً في الدستور الملغى إنما استحدث في قانون إنشاء مجلس الدولة رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ . ليس ثمة مانع من تعطيل استعماله بنفس الأداة أي بقانون مماثل . ٤ - مرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ . للجنة المنصوص عليها فيه . رأيها محض استشاري لمجلس الوزراء . ٥ - مرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ . فصل الموظف بالمطابقة لأحكامه . لا يشترط فيه أن تكون الوقائع المنسوبة إليه ثابتة على وجه قطعي .
٧٤٢		تعليق وتوضيح عن القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن تعديل أساس فرض الضريبة على بعض أرباب المهن الحرة للأستاذ عبد الرحمن الرافعي تقييب المحامين .
٧٤٣		أثر الاضراب على عقد العمل للأستاذ الدكتور جمال الدين زكي مدرس القانون المدني بكلية الحقوق - جامعة القاهرة .
٧٥٤		الدفع بسقوط الخصومة : طبيعته ، وموعد إبدائه الأستاذ الدكتور حسن محمد أبو السعود المحامي .

قوانين وقارات ومقرارات

قانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ (١)

بشأن السيارات وقواعد المرور

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات
رئيس الجمهورية ؛
وعلى لائحة السيارات الصادرة بقرار وزير الداخلية في ١٦ يولييه سنة ١٩١٣ والقرارات
المعدلة لها ،
وعلى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٤ بتقرير النظام الخاص برسوم السيارات والقوانين
المعدلة له ،
وعلى المرسوم بقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٣٥ بشأن الإعفاء من الرسوم المقررة على السيارات ،
وعلى القانون رقم ٦٩٩ لسنة ١٩٥٤ بشأن النقل العام للركاب بالسيارات ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ،

أصدر القانون الآتي :

الباب الأول

السيارات وأنواعها

- مادة ١ — في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بلفظ «سيارة» كل مركبة ذات محرك آلي
معدة للسير في الطرق العامة عدا المعدة للسير على الخطوط الحديدية .
وتعتبر في حكم السيارة كل مركبة مقطورة بإحدى السيارات .
- مادة ٢ — أنواع السيارات :
- (أ) سيارة خاصة (ملاكي) وهي المعدة للاستعمال الشخصي .
(ب) سيارة أجرة (تاكسي) وهي المعدة لنقل الركاب بالأجر .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧١ مكرر القاء في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٥٥ .

(ج) سيارة تحت الطلب (وميز) وهي التي توضع تحت الطلب في حظائر السيارات لنقل الركاب بأجر لمدة محددة .

ويعتبر في حكم هذه السيارات سيارات نقل الموتي .

(د) سيارة نقل الركاب (أتوبيس) وأنواعها :

١ — سيارة نقل عام للركاب — وهي لنقل ثمانية ركاب على الأقل وتعمل بطريقة منتظمة في حدود معينة طبقا لخط سير معين وتكون معدة لنقل أى شخص مقابل أجرة محددة .

٢ — سيارة نقل خاص للركاب — وهي لنقل تلاميذ المدارس وموظفي وعمال الشركات والهيئات في حدود دائرة معينة .

٣ — سيارة سياحية — وهي للرحلات أو لنقل السائحين في جميع أنحاء الدولة .

(هـ) سيارة نقل — وهي المعدة لنقل البضائع والمهمات .

(و) الجرار — وهو كل سيارة تستعمل في جر المركبات المقطورة ولا يسمح تصميمها بوضع أية جمولة عليها .

(ز) موتوسيكل — وهو المكون عادة من عجلتين أو ثلاث ولا يكون تصميمه على شكل السيارة .

ولوزير الداخلية بقرار يصدره أن يلحق أى نوع جديد من السيارات بأحد الأنواع المذكورة في البنود السابقة .

الباب الثاني

رخص السيارات

مادة ٣ — لا يجوز بغير ترخيص تسيير أية سيارة — وذلك دون إخلال بأحكام الاتفاقات الدولية التي تكون مصر طرفا فيها .

مادة ٤ — يقدم طلب الترخيص من مالك السيارة أو نائبه إلى قلم المرور بالمحافظة أو المديرية التي يقيم في دائرتها .

ويقدم الطلب على النموذج الذي يصدر به قرار من وزير الداخلية مرافقا له المستندات المثبتة لشخصية الطالب وملكيته للسيارة .

وفيما يتعلق بسيارات النقل العام للركاب يجب قبل تقديم طلب الترخيص الحصول على إذن خاص بتسييرها طبقا لأحكام القانون رقم ٦٩٩ لسنة ١٩٥٤ ، أما السيارات السياسية فلا يرخص بها إلا بعد أخذ رأى وزارة الارشاد القومى .

مادة ٥ — تقدم السيارة المطلوب عنها الترخيص لفحصها فنيا في الزمان والمكان اللذين يعينهما قلم المرور بعد دفع الضريبة المقررة . ويتناول هذا الفحص تجربة أجهزة السيارة والنحوق من استيفائها لشروط المتانة والأمن التي يصدر بها قرار من وزير الداخلية .

مادة ٦ — إذا أثبت الفحص الفني صلاحية السيارة فعلى الطالب أن يقدم وثيقة تأمين من حوادث السيارة عن مدة الترخيص صادرة من إحدى هيئات التأمين التي تزاوِل عمليات التأمين بمصر .

ويجب أن يغطي التأمين المسؤولية المدنية عن الاصابات التي تقع للأشخاص وأن يكون التأمين بقيمة غير محدودة .

ويكون التأمين في السيارة الخاصة والموتوسيكل الخاص لصالح الغير دون الركاب ولباقى أنواع السيارات يكون لصالح الغير والركاب دون عمالها .

ويصدر وزير المالية والاقتصاد بالاتفاق مع وزير الداخلية القرارات المنظمة لعمليات التأمين والمبين بها الشروط والأوضاع الخاصة بتنفيذها وكذا اللازمة للإشراف والرقابة عليها من النواحي المالية والإدارة والاحصائية وتغطية الحوادث التي يتعذر فيها دفع التعويض .

مادة ٧ — تحرر الرخصة على النموذج الذي يصدر به قرار من وزير الداخلية ، وتصرف للطلاب بمجرد استيفاء الإجراءات المنصوص عليها في المواد السابقة ولا تسرى الرخصة إلا عن السيارة التي صرفت عنها .

مادة ٨ — تسرى الرخصة للمدة المدفوع عنها الضريبة بشرط ألا تتجاوز مدة سنة من تاريخ سريانها ويجوز تسيير السيارة المرخص بها في جميع أنحاء الدولة ما لم يكن الترخيص مقصورا على خط سير محدد .

ولرجال البوليس والمرور أن يطلبوا تقديم الرخصة في أى وقت .

مادة ٩ — إذا كانت السيارة غير صالحة فيعلن الطالب كتابة خلال أسبوع من الفحص برفض الطلب مع بيان الأسباب .

مادة ١٠ — عند تغيير محل إقامة مالك السيارة في دوائر المحافظة أو المديرية المقيدة بسجلاتها الرخصة فعليه أن يبلغ قلم المرور بالمحافظة أو المديرية الذي صرفت منه الرخصة بكتاب موصى عليه يعلم الوصول خلال أسبوع من تاريخ التغيير .

وإذا غير مالك السيارة محل إقامته بصفة دائمة إلى خارج دائرة المحافظة أو المديرية المقيدة بسجلاتها الرخصة فعليه أن يقدم طلبا بنقل قيد الرخصة خلال شهر من تاريخ تغيير محل إقامته . وكل تغيير في وجوه استعمال السيارة أو وصفها أو استبدال جزء جوهري من أجزائها مما يترتب عليه تغيير البيانات المدونة بالرخصة يجب إبلاغه بكتاب موصى عليه لقلم المرور الذي صرفت منه الرخصة فور حدوث التغيير وعلى المالك أن يقدم السيارة للفحص الفني خلال شهر من تاريخ إبلاغه بالتغيير .

وفي حالة مخالفة الفقرات السابقة تعتبر الرخصة ملغاة .

مادة ١١ — يجب تجديد الرخصة خلال الثلاثين يوما التالية لانتهاء مدتها وعلى مالك السيارة .

أن يقدم طلب التجديد على النموذج الذي يصدر به قرار من وزير الداخلية إلى قلم المرور بالمحافظة أو المديرية المقيمة بسجلاتها السيارة مرفقاً به وثيقة التأمين المنصوص عليها في المادة ٦ وبعد سداد الغرامات المحكوم بها لمخالفة أحكام القانون .

وتفحص السيارة فنياً على الوجه المبين بالمادة ٥ بعد أداء الضريبة المقررة فإذا أثبت الفحص صلاحية السيارة جددت الرخصة بالتأشير عليها أما إذا أثبت الفحص عدم صلاحية السيارة فيعلن الطالب بالرفض كتابة مع بيان الأسباب خلال أسبوع من تاريخ الفحص وفي هذه الحالة إذا لم يكن هناك خطورة من تسير السيارة يجوز إعطاؤه تصريحاً مؤقتاً بتسييرها لمدة لا تتجاوز شهراً وإلا استردت اللوحتان المعدنيتان المنصوص عليهما في المادة ١٤ إلى أن تزل أسباب الرفض .

وفي حالة عدم قيام المالك بإجراءات التجديد تلغى رخصة السيارة وتسحب اللوحتان المعدنيتان . على أنه في حالة قيام المالك بإجراءات التجديد عدا تقديم السيارة للفحص الفني تسحب رخصتها واللوحتان المعدنيتان ولا ترد إليه إلا بعد فحص السيارة وثبوت صلاحيتها .

مادة ٦٢ - يجوز التنازل عن الرخصة بعد تقديم طلب من المتنازل إليه بنقل قيد الرخصة مرفقاً به عقد نقل ملكية السيارة ورخصتها ووثيقة التأمين المنصوص عليها في المادة ٦ وبشرط أن يكون الغرامات المحكوم بها لمخالفة أحكام القانون عن السيارة المتنازل عنها قد سددت .

على أنه لا يجوز التنازل عن رخصة سيارات النقل العام للركاب والسيارات السياحية إلا بموافقة الجهات المنصوص عليها في المادة ٤ وقلم المرور .

وعلى المتنازل إليه أن يطلب نقل قيد الرخصة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ التنازل وإلا اعتبرت الرخصة مازدة .

ويظل المقيدة باسمه الرخصة مسئولاً عن تنفيذ أحكام القانون إلى أن تقيد الرخصة باسم المتنازل إليه .

مادة ١٣ - يجوز إعطاء رخص تجارية إلى الأشخاص الذين يزاولون تجارة السيارات أو صناعتها أو إصلاحها مقابل أداء الضريبة المقررة وبعد تقديم ما يثبت قيدهم في السجل التجاري بهذه الصفة ووثيقة تأمين من حوادث السيارات طبقاً لأحكام المادة ٦ .

ولا يجوز استعمال هذه الرخصة إلا في الأحوال الآتية :

(أ) انتقال السيارة من مكان الوصول أو المصنع إلى المحل التجاري .

(ب) تجربة السيارة أمام المشتري .

(ج) تجربة السيارة بعد إصلاحها .

(د) انتقال السيارة إلى قلم المرور للترخيص .

مادة ١٤ - تحمل كل سيارة أثناء سيرها لوحين معدنيين يصرّفهما قلم المرور وتوضع إحداهما في مقدمة السيارة والثانية في مؤخرتها في المكان الذي يحدده قلم المرور . ويجب أن تكون دائماً

ظاهرتين ظهوراً يمكن من قراءتهما من بعد مناسب — أما المركبة المقطورة فيكتفى بوضع لوحة واحدة في مؤخرتها .

وتختتم هذه اللوحات بخاتم الدولة ولا يجوز نزعها من مكانها أو ابدالها أو تغييرها ولرجال المرور في حالة ابدال هذه اللوحات أو تغيير شكلها الحق في ضبطها وسحبها .

مادة ١٥ — اللوحات المعدنية ملك للدولة وعلى مالك السيارة الذي سمحبت منه الرخصة أو لم تجدد بعد انتهاء مدتها أو استغنى عن تسيير سيارته رد تلك اللوحات إلى قلم المرور المنصرقة منه . ويجب على مالك السيارة أن يبلغ أقرب مركز بوليس وقلم المرور المختص فور تقده لوصفي السيارة المعدنيتين أو إحداها .

مادة ١٦ — يوضح في الرخصة التي تصرف لسيارة أجرة أو تحت الطلب أو نقل الركاب أو النقل البيانات الآتية :

- (أ) بالنسبة لرخصة السيارة الأجرة وتحت الطلب — عدد الركاب المرخص بنقلهم .
- (ب) بالنسبة لرخصة سيارة النقل العام للركاب — خط السير وعدد الركاب المرخص بنقلهم وعند الاقتضاء المواعيد .
- (ج) بالنسبة لسيارة النقل الخاص للركاب — عدد الركاب المرخص بنقلهم وحدود الدائرة المميّنة لها .

- (د) بالنسبة لرخصة السيارة السياحية عدد الركاب المرخص بنقلهم .
- (هـ) بالنسبة لرخصة سيارة النقل — أقصى وزن وارتفاع وعرض حوائطها وعدد الركاب وهما راكبان والاشتراطات الصحية والإدارية التي يرى المحافظ أو المدير وجوب توافرها في السيارة .

مادة ١٧ — مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٦٩٩ لسنة ١٩٥٤ بشأن النقل العام للركاب للمحافظ أو المدير الحق في تعديل خط السير أو المواعيد وتقرير ما يراه لازماً لصالح المرور أو الأمن العام أو الصحة العامة وذلك بصفة مؤقتة حتى يصدر قرار من الوزير المختص .

مادة ١٨ — يعلن بوضوح داخل كل سيارة أجرة أو نقل عام للركاب :

- (أ) عدد الركاب المرخص بنقلهم .
- (ب) تعريف النقل بحسب نوع السيارة .
- (ج) كل بيان يصدر به قرار من المحافظ أو المدير .

مادة ١٩ — تجدد تعريف أجور السيارات الأجرة بقرار من المحافظ أو المدير بعد أخذ رأي المجالس البلدية في البلاد التي توجد بها .

ولا يجوز تسيير سيارة أجرة في دائرة المحافظة أو المديرية التي صدر فيها قرار باستعمال العدادات (ناكسيتر) ما لم تكن مجهزة بعداد ووفقي عليه .

ولأقلام المرور أن تفحص عداد أية سيارة في أى وقت — فإن وجدت به خللاً فلها أن تمنع استعمال السيارة بدائرة المحافظة أو المديرية إلى أن يتم إصلاحه أو تجديده طبقاً لما تقرره .

مادة ٢٠ — لضباط البوليس ورجال المرور إيقاف أية سيارة لا تتوافر فيها شروط المتانة والأمن أو الشروط المنصوص عليها في الرخصة وتوصيلها إلى أقرب مركز للبوليس .

ويجب فحص السيارة فنياً ويجوز سحب الرخصة واللوحات المعدنية لحين توافر تلك الشروط . وعلى مهندسى النقل المشترك لإخطار أقلام المرور عن سيارات النقل العام للركاب التى لا تتوافر فيها شروط المتانة والأمن .

مادة ٢١ — لا يجوز للسيارات الأجرة أو تحت الطلب أو نقل الركاب أن تقطع أية مركبة أخرى بدون محرك إلا بترخيص خاص من قلم المرور .

مادة ٢٢ — لا يجوز الترخيص بتسيير سيارة أجرة أو تحت الطلب إذا مضى على صنعها تسع سنوات ولا يجوز تجديد رخصة إحداها إذا مضى على صنعها عشر سنوات .

الباب الثالث

رخص القيادة ورخص محصل سيارات النقل

ورخص محالى سيارات النقل

مادة ٢٣ — لا يجوز لأحد أن يقود سيارة دون الحصول على رخصة من قلم المرور بالمحافظة أو المديرية التى يقيم فى دائرتها — وذلك دون الإخلال بأحكام الاتفاقات الدولية التى تكون مصر طرفاً فيها — ولا يجوز لأحد أن يحصل على أكثر من رخصة واحدة .

مادة ٢٤ — أنواع رخص قيادة السيارات :

- (أ) رخصة قيادة خاصة وتصرف لمن يقود سيارة خاصة أو موتوسيكل بدون أجر .
- (ب) رخصة قيادة لسائق سيارة خاصة — وتصرف لسائقى السيارات أو الموتوسيكلات .
- (ج) رخصة قيادة سيارة أجرة وتصرف لسائقى السيارات الأجرة وتحت الطلب بعد مضى سنة على الأقل من صرف الرخصة المنصوص عليها بالبندين (أ) أو (ب) . ولحامل هذه الرخصة حق قيادة السيارات المنصوص عليها فى البندين المذكورين .
- (د) رخصة لقيادة جميع أنواع السيارات — وتصرف بعد مضى عامين على الترخيص لقيادة السيارات الأجرة ولحاملها حق قيادة جميع أنواع السيارات .
- (هـ) رخصة قيادة مؤقتة للتعليم — وتصرف طبقاً للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من وزير الداخلية .

(و) رخصة قيادة للتجربة — وتصرف لمهندسى السيارات المنوط بهم اختبار صلاحيتها طبقاً للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من وزير الداخلية .

(ز) رخصة قيادة عسكرية - وتصرف لصف ضباط وعساكر القوات المسلحة من رئاساتهم وذلك لقيادة السيارات العسكرية فقط طبقا للشروط والأوضاع التي يقررها وزير الداخلية والحربية .

مادة ٢٥ - يشترط في طالب الحصول على رخصة قيادة خاصة :

(أ) ألا يقل سنه عن ١٨ سنة ميلادية :

(ب) أن يتيب لياقته طبيا بشهادة صادرة من طبيب عليها صورة الطالب مثبت فيها سلامة بنيه ونظره وخلوه من العاهات التي تعجزه عن القيادة ويوقع على الصورة والشهادة الطبيب الذي أعطاها ، ولقلم المرور حق التثبت من صحة البيانات المدونة في هذه الشهادة بإحالة الطالب إلى الجهة الطبية التي يحددها وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير الصحة العمومية .

مادة ٢٦ - يقدم طلب الحصول على رخصة القيادة الخاصة على النموذج الذي يصدر بتحديد قرار من وزير الداخلية مصحوبا بالأوراق الآتية :

(أ) ثلاث صور للطالب .

(ب) بطاقة شخصية أو شهادة إدارية بمحل إقامة الطالب .

(ج) الشهادة الطبية المنصوص عليها في المادة السابقة .

مادة ٢٧ - لا تصرف الرخصة إلى الطالب المشار إليه في المادتين السابقتين إلا إذا اجتاز بنجاح اختبارا فنيا في قيادة السيارات وقواعد المرور وإشارات .

مادة ٢٨ - يشترط في طالب رخصة قيادة لسائق سيارة خاصة أو رخصة قيادة سيارة أجرة أو رخصة قيادة جميع أنواع السيارات .

(أ) ألا تقل سنه عن ٢١ سنة ميلادية .

(ب) أن يكون ملما بالقراءة والكتابة .

(ج) ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة من جرائم المخدرات أو جريمة بحلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد مضى ثلاث سنوات على تنفيذ العقوبة أو سقوطها بمضى المدة .

(د) أن تثبت لياقته الطبية بقرار من الجهة الطبية التي يعينها وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير الصحة العمومية .

مادة ٢٩ - يقدم طلب الحصول على إحدى الرخص المنصوص عليها في المادة السابقة على النموذج الذي يصدر بتحديد قرار من وزير الداخلية مصحوبا بالأوراق الآتية :

(أ) ثلاث صور للطالب .

(ب) شهادة تحقيق شخصية وصحيفة السوابق .

(ج) بطاقة شخصية أو شهادة إدارية بمحل إقامته أو شهادة بذلك من النقابة المقيد بها .
مادة ٣٠ - لا تصرف الرخصة إلى الطالب المشار إليه في المادتين السابقتين إلا إذا اجتاز بنجاح اختبارا فنيا في قيادة نوع السيارة التي يرغب الترخيص له بقيادتها وكذلك في قواعد المرور وإشاراته .

ويجوز رفض صرف الرخصة لمن صدر عليه حكم في جريمة قتل أو إصابة خطأ بسبب قيادته سيارة أو سكر أثناء قيادتها لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ تنفيذ العقوبة أو سقوطها بمضى المدة .

مادة ٣١ - عند تغيير محل إقامة المرخص له في دائرة المحافظة أو المديرية المقيد بسجلاتها الرخصة فعليه أن يبلغ قلم المرور بالمحافظة أو المديرية الذي صرفت منه الرخصة بكتاب موصى عليه خلال أسبوع من تاريخ التغيير .

وإذا غير المرخص له محل إقامته بصفة دائمة خارج دائرة المحافظة أو المديرية المقيد بسجلاتها الرخصة فعليه أن يقدم طلبا بنقل قيد الرخصة خلال شهر من تاريخ تغيير محل إقامته .

ولا يجوز للمرخص له طبقا للبندين ج ، د من المادة ٢٤ القيادة في الجهة التي انتقل إليها قبل نقل قيد رخصته .

مادة ٣٢ - تسري الرخصة المنصوص عليها في البند (أ) من المادة ٢٤ لمدة ثلاث سنوات - ويجوز تجديدهما على أن يقوم المرخص له بسداد الغرامات المحكوم بها لمخالفة أحكام القانون .
أما الرخص المنصوص عليها في البنود ب ، ج ، د من المادة ٢٤ فلا تسري إلا لمدة سنة ويجوز تجديدهما على أن يقوم المرخص له بسداد الغرامات المحكوم بها لمخالفة أحكام القانون وتقديم شهادة تحقيق شخصية وصحيفة سوابق وبطاقة تحقيق شخصية أو شهادة إدارية بمحل إقامته أو شهادة بذلك من النقابة المقيد بها .

وفي غير حالة الظروف القاهرة تلغى الرخصة إذا لم يستوف المرخص له اجراءات تجديدهما خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انتهاء مدتها .

مادة ٣٣ - يجب على المرخص له حمل الرخصة أثناء القيادة وتقديمها لرجال البوليس والمرور كلما طلبوا ذلك .

مادة ٣٤ - يعاد الكشف الطبي على المرخص لهم طبقا للبنود ب ، ج ، د من المادة ٣٤ كل خمس سنوات .

كل يجوز لأقلام المرور إحالة المرخص لهم طبقا للمادة ٣٤ على الكشف الطبي متى تراءى لها ضرورة ذلك أثناء مدة الترخيص .

مادة ٣٥ - يجب أن يكون لكل سيارة نقل عام للركاب محصل مرخص له من قلم المرور بالمحافظة أو المديرية التي يقيم في دائرتها .

مادة ٣٦ - يجب أن تتوافر في المحصل الشروط الآتية :

(أ) ألا تقل سنه عن ١٨ سنة ميلادية .

(ب) أن يكون ملما بالقراءة والكتابة باللغة العربية والأرقام الأفرنجية .

(ج) أن يكون خاليا من الأمراض المعدية والخبيثة والخطرة وبجالة صحية تمكنه من مواصلة هذه المهنة .

(د) ألا يكون قد سبق الحكم عليه في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في البندج من المادة ٢٨ .

مادة ٣٧ - يقدم طلب الترخيص على النموذج الذي يصدر بتحديد قرار من وزير الداخلية مصحوبا بالأوراق الآتية :

(أ) ثلاث صور للطالب .

(ب) بطاقة شخصية أو شهادة إدارية بعنوانه أو شهادة بذلك من النقابة المقيدة بها .

(ج) شهادة تحقيق شخصية وصحيفة سوابق .

مادة ٣٨ - تسرى الرخصة لمدة سنة وتجدد سنويا بعد سداد الغرامات المحكوم بها على المحصل لمخالفته أحكام القانون على أن يرفق بطلب التجديد شهادة تحقيق شخصية وصحيفة سوابق .

وفي غير حالة الظروف القاهرة تلغى الرخصة إذا لم يستوف المحصل إجراءات تجديدها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انتهاء مدتها .

ويجب على المرخص له حمل الرخصة أثناء العمل وتقديمها لرجال البوليس والمرور كلما طلبوا ذلك .

مادة ٣٩ - إذا غير المحصل محل إقامته وجب عليه إبلاغ الجهة المنصرفة منها الرخصة بعنوانه الجديد خلال أسبوع من تاريخ التغيير بخطاب موصى عليه وأن يقدم طلبا إلى قلم المرور بالمحافظة أو المديرية التي انتقل إليها لنقل قيد الرخصة مرفقا به إيصال الخطاب سالف الذكر .

مادة ٤٠ - إذا اتهم قائد أية سيارة بارتكاب جريمة قتل أو إصابة خطأ بالسيارة فيجوز للنياية العامة أن تأمر بإيقاف سريان رخصة القيادة المنصرفة إليه لمدة لا تتجاوز شهرا ولها إذا رأت مد الإيقاف أن تعرض الأمر على القاضي الجزئي ليأمر بإلغائه أو امتداده لليلة التي يحددها .

كما يجوز لضابط المرور عند ضبطه قائد أية سيارة أو محصل مرتبكا لجريمة منصوص عليها في هذا القانون أو لفعل مخالف لآداب وأصول المهنة أثناء قيادته للسيارة أو وجوده فيها سحب الرخصة وعرض الأمر فورا على مفتش المرور الذي له وقفه عن العمل لمدة لا تزيد عن شهر .

مادة ٤١ - يجب أن يكون حامل سيارة النقل مرخصا له من قلم المرور بالمحافظة أو المديرية

التي يقيم في دائرتها وتصرف له الرخصة طبقاً للإجراءات والشروط التي يصدر بها قرار من وزير الداخلية .

ويجب على المرخص له حمل الرخصة أثناء العمل وتقديمها لرجال البوليس والمرور كلما طلبوا ذلك .

الباب الرابع

الرسوم والضرائب

مادة ٤٢ — تؤدى رسوم وخص رخص قيادة السيارات وخصص محصل سيارات النقل العام للركاب وحمالي سيارات النقل وضرائب الرخص التجارية والسيارات مقدماً .

مادة ٤٣ — تكون رسوم رخص القيادة الخاصة كالآتي :

٦٠٠ مليم عن الرخصة عن الثلاث سنوات الأولى .

٤٥٠ د عن التجديد كل ثلاث سنوات .

٣٠٠ د عن بدل الفاقد أو التالف .

١٠٠ د عن نقل القيد .

مادة ٤٤ — تكون رسوم رخص القيادة الأخرى كالآتي :

٣٠٠ مليم عن الرخصة عن السنة الأولى .

١٥٠ د عن التجديد سنوياً .

٣٠٠ د عن بدل الفاقد أو التالف .

١٠٠ د عن نقل القيد .

مادة ٤٥ — تكون رسوم وخص محصل سيارات النقل العام للركاب وحمالي سيارات النقل كالآتي :

١٥٠ مليم عن الرخصة عن السنة الأولى .

١٠٠ د عن التجديد سنوياً .

١٥٠ د عن بدل الفاقد أو التالف .

١٠٠ د عن نقل القيد .

مادة ٤٦ — تكون ضريبة الرخص التجارية ٢٠ جنیهات سنوياً .

مادة ٤٧ — تحصل ضريبة قدرها خمسة جنیهات سنوياً عن كل لتر من سعة اسطوانات الماكينة — والناجمة عن حركة المكابس بها تبعاً لمواصفات الماكينة بمقدار أدناه عشرة جنیهات وأقصاه ٢٠ جنیهات عن السيارات الآتية :

السيارات الخاصة .

سيارات النقل الخاص للركاب المخصصة لنقل تلاميذ المدارس .

السيارات السياحية .

وتقرب قيمة الضريبة إلى القروش .

مادة ٤٨ — تحصل ضريبة قدرها ١٢ جنيها سنويا عن السيارات الآتية .

السيارات المعدة لخدمة الجمعيات الخيرية المسجلة وفقا للقانون والمملوكة لها .

سيارات الاسعاف والمستشفيات .

سيارات الاطفاء الخاصة بالمصانع والمنشآت .

المركبات المقطورة (الكارافان) الملحقة بالسيارات الخاصة .

مادة ٤٩ — تكون ضريبة السيارات الأجرة وتحت الطلب كالاتي :

جنهينان سنويا عن كل راكب على ألا تقل الضريبة عن عشرة جنيهات سنويا .

وفي حالة تغيير استعمال السيارة من أجرة إلى خاصة تسوى الضريبة المدفوعة عن المدة الباقية

إن كانت مساوية أو تزيد عما يستحق بعد تغيير الاستعمال فإن كانت الضريبة المدفوعة تقل عن

الضريبة المستحقة يسوى فرق الضريبة عن المدة الباقية .

مادة ٥٠ — تكون ضريبة الموتوسيكل كالاتي :

مليم	جنيه	سنويا عن الموتوسيكل المنفرد الخاص .
٥٠٠	١	
٠٠٠	٣	سنويا عن الموتوسيكل ذى العربة الجانبية الخاص .
٠٠٠	٣	سنويا عن الموتوسيكل المنفرد الأجرة .
٠٠٠	٦	سنويا عن الموتوسيكل ذى العربة الجانبية الأجرة .
٠٠٠	١٠	سنويا عن الموتوسيكل ذى الصندوق المعد لنقل البضائع والمهمات .

مادة ٥١ — تكون ضريبة سيارات النقل الخاص للركاب عدا المخصصة لنقل التلاميذ سنويا كالاتي :

مليم	جنيه	عن كل راكب من الركاب الأربعة الأول .
٢٥٠	٥	
٢٥٠	٢	عن كل راكب زاد على ذلك .

مادة ٥٢ — تكون ضريبة سيارات النقل العام للركاب سنويا كالاتي :

مليم	جنيه	عن كل راكب من الركاب الأربعة الأول .
٢٥٠	٥	
٢٥٠	٢	عن كل راكب زاد على ذلك .

وتزاد هذه الضريبة بنسبة ٢٥٪ إذا كانت السيارة مخصصة لركاب الدرجة الأولى .

مادة ٥٣ — تكون ضريبة سيارات النقل والجرار سنويا كالاتي :

٢٥ مليم عن الكيلوجرام من الوزن الإجمالي للسيارات على ألا تقل الضريبة عن عشرين جنيهات سنويا .

١٥ مليا عن الكيلوجرام من وزن السيارة التي تحمل روافع (ونش) وتعمل داخل الدوائر الجمرية فقط على ألا تقل الضريبة عن ١٥ جنيها سنويا .

مادة ٥٤ — تكون ضريبة السيارات التي تعمل في الصحراء فقط لنقل الأشخاص والبضائع سنويا كآلاتي :

٢٠ مليا عن الكيلوجرام للوزن الصافي للسيارة على ألا تقل الضريبة عن ٢٠ جنيها سنويا .
مادة ٥٥ — تكون ضريبة المركبات المقطورة سنويا كآلاتي :

٢٥ مليا عن الكيلوجرام من الوزن الإجمالي للركبة على ألا تقل الضريبة السنوية عن ٢٠ جنيها بشرط أن تكون السيارة القاطرة من سيارات النقل أو الجرار .

مادة ٥٦ — يعفى الجرار الزراعي من الضريبة ويسمح له بالسير على الطرق العامة بشرط نزع القباقيب الحديدية منه على ألا يكون قاطرا شيئا غير الآلات الزراعية .

وتستحق عليه ضريبة سنوية قدرها خمسة عشر جنيها للترخيص له بملحقته لنقل حاصلات المالك أو الجمعيات الزراعية التعاونية ومستلزمات الزراعة وبشرط نزع القباقيب الحديدية منه على أن يحدد في الترخيص خط سيره .

فإن ضبط مخالفا لحكم إحدى الفقرتين السابقتين فرضت الضريبة المقررة على سيارات النقل ابتداء من تاريخ شراء الجرار حتى تاريخ الضبط بشرط ألا تقل الضريبة عن قسط لمدة ثلاثة شهور ولا تزيد على سنة واحدة وذلك عدا الضريبة الإضافية المنصوص عليها في المادة ٦٦ .

مادة ٥٧ — يحصل رسم قدره ٤٠٠ مليم عن بدل فاقد أو تالف رخصة أية سيارة .

مادة ٥٨ — تزداد ضرائب السيارات المنصوص عليها في المواد من ٤٧ إلى ٥٤ إلى مثيلها إذا كانت السيارات تسير بغير البنزين الصافي .
وتزداد إلى أربعة أمثالها إذا كانت السيارة تستخدم الكيروسين خالصا أو مخلوطا .

مادة ٥٩ — يتولى قلم المرور وزن السيارة مصحوبة بكافة ملحقاتها وهي مهياة للسيرو والاستغلال في جميع الحالات التي تحدد ضريبة السيارة فيها على أساس وزنها .

مادة ٦٠ — الرسوم والضرائب المنصوص عليها في هذا القانون فيما عدا مانص عليه في المادة ٦٧ تؤدي كاملة سنويا ولا يجوز رد أي مبلغ منها .

ويكون أداء الضرائب المقررة على السيارات المنصوص عليها في المواد من ٥١ إلى ٥٥ سنويا أو كل ستة أشهر أو كل ثلاثة أشهر .

وفي الحالة المنصوص عليها في الفقرة السابقة يكون دفع الضريبة في اليوم الأول من شهريناير وأبريل ويوليه وأكتوبر من كل سنة وألا تقل الضريبة المدفوعة عن ثلاثة أشهر ويدفع عن كل مدة سابقة على أحد المواعيد المنصوص عليها في الفقرة السابقة مبلغ نسبي إلى القسط المدفوع على أن تحسب أجزاء الشهر باعتبارها شهرا كاملا .

مادة ٦١ - يتولى قلم المرور بالمحافظة أو المديرية تعيين النوع الذى تعتبر منه السيارة من بين الأنواع المنصوص عليها فى هذا القانون بعد معاينتها وله أن يستعين لهذا الغرض باقرار المالك والأوراق المقدمة منه .

مادة ٦٢ - تؤدى الضرائب المفروضة على السيارات عند تقديم طلب الترخيص بتسييرها أو تجديد الترخيص وإذا رفض الطلب ترد الضريبة المدفوعة بعد أن يخصم منها جنيته واحد مقابل الفحص بشرط ألا تكون السيارة قد سيرت .

مادة ٦٣ - يجوز لكل مالك سيارة يرى أن الضريبة التى أداها تزيد عما هو مستحق قانوناً أو أنه فرضت عليه خطأ أن يقدم شكوى إلى قلم المرور بالمحافظة أو المديرية مشفوعة بما يؤيدها من الأوراق وبايصال أداء الضريبة بكتاب الموصى عليه مصحوب بعلم وصول خلال شهر من تاريخ الدفع وإلا سقط حقه فى الاسترداد .

مادة ٦٤ - يسلم مالك السيارة بعد أداء الضريبة علامة مميزة تعتمد لهذا الغرض عن المدة المسددة عنها الضريبة .

ويجب أن توضع هذه العلامة على السيارة فى المكان الذى يمينه قلم المرور وإذا فقدت العلامة أو تلفت فيمكن الحصول على علامة جديدة مقابل دفع رسم قدره ٢٥٠ مليماً .

مادة ٦٥ - إذا لم تؤد ضريبة السيارة خلال الثلاثين يوماً من تاريخ استحقاقها تفرض ضريبة إضافية مساوية لثلث الضريبة السنوية المستحقة مهما تعدد ذلك خلال السنة الواحدة .

مادة ٦٦ - لا يجوز اجراء أى تغيير فى السيارة مما يترتب عليه تغيير البيانات المدونة بالرخصة يكون من شأنه زيادة الضريبة المقررة على السيارة إلا بعد الإبلاغ عنه إلى قلم المرور بالمحافظة أو المديرية المقيدة بسجلاتها الرخصة وتسكلة الضريبة عن المدة ما بين تاريخ التغيير ونهاية المدة التى تكون قد دفعت عنها الضريبة .

وإذا ضبطت سيارة تستعمل بالمخالفة لأحكام الفقرة السابقة تلغى رخصتها وتسحب لوحاتها المعدنيتان مع الزام مالكيها بأداء فرق الضريبة عن مدة الترخيص السابقة على الضبط بشرط ألا تقل عن ثلاثة شهور ولا تزيد على ستة والضريبة الإضافية المنصوص عليها فى المادة ٦٥ .

وإذا ضبطت سيارة تستعمل فى غير غرضها المبين برخصتها بعد إخطار مالكيها مرة واحدة تلغى رخصتها وتسحب لوحاتها المعدنيتان ويلزم مالكيها بأداء الضريبة المقررة على السيارة بحسب نوع الاستعمال عند ضبطها لمدة لا تقل عن ثلاثة شهور ولا تزيد على ستة والضريبة الإضافية المنصوص عليها فى المادة ٦٥ .

مادة ٦٧ - فيما عدا أنواع السيارات المنصوص عليها فى المواد ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥٦ يجوز لكل مالك سيارة استغنى عن تسييرها أن يطلب استرداد جزء من الضريبة التى دفعها

مناسب للمدة الباقية عن المدة المدفوعة عنها الضريبة بشرط ألا تقل عن ثلاثة شهور ولا تحسب أجزاء الشهر وأن تكون الضريبة المسددة عن سنة كاملة أو عن ستة شهور وأن ترد اللوحات المعدنية والرخصة وعلامة سداد الضريبة إلى قلم المرور المختص قبل ابتداء المدة المطلوب استرداد الضريبة عنها .

مادة ٦٨ — في حالة تسيير أية سيارة غير مرخص بها في طريق عام تضبط إداريا وتفرض عليها ضريبة سنوية كاملة من تاريخ شرائها أو من تاريخ إدخالها إلى مصر أو من التاريخ السابق أداء الضريبة عنه حتى تاريخ ضبطها .

وإذا لم يتمكن مالك السيارة من إثبات تاريخ شرائها أو تاريخ إدخالها فيفرض عليها ضريبة عن السنوات الثلاث السابقة على تاريخ الضبط .

وفرض فضلا عن ذلك الضريبة الإضافية المنصوص عليها في المادة ٦٥ عن كل سنة .

مادة ٦٩ — يلزم بأداء الضرائب المنصوص عليها في القانون مالك السيارة المستحق عليها هذه الضرائب والمقيدة باسمه في سجلات أفلام المرور . كما يلزم بأدائها معه على وجه التضامن من تكون قد انتقلت اليهم ملكية السيارة دون أن يتم نقل القيد طبقا للمادة ١٢ .

وفي حالة عدم أداء الضرائب المنصوص عليها في هذا القانون يوقع الحجز الإداري على السيارة المستحق عليها هذه الضرائب ويجرى بيعها بالمزاد العلني بعد أسبوعين من توقيع الحجز والنشر وإن لم تف بالمطلوب فيحجز على سائر أموال المزمين بالضرائب .

مادة ٧٠ — يدفع سنويا مقابل استعمال اللوحات المعدنية المبالغ الآتية :
٤٠٠ مليم عن لوحتي أية سيارة .

٢٠٠ د عن لوحة المركبة المقطورة وعن لوحتي الموتوسيكل .

وذلك عدا تأمين يعادل قيمة اللوحات يصدر بتجديده قرار من وزير الداخلية ولا يرد هذا التأمين إلا بعد سداد الغرامات المحكوم بها على المالك لمخالفة أحكام القانون وكانت اللوحات سليمة .

مادة ٧١ — تعفى من أداء الضرائب والرسوم المنصوص عليها في هذا القانون :

(أ) السيارات المملوكة للجالس البلدية والقروية والتي تستعمل في أغراض النظافة واطفاء الحريق .

(ب) سيارات جمعيات الاسعاف المسجلة وفقا لأحكام القانون الممثلة لأغراض الاسعاف .

(ج) سيارات أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي الأجانب بشرط المعاملة بالمثل .

(د) سيارات أعضاء الهيئات الدولية الأجانب .

(هـ) سيارات العابرين والسائحين الذين لا يتجاوز إقامتهم في مصر مدة تسعين يوما والمرخص بتسييرها في الدول التي يقيمون بها .

(و) يعفى أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي الأجانب من رسوم وخص القيادة الخاصة بشرط المعاملة بالمثل .

الباب الخامس

قواعد المرور

مادة ٧٢ — على قائد السيارة أن يلزم الجانب الأيمن من الطريق أثناء سيره وأن يعطى الإشارة المبينة لجهة انحراف السيارة قبل تغيير اتجاهها بمسافة كافية .

ويجب أن يكون انحرافه بالسيارة تدريجياً إلى المكان الذي سيتجه إليه .

مادة ٧٣ — يصدر وزير الداخلية بالاتفاق مع وزارة الحربية والشئون البلدية والمواصلات، كل فيما يخصه قراراً بتحديد الحدود الدنيا والقصى للسرعة في كل منطقة .

وللمحافظ أو المدير أن يصدر قراراً لمدة مؤقتة بتخفيض السرعة في المناطق التي يحددها .

مادة ٧٤ — لا يجوز لقائد السيارة الأوتوموبيل الوقوف بسيارته في غير المواقف المعدة لذلك واثق يصدر بتحديد ما قرار من المحافظ أو المدير ويجب عليه إيقاف سيارته في جميع المواقف المقررة ما دام في السيارة أما كن شاغرة ويجب أن يكون وقوفه بجوار الأفرز .

ويجب عليه أن لا يبدأ في السير إلا بناء على إشارة من المحصل بعد تأكده من نزول وركوب الركاب .

ولا يجوز لقائد السيارة الأوتوموبيل تغيير خط سير السيارة المحرر بالرخصة أو اختزاله إلا بترخيص من قلم المرور وفي حالة تكرار هذه المخالفة تلغى رخصة السيارة وتسحب اللوحتان المعدنيتان .

مادة ٧٥ — على قائدى سيارات الأجرة وتحت الطلب والنقل والأوتوموبيل الوقوف أمام أكشاك المرور بالطرق العامة للتفتيش على رخصهم ورخص سياراتهم وعدد الركاب .

وعلى قائدى السيارات عموماً الوقوف أيضاً كلما طلب منهم رجال المرور ذلك .

مادة ٧٦ — لا يجوز نقل الموتى إلا في السيارات المعدة لذلك ويجوز استعمال غيرها من السيارات بناء على موافقة قلم المرور ومفتش الصحة .

مادة ٧٧ — لا يجوز لركاب الأوتوموبيل الوقوف بداخل السيارة في غير الأحوال المأذون فيها بذلك أو الوقوف على السلم أو الركوب إذا تكامل عدد الركاب المقرر للسيارة كما لا يجوز لهم الصعود أو النزول منها أثناء سيرها أو حمل أشياء ينجم عن ملامستها أو رانحتها أو ضخامة حجمها ضرر أو مضايقة للركاب ويجب عليهم النزول من السيارة أو الصعود إليها من الجانب الأيمن .

ولا يجوز لعمال مرفق النقل الركوب في الدرجة الأولى كما لا يجوز للباعة الجائلين الدخول في هذه السيارات لعرض سلعهم على الركاب أثناء سير السيارة أو وقوفها .

مادة ٧٨ — لقلم المرور أن يضع أو يقرر الإشارات والعلامات والقواعد التي يراها كفيلة بتنظيم حركة المرور وسلامة الركاب والمشاة .

ويحدد المحافظ أو المدير بقرار منه أماكن وقوف سيارات الأجرة .

مادة ٧٩ — تسرى أحكام هذا الباب والقرارات التي تصدر من وزير الداخلية تنفيذا للبادء ٨١ على جميع وسائل النقل فيما لا يتعارض مع أحكام اللوائح والقرارات الخاصة بها .

مادة ٨٠ — لا يجوز إجراء سباق بدون ترخيص من المحافظ أو المدير ويتحمل المرخص له بإجراء السباق ما ينشأ عنه من ضرر له وللغير .

مادة ٨١ — على وزير الداخلية إصدار القرارات اللازمة لبيان أحكام قواعد المرور وإشاراته وآدابه التي يجب على قائد السيارة ومحصلها والمشاة التزامها وذلك مع مراعاة ما جاء في المواد من ٧٢ إلى ٨٠ وكذلك العقوبات المقررة في الباب السابع من هذا القانون ويجب أن تتضمن هذه القرارات على الخصوص الأحكام التفصيلية المبينة لأولوية المرور في الميادين وملتقى الطرق وكيفية تقدم سيارة سيارة أخرى تسير أمامها وكذلك الأحكام الخاصة بإضاءة السيارات وحدود استعمال النور العاكس وجهاز التنبيه .

الباب السادس

مسئولية مالك السيارة

مادة ٨٢ — لا يجوز لمالك السيارة أن يعهد بقيادتها إلى شخص غير حائز على رخصة قيادة .

مادة ٨٣ — للبوليس أن يطلب من مالك السيارة اسم وعنوان الشخص الذي كان مكلفاً أو مرخصاً له بقيادة السيارة في وقت معين أو اسم وعنوان المحصل أو اسم وعنوان حامل السيارة — فإن امتنع عن إعطاء هذه البيانات أو تعمد إعطاء بيانات كاذبة عوقب بنفس العقوبات التي يربتها القانون على المخالف وتسقط مسئولية المالك إذا كانت الجريمة المنسوبة إلى المخالف قد سقطت بالتقادم .

الباب السابع

العقوبات

مادة ٨٤ — يعاقب بغرامة لا تقل عن جنيه ولا تزيد على عشرة جنيهات وبالحبس مدة لا تزيد على شهر أو باحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب فعلاً من الأفعال الآتية :

(أ) قيادة سيارة غير مرخص بها أو قيادتها بعد سحب رخصتها أو لوحاتها المعدنية وتضاعف العقوبة في حالة العود خلال الثلاثة أشهر التالية لارتكاب الجريمة الأولى .

(ب) قيادة السيارة بسرعة تجاوز السرعة المقررة .

وتضاعف العقوبة في حالة العود خلال الثلاثة أشهر التالية لارتكاب الجريمة الأولى .

(ج) السماح بوجود ركاب عن رفارف السيارة أو على أى جزء خارجي منها .

(د) مخالفة مالك سيارة النقل وقائدها لشروط المتانة والأمن من حيث وزن الحمولة أو ارتفاعها أو عرضها .

(هـ) استعمال الأنوار العاكسة والمصابيح الكشافية بالمخالفة لأحكام قرار وزير الداخلية في هذا الشأن.

(و) قيادة السيارة بدون رخصة قيادة .

وتضاعف العقوبة إذا ثبت أن المخالف لا تتوفر فيه الشروط المقررة للحصول على رخصة قيادة السيارة التي يضبط قائدا لها .

(ز) استعمال أو السماح باستعمال لوحات معدنية لغير السيارة المنصرفة لها .

مادة ٨٥ — إذا استعملت سيارة في غير غرضها المبين برخصتها فيعاقب قائدها بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٨٤ وتسحب رخصته لمدة لا تقل عن شهر — وتلغى رخصته في حالة العود خلال السنة التالية لارتكاب الجريمة الأولى .

مادة ٨٦ — إذا ارتكب قائد أية سيارة أية مخالفة لأحكام القانون و ثبت أنه كان في حالةسكر بين يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيها أو بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة أشهر أو بإحدى هاتين العقوبتين وسحب رخصته لمدة لا تقل على ستة أشهر .

وتضاعف العقوبة في حالة العود خلال الثلاثة أشهر التالية لارتكاب الجريمة الأولى .

مادة ٨٧ — يعاقب بالحبس مع الشغل كل من أثبت عمدا على خلاف الحقيقة أحد بيانات النماذج والطلبات المنصوص عليها في المواد ٤ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ٢٦ و ٢٩ و ٣١ و ٣٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤١ .

مادة ٨٨ — فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في المواد ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ يعاقب على كل مخالفة لأحكام القانون أو القرارات المنفذة له بغرامة لا تقل عن ١٥ قرشا ولا تزيد على مائة قرش وبالحبس مدة لا تزيد على أسبوع أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٨٩ — مع عدم الإخلال بالعقوبات الأخرى المنصوص عليها في القانون يحكم بمصادرة اللوحات المعدنية وأجهزة التنبيه والمصابيح في الأحوال الآتية :

(أ) إبدال اللوحات المعدنية المنصوص عليها في المادة ١٤ أو تغيير شكلها .

(ب) تركيب جهاز تنبيه بالسيارة أو استعماله أو تركيب مصابيح بها أو استعمال أنوارها بالمخالفة لأحكام القانون أو القرار الوزاري .

مادة ٩٠ — تعتبر المحاضر المحررة في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون أو القرارات المنفذة له حجة بالنسبة للوقائع المثبتة فيها إلى أن يثبت ما ينفيها .

مادة ٩١ — إذا حكم على قائد سيارة مرخص له لمخالفته أحكام القانون أو القرارات المنفذة له فلقاضي وقف سريان رخصة القيادة المنصرفة إليه المدة التي يقررها في الحكم أو إلغائها وحرمانه من الحصول على رخصة جديدة لمدة لا تجاوز خمس سنوات من تاريخ الحكم .

مادة ٩٢ — يجوز الصلح بدفع مبلغ خمسة وعشرين قرشا في المخالفات المنصوص عليها في الباب الخامس من هذا القانون وفي القرارات الوزارية الصادرة تنفيذا للبادء ٨١ منه .
وفي حالة عدم قبول الصالح يحكم على المخالف بالعقوبة مع الزامه بالمصاريف .
وتنقضى الدعوى الجنائية بدفع مبلغ الصلح .

ويصدر قرار من وزير الداخلية بتنظيم الصلح والأجل الذى تؤدي فيه قيمته وتحديد الجهات التى يطبق هذا النظام فيها .

ولوزير الداخلية بقرار يصدره إلغاء هذا النظام إذا اقتضت ضرورات العمل ذلك .

مادة ٩٣ — استثناء من أحكام المادة ٢٢ يجوز تجديد رخصة السيارة الأجرة أو تحت الطلب المرخص بتسييرها عند العمل بهذا القانون .

ويعنى من الشرط المنصوص عليه فى البند ب ، من المادة ٢٨ الحاصلون على رخص قيادة سارية عند العمل بهذا القانون .

مادة ٩٤ — تلغى لائحة السيارات الصادرة بقرار من وزير الداخلية فى ١٦ يوليه سنة ١٩١٣ والقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٤ بتقرير النظام الخاص برسوم السيارات والمرسوم بقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٣٥ بشأن الإعفاء من الرسوم المقررة على السيارات كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٩٥ — على الوزراء كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون ، ولوزير الداخلية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه . ويعمل به اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥٦ م .

صدر بديوان الرئاسة فى ٢٧ المحرم سنة ١٣٧٥ (١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٥) .

مذكرة إيضاحية

دعت الحال إلى النظر فى مراجعة الأوضاع الخاصة بالسيارات وقواعد المرور وآدابه ولاسيما وأن ما يحكم هذه الأوضاع اليوم هو لائحة السيارات الصادرة من وزارة الداخلية فى ١٦ يوليو سنة ١٩١٣ وبعض قرارات تكميلية أخرى والقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٤ المعدل بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٤ الخاص بفرض الرسوم على السيارات . وكان لتضاعف السكان نحو أربعة مرات خلال الحقبة الماضية اللاحقة لصدور لائحة السيارات فضلا عن تضاعف عدد السيارات إلى نحو مائة ضعف ما كان عليه عند وضع اللائحة المشار إليها فضلا عن ازدياد سرعة هذه السيارات وحمولتها وازدياد عدد المركبات الأخرى تبعا لاحتياجات السكان أكبر الأثر فى دفع المسئولين لتدارك هذه الحال بسرعة وضع هذا المشروع الجديد الذى يتضمن المبادئ الحديثة التى تتمشى مع هذه التطورات فضلا عن أنه يجمع ما يصلح من شتات الأصول والقوانين والقرارات بين دفتى قانون محكم واحد وبذلك جاء هذا المشروع منتظما للأعمال

والإجراءات الإدارية والمالية والفنية والتنظيمات التي أسفرت عنها الحاجة لصرف رخص السيارات ورخص القيادة وتجديدها وتنظيم أوضاع المرور وحركته داخل المدن وخارجها . والنص على الرسوم اللازمة وبيان ما يعتبر جرائم في تطبيق أحكام هذا القانون وإيضاح العقوبات المناسبة التي تنفق ومدى خطورة النتائج التي قد تسفر عن تطبيق نصوص القانون .

وقد قسم المشروع إلى سبعة أبواب جمعت في كل باب المواد الخاصة به حتى يتيسر العمل به ويسهل على الجميع معرفة أحكامه .

فانتظم الباب الأول الأحكام الخاصة بالسيارات وأنواعها وأوضحت المادة الأولى المقصود بلفظ السيارة في حكم القانون .

وبيئت المادة ٢ أنواع السيارات ولهذا البيان أهميته إذ كثيرا ما أورد المشروع أحكاما تتغير بحسب نوع السيارة . ولعدم جمود المشروع أمام سنة التقدم باختراع أنواع جديدة من السيارات فقد نصت الفقرة الأخيرة منها على أنه لو زير الداخلية بقرار منه أن يلحق أية سيارة ضمن أحد الأنواع المذكورة بالمادة .

أما الباب الثاني فخاص برخص السيارات وقد قررت المادة الثالثة منه عدم جواز تسير أية سيارة إلا بعد الترخيص بتسييرها وذلك دون الإخلال بأحكام الاتفاقات الدولية التي تكون مصر طرفا فيها وبذلك يباح تسير السيارة المرخص بها في دولة أجنبية طبقا للاشتراطات والأوضاع الواردة بالاتفاقات .

وقد توضح بالمواد من ٤ إلى ٢٢ إجراءات الترخيص لسكافة أنواع السيارات والاشتراطات الخاصة ببعضها وكيفية نقل القيد والتنازل عن ملكية السيارة وإجراءات تجديد الرخص وميعاد التجديد وتنظيم استعمال اللوحات المعدنية وقد ورد بهذه المادة بعض المبادئ والنظم الهامة . فقد نصت المادة ٤ على عدم الترخيص بسيارات النقل العام للركاب والسيارات السياحية إلا بعد الحصول على إذن طبقا لأحكام القانون رقم ٦٩٩ لسنة ١٩٥٤ بالنسبة للأولى وموافقة وزارة الارشاد القومي بالنسبة للثانية .

واشترطت المادتين ٥ و ١١ فحص السيارة فنيا عند الترخيص بها أو عند تجديد رخصتها للتأكد من استيفائها لشروط المتانة والأمن التي يصدر بها قرار من وزير الداخلية كما أعطت المادة ٢ الحق لضباط البوليس ورجال المرور في إيقاف أية سيارة لا تتوافر فيها تلك الشروط أو الشروط المنصوص عليها في الرخصة وتوضيلها إلى أقرب مركز بوليس والحق في سحب اللوحات المعدنية لحين فحص السيارة فنيا وثبوت صلاحيتها .

وجاءت المادة ٦ بمبدأ جديد راعته جميع الدول في تشريعاتها الحديثة وهو التأمين من حوادث السيارة لصالح الغير فقد نصت على وجوب تقديم وثيقة تأمين من مالك السيارة صادرة من إحدى هيئات التأمين التي تزاوِل عمليات التأمين في مصر عن مهدة الترخيص على أن يكون

التأمين غير محدد القيمة لصالح ركاب السيارة والغير وذلك بالنسبة لجميع أنواع السيارات — عدا السيارات الخاصة والموتوسيكل الخاص فيسكتني بوثيقة تأمين لصالح الغير .

ولحماية أموال الدولة وصيانة الأمن العام نصت المادة ١٠ على إلغاء رخصة السيارة في حالة عدم قيام مالكيها بإخطار قلم المرور المختص عند تغيير محل إقامته داخل المحافظة أو المديرية أو خارجها أو عند إجراء تغييرا في وجوه استعمال السيارة أو وصفها أو استبدال جزء جوهري من أجزائها وبذلك يسهل تحصيل الضرائب المستحقة ولا تسقط أحكام الغرامات والأوامر الجنائية الصادرة في مخالفات المرور لعدم الاستدلال على محل إقامة المالك ولزيادة الضمان بالنسبة للحالات الأخيرة اشترط في المادتين ١١ و ١٢ عند تجديد رخصة السيارة أو عند التنازل عن ملكيتها تقديم ما يثبت سداد الغرامات المحكوم بها لمخالفة أحكام المشروع كما نصت المادة ١١ على إلغاء الرخصة في حالة عدم قيام المالك بإجراءات التجديد في الميعاد المقرر .

وقد جاء بالمادتين ١٤ و ١٥ ما يساعد رجال السلطة التنفيذية ويمنع التلاعب والتهرب من دفع الضرائب أو من مسئولية الحوادث بالنص على أن اللوحتين الممديتين للسيارة ملك للدولة وتختم بخاتمها ولا يجوز نزعها من مكانها أو إبدالها أو تغييرها وأن توضع أحدها في مقدمة السيارة والثانية في مؤخرتها في المكان الذي يعينه قلم المرور ويجب أن تكونا دائما ظاهرتين ظهورا يمكن من قراءتهما من بعد مناسب .

وللعمل على رفع مستوى السيارات التي يستخدمها الجمهور ولكي تكون دائما في حالة جيدة نص في المادة ٢٢ على عدم جواز الترخيص بتسيير سيارة أجرة أو تحت الطلب إذا أمضى على صنعها تسع سنوات وعدم تجديد الترخيص إذا مضى على صنعها عشر سنوات . وعطفا على ملاك هذين النوعين من السيارات المرخصة عند العمل بهذا المشروع فقد نص في المادة ٩٣ على استثنائها .

وجاء الباب الثالث مبينا لخص القيادة وعصلي سيارات النقل العام للركاب ورخص حمالي سيارات النقل . والأحكام الخاصة بهذه الرخص .

وقد تكفلت المادة ٢٤ ببيان أنواع رخص القيادة وقد تضمنت ثلاثة أنواع جديدة لم يكن معمولاً بها من قبل وهي رخص القيادة المؤقتة للتعليم ورخص القيادة للتجربة ورخص القيادة العسكرية .

كما نصت المادة ٢٧ على وجوب الاختبار الفنى في قيادة السيارات وقواعد المرور وإشاراته لطالب رخصة القيادة الخاصة ولم يكن ذلك معمولاً به من قبل .

وذكر في المادة ٢٨ شرط الامام بالقراءة والكتابة لطالبي الحصول على رخصة قيادة اسائق سيارة خاصة أو رخصة قيادة سيارة أجرة أو رخصة قيادة جميع أنواع السيارات — وحتى لا يحرم المرخص لهم حاليا والذين لا يتوفر فيهم شرط القراءة والكتابة فقد استثنوا من هذا الشرط طبقا للبادة ٩٣ .

وعملا على راحة أصحاب رخص القيادة الخاصة فقد نصت المادة ٣٢ على سريان هذه الرخصة لمدة ثلاث سنوات .

وبيئت المواد من ٣٥ الى ٣٩ الأحكام الخاصة بمحصولي سيارات النقل العام للركاب وحملات سيارات النقل وإجراءات الترخيص لهم والالتزامات المفروضة عليهم .

وقد أعطت المادة ٤٠ للنيابة الحق في إيقاف سريان رخصة القيادة عند ارتكاب صاحبها جريمة من المشار اليها في المادة وذلك لمدة لا تتجاوز شهرا ولها اذا أرادت مد الإيقاف أن تعرض الأمر على القاضي الجزئي ليأمر بإلغائه أو امتداده للمدة التي يحددها .

كما أعطت الحق لمفتش المرور حق توقيع الجزاء الإداري بالإيقاف لمدة أقصاها شهرا على أي سائق أو محصل يرتكب جريمة منصوص عليها في هذا القانون وذلك علاوة على الحكم الجنائي أو لارتكابه فعلا مخالفا لآداب وأصول المهنة أثناء قيادته للسيارة أو وجوده فيها .

وقد وردت أحكام الرسوم والضرائب في الباب الرابع .

وقد روعي في فرضها مقتضيات العدالة وحالة البلاد الاجتماعية والاقتصادية فعملت سيارات النقل الخاص المخصصة لتلاميذ المدارس والسيارات السياحية معاملة السيارات الخاصة بفرض ضريبة قدرها خمسة جنيهات سنويا عن كل لتر من سعة اسطوانات الماكينة والناجمة عن حركة المكابس بها بحد أدناه عشرة جنيهات وأقصاه ٢٠ جنيتها .

ومساهمة من الحكومة في مساعدة الأعمال الخيرية فرضت ضريبة ثابتة قدرها ١٢ جنيتها سنويا على السيارات المعدة لخدمة الجمعيات الخيرية المسجلة وفقا للقانون والمملوكة لها وسيارات الإسعاف والمستشفيات وسيارات الاطفال الخاصة بالمصانع والمنشآت والمركبات المتطورة (الكرافان) .

وقررت الضريبة على السيارات الاجرة وتحت الطلب حسب عدد المقاعد على ألا تقل عن عشرة جنيهات سنويا وكانت في الأصل ضريبة ثابتة لا فرق بين السيارات الكبيرة والصغيرة . كما تفاوتت الضريبة عن الموتوسيكلات من حيث أنها خاصة أو معدة للإيجار ومن حيث أنها منفردة أو بعربة جانبية أو بصندوق لنقل البضائع والمهمات .

وتمشيا مع النهضة الحالية وتيسيرا لأصحاب السيارات النقل في الحصول على رخص تسييرها ألغيت التفرقة بين السيارات النقل الخاص أو للإيجار من حيث الضريبة والمناطق المحددة تسييرها وخفضت الضريبة بحيث أصبحت ٢٥ مليا عن الكيلو جرام من الوزن الاجمالي للسيارة على أن لا تقل من ٢٠ جنيتها سنويا كما خفضت الضريبة الى ١٥ مليا عن الكيلو جرام للسيارات التي تجمل رواقع (أوناش) على ألا تقل عن ١٥ جنيتها سنويا .

أوقد نصت المادة ٥٦ على إعفاء الجرار الزراعي من الضريبة من السماح له بالسير على الطرق

العامة بشرط نزع القباقيب الحديدية منه على ألا يكون قاطرا شيئا غير الآلات الزراعية وذلك تمشيا مع فكرة الإصلاح العام وتشجيعا لاستعمال الجرارات الزراعية لما قد يعود على النهضة الزراعية من فوائد تنجم عن استخدامها وتيسيرا على أصحاب المزارع في استخدام هذه الجرارات في الشئون الزراعية المختلفة . وقد فرض القانون ضريبة سنوية قدرها ١٥ جنيها لترخيص للجرار الزراعي بملحقته في نقل حاصلات المالك أو الجمعيات الزراعية التعاونية ومستلزمات الزراعة كل ذلك بشرط نزع القباقيب منه ونص في المادة المذكورة على أن يحدد في الترخيص خط سير الجرار .

وللحد من ازدياد استهلاك مادة الكيروسين للاقتصاد في العملة الأجنبية نص في المادة ٥٨ على زيادة الضريبة المستحقة إلى مثلها إذا كانت السيارة تسير بغير البنزين الصافي وإلى أربعة أمثالها إذا استخدم الكيروسين خالصا أو مخلوطا .

وقد روعيت حالة جمعيات الاسعاف المسجلة وفقا لأحكام القانون حيث أن التبرعات هي باب إيرادها الوحيد فنصت المادة ٧١ على إعفاء سياراتها المعدة لأغراض الاسعاف ضمن حالات الإعفاء الأخرى وهي السيارات المملوكة للجالس البلدية المستعملة في أغراض النظافة وإطفاء الحريق وسيارات أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي الأجانب بشرط المعاملة بالمثل وسيارات أعضاء الهيئات الدولية الأجانب وسيارات العابرين والسائحين طبقا لاتفاقية جنيف في ٣٠ مارس سنة ١٩٣١ التي مصر طرفا فيها .

وقد وردت القواعد الخاصة بالمرور في الباب الخامس من القانون حيث نصت عليها المواد من ٧٢ إلى ٨١ .

وتضمن الباب السادس الكلام على مسؤولية مالك السيارة حيث حظرت المادة ٨٢ على مالك السيارة أن يعهد بقيادتها إلى شخص غير حائز على رخصة قيادة .

وأوجبت المادة ٨٣ عليه أن يعطى البوليس البيانات التي يطلبها عن الشخص الذي كان مكلفا بقيادة السيارة في وقت معين أو عن المحصل أو الخمال فإن امتنع عن إعطاء هذه البيانات أو أعطى بيانات كاذبة عوقب بنفس العقوبات التي رتبها القانون على المخالف .

وبين الباب السابع من القانون العقوبات التي تطبق في حالة مخالفة الأحكام المختلفة الواردة في القانون ونظرا لما لوحظ من استهتار بعض قائدى السيارات وما نتج عن ذلك من حوادث جسيمة سببت إزهاق أرواح الأشخاص أو أضرارا بممتلكاتهم وأن العقوبات المنصوص عليها باللائحة لم تكن رادعة فقد تشددت العقوبات في المادتين ٨٤ و ٨٥ لبعض الجرائم الهامة مثل قيادة سيارة غير مرخص بها أو القيادة بسرعة تجاوز السرعة المقررة أو السماح بوجود ركاب على رفاق السيارة أو على أى جزء خارجي منها أو استعمال الأنوار الباكسة والمصابيح الكاشفة بالمخالفة لأحكام القرارات الصادرة في هذا الشأن أو القيادة بدون رخصة أو استعمال أو السماح

باستعمال لوحات معدنية لغير السيارة المنصرفة لها أو استعمال السيارة في غير غرضها المبين برخصتها وأصبحت العقوبة غرامة لا تقل عن جنيه ولا تزيد على عشرة جنيهات والحبس مدة لا تزيد عن شهر أو بإحدى هاتين العقوبتين وضوعفت العقوبة في حالة العود في بعض الجرائم خلال الثلاثة أشهر التالية لارتكاب الجريمة الأولى .

كما نصت المادة ٨٦ على عقوبة قائد السيارة عند ارتكابه أية مخالفة لأحكام المشروع وكان في حالة سكر بين بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيتها وبالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن ستة أشهر أو بإحدى هاتين العقوبتين وسحب رخصته لمدة لا تقل على ستة أشهر ومضاعفة العقوبة في حالة العود خلال الثلاثة أشهر التالية لارتكاب الجريمة الأولى .

ونصت المادة ٨٧ على عقوبة الحبس مع الشغل على كل ما يثبت عمدا على خلاف الحقيقة أحد بيانات النماذج والطلبات الخاصة بالترخيص بتسيير السيارة أو التجديد أو نقل القيد أو التنازل عن ملكيتها أو الحصول على رخصة قيادة أو محصل أو حمال أو تجديد لها أو نقل قيدها أو طلب بدل فاقد أو نالغ عنها .

ونصت المادة ٨٨ على عقوبة باقى المخالفات بغرامة لا تقل عن ١٥ قرشا ولا تزيد على مائة قرش وبالحبس مدة لا تزيد على أسبوع أو بإحدى هاتين العقوبتين .
ويثبت المادة ٨٩ الأحوال التي يحكم فيها بالمصادرة .

كما قررت المادة ٩٠ على أن تعتبر المحاضر المحررة في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا المشروع أو القرارات المنفذة له حجة بالنسبة للوقائع المثبتة فيها إلى أن يثبت ما ينفيها .
كما أعطت المادة ٩١ الحق للقاضي في وقف سريان رخصة المخالف لأحكام المشروع أو القرارات المنفذة له لليلة التي يقررها في الحكم أو الغائها وحرمان صاحبها من الحصول على رخصة جديدة لمدة لا تتجاوز خمس سنوات من تاريخ الحكم .

ونصت المادة ٩٢ على جواز الصلح بدفع مبلغ خمسة وعشرين قرشا في الأحوال المنصوص عليها في الباب الخامس وفي القرارات الوزارية الصادرة تنفيذا للمادة ٨١ والحكم على المخالف بالعقوبة مع الزامه بالمصاريف عند عدم قبول الصلح .

كما نصت على أن لوزير الداخلية بقرار منه تحديد الجهات التي يطبق هذا النظام فيها كما له الحق في إلغاء هذا النظام إذا اقتضت ضرورات العمل ذلك .

وقد تعرض المشروع على مجلس الدولة فوضعه في الصيغة القانونية غير أنه قد استجدت بعض تعديلات طفيفة في أحكام بعض المواد مما أدى إلى إدخال تعديلات طفيفة على ما سبق أن انتهى إليه مجلس الدولة .

وتدشرف وزارة الداخلية بعرض المشروع على مجلس الوزراء لل موافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٥٥^(١) بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات
رئيس الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ بإصدار قانون العقوبات .

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير العدل :

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ١٨٨ من قانون العقوبات النص الآتي :

« يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنية
أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من نشر بواسطة إحدى الطرق المتقدمة ذكرها أخبارا كاذبة أو
أوراقا مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كذبا إلى الغير إذا كانت تتصل بالسلم أو الصالح العام وذلك
مالم يثبت منهم حسن نية .

فإذا كان النشر المشار إليه قد ترتب عليه تكدير السلم العام أو الإضرار بالصالح العام أو كان
من شأنه هذا التكدير أو الإضرار فتكون العقوبة الحبس مدة لا تجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن
خمسین جنيها ولا تزيد على مائتي جنية أو بإحدى هاتين العقوبتين . »

مادة ٢ — تضاف إلى القانون سالف الذكر مادة جديدة برقم ٢٦٩ مكررا ويكون
نصها كالآتي :

« يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سبعة أيام كل من وجد في طريق عام أو مكان مطروق
يحرص المارة على الفسق بإشارات أو أقوال ، فإذا عاد الجاني إلى ارتكاب هذه الجريمة خلال سنة
من تاريخ الحكم عليه في الجريمة الأولى فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة
لا تجاوز خمسين جنيها ويستتبع الحكم بالإدانة وضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوايس مدة
مساوية لمدة العقوبة . »

مادة ٣ — تلغى الفقرة الثالثة من المادة ٣٨٥ من قانون العقوبات .

مادة ٤ — على وزير العدل ، تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في

الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ٨ ربيع الثاني سنة ١٣٧٥ (٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٥) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٤ مكرر الصادر في ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٥

مذكرة إيضاحية

تشرط المادة ١٨٨ عقوبات لعقاب من ينشر يسوء قصد أخباراً كاذبة أن يكون من شأنها تكدير السلم العام أو أن تلحق ضرراً بالمصلحة العامة . وقد أظهر العمل أن هذا الشرط قد جعل النص قاصراً عن تناول صور أخرى تقضى الضرورة تناولها بالعقاب لما لها من اتصال بالسلم والصالح العام . لذلك كان لا بد من إجراء تعديل يشمل هذه الصور دوماً يترتب على النشر من ضرر لا يخفى .

لحرية الأفراد في نشر الأنباء التي تتعلق بمصلحة عامة ليست مطلقة ولكنها كسائر الحريات الفردية محدودة بحق الهيئة الاجتماعية في الذود عن مصالحها ومن هذه المصالح وصول المواطنين إلى الأنباء الصحيحة في كل أمر ذي صفة عامة . أما نشر الأوهام والمفتريات فمن شأنه أن يضل الرأي العام عن الحقائق الهادية إلى تكوين عقيدته فيما يعرض له على أساس سليم .

لذلك رؤى تعديل المادة ١٨٨ عقوبات واستبدالها بالنص المقترح في المادة الأولى من هذا المشروع كما رؤى جعل عبء الإثبات على عاتق المتهم حتى يأخذ نفسه بالحرص والحيلة في كل ما له مساس بالسلم أو الصالح العام . فلا يقدم على النشر قبل أن يتثبت من صحة الخبر فإذا هو أقدم غير متأن ولا مستوثق فلا يكون من التعسف افتراض علمه بالكذب بل لعل ذلك هو الأقرب للنظر الصحيح وأدنى إلى وجه الحق في الكشف عن النوايا .

وتعاقب المادة ٢٨٥ فقرة ثالثة من قانون العقوبات بغرامة لا تتجاوز جنتها أو بالحبس مدة لا تزيد على أسبوع كل من حرص المارة على الفسق في الطرق أو الأمكنة العامة .

وقد لوحظ أخيراً أن عدد مرتكبي هذا النوع من الجرائم أخذ في الازدياد وأصبح من الضروري صوناً للأخلاق والآداب العامة تغليظ العقوبة على هذه الجرائم ردعاً لفاعليها وزجراً لسواهم عن ارتكابها وذلك فضلاً عن أخذ الرذيلة بالشدة يلائم الاتجاه العام الذي تهدف إليه التقنينات المصرية الحديثة .

ورؤى لذلك الاستعاضة عن الفقرة الثالثة من المادة ٢٨٥ بمادة جديدة تلحق بالباب الرابع من قانون العقوبات الخاص بهتك العرض وفساد الأخلاق وتكون المادة ٢٦٩ مكرراً كالنص المقترح في المادة الثانية من هذا المشروع ورؤى أن يتوفر في النص الجديد التدرج في العقاب فيعاقب بعقوبة المخالفة على ارتكاب الجريمة لأول مرة على أن تكون العقوبة في هذه الحالة هي الحبس لمدة لا تزيد على أسبوع فإذا ما عاد الجاني إلى ارتكاب جريمة في نفس النوع في خلال المدة المحددة بالمادة يغلظ العقاب عليه ويعاقب بعقوبة الجنحة . وفضلاً عن ذلك فإنه يوضع تحت مراقبة البوايس مدة مساوية لمدة عقوبة الحبس كنتيجة حتمية للحكم بإدائته وغنى عن البيان أن تطبيق النص المقترح لا يحول دون مساواة الجاني طبقاً للأحكام الخاصة بالمتشردين والمشتبه فيهم .

ونص في المادة الثالثة من هذا المشروع بإلغاء الفقرة الثالثة من المادة ٣٨٥ من قانون العقوبات المشار إليه .

وتشرف وزارة العدل بأن تعرض على مجلس الوزراء مشروع القانون المرافق بالصيغة التي أقرها مجلس الدولة للتفضل بالموافقة عليه تمهيدا لإصداره .

قانون رقم ٥٩١ لسنة ١٩٥٥ (١)

بتعديل القانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥٤ بشأن شراء محصول قطن موسم ١٩٥٤/١٩٥٥

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،
وعلى القانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥٤ بشأن شراء محصول قطن موسم ١٩٥٤/١٩٥٥ المعدل
بالقانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٤ ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة (١) من القانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه النص الآتي :
« مادة ١ - اعتباراً من أول سبتمبر سنة ١٩٥٤ حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ تشتري لجنة القطن المصرية كل ما يعرض عليها من أقطان موسم ١٩٥٤/١٩٥٥ بالأسعار المبينة بالجدول المرافق لهذا القانون ، .

مادة ٢ - يستبدل بالجدول المرافق للقانون سالف الذكر ، الجدول المرافق .
مادة ٣ - على وزيرى المالية والاقتصاد والعدل تنفيذ هذا القانون ، ولوزير المالية والاقتصاد إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
صدر بديوان الرئاسة في ٢٢ ربيع الثاني سنة ١٣٧٥ (٧ ديسمبر سنة ١٩٥٥) .

جدول

بالأسعار التي تشتري بها لجنة القطن المصرية أقطان
موسم ١٩٥٤/١٩٥٥ معالجة تسليم الاسكندرية

ميعاد التسليم	كزنك رتبة جود	منوفى رتبة جود	جيزة ٣٠ رتبة جود	أشمونى رتبة جود
ريال للقنطار	ريال للقنطار	ريال للقنطار	ريال للقنطار	ريال للقنطار
من أول سبتمبر ١٩٥٤ حتى	—	—	—	٥٥٠٠٠
٣١ أكتوبر ١٩٥٤ ...	—	—	—	—
من أول سبتمبر ١٩٥٤ حتى	٦٥٠٠٠	٦١٠٠٠	٥٩٠٠٠	—
١٥ نوفمبر ١٩٥٤ ...	—	—	—	—
من أول نوفمبر ١٩٥٤ حتى	—	—	—	٥٥٠٥٠
٣١ ديسمبر ١٩٥٤ ...	—	—	—	—
من ١٦ نوفمبر ١٩٥٤ حتى	٦٥٠٥٠	٦١٠٥٠	٥٩٠٥٠	—
١٥ يناير ١٩٥٥ ...	—	—	—	—
من أول يناير ١٩٥٥ حتى	—	—	—	٥٦٠٠٠
٣١ ديسمبر ١٩٥٥ ...	—	—	—	—
من ١٦ يناير ١٩٥٥ حتى	٦٦٠٠٠	٦٢٠٠٠	٦٠٠٠٠	—
٣١ ديسمبر ١٩٥٥ ...	—	—	—	—

قانون رقم ٦٢٠ لسنة ١٩٥٥ (١)

بتعديل المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوى الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤ بشأن النيابة الإدارية ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — تعدل المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليه على الوجه الآتي :

« لوكيل الوزارة أو لوئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه توقيع عقوبتي الإنذار والحكم من المرتب عن مدة لا تجاوز خمسة عشر يوما في السنة الواحدة بعد سماع أقوال الموظف وتحقيق دفاعه ويكون قراره في ذلك مسببا .

ويعتبر في تطبيق الفقرة السابقة رؤساء المصالح الرؤساء العسكريون للادارات والأسلحة العسكرية وقواد الفرق والمناطق الذين يصدر بتعيينهم قرار من وزير الحربية .

وللوزير في الأحوال المنصوص عليها في المادة ٤ من القانون رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤ الخاص بإنشاء النيابة الإدارية سلطة توقيع العقوبات المشار إليها في الفقرة الأولى كما يكون له سلطة إلغاء القرار الصادر من وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة أو تعديل العقوبة الموقعة بتشديدها أو خفضها وذلك خلال شهر من تاريخ إصدار القرار وله إذا ما ألغى القرار إحالة الموظف إلى مجلس التأديب خلال هذا الميعاد .

أما العقوبات الأخرى فلا يجوز توقيعها إلا بقرار من مجلس التأديب وذلك مع عدم الإخلال بحكم المادة ٤٤ .

وفي حالة ندب موظف من عمله للقيام مؤقتا بعمل وظيفة أخرى تكون السلطة التأديبية بالنسبة إلى المخالفات التي يرتكبها في مدة ندبه من اختصاص الجهة التي ندب للعمل بها .

مادة ٢ — على الوزراء كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ٢٩ ربيع الثاني سنة ١٣٧٥ (١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٥) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٧ مكرر الصادر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٥ .

مذكرة ايضاحية

تنص المادة ٨٥ فقرة أولى من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة على ما يأتي :

« لوكيل الوزارة أو لرئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه توقيع عقوبتي الانذار والخصم من المرتب عن مدة لا تجاوز خمسة عشر يوماً في السنة الواحدة بعدم سماح أقوال الموظف وتحقيق دفاعه ويكون قراره في ذلك مسيياً . »

وقد لوحظ أن الجزاءات التي يوقعها الرؤساء المختصون على الموظفين النابعين إليهم قد لا تكافئ وما ارتكبه من مخالفات أو لا يكون لها مبرر .

ولما كانت المادة ٤ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٤ بشأن إنشاء النيابة الإدارية قد فرضت على المحقق رفع أوراق التحقيق الذي تجر به النيابة المذكورة مع موظفي الدولة المحالين إليها عقب الانتهاء منه إلى رئيس القسم مشفوعة بمذكرة مبيّنة فيها ما أسفر عنه التحقيق من وقائع وتكييفها ورأيه فيها ثم تحال إلى السيد الوزير المختص أو من يندبه من وكلاء الوزارة .

وحيث إن سلطة الوزراء في هذا النص ما كانت تتعدى مجرد الاطلاع على التحقيق ثم إحالته إلى الرؤساء المختصين للنظر في توقيع العقوبة المناسبة بمعرفة تطبيقاً لأحكام المادة ٨٥ المنوه عنها به عليه .

لذلك رأى إعداد مشروع القانون المرافق بتعديل المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تعديلاً من مقتضاء تخويل الوزير المختص سلطة إلغاء القرار الصادر من الرؤساء المختصين أو تعديله إذا ما رأى له أن ما اشتمل عليه من عقوبة أو حفظ لا يتفق وما ارتكبه الموظف ، وكذلك سلطة إحالة الموظف على مجلس التأديب إذا كان الفعل المنسوب إلى الموظف يستأهل عقوبة أشد مما يدخل في سلطة الوزير .

وقد أخذ رأى ديوان الموظفين في هذا المشروع فوافق عليه .

ويتشرف وزير المالية والاقتصاد برفع مشروع هذا القانون إلى مجلس الوزراء مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة للتفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥^(١)

بأحكام التهريب الجمركي

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٢ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات
رئيس الجمهورية ،
وعلى اللائحة الجزئية الصادر بها الأمر العالي في ٢ من إبريل سنة ١٨٨٤ والقوانين المعدلة له ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يعد تهريباً إدخال بضائع أو مواد من أي نوع إلى أراضي الجمهورية المصرية
أو إخراجها منها بطرق غير مشروعة دون أداء الرسوم والغوائد الجزئية المقررة أو بالمخالفة
لأحكام القوانين واللوائح المعمول بها في شأن الأصناف الممنوع استيرادها أو تصديرها أو الخاضعة
لقيود خاصة بالاستيراد أو بالتصدير .

ويعتبر في حكم التهريب تقديم مستندات أو فواتير مصطنعة أو صورية أو وضع علامات مزورة
أو إخفاء البضائع أو العلامات أو البيانات أو ارتكاب أي فعل بقصد التخلص من كل أو بعض
الرسوم والغوائد الجزئية المقررة أو التهريب من أحكام القوانين واللوائح المعمول بها في شأن
الأصناف المشار إليها في الفقرة السابقة .

مادة ٢ - يعاقب على التهريب أو الشروع فيه أو محاولة ذلك بالحبس وبغرامة لا تقل عن
مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، ويحكم بطريق التضامن على الفاعلين
الأصليين وعلى الشركاء بتعويض يعادل مثلي الرسوم والغوائد الجزئية المقررة .

وفي جميع الأحوال يحكم بمصادرة المواد موضوع الجريمة ، فإذا لم تضبط هذه المواد كان التعويض
الواجب الحكم به معادلاً لمثلي الرسوم والغوائد الجزئية مضافاً إليه قيمة هذه المواد .

ويجوز الحكم بمصادرة جميع وسائل النقل وأدوات التهريب عدا السفن والطائرات ما لم تكن
قد أعدت أو أجرت فعلاً لهذا الغرض .

فإذا كانت المواد موضوع الجريمة من الأصناف غير المقرر عليها رسم جمركي أو كانت خاضعة
لقيود خاصة بالاستيراد أو بالتصدير كان التعويض معادلاً لقيمتها .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٩ مكرر الصادر في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٥ .

وفي حالة العود يجوز الحكم بأكثر من الحد الأقصى المقرر قانوناً للجريمة بشرط عدم تجاوز ضعف هذا الحد والحكم بالتعويض بما لا يتجاوز ستة أمثاله .

مادة ٣ - كل من استرد أو شرع في استرداد كل أو بعض الرسوم أو العوائد الجمركية بإحدى الوسائل المنصوص عليها في المادة الأولى أو حاول ذلك يعاقب بالعقوبات المقررة في المادة السابقة ويكون التعويض معادلاً لمثل المبلغ موضوع الجريمة .

مادة ٤ - لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراءات في جرائم التهريب إلا بناء على طلب كتابي من مدير مصلحة الجمارك أو من ينيبه كتابة في ذلك ، ويجوز للمدير العام لمصلحة الجمارك التصالح في جميع الأحوال وذلك بخفض مبلغ التعويض إلى ما لا يقل عن النصف ، ويجوز في هذه الحالة رد البضاعة المضبوطة مقابل دفع عشر قيمتها على الأقل حسب تقدير الجمارك علاوة على الرسوم الجمركية المستحقة .

ويترتب على التصالح انقضاء الدعوى الجنائية أو وقف تنفيذ العقوبة الجنائية حسب الأحوال .

مادة ٥ - لمصلحة الجمارك حق التصرف في البضائع وأدوات التهريب ووسائل النقل التي يحكم بمصادرتها نهائياً ويجوز للمصلحة توزيع قيمتها وكذلك قيمة التعويض المحكوم به نهائياً على صناديق المصلحة الاجتماعية وعلى كل من أُرشد أو اشترك أو عاون في ضبط الجريمة أو في اكتشافها أو في استيفاء الإجراءات المتصلة بها وذلك طبقاً للقواعد التي تحددها بقرار من مجلس الوزراء .

ولمصلحة الجمارك في الأحوال العاجلة أن تبيع المضبوطات إذا كان في بقائها ما يعرضها للنقص أو الضياع أو التلف .

وإذا حفظت الدعوى الجنائية أو صدر الأمر بأن لا وجه لإقامتها أو قضى فيها بالإبراء ، لا يكون لصاحب الشأن سوى استرداد ناتج البيع بعد خصم المصروفات .

مادة ٦ - الموظف مصلحة الجمارك ولكل موظف يصدر بتعيينه قرار من وزير المالية والاقتصاد صفة مأمور الضبط القضائي لإثبات الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ٧ - تلغى أحكام التهريب المنصوص عليها في اللائحة الجمركية المشار إليها ، كما يلغى كل ما يخالف هذا القانون من أحكام .

مادة ٨ - على وزيرى المالية والاقتصاد والعدل تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ٧ جمادى الأولى سنة ١٢٧٥ (٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٥) .

مذكرة إيضاحية

تضمن الباب السابع من اللائحة الجزائية الصادرة بالأمر العالي الرقم ٢ أبريل سنة ١٨٨٤ الأحكام الخاصة بالتهريب ، فقرر لجرمة التهريب عقوبة المصادرة والغرامة واسند اختصاص الفصل في التهريب والحكم بالعقوبة إلى لجنة جزائية مكونة من بعض كبار موظفي مصلحة الجمارك وأجاز الطعن في قرارها أمام القضاء ، كما نص على حق المصلحة في الصلح مع المتهم .

وقد وردت هذه الأحكام على صورة يشوبها كثير من النقض والغموض مما أدى إلى الخلاف على حكم القانون في كثير من المسائل وما زال هذا الخلاف قائماً حتى اليوم ، فمن ذلك أن اللائحة الجزائية لم تتضمن تعريفاً لجرمة التهريب ، ولم تبين حكم القانون في مدى جواز الحكم بقيمة البضائع المصادرة والتي تعذر تنفيذ الحكم بمصادرتها لأنها لم تضبط ، ولم ينص على حكم استرداد الرسوم الجزائية بدون وجه حق وبطريق الاحتيال أو الغش إلى غير ذلك من المسائل .

ونظراً إلى تقادم العهد على صدور اللائحة الجزائية في ٢ أبريل سنة ١٨٨٤ فقد رأى سن قانون بتنظيم أحكام التهريب يتمشى مع ما باغته البلاد في نهضتها الحاضرة ويكفل المحافظة على موارد الخزنة العامة من الرسوم والعوائد الجزائية ويحمل التجار على احترام القيود المفروضة على الاستيراد أو التصدير .

فصت المادة الأولى من المشروع على تعريف واف للتهريب وما يعتبر في حكمه .

وتضمنت المادة الثانية بيان العقوبة وما يتبعها من التوقيض ، وقد رأى تشديد العقوبة التي تنص عليها اللائحة الجزائية وهي المصادرة والغرامة إلى الحبس والغرامة ، علاوة على الحكم بالمصادرة والتوقيض ، وذلك لأن عقوبة التهريب أصبحت غير متناسبة مع خطورة جرائم التهريب ، وقد أدرك الشارع ذلك فأخرج بعض الحالات التي كانت في الماضي من اختصاص اللجان الجزائية وجعلها من اختصاص المحاكم الجنائية كحالات تهريب المواد المخدرة (الحشيش) وذلك بمقتضى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ الذي استعاض عنه بالرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بمكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، وجرائم تهريب النقد وذلك بموجب القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ، وجرائم تهريب الذهب بمقتضى الأمر العسكري رقم ٢٤ لسنة ١٩٤٨ ، وبمقتضى الأمر التمشي مع اتجاه المشروع بتشديد العقوبة على جميع جرائم التهريب وإذا كان تشديد العقوبة في بعض الحالات يبدو غير مناسب مع حالة التهريب من رسوم جزائية ضئيلة القيمة فإن حق التصالح المخول لمصلحة الجمارك فيه علاج كاف لمواجهة مثل هذه الحالات .

وقد رأى نقل اختصاص الفصل في مسائل التهريب من اللجان الجزائية المشكلة من بعض الإداريين بمصلحة الجمارك إلى القضاء صاحب الولاية العامة وبذلك أصبحت جرائم التهريب من الجرائم العامة التي تختص بالفصل فيها المحاكم الجنائية ، ومن ثم لم يعد للجان الجزائية اختصاص قضائي في مسائل التهريب ، ويعتبر هذا التعديل من أهم التعديلات في أحكام التهريب الحالية وهو تعديل يتفق والتطور الكبير الذي طرأ على البلاد منذ سنة ١٨٨٤ إلى الآن .

ونصت المادة الثالثة على إحدى صوز التهريب التي أغفلتها اللائحة الجركية وهي استرداد أو الشروع في استرداد كل أو بعض الرسوم والعوائد الجركية بطريق الاحتيال أو الغش أو محاولة ذلك. وأبقت المادة الرابعة على حق مصلحة الجمارك في التصالح في جرائم التهريب.

ونصت المادة الخامسة على حق المصلحة في التصرف في البضائع وأدوات التهريب ووسائل النقل التي يحكم بمصادرتها نهائيا ، ولما كان النظام الحالي يقضى بتوزيع ٤٪ من قيمة المضبوطات على صناديق المصلحة الاجتماعية (١٤٪ للصندوق الاجتماعي للموظفين الداخلين في الهيئة و ١٤٪ للصندوق الاجتماعي للموظفين الخارجين عن الهيئة و ١٢٪ للصندوق الادخاري والتوفير) وتوزيع الباقي على كل من أرشد أو اشترك أو عاون في ضبط الجريمة أو اكتشافها أو استيفاء الإجراءات المتصلة بها ، فقد رأى النص في المادة الخامسة على بقاء هذا النظام على أن يعاد تنظيمه بقرار من مجلس الوزراء .

ونصت المادة السادسة على منح صفة مأموري الضبط القضائي لموظفي مصلحة الجمارك وكذلك لمن يصدر بتعيينهم قرار من وزير المالية والاقتصاد .

ونصت المادة السابعة على إلغاء أحكام التهريب المنصوص عليها في اللائحة الجركية وكل ما يخالف نصوص المشروع المقترح ، ومن الواضح أن هذا الإلغاء لا يشمل أحكام المخالفات الجركية المنصوص عليها في الباب الثامن من اللائحة المذكورة إلا إذا تضمنت المخالفة تهريبا جركيا وفقا لحكم المشروع. وتشرف وزارة المالية والاقتصاد بعرض المشروع على مجلس الوزراء مفرغا في الصيغة القانونية التي أقرها مجلس الدولة رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٦٢٤ لسنة ١٩٥٥ (١)

بمنظم شئون رجال القضاء الشرعي المنقولين إلى المحاكم الوطنية

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ، وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ، وعلى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية وإحالة الدعاوى التي تكون منظورة أمامها إلى المحاكم الوطنية ، وعلى قانون استقلال القضاء الصادر به المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ وعلى القوانين المعدلة له ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير العدل والمالية والاقتصاد ،

(١) نشر بالوثائق المصرية العدد ٩٩ مكرر الصادر في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ — يقصد برجال القضاء الشرعى فى تطبيق أحكام هذا القانون قضاة المحاكم الشرعية المملّغة بمختلف درجاتهم والموظفون القضائيون بتلك المحاكم .

مادة ٢ — ابتداء من تاريخ العمل بهذا القانون يعتبر قضاة المحاكم الشرعية بمختلف درجاتهم أعضاء بالمحاكم ، ويجوز — بقرار يصدره وزير العدل — ندب بعضهم للعمل فى نيابات الأحوال الشخصية أو فى الإدارات القضائية أو الفنية التابعة للوزارة .

ويلحق الموظفون القضائيون بنيابات الأحوال الشخصية — بقرار يصدره وزير العدل — ويجرى عليهم مايجرى على معاونى النيابة من أحكام ابتداء من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٣ — يعتبر رجال القضاء الشرعى فى الدرجات المالية المنصوص عليها فى الجدول الملحق بقانون استقلال القضاء الصادر به المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ وفق البيان الآتى ، على أن يكون نقل أفراد كل فريق منهم بترتيب أقدميتهم فيما بينهم وعلى أن يلوا فى الأقدمية جميع من يعتبرون فى درجاتهم المالية — فى تاريخ العمل بهذا القانون .

(١) رئيس المحكمة العليا بمرتبه الثابت وقدره ١٥٠٠ جنيه سنويا .

وتستبدل بهذه الوظيفة عند خلوها الدرجة المالية من ١٣٠٠ جنيه إلى ١٥٠٠ جنيه سنويا .

(ب) نائب المحكمة العليا ، أعضاء المحكمة العليا ، رئيس محكمة القاهرة ، رئيس التفتيش القضائى ويدمجون فى الدرجة المالية من ١٣٠٠ جنيه إلى ١٥٠٠ جنيه سنويا .

ولا تجوز الترقية من هذه الدرجة إلى الدرجة المالية التالية لها مباشرة إلا بعد قضاء ثلاثين سنة على الأقل فى الاشتغال بعمل قانونى .

(ج) رئيس محكمة الإسكندرية ، رؤساء المحاكم من الفشتين ١ ، ب ويدمجون فى الدرجة المالية من ١٠٨٠ جنيه إلى ١٣٠٠ جنيه سنويا .

ولا تجوز الترقية من هذه الدرجة إلى الدرجة المالية التالية لها مباشرة إلا بعد قضاء خمس وعشرين سنة على الأقل فى الاشتغال بعمل قانونى .

(د) نائبا القاهرة والإسكندرية ، نواب المحاكم من الفشتين ١ ، ب ويدمجون فى الدرجة المالية من ٧٨٠ جنيه إلى ١٠٨٠ جنيه سنويا .

ولا تجوز الترقية من هذه الدرجة إلى الدرجة المالية التالية لها مباشرة إلا بعد قضاء ثلاثين سنة على الأقل فى الاشتغال بعمل قانونى .

(هـ) القضاة من الدرجتين الأولى والثانية ويدمجون فى الدرجة المالية من ٤٠٠ جنيه إلى ٧٨٠ جنيه سنويا . ثم إلى ٩٠٠ جنيه سنويا ونفى الجدول المشار إليه .

ولا تجوز الترقية من هذه الدرجة إلى الدرجة المالية التالية لها مباشرة إلا بعد قضاء عشرين سنة على الأقل في الاشتغال بعمل قانوني .

(و) الموظفون القضائيون ويدمجون في الدرجة المالية من ١٨٠ ج إلى ٣٦٠ ج سنويا . ولا يرقون إلى الدرجة المالية التالية لها مباشرة إلا بعد قضائهم ثلاث سنوات على الأقل في الاشتغال بعمل قانوني ، كما لا يرقون من هذه الدرجة الأخيرة إلى الدرجة المالية التالية لها مباشرة إلا بعد قضائهم تسع سنين على الأقل في الاشتغال بعمل قانوني .

مادة ٤ — كل من لم يبلغ مرتبه أول مربوط الدرجة المالية المشار إليها في المادة السابقة يمنع هذا مربوط من تاريخ العمل بهذا القانون ، وتجرى عليه علاواتها محسوبة من هذا التاريخ . أما من كان مرتبه يعادل أول مربوط الدرجة المالية أو يزيد عليه فتحسب المدة المقررة للعلاوة من تاريخ التعيين في الوظيفة بالنسبة إلى من كانت وظيفته ذات مربوط ثابت ، ومن تاريخ الحصول على آخر علاوة بالنسبة إلى من كانت وظيفته مرتبة في درجة ذات مبدأ ونهاية . ومع ذلك كله يجب أن لا يتعدى المرتب والعلاوة معا نهاية مربوط الدرجة .

مادة ٥ — يكون الحاق رجال القضاء الشرعي بمحاكم الاستئناف ونقلهم من محكمة إلى أخرى غير خاضع للقيود الواردة بالمادة ٢٤ من قانون استقلال القضاء .

مادة ٦ — تجرى على رجال القضاء الشرعي الذين يلحقون بالقضاء حكم المادة العاشرة من القانون المشار إليه — على أن تحسب المدة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من تلك المادة ، بالنسبة لمن يعتبر منهم في الدرجة المالية المعادلة لدرجة قاض من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٧ — مع مراعاة ما نص عليه في المادة الثالثة وما نص عليه في القانون سالف الذكر تكون ترقيات رجال القضاء الشرعي إلى الدرجة المالية التالية مباشرة لتلك التي يعتبرون فيها .

مادة ٨ — فيما عدا ما تقدم من أحكام تجرى على رجال القضاء الشرعي سائر الأحكام المقررة في شأن رجال القضاء والنيابة العامة .

مادة ٩ — ينقل الاعتماد المخصص لرجال القضاء الشرعي بالمحاكم الشرعية والديوان العام ولوظيفة أمين الفتيا وذلك بدرجاته الواردة في ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٥٥ - ١٩٥٦ إلى الاعتماد المخصص للمحاكم على أن يعدل مربوطها على الوجه المبين بهذا القانون .

ويجوز عند خلو أي من هذه الدرجات أن يعين فيها أحد رجال القضاء الوطني أو الشرعي الذين الحقوا بالمحاكم أو بنيايات الأحوال الشخصية وفق هذا القانون .

مادة ١٠ — يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ١١ — على وزيرى العدل والمالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون ويعمل به اعتبارا من

أول يناير سنة ١٩٥٦ .

صدر بديوان الرياسة في ٧ جمادى الأولى سنة ١٣٧٥ (٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٥) .

مذكرة إيضاحية

قضت المادة الأولى من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ ونصت المادة الرابعة على أن تشكل بالمحاكم الوطنية دوائر لنظر قضايا الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس المالية ، وعلى أن يلحق رئيس المحكمة العليا الشرعية عضوا بدائرة الأحوال الشخصية بمحكمة النقض . وأجازت أن يكون من أعضاء هذه الدوائر بمحاكم الاستئناف أحد رجال القضاء الشرعي ممن في درجة نائب أو عضو بالمحكمة العليا الشرعية أو من في درجته كما أجازت أن يكون من أعضاء تلك الدوائر بالمحاكم الابتدائية واحد أو اثنان من درجة رئيس أو نائب أو قاض من قضاة المحاكم الشرعية ، وأن يتولى رئاسة المحكمة الجزئية عند نظر قضايا الأحوال الشخصية — أحد قضاة المحاكم الشرعية . ونصت المادة التاسعة من ذلك القانون على إلحاق قضاة المحاكم الشرعية على اختلاف درجاتهم بالمحاكم الوطنية أو قضاة الأحوال الشخصية أو الإدارات الفنية بالوزارة — بقرار يصدره وزير العدل . كما قضت بإصدار قانون خاص بتنظيم شئون رجال القضاء الشرعي المنقولين إلى المحاكم الوطنية ، ونفاذا لذلك أعد مشروع القانون المرافق ، فقضت مادته الثانية باعتبار قضاة المحاكم الشرعية ومختلف درجاتهم أعضاء بالمحاكم ، وأجازت لوزير العدل بقرار يصدره — ندب بعضهم للعمل في نيابات الأحوال الشخصية أو في الإدارات القضائية أو الفنية التابعة للوزارة ، كما قضت بإلحاق الموظفين القضائيين بنيابات الأحوال الشخصية بقرار منه وبأن يجري عليهم ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ ما يجري على معاوئي النيابة من أحكام وذلك كي يتاح لهم خلال مدة الاختبار المقررة لمعاوئي النيابة أن يتولوا بشواحي العمل في تلك النيابات .

وقضت المادة الثالثة رجال القضاء الشرعي إلى فئات ومحددات لكل منها درجة مالية مما نص عليه في الجدول الملحق بقانون استقلال القضاء الصادر بالمرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ والمعدل أخيرا بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ وذلك صونا لمقتضياتهم وإقرارا بسابق خدماتهم ورفع المشروع من مرتبات وعلاوات الكثيرة العالية منهم وكان زائده في ذلك بالنسبة لنائب المحكمة العليا الشرعية وأعضائها ومن في درجة الآخرين — وهما رئيس محكمة النقض ورئيس التفتيش القضائي ، ما قضت به المادة الرابعة من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ من إلحاق الأول عضوا بدائرة الأحوال الشخصية بمحكمة النقض ، ومن اجازة أن يكون أحد الآخرين عضوا بإحدى دوائر الأحوال الشخصية بمحاكم الاستئناف ومستهدية في تحديد الدرجة المالية لسواهم بإقامة اتساق قدر المستطاع بين مناصب القضاء وبين مشيئاتها في القضاء الشرعي الملحق ، تحقيقا للتساواة بين رجال الجاهدين — وقد أصبحوا أفراد أسرة قضائية واحدة — بيد أنه نظرنا لتراشي أحكام المشروع إلى يوم أول يناير سنة ١٩٥٦ ولأن من يكون قد أسند إليه منصب في القضاء أو النيابة العامة يكتسب أهلية في وقت من تاريخ القرار الصادر بتعيينه ، فقد روي احتراماً لهذه الأقدمية النص على

أن يكون نقل رجل القضاء الشرعى فى أقدمية تالية لجميع من عينوا فى القضاء أو النيابة العامة فى المنصب الذى اعتبر رجل القضاء الشرعى فى درجته المالية .

وقد تصدى المشرع لقواعد ترقية رجال القضاء الشرعى ، فنص على أن تكون الترقية إلى الدرجة المالية التالية مباشرة لتلك التى يعتبرون فيها مراعاة القواعد الموضوعية لذلك فى قانون استقلال القضاء — بيد أنه فى سبيل تحقيق الانسجام بين رجال الجهتين وفى سبيل الاطمئنان إلى ما قد يؤهل لهذه الدرجات المالية جعلت إجازة الترقية رهنا بقضاء رجل القضاء الشرعى أجلا معلوما فى الاشتغال بعمل قانونى — بمعنى ممارسة القانون عملا فى المحاماة أو فى وظيفة موظف قضائى أو غير ذلك ، ولا مراعاة فى سريان هذا الحكم على قضاة المحاكم الشرعية بمختلف درجاتهم والذين يلحقون بالمحاكم عند العمل بهذا القانون — وعلى رجال القضاء الشرعى الذين يشغلون فى المستقبل هذه الدرجات المالية أما عن الموظفين القضائيين فلما كان ليس ثمة من يخلفهم فى درجاتهم المالية من رجال القضاء الشرعى ، فإن الأجلين المشترطين بالنسبة لهم قاصران على أشخاصهم دون سواهم .

وقد أجرى المشرع على رجال القضاء الشرعى الذين يلحقون بالقضاء حكم المادة العاشرة من قانون استقلال القضاء — على أن تحسب المدة المكتسبة لعدم القابلية للعزل المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من تلك المادة بالنسبة لمن يعتبر منهم فى الدرجة المالية المعاملة لدرجة قاض — من تاريخ العمل بهذا القانون . وبدهى أن الموظفين القضائيين الذين يشغلون هذه الدرجة فى المستقبل يتمتعون بهذه الحصانة متى أمضوا تلك المدة فى الدرجة الآتية

وقد عرض المشروع للاحاق رجال القضاء الشرعى بمحاكم الاستئناف عند إعمال أحكامه فى المستقبل ، فنص على أن يكون إلحاقهم بتلك المحاكم ونقلهم من محكمة إلى أخرى غير خاضع للقيود الواردة بالمادة ٢٤ من القانون المشار إليه ، وقد انتهى المشروع من ذلك اتقاء تجمعهم فى إحدى المحاكم أو بعضها — وفق أقدميتهم — تجمعا لا يتسق ومقدار العمل بدوائر الأحيوال الشخصية بها ، بينما تكون هذه الدوائر بمحاكم أخرى فى حاجة إلى عملهم فيها .

وأخيرا قضى المشرع بأنه فيما عدا ما تقدم من أحكام تسرى على رجال القضاء الشرعى سائر الأحكام المقررة فى شأن رجال القضاء والنيابة العامة .

وقد عرض المشروع على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة .

وتشرف وزارة العدل بعرضه على مجلس الوزراء رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٦٢٥ لسنة ١٩٥٥ (١)

في شأن المحامين لدى المحاكم الشرعية الملغاة

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية وإحالة دعاوى التي تكون منظورة أمامها إلى المحاكم الوطنية ،

وعلى القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالحماية أمام المحاكم الوطنية والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون ١٠١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالحماية أمام المحاكم الشرعية ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير العدل ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — ينقل إلى جدول المحامين أمام المحاكم الوطنية المحامون المقيدون بجدول المحامين الشرعيين وحدة لغاية ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ ، كل في الدرجة المماثلة للدرجة التي هو مقبول للرافعة أمامها وبأقدميته فيها ، ويصدر بترتيب هذه الأقدمية قرار من لجنة قبول المحامين أمام المحاكم الوطنية.

مادة ٢ — للمحامين المنقولين وفق المادة السابقة الحضور في جميع الدعاوى والتحقيقات طبقاً لأحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه .

مادة ٣ — استثناء من أحكام المادتين السابقتين يكون لجميع المحامين المقبولين أمام المحكمة العليا الشرعية المرافعة أمام محكمة النقض في الدعاوى التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية وحدها .

مادة ٤ — يظل المحامون المنقولون وفق المادة الأولى خاضعين فيما يتعلق بالمعاشات والمرتبات والاعانات لأحكام القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه دون سواء .

مادة ٥ — يحل صندوق المعاشات والاعانات المنصوص عليه في القانون المشار إليه في المادة

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٩ مكرر الصادر في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ .

السابقة وتقوم وزارة المالية والاقتصاد مقامه فيما له من اختصاصات وحقوق وفيما عليه من التزامات وفق ذلك القانون .

ويصدر وزير المالية والاقتصاد قرارا بتشكيل لجنة تتولى جرد أموال هذا الصندوق وتصفيته وفق الشروط والأوضاع التي يحددها ، ويضاف فائض التصفية إلى إيرادات الدولة .

وابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ يقوم الصندوق المنصوص عليه في الباب الثامن من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ بالمساهمة سنوياً في الوفاء بالمعاشات والمرتبات والإعانات المقررة أو التي تقرر وفق هذا القانون وذلك خلال أجل غايته نهاية شهر مارس من العام التالي .

ويصدر وزير المالية والاقتصاد خلال شهرين من كل عام - بعد الاتفاق مع وزير العدل - قراراً بتحديد المبلغ الذي يقدمه الصندوق المشار إليه في الفقرة السابقة إلى وزارة المالية والاقتصاد . ويدرج سنوياً في ميزانية الدولة الاعتماد اللازم لأداء هذه المعاشات والمرتبات والإعانات .

مادة ٦ - - للشترك في صندوق المعاشات والإعانات من المحامين المشار إليهم في المادة الأولى أن يفصح بطلب مكتوب يقدم لوزارة المالية والاقتصاد - حتى يوم ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٦ عن رغبته في اعتزال المحاماة أمام المحاكم الوطنية فيحتفظ بحقه في المعاش المنصوص عليه في القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٤٤ بشرط أن يؤدي كل سنة لهذه الوزارة مبلغاً معادلاً للاشتراك السنوي الذي كان يؤديه وفق القانون المشار إليه . وذلك حتى يبلغ سن الستين أو الخامسة والخمسين أو الحسنيين حسب الأحوال . ومع ذلك فللشترك في الصندوق من هؤلاء المحامين - الذي اعتزل المحاماة خلال الأجل المنصوص عليه في الفقرة السابقة - الحق في معاش عن عدد السنين التي اشتغلها في المحاماة بنسبة واحد من ثلاثين جزءاً من كل سنة بشرط أن يكون قد ذاول بالفعل مهنة المحاماة لدى المحاكم الشرعية مدة خمس سنين على الأقل بما فيها مدة التمرين .

ويجوز لمجلس الوزراء الترخيص بمنح هؤلاء المحامين رأس مال يستبدلونه بحقوقهم في المعاش وفي هذه الحالة تعين أوضاع هذا الترخيص والقيم التي يبنى على قاعدتها الاستبدال والشروط التي تمنح بها رؤس الأموال بقرار يصدره وزير العدل بعد الاتفاق مع وزير المالية .

مادة ٧ - - فيما عدا ما تقدم من أحكام تجري على المحامين المنقولين ، سائر الأحكام المقررة في القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ .

مادة ٨ - - يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٩ - - على وزير العدل والمالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ولهما إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه - ويعمل به اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٥٦ .

صدر بديوان الرئاسة في ٧ جمادى الأولى سنة ١٣٧٥ (٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٥) .

مذكرة ايضاحية

نص القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ على إلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ وتشكيل دوائر لتظر قضايا الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص هذه المحاكم .

وقد أجازت مادته العاشرة للمحامين المقبولين المرافعة أمام المحاكم الشرعية الحضور في هذه الدعاوى — على أن يقصر حضور كل منهم على الدرجة التي كان مقبولا امامها ؛ كما أجازت للمحامين المقبولين امام المحكمة العليا الشرعية المرافعة أمام محكمة النقض في الدعاوى آتفة الذكر ، ونصت على إصدار قانون بتنظيم حالهم .

وقد كان لزاما تدير مستقبل المحامين المقيدون بجدول المحاماة أمام المحاكم الشرعية دون سواها ذلك لأنهم كانوا قد رتبوا عيشتهم على ما تدره عليهم ممارستهم مهنتهم أمام هذه المحاكم فحسب ثم بولغوا بالغائها . أما المحامون المقيدون بهذا الجدول و بجدول المحاماة الوطنية على السواء فلا وجه للتصدي لأمرهم بعد ذلك الإلغاء لأنهم سيمضون في مزاولة عملهم أمام المحاكم الوطنية شأنهم في ذلك شأن المحامين المقيدين أمام هذه المحاكم وحدها .

وقد أعد مشروع القانون المرافق مستهديا بالروح التي صدرت عنها المادة العاشرة من قانون الإلغاء ومستوفيا علاج حالهم بالعدل إزاء أمر لم يكن لهم فيه بد .

وقد نظم المشروع في مادتيه الأوليين انتقال أولئك المحامين المقيدون بالمحاماة أمام المحاكم الشرعية وحده إلى يوم انقضاء عملها ، وقضى بنقلهم إلى جدول المحاماة أمام المحاكم الوطنية . كل في الدرجة المماثلة لتلك التي هو مقبول للمرافعة أمامها وبذات أقدميته فيها . وقد كان في وسع الشارع أن يلزم الحد الذي أبانته المادة العاشرة فتقف بذلك ميزة النقل على التراجع في الدعاوى التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية لحسب يبد أنه رأى أن يمد في حبل هذا التيسير بمنحهم مزيدا من رعايته فأطلق لهم حق الحضور في ضروب الأقضية جميعا وفي التحقيقات وفق أحكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمحاماة أمام المحاكم الوطنية ، ذلك لأن دراستهم وفهمهم في الشريعة الغراء نتيح لهم في يسر الإحاطة بالتشريعات الوضعية التي تطبقها المحاكم الوطنية .

وقد أخذت المادة الثالثة من المشروع عن المادة العاشرة من قانون الإلغاء ، مقررته من اجازة المرافعة أمام محكمة النقض في الدعاوى التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية للمحامين المقبولين أمام المحكمة العليا الشرعية ، وهذا الإطلاق يجري عليهم سواء أكانوا مقيدون بجدول المحاماة الشرعية فحسب أم مقيدون كذلك في جدول المحاماة الوطنية .

وبدهى أن إطلاق الحق للمحامين المنقولين وجعلهم في ذلك على قدم المساواة مع المحامين أمام المحاكم الوطنية طبقا للمبادئ الأولىين أن يجري على أولئك بما يجري على هؤلاء . ومن ثم يجوز للجان القبول المختصة وفق القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمحاماة أمام المحاكم الوطنية

تقرير قبول أولئك المحامين للرافعة أمام مختلف درجات المحاكم متى استوفوا الشروط التي يتطلبها ذلك القانون ، وبالتالي يجوز للمحامين المنقولين والمقبولين للرافعة أمام محكمة النقض في الدعاوى التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية وحدها ، أن يتقدموا للجنة المختصة وعندئذ يكون لها أن تقرر قبول من تأنس فيه الصلاحية وتتوسم فيه الخبرة والكفاية للرافعة أمام محكمة النقض - إن توافرت سائر الشروط .

ولما كان انتظام نقر عديد من أولئك المحامين في جدول المحاماة أمام المحاكم الوطنية ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ - مع احتفاظهم بترتيب أقدميتهم ليستدعى النظر في أمر معاشاتهم ومرتباتهم واعاناتهم . ولما كان صندوق المعاشات والاعانات المنصوص عليه في الباب الثامن من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمحاماة أمام المحاكم الشرعية - قد تكفل بذلك فكان من الجائز نقل أمواله إلى صندوق المعاشات والاعانات الخاص بالمحامين أمام المحاكم الوطنية ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ - عند اندماج أعضاء الطائفتين بمقولة إن إلغاء المحاكم الشرعية والمجالس المالية سيزيد من عدد القضايا التي تنظرها المحاكم الوطنية فتتمو بذلك موارد هذا الصندوق ، بيد أن المصلحة تقتضي بأن يتم الاندماج بين الهيئتين بشروط تحول - على قدر الطاقة - دون الاضطراب المقترن باقبال عدد غفير من المحامين أمام المحاكم الشرعية على المحاماة أمام المحاكم الوطنية .

وقد نهج المشروع في ذلك نهج القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ بإنشاء صندوق المعاشات والمرتببات للمحاماة المختلطة المعدل بالقانونين رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥١ و ١٤٣ لسنة ١٩٥٢ ونهج القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٤ الذي قضى بحل هذا الصندوق وإحالة اختصاصاته إلى وزارة المالية .

فقد رمت المادة السادسة إلى الحد من قيد المحامين أمام المحاكم الشرعية وحدها في جدول المحامين أمام المحاكم الوطنية عند إلغاء تلك المحاكم ، فبعضهم قد لا يرغب في ممارسة المهنة أمام المحاكم الوطنية ولكنه سيحرص مع ذلك على الانتفاع بحقه في القيد بجدول المحامين أمام تلك المحاكم مخافة فقده للترتبة على هذا القيد من حيث المعاش والإعانة ، فأجاز لأولئك المحامين خلال ستة الشهور التالية للإلغاء أن يفصحوا عن رغبتهم في اعتزال المهنة مع احتفاظهم بحقوقهم في المعاش بشرط أن يثابروا على الوفاء بالاشتراك السنوي الذي كانوا يؤدونه وفق قانون المحاماة أمام المحاكم الشرعية وبذلك تنشأ طبقة جديدة من المحامين غير المشتغلين لا يشاركون بحامي المحاكم الوطنية في ممارسة المهنة ولم يقف المشروع عند ذلك بل جاز لمن اعتزل المهنة واستحق المعاش أن يستبدل به رأس مال على غرار ما يجري العمل به في بوالص التأمين ، وبدمى أنه لاسبيل إلى تقرير الحق في استبدال رأس المال بالمعاش للمحامين أو لفريق منهم لأن عند الطلبات التي سوف تقدم لا يتأتى تقديره سلفاً بدقة ، فاذا تواترت الطلبات أرمقت الخزانة بصرف مبالغ طائلة دفعة واحدة ، فالأمر

فأصر إذن على تحويل مجلس الوزراء بحج دحق يستعمله ورق الظروف القائمة فضلا عن أن تحديد التعويضات والشروط التي يرتقن بها دفعه موكل إلى وزيرى العدل والمالية .

وقد هيئت المادتان الرابعة والخامسة إلى عدم إقبال كاهل صندوق المعاشات والإعانات الخاص بالمحامين أمام المحاكم الوطنية - بأعباء معاشات وإعانات المحامين المنتقلين ، فنصت على حل وتصفية صندوق معاشاتهم وإعاناتهم وإقامتها وزارة المالية والاقتصاد مقامه فيما له من حقوق واختصاصات وما عليه من التزامات مع بقاء معاشات ومرتبوات وإعانات هؤلاء المحامين خاضعة لأحكام القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٤٤ دون سواه .

ولما كان ثقل اختصاص المحاكم الملغاة ، إلى المحاكم الوطنية سيزيد لا محالة من عدد الأفضية التي تنظرها ، وبالتالي من دخل صندوق المعاشات والإعانات لحامى هذه المحاكم - ذلك أن من موارد : نصف رسوم القيد ، وأربعون فى المائة من الاشتراكات السنوية ، وخصيلة بيع ورق الذمعة ورسوم طائبات تقدير الإتعاب - ومن أجل ذلك رؤى - وقد وكل إلى الخزنة العامة - دون هذا الصندوق - أمر المعاشات والإعانات والمرتبات المقررة أو التي تقرر للمحامين المنتقلين ، رؤى أن يسهم هذا الصندوق بنصيب فيها مقابل الزيادة المتوقعة فى إيراداته وهي ليست باليسيرة ، فقد بلغ ما حصل لحساب صندوق معاشات وإعانات المحامين الشرعيين ، من تلك الوجوه فى المدة من أول يناير حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٤ ٨٣٦٦ جنيهها ٦٨٠ ملجم وقد أثر المشروع جعل تقدير هذا النصب سنويا لوزير المالية بعد الاتفاق مع وزير العدل على ضوء موارد والتزامات هذا الصندوق ومقيدار الأعباء التي تتحملها الخزنة العامة بدلا من الصندوق المنحل .

وأخيرا قضت المادة السابعة بأنه فيما عدا ما تقدم من أحكام يجرى على المحامين المنتقلين ما سائر الأحكام المقررة فى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٤ .

وقد عرض المشروع على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة .

وتشرف وزارة العدل بعرضه على مجلس الوزراء وبهاء الموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ (١)

في شأن خبراء المحاكم الشرعية الملغاة

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الإطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٢ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ،
وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية وإحالة الدعاوى
التي تكون منظورة أمامها إلى المحاكم الوطنية ،
وعلى المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الخبرة أمام جهات القضاء ،
وعلى ما أقرته مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير العدل ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يعتبر الخبراء المقيدون في جداول المحاكم الشرعية الملغاة مقيدين أمام المحاكم
الوطنية — كل في القسم المدرج فيه — وفي الدرجة المائلة للدرجة التي هو مقيد فيها .
ومع ذلك لا يجوز لغير الحاصلين منهم على مؤهل فني عال — في مادة القسم المدرج فيه —
القيام بأعمال الخبرة إلا في القضايا التي كانت تدخل في اختصاص المحاكم الشرعية الملغاة .
وإذا كان الخبير مقيدا في جدول أكثر من محكمة من درجة واحدة اعتبر مقررًا في المحكمة
التي كان قيده فيها أسبق عهدا ، وإذا كان مقيدا في أكثر من قسم وجب عليه أن يختار واحدا
تخسب يستمر فيه ، ويكون ذلك بطلب يقدم إلى المدير العام لإدارة الخبراء بوزارة العدل — في
مهلة شهر من تاريخ العمل بهذا القانون — فإن لم يفعل — قام المدير بتحديد القسم الذي يقصر عمل
الخبير فيه .

مادة ٢ — على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥٦ .
صدر بديوان الرئاسة في ٧ جمادى الأولى سنة ١٣٧٥ (٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٥) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٩ مكرر الصادر في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ .

مذكرة إيضاحية

لما كان من خبراء الجدول طائفة مثيدة لحسب بمجداول المحاكم الشرعية الملغاة ، فقد روى تنظيم حالهم بعد إلغاء تلك المحاكم بما يكفل لهم المضي في كسب رزقهم ، وذلك باعتبارهم مقيدين أمام المحاكم الوطنية — كل في القسم المدرج فيه — للقيام بأعمال الخبرة في القضايا التي كانت تدخل في اختصاص المحاكم الشرعية دون غيرها — بيد أنه لما كان بعض هؤلاء الخبراء حاصلين على مؤهل فني عال فقد نظمت حالهم بما يتفق والمصلحة العامة .

وبدئى أن هذا النص لا يحول دون جواز ندب خبراء وزارة العدل أو الخبراء المقيدين أمام المحاكم الوطنية في هذه القضايا بعينها .

وقد عرض المشروع على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة .

وتشرف وزارة العدل بعرضه على مجلس الوزراء رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٦٢٧ لسنة ١٩٥٥ (١)

بتعديل نص المادة ٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية وإحالة الدعوى التي تكون منظورة أمامها إلى المحاكم الوطنية ،

وعلى قانون الاجراءات الجنائية ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير العدل ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية النص الآتي :

« تتبع أمام محاكم الجنايات جميع الأحكام المقررة في الجنح والمخالفات مالم ينص على خلاف ذلك .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٩ مكرر الصادر في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ .

ويجب على محكمة الجنايات قبل أن تصدر حكماً بالاعدام أن تأخذ رأى مفتى الديار المصرية ، ويجب إرسال أوراق القضية إليه ، وإذا لم يصل رأيه إلى المحكمة خلال عشرة الأيام التالية لإرسال الأوراق إليه حكمت المحكمة في الدعوى .

وفي حالة خلو وظيفة المفتي أو غيابه أو قيام مانع لديه ، ينتدب وزير العدل — بقرار منه — من يقوم مقامه .

ولا يجوز الطعن في أحكام محاكم الجنايات إلا بطريق التماس أو إعادة النظر .

مادة ٢ — على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٥٦ .
صدر بديوان الرياسة في ٧ جمادى الأولى سنة ١٣٧٥ (٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٥) .

مذكرة إيضاحية

تنص الفقرة الثانية من المادة ٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه يجب على محكمة الجنايات قبل أن تصدر حكماً بالاعدام أن تأخذ رأى مفتى الجهة الموجودة في دائرتها المحكمة ، ويجب إرسال أوراق القضية إليه ، وإذا لم يبد رأيه في ميعاد عشرة الأيام التالية لإرسال الأوراق إليه تحكم المحكمة في الدعوى .

ولما كانت المادة ١٨ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها ، قد نصت على أنه فيما عدا محكمة القاهرة يؤدي نائب المحكمة الشرعية أو من يقوم مقامه وظيفة الافتاء في دائرة المحكمة المعين فيها ، وكان القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ قد نفي بالغاء المحاكم الشرعية اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٥٦ ، فنأجل ذلك رؤى ابتداء من هذا التاريخ جعل الافتاء في قضايا الاعدام جميعاً — لمفتى الديار المصرية — فان شغرت وظيفته أو غاب أو قام لديه مانع ؛ أصدر وزير العدل قراراً ينتدب من يقوم مقامه . ولما كان هذا التعديل يقتضى الانسحاب للمفتي في أجل الافتاء فنؤجل رؤى مد هذا الأجل إلى عشرة أيام .

وقد عرض مشروع القانون على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة .

وتتشرف وزارة العدل بعرضه على مجلس الوزراء رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ (١)

ببعض الإجراءات في قضايا الأحوال الشخصية والوقف
التي تختص بها المحاكم بمقتضى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات
رئيس الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية وإحالة الدعاوى التي
تكون منظورة أمامها إلى المحاكم الوطنية ،

والتشريع المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات
المتعلقة بها ،

وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير العدل ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يجوز للنياحة العامة أن تتدخل في قضايا الأحوال الشخصية التي تختص بها المحاكم
الجزئية بمقتضى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه .

وعليها أن تتدخل في كل قضية أخرى تتعلق بالأحوال الشخصية أو بالوقف وإلا كان
الحكم باطلا .

ويجوز على التدخل أحكام الباب الرابع من الكتاب الأول من قانون المرافعات
المدنية والتجارية .

مادة ٢ — في الأحوال التي يجوز فيها استئناف الأحكام والقرارات الصادرة في القضايا المشار
إليها في الفقرة الثانية من المادة السابقة يجوز للنياحة العامة الطعن بهذا الطريق طبقا لما نص عليه في
المادتين ٨٧٥ و٨٧٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

مادة ٣ — للخصوم والنياحة العامة الطعن بطريق النقض في الأحكام والقرارات المشار

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٩ مكرر الصادر في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ .

إليها في المادة السابقة . وذلك طبقا لنص المادة ٨٨١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

مادة ٤ — يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٥ — على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥٦ .
صدر بديوان الرياسة في ٧ جمادى الأولى سنة ١٣٧٥ (٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٥) .

مذكرة إيضاحية

نصت المادة الأولى من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ على إلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ ؛ وقضت مادته الثانية بإحالة الدعاوى المنظورة أمام المحكمة العليا الشرعية أو أمام الدائرة الاستئنافية بالمجالس المالية إلى محاكم الاستئناف ، وإحالة الدعاوى المنظورة أمام المحاكم السككية إلى المحاكم الابتدائية ، وإحالة الدعاوى المنظورة أمام المحاكم الجزئية الشرعية أو المالية إلى المحاكم الجزئية أو الابتدائية ونصت المادة الثالثة على رفع الدعاوى التي كانت من اختصاص المحاكم الملغاة إلى المحاكم ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ . ونصت المادة الرابعة على أن تشكل بالمحاكم دوائر جزئية واستئنافية بمنظر قضايا الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص تلك المحاكم والمجالس .

ونصت المادة الثامنة على اختصاص المحاكم الجزئية بالمنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية طبقا لما هو مبين في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية عدا دعوى النسب في غير الوقف ، والطلاق والخلع والمباراة ، والفرقة بين الزوجين بجميع أسبابها ، فتكون دائما من اختصاص المحاكم الابتدائية كما نصت على أن يكون اختصاص المحاكم الأخيرة ومحاكم الاستئناف وفقا لما هو مبين في المواد ٨ و ٩ و ١٠ من اللائحة الآتية .

ولما كانت المادة ٤٩٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية قد أوجبت على النيابة العامة التدخل في كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية ، وكان الشارع إذ أخرج من مقتضى المادة الثامنة من قانون الإلغاء — من اختصاص المحاكم الجزئية دعاوى النسب في غير الوقف والطلاق والخلع والمباراة والفرقة بين الزوجين بجميع أسبابها ، وأدخلها في اختصاص المحاكم الابتدائية قد وضع في اعتباره أن تختص هذه المحاكم دون المحاكم الجزئية بهذه الدعاوى لما لها من شأن ، لما كان ذلك كان وجوب تدخل النيابة العامة في القضايا الجزئية لا مسوغ له ، فن أجل ذلك رؤى جعل تدخلها في هذه القضية جوازا كي تباشره وفق مقتضى الحال ، ووجوبيا فيما عداها ، وعلى هدى ذلك وضعت المادة الأولى من مشروع القانون المرافق على أن يحرى على التدخل أحكام الباب الرابع من الكتاب الأول من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

وغنى عن البيان أن حكم هذه المادة يسرى على القضايا التي تحال من المحاكم والمجالس الملغاة — سرهانه على القضايا التي ترفع إلى المحاكم ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ .

وقد نصت المادة الثانية من المشروع على أنه في الأحوال التي يجوز فيها استئناف الأحكام والقرارات المشار إليها في العقرة الثانية من المادة الأولى ، يجوز للنياية العامة الطعن بهذا الطريق طبقا لما نص عليه في المادتين ٨٧٥ و ٨٧٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، وقد روعي في الإحالة على هاتين المادتين توحيد ميعاد الاستئناف وطريقة رفعه بالنسبة إلى النياية العامة .

وأجازت المادة الثالثة للخصوم وللنياية العامة الطعن بطريق النقض في الأحكام والقرارات المشار إليها في المادة الثانية . وقد جعلت اجراءات هذا الطعن المستحدث — واحدة بالنسبة إلى الخصوم والنياية على السواء ، وذلك على غرار ما نصت عليه المادة ٨٨١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

وقد عرض مشروع القانون على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة .
وتشرف وزارة العدل بعرضه على مجلس الوزراء رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٦٣٩ لسنة ١٩٥٥ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،
وعلى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية وإحالة الدعاوى التي تكون منظورة أمامها إلى المحاكم الوطنية ،
وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق ،
وعلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم أمام المحاكم الشرعية ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير العدل ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — تعدل المادة الثالثة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ المشار إليه على الوجه الآتي :

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٩ مكرر الصادر في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ .

مادة ٣ — تتولى المكاتب توثيق جميع المحررات وذلك فيما عدا عقود الزواج واشهادات الطلاق والرجعة والتصادق على ذلك الخاصة بالمصريين المسلمين والمصريين غير المسلمين المتحدى الطائفة والملة ويتولى توثيق عقود الزواج والطلاق بالنسبة إلى المصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة موثقون منتدبون يعينون بقرار من وزير العدل — ويضع الوزير لائحة تبين شروط التعيين في وظائف الموثقين المنتدبين واختصاصاتهم وجميع ما يتعلق بهم .

ويستحق على عقود الزواج المذكورة رسم طبقا للقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ المشار اليه .
مادة ٢ — تلغى المواد من ٣٦١ إلى ٣٧٣ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ .

مادة ٣ — تلغى أقلام التوثيق بالمحاكم الشرعية كما تلغى عمالية التوثيق بالمجالس المالية وتحال إلى مكتب التوثيق جميع المضابط والسجلات والدفاتر المتعلقة بها .

المادة ٤ — على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥٦ .
صدر بديوان الرياسة في ٧ جمادى الأولى سنة ١٣٧٥ (٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٥) .

مذكرة ايضاحية

يقوم بتوثيق عقود الزواج لدى المسلمين في النظام الحالي مأذونون فوض القانون لوزير العدل إصدار قرار بتنظيم كيفية تعيينهم واختصاصاتهم وتأديتهم وغير ذلك .

ويقوم بعقد عقود الزواج لدى الطوائف المالية عضو ديني في كل جهة من الجهات وفي بعض الطوائف يتولى كاتب تحرير عقد الزواج واختصاص كل جهة قاصر على توثيق العقود الخاصة بالأشخاص المتحدى الملة التابعين لها .

والى جانب ذلك تنص المادة ٣ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق على أن مكاتب التوثيق تتولى توثيق جميع المحررات عدا ما كان منها متعلقا بالوقف أو بالأحوال الشخصية ومع ذلك توثق هذه المكاتب المحررات المتعلقة بالأحوال الشخصية بالنسبة إلى غير المسلمين .

وبمناسبة صدور القانون بإلغاء المحاكم الشرعية والمجالس المالية رؤى تنظيم توثيق عقود الزواج والاشهادات التي كانت تتولاها المحاكم الشرعية والمجالس المالية وقد وضع المشروع الحالي متضمنا هذا التنظيم ، ورؤى الإبقاء على نظام المأذونين فيما يتعلق بتوثيق عقود الزواج لدى المسلمين لما فيه من التيسير في الاجراءات وقربه دائما من المتعاقدين وضمان مراقبته والإشراف عليه كما رؤى تنظيم توثيق عقود الزواج بالنسبة للمصريين غير المسلمين المتحدى الملة بوضع نظام مماثل لنظام المأذونين — فجعل الاختصاص في توثيق عقود الزواج لموثقين منتدبين يكون لهم إلمام بالأحكام الدينية للجهة التي يتولون التوثيق فيها وعلى أن لا يمس ذلك التوثيق الاجراءات الدينية — ونص المشروع على أن يصدر بشأن هؤلاء الموثقين المنتدبين قرار من وزير العدل ينظم كيفية تعيينهم واختصاصاتهم وتأديتهم على النحو المتبع في شأن المأذونين .

وفرض على توثيق عقود الزواج رسماً واحداً هو المبين في قانون الرسوم أمام المحاكم الشرعية الصادر بها القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ يسرى على العقود الخاصة بالمسلمين والعقود الخاصة بغير المسلمين ، كما عهد إلى مكاتب التوثيق بتحرير جميع الشهادات الأخرى التي كانت تتولاها المحاكم الشرعية والمحاكم المالية ، عدا الشهادات التي ينص القانون على جعلها من اختصاص المحكمة . ويستتبع ذلك تعديل المادة ٣ من قانون التوثيق بجعل الاختصاص لهذه المكاتب يتناول جميع المحررات عدا عقود الزواج وشهادات الطلاق والرجعة والتصادق على ذلك بالنسبة للمصريين المسلمين فهذه يستمر المأذونون في توثيقها كما نص على أن توثيق عقود الزواج والطلاق فيما يتعلق بالمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة يقوم به موثقون منتدبون بقرار من وزير العدل .

وقد استتبع ذلك أيضاً تعديل المرسوم الصادر في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ باللائحة التنفيذية لقانون التوثيق وإضافة مادة جديدة برقم ٨ مكرراً — للنص على عدم جواز توثيق المحررات المتعلقة بالوقف إلا إذا كانت مستوفاة للشروط المنصوص عليها في المادة ١٣٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وقد عرض المشروع على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة .
وتتشرف وزارة العدل بعرضه على مجلس الوزراء رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٥٥ (١)

بتعديل بعض أحكام قانون نظام القضاء

الصادر بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،
وعلى قانون نظام القضاء الصادر بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ وعلى القوانين المعدلة له ،
وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ وعلى القوانين المعدلة له ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير العدل ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء المشار إليه النص الآتي :

(١) نهر بالوقائع المصرية العدد ٩٩ مكرر الصادر في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ .

« وكذلك تختص محكمة النقض دون غيرها منعقدة بهيئة جمعية عمومية يحضرها على الأقل تسعة من مستشاريها بالفصل في الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة والموظفون القضائيون بالديوان العام وبمحكمة النقض والنيابة العامة بإلغاء قرارات مجلس الوزراء والقرارات الوزارية المتعلقة بأي شأن من شئون القضاء عدا النقل والتدبير متى كان مبنى الطلب عيباً في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة .

كما تختص دون غيرها بالفصل في الطلبات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لهم أو لورثتهم .

وكذلك تختص دون غيرها بالفصل في طلبات التعويض الناشئة عن كل ذلك إذا رقت إليها بصفة أصلية أو تبعية .

ويباشر الطالب جميع الإجراءات ويحضر أمام الهيئة بنفسه ، وله أن يقدم دفاعه كتابة أو ينيب عنه في ذلك كله أحداً من نص عليهم في الفقرة الأولى ، ويجرى تحضير الدعوى وتجهيزها للمرافعة وفقاً لما نص عليه في المادة ٢١ ولا تعرض الطلبات على دائرة لخص الطعون بل تنظرها الهيئة مباشرة .

وفيما عدا ما نص عليه في الفقرة السابقة تتبع في تقديم الطلبات والفصل فيها القواعد والإجراءات المقررة للنقض في المواد المدنية .

ولا يجوز أن يجلس للفصل في هذه الطلبات من كان عضواً في مجلس القضاء الأعلى أو مجلس التأديب أو المجلس الاستشاري الأعلى للنيابة العامة .

مادة ٢ — تسري أحكام المادة السابقة على الطلبات المقدمة قبل العمل بهذا القانون والتي عين فيها مستشار مقرر وفق المادة ٣١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على أن يقدم هو بتحضيرها وتجهيزها للمرافعة .

مادة ٣ — يستبدل بنص المادتين ٣٣ و ٣٥ من قانون نظام القضاء سالف الذكر النصان الآتيان :

« مادة ٣٣ — مأمورو الضبط القضائي يكونون فيما يتعلق بأعمال وظيفتهم تابعين للنيابة العامة ويجوز لها تكليف معاون النيابة بتحقيق قضية برمتها .

« مادة ٣٥ — يقوم بتأدية وظيفة النيابة أمام محكمة النقض النائب العام أو محام عام أو أحد رؤساء النيابة .

ويقوم بتأدية هذه الوظيفة أمام باقي المحاكم ، من سبق ذكرهم أو أحد وكلاء النيابة أو مساعديها أو معاونيها .

مادة ٤ — يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٥ — على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٥٦ .

صدر بديوان الرئاسة في ٧ جمادى الأولى سنة ١٣٧٥ (٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٥) .

مذكرة إيضاحية

تقضى المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء باختصاص محكمة النقض دون غيرها منعقدة بهيئة جمعية عمومية — يحضرها على الأقل تسعة من مستشاريها بالفصل في الطلبات المقدمة من رجال القضاء والنيابة العامة والموظفين القضائيين بالديوان العام بوزارة العدل وبمحكمة النقض والنيابة العامة . ونصت الفقرة الرابعة من تلك المادة على القواعد والاجراءات التي تتبع في تقديم ونظر هذه الطلبات فأحالت بشأنها إلى القواعد والاجراءات المقررة للنقض في المواد المدنية .

وقضت المادة ٢ من قانون نظام القضاء المعدلة بالقانون ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء دائرة بمحكمة النقض لفحص الطعون في المواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية تشكل من ثلاثة مستشارين كما نصت المادة ٣٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية المعدلة بالقانون المشار إليه على أن لهذه الدائرة أن تقرر إحالة الطعن على دائرة المواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية ، أو أن تقضى برفضه وذلك على الوجه المبين بتلك المادة .

ومؤدى ما تقدم أن الطلبات المقدمة من رجال القضاء والنيابة العامة وغيرهم ممن نص عليهم في الفقرة الأولى من المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء تعرض على دائرة فحص الطعون وتسرى عليها الأحكام التي سلف ذكرها ، الأمر الذى يتنافى مع غرض المشرع حين وكل أمر الفصل في هذه الطلبات إلى الهيئة القضائية العليا منعقدة بهيئة جمعية عمومية يحضرها على الأقل تسعة من مستشاريها . هذا الغرض هو — كما جاء في المذكرة الإيضاحية لقانون نظام القضاء — الامعان في بث روح الطمأنينة والثقة في نفوسهم حتى لا يشغلهم شاغل على مصائرهم عن أداء رسالتهم المقدسة على أكمل وجه، وفضلا عن ذلك فإن تعدد درجات التقاضى بالنسبة إلى الطعون الأخرى — غير متوفر الطلبات الآتية — إذ أنها تعرض لأول مرة على القضاء ومن أجل ذلك رأى تعديل نص المادة ٢٣ حتى يتسنى لنظر تلك الطلبات مباشرة أمام محكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية عمومية دون عرضها على دائرة فحص الطعون .

وكذلك رأى لإيراد حكم وقى بأن تسرى أحكام التعديل المتقدم على الطلبات المقدمة قبل العمل به والتي عين فيها مستشار مقرر وفق المادة ٣١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على أن يقوم المستشار بتحضيرها وتأمينها للرافعة .

وبمناسبة صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الخاص بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية وإحالة الدعاوى التي تكون منظورة أمامها إلى المحاكم الوطنية ، وتقرير تدخل النيابة العامة — في قضايا الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الملغاة ، رأى إعادة النظر في الأحكام الخاصة بالنيابة العامة والواردة في الفصل الخامس من قانون نظام القضاء ، فأعيدت صياغة المادتين ٣٣ و ٣٥ على الوجه المبين بهذا المشروع .

وتشرف وزارة العدل بعرض المشروع المرافق على مجلس الوزراء بالصيغة التي أقرها مجلس الدولة — رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٦٣٤ لسنة ١٩٥٥^(١)

بإضافة فقرة جديدة إلى المادة ٢٧ من اللائحة العامة
لبورصات العقود

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس
الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٥ باللائحة العامة لبورصات العقود ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — تضاف فقرة جديدة بعد الفقرة الثانية من المادة ٢٧ من اللائحة العامة لبورصات
العقود المشار إليها ، ويكون نصها كآتي :

« على أنه يجوز أن يقل التأمين بالنسبة إلى عملية الشراء عن عشرة في المائة وذلك في حالة
استعداد الحكومة للشراء بأسعار محددة ، » .

مادة ٢ — على وزير المالية والاقتصاد ، تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ٧ جمادى الأولى سنة ١٣٧٥ (٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٥) .

مذكرة إيضاحية

نصت المادة ٢٧ من اللائحة العامة لبورصات العقود الصادرة بمقتضى القانون رقم ٤١٥ لسنة
١٩٥٥ ، على أن يصدر وزير المالية والاقتصاد قرار بتعيين مبلغ التأمين الواجب دفعه عن كل
عملية من عمليات البيع أو الشراء أو النقل أو الموازنة بالبورصة بحيث لا يقل عن عشرة في المائة
من قيمة كل عملية ولا يجاوز ثلاثين في المائة منها . ويخفض التأمين إلى النصف بالنسبة إلى عمليات
النقل والموازنة المحلية .

ونظرا إلى أن الأسعار المتداولة حاليا بالبورصة لا تزيد على الأسعار التي حددتها الحكومة

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٩ مكرر الصادر في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ .

للشراء بمقتضى القانون رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٥٥ فى شأن شراء محصول القطن موسم ١٩٥٥/١٩٥٦ إلا بقدر يسير ، مما يجعل التأمين المقرر تنفيذاً لنص المادة ٢٧ من اللائحة العامة لبورصات العقود كبيراً بالنسبة إلى الفرق بين الأسعار المتداولة وأسعار الشراء المحددة ، الأمر الذى أدى إلى احتياج طائفة كبيرة من المضاربين العاديين عن التعامل فى سوق العقود .

ولما كان عنصر المضاربة العادية له أهميته لما يسبغه على السوق من المرونة اللازمة ، ورغبة فى التيسير على طائفة المضاربين العاديين فى التعامل والافادة من وجود هذا العنصر فى السوق . فان وزارة المالية والاقتصاد ترى إضافة فقرة جديدة إلى المادة ٢٧ من اللائحة العامة لبورصات العقود مما يسمح بخفض الحد الأدنى للتأمين عن عشرة فى المائة بالنسبة إلى عمليات الشراء بقرار من وزير المالية والاقتصاد وذلك فى حالة استعداد الحكومة للشراء بأسعار محددة . وقد أعدت الوزارة مشروع القانون المرافق لتحقيق هذا الغرض . وتشرف برفعه إلى مجلس الوزراء بالصيغة التى أقرها مجلس الدولة ، رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٦٣٧ لسنة ١٩٥٥ (١)

بتعديل المادة الخامسة من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأطنان

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ، وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ، وعلى المادة (٥٥) من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأطنان والقوانين المعدلة له ، وعلى المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ الخاص بتقدير إيجار الأراضى الزراعية لاتخاذ أساساً لتعديل ضرائب الأطنان المعدل بالقانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥١ ، وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ، وبناء ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - تعديل الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأطنان على الوجه الآتى :

(١) نشر بالوقائع المصرية ، العدد ٩٩ مكرر الصادر فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ .

« ويحدد المرسوم بدء سريان الضريبة المعدلة ويجوز أن ينص فيه على سريانها من أول يناير من السنة التي صدر فيها » .

مادة ٢ — على وزير المالية والاقتصاد ، تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ٧ جمادى الأولى سنة ١٣٧٥ (٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٥) .

مذكرة إيضاحية

تنص المادة ٥ من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأطنان على أنه : « إذا ترتب على تنفيذ أعمال ذات منفعة عامة أن زادت قيمة الأراضي الواقعة في منطقة تلك الأعمال أو نقص إيجارها السنوي بدرجة محسوسة . صدور مرسوم باعادة تقدير إيجار هذه الأراضي طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٣ ويحدد المرسوم بدء سريان الضريبة المعدلة » .

ثم صدر القانون رقم ٦٥٨ لسنة ١٩٥٤ بإلغاء استصدار المراسيم وأحل محلها القرارات الصادرة من مجلس الوزراء ، لذا صدرت عدة قرارات وزارية باعادة تقدير إيجار بعض الأراضي الزراعية تطبيقا للبادة ٥ السالفة الذكر .

ولما كان فرض الضريبة يبدأ من أول يناير من كل سنة وقد يتأخر صدور المرسوم (أو قرار مجلس الوزراء الذي حل محل المراسيم بمقتضى القانون رقم ٦٥٨ لسنة ١٩٥٤) إلى ما بعد أول يناير مما قد يترتب عليه تعذر سريان الضريبة في السنة التي صدر فيها المرسوم أو القرار - نظرا إلى أنه لا يجوز النص على الرجعية إلا بقانون كما قد يحدث أن تسقط بعض البلاد من السكشاف المرافقة للمرسوم .

وعلاجا لذلك أعد المشروع المقترح بإضافة حكم جديد إلى الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ من مقتضاه أنه يجوز أن ينص في المرسوم (أو في قرار مجلس الوزراء) على أن يعمل به اعتبارا من أول يناير من السنة التي صدر فيها .

وتتشرف الوزارة بعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء مفرغا في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة للتفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ (١)

بشأن تعديل أساس فرض الضريبة على بعض أرباب المهن الحرة

باسم الأمة
مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات
رئيس الجمهورية ،
وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة
وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ يفرض ضريبة عامة على الإيراد والقوانين المعدلة له .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،
وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ : تب استثناء من أحكام المواد ٧٢ و ٧٣ و ٧٥ (الفقرتين الرابعة والخامسة) و ٧٦ من
القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه تجدد ضريبة المهن الحرة بالنسبة لأصحاب المهن التي يستلزم
مزاوتها الحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى
على الوجه الآتي :

(أ) ١٥ جنيها في السنة لمن مضى على تخرجه أكثر من خمس سنوات ولا يتجاوز
عشر سنوات .

(ب) ٣٠ جنيها في السنة لمن مضى على تخرجه أكثر من عشر سنوات ولا يتجاوز خمس
عشرة سنة .

(ج) ٥٠ جنيها في السنة لمن مضى على تخرجه أكثر من خمس عشرة سنة ولا يتجاوز
عشرين سنة .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٠١ مكرر الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ .

(د) ٨٠ جنيهها في السنة لمن مضى على تخرجه أكثر من عشرين سنة .

ولا تسرى الأحكام السابقة على الممولين الذين تجاوز متوسط صافي أرباحهم الفعلية في السنوات السابقة على أول يناير سنة ١٩٥٥ أو يجاوز صافي أرباحهم في أية سنة لاحقة للسنة الضريبية ١٩٥٤ ألف جنيه حسب الإقرارات المقدمة منهم إذا اعتمدتها مصلحة الضرائب أو طبقا للربط الذي تجريه المصلحة بموافقة الممول أو بناء على قرار لجنة الطعن أو المحكمة المختصة .

ولتحديد وعاء الضريبة العامة على الإيراد يحسب صافي أرباح الممول السنوية من مهنته في أحوال الضريبة الثابتة على أساس رد هذه الضريبة إلى ما يقابل أرباحها باعتبار أن هذه الضريبة تقابل السعر المقرر في الباب الثاني من الكتاب الثالث من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بأرباح المهن غير التجارية .

مادة ٢ - يجوز للمولين الذين يسرى عليهم نظام الضريبة الثابتة اختيار المحاسبة على أرباحهم الفعلية بشرط أن يقدموا طلبا بذلك بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ويرسل إلى المأمورية المختصة في الميعاد المحدد لتقديم إقرارات الأرباح السنوية .

كما يجوز لمصلحة الضرائب لأسباب جدية يعتمدها المدير العام أو من ينوبه إذا مارأت أن أرباح الممول الفعلية تجاوز ١٠٠٠ جنيه أن تخطره بتقديرها لأرباحه بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ، وعلى الممول خلال ثلاثين يوما من إخطاره بذلك قبول هذا التقدير أو تقديم ملاحظاته عليه وذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول . وفي حالة الاتفاق بين المصلحة والممول على تقدير الربح تربط الضريبة على أساسه وإلا رفعت المصلحة الأمر إلى المحكمة المختصة لفصل فيه من ناحية الأسباب ثم التقدير ويكون حكمها في الحالين نهائيا .

مادة ٣ - في حالة ربط الضريبة على أساس الأرباح الفعلية طبقا للمادتين السابقتين يعمل بالربط لمدة سنتين خلاف السنة التي تم الربط عليها وذلك اعتبارا من سنة ١٩٥٤ .
وإذا لم يكن لدى المولين الذين ينطبق عليهم حكم الفقرة السابقة مستندات تؤيد مصروفاتهم وتعتمد مصلحة الضرائب تقدر المصروفات جزافا بواقع ٣٠٪ من الإيرادات الإجمالية وذلك بالنسبة لمن لا يجاوز إيراداته الإجمالية ١٠٠٠ جنيه ، فإذا تجاوز هذا الحد قدرت المصروفات بواقع ٢٠٪ وبحد أدنى قدره ٣٠٠ جنيه في السنة .

مادة ٤ - مع عدم الإخلال بحكم المادة الثانية يجوز للمولين أن يدفعوا الضريبة

تحت الحساب مقدما على أربعة أقساط في أول كل شهر من الشهور يناير وأبريل ويوليه وأكتوبر من كل سنة .

مادة ٥ - على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون وله إصدار ما يقتضيه العمل به من القرارات التنفيذية ويعمل به اعتبارا من السنة الضريبية ١٩٥٥ .
صدر بديوان الرياسة في ١٣ جمادى الأولى سنة ١٣٧٥ (٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٥) .

مذكرة ايضاحية

انفرد بمولو الضريبة على المهن الحرة وقت صدور القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على ايرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل بوضع خاص دون مولى الضرائب النوعية الأخرى من ناحية تحديد الايراد الخاضع للضريبة ، فبينما كان أساس فرض الضرائب النوعية غير ضريبة المهن الحرة هو الايرادات الفعلية ، كانت الضريبة في حالة المهن الحرة تقدر بطريقة حكمية طبقا لنسبة مئوية من القيمة الايجارية لمسكن صاحب المهنة أو المكان أو الإمكانة التي يزاوئ فيها المهنة ، وظل الحال على هذا الوضع حتى صدر القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ فعدل أساس فرض هذه الضريبة إلى الايراد الفعلي الذي يحققه صاحب المهنة من مهنته غير أنه منذ صدور هذا القانون الأخير والمحامون والاطباء راغبون في ان تكون مساهمتهم في الاعباء العامة على أساس مبالغ معينة يدفعونها تختلف باختلاف عدد السنوات التي تنقضى على مدة حصولهم على المؤهل الدراسي الذي تتطلبه مزاولة المهنة .

ووزارة المالية والاقتصاد تقترح استجابة هذه الرغبة في حدود معينة وقد أعدت لذلك مشروع القانون المرافق لسريانه على أصحاب المهن التي تستلزم مزاومتها الحصول على دبلوم عال من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من الجامعات الأخرى وذلك طبقا للأسس الآتية :

(١) الضريبة الثابتة :

حددت المادة الأولى أربع فئات ثابتة للضريبة الواجبة الدفع تختلف باختلاف عدد السنوات التي تنقضى على تاريخ الحصول على الدبلوم العالي الذي تستلزمه مزاولة المهنة . غير أنه نص على عدم سريان نظام الضريبة الثابتة على الممولين الذين جاوز

متوسط صافي أرباحهم الفعلية في السنوات الضريبية من ١٩٥١ إلى ١٩٥٤ أو يجاوز صافي أرباحهم في أية سنة لاحقة لسنة ١٩٥٤ ألف جنيه حسب الاقرارات المقدمة منهم إذا اعتمدتها مصلحة الضرائب أو طبقا للربط الذي تجريه مصلحة بموافقة الممول أو بناء على قرار لجنة الطعن .

كما تضمنت المادة المذكورة كيفية تحديد الربح في حالات الضريبة الثابتة على أساس رد هذه الضريبة إلى ما يقابل ربحها باعتبار انها مقابل السعر المقرر في المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وذلك لأغراض الضريبة العامة على الايراد .

(٢) حق طلب المحاسبة على أساس الأرباح الفعلية :

أجازت المادة الثانية من المشروع للمولين الذين يسرى عليهم نظام الضريبة الثابتة اختيار المحاسبة على أرباحهم الفعلية متى طلبوا ذلك بالكيفية وفي الميعاد المحدد لتقديم إقرارات الأرباح السنوية .

كما أجازت مصلحة الضرائب لأسباب جدية يعتمدها المدير العام أو من ينوبه إذا ما رأت أن أرباح الممول الفعلية تجاوز ١٠٠٠ جنيه أن تقرر محاسبته على أساس ما حققه من أرباح مهته وتخطره بتقديرها للأرباح وذلك بالكيفية وفي الميعاد المحدد لذلك .

وإذا تم الاتفاق بين المصلحة والممول على تقدير الربح ربطت الضريبة على أساس هذا الاتفاق وإلا رفع الأمر إلى المحكمة المختصة للفصل فيه من ناحية الأسباب ثم التقدير ويكون حكمها في الحالين نهائيا .

وغنى عن البيان أن الممول في جميع الأحوال سواء كان خاضعا لنظام الضريبة الثابتة أو حددت الضريبة عليه على أساس الأرباح الفعلية أو ربطت الضريبة عليه بالطريق الحكيم فانه ملزم بأحكام المادة ٧٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

(٣) الربط الحكيم :

لما كانت الضريبة الثابتة تسرى لأكثر من سنة على المولين الذين يرغبون في معاملتهم على هذا الأساس وفي هذا استقرار لمركزهم الضريبي لثبات قسائم الضريبة المقررة عليهم . فقد رؤى كذلك بالنسبة للمولين الذين يحاسبون على أساس أرباحهم

الفعلية سريان ربط سنة على السنتين التاليتين لها وذلك ابتداء من سنة ١٩٥٤ فيسرى ربط هذه السنة على سنتي ١٩٥٥ و ١٩٥٦ وربط سنة ١٩٥٧ على السنتين التاليتين وهكذا .

وقد نص على انه إذا لم يكن لدى الممول الذي تربط عليه الضريبة على أساس الأرباح الفعلية مستندات تؤيد مصروفاته وتعتمدها مصلحة الضرائب أن تقدر المصروفات جزافا بواقع ٣٠٪ من الإيرادات إذا كانت لا تتجاوز ١٠٠٠ جنيه فاذا تجاوزتها قدرت بواقع ٢٠٪ بشرط أن لا يقل ما يخصم في هذه الحالة كمصاريف عن ٣٠٠ جنيه في السنة وهو القدر المسموح به للمول الذي يقل عنه إيرادا حتى لا يقل ما يخصم لهذه الفئة الأخيرة كمصروفات عما يخصم للفئة الأخرى .

(٤) تسديد الضريبة على أقساط :

وقد أجاز في المادة الرابعة للمولين الخاضعين لأحكام القانون المقترح أن يدفعوا الضريبة مقدما تحت الحساب على أربعة أقساط في أول كل ثلاثة شهور من السنة الضريبية وهذه القاعدة تسرى في جميع الحالات سواء تم الربط على أساس الضريبة الثابتة أو طبقا للربح الفعلي أو على أساس الربط الحكى الخاص بسريان ربط أرباح سنة على سنة أخرى .

ومن المفهوم أن دفع الضريبة مقدما تحت الحساب لا يخل دائما بالحق في إعادة تسوية حساب الضريبة عند استحقاقها طبقا لما تسفر عنه الأرباح الفعلية أو إذا تغير أساس الربط طبقا للحق المخول في المادة الثانية لكل من الممول ومصلحة الضرائب .

(٥) سريان أحكام القانون :

وقد حددت المادة الخامسة من المشروع سريان أحكام القانون اعتبارا من السنة الضريبية ١٩٥٥ .

وتتشرف الوزارة بعرض المشروع على مجلس الوزراء للتفضل بالموافقة عليه واتخاذ الإجراءات اللازمة لإصداره .

وزارة الداخلية:**قرار^(١)**

بالحكام الوقتية تنفيذاً للقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥
بشأن السيارات وقواعد المرور

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور .
وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٣٤ بتقرير النظام الخاص برسوم السيارات والقوانين المعدلة .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر :

مادة ١ — تسرى رخص القيادة القائمة وقت العمل بالقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه حتى تاريخ انتهاء مدتها .

ولأصحاب هذه الرخص الحق في أن يستبدلوا بها خلال مدة الخمسة عشر يوماً التالية لانتهاء مدتها ، الرخص المنصوص عليها في القانون ، وذلك بعد أداء الرسوم المقررة بالمادتين ٤٣ و ٤٤ من القانون على الوجه الآتي :

(١) رخصة قيادة مotosيكل خاص ، وتصرف للحائز على رخصة قيادة خصوصية لمotosيكل
(٢) رخصة قيادة سيارة خاصة ، وتصرف للحائز على رخصة قيادة خصوصية
لسيارة خصوصية .

(٣) رخصة قيادة لسائق مotosيكل ، وتصرف للحائز على رخصة سائق ملاكي لمotosيكل .
(٤) رخصة قيادة لسائق سيارة خاصة ، وتصرف للحائز على رخصة سائق ملاكي لسيارة خاصة .
(٥) رخصة قيادة سيارة أجرة ، وتصرف للحائز على رخصة سائق عمومي .
(٦) رخصة قيادة جميع أنواع السيارات ، وتصرف للحائز على رخصة سائق لوري وللحائز على رخصه سائق أتوبيس ، مع الإعفاء من شرط الإلمام بالقراءة والكتابة .

وتحسب مدة الخمس السنوات المقررة بالمادة ٣٤ من القانون لإعادة الكشف الطبي على من يحصل على الرخص المنصوص عليها بالبنود ٣ و ٤ و ٥ و ٦ ، من تاريخ صدور قرار آخر كشف طبي وقع عليهم .

مادة ٢ — يجوز للحائزين على رخص محصل سيارات النقل العام للركاب أو تصاريح بمزاولة هذه المهنة أن يستبدلوا بهذه الرخص أو التصاريح الرخصة المنصوص عليها في المادة ٣٥ وما بعدها

من القانون سالف الذكر خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من وقت بدء العمل به وذلك بعد أداء الرسم المنصوص عليه في المادة ٤٥ من القانون .

مادة ٣ — تسرى الأحكام الخاصة بأنواع السيارات وقيمة الضرائب والرسوم والتأمين من حوادث السيارات المقررة بالقانون من تاريخ انتهاء مدة رخص السيارات القائمة المنصوص عليها بالمادة ٦ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٤ المشار إليه وبالبندين ٢ و ١ من جدول الرسوم الملحق به .

مادة ٤ — تسرى الأحكام الخاصة بأنواع السيارات وقيمة الضرائب والرسوم المقررة بالقانون من التاريخ التالى لتاريخ انتهاء القسط الأخير للسنة التويلية لرخص السيارات المنصوص عليها بالبند ٣ و ٤ و ٥ من جدول الرسوم الملحق بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٤ على ألا يكسب ذلك أصحابها أى حق فى مجاوزة حدود الترخيص المعطى إياهم أو نوعه .

ولأصحاب هذه السيارات المدفوع عنها الضريبة لمدة تنتهى فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ أو لمدة تتجاوز هذا التاريخ أن يطلبوا الترخيص لها طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٥ مع حساب ما قد يكون مستحقاً لهم عن المدة المستغنى عنها .

على أن يعدل فى جميع الحالات تاريخ انتهاء رخص هذه السيارات لتاريخ انتهاء أجل القسط الأخير . وتسرى أحكام التأمين المنصوص عليها فى القانون بالنسبة إلى هذه السيارات اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٥٦ تاريخ بدء سريان القانون .

مادة ٥ — يعمل بهذا القرار ، اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٥٦ .

تحريراً فى ٢٧ ربيع الثانى سنة ١٣٧٥ (١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٥) .

قرار (١)

بتنفيذ أحكام القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور ،

وعلى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ بشأن التأمين الإجبارى عن حوادث العمل .

وعلى القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن إصابات العمل ؛

وعلى القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ الخاص بالموازين والمقاييس والمكاييل والمعدل بالقانون

رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥٥ ،

وبعد الاتفاق مع وزراء الحربية والشئون البلدية والقروية والمواصلات والصحة العمومية ،

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ،

قرر :

الباب الأول

قواعد المرور وآدابه

مادة ١ — يكون الحد الأقصى لسرعة سير السيارات في الطرق العامة :

داخل المدن — ٣٠ كيلو مترا في الساعة للسيارات القاطرة .

٥٠ " " لباقي أنواع السيارات .

خارج المدن — ٥٠ كيلو مترا في الساعة للسيارات القاطرة .

٦٠ " " لسيارات النقل .

٧٠ " " لسيارات النقل العام والخاص للركاب .

٨٠ " " لباقي أنواع السيارات .

في الطرق الصحراوية — ٥٠ كيلوا مترا في الساعة للسيارات القاطرة .

٦٠ " " لسيارات النقل .

٨٠ " " لباقي أنواع السيارات .

ويكون الحد الأدنى لسرعة سير السيارات على الطرق العامة بداخل المدن خمسة عشر كيلو مترا في الساعة وخارج المدن وبالطرق الصحراوية ٣٠ كيلو مترا في الساعة . ويسمح للجرارات بالسير بحد أدنى قدره خمسة كيلو مترات في الساعة .

مادة ٢ — لا يجوز قيادة السيارات بحالة تعرض حياة الأشخاص أو الأموال للخطر .

وعلى قائدى السيارات اتباع إشارات وأوامر رجال المرور والعلامات واللوحات والإشارات الضوئية أو الصوتية أو غيرها والخطوط والعلامات الأرضية المنظمة لحركة المرور وقواعده .

مادة ٣ — على قائد السيارة أن يراعى وجود مسافة كافية بين سيارته والسيارة التي تتقدمه وأن يتنبه لإشارات قائدها ولا يجوز له سبقها إلا من يسارها وأن يكون ذلك تدريجيا بعد التأكد من أن حالة الطريق تسمح بذلك .

مادة ٤ — يجب على قائدى السيارات تهدئة السير عند الاقتراب من أماكن عبور المشاة وملتقى الطرق وعند دخول الميادين ومزلقانات السكة الحديد للتأكد من سلامة الطريق .

وتكون أولوية المرور في ملتقى الطرق والميادين للسيارات القادمة من اليمين ولا يجوز في هذه الأما كن أن تتخطى سيارة سيارة أخرى .

مادة ٥ — يكون الوقوف بالسيارة على الجانب الأيمن من الطريق ويجب أن يكون تدريجيا وبعد إعطاء إشارة بذلك .

ولا يجوز الوقوف بالسيارة على بعد يقل عن خمسة أمتار من مفازق الطرق ومداخل الميادين وأما كن عبور المشاة ومحطات سيارات النقل العام للركاب .

مادة ٦ — يجب أن يكون انتظار السيارات في الأماكن المخصصة لذلك وفي صفوف منتظم .
أما في غيرها فلا يجوز الانتظار إلا في الأماكن غير الممنوع الانتظار فيها . وذلك على بعد عشرة أمتار من مفارق الطرق ومداخل الميادين وأما كن عبور المشاة ومحطات سيارات النقل العام للركاب .

ولا يجوز ترك السيارة وبها مفتاح إدارتها .

مادة ٧ — لا يجوز تسيير أية سيارة في الطريق العام تصدر منها أصوات مزعجة أو ينبعث منها دخان كثيف أو رائحة كريهة أو تسييل منها أية مادة قابلة للاشتعال أو مضرة بالصحة .

ويحظر نقل المفرقات بالسيارات إلا بتصريح خاص من قلم المرور بعد موافقة السلطات المختصة .

مادة ٨ — يحظر استعمال جهاز التنبيه أثناء وقوف السيارة ، ولا يجوز استعماله أثناء سيرها إلا في حالة الضرورة فقط وبطريقة لا تزعج المارة أو تقلق راحة الجمهور .

ولا يجوز استعمال جهاز التنبيه في الجهات والأوقات التي يحددها قلم المرور وله بموافقة وزارة الداخلية أن يمنع استعمال أنواع معينة من أجهزة التنبيه .

وفي جميع الأحوال لا يجوز وضع أو استعمال أنواع أجهزة التنبيه التي يقتصر استعمالها على سيارات البوليس والإطفاء والإسعاف .

مادة ٩ — تجب إضاءة مصباحي السيارة الأماميين والمصباح الأيسر الخلفي ومصباح اللوحة المعدنية الخلفية عند تسيير السيارة أو وقوفها في الطرق العمومية بين غروب الشمس وشرقها وتعني من ذلك السيارات عند وقوفها بداخل المدن بالأماكن المضاءة .

وبالنسبة إلى سيارات النقل العام للركاب تجب إضاءتها أيضا إضاءة كافية في الداخل ويحظر استعمال النور الكبير داخل المدن ويسمح باستعماله خارجها على أن يكون بصفة متقطعة عند تقابل سيارة بأخرى بمسافة لا تقل عن ٣٠٠ متر ويبطل استعماله عندما تكون المسافة بين السيارتين ٥٠ مترا .
ويحظر وضع المصابيح الكشاف واستعماله .

مادة ١٠ — في الأحوال الجوية التي تتعذر فيها الرؤية يجب على قائد السيارة إضاءة مصابيحها واستعمال جهاز التنبيه على فترات متقطعة ويجب في هذه الحالة ألا تزيد السرعة عن ١٥ كيلو مترا في الساعة وألا تتقدم سيارة سيارة أخرى .

مادة ١١ — لا يجوز وقوف السيارات على الأرصفة ويجب إيوائها في الحظائر المعدة لذلك .

مادة ١٢ — على ملازمي النقل العام للركاب بالسيارات :

(١) عدم الإخلال بعدد الدورات المقررة .

(٢) عدم تشغيل سيارات أقل من العدد المقرر .

(٣) عدم الإخلال بفترات التشغيل ومواعيده .

(٤) عدم مجاوزة عدد السيارات السريعة أو سيارات الدرجة الأولى العدد المقرر وذلك طبقا لما هو وارد بقائمة شروط الالتزام الصادرة من الجهات صاحبة الشأن .

مادة ١٣ - يحظر على قائدى سيارات النقل العام للركاب التكلم مع أحد من الركاب أو عمال السيارة أو السماح لأحد بالجلوس أو بالوقوف بجوارهم أثناء السير .

ولا يجوز للمحصل أن يسمح لأحد بالوقوف على السلم أو بوجود أمتعة زيادة عما هو مقرر بشروط الالتزام أو السماح لأحد بحمل أشياء ينجم عن ملامستها أو روائحها أو ضخامة حجمها ضرر أو مضايقة للركاب .

مادة ١٤ - لا يجوز لركاب سيارات النقل العام للركاب الصعود إليها إلا بعد نزول ركابها على أن يكون الصعود إليها والنزول منها بالدور وفى صف منتظم .

مادة ١٥ - لا يجوز لقائدى سيارات الأجرة وتحت الطلب والنقل الخاص للركاب وكذا محصلى سيارات النقل العام للركاب قبول ركاب أكثر من العدد المحدد برخصة السيارة .

ولا يجوز لمحصلى سيارات النقل العام للركاب وقائدى سيارات الأجرة طلب أجرة تزيد على المقرر بالتعريفة .

مادة ١٦ - يحظر على قائدى سيارات الأجرة الانتظار بسياراتهم فى غير المواقف التى يصدر بتحديددها قرار من المحافظ أو المدير أو الامتناع عن تأجير سياراتهم عند الطلب . كما يحظر عليهم التجول بسياراتهم للبحث عن الركاب أو نقل ركاب مقابل أجرة خاصة عن كل راكب .

ويجب أن يكون لباسهم نظيفا ولائقا ولقلم المرور بموافقة وزارة الداخلية أن يحدد ربا خاصا لهم .

ويجب أن تكون السيارة دائما بحالة نظيفة ومزودة بالوقود والمياه اللازمة لتسييرها للمسافة التى ستقطعها .

مادة ١٧ - يحظر على قائدى سيارات تحت الطلب الانتظار بسياراتهم فى المواقف المعدة لسيارات الأجرة أو التجول بها للبحث عن ركاب .

ويكون تشغيل هذه السيارات باستدعائها من الحظائر المعدة لها .

مادة ١٨ - يجب أن تكون سيارة النقل محملة بطريقة مأمونة .

ولا يسمح بوضع أحمال على كابينة السيارة أو زيادة فى طول أو عرض الحمولات عن صندوقها إلا بتصريح خاص من قلم المرور .

ويجب تغطية حمولة السيارة إذا كان يتطاير أو ينبعث منها ما يضر بالصحة أو يضايق المارة .

ولا يسمح للسيارات المعدة لنقل الألبان أو اللحوم أو الأسماك أو الثلج بنقل مواد أخرى .

- مادة ١٩ — لا يجوز تسيير الجرار الزراعى المعنى من الضريبة على الطرق العامة إلا إذا كان مرخصا له من مصلحة الميكانيكا والكهرباء ويجب حمل الرخصة أثناء السير .
- ويسمح للحاصلين على رخصة قيادة سيارة خاصة بقيادة الجرارات الزراعية .
- مادة ٢٠ — يجب على قائدى السيارات اتباع اشارات وأوامر رجال البرايس أو السلطات العسكرية عند قيامهم بأعمال المرور فى الحالات الطارئة .
- مادة ٢١ — يجب على قائدى السيارات إفساح الطريق لسيارات الطوارئ المعتمدة لإطفاء — إسماعف — بوليس) أثناء قيامها لخدمة طارئة عاجلة .
- ويجوز فى هذه الحالة لقائدى سيارات الطوارئ مع مراعاة عدم تعريض حياة الأشخاص أو الأموال للخطر المجاوزة عن الحد الأقصى للسرعة وعدم التقييد بقواعد وإشارات الانحراف والوقوف وكذا إشارات المرور المنظمة لعبور مفارق الطرق بشرط تهدئة السرعة بقدر ما يلزم لسلامة السير أثناء العبور على أن يستعمل قائدو سيارات الإطفاء والإسماعف جرسا كبيرا للتنبيه وأن يضاء إيللا بأعلى مقدم السيارة مصباح أحمر إشع لمسافة لا تقل عن ١٥٠ مترا .
- ولا تسرى هذه الأحكام الاستثنائية أثناء عودة هذه السيارات بعد انتهاء مهمتها .

الباب الثانى

شروط المتانة والأمن التى يجب توافرها فى السيارات

أولا : الشروط العامة

مادة ٢٢ — لا يرخص لأية سيارة أو يسمح بتسييرها إلا إذا كانت مستوفاة لشروط المتانة والأمن الواردة بهذا الباب .

ويجب أن تكون السيارة مصممة ومصنوعة حسب أصول الفن والصناعة وأن تكون جميع الأجزاء المكونة لها متينة وسليمة وصالحة دائما للاستعمال .

مادة ٢٣ — القاعدة (الشاسيه) : يجب أن تكون من المتانة والقوة بحيث تتحمل الأحمال والإجهادات التى تقع عليها .

ولا يجوز عمل وصلات أو لحامات فى كهرات القاعدة إلا فى نهاية الجزء الواقع بعد محور العجلات الخلفية وذلك بقصد الحصول على استطالة على أن تجرى هذه العملية بطريقة فنية صحيحة وألا يؤثر ذلك على توازن السيارة .

ويشترط ألا يزيد طول القاعدة بعد محور العجلات الخلفية عن ٥٠٪ من المسافة بين محورى العجلات (خطوة السيارة) مع مراعاة أن يكون المقاس من منتصف المسافة بين المحورين المزدوجين .

ويجب أن يكون رقم القاعدة الميز لها مدموغا عليها فان كان على صفيحة مثبتة بها تدمغ القاعدة

بنفس الرقم مع الحرف المميز للمحافظة أو المديرية وإن كانت القاعدة بدون رقم فندمج برقم مسلسل مع الحرف المذكور على أن يكون الدمج بمعرفة قلم المرور المختص .

مادة ٢٤ — التعليق (اليابات) — يجب أن تجهز السيارة بتعليقة كاملة ذات قوة ومرونة كافية لتخفيف حدة الاهتزازات وتقي بجميع الأغراض المقصودة منها .

مادة ٢٥ — محاور العجلات — يجب أن تكون متزنة ومضبوطة التركيب ومثبتة في مكانها حسب تصميم السيارة وأن تتحمل الاحمال والإجهادات التي تقع عليها وألا يحدث منها أى صوت غير عادى ولا يجوز أن يكون بها أى لحام .

مادة ٢٦ — العجلات — يجب أن تكون العجلات ذوات إطارات من المطاط المفرغ أو الصب وأن يتفق مقاسها مع وزن السيارة بحمولاتها وأن تثبت تثبيتاً محكماً بمحاورها .

مادة ٢٧ — الفرامل — يجب أن يكون بكل سيارة وسيلتان مستقلتان على الأقل يمكن بواسطة كل منهما التحكم في سير السيارة وفي إيقافها بطريقة فعالة وسريعة وأمان و بحيث يكون التأثير الفرملى متساوياً على العجلات المتماثلة بكل من الجانبين .

ويجب توافر الوسيلتين الآتيتين بكل سيارة :

(١) فرملة الخدمة ويكون تشغيلها إما ميكانيكياً أو بالهواء المضغوط أو بضغط السوائل أو بأى وسيلة أخرى وأمانة ويجب أن يكون تأثيرها على جميع العجلات . فإذا كانت بالهواء المضغوط يلزم وجود مانومتر بالسيارة وصمام أمن بخزان الهواء وإذا كانت بضغط السوائل فيجب أن تكون الخراطيم والمواسير سليمة بحيث لا تسمح أى ترشيح .

(٢) فرملة تأمين الايقاف — ويكون تشغيلها ميكانيكياً باليد أو بالقدم ويجب أن تكون مستقلة في عملها تماماً وأن يكون تأثيرها على عجلتين على الأقل .

مادة ٢٨ — المحرك (الموتور) — يجب أن يكون تصميمه من المتانة والقوة بما يتفق مع صفة استعمال السيارة وأن يكون مضبوطاً ضبطاً كاملاً ومثبتاً بالسيارة تثبيتاً متيناً وأن يكون غطاءؤه (كبود الماكينة) سليماً محكماً .

ويجب أن يكون رقم المحرك المميز له مدغوما عليه فإن كان على صفيحة فيدمج المحرك بنفس الرقم مع الحرف المميز للمحافظة أو المديرية وإن كان المحرك بدون رقم فيدمج برقم القاعدة مع الحرف المذكور على أن يكون الدمج بمعرفة قلم المرور المختص .

مادة ٢٩ — دورة الوقود — يجب أن تكون خزانات الوقود والأنابيب الموصلة بين أجهزة الدورة سليمة ومركبة بكيفية تمنع تسرب الوقود منها ويجب أن تكون فتحة خزان الوقود بعيدة عن أبواب السيارة وعن ماسورة العادم ومغلقة بغطاء محكم وإن كانت في الخارج فيجب أن يكون غطاءؤها مزوداً بقفل .

ويجب أن تجهز السيارة بماسورة عادم (شكمان) تثبت بها تثبيتاً محكماً وأن تكون سليمة ولا تحدث أى صوت غير عادى .

مادة ٣٠ — دورة التبريد — يجب أن تكون دورة التبريد مضبوطة ونظيفة وسليمة وفى حالة التبريد بالمياه يجب أن يكون المشمع (الراديانور) وخراطيم وطلبية المياه والجوانات بحالة لا تسمح بتسرب المياه .

مادة ٣١ — الشبكة الكهربائية — يجب أن تكون الأسلاك والكابلات سليمة ومركبة حسب أصول الفن والصناعة والاتصالات نظيفة وخالية من الصدأ والتآكل وأن تكون البطارية وافية باحتياجات السيارة وموضوعة فى مكان مأمون .

مادة ٣٢ — أجهزة نقل الحركة وروافعها — يجب أن تكون أجهزة نقل الحركة متزنة ومضبوطة وتحمل الاجهادات التى تقع عليها ولا يحدث عند تشغيلها صوت غير عادى وأن تكون روافعها مجمعة بحيث يتمكن قائد السيارة من استعمالها مع استمراره فى مراقبة الطريق ويجب أن تزود كل سيارة يزيد وزنها على ٢٥٠ كيلو جرام بجهاز حركة خلفية .

ويجب أن تزود كل سيارة بجهاز بيان السرعة ويشترط أن يكون سليماً وصالحاً للاستعمال .

مادة ٣٣ — جهاز القيادة — لا يسمح بإجراء أى تعديل فى مواصفات جهاز القيادة ويجب أن يكون بالجهة اليسرى .

أما السيارات ذات جهاز القيادة بالجهة اليمنى المرخص لها وقت العمل بهذا القرار فتجوز رخصتها على أن توضع علامة كف مشطوب داخل دائرة بخلف السيارة من الجهة اليسرى .

مادة ٣٤ — جسم السيارة (الكاروسيرى) — يجب أن يكون بحالة جيدة ومثبتاً بالقاعدة تثبيتاً متيناً وألا يسمح بعمل وصلات به تخالف تصميمه الأسمى وأن يكون التشجير نظيفاً والأرضية مغطاة بالسجاد أو المطاط أو ما يماثلهما والمقاعد مريحة والأبواب والنوافذ سليمة مأمونة محكمة الغلق وسهلة الاستعمال وأن يكون الزجاج من النوع المأمون (تربلسكس) أو ما يماثله .

ويجب أن تزود السيارة برئاف سليمة كاملة.

ويجب ألا يزيد عرض السيارة الكلى بالنسبة إلى المسافة بين مركزي العجلتين الخلفيتين عن النسبة بين ١٠٠ : ٦٩ حفظاً لتوازن السيارة .

مادة ٣٥ — الإنارة — يجب أن يكون بمقدم السيارة نور كبير (هيد لايت) يشع فى اتجاه سيرها لمسافة لا تقل عن ١٤٠ متراً وآخر يشع لأسفل (قلاب) ونور صغير على الجانبين لتحديد نهايتها ولا يخرج لون هذه الأنوار عن اللونين الأبيض أو الأصفر .

ويجب أن تزود السيارة من الخلف بنار كس ونور أحمر بالجهة اليسرى ونور أبيض لإضاءة اللوحة المعدنية وآخر أحمر أو برتقالى يضاء باستعمال فرملة الخدمة .

ويجب أن تجهز السيارة من الداخل بإضاءة كهربائية كافية .

مادة ٣٦ - جهاز التنبيه - يجب أن تزود السيارة بجهاز تنبيه واضح الصوت مع مراعاة حكم المادة ٨ .

مادة ٣٧ - المرآة العاكسة - يجب أن تزود كل سيارة بمرآة عاكسة متحركة تمكن قائدها من كشف الطريق خلفه .

مادة ٣٨ - مساحة المطر - يجب أن تزود كل سيارة بمساحة مطر تعمل آليا .

مادة ٣٩ - حاجز التصادم - يجب أن يكون من المثانة والقوة بحيث يفي بالغرض المقصود منه وأن يثبت الحاجز الأمامي والخلفي بالقاعدة تثبيتاً متيناً .

مادة ٤٠ - الدهان - يجب أن تكون السيارة مدهونة بدهان مصقول (الدوكو) أو ما يماثله .

ولقلم المرور بموافقة وزارة الداخلية أن يعين لونا خاصا لأي نوع من السيارات أو لأي جزء من أجزائها .

وفيما عدا السيارات الخاصة لا يجوز كتابة بيانات على جسم السيارة خلاف اسم وشعار صاحبها أو الشركة أو الهيئة المالكة لها ونوع العمل والانتاج بشرط ألا يؤثر ذلك على وضوح البيانات التي يشترط قلم المرور إثباتها .

ولا يجوز لأي سيارة من أي نوع كان وضع لافتات بارزة أو نماذج بحسبة للإعلان بخارج السيارة إلا لمدة محدودة وبتصريح خاص من قلم المرور .

ثانيا - الشروط الخاصة

السيارات الخاصة

مادة ٤١ - لا يشترط في السيارات الخاصة شكل خاص ويجب ألا تكون معدة لأكثر من سبعة ركاب خلاف قائدها .

الملحقة (كاراتان)

مادة ٤٢ - الملحقة (الكاراتان) هي كل مركبة بدون محرك معدة لنقل مهمات الرحلات ولا يجوز قطرها بغير السيارات الخاصة .

ويجب ألا يزيد طول الملحقة على خمسة أمتار وعرضها على ٢,٦٠ مترا وارتفاعها من سطح الأرض على ثلاثة أمتار وألا يتجاوز الطول الكلي لها والسيارة القاطرة عشر أمتار .

وتسرى عليها الأحكام الواردة بالمادة ٥٧ .

السيارات الأجرة وتحت الطلب وسيارات نقل المواق

مادة ٤٣ - السيارات التي يمكن الترخيص لها كسيارة أجرة أو تحت الطلب هي السيارات

المصممة خصيصاً لركوب الأشخاص وبشرط ألا تكون معدة لأكثر من سبعة ركاب خلاف القائد وأن تتوافر فيها أيضاً الشروط الآتية :

- (١) أن يكون لها أربعة أبواب لا يقل اتساع فتحة كل منها عن ٥٠ سنتيمترا .
 - (٢) أن تكون المقاعد خلف بعضها وفي اتجاه سير السيارة .
 - (٣) ألا يقل الارتفاع بين سطح أى مقعد وسقف السيارة عن ٨٥ سنتيمترا .
 - (٤) ألا تقل المسافة بين أقرب نقطة من عجلة جهاز القيادة ومقدم مسند المقعد الأمامى عن ٣٥ سنتيمترا .
 - (٥) ألا يقل عرض كل من المقعد الأمامى والمقعد الخلفى عن ٤٥ سنتيمترا وسيمك مسنديهما عن ١٠ سنتيمترات .
 - (٦) أن تكون المقاعد مكسوة بالجلد أو المشمع أو ما يماثلهما بشرط ثبات الصباغة .
 - (٧) تكتب أرقام وبيانات اللوحة المعدنية المنصرفة للسيارة على جانبيها من الخارج بالطلاء (البوية) بخط واضح وكذا على لوحة صغيرة تثبت بظهر مسند المقعد الأمامى .
- مادة ٤٤ — يحدد عدد الركاب للسيارة الأجرة وتحت الطلب بتخصيص ٥٠ سنتيمترا للقائد و ٤٠ سنتيمترا لكل راكب من طول المقعد .
- وإذا كانت المقاعد فى أكثر من صفين فيجب ألا تقل الأبعاد عن :

- (١) ٧٠ سنتيمترا بين ظهر مسندى المقعد الأمامى والأوسط بشرط ألا يقل عرض المقعد الأوسط عن ٣٥ سنتيمترا .
 - (٢) ٨٥ سنتيمترا بين ظهر مسندى المقعد الأوسط والخلفى .
 - (٣) ٢٥ سنتيمترا بين صفوف المقاعد .
 - (٤) ٢٠٠ سنتيمترا بين أقرب نقطة من عجلة جهاز القيادة وظهر مسند المقعد الخلفى .
- ولا يجوز إحداث أى تغيير أو تعديل فى جسم السيارة أو مقاعدها أو جهاز القيادة عن التصميم الأصلى بقصد الحصول على هذه المقاسات .

مادة ٤٥ — يجب أن تكون السيارة المعدة لنقل الموتى من النوع المتفول وألا يقل طول المكان المخصص لنقل الموتى عن ٢٢٥ سنتيمترا وأن يكون منفصلاً عن المكان المخصص للركاب بحاجز ولا يسمح بوجود مقاعد به .

ويسمح بوجود مقعد خلف مقعد القائد بشرط ألا تقل المسافة بين مقدمه وظهر مسند القائد عن ٢٥ سنتيمترا ويجب فى جميع الحالات استيفاء المقاسات المنصوص عليها بالبند ٣ و ٤ و ٥ من المادة ٤٣ على أن يحدد عدد الركاب طبقاً لما هو وارد بالفقرة الأولى من المادة ٤٤ .

ويجب أن يكون بالسيارة باب خلفى علاوة على بابى مقعد القائد وأن يغطى الزجاج الجانبى

بستائر أو أن يكون من النوع المصنفر أو من لون قائم وأن يكتب على جانبي السيارة الغرض المخصصة من أجله .

سيارات الإسعاف والمستشفيات

مادة ٤٦ - يجب أن تكون السيارة المعدة لإسعاف ونقل المصابين والمرضى من النوع المقفول وألا يقل طول المكان المخصص لذلك عن ١٨٠ سنتيمترا وله باب خلفي علاوة على بابي مقعد القائد ويجب تغطية النوافذ الجانبية بستائر إن لم يكن لون زجاجها قائما أو من النوع المصنفر وأن يوضع السرير أو النقالة على سوست أو مطاط أو ما شابه ذلك لمنع الاهتزازات ويسمح بوجود مقعد به .

ويجب أن يكتب على جانبي السيارة الجهة التابعة لها والغرض المخصصة من أجله .
ويسمح باستعمال الأجراس كجهاز للتنبيه .

سيارات الإطفاء الخاصة

مادة ٤٧ - يجب أن تجهز سيارات الإطفاء الخاصة بما يفي والغرض المخصصة من أجله وأن تثبت أجهزتها بها تثبيتا محكما وأن تتخذ الاحتياطات اللازمة لسلامة ركوب عمال الإطفاء .
ويكتب على جانبي السيارة الجهة التابعة لها والغرض المخصصة من أجله .
ويسمح باستعمال الأجراس كجهاز للتنبيه .
ويتبع سيارة الإطفاء ما تقطره من أجهزة أو مقطورات لنقل مهمات الإطفاء .

الموتوسيكلات

مادة ٤٨ - يجب أن يزود الموتوسيكل المنفرد برافعة لحفظ توازنه أثناء الوقوف . ويسمح بركوب شخص واحد خلف قائده إذا كان الموتوسيكل مزودا بمقعد خاص مريح مثبتا به تثبيتا محكما .

مادة ٤٩ - لا يجوز أن تعد العربات الملحقة بالموتوسيكل لركوب أكثر من شخص واحد ويجب أن يكون تثبيتها به تثبيتا محكما .

مادة ٥٠ - يسمح بالحاق صندوق لنقل البضائع بالموتوسيكل بشرط ألا يزيد طوله على ١٢٠ سنتيمترا فإذا كان مثبتا بالأمام أو بالخلف وجب ألا يزيد عرضه على ١٢٠ سنتيمترا وإذا كان جانبيا فيكون عرضه ٦٠ سنتيمترا على الأكثر .

ويجب ألا يحجب ارتفاع الصندوق بحمولتيه الرؤية عن القائد ويشترط أن يكون التوازن محفوظا .

ويحظر ركوب أشخاص بالصندوق .

سيارات النقل والجرارات والمقطورات

مادة ٥١ — علاوة على ضرورة استيفاء كايينة سيارة النقل للشروط العامة الواردة بهذا الباب يجب أن يكون بها باب بكل جانب لا تقل سعة فتحته عن ٥٠ سنتيمتراً وألا تقل المسافة بين أقرب نقطة من عجلة جهاز القيادة ومقدم مسند مقعد القائد عن ٣٥ سنتيمتراً وألا تقل المسافة بين سطح مقعد القائد وسطح الكايينة عن ٨٥ سنتيمتراً .

ويخصص ٥٠ سنتيمتراً لجلوس القائد و ٤٠ سنتيمتراً لكل من الشخصين المصرح بركوهاما بجواره .

ويجب أن تزود الكايينة بآلة إطفاء صالحة للاستعمال ويجوز الاكتفاء بحاجز تصادم أمامي .

مادة ٥٢ — يجب أن تكتب أرقام وبيانات اللوحة المعدنية المنصرفة للسيارة والحمولة المصرح بها لها على جانبيها ومن الخلف بخط واضح .

مادة ٥٣ — لا يرخص لسيارات نقل اللحوم والأسماك والألبان والثلج إلا إذا كانت معدة لهذا الغرض ومستوفاة للاشتراطات الصحية المقررة في هذا الشأن .

مادة ٥٤ — يجب أن تكون السيارات ذات الروافع (أوناش) بحالة يؤمن معها عند تشغيلها عدم تعريض حياة عمالها أو غيرهم أو الأموال للخطر وتعتبر الروافع من ملحقات السيارة .

مادة ٥٥ — علاوة على ضرورة استيفاء الجرار للشروط العامة الواردة بهذا القرار يجب أن يزود بمربط متين يمكن معه أحكام ربط المقطورة به .

مادة ٥٦ — لا تعتبر المقطورة التي ترتكز مقدمتها على الجرار (سيمى تريلر) من نوع المركبات المقطورة بل تعامل مع الجرار وحدة واحدة كسيارة نقل وتسرى عليها الأبعاد والأوزان المنصوص عليها في المادتين ٥٨ و ٥٩ وإذا زاد وزنها على ٧٥٠ كيلو جراماً يجب أن تزود بوسيلة فرملية تعمل بتشغيل فرملة الخدمة بالجرار وأخرى تكفل بإيقافها في حالة حدوث انفصالها عنه أثناء السير .

مادة ٥٧ — يجب أن تزود كل مقطورة (تريلر) يزيد وزنها على ٣٥٠٠ كيلو جراماً بوسيلة فرملية تعمل بتشغيل فرملة الخدمة بالقاطرة وأن يكون تأثيرها على جميع العجلات ويكتفى بأى وسيلة فرملية في متناول قائد القاطرة وتؤثر على عجلات محور واحد على الأقل إن كان وزنها ما بين ١٠٠٠ و ٣٥٠٠ كيلو جراماً ويسمح بفرملة ذاتية إذا كان الوزن ما بين ٢٥٠ و ١٠٠٠ كيلو جرام .

ويجب توافر وسيلة فرملية إضافية تكفل بإيقاف المقطورة في حالة حدوث انفصالها عن القاطرة أثناء السير أما إذا كان وزن المقطورة أقل من ٢٥٠ كيلو جراماً فيكتفى برباط إضافي (جنزير أو سلسلة حديد) .

ويجب أن تزود المقطورة مهما كان وزنها بفرملة تأمين الإيقاف .

مادة ٥٨ - يجب ألا تزيد أبعاد ووزن أية سيارة بحمولتها عن :

العرض - ٢٦٠ سنتيمترا .

الارتفاع عن سطح الأرض - ٥٣٠ سنتيمترا .

الطول - بالنسبة إلى السيارة ذات المحورين أو أكثر ١٢ مترا .

بالنسبة إلى السيارات ذات المفصلة (جرار وسيمى تريلر) ١٤ مترا .

بالنسبة إلى السيارة مع المقطورة ١٨ مترا .

الوزن - عشرة أطنان لأية سيارة بكامل حمولتها أو لأى قاطرة (جرار أو سيارة) مع منطورتها بكامل حمولتها .

مادة ٥٩ - يجوز الترخيص للسيارات التى تزيد أبعادها أو أوزانها بكامل حمولتها على ما هو منصوص عليه بالمادة السابقة كل بحسب تصميمها بشرط الحصول على موافقة وزارتي المواصلات والشئون البلدية والقروية كل فيما يخصه على أن تحدد الطرق والكبارى التى لا تسمح حالتها بسير هذه السيارات عليها .

ويجوز صرف تصاريح لمدة محددة وبخط سير معين لنقل الأتجار بسيارات النقل في حالات تقوية جسور النيل ومقاومة دودة القطن وحالات الطوارئ وعند الضرورة بشرط ألا يزيد عددهم على ٢٥ شخصا بكل سيارة وأن توضع بها مقاعد لجلوسهم .

وتصرف التصاريح في الحالات الثلاث الأولى المشار إليها في الفقرة السابقة من قلم المرور المختص أما في الحالة الرابعة فتصرف من قسم المرور بوزارة الداخلية .

ويجب أن تقدم وثيقة التأمين المنصوص عليها بالمادة ٦ من القانون لصالح الاتجار الذين ينقلون بسيارات النقل طبقا للفقرة الثانية إذا كانت لا تنطبق عليهم أحكام القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ بشأن التأمين الإجبارى عن حوادث العمل والقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن إصابات العمل .

سيارات استكشاف منابع البترول

مادة ٦٠ - يجوز المجاوزة عن الشروط الخاصة بالطول والعرض والارتفاع والوزن المنصوص عليها بالمادة ٥٨ بالنسبة إلى سيارات استكشاف منابع البترول المملوكة للشركات المصرح لها من الجهة صاحبة الشأن لهذا الغرض على أن يقصر تسيرها على المناطق الصحراوية .

الجرار الزراعى

مادة ٦١ - لا يرخص للجرار الزراعى بالمحقة في نقل الحاصلات والمستلزمات الزراعية في

الطرق العامة إلا إذا كان مرخصاً له من مصلحة الميكانيكا والكهرباء مع المجاوزة عن الشروط الواردة في المواد ٢٦ و ٣٢ و ٣٤ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ .

مادة ٦٢ — يجب ألا يزيد طول الجرار الزراعى وملحقته بالحولة على ١٢ متراً والعرض على ٢٦٠ سنتيمتراً والارتفاع من سطح الأرض على ٣٥٠ سنتيمتراً ولا يزيد الوزن السكلى له وملحقته بالحولة على عشرة أطنان .

وتسرى على الملحقه الأحكام الواردة بالمادة ٥٧ .

سيارات النقل العام للركاب

مادة ٦٣ — لا يرخص لسيارات النقل العام للركاب إلا إذا كانت مستوفاة للاشتراطات العامة المنصوص عليها في هذا الباب وذلك علاوة على الاشتراطات الواردة بقائمة شروط الإلتزام الصادرة من الجهات صاحبة الشأن .

سيارات النقل الخاص للركاب والسيارات السياحية

مادة ٦٤ — جسم السيارة (الكاروسيرى) — يجب أن يكون جسم السيارة متيناً ومصنوعاً من مواد معدنية غير قابلة للصدأ أو معدنية مغطاة بطبقة دهان واق من الصدأ ويجوز صنعه من الخشب الجيد المجفف المقوى بالصاج وتكون جميع المسامير المستعملة في الوصلات من قلاووظ أو برشام وأن تكون قوائمه من الزوايا أو المواسير المعدنية أو من الخشب المقوى بالصاج بوصلات معدنية .

ويجب أن يكون تثبيته على مدادات عرضية من الصلب أو الخشب المجفف المقوى وموزعة على الشاسيه توزيعاً مناسباً وأن تربط معه بزوايا من الصلب .

ويجب أن يغطى جسم السيارة من الخارج بألواح من المعدن بسبك مناسب وتبطن من الداخل بالمعدن أو بالخشب الأبلسكاش أو بما يماثلهما وأن يصنع السقف من مواد متينة تمنع حرارة الشمس وسقوط الأمطار ويسمح بالسقف المتحرك .

ويجب أن تكون ألواح الأرضية من الخشب الجيد المقرز أو من المعدن المناسب السمك وأن توضع مواد مانعة للصوت بينها وبين الشاسيه كاللباد أو ما يماثلها وأن تغطى بغطاء من المطاط أو اللينوليوم أو ما شابه ذلك .

ويجب أن يثبت في كل من جانبي السيارة بين العجلات الأمامية والخلفية حواجز للوقاية لا يزيد ارتفاع حافتها السفلى على ٢٥ سنتيمتراً من سطح الأرض .

الأبواب والنوافذ والسلام — يجب أن يكون بالسيارة بابان على الأقل أحدهما بالجانب الأيمن والثانى بالجانب الأيسر أو بخلاف السيارة للطوارئ .

ويجب أن تزود السيارة بعدد كاف من النوافذ المزودة بستائر أو شراعات متحركة .

ويجب أن تكون السلامة سهلة الاستعمال وغير بارزة من جسم السيارة .
المقاعد وعدد الركاب — يجب ألا تقل المسافة بين سطح أى مقعد وسقف السيارة عن ٨٥ سنتيمترا ويجب ألا يقل عرض المقعد عن ٣٥ سنتيمترا ويسمح في سيارات نقل التلاميذ بمرض ٣٠ سنتيمترا وألا تقل المسافة بين مقدم المقعد وظهر المقعد الذى أمامه أو أى حاجز عن ٢٥ سنتيمترا وإذا كان المقعدان متقابلين فيجب ألا تقل المسافة بينهما عن ٤٠ سنتيمترا ويحدد عدد الركاب بتخصيص ٥٠ سنتيمترا من طول المقعد للقائد و ٤٠ سنتيمترا لكل راكب أما في سيارات نقل التلاميذ فيخصص ٣٠ سنتيمترا لكل راكب .

وإذا كانت السيارات معدة لركوب أكثر من ١٤ شخصا فيجب أن يخصص مكان منفصل لمقعد القائد وألا تقل المسافة بين أرضية السيارة وسقفها عن ١٥٠ سنتيمترا بالنسبة إلى سيارات نقل التلاميذ و ١٦٠ سنتيمترا بالنسبة إلى باقى السيارات .

مادة ٦٥ — أبعاد السيارة — يجب ألا يزيد طول السيارة على ١٢ مترا وعرضها على ٢٦٠ سنتيمترا وارتفاعها من سطح الأرض على ٣٥٠ سنتيمترا .

٦٦ — يجب أن تزود كل سيارة بمجازين لإطفاء الحريق صالحين للاستعمال وأن يكتب على جانبي السيارة الغرض المرخصة من أجله واسم المرخص له ويضاف في سيارات النقل الخاص للركاب الدائرة المعين لها السير فيها .

السيارات الصحراوية لنقل الأشخاص والبضائع

مادة ٦٧ — يجب أن تكون السيارة مصممة لحمولة خمسة أطنان على الأقل وأن يعد الجزء الأمامى منها لنقل الركاب والخلفى لنقل الأمتعة والبضائع وأن تتوافر فيها الشروط المقررة للغرضين .

وألا يزيد طولها على ١٢ مترا وعرضها على ٢٦٠ سنتيمترا وارتفاعها من سطح الأرض على ٣٥٠ سنتيمترا ويجب أن تتوافر فيها الشروط الآتية :

- (١) أن تكون الإدارة على محور أمامى وآخر خلفى على الأقل .
 - (٢) ألا تقل المسافة بين أسفل جزء السيارة و سطح الأرض عن ٨٨ سنتيمترا .
 - (٣) أن تزود بخزان وقود احتياطى على الأقل يمكن توصيله مباشرة بالمحرك .
 - (٤) أن تكون إطارات العجلات من النوع الصالح للاستعمال فى الصحراء (بالون) .
- مادة ٦٨ — يكون فحص السيارات فنياً للتحقق من استيفائها لشروط المائة والأمن بمعرفة لجنة محلية من مفتش المرور أو أحد ضباط القلم ومهندس السيارات على النموذج المعتمد .
وتقوم هذه اللجنة بمباشرة وزن السيارات فى الحالات التى تكون فيها الضريبة على أساس الوزن .

٦٩ — إذا قررت اللجنة المحلية للفحص الفني عدم استيفاء السيارة المطلوبة الترخيص لها لشروط المتانة والأمن جاز لطالب الترخيص أن يطلب إعادة فحصها مرتين خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ القرار .

وفي حالة تقرير عدم صلاحية السيارة أو عدم استيفائها لشروط المتانة والأمن بعد فحصها في المرات الثلاث يكون لطالب الترخيص الحق في طلب إعادة فحصها بمعرفة لجنة فنية بقسم المرور بوزارة الداخلية ويكون قرارها نهائيا .

وإذا قررت اللجنة الفنية المحلية عدم صلاحية السيارة عند فحصها لتجديد رخصتها جاز لمالك السيارة طلب إعادة فحصها بمعرفة اللجنة الفنية المنوّه عنها بالفقرة السابقة ويكون قرارها نهائيا .

الباب الثالث

عدادات سيارات الأجرة

مادة ٧٠ — تكون آلة تسجيل عدد اللفات المعيار الرسمي لعدادات سيارات الأجرة وتكون المعايير نهائية على أن تختم العدادات بعد معايرتها بخاتم الرصاص ولا يجوز استعمال أي عداد غير مختوم .

مادة ٧١ — يحصل رسم قدره ثلاثمائة مليم لمعايرة عداد السيارة الأجرة عند فحصها فنيا للترخيص لها أو لتجديد رخصتها أو بناء على طلب صاحبها .

مادة ٧٢ — يحصل رسم قدره مائة قرش عن كل انتقال لمعاينة عداد السيارة الأجرة بناء على طلب صاحبها .

مادة ٧٣ — يكون لمدير وضباط ومهندسي قسم المرور بوزارة الداخلية ومفتشي وضباط ومهندسي أقلام المرور بالمحافظات والمديريات صفة رجال الضبط القضائي فيما يتعلق بتنفيذ أحكام المواد الواردة بهذا الباب .

الباب الرابع

رخص القيادة ورخص محصلي سيارات النقل العام للركاب

ورخص حمالي سيارات النقل

مادة ٧٤ — يسمح للعابرين والسائحين حاملي رخص القيادة الدولية المنصرفة لهم طبقا لاتفاقية باريس الدولية سنة ١٩٢٦ والتي وافقت الحكومة المصرية على إبرامها سنة ١٩٣٠ بقيادة السيارات الأجنبية المعفاة من الضرائب والرسوم طبقا للفقرة ٥ هـ من المادة ٧١ من القانون وذلك لمدة لا تتجاوز تسعين يوما من تاريخ دخولهم البلاد .

مادة ٧٥ — رخص قيادة الموتوسيكلات الخاصة ورخص سائقي الموتوسيكلات لا تعطى

لأصحابها الحق في طلب الحصول على رخصة قيادة السيارات الأجرة .

مادة ٧٦ — يشترط للحصول على رخصة قيادة مؤقتة للتعليم ما يأتي :

(١) بالنسبة إلى رخصة القيادة الخاصة — يجب أن تتوافر في الطالب الشروط المنصوص عليها بالمادة ٢٥ من القانون وأن يكون قد أتم الإجراءات المنصوص عليها بالمادة ٢٦ منه .

(٢) بالنسبة إلى رخصة القيادة لسائق سيارة خاصة — يجب أن تتوافر في الطالب الشروط المنصوص عليها بالمادة ٢٨ من القانون وأن يكون قد أتم الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٢٩ منه .

(٣) بالنسبة إلى رخصة قيادة جميع أنواع السيارات — يجب أن يكون الطالب حائزا على رخصة قيادة سيارة أجرة مضي على حصوله عليها سنتان وسارية المفعول وقدم طلبا للحصول على الرخصة .

مادة ٧٧ — تصرف رخصة القيادة المؤقتة للتعليم على النموذج المعتمد مقابل رسم قدره ٣٠٠ مليم وتكون لمدة شهر واحد قابل للامتداد مرة واحدة لمدة بمائة بدون مقابل .

ويوضح بالرخصة اسم المرخص له وسنه ومحل إقامته وتلصق بها صورته مع ختمها بخاتم قلم المرور ويثبت بها اسم المعلم ورقم رخصته وذلك بعد أخذ موافقته ويشترط فيه أن يكون مرخصا له منذ سنتين على الأقل .

مادة ٧٨ — يجب أن يكون المعلم دائما بجوار المرخص له وقت القيادة وهما مسئولان معا عن مخالفة أحكام القانون والقرارات المنفذة له .

ولا يسمح بركوب أحد في السيارة عند تسييرها خلاف الطالب والمعلم .

ويكون التعليم في الأماكن الغير مزدجة التي تحددها أفلام المرور بالرخصة مع وضع لافتتين على مقدم السيارة ومؤخرها مكتوبا عليهما بخط كبير واضح « تعليم »

ويجب على المرخص له حمل الرخصة أثناء التعليم وتقديمها رجال البوليس والمرور كلما طلبوا ذلك .

مادة ٧٩ — لا تصرف رخصة القيادة للتجربة إلا لعضو نقابة المهن الهندسية ويجب أن تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة ٢٥ من القانون وأن تتم الإجراءات المنصوص عليها في المادتين ٢٦ و ٢٧ منه .

وتسرى الرخصة لمدة ثلاث سنوات ويجوز تجديدها على أن يقوم المرخص له بأداء الغرامات المحكوم بها لمخالفة أحكام القانون وتسكون الرسوم طبقا للمادة ٤٣ من القانون .

وتسرى على المرخص له أحكام المواد ٣١ والفقرة الثالثة من المادة ٣٢ و ٣٣ والفقرة الثانية من

المادة ٣٤ من القانون .

ولا يجوز أثناء تجربة السيارة استعمالها في نقل البضائع أو الركاب ماعدا مساعد قائدها .

مادة ٨٠ — لا تصرف رخصة القيادة العسكرية لمن يقل سنه عن ١٨ سنة ميلادية ويشترط ثبوت لياقته طبييا واجتيازه بنجاح اختبارا فنيا في قيادة السيارات وقواعد المرور وإشاراته وذلك بمعرفة اللجان العسكرية الطبية والفنية المختصة .
ويجب على المرخص له حمل الرخصة أثناء القيادة وتقديمها لرجال البوليس والمرور كلما طلبوا ذلك .

مادة ٨١ — يجب أن تتوافر في حامل سيارة النقل الشروط الآتية :

(أ) ألا تقل سنه عن ١٨ سنة ميلادية .

(ب) ألا يكون قد سبق الحكم عليه في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في البند (ج) من المادة ٢٨ من القانون .

ويقدم طلب الترخيص على النموذج المعتمد من وزير الداخلية مصحوبا بالاوراق الآتية :
(أ) ثلاث صور للطالب .

(ب) بطاقة شخصية أو شهادة إدارية يحمل إقامته أو شهادة بذلك من النقابة المقيد بها .

(ج) شهادة تحقيق شخصية وصحيفة سوابق .

مادة ٨٢ — تسرى رخصة حامل سيارة النقل لمدة سنة وتجدد سنويا بعد أداء الغرامات المحكوم بها لمخالفة أحكام القانون على أن يرافق طلب التجديد شهادة تحقيق شخصية وصحيفة سوابق .

وتسرى على المرخص له أحكام المادة ٣٩ من القانون .

مادة ٨٣ — تكون اللجنة الطبية العامة ، القومسيون الطبي العام ، واللجان الطبية المحلية هي الجهات المختصة بتوقيع الكشف الطبي على طالبي الحصول على رخصة قيادة لسائق موتوسيكل أو سيارة خاصة أو سيارة أجرة وعند إعادة الكشف الطبي عليهم وعلى الحاصلين على رخصة قيادة جميع أنواع السيارات وعند توقيع الكشف الطبي على طالبي الحصول على رخصة محصل سيارة نقل عام للركاب وعند التثبت من صحة البيانات المدونة بالشهادات الطبية المقدمة من طالبي الحصول على رخصة قيادة موتوسيكل أو سيارة خاصة وكذا في الأحوال التي يترامى لأقلام المرور إحالة أحد من المذكورين على الكشف الطبي طبقا للفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون .

مادة ٨٤ — تثبت اللياقة الطبية للحصول على رخصة قيادة لسائق موتوسيكل أو سيارة خاصة أو سيارة أجرة بتقرير سلامة الجسم بصفة عامة والحال من الأمراض المعدية والقدرة على قيادة السيارة بأمان طبقا لقرارات اللجان الطبية المختصة وألا تقل درجة الإبصار عن ٦ في إحدى العينين و ٦ في العين الأخرى أو ٦ في كل من العينين ولا يسمح باستعمال نظارة طبية وأن تكون الجذقتان طبيعيتين وميدان النظر طبيعيا مع تمييز الألوان جيدا بألواح أشبهارا وألا يوجد حول

ظاهر حقيقى ولا يمنع اللياقة الطبية الحول الظاهرى أو الكامن غير الحقيقين .

مادة ٨٥ — يستط قرار اللياقة الطبية بعد مضى ثلاثة أشهر من تاريخ صدوره إذا لم تتم خلالها إجراءات صرف الرخصة .

مادة ٨٥ — يسمح للطالب بطلب توقيع الكشف الطبى عليه أمام اللجنة الطبية المحلية أربع مرات فقط فى خلال سنتين دون التقيد بمواعيد .

ولا يجوز طلب إعادة توقيع الكشف الطبى أمام اللجنة الطبية العامة (القومسيون الطبى العام) إلا بعد استنفاد المرات الأربع وقبل مضى ثلاثة أشهر من تاريخ صدور قرار الكشف الطبى الرابع .

واللجنة الطبية العامة أن تقرر لياقة الطالب طبيا أو عدم لياقته من واقع الأوراق أو باستدعائه أمامها لإعادة توقيع الكشف الطبى عليه وتكون قراراتها نهائية .
واللجنة الطبية المحلية أو لقسم المرور بوزارة الداخلية إحالة الطالب فى أية مرة إلى اللجنة الطبية العامة لتوقيع الكشف الطبى عليه متى تراهى لأهم ما ضرورة ذلك .

مادة ٨٧ — تحسب مدة الخمس السنوات المقررة لإعادة الكشف الطبى على الحاصلين على رخصة قيادة لسائقو مotosيكل أو سيارة خاصة أو سيارة أجرة أو جميع أنواع السيارات من تاريخ صدور قرار آخر كشف طبي وقع عليهم وتمتد هذه المدة إلى ميعاد تجديد رخصتهم الذى يحل بعد انتهاء الخمس سنوات .

وتكون إعادة توقيع الكشف الطبى أمام اللجنة الطبية المحلية مع مراعاة ما تقرره اللجنة الطبية العامة (القومسيون الطبى العام) من مجاوزة عن بعض شروط اللياقة الطبية من الناحية الجسائية على ألا تقل درجة الإبصار عن $\frac{7}{10}$ فى إحدى العينين و $\frac{7}{10}$ فى العين الأخرى وأن تكون الحدقتان طبيهيتين وميدان النظر طبيعيا مع تمييز الألوان جيدا بألواح اشبهارا وألا يوجد حول ظاهر حقيقى ولا يمنع من اللياقة الطبية الحول الظاهرى أو الكامن غير الحقيقين .

ويسمح للحصول على هذه الدرجة من الإبصار باستعمال نظارة طبية على شرط سلامة باطن العينين .

وإذا لم تثبت اللياقة الطبية للرخص له فتسحب رخصته وله أن يطلب إعادة توقيع الكشف الطبى عليه طبقا لما هو منصوص عليه بالمادة ٨٦ .

مادة ٨٨ — بوقع الكشف الطبى على طالب الحصول على رخصة محصل سيارة النقل العام للركاب أمام اللجنة الطبية المحلية ويعامل معاملة قدامى السائقين من ناحية اللياقة الجسائية على ألا تقل درجة الإبصار عن $\frac{7}{10}$ فى إحدى العينين و $\frac{7}{10}$ فى العين الأخرى أو $\frac{7}{10}$ فى كل من العينين .

ويسمح للحصول على هذه الدرجات من الإبصار باستعمال نظارة طبية وبشرط سلامة باطن العين إذا زادت النظارة على ٦ ديوبتر .

ويجوز له في حالة تقرير عدم اللياقة طبيا أن يطلب إعادة توقيع الكشف الطبي عليه طبقا لما هو منصوص عليه بالمادة ٨٦ .

ولا يعاد توقيع الكشف الطبي على المرخص له عند تجديد الرخصة .

مادة ٨٩ — إذا رأى قلم المرور وجوب التحقق من صحة البيانات المدونة بالشهادة الطبية المقدمة من طالب الحصول على رخصة قيادة مotosيكل أو سيارة خاصة فيكون توقيع الكشف الطبي عليه بمعرفة اللجنة الطبية المحلية ويعامل معاملة قدامى السائقين من ناحية اللياقة الجسمية على ألا تقل درجة الإبصار عن ٧/١٠ في إحدى العينين و ٧/١٠ في العين الأخرى مع تمييز الألوان جيدا بالواح اشيهارا وألا يوجد حول ظاهر حقيقي ولا يمنع من اللياقة الطبية الحول الظاهري أو الكامن غير الحقيقيين .

ويسمح للحصول على هذه الدرجات من الإبصار باستعمال نظارة طبية على شرط سلامة باطن العينين .

ويجوز له في حالة تقرير عدم لياقته طبيا أن يطلب إعادة توقيع الكشف الطبي عليه طبقا لما هو منصوص عليه بالمادة ٨٦ .

مادة ٩٠ — في الأحوال الواردة بالمواد ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ التي يسمح فيها باستعمال النظارة الطبية للحصول على درجات الإبصار المقررة يكون وضع النظارة أثناء القيادة أو القيام بالعمل شرطا أساسيا ويثبت ذلك بالرخصة وتكون الصورة الملتصقة عليها مأخوذة لصاحبها وهو يضع النظارة الطبية .

مادة ٩١ — يكون توقيع الكشف الطبي أمام اللجنة الطبية المحلية أو اللجنة الطبية العامة بناء على طلب قلم المرور المختص على النموذج المعتمد ملصقا عليه صورة للشخص المطلوب توقيع الكشف الطبي عليه مختمة بخاتم القلم وموقعا عليها من صاحبها ومعتمدة من مفتش المرور .

مادة ٩٢ — لا يعاد الكشف الطبي على طالب الحصول على رخصة قيادة سيارة أجرة أو جميع أنواع السيارات إذا لم تكن قد مضت مدة الخمس سنوات المقررة من تاريخ صدور آخر قرار كشف طبي توقع عليه وذلك ما لم ير القلم ضرورة لذلك طبقا للفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون .

مادة ٩٣ — يختبر الطالب فنيا للحصول على رخصة قيادة بعد ثبوت لياقته طبيا وذلك بمعرفة لجنة من مفتش المرور أو أحد ضباط القلم ومهندس السيارات على النموذج المعتمد ملصقا عليه صورة الطالب ومختمة بخاتم القلم .

وتعطي لمن يرسل في الاختبار أربع فرص لإعادة إختباره يختار هو مواعيدها وله طلب

إعادة الإختبار للمرة السادسة بمعرفة لجنة فنية بقسم المرور بوزارة الداخلية ويكون قرارها نهائيا .

ويشترط ألا يتجاوز مدة المرات الست ثلاثة الأشهر المنصوص عليها بالمادة ٨٥ .

مادة ٩٤ — يثبت شرط الإلمام بالقراءة والكتابة باللغة العربية لطالبي الحصول على الرخص المنصوص عليها بالبند ب، ج، د من المادة ٢٤ وفي المادة ٢٦ من القانون باستكتاب طالب الترخيص بمعرفة لجنة من مفتش المرور أو أحد ضباط القلم ورئيس القلم .

ويجوز للطالب في حالة تقرير هذه اللجنة عدم إلمامه بالقراءة والكتابة أن يطلب إعادة اختبار بمعرفة لجنة إدارية بقسم المرور بوزارة الداخلية ويكون قرارها نهائيا .

مادة ٩٥ — يثبت سن طالبي الحصول على رخص القيادة أو رخصة محصل سيارة نقل عام للركاب أو حمال سيارة نقل بتقديم شهادة الميلاد أو مستخرج رسمي منها .

ويحول سائق القيد منهم إلى اللجنة الطبية المحلية لتقدير سنه بعد أن يقدم شهادة سلبية من المحافظة أو المديرية المختصة تثبت عدم قيده بدفاتر المواليد أو شهادة من ممثل دولته بأنه سائق القيد بدفاتر المواليد مع ذكر ميلاده الموضح بجواز السفر أو تاريخ قيد عماده بالكنيسة التابع لها وكذلك شهادة المعاملة أو أى مستند آخر يشير إلى تاريخ الميلاد .

ويعنى من تقديم الشهادة السلبية من كان من العربان أو من مواليد السودان أو من كان منقطعا لا يعرف مولده ولا تاريخ ميلاده ولا يعرف أحد من أقاربه وأثبت ذلك بشهادة من المحافظة أو المديرية التابع لها .

ويعنى طالبوا الحصول على رخص القيادة الخاصة عند عدم تمكنهم من تقديم شهادة الميلاد من الإحالة على اللجنة الطبية المحلية لتقدير السن إذا ما ثبت لدى مفتش المرور من الوظيفة أو العمل مجاوزتهم السن المقرر .

مادة ٩٦ — يعتبر من الجرائم المخلة بالشرف أو الأمانة التي تمنع من صرف وتجديد رخص القيادة لسائق سيارة خاصة أو أجرة أو جميع أنواع السيارات ورخصة محصل سيارة نقل عام للركاب وحمال سيارة النقل المثبتة بشهادة تحقيق الشخصية وصحيفة السوابق المقدمة من الطالب السرقة والنصب وخيانة الأمانة وهناك العرض والحصول بالتهديد على المال أو على أى شيء آخر والشروع فيها المعاقب عليه والاشتباه والجرائم المنصوص عليها بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة .

ولا تكون هذه الجرائم مانعة إذا كان الحكم فيها قد صدر مع وقف التنفيذ وكان منصوصا فيه على شمول وقف التنفيذ للآثار الجنائية المترتبة على الحكم .

ولا يعمل بشهادة تحقيق الشخصية وصحيفة السوابق إذا كان قد مضى على تاريخ صدورها مدة ثلاثة أشهر .

مادة ٩٧ — يجب على المرخص لهم طبقا للواد ٢٤ و ٣٥ و ٤١ من القانون أن يقدموا طلب تجديد وخصمهم على النموذج المعتمد من وزير الداخلية إلى قلم المرور بالمحافظة أو المديرية المقيمة بسجلاته الرخصة .

ويجب أن تكون شهادة أداء الغرامات المحكوم بها مخالفة أحكام القانون صادرة من الجهة القضائية المختصة التي يقيم بدائرة اختصاصها المرخص له .

ويجوز صرف تصريح مؤقت على النموذج المعتمد من وزير الداخلية للحاصلين على رخص قيادة لسائق سيارة خاصة أو أجرة أو جميع أنواع السيارات أو محصل سيارة نقل عام للركاب أو حامل سيارة نقل لمزاولة مهنتهم إذا لم تتم إجراءات التجديد خلال مهلة خمسة عشر يوما لأسباب خارجة عن إرادتهم وكانوا قد قاموا باتخاذ إجراءات التجديد قبل انتهاء مدة الرخصة بشهر على الأقل .

مادة ٩٨ — لا يجوز الامتناع عن صرف الرخصة في الحالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من القانون إذا كان الحكم قد صدر بالحبس لأول مرة ولم تزد مدته على ستة أشهر أو كان بالحبس مع وقف التنفيذ وكان منصوصا فيه على شمول وقف التنفيذ للأثار الجنائية المترتبة على الحكم أو كان بالغرامة .

الباب الخامس

اللوحات المعدنية والعلامات المميزة

مادة ٩٩ — لا يجوز تسير أية سيارة تحمل لوحات معدنية من غير الأنواع الآتية :
(١) اللوحات المعدنية العسكرية — وتصرفها وزارة الحربية للسيارات التابعة لها .
(٢) اللوحات المعدنية الحكومية — وتصرفها وزارة المواصلات للسيارات الأخرى المملوكة للدولة .

(٣) اللوحات المعدنية الأجنبية وتحملها سيارات العابرين والسائحين طبقا للبند (هـ) من المادة ٧١ من القانون .

(٤) اللوحات المعدنية الأميرية — وتصرفها وزارة الداخلية (أقلام المرور بالمحافظات والمديريات) للسيارات المرخص لها طبقا للقانون وللسيارات المملوكة للدولة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٢ .

مادة ١٠٠ — تكون قيمة تأمين اللوحات المعدنية التي تصرفها أقلام المرور جنيها مصريا للسيارات وخمسمائة مايم للبوئوسيكلات والمنطورات والسكرافان .

ولا يؤدي تأمين جديد عند نقل قيد السيارة إذا كانت اللوحات المعدنية المستبدلة سليمة .
ولا يؤدي تأمين عن اللوحات المعدنية التي تصرف للسيارات المعفاة من الضرائب والرسوم طبقا للفقرات ا ، ج ، د من المادة ٧١ من القانون .

مادة ١٠١ - لا يجوز صرف لوحات معدنية غير مخصصة لنوع السيارة المعين حسب الضريبة المفروضة وغرض الاستعمال المرخص فيه طبقاً للمادتين ٦١ و ٦٢ من القانون .

مادة ١٠٢ - في حالة عدم تجديد رخصة السيارة يجب رد لوحاتها المعدنيتين لقلم المرور المفيدة بسجلاته السيارة في ميعاد لا يجاوز ظهر اليوم التالي لتاريخ انتهاء المدة المؤداة عنها الضريبة . فإذا كان ذلك اليوم عطلة رسمية وجب ألا يجاوز هذا الميعاد ظهر اليوم التالي لأيام العطلة .

وتستحق الضريبة المقررة على السيارة في حالة رد اللوحات المعدنية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ انتهاء المدة المؤداة عنها الضريبة .

وتفرض الضريبتان الأصلية والإضافية في حالة مجاوزة هذه المدة .

مادة ١٠٣ - إذا لم يتمكن قلم المرور المختص من سحب اللوحات المعدنية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إلغاء رخصة السيارة في الحالات المنصوص عليها في القانون فيصدر تأمين اللوحات المعدنية ويلتزم عنها في الجريدة البوليسية ويحضر محضر تبديد ضد مالك السيارة تطبيقاً للمادة ١٥ من القانون .

مادة ١٠٤ - يجب وضع العلامة المميزة بحالة ظاهرة بحيث يمكن رؤيتها بسهولة من الخارج وتوضع في السيارات بالزاوية العليا اليمنى للحاجز الزجاجي الأمامي وفي مقدم الموتوسيكلات وبخلف السكرا فان والمقطورات .

مادة ١٠٥ - يلزم مالك السيارة بأداء الرسم المقرر بالمادة ٦٤ من القانون إذا لم يرد العلامة المميزة عند نقل قيد سيارته أو الاستغناء عن تسييرها طبقاً للمادتين ٦٧ و ٦٨ من القانون . وفي الحالات الأخرى لا يكلف مالك السيارة رد العلامة المميزة التي انتهت مدة العمل بها .

الباب السادس

رخص السيارات

مادة ١٠٦ - يكون إثبات شخصية ومحل إقامة طالب الترخيص أو نائبه بالبطاقة الشخصية أو برخصة قيادة سيارة أو برخصة حيازة وإحراز سلاح أو بجواز السفر أو بالتذاكر التي تعطيها المصالح الحكومية أو بتذكرة عضوية النقابات والهيئات المعترف بها أو بشهادة إدارية أو بشهادة من مصلحة حكومية بالنسبة إلى الموظفين وتثبت صفة النيابة بأي مستند رسمي يفيد ذلك .

ويكون إثبات ملكية الطالب للسيارة بعقد شرائه لها من وكالات بيع السيارات المقيدة بهذه الصفة بالسجل التجارى أو بمبايعة موثقة أو بأي مستند رسمي آخر يثبت الملكية .

مادة ١٠٧ - يجب أن تكون شهادة أداء الغرامات المحكوم بها لمخالفة أحكام القانون صادرة من الجهة القضائية التي يقيم بدائرة اختصاصها الشخص المقيدة باسمه السيارة .

مادة ١٠٨ - تصرف رخصة السيارة باسم مالكيها . ويذكر فيها اسم وليه أو وصيه أو القيم

ضايه أو السنديك أو الحارس على السيارة أو أى شخص آخر تكون له صفة النيابة عن مالك السيارة .

وإذا كانت السيارة مملوكة لشركة أو جمعية أو مؤسسة أو أية هيئة أخرى وجب أن يذكر فى الرخصة أيضا اسم المدير أو الشخص المسئول الذى تعيينه .

وإذا كانت السيارة مملوكة لأكثر من شخص يذكر فى الرخصة اسم الشريك المختار بإقرار جميع المالكين .

ويكون كل من ذكر اسمه فى الرخصة مسئولاً بصفته عن مخالفة أحكام القانون والقرارات المنفذة له ويكون الرجوع على أموال مالك السيارة استيفاء لما يستحق من الرسوم والضرائب .

مادة ١٠٩ — يكون تاريخ بدء سريان رخصة السيارة من تاريخ صرف اللوحات المعدنية ولمدة ستة بالنسبة الى السيارات المنصوص على ضريبتها فى المواد ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥٦ من القانون . أما رخص السيارات المنصوص على ضريبتها فى المواد ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ منه فيكون تاريخ انتهائها هو تاريخ انتهاء أجل القسط الأخير للسنة الأولى للترخيص ويعمل بها للبدء المؤداة عنها الضريبة .

ويحل ميعاد اتخاذ إجراءات التجديد طبقاً للمادة ١١ من القانون وميعاد أداء الرسوم المقررة بالمادة ٧٠ منه من اليوم التالى لتاريخ انتهاء الرخصة .

مادة ١١٠ — لا يكون الترخيص بسيارة النقل الخاص للركاب المعدة لنقل التلاميذ إلى المدرسة أو لمتعهد نقل التلاميذ بموجب العقد المبرم بينه وبين إدارة المدرسة أو المدارس المستأجرة للسيارة والمعتمد من مراقبة المنطقة التعليمية المختصة ويكون الترخيص فى هذه الحالة لمدة العقد فقط ويلغى فى حالة فسخ العقد .

ولا يكون الترخيص بسيارة النقل الخاص للركاب المعدة لنقل الموظفين والعمال إلا لشركة أو هيئة أو لمتعهد نقل بموجب عقد موثق بينه وبين الشركة أو الهيئة ويكون الترخيص فى هذه الحالة لمدة العقد فقط ويلغى فى حالة فسخه .

وتطبق الفقرة الثالثة من المادة ٦٦ من القانون إذا وجد راكب من غير تلاميذ المدرسة أو المشرفين عليهم أو من موظفى وعمال الشركة أو الهيئة المرخص لها فى السيارة أو المستأجرة لها سواء كان ذلك بأجر أو بدون أجر .

مادة ١١١ — لا يرخص فى السيارات السياحية المعدة للرحلات ونقل السائحين إلا للمقيدة أسماؤهم بالسجل التجارى بهذه الصفة وبعد موافقة وزارة الإرشاد القومى .
ويجب الحصول على هذه الموافقة عند تجديد الرخصة سنوياً .

مادة ١١٢ — يجب على الجمعيات الخيرية المسجلة وفقاً للقانون أن يشفع بطلب الترخيص بالسيارات المملوكة لها لإخطاراً من وزارة الشؤون الاجتماعية يفيد قيدها بهذه الصفة ويجب تقديم هذا الإخطار عند تجديد الرخصة سنوياً .

مادة ١١٣ — يحدد خط سير الجرار الزراعي عند الترخيص له في نقل حاصلات المالك أو الجمعيات الزراعية التعاونية على ضوء ما يقدمه طالب الترخيص من مستندات تبين موقع الأرض التي يملكها أو يستأجرها مالك الجرار والأماكن المطلوب النقل إليها أو منها للأغراض الزراعية.

مادة ١١٤ — يثبت نقل ملكية السيارة بأى مستند رسمى يثبت الملكية قانوناً أو بمباينة موثقة أو موقعا عليها من مالك السيارة أمام مفتش المرور إن كانت شخصيته معروفة لديه ويؤشر عليها منه بالاعتقاد .

مادة ١١٥ — أجزاء السيارة الجوهرية هي الشاسيه والكاروسيرى والموتور ويعتبر الترخيص قائماً في حالة استبدال إحداها بشرط اتباع الإجراءات المنصوص عليها بالمادة ١٠ من القانون ويؤخذ إقرار على مالك السيارة بمسؤوليته المدنية والجركية والجناحية عن الجزء المستبدل .

الباب السابع

الضرائب والرسوم

مادة ١١٦ — يكون أداء الضرائب والرسوم المقررة بالقانون نقدا لحزاة قلم المرور أو لحزاة المحافظة أو المديرية المقيدة بدائرتها السيارة .

ويجوز توريدها برسم قلم المرور المختص بحوالة تلغرافية أو بريدية مصلحة أو بشيك مصرفي ويشترط وصول الحوالة أو الشيك لقلم المرور قبل مضي مدة الثلاثين يوماً المقررة بالمادة ٦٥ من القانون .

وإذا كانت قيمة الحوالة أو الشيك تقل عما هو واجب أدؤه ولم يقم مالك السيارة بأداء الفرق خلال مدة الثلاثين يوماً المقررة تفرض الضريبة الإضافية مع تحصيل قيمة الفرق .

مادة ١١٧ — تحسب المدة المؤداة عنها ضريبة السيارة عند الترخيص لها من تاريخ صرف اللوحات المعدنية .

مادة ١١٨ — يكون أداء الضريبة المنصوص عليها في المواد من ٥١ إلى ٥٥ من القانون بأداء نصف الضريبة السنوية إذا كان الأداء كل ستة أشهر ورבעاً إذا كان كل ثلاثة أشهر وثلث منها عن كل شهر سابق للواعدة المنصوص عليها في المادة ٦٠ من القانون .

مادة ١١٩ — يكون تقدير سعة اسطوانات محرك السيارة والناجمة عن حركة المكابس به بالتر وعلى أساس القاعدة الآتية :

سعة اسطوانات المحرك بالتر = $(١٤ ر ٣ \times \text{مربع نصف قطر الاسطوانة بالسنتيمتر} \times \text{طول مشوار المكبس بالسنتيمتر} \times \text{عدد الاسطوانات}) \div ١٠٠٠$.

ويمكن الاسترشاد بكتالوجات مصانع السيارات والنشرات الدورية التي يصدرها قسم المرور بوزارة الداخلية .

مادة ١٢٠ — تزداد ضريبة السيارة إلى الضعف إذا كان الوقود المستعمل في تسييرها غير البنزين أو البنزين الغير صافي .

ويعتبر البنزين غير صاف إذا قلت نسبة المستقطر منه عند درجة ١٠٠ مئوية عن ٣٥ ٪ من حجمه وقلت عند درجة ١٩٠ مئوية عن ٩٥ ٪ من حجمه .

ويعتبر الوقود المستعمل في تسيير السيارة كبروسينا خالصا أو مخلوطا إذا كانت كمية الكبروسين ٥٠ ٪ على الأقل من حجم الوقود المستعمل وفي هذه الحالة تزداد الضريبة إلى أربعة أمثالها .

مادة ١٢١ — تبدىء مدة الثلاثين يوما المنصوص عليها في المادتين ١١ و ٦٥ من القانون من اليوم التالي لتاريخ انتهاء المدة المؤداة عنها الضريبة وتنتهى ظهر اليوم الحادى والثلاثين . فإذا كان ذلك اليوم عطلة رسمية فتمتد المدة حتى ظهر اليوم التالى لأيام العطلة .

مادة ١٢٢ — فى حالة عدم أداء الضريبة المقررة على السيارات المنصوص على ضربيتها بالمواد ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥٦ حتى نهاية المهلة المنصوص عليها بالمادة ١١ من القانون تفرض الضريبة السنوية المقررة والضريبة الإضافية المنصوص عليها بالمادة ٦٥ من القانون ورسم استعمال اللوحات المعدنية مع إلغاء الترخيص .

أما بالنسبة إلى السيارات المنصوص على ضربيتها بالمواد ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ من القانون ففرض الضريبة حسب طريقة الأداء المختارة والضريبة الإضافية بواقع تلك الضريبة السنوية ويتكرر ذلك عند انتهاء المهلة المقررة لسكل قسط حتى إلغاء الرخصة بعد مضى الثلاثين يوما من التاريخ التالى لانتهاء سبنة الترخيص مع فرض رسم استعمال اللوحات المعدنية فى الدفعة الأخيرة .

مادة ١٢٣ — لا يعاد الترخيص بالسيارات التى ألغيت رخصها طبقا للمادة ١١ من القانون ولم ترد لوحاتها المعدنيتان إلا بعد أداء ما يفرض عليها من ضرائب أصلية وإضافية من اليوم التالى لتاريخ إلغاء الرخصة حتى تاريخ رد تلك اللوحات على ألا تتجاوز المدة ثلاث سنوات وذلك علاوة على ما سبق فرضه طبقا للمادة ١٢٢ .

مادة ١٢٤ — فى حالة ضبط سيارة تسير بعد إلغاء رخصتها طبقا للمادة ١١ من القانون ولم ترد لوحاتها المعدنيتان تفرض عليها الضرائب الأصلية والإضافية المقررة قانونا من اليوم التالى لتاريخ إلغاء الترخيص حتى تاريخ ضبطها على ألا تتجاوز المدة ثلاث سنوات وذلك علاوة على ما سبق فرضه طبقا للمادة ١٢٢ .

مادة ١٢٥ — البيانات المدونة بالرخصة التى يترقب على تغييرها بالسيارة زيادة فى الضريبة المقررة عليها هي :

(١) إضافة عربة جانبية للوتوسيكال المنفرد .

(٢) تغيير نوع الوقود بالنسبة إلى جميع أنواع السيارات ما عدا المنصوص على ضريبتها بالمادة ٥٦ من القانون .

(٣) زيادة سعة اسطوانات المحرك بالنسبة إلى السيارات المنصوص على ضريبتها بالمادة ٤٧ من القانون :

(٤) زيادة عدد المقاعد للحصول على ركاب زيادة بالنسبة إلى السيارات المنصوص على ضريبتها بالمواد ٤٩ و ٥١ و ٥٢ من القانون .

(٥) قصر استعمال سيارة النقل العام للركاب المخصصة للدرجتين على الدرجة الأولى .

(٦) زيادة وزن السيارات المنصوص على ضريبتها بالمواد ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ من القانون .

وفي حالة الإبلاغ بالتغيير وتسكلة الضريبة يكون فرق الضريبة الواجب أدائه هو جزء من اثني عشر من فرق الضريبتين لعدد الشهور الباقية من تاريخ التغيير حتى نهاية المدة المؤداة عنها الضريبة وتحسب أجزاء الشهر شهرا كاملا .

وفي حالة ضبط السيارة دون قيام مالكها بالإخطار بالتغيير وتسكلة الضريبة يلزم بأداء جزء من اثني عشر من فرق الضريبتين لعدد الشهور من تاريخ بدء سريان الرخصة حتى تاريخ الضبط وذلك بالنسبة إلى جميع أنواع السيارات وبشرط ألا تقل المدة عن ثلاثة أشهر وتحسب أجزاء الشهر شهرا كاملا كما يلزم بأداء الضريبة الإضافية بواقع ثلث الضريبة السنوية المستحقة بعد التغيير مع إلغاء الترخيص .

ولا تعتبر زيادة في الوزن إلا إذا كانت الزيادة أكثر من ٣٪ من وزن السيارة المثبت برخصتها .

الباب الثامن

اعتماد النماذج

مادة ١٢٦ — تصدر رخص السيارات ورخص القيادة ورخص محصلي سيارات النقل العام للركاب ورخص محالي سيارات النقل وطلبات الحصول عليها وتجديدها ونقل قيدها وطلبات بدل الفاقد أو النالف منها وعن العلامات المميزة وطلبات نقل ملكية السيارة مطابقة للنماذج المعتمدة من وزير الداخلية .

مادة ١٢٧ — تلغى أحكام اللوائح والقرارات والأوامر والتعليمات الوزارية المخالفة لأحكام هذا القرار .

مادة ١٢٨ — يعمل بهذا القرار اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥٦ .

تحريرا في ديسمبر سنة ١٩٥٥ .

وزارة العدل**قرار^(١)**

بتعديل اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣
وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يرفيه سنة ١٩٥٣
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية
وعلى القانون رقم ٦٥٨ لسنة ١٩٥٤ بالغاء استصدار مراسيم
وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق
وعلى المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية
والاجراءات المتعلقة بها .
وعلى المرسوم الصادر في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ باللائحة التنفيذية لقانون التوثيق
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .
وبناء على ما عرضه وزير العدل .

قرر :

مادة ١ — تعدل المادة (١) من المرسوم الصادر في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ المشار إليه على الوجه الآتي :
« يقوم بالتوثيق موثقون وموثقون مساعدون وموثقون منتدبون يعينون بقرار من وزير العدل » .

مادة ٢ — يضاف إلى المرسوم سالف الذكر مادة جديدة برقم ٨ مكرر ١ نصها كالآتي :
« لا يجوز توثيق أى محرر بوقف أو باقرار به أو باستبداله أو بالادخال أو بالاخراج أو بغير ذلك من الشروط التى تشترط فيه إلا إذا كان مستوفيا الشروط المنصوص عليها فى المادة ١٣٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

ولا يجوز توثيق عقد زواج اليتيمات القاصرات المصريات اللاتي لهن معاش أو مرتبات من الحكومة أو لهن مال يزيد قيمته على ٢٠٠٠ قرش إلا بتصريح من محكمة الأحوال الشخصية المختصة » .

مادة ٣ — على وزير العدل تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .
صدر فى ٧ جمادى الأولى سنة ١٣٧٥ (٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٥) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٩ مكرر الصادر فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ .

مذكرة إيضاحية

بمناسبة صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية وإحالة الدعاوى التي تكون منظورة أمامها إلى المحاكم الوطنية رؤى تنظيم توثيق عقود الزواج والشهادات التي كانت تتولاها المحاكم الشرعية والمجاس المالية ؛ ووضع مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق متضمنا ، هذا النظام .

وقد جعل الاختصاص في توثيق عقود الزواج بالنسبة للصيرين غير المسلمين المتحدى الملة لموثقين منتدبين يكون لهم إمام بالأحكام الدينية للجهة التي يتولون التوثيق فيها وعلى أن لا يمس ذلك التوثيق الاجراءات الدينية كما عهد إلى مكاتب التوثيق بتحرير جميع الشهادات الأخرى التي كانت تتولاها المحاكم الشرعية والمحاكم المالية عدا الشهادات التي ينص القانون على جعلها من اختصاص المحكمة ؛ وقد استتبع ذلك تعديل المرسوم الصادر في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ باللائحة التنفيذية لقانون التوثيق .

فعدلت المادة (١) من المرسوم المشار إليه . بأن يقوم بالتوثيق موثقون وموثقون مساعدون وموثقون منتدبون يعينون بقرار من وزير العدل .

وقد أضيف نص إلى المادة الثامنة من المرسوم سالف الذكر بعدم جواز توثيق أى محرر يوقف أو بإقرار به أو باستبداله أو الإدخال أو الإخراج أو غير ذلك من الشروط إلا إذا كان مستوفيا للشروط المنصوص عليها في المادة ١٣٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وهي التي تنص على دعوى الوقف والإقرار به واستبداله أو الإدخال أو الإخراج وغير ذلك من الشروط لا تسمع عند الإنكار إلا إذا وجد بذلك إشهاد بمن يملكه على يد حاكم شرعى بالقطر المصرى أو مأذون من قبله وكان مقيدا بدفتر إحدى المحاكم الشرعية . كما أضيفت فقرة أخرى بعدم جواز توثيق عقود زواج اليتيمات القباصرات المصريات اللاتي لهن معاش أو مرتب من الحكومة أو لهن ما يزيد قيمته ٢٠٠٠٠ قرش إلا بتصريح من المحكمة الحسبية المختصة وهذا النص مستمد من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية م ٣٦٧ من اللائحة .

وقد عرض مشروع القرار على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة .
وتشرف وزارة العدل بعرضه على مجلس الوزراء رجاء الموافقة عليه .

منشور

بشأن تنظيم أقاليم كتاب الأحوال الشخصية للمصريين بعد إلغاء
المحاكم الشرعية والمالية

السيد رئيس محكمة

تنظيماً لأعمال أقاليم كتاب المحاكم لمناسبة صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم
الشرعية والمحاكم المالية نرجو التنبيه إلى اتباع التعليمات الآتية :

أولاً - ينشأ بدائرة اختصاص كل محكمة استئناف ، وكل محكمة ابتدائية أو جزئية (وطنية)
قلم يسمى « قلم الأحوال الشخصية للمصريين » .

وبعين لهذا القلم رئيس (يستحسن مؤقتاً أن يكون من بين موظفي المحاكم الشرعية الملغاة ويعاون
رئيس القلم العدد الكافي من مختارهم رئيس المحكمة من موظفي المحاكم الشرعية (الملغاة) وموظفي
المحاكم الوطنية طبقاً للمادة (٥٩) من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ ويراعى ادماج
كتبة المحاكم الوطنية مع ذملاتهم في المحاكم الشرعية في العمل - وستصدر الوزارة القرارات
اللازمة لاجلئ هؤلاء الآخرين بالمحاكم الوطنية .

ويقول هذا القلم تقدير الرسوم على الدعاوى والأوراق الخاصة به - والقيود بالجداول
الفهارس واستخراج الشهادات والصور - وأعمال الجلسات - وطلبات المعافاة التي تقدم الى
لجنة المساعدة القضائية ، والموقوف والمستبعد - وعمل النكشوف والاحصائيات الخاصة -
والقيودات من وارد وصادر - وتنفيذ تقارير التفتيش الخاصة بأعماله - وكذا الأعمال
الأخرى التي تكون بطبيعتها من اختصاصه تنفيذاً لأحكام القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ .

ويتولى على هذه الأقاليم نظام مراجعة الرسوم المعمول به بالمحاكم الوطنية بالنسبة للقضايا -
والمواد المحكوم فيها - ويراعى تعزيز قلم مراجعة الرسوم بأحد الموظفين المشهود لهم بالكفاية
في هذه الناحية .

وتباشر أقاليم كتاب الأحوال الشخصية للمصريين عملية تحصيل الرسوم على صنف الدعاوى
والأوراق والطلبات المتعلقة بأعمالها فيقوم أحد موظفيه بالتحصيل وتحرير القسائم - ويقوم
آخر بامساك دفتر مراجعة التحصيل - وفي آخر كل يوم تحرر حافظة توريد وتراجع وتعتمد
من كاتب المراجعة ورئيس القلم طبقاً للتعليمات المالية والحسابية وتورد المتحصلات في نفس اليوم
الى خزانة المحكمة التي يتبعها هذا القلم .

وتخضع هذه الأقاليم - في المحاكم الجزئية لرقابة الكتائب الأولى وفي المحاكم الابتدائية
ومحاكم الاستئناف الى كبير الكتائب - والجميع عاضعون لرئيس المحكمة .

ثانياً — ما دامت دوائر الأحوال الشخصية للمصريين تعقد جلساتها بمباني المحاكم الشرعية (الملغاة) فتبقى محفوظات تلك المحاكم ومحفوظات دوائر الأحوال الشخصية الجديدة في أمكنة أقلام الحفظ بالمحاكم المذكورة ويستمر العمل فيها طبقاً لأحكام القسم الثالث من لائحة محفوظات وزارة العدل الخاص بمحفوظات المحاكم الشرعية المعمول بها من أول يناير سنة ١٩٥٦ والجداول الملحقه به — مع مراعاة — أنه في حالة توزيع الاختصاص المحلي لمحكمة شرعية على أكثر من محكمة وطنية — فيخصص لكل منها قسم خاص بمحفوظاتها اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٥٦ — وذلك توحيداً لجهات الحفظ وللإجراءات الخاصة باستخراج الشهادات والصور وما إليها .

وتبقى محفوظات المحكمة العليا لغاية ٣١ ديسمبر ١٩٥٥ بقلم الحفظ بها ، وأما ما يستجد من هذه المحفوظات اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٥٦ فتحفظ بأقلام الحفظ بمحاكم الاستئناف .

ثالثاً — يطبق على الدعاوى التي ترفع إلى المحاكم الوطنية طبقاً لأحكام القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ ومن وقت العمل به — القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم أمام المحاكم الشرعية ، وكذلك التفسيرات والتعليمات الصادرة بشأن أحكامه .

والدعاوى المنظورة أمام المحاكم الشرعية والمحاكم الملييه لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ وتحال إلى المحاكم الوطنية لا تستحق عليها رسوم جديدة — أما الطلبات والإجراءات التي تستجد وكان يستحق عليها رسوم لو كانت القضية قد بقيت بمحكمة الأصلية فإنه يستحق عليها رسوم طبقاً لأحكام القانون المذكور .

رابعاً — ابتداء من أول يناير ١٩٥٦ تاريخ العمل بالقانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ يتخذ في شأن المطالبة بالغرامات والرسوم وكذلك الأمانات والودائع والتفسيط وحفظ المطالبة بالإجراءات الخاصة بالمحاكم الوطنية والتعليمات الصادرة بشأنها وتعرض أوراق المطالبة على الكاتب الأول بالمحاكم الجزئية وكبير الكتاب بالمحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف كلما دعت الحال طبقاً للتعليمات المذكورة . وتخضع لنص المادة (٩٠) من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ .

خامساً — تتولى المحاكم الوطنية جميع أعمال الحسابات الخاصة بأقلام الأحوال الشخصية للمصريين بما في ذلك إجراءات الصرف وإصدار الأذونات والماهيات وما إليها — فيما عدا أموال البديل التي يستمر العمل فيها بديوان الوزارة طبقاً للنظام القائم الآن وإلى حين صدور تعليمات أخرى بشأنها .

وزير العدل

حرر في نوفمبر سنة ١٩٥٥

جدول

بيان المحاكم الشرعية التي يختلف اختصاصها المحلي مع اختصاص المحاكم الوطنية
بمناسبة إلغاء المحاكم الشرعية والمالية

اسم المحكمة الشرعية	المحاكم الوطنية التي تقع في اختصاصها
المحكمة العليا	أولاً — محاكم الاستئناف : ١ — محكمة استئناف القاهرة ؛ واختصاصها دوائر محاكم القاهرة، بنها، الجيزة، بني سويف، الفيوم، والمنيا الابتدائية الوطنية. ٢ — محكمة استئناف الاسكندرية واختصاصها دوائر محاكم اسكندرية ، دمنهور الابتدائية الوطنية . ٣ — محكمة استئناف طنطا واختصاصها دوائر محاكم طنطا ، شبين الكوم ، كفر الشيخ الابتدائية الوطنية . ٤ — محكمة استئناف المنصورة واختصاصها دوائر محاكم المنصورة ، دمياط ، الزقازيق ، بورسعيد الابتدائية الوطنية . ٥ — محكمة استئناف أسيوط واختصاصها دوائر محاكم أسيوط ، سوهاج ، قنا ، أسوان الابتدائية الوطنية . ثانياً — المحاكم الابتدائية : ١ — محكمة القاهرة الابتدائية واختصاصها محاكم محافظة القاهرة ، ومحافظة السويس . ٢ — محكمة بنها الابتدائية الوطنية واختصاصها محاكم مديرية القليوبية . ٣ — محكمة طنطا الابتدائية الوطنية واختصاصها محاكم مديرية الغربية . ٤ — محكمة كفر الشيخ الابتدائية الوطنية واختصاصها محاكم مديرية كفر الشيخ ، ومركز كفر الشيخ . ٥ — محكمة دمنهور الابتدائية الوطنية واختصاصها محاكم مديرية البحيرة عدا كفر الدوار ورشيد . ٦ — محكمة كفر الشيخ الابتدائية الوطنية واختصاصها محاكم مديرية كفر الشيخ في مراكز دسوق وفوه وقلين . ٧ — محكمة المنصورة الابتدائية الوطنية واختصاصها محاكم
محكمة القاهرة الابتدائية	
محكمة طنطا الابتدائية	
محكمة دمنهور الابتدائية	
محكمة المنصورة الابتدائية	

اسم المحكمة الشرعية	المحاكم الوطنية التي تقع في اختصاصها
	مديرية الدقهلية (عدا محاكم مركزى فارسكور وكفر سعد)
	٢ - محكمة كفر الشيخ الابتدائية الوطنية واختصاصها في محاكم بيلا .
	٣ - محكمة دمياط الابتدائية الوطنية واختصاصها محاكم مدينة دمياط ومركزى فارسكور وكفر سعد .
محكمة الزقازيق الابتدائية	١ - محكمة الزقازيق الابتدائية الوطنية واختصاصها محاكم مديرية الشرقية .
	٢ - محكمة بورسعيد الابتدائية الوطنية واختصاصها محاكم محافظة القنال .
محكمة قنا الابتدائية	١ - محكمة قنا الابتدائية الوطنية واختصاصها محاكم مديرية قنا .
	٢ - محكمة أسوان الابتدائية الوطنية واختصاصها محاكم مديرية أسوان .
	ثالثا - المحاكم الجزئية :
محكمة الجبلية الجزئية	١ - محكمة الجبلية الجزئية الوطنية واختصاصها قسم الجبلية .
	٢ - محكمة باب الشعرية الجزئية الوطنية واختصاصها قسم باب الشعرية .
	٣ - محكمة الموسيقى الجزئية الوطنية واختصاصها قسم الموسيقى .
محكمة الازبكية الجزئية	١ - محكمة الازبكية الجزئية الوطنية واختصاصها قسم الازبكية
	٢ - محكمة بولاق الجزئية الوطنية واختصاصها قسم بولاق .
محكمة عابدين الجزئية	١ - محكمة عابدين الجزئية الوطنية واختصاصها قسم عابدين وقسم قصر النيل .
	٢ - محكمة الدرب الأحمر الجزئية الوطنية واختصاصها قسم الدرب الأحمر .
محكمة السيدة الجزئية	١ - محكمة السيدة الجزئية الوطنية واختصاصها قسم السيدة .
	٢ - محكمة مصر القديمة الجزئية الوطنية واختصاصها قسم مصر القديمة .
محكمة مصر الجديدة الجزئية	١ - محكمة مصر الجديدة الجزئية الوطنية واختصاصها قسم مصر الجديدة .

اسم المحكمة الشرعية	المحاكم الوطنية التي تقع في اختصاصها
	والطريق الصحراوي من مصر إلى السويس و ١٠ كيلوجانبيين إلى السكيلو ٦٠
	٢ - محكمة الزيتون الجزئية الوطنية واختصاصها قسم الزيتون وعزب حسين انجه والشيخ فوده ومساكن محطة المياه ومحطة المجارى الاميرية من قسم شبرا .
محكمة شبرا الجزئية	١ - محكمة شبرا الجزئية الوطنية واختصاصها قسم شبرا عدا العزب المشار إليها في اختصاص محكمة الزيتون .
محكمة المنشية الجزئية	١ - محكمة المنشية الجزئية الوطنية واختصاصها قسم المنشية .
	٢ - محكمة الجرك الجزئية الوطنية واختصاصها قسم الجرك وقسم المينا .
محكمة اللبان الجزئية	١ - محكمة اللبان الجزئية الوطنية واختصاصها قسم اللبان .
	٢ - محكمة مينا البصل الجزئية الوطنية واختصاصها قسم مينا البصل .
محكمة العطارين الجزئية	١ - محكمة العطارين الجزئية الوطنية واختصاصها قسم العطارين
	٢ - محكمة محرم بك الجزئية الوطنية واختصاصها قسم محرم بك .
	٣ - محكمة باب شرق الجزئية الوطنية واختصاصها قسم باب شرق
محكمة مركز طنطا الجزئية	١ - محكمة مركز طنطا الجزئية الوطنية واختصاصها مركز طنطا .
	٢ - محكمة قلين الجزئية الوطنية واختصاصها جزء من مركز قلين .
محكمة كفر الزيات الجزئية	١ - محكمة كفر الزيات الجزئية الوطنية واختصاصها مركز كفر الزيات .
	٢ - محكمة قلين الجزئية الوطنية واختصاصها جزء من مركز قلين .
محكمة كفر الشيخ الجزئية	١ - محكمة كفر الشيخ الجزئية الوطنية واختصاصها مركز كفر الشيخ .
	٢ - محكمة قلين الجزئية الوطنية واختصاصها جزء من مركز قلين

اسم المحكمة الشرعية	المحاكم الوطنية التي تقع في اختصاصها
محكمة دسوق الجزئية	١ - محكمة دسوق الجزئية الوطنية واختصاصها مركز دسوق. ٢ - محكمة قلين الجزئية الوطنية واختصاصها جزء من مركز قلين.
محكمة الزقازيق الجزئية	١ - محكمة بندر الزقازيق الجزئية الوطنية واختصاصها بندر الزقازيق. ٢ - محكمة مركز الزقازيق الجزئية الوطنية واختصاصها مركز الزقازيق.
محكمة المنصورة الجزئية	١ - محكمة بندر المنصورة الجزئية الوطنية واختصاصها بندر المنصورة. ٢ - محكمة مركز المنصورة الجزئية الوطنية واختصاصها مركز المنصورة.
محكمة دمنهور الجزئية	١ - محكمة بندر دمنهور الجزئية الوطنية واختصاصها بندر دمنهور. ٢ - محكمة مركز دمنهور الجزئية الوطنية واختصاصها مركز دمنهور.
محكمة شبين القناطر الجزئية	١ - محكمة شبين القناطر الجزئية الوطنية واختصاصها مركز شبين القناطر. ٢ - محكمة الخانكة الجزئية الوطنية واختصاصها مركز الخانكة.
محكمة بورسعيد الجزئية	١ - محكمة بورسعيد الجزئية الوطنية واختصاصها محافظة القنال (عدا قسم المينا). ٢ - محكمة المينا الجزئية الوطنية واختصاصها قسم المينا.
محكمة العريش الجزئية	١ - محكمة العريش الجزئية الوطنية واختصاصها قسم العريش. ٢ - مأمورية القنطرة القضائية الوطنية واختصاصها قسم القنطرة.
محكمة ميت غمر الجزئية	١ - محكمة ميت غمر الجزئية الوطنية واختصاصها مركز ميت غمر. ٢ - محكمة ديرب نجم الجزئية الوطنية واختصاصها مركز ديرب نجم.

اسم المحكمة الشرعية	المحاكم الوطنية التي تقع في اختصاصها
محكمة السنبلارين الجزئية	١ — محكمة السنبلارين الجزئية الوطنية واختصاصها مركز السنبلارين .
محكمة الجزيرة الجزئية	٢ — محكمة ديرب نجم الجزئية الوطنية واختصاصها مركز ديرب نجم .
محكمة الفيوم الجزئية	١ — محكمة بندر الجزيرة الجزئية الوطنية واختصاصها بندر الجزيرة
محكمة أسسوط الجزئية	٢ — محكمة مركز الجزيرة الجزئية الوطنية واختصاصها مركز الجزيرة .
محكمة منفوط الجزئية	١ — محكمة بندر الفيوم الجزئية الوطنية واختصاصها بندر الفيوم
محكمة ديروط الجزئية	٢ — محكمة مركز الفيوم الجزئية الوطنية واختصاصها مركز الفيوم .
	١ — محكمة بندر أسسوط الجزئية الوطنية واختصاصها بندر أسسوط .
	٢ — محكمة مركز أسسوط الجزئية الوطنية واختصاصها مركز أسسوط .
	١ — محكمة منفوط الجزئية الوطنية واختصاصها مركز منفوط .
	٢ — محكمة القوصيه الجزئية الوطنية واختصاصها مركز القوصيه .
	١ — محكمة ديروط الجزئية الوطنية واختصاصها مركز ديروط .
	٢ — محكمة القوصيه الجزئية الوطنية واختصاصها مركز القوصيه .

رابعاً : بيان أسماء المحاكم الشرعية التي ألغيت بمقتضى القانون وأصبح اختصاصها في اختصاص مأموريات قضائية وتحال قضاياها إلى هذه المأموريات .

اسم المحكمة الشرعية	المأمورية القضائية الوطنية التي تصبح ذات الاختصاص
١ — محكمة البرلس الجزئية	مأمورية البرلس القضائية التابعة لمحكمة بيلا الجزئية
٢ — محكمة الداخلة الجزئية	مأمورية الداخلة القضائية التابعة لمحكمة أسسوط الجزئية
٣ — محكمة الخارجة الجزئية (محافظة الجنوب)	مأمورية الخارجة القضائية التابعة لمحكمة أسسوط الجزئية
٤ — محكمة القصير الجزئية	مأمورية القصير القضائية التابعة لمحكمة قنا الجزئية .

وزارة المالية والاقتصاد :**قرار رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٥ (١)**

بتنفيذ أحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى

وزير المالية والاقتصاد (بالنيابة)

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ — ينوب عنا فى تعيين أجر الخبير وأجر الحراسة لغير المدين أو الحائز وأجور الشون والأسواق أو صالات البيع المنصوص عليها فى المواد ٩ و ١١ و ١٩ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه رئيس المصلحة الحاجزة .

مادة ٢ — تكون مصروفات إجراءات الحجز والبيع فى حجوز المتقولات كالتالى :

مليم

٥٠٠ عن التنبيه بالاداء والإنذار ومحضر الحجز وصوره مهما تعددت .

٥٠٠ عن محضر البيع وصوره مهما تعددت .

١ / من ثمن البيع .

أما مصروفات النشر بالصحف اليومية المقررة لنشر الإعلانات القضائية عن طريق إدارة المطبوعات فتكون بحسب التعريفة المقررة لها .

مادة ٣ — يعطى مندوب الحاجز للمحجوز لديه إيصالا عن إقراره بما فى ذمته للمحجوز

عليه يشمل :

(١) اسم مقدم الإقرار المحجوز تحت يده وعنوانه .

(٢) تاريخ الإقرار .

(٣) اسم المدين .

(٤) تاريخ توقيع الحجز .

(٥) قيمة المستحقات المحجوز من أجلها .

(٦) السنوات المستحقة عنها .

(٧) توقيع المستلم وتاريخ هذا التوقيع .

مادة ٤ — الأوراق المالية المدرجة بالبورصة تباع بواسطة البنك الأهلى المصرى فى اليوم

المعين للبيع فى محضر الحجز مقابل خصم العمولة المقررة — أما الأوراق المالية غير المدرجة

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٤ الصادر فى ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ .

بالبورصة فتباع بواسطة أحد البنوك التي لها حق مباشرة هذه العمليات في اليوم المحدد للبيع بمحضر الحجز مقابل خصم العمولة المنوّه عنها .

مادة ٥ — الشيكات والكمبيالات التي تحجز لدى المدين بها يكون تحصيلها منه في تاريخ استحقاقها .

مادة ٦ — تكون مصروفات إجراءات الحجز والبيع في حوز العقار كالآتي :

- مليم جنيه
- ٥٠٠ — عن التنبيه بالأداء والإنذار بحجز العقار وصوره مهما تعددت .
- ٥٠٠ — عن محضر حجز العقار وصوره مهما تعددت .
- ١ أجور النشر في الجريدة الرسمية مهما كان عدد الأسطر التي تناولها النشر ومهما كان عدد مرات النشر .
- ٥٠٠ — مصروفات تعليق الإعلانات في مختلف الجهات مهما تعددت .
- ٥٠٠ — رسم طلب الشهر .
- ١ محضر البيع .
- ٥ ٪ من ثمن البيع .

ويضاف إلى ما تقدم رسوم شهر محضر الحجز ورسوم استخراج الشهادات العقارية ومصروفات النشر في الصحف اليومية ، أما رسوم تسجيل محضر البيع والصور اللازمة منه للمشتري بالفوتستات فتكون على حساب المشتري .

مادة ٧ — يعمل بهذا القرار من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ .
تحريرا في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٥ .

General Organization Of the Alexan-
dria Library (GOAL)
Sibbiethan Collection





Bibliotheca Alexandrina



0542541